

فهرسة الجريدة الدائنة من حاشية العلامة الجبيري على المتن

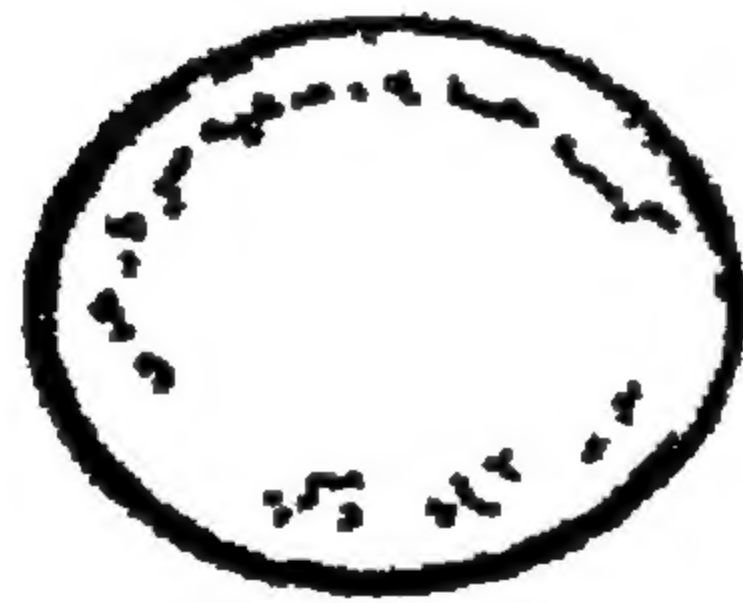
صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
٩٥	فصل في بيان ما يقتضى صرف الركة	٣	كتاب أحكام الفرائض
٩٩	فصل في حكم استيعاب الاصناف	١٢	فصل في المحجب
١٠٥	كتاب النكاح	١٤	فصل في كيفية ارث الاولاد
١١٧	فصل في الخطبة	١٥	فصل في كيفية ارث
١٢١	فصل في أركان النكاح وغيرها		الاذب والمجد
١٢٩	فصل في مآخذ النكاح	١٦	فصل في ارث الحواشي
١٣٥	فصل في مواضع ولاية النكاح	١٨	فصل في الارث بالولاء
١٤٥	فصل في الكفاءة المعتبرة في النكاح	١٩	فصل في ميراث ابد
١٥٣	فصل في تزويج المحجور عليه		والنحو
١٥٨	باب ما يحرم من النكاح	٢١	فصل في مواضع الارث
١٧٣	فصل فيما يمنع النكاح من الرق	٢٦	فصل في أصول المسائل
١٨٤	باب نكاح لمشرك	٣١	كتاب لوسية
١٩٠	فصل في حكم من زاد على العدد الشرعي	٤١	فصل في الوصية بزائد
١٩٦	فصل في حكم مؤنة الزوجة		على الثلث
١٩٧	باب الخيار في النكاح، الاعفاء ونكاح الرقيق	٤٥	قائمة كل مال مات عنه الميت ولا يقبضه الوارث فتوايه لايت
٢٠٤	قائمة لامة الابشيطى نظاما في الحلف	٤٧	قائمة تنفع بعدر الولادة مروية عن الثعلبي
٢٢٣	كتاب المداق	٥٤	فصل في أحكام معنوية
٢٤٣	فصل فيما يسقط المهر والمتعة	٦٠	فصل في الايصاء
٢٥٧	فصل في التعاليف	٦٥	كتاب الوديعة
٢٦٠	فصل في الوليمة	٧٥	كتاب قسم النفي
		٨٣	فصل في الغنية وما يتبعها
		٨٩	كتاب من الزكاة

صحيفة	صحيفة
٢٦٧ كتاب القسم والنشوز	٤١٠ فصل في تدخل عدتي امرأة
٢٧٧ فصل في حكم الشقاق	٤١٢ فصل في حكم مباشرة الممارق المعتدة
٢٧٩ كتاب الملع	٤١٣ فصل في عدة الوفاة وفي المفقود والاحداد
٢٩٣ فصل في الالفاظ المزمومة	٤١٩ فصل في سكنى المعتدة
للعوض او في موضع ٣٠٠	٤٢٤ باب الاستبراء
٣٠٤ كتاب الطلاق	٤٣٠ كتاب الرضاع
٣١٩ فصل في تفويض الطلاق	٤٣٦ فصل في طرور الرضاع
٣٢٠ فصل في تعدد الطلاق	٤٣٨ فصل في الاقرار بالرضاع
٣٢٧ فصل في الثالث في الطلاق	٤٤١ كتاب النفقات
٣٣١ فصل في الطلاق السني وغيره	٤٥١ فصل في موجب المون
٣٣٧ فصل في تعليق الطلاق	٤٦٣ فصل في الحضنة
بالاوقات وما يذكر معه	٤٧٣ كتاب الجلبايات
٣٤٣ فصل في تعليق الطلاق بالحمل	٤٨٠ فصل في الجنابة من اثنين وما يذكر معها
والحيض وغيرهما	٤٨٣ فصل في أركان القود في النفس
٣٤٩ فصل في الاشارة للطلاق	٤٩٠ فصل في تدير حال المجروح
بالاصابع وفي غيرها	٤٩٤ باب كيفية القود
٣٥٥ كتاب الرجعة	٥٠٤ فصل في مستحق القود ومستوفيه
٣٦٢ كتاب الايلاء	٥١٥ كتاب الديات
٣٦٨ فصل في أحكام الايلاء	٥٢٢ فصل في موجب ابانة الاطراف
٣٧٠ كتاب الظهار	٥٢٦ فصل في موجب ازالة الممانع
٣٧٥ فصل في أحكام الظهار	٥٣٤ فصل في الجنابة
٣٧٧ كتاب الكفارة	٥٣٧ باب موجبات الدية
٣٨٥ كتاب الامان والاذف	٥٤٣ فصل في ما يوجب الشركة في الضمان وما يذكر معه
٣٩٠ فصل في قذف الزوج زوجته	
٣٩٣ فصل في كيفية الامان	
وشروطه وثمرته	
٤٠٢ كتاب العدد	

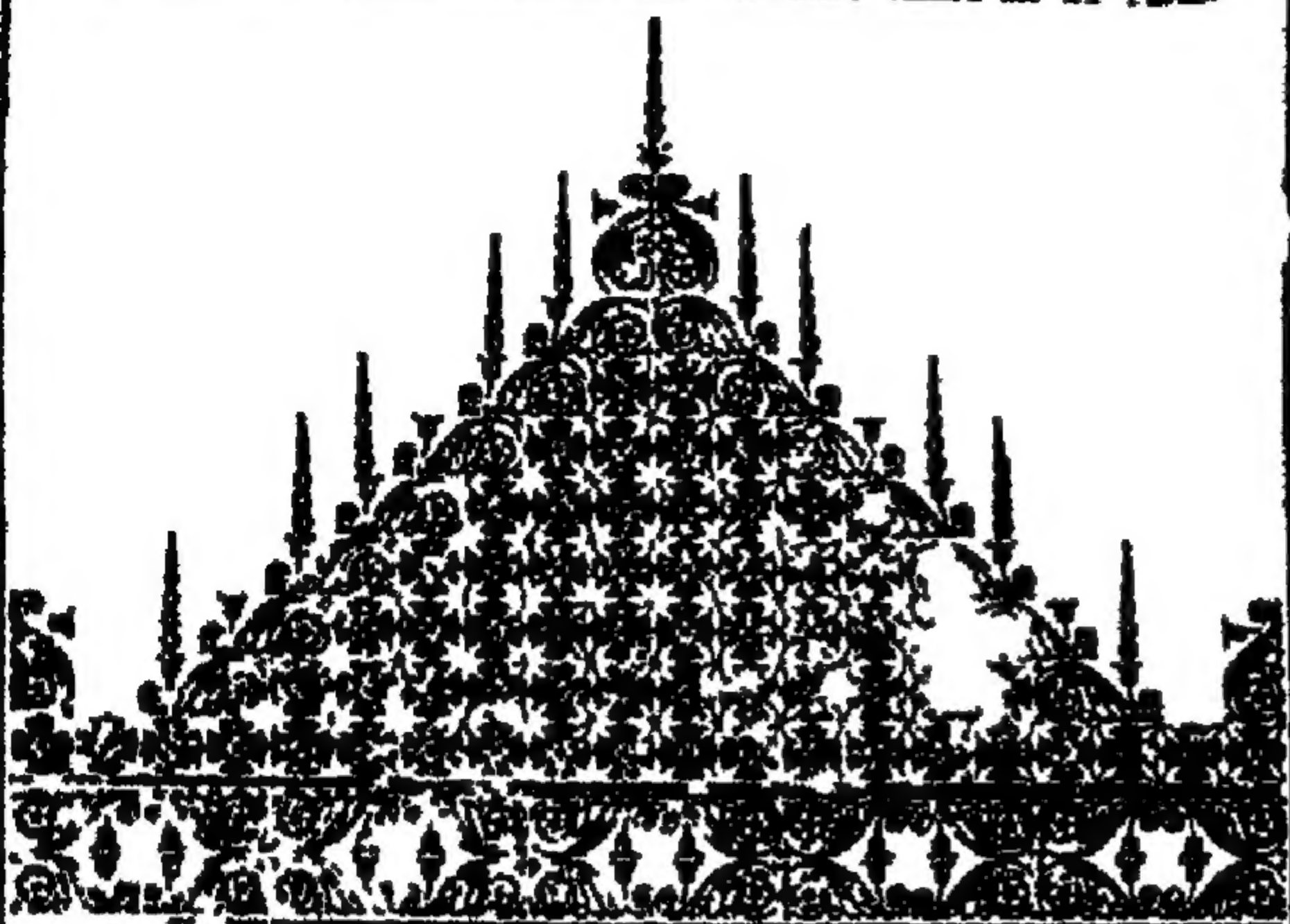
صيفة	صيفة
٦٩٨ كتاب الاضحية	٥٥١ فصل في جنازة الرقيق
٧٠٧ فصل في الدققة	٥٥٨ باب دعوى الدم والقسامة
٧١٠ كتاب الطعمة	٥٦٥ فصل فيما يثبت به موجب القود
٧١٩ كتاب المسابقة	٥٦٨ كتاب البغاة
٧٣٨ باب الايمان	٥٧٦ كتاب الردة
٧٤٣ فصل في الخلف على اكل	٥٨١ كتاب الرضا
أوشرب	٥٨٩ كتاب حد القذف
٧٥٣ فصل في الخلف على أن يفعل	٥٩١ كتاب السرقة
هذا	٦٠١ فصل فيما لا يمنع القطع
٧٥٤ كتاب النذر	٦٠٤ فصل فيما يثبت به السرقة
٧٦١ فصل في نذر الاتيان الى الحرم	٦٠٨ باب قاطع الطريق
٧٦٧ كتاب القضاء	٦١٢ فصل في اجتماع عقوبات
٧٧٩ فصل في آداب القضاء	على واحد
٧٨٤ فصل في النسوية بين الخصمين	٦١٣ كتاب الاشربة والتعازير
٧٩٠ باب القضاء على الغائب	٦٢٠ كتاب الصيال
٧٩٥ فصل في الدعوى بعد غائبة	٦٢٩ فصل فيما تلغى الدواب
٨٠١ فصل في القسمة	٦٣٢ كتاب الجهاد
٨٠٨ كتاب الشهادات	٦٤٠ فصل فيما يكره من الغزو
٨١٨ فصل فيما تعتبر فيه شهادة	٦٤٥ فصل في حكم الاسروما
الرجل	يؤخذ من أهل الحرب
٨٢٦ فصل في تحمل الشهادة	٦٤٩ فصل في حكمى المعارضة والاتلاف
٨٢٨ فصل في تحمل الشهادة على	٦٥٥ فصل في الايمان مع التآمر
الشهادة	٦٦١ كتاب الجزية
٨٣١ فصل في رجوع الشهود	٦٧٢ فصل في أحكام الجزية
٨٣٥ كتاب الدعوى والبيانات	٦٧٩ كتاب الهدنة
٨٤١ فصل في جواب ما يتعلق	٦٨٤ كتاب الصيد
بالمذمى عليه	٦٩٢ فصل فيما يملك به الصيد
٨٤٥ فصل في الخلف وضابط الخالف	وما يذكر منه

صيفة	صيفة
٨٧٩ فصل في حكم حل المدبرة النخ	٨٤٨ فصل في النكول
٨٨١ كتاب السكتاية	٨٥١ فصل في تعارض البينتين
٨٨٧ فصل فيما يلزم السيد النخ	٨٥٥ فصل في اختلاف المتداعين
٨٩٣ فصل في لزوم السكتاية	٨٥٩ فصل في القائف
٨٩٥ فصل في الفرق بين المكايبة	٨٦٠ كتاب الاعتناق
الباطلة والفاسدة النخ	٨٦٩ فصل في الاعتناق في مرض الموت
٩٠٤ كتاب أمهات الارلا	٨٧٥ كتاب التدبير

هـ هذا الجزء الثالث من خاشية
الشيخ البجيرمي على شرح المنهاج
لشيخ الاسلام زكريا
الانصاري رحمه
الله تعالى
آمين



٢٩٦٨١٠	واذله
الخ ٢٠	فن
ع ٣٩	ن



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب أحكام الفرائض)

أخره عن العبادات والمعاملات لا منظر أرا لانسان اليهما من حين ولادته دائما
أو غالبا الى موته ولا نهما متعلقان بادامة الحياة السابقة على الموت ولانه نصف العلم
فناسب ذكره في نصف الكتاب ق ل على الجلال (قوله أي مسائل قسمة
الموارث) أي المسائل التي تقسم فيها الموارث كالمسألة التي تكون من ثمانية مثلا
كزوجة وبنت وعم وكالتي تكون من ستة فليس المراد بالفرائض الانصباء شبعنا
وقوله أي مسائل بيان للمراد هنا وقوله جمع فريضة بيان للاصل أي المعنى اللغوي
وتعريف هذا العلم هو العلم الموصل لمعرفة قدر ما يجب لكل ذي حق من التركة
شرح م ر (قوله الموارث) أي التركات (قوله لما فيها) أي وسميت بالفرائض لما فيها
الخ (قوله فغلبت) انظر هذا التفريع ويمكن أن الفاء للاستئناف أو يقال انه مفرع
على قوله أي مسائل قسمة الموارث فانها شاملة للتعصيب وهذا هو الظاهر كما يؤخذ
من قول على الجلال حيث قال قوله أي مسائل الخ إشارة الى التغليب الاتي حيث
فسر الفرائض بما يشمل التعصيب (قوله فغلبت) أي الفرائض على التعصيب انفسها

(كتاب الفرائض)
أي مسائل قسمة الموارث جمع
فريضة بمعنى مفروضة أي
مقدرة لما فيها من سهام القدرة
فغلبت على غيرها

بمقدور الشارح لها فاندفع ما يقال الاولي أن يقول كتاب الفرائض والتعصيب
 (قوله والغرض) لغة التقدير في معنى العلة لقوله لما فيها فهو علة للعلة فمكان الاولي
 ذكره عقبها (قوله نصيب مقدور) يخرج به التعصيب وقوله شرعا خرج به الوصية وقوله
 للوارث يخرج به ربع العشر مثلا في الزكاة فانه ليس للوارث أه شيئا (قوله
 والاصل فيه) أي في الكتاب أي في مسائله (قوله فلاولي) أي أقرب والمراد بالاقرب
 ما يشمل الاقوى ع ش وفائدة ذكر ذكر الاشارة الى أن المراد بالرجل ما قابل المرأة
 لا ما قابل الصبي ح ل (قوله وعلم الفرائض) بمعنى قسمة التركات فانه هو الذي يحتاج
 الى هذه الثلاثة وأما الفرائض التي في الترجمة المفسرة بمسائل قسمة الموارث فانها
 تحتاج لشيتين فقط المسائل الحسابية وفقه الموارث كالعلم بأن للزوجة كذا شيئا
 (قوله علم الفتوى) بأن يعلم نصيب كل وارث من التركة وقوله وعلم النسب بأن يعلم
 كيفية انساب الوارث الميت وقوله وعلم الحساب بأن يعلم من أي عدد يخرج منه
 المسألة ح ل (قوله يبدأ) هذه مقدمة لا مترجم له وهو قوله فصل في الفروض المقدرة
 (قوله من تركته ميت) وهي ما يختلف من حق تكبير واحد قد في أو اختصاص أو مال
 تكبر تخلل بعد موته ودية أخذت من فاته له دخوله في ملكه تقديرا وكذا ما وقع
 بشبكة نصيبها في حياته على ما قاله الزركشي وما نظريه من انتقالها بعد الموت للورثة
 فالواقع فيها من زوائد التركة وهي ملكهم رد بأن سبب الملك نصيبه للشبكة لا هي
 وإذا استند الملك لفعله كان تركته ووقع السؤال ٤ عن عاش بعد موته معجزة لني
 وأجاب بعضهم بتبين بقاء ملكه لتركته وهو محمول على أنه بالاحياء تبين عدم موته
 لكنه خلاف الغرض في السؤال اذ لا توجد المعجزة الا بعد تحقق الموت وعند
 تحققه ينتقل الملك للورثة بالاجماع فاذا وجد الاحياء كانت هذه حياة جديدة مبتدأة
 بلائ بن عود ملك ويلزمه أن نساءه لو تزوجن أن يعدن له وليس كذلك بل يبقى
 نكاحهن والحاصل أن زوال الملك والعصمة محقق وعوده مشكوك فيه فيستصحب
 زواله حتى يثبت ما يدل على العود ولم يثبت فيه شيء فوجب البقاء مع الاصل شرح
 م ر وكالموت المسخ للمعجزة (قوله وجوبا) أي عند ضيق التركة والافنداء بصورة
 الزكاة في حالة الضيق التي يكون التقديم فيها واجبا أن لا يختلف الا النصاب وتكون
 مؤن التجهيز مستغرقة له فلا يصرف فيها كله بل يخرج منه قدر الزكاة وما زاد
 يصرف فيها بصورة الجاني أن لا يختلف غيره ويكون بحيث لو بيع التجهيز لضاع
 حق الجاني عليه أو بعضه فيباع للجناية فان فضل عن دينها شيء صرف في التجهيز
 بصورة الرهن أن لا يختلف غير المرهون فيقال فيه مثل ما تقدم في الجاني بصورة

والغرض لغة التقدير وشرعا
 هنا نصيب مقدور شرعا للوارث
 والاصل فيه قبل الاجماع
 آيات الموارث والاختيار تكبير
 التصحيين الحقوا الفرائض
 ما لها فبأن فلأولي رجل
 ذكر وعلم الفرائض يحتاج
 كما نقله القاضي عن الاصحاب
 الى ثلاثة علوم علم الفتوى وعلم
 النسب وعلم الحساب (يبدأ
 من تركته ميت) وجوبا (بأ)

المبيع الذي مات مشتر به مفلساً أن المشتري هو المبتدئ ولم يخلف غيره ولو بيع للجهيز
ضائع عن البائع أو بعضه فيقدم به البائع فأقل (قوله منها) حال من عين ومن تبعية
أي حال كون العين بعضها بخلاف ما إذا تعلق الحق بكل التركة كالرهن الشرعي
كمات وعليه دين فانه يتعلق بتركته ولا يقدم على مؤن التجهيز كما تقدم آخر الرهن
(قوله لا يجبر) أي لا بسبب جبر الحاصم بالفلس أي في الحياة ح ل (قوله والعين
التي الخ) أشار بهذا إلى أن قوله كزكاة مثال لعين لا للحق الذي تعلق بها ومن ثم
أول الشارح قوله كزكاة بقوله أي كمال ليناسب ما بعده وقد مثل لاجتماع هذه
الأمور بعضهم بما إذا اشترى عبداً للعبادة ثم رهنه بدين ثم جنى ثم مات المشتري
مفلساً بالثمن وفيه مساححة لأن الزكاة حينئذ تعلقت بقيمة لا بعينه (قوله كزكاة)
في كون الزكاة من التركة نظراً لأن المستحقين يملكونها بانتهاء الحول لأنها تتعلق
بالمال تعلق شركة وأجيب بأنها شركة غير حقيقية بدليل جواز انحراجها من غير
المال وأجيب أيضاً بأن إطلاق التركة عليها تغليب للمال عليها عن وزي
ملخصاً وقوله كزكاة الخ وإذا اجتمعت هذه الأمور الأربعة قدمت الزكاة ثم الجناية
ثم الرهن س ل وقد نظم بعضهم الحقوق المتعلقة بالتركة فقال

يقدم في الميراث نذر ومسكن * زكاة ورهون مبيع وفلس
وجان قراض ثم قرض كتابة * ورد بعيب فاحفظ العلم ترأس

اه زى فصورة النذر إذا نذر شيئاً معيناً لواحد فيقدم به على مؤن التجهيز بصورة المسكن
في المعتدة عن وفاة فانها تقدم بأجرة المسكن في المدة على مؤن التجهيز وصورة القرض
مات المقرض ولم يخلف غير الشيء المقرض فان المقرض يقدم به إذا كان باقياً وانظر
صورة القراض فان صور بما إذا مات العامل عن مال القراض ولم يخلف غيره ورد
عليه أن هذا ليس تركة للعامل إذ ليس له فيه الانصيب من الربح وان صور بما إذا
تلف مال القراض بتقصير ورد عليه أنه دين مرسل في الذمة فيؤخر عن مؤن التجهيز
ويمكن تصويره بما إذا مات المالك بعد ربح المال وقبل القسمة فان العامل يقدم
بنطية من الربح وصورة الكتابة أن يؤدي المالك بنجوم الكتابة ويموت سيده
قبل الانتهاء والمال أو بعضه باق كما سيأتي في بابها شرح البهجة فيقدم المالك
بالواجب في الانتهاء وصورة الرد بالعيب أن يبيع شخص شيئاً ثم يرد بعيب بعد موت
البائع فيقدم المشتري بثمنه على مؤن التجهيز (قوله أي كمال وجبت فيه) أي قبل موته
ولو كانت الزكاة من غير الجفوس وقد رد ذلك لتكون الأمثلة كلها على وتيرة من جعلها
أمثلة للعين التي تعلق بها حق ويمكن أن يقدر في المرهون وما بعده لتكون كلها أمثلة

أي بحق (تعلق بعين) منها
لا يجبر والعين التي تعلق بها
حق (كزكاة) أي كمال وجبت
فيه لاه كالرهون بها

الحق المتعلق بالعين فية الود من المردون وأرش جنابة ابا في بيع المبيع اذ امان
المشتري مفلسا س ل لكن فيه قول وقوله وبيع المبيع أي وفسخ بيع المبيع
لانه الحق وفي كون الفسخ من التركة مسامحة لانه معنى أسكنه لما كان سيما في أخذ
المبيع عدمه سوا وقد برع ن فمن مبيع فيه نظر لان الثمن لا يبدأ به لغرض احسار
المشتري واد لاق الزكاة على المال الواجبة فيه من اطلاق الجزاء على العكس كل وجه ل
البداءة بالزكاة اذا كان الثمن اب موجودا ولو تلف المصايب بعد التمكن الا قدر الزكاة
انشاء من الاربعين ت منها فقد لم يقدم المستحقون الاربع عشرها كما استظهره
الاذرى ووجهه ان حق الفقراء مثلا من التالف دين في الذمة مرسل فيؤخر عن مؤن
التجهيز لما تقرره من فرض السكلاء في زكاة متعلقة بعين موجودة اه شرح م ر
(قوله وجان) بذن السيد او غيره اذا تعاق أرش الجنابة برقبته ولو بالعفو عن القصاص
ولجنى عليه مقدم على غيره باقل الامرين من الارش وقيمة الجاني على مؤن التجهيز
اذا اختلف غير ذلك فان تعاق برقبته قصاصا او كان المال متعلقا بذمته كالواقترض
مالا بغير اذن السيد واتفقه لم يقدم الجاني عليه والمقرض على غيرهما وللوارث التصرف
في رقبته بالبيع شرح م ر (قوله ومبيع) واذا فسخ لم يخرج ذلك المبيع عن كونه
تركة لان الفسخ يرفع العقد من حينه لا من أصله ح ل (قوله مات مشتريه مفلسا)
وفي معنى موته مفلسا ما لو ثبت بائع حق الفسخ لغيبه مال المشتري وعدم صبر البائع
ثم مات المشتري حينئذ ولم يجد البائع سوى المبيع فانه يقدم به على مؤن التجهيز شرح
م ر وقوله مات مشتريه بأن باع رجل لا خريشيا بشئ في ذمته ثم مات المشتري
وهو معسر بثمنه فان للبائع الفسخ واخذ المبيع فالحق الذي تعاق بهذه العين فسخ
المبيع (قوله حق لازم) فان تعاق به حق لازم قدم مؤن التجهيز م ر (قوله حق فسخ)
الاضافة بيانية او الحق بمعنى الاستحقاق (قوله اما تعاق حق الغرماء) مفهوم قوله
لا يحجر قال الزركشي انظر ما الفرق بينه وبين حق المردون وغيره اه وقد يفرق
بالاستصحاب لما كان في الحياة لان المفلس يترك له دست ثوب في حياته فأولى بعد
موته يقدم مؤن التجهيز كما قاله ع ن (قوله بالحجر) أي بسببه (قوله أم لا) أي فالمراد
بالمفلس المعسر بالثمن لا المحجور عليه بالمفلس شينغا (قوله فميتون تجهيز ممونه) ولو كافرا
من كفن وأجرة غسل وحمل وحنوط ولو اجتمع معه ممونه ولم تف تركته الا بأحدما
فالا وجه تقديم نفسه لتبين عجزه عن تجهيز غيره أو اجتمع جمع من ممونه وماتوا دفعة
قدم من يخشى تغيره ثم الاب لشدة حرمة ثم الام لان لما رحما ثم الاقرب فالاقرب
ويقدم الا كبر سننا من أخوين مثلا فان استويا فيه قدم الافضل ويقرب بين زوجتيه

(وجان) لتعلق أرش الجنابة
برقبته (ومردون) لتعلق دين
المرتهن به (وما) أي ومبيع
(مات مشتريه مفلسا) بثمنه
ولم يتعلق به حق لازم تركة
لتعلق حق فسخ البائع به سواء
أحجر عليه قبل موته أم لا اما
تعاق الغرماء باذنه أو بالحجر
فلا يرد أفييه بفقهم بل بمؤن
التجهيز كما ذكره في الروضة
عن الأصحاب في المفلس (فميتون
تجهيز ممونه) من نفسه

اذلازمة أى من حيث الزوجية وان كانت احداها أفضل بصوقفه والاوجه تقديم
الزوجية على جميع الاقارب ثم المملوك الخادم لها لان العلة بينهما شرح م ر فان
ترتبوا قدم السابق وان كان المتأخر أفضل حيث أمن تغييره ح ل وقول المحشى
ولو كافرا أى غير حرى ومرته لانه لا يطلب تجهيزها ع ش فالخامس انه يقدم
من يخشى تغييره ثم الزوجة ثم المملوك الخادم لها ثم الاب ثم الام ثم الاقرب فالاقرب
وقدم أب على ابن وان كان أفضل منه وابن على أمة لفصله الذكورة ورجل على
مهي وهو على خنثى ح ل وم ر ملخصا وقوله ثم الاقرب أى اذا تبين عليه تجهيزه
والا فغير الاب والام والابن لا تلزمه مؤنته ولا تجهيزه (قوله وغيره) أى اذا مات قبله
بخلاف ما اذا مات بعده أو معه ح ل وقوله وغيره كزوجته غير الناشئة ان كان
موسرا وان كان لها تركه شرح م ر (قوله المطلق) أى الذى لم يتعلق بعين من
التركة (قوله تنفيذ وصية الخ) وانما قدمت الوصية فى الآية على الدين ذكر الكونها
قربة أو مشاهمة للأرث من حيث أخذها بالأعوض ومشقتها على الورثة ونفوسهم
مطامنة على أدائه فقدمت عليه بعثا على وجوب اخراجها والمسارة اليه شرح م ر
(قوله وما ألحق بها الخ) المراد تنفيذ ما ألحق بالوصية عدم تسلط الوارث عليه والا فهو
نافذ بمجرد الموت (قوله من ثلث باق) أى بعد الدين م ر (قوله كما فى الحياة) فانه
يقدم نفسه فى الفطرة على غيره اذا أيسر ببعض الصبيان (قوله من حيث التسلط
عليه) والا فالدين لا يمنع الارث ومن ثم فازوا بزوائد التركة كما مر شرح م ر فقوله
من حيث التسلط أى لا من حيث الملك لانهم يملكونها بالموت وان كان عليه دين
(قوله على ما يأتى من بيان الانصاء) من كون البنت لها النصف والبنات فان كثرت لها
الثلاثان والزوجة له الربع أو النصف والام لها السدس أو الثلث (قوله قربة) ثم
لو اشترى بعضه فى مرض موته عتق عليه ولا يرث لانه يؤدي ارثه الى عدمه كما يعلم
من الدور الحكى الآتى فى الزوجة شرح م ر (قوله خاصة) أى المجموع على ارثهم
من الذكور والانات فخرج ذوو الارحام (قوله أو نكاح) نعم لو أعتق أمه تفرج
من ثلثه فى مرض موته وتفرج بهالم ترثه للدور اذ لو ورثت لكان عتقها وصية لو ارثت
فتوقف على اجازة الورثة وهى منهم واجازتها توقف على سبق حريتها وهى متوقفة
على سبق اجازتها فادى ارثها الى عدم ارثها وبه يعلم أن الكلام فى غير المستولدة لان
عتقها ولو فى مرض الموت لا توقف على اجازة أحد لان الاجازة انما تعتبر بعد الموت
وهى بعده تعتق من رأس المال وقوله أو ولاء وقد سوارثان أى المعتق والعقيق بأن
يعتقه حرى فيستولى على سيده ثم يعتقه أو ذمى فيرق ويشتريه ويعتقه أو يشتري

وغيره فهو أعم من قوله بمؤنة
تجهيزه (بمعروف) بحسب
يساره واعساره ولا عبرة بما
كان عليه فى حياته من اسرافه
وتفسيره وهذا من زيادى
(فه) قضاء (دينه) المطلق الذى
لزمه لوجوبه عليه (فه) تنفيذ
(وصيته) وما ألحق بها كعتق
علق بالموت وتبرع بخير فى مرض
الموت (من ثلث باق) وقدمت
على الارث لقوله تعالى من بعد
وصية يوصى بها أو دين وتقديمها
لمصلحة الميت كما فى الحياة ومن
الابتداء فتدخل الوصايا بالثلث
وببعضه (والباقى) من تركته
من حيث التسلط بالتصرف
(لورثته) على ما يأتى ببيان
والارث أربعة أسباب لانه اما
(بقربة) خاصة (أو نكاح
أو ولاء أو اسلام)

أبامعنته ثم بعته فله على معتقه ولاء الانجرار ولا يرد لانه لم يرث من حيث كونه
عقيقا بل من حيث كونه معتقا شرح م ر و كلام م ر في الدور يقتضي أن
الوصية للوارث تتوقف على إجازته (قوله أي جهته) انما فسر الاسلام بالجهة لثلاث لا يلزم
عليه استيعاب جميع المسلمين بالارث لو كان الاسلام هو السبب لوجوده فيهم ولثلاث
يلزم عليه أخذ المسلمين له مع أن الامام هو الذي يأخذ ماله ويضعه في بيت المال (قوله
بيت المال) أي لتوليته (قوله ارثا للمسلمين) أي مراعى فيه المصلحة كما يدل عليه قوله
ويجوز تخصيص طائفة منهم بذلك ويمكن اجتماع الاسباب الاربع في الامام كأن
يملك بنت عمه ثم يعتقها ثم يتزوجها ثم يموت ولا وارث لها غيره فهو زوجها وابن عمها
ومعتقها وامام المسلمين ومعلوم أنها تصورت فيه وان لم يرث بجميعها اه أي بل يرث
بكونه زوجها وابن عمه ش وان الوارث جهة الاسلام وهي حاصلة فيه شرح م ر أي
فيكون السبب الرابع موجودا فيه (قوله يعقلون عن الميت) أي من حيث كونهم
جهة اسلام فتخرج الدية من بيت المال فان لم يكن شيء فعلى القتيل والا فلا شيء على
أحد من المسلمين ع ش على م ر فلما كان لهم حق في بيت المال كانوا ككأهم
عاقلون والا فلا يدفعون شيئا من مال أنفسهم (قوله ولا لهم يعقلون عنه) عبارة م ر
لاهم يعقلون عنه (قوله ويجوز تخصيص طائفة منهم بذلك) لانه استحقاق بصفة وهي
اخوة الاسلام فصار كالوصية لقوم موصوفين غير محصورين فانه لا يجب استيعابهم
وكان زكاة فان للامام أن يأخذ زكاة شخصين ويدفعها الى واحد لانه مأذون له أن
يفعل ما فيه مصلحة شرح الروض (قوله أولان أوصى له) عبارة م ر ولو أوصى لرجل
بشيء من التركة جاز اعطاؤه منها من الارث فيجمع بينهما بخلاف الوارث المعين
لا يعطى من الوصية من غير اجازة قوله لا لقائله ولا لمن فيه رق ولو مكاتب ولا كافر
كافي م ر (قوله شروط) أي أربعة أحدها تحقق موت المورث أو الحاقه بالموت
تقديرا كتحقق انفصل ميتا بجنابة توجب العزة أو حكما كفقود حكم القاضي بموته
اجتهادا وثانيها تحقق وجود المدلى الى الميت بأحد الاسباب حيا عند الموت تحقيقا
كان الوجود أو تقديرا كحل انفصل حيا لوقت يعلم وجوده عند الموت ولو نطفة
ثالثها تحقق استقرار حياة هذا المدلى بعد الموت ورابعها العلم بالجهة المقتضية للارث
تفصيلا وهذا مختص بالقاضي فلا تقبل شهادة الارث مطلقة بل لابد في شهادته من
بيان الجهة التي اقتضت الارث منه رى (قوله عشرة) اثنان من أسفل النسب
واثنان من أعلاه وأربع من الحواشي واثنان من غير النسب (قوله ابن وابنه)
قدمهما على الاب والجد لقوتها لان كلام الاب والجد له مع أحدهما السدس

أي جهته فتصرف التركة
أولاً فيها كما سياتي لبيت المال
ارثا للمسلمين عصوية لخبر أبي داود
وغيره أنا وارث من لا وارث له
أعقل عنه وارثه وهو صلى الله
عليه وسلم لا يرث شيئا لنفسه
بل يصرفه للمسلمين ولا لهم
يعقلون عن الميت كالعصبة
من القرابة ويجوز تخصيص
طائفة منهم بذلك وصرفه لمن
ولد أو أسلم أو عتق بعد موته
أولان أوصى له لا لقائله وقد
أوضحت ذلك في شرح الروض
والارث أيضا شروط ذكرها
ابن الهيثم في أصوله وينتهي
في شرحها وله وائع تأتي
(والجمع على ارثه من الذكور)
بالاختصار (عشرة) وبالبسط
خمس عشرة (ابن وابنه)

وَابْنَهُ وَأَنْ تُزَلَّ وَابْنُهُ وَأَبْرَهَدَانُ دِلَاوَشْمَةُ الْقَامِ أَيُّ لَابُونِ أُولَابِ أُولَامٍ (وَعَمُّ وَابْنِهِ وَابْنُ أَخِي نَبِيَامَ) أَيُّ لَابُونِ أُولَابِ
فِي الثَّلَاثَةِ وَأَنْ يَهْدُوا (وَزَوْجٌ وَذُرِّيَّةٌ) الْمَجْمُوعُ إِلَى إِرْقَةٍ (مِنْ الْأُنْثَى) (أ) بِاخْتِصَارِ (سَبْعٍ) وَبِالْبَسْطِ عَشَرَ

(بنت وبنت ابن وان نزل) أى الابن (وام
وجدة) أم أب وام أم وان علنا (وأخت)
مطلقا (وزوجة وذات ولاء) وتعبيرى
ذو ولاء وذوات ولاء أعظم من تعبيرة بالمعتق
والمعتقة (فلما اجتمع الذكور فالوارث
أب وابن وزوج) لان غيرهم محجوب
بغير الزوج ومسألتهن من اثني عشر ثلاثة
للزوج واثنتان للأب والباقي للابن (أو)
اجتمع (الاناث ذ) لوارث (بنت وبنت
ابن وام وأخت لابوين وزوجة) وسقطت
الجدّة بالام وذات الولاء بالاخنة
المذكورة كما سقط بها الاخت الأب
بالبنت الاخت الام ومسألتهن من أربعة
وعشرين ثلاثة للزوجة واثني عشر للبنت
وأربعة لكل من بنت الابن والام
والباقي للاخت (أو) اجتمع (الممكن)
اجتماعه (منها) أى من الصنفين (ذ) لوارث
(أبوان) أى أب وام (وابن وبنت وأحد
زوجين) أى الذكر ان كان الميت أنثى
والأنثى ان كان الميت ذكرا والمسألة
الاولى أصلاها من اثني عشر وتصح من
سبعة وثلاثين والثانية من أربعة وعشرين
وتصح من اثنين وسبعين (فلو لم يستغرقوا)
أى الورثة من الصنفين التركة (صرفت
كلها) ان فقدوا كلهم (أو باقياها) ان وجد
بعضهم وهو ذو فرض (ليت المال) أو ثا
(ان انتظم) أمره بأن يكون الامام عادلا
(والا) أى وان لم ينتظم (رد ما فضل)
عن الورثة (على ذوي فروض غير زوجين
بنسبتهم) أى فروض من يرد عليه ففى

بنت وام يبي بعد اخراج فرضيه ماسه
مخرج النصف ومن أربعة وعشرين

وله الباقي وكل يصب بخته بخلاف الاب والجد (قوله وابنه وان نزل) لم يقل
وابن وان نزل لئلا يتوهم دخول ابن البنت بخلاف قوله وابنه فانه لا يشمل لان ضميره
يرجع الى ابن (قوله رابود وان علا) لم يقل اب وان علا لئلا يشمل ابا ادم (قوله وان
بعد وابنه اعم بان يكون عم الاب اوالجد (قوله اعم من تعبيره) يشمل اولاد اعم
وعتقائه لان ثبوت نولاء عليهم انما هو بطريق السراية لا بطريق المباشرة في
واشهر له عصبانها ومعتقها (قوله بالاخت) لان حصبة الذبب تشعب عصبه في
حل (قوله المكن اجتماعه) اذ لا يتصور اجتماع زوج وزوجة وصورة ضم اجتماعها
ظاهرا بما اذا جئ عمت ملفوف في كنفه لئلا يراه رجل ومعه اولاد وادعي ان هذا
الميت زوجته وهؤلاء اولادها منها وبهات امرأة ومعه اولاد وادعت ان الميت
زوجها وهؤلاء اولادها منه فكشف عنه فاذا رخصي وصورة ايضا بما اذا حكم
بثبوت غائب وجاء رجل وامرأة كذلك واقام كل منهما بينة تشهد بما روي فارجع
قديم بينة الرجل فيرث الميت ابواه والرجل وأولاده وتنع المرأة وعن المدعى
تورث الجميع اهـ وقوله والراجع الخ لان الولادة صحت من طريق المشاهدة
والا لمناق بالاب امر حكى والمشاهدة اقوى شرح م د (قوله وابن بنت) لم يقل
وابن تغليبا كذا في قبله لا يسم هذا دون ذلك اشهرته فاندفع ما روي في هذا
شرح م د (قوله فاولم يستة رقا) سألته تصدق بنفي الموضوع فتصدق به قد كان
كما اشار اليه وهو مقابل للمذوف أي هذا ان استغرقوا تركته ويصح ان يكون
مقابلا لقوله فلما اجتمع الذكور الخ وهو الا ناهر (قوله غير زوجين) أي بالاجماع
لان علة الرد القرابة وهي مفقودة فيهما ومن ثم ترث زوجة تدلي بعمومة أو خولة
بالرحم لا بالزوجية شرح م د وقوله ومن ثم ترث زوجة أي زيادة على حصتها
بالزوجية ع ش فتأخذ جميع الباقي عند انفرادها ع ن (قوله بنسبتها) أي نسبة
سهام كل واحد الى مجموع سهامه وسهام رفقته شرح م د ويهمل من الباقي بمثل
تلك النسبة (قوله يوق بعد اخراج فرضيهما) وهو النصف للبنت ثلث والسدس لادم
واحد والباقي اثنان يقسمان بينهما ارباعا للبنت ثلاثة ارباعينما وهو واحد والنصف
والادم ربعهما وهو نصف انكسرت على مخرج النصف تضرب اثنان في اصل المسألة
وهو ستة تباع اثني عشر وهذا معنى قوله فتصح المسألة من اثني عشر للبنت النصف
سنة والادم السدس اثنان فالخامس للبنت ثلاثة ارباع الثمانية والادم ربعها وهو اثنان
فتعطي البنت من الاربعة الباقية ثلاثة والادم واحد فيكمل للبنت تسعة والادم ثلاثة
وهذه الاعداد متوافقة بالاثلاث فيؤخذ من كل ثلث مائة فيؤخذ من البنت ثلاثة

ما من ستة ايام بعد ان نصفهم فتمم المسألة من اثني عشر ان اعتبر
ان اعتبر يخرج الربع

وهو الموافق للقاعدة وترجع بالاختصار (هـ) على التقديرين إلى أربعة البنات الثلاثة والأم واحد وفي بنت وأم وزوج

يبقى بعد اخراج فروضهم سهم
من اثني عشر ثلاثة أرباعه
للبنات وربعه للأم فتصح المسألة
من ثمانية وأربعين وترجع
بالاختصار إلى ستة عشر للزوج
أربعة والبنات تسعة والأم ثلاثة
وفي أم وبنت وزوجة يبقى بعد
اخراج فروضهن خمسة من أربعة
وعشرين للأم ربعها سهم وربع
فتصح المسألة من ستة وتسعين
وترجع بالاختصار إلى اثنين
وثلاثين للزوجة أربعة والبنات
احد وعشرون والأم سبعة ولو
كان ذو الفرض واحدا كينت
رد عليها الباقي أو جماعة من
صنف واحد كبنات فالباقي
بينهم بالسوية والرد ضد العول
التي لانه زيادة في قدر السهام
ونقص من عددها والعول نقص
من قدرها وزيادة في عددها
(ثم) ان لم يوجد أحد من ذوى
الفروض الذين يرد عليهم ورث
(ذو وأرحام) وهم بقية الأقارب
(وهم) أحد عشر صنفا (جد
وحدة ساقطان) كما في أم وأم
أبي أم وان عليا وهذا من صنف
(وأولاد بنات) لصلب أولاد بن
من ذكور وبنات (بنات أخوة)
لابوين أولاد أولاد (وأولاد
أخوات) كذلك (بنات أخوة
لام وعم لام) أي أخوال اب لأمه (بنات أعمام) ٣ لابوين أولاد ب ١ أولاد ن (وعمان) بالرفع (وأخوال وخالات

وهي ثلث التسعة ومن الأم واحد وهن ثلث الثلاثة ومجموع ذلك أربعة وهذا معنى
قوله وترجع بالاختصار إلى أربعة ح ل وعلى كونها من أربعة وعشرين تكون
الموافقة بالسدس لا تمتقي كان بين المسألة والانتصاب توافق في شيء فان المسألة ترد
إلى ذلك الشيء وكذا يرد إليه نصيب كل وارث (قوله وهو الموافق للقاعدة) وهي أن
الباقي بعد اخراج الفروض يقسم على ذوى الفروض بنسبة فروضهم والباقي هنا وهو
اثنا عشر لما فقد انكسرت على مخرج الربع فتضرب أربعة في الستة ح ل (قوله
للقاعدة الخ) لانهم يعتبرون مخرج الأدق وهو هنا الربع (قوله فتصح من ثمانية
وأربعين) لانكسارها على مخرج الربع فتضرب أربعة في أصل المسألة وهو اثنا عشر
تبلغ ما ذكر للبنات النصف أربعة وعشرون حاصلة من ضرب أربعة في ستة والزوج
الربع اثنا عشر حاصلة من ضرب أربعة في ثلاثة والأم ثمانية حاصلة من ضرب أربعة
في اثنين يبقى أربعة بين البنات والأم للبنات ثلاثة أرباعها ثلاثة والأم ربعها واحد
فيكمل للبنات سبعة وعشرون والأم تسعة وهذه الأعداد متوافقة بالاثلاث فيؤخذ
من كل ثلث مائة فيؤخذ من الزوج أربعة وهي ثلث الاثني عشر ومن البنات تسعة
وهي ثلث السبعة والعشرين ومن الأم ثلاثة وهي ثلث التسعة ومجموع ذلك ستة
عشر ولذلك قال وترجع بالاختصار الخ ح ل (قوله فتصح من ستة وتسعين)
لانكسارها على مخرج الربع فتضرب الأربعة في أصل المسألة تبلغ ما ذكر للبنات
النصف ثمانية وأربعون والأم السدس ستة عشر وللزوجة الثمن اثنا عشر يبقى
عشرون منقسمة بين الأم والبنات أربعة للبنات ثلاثة أرباعها خمسة عشر يصير لها ثلاثة
وستون والأم ربعها خمسة يصير لها احدى وعشرون وهذه الأعداد متوافقة
بالاثلاث فيؤخذ من كل ثلث مائة فيؤخذ من الزوجة أربعة وهي ثلث الاثني عشر
ومن البنات احدى وعشرون وهي ثلث الثلاثة والستين ومن الأم سبعة وهي ثلث
الاحدى والعشرين ومجموع ذلك اثنان وثلاثون ولذلك قال وترجع الخ ح ل (قوله
ذو وأرحام) أي عسوبة فيأخذ جميعه من انفراد منهم ولو اثني وغنيا لخبر الحال
وارث من لا وارث له وانما قدم الرده عليهم لان القرابة المقيدة لاستحقاق الفروض أقوى
شرح م ر (قوله وأم أبي أم) لم يقل وأمه للإيضاح (قوله وان عليا) الانصب
وان علوا لان علواوى ثم رأيت في شرح المهزبة لابن حجر أن الباء لغة عش على م ر
(قوله كذلك) أي ذكورا أو إنا كما يشير له تعبيرا بالأولاد ذى (قوله وبني
أخوة لام) أي وبناتهم كما فهم بالاولى شرح م ر (قوله وعمات بالرفع) أي لا بالجر
عدفا على أعمام المقضى لارادة بناتهم لانه يكره مع ما بعده ولانه يكره عليه

لام وعم لام) أي أخوال اب لأمه (بنات أعمام) ٣ لابوين أولاد ب ١ أولاد ن (وعمان) بالرفع (وأخوال وخالات

وهو يدلون بهم) أي بما عدا الأول اذ لم يبق في الأول من يدل به ومن انفرد منهم ما يرجع المال ذكره كان أو انتهى وفي كيفية
توزيعهم مذهبان أحدهما هو الأصح مذهب أهل التنزيل وهو أن ينزل (١٠) كل منهم منزلة من يدل به والثاني مذهب

أهل القرابة وهو تقديم الأقرب
منهم إلى الميت ففي بنت بنت
وبنت بنت ابن المال على الأول
بينهما أربعة وعلى الثاني لبنت
البنت لقربتها إلى الميت وقد
بسطت الكلام على ذلك
في غير هذا الكتاب هذا كله
إذا وجد أحد من ذوى الأرحام
والأفحكه ما قاله الشيخ عز الدين
ابن عبد السلام أنه إذا جارت
الملوك في مال المصالح وظفريه
أحد يعرف المصارف أخذه
وصرفه فيها كما يصرفه الإمام
العادل وهو مأجور على ذلك
قال والظاهر وجوبه (فصل)
في بيان القروض وذويها
(القروض) بمعنى الانصباء
المقدرة (في كتاب الله تعالى
للورثة ستة يعول وبدونه ويعبر
عنها بعبارات أخرها الربع
والثلث ونصف كل ونصفه
فأحد القروض (نصف) وبدا أن
به كالجور لأنه أكبر كسر مفرد
وهو خمسة (زوج ليس لزوجته
فرع وارث) بالقرابة الخاصة
قال تعالى ولكم نصف ما ترك
أزواجكم إن لم يكن لهن ولد
وولد الابن وإن نزل كالولد أجمع
أو نطف الولد يشمله بناء على أعمال
اللفظ في حقيقة ومجازه وعدم

المسكوت عنهن (قوله ويدلون بهم) أي بالامتناف العشرة ح ل (قوله اذ لم يبق
في الأول من يدل به) لأنه يشمل جميع الأجداد والمجندات لأن الشارح قال ثم وإن عاها
(قوله وهو أن ينزل) أي في كونه يأخذ ما كان يأخذ لافي الحجب ذل وخلف زوجة
وبنت بنت حكان للزوجة الربع لأنه لا يجتمع من الربع إلى الثمن إلا الفرع
الوارث بالقرابة الخاصة كما سيأتي وقوله لافي الحجب أي حجب الوارث الخاص
والأفحكه بعضهم بعضا كبنات أخ شقيق وبنت أخ لاب فقصب الأول الشابة
كما يجيب أبوها أباها (قوله منزلة من يدل به) أي إلى الميت فيجعل ولد البنت
والأخت كأنهما وبنت الأخ والعم كأيهمما والحال والحالة كالأم والعم فالأم والعم
كالاب وإذا نزلنا كلا كما ذكر قدم الأسبق للوارث لا للميت فإن استورا
قد ركان الميت خلف من يدلون به ثم يجعل نصيب كل من أدلى به على حسب رتبة منه
لو كان هو الميت الأولاد الأم والأخوال والحالات منها في السوية شرح م ر
(قوله أربعة) أي فرضا ورذا زي ووجهه أن بنت البنت تنزل منزلة البنت فلها
النصف وبنت بنت الابن تنزل منزلة بنت الابن فلها السدس فالمسألة من ستة يبق
بعد فرضيهما اثنان يردان عليهما باعتبار عيدين ما أربعة لبنت بنت الابن ربعهما
وهو نصف لأن نسبة نصيبهما وهو واحد للأربعة ربع ولبنت البنت واحد ونصف
فحصل الكسر على مخرج النصف فيضرب في أصل المسألة وهو ستة يحصل اثنا عشر
لبنت البنت تسعة فرضا ورذا وهي ثلاثة أرباع وللأخرى ثلاثة فرضا ورذا وهي ربع
وترجع بالاختصار إلى أربعة أ ج (قوله وصرفه فيها) قال سم وينبغي أن يجوز له أن
يأخذ لنفسه وعياله ما يحتاجه وهل يأخذ مقدار حاجته سنة أو أقل أو العمر الغالب
للنظر فيه بحال فليراجع أه وينبغي أن يأخذ ما يكفيه بقية العمر الغالب حيث
لم يكن ثم من هو أخرج منه لأن هذا القدر يدفعه له الإمام العادل ع ش على م ر
(فصل في القروض وذويها) * (قوله وذويها) إضافة ذوى الضمير شاذة
كقوله إنما يعرف الفضل ذوهه وكذا جعه جمع مذكر سالم شاذ لأن مفردة ليس
يعلم ولا صفة (قوله بمعنى الانصباء) أي لا بمعناها اللغوية والال يمكن أقوله المقدرة
فائدة ولا بالمعنى الأصولي وهو ما طلب طلبا أزما كما لا يخفى (قوله لزوج) بد أو به
تسهيلا على المتعلم لأن كل ما قل عليه الكلام يكون أرسخ في الذهن وهو على الزوجين
أقل منه على غيرها شرح م ر وإنما بدأ الله تعالى بالأولاد لكونهم أهم عند
الأكمين أه سم (قوله أولفظ الولد) هو الراجح (قوله بأن لا يكون الخ) لأن النفي
إذا دخل على مقيد بقيد ينصدق بثلاث صور وفي الجميع وفي القيد الأول أو الثاني

فرضها المذكور بأن لا يكون لها فرع أو فرع غير وارث كزقيق أو وارث بعموم القرابة لا بخصوصها كفرع بنت (قوله
فقولي وارث هنا وفيما يأتي في الباب من زيادتي (ولبنت وبنت ابن وأخت لغير أم) أي لا بين أولاد (منفردات) عن باقي

قال تعالى في البنت وان كانت واحدة فلها النصف ويأتي في بنت الابن ما روي في ولد الابن وقال في الاخت وله اخوت فلها النصف ما ترك والمراد الاخت لابوين اولاد دون الاخت لام لان لها السدس الآية الثانية وخرج بمنفردات مالوا اجتماع مع معصين أو اخواتهن أو اجتماع بعضهن مع (١١) بعض كما سيأتي بيانه (و) ثانیها (ربع) وهو لاثنين (لزوج زوجته

فرع وارث) بالقرابة الخامسة ذكرًا كان أو غيره سواء كان منه أيضًا أم لا قال تعالى فان كان له من ولده لكم الربع مما تركن وجعل له في حاتيه ضعف ما للزوجة في حالتيه الا ان فيه ذكورة وهي تقتضي التعصيب فكان معها كالأبن مع البنت (ولزوجة) فأكثر (ليس لزوجها ذلك) أي فرع وارث بالقرابة الخامسة منها قال تعالى ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لهن ولد (و) ثالثها (ثمن) وهو (لها) أي لزوجة فأكثر (معه) أي مع فرع زوجها الوارث سواء كان منها أيضًا أم لا قال تعالى فان كان لهن ولد فلهن الثمن والزوجة شوارثان ولو في طلاق رجعي (و) رابعها (ثلثان) وهو لا ربع (لصنف تعدد من فرضه نصف) أي لثنتين فأكثر من البنات أو بنات الابن أو الاخوات لابوين اولاد اذا انفردن عن معصين أو يحجبهن حرمانًا أو نقصانًا قال تعالى في البنات فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك

(قوله مامر) أي من انهما مقيسة عليهما ولفظ البنت شامل لهما بناء على أعمال اللفظ في حقيقته ومجازيه (قوله ذكرًا كان أو غيره) صرح بالتعصيب المذكور هنا دون ما تقدم لانه منات كره في سياق الاثبات فربما توهم عدم عمومها بخلاف مامر في قوله ليس لزوجته فرع وارث فانه ذكر في سياق النفي فتفيد العموم نفسها (قوله تقتضي التعصيب) أي القوة وليس المراد التعصيب الاصطلاحي لانه لا يكون عصبة (قوله فكان معها) أي بالنسبة اليها والافهولا يجتمع معها في الارث (قوله أي لزوجة فأكثر) ولذا لم ترد في القرآن الا بلفظ الجمع بخلاف البنات والاخوات فانهم وردن تارة بلفظ الواحد وتارة بلفظ الجمع وقوله فأكثر أي الى أربع بل وان زدن على أربع في حق مجوسي اه زى (قوله وان شوارثان في عدة الطلاق الرجعي) أي فراده ما يشمل الزوجة حكمًا وهي الرجعية (قوله اذا انفردن عن معصين) وهو اخواتهن وقوله أو يحجبهن حرمانًا أي باعتبار المجموع والافالبنات لا يحجب حرمانًا أو يحجب نقصانًا اذا وجد العول كزوجة وأبوين وبنتين المسألة من سبعة وعشرين وثلاثها بالعول ثمانية عشر وفي كون هذا جهام مسامحة وبنات الابن يحجب حرمانًا بالابن ونقصانًا اذا كان معهن بنت أو بنت ابن أعلامهن ح ل (قوله والبنات وبنات الابن الخ) لما كانت الآية انما تدل على الجمع من البنات بناء على أن فوق أصلية احتاج لقياس البنات وبنات الابن على الاخنتين لو روي النص فيما (قوله في الاخنتين فأكثر) كيف هذا مع التصريح بالثنتين في الآية الا أن يقال سبب نزولها المذكور دل على أن المراد ثنتان فأكثر (قوله ليس لزوجها فرع وارث) أي ولا أب معه أحد زوجين أخذًا مما يأتي ولم يقيد الوارث بالقرابة الخامسة هنا لان الوارث بالقرابة العامة لا يأتي هنا المكان الرد أي لوجوده وفيه امر يأتي اذا لرد على الزوجين فاحترزتم شوبري (قوله يستوي فيه الذكرا الخ) انما أعطوا الثلث والسدس لانهم يدلون بالام وهما فرضاها وسوى بينهم لانه لا تعصيب في من أدلوا به بخلاف الاشقاء زى وعبارة م ر لان ارثهم بالرحم كالابوين مع الولد وارث غيرهم بالعصوبة وهي مقتضية لتفضيل الذكر وهذا أحد ما امتازوا به من الاحكام الخمسة وباقيها استواء ذكرهم المنفرد وأنشأهم المنفردة وانهم يرثون مع من يدلون به وانهم

وبنات الابن كالبنات كما مر والبنات وبنات الابن مقستان على الاخنتين وقال في الاخنتين فأكثر فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك نزلت في سبع اخوات مجابر حين مرض وسأل عن ارثهن منه فدل على أن المراد منها الاختان فأكثر (و) خامسها (ثلث) وهو لاثنين (لام ليس لبيتهما فرع وارث ولا عدد من اخوة وأخوات) قال تعالى فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فان كان له اخوة فلا تمه السدس والمراد بهم اثنتان فأكثر اجاءا قبل اظهار ابن عباس الخلفا وسيأتي انه اذا كان مع الام أب وأحد الزوجين ففرضها ثلث الباقي (ولعدد) اثنتين فأكثر (من ولدها) أي الام يستوي فيه الذكر وغيره

قال تعالى وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فليس كل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والمراد بالام بدليل قراءة ابن مسعود وغيره وله أخ أو أخت من أم والقراءة الشاذة كأن خبر على الصحيح (وقد يفرض) أي الثلث (بجمع أخوة) على ما سياتي بيانه في فصله وبه يكون الثلث لثلاثة وان لم يكن الثالث في كتاب الله (و) سادسها (سدس) وهو سبعة (أب وأختايتها فرع وارث) قال تعالى ولا يورث كل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد والجد كالأب لما مر في الولد والمراد جدهم بدل بأنثى والأفلا (١٢) يرث بخصوص القرابة لانه من ذوى الارحام

كما مر (ولام ليتها ذاك) أي فرع وارث (أو عدد من أخوة وأخوات) اثنان فأكثر لما مر (ولجدة) فأكثر لام أولاب لانه صلى الله عليه وسلم أعطى النجدة السدس رواء أبو داود وغيره وقضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما رواء الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين هذا (ان لم تدل بكريبتين) فان أدلت به كأم أبي أم لم ترث بخصوص القرابة لانه من ذوى الارحام كما مر فالوارث من الجندات كل جدة أدلت بمحض الاناث أو الذكور أو الاناث الى الذكور كأم أم الأم وأم أبي الأب وأم أم الأب (ولبنت ابن فأكثر مع بنت أوبنت ابن أعلى) منها لقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك في بنت ابن مع بنت رواء البخاري وقيس بما فيه غيره وقولنا فأكثر مع بنت أوبنت ابن أعلى من زيادتي هنا (ولاخت فأكثر لأب مع أخت لأبوين) كما في بنت الابن فأكثر مع البنت (ولو أحد من ولد أم) ذكر أو كان أو غيره لما مر فأصحاب الفروض ثلث عشر عمرة أربعة من الذكور الزوج والأب والجد والأخ لام وتسعة من الاناث الأم والمجدتان والزوجة والاخت لأم وذوات النصف الأربع وعلم من هنا وما يأتي أن المراد بهم من يرث بالغرض وان كان يرث بالتعصيب أيضا (فصل) في الحجب حرمانا بالشخص أو بالاستغراق والحجب لغة المنع وشرعا منع من قام به سبب الارث بالسكينة أو من أوفر حظا به ويسمى الاول حجب حرمان وهو قسمان حجب بالشخص أو بالاستغراق وحجب بالوصف وسيأتي والثاني حجب تقصان وقدر (لا يحجب أبوان وزوج وولد) ذكر أو كان أو غيره عن الارث (بأحد) اجماعا

يجبونه حجب تقصان وان ذكرهم بدل بأنثى وهي الأم ويرث (قوله رجل) اسم كان ويرث صفته وكلالة خبرها كما في الجملتين (قوله والقراءة الشاذة كأن خبر) عبارة الا يعاب المعتمد من اضطراب طويل عند الأصوليين والفقهاء أنه يجوز الاحتجاج بالقراءة الشاذة اذا صح سندها لانها بمنزلة خبر الواحد اه شوبري (قوله وقد يفرض لجد) انما تركه المصنف لثبوته بالاجتهاد وكلامه فيما ثبت بالنص (قوله لجد مع أخوة) مثاله أن يتقص حقه بالمقاسمة عن الثلث بأن زادوا عن مثليه كما لو كان معه ثلاث أخوة زى (قوله وان لم يكن الثالث في كتاب الله الخ) بل ثبت باجتهاد الصحابة ح ل (قوله لأب الخ) فان قيل لاشك أن حق الوالد من أعظم من حق الولد لان الله تعالى قرن طاعته بطاعتهما فقال تعالى وقضى ربك أن لا تعبدوا الا اياه وبالوالدين احسانا فاذا كان كذلك فما الحكمة في أنه جعل نصيب الاولاد أكثر وأجاب عنه الامام الرازي حيث قال الحكمة أن الوالد من مابقي من عمره الا القليل أي غالبا فسكان احتياجهما الى المال قليلا وأما الاولاد فهم في زمن الصبا فكان احتياجهما الى المال كثيرا فظهر الفرق (قوله كما مر) أي من قياسه عليه أو شموله (قوله اثنان فأكثر) وان لم يرنا لجمعهما بالشخص دون الوصف كما يعلم مما يأتي كآخ لأب مع شقيق وكأخوين لأم مع جدر لو كانوا ملتصقين وإسكل رأس ويدان ورجلان وفرج اذ حكمهما حكم الاثنين في سائر الاحكام كما في فروع ابن القطان فاذا اجتمع معها ولد وأخوان فالصاحب لها الولد لانه أقوى شرح م ر وانظر هل تخصص الحجب بالولد دون الاخوين فائدة ع ش (قوله لما مر) أي من قوله تعالى فان كان له أخوة فلامه السدس (قوله وعلم بما هنا) أي من عدا الأب والجد من أصحاب السدس (قوله وان كان يرث) أي كالأب والجد (فصل في الحجب) (قوله وقدر) منه حجب الفروع الوارث للزوج من النصف الى الربع وحجه لأم من الثلث الى السدس زى (قوله بأحد) فيه لطيفة وهي الاشارة الى أن المراد بالحجب بالشخص وأما بالوصف فيجبون كغيرهم

كما في بنت الابن فأكثر مع البنت (ولو أحد من ولد أم) ذكر أو كان أو غيره لما مر فأصحاب الفروض ثلث عشر عمرة أربعة من الذكور الزوج والأب والجد والأخ لام وتسعة من الاناث الأم والمجدتان والزوجة والاخت لأم وذوات النصف الأربع وعلم من هنا وما يأتي أن المراد بهم من يرث بالغرض وان كان يرث بالتعصيب أيضا (فصل) في الحجب حرمانا بالشخص أو بالاستغراق والحجب لغة المنع وشرعا منع من قام به سبب الارث بالسكينة أو من أوفر حظا به ويسمى الاول حجب حرمان وهو قسمان حجب بالشخص أو بالاستغراق وحجب بالوصف وسيأتي والثاني حجب تقصان وقدر (لا يحجب أبوان وزوج وولد) ذكر أو كان أو غيره عن الارث (بأحد) اجماعا

الاخ لا يوين في المشتركة والاخت لا يوين اولاد في الاكثوية فكل
منهما عصبية ولم يحجب الاستغراق لانه انتقل بالفرض وان لم يرث به
في الاكثوية اه وكلام المنهاج يقتضي ان الحاسب يجب ان يحاسب
الفروض المستغرقة لا الاستغراق كما قاله المصنف فيكون حجباً
بالاشخاص على كلام المنهاج وبالاوصاف على كلامه تأمل وقوله
وتحجب عصبية الخ استشكل قسمة هذا حجباً ويرد بانه لا مشاحة
في الاصطلاح فاخذ الشارح بقضية الاشكال ليس في محله م ر (قوله
لانه اقوى) عبارة م ر لان النسب اقوى ومن ثم اخذت بالحرمية
وجوب النفقة وسقوط القود والشهادة ونحوها على ما سيأتي
شرح م ر وقوله وجوب النفقة أي في الجملة لانها لا تجب لتغير
الاصول والفروع من بقية الاقارب ع ش (قوله والعصبية) أي
بنفسه وبغيره ومع غيره م ر (قوله اعم) لانه لا يشمل ذوى الارحام
(قوله ولم ينظم) يقتضي ان ذوى الارحام عند من ورثهم يقال لهم عصبية
لانه ادخلهم في التعريف وهو خلاف ما في شرح م ر وعبارة متن
المنهاج مع الشارح والعصبية من ليس له سهم مقدراً حال تعصيبه من جهة
تعصيبه من المجمع على توريثهم ونخرج بمقدور ذوى الفروض وبما بعده
وهو قوله من المجمع على توريثهم وذو الارحام بناء على ان من ورثهم
لا يسميهم عصبية وفي ذلك خلاف (قوله فيها) لانه ان كان يرثها
رد عليه الباقي ولا يرث ذوو الارحام لان الردم قدّم عليهم كما مر (قوله
وبنفسه وبغيره معاً) يريد بهذا ان الابن مع اخيه يرثان جميع المال
فيصدق ان العصبية بنفسه وبغيره معاً اخذ جميع المال رى

(فصل في كيفية ارث الاولاد) ينظم لهم خمسة عشر صورة
لانهم اتمذكور فقط أو أنث فقط أو ذكور وأنث ومنه اني اولاد
الابن فهذه ست صور عند الانفراد وعند الاجتماع تنسب الثلاثة
الاول في الثلاثة الاخيرة فهذه تسع صور مع الستة السابقة وكلها
في المتن (قوله الاولاد) قدّمهم على اصول لانهم اقوى منهم كما في م ر
ودليل قوتهم انه قد فرض للاب السادس مع الابن وأعني هو والباقي
ولانه يعصب أخته بخلاف الاب ع ش وانما فضل الفروع على
الاصول لقلة عمر اصول وطول عمر الفروع غالباً فاحتج بهم ا ذكر

من يحجب (باستغراق ذرى فروض)
للتركة كزوج وام واخ منها وعم فالعم
محجوب بالاستغراق (و) يحجب (من له
ولاء) ذكر ا كان أو غيره (بعصبية نسب)
لانه اقوى منه (والعصبية) ويسمى بها
الواحد والجمع والمذكور والمؤنث كما قاله
المطرزي وغيره (من لا مقدّر له من الورثة)
و يدخل فيه من يرث بالفرض والتعصيب
كالاب والجد من جهة التعصيب وتعبيري
بالورثة اعم من تعبيرة بالمجمع على توريثهم
(فيرث التركة) ان لم يكن معه ذوفرض
ولم ينظم في صورة ذوى الارحام بيت
المال (وما فضل عن الفرض) ان كان
معه ذوفرض ولم ينظم في تلك الصورة
بيت المال وكان ذوا فرض فيها أحد
الزوجين ويسقط عند الاستغراق
الا اذا انقلب الى فرض كالشقيق
في المشتركة كما سيأتي ويصدق قول
فيرث التركة بالعصبية بنفسه وبنفسه
وبغيره معاً وما بعده بذلك وبالعصبية مع
غيره وتعبيري هنا وفيما يأتي بالتركة
اعم من تعبيرة بالمال
(فصل في كيفية ارث الاولاد)

وأولاد الابن انفرادا واجتماعا (لابن فأكثر التركة) اجماعا (وليت فأكثر ما من) في الفروض من أن للبنت النصف والاكثر الثلثين وذکر هنا (١٥) تنجیما للاقسام وتوطئة لقولي (ولو اجتماعا) أي البنون والبنات

(ف) التركة لهم (لاذکر مثل حفظ الاثنين) قال تعالى یوصیکم الله فی أولادکم للذکر مثل حظ الانثیین قیل وفضل الذکر بذلك لاختصاصه بلزوم ما لا یلزم الانثی من الجهاد وغیره (وولد الابن) وان نزل (کالولد) فیما ذکر اجماعا (فلو اجتماعا والولد ذکر) أود کرمة أنثی کما فهم بالاولی (حجب ولد الابن) اجماعا (أو أنثی) وان تعددت (فله) أي لولد الابن (ما زاد علی فرضها) من نصف أو ثلثین ان کانوا ذکورا أو ذکورا وأنثی بقرینة ما یأتی (ويعصب الذکر) فی السانیه (من فی درجته) کأخته وبنات عمه (وکذا من فوقه) کعمته وبنات عم أبيه (ان لم یکن لها سدس) والا فلا یعصبا (فان کان) ولد الابن (أنثی) وان تعددت (فلها مع بنت سدس) کما مرتکلة الثلثین (ولاشیء لها مع أكثر) منها کما مر بالا جماع (وکذا کل طبقتین منهم) أي من ولد الابن فولد ابن الابن مع ولد الابن کولد الابن مع الولد فیما تقرروا کذا

(فصل) فی کیفیة ارث الاب والجد وارث الام فی حالة (الاب یرث بفرض مع) وجود (فرع ذکروارث) وفرضه السدس کما مر ومعلوم أنه کغیره عن له فرض یرث به فی العول وعنده اذالم یفضل أكثر منه کأن یكون معه بنتان وأم أو بنتان وأم وزوج (و) یرث (بتهصیب مع فمقه فرع وارث) فان کان معه وارث

آخر کزوج أخذ الباقي بعده والا أخذ الجميع (و) یرث (بهما) أي بالفرض والتهصیب (مع فرع أنثی وارث) فله السدس فرضا والباقی بعد فرضیهما یاخذه بالتهصیب (ولام) ثلث أو سدس کما مر فی الفروض ولها (مع أب وأحد زوجین ثلث الباقی) بعد الزوج أو الزوجة لا ثلث الجميع لیأخذ الاب مثلی ما تأخذه الام

کما قاله الفخر الرازی (قوله وأولاد الابن) لم یقل وأولاد الاولاد لانه یشمل بنات البنات مع أنهن من ذوی الارحام (قوله انفرادا واجتماعا) یصح أن یكون حالا وان یكون تمیزا أي من جهة الانفراد والاجتماع (قوله ما لا یلزم الانثی الخ) عسارة م ر وفضل الذکر لاختصاصه بنحو النصرة وتحمل العقل والجهاد وصلاحيته للإمامة والقضاء وغير ذلك وجعل له مثلا لها لان له حاجتین حاجته لنفسه وحاجته لزوجه وهی لها الاولی بل قد تستغنی بالزوج ولم یفطر الیه لان من شأنها الاحتیاج ولانه قد لا یرغب فیها غلبا اذالم یکن لها مال فایطاع الله تعالى حرمان أهل البعاد لیهما شرح م ر (قوله فله) أي لولد الابن والمراد به الجنس الشامل للمتعدد کما یدل علیه قوله ان کانوا ذکورا الخ (قوله ان کانوا) أي أولاد الابن (قوله بقرینة الخ) أي هذا التقيید بقرینة ما یأتی أي قوله فان کان أنثی فان مفهومه أن الاول شامل للذکور والانات ولذکور منفردین تأمل (قوله ان لم یکن لها سدس) کبتین وبنات ابن وابن ابن ابن لان بنت الابن ائمامة له ان کان من أخیهما أو بنت عم أبيه ان کان من ابن عمها اه ح ل (قوله تکملة الثلثین) أشار به الی أنه لیس فرضا مستقلا والما سقطت عذر وجود البتین

(فصل فی کیفیة ارث الاب والجد) (قوله فی حالة) یرجع للام بدلیل إعادة العامل وهو ارث وتلك الحالة فی ارثها فی احد الغراوین کما یؤخذ مما یأتی (قوله أكثر منه) بأن فضل قدره أراقل منه أولم یفضل شی وقوله اذالم یفضل أكثر منه الخ أي محل کونه یرث بالفرض اذالم یفضل أكثر من فرضه فان فضل أكثر منه ورث الباقي بالتهصیب (قوله کأن یكون معه الخ) هذا دخیل هنا لان الکلام فی ارثه مع فرع ذکروارث فالاولی ذکر قوله ومعلوم الخ بعد قوله ویرث بهما الخ ویكون جوابا عن سؤال تقدیره مقتضى ارثه بالتهصیب سقوطه بالاستعراق ولا یعال له وحاصل الجواب أنه انما أعیل له نظرا لارثه بالفرض (قوله بنتان) مثال لعدم المول (قوله أو بنتان الخ) مثال للعول (قوله بعد فرضیهما) أي فرضه وفرض الفرع الوارث (قوله کما مر) وذکر هنا تنجیما للاقسام وتوطئة لما بعده (قوله مثلی ما تأخذه) وجعل له مثلا لها لان کل

واستبقوا فيهما لفظ الثالث بحفاظة على الالف في موافقة قوله (١٦) تعالى وورثه أبواه فلامته الثالث والا

فما تأخذه الام في الاولى سدس وفي الثانية ربع والاولى من ستة والثانية من أربعة وقلبنا بالغراوين اشهرت ما تشبهها لما بالكوكب الاغتر وبالعمرتين لقضاء عمر رضي الله عنه فيهما بما ذكر وبالقريبتين لغرايتهما (وجدة) لاب في أحكامه (كتاب الا انه لا يرد الام لثالث باق) في هاتين المسألتين لانه لا يساويها في الدرجة بخلاف الاب (ولا) يسقط (وله غير أم) أي ولد أبوين أو أب بل يقاسمه كإسحاق بخلاف الاب فانه يسقطه كما مر (ولا) يسقط (أم أب) لانها لم تدل به بخلافها في الاب وان تساوي في أن كلا منهما يسقط أم نفسه (فصل) في ارث الحواشي (ولد أبوين) ذكر اكان أو أنثى يرث (== ولد) فالذكر الواحد فأكثر جميع التركة والآنثى النصف وللأنتين فأكثر الثلثان ولأن ذكر مثل حظ الأنثيين عند اجتماع الذكور والآنث (وولد أب كولد أبوين) في أحكامه قال تعالى فيهما ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت الآية (الافى) (الشركة) بفتح الراء المشددة وقد تكسر وتسمى الحمارية والحجرية واليمنية والمنبرية (وهي زوج وأم وولدا أم وأخ لأبوين فيشارك الاخ) لأبوين ولو مع من يساويه من الاخوة والاختوات (ولدى الام) في فرضهما لا اشتراكه معهما في ولادة الام لهم وأصل المسألة ستة وإذا لم يكن مع الاخ من يساويه فثلثها منكسر عليهم ولا وفق فيضرب عددهم في الستة

أنثى مع ذكر من جنسها له مثلاً ما أي الامل ذلك والافتقار يكون له مثلاً كابن وأبوين وقال ابن عباس لما الثالث كاملاً لظاهر القرآن بعد اجتماع الصحابة على ما تقرر ونزق الاجماع انما يحرم على من لم يكن موجوداً عنده واجاب الآخرون بتخصيصه بغير هذين الحالين شرح م ر فجعلوا لما في هذين الحالين ثلث الباقي قياساً على اجتماع البنت مع الابن الوارد فيهما قوله تعالى للذكر مثل حظ الأنثيين (قوله فلامته الثالث) والآية وان لم يكن فيهما أحد الزوجين عزمها يشمله (قوله والاولى من ستة) لان فيها نصفاً وثلث مابق وعبارة شرح م ر أمها من اثنين للزوج واحد ويبقى واحد على ثلاثة لا يصح ولا يوافق تضرب ثلاثة في اثنين للزوج ثلاثة وللأب اثنان والام واحد ثلث مابق فيكون على هذا كونها من ستة تخصيها وعلى الاول تسبيلاً وتقل عن م ر أيضاً (قوله لغرايتهما لخروجهما عن نظائرها) وهو فرض الثلث كما ملأ الام عند عدم الفرع الوارث وعدم عدد من الاخوة (قوله في أحكامه) أي في جميع ما مر من الجمع بين الفرض والتعصيب وغيره وقيل لا يأخذ في هذه الا بالتعصيب ومن فوائده اختلاف ما لو أوصى بشئ مما سبق بعد الفرض أو بمثل فرض بعض ورثة أو بمثل أقلهم نصيباً فإذا أوصى لزيد بثلث ما يبقى بعد الفرض ومات عن يفت وجد فعلى الاقل هي وصية لزيد بثلث الثلث وعلى الثاني بثلث النصف شرح م ر وقول المحشى في هذه أي الجمع بين الفرض والتعصيب الخ (قوله الا أنه لا يرد الخ) ولا يرد على حصته أن جده المعتق يحجبه أخو المعتق وابن أخيه وأبو المعتق يحجبه ما لانه سيذكر ذلك في فصل الولاء بقوله لكن يقدم أخو المعتق الخ وان الاب لا يرث معه سوى جدة واحدة والجد يرث معه جدة ثان لانه معلوم من قوله ولا يسقط أم أب الخ من شرح م ر ببعض تصرف

(فصل في ارث الحواشي) وهم ما عدا الأصول والفروع وأما الأصول والفروع فهم عمود النسب فالحواشى الاخوة والاعمام فتشبه الاقارب والنسب يشوب له حواش وقلب أي وسط فجعل الاخوة والاعمام كالحواشي والأصول والفروع كالقلب أي مافي وسطه لقوتهم لانهم عمود النسب عزى (قوله فاذا لم يكن مع الاخ من يساويه)

أما لو كان معه من يساويه كشقيقة فالثالث على أربعة لا ينقسم ويوافق بالنصف
فيضرب انسان في الستة ياتي عشر فالأخوة منها أربعة تنقسم على عدد رؤسهم
بالسوية على ما قاله الزركشي من عدم التفاضل بين الذكر والأنثى أي الشقيقين
بجماهما أخوة لأم وقال الرافعي يمتثل التفاضل بينهما فيما يخصهما وهو نصف الثالث
هنا كما نقله زى عنه (قوله حكما) أي لا اسمها أي لا تسمى مشتركة (قوله ويسمى
الاخ المشؤم الصغير) قال المناوي في شرح الجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم ان كان
اشؤم الخ ما نصه قال الطيبي واوه مرة خففت فصارت واو ثم غلب عليها التثنية
فلا ينطق بها همزة اه ويصرح بأن واوه مرة الخ قول المختار في مادة شام بعد كلام
والشؤم ضد البن يقال رجل مشؤم ومشائم ويقال ما أشام فلانا والعامة تقول
ما أشامه وقد تشام به بالماء وبه يعلم ما في كلام الطيبي حيث قال واوه مرة اذا الظاهر
أن يقال أصله مشؤم كفعول نقلت حركة الهمزة الى الشين ثم حذفت الهمزة فوزته
قبل النقل مفعول وبعدة مفعول فهورته لم تصر واو اع ش على مر (قوله من ثمانية
عشر) فتقدر ذكوره هي المشتركة وتصح من ثمانية عشر ان كان ولدا لأم ابن
وبتقدير أنوثته تعول الى تسعة وبينهما داخل فيصهران من ثمانية عشر فيعامل
بالأخر في حقه وفي حق غيره والأخر في حقه ذكوره وفي حق الزوج والام أنوثته
ويستوي في حق وای الام الامر ان فاذا قسمت فضل أربعة موقوفة بينه وبين الزوج
والام فان بان أنثى أخذها أو ذكرا إلى الزوج ثلاثة والام واحد او هذا شرح ما قاله
الشارح كما يذره مو في غير هذا الشرح وانما أخذ الزوج ستة لان له في مسألة الأنوثة
ثلاثة نفسها للتسعة ثلث فيما أخذت ثلث الثمانية عشر وانما أخذت الام اثنين لان لها
في مسألة الأنوثة واحد انفسه للتسعة تسع فأخذت تسع الثمانية عشر زى وهناك
حابط آخر وهو ان تقسم مسألة الذكورة وهي الجماعة على مسألة الأنوثة فما خرج
فاجعله جزء السهم والضرب فيه نصيب كل وارث من مسألة الأنوثة يحصل نصيبه
من الجماعة وهي مسألة الذكورة (قوله واثنان للخنثى) لان له ولولا لای الام الثالث
وهو ستة فيخص كل واحد اثنان (قوله واجتماع الصنفين) لم يذكرا اجتماع الثلاثة
والحكم أن للاخ للام السدس والباقي للشقيق ويسقط الآخر وفي الأناث
لشقيقة النصف وللأخت للاب السدس تكلمة الثلثين ويفرض لآل الأم السدس
زى (قوله أي فلا يعصبها ابن أخيها بل تسقط) لانه لا يعصب أخت نفسه اذ هي
من ذوى الارحام فكيف يعصب عمته بخلاف ولد الولد فاقترقا زى (قوله أو بنت
ابن) أو مانعة خلز تقبور الجمع كما يدل عليه قوله روى البخاري الخ (قوله عصبه)

من الأم المقتضية للمشاركة
وأما قط من معبه من أخواته
المساويات له ويسمى الاخ
المشؤم ولو كان بدل الاخ أخت
لابوين أو لاب فرض لها النصف
أو أكثر فالثلثان وأعطيت
المسألة ولو كان بدله خنثى
صحت المسألة من ثمانية عشر
نظيره ما مر ستة للزوج واثنان
للأم وأربعة لولدي الأم واثنان
للخنثى وتوقف أربعة فان بان
ذكر اذ على الزوج ثلاثة وعلى
الأم واحد أو أنثى أخذها
(واجتماع الصنفين) أي ولد
الاجوين وولدا لاب (كاجتماع
الولد وولدا لابن) فان كان ولد
الاجوين ذكرا أو ذكرا معه أنثى
حب ولد الاب أو أنثى وان
تحدثت فله ما زاد على فرضها
فان كان أنثى فلها مع شقيقة
سدس ولا شيء لها مع أكثر
(الأن الأخت لا يعصبها الا
أخوها) أي فلا يعصبها ابن
أخيها بخلاف بنت الابن يعصبها
من في درجتها ومن هو أنزل منها
كما مر فلو ترك شخص أختين
لابوين وأختا لاب وابن أخ لاب
فالأختين الثلثان والباقي لابن
الاخ ولا يعصب الأخت (وأخت
الغيام) أي لابوين أو لاب (مع
بنت أو بنت ابن فاكثر عصبه) م كالاخ (ب) (تسقط بنت أخت لابوين) اجتمعت (مع بنت) أو بنت ابن (ولد اب)

ثم اشترى الاب عبد او اعنتقه ثم (١٩) مات الاب عن ابن وارث ثم مات غنية عن ميراثه لابن دون البنت

لانه عصبته معتق من النسب
نفسه والبنت معتقة المعتق
والاول اقوى وتسمى هذه
مسألة القضاة لما قيل انه خطأ
فيهم اربعة اية قاض خير المتفقهة
حيث جعلوا الميراث للبنت
(ولا ترث امرأة بولاء الاعتقةها
او غنمها اليه بنسب) كانه
وان نزل (او ولاء) كعتيقه
فانما ترثه بالولاء ويشركها
فيه الرجل ويزيد عليها بكونه
عصبته معتق من نسب نفسه
كما علم اكثر ذالك مما مروى في
بيان انحرار الولاء في غرضه
(فصل في ميراث الجد والاختوة
(الجد) اجتماع (مع ولد ابوين
او) ولد (اب بلاذى فرض
الاكثر من ثلث ومقاسمة
كاخ) اما الثلث فلان له مع
الام مثلى ما لها غالباً والاخوة
لا ينقصونها عن السدس
فلا ينقصونه عن مثليه واما
المقاسمة فلانه كالاخ في
ادلالة بالاب وانما اخذ الاكثر
لانه قد اجتمع فيه جهتا الفرض
والتعصيب فاخذ بأكثرهما
فاذا كان معه اخوان وأخت
فالثلث أكثر أو أخ وأخت
فالمقاسمة أكثر وضابطه ان
الاخوة والاخوات ان كانوا

(قوله ثم اشترى الاب عبد او اعنتقه) فثبت له عليه الولاء بطريق السراية
(فصل في ميراث الجد والاختوة) (قوله جلد) أى وان علا كفاي م روحاصل
أحوال الجد دون ذوى فرض تسعة لانه اما أن يكون معه أخ شقيق أو لاب أو هما ما
وعلى كل اما أن يكون الاخذ له المقاسمة أو ثلث جميع المال أو يستويان وثلاثة
في ثلاثة بتسعة وإذا كان معه ذوفرض قائما أن يكون الاخذ له السدس أو ثلث الباقي
أو المقاسمة أو يستوي له السدس وثالث الباقي أو السدس والمقاسمة أو ثلث الباقي
والمقاسمة أو الثلاثة فهذه سبعة أحوال وعلى كل اما أن يكون معه أخ شقيق أو لاب
أو هما وثلاثة في سبعة بأحد وعشرين تضرب في عدد أصحاب الفروض الممكن
اجتماعهم مع الجد وهم ستة البنت وبنت الابن والام والجد وأحد الزوجين وستة
في إحدى وعشرين بمائة وستة وعشرين فتأمل (قوله غالباً) كأم وجد ومن غير
الغالب مسألة الفراءون اذا كان فيها بدل الاب جد فان الام ترث الثلث كأم لا (قوله
عن مثليه) وهو الثلث (قوله في ادلته بالاب) أى في اتسابه لاميت بالاب كالاخ
(قوله لانه قد اجتمع فيه جهتا الفرض والتعصيب) فيه نظرم وجوه ثلاثة الاول
أن عمل اجتماع الجهتين فيه اذا كان هناك فرع آخر وليس موجوداً هنا كما هو
فرض المسألة الثاني أن من اجتمع فيه الجهتان يرث بهما كما سبقت في لبا أكثرهما
الثالث أن فرضه الذي يرث به انما هو السدس اذ هو الذي يجتمع التعصيب ويجاب
عن الثاني بأن عمل الأثر بالجهتين اذا كان كل منهما سبباً مستقلاً كالزوجية وبنوة
العم كما سبقت في تفسيرهما بالسببين في قول اتين ومن جمع جهتي فرض وتعييب أى
سببي فرض وتعييب كما يعلم من تعليل الشارح هنا بقوله لانهما سببان مختلفان الخ
ومر قول م وهناك وخرج جهتي الفرض والتعصيب ارث الاب بالفرض والتعصيب
فانه جهة واحدة وهي الابوة (قوله فالثلث أكثر) أى مما يحصل له بالمقاسمة لانه
في المقاسمة يأخذ سبعة من ثلث المال أكثر من السبعين بثلث سبع حل فأصلها
ثلاثة الجد واحد واثنان على خمسة لا تقسم وتباين تضرب الخمسة في ثلاثة بخمسة
عشر ووجه كون الثلث أكثر من السبعين أن تضرب مخرج الثلث في مخرج السبع
يكون الحاصل إحدى وعشرين ثلثها سبعة وسبعها مائة (قوله وضابطه) أى
ما يكون للجد من أحواله اذ لم يكن معه ذوفرض (قوله فالمقاسمة أكثر) أى من ثلث
المال لانه في المقاسمة يأخذ خمسين لان الرأس خمسة وفي عدم المقاسمة يأخذ واحداً
وثلاثين اه حل وضابط معرفة الاكثر من المقاسمة والثلث أنك تضرب
مخرج الثالث في مخرج السهم الذي يخرج له بالمقاسمة فاذا ضربت في مسائلنا

مثليه وذلك في ثلاث صور اخوان أربع اخوات أختان استوى له الثلث والمقاسمة ويعبر الفرضيون فيه بالثلث لانه أسهل
وان كانوا دون مثليه وذلك في خمس صور أخ وأخت أختان ثلاث أخوات أخ وأخت فالمقاسمة أكثر أو فوقهما فالثلث أكثر

ولا تصرف مورو (و) له مع من ذكره أي يدي فرض (الاصح أن من سدس ثلث بق) بعد القرض (ومقاسمة) بعده
 في يدين وجد وأخوين وأخت السدس أكثر وفي زوجة ترم (٢٠) وجد وأخوين وأخت ثلث الباقي

أكثر وفي بنت وجد وأخ
 وأخت المقاسمة أكثر ولعرفة
 الأكثر من الثلاثة ضابط
 ذكرته في شرح الروض وغيره
 هذا إن بقي أكثر من السدس
 (فإن لم يبق أكثر من سدس)
 بأن لم يبق شيء كبتين وأم
 زوج مع جد وأخوة أو بقي
 سدس كبتين وأم مع جد
 وأخوة أو بقي دونه كبتين
 وزوج مع جد وأخوة (أخذه)
 أي السدس (ولو عاظلا) كله
 أو بعضه كما علم لأنه ذو فرض
 فيرجع إليه عند الضرورة
 (وسقطت الأخوة) لاستغراق
 ذوي القروض التركية (وكذا)
 للجماد ذكر (معهما) أي مع
 ولد الأبوين وولد الأب (وبعد)
 حيثما أي بحسب (ولد الأبوين)
 عليه وولد الأب في القسمة فإن
 كان ولد الأبوين ذكرا أي
 أو ذكرا وأنثى أو أنثى معها
 بنت أو بنت ابن كما علم (سقط
 ولد الأب) لأنهم يقولون للجد
 كلانا الذك سواء فنزجمل
 بأخوتنا وتأخذ حصتهم كما
 يأخذ الأب ما نصه أخوة
 الأم منها مثاله جد وأخ لأبوين
 وأخ وأخت لأب (والأ) أي وأن لم
 يكن ولد الأبوين من ذكر

ثلاثة في خمسة حصل خمسة عشر ثمانمائة وثلاثة وخمسة شيننا (قوله به) أي معه
 (قوله يدي فرض) والممكن منه بنت وبنت ابن وأم و جدة وأخت الزوجين اه عبارة
 ذي (قوله السدس أكثر) لأن المسألة من ثلاثة للبنتين اثنتان يبق واحد على سبعة
 إن قاسم أخذ سبعي واحد وإن أخذ ثلث الباقي أخذ ثلث واحد وإن أخذ سدس
 جميع المال أخذ نصف واحد فأصل المسألة من ستة مخرج السدس للبنتين
 الثلثان أربعة وللجد السدس واحد يفضل واحد على خمسة عدد رؤس الأخوين
 والأخت لا ينقسم ويبيان فتضرب عدد الرؤس وهو خمسة في أصل المسألة وهو
 ستة يحصل ثلاثون ح ل (قوله ثلث الباقي أكثر) لأنه سهمان وثلث سهم والسدس
 سهمان كالمقاسمة فأصلها اثنا عشر ينكسر فرض الجد على مخرج الثلث فيضرب فيه
 فتبلغ ستة وثلثين ثم نصيب الأخوة منها يساينهم فيضرب عددهم وهو خمسة فيها
 فتبلغ مائة وثمانين هذا على طريقة المتقدمين وأما على طريقة المتأخرين في الأساليب
 الزائدة في باب الجد والأخوة فأصلها ستة وثلثون وتصح مما تقدم ق ل على
 الجلال (قوله ولعرفة الأكثر من الثلاثة ضابط ذكرته في شرح الروض) وعبارته
 وضابط معرفة الأكثر من الثلاثة أنه إن كان القرض نصفا أو أقل فالقسمة أغلبية
 إن كانت الأخوة دون مثليه وإن زادوا على مثليه فثلث الباقي أعطوا وإن كانوا مثليه
 استويا وقد تستوي الثلاثة فإن كان القرض ثلثين فالقسمة أعطوا إن كان معه أخت
 والأفله السدس (قوله هذا إن بقي) أي عمل كونه يأخذ الأكثر من الأمور الثلاثة
 (قوله أو بعضه) أي في الأخيرة ح ل (قوله ما ذكر) أي الأكثر من ثلث المال
 والمقاسمة إن لم يكن هناك ذو فرض والا لزم من الأمور الثلاثة أن كان هناك صاحب
 فرض (قوله أي بحسب) بابه نصر وكتب يقال حسبت المال حسب أي أحصيته
 عددا وحسبانا أيضا بالكسر وحسبانا بالضم والمعدود محسوب اه مختار (قوله
 كما علم) أي من باب الحجب (قوله كلانا الذك) أي مملك (قوله فنزجمل) يقال زجه
 بزجه ويقع الحساء فيهم أزجة وأزجه أيضا وأزدهم القوم على كذا وأزدهموا عليه اه
 مختار (قوله مثاله جد وأخ لأبوين الخ) فليد الثلث لأن الأخوة أكثر من مثليه ح ل
 (قوله فتأخذ الواحدة منهن إلى النصف) أي شيأ منتهى إلى النصف فيفيد ذلك أنها
 قد تنقص عنه وذلك فيما إذا كان معها صاحب فرض كزوج وجد وأخت لأبوين وأخ
 لأب فالزوج النصف وأخت يتي واحدا لاحظ للجد المقاسمة فله خمس واحد فتضرب
 خمسة في اثنين بعشرة للزوج النصف خمسة وللجد اثنتان وللأخت ثلاثة وهي أقل
 من النصف كما لا يخفى (قوله إلى النصف) أي تسعة كماله مثاله جد وشقيقة وأخ لأب

(فتأخذ الواحدة) منهن مع ما خصها بالقسمة (إلى النصف) (من فوقها) مع ما خصهن بالقسمة (إلى الثلثين) هي

ان وجد ذلك ففي جد وشقيقتين وأخ لاب المسألة من ثلاثة أو من ستة للجد والثلاث والباقي وهو الثلثان الشقيقتين وسقط
الأخ للاب وفي جد وشقيقتين وأخت (٢١) لاب المسألة من خمسة للجداتان يبق للشقيقتين ثلاثة وهي دون الثلثين
فيقتصران عليهما (ولا يفضل

عنا) أي عن الثلثين (شيء) لأن
للجد الثالث فأكثر كما عرفت آنفا
(وقد يدخل عن النصف) شيء
(فيكون لولد الاب) كجد
وأخت لابوين وأخ وأختين
لاب للجد الثالث وللأخت
النصف والباقي لاولاد الاب
وهو واحد من ستة على أربعة
فتضرب الأربعة في الستة
تتبع المسألة من أربعة
وعشرين (ولا يفرض لأخت
مع جد إلا في الأكدرية وهي
زوج وأم وجد وأخت لغير
أم) أي لابوين أو لاب (فالزوج
نصف وللأم ثلث وللجد
سدس وللأخت نصف فتعول)
المسألة من ستة إلى تسعة (ثم
يقسم الجد والأخت نصيبهما)
وهما أربعة (أثلاثا) له الثلثان
ولها الثلث أيضا ضرب مخرجه
في التسعة فتتبع المسألة من
سبعة وعشرين للام ستة
والزوج تسعة وللجد ثمانية
والأخت أربعة وانما فرض
لها معه ولم يصيبها فيما بقي
لنقصه بتعصيبها فيه عن
السدس فرضه ولو كان بدل
الأخت أخ سقط أو أختان
فلا للام السدس ولهما السدس

هي من خمسة على عدد الرؤس للجد سهمان والأخت سهم وللأخ سهمان يرد منهما
على الأخت تمام النصف وهو سهم ونصف يبقى في يده نصف سهم فيضرب مخرجه
في أصل المسألة تبلغ عشرة ومنها تصح قاله في الكفاية وقس عليه زى للجد أربعة
والأخت خمسة والأخ للاب واحد (قوله ان وجد ذلك) أي النصف أو الثلثان حل
(قوله من ثلاثة) أي مخرج الثلث الذي يأخذ ان اعتبرناه أو ستة عدد الرؤس
ان اعتبرنا المقاسمة حل (قوله لان المسألة من خمسة) أي عدد الرؤس (قوله
ثلاثة) وهي لا تقسم عليهم ما تضرب اثنين في خمسة بعشرة للجد أربعة والأختين
ستة وهي أقل من الثلثين (قوله ولا يفرض) أي في غير مسائل المعادة اه شيئا
(قوله من سبعة وعشرين) ويضربها فيقال فريضة بين أربعة أخذ بعضهم ثلث
الكل وأخذ بعضهم ثلث الباقي وأخذ بعضهم ثلث الباقي وأخذ بعضهم الباقي
فالزوج تسعة وهي ثلث الكل والام ستة وهي ثلث الباقي والأخت أربعة وهو ثلث
باقي الباقي وللجد الباقي اه زيادي ويقال أيضا فريضة بين أربعة أخذ أحدهم جزءا
من المال والثاني نصف ذلك الجزء والثالث نصف الجزء من والرابع نصف الجزء
اذا الجدا أخذ ثمانية والأخت أربعة نصفها والام ستة نصف ما أخذاه اه شرح
الروض (قوله وانما فرض لها) أي ابتداء والافهو يصيبها انتهاء بدليل قوله
ثم يقسم الجد الخ (قوله ولم يصيبها) لانه لو عصبها ابتداء لكان الفاضل لهما واحدا
فيكون له ثلثا ولها ثلثه (قوله لنقصه الخ) أي فلما لزم ذلك رجع الى أصل فرضه وهو
السدس وكذلك هي رجعت الى أصل فرضها وهو النصف لكن لما لزم تنضيها عليه
لواستلقت بما فرض لها قسم بينهما بالتعصيب مراعاة للجهتين زى (قوله فلا للام
السدس) لان الأختين يجباها من الثلث للسدس وقوله ولهما السدس الباقي هو
مشكل لان الأختين لغير أم لهما الثلثان فهما لا فرض لهما الثلثان وتعول المسألة ثم ظهر
ان الجد يصيبهما فيبقى بعد سهم الام اثنان للجد واحد ولهما واحد فقوله ولهما السدس
الباقي أي تعصبا وان كان التعبير بالسدس يومهم الفريضة تأمل (قوله وسميت
أكدرية الخ) قياس التسمية أن يقال مكدرية لا أكدرية اسعاد اه زى (قوله
لتكديرها الخ) لانه لا يفرض للأخوات مع الجد ولا يعيل وقد فرض فيها وأعيل
شرح الروض وقول المحشى ولا يعيل أي لا يعيل مسائل الجد والأخوة

وهو (فصل في موانع الارث) لانه ذكر الموانع ضمنا كأنه قال موانع الارث
اختلاف الدين واختلاف العهد والحراية واستتباع تاريخ الموت والردة والرق

الباقي وسميت أكدرية - لتكديرها - يح على زيد مذهبنا لفتحها القواعد وقيل لتكدير أقوال الصحابة
فيها وقيل لان سائلها اسم أكدرية وقيل غير ذلك كما ذكرته في شرح الفصول (فصل في موانع الارث

يرمى كرمها (الكافران متوارثان) وإن اختلفت ملتهما كيهودي ونصراني أو مجوسي أو وثني لأن الملل في البطلان
كألمة الواحدة قال تعالى فماذا بعد الحق إلا الضلال وقال لكم دينكم (٢٣) ولما دين (لا حربي وغيره) كذبي

ومعاهد لا تقطع المولاة بينهما
وقولي وغيره أعم من قوله
وذمي (ولامسلم وكافر) وإن
أسلم قبل قسمة التركة لذلك
ولغير المصحين لا يرث المسلم
الكافرون ولا الكافر المسلم
(ولامتوارثان ما تابصوغرق)
كهدم وخريق (ولم يعلم أسبقهما)
موتاً سواء أعلم سبق أم لا لأن
من شرط الارث تحقق حياة
الوارث بعد موت المورث وهو
هنا منتف فلو علم أسبقهما
ونسي وقف الميراث إلى البيان
أو الصلح وتعبيري بصوغرق
أعم من تعبيري بغرق أو هدم
أو غربة (ولا يرث نحو مرتد)
كيهودي تنصر أحد اذ ليس
بينه وبين أحد موالاة في الدين
لأنه ترك ديناً بقر عليه ولا يقر
على دينه الذي انتقل إليه
(ولا يرث) لذلك لكن لو قطع
نقص طرف مسلم فارتد
المقطوع ومات سرية وجب
قود الطرف ويستوفيه من
كان وارثه لولا الردة ومثله حد
الغذف ونحو من زيادتي
وكذا (كزندق) وهو من
لا تدن يد من فلا يرث ولا يرث
لذلك (ومن به رفق) ولو مدبرا
أو مكاتباً فلا يرث ولا يرث

والقتل تأمل (قوله وما يذ كرمها) أي من قوله ولو خلف جلايرث الخ (قوله
الكافران) هو مما يذ كرمها وذكروه توطئة لقوله لا حربي وغيره (قوله كيهودي
ونصراني) وتصويرا رث اليهودي من النصراني وعكسه مع أن الانتقال من ملة
لملة لا يقرطاهرا في الولاء والنكاح وهكذا التسبب فمن أحد أبويه يهودي والآخر
نصراني فإنه يجزئ بينهما بعد البلوغ وكذا أولاده فليعضهم اختيار اليهودية ولبعض
اختيار النصرانية اه جبر (قوله لكم دينكم ولي دين) أتى به بعد الأول لأنه
أصرح في الدلالة (قوله لا حربي وغيره) وإن لم يكن الذمى بدارنا خلا فالصيرى
حيث قيد عدم الارث بما إذا كان بدارنا ويتوارث ذمى ومعاهد ومؤمن شرح م د
وهذا محترز قيد ملحوظ أي الكافران متوارثان إن لم يختلفا بالحرابة وغيرهما (قوله
ولامسلم وكافر) وإنما جازى كاح المسلم الكافرة لأن الارث مبني على الموالاة والنصرة
وأما النكاح فنوع من الاستخدام اه م د وقوله وإن أسلم غاية للرد على القائل بأنه
يرث حيثئذ (قوله ولا متوارثان) التعبير بصيغة التفاعل جرى على الغالب فلا يرد
تجويعه وابن أخيهما ما تامة إذا لعملة لا ترث م د وقوله ولا متوارثان في ذكره هذه
المسائل إشارة إلى اعتبار قيود فيما ذكره أولاً إذا لوحظت كانت هذه خارجة بها
كان يقال الكافران اللذان لم يختلفا في الهدى متوارثان كالمسلمين حيث علم تحقق
حياة الوارث بعد موت المورث فقوله لا حربي وغيره محترز قولنا اللذان لم يختلفا الخ
وقوله ولا مسلم وكافر محترز تخصيص الارث بالكافرين والمسلمين وقوله ولا
متوارثان محترز قولنا حيث علم تحقق حياة الوارث الخ ع ش (قوله كهدم) هو
بفتح أوله وثانيه المهذوم ويسكون ثانيه الاتهام ولو تغير فعل وبكسر أوله ويسكون
ثانيه الثوب البالي ق ل على الجلال ويصح كونه هنا يسكون الدال اسم المصدر
وبراديه أثره وهو المهذوم (قوله ويستوفيه الخ) ولو عني على مال كان فينا اه
زى (قوله وكذا الزندق) أي من زيادتي ح ل (قوله ملك) أي ملكاً تاماً فلا يرد
المكاتب ككافي ح ل وأيضاً لو ورث لكان لسيدته وهو أجنبي من الميت (قوله
واللازم باطل) وإنما لم يقلوا بآثاره ثم تلقاه سيدته بحق الملك كما قالوا في قبول قنه لصو
وصية أوهبة له لأن هذه عقود اختيارية تصح للسيدة باقاعها لقنه إقاع له ولا كذلك
الارث اه شرح م د (قوله واستثنى) قال م د ويمكن منع الاستثناء بأن أقاربه إنما
ورثوه نظراً للحرية السابقة لاستقرار جنائتها قبل الرق لكن وجه الاستثناء هو النظر
لكونهم حال الموت أحراراً وهو قن (قوله قدر الدية) أي دية المخرج لادية النفس
وأطلاق الدية عليهم من باب التوسع عزيرى وعن ن وعبرة خ ط فان قدر الارث

لثقه ولا له لو ورث ملك واللازم باطل (الام بضمها فيورث) ما ملكه بغيره لتمام ملكه عليه ولا شيء لسيدته من
منه لاستيفاء حقه مما اكتسبه بالرقية واستثنى أيضاً كافر له أمان جنى عليه حال حرية وأمانه ثم نقض الأمان فسي
واسترق وحصل الموت بالسراية حال رقه فان قدر الدية لورثته (ولا يرث قاتل) من مقتوله

(وان لم يضمن) بقتله نظير
الترمذي وغيره بسند صحيح
ليس للقاتل شيء من
الميراث ولتهمة استعجال
قتله في بعض الصور وسدا
للأبواب في الباقي ولأن الأثر
للموالات والقاتل قطعها
وأما المقتول فقد برث القاتل
بأن يجرحه أو يضربه ويموت
هو قبله ومن الموانع الدور
الحكمي وهو أن يلزم من
توريث شخص عدم توريثه
كأن أخ أقرابن لاميت فيثبت
نسب الابن ولا يرث كما مر في
الأقرار وأما استقحام تاريخ
الموت المذكور فممنوع من عده
مانعا ومنهم من منع لما يأتي
وقد قال ابن الهيثم في شرح
كفايته الموانع الحقيقية أربعة
القتل والرق واختلاف الدين
والدور وما زاد عليها قسميته
مانعا مجازا والأوجه ما قاله
في غيره أنها ستة هذه الأربعة
والردة واختلاف العهد وان
ما زاد عليها مجاز لان انتفاء
الأثر معه لا لأنه مانع بل
لانتفاء الشرط كما في جهل
التاريخ أو السبب كما في انتفاء
النسب (ومن فقد) بأن انقطع
خبره (وقف ماله حتى تقوم

من قيمته لورثته اه فعلم أن الجاني يضمنه بالقيمة ثم ان كانت الجناية على ماله أرض
مقدور قطع يده فهو الواجب للوارث من تلك القيمة الواجبة على الجاني والباقي منها
لمس ترقه فان كانت القيمة أقل من مقدار الأرض أو مساوية له فازمها للوارث ولا شيء
لمس ترقه وان كانت الجناية على غير ماله أرض مقدور فعلى الجاني القيمة والأثر أقل
الامر من من القيمة ودية النفس الواجبة بالسراية فان كانت القيمة أقل فازمها للوارث
وان كانت دية النفس أقل فالزائد من القيمة على الدية لمس ترقه لانه مات بالجناية في
ملكه وانما وجب على الجاني القيمة مطلقا لقاعدة أن ما كان مضمونا في الحالين حال
الجناية وحال الموت فالعبرة فيه بالانتفاء وهو رقه هنا اه شيخنا مداني (قوله وان لم
يضمن) لارد على القول الضعيف القائل بأنه يرثه اذ لم يضمن كان قتله بحق لصوقه
أو دفع مسائل سواء كان بسبب أم بشرط أم مباشرة وان كان مكرها أو ما كما أو شاغدا
أو مزا كما فالقاتل مستعمل في حقيقته وبجازه اذ لو برث لاستعمل الورثة قتل مورثهم
فيؤدي الى خراب العالم نعم يرث المفتي ولو في معين وراوى خبر موضوع به أي القتل
لان قتله لا ينسب اليه ما يوجه اذ قد لا يعمل به بخلاف الحاكم ونحوه مما مر شرح
م ومثل المفتي وراوى الخبر القاتل بالعين والقاتل بالحال كما قاله ع ش على م ر
وقول م ر موضوع به أي أو صحيح أو حسن بالأولى ع ش ومثال الشرط حفر قبر
عدو أو تغيير ملكه بخلاف ما اذا حفرها بملكه ووقع فيها مورثه فانه يرثه (قوله
ولتهمة استعجال قتله) أي باعتبار السبب فلا ينافي كونه مات بأجله كما هو مذهب
أهل السنة شرح م ر (قوله المذكور) أي قوله ولا متوارثان ما تابصو غرق (قوله
لما يأتي) أي قوله قريبا لان انتفاء الأثر معه لا لأنه مانع بل لا انتفاء الشرط (قوله
مجاز) لعدم صدق حد المانع عليه وهو الوصف الوجودي الظاهر المنضبط المعروف
تقيض الحكم شرح م ر فهو مجاز بالاستعارة فنسبه انتفاء الشرط بالمانع بجامع
منافاة كل الحكم وأطلق الثاني على الأول (قوله واختلاف العهد) فيه ان الحرب
لا عهد له الا أن يقال ان القضية في المعنى سالبة ~~نكاته~~ قال وعدم مساواتهما
في العهد وهذا صادق بعدم العهد (قوله كما في انتفاء النسب) كالمنفى بلعان (قوله
ومن فقد الخ) لما فرغ من موانع الأثر شرع في أسباب موانع صرف الميراث حالا وهي
ثلاثة احدها الشك في الوجود وأشار اليه بقوله ومن فقد الثاني الشك في الحمل
واليه أشار بقوله والمشكل الخ وقول زي في أسباب موانع الخ لا حاجة الى قوله
أسباب بل الأولى حذفه (قوله حتى تقوم بينة) ولا بد من الثبوت عند القاضي
ولا يشترط الحكم بها سم (قوله بمضي مدة) أي بسبب مضي مدة وعبرة المتهاج

بينه بموته أو يحكم فاض به بمضي مدة من ولادته (لا يعش فوقها طنا فيعطى ماله من يرثه حينئذ

أي حين قيام البينة أو الحكم فان مات قبل ذلك ولو بطلت لم يرث منه شيئا لمجواز موته فيها وهذا عندنا لا في الميراث
 فان امتداه الى وقت سابق لكونه سبق عدة فينبغي ان يعطى من يرثه ذلك (٣٤) الوقت وان سبقه اوله مرادهم

تبعه عليه السبكي في الحكم
 ومثله البينة بل أولى وتعبيري
 بحيث لا أعم من تعبير الأصل
 بوقت الحكم (ولو مات من
 يرثه) المفقود قبل قيام البينة
 والحكم بموته (وقفت حصته)
 حتى يتبين حاله (وعمل في)
 حق (الحاضر بالأسوء) فن
 يسقط منهم بحياة المفقود
 أو بموته لا يعطى شيئا حتى
 يتبين حاله ومن ينقص حقه
 منهم بذلك يقدر في حقه ذلك
 ومن لا يختلف نصيبه بهما
 جهلاء في زوج وعم وأخ لأب
 مفقود يعطى الزوج نصفه
 ويؤثر العم في جد وأخ
 لأبوين وأخ لأب مفقود يقدر
 في حق الجدة حياته فيأخذ
 الثلث وفي حق الأخ لأبوين
 موته فيأخذ النصف ويبقى
 السدس ان تبين موته فللمجد
 أوجياته فلا أخ (ولو خلف
 حملا يرث) لا محالة بعد
 انفصاله بأن كان منه (أو قد
 يرث بأن كان من غيره كحل
 أخيه لا به فانه ان كان ذكرا
 يرث أو أنثى فلا (عمل باليقين
 فيه وفي غيره) قبل انفصاله
 (فان لم يكن وارثا سواه) أي
 الحمل (أو كان) ثم من أي

أو قضى مدة يغلب انه لا يعيش فوقها فيجوز القاضى ويحكم بموته ولا تقدر المدة
 بشئ على الصحيح شرح م ر (قوله قبل ذلك) أي قبل البينة أو الحكم (قوله بمجواز
 موته) أي المفقود فيها أي اللحظة التي مات فيها الوارث أي فيكونان قد ماتا في الميراث
 (قوله وهذا) أي قوله فيعطى المخ وقوله عند اطلاقهما أي البينة والحكم كما صرح به م ر
 (قوله وان سبقهما) أي سبق الوقت البينة والحكم والوالد والجد وقوله وله أي هذا
 التفصيل (قوله وقفت حصته المخ) فلو مات عن أخوين أحدهما مفقود وجب وقف
 نصيبه الى الحكم بموته ثم اذا لم تظهر حياته في مدة الوقف يعود كل مال الميت الاول
 الى الحاضر وليس لورثة المفقود منه شئ اذا ارث بالثلث لاحتمال موته قبل موته
 ذكره الغزالي وغيره وهو ظاهر اه شرح م ر وقوله يعود أي بعد الحكم بموته
 كما يؤخذ من قوله قبل وجب وقف نصيبه الى الحكم بموته لكن ذكر في شرح الترتيب
 ان الحكم بموته ينزل منزلة وقت موته فيعطى نصيبه الموقوف لورثته لانه كان
 حيا حكما قبل الحكم بموته ويوافق قول البرماوى وان من شروط الارث تحقق
 حياة الوارث حياة مستقرة بعدموت المورث أو الحاقه بالاحياء حكما كالحمل
 والمفقود ولو تلف المال الموقوف للغائب كان على الكل فاذا حضر استرد ما دفع له
 وقسم بحسب ارث الكل كما صرحوا به فيما اذا بان حياة الحمل وذكورة الجنين
 فيما يأتي شرح م ر (قوله أو موته) انظر صورته ويمكن تصويره بما اذا مات شخص
 عن أختين شقيقتين وأخت وأخ لأب مفقود فتقدر حياته يعصب الأخت لأب
 ويتقدر بموته تسقط فالأسوء في حقها موته كما قاله سم ويتصور أيضا بنتين وبنت
 ابن وابن ابن مفقود اه (قوله بعد انفصاله) ظاهره انه لا يرث الا بعد انفصاله مع انه
 يرث وهو في بطن أمه عقب موت المورث الا أن يقال المعنى يتحقق ارثه ويستقر بعد
 انفصاله (قوله بأن كان منه) ولو بواسطة كأن مات عن زوجة ابن حامل وقواء كحل
 أخيه لا به احترازا من حمل أخيه لانه لا يرث مطلقا والا فلا فرق بين حمل أخيه
 لا به وحمل شقيقه شيئا (قوله أو كان ثم من) أي وارث كأنه غير أم مع حمل للميت فانه
 ان كان ذكر احبب الاخ وان كان أنثى لم يحجب (قوله ولا به لاحصر للحمل) فقد وجد
 في بطن خمسة وسبعة واثنا عشر وأربعون على ما حكاه ابن الرفعة وان كلامهم كان
 كالاصبع ونهم عاشوا وركبوا الخيل مع أبيهم في بغداد وكان ملكا كما يشارح م ر
 وكانت امرأته تلد الاناث فحلت مرة وقال لها ان ولدت أنثى لاقتلنك فلما قربت
 ولادتها زرعت واضرعت الى الله تعالى فولدت ما ذكر اه عن (قوله الى سبعة
 وعشرين) للزوجة ثلاثة والأبوين ثمانية ويوقف الباقي فان كان بنتين فلهما

وارث (قد يحجب) الحمل (أو) كان ثم من لا يحجب (ولا مقدرة له كولد وقف المترك) الى انفصاله احتياطا
 ولا به لاحصر للحمل (أوله مقدرا عطيه عائلا ان أمكن عول كزوجة حامل وأبوين) لها ثمن وله ما سدسان عائلا لاحتمال
 ان الحمل ينفذ ان فتهول المسألة من أربعة وعشرين الى سبعة وعشرين وقسمى الميراث

لان عيارضى الله عنه كان يجذب على منبر الكوفة قائلا الحمد لله الذى يحكم بالحق قطعا ويغزى كل نفس بما تسعى
 واليه المآب والرجى فستل حيثنذ (٣٥) من هذه المسألة فقال ارجع الى امار عن المرأة تسعا ومضى في خطبته

(وانما يرث) الحمل (ان انفصل
 حيا) حياة مستقرة (وعلم
 وجوده عند الموت) بأن ولده
 لا قل من أكثر مدة الحمل ولم
 تكن حليمة فان كانت حليمة
 فيان تلد لدون ستة أشهر
 والا فلا يرث الا ان اعترف
 الورثة بوجوده عند الموت
 (والمشكل) وهو من له آلتا
 الرجال والنساء وثيقة تقوم
 مقامهما (ان لم يختلف ارثه)
 بكورة وأنوثة (كوله أم)
 ومعتق (أخذه والا) أى وان
 اختلف ارثه بها (عمل باليقين
 فيه وفي غيره) ووقف ماشك
 فيه (حتى يتبين الحال أو يقع
 المصلح في زوج وأب وولد خنثى
 للزوج الربع وللأب السدس
 والخنثى النصف ويوقف الباقي
 بينه وبين الأب (ومن جمع
 جهتي فرض وتعصيب كزوج
 هو ابن عم وورث بهما) لانهما
 سببان مختلفان فيستغرق المال
 ان انفرد (لا كنبت هي أخت
 لأب بأن يطلأ شخص بشبهة
 أو مجوسى في نكاح) بنته فتلد
 بنتا وتموت عنها (ف) يرث
 (بالبنوة) فقط لا بها وبالأخوة
 لانها قرابتان يورث بكل منهما
 بالفرض منفردتين فيورث

مع العول بثلاثة والا كمل الثمن والسدسان شرح م ر (قوله ويجزى) يقع أوله قال
 تعالى وجزاهم بمصابروا الجنة وقال ليجزيهم الله أحسن مما عملوا (قوله فستل الخ)
 الفاهر انه حين السؤال كانت البنتان فيه موجودتين بالفعل وتكون الإشارة بقوله
 عن هذه لما فيه العول انذ كور كما يدل عليه كلامه بعد (قوله ارجع الى امار) أى من غير
 سبق اعمال رقية كما يعلم من المختار (قوله وانما يرث) أى يتحقق ارثه ان انفصل أى
 انفصل صك له حيا وخرج بكلمة موته قبل تمام انفصاله فانه كالميت هنا وفي سائر
 الاحكام الا في الصلاة عليه اذا استهل ثم مات قبل تمام انفصاله وفيما اذا خرا انسان
 رقيقته قبل انفصاله فانه يقتل به شرح م ر (قوله حياة مستقرة) وهي التي يبقى معها
 ابصار ونطق وحركة اختيارية ع ش على م ر (قوله وعلم وجوده) ولو بمادته
 كالمنى اه سم (قوله لا قل من أكثر مدة الحمل) صادق بستة أشهر فأقل وبأكثر منها
 الى دون أربع سنين (قوله فان كانت حليمة) بأن كان للميت أخ رقيق متزوج بجمرة
 وكانت حاملا من أخيه وانما قلنا رقيق لانه لو كان حرا كان هو الوارث لا الحمل (قوله
 الا ان اعترف الورثة الخ) أى الا ان انفصل لغوى ستة أشهر ودون فوق أربع سنين
 وكانت فراشا واعترفت الورثة الخ ع ش على م ر (قوله والمشكل الخ) وما دام
 مشكلا يستقبل كونه أباً أو جداً أو أمّاً أو زوجاً أو زوجة شرح م ر (قوله حتى يتبين)
 ولو بقوله ولو اتهم شرح م ر (قوله أوقع الصلح) ولا بد من لفظ صلح أو توأما وباعتق
 مع الجهل للضرورة ولا يصالح على مجبور عن أقل من حقه بفرض ارثه شرح م ر (قوله
 ويوقف الباقي) وهو واحد لان المسألة من اثني عشر فان كان ذكر أخذه أو أنثى أخذه
 الأب (قوله جهتي فرض) المراد بالجهة السبب كما يشير إليه تعليقه بقوله لانهما سببان
 مختلفان أى ومن جمع سببين سببا للارث بالفرض وسببا للارث بالتعصيب فالزوجية
 سبب للارث بالفرض وبنوة العم سبب للارث بالتعصيب لا يقال هذا كرمع ما سلف
 في الأب من أنه يرث بهما لانا نقول ذلك جهة واحدة وهي الابوة والصكلام هنا
 في جهتين ع ن (قوله وتعصيب) أى بنفسه بدليل قوله لا كنبت هي أخت لأب
 فان الأخت لأب عصبة مع الغير لا بالنفس (قوله وتموت) أى الكبرى عنها أى عن
 بنتها التي هي أختها لا بيها ولو ماتت الصغرى أولا فالكبرى أمها وأختها لا بيها فلها
 الثالث بالامومة وتسقط الاخوة جرما زى لقوة الام لانها لا تحجب حرمانا (قوله
 بأقواها فقط) كأن الفرق بينه وبين ما سبق في جهتي الفرض والتعصيب ان هاتين
 القرابتين لا يجتمعان في الاسلام قصد بخلاف تنك ورأيت بعضهم فرق بأن الفرض
 والتعصيب عهد الارث بهما في الشرع في الأب والجدة بخلاف الفرضين اه سم وعميرة

بأقواها مجتمعتين لاهما ٧ كالأخت بين لابوين ث لا ترث النصف بأخوة الأب والسدس
 بأخوة الام وقولي لأب مع التصريح بالتصوير من زيادتي (أو) جمع (جهتي فرض) يرث (بأقواها) فقط والفوة

(بأن تحجب أحدهما الأخرى كنبث هي أخت لام بأن يطأ) من ذكر (أنه قتل بنتا) فترث منه بالبنوة دون الأختوة
 (أو) بأن (لا تحجب) أحدهما دون الأخرى (كما هي أخت لاب بأن يطأ) من ذكر (بأنه قتل بنتا) فترث والدتها منها
 بالأمومة دون الأختوة لأن الأم لا تحجب بخلاف الأخت (أو) بأن (تكون) أحدهما (أقل حيا) من الأخرى (كما أم
 هي أخت) لاب (بأن يطأ) من ذكر (بأنه الثانية قتل ولدا) فالأولى (٢٦) أم أمه وأخته لا ييه فترث منه بالمحدودة

(قوله بأن تحجب أحدهما) أي حجب حرمان أو نقصان وصورة حجب النقصان أن يبلغ
 بحوسى بقتله قتل بنتا ويموت عنهما فلهما الثلثان ولا عبرة بالزوجية لأن البنت تحجب
 الزوجة من الربع إلى الثمن زى (قوله قتل بنتا) وتموت تلك البنت (قوله لأن
 الأم لا تحجب) أي حرمانا أصلا زى (قوله وأخته لا ييه فترث) أي بعد موت الأم
 (قوله بالمحدودة دون الأختوة الخ) نعم إن حجت القوية ورثت بالضعيفة كالومات هنا
 عن الأم وأمتها فأقوى الجهتين العليا وهي المحدودة محبوبة بالأم فترث بالأختوة فالأم
 الثلث ولا تقصم الأختوة نفسها مع الأخرى عن الثلث إلى السدس وللهما النصف
 بالأختوة ويلغزها فيقال قد ترث الجدة أم الأم مع الأم ويكون للجدة النصف وللأم
 الثلث قال الشيخان ولا يورث هنا بالزوجية لبطلانها وفيه نظر بناء على صحة تركها لهم
 كما سيأتي زى وم د (قوله لم يقدم على الآخر) فلهما السدس فرضا والباقي بينهما
 بالعصوبة وإذا حجبته بنت عن فرضه فلهما النصف والباقي بينهما بالسوية وسقطت
 أخوته بالبنت زى فقوله لم يقدم أي من جهة التعصيب (قوله ولو حجبته) للرد
 على القول الآخر القائل بأنه إن حجبته بنت عن فرضه الذي يأخذه بأختوة الأم يقدم
 لأن أختوة الأم لها حجت تعاضت للقوية والعصوبة فعمل بها شيئا (قوله على
 التقديرين) أي على تقدير الحجب وعدمه فتأمل (فصل في أصول المسائل)
 أي فيما تأصل منه المسألة وبصير أصلا برأسه (قوله إن تمحضوا) أي الورثة وأدخال
 محض الإناث في ضمير المذكور صحيح نظرا للمصوم أول الكلام برماوى ولا تمحض
 الإناث عصبات إلا في الولاء كما في شرح م د (قوله بالسوية بينهم) قيد بذلك
 ليطابق قوله قبل بالسوية (قوله من نسب) خرج الولاء فإنه لا تتقدر فيه وأصل
 المسألة مخرج الأجزاء كثلث ونصف وسدس فأصلها ستة وإن كانت أربعة لواحد
 الربع ولا آخر الربع ولا آخر السدس ولا آخر الثلث فأصلها تسعة عشر (قوله
 وإن كان فيها) أي الورثة لا العصبات وإن دل عليه السياق لغسا دمعناه شرح م د
 (قوله كنصفين) كزوج وأخت لغير أم (قوله فأصلها منه) من بيانية أي أصلها هو

دون الأختوة لأن الجدة أم الأم
 إنما تحجبها الأم والأخت
 يحجبها جمع كما مر (ولو زاد أحد
 عاميتين) في درجة (بقراءة
 أخرى كابني عم أحدهما أخ لام)
 بأن تتعاقب أخوان على امرأة
 فتلد لكل منهما ابنا ولا أحدهما
 ابن من غيرهما فابناء أشاعم
 الابن الآخر وأحدهما أخوه
 لأمته (لم يقدم) على الآخر (ولو
 حجبته بنت عن فرضه) لأن
 أختوة الأم إن لم تحجب فلها فرض
 والأصارت بالحجب كأنها لم
 تكن فلم يرجعها على التقديرين
 (فصل) في أصول المسائل
 وبيان ما يعول منها (إن كانت
 الورثة عصبات قسم المتزوك)
 هو أعم من قوله المال (بينهم)
 بالسوية (إن تمحضوا ذكورا)
 كثلث بنين (أو أانا) كثلث
 نسوة أعتنن رقيقا بالسوية
 بينهم (فإن اجتمعا) أي الصنفان
 من نسب (قدرا لذكرا وتين)
 ففي ابن وبنت يقسم المتزوك
 على ثلاثة للابن اثنتان للبنت واحد

(وإن كان فيها ذوفرض) كنصف (أو فرضين متماثلين المخرج) كنصفين (فأصلها منه) أي من المخرج فالخرج أقل عدد

يصح منه الكسر (فخرج النصف اثنان والثالث) والثلاثين (ثلاثة والرابع أربعة والسادس ستة والثمن ثمانية) لأن أقل عدوله نصف صحيح اثنان وكذا البقية وكما ما أخوذة من أسماء الأعداد إلا النصف فإنه من التناصف فكان المقسمين تناصفاً وتقسماً بالسوية ولو أخذ من اسم العدد لقليل له تقي بالضم كما في غيره من ثلث وربيع وغيرهما (أو مختلفيه) أي المخرج (فإن تداخل مخرجاهما بأن في الأكثر بالأقل مرتين فأكثر فأصلها) أي المسألة (أكثرهما كسدس وثلاث) في مسألة أم وولدها وأخ لغير أم فهي من ستة (٢٧) (أو توافقان لم يفهما إلا عدد ثالث فأصلها حاصل ضرب وفق

أحدهما في الآخر كسدس وثمن) في مسألة أم وزوجة وابن فأصلها أربعة وعشرون حاصل ضرب وفق أحدهما وهو نصف الستة أو الثمانية في الآخر (والتداخلان متوافقان ولا عكس) أي ليس ككل متوافقين متداخلين فالثلاثة والستة متداخلان ومتوافقان بالثالث والأربعة والستة متوافقان من غير تداخل والمراد بالتوافق هنا مطلق التوافق المصادق بالتمثيل والتداخل والتوافق لا التوافق الذي هو قسم التداخل كما أوضحته في شرحي الفصول وغيرهما (أو تبايناً بأن لم يفهما إلا واحد) ولا يسمى في علم الحساب عدداً (فأصلها حاصل ضرب أحدهما في الآخر كثلث وربيع) في مسألة أم وزوجة وأخ لغير أم فأصلها اثني عشر

أي المخرج (قوله يصح منه الكسر كالنصف والرابع الخ) فإن أقل عدوله يصح منه النصف اثنان وهكذا (قوله بأن في) بالكسر مختار ع ش (قوله متوافقان) أي مشتركان في جزء من الأجزاء ل وانظر أي فائدة لا كرهذا مع أن المتوافقين هنا بالمعنى الأعم وهو غير مراد هنا وقوله متوافقان أي يصدق عليهم ما متوافقان بالمعنى الأعم (قوله ولا عكس) أي بالمعنى اللغوي وقد ينعكس عكسا منطقيا وهو بعض المتوافقين متداخلان (قوله من غير تداخل) لأن شرط التداخل أن لا يزيد الأقل على نصف الأكبر (قوله والمراد بالتوافق هنا) أي في قوله والتداخلان متوافقان وأراد بذلك دفع سؤال مقدر قد يرد قد تقدم أن بين المتداخلين والمتوافقين تبايناً فكيف جلت أحدهما على الآخر وحاصل الدفع أن المتوافقين هنا هما المتوافقان في أي جزء من الأجزاء وذلك يصدق على التماثلين والمتداخلين والمتوافقين بالمعنى المتقدم لا التوافق الذي هو قسم التداخل الخ لأنه لا يصح حينئذ أن يصدق عليه لأنه ميسر له ح ل ألا ترى أن الثلاثة لا توافق الستة حقيقة لأن شرطهما أن لا يفهما إلا عدد ثالث والثلاثة تفي الستة (قوله فالأصول سبعة) إنما انحصرت في سبعة مع أن الفروض ستة لأن للفروض حالة اجتماع وانفراد في الانفراد يحتاج خمسة لأن الثالث يعني عن الثلاثين وفي حالة الاجتماع يحتاج لخارجين آخرين لأن التركيب لا بد له من التماثل أو التداخل أو التباين أو التوافق في الأولين يكفي بأحد المثلين أو الأكبر وفي الآخرين يحتاج إلى الضرب فيجتمع اثنا عشر وأربعة وعشرون (قوله فالأصول الخ) فترعه على ما قبله لعله من ذكره المخرج الخمسة وزيادة الأصلين الآخرين شرح م ر (قوله اثنان) الانحصار أن يقال اثنان وضعفهما وضعف ضعفهما وثلاثة وضعفها وضعف ضعفها وضعف ضعفها برماوي (قوله في مسائل الجد والأخوة) أي حيث كان ثالث الباقي بعد

حاصل ضرب ثلاثة في أربعة (فالأصول) عند المتقدمين وهي مخارج الفروض سبعة (اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثني عشر وأربعة وعشرون) وزاد بعض المتأخرين عليها أصاب في مسائل الجد والأخوة ثمانية عشر وستة وثلاثين فأولهما كما وجد وخمسة أخوة لغير أم وإنما كانت من ثمانية عشر لأن أقل عدوله سدس صحيح وثلاث ما يبقى هو هذا العدد والثاني كزوجة وأم وحدثو سبعة أخوة لغير أم وإنما كانت من ستة وثلاثين لأن أقل عدوله ربع وسدس صحيحان وثلاث ما يبقى هو هذا العدد

والمتقدمون يجدون ذلك تصحيحا لادبها قال في الروضة وطريق (٢٨) المتأخرين هو المختار الاصح الجارى على القاعدة

الغرض خيرا له شرح م ر (قوله تصحيحا) بيانه أن أصل الأولى من ستة
فاحتبنا إلى ثلث ما بقي فضر بنا ثلاثة في ستة وأصل الثانية من اثني عشر لان فيها
ربعا وسدسا فاحتبنا إلى ثلث ما بقي فضر بنا ثلاثة في اثني عشر وقوله تصحيحا
أي لوقوع الخلاف في ثلث الباقي والأصول انما هي موزعة للجميع عليه شرح م ر
نقلا عن الامام (قوله المختار) وجهه أن ثلث ما بقي فرض مضموم إلى السدس
أو إلى السدس والرابع فلتقم القرينة من مخرجها واحتج له المنول بأنهم اتفقوا
في زوج وأبوين على أن المسألة من ستة ولولا إقامة القرينة من النصف وثلث ما بقي
لقالوا هي من اثنين للزوج واحد يبقى واحد ليس له ثلث صحيح فتضرب ثلاثة
في اثنين برماوى (قوله الجارى على القاعدة) لان فيه ضرب مخرج أحد الكسرين
في مخرج الكسر الآخر وهذا هو قاعدة التأسيس لا التصحيح اذ فيه ضرب المكسر
عليهم السهام لا الخارج (قوله وتقول منها ثلاثة) اعلم أن الأصول قسبان تام وناقص
فالتمام هو الذي تساويه أجزاء الصيغة أو تزيد عليه والناقص ما عداها فالسنة
أجزاؤها تساويها والأشع عشر والأربعة والعشرون أجزاءها تزيد عليهم ما بخلاف
الخارج الأربعة الباقية فان أجزاء كل تنقص عنه فهذا ضابط الذي يعول والذي
لا يعول زى فالتمام هو الذي يعول والناقص هو الذي لا يعول قال البرماوى
والأصلان الزيدان لا يعول فيهما لان السدس وثلث ما بقي لا يستغرقان ثمانية عشر
والسدس والرابع وثلث الباقي لا تستغرق ستة وثلاثين (قوله السنة) ضابط
العائل السنة وضعفها وضعف ضعفا (قوله للزوج ثلاثة) فنقص منه ثلاثة أسباع
(قوله ولكل أخت اثنان) فنقص من كل منهما سبعة ح ل (قوله فعالت بسدسها
الخ) وذلك أنه اذا نسب ما زيد على السنة إليها حصل اسم الكسر الذي هو مقدار
الزيادة ومتى نسب المجموع حصل اسم مقدار الكسر الذي نقص من كل وارث ففي العول
للسبعة اذا نسب الواحد للسنة كان سدسا فيقال عالت بسدسها واذا نسب
للسبعة كان سبعا فيقال تنقص من حصة كل وارث سبع ما نطق له به ق ل على
الجلال (قوله من كل واحد سبع) هذا اذا نظر للمسألة بعد العول ووجهه أنه يؤخذ
من الزوج ثلاثة أسباع وكذا من الأختين ويجعل جميع المأخوذوه ستة أسباع
سهما سابعاف يكون كل سهم من السبعة ناقصا سبعا (قوله من العول) بفتح الباء
وضمها برماوى (قوله ينتهل) أي تلتمع أي فنقول لعنة الله على الكاذبين منا ومنكم
فقيل له لم سكنت عن ذلك في زمن عمر فقال كان رجلا ما باهية ق ل على الجلال
(قوله فعالت بنصفها) أي بثل نصفها وكذا قوله بثلثها (قوله لكثرة سهامها) راجع

وقد بسطت الكلام على ذلك
في منهج الوصول إلى تحرير
الفصول (وتقول منها) ثلاثة
(السنة لعشرة وتراوشعا)
تقول أربع مرات إلى سبعة
كزوج وأختين لغير أم للزوج
ثلاثة ولكل أخت اثنان
فعالت بسدسها ونقص من كل
واحد سبع ما نطق له به والا
ثمانية كهؤلاء وأم لها السدس
واحد فعالت بثلثها وكزوج
وأخت لغير أم وأم وتسمى المباهلة
من البهل وهو اللعن ولما قضى
فيها عمر بذلك خالفه ابن عباس
بعد موته فجعل للزوج النصف
وللام الثلث وللاخت ما بقي
ولا عول فقيل له الناس على
خلاف رأيك فقال فان شأوا
فلندع أبناءنا وأبناءهم ونساءنا
ونساءهم وأنفسنا وأنفسهم
ثم ينتهل فنجعل لعنة الله على
الكاذبين فسميت المباهلة لذلك
والى تسعة كالمثل سهم أولا
للعول إلى ثمانية وأخ لام له
السدس واحد فعالت بنصفها
والى عشرة كهؤلاء وأخ آخر
لام فعالت بثلثها وتسمى هذه
الشريحية لانها لما رفعت
للقاضى شريح جعلها من عشرة
وتسمى أم القروح بالخاء المعجمة
وبالجيم لكثرة سهامها العائلة والكثر الاناث فيها

(والاثنى عشر لسبعة عشر وثمانين) فتعول ثلاث مرات الى ثلاثة عشر زوجة وام واثنين لغير ام للزوجة ثلاثة والام اثنتان واحصل اُخت أربعة والى خمسة عشر كقوله واُخ لام له السدس اثنان والى سبعة عشر كقوله واُخ آخر لام له اثنان (والاربعة وعشرون) وتعول عولة واحدة وترايبها (السبعة وعشرين) كبتين وابوين وزوجة ابنتين ستة عشر والابوين ثمانية والزوجة ثلاثة وتقدم قسمتها منيرة وانما اعادوا ليدخل النقص على الجميع كما رباب الدين والوصايا اذا تناق المال عن قدر حصصهم (فرع) في تصحيح المسائل ومعرفة انصاء الورثة من المصع (ان انقسمت سهامها) أى المسألة (من أصلها عليهم) أى على الورثة (فذلك) ظاهر كزوج وثلاثة بنين هى من أربعة لكل منهم واحد (أو انكسرت على صنف) منهم سهامها (فان يافته ضرب في المسألة بعولها) ان عالت (عده) مثاله بلا عول زوج وأخوان لغير ام هى من اثنين الزوج واحد سبق (٢٩) واحد لا تصح قسمته على الاخوين ولا موافقة فتضرب عددهما

في أصل المسألة فتصع من أربعة ومثاله بلعول زوج وخمس أخوات لغير ام هى من ستة وتعول الى سبعة وتصع من ضرب خمسة في سبعة من خمسة وثلاثين (والا) بان موافقة (فوقه) يضرب فيها (فما بلغ) عمت منه) مثاله بلا عول ام وأربعة أعمام لغير ام هى من ثلاثة للام واحد سبق اثنان يوافقان عدد الأعمام بالنصف فتضرب نصفه اثنان في ثلاثة فتصع من ستة ومثاله بالمول زوج وابوان وستة بنات هى بعولها من خمسة عشر وتصع من خمسة وأربعين (أو) انكسرت على (صنفين) سهامها فن

الأول وما بعده راجع للتاني اه (فرع في تصحيح المسائل) وتوقفه على معرفة تلك الاحوال الأربعة وكونه توطئة لبيانها جعل الفرع ترجمة له لانه المندرج تحت أصل كل سابق فالترجمة هنا أظهر منها فيما يرد وليكون القصد به سلامة الحاصل لكل من الكسر سمي تصحيحا نرحم م ر (قوله ان انقسمت) بان يدخل كل فريق في سهامها أو مماثلة برماوى (قوله والافوقه) لما كانت الأمانية للبيان وهو يصدق بثلاث صور وليست كلها مرادة بين المراد بقوله بان موافقة وقوله يضرب فيها ضمير فيما عادت للمسألة بقيد هذا السابق وهو قوله بعولها ان عالت تصع تمثيل الشارح للمول (قوله لغير ام) لا حاجة اليه لانه معلوم أن الأعمام للام من ذوى الأرحام (قوله هى بعولها الخ) عالت بربعها ثلاثة وقصر من حصة كل وارت خمسها برماوى (قوله من خمسة وأربعين) بضرب وفق البنات وهو ثلاثة في خمسة عشر ذى (قوله وحاصل ذلك) أى النظر بين سهام كل صنف وعدده والقاريين الأصناف بعضها مع بعض والنظر الأول محصور في التباين والتوافق ولا يأتى فيه التماثل الانقسام حينئذ ولا التداخل لان عدد الصنف أن كان داخل في السهام فالسهم منقسمه عليهم وان كان بالعكس وجع الى التوافق كما قاله البرماوى في المناسبات (قوله ولتمثل لبعضها) وهو صور التماثل المتقدمة في قوله ثم ان تماثل عددهما الخ (قوله ام وستة أخوة) مثل لا يأتى في الرأس مع الموافقة في الصنفين مع سهامهما (قوله وتضرب إحدى

وانقت سهامها) منها ٨ أو من أحدهما بـ (عده رد) ث العدد (لوقه ومن لا) بان يافت سهامه عدده (ترك) العدد بحاله وتعبيرى بما ذكر اولى من تعبيره بما ذكره (ثم ان تماثل عددهما) يرد كل منهما الى وقفه أو ببقائه على حاله أو يرد أحدهما وبقاء الآخر (ضرب فيها) أى في المسألة بعولها ان عالت (أحدهما) أى العدد من التماثلين (أو تداخل) أى عددهما (فأكثرهما) يضرب فيها (أو توافقا فحاصل ضرب وفق أحدهما في الآخر) يضرب فيها (أو تباينا فحاصل ضرب أحدهما في الآخر) يضرب فيها فبلغ الضرب في كل منها حجت منه المسألة وحاصل ذلك أن بين سهام الصنفين وعددهما توافقا وتباينا وتوافقا في أحدهما وتباينا في الآخر وان بين عددهما توافقا وتداخل وتوافقا وتباينا والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر فعليك بالتمثيل لها ولتمثل لبعضها فنقول أم وستة أخوة لام وثلاث عشرة أختا لغير ام هى من ستة وتعول الى سبعة للأخوة سهامان يوافقان عددهم بالنصف فيرد الى ثلاثة والأخوات أربعة توافق عددهن بالربع فتد الى ثلاثة ويضرب إحدى الثلاثين في سبعة تبلغ إحدى وعشرين ومنه تصع ثلاث بنات وثلاثة أخوة لغير ام

هي من ثلاثة والعددان متساويان يضرب أحدهما ثلاثة في ثلاثة تبلغ تسعة وتصح ست بنات وثلاثة أخوة غيرهم
عدد البنات الى ثلاثة ويضرب احدي الثلاثين في ثلاثة تبلغ تسعة (٣٠) ومنه تصح (وقاس بهذا المذكور) كما

الثلاثين) هذا مثال للماتلة في مباينة أحد الصنفين ووفق الآخر (قوله هي
من ثلاثة) هذا مثال للماتلة في المباينة (قوله في غير الولاء) بخلاف الولاء فقد تشترك
جماعة في ثمنه وجماعة في سدسه وجماعة في ربعه وجماعة في ثلثه وجماعة
في نصف ثمنه وجماعة أخرى في نصف ثمنه أيضا شيئا وفيه أن هذا ليس فيه مسألة
وقع الانكسار في انصباها بل ارثهم انما هو بالملك ولا يمكن فيه تصحيح لمسألة بل
في هذا التصوير يأخذ كل فريق ما خصه بالملك وليس فيه تصحيح لمسألة تقسم على
جميع الفرق (قوله أصناف) مراده بالصنف ما يشمل الواحد (قوله في اجتماع الخ) لانه
تقدم ان الوارث حيثما خمسة الابن والبنات والابوان وأحد الزوجين وقوله ولا تعدد
فيهم وأما الابن فيتعدد وكذا البنت فيكونان صنفين وفيه ان هذا لا يدل على أن
الانكسار يكون على أربعة بل ربما يدل على أنه لا يزيد على صنفين وأجيب بأن
الام تختلفها الجمدة وفيها التعدد والزواج تختلف الزوجة وفيها تعدد فهذان صنفان
فيضمنان للصنفين السابقين وأما الاب فلا يمكن فيه التعدد فعلم ان الانكسار لا يزيد
على أربعة لانه لا يزيد عليها في صورة اجتماع من يرث من المذكور اثنتان فيكون
رأى في غيره بالطريق الأولى اه شيئا وقوله وأما الابن الخ فيه أن البنين والبنات
صنف واحد لا صنفان لانهما يرثان عند اجتماعهما بالبنتوة الا أن يصور بالبنات مع
بنى البنين لانهم قد يختلفون البنين (قوله فيما ضرب فيها) والذي ضرب فيها يسمى جزء
السهم أي حظ كل منهم من سهام المسألة الأصلية أي قبل التصحيح وعبارة الشفوي
فذلك أي ما حصلته في النسب الأربع وهو أحد التماثلين وأما كبر المند اخير
ومسطح وفق أحد المتوافقين وكامل الآخر ومسطح المتباينين جزء أي حظ السهم
الواحد من أصل المسألة أو مبلغها بالعدل ان عالت من التصحيح ووجه تسميته بذلك
كما قاله ابن المصنف أنه اذا قسم المصحح على الأصل تأما أو عافلا خرج هو لان الأصل
من الضرب اذا قسم على أحد المضر وبين خرج المضر وبالأخر والمطلوب بالقسمة
وهو نصيب الواحد من المقسوم عليه وهو الأصل أو المنتهى اليه بالعدل يسمى جزءا
والجزء يسمى جزءا فلذلك قيل جزء السهم أي حظ الواحد من الأصل أو المنتهى اليه اه
بحروفه (فرع في المناضات وهي نوع) فلذا حسن ترجمتها بفرع كالذي قبلها
شرح م د (قوله مفاعلة) أي على وزنها وليس هي معناها لغة بل معناها ما بعده
(قوله وهي الأزالة) كما في نصف الشمس الظل اذا أزالته والقل ككسفت
الكتاب اذا نقلت ما فيه (قوله أن يموت) أي ما يترتب على ذلك من الاعمال الآتية
من اطلاق السبب على السبب والمعنى اللغوي موجود فيه لان المسألة الأولى

(الانكسار على ثلاثة) من
الأصناف كجدة بن وثلاثة أخوة
لام وعين أصلها ستة وتصح من
سنة وثلاثين (و) على (أربعة)
كزوجتين وأربع جدات وثلاثة
أخوة لام وعين أصلها اثني عشر
وتصح من اثنين وسبعين (ولا
يزيد) الانكسار في غير الولاء
بالاستحرام على أربعة لان الورثة
في الفريضة لا يزيدون على
خمس أصناف كما علم بمما
في اجتماع من يرث من المذكور
والاثاث ومنها الاب والام
والزوج ولا تعدد فيهم (فاذا
أريد) بعد تصحيح المسألة
(معرفة نصيب كل صنف من
مبلغ المسألة ضرب نصيبه من
أصلها فيما ضرب فيها فابالغ)
الضرب (فهو نصيبه يقسم على
عدد) ففي جدين وثلاث
أخوات لغير أم وعم هي من
سنة وتصح بضرب ستة فيها
من ستة وثلاثين للجدة بن
واحد في ستة ستة لكل جدة
ثلاثة وثلاث أخوات أربعة في ستة
بأربعة وعشرين لكل أخت
ثمانية والعم واحد في ستة ستة
(فرع) في المناضات وهي
نوع من تصحيح المسائل وهي
لغة مفاعلة من الفهم وهي

لو (مات شخص) عن وريثة فمات أحدهم قبل القسمة فإن لم يرثه غير الباقيين (من وريثة الأول) وارثهم منه كما ارثهم (من الأول جعل) الحال بالنظر إلى الحساب (كان الثاني لم يكن) من وريثة الأول وقسم المتروكين الباقيين (كأخوة وأخوات) لغيرهم (مات بعضهم عن الباقيين) منهم (والأول) أي وان وريثة غير الباقيين كان شركهم غيرهم أو وريثة الباقيون ولم يكن ارثهم منه كما ارثهم من الأول بأن اختلف قدر استحقاقهم (نصص مسألة كل) منها (فإن انقسم نصيب الثاني) من مسألة الأول (على مسألتهم) فذا الشظاء مركز وج وأختين لغيرهم ماتت أحدهما عن الأخرى وعن بنت المسألة الأولى من ستة وتعمل إلى سبعة والثانية من اثنتين ونصيب ميتها من الأولى اثنان منقسم عليها (والأول) أي وان لم ينقسم نصيب الثاني من الأولى على مسائلته (فإن توافقا ضرب في الأولى وفق مسائلته والأبأن) باسنا (فشكلها) فمالج محتامنه (ومن له شيء من) المسألة (الأولى أخذ مضروبا) فيضارب فيها من وفق (٣١) الثانية أو كلها ومن له شيء من الثانية أخذ مضروبا (في نصيب الثاني

من الأولى أو) في (وفقه) أن كان بين مسائلته ونصيبه وفق مثال وفق جدتان وثلاث أخوات متفرقات ماتت الأخت الأم عن أخت لام وهي الأخت للابوين في الأولى وعن أختين لابوين وعن أم أم وهي إحدى الجدتين في الأولى المسألة الأولى من ستة وتصعب من اثني عشر والثانية من ستة ونصيب ميتها من الأولى اثنان يوافقان مسائلته بالنصف فيضرب نصفها في الأولى يبلغ ستة وثلاثين لكل جدة من الأولى سهم في ثلاثة بثلاثة وللوارثة في الثانية سهم منها في واحد بواحد وللأخت

فميت وصار الحكم للثانية مثلا ومعلوم أن هذا بحسب الغالب والافتقار لصحاح مما صحت منه الأولى وأيضا المال قد تناقضته الأيدي شرح م و عبارة البرماوى سمي بها المعنى المراد لما فيها من إزالة أو تغيير ما صحت منه الأولى أولا تنقل المال من وراث إلى وراث وبذلك علم أن المفاعلة ليست على بابها إذ ليس هنا إلا ناسفة أو منسوخة قال شيخنا وقد يقال هي صحيحة في غير الأولى والأخيرة إذ كل ما بينهما ناسفة ومنسوخة (قوله كأخوة الخ) أو بنين وبنات مات بعضهم عن الباقيين وآثر الأخوة لأن ارثهم من الأول والثاني بالأخوة بخلاف البنين فإنه من الأول بالبنوة وفي الثاني بالأخوة كما في شرح م و (قوله بأن تباننا) هو حصر لمعوم النفي قبله إذ لا يأتي هنا التماثل ولا التداخل لانها مع التماثل منقسمة وكذا مع تداخل المسألة في السهام وفي عكسه ترجع إلى وفق لأنه أخصر زى (قوله وعن أختين لابوين) وانما لم ير في الأولى مع أنهما أختان لام فيها مانع قام بهما كما في البرماوى وشرح م و أول عدم وجودهما ح ل (قوله تبلغ مائة وأربعة وأربعين) فإذا قسمتها على أربعة وعشرين بأن تقسمها على ضلعها أي على الثلاثة أولا ثم أقسم الخارج على الثانية يخرج قيراطها وهو ستة فيكون كل سنة من الأسهم قيراط فلذلك كل ابن ستة قيراط وخمسة أسداس قيراط وللزوجة ثلاثة قيراط ونصف قيراط

(كتاب الوصية)

للأبوين في الأولى ستة منها في ثلاثة بثمانية عشر ولها من الثانية سهم في واحد بواحد وللأخت للاب في الأولى سهمان في ثلاثة بستة وللأختين للأبوين في الثانية أربعة منها في واحد بأربعة ومثال عدم وفق زوجة وثلاث بنين وبنت ماتت البنت عن أم وثلاثة أخوة وهم الباقيون من الأولى المسألة الأولى من ثمانية والثانية نصص من ثمانية عشر ونصيب ميتها من الأولى سهم لا يوافق مسائلته فتضرب في الأولى تبلغ مائة وأربعة وأربعين للزوجة من الأولى سهم في ثمانية عشر بثمانية عشر ومن الثانية ثلاثة في واحد بثلاثة ولكل ابن من الأولى سهمان في ثمانية عشر بستة وثلاثين ومن الثانية خمسة في واحد بخمسة ومما صحت منه المسألتان سائر مسألة أولى فإذا مات ثالث عمل في مسألة ما عمل في مسألة الثاني وهكذا *(كتاب الوصية)*

أخرها عن الفرائض لأن قبولها وردها ومعرفة قدر ثلث المال ومن يكون وارثا متأخر
عن الموت فسقط القول بأن الانسب تقديمها على ما قبلها لأن الإنسان يوصي ثم يموت
ثم تقسم تركته شرح م ر (قوله الشاملة للإبصاء) أي فلا يقال إن الجهة قاصرة
عن الإبصاء زي (قوله وصل بخير دنياه بخير عقباء) يحتمل أن المراد بخير دنياه
الخير الذي حصل له قبل الموت بأعمال الطاعة وبخير عقباء الخير الذي يحصل بعد
موته بسبب حصول المرضي به للموصي له فهو بإبصائه حصل له بعد موته خير وقد
مدر منه في حياته خير فقد وصل أحدهما بالآخر ويحتمل أن معناه أنه وصل خير
دنياه أي تمتعه في دنياه بالمال بخير عقباء أي انتفاعه بالثواب الحاصل بالوصية
بالمال سم والاول أظهر وعبارة ح ل قوله وصل بخير دنياه أي الخير الواقع منه
في دنياه وهو تصرفاته المشتملة على الخير المنجزة في حال حياته وممته وقوله بخير
عقباء أي بالخير الواقع منه في عقباء أي في آخرته أي وهو في الدار الآخرة أي وصل
القربات المنجزة الواقعة منه في دنياه وهي حالة الحياة بالقرب المعلقة بموته التي تكون
بعد موته وفيه أن هذا لا يأتي في الإبصاء الشامل له الوصية والانسب أن يقال وصل
بخير عقباء بخير دنياه لأن القصد بالوصية اتصال ما بها إلى ما قدمه في حياته والاصل
اتصال المتأخر بالمتقدم وأجيب بأن العبارة مقولون قال الدميري رأيت بخط ابن
الصلاح أبي عمرو أن مات بخير وصية لا يتكلم في مدة البرزخ وإن الاموات
يتزاورون سواء فيقول بعضهم لبعض ما بال هذا فيقال مات عن غير وصية ويمكن
حمل ذلك على ما إذا مات عن غير وصية واجبة أو خرج بخرج الزجر اه ع ش (قوله
وشرعا) لا بمعنى الإبصاء وأما بمعنى الإبصاء فهي اثبات حق مضاف لما بعد الموت
كما سيأتي (قوله ولو تقدرا) كما وصيت له بكذا دون أن يقول بعد موتي سم
لأن الوصية صريحة وإن لم يذكر بعدها لفظ الموت بخلاف غيرها كما أعطوا له كذا
لا يكون مريحا إلا أن قال بعد موتي ح ل (قوله وإن التقاهما حكما) عبارته
في كتاب التدبير متساو شرعا والمدير يعنى بالموت محسوبا من الثلث بعد الدين
وإن وقع التدبير في الصحة كعتق علق بصفة قيدت بالمرض أي مرض الموت فكان
دخلت الدار في مرض موتي فأنت حر ثم وجدت الصفة أولم يقيد به ووجدت فيه
باختياره أي السيد فانه يحسب من الثلث فإن وجدت بغير اختياره فن رأس المال
اعتبارا بوقت التعليق لأنه لم يكن متبعا بإبطال حق الورثة (قوله أو المحق به) أي
بمرض الموت ككتفديمه للقتل ونحوه مما سيأتي (قوله ما حق امره) قال الطيبي
والكرماني ما نافية وله شي صفة لمسلم ويوصي فيه صفة شي وببيت ليلتين صفة أيضا

الشاملة للإبصاء هي لغة
الإبصاء من وصي الشيء بكذا
وصله به لأن الموصي وصل خير
دنياه بخير عقباء وشرعا
لا بمعنى الإبصاء تبرع بحق
مضاف ولو تقدرا لما بعد
الموت ليس بتدبير ولا تطبيق
عتق وإن التقاهما حكما
كالتبرع المنجز في مرض الموت
أو المحق به والاصل فيها قبل
الاجماع قوله تعالى من بعد
وصية يوصي بها أودن وأخبار
نحو الصفة بين ما حق أمره مسلم
له شي يوصي فيه بيت ليلتين
الأوصية مكتوبة عنده

لمسلم والمسلمة ثني خبر واعتقر بأن الخبر لا يقرن بالواو وقال الزركشي بيت هو الخبر
وكأنه على حذف ان ومفعول بيت محذوف أي مريضا اه شوري هذا والاولى
أن يجعل بيت خبرا والله ثني حالا أي ما الحزم والراي حقه أن بيت الا في هذه
الحالة لان الانسان لا يدري متى يفجأ الموت أي لا ينبغي له أن يبيت ليلتين الا في هذه
الحالة والليلتان ليستا للتعديد والمراد أنه لا يمضي عليه زمن من ملك الشيء الموصى فيه
الا ووصيته مكتوبة عنده أي مشهده عليها لكن سويح له في الليلتين وقول المحشي
مفعول بيت صوابه خبر بيت وقوله مريضا ليس بقيد لان الوصية مطلوبة مطلقا
فالاولى جعل بيت تامة والمراد بالكتابة الاشهاد (قوله أركانها) لا يعني الايضاء
أما معنى الايضاء فهي أربعة أيضا لكن يتدل الموصى به بالموصى فيه والموصى له
بالوصى (قوله موصى له) قضية جعله من الأركان أنه يشترط ذكره والمعتد بخلافه
فلما اقتصر على قوله أوصيت بثلاث مالى صرح بصرف في وجوه البر بسبب ط ب وأجيب
بأن المراد موصى له ولو ضمنا وهو هنا مذكور ضمنا لان الغالب صرف الوصية للفقراء
ووجوه البر (قوله وحرية) أي كلاً أو بعضاً م ر (قوله واختيار) لا يعني عنه
التكليف لان المكره كاف على الصحيح خلافاً لما في جمع الجوامع ولو سكت المصنف
عن القيد المذكور اقتضى صحة وصية المبكر لكونه كافاً وليس كذلك اه ع ن
ملخصاً (قوله ولو كافراً) وفارق عدم انعقاد نذره بأنه قرية محضة بخلافها بر ماوى (قوله
ولو مكاتباً) أي لم يأذن له سيده شرح م ر (قوله وشروط في الموصى له الخ) ولا يرد على
المصنف صحة ما عدا ذلك من جهة ولا شخص كإوصيت بثلاث مالى ويصرف للفقراء
والمساكين أو بثلاثة لله تعالى ويصرف في وجوه البر لان من شأن الوصية أن يقصد
بها أو ثلث فكان اطلاقها بمنزلة ذكرهم ففيه ذكر جهة ضمناً وهذا فارق الوقف فانه
لا بد فيه من ذكر المصروف شرح م ر (قوله معلوماً) أي موجوداً أخذاً من قوله
ولا يحمل سيحدث الخ (قوله أهلاً لملك) أي حين الوصية م ر (قوله فلا تصح
لكافر) جملة ما ذكر من القيود ثلاثة فترجع على كل من الثاني والثالث فتريعين
وكذا على الأول لكنه وصل بينهما فذكر أحدهما بقوله فلا تصح لكافر بمسلم الخ
وثانيهما بقوله ولا تصح إمامة كنييسة فلعن الانسب ذكر الثاني ملاصقاً للأول (قوله
بمسلم) ومثله المصنف ظاهره وأن كان يعتقد عليه وعليه فاما الفرق بينه وبين البيع
فما يراجع والظاهر أنه كالبيع تصح الوصية إذا كان يعتقد عليه (قوله لعدم وجوده)
ولأنها تملك وتملك المعدوم تمتع نعم أن جعل المعدوم تبعاً للموجود كأن أوصى
لأولاد زيد الموجودين ومن سيحدث له من الأولاد صحت لهم تبعاً قياساً على الوقف

(أركانها) لا يعني الايضاء
(موصى له) موصى (به وصيغة
وموص وشروط فيه تكليف
وحرية واختيار) ولو كافراً
حرية أو غيره أو مجبور سقه
أو فلس لصحة خيارهم
واختيارهم للشواب (فلا تصح)
الوصية (بدونها) أي الصفات
الذاتية فلا تصح من صبي
ومجنون ومغنى عليه ورقيق
ولو مكاتباً ومكره كسائر العقود
وأعدم ملك الرقيق أو ضعفه
والسكران كالمكاتب وقيد
الاختيار من زيادتي (وشروط
في الموصى له) حالة كونه
(مطلقاً) أي سواء كان جهة
أم غيرها (عدم وصية)
في الوصية له (و) حالة كونه
(غير جهة كونه معلوماً أهلاً
لملك) واشتراط الأولين
في غير الجهة من زيادتي (فلا
تصح) لكافر بمسلم لكونها
معصية ولا (لحمل سيحدث)
لعدم وجوده (ولا لأحد من
الرجلين) للجهل به

وهذا هو المعتمد والفرق بأن من شأن الوصية أن يقصد بها معنى موجود بخلاف الوقف
لأنه لا دوام للمقتضى لشموله للمعدوم ابتداء مرجوح برماوى (قوله مع) لأنه تفويض
لغيره وهو انما يعطى معينا شرح م ر ولأنه ايضا بالتبليك والتبليك من الموصى اليه
لا يكون الا لعين منهما بخلاف وصية لاحد ههنا لأنه تبليك لغيره من م ر . ماوى
(قوله ولايت) الا ان اوصى بماء لاولى الناس وهناك ميت فيه قدم به على المتجسس
والمحدث الحى والمراد فى محل الموصى او محل الماء وقال الرافعى ليست هذه وصية
لميت بل لوليه لأنه الذى يتولى امره برماوى وتأمل قوله الا ان اوصى بماء لاولى الخ
فان ذلك لا يرد على الشارح لأنه انما اشترط أهلية الملك فى غير الجاهل بالوصية بل لاولى
الناس به وصية بجهة (قوله ولا لداية) عبارة شرح م ر وان اوصى بدارية ونحوها لمالكها
او أطلق فباطلة لان مطلق اللفظ للتبليك وهى لا تملك وفارقت العبد ذحال الاطلاق
بأنه يخاطب ويتلقى قوله وقد يعتق قبل موت الموصى بخلافها وقباس ما مر من صحة
الوقف على الخيل المسبلة كما قاله الزركشى صحة الوصية لها بالاولى أى عند الاطلاق
عن التفسير بعلمها م ر بحروفه (قوله الا ان نسر بعلمها) ولومات الموصى قبل بيان
مراده رجع الى وارثه فان قال أراد العلف صححت والاحلف وبه لم يأت وان قال لا ادرى
ما أراد بطلت كما نقله فى البيان عن الدابة وفى الشافى للجرجاني لوقال مالك الدابة
أراد تبليكى وقال الوارث اراء تبليكه اصدق الوارث لأنه غارم شرح م ر (قوله بسكون
اللام) كيف هذا مع ان الساكن اسم للفعل الى أن يراد به المعلوم ايضا اريد به
الصرف ليس يتعاطى علفها فيكون معناه ما على الاول واحدا وهو خلاف الله وهو
كما يؤخذ من البرماوى (قوله فنصح) وبه لا ادرى به لان الوصية فيها لو كانت
الدابة يعصى عليها كفرس قاطع الطريق والحربي والمخارب لاهل العدل شرح م ر
(قوله ويتعين الصرف الخ) فان دلت قرينة ظاهرة على أنه انما قصد به ما تبليكه وانغ
ذهبت رها فجعلها او ببساطة ملكه مطلقا كما لو دفع درهما لاخره قال مالك به عمامة
مثلا ومثل ذلك ما لومات الدابة أى فيكون للمالكها فبذلك ما تبليكه ما تبليكه
الوصية للمشتري كما فى العبد قاله المصنف وقال الرافعى وصية من الرقبة هى لا تبليكه
قال السبكي وهو الحق ان اتفقت بعد الموت والا فالحق أن تبليكه وهو فباس
العبد فى التمددين فعليه لو قبل البائع ثم باع الدابة فظاهره أنه يلزمه صرف ذلك
لعلمها وان صارت ملك غيره شرح م ر (قوله ولا يلزم) أى لا يبرأ وارث من ذلك
(قوله بصرفه الوصى) أى وصى الموصى (قوله لا تبليكه) أى لا يبرأ وارث من ذلك
(قوله وبصالحه) عطف عام ويشترط قبول الماطر برماوى (قوله لا تبليكه)

نعم ان قال أعطوا هذا لاحد
هذين صح كالموقال لو كبله به
لاحد هذين (ولايت) لأنه
ليس أهلا للملك (ولا لداية)
لذلك (الا ان فسر) الوصية لها
(بعلمها) بسكون اللام وفها
أى بالصرف فيه فنصح لان
علمها على مالكها فهو المقصود
بالوصية فيشترط قبوله ويتعين
الصرف الى جهة الدابة رعاية
لفرض الموصى ولا يسلم علفها
للمالك بل يصرفه الوصى فان لم
يكن فالقاضي ولو بناه (ولا)
نصح (لهارة كنيسة) من كافر
أو غيره للتعبد فيها ولو كانت
العمارة ترميها بخلاف كنيسة
ينزلها المارة ولو كفارا وموقوفة
على قوم يسكنونها ولا تصح
لاهل الحرب ولا لاهل الردة
(وتصح العمارة بعد ومصلحه
ومطلقا وتعمل) عند الاطلاق
(عليها) علمها يعرف فان قال
أردت تبليكه فقبل بطل الوصية
وبحت الرافعى صحتها

بان للسجد ملكا وعليه وظا

قال النووي هذا هو الاقنع

الاربع (و) تصح (لكافر) ولو

حريسا ومرتدا وقاتل بحق

أو غيره كالمدة عليه والمدة

لها وصورتها في القاتل أن يوصي

لرجل فيقتله ومنه قتل سيد

الموصي له الموصي لأن الوصية

لرقيق وصية لسيده كما سيأتي في

أما الوارث من يرتد أو يحارب

أو يقتله أو يقتل غيره عدوانا

فلا تصح لاتهامه وصية (ولحمل

أن انفصل خينا) حياة مستقرة

(له و ستة أشهر منها) أي من

الوصية للعالم بأنه كان موجودا

عندها (أو) لاكثر منه

(ولا ربع سنين فأقل) منها

(ولم تكن المرأة فراشا) لزواج

أوسيد أمكن كون الحمل منه

لأن الظاهر وجوده عندها بالذرة

وطء الشبهة وفي تقدير الزنا

إساءة ظن نعم لو لم تكن فراشا قطع

لم تصح الوصية كما نقل عن

الاستاذ أبي منصور فان كانت

فراشاه أو انفصل لاكثر من

أربع سنين لم تصح الوصية

لاحتمال حدوثه معها أو بعدها

في الاولى لعدم وجوده عندها

في الثانية واعلم أن ثاني

الدو من تابع الأول مطلقا

(قوله بان للسجد ملكا) أي ان اشتملت صبغة الموصي على لفظة للسجد كان قال هذا

للسجد يكون ملكا له وقوله وعليه وقفا أي ان اشتملت صبغة على لفظة على كان قال

هذا على السجد يكون وقفا عليه فالعبر باللام يفيد الملتزم على يفيد الوقف اه يا بلي

فعليه يكون قوله ملكا مذكورا فمخيرين ليكون مقدرة والظاهر أن هذا لا يتعين بل يجوز

أن يكون للسجد خبرا مقدما وملكاً اسم أن مؤخر وكذا قوله وعليه وقفا والباء سببية

والمعنى ان السجد ملكا وعليه وقف (قوله وتصح لكافر) أي بغير فهو مصحف م ر

وهذا لا يخالف ما مر من شرط عدم المعصية لأن القصد هنا الشخص وان زال الوصف

فلم يظهر قصد الوصف فيه الذي هو المعصية قل على الجلال فتصكون صورته

أن يوصي لشخص وهو في الواقع كافر (قوله ولو حريسا ومرتدا) أي في الواقع كقوله

أوصيت لزيد أو لهذا وفي الواقع أنه حري أو مرتدا أما الوفا لزيد الحربي أو المرتد فلا

تصح لأن تطبيق الحكم يشتق يؤذن بعليه مأمته الاشتقاق فانه ع ش خلافاً للقبولي

على التفسير (قوله ومرتدا) فان مات مرتدا تبين بطلان الوصية برماوى وانما خالف

الوقف الوصية لأنه صدقة جازية فاعتبر في الموقوف عليه الدوام والحربي والمرتد

لادوامهما (قوله أن يوصي لرجل فيقتله) نه قاتل باعتبار الاول وخبر ليس للقاتل

وصية ضعيف ساقط م ر ولو صح حمل على الوصية لمن يقتله (قوله ومنه) أي محاذ كر

وهو الوصية للقاتل ح ل (قوله لمن يرتد أو يحارب) أو للمرتدين أو الحريين قل

(قوله لاتهامه وصية) يؤخذ منه صحة وصية حري لمن يقتله وهو ظاهر ومثله من أوصي

لمن يقتله بحق م ر (قوله ولحمل الخ) ويقبل له الولي ولو وصيا بعد الانفصال فلو قبل

قبله لم يكف كما جرى عليه ابن المقرئ وقال سم اعتمد م ر أن الولي يقبل له الوصية

ولو قبل انفصاله عن (قوله أولا كثر منه) أي من اذون (قوله لان الظاهر وجوده

عندها) لأنه يمكن أنه أوصي له عقب العلوق فيما اذا انفصل أربع سنين فالاربعة

مطلقة بما دونها كما قاله م ر (قوله لندرة وطء الشبهة) أي من غير ضرورة تدعو

الى ذلك فلا مرد ما اذا اولدته لدون ستة أشهر ولم تكن فراشا فيتعين حمله على وطء

الشبهة أو الزنا (قوله نعم لو لم تكن فراشا) هذا الاستدراك خرج مخرج التقييد لما سبق

كأنه قال هذا اذا عرف لها فراش سابق ثم انقطع فان لم يكن لها فراش أصلا لم تصح

الوصية في الثانية لا تنفاه الظهور وانحصار الطريق في وطء الشبهة أو الزنا ح ل (قوله

فان كانت فراشا) المراد بالفراش وجود وطء يمكن ككون الحمل منه بعد وقت

الوصية وان لم يكن من زوج أوسيد بل الوطء ليس قيدا اذا دار على ما يحصل عليه

وجود الحمل قل على الجلال (قوله مطلقا) أي في صحة الوصية له وعدمها

(قوله وان ما ذكرته الخ) أي في قوله أولا أكثر منه ولا ربع سنين فإنه يصدق بالسنة
وقوا من الحاق السنة بما فوقها أي في التفصيل بين كونها فراشا أولا (قوله هو
ما في الأصل) معتمد (قوله الحاقها بما دونها) أي فلا تفصيل فيما (قوله من تقدير
لحظة للوطء) أي فيكون أقل مدة الحمل على كلامه ستة أشهر ولحظة للوطء فتكون
السنة ملحقه بما دونها لأن أقل مدة الحمل ناقصة لحظة للوطء شيئا (قوله في محال
آخر) كالمدة والطلاق ح ل أي فيما إذا طلقها حاملا ووضعته ستة أشهر من إمكان
العلق فإن العدة تضي به وكذا أن قال إن كنت حاملا فأنت طالق فولدت لسنة
أشهر من الطلاق فانه تعلق بالسنة ملحقه بما دونها وقد يقال أي فائدة في الحاقها
بما دونها في العدد مع أنها إذا ولدت لأربع سنين ولم تكن فراشا تضي به العدة أيضا
نعم يظهر له فائدة فيما إذا واثبت بشبهة عقب الخلاف وممكن صحت كون الحمل منه
تأمل اه (قوله جريا على الغالب) أي فنظر الغالب قال لا بد من تقدير لحظة للوطء
زائدة على السنة فتكون السنة ملحقه بما دونها ومن لم ينظر الغالب قال لا يشترط
تقدير تلك اللحظة وحينئذ فتعلق بما دونها شيئا (قوله من أن العلق) أي سببه
وهو الانزال وقوله لا يقارن أول المدة أي بل تنازعها وأول المدة هو الوطء (قوله
والا) أي وان لم يجز على الغالب فالعبرة بالغاية أي بإمكانه ممارسة العلق في أول
المدة أي مدة الحمل (قوله علم أن كلامنا صحيح) أي من حيث ما يساه عليه لا من حيث
الحكم لأن المعتمد أنهما ملحقه بما فوقها شيئا فإن ثبت إذا كان كلامنا لا يسهو حاربا
على الذائب فلم يضعفوه واعتمدوا كلامنا مع أنه على خلاف الغالب فثبت
اعتماد احتياط الموال لأنه لما كان الانزال يمكن مقارنته للوطء وادخل الحمل
لسنة أشهر من الوطء كان مقارنا للوصية فلا يستحق شيئا أي إذا كانت فراشا
فلا احتياط لعدم تقدير لحظة قبل الوصية يوجد فيها الانزال وانما اعتبره هذه المدة
في العدد فيما لو أنت بولد بعد الفراق بسنة أشهر فثبت الغالب لأنه يثبت بالإمكان
وانما اعتبروها أيضا في الطلاق فيما لو قال لها إن لم تكوني حاملا فأنت طالق فولدت
لسنة أشهر من العلق حيث لا تطلق لا مكان وجوده قبل التعلق به لأنه لأن العدة
محقة فلا تزول بالشك وهو احتمال متارنه العلق لتعلقه بركن يرد على التعليل
ما إذا قال إن كنت حاملا فأنت طالق فولدت لسنة أشهر فثبت الغالب وانما اعتبره
الوطء السابقة مع أن الاحتياط للعصمة عدم وقوع العلق لا حتمية منه رتبة العلق
للتعلق فلا يكون الحمل موجودا عند العلق الآن يقال قاسم الدسات على النبي
في اعتبار اللحظة السابقة ليحرق الباب على وتيرة واحدة ولا يفتنوا في كون العصمة

وان ما ذكرته من الحاق
السنة بما فوقها ما في الأصل
وغيره تبع للنص لكن صوب
الاستوى الحاقها بما دونها
معلله بأنه لا بد من تقدير
لحظة الوطء كما ذكره في محال
آخر ورد بأن اللحظة إنما
اعتبرت جريا على الغالب من
أن العلق لا يقارن أول المدة
والا فالعبرة بالمقارنة فالسنة
ملحقه على هذا بما فوقها كما
قالوه هنا وعلى الأول بما دونها
كما قالوه في المحال الآخر وبذلك
علم أن كلامنا صحيح

محقة فلا تزول بالشك أو يقال في وقوع الطلاق احتياطا للأبضاع في تحريرها وعبارة
العنانى قوله ويرد الخ فرق بأن المخطئ ثم الاحتياط للأبضاع وهو انما يحصل بتقدير
لحظه المعلق أو مع الوضع نظرا لغالب من أنه لا بد منهما فنقص وهما من الستة فصارت
في حكم ماديونها وأما هنا فالأصل عدم الوجود وعدم الاستعناق ولا داعي للاحتياط
وذلك الغالب يمكن أن لا يقع بأن يقارن الانزال المعلق والوضع آخر الستة فنظروا
لهذا الامكان والمحتمل الستة هنا بما فوقها جبر (قوله قدر حصته) كان ترثا بنين
ودارين قيمتهما سواء فنخص كلاهما بمدة م ر فيرث من ثمة يلدان قول المشرح حتى
يعين الخ أنه أوصى لكل وارث بعين هي قدر حصته كما مر به الأصل بقوله والوصية
لكل وارث بقدر حصته فهو بعين هي قدر حصته صحيحة وانما جعلها المشرح غاية
لأنه ربما يتوهم أن العين إذا كانت قدر حصته لا تقتصر إلى إجازة كما هو قول عندنا
كما حكاه م ر أما لو أوصى لواحد من الورثة بعين هي قدر حصته فيصح أيضا أن إجاز
بأق الورثة لكن يشاركهم في الباقي (قوله ان إجاز) أي وتنفيذ إجازة فهو قيد لهذوف
كما يدل عليه قوله أما إذا لم يجزوا فلا تنفذ الوصية (قوله وسواء أراد الخ) والحيلة
في الوصية للوارث أن يقول أوصيت لزيد بثلث أن تبرع لوارثي بخمسة فانه يصح
ولا يتوقف على الإجازة لأن الحاصل لهم من غير الميت الموصى اه سم (قوله صالح)
أي ليس بضرر فيم لم يرتق إلى درجة التكليف (قوله لوارث عام) أي لفرد من أفراد
بأن أوصى لواحد من المسلمين معين وليس المراد أن يرث بيت المال بشئ كما يدل عليه
قوله كأن كان وارثه بيت المال والالتقال بأن كان وارثه الموصى له ح ل وعبارة
شرح م ر وقيد بعض الشراح الوارث بالخاص احترازاً عن العام كوصية من لا يرثه
البيت المال بالثلث فأقل فتصح قطعاً ولا يحتاج لإجازة الامام ورد بأن الوارث جهة
الاسلام لا خصوص الموصى له فلا يحتاج للاحتراز عنه اه (قوله كأن كان وارثه
بيت المال) الكافي بمعنى الباء برماوى فهي استقصائية (قوله دون ما زاد) لتوقفه
على الإجازة وإجازة جميع المسلمين منهذرة (قوله كما سيأتى) أي في أول فصل ينبغي
أن لا يوصى الخ (قوله والعبرة بآرثهم الخ) فلو أوصى لأخيه فحدث له ابن قبل موته
فوصيته لأجنبي أو ولد ابن ثم مات الابن قبله أو معه فوصيته لوارث شرح م ر (قوله
ولا تصح لوارث بقدر حصته) أي لجميع الورثة لكل بقدر حصته أما لو أوصى لبعض
الورثة بقدر حصته فتصح كما في الروض فيستقل بذلك أن إجاز الباقي ويشارك فيما زاد
حينئذ لا وجه لاسقاط كل من كلام الأصل وكأنه فهم أنه لا مفهوم له وليس كذلك
ح ل (قوله لرفيق) ولو مكاتباً م ر (قوله وصية لسيدة) ومحل صحة الوصية للعبد

وأن التصويب هو (وارث)
خاص حتى يعين هي قدر حصته
(ان إجاز باقي الورثة) المطلقين
التصرف وسواء أزيد على الثلث
أم لا الخبر ليس في باسناد صالح
لا وصية لوارث إلا أن يجيز الورثة
أما إذا لم يجزوا فلا تنفذ الوصية
فان أوصى لوارث عام كأن كان
وارثه بيت المال فالوصية بالثلث
فأقل صحيحة دون ما زاد كما سيأتى
مع زيادة (والعبرة بآرثهم وقت
الموت) لجواز موتهم قبل موت
الموصى فلا يكتفون وورثة
(وردهم وإجازتهم بعده) لعدم
تحقق استعناقهم قبل موته (ولا
تصح الوصية لوارث بقدر
حصته) لأنه يستحقه بلا وصية
وانما صححت بعين هي قدر حصته
كما مر لاختلاف الأغراض
في الأعيان (والوصية لرفيق
وصية لسيدة) أي تحمل عليها
لتصح ويقبلها الرفيق دون
السيد لأن الخطاب معه

اذا لم يقصد تملكه فان قصده لم تصح كنفيره في الوقت قاله ابن الرنفة م ر واعتمد
 الزيادة الهمة (قوله ولا يقتصر الى اذن السيد) بل لو نهاه لم يضر كملعه مع نهي السيد
 عنه ولو كان الرقيق قاصرا قبلها السيد كولي المحرم ر ع ن (قوله فان عتق الخ) ولو
 عتق بعضه فقياس قولهم في الوصية لبعض ولا مهايأة يقسم بينهما انه يستحق هذا
 بقدر حريته والباقي للسيد قاله الزركشي وعليه فلا فرق هنا بين وجود مهايأة وعدمها
 وبغرض بان وجود الحرية عند الوصية اقتضى ذلك التفصيل بخلاف طرق مهايأة
 والعبرة في الوصية لبعض وثم مهايأة بندي النوبة يوم الموت ويوم القبض في الهبة
 ولو بيع قبل موت الموصي فلا يشتري والا فلا يبيع ومحل ذلك كله في فن عند الوصية
 فلا وصي لخرق لم تكن لسيد بل له ان عتق والافهي في ر وع لقيه برفقته شرح
 م ر (قوله قبل موته) أو معه (قوله لانه وقت القبول حر) هذا التعديل ربما يؤهم انه
 لو عتق بعد موت الموصي وقبل القبول تكون له لانه وقت القبول حر مع انهما للسيد
 في هذه الصورة كما في شرح م ر ووجهه بان الاصح انها ملك بالمرث بشرط القبول
 بعده والعبد في هذه الصورة كان وقت الموت رقيقا ليس اهلا لملك اه وبعبارة
 البرماوي نصها قال شيخنا الوجه وقت الموت ليطابق المدلول الذي هو المعتبر (قوله
 وشرط في الموصي به كونه مباحا) عبارة م ر والموصي به شرط مباحا لونه قابلا للقتل
 بالاختيار فلا تصح نفوقه وود وحده قذف لغيره من هو عليه وقصحه به لمن هو عليه ويصح
 العفو عنه في المرض كما صرح به السقيني ولا يحق تابع لملك اختيار وشفعة لغير
 من هي عليه لا يطلها التأخير لنفوقها جيل للتمن وكونه مقصودا بان يجعل الانتفاع به
 شرعا (قوله يقبل النقل) أي بملك أو اختصاص بدليل قوله وينس الخ والمراد يقبل
 النقل ولو ما لا يدخل الحمل (قوله ان انفصل حيا) أي لو قت بعد علم وجوده عند الوصية
 أما في الآدمي فيأتي فيه ما مر في الوصية له وأما في غيره فيرجع لاهل الخبرة في مدة
 حمله شرح م ر وظاهر كلام المصنف صحة الوصية بالحمل وان حصل هناك
 تفريق محرم بان مات الموصي قبل تمييز الموصي به وهذا ما في زي وتبعه عليه حل
 وهو الموافق لقول المصنف في البيوع وعن تفريق لا نفوق وصية ونقل سم عن م ر
 أنه يتبين بطلان الوصية اخذاً مما لو كان بالام جنون مطبق أيس من زواله فيبيع
 الولد ثم زال الجنون قبل سن التمييز حيث يتبين بطلان البيوع وفي الوأوصي بحمل معين
 كهذا الحمل فلا بد أن ينقل لدون ستة أشهر منها أولا كثر منها ولا ربيع سنين
 فأقل ولم تكن فراشا قال م ر وتعبيرهم بالحمل للعالب اذ لو دججت الموصي بحملها
 فوجد بطنها جنين أحلتها ذكاتها وعلم وجوده عند الوصية ملكه الموصي له كما هو

ولا يقتصر الى اذن السيد وتعبيري
 بالرقيق أعم من تعبيرة بالعبد
 (فان عتق قبل موته) أي
 الموصي (فله) الوصية لانه وقت
 القبول حر (و) شرط (في الموصي
 به كونه مباحا ينقل) أي يقبل
 النقل من شخص الى آخر
 (قوله صرح) ان انفصل حيا أو
 ميتا (مضمونا) بان كان ولداً أمة
 وخفي عليه (وعلم وجوده عندها)
 أي الوصية وخرج بزيادة
 أو ضمها وولد البهية اذا انفصل
 ميتا بجناية فان الوصية تبطل
 وما يغرمه الجاني للوارث لان
 ما وجب في ولدها بدل ما نقص
 منها وما وجب في ولدها لامة بدله
 ويصح القبول هنا وفيما مر قبل
 الوضع بناء على أن الحمل يعلم

ظاهر اه وقوله بدل ما نقص منها فلو لم تنقص لم يلزم الجاني شيء (قوله وبشر)
 ولو احتاجت الثمرة أو أصلها للسقي لم يلزم واحد منهما م ر (قوله وحمل) ليس مكررا
 مع قوله فتصح بحمل لان ذلك خاص بالموجود كما قبله م ر ويدل عليه التقييد الذي
 بعده وهذا عام شامل للموجود والمعدوم كما يدل عليه قوله ولو لم يعد ومن فاندفع توقف
 الشوري وعبارة المناج وكذا ثمة أو حمل سيحدثان في الاصح فخص الثاني بالمعدوم
 وحمل فيه خلافاً فكان الاولى حذف قوله ولو لم يخ لانه معها ينفي عن الاول ولو أوصى
 بما يحدث هذا العام أو كل عام عمل به وإن أطلق فقال أوصيت بما يحدث فهل نعم
 كل سنة أو يختص بالاولى قال ابن الرقعة الماهر العجوز اه خ ط واعتده م ر
 ع ن (قوله كما في الاجارة والمساقاة) فان المنفعة في الاجارة والثمرة في المساقاة
 معدومتان (قوله فتحمل انهما) أي فالأشياء أولى وانما لم تصح لاحد الرجلين لانه
 يحتمل في الموصى به لكونه تابعا لما لا يحتمل في الموصى له ومن ثم صحت بحمل سيحدث
 لا لحمل سيحدث شرح م ر وتصح باللبس في الضرع والصوف على ظهر الغنم شرح به
 البغوي وقال يجوز الصوف على العساة فإمكان موجودا حال الوصية للموصى له
 وما حدث للوارث فان اختلفا في قدره فالقول قول الوارث يمينه اه خ ط وصورة
 المسألة أنه أوصى بالصوف الموجود على ظهرها وكذا تصح بما لا يقدر على تسليمه
 كطائر في الهواء وعبد آبق لا يقدر على تسليمه برماوى (قوله أوصى به الخ) من كلام
 الشارح وليس من كلام الأصل (قوله لمن يحمل له اقتناؤه) ليس قيدها وعبارة البرماوى
 هذا التقييد ضعيف لانه لا يلزم من القبول الاقتناء لجواز أن ينقل الاختصاص لمن
 يحمل له اقتناؤه والفرق بينه وبين بطلان الوصية للحربي بالسلاح مع تمكنه من نقله
 لغيره أن السلاح للحربي فيه خطر ظاهر ولا كذلك السكاب أو يقال انما امتنع
 في الحربي مع جواز دفعه لمن يجوز له ذلك لأصل العداوة في الحربي ولا كذلك
 في الوصية بالسكاب والذي يحمل له اقتناؤه بأن كان يحتاجه لزرع أو ماشية يجرسها
 أو يريد الاستياد به بخلاف غير ذلك فلا يحمل له اقتناؤه (قوله وزيل) ولومن مغلظ
 (قوله صحت) وكانت اسقاطا لهما (قوله بكاب منها) ولا يدخل في اسم السكاب
 الاثنى ح ل (قوله لم يوص بثلاثة) صادق بما إذا لم يوص بشيء منه أو أوصى بما دون
 الثلث برماوى (قوله صحت) قال الجلال المحلى ويعطى أحدهما بتعيين الوارث قال
 شيخنا قضية اطلاقه كغيره أنه لو كان الموصى له يعانى الزرع مثلاً دون الصيد لا يتعين
 كلب الزرع لكن جزم الدارمى بخلافه قال الزركشى وهو الأقوى لان ذلك قرينة على
 ارادة الموصى له ومال السبكي الى الاول اه سم أى فلا يلزم الوارث أن يعطى

(وبشر وحمل) (لو) كان الحمل
 والتمر (معدومين) كما في الاجارة
 والمساقاة (وبشر) هو أعم من
 قوله بأحد عبديه لان الوصية
 فتعمل الجاهل فهو يمينه الوارث
 (وبشر) يقتضى ككاتب قابل
 للتعليم هو أولى من قوله معلم
 أوصى به لمن يحمل له اقتناؤه
 (وزيل ونحوه صحت) لصوت
 الاختصاص فيها بخلاف
 السكاب الذي لا يقبل التعليم
 والتحزير والخمرة غير المحترمة
 ونهج بالمباح نحو من ماروسم
 ويزاد في نقل ما لا ينقل كقود
 وحذف نعم ان أوصى بهما
 لمن هما عليه صحت (ولو أوصى
 من له كلاب) يقتضى (بكاب)
 منها (أو) أوصى (بها وله متمول)
 لم يوص بثلاثة (صحت) الوصية

الموصى له من السكالب ما ياسبه على المعتمد عن (قوله وان قل المتقول) اذ الشرط بقاء
 ضعف الموصى به وقليل المال خير من كثير السكالب شرح هو (قوله من لا كلب له)
 اي هذا الموت (قوله لان السكالب يتعذر شراؤه) فيه بحث لانه ينبغي ان يجوز بذل
 المال في مقابلة النزول عن الاختصاص فهلا صحت الوصية اذا قال من مالي لا مكان
 تحصيله بالمال هذا السربق سم (قوله انها به) اي قوله والا لمصلحة لا تكون
 الا فيما يملك فالمصلحة هنا بمعنى القبول ح ل (قوله غيرها) اي من متول وقوله
 او اوصى اي اوله متمول غرض ما اوصى بثلاثة (قوله دفع ثلثها عددا) هذا اذا كانت
 مفردة عن اختصاص آخر اموالو كانت مختلفة الاجناس فيه ثلث فرض النعمة
 عند من يرى لها قيمة اه سحر وقوله دفع ثلثها عددا ان انكسرت كاربعة اربعة واحد
 من الثلاثة وثلث الرابع شاعرا كما لو لم يكن له غيره ق ل على الخلال (قوله وسطه
 ضيق) سياقي ان هذا يسمي بالدربكة وسياقي ايضا في كتاب الشهادات ان النزيل
 كلها حلال الا الدربكة وان المرامير كلها احرام الا الشفير (قوله حل على اثني)
 بخلاف من له عود لهو وغيره واوصى بعود فانه يميل على عود الاله وحبيل الوصية
 لان العود لا يتبادر منه الاداك بخلاف الطبل ح ل (قوله قوله والوصية ببناء قول)
 اي اذا صرح به ككان قال اوصيت بطلب الاله وهي مسألة مستأمة كما يدبر ح به
 كلام الاصل حيث قال ولو اوصى بطلب الاله وثلث اه وثلث العالم - ان
 الموصى له آدميا معينا فان كان جهة عامة كاستنراء او غير اية بالمعنى فان كان
 رضاه مالا صرح والا فلا ح ل (قوله اومع تغيير يبقى مع اسم الطبل) اي طبل اهل
 وظاهره وان كان التغيير كثيرا ح ل (قوله بطل ابار) هو اسم ولي لله تعالى اسمه
 عبد الله ادر الجيلاني والمراد به طبل الفقراء بأنواعه وله عدة اقسام اربعة له قول
 من انشاء وقيل سمي بذلك لانه يبيع البازاي الصفر على السيد يستأمن به البعراء
 على الذكر (قوله او اعطوه) بقطع الهمة ووصلها عند رى (قوله في التلذذ)
 واما في الاولى وهي اوصيت له بكذا فخرية وان لم يدرك فموت الموت ح ل وفي بيان
 بايها رجوعه الاولى لما عرف من سياقه ان اوصيت وما شئت منه هو وثلث
 شرح م ر ولو قال كل من ادعى على بعد موتى فانه ما يدعيه من دينه وامله
 ح ل كان كالوصية فيعتبر من الثلث ولا شوقف على جهة وهذا ادراكه من بيان
 (قوله ومعلوم ان السكابة الخ) وهل يكتب في النية باقة انها من الزم من العذوة بد
 من اقترانها بجميع اللفظ كما في البيع الاقرب الا قول ويفرق بينهما ان السكابة كان
 في مقابلة عوض احتيط له ع ش وكل ما احتساج للمية ان مات ولا يعلم به بطل

وان قل المتقول في الثانية لانه
 خير منها اذ لا قيمة لها اما اذا
 اوصى من لا كلب له يقتني
 بكلاب فلا تصح الوصية لان
 السكالب يتعذر شراؤه ولا يلزم
 الوارث انها به ولو اوصى بكلابه
 وليس له غيرها او اوصى بثلاث
 المتقول دفع ثلثها عددا لا قيمة
 اذ لا قيمة لها وتعبيرى بمتقول اعم
 من تعبيره بمال (او) اوصى
 (من له طبل لهو) وهو ما يضرب
 به المختنون وسطه ضيق وطرقاه
 واسعان (وطبل حل) كطبل
 حرب يضرب به التمل ويل وطبل
 حبيب يضرب به الاعلام بالنزول
 والارتحال (بطل حل على
 الثاني) لان الموصى يقصد
 الثواب وهو لا يحصل بالحرام
 (وتلغوا) الوصية (بالقول) اي
 بطلب الاله (الا ان صلح الثاني)
 اي لطلب الحل بهيمة ارمع تغيير
 يبقى معه اسم الطبل وقولي
 لثاني اعم من قوله لحرب او حبيب
 لتساوله طبل البسار ونحوه
 (و) شرط (في الصيغة لفظ
 يشعر) بها اي بالوصية وفي
 معناه ما مر في الضمان (صريحه)
 ايجابا (كا) وصيت له بكذا
 او اعطوه له او هوله او وهبته له
 (بعد موتى) في الثلاثة وقولي
 كا وصيت الى آخره اعم مما عبر به
 ان السكابة تقتصر الى البية

وكما يتبعه قوله من مالي) وان اشعر كما في الاصل بأنه ضريح ومعلوم
 ولا بد

أما قوله هو له فقط فافراد الوصية كآدم من يابه (وتلزم) أي الوصية (بموت) لكن (مع قبول بعده ولو بترافق) موسى له (معين) وإن تعدد فلا يصح القبول قبل الموت (٤١) لأن للموصي أن يرجع في وصيته ولا يشترط القبول في غير معين

كالفقراء ويجوز الاقتصاء على ثلاثة منهم ولا تجب التسوية بينهم وإنما يشترط العقود في القبول لأنه إنما يشترط في العقود التي يشترط فيها ارتباط القبول بالإيجاب وظاهره أنه لا حاجة للقبول فيما لو كان الموصي به اعتسافا كأن قال أعتقوا عني فلانا بعد موتي بخلاف ما لو أوصي له بربقة فإنه يحتاج إلى ذلك لاقتضاء الصيغة له (والرد) للوصية (بعد موت) لآبائه ولا معه كالقبول (فإن مات) الموصي له (لا بعد موت الموصي) بأن مات قبله أو معه (بطالت) وصيته لأنها ليست بلازمة ولا آيلة إلى الزوم (أو بعده) قبل القبول والرد (خلفه وارثه) فيها فإن كان الوارث بيت المال فالقابل والارادة والامام وقولي لا بعد وخلفه أعم من تعبيره بما ذكره (وملك الموصي له) المعين للموصي به الذي ليس باعتناق بعد موت الموصي وقبل القبول (موقوف) أن قبل بأن أنه ملكه بالموت) وإن رد بأن أنه للوارث (وتبعه) في الوقف (الفوائد) الحاصلة من الموصي به كثمرة وكسب (والمؤنة)

ولا بد من الاعتراف بها نطقا منه أو من وارثه وإن قال هذا خطأ ومانيه وميتي فلا يسوغ للشاهد العمل حتى يقرأ عليه الكتاب أو يقول أنا عالم بما فيه وقد أوصيت به وإشارة من اعتقل لسانه يعبري فيها تفصيل الآخر من فيما يظهر شرح م ر (قوله مع قبول) ولو البعض لفظا أو فعلا كالأخذ باليد ح ل ومثله ع ش وقال م ر في شرحه الأوجه أنه لا بد من القبول لفظا كما نقله عنه البرماوي وقوله بعده مخرج ل قبول قارئ الموت ككافية كلامه الآتي ح ل (قوله ولا يشترط القبول في غير معين كالفقراء) لتعذرهم منهم ومن ثم لو قال لفقراء حمل كذا وانحصروا بأن سهل عادة عدم تعيين القبول شرح م ر (قوله ولا تجب التسوية بينهم) منه ما وقع السؤال عنه في الوصية للبرماوي الجامع الأزهر فلا تجب التسوية بينهم على الأقرب لأنه يشق عادة استيعابهم ويحتمل وجوب التسوية لانحصارهم لسهولة عدم ع ش م ر ملخصا ولا يجوز إعطاء شيء لفقراء وريثة الموصي ككفا في شرح م ر (قوله والرد الخ) والقبول بعد الرد لا اعتبار به كالرد بعد القبول سواء أقبض أم لا على المعتمد ومن صريح الردودتها أولا قبلها أو أبطلتها أو ألغيتها ومن كذا ماته نحو لا حاجة لي بها وأنا غني عنها وهذه لا تليق بي فيما يظهر والأوجه صحة اقتصاءه على قبول البعض فيها وفي المبة إذا اشترط المطابقة بين الإيجاب والقبول انما هو في نحو البيع شرح م ر (قوله ولا آيلة إلى الزوم) أي بنفسها فلا يرد أنها آيلة إلى الزوم بالقبول وأما البيع في زمن الخيار فإنه آيل إلى الزوم بنفسه (قوله خلفه وارثه) فإن كان طفلا وجب على وليه القبول ويقضى الوارث منه دين مورثه لأنه كمورثه ولو قبل بعض الورثة ملك بة در حصته من الموصي به برماوي (قوله الذي ليس باعتناق) لا حاجة لاستثناء هذه لأنها لم تدخل في قوله وملك الموصي له لأنه ليس فيها موصي له بل فيها وصية باعتناق اللهم إلا أن يقال إن الرقيق موصي له ضمنا فكأنه أوصي له بربقة شيئا (قوله موقوف) معنى الوقف هنا عدم الحكم عاياه عقب الموت بشي شرح م ر (قوله أن توقف في قبول ورد) فإن لم يقبل ولم يرد غيره الحاكم بينهما فإن أبا حكم عليه بالإبطال كتمجير امتنع من الأحياء شرح م ر (قوله باعتناق رقيق) أي وتأخر حقه مدة بعد موت الموصي (قوله فالملك فيه للوارث) فيدله لو قتل له نعم كسبه له لا للوارث كما صححه في البصير لقرار استحقاقه للعنق وهو المعتمد م ر ويدل عليه قول الشارح فالمؤنة عليه وسكت عن الفوائد (فصل في الوصية بزائد على الثلث) وفي تبرعات

ولو فطرة (ويطالب ١١ موصي له) يح أي يطالبه ث الوارث أو الرقيق الموصي به أو القائم مقامهما من لي ووصي (ها) أي بالمؤنة (أن توقف في قبول ورد) فإن أراد الخلاص رد أموال الموصي باعتناق رقيق فالملك فيه للوارث لا اعتناقه فالمؤنة عليه وتعبري بالفوائد والمؤنة أعم من تعبيره بما ذكره (فصل) في الوصية بزائد على الثلث

مخصوصة بكونها مغيرة أو مطلقه بالوث (قوله ينبغي) أي ينبغي على الرابع أو يجب
على قول القاضى ق ل على الجلال (قوله على الثلث) أي للوصي حال الوصية
كما يدل عليه الحديث المذكور وإن كان المعتبر أصالة المال عند الموت برماوى (قوله
والأحسن الخ) هو كالأستدراك على المفهوم إذ مفهومه أنه يومى بالثلث فأقل وهو
يومى استواءهما فى المحسن فدفعه بقوله والأحسن الخ قال زى قوله والأحسن
هذا ما رجحه فى الروضة لكن قال فى الام إذا ترك ورثته أغنياء اخترت أن يستوجب
الثلث وإذا لم يدعهم أغنياء كرهت له أن يستوجب الثلث ونقله فى شرح مسلم عن
الأصحاب أنه إسماعيل (قوله الثلث والثلث كثير) ينسب الاقول على الأغراء
أو بتقد بر فعل أى أعطى الثلث ورفعه على أنه فاهل فعل محذوف أى يكفيل الثلث
أو مبتدأ خبر محذوف أى كافيل ع ش وتام الحديث كما فى البخارى أنك
أن تذر ذرئك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكفون الناس قال الكرماني وإن
تذرهم عالة همزة والعالة جمع عائل وهو الفقير ويتكفون أى يمدون إلى الناس أكتفهم
السؤال وقال الزركشى أن تذر أى لأن تذر ع ش هلى م ر فإن تذر مبتدأ خبره
خير والجملة خبر إن أى تركك ذرئك الخ فالصدر ما خوذ من معنى تذر واللام
للابتداء وأصل الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قال لسعد بن أبي وقاص رضى الله
عنه وهو ثالث ثلاثة فى الاسلام حين عاده فى مرضه وسأله عن الوصية بماله كله
فلم يرض فقال بثلاثه فلم يرض فقال بنصفه فلم يرض فقال بثلثه فقال الثلث الخ
برماوى (قوله قال المتولى) إنما قدم قول المتولى على قول القاضى مع أنه تليذه إشارة
إلى قوته برماوى (قوله مكروهة) وإن قصد حرمان الورثة على أنه لا حرمان فيه أصلا
أما الثلث فلان الشارع وسع له فيه ليستدرك به ما فرط منه فلم يؤثر قصده به ذلك وأما
الزائد عليه فهو راعيا نفذا إذا أجازوه ومع إجازتهم لا ينسب إليه حرمان ولا يؤثر قصده
ويعتبر المال الذى نكراه الزيادة على ثلثه أو تحريم يوم الوصية فإن راد بعد ذلك تبين
أن لأحرمة ولا كراهة س ل (قوله والا) أى وإن لم تتوقع أهليته كن به جنون
مستحكم أى من يرثه بغلبة الظن بأن شهادته خير إن كان يرى وأما زمان نفوذها
كما فى شرح م ر (قوله فإجازته تنفيذ) أى لا ابتداء عطية وعلى الاول لا يحتاج لأفظ
هبة وتجدد قبول وقبض وهذا من فوائد الخلاف فى أن الإجازة تنفيذ أو عطية مبتدأة
ولا رجوع للغير قبل القبض وتنفيذ من المفسر وعليه ما لا بد من معرفته لقدر ما يجيزه
من التركة أن كانت بمشاع لا معين ومن ثم لو أجاز وقال طنت قل المال أو كثره
ولم أعلم كنيته وهى بمشاع حلف أنه لا يعلم وتفتت فيما طنه نقط أو بعين لا يقبل اه

وفى حكم اجتماع تبرعات
مخصوصة (ينبغي أن لا يومى
بزائد على ثلث) والأحسن
أن تنقص منه شيئا لخبر الصحابي
الثالث والثلث كثير والزيادة
عليه قال المتولى وغيره مكروهة
والقاضى وغيره محرمة
(فتبطل) الوصية بالزائد فيه
(أن رده وارث) خاص مطلق
التصرف لأنه حقيقة فإن لم يكن
وارث خاص بطلت فى الزائد لأن
الحق للمسلمين فلا يجوز أو كان
وهو غير مطلق التصرف فالظاهر
أنه إن توقع أهليته وقف
الامر اليها والابطال وعليه
يجعل ما أفتى به السبكي من
البطالان (وإن أجازها) جازية
تنفيذ الوصية بالزائد ويعتبر
المال الموصى بثلثه مثلا وقت
الموت لا وقت الوصية

جبر ولو أقام الوصي له بينة بعلمه بقدرها عند الإجازة لزمته عن وقال زى وينبغي
 أن يعرف الوارث قدر الزائد على الثلث وقد تركته فلا جبر لأحد المالكين كالأب
 من المجهول اه (قوله ثلث بعد الموت) حتى لو قتل الوصي وجبت الدية أخذ ثلثها
 كما في شرح م و روح ل وقوله وجبت الدية أي بنفس القتل بأن كان خطأ أو شبه
 عمد أمالو كان محمداً يوجب القصاص فعني عنه على مال لم يضم للتركة لأنه لم يكن
 ماله وقت الموت ع ش على م و (قوله ولو مع غيره) كأن قال إن مت ودخلت
 الدار وأنت حريش شرط دخوله بعد الموت الآن يريد الدخول قبله فيتبع وقيل لا فرق
 بين تقدم الدخول وتأخره والاقول أصح كما في شرح م وفي كتاب التدبير (قوله
 لأن العين في يده) قضيته أنها لو كانت في يد الوارث وادعى أنه ردها إليه أو إلى
 مورثه ودعيه أو عارية صدق الوارث أو بيد المتهب وقال الوارث أخذتها غصباً أو نحو
 ودعيه صدق المتهب وهو محتمل ولو ادعى الوارث موته من مرض تبرعه والتبرع عليه
 شفاء وموته من مرض آخر أو نجاة فإن كان غوفاً صدق الوارث والا فلا آخر لأن غير
 المخوف بمنزلة الصحة وهما لا يختلفان في صدور التبرع فيها أو في المرض صدق التبرع عليه
 لأن الأصل دوام الصحة فإن أقاماً بيئتين قمت بينة المرض وهي بينة الوارث لأنها مائة
 م و (قوله اعتبر من الثلث أيضاً) لأن المدة لا تلزم إلا بالقبض اه (قوله أقرع بينهم)
 وكذا أقرع إذا رتب كأن قال إذا مت فسال حرثي بكرتي غانم حكماً يفيد كالم شيئا
 كجبر وهو خلاف ظاهر كلام الشرح اه ح ل وعبارة شرح م و أقرع بينهم
 سواء أوقع ذلك معاً أم رتباً ثم قال أمالو اعتبر الوصي وقوله مائة كأنه عتقوا سائلاً
 ثم غنماً أو فغاناً أو كذا أعطوا زيدا مائة ثم عرماً مائة وكذا عتقوا سائلاً ثم أعطوا عرماً مائة
 فلا بد من تقديم مقدمه اه فيعمل ما ذكره أولاً من التصميم على ما إذا كان الاعتناق
 من الوصي وما ذكره آخره على ما إذا اعتبر الوصي وقوع العتق من غيره فلا يخالف
 منيعه منيع شيخ الإسلام والصواب جعل الترتيب في كلام م و على الترتيب
 في اللفظ بالأحرف مرتب بخلاف ما فهمه ح ل ويدل للصواب قول ق ل على الجلال
 قوله وإذا اجتمع تبرعات أي غير مرتبة والاقدم الأول فالأول على المعتمد سواء كانت
 منه كذا مت فسال حرثي غانم وهذا كذا أو بامرؤ كذا عتقوا بعد موتي سائلاً ثم غانماً
 وهكذا أو عتقوا سائلاً ثم أعطوا زيدا كذا أو بامرؤ كذا ثم أوصى له بمال فيقدم فيه
 العتق على الوصية كما تقدم (قوله ولم يرتب) أي بتم أو الفاء وذكره أيضاً ما والا
 فيستغنى عنه بقوله هذا إذا لم يرتب الخ (قوله باعتبار القيمة) أي في المتقومات كأن
 أوصى لزيد شوب قيمته مائة ولعمرو شوب قيمته خمسون وبكر شوب كذلك وثلث ماله

ماله قيمته مائة (قسط الثلث) على الجميع باعتبار القيمة أو المقدار في الأولى وعلى العتق وغيره

باعتبارها فقط أو مع المقدار في الثانية فنفي مثال الأولى يعطى زيد بن الحسين وكل من عور وبكر خمسة وعشرين وفي هذا
الثانية يعنى من سالم نصفه وازيد بن الحسين نعم لو بر عبده وقيته مائة وأوصى له بمائة وثلاث مائة مائة قدم عتق المديرة
الوصية له (ك) تبرعات (منجزة) فانه ان بعض العتق كعتق عبيد اقرب هذا من التشفيق في الجميع الا ان بعض عتق
جمع أو اجتماعا كأن تصدق واحد من وكلاء وقف آخر وعتق (٤٤) آخر قسط الثلث مثل ما ذكره في العالم ترة

مائة فتصدق الوصية في نصف كل الشيا لا يقال مثاله في المقدار فكيف قال بالاعتبار
القيمة لا نامة قول الشارع مثل بقوله كأن أوصى الخ فمثل مال الوصى لزيد بن الحسين وكذا
البقية برماوى وكان لاولى أن يمثل أولا بالتقوم أيضا ويمكن شمول المائة في كلامه
للمتقوم بمائة شاء وكذا الخمسون (قوله باعتبارها فقط) أى ان كان غير العتق أحياء
فقط وقوله أو مع المقدار أى ان كان غير العتق مقدارا أو فيه مقدار برماوى كأن أوصى
بعتق غانم وقيته مائة وأوصى لزيد بمائة وثلاث مائة مائة في عتق نصفه ويعطى زيد نصف
المائة (قوله أو المقدار) أى في المثليات كأن أوصى بمائة دينار لعمر وبن الحسين بكر
(قوله نعم لو بر الخ) استدراك على قوله قسط الثلث وكان مقتضى التقييد في هذه
الصورة أن لا يعنى الانصاف ويستحق نصف المائة (قوله قدم عتق المديرة) لتوقف
الشارع للعتق (قوله قسط الثلث) نعم لو تعدد العتق اقرب ليمانيه من ل (قوله
أو عتق الخ) يعلم منه أن الترتيب في المنجزة معناه تقدم بعضها على بعض في الخارج
لا الترتيب بتم ونحوها والحاصل أن التبرعات اما أن تتمم عتقا أو تتمم بعضها
أو يكون البعض عتقا والبعض الآخر غيره فهذه ثلاث صور وعلى كل اما أن تكون
كاه مرتبة أو غير مرتبة أو البعض مرتب والبعض غير مرتب فهذه تسعة وعلى كل
اما أن تكون معلقة أو منجزة أو البعض معلقا والبعض منجرا فالجواب سبعة وعشرون
وحكمها أنها ان كان البعض معلقا والبعض منجرا قدم المنجزة مطلقا أى تقدم أو تلاح
عتقا كان أو غيره لا فادته الملك حالا وان كانت مرتبة قدم أولها أول الى تمام الثلث
مطلقا أى سواء كان عتقا أو غيره وان كانت دفعة فالتصحية عنه سواء المعلقة والمنجزة
يخرج فيها بين الجميع وان كانت غير عتق أو اجتماع عتق وغيره وزع الثلث
على الجميع (قوله لان تسلطه الخ) هذا التعليل اندفع ما يقال في منعه من التسلط
على ثلث الحاضر نظرا لانه ثابت له على كل حال تلف الغائب أو سلم (قوله لاحتمال
سلامة الغائب) علم منه أن محل ذلك اذا كانت الغيبة تمنع التصرف فيه فتعذر
الوصول اليه لخوف أو نحوه والا فلا حكم للغيبة ويسلم للموصى له الموصى به ويتخذ
تصرفه فيه وتصرفه في المال الغائب شرح م ر فلو تصرفوا في باقيها وبان تلف
الغائب فكمن باع مال أبيه ظاهرا حياته فبان ميتا فيصح وان بان سالما وعاد اليهم

المعلقة والمنجزة (فان تربعا)
كأن قال اعتقوا بعد موتى سالما
ثم غانما أو اعطوا زيدا مائة ثم عمرا
مائة أو اعتقوا سالما ثم اعطوا
زيدا مائة أو عتق ثم تصدق
ثم وقف (قدم الاول) منها
(فالا فالى) تمام (الثلث)
ويوقف ما بقى على اجازة
الوارث ولو كان بعضها منجرا
وبعضها معلقا بالموت قدم المنجز
لانه يغيد الملك حالا ولازم
لا يمكن الرجوع فيه وذكر
الترتيب في المتعلقة بالموت
من زيادى (ولو قال ان اعتقت
غانما فسالما حر فاعتق غانما
في مرض موته تعين) للعتق بقيد
زده بقولك (ان خرج وحده
من الثلث ولا اقراع) لاحتمال
أن يخرج القرعة بالحرية لسالم
فيلزم ارقاق غانم فيغوث شرط
حق سالم فان لم يخرج من الثلث
عتق بقسطه أو خرج مع سالم
أو بعضه منه عتقا في الاول
وفانم وبعض سالم في الثاني
(ولو أوصى بمحاضر هو ثلث
ماله) وباقيه غائب (لم تسلط
موصى له على شيء منه حالا) لان تسلطه متوقف على تسلط الوارث على مثلى ما تسلط عليه والوارث لا تسلط
على ثلثي الحاضر لاحتمال سلامة الغائب (فرع) لو أوصى بالثالث وله عين ودين دفع للموصى له ثلث الدين وكل ما نبض
من الدين شيء دفع له ثلثه

بين
من الدين شيء دفع له ثلثه

تبين بطلان تصرفهم ولو تصرف الموصى له في الثلث مع مطلقا وسكذ الوتصرف
في السكك وبان سلامة الغائب اه زى لكن هذا ساقية قول المصنف لم يتسلط
موصى له الخ الا ان يجاب بان معناه لم يجز لاموصى له أن يتسلط على شيء وكلام زى
في نفوذ التصرف ولا تنافي بين عدم الجواز والنفوذ اه وقول زى باقيا أي
التركة والمراد منه ثلثا الحاضر وكان الأولى أن يقول باقية أي الحاضر يعني الباقي
بهذا الثلث (قائدة) كل مال مات عنه الميت بأن كان دينيا على الناس ولم يقبضه
الوارث فتوابعه للميت ولا ساقية جواز مطالبة الوارث به لان الحق له فيه لا يمكن
لا يملكه الا اذا قبضه وهي فائدة عظيمة برماوى (فصل في بيان المرض المخوف
والحق به) (قوله المفتضى) كل منهما صفة لازمة وهي السبب في ذكر المرض
المخوف هنا (قوله مخوف) بان لا يندر الموت منه وقوله أو في مرض غير مخوف بان يندر
الموت منه حل وفي شرح م ر ان المخوف ما يكثر فيه الموت عاجلا وان خالف المخوف
عند الاطباء فلا يشترط في كونه خوفا غلبة حصول الموت بل عدم ندرته كالبرسام
الذى هو مرض في حجاب القلب أو الكبد يصعد أثره الى الدماغ كآفة الاله عن الامام
واقراء وهو المعتمد (قوله أي يخاف منه الموت) فقيه حذف وايقال والتقدير مخوف
منه ومقتضى هذا التفسير أن يقال الخفيف ولهذا قال بعضهم انه الصواب لكن جواز
النوى فيه الوجهين برماوى ولو وقع ابتداء في مرض غير مخوف ثم طرأ المخوف عليه
فان قال أهل الخبرة يفتى الى المخوف فمخوف وان قالوا لا يفتى اليه غالبا فالتباعد
فيه كالتباعد في الصحة ع ن (قوله يرى منه) بفتح الراء وسكسرها وفي المصباح
أن ضمها لغة فهو من باب نفع وتعب وقرب ويرى من الدين بكسرها برماوى (قوله
على فجة) أي ولا على سبب آخر كغرق وهدم ح ل وهو بضم الفاء والذ وفتح
فسكون اه شرح م ر وفي الحديث أنه راحة للمؤمن وحمل الخبر الاخر بأنه
أخذ آسف على غير المستعد ق ل على الجلال (قوله لاتصال الموت به) يؤخذ
منه أن المخوف ما اتصل به الموت وبه صرح زى فان قيل المرض ان اتصل به الموت
فهو مخوف وان لم يتصل به فهو غير مخوف فما فائدة ذكره أجيب بان فائدة اذ تباعد
فيه ومات بسبب آخر كهدم أو غرق فانه يحسب من الثلث زى (قوله وبه
جرب الخ) أي فان هذه غير مخوفة (قوله وان شئت فيه) أي فيما لم ينص الفقهاء
على أنه مخوف أو غير مخوف والا فلا عبرة بقول غيرهم فيه مما يخالف قولهم ح ل
(قوله لم يثبت الا بطيبين) عبارة م ر لم يثبت كونه مخوفا الا الخ ثم قال وقيل قول
الطيبين في نفي كونه مخوفا أيضا خلافا للمتولى وقد لا ترد عليه لارجاع ضمير يثبت

(فصل في بيان المرض المخوف
والحق به المفتضى كل منهما
الحجر في التباعد الزائد على
الثلث (لو تباعد في مرض
مخوف) أي يخاف منه الموت
(ومات) فيه ولو كان يصور غرق
أو هدم (لم ينفذ) منه (ما زاد
على ثلث) لانه محصور عليه
في الزائد بخلاف ما إذا برى
منه فانه ينفذ تبين عدم الحجر
(أو) في موضع (غير مخوف) فمات
ولم يحمل موته على فجة
كاسهال يوم أو يومين (فكذا)
أي لم ينفذ ما زاد على الثلث
لانه حيثئذ مخوف لاتصال
الموت به فان حل عليه ما كان
مات وبه جرب أو وجع فريس
أو عين نفذ (فان شئت فيه)
أي في انه مخوف (لم يثبت الا
بطيبين مقبولي الشهادة)
لانه يتعلق به حق آدمي ولا
يثبت بنسوة ولا برجل وامرأتين
الا أن يكون المرض حلة باطنة
بامرأة لا يطلع عليها الرجال
غالبا فيثبت بمن ذكر

(ومن الخوف قولنج) ضم القاف وقع الهم وكسره اوه وان تنقدا خلاط الامام في بعض الامعاء فلا يتزل ويصعد بسببه
النصار الى الدماغ فيؤدى الى الهلاك (وذات جنب) وسماها الشافعي (٤٦) ذات الحياء مرة وهي قروح تحدث

ل كل من طر في الشك اى لم يثبت كونه مخروفا او غير مخوف كما قاله ح ل وهذا
بمخلاف ما تقدم في التيم فان المرض فيه يثبت بواحد والفرق ان الحق ثم تنه تعالى
وهنا لا دعى عن ولو اختلفت الاطباء رجع الاعم فالأكثر عددا فن يضره انه مخوف
لانه علم من غامض العلم ما خفى على غيره أما لو اختلفا في عين المرض كأن قال الوارث
كان حى مطبقة والمتبرع عليه كان ويجمع خرس فانه يكنى غير طبيين كما ذكره م ر
(قوله قولنج) هو من الخوف ابتداء ودواما ح ل وينفعه ابتلاع الصابون غير المبلول
وأكل التين والزبيب ويضره حبس الريح وشرب الماء البارد وأشار بمن الى عدم
حصر الامراض المخوفة وانما ذكر منها ما يغلب وقوعه قل على الجلال قال بعضهم
وجله ما يعثرى الانسان خمسة وثلاثون ألف مرض برماوى (قوله فيؤدى الى الهلاك)
اى وان اعتاد ذلك ح ل (قوله وذات جنب) وهي المعروفة بالقصة وينفعها شرب
البنفسج وضادها اى ادهانها واستعمال القرنة على الريق وهو من الجزيات
ق ل على الجلال (قوله ورعاف دائم) اى متتابع هو والاسهال من الخوف دواما
لا ابتداء ولا بد من مضي زمن يقضى مثله فيه عادة كثيرا الى الموت ولا يضبط بما
يأتى في الاسهال لان الدم قوام البدن ح ل وينفع الرعاف ان يكتب بدمه اسم
المرضى عليه على جهته وضاد الانقب بالعفس ملتوئامع الزيت والحاصل ان المرض
اقسام ثلاثة قسم مخوف ابتداء ودواما كقولنج وقسم مخوف دواما لا ابتداء
كالاسهال وقسم مخوف ابتداء لا دواما كالفالج برماوى (قوله متتابع) بأن زاد
على يومين اخذ اعم ما يأتى بعده وسكان بحيث لا يقدر معه على اتيان الخلاه ح ل
وينفعه أكل الكزبرة المحصة على الريق وأكل السفرجل والسكر الشافى وقوله
فلا يمكنه الامساك وينفعه أسكل قراميط السمك برماوى (قوله ويسمى الزحير)
يقع الزاى وينفعه أكل الرمان الحامض برماوى (قوله وابتداء فالج) وهو سبعة أيام
عش وينفعه أكل الثوم وعسل النحل والغفل يدق الثوم مع الغفل ويخلط في العسل
ويستعمل صباحا ومساء قل على الجلال (قوله فاذا هاج) اى سببه وقوله بخلاف
دوامه اى فهو مخوف ابتداء لا دواما ح ل (قوله وهو استرخاء) اى عند الاطباء
وقوله ويطلق اى عند الفقهاء برماوى (قوله وهو المراد هنا اذا كان مراد هنا)
فكان المناسب تقديمه (قوله وحى مطبقة) وهي المسماة بالدموية شيئا عزيزى وقوله
اى لازمة بان تتجاوز يومين اخذ اعم ما بعده برماوى فان لم تتجاوزها فغير مطبقة (قوله
وهى التى تاتي كل يوم) اى ولا تستغرق ولا تميد بقدر زمن قل على الجلال (قوله
وهى التى تاتي يوما) اى وان أشعر فيه وقوله وتقلع يوما اى فلا تاتي في جزء من أجزاءه

في داخل الجنب يوجع شديد
ثم يقع في الجنب ويسكن الوجع
وذلك وقت الهلاك ومن
علاماتها ضيق النفس والسعال
والجى اللازمة (ورعاف دائم)
ثقل الرأى لانه يسقط القوة
بخلاف غير الدائم (واسهال
متتابع) لانه ينشف رطوبات
البدن (أو) غير متتابع كاسهال
يوم أو يومين ولكن (خرج
الطعام غير مستقيل) بأن
تفرق البطن فلا يملكه
الامساك (أو) خرج (يوجع)
ويسمى الزحير (أو) خرج
(بدم) من عضو شريف
ككبد بخلاف دم البواسير
واعتبار الاسهال في الثلاثة
من زيادته (ودق) بكسر الدال
وهو داء يصيب القلب ولا تمتد
معه الحياة غالبا (وابتداء فالج)
وهو استرخاء أحد شقي البدن
طولا وسببه غلبة الرطوبة
والبلغم فاذا هاج رجما أطفأ
الحرارة الغريزية وأهلك بخلاف
دوامه ويطلق الفالج أيضا على
استرخاء أى عضو كان وهو المراد
هنا (وحى مطبقة) بكسر الباء
أشهر من قصها أى لازمة
(أو غيرها) كالوزد وهى التى
تاتي كل يوم والجنب وهى
التي تاتي يوما وتقلع يوما والثالث وهى
التي تاتي يومين وتقلع يوما

وهى التى تاتي يومين وتقلع يوما وحى الاخوين وهى التى تاتي ويقلع
ويقال

(الاربع) وهي التي تأتي يوم القامح
 يومين فليست بخوفة لان المحوم
 بها يأخذ قوة في يوم الاقلاع
 والحي اليسيرة ليست بخوفة
 بحال والربع والورد والغب
 والثلاث بكراؤها (و) منه
 (اسر من اعتاد القتل) للاسرى
 مسلما كان او كافرا فتعبري
 بذلك اولى من تعبيره بأسر
 كفار (والضام قتال بين
 متكافئين) او يربى التكافؤ
 سواءا كانا مسلمين أم كافرين
 أو مسلما وكافرا (وتقديم لقتل)
 هو أعم من قوله لقصاص أو رجم
 (واضطراب ريج في حق
 كعب سفينة) في بحر أو نهر
 عظيم (وطلق) بسبب ولادة
 (وبقاء مشية) وهي التي تسمى بها
 النساء الخلاص لان هذه
 الاحوال تستعقب الهلاك
 غالبا فان انفصلت المشية فلا
 خوف ان لم يحصل بالولادة
 جراحة أو ضربان شديد
 (فصل) في احكام لفظية
 للموصى به والموصى له (يتناول
 شاة ويبيع) من جنسهما (غير
 مغللة) في الاولى (و) غير
 (فصل) في الثانية فيتناول
 كل منهما صغير الجنة وكبيرها

ويقال مثل ذلك فيما بعده ق ل على الجلال (قوله الاربع وهي التي تأتي يوم القامح)
 وجه تسميتها بذلك ان محبتها تأتي بالنسبة للاول في الرابع شرح م ر (قوله فليست)
 بخوفة محله ان لم ينصل بها الموت والافتداف فيها تفصيل بين ان يكون التصرف قبل
 العرق أو بعده م ر فان كان قبل العرق فلا ينقذ ما زاد وان كان بعده ينقذ ما زاد لانه
 صحيح حيث ذكر كما شرح به فيما مر (قوله اليسيرة) كشي يوم أو يومين حل وهي المسماة
 بالموصى عزيرى (قوله ومنه اسر من اعتاد القتل) من اضافة المصدر له اعلاه ونصاه
 بن مع أنه معارف على قولنج لينبه على أن هذه ملحقة بالخوف لكان كلام المصنف
 يقتضى أنهما من الخوف وكذا قول الشارح ومنه لان الضمير راجع للخوف وعبارة
 المنهاج والمذهب أنه يلحق بالخوف أسركفار الخ فالاولى أن يقول ويلحق به أسركفار الخ
 قال م ر في شرحه ويلحق بالخوف أشياء كالوبا والطاعون أى زمنها تصرف الناس
 كلهم فيه محسوب من الثالث لكن قيده السكافي بما اذا وقع في أمثاله وهو حسن
 كما قاله الاذرى (قوله وتقديم لقتل) ظاهر تعبيرهم بالتقديم أن ما قبله ولو بعد
 الخروج من الحبس اليه لا يعتبر وهو ظاهر بعد السبب حيث ذوانه بعد التقديم لو مات
 بهدم مثلا كان تبرعه بعد التقديم محسوبا من الثالث كالموت أيام الطعن بغير
 الطاعون شرح م ر (قوله في حق راكب سفينة) وان أحسن السباحة وقرب
 من البر حيث لم يغلب على ظنه النجاة منه م ر (قوله وطلق) هذا ان مات فان سلمت
 نفذ جزما كبريى برى برماوى (فائدة) روى الثعلبى في تفسير آخر سورة الاحقاف
 عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال اذا عسر على المرأة ولادتها فليكتب في صحيفة
 ثم يغسله ويسقى وهو بسم الله الرحمن الرحيم لا اله الا الله الحليم الكريم سبحان الله
 رب السموات ورب الارض ورب العرش العظيم كأنهم يوم يرونها لم يلبثوا الا عشية
 أو ضحاها كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ فهل يهلك
 الا القوم الفاسقون اه خ ط (قوله بسبب ولادة) وان تكررت ولادتها وموت الولد
 في البطن مخوف وخرج بالولادة القاء العلقه والمضغة فليس بمخوف س ل وخص
 الزركشى كون الطلق مخوفا بالابكار والنساء الصغار قال وهو حسن (قوله تستعقب
 الهلاك) أى تطلبه عقبها أو تستأزمه (فصل في احكام لفظية للموصى به
 والموصى له) ذكر من الاولى سبعة عشر حكما ومن الثانية ثلاثة عشر أولها
 قوله أو وصى لحماها (قوله لفظية) فيحمل اللفظ على معناه الاغوى ثم العرف العام
 ثم الخاص ببلد الموصى ثم باجتهاد الموصى ثم الحماكم فالوصى بطعام حمل على عرف
 المرمى لا عرف الشرع الذى فى الرباق ل على الجلال (قوله من جنسهما) خرج

والعيب والسليم والذكر
والانثى والخنثى ضاناً ومعرناً
في الاولى وبغاتي وعرايا في
لشانية لصدق اسمها بذلك
والهاء في الشاة للوحدة أما
السفلة وهي الذكر والانثى من
الضأن والعزم لم يبلغ سنة
والفصيل وهو ولد الناقة اذا
فصل عنها فلا يتناولها الشاة
والبعير لصغر سنهما فلا يوف
الشاة والبعير بما يعين
الكبيرة أو الانثى أو غيرها
اعتبر وتعبيري بما ذكر في البعير
أولى من تعبيرة تناولها الناقة
(و) تناول (جمل وناقة
بغاتي) تشديد اليا وتخفيفها
(وعرايا) لما مر (لا أحدهما
الاخر) أي لا يتناول الجمل
الناقة والعكس لان الجمل
للاذكر والناقة للانثى (ولا
يتناول) (بقرة وثوراً وعكسه)
لان البقرة للانثى والثور
للاذكر ولا يخالطه قول النووي
في تحريرهما ان البقرة تقع على
الذكر والانثى باتفاق أهل
اللغة لان وقوعها عليه لم يشتهر
عرفاً وان وقعها عليه الاصحاب
في الزكاة (وتتناول دابة)
في العرف (فرسا وبغلاً وحماراً)
لاشتهارها عرفاً

الظباء الا اذا وصى بشاة من شياهاه وليس له الا الظباء فتدخل بخلاف ما لو وصى
بشاة من غنمه وليس له الا الظباء فلا تدخل لانه يقال لها شياه البر لا غنمه وقوله غير
سفلة أي ان كان له غير السفال والادخلت شرح م ر (قوله ضاناً ومعرناً) وان كان
عرف الموصى اختصاص الشاة بالضأن لانه عرف خاص فلا يعارض اللغة ولا العرف
العام شرح م ر (قوله والهاء في الشاة للوحدة) هكذا في الاولى انتفريع بالهاء
لان ذلك علم من صدق الشاة بالذكر والانثى ح ل فهو جواب عما يقال ليجب
تصدق الشاة بالذكر مع وجود الناء (قوله اذا فصل عنها) أي ولم يبلغ سنة
والاسمي ابن مخاض أو بنت ماعش (قوله أولى من تعبيرة لتناولها الناقة) أهل
وجه الاولوية أن عبارة الأهل توهم اختصاصه بالكبير فلا يتناول نحو الحقة ويقت
اللبون ع ش وتقتضي أيضاً أنه لا يتناول غير الناقة فكان الأولى أن يقول أولى
وأعم (قوله جمل) هو في عرف الفقهاء ما تم له سنة وعند أهل اللغة ما دخل
في السابطة وقبل ذلك يقال له بكر وقعود كما في ع ش عن حجر وقوله بغاتي واحده
بغاتي وبغتي م ر (قوله أي لا يتناول الخ) دفع به توهم عود الغنم للبغاتي والعرايا
برماوى (قوله ولا يتناول بقرة ثوراً) أي ولا تجمل م ر (قوله لان البقرة للانثى) أي
من العرايا والجواميس ح ل أي اذا بلغت سنة ودونها تجمل برماوى ويتناول البقر
أي من العرايا والجواميس ح ل أي اذا بلغ سنة ودونها تجمل برماوى ويتناول البقر
جاموساً وعكسه كما يجناه بدليل تكميل نصاب أحدهما بالآخر وعدهما في الربا
جنساً واحداً بخلاف بقرة الوحش فلا يتناولها البقر نعم ان قول من يقرى ولا بقرة
سواها دخلت كما يشتهر الزركشي وانما حنت من حلف لا يأكل لحم بقرة على
لحم بقرة وحشى لان ما هنا مبني على اللغة حيث لا عرف عام بخلافها وثمة يبنى
على اللغة الا اذا اشتهرت والارجع للعرف العام والخاص شرح م ر (قوله
لم يشتهر عرفاً) أي في عرف الفقهاء وعمل الرجوع للغة في هذا الباب ما يوجد في
بخلافها والافهم عليها كما يؤخذ من شرح م ر (قوله وان أوقعها) أي ابقاها غير
مشتهر اه (قوله في العرف) أي عرف الفقهاء فلا نافي في العرف انعام على ذات
اربعة فان قلت حل الدابة على عرف الفقهاء فيه تقديم العرف الخاص على غيره مع
أنه مؤخر قلت يمنع كون عرف الفقهاء خاصاً لان المراد بالخاص الخاص ببلد الموصى
وعرف الفقهاء المذكور عام لكل بلدة فالمراد بالعرف العام ما لا يتخص ببلد الموصى
فيشمل عرف الفقهاء المذكور كما يؤخذ من ق ل على الجلال (قوله فرساً الخ) فان لم
يكن له واحد من الثلاثة وكان له دابة غيرها حل عليها لان الحقيقة اذا عذرت رجع

فلو قال دابة لسكر والفر أو للقتال اختصت بالفرس أو للجل فبالجل أو بالمارقان اعتيد الحمل على البراذن دخلت قال المتولي
 فان اعتيد الحمل على الحمل أو بالفر أعطى منها وقواه النووي وضحه الرافعي وان اعتيد القتال على الفيلة وقد قال دابة للقتال
 دخلت فيها بظهر (و) يتناول (وقيق (٤٩) مغيرا وتشي ومعيها وكافرا وعكوسها) أي كيرود كراو خشي وسليما

ومسلم الصدق اسمه بذلك (ولو
 أوصى بشاة من غنمه ولا غنم
 له) عند موته (لفت) وصيته
 إذا غنم له (أو) بشاة
 (من ماله) ولا غنم له عند موته
 (اشترى مثله) شاة ولو معية
 فان كان له غنم في الصورة
 الأولى أعطى شاة منها أو في
 الثانية جاز أن يعطى شاة على
 غير صفة غنمه تنبيه لوقال
 اشترى واليه شاة مثالا لم يشتره
 معية كما لو قال لو كيله اشترى
 شاة (أو) أوصى (بأحد أرقائه
 قتلوا) حسا أو شرعا بقتل
 أو غيره (قبل موته بطلت)
 وصيته وان كان القتل مضمنا
 إذا رقيق له (وان بقي واحد
 تعين) لا وصية تليس للوارث
 أن يمسكه ويدفع قيمة تألف
 وان تالفوا بعد موته بمضمين
 ولو قبل القبول صرف الوارث
 قيمة من شاء منهم وصورتها أن
 يوصى بأحد أرقائه الموجودين
 فلو أوصى بأحد أرقائه قتلوا
 إلا واحدا لم يتعين حتى لو ملك غيره
 فالوارث أن يعطى من الحارث
 وقولي قتلوا أهم من قوله قتلوا أو
 قتلوا أو باعتاق رطب فثلاث

للمجاز كالوقوف على ولده ولم يكن له إلا ولده حمل عليه (قوله للكر) أي على العدو
 والفر منه وهل يشترط أن تكون صاحبة لسكر والفر حال الوصية أولا يشترط كونها
 صاحبة لذلك حال الوصية بل الشرط صلوحها لذلك ولو في المستقبل الذي مال إليه الشيخ
 زى أنه لا يشترط صلوحها لذلك حال الوصية فلا وارت دفع فرس صغيرا أن لم يصلح
 لما ذكرناه فاضل له في المستقبل عن (قوله فان اعتيد الحمل) أي في بلد الموصى زى
 بأن تكرر ذلك واشتهر بينهم بحيث لا ينكر على فاعله ع ش على م ر (قوله وقواه
 النووي) معتمد (قوله وان اعتيد القتال) أي في بلد الموصى حل ولو معية هذا مع
 ما يأتي قريبا ويرجح في القرويين كون الأمر بالشراء صريحا وكونه لازما ه س ل
 (قوله أعطى شاة منها) وليس فلا وارت أن يعطيه من غيرها وان رضيا لاه صلح على
 مجهول ولو لم يكن له سوى واحدة تعينت أي ان خرجت من الثالث شرح م ر (قوله
 وان كان القتل مضمنا) ويفرق بينه وبين ما مر في الحمل والابن اذا تلفت تلفا مضمنا
 بعد الموت فان الوصية في بدله ما بان الوصية ثم لعين شخصي فيتناول بدله وهما بمضمين
 وهو لا يدل له فاشترط وجود ما يصدق عليه عند الموت وحديثه يكون بدله بمثابة لتيقن
 شمول الوصية له حينئذ بخلاف الثالث قبله فانه لم يتحقق ثم ولها ه شرح م ر وقوله
 تلفا مضمنا بعد الموت فالتقييد يمنع الا براد من أصله فانه في مسألة الرقيق اذا قتل بعد
 الموت لم تبطل الوصية فيكون حكمه كالابن والحمل اذا تلف ع ش على م ر ملخصا
 باختصار (قوله تعين) ولا تدخل ثيابه جزما وبعضهم أجرى فيه خلاف البيع
 والرابع عدم دخولها اه حل (قوله بمضمين) فان كان بغير مضمين وقبل الوصية عين
 الوارث واحدا ولزمه تجهيزه س ل (قوله صرف الوارث قيمة من شاء منهم) ولزم
 الموصى له تجهيزه لكن ان كان في الورثة طفل أو نحوه تعين اعطاء أقلهم قيمة وعليه يحمل
 ما في الشامل وغيره س ل (قوله وصورتها) راجع لقول المتن وان بقي الخ وقوله أن
 يوصى الخ بأن صرح بذلك وقوله فلو أوصى الخ أي ولم يصرح بالموجودين كما ذكره حل
 (قوله فثلاث) فلا يجوز نقص عنها وتجوز الزيادة عليها بل هي أفضل كما قال الشافعي
 رضي الله تعالى عنه الاستكثار مع الاسترخاء أولا من الاستقلال مع الاستغناء
 عكس الأضحية ولو صرفه أي الثلث للثنين مع امكان الثالثة ضمنه سابقا لما يجده
 رتبة شرح م ر (قوله يعتقن) بالبناء للمجهول ليناسب قوله اعتاق اذا لم يمتنع اعتاق
 الوارث لمن (قوله لم يشتر شخص) وان كان باقيه حرا اه حل (قوله كما لو لم يوجد

منها يعتقن لانه أقل عدد يقع ١٣ عليه يج اسم ث الجمع فان (عجز ثلثه عنهم لم يشتر شخص) لانه ليس برتبة
 بل يشترى نفيسة أو نفيسة (فان فضل عن) شراء (نفيسة أو نفيسة شي ثلثه) وتبطل الوصية فيه كما لو لم يوجد إلا
 ما يشترى به شخص وقولي نفيسة من زيادتي (أو) أوصى بصرف ثلثه لعتق اشترى شخص أي يجوز شراؤه بلا خلاف

سواء قدر على التكميل أم لا لكن

التكميل أولا وفاقا للسبكي
(أو وصى لحماها) بكذا (هـ) هو
(لن انفصل) منها (حيا) فلو
أنت بجين فلهما ذلك بالسوية
ولا يفضل على الذكر على
الأنثى لا لطلاق جملها عليهما
أو أنت بجى وميت فلهما ذلك
كما لان الميت كاله دم (و) لو
(قال ان كان جلك ذكرا أو)
قال ان كان أنثى (فله كذا
فولدتها) أي ولدت ذكرا
أو أنثى (لغت) وميته لان جملها
جميعه ليس بذكرا أو أنثى فان
ولدت في الأولى ذكرين وفي
الثانية أنثيين قسم بينهما
(أو قال ان كان يبطنك ذكرا)
فله كذا (فولدتها) أي ولدت
ذكرا أو أنثى (فلذا ذكر) لانه
وجد يبطنها وزيادة الأنثى
لا تضر (أو) ولدت ذكرين
(أعطاء) أي الموصى به (الوارث
من شاء منهما) كما لو أوصى الموصى
به بجمع فيه الأبيانه ولو قال
ان ولدت ذكرا فلهما مائتان
أو أنثى فلهما مائة فولدت
خنثى دفع اليه الأقل كما في
الروضة كاصليها (أو) أوصى
بشيء (الجيرانه) بصرف ذلك
الشيء (لاربعة داور من كل جانب)
من جوانب داره الأربعة فخير
في ذلك رواه البيهقي وغيره

الإما يشترى به شقص) ظاهره وان كان ذلك الشقص باقية حرج ل (قوله سواء قدر
على التكميل) أي من ثلث مال الموصى والمعتد أنه لا يجوز شراء ذلك الا عند العجز عن
التكميل أي وعما باقية حراه حل (قوله أو أوصى لحماها) أعاد العامل فيه دون سابقه
لان هذا شروع في أحكام الموصى له وما قبله من أحكام الموصى به (قوله في الأولى)
وهي ان كان جلك ذكرا والثانية هي ان كان جلك أنثى وانظر لو ولدت في الجانين
خنثيين هل يوقف الحال الظاهر نعم اه حل (قوله قسم بينهما) بخلاف ما لو قال
ان كان جلك أنثى أو بنتا أنت يا بنين أو بنتين فانهما تقولان كلام من الذكرا والأنثى
اسم جنس يقسمان على القليل والكثير بخلاف الابن والبنت ح لوم ر (قوله
أعطاء الوارث) أي اذا لم يكن وصى وقوله من شاء منهما أي فلا يقسم بينهما والفرق بين
هذه وبين قوله ان كان جلك ذكرا فله كذا فولدت ذكرين حيث يقسم بينهما ان جلك
مفرد مضاف فيعم بخلاف النكرة فانها بالتوحيد كذا في م ر وقد يقال النكرة في قوله
ان كان يبطنك ذكرا واقعة في سياق الشرط فتعم أيضا ويجب بان الحق ان عمومها
حيث تبدل كما في المحلى على جمع الجوامع وعبارة جبرولا يشرك بينهما لاقتضاء التنكير
هنا التوحيد بخلافه فيما مر في ان كان جلك لان قرينة جعل صفة الذكورة مثلا لجملة
الحمل يقتضى عدم الوحدة فعلم في كل ما يناسبه (قوله كما لو أوصى الموصى به)
كان أوصى بشيء (قوله دفع اليه الأقل) ووقف ما زاد كانه قد زاد كشيء عن صاحب
الذخائر ح ل (قوله لجيرانه) أو بجيران المسجد ح ل (قوله فلاربعة داور الخ) فهي
مائة وستون دارا غالبا ولا فقد تكون دار الموصى كبيرة في التبريع فيسأمتها من كل
جانب أكثر من دار أصغر المسامت ولورد بعض الجيران رد على بقيتهم م ر قال
في النخبة ويجب استيعاب المائة والستين ان وفي بهم بأن يحصل لكل أقل من قول
والأقدم الأقرب (قوله من كل جانب الخ) فلو نقص جانب عن الأربعة وزاد الجانب
الأخر لم يكمل الناقص من الزائد كما جزم به زى وقوله الأربعة أي ان كانت الدار
مربعة كما هو الغالب فان كانت خمسة أو ستة أو ثمانية اعتبر من كل جانب
أربعون ومثورة المسألة أن يكون في كل جانب دار ويتصل بهادور اه برماوى
ومن الدور المسجد فيصرف ما يخصه لمصالحه ومنها الربع فيصرف ما يخصه لسكانه
ولم تتلاصق الدور الا من جانب من الدار فهل يصرف لاربعة منهن فقط أو لمائة
وستين لتعذر استبقاء العدد من بقية الجوانب الثلاثة استقر شئنا الأول اه ح ل
وفي ع ش على م ر والاوجه أن الربع بعد دار واحدة من الأربعة يصرف له
حصة دار واحدة ثم يقسم على سبوتة وان كان في نفسه دورا متعددة هذا اذا كان

الموصى ساكناً خارجاً أما ان كان فيه فيعد كل بيت من بيوت دارا فان كان
ما فيه من البيوت يوفى بالعدد المذكور فذا الشوا لا تم على بيوت من خارجها اهـ ومثله
الرشيدي والوكالة ككالبع كما قاله ع ش وقال ع ن وفي بعض بيوت مصر
الذي فوقه بيوت وتحت بيوت الاقرب انه يصرف لجميع الملاصق للدار وما فوقها
وما تحتها وان زاد على مائة وستين فان فضل من العدد فيكمل من الجوانب الاربع
لان الملاصق اولي باسم البحار واقرب لغرض الموصى من البعيد الغير الملاصق (قوله
على عدد الدور) فلو كان بأحد الدور مسافر هل يحفظ له ما يخصها الى عوده من السفر
ام لا فيه نظر والاقرب الاول ولوقل الموصى به جذا بحيث لا تنافي قسمته على العدد
الموجود دفع اليهم شركة كالموات انسان عن تركه قليلة وورثة كثيرة ع ش
على م ر وهذا يخالف ما تقدم عن التهمة من انه يقدم الاقرب فالاقرب نعم يظهر
انه لا يدخل احد من ورثته وان اجيزت وصيته أي الاحد اخذا بما يأتي انه لا يوصى
لهم عادة وكذا يقال في كل ما يأتي من العلماء ومن بعدهم وما خص القن لسيدته
والمبعض بينهما بنسبة الرق والحرية حيث لا مهايأة والافلين وقع الموت في نوبته اهـ
س ل (قوله على عدد سكانها) ولو كانوا في مؤنة رجل واحد أي الساكنون بحق
وأما الساكنون تعذبا فليس بحار والعبرة بالساكن الساكن حال موت الموصى
ولو كان كافرا أو قننا أو صبيا ح ل (قوله فالي جيرانهما) أي ان مات خارجا عنهما فان
مات في أحدهما فلن كان في حالتي الموت والوصية فان كان في واحدة حالة الموت
وأخرى حالة الوصية فلن كان في حالة الموت س ل (قوله فيه صرف لاصحاب علوم
الشرع الخ) عملا بالعرف المطرد المحمول عليه غالب الوصايا فانه حيث أطلق العالم
لا يتبادر منه الا أحده هؤلاء وتكفي ثلاثة من أصحاب العلوم الثلاثة أو بعضها ولو أوصى
لا علم الناس اختص باللغة لتعلق الفقه بأكثر العلوم ولوعين علماء بلد أو فقهاء
مثلا ولا عالم ولا فقير بها وقت الموت بطلت الوصية م ر وعمله ان لم يوجد في تلك البلد
عالم بغير العلوم الثلاثة والاحل عليه كن أوصى بشاة ولا شاة له وعنده طباء ففعل
الوصية عليها سم على جرع ش على م ر (قوله معرفة معاني الخ) عبارة م ر
وهو معرفة معاني كلامه وما أريد بها نقلا في التوقيف واستنباط في غيره ومن ثم قال
الفارقي لا يصرف لمن علم تفسير القرآن دون أحكامه لانه كمن اقل الحديث
وعبارة ح ل نقلا في التوقيف أي فيما لا يعرف الا بالتوقيف واستنباط في غيره أي
ما يدرك من دلالة اللفظ بواسطة علوم أخر (قوله وما أريد به) أي من الاحكام
فهو عطف خاص على عام عزيزي وفي الشبراملى على م ر قوله وما أريد به أي

ويقسم الموصى به على عدد
الدور لا على عدد سكانها
قال السبكي وينبغي أن يقسم
حصة كل دار على عدد
سكانها ولو كان للموصى دار
ان صرف الى جيرانها
سكنى فان استويا فالي جيرانهما
(أو) أرضى (للعلماء) بصرف
(لاصحاب علوم الشرع من
تفسير) وهو معرفة معاني كتاب
الله تعالى وما أريد به

(أو) أوصى (لأقرب أقاربه) هو (لذريته) وإن نزلت ولومن أولاد البنات (ع) (قربى مقربى) فيقدم ولد الولد على

ولد ولد الولد (فأبوة فأخوة) ولو من أم (فبنوتها) من زيادتي أي بنوة الأخوة (فجدودة) من قبل الأب أو الأم القربى فالقربى نظرا في الذرية إلى قوة ارتباطها وعصوبتها في الجملة وفي الأخوة إلى قوة البنوة فيها في الجملة وتقدم أخوة الأبوين على أخوة الأب ثم بعد من ذكر العمومة والخوالة ثم بنوتها لكن قال في الكفاية يقدم العم والعمة على أبي الجدة والحال والخالة على جد الأم ووجدتها انتهى وكالعم في ذلك أنه كما في الولاء والتصریح بتقديم الأبوة على الأخوة من زيادتي وتعبيري بأخوة وجدودة أعم من تعبيري بأخ وجد (ولا يرجح بكورة وورثة) فيستوى أب وأم وابن وبنات وأخ وأخت لاستوائهم في القرب ويقدم ولد بنت على ابن ابن ابن لأن الأول أقرب (أو) أوصى (لأقرب نفسه) أولا أقرب أقارب نفسه (لم تدخل ورثته) إذ لا يوصى لهم عادة فيختص بالوصية الساقون (فصل) في أحكام معنوية للموصى به مع بيان ما يفعل عن الميت وما ينفعه (تصح) الوصية (بمنافع) كما تصح بالاعيان مؤبدة ومؤقتة ومطلقة والإطلاق يقتضي التأييد (فيدخل) فيها (كسبب معتاد) كاختطاب واحتشاش

ح ل فهو مصدر مضاف لفاعله ونبه على هذا المنافي من الخلاف وقوله كما في وصية العجم أي باتفاق وقوله وقد شمله المستثنى منه وهو قوله لكل قريب الخ (قوله لأقرب أقاربه) أي زيد ممد (قوله ولذريته) فأبوة استشكل بأن الأبوين والولد لا يدخلان في الأقارب فكيف يدخلان في أقرب الأقارب إذ من المعلوم أن أقرب أهل تفضيل ولا يوجد إلا بعد وجود أصل الفعل فلا تحصل القرية إلا بعد حصول القرب وأجاب عنه في النكاح ما معناه أنه لا شك في حصول القرب ولكن نحن إنما نصرف اللفظ إلا إلى ما يفهمه أهل العرف والعرف مطرد في عدم استعمال لفظ القرية في الأصل والفرع فأنك لو قلت هذا قريب فلان يتبادر الذهن إلى غير الأصل والفرع لقلنا استعمال لفظ القريب فيما اه س ل وبعبارة المنهاج ويدخل في أقرب أقاربه الأصل والفرع قال م ورعاية لوصف القرية المقتضى لزيادة القرب أو قوة الجهة (قوله فأخوة) ولومن أم وليس لنا عمل تقدم فيه الأخوة للام على الجدة إلا هذا الموضع ومسألة الوقف على الأقرب وفي وقف انتفاع مصرفه أو لم يعرف ولا يقدم أخ لابوين أولاب ولا ابنه على الجدة إلا هنا وفي الولاء عن ويستوى الأخ للأب مع الأخ للام ح ل وم ر (قوله وعصوبتها في الجملة) أشار بذلك إلى دخول أولاد البنات وإن كانوا لا يرثون فيهم ولا عصوبة وبهذا يدفع ما أورده الشيخ عميرة حيث قال أولاد البنات لا يرثون فيهم ولا عصوبة مع دخولهم عن (قوله في الجملة) دخل الأخوة للام (قوله إلى قوة البنوة) أي للأب لا للزيد لأن الفرض أنهم أخوة تأمل (قوله العمومة والخوالة) فلا ترتيب بينهما بل يستويان وكذا بنوتها كما في م ر (قوله لكن قال في الكفاية الخ) ضعيف وهذا استدراك على قوله ثم من بعدما ذكر العمومة والخوالة عن (قوله وكالعم) أي في كلام الكفاية أي فيقدم على أبي الجدة على كلامه (قوله أعم من تعبيري) بأخ وجد لأن الأخ لا يشمل الأخت والجدة لا تشمل الجدة (قوله ورثته) نعم الشقيق مقدم على غيره شرح م ر (فصل في أحكام معنوية الخ) (قوله تصح بمنافع) فيملك الموصى له منفعة فهو العبد الموصى له بمنفعته فليست بإباحة ولا عارية لأن زوماها لا يقبل ومن ثم جازله أن يؤجر ويعبر ويوصى بها ويُسافر بها عند الأمن ويده عليها بأمانة وتورث عنه ومحل ذلك في غير مؤقتة بنحو حياته وألا كانت بإباحة فقط كالأوصى له بأن ينتفع أو يسكن أو يركبه أو يخدمه فلا يملك شيئا مما مروي بأن لا يملكه الماعبر بالفعل وأسندته إلى الخطاب اقتضى قصره على مباشرة بخلاف منفعة أو خدمته أو سكناها أو ركوبها خلافا لابن الرفعة اه حذرنا هذه الدار الموصى بمنفعتها وأعادها الوارث بأكملها عا دحق الموصى له بمنافعها شرح م ر ومنفوعه أنه لو أعادها بغير آلتها

مؤبدة ومؤقتة ومطلقة والإطلاق يقتضي التأييد (فيدخل) فيها (كسبب معتاد) كاختطاب واحتشاش واصطلياد وأجرة حرفة

عدم إعادة حق الموصى له بالمنفعة وأنه لو أعادها بآلتها وغيرها لا تكون المنفعة
للموصى له وهو كذلك ولكن يحتمل أن تقسم المنفعة بينهما بالخاصة في هذه ع ش
على م ر ولو قتل الموصى بمنفعته فوجب مال وجب شر أمثلها ورعاية لغرض الموصى
فإن لم يف بكامل فشقق والمشتري الوارث ويفرق بينه وبين الوقف فإن المشتري فيه
الحاكم بأن الوارث هنا مالك للأصل فكذا بدله والموقوف عليه ليس مالكاً فلم
يمكن له نظير في البديل فتعين الحاكم ويبيع في الجناية إذا جنى وحيداً يظل حق
الموصى له بخلاف ما إذا فدى شرح جرم ر (قوله بخلاف النادر) أي فهو للورثة
(قوله ومهر) أما ارش البكارة فالوارث أهـ زى لأنه في مقابلة الجزء الذاهب من
الرقبة المملوكة له ل و يزوجه الوارث بأذن الموصى له ولا تزوجه للموصى له
برماوى وم ر ومثلها العبد الموصى بمنفعته م ر أى لامرأة فانه لا تزوجه (قوله
لأنه من نساء الرقبة) من ذلك لبن الأمة فهو للموصى له فله منع الأمة من سقى ولدها
الموصى به لا آخر غير الأبناء أما هو فيجب عليه تمكينها من سقيه للولد ع ش على م ر
(قوله وهي لا يوصى بها) ويحرم عليه وطء الموصى له بمنفعته فأولدها فأولدها فالولد
حر نسبي ولاحد ولا استيلاد أهـ متن الروض شوبرى ويفرق بينه وبين الموقوف
عليه حيث يحدد بأن ملك الموصى له أتم من ملك الموقوف عليه بدليل أنها تورث عنه
ويؤجر ويعير من غير إذن بخلاف الموقوف عليه زى (قوله وهو الأشبه) أى من
حيث المذكور وإن كان ضعيفاً من حيث الحكم ويحجب عن توجيهه بأن المعنى وهو
لا يوصى بها استقلالاً وهي هنا تابعة تأمل ولو أولد الأمة الوارث فالولد حر نسبي وعليه
قيمه ويشترى بها مثله لتكون رقبته للوارث ومنفعته للموصى له كالأولاد رقيقاً
وتصير أمه أم ولد للوارث تعتق بموته مسابقة المنفعة ويلزمه المهر للموصى له ولاحد
عليه ويحرم عليه الوطء إن كانت ممن تحجب بخلاف ما إذا كانت ممن لا تحجب والفرق
بينها وبين الموهونة حيث حرم وطئها مطلقاً إن الرأى قد جرح على نفسه مع تمكنه من
رفع العلة بإداء الدين بخلاف الوارث فيها ولو أحبلها الموصى له لم يثبت استيلاده
لأنه لا يملكها وعليه قيمة الولد لا انعقاده خرافة شريح م ر (قوله أمة) أى والحال
أهـ من زوج أو زناً بخلافه من الموصى له أو الوارث فانه حراً ع ش (قوله عند الوصية)
وأما لو حلت بعد الوصية وقبل الموت فانه يكون للوارث مع مناعته لحدوته فيما لم
يستحقه الموصى له إلى الآن م ر وإن لم يفصل إلا بعد موت الموصى أهـ شيخنا (قوله
كأتمه) وإنما ملكه الموقوف عليه لأن حقه أقوى لانتفاء ملك الواقف بخلاف
الموصى أو ورثته أهـ شيخنا (قوله مؤنة موصى بمنفعته) وأما سقى الأشجار للموصى

بخلاف النادر رغبة ولقطة لأنه
لا يقصد بالوصية (ومهر) بنكاح
أو غيره لأنه من نساء الرقبة
كالسكسب وهذا ما يحججه
الأصل ونقله في الروضة كأصلها
عن العراقيين والبعوى قال
الاسنوى وهو الراجح نقلاً وقيل
أنه ملك للورثة لأنه بدل منفعة
البضع وهي لا يوصى بها فلا
يستحق بدلها بالوصية قال
في الروضة كأصلها وهو الأشبه
(والولد) الذى أتت به الموصى
بمنفعته أمة كانت أو غيرها
وكانت حاملاً له عند الوصية
أو حلت به بعد موت الموصى
(كأتمه) فى أن منفعته للموصى
له ورقبته للمالك لأنه جزء منها
(وعلى مالك) للرقبة (مؤنة
موصى بمنفعته) ولو فطرة
أو كانت الوصية مؤبدة لأنه
ملكه وهو متمكن من دفع الضرر
عنه باعتاق أو غيره وتعبيرى
بالمالك أعم من تعبيره بالوارث
لأنه وله مال أو وصى بمنفعته لشخص
ورقبته لا آخر فإن مؤنته على
الآخر وتعبيرى بالمؤنة أعم
من تعبيره بالنفقة (وله اعتاقه)
لأنه مالك لرقبته

بهرها فان تراصيا عليه أو تبرع به أحدهما فظاهر وليس للاخر منعه وان تنازعا لم يجبروا أحدهما بخلاف النفقة لحمة الروح اه شح م ر (قوله عن الكفارة فلا فعل ذلك عتق مجانا ومزنته حيث في بيت المال فان لم يكن فعلى سائر ميسر المسلمين م ر ع ش (قوله لعجزه عن الكسب) أى فاشبه الزمن برماوى وهو علة للأميرين ويؤخذ منه عدم صحة وقفه ع ش وانما الوقت بزمن قريب لا يحتاج فيه لنفقة أو بقاء من المدة ما لا يحتاج فيه لذلك مع اعتناقه عنها وصحتها لعدم عجزه حيث س ل (قوله واذا اعتقه) تبقى الوصية بحالها وكذا الوأعتقه الموصى ا به بملكه كما أفتى به م ر خلافاً لبعضهم ولو أوصى بأولاد أمته ثم أعتقها الوارث فالوصية بحالها والأولاد أرقاء ولا يجوز للحران يتزوجها إلا بشروط الأمة يا ر ه س أفتى قال لسارقين بين حرين ولناسخرة لا يجوز للحران يتزوج بها إلا بشروط الأمة اه ع ن (قوله مطلقاً) أى سواء أقت الموصى المنفعة بمدة معلومة أو لا تشمل ماله كانت المدة مجهولة وطريق الصحة حيث ما ذكر في اختلاط حمام البرجين مع الحمل م ر أى من انهما يبيعانه لثالث رشيدى ولو أراد صاحب المنفعة بيعها فالثالث اهر بخته من غير الوارث شرح م ر (قوله ان أقت الموصى) المنفعة بمدة معلومة فان أفتى بمجهولة كمدة حياته كانت اباحة لا تورث عنه برماوى (قوله أفتى) كان أفتى (قوله بمدة مجهولة) كان أفتى بمجيئ زيد من سفره أو بجهلانه (قوله نظارة) وإذ نفقه إلا لسباب النادرة وهى فائدة فى الجملة ع ش على م ر (قوله فالقياس) أى على اختلاف حمام البرجين س ل (قوله الصحة) ويوزع الثمن على الرقبة والمنفعة أن على قيمتها ولو كانت قيمته بمنافعة مائة وبدونها عشرين فللأثر الرقبة خمس الثمن وللمنافعة المدة أربعة أخماسه ع ش على م ر (قوله لانه حال بين الوارث وبينها) ولنعذر تقويم المنفعة لتعذر الوقوف على آخرها فباعتين تقويم الرقبة مع منفعتهما شرح م ر (قوله اعتبر من الثلث مائة) لانه أحال بينه وبين العشرة دائماً ل فان وفى بها فوافع وان كان لم ينف الا بنصفها صار نصف المنفعة الوارث والأوجه فى كيفية أسانيفها انهما يتبايانها شرح م ر (قوله فالوصية بعشرين) فان وفى بها الثلث فظاهر والا كان وفى بنصفها فكأمر فى المؤبد م ر وكيف ذلك مع انه مالك لرقبة الرقيق وهى تساوى ثمانين بدون المنفعة فالعشرون تخرج من الثلث قطعاً ويجاب بأنه يصور كلام م ر بما اذا كان عليه دين فانه مقدم على الوصية تأمل (قوله النيابة فيه) أى فى النقل (قوله ومجمله اذا وسعه الثلث) فالوصية الثلث الا يخرج من دون الميعات هل يبطل الا بصاء فى حج النقل فيه نظرياً ظاهر الصحة فتأمل ثم رأيت فى شرح شيخنا

لكن لا يعتقه عن الكفارة ولا يكاتبه لعجزه عن الكسب واذا اعتقه تبقى الوصية بحالها (و) له (بيعه لموصى له) مطلقاً (وكذا العبد ان أقت) الموصى المنفعة (ب) مدة (معلومة) كما قيد بها من الزفعة وغيره بخلاف ما اذا أبدها صريحاً أو ضمناً أو قيدها بمدة مجهولة لا يصح بيعه لغیر الموصى له اذا فائدة له فيه ظاهرة نعم ان اجتماعاً على البيع من ثالث فالقياس الصحة وقولى بمعاملة من زيادى (وتعتبر قيمته كلها) أى قيمته بمنفعته (من الثلث ان أبده) المنفعة لانه حال بين الوارث وبينها فاذا كانت قيمته بمنفعته مائة وبدونها عشرة اعتبر من الثلث مائة (والا) بأن أفتى بمدة معلومة (حسب منه) أى من الثلث (مانقص) منها فى تقويمه مساوب المنفعة تلك المدة فاذا كانت قيمته بمنفعته مائة وبدونها تلك المدة ثمانين فالوصية بعشرين (وتصح) الوصية (بجج) ولو نقل بناء على دخول النيابة فيه (وبجج) عنه (من ميقاته) عملاً بتقييده ان قيد وجلا على اليهود شرعاً ان أطلق (الا ان قيد بأبعد) منه هو أولى من تعبيره بيلده (و) بجج (منه) عملاً بتقييده ومجمله اذا وسعه الثلث

كتاب بن حجر بطلان الوصية قطعاً ويعود المال للورثة لأن الحج لا يبعض وقبه وقفة
لأن الأحرام من الميقات ليس من الحج أدغافته أنه واجب فيه فلا يأتى بهذا التعليل
ثم رأيت شيخنا رجع عنه ومشى على الصحة خلافاً للحجر (قوله فن حيث أمكن) محله
إذا أمكن من الميقات أى ميقات الميت والابطلت الوصية لأن الحج لا يتبعض قاله
القاضي حسين ومحلّه في النقل أما الغرض فانه يكمل من رأس المال فأقل من ل
ومثله م د فقولهم من الميقات ليس قيداً والصحيح أنه يحج عنه ولو من فوق الميقات أو من
مكة ولا تبطل الوصية وفي سم ومثله ق ل على الجلال (قوله من رأس المال)
سواء أوصى بها أم لا م د (قوله وفائدة مزاج الوصايا) وصورته أن يوصى لزيد بمائة
ويوصى بحجة الاسلام من الثلث وأجرها مائة أيضاً وتركته ثلاثمائة فالثلث يضيق
عن الوفاء بحجة الاسلام للمزاجية بوصية زيد فتكمل بشئ من رأس المال وكتابه
مستحق للغير فتصير التركة ثلاثمائة الأشياء وثلاثمائة الاثنتي عشرة بقسم بين زيد
وحجة الاسلام فيقسمها خمسون الاسدس شئ ويضم لها الشئ الذي من رأس المال
فتصير أى الذى يخصها شياً وخمسين الاسدس شئ تعدل ماؤها أى الحجة فأجير
بزيادة المستثنى على ككل من الطرفين أى طرف الشئ والخمسين الاسدس شئ
والطرف الآخر المائة فتصير شياً وخمسين تعدل مائة وسدس شئ ثم يقابل بطرح
الخمسين وسدس الشئ من الجانبين لوقوع الاشتراك فيهما فتصير خمسين تعدل
خمس أسداس شئ لا تسأخذ فنامن الشئ سدسه لا اشتراكهما فيه فاقسم الخمسين
على خمسة أسداس الشئ لأن المسألة من الضرب السادس بأن تضرب أى الخمسين
في المخرج وهو ستة وتقسم الحاصل على البسط وهو خمسة يخرج ستون وهو قدر
الشئ المخرج من رأس المال وسدسه عشرة فثلث الباقي بعينه ثمانون تقسم بين زيد
وحجة الاسلام فيقسمه أربعون ويخصها أربعون فتضمه الى الستين التى هى من رأس
المال ومجموع ذلك مائة فقد ظهر بذلك نقص من حصة زيد بالمزاجية فتأمل اه
خلفى قال فى الباسمينة

وكل ما استثنيت فى المسائل : مـ سـ يـ رـ ايجاباً مع المعادل
وبعد ما تحـ بر فالتيقاريل : مـ بطرح ما نظـ سـ يـ رـ ايجاباً
واقسم على الأموال أن وجدتها : مـ واقسم على الأشياء أن عدمتها

وقوله مـ سـ يـ رـ ايجاباً أى موجباً يعنى مثبتاً وقوله مع المعادل أى مع كل معادل
لأن المستثنى ثبت فى الطرفين وقوله نظيره مفعول مقدم لقوله يماثل أى لأن التقابل
يحصل بطرح العدد الذى اشترك فيه الطرفين وهو خمسون وسدس شئ والقاعدة
أنك تقسم بعد الطرح المـ سـ يـ رـ ايجاباً على الجهور وهو هنا خمسة أسداس

والا فمن حيث أمكن وهذا من
زيادته فى حج الغرض (وحجة
الاسلام من رأس المال)
سـ يـ رـ ايجاباً من الدين (الا ان قيد
بـ ايجاباً فمعه) علامته يديه
وفائده مزاج الوصايا

شيء فالتأرجح من القسمة هو القدر المجهول وإنما احتجنا إلى طريق المجسر والمقابلة
 في هذه المسألة للدور وذلك لأن معرفة القدر الذي تتم به الحجة متوقفة على معرفة
 المقدار الذي يخصها من الثلث ومعرفة ما يخصها منه متوقفة على معرفة القدر الذي
 تتم به الحجة ليخرج من رأس المال كافي في كل على الجلال وقوله وفائدة أي فائدة
 التقيد بالثلث مع أنه إن لم يف كل من رأس المال مزاجحة الحجج الرصايا فيكون قصده
 الزفق بوزنه كما قاله م ر (قوله ما يخصه) أي ما يخص الحجج من الثلث قال م ر فإن لم
 يكن له وصايا فلا فائدة في نصه على الثلث (قوله وكعبة الاسلام كل واجب الحج) أي
 في كونه محسوباً من رأس المال مع ش (قوله فإن كان) أي الواجب لا يقيد كونه
 بأصل الشرع وبه يدفع التنظير عليه شوربي (قوله ولغيره) أن يجمع عنه مرضا
 ولو جهة الاسلام وإن لم يستطعها الميت في حياته على المعتد لأنها لا تقع عنه الواجبة
 فألحقت بالواجب شرح م ر لكن قول الشارح كقضاء الدين يقتضي وجوبها عليه
 إلا أن يقال لما كانت تقع واجبة سارت كأنها واجبة عليه (قوله لا يهل عنه) أي
 من غير التركة ح ل (قوله وكعب الفرض الحج) هيارته فيما سبق وكعبة الاسلام لا يهل
 واجب بأصل الشرع كعمرة وزكاة ولا يخفى أن ذلك في كونه محسوباً من رأس المال
 وهذا في كون الغير له فعله من غير التركة بغير إذنه كما هو واضح ح ل أي ليس تكراراً
 (قوله فيما ذكر) أي في كونه من رأس المال ومجته فعل لا يجبي له من غير إذن
 ع ش (قوله والدين) مكررم مع قوله السابق لقضاء الدين ح ل وأما ما بعده أولاً
 مقيساً عليه وثانياً مقيساً وبينهما تناف (قوله كفارة مالية) وإذا بددت إذا كانت
 صوماً ح ل وفيه أن الكفارة البدنية لا تكون إلا صوماً ولا يعمل بالتقيد بالصوم
 سري له من عبارة شفه الخلى ونصها ويؤدي الوارث عنه الواجب المتقيد به
 بالواجب ولم يعبر بالكفارة (قوله باعتناق والولاء للميت مطلقاً) أي سواء كان
 من التركة أم من ماله كما يؤخذ من قوله إلا أن وبعد الولاء للميت وعبارة م ر
 ويكون الولاء في العتق للميت (قوله لأنه نائبه شرعاً) أي باعتناقه باعتناقه برماوى
 (قوله وبعد الولاء للميت) لا يخفى أن هذا موجود في اعتناق الوارث به إذا اعتنق
 من ماله لا من التركة فينبغي أن يزداد مع أنه ليس نائبه شرعاً ح ل (قوله
 من تصحح الوقوع عنه) أي وقوع اعتناق غير الوارث عن الميت في المرتبة ح ل
 (قوله لأنهما بنياه الحج) أي وهو تعليل ضعيف لوجود ذلك في اعتناق الوارث في الأخيرة
 مع أنه صحيح ح ل وقوله في الأخيرة أما في المرتبة فإنه لا يسهل التكفير بغير اعتناق لأنه
 الواجب أولاً شيئاً (قوله وينقعه صدقة) ومنها وقف مذهب ونحوه وحفر بئر
 وغرس شجرة منه في حياته أو من غيره عنه بعد موته م ر وس ل ومهني نفعه

فإن لم يف بالحج من الميقات
 ما يخصه كل من رأس المال
 وكعبة الاسلام كل واجب
 بأصل الشرع كعمرة وزكاة
 فإن كان نذرًا فإن وقع في الصحة
 فكذلك أو في المرض فن
 الثلث (ولغيره) من وارث
 وغيره (أن يجمع عنه مرضاً) من
 من غير التركة (بغير إذنه)
 كقضاء الدين بخلاف حج النفل
 لا يفعله عنه بغير إذنه لعدم
 وجوبه وقيل للوارث فعله بغير
 إذنه ولغيره فعله بإذن الوارث
 وكعب الفرض فيما ذكر عمرة
 الفرض وأداء الزكاة والدين
 وقولي ولغيره أعم من قوله
 ولا جني وقولي فرضاً من زيادتي
 (ويؤدي وارث عنه) من التركة
 وجوبا ومن ماله جوازا وإن كان
 ثم تركه (كفارة مالية) مرتبة
 وبغيره باعتناق وبغيره وإن سهل
 التكفير بغير الاعتناق في الأخيرة
 لأنه نائبه شرعاً (وكذا) يؤديها
 (غيره) أي غير الوارث (من
 ماله بغير اعتناق) من طعمام
 وكسوة كقضاء الدين بخلاف
 الاعتناق لاجتماع بعد العبادات
 عن النيابة وبعد الولاء للميت
 ولا ينافي ذلك ما في الروضة
 كما صلاها في الإيمان من تصحح
 الوقوع عنه في المرتبة لأنهما بنياه على تعليل المنع في الأخيرة بسهولة التكفير بغير الاعتناق (وينقعه)

بالصدقة تنزيه منزلة المتصدق قال الشافعي وراسع فضله تعالى أن يثيب المتصدق
أيضا ومعنى نفعه بالدعاء حصول المدعوت به له إذا استجيب أما نفس الدعاء وثوابه
فللداعي لأنه شفاعته أجراها الشافع ومقصودها المشفوع له شرح م ر مختصا
(قوله بالاجماع وغيره) عبارة م ر اجماعا وقد صرح خبر أن الله ليرفع درجة العبد
في الجنة باستغفار ولده له وهو أي المذكور من الاجماع والخبر مخصص وقيل ناسخ
لقوله تعالى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى أن أريد ظاهره والافتقار أكثر العلماء
في تأويله ومنه أنه محمول على الكافر أو أن معناه لاحق له لا فيما سعى وأما ما فعل
عنه فهو محض فضل الله تعالى لاحق له فيه (قوله فعلم الخ) العموم في مفهومه وهو
أنه ليس له شيء في غير شعبه فيخص بغير الصدقة والدعاء للميت وقوله مخصوص بذلك
أي بما ذكر من الاجماع وغيره (قوله أما القراءة) قال م ر يصل ثواب القراءة للميت إذا
وجد واحد من ثلاثة أمور القراءة عند قبره والدعاء له عقبها ونيته حصول الثواب له
وهو قضية ما استنبطه السبكي من الخبر وإن كان ظاهر كلام شيخ الاسلام هنا
خلافه في الأخير أي حيث قال أو نواه ولم يدع له سمع ش فانه يفيد أنه لا بد
من الجمع بين النية والدعاء ولو سقط ثواب القاري لم سقط كأن غلب الباعث الدنيوي
م كقراءته بأجرة فينبغي أن لا يسقط مثله بالنسبة للميت ولو استؤجر للقراءة للميت
ولم ينو بها ولا دعاله بعدها ولا قرأ عند قبره لم يبرأ من واجب الاجارة وهل يكفي نية
القراءة في أولها وإن تخلل فيها سكوت فينبغي نعم إذا ما بعد الأول من توابعه سمع على
مجمع ش على م ر (قوله أنه لا يصل من ثوابها) ضعيف وقوله وقال بعض
أصحابنا يصل معتمد وقوله إلى أنه يصل ثواب جميع العبادات كأن صلى انسان
أوصام وقال اللهم أوصل ثواب هذا الفلان فانه يصل اليه ثواب ما فعله من الصلاة
أو الصوم على هذا القول وهو ضعيف فصل في الرجوع عن الوصية *
وينبغي أن يأتي فيه ما تقدم في الوصية وهو أنه ان غلب على ظنه أن الموصي له
يصرفه في مكروه كرهت أو في محرم حرمت فيقال هنا بعد حصول الوصية إذا عرض
للموصي له ما يقتضي أنه يصرفها في محرم وجب الرجوع أو في مكروه نذب
الرجوع أو في طاعة كره الرجوع اه ع ش على م ر (قوله هذا الوارثي)
وفرق بينه وبين ما سياتي آخر الفصل من أنه لو أوصى لزيد بعين ثم أوصى به لعمرو
حيث يكون شريكا لاحتمال نسيانه الوصية الاولى مع اتيان ذلك هنا بأن
الموصي له الثاني ثم مساو للاول في الاستحقاق الطاري فلم يكن ضمه اليه صريحا
في رفعه فأنزله احتمال النسيان وشر كنا بينهما إذا مرجح بخلاف الوارث فانه

بالاجماع وغيره وأما قوله تعالى
وأن ليس للإنسان إلا ما سعى
فعلم مخصوص بذلك وقيل
منسوخ وكما ينتفع الميت بذلك
ينتفع به المتصدق والداعي أما
القراءة فقال النوى في شرح
مسلم المشهور من مذهب الشافعي
أنه لا يصل ثواب إلى الميت وقال
بعض أصحابنا يصل وذهب
جماعات من العلماء إلى أنه يصل
إليه ثواب جميع العبادات من
صلاة وصوم وقراءة وغيرها
وما قاله من مشهور المذهب
محمول على ما إذا قرأ لأحضرة
الميت ولم ينو ثواب قراءته له
أو نواه ولم يدع بل قال السبكي
الذي دل عليه الخبر بالاستنباط
أن بعض القرآن أفضل إذا قصد به
نفع الميت نفعه وبين ذلك وقد
ذكرته في شرح الروض (فصل)
في الرجوع عن الوصية (له) أي
للموصي (رجوع) عن وصيته
وعن بعضها (نحو نقضها)
كما بطلتها ورجعت فيها ورفعها
ورددتها (و) بنص قوله (هذا
لوارثي) مشيرا إلى الموصي به
لأنه لا يكون لوارثه إلا إذا انقطع
تعلق الموصي له عنه

(و) يهو (بيع ورهن وكتابة) لما وصى به (ولو بلا قبول) لظاهره في ذلك عن جهة الوصية وتعبير عن نفعه الى آخره اهم
بما عبر به (وبوصية بذلك) أي نعو ما ذكر (وتوكيل به وعرض عليه) لان (٦٠) كلا منهما توصل الى ما يحصل به

الرجوع وذكر التوكيل والعرض في غير البيع من زيادة (وخطه برامعنا) وصى به ببر مثله أو أجود أو أورد آمنه لانه أخرجه بذلك عن امكان التسليم (و) خطه (مبرة وصى بصاع منها بأجود) منها لانه أحدث زيادة لم تتناولها الوصية بخلاف ما لو خطها بمثلها لانه لازيادة أو بأردأ منها لانه كالتعيب (وطحنه بزا) وصى به (وبذره له) (وعجنه دقيقا) وصى به (وغرله قطننا) وصى به (ونسجه غزلا) وصى به (وقطعه ثوبا) وصى به (قميصا وبنائه وغرسه) بأرض وصى بها لظهور كل منها في الصرف عن جهة الوصية بخلاف زرعه بها وخرج باضافتي ما ذكر الى ضمير الموصي ما لو حصل ذلك بغير اذنه فليس رجوعا (فروع) انكار الموصي الوصية ليس رجوعا ان كان لغرض كما يؤخذ من كلام الرافعي وعليه يحمل اطلاقه في باب التدبير انه ليس رجوعا ولو وصى بثلاث ماله ثم تصرف في جميعه بما ينزىل الملك لم يكن رجوعا لان المتبرثلث ماله عند الموت لا عند الوصية ولو وصى لزيد بمعين ثم وصى به

مخاربه لان استحقاقه أصلي فكان ضمه اليه مريحا في رفعه فلم يؤثر فيه احتمال التسيان لقوته ح ل وزى (قوله ويهو بيع) كالمبة ولو فاسدة م ر وان حصل بعده فسخ ولو بخيار المجلس شرح م ر (قوله ولو بلا قبول) راجع للثلاثة واعترض بانها لا تسمى بذلك الا اذا وجد القبول ويجيب بانها تطلق على الفاسدة أيضا فهي تسمى عقودا فاسدة بدون ذلك م ر (قوله نعو ما ذكر) أي البيع وما عطف عليه (قوله وعرض عليه) أي على نعو ما ذكر حكر والتوكيل (قوله وخطه برا) أي خطا لا يمكن معه التميز م ر (قوله بأجود ظاهر التين) ان هذا قيد في المسألتين قبله مع انه قيد في الثانية فقط كما أشار اليه الشارح فكان عليه ان يذكر العامل في الثانية ليد ما ذكر (قوله لم تتناولها الوصية) أي ولا يمكنه التسليم بدونها (قوله بخلاف ما لو خطها بمثلها) لانه لا يختلف به غرض (قوله لانه كالتعيب) أي وهو لا يؤثر (قوله وطحنه برا) هو بالمعنى الشامل لجريشه والحاصل ان كل ما زال به الملك أو زال به الاسم وكان بفعله أو أشعر بالاعراض اشعارا قويا به يكون رجوعا والافلاق ل على خ ط (قوله لظهور كل منها في الصرف الخ) ولان كل من البناء والغراس يراد للدوام بخلاف زرعه لانه ليس للدوام فأشبهه لبس الثوب زى (قوله ما لو حصل ذلك بغير اذنه) شمل ما لو وصى بجنطة وطحنها غيره بغير اذنه فلا يكون رجوعا وبعبارة شرح م ر واعلم ان الحاصل ان ما أشعر بالاعراض اشعارا قويا يكون رجوعا وان لم ينزل به الاسم حيث كان منه أي من الموصي أو من مأذونه وما ينزل به الاسم يحصل معه الرجوع وان كان بفعل أجنبي من غير اذنه بناء على أنهم ما اعتنان مستقلتان وهو المعتمد اه وهو مخالف لما ذكر والمعتمد الاول (قوله فليس رجوعا) ما لم ينزل به الاسم (قوله فروع) أي ثلاثة (قوله انكار الموصي) ظاهره وان لم يكن الانكار جواب سؤال وهو ظاهر لان الموصي قد يكون له غرض في انكارها مطلقا ولكن قيده م ر وجري في شرحه ما بذلك ولم يذكر انه موهوم اه اع ش (قوله يكون بينهما نصفين) الا اذا كان عالما بالوصية الاولى أو قال أوصيت لزيد بماء أوصيت به لعمرو فيكون رجوعا عن قوله نصفين فاذا ارد أحدهما أخذ الآخر جميع بخلاف ما اذا أوصى به لهما ابتداء ورد أحدهما فان نصفه لا وارث الا لاخر لانه لم يرص له الا بالنصف اه ح ف (فصل في الايصاء) اه أي وما يتبع ذلك كمتصدق الولي ع ش على م ر (قوله وهو) أي شرعا ومعناه لغة يرجع للمار في الوصية كما قاله م ر لان معناه لغة واحد وهو الايصاء (قوله مضاف لما بعد الموت) أي ولو تقديرا كأن قال جعلت فلانا وصيا على أولادي

لعمرو فليس رجوعا بل يكون بينهما نصفين ولو وصى به لثالث كان بينهم أثلاثا وهكذا (فصل في الايصاء) تقديره وهو اثبات تصرف مضاف لما بعد الموت

تقدري بهاته كذاك بعد موتي عن (قوله وأوصيت اليه) أشار به الى انه تنقذ
باللزام وبالي ويتعدى بنفسه أصلاً حكقول المستفاد الآتي ولأوصي اثنين
الح وقال تعالى يوم يكلم الله في أولادكم وقد أوصي ابن مسعود ولم ينكر عليه فصار
اجماعاً سكونياً (قوله وصيتي الى الله) أي أفوضها الى الله ع ش وهو على سبيل
التبرك (قوله ومظلة) كغصب (قوله مامر) أي من كونه مكافحاً مختاراً وقوله
وهذا أولى الخ لا يهتاج عبارة الأصل صحة إيصاء المنكره ع ش (قوله فلا يصح الا إيصاء
من فقد شيئاً من ذلك) وكذا الأب والجد اذا قصهما الحاكم في مال من طرأسفه
لأن وليه انحازكم دونهما خ ط (قوله لم يؤذن له فيه) بأن أوصي عن نفسه أو أطلق
بمخلاف ما لو اذن له الولي أن يوصي عنه وبهذا التصور يندفع ما يقال مفهوم قوله
لم يؤذن له صحتها مع الاذن بأن يوصي عن نفسه وهو مخالف لفهوم قول المتن ابتداء
ع ش وعبارة حل وزى فان اذن له فيه بأن قال له أوص عني كان له أن يوصي
عنه لا عن نفسه وكذا الواطئ بأن قال أوص بتركى الى من شئت فان حذف تركى
بأن قال أوص لم يكن اذا (قوله عند الموت) وكذا عند القبول على الوجه أخذاً
من التعليل الآتي ولأن الفسق والعجز واختلال النظر ينزل به ذوا ما فابتداء أولى
برماوى (قوله عدالة) قضية الاكتفاء بالعدالة لا يشترط فيه سلامة من خاتم
المروءة والظاهر خلافه وأن المراد بالعدل في عبارتهم من تقبل شهادته فليراجع
ع ش على م د (قوله ولو ظاهرة) الاعتماد لا بد من العدالة الباطنة مطلقاً زى أى
سواء وقع في عدالة نزاع أو لا والعدالة الباطنة هي التي ثبتت عند القاضي بقول
المزكين ع ش على م د (قوله وحرية) أى كاملة ولو لا كدبر ومستولدة م د (قوله
واسلام في مسلم) قال جروذ كرا لا سلام بعد العدالة لأن الكافر قد يكون عدلاً
في دينه ويفرض عليه من العدالة يكون توطئة لما بعده ع ش (قوله وعدم عداوة) أى
دينوية ظاهرة أما الدينية فلا تنصر كاليهودى لأنصرانى وعكسه س ل قال م د
فأخذ الاسنوى منه عدم صحة وصاية نصرانى ليهودى وعكسه مردود اه وتصور
وقوع العداوة بينه وبين العقل والمجنون يكون الموصى عدواً للموصى أو لا علم بكراهته
لها من غير سبب شرح م د فيلزم من كون الموصى عدواً للموصى أن يكون عدواً لابنه
غالباً فاندفع قول جروذ كون ولد العدو عدواً ممنوع وقال أيضاً اشتراط العدالة يغنى
عن اشتراط انتفاء العداوة اه قال سم قد تصور حصول العداوة في المجنون قبل
جنونه فيستصحب لأن الأصل والظاهر بقاؤها (قوله كصبي ومجنون) هما
خارجان بالعدالة اذا العدالة يلزمها البلوغ والعقل (قوله ومجهول) معناه أن يكون

يقال أوصيت فلان كذا
وأوصيت اليه ووصيته اذا جعلته
وصياً وقد أوصى ابن مسعود
فكتب وصيتي الى الله تعالى
والى الزبير وابنه عبد الله
رواه الترمذى بإسناد حسن
(أركانه) أربعة (موصى وموصى
وموصى فيه وصيغة وشرط في
الموصى بقضاء حق) كدين
وتنفيد وصية وردت ذريعة
وعارية ومظلة (ما مر) في
الموصى بمال أول الباب وقد
مر بيانه وهذا أولى من قوله
ويصح الايصاء في قضاء الدين
وتنفيد الوصية من شكل جر
مكلف (و) شرط في الموصى
(بأمر نحو طفل) كمجنون
ومجهول وسفه (معه) أى مع
ما مر (ولا يثله عليه ابتداء)
من الشرع لا بتفويض فلا
يصح الايصاء ممن فقد شيئاً
من ذلك كصبي ومجنون ومكره
ومن بهرق وام وعم وموصى لم
يؤذن له فيه ونحو مع ابتداء من
زيادنى (و) شرط (في الوصى
عند الموت عدالة) ولو ظاهرة
(وكفاية) في التصرف الموصى
به (وحرية واسلام في مسلم
وعدم عداوة) منه للموصى
عليه (و) عدم (جهالة) فلا

يصح الايصاء الى من فقد شيئاً من ذلك كصبي ١٦ مجتوب أو فاسق ومجنون ومن بهرق أو عداوة
وكافر على مسلم ومن لا يكفي في التصرف لسفه أو هرم أو غيره لعدم الأهلية في بعضهم

مجهول الحال لم تعرف حريته ولا وده ولا عدالته ولا فسقه لأنه يومى لأحد رجلين
 ع ش وظاهره أنه لو أوصى لأحد رجلين كان صحيحا وليس كذلك فالأولى أن يراد
 بالمجهول ما يشمل مجهول العين والصفة فيصدق بما ذكره (قوله في الباقي) كأنه قد
 (قوله إلى كافر معصوم) ولو كان الموصى مسلما بأن أسلم شخص وله ابن بالغ عاقل
 كافر لكنه سفيه فإنه لا يتبعه في الإسلام فلا بد حينئذ أن يومى عليه كافرا شرح
 الروض اه والراجح أنه لا يصح أن يومى عليه كافرا كما في شرح م وفيكون
 مستثنى من كلامه وقضية قوله معصوم امتناع إيصاء الحرى إلى حرى س ل (قوله
 عدل في دينه) أى بتواتر ذلك من العارفين بدينه أو بإسلام عارفين وشهادتهما
 بذلك م ر ع ن (قوله لأنه وقت التسلط على القبول) فلا بد من استمرار ذلك
 من الموت إلى القبول حل (قوله ثم استكملها عند الموت) ويكفى في الفاسق إذا
 تاب كونه عدلا عند الموت وإن لم تمتد مدة الاستبراء كما في ع ش على م ر (قوله
 ولا يضرحى) أى ولا تحرس تفهم اشارته بخلاف ما لا تفهم اشارته س ل و م ر
 (قوله إلى حفصة) هي بنته وزوجة النبي صلى الله عليه وسلم برماوى (قوله والام
 أولى) وتزوجها لا يطل ومسايتها إلا أن نص عليه الموصى (قوله إذا حصلت
 الشروط فيها عند الموت) هذا بالنظر للصحة أما بالنظر للأولية فتعتبر الشروط فيها
 عند الإيصاء ع ش وعبرة م ر و ام الاطفال المستجمعة لا شروط حال الوصية
 لأحال الموت وإن جرى عليه جمع لأن الأولوية إنما يطلب بها المردى وهو لا علم له
 بما يكون عند الموت فتعين أن يكون المراد أنها أن جعلت الشروط فيها حال
 الوصية فالأولى أن يومى لها والأفلا ودعوى أنه لا فائدة لذاتها لأنها قد تصلح عند
 الوصية لا عند الموت مردودة لأن الأصل بقاء ما هي عليه (قوله وينعزل ولي الخ)
 قال البرماوى وكل من فسق وتاب لا تعود ولا يته إلا بتولية جديدة إلا أربعة
 الأب والجد والباطر بشرط الواقف والخاصة زاد بعضهم والام الموصى لها برماوى
 وزاد بعضهم ولي النكاح (قوله تصرفا ماليا) شامل للإيصاء على أمر الطحال
 فان معناه التصرف في مالهم وحفظه وشمل أيضا رد نحو الوديعة فليس التصرف
 خاصا بالبيع والشراء كما هو ظاهر زى (قوله مباحا) المراد به عدم المعصية
 بدليل قوله ولا في معصية فيشمل الواجب (قوله لأن غير الأب والجد) لا تزوج
 الصغير والصغيرة برده عليه السفيه فقتضاء أن غيرهما تزوجه لأنه غير صغير فالأولى
 التعليل بأن غير الأب والجد لا يعتنى بدفع العار كاعتنائهما شورى بإيضاح (قوله
 كبناء كنيسة) أى للتعبيد ولومع نزول المسارة (قوله إيجاب بلغة) الباء

واللجنة في الباقي ويصح
 الإيصاء إلى كافر معصوم عدل
 في دينه على كافر وقولى عند
 الموت مع ذكر عدم العدواة
 والجهالة من زيادتي واعتبرت
 الشروط عند الموت لا عند
 الإيصاء ولا بينهما لأنه وقت
 التسلط على القبول حتى
 لو أوصى إلى من خلى عن
 الشروط أو بعضها كصبي
 ورقيق ثم استكملها عند الموت
 صح (ولا يضرحى) لأن
 الأعلى متمكن من التوكيل
 فيما لا يمكن منه (و) لا (أنوثة)
 لما في سنن أبي داود أن عمر
 أوصى إلى حفصة (والام
 أولى) من غيرها إذا حصلت
 الشروط فيها عند الموت لو مور
 شفقتها وخر وجامن خلاف
 الأصطخرى فإنه يرى أنها
 تلي بعد الأب والجد (وينعزل
 ولي) من أب وجد وموصى وقاض
 وفيه (يعنى) بفسق لا امام
 لتعلق المصالح الكلية بولائه
 وتعبيرى بالولى أعم مما عبر به
 (و) شرط (في الموصى فيه
 كونه تصرفا ماليا) بقيد زده
 بقولى (مباحا) فلا يصح الإيصاء
 في تزويج لأن غير الأب والجد
 لا تزوج الصغير والصغيرة

(و) لا في (معصية) كبناء كنيسة لأنها تكونه قربة (و) شرط (في الصيغة إيجاب بلغة بغيره) أى لا تصوير

بالإيصاء في معناه ما مر في الضمان

(كأوصيت اليك أوفوت
اليك (أوجعلتك وصيا ولو)
كان الايجاب (موقتا ومطلقا)
كأوصيت اليك الى بلوغ ابني
أو قدوم زيد فاذا بلغ أو قدم
فهو الوصي لأنه يحتمل الجهالات
والاخطار (وقبول كوكالة)
فيكتفى بالعمل وقولي كوكالة
من زيادتي ويكون القبول
(بعد الموت) متى شاء كافي
الوصية بمال (مع بيان ما يوصى
فيه) فلا تقتصر على أوصيت
اليك مثالا (وسن اوصاء
بأمر نحو طفل) كيجنون
(وبقضاء حق) ان (لم يعجز عنه
حالا أو) عجزوا (به شهود)
استبنا بالخيرات فان عجز عنه
حالا ولا شهود به وجب الاوصاء
مسارعة لبراءة ذمته
واطلاق الاصل سن الاوصاء
بما ذكره منزل على هذا
التفصيل فان لم يوص بها نصب
القاضي من يقوم بها ونحو من
زيادتي وتعبيري بحق أعم مما
عبر به (ولا يصح) أي الاوصاء
من أب (على نحو طفل والجدة
بصفة الولاية) عليه لان
ولا يثبت ثابتة شرعا وخرج
بزيادتي على نحو طفل نصب
وصي في قضاء الحقوق فصحيح

للتصور وفيه ان الايجاب جزء من الصيغة فكيف يجعل شرطها الا ان يقال
الشرط كون اللفظ يشعر بالاوصاء فوجب الشرطية على الموصوف مع مقتضى (قوله
كأوصيت اليك) ويظهر ان وكلمة بعد موتي في أمر اطلاق كناية عن ل (قوله
أوجعلتك وصيا) أي في كذا قوله الا في مع بيان ما يوصى فيه (قوله الى بلوغ
ابني) هذا تأكيد وقوله فاذا بلغ الخ تعليق فهو مثال واحد اجتمع فيه التأكيد
والتعليق لكنهما ضمنيا ومثال التأكيد الصريح أوصيت اليك سنة ومثال التعليق
الصريح اذا مت أو اذا مات وصي فقد أوصيت اليك شرح م ر (قوله فهو) أي
الابن أو زيد وأفراد الخمير لان العطف بأو ولو بلغ الابن أو قدم زيد غير أهل فالأقرب
انتقال الولاية للصا كم لا تجعلها مغيية بذلك شرح م ر (قوله مع بيان) متعلق
بأوصيت وما بعده أو يشعر بالأقوال أولى فكان الأولى تقديمه (قوله لغا) أي
كما لو قال وكلمة ولعدم عرف له يحمل عليه ومنازعة السبكي فيه بأن العرف يقتضي
انه يثبت له جميع التصرفات مردودة اذ ذاك غير مطرد فلا يعول عليه وان قال
الزركشي يؤيد قول الية ان من اذن حذف الموصول يؤذن بالعموم شرح م ر
باختصار (قوله وسن اوصاء بأمر نحو مائة) أي ان لم يخش ضياعه (قوله وبقضاء
حق) أي لله تعالى أولا دي (قوله لم يعجز عنه) بفتح الجيم وكسرهما والكسر
أصح من باب ضرب أو تعب وانما كان سنة حيث دلالة يمكنه الاستثناء عنه بالوفاء
بروماي (قوله أو عجز) أي حالا وسكان بقدر عليه ما لا من يهودين مؤجل
أو ربيع وقف فاندفع ما يقال اذا عجز عنه فكيف يودي به (قوله وبه شهود)
ولو واحد ظاهر العدالة والوجه الاكتفاء بخطه ان كان في البلد من يثبته ولا مانع
منه كما اكتفوا بالواحد مع انه وان انضم اليه يمين غير حجة عند بعض المذاهب نظرا
لمن يراه حجة فكذلك الخط نظر لذلك نعم من باقليم تغدنييه من يثبت بالخط
أو يقبل الشاهد واليمين فالوجه عدم الاكتفاء بهما شرح م ر والذي يثبت
بالخط القاضي المالكي لان الامام مالكا ثبت الحق بخط الشاهد اذا شهد اثنان
بأن هذا خطه (قوله استبنا بالخيرات) أي استعجلا لهما وفي بعض النسخ استبقاء
وما هنا أولى لموافقة قوله تعالى فاستبقوا الخيرات برماوي (قوله على هذا التفصيل)
أي ان لم يعجز أو به شهود (قوله فان لم يوص بها) أي بأمر الطفل وأمر المجنون
وبقضاء الدين (قوله نصب القاضي) أي ندبا ولا بعد الوجوب برماوي (قوله
والجدة بصفة الولاية) أي حال الموت أي لا يعتد بنصوبه اذا وجدت ولاية الجدة لان
ولا يثبت ثابتة بالشرع كولاية التزويج امالو وجدت حال الاوصاء ثم زالت عند

الموت فيعتد بمصوبه كما يحسنه الباقي لما مر ان العبرة بالشروط عند الموت شرح م ر
(قوله ولو أوصى اثنين الخ) عبارة م ر ولو أوصى اثنين بشرط علم ما الاجتماع
أو أطلق بأن قال أوصيت اليكما أو الى فلان ثم قال ولو بعد مدة أوصيت الى فلان
(قوله لم يتفرد واحد منهما) فلا بد من اجتماعهما فيه بأن يصدر عن رأيهما فيه
وليس المراد ان يتلفظا بالقدم معا وعمل ذلك في ما يتعلق بالطفل وماله وتفرقة وصية
غير معينة وقضاء دين ليس في التركة جنسه بخلاف رد ودية ومضروب وهاربة
وقضاء دين في التركة جنسه فكل الانفراد به لان لصاحبه الاستقلال بأخذه
وقضية الاعتداده ووقوعه موقعه اباحة الأقدام عليه وهو الوجه وان بحثنا
خلافه شرح م ر (قوله لم يتفرد) فاذا أوصى لهما معا فبات أحدهما أورد لم يتفرد
الا خربا لتصرف بل ينصب الحاكم من يقوم مقام الميت أو الراد بخلاف ما اذا
أوصى لهما مرتبا ومات أحدهما أورد فلا تصرف لان التشرط ليس مأخوذا
من تصريح الموصي شرح البهجة وس ل (قوله الا باذنه) أي الموصي في الانفراد
بأن قال أوصيت لكما وأذنت لزيد مثلا في الانفراد (قوله لا تكن نازع الشيطان)
ضعيف (قوله فليس له الرجوع) أي يحرم عليه ولو عزل نفسه لم يتعزل عن ش
لكن لا يلزمه ذلك بحسبنا بل بالاجرة والوجه انه يلزمه في هذه الحالة ان يقبل وانه
يتمتع عزل الموصي له حيث لم ينفه من ضياع نحو ودية أو مال أولاده ويتمتع عزل
نفسه أيضا اذا كلنت اجارة بعرض فان كانت اجارة بعرض من غير عقد فهي جعالة
قاله الماوردي شرح م ر (قوله ولي يمينه) الا انما لكم فيصدق باليمين وان
عزل ح ل وجوزوا عند م ر انه لا بد من يمينه قبل العزل وبعد اه سم (قوله
في اتفاق) أي وفي نافي المال كما في الروض ولعله على التفصيل الاتي في الوديعة
وما صرفه الولي من مال نفسه ولولده فاعطى من مال الولد لا يرجع به الا ان كان باذن
حاكم أو اشهدا لا بنية الرجوع الا في الاب والجد وكذا غيرهما عند تعذر المحاكم
والاشهاد ق ل على الجلال (قوله لا تقي) اما غير الاثنى فيصدق فيه الولد
بيمينه قطعا ولو اختلفا في شيء أهول اثنى أولا ولا يمينه صدق الموصي لان الأصل عدم
خيانته أو في تاريخ موت الاب أو اول ملكه فمال المنفق عليه منه صدق الولد
بيمينه وكالموصي في ما ذكر وارثه شرح م ر ولو تنازعا في التصرف هل وقع بالمصلحة
أو لا صدق الاب والجد وكذا الام دون غيرهم والمشتري من كل منهم مثله ق ل على
الجلال (فرع) لا يطالب أمين كوصي ومقارض وشريل ووكيل بحساب بل ان
ادعى خيانته حلف ذكره ابن الصلاح في الوصي والمروى في امضاء القاضى ومثلهم

(ولو أوصى اثنين) ولو مرتبا
وقبلا (لم يتفرد واحد) منهما
بالتصرف (الا باذنه) له
بالانفراد فله الانفراد علا
بالاذن نعم له الانفراد برد
الحقوق وتنفيذ وصية معينة
وقضاء دين في التركة جنسه
وان لم ياذن لا يمكن نازع
الشيطان في جواز الاقدام
عليه (ولكل) من الموصي
والوصي (رجوع) عن الایضاء
متى شاء لانه عقد جائز
كالوكالة قال في الروضة الا ان
يتعين الوصي أو يغلب على
ظنه تلف المال باستيلاء ظالم
من قاض وغيره فليس له الرجوع
(ومصدق بيمينه ولي) وصيا
كان أو قريبا أو غيره (في اتفاق
على موليه) بقيد زونه بقولي
(لا تقي) بالجلال

بقية الامناء وانهم كلام القاضي ان الامر في ذلك كله راجع الى رأى الحاكم بحسب ما يراه من المصلحة وهو ظاهر شرح م (قوله لا في دفع المال ولا في بيعه) لمصلحة أو غبطة الاب والجد والام لو فور شقتهم ح ل

(كتاب الوديعة)

وجه مناسبة ذكرها عقب الايضاء لان المودع جعل الوديعة ومبا على الوديعة من جهة حفظها وقته هدهما وان كان في حال حياته وذكر ما بعضهم عقب اللقطة لان اللقطة امانة ايضا أى من حيث وجوب الحفظ (قوله تعالى) أى لغة وشرعا ع ش وعبارة شرح م ر هى لغة ما وضع عند غيره ماله كحفظه وشرعا العقد المقتضى للاستعانة أو العين المستفظة حقيقة فيهما وتصح ارادتهما واردة لكل منهما في الترجمة وقال زى وشرعا توكيل من المالك أو نائبه لا يخرج بحفظ مال أو اختصاص فخرج بتوكيل اللقطة والامانات الشرعية لان الائتمان فيهما من جهة الشرع وبتفرع على كونه توكيلا لأن الايداع عقد اه وقيل هو اذن وينبني على ذلك ان الوديعة لو عزل نفسه انزل على الاول دون الثاني وان ولد الوديعة الحادث وديعة على الاول دون الثاني كما قاله عن (قوله من ودع الشيء) بفتح الدال وضمها (قوله ومراعاته) تفسير ح ل (قوله ان الله يأمركم) الآية وان نزلت في رد مفتاح الكعبة الى عثمان بن طلحة فهي عامة في جميع الامانات بقربة الجمع قال الواحدى اجعوا على انها نزلت بسبب مفتاح الكعبة ولم ينزل في خوف الكعبة آية سواها شرح م ر وعبارة الجلالين نزلت لما أخذ على مفتاح الكعبة من عثمان بن طلحة سادتها أى خادمها قهر الما قدم النبي صلى الله عليه وسلم مكة عام الفتح ومنعه من اعطاء المفتاح وقال لو علمت انه رسول الله لم أسعه فأراد على أن يعطى المفتاح لعنه العباس فأمره النبي صلى الله عليه وسلم برده الى عثمان وقال خذها أى السدانة خالدة فعجب من ذلك فقرأه على الآية فأسلم وأعطاه عند موته لاختيه شيبه فبقى في أولاده اه وفيه ان المفتاح ليس امانة لانه أخذ قهرا وأوجب بأنه لما وجب عليه رده كان كالأمانة (قوله ولا تخن من خانتك) سهاها خيانة مشاكلة وفيه انه معارض لآية فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه الا ان يقال لا تخن من خانتك زيادة على ما خانتك به أو لا تخن في ما لا يجوز كان زنا بزوجهتك وعليهما فلا مشاكلة أو ان الحديث بين ان الاولى العفو أى لا تخن من خانتك بل عفو عنه الاولى والآية مبنية للجواز وان كان الاولى العفو كما يشير اليه تسمية الثاني اعتداء وبعضهم خص الحديث بالامانة أى من خانتك في امانتك لا تخن في أمانته التي

(لا في دفع المال) اليه بعد كما لا يصدق بل المصدق موليه يمينه اذ لا تعسر اقامة اليمين عليه بخلاف الانفاق وقول يمينه من زيادتي وتعبيري بالولي وبموليه أعم من تعبيره بالوصى والمطل

(كتاب الوديعة)

تعال على الايداع وعلى العين المودعة من ودع الشيء يدع اذا سكن لانها ساكنة عند الوديعة وقيل من قولهم فلان في دعة أى راحة لانها في راحة الوديعة ومراعاته والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها وخبر أء من خانتك رواه الترمذى

استأنسنا عليها (قوله غريب) أي انقربه رايه وهو لا ينساق الحسن ع ش
 (قوله بمعنى الابداع) أي العقد لا يعني العين المودعة والا لزم كون الشيء رصنا
 لنفسه وان الصيغة وما بعدها أركان للعين المودعة ولا معنى له واذا جعلت الوديعة
 في الترجمة على العين المودعة كان في كلام المصنف استخدام كالا يعني (قوله لان
 الابداع استنباه في الحفظ) فن مع توكله مع ايداعه ومن مع توكله مع دفع
 الوديعة اليه فخرج استيداع محرم صيدا وكافر مصفا كذا قالوا هنا وفي متن
 البهجة محبة ايداع الكافر المسلم ونحوه لانه ليس فيه تسلف فيعمل ما هنا على وضع
 اليد وما هنا على العقد ويجعل عند مسلم زى (قوله فلو اودعه) أي شخصا
 ولو غير كامل شو برى (قوله ضمن ما أخذه) أي بأقصى القيم وهو قضاة ان الصبي يضمن
 بأقصى القيم أيضا لان تعريف الغصب شامل لا أخذه من مثله لانه يصدق عليه انه
 استيلاء على حق الغير بغير حق م ر (قوله بغير اذن معتبر) فاندفع به مائة مال فاسد
 الوديعة كصحبها في عدم الضمان م ر لا يقال هذه باطلة لا فاسدة لانه قول
 الفاسد والباطل مترادفان عندنا الا في مواضع ليس ههنا (قوله حسبة)
 أي من غير طلب ادخارا لثواب الآخرة قال في المختار احتسب الاجر على الله أي
 اخره عنده لا يرجو ثواب الدنيا والاسم منه الحسبة (قوله لم يضمنه) ما لم يسلطه
 على اتلافه م ر فان سلطه الوديع على اتلافه ضمن ان كان الصبي غير مميز لان فعله
 حينئذ كفعل مسلوله اه شو برى (قوله بان اودع شخص) أي شامل أما
 لو اودع نحو صبي نحو صبي فانه يضمن فرط أم لا تلف أو تلف قل وبرماوى ومثلها
 في شرح م ر لانه قال ولو اودع نحو صبي مثله ضمن بالاسيلاء وقد يقال هذه
 الصورة داخلة في قول المتن فلو اودعه نحو صبي لان الضمير يشمل غير الكامل كما قاله
 الشوبرى والحاصل ان كلام المودع والوديع اما كمال أو صبي أو مجنون
 أو مجبور عليه بسفه أو مغمى عليه أو مكره أو عبد والحاصل من ضرب سبعة
 في سبعة تسعة وأربعون وعلى كل امان تتلف الوديعة بنفسها أو بئله المودع
 أو الوديع والحاصل من ضرب ثلاثة في تسعة وأربعين مائة وسبعة وأربعون (قوله
 مع السكوت) أي منها أخذ مما سياتى فلا ضمان على صاحب الحمام اذا وضع
 انسان ثيابه في الحمام ولم يستغفله عليها كما هو الواقع الآن ح ل أي وان مرط
 في حفظها بجلا ما اذا استغفله وقبل منه أو أعطاه اجرة لحفظها فيضمنها ان فرط
 كان فام أو غاب ولم يستغف من هو مثله وان فسدت الاجارة ومثل ذلك الدواب
 في الحمام فلا يضمنها الخاق الا ان قبل الاستغفاط أو اخذ الاجرة وليس من التفريط

وقال حسن غريب والحال كم
 وقال على شرط مسلم ولان
 بالناس حاجة بل ضرورة اليها
 (أركانها) أي الوديعة بمعنى
 الابداع أربعة (وديعة) بمعنى
 العين المودعة (وصيغة
 ومودع ووديع وشرط فيها)
 أي في المودع والوديع (ما) مر
 (في موكل ووكيل) لان
 الابداع استنباه في الحفظ
 (فلو اودعه نحو صبي) كجندون
 ومجبور بسفه (ضمن) ما أخذه
 منه لانه وضع يده عليه بغير
 اذن معتبر ولا نزول الضمان
 الا بالرد الى ولي أمره نعم ان
 أخذه منه حسبة خوفا على
 تلفه في يده أو اتلفه مودعه
 لم يضمنه (وفي عسكه) بأن
 اودع شخص نحو صبي (انما
 يضمن باتلاف) منه لانه لم
 يسلطه على اتلافه فلا يضمنه
 بتلفه عنده اذ لا يلزمه الحفظ
 وظاهر ان ضمان المتلف انما
 يكون في ممول (و) شرط (في
 الوديعة كونها محترمة) ولو
 نجسا ككلب يتفع ونحو
 حبة بر بخلاف غير المحترمة
 ككلب لا يتفع وآله وهذا
 من يادق (و) شرط (في
 الصيغة ما) مر (في وكالة)
 في شرط اللفظ من جانب المودع وعدم الرد من جانب الوديع فيكفي قبضه ولا يكفي الوضع بين يديه مع السكوت

في شرط اللفظ من جانب المودع وعدم الرد من جانب الوديع فيكفي قبضه ولا يكفي الوضع بين يديه مع السكوت

فيم أي الحسام والخان مالو كان يلاحظ على العادة فتغفل سارق أو خرجت الدابة
 في بعض غفلاته لعدم تقصير في الحفظ المعتاد والظاهر أنه يقبل قوله فيه بيمينه لأن
 الأصل عدم التقصير شرح م ر (قوله نعم لوقال الوديع) هو استدراك على قوله
 يشترط اللفظ الخ لا على قوله فيكفي الوضع الخ قوله في الاستدراك فدفعه له ولم يقل
 فوضعه بين يديه (قوله فالشرط اللفظ من أحدهما) الذي اعتمده شيخنا م ر اعتبار
 اللفظ من أحدهما بين مع اللفظ من الآخر أو الفعل منه ولو مترادفا كما في الوكالة
 والإيصاء ولا يكفي السكوت منه خلافاً لـ ط فان حمل على ما يقع بعده فعل فظاهر
 فلو قال احفظ متاعى هذا نسكت لم يكن وديعاً ويعنى عن القبول أخذ الاجرة
 ولم يرتض هذا شيخنا زى ق ل على الجلال (قوله ولا يكره) قال بعضهم وتكون
 مباحة في هذه سم ونوزع فيه زى وقال ع ش وتصور الإباحة هنا بأن
 شك في أمانته نفسه اه أي مع علم المالك بحاله أما مع جهله به فتكره كما قاله س ل
 حيث أدخل الشك والوهم في قوله أو لم يشق بأمانة نفسه فان غلب على ظنه عدم
 الوثوق حرم عليه أخذها فتعثر بها الأحكام الخمسة وكلها في الشرح على كلام سم
 (قوله والوديعة أمانة) لكن لو كان الوديع وكيلاً أو ولياً يتم حيث لا يجوز له
 الإبداع فهي مضمونة بمجرد الأخذ قطعاً ط س ل (قوله وأثر التحريم مقصور
 على الأثم) هذا جواب سؤال مقدر تقديره كيف تكون أمانة مع القول بالتحريم
 مع أن مقتضى التحريم الضمان فأجاب بأن أثر التحريم مقصور على الأثم أي فلا يتعداه
 إلى الضمان (قوله والله في عون العبد) انظر معنى هذه الظرفية وقال بعضهم ان
 في زائدة وعون بمعنى معين والإضافة بمعنى اللام والتقدير والله معين للعبد مادام
 العبد معيناً لأخيه (قوله بأن لم يكن ثم غيره) أي وكان بحيث لو امتنع من القبول
 ضاعت على مالكها ع ش على م ر (قوله لكن لا يجبر على اتلاف منفعته الخ)
 أي فله أخذ الاجرة على ذلك لأن الواجب العيني قد توثق عليه الاجرة كسنى الملبأ
 ح ل (قوله وترفع الخ) وفائدة ارتفاعها أنها لا تصير أمانة شرعية فعلية الرد
 المسالكها أو وليه ان عزمه أي اعلامه بها أو بمجاهلها فوراً عند تمسكه وان لم يطلبها
 كضالة وجدها وعرف مالكها فان غاب ردها لهما كم الأمين والاضمن شرح م ر
 ويقوم وارث كل وولي مقامه (قوله أي ينتهي حكمها) وهو عدم الضمان (قوله
 بموت أحدهما) ويجب على الوديع الرد إلى الولي في مسألة الجنون وإلى الوارث
 في مسألة الموت والافيض من زوال الأثمان س ل (قوله وأغماؤه) ومن ثم تعلم
 أن الإنسان إذا عرفوه في الحمام صار مائلاً للودائع وهذا أمر يقع للناس كثيراً اه

نعم لوقال الوديع أو دفعه
 مثلاً فدفعه له ساسكتنا
 فيشبهه أن يكفي ذلك كالعارية
 وعليه فالشرط اللفظ من
 أحدهما به عليه الزركشي
 والإيجاب الماصريح (كاودعتك
 هذا أو استغفرتك أو) كناية
 مع النية (تخذه فان عجز)
 من مراد الإبداع عنده (عن
 حفظها) أي الوديعة (حرم)
 عليه (أخذها) لانه يعرضها
 للتلغف (أو) قدر عليه و (لم يشق
 بأمانته) فيها (كره) له أخذها
 خشية الخيانة فيها قال ابن
 الرفعة إلا أن يعلم بحاله المالك
 فلا يحرم ولا يكره والإبداع
 صحيح والوديعة أمانة وإن قلنا
 بالتحريم وأثر التحريم مقصور
 على الأثم (والا) بأن قدر على
 حفظها ووثق بأمانته فيها
 (سن) له أخذها بغير زده
 بقولي (ان لم يتعين) لأخذها
 لخبر مسلم والله في عون العبد
 مادام العبد في عون أخيه فان
 تعين بأن لم يكن ثم غيره وجب
 عليه أخذها لكن لا يجبر على
 اتلاف منفعته ومنفعته حرره
 مجانا (وترفع) الوديعة أي
 ينتهي حكمها (بموت أحدهما
 وجنونه وأغماؤه) وجبر سفيه

عليه (واسترداد) من الوديع (ورد) من الوديع كوكالة (وأصلها أمانة) بمعنى أن الأمانة متصلة فيها

سم ع ش وقوله عليه أي على أحدهما وقوله واسترداد أي طلب الرد (قوله كالرهن) فان الغرض الأصلي منه التوثيق والامانة تباع ح ل (قوله في الجملة) أي فيما إذا لم يأخذ جعلاً وقال س ل أي فيما إذا سن له القبول أو وجب وصيانة الشيخ عبد البر قوله في الجملة أي في بعض أحوالها وهو ما إذا كان بغير جعل ولم تكن محرمة ولا مكروهة ولم يحصل منه تعد هذا ما ظهر (قوله وتضمن بعوارض) نظمت في قوله

عوارض التضمن عشر ودعها * وسفرو نقلها وجمدها
وترك ائصال ودفع مهلك * ومنع ردها وتضييع حكي
والانتفاع وكذا المخالفة * في حفظها ان لم يرد من ذالقه

أي الذي خالفه كأن قال لا تقبل عليه قفلاً فاقفله (قوله كأن ينقلها) أي بغير ضرورة وقد عين له المودع مكاناً للحرز وان لم ينه عن غيره كما في شرح الرينز (قوله دونها حرزاً) ظاهره وان كان حرز مثلها ويجري عليه جبر واعتدال عدم الضمان حيثئذ وجب على ما إذا لم يعين له موضعاً فلا مخالفة (قوله يودعها غيره) ولو راد وزوجته وقته (قوله لان المودع الخ) عبارة م ر لان المالك لم يرض بأمانة غيره لا يده أي فيكون طريقاً في ضمانها والقرار على من تأقت عنده وأمالك تضمن من شاء فان شاء ضمن الثاني ويرجع بما غرمه على الأول ان كان جاهلاً بما أمانته لا لانه شائب أو الأول رجوع على الثاني ان علم لان جعل اه بغيره (قوله استناد) بمن يحملها ولو خفيفة أمكنه حملها بلا مشقة في ما ينشور شرح م ر وحل يشترط دونه ثقة الذي يظهر نعم ان غاب عنه لا ان لازمه كالعادة وبنيته ما يأتي ان اراد ان يمسح من يسقيها وهو غير ثقة ضمنها جرس ل وعبارة م ر وله استناد بمن يحملها لحرز أي إذا لم تزل يده عنها قال ع ش بأن يمدح حافظها عرفاً (قوله المذهب) صفة للاستعانة المقدرة لان التقدير أو استعانة بمن يعلفها الخ وقوله بالاول لان الحاجة للعلف والسقي مما يتكرر بخلاف الحمل فاذا جاوزنا ما لا يتكرر فليجوز ما فيه تكرار بالاولى وأيضاً الحمل فيه استيلاء بخلافهما فاذا جاوزنا ما فيه استيلاء تام فليجوز ما ليس فيه استيلاء تام بالاولى م ر (قوله كرامة سفر) ولو قصر يا زى وقيد م ر بالطويل (قوله فان فقدهما) أي بمسافة القصير م ر وشراً ردها لقاض جعل الشارح قوله لقاض متعلقاً بفعل مض وجواب الشرط مقدم مع انه في كلامه متعلق بالمصدر وهو ردها لانه معطوف على قوله لم يمسكها فني تقدم الشارح تغيير للعامل والاعراب الا ان يقال انه حل معنى لاجل اعراب (قوله انفس) أي

لا تباع كالرهن سواء كانت
يجعل أم لا لقوله تعالى ما على
المحسنين من سبيل والوديع
محسن في الجملة (و) قد تضمن
بعوارض كان ينقلها من محلة
أو دار لاخرى دونها حرزاً
وان لم ينه المودع عن نقلها لانه
عرضها للتلف نعم ان نقلها بظن
انها ملكه ولم ينفع بها لم
يضمن وخرج بما ذكر م ر
نقلها الى مثل ذلك حرزاً أو الى
آخر ز أو نقلها من بيت الى آخر
في دار واحدة أو خان واحد
ولم ينه المودع فانه لا ضمان
وان كان البيت الاول آخر
(وكان يودعها) غيره ولو فاضياً
(بلاذن) من المودع (ولا عذر)
له لان المودع لم يرض بذلك
بخلاف ما لو أودعها غيره لعذر
كمرض وسفر (وله استعانة
بمن يحملها الحرز) أو يعلفها
أو يسقيها المفهوم ذلك بالاولى
لان العادة جرت بذلك (وعليه
لعذر) كإرادة سفر ومرض
مخوف وحريق في البقعة
واشراف الحرز على الخراب
ولم يجد غيره (ردها لما أكلها
أو وكيله) ان فقد ما ردها
(لقاض) وعليه أخذها
(ان فقد ردها) (لامين)

و يكلف تأخير السفر وتعبير بالعدرا عم مما عبر به

وعصافي الامين في المرض المخوف بالغناء ~~التي~~ (ويقتضي عن الآخرين وصية) بها (التي تسمى) انه غير عند
فقد الاولين بين ردها للقاضي والوصية ~~بها~~ (٦٩) بها اليه والمراد بالوصية بها الاعلام بها والامر بردها مع وصفها

بما يتميز به أو الإشارة لعينها
ومع ذلك يجب الاشهاد كافي
الرافعي عن الغزالي (فان لم
يفعل) أي لم يرد لها ولم يوص
بها لمن ذكر كما ذكر (ضمن
ان تمكن) من ردها أو الايصاء
بها لسافر بها أم لا لانه عرضها
للفوات اذ الوارث يعتمد ظاهر
اليديو يدعيها لنفسه وحرز
السفر دون حرز الحضر بخلاف
ما اذا لم يتمكن كان مات فجأة
أو قتل غيلة أو سافر بها العجزة
عن ذلك ومحل ذلك في غير
القاضي اما القاضي اذا
مات ولم يوجد مال اليتيم في
تركته فلا يضمنه وان لم يوص به
لانه أمين الشرع بخلاف سائر
الامناء ولعموم ولايته قاله
ابن الصلاح قال وانما يضمن
اذا فرط قال السبكي وهذا
تصريح منه بأن هدم ايصائه
ليس تقريرا وان مات عن
مرض وهو الوجه وقد اوضحته
في شرح الروض (وكان يدقنها
بوضع ويسافر ولم يعلم بها
أمينا براقبها) لانه عرضها
للمضايغ بخلاف ما اذا علم
بها أمينا براقبها وان لم يسكن
الموضع لأن اعلامه بنزلة
ايداعه فشرطه فقد القاضي
وكلام الاصل يقتضي اشتراط السكنى وليس ١٨ يحى في مراد (وكان لا يدفع متلفاتها كتركته هوية ثياب صوف

غير خائن وقوله فلامين ومتى ~~الترتيب~~ ضمن حيث قدر عليه قال الفارقي
الا في زمننا فلا يضمن بالاداع لثقة مع وجود القاضي قطعاً لما ظهر من فساد الحكم
شرح م ر (قوله في المرض المخوف) أي الداخل في عموم العذر شيئاً (قوله وصية بها
اليهما) المتمدن اختصاص هذا بالاشراق على الموت دون السفر فلا تقتضي الوصية اليهما
فيه عن ردها اليهما حل وهم وعشر (قوله الاعلام بها) أي اعلام القاضي أو الامين
(قوله بردها) أي من ماله ~~بها~~ (قوله أو الإشارة) عبارة م أو يشير لعينها
من غير ان يخرجها من يده ويأمر بالرد ان مات ولا بد مع ذلك من الاشهاد فان لم يوجد
في تركته ما أشار اليه أو وصفه فلا ضمان (قوله يجب الاشهاد) أي على الاعلام
والوصف أو الإشارة واعتمده ع ش وم ر في غير الشرح وضعفه زى وحل واعتمدا
هدم وجوب الاشهاد وعزيا لم ر في الشرح وتبعهما البرماوى (قوله لمن ذكر) أي
للقاضي فالامين وقوله ~~كما ذكر~~ أي على الترتيب الذي ذكر (قوله أو سافر بها)
ولو حدث له في الطريق خوف أقام بها فان هجم عليه القطار فطردها بضعة ليحفظها
فضاعت ضمن وكذا الودفنها خوفاً منهم عند اقبالهم عليه ثم أضل موضعها اذ سكان
من حقه ان يصبر حتى تؤخذ منه فتصير مضمونة على آخذها شرح م ر (قوله ومحل
ذلك) أي محل قوله فان لم يفعل ضمن (قوله فلا يضمنه) لانه ودعية عنده (قوله بخلاف
سائر الامناء) فان الواحد منهم يضمن بالموت أو السفر اذ الم يوص بها وفي كلام جبر
ان أحد الامناء اذا ترك الواجب عليه يصير ضماناً بمجرد نحو المرض حتى لو تلفت بآفة
في مرضه أو بعد مصلحته ضمن زى وحل واعتمد م ر عدم الضمان وعبارته ومحل
الضمان بغير ايصاء وايداع اذا تلفت الودعية بعد الموت لا قبله لان الموت كالسفر
فلا يثق الضمان الا به وهذا هو المعتمد (قوله أمينا) أي في نفس الامر فظان الامانة
لا يكتفى لوتبين خلافه حل (قوله بخلاف ما اذا اعلم بها أمينا) أي وكان الموضع حرزا
لثامها كما قاله الماوردي والاضمن س ل وقوله براقبها وان لم يرها اياها م ر وبرماوى
(قوله فشرطه) أي شرط اعلامه (قوله وكان لا يدفع متلفاتها) بكسر اللام أي
القادر على دفعها بلا ضرر عليه ولا مشقة لا تحتمل عادة مثله ويستثنى منه ما وقع
في خزانة الوديع حريق فساداً لقل أمعته فاحترقت الودعية لم يضمن الا ان أمكنه
اخراج الكل دفعة أي من غير مشقة لا تحتمل عادة مثله أو كانت فوق ثقلها ما وخرج
ماله الذي تحتها وتلفت بسبب التنصية كما استوجبه جبر كما لو لم يكن فيها الاودائع
فبادر لنقل بعضها فاحترق ما تأخر نقله س ل أي وكان يمكنه نقل الجميع مرة واحدة

وكلام الاصل يقتضي اشتراط السكنى وليس ١٨ يحى في مراد (وكان لا يدفع متلفاتها كتركته هوية ثياب صوف

قال قل على الجلال ولا يصدق في دعوى ~~من~~ ^{من} الأبينة (قوله أو ترك لبسها)
 قال في الكافي لو أودعه بهيمة وأذن له في ركوبها أو ثوبا وأذن له في لبسها فهو أيداع
 فاسد لأنه شرط فيه ما يخالف مقتضاه فان تلفت قبل الركوب والاستعمال
 لم يضمن أو بعده ضمن لأنها عارية فاسدة دميرى فلهما عقدان فاسدان وفي كون
 الأذن شرطاً تنظر وعبرة مروي كذا عليه لبسها بنفسه ان لاق به عند حاجتها
 بأن تعين طريقاً لدفع الدود بسبب عبوق ريح الأدمى بها نعم ان لم يلق به لبسها
 البسها من يلق به بهذا القصد بقدر الحاجة مع ملاحظته كما قاله الأذرى فان ترك
 ذلك ضمن مالم ينه نعم لو كان ممن لا يجوز له لبسها كثوب حرير ولم يجده من يلبسه ممن
 يجوز له لبسه أو وجدته ولم يرز إلا بالاجرة فلا وجه الجواز بل الوجوب ولو كانت
 الثياب كثيرة بحيث يحتاج لبسها الى مضي زمن يقابل باجرة فلا وجه ان له رفع الامر
 للماكم ليفرض له اجرة في مقابلة لبسها اذا يلزمه ان لا يبذل منفعة مجافاً كالحرز
 اه وقوله بأن تعين طريقاً الخ قال جرو لا بد من نية نحو الابس لاجل ذلك والاضمن به
 ويوجه في حالة الاطلاق بأن الاصل الضمان حتى يوجد صارف ع ش (قوله لذلك)
 أي انتهوية أو الابس (قوله وقد علمها) فان لم يعلم بها مكان كانت في صندوق
 فلا ضمان ان لم يعطه المفتاح والا فيضمن مع العلم فان لم يعطه المفتاح جاز له الفتح حيث
 علم ولا يجب س ل وعبرة مروي والوجه انه ان أعطاه المفتاح لزمه الفتح والاماز
 اه واضاعة المال انما تحرم اذا كان سببها فعل لا تركا زى ولو لم يندفع نحو
 الدود والابس ينقص به قيمتها نقصاً فاحشاً فهل يفعله مع ذلك حكماً هو مقتضى
 اطلاقهم أو يتعين بيعها ولو قيل يتعين الاصلح لم يبعد ولو خاف من نحو النشر أو الابس
 ظالمها عليها ولم يتيسر دفعها لمالكها تعين البيع باذن الحاكم ان وجدوا لا
 اشهدوا لو أودعه برا ووقع فيه السوس لزمه الدفع عنه فان تعذر باعه باذن الحاكم
 فان لم يجده تولى بيعه واشهدوا ولم يجده من يفعل ذلك الا باجرة راجع ابقاضه ليقض
 على المالك (قوله أو ترك علف دابة) أي مدة يموت المنيق فيها غالباً يقول أهل الخبرة
 وان ماتت بغير ذلك لم يخولها بذلك في ضمانه بخلاف موتها قبل تلك المدة ما لم يكن
 بها جوع سابق وعلمه فلو كان بها جوع سابق عليه من أوقية يضمن الدابة ولو لم
 ذلك اذا ترك تسيرها قدر ما تدفع به زمانتها ح ل فان لم يعلم بالجوع السابق فلا
 ضمان هنا أصلاً بخلاف ما يأتي في الجنائيات فيما اذا احتسب انسان جوع سابق
 ومنعه الطعام فانه يضمن نصف الدابة اذا كان جاهلاً بالجوع السابق ويعرف حيث
 مات بالمدة بين ويفرق بينهما بأن الذبيح أمين والجاني متعمد من اول الامر زى

أو ترك لبسها عند حاجتها
 لذلك وقد علمها لان الدود
 يفسدها وكل من المواءم عبوق
 رائحة الأدمى بها يدفعه (أو)
 ترك (علق دابة) بسكون
 اللام لانه واجب عليه

لأنه من الحفظ (لا أنهاء) عن التوبة والندب والحلف فلا يضمن كما لو قال أظف الشباب أو الدابة ففعل لكنه يسمى
في مسألة الدابة طرمة الروح والتصریح بقوله ٢١ لأن أنهاء من زيادتي في الأولين (فإن أعطاه) المالك (عافا) يفتح

اللام (عافها منه) والأراجعه
أو وكيله) لعطفها أو يستردها
(ف) أن فقد هاراجع (المقاضي)
ليقترض على المالك أو يوجرها
ويصرف في الأجرة في مؤنتها
أو يبيع جزامها كما في علف
القطعة (وكان تلفت بمخالفة)
حفظ (مأمور به كقوله لا ترقده
على الصندوق) الذي فيه
الوديعة (فرقد وانكسره)
أي بشقه (وتلف ما فيه به) أي
بانكساره لمخالفته المؤدية
للتلف (لا) أن تلف (بغيره)
كسرقة فلا يضمن لأن رقاده
عليه زيادة في الحفظ والاحتياط
نعم إن كان الصندوق في محراء
فسرقت من جانبه ضمن إن
سرقت من جانبه ولم يرقده على
الصندوق لرقده فيه (ولأن
نهاه عن قفله) كان قال له
لا تقفل عليه الاقلا واحدا
فاقفلها أو نهاه عن قفل
فاقفل فلا يضمن لذلك (ولو
أعطاه دراهم بسوق وقال
احفظها في البيت فأخربها
عذراؤ) قال (أربطها) بكسر
الباء أشهر من ضمها (في
كذلك) ولم يبين كيفية حفظ
فأمسكها بيده بلاربط فيه
أي في كفه (فذهبت نحو غفلة)
بذل عن الربط في كفه لانه أحرز

(قوله لا أنهاء) ويجب عليه أن يأتي الحاكم ليحرمها من مكانها أن حضر أو ليأذن له
في الاتفاق ليرجع عليه أن غاب شرح م ر (قوله والندب) ويجوز ليه عند
النهي عنه الحاجة إليه ع ش قال م ر ولو ترك الوديعة شيئا مما رزقه بمجهله
بوجوبه عليه وعذر له بصدقه عن العلماء في تضمينه وقفة لكنه أي الضمان مقتضى
إطلاقهم (قوله ليقترض على المالك الخ) فإن عجز القاضى بأن لم ينسرها اقتراض
ولا إجارة باع بعضها أو كلها بالمصلحة والذي ينفعه على المالك هو الذي يحفظها من
التعيب لا الذي يسميها ولو كانت سمينة عند الأبداع فلا وجه أنه يجب عليه علفها
بما يحفظ نقصها عن عيب ينقص قيمتها ولو فقد الحاكم اتفق بنفسه ثم أن أراد الرجوع
أشهد على ذلك فإن لم يفعل فلا رجوع في الأوجه نعم لو كانت راعية فالظاهر وجوب
تسريحها مع ثقة فلوانفق عليها لم يرجع إن لم يتعذر عليه من يسرحها معه ولا يرجع
وعن أبي إسحاق أنه يجوز له أي الوديعة نحو البيع أو الإيجار أو الاقتراض كالحاكم
ويذبح ترجيعه عند تعذرا لا اتفاق عليها مطلقا إلا بذلك شرح م ر (قوله أو يوجرها
الخ) أو لا تنوي بيع لا للتصير فلا يخالف ما في م ر (قوله على الصندوق) بضم الصاد
وقد تفتح جهر (قوله وتلف مفهومه) عدم الضمان إذا لم يتلف فحذر بسم (قوله
في محراء) المراد بها غير الخرز (قوله فيه) أي في الجانب بأن كان في محوط من
ثلاث جهات كالحراب (قوله لا تقفل) من أقفل وضح أن يكون من قفل برماوى
(قوله فاقفلها) فلم يقفل عليه أصلا هل يضمن لأن مقتضى اللفظ أن يكون القفل
مأمورا به أو لافيه نظر والأقرب هدم الضمان برماوى لأن المعنى إن وجد منك قفل
عليه لا يكون إلا واحدا وهو نظير ما لو حلف أنه لا يشتمكى فلا قال لك كاشف فلا
يجنث إذا لم يشتمك كاذكروه (قوله فلا يضمن لذلك) ولا نظرتوهم كونه أغرى
السارق الذي علل به القائل بالضمان كما في شرح م ر (قوله بلا هذر) المراد به هنا
ما كان ضروريا أو قاربه إذ ليس منه ما لو خرت عاتيه أن لا يذهب من حانوته مثلا
إلا آخر النهار وإن كان حانوته حرزا لها برماوى وعجالة م ر لو قال له وهو
في حانوته أحملها إلى بيتك لزمه أن يقوم في الحال ويحملها إليه فلا تركها في حانوته ولم
يحملها إلى البيت مع الامكان ضمن وهو الأوجه ولا اعتبار بصادته لانه ورط نفسه
بقبولها سواء كانت خسيصة أم لا (قوله فأمسكها بيده) راجع لقوله أربطها في كفه
وما بعده بدليل قوله بلاربط فيه (قوله كنوم) ولو نام ومعه الوديعة فضاعت فإن
كان بحضرة من يحفظها أو في محل حرز لم يضمن والا ضمن شرح م ر (قوله
بالنسبة إليه) أي إلى الغائب (قوله ولا يحفظها بحبيبه) بشرط أنه يكون مقطا

كنوم (ضمن) لتفريط (لأخذ غائب) لأن اليد أحرز بالنسبة إليه (ولا يحفظها بحبيبه) بدلا عن الربط في كفه لانه أحرز

بشوب فوقه والمراد به ما يشمل ما في الصدر وما في الجنب من السيالة شيئا عن م
 وإطلاق الجيب على الذي في قصة القميص والذي في جانبه من تحت اصطلاح
 لقميصه والاقتضى ما في اللغة ان الجيب هو نفس طوق القميص في المصباح جيب
 القميص ما ينقع على الصدر (قوله الا ان كان الجيب واسما) وكذا لو كان مثقوبا
 ولم يعلم به فسقطت أو حصلت بين سواتيه ولم يشعر بها فسقطت ضمنها س ل (قوله
 اما اذا أمسكها الخ) مفهوم قوله بلاربطا فيه (قوله فان جعل الخيط خارجا الخ) هذا
 ان كان له ثوب فقط أو جعلها في الاعلى اما لو كانت في الثوب الاسفل فلا فرق
 في المبتلئين اه بش وبعبارة زعم هذا كله اذا لم يكن عليه الا ثوب واحد اما اذا
 كان عليه ثوبان وجعلها في الاسفل فلا ضمان مطلقا (قوله طرار) أى شرطى
 من الطرود هو القطع (قوله ضمن) لان في الربط خارجا اغراء الطرار عليها بسهولة
 القطع أو الحيل عليه حيث شئت واشتتسكك الرافعى بأن المأمور به مطلق الربط واجيب
 بمنع ان المأمور به مطلق الربط بل الربط المتضمن للحفظ وهو في حكاك شئ بحسبه
 فيه تلف بالنظر لا طرار وغيره اه م ر لمصدا (قوله أو باسترسال فلا) أى اذا احتاط
 في الربط س ل أى وكانت ثقيلة يحس بها أى شأنها ذلك اذا وقعت والا ضمن لان
 وقوعها يدل على عدم احكام الربط بخلاف الثقيلة ح ل (قوله بأن الخ) لان
 انواع الضياع كثيرة منها ان تقع دابة في مهلكة وهي مع راع أو وديع فيترك تخليصها
 مع تمكنه منه بلا كبر مشقة أو يترك ذبحها مع تعذر تخليصها فتمرت فيضمنها
 ولا يصدق في ذبحها ذلك الابينة كما في دعواه خروفا الجا الى ابداع غيره والذي
 يتبعه انه ان كان ثم من يشهد على سبب الذبح وتركه ضمن والا فلا لعذر له لان قوله
 ذبحتم ذلك لا يقبل ومنها ان يناسم عنها الا ان كانت برحله ورفقته حوله أى
 مستيقظين اذا لا تقصير بالنوم شرح م روع ش (قوله أو يدل عليها) قال حجر
 وقضية المتن ضمانه بمجرد الدلالة وان تلفت بنيرانها وبه شرح جع ل كن المعتمد عند
 الشيعين وغيرها انه لا يضمن الا ان أخذها الظالم ح ل ويفرق بينه وبين مامر
 في ترك التلف وتأخير الذهاب لا يثبت عدوانا بان كلام من ذبح فيه سبب لذهاب
 عينها بالكلية بخلاف الدلالة هنا لم تدخل بها في ضمانه س ل (قوله معينا) بحالها
 بخلاف ما اذا لم يعين كقوله عندي وديعة فلا يضمن بهذا الدلالة وبحاله ما لم ينه
 المسالك عن الدلالة عليها والا ضمن مطلقا كما في ح ل (قوله أو من يصادر المسالك)
 أى يعارضه ويعامع في الاخذ من ماله وهو من كلام الاصل (قوله أو يسألها)
 ولو دفع له فتناسخ نحو بيته فدفعه لآخر ففقد واخذ المتاع لم يضمنه لانه انما التزم

الا ان كان الجيب واسما غير
 نر وورق ضمن بسهولة تناولها
 باليد منه (أو) قال (اجعلها
 بجيبك ضمن بربطها) في س ل
 تركه الا حرا ما اذا أمسكها
 مع الربط في السكم فلا يضمن
 لانه بالغ في الحفظ أو امتثل
 قوله أو بطلها في كك فان جعل
 الخيط خارجا فصاحت بأخذ
 طرار ضمن أو باسترسال فلا
 وان جعله داخل انعكس
 الحكم وهذا كله اذا لم يرجع
 الى بيته والا فليعرضها فيه
 (وكان يضمنها كان) هو أولى
 من قوله بأن (يضمنها في غير
 حر زملها) أو ينسأها (أو يدل
 عليها) معينا حها (ظالما) هو
 اعم من قوله سارقا أو من
 مصادرها لك (أو يسألها)
 أى لظالم

ولو (مكرها ويرجع) هو اذا غرم (عليه) أي على الظالم لان قرار الضمان عليه لانه المستولي على المال عدوا ولو أخذها
الظالم قهرا فلا ضمان على الوديع (وكان يتفجع ٧٣) بها كلبس وركوب لا لعذر بخلاف ما اذا كان لعذر كما بينه

لدفع دود وركوبه لمجاح (وكان
يأخذها) من محلها (ليتفجع بها)
وان لم يتفجع لتعديه بذلك نعم
ان أخذها لذلك فلا ضمان
ملكه ولم يتفجع بها لم يضمنها
للعذر مع عدم الانتفاع ولو أخذ
بعضها ليتفجع به ثم برده أو بدله
ضمنه فقط (لا ان نوى الاخذ)
لذلك ولم يأخذ لانه لم يحدث
فعلا بخلاف ما لو نواه ابتداء فإنه
يضمن (وكان يخلطها بمال ولم
يتميز) بسهولة عنه بنحو سكة
(ولو) خلطها بمال (للمودع)
بخلاف ما اذا تميز بسهولة ولم
تنقص بالخلط (وكان يجمعها
أو يؤخر تخليتها) أي التولية
بينها وبين مالها (ولا عذر
بعد طلب مالها) لها بخلاف
ما لو حدها أو أخر تخليتها بلا
طلب من مالها وان كان
المجود وتأخير التولية بمحضه
لان اخفائها أبلغ في حفظها
وبخلاف ما وجدها بعذر من
دفع ظالم عن مالها وما لو أخر
التولية بعذر كصلاة وخرج
تخليتها أهلها إليه فلا يلزمه
والتمتع بعدم العذر في المجود
من زيادتي (ومتي خان لم يبرأ)
وان رجع (الابا داع) ثأن
من المالك كان يقول استأمنتك

حفظ المفتاح لا المتاع ومن ثم لو التزمه ضمنه شرح م ر وقوله ومن ثم لو التزمه ضمنه
أي حفظ الامتعة كان استغفله على المفتاح وما في البيت من الامتعة فالترزم ذلك
وظاهره وان لم يره الامتعة ولم يسلمها له وقد يشكل عليه ما قاله الشارح في الخفاء
اذا استغفله على السكة حيث لم يضمنوا الامتعة لعدم تسليمها لهم وعدم رؤيتهم
ايها ع ش م ر وتعبه الرشيدى بقوله قلت لا اشكال لان الصورة انه تسلم
الامتاع كما يدل عليه قوله أيضا واذا تسلم المفتاح مع التزام حفظ المتاع فهو تسلم
للمتاع معنى بل حسا لتسكته من الدخول الى محله اه وهو غير ظاهر ويجرى مثل
ذلك فيما لو اعطى ساكن الحامل بوكالة مفتاحه لآبواب ع ش (قوله ولو لمكرها)
اذ لا يؤثر ذلك في ضمان المباشرة م ر وقال شيخنا العزيز لان ذلك من باب
خطاب الوضع ويفرق بين هذا وبين عدم فطر المكره كما مر بان ذلك حق الله ومن
باب خطاب التكليف فأثرفيه الاضكراه وهذا حق آدمي ومن باب خطاب
الوضع س ل (قوله لدفع دود) أي مثلا ويصدق في ارادته بيمينه برماوى (قوله ضمنه
فقط) أي اذا تميز البديل والا ضمن الجميع اذا وضعه على المودع بخلاف ما اذا رده
بعينه لم يضمن الا ما خذ فقط سواء تميز أم لا ب ش وعبرة س ل وان رد بدله
اليها لم يملكه المالك الا بالدفع اليه ولم يبرأ من ضمانه ثم ان لم يميز عنها ضمن الجميع
بخلط الوبعة بمال نفسه وان تميز عنها فالباقي غير مضمون وقوله فقط أي مالم يقض
ختمها أو يكسر قفلا ولا فيضمن الجميع وهذا بخلاف حل خيط شذبه فم الكيس
أو زربه القماش لان القصد من الرباط منع الانتشار لا ان يكون مكفوقا عن المودع
ومن ثم لو جعل المودع علامة على بقاء الربط على ما هو عليه كان كالحتم ومثل فض
الحتم نبش نحو دراهم مدفونة او دعيها لانه هناك الحرز رزى ملغها (قوله لا ان نوى
الاخذ) أي في الاثناء أخذها مما بعده (قوله ولم يأخذ) فان اخذ سارضا من امن
حين النية م ر وبرماوى وقيل من حين الاخذ وينبغي على ذلك انه اذا كانت
قيمه حين النية أكثر ضمنها (قوله ابتداء) أي حين أخذها من مالها (قوله
وكان يخلطها) أي عدا ر قوله ولم تنقص بالخلط) بخلاف ما اذا كانت تنقص بالخلط
كان خلط ذهب بفضة فان الذهب ينقص بذلك (قوله بلا عذر بعد طلب) راجع
للمجود وتأخير التولية (قوله بلا طلب من مالها) أي وكان هناك طلب من أجنبي
لاجل قوله أخر لانه لا يقال أخر الا ان كان هناك طلب شيئا (قوله كصلاة)
عبارة م ر بخلافه لعمودها وكل دخل وقتها وهي أي الوديعة بغير مجلسه
وملازمة غريم ولو طال زمن العذر كذا عتكاف شهر متتابع واحرام يطول زمنه

فيصدق (في) دعوى (ردها)
 على مؤتمنه) وان اشهد عليه
 بها عند الدفع لانه ائتمنه
 وخرج بدعواه الرد على مؤتمنه
 مالو ادعى ردها على وارث
 مؤتمنه او ادعى وارثه الرد على
 المودع او ادع عند سفره
 أمينا فادعى الامين الرد على
 المالك فلا يصدق في ذلك بل
 عليه البينة (و) حلف في
 دعوى (تلفها مطلقا) أو بسبب
 خفي (كسرقة أو) بسبب
 ظاهر (كحريق) وبردون (ب)
 (عرف دون عموم) لاحتمال
 ما ادعاه (فان عرف عمومه)
 أيضا (ولم يتم فلا) يحلف بل
 يصدق بلايين لاحتمال ما ادعاه
 مع قرينة العموم وخرج بزبادي
 ولم يتم مالوانهم فيحلف وجوبا
 بخلاف نظيره من الزكاة فانه
 يحلف ندبا كما مر ثم عملا بالاصل
 في البابين (فان جهل) السبب
 الظاهر (طوب ببيئته)
 بوجوده (ثم يحلف انها تلفت
 به) لاحتمال انها لم تلف به
 فان نكل عن اليمين حلف
 المالك على نفي العلم بالتلف
 واستحق والتصدق المذكور
 يجري في كل أمين كوكيل
 بشره الا المأمن والمستأجر
 فيصدقان في الذاني لافي الرد

فالاوجه انه يلزمه توكيل أمين بردها ان وجدته والا يثبت للمالك كمال بردها فان ترك
 أحد هذين مع القدرة عليه ضمن (قوله فيصدق في دعوى ردها) وأفتى ابن الصلاح
 بتصديق جاب ادعى تسليم ما جباه لمستأجره على الجبابة كوكيل ادعى تسليم الثمن
 لموكله شرح م وبخلاف جاني وقف اقامه غير فاطره كواقفه ادعى تسليم ما جباه
 لناظره لا يصدق لانه لم ياتمه اه م قال الجلال البلقيني قد يوم انه لو ادعى التخلية
 انه لا يقبل وليس كذلك بل دعواه التخلية مقبولة قال خلت بينهما وبين المالك
 فأخذها فان يقبل قوله ولا فرق بين ان يقول ردتها على المالك بنفسى أو بوكلى
 ووصلت اليه أو خلت بينهما وبين المالك فأخذها الكل سواء في قبول قوله ولم أر من
 تعرض لذلك كذا في حواشى الجلال البكرى عن الروض شورى (قوله على وارث
 مؤتمنه) أى بعدموته (قوله او ادعى وارثه الخ) أما الوادعى وارث الوديع ان مورثه
 ردها على المودع أو انها تلفت في يد مورثه أو يده قبل التمكن من الرد من غير تفریط
 فيصدق بيمينه لان الاصل عدم حصولها في يد الوارث وعدم التفریط بحرس ل
 وقد سئل م عن دفع لا خربا لبا بخرقة جماعة ولم يبر له هل هو قرض أو وديعة
 ثم انه دفع ذلك المباع لصاحبه بغير بينة فهل يقبل قوله فأجاب بأن القول قول المالك
 انه قرض بيمينه وحيث قد فيصدق في عدم رده عليه (قوله مطلقا) أى من غير تقييد
 بسبب ولا يلزمه بيان السبب نعم يلزمه الحلف انها تلفت بغير تفریط منه ولو نكل
 عن اليمين على السبب الخفى حلف المالك انه لا يعلم وغرمه البذل شرح م (قوله
 كسرقة) أى وغصب نعم يظهر جهله كما افاده الاذرى على ما اذا ادعى وقوعه
 في خلوة والا طرب ببيئته عليه شرح م (قوله فان عرف عمومه) أى ولم يحتفل سلامة
 الوديعة كما قاله ابن المقرئ شرح م والظاهر ان هذا معنى قول المصنف ولم يتم
 (قوله مالوانهم) بأن احتمل سلامتها شرح م (قوله بخلاف نظيره من الزكاة) أى
 فيما لو طالب من المالك دفع الزكاة فادعى تلف المال بسبب ظاهر كحريق ونهب
 واتهم فانه يحلف ندبا شيئا (قوله فانه يحلف ندبا) ليس خاصا بهذه الصورة بل عام
 في جميع صور التلف وعبارته في الزكاة ولو ادعى المالك تلف المال فكوديع
 لكن اليمين هنا سنة (قوله عملا بالاصل في البابين) أى لان الاصل هنا بقاء العين
 وفي الزكاة عدم شغل الذمة حل (قوله فان جهل السبب) أى لم يعرف هل وجد
 حريق مثلا ولا (قوله فان نكل عن اليمين الخ) راجع لجميع الصور من قوله وحلف
 الوديعة الى هنا (قوله والتصدق المذكور) فالضابط ان يقال نكل من ادعى
 التلف صدق ولو غاصبا ومن ادعى الرد فان كانت يده ضمانا كالمستأجر لا ية بل قوله

الابينة وان كان امينا فان ادعى الرد على غيره من ائتمنه فكذلك اوعلى من ائتمنه صدق بيمينه الا المكثري والمرتهن ع ش على م ر (قوله في غير الامين) كالغاصب م ر

(كتاب قسم النفي)

ذكر هذا الكتاب عقب الوديعة لان ما تحت ايدى الكفار من الاموال ليس لهم بطريق الحقيقة بل لا مؤمنين فهو كوديعة سيئها الرد الى مالكها زى ملخصا وعبارة شرح م ر ذكر هذا الكتاب هنا كما صنع المصنف انسب من ذكره عقب السير لانه قد علم ان ما تحت ايدى الكفار من الاموال ليس لهم بطريق الحقيقة فهو كوديعة تحت يده مال لغيره سيئها الرد اليه ولهذا ذكره عقب الوديعة لاسبته لها لا يقال بل هم كالغاصب فيكون الانسب ذكره عقب الغصب لان التشبيه بالغاصب وان صرح من وجه لكن فيه تكلف (قوله ثم استعمل في المال الخ) عبارة م ر سمي به المال الا تقي لرجوعه اليها من استعمال المصدر في اسم الفاعل لانه راجع او اسم المفعول لانه مردود وسمى بذلك لان الله تعالى خلق الدنيا وما فيها للمؤمنين للاستعانة على طاعته فمن خالفه فقد عصاه وسيئها أى سيئ مال الرد الى من يطيعه اه وقوله وسمى بذلك الى آخر ما ذكره ليس وجه التسمية وانما هو بيان معنى الرجوع اليها الذي تقدم انه وجه التسمية أى لان وجه التسمية تقدم في قوله سمي به المال الخ كما قاله الرشيدى (قوله والغنية فعيلة) والتاء هنا واجبة الذكر لا يقال فعيل يستوى فيه المذكر والمؤنث لانا نقول ذلك اذا جرى على موصوفه نحو رجل قتل وامرأته لم يجز على موصوفه فان تأنيث واجب دفعا للتباس نحو مرت بجريح بنى فلان وجريحته بنى فلان قلت وهذا باعتبار الاصل والا والغنية الا ان اسم للمال فهي بهذا الوضع يجب ذكر التاء لان اللفظ وضع هكذا شوبرى (قوله وهو الرج) لريح المسلمين مال الكفار برماوى (قوله يملق على الغيبة) أى لانها راجعة اليها م ر وقوله دون العكس أى فهي اخص وخالف قل على الجلال فقال وقيل عكس هذا أى تطلق الغيبة على النفي دون عكسه كما في قولهم لم تحمل الغنائم لاحد قبل الاسلام فان المراد بها ما يعي النفي (قوله ولم تحمل الغنائم) فهي من خمسائس هذه الالة لقوله عليه الصلاة والسلام احلت لي الغنائم ولم تحل لاحد قبلي برماوى ويجوز في الفعل الواقع في الحديث ضم التاء وفتح الحاء على البناء للمفعول وفتحها وكسر الحاء على البناء للفاعلا وهو أكثر شوبرى (قوله اذا غنموا مالا) أى غير الحيوان يجرل واما الحيوان فكان للغنائم ع ش أى دون الانبياء كما في حل في السير

بل التصديق في التلف يجري في غير الامين لكنه يفرم البذل
(كتاب قسم النفي والغنية)
القسم يفتح القاف مصدر معنى القسم والنفي مصدره اذا رجع ثم استعمل في المال
الراجع من الكفار اليها والغنية فعيلة بمعنى مفعولة من الغنم وهو الرجوع والمشم ورتغا برها كما يؤخذ من العطف وقيل كل منهما يطلق على الآخر اذا اوردان جمع بينهما افترا
كالغني والمساكين وقيل النفي يطلق على الغنية دون العكس والاصل في الباب آية ما اشاء الله على رسوله وآية واعلموا انما غنمتم من شئ ولم تحل الغنائم لاحد قبل الاسلام بل كانت الانبياء اذا غنموا مالا جمعوه

فدأى نارا من السماء تأخذه
ثم احلت النبي صلى الله عليه
وسلم وكانت في صدر الاسلام
له خاصة لانه كالمقاتلين كلهم
نصرة ووجاهة بل اعظم ثم
نسخ ذلك واستقر الامر على
ما يأتي (التي ونحوها) ككلب
يقع فهو اعم من قوله ابل
(حصل) لنا (من كفار) ما هو
لهم (بلا ايحاف) أي اسراع
خيل او ابل او بغال او سفن
او دابة او نحوها فهو اولى من
قوله ايحاف خيل وركاب
لما عرف ولدفع اراد ان المأخوذ
من دارهم سرقة او لقطة غنيمة
لا في مع ان كلامه يقتضي انه
في قتال لئلا يكون قد برد
ما اهداه الكافر لنا في غير
الحرب فانه ليس بنبي كما انه
ليس بغنيمة مع صدق تعريف
التي عليه (بجزية وعشر
تجارة وما جلاوا) أي فارقوا
(عنه) ولولا غير خوف كضر
اصابهم وان ادهم كلام الاصل
خلافه (وزركة مرتد وكافر
معصوم) هو اعم من قوله وذمي
(لا واد ثله) وكذا الفاضل
عن وارث له غير جائز

(قوله تأخذه) أي تحرقه في موضعه برياري (قوله لانه كالمقاتلين) أي فسكانه
المقاتل وحده فاندفع ما يقال ان تعديله يقتضي انه يشاركهم لانه خاصة فتأمل
(قوله لنا) خرج به ما اذا اخذته ذمي فانه يملكه بقرينة شريعتنا وس ل (قوله من
كفار) خرج به ما اخذ من دارهم ولم يستولوا عليه كسبيد دارهم وحشيشها فانه
كباح دارنا وكالكفار منا وفي الغنيمة من لم تبلغه الدعوة شوبري (قوله مما هو لهم)
بدل احترز به عن مال المسلمين الذي بأيديهم او الله تميم فان عرف صاحبه اعملى له
والافعال ضائع شوبري فجاءه ما ذكره من القيود اربعة اشان في المتن واثان
في الشارح (قوله او نحوها) كالغنيمة (قوله وركاب) بكسر الراء وتخفيف الكاف أي
الابل كما فسرى قوله تعالى من خيل ولا ركاب أي مركوب من الابل شبيها وهو اسم
جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه وهو راحلة (قوله فهو اولى) أي واعم فقوله لنا
عرف أي من التعميم علة للعموم وقوله ولدفع الخ علة للاولوية (قوله فتأمل) قد يفرق
بين تأمل وفليتأمل بان الاول لما ذكر اذا كان يرد عليه شيء او كان فيه ضعف واما
اذا كان قويا ظاهرا فانه يعبر عنه بفليتأمل ع ش على م ر وانما امر بالتأمل لان هذا
الايراد يرد على المصنف ايضا لان قوله بلا ايحاف شامل لامأخوذ سرقة او لقطة مع
انما غنيمة فكلام المصنف ايضا يقتضي انه في ما ان يقال هذا المأخوذ فيه ايحاف
حكما بتزليل مخاطبته بنفسه ودخوله دارهم للسرقة او مشيه بجوارهم للقطة منزلة
الايحاف الحقيقي فيكون غنيمة شبيها ومثله في شرح م ر وقيل لا يرد على المصنف لانه
جعل الايحاف شاملا لا ايحاف الرحالة فيكون شاملا لما ذكر وانما امر بالتأمل لان مكان
الجواب عنه بان الاصل اقتصر على الخيل والركاب اقتداء بما في الحشر (قوله لئلا
قد يرد) استدراك على قوله اولى وهو وارد على المتن والاصل وفي تعبيره بقداشارة الى
عدم ابراده ولعل وجهه ان المتبادر من السياق ان المراد بالحد ول لنا الحصول قهرا
او مافي حكمه والمهدي المذكور بالا اختيار منهم حقيقة او حكما شوبري واجيب
ايضا بان المراد ما حصل لسابلا صورة عقد والمدينة صورة عقد فلا يصدق تعريف
التي عليها فلا تكون قيا ولا غنيمة كما في شرح م ر (قوله فانه ليس بنبي الخ) بل هو
من اهدى اليه اه (قوله في غير الحرب) واما ما اهدوه والحرب فائمة فهو غنيمة لانه
في معنى القتال س ل وسيأتي (قوله وما جلاوا عنه) أي قبل تقابل الجيشين اما ما جلاوا
عنه بعد التقابل فغنيمة لانه لما حصل التقابل كان بمنزلة حصول القتال فلم يرد جبر
(قوله ولولا غير خوف) كان تعبت دوابهم س ل (قوله لضرا صابهم) ولو من كفار
اخرين (قوله هو اعم من قوله) وذمي لشموله المعاهد والمستأمن (قوله وكذا

الفاضل الخ) بأن كان الوارث لا يرد عليه كالحذر وتجبين فاركان ممن يرد عليه رد عليه الفـ ضل على الأوجه كالمسلم شرح الفصول وعبارة سم وهل شرط هذا النظام بيت المال حتى لو لم يتنظم رد الفاضل على الوارث كما في المسلم فيه نظر ثم رأيت في شرح الفصول للشارح ما نصه وإطلاق الأصحاب القول بالرد وبارت ذوى الأرحام يقتضى أنه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر واقتضى س ل أن الرد خاص بالمسلمين (قوله في خمس) خلافاً للآلة الثلاث في قوله يصرف جميعه لمصالح المسلمين شرح مـ وانظر بماذا يجيبون عن الآية وأجاب بعض علماء المالكية بأن الدفع للمذكورين في الآية من جملة المصالح وقد أخذوا بظاهر الآية فان ظاهرها أن جميع النفي يصرف للمذكورين في آتمويل لنا القياس على الغنية بجامع أن كالأرجح اليأس من الكفار واختلاف السبب بالقتال وعدمه لا يؤثر عن (قوله وان لم يكن فيها تخميس) أي ذكره (قوله يقسم له) أي لنفسه أربعة أخماسه لكن لم يأخذها بل كان يتركها مع استعفاقه له عبد البر وبرماوى فالمراد أنه كان يجوز له أن يأخذ ذلك (قوله ونحو خمس خمسة) كان ينق من نفسه وعياله ويدخر منه مؤنة سنة ويصرف الباقي في المصالح كذا قاله الأكثرون قالوا وكان له الأربعة الأخماس الآية فجملة ما كان يأخذ صلى الله عليه وسلم أحد وعشرون من خمسة وعشرين قال الرويانى وكان يصرف العشرين للمصالح قيل وجوباً وقيل ندباً وقال الغزالي بل كان النفي كله له في حياته وانما خمس بعد موته وقال الماوردى وغيره كان له في أول حياته ثم نسخ في آخرها شرح مـ (قوله أي سدها) أي شتمها بالفرقة وآلة الحرب والثغور مواضع الخوف من أطراف بلاد المسلمين التي تليها بلاد المشركين (قوله وقضاة) وقدرا المعطى لكل منوط برأى الامام س ل (قوله وعلماء) ولوا غنياء والمراد بالعلماء المشتغلون بالعلم ولو مبتدئين ح ل فالمراد بالعلماء في هذا الباب الأعم من العلماء في باب الوصية عزيزى (قوله الأهم فالأهم) وأهمها سد الثغور لأن فيه حفظاً للمسلمين س ل (قوله لاقتصاره) ولاتهم لم يفارقوه جاهلية ولا اسلاماً فلما بعث نصره وذواعنه بخلاف بنى الآخرين بل كانوا يؤذونه والثلاثة الأول اشقاء ونوفل أخوهم لا يهيم وعبد شمس هو حذ عثمان بن عفان س ل اه (قوله ولقوله اما بنوهاشم وبنو المطلب) هذا لا ينتج المذعى وهو أنهم المرادون بذوى القربى في الآية (قوله ولوا غنياء) يصح رجوعه للقضاة والعلماء أيضاً فيوافق المعتمد شو برى قوله كالارث ويؤخذ منه أنهم لو اعرضوا عن سهمهم ليسقط وسيأتى في السير ومن إطلاق الآية استواء صغيرهم

(في خمس) خمسة أخماس الآية السابقة وان لم يكن فيها تخميس فانه مذكور في آية الغنية فجعل المطلق على المقيد وكان صلى الله عليه وسلم يقسم له أربعة أخماس وخمس خمسة ولكل من الأربعة المذكورين معه في الآية خمس خمس وأما بعده فيصرف ما كان له من خمس الخمس لمصالحنا ومن الأخماس الأربعة للمرتزقة كما تضمن ذلك قولى (ونحو خمس) أي النفي الخمسة (لمصالحنا) دون مصالحهم (كثغور) أي سدها (وقضاة وعلماء) بعلوم تتعلق بمصالحنا كتفسير وقرأة والمراد بالقضاة غير قضاة العسكر أما قضاة وهم الذين يحكمون لاهل النفي في مغزاهم فبرزقون من الأخماس الأربعة لأن خمس الخمس كما قاله الماوردى وغيره (يقدم) وجوباً (الأهم) فالأهم (ولبنى هاشم وبنى المطلب) وهم المرادون بذى القربى في الآية لاقتصاره صلى الله عليه وسلم في القسم عليهم مع سؤال غيرهم من بنى عمهم نوفل وعبد شمس له ولقوله ما بنوهاشم وبنو المطلب فتنى واحد وشبث

بين أصابعه رواها البخارى فيعطون ٣٠ يجت (ولوا غنياء) للخبرين السابقين ولأنه صلى الله عليه وسلم أعطى العباس وكان غنياً (ويفضل الذكر) على الآية كالارث فله سهمان ولها سهم

وظالمهم رخصهما وجوب تعميمهم ولا يقدم حاضر موضع النفي على غائب عنه وبحسب
 الاذرى اعطاء الخنثى كالأبى وأنه لا يوقف له شيء لكن مقتضى التشبيه بالأبى ووقف
 تمام نصيب ذكر وهو الأوجه شرح م (قوله لانه عطية الخ) أى كالأبى من هذه
 الحثية لأن سائر الحثيات والأهنية يأخذ الجتمع الأب وابن الابن مع الابن ح ل
 وعبرة م بعد قوله لانه عطية ولا ينافى ذلك أخذ الجتمع الأب وابن الابن مع
 الابن واستواء مدل بجهتين ومدل بجهة لأن التشبيه بالأبى من حيث الجملة لا بالنسبة
 لكل على انفراده (قوله حكاهنا هاشمية) أما الزبير فاته صفية عمة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كافي م واما عثمان فاته كافي جامع الأصول أزوى بنت كزير
 بضم الكاف وقع الراء وسكون الياء وبالزاي ابن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس
 أسلمت اه فام عثمان ليست من بنى هاشم ففى كلام الشارح مسامحة اه ع ش
 باختصار وقال زى و م ولا يرد على كلام الشارح ان من خصائصهم أولاد بناته
 ينسبون اليه فى الكفاءة وغيرها كابن بنته رقية من عثمان وأمامة بنت بنته زينب من
 أبى العاص لأن هذين ما تافغير بن أى فلو فرض أنهما عاشا كانا يستحقان فلا فائدة
 لذكرهما وإنما عقب أولاد فاطمة من على وهم هاشميون أبى (قوله واليتامى) وفائدة
 ذكرهم هنا مع شمول المساكين لهم عدم حرمانهم وأفرادهم بخمس كامل شرح م
 واستشكل جمع اليتيم على يتامى مع ان اليتيم فعيل والفعليل يجمع على فعلى كبريىض
 ومرضى وقيل وقيل قال صاحب الكشاف فيه وجهان أحدهما ان يقال ان جمع
 اليتيم يتامى ثم يجمع يتامى على يتامى ككأسير وأسرى وأسارى فيكون يتامى جمع
 التجمع والثانى ان جمع يتامى يتامى لان يتامى جار مجرى الاسم فهو صاحب وفارس ثم
 قلب اليتامى يتامى كنديم وندامى ويجوز أيضا يتيم وإشام كشرىف وإشراف كذا
 فى المنتخب اه من تفسير الرازى شوبرى (قوله هـ) وكذا يشترط الاسلام فى ذوى
 القربى والمساكين وابن السبيل لما ذكر من التعليل فلو أن قوله منا عن الجميع
 لكان أولى (قوله لأب له) أى وجوده هو شامل لولد الزنا واللقيط والمنفى بلعان
 لكن اللقيط نفقته فى بيت المال وشرط الاتفاق هنا الحاجة وعبرة بعضهم هو
 أى اليتيم ولما مات أبوه والأولى أولى عند شيخنا ح ل وعبرة س ل سدرج
 فى تفسيرهم اليتيم ولد الزنا واللقيط والمنفى باللعان ولا يسمون أشاما لأن ولد الزنا
 لأب له شرعا فلا يوصف باليتيم واللقيط قد يظهر أبوه والمنفى باللعان قد يستطقه نفيه
 ولكن القياس أنهم يعطون من سهم يتامى ويرجع على والد اللقيط والمنفى باللعان
 وإذا ظهر لها أب وكان بحيث تلزمه نفقته أو عبارة جرو يدخل فيه ولد الزنا والمنفى

لانه عطية من الله تعالى
 تستحق بقرابة الأب كالأب
 سواء الصغير والكبير والعبرة
 بالانساب الى الأبى باء فلا
 يعطى أولاد لبنات من بنى
 هاشم والمطلب شيئا لانه صلى
 الله عليه وسلم لم يعط الزبير
 وعثمان مع ان أم كل منهما
 كانت هاشمية (واليتامى)
 لأن لفظ (الفقراء) لأن لفظ
 اليتيم يشعر بالحاجة (منا) لانه
 مال أو نحوه أخذ من الكفار
 فاختص بنا كسهم المساكين
 (واليتيم صغير) ولو أنى لخبر
 لا يتم بعد أحلام راه أبوداود
 وحسنه التوى لكن ضعفه
 خبره (لأب له)

وان كان له ام وجد واليتيم في البهائم (٧٩) من فقداؤه وفي الطيور من فقداؤه وائمة ومن فقداؤه فقط من الاغنياء

يقال له منقطع (ولامساكين) الصادقين بالفقراء (ولابن السبيل) أي الطريق (الفقير) مناذ كورا كانوا أو أنا نا للآية مع ما مر آتفا وسيأتي بيان الصنفين وبيان الفقير في الباب الآتي ويجوز أن يجمع للمساكين بين الكفاية وسهمهم من الزكاة والخمس فيكون لهم ثلاثة أموال وان اجتمع في أحدهم يتم ومسكنة أعطى باليتيم فقط لانه وصف لازم والمسكنة زائلة وللإمام التسوية والتفضيل بينهم بحسب الحاجة وقولي منافع الفقير من زيادتي (ويعم الامام) ولو بناه الاصناف (الاربعة الاخيرة) بالا عطاء وجوبا لهم الآية فلا يختص الحاضر بموضع حصول النية ولا من في كل ناحية منهم بالحاصل فيها نعم لو كان الحاصل لا يستد بالتحميم قدم الاحوج ولا يعم للضرورة ومن فقد من الاربعة صرف نصيبه للباقيين منهم (والانحاس الاربعة للمرتزقة) وهم المرصدون للجهاد بتعيين الامام لهم لعمل الاولين به بخلاف المتطوعة فلا يعطون من النية بل من الزكاة عكس

لا اللقيط على الوجه لاننا لم تحقق فقد أبيه على انه غني بنفقته في بيت المال (قوله وان كان له ام وجد) أي لم تجب نفقته عليه لفقره اما لو وجبت نفقته عليه فليس يتيم برماوى وعبارة الرشيدى على مر هذا غاية في تسميته يتيم ليس الا ومعلوم انه لا يعطى اذا كان الجدة غنيا وبه صرح زى أيضا (قوله واليتيم في الطيور) من فقد أباه وائمة له بالقسمة نحو الحمام بخلاف نحو الدجاج والاوز فان المشاهدان فرخهما لا يفتقر الا للام رشيدى وقوله فان المشاهد الخ فيه ان المشاهد عدم احتياج الاوز والدجاج اليهما معا اه (قوله ومن فقداؤه فقط) الانسب تقديمه على قوله واليتيم في البهائم (قوله ولامساكين) ويصدق مدعى المسكنة والفقر بلا بينة ولا عين كافى بهروان اتمهم وكذا ابن السبيل ولا يصدق مدعى اليتيم او القرابة الابينة خ ط وكذا لا بد في ثبوت الاسلام والغزو من البينة (قوله مع ما مر) أي من قوله لانه مال أو نحوه ح ل (قوله اعطى باليتيم فقط) وعبارة مر اعطى من سهم اليتامى لا من سهم المساكين وهي أظهر (قوله لانه وصف لازم) أي لانه في وقته وزمنه يستحيل انفكاكه وقوله والمسكنة زائلة أي يمكن زوالها في زمنها ووقتها وفيه ان المسكنة شرط لليتيم فكيف تنصو راعطاء اليتيم بدونها ح ل ويجاب بأن المسكنة وان كانت شرطا له الا ان الملاحظ في الاعطاء جهة اليتيم فقط وان كانت المسكنة لازمة الا انها لم تلاحظ شيئا وعبارة الشورى قوله لانه وصف لازم أي لا طريق الى انفكاكه في زمنه وهو قيل البلوغ بخلاف المسكنة تندفع بالغنى في أي زمن وقضية هذا الفرق ان الغزوى اذا كان من ذوى القرى لا يأخذ بالغزو بل بالقرابة فقط كمن ذكر الرافعى في قسم الصدقات انه يأخذ بهما واقتضى كلامه انه لا خلاف فيه وهو ظاهر وسيأتى في الشارح قبيل فصل يجب استيما ب الاصناف والفرق بين الغزو والمسكنة ان الاخذ بالغزو ولما احتجنا وبالمسكنة الحاجة صاحبها قال جرو منه يؤخذ ان نحو العلم كالغزو اه س ل ولو اجتمع فيه يتم وقرابة أعطى بالقرابة فقط لان اليتيم عارض ولو اجتمع فيه مسكنة وكونه ابن سبيل اعطى بأحدهما اه (قوله الاصناف الاربعة) أي جميع آحادهم مر (قوله فلا يختص الحاضر) بل الغائب كذلك حيث كان من أهل ذلك الاقليم الذى وقع فيه النية فيقسم ما فى كل اقليم على سكانه وليس المراد ان ينقل ما فى كل اقليم الى كل الاقليم ح ل (قوله والانحاس الاربعة الخ) لولم تقسم سهم وهم فقراء جاز اعطاء سهم من سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عميرة وقوله المرتزقة سموا بذلك لطلب ارزاقهم من الامام من مال الله تعالى برماوى وقوله وهم المرصدون سموا بذلك لانهم ارصدوا

المرتزقة كما سيأتى ويشرك المرتزقة في ذلك تضاعفهم كما مر وائمة هم ومؤذونهم وعالمهم (فيه على) الامام (ويجوبا) كلاً من المرتزقة ومؤذاه (بقدر حاجة مملونه) من نفسه وغيرها

كزوجاته ليفرغ الجهاد ويراعى في الحاجة الزمان والمكان والرخس والغلابة عادة الشخص مروية وثبتها ويزاد
ان زادت حاجته بزيادة ولد أو حدثت زوجة فأكثر ومن (٨٠) لا يعده يعطى من العينة ما يحتاجه لا قتال

معه أو لخدمته ان كان عن يخدم
ويعطى مؤنته ومن يقاتل
فارسا ولا فرس له يعطى من
الخيال ما يحتاجه للقتال ويعطى
مؤنته بخلاف الزوجات يعطى
لهن مطلقا لا تحصارهن في أربع
ثم ما يدفع اليه زوجته وولده
الملك فيه لهما حاصل من التى
وقيل يملكه هو ويصير اليهما
من جهة (فا) ن مات أعطى
الامام (أصوله وزوجاته وبناته
الى ان يستغفروا) بفنون كاح
أوارث (وبنيه الى ان يستقلوا)
يكسب أو قدرة على الغزو فن
أحب اثبات اسمه في الديوان
أثبت والاطاع وذ كر حكم الأصول
من زيادتي وتعيرى زوجات
وبالا استغناء فيهن وفي البنات أولى
من تعيره بالزوجة وبالكاح فيها
وبالا استقلال في البنين كالبنات
(وسن ان يضع ديوانا) بكسر
الدال أشهر من فتحها وهو الدفتر
الذى يثبت فيه أسماء المرتزقة
وأول من وضعه عمر رضى الله عنه
(و) ان (ينصب لكل جمع)
منهم (عريفا) يجمعهم عند
الحاجة اليهم والعريف فعيل
بمعنى فاعل وهو الذى يعرف
مناقب القوم (و) ان (يقدم)
منهم (أساتا) الاسم (واعطاء)

أنفسهم للذب عن دين الله تعالى وطلب الرزق من ماله شرح مر (قوله كزوجاته)
ولو كانت الزوجة ذمية على المعتد شوبرى ولو أربعا (قوله ان كان عن يخدم) لعل
المراد الا أن لا فى بيت أبيه لوضوح الفرق بين ما هنا وما يأتى فى النفقات شوبرى
(قوله مطلقا) أى احتاجهن أولا (قوله لا تحصارهن فى أربع) يؤخذ منه ما بهته
الأذرى انه لو كانت عنده أمهات أولاد لم يعط الا الواحدة عمرة قلت وينبغى ان يعطى
على قدر حاجته منهن سم وعبرة مر ويعطى لأمهات أولاده وان كثرن كما افتضاء
اطلاقهم خلافا لابن الرفعة لان حملن لا اختيار له فيه (قوله وقيل يملكه) هو
المعتد وقائدة الخلاف ان له ان يتصرف فيه على هذا دون الاول وأيضا اذا قلنا
الملك لهما من جهته تسقط عنه النفقة فان قلنا الملك لهما ابتداء فلا تسقط عنه النفقة
عبد البر قال الشورى والوجه انها تسقط عنه على الاول أيضا لانه المقصود اه
نظير ما اذا منيفها شخص لاجله وقائدة الخلاف أيضا انه يورث عنها على الاول (قوله
أصوله) أى المسلمين وقوله وزوجاته ومستولادته أى المسلمات كما هو الأقرب فى شرح
الروض ولا ينافى ما تقدم فى قوله كزوجاته من انه يعطى للزوجة الذمية على المعتد
لان ذلك فى حياته وذا بعد موته ويفرق بأن الاعطاء لمن فى حال حياته انما هو له
لا لمن بخلافه بعد موته كما فى سم فان اسلمت الزوجة بعد موته فانظاها راعاؤها
لا نتفاء عملة المنع وهى الكفر شرح مر (قوله وبناته) أى المسلمات (قوله الى ان
يستغفروا) يقتضى ان الزوجة لو كانت ممن لا يرغب فى نكاحها أى ولم تستغن
بما ذكرتها تعطى الى الموت وهو ظاهر ويقتضى أيضا انها لو امتنعت من التزويج
مع رغبة الا كفاء فيها انها تعطى وهو ظاهر أيضا وان نظرفيه خ ط س ل (قوله
الى ان يستقلوا) لثلا يعرضوا عن الجهاد الى الكسب لغنا عيالهم واستتبط السبكي
من هذا ان الفقيه أو المتعبد أو المدرس اذا مات يعطى بموته مما كان يأخذه ما يقوم به
ترغيبا فى طلب العلم فان فضل شئ صرف لمن يقوم بالوظيفة ولا نظرا لاختلال شرط
الواقف فيهم لانه تبع لا بهم المصنف به فدتهم معتقرة فى جنب ما مضى ككر من
البطالة والممتنع انما هو ممن لا يصلح ابتداء أى فيقررون الان اه وخالف جروفرق
بين هذا والمرتزق بأن العلم محبوب للنفس لا يصد الناس عنه شئ فيؤكل الناس
فيه الى ميلهم اليه والجهاد مكروه للنفس فيحتاج الناس فى أرساد أنفسهم اليه الى
تألف اه زى واعتمد هذا الفرق مر (قوله وسن ان يضع ديوانا) المعتد الوجوب
ع ش لكن رجع مر فى شرحه البذب قال ع ش عليه ويمكن الجمع بعمل
الندب على ما لو أمكن الضبط بنسبه والوجوب على ما اذا لم يمكن (قوله بكسر الدال

للمناز أو نحوه (قر يشا) لشرفهم بالنبي صلى الله عليه وسلم وخبر قدموا قر يشا ولا تقدموها رواه الشافعى (الخ)
بلاغ ابن أبي شيبة باسناد صحيح وسبقوا قر يشا لقرشهم وهو تجمعهم

(الخ) وهو فارسي معرب وقيل عربي شرح م ر وهو في الاصل اسم شيطان برماوى
 وأصله دوان بدليل جمه على دواوين قليت الواو الاولى ياء (قوله لشبتهم) أخذوا
 من القرش الذى هو الحيوان البصرى لانه لقوته يا كل حيتان البحر أو من القرش
 وهو الثقبش لانه كان يفتش على ذوى الحاجات فيكفيهم ح ل (قوله وهم ولد النضر
 الخ) فقريش اسم أولقب للنضر الذى هو جد فهر أبو أييه والمحدثون على ان قريشا
 هو فهر الذى هو ولد ولد النضر ومن ثم قال الزين العراقى في نظم السيرة

أما قريش فالاصح فهر جاعها والا كثرون النضر

وقيل انه قصي قيل وهو قول رافضى توصل به الروافض الى ان كلام من أبي بكر وعمر
 ليس قرشيا لانهم انما يجتمعان منه صلى الله عليه وسلم بعد قصي فتكون امامتهما
 باطلة ح ل (قوله أحد أجداده) وهو الثانى عشر من أجداده زى وقد نظمه
 بعضهم بقوله

محمد عبد الله مطلب هاشم * مناف قصي مع كلاب فرة
 فكعب لثوى غالب فهر مالك * كذا النضر فجل كنانة بن خزيمة
 فسدركة الياس مع مضر كذا * تزار معد بن عدنان اثبت

جده الثانى بدل من هاشم وقيل عبد المطلب وقوله عبد مناف جده الثالث وهو
 أبو الاربعة المذكورين وقصى جده الرابع برماوى (قوله وبني المطلب) ما ذكره
 بعضهم من انه أشار بالواو الى عدم الترتيب بينهم وبين بني هاشم محل نظر اذا لوجه
 خلافه لان كلامه فى الاولوية ومعلوم ان تقديم بني هاشم أولى شرح م ر فكان الاولى
 ان يعبر بالفاء (قوله شقيق هاشم) وكانوا من وكانت رجل هاشم ملتصقة
 بحبة عبد شمس ولم يمكن نزاعها الا بدم وكانوا يقولون سيكون بين ولديهما دم فكان
 كذلك حل (قوله لتسويته) صلى الله عليه وسلم هذا لا يتفق تقديمهم على غيرهم
 ويغيدانهم فى مرتبة واحدة فكان الاولى ان يعطى بقوله لاقتصاره صلى الله عليه
 وسلم فى القسم عليهم من خمس الخمس كما تقدم (قوله فبني عبد شمس) اعطاهم هنا
 من جملة النبی وقيام وصف بهم يستحقون به منه لكونهم من المرتبة فلا ينافى حرمانهم
 فى ماضى لان ذلك من خمس الخمس (قوله فبني العزى) هو أخو عبد مناف
 برماوى (قوله عبد الدار) هو أخو عبد مناف أيضا هؤلاء الثلاثة أولاد قصي
 برماوى (قوله ثم بني زهرة) لانهم أخوال النبي صلى الله عليه وسلم وقوله ثم بني قيس
 لان أبي بكر وعائشة منهم برماوى (قوله وهكذا) أى ثم بعد بني قيس ثم بني مخزوم ثم بني
 عدى ثم بني جمح ثم بني سهم ثم بني عامر ثم بني الحارث برماوى (قوله الانصار) جمع

وقيل لشدتهم وهم ولد النضر
 ابن كنانة أحد أجداده صلى
 الله عليه وسلم (و) ان (يقدم
 منهم بني هاشم) جده الثانى
 (و) بني (المطلب) شقيق
 هاشم لتسويته صلى الله عليه
 وسلم بينهما فى القسم كما مر
 (ف) بني (عبد شمس) شقيق
 هاشم أيضا (ف) بني (نوفل)
 أخى هاشم لآبيه عبد مناف
 ابن قصي (ف) بني (عبد العزى)
 ابن قصي لانهم اصهاره صلى
 الله عليه وسلم فان زوجته
 خديجة بنت خويلد بن أسد بن
 عبد العزى (فسائر البطون)
 أى باقيها (الاقرب) فالاقرب
 (الى النبي صلى الله عليه وسلم)
 فيقدم منهم بعد بني العزى بنى
 عبد الدار بن قصي ثم بني زهرة
 ابن كلاب ثم بني قيس وهكذا
 فبعد قريش الانصار

الاوس والخزرج لا تارهم
 المحميدة في الاسلام فسائر
 العرب أي باقيمهم قال الرافي
 يكذار تبوه وجهه السرخسي
 على من هم أبعد من الانصار
 أما من هو أقرب منهم إلى النبي
 صلى الله عليه وسلم فيقدم
 وفي الحاوي يقدم بعد الانصار
 مضر فريضة فولد عبدنان
 فطحان (فالعجم) لان العرب
 أقرب منهم إلى النبي صلى الله
 عليه وسلم وفيها زيادة تطلب
 من شرح الروض وذكر السنن
 في المسائل المذكورة من
 زيادتي (ولا يثبت في الديوان
 من لا يصلح للغزو) كاعني
 وزمن وفاقد يد وإنما يثبت
 الرجل المكلف الحز
 البصير الصالح للغزو فيجوز
 اثبات الاخرس والاعم
 والاعرج ان كان فارسا (ومن
 مرض منهم) ينجون أو غيره
 (فكصحيح) فيعطى بقدر
 حاجة مومنه حيا وميتا بتفصيله
 السابق (وان لم يرج برؤه)
 لئلا يرغب الناس عن الجهاد
 ويستغلوا بالكسب وقولي
 فكصحيح أعيم وأولى مما
 ذكره

ناصر كما صاحب أو جمع نصير كما شراف وشريف وهو جمع فله واستش كل
 بأن جمع القلة لا يكون لما فوق العشرة وهم الوف وأجيب بأن القلة والكثرة إنما
 يعتبران في نكرات المجموع أما في المعارف فلا فرق بينهما برماوي (قوله الاوس
 والخزرج) وينبغي كما أفاده الشيخ تقديم الاوس لان منهم أخوال النبي صلى الله
 عليه وسلم شرح م (قوله مكذار تبوه) فجعلوا سائر العرب مؤخرين عن الانصار
 وجعلهم مرتبة واحدة فأشار إلى خلاف الاول بقوله وجهه الخ وإلى خلاف الثاني
 بقوله وفي الحاوي الخ وعبارة شرح م وظاهره تقديم الانصار على من عدا
 قريشا وان كان أقرب إلى النبي صلى الله عليه وسلم واستواء جميع العرب لكن خالف
 السرخسي في الاول والمأوردى في الثاني (قوله وجهه السرخسي) أي هل قولهم
 فسائر العرب على من أي على عرب أبعد الخ وقوله أما من أي أما عربي هو أقرب منهم
 أي من الانصار فيقدم أي على الانصار فإذا كان من العرب الذين ليسوا انصارا من
 ينسب إلى كنانة وكان من الانصار من ينسب إلى خزيمية الذي هو وفي ثمانية من
 المنسوب إلى كنانة يقدم على المنسوب إلى خزيمية وان كان من الانصار في كلام المتن
 الذي ظاهره تأخير سائر العرب أي غير قريش عن الانصار ثم ول على العرب
 المؤخرين في القرب منه على الانصار (قوله وفي الحاوي) هو تمدد أيضا وان كان
 مقتضى كلامه التسوية بين سائر العرب اه سم (قوله فاعجم) ويهدم في العرب
 والعجم بعد القرب بسبق الاسلام ثم الدين ثم السن ثم الهجرة ثم التبعية ثم الانذار
 الامام وقدم السن هنا عكس امامة الصلاة نظرا للافتقار هنا برماوي وهذه الزيادة
 التي في شرح الروض وقوله نظرا للافتقار عبارة شرح م لان الامام ساعد على ما به
 الافتقار بين القبائل وثم على ما يزيد به الخشوع (قوله لان العرب أقرب منهم)
 يقتضي ان في العجم قريشا النبي صلى الله عليه وسلم وهو كذلك لان بني اسرائيل وهم
 العجم من يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم والعرب من اسماعيل والبن من نبيه والعرب
 أولاد عم العجم شيخنا (قوله وفيهما) أي العرب والعجم زيادة وقد تقدمت (قوله
 ولا يثبت) أي ندبا وقيل وجوبا شرح م والذي اعتمدته زى تهما للروضة
 وجوب ذلك (قوله بقدر حاجة الخ) أي لا القدر الذي كان يأخذه لاجل فرسه
 وقتاله وما أشبه ذلك س ل (قوله حيا وميتا) تعميم في المومن وحيا. به بعد موته
 تجهيزه (قوله بتفصيله) السابق وهو قوله ويراعى في الحاجة الزمان والمكان الخ
 عبد البر (قوله وان لم يرج برؤه) ولا تشتط المسكنة برماوي (قوله لئلا يرغب
 الناس الخ) وبذلك فارق عدم وجوب اعطاء أولاد السالم ظاهرا بعدد وتتم الرغبة

(ومعنى) ند بالاسم (من لم يرج) برؤه وان اعطى اذلا فائدة في ابقائه وهذا من زيادتي (وما فضل عنهم) أى عن المرتزة
أى عن حاجتهم (وزع عليهم بقدر مؤنتهم) (م) لانه لم يترك ان لواحد منهم نصف ولا آخر ثلث اعطاهم من الفاضل

هذه النسبة (وله) أى الامام
(مرفى بفضله) أى الفاضل
(في ثغور وسلاح وخيل)
وتجوزها لانه معونة لهم والغرض
من هذا ان الامام لا يبقى
في بيت المال شيئا من النية
ما وجد له مضر فان لم يجد
ابتداء من رباطات ومساكن
على حسب رايه (وله وقف
حقار في اوسعه وقسم غلته)
في الوقف (أو غنمه) في البيع
بحسب ما يراه (كذلك) أى
كقسم المنقول اربعة اجزاسه
للمرتزة ونحوه للمصالح
والاصناف الاربعة سواء
وله أيضا قسمه كالمنقول كما
شمله الكلام السابق اول
الباب لكن خمس الخمس
الذي للمصالح لا سبيل الى
قسمته وما ذكرته من
التخفيف هو ما في الروضة كاصلها
واقصر الاصل على الوقف
(فصل) في الغنية وما يتبعها
(الغنية نحو مال) هو أهم
من قوله مال (حاصل) لنا (من
الحربيين) مما هو لهم (باجاف)
أى اسراع لشئ مما مر حتى
ما حصل بسرقة أو التقاط كما
مر وكذا ما انهمزوا عنه عند
التقاء الصنفين ولو قبل شهر
السلاح أو اهداه الكفار لنا والحرب قائمة بخلاف التروك بسبب حصولنا في دارهم

الناس في العلم وهذا في الاوقاف وأما أموال المصالح فأولاد العالم بعده يعطون
كما هنا اه قل على الجلال (قوله ومعنى) أى وجوباً س ل وقال س ل نديا وهو
مبنى للجهول بدليل كتابته بالياء آخره لانه لو كان مبنياً للفاعل لكتب بالواو لانه من
محايض وقال تعالى فمحو الله ما يشاء وقال تعالى فمحونا آية الدليل لكن قال في الصحاح
محى لوحه بمحو محوا ويحويه محيا فعليه تصح قراءته بكسر الحاء مع فتح الياء بالبناء
للفاعل وهو المناسب لقوله ولا يثبت (قوله وان اعطى) والذي يعطاه كفاية بمونة
اللائقة به الا انه مرفى قال البرماوى ويفرق الامام أو نائبه أرزاقهم متى شاء
من سنة أى سنة سنة أو مشاهرة أى شهر اشهر او غيرهما بحسب ما يراه أى وليجعل
وقت العطاء معلوما لا يختلف والاولى مرة في كل سنة وظاهر كلام ابن القري انه
لا يشترط مسكنه وجرى عليه السبب كى وقال ان النص يقتضيه (قوله اذلا فائدة
في ابقائه) قد يقال فيه فائدة وهى تذكرة ليعطى (قوله وزع عليهم) أى على
المرتزة أى الرجال البالغين دون غيرهم من الذرارى ومن يحتاجون اليه من نحو
القضاة س ل (قوله فلو كان لواحد منهم نصف الخ) مثل خ ط بغير هذا فقال مثال
ذلك كفاية واحد ألف وكفاية الثانى ألفان وكفاية الثالث ثلاثة آلاف وكفاية
الرابع أربعة آلاف فمجموع ذلك عشرة آلاف فيعمل الفاضل عن ذلك عشرة اجزاء
فيعطى الاول عشرها والثانى خمسها والثالث ثلاثة اعشارها والرابع خمسها
وكذا يفعل ان زاد اه عن (قوله وقسم غلته) أى اجزته وهو مستأنف لا معطوف على
ما قبله لان القسم واجب في مبتدأ خبره كذلك (قوله بحسب ما يراه) راجع للوقف
والبيع فقط فكان الانسب تقديمه على قوله وقسم غلته (قوله والاصناف
الاربعة) أى ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وقوله سواء حال أى
حال كون المصالح وكل من الاصناف الاربعة مستوية فيه لان لكل خمسة (قوله
السابق اول الباب) أى فى قوله ما حصل لنا من كفار في خمس الخ فانه شامل للمقاتل
وكان الاولى ان يقول اول الكتاب لانه الذى ترجم به (قوله لا سبيل الى قسمته)
أى لان المصالح غير محصورة فوقه ومرفى غلته اولى من بيعه ومرفى غنمه برماوى
وعبارة شرح م د بل يباع أو يوقف وهى اولى ويقسم غنمه أو غلته اه

﴿فصل﴾ فى الغنية وما يتبعها أى من الرضى والنفل (قوله حصل لنا)
خرج ما حصله أهل الذمة من أهل الحرب فليس بغنية ولا ينزع منهم س ل (قوله
والحرب قائمة) لان القتال لما قرب وصار كالحقق الموجود صار كانه موجود بطريق
القوة المنزل منزلة الفعل شرح م د (قوله بخلاف التروك) بسبب حصولنا في دارهم

أى قايس بغنية بل فى لاتهم جلاو اعنه زى وحل لانه ما لم يقع تلاق لم تقوشا بة
القتال فيه شرح مر (قوله وضرب معسكرا) أى خيامنا فلا يكون لغنية بل فى
عش وبرماوى والظاهر ان مفعول المصدر محذوف أى ضرب معسكرا خيامه والمراد
بالمعسكر المعسكر نفسه من اطلاق اسم المحتل على الحال فى المختار مانصه المعسكر
الجيش ومعسكر الرجل فهو معسكر بكسر الكاف أى هيا المعسكر وموضع المعسكر
معسكر يقع الكاف فاطلاق المعسكر على الخيام مجاز من اطلاق اسم المحتل على
الحال لان المعسكر اسم لموضع المعسكر (قوله فيقدم منها السلب) ولو اعرض عنه
مستحقه لم يسقط حقه لانه متعين له جبر (قوله غررا) هو ما انطوت عنا عاقبه
والمراد هنا الوقوع فى أمر عظيم قل على التحرير (قوله منا) خرج الكافر فلا سلب له
ولو ذميا اذن له الامام برماوى (قوله أو عبدا) أى لمسلم وقوله صديقا أى بشرط ان يكون
يقابل ومثله المرأة والخشى اه برماوى (قوله أو يعميه) هذه العبارة أحسن من
قول المنهاج أو يفتأ عينيه لصدقه بما لو كان له عين واحدة (قوله أو يقطع يديه) فلم
قطع يده فى مجلس ثم قطع الأخرى غيره قبل انقضاء الحرب فالقياس ان السلب
يكون للثاني لانه هو الذى أزال المنعة فلو قطعها معا اشتركا ولو اشترك جميع فى قتل
أو اثنان فالسلب لهم ولو اثنان واحد فقتله آخر فالسلب للأول برماوى (قوله أو
يأسره) بكسر السين من باب ضرب قال تعالى وتأسرون فريقتا (قوله وان من عليه
الامام) نعم لاحق للقتال فى رقبته وفدائه لان اسم السلب لا يقع عليهما شرح مر
(قوله أو أسيرا لغيره لانه) أى الغير كفى شره بالأسير ل (قوله أو بعد ان هزم
الحريين) أى قتله بعد ان هزمهم والمخاريبون غير مضمين لقتال أو الى فئة اما اذا تخيروا
لقتال أو فئة فحكم القتال باق فى حقهم كما قاله الامام بخلاف ما لو قتل واحدا بعد
انهزامه مع بقاء غيره فانه يستحق سلبه عن (قوله خبر من قتل) هذا ليس من
كلامه صلى الله عليه وسلم بل هو من كلام أبي بكر رضى الله عنه بضرته صلى الله
عليه وسلم شيخنا وقال س ل هو من كلام النبي صلى الله عليه وسلم ولا ينافيه ان
أيا بكر قاله لان النبي قاله فى غزوة حنين اه وصرح بذلك الجلال الخليل فقال قال صلى
الله عليه وسلم من قتل الخ والقتل مستعمل فى حقيقته ومجازه فيشمل من أزيلت قوته
وفى قوله قتيلا مجاز الاول والمراد قتيلا يحل قتله فخرج النساء والنسيان كما قاله
البرماوى (قوله وهو خوف) أى طويل يلبس بالساق شرح مر (قوله من سوار)
وهو ما يجعل فى اليد كالنبالة بدليل عطف الطوق عاياه (قوله فى رحله) أى منزله
الذى يسكن فيه وعجالة المختار رجل الشخص مأواه فى الحضر ثم نقل لامتعة المسافر

وضرب معسكرا فمهم وتعبيرى
بالحريين هنا وفيما يأتى أولى
من تعبيرة بالسكاف (فيقدم)
منها (السلب لى ركب غررا)
بغير زده بقولى (منا) خرا
كان أو عبدا صديقا أو بالغا
ذكر أو اتى أو خشى (بازالة
منعة حري) يقع النون أشهر
من اسكانها أى قوته (فى
الحرب) كان يقتله أو يعميه
أو يقطع يديه أو رجله أو يده
ورجله أو يأسره وان من عليه
الامام أو أرقه أو فداء بخلاف
ما لو رماه من حصن أو صف
أو قتله غافلا أو أسيرا لغيره
أو بعد ان هزم الحريين فلا
سلب له لا تنفاه ركوب الغرر
المذكور والاحمل فى ذلك
خبر من قتل قتيلا فله سلبه
رواه الشيخان (وهو) أى
السلب (مأواه) أى الحربي
الذى أزيلت منعته (من ثياب
تكف) وطيلسان (وران)
براه ونون وهو خوف بلا قدم
(ومن سوار) وطوق
(ومنطقة) وهى ما يشد بها
الوسط (وخاتم ونفقة) معه
بكمسها لا الخلفة فى رحله
(وجنية) تقاد معه

(قوله ولو بين يديه) الاول ولو لم تكن بين يديه ع ش بان كانت خلفه او بجانبه
 لانه المتوهم وعبارة شرح م ر تقاد امامه او خلفه او بجانبه بقوله في الروضة
 كما ملها بين يديه مثال لا قيد كان الاول ان يعني عالم يد كراه (قوله اختار
 واحدة منها) بخلاف ما لو كان معه اسلحة متعددة فانه يأخذ جميعها لانها كلها
 كالقاتل بها ولا ان الحاجة الى السلاح اتم لانه قد يحتاج للواحد بعد الواحد
 لضيق الاول او انكساره وايضا لا يتم الحرب بدون سلاح بخلاف الفرس سم
 قلاع م ر خلافا ل م ل لانه فاسها على الجنائب لكن عبارة شرح م ر ولو زاد
 سلاحه على العادة فقياس ما يأتي في الجنيبة انه لا يعطى الاسلحة واحدا وهو
 الاوجه وقوله على العادة أي بحيث لا يحتاج له ع ش وقضية ذلك انه اذا كان
 معه آلات للحرب من انواع متعددة كسيف وبنذقة وخنجر وديوس ان الجميع
 سلب بخلاف ما زاد على العادة فان كان معه سيفان فاما يعطى واحدا منهما وعبارة
 ع ب و آ لم حرب يحتاجها وهو شامل للمتعدد وغيره من نوع مكسيقين او انواع
 وقضيته اخراج ما لا يحتاج اليه وينبغي الاكتفاء في الحاجة في التوقع فكل ما توقع
 الاحتياج اليه كان من السلب سم وع ش على م ر (قوله ومركوب) ولو بالقوة كان
 قاتل راجلا وعثمانه بيده او بيد غلامه مثلا م ر (قوله للجمام) وهو ما يجعل في م
 الفرس والقود الذي يجعل في الحلقة ويمسكه الركب والمهم مازد والركاب لكن
 قال في المختار هو جديدة تكون في مؤخر خف الرافض ع ش على م ر والرافض
 من يروض الدابة أي يعلمها لكن على هذا لا يناسب جعله من امثلة آله الركوب لانه
 ليس آله فاعمل المراد به الركاب بطريق التجوز (قوله لاحقية) وهي الوعاء الذي
 يجعل فيه الامتعة كالخروج مثلا قال م ر نعم لو جعلها وقاية لظهره اتجه دخولها اه
 ويدل لذلك قول الشارح ولا مشدودة على يديه فانه يقتضي انه لو جعلها خلف ظهره
 وقاية له وشدها كانت من السلب (قوله واختار السبكي الخ) ضعيف (قوله مؤن
 نحو الحفظ) أي قد راجعة مثل ذلك لا يزيد (قوله ثم يخمس الباقي) والمتولى لذلك
 الامام او نائبه ولو غزت طائفة ولا أمير فيهم من جهة الامام فحكموا في القسمة واحدا
 اهلاصحت والا فلا شرح م ر (قوله خمس رفاع) ذكر القرعة هنا بخلاف ما تقدم
 في النفي لان الغائبين حاضرون فهم كالشركاء الحقيقية بخلاف النفي لان اهل غائبون
 برماوى وشو يرى أي فلا اقراع فيه بل الرأي فيه للامام كما في الرشيدى وعبارة
 سببه ان الغائبين هنا ما يكون الا خمس الاربعة محصورون ويجب دفعهم اليهم حالا
 كما يأتي فوجبت القرعة لقاطعة النزاع كما في سائر الاملاك وما النفي فامرهم موكول

ولو بين يديه لانها انما تقاد
 معه ليركها عند الحاجة بخلاف
 التي يحمل عليها انما لا تعدد
 الجنائب اختاروا واحدة منها
 لان كلامها جنسية من ازال
 منعه (وآله حرب كدرع
 ومركوب وآله) كسرج
 ولجام ومقود ومهراز وقولي
 وآله اعم من قوله وسرج ولجام
 (لاحقية) مشدودة على
 الفرس بما فيها من نقد وغيره
 لانها ليست من لباسه ولا من
 حليته ولا مشدودة على يديه
 واختار السبكي انه يأخذها
 بما فيها (ثم) بعد السلب
 (تخرج المؤن) أي مؤن نحو
 الحفظ وقل المال ان لم يوجد
 منه نوع به الحاجة اليه (ثم
 يخمس الباقي) من الغنية بعد
 السلب والمؤن (وخمسه خمس
 النفي) فيقسم بين اهل كافر
 في النفي لانه واعلموا انما غنمتم
 من شئ فيجعل ذلك خمسة
 اقسام متساوية ويؤخذ خمس
 رفاع ويكتب على واحدة لله
 او للمصالح وعلى اربع للغائبين
 ثم تدرج في بنادق متساوية
 ويخرج لكل خمس وقعة
 فخرج لله او للمصالح جعل
 يراهم الخمس على خمسة
 وهي التي تقدمت في النفي

الى الامام ولا مال فيه معين فلم يكن لقرعة فيه منى (قوله ويقسم بالغنائم قبل الخ) أي نداء يستجاب أن تكون هذه القرعة في دار الحرب كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وتأخيرها بلا عذر أي العود الى دار الاسلام مكرره بل يحرم ان طلبوا تعجيلها ولو باسناد الحال كما يحتمل الاذرعى (قوله والنفل الخ) وهو لغة الزيادة وشرا ما ذكره وانما ذكره قبل الانخاس الاربعة لانه من مال المصالح الذي هو من حصة الخمس المتقدم في قوله وخمسه كفى والنفل مبتدأ خبره من مال المصالح وما بينهما اعتراض وهذا الجملة باعترافها بضرورة بين المعطوف وهو قوله والانخاس الاربعة للغنائم والمعطوف عليه وهو قوله وخمسه تكس النوى (قوله باجتهاده في قدرها) وان زاد على السهم لانه موصوف بالانظر الى نظر الامام عن (قوله ينكى) من باب رمى كما في المصباح والمكمن فتح المبين كما في المصباح أيضا (قوله من مال المصالح) وقيل من اصل الغنية وقيل من الانخاس الاربعة مر (قوله او الحاصل) بالجر حذف على الذي سيغنم (قوله في النوع الثاني) أي قوله او بشرطها الخ عش (قوله كربع) أي ربع خمس الخمس الذي للمصالح (قوله كونه لوما) هذا واضح في النوع الثاني لانه الذي شرط فيه الزيادة قبل اندفع (قوله عقارها رة قولها) فان قلت ما الفرق بين الغنية والنوى حيث جعلتم العقار في الغنية كالمقول وفي النوى تقدير فيه الامام بين قسمته ووقفه او بيعه وقسمته ثمة او غنائه قلت احبب وفاقا مر بان الغنية حصلت بكسبهم وفعلهم فلكونها بخلاف النوى فانه احسان جاء اليهم من خارج فكانت الخيرة فيه الى رأى الامام سم ملخصا (قوله بالغنائم) فيه خروج بمخالفة أي حنيفة من تخيير الامام بين قسمتها على الغنائم ووقفها رة (قوله بعد الاضافة) أي النسبة اليهم في قوله تعالى ما غنمتم من شىء روية ان هذا لا يقتضى كون الانخاس الاربعة ملكا لهم الا ان يقال النسبة اليهم تقتضى الملك (قوله من حضر ولو مكرها) على الحضور (قوله بنيت الخ) هذا اتقييد ظاهر في غير من يرضع له لما يأتى من ان الزمن والاعى والاقطع برخص لمسم وان لم يشوا وبقية قوله كما يؤخذ من شرح مر (قوله ككأجير) أي اذا قاتل وكذلك بعده وعبارة المذاهب والاطهر ان الاجير لسياسة الدواب وحفظ الامتعة والتاجر وانصرف يسهم لهم اذا قاتلوا وعبارة البرماوى كأجير أي اجارة عين أما جبر الله فيمنى وان لم يقاتل لا مكان التزامه من يهل عنه ويتفرغ للجهاد وأما المسلم اذا استوجر لجهاد فلا أجر له لفساد اجارته ولا رضى له وان قاتل لا عراضه عنه بالاجارة والا قرب انه يهدى السلب لعموم حديثه لخصا واعطاء أجير الله مع عدم قتاله وعدم نيته له ككأجير

ويقسم بالغنائم قبل قسمته هذا الخمس لكن بعد اقراره بقرعة كاعرف (والنفل) بفتح الفاء أشهر من اسكانها (وهو زيادة يدفعها الامام باجتهاده) في قدرها بقدر الفعل المقابل لها (لمن ظهر منه) في الحرب (أمر محمود) كبادرة أو حسن اقدام (أو بشرطها) باجتهاده (لمن يفعل ما يشكى الخريين) كالحجوم على قلعة ودلالة عليها وحفظ مكمن وتجنس حال يكون (من مال المصالح الذي سيغنم في هذا القتال أو الحاصل عنده) في بيت المال فان كان مما سيغنم فيذ كر في النوع الثاني جزأ كربع وثلاث وتقتل فيه الجهالة للعاجلة وان كان من الحاصل عنده شرط كونه معلوما والنوع الاول من النفل من زيادتي (والانخاس الاربعة) عقارها ومنقولها (لغنائم) أخذ من الآتية حيث اقتصر فيها بعد الاضافة اليهم على انخراج الخمس (وهي من حضر القتال ولو في اثائه) أو كان ممن لا يسهم له (بنيت) أي القتال (وان لم يقاتل أو) حضر (لابنته) وقاتل كأجير

لحفظ أمتعة وتاجر ومخترق) لشهوده القتال في الاولى ولقتاله في الثانية والحق بينهما جاسوس وكفى القرض ومن اخر ليعرس العسكر من هجوم العدو ولا شىء من حضر بعد انقضائه ولو قبل حيازة المال ولمن حشره

الغرض مشكل فليحذر وانما قصدت اجارة المسلم للعباد لانه محذور المصنف تعين عليه ومثل اجارة الذمة الاجارة الواردة على عمل تكياطة ثوب فيعطى وان لم يقاتل كما في شرح م ر لانه يمكنه ان يكتري من يعمل عنه ويحضر (قوله وانهم) خرج بقيد ملحوظ تقديره ولم ينهزم (قوله غير متصرف) ويصدق بيمينه اذا ادعى التصرف او التصرح حل (قوله ولا يخلد والمرحف) لانه لانية لها حقيقة فلا يرد ان شرح م ر لان قول المصنف وهم من حضر الخ شامل لما يقتضاه انهما يعطيان والمخلد من يحث الناس على ترك القتال والمرحف من يرجف الناس ويخوفهم حل وفي ع ش على م ر ان العطف لانفسير وفي الصباح خولته تركت نصرته واعانته اه وهي تقتضي الثغاب ويشهد بالصباح قوله تعالى وان يخذلكم فن ذا الذي ينصركم من بعده الاية لكن س ل فسر المخلد بالذي يكثر الخوف والمرحف بالذي يحصل منه الخوف ولومرة كقوله لا طاقه له انهم فيكون اعم (قوله وان حضر) أي المرحف والمخلد بئنه أي القتال بل وان قاتلا شيخنا عز نزي (قوله فحقه) أي حق تملكه لما سبذ كران الغنيمة لا تمام الا بالقسمة واختيار التملك شرح م ر قال ع ش قوله أي حق تملكه أي لانفس الملك فلا يورث المال عنه بمجرد ذلك بل الامر مقوض لرايه أي الوارث ان شاء تملكه وان شاء أعرض (قوله قبل انقضائه) أي وقبل الحيابة اما بعدها فحقه لوارثه س ل وم ر خلافا لم ح حيث قال لا شيء له ولو بعد حيابة المال (قوله للماسر) أي من ان الغنيمة تستحق الخ (قوله وفارق موت فرسه) أي قبل انقضائه الحرب فانه يعطى لها وأما لومات الفرس قبل القتال فانه لاحق له ح في وعبارة م ر وفارق استحقاقه لسهم فرسه الذي مات أو خرج عن ملكه في الاثناء ولو قبل الحيابة بانه أصل والفرس تابع فباز بقاء سهمه للمتبوع ويرجحه ومرضه في الاثناء غير مانع له من الاستحقاق وان لم يكن مرجحوا والجنون والاعماء كالموت ولوماتها محتمل أن لا يستحق واحد منهما ويحتمل أن يستحق الفرس ويكون للوارث لانه تابع فيغتفر فيه ولا يقال اذا سقط استحقاق المتبوع سقط استحقاق التابع كما في الروض (قوله والفرس تابع) أي فيغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع (قوله وللفارس) أي وان غصب الفرس لكن من غير حاضر والا فله كالموضع فرسه في الحرب فوجده آخر فقاتل عليه فيسهم له الكه م ر وقوله سهمان للفرس وان لم يقاتل عليه بأن كان معه أو بقربه متبعا لذلك ولكنه قاتل راجلا أو في سفينة بقرب الساحل واحتمل أن يخرج ويركب لانه قد يحتاج اليها شرح م ر (قوله فرسان بضم الفاء) وكسرهما مع سكون الراء لان فرسا يجمع عليهما (قوله الالف فرس واحد) ولومعارا

وانهم غير معروف لقتال أو متبوعا الى قته ولم يعد قبل انقضائه فان عاد استحق من المحوز بعد عوده فقط ومثله من حضر في الاثناء ولا يخلد ولا مرجف وان حضرا ذمة القتال (ولومات بعد انقضائه ولو قبل الحيابة) للمال (فحقه لوارثه) لان الغنيمة تستحق بالانقضائه وان لم تكن حيابة بخلاف من مات قبل انقضائه لا شيء للماسر وفارق موت فرسه بأن الفارس متبوع والفرس تابع (ولراجل سهم ولفارس ثلاثة) سهمان للفرس وسهم له للاتباع رواه الشيخان (ولا يعطى) وان كان معه فرسان (الالف فرس واحد فيه نفع) لما روى الشافعي وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعط الزبير الالف فرس وكان معه يوم حنين افراس عربية كان أو غيره كيزون وهو من أبواه عجميان وهجين وهو من أبوه عربي وأمه عجمية ومقرف بضم الميم وسكون القاف وكسر الراء وهو من أبوه عجمي وأمه عربية

فلا يعطى لغير فرس كبير وفيل وبغل وحمار لأنها لا تصل للحرب صلاحية الخيل بالسكر والفرار لا ينصلح بها الأجرة
نعم رضع لها ورضع الفيل أكثر من رضع البغل ورضع البغل أكثر من رضع الحمار ولا يعطى لفرس لا تنفع فيه

أرجسنا جرا أي أن يبلغ سنه ولو في أثناء القتال وأمكن ركوبه برماوى ولو حضرا
بفرس مشترك أعطيا سهميه شركة بينهما بسبب ملكيتهما هذا إن لم يركباها
معافان وركباها وكان فيهما قوة السكر والفرس ما أعطيا أربعة أسهم سهمه أن لهما
ومهما كان للفرس والانسهمسان لهما فقط نعم الأوجه أن رضع لها شرح ممر والروض
(قوله فلا يعطى لغير فرس) أي لا يسهم له فلا ينفى أن يرضع له كاسياني (قوله
لأنها لا تصلح الخ) واستأنسوا بذلك أيضا بقوله تعالى ومن رباط الخيل الأية حيث
اقتصروا عليها برماوى (قوله بالسكر) أي الجرى على العدو والفرار أي الفرار منه ولو تولد
حيوان بين ما يسهم له وما يرضع له فكان تولد بين أتان وفرس رضع له ولا يسهم عن
(قوله رضع لها) أي لا مذكورات ورضع البعير فوق رضع البغل كما في شرح الروض
وهذا محمول على ما لا يصلح للسكر والفرار كالبغالي والألا كالمهرى يسهم له وعلى كونه
يرضع له ينبغي أن يكون رضعه أكثر من رضع الفيل حل والمعتداته رضع له مطلقا
والحاصل أن رضع الفيل أكثر من رضع البعير الذي لا يصلح للسكر والفرار ورضع البعير
الصالح لذلك أكثر من رضع الفيل ورضع الفيل أكثر من رضع البغل ورضع البغل
أكثر من رضع الحمار (قوله وفارق الشيخ الهرم) أي حيث يسهم له (قوله نعم رضع له)
كيف ذلك مع أنه لا تنفع فيه فوجوده كالمعدم وما الفرق بينه وبين العبد الذي وما
عطف عليه حيث لا يرضع لهم إذا كان لا تنفع فيهم ثم رأيت عن الشيخ الميرزى
أن الفرس الذي لا تنفع فيه يكثر جيش المسلمين فلذا رضع له أه وأقول هذا يأتي أيضا
في العبد وما عطف عليه إلا أن يقال لما كان الفرس تابعاً لربيه فوافيه فريضته
أوبقل لا تنفع فيه أي تام وفيه أصل النفع فليصير (قوله لعبد وصي) والبعض
كالعبد على الأوجه كما اعتمدوا إذا الرقيق ليس من أهل فرض الجهاد والمريض
كذلك فيكون الرضع بينه وبين سيده مالم تكن مهابة ويضر في نوبته فيكون
الرضع له وصكون الغنية اكتساباً لا يقتضى الحماقة بالاحرار في أه يسهم له لأن
السهم إنما يكون لكونه إنساناً ولو غراهؤلاء قسم بينهم بأسوى الخمس بحسب
ما يقتضيه الرأي من تساوي وتفضيل مالم يضر كامل وإذا فلهم الرضع وله الباقي ومن
كل منهم في الحرب أسهم له كما في شرح ممر (قوله وفيهم نفع) بخلاف ما لا نفع فيه
فلا يرضع له حل (قوله ولكافر معصوم) إن لم يكرهه الإمام على الخروج فإن أكرهه
استحق أجراً مثل فقط قاله الماوردي سم (قوله وزمن ولا يشكل الزمن) بالشيخ
الهرم حيث يسهم له لأن من شأن الزمن نقص رأيه بخلاف الهرم الكامل له قل
شرح ممر (قوله حضر) أي لا ينية القتال والأأسهم لها أخذاً عما ر (قوله وإن كانوا)

كهنزول وكبير وهم وفارق
الشيخ الهرم بأن الشيخ ينفع
رأيه ودعاه نعم رضع له (ويرضع
بها) أي من الأنجاس الأربعة
(لعبد وصي ومجنون وامرأة
وخشي حضرا) القتال وفيهم
نفع وإن لم يافت السيد والولي
والزوج (ولكافر معصوم)
هو أعين قوله ولأخي (حضر
بلاجرة) وإذا كان الإمام الاتباع
في غير المجنون والخشي وقياساً
فيهما كان حضر الكافر بغير
أذن الإمام لم يرضع له لأنه منهم
بموالاتهم دينه بل يعزوه إن
رأى ذلك أوبادته بأجرة فله
الأجرة فقط والتصريح بحكم
المجنون والخشي من زيادتي
ورضع أيضاً لأخي وزمن وفارق
أطراف وتاجر ومحترف حضرا
ولم يقاتلا (والرضع دون سهم)
وإن كانوا فرساناً (يجهل)
الإمام (في قدره) بقدر ما يرى
ويفارق بين أهله بقدر نفعهم
فيرجع المقاتل ومن قتاله
أكثر والفارس على الراجل
والمرأة التي تداوى الجرحى
وتسقى العطاش على التي تحفظ
الرجال وإنما كان الرضع من
الأنجاس الأربعة لأنه يسهم
من الغنية مستحق بالحضور
إلا أنه ناقص فكان من الأنجاس الأربعة المختصة بالغائبين الذين حضروا الواقعة

أي الذين يرضع لهم فرسا أو لعل الأولى تقديم هذه النجاسة بعد قوله لعبد ومسي
ويعنون الخ ثم ظهر أنه غاية في قوله دون سهم كما يؤخذ من شرح مرقم عبارة ولو كان
الرضع فارس كما جرى عليه ابن المقرئ وهو المعتمد والأصح أنه لا بد أن يتقضى مجموع
ماله مع فرسه عن سهم راجل خلافا لما يفهم من جريان الفارس رخصا لنفسه دون
سهم الراجل ورخصين لفرسه دون سهمي الفرس س ل وكلامه بمرور عليه

(كتاب قسم الزكاة)

ذكره أكثر الأصحاب هنا كالتخصيص لانه أي مال الزكاة كسابقه أي التي والغنية
يجمعه الإمام ويفرقه وأقلهم كلام آخر الزكاة لتعاقبها ومن ثم كان أنسب وجرى
عليه في الروضة شرح مرقم (قوله آية إنما الصدقات) سميت بذلك لاشعارها بصندوق
نية باذنها وبد في الآية بالفقراء لشدة حاجتهم (قوله بلام الملك) وعطف بالواو دون
أول قاعدة التشرية بينهم فيما فلا يجوز تخصيص الأصناف الموجودين بها وقال الأئمة
الثلاثة وكثيرون يجوز صرفها إلى صنف واحد ومال إليه الفخر الرازي وقالوا منى
الآية إنما الصدقات لمؤلاء الثمانية لا لغيرهم فلا يجب استيعابهم والشافعي يقول
لا لغيرهم ولا لبعضهم وحده وبسطوا الكلام في الاستدلال له بما رددته عليهم
في شرح المشكاة إيعاب شو برى قال ابن عجيل البني ثلاث مسائل في الزكاة يفتى
فيها على خلاف المذهب نقل الزكاة ودفع زكاة واحد إلى واحد ودفعها إلى صنف
واحد أج على التقرير (قوله وإلى الأربعة الأخيرة بنى الظرفية) فان قلت ما الحكمة
في ذكر في بعض الأفراد دون بعض قلت الحكمة في ذكرها في الأول ظاهرة
لان المأخوذ يصرف في تخليص الرقاب وعطف الغارمين عليه بدونها لمشاركته له
في الأخذ ليدفع لغيره ما عليه فكأنهم أنواع واحد ولما كان سبيل الله نوعا آخر
الأخذ له مخالف للأخذ لما قبله أعاده ما فيه إشارة لذلك وعطف عليه ما بعده
لمشاركته له في الأخذ لا صرف لحاجته لا لوفاء ما عليه فكأنهم معه كالنوع الواحد
فلم يحتج لأعادة في معه شو برى (قوله حتى إذا لم يحصل الصرف) في مصارفها بأن
عنى المسكاتب بغير ما أخذه أو برى الغارم أو دفع غير ما أخذه أو تخلف الغازي عن
الغزو وابن السبيل عن السفر وقوله على ما يأتي أي في الفصل الآتي في قوله فان
تختلف عما أخذنا لأجله استرد الخ (قوله ثمانية) وقد جمعها بعضهم في قوله
صرفت زكاة الحسن لم لا بدأت بي * فاني لما احتاج لو كنت تعرف
فقير ومسكين وغار وعامل * ورق سبيل غارم ومؤلف
وأنواع ما تجب فيه ثمانية أيضا بل وبقر وغنم وذهب وفضة وزرع ونخل وعذب

(كتاب قسم الزكاة)
مع بيان حكم صدقة التطوع
والأصل في الأول آية إنما
الصدقات للفقراء وأضاف فيها
الصدقات إلى الأصناف الأربعة
الأولى بلام الملك وإلى الأربعة
الأخيرة بنى الظرفية لاشعار
بإطلاق الملك في الأربعة الأولى
وتقيده في الأخيرة حتى إذا لم
يحصل الصرف في مصارفها
استرجع بخلافه في الأولى
على ما يأتي (هي) أي الزكاة
لثمانية (لفقر)

وهذا في رد الحاجة إلى الذهب والفضة قول على المولى
 (قوله من لا مال له الخ) أي ولم يكسب نفقة من تلزمه نفقة أخذها بعد فاندفع
 ما يقال إن التعريف شامل للمكتفي بنفقة من تلزمه نفقة فلا يكون مانعا وكلام
 المصنف شامل لثلاث صور (قوله يقع الخ) ظاهر اللفظ أنه وصف لكل بانفراده
 فيكون المتقى وقوع كل بانفراده وذلك صادق بوقوع المجموع وليس مرادا قلدا بين
 الشارح المراد بقوله جميعها أو مجموعها والمراد بجميعها كل واحد منهما على
 حدته بأن لم يوجد إلا ذلك وبمجموعها أن يوجد معا على خلاف المشهور فيه
 والمشهور أنه يصدق البعض. كقول الشيخ خالد الذي يتركب من مجموعها لأن
 جميعها فإن المراد بالمجموع في كلامه ما يشمل البعض والكل فن له كسب يكاف
 الكسب حيث حل وكان لا ثبابة ولا مشقة ولو كان من ذوى البيوت الذين لم يتجر
 عادتهم بالكسب لم يكفه كافي حل وفي شرح م ر مانعه وقضية الخدان الكسب
 غير فقير وإن لم يكسب وهو كذلك هنا أن وجد من يستعمله وقد ر عليه أي من غير
 مشقة لا تحتمل عادة في ما يظهر وحل له تعاطيه ولا قبه والاعطى اه باختصار
 فالشروط أربعة (قوله وحال ممونه) ولو كان عنده ما يكفيه ومعه لكن عليه ديون قدر
 ما عنده ولو ماله على المعتمد لم يعط حتى يصرفه فيها كافي م ر نعم بين النظر فيما لو كان
 عنده صغار ومماليك وحیوانات فهل تعتبرهم بالعمر الغالب لأن الأصل بقاؤهم
 وبقاء نفقتهم عليه أو بقدر ما يحتاجه بالنظر إلى الأطفال بلوغهم وإلى الأرقاء عباقي
 من أعمارهم الغالبة وكذا الحيوانات لا تنظر في ذلك بحال وكلامهم يوجب أن الأول
 لكن الثاني أقوى مدركا فان تعذر العمل به تعين الأول بجرش برى (قوله أو ثلاثة)
 أو أربعة م ر فان زاد عليها فهو مسكين قل وبرماوى لأن ضابط الفقير أن يكسب
 أو يكسب أقل من نصف ما يحتاجه وضابط المسكين أن يكسب نصف
 ما يحتاجه فاكثر ولم يصل إلى قدر كفايته منه (قوله وسواء كان) ما يكفه نصا
 ولا مانع من كون الزكاة تجب عليه ويأخذ منها (قوله ولو غير زمن ومستهفف) للرد
 على القديم القائل بأن غير الزمن وغير المستفف عن السؤال لا بد من بيان (قوله سبعة)
 وكذا ستة وخمسة كما مر عن م ر وخالفه زى في الخمسة برماوى (قوله والمراد الخ)
 فيوزع ما عنده على العمر الغالب فإذا كان يخص لكل يوم نحو ثلاثة فهو فقير أو نحو
 ستة فهو مسكين وقوله العمر الغالب أي بقيته وهذا بالنسبة لآخذ نفسه أما ممونه
 فلا حاجة إلى تقدير ذلك فيه بل يلاحظ فيه كفاية ما يحتاجه إلا أن من زوجة وعبد
 ودابة مثلا يتقدر بقاؤها أو بدلها لو عدت بقية عمره الغالب ع ش على م ر

وهو من لا مال له ولا كسب
 لا يق (به يقع) جميعها أو مجموعها
 (موقعان كفايته) مطلقا
 ولبسا ومسكنا وغيرهما
 مما لا بد منه على ما يطبق بحاله
 وحال ممونه كمن يحتاج إلى عشرة
 ولا يكسب ولا يكسب إلا درهمين
 أو ثلاثة وسواء كان ما يكفه
 نصا أم أقل أو أكثر (ولو غير
 زمن ومستهفف) عن المسئلة
 لقوله تعالى وفي أموالهم حق
 معلوم للسائل والمحروم أي غير
 السائل وظاهر الأخبار
 (ولمسكين) وهو (من) له ذلك
 أي مال أو كسب لا يق به يقع
 موقعان آفائيه (ولا يكفيه)
 كمن يكسب أو يكسب سبعة
 أو ثمانية ولا يكفيه إلا عشرة
 والمراد أنه لا يكفيه العمر الغالب
 وقيل سنة وخرج يلاحظ به
 كسب لا يلقى به فهو وكن
 لا كسب له ويمنع (فقرا شخص
 ومسكنه) والنص صريح بها

فاذا كان الباقي من عمره الغالب ثلاثين والباقى من عمره الواحية نفقتهم أربعين
 وزع ما عنده على ثلاثين لا على أربعين (قوله كفايته بنفقة قريب) أى أصل
 أو فرع فلولم يكفه فله أخذ تمام كفايته ولو من زكاة المتفق عليه من زوج أو قريب
 ومنه هم دفع زكاته لمن تلزمه نفقته يحمل على من تكفيه النفقة ولو امتنع قريبه من
 الاتفاق واستصحب من رفقته إلى الحاكم مكان له الأخذ لانه غير مكفى ومثله لو اعسر
 الزوج عن النفقة أو غاب وان قدرت على الفسخ اذا كان الغائب لا مال له ولم تقدر على
 التوصل اليه وعجزت عن الاقتراض ويسن للزوجة ان تعطى زوجها من زكاتها وان
 انفقها عليها شرح م ر وبرماوى (قوله أو زوج) ولو فى عدة طلاق رجعى أو بائن
 وهى حامل كما قاله المساوردى ولو سقطت نفقتها بنشوز لم تعط لقدرتها على النفقة حالا
 بالطاعة ومن ثم لو شافرت بلاذن أومعه ومنعها أعطيت من سهم الفقراء أو المساكين
 حيث لم تقدر على العود حالا لعذرهما والاقن سهم ابن السبيل اذا عرمت على الرجوع
 لانتفاء المعصية ونرج بذلك المكفى بنفقة متبرع فيجوز له الأخذ شرح م ر (قوله يعلم
 شرعى) ومثله آتته وقراءة القرآن أى تعلمه وهكذا الاحتياجه للنكاح فله أخذ
 ما ينكح به حل (قوله ولا مسكنه) أى اللاتق به م ر وان اعتاد السكنى بالاجرة
 ومثله كتب الفقيه وان تعددت أنواعها فان تعددت من نوع واحد بيع ما زاد على
 واحد منها إلا نحو مدرس واختلف حجمها قل على التحرير (قوله وثياب) ولو لتجمل
 مرة فى العام ان لاقت به ومثلها حل المرأة التى تجمل به فى بعض الاوقات حيث كان
 لأقاربها حل وشرح م ر وانظر وجه قطع الثياب والكتب عن الاضافة دون
 ما قبلها وما هلا قطع الجميع رعاية للاختصار شوبرى (قوله يحتاجها) ولو نادرا ككرة
 فى السنة م ر وهو حال من الأربعة وان كان الاخير ان فسكتين لان عطفهما على
 المعرفة سوغ ذلك (قوله غائب أو حاضر) وقد حيل بينه وبينه شرح م ر وبعضهم
 ادخله فى الغائب لانه غائب حكما (قوله أو مؤجل) وان قصر الاجل م ر وعبرة
 عن قوله أو مؤجل وان حل قبل مضي زمان مسافة القصر ويفرق بينه وبين المال
 الغائب بان الدين لما كان معدوما لم يعتبر والى زمانه بل يعطى حتى يحل ويقدر على
 خلاصه بخلاف المال الغائب ففرق فيه بين قرب المسافة وبعدتها (قوله فيعطى
 ما يكفيه) أى اذا لم يجد من يقرضه زى (قوله الى أن يصل الى ماله) صوابه الى
 أن يصل اليه ماله أو اسقاط لفظه الى لان ما ذكره انما يناسب بعض افراد ابن السبيل
 ب ر وفى نسخة اسقاط الى وهى ظاهرة (قوله ولعامل) وله أن يأخذ من مال نفسه
 لنفسه قاله الشافعى لانه أمين قال فى الروضة ولولغف المال قبل وصوله للإمام فاجرة

من زادنى (كفايته بنفقة
 قريب أو زوج) لانه غير محتاج
 كما سب كل يوم قدر كفايته
 (واشتغاله بنواقل) والكتب
 يمنع منها (لا) اشتغاله (يعلم
 شرعى) يتأق منه شخص به
 والكتب يمنع منه لانه فرض
 كفاية وقولى شرعى من زباده
 (ولا مسكنه) وخادمه وثياب
 وكتب له (يحتاجها) وذكر
 الخادم والكتب مع التقيد
 بالاحتياج من زباده (و) لا
 مال له غائب بمرحلتين أو مؤجل
 فيعطى ما يكفيه الى ان يصل الى
 ماله أو يحل الاجل لانه الآن
 فقير أو مسكين (ولعامل) على
 الزكاة (كساع) يحبسها
 (وكتب) يكتب ما أعطاه
 أرباب الأموال (وقاسم وحاشى)
 يجمعهم أو يجمع ذوى السهمان

والأصل ائمه رضى الله عنهم على قولنا وقولنا **سكك** ساع أول من قوله ساع الى آخره لان العامل لا ينصرف فيما ذكره اذ منه
 العريف والجاسب وأما الجرة الحافظة للأموال والراعى بعد (٩٣) قبض الامام ففى جلة السهمان لافى سهم

بين المال س ل (قوله على أولها) وهو قوله يجمعهم (قوله ففى جلة السهمان)
 جمع سهم وعبرة مر فاجرة من أهل الزكاة لا من خصوص سهم العامل (قوله
 وما ذكر أولاً من قوله) أى الزكاة الثمانية (قوله لا قاض ووال) قضية كلامه
 دخول قبض الزكاة فى عموم ولاية القاضى وهو كذلك ما لم ينصب لها منسكاً خاص
 شرح مر (قوله ان لم يتطوعا بالعمل) مفهومه انهما اذا تطوعا بالعمل لا يكون رزقهما
 من خمس الخمس ولم يذكر مر هذا القيد وتقدم فى قسم النفى ما يقتضى ان هذا
 الشرط لا يشترط بل يأخذان من خمس المصالح وان تطوعا بالعمل (قوله ولو لفته من
 التأليف) وهو جمع القلوب شرح مر (قوله ان قسم الامام الخ) مفهومه انه وقسم
 المال لا يعطى المؤلف وليس كذلك وعبرة الشارح فى الفصل الذى يلى هذا المؤلف
 يعطيه الامام او المال حل نعم قسم الامام واذا احتياج شرطان للاخير من من
 المؤلف فقط فان حل كلامه على انهما راجعان للاخير من فقط فلا ضعف فى كلامه
 زى بايضاح وعبرة ع ش والراجح انهم يعطون مطلقاً ولو اغنياء سواء اقسام الامم
 او المال كما سياتى فى الفصل الا فى وسواء احتيج اليهم أم لا واجب تحمل كلامه
 على القسمين الاخيرين وعبرة حل قوله واحتيج لهم فيه نشر النسبة لهذين فانه
 لا يشترط فيهما احتياج ويقسم الامام عليهما أرغبره بخلاف الاخيرين ومعنى
 احتياجهما للاخيرين ان يكون اعطاؤهما أسهل من تجهيزه وجيش (قوله ضعيف
 اسلام) أى ضعيف اليقين بناء على ان الايمان يزيد وينقص فيكون المراد بالاسلام
 الايمان فيعطى تأليفه ليتقوى يقينه أو كان قريب عهد بالاسلام ان كان عنده
 وحشة فى أهله (قوله أوشريف فى قومه) أى أقوى اسلامه شريف
 ولا يشترط فيهما الذكورة حل ولا يثبت ذلك الا بينة س ل (قوله أو مانى له) أى
 مسلم كاف ويشترط فيه الذكورة حل وقوله أو مانى ركاه أى ذات له شرعياً
 زكاة (قوله عاباى) أى قوله وشرط أخذ الزكاة الخ (قوله اشارة اليه) أى
 الاسلام أى الى اشتراطه حيث عطف الشريف والكافى بأو فتعنى ان كلام
 الشريف والكافى قوى اسلام حل (قوله ولرقاب) أى لتخليصها من الرق جمع رقبه
 عبر بها عن التخص لان الرق كالخيل فى عنقه ثم غلب استعماله فى المكاتب وقال
 الامام احمد ومالك هم ارقاء يسترون ويعتقون وقوله كتابة صحيحة أى لكتابة او بدنه
 وباقيه حر ولو لكافر ونحوها شى برماوى وعبرة مر واذا صححها كتابة بعض قن
 كأن أوصى بكتابة عبد فعجز الثلث عن كماله لم يعط ولا ينافى كلام البرماوى لانه
 قال وباقيه حر (قوله أو قبل حلول العجوم) وانما لم يشترط الحل كما اشترط فى الغارم

العامل والكيال والوزان
 والعدادان ميزوا الزكاة من
 الاموال فاجرتهم على المالك
 لا من سهم العامل أو ميزوا بين
 انصبا المستحقين فهى من سهم
 العامل وما ذكره أولاً عمله
 اذا فرق الامام الزكاة ولم يجعل
 للعامل جعلاً من بيت المال
 فان فرقها المالك أو جعل الامام
 للعامل ذلك سقط سهم العامل
 كما سياتى (لا قاض ووال)
 قلا حق لها فى الزكاة بل رزقهما
 فى خمس الخمس المراد للمصالح
 الامامة ان لم يتطوعا بالعمل لان
 عملها عام (ولو لفته) ان قسم
 الامام واحتيج لهم وهم اربعة
 (ضعيف اسلام أوشريف)
 فى قومه (يتوقع) باعطائه
 (اسلام غيره أو كافى لنا من
 يليه من كفار أو مانى زكاة)
 وهذا فى مؤلفة المسلمين كما يعلم
 بما يأتى وفى كلامى هنا اشارة
 اليه اما مؤلفة الكفار وهم من
 برجى اسلامه أو يخاف شره
 فلا يعطون من زكاة ولا غيرها
 لان الله تعالى اعز الاسلام
 وأهله واغنى عن التأليف
 وقول أو كافى الى آخره من
 يادى (ولرقاب) وهم (مكاتبون)
 كتابة صحيحة بقيد زده بقولى

(لغير مذك) فيعطون ولو بغير اذن ساداتهم أو قبل حلول العجوم ما يعينهم على التيق ان لم يكن معهم ابنى لان
 يفيهم اماما مكاتب المزكى فلا يعطى من زكاته شيئاً لعود الفائدة اليه

لان الحاجة الى الخلاص من الرق أقوى والغارم ينتظر له اليسار فان لم يوسر فلا حرج
ولا ملازمة وقوله ان لم يكن معهم الخ علم منه انهم يعطون ولو قدر واعي الكسب كافي
الغارم ويغارق المسكين والفقير بان حاجتهما انما تحقق بالتدريج والكسب
يحصلها كل يوم من ل الحاجة من ذكرنا جرة لثبوت الدين في ذمته والكسب
لا يدفعه الا بالتدريج غالبا شرح البهجة (قوله مع كونه ملكه) وبه فارق صاحب
الدين فانه يجوز ان يعطى لغريمه من زكاته مع عود الفائدة اليه بان يأخذها منه عن
دينه كافي شرح مروي والضمير في كونه راجع للمكاتب (قوله وهو ثلاثة) والاول
منها مشتمل على ثلاثة أقسام (قوله من تداين لنفسه) ومثله من استدان لعمارة
مسجد أو قري ضيف وعبرة التصحيح مانعه وحكم من استدان لمصلحة مسجد أو قري
ضيف كالتداين لمصلحة نفسه على ما قاله السرخسي غن (قوله وقد عرف قصد
الاباحة) ولو بالقرينة مروي وعبرة مروي لكن لا تصدقه فيه الا بينة ويعلم
ذلك بقرائن تفيد ما ذكر (قوله أو صرفه) معطوف على قوله وتاب (قوله بان يحل
الدين الخ) عبارة شرح مروي بان يكون بحيث لو قضى دينه مما معه تمسك فيترك له
مما معه ما يكفيه العمر الغالب ثم ان فضل شيء صرفه في دينه ونعم له من الزكاة بآقيه
والا قضى عنه الكل ولا يكلف كسوب الكسب هنا (قوله أو تداين لاصلاح الخ)
مقتضاه انه لا يعطى الا ان تداين دنيا ودفعه في الدية التي تحملها والظاهر انه يعطى
بمجرد تحمل الدية وانما قال أو تداين ليكون غارما وكذا الضامن يعطى بمجرد الضمان
وان لم يتداين في ما يظهر فليجوز (قوله أي الحال) تفسير لذات وقوله بين القوم تفسير
للبيز (قوله في قبيل) أي أو نحوه كمال واختصاص لزم بسبب اطلاقه فتنة أمكن
تمسكهم ما يبذل دراهم مروي (قوله لم يظهر فآله) ليس قيذا (قوله فيعطى) أي
ولو غنيا ان حل الدين على المعتمد س ل (قوله أو تداين الخ) خرج ما لو دفع من ماله
أرادى منه ما استدان فلا يعطى حل (قوله ان اعسر مع الاصيل) أي فيعطى
ما يقضى به الدين قال في شرح الروض واذا قضى به دينه لم يرجع على الاصيل وان
ضمن باذنه وانما يرجع اذا غرم من عنده وخرج باعسر ما اذا كانا موسرين
أو الضامن فقط فلا يعطى ولو بغير الاذن في الاول على الوجه كافي شرح الروض
سم (قوله وكان متبرعا) بان ضمن بلا اذن (قوله وليسيل الله) سبيل الله وضعا
الطريق الموصلة له تعالى ثم كثر استعماله في الجهاد لانه سبب الشهادة الموصلة الى الله
تعالى ثم وضع على هؤلاء لانهم جاهدوا في مقابلة شيء فكانوا أفضل من غيرهم شرح
مروي وعبرة زى فسر سبيل الله بالفرقة لان استعماله في الجهاد غاب عرفا وشرعا قال

مع كونه ملكه (ولغارم) وهو
ثلاثة (من تداين لنفسه
في مباح) طاعة كان أولا وان
صرفه في معصية وقد عرف
قصد الاباحة (أو) في (غيره)
أي المباح كحر (وتاب) وظن
صدقه في ثوبته وان قصرت
المدته (أو صرفه في مباح) فيعطى
(مع الحاجة) بان يحل الدين
ولا يقدر على وفائه بخلاف
ما لو تداين لمعصية وصرفه فيها
ولم يتب وما لو لم يمتنع فلا يعطى
وقولي أو صرفه في مباح من
زكاة (أو) تداين (لاصلاح
ذات الدين) أي الحال بين
القوم كان خاف فتنة بين قبيلتين
تنارعتا في قبيل لم يظهر فآله
فحمل الدية تسكينا للفتنة
فيعطى (ولو غنيا) اذ لو اعتبر الفقر
لقلد الرغبة في هذه المسكرمة
(أو) تداين (لضمان) فيعطى
(ان اعسر مع الاصيل) وان لم يكن
متبرعا بالضمان (أو) اعسر (وخدم
وكان متبرعا) بالضمان بخلاف
ما اذا ضمن بالاذن والثالث من
زيادته (وليسيل الله) وهو
(غارة طوع) بالجهاد فيعطى
(ولو غنيا) اعانة له على القتال
بخلاف المرتزق الذي له حق
في النفي فلا يعطى من الزكاة
٢٤ بح وان لم يوجد ما يصرف له من النفي اعني اغنياء المسلمين اعانته حيث

الله تعالى بقا تلون في سبيل الله وسمى الغزو سبيل الله لان الجهاد طريق الشهادة
الموصلة لله تعالى فلذلك كان الغزو احق باطلاق اسم سبيل الله عليه (قوله ولا بن
السبيل) شامل للذكر والاتي فيه تغليب وسمى بذلك للازمة السبيل وهو الطريق
وافرد في الآية دون غيره لان السفر محل الوحدة والافراد أي شأنه ذلك شرح م
(قوله مفشي سفر) قدم اهتمامه لوقوع الخلاف القوي فيه اذا اطلق عليه عبارة
له ليل هو عندنا القياس على الثاني بجامع احتياج كل لاهية السفر شرح م فيكون
استعارة مصرحة أو هو من مجاز الاول (قوله من بلد مال) وان لم تكن وطنه (قوله ان
احتاج) بان لا يجد ما يقوم بهوائه فله وان كان له مال بغيره ولو دون مسافة القصر
شرح م (قوله وتزده) عبارة م قبيل قول المتن ومن فيه مفتا استغراق مانعه
وشمل اطلاقه ابن السبيل ما لو كان سفره للزينة لكن بحث الزكشي مع صرف
الزكاة في ما لا ضرورة اليه اه والاوجه جملة على ما اذا كان الحامل له في السفر
الزينة (قوله ولو وجد ان مقرض) المعتمد انه يعطى ولو وجد مقرضا م (قوله لم يعط)
لان المقصد باعطائه اعانته ولا يعان على المعصية فان تاب اعطى لبقية سفره شرح م
وجعل بعضهم من سفر المعصية سفره بلا مال مع ان له ما لا يلده فيعزم لانه مع غناه
يجعل نفسه كلا على غيره اصاب شوبري (قوله واخفى به سفره لا تعرض) م
جعله م من سفر المعصية لا ملحقا به لان اتعاب النفس والذات بلا عرض م مع حرام
(قوله غير مكاتب) دليل ذلك ما قدمه في قوله ولرقاب الخ (قوله الكيال) أي ان ميز
بين انصباء المستحقين كما مر (قوله من سهم الامل) هذا محمول على ما اذا كان ذلك بعد
القبض من المال وقيل قبض الامام لمسا فتكون اجرة ذلك من سهم العامل فلا يافي
ما تقدم ان اجرة الحافظ من جملة السهمان اه خضر (قوله لان ذلك اجرة لاركة) وعليه
يكون الاستدراك صوريا لان الكلام في شرط الاخذ لاركة (قوله وان لا يكون
هاشيبا الخ) كالصريح في انه لا يعطى الهاشبي او المصلي ووعازيا او عازيا يؤيده
تقديم الشارح أولا (قوله فلا تحل لها) ومثل الزكاة تل واجب من بدر أو ذمارة أو
أضحية أو نسل حل وم (قوله أهل البيت) أي بأهل البيت وولاه ولا غسالة
الأيدي يحتمل نصبه عطفا على شيأ عطفت خاس على عام أو على مقدار ان لا كثيرا
ولا غسالة الأيدي أو على الصدقات عطفت تفسير وهذا الاحتمال أولى لان الصدقات
مطهرة كغسالة شوبري وقال ع ش عطفت عنه على معول أي لتهان غسالة
الأيدي وأنتم منزّهون عنها فالمراد التنفير عنها قال ع ن ويعمل ان المراد به حقيقة
الغسالة أي غسالة الأيدي حقيقة فيكون المعنى لا حل لكم من الصدقات شيأ ولا قدر

(ولا بن سبيل) وهو (مفشي
سفر) من بلد مال الزكاة
(أو مجتاز) به في سفره (ان
احتاج ولا معصية بسفره)
سواء كان طاعة كسفر حج
وزيارة أم مباحا كسفر تجارة
وطلب ابق وتزده فان كان
معه ما يحتاجه في سفره ولو
يوجد ان مقرض أو كان سفره
معصية لم يعط والحق به سفر
لا تعرض مخرج كسفر الهائم
(وشرط أخذ) للزكاة من هذه
الثمانية (حرية) وهو من زيادتي
فلاحق فيها لمن به رق غير
مكاتب (واسلام) فلاحق
فيهم الكافر لخبر الصديقين
صدقة تؤخذ من اغنيائهم
فترد على فقرائهم نعم الكيال
والعمال والحافظ ونحوهم يجوز
كونهم كفارا مستأجرين
من سهم العامل لان ذلك اجرة
لاركة (وان لا يكون هاشيبا
ولا مطلبيا) فلا تحل لها قال
صلى الله عليه وسلم ان هذه
الصدقات انما هي أو ساج
الناس وانها لا تحل للمجدول لآل
محمد واهل بيته وقال لا حل لكم
أهل البيت من الصدقات شيأ
ولا غسالة الأيدي

نحوالة الأبدى فالمقصود بالمبالغة في القلة وقوله إن لكم في خمس الخمس ما يكفيكم أي
 وإن منعاهم مرقان قلت قضية الظرفية عدم استحقاقهم خمس الخمس تمامه وهو
 خلاف صريح كلامهم قلت يمكن أن تكون الظرفية باعتبار كل واحد أي لكل واحد
 منكم في خمس الخمس ما ذكر فلا ينافي استحقاق جلتهم تمام خمس الخمس وإن يراد
 بخمس الخمس المفهوم العام الصادق بكل خمس من أنما من الخمس وحينئذ تصدق
 الظرفية مع استحقاقهم تمام خمس الخمس لصحة ظرفية المفهوم العام لفرد في الجملة
 شوري (قوله ولا مولى لها) فلا يعطى من خمس الخمس إلا يساوي ساداته في جميع
 شرفهم شرح مرقان (فصل في بيان ما يقتضي صرف الزكاة الخ) أي في بيان
 أسباب تقتضي ذلك كعلم الدافع أو بين المستحق أو بينه وهو من أول الفصل في قوله
 ويعطى الخ وقوله وما يأخذه أي المستحق وهو قوله ويعطى مرقان الخ (قوله من علم)
 أراد بالعلم ما يشمل الظن شوري (قوله عمل بعلمه) وإن قامت بينة بخلافه حل
 وعبرة ع ش على مرقان قوله عمل بعلمه أي ما لم تعارضه بينة فإن عارضه عمل موادون
 علمه لأن معارضة علم (قوله وإن لم يطلبها غايه في الصرف له) واتفق المصنف في الخ
 تأريخه لصلاته أنه لا يقبضه إلا الولي كصبي ومجنون فلا يعطى له وإن غاب وليه
 بخلاف ما لو طرأ تديره ولم يجبر عليه فإنه يقبضها ويجوز دفعها للفاسق إلا أن علم أنه
 يستعين بها على معصية فيعزم وإن أجروا الأعي دفعها وأخذها كما يؤيده قولهم يجوز
 دفعها مربوطه من غير علم بخمس ولا قدر ولا صفة نعم الأولى تركه خروجا من
 الخلاف ع ش على مرقان (قوله فكذب صدق الخ) ومثل الزكاة في ما ذكر الوقف على
 الفقراء والوصية لهم شرح مرقان (قوله لذلك) مع أن الأصل الفقير (قوله ادعى عيالا) زاد
 في الروضة وإن كسبه لا يفي بنفقة عياله والمراد بالعيال من تلزمه مؤنتهم شرعا
 لا غيرهم ممن قضى المروءة بالاتفاق عليهم خلافا لاسبكي زى ويعطى لعياله وإن لم
 يكونوا من أهل الاستحقاق كأن تكون زوجته هاشمية أو كافرة حل (قوله أوتف
 مال) أي قدر ينفع صرف الزكاة وقوله عرف أنه له فيه حذف أن واسمها من المتن
 وهل يجوز قياسا على كان الظاهر نعم وقوله فيكاف يئنه أي على تفصيل الوديعة على
 المعتمد حل وظاهر كلام الشارح أنه يكلف البينة في جميع الصور مع أنه لا يكلفها إلا
 إن ادعى تلفه بسبب ظاهر لم يعرف هو ولا غيره وتكفي البينة وإن لم تخبر باطنه كافي
 حل (قوله كعامل فيه) إن العامل يعلم به الإمام لأنه الذي يبعثه واجيب بأن من صور
 ذلك أن يموت الإمام الذي استعمله ويتولى غيره حل وقال زى قوله فأنهم يكفون
 بئنه بالعمل استشكل تصوير دعواه أي العامل بأن الإمام يعلم حاله اذهو الذي يبعثه

إن لكم في خمس الخمس
 ما يكفيكم أو يفتيكم أي بل
 يفتيكم رواه الطبراني (ولا مولى
 لها) فلا تقل له خبر مولى القوم
 منهم محبة الترمذي وغيره
 (فصل في بيان ما يقتضي
 صرف الزكاة)

لستحقها وما يأخذه منها (من
 علم الدافع) لها من إمام وعليه
 اقتصر الأصل أو غيره (حاله)
 من استحقاق الزكاة وعدمه
 (عمل بعلمه) فيصرف إن علم
 استحقاقه دون غيره وإن لم
 يطلبها منه وإن أفهم كلام
 الأصل اشتراط طلبها منه
 (ومن لا) يعلم الدافع حاله (فإن
 ادعى ضعف إسلامه) (فإن
 بلا بين ولا بينة وإن اتهم لعسر
 أقامتها (أو) ادعى (فقرا
 أو مسكنة فكذا) يصدق
 بلا بين ولا بينة وإن اتهم لذلك
 (الأن ادعى عيالا أو) ادعى
 (تلف مال عرف) أنه (له
 فيكلف بئنه) لسم رلتها
 (كعامل ومكاتب وغارم وبقيّة
 المؤلفة) فأنهم يكفون بئنه
 بالهمل والكتابة والغرم والشرف

ويجيب بنصير ذلك بما اذا طلب من الامام حصته من الزكاة التي وصلت اليه من
 نائبه بحمل كذا السكون ذلك النائب استعمله عليها حتى اوصلها اليه او قال له الامام
 نسبت انك العامل او مات مستعمله فطلب ممن تولى محله حصته (قوله لذلك) أي
 لما ذكر من السهولة (قوله فان تخلفا) بان لم يغز الغازي ولا سافر ابن السبيل فلو اشترياه
 سلاحا وفرس لم يسترد حل وهو ظاهر في الغازي دون ابن السبيل حرر وعبارة مرد
 فان لم يخرج ابان مضت ثلاثة ايام تقر بها ولم يترصدا للخروج ولا انتلرا ادية ولا رفقة
 استرد منهما ما اخذاه وكذلك اخرج الغازي ولم يغز ثم رجع وقال الماوردى لو وصل
 بلادهم ولم يقاتل لبعده العدو ولم يسترد منه لان القصد الاستيلاء على بلادهم وقد وجد
 وخرج برجع مؤنه في اثناء الطريق او المقصد فلا يسترد منه الا ما بقي والماق الرافي
 الامتناع من الغزو بالموت رده ابن الرفعة بانه مخالف لما تقرر وقال في عيب واذا
 اخذ ابن السبيل لمسافة فترك السفر في اثنائها وقد انفق الكل فان كان له غلاء
 السعر لم يغرم والا غرم قسط المسافة سم (قوله استردان دني) او بدله ان تلف حل
 قال الرويانى هذا اذا انقضى عام الزكاة بالنسبة للغازي فان كان باقيا لم يطلب
 بالرد عينا بل بخير بينه وبين الغزو ولو رجع الغازي قبل اقامته دون ان كان قبل
 دخول دار الحرب او بعده وقاتل غيره دونه استرد سم (قوله برجعا) أي بعد الغزو
 او السفر (قوله او كان يسيرا) وهو ما يقع موقعا من صاحبه لو ساع في ما ينظر
 ايعاب شوبرى (قوله والا استرد) لانه انما اعطى فوق حاجته م (هو) ويسترد
 من ابن السبيل) ويفرق بينه وبين الغازي بان ما دفنناه للغازي طاب ما رقدت حصلت
 بالغزو وابن السبيل انما يدفع اليه لحاجته وقد زالت اذ خضر في ذلك المخرج الغازي
 لمصلحة عامة وسع له (قوله والغارم) أي لغير اصلاح ذات البس منه يمدى ولو غنيا
 كما تقدم وقوله بذلك أي بغير ما اخذه (قوله او عدل وامرأتين) أي او عدل واحد على
 الراجع وفي الايعاب ولا يشترط في الواحد الحرية والذكورة بل والعدالة حيث
 غلب على الظن صدقه ولا فرق في جميع ذلك على الوجه بين من يفرق ماله وماله
 غيره بوكالة او ولاية شوبرى (قوله فلا يحتاج) تفريع على بعد الماتن بالاخبار
 المفيدة انه ليس شهادة (قوله استفاضه) أي بمن يؤمن تواترهم في الكذب قال
 الرافي وقد يحصل ذلك بثلاثة ح: وشرح م ر (قوله دني داني وسيد)
 ولا نظرا لاحتلال التواهي لانه خلاف الغالب مع بحث الزرعي ان يحمل الاكتفاء
 بتصدقهما اذا وثق بقولهما وغلب على الظن الصدق والام بغيره قد اشرح م ويؤخذ
 من اكتفاءهم باخبار الدائن هنا وحده مع تهمة الاكتفاء بزيادة وارعدل رواية

وكفاية الشر لذلك وذكر المؤلف
 باقسامها من زيادتي (وصدق
 غاز وابن سبيل) بلايين
 ولاينة لامر (فان تخلفا) عن
 ما اخذ الاجله (استرد) منها
 ما اخذاه لا تنفاه صفة
 استقفاقهما فان خرجا ورجعا
 وفضل شيء لم يسترد من الغازي
 ان قتر على نفسه او كان يسيرا
 والا استرد ويسترد من ابن
 السبيل مطلقا ومثله المكاتب
 اذا عتق بغير ما اخذه والدارم
 اذا برى او استغنى بذلك
 (والينة) هنا اخبار عدلين
 او عدل وامرأتين) فلا يحتاج
 الى دعوى عند قاض وانكار
 واستشهاد وذكر العدل
 والمرأتين من زيادتي (ويغنى
 عنها) أي البينة (استفاضه)
 من الناس لحصول الظن بها
 (رتصداتي داني) في الغارم
 (وسيد) في المكاتب

ظن صدقه ويدل عليه قول الشارح لحصول الظن بما بل القياس الا كفاية من وقع
 في القلب صدقه ولو فاسقا (قوله ويعطى فقير الخ) شروع في قدر ما يعطاه المستحق
 وقال الزركشي اعلم ان الكلام من أول الفصل الى هنا في الصفة المقضية الاستحقاق
 ومن هنا الى آخره في كيفية الصرف وقدره (قوله كفاية عمر غالب) وهو ستون سنة
 أي ما بقي منه ولو دون سنة فان جاوزه اعطى سنة سنة وليس المراد اعطاه أو نقدا
 يكفيه تلك المدة لتعذره بل عن ما يكفيه دخله كما في شرح ممر وهذا بيان لاكثر
 ما يعطى فلا يشافي جواز اعطائه أقل مما هو مصرح به في ما يأتي شوري وقال
 روى هذا بالنسبة للإمام أما بالنسبة للمالك فيؤوله أن يعطى أقل شيء وأما الزوجة
 إذا لم يكفها نفقة زوجها ومن له قريب يجب عليه نفقته فينبغي أن يعطى كفاية يوم يوم
 لانها متوقعان لكل وقت ما يدفع حاجتهما من تسعة زوج المرأة عليها ومن كفاية
 قريبه ع ش على م (قوله بأن يشتري) ان اذن له الإمام م ل (قوله عقارا)
 ويعلم انه ويورث عنه شرح م ر فان اشترى به غير عقار لم يعمل ولم يصح اذا نقل عن
 شيخنا م ر كجرح ل (قوله ان يشتري) وان لم يقبض المستحق الزكاة ويكون
 الإمام فاباع عنه في القبض وتبرأ به ذمة المالك وأما المالك فليس له أن يشتري به قبل
 ان يقبضه المستحق اه ح ل وقوله له ذلك أي لكل منهما العقار المذكور فان قلت
 اذا قرر انه يشتري له عقارا يكفيه دخله بطل اعتبار العمر الغالب لان الغالب في العقار
 بقاؤه أكثر منه قلت ممنوع لان العقارات مختلفة البقاء عادة عند أهل الخبرة فيعطى
 لمن بقي من عمره الغالب عشرة مثلاً عقارا بقي عشرة على انه ليس المراد منع اعطاء
 عقار يزيد بقاؤه على العمر الغالب بل منع اعطاء ما ينقص عنه وأما ما يساويه أو يزيد
 عنه فلا فان وجد اثنين الأول أو وجد الثاني اشترى له ولا اثر للزيادة للضرورة
 ويظهر أيضا فيما لو عرض انهدام عقاره المعطى أثناء المدة فانه يعطى ما يعمر به عبارة
 فبقي بقية المدة نعم ان فرض وجود مبنى أخف من عمارة ذلك لم يبعد ان يقال يتعين
 شراؤه وبيع ذلك اه جرس ل (قوله ومن يحسن الكسب بحرفة الخ) فلو
 أحسن أكثر من حرفة والكل يكفيه اعطى رأس مال الادنى وان كفاها بعضها
 فقط اعطى له وان لم تكفه واحدة منها اعطى لواحدة وزيد له شراء عقار يتم دخله
 بقية كفايته في ما يظهر شرح م (قوله ما يشتري به) هو المفعول الثاني ليعطى
 والاول ضمير مستتر نائب فاعل وقوله ما يني رحمه مفعول يشتري وقوله مما يحسن بيان
 لما يني اه شيخنا (قوله فالبقي يكتفي الخ) وظاهر كما قال شيخنا ان ذلك على
 التقريب ولو زاد على كفايتهم أو نقص عنها نقص أو زيد ما يليق بالحال م ل

(ويعطى فقير ومستدين) اذ لم
 يحسن الكسب بحرفة ولا تجارة
 (كفاية عمر غالب) (قوله عقارا)
 أي بما اعطياه (عقارا يستغلا به)
 بأن يشتري كل منهما به عقارا
 يستغله ويستغني به عن الزكاة
 وظاهر ان الإمام أن يشتري له
 ذلك كما في الغازي ومن يحسن
 الكسب بحرفة يعطى
 ما يشتري به ألاتها أو تجارة
 يعطى ما يشتري به مما يحسن
 التجارة فيه ما يني رحمه بكفايته
 غالباً البقي يكتفي بخمسة
 دراهم والباقى في عشرة
 والفا آهي بعشرين والتجارت
 بخمسين والبقال بمائة والطار
 بالف

والبراز إلى بن والصير في خمسة آلاف والجوهري عشرة آلاف والبقلي جوهري من يبيع البقول والباقلاني من يبيع
الباقلان والبقال بموحدة القامى وهو من يبيع الحبوب قيل أو الزيت قال (٩٨) الزركشى ومن جعله بالتون فقد

صحفه لان ذلك يسمى النقلي لا النقال
(ويعطى مكاتب وغارم) لغير اصلاح
ذات البين بقرينة مامر (ما عجزا
عنه) من وفاء دينها (و) يعطى (ابن
سبيل ما يوصله مقصده) بكسر الصاد
(أو ماله) ان كان له طريقه مال
فلا يعطى مؤنة اياه ان لم يقصده وهو
ظاهر ولا مؤنة اقامته الزائدة على
مدة المسافر (و) يعطى (غازما حته)
في غزوه نفقة وكسوة له وادبائه
وقية سلاح وقية فرس ان قاتل
فارسا (ذهابا وايابا واقامة) وان
ظالت لان اسمه لا يزول بذلك بخلاف
ابن السبيل (و) يملكه (فلا يسترد
منه الا ما فضل على مامر وللإمام
ان يكرى له السلاح والفرس وان
يعيرهما له مما اشتراه ووقفه فان له ان
يشترى بهما من هذا السهم ويقفه
في سبيل الله (ويهيأ له مركوب) غير
الذي يقاتل عليه (ان لم يطق المشى
أو طال سفره) بخلاف ما لو قصر وهو
قوى (وما يحمل زاده ومناعه ان لم يعتد
مثله جلهما) بنفسه بخلاف ما لو اعتاد
مثله جلهما ويسترد ما هي له اذا رجع
كما يشير اليه التعبير بيدياً (كأن
سبيل) فانه يهيأ له مامر في الغازى
بشرطه ويسترد منه اذا رجع والمؤلفة
يعطيها الإمام أو المالك ما رآه والعامل
يعطى اجرة مثله فان زاد سهمه عليها
ود الفاضل على بقية الاوصاف وان
نقص كل من مال الزكاة أو من مال المصالح (ومن فيه صفتا استحقاق) للزكاة لغير غارم (ياخذ باحدة) كفارها

وعبارة البرماوى قوله بكفايته غالباً بحسب عادة بلده ويختلف ذلك باختلاف
الأشخاص والأماكن والأزمان فيراعى ذلك على الوجه وما ذكره الاثمة هنا انما
هو بالنظر للغالب في زمانهم وأماكنهم على التقريب (قوله والبراز) هو من يبيع البر
أى الأقمشة (قوله البقول) أى خضراوات الارض وقوله الباقلان بالتشديد مع
القصر والمد مع التخفيف كما في المصباح أى القول وعليه فيكون الباقلاني بالتشديد
والتخفيف (قوله لغير اصلاح ذات البين) وأما اذا كان لاصلاحها فيعطى ولو غنيا
كما تقدم وهو المراد بقوله بقرينة مامر (قوله الزائدة على مدة المسافر) هو شامل
لما لو اقام لحاجة توقعها كل وقت فيعطى لثمانية عشر يوماً وهو المعتد كما اتفق به
الوالد رحمه الله تعالى شرح م (قوله وايابا) ان لم يقصد عدم الاياب حل (قوله
واقامة) وان طالت وينبغي ان يعطى أولاً نفقة مدة يغلب على الظن اقامتها فان زاد
زيد له ويغفر النقص للحاجة كما في حل وشرح م وفيه ان للإمام ان ينقلها
فلا حاجة لقوله ويغفر الخ (قوله ويملكه) كان مقتضى ملكه ان لا يسترد منه شيء
الا ان يقال لا يملك الا ما يحتاج اليه فلا يحتاج اليه بتبين عدم ملكه ويكفى في كونه
ملكه انه لو قترأ وكان يسيراً لا يسترد ذلك منه حل (قوله على مامر) أى في قوله فان
خرج او رجع الخ أى بان لم يقرر وكان ما بين له وقع والا فلا عش (قوله وان يعيرهما له)
تسمية ذلك عارية مجاز اذا الامام لا يملكه ولا يخذل فيضمه وان تلف بل القول قوله
فيه يمينه كالوديع لكن لما وجب ردّها عند انقضاء الحاجة منهما اشبهت العارية
شرح م بحروفه (قوله فان له ان يشترى بهما) لعله برضاء الغزاة ويكون وكيلاً عنهم
حل قوله من هذا السهم أى سهم الغزاة (قوله ويهيأ له مركوب الخ) ليوفر فرسه
للحرب اذ ركوبه في الطريق يضعفه شرح م (قوله أو طال سفره) أى بحيث
يناله منه مشقة شديدة توجب التيمم على ما نعت في الاعصاب وله الوجه الاكتفاء
بما لا يشتمل في العادة وان لم يبع التيمم تأمل شوبرى (قوله ويسترد ما هي له) عبارة
م وافهم التعبير بيدياً استرداد المرصوب وما نقل عليه ان زاد والماع اذا رجع
وهو كذلك ومحلّه في الغازى اذ لم يملكه الامام ان رآه انه لا يحتاجنا اليه أقوى
استحقاقاً من ابن السبيل فلذا استرد منه ولو ما ملكه اياه (قوله بشرطه) وهو قوله
ان لم يطق المشى الخ (قوله ويسترد منه) هذا يفيد جوار يملك ما ذكره ابن السبيل
رايه يسترد منه اذا رجع فينفذ المالك ولو حصل منه روائد متفيدة لوجه أنه يفوز بها
شوبرى (قوله وان نفع) أى سهمه عن الاجرة (قوله ياخذ باحدها) أى من
ركاة واحدة أمام زكّاتين فيجوز أخذه من واحدة بنفقة ومن الأخرى بنفقة أخرى
نقص كل من مال الزكاة أو من مال المصالح (ومن فيه صفتا استحقاق) للزكاة لغير غارم (ياخذ باحدة) كفارها

كفار ما شئ يأخذهم من النية كما شرح مر وحج (قوله لا بالآخرى أيضا) نعم
 ان أخذ فقير غارم مثلاً بالغرم فأعطاه غريمه أعطى بالفقر لانه الآن محتاج فالمراد
 امتناع الاخذ بهما دفعة أو مرتين أو يتصرف في ما أخذه أو لا وهل في هذه الحالة يقوم
 مقام الثالث في الصنفين جميعاً حتى يكفي إعطاء اثنين غيره فقط من الغارمين واثنين
 فقط من الفقراء في هذا المثال ابن شو برى والظاهر انه يقوم مقامه فيهما (قوله
 فيعطى بهما) برده عليه ان التعليل السابق وهو قول الشارح لأن عطف بعض
 المستحقين الخ يأتي هنا واجب يمنع ذلك لأن الفرض ان احدى الصنفين الغزو
 والغزوى يأخذ في النية بكونه مرتين أو ليس من ذلك في الآية وبذلك قول الشارح
 أي واحداً من الغزو وأما اذا كان احداً من غير الغزو كيتيم ومسكنة فانه يأخذ باليتيم
 كما تقدم لأن التعليل المتقدم يأتي فيه (فصل في حكم استيعاب الاصناف الخ)
 (قوله وما يتبعهما) فيتبع الاول استيعاب الاحاد أو ثلاثة منهم ويتبع الثاني التسوية
 بين الاحاد وعدمها ويقعها معا قوله ولا يجوز لما نقل الزكاة الى آخر الفصل (قوله
 سواء في ذلك زكاة الفطر وزكاة المال) ونقل الرواية عن الائمة الثلاثة وآخرين
 جواز دفع زكاة المال الى ثلاثة قال وهو الاختيار لتعذر العمل بذهبنا ولو كان الشافعي
 حياً لا فتي به اهـ جرحوا الائمة الثلاثة وبعض من أئمة مذهبنا إعطاء زكاة الفطر
 لواحد كما في شرح مر (قوله بأن قسم الامام) ولوقسم العامل كان الحكم كذلك
 فيعمل حقه ويقسم الباقي على السبعة اهـ عن (قوله تعميم الاحاد) محل وجوب
 الاستيعاب كما قال الزركشي اذ لم يقل المال فان قل بان سكان قدر الووزعه عليهم
 لم يستمسدا لم يلزمه الاستيعاب للضرورة بل يقدم الاحوج فالاحوج شرح مر
 وحل (قوله اذ لا يتعذر عليه ذلك) ولا يجب عليه استيعاب جميع الاصناف بزكاة
 كل مالك بل له اعطاء زكاة شخص بكل مال واحد وتخصيص واحد شئ وآخر بغيره
 لأن الزكوات كلها في يده كانه زكاة الواحدة شرح مر (قوله وكذا المالك الخ)
 والحاصل انه يجب على الامام أربعة امور تعميم الاصناف والتسوية بينهم وتعميم
 الاحاد والتسوية بينهم عند تساوى الحاجات والمراد تعميم احاد الاقليم الذي يوجد
 فيه تفرقة الزكاة كما تقدم في النية لا تعميم جميع احاد الناس المستحقين لتعذره
 ويجب على المالك أيضاً أربعة امور تعميم الاصناف سوى العامل لانه لا عامل عند
 قسم المالك والتسوية بينهم واستيعاب احاد الاصناف ان انحصروا بالبلد ووفى بهم
 المال والتسوية بين احاد كل صنف ان انحصروا ووفى بهم المال أيضاً ما اذ لم ينحصروا
 أو انحصروا ولم يوفى بهم المال فالواجب عليه شيان تعميم الاصناف والتسوية بينهم

لا بالآخرى أيضاً لأن عطف
 بعض المستحقين على بعض
 في الآية يقتضي التخيير
 وتعبيرى يأخذ أولاً من تعبيرة
 يعطى لأن الخيار في ذلك
 لا يأخذ إلا امام أو المالك كما
 جزم به في الروضة وأصلها اما
 من فيه صفتا استحقاق النية
 أي واحداً من الغزو وكفار
 هاشمي فيعطى بهما (نصل)
 في حكم استيعاب الاصناف
 والتسوية بينهم وما يتبعهما
 (يجب تعميم الاصناف) الثمانية
 في القسم (ان أمكن) بأن قسم
 الامام ولو بناه ووجدوا الظاهر
 الآية سواء في ذلك زكاة الفطر
 وزكاة المال (والا) أي وان
 لم يكن بأن قسم المالك اذ لا عامل
 أو الامام ووجد بعضهم كأن
 جعل عاملاً بأجرة من بيت
 المال (ف) تعميم (من وجد)
 منهم لأن المعدوم لا سهم له فان
 لم يوجد أحد منهم حفظت
 الزكاة حتى يوجدوا أو بعضهم
 (وعلى الامام تعميم الاحاد)
 أي احاد كل صنف من الزكاة
 الحاصلة عنده اذ لا يتعذر عليه
 ذلك (وكذا المالك) عليه
 التعميم (ان انحصروا) أي
 الاحاد (بالبلد) بأن سهل عادة
 ضبطهم ومعرفة عددهم

(ووفى بهم المال) فان اخل
 أحدهما بصنف ضمن لكن
 الامام انما يضمن من مال
 الصدقات لا من ماله والتصريح
 بوجوب تعميم الاضاح من
 زيادتي (والا) بان لم ينصروا
 أو انحصروا ولم يف بهم المال
 (وجب اعطاء ثلاثة) فأكثر
 من كل صنف لذكرك في الآية
 بصيغة الجمع وهو المراد بفي
 سبيل الله وابن السبيل الذي
 هو الجنس ولا عامل في قسم
 المالك الذي الكلام فيه
 ويجوز حيث كان أن يكون
 واحدا ان حصلت به الكفاية
 كما يستفنى عنه فيما مر (وتجب
 التسوية بين الاصناف) غير
 العامل ولو زادت حاجة
 بعضهم ولم يفضل شيء عن
 كفاية بعض آخر كما يعلم مما
 يأتي سواء أقسم الامام أم
 المالك (لا بين آحاد الصنف)
 فيجوز تفضيل بعضهم على بعض
 (الا ان قسم الامام وتساوى
 الحاجات) فتجب التسوية لان
 غاية التعميم فعلية التسوية
 بخلاف المالك اذ لم ينصروا
 أو لم يف بهم المال وهذا جزم
 الاصل ونقله في الروضة كما لها
 عن التتمة لكن نعقبه فيها بأنه

اه زى وخضر (قوله ووفى بهم) أي بحاجاتهم الناجزة مستكملة في شرح هو وانظر
 ما المراد بالناجزة اه سم على حجر ويحتمل ان المراد بالناجزة مؤنة يوم وليلة وكسوة
 فصل أخذ ما سياتي في صدقة التطوع ع ش عليه (قوله ضمن) أي ما كان يدفعه
 لذلك الصنف حل (قوله من مال الصدقات) قال الشاشي ينبغي ان يضمن من ماله
 اذ انقذت الصدقات من يده ولم يبق منها شيء اه سم (قوله لذكرك) أي كل صنف
 وقوله وهو أي الجميع المراد بفي سبيل الله وابن السبيل قاله هو على ان اساقفة للمعرفة
 أوجبت عمومها فكان في معنى الجميع (قوله ولا عامل الخ) بين بهذا ان المراد
 بالاصناف في قول المتن يجب تعميم الاصناف السبعة اذ قسم المالك وانما يضمن اذ قسم
 الامام وهذا علم من قوله والا بان قسم المالك وانما ذكره توطئة لقوله ويجوز الخ
 (قوله ويجوز حيث كان الخ) بين به ان المراد بالاصناف من قول المتن وعلى الامام
 تعميم الاضاح ما عدا العامل اذ لا يلزم منه أن يكون له آحاد يجوز كونه واحدا (قوله
 في مامر) أي اذ قسم المالك (قوله وتجب التسوية) لان الله تعالى جمع بينهم بوار
 التشريك فاقضى أن يكونوا سواء برماوى (قوله ولم يفضل) وجه حانية بخلاف
 ما اذا فضل فلا تجب التسوية انتهى من ل أي بل يرد ما فضل عن هذا الصنف
 على الصنف الذي لم يف نصيبه به فيكون أخذوا ضمن وزيادة ثم حصل التسوية
 ويؤخذ منه ان قوله ولم يفضل قيد في التسوية وبعبارة شرح هو وانفس سهم صنف
 عن كفايتهم وزاد صنف آخر رد فاضل هذا على أولئك كما يعلم مما يأتي يوقع في تصحيح
 التنبيه تصحيح نقله الى بلد آخر لا أولئك الصنف والمعتد دخلا به (قوله لا بين آحاد
 الصنف) أي اذ لم ينصروا ولم يف بهم المال أخذوا من كلامه اذ في (قوله وهذا)
 أي بوجوب التسوية بجزم الاصل وهو المعتقد (قوله ولا يجوز انما له ركاة) خرج
 بالركاة غيرها كالركاة والوصية والنذر اه حل وبعبارة اشد مع شرح هو
 والظاهر منع نقل الركاة والثاني الجواز لا مطلق الآية ونقل عن ائمة العلماء انتهى
 وفي قل على الجلال قال شيخنا تبعا لم ويجوز لشخص ان يعمل به في حق نفسه
 وكذا يجوز العمل في جميع الاحكام بقول من يوثق به من الائمة كالأدعي بالسبكي
 والاسنوي على المعتقد (قوله مع وجود المستحقين فيه الخ) المراد به البلد الذي
 تصرف اليه الركاة من كان ببلد المال عند الوجوب صرح به الامام وفسره سم على حجر
 عن السيوطي وقال عن فلوحضر الفقراء الى بلد الركاة أعضوا ان لم ينصروا فقراء
 البلد والا فلا لا لهم ملكوها بحولان الحول فلا تدفع لغيرهم (قوله الى بلد آخر) أي الى
 محل تقصير فيه الصلاة فليس البلد الاخرى بقيد فاذا خرج مصرى الى خارج باب

خلاف مقتضى اطلاق الجمهور واستصحاب التسوية (ولا يجوز للمالك) أي يحرم عليه ولا يجزى به (نقل ركاة) السرد
 من بلد وجوبها مع وجود المستحقين فيه الى بلد آخر فيه المستحقون ليس صرفها اليهم

السور كباب النصر لحاجة آخر يوم من رمضان فغربت عليه الشمس هناك ثم دخل
 وجب اخراج فطرته لفقرائه خارج باب النصر حل (قوله لما في خبر الصحين) ليقول
 خبر لان الحديث يدل على ذلك بغيره وفي الاستدلال به نظرا لان الظاهر ان الضمير
 لعموم المسلمين ومن ثم استدل به بقية الاثمة على جواز النقل لكن الشايع نظرا لتكون
 الاضافة في فقرائهم للعهد فيكون الضمير واجبا لا غنيا على حذف مضاف أي فقراء
 بلدهم بقرينة انه مخاطب بذلك معاذ حين بعثه الى اليمن كما قاله شيخنا العزيز ومثله
 عن واخذ عس على م من هذا الحديث عدم اجراء دفعها للجن لان الاضافة في
 فقرائهم للعهد والمعهود فقراء الاكديمين قال م في شرحه ولا امتداد اما مع اصناف
 كل بلدة الى زكاة ما فيهم من المال والنقل يوحشهم وبه فارقت الزكاة الكفارة والنذر
 والوصية للفقراء او المساكين اذ لم ينص الموصي ونحوه على نقل او غيره اتمى ولو كان
 المال دينيا فهل العبرة ببلدهم عليه الدين اولا في المسئلة خلاف قيل تعتبر لانه
 وان لم يكن مالا حقيقة فهو منزل منزلة المال والمعتداته يتخير بين الاماكن كلها زى
 لان ما في الذمة لا يوصف بان له محلا خصوصا لانه امر تقديري لا حسي فاستوت
 الاماكن كلها اليه شرح م (قوله مع الكراهة) والمخلص له منها ان يدفعها للامام
 او الساعي او يخرج شاة في البلد فيكون متبرعا بالزيادة وقياس ما تقدم في بيع
 الزكاة ان يقع الجميع واجبا لعدم تاقى التعزئة خرجش ويجوز اخراج شاة لمستحق
 البلد من لكل نصفها شاة اه شورى (قوله ولو حال المحول) معطوف على لو وقع
 فهو استدراك ايضا لكن يرد عليه انه غير داخل في ما قبله لانه قال مع وجود المستحقين
 والغرض ان البايعة ليس فيها مستحق فالاولى جعله استثناء (قوله والمال بادية)
 وكالبادية البحر لمسا فرفيه فيصرف الزكاة لا قرب بلد الى محل حولان الحول ولو كان
 المال للتجارة ولم يكن له قيمة في البحر او قيمة قليلة بالنسبة لغير البحر فيبغي اعتباره اقرب
 محل من البر يرغب فيه بثمان مثله ومثله اذ لم يكن في السفينة من يصرف له عس
 على م (قوله باقرب البلاد اليه) أي الى المال ففيه نقل الزكاة قال م واذا جاز
 النقل فزنته على المالك قبل قبض الساعي وبعده في الزكاة فيباع منها ما يفي بذلك
 (قوله او فضل عنهم شيء) أي اولم يعدوا بان وجدوا كلهم وفضل الخ فهو معطوف
 على مقدرو قوله او فضل عنه أي اولم يعدم بعضهم بان وجدوا كلهم كما اشار اليه أي
 فهو عطف على مقدرا ايضا (قوله وكذا ان وجد بعضهم الخ) فالصور خمس اثنان
 فيم ما نقل وثلاثة فيم ردة على الباقي وقوله نقل ذلك أي في الصور الثلاث فيكون
 صور النقل خمسة (قوله باقرب بلاد) اليه فان جاوز حرم وامتنع كالتقل ابتداء وانما

لما في خبر الصحين صدقة
 تؤخذ من أغنيائهم فتد
 على فقرائهم نعم لو وقع تشقيص
 كعشرين شاة ببلد وعشرين
 بأخر فله اخراج شاة باحداها
 مع الكراهة ولو حال الحول
 والمال بادية فرقت الزكاة
 باقرب البلاد اليه (فان عدت)
 في بلد وجوبها (الاصناف)
 او فضل عنهم شيء (وجوب نقل)
 لها او لفاضل الى مثلهم باقرب
 بلد اليه (وان عديم بعضهم
 او فضل عنه شيء) بان وجدوا
 كلهم وفضل عن كفاية بعضهم
 شيء وكذا ان وجد بعضهم
 وفضل عن كفاية بعضهم شيء
 (رد) نصيب البعض او الفاضل
 عنه او عن بعضهم (على الباقي)
 ان نقص نصيبهم) عن كفايتهم
 فلا ينقل ان غيرهم لا ينقص
 الاستحقاق فيهم فان لم ينقص
 نصيبهم نقل ذلك الى ذلك
 الصنف باقرب بلد ومسألنا
 الفضل مع تقييد الباقي بنقص
 نصيبهم من زيادتي وخرج
 بزيادتي للمالك الا امام فله ولو
 بزيادة نقلها

مطلقا ولو امتنع المستحقون من أخذها قوة ذرا (وشرط العامل أهلية الشهادات) أي ما لم يكن عدل ذكراني خير ذلك مما ذكر في بابها (وقفه زكاة) بأن يعرف ما يؤخذ ومن يأخذ لأن ذلك ولاية شرعية فافتقرت لهذه الأمور كالتضامن هذا (ان لم يعين له ما يؤخذ ومن يأخذ) والأفلا بشرط فقه ولا حرية وكذا ذكره فيما يفاخر وقولي أهلية الشهادات أولا من اقتضاه على الحرية والعدالة وتقدم ما يؤخذ منه شرط أن لا يكون هاشميا ولا مطلبيا ولا مولا لهما ولا مرتزقا (وسن) للإمام (أن يعلم شهرا لاخذها) أي الزكاة لتهيأ أرباب الأموال لدفعها والمستحقون لاخذها وسن أن يكون المحرم لأنه أول السنة الشرعية وذلك فيما يعتبر فيه الحول المختلف في حق الناس بخلاف ما لا يعتبر فيه كالزروع والثمار فلا يسن فيه ذلك بل يبعث العامل وقت الوجوب ووقته في المسالين اشتداد الحب وادراك الثمار وذلك لا يختلف في الساحية الواحدة كثيرا ختلاف ثم

وجب حفظ دم الحرم إلى وجوده سنا كينه وامتنع نقله مطلقا لأنه وجب لهم بالنص فهو كمن نذر أنه قد قاع على فقراء بلده كذا فقدوا حيث تمفظ إلى وجودهم والزكاة ليس فيها نص يخرج بتخصيصها بالبلد شرح مر بخرقته (قوله مطلقا) أي سواء عدموا أو وجدوا أو وجد بعضهم لأن الزكوات كلها في يده كزكاة واحدة مر وفقراء الاسلام في حقه كفقراء بلدة واحدة شيخنا عز بنزي (قوله قوتوا والتعطيلهم) هذا شعار العظم كتعطيل الجماعة بل أولى شرح مر لتكون الزكاة فرض عين وعبارة حل قوتوا أي قاة لهم الامام أو نائبه لأن قبول الزكاة فرض كفاية وله بالظن لكل صنف (قوله وشرط العامل الخ) نعم مراغفاد كثير من هذه الشروط في بعض أنواع العامل لأن عمله لا ولاية فيه بوجه فكان ما يأخذ من محض اجرة شرح مر (قوله أهلية الشهادات) جمعها الأخراج الأثني وهو شامل لعدم ارتكاب ما يخجل بالبرودة وفي قول علي الجلال قال شيخنا مقتضاه اشتراط السمع والنطق وعدم التهمة وليس كذلك (قوله هذا) أي قوله وشرط العامل الخ (قوله ومن يأخذ) لأنه يجمع ذوي السهمان كما تقدم (قوله وتقدم ما يؤخذ منه) أي تقدم شرط عام متعلق بجميع الأصناف يؤخذ منه خصوص هذا الشرط لأنه قال وشرط أخذ الزكاة الخ فظهر وجه تعبيره بيؤخذون أن يقول وتقدم شرط أن لا يكون الخ (قوله ولا مرتزقا) هذا علم ما ذكره في قوله وفي سبيل الله حيث قال وهو غارمة طوع وفيهم منه شرط أن لا يكون مرتزقا ربح به أيضا في الشرح وفيه أن الكلام ثم في الغارز لا في العامل ثم ظهر أنه علم من قول الشارح ثم بخلاف المرتزق الذي له حق في الشيء فلا يعطى من الزكاة شيئا فإنه شامل لما إذا كان عاملا كما بصرح به قول شرح الروض وإن استعمل الإمام هاشميا أو مطلبيا أو مرتزقا لم يعط من الزكاة بل من سهم المصالح كما نقله عنه سم (قوله وسن أن يكون المحرم) أي في حق من يتم حوله عنده أي عند المحرم والاف عند تمام حوله وعبارة شرح مر ومعلوم مما مر أن من يتم حوله ووجد المستحقين ولا عذر له يلزمه الأداء فوراً ولا يجوز التأخير للمعسر ولا غيره (قوله واجب على الإمام) هل ولو علم أنهم يخرجون الزكاة أو محله ما لم يعلم أو يشك ترد فيه سم والأقرب الثاني بشقيه لأنه مع علمه بالأخراج لا فائدة له من أن يقال فائدة نقلها للمحتاجين وإمكان التعميم والنظر فيما هو الأصل اه ع ش على مر (قوله وان يسم زكاة) الوسم السكي في انعم ونحوها رى وأما السكي للآدمي وغيره فجاءت الحاجة بقول أهل الخبرة ويجوز خصا صغار المأكول دون غيره حل قال مر أما وسم وجهه الآدمي فحرام بالاجماع وكذا ضرب وجهه كإياقي في الأشربة قال

مطلقا ولو امتنع المستحقون من أخذها قوة ذرا (وشرط العامل أهلية الشهادات) أي ما لم يكن عدل ذكراني خير ذلك مما ذكر في بابها (وقفه زكاة) بأن يعرف ما يؤخذ ومن يأخذ لأن ذلك ولاية شرعية فافتقرت لهذه الأمور كالتضامن هذا (ان لم يعين له ما يؤخذ ومن يأخذ) والأفلا بشرط فقه ولا حرية وكذا ذكره فيما يفاخر وقولي أهلية الشهادات أولا من اقتضاه على الحرية والعدالة وتقدم ما يؤخذ منه شرط أن لا يكون هاشميا ولا مطلبيا ولا مولا لهما ولا مرتزقا (وسن) للإمام (أن يعلم شهرا لاخذها) أي الزكاة لتهيأ أرباب الأموال لدفعها والمستحقون لاخذها وسن أن يكون المحرم لأنه أول السنة الشرعية وذلك فيما يعتبر فيه الحول المختلف في حق الناس بخلاف ما لا يعتبر فيه كالزروع والثمار فلا يسن فيه ذلك بل يبعث العامل وقت الوجوب ووقته في المسالين اشتداد الحب وادراك الثمار وذلك لا يختلف في الساحية الواحدة كثيرا ختلاف ثم

بعث العامل لاخذ الزكاة واجب على الإمام والتصریح بالسن من زيادتي (و) ان (يسم نعم زكاة وفي) ع ش
لا تباع في بعضها رواه الشيخان وقياس الباقي عليه

عش وان كان خفي قالوا بقصد المزاج والتعبدية أي لا كالأجماع فيه وإنما وجه غيره ففيه الخلاف في رسمه والراجح منه التحريم اهـ (قوله وفيه فائدة) أي ولأن فيه أي الوسم فهو دليل آخر وعبرة مـ ولتتميز ليرد بها واحداهـ (قوله ان شردت) بابه دخول اهـ مختار (قوله يقيدن) ردهما واما الأولان واما الثالث فذكر في الأصل قال في شرح الارشاد مطلب بضم الصاد وسكون اللام عـ عش على مـ ر (قوله ليكون أظهر للرأي) راجع لقوله ظاهر وما بعده وقوله وأهون راجع لقوله صلب (قوله فوسمه مباح) منه ما جرت به العادة في زمننا هذا من رسم الملتزمين دوابهم بكتابة اسمائهم على ما يسمون به ولو اشتملت أسماءهم على اسم عظيم كعبده الله ومحمد وأحمد لكن ينبغي أن لا يزيد في الوسم على قدر الحاجة فإذا حصلت بالوسم في موضع لا يسمون في موضع آخر لما فيه من التعذيب للحيوان بلا حاجة وظاهر كلام السارح أن الوسم لما ذكر جائز وان تميز بغير الوسم اهـ عـ عش على مـ ر وقال عن قوله فوسمه مباح أي إذا كان لحاجة والأحرم (قوله والتحليل الخ) أي إذا كانت هذه المذكورات في الشيء (قوله كالنعم في الوسم) أي فهو وفيها سنة وقوله في محله وهو اقتضاها (قوله ويبقى النظر الخ) لم يقل وقد بينت ذلك في شرح الروض فقد قال فيه والظاهر أن وسم الخير الطيف من وسم الخيل ووسم الخيل الطيف من وسم البغال ووسم البغال الطيف من وسم القبيلة اهـ حل (قوله في أسماء الطاف) أي في جواب هذا الاستفهام (قوله فقال لعن الله الخ) وجازعنه لأنه غير معين وانما يحرم لمعين ولو غير حيوان كالجماد منهم يجوز لعن كافر معين بعد موته فائدة من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن من شتمه النبي صلى الله عليه وسلم أولعنه جعل الله له ذلك قرينة من شرح مـ ر من أول كتاب النكاح وقوله أولعنه بان قال لعن الله فلانا اهـ عـ عش على مـ ر وفي الجامع الصغير ما نصه اللهم اني اتخذت عندك عهدا لا تخلفه فأنا أنا بشرة أي ما مؤمن آذنته أو شتمته أو جلده أو لعنته فأجعلها له صلاة وزكاة وقربة تقدمه يوم القيامة رواه الشيخان عن أبي هريرة (قوله زكاة الخ) أي لفظ من هذه الالفاظ بان يسميه (قوله وهو أبرك) ولا نظر إلى تمكدها في العباسة حل وعبرة شرح مـ ر وانما جازع أنها قد تترغ على العباسة لأن الغرض التميز لا الذكر وقدر أن قصد غير الدراسة بالقرآن يخرجها عن حرمة المقتضية لحرمة مسه بلا ظهور اهـ وفيه أن تكون الغرض التميز لا يخرج لفظ الجلالة عن كونه محترما تأمل (قوله من الشيء) من تبعية لأن الجزية بعض الشيء (فصل في صدقة التطوع) استشكل إضافة الصدقة للتطوع في عبارة الأصل المراد في السنة والخبار عنها

وفيه فائدة تميزها عن غيرها وان ردها واجدها ان شردت أو ضلت (في محمل) يقيدن ردها ما يقرب (مطلب ظاهر) للناس (لا يكسر شعره) ليكون أظهر للرأي وأهون على النعم والأولى في الغنم أذانها وفي الأبل والبقر اقتضاها ويكون وسم الغنم الطيف وفوقه البقر وفوقه الأبل أمانهم غير الزكاة والتي فوسمه مباح لا مندوب ولا مكروه فانه في المجموع والتحليل والبغال والخيل والحمير والقبيلة كالنعم في الوسم وكالأبل والبقر في محله ويبقى النظر في أيها الطان وسما (وحرمة) الوسم (في الوجه) لا يمس عنه ولأنه صلى الله عليه وسلم مر عليه حمار وقد وسم في وجهه فقال لعن الله الذي وسمه رواه ما مسلم والوسم في نعم الزكاة زكاة أو صدقة أو طهرة أو لله وهو أبرك وأولى وفي نعم الجزية من التي جزية أو مغار وفي نعم بقية التي في (فصل) في صدقة التطوع وهي المرادة عند الإطلاق غالباً كما في قول (الصدقة سنة) مؤكدة

بسنه بانه يصير القدر بصدقة السنه سنة ولهذا عدل المصنف الى قوله الصدقة سنة
واجيب عن الاشكال بان المراد بالتطوع معناه اللغوي وبالسنه معناه الشرعي
زى والمعنى اللغوي هنا ما زاد على الواجب فكأنه قال صدقة غير الواجب سنة
وعبارة البرماوى فيصير المعنى القدر الزائد على الواجب سنة (قوله لما ورد فيها) من
الكتاب والسنة ورد أن الشخص في ظل صدقته يوم القيامة حتى يفعل بين الناس
اه (قوله وتحمل لغني بمال) أى يكفيه العمر الغالب م ر خلافاً لما قال هو من ملك
ما يفضل عن كفاية يومه وليلته له ولمونه وهو جرح ل والمراد بحمله السنه أو المراد
يحمل له أخذها الخبر في كل كبد رطبة أجر اه شيخنا (قوله تصدق الليلة) والمتصدق
أبو بكر رضى الله تعالى عنه ب ر تمامه كما في م ر فله أن يعتبر فينفق بما آتاه الله
قوله ويكره له التعرض لأخذها وان لم يكفه ماله أو كسبه الا يوماً وليلة والاوجه عدم
الاعتبار بكسب حرام أو غير لائق شرح م ر (قوله بل يحرم عليه أخذها) ومع حرمة
الأخذ حينئذ يملك المدفوع اليه كما أفق به شيخنا الشهاب م ر سم على حجر وقول سم
يملك المدفوع اليه أى فيما الوسأل أما لو أظهر الفاقة وظنه الدافع متصفاً به لم يملك
ما أخذ لانه قبضه من غير رضا صاحبه اذ لم يسع له الا على ظن الفاقة ع ش على
م ر وعبارة البرماوى ومن اعطى عن ظن صفة وهو في الباطن بخلافها ولو علم لم يعط
لا يملك ما يأخذ ويجرى ذلك في سائر عقود التبرع اه وكذا لو اعطى حياء أو مخلوق
لا يملكه الاخذ ومثله م ر (قوله ان أظهر الفاقة) كان يقول ليس عندي شيء
اقتوف به أولم أكل الليلة شيئاً لعدم وجود شيء عندي حل وافهم قوله ان أظهر
الفاقة انه لا يحرم عليه السؤال لمن يعرف حاله ع ش على م ر (قوله أو سؤال)
ولو بلسان حاله ب ر (قوله بل يحرم سؤاله) واستثنى في الاحياء من تحريم سؤال
القادر على الكسب ما لو كان يستغرق الوقت في طلب العلم وفيه أيضاً سؤال الغنى
حرام ان وجد ما يكفيه هو ومجونه يومهم وليلتهم وسائرهم وآية يحتاجون اليها
والاوجه جواز سؤال ما يحتاج اليه بعد يوم وليلة ان كان السؤال عند نفاذ ذلك
غير متيسر والامتنع شرح م ر (قوله وكافر) ولو حريسان ربحي اسلامه أو كان
في أيدى أقرىبها والامتنع حل (قوله رطبة) أى حية (قوله سرا) ليس المراد
بالسر في ما يظهر ما قابل الجهر فة طبل المراد ان لا يعلم غيره بان هذا المدفوع صدقة
حتى لو دفع شخص ديناراً مثلاً وافهم من حضره انه عن قرض عليه أو عن ثمن مبيع
مثلاً كان من قبيل دفع الصدقة سرا لا يقال هذا ربما امتنع لما فيه من الكذب
لانا نقول هذا المصلحة وهى البعد عن الرياء أو نحوه والكذب قد يطلب الحاجة

لما ورد فيها من الكتاب
والسنة وقد يبرهن له ما يحرمها
كان يعلم من أخذها انه يصرفها
في منصبة (وتحمل لغني) بمال
أو كسب ولو لاني قربي لا لنبي
صلى الله عليه وسلم ففى
المصعبين تصدق الليلة على
اغنى ويكره له التعرض لأخذها
ويستحب له التزم عنها بل يحرم
عليه أخذها ان أظهر الفاقة
أو سؤال بل يحرم سؤاله أيضاً
(وكافر) ففى المصعبين فى كل
كبد رطبة أجر (ودفعها سرا)

وفي رمضان ولغيره قريب (كزوجة وصديق) (فجاء) أقرب فأقرب (أفضل) من دفعها جهرًا وفي غير رمضان (كزوجة وصديق) قريب وغير جار لما ورد في ذلك من الكتاب (١٠٥) والسنة ويحرم من زيادتي وتعبيري في الجار بالفاء أولى من تعبيري

فيه بالواو ليفيد أن الصدقة على نحو القريب وإن عدت داره أي بعد الأيمن نقل الزكاة أفضل من الصدقة على الجار الأجنبي وسواء في القريب ألزمت الدافع مؤنته أم لا كما صرح به في المجموع عن الأصحاب أما الزكاة فأظهرها أفضل بالأجماع كما في المجموع وخصه لما ورد في المال الظاهر أما الباطن فأخفاه زكاته أفضل ويستلزم أكثر من الصدقة في رمضان وإمام الحاجات وعند كسوف ومرض وسفر وحج وجهاد وفي أزمته وإمكانه فاضلة كعشر ذي الحجة وأيام العيد ومكة والمدينة (وتحرم) الصدقة (بما يحتاجه) من نفقة وغيرها (للمونة) من نفسه وغيره هو أعم من قوله لنفقة من تلزمه نفقته (أولاد بن لا يظن له وفاء) لو تصدق به لأن الواجب مقدم على المسنون فإن ظن وفاءه من جهة أخرى فلا بأس بالتصدق به قال في المجموع وقد يستحب وخرج بالصدقة الضيافة فلا يشترط في جوازها كونها فاضلة عن مؤنة مونة كما في المجموع خلافا لما في شرح مسلم وما ذكرته من تحريم الصدقة بما يحتاجه لنفسه وهو ما صححه في المجموع ونقله

أوه صالحة بل قد يجب لضرورة اقتضته زى وشيخنا (قوله وفي رمضان) وليس المراد بذلك أن من أراد صدقة سدد له تأخيرها شيء مما ذكر بل الاعتناء عند وجود ذلك بالأكثر منها فيه لأنها أعظم أجرا وأكثر فائدة شرح مر (قوله أفضل) إلا أن كان ممن يقتدى به وقصد ذلك ولم يتأذ لا تخنبا ظاهرا ذلك والاحرم كما يحرم المتن ولا أجراه حل (قوله أما الباطن) أي في حق المالك دون الإمام أما هو فيسأل له أظهارها مطلقا حل (قوله وتحرم الصدقة) وكذا أخذها قال مر ومع حرمة التصديق يملكه إلا أخذ كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى (قوله بما يحتاجه يومه وليلته) وفصل كسوته ووفاء دينه أخذ من كلام الشارح الآتي اه شيخنا (قوله وغيره) ولو بهيمة (قوله أولاد بن) أي وهو مما يتدخله بن عادة دون نحو كسرة وخزعة بقل والأجاز ومثل ذلك الفلوس إذا كان الدين دينارًا مثلاً اه حل (قوله فلا يشترط في جوازها الخ) ضعيف والمعتمدان الضيافة هنا كالصدقة في التفصيل المذكور برماوى (قوله لما في شرح مسلم) أشار إلى تصحيحه وكتب أيضا قوله لما في شرح مسلم قال في الإيعاب وهو الذي يتجه ترجيعه وإن مشى جمع متأخرون على الأول نعم ينبغي أن المومن أن كان بحيث لو أخذ طعامه غداء أو عشاء لا يحصل له منه ضرر البتة وكان الضيف محتاجا فيبتدئ يتجه ترجيع الأول وهو تقديم الضيف على المومن وبهذا ظهر لك أنه لا خلاف بين المجموع وشرح مسلم فاشتراط الفضل في تقديم الضيف يحمل على ما إذا كانوا يتضررون بإيثاره عليهم وعدم اشتراطه يعمل على ما إذا لم يتضرروا بتقديمه عليه اه شوبرى (قوله بما يحتاجه لنفسه) الأولى للمونة لأنه الذي ذكره في المتن وفي حل قوله لنفسه وسكت عن غيره ممن تلزمه مؤنته لأنه لا بد من أذنه زيادة على صبره على الإضافة وفيه أن أولاد الانصار لم يأذنوا مع عدم صبرهم على الإضافة اه ويحجب بأنهم كانوا شبعانيين وأمر بتنويمهم لأن عادة الصديان أنهم وإن كانوا شبايعي ورأوا الأكل يأكلون كما في الشبرخيتي (قوله فمن لم يصبر) أي على الإضافة (قوله أخذ من جواب المجموع عن حديث الخ) أي حيث تصدقا بما يحتاجان له وجوابه أنه ما صابران على الإضافة اه والحديث المذكور روى مسلم وغيره عن أبي هريرة وهو أن رجلا نزل به ضيف ولم يكن عنده الاقوته وقوت صبيانه فقال لامرأته نومي الصبيان وأطقي السراج وقربي للضيف ما عندك فنزلت الآية اه برماوى وحيث كانت الآية نازلة في شأن الضيف فلا يظهر هذا إلا أخذ على طريقة الشارح المجوز للضيافة بما يحتاجه وانما

في الروضة عن كثير من محله في من ٢٧ يحث لم يصبر أخذ من جواب المجموع عن حديث الانصارى وامرأته الذين نزل فيهما قوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم الآية فصححه في الروضة من أنها لا تحرم في من صبر

بظهر على ما في شرح مسلم المستوي بين الصدقة والضيافة قل (قوله وعلى الأول) وهو من لم يصبر على الاضافة والثاني من يصبر وهذا الحمل والجمع والمعتد حل (قوله وفصل كسوته) بلصاد المملة وفي العبارة قلب أي وعن كسوة فصله وعبارة الشوبري قوله وفصل كسوته ووفاء دينه هما بالجر عطفا على نفسه أي تسن بما فضل عن حاجته لنفسه وللمونة وفصل كسوته ووفاء دينه (قوله ان صبر على الاضافة) أي بعد فراغ ما عنده فاندفع ما يقال ان الغرض انها تسن بما فضل عن حاجته واذا كان عنده ما يحتاجه فلا معنى لصبره على الاضافة (قوله وعلى هذا التفصيل) أي المذكور في قوله وتسن بما فضل الخ مع قوله وتحرم الخ (قوله خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى) فان ظاهر الحديث انها لا تسن الا بالفاضل عما يحتاجه وتصدق أي بغير جميع ماله يخالفه فليحل الغنى في الأول على غنى النفس وصبرها وأبو بكر كان كذلك أي غنى النفس (قوله عن ظهر غنى) لانه ظهر زائدة أو من اضافة المشبه به للمشبه أي ما كان عن غنى الذي هو كالمظهر في القوة اه شيخنا عزري (قوله تصدق أبو بكر بجميع ماله) فيه ان الكلام في التصدق بالفاضل عما يحتاجه لا بجميع المال وأجيب بأن التفصيل في قوله وعلى هذا التفصيل شامل لما قبل هذا وهو قوله وتحرم الخ (واه مطلقا) صبر أولا

*) كتاب النكاح *

وهو عقد تلك أو اباحة وجهها ينهر اثرهما فيما لو حلف لا يملك شيئا وله زوجة والأصح لا حنث حيث لا نية وعلى غير الأصح وهو مالك لان يتنع لا امة فادى شئ بشبهة فالمراد اتفاقا شرح مر (قوله عقد يتضمن) أي يستلزم قال في جواهر الجواهر والعقود عليه حل الاستمتاع اللازم المؤبد لموت أحد الزوجين ويحوز رفعه بالطلاق وغيره وقيل المعقود عليه عين المرأة وقيل منافع البضع شئ أي (قوله بلفظ انكاح) أي بلفظ مشتق انكاح أو مشتق نحوه وهو الزوج ونخرج به بيع الامة فانه عقد يتضمن اباحة وطء لكن لا بلفظ انكاح أو نحوه شعبنا (وله وهو حقيقة في العقد) أتى به مع علمه مما قبله لقوله عجز في الوطء حل فكان الأولى ان يرفع بان يقول فهو حقيقة الخ فلو حلف لا ينكح حنث بالعقد عندنا وبالوطء عند الحنفية لانه حقيقة فيه عندهم وينبني على الخلاف أيضا ما لو تزنا بامرأة فأنكر ثم علم على والده وولده عندهم لا عندنا كما نقله عن عن الماوردي والرويان ونقل الثعالبي عن بعضهم انه قال النكاح فرج شهر وغم دهر ووزن مهر وودق ظهر وفائدة حقت النسل وتفرغ ما يضر حبسه واستيفاء الأداة والتمتع وهذه هي التي في الجنة شرح مر (قوله عجز

وعلى الأول يحمل ما في النسيم من حرمة ايشار عطشان عطشاناً آخر بالماء وعلى الثاني يحمل ما في الاطعمة من ان للمضطر أن يؤثر على نفسه مضطرا آخر مسلما وتسن بما فضل عن حاجته) لنفسه ومخونه يومه وليلته وفصل كسوته ووفاء دينه (ان صبر) على الاضافة والاكره كما في المذهب وغيره والتصريح بالكرامة من زيادتي وعلى هذا التفصيل حملت الاخبار المختلفة الظاهر تكبر خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى أي غنى النفس وصبرها على الفقر رواه أبو داود وصححه الحاكم وخبر ان أبا بكر تصدق بجميع ماله رواه الترمذي وصححه أما الصدقة ببعض ما فضل عن حاجته فمستنون مطلقا الا أن يكون قدرا يقارب الجميع فالوجه جريان التفصيل السابق فيه

(كتاب النكاح)

هو لغة الضم والوطء شرعا عقد يتضمن اباحة وطء بلفظ انكاح أو نحوه وهو حقيقة في العقد عجز

في الوطء) والظاهر له مجاز مرسل من اطلاق السبب على السبب لان الوطء مسبب
عن النكاح (قوله وعلى الصحيح) ومقابله عكسه وقيل مشترك بينهما شورى (قوله
وانما حمل على الوطء) أي جلا مجازيا وقوله لغيره أي لقريبة وهي خبر الخ وليس هذا الحمل
بمتعين بل يصح أن يكون محمولا على العقد ويكون اشتراط الوطء ما خوذ من الحديث
كما سيأتي في المحلل شيئا وسم (قوله ما طاب لكم) أي خل لكم واستعمال ما في
العاقل قليل لانها لغيره وقال بعضهم انها مستعملة في صفات من يعقل (قوله سن
لنأتق له) ان وحده أهبة الضمائر الثلاثة في كلامه راجعة كلها للعقد المراد به أحد
طرفيه وهو التزوج أي قبول التزويج ولا محذور فيه وما يوجه قوله من رجوعه
لاوطء برده قولنا بتوفاه الوطء وهذا مجاز مشهور لا اعتراض عليه فاندفع المقول بأنه
ان أراد بها العقد والوطء لم يصح أو بالضمير الذي في سن وفي أهبة العقد وباليه الوطء
صح لكن فيه تعسف شرحه ببعض تغيير وعجالة المنهاج هو مستحب لمتناج إليه
(قوله بمعنى التزوج) لان النكاح حقيقة في العقد المركب من التزويج والتزوج ففيه
استخدام والمراد بالتزوج قبول التزويج لانه الذي يسن الزوج زى وأما التزويج
الذي هو الايجاب فمعلق بالولي فلا قدرة للزوج عليه وانما يقدر على القبول ولا يجب
السكاح الا اذا طلق مطلقته في القسم ليوفيهما من نوبة المظالم لها (قوله ونفقة يومه)
أي مع ليلته (قوله وكسر) ارشاد او يثاب عليه حيث قصد بذلك العفة وظاهر كلام
جراحه يثاب وان لم يقصد العفة لانه يرجع اليها حررا حل وفي شرحه في باب المياه
بعد قول المصنف ويكره الشمس مانعه قال السبكي والمتحقق ان فاعل الارشاد
لمجرد غرضه لا يثاب وللمجرد الامثال يثاب ولهما يثاب ثوابا أنقص من ثواب من
محض قصد الامثال اه بحر وفه (قوله يا معشر الشباب) خصهم بالذكور لانهم محل
توفاه غالبا والافغيرهم مثلهم اه ع ش وهذا النداء لا يشمل الاناث تغليبا لان
الصوم لا يكسر توقان المرأة حل والمعشر الطائفة الذين يشبههم وصف واحد فالشباب
معشر والشيوخ معشر والشباب جمع شاب وهو من بلغ ولم يجاوز ثلاثين سنة اه
شورى (قوله فليتزوج) الامر بالندب (قوله فعلية بالصوم) هذا اغراء للغائب
وقول النصافة فيه معروف وقال بعضهم ليس اغراء الغائب لان المصاف في عليه لمن
خصه من الحاضر بن عدم الاستطاعة تعذر خطابه بكاف الخطاب شورى والباء
زائدة والصوم مبتدأ مؤخر وعليه خبر مقدم ويصح أن يكون عليه اسم فعل ضمن معنى
يتمسك فعده بالباء (قوله فانه) أي الصوم له أي لمن لم يستطع على تفديرمضاف
أشاره الشارح بقوله لتوفاه فيكون له متعلقا بوجاء (قوله أي فاطع) وتكون الصوم

في الوطء على الصحيح وانما حمل
على الوطء في قوله تعالى حتى
تتضح زواجره فخرج حتى تدرك
عسلته والاصل فيه قبل
الاجماع آيات كقوله تعالى
فانكحوا ما طاب لكم من النساء
واخبار تكبرتنا كقوله انكحوا
رواه الله افقي بلاغا (سنن)
أي السكاح بمعنى التزوج
(لنأتق له) بتوفاه لاوطء (ان وجد
أهبة) من مهر وكسوة وصل
التمكين ونفقة يومه فخصه بينا لانه
سواء اكان مشغلا بالعبادة
أم لا (والا) بأن فقد أهبة
(فتركه أولى وكسر) ارشادا
(توفاه بصوم) تخبر يا معشر
الشباب من استطاع منكم
العبادة فليتزوج فانه أغض
للصوم وأحسن لفرج ومن لم
يستطع فعليه بالصوم فانه له
وجاء أي فاطع لتوفاه والباء
بالمؤمن السكاح

يشير الحرارة والشهوة انما هو في ابتدائه شرح مر (قوله لا يكسره بالكافور) أي يحرم ذلك ان قطع الشهوة بالسكية ويكره ان أضعفها حل (قوله بل يتزوج) ويكلف اقتراض المهر ان لم ترض بذمته عس (قوله لعله أو غيرها) بأن كان لا يشتهي خلقه حل (قوله وتعين) أي دأب بخلاف من يعن وقتادون وقت حل (قوله وخطرا قيام) أي الخوف من عدم القيام بواجبه قيل وهو الوطء وفيه ان هذا التعليل لا يأتي الا على القول بوجوب الوطء في العمر مرة والزاج عدم وجوبه فلا يحسن التعليل بذلك وبما يدل على ان مراده بواجب النكاح الوطء قول شيخنا كحجر اعدم حاجته مع عدم تحصيل المرأة المؤدى غالب الفساد ها ا لان التحصيل بالوطء فالاولى ان يراد بواجبه نحو النفقة لانه ربما منعها ذلك ولم تسمح به نفسه لعدم انتفاعها بها هذا غاية ما يقال اه حل (قوله بأن وجدها) أي غير التائق (قوله فقل لعبادة) وفي معناه الاشتغال بالعلم شوري (قوله ان كان متعبدا) أشاره الى أن قول المتن فان لم يتعبدا مقابل لمحذوف وهو ما قدره الشرح (قوله أفضل من تركه) أفضل التفضيل ليس على باب فان الترك لا فضل فيه شيخنا (قوله البطالة) قال ابن اسحاق الاصح فتح الباء برماوى (قوله الى الفواحش) أي الزنا لان غير التائق لعله ربما حصل له التوفان بعد ذلك بالتفكير بخلاف غير التائق لعله لا يحصل له ذلك اذ لو اريد بالفواحش ما يشمل مقدمات الوطء لم يحسن التقييد بقوله ولا علة به لان هذا من شأنه بمن به علة فاقول حل (قوله لانها) أي التخلي وانت مراعاة الخبر (قوله للخلافية) أي الذين يتعرضون للخلاف بيننا وبين الحنفية لانهم يقولون والحالة هذه ان النكاح أفضل من التخلي لعبادة شيخنا وقوله اذن المعلوم علة لمحذوف والتقدير وعبادة الاصل لا تصلح للخلافية بيننا وبين الحنفية اذ الخ وفيه تصريح بأن النكاح ليس عبادة وهو كذلك باعتبار وضعه ومن ثم لا يصح نذره ولو لم يكن له لان الاصل فيه الاباحة خلافا لبحر حيث قال بصحة نذره وان صحته نذره من الكافر لا تنافي كونه عبادة كالوقوف لعدم توقفه على النية وفي فتاوى النور ان قصده طاعة من ولد صالح أو اعفاف فهو من عمل الآخرة ويشاب عليه والافباح اه حل و مر (قوله يستلها النكاح) أي له من وليها أي ان علمت قدرتها على القيام بواجب حق الزوج حل وقد ورد لو ان الله ارعا عليهن الحياء لبركن تحت الرجال في الاسواق شيخنا عزى (قوله والحائفة من اقحام الفجرة) أي الفجور بان علمت انهم لا يندفعون عنها الا بذلك وجب كما في حل (قوله وسن بكر) أي نكاح بكر عس وفي معناها من زالت بكارتها بفجر حيض وفي معنى الثيب من لم تزل بآرتها مع وجود دخول الزوج

فان لم تنكسر بالمصوم لا يكسره بالكافور ونحوه بل يتزوج (وكره) النكاح (لغيره) أي غير التائق لعله أو غيرها (ان فقدها) أي اهتبه (أو) وجدها (و) (كان به علة كهرم) وتعين لا تنفاه حاجته اليه مع التزام فاقد الالهة ما لا يقدر عليه وخطر القيام بواجبه فيمن عداه (والا) بأن وجدها ولا علة به (فقل لعبادة أفضل) من النكاح ان كان متعبدا اهتماما بها (فان لم يتعبدا فالنكاح أفضل) من تركه لئلا تفضى به البطالة الى الفواحش وتعبى بالثقل لعبادة أولى من تعبى بالعبادة لانها عبارة الجمهور ولائها التي تصلح للخلافية بيننا وبين الحنفية اذن المعلوم ان العبادة أفضل من النكاح قطع افرع نص في الام وغيرها على ان المرأة التائقة يستلها النكاح وفي معناها الحاجة الى النفقة والحائفة من اقحام الفجرة ويوافق ما في التنبيه من ان من جاز لها النكاح ان كانت محتاجة اليه استحب لها النكاح والا كره فيما قيل انه يستحب لها ذلك مطلقا مردود (وسن بكر)

بها كالغوراء ويسن للمرأة أن تزوج بكرا إلا لعذر جيل ولودا إلى آخر الصفات
 المتبعة في المرأة ويسن له أن لا يزوج بنته إلا من بكر حل (قوله هلا بكرا) هي
 اداة تنديم ان دخلت على فعل ماض واداة تخفيض ان دخلت على مستقبل وبكرا
 معمول محذوف تقديره هلا تزوجت بكرا اه شيخنا (قوله خرقاء) هي بالمدى
 لا تحسن صنعة شوبرى (قوله وليكن امرأة) أى ولكن أحببت ان أجمع اليهن امرأة
 الخ وقوله تمسطن بضم الشين وكسر هاء ب د (قوله دينه) بحيث توجد فيها صفة
 العدالة مر (قوله جميلة) أى باعتبار طبعه وتكره بأربعة أجمال اه حل لانها ما زهو
 أى تكبر بجمالها أو تمتد الأعين اليها اه زى ومن ثم قال أحمد ما سلمت ذات جمال قط
 شرح مرأى من فتنة أو تقول عليها برماوى (قوله ولودا) قال القمولى فى وجد بكرا غير
 ولود وثيا ولودا بالبكر أولى شوبرى (قوله تنكح المرأة لاربع) أى الداعى انكاحها
 احد أمور أربعة فهو بيان لما يرغب فيه الناس وعبارة الشوبرى قال النووى الصحيح
 انه صلى الله عليه وسلم أخبر بما يفعله الناس فى العادة فانهم يقصدون هذه الخصال
 الاربع وأنفخها عندهم ذات الدين فاطفروا أنت أهما المسترشد بذات الدين لأنه
 أمر بذلك اه أى لانه منهى عن زواج المرأة لما لها وان أمر بزواجها لدينها وجالها
 وحسبها فقصوده من تأويل الحديث دفع ما تنوهم من انه يطلب نكاح المرأة لما لها
 وان كان باقيا على ظاهره بالنسبة للاثلاثه الأخر فانه يطلب نكاح المرأة لواحد منها
 (قوله وحسبها) هو ما يعتد به الانسان من ما خراباته وقيل القلق بالاخلاق العظيمة
 ومكارم الاخلاق شوبرى ونقل ضبطه بالنون حرر حل لكن يغنى عنه الجمل
 (قوله فاطفر) جواب شرط محذوف أى اذا تحققت أمرها وفضيلتها فاطفر بها لترشد
 فأنك تكسب منافع الدارين شوبرى (قوله تربت يدك) معناه فى الأصل التصقنا
 بالتراب ومن لازمه الفقر ففسره هنا باللازم شيخنا والقصد منه اليوم لا الدعاء الحقيقى
 ع ش (قوله أى طيبة الأصل) كأن تكون منسوبة للشرفاء والعلماء والصالحاء وقد
 وردا كما وخضراء الدم المرأة الحسنة فى الميتة السوء شبه المرأة التى أصلها ردىء
 بالقطعة الزرع المرتفعة على غيرها التى منبتها موضع روث البهائم اه شيخنا (قوله
 بل تكره بنت الزنا) اضرب إبطالى لما يقتضيه ما قبله من خلاف الأولى اه شيخنا
 (قوله وبنت الفاسق) لانه يعبر بها لدناءة أصلها وربما اكتسبت من طباع أبيها
 ع ش على مر (قوله غير ذات قرابة قريبة) وهى التى تكون فى أول درجات
 الخولة والعمومة كبنت الخال والخالة وبنت العم والعمة فلا يرد تزوج على كرم
 الله وجهه بقاطه لانها بنت لبن عم فهى بعيدة ونكاحها أولى من الأجنبية لا تنفاه

نخبر الصديق عن جابر هلا بكرا
 تلاعبها وتلاعبك (اللعذر)
 من زيادى كضف آله عن
 الاقتضا أو احتياجه لمن
 يقوم على عياله ومنه ما اتفق
 لجابر فانه لما قال له النبي صلى الله
 عليه وسلم ما تقدم اعتذر له فقال
 ان أى قتل يوم أحد وترك تسع
 بنات فكرهت ان أجمع اليهن
 جارية خرقا مثلهن ولكن امرأة
 تمسطن وتقوم عليهن فقال
 صلى الله عليه وسلم أصبت
 (دينه) لافسقة (جميلة ولودا)
 من زيادى وذلك لخبر الصديقين
 تنكح المرأة لاربع لما لها ونكاحها
 وحسبها ولديها فاطفروا
 الدين تربت يدك أى اتفقتا
 ان لم تفعل وخبر تزوجوا الولود
 الودود فاني مكاتبكم الامم
 يوم اقيامة رواء أبو داود والحاكم
 وصححه اسناده ويعرف كون
 البكر ولودا بافارها (نسبية) أى
 طيبة الأصل لخبر تخيروا الذن طفقكم
 رواء الحاكم وصححه بل تكره بنت
 الزنا وبنت الفاسق قال الأذرى
 ويشبه أن يلحق بها الأقيطة
 ومن لا يعرف لها أب (غير ذات
 قرابة قريبة) بأن تكون أجنبية
 أو ذات قرابة بعيدة لضعف
 الشهوة فى القرابة فيصير الولد
 له يفاو البعيدة أولى من الأجنبية

ذلك المعنى مع حنو الرحم وترقيقه صلى الله عليه وسلم بزيب بنت جهش مع كونها بنت عمته لمصلحة هي حل فكاح زوجة المتبني وهو زيد وتزويجه زيب بنته الى العاصم مع انها بنت خالته أى العاصم بتقدير وقوعه بعد النبوة واقعة حال فعليه فاحتمال كونه لمصلحة يسقطها اه شرح مرقا شيننا ولو تصارضت تلك الصفات فالوجه تقديم ذات الدين مطلقا ثم العقل وحسن الخلق ثم النسب ثم البكارة ثم الولادة ثم الجمال ثم ما المصلحة فيه أظهر بحسب اجتهاده وهذا أولى من تقديم حجر الولادة على النسب والبكارة اه شوبرى وقوله الادنين أصله الادنين لانه من الذين فتركت الواد وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ثم حذف لالتقاء الساكنين قال في الخلاصة

واحذف من المقصور في جمع على * هذا لثني ما به تكسلا

(قوله وسن نظر كل) ان غلب على ظنه الاجابة وخرج به المصنف فخرج حل وخرج بالاخر نحو ولدها الامر فلا يجوز له نظره وان بلغه استواؤها في الحسن خلافا لمن وهم فيه جرح عش على مرقا وبعبارة شرح مرقا في معص نظر الامر وشروط الحرمه ان لا تدعو الى نظره حاجة فان دعت كالألو كان للخطوبة نحو ولد امرء وتذكر عليه رؤيتها وسماع وصفها جاز له نظره ان بلغه استواؤها في الحسن والا فلا كما بحثه الاذرى وظهر ان محله عند انتفاء الشهوة وعدم خوف الفتنة اه وينبغي أن يجوز نظره واختها لکن ان كانت متزوجة فينبغي امتناع نظرها بغير رضى زوجها أو ظن رضاه وكذا برضاها ان كانت عريضة لان مصلمتها ومصلحة زوجها مقدمة على مصلحة الخاطب ثم على حجر قال عش وينبغي تقييد ذلك بأمن الفتنة وعدم الشهوة (قوله بعد قصده نكاحه) وبعد العلم بخلوها من نكاح وعدة تحرم التعريض لان النظر مع علمها به كالتعريض (قوله قبل خطبة) فلا يستبعد ما على ظاهر كلامهم لكن الوجه كما قال شيننا استحبابه وقوله في الخبر وقد خطب يدل عليه والتأويل خلاف الظاهر نعم الاولى كونه قبل الخطبة (تنبيه) لو رأى امرأتين معا من يحرم جمعها في النكاح لتعجبه واحدة منهما يترجها جاز ولا وجه لما نقل عن بعض أهل العصر من الحرمه ويؤيد ما قلناه ما قالوه فيما لو خطب خمساً معاً ليرج أربعاً منهن حيث يحل نظره لمن وتحرم الخطبة حتى يختار شيئا كذا بحثنا شيننا مرقا ومنه نقلت شوبرى (قوله وان لم يأذن) أى الا خرا المظور (قوله أو خيف منه الفتنة) ولو كان بشهوة مرقا (قوله والكفين) أى من رؤس الاصابع الى الكوع ظهرا وربطنا س ل لان الوجه يدل على الجمال والكفين على خصب البدن فان لم تعجبه

لكن ذكر صاحب البصير والبيان ان الشافعى نص على انه يستلزم له أن لا يتزوج من عشيته لان الغالب يحتل على الولد الحق فلهما نصه على عشيته لا ادنين فلهما نصه على عشيته لا ادنين (و) سن (نظر كل) من الرجل والمرأة (لا) خرا بعد قصده نكاحه قبل خطبته غير عورة في الصلاة وان لم يؤذن له فيه أو خيف منه الفتنة للحاجة اليه فينظر الرجل من الحرمه الوجه والكفين ومن هارق ما عدا بين سره وركبه نكاح مرقا به ابن الرفعة في الامنة وقال انه مفهوم كلامهم

سكت ولا يقول لا يريد ما ولا يترتب عليه منع خطبتها لان السكوت اذا طال واشهر
بالاعراض جازت كباقي وضرب الطول دون ضرر لا يريد ما فاحتمل هو (قوله وما
نظرانه منه) أي ما عدا ما بين السرة والركبة وهو المتمد مراه سم وقيل
الحرمة تنظر منه مثل ما تنظر منها وهو الوجه والكفان كما ذكره ع ش وهو ضعيف
(قوله وقد خطب امرأة) أي عزم على خطبتها كباقي وقوله فانه أي النظر أخرى
أي الحق بأن يؤدم بالبناء للجهول وبعد آفته حمزة فأصله يؤدم قدمت الواو على الدال
وهزبت فهو من الدوام وقيل لا تقديم وانما هو من الادام مأخوذ من ادام الطعام لانه
لا يطيب الا به برماوى أي وهو اذا انظر اليها وأحبته طاب عيشه بها ر قوله والالفه
بضم الهزة أي الحب والانس (قوله في قلب امرء خطبة) أي قصد خطبة الخ (قوله
مع التسوية في نظر الفحل) حيث يحرم نظره لشي من جسدها ولو وجهها وكفها
وان كانت رقيقة حل وقوله على قول النووي أي بخلافه على قول الرافعي فانه
يقول بجواز نظر الفحل لما عدا ما بين سرة وركبة الامة ان أمن الفتنة وقال ايضا بجواز
نظره الى وجه الحرمة وكفها عند أمن الفتنة فسوى بين الحرمة والامة في المحلين وهذا
يعلم ان قول الشارح الا في ولو امة للرد على الرافعي شيئا وفيه انه خالف في الحرمة
ايضا فكان عليه الرد فيها ايضا ويمكن ان يقال انما تعرض للخلاف في الامة دون
الحرمة لقوة الخلاف في الامة أكثر من الحرمة لان مقابل المتمد في الامة صحيح لضعيف
ومقابل المتمد في الحرمة ضعيف كما يعلم من المتاج (قوله وان لم تكن عورة) أي
في الصلاة (قوله بدليل حرمة النظر الخ) فيه مصادرة كما لا يخفى (قوله وله تكريره)
ولو فوق ثلاث مرات واذا تذر عليه أولا يريد بنفسه ارسل من يحمل له نظرها من
امرأة او محرم حل (قوله وحرم نظر نفو فحل الخ) والمراد بالفحل من بقيت آلتاه مع
تمسكه من الوطء بخلاف المحبوب والخصي والعاجز عن الوطء فلا يقال له فعل لكنه
ملحق به عن ذكر المسألة خمسة قيود كون الناظر فحلا أو نحوه وكونه كبيرا
واختلاف الجنس وكون المنظورة كبيرة وكونها اجنبية وذ كرمفهوم الاقل بقوله
في ما بعد ونظر مسح الخ وترك مفهوم الثاني فذكره الشارح بقوله بخلاف طفل الخ
ذ كرمفهوم الثالث بقوله ورجل لرجل وامرأة لامرأة الخ وذ كرمفهوم الرابع بقوله
وحل بلا شهوة الخ وذ كرمفهوم الخامس بقوله ومحرمه الخ (قوله كمحسوب)
الكافي استقصائية حل وفي الشورى ما ذكره قال في التصحيح وفي الشرحين
والروضة عن الاكثرين الحاق المحبوب والخصي والعين والخنث والهيم في النظر
بالفحل اه وعلى هذا فالكافي للتمثيل (قوله ولو مراهما) لارد على من قال انه مع

وما تنظرانه منه فتعبري بما
ذ كراخذ من كلام الرافعي
وغیره اولى من تعبیر الاصل
کثیره بالوجه والکفین واحتج
لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم
للغیرة وقد خطب امرأة انظر
اليها فانه اخرى ان يؤدم بینكما
ای ان تؤدم بینكما المودة والالفة
رواه الترمذی وحسنه والحاكم
ومطبعه وقيس بما فيه عكسه
وانما اعتبر ذلك بعد القصد لانه
لا حاجة اليه قبله ومراده بخطب
في الخبر عزم على خطبتها لخبر
ابي داود وغيره اذا ألتى في
قلب امرء خطبة امرأة فلا بأس
أن تنظر اليها وأما اعتباره قبل
الخطبة فلانه لو كان بعدها
لربما أعرض عن منظوره
فيؤثر به وانما لم يشترط الاذن
في النظر اكفاء باذن الشارع
وله لا يترن المنظور اليه فيقوت
غرض الناظر فان قامت لم يرقم
بين الحرمة والامة هنا مع التسوية
بينهما في نظر الفحل للاجنبية على
قول النووي قلت لان النظر
هنا ما موريه وان خيفت الفتنة
فأنيط بشير العورة وهناك منهى
عنه لخوف الفتنة فتعدى منه الى
ما يخاف منه الفتنة وان لم يكن
عورة بدليل حرمة النظر الى

وجه الحرمة ويدبها على ما يأتي (وله) أي لكل منهما (تكريره) أي النظر عند حاجته اليه ليتبين هيئة منظوره فلا يندم بعد
كاحه عليه وذ كرم نظرها اليه من زيادتي (وحرم نظره فحل كبير) كمحسوب وخصي (ولو مراهما)

الاجنبية كالحرم كافي شرح مرام غير المراق فقال الامام ان لم يبلغ حد يحكي فيه ما يراه فكالعدم او بلغه من غير شهوة فكالحرم او بشهوة فكالبالغ ط على المنهاج وشرح مرام (قوله شيئا) اي لامثالها من نحو امرأة جرد وعبارة مخرج منها فلا يحرم نظره في نحو امرأة كما فتى به جميع لانه لم يرها وليس الصوت منها فلا يحرم سماعه ما لم يخف منه فتنة وكذا والتذبه على ما يحسنه الزركشي ومثله في ذلك الامر اه وقال ع ش قوله وكذا والتذبه اي فيجوز لان اللذة ليست باختيار منه اه وفي شرح الروض خلافه وعبارته اما النظر والاصغاء لصوتها عند خوف الفتنة اي الداعي الى جماع او خلوة او نحوهما فحرام وان لم يكن عورة بالاجماع ثم قال قال الزركشي ويلحق بالاصغاء لصوتها عند خوف الفتنة التلذذ به وان لم يخفها اه واعتمده شيخنا العزيز وشيخنا ح ف والظاهر ان كلام ع ش سهو منه او انه فهم ان التلذذ في كلام مرام راجع للنفق مع انه راجع للنفق لان الزركشي مصرح بالحرم عند التلذذ كما يؤخذ من سياق كلامه فكيف يقول ع ش اي فيجوز (قوله وان آيين) والعبرة في المبان من الشعر ونحوه بوقت النظر وفي شرح الروض ما يفيد انه بوقت الابانة والانفصال حرر اه حل فلو انفصل منها فهو شعر قبل فكاحها حل لزوجها نظره على الاول اعتبار بوقت النظر لانه بتقدير اتصاله كان يجوز له النظر وحرم على الثاني اعتبار بوقت الانفصال ويؤخذ من كلام ع ش اعتماد الاول لانه بعد ما نقل كلام شرح الروض قال وفيه وقفة وكذا الانفصال حال الزوجية هل يجوز نظره بعد الطلاق اعتبارا بوقت الانفصال أولا اعتبارا بوقت النظر ولا يبعد ان العبرة في ذلك كله بوقت النظر ويجب مواراة ذلك الشعر ونحوه كما يجب مواراة شعر عانة الرجل اه حل ومحل الخلاف اذا علم الناظر ان المبان من امرأة اجنبية فان جهل حاله جاز زوجها واحدا اذا اصل عدم التحريم ذكره ابن أبي الدم اه سم (قوله من امرأة) والذي يظهر ان نحو الرقيق والدم لا يحرم نظره لانه ليس منبهة للفتنة برؤيته عند احد اه امداد اه شوبري (قوا ولوامة) للرد كما تقدم ونرجعت المبعضة فانها كالحرمة قطعاً شرح مرام (قوله وامن فتنة) بحسب ما يظهر له من حال نفسه والا فامن الفتنة حقيقة لا يكون الامن المعصوم حل (قوله والاعراض الخ) عطف تفسير (قوله لظهوره على العورات) اي لانه يحكم (قوله لم يظهر عليها) اي كظهور المميز عليها فانه ان كان يحكمها على ما هي عليه كان كالحرم والا فكالعدم حل والمراد بظهوره عليها قدرته على حكايتها كافي قل على الجلال (قوله وله) اي العبد غير المستترك والبعض مطلقا ولا ينظر لالهياة شوبري (قوله بلا شهوة)

شيئا) وان آيين كشعر (من) امرأة) كبرية اجنبية ولوامة) وامن فتنة لان النظر مظنة الفتنة ويحرك للشهوة فاللائق بحسب سنن الشرح سد الباب والاعراض عن تفاصيل الاحوال كالخلوة بها ومعنى حرمة في المراق انه يحرم على وابه تمكينه منه كما يحرم عليها ان تنكشف له لظهوره على العورات بخلاف طفل لم يظهر عليه ا قال تعالى او الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء والمراد بالكبيرة غير صغيرة لا تشتهى (وله بلا شهوة)

ولا خوف فتنة ولو كان كافرا وهي مسألة لأن الكافر يفتن بالعبد الذي يكون معه
حل أما النظر بشهوة فيحرم قطعاً لكل منظور إليه من محرم وغيره غير وجهه
وأمنه شرح مرقا قال عيش هو منه يشمل الجمادات فيحرم النظر إليها بشهوة (قوله
ولو مكاتباً كتابه محصية) والمعتمد عند شيخنا كحجرات المكاتب مع سيده كالأجنبي
وان لم يكن معه وفاء وظاهره وان كانت الكتابة فاسدة بخلاف مكاتبته والفرق
ان نظر الرجل الى أمته أقوى من نظر المرأة الى عبدها لان منظورها أكثر احوال
(قوله نظر سيده) مثل النظر الخفية في السفر شرح مرقا (قوله وهما عفيفان) أي عن
الزنا لكن اعتمد شيخنا كحجراته لا تنقيد العفة بالزنا بل عن مثل العفة فالمراد
بالعفة العبد الفحل (قوله غلاما بين سرور وركبة) أما السرور والركبة فلا يحرم ان عند
شيخنا وفي كلام حجر ما يفيد حرمة نظرها حل (قوله نظر شئ من نحو فحل) وان أبين
من شعرا وظفر من يد أو رجل فاذا علم الفحل ان هذه المرأة تنظر اليه حرم عليه
تمكينها من ذلك فيجب عليه ان يحجب ما تنظر اليه عنها حل (قوله لما عرف) أي
من الآية بطريق القياس وهي قوله تعالى ولا يبدن من زينتهن الخ فانها دلت بطريق
القياس الاولى لانه اذا جازله ان ينظر اليها مع كونها محلاً للشهوة فيجوز لها ان تنظر
اليه أي الى ما ذكر من عبدها ومحارمها بطريق الاولى وقيل القياس الاولى في نظرها
لعبدها والمساوي في نظرها لمحرمها على ان للمرأة ان تبدن زينتها لمالكها ومحرمها
في قوله تعالى أو ما ملكت أيمانهن وقوله أو آبائهن أي فيصل لهم ان ينظروا اليها
ويقياس عليه ان لها ان تنظر اليهم ما عدا العورة شيخنا (قوله وهما محصية الاصل)
معتمد وما في الروضة كأمها ضعيف (قوله لا تشتهى) أي عند أهل الطباع
السليمة فان لم تشته لم تشتهها قدر في ما يظهر زوال تشوها فان كانت مستهواة
لهم حيث حرم نظرها والا فلا وفارقت الجوز يسبق اشتهاؤها ولو تقدر ان تستصعب
ولا كذلك الصغيرة شرح مرقا (قوله في مظنة شهوة) أي في زمن مظنة أو ان في زائدة
(قوله أما الفرج) أي القبل أو الدر والظاهر انه لا يختص القبل بالنقض بل حتى
ما ينبت عليه الشعر غالباً حل (قوله واستثنى ابن القطان الام) أي ونحوها كمرضع
لها أو مربي لها كما يحتمل شيخنا كحجراته في الاولى وينبغي ان يكون مثلها في الثانية حل
(قوله للضرورة) أي فيجوز لها انظره وينبغي ان يسهل الحاجة كغسله ومسحه كذلك
حل (قوله أما فرج الصغيرة فيجعل النظر اليه) أي لانه لا يستقيم استقباح فرج الصغيرة
في حرمة النظر اليه لغير المرضة ونحوها حل (قوله ونظر مسح) مبتدأ خبره
كنظر المحرم (قوله لأجنبيته وعكسه) بشرط عدالتها وشرط أن لا يبقى فيه ميل

ولو مكاتباً على النص (نظر
سيده وهما عفيفان ومحرمه خلا
ما بين سرور وركبة) قال قتالي
ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن
أو آبائهن الآية والزينة مفسرة
بما عدا ذلك (عكسه) أي
ما ذكر في هذه والتي قبلها فيحرم
على المرأة الكبيرة ولو مراعاة
نظر شئ من نحو فحل أجنبي كبير
ولو عبداً قال تعالى وقل للمؤمنات
يغضضن من أبصارهن ولما بلا شهوة
ان تنظر من عبدها وهما عفيفان
ومن محرمها خلا ما بين سرور وركبة
لما عرف وقولي نحو وبلا شهوة مع
التقييد بالعفة وذكر حكم نظر
سيده العبد له من زيادتي وما
ذكرته من تحريم نظر الفحل الى
وجه المرأة وكفها وعكسه
عند أمن الفتنة هو ما صححه
الاصل والذي في الروضة
كأمها عن أكثر الأصحاب
حله (وحل بلا شهوة نظر
لصغيرة) لا تشتهى (خلافه)
لأنه ليست في مظنة شهوة أما
الفرج فيحرم نظره وقطع القاضي
بحله عملاً بالعرف وعلى الاول
استثنى ابن القطان الام زمن
الرضاع والتربية للضرورة أما
فرج الصغيرة فيجعل النظر اليه
مالم يميز كما صححه المتولي وجزم

به غيره ونقله السبكي عن الأصحاب وهو يثبت (ونظر مسح) وهو ذهاب الذكر واللاتين بحيث لم يبق له شهوة
(لأجنبيته وعكسه) أي ونظر أجنبيته مسح (و) نظر (رجل لرجل و) نظر (امرأة لامرأة كمنظر المحرم) فيحل بلا شهوة

للنساء أصلاً وشرط إسلامه فيها لو كانت مسلمة مـ (قوله لما عرف) أي من الآية السابقة في قوله تعالى ولا يبدن زينتهن حيث فسرت فيها الزينة بما عدا ما بين السرة والركبة فالمرأة مع المرأة عرف من منطوق الآية في قوله أو نساءهن والرجل مع الرجل عرف من مفهوم الآية لأنها فيها إذا اختلف الجنس حل تأمل وحكم المسوح ثبت بقوله تعالى أو التابعين غير أولى الأربية أي الحاجة إلى النساء وهم الشيوخ والمهي والمسوحون كما في اليساوي وجواز نظر الشيوخ للأجنبية ليس مذهبنا (قوله وحرم نظر كافرة) وإذا كان حراماً على الكافرة حرم على المسلمة تمكينها منه لأنها تعينها على محرم فيلزمها الاحتجاب عنها من شرح مـ (قوله نعم يجوز لها الخ) معتمد والمهنة بثلبث الميم الخدمة وما يبدو عندها هو الرأس والعنق واليدان إلى العضدين والرجلان إلى الركبتين كما في شرح مـ (قوله من عموم مامن) وهو قوله ونظر امرأة لامرأة (قوله جوازه) معتمد (قوله وفيه توقف) لأنها ليست من نساءهم حل (قوله وحرم نظر أمرد) أي لجميع بدنه وإن كان من أمرد مثله جبر والظاهر أن شعر الأمرد مكشوفاً في بدنه فيحرم النظر إلى شعره المنفصل كالتصل سمع ش على مـ والأمرد من لم تنبت لحيته ولم يصل إلى أو أن أنباتها غالباً أي وكان بحيث لو كان صغيرة اشتيت وقوله جيل أي بحسب طبع الناظر حل وقال مـ نقلا عن والده عند قول المتن جميلة الجميل ذو الوصف المستحسن عرفاً عند ذوي الطباع السليمة (قوله ولا محرمة) ولو برضاع أو مصاهرة حل وقوله ولا ملك أي مع العفة عن كل مفسق من كل منها كما هو قياس المراجعة مع ما لو كان حل وهذا القيدان بالنظر للغاية فقط أعني ولو لاشهوة على كلام الشارح والأفانظر بشهوة يحرم للجادات فضلاً عن الملوك والمحرم الزينة وأمنه كما قاله ع ش (قوله ولو بلا شهوة) المعتمد أنه لا يحرم إلا بشهوة أو خوف فتنة حل وخرج المس فيحرم وإن حل النظر لأنه أفحش وغير محتاج إليه شرح مـ (قوله أمرد غير جيل بشهوة) قال مـ عند قول الأصل يشهوة وصكنا كل منظور إليه وفائدة ذكرها في الأمرد تمييز طريقة الراعي وضبط في الأحياء الشهوة بأن تأثر بحال صورته بحيث يدرك من نفسه فوقاً بينه وبين الممتنى اهـ وهو يرجع لقول الشارح بأن ينظر إليه فيلتذ وليس المعنى أنه بمجرد الفرق يحرم النظر لأن ذلك يوجد في الحرم الذي لأخيه له فيقتضي أنه بمجرد نظره يحرم ولا يقل به أحد بل المراد أنه يعرف الفرق مع تأثره به وقوله بحال صورته كما يؤخذ من مـ شيخنا (قوله لا نظر لحاجة) أي لا تنظر لامرأة وأمرد لا للأمرد خاصة حل فهو راجع لقوله وحرم نظر أمرد وقوله وحرم تأثره بفعل الخ

ما عدا ما بين سرة وركبتيها
عرف (وحرم نظر كافرة لمسلمة)
لقوله تعالى أو نساءهن والكافرة
ليست من نساء المؤمنات
ولا تهاجر بما تحكيها الكافرة فلا
تدخل الحمام معها فميجوز أن
تري منها ما يبدو وعند المهنة على
الاشبه في الروضة كما صلاها
لكن الأوجه ما صرح به القاضي
وغيره أنهم معها كالأجنبي كما
أوضحته في شرح الروض
وتعبرى بكافرة أعني من تعبره
بذممة وهذا كله في كافرة غير
ممازكة للمسلمة ولا يحرم لها ما
هنا يجوز لها النظر إليها كما علم
وأما نظر المسلمة للكافرة
فمقتضى كلامهم جوازه قال
لـ ركش وفيه توقف (و) حرم
(نظر أمرد جيل) ولا محرمة ولا
ملك ولو بلا شهوة (أو) غير جيل
(بشهوة) بأن ينظر إليه فيلتذ به
وتعبرى بذلك أولى مما عبر به
(لا نظر لحاجة كعامله) يبيع
أو غيره

وخرج بالنظر المس فبحرم م (قوله وتعليم) أي لا مرد مطلقا ولا جنسية فقد فيها
 الجنس والمحرم الصالح ولم يمكن من وراء حجاب ولا خلوة محسنة وفي كلام عمر
 وظاهر أنها أي هذه الشروط لا تعتبر إلا في المرأة كما عليه الإجماع القلي حل
 ويتجه اشتراط العدالة في الأمر والمرأة ومعلمها كالمولود قبل أولى شرح م في شروط
 جواز النظر للمرأة خمسة (قوله أو يست) معتمد (قوله وفي الشهادة) أي تحملا
 وأداء قال عمر كشيئنا وان تيسر وجود نساء أو محارم يشهدون على الوجه لا تهم
 توسعوا هنا بخلاف التعليم ولو عرفها الشاهد من النقاب حرم الكشف حل (قوله
 من وجهه وغيره) كالفرج للشهادة بزنا أو ولادة أو عبالة أو انصاف قضاء والتسدي
 لرضاع ولا يجوز أن يجاوز ما يحتاج إليه لأن ما حل لضرورة يقدر بقدرها ومن ثم
 قال الماوردي لو عرفها الشاهد بنظرة لم يميز ثمانية أو برؤية بعض وجهها لم يميز له رؤية
 كله اه عن ويكرر النظران احتاج إليه حل (قوله وفي إرادة شراء رقيق) قيل هذه
 زائدة على المتن وقد يقال هي من أفراد الحاجة (قوله ان لم يخف فتنة) الفتنة أخص
 من الشهوة لأنها الخوف من محرم كتحليل ومعاينة والشهوة أعم (قوله والنظر)
 وضبط نفسه قال السبكي ومع ذلك يأنم بالشهوة وان أثبت على التحمل لأنه فعل
 ذو وجهين لم يكن خالفه غيره فبص الحبل مطلقا لأن الشهوة أمر طبيعي لا يتفك
 عن النظر فلا يكلف الشاهد بازالتها ولا يؤاخذ بها والوجه حل الأول على ما هو
 باختياره والثاني على خلافه شرح م (قوله والخلوة في جميع ذلك) أي في ما قبل
 الاستثناء من عند قوله وحرم نظره وحول فعل كبير الخ أي متى حرم النظر حرم الخلوة
 ومتى جازت وأما الاستثناء وهو قوله لا نظرا الخ فلا يرجع إليه إذ لا تجوز الخلوة
 إلا في تعليم الأمر لا المرأة فقول الشارح كالنظر أي الأصلي بخلاف العارض فهو
 تعليم وشهادة فيصل المنزل وتحرم الخلوة شيئا فكان الأولى تقديمه على الاستثناء
 تأمل وضابط الخلوة اجتماع لا تؤمن معه الرية عادة بخلاف ما لو قطع بانتفاء عادة
 فلا يعد خلوة ع ش على م من كتاب العدد (قوله وحيث) حرم نظر حرم مس قال
 م في حرم مس الأمر كما يحرم نظره وذلك الرجل فخذ الرجل من غير حائل ويجوز به
 ان لم يخف فتنة ولم تكن شهوة وقد يحرم النظر دون المس كأن أمكن الطبيب
 معرفة العلة بالمس فقط وكعضو أجنبية مبان في حرم نظره فقط على ما ذكره في الخادم
 والأصح حرمة مسه أيضا وما أفهمه كلام المصنف من أنه حيث حل النظر حل المس
 أغلبي أيضا فلا يحل لرجل مس وجه أجنبية وان حل نظره فهو خطية أو شهادة
 أو تعليم ولا سيدة مس شيء من بدن عبدها وعكسه وان حل النظر وكذا مسح

(وشهادة) تحملا وأداء (وتعليم)
 لا يجب أو يست فينظر في المعاملة
 إلى الوجه فقط وفي الشهادة
 إلى ما يحتاج إليه من وجهه وغيره
 وفي إرادة شراء رقيق ما عدا
 ما بين السرة والركبة كما مر
 في محله هذا كله ان لم يخف
 فتنة والا فان لم يتعين ذلك لم ينظر
 والا نظر وضبط نفسه والخلوة
 في جميع ذلك كما نظر
 (وحيث)

كما مر (قوله أولى من قوله) ومتى وجه الأولوية أن حيث لا مكان وهو المراد هنا
أي لأن كل جزء حرم نظره حرم مسه وليس المراد أن كل وقت حرم فيه النظر حرم فيه
المس ع ش ورد بمنع عدم ارادته بل قد يكون مراداً إذا لاجبية يحرم مسها ويحل
بعد نكاحها ويحرم بعد طلاقها وقبل نحو زمن معاملة يحرم ومعه يحل شرح مر
(قوله حرم مس) أي بلا حائل وكذلك مع أنه خاف فتنة بجرشويري (قوله لأنه
أبلغ) علة لترتب حرمة المس على حرمة النظر ولقد ر أي حرم مس بالأولى لأنه الخ
(قوله وقد يحرم المس) هذا وارد على المفهوم وسكت عما يرد على المنطوق وهو أنه
قد يحرم النظر دون المس فن ذلك إذا أمكن الطيب معرفة العلة بالمس فقط جاز
المس دون النظر حل (قوله كغمر الرجل) الغمر المس بمبالغة والمراد هنا غم وعبرة
مر وقد يحرم مس ما حل نظره من المحرم كبطنها ورجلها وتقبيلها بلا حائل لغير حاجة
ولا شفقة بل ونكيدها على مقتضى عبارة الروضة لسكن قال الاسنوي أنه خلاف
اجماع الأمة وفي شرح مسلم يحل مس رأس المحرم وغيره مما ليس بمسورة بمسائل
وبدونه اجماع أي حيث لا شهوة ولا خوف فتنة بوجه سواء مس لحاجة أم شفقة
ومقتضى ذلك عدم جوازه عند عدم القصد أي قصد الحاجة والشفقة مع انتفاءهما
ويحتمل جوازه حينئذاه وفي قل على الجلال واعتد شيخنا مر أنه لا يحرم
ولو بلا حاجة ولا شفقة إلا مع شهوة أو خوف فتنة وعبرة عن رسول قوله وقد
يحرم المس الخ كذا في خ ط وغيره وهو مخالف لما في شرح مسلم للثبوت من
الاجماع على جواز مس المحارم وجمع بينهما بحمل الاقل على مس شهوة والثاني
على مس الحاجة أو شفقة وهو جمع حسن ومن ثم يذهب بعضهم حرمة المس في كلام
الشارح بما إذا كان شهوة واعترض بأنه يصير كالنظر فلا معنى للاستثناء تأمل
(قوله فيصم) هذا علم من قوله وقد يحرم المس إلا أنه أتى به توطئة لما بعده (قوله
وبياحان) أي النظر والمس ويعتبر في الوجه والكف أدنى حاجة وفي ما عداها
مبيح تيمم الإفرج وقربه فيعتبر زيادة على ذلك وهو اشتداد الضرورة حتى لا يعتد
الكشف لذلك متكاملاً مروة شرح مر (قوله وهو اتحاد الجنس الخ) حاصله أنه
ذكر شرطين أولهما مرددين أمرين هما اتحاد الجنس أو فقده والثاني قوله وفقد
مسلم وفرع ثلاثة تفاريع عليهما أ قول على اتحاد الجنس والثاني على قوله أو فقده
الخ والثالث على قوله أو فقد مسلم الخ (قوله أو فقده) مع حضور نحو محرم واللائي
بالترتيب أن يقال إن كانت العلة في الوجه سوغ بذلك كافي المعاملة وإن كانت
في غيره فإن كانت امرأة فيعتبر وجود امرأة مسلمة فإن تعذرت فصبي مسلم غير مراهق

أولى من قوله ومتى (حرم نظره
حرم مس) لأنه أبلغ منه في اللذة
بدليل أنه لو مس فأنزل بطل
صومه ولو نظر فأنزل لم يبطل فيصم
على الرجل ذلك فيحذر رجل بلا
حائل وقد يحرم المس دون
النظر كغمر الرجل ساق محرمه
أو رجلها وعكسه بلا حاجة
فيصم مع النظر إلى ذلك (وبياحان
لعلاج كقصد وجمع بشرطه)
وهو اتحاد الجنس أو فقده مع
حضور محرم وفقد مسلم
في حق مسلم والعلاج كافر فلا
تعالج امرأة رجلاً مع وجود رجل
يعالج ولا عكسه ولا رجل امرأة
ولا عكسه عند الفقد

فان تعذر فمراهق فان تعذر فصبي غير مزاهر كافر فان تعذر فمراهق كافر فان تعذر
فمبصرها الكافر فان تعذر فامرأة كافرة فان تعذر فابن مسلم فان تعذر فابن كافر
شورى وينبغي ان يقدم في العلاج المسوح على المراهق والمحرم المسلم على المحرم
الكافر خلافا لما يفهم من هذا الحاصل اه شيئا وان كانت العلة في امر قد من
يحل نظره اليه فغير مراهق فمراهق فسلم بالغ فكافر مرد وقوله او فقد مع حضور الخ
الظاهر ان العبارة مقابلة أى او حضور نحو محرم مع فقد أى عند فقد الجنس كما يدل
عليه قول الشارح عند الفقد الخ والا فالعقد ليس شرطا قائل شيئا (قوله نحو محرم)
من زوج أو امرأة ثقة لحل خلو رجل بامرأتين تقين (قوله ولا كافر أو كافرة الخ) من
هذا اخذ ان المرأة الكافرة مقدمة على الرجل المسلم في معالجة المسئلة وظاهر
ولو كان الرجل المسلم محرما قال شيئا كعجز وفيه نظر ظاهر والذي يجب تقديم نحو
محرم مطلقا أى مسلما كان أو كافرا على كافرة لنظره مالا تنظره قال شيئا ووجود
من لا يرضى الا بأكثر من أجرة المثل كالعدم في ما يظهر حل (قوله فلها النظر مالم
ينعها) فان منعها حرم النظر لما بين سرته وركبته هذا ما تحرر به بعد التوقف زى
أى في غير الحاشية وأما فيها قال قوله فلها النظر الى كل بدنه حيث لم ينعها منه والا
حرم اه أى نظرها الى عورته فقط كما اعتمد به وعبارة جبروتها ان تنظر الى جميع
بدنه وان منعها كما اقتضاء اطلاقهم وان بحث الركب كشى منها اه حل بخلاف
ما اذا منعه فانه يحل له النظر لان تسلطه عليها أقوى من تسلطها عليه (قوله بمن
يحرم التمتع بها) كالمثركة والمبغضة زى (قوله فيحرم نظرها الخ) أى يحرم على كل
منها الاخر وهذا في حال الحياة وأما بعد الموت فالجليل كالحرم اه حل (قوله
فيجعل مع النساء رجلا) فيحرم نظره اليهن ونظرهن اليه ومع الرجال امرأة فيحرم
عليهم النظر له ويحرم عليه النظر لهم ومع مشكل مثله الحرم من حكل الاخر
بتفديروه مخالفا له احتياطا وانما غسله بعد الموت لا تقطاع الشهوة بالموت فلم يبق
للاحتياط معنى حل (فصل في الخطبة) من الخطب وهو البيان وكسرت
الحاء لتدل على الهيبة ديمري (قوله وهي التماس) أى لغة وشرعا عش (قوله
تحل خطبة خلية عن نكاح) أى وخلية عما يمنع نكاحها لكن في كلام الزركشى
ما يفيد الجواز حيث يوقع التزويج اذا زال المانع وذلك كصغيرة ثيب او بكر لا يجبر
لها وفي كلام بعضهم ولا كراهة أن يقول المسلم للمجوسية ونحوها اذا أسلمت
تزوجت لان الحمل على الاسلام مطلوب اه حل قال الزركشى قضيته جواز
خطبة السرية وأم الولد المستفرشة وان لم يعرض السيد عنها والظاهر المنع لما فيه

الا بحضرة نحو محرم ولا
كافر أو كافرة مسلما أو مسلمة
مع وجود مسلم أو مسلمة يعالجان
وقولى بشرطه من زياتنى
(ولليل امرأة) من زوج أو سيد
(نظر كل بدنها) حتى دبرها
خلافا للدارى فى الدبر (بلا مانع
له) أى للنظر لكل بدنها لانه
محل تمتع لكن يكره نظر الفرج
(كمكسه) فلها النظر الى كل
بدنه بلا مانع لكن يكره نظر
الفرج وقولى بلا الى آخره من
زيادنى وخرج بعدم المانع ما لو
اعتدت عن شبهة أو زوجت
الامة أو كوتبت أو كانت وثيقة
او نحوها ممن يحرم التمتع بها
فبحرم نظرها بين سره وركبه
ونعيرى بالليل اعم من تعبيرة
بالزوج (فرع) المشكل يحتاط
فى نظره والنظر اليه فيجعل مع
النساء رجلا ومع الرجال امرأة
كما صحه فى الروضة كما صلها
(فصل فى الخطبة)
بكسر الحاء وهى التماس
النكاح من جهة الخطوبة

من ابدته بل هما في معنى النكوحه نعم متى وجب الاستبراء ولم يقصد التصرى جاز
التعريض كالبائن الا ان خيف افسادها على ماليتها (قوله وهذه وخلية) ايضا
عن موانع النكاح الاستية في باب ما يحرم من النكاح وعن خطبة سابقة معتبرة
زى وأورد عليه المعتد عن وطء الشبهة فان الاصح جواز خطبتها تعريضها مع عدم
الخروج عن العدة لان من له العدة ليس له عليها حق النكاح وأقول ايرادها غفلة لان
الكلام في الخلية واما المعتد فذكره بعد تأمل شوبرى وعجالة شرح م ر
وسيعلم من كلامه اشتراط خلوها ايضا من بقية موانع النكاح ومن خطبة الغير
وما أورد على مفهومه من المعتد عن وطء الشبهة حيث فعل خطبتها مع عدم خلوها
عن العدة المانعة للنكاح لان ذا العدة لاحق له في نكاحها رد بأن الجائز انما
هو التعريض فقط خلافا لمن وهم جواز التصريح لها وهو مفهوم من كلامه الا ان
فساوت غيرها وعلى منطوقه من المطلقة ثلاثا حيث يحرم على مطلقها خطبتها حتى
تنكح زوجا غيره وتعتد منه رد ايضا بانها قام بها مانع فاشبهت خطبة محرما له فكما
لا ترد المحرم لا ترد هذه لان المراد الخلية من سائر الموانع كما تقر ويهذى سندفع قول
من قال انه يرد عليه ايهامه حل خطبة الامة المستفرشة وان لم يعرض السيد عنها
وفيه نظر لما فيه من اذائه اذ هي في معنى الزوجة اه والوجه حرمتها مطلقا مالم
تقم قرينة ظاهرة على اعراض السيد عنها ومحبة لتزويجها ووجه اندفاعه ان هناك
مانعا هو افسادها عليه بل مجرد علمه بامتداد نظر غيره له سامع سؤاله له في ذلك اذائه
اه وكتب الرشيدى على قوله هو افسادها مانعه هلا كان المانع عدم استبراءها
الذى هو من موانع النكاح (قوله تعريضها وتصريحها) والراجح استحبابها لمن يستحب له
النكاح وكراهتها لمن يكره له وكذا المن يحرم عليه فيكره الحلال خطبة المحرمة وحيث
كانت وسيلة كان لها حكم مقصدها ان وجب وجبت وان حرم حرمت حل (قوله
او انفساخ) بقوردة او رضاع شوبرى (قوله لعدم سلطنة الزوج عليها) أى مع
ضعف التعريض زى وقدمه على الآية لانه عام بخلاف الآية فانها في عدة
الوفاة وانظر ما المانع من تقديم الآية بقياس غير ما فيها على ما فيها ويكون الجامع
عدم السلطنة قوله لانها في حكم الزوجية قضيتها تحريم التعريض وان اذن
الزوج ويجوز للرجل خطبة خامسة وأخت الزوجة اذا عزم على ازالة المانع عند
الاجابة كما مر به البلقينى وهو المعتمد شوبرى وقد سئل مر عن خطبة امرأة
وانفق عليها ولم يتزوج بها فهل له الرجوع بما أنقعه أم لا فأجاب بأن الرجوع بما
أنقعه على من دفعه له سواء كان ما كلاما مشريا أم ملبسا أم حليا وسواء رجع هو

(فعل خطبة خلية عن نكاح
وعدة) تعريضها وتصريحها
ويحرم خطبة النكوحه كذلك
اجا عافيهما (و) بجل (تعريض
لمعدة غير رجعية) بأن تكون
معتدة عن وفاة أو شبهة أو فراق
ما ين بطلاق أو فسخ أو انفساخ
لعدم سلطنة الزوج عليها قال
فعالى ولا جناح عليكم فيما
عزمت به من خطبة النساء
وهي واردة في عدة الوفاة أما
التصريح لها فحرام اجا عافيهما
الرجعية فلا بجل التعريض لها
كالتصريح لانها في حكم
الزوجة والتصريح ما يقطع
بالرجعية في النكاح كما ريد
ان أنكحك أو اذا انقضت
عدتك فكنتك

أم بحبيبه أم مات أحدهما لانه انما أنفق لأجل تزوجها فيرجع به ان بقي وبطله ان تلف
(قوله من يخدم مثلك) وأنا ما غلب فيك وأما الكناية وهي الدلالة على الشيء بذكر لازمه
فقد قيد ما يقيد التصريح فحرم نحو أريد أن أنفق عليك نفقة الزوجات وألغى ذلك
فان حذف ألغى ذلك لم يكن تصريحاً ولا تعريضاً حل (قوله وهذا كله) أي قوله
ويحل تعريض مع قوله أما التصريح لما فحرم (قوله ان حل له نكاحها) أي في العدة
فخرج به المطلقة ثلاثاً لانه لا يحل الا أن نكاحها التوقفه على التحليل أي حتى تنكح زوجها
غيره وتعتد منه حل أي فلا يحل له خطبتها حيث نكح ذلك لو توافق معها على أن
تنكح غيره لتحل له في تزوجها بعده فيحرم عليها هذا التوافق ع ش على م ر (قوله
والانفلا) أي بان كانت بائناً أو رجعياً فوطئها أجنبي بشبهة في العدة فحلت منه فان
عدة الحمل تقدم فلا يحل لصاحب عدة المشبهة أن يخطبها لانه لا يجوز له العقد عليها
س ل لان عليها بقية عدة الطلاق (قوله ويحرم على عالم) جملة القيود المذكورة تسعة
لان قوله على عالم تحته أربعة كما سيأتي لان حذف المعمول يؤذن بالعموم وقوله خطبة
قيد وقوله جائزة قيد آخر وصرح به قيد وباجابته قيد آخر وقوله الا باعراض قيد لان
معناه عند عدم الاعراض تدبر (قوله جائزة) وان كانت مكروهة والظاهر ان
الخطبة ليست بعقد شرعي وان تخيل كونها عقداً فليس يلزم بل جائز من الجانبين
قطعاً سوطي شوبري (قوله من صرح صفة خطبة) أي واقعة من صرح وعبرة
الاصل على خطبة من صرح الخ (قوله باذن) أي لم ينشأ عن خوف ولا حياء اه حل
(قوله أو غيره) كأن يطول الزمن بعد اجابته حتى تشهد قرائن الاحوال بالاعراض
ومنه أن يتزوج من يحرم الجمع بينها وبين المخطوبة أو تطرأ ردة لان الردة قبل الوطء
تفسخ العقد فالخطبة أولى أو يعقد على أربع من خمس خطبتن معا أو مرتباً حل
(قوله لا يخطب الرجل) بضم الطاء اه مختار وهو منهي أو خبر بمعنى النهي (قوله
أو يأذن له الخطاطب) اظهر في محل الاضمار (قوله والمعنى فيه) أي في النهي
ما فيه أي في النهي بمعنى المنهي عنه وهو الخطبة على الخطبة من ذكر (قوله مسلماً)
ولو زانياً محصياً وقاطع طريق وتارك صلاة لان كلاً لا يجوز اذاًؤه وان كان
مهراً لدم حل (قوله ولانه أي الاخ أسرع أمثالاً) أي أسرع في أن يمثل لأجله
(قوله وسكون البكر الخ) المعتمدانه لا بد من التصريح منها بخلاف استئذانها
في النكاح لان الحياء هناك أقوى شوبري وع ش (قوله وقولي مبتدأ خبره) أي
بالخطبة لانه في تأويل معناه عالم بالخطبة اه شيئاً والعموم أخذ من حذف المعمول
(قوله وبصراحتها) أي الاجابة كما هو في التسع الصحيحة وتصرح به عبارة م ر

والتعريض ما يمتثل الرغبة
في النكاح وغيرها نحو من
يخدم مثلك واذا حلت فأنذني
(الجواب) من زيادتي أي كما
يحل جواب الخطبة المذكورة
من المرأة أو من يلى نكاحها
فجواب الخطبة كالخطبة حلاً
وحرماً وهذا كله في غير صاحب
العدة أما هو فيحل له التصريح
والتعريض ان حل له نكاحها
والاملا (وتحرم على عالم خطبة
على خطبة جائزة من صرح
باجابته الا باعراض) باذن أو
غيره من الخطاطب او الجيب خبر
الشيخين واللفظ للبصري
لا يخطب الرجل على خطبة أخيه
حتى يترك الخطاطب قبله أو يأذن له
الخطاطب والمعنى فيه ما فيه من
الا بداء سواء كان الاقل مسلماً
أو كافراً محترماً أو ذكراً أو أنثى
في الخبر جري الغالب ولانه
أسرع أمثالاً وسكون البكر
غير المجبرة ملحق بالصريح وقولي
على عالم أي بالخطبة وبالا جابة
وبصراحتها وبجرمة الخطبة
على خطبة من ذكر وخرج بما
ذكره ما اذالم تكن خطبة أولم
يجب الخطاطب الاقل أو واجب
تعريضاً مطلقاً أو تصريحاً ولم
يعلم الثاني بالخطبة أو علم بها ولم
يعلم بالا جابة أو علم بها ولم يعلم
بكونها بالصريح أو علم بكونها بالصريح ولم يعلم بالحرمة أو علم بها وحصل اعراض عن ذكر

أو كانت الخطبة محزنة كأن
خطب في عدة غيره فلا تعزم
خطبة إذا لحق للأول في
الآخرة وليسقوط حقه في التي
قبلها وأصل الإباحة في البقية
ويعتبر في التحريم أن تكون
الإجابة من المرأة أن كانت غير
محببة ومن وليها المجران كانت
محببة ومنها مع الولي أن كان
المخاطب غير كفؤ ومن السيدان
كانت أمة غير مكاتبه ومنه مع
الامة أن كانت مكاتبه ومع
المبغضة أن كانت غير محببة
والأفع وليها ومن السلطان
أن كانت مجنونة بالغة ولا أب
ولا جد وقولي على عالم مع جائزة
من زيادتي وقبيري بأعراض
أعم من تبيرها ذن (ويجب)
كما عبره في الأذكار وغيره
(ذكر عيوب من أريد اجتماع
عليه) لما نكح أو نحوها كعامله
وأخذ علم (لمريده) ليحذر بذلك
لأنه صفة سواء استشير إذا ذكر
فيه أم لا فتعبر بما ذكره أولى
وأعم من قوله ومن استشير
في خاطب ذكر مساويه بصدق
(فإن اندفع بدونه) بأن لم يجمع
إلى ذكرها أو احتج لذكر
بعضها (حرم) ذكر شيء
منها في الأول وشئ من البعض

وفي بعض النسخ من قوله وبصراحتها غير صواب فاحذر لأن الخطبة لا يشترط
صراحتها (قوله أو كانت الخطبة محزنة) فجملة الصور الخارجة تسعة لكنه
لم يرتب في المقام قصد الاختصار (قوله والأصل الإباحة) أي في البقية غير ظاهر
في الأولى لأن الإباحة الأصلية لا يحتاج لها إلا إذا فقد الدليل والدليل هنا موجود
وهو الإجماع المتقدم في قوله أجماعاً فیهما لأن الأولى داخلية في قول المتن تحمل خطبة
خفية الخ (قوله ومن وليها المجران) لو أجاب المجران ثم مات فهل تبطل أولاً الأقرب الأول
شوربي (قوله أن كانت غير محببة) أي وكان المخاطب كفؤاً س ل بدليل ما بعده
(قوله ومنها مع الولي) ولو غير محببة حل (قوله أن كانت مكاتبه) أي مكاتبه
صحبة (قوله ومن السلطان الخ) فالصورثمانية (قوله ذكر عيوب) من نفسه
أو غيره وإن لم تثبت الخيارات والمراد العيوب الشرعية والعرفية كال فقر والتقتير بدليل
ما في الحديث وأما معاوية فصعلوك أي فقير لا مال له حل وسبب ذلك أن فاطمة
بنت قيس استشارت النبي عليه الصلاة والسلام في تزويج أبي جهم أو معاوية
فقال لها أما أبوجهم فلا يضع العصا عن عاتقه كناية عن كثرة ضربه وأما معاوية الخ
وهذا أحد أنواع الغيبة الجائرة س ل (قوله ليحذر متعلق بذكر) واللام للتعليل
وكذا قوله لمريده متعلق به ولا مة للتعدية وقوله بذلاً للنصيحة متعلق بيب شينها
والظاهر أن ليحذر علة ليجب وقوله بذلاً علة للمعلل مع علته (قوله أولى وأعم الخ)
وجه الأولوية أن التعبير بالاستشارة يؤهم أنه بدونها لا يجب ذكر العيوب وأيضاً قوله
ذكر لا يدل على الوجوب ووجه العموم شموله غير المخاطب (قوله بصدق) إشارة
إلى أنه لا بد من قصد النصيحة لا الوقية حل أي الخوض في عرضه ويشترط ذكر
عيوب ما استشير لاجله فإذا استشير في فسكاح ذكر العيوب المتعلقة به لا المتعلقة
بالبائع مثلاً (قوله بأن لم يجمع) كأن يكتفي بقوله هو لا يصلح حل (قوله أو احتج
إلى ذكر بعضها) ولو ما فيه جرح كزنا والظواهر أنه لا بعد إذا فلا يتبدوا ما إذا أخبر
بذلك عن نفسه فالظواهر أنه يحذر لأن له عنه مندوحة وهي الترتك وإذا تعين ذكر
ذلك فيه فالأولى بذلك بل يستر على نفسه حل (قوله وشئ من البعض الآخر)
ويذكر الخاف فالأخف وبجث حجر كشفتنا أنه إذا استشير في نفسه ولم يكتفوا
منه بقوله أنا لا يصلح يذ كر كل مذموم فيه شرعاً أو عرفاً حل (قوله وسن خطبة) وهي
كلام مفتوح بمحمد مختتم بدعاء ووعظ زى كأن يقول ما روى عن ابن مسعود موقوفاً
ومرفوعاً أي كما في ع ش على مر أن الحمد لله فحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ
بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهدي الله فلا مضل له ومن يضلل فلا

(قبل خطبة) بكسر هاء (و) أخرى (قبل عقد) خبر أبي داود وغيره كل أمر ذي بال وفي رواية كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله
فهو أقطع أي عن البركة فيحمد الله (١٤١) الخاطب ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويصلي بتقوى الله تعالى

ثم يقول جئكم خاطبا كريمتكم
أو قاتلكم ويخطب أولى كذلك
ثم يقول لست بمرغوب عنك
أو فخذاك وقصص السنة
بالخطبة قبل العقد من الولي
أو الزوج أو أجنبي (ولو أوجب
ولي) العقد (فخطب زوج خطبة
قصيرة) عرفا (فقبل صح) العقد
مع الخطبة القاصلة بين الإيجاب
والقبول لأنها مقدمة القبول
ملا قطع الولاء كالأقامة وطلب
الماء والتميم بين صلاتي الجمع
(لكنها لا تسن) بل يسن تركها
كما صرح به ابن يونس لكن
النهوي في الروضة تابع الرافعي
في أنها تسن وجعل في النكاح
أربع خطب خطبة من
الخطب وأخرى من الجيب
للخطبة وخطبة إن للعقد واحدة
قبل الإيجاب وأخرى قبل
القبول أما إذا طالت الخطبة
التي قبل القبول أرفصل كلام
أجنبي عن العقد بأن لم يتعلق به
ولو يسيرا فلا يصح العقد لا شعارة
بالأعراض (فصل) في أركان
النكاح وغيرها (أركان) خمسة
(زوج وزوجة وولي وشاهدان
وصيغة وشرط فيها) أي في
صيغته (ما) شرط (في) صيغة
(البيع) وقد يربط به ومنه

هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله صلى الله
عليه وسلم وعلى آله وأصحابه يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن
الآنتم مسلمون يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة إلى قولهم قريبا
وتسمى هذه الخطبة خطبة الحاجة شرح البهجة للشارح (قوله قبل خطبة) أي
قبل تمامها من حيث جوابها فيشمل الصادر من الزوج ومن الولي فاندفع ما يقال
أن خطبة الولي ليست قبل الخطبة بل بعدها وحاصل الدفع أنها لما اشتملت على إجابة
الخطبة كانت قبل تمامها (قوله فيحمد الله الخاطب الخ) أي الزوج أو وليه أو نائبه
وقوله خاطبا كريمتكم أي أولاد أبي أو يزيد مثلا حل (قوله أو قاتلكم) هي الشابة ع ش
(قوله بل العقد) أي عند إرادة التلفظ به حل (قوله فخطب زوج) ليس بقيد بل
مثله الأجنبي حل (قوله كالأقامة) أي تملأه وقوله بين صلاتي الجمع راجع للثلاثة
ويستفيد مما إذا لم يطل الفصل شيئا (قوله أما إذا طالت الخطبة) وضبط الفقهاء
الطويل بأن يكون زمنه لو سكت فيه فخرج الجواب عن كونه جوابا حل والاولى
ضبطه بالعرف كما في شرح ممر والظاهر أنه يضر الفصل بقول الولي قل قبلت أو فصل
كلام الخ فمهوم الفاء في قوله فخطب وقوله فقبل (قوله ولو يسيرا) منه قول الموجب
استوص بها أه حل (فصل) في أركان النكاح وغيرها وهو قوله ويتبين
بطلان الخ (قوله وشاهدان) جعلها شرطا هو كافي الغزالي أولى من جعلها ركنا
لخرجها عن الماهية شرح ممر وجعلها المصنف ركنا واحدا دون الزوجين
لأنهما في الشروط بخلاف الزوجين فان لكل منهما شروطا تخصه (قوله وشرط
فيها) بدأ بالصيغة لطول الكلام عليها ولا يضر أن كثيرا ما يعالون تقديم الشيء بقرينة
الكلام عليه لأن النكاح لا يتراحم حل وينعقد فنكاح الآخرس بإشارته التي
لا يختص بفهمها الفطن وكذا بكتابتها على ما في المجموع وهو معقول على ما إذا لم تكن له
إشارة مفهومة وتعدرتو كماله لا يضطراره حيث لا يلحق بكتابتها في ذلك إشارته
التي يختص بفهمها الفطن أه شرح ممر (قوله ومنه عدم التعليق) نص عليهم أنه ك
الأصل لهما وليفرع عليهم ما بعده (قوله ولم يتيقن صدق المبشر) هو ملحق ليس بخط
الشارح ولا خطأ ولده فهو مضر لأن مفهومه أنه إذا تيقن صدق المبشر بالولد يصح
وليس كذلك وإنما هو إذا بشر بنت ع ش وعبرة حل قوله ولم يتيقن صدق وكذا
أن يتيقن وخرج بولد ما لو بشر بأتى وظن صدق المبشر فانه يصح لانه لا تعليق وتكون
أن بمعنى إذ (قوله أو نكح إلى شهر) وكذا إلى ما لا يتقن كل منهما إليه كالف سنة
خلافًا للبلقيني حيث قال إذا قت بتمة عمره أو عمرها صح لانه تصريح بمقتضى الواقع

عدم التعليق والتأقبت فلا بشر بولد ولم
زوجتكها فقبل أو نكح إلى شهر لم يصح

ورد بأن التعليق بذلك يقتضي رفع آثار النكاح بالموت وهي لا ترتفع به بدليل أن له
أن يغسلها فرفعها به مخالف لمقتضاء حل (قوله كالباع) فتمهله لأنه يشمل
الموردين وقوله لا اختصاصه بمزيد احتياط أي بدليل اشتراط الاشهاد فيه اه حل
وقوله والتمس دليل على الثانية (قوله والله) عن نكاح المتعة وهو النكاح لاجل
وجازأولا رخصة لا مضطر ثم حرم عام خبير ثم جازعاهم الفقه وقبل حجة الوداع ثم حرم
أبدا بالنص الصريح الذي لو بلغ ابن عباس لم يستمر على حله مخالفًا لكافة العلماء زري
وهو أحد أمور أربعة تكرر النسخ لها نظما بعضها بعضهم في قوله

وأربع تكرر النسخ لها جاءت بها النصوص والآثار
قبلة ومتمعة وخرة كذا الوجه بماتس النار

زاد بعضهم جاءها وهي الحمر الأهلية وادعى أنها التي في النظم بدل الخمر (قوله أولى
من اقتصاره الخ) وجه الأولوية أن تميزه بذلك يوهم أنه لا يعتبر غير عدم التعليق
والتأقيت من الشروط (قوله ولفظ ما يشق) من تزويج كزوجتك أو أفتكتك
وأطلق البلقيني عنهم عدم الصحة في مضارعها ثم بحث الصحة إذا نسلخ عن معنى
الوعد بأن قال أزوجك الآن وكان أزوجك وإن لم يقل الآن خلافاً للبلقيني في هذا
لأن اسم الفاعل حقيقة في حال التكلم على الرابع فلا يوهم الوعد حتى يعتز زعمه
بخلاف المضارع (فرع) لو قال جوزتك بالجم بدل الزاي أو أناحتك بالهمزة بدل
الكاف مع وإن لم تكن لنفسه على المعتمد شورى وح في (قوله ولو بعجبة) لارد
وكذا قوله وإن أحسن العاقدان العربية والمراد ما يكون صريحا في تلك اللغة
كافي حل (قوله يفهم) معناها العاقدان ولو بأخبار ثمة عارف حل أي أخبر بمعناها
قبل آياتها بها كافي شرح مدر (قوله بأمانة الله) أي جملة لكم الله تعالى أمانة
عليهم ع ش ويصح أن يراد بالأمانة الشريعة أي شريعة الله ويكون قوله
واستعلمتم الخ من عطاف الخاص على العام وكلمة الله ما ورد في كتابه من النكاح
والتزويج لأنهما الواردان فيه والقياس ممتنع لأن في النكاح ضربا من النكاح حل
خلافاً للحنفية حيث فاسوا عليهم ما وهبتك وملكتك (قوله بتقديم قبول) كأن
يقول قبلت نكاح فلانة أو تزويجها ورضيت نكاح فلانة أو أحييته أو أودته لأن
هذه الصيغ كافية في القبول كما يأتي لأفعل ولا يضر من عامي فتح الزاء وكذا من
العالم على المعتمد عند شيئا لأن الخطأ في الصيغة إذا لم يخل بالمعنى ينبغي أن يكون
كالخطأ في الأعراب والتذكير والتأنيث اه حل وعبارة مدر ولا يضر فتح ياء المتكلم
ولو من عارف ولا ينافي ذلك عدهم أنعمت بضم التاء وكسر هاء محيلا له عن لأن المدار

كالباع بل أولى لا اختصاصه
بمزيد احتياط واللهى عن نكاح
المتعة في خبر الصحيحين سمي
بذلك لأن الغرض منه مجرد
التمتع دون التوالد وغيره من
اغراض النكاح وتعبيري بما
ذكر أولى من اقتصاره على عدم
التعليق والتأقيت (ولفظ)
ما يشق من (تزويج أو نكاح
ولو بعجبة) يفهم معناها العاقدان
والشاهدان وإن أحسن
العاقدان العربية اعتبارا
بالمعنى فلا يصح بغير ذلك كلفظ
بيع وتعليق وهبة لخبر مسلم
اتقوا الله في النساء فإنه لكم
أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم
فروجهن بكلمة الله (وصح)
النكاح (بتقديم قبول) على
إيجاب حصول المقصود
(وبزواجي) من قبل الزوج
(وبتزويجها) من قبل الولي (مع)
قول الآخر عقبه (زوجتك)
في الأول

في الصيغة على التعارف في محاورات الناس ولا كذا القراءة (قوله أو تزوجتها)
 أشار بتقدير الضمير إلى أنه لا بد من الاتيان بدال عليها من نحو اسم أو ضمير أو اسم
 إشارة مرد (قوله لوجود الاستدعاء) الجازم بخلاف ما لو قال الزوج تزوجني
 أو تزوجتني أو تزوجها مني وما لو قال الولي تزوجها أو تزوجتها لم يصح لعدم الجرم ولو
 قال الولي للزوج قل تزوجتها لم يصح لأنه استدعاء للفظ لا للزوج بل (قوله
 لا بكناية) أي لأنها لا تنافي في لفظ التزوج والانكاح والنكاح لا ينقد
 إلاهما ومن الكناية زوجه الله بنتي كما نقله النووي عن الغزالي (قوله كاحلتك)
 فيه أن هذا ليس من ألفاظ النكاح اهـ حل فكان الأولى أن يمثل بقوله أو زوجه
 بنتي ولم يقل الآن ويستثنى من عدم الصحة بالكناية كتابة الأخرس وكذا اشارته
 التي اختص بفهمها الفطن فأنهما كنايةتان وينقد بهما النكاح منه تزويجا
 وتزويجا اهـ من شرح مردوعش عليه من موانع ولاية النكاح وبعضهم من انعقاده
 بالكناية مطلقا حتى في هاتين الصورتين قال ولا ينقد نكاح الأخرس بالإشارة
 إلا إذا كان يفهمها كل أحد قال مرد في ما يأتي فإن لم يفهم اشارته أحد زوجه الأب
 فأنجذ فالحاكم (قوله فلا يصح بها النكاح) ولو توفرت القرائن على النكاح ولو
 خال نويت بها النكاح ولا يخفى أن جواز ذلك يحل بالمعنى حرراه حل (قوله بخلاف
 البيع) ولا يشترط أن يتوافقا فلو قال زوجهك فقال قبلت النكاح صح اهـ
 صر (قوله في المعقود عاياه) من زوج أو زوجة كما لو قال زوجهك بنتي أو زوج بنتك
 ابني وهذه يشهها المتن أي مفهومة ولا يشملها قوله في المعقود عليه بناء على أن الزوج
 غير معقود عليه بل في حكمه إلا أن يقال هذه أولى بالحكم عـ ش (قوله ونوبا
 معينة) يؤخذ منه أنها لو اختلفا في النية بطل العقد ووظاهر عـ ش على مرد فلم
 طالب الزوج أحد البنات بعد موت الأب فقال أنت معينة وشهدت الشهود
 بذلك فقالت لست المعنية صدقت بيمنها لأن الشهود لا اطلاع لهم على النية وكذا
 لو قال لها الشهود أنت المقصودة وسمى الولي غيرك غلطا فالقول قولها بيمنها لأن
 الأصل عدم الغلط كما قاله عـ ش على مرد فالظاهر أن نكاح الثانية لا يصح أيضا لعدم
 شهادة الشهود عليه تدبر (قوله ولا يقبلت) أو قبلته حل (قوله قبلت نكاحها)
 المراد بالنكاح الانكاح وهو التزوج ليطلق الإيجاب والاستحالة معنى النكاح
 هنا إذ هو المركب من الإيجاب والقبول كما في شرح مرد (قوله نكاح شغار)
 عطى على العامل المقدر قبل قوله لا بكناية لأن المعنى لا يصح بكناية وسمى شغارا من
 قولهم شغرا البلد عن السلطان إذا خلع عنه خلوه عن بعض شرائطه أو من قولهم شغرا

(أو تزوجتها) في الثاني لوجود
 الاستدعاء الجازم الدال على
 الرضى (لا بكناية) بقدر رده
 بقول (في صيغة) كاحلتك
 بنتي فلا يصح بها النكاح
 بخلاف البيع إذ لا بد فيه من
 النية والشهود ركن في صحة النكاح
 كما مر ولا اطلاع لهم على النية
 أما الكناية في المعقود عاياه كما
 لو قال زوجهك بنتي تقبل ونوبا
 معينة فيصح النكاح بها (و) لا
 (يقبلت) في قبول لا انتقاء
 التصريح فيه بأحد اللفظين ونية
 لا تنقد فلا بد أن يقول قبلت
 نكاحها أو تزوجتها أو النكاح
 أو التزوج أو رضيت نكاحها
 على ما حكاه ابن هبيرة عن
 إجماع الأئمة الأربعة وأيده
 الزركشي نص في البويطي
 (و) لا يصح (نكاح شغار) انتهى
 عنه في خبر الصيصين
 (كزوجتها) هو أعم من قوله
 وهو تزوجتها أي بنتي (على أن
 تزوجني بنتك وبضع كل) منها
 (مصدق الأخرى)

الكلب اذا رفع رجله ليقول فكان كلامه ما يقول الا آخر لا ترفع رجل ابنتي حتى
 ارفع رجل ابنتك شرح الروض (قوله فيقبل ذلك) بان يقول تزوجتها وزوجتك
 بنتي قال الشيخ اى سم ظاهره البطلان وان لم يقل اى القابل ذلك اى ويضع كل صدق
 الاخرى وقد يقال اذ لم يقل ذلك سقط جعل البضع صداقا لما تقدم انه اذا سككت
 القابل عن ذكر المهر الذى ذكره الموجب يرجع الى مهر المثل وسقط اثر ذلك الموجب
 للبطلان فينبغي الصفة حيث لا ذكر البضع حيث لا يمتنع عدم ذكره قائل شوبرى
 وقوله لان ذكر البضع اى من الموجب وقوله حيث لا يمتنع اى حين لم يذكر القابل قائل
 (قوله ما خوذ) لو قال مذكور كان اولى اه برماوى لان التفسير مذكور فى آخره
 صريحا وتكون من معنى فى (قوله المحتمل) صفة لا خراول التفسير (قوله فيرجع
 اليه) اى الى التفسير وان كان من تفسير الراوى لانه اعلم بتفسير الخبر من غيره
 اه شرح التحرير زى (قوله والمعنى فى البطلان به) الاولى فى بطلانه الا ان
 تجعل الباء بمعنى فى (قوله حيث جعل مورد النكاح امرأة) وهى صاحبته اى
 البضع فقد جعل معقودا عليه فيستحقه الزوج وقوله وصداقا لاخرى اى تستحقه
 الاخرى لان صدق المرأة لها فبنت المتكلم فى المثال المذكور صارت مشتركة
 بين الخطاب باعتبار كونها زوجته وبين بنته باعتبار كون بضعها صداقا لها وكذا
 يقال فى بنت الخطاب فظهر قوله اشبه تزويج الخ بجماع الاشتراك فى كل حرف
 (قوله وقيل) اى فى بيان المعنى فى البطلان ح ل وقوله غير ذلك وهى التعليق
 (قوله بان سككت عن ذلك) اى عن جعل البضع صداقا اى مع تسمية المال لقوله
 الا فى لفساد المسمى زى كان يقول زوجتك بنتى على ان تزوجنى بفنك وصداق
 كل واحدة ألف وانما فساد المسمى الذى هو الالف بالنسبة للعقد الاول لانه
 جعل الالف ورفق العقد الثانى صداقا والرفق غير معلوم فيكون الصداق كله
 مجهولا فيرجع الى مهر المثل وانما فساد بالنسبة للعقد الثانى لانه مبني على الاول
 والمبنى على الفاسد فاسد فلو علمنا فساد الاول فالظاهر محضة الثانى تقرير شيخنا
 وبعضه فى ح ل وقال حجر بان قال زوجتك بنتى على ان تزوجنى بفنك ولم يزد فيقبل
 كما ذكر اه وفيه ان وجوب مهر المثل فى ذلك لعدم ذكر المهر لا فساد المسمى ح ل
 اللهم الا ان يقال مراده بفساد المسمى ولو بانقوله لان قوله على ان تزوجنى كأنه قائم
 مقام المسمى (قوله ولانه ليس فيه الخ) ان قلت شرط عقد فى عقد مبطل فى نظيره
 من البيع ونحوه فلم يبطل هنا قلنا النكاح لا يتأثر بالشروط الفاسدة لانه معاوضة
 غير محضة س ل (قوله وعلم بحل المرأة) يرد عليه من بينه وبينها رضاع وشك

فيقبل ذلك وهذا التفسير
 ما خوذ من آخر الخبر المحتمل
 لان يكون من تفسير النبی وان
 يكون من تفسير ابن عمر الراوى
 أو من تفسير نافع الراوى عنه
 وهو ما صرح به البخارى فيرجع
 اليه والمعنى فى البطلان به
 التشريك فى البضع حيث جعل
 مورد النكاح امرأة وصداقا
 لاخرى فاشبه تزويج واحدة
 من اثنين وقيل غير ذلك (وكذا)
 لا يصح (لو مما معه) اى مع
 البضع (مالا) كأن قيل ويضع
 كل واحدة وألف صدق
 الاخرى (فان لم يجعل البضع
 صداقا) بان سككت عن ذلك
 (صح) نكاح كل منهما لا تنفاه
 التشريك المذكور لانه ليس
 فيه الا شرط عقد فى عقد وهو
 لا يفسد النكاح ولا كل واحدة
 مهر المثل لفساد المسمى (و شرط
 فى الزوج حل واختيار وتعيين
 وعلم بحل المرأة) فلا يصح
 نكاح محرم ولو بوكيله بخبر مسلم
 لا يملك المحرم لا يتكح

هل هو خمس أو أقل فانه يحل له نكاحها مع انه ليس عالمها بهالة الا أن يقال المراد
 بالعلم جهل المرأة له عدم العلم بمرمتها عليه مع عدم معارض للعلم فلا يرد عليه من شك
 في انقضاء عدتها حيث لم يصح نكاحها مالم يتبين خلافه لان الامتثال بقاء المانع
 وهو العدة أو يقال انه شرط لجواز الاقدام فلا ينافي انه اذا ظن بحرميتها أو عدم
 خلوها من العدة أو الزوج فتبين خلافه بعد العقد انه يصح اعتبارا بما هو في نفس
 الامر فقله ولا من جهل حلها أي لا يصح نكاحها مالم يظن المانع فتبين خلافه
 والاصح على المعتمد كما يؤخذ من شرح م وصرح به ح ل خلافا لما في الشوري
 (قوله ولا مكره) أي بغير حق اما اذا كان بحق كأن كرهه على نكاح المظلومة
 في القسم حل فيصح بأن ظلمها وفتية من عليه نكاحها ليبت عندها ما فاتها
 (قوله وفي الزوجة حل وتعيين) ويشترط في انعقاد النكاح على المرأة المنتقة أن
 يراها الشاهد ان قبل العقد فلو عقد عليها وهي منتقة ولم يعرفها الشاهد ان لم يصح
 لان استماع الشاهد للعقد كاستماع الخصم الشهادة قال الزركشي محله اذا
 كانت مجهولة والا فيصح وهي مسألة نفيسة والقضاة الآن لا يعلمون بها فانهم
 يزوجون المنتقة الحاضرة من غير معرفة الشهر ولها كفاء بمحضورها وانخبارها
 أه عيرة وعبرة مر في الشهادات قال جمع لا ينعقد نكاح منتقية الا ان عرفها
 الشاهد ان اسمها ونسبها أو صورة وقال جرو قل على الجلال المحلى لا يشترط رؤية
 المجهولة بل تكفي الشهادة على جريان العقدين فيها وبين الزوج اه وفيه انه اذا
 حصل منها انه كاره للعقد فلا يصح شهادتهما بانها زوجته لعدم علمهما بها لكن يؤيد
 كلامهم اصحة النكاح بابني الزوجين أو عدوئهما مع عدم صحة شهادتهما بثبوته عند
 الانكار (قوله وخلوها م) فلو ادعت انها خلية من نكاح أو عدة جاز تزويجها
 مالم يعرف لها نكاح سابق فان عرف لها وادعت ان زوجها طلقها أو مات وانقضت
 عدتها جاز لوليها الخاص تزويجها ولا يزوجه الولي العام وهو الحاكم الا بعد ثبوت
 ذلك عنده كما قال زي (قوله من عدم ذكورة) عدم المانع باعتبار مذلوله وهو
 الانوثة والخنونة اذ هما وجوديان فلا يرد ما يقال ان المانع أمر وجودي فلا يصدق على
 عدم الذكورة (قوله مما يأتي) أي في الموانع وهو الرقيق والقاسق ومحجور السفه
 ومختل النظر ومختل الدين فهي خمسة وقوله مع بعضها ثم هي الثلاثة الاخيرة أي
 المحرم والصبي والمجنون (قوله مما يأتي في الشهادات) ومنه أبصار الشاهد العاقد من
 حالة العقد كما ذكره مر هناك وقال هنا ومثل العقد بحضرة الاعي في البطلان
 العقد بظلمة شديدة أي لعدم علمهما بالوجوب والتقابل والاعتماد على الصوت لا نظره

ولا مكره وغير متدين كالبيع
 ولا من جهل حلها له احتياطا
 لعقد النكاح (وفي الزوجة
 حل وتعيين وخلوها م) أي
 من نكاح وعدة فلا يصح نكاح
 محرمة للخبر السابق ولا إحدى
 المراتب للأبها م ولا منكوبة
 ولا معتدة من غيره لتعلق حق
 لغريبها واشتراط غير الحل
 فيها في الزوج من زيادتي (وفي
 الولي اختيار) وهو من زيادتي
 (وقد مانع) من عدم ذكورة
 ومن احرام وفي وصي وغيرها
 مما يأتي في موانع الولاية فلا
 يصح النكاح من مكره وامرأة
 وخنثى ومحرم وصبي ومجنون
 وغيرهم مما يأتي مع بعضها ثم
 (وفي الشاهد من ما) يأتي
 (في الشهادات) هو أعظم ما
 ذكره

والشهادتين (لما لا يحددهما)
 (بالولاية) وهو من زيادة في
 يصح النكاح بحضور من اتفق
 فيه شرط من ذلك كان عقد
 بحضور عدلين أو امرأتين
 أو اثنين أو اثنين أو اثنين
 أو اثنين نعم ان باناذ كرين مع
 ولا بحضور متعين للولاية فلو
 وكل الاب أو الاخ المنفرد في
 النكاح وحضر مع آخر لم يصح
 وان اجتمع فيه شروط الشهادة
 لانه ولي عاقد فلا يكون شاهدا
 كالزوج ووكيله نائبه ولا يعتبر
 احضار الشاهد من بل يكفي
 حضورهما كما شمله اطلاق المتن
 ودليل اعتبارهما مع الولي خبر
 ان حبنا هلا نكاح الابوي
 وشاهدي عدل وما كان من
 نكاح على غير ذلك فهو باطل
 والمعنى في اشتراطهما الاحتياط
 لا لبضاع وضمانة لا انكحة عن
 المجمود (وصح) النكاح ظاهرا
 وباطنا (بأنه الزوجين) أي
 ابني كل منهما أو ابن أحدهما وابن
 الآخر (وعدوئهما) أي كذلك
 لثبوت النكاح بهما في الجملة
 (وصح) ظاهرا) التقييده تبعاً
 للسبكي وغيره من زيادتي
 (بمستوى عدالة) وهما المعروفان
 بها ظاهراً لا باطناً لانه يجري
 بين اوساط الناس والعوام ولو اعتبر فيه العدالة لاحتاجوا الى معرفتهم البعض وامن هو متصف المعينة
 بها فيطول الامر عليهم ويشق

والشهادتين (لما لا يحددهما)
 (بالولاية) وهو من زيادة في
 يصح النكاح بحضور من اتفق
 فيه شرط من ذلك كان عقد
 بحضور عدلين أو امرأتين
 أو اثنين أو اثنين أو اثنين
 أو اثنين نعم ان باناذ كرين مع
 ولا بحضور متعين للولاية فلو
 وكل الاب أو الاخ المنفرد في
 النكاح وحضر مع آخر لم يصح
 وان اجتمع فيه شروط الشهادة
 لانه ولي عاقد فلا يكون شاهدا
 كالزوج ووكيله نائبه ولا يعتبر
 احضار الشاهد من بل يكفي
 حضورهما كما شمله اطلاق المتن
 ودليل اعتبارهما مع الولي خبر
 ان حبنا هلا نكاح الابوي
 وشاهدي عدل وما كان من
 نكاح على غير ذلك فهو باطل
 والمعنى في اشتراطهما الاحتياط
 لا لبضاع وضمانة لا انكحة عن
 المجمود (وصح) النكاح ظاهرا
 وباطنا (بأنه الزوجين) أي
 ابني كل منهما أو ابن أحدهما وابن
 الآخر (وعدوئهما) أي كذلك
 لثبوت النكاح بهما في الجملة
 (وصح) ظاهراً) التقييده تبعاً
 للسبكي وغيره من زيادتي
 (بمستوى عدالة) وهما المعروفان
 بها ظاهراً لا باطناً لانه يجري

بين اوساط الناس والعوام ولو اعتبر فيه العدالة لاحتاجوا الى معرفتهم البعض وامن هو متصف المعينة
 بها فيطول الامر عليهم ويشق

المعاصرة مستوى فيه الحائضكم وغيره واعتد شينا (قوله لا بمستوى اسلام
وجرية) فان بان الاسلام او الحرية او البلوغ مع شوري اى بان اعتقاده (قوله ولو مع
ظهورهما) اى ظهور اسلامهما وحريةهما اى ولو سكنا مسلمين وحرين بحسب
الظاهر من الدارين كانا القبطين في دار مسلمين احرارا (قوله وذلك) بان يكونا
بموضع الخ ببيان لما قبل الغاية وقوله اويكونا بيان لما بعدهما (قوله ولا غالب) ليس
بقيد ع ش (قوله فيهما) اى الاسلام والحرية (قوله فيه) متعلق بمحذوف صفة
نكية والتقدير بحجة مقبولة فيه (قوله فهو اعم اولى) ووجه الاولوية ان التعبير بالبيئة
يشمل الرجل مع المراتين وهو غير مراد لان النكاح ليس بمال ولا يرجع اليه حتى
يثبت بهم ع ش ووجه العموم شموله علم الحاكم (قوله في حقهما) متعلق بطلانه
وقوله بما يمنع تنازعه قوله بحجة وقوله او باقرار الخ وأخذ من قول المتن بعد لا
الشاهد من بما يمنع محته فهو راجع للكل (قوله فلا يقبل اقرارهما) نعم ان علما
المفسد جازهما العمل بقضيته باطنا لكن اذا علم الحاكم بما فرق بينهما شرح م و
وح ف (قوله ولو اقام الخ) نخرج به ما لو قامت بينة تشهد بحسبة فانها تسمع رى
ومحل سماعها عند الحاجة اليها كأن طلق شخص زوجته ثلاثا وهو يعاشرها ولم
تعلم البيعة بالطلاق ثلاثا وظنت انه يعاشرها بحكم الزوجية فتشهدت بطلان
النكاح عند القاضي اما اذا لم تدع اليها حاجة فلا تسمع منه عليه الوالد شرح م و
وع ش عليه وعبارة حل وأما بيعة الحسبة فلا تسمع لانه لا حاجة اليها حينئذ لان
شهادتها بفسق الشاهد من موافق لدعواها وقد يصور ذلك بما اذا عاشر أم الزوجة
أو بنتها بعد طلاقها ثلاثا قبل الدخول حتى تكون معاشرته لامها حراما لان أم
الموطوءة تشبهة تجوز معاشرتها معاشرة المحارم اذ يحرم نكاحها فتشهدت بيعة
الحسبة ان هذا الرجل لا يجوز له معاشرة من ذكر لان نكاحه لبنتها كان فاسدا
لان شهود العقد فسقة وحينئذ يلزم عدم صحة النكاح ويسقط التحليل لوقوعه تبعا
(قوله من المهر) اى من نصفه لان الغرض انه قبل الدخول بدليل ما بعده كأن
طلقها قبل الدخول ثلاثا ثم اقام بيعة على ما يمنع صحة العقد وأراد بذلك التخلص من
نصفه فانها تقبل ويسقط التحليل حينئذ لوقوعه تبعا وشوري (قوله فلا يؤثر) اى
الاقرار وقوله كما لا يؤثر اى الاقرار وقوله فيه اى في ابطاله شيئا واعتراض بأن المتن
شامل لما اذا كان الاقرار بعد الحكم بشهادتهما فالمقيس شامل للمقيس عليه فلا
حاجة للمقياس ومن ثم لم يذكره م ولا يجوز ويمكن أن يخص المقيس بما اذا كان قبل
الحكم بشهادتهما ويرد عليه حينئذ انه قياس مع الفارق لان النكاح تقوى بعد

(لا) مستورى (اسلام وحرية)
وهما من لا يعرف اسلامهما
وحريةهما ولو مع ظهورهما بالادار
وذلك بان يكونا موضع مختلف
فيه المسلمون بالكفار والاحرار
بالارقاء ولا غالب اويكونا
ظاهري الاسلام والحرية بالادار
بل لا بد من معرفة حالهما فيهما
باطنا لسهولة الوقوف على ذلك
بخلاف العدالة والفسق
وكمستورى الاسلام مستور
البلوغ (ويبين بطلانه) اى
النكاح (بحجة فيه) اى في
النكاح من بيعة أو علم ما كم
فهو اعم من قوله بيعة (أو باقرار
الزوجين في حقهما) بما يمنع محته
كفسق الشاهد ووقوعه
في الردة لوجود المانع وخرج
بزيادتي في حقهما حق الله
تعالى كأن طلقها ثلاثا ثم اتفقا
على عدم شرط فلا يقبل اقرارهما
للتهمة فلا تحل الا بمحل كما
في الكافي للخوارزمي قال ولو
اقاما عليه بيعة لم تسمع قال
السجكي وهو صحيح اذا اراد
نكاحا جديدا كما فرضه فلو
أراد التخلص من المهر وأرادت
بعد الدخول مهر المثل اى وكان
أكثر من المسمى فيبغي قبولها
قلت وهو داخل في قولى

في حقهما (لا) باقرار (الشاهد من بما يمنع محته) اى النكاح فلا يؤثر في ابطاله كما لا يؤثر فيه بعد الحكم بشهادتهما
ولان الحق ليس لهما فلا يقبل قولهما

على الزوجين (فان أقر الزوج
دون الزوجة) (بفسخ) النكاح
لا عتراه بما يتبين به بطلان
نكاحه (وعليه المهران دخل)
بها (والافتصافه) اذ لا يقبل
قوله عليها في المهر وقولي فسخ
هو المراد بقوله فرق بينهما فهي
فرقة فسخ لا طلاق ولا ينقص
عدد الطلاق كالأقرب بالرضاع
تعبيري بما يمنع محته أعم من
تعبيره بالفسق (أو أقرت
الزوجة دون الزوج) (مخلل
في ولي أو شاهد) كفسق (حلف)
فيصدق لان العصمة بيده وهي
تريد رفعها والاصل بقاؤها وهذه
من زيادتي فان طلقت قبل
دخول فلامهر لانكارها أو بعده
فلها أقل الأمرين من المسمى ومهر
المثل وخرج بالخلل فيمن ذكر
غيره كالأقرب الزوجة وقع
العقد بغير ولي ولا شهود وقال
الزوج بل بهما فتخلف هي كما
نقل ابن الرفعة عن الذخائر
والزركشي عن النص لان ذلك
انكار لاصل العقد (وسن
أشهاد على رضا من يعتبر رضاها)
بالنكاح بأن كانت غير مجبرة
احتياطاً ليؤمن انكارها وانما
لم يشترط لان رضاها ليس من
نفس النكاح المعتبر فيه
الأشهاد وانما هو شرط فيه

الحكم بشهادتهما فلا يلزم من عدم تأثير الاقرار في ابطاله حيث لا يثبت
في ابطاله قبل الحكم بشهادتهما الا أن يقال انه قياس أدون تأمل (قوله على
الزوجين) أما في حقهما فيقبل وعبارة شرح مر نعم له أثر في حقهما فلا حضرا
عقد آخرهما مثلاً ثم ماتت وورثها ما سقط المهر قبل الدخول وفسد المعنى بعده فيجب
مهر المثل أي ان كان دون المسمى أو مثله لا أكثر لئلا يلزم انهما أوجبا باقرارهما حقاً لها
على غيرهما (قوله أقر الزوج به) أي بما يمنع محته (قوله هو المراد بقوله) فرق
أقواه السبكي بالحكم بالبطلان وظاهره انه لا بد من الحكم بالبطلان ولا يكفي قوله
فرقت بينهما لكن تعبيره هنا بفسخ يقتضي انه لا بد من فسخ وان المقدم الاول صحيح
وليس كذلك حل أي بل يفسخ العقد من غير فسخ بمجرد الاقرار فلولا ان يفسخ
النكاح لكان أولى برماوى (قوله كالأقرب بالرضاع) التشبيه في انفسخ لافي عدم
نقص الطلاق لانه لا يتأني في الرضا اذ لا تعلل له بعد ذلك (قوله وتعبيري بما يمنع
محته) أي العائد عليه الضمير في به (قوله بمخلل في ولي أو شاهد) هال قال به
أي بما يمنع محته كما قال أولاً مع انه أخصر ثم ظهر انه لو قال ما ذكر لشميل ما لو قالت وقع
العقد بغير ولي ولا شهود وقال الزوج بل بهما فيقتضي انه يحلف مع انها هي التي تحلف
على كلامه كما سيأتي نعم على المعتمد الا أن من ان الزوج يحلف في هذه أيضاً يكون
قوله به صواباً تأمل (قوله والاصل بقاؤها) لكن لو مات لم ترثه شرح مر فان
طلقت أو ماتت مر (قوله فلامهر) قال ابن الرفعة الا اذا كانت مجبورة فسفه فان
ذلك لم يسقط لفساد اقرارها في المال والامة كذلك قال في المذاهب وسقوط المهر
قبل الدخول ينبغي تقييده بما اذا لم يقبضه فان قبضته فليس له استرداده أي لانها
تقر له به وهو ينكره خ ط (قوله فتخلف هي) المعتمدان القول قول الزوج شو برى
فيخلف لان الراجح ان القول قول مدعي الصفة زى (قوله من يعتبر رضاها) ليس
قيداً كما يعلم من كلامه بعد (قوله وانما لم يشترط الخ) نعم أدنى الملقين كإن عبد
السلام بأنه لو كان المزوج هو الحاكم لم يباشره الا ان ثبت اذنها عنده وأنتى
البغوى بأن الشرط أن يقع في قلبه صدق الخبر له بأنها أذنت له وكلام القفال والقاضي
يؤيده وعليه يحمل ما في البحر عن الأصحاب انه يجوز اعتماد مبي أرسله الولي لغيره
ليزوج موأنته والذي يقبه انه يأتي هنا ما في عقده بمستورين اذا اختلف انما هو
في جواز مباشرته لا في الصفة لمسا من مدارها على ما في نفس الأمر شرح جبر ومثله
مر (قوله الكافي في العقد) أي في جواز الاقدام عليه (قوله أو بينة) ينبغي أو اخبار
من يشق به ولو فاسقاً أو صديقاً محمداً حل (قوله وليها) أي أو وكيله (قوله انه يسن أيضاً)

ورضاها الكافي في العقد يحصل باذنها أو بآخبار وليها مع تصديق الزوج أو عكسه وقضية التقييد بمن معتمد
يعتبر رضاها انه لا يسن الأشهاد على رضي المجبرة وقال الإذري ينبغي انه يسن أيضاً خروجاً من خلاف من يعتبر رضاها

معتمد (فصل) في عائد النكاح أي ثبوتها ونقيا (قوله وما يذ كرمه) أي
 كالوقوف على الأذن وكيفية الأذن من نطق أو غيره ع ش على حد أي مع تزويج
 السلطان في حال غيبة الولي وعضله (قوله لا تعتقد امرأة نكاحا) أي لا يكون لها
 دخل فيه والمراد بالنكاح أحد شقيه أي الإيجاب أو القبول قال ح ل إذا
 وليت الإمامة العظمى فإن لها أن تزوج غيرها لأنفسها كما أن السلطان لا يعتد
 لنفسه وإنما يعتدله مأذونه من أولاد هذه أولى وكذلك إبقية الموانع أي من الرق
 وغيره إلا أن كفره قد ذكر في الإمامة العظمى أنه لو تولاها كافر لا يزوج بها
 مسلمة (قوله لا لنفسها) أي إيجابا ولا غيرها قبولاً وإيجاباً ح ل فلم خالفت
 وزوجت نفسها سواء كان بحضرة شاهدين أم لا أو وكلت من تزوجها وليس من
 أوليائها ويجب على الزوج مهر المثل بالوطء ولو في الدبران كان رشيدا ويجب
 أيضا الرش بكاره أن كانت بكرًا ولا يجب عليه الخدوان اعتقد التصريم سواء قلد
 أم لا الشبهة اختلاف العلماء في صحة النكاح ولكنه يغرر أن اعتقد التصريم وحصل
 هذا كله ما لم يمتكهم ما كرمه صوته والأوجب المسمى ولا تمزيرو محله أيضا ما لم يمتكهم
 ما كرمه بطلانه والأوجب الخدم من شرح هو وحواشيه اه (قوله إذا لا يلق) قدّم
 الدليل العقلي لأنه شامل للإيجاب والقبول بخلاف الثقل فإنه خاص بالإيجاب وقوله
 وعدم ذكره عطف مسبب على سبب قال ح ل أي عدم ذكره في العقد فلا ينافي
 ما يأتي في التوكيل في النكاح منها ولها (قوله وتقدم خبر) أي فيستدل به على
 كون المرأة لا تعتقد نكاحا ع ش وأصرح الأدلة على ذلك قوله تعالى فلا تعتصموا
 أن يمتكهن أزواجهن بناء على كون الضمير في تعصموا من الأولياء لما روي أن معقل
 ابن يسار كان له أخت طلقها زوجها وانقضت عذتها وأرادت أن تعود له بعقد جديد
 فامتنع أخوها من ذلك لأنها لو كانت تتولى العقد بنفسها لم يكن لانتهى عن العضل
 فائدة كذا قيل لكن يعكز على كونه أصرح الأدلة قوله أن يمتكهن بناء على أن
 النكاح حقيقة في العقد (قوله لا نكاح الابولي) وفي تزويجها نفسها حال عتده
 فهو دال بعمومه (قوله وروي ابن ماجه) أي به مع ما قبله لدفع ما يترهم من أن
 الولي في قوله لا نكاح الابولي فعيل يستوي فيه المذكر والمؤنث وعمومه لأنه نفي
 تزويجها لنفسها ولغيرها ولأنه أصرح في المراد ولأنه على شرط الشيعين وقال ح ل
 خبر ابن ماجه يعني عما قبله اه شيخنا (قوله فوكت لا عن نفسها) وهل المراد
 فقط أو ولومعه حرراه ح ل وقضية كلام المصنف البطلان في الأخيرة شوبري
 وهي قوله ولومعه (قوله ويقبل اقرار مكافئة) وكذا عكسه أي اقرار مكافئ به

(فصل) في عائد النكاح
 وما يذ كرمه (لا تعتقد امرأة
 نكاحا) ولو باذن إيجابا كان
 أو قبولا لا لنفسها ولا غيرها
 إذا لا يلق بمجانس العادات
 دخولها فيه لما قصد منها من
 الحياء وعدم ذكره أصلا
 وتقدم خبر لا نكاح الابول
 وروي ابن ماجه خبر لا تزوج
 المرأة المرأة ولا المرأة نفسها
 وأخرجه الدارقطني بإسناد
 على شرط الشيعين ومثلها
 تلخشي لكن لو زوج اخاه
 مثلا فيان رجلا مع ذكره
 ابن المسلم وخرج بلا تعتد
 ما لو وكلها رجل في أنها توكل
 آخر في تزويج موليته أو قال
 وليا وكلى عني من تزويج
 أو أطلق فوكت وعقد الوكيل
 فاه يصح (ويقبل اقرار
 مكافئة به)

لمصدقته كما يؤخذ من زى وقوله وكلفه أى حرة ولو سفيهة وان كذبها شهود عيبتهم
 لاحتمال نسيانهم من وكذا الزاكر الولى الاذن بدون الكفو لاحتمال نسيانته ح ل
 (قوله لمصدقها) ولو غير كفو وقوله وان كذبها ووليها أى مالم تقربه لرجل وهو
 لا تخر والاعدل بالاسبق كما يأتى (قوله فيثبت بتصلدهما) فلم يؤثر انكار الغير له
 واذا كذبها الزوج ليس لها ان تخرج حال بل لا بد من طلاق الزوج لها فاذا
 كذب الزوج نفسه في التكذيب لم يلتفت اليه وظاهره وان ادعى انه كان ناسيا
 عن التكذيب فلو كذبه وقد اقرب بنكاحها ثم رجعت عن تكذيبها قبل تكذيبها
 نفسها لانها اقرب بحقه عليها بعد انكاره ولا كذلك هو فى الاولى وعجبا وعجبه
 قبل رجوعها اه حل (قوله من انه يكفى اقرارها المطلق) لانه يستغنى عن
 تفصيلها بالتفصيل الواقع فى الدعوى ويأتى ما ذكر فى اقرار الرجل المبتدى والواقع
 فى جواب الدعوى فلا بد من التفصيل فى الاول ويكفى الاطلاق فى الثانى خلافا
 لمن فرق بين الرجل وغيره زى وحل (قوله تصديق سيده) هل المراد تصديقه
 فى النكاح أو فى الاذن لانه الذى يملك به انشاءه راجع وكذا يقال فى ولى السفية
 اه وشيذى على ثم وقديده على ارادة الاول بالنسبة للريقة لتوقف عقد النكاح
 على مباشرة له وارادة الثانى فى الرقيق لانه بمجرد الاذن ارتفع عنه المانع ومساو
 يصح منه العقد باستقلاله ومثله يقال فى السفية تأمل (قوله ولو اقترت لرجل
 ووليها) أى المجبر والمناسب تأخير عن قوله وقبل اقرار مجبره (قوله عمل
 بالاسبق) أى فى الاقرب لمجلس الحكم وان اسند الاخر التزم الى تاريخ
 متقدم وذلك لانه بسبقه واقراءه يحكم بصحته لعدم المعارض الا ان فاذا حضر الثانى
 وادعى خلافه كان مريدا لرفع الاقرار الاول وما حكم بشيئيه لا يرتفع الابينة ع ش
 على م ر لى كن تعبير الشارح بقوله فان اقراء معادون ان يقول ذهبوا وانشاء ما رى ما
 يغيد خلافه الا ان يقال اقراء أى عند الحكم (قوله فان اقراء معا) أو علم السبق
 دون عين السابق ولو جهل الحال وقف ان ربح معرفته والابطال وفى كلام جبران
 ذلك كالمعية فيقبل اقرارها بناء على قبول اقرارها فى المعية وكالمعية ما لو علم السبق
 ثم نسي اه حل (قوله فلان كاح) ضعيف والمعتمد انه يعمل باقرارها دون اقرار
 وليها يتعلق ذلك بدتها وحققها ولو قالت هذا زوجى فسكنت وماتت ورثها مؤاخذا
 لها باقرارها ولو مات لم تره ولو قال هذه زوجتى فسكنت ومات ورثته مؤاخذا
 باقراره وان ماتت لم يرثها على النص (قوله السكرانة) هى لغة بنى أسد لانهم
 يصرفون سكران ونظم ذلك بعضهم فقال

لمصدقها) وان كذبها ووليها لان
 النكاح حق الزوجين
 فيثبت بتصادقهما كالبيع
 وغيره ولا بد من تفصيلها
 الاقرار فتقول زوجتى منه
 ولى بحضور عدلين ورضاى
 ان كانت ممن يعتبر رضاها
 وهذا فى اقرارها المبتدأ فلا
 ينال ما سبأنى فى الدعوى
 من انه يكفى فى اقرارها المطلق
 فان ذلك محله فى اقرارها
 الواقع فى جواب الدعوى
 ولو كان أحدهما رقيقا اشترط
 مع ذلك تصديق سيده ولو
 اقترت لرجل ووليها لا تخر
 عمل بالاسبق فان اقراء معا
 فلان كاح ذكره البلقينى فى
 تعجبه وقوله لمصدقها من
 فبادنى وكالمعية السكرانة

وباب سكران لدى بني أسد * مصروف اذ التاء عنهم الطرد

في (قوله ويقبل اقرار مجبر) لم يقل هنا لصدقة كالتى قبلها او مد كما الشارح
 فظاهرهما وان كذب الزوج قبل وهو بعيد فلا بد من تصديق الزوج كالتى قبلها
 واهية في كونه مجبرا بحال اقراره اولى يمكن مجبرا حاله كان ادعى وهى ثيب انه
 فوجهها حين كانت بكرا لم يقبل اقراره لجهزه عن الانشاء حيث شذاه شرح م و
 (قوله على موليته) وان لم تصدقه كما فى شرح م (قوله لقد ربه على انشائه)
 يعلم منه انها لا بد ان تكون بكرا وان يكون الزوج كفوا لانه لا يكون مجبرا
 الا حينئذ (قوله ولا ب) أى وان لم يل مالها الطر وسفه بعد رشد برماوى أى وجبر
 عليها القاضى وهوولى مالها كما انه تم حل (قوله ظاهرة) بحيث لا يتحقق
 على أهل محلها شوبرى (قوله من نقد البلد) المراد به ما جرت العادة به فيها
 ولو عروضا برماوى (قوله موسى) أى بحال صداقها على المتمد عند م خلاطها
 في زى حيث قال موسى به أى بمهر مثلها على المتمد فيخرج المعسر ومنه ما لزوج الولي
 مجبوره المعسر بنتا بجبار ولها المهر ثم يدفع أبو الزوج الصداق عنه بسد العقد فلا
 يصح لانه كان حال العقد معسرا فالطريق ان يجب الاب انه قبل العقد مقدار
 الصداق ويقبضه له ثم يزوجه ويغنى ان يكون مثل الهبة للولد ما يقع كثيرا من
 ان الاب يدفع عن الابن مقدم الصداق قبل العقد طاه وان لم يكن هبة الا انه ينزل
 من زنا بل قد يدعى انه هبة ضمنية للولد فان دفعه لولي الزوجة في قوة ان يقول له است
 هذه الابنى ودفعته لك عن صداق بنتك الذى قدر لها ع ش على م في باب الكفاهة
 وفيه أيضا وبقى ما لو قال لولي المرأة لولي الزوج زوجت بنتى ابنك بمائة فوش مثلا
 في ذلك فلا يصح وطريق الصحة ان يجب لصداق لولده ويقبضه له وهل استعلاق
 الجهات كالامامة ونحوها كافي في اليسار لانه ممكن من الفراغ عنهم او تحصيل حال
 الصداق أم لا فيه نظر والاقرب الاول اخذ اعم فالوجه في باب التغليس من انه يكلف
 النزول عنها ومثل ذلك ما لو تجسد له أى يحصل له في جهة الوفاء أو الديوان أى ديوان
 المرتزقة ما يفي بذلك وان لم يقبضه لانه كالوديعة عند الساطر والحاصل ان الشروط
 سبعة أربعة للصحة وهى ان لا يكون بينها وبين وليه اعداوة ظاهرة ولا بينها وبين
 الزوج عداوة وان لم تكن ظاهرة وان تزوجه من كفؤ وان يكون موسرا بحال
 الصداق ففى فقد شرط من هذه الاربعة كان النكاح باطلا ان لم تأذن وثلاثة لجواز
 المباشرة وهى كونها بمهر مثلها ومن نقد البلد وكونه عالا وسياقى في مهر المثل ما يعلم
 منه ان محل ذلك فى من لم يعتد الا لاجل أو غير نقد البلد والا جاز بالموتحل وبغير نقد

(و) يقبل اقرار (مجبر) من
 أب أو جد أو سيد على موليته
 (به) أى بالنكاح لقد ربه على
 انشائه بخلاف غيره لتوقفه
 على رضاها (ولا ب) وان
 علا (تزوج) بيج بكرا لا اذن منها
 (بشرطه) بأن يزوجه ولها من
 بين ما عداوة ظاهرة بمهر مثلها
 من نقد البلد من كفؤ لها موسى
 به كبيرة كانت أو صغيرة عاقلة
 أو مجسونة لنكاح شقته
 وتخير الله أرقطوى

تجلبد كما مر في شرح مدر والشارح رحمه الله تعالى اسقط شرطاً من شروط الصفة
وشرطاً من شروط جواز المباشرة ونظم ذلك بعضهم فقال

الشرط في جواز اتمام ورد به طول مهر المثل من نقد البلد
كفاءة الزوج بساره بحال به صداقتها ولا عداوة بحال
ونقد هاهن الولي ظاهراً به شروط صفة كما تقرر

وانما اشترط في الزوج عدم اعداؤه الظاهرة والباطنة لمعاشرتها وخرج بالعداوة
الكرهية من بخل أو تشوه خلقه فلا تؤثر ~~في~~ يكره تزويجها له شرح مدر (قوله
أحق بنفسها) أي في اختيار الزوج أو في الأذن وليس المراد أنها أحق بنفسها
في العقد كما يقر المخالف كالحنفية شيخنا عزیزی لكن قوله من وليها مع قوله والبكر
تزوجها أبوها يشهد الحنفية القائلين بأنها تزوج نفسها (قوله أذن للآب وغيره)
وإن لم تعلم الزوج مدر (قوله وضرب خد) الواو بمعنى أو (قوله وأذن لها سكوتها) أذن لها
خبرتها دم وسكوتها مبتدأ مؤخر أي سكوتها أذن لها أي كاذنها انحدفت السكاف مبالغة
في التشبيه وقدم المشبه به لذلك هكذا تبين والاف السكوت ليس أذناً حتى يجعل
خبرها عنه وانما هو كالأذن شيئاً (قوله وهذا بالنسبة للتزويج) أي ولو بغير كفوف شرح
مدر وقيل لابد من أذنها نطقاً بالنسبة لغير السكوف وكذا بالنسبة له لكونه عدواً أو غير
موسر بحال الهداق (قوله لا تقدر المهر) أي وهو دون مهر المثل فلا يكفي السكوت
حل (قوله من زالت بكارتها) وإن عادت (قوله بوطء) ولو من فحوق في قبلها الأصلي
وإن تعدد فلا يشبهه بغيره فلا بد من زوال البكارة منهما حل وعجالة زى قوله
في قبلها ولو كان لها فرجان أصليان فوطئت في أحدهما زالت بكارتها صارت ثيباً
بمخلاف ما لو كان أحدهما أملياً والآخر زائداً واشتبهه الأصلي بالرائد فلا تصير
ثيباً بزوال بكارة أحدهما لاحتمال أن يكون الوطء في الزائد اهـ (قوله وسيد)
فلو زوج أمته وباعها وشك هل وقع التزويج قبل زوال ما ملكه ~~مكم~~ بصفة
النكاح لأن الظاهر وقوعه في ملكه حل (قوله من ذى ولأهـ) بيان للغير
(قوله إلا بأذنها) أي صريحاً في الشيب ويكفي السكوت من البكر ~~مكم~~ رافع المجرع على
الأرجح كما صرح به مدر في الشارح لأنه كالأذن حكماً (قوله ولو بلغها الوكالة) أي
للآب أو غيره أو بقولها أذنت له في أن يعقد لي وإن لم تذكر نكاحاً يؤيده قوله لم
يكفي قوله رضيت بمن برضاه أي وامى أو بما يفعله أي وهم في ذكر النكاح شرح
مدر ولو عزل نفسه حينئذ لم ينزل ولو رجعت عن الأذن قبل كمال العقد ~~مكم~~ كان
كرجوع الموكل لكن لا يقبل قولها في ذلك إلا بينة ولو ادعى الولي أنه كان زوجها

الطيب أحق بنفسها من وليها
والبكر يزوجه أبوها وقول
بشرطه من زيادتي (وسن له
استئذنها مكلفة) تقليدياً
لما طهرها وعليه حمل خبر مسلم
والبكر يستأمرها أبوها بخلاف
غيره فإنه يعتبر في تزويجه
لما استئذنها كما سياتي
وقول مكلفة من زيادتي
ومثلها السكرانة (وسكوتها)
يقيد زوته بقول (بعده) أي
بعد استئذنها (أذن) للآب
وغيره ما لم تكن قريبة ظاهرة
في المنع كصباح وضرب خد
لغير مسلم وأذن لها سكوتها
وهذا بالنسبة للتزويج لا تقدر
المهر وكونه من غير نقد البلد
(ولا تزوج ولي) من أب
أو غيره عاقلة (ثيباً) وهي من
زالت بكارتها (بوطء) يقيد
زوته بقول (في قبلها) ولو
حراماً أو نائمة (ولا غير أب)
وسيد من ذى ولأهـ وسلطان
ومن بمماشية نسب كاخ وعم
(بكر) عاقلة (الإبائهما) ولو
بأخذ الوكالة (بالغنين) لغير
الدارقطني السابق وخبر
لأنه ~~مكم~~ التامحي حتى
تستأمر من رواء الترمذي
وقال حسن صحيح

حال بكارها معتق حل (قوله في ذلك) انظر مرجع اسم الإشارة فان ظاهره
وجوهه النكاح ومثله الوصية لا بكارها واما بالنسبة لوطء النسبة بعد ذلك فيجب لها
مهرثيب ولعله وجه التقييد باسم الإشارة وكذا لو شرط بكارها فيجب المهرثيب
وقوله مثله الوصية لا بكارها يعتمد السيوطي عدم دخولها في الوصية لا بكار لان المدار
عنده في الثبوت على زوال العذرة وعبرة البرماوى قوله كالسكران من حيث
وجوب الاجبار والا فالواجب بوطاها مهرثيب والغوراء كالسكران مطلقا (قوله لم
تمارس الرجال) هذا جرى على الغالب والافق هو الفرد كالا دعى في جعلها تيناً بزوال
البكارة شوبرى (قوله وحياتها) تفسيره مع ش والظاهر انه عطف مغاير (قوله
وبما تقرر) أى في قوله ولا يزوج ولي الخ (قوله صغيرة عاقلة) أى حرة واما المجنونة
فتزوج كما سيأتى والقنة يزوجهاسيدها ومثل العاقلة السكرانة كما مر اه بزمواوى
(قوله وأحق الاولياء بالتزويج) قال البرماوى افضل التفضيل على بابه بالنظر لطلاق
الولاية لا بالنظر لذلك العقد واما بالنظر لذلك العقد فهو بمعنى مستحق اه وأسباب
الولاية أربعة الأبوة والعصوبة والولاء والسلطنة وقد ذكرها المصنف على هذا الترتيب
حل (قوله لكل منهم) أى الآباء المدلول عليهم بقوله فابوه لانه مفرد مضاف فيتم الآباء
(قوله المجمع على ارثهم) بالرفع ليس في خط المصنف وانما هو مزيد على الماشى بخط
ولاه ولا حاجة اليه لانه لا يحتزله اذ ليس لساعة به غير مجمع على ارثهم لا يقال
السلطان عصبة غير مجمع على ارثه لا نقول الكلام في العصبة من النسب والولاء
كما قاله الشارح وايضا قال بعد ذلك فالسلطان حل ويجاب بأن التقييد لاخراج
ذوى الارحام على القول بأنهم يسمون عصبة وهو قول مرجوح (قوله نعم) لو كان
استدراك على قوله بكارهم (قوله واستويا عصوبة) ليس بقيد بل مشبه ما اذالم
يستويا كان كان أحدهما الأب والاخر شقيقا وكان الذى لا أب أخا لام فانه يقدم
لادلائه بالام والجدة والدلاء الاخر بالجدة والجدة كما في شرح م ولو كان أحد ابني
العم أخا لام والاخر ابن أقدم الابن لان البنوة عصوبة فاجتمع فيه عصوبتان بخلاف
الاخوة لالام ليست عصوبة حل (قوله وتقدم بيانه في بابه) ومنه ان يقدم ابن
المعتق على أبيه وأخوه وابن أخيه على جده وعمه على أبي جده (قوله فالسلطان)
نعم لو كان الحاكم لا يزوج الابدراهم لما وقع لا تحتمل لئلاها عادة كما في كثير من
البلاد في زماننا تجه جواز تولية أمره له دل مع وجوده شرح م (قوله من في محل
ولايته) عبارة شرح م من هي حالة العقد بمحل ولايته ولو مجتازة وأذنت له وهي
خارجة ثم زوجها بعد عودها اليه لا قبل وضرها له (فرع) اذا عدم السلطان لم أهل
بالولاية العامة

امام من خلقت بلا بكاره أو زالت
بكارتها غير ما ذكر كسقطه
وأصبح وحدة هيض ووطء
في دبرها فهي في ذلك كالسكران
لانها لم تمارس الرجال بالوطء
في محل البكارة وهي على
عبارتها وحياتها وبما تقرر
علم انه لا تزوج صغيرة عاقلة
نفسا اذ لا اذن لها وان غير
الأب والجدة لا يزوج صغيرة
بما لانه انما يزوج بالاذن
ولا اذن للصغيرة (وأحق
الاولياء) بالتزويج (أب
فابوه) وان علا لان لكل
منهم ولادة وعصوبة فقد موا
على من ليس لهم الا عصوبة
ويقدم الاقرب منهم فالاقرب
(فسائر العصبة) المجمع على
ارثهم من نسب وولاء
(كارهم) أى كترتيب ارثهم
فيقدم أخ لابوين ثم لأب
ثم ابن أخ لابوين ثم لأب وان
سفل ثم عم ثم ابن عم كذلك
نعم لو كان أحد العصبة أخا
لام أو كان معتقا واستويا
عصوبة قدم ثم معتق ثم عصبة
بحق الولاء كترتيبهم في الارث
وتقدم بيانه في بابه (فالسلطان)
قبر ورج من في محل ولايته
بالولاية العامة

الشوكة الذين هم أهل الحل والعقد ثم ان نصبوا قاضيا فتشأ احكامه للضرورة
 المجتعة لذلك شرح حجر ولو قالت للقاضي أبي غائب وأنا خلية عن النكاح والعدة
 فله تزويجها والا حوط اثبات ذلك أو طلقني زوجي أو مات لم يزوجهما حتى يثبت ذلك
 اه ع ب وهذا اذا عينت الزوج والا زوجها سم (قوله ولا يزوج ابن أمه) خلافا
 للمزني مع الائمة الثلاثة ح ل (قوله لانه لا مشاركة الخ) أي ليس هناك رجل
 ينسب ان اليه بل هو لايه وهي لايها اه شيخنا (قوله عنه) أي عن النسب شورى
 أو عن نفسه (قوله وقضاء) أي وملك كأن كان مكاتباً وملك أمه فانه يزوجهما باذن
 سيده ح ل (قوله لانها غير مقتضية) أي فهو من باب المقتضى وغير المقتضى فيقدم
 المقتضى وليس من باب المقتضى والمانع لانه لو كان كذلك لقدم المانع فلا يزوج
 حينئذ الابن شيخنا وانما كانت البنوة غير مانعة لانه لا يصدق عليها مفهوم المانع وهو
 وصف وجودي ظاهر من ضبط معرف تقيض الحكم ع ش لان البنوة امر اعتباري
 لا وجودي (قوله وان لم ترض المعتقة) وأما العتقة فلا بد من رضاها ويكفي سكوت
 البكر وأما أمة المرأة فيزوجها من ذكر لكن مع اذن السيدة الكاملة ولو بكر
 فلو كانت السيدة عاقلة صغيرة ثيبا امتنع على أبيها تزويج أمها وعتقة الخشي
 يزوجهما من زوج الخشي بفرض أنوثته لكن مع اذن الخشي والمبعضه يزوجهما مالك
 بعضهما مع قريبها والا فع معتق بعضهما والمكاتبه يزوجهما سيدها باذنها وكذا أمها
 لانه امام مالك أوولى ويزوج الحاكم أمة كافر اسلمت إذنه اه ح ل وقوله باذن
 متعلق بزوج والضمير للكافر والموقوفة لا تزوجهما الا السلطان باذن الموقوف عليهم
 ان انحصروا والا فباذن الماطر في ما يظاهر كما اتفق به الوالد رحمه الله تعالى شرح م
 بخلاف العبد الموقوف لا يزوج بحال اذا لمصلحة في تزويجه ظاهرة وان انحصر
 الموقوف عليهم وبه م ر ح شيخنا كبحر ح ل (قوله زيادة على مامر) أي من فقد الولي
 الخاص (قوله اذا غاب) أي ولم يوكل وكذا لا يزوج في غيبته والا قدم على السلطان
 ح ل وفي فتاوى البغوي انه لو زوج السلطان من غاب وليها ثم حضر بعد العقد
 بحيث يعلم انه كان قريدا من البلد عند العقد بين ان العقد لم يصح وفي فتاوى القفال
 نحوه ولو زوج الحاكم في غيبته ثم حضر الولي وقال كنت زوجتها في الغيبة قال
 الاصحاب يقدم الحاكم حيث لا بينة ولو باع عبد الغائب في دينه فقدم وقال كنت
 بعته في الغيبة فعن الشافعي انه يبيع المالك مقدم والفرق ان السلطان في النكاح
 كولي آخر ولو كان لها وليان فزوجها أحدهما في غيبة الا تخلف دم الغائب وقال
 كنت تزوجتها لم يقبل الابينة اه زى ونظام بعضهم الصور التي يزوج فيها

(فلا يزوج ابن أمه وان علت
 (بنوة) لانه لا مشاركة بينه
 وبينها في النسب فلا يعتنى
 برفع العار عنه بل يزوجهما
 فيصو بنوة عم كوله وقضاء
 ولا تضره البنوة لانها غير
 مقتضية لمانعة (ويزوج
 عتقة امرأة حية فقدولى
 عتقتها نسباً) من يزوجهما
 بالولاية عليها تبعاً لولائه
 على معتقها فيزوجها أبو المعتقة
 ثم جدها بترتيب الاولياء
 ولا يزوجهما ابن عم المعتقة
 وما استثنى من طرد ذلك وهو
 ما لو كانت المعتقة ووليها
 كافرين والعتقة مسلمة حيث
 لا يزوجهما ومن عكسه وهو
 ما لو كانت المعتقة مسلمة
 ووليها والعتقة كافرين حيث
 يزوجهما معلوم هو من اختلاف
 الدين الا في الفصل
 بعده (وان لم ترض) المعتقة
 اذا ولاته لها (فاذا ماتت
 زوج) العتقة (من له الولاء)
 من عصباتها فيقدم ابنها على
 أبيها (ويزوج السلطان)
 زيادة على مامر (اذا غاب)
 الولي (الاقرب) نسباً

أو ولاء (مرحلتين أو أحرم أو عضل) (١٣٥) أي منع دون ثلاث مرات (الكلفة دعت إلى كفؤ) ولو بدون مهر مثل

الحاكم بقوله

وزوج الحاكم في صورتك منظومة تحكي عقود جواهر
عدم الولي وفقده ونكاحه وكذلك غيبته مسافة فاصر
وكذلك اغناء وحبس مانع من إامة لمجور توارى القادر
أحراره وتزوم مع عضله من اسلام أم القرع وهي الكافر

والمعتدان الاغناء لا يكون مانعا بل ينتظر (قوله أو عضل) ولولتقص المهر شرح م
والعضل صغيرة وأفتى النووي بأنه كبيرة بإجماع المسلمين قال حجر ولا يأنم باطنا
بعضل لما منع يخل بالكفاءة علمه منه باطنا ولم يمكنه اثباته حل وعبرة من واقفاء
المصنف بأنه كبيرة بإجماع المسلمين مراده أنه في حكمه التعريض هو وغيره بأنه صغيرة
(قوله من تزويجها) متعلق بمنع (قوله نيابة عنه) كالسلطان يزوج بالنيابة
لا بالولاية وعليه لو ثبت العضل بالنية فزوج ثم قامت بينة برجوع الولي عن العضل
فهل تزويج السلطان كنعزال الوكيل لأن ولايته لا تستمر إلا حيث دام الولي على
العضل فإن رجع عنه كان التزويج لا ولي الظاهر نعم حل (قوله لبقائه) أي
الولي الغائب أو المحرم أو العاضل شرح م وهو علة للعلة (قوله فامتنع الولي) أظهر
في محل الاضمار ثلاثية وهم منه عود الضمير على المحبوب أو العنين شيخنا (قوله ممن
هو كفؤ منه) أي ولم يكن موجودا ثلاثيات قض ما يأتي أنها لو طلبت التزويج
من كفؤ وهو من آخر قدم طلبه هو سم (قوله أما الوعضل ثلاث مرات فاكتر) أي
ولم تغلب طاعته على معاصيه أي التي هي العضلات لأن الولي يشترط فيه العدالة
ومتى كان فاسقا بغير العضل لا يزوج ثم إن فسقه العضل هل يمنع شهادته أو لا نقل
عن شيخنا الذي ناصر الملة ط ب أنه فاسق بالنسبة للتزويج لا مطلقا وفيه فظروا على
منعه من التزويج لو تاب منه عند العقد اكتفى بتوبته ولا يجب اختباره فلو غلبت
طاعته على معاصيه كان المزوج السلطان حل وقول حل التي هي العضلات
فيه نظر بل تعتبر معاصيه كلها (قوله تعيين كفؤ آخر) وإن كان معينا يسئل أكثر
من مهر المثل كما صرح به الإمام وقوله أول من تعبيرة بالاب لأن عبارة الأصل توهم
أن الجدل لا يزوج وإن الاب يزوج الشيب لكفؤ غير من عيته وليس مراداً ع ش
(فصل في موانع ولاية النكاح) أي وغيرها من قوله ولجبر الخ (قوله
يمنع الولاية) أي الشاملة لاسيدية بدليل قوله نعم لو كان الخ أي الولاية الخاصة لما تقرر
أنه لو تغيب على الولاية العظمى رقيق أو مجبور عليه بسفه أو مسيئرا لا كافر كان له
أن يزوج بها كالمراة وحيث أريد الولاية الخاصة لا يحسن استثناء الإمام الأعظم

من تزويجها به نيابة عنه لبقائه
على الولاية ولأن التزويج
في الأخيرة حتى عليه فإذا
امتنع منه وفاء الحاكم بخلاف
ما إذا دعت إلى غير كفؤ
لأن له حقاً في الكفاءة ويؤخذ
من التعليل أنها لو دعت إلى
محبوب أو عنين فامتنع الولي
كان عاضلاً وهو كذلك إذا حق
له في التمتع وكذلك لو دعت إلى
كفؤ فقال لا أزوجه إلا لمن
هو كفؤ منه ولا بد من ثبوت
العضل عند الحاكم أن يزوج
كافي سائر الحقوق ومن خطبة
الكفؤ لها ومن تعيينها له
ولو بالنوع بأن خطبها أكفؤ
ودعت إلى أحدهم وخرج
بالمرحلتين من غيب دونهما
فلا يزوج السلطان إلا بأذن
نعم أن تهذرا الوصول إليه
لحرف جازله أن يزوج بغير
أذنه قاله الروياني أما الوعضل
ثلاث مرات فأكثرفقد فسق
فزوج الأبعد لا السلطان
كما سيأتي (ولو عينت كفؤاً
فلم يجز تعيين) كفؤ (آخر)
لأنه أكل نظراً منها ما غير
المجبر ولو أباً أو جذاً بأن كانت
ثيباً فليس له تزويجها من غير
من عيته فتعبري بالمجبر

أولى من تعبيرة بالاب (فصل في موانع ولاية النكاح) (يمنع الولاية رفاً)

من النسخ وكان يتعين اسقاطه وخرج بالولاية الوكالة فيصور ان يكون الرقيق وكبلا
في القبول دون الايجاب حل ومثله السفينة مر (قوله لنقصه) أي الرق أي
ساحبه (قوله البعض) ومثله المكاتب بل أولى تمام ملكه لكن باذن سيده شرح
مر (قوله من انه) أي البعض وعبارة مر بناء على ان السيد يزوج أمته بالملك
الخ وقوله لا بالولاية يقتضي ان الولاية غير شاملة للملك وحيث يكون الاستدراك
صوريا وعبارة حل فالولاية تطلق في مقابلة الملك والسيدة كما هنا وتطلق على
ما يشمل السيدة كما في الترجمة فالاستدراك في الجملة كما قدمناه وقوله في الجملة
أي صوريا وهذا على الاحتمال الاول (قوله خلافا لما أفتى به البغوي) أي من أنه
لا يزوج أصلا حل وعن (قوله لسلبه العبارة) أي عبارة كالعقود الواقعة منه
وأقواله وأنه سألها ما استثنى شيئا (قوله وتغليبنا زمن الجنون) أي على زمن
الافاقاة فكان الكل جنون وهو علة للغاية قال سم قديتهم من هذا التعليل
ان سلب ولايته حال افاقته وليس مرادنا المراد بالتغليب انه لا تنتظر افاقته قال
في شرح الروض واذا قصر زمن الجنون جدا كيوم في سنة فظاهر انها لا تنتقل
الولاية بل تنتظر الافاقاة كنظيره في الحضارة شوبري (قوله فيزوج الابد في زمن
جنون الاقرب) هذا يعني عنه قوله الا فتى وينقلها كل لا بعد وانما عليه هنا
لا حل قوله دون افاقته والحكاية مقابلة ونبه عليه أيضا في الفاسق لحكاية المقابل
تأمل (قوله دون افاقته) فلا يزوج فيها وان قلت جدا فلا وكل الاقرب في زمن
الافاقاة اشترط ان يوقع الوكيل العقد قبل عود الجنون لان بعوده ينحل الوكيل
حل (قوله لا يزول الولاية) لانه يغلب زمن الافاقاة على زمن الجنون فكان زمن
الجنون افاقاة شيئا عزيزا فلا يزوج الابد في زمن جنون الاقرب على هذا وهو
ضعيف (قوله ولو قصر الخ) أشار به الى ان محل الخلاف بين الشرح الصغير وغيره
ما لم يقل زمن الافاقاة جدا كيوم في سنة والالم تنتظر قطعا فيزوج الابد في زمن
الجنون قول واحد باتفاق الشارح الصغير وغيره ومحل الخلاف أيضا ما لم يقل زمن
الجنون جدا كيوم في سنة والاقنتظر الافاقاة قول واحد كما قاله الشوبري (قوله
فهو كالعدم) فلانتظر جزمنا بل للابد ان يزوج في زمن الجنون فاعلم انه لو زوج
الابد في زمن تلك الافاقاة لم يصح تزويجه حل وفي شرح مر فهو كالعدم أي من
حيث عدم انتظاره لا من حيث عدم صحة انكاحه فيه لو وقع ويشترط بعد افاقته
صفاه من اثر خيل يحمل على حدة الخلق اه وهذا يفهم من قوله الا فتى واختلال
نظره ولو زوج الابد ثم اختلف هو والاقرب فقال الاقرب است زوجت زمن افاقتي

ولو في بعض لنقصه فتعبري
بذلك اعم من قوله لا ولاية
لرقيق نعم لو ملك البعض أمة
زوجها كما قاله البلقيني بناء
على الاصح من انه يزوج بالملك
لا بالولاية خلافا لما أفتى به
البغوي (وضي) لسلبه العبارة
(وجنون) ولو متقطعا لذلك
وتغليبنا زمن الجنون المتقطع
فيزوج الابد في زمن جنون
الاقرب دون افاقته وخالف
في الشرح الصغير فقال
الانسبه ان المتقطع لا يزول
الولاية كالانعام ولو قصر زمن
الافاقاة جدا فهو كالعدم كما
قاله الامام

فتر ويحلت باطل وقال لا يعدل في زمن جنونك فهو صحيح لم يعمل بقول واحد منهما بل يرجع للزوجين ويعمل بما يتفقان عليه فان اختلفا بالقول قول مدعي العصمة وهو واضح اذا كان هو الزوج وقال بعضهم ينبغي ان يكون القول قول الزوج مطلقا لان العصمة بسببه اه عن (قوله وفسق غير الامام) ولو تاب الفاسق زوج في الحال وان كان فسقه بالعضل شو برى لان الشرط عدم الفسق لا العدالة وبينهما واسطة مرد كالمصبي اذا بلغ ولم تحصل له ملكة تمنعه من ارتكاب الكبائر فلا يقال له عدل ولا فاسق لانه لم يرتكب مفسقا وعبرة حل قوله فيمنع الولاية كالرق فيزوج الابطع وعليه لو تاب يزوج حالا ولو كان فسقه بالعضل لان الشرط عدم الفسق لا العدالة ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل حيث لم يقيد الولي بالعدالة بخلاف الشاهد فان الشرط فيه العدالة فلا بد فيه من الاستبراء سنة بعد التوبة فلا تلازم بين الولاية والشهادة فيصور ان يلى ولا يشهد وذلك فيما اذا تاب الولي الفاسق فان له ان يزوج حالا ولا يجوز ان يشهد وكذلك الوباغ المصبي او سلم الكافر ولم يوجد منهما مدعى فيزوجان ولا يشهدان لعدم عدالتهم لعدم وجود الملكة ففي ذلك اثبات الواسطة بين الفسق والعدالة والمفهوم من كلام الاستاذ البكري انه ما ينافى بالعدالة فتصح شهادتهما قال سيم على حجرو ما قاله الاستاذ لا ينبغي العدول عنه قال ع ش ومن الغير القضاة ما لم يزلهم ذوشوكة ويعلم بفسقهم اه وعبرة مرد عند قول المصنف في الفصل قبل هذا السلطان والمراد بالسلطان هنا وفي ما ياتي الامام ونوابه اه والظاهر ان هذا من جملة قوله وفي ما ياتي بل هو عينه فيكون مخالفا لكلام ع ش (قوله لانه نقص يقدح في الشهادة فيمنع الولاية) يقتضي ان كل ما يقدح في الشهادة فيمنع الولاية وليس كذلك لان ارتكاب خاتم الرواة نقص يقدح في الشهادة ولا يمنع الولاية ومن ثم لم يعال مرد ولا جبر هذا التعليل ولان انتفاء العدالة يقدح في الشهادة ولا يمنع الولاية لان الشرط في الولي عدم الفسق كما مر (قوله وقيل لا يمنعها) ولو كان لو سلبناه الولاية انتقلت الى حاكم فاسق ابليناه على ولايته قال ابن عبد السلام ولا سبيل الى القوي بغيره قال الامام النووي وهو حسن وينبغي العمل به والاعتماد انتقاله الى الحاكم الفاسق زى وحل وشرح مرد (قوله فيزوج بناته بالولاية العامة) يقتضي هذا انه لا يكون عبرا معتمدا فلا يزوج بنته الصغيرة ولا الكبيرة البكر الا باذنها ونقل عن شيخنا انه مال الى انه يكون عبرا اه وكتب ايضا اي حيث لا ولي غيره لبناته وبنات غيره لان الولاية الخاصة مقدمة

(وفسق غير الامام) الاعظم ولو بعضل ثلاث مرات او اسره لانه نقص يقدح في الشهادة فيمنع الولاية كالرق فيزوج الابطع وقيل لا يمنعها وعليه جماعات لان الفسقة لم يمنعوا من التزوج صح في عصر الاوابين وخرج بزياد في غير الامام الاعظم فلا يمنع فسقه ولا بنته بناء على الصحيح من انه لا ينزل بالفسق فيزوج بناته وبنات غيره بالولاية العامة فتصح لبناته (وجبر سقه)

على العامة فإذا كان فاسقا وله أب غير فاسق زوجهن أبوه ومع ذلك لو كن أي بناته
أبكارا لا يحتاج لأذن لانه أب وعليه فليس بالولاية العامة المحضه والظاهر ان الام
لوتوات الامامة العظمى لا تزوج من ذكر الا بالاذن لانها لا تكون بحرة حل
(قوله بأن بلغ غير رشيد) أي في ماله امانة بلغ غير رشيد بالفسق فهو داخل
في الفاسق وتقدم حكمه ع ش وفيه على م ر والمراد ببلوغه رشيد ان يمضي له
بعد بلوغه زمن لم يحصل فيه ما ينافي الرشيد بحيث تقضي العادة برشده من مضي
عليه ذلك من غير تعامل ما يحصل به الفسق لا مجرد كونه لم يتعال من ماضيا وقت
البلوغ بخصوصه (قوله ثم جبر عليه) فان لم يجبر عليه مع تزويجه كبقية تصرفاته
حل (قوله انه لا يعتبر الجبر) ضعيف وقال عن فمجرد السفه يمنع من الولاية وان لم
يجبر عليه وهذا ضعيف بالنسبة لمن بذر بعد رشده ولم يجبر عليه (قوله كخبل)
مسكون الموحدة الجنون وشبهه كالموج والبله وبغضها الجنون فقط كما يفيد كلام
المصباح فيكون ذكره بعد الجنون على الاول من ذكر العام بعد الخاص وقال عن
الخبل فساد في العقل والمشهور رفع الباء (قوله وكثرة اسقام) استشهد كل الراعي
عدم انتظار زوال الاسقام حيث قال لا بعد ان يقال مسكون انه ليس بابعد من
افاقه الغي عليه فاذا انتظرت الافاقه في الاغفاء وجب ان ينتظر المسكون هنا
وبتقدير عدم الانتظار يجوز ان يقال يزوج السلطان لا الا بعد كما في الغائب واجاب
ابن الرفعة عن الاول بأن الاغفاء له امد ينتظر يعرفه الاطباء فيجعل مردا بخلاف
سكونه الالم وعن الثاني بجمع بقاء الاهلية مع الالم اذ الاهلية مع دوام الالم بخلاف
الغيبه حل وزى (قوله مامر) أي في قواه وما استثنى الخ حل (قوله لولي
السيد) سواء كان السيد الذكرا مسلما أو كافرا لان السيد وان كان كافرا يزوج
أتمه الكافرة فقام وليه مقامه أو كان السيد انثى مسلمة بخلاف الكافرة وليس
لوليها المسلم ان يزوجه أي أتمها الكافرة لانه لا يزوج موليته الكافرة حل (قوله
والله اعني معطوف على قوله لولي السيد) (قوله مامر) أي من قوله فالسلطان فانه شامل
لتزويج المسلمة والكافرة حل (قوله ويلى كافر) مستأنف وقوله شذرا أي
مفسقا قال م ر وأما المرتد فلا يلى بحال ولا يزوج أتمه بملك كما لا يتزوج (قوله
فيلي اليهودي النصرانية) صورته ان يتزوج نصراني يهودية أو عكسه فتأمنه
بنتا فتضرب اذا بلغت بين دين أبيها وامها فتضارها أو تختاره حل (قوله كالارث) منه
يؤخذ انه لا يزوج الحربى ذمية ولا عكسه ومثل الذي المأهله حل (قوله وينهاها
كل) تعبيره بالنقل بالنسبة للصبا والجنون واختلاف الدين الاصلى فيه مسامحة

بأن بلغ غير رشيد أو بذر
بعد رشده ثم جبر عليه لانه
لنقصه لا يلى أمر نفسه فلا يلى
أمر غيره وقضية كلام الشيخ
أي حامد وغيره انه لا يعتبر
الجبر وجزم به ابن أبي هريرة
وربه الماضى بخلى وأمر
الرفعة واختاره السبكي أما
جبر المفلس فلا يمنع الولاية
لكمال نظره والجبر عليه لمحق
الغرماء لانه قص فيه (واختلال
نظر) بهرم أو غيره كخبل
وكثرة اسقام لجزءه عن البحث
عن احوال الأزواج ومعرفة
الكفر منهم واقصارى على
ما ذكر اولى من تقييده بهرم
أو خبل (واختلاف دين)
لا تنفاه الموالاة فلا يلى كافر
مسلمة ولو كانت عتيقة كافرة
كأمر ولا مسلم كافرة نعم لولي
السيد تزويج أتمه الكافرة
كالسيد الا في بيان حكمه
وللتأذى تزويج الكافرة
عند تذر الولي الخاص كما علم
مامر ويلى كافر لم يرتكب
محظورا في دينه كافرة ولو كانت
عتيقة مسلمة كما مر أو اختل
اعتقادهما فيلبي اليهودي
النصرانية والنصراني اليهودية
كالارث ولقوله تعالى والذين

لأن النقل فرع الثبوت وهي لا تثبت لهؤلاء إلا أن يقال ممن ينقلها معنى بثبتها
 فاطلق المأزوم وأراد الألف تأمل أو هو مستعمل في حقيقته ومجازيه (قوله ولو في باب
 الولاء) أي ولو كان النقل للأبعد في باب الولاء شيئا (قوله لا معنى) معطوف على
 كل وكان الأولى أن يجعل معطوفا على رق أي يمنع الولاء به رق لا معنى إلا أن يقال هنا
 أي المنع والنقل متلازمان ولا يجوز للقاضي أن يفرض إليه أي الأعمى ولأنه عقد من
 العقود بأن يقول له وليتلك أمر هذا العقد بخلاف توكيه بأن يقول له وكلتك في هذا
 العقد فإنه صحيح كما سيذكره وإذا عقد وكل في قبض المهر وإذا عقد على مهره عي
 انعقد بمهر المثل في ذمته عن وينقلها الخ من حيث لا إشارة مفهومة ولا كناية
 ليؤكد بها والأفلا حل وانظر ما الفرق بين تزويج الأعمى حيث يصح وبين بيعه
 مثلا مع أن التعليل المذكور هنا يأتي في البيع ونحوه وأيضا النكاح يحتاج إليه
 ويمكن الفرق بأن البيع يحتاج لرؤية البائع (قوله ولا انشاء) ولا سكر بلائمه
 حل (قوله وإن دام أياما) أي ثلاثة فأدونها وإن دعت حاجتها إلى النكاح في ذلك
 زوج السلطان فإن زاد على ثلاث زوج الأبعد ولو أخبر أهل الخبرة بأن مدته تزيد
 على ثلاثة زوج الأبعد من أول المدة حل ومثله سم على مهر قال ع ش ثم لو زوج
 الأبعد اعتمادا على قول أهل الخبرة فزال المانع قبل مضي الثلاثة بأن بطلانه قياسا
 على ما لو زوج الحاكم لغيره الأقرب فبان عدمها والظاهر أن المراد بأهل الخبرة
 واحد منهم أه وقول حل فإن دعت حاجتها إلى النكاح في ذلك زوج السلطان
 مخالف لما في شرح م ر ونص عبارته فإن دعت حاجتها إلى النكاح في زمن الانشاء
 أو السكر فظاهر كلاهما عدم تزويج الحاكم لها وهو كذلك خلافا للقول أه
 وقول حل ثلاثة أيام فأقل مثله م ر خلافا لزي حيث قال المتمد أنه إذا كان دون
 الثلاث انتظروا إلا أنقلت للأبعد وعزاه لم رأى في غير الشرح والمتمد الأول
 (قوله ولا يعقد وكيل محرم) لأن موكله لا يملكه فهو أولى (قوله لأنه سفير محض) أي
 رسولا بين الزوج والولي وقوله محض أي غير مشوب بكونه داخل في العقد وكتب
 أيضا قوله محض أي لم تعد عليه فائدة من عقد التزويج بخلاف غيره فإنه قد يقع له
 العقد في بعض الصور كما مر في الوكالة ولو وكله حال الأحرام لعقد له بعد التحلل
 أو طلق وعقد بعد التحلل جاز شيئا (قوله والوكيل لا ينزل بأحرام موكله) هذه
 الجملة كالتعليل لقوله لعقد بعد التحلل وعبارة شرح م ر فيعقد بعد التحلل لأنه
 لا ينزل به (قوله بعد التحلل) أي الثاني ولو عقد الوكيل واختلف الزوجان هل
 وقع قبل الأحرام أو بعده صدق مدعى الصحة بيمينه لأن الظاهر في العقود الصحة

ولو في باب الولاء حتى لو اعتق
 شخص أمة ومات عن ابن مخير
 وأن كسيرا كانت الولاء له الخ
 خلافا لما قال أنها للمالك
 وذكر أنه تعالى بالقسوق
 واختلاف الدين من زيادتي
 (لا معنى) فلا ينقلها الحصول
 المقصود معه من البحث عن
 الأكفاء وهو عرفتهم بالسماع
 (و) لا (انشاء) بل ينتظر ردالة
 وإن دام أياما القرب مدته
 (ولا أحرام) بذلك لكنه
 يمنع الصحة كما مر فلا يزوج
 الأبعد السلطان كما مر (ولا
 يعقد وكيل محرم) من ولي
 أو زوج (ولو) كان الوكيل
 (حلالا) لأنه سفير محض
 فكان العاقد الموكل والوكيل
 لا ينزل بأحرام موكله فيعقد
 بعد التحلل ولو أحرم السلطان
 أو القاضي لخطبائه أن يعقدوا
 الأنكحة كما جزم به الخفاف
 وصحة الرواية وغيره لأن
 تصرفهم بالولاية لا بالوكالة

(ولم يتركه بزوج مولته ولم يتركه بزوج) في التوكيل (زوج) أو اختلعت الأعراس باختلاف الأعراس لان
 شقة الولي تدعو إلى أن لا يتركه بزوج من نفس نظره واختباره (١٤٠) (وعلى التوكيل) حيث لم يتركه بزوج

(احتياط) فلا يصح تزويجه
 غير كفؤ ولا كفؤا مع طلب
 الكفاية (كثيره) أي غير
 المحرم بأن يمكن أبوا أحدا أو
 كانت مولته شيئا له أن يتركه
 بزوجها وإن لم تأذن في التوكيل
 ولم يعين زوج وعلى الوكيل
 الاحتياط (إن لم تنه) عن
 توكيل (وأذنت) له (في تزويج
 وعين من عينته) أن عينت
 والتعيين الأخير من زيادة فان
 نهته عن التوكيل أو لم تأذن
 في التزويج أو لم يعين في التوكيل
 من عينته لم يصح التوكيل أما
 في الأولى فلأنها إنما تزوج
 فالأذن ولم تأذن في تزويج
 الوكيل بل نهته عنه وأما
 في الثانية فلأنه لا يملك التزويج
 بنفسه حينئذ فكيف يترك
 غيره فيه وأما في الثالثة فلأن
 الأذن المطلق مع أن المطلوب
 معين فاسد فعلم من الأولى أنه
 إنما يترك فيها إذا قالت له
 زوجني ووكيل بتزويجي أو زوجني
 أو ووكيل بتزويجي وله تزويجها
 في هذه بنفسه إذ بعد منه
 بماله التوكيل فيه فان نهته
 عن التزويج فيها بنفسه لم يصح
 الأذن لأنها منعت الولي وردت
 التزويج إلى الوكيل الأجني

سئل (قوله ولم يتركه بزوج مولته) ولو زال اجبار هذه الوكالة بأن زالت
 بكارتها بوطء في قبلها هل تبطل الوكالة أو تبقى ولا تزوج إلا بأذن الولي الأوجه
 الأول وهو واضح عند عدم الأذن للولي وأما لو أذنت له فيستحب حرره حل ولو قال
 تزوج لي فلانة من أبيها فبات الأب وانتقلت الولاية للأخ فهل تبطل الوكالة
 أو يقبل من الأخ قال الزركشي الظاهر المنع حل (قوله وإن لم تأذن) أي
 في التوكيل وهو شامل لما إذا نهته عنه وصنعه يقتضيه حل وعش (قوله
 الأعراس) أي أعراس الأولياء والزوجات (قوله فلا يصح تزويجه غير كفؤ)
 ولا يزوج بمهر المثل وثم من يبذل أكثر منه أي فيحرم عليه ذلك وإن صح العقد
 بخلاف البيع فإنه يتأثر بفساد المسمى ولا كذلك النكاح وقوله ولا كفؤا الخ لان
 تصرفه بالمصلحة وهي منقضية في ذلك وانما يلزم الولي الكفاية لان نظره أوسع
 من نظر الوكيل فتقوض الأمر إلى ما يراه أصح شرح مر وقوله فلا يصح تزويجه غير
 كفؤ فيه ان هذا ليس احتياطا لأنه يكون في أمر كمال وتزويج الكفو شرط صحة
 إلا ان يقال المراد بالاحتياط فعل الأمر المطلوب سواء كان شرط صحة أو كمال وقوله
 مع طلب الكفاية أي مع كون شخص أكفأ منه طالبا له فهو مصدره مضاف لغايله
 مع حذف المفعول أي مع طلب الكفاية أيها (قوله كذا) دخل فيه القاضي
 فله التوكيل ولولا هي حل (قوله ولم يعين زوج) لأنها ولا منه (قوله إن لم تنه)
 أي غير المجبرة (قوله وأذنت له) أي قبل التوكيل فاندفع ما يقال ان الأذن شرط
 في صحة تزويجه فكيف يجعل شرطاً في صحة التوكيل (قوله ولم يعين في التوكيل
 من عينته) أي بأن لم يعين أصلاً أو عين خلاف من عينته لكن تعليله إلا في بقوله
 فان الأذن المطلق الخ فاصر على الصورة الأولى إلا ان يقال المراد منه الأذن المطلق
 عن عينته وهذا شامل لما (قوله لم يصح التوكيل) ويلزم منه عدم صحة النكاح وإن
 زوجها من عينته سئل ونقل عن مر الصحة اعتباراً بما في الواقع ومحلها ما لم يكن
 الموكل المحاكم بأن لم يكن ولي إلا المحاكم وأمر رجلاً بتزويجها قبل استئذانها أي
 ثم أذنت بعد التوكيل فانه يصح حل (قوله فلان الأذن) أي من الولي وقوله المطلق
 أي عن تعيين من عينته وقوله مع ان المطلوب أي لها (قوله فعلم من الأولى) مراده بها
 القيد الأول من القيود الثلاث وهو قوله ان لم تنه لان عدم النهي صادق بالصود
 الثلاث المذكورة وأنت الأولى نظر الكون القيد كلمة أو جهة ولا يصح ان يراد بالاولى
 قوله في الشارح فان نهته لان ما ذكره لا يعلم منها تأمل (قوله لم يصح الأذن) نعم ان دلت
 قرينة ظاهرة على أنها إنما قصدت اجلاله صح كما بحثه الأذرعى شوبري (قوله بنت

فأشبهه الأذن له ابتداء (وليقل وكيل ولي) لزوج (زوجك بنت فلان) فيقبل (وليقل ولي) (فلان)

فلان) وان لم يقل موكلنى قال سئل وقتئذ جواز الاقتصار على اسم الاب وحده
ان كانت مبررة بذكر الاب والافلاذ ان يذكر منهما ورفع نسبهما الى ان يقتضى
الاشتراك كما يؤخذ من كلام الجرجاني (قوله لو قيل زوج) ولو قلنا وكيل قال
وكيل الولي زوج بنت فلان بن فلان وقال وكيل الزوج ما ذكرناه جزم على
(قوله فيقول وكيل الخ) قد فهم من قوله فيقول انه لا يجوز تقديم القول على الايجاب
كقول وكيل الزوج قدامت نكاح فلانة فلان فيقول الوكيل زوجها
وليس مراداً فان الذي جزم به في الروضة الجواز سئل (قوله قبلت نكاحها)
المتراد بالنكاح هنا الانكاح وهو التزويج لانه هو الذي يقبله الزوج لان النكاح
المركب من الايجاب والقبول يستعمل بقوله كما تقدم عن مر (قوله بما ذكر
في الاولى) وهو قوله زوجت بنت فلان (قوله اذا علم الشهود والزواج الوكالة)
ولو باخبار الوكيل كما يعلم من كلامه وانما لم يكف باخبار الرقيق ان سيده اذنه
في القارة لانه متمسك باثبات الولاية لنفسه لا يقال هذا بعينه جار في الوكيل لاما
نقول الوكيل لم يثبت وكالة بقوله بل هي ثابتة بقوله بخلاف الرقيق حل ومثله
شرح مر وكتب الرشيدى عليه قوله لان الوكيل لم يثبت الخ اى لانه لم يقع منه
الا العقد المذكور ومضمونه ما ذكره لم يقع منه انه قال قبل ذلك انا وكيل فلان كما قال
الرقيق قد اذن لي سيدي (قوله والا فمحتاج الوكيل) اى لجواز المباشرة والا فيصح
المقدم الجهل بالوكالة ويحرم لان العبرة في العقود بما في نفس الامر كما قاله جرجاني
وقوله فيهما اى في صورتين (قوله وعلى اب) وان لم يكن محيراً كما سيأتى ومثلي
الاب السلطان عند فقده أو تعذر الوصول له أو امتناعه ذر بن بنية الأخاب ولو وصيا
(قوله تزويج ذي جنون) اى واحدة فقط وتحويلهم على الحاجة يقتضى اعتبار
التعدد وبه قال الأسنوي ورد بان الاحتياج الى ما زاد على الواحدة قد ادر في ذلك
اليه وسيأتى عن شيخنا ان هذا بالنسبة لأوطء واما بالنسبة للخدمة فيراد بقدرها
حل (قوله من ذكر أو انش) وهون النكاح في تزويج الذكور من ماله لا من مال
الاب ع ش فان لم يكن له مال فهل تكون في مال الاب أو على مياسير المسلمين
أو في بيت المال حرراً والظاهر انها في مال الاب فان لم يكن له مال فعلي بيت المال فان
لم يكن فعلي مياسير المسلمين (قوله بكبر) اى مع كبر أى بالغ بكراً وريب حل (قوله
لحاجة) وان لم تكن ظاهرة حل (قوله بظهور) الباء للمسيبة والباء بعدها
في المواضع الثلاثة للتصوير (قوله عند اشارة عدلين) عبارة شيخنا عدل والظاهر
ان المراد عدل الرواية حل وقال خط وغيره عدلى شهادة وكذا عدل واحد على

لو قيل زوج زوجت بنتي
فلان فيقول (وكيله) قبلت
نكاحها (فان ترك لفظة
نكاح لم يصح النكاح وان نوى
مركله لان الشهود لا اطلاع
لهم على النية وعمل الا كفاه
بما ذكر في الاولى اذا علم
الشهود والزواج الوكالة
وفي الثانية اذا علمها الشهود
والولي والا فمحتاج الوكيل
الى التصريح فيهما (وعلى
اب) وان علا (تزويج ذي
جنون مطبق) من ذكر
أو انش (بكر حاجة) اليه
بظهور امارات التوفيق
أو بتوقع الشفاء عند اشارة
عدلين من الاطباء

هدم التقييد وهو التعميم من زيادته (قوله وعلى ولي الخ) وبالامتناع بصير آتيا
وليس السلطان ان تزوج الآن حل وهذا يخالف ما تقدم انه يزوج عند عضل
الولي دون ثلاث (قوله من سألته) أي اذا عينت زوجا كفوا أو خطبها مكفاه
وطلبت التزويج من واحد منهم اما اذا لم يخطبها أحد فلا يلزمه اهـ سل (قوله
ولملا شواكلوا) ككشافه من معهما غيرهما طلب منهما الاداء شرح مر (قوله
أولياء) أي من النسب بدليل ما يأتي (قوله وأذنت لكل منهم) أي بانفراده
أو قالت أذنت في فلان فن شاء منكم فليزوجني منه شرح مر وقال حل وكذا الوفاة
رضيت بفلان زوجا وأذنت لأحدهم أي مبهما ولو عينت بعد ذلك واحد منهم
لأنه يزوج لم ينزل الباقون (قوله برضاهم) أي معه فان امتنع الكل زوج
السلطان بالعضل شرح مر (قوله أي برضا باقهم) ندبا ان كان الزوج كفوا ورجوبا
ان كان غير كفوح حل (قوله ولا يشترش) أي ولملا يشترش فهو بالنسب (قوله
ومعلوم الخ) تقييد لقول المتن سن اققهم الخ (قوله ثم عصبتهم) أي من لمحق الولاء
منهم وقوله يجب اجتماعهم أي لانهم كولي واحد (قوله ولو بوكالة) قضية ما قبل الغاية
جواز اجتماعهم على تزويجها وفيه ان كلا منهم لا يستقل بتزويج حصته فلا يملك
العقد عليها وليس له ان يضم اليها حصه غيره لانه فيها فضولي الا ان يكون المراد بما
قبل الغاية ان يزوجه أحدهم باذن الباقيين وبما بعد ما توكلهم أجنبيا فليتا مل
شوري والصورة التي بحث فيها الشوري ذكرها ع ش على مر وقررها شيخنا
ح ف نقال أو يزوجه الكل بأن يقولوا زوجناك فلانة والظاهر انه يشترط
فراغهم من الخرف الأخير معا وانظر لو امتنع أحدهم من التزويج هل تقتل الولاية
للمساكن لان الشرط اجتماعهم ترد فيه سم والظاهر ان الحاكم يقوم مقام العاضل
فيزوج مع البقية (قوله من عصبة من تعددت عصبته الخ) كان اعتقها اثنان
ولاحدهما اخوة وللآخر أخ فقط فيكون حضور واحد من الاخوة مع هذا الاخ اهـ
شيخنا (قوله فلا يزوجه غيره) لكن باذن الباقيين وجوبا ان كان الزوج غير كفوا
وندبا ان كان كفوا مثل مامر (قوله وما لو قالت لم زوجوني) لا يقال هذه عين
قول المصنف وأذنت لكل لانا نقول سورة المتن انها أذنت لكل على انفراد كما
تقدم عن مر (قوله في شرط اجتماعهم) ويحصل ذلك باتفاقهم على واحد منهم
فيكون تزويجه بالولاية عن نفسه وبالكالة عن باقهم أو باجتماعهم على الايجاب
ع ش على مر وانظر ما لو عضل واحد منهم دون ثلاث هل يقوم مقامه الحاكم
قياسا على ما تقدم قرر شيخنا في درسه انه لا بد من اجتماع السلطان مع الباقي سل

(و) على (ولي) أصلا كان
أو غيره تعين أولي اثنين كاخوة
(اجابة من سألته تزويجا)
محصنا لها ولثلاثا بتوا كالأخوة
اذا لم تعين فلا يعقونها (واذا
اجتمع أولياء في درجة
وأذنت لكل منهم) (سن) ان
يزوجه (اقتهم) بيباب
النكاح لانه أهله بشرائطه
(قوله) لانه أشق وأحرص
على طلب الخط (فأسنهم)
لزيادة تجربته (برضاهم)
أي برضا باقهم لتجتمع الآثار
ولا يشترش بعضهم باستيثار
البعض ومعلوم ان المعتق
ثم عصبتهم يجب اجتماعهم في
العقد ولو بوكالة نعم يكفي واحد
من عصبة من تعددت عصبته
مع عصبة الباقي وخرج
بأنها الكل ما أذنت لأحدهم
فلا يزوجه غيره وما لو قالت
لم زوجوني في شرط اجتماعهم
وذكر الأروع والترتيب من
زيادتي (فان تشاخوا) بأن
قال كل منهم أنا الذي أزوج
(وانتدنا طلب)

أقبرع) بينهم وجوباً قطعاً للزواج
من خرجت فرعته زوج
ولا تقتل الولاية للسلطان
وأما خبر فان تشا حوا
قال السلطان ولي من لا ولي
له فمقبول على العضل بأن
قال كل لا أزوج (فلا أزوج) لها
(مقبول) صفة أو قرعة فهو
أعم من قول الأصل غير من
خرجت فرعته (صح) تزويجه
لأنه فيه وفائدة القرعة
قطع النزاع بينهم لأن في ولاية
من لم تخرج له وخرج بزيادتي
واحد خاطب ما إذا تعدد فانها
انما تزوج من ترشاه فان
رضيتهما أمر الحاكم بتزويج
أصلهما كما في الرضة
وأصلها عن البغوى وغيره
وجزم به في الشرح الصغير
(أو) زوجها (أحدهم زيدا
وآخر عمرا) وكأنا كفتين
أو اسقطوا الكفاءة (وعرف
سابق ولم ينس فهو الصحيح)
وان دخل بها المسبوق (أو
سى وجب توقف حتى يتبين)
الحال فلا يحل لواحد منهما
وطؤها

(قوله أقبرع بينهم) أي أقبرع السلطان أو غيره لكن الأول أولى (قوله خبر
فان تشا حوا) رواية أبي داود فان تشا حوا ع ش (قوله فمقبول على العضل)
ان كان مراداً بالعضل دون ثلاث زوج السلطان بطريق النيابة عنهم وان كان ثلاث
مرات انتقلت الولاية للأبعدان كان والأزوجه السلطان بطريق الولاية العامة
(قوله بأن قال كل لا أزوج أو زوج أنت) كذا صوبه الزركشي قال الشهاب عديرة
وهو واضح ليلايم معنى الحديث حل (قوله لا أزوجها مقبول) مفرع على قوله
سن امقهم وعلى قوله أقبرع بدليل ما بعده (قوله صح تزويجه) وكذا لو باذرا حدهم
قبل القرعة تزوج فانه يصح قطعاً شرح م (قوله فانها انما تزوج الخ) هذا
لا تناسب فهو المتن لأن المناسب له ان يقول فان تعدد الخاطب لا يقرع وقوله
من ترشاه والظاهر ان الزوج لها والذي خطبها الزوج منه وكذا قوله أمر الحاكم
الخ فان كان قد خطبها من الكل أمر من نفسه ان يزوجهام منهم والظاهر انه يقرع
فيكون المفهوم فيه تفصيل (قوله بتزويج أصلهما) قضية انه لو استقل واحد
بتزويجها من أحدهما من غير أمر الحاكم لم يصح وان كان هو الأصلح ع ش (قوله
أو أحدهم زيدا أو الآخر عمرا) أي وقد أذنت لكل منهما فان أذنت لأحدهما فقط
كان تزويجه هو الصحيح والآخر هو الباطل وقوله وكأنا كفتين فان كان أحدهما
غير كفوء ولم يسقطوا الكفاءة فهو الباطل وقوله أو اسقطوا الكفاءة أي الزوجة
والأولياء ويحصل اسقاطها برضاها مع رضى الولي بخلاف كفتين كما سيأتى في قوله
زوجها بخلافه وبرضاها ولي الخ وقوله وعرف سابق أي بينة أو تصديق معتبر
والابطال مطلقاً إلا ان كان أحدهما كفواً أرمعنا في أذنها فتسكاه الصحيح وان تأخر
شرح م وجر (قوله فلا يحل لواحد الخ) وأن طال عليهم الأمر كزوجة المفقود قال جهر
فم بحث الزركشي كالبليغني انها عند اليأس من التبين تطلب الفسخ من الحاكم
ويجيب اليأس بالضرورة وكالفسخ بالعيب وأولى اه شرح م وعجالة حل قال
في الوسيط ولا يبالى بضررها طول العمر قال الزركشي وهو مشكل فالتحقق ان
محله اذا رجي زوال الاشكال والافيض الفسخ أي اذا طلبته دفعا للضرر لان
التسكاح يفسخ بالعيب وضرره دون هذا اه ولا يطالب واحد منهم بما بهر والنقصة
عليه ما نصفين بحسب حالهما ويرجع المسبوق على السابق ان نوى الرجوع أو انفق
بأذن الحاكم ان رجداً أو باشهادان فقد الحاكم وتقبل شيئاً عن والده ما يفسدان
من الزمة الحاكم بالاتفاق لا يرجع بما أنفقته لان اللازم للشخص لا يرجع به على
غيره أي حاكم يرى الالتزام بذلك فان كان لا يرى الزامه به رجع وقوله يرجع

المسبق على السابق فيرجع عليه بما غرمه وهذا ظاهر اذا كانا فقيرين أو غنيين
فان كان أحدهما فقيرا والآخر غنيا فان ثبت للفقير رجوع عليه الغنى بما يكمل
نفقة المعسرين ورجع عليه بالسابق وان ثبت للغنى رجوع عليه بما غرمه ورجعت
هي بما يكمل نفقة الموسرين ~~صكها~~ يؤخذ من ع ش على م ر (قوله ولا لثالث
نكاحها) فلو مات أحدهما وقف أرث زوجته أو هي قارث زوج (قوله وتنقض
عدتها الخ) راجع لصورتي الموت بخلاف صورتي الطلاق لأعدة فيهما لأنه قبل
الدخول (قوله ولم يتعين سابق) وأيس من تعيينه كما أشار إليه بعد عن (قوله
أوجهل السبق والمعية) بأن لم يعلم هل سبق أحدهما أو وقع معا فالجهر
ويستحب في الصورة الثالثة ان يقول القاضي فسفت نكاح السابق منهما
أو يأمرهما أو أحدهما بالتعليق ليكون نكاحا على يقين المعية وتثبت للقاضي هذه
الولاية في هذه الصورة للضرورة قاله المتولي وغيره وكذا يستحب له في الصورة
الثانية كما في جراه س ل (قوله بطلا) أي ظاهرا وباطنا في المعية المحققة وظاهرا
فقط في غيرها وعبارة شرح م و جهر والحكم بطلانها ما انما هو في الظاهر حتى
لوتبين السابق بعد فهو الزوج ومحل ان لم يجز من الحاكم فسخ والا فسخ باطنا
حتى لوتبين السابق فلا زوجية (قوله لعدم تعيين السابق) علة لاهله وقوله
في السبق المحقق أي في الصورة الثانية وقوله أو المحتمل أي في الاخيرة وقوله
ولندافعهما في المعية المحققة أي في الصورة الاولى وقوله أو المحتملة أي في الاخيرة
اه شينا (قوله يجب التوقف) معتمد (قوله فلو ادعى كل) أي في جميع الصور
الا في صورة المعية المحققة وفي السبق ان ثبت بينة اه ج ل فهو مفرع على الصورة
الثانية مما قبل الا وعلى الاخيرة بما بعدها (قوله وتسمع أيضا على الولي) كأن
وكل اثنين ليعقدان زوجها أحدهما زيدا والآخر عمرا ثم ادعى أحدهما انه يعلم سبق
نكاحه وهذا نظير ما سئلنا ان الولي تعدد ومثل تعدده ما لو كان واحدا
وتعدد وكبله كما في م ر فاندفع ما يقال ان الجبر لا يكون متعددا والكلام في تعدد
الولي وقال ع ن قوله وتسمع أيضا الدعوى على الولي الجبر صغيرة كانت الزوجة
أو كبيرة فان أقر الولي فذاك وان أنكر حلف فان نكل حلف الزوج وأحدهما وله
بعد ما بال ولي تحليف الكبيرة ان أنكرت ولا تسمع دعواه على ثيب صغيرة وان قال
الولي نكحتا بلرا الا ان كان له يمين بما ادعاه هذا حاصل ما في جراه (قوله لا تسمع)
ان الزوجه من حيث هي زوجة ولو أمة لا تدخل تحت اليد وحيث قد ليس في يد
واحدة منهما ما يدعيه الآخر لكن في هذا التوجيه نظر لأنه لو كانت علة

ولا لثالث نكاحها قبل ان
يطلقها أو يموت أو يطلق
أحدهما ويموت الآخر وتنقض
عدتها (والا) بأن وقع معا
أو عرف سبق ولم يتعين
سابق أو جهل السبق والمعية
(بطلا) لتعددهما واحد
منهما ولم يتم تعيين السابق
في السبق المحقق أو المحتمل
ولندافعهما في المعية المحققة
أو المحتملة اذ ليس أحدهما
أولى من الآخر مع امتناع
الجمع بينهما ومحل في الثانية
اذ لم ترجع معرفته والافنى
الذخائر يجب التوقف (فالو
ادعى كل) من الزوجين عليها
(عليها سبق نكاحه سمعت)
دعواه بناء على الجديده هو
قبول اقرارها بالنكاح وتسمع
أيضا على الولي الجبر لجهة
اقراره بخلاف دعوى أحد
الزوجين على الآخر ذلك
لا تسمع

وهم المتتابع بحدوث الخول تحت اليد لم يسمع دعوى بكل طعن أو لا على الولي لعدم
 دخوله نفسها تحت يدها تأمل ولو نظر لتعليل الشارح السماع بقبول الاقرار
 في الاولين لم يمت في هذه ايضا لان اقرار الزوج بالزوجة يقبل كأقرارها كما تقدم
 تأمل العلة الصحيحة (قوله فان أنكرت) حلفت حيث كانت أهلا ولا بان كانت
 خرساء أو معتوهة فسخ العقد اه حل (قوله لكل منهما مائة) ولا يكفي مائة
 واحدة لهما وان رضيا لها واذا حلفت بطل النكاحان وقيل بقي التداعي والتحالف
 بينهما فمن حلف بالنكاح له وان تحالف بطل النكاحان بخلافه ما جرى على هذا
 القيل الشيخ في شرح البهجة حل (قوله بناء على انه الخ) الاولى تأخير عن قوله
 فيغرمها مهر المثل لانه مبني عليه لا على التخييل (قوله فتسمع دعواه) أي دعوى الآخر
 الذي لم تقر له (قوله له تخليفها) أتى به مع التصريح به في المتن توطئة لقوله وبما الخ ولو
 ذكر هذا التعليل عقب المتن لكان أخصر (قوله فيغرمها مهر المثل) لانها حالت بينه
 وبين بضعها بأقرارها الاول حل (قوله وان لم تحصل له الزوجة) أي مادام الاول
 حيا والامارات زوجة للثاني واعتدت للاول عدة وفاة ان لم يطأها والا اعتدت
 بأكثر الامرين منها ومن ثلاثة اقراء عدة الوطء حيث لم تكن حاملا وحيث
 تمتنع ان يجمع معها اختار أو أربعا غيرها حل ومرو قوله والامارات زوجة
 للثاني أي بلا عقد قل وفي صكونها تصير زوجة للثاني بلا عقد وقفة لانه يحتمل
 ان يكون مسبوقا ولم يوجد منها اقراره لاسيما وقد أقرت للاول يسبق نكاحه هكذا
 قيل وقد يقال لا وقفة أصلا اذ قول المحشي والامارات زوجة للثاني بلا عقد يرتب
 على اقرارها للثاني عند ارادة تخليفه لما كما هو ظاهر من كلام الشارح قال العزيزي
 ولا ترتب من الاول عملا بأقرارها للثاني ولا من الثاني عملا بأقرارها للاول (قوله
 تولى طرفي عقد) ولا بد ان يقول قبلت نكاحها له كما تقدم في الوكيل وأوجب
 صاحب الاستقصاء ان يقول وقبلت بالواو فلو تركه لم يصح وضعه شيئا تبعا لوالده
 حل (قوله بنت ابنه) أي المجبرة بان كانت بكرا أو مجنونة فان كانت نيسا بالغة
 امتنع ولو بالاذن لانه الآن غير مجبر وغير المجبر لا يزوج بغير الاذن وبالاذن يصير
 بمثابة الوكيل وتسمية من تزوج الثيب المجنونة البالغة مجبرا خلافا لما تقدم عن
 الشيخ انه لا يقال له مجبر بل المجبر خاص بمن يزوج البكر حل (قوله ابن ابنه الآخر)
 أي المحجور عليه بسفه أو جنون أو سفاهة حل (قوله اذ ليس له قوة الجذوة)
 بخلاف الجد فان له ذلك وليس له ان يوكل وكيلًا في تولى الطرفين فتولى الطرفين من
 خصائص الجد حتى لو زوج السلطان مجنونا محتاجا بمجنونة لم يتولى الطرفين حل

(فان أنكرت حلفت) لكل
 منهما مائة انهما لم تعلم سبق
 نكاحه (أو قرنت لأحدهما
 بنت نكاحه والاخر تخليفها)
 بناء على انه لو قال هذا الذي يدل
 له ويغرم له ويستمع دعواه وله
 تخليفها رجاء ان تقر فيغرمها
 مهر المثل وان لم تحصل له
 الزوجة (ولم يتولى طرفي)
 عقد في (تزوج بنت ابنه
 ابن ابنه الآخر) لقوة ولايته
 (ولا يزوج نحو ابن عم) كعق
 وعصبته (نفسه ولو وكالة)
 بأن يتولى هو أو وكيله
 الطرفين أو أحدهما أو وكيله
 الآخر اذ ليس له قوة الجذوة
 حتى يتولى الطرفين (في زوجه
 مساويه

(قوله زوجه قاض) أي قاضي يولد عام ويؤان كان هناك ولي أبعد منه لأن ارادة تزويج
الولي موليته لنفسه من الصور التي يزوج فيها القاضى كما ذكره (قوله ويزوج
قاضيا) أي من لا ولي له غيره لنفسه أو لمجنونه شرح مر وهذه من جملة أفراد ما رأى
أن أراد القاضى أن يتزوج من هو ولي لها فقد الولي التماس فلا تتولى الطرفين كما مر
(قوله قاض آخر) أي أن كانت الزوجة في محل ذلك القاضى الآخر سئل (قوله
بأن لا يقاضى تزويجها منه) أي بهذا الإذن إذ معناه فوض أمرى إلى من تزوجك
أي شرح مر بخلاف ما لو قالت له زوجنى من شئت لا تزوجهاله القاضى بهذا
الإذن لأن المفهوم منه التزويج بأجنبي وهذا واضح حيث لم تقسم القرينة على أنه
المراد بأن خطبها فقالت له هذا اللفظ حل (قوله بما ذكر) من قوله قاض آخر اه
(فصل في الكفاءة المعتبرة في النكاح) وهي لغة التعادل والتساوى
وإصطلاحاً أمر يوجب عدمه عاراً وضابطها مساواة الزوج للزوجة في كمال أروحية
ما عدا السلافة من عيوب النكاح (قوله لا لصحة) أي دائماً وعبارة شرح مر
وهي معتبرة في النكاح دفعا للعار لا لصحته مطلقا والامساك سقطت بالاسقاط كبقية
الشروط بل حيث لا رضى من المرأة وحدها في جب وهنة ومع وليها الأقرب
في ما سواها على ما يأتي والحاصل أن الكفاءة شرط لصحة النكاح حيث لا رضى
(قوله فلهما إسقاطها) ولو كانت شرطاً للصحة لما صح العقد حيثئذ والمراد بالسقوط
الرضا بغير كفؤ كما يؤخذ من قوله برضاها (قوله برضاها) نطقاً في غير المجبرة وبكفى
السكوت من المجبرة وعبارة شرح مر برضاها ولو سقيته كما صرح به في الوسيط
وإن سكنت البكر بعد استئذانها فيه معينا أو بوفى كونه غير كفؤ اه وقول مر
وإن سكنت البكر ظاهراً وإن كانت غير مجبرة بأن زوجها غير الأب والمجد فليجوز
وعبارة البر ما وى وسكوتها كافى أن صرح له بأنه غير كفؤ أو عينه لها أو عينته له
والأفلاحة من التصريح بإسقاطها لفظاً وعلم من كلامه أن عقد الولي مكافى عن
تصريحه بإسقاطها (قوله كاتب وأخ) جعلها مر مثالين للمنفرد لكون المنهاج
لم يذكر الأقرب هنا ويصح جعلها مثالين لكل من المنفرد والأقرب وهو الظاهر
(قوله رضى باقوهم) أي صريحاً وقوله مع أى مع الكراهة واحتج له في الأم بأنه صلى
الله عليه وسلم زوج بناته ولم يكافئن أحد وإن جاز أن يكون ذلك لأجل ضرورة
بقاء نسله عن وقال ابن عبد السلام يكره كراهة شديدة من فاسق الأريفة نقشاً
من عدم تزويجها له كان خيف زناها لم ينكحها أو بساطاً فاجراً عليها اه مر
وعش عليه وعبارة شرح مر وسيأتى في باب الخيار ما يعلم منه أنه حيث كان

(قوله قاض آخر) أي قاضي يولد عام ويؤان كان هناك ولي أبعد منه لأن ارادة تزويج
الولي موليته لنفسه من الصور التي يزوج فيها القاضى كما ذكره (قوله ويزوج
قاضيا) أي من لا ولي له غيره لنفسه أو لمجنونه شرح مر وهذه من جملة أفراد ما رأى
أن أراد القاضى أن يتزوج من هو ولي لها فقد الولي التماس فلا تتولى الطرفين كما مر
(قوله قاض آخر) أي أن كانت الزوجة في محل ذلك القاضى الآخر سئل (قوله
بأن لا يقاضى تزويجها منه) أي بهذا الإذن إذ معناه فوض أمرى إلى من تزوجك
أي شرح مر بخلاف ما لو قالت له زوجنى من شئت لا تزوجهاله القاضى بهذا
الإذن لأن المفهوم منه التزويج بأجنبي وهذا واضح حيث لم تقسم القرينة على أنه
المراد بأن خطبها فقالت له هذا اللفظ حل (قوله بما ذكر) من قوله قاض آخر اه
(فصل في الكفاءة المعتبرة في النكاح) وهي لغة التعادل والتساوى
وإصطلاحاً أمر يوجب عدمه عاراً وضابطها مساواة الزوج للزوجة في كمال أروحية
ما عدا السلافة من عيوب النكاح (قوله لا لصحة) أي دائماً وعبارة شرح مر
وهي معتبرة في النكاح دفعا للعار لا لصحته مطلقا والامساك سقطت بالاسقاط كبقية
الشروط بل حيث لا رضى من المرأة وحدها في جب وهنة ومع وليها الأقرب
في ما سواها على ما يأتي والحاصل أن الكفاءة شرط لصحة النكاح حيث لا رضى
(قوله فلهما إسقاطها) ولو كانت شرطاً للصحة لما صح العقد حيثئذ والمراد بالسقوط
الرضا بغير كفؤ كما يؤخذ من قوله برضاها (قوله برضاها) نطقاً في غير المجبرة وبكفى
السكوت من المجبرة وعبارة شرح مر برضاها ولو سقيته كما صرح به في الوسيط
وإن سكنت البكر بعد استئذانها فيه معينا أو بوفى كونه غير كفؤ اه وقول مر
وإن سكنت البكر ظاهراً وإن كانت غير مجبرة بأن زوجها غير الأب والمجد فليجوز
وعبارة البر ما وى وسكوتها كافى أن صرح له بأنه غير كفؤ أو عينه لها أو عينته له
والأفلاحة من التصريح بإسقاطها لفظاً وعلم من كلامه أن عقد الولي مكافى عن
تصريحه بإسقاطها (قوله كاتب وأخ) جعلها مر مثالين للمنفرد لكون المنهاج
لم يذكر الأقرب هنا ويصح جعلها مثالين لكل من المنفرد والأقرب وهو الظاهر
(قوله رضى باقوهم) أي صريحاً وقوله مع أى مع الكراهة واحتج له في الأم بأنه صلى
الله عليه وسلم زوج بناته ولم يكافئن أحد وإن جاز أن يكون ذلك لأجل ضرورة
بقاء نسله عن وقال ابن عبد السلام يكره كراهة شديدة من فاسق الأريفة نقشاً
من عدم تزويجها له كان خيف زناها لم ينكحها أو بساطاً فاجراً عليها اه مر
وعش عليه وعبارة شرح مر وسيأتى في باب الخيار ما يعلم منه أنه حيث كان

هناك اذن في معنى منها ومن الاولياء كفى ذلك في صحة النكاح وان كان غير كفؤ
ثم قد ثبت الخيار وقد لا والحاصل انها متى ظنت كفاءه فلا خيار الا ان بان معيها
او رقيقة وهذا يحمل قول البغوي لو اطلقت الاذن لوليها في معنى بيان الزوج غير
كفؤ تخيرت ولو زوجها المخير غير كفؤ ثم ادعى صغرهما لممكن صدق بيمينه وبيان بطلان
النكاح وانما لم يكن القول قول الزوج لانه مدعى للعصمة لان الاصل استصحاب
الصغر حتى يثبت خلافه ولانه لابد من تحقق انتفاء المانع ولا تؤثر مباشرة الولي
للعقد الفاسد في تصديقه لان الحق لغيره مع عدم انعزاله عن الولاية بذلك لانه صغيرة
وذلك تصدق الزوجة اذا بلغت وادعت صغرهما حال عقد المخير عليها بغير
الكفؤ اهـ أي فيستثنى هذا من تصديق مدعى العصمة (قوله عدم رضاه) أي الابد
(قوله لا ان زوجها) أي لغير الكفؤ كما أي برضاها كما هو الفرض (قوله
فلا يصح لما فيه الخ) الا حيث لم يوجد من يكافئها ولم يوجد من يرغب فيها من
الا كفاء والا جازله ان يزوجه احيث في جميع صورته التي يزوجه فيها حيث خافت
العنت ولم يوجد ما كم يرى تزويجها من غير كفؤ ولم يجد عدلا تحكمه في تزويجها
من غير الكفؤ والا قدما على الحاكم المذكور حل (قوله كالنائب) أي عن الولي
الخاص بل وعن المسلمين لانهم حفظوا الكفاءة شرح مر (قوله المعتبرة فيها) أي
في الكفاءة ليعتبر مثلها أي تلك الصفات في الزوج من حيث ذاته او من حيث ابوه
حيث كانت الزوجة موصوفة بتلك الصفات ويؤيد هذا الاحتمال قوله الآتي
نعلم انه لا يعتبر في خصال الكفاءة يسار لكن برده عليه ان مقتضى ذلك ان عيوب
النكاح لا يشترط سلامة الزوج منها الا اذا كانت الزوجة سليمة منها وليس كذلك
ويجوز رجوع الضمير لزوجته ويراد بالمعتبرة الموجودة لا المسترطة ويراد بقوله
ليعتبر أي يشترط وفيه ما لا يخفى اهـ حل وعبرة الشو برى فيها أي الكفاءة
او الزوج واهل هذا اول الملايعة قوله ليعتبر مثلها في الزوج (قوله خمسة) نظمها
بعضهم في قوله

شرط الكفاءة خمسة قد حوت في ينيلك عنها بيت شعرة فرد

نسب ودين حرفة حرية في فقد العيوب و في اليسار تردد

وقال الشيخ مرعي الحنبلي رحمه الله تعالى

قالوا الكفاءة ستة فأجبتهم في قد كان هذا في الزمان الا قدم

اما بنوا هذا الزمان فاتهم في لا يعرفون سوى يسار الدرهم

والحاصل فيها أن كلام الدين المعبر عنه بالعفة والحرفة وفقد العيوب معتبر

(فلا يصح تزويجه ولا يمنع
عدم رضاه صحة تزويج من
ذكره لاحق له الا ان في
التزويج (لا) ان زوجها
له (حاكم) فلا يصح لما فيه
من ترك الاحتياط من هو
كالنائب (وخصال الكفاءة)
أي الصفات المعتبرة فيها
ليعتبر مثلها في الزوج خمسة

في الشخص وآبائه وأمهاته وولي الطرية والنسب معتبران في الأكلاء فقط لعل على الحمل
وعسادة حل (قوله سلامة الخ) هذه الخمسة معتبرة في الزوجين وفي أبيهما
وأبهما والحرية معتبرة في الزوجين وفي أبيهما دون أمهما له قال م في شرحه
والعبرة في الكفاءة بمقالة العقد نعم ترك الحرفة الدينية قبله لا تؤثر إلا أن مقتضى
كما أطلقه جميع وهو واضح أن تلبس بغيرها بحيث زال عنه اسمها ولم ينسب إليها أصلا
والأفلاحة من مضي زمن تنقطع فيه نسبتها عنه بحيث صار لا يعبر بها وبما تقر من
أن العبرة بمقالة العقد علم أن طروا الحرفة الدينية لا يثبت الخيار (قوله فغير السليم منه)
أي من عيب النكاح الذي هو الجنون والجدام والبرص هو وأبوه وأمه ليس كفوا
للسلمة منه حل وقوله ليس كفوا للسلمة ليس بعمدة كما يؤخذ من كلامه بعد (قوله
ولو كان بها عيب مستأنف وقوله وان اتفقا الخ أي سواء اتفقا في ذلك أم لا وهذه
لا يشملها كلامه بل يقتضي خلاف ذلك حل لأن قوله أي العفات المعتبرة فيها
الخ يقتضي أن الخصال لا تعتبر في الزوج إلا إذا كانت في الزوجة وإذا انفقت فيها
لا تعتبر فيه وليس كذلك إلا أن يقال قوله المعتبرة فيها أي غالبا شيئا (قوله
والسكلام) أي في السلامة من عيب النكاح وقوله على عمومته أي المستفاد من
الإضافة أي إضافة عيب إلى نكاح فهي للاستغراق بالنظر إليها يعني أن السلامة
من عيب النكاح تعتبر في حق المرأة بالنظر لجميع عيوب النكاح وقوله أما بالنسبة
للولي الخ فالإضافة بالنظر إليه للجنس والمراد منه الثلاثة التي ذكرها (قوله
فيعتبر في حقه الجنون الخ) أي سلامة الزوج منها وقوله لا الحب والعنة أي لا يعتبر
سلامة الزوج منهما بالنسبة للولي فإذا زوجهما بعض الأولياء من به يجب أو عنة
برضاها دون رضى السابقين مع وهذا هو المتمد (قوله أقرب) أي من أب لها
(قوله سلمية) بأن لم يمس أحد آباءها أصلا أو مس أباهما الخامس ومس آباء
الرابع حل (قوله فالرقيق) مفرغ على التعليل (قوله ولا مبعضة) ولو كان هو
مبعضا وقد نقصت حرته بخلاف ما إذا زادت أو ساءت كما في العروقة له مراد
عش أي فالمبعض كفوا للمبعضة إن زادت حرته عليها أو ساءت (قوله ومن
ولده رقيقة) أي وكان أبوه حرا بأن غر بمرتها أي أو وطنها حيث لم يكن حرا
(قوله عربية) أي حرة ولو عبر بها لكان أولى إلا أن يقال أنه جار على أصل أن
الرق لا يدخل في العرب والرابع خلافه كما يؤخذ من البرماوى (قوله ولو في الجهم)
للرد فالقر من أفضل من النبط وبنو إسرائيل أفضل من القبط كما قاله الماوردى
وقيل لا يعتبر فيهم أي لا يعتبر النسب في الجهم لأنهم لا يعتبرون بحفظ الانساب

(سلامة من عيب نكاح)

الجنون وجدام وبرص وسياق
في باب فغير السليم منه ليس
كفوا للسلمة منه لأن النفس
تصلح بمعية من به ذلك ولو
كان بها عيبا إضافيا كفاءة
وان اتفقا وما عا أكثر لأن
الإنسان يعاقب من غير مالا
يعاقب من نفسه والسكلام على
عمومه بالنسبة للمرأة أما
بالنسبة للولي فيعتبر في حقه
الجنون والجدام والبرص
لا الحب والعنة (وحرية
مس أو مس) (أب) له (أقرب
رق ليس كفوا للسلمة) من ذلك
لأنها تصير به وتتضرر قيمها إذا
كان به رق بأنه لا ينفق عليها
الانفقة العسرين فالرقيق
ليس كفوا لعقبة ولا مبعضة
وخرج بالآباء الأمهات فلا
يؤثر فيهم مس الرق قال
في الروضة وهو المفهوم من
كلام الأصحاب وبه صرح
صاحب البيان فقال ومن
ولده رقيقة كفوا لمن ولده
عربية لأنه يتبع الأب في
النسب وقول أبي أو أم أقرب
من تبادني (ونسب ولو في
الجهم) لأنه من المفاخر

كان ينسب الشخص الى من يشرف به بالنظر الى من ينسب المرأة (١٠٠) اليه ~~نفسه~~ العرب فان الله فضلهم على

ولا يدنو منها بخلاف العرب ولا عبرة بالا تنساب للظلمة مر (قوله كلن ينسب الشخص الخ) فيه ان الكفاءة معتبرة في حق الزوجية ليعتبر مثلها في الزوج كما مر فكان الانسب ان يقول كان ينسب الى من تشرف به بالنظر الى مقابل من ينسب الزوج اليه واجيب بان العبارة مقابلة وعبارة شرح مر فن انسب الى من تشرف به لا يكافئها من لم يكن كذلك ثم ظهر انه لا قلب لانه جعلها أصلا بالنظر للزوج (قوله الى من) أي الى عرب مثلا بدليل قوله كالعرب وقوله الى مقابل من أي عرب أيضا والمقابل هم الجهم أي اتهم مجتمعان في نسب واحد شريف بالنظر الى مقابلها الذين هم الجهم (قوله وان كانت امه عربية) فالنسب معتبرا لا بآباء الأولاد ببناته صلى الله عليه وسلم فانهم ينسبون اليه فلا يكافئهم غيرهم حل (قوله واصطفاي من بني هاشم) فيه دلالة على بعض المدعى وهو قوله ولا غير هاشمي ومطلي كقولهما (قوله اكفاء) نعم أولاد فاطمة منهم لا يكافئهم غيرهم من بقية بني هاشم لأن من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان أولاد بناته ينسبون اليه في الكفاءة وغيره ما شرح مر (قوله من المتن) أي من قوله ولا غير هاشمي الخ ووجه استفادته انه لما نفي الكفاءة عن غيرهما لما اقتضى مفهومه نبوتها لهما لان غير مفعلة عنوية ومفهوم المفعلة معتبر (قوله نعم لوتزوج) استدراك على قول المصنف ولا غير هاشمي الخ وفيه ان الكلام في التزويج بالولاية والتزويج هنا بالملك (قوله ودنيء النسب) لانه لا نسب لها حكا أي دون دنيء الحرفة فلا يزوجهامنه كما في حل (قوله عدم تزويجهما لهما) أي بل تزويج بحر شريف النسب وهو ضعيف (قوله من ان بعض الخصال لا يقابل ببعض) أي وتزويج من ذكرت بحر دنيء النسب بيه مقابلة الحرة بما فيها من الشرف واذا لم يصح ذلك فنكاح الرقيق أولى وأجاب بحر بأن الرق غاية النقص فتضمحل الفضائل معها فكانها معدومة فلا مقابلة حل وعبارة ع ش ويجاب عن اشكال الاسنوي بأن ما ذكر من ان بعض الخصال لا يقابل ببعض محله في تزويج الولي موليته والذي نحن فيه تزويج السيد أمته (قوله بعضهم اكفاء بعض) ضعيف ع ش والراجح ان بعضهم يقدم على بعض فتقدم مضر على ربيعة ثم عدنان ثم قحطان وهكذا (قوله بدنيء صلاح) فيه وفي آياته حل وقوله وصلاح تفسير ع ش وهو غير ظاهر (قوله فليس فاسق كقوة عفيفة) وان تاب وحسنت توبته حيث كان فسقه بالزنا بخلاف ما اذا كان بغيره فالوالان التوبة من الزنا لا تنفي سمته بخلاف غيره ذكره بحر والذي أنتمى به والد شيخنا ان الفاسق اذا تاب لا يكافي العفيفة وان كان الفاسق بغير نحو الزنا والفاسقة يكافئها فاسق اذا اتحد فسقهما نوعا وقبرا

غيرهم (فجسي) أبا وان كانت امه عربية (ليس كفوة عربية) أبا وان كانت امها عجمية (ولا غير قرشي) من العرب كفوا (لقرشية) لبحر قدموا قرشا ولا تقدموها رواء الشافعي بلاغا (ولا غير هاشمي ومطلي) كفوا (لها) لبحر مسلم ان الله اصطفى كنانة من ولد اسماعيل واصطفى قرشا من كنانة واصطفى من قرش بني هاشم واصطفاي من بني هاشم وبني هاشم وبني المطلب اكفاء كما استفيد من المتن لبحر البضاري نحن وبني المطلب شئ واحد نعم لوتزوج هاشمي أو مطلي رقيقة بالشروط فأولادها بنتاهي هاشمية أو مطلية رقيقة لما لك أمها وله تزويجهما من رقيق ودنيء النسب كما يقتضيه قول الشيخين للسيد تزويج أمته برقيق ودنيء النسب واستشكاه الاسنوي وصوب عدم تزويجهما مستندا في ذلك الى ما صححاه من ان بعض الخصال لا يقابل ببعض وغير قرشي من العرب بعضهم اكفاء بعض كما ذكره جماعة قال في الروضة وهو مقتضى كلام الاكثرين (وعفة)

بدنيء صلاح (فليس فاسق كفوة عفيفة) وانما يكافئها عفيف وان لم يشتهر بالصلاح شهرته اياه فان

فان زاد فسقه أو اختلف فسقه ما نوحى لم يكافئها والحجور عليه بالسفه ليس ككفو
 رشيدة حل (قوله والمبتدع الخ) لا يفتى عنه القاسق لان البدعة قد لا تقتضي
 الفسق وقوله سنية وأما المبتدعة فيكافئها ان اتحد في البدعة شيئا (قوله ويعتبر
 اسلام الآباء) وكذا الامهات وهذا غير محتاج اليه مع قوله الآباء في ويعتبر في العفة
 الآباء أيضا وتعتبر الحرفة في الزوجين والآباء والامهات وظاهر كلامه انه لا يعتبر
 الاسلام في الامهات فيكون ابن الكتابية اليهودية أو النصرانية كقوله بنت المسلمة
 وليس كذلك والظاهر ان من اسلم تبعا كقولن اسلم بنفسه حل ويؤخذ منه
 ان قوله ويعتبر الخ من جملة العفة لان فيه عفة عن الكفر كما يؤخذ من قوله وعفة بدين
 لان المراد به دين الاسلام فيكون قوله وصالح من عطف المغاير (قوله ومن له
 أبوان فيسه الخ) ويلزمه ان يكون العصابي ليس كفوا لبنت التابعي والترم خلافا
 للأذري حيث قال ان القول بان العصابي ليس كفوا لبنت التابعي زلل اي لان الشرف
 لم يحصل للتابعي الا بواسطة شرح م قال لان بعض الخصال لا يقابل ببعض
 (قوله يرتزق منها) قد يؤخذ منه ان من باشر صنعة دنيسة لا على وجه الحرفة بل لنفع
 المسلمين من غير مقابل لا يؤثر ذلك فيه وهو محتمل ويؤيده ما يأتي ان من باشر نحو
 ذلك اقتسدا بالسلف لا تقدر م ر وانه شرح م (قوله دنيسة بالمد والمسر) وهي
 ما دلت ملا يستها على انحطاط المروءة وسقوط النفس قال المتولي وليس منها تجارة
 بالنون وتجارة بالنساء وقال الروياني يراهي فيها إعادة البلد أي بلد الزوجة لا بلد
 العقد لان المدار على عارها وعدمه وذلك انما يعرف بالنسبة لعرف بلد ها أي التي
 بها حالة العقد شرح م (قوله فهو كناس الخ) ولو لم يجد ع ش قال خط ان
 هؤلاء اكفاء بعضهم لبعض (قوله وراعي) ولا يضر كون الرعانة طريقة الانبياء
 عليهم الصلاة والسلام لانها صفة مدح لهم نقص لغيرهم ككلامه ح اولان
 الكلام في من أخذ الرعي حرفة يكتسب بها فقط والانياء لم يتخذوا لذلك شوبرى
 (قوله وقيم حمام) أي البلان حل وهو بالنون من يكس الناس فيه مثلا (قوله
 بنت خياط) المناسب ان يقول خياطة لان الآباء لا تعتبر الا بعد اتحاد الزوجين
 في الحرفة حل قال شيخنا العزيزي ولم يقل ليس كفوا خياطة مع انه الملائم لما قبله
 للتنبيه على ان الحرفة تعتبر في الاصول كما تعتبر في الزوجين اه وظاهر قوله ليس
 كفوا بنت خياط انه لا يكافئها ولو كان أبوه خياطا وكانت هي كناسة أو راعية
 أو حمامة أو حارسة أو قيمة حمام وفيه نظر لانه لا نظر للآباء الا ان اتحد الزوجان وتقل
 عن شيخنا انه متى كان أبوه خياطا وهي كناسة فهما متكافئان وفيه نظر ولو كان له

والمبتدع ليس كفوا سنية
 ويعتبر اسلام الآباء فن اسلم
 بنفسه ليس كفوا لمن لها أب
 أو أكثر في الاسلام ومن له
 أبوان فيه ليس كفوا لمن لها
 ثلاثة آباء فيه (وحرفة) وهي
 صناعة يرتزق منها سميت
 بذلك لانه يصرف اليها (فليس
 ذو حرفة دنيسة كفوا أرفع
 منه فهو كناس وراعي) كحمام
 وحارس وقيم حمام (ليس كفوا
 بنت خياط

ولا هو (أي خياط) (بنت تاجرو) بنت (براز ولاها) أي تاجر وبرزاز (بنت عالم) بنت (قاضي) نظرا لأنه عرف في ذلك
فعل أنه لا يعتبر في خصال الكفاءة يسار لان المال (١٥٣) غادرها ولا يختص به أهل المروءات والبصائر

ولا سلامة من عيوب أخرى
منفرة كعصى وقطع وتشوه
صورة وإن اعتبرها الروياني
ويعتبر في العفة والحرفة
الآباء أيضا كما في فتاوى
البنوي خلافا لما نقله الزركشي
عنها (ولا يقابل بعضها) أي
خصال الكفاءة (بعض)
فلا تزوج سليمة من العيب
دنيئة معيها نسيبا ولا حرة
فاسقة رقيقا عفيفا ولا عريية
فاسقة مجتمعا عفيفا لما بالزوج
في ذلك من النقص المانع من
الكفاءة ولا يصير بانيه من
الفضيلة الزائدة عليها (وله)
أي للآب (تزويج ابنه
المصغير من لا تكافئه)
بنسب أو حرفة أو غيرها لأن
الزوج لا يعبر باستفراش
من لا تكافئه نعم ثبت له
الخيار إذا بلغ (لامعية) لأنه
خلاف الغبطة فلا يصح (ولا
أمة) لا تنفاه خوف الزنا المعبر
في جواز نكاحها
(فصل في تزويج المحجور
عليه) لا يزوج مجنون
الأكبر الحاجة) كان تظهر
رغبته في النساء بدورانه
حولهن وتعلقه بهن ونحو ذلك
أو توقع الشفاء به بقول

حرفتان دنيئة ورفيمة نظرا لدنيئة أي لانه يعبر بها ولو ترك الحرفة الدنيئة لا بد أن
تقطع نسبتها عنها حل (قوله ولا هو بنت الخ) فيه العطف على معمولي عاملين
مختلفين (قوله بنت عالم وقاض) المراد بالعالم هنا من يسمى عالما في العرف وهو
الفقيه والمحدث والمفسر لا غير أخذنا من في الوصية عش على مر وظاهر
كلامهم أن المواد بنت القاضي والعالم من في آياتها المنسوبة اليهم أحدهما وإن
علا لا تنها مع ذلك فتعبر به وعن الأذرجي أن العلم مع الفسق لا أثر له إذا فسر له
حيث نفي العرف فضلا عن الشرع ومثله القضاء مع عدم الأهلية والأقرب أن العلم
مع الفسق بمنزلة الحرفة الشريفة فيعتبر من تلك الحثيئة شرح مر (قوله فصل) أي
من سكتونهم عنه أو من قولهم خمسة (قوله غادرها) أي يأتي في أول النهار
ويذهب في آخره (قوله ولا سلامة من عيوب أخرى) أي حيث اقتصر وأعلى عيوب
النكاح حل (قوله ويعتبر في العفة) يعني عنه قوله في ما تقدم ويعتبر بسلام
الآباء حل (قوله الآباء) أي وهكذا الإتهامات على المعتمد عش وقوله أيضا أي
كما اعتبر في الزوجين وفيه أن هذا واضح في العفة دون الحرفة لأنه لم يذكرها
في الزوجين وكتب أيضا قوله أيضا أي كما اعتبر في الزوج نفسه ولا ينبغي اتنا في العفة
قابلا بين الزوجة والزوج وبين أبي الزوج وأبي الزوجة وفي الحرفة قابلا بين
الزوج وأبي الزوجة حل (قوله أو غيرها صكك العفة) أي عدمها (قوله ولا
يصح) وكذا الزوج عجموزا شوها أو عيها أو قطعها لما ذكر وإن لم تكن تلك من
عيوب النكاح اه حل (فصل في تزويج المحجور عليه) مجنون
أو مضر أو فليس أو سفه أو ورق حل (قوله مجنون) أي أطبق جنونه حل (قوله
الحاجة) أي حالا أو مالا لا فقوله كان تظهر مثال الأول وقوله أو يتوقع مثال الثاني
كما منع مر (قوله أو نحو ذلك) كان يحتاج إليه للخدمة حل (قوله عدلين)
أو عدل عش (قوله بحث لا سنوي) وهرانها قد لا تغف فيستعبد له الزيادة إلى
أن ينتهي إلى مقدار يحصل به الاعفاف شرح مر قال حل وهو مردود بأن فرض
احتياجه إلى الزيادة عن الواحدة فادركه ينظروا إليه واعتمد شيخنا أنه بالنسبة
للوطء لا لزاد على واحدة بخلاف الخدمة فإنه يزداد بحسب حاجته ولو جازمت موطوءة
أو مرضت أو جنت بحيث يخشى عليه منها كان له أن يزوجه غيرها ويتباع سريته أن
لم تكن أم ولد (قوله كولاية المال) فيه أن الوصي ولي المال فيقيد هذا أن الوصي
أن يزوجه وليس كذلك إلا أن يقال المراد بالولاية الشرعية وولاية الوصي جمليته
حل (قوله وقد قدم أنه يلزم الآب الخ) وإنما عيدها لأجل تتم أقسام المحجور عليه

عدلين من الأطباء (في زوج واحدة) لا تدفع الحاجة بها وفي التقييد بالواحدة بحث لا سنوي
ويزوجه أبوي ثم جد ثم حاكم دون سائر العتبات كولاية المال وقد قدم أنه يلزم الآب تزويج مجنون مدة حاج للنكاح

شيخنا وفي كلام الشارح إشارة لتقييد قوله في زوج واحدة بالوجوب لانه محتمل
 ان يكون على سبيل الوجوب أو على سبيل الجواز فيبين الشارح ان المراد انه على
 سبيل الوجوب بقوله وتقدم انه يلزم الخ فساهما في دعاء تقدم في قوله وعلى اب تزوج
 ذي جنون الخ كما ان ما تقدم مقيد بما هنا اذ ليس فيه التقييد بواحدة كما هنا في متبع
 المصنف من أنواع البديع الاحتياط حيث حذف من كل ما أثبت نظيره في الآخر
 فتدبر (قوله فعلم) أي من قوله لا يزوج مجنون الخ انه لا يزوج مجنون كبير الخ أي لا يجوز
 ولا يصح وهذا لا يعلم من قوله وعلى اب اذ يعلم منه انه اذا اتى شرط من ذلك لا يجب
 حل (قوله اذ الظاهر حاجته اليه بعد البلوغ) فيزوجه حيث كانت مصلحة وكون
 الظاهر من حال الماقل الاحتياج اليه بعد البلوغ دون المجنون قد يتوقف فيه حل
 (قوله ولا مجال) أي لا مدخل لحاجة تعهده أي المجنون الصغير أي لا تكون
 مقتضية لتزويجه حل (قوله فان الاجنبيات الخ) فان لم توجد اجنبية تقوم بذلك
 فهل يزوج للضرورة او لا لندرة فقد من فيه نظرو قضية اطلاقهم الثاني وتقدم انه
 يزوج ع ش على مر (قوله وقضية هذا) أي قوله فان الاجنبيات الخ وقوله ان
 ذلك أي قوله ولا مجال لحاجة تعهده الخ (قوله في صغير) وان لم يكن مراهما بان
 بلغ سن الوصكان عاقلان فيه لحكي عورات النساء وقوله اما غيره أي فانه ليس
 لاجنبيات ان يقمن بها لانه يجب على وليه ان يمنعه من رؤيتهن ويحرم عليهن ان
 ينكشفن له اه حل (قوله قاله الزركشي) ضعيف (قوله لا غيره من ما حكم او غيره
 فلا يزوج أصلا وكتب أيضا قوله لا غيره فيدان المتنع على غير الاب انما هو تزويج
 الاكثر فله ان يزوج واحدة وليس كذلك حل (قوله تزويج صغير) أي غير
 ممسوح شرح مر وهذا أولى من منيع الشارح بقوله فلا يزوج ممسوح لانه لا يظهر
 تقريره على ما قبله وقد يقال هو مفرع على قوله لمصلحة (قوله لمصلحة) كالاتفاق
 عليه واشترط المصلحة حيث كان المهر من مال الصغير والا فلا يشترط (قوله
 اذ قد يكون في ذلك مصلحة) تعبيره بقديشعر بعدم اشتراط وجود المصلحة مع ان
 صريح المتن اشتراطها فان قوله لمصلحة راجع لكل من المسئلتين قبله الا ان يقال
 عبر بقداشارة الى ان المصلحة ان ظهرت للولي زوجه والا فلا اه وعلل بعضهم ذلك
 بان له من الشفقة ما يجعله على ان لا يفعل ذلك الا لغرض صحيح واخذ منه انه لو كان
 بينه وبين الابن عداوة ظاهرة لا يتجاوز واحدة وانحط كلام حجر على ان الاب ان يفعل
 ذلك مطلقا وقرى بين هذا وبين الولي المجر حيث اشترط واقبه ان لا يكون بينه وبين
 موليته عداوة ظاهرة لانه يمكنه الفراق بالطلاق اذا بلغ بخلاف المجرة حل مع زيادة

فعلم انه لا يزوج مجنون كبير
 غير محتاج ولا صغير لانه غير
 محتاج اليه في الحال وبعد
 البلوغ لا يدري كيف يكون
 الامر بخلاف الصغير الماقل
 اذ الظاهر حاجته اليه بعد
 البلوغ ولا مجال لحاجة تعهده
 وخدمته فان الاجنبيات
 ان يقمن بها وقضية هذا ان
 ذلك في صغير لم يظهر على
 عورات النساء اما غيره
 فيلحق بالبالغ في جواز تزويجه
 لحاجة الخدمة قاله الزركشي
 (ولاب) وان علا لا غيره
 لسكال شفته (تزوج صغير
 عاقل اكثر) منها ولو اربعا
 لمصلحة اذ قد يكون في ذلك
 مصلحة

وعبلة تظهر للولي فلا تزوج
ممسوح (و) تزوج (مجنون)
ولو صغير قويا (المصلحة في)
تزويجها ولو بلا حاجة إليه
بخلاف المجنون كماله لان
التزويج يفيد المهر والنفقة
ويغرم المجنون موقوفاته
يلزم الاب تزويج مجنونه
محتاجا والتقييد بالاب
في الاولى مع التصريح فيها
بالمصلحة من زيادة (فان
فقد) اي الاب (زوجها حاكم)
كما يلي ملها السكن بمراجعة
أقاربها بابتداء طبيبها والقبولهم
ولا نهم أعرف بمصلحتها (ان
دلغت واحتاجت) للنكاح
كما ان تظهر علامات غلبة
شهوتها أو يتوقع الشفاء بقول
عديدين من الأطباء فعلم أنه
لا تزوجها في صغرها لعدم
احتياجها ولا بعد بلوغها لمصلحة
من كفاية نفقة وغيرها وقد
يقال قد تحتاج الى الخدمة ولم
تندفع حاجتها للزوج فيزوجها
لذلك (ومن جبر عليه فليس
صح نكاحه) لانه صحيح
بالعبادة وانه ذمة (وهو أنه) أي
بأن نكاحه (في كسبه)
لأنه ما بعد له من حق الغرواء
بأنه لا بد وان لم يكن له كسبه

(قوله وعبلة) أي مصلحة ظاهرة فهو مختلف عما من على عام شيخنا عزري (قوله
فلا يزوج ممسوح) ظاهر اقتضاه عليه أنه يزوج المحبوب والخصي عش (قوله
ولو صغير قويا) لكن لو كانت الصغيرة الثيب متقطعة الجنون يوقف تزويجها على
بلوغها واذنها زمن الاقامة شيخنا عزري (قوله وتقدم أنه يلزم الاب تزويج
مجنونه) أي كبيرة محتاجة للنكاح أو المهر أو النفقة فالوجوب مقيد بالحاجة
والجواز يكفي فيه المصلحة حل أي فلا تكرار في كلامه وقال بعضهم أشار بقوله
وقد تقدم الخ ان الجواز المستفاد من الالام في قوله ولا ب الخ المراد به ما قبل الامتناع
فيصدق بالوجوب (قوله مع التصريح فيها بالمصلحة) قضيته ان المصلحة شرط
في تزويج الصغير أكثر من واحدة فيقتضي أنه يجوز تزويجها واحدة لغير مصلحة
لكن صرح في ع ب بأنه لا بد من المصلحة في تزويجها واحدة أيضا ومثله شرح
م و قوله فيها أي الاولى وذلك لان قوله لمصلحة راجع للمستثنين (قوله فان فقد)
هل المراد فقده حسا أو شرعا فيشمل ما لو غاب فوق مسافة القصر ومن عضل حل
والظاهر أنه كذلك فيشمل ما ذكر (قوله زوجها) أي المجنونة وجوبا زى (قوله
كما يلي ملها) مقتضاها ان الوصي يزوج وليس كذلك كما علمت حل (قوله بمراجعة
أقاربها) وان لم تكن لهم ولاية لولم تكن مجنونة حل وعبادة البر ماوى قوله بمراجعة
أقاربها أي الذين لهم الولاية كالإخ والعسم الأقرب فالأقرب (قوله واحتاجت)
علم منه ان تزويج الحاكم لا بد فيه من الاحتياج الى النكاح بخلاف تزويج الاب
فانه يكفي فيه المصلحة (قوله علامات) أي جنسها فتكفي واحدة (قوله بقول عدلين)
أو عدل حل (قوله من كفاية نفقة) ظاهرة وان لم يكن لها منفق لكن في كلام
شيخنا كحبرائها حاجة حيث لا الغرض في من لها منفق أو مال يفتنيها
عن الزوج والا كان الانفاق حاجة أي حاجة حل (قوله وغيرها) كالخدمة
(قوله وقد يقال قد تحتاج الخ) هذه الصورة هي التي بقيت للكاف في قوله كان
تظهر الخ في هذا التعبير تسمع اذ مقتضاها انها غير داخله في ما سبق ولعله لم يدخلها
في الحاجة لعدم ذكر غيرها أي الحاجة للخدمة فلذا أتى بها على سبيل البحث
(قوله فيزوجها ذلك) معتمد (قوله أي مؤن نكاحه) أي المتحد بعد الجبر أما
النكاح السابق على الجبر فونه في مامعه الى قسمة ماله أو استغنائه بكسبه شرح م
(قوله في كسبه) ان قلت كسبه يتعدى الجبر اليه كما تقدم في التفليس وعبارته ثم
ويتعدى الجبر لما حدث بعده بكسبه كاصطياد الخ قلت يستثنى هذا من قوله ثم ان
الجبر يتعدى الى ما حدث بعده تأمل سم بالمعنى (قوله في ذمته) ولها الفسخ

لأنه (أو) جبر عليه (المصلحة) واحدة الحاجة الى النكاح لانه انما يزوج لها وهي تندفع بواحدة باعتبار

(بأذن وليه أو بغيره) وله باذنه بغير مثل (١٠٠) فاقول فيه ما لا به حر كافي صحيح العبارة والأذن وقولي

واحدة لحاجة من زيادتي ولا يعتد بقوله في الحاجة حتى تظهر أمارات الشهوة لانه قد يقصد اتفاق ماله والمراد بوليّه هنا الأب وإن عاظم السلطان أن يبايع سفيهاً ولا فالسلطان فقط فالزاد على مهر المثل (صح) النكاح (بمهر مثل) أي بقدره (من المسمى) ولغا الزائد وقال ابن الصباغ القياس إلغاء المسمى وثبوت مهر المثل أي في النكاح وأراد بالمقيس عليه نكاح الولي له وقد ذكره الأصل هنا وسيأتي في الصداق ويفرق بينهما بأن السفيه تصرف في ماله فقصر الإلغاء على الزائد بخلاف الولي (ولو نكح غيره من غيرها له) وليه (لم يصح) النكاح لمخالفة الأذن (وإن عين له) (قدرا) كالف (لامرأة نكح بال أقل منه ومن مهر مثل) فان نكح امرأة بالالف وهو مهر مثلها أو أقل منه صح النكاح بالمسمى أو أكثر منه صح به مهر المثل ولغا الزائد أو نكحها بأكثر من ألف بطل إن كان ألف أقل من مهر مثلها والأصح به مهر المثل أو بأقل من ألف والألف مهر مثلها أو أقل

فبالمسمى أو أكثر به مهر المثل إن نكح بأكثر منه

بأصاير بشرطه شرع هو وبالنسبة للمهر عدم الوطء وبالنسبة للنفقة مضي ثلاثة أيام بالاتفاق فتفسخ صيغة الرابع على ما يأتي عرش على مر (قوله بأذن وليه) أي لا بغير إذنه وإن خاف العنت زى (قوله باذنه) أي أذن السفيه لكن بعد إذن الولي له في النكاح حل أي وقد عين له المرأة ولم يعين له قدرا أخذ من كلامه بعد وإخا على أنه إن عين له المرأة فقط أو القدر فقط أو يعين ما أو يطلق بأن لا يعين امرأة ولا مهورا وسيأتي جميع ذلك (قوله صحيح العبارة) والأذن هو على التوزيع أي صح أن يتزوج بأذن وليه لانه صحيح العبارة ومع قبول وليه له باذنه لانه صحيح الأذن حل (قوله هنا) احتزبه عن ولي المالك فانه الأب ثم الجد ثم الوصي ثم الحاكم أو قيمه (قوله والا) بأن يبايع رشيداً ثم بذره فوليّه السلطان لا غيره (قوله ولغا الزائد) لانه تبرع من السفيه حل (قوله وقال ابن الصباغ الخ) ضعيف (قوله أي في الذمة) ومن نقد البلاء وصور المسئلة في شرح الروض بأن يعين له نومان يتزوج منه فيتزوج بقدر منه زائد على مهر المثل حل (قوله نكاح الولي له) أي بأزيد من مهر المثل حيث يصح النكاح به مهر المثل ويبايع المسمى حل (قوله ويفرق بينهما) هذا الفرق للغزالي للشارح (قوله بخلاف الولي) فانه يتصرف في مال الغير مع كونه مخالفاً للشرع والمصلحة فبطل من أصله حل (قوله ولو نكح غيره من غيرها منه) تعلم أن الصور السابقة فيما إذا عين له الولي المرأة وهذا مفهوم ذلك حل (قوله لمخالفته للأذن) وقال ابن أبي الدم كما نقله الزركشي يذهب على ما إذا حققت مغارم فيها أموال كانت خيراً من المعينة نسباً ووجاً لا وديناً ودونها مهوراً ونفقة فينبغي الصحة قطعاً وهذا هو المتمدن رزى وقوله ودونها مهوراً ونفقة قضيتها أنها الوسوات المعينة في ذلك أو كانت خيراً منها نسباً ووجاً لا وديناً ونفقة لم يصح نكاحها وهو قريب في الأول وهو قوله ساوت الخ لانه لم يبايع فيه بالمخالفة وجهه دون الثاني لانه يكفي في مسوغ العدول مزية من وجهه ويأتي مثله فيما للوساوتها في صفة أو صفتين من ذلك وزادت المعدول اليها عن المعدول عنها بصفة عرش على مر (قوله فان نكح امرأة بالالف) فيه ثلاث صور (قوله صح به مهر المثل) أي من المسمى (قوله ولغا الزائد) وإن كانت الزوجة سفيهة لانه ممنوع من الزائد فرجع للمرد الشرعي وإن لم ترض به المرأة حل (قوله بطل إن كان ألف الخ) كأن كان مهر مثلها ألفاً ومائة ونكحها بألف ومائتين وانما بطل لتعذر صحتها بالمسمى وبمهر المثل لان كلامه ما أزيد من المأذون فيه مر وقال بعضهم قوله بطل أي سواء كان ما سماه مساوياً لمهر المثل أو أقل أو أزيد فيكون في نكاحها بالالف أكثر خمس صور كالذي بعده (قوله والا) بأن

كان الالف مهر المثل أو أكثر وقوله مع أي لا يه أقل من المأذون فيه أو مساويه
 م (قوله إن فكبح بأكثر منه كان فكبح بتسعة مائة وكان مهر مثلها تسعة مائة) (قوله
 والا) بأن فكبح به أو بأقل (قوله ولو قال أنكح فلانة بألف) بأن عين له القدر
 والمرأة فهو مفهوم قوله لامرأة وفيه سبع صور تأمل (قوله لغا الزائد في الأولى)
 لزيادته على مهر المثل فانه قد به الاذن فيه والضابط لا لغا الزائد ولا لغا العقد
 يلغى الزائدان لم يزد المهر على المعين والا فلا يصح حل (قوله في الأولى) وهي ما إذا
 كان الالف مهر مثلها والثانية ما إذا كان الالف أقل منه (قوله وبطل النكاح)
 ابتعده بالمسمى وبمهر المثل لأن كلا منهما أزيد من المأذون فيه حل (قوله فالأذن
 باطل) فيبطل النكاح وإن تزوجها بمهر المثل أو أقل أخذ مما في شرح الروض وإن
 قال الزوج كشي القياس صحته بمهر المثل (قوله لا ثقة) أي من حيث المصروف المسمى
 وإن استغرق ماله (قوله يستغرق مهر مثلها) لو قال مهرها كان أولى وأعم ليشمل
 المسمى فانه كذلك كافي الروض ومثل الاستغراق ما يقرب منه كافي م (قوله لم
 يصح) ينبغي أن محل ذلك حيث كان ماله يزيد على مهر الاثقة عرفا ماله كان ماله
 قدر مهر الاثقة أو دونه فلا مانع من تزويجه بمن يستغرق مهر مثلها ماله لأن
 تزويجه به ضروري في تحصيل النكاح إذا الغالب أن ما دون ذلك لا يوافق عليه
 مع ش على م (قوله والأذن للسفيه الخ) المناسب أن يؤخره عن قوله ولو قال
 الخ وهو واجع لقوله سابقا بأذن وليه فالأولى ذكره عقبه تأمل (قوله لا يفيد)
 جواز التوكيل والولي ليس وكيل حل (قوله ولو كان مطلقا) بأن طلق ثلاث
 مرات ولومن زوجتين أو زوجة واحدة لم ير عذر ولو قبل الحجر عليه م ر فلا يكتفي
 بمحصل الثلاث في مرة واحدة شيئا عزيزي وعبرة شرح م ر فإن كان مطلقا بأن
 طلق بعد الحجر أو قبله كما هو ظاهر ثلاث زوجات أو ثنتين وكذلك ثلاث مرات ولو
 في زوجة واحدة في ما يظاهر وقوله ثلاث زوجات ظاهرة ولو طلقهن معافي آن واحد
 وكذا قوله أو زوجتين بأن قال أنتن طوائق أو أنتما طالقتان وهو بعيد لانه لا يسمى
 مطلقا لأن لفظ مطلق يفيد الكثرة بأن يكون طلق ثلاث طلاقات في ثلاث مرات
 (قوله ولو فكبح بلاذن) مفهوم قوله بأذن وليه فالمناسب التفرع (قوله فلا شيء عليه)
 عبارة شرح م ر ولم يلزمه شيء أي حد قطعاً للشبهة ومن ثم لحقه الولد ولا مهر ولو بعد
 فاك الحجر عنه كأنص عليه في الأم سواء في ذلك الظاهر والباطن وما نقل عن النص
 من لزوم ذمته في الباطن ضعيف (قوله ظاهرا) بمعنى انه لا يطالب به حال الحجر
 ومعنى الباطن انه يلزم ذمته ويطلب به بعد ذلك الحجر عنه شيئا (قوله فيلزم فيهما)

والا فبالسبي ولو قال أنكح
 فلانة بألف وهو مهر مثلها أو
 أقل منه فكبحوا به أو بأقل
 منه مع النكاح بالمسمى
 أو بأكثر منه لغا الزائد في الأولى
 وبطل النكاح في الثانية أو
 وهو أكثر منه فالأذن
 باطل (أو أطلق) فقال تزوج
 (فكبح) بمهر المثل (لا ثقة) به
 فإن فكبح بمهر مثلها أو أقل مع
 النكاح بالمسمى أو بأكثر
 لغا الزائد وإن فكبح شريعة
 يستغرق مهر مثلها ماله لم يصح
 النكاح كما اختاره الإمام
 وقطع به الغزالي لا تنفاه
 المصلحة فيه والأذن للسفيه
 لا يفيد جواز التوكيل ولو
 قال أنكح من شئت بما شئت
 لم يصح لانه دفع الحجر بالكلية
 ولو كان مطلقا سري أمة
 فإن تبرم بها أديت (ولو فكبح
 بلاذن لم يصح) فيفرق بينهما
 (فان وطئ فلا شيء) عليه
 (ظاهر الرشيدة) مختارة وإن
 لم تعلم سفيه لا تفريط بترك
 البحت وخرج بالظاهر الباطن
 وبالرشيدة غيرها فيلزم
 فيه مهر المثل كأنص عليه

الشافعي

أي بعد ذلك الحبر حل (قوله في الأولى) وهي مسألة التزوم في الباطن وهذا
ضعيف وقوله في الثانية أي صورة غير الرشيدة معتمد (قوله في السفينة) أي حالة
الوطء ولا نظر لكون إذن السفينة في الاتفاق البدني معتداه ومن ثم لو ذلت لا تحر
أقطع يدي نقطتها فهو هدر لأن البضع مة تقوم فهو من الاذن في الاتفاق المالى انتهى
ح ل واء قلنا له لا يزوج موليته لأن ولاية الغير يحتاج لها ما لا يحتاج لصرف
النفس (قوله أمام من بذرخ) مفهوم قوله أو جبر عليه لفسه (قوله فتصرفه نافذ)
أي ومته نكاحه (قوله وقد يقال الخ) ضعيف (قوله يأتي فيه حيثنذ) أي حين
اذ لم يجبر عليه. الحاكم وقوله ما مر أي في فصل موانع ولاية النكاح بعد قول المتن
وجبر سفه وهو قوله ثم وقضية كلام الشيخ أبي حامد وغيره أنه لا يعتبر الحبر عليه
أي فيقال هنا بعدم استقلاله بنكاح نفسه وإن لم يجبر عليه الحاكم أي بل لا بد
من اذن واه أيضا وتقدم أن هذا ضعيف اه شيئا (قوله والعبد) ولو مكاتباً
أو مريضاً م ر (قوله باذن) نطقاً ولو بكراً ح ل (قوله سيده) أي الرشيد غير المحرم
اه م ر (قوله ولو اتى) أي ولو كان السيد اتى ع ش أي والعبد ذكر بدليل
قوله ولا يجبر عليه اه شيئا (قوله بحسبه) متعلق بيشك بعد تعاق قوله باذن به
فاختلف العامل بالاطلاق والتقييد فلا يلزم تعلق حرفي جرمين واحداً بمعامل
واحد (قوله لم يصح النكاح) وإن كانت العدول اليها دونها مهوراً وخيراتها
جماً لا ونسباً ودنياً أو أقل مؤنة ويفرق بين العبد والسفينة على ما تقدم من ابن أبي الدم
بأن الحبر على العبد أقوى بدليل أن السيد لو امتنع من الاذن له في النكاح لم يجبر
على الاذن وإن خاف العبد الزنا بخلاف ولي السفينة إذا امتنع من الاذن وقد خاف
السفينة الزنا فإن وليه يجبر على الاذن له في النكاح ع ش على م ر (قوله نعم
لو قدر له مهر) أي ولم ينه عن الزيادة والابطال النكاح ح ل (قوله فالزائد
في ذمته) انظر ما الفرق بينه وبين السفينة حيث نفي الزائد فيه كما مر وقد يفرق بأن
العبد له ذمة صحيحة بخلاف السفينة (قوله يطالب به إذا عتق) لأن له ذمة صحيحة
ومنه يعلم أن الكلام في عبد رشيد هذا إذا كانت المرأة كبيرة فإن كانت صغيرة تطلق
المهر برقبته ح ل (قوله لم ينكح ثانياً) ولو تلك المطلقة أما لو نكح فاسداً فله أن ينكح
مهماً بلا إنشاء اذن لأن الفاسد لم يتناول الاذن الأول ورجوعه عن الاذن
كرجوع الموكل ح ل (قوله ولا يجبر عليه) يقال أجبره وجبره برماوى وقول
المصنف وله اجباراً مته يناسب الاول (قوله لأنه لا يملك رفع النكاح) وإنما
أجبر الابن الصغير عليه لأنه قد يرى تعين المصلحة له فيه والواجب عليه

في الأولى واقى به النوى
في الثانية في السفينة ومثلها
الصغيرة والمجنونة والقيدان
من زيادتي أمام من بذرخ رشده
ولم يجبر عليه الحاكم فتصرفه
نافذ وقد يقال يأتي فيه حيثنذ
ما مر في سلب ولاية (والعبد
يشك باذن سيده) ولو اتى
لأنه مجبور مطلقاً كان الاذن
أو مقيداً بامرأة أو قبيلة أو بلد
أو نحو ذلك (بحسبه) أي
بحسب اذنه فلا يدل عما اذن له
سيده فيه مراعات تحته فان
عدل عنه لم يصح النكاح نعم
لو قدر له مهر امرأه عليه أو أطلق
فراذ على مهر المثل فالزائد
في ذمته يطالب به إذا عتق
كما سيأتي ولو نكح امرأة باذن
ثم طلقها لم ينكح ثانياً إلا باذن
جديد (ولا يجبر عليه)
سيده ولو صغيراً لأنه لا يملك
رفع النكاح بالطلاق فلا
يملك اثباته (كعكسه) أي
كما لا يجبر العبد سيده على
تزويجه فلا يلزم لما فيه من
تشويش مقاصد الملك
وفوائده

وله اجباراً منه) على نكاحها صغيرة كانت أو كبيرة بتركها أو شيئاً ما قلته أو بمنزلة لان النكاح برقة على: فاع البضع وهي
ملوكة له وهذا ما عرفت العبد لكن لا يزوجه (١٥٨) بغير كف أو عيب أو غير البرضا بخلاف البيع لأنه لا يقصد به

التمتع وله تزويجها برقة وفي
النسب لأنها لا نسب لها (لا)
اجبار (كتابة أو مبيعة) لأنها
في حقها كالأجنبيات وهذا من
زيادتي (ولا) اجبار (أمة سيدها)
وإن حررت عليه فلم يلبث منه
تزوجها لم يلزمه لأنه يتقص قيمتها
ويفوت التمتع عليه فيمن فعل له
(وتزويجه) لها كائن (بملك)
لا بولاية لأنه يملك التمتع بها
في الجملة (فيزوج مسلم أمته
الكافرة) ولو ذبح كتابية كما هو
ظاهر نص الشافعي ومعه الشيخ
أبو علي وجزم به في شرح الحاوي
لأنه يبيها وأجارتها وعدم جواز
التمتع بها لا يمنع ذلك كافي أمته
المحرم كاخته أما الكافر فلا يزوج
أمته المسلمة لأنه لا يملك التمتع
ببضع مسلمة أصلاً (و) يزوج
(فاسق) أمته (ومكاتب) أمته
بأذن سيده (ولو لم ينكح ومال)
من أب وإن علا وسلطان (تزوج
أمته موليه) من ذي صغير وجنون
وسفه ولو أنثى بأذن ذي السفه
استكتسا باللهر والنفقة بخلاف
عبد ملانيه من انقطاع اكسابه
عنه فلا بد تزويجها لأن كان موليه
صغيرة ثيباً عاقلة ولا سلطان
تزوجها إلا أن كان صغيراً أو صغيرة

حينئذ ربما يحتاج ل (قوله أيضاً أنه لا يملكه رفع النكاح الخ) برقة على هذا التعليل
تزوج الابن الصغير فانه صحيح مع ان التعليل يجري فيه وأجيب بأن التعليل
ناقص والتقدير لا يرفع النكاح مع دوام الحجر على العبد أي بخلاف الصبي فان الحجر
عليه ينتهي بالبلوغ (قوله وله اجباراً منه) أي التي يملك جميعها ولم يتعلق بها
حق لازم كالرهونة والحجانية المتعلقة برقبتهما مال وهو مسرفي الأصح وكان اختياراً
لقد اهـ ح ل (قوله صغيرة كانت أو كبيرة) يستثنى المرتدة فليس له تزويجها
شوبري (قوله أو غيره كالحرفة الدينية) والفسق شوبري (قوله لا نسب لها)
أي معتبر وإن كانت شريفة لأن الرق يصنع مع جميع الفضائل كما مر (قوله وإن
حررت عليه) للرد (قوله فيزوج مسلم) مفرع على قوله بملك لأنه لو كان بالولاية
لما صح ذلك كما مر (قوله ولو ذبح كتابية) كجوسية ووثنية لجوسى ووثني وهذا
نصريح منه بجواز ذلك وبه صرح شيخنا في شرحه لكن في نكاح المشرقة نصريح
بالحرمة والعلة وقد يدعى أن كلام المصنف لا ينافي ذلك بأن يقال قوله فيزوج
أي يصح تزويجه ولا يخل حرره ح ل (قوله وجزم به شراح الحاوي) اعتمده
زي تباعد (قوله وعدم جواز التمتع بها) أي الكافرة غير المستكتنية ح ل
(قوله ومكاتب) أي مكاتبه صحيحة وانظروا من يزوج أمة المكاتبه ولعله سيدها
بأذنها راجعه ويزوج أمة البعض من ملكها ببعضه المهر على المعتقد خلافاً للنفوي
قال جروبحث أن أمة المبيعة يزوجهما من يزوج المبيعة بأذنهما أي من يزوج
المبيعة لو كانت حرة وهو الولي لأن يزوجهما الآن وهو مالك البعض والولي
ع ش (قوله أمة موليه) أي التي يزوجهما الولي بتقدير كماله ولا يجبرها على ذلك
ح ل (قوله بخلاف عبده) أي المولى (قوله فلا بد تزويجها) أي أمة موليه وهذا
بيان لما في المتن من الاجمال لأن قوله لا كان موليه الخ يفيد أنه لا بد أن يكون بحيث
يجوز له تزويج المولى في قيده المتن أقول هذا خارج بقوله نكاح لأنه حينئذ غير ولي
نكاح وكذا قوله بعد لأن كان صغيراً أو صغيرة خارج بنكاح أيضاً هذا إذا أريد
بولي النكاح الولي في الحال فإن أريد به مطلق الولي ولولي المستقبل كان ما ذكره
تقييداً للمتن (قوله لا أن كان) أي المولى الذي هو المالك
(باب ما يحرم من النكاح)

ما واقعة على الانكحة التي تحرم وإن كان المذكور ذواتاً لأن المراد تحريم نكاحها
لا ذواتها فن بيانية لكننا شوبية بتبعض وعجالة ح ل قوله من النكاح قال جبر
بيان لما فيه لزوم نقصان البيان لأنه لم يذ كر جميع أفراد النكاح المحرم في هذا

رأيس لتبره ما ذلك مطلقاً وتعبيري بموليه أهم من تعبيري بصبي والتقييد بمولى النكاح والمال من زيادتي الباب
(باب ما يحرم من النكاح) عبر عنه في الروضة كاصلاً باب واقع النكاح ومنها وإن لم يذ كر الشيطان اختلاف اجس

الباب فالأولى أنه لا يكون لبعض أي باب بيان الأفراد المحرمة من جملة أفراد
النكاح المحرم أي لا لعارض كالأحرام بل لذاته والأولى أن تكون بيانية مشوبة
بتبعيض قبل لا يلزم من المحرمة عدم العصة فالأولى التعبير بالوانع ويجاب بأن
الأصل في ما يحرم من العقود عدم محته والمانع كما يكون للعصة يكون للجواز اه
واعلم أن المحرمات في النكاح لها على التأبيد أو غير المحرمات على التأييد اما من
نسب أو رضاع أو مصاهرة زى (قوله فلا يجوز لا دعى نكاح جنية) أي وعكسه
اعتمده جبر قال لان الله تعالى اهتد علينا بجعل الأزواج من أنفسنا لئيم التأنس بها
أو في قوله تعالى ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا وجعل بينكم
الامتنان وفي حديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح الجن واجيب
بأنه يجوز أن يكون الامتنان بأعظام الأبر من والنهي الكراهة لا التحريم حل وعلى
كلام القمولى الذى هو المعتمد لو جاءت امرأة جنية لقاضى وقالت له لاولى لى
خاص واريد أن أتزوج بهذا جازله لمقد عليها وثلها الانسية لو ارادت التزوج بجنى
اه شيخنا زى قال ع ش على ر و يجوز ماؤها ان عاب على فله انها زوجته
ولو على صورة حارة وثبت أحكام النكاح لاشئ فيقتضى وضوءه بمسها ويجب
عليه الغسل بوطئها واما الجنى فلا يفتى عليه بأه كما منا (قوله أي نكاحها)
لان الأعيان لا تؤلف بجمل ولا حرمة شرح م ر والمراد بالنكاح العقد عليها
ووثقها وقيل الوطء حرام بالعقد واخصر ضابطا للخرابة أن يقال كل قريبة تحرم
ماعد اولد العمومة وولد الخولة اه حل (قوله وهى من ولدك الخ) وحرمة أزواجه
صلى الله عليه وسلم لهن ونهن اقهار المؤمنين فى الا- ترام فهى امومة غير
ما نحن فيه شرح م ر فى البر ماوى وأزواجه اقهارهم أى فى الاحترام والاكرام
وتحريم نكاحهن (قوله ذكر الخ) تعميم فى من الثانية وقوله بواسطة أو غيرها
تعميم فى صاتها وليس تعميما فى الام لانه يفهم من قوله أو ولدت من ولدك وكتب أيضا
قوله بواسطة أو غيرها ما دعى البتة من جهة الاب والام فهى ام حقيقة حيث
لا واسطة بينك وبينها ويجازى حيث توجد بواسطة حل (قوله ينتهى) أى يصل
وليس المراد بالانتهاء حقيقة لانه لا يكون الا لما حواء ولا يذنا آدم وكذا يقال
في ما بعده وقوله نسب لك المراد به النسب الأقوى والافالتبب الشرعى لا يكون الا
للأباء وكذا يقال فى كل ما يشبهه شيخنا (قوله وبنت) ولو احتمالا كالمغنية
بالأمان ومن ثم لو كذب نفسه لمقتسه ومع النفي ثبت لها جميع أحكام النسب الا
جوار النظر اليها وخلوة بها فيحرمان ش ل ولا ترث منه كما قدم في وانه الارث

فلا يجوز لا دعى نكاح جنية
كما اتفق به ابن يونس وابن
عبد السلام لكن جوزه
القمولى والأصل فى التحريم
مع ما يأتى آية حروف عليكم
انتهائكم (تعميم ام) أى
نكاحها وكذا الباقي (وهى
من ولدك أو) ولدت (من
ولدك) ذكر اكان أو اتى
بواسطة أو غيرها وان شئت
قلت كل اشئ ينتهى اليها
نسك بالولادة بواسطة
أو غيرها (وبنت وهى من
ولدتها أو) ولدت (من ولدها)
ذكر اكان أو اتى بواسطة
أو غيرها وان شئت قلت
كل اشئ ينتهى اليك نسبها
بالولادة بواسطة أو غيرها
(لا مخلوقة)

وقال ع ك ومع الذي ثبت لها جميع أحكام النسب حتى النكاح والخلوة خلافا
 لحبر (قوله من ماء زناه) قدر الشارح لفظة ماء لأن الخلق من الماء لا من الزنا
 الذي هو النسل لأنه قد يقع بلاماء والمراد بماء الزنا ما كان حال خروجه فقط على وجه
 محرم في ظنه والواقع معاومته ماء خرج من واهه انما يحكم به أو من وطئه حليلته
 في ذبرها أو من الاستمناة بغير يد حليلته ولو بيده وإن خاف العنت وقتلنا بحله حيث شذ
 نظرا لاصله وهو التعريم اه ق ل على الجلال (قوله كالحنفية) أي والحنابلة
 وادعى ابن القاسم ان مذهب الشافعي اه سم (قوله يحرم عليها وعلى سائر
 محارمها) لأنه بعضها وانفصل منها انسانا ولا كذلك التي ح ل (قوله واخت)
 ولو احتمالا كالمستلقة نعم لو كانت تحتها قبل استلحاقها ولم يصدق أباه في استلحاقها
 أو كان صغيرا لم ينسخ نكاحها ولا يتقضى وضوءه واذا مات ورثت منه بالتزويج لا لأنها
 أقوى من الاختية فلو طلقها امتنع عليه العقد عليها اذا بانثت منه قالوا وليس لنا من
 يطأ اخته في الاسلام غير هذا مرقان صدق أباه وأقام الأب بينة انفسخ ولا شيء
 لها ان كان قبل الدخول ولما بعده مهر المثل اه ع ن (قوله من ولدها أبواك) لم يقل
 بواسطة أو بنيرها لعدم تأني ذلك ح ل (قوله بنت أخ وبنت اخت) الانسب
 تأخيرهما عن العمة والحالة تأسيما بالقرآن اه برماوى وأجاب ع ن بأنه انما قدموا
 مخالفا للقرآن لاجل أن يجمع بين الاخت وبنتها وذكروا ذلك بنت الاخ تيمم المسا
 ينطق بالاخوة تأمل (قوله الآية) فانه قال فيها واماكنكم اللاقي أرضعكم
 وأخواتكم من الرضاة فان قلت من أين يستفاد منها بقية المحرمات السبع قلت
 قيل ان الله تعالى نبه على تحريمهن كهن بالذكورين حكاه البيهقي في المعرفة عن
 الشافعي ووجهه بان السبع انما حرم من معنى الولادة والاخوة فالأم والبنت بالولادة
 والباقي بالاخوة ماله أولاب أو لأم وتحريم بنات الاخ والاخت بولادة الاخوة
 شوبرى وعبارة ح ل قوله الآية أي نصافي الأم والاخت وقياسا في الباقي (قوله
 يحرم من الرضاة) من هذه وما بعدها تعليلية (قوله وفي رواية من النسب) ذكرها
 لان النسب أعم من الولادة التي في الرواية الاولى وأني برواية حرمتها أي اعتقدوا
 حرمتها لأنها بصيغة الامر والامر بالنهي عن هذه والنهي في مثل هذا المقام
 يقتضي الفساد فأثبت الرواية الثالثة أن التحريم مصحوب بفساد العقد وهو غير
 مستفاد مما قبله شيئا عزيزي (قوله فرضعتك) أي التي بلغت تسع سنين
 (قوله وهو القمل) أي الذي هو حليل المرضعة الذي له اللبن ح ل (قوله بواسطة
 أو بنيرها) راجع لما عدا الاولى فاشتملت عبارته على إحدى عشرة سورة لأم

(من) ما (زناه) فلا تحرم
 عليه اذ لا حرمة لماء الزنا نعم
 يكره خمره بام من خلاف من
 حرمها عليه كالحنفية بخلاف
 ولدها من زناها يحرم عليها
 ثبوت النسب والارث بينهما
 كما صرح به الاصل (واخت)
 وهي من ولدها أبواك أو أحدها
 أو بنيرها (وبنت أخ) بنت
 (اخت) بواسطة أو غيرها
 (وتمة) وهي اخت ذكر
 ولدك بواسطة أو غيرها
 (وخالة) وهي اخت اثنى
 ولدك بواسطة أو غيرها
 (ويحرم من) أي هؤلاء السبع
 (بالرضاع) أيضا الآية ونحو
 العجيين يحرم من الرضاة
 ما يحرم من الولادة وفي رواية
 من النسب وفي أخرى حرمتها
 من الرضاة ما يحرم من
 النسب (فرضعتك) ومن
 أرضعتها أو ولدتها أو ولدك
 (أب من رضاع) وهو القمل
 (أو أرضعته) وهو من زيادتي
 (أو) أرضعت (من ولدك)
 بواسطة أو غيرها (أم رضاع)

(قوله وقس بذلك الباقي) أي من حيث التعريف لا الحكم (قوله فالمرتضة بلبنك الخ) اشتملت هذه العبارة على عشرة أفراد للبنت لأن قوله فالمرتضة بلبنك صورة وقوله أو بلبن فروعت فيه أربع صور لأن الفروع ذكور أو إناث ويرجع لها قوله نسباً أو رضاعاً وقوله ويرتقا كذلك فيه خمس صور لأن الصغير في يتم يرجع للمرتضة بلبنك أو للمرتضة بلبن فروعت وقوله ثم ان في الأولى واحدة وفي الثانية أربع وقوله كذلك الأولى قصره على النسب لأن بنت المرتضة علمت من قوله أو بلبن فروعت فالأولى حذف قوله كذلك (قوله أحد أبويك نسباً أو رضاعاً) فيه أربع صور وقوله وكذا مولودة أحد أبويك رضاعاً فيه صورتان وظاهره عما قبله لأجل قوله رضاعاً فان أراد الاخت ستة (قوله وبنت ولد المرتضة) أو الفحل نسباً أو رضاعاً متعلق بكل من بنت وولد وليس مكرراً مع قوله وبنت ولد أرضعته أمك لأن المراد بالأم ما قابل الرضعة فهي أم النسب وكذلك الاخت والأخ حل وعبارة الشو برى قوله نسباً أو رضاعاً متعلق ببنت الولد لا بالولد لقوله بعد وبنت ولد أرضعته أمك الخ اه والظاهر ان كلا العبارتين صحيح والغرض منهما دفع التكرار وقد اشتمل قوله وبنت ولد المرتضة الخ على أحد وعشرين من أفراد بنت الأخ واحد وعشرين من أفراد بنت الاخت فجعل ذلك ثنتان وأربعون أخبر عنها بقوله بنت أخ أو اخت رضاع وذلك لأن قوله وبنت ولد المرتضة فيه ثمان صور لأن الولد يشمل الذكور والإناث وعلى كل أما ولد نسباً أو رضاعاً فهذه أربع يضرب فيها صورتان البنت وهما من نسب أو رضاع فتبلغ ثمانية وقوله أو الفحل فيه ثمان أيضاً تعلم بالبيان السابق فتضم للثمانية السابقة ستة عشر نصفها لبنت الأخ ونصفها لبنت الاخت لما علمت من كون الولد صادقا بالذكور والإناث وقوله ومن أرضعتها أختك فيه ثلاث صور لبنت الاخت لأن الاخت أما لابوين أو لاب أولام وقوله أو ارتضعت بلبن أخيك فيه ثلاث صور لبنت الأخ فضم كل واحدة من الثلاثين لكل من الثمانيتين بأن تضم ثلاثة بنت الأخ ثمانيتها وثلاثة بنت الاخت ثمانيتها فيحصل لكل قبيل أحد عشر وقوله وبنتها الخ فيه ثنا عشرة صورة لأن قوله ويرتقا يرجع لمن أرضعتها أختك بأقسامها الثلاثة ويرجع للثلاثة التعميم بقوله نسباً أو رضاعاً بستة كلها لبنت الاخت ويرجع لمن ارتضعت بلبن أخيك بصورة الثلاث التعميم المذكور بستة كلها لبنت الأخ يضم الستة الأولى للأحدى عشرة التي لبنت الاخت والستة الثانية التي لبنت الأخ يصير لكل قبيل سبعة عشر وقوله وبنت ولد أرضعته أمك الخ اشتمل على ثمان صور وذلك لأن قوله ولبن ولد

وقس بذلك (الباقى) من السبع المحرمة بالرضاع فالمرتضة بلبنك أولبن فروعت نسباً أو رضاعاً وبنتها كذلك وان سفلت بنت رضاع والمرتضة بلبن أحد أبويك نسباً أو رضاعاً اخت رضاع وكذا مولودة أحد أبويك رضاعاً وبنت ولد المرتضة أو الفحل نسباً أو رضاعاً وان سفلت ومن أرضعتها أختك أو ارتضعت بلبن أخيك وبنتها نسباً أو رضاعاً وان سفلت وبنت ولد أرضعته أمك أو ارتضعت بلبن أبيك نسباً أو رضاعاً وان سفلت بنت أخ أو اخت رضاع وأخت الفحل أو أبيه أو أبي أبي للرضعة بواسطة أو غيرها نسباً أو رضاعاً عامة رضاع وأخت المرتضة

أرضعته أمك فيه أربع صور لأن البنت قد علم فيها بقوله نسبها أرضعها والولد
يضدق بالذكور واللاتي واثنان في اثنين بأربعة وفي قوله أو أرضع بلبن أهلك
أربع صور أيضا كالتى قبلها فهذه ثمانية نصفها لبنت الأخ ونصفها لبنت
الأخت فم كل أربعة لكل سبعة عشر تفصل لكل قيل أحد وعشرون والمراد
بالأخ في قوله بلبن أخيك إلا من النسب وكذا الأخت حل لأن بنت الأخت
والأخ من الرضاع تقدمت في قوله وبنت ولدا المرزعة تأمل وقوله وبنت ولد
أرضعته أمك أى من النسب وقوله أو أرضع بلبن أهلك أى من النسب أيضا وقوله
نسبا أرضعها تعميم في البنت حل وقوله وأخت الفحل الخ اشتمل على عشرة أفراد
لعملة أخبر عنها بقوله عمة رضاع وذلك لأن قوله وأخت الفحل يرجع إليه قوله
الآتى نسباً أرضعها ففيه صورتان وقوله وأخت أهلك أى المرزعة صورتان
يرجع اليهما بقوله بواسطة أو غيرها بأربع يرجع لهما قوله نسباً أرضعها بشانية
تضم لثنتين المتقدمتين بعشرة وقال بعضهم قوله بواسطة أو غيرها تعميم في الأب
بعميمه وقوله نسباً أرضعها تعميم في أخت الفحل وفي الأب بعميمه فتفصل
العشرة من ضرب اثنين في خمسة وقوله وأخت المرزعة الخ فيه عشر صور أيضاً
للخاله أخبر عنها بقوله خالة رضاع يعلم بياتها من بيان صور العملة فبها ما ذكره
من محارم الرضاع تسعة وثمانون فافهم (قوله أو أمها بالجر) وكذا ما بعده وقوله
بواسطة الخ تعميم في الأم بعميمها وقوله نسباً أرضعها راجع لأخت المرزعة
وللأم بعميمها فافراد الخالة عشر كما تقدم (قوله لأنها أمك) أى إن كان الأخ
والأخت شقيقين لك وقوله أو موطوءة أهلك أن ككنا لأب (قوله أو مرزعة
نافلتك) أى ولا مرزعة نافلتك فأو بمعنى الواو كما يدل عليه قوله ولا أم مرزعة الخ
وانظر لم أعاد النفي في هذا دون ما قبله ويمكن أنه أعاده لاختلاف الجنس لأن هذه
أم مرزعة وما قبلها مرزعة (قوله وهو ولد الولد) ذكرنا كان الولد وأنتى (قوله
لأنها بنتك) إن كان ولدك أنتى وقوله أو موطوءة ابنك إن كان الولد ذكرنا (قوله
ولا أم مرزعة ولدك) وكذا نفس المرزعة كما هو ظاهر (قوله فهذه الأربع)
جعلها أربعاً لأن قوله ولا أم الخ جعلها صورة واحدة (قوله فاستثناها بعضهم)
أى لا انتفاء المعنى الذى اشتركا فيه اه حل (قوله لأنهم انما حرمن الخ) عبارة
الرد كشى لأن أم الأخ لم تحرم لكونها أم أخ وانما حرمت لكونها أما أو حليلة أب
ولم يوجد ذلك في الصورة الأولى وكذا القول في باقيهن اه سم (قوله بمعنى لم يوجد
فيهن) في الرضاع وهو الأمومة والبنية والاختية أى إن سبب انتفاء التحريم عنهن

وأما وأم الفحل بواسطة
أو غيرها نسباً أرضعها
خالف رضاع (ولا تحرم) عليك
(مرزعة أخيك أو أختك)
ولو كانت أم نسب حرمت
عليك لأنها أمك أو موطوءة
أهلك وقول أو أختك من
زيادتي (أو) مرزعة
(نافلتك) وهو ولد الولد
ولو كانت أم نسب حرمت
عليك لأنها بنتك أو موطوءة
ابنك (ولا أم مرزعة ولدك و)
لا (بنتها) أى بنت المرزعة
ولو كانت المرزعة أم نسب
كانت موطوءة لك فحرم عليك
أما وبنتها فهذه الأربع
يحرمن في النسب لأى
الرضاع فاستثناها بعضهم
من قاعدة يحرم من الرضاع
ما يحرم من النسب
والحقون كفى الروضة
على أنها لا تستثنى لعدم
دخولها في القاعدة لأن
انما حرمن في النسب لم
يوجد فيهن في الرضاع
كما قررته ولهذا لم استثنها

رضاعا انتفاء جهة الهرمية نسبيا أي لانهم لم تسكن اما ولا بنتا ولا اختا ولا خالة وقوله
كأقربته أي في قوله ولو كانت الخ اه حل (قوله كالامل) أي كالم يستثنى (قوله
الامل وزيد عليها أم الم والمعة الخ) أي ما نهى يحرم من بالنسب بخلاف الرضاع سم
أي وفرض المسئلة ان الم من النسب وكذا العمة والخال والخالة فأمهم من الرضاع
لا تحرم ولو كانت أم نسب لكانت في الاولين جذة لاب أي ان مكان الم والمعة
شقيقتين أو موطوءة جذة لاب ان كانا لاب وفي الاخيرتين جذة لام ان كان الخال
والخالة شقيقتين أو موطوءة جذة لام ان كانا لاب وكل منهن يحرم اه شيئا
هزني وجع بعضهم التسعة فقال

أم عم وعممة وأخ ابن * وحفيدة وخالة ثم خال

جذة ابن وأخته أم أخ * في رضاع أجداد والجدات

وقوله وحفيد أي وأم حفيد والمراد به هنا ولد الولد وهو المراد بقول المتن وناقلتك
وقوله جذة ابن وأخته وهو المذكور في قول المتن ولا أم مرضعة ولدك ولا بنتها
لان بنتها أخت الولد والمراد بالابن ما يشمل البنت وقوله وابن أخ بتشد يد الخساء
والمراد به ما يشمل الاخت وهو المذكور في قول المتن ولا تحرم عليك مرضعة
أختك وأختك (قوله وأخ لابن) بالجر أي وأخ الابن والاول حذف الابن كما صنع
م ر حيث قال وأم الاخ لانه يومس ان المراد بالابن ابن الناح فيفيد ان الناح
أبوه مع انه هو الناح كما يدل عليه التصوير الا انه يجب بان اضافة أخ لابن بيانية
(قوله امرأة أجنبية لها ابن الخ) يعني ان مع كل من المراتين ابن فارتفع أحد الابنين
على أم الآخر دون الآخر فان الاخوة للام من الرضاع تثبت بينهما وللابن الذي
لم يرتفع على الاخرى أن يتزوج بأم أخيه الذي ارتفع على أمه (قوله فلاحيه
لابيه) نكاحها واداولدينها ما ولد فزيد عمه وخاله لانه أخو أبيه وأخو أمه وعليه
اللفظ المشهور وقوله لايه لعل التقييد بالاب اشأ كلمة ما قبله وكان الاحسن
استقامه يشمل الاخ الشقيق ولاب ولا أم على أن في التقييد به مع قوله بعد وسواء الخ
مالا يعني تأمل شوبرى (قوله أم أخت أختك لايه) الام بمعنى من وصورتها
في النسب أن يتزوج رجل بامرأة ويلد منها زيدا ثم يطلقها ويتزوجها آخر ويلد منها
عرا فبين زيد وعمر واخوة لام ثم بعد ذلك يتزوج أبو زيد بامرأة أخرى ويلد منها بنتا
فتثبت الاخوة للاب بين زيد وهذه البنت فلان زيد من أمه الذي هو عمرو أن
يتزوج بهذه البنت وصورتها في الرضاع أن يتزوج رجل بامرأة ويلد منها زيدا
ثم يطلقها ويتزوجها آخر ويلد منها عمر فتثبت الاخوة للام بين زيد وعمر ثم يتزوج

كالامل وزيد عليها أم الم
والدة وأم الخال والخالة وأخ
الابن وصورة الاخيرة امرأة
لها ابن ارتفع على امرأة
أجنبية لها ابن فابن الثانية
أخو ابن الاولى ولا يحرم عليه
نكاحها (ولا) يحرم عليك
(أخت أختك) سواء كانت
من نسب كأن كان لزيد أخ
لاب وأخت لام فلاحيه
لايه نكاحها أم من رضاع
كأن ترضع امرأة زيدا وصغيرة
أجنبية منه فلاحيه لايه
نكاحها وسواء أكانت
الاخت أخت أختك لايه
لامه كما مثلنا أم أخت أختك
لامك لايه مثاله في النسب
ان يكون

أبو زيد امرأة أخرى ويرتضع عايبا بنت صغيرة فتثبت الاخوة للاب بين زيد وهذه
 البنت فلان بن زيد الذي هو عمرو أن يتزوج بهذه البنت التي ارتضعت هي زوجة
 أبيه فافهم (قوله لابن أخيك) أي من أمك (قوله بلبن) أي أخيك أي لبنة
 الحامل له في زوجة أخرى غير أمك كما هو ظاهر شو برى (قوله بالمصاهرة) وهي
 وصف شبيهة بالقربة وهي أربعة فزوجة الابن أشبهت بنته وبنت الزوجة كذلك
 وزوجة الاب أشبهت الام وأم الزوجة كذلك وفي ع ش على المواهب المصاهرة
 المتأكلية ويقال مصاهرة اليهم اذا تزوجت منهم والاصهار أهل بيت المرأة وأما أهل
 بيت الرجل فأجاء ومن العرب من يجعل الاجاء والاختان جميعا اصهاره أي فيطلق
 الصهر على كل من أقارب الرجل والمرأة (قوله زوجة ابنك) أي بواسطة أو غيرها
 فهو شامل لزوجة ابن البنت فحرم على جده لانها زوجة من ولده بواسطة والولد
 يشمل الذكور والاشياء فتنبه له فانه دقيق اه ع ش على مر (قوله وبنت
 مدخولك) مثل الدخول استدخال مائه المحترم شو برى أي حال الانزال بأن لا يخرج
 منه على وجه الزنا لانه حاله الادخال فلما أنزل في زوجته فساقت بنته فبطلت منه
 ثمقه الولد س ل (قوله بنسب أو رضاع) ينبغي رجوعه للبيع شو برى فتضرب
 الاربعة في هذين ثمانية تضرب في قوله بواسطة أو غيرها يكون المجموع ستة عشر
 (قوله لبيان ان زوجة الخ) أي لا للاحتراز عن ولد الولد ولا عن ولد الرضاع شو برى
 (قوله اللاتي دخلتم من) لم يعد اللاتي دخلتم لنسائكم من قوله وأمهات نسائكم
 أيضا وان اقتضته قاعدة الشافعي رحمه الله تعالى من رجوع الوصف ونحوه لسائر
 ما تقدمه لان عمله ان اتحد العامل وهو هنا مختلف اذا عامل نسائكم الاولى
 الاضافة والثانية حرف الجر ولا نظرمع ذلك لاتحاد عملها خلافا للزر كشي
 لان اختلاف العامل يدل على استقلال كل بحكم ومجردا لاتفاق في العمل لا يدل
 على ذلك كما لا يخفى شرح مر (قوله الا ان تكون منفية بلعانه) وصورتها أن تعقد
 على امرأة ثم يختل بها من غير وطء ولا استدخال ماء ثم تلد بنتا يمكن ككونها منه
 فينفيها باللعان اذ هو واجب حيث دل عليه انها ليست منه وانما لحقت به للفراس
 مع امكان ككونها منه ولذلك حرمت عليه لان المنفية باللعان لها حكم النسب
 بدليل انه لو استلحقها لحقته ولا نقض بمسها لانا لا نقض بالشك على المعتد ويحرم
 نظرها واخلوة بها احتياطا ولا يقتل بقتلها ولا تقبل شهادته لها ولا يقطع بسرقة
 ما لها ومن استلحق زوجة ابنه صارت بنته أو زوج بنته صارت ابنة ولا يفسخ الكساح
 ان كذب الزوج واذا مات ورثت منه بالزوجة لانها أقوى من الاختية فاذا طلق

لاي أخيك بنت من غير
 اهك فلك نكاحها وفي
 الرضاع ان ترضع صغيرة بلبن
 اي أخيك لامك فلك
 نكاحها (ويحرم) عليك
 بالمصاهرة (زوجة ابنك
 وابيك وأم زوجتك) ولوقبل
 الدخول من (وبنت
 مدخولك) في الحياة ولو
 في الدبر ينسب أو رضاع
 بواسطة أو غيرها قال تعالى
 وحلائل ابنائكم وقوله الذين
 من اصلا بكم لبيان ان زوجة
 من تبناه لا تحرم عليه وقال
 تعالى ولا تنكحوا ما نكح
 آباؤكم من النساء وقال
 وأمهات نسائكم وربائكم
 اللاتي في جواركم من نسائكم
 اللاتي دخلتم من وذكر
 المحجور جرى على الغالب
 فان لم يدخل بالزوجة لم تحرم
 بنتها الا ان تكون منفية بلعانه
 بخلاف امها والفرق ان
 الرجل يتلى عادة

ما منع العقد موزي (قوله والفرق) أي بين البنت حيث لا تحرم إلا بالدخول
على الأم وبين الأم حيث تحرم بالعقد على البنت (قوله بمكالة أمها) أي وبالخلوة بها
والأفامسكالة فقط لا يقتضي تحريمها بالعقد (قوله ومن وطء) ولو في البر أو القبل
ولم تزل البكارة أو استدخلت ما وادى ماء السيد المحترم حال حروجه أو لا حتى
بشبهة ح ل (قوله وهو واضح) بخلاف الخنثى فإنه لا أثر لوطئه لا احتمال زيادة
ما أوجب به وفيه ح ل (قوله امرأة مالك عيين) ولو كانت محرمة عليه ابتداء ح ل (قوله
أو بشبهة منه) كأن ظنها زوجته أو أمته أو وطئ الأمة المشتركة بينه وبين
غيره أو أمة فرعه وهكذا الوطء بجهة قال بها عالم يعتد بخلافه حيث يصح تقليده
والقسم الأول من الشبهة المذكورة يقال له شبهة الفاعل وهو لا يتصف بحل
ولا حرمة لأن فاعله غافل وهو غير مكلف وإذا انتفى تكليفه انتفى وصف فعله
بالحل والحرمة وهذا محل قولهم وطء الشبهة لا يتصف بحل ولا حرمة والقسم الثاني
شبهة المحل وهو حرام وانقسم الثالث شبهة الطريق فإن قلد القائل بالحل لا حرمة
والأحر ح ل (قوله أو وطء بفاسد نكاح) دل من فاسد النكاح العقد على خامسة
أولاً لأن هذا معلوم لا يكاد أحد يجعله فلا يعد شبهة حر ح ل الظاهر الثاني (قوله
حرم عليه أمها بنتها) أي وثبت الحرمة في صورة الملوكة ولا تثبت في صورة وطء
الشبهة شرح م ر ويشير إليه ص ذيع الشارح في التعليل بقوله لأن الوطء بمالك اليمين
فأزل الخ وأيضاً سبب التعريم في ملك اليمين وهو الوطء مباح بخلاف وطء الشبهة
وقد عرفوا المحرم بأنهم من حرم نكاحها على التأييد بسبب مباح حرمتها (قوله
منزلة عقد النكاح) أي منزلة الوطء في عقد النكاح فلا يرد أن التشبيه
بالعقد يقتضي حل بنتها لأن البنت لا تحرم بالعقد على الأم ح ل (قوله يثبت
النسب الخ) والحاصل أن شبهته وحده توجب ما عدا المهر من نسب وعدة
إذا لمهر لبغي وشبهتها وحدها توجب المهر فقط أي دون النسب والعدة وشبهتهما
توجب الجميع ولا يثبت بها حرمة معاقبا أي لا لوالها ولا لآبائه وإنه فلا يحل
نحو نظ. ر ولا مس ولا خلوة كما ذكره زى وغيره (قوله محرمة عليه) ولو متعددة
واختلاط الرجل المحرم برجال غير محارم كعكسه وقوله كاف أي أو أقل إلى
أول الستمائة برماوى (قوله بأن يعسر ذهن) أي بمجرد النظر أي العكر بأن
يحكم الفكر يعسر ذهنه شيناً وعبارة م ر ثم ما عسر ذهنه بمجرد النظر غير
محصور وما سهل ككأنه محصور وما بينهما أوساط تلتق بأحدهما بالظن وما شك فيه
يستفتى فيه القلب قاله الغزالي والذي رجحه الأذرى التعريم عند المشك لأن من

عكالة أمها عقب العقد
ترتيب أموره فحرمت بالعقد
ليسهل ذلك بخلاف بنتها
واعلم أنه يعتبر في زوجتي الابن
والاب وفي أم الزوجة عند
عدم الدخول بمن أن يكون
العقد صحيحاً (ومن وطء)
في الحياة وهو واضح (امرأة
ملك أو شبهة منه) كأن ظنها
زوجه أو أمته أو وطء بقاسد
نكاح (حرم عليه أمها
وبنتها وحرمت على أبيه
وابنه) لأن الوطء بملك اليمين
فأزل منزلة عقد النكاح
وبشبهة يثبت النسب والعدة
فيثبت التعريم سواء أوجد
منها شبهة أيضاً أم لا وخرج
بما ذكر من وطئها بزناً
أو بإشهادها لا وطء فلا تحرم
عليه أمها ولا بنتها ولا تحرم
على أبيه وأبنائه لأن ذلك
لا يثبت نسباً ولا عدة
(ولو اختلطت) امرأة
(محرمة) عليه (ب) نسوة (غير
محصورات) بأن يعسر ذهنه
على الأحاد كاف امرأة

الشروط العلم بحلها واعتراض بما لو زوج أمه تمورنه ظانا بحياته فبان ميتا أو تزوجت
 زوجة المفقود فبان ميتا فانه يصح وعرافيه في فصل الصيغة واجيب بأن العلم بحل
 المرأة له شرط بمحو أو الإقدام للصحة (قوله فكبح منهن جوازا) وان سهل عليه
 نكاح المتيقن حلها رخصة خلافا للسبكي بلا اجتهد وكذا باجتهاد ولا نقض بلس
 كل منهما إلا آخر ذي وح ل اذ لا نقض مع الشك كما تقدم (قوله لا تسد عليه
 باب النكاح) فيه انه لا ينداد اذا كان قادرا على متيقنة الحل واجيب بأن المراد
 بانسد ادبائه انسد اد طريقه السهلة وبعبارة شرح م ر ل ربما انسد عليه الخ وهي
 أولى (قوله فانه الخ) فيه أن مقتضى ذلك انه لو انتفى هذا الاحتمال بأن جمع ذلك
 المختلط بحل واحد لا يجوز أن ينكح منه وليس كذلك واعلم نظروا في ذلك الى ما من
 شأنه حل (قوله فعلم) أي من قوله منهن (قوله فيه) أي في جواب هذا
 الاستفهام (قوله الا قيس) أي الاحسن من قياسه على الاواني التي أراد
 بالمقيس عليه ما لو اختلطت بالمحصر واستداء فالحقنا الدوام بالابتداء (قوله لكن
 رجع الخ) ضعيف وقوله الاول أي نظير الاول وهو أن يتطهر من الاواني الى أن يبقى
 واحدة فعلى قياسه يرجع الاول هنا وانما قولنا أي نظير الاول لان الاول وهو جواز
 نكاحه منهن الى أن يبقى واحد لم يرجع في نظيره من الاواني وقوله في نظيره من
 الاواني أي فيما اذا اشتبه اناء نجس بأوان طاهرة غير محصورة وبعبارة عن بأواني
 ياد في نسخة كافي نظيره وعليها فلا إشكال (قوله ويفرق) أي بين النكاح
 والاواني من حيث انه ينكح الى أن يبقى عدد محصور ويجهتد الى أن يبقى
 من الاواني واحد وقوله بأن ذلك يكفي فيه الظن ليس فرقا صحيحا لان النكاح أيضا
 في هذه الحالة بمظنونة الحل فقوله بخلاف النكاح فيه شيء والاولى الفرق
 بالاحتياط للابضاع دون غيرها اه شيخنا وح ل وبعبارة م ر ويفرق بأن
 النكاح محتاط له فوق غيره (قوله وحل تناوله) أي مظنون الطهارة ومضى تناوله
 التطهير به (قوله وخرج بما ذكر ما لو اختلط الخ) قال حجروا بحث الأذري
 كالسبكي في عشرين مثلاً من محارمه اختلطت بغير محصورات كالفين مثلاً لكنه
 لو قسم عليهم صارا ما يخص كلا محصورا حرمة النكاح منهن نظرا لهذا التوزيع
 وخالفها ابن العماد نظرا للجملة وقال ان الحل ظاهر كلام الاصحاب وهو كما قال خلافا
 لمن زعم ان كلامه لا وجه له س ل (قوله كعشرين) أي ومائة ومائتين وغير
 المحصور كالف وتسعمائة وثمانمائة وسبعة مائة وستمائة ومائتين والمائتين
 يستفتى فيه القلب أي الفكر فان حكمه بأنه يعسر عذره كان غير محصور والا كان

(فكبح منهن) جوازا والا
 لا تسد عليه باب النكاح
 فانه وان سافر الى محل آخر
 ليأمن مسافرتها الى ذلك
 المحل أيضا فعلم انه لا ينكح
 الجميع وهل ينكح الى أن
 يبقى واحدة أو الى أن يبقى
 عدد محصور حكى الرويان
 من والده فيه احتمالين وقال
 الا قيس عندي الثاني لكن
 يرجع في الرخصة الاول
 في نظيره من الاواني ويفرق
 بأن ذلك يكفي فيه الظن
 بدليل صحة الطهر والصلاة
 بمظنون الطهارة وحل تناوله
 مع القدرة على متيقنها
 بخلاف النكاح وخرج
 بما ذكر ما لو اختلطت
 بمحصورات كعشرين

محصورا اه شيئا وفي الزيادة ان غير المحصور خمسة مائة فافرق وان المحصور
مائتان فادون واما الثلثمائة والاربعمائة فيستفتى فيه القلب قال والقلب الى التحريم
أميل (قوله فلا ينكح منهن شيئا) نعم لو يقين صفة يحرمه كسواد نكح غير ذات
السواد مطلقا شرح م ر (قوله تغليب التحريم) أي مع انتفاء المشقة في اجتنابه
فلا يرد ان التغليب يمكن مع غير المحصور ولو اختلط غير محصور بغير محصور كما ألف
بألف نكح منهن الى أن يبقى قدر المختلط ح ل (قوله ولو اختلطت الخ) هذا خارج
بقوله محرمة (قوله مطلقا) أي سواء كن محصورات أم لا (قوله اذ لا دخل للاجتهاد
في ذلك) لان من شرط المجتهد فيه أن يكون للعلامة فيه مجال أي مدخل حل (قوله
ولان الوطء) عطف على ما قبل (قوله وغيرها) كالمعتدة ح ل (قوله
ويقطع النكاح تحريم مؤبد) أي على الزوج بدليل التمثيل واما الواطئ فالحرمه
عليه ثابتة قبل الوطء لا يقال كيف هذا مع قولهم الحرام لا يحرم الحلال لا نأقول
المراد الفعل الحرام والفعل هنا ليس حراما وانما ينشأ عنه التحريم وخرج بالنكاح
ما لو طرأ ذلك على ملك اليمين كان وطئ الاب جارية ابنه لانها وان حرمت بذلك
على الابن أبدالكن لا ينقطع به ملكه حيث لا أحبال ولا شيء عليه بمجرد تحريمها
لبقاء المسالية ومجرد الحل غير متقوم ح ل وزي (قوله كوطء زوجة ابنه)
بالنون أو الياء المشناة وفيه ان الوطء ليس تحريما حتى يجعل مثالا له ويجاب بأنه
على حذف مضاف أي كمسبب ووطء وهو التحريم اه شيئا عزى نرى وقال بعضهم
أي ككأثرو طء وهو ما ينشأ عنه وهو التحريم المؤبد ويجب على الواطئ به والمثل
للزوجة وآخر الزوج ان كان بعد الدخول لتفويته البضع عليه فان كان قبله فهو
للزوجة ونهف الزوج س ل ومثل الوطء استئصال منه المحترم اه ب ر (قوله
أو بنتها) الظاهر ولو كانت منه أيضا كأن وطئ بنته بشبهة فحرم عليه أمها شيئا
كما يعلم من قول الشارح سواء كانت محرما للواطئ قبل وطئه كبنت أخيه أم لا
وقوله بشبهة راجع للجميع (قوله فينفخ فيه) أي بالوطء نكاحها أي زوجة
ابنه في الأولى وزوجته في الثانية (قوله كبنت أخيه) أي فيما اذا كانت زوجة
لأنه ح ل (قوله وحرم جمع امرأتين الخ) أي في الدنيا لا في الآخرة لان الحكم
يدور مع العلة وجودا وعدما لان العلة التباغض وقطعية الرحم وهذا المعنى منتف
في الجنة فذكر القرطبي انه لا مانع منه الا في الأم والبنت برماوى وفي ع ش على
م ر الجرم بجواز نكاح المحارم في الجنة ما عدا الأصول والفروع (قوله حرم
نكاحها) أي على التأبيد ولو قال لو فرض أيتهما ذكر احرم تناكحهما على التأبيد

فلا ينكح منهن شيئا تغليبا
للتحريم ولو اختلعات زوجته
بأجنبيات لم يجر له وطء واحدة
منهن مطلقا ولو باجتهاد
اذ لا دخل للاجتهاد في ذلك
ولان الوطء انما يباح بالعقد
لا بالاجتهاد وتعبير بمحرمة
أعم من تعبده كغيره بمحرم
لشموله المحرم بنسب أو رضاع
أو صاهرة ولسان ونفي
وغیرها (ويقطع النكاح
تحريم مؤبد كوطء زوجة
ابنه) ووطء الزوج ام
زوجه أو بنتها (بشبهة)
فينفخ فيه نكاحها كما يعلم
انعقاده ابتداء سواء أ كانت
الموطوءة محرما للواطئ
قبل العقد عليها كبنت أخيه
أم لا ولا يغير بما نقل عن
بعضهم من تقييد ذلك
بالشق الثاني (وحرم)
ابتداء واما (جمع امرأتين
بينهما نسب أو رضاع لو فرضت
احدهما ذكر احرم
تناكحهما كما امرأة واختها

أوخالتها بواسطة أربغرها قال تعالى وأن تجمعوا ١٦٨ بين الاختين إلا ما قد سلف وقال صلى الله عليه وسلم

لا تنكح المرأة على عمتها ولا
العمة على بنت أخيها ولا المرأة
على خالتها ولا الخالة على بنت
أختها إلا الكبرى على الصغرى
ولا الصغرى على الكبرى
رواه أبو داود وغيره وقال
الترمذي حسن صحيح وقد كرر
الضابط المذكور مع جعل ما
بعده مثالا له أولى مما عبر به
وخرج بالنسب والرضاع
المرأة وأمتها فيزوجهما
وان حرم تناكحهما لو فرضت
أحدهما ذكرا والمصاهرة
فيجوز الجمع بين امرأة وام
زوجها أو بنت زوجها وان
حرم تناكحهما لو فرضت
أحدهما ذكرا (فان جمع)
بينهما (باعتد بطل) فيهما
أذلا وألوية لا أحدهما على
الأخرى (أو بعقد ين
فكتر زوج) المرأة (من اثنين)
فان عرفت السابقة ولم تنس
بطل الثاني أو نسيت وجب
التوقف حتى يتبين وان
وقعا معا أو عرف سبق ولم
تتبعين سابقة ولم يرج معرفتها
أو جهل سبق والمعية بطلا
وبذلك علم أن تعبيرى بذلك
أولى من قوله أو مرتبا فالثاني
(وله تناكحهما) أي من حرم

لا يستغنى عن قوله بينهما بنسب أو رضاع لان الحرمة بين الأمة وسيدتها ليست على
الأييد والمرأة وام زوجها الخ لا تحرم لو فرضت إيهما ذكرا ح ل (قوله أو خالتها)
بخلاف امرأة وبنت خالتها أو بنت عمها ح ل (قوله لا الكبرى على الصغرى) تا كيد
وفيه دفع لعدم تقييد المنع بكون العمة أو الخالة هي الكبرى كما هو الغالب برماوى
(قوله فيجوز جمعهما) بأن يتزوج الأمة بشرطه ثم يتزوج سيدتها أو يكون قنا
شرح م ر (قوله وان حرم تناكحهما الخ) لان السيد لا ينكح أمة أى لا يعقد عليها
وكذا العبد لا ينكح سيده اه (قوله والمصاهرة) معطوف على المرأة ولو قدم
المصاهرة لكان أنسب (قوله فيجوز الجمع بين الخ) اذ لو فرضت الام ذكرا كانت
المرأة منسكوحة ابنها ولو فرضت البنت في الثانية ذكرا كانت المرأة منسكوحة
أبيها فحرم والظاهر ان العكس لا يأتى تأمل شو برى وعبارة الحلبي قوله لو فرضت
أحدهما ذكرا أى وهى ام الزوج في المسئلة الاولى وبنت الزوج في المسئلة الثانية
بخلاف المرأة اذ فرضت ذكرا فام الزوج أجنبية منه تأمل أى فيحل له نكاحها
(قوله فان عرفت السابقة) أى يقينا (قوله بطل الثاني) أى ان مع الاقول
فان فسد الثاني هو الصحيح سواء علم بذلك أم لا خلافا لما وردى س ل (قوله
أو نسيت) أى ورجى البيان (قوله وجب التوقف) وفى وجوب المؤنة حال
التوقف ما مر في تزويجهما من اثنين برماوى (قوله حتى يتبين) أى ان رضى البيان
والافسخ العقد كما تقدم التقييد به عن الزركشى ولو أراد العقد على أحدهما امتنع
حتى يطلق الأخرى بائنا ورجميا وتنقضى العدة لاحتمال انها الزوجية فحل
الأخرى يقينا ح ل (قوله وان وقعا معا) بان وكل فى العقد فلا ينساقى كون الفرض
وقوع عقدين (قوله ولم يرج معرفتها) فان رضى وقف الأمر ح ل (قوله
وبذلك) أى هذا التفصيل المذكور فى الصور الخمسة وقوله أولى من قوله أى بدل
قول المصنف أو بعقدين الخ قال ع ش ووجه الأولوية ان من صور الترتيب
أن يعلم السبق ولم تتعين السابقة والحكم فيها بطلانها ما اذ ليس ثم ثان بخصوصه
يحكم عليه بالبطلان (قوله وله تناكحهما) لان الملك قد يقصد به غير الوطء ولهذا
جاز له ملك أخته ح ل (قوله فان وطء أحدهما) ولو باهلا أو كرها بخلاف
الاستدخال ح ل وعبارة البرماوى فان وطء أحدهما أى حال كونها واضحة
ولا عبرة بوطء الخنثى الا ان اتضح بالاثوثة (قوله حرمت الأخرى) لانه اذا حرم
الجمع بالعقد فالوطء أولى لانه أقوى وهل المراد حرم وطؤها أو الاستمتاع بها الثاني
قريب لكنه يشمل النظر بشهوة وفيه بعد ثم رأيت عن الروضة التقييد بالوطء

ومضى عليه في الأنوار والعباب ح ل فرع لو اذنت الامتان أن بينهما ما يمنع معه
المجمع كاخوة رضاع مثلاً قبل قوله ما إن كان قبل التمسكين أو بعده رادعتا عذر الجهل
فكذلك ب ر (قوله بازالة ملك) كيب مع بنت أو بشرط الخيار لا يشتري م ر وقوله
أو ينسكح الأولى أو ينسكح (قوله أو كتابة) أي صحبة ومن هذا يؤخذ أنها لا تحرم
بوطء النسائية ح ل لأن وطئها حرام قبل تحرير الأولى والحرام لا يحرم الحلال
(قوله ولا الاستحقاق) أي استحقاق التمتع (قوله كحرم) كان كانت احدهما
اخته لاييه والاخرى اختها لاتها (قوله بازلة وطء الاخرى) يشكك على ما مر
من قوله سواء كانت الموطوءة محرماً أو أوطئ قبل العقد الخ زى قال شيخنا
ولا اشكال لأن وطئه فيما تقدم لزوجة انه بشبهة اذا كانت بنت أخيه ووطء
الشبهة محرم فحرم ما على زوجها وان كانت محرماً له بخلافه هنا أي في الملك لأن وطء
محرمة المملوكة له غير محرم فلا يحرم عليه الاخرى (قوله نعم لوملك) استدراك
على قوله حتى يحرم الأولى شيخنا (قوله لأن الاباحة بالنسكح) أي بخلاف نفس
الملك فانه أقوى من النسكح ومن ثم بطل النسكح ببراءة زوجته كما سيأتي في الفصل
الذي يلي هذا ح ل لأن ما هناك كون الملك أقوى من النسكح وما هنا كون فراش
النسكح أقوى من فراش الملك فلا تنافي م ر (قوله اذ يتعلق به الطلاق الخ) أي
وما آثاره أكثر أقوى من غيره ح ل لأن كثرة الآثار تدل على القوة برماوى أي
لاعتناء الشارع به (قوله وفيها) من جملة ذلك لحقوق الولد فيه بالأمة كان
ولا يجامعه الحبل للغير بخلاف ملك اليمين ح ل (قوله فلا يندفع) أي النسكح
بمعنى اباحتها بالاضعف وهي اباحة الملك وقوله بل يدفعه أي يدفع النسكح أي
اباحتها الاضعف وهو الاباحة بالملك لا الملك لما علمت انه أقوى وأيضاً الملك باق
(قوله ويجعل لحرار ربع) كأن حكمة هذا العدد موافقة لاخلط البدن
الاربعة المتولدة عنها أنواع الشهرة المستوفاة غالباً بين وكانت ثمانية موسى
عليه السلام قتل النساء بلا حصر مراعاة لمصلحة الرجال وشريعة عيسى تمنع غير
الواحدة مراعاة لمصلحة النساء فراعته شرعية يعتنا بمصلحة النوعين فان قيل
ما الحكمة في رعاية شريعة سيدنا موسى عليه السلام للرجال وشريعة سيدنا
عيسى عليه السلام للنساء قلت يحتمل والله أعلم أن فرعون لما ذبح الأنساء
واستضعف الرجال ناسب أن يعاملهم سيدنا موسى عليه السلام بالرعاية على
خلاف فعل ذلك الجبار ولما لم يكن لسيدنا عيسى في الرجال أب وكان أصله امرأة
ناسب أن يراعى جنس أمه لرعاية له فليتماثل اه شوبرى وقوله وكان حكمة

بازالة ملك) ولو لبعضها
(أو ينسكح أو كتابة) اذ
لا جمع حيث لا يخلاف غيرها
كيبض ودهن واحرام وردة
لأنها لا تزيد الملك ولا
الاستحقاق فلو عادت الأولى
كانت ردت بعيب قبل وطء
الاخرى فله وطء أيتهما شاء
بعد استبراء العائدة أو بعد
وطئها حرمت العائدة حتى
يحرم الاخرى ويشترط أن
تكون كل منهما مباحة على
انفرادها ولو كانت احدهما
محرمة أو نكحها كحرم
فوطئها بازلة وطء الاخرى
نعم لوملك اما وبنتها فوطئ
احدها ما حرمت الاخرى
مؤيداً كما علم مما مر ولوملكها
ونكح الاخرى معاً أو مرتباً
فهو أعم من قوله ولوملكها
ثم نكح اختها أو عكس (حلت
الاخرى دونها) أي دون
المملوكة ولو وطئها لأن
الاباحة بالنسكح أقوى منها
بالملك اذ يتعلق به الطلاق
والظهار والابلاء وغيرها
فلا يندفع بالاضعف بل يدفعه
(ويجعل لحرار ربع) فقط
لأنه فأنكحوا ما طاب لكم
من النساء مثنى وثلاث ورباع
ولقوله صلى الله عليه وسلم لغيلان وقد أسلم وتبعه عشرة نسوة

أمسك أربعاً وفارق سائرهن روى ابن حبان والحاكم (١٧٠) وغيرهما ومحمود (ولغيره) عبداً كان

أو ببعضها فهو أعم من قوله
والعبد (تتبعان) فقط لا يجمع
الصحاب على أن العبد لا ينكح
أكثر من ما ومثله البعض ولاه
على النصف من الحر وتقدم
أنه قد تنعبن الواحدة للحر
وذلك في سفيه ونحوه مما
يتوقف نكاحه على الحاجة
(فلو زاد) من ذكر بأن زاد
حر على أربع ونحوه على
اثنين (في عقد) واحد (مطل)
العقد في الجميع إذا لم يكن
الجمع ولا أولوية لأحدهما
على الباقيات نعم إن كان
فبين من يحرم جمعه كاختين
وهن خمس أو ست في حر
أو ثلاث أو أربع في غيره
اختصر المطلقان بهما (أو)
في (عقد من فكاك) في الجمع
بين الاختين ونحوهما فتعبري
بذلك ويزاد أولى من قوله
فإن نكح خمساً مطلقاً أو مرتباً
فالخامسة (وتحل فمواخت)
كيسالقولانصرح بنحو من
زيادتي (وزائدة) هي أعم
من قوله وخامسة (في عدة
بائن) لأنها أجنبية لافي عدة
رجعية لانها في حكم الزوجة
(وإذا طلق حرثاً أو غيره)
هو أعم من قوله أو العبد
(تتبعين لم تحل له حتى يغيب بقبولها مع اقتضاها) لبكر (حشقة يمكن وطؤه أو قدرها) من طاقدها

هذا العدد الخ وذهب بعضهم بعدم اعتبارها في الرقيق مع تمام الاختلاط فيه قل
واجب بأن الحكمة لا يلزم اطرادها وقال بعضهم حكمة ذلك أن التثليث اعتبره
الشارع في موضع كثيرة كالطهارة والخيار وهو موجود هنا لأن كلامه من الأربع
يخصها بعد كل ثلاث ليال ليلة لأن المقصود من النكاح الألفه والواثنية وذلك
يفوت مع الزيادة على الأربع والمراد بالحر من لم يجب الاقتصار في تزويجه على
واحدة كما أفاده الشارح وقد تنعبن الواحدة للحر وذلك في كل نكاح توقف على
الحاجة كالكسفيه والمجنون والحرثا كح للامة وقد لا ينصرف كمنصب النبوة
فالأحوال ثلاثة (قوله أمسك أربعاً وفارق سائرهن) وإذا امتنع ذلك
في الدوام فلان يمتنع في الابتداء بالاولى وهذا الحديث مبني لمراد من الآية وهو
أن ينكح اثنين أو ثلاثة أو أربعة ولا يجمع وقد انعقد الإجماع على عدم الزيادة على
الأربع ح ل وقوله أمسك أربعاً وفارق الخ الواجب أحدهما لا بعينه فإذا اختار
أربعاً اندفع نكاح الباقي من غير صيغة وإذا فارق سائرهن بقي له أربع من غير صيغة
كما يأتي (قوله ونحوه) كالمجنون (قوله أولى من قوله فإن نكح الخ) لصدقه على إذا
لم تنعبن السابقة مع أنه بطل فيهما وفيه أيضاً قصور على الحر والخمس مع أن الحكم
في الرقيق والزائد عن الخمس في الحر كذلك وكتب أيضاً قوله أولى أي أولوية عموم
بالنظر لقوله خمساً وبالأظهر لكونه قاصراً على الحر وأولوية إيهام بالنظر لقوله أو مرتباً
فالتن في لايه يصدق بما إذا لم تنعبن عين السابقة (قوله وزائدة) سيما إذا زائدة
باعتبار ما كان قبل الطلاق (قوله وإذا طلق حرثاً أو ثلثاً) ولو زوجته الامة واشتراها
ح ل (قوله حتى يغيب) أي بغيرها كان تزلفت عليه أو بفعله أو من غير قصد منهما
ح ل كان كانا فائتين فيغيب بفتح أو لما دللوا ضم وبني للفاعل فإن كان ناء أو هم
اشتراط فعلها أو كان ناء أو هم اشتراط فعله م ر وجم (قوله يقبلها) حاصل ما ذكره
سبعة شروط وسيأتي في الشرح شرطان في قوله ويشترط عدم اختلال النكاح
مع قوله وسيأتي في الصداق الخ فإنه يؤخذ منه شرط تاسع وهو أن لا يشترط
عليه أنه إذا طء طلق أو بانت منه لكن قد يقال يغني عن هذا قوله صحيح (قوله
يمكن وطؤه) أي يتصور منه ذوق اللذة بأن يشتهي طبعاً بحيث ينقض لمسه فيما
يظهر فتح الجواد وظاهره وإن كانت الزوجة مما لا يمكن وطؤها عادة وهو الرابع
شورى وفي ح ل وانما تحل طهارة لا يمكن جماعها لأن التنغير انشروع لأجله
التحليل يحصل به دون عكسه كما هو واضح والحاصل إنما واجب الغسل أجزاء
في التحليل هنا أي في غير الغوراء فلوزالت البكارة ولو من نحو الغوراء بنحو أصبعه

كفي

كفى دخول الحشفة وإن كانت لا تصل إلى محل البكارة فيما يظهر ولو كان مبيحاً
عاقلاً أو عبداً بالغاً عاقلاً أو كان مجنوناً بالنون أو خصياً أو ذميّاً في ذمّة شرح م ر
(قوله في نكاح صحيح) يعلم منه أن المصبي لا يحصل التحليل به إلا أن كان المزوج له
أباً أو جدّاً وكان عدلاً وفي تزويجه مصلحة للمصبي وكان المزوج للمرأة وإليه العدل
بمضرة عدلين فتى اختل شرط من ذلك لم يحصل به التحليل لفساد النكاح ومنه يعلم
أن ما يقع في زمننا من تعاطي ذلك والاكتفاء به غير صحيح ع ش على م ر (قوله
وإن ضعف انتشاره) بأن يكون بحيث يقوى على الدخول ولو بأعانة غيره وأصبح
وليس لنا وسطاء يتوقف تأثيره على الانتشار سوى هذا حل (قوله أو نحوه) كصوم
وجنون (قوله أي الثالثة) ليس تفسير الضمير بل الضمير راجع للمنكوحه
والمعنى فإن طلق الزوج المنكوحه المطلقة الثالثة فقوله أي الثالثة صفة لمخذوف
معمول لطلق أي مفعول مطلق (قوله ابن الزبير) يقع الزاى وكسر الباء زى
(قوله وإنما معه مثل هدية الثوب) أي طرفة وضم الدال للاتباع لغة شبيهت
ذكره في الاسترخاء وعدم الانتشار عند الإفضاء هدية الثوب والجمع هديب مثل
غرفة وغرف اه مصباح أي لا ينتشر كانتشار رفاعه وهذا يدفع ما يقال الذي
لا انتشار له فكيف تذوق عسيلته ويذوق عسلها أو بأن يطلقها وتزوج بمن
تزوج عسيلته حل فيكون الضمير عائداً على الزوج من حيث هو ومراده ما بهذا
الكلام أثبات كونه عتيقاً وهي اثبات ثبت باقراره أو رد اليقين عاينها اه شيخنا
هزبى وقد روى أن زوجها عبد الرحمن قال والله إنها لكاذبة وإنما كنت
أندم أندف الأديم أي الجلد فلبنت ما شاء الله ثم رجعت إلى النبي صلى الله عليه
وسلم فقالت إن زوجي قد مسني فقال لها الذي صلى الله عليه وسلم كذبت بقولك
الأول فلأن صدقك في الآخر فلبنت حتى قبض النبي صلى الله عليه وسلم فأنت
أبا بكر فقالت له يا خليفة رسول الله أرجع إلى زوجي الأول فإن زوجي الثاني
قد مسني وطلقتي فقال لها قد شهدت رسول الله حين أتته وقال لك ما قال
ولا ترجعي إليه لما قبض أبو بكر أتت عروفت له مثل ذلك فقال لها عرفت أن رجعت
إليه لا رجعت فذهبت ولم ترجع اه س ل (قوله عسيلته) مصغير عسيلة لغة
في العسل كما نقل عن القسطلاني وفي الشوبرى فإن قيل هلاذ كرو قال حتى تذوق
عسيلته قلت أنت لأن العسل فيه لغتان التذكير والتأنيث أو باعتبار أنه واقع على
النفقة (قوله سمى بها) أي بالعسيلة وقوله ذلك أي الوطء (قوله وإن غابت
الحشفة) خلافاً لما في شرح البهجة له مؤلف من الاكتفاء بذلك وهذا بما يفيد

(في نكاح صحيح مع انتشاره)
لذلك ولو لن ضعف انتشاره
أولاً ينزل أو كان الوطء بمحاو
وفي حيض أو إحصاء أو نحوه
لقوله تعالى فإن طلقها أي
الثالثة فلا تحل له من بعد حتى
تنكح زوجاً غيره مع نكاح المصبي
عن عائشة رضي الله عنها
جاءت امرأة رفاعه القرظي
إلى النبي صلى الله عليه وسلم
فقلت كنت عند رفاعه فطلقني
فبت طلاقاً فتزوجت بعده
عبد الرحمن بن الزبير وإنما
معه مثل هدية الثوب فقال
أتريدين أن ترجعي إلى رفاعه
لا حتى تذوق عسيلته ويذوق
عسلها والمراد بها عند
الأنفوس بين اللذة الحاصلة
بالوطء وعند الشافعي وجهود
الفناء الوطء نفسه اكتفاء
بالظنة سمى بها ذلك تشبيهاً
بالعسل يجامع اللذة وقيسر
بالحر غير يجامع استيفاء
ماء لك من الطلاق وخرج
بقيلها دبرها وبالاقتضاء
وهو من زيادتي هدمه وإن
غابت الحشفة كما في الغوراء
وبالحشفة ما دونها وإدخال
التي

أنه لو دخل الذكرك في غير الغوراء ولم تنزل البكارة لرقته جدا لا يحصل به التحليل وجري
 حرج على حصوله بذلك تبعا لما في شرح الروض أي بخلاف تقرير المهز في الغوراء وإن لم
 تنزل البكارة ح ل (قوله المفل) أي الذي لم يبلغ حد الشهوة وإن انتشر ذكره شرح
 م ر (قوله ولاته تعالى علق الحل بالنكاح الخ) فيه أن هذا يخالف ما قدمه في أول
 النكاح من أن النكاح في هذه الآية محمول على الوطء ويجب أن يحمله على الوطء
 فيما مر بطريق الجواز وحمله على العقد هنا بطريق الحقيقة فهما قولان جرى في كل
 محل على قول عزيزي (قوله ما إذا لم ينتشر أصلا) وإن أدخله بأصبعه ح ل (قوله عدم
 اختلال النكاح) أي نكاح المحلل (قوله فلا يكفي وطء رجعية) بأن طلقها المحلل
 قبل الدخول طلقاء ثم وطئها قبل مراجعتها وقوله وأن راجعها أي بعد الوطء وقوله
 أو رجع إلى الإسلام أي بعد الوطء في الردة ولم يطأ ثانيا ولا حصل به التحليل (قوله
 وذلك) أي وتصوير وطء الرجعية والوطء حال ردة أحدهما فهو وجوب عما يقال
 كيف يطلق قبل الدخول وتكون رجعية مع أن الطلاق قبل الدخول يكون بانسا
 وعبارة ع ش على م ر قوله بأن استدخلت ماءه تصوير لكون الزوج الثاني طلق
 رجعيا قبل الوطء ثم وطء بعده أو ارتد ثم وطئ بعدهما مع أن الردة قبل الدخول
 تفترق الفرق (قوله والحكمة في اشتراط التحليل الخ) وإيضاح ذلك ما ذكره
 القفال وهو أن الله شرع النكاح للاستدامة وشرع الطلاق الذي تمكث فيه الرجعة
 فنقطع النكاح بما لا يقبل الرجعة كان مستقلا للعقوبة وهو نكاح الثاني
 الذي فيه غضاضة أي كراهة عليه ولهذا المعنى حرمت أزواجه صلى الله عليه وسلم
 على غيره اه ح ل (قوله بطل النكاح) وعلى ذلك حمل الحديث الصحيح لعن الله
 المحلل والمحلل له ح ل ولم يذكروا المرأة في ذلك لأن الغالب جهلها بذلك فان علمت
 لعنت دميرى ونصدق بينهما في وطء المحلل وإن كذبها العسرا ثباتها له ولو ادعى
 الثاني الوطء فانكرته لم يخل للأول كالأول كذا في الثاني والولي والشهود في العقد
 خلافا للباقيين زى باختصار (قوله وفي عزمة) أن يطلق أي إذا وطئ أو بوطئا
 على ذلك قبل العقد اه ح ل (فصل فيما يمنع النكاح من الرق) *
 أي المملوك له مطلقا والمملوك لغيره عند انتقاء واحد من الشروط الثلاثة الآتية
 والأمة الموصى بأولادها إذا اعتقها الوارث لا ينكحها الحر إلا بالشروط التي في الأمة
 وبأنقر بها فيقال للناحية لا تنكح إلا بشروط الأمة ويقال في أولادها أرقاء بين
 حرين كما قال زى (قوله لا ينكح) أي ابتداء ودواما بدليل التفرع بقوله فلو طار الخ
 وقوله أي الشخص حرا كان أو مكاتب (قوله من يملكه) صلة أو صفة جرت على غير من

ويمكن وطؤه المفل
 وبالنكاح الصحيح النكاح
 الفاسد والوطء بملك المملوك
 وبالشبهة وبالزنا فلا يكفي
 ذلك كما لا يحصل به القصص
 ولأنه تعالى علق الحل بالنكاح
 وهو انما يتناول الصحيح
 وبانتشار الذكرك ما إذا لم ينتشر
 لشامل أو غيره لا تنفاه حصول
 ذوق العسيلة المذكورة
 في الخبر وبشروط عدم
 اختلال النكاح فلا يكفي
 وطء رجعية ولا وطء في حال
 ردة أحدهما وإن راجعها
 أو رجع إلى الإسلام وذلك
 بأن استدخلت ماءه أو وطأها
 في الدخول الطلاق أو الردة
 والحكمة في اشتراط التحليل
 التنبيه من استيفاء ما يملكه
 من الطلاق وسيأتي في الصداق
 أنه لو نكح بشرط أنه إذا وطئ
 طلق أو بانت منه أو فلا نكاح
 بينهما بطل النكاح ولو نكح
 بلا شرط وفي عزمة أن يطلق
 إذا وطئ كرموع العقد
 وحلت بوطئه
 * (فصل فيما يمنع النكاح)
 من الرق (لا ينكح) أي الشخص
 رجلا كان أو امرأة (من يملك

هي له في مقام الابدس فكان عليه الابرار واجيب بأن الابرار لا يجب الا في الوصفين
وانظر هل ولو ملكا ضعيفا كالامة المشتراة في زمن الخیار فيمتنع عليه نكاحها
ثم رأيت في م ر التقييد بقوله ملكا تاما ومثله جبر قال سم مفهوم التقييد به
انها تنكح من تملكه ملكا غير تام مكان اشترته بشرط الخیار لها وحدها ونكحته
ثم فسدت الشراء فيكون نكاحا صحيحا فليراجع اه ويقاس به عكسه وهو
أن ينكح من يملكها ملكا غير تام الخ كما يؤخذ من كلامه أيضا تاقل (قوله أو بعضه)
بالنصب عطفًا على الضمير المتصل (قوله فلوطرا ملك) أي لملكه أو لبعضه له
أو لملكاته لا لفرعه لأن تعلق السيد بملك مكاتبه أقوى من تعلقه بملك فرعه
(قوله فيهما) أي في الرجل والمرأة (قوله انفسخ النكاح) أي لأن ما منع في الابتداء
إذا طرأ فرفأه فربيع واضح اه ح ل وفارق صحة بيع العين المؤجرة من المستأجر
مع بقاء الاجارة بأن ملك الرقبة هنا يغلب ملك المنفعة إذا السيد لا يجب عليه تسليم
أمنه المروجة وان قبض الصداق وفي الاجارة بالعكس أي يجب على المؤجر تسليم
العين المؤجرة اه جبر (قوله اما في الاولى) أي إذا كان المالك الرجل (قوله فلان
نفقة الروجة الخ) الاولى أن يقول فلان الزوجية تقتضي التملك لأن مقتضى
التملك انما هو الزوجية لا النفقة كما في م ر وقوله تقتضي التملك برده عليه الزوجية
الامة الا أن يراد غلبتها أو تملك سيدها وقوله ولو ملكها الخ من عطف العلة على
المعول أي لأنه الخ (قوله يملك به الرقبة) أي أو بضمها وقوله والمنفعة الواو بمعنى أو إذا
لا يتوقف المحكم على ما ذكره امعا (قوله والنكاح لا يملك به الا ضرب من المنفعة)
أي نوع منها وهو التمتع بالوطء وغيره وهذا ظاهر في الصورة الاولى أي فيما إذا كان
الرجل هو الذي ملك زوجته لأنه مكان قبل الملك لا يباح له الا الانتفاع بالوضع
والتمتع فاما ملك صارت جميع المنافع والرقبة له واما في الصورة الثانية أي فيما إذا
كانت المرأة هي التي ملكت زوجها فلا يقال انها كانت قبل الملك تستحق ضربا
من المنفعة لانها لا تستحق عليه شيئا بقوله أو النكاح الخ خاص بالصورة الاولى
واما في الثانية فلا ملك أصلا فيستفاد كون الملك أقوى في الصورةين لأنه إذا كان
أقوى في الاولى مع كون النكاح يستحق به فيه ضرب من المنفعة ففي الثانية
أقوى بالاولى لأنه لا يستحق بالنكاح فيها شيء أصلا وهذا التعليل سري له من
المحلي وهو لم يذكره الا في الاولى لكون المنهاج لم يذكر الثانيه (قوله بشرط
الخيار له) وحيث نذر ان يطأ ووطئه بالملك لأن به يلزم البيع لأنه اجازة حل وانما قيد

أو بعضه) اذ لا يجتمع ملك
ونكاح لما يأتي (فلوطرا
ملك تام) فيهما (على
نكاح انفسخ) النكاح لان
أحكامهما متناقضة اما في
الاولى فلان نفقة الزوجة
تقتضي التملك وكونها
ملكه يقتضي عدمه لانها
لا تملك ولو ملكها الملك نفسه
واما في الثانية وهي مع تام
من زيادة في فلانها فطالبه
بالسفر الى الشرق لانه عبدها
وهو يطالبها بالسفر معه الى
الغرب لانها زوجته وإذا
دعاها الى الفراش بحق
النكاح بعته في أشغالها
بحق الملك وإذا تعذر الجمع
بينهما بطل الاضعف وثبت
الأقوى وهو الملك لأنه يملك
به الرقبة والمنفعة والنكاح
لا يملك به الا ضرب من المنفعة
وخرج بتام ما لو ابتاعها
بشرط الخيار له ثم فسخ لم
ينفسخ نكاحه كما نقله في
المجموع عن قول الروياني
انه ظاهر المذهب

بذلك ليكون مما نحن فيه وهو طرور الملك على النكاح لانه اذا كان الخيار لهما كان
 الملك موقوفا وان كان للبائع فالملك له برماوى والا فالنكاح لا يفسخ مطلقا سواء كان
 الخيار له أو للبائع أو لهما (قوله وكذا الواثباته كذلك) أى بشرط ان خيار لهما ففسخت
 لم يفسخ نكاحها لضعف الملك بالتمسك من ازالته بالخيار وتقدم في باب الخيار
 انه لو اشترى زوجته بشرط ان خيار لهما امتنع وطرها لانه لا يدري الجهة التي تباع له
 الوطاء وان كان وطؤها اجازة بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع وحده أو المشتري كذلك
 له الوطاء الاول بالزوجية والثاني بالملك وأما اذا كان الخيار لهما وحدهما فليس له
 ان يطأها وقد يقال يجوز له ويفرق بينه وبين ما اذا كان الخيار لهما بأن ذلك
 لا يدري الجهة التي يطأها بخلاف هذا فانه يطأ بالزوجية اهـ حل وفي ع ش على
 من امتناع وطئها لانها قد ملكته فتمتنع عليه وطء سيده (قوله حر) أى كله ولو عقبا
 آيس من الولد زى بخلاف الرقيق أو من فيه رق فانه يجوز له نكاح من بهارق بلا
 شرط وهذا يخيد جواز نكاح البعض للامة مع تيسر المبيعة حل (قوله من بهارق)
 ولو صغيرة وآيسه برماوى أى ولم يستحق منفعتها بغير نحو اجازة قل فخرجت الموقوفة
 عليه والموصى له بفتحها ولو عاق سيده لامة عتقها على تزويجها من زيد جاز تزويجها
 منه من غير شرط لان الحرية تقارن العقد أو تعقبه فلا ترق أولادها ثم رأيت ذلك
 منقولا عن شيخنا حل (قوله ولو بمبيعة) التسميم (قوله بعجزه) أى يتصور بعجزه
 وكذا يقدر فيما بعد فالبراء لانه وير على كلام الشارح وفي المتن يقطع النظر عما قدره
 الشارح نكاح السبيبة أو بمعنى مع (قوله عن تصليح) وهل المراد صلاحيتها باعتبار
 ميل طبعه أو يرجع للعرف والثاني أرى شرح مـ (قوله ولو كتابية) أى زوجة حرة
 لانه لا يحل للمسلم نكاح الامة الكتابية لقوله تعالى من قياتكم المؤمنات وقوله
 أوامة أى ملوكة (قوله شىء من ذلك) أى عن تصليح بان لا يكون تحت شىء أصلا
 أو كان ولا يصليح للتمتع ولو فعل الشارح هكذا كان أنسب فالأولى أن يقول الشارح
 بدل قوله كأن يكون تحت الخ أو يكون تحت لانه انجز في معنى النفي يصدق بنفي
 المقيد مع قيده وينفي القيد وحده (قوله أو مجنونة) أوزانية أو غائبة على ماسياتى
 في كلامه أو معتدة عن غيره وأما منه فان كانت رجعية فلا بد من انقضاء عقدتها
 وان كانت بائنا فلا يشترط انقضاؤها وكالتحيرة لانها الآن غير صالحة وتوقع شفاؤها
 لا ينظر اليه اهـ حل وفي شرح مـ والتحيرة صالحة تمنع الامة لتوقع شفاؤها ومحلها
 ان آمن من العنت زمن توقع الشفاء بخلاف ما إذا لم يأمن فلا تمنعها ولا يحل له ابتداء
 نكاحها لو كانت أمة للحالة الراضة اهـ ملخصا (قوله لانها لا تغنيه) تعليق

وكذا الواثباته كذلك
 (ولا) يتكح (حر من بهارق
 لغره) ولو بمبيعة (الا)
 بثلاثة شروط وان عم
 الثالث الحر وغيره يختص
 بالمسلم أحدهما (بعجزه عن
 تصليح للتمتع) ولو كتابية
 أوامة بان لا يكون تحت شىء
 من ذلك ولا قادر عليه كأن
 يكون تحت من لا تصليح للتمتع
 كصغيرة لا تحتمل الوطاء
 أو رقبا أو برصا أو مريمة
 أو مجنونة لانها لا تغنيه فهي
 كالعدومة ولاية

لاشق الثاني والآية الأولى (قوله فمن لم يستطع منكم ما ولا) الآية طولا
 مفعول وان يشكح على تقدير الامسفة لعل ولا اي طولا كائنا لكاح الحصنات
 او متعلقة بيسستطع اي ومن لم يستطع لكاح الحصنات طولا اي مهرا (قوله
 او قادر عليها) اي بغير اقتراض وغير تأجيل المهر فاندفع اعتراض سم بأن كلامه
 شامل لهما والقدره عليها بان وجدها ووجد صدقها فاضلا عما يحتاجه في الفطرة
 عنده او عند غيره الذي يلزمه اعفائه لا بصحة فلا يلزمه قبول هبة مهر أوامة
 لمافيه من المنه حل فالمراد قادر حقيقة أو حكما بان يكون له ابن موسر فيجب عليه
 اعفائه س ل (قوله عن ارفاق الولد) ان كانت رقيقة أو بعضه ان كانت ببعضه
 (قوله جرى على الغالب) اي فلامفهوم له (قوله ككان ظهرت) مثال لسبب
 العجز وقوله عليه مشقة اي مع قدرته على منع نفسه من الزنا خوف الزنا عليه في تلك
 المدة فالقرض انه خائف الزنا فطائف الزنا حالتان تارة يقدر على منع نفسه منه مدة
 سفره وتارة لا يقدر على منعه منه مدة سفره ويكتب ايضا ولم تظهر عليه مشقة
 لكن لا يمكن انتقالهما مع الى وطنه لمافي تكليفه المقام معها هناك من التغرب
 الذي لا تحتمله النفوس بخلاف ما اذا لم يكن انتقالهما معه فيجب عليه السفر حل
 وقوله فالقرض انه خائف الزنا الخ غرضه بذلك صحة عطف قول المصنف أو خاف
 زنا الخ على ما قبله لانه يقتضي ان المعطوف عليه اعني ظهرت الخ ليس معه خوف
 الزنا مع ان خوف الزنا لا بد منه في صحة نكاح الامة وماعل ما اشار اليه من
 الجواب ان المعطوف عليه فيه خوف الزنا ايضا لانه قادر على منع نفسه وفيه
 انه لا فائدة حينئذ لقوله أو خاف زنا لانه مذكور فابعد في قوله وبخوفه زنا
 الا ان يقال ذكره هنا لبيان كون بعض افراد خوف الزنا من اسباب العجز الخ
 على مر فالمراد منه هنا خوف زنا مخصوص وهو خوفه مدة السفر مع عدم قدرته
 على منع نفسه فبه على ان هذا النوع من اسباب العجز والمراد بخوف الزنا
 الا في اعم من ذلك (قوله لغائبة) سواء كانت زوجة أم لا على المتمد عند سم
 وعش على م ومثلها حل خلافا لمن قال ان الزوجة الغائبة لا تمنع نكاح
 الامة مطلقا وبه صرح م في الشارح حيث قال واطلاقهم ان غيبة الزوجة أو المال
 يمنع نكاح الامة صحيح اه قال حل وفي عمومه نظر واستوجه عش عليه تبعا
 لسم على عجز التسوية بينهما في التفصيل المذكور وقال انه متجه جدا فلا ينبغي
 العدول عنه (قوله بان ينسب متهم لها الخ) وان لم يكن في ذلك غرم مال (قوله
 في طلب الزوجة) اي التي يريد ان يجعلها زوجة كما تقدم عن شيخنا كعبراه حل

فمن لم يستطع منكم ما ولا ان
 ينكح الحصنات بخلاف ما اذا
 كان تمنعه من تصليح للتمتع
 او قادر عليها الاستغناء
 حينئذ عن ارفاق الولد
 أو بعضه ولمفهوم الآية والمراد
 بالحصنات الحرائر وقوله
 المؤمنات جرى على الغالب
 من ان المؤمن انما يرغب في
 المؤمنة وتعبيرى بمن تصليح
 اعم من تعبيره بجمرة وسواء
 كان العجز حسيا وهو ظاهر
 أو شرعيا (كان ظهرت :
 عليه مشقة في سفره لغائبة
 أو خاف زنا مدته) اي مدة
 سفره اليها وضبط الامام
 المشقة بان ينسب متهم لها
 في طلب الزوجة الى الاسراف
 وبما وزه الحد (أو وجد حرة
 يؤجل) وهو فاقده لله

لانه قد يعجز عنه عند حلوله
(أو بلامهر) كذلك لوجوب
مهرها عليه بالوطء (أو بأكثر
من مهر مثل) وان قدر عليه
كما لا يجب شراء ماء الطهر
بأكثر من ثمن مثله وهذه
والتي قبلها من زيادتي (لا)
ان وجدها (بدونه) أي بدون
مهر المثل وهو واحد فلا تحل
له من ذلك كرت لقدرته على
نكاح حرة (و) ثانيا (بخوفه
زنا) بأن تغلب شهوته
وتضعف تقواه بخلاف من
ضعفت شهوته أو قوى تقواه
قال تعالى ذلك لمن خشى
العنت منكم أي الزنا وأصله
المشقة سمي به الزنا لانه سببها
بالحمد في الدنيا والعقوبة في
الآخرة والمراد بالعنت عمومها
لا خصوصه حتى لو خاف
العنت من أمة بعينها لقوة
ميله اليها لم ينكحها اذا كان
واحد الأطول كذا في بحر
الرويان والوجه ترك التقييد
بوجود الطول لانه يقتضي
جواز نكاحها عند فقد الطول
فيفوت اعتبار عموم العنت
مع ان وجود الطول كاف
في المنع من نكاحها

والترادف الاسرقف ومجاوزة الحد واحد وهو ان يحصل له لوم وتغيير من الناس
بتقصدها قل على الجلال (قوله لانه قد يعجز عنه عند حلوله) اما اذا علم قدرته عليه
عند المحل فلا تحل له الامة اخذ بما قالوه في التيم لو وجد الماء يباع بثمن مؤجل
وكان قادرا عليه عند المحل لزمه الشراء والمعتد بعدم تحريم الامة في هذه الحالة
لان في الزوجة كلفة أجرى وهي النفقة والكسوة والفرش انه معسر في الحال
بخلاف ثمن الماء اه زى (قوله أو بلامهر كذلك) أي وهو فاقد للمهر حل (قوله)
أو بأكثر من مهر مثل) قيده الامام والغزالي بما اذا كان الزائد قدرا يعبد به اسرافا
والاحرم الامة ويفرق بينه وبين ماء الطهر بحيث لا يجب شراؤه بأكثر من ثمن
مثله وان قل الزائد بأن الحاجة الى الماء تنكر ويجرى عليه النوى في تنقيصه وهو
المعتد حل وفي شرح مرامنه نعم لو وجد حرة وأمة لم يرز سيدها بنكاحها
الا بأكثر من مهر مثل الحرة الموجودة ولم ترز الحرة الا بما سألها سيد الامة لم تحل
الامة في هذه الحالة لقدرته على ان ينكح بصدقاتها حرة وان كان أكثر من مهر مثل
الحرة قاله الاذرى (قوله لان وجدها بدونه) وكذا به (قوله فلا تحل له من ذلك كرت
لقدرته الخ) أي ولا نظر لامة لضعفها وهذا وجه ذكره لمذه ولم يقل لان وجدها به
أي بمهر المثل وكانت تفهم هذه بالاولى وايضا فيه رد على الضعيف المجوزة كاح
الامة حيث لا منة واجيب بأنه لا نظر اليها لان العادة جارية بالمساعدة في المهور
(قوله بخوفه زنا) أي بتوقعه لا على ندور والوجه انها لا تحل لتجرب الذكرا مطلقا
اذ لا يخشى الزنا وتحل للمسوح مطلقا اذ لا يخشى رق الولد لانه لا يلحقه شوبري قال
م ر انه خطأ فاحش لمخالفته لنص الآية لانه آمن العنت ولانه ينتقض ما ذكره
بالصبي فانه لا يلحقه الولد ومع ذلك لا ينكح الامة قطعا ولا نظر الى طر والبلاغ وتوقع
الحمل في المستقبل انتهى بخلاف الخصى والعنين فيحل لهما نكاحها بالشروط اه
زى (قوله أو قوى تقواه) أي أو قوى شهوته وقوى تقواه (قوله سمي به) أي
بالعنت وقوله لانه سببها أي فهو من اطلاق المسبب وهو العنت وارادة السبب وهو
الزنا وقوله بالحمد في الدنيا أي ان حد وقوله والعقوبة في الآخرة أي ان لم يجد حل
فالواو يعني أو وقال الشوبري أي عقوبة الاقدام فالواو محالها (قوله والمراد بالعنت)
أي الذي في الآية ولو قال والمراد بالزنا الخ لكان أولى ليهكون تفسير الكلامه
الا ان يجاب بأن المراد بالعنت في كلامه الزنا مجازا (قوله عمومه) ليس المراد عموم
لكل امرأة حتى الرديئة ونحوها بل أن لا يختص بواحدة لما تقدم من أن من تحته
غير مباحة للتمتع يخشى العنت تأمل حل (قوله من نكاحها) أي الامة مطلقا

وهذا الشرط علم أن الحر لا ينكح أمين (١٧٧) كما علم من الأول أيضا (وقالها) (باسلامها المسلم) حراً وغيره

كما مر فلا تقل له أمة كتابية
أما الحر فلا تقل له أمة كتابية
ملكك أيمانكم من قنيتكم
المؤمنات وأما غير الحر فلا
المانع من نكاحها كفرها
فساوى الحر كما مر تارة
والجوسية وفي جواز نكاح
أمة مع نسبه ببعضه تردد
للإمام لأن أرفاق بعض الولد
أهون من أرفاق كله وعلى
تعليق المنع اقتصر الشيطان
قال الزركشي وهو الراجح
أما غير المسلم من حرو وغيره
كتابيين فتقل له أمة كتابية
لاستوائهما في الدين ولا بد
في حل نكاح الحر الكتابي
الأمة الكتابية من أن يخاف
زنا ويقتل الحر كما فهمه
السبكي من كلامهم واعلم
أنه لا يجعل للحر مطلقاً نكاح
أمة ولده ولا أمة مكاتبه كما
سيأتي في الأعفان وأمة
موقوفة عليه ولا موصى له
بخدمتها (وطر وسار
أونكاح حره لا يفسخ الأمة)
أي نكاحها لقوة الدوام
(ولو جمعها حر) حلت له
الأمة أم لا (بعقد) كان
يقول لمن قال له زوجتك بنتي
وأمتي قبات نكاحهما

(قوله لا ينكح أمين) أي صاحبتي فيما يظهر خلافاً ل حيث قال ولو كانت
أحداهما غير صالحة (قوله فلا تقل له أمة كتابية) ويجوز له التسري بها ويفرق
بين النكاح والتسري بأن الولد رقيق في النكاح حر في التسري لكونها تصير أم ولد
م (قوله كفرها) أي مع تقصها بالرق فلا يقال العلة موجودة في الكافرة
الحرية (قوله لأن أرفاق بعض الولد) علة لمحذوف تقديره والراجح منه المنع لأن
الخ كما يدل عليه ما بعده (قوله ولا بد الخ) معتمد وعوم كلام المصنف يشمله أي
حيث تراعى النساء والأولاد لا يتعرض لهم والغرض من ذلك عزوه للسبكي والرد على
البلقيني صريحاً ولا فقد تقدم ذلك في كلامه حيث قال وإن عم الثالث الخ لانه
فهم منه أن الشرطين الأولين يجريان في الكافر أيضاً وخالف في ذلك البلقيني
حيث ذهب إلى أن الشروط انما تعتبر في حق المؤمنين الأحرار اهـ حل بزيادة
(قوله الحر الكتابي) ومثله الجوسية ونحوه في حل الأمة الجوسية له لا بد من وجود
القيدين أيضاً إذا حكمنا بحل نكاح الجوسية للجوسية س ل م (قوله واعلم الخ)
غرضه بهذا إفادة شروط رائدة على ما رأى في شرط أن لا تكون الأمة واحدة من
هذه الأربع ووجه المنع من هؤلاء ماله في مال ولده ومكاتبه من شبهة الملك وتنزيلاً
ما يستحق منفعته من نكاح من يستحق عينا ع ش على م وقوله مطلقاً أي وجدت
هذه الشروط أم لا وقوله نكاح أمة ولده أي حيث وجب عليه الأعفان كذا قيد
بجر كشيئنا اهـ حل ونقل سم ان م وضرب على القيد المذكور كما قاله شيخنا
العز بنزي واعتمد عدم الحل مطلقاً وحل عدم الحل ابتداءً ولما اذلول ملك الولد
زوجة أبيه لم يفسخ نكاحها كما سيأتي وقوله ولا أمة مكاتبه أي ابتداءً ودواماً
(قوله ولا أمة موقوفة) انظر هل ابتداءً ودواماً أو ابتداءً فقط واستقر ع ش
الأول وانما حرم نكاحها بالشبهة بالملوكة له وكذا ما بعدها (قوله موصى له
بخدمتها) أي دائماً أم الوأوصى بخدمتها مدة معلومة فانها تحل له بجر أي لأنها
كالمستأجرة والمزوج لها الوارث لأنها ملكه وفيه أن هذا يقتضي أنها لو وقفت
عليه زوجته أو أوصى له بمنفعتها أبداً انفسخ نكاحه والقول بذلك قد توقف فيه
فليمر اهـ حل في أول الفصل واستقر ع ش على م والآنفساخ قال لانها
كالمملوكة له (قوله ولو جمعها حراً الخ) أي ولو كانت الحرية غير صالحة بخلاف مالو
أسلم عايم سماو كانت الحرية غير صالحة فانها كالعدم اهـ ب ش (قوله حلت له
الأمة) بأن لم تكن عنده من تصليح حل (قوله كان يقول الخ) مقتضاه أنه لو قدم
الأمة لا يصح فيها عبارة شيئاً كابن حجر وقدم الحرية أي على الأمة أم لا ولم يقدم

الحرة فانه على الخلاف وبه يعلم ان تقديم الحرة انما هو لبيان نكاح الامة قطعاً
وأما اذا قدم الامة فيكون بطلانها غير مقطوع به بل على الخلاف اهـ ح ل (قوله
صح في الحرة) وان كانت غير سالحة لا تمنع وان كان التعليق الا ترى ينافي به من ل
وقياس ما مر من جواز نكاح الامة على غير الصالحة صحة نكاحها هنا حيث
كانت الحرة غير سالحة فليراجع ع ش على م ر فالصواب تقييد الحرة بكونها
سالحة لا لتعليق المذكور (قوله ولانها كما لا تدخل الخ) تعليق قاصر لا يناسب
تعميمه بقوله حلت له الامة أم لا لان محل امتناع دخولها على الحرة اذا كانت الحرة
سالحة ح ل (قوله وائس هـ) اذا كنكاح الاختين) أي حتى يبطل نكاحهما
(قوله كما علم) أي من صدر البحث حيث اشترط لنكاح الامة شروط دون الحرة
فقط من غير شرط فاسف يد من هذا قوله نكاحها على نكاح الامة (قوله فكالحرة)
أي فيصح في الحرة فقط (فصل في نكاح من تحل ومن لا تحل وهي ثلاث) *
الاولى من لا كتاب لها ولا شبهة كتاب الثانية من لها كتاب محقق الشبهة
من لها شبهة كتاب (قوله وما يذكره) أي من قوله وهي كسيلة مع قوله
ومن انتقل الخ (قوله لا يحل) أي ولا يصح بالنسبة للمسلم ولا يحل ويصح بالنسبة
للكافر ع ش (قوله لمسلم) أي ولا كافر بأنواعه ح ل فشمس الوثني والمجوسي
ونحوهم بناء على أنهم مخاطبون بفروع الشريعة (قوله نكاح كافرة) وكذا
وطؤها بمالك البين شرح م ر فالوطء بمالك البين مثل النكاح في الحل والحرمه
(قوله ولو مجوسية) أخذها غاية لترحم الله بسبب ان لها شبهة كتاب بخلاف
الوثنية اذ ليس لها ذلك فهي أولى بعدم حل نكاحها (قوله وان كان لها شبهة كتاب)
أي والحال ان لها ذلك لما قيل انه كان لمسلم نبي أنزل عليه كتاب ففقهوه فرفع
الكتاب وبنى شبهة الكتاب ان لهم كتاباً ياقباً بحسب زعمهم وفي الواقع ليس
كذلك لرفعه وفي شرح م ر والمشهور ان للمجوس كتاباً منسوباً الى زرادشت
فلما بدلوه رفع اه قال ع ش نقلا عن بعضهم زرادشت وهو انذى تدعى المجوس
نبوته بفتح الزاي وبالراء المهملة بعدها ألف ثم دال هـ له مضمومة وسكون الشين
المجمله ثم تاء مشددة (قوله الا كتابية) نعم الاصح حرمة ما عليه صلى الله عليه وسلم
نكاحاً لا تسرياً لان المقصود من النكاح اتصاله بالتوالد فاحتياطه ولانه يلزم أن
تكون الزوجة الكتابية اما مؤمنة لقوله تعالى وأزواجه أمتهاتهم بخلاف المالك
فيهما واستدل الفقهاء لجواز التسري له بالكتابية بأنه صلى الله عليه وسلم وطئ
صفية ورجعاً قبل اسلامها قال الزركشي وكلام أهل السير يخالفه م ر واعتمد

(صح في الحرة) تفريقة للصفة
دون الامة لا تنافي شروط
نكاحها ولانها كما لا تدخل
على الحرة لا تقارنهما وليس
هذا كنكاح الاختين لان
نكاح الحرة أقوى من نكاح
الامة كما علم والاختان ليس
في نكاحهما أقوى فبطل
نكاحهما معاً اما لوجهها
من به ر في عقد فيصح فيها
الا ان تكون الامة كتابية
وهو مسلم فكالحرة
(فصل في نكاح من تحل
ومن لا تحل من الكافرات) *
وما يذكره (لا يحل) لمسلم
(نكاح كافرة) ولو مجوسية
وان كان لها شبهة كتاب
(الا كتابية خالصة) ذمية
كانت أو حربية

ع ش كلام أهل السير فعليه يكون كلام م و كغيره في الجواز الوقوع لكن
الدليل الذي استدله الفقهاء يدل على الوقوع فلهل أهل السير يمنعون وطئهما
قبل اسلامهما ويقولون ان الوطء بعد الاسلام والجواز مستفاد من قول عبارة
م و (قوله فيل نسكاهما) أي والتسرى بها ح ل (قوله وقال والمحصنات)
أي فهي مخصصة ان جعلت الكتابيات من المشركات لقوله تعالى اتخذوا أحبارهم
ورهبانهم أربابا من دون الله أو غير مخصصة ان لم يقل بذلك وتكون الآية الأولى
دليل التحريم والثانية دليل الحل ح ل وكذلك م و (قوله بكرة) أي مع
كراهة ان لم يرج اسلامها ووجد مسلمة تصلح ولم يخش العنت والأفلا كراهة بل
يسن برماوى وج ل وهو ملق بمخدوف كما قدره الشارح بقوله فيل نسكاح
(قوله لانها ليست تحت قهرنا) انظر ما معنى هذه العلة ح ل وعبارة شرح م و
لانها ليست تحت قهرنا أي فيمنعنا ج الزوج الى أن يقيم لاجلها بدار الحرب وفي اقامته
هنا لكثرة سواد الكفار (قوله وللخوف الخ) هذه العلة قد تفتى ككراهة
نسكاح المسلمة المقيمة في دار الحرب ح ل (قوله حيث لم يعلم الخ) أي لانها لا تصدق
في أنها زوجة مسلم فلا ينافي هذا ما تقرر في السير ان زوجة المسلم لا يجوز اراقها
ح ل (قوله كعكسه) كما حرم نسكاح المتولدة والمتولدين آدمي وغيره وهي أو هو
على صورة الأدمية أو الأدمي ولم يلبوا التحريم في المتولدين مسلم وكافرة لان
الاسلام يعلو يغلب سائر الأديان تجديد الاسلام يعلو ولا يعلو عليه ح ل (قوله
تغليبا للتحريم) ظاهره وان بلغت واختارت دين الكتابي وهو كذلك وهو المعتمد
عندم رخلا فالبن جعفر هي كتابية لا تحمل وفيه انها كتابية وان لم تخترد من الكتابي
لانها تتبع أشرف نبيها في الدين اذ بعد تخصص ذلك بالمسلم بل لا يصح ح ل
والوثني عابد الوثن وهو الصنم سواء كان مصورا أو غيره والمجوسية عابدة السار (قوله
يهودية) متمسكة بالتوراة والثانية متمسكة بالانجيل ح ل (قوله لا متمسكة بزبور
داود) ينبغي اسقاطه لان داود كان بين موسى وعيسى وسيأتي أن من كان كذلك
تحل منّا كحتمهم متمسكهم بالتوراة ح ل الا أن يجعل كلام الشارح على من تمسكت
بالزبور تركت التوراة (قوله شيت) بالثلثة أو المثناة افوقية اج وهو ولد آدم لصلبه
وكان أجل أولاده وأفضلهم وأشبههم بأبيه وأحبههم اليه ورصيه وخليفته وولده امة
في بطن وحده وعمره سبع مائة سنة وهو الذي تنتهي اليه الانساب كما قاله الدميري
اه وصحفه نجسون وصحف ادريس ثلاثون وابراهيم عشرة على الاصع والعشرة
الباقية من المائة انزلت على موسى قبل التوراة وقيل انزلت على آدم اه وبردة

فيل نسكاهما قال تعالى
ولا تسكحوا المشركات حتى
يؤمن وقال والمحصنات من
الذين اتوا الكتاب من قبلكم
أي حل لكم بكرة لانه يخاف
من الميل اليها الفتنة في الدين
والحريية أشد كراهة
لانها ليست تحت قهرنا
والخوف من ارفاق الولد حيث
لم يعلم اه ولد مسلم وخرج
بخالصة المتولدة من كتابي
ونحوه نذية فحرم كعكسه
تغليبا للتحريم (والكتابية
يهودية أو نصرانية)
لا متمسكة بزبور داود ونحوه
كصف شيت وادريس
وابراهيم عليهم الصلاة
والسلام فلا تحل لمسلم

عليه قوله تعالى صنف ابراهيم وموسى الا ان يجعل المصنف تسليماً لكتاب ق ل
 على الجلال وشورى لكن هذا بعيد (قوله لان ذلك) أي الزبور وصنف شيت
 وصنف ادريس وصنف ابراهيم لم تنزل بنظم يدرس أي فلم يكن التمسك بها حرمة
 كحرمة من عندهم كتاب ووجه هذا التمرض واضح ح ل ولعله ان عدم انزال
 الفاظها لا يمنع حرمة فكاح التمسك بها أو انه يقتضي انها ليست كلام الله مع
 انها كلامه لانها معدودة من الكتب المنزلة ولو كانت المصافي تسمى كتاباً منزلة
 لسميت الاحاديث النبوية كتاباً لان معانيها انزلت فالحق ان الزبور والصف
 انزلت الفاظها واهموا معانيها بالهام من الله كما قاله ق ل على الجلال (قوله وانما
 أوحى اليهم معانيه) أي فهموا بالهام من الله فتكون ليست من كلام الله على هذا
 بخلاف ما بعده (قوله لانها حكم) جمع حكمة وقوله وواعظ الظاهر انه تفسير للحكم
 لانه لو اريد بها كل كلام وافق الحق لسميت الاحكام التي تقام اي قوله لا احكام
 وشرائع الا ان تخصص بغير الاحكام فيكون مواعظ عطف خاص على عام لان المواعظ
 لا بد من اشتغالها على وعظ (قوله لا احكام وشرائع) عطف تفسير أي فالتمسك
 بها كالتمسك ح ل (قوله في مقتضاه) راعي معنى غير فانت الضمير (قوله وفساد
 الذين) يعني انهم لما تمسكوا بما لم ينزل بنظم يدرس كان بمثابة الذين الفاسد فالتعبير
 فيه مسامحة حل أو يقال المراد بالذين التمسك أي وفساد التمسك أو يقال شدة
 فساد الذين أو يقال وفساد الذين أي باعتبار الاصل كما في م ر بخلاف الكتابية
 فان دينها باعتبار الاصل صحيح (قوله في اسرايلية) أي يقينا فان شك في كونها
 اسرايلية فهي داخله في قوله وفي غيرها ع ش على م ر (قوله الى اسرائيل)
 واسمه بالعبرانية عبد الله حل وهو لقب ليعقوب (قوله دخول أول آياتها بالآباء
 الذي نسب اليه) ولومن جهة الام وفي شرح الارشاد لابن أبي شريف ان المراد
 بالآباء مطلق الاصول ولوجدة وهو قريب حيث نسبت واليهما عرفت قبيلتها بها
 حل وعبادة م ر والمراد بأول آياتها أول جدي يمكن اتساعها اليه ولا نظراً لبعده
 وظاهرانه يكفي هنا بعض آياتها من جهة الام وقول م ر ولا نظراً لبعده أي الذي
 انزل منه فلا يضر دخوله فيه بعد البعثة الناصية ولا يضر كونه مجوسياً فاذا تزوج
 المجوسي المذكور بكتيبة حلت بنتها وهذا مقيد لما مر من أن المتولدة بين من تحمل
 ومن لا تحمل تحرم كما قاله ح ل أي فمحل التحريم اذا لم يدخل أول آياتها في دين
 الكتابي قبل نسخته (قوله وهي بعثة عيسى) بالنسبة الى بعثة موسى وقوله وأنبياءنا
 بالنسبة لبعثة عيسى كما يؤخذ من ع ش فلا حاجة لما أطال به الخالي فشرعية

قيل لان ذلك لم ينزل بنظم
 يدرس ويتلى وانما أوحى
 اليهم معانيه وقيل لانه حكم
 ومواعظ لا احكام وشرائع
 وقرى القفال بين الكتابية
 وغيرها بان فيها قصصاً واحداً
 وهو كفرها وغيرها فيها
 قصص الكفر وفساد الدين
 (وشرطه) أي حل نكاح
 الكتابية الخالصة
 (في اسرايلية) نسبة الى
 اسرائيل وهو يعقوب بن
 اسحاق بن ابراهيم عليهم
 الصلاة والسلام ما رده
 بقول (ان لا يعلم دخول
 أول آياتها في ذلك الدين
 بعد بعثة نبيه) وهي بعثة
 عيسى أو نبينا

وعيسى ناسخة الشريعة موسى وقيل خمسة لما لقوه تعالى ولا بل لكم بعض الذي
 حرم عليكم ورواياته لا يشترط في نسخ الشريعة رابع جميع أسكتها باجر (قوله وذلك
 أن علم) أي بالتواتر أو شهادة عدلين أسلم أي عند القاضي وأما في عقد الجزية
 فيكنى انبأوهم تغلب الحق الذي هو لم يكتف به ولا بأخبار القليل هذا احتياط
 للأبضاع لكن بأخبار العدل يحل له التسلح باطننا لا به ظن إقامة الشاهد عقيم
 اليقين ومن ثم لو أخبر زوجة بأن زوجها مات حل لها التزوج باطننا حل (قوله
 بعد تحريفه) وإن لم يحتسبوا المحرق س ل (قوله كبشة من بين موسى وعيسى)
 لأنهم كلهم أرسلوا بالتوراة س ل أي بالعمل بها وبقيلها كداود وبنه عليهما
 اسلام (قوله لشرف نسبهم) المناسب أن يقول نسبه أو نسبها (قوله لسقوط
 فضيلته) أي ذلك الله بن وقوله بها أي بتلك الشريعة العاصفة وهي شريعة عيسى
 فلم يدخل فيه وهو حق ح ل (قوله وفي غيرها) كالروم اه ب ر (قوله أي غير
 الاسرائيلية) أي غيرها يقينا بأن علم أنها غير اسرائيلية أو شاك هل هي اسرائيلية
 أولا س ل (قوله أن يعلم) أي بالتواتر أو شهادة عدلين أسلم لا يقول المتعاقدين
 على المعتمد زى (قوله مطلقا) أي تجنبوا المحرق أم لا (قوله لتسكتهم) المناسب أن
 يقول لتسكتهم أي أول الآباء أو لتسكتهم أي المرأة ويمكن أن يكون الضمير راجعا
 للآباء وفيه ان المذعي دخول أول الآباء لا الآباء فانظر ما مر به وهكذا يقال
 في قوله السابق لشرف نسبهم وقد يجاب بأن الضمير راجع لقومها المعلوم من المقام
 اه وعبارة المتأخر دخول ثوبها في ذلك الله بن فعمل هذا التعبير مري له من شراجه
 (قوله أو بعدها وقبل تحريفه) انما ذكر هذه الصورة توطئة للعكس وكان الاخصر
 أن يقول بخلاف ما اذا علم دخوله فيه بعدها أو قبلها أو بعد تحريفه ولم يحتسبوا المحرق
 (قوله أو عكسه) أي قبلها أو بعد تحريفه ح ل وقوله ولم يحتسبوا قيد في العكس
 (قوله أو شاك) مطلق على علم فهو راجع له ووالثلاثة أي أو شاك فيها وانما أثر
 الشاك في هذه دون التي قبلها انما أشار اليه الشارح في ذلك بقوله لشرف نسبهم
 وقول السبكي ينبغي الحل فيما علم دخول أول أصوله وشاك هل هو قبل التسخ
 أو التحريف أو بعده ما قل والافان كيلي اليوم لا يعلم أنه اسرائيلي الا ويحتل
 فيه ذلك فيؤدى الى عدم حل ذبايح أحدهم اليوم ولا منا كتهم بل ولا في زمن
 المعصية كني قرية والضمير وقينقاع وطلب مني يا شام منهم من التبايح فأتيت
 لأن يدهم على ذبيحتهم من غير انكار عليهم دليل شرعي ومنعهم قبل عتدب لفتوى
 بعضهم اه ضعيف مردود اه شرح م ردو حجر (قوله لسقوط فضيلته بالتسم)

وذلك بأن علم دخوله فيه
 قبلها أو شاك وان علم دخوله
 فيه بعد تحريفه أو بعد بشة
 لا تسفه كبشة من بين
 موسى وعيسى لشرف نسبهم
 بخلاف ما اذا علم دخوله فيه
 بعدها لسقوط فضيلته بها
 (و) في (غيرها) أي غير
 الاسرائيلية (أن يعلم ذلك)
 أي دخول أول آباءها في ذلك
 الله بن (قبلها) أي قبل بشة
 تسفه (ولو بعد تحريفه
 أن تجنبوا المحرق) وان أقدم
 مسكتهم الاصل المنع بعد
 التحريف مطابقا لتسكتهم
 بذلك الله بن حين كان حقا
 بخلاف ما اذا علم دخوله فيه
 بعدها أو بعدها وقبل تحريفه
 أو بعدها وقبل تحريفه
 أو عكسه ولم يحتسبوا المحرق
 أو شاك لسقوط فضيلته
 بالتسم أو بالتحريف المذكور
 في غير الاخيرة وأخذنا بالاعطاف
 فيها (وهي) أي الكتابية
 الخاصة

أى فى الاقارب وقوله أربا تصرى فى الثالثة (قوله فى المحو نقفة) بخلاف التوراة
والحد بقذفها ح ل فجميع حقوق المسئلة ثابتة له الا هذين (قوله وقدم) ويجب
ان يستوى لما فى القسم وان كان معه شريطة بر (قوله ويغتفر عدم النية) أى
لو امتنعت أى النية الحقيقة لان نيتها كلابية وفى غير المتبعة لا بد ان تنوى ع ش
أى التمييز ولو غسله مكرهه بأن يشره وحب عليه أن ينوى عنها شيئا وعبرة
ع ش قوله منها يقتضى انه ينوى عنها عدا لا امتناع وهو كذلك قال س ل فينوى
استباحة التمتع وكذا فى الجنونة (قوله من نجس) ولو معفو عنه وقوله ونحوه
شامل للثوب والبدن وان لم يكن لذلك رائحة عكسية وهو واضح لان ذلك يفتقر
الشهوة ويقلل الرغبة ح ل (قوله واستعداد) أى خلق العانة (قوله ونحوه)
كتنف الابط (قوله لتوقف التمتع) أى فى الغسل وقوله أو كاله أى فى التنظيف
وما بعده ومثله جرمها اذا امتنعت الزوجة من تمكين الزوج لشعته ومثله
أوساخه هل تكون ناشئة فأجاب بده وله لان تكون ناشئة بذلك ومثله كمالا تحب المرأة
عليه يجر على ازالته اخذنا فى البيان ان كل ما يتأذى به الانسان يجب على الزوج
ازالته حيث تأذى بذلك تأذيا لا يمتنع عادة بل يعلم ذلك بقرائن الاحوال من جيران
الرجل المذكور أو من هو مباشر له ويؤخذ من ذلك جواب حادثة وقع السؤال عنها
وهى أن رجلا ظهر بيده المبارك المعروف وهو انه ان أخبر طبيبان انه مما يعدى أولم
يجبر بذلك لكن تأذى المرأة تأذيا لا يمتنع عادة فللازمة مع ذلك على عدم تعاطي
ما يتلف به بيده فلا تكون ناشئة بامتناعها وان لم يجبر الطبيبان المذكوران بما ذكر
وكان ملازما على النظافة بحيث لم يبق بيده من العفونات ما يتأذى به ويجب
عليها تمكينه ولا عبرة بمجرد نفرتها ومثل ذلك فى هذا التفصيل القروح السيالة
ونحوها من كل ما لا يثبت الخيار ولا يعمل بقوله فى ذلك بل بشهادة من يعرف حاله
لكثرة هشته له ع ش على م ر (قوله وتعبرى بنحو نقفة الخ) لشموله الكسوة وغير
النجس وغير الاعضاء أى فالنجس فى كلام الاصل ليس بغيره وكذا الاعضاء (قوله
وتحرم سامرية الخ) أى لانها ليس من أهل الكتاب برماوى (قوله وصابنية)
من صباء الى معتقده مال اليه وقوله خالعت النصارى فى أصل دينهم وأصل دين
اليهود الايمان بموسى والتوراة وأصل دين النصارى الايمان بيسى والانجيل
ح ل وأصل ديننا الايمان بالنبي صلى الله عليه وسلم والقرآن قال ق ل على التبرير
أصل دين كل امة مكتابها ونبيها ونسر المساوردى الخالفة بأن تكذب الصابنية
بيسى والانجيل والسامرة بموسى والتوراة ذى وكذلك لو تفوا الصانع أو عبدوا

(مسئلة فى المحو نقفة)
ككسوة وقسم وطلاق
بجامع الزوجية المتضمنة
لذلك (فله اجبارها) كالمسئلة
(على غسل من حدث أكبر)
النجس وجنابة ويغتفر عدم
النية منها للضرورة حكما
فى المسئلة الجنونة (و) على
(تنظف) بغسل وسخ من
نجس ونحوه وباستعداد ونحوه
(و) على (ترك تناول خبيث)
كخنزير وبل ومسكر
لتوقف التمتع أو كاله على
ذلك وتعبرى بنحو نقفة
ويتنظف وتناول خبيث
أهم من تعبرى بنقفة وقدم
وطلاق وبغسل ما نجس
من أعضائها وباكل
خنزير (وتحرم سامرية)
خالقت اليهود وصابنية)
خالقت النصارى فى أصل
دينهم أو شئ فى مخالفتها
لهم فيه وان وافقهم
فى الفروع

بمخلاف ما اذا خالفتم في الفروع فقط لانها (١٨٣) مبتدعة فهي ليستدعة أهل الاسلام والسامرة طائفة

من اليهود والصابئة طائفة
من النصارى وقول أو شئ
من زيادتي وإطلاق الصابئة
على من قتلناه والمراد وتطلق
أيضا على قوم أقدم من
النصارى يعبدون الكواكب
السبعة ويضيفون الآثار
اليها وينفون الصانع المختار
وهؤلاء لا تحمل مناسبتهم
ولا ذمتهم ولا يقرون بالجزية
ولا ينافي ذلك قول الراعي
في الصابئة النصارى المخالفة
لهم في الأصول انها تعبد
الكواكب السبعة الى آخر
ما مر لخوازم واقفتم في ذلك
للاقدمين مع موافقتهم
في الفروع للنصارى وهم مع
الموجود في زمنهم من الاقدمين
سبب في استفتاء القاهر
الفقهاء على عباد الكواكب
فاقى الاصطخري بقتلهم
(ومن انتقل من دين لا آخر
تعين) عليه (اسلام) وان
كان كل منها قراؤه عليه
لا يقر بظلال ما انتقل
عنه وكان مقرا بظلال
ما انتقل اليه فان ابي الاسلام
الحق بماضيه ان كان له امان
ثم هو حري ان يظفرنا به
قتلناه (فلو كان) المنتقل

كوكبا كما في شرح م ر (قوله بمخلاف ما اذا خالفتم في الفروع) أي فيصلون ما لم
تسكفهم اليهود والنصارى كبتدعة ملتسا ل (قوله لانتها مبتدعة) بمخلاف
التي خالفت في الأصول فانها خرجها عن عقيدة أهل الكتاب ليست من أهلها
عميرة فاشبهت المرتدة عن الاسلام س ل (قوله نعم ان كفرتها اليهود) أي في الأولى
والنصارى أي في الثانية فالوارع يعني أو وما قيل من ان الاستدراك صوري لانها متي
كفرتها لم تكن موافقة لهم في أصل دينهم غير ظاهر اذ قد تسكفها بانكارها منكم
فرعى عندهم أو بفعل يقتضي كل منما الكفر كالتقاء مصنف في خاذورة تدبر (قوله
والسامرة) أصلهم السامري عابد الجبل ح ل (قوله على قوم أقدم من النصارى)
كانوا في زمن ابراهيم منسوبيين لصابي هم نوح ذى (قوله يعبدون الكواكب
السبعة) وهي المجموعة في قوله

زحل شري مريخه من شمسه

وهي مرتبة على هذا النظم من السماء العليا الى السفلى برماوى (قوله وينفون
الصانع المختار) وزعمون ان الفلك حي فاطق ذى روح ل (قوله ولا ينافي ذلك) أي
قوله وتطلق الخ (قوله انه تعبد الكواكب الخ) أي فكلام الراعي يقتضي انها
من النصارى وما تقدم في قوله ويطلق الخ يقتضي انها قوم أقدم من النصارى لانها
منهم وما حصل منع التنافي ان الذين يعبدون الكواكب السبع فرقتان فرقة
أقدم من النصارى وهي المتقدمة وفرقة من النصارى وافقت النصارى في الفروع
ووافقت تلك الفرقة التي هي أقدم في كونهم يعبدون الكواكب فهي ملفقة وهذه
مراد الراعي وبالجملة نقول الراعي إطلاق ثالث للصابئة شيئا (قوله في ذلك)
أي عبادة الكواكب السبعة (قوله فاقى الاصطخري بقتلهم) وبذلوا القاهر ما لا
كثيرا فلم يقتلهم م ر وهذا من غباوته اذ كان يمكنه ان يقتلهم ويأخذ جميع
أموالهم (قوله ومن انتقل) ذكر هذا هنا مع ان المناسب ذكره في باب الردة توطئة
لقوله فلو كان المنتقل الخ (قوله لانه أقرا الخ) قضيته ان من انتقل عقب بلوغه
الى ما يقر عليه يقر وليس مراد اصكما هو ظاهرا لا بالاعتبار اعتقاده بل الواقع وهو
الانتقال الى الباطل والتعليل المذكور انما هو لغالب فلا مفهوم له شو برى ومثله
م ر (قوله ما انتقل اليه) أي مع كونه باطلا في الواقع فلا يقال ان هذا لا دليل
يأتي فيما اذا اسلم الكافر (قوله قتلناه) أي يجوز لنا قتله ويجوز ضرب الرق عليه
ويجوز المن عليه كذا قيل وفيه نظر لانه لا يقر على غير الاسلام فلا بد من قتله
وان ضرب بسا عليه الرق أو مننا ح ل (قوله حلت له) أي استمر حله له (قوله

(امرأة) كان تنصرت يهودية (لم تحمل اسلم) كالمرتدة (فان كانت) أي المنتقلة (منكوحته فكم مرتدة) فحده

فيما يأتي وخرج بالاسلم الكافر فانه ان كان يرى نكاح المنتقلة حلت له والافكاسلم (ولا تحمل مرتدة) لاحد
من المسلمين لانها كافرة لا اقر

ولامن الكفار بقاء عطفة الاسلام فيها (مودة) من الزوجين (١٨٤) (أولاً حلها) (قبل دخول) وراقى معناه

ولامن النكاح (ولم يرد أمثلها لانهما لا دولم لها) (قوله وودة من الزوجين) ومن ردة ما لو قال لزوجته ما كافر مرة يريد حقيقة الكفر لان أوا للشم أو أطلق برماوى (قوله قبل دخول) ولو في الدبر (قوله وودة متوقفا) وليس له في من التوقف نكاح نحو أخواتها شرح م ويوقف ظاهراً راي الأوه وطلاقه فيها ما ب ر ولا نفقة لها وان أسلمت في العدة وقوله فان جمعها اسلام بأن استغرق عدم قتلهما حتى أسلم ع ش وليس المراد انهما يتوخران الى اقتضاء العدة ليتظر هل يعود المرتد للاسلام أو لا وقوله اسلام في العدة أى ولو بقوله كان غاب ثم د بعد انهاء العدة وقال أسلمت قبل اقتضاءه لم يكذب فان كذبه قبل قولها (قوله والا) بأن أسلم بعد لقتضائهما أو قازيه الاسلام كما اقتضاء لطلأهم تغليباً للذم س ل وقوله حرم وطه ويجب به مهر برماوى أى ان لم يجعهما الاسلام في العدة (قوله لنزل ملك النكاح) أى ملك انتفاعه أى الانتفاع به كالمهر

باب نكاح المشرک

أى الحكم بصحته أو فساد أو دوامه أو رفعه ق ل (قوله وهو الكافر) على أى ملة كان فيشمل الكتابي وغيره ان أريد به من جعل لله تعالى شريكاً لقوله تعالى اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله وبعبارة أخرى قد يستعمل أى المشرک مع أى الكتابي كالفقير والمسكين ح ل (قوله وقد يطلق على مقابل الكتابي) وحينئذ يكون المراد به من يبدع غير الله من ادعاء صدام ونحوها كالشمس ح ل (قوله كما في قوله تعالى لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشرکين) فيه الشاهد لان عهده على أهل الكتاب يقتضى الغيرة ع ش (قوله منفكين) أى زائلي عيالهم عليه (قوله لو أسلم) ولو تبعاً لأحد أبويه كما يأتى (قوله على حرة) مثلاً الأمة اذا اعتقت في العدة أو أسلمت وكان يحمل له نكاح الأمة م ر (قوله تحمل له ابتداء) أى قبل الاسلام بأن وجد فيها الشرط المار وهذا يفيد ما تقدم ان الراجح عند شيخنا كابن جرير حل الكتابية للجوسى والثنى وفاقاً للروضة وخلافاً للسبكي حيث كانت تحمل للمسلم ح ل وقد تقدمت حرمة الوثنية والجوسية على الوثنى والجوسى كما قاله م ر فحرمتهما على ما مع حل الكتابية لهما مشكل لانها أشرف منهما الآن يقال قيام المانع بالوثنية والجوسية وهو التوائن والتعسس حرهما عليهما وخرج بقوله تحمل له محرمه ومطلقة فلا قبل التحليل وكتابية غير اسرائيلية لم يعلم دخول أول آياتها في ذلك الدين قبل نفسه وتحريره برماوى (قوله أو أسلمت زوجته) سواء كانت كتابية أم لا وهذا حكمه الاظهار حيث

من استند حال مني (تبر) فرة) بينهما عدم تأكد انه كاح بالدخول أو ما في معناه (وبعد) توقفها (فان جمعها اسلام في العدة دام نكاح) بينهما التأكد بما ذكر (والا فالفرقة) بينهما حاصلة (من) حين (الردة) منها أو من أحدهما (وحر وطه) في مدة التوقف لنزل ملك النكاح بالردة (ولاحد) فيه لشبهة بقوله النكاح بل فيه تعزيز وتجب العدة منه كما لو طلق زوجته رجعيًا ثم وطئها في العدة

باب نكاح المشرک وهو الكافر على أى ملة كان وقد يطلق على مقابل الكتابي كما في قوله تعالى لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشرکين منفكين لو أسلم أى المشرک ولو غير كتابي كوثنى وجوسى (على) حرة) كتابية) بقيد ردة بقوله (تحمل) له ابتداء (دام نكاحه) لجواز نكاح المسلم لها (أو) على حرة (غيرها) كوثنية وكتابية لا تحمل له ابتداء (وتختلف) عنه بأن لم يسلم معه وتعبيرى بغيرها

أهم من تبييه بوثنية أو رجوسية (أو أسلمت) زوجته رتخافه نكرة) وقد تم حكمها قبيل الباب

لم يقل أسلمت هي (قوله قبل الدخول) أي الوطاء ولو في الدبر وقوله وما في معناه
 أي من استدخال المتى في القبل (قوله والا فالفرقة من الاسلام) وكذا الواسم مع
 انقضاء العدة قليلا للمانع ح ل (قوله لانهما مغلوبان) أي مقهوران عليها
 فان قامت الفرقة باختيار من أسلم منهما لان الزوج ان أسلم فقد وجدت الفرقة
 باختياره وكذا ان أسلمت هي قاتهما مغلوبان عليها باعتبار ان الشرع طلب منها
 الاسلام وقهرهما عليه فهما بهذا الاعتبار مقهوران ويرد على التعليل فرقة الردة
 فانها فرقة فسخ مع انهما غير مغلوبين عليها فتأمل وأجيب بأن الردة تحصل للفرقة
 بينهما ما قهرهما عنهما ويجري ذلك في اسلام احدهما (قوله أو اسلامهما) ولو شك
 في المعية فقتل في تنزيهاهم الاسلام منزلة الابتداء الحكم بعدم دوام السكاح والذي
 في الروض دوام السكاح اه ح ل وعبارة من ل أسلمهما أي يقينا فلا يكفي
 الشك في المعية نعليها للمانع (قوله وتساو بينهما الخ) الاولى أن يقول ولتقارنهما
 لان المساواة تصدق مع تخلف أحدهما عن الآخر الا أن يقال المعنى وتساو بينهما
 في زمن النطاق بكلمة الاسلام وقوله المناسب الخ أي به ليخرج ما اذا ارتد معا فأتيا
 لا يقران (قوله لان به يحصل الاسلام) ان أراد أنه يحصل به وحده ولا مدخل
 لما قبله فمنوع كما هو ظاهر والارم حصول الاسلام اذا أتى بأخيه دون أولها
 وان أراد التوقف عليه مع مدخولية ما قبله فظاهر شوبري واسم ان في مثل هذا
 التركيب ضمير الشأن محذوف كما له اليوسفي على السكبر وفيه انه لم يهد حذف
 ضمير الشأن الا اذا خفت أن وقوله يحصل أي يوجد ويتحقق فلا يقال ان بالتمام
 يتبين دخوله في الاسلام من حين النطاق بالهمزة كما أنه لو مات مورثه أي المسلم بعد
 شروعه في الهمزة وقبل تمام كلمتي الشهادة لا يرثه بخلاف الصلاة يتبين بالراء دخوله
 فيها بالهمزة ويفرق بين ذلك وبين الصلاة بأن كلمتي الشهادة خارجة عن ماهية
 الاسلام بخلاف التكبير فانه ركن من الصلاة ح ل وشرح م رأي فهو من أجزائها
 فكان ذلك التبين ضروريا ثم لا هنا بل لا يصحيل المحصل للاسلام تمامها ويمكن
 أن يفرق أيضا بأن الدخول في الصلاة بالنية وهي تتحقق مع أول التكبير
 وفي الاسلام الاعتراف بمعنى الشهادة ولا يتحقق ذلك الاعتراف الا بالتمام اذ قبله
 لم يوجد الاعتراف بجميع معناه اعناني لمصار قوله لا بأوله لارد على المخالف
 (قوله لكن لو أسلمت المرأة) استدراك على قوله أو اسلامها دام وقوله مع أي الطفل
 لو قال مع أي الزوج الطفل أو المجنون كان أظهر وقوله بطل النكاح مثله في البطلان
 عكسه (قوله عقب اسلام أبيه) فهو عقب اسلامها ولا نظر الى أن العلة الشرعية

أي فان سكان ذلك قبل
 الدخول وما في معناه تعبرت
 الفرقة أو بعده وأسلم
 الآخر في العدة دام نكاحه
 والا فالفرقة من الاسلام
 والفرقة فيما ذكر فرقة فسخ
 لا فرقة طلاق لانهما مغلوبان
 عليها (أو اسلامهما) قبل
 الدخول أو بعده (دام)
 نكاحهما الخبر صحيح فيه
 وتساو بينهما في الاسلام
 المناسب للتقرير بخلاف
 ما لو ارتد معا كما مر (والمعية)
 في الاسلام (بآخر لفظ) لان
 به يحصل الاسلام لا بأوله
 ولا بآئانه وسواء فيما ذكر
 كان الاسلام استقلالاً أم
 تبعية لكن لو أسلمت المرأة مع
 أي الطفل أو عقبه قبل
 الدخول بطل النكاح كما قاله
 البغوي لتقدم اسلامها
 في الاولى

مع معلولها لان الحكم للتابع متأخر عن الحكم لامتبوع فلا يحكم للولد باسلام
حتى يصير الاب مسلما شرح م ر وعبارة ح ل (قوله لان اسلام الطفل الخ) أى
لا يحكم باسلامه الا بعد اسلام أبيه واسلامها مقارن لاسلام الاب فاسلامه عقب
اسلامها لان الحكم للتابع متأخر عن الحكم لامتبوع فقد حكم باسلامه بعد
اسلامها وهذا وجه به البلقيني خلافاً لغيره حيث قال بدوام النكاح بناء على ما صححه
من أن العلة الشرعية تقارن معلولها فنرتب اسلامه على اسلام أبيه لا يقتضى تقدماً
وتأخراً بالزمان هو ما قاله البغوى مبنى على أن العلة الشرعية تتقدم على معلولها
بالزمان وورد جهر ما تقدم عن البلقيني بأن الشارع نزل نطق التبوع بالاسلام منزلة
نطق التابع فكان نطقهما وقع في زمن واحد فاسلامه مقارن لاسلامها وكون
الحكم للتابع متأخر عن الحكم لامتبوع لا يفيد لان المدار هنا على التقدم والتأخر
بالزمان لا بالرتبة لانه امر عقلي لا يعول عليه هنا (قوله واسلام الطفل حكى)
أى فهو أسرع فيكون اسلامه متقدماً على اسلامها وبأى ذلك في اسلام أبيها معه
شرح م ر (قوله لا تضر مقارنته) أفهم كلامه ان المفسد الضار بعد العقد كان ارقه
أحدهما ثم رجع في العدة لا يضر وهو كذلك الا في رضاع أو جاع رافعين للنكاح
س ل (قوله لمفسد) أى عندنا فقط فان كان مفسداً عندنا وعندهم ضرر مطلقاً
أو عندهم فقط لم يضر مطلقاً والمراد بالمفسد عندنا ما اتفق عليه علماءنا أى علماء ملتنا
كما قاله الجرجاني بدليل قوله فيقره على الخ فيفيد ان غيره لا يشترط زواله عند الاسلام
وهو ظاهر ان ترافعه والمن لا يراه مفسداً اه عبدالحق (قوله زائل عند الاسلام)
وانما اعتبر زوال المفسد حين الاسلام لان شروط الصحة لمسلم متميز في حال الكفر
فلا أقل من اعتبارها حال الاسلام لئلا يخلو العقد عن شرطه في الحالين والحاصل
انهم نزلوا حال العقد في حال الاسلام منزلة الابتداء لان منزلة الدوام (قوله بشرط)
هنا قال بقيد كعادته وما الفرق بين القيد والشرط ولعله نقى في التعبير (قوله
ولم يعتقد وفساده) والعبرة باعتقاد أهل ملّة الزوج ب ر (قوله ومن الاول الخ)
فيه أن الخروج فرع الدخول وهذه الصورة لم تدخل في كلام المتن حتى يحتاج الى
اخراجها لان فرض المسئلة ان النكاح دام بعد الاسلام لانه قال وحيث دام الخ
وهذه انقطع فيها النكاح بالاسلام فلم تدخل فلما قال المتن ولا تضر مقارنته الخ
وحذف الحينية مع قوله ومن الاول (قوله ما لو نكح حرة) أى صالحة للتمتع وأمة
سواء نكحها ماعاً أو مرتباً ماعاً المعية أو تقدم نكاح الحرة فلا اشكال في اندفاع الأمة
لان المفسد قارن العقد والاسلام وأما عند تقدم نكاح الأمة فلم يوجد فيه ذلك

لان اسلام المفسد عقب
اسلام أبيه واسلامها
في الثانية متأخر فانه قولى
واسلام الطفل حكى
(وحيث دام) النكاح
(لا تضر مقارنته) لفسد زائل
عند اسلام بشرط زواله
بقولى (ولم يعتقد وفساده)
تخفيفاً بسبب الاسلام بخلاف
ما اذا لم ينزل المفسد عند
الاسلام أو زال عنده
واعتمد وفساده ومن الاول
ما لو نكح حرة وأمة واسلامها
اذا المفسد وهو عدم الحاجة
النكاح الا أنه لم ينزل عند
الاسلام المنزل منزلة الابتداء

وانما افسد واقبه نكاح الامة فاطرين في ذلك الى انه اى الاسلام كابتداء النكاح
دون الدوام بخلاف نحو العدة الطارئة بعد العقد قال الرافعي لان نكاح الامة بدل
يعدل اليه عند تعذر الحرة والابدال اضيق حكما من الاصول فلهذا غلب هنا شبهة
الابتداء لان المفسد خوف ارفاق الولد وهو دائم فاشبه المهرمية بخلاف العدة اى
عدة الشبهة الطارئة والاحرام لزواله ما عن قرب فالحاصل ان الاسلام ينزل منزلة
الابتداء الا في الاحرام وعدة الشبهة الطارئة كما قاله سم (قوله كما يعلم مما ياتي)
في قوله ونقرهم فيما توافقه اليه على ما نقرهم عليه الخ كذا قيل والاولى ان يراد
بما ياتي اى في الفصل الا تى حيث قال هناك أو أسلم على حرة واماء واسلم كما مر
تعينت اى الحرة للنكاح لانه يمتنع نكاح الامة لمن تحت حرة تصلح فيمتنع اختيارها
(قوله فحل له الآن) اى حين الاسلام وقال ابن قاسم كلام الاصل يحتاج اليه
لاخراج ما اذا طار له مانع بعد العقد كطرو رضاء محرم ووطى ام زوجته أو بنتها
ولا اخرج ما اذا تقدم نكاح الامة على الحرة ووجدت شروط نكاح الامة فان
العقد لم يفتن به سد في المذ كورات مع ان الزوجة في الاولين والامة في الثالث
لا تحل عند الاسلام اه (قوله فيقر على نكاح الخ) هو واللذان بعده مفرعة
على المنطوق وقوله لا على نكاح محرم مفرع على مفهوم زائل عند الاسلام (قوله
تنقضى عبارة المنهاج) منقضية وهى أظهر (قوله عند الاسلام) اى قبله
وكلامه يقتضى انه لو انطبق آخر العدة على آخر كفى الشهادة اقر على ذلك لانه
يصدق عليه ان العدة منقضية عند الاسلام ونقل عن شيخنا انه لا يقر على ذلك
لمقارنة المانع وهو العدة للاسلام حل وهذا هو المعتمد (قوله لا تنهائ الفساد
عنده) لانه في الاولى لا فساد لان النكاح بلاولى ولا شهود لم يجمع اثمتنا على بطلانه
بدليل ان داود الظاهري يرى صحة النكاح بغير الولي والشهود وفي الثانية الفساد
زائل ولم يعتد وافساده حل بايضاح اى لان قول المتن لا يضر مقارنة الخ سالبة
تصدق بنى الموضوع فشمى ما اذا اتى المقيد بالكلية كالنكاح بلاولى وشهود
لكن يعكز عليه قوله مقارنته بأنه لا يصح أن يقال لا يضر مقارنته لفسد عدم الفساد
اذا المقارنة لا بد فهمان الفساد والنفي انما هو منصب على قضر كالمقارنة فكونها
تصدق بنى الموضوع فيه شىء وفيه أن موضوع السالبة نفس المقارنة ولا بد شىء
بما ذكر اذ يصح أن يقال لا يضر مقارنته لفسد عدم وجود المقارنة له وعبارة عن
قوله لا تنهائ الفساد اى فهو مثال لفسد الزائل عند الاسلام اى بناء على ان الخل
عما ذكر مفسد وهو خلاف ما مر من انه غير مفسد ولك أن تقول الخلوعن الولي

كما يعلم مما ياتي فلا حاجة
الى الاحتراز عنه بقوله
وكانت بحيث فحل له الآن
(فيقر على نكاح بلاولى
وشهود وفي عدة) للغير
(تنقضى عند الاسلام)
لا تنهائ الفساد عنده بخلاف
غير المنقضية فلا يقر على
النكاح فيها لبقاء الفساد

والشهود متحقق عند الاسلام فان الانتفاء ولعل الجواب أن يقال المفسد خلو
العقد عما ذكر حين صدوره وهذا غير متحقق عند الاسلام والمتحقق عنده هو كون
العقد السابق خاليا عما ذكر حين صدوره وذلك ليس هو المفسد (قوله على نكاح
مؤقت) فيه ان هذا هو نكاح المتعة وقد قال بحله ابن عباس واستمر عليه وان كان
مخالفافيه لكافة العلماء من الصحابة والتابعين حل أي فهو غير مفسد فيصح سواء
اعتقدوه مؤبدا أم لا الا أن يقال لم يعتد بخلاف ابن عباس للاجماع على خلافه
فيكون مفسد الكفر يرد عليه خلاف داود الظاهري فيسار (قوله ان اعتقدوه
مؤبدا) والعبرة باعتقاد أهل ملّة الزوج برماوى (قوله وقد بقي من الوقت الخ)
لان المفسد ليس زائلا عند الاسلام فان لم يبق من الوقت شيء فمعلوم أن لانكاح
لاعتقادهم ذلك حل (قوله كنكاح طرأت عليه عدة شبهة) كان أسلم فوطئت
بشبهة ثم أسلمت أو عكسه أو وطئت بشبهة ثم أسلمت في عدها على المذهب وان كان
لا يجوز نكاح المعتدة لان عدة الشبهة لا تقطع نكاح المسلم فلهذا أولى لكونه محتمل
في أفكحة الكفار ما لا محتمل في أفكحة المسلمين فدلينا عليه حكم الاستدامة هنا
دون نظائره شرح م ر واستشكل القفال عروضا الشبهة بين الاسلامين بأن
احد الزوجين اذا أسلم شرعت الزوجة في عدة النكاح وهي مقدمة على عدة
الشبهة كما سيأتي قريبا في كتاب العدد فاسلام الآخر يكون في عدة النكاح
لا في عدة الشبهة واجيب بأجوبة منها ما قاله الامام وغيره ان لا تقطع بكونها عدة
نكاح بل واز أن يسلم المتخلف فيبين أن الماضي منها ليس عدة نكاح بل عدة شبهة
زى ومن الاحوية ما اذا كانت حاملا فانها تقدم عدة الشبهة على عدة النكاح وهذا
الاشكال لا مرد على كلام المصنف لان كلامه فيما اذا طرأ الاسلام على الشبهة
والاشكال فيما اذا عرضت الشبهة بين الاسلامين كما في عبارة م ر فاشكال
القفال وارد عليه تأمل (قوله ثم أحرم) أو فارق أحرامه اسلامهما س ل (قوله
ونكاح الكفار صحيح) والوجه انه ليس لنا البحث عن اشمال انكحتهم على
مفسد أو لا لان الأصل في انكحتهم الصحة كأنكحتنا شرح م ر أي ليس لنا البحث
بعد الترافع اليها والمراد أن لا يبحث على اشماله على مفسد ثم ينظر هل هذا المفسد
باق فتنقض العقد أو زائل فنسقيه فاسم من انانقض عقدهم المشتمل على مفسد
غير زائل محله اذا ظهر لنا ذلك من غير بحث والا فالبحث ممتنع علينا اه رشيدى
(قوله أي محكوم بصحته) والا فالصحة موافقة القفل ذى الوجهين الشرع ففى
تستدعى تحقق الشرط بخلاف الحكم بها فانه رخصة وتخفيف قال الشيخ ولعل

(و) يقر على نكاح (موقت)
ان (اعتقدوه مؤبدا)
كصحيح اعتقدوا فساد
ويكون ذكر الوقت لغوا
بخلاف ما اذا اعتقدوه مؤقتا
فانه اذا وجد الاسلام وقد
بقي من الوقت شيء لا يقر على
نكاحه (انه نكاح طرأت
عليه عدة شبهة واسما فيها)
فيقر عليه لانها لا ترفع
النكاح (أو) نكاح (أسلم
فيه أحدهما ثم أحرم) بنفسك
(ثم أسلم الآخر) في العدة
(والا قل محرم) فيقر عليه
لان الاحرام لا يؤثر في دوام
النكاح فلا يختص الحكم
بما اقتصر عليه الأصل من
التصوير بما اذا أسلم الزوج
ثم أحرم ثم أسلمت الزوجة
(لا) على (نكاح محرم)
كبنته وامه وزوجه أبيه
أو ابنه للزوم المفسد له
(ونكاح الكفار صحيح) أي
محكوم بصحته وان لم يسلموا
ورخصة لقوله تعالى وامراته
جمالة الخطب وقوله وقالت
امراته فرعون

ولأنهم لو ترفعوا البناء بطله قطعا (١٨٩) (فلا تطلق ثلاثا ثم أسلم لم تحل له إلا بمحل) كافي إنكم

(ولم تقرر على نكاح معصية)
معصية (والمسمى الفاسد)
نكح (أن قبضته) كله (قبل
إسلام فلا شيء) لها
لا انفصال الأمر بينهما وما
انفصل حالة الكفر لا يتبع
نعم لها مهر المثل أن كان
المسمى مسلما أسروه لأن
الفساد فيه لحق المسلم وفي
نحو النكاح طلق الله تعالى
ولا تفرقهم حالة الكفر على
نحو النكاح دون المسلم والحق
بالمسلم في ذلك عبده ومكاتبه
وأما ولده بل ويطلق به سائر
ما يختص به المسلم والكافر
المعصوم (أو) قبضت قبل
الإسلام (بعضه) فلها قسط
ما بقي من مهر المثل) وليس
لها قبض ما بقي من المسمى
(والأى) وإن لم تقبض منه
شيئا قبل الإسلام (ف) لها
(مهر مثل) لأنها لم ترض
ألا بالمهر والمطالبة في الإسلام
بالمسمى الفاسد بمنع
فرجع إلى مهر المثل كما
لنكح المسلم بفاسد ومحل
اسمها قاله بل والمسمى
الصحيح فيما لو كانت حرة
إذا لم يمنعها من ذلك زوجها
فأما أملاكه والخلية عليه

المراد أنه يعطى حكم الصحيح والأفعبر بأنه محكوم بصحته لا يخلص تأمل شو برى
وكتب أيضا قوله أى محكوم بصحته أى حيث لم يوافق الشرع وأما إذا وافق الشرع
كان زوجه القاضى فصحيح لانطباق تعريف الصحة عليه ح ل (قوله) ولأنهم
لو ترفعوا الخ) فيه تعليل الشيء بنفسه لأن معنى قوله لم يطله إذا فصحكم بصحته
فيكون المعنى ونكاح الكفار محكوم بصحته لأنهم لو ترفعوا البناء فصحكم بصحته
بأمل (قوله) فلا تطلق ثلاثا ثم أسلم) أى أو أسلم وهو لم تحل في الكفر وما ذكرناه
في الصورة الثانية ظاهر وإن أوهم أطباقهم على التعبير هنا بثم أسلم خلافه
أوما لو تحلت في الكفر كفى في الحل اه شرح م ر (قوله) إلا بمحل) ولو في
الكفر سواء اعتقدوا وقوع الطلاق أولا لأننا نعتبر حكمكم الإسلام من ل
(قوله) نكح) والظاهر أن مثل النكاح الدم لو أوه متقوما ح ل (قوله) إن قبضته) أى
الرشيده أى أو قبضته ولو غيرها ولو بإيجاب من قاضيه فان لم يقبضه أحد من ذكر
بأن قبضته سفيهية رجع إلى اعتقادهم فيه فيما يظهر شرح م ر (قوله) لا يتبع
أى بالنقض كافي شرح الروض (قوله) عبده ومكاتبه وأما ولده) وإن كانوا كفارا
بدليل إلحاقهم بالمسلم إذ لو قيدوا بالإسلام لكانوا داخلين في المسلم شيئا (قوله)
فلها قسط ما بقي) والاعتبار في تقسيط ذلك في صورة مثلى نكح تعددت ظروفها
واختلاف قدرها أم لا بالكيل وفي صورة متقوم نكح نكح زادت أحدهما بوصف
يقضى زيادة قيمته وتكثيره بالقيمة عند من يراها ثم لو تعدد النكح وكان
مثليا كزق خمر وزق بول وقبضت بعض كل منهما على السواء فينبغي اعتبار الكيل
ولا نسافي مقرر هنا ما مر في الوصية أنه لو لم يكن له إلا كلاب وأوصى بكلب من
كذبه اعتبر العدد لا القيمة لأن ذلك محض ترجع فاختار ثم ما لا يفتقر في المعارضات
شرح م ر (قوله) أى وإن لم تقبض منه شيئا قبل الإسلام) بأن لم تقبضه أصلا
أو قبضه بعد الإسلام سواء كان بعد إسلامها أم إسلام أحدهما كما نص عليه
في الأم شرح م ر (قوله) ومحل استحقاقها الخ) محله أيضا في غير المفوضة أما لو نكح
مفوضة فلا شيء لها وإن وطئها بعد الإسلام رى أى لا مهر لها لأنه استحق وطئا
بلا مهر ولا ينابيه ما في الصداق أنه لو نكح ذمى ذمى تقوىضا وترافعا لينا حكمنا لها
بالمهر لأن ما هنا في الحريين وفيما إذا اعتقدوا أن لا مهر يحال بخلافه ثم فيها
م ر (قوله) فيما لو كانت حرة) أى والزواج مسلم أو حربي كما هو ظاهر وهو ظاهر
أن كان مهر المثل أو المسمى معيناً مالاً أو مكاناً في الدمة فهل يأتي ذلك فيه أيضا بأن
يقصد عدم رفع ما في ذمته ويبرأ بذلك أم لا انظره عن والظاهر أنه يأتي فيه أيضا

(ومن دفعه بإسلام) منها أو منه (بعد دخول) (١٩٠) بأن أسلم أحدهما ولم يسلم الآخر في العدة (كثيرة)

فيما ذكر فهو أعم من
اقتضاه على هذا المسمى
الصحيح (أو) بإسلام (قبله)
فإن كان معه (ف) لها (نصف)
أي نصف المسمى في المسمى
الصحيح ونصف مهر المثل
في المسمى القاسد (أو منها فلا
شيء) لهذا أن الفراق من
جهتها (ولو ترفع البنا) في
نكاح أو غيره (ذميان أو مسلم
وذمي أو معاهد أو هو) أي
معاهد (وذمي وجب) علينا
(الحكم) بينهم بلا خلاف
في غير الأولى والأخيرة
وأما فيهما فلقوله تعالى
وأن أحكم بينهم بما
أنزل الله وهذا ما منع لقوله
فإن جاؤك فاحكم بينهم
أو أعرض عنهم كما قاله ابن
عباس رضي الله عنهما ثم
لو ترفعوا البنا في شرب خمر
لم نخذهم وإن رضوا بحكمنا
لأنهم لا يعتقدون تحريمه قاله
الرافعي في باب حد الزنا
والأخيرتان من زيادتي
(ونقرهم) أي الكفار فيما
ترافعوا فيه البنا (على
ما قرهم) عليه (لو أسلموا
ونبطال ما لا نقرهم) عليه لو
أسلموا ولو ترفعوا البنا في نكاح

بدليل قول الشارح والاسقاط لا يكون إلا بما في الذمة شجبنا (قوله
ولو ترفع البنا) مراده رفع الأمر البنا ولو من أحدهما فقط بأن جاء لنا أحدهما يطلب
خصمه بدليل بقية الكلام شوبري (قوله بلا خلاف) الأولى أن يقول للأجماع
(قوله وهذا ما نسخ الخ) والأولى جملها أي الثانية على المعاهدين والأولى على الذميين
كما قال بعضهم إذ لا يصار إلى النسخ إلا أن تعذر الجمع والجمع ممكن ويقال عليه
إذا سككت الثانية منسوخة بالأولى وقد سلف أن الثانية في المعاهدين يلزم من
ذلك لزوم الحكم بين المعاهدين وقد ذهب الشافعي إلى المنع ويحجب بأن النسخ
في الحقيقة لقياس أهل الذمة على المعاهدين الذين وردت فيهم الآية ولما كانت
الآية أصل القياس جعلت الآية الأخرى ناسخة لها من حيث المنع من صحة
القياس فليتنامل أم عميرة وزي لانهم قاسوا الذميين على المعاهدين لعدم
وجوب الحكم بينهم قبل نزول قوله تعالى وأن أحكم بينهم فلما نزل كان ناسخا
لهذا القياس وبعبارة شرح م أو تحمل الآية الأولى على أهل الذمة والثانية
على المعاهدين إذ لا يجب الحكم بينهم على المذهب لعدم التزامهم أحكامنا
ولم نلتزم دفع بعضهم عن بعض وهو أولى من النسخ (قوله لأنهم لا يعتقدون تحريمه)
ولا نأمرهم على شربه حيث لم يتجأه رواه ولأنه أسهل من الزبالان أخرجه أحت
وإن أسكرت في ابتداء ملتنا وذلك لم يحل في ملة قط قال جبر فان قلت هم مكلفون
بالفروع فلم لم نؤاخذهم بها مطلقا قلت ذلك إنما هو بالنظر لعقائهم عليها
في الآخرة وما نحن فيه إنما هو بالنسبة لأحكام الدنيا على أن التحقيق عندى
أنهم ليسوا مكلفين إلا بالفروع الجمع عليهم بدون المختلف فيها إذ لا عقاب فيها
الاعلى معتقد التحريم أم حل فان قلت يشكل على التعليل بعدم اعتقاد تحريمهم
حد اعتنى بشرب ما لا يسكر من النبيذ إذا رفع لحكمكم شأني قلت يفرق بأن من
عقيدة الخنفي أن العبرة بمذهب الحاكم المترافع اليه مع التزامه لفواعل الأدلة
الشاهدة بضعف رأيه فيه ولا كذلك هم أم تحفه (قوله ونقرهم الخ) ختم بهذا
مع تقدم كثير من صوره كقوله فيقرون على نكاح بلاولى وشهود الخ لأنه ضابط
صحيح يجمعها وغيرهما م ر (فصل في حكم من زاد على العدد الشرعي) *
أي وما نذكره من قوله أو أسلم على أم وبنتها أو على أمة الخ والأولى أن يقول
في حكم من زادت زوجاته وفي حكم من زاد من الزوجات لأنه ذكر حكم كل منهما
وقد يقال مراده بحكم من زاد بالنسبة لأنفسهن أولن من في عصمة حل وحكم
ذلك أنه يلزمه اختيار مباحه ويندفع به ككاح الرائد وقوله من زوجات الكافر

بلاولى وشهود أو في عده من منقضية عند الترافع أو قرنا بمخلاف ما إذا كانت باقية وبخلاف نكاح
محرم (فصل في حكم من زاد على العدد الشرعي من زوجات الكافرية بإسلامه

بيان لمن وقوله بعد اسلامه متعلق بقوله حكم (قوله لو أسلم الخ) ولو أسلمت على أكثر
 من زوج لم يكن لها اختيار على الأصح أسلموا معا أو مرتباً ثم ان ترقب النكاحان فهي
 لا قول وكذا لو أسلموا دونها أو الأول وحده وهي كتابية شرح مرقان مات الأول
 ثم أسلمت مع الثاني أقربت معه ان اعتقدوا صحته وان وقع ما لم يقر مع واحد منهما
 مطلقاً اهـ بخروج طوائف من هذا الاختيار كما لا رجل لانها لا تملك ابتداء
 نكاح أكثر من رجل بخلافه (قوله من مباح له) هـ لا قال كالاتي مباحه لا فادته
 الاختصار ويمكن انه صرح بالحرف هنا لبيان ان الاضافة فيما بعد على معنى ذلك
 الحرف لا على معنى في أو من ولم يصرح به فيما يأتي للاختصار ولعلمه من هنا وقطع
 ما بعده عن الاضافة لعمل المضاف اليه فيه ولم يقطع هنا لعدم تقدم مضاف قبله
 يعني المضاف اليه فيه قائل شوبري (قوله بعد اسلامه فيها) أي العدة وهي من حين
 اسلامه من حل (قوله لزمه اختيار مباحه) ولا يشترط فيه الاشهاد ع ش ويكتفي
 الاختيار الضمني بان يختار الفسخ فيما زاد على مباحه والحاصل كما يأتي انه اذا
 أتى بصيغة امساك لم يحتج لصيغة فراق لا مفارقات كما يدل عليه قوله وان دفع نكاح
 ما زاد وان أتى بصيغة فراق لم يحتج لصيغة امساك في المسكات (قوله وان دفع
 نكاح من زاد) أي من حين الاسلام ان أسلموا معا والافق اسلام السابق من
 الزوج أو المندعة فتعسب العدة من حيثئلا لانه أي الاسلام السبب في الفرقة
 لا من الاختيار وفرقتهم فرقة فسخ لا فرقة طلاق شرح مـ (قوله ان غيلان) ولعله
 انما نص على غيلان مع انه من جملة ستة أسلم كل منهم على عشرة نسوة كما قاله ابن
 الجوزي لصحة الحديث في شأن غيلان دون غيره تقرير مدافني وقال البرماوي لانه
 الذي وقع منه الخطاب مع النبي صلى الله عليه وسلم (قوله أسلمت أربعاً) أي اختر
 اختار الاذرى ان أسلمت للزوج وفارق للإباحة واعتمده مـ واختار السبكي
 عكسه واعتمد غير واحد واختار بعض مشايخنا وجوب أحدهما اذ بوجوده تعيين
 الآخر وفي جميع ذلك نظر اذ لا معنى لتعين لفظ أحدهما معينا أو مباحاً وإباحة
 الآخر كذلك فالوجه ان الواجب هو القدر المشترك بينهما الموجود في ضمن أيهما
 وجد وهو مباحه من غيره والجمع بينهما تأكيد برماوي ومثله قل على
 الجلال وانظر ما الفرق بين ما اختاره وبين ما قبله وهو وجوب واحد لان تعيين
 مباحه يحصل بأحدهما فالحق ان الواجب واحد لا بعينه لانه يلزم من أحدهما
 الآخر كما يدل عليه قول المتن لزمه اختيار مباحه وان دفع ما زاد مع قول الشارح
 فيما يأتي فلو اختار الفسخ فيما زاد على المباح تعين المباح للنكاح وان لم يأت فيه

لو (أسلم) ككافر (على
 أكثر من مباح له) كأن أسلم
 حر على أسكن من أربع
 حرائر أو غيره على أكثر من
 ثنتين (أسلمن معه) قبل
 الدخول أو بعده (أو) أسلمن
 بعد اسلامه (في عدة) وهي
 من حين اسلامه أو أسلم بعد
 اسلامه فيها (أو) كان
 كتابيات لزمه (حالة كونه
 أهلاً) للاختيار ولو سكران
 (اختيار مباحه وان دفع)
 نكاح (من زاد) منهن عليه
 والاصل في ذلك ان غيلان
 أسلم وفتحته عشرة نسوة فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم له
 أسلمت أربعاً وفارق سائرهن
 صححه ابن حبان والحاكم

نصفه اختيار وقوله اربعاً صريح في أنه لا يجرى اختيار واحدة لان نكاح الكفار
 صحيح ليستمر بعد الاسلام في اربع طبلوى سم على جرح ش على م (قوله اذا
 انكحهن مرتباً) هلا قال في الثانية مع أنه أخصر ولعل وجه العدول عنه توهم ان المراد
 الثانية في المتن وهي قوله أو في عدة تأمل (قوله واذا مات بعضهن) أي بعد اسلامه
 اما لو مات قبل اسلامه فهو بمنزلة انقضاء عدتهن قبل اسلامه فيختار من الباقيات
 اربعاً س (قوله اختيار الميتات) هلا أضمر وقد يقال أظهر لا يوضح (قوله وذلك)
 أي التمسيم الذي ذكرناه لترك الاستفصال أي والقاعدة ان ترك الاستفصال
 في وقائع الأحوال يزيل منزلة العموم في المقال وهي معارضة لقاعدة أخرى وهي
 وقائع الأحوال اذا تطرق اليها الاحتمال ~~س~~ ساهما ثوب الاجمال وسقط بها
 الاستدلال ونخصت الاولى بالاقوال والثانية بالافعال حل ومثال الثانية لمس
 عائشة لرحل النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي مع استمراره فيها الذي استدله به
 أبو حنيفة على عدم النقص بمس الاحنية فانه يعتمد على أن يكون لمس باجائل
 فلا يستدل به (قوله شامل لغير الحر) فليحصر بل عليه أن يختار اربعاً وغيرة بل عليه
 أن يختار اثنين وظاهر كلامه ولوسفيرا ونحوه من كل ينكح للعاجة فيجب عليه أن
 يختار اربعاً لا واحدة كما قرر شيخنا زى أي لانه يغتفر في أنكحة الكفار
 وفي الدوام ما لا يغتفر في أنكحة المسلمين اصالة وفي الابتداء حقيقة حل (قوله بل)
 ولا يصح من مادلك لان الاختيار أمر يتعلق بالطبع فلا يقوم مقامه في ذلك غيره حل
 ونفقتن في ماله وان كن الغالاتن محبوسات تحته م (قوله أو بعد اسلامه)
 في عدة فيه قصور وعبرة م أو أسلم بعده أو قبله بعد الدخول في العدة فهي شاملة
 لا قبلية وقد ذكرها الشارح فيما بعد في قوله وكذا الواسم المباح الخ فانظر لما فصلها
 عن المتن وهلا أدخلها فيه تأمل (قوله ولم يكن تحته كتابية) لم يذكر محترزه والظاهر
 أن يقال في محترزه على قياس ما تقدم أنه ان كان تحته كتابية لم يتعين المباح بل
 تختاره أو يختار بعضه ويكمل العدد الشرعي بالكتابية (قوله وان أسلم) أي من
 زاد بعد العدة فانه لا عبرة باسلامه وهذا التعميم يناسب الصورة الثانية وكان عليه
 أن يذكر تعميماً يناسب الصورة الاولى بأن يقول وان أسلم أي من زاد بعد
 الزوج في الاولى وبعد العدة في الثانية ليطابق التعليل الذي ذكره بقوله لتأخر
 اسلامه الخ تأمل (قوله فلا يتعين ان أسلم من زاد الخ) فيه ان الغرض ان الذي
 أسلم هو المباح فقط كما قيد الشارح بذلك فذكره للتفصيل المذكور في المفهوم
 خلاف فرض المسألة تأمل (قوله والاتعين) أي المباح (قوله وكذا الواسم

وسواء أنكحهن معاً أم مرتباً
 وله امساك الاخيرات اذا
 نكحهن مرتباً واذا مات
 بعضهن فله اختيار الميتات
 ويرث منهن وذلك لترك
 الاستفصال في الخبر وتعبيري
 بما ذكر شامل لغير الحر كما
 قرر بخلاف عبارته وخرج
 بزيادتي أم لا غيره ~~س~~ كأن
 أسلم تبعاً فلا يلزمه ولا عليه
 اختيار قبل أهلية بل ولا يصح
 منها ذلك (أو أسلم) منهن
 (معه قبل دخول أو) بعد
 اسلامه (في عدة مباح) فقط
 وليكن تحته كتابية (تعين)
 للنكاح وان دفع نكاح من
 زاد وان أسلم بعد العدة لتأخر
 اسلامه عن اسلام الزوج
 قبل الدخول أو عن العدة
 أمال أو أسلم المباح معه بعد
 الدخول فلا يتعين ان أسلم
 من زاد أو بعضه في العدة
 أو كان كتابية والاتعين
 وكذا الواسم المباح

مم أسلم الزوج في العدة (أو) أسلم على (أم وبنتها) حالة كونهما (كنايتين أو) غير كنايتين و (أسلما فان دخل بهما أو بالام) فقط (حرمتا أبدا) البنت بالدخول (١٩٣) على الام والام بالعقد على البنت بناء على صحة أنكحتهما (والا) بان لم يدخل

بواحدة منهما أو دخل بالبنت فقط (فالام) دون البنت تحرم أبدا بالعقد على البنت بناء على ما مر (أو) أسلم على (أمة أسلمت معه) قبل الدخول أو بعده أو أسلمت بعد اسلامه في عدة أو أسلم بعد اسلامها فيها أفرانكاح (ان حلت له حينئذ) أي حين اجتماع الاسلامين كأن كان عبدا أو معسرا خائف العنت لانه اذا حل له نكاح الأمة أفر على نكاحها فان تخلت عن اسلامه أو هو عن اسلامها فيما ذكر أو لم تحمل له اندفعت (أو) أسلم حر على (اماء أسلمت كأم) أي معه قبل دخول أو بعده أو أسلم بعد اسلامه في عدة أو أسلم بعد اسلامهن فيها (اختار) منهن (أمة) ان (حلت له حين اجتماع اسلامهما) لانه اذا حل له نكاح الأمة حل له اختيارها فان لم تحمل له حينئذ اندفعت فلوا أسلم على ثلاث اماء فأسلمت واحدة وهي تحمل له ثم الثانية وهي لا تحمل له ثم الثالثة وهي تحمل له اندفعت الثانية وتخير بين الاولى والثالثة فتعبري بما ذكر اولي من قوله عند اجتماع اسلامه واسلامهن وظاهر انه لو لم يوجد الحل الا في واحدة تعينت أما غير الحرف له اختيار ثنتين (أو) أسلم حر على (حرة) تصليح للتمتع

المباح) أي فان المباح يتعين (قوله في العدة) وهي من حين اسلام المباح اهـ حل (قوله واسلما) أي معه أو في العدة كما مر (قوله فان دخل بهما) أو شئت في عين المدخول بها شرح م ر وقوله أو بالام ولما مهر المثل ان مكان المسمى فاسدا والا فالمسمى س ل (قوله حرمتا أبدا) ولولا ثلثا بفساد أنكحتهما لان وطء كل بشبهة يحرم الاخرى ولكل المسمى ان مع والافهر للثلي شرح م ر وبه يعلم ما في قول الشارح بناء على صحة أنكحتهما واجيب بأن قوله بناء راجع للتصريح بالعقد لا مطلقا وقول م ر ولكل المسمى الخ أي ان دخل بهما كافر منه وان دخل بالام وجب للبنت نصف ما ذكر (قوله بأن لم يدخل بواحدة منهما) وتستحق الام نصف المسمى ان كان معها والا فنصف مهر المثل وقوله أو دخل بالبنت والام نصف المسمى ان كان معها والا فنصف مهر المثل س ل قال ح ل ومثله أي عدم الدخول بواحدة منهما ما لو شئت حل دخل باحدهما أولا ولو علم انه دخل باحدهما وشئت في عينها حرمتا وبطل نكاحهما ما أي والاحتياط ان يطى كل واحدة نصف المهر ويوقف النصف حتى يتبين الحال من ل (قوله دون البنت) فانها تتعين ولا يندسخ نكاحها ح ل (قوله على ما مر) أي من صحة أنكحتهما ح ل (قوله حين اجتماع اسلامهما) ولا يقدح في ذلك صدور الاختيار عند عروض اليسار فيما يظهر براسي سم (قوله وهل تحمل) بأن كان معسرا عن صداق حرة وقوله وهي لا تحمل له بأن كان موسرا به (قوله أولى من قوله عند اجتماع الخ) لان كلام الاصل يقتضي حل الثانية لانها حال اسلام الثالثة تحمل له تأمل ح ل أي فيصدق ان الثانية تحمل له عند اجتماع اسلامهن واسلامه لان الغرض انه حال اسلام الثالثة كان معسرا مثلا (قوله وظاهر الخ) تقييد لقوله اختيار منهن أمة (قوله تصليح للتمتع) هذا بخلاف ما مر من ان الأمة لا تقارن الحرة وان لم تصليح للتمتع وتتن يلهم هنا الاسلام منزلة الابتداء يقتضي ان يكون الحكم هنا كذلك الا ان يقال انه لا يلزم ان يعطى حكم الابتداء من كل وجه فليتأمل شو برى (قوله تعينت) أي ما لم يعتقن أخذا من قوله بعد ولو أسلمت وعنتن الخ (قوله حتى انتقضت عدتها) أما لو اختار أمة قبل انتضاء عدة الحرة فهو باطل وان بان اندفاع الحرة لوقوعه في غير وقته فيعده بعد انتضاء عدتها شرح م ر (قوله وعنتن) أي الاماء ثم أسلمن ولا يختص الحكم بما ذكره المصنف في هذه الصورة بل الضابط الشامل لما ولغيرها ان يطرا العتق قبل اجتماع اسلامهن واسلام الزوج فيصدق ذلك بما اذا أسلم ثم عتق ثم أسلمن

(واماء واسلمن) أي الحرة والاماء (كأم) ع ي م أي مع قبل دخول أو بعده أو أسلمن بعد اسلامه في عدة أو أسلم بعد اسلامهن فيها (تعينت) أي الحرة للنكاح لانه يمتنع نكاح الأمة لمن تحته حرة تصليح فيمتنع اختيارها (فان أصرت) أي الحرة حتى انتقضت عدتها (اختار أمة) ان حلت له كالأولم تكن حرة تبين انها باتت باسلامه (ولو أسلمت) أي الحرة (وعنتن)

أي الاماء ثم أسلم في عدة (فكبرائير) أصليات (١٩٤) فيستأمن من كبر أربعاً ما إذا تأخر هتقون عن اسلامهن

فمحكم الاماء باق فتعين
الحره ان صلت والاختيار
واحدة منهن بشرطه والظاهر
أن مقارنة العتق لاسلامهن
كتقدمه عليه (والاختيار)
أي القاطنه الدالة عليه
صريحاً (كاخترت فكا حك
أو ثبته أو) كناية
(كاخترتك) أو (أمسكتك)
أو ثبتك بلا تعرض للنكاح
وذكر الكاف من زيادتي
وكررت اشارة الى الفرق
بين المبرج والكناية
ولو اختار الفسخ فيما زاد على
المباح تعين المباح للنكاح
وان لم يأت فيه بصيغة اختيار
(كطلاق) صريح أو كناية
ولو معلقاً فانه اختيار للمطلقة
لانه انما يخاطب به المنكوحه
فاذا طاق الحرار بعد انقطع
نكاحهن بالطلاق وان دعت
الباقيات بالشرع (لا فرق)
بغير نية طلاق لانه اختيار
للفسخ فلا يكون اختياراً
للكاح (و) لا (وطء) لان
الاختياراً ما كابداه النكاح
أو كاستدائه وكل منهما
لا يحصل الا بالقول وذكروا
هذين من زيادتي (و) لا (ظهار)
وابلاه) فليس باختيار

أرعتن ثم ملن ثم أسلم أو عتقن ثم أسلم ثم أسلمن زى (قوله بشرطه) أي شرط
حاله (قوله أي القاطنه) ولو ضمناً أو لزوماً في الضمني لفظ الطلاق ومن اللزوم
فسخ ما زاد على المباح ح ل (قوله وكررت) اشارة فيه ان غاية ما يستفاد
من تكرير الكاف ان الثاني غير الاول ح ل (قوله ولو اختار الفسخ) صريحاً
كفسخت ورفعت وازلت أو كناية كصرفت وابتدت ح ل (قوله تعين المباح)
أي فهو اختيار لزومي (قوله كطلاق) أي فانه من القاطن الاختيار فهو معطوف
أي مع حذف حرف العطف على كاخترتك وهل هو صريح في الاختيار أو كناية فيه
أو صريحه صريح فيه وكنايته كناية فيه الظاهر الثاني لانه لا يفيد الاختيار
الاختصاص ل وعبارة س ل قيل ان أراد لفظ الطلاق اقتضى أن لا يصح بمعناه
وليس كذلك ان فسخت نكاحك بنية الطلاق اختياراً للنكاح وان أراد الاعم ورد
عليه ان الفراق من صرائح الطلاق وهذا فسخ ويجب باختيار الثاني ولا يرد
الفراق لانه لفظ مشترك وهو هنا بالفسخ أولى منه بالطلاق لانه التباد ومنه في
ثم قالوا انه صريح فيه كناية في الطلاق اه جر (قوله فانه اختيار للمطلقة) أي
ضمناً كانه قال اخترتك للنكاح وطلقك ح ل (قوله لا فرق) انظر هذا
العطف فانه لا يحسن أن يكون معطوفاً على طلاق فانه من القاطن فهو هنا كناية
في الطلاق وان كان صريحاً فيه في الزوجه المحقة لانه لما لم تعلم الزوجية احتمل
غيره معنى الطلاق ح ل ويجب ان لا يعنى غير صفة الطلاق (قوله لانه اختيار
للفسخ) أي ويكون اختياراً للنكاح في غير المقارفة فان قلت ما الفرق بين الفراق
والطلاق من حيث ان الاول اختيار لفسخ والثاني اختيار للمطلقة مع اشتراكهما
في حمل عصمة الزوجه قلت الفرق ان الفراق مشترك بين الطلاق وبين الفسخ
فلا بد لدلالته على الاختيار من نية الطلاق بخلاف لفظ الطلاق والفراق في حق
من أسلم على أكثر من العدد الشرعي صريح في الفسخ وفي حق غيره صريح
في الطلاق شرح م ر وقوله فلا يكون اختياراً للنكاح فيه ان الفسخ لما زاد يلزمه
الاختيار للنكاح في الباقي الا أن يفرق بينه وبين الطلاق لان الطلاق يتضمن
اختياراً للمطالبة بالنكاح والفسخ انما يلزمه الاختيار لانه لا يتضمن له ح ل
(قوله لان الظاهر محرم فيه) انه محرم للحلال ولا يكون حينئذ الا في الزوجه وقوله
من الوطء أي الحلال ح ل (قوله وكل منهما) أي التحريم والامتناع وعبارة
م ر صريحة في ككون الضمير راجعاً للظهار والايلاء ونهها لان كلامنا من الظهار
والايلاء الخ وعليه فمضى كونهما أليق بالاجنية ان المقصود منهما التباعد عن
الوطء وهو فيها أليق اه شيخنا (قوله أليق منه) بالمتكوهة الذي أليق

لان الظاهر محرم والايلاء حاف على الامتناع من الوطء وكل منهما بالاجنية أليق منه بالمتكوهة بالاجنية

بالاجنبية انما هو مطلق التحريم ومطلق الامتناع لا تحريم الحلال ولا الامتناع
من الحلال تأمل فلما اختار المولى منها أو المظاهر منها لا تنكاح حسب مدة الايلاء
والظهار من الاختيار فيصير في الظاهر عائد حيث لم يفارقها بعد الاختيار حالاً ح
وم ر وقول المحشي انما هو مطلق التحريم أي الغير الناشئ عن ظهار وقوله
ومطلق الامتناع أي الغير الناشئ عن الايلاء يعني وهذا ليس مراداً هنا بل
المقصود التحريم والامتناع الناشئ عما ذكر من الظهار والايلاء الا أن يقال المراد
التحريم والامتناع المجردان عما ذكر وعبارة م ر السابقة لا يرد عليها ذلك (قوله
ولا نسخ) أي ما لم ينوبه الطلاق بدليل قوله فان نوى بالفسخ الخ وذكر الفسخ مع
الاختيار لان المراد الفسخ في غير المختارات اه شيئاً (قوله لانه مأمور بالتعيين)
انظر ما المراد بالتعيين مع ان الاختيار على التراخي فان قيل المراد التعيين حال قلنا
ينافي كونه على التراخي وان قيل المراد التعيين التام كما في م ر قلنا ينافيه قوله فيما
بعد وله حصر اختياره في أكثر من مباح فهذا تعيين غير تام وكيف يكون مأموراً
بالتعيين التام وبدل أيضاً على أنه على التراخي ثم رأيت حلي يؤخذ منه ان المراد
التعيين حالاً وعبارته قوله وله حصر اختيار الخ هذا يدل على أن الاختيار لا يجب
فوراً الا أن يقال هو واجب فوراً الا أنه يقتضيه أن يحصر الاختيار في أكثر من حيث
يطلب بالتعيين فوراً يقتضيه اذا طالب الامهال أن يعمل ثلاثة أيام حرراً اه أي
فالتعيين غير الاختيار (قوله لانه حينئذ طلاق) أي ويحصل به الاختيار فهو
كناية طلاق وفيه أن هذا صريح في بابه أي في الزوجة المحقة اذا كان بها عيب
ورجدة نفاذاً في موضعه فكيف يكون كناية في غيره وأجيب بأنه مستثنى من
القاعدة رعاية لغرض من رغب في الاسلام ووجهه شيئاً بأنه لما لم تعلم الزوجية
احتمل معنى الطلاق ح ل (قوله في أكثر من مباح) كأن يقول اخترت أربعة في هذه
الستة أو في هذه الخمسة شيئاً وعبارة المنهاج ولو حصر الاختيار في خمس أو أكثر
اندفع من زاده عليه تعيين المباح منهن لان بالاسلام نزول نكاح من زاد فلاختيار
تعيين الامر سابق لا انشاء ازالة ومن ثم كانت العدة من اسلامها ان اسلمت معها
أو من اسلام السابق منهما ان اسلمت مرتباً ح ل أي فالتعريف بالتعيين إشارة لما ذكر
من أنه بمجرد الاسلام نزول نكاح من زاد وقول المصنف وعليه تعيين راجع لقوله
وله اختيار في أكثر من مباح كما تدل عليه عبارة شرح م ر ونصها وعليه التعيين
التام وقوله وعليه مؤنة راجع له أيضاً وان كان يصح أن يرجع لاصل المسئلة أيضاً
وعبارة شرح م ر ونفقتن أي الخمس وكذا من أسلم عليهن اذا لم يختر منهن شيئاً

(ولا يعلق اختياره) لا (فسخ)
كقوله ان دخلت الدار فقد
اخترت نكاحك أو فسخت
نكاحك لانه مأمور بالتعيين
والعلق من ذلك ليس بتعيين
بخلاف تعليق الطلاق
وان كان اختياراً كاملاً لان
الاختيار به ضمنى والضمنى
يقتضيه مالا يقتضيه المستقل
فان نوى بالفسخ الطلاق صح
تعليقه لانه حينئذ طلاق
والطلاق يصح تعليقه كما مر
(وله) أي الزوج حراً كان
أو غيره (حصر اختياره
في أكثر من مباح) له ادخلف
به الا بهام ويندفع نكاح
من زاده ويرى بذلك أهم
من قوله في خمس (وعليه
تعيين) لمباح منهن (و) عليه
(مؤنة) للموقوفات (حتى
يختار) منهن مباحه لانهن
محبوسات بسبب النكاح
وتعبرى بالمؤنة أهم من
تعبيره بالنفقة

لان فيمن زوجة أو ست نسفه لان فيمن زوجتين أو سبع فثلاثة أرباعه ولان قديمة ما أخذته والتصرف فيه ولا ينقطع به تمام حقهن (فصل في حكم مؤنة الزوجة) (١٩٧) إن أسلمت أو ارتدت مع زوجها أو تخلف أحدهما عن الآخر

(أسلمت) قبل دخول (أو بعد) (أو) أسلمت (هي) بعد دخول قبسه أو دونه استمرت المؤنة لاستمرار النكاح في الاوتين والاثنيان الزوجة في الثالث بالواجب عليها فلا تسقط بمؤنتها وان حدث منها مانع التمتع كما لو فعلت الواجب عليها من صلاة أو صوم بخلاف ما لو أسلم قبلها أو دونها وكانت غير كتابية لنشوزها بالتلف (كان ارتد دونها) فان مؤنتها مستمرة لانها لم تحدث شيئا وهو الذي أحدث الردة بخلاف ما لو ارتدت دونه أو ارتد معها وان أسلمت في العدة فلا مؤنة لها لنشوزها بالردة وتعتبر بالردة أهم من تبيرها بالنفقة

وان كان تخلفها لصغرا وجنونا أو انغماء ثم زال المانع وأسلمت في العدة ومثله حجر وجهه بأن التلطف كالنشوز والنشوز يحصل من المكلفة وغيرها لانه لا يتوقف على الاثم كما سيأتي في باب ولواذعي الزوج اسلامه قبلها لم يقبل لانه يريد اسقاط المؤنة الواجبة عليه ولواذعي الزوج تأخر اسلامها وهي تقدمه صدق لان الاصل استمرار كفرها وبراءة ذمته من مؤنتها حل ولوارتدت فغاب ثم أسلمت ومغائب استغفها من حين اسلامها وفارقت النشوز بان سقوط النفقة بالردة زال بالاسلام وسقوطها بالنشوز لان منع من الاستمتاع والخروج عن قبضته وذلك لا يرول مع الغيبة كما ذكره البغوي في تهذيبه اه شرح م

(باب الخيار في النكاح والاعفاء ونكاح الرقيق)

واسباب الخيار خمسة الاول عيب النكاح الثاني خلف الشرط الثالث اعساره بالنفقة الرابع عتقها تحت عيب الخلاء من خلف الظن وصورته ما لوطنته حراقبان عبدا وهي حرة على المنة واللاقي شيئا (قوله وما يذ كرمها) أي مع كلامها فما يذ كرم مع الاول قوله فان فسح قبل وطء الخ وما يذ كرم مع الثاني قوله وحرم وطء أمة فرعه وما يذ كرم مع الثالث قوله لا يضمن سيد ياذنه في نكاح عبده مهر الخ وقوله أيضا ولو قتلت الأمة نفسها الخ (قوله بما وجد بالآخر) هذا يفيد انه لو علم أحدهما ما ياتي لا خيار له بواحد من الثلاثة المذكورة في قوله الآتي يجنون وحذام وبرص وكذا بقية العيوب وهو كذلك الا العنة لانها الخيار وان علمت بها ثم نكحته وفيه أن العنة انما تحقق بعد العقد فكيف يتصور تقدم علمها بها على العقد أو مقارنتها له وأجيب بتصوير ذلك بأن يتزوجها ويعن عنها ثم يطلقها ويريد أن يجتد نكاحها فان الأصل استمرارها حل وبعبارة زى ويشكل تصوير فسحها بالعيب المقارن بأنها ان علمت به فلا خيار والابطال النكاح لا انتفاء الكفاءة وأجاب ابن الرفعة بأن صورته ان تاذن في معين أو من غير كفؤ وبزوجهما الولي منه بناء على انه سليم فان المذهب صحة النكاح كما صرح به الامام ربييت الخيار وقوله أو من غير كفؤ مشكل فان الغرض انها اذنت في غير كفؤ وهو شامل لغير الكفؤ باعتبار العيب وهذا يتضمن رضاها بالعيب فكيف مع ذلك تغير ويجاب بأن الغالب في الداس السلامة من هذه العيوب فجعل الاذن في التزوج من غير الكفؤ على ما اذا كان الخلل المقتو للكفاءة ذنابة القسب ونحوها جلا على الغالب سم على حجر (قوله عما ذكرته) بدل من قوله بما وجد (قوله يجنون) ومثله الصريح والخجل وكذا الانغماء الميؤس من افاقته م (قوله ولو متقطعا) نعم

(باب الخيار)

في النكاح (والاعفاء ونكاح الرقيق) وما ذكر معها (ثبت خيار لكل) من الزوجين بما وجد بالآخر وان حدث بعد العقد والدخول بما ذكرته بقولي (يجنون) ولو متقطعا وهو

مرض يزيل الشعور من القلب مع بقاء القوة والحركة في الاعضاء

ان قل جدا كيوم في سنة فلا خيار به برماوى فقول ابن جر وان قل محمول على غير
 ما ذكر كما قاله ع ش على م ر (قوله ومستحكم جذام وبرص) من اضافة الصفة
 لاموصوف أى جذام وبرص مستحكمين واشترط الاستحكام فيهما ضعيف
 والمعتمد انه لا يشترط فيهما استحكام بل يكفي حكم أهل النظر بانه جذام أو برص
 كما في م ر وزى وع ش قال البغوى قوله ومستحكم يكسر الكاف بمعنى محكم
 يقال أحكم واستحكم أى صار محكما قال المحلى استعمل بمعنى أفضل لانهما السابغ
 مبلغا لا يقبل العلاج أو يعسر لما معلوم فصع ومفهما بأنهم مستحكان أى مشبتان
 (قوله وهو) أى المجذام المستحكم حل وقوله وبه أثر عطف متاخرانه قد يقطع
 ولا ينفصل فالاستحكام فى الجذام بأن يقطع ويتناثر فى البرص بأن يصل الى العظم
 بحيث اذا فرك فركه كاشدا لا يحمر ولا انضاء الجنون الى الجنابة والبطش لم يشترط
 استحكامه كما قاله الماوردى أى دوامه (قوله وبرص) وان قل سلطان (قوله يتعذر
 الخيار لهما) منهما أو من وليهما ونقل شيخنا ان لوليهما ان يختاروا استشكل بأن الولي
 اذا تغير بالمقارن ومع المقارن لا يصح النكاح لعدم الكفاءة لانه لا يزوج المجنونة لغير
 كفوح ل وأجيب بأن يظن سلامته وتكون قد أذنت قبل الجنون فى معين فبان
 معينا (قوله لا تنفاه الاختيار) أى التمييز بينهما (قوله لوليهما) أى الخاص ولو من غير
 النسب كالسيد على المعتمد اما العام فلا يثبت له أخذ من التعليل شوبرى ولم ينصوا
 هنا على حكم وليه والظاهر انه لا خيار له كما يؤخذ من قوله سابعة وله تزويج ابنه
 الصغير من لا نكاشه لا معيبة ولا أمة فتزويجه المعيبة غير صحيح من أصله واما اذا
 مار العيب عليها بعد العقد فيكون حادثا والولى لا يفسخ بالحادثة شيخنا (قوله
 ويثبت خيار لوليهما) ولو كانت المرأة بالغة رشيدة كما يدل عليه قوله وان رضيت
 اذ رضى غيرها لا أثر له ع ش على م ر وقال ح ل أى رضيت بعد العقد واما
 لو رضيت به قبل العقد وهى غير مجبرة لا يثبت له الخيار حرر (قوله ولزوجه الخ) أى
 لو كان محبوبا أو عينا على المعتمد خلافاً لجراه ح ل (قوله برة لها الخ) ولا تجبر على
 شق الموضع فان فعلته وأمكن الوطء فلا خيار وليس لأمة فعل ذلك قطعا الا باذن
 سيدها شرح م ر وقوله ولا تجبر على شق أى حيث كانت بالغة ولو صغيرة أما الصغيرة
 فينبغى ان لو ايهما ذلك حيث رأى فيه المصلحة ولا خطر أخذهما باقى فى قطع السامة
 اه (قوله ويقرنها) أهاد الباء لا فاع توهم عدم الاكتفاء بأحد هما ان قلما بامكان
 اجتماعهما كالانسداد معا أو الإشارة الى اجتماع البناء على عدم
 امكانه تأمل شوبرى (قوله وقيل يلزم) وعليه فهو الرقيق متساويان حل

(ومستحكم جذام) وهو
 عليه يحمر منها العضو ثم يسود
 ثم يتقطع ويتناثر (و)
 مستحكم (برص) وهو بياض
 شديد يصبغ وذلك لفوات
 كمال التمتع (وان تماثلا) أى
 الزوجان فى العيب لان
 الانسان يعاف من غيره مالا
 يعاف من نفسه نعم المجنونان
 يتعذر الخيار لهما لا تنفاه
 الاختيار وذكرا الاستحكام
 من زيادتي و (ثبت) خيار
 (لوليهما) أى الزوجة (بكل
 منها) أى من الثلاثة (ان
 قارن عقدا) وان رضيت
 لانه يعبر بذلك بخلاف ما اذا
 حدث بعد العقد لانه لا يعبر
 به بخلاف الحب والعنة
 الا تميز لذلك ولا اختصاص
 الضربها (ولزوجه رتقها
 وقرنها) بفتح واو ر جمع
 من اسكانه وهما انسداد عمل
 الجماع منها فى الاولى يلزم
 وفى الثانية بعظم وقيل يلزم
 وذلك لفوات التمتع المقصود
 من النكاح

(قوله ولو لم يجبه وبعنته) أي ولو كانت رتقاء أو قرناء مـ (قوله وبعنته) أعاد الباء
 ليفيد أن قوله قبل وطه قيد في العنة فقط شو برى بالمعنى (قوله عن الوطء في القبل)
 ولو عن امرأة دون أخرى أو عن البكر دون الثيب تخيرت لقوات التمتع وما قالوه من
 تخيير البكر يدل على أنه لا يجوز إزالة بكارتها بنحو أصبعه إذا لم يكن عجزه عن
 إزالة الخيار مثبتا للخيار لا قدرة على الوطء بعد إزالة التها بذلك وهو متجه وكلامهم
 في الجنائز كالصريح فيه ذكره في شرح الإرشاد اهـ عـ شـ (قوله أيضا وبعنته) أي
 إلا إذا تزوج الطرأة بشرطه فلا تسمع دعواها أي العدة لازمة له وإن سمعها
 يستلزم بطلان خوف العنت وبطلان خوف العنت يستلزم بطلان النكاح
 وبطلان النكاح يستلزم بطلان سماع دعواها ولا يخفى أن هذا مبني على
 أن العنين لا يضاف العنت وتقدم خلافه وشيخنا نقل هذا عن الجرجاني ولم يثبت
 على ذلك وقبه عليه جرح حل فلي هذا أي على كون العنين يضاف العنت يصح
 نكاحه للامة ويصح دعواها عليه في العنة (قوله وهو غيره مني ومجنون) بخلاف
 عنهما إذا اقرار لهما ولا نكول فلا يتصور ثبوتها في حقهما زى أي وهي لا تثبت
 إلا باقراره أو نكوله مع حلفها بين الرذ (قوله على المكثري) بجماع أن كلاله
 الانتفاع (قوله إذا حارب الدار) أي تخريبها يمكن معه الانتفاع والانتفاع (قوله
 لأنه قابض طقه) هذا لا يظهر إلا في اتلاف البيع كما تقدم في قوله واتلاف مشتر
 قبض (قوله أما بعد الوطء) أي في ذات النكاح وأما وطؤه في نكاح سابق فلا يمنع
 خيارها حل (قوله عزمت قدرته على الوطء ووصات الخ) أن قلت هذا التعليل
 يأتي في المجهوب إذا كان الجلب بعد الوطء لأنها حينئذ عرفت قدرته على الوطء
 ووصلت إلى حقها فقتضاء أنه لا يثبت لها الخيار في المجهوب إلا إذا حجب قبل الوطء
 مع أن لها الخيار مطلقا فالجواب ما أشار إليه الشارح بقوله مع رجاء زوالها أي العلة
 في العنين بخلاف المجهوب فلا ترجو زوال علة شيئا (قوله إلى حقها) أي الأولى لها
 وهو تحصيلها وتقرير مهرها حل وكتب أيضا بناء على وجوب تحصيلها وتقرير مهرها
 بإدخال المشقة أما الوطء فحقه فلا يجب عليه شو برى وعبارة مـ ووصلت إلى حقها
 منه ككتقرير المهر ووجود الاحصان مع رجاء زوالها ولا شافى ما تقرره قولهم
 الوطء حق الزوج فله تركه أبدا ولا ائتم عليه ولا خيار لها لأنه محمول على بقاء توقعها
 لاوطء استثناء بداعية الزوج فمضى يثبت منه ثبت لها الخيار لتضررها (قوله
 ولا خيار لهم) أي في باقي العيوب (قوله واستحاضة) ولو لم يغير وان حكم أهل الخبرة
 باستحاضتها خلافا لأركان شى والأذرى عـ شـ وتغوط عند الجماع وانزالها

(ولو لم يجبه) أي قطع ذكره
 أو بعنته بحيث لم يبق منه
 قدر حشفة ولو فعلها أو بعد
 وطء (وبعنته) أي عجزه عن
 الوطء في القبل وهو غير
 صبي ومجنون (قبل وطء)
 ما حول الفرج مما وقياها
 فيها إذا حجب ذكره إلى
 المكثري إذا حارب الدار
 الآثار بخلاف المشتري
 إذا عيب البيع قبل القبض
 لأنه قابض طقه أما بعد الوطء
 فلا خيار لها في العنة لأنها
 مع رجاء زوالها عرفت
 قدرته على الوطء ووصات
 إلى حقها منه بخلاف الجلب
 (ولا خيار لهم بغير ذلك)
 بخبره وأخصه واستحاضه

وقروح سيالة وضيق منفذ
 على كلام ذكرته فيه في
 شرح البهجة وغيره لأنها
 ليست في معنى ما ذكرناه
 نقل الشيفان عن الماوردي
 ثبوته فيما إذا وجدها
 مستأجرة العين وأقراء
 وتعتبر بما ذكره أول
 من اقتضاه على نفى الخيار
 بالمتونة الواضحة أما المتونة
 المشككة فلا يصح معها
 فكاح كما مر ولو علم العيب بعد
 زواله أو بعد الموت فلا خيار
 (فان لمع) بعينه أو عيبها
 (قبل وطه فلامهر) لارتفاع
 النكاح الخالي عن الوطء
 بالفسخ سواء قارن العيب
 العقد أم حدث بعده (أو)
 فسخ (بعده بمحادث بعده
 فسخ) يجب لتقرره بالوطء
 (والا) بأن فسخ بعده أو معه
 بمقارن العقد أو حادث بين
 العقد والوطء أو فسخ بعده
 بمحادث معه (فهر مثل)
 يجب لأنه تمتع بعينية على
 خلاف ما ظنه من السلامة
 فكان العقد يجري بلا تسمية

قبله وبهني أو غير مستحكم وأما المرض الدائم الذي لا يمكن معه الجماع وقد أس
 من زواله فهو من طرق العنة وحيث أنه فصل فيه بين كونه قبل الوطء أو بعده حل
 (قوله وقروح سيالة) ومنها المرض المسمى بالمبارك والمسمى بالحكة فلا خيار بذلك
 ع ش على م ر ولو اختلفا في شيء هل هو عيب كيباض هل هو بر من أول صدق
 المنكر وعلى المذمعي البينة م ر (قوله على كلام ذكرته الخ) وهو أنه إن كان بحيث
 فضاها كل أحد لها الخيار كما إن لها الخيار إذا كان بحيث يفضي كل أحد من النساء
 كذا عبروا بالامضاء وفي كلام حجر كشيئا أنه ليس شرطاً بل الشرط أي في ثبوت
 الخيار أن يتعد دخول ذكر من بدنه كبذنها إضافة ومنذها فربها زاد حجر سواء
 أدى لافضائها أم لا فليعبر بذلك ولنظر ما معنى التعذر حل والامضاء رفع ما بين
 قبلها وبرها أو رفع ما بين مدخل الذكر ومخرج البول على الخلاف فيه ولا خيار
 بعالة الزوج أي كبرآله إلا أن يحجز عن طاعتها كل النساء واعتبر حجر أمثالها
 بخافة وضدها ومثله العلامة م ر (قوله ثبوته فيما إذا وجدها الخ) ضعيف
 ولا نفقة لها مدة الإجارة ولا قسم كما أفاده م ر (قوله قبل وطء) أي دخول الحشفة
 وإن لم تنزل البكارة لأنه لا يشترط في تقرير المهر زوال حل (قوله فلامهر ولا متعة)
 حل (قوله لا ارتفاع النكاح الخ) عبارة م ر لأنها إن كانت فاسخة فظاهراً وهو
 فسخها فكأنها الفاسخة (قوله بعده) وإن لم تنزل البكارة لأنه لا يشترط في تقرير المهر
 زوال البكاه حل (قوله فسخه يوجب) ولا نفقة لها في العدة سواء كانت حائلاً أو
 حاملاً لا تقطع أثر النكاح ولها السكنى لأنها معتدة عن نكاح صحيح فخصمينا
 للماء اه خ ط م ر (قوله أو معه) أنظره مع ما يأتي من أنه لا بد للفسخ من الثبوت
 عند الحائز كم إلا أن يصور بما إذا كان القاضي عنده وقت الوطء على ما فيه من
 البعد تأمل شو برى والأولى أن يصور بما إذا لم يوجد كما ولا يحكم فانه في هذه
 الحالة لا يقتصر الفسخ لرفع القاضي بل لكل منهما الاستقلال بالفسخ في هذه
 الحالة كما في شرح م ر (قوله بين العقد والوطء) والحاصل أن المورثانية يسقط
 المهر في صورتين ويجب المسمى في صورة ومهر المثل في خمس وعلى ككل من الثانية
 أما أن يكون الفسخ بعينه أو عيبها ويزاد صورتان وهما الفسخ معه بمحادث معه بعينه
 أو عيبها ولو قال الشارح والابن فسخ بعده أو معه بمقارن أو بمحادث بين العقد
 والوطء أو بمحادث معه لو في المراد مع الاختصار وكان يستغنى عن قوله بعد
 أو فسخ بعده ويكون شاملاً لست صور (قوله لأنه تمتع بعينية) هو قاصر على ما إذا
 كان العيب بهار شديدي على م ر فلذا أتى الشارح بالتعليل الثاني لأنه عام

لان قضية الفسخ رجوع كل منهما الى عين حقه او الى بدله ان تلف فيرجع الزوج الى عين حقه وهو المسمى والزوجة الى بدل حقها وهو مهر مثلها الفوات (٢٠١) حقها بالدخول وذكروا حكم الميعتين من زيادتي (ولو انفسخ

(قوله ولو ان قضية الفسخ الخ) هذا التعليل يأتي أيضا في العيب الحادث بعد الوطاء مع انه تقدم ان فيه المسمى الا ان يقال عارض هذا ما من من تقرير المسمى بالوطء قبل وجود المقتضى للفسخ والمقرر لا يرتفع بقوله ولو ان قضية الفسخ الخ أي مع عدم تقرير المسمى بالوطء قبل وجود السبب الموجب للفسخ تأمل (قوله بدل حقها) وهو منفعة بضعها التي استتمها (قوله حكم الميعتين) أي الدائنتين تحت قوله والا (قوله ولو انفسخ الخ) ذكر هذا هنا استطرادا لان الكلام في عيوب النكاح وكان الاولى تأخيرها عما بعده وقوله برقة أي منه أو منها أو منهما وقوله بعده أما لو انفسخ برقة قبله فان كانت منها واحدة فلا شيء لها وان كانت منه أو منهما وجب لها النصف كما يعلم مما يأتي في كتاب الصداق (قوله ولا يرجع زوج علي من غره) يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن رجلا عنده جلة من العسل فوقع فيه عملية فاستفتى ففتيا فافتاء بالنجاسة فأراقه هل يضمنه المفتي أولا وهو انه لا ضمان على المفتي المذكور أخذا بما ذكره من رز فقط ان تعم ذلك على ش علي م ر (قوله بغرمه) أي مغرمه وقوله من مسمى بيان للمغرم وهو هذا على القول المرجوح وقوله ومهر مثل أي على القول الراجح شيئا وعبرة الشوري قوله من مسمى تبس في الحلي اذا كره بناء على وجوب المسمى مطلقا وهو الرأي المرجوح فظن الشارح انه مفرع على الصحيح فتبعه والصواب استقامه لما علمت أنه لا يجب الا بالعيب الحادث بعد الوطاء ولا تغير اذ ذاك (قوله من ولي وزوجة) وعبرة غيرة وعلم من كلامه ان الغرور في عيب النكاح انما يتصور من الولي أو وكيله أو منها بأن سكنت عن العيب وقد أظهرت له أن الزوج عرفه أو عقدت بنفسها الخ شوري فقول الشارح بأن سكنت عن العيب الخ تصوير لتغريم الزوجة لكن بواسطة الولي وقيل مثال لتغريمه مالة تصير الولي بعدم التثبت وقوله أو عقدت بنفسها تصوير لتغريمها بلا واسطة شيئا وسكت الشارح عن تصوير تغريم الولي لوضوحه (قوله رفع لقاض) أي واقامة البينة على ثبوت ما ذكر من العيوب والمحكم بشرطه كلقاضي شرح م ر بشرطه أن يكون مجتهدا ولا قاضي ثم ولو قضى ضرورة ع ش علي م ر وافهم قوله رفع لقاض انهم ما لو تراخيا بالفسخ بما يجوز به الفسخ لم يصح وبه صرح في المحرر اه م ر ع ش (قوله سنة) وابتداء من وقت اضرب لا الثبوت بخلاف مدة الايلاء فانها من وقت الحلف للنص وتعتبر السنة بالاهلة م ر (قوله وقالوا مذكر الجماع) تبرأ منه لانه تعليل الحكماء (قوله أو دهشة) أي تخير يقال دهش

برقة بعده) أي بعد وطئ
أن لم يجمعها اسلام في العدة
(فمسمى) لتقرره بالوطء
(ولا يرجع زوج) بغرمه
من مسمى ومهر مثل (علي من
غره) ن ولي وزوجة بأن
سكنت عن العيب وكانت
أظهرت له أن الزوج عرفه
أو عقدت بنفسها وحكم
بصحة ما تم لئلا يجمع بين
العوض والمعوض (وشروط)
في الفسخ بعتة وغيرها مما
(رفع لقاض) لانه مجتهد فيه
كالفسخ بالأعسار (وتثبت
عنته) أي الزوج (بأقراره)
عند القاضي أو عند شاهد من
وشهدا به عنده (وبين ردت
عليها) لا مكان اطلاعها عليها
بأقرار من ولا يتصور ثبوتها
باليدة لانه لا اطلاع للشهود
عليها (ثم) بعد ثبوتها (فغرم
له قاض سنة) كما فعله عمر
رضي الله عنه رواه الشافعي
وغیره وقابله العلماء عليه
وقالوا مذكر الجماع قد يكون
لعارض حرارة فيزول في الشتاء
أو برودة فيزول في الصيف
أو ببوسة فيزول في الربيع
أو بطوبه فيزول في الخريف
فإذا مضت السنة ولم يأتها

انه عجز خلقا كان الزوج أو عبدا مسلما
فلم تسكن لاهل أو دهشة فلا بأس به يومها

أي تخير ع ش (قوله على موجب الشرع) من ضرب المدة كفاي ح ل أو القية
كفاي ع ش وعبارته على م ر موجب بفتح الجيم أي ما أوجبه الشرع وهو
نبوت الخيار (قوله ترفعه) أي فوراً على المتمد فلا وادعت جهل القوية عذرت
لأنه مما يخفى ح ل (قوله حلف) فائدة للعلامة الأبي شيطي نظماً

إذا اختلف الزوجان في وطئها * فن منها نفيه فالقول قوله
سوى موردست فثبتته هو الـ مصدق فاحفظ ما تبين فقوله
إذا اختلفا في الوطء قبل طلاقها * وجاء له منها على القرض فجعله
فأنكره فالقول في ذلك قولها * ويلزمه شرعاً لها المهر كله
كذلك عني يقول وطئتها * زمان امتثال حيث يمكن فعله
كذلك قول قال لي وطئتها * وقتت فلا تطليق يلغي ومثله
إذا طاهرها كانت وقال لسنة * سميت أنت فيها طالق مع عقابه
فقال هذا الطهراني وطئتها * وما طلقت لم ينقطع منه حبسه
ومن طلقت منه ثلاثاً وزوجت * بغير وفيها قال ما غاب قبله
فقال تبلى قد غاب فالقول قولها * وأدرك ذلك الزوج الأول حله
وأنزجت عرس بشرط بكارة * فقالت لنا إن الثيوبه فعـله
وأنكره فالقول في ذلك قولها * وليس له منه خيار ينـيهـله
فخذها جميعاً أنها قد تكلمت * ففي منها الإنسان يشدد درجته اهـ

واستثنى أيضاً ما لو أعسر بالهر وادعى الوطء وأنكرته فيمتنع فعضها به كفاي شرح
م ر وقوله في النظم فأنكره فالقول في ذلك قولها أي لترجى جانبها بالولد فان نساء
عنه صدق بيمينه لا تنفاه المرجح وكذا إن لم يكن ولد وعليها العدة مؤاخذة لها بقولها
ولا نفقة لها ولا سكنى شرح الروض ملخصاً وقوله إذا طاهرها كانت الخ أي إذا قال أنت
طالق للسنة فقال وطئت في هذا الطهر فلا طلاق حالا وقالت لم تطأ فوق عالا صدق
إذا الأصل بقاء العصمة كفاي م ر وس ل وقوله فقالت تبلى قد غاب فالقول قولها
أي بالنسبة لغيرها الأول لا لتقرير مهرها م ر وقوله وأنكره فالقول في ذلك قولها
أي بالنسبة لرفع القسح وأما بالنسبة لرفع كمال الهر فالقول قوله كفاي س ل ونظيره
افتاء القاضى فيما إذا لم أنفق عليك اليوم فأنت طالق وادعى الاتفاق فيصدق لرفع
وقوع الطلاق عليه وهي ابقاء النفقة عليه عملاً بأصل بقاء العصمة وبقاء النفقة
(قوله كما ذكر) أي في السنة أو بعدها (قوله ما لو كانت بكراً) بأن شهد أربع
نسوة ببقاء بكارتها أي غير غوراء والاحلف ح ل (قوله فتعلف) لأن الظاهر

ويكفي في طلبها قولها أي
طالبة حتى على موجب
الشرع وإن جهات الحكم
على التفصيل (وبعدها) أي
السنة (ترفعه) أي للقاضي
(فإن قال وطئت) في السنة
أو بعدها (وهي نيب) ولم
تصدق حلفاً به وطئاً كما
ذكر ولا يطالب بوطئ
ونخرج بزيادتي وهي نيب
ما لو كانت بكراً فتعلف أنه
ليطأ (فإن نكل) عن اليمين
(حلفت) كغيرها (فإن
حلفت) أنه ما وطئ

معها قال ح ل وان رقي ذكره جدا بحيث يمكن دخول الحشفة مع وجود البكارة
 ح ل وانما حلفت لا مكان هو بالبصحة كارة لعدم المبالغة في ازالتهما كما في شرح
 التحرير ر (قوله فسفت) أي فوراً ح ل (قوله أو ثبت حق القسح) وان لم
 يقل حكمت خلافاً للسبكي ح ل (قوله ولو ربع ذكر كعبس) وهو شامل للحيض
 والنفاس مع أن زمنهما محسوب اليكهنم علواً الحيض بأن السنة لا تخلو عنه وهو
 مختلف في النفاس ح ل (قوله فالقياس) لعل القيس عليه وقوعه في ككل
 السنة فقيس البعض على الكل ونقل عن تقرير الشيخ عبدربه الديوي أن المقيس
 عليه ما يشترط فيه اتصال المدة ببعضها ببعض كتغريب الزاني وصوم الشهرين
 في الكفارة (قوله سنة أخرى) أي سنة ثانية وذلك إذا كان في الفصل الآخر
 وقوله أو ينتظر مضي إلى آخره أي إذا كان في غير الفصل الأخير ح ل مثلاً إذا كان
 أول السنة التي ضربها القاضي المحرم واعتزله رجب وشعبان ورمضان فعلى قول
 الاستئناف تحسب سنة جديدة أو لها شوال وآخرها رمضان من السنة القابلة
 وعلى قول الانتظار تكمل السنة الأولى وإذا جاء رجب وشعبان ورمضان
 من السنة القابلة تلازمه فيها بدل التي اعتزله في السنة الأولى فلا تمسح حتى يتم
 رمضان السنة القابلة فعلى قول الاستئناف يمتنع عليها الانعزال في جميع السنة
 التي أولها شوال وعلى قول الانتظار يجوز لها الانعزال ستة أشهر من السنة القابلة
 من محرم إلى رجب ويمتنع عليها انعزال رجب وشعبان ورمضان كما أشار إليه بقوله
 فاعل المراد الخ وعبارة شرح م ر ونخرج جميعها بعضها فلا يجب الاستئناف
 بل ينتظر الفصل الذي وقع له ذلك فيه فتكون معه فيه ولا يضرب انعزالها عنه فيها
 سواء (قوله وفيه نظر) أي وفي العطف من حيث أنه يقتضي المغالبة فيقتضي
 أنه مغاير الأول تأمل (قوله لاستلزامه الاستئناف أيضاً) قد يستلزمه
 في بعض الصور وذلك إذا اعتزله في الفصل الرابع وقد لا يستلزمه بأن اعتزله
 في الفصل الأول ح ل وفي هذا التفصيل نظر لأن المراد بالاستئناف الشروع
 في سنة أخرى والشروع موجود على كل حال تأمل (قوله فاعل المراد الخ) معتمد
 (قوله بخلاف الاستئناف) أي فإنه يمتنع انعزالها عنه في غيره ولو كان الانعزال
 عنه يوماً معيناً من فصل قضت مثل ذلك اليوم من ذلك الفصل لاجب عليه ولا أي يوم
 كان ح ل (قوله ولو شرط في أحدهما الخ) ما تقدم في خيار العيب وهذا في خيار
 الشرط وهو شامل لما إذا كان الشرط الزوجة أو الولي ولما إذا كانت الزوجة مجبرة
 أو غير مجبرة أي وقد أذنت في معين وشرطت ما ذكرنا أذنها في النكاح للمعين

(أو أقر) هو بذلك (فسفت)
 يقيد زنته بقولي (بعد قول
 القاضي ثبت عنه) أو ثبت
 حق القسح كما فهم بالاولى
 (ولو اعتزله) ولو بعد ذكر كعبس
 (أو مرضت المدة) ككلاهما
 (لم تحسب) لأن عدم الوطء
 حينئذ يضاف إليها فتستأنف
 سنة أخرى بخلاف ما لو وقع
 مثل ذلك للزوج فيها فافهم
 تحسب عليه ولو وقع له ذلك
 في بعض السنة وزال قال
 الشيعان فالقياس استئناف
 سنة أخرى أو ينتظر مضي
 مثل ذلك الفصل من السنة
 الأخرى قال ابن الرقعة وفيه
 نظر لاستلزامه الاستئناف
 أيضاً لأن ذلك الفصل إنما يأتي
 من سنة أخرى قال فاعل
 المراد أنه لا يمتنع انعزالها عنه
 في غير ذلك الفصل من قابل
 بخلاف الاستئناف (ولو)
 شرط (في أحدهما وصفت)

بثابة اسقاط الكفاءة منها ومن الولي من حيث صحة النكاح ثم ان وجد عيب من
عيوب النكاح كان لها الخيار طلقا وان كان الوصف من غيرها من بقية خصال
الكفاءة كالحرية والنسب والحرفة فان شرطها كان لها الخيار والا فلا هذا حاصل
ما فهمته من كلامهم فليتأمل وليخرج ل (قوله لا يمنع صحة النكاح) ونخرج
بذلك ما اذا كان الشرط يمتثل النكاح كان شرط كونها أمة وهو لا يحصل له
نكاحها أو شرط كونها مسلمة وهو كفر ولو شرط أن لا يأتها فان كان من جانب
الزوج فلا يبطل والا بطله فان قيل الشرط على كل حال لا بد من التوافق عليه
فلا فرق بين أن يكون من جانب الزوج أو الزوجة أجيب بأنهم نظر والى جانب
المتديلة قوله س ل (قوله وبكارة) ومعنى كون الزوج بكر الله لم يتزوج الى
الآن ح ل (قوله أى للشرط) هـ لاقول أى الوصف مع قرينه وتقدمه بلفظه
(قوله مع النكاح) هذا به مومه يشمل ما لو كانت المنكوحه فاصرة وشرط الولي
حرية الزوج أو نسبه أو نحو ذلك من صفات الكفاءة وأخلف والذي يظهر فساد
النكاح ومثله ما للزوج القاصرة من غير شرط ولكن ظن الكفاءة فأخلف س ل
(قوله لان تبدل الخ) فيه رد على القول الضيف وعبارة شرح م ر والثاني يبطل
لان النكاح يعتمد الصفات فتبدلها كتبدل العين (قوله ايس كتبدل العين)
عبارة شيئا أما أخلف العين كزوجتي من زيد فبان عمرا فيبطل جزما شوهرى
وكزوجتي بقتل فلانة فزوجه أختها فيبطل أيضا (قوله بخلف الشرط) أى
الغير الفاسد ككون العبد كاتبا أو الدابة حاملا أو ذات لبن وكان الأولى أن يقول
ولان البيع الخ لانه تعليل ثان وأما جعله عللة للتعليل فلم يظهر وجهه ح ل (قوله
مع تأثره بالشروط الفاسدة) أى بكل واحد منها كعنف هذه البطيخة مثلا بشرط
أن تخدمها الى البيت أو هذا الثوب بشرط أن تخطيه أو الزرع بشرط أن تحصد
بخلاف النكاح فانه لا يتأثر بكل فاسد بل بما يخل بمقصوده الاصلى منها كما سيأتى
ح ل أى كشرط بمصلحة وء عدمه أو اذا وطئ طلق أو بانث منه أو فلا نكاح
بينه ما فان هذه تطل بمقصوده الاصلى بخلاف الشرط الفاسد الذى لا يخل بمقصوده
الاصلى كان فليح بالغ على أن لا يها أو على أن يعطيه ألفا أو شرط فى مهر خيار
فان النكاح يصح بمهر المثل كما سيأتى (قوله ولكل خيار) وعمله فى تخلف
البكارة ان بانث الشيبة قبل الوطء فان بانث بعده فلا خيار لا كان الاطلاع على
الشيبة بدون وطئ ويجب عليه مهر مثلها فيساعبد البر وتقدم انه اذا ادعى الشيبة
فادعت انها بوطئه ولم أطأ مدقت بينهما بالنفارتع الفسخ لا تنقر جميع المهر

لا يمنع صحة النكاح كالأمان
كجمال وبكارة وحرية أو نقصا
كصدقا أو لا ولا تربية
وسيرة (فأخلف) بنسائه
للمفعول أى المشرط (مع)
النكاح) لان تبدل الصفة
ليس كتبدل العين فان البيع
لا يفسد بخلاف الشرط مع
تأثره بالشروط الفاسدة
فالنكاح أولى (ولكل) من
الزوجين (خيار) فله فسخ

(قوله ولو بلا فاض) أى فى غير عيوب النكاح حيث جعل كلامه شاملا له
 هنا ح ل (قوله دون مباشر) أى ودون الشارط أخذاه من قوله لا ان بان مثله
 (قوله انها حرة) اوحرة الاصل فبانت عتيقة ح ل (قوله وهى حرة) بل ولو كانت
 رقيقه كما عتده شيخنا فاحرة ليس يقيدها حيث لا يجبر سيدها الا على لا يجرها على
 أن يزوجها لا يبيد وملا قيل بفساد النكاح اذا كانت حرة لعدم الكفاءة وأجيب
 بأن الصورة انها اذنت فى معين واذا نفي المعين مقتضى لا اسقاط الكفاءة منها
 ومن ليها ح ل (قوله خلف الشرط) والتقرير حلة لقوله ولكل خيار (قوله
 لا ان مان) أى الذى هو دون مباشر مثله هو مخصوص بالحرفة والعفة والنسب
 وكذا باخرى بالنسبة للزوج كما يؤخذ من شرح م وبأن كان عبدا وحر حريها
 فبانت أمة ولا خيار له على المعتمد لتسكاتها مع تمكنه من الفراق بالصلاق (قوله
 وغير العيب) لو شرط السلامة من أحد العيوب الا باقية فبان غير منها خير
 سواء بار مثل مباشر أو دون أو اعلالا انها تقتضى الخيار بوضعها ح ل (قوله
 بقرينة مامر) من ان لكل الخيار وان ساواه فى ذلك أو زاد عليه وانما احتاج لذلك
 لان كلامه هنا شامل لما اذا كان الشروط انتفاء العيب وقدر علمت ما فيه أى من ان
 الخيار بالعيب ثابت وان لم بشرط وغير العيب من خصال الكفاءة والعفة والنسب
 والحرفة وأما بقية ما ذكرنا التى هى نحو الجمال فيثبت له فيه الخيار وان كان مثله
 أو اعلالا التى هى نحو البياض فلو شرط كونها بيضاء فاذا هى سوداء وهو أسود ثبت له
 الخيار وكلام المصنف يقتضى عدم ثبوته ح ل (قوله مثل الواصف أو فوقه) أى
 والفرض انه دون مباشر (قوله لتسكاتها فى الاولى) أى مع انه كان تخلصه
 بالطلاق فلا يبرده ما اذا كانت أمة وبان عبدا فاتها تخيير على المعتمد (قوله ولا
 فضيلته) أى الموصوف وقوله وهذا أى قوله لا ان بار مثله (قوله أما اذا بان) مفهوم
 قوله ان بان دون مباشر فليس مكررا مع قوله أو فوقه لان ضميره راجع للواصف
 وكان الاولى تقديمه على قوله لا ان بان مثله (قوله أو ظنه) عطف على مان واعتراض
 بأنه لم يدخل فى أصل المسئلة لانها مفروضة فيما اذا شرط فالاولى ان يكون معطوفا
 على شرط من قوله ولو شرط الخ وفيه انه يبعد عدم ذكر جواب لما فكان الاولى
 أن يذكره ويمكن أن يقال انها مستثناة استثناء لغويا منقطعاً وتكون معطوفة
 على بان تأمل وعبارة ح ل قوله أو ظنه أى ولان ظنه فهو معطوف على بان فلا خيار
 (قوله فاذنت فيه) أى حتى يصح النكاح فاندفع ما يقال أن الاخلال بالكفاءة
 مبطل للنكاح (قوله أو رقه ضيف) كما يعلم مما بعد (قوله للتقصير) بترك البحث
 البحث والشرط

والشرط مقتضاه انه لو بحث ثم تبين ذلك ثبت الخيار وهذا الذي في زوائد الرخصة
 عدم ثبوت الخيار بجزءه في التواروه والمعتد وقوله والشرط في حكام شيخنا
 كحجر التعبير باراه ل (قوله بخلاف مالويان عيبه) أي بخلاف مالوننت
 سلامته من العيب فبان عيبه فثبت الخيار لها (قوله لان الغالب) ثم أي
 في العيوب السلامة أي تقوى جانب البناء فلها على الغالب فخيرت وقوله وليس
 الغالب هنا أي في خصال الكفاءة غير السلامة من العيب فلم يقر جانبها فلم تغير
 (قوله من أن لها) أي الحرية بخلاف مالو كانت أمة فلا يثبت لها الخيار والفرق بينه
 وبين الشرط انه أقرى من الظن وقوله فبمالويان عبد أي وقد ظنته حراً وقوله تبس
 فيه الماوري معتدوما بعد ضعيف (قوله ورجوع) الأولى والأصح وعدم
 رجوع كما لا يخفى إلا أن يقال المراد حكم الرجوع من حيث نفيه (قوله فمهر مثل)
 لم يذ كر وجوب المهر لعدم تصوره هنا لأن شرطه حدوث سبب الفسخ بعد
 الوفاء والسبب هنا لا يكون الامقارنا والالم يتصور خلاف الشرط شو برى (قوله
 وكالمهر) أي في الوجوب وعدم الرجوع وقوله في العدة مع ما قبله فيه تصريح
 بوجوب النفقة للمفسوخ فكأحها في العدة ولو حائلا وليس لذلك وقوله والكسوة
 أي اللذان نشأ قبل الفسخ فلا يرجع بهما كالمهر س ل وبحث السبكي وجوبها
 للحامل في باب النفقات ضعيف وفيه انه يجوز أن يكون المراد بقوله وكالمهر أي
 في عدم الرجوع لافي الوجوب أيضا وان لم تكن النفقة واجبة ما اراد به لا يرجع
 في حال العقد أو بعده فنه ويكون قوله في العدة راجعا للسكنى وحينئذ لا اعتراض
 فليصرو عبارة جرح حكم مؤنة الوجه في العدة انها لا تجب هنا وشم ككل مفسوخ
 فكأحها ل ومثله م ر وعبارة الشو برى قوله وكالمهر ينبغي رجوعه للأخير
 في كلامه وهو عدم الرجوع التلاني في النقول انها لا مؤنة لها هنا في العدة وشم
 ككل مفسوخة بمقارن العقد نعم الأصح وجوب سكنى الحامل انتهى وفي ع ش
 وس ل وجوب السكنى للحامل أيضا لانها معنودة عن نكاح صحيح فنقول
 الشارح في العدة راجع للسكنى فقط كما صرح به س ل (قوله والتمريض) أي
 المفهوم من قوله سابقا فالحلف أي المشروط وقوله المؤثر في الفسخ أي الذي يكون
 سببا فيه وقوله بخلاف الشرط أي بالشرط المخالف لانه هو المؤثر في الفوات (قوله
 هذه المسئلة) فلا يحتاج في كونه شرطاً للصريح بالشرطية حل (قوله
 أو البكر) أي هذه البكر بخلاف ابنتي البكر شو برى وانظر الفرق (قوله
 في الرجوع بقيمة الولد) أي الآتية فيكون فيه تقبضه لان تعلق الضمان أوسع

بخلاف مالويان عيبه لان
 الغالب ثم السلامة وليس
 الغالب هذا الكفاءة تعبير
 بما ذكر أعظم من تعبيره بما
 ذكره وما ذكره من أن لها
 خيارا فيما لو بان عبدا تسع
 فيه الماوري والمنصوص
 في الام وغيره اخلافه قال
 البلقيني وهو المعتد
 والصواب (وحكم مهر
 ورجوعه) على غار
 بعد الفسخ بخلاف الشرط
 (كعيب) أي كحكمها فيما
 مرفق الفسخ بالعيب فان كان
 الفسخ قبل وطى فلا مهر
 أو بعده أو معه فمهر مثل
 ولا يرجع بفرمه على الغار
 وكالمهر هنا وشم النفقة
 والكسوة والسكنى في العدة
 (و) التفرير (المؤثر)
 في الفسخ بخلاف الشرط
 (تفرير) وقع (في عقد)
 كقوله ذوقنا هذه المسئلة
 أو البكر أو الحرة لان الشرط
 انما يؤثر في العقد اذا ذكر
 فيه بخلاف ما اذا سبق العقد
 أما المؤثر في الرجوع بقيمة
 الولد

ولان الفسخ اذا كان واقعاً للعقد استرط في موجبيه أن يقع فيه ليقوى على رفعه
بمخلاف الرجوع بقيمة الولد قال ح ل وأما اذا كان بعد انعقد وقبل الوفاء فذكر
شيخنا أنه وجد بخطه من قراءته على والده أنه مثل تقدمه على العقد لأنه كان يسبيل
من أن لا يطأ مالاً ولم يقل له هي حرة وهو واضح لأنه فوت الرق وان كان العقد تم أم
ح ل ومثله سم (قوله مطلقاً) أي متصلاً بالعقد أم لا قصد به الترغيب أولاً ح ل
(قوله أخذ من كلام الغزالي) حيث قال يكسني في الرجوع بالمهر تقدم التغيرير
على العقد مطلقاً فمقاس التغيرير بالمؤثر في الرجوع بقيمة الولد على التغيرير بالمؤثر
في الرجوع بالمهر على قول والمقيس مسلم دون المقيس عليه (قوله أو متصلاً به)
أي عرفاً م ر وهو موقوف على قوله مطلقاً فهو على قول آخر للامام مقابل للإطلاق
شيخنا عز نري (قوله أخذ من كلام الامام في ذلك) أي في الرجوع بالمهر
على قول وحاصل هذا البحث كما يعلم من شرح الروض وغيره ان الغزالي قائل بأن
التغيرير المتقدم على العقد مؤثر مطلقاً بالنسبة لقيمة الولد وان الامام يشترط فيه
شرطين أن يتصل بالعقد عرفاً وان يذكر على وجه الترغيب في النكاح فلواتى
شرط منهما ففيه تردد له والشارح لم يثبت على انه ما مقالان فلم يبق لذكر الثاني
بعد الاول موقع في كلامه لانه يؤهم امه ماقلة واحدة رشيدى ح ل م رأى لانه
مفهوم مما قبله بالاولى وانما ذكر لبيان الخلاف (قوله وتوهم به منهم) هو شيخه
المحلى في شرح الاصل قال الهمامة وفي كونه توهماً من المحلى نظر بل هو تابع لغيره
قال الزركشي ما قاله الاصحاب من اشتراط ذلك في العقد خالف فيه الامام مستدلاً
بنص المشافعي ان التغيرير من الامة يثبت هذه الاسكام فاقضى ان التغيرير
لا يراعى ذكره في العقد والاصح التغيرير الا من عاقد شوبرى (قوله اتحاد
التغيريرين) أي التغيرير بالمؤثر في الفسخ بخلاف الشرط والتغيرير بالمؤثر في الرجوع
بقيمة الولد فجعل التغيرير الاول كالثاني في أنه يؤثر سواء كان قبل العقد متصلاً به
مع قصد الترغيب أم لا مع ان المؤثر في الاول انما هو التغيرير في العقد شيخنا (قوله
قبل علمه) أو معه كما يدل عليه اخراج الشارح البعدي فقط قررره شيخنا السبكي
(قوله أو عبداً) فالولد حيث يثب حريته رقيقين (قوله اذا ثبت الخيار) بأن كان
التغيرير في العقد شوبرى وقال ع ش بأن كان المغرور حراً (قوله وعليه قيمته
لسيدها) أي ان لم يكن عبداً لسيدها كما سيأتي والاولى أن يقول لسيده اذا
قد يكون مودى به ولعله جرى على الغالب في ذلك (قوله فتستقر في ذمته) حراً كان
أو عبداً أو مكن الحرة تؤخذ منه حالاً عز نري (قوله وتعتبر قيمته وقت الولادة)

فيكفي فيه تقدمه على العقد
مطلقاً أخذ من كلام الغزالي
في الرجوع بالمهر على قول
أو متصلاً به مع قصد الترغيب
في النكاح أخذ من كلام
الامام في ذلك وقد بسطت
الكلام على ذلك في شرح
الروض وتوهم بعضهم اتحاد
التغيريرين فجعل المتصل
بالمقد قبله كالألم كونه
في أنه مؤثر في الفسخ فلهذا
(ولو غير بحرية) لامة
(انمقد ولده) منها (قبل
علمه) بأنها لامة (جرا) لظنه
حريتها حين علوقها به حراً
كان أو عبداً فدفع العقد
أو أجازة اذا ثبت الخيار (وعليه
فيتمه لسيدها) لانه فوت
عليه رقه التابع لرقها فتمه
حريتها فتمه في ذمته
وتعتبر قيمته رقة الولادة لانه
أول أوقات امكان تقويمه
وخرج يقبل علمه الولد الحادث
بعده فهو رقيق وظاهر ان
المغرور لو كان عبداً لسيدها
لا شيء عليه لان السيد
لا يثبت له على عبده مال
(لان غره) سيدها كان
كان اسماً حرة

أى ان انفصل حيا فان انفصل ميتا بجناية مضمونة فعليه عشر قيمة الله صكما يأتى
 (قوله أو كان راغنا لها) أو جانية وقوله وأذن له المرتن أى أو مستحق الجناية م
 (قوله فى تزويجا) أى نقال للزوج زوجتك هذه الحرة دلاقة متق بقوله هذه الحرة
 مراعاة لحق المرتن مع كونه أى الراهن معسرا (قوله بفلس أو سفه) أو كان مكاتباً
 أى مريضاً وعليه دين مسـ تغرق أو يريد بالحرة العفـة عن الزنا لظهور القرينة
 شرح م ر (قوله لآله المتلف) أى السبب فى اتلافه (قوله فقوله) أى الأصل (قوله
 منه) أى السيد وقوله أو صحوه كان يقول على أنها حرة (قوله بلا جناية) أى مضمونة
 بأن لم توجد جناية أصلاً أو وجدت جناية غير مضمونة كجناية الحربي (قوله لأن
 حياته غير متيقنة) أى مع عدم ما يحال عليه زوالها حتى يفارق ما بعده قال
 الشوبرى وانظر لوتيقن حياته (قوله بجناية) أى مضمونة (قوله أجنبيا كان) أى
 الجاني (قوله ويضمنه) أى المقرور وهو الزوج لسيد الأمة سواء كان هو الجاني
 أم لا وقوله بعشر قيمتها وان زاد على قيمة الغرة شرح م ر وعبرة المتن فى الجنايات
 وفى جنين رقيق عشر أقصى قيمته من جناية إلى القاء لسيدته وتقوم سليمة
 ويرجع بالعشر المذكور على العار قد توجه على المقرور إذا كان جانيا ضمنان على
 عاقلة لو وثق الجنين وضمنان عليه لسيد الأمة شيخنا وقوله ويرجع الخ قد ينسبها
 قوله الآتى ويرجع قيمته ح ل بأن يراد بقيمته ولو حكما (قوله فى مسئلتنا) وهى
 مالو انفصل ميتا بجناية (قوله مع الأب الخ) احتريزه عما لولم يرث لسانع فاه
 يرث غيره كاخوة الجنين وأعمامه طبلاوى (قوله الام الحرة) لأن الجنين
 لأولاده وأصوله وحواشيه محبوبون بالأب حل فلو كان الأب رقيقا ولا عاصب
 أخذت أم الام الجميع فرضا وردها (قوله ويرجع على غار) ان لم يكن سيدا ولا عبده
 ولم انفصل الولد ميتا بلا جناية اخذ ما بعده (قوله فان كان الخ) صفيه يقتضى
 ان الغار لا يكون غير الأمة ووكيل سيدها بأن يكون أجنبيا والذي فى المتأخر أن
 التغرير لا يكون إلا من ما وعبارته والتغريض بالحرة لا يتصور من سيدها بل وكيله
 أو منها أه قال م ر ولا عبرة بقول من ليس بها قدر ولا معقود عليه فلو قال المصنف
 بعد قوله ويرجع على غار ان غرمها ان كان التغرير برمنها أو من وكيل سيدها
 ويتعلق بذمتها كان أظهر فيكون تقييدا لما قبله فكان الأولى حذف القاء من قوله
 فان كان والاتبان بالواو قبل قوله تعلق ولو قال بعد قوله وعليه قيمته لسيدتها ان
 كان التغرير برمن وكيله الخ لاستغنى عن قوله لان غرم سيدها (قوله من وكيل
 سيدها) أى ولم يكن المقرور عبدا للسيد ح ل (قوله والفوات) أى فوات الرق

أو كان راغنا لها وهو معسر
 وأذن له المرتن فى تزويجها
 أو مجبورا عليه بفلس وأذن
 له الغرماء فلا شيء له لآله
 المتلف لحقه وهذا من نياتى
 فقوله لا لا يتصور منه تغرير
 أى لآله اذا قال زوجتك هذه
 الحرة أو نحوه عتقت بمنوع
 (أو انفصل) الولد (ميتا
 بلا جناية) فلا شيء فيه
 لأن حياته غير متيقنة بخلاف
 مالو انفصل ميتا بجناية نفيه
 لان عقاده حرة لو أقره على
 عاقلة الجاني أجنبيا كان
 أو سيد الأمة أو المقرور فان
 صكان عبدا تعلقت الغرة
 برقبته ويضمنه المقرور لسيد
 الأمة لتفويضه رقه بعشر
 قيمتها لآله الذى يضمن به
 الجنين الرقيق وايس للسيد
 إلا ما يضمن به الرقيق والغرة
 عبد أو أمة ولا يتصور ان يرث
 من الغرة فى مسئلتنا مع
 الأب الحرة غير الجاني الأم
 الأم الحرة (ويرجع) بقيمته
 (على غار) له (ان غرمها)
 لأنه الموقع له فى غرامتها وهو
 لم يدخل فى العقد على أن
 يغرمها بخلاف المهر وخرج
 بزيادتي ان غرمها مالو لم

يغرمها فلا يرجع له كالضامن (فان كان) أى التغرير (من وكيل سيدها) فى التزويج والفوات فيه قال

قال غرض من المضاف اليه (قوله بخلف الشرط تارة) صك أن شرط انها حرة في صلب العقد قسبين انها أمة فان القوات في هذه بخلف الشرط وبخلف الظن أيضا وأما لو أخبرت الزوج قبل عقد الوكيل بانها حرة أو أخبر الوكيل الزوج قبل العقد بانها حرة كان قال عندي حرة أزوجه ذلك ثم عقد من غير شرط قسبين انها أمة فان القوات بخلف الظن فقط (قوله والقوات فيه بخلف الظن فقط) ظاهره انه لا يكون بخلف الشرط بأن تزوج نفسها ويحكم به من يراه كما مر تفسيره في الحرة وله لانه لان المخالف لا يجوز ذلك وان أذن سيدها فليدفع مذهبها فان صح جاء نظير ما مر تأمل شو برى وعبارة من ل قوله بخلف الظن فقط لانها لا تباشر العقد على مذهبنا والشرط انما يكون في العقد ولا يتصور منها أما على مذهب الحنفى فيتصور ان تباشر العقد بنفسها بأن يأذن لها سيدها أن تتزوج اه وقرره ب ش (قوله وان كان التغيرير بينهما) بأن يذكر آخريتها ما من ل وعش وعبارة ح ل بأن يوجد بينهما ما يعنى أن لا يكون تغيرير الوكيل ناشئا عن تغيريرها وأن لا يكون تغيريرها ناشئا عن تغيرير الوكيل بأن أخبرها بأن سيدها اعتقها فان كان رجع عليها وهى ترجع على الوكيل ما لم يشافه الزوج بذلك والارجع عليه وحده وعبارة ع ش على م ر وصورة الرجوع عليها أن يذكر آخريتها للزوج معا بأن لا يستند تغيريرها لتغيريرها ولو استند تغيريرها لتغيرير الوكيل كان أخبرها أن سيدها اعتقها فقياس ما تقرران يرجع عليها ثم ترجع عليه ما لم يشافه الزوج أيضا فيرجع عليه وحده ج ر أى لانه لما شافه الزوج بذلك خرجت عن الوسط وكذا لو كان تغيرير الوكيل ناشئا عن تغيريرها وقد شافهت الزوج بذلك فانه يرجع عليها وحدها لانها لما شافهت بذلك خرج الوكيل عن الوسط كما في م ر (قوله غير المكاتبه) وأما المكاتبه فيتعلم بكسبها ان كان والا فبذمتها تطالب به اذا عتقت حل (قوله ومن عتقت) أى كلها أو باقيةا ولو بقول زوجها م ر وهذا شروع في خيار العتق (قوله ان بريرة) هى جارية لعائشة رضى الله عنها (قوله عبد الله بن مسعود) ولماساق عليها انبى عليه السلام فقالت له يا رسول الله اشافع أنت أم أمر فقالت بل شافع فلم ترض برجوعها له (قوله فاخترت نفسها) هو كناية عن الفسخ (قوله وخرج بذلك من عتق بعضهم الى آخر الثلاثة الاول) وكذا الأخيرة خارجة بقوله عتقت والرابعة خرجت بقوله تحت والخامسة خرجت بقوله من بهرق فالقيود ثلاثة والصورتان خارجة بها ستة (قوله فلا خيار لها) أى في الخمسة الاولى وقوله ولاله أى في الأخيرة (قوله في غير الثلاثة الأخيرة)

بخلف الشرط تارة والظن أخرى (أو منها) والقوات فيه بخلف الظن فقط (تعلق الغرم بذمة) للوكيل أو لها فيطالب الوكيل به حالا والأمة غير المكاتبه بعد عتقها فلا يتعلق الغرم بكسبها ولا برقبته وان كان التغيرير منهما فاعلى كل منهما نصف الغرم والتصريح بتعلقه بذمة الوكيل من زيادتي (ومن عتقت تحت من بهرق) ولو ببعضها (تغيرير) هى لاسيدها فى الفسخ ولو بلا قاض قبل وطء وبعده لانها تعبر عن فيه رقب والاصل فى ذلك أن بريرة رضى الله عنها عتقت فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان زوجها عبدا فاخترت نفسها رواد مسلم وخرج بذلك من عتق بعضها أو كوتبت أو علق عتقها بصفة أو عتقت معه أو تحت حرو من عتق وتحت من بهارق فلا خيار لها ولاله لان معتمد الخيار الحبرو ليس شىء من ذلك فى معنى مانه لبقاء النقص فى غير الثلاث الأخيرة وللتساوى فى أوليها ولانه

اذا عتق لا يعبر ٥٣ يحى ف باستغراش الناقصة ويمكنه التخلص بالطلاق فى الأخيرة

(لا ان عتق) قبل فسخها أو معه (أو لم دور) كمن أعتقها مريض قبل الوطء وهي لا تخرج من الثلث إلا بالصدوق فلا تغير فيهما رها تاني من زيادتي (وخيار مامر) في الباب (فوري) كخيار العيب في المبيع ولا ينفيه ضرب المدة في العنة لأنها إنما تصفق بعد المدة فنأخر بعد ثبوت حقه سقط (٢١٠) خياره نعم ان كان أحدهما سبياً أو مجنوناً

أخر خياره إلى كماله أو طلقها وهي الثلاثة الأولى ولم يعبر بهما مع أنه أخصر ليرجع الضمير في أوليهما إلى الثلاث الأخيرة إذ لا يتأتى الاختصار إلا بذلك (قوله لا ان عتق) أي أو مات (قوله وهي لا تخرج من الثلث إلا بالصدوق) بأن كانت قيمتها مائة وباقي المال مائة وثمانين وكان الصدوق عشرين قال ح ل و م و سواه كان الصدوق ديناً أو عينا يرد الزوج أو بيد السيد باقياً أو مالفاً وبيان الدورانها لو فسخت سقط مهرها وهو من جملة المال فيضيق الثلث عن الوفاء بها فلا تعتق كالأفلاحيث الخيار (قوله وخيار مامر في الباب فوري) الذي مر في الباب شيئاً أن الرفع للحاكم في اثبات عيوب النكاح المشتركة وفي إثبات العنة والرفع له والفسخ بعد ثبوت ذلك فهل كلامه شامل للقسمين أو خاص بالثاني الظاهر الأول ويكون قوله فمن أخر فأصرا ح ل (قوله سقط خياره) وكذا من أخر الرفع للحاكم ح ل (قوله أو طلقها زوجها) رجعيًا قبل عتقها أو بعده فلها التأخير إنظاراً ليدنو منها فتستريح من ذهب الفسخ ح ل (قوله أو تخلف اسلام) أي اسلام أحد الزوجين فيما إذا كانا كافرين رقيقين واسلم أحدهما أي بعد الدخول ثم عتقت وتأخر اسلام الآخر فلها التأخير إلى الرجعة فيما لو طلقت رجعيًا والاسلام فيما لو كانا كافرين رقيقين لأنها بسدد البدونة وقد لا يرجع ولا يسلم المتخلف فيصير الفراق من غير أن يظهر من جهتها الرغبة فيه فتأمل هذا التصوير رزى وفيه قصور لعدم شموله للعيب فيما لو أسلمت ثم ظهر عيبها (قوله وكذا في الإيلاء) بخلاف العنة فإنها إذا رضيت بها سقط حقها لعدم تجدد ضررها لأنها أيدت من حصول الوطء عادة بخلاف المولى ح ل (قوله في جهل عتق) وكذا في جهل العيوب ح ل فلا قال ويخلف من ادعى جهلاً بسبب الفسخ أو الخيار الخ لكأعم (قوله مما أشكل على العلماء) المراد بأشكاله عليهم أنهم اختلفوا فيه أي قال به بعضهم ونفاه بعضهم كما يؤخذ من ع ش على م ر وعبارته قوله مما أشكل على العلماء أي حيث اختلفوا فيه (فصل في الاعفاف) أي وما يتعاق بذلك من حرمة وطء أمة فرعه (قوله لزوم فرعا) ولو بمعضا ولو غير وارث كابن بنت وابن ابن ولو غير مكاف وكافرا ح ل و س ل (قوله موسراً) بما يأتي في النفقات وهو أن يك ما يدفعه له زيادة على كفاية يوم وليلة حل وعبرة العنان في

أخر خياره إلى كماله أو طلقها زوجها رجعيًا أو تخلف اسلام فلها التأخير وعلم من اعتبار الفورية أن الزوجة لو رضيت بعنته أو أجلت حقها بعد مضي المدة سقط حقها وهذا بخلاف النفقة إذا أعسر بها الزوج ورضيت به فإن لها الفسخ لتعدد الضرر وكذا في الإيلاء وكذا فورية خيار الخلف في غير العيب من زيادتي (وتخلف) العتقة فتصدق بينهما إذا أرادت الفسخ بعد تأخير (في جهل عتق) لها ان (أمكن) فهو غيبة معتقها عنها والاحلف الزوج (أو) جهل (خيار به) أي بعثتها (أو) جهل (فور) لان ثبوت الخيار به وكونه فوراً يخفيان لا يعرفهما إلا الخواص وما ذكر في الأخيرة وهي من زيادتي نظير ما في العيب والاخذ بالشفعة ونفي الولد وغيرها وقيل لا تصدق فيها لان الغالب ان من علم أصل ثبوت الخيار

علم أنه على الفور وقيل تصدق بينهما ان كانت قريبة عهد بالاسلام أو نشأت بعيدة عن العلماء والأفلاوردة بأن ذلك بأن يكون الخيار على الفور مما أشكل على العلماء فعلى هذه المرأة أولى (وحكم مهر) بعد الفسخ بعثتها (كعيب) أي كحكمه فيما مر في الفسخ بالعيب فان فسخت قبل الوطء فلا مهر لان الفسخ من جهتها وليس لسيدتها منعها منه لتضررها بتركه أو فسخت بعده بعثت بالمسعى لتقرر به الوطء أو بعثت قبله أو معه كأن لم تعلم به إلا بعد الوطء أو فسخت معه بعثت قبله فله المثل لا المسعى لتقدم سبب الفسخ على الوطء أو مقارنته له وكذا حكم المعيتين من زيادتي (فصل) في الاتفاق (لزم) فرعا (ومرأ)

بأن يفضل المهر أو الثمن عن كفاية نفسه وعياله يوما وليلة (قوله اتعد أو تعدد)
 كابن بنت مع بنت بنت فان استتورا قريبا وارثا فزع عليهم بحسب ارثهم على
 المعتد خلافا لابن حجر حيث استوجه انه عليهم بالسوية ح ل (قوله ان استتورا
 قريبا) هلا قدره بين الغاء والواو في قوله فوارثا بأن يقول فان استتورا قريبا فوارثا كما هو
 عادته في مثل ذلك (قوله ان استتورا) أي الفروع (قوله اعفاف أصل) وان تعدد
 ان قدرا أخذ من قوله بعد ومن له أصلان الخ (قوله ذكر) وانما لم يجب اعفاف الام
 لولم يرض زوجها الا بالاتفاق عليه لان الزام الفرع بالاتفاق على زوجها ما فيه غاية
 العسر فلم يكلف به ح ل (قوله أو كافرا) أي معصوما (قوله حر) أي كلا (قوله
 أظهر حاجته) أي مع قدرته على الوطاء والا بأن كان عينا واحتاج الى الاستمتاع
 بغير وطاء لم يلزم الفرع ذلك وظاهره وان خاف الزنا وهو بعيد ح ل (قوله له) أي
 للاعفاف أو للاقرب وحاجته على الاول بمعنى احتياجه لكن قول الشارح بعد
 وتعرف حاجته له يدل على رجوع الضمير للاعفاف (قوله أو يجوز شوها) لا تعفه
 وهل مثل ذلك كل من لا تعفه كالمستحاضة وذات القروح السيالة الظاهر ثم وعبرة
 س ل بل الشوهاء ولو شابة كعمياء وخدماء كالعدم اه فالجوز في كلام الشارح
 ليس بقيد وعبرة م ر ولا تكفي شوهاء اه ولو قرأ يجوز بالجر على معنى أو نحو يجوز
 لتشمل المستحاضة وغيرها لكن لا يلزمه النفقة واحدة يدفعها للاب يوزعها عليهم ما
 ولكل منهما الفسخ فان فسخت واحدة تمت للآخرى لكن قال ابن الرقعة هذا يتعين
 للجددة جميعها لئلا تفسخ بنقص ما يخصها عن المداه زي واعتد م ر الاول
 والخطيب الثاني واعتد لا ذرعى انه يدفعها للاب وهو يدفعها لمن شاء (قوله
 وذلك) أي لزوم الاعفاف وقوله لانه أي الاعفاف شيئا (قوله من حاجاته) المهمة
 مع عدم نقصه فلا يدعى ذلك الرقيق وبعضهم جعل الدليل هو القياس على النفقة
 وجعل قوله لانه الخ جامع بينهما فلا يرد الرقيق أيضا ويرد على ذلك الأصل اذا كان
 مبهضا لوجوب نفقته وكسوته بقدر ما فيه من الحرية ويجاب بأنه لما كان التزوج
 لا يمكن باعتباره ما فيه من الحرية لم يجب اعفائه ح ل (قوله ولان تركه العرض
 للزنا الخ) فيه ان هذا يأتي في الرقيق فكان مقتضى ذلك وجوب اعفائه
 ح ل (قوله المأمور بها) أي في قوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا (قوله اعفاف
 أصل) أظهر الفاعل في موضع الاضمار لانه لو أضمر لئولهم أن قوله اعفاف غير
 أصل هو الفاعل لانه كان يقول حينئذ فلا يلزم معسرا ولا موسرا اعفاف غير أصل
 فله دره (قوله ولا غير معصوم) كعربي وزان معصن ومرثد (قوله ومن كسبه) المراد

ولو اتى (أقرب) اتحل
 أو تعدد (فوارثا) ان استتورا
 قريبا (اعفاف أصل ذكر)
 ولو لام أو كافرا (حر معصوم)
 عاخر عنه أظهر حاجته له
 وان لم يخف زنا أو كان تحت
 نحو صغيرة أو عجوز شوها
 وذلك لانه من حاجاته المهمة
 كالنفقة والكسوة ولان
 تركه العرض للزنا ليس من
 المصاحبة بالمعروف المأمور
 بها فلا يلزم معسرا اعفاف
 أصل ولا موسرا اعفاف غير
 أصل ولا أصل غير ذكر
 ولا غير ولا غير معصوم
 ولا قادر على اعفاف نفسه
 ولو بصرية ومن كسبه
 ولا من لم يظهر حاجته وذكر
 الموسر والترتيب بين الأقرب
 والوارث مع قول جر
 معصوم من زيادتي

انه قادر بكسب يحصله في زمن قصير عرفا بحيث لا يحصل له من التغرب فيه مشقة
لا تحتمل عادة قالبا فيما يظهر من ل قال الشوري بخلاف النفقة قلزم الفرع
وان قدرا لاصل عليها بالكسب ولعل الفرق تكريها بخلاف الاعفاف (قوله
أولى من تعبيره بفسادها) لأن تعبيره يوهم انه لو قدر على التسري أو التزوج من
كسبه وجب اعفائه على الفرع وليس مراداه ع ش (قوله وتعرف حاجته له)
أي للاعفاف وانظروا وجه تقدير هذا فانه في غنية عنه يتعلق الجار والمجور بقوله
أظهر اه شيخنا وأجيب بأنه قد مر ما ذكر لطول الفصل وبأنه حل معنى لأجل
أهراب (قوله بقوله متعلق بأظهر) وحيث ينبغي أن لا بد أن يكون الاظهار بالقول
ولا يكتفى بالتسري الحالبة وهو خلاف كلامهم فانه لو وافى ترجيح عبارة المحرر
على عبارة الاصل أن عبارة الاصل تقتضي أنه لا يكتفى اظهارها بالقول فكان حق
انصف أن يقول ولو بالقول اه ح ل أي بمجرد وان لم توجد قرائن ومثله في م ر
(قوله ويشق عليه الصبر) عطف لازم على ما روم (قوله قال الأذري) هو تقييد
لقول المتن بلايين بالنظر لقوله أو يقال يحلف (قوله نفية) أي في وجوب اعفائه
وقوله ويشبه أي ينبغي وقوله وتعبري بأظهر حاجته الخ الفرق بين العبادتين أن
ظهورها النية وقف على قرائن ظهورنا واظهارها يكتفى فيه قوله وان لم يرجح لنا
صدقه في وعبرة ح ل قوله بخلاف تعبير الاصل والروضة كظهور حاجته أي
بأن ظهرت لنا بقرائن تدل على ذلك فاستغنينا عبارة الاصل والروضة غير منظور
اليه بل يكتفى بمجرد قوله بدون قرينة (قوله مستمتعا) هو بضم الميم الأولى وسكون
الثانية وفتح التائين اسم مفعول من استمتع بكذا بمعنى تمنع به أي تلذذه زمانا طويلا
يقال منع الله بك مناء وأمتع أدام بقاءك والارتفاع بك حكاية ابن القطان وهو صفة
لموصوف محذوف منصوب على المفعولية لقوله هي أي امرأة مستمتعا بها سواء
كانت حرة أم أمة مسلمة أم كافرة بشرطه في حذف الجار وأصل الضمير فاستتر في قوله
مستمتعا وهو شائع بما عا لقياسا ومثله لفظ مشترك وأصله مشتق فيه والمراد بالمرأة
المستمتع بها ما من شأنها أن يستمتع بها فقيه تجوز أي مجازا لاول اذ لا يصدق
هذا الوصف حقيقة الاحالة وجود الاستمتاع بها والا كن ليس بوجوده وقصد بذلك
الاحتراز عن الشهواء ونحوها ويؤخذ من لفظ المستمتع باعتبار معنى مادته
الماخوذ فيه الدوام المراد به الزمان الطويل انه لا يكفي ان يهي له امرأة قريبة
المجر من لا بحيث لا يستمتع بها زمانا طويلا وهو ظاهر فقها ولم أر من تعرض له
وسياق انه لو كان تحتها مجوزا لقياس وجوب اعفائه وحيث قد افلوا كنفينا بتمشية

وتعبري بالهجر عن اعفائه
أولى من تعبيره بفسادها
وتعرف حاجته له (قوله
بلايين) لأن تخليفه في هذا
المقام لا يليق بجرمته لكن
لا يحصل له طلب الاعفاف
الا اذا صدقت شهوته بأن
يفضيه التغرب ويشق
عليه الصبر قال الأذري
وغيره ولو كان ظاهرا له
يكذبه هكذا فالج شديد
أو استرخاء نفية فظروا ويشبه
أن لا تعجب اجابته أو يقال
يحلف هذا المخالفة حاله دعواه
وتعبري باظهار حاجته
وافق ل عبارة المحرر والشرح
بخلاف تعبير الاصل
والروضة بظهور حاجته
واعفائه (بأن يهي له
مستمتعا) بفتح التاء

من قاربت البهز لا وجبنا عليه هند البهز الا عفا فيشق عليه فراشان فيمتنع
 الا كفاء هذه ابتداء ويندفع الضرر من الولد على شوهرى (قوله أو عنها) وان
 احتاج لأكثر من واحدة لانه نادر والغالب كفاية الواحدة واذا أعطى الامة
 أو الثمن أو المهر ملكه واذا استغنى عن ذلك لم يزل ملكه عنه كما لو دفع اليه النفقة
 فاستغنى عنها بضيافة ونحوها لا يزول ملكه عنها فلا تسترد ولا ينال ذلك قولهم
 ان نفقة القريب امتناع لان المراد منه انها تسقط بعضى الزمن اذا لم تدبض أفاده
 شيخنا اه ح ل وليس له ان يزوجه أمة لانه مستغنى بمال فرعه نعم لو لم يقدر
 الفرع الا على مهر أمة اتجه تزويجه بها أى اذا خاف زنا شرح م ر (قوله أو مهر حرة)
 ولو كانتا بيعة تحمل ح ل (قوله أو يقول له أنكح وأعطيكه) أى مهر الحرة وهو
 شامل للميرة ولا يقال انه معسر بحال الصداق حين العقد لانه موسر بحال فرعه
 كما تقدم أو يقول له اشتر وأعطيك الثمن ولا يلزمه من الثمن والمهر الا القدر
 الا لثيق به دون ما زاد فان زاد يكون الزائد في ذمة الاصل برماوى قال زى وما ذكره
 من التخيير في مطلق التصرف أما غيره فلا يبدل وليه الاقل ما تندفع به الحاجة
 الا أن يلزمه الحالك بغير الاقل (قوله وعليه مؤنتها) أى ما يفسخ النكاح بعدها
 ولا يجب الا دم ما لم تكن ام الفرع والاوجب الا دم ولا يجب نفقة الخادم لان
 فقدها لا يثبت الفسخ ولا تسقط بعضى الزمن ولو كانت ام الفرع لانه قائم مقام
 الاصل في ذلك فليست من نفقة القريب ح ل فراعينا الامومة فوجب لها الا دم
 والكفاية ان لم يسكنها المذور اعيان اقيامه مقام الاب والذي يفسخ النكاح بعدها
 هى اقل النفقة وهو المند وأقل الكسوة وهو ما لا بد منه بخلاف نحو السراويل
 والمكعب فانه لا يفسخ بذلك كما يأتى في النفقات وكذا الفرش وآلة الطبخ والاكل
 (قوله والتعيين) مبتدأ خبره قوله له أى تعيين المنكوحة والسرية وتعيين النكاح
 أو اتسرى بدليل قوله فليس الاصل الخ وقوله لكن لا يعين الخ (قوله من لا تعفه)
 بضم التاء من أعف ومصدره الاعفاف ويقال عف عن الشيء يعف من باب
 ضرب عفة بالكسر وعفا فافى القع امتنع عنه فهو عفيف واستعفف عن المسئلة
 مثل عف ورجل عف وامرأة عفة يفتح العين فيهما وتعفف كذلك وجع العفيف
 أعف وأعفاء ذكره ع ش (قوله دون الآخر) أى ليس له تعيين نكاح دون تسر
 ولا تعيين تسر دون نكاح كما يفهم من الاصل (قوله الخ من زيادتي) لا يخفى أن
 من جملة خبر المبتدأ الذى هو لفظة له فيقتضى أن المبتدأ الذى هو قوله والتعيين وقع
 في الاصل أى النهاج بلا خبر وليس مرادهم رأيت عبارة الاصل مركبة تركيبا آخر

كأن يعطى له أمة أو غيرها
 أو مهر حرة أو يقول له أنكح
 وأعطيكه أو ينكحها له بأذنه
 ويجه عنه (وعليه مؤنتها)
 أى المستمتع بها لانها من ثمة
 الاعفاف (والتعيين بغير
 اتفاق على مهر أو عن له)
 لا اصل (لكن لا يعين له)
 من لا تعفه كقبيلة فليس
 للاصل تعيين نكاح أو تسر
 دون الآخر ولا رفعة بحال
 أو شرف أو نحوه لان الغرض
 دفع الحاجة وهى تندفع بغير
 ذلك فان اتفقا على مهر أو عن
 فالتعيين للاصل فانه أعرف
 بغير ضمه في قضاء شهوته
 ولا ضرر فيه على الفرع وقولى
 أو عن الى آخره من زيادتي

و يقدر انتقال الملك فيها اليه قبيل العلق ايسقط ماؤه (٢١٦) في ملكه ميانة لحرمة فان كان غير حر

اي بكنه ح ل (قوله ويقدر انتقال الملك الخ) صريح به انه لا ينتقل بالتقيل وهو خلاف ما في م ر وعبارته يحصل ملكها قبيل العلق كما جرى عليه ابن المقرئ وهو المتمد اه ويدل له قول الشارح فيما بعد لا انتقال الملك (قوله فان كان غير حر) لم يقل فان كان رقيةا ليشمل المبعوض (قوله لان غير الحر) اي الرقيق كله غير المكاتب ح ل (قوله اولا يثبت ايلاده كالمكاتب) وكذا المبعوض لا ينفذ ايلاده لامة فرعه على العتمد وان نفذ ايلاده لامة نفسه كما يأتي التصريح به من المصنف في اتمات الاولاد ويفرق بأن الاصل المبعوض لا يثبت له شبهة الاعفاف بالنسبة لبعضه الرقيق فلا يلزم فرعه اعفائه وأما أمته فملكه تام عليها أفاده ح ل (قوله مع المهر) أي ان وجب وقوله قيمتها أي يوم الاحبال شرح م ر ويصدق في قدرها لانه الغارم رماوى (قوله لا انتقال الملك الخ) مقتضاء لزوم قيمة الولد فيما اذا كانت أم ولد الفرع أو كان الأب رقيةا لعدم الانتقال في الأم فيه ما وعبارة ح ل هذا واضح في الحر لان الكلام فيه وأما الرقيق فعليه قيمة الولد في ذمته بناء على ما تقدم من انه ينعقد حراؤه والمتمتع فان لم تصر أم ولده بأن كانت مستترة للابن وجب قيمة الولد لعدم الانتقال المذكور اه وعبارة م ل لا انتقال الملك فقصته اه يلزمه القيمة اذا كانت أم ولدا لفرع أو كان الأب رقيةا وحيث حكمنا بالانتقال وجب الاستبراء وعبارة م ر لانه التزم قيمة أمه وهو حر منها فاندرج فيها ولان قيمته انما يجب بعد انفصاله وذات واقع في ملكه (قوله أي أمة فرعه) ولو عسرا لشبهة الاعفاف في الجملة شيخنا (قوله مال الخ) علة مقدمة هو المعلوم وهو قوله كالمشتركة الواقع خبران (قوله لم ينفسخ نكاحه) وينعقد ولده منها رقيةا ولا فغار لاشبهة لانه يطأها بجمعة النكاح فلا يصير مستولدة ولا يعتق الولد لانه مملوك لا خيه ح ل (قوله وان لم تحل له الامه) بأن كان الاصل حريم ملك الفرع لزوجه مؤسرا أو تحته حرة شيخنا عزى وهي لارذ على من قال اذا لم تحل له ينفسخ نكاحها (قوله بعض سيده) أي أصله أو فرعه ح ل (قوله لا يعتق عليه) أي على السيد أي فلا يقال انه لما ملك المكاتب كأن السيد ملكه فاعتق عليه (قوله قد يجتمع مع البعضية) كما اذا ملك المكاتب أباه فانه لا يعتق عليه م ر (قوله لا يجتمعان) أي فيما اذا اشترى المكاتب زوجة سيده فان النكاح ينفسخ لانه لو بقي لا يجتمع الملك والنكاح لان السيد كأنه مالك الملك مكاتبه (قوله في نكاح الرقيق) أي متعلقات نكاحه ومنها القليلة لكسب المؤن ع ش والا فالكلام على نكاحه تقدم في تزويج المعبود عليه وسواء كان الرقيق ذكرا أم أنثى فهو من اضافة المصدر

أو كانت أم ولده لفرعه لم تصر أم ولده لان غير الحر لا يملك ولا يثبت ايلاده لأمته فأمة فرعه أولا وأم الولد لا تقبل النقل وقول ان كان حراما ز يادق (وعليه) مع المهر (قيمتها) لفرعه لصيرورتها أم ولده (لا قيمة ولد) لا انتقال الملك في أمه قبيل العلق (و) حرم عليه (نكاحها) أي أمة فرعه بقيد زوته بقول (ان كان حرا) لانها ماله في مال فرعه من شبهة الاعفاف والنفقة وغيرهما كالمشتركة بخلاف غير الحر (لكن لو ملك) فرع (زوجة أصله لم ينفسخ) نكاحه وان لم تحل له الامه حين الملك لانه يعتق في الدوام لقوته ما لا يعتق في الابتداء (وحرم) على الشخص (نكاح أمة مكاتبه) لانه في ماله ورقيته من شبهة الملك بتجيزه نفسه (فان ملك مكاتب زوجة سيده انفسخ) النكاح كما لو ملكها سيده بخلاف نظيره في الفرع فان تعلق السيد بمالك مكاتبه أشد من تعلق الاصل بمالك فرعه وبخلاف مالو ملك

مكاتب بعض سيده حيث لا يعتق عليه لان الملك قد يجتمع مع البعضية بخلاف النكاح والملك الى لا يجتمعان (فصل في نكاح الرقيق) *

الى فاعله أو مفعوله (قوله لا يضمن سيد الخ) المراد به هنا مالك الرقبة والمنعومة
 معافان اختلفا كوصي له بمنفعته اذ برأه مالك الرقبة في الاكساب السادة
 واذن الموصي له في الاكساب المعتادة ولا يدخل باذن أحدهما مال الآخر وظاهر
 هذا صحة نكاحه باذن أحدهما فراجع به وقوله باذنه الباء للسببية متعلقة
 بضمن المتني والتني يتوجه لامقيد فقط على خلاف الغالب أي لا يكون اذنه
 في النكاح سببا في ضمانه ما يجب به وليست الباء متعلقة بالتني كما قيل لانه
 لا يحسن أن يقال انتفي الضمان بسبب الاذن ويصدق السيد في عدم الاذن ان
 أنكره اه قل على الجلال (قوله لانه لم يلتزمهما) علة لما قبل الغاية وقوله
 وضمان ما لم يجب باطل علة لها قال في التفتة بخلافه أي الضمان بعد العقد فانه يصح
 في المهران علة لا النفقة الا فيما وجب منها قبل الضمان وعلمه (قوله وهما مع انهما
 في ذمته في كسبه) أي لان تعلقهما بكسبه فرع تعلقهما بذمته يصرف منه بما يشاء
 من المهر والنفقة لانهما دين في كسبه فيصرفه عما شاء منهما كما اعتمد مروج ش
 وقيل تقدم النفقة لان الحاجة اليها ناجزة فان فضل عن شئ صرف للمهر الحال
 حتى يفرغ فان لم يكن مهر حال كان للسيد ولا يدخل ما يحل في المستقبل منه ولا للنفقة
 المستقبل وقيل يقدم المهر الحال وحل على ما اذا امتنع من تسليمها نفسها حتى
 تقبض جميع المهر حل وشرح مروج والراجع من هذا كله تقديم النفقة على المهر ما لم
 تجبس نفسها حتى تقبض المهر الحال كله كما اعتمد الزبدي في درسه وعبارة شرح
 مروج كيفية تعلقهما بالكسب أن ينظر في كسبه كل يوم فيؤدي منه النفقة لان
 الحاجة اليها ناجزة ثم ان فضل منها شئ صرف للمهر الحال حتى يفرغ ثم يصر
 للسيد (قوله لانهما من لوازم النكاح) علة المذمومة في الحقيقة هي المقدمة الاخيرة
 كما سينص عليها في قوله بعد أما أصل اللزوم فلما مر من ان اذنه له في النكاح اذنه له
 في صرف مؤنه من كسبه واقتصر عليها مروج أيضا والاولى علة لها أي للاخيرة
 والمتوسطة علة لعلته الاولى للاخيرة فكان المناسب تقديمها أي للاخيرة ويحتمل
 ان قوله لانهما من لوازم النكاح علة لكونهما في ذمته وقوله وكسب العبد أقرب
 الخ علتان لكونهما في كسبه وأخر الثانية مع كونها أظهر في المقصود للدخول على
 المتن بقوله من كسبه الحادث تأمل والظاهر ان قوله وكسب العبد الخ علة لما بعده
 أي لان كسب العبد الخ والاقتصار على المقدمة الاخيرة فيما يأتي لا يدل على انها
 هي العلة للزوم على السيد وما هنا لكونها في كسب العبد وعبارة شرح مروج وهما
 في كسبه كذمته لانه بالاذن رضي بصرف كسبه فيهما (قوله الحادث) صفة

(لا يضمن سيد باذنه في
 نكاح عبده مهرار) لا (مؤنة)
 واما شرط في اذنه ضمانا لانه
 لا يلتزمهما وضمان ما لم يجب
 باطل وتعبير هذا وفيما يأتي
 بالمؤنة أعم من تعبيره بالنفقة
 (وهما) مع انهما في ذمته (في
 كسبه) المعتاد كاحتطاب
 والبادر كعبه لانهما من لوازم
 النكاح وكسب العبد أقرب
 شئ بصرف اليهما والاذن
 له في النكاح اذنه له في صرف
 مؤنه من كسبه الحادث

الكسبه الاول والثاني وجهه على ذلك الاختصار والافاي كسبه قبل السيد فلا بد
من اذنه له في صرفه حل (قوله بعد وجوب دفعهما) حيث كان غير مأذون له
في التجارة عما هو فيتعلم ان بكسبه بغيره وال التجارة كالاخطاب ولو الحاصل قبل
الاذن في النكاح كما سيأتي حل وس ل وعباره شرب بعد وجوب دفعهما
بخلافه قبله وانظر حكم المعية (قوله الحال بالنكاح) فاما ان تطالب به وان لم تكن
خلافه لما في شرح الروض ح ل (قوله بخلاف كسبه قبله) أي ولو بعد الاذن
وكان الاظهر ان يتم هكذا يظهر الايراد الذي أجاب عنه (قوله لعدم الوجوب) أي
حال حصول الكسب والا فواجب حاصل كما هو الغرض (قوله مع ان الاذن)
أي الاذن في صرفه المؤن من كسبه الملازم للاذن في النكاح لما تقدم ان الاذن
في النكاح اذنه له في صرفه مؤنه من كسبه وقوله لم يتناول له أي لانه في ذلك الوقت
لم يكن هذا المؤن حتى يصرف كسبه اليها وأتى بقوله مع ان الخ لئلا يرد عليه
المأذون له في التجارة فان اذنه له في النكاح اذنه له في صرفه مؤنه مما معه ولو قبل
وجوب الدفع (قوله أولى من قوله بعد النكاح) لانه يرد عليه المفوضة فانه لا يجب
فيه ما بعد النكاح وانما يجب بالغرض أو الوفاء وأيضا المؤن لا تجب الا بالتسكين أه
شيخنا (قوله وفي مال تجارة) ولا ترتيب بينه وبين الكسب فان لم ينف أحدهما
كل من الآخر وقوله سواء حصل أي مال التجارة والربح قبل وجوب الدفع أم بعده
لان لا عيب في ذلك نوع استقلال حيث يجوز له التصرف فيه بالبيع والشراء بخلاف
كسبه ويشمل ربح مال التجارة اكسابه التي اكتسبها بغير أمره في التجارة
كالاخطاب والاحتشاش فيتعلق بها المهر والمؤنة وان اكتسبها قبل الاذن له
في التجارة فيكون ما تقدم في قوله وهما في كسبه الحادث بعد وجوب دفعهما
مختصا بغير المؤن له في التجارة اضعف جانبه وقوة جانب المؤن له أما هو فيكون
في كسبه ولو الحاصل قبل الاذن له في النكاح كما علمت وصرح به في شرح الروض
حيث قاس كسبه على الربح والربح لا فرق فيه بين الحادث وغيره حل والذي
في ع ش علي مروان كسبه الحاصل قبل الاذن في النكاح للسيد فلا يصرفه
في المؤن وفي شرح م التعميم في ربح التجارة بكونه قبل الاذن في النكاح أو بعده
فيستفاد من مجموع منيه ومنيع ع ش عليه ان قياس الكسب على الربح الذي
ارتكبه في شرح الروض انما هو في ان كلا منهما لا يتقيد بكونه بعد وجوب الدفع
كما يتقيد به كسب غير المؤن وهذا لا ينافي ان بينهما فرقا من حيث ان الربح
لا فرق فيه بين كونه قبل الاذن أو بعده وان الكسب لا بد أن يكون بعد الاذن

(بعد وجوب دفعهما) وهو
في مهر المفوضة بوطء أو فرض
صحيح وفي مهر غيرها الحال
بالنكاح والمؤجل بالحل
وفي غير المهر بالتسكين كما
يأتي في محله بخلاف كسبه
قبله لعدم الوجوب مع ان الاذن
لم يتناول له في ضمانه حيث
اعتبر فيه كسبه الحادث بعد
الاذن فيه وان لم يوجد المؤن
فيه وهو الضمان لان المضمون
فيما ثبت حالة الاذن بخلافه
هنا وتعميرى بذلك أولى من
قوله بعد النكاح (وفي مال
تجارة اذنه له فيها) ربحا
ورأس مال لان ذلك دين نزه
يعقد مأذون فيه كدين
التجارة

ولو قبل انه كاح فافهمه حل من التسوية بينهما من كل وجه اخذنا بظاهر القياس الذي في شرح الروض غير ظاهر (قوله قبل وجوب الدفع) أي ولو قبل الاذن في النكاح شرح م (قوله ولا مأذونا له) أي في التجارة (قوله في ذمته) فيطالب بهما بعد عتقه من ل ولما الفسخ ان جهلت حاله برماوى (قوله لزوم ذلك برضى مستحقه) أي مع عدم الاذن فيه فالعلة ناقصة فلا يرد ما تقدم من أنه يتعلق بذمته وحسبه لوجود اذن السيد وهو بيان جامع القياس الذي ذكره بقوله كالقرض فاندفع ما يقال الاولى أن يقول ولزوم ذلك لانه علة ثانية وقوله فيتعلق برقبته وقوله فيتعلق بكسبه ومال تجارته مع قوله قبل فانهم ايكونان في ذمته فقط أشار بهذه العبارات الثلاث الى القاعدة السابقة في باب معاملة الرقيق وعبرة حل هناك القاعدة ان مالزمه برضى مستحقه ولم يأذن فيه السيد لم يلق بذمته فقط وان أذن فيه السيد يتعلق بذمته وحسبه وما يبيده من المال أصلا ويربحا فان لم يرض مستحقه كنصب يتعلق برقبته فقط أذن فيه السيد أم لا (قوله بالقيد الثاني) هو قوله برضى مالكة أمرها في نكاح فاسد وقوله وبالثالث وهو قوله لم يأذن فيه اه شويرى فجعل قوله في نكاح فاسد جزءا من القيد الثاني لا مستقلا يدل عليه عدم الاخراج به لكن قول الشارح وبالثالث مالواذن الخ يقتضى انه جزء من الثالث وأما القيد الاول وهو قوله بوطه منه فلم يحتز عنه لانه جعله جنسا لوجوب المهر اه شيخنا عزيزى وقرره أخرى انه خرج به ما اذا علت عليه ثم جزم بأن قوله منه لبيان الواقع ذكرنا كيدا كقوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه (قوله والامة) أي بغيرضى سيدها كما يدل عليه قوله وظاهر الخ (قوله مالواذن له سيده في نكاح فاسد) أي بخصوصه بخلاف مالواطلق لا تصرفه للصحيح شرح م ر أي فلم يتناول الفاسد فاذا نكح نكاحا فاسدا كان غيره أذون فيه فيتعلق واجبه بالذمة وحدها (قوله بمسمى فاسد) ليس بقيد وانما قيد به ليس التشبيه (قوله ويستقدمه) مستأنف أو معطوف على قوله وعليه تخليته وليس معطوفا على تخليته بأن يكون منصوبا بتقدير أن على حد وليس عبادة وقرعيني لانه يقتضى ان استخدامهما راجب على السيد (قوله ان تحملها) أي وكان موسرا وان لم يهلم قدرهما من ل أو اذا هما ولوه مسرا م ر وفي شرح المنهاج لسم قال بعضهم جميع ما سبق في عبء كسوب اما لما جزع عن الكسب جهة فالظاهر ان السيد السفر به واستخدامه حضرا من غير التزام شيء وأقره الشهاب م ر ع ش وفي حاشية سم لعل هذا كله في غير القسم الاخير وهو من ليس مأذونا ولا مكنتسبا اما هو فكل من المسافر به ومن استخدام

سواء أحصل قبل وجوب الدفع أم بعده (ثم) ان لم يكن مكنتسبا ولا مأذونا له فهما (في ذمته) فقط (كراند على مقدر) له (ومهر) وجب (بوطه) منه (برضى مالكة) أمرها في نكاح فاسد لم يأذن فيه سيده فانهم ايكونان في ذمته فقط كالقرض لزوم ذلك برضى مستحقه وقول كزاند على مقدر وبراء مالكة أمرها ولم يأذن فيه من زيادتي وخرج بالقيد الثاني المكروهة والنائمة والصغيرة والمجنونة والامة والمجنونة بسفه فيتعلق المهر فيها برقبته وبالثالث مالواذن له سيده في نكاح فاسد فيتعلق بكسبه ومال تجارته كما لو نكح باذنه نكاحا صحيحا بمسمى فاسد وظاهر ان رضى سيده الامة كرضى مالكة أمرها (وعليه تخليته) حضرا وعليه اقتصر الاصل وسفرا (ليلا) من وقت العادة (لتمتع) لانه محل (ويستخدمه) ان تحملها أي المهر والمؤنة

لا يفوت شيئا فكيف يشترط العمل ويلزم الاقل المذكور ان بل لعله ايضا
 في غير المأذون الذي معه من مال التجارة وربحه ما يوفي بالمهر والنفقة لانهما متعلقان
 بذلك وفيه وقاهما فلا داعي الى اشتراط العمل ولا الى لزوم الاقل المذكورين
 فليتأمل (قوله والاخلاء) لاحتاجه حقوق النكاح على كسبه مرفوعة
 التولية له وحده نكده له ان يؤجر نفسه بغير اذن سيده أولا لانه قد يريد السفر به نقل
 شيخنا ان له ذلك لكن يومانيوم والمسألة في متن الروض ان له ان يؤجر نفسه
 وظاهره ولو مدة طويلة وجعلها في ترح الروض مقبسة على صحة بيع المؤجر ولا يخفى
 صحة بيع المؤجر مطلقا قلت المدة أو طالت حرراه حل حرزناه فوجدنا في شرح
 البهجة ابا وازمطلقا يمنع السيد عنه مدة الاجارة قل على الجلال (قوله الاقل
 منهما) أي من كل المهر والحال والنفقة فان لم يكن مهر او كان المهر وهو مؤجل فالأقل
 من الاجرة والنفقة شرح م رأى نفقة مدة عدم التولية فاذا استخدمه شهرا مثلا
 وكانت اجرة مثله ذلك الشهر عشرين قرشا وكان المهر عشرين أيضا وكانت نفقة
 كل يوم عشرة انصاف فمجموعهما أكثر فتلزم اجرة المثل فان لم يكن مهر او كان وهو
 مؤجل نظرنا بين النفقة فقط واجرة المثل شيخنا (قوله مدة عدم التولية) أي المدة التي
 حقه ان يستخدمه فيها لا جميع المدة التي استخدمه فيها أو حبسه فيها حل
 فلما استخدمه ليلا ونهارا لم يلزمه في مقابلة الليل شيء م (قوله أما أصل المزمع الخ)
 أفاد به ان قوله أودع الأقل الخ تضمن دعويين أصل لزوم الدفع وهو المدفوع
 الأقل فعلى الأولى بقوله أما أصل الخ وعلى الثانية بقوله وأما لزوم الخ وقوله
 دعويين بالياء لان مفردة دعوى لا دعوة قلبت ألفه ياء في التشية كما قال ابن مالك
 آخر مقصود تشي اجعله ياء (قوله فاذا فوته) أي الكسب وقوله كما في بيع الجاني
 يجمع المنع مما يستحقه (قوله حيث يحناه) أي على قول ضعيف بأن باعه سيده
 قبل اختيار الفداء فلما فوته على الجاني عليه طوبى بارش الجنابة من سائر أمواله
 وهذا أولى من قول من حل حيث يحناه بأن اختار السيد الفداء (قوله وأولى) أي
 لحصول اذن السيد هنا فاذلزمه ارش الجنابة مع عدم الاذن فيها فلزمه مؤن
 النكاح مع الاذن فيه أولى وقوله فكما في فداء الجاني كان عليه ان يقول وأولى أيضا
 للتعليل المذكور ويمكن أن يكون حذف من الثاني لدلالة الاول من (قوله وقيل
 يلزماته) ضعيف وهو مقابل لقوله أودع الأقل الخ وقوله بخلاف ما لو استخدمه الخ
 راجع للقول أي فهذا القول الضعيف يرد عليه ما لو استخدمه الخ أو حبسه أجني
 فانه لا يلزمه الا الاجرة سواء كانت قدره المثل والمؤنة أو أقل منهما أم أزيد منهما

(والاخلاء لكسبهما أودع
 الأقل منهما ومن اجرة مثل)
 لمدة عدم التولية أما أصل
 اللزوم فلما مر من ان اذنه له
 في النكاح اذنه له في صرف
 مؤنه من كسبه فاذا فوته
 طوبى بها من سائر أمواله
 كما في بيع الجاني حيث
 يحناه وأولى وأما لزوم الأقل
 فكما في فداء الجاني بأقل
 الامر من قيمته وارش
 الجنابة ولان أجرته ان زادت
 كان له أخذ الزيادة أو نقصت
 لم يلزمه الاتمام وقيل يلزماته
 وان زادا على اجرة المثل
 بخلاف ما لو استخدمه
 أو حبسه أجني لا يلزمه
 الا اجرة المثل

فيجتاج للفرق بين استخدام السيد له حيث يلزمه بسببه المهر والمؤنة وان زاد على
أجرته وبين استخدام الاجنبي له حيث لا يلزمه الا الاجرة وان نقصت عن المهر
والمؤنة وقوله لا تفويت منعة أى فيلزمه قيمتها وهى الاجرة وان كانت أقل من
المهر والمؤنة (قوله اتفاقا) أى لا ما زاد عليها فتولمه ما وجب في الكسب أى ولو زاد
على أجرة المثل فهذا الفرق على هذا القيل حل (قوله فى الكسب) متعلق بقوله
لا لزام وقوله ما وجب أى الذى وجب وهو المهر والمؤنة فلما فوت لا كسب لزمه
ما يؤدى منه وهو المهر والمؤنة اهـ (قوله لتقيده له بالاستخدام) لان حبسه عن
كسبه ما يغير استخدامه كاستخدامه ولو كان لا يحسن منعة ولا يقدر على
اكتساب كثر من وجبه لا يلزمه شيء لانه لا منفعة له حل (قوله وله) أى السيد
سفره أى ان تحمل ما مر سـ لـ (قوله وبامته) أى أمة السيد وان لزم عليه الخلوة
بها لانها لا تحرم مـ ر خلافا لما فى شرح الروض حل بخلاف الزوج لا يجوز له
المسافرة بهما منفردا بغير اذن السيد لما فيه من الحيولة القوية بينهما وبين
سيدهما شرح مـ ر (قوله لانه مالك الرقبة) الاولى ان يقول لان الزوج لا يملك
المنفعة ليحصل الفرق بينه وبين المستأجر حيث يقدم على مالك العين حل (قوله
لم يسافره) أى بغير رضى المالك ترى والمرثى والمكاتب شرح مـ ر (قوله ولزوجها
معيتها فى السفر) فلو سلمه الى ليل او نهارا وجبت نفقتها عليه وان لم يسافر الزوج
فله استرداد مهره ان لم يكن دخل بها ان سلمه طائفا وجوب تسليمه عليه قبل
الدخول حل فان تبرع به لم يسترد كما فى فظاهره شرح مـ ر (قوله لينفق عليها)
ينبغي اسقاطه لانه يشعر بان لها عليه النفقة اذا سافر وليس كذلك سـ لـ وعبرة
بحر والزوج تركها وصحبته اليه تمتع بها وقت فراغها ولا نفقة عليه لعدم التمكن
التام واعظام كلام الشارح وجوبها يحمل على ما اذا سلمت له تسليماتهما (قوله غير
مكانية) أى كتابة صحيحة اما هى فليس له استخدامهما لانها مالكة لامرها مـ ر
وسلمها للزوج ليل او نهارا لا اذا فوت عليها تحصيل النجوم والا فليس السيد منعها
من ان يسافر أى ومنعها من ذلك طريق لتحصيلها النجوم فلا يقال هى لا يجب عليها
ان تحصل النجوم حتى يمنعها من الزوج نهارا التكتسب النجوم وحاصل الجواب انه
لا يكافها الا اكتساب الا ان المـ مـ من تسليمها سافرا يؤدى الى ذلك اهـ حل وشمل
كلام المصنف البعثة فهى كالقنة أى اذا لم يمكن مهاباة والا فهى فى نوبة
نفسها كالخرة وفى نوبة السيد كالقنة اهـ زى (قوله ولو بناه) عبارة شرح
مـ ر بنفسه أو بناه اما هو فلا نه يحمل له نظر ما عدا ما بين السرة والركبة والخلوة

اتفاقا اذا لم يوجد منه الا
تفويت منعة والسيد سبق
منه الاذن المقتضى لالتزام
ما وجب فى الكسب
وما ذكر من التولية ليسلا
والاستخدام نهارا جرى على
المغالب فلو كان معاش السيد
ليسلا كحراسة كان الامر
بالعكس فانه الماوردى وقوله
أو دفع أعم مما ذكره لتقيده له
بالاستخدام (وله سفره
وبامته الزوجية) وان فوت
التمتع لانه مالك الرقبة
فيقدم حقه نعم ان كان
أحدهما رهونا أو مستأجرا
أو مكانا لم يسافره (ولزوجها
معيتها) فى السفر لى تمتع بها
ليلا وليس السيد مانع من
السفر ولا الزامه به لينفق
عليها (ولسيد غيره كاتبة
استخداما) ولو بناه (نهارا

ويسلمها زوجها ليلا من وقت العادة لانه يحل منه في استخدامها والتمتع بها وقد نقل الثانية الزوج فبقي له الاخرى
يستوفيا في النهار دون الليل لانه يحل الاستراحة والتمتع (٢٣٢) (ولا مؤنة عليه) أي على زوجها (إذا) أي

بها وأما نائبه الأجنبي فلا نه لا يلزم من الاستخدام فطر ولا خلوته على أنه لا يلزم
أن يكون النائب ذكرا ع ش (قوله ويسلمها زوجها) مستأنف وليس معطوفا على
استخدامها بأن قد رقبته أن لانه يقتضي أن التسليم جائز للسيد مع أنه واجب عليه
(قوله من وقت العادة) ولو اختلف غرض الزوج والسيد روى الزوج لأن السيد
ورط نفسه بترويحها حل (قوله من استخدامها) قضيته أنه انما يسقط من
الكسوة ما يقابل الذي استخدمه في نفسه فقط وقياس ما في النشوزان تسقط كسوة
الفصل باستخدام بعضه ولو يوما وان نفقة ليوم تسقط باستخدام بعضه على ما يأتي
في نشوز بعض اليوم ع ش على م د (قوله ولا يلزمه أن يخلوها) فلو فعل ذلك أي
الاختلاء بها في بيت السيد أو غيره فلا نفقة عليه شرح م ر أي حيث استخدمها
السيد والأوجب عليه لتسليمها له ليلا ونهارا ع ش على م د (قوله بيت في دار
سيدها) أو بجواره وذكر جبران ظاهرا كلامهم أنه لو عين له بيتا له ولو بسيداعنه
لا يلزمه اجابة لما فيه من المنه حل وفي ع ش على م د قوله لان الحياء الخ قضيته
أنه لو عين السيد بيتا بجواره مستقلا وجب على الزوج السكنى فيه لا تنفاه ما عطل به
من ان المروءة والحياء الخ ولعله غير مراد (قوله لان الحياء والمروءة) فلو كان الزوج
ولد السيدة ما وله ولاية اسكانه لفسقه أو مروءة مع الخوف عليه لو انفرد كان للسيد
ذلك لا تنفاه المعنى المذكور حل (قوله ولو قتل أمته) ولو مع مشاركة أجنبي أي عمدا
أو خطأ أو شبه عمدا وتسبب في ذلك بأن وقعت في بئر حفرها عدوا ما حل أو قتلت
نفسها (قوله ولو مع مشاركة أجنبي) وكذا لو قتلت الزوج أو قتله سيدها أو قتلت
الحررة زوجها أو الحالة هذه أي قبل الوطء وظاهره وان كان قتلها بالبحق حل ودخل
في الأمة البذرة وهو الذي اعتمده م د وقال زى ورخ ط يسقط ما يقابل الرق
فقط قل على الجلال (قوله أو ماتا) أي الحررة والأمة (قوله ولو قبل وطء) راجع
لعمد السبع قبله لان قوله أو ماتا فيه صورتان أي سواء كانت الصور السبع قبل
الوطء أو بعده فالحاصل ان في كلامه أربعة عشر صورة يضم اليها صورتان خارجتان
بقوله قبل وطء ويزاد عليهما ثلاث صور خارجة بقول زى وح ل وكذا لو قتلت
الزوج أو قتله سيدها أو قتلت الحررة زوجها قبل وطء في الجميع فالحاصل ان الصور
التي لا يسقط المهر فيها تسعة عشر (قوله بعد الوطء) متعلق بقوله باعها (قوله فان
وجب في ملك المشتري) أو بعد عتقها ويكون لها شوبرى وبعبارة م د ولو اعتقها
فلها بما ذكره المشتري واعتقها مال البائع (قوله بعد البيع) راجع للجميع أي وكذا
بعد العتق (قوله ولو تزوج أمته عبده الخ) والظاهر ان البعض بالنسبة الى بعضه

حين استخدامها لا تنفاه
التمكين التام (ولا يلزمه أن
يخلوها) (بيت يد ارسيدها)
اختلاءه لان الحياء والمروءة
يمنعانه من دخول داره فلا
مؤنة عليه والتقييد بغير
المكاتبه من زيادتي (ولو قتل
أمته أو قتلت نفسها قبل
وطء) فيسقط مهرها
الواجب له لتفويتها بحله قبل
تسليمه وتفويتها كتفويته
بخلاف ما لو قتلها زوجها
أو أجنبي أو قتلت الحررة
نفسها أو قتلها زوجها أجنبي
أو ماتا ولو قبل وطء فلا يسقط
المهر وفارق حكم قتلها نفسها
حكم قتل الأمة نفسها قبل
الوطء بانها كاسلمة للزوج
بالعقد أدله منها من السفر
بخلاف الأمة (ولو باعها)
قبل وطء أو بعده (فالهر)
المسمى أو بدله ان كان فاسدا
بعد الوطء (أو نصفه) بفرقة
قبله (له) كما لو لم يبعها ولانه
وجب بالعقد الواقع في ملكه
(ان وجب في ملكه) من
زيادتي فان وجب في ملك
المشتري فهو له بان كان
النكاح تفويضا أو فاسدا
ووقع الوطء فيهما أو الغرض

أو الموت في الاول بعد البيع (ولو تزوج أمته عبده) بقيد زده بقولي (ولا كتابة فلا مهر) لانه لا يثبت له الحر
على عبده من فلا حاجة الى تسميته بخلاف ما لو كان ثم كتابة فيهما أو في أحدهما إذ المكاتب كالأجنبي

الحركة الحرفية بفسطه ولم أر فيه نقلا اه قوت اه زى

﴿كتاب الصداق﴾

وجعه في القلة صدقة وفي الكثرة صدق بضمين قال ابن مالك
لاسم مذ كبر رباعي بمتد ﴿ثالث أفعلة عنهم اطررد
وقال ايضا

فعل لاسم رباعي بمتد ﴿قد زيد قبل لام اعلا لا فقد

وهو مشتق من الصدق بفتح الصاد اسم للشديد الصلب بفتح الصاد فكأنه أشد
الاعراض لزوما من جهة عدم سقوطه بالتراضي زى وقيل بكسرها كما يدل عليه
قول الشارح لا شعارة بصدق رعية الخ (قوله هو) أى شرعا (قوله ما وجب بنكاح)
ومعناه لغة المسمى قال في المختار يقال اصدق المرأة اذا مسمى لها صداقا فيكون المعنى
الشرعى أعم من اللغوي عكس القاعدة على القول الاوّل في المعنى الشرعى وأما على
الثاني فساو له (قوله أروطة) أى في المفوضة أو الشبهة ومنها السكاح الفاسد وقوله
كارضاع أى ارضاع الكبرى من زوجته للصغيرة أو ارضاع أمه زوجته للصغيرة
وقوله قهرا أى على الزوج ويجب له المهر على المرضعة المفوضة للصغيرة عليه
وفيه سابقا ما وجب أى كالأوليه ضابطا بخلاف ما اذا كان بأمر الزوج فلا شىء له
على المرضعة كما سيأتى في قوله وله على المرضعة ان لم ياذن في ارضاعها نصف مهر
المثل (قوله ويرجع شهود الخ) ظاهره انه مثال للتفويت وفيه نظر لان المفوت
للبيع انما هو الشهادة فالظاهر ان الواو بمعنى أو فيكون معطوفا على تفويت بضع
تأمل والمراد شهود الطلاق حل أى وحكم الحاكم بالفرقة ثم رجعوا عن الشهادة
فان الزّج يرجع عليهم بالمهر شيئا (قوله مسمى) أى ما وجب بذلك أى بالصداق
وقوله لا شعارة أى الصداق (قوله الذى هو) أى النكاح (قوله ويقال له أيضا مهر
وغیره) وظم بعضهم أسماؤه فقال

صداق ومهر فحيلة وفريضة ﴿حباه واجر ثم عقر علانق

وطول نكاح ثم خرس تمامها ﴿فقد وعشر هذا موافق

والعلانق جمع عليه بفتح العين وكسر اللام وهو أحد أسماء الصداق والخرس بضم
الخاء المعجمة وسكون الراء قال تعالى وليستعفف الذين لا يجدون نكاحا اه شرح
الروض وقال تعالى ومن لم يستطع منكم طولا ويقال فيه صدقة بفتح أوله وتكليف
ثانيه وبضم أوله أو فقه مع اسكان ثانيه فيهما ما رويهما وجمعه صدقات قال تعالى
وآتوا النساء صدقاتهن نحلة أى عطية من الله تعالى من غير مقابل لانها تستمتع به

﴿كتاب الصداق﴾ هو
بفتح الصاد ويجوز كسرها
ما وجب بنكاح أروطة
أو تفويت بضع قهرا كارضاع
ويرجع شهود سمي بذلك
لا شعارة بصدق رعية بأذله
في النكاح الذى هو الاصل
في ايجابه ويقال له أيضا مهر
وغیره كما بينه في شرح الروض
وغیره وقيل الصداق ما وجب
بذمته في العقد

أكثر من استناعه بها لكون شهورتها أكثر من شهورته اه شوهرى (قوله بنيره)
 أى بنير ما ذكر من التسمية (قوله وآتوا النساء) الضمير للأزواج وقيل للأولياء لأنهم
 كانوا يملكون الصداق في الجاهلية شوهرى (قوله لمريد التزويج التمس الخ) سببه
 كما في البضارى هن سهل قال جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت
 يا رسول الله انى وهبت نفسى إليك فسكت فقال رجل يا رسول الله نوب جنيتها
 أن لم يكن لك بها حاجة فقال هل عندك شيء تصدقها اياه قال ما عندي الا ازارى
 فقال ان أعطيتم اياه جلست ولا ازارك فالتمس شيئاً قال لا أحد شيئاً قال التمس
 ولو خاتماً من حديد أى اطلب شيئاً من الناس فحمله صداقاً ولو كان ما قلتم سه خاتماً
 من حديد قال لا أحد قال فهل علمت شيء من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة كذا
 قال قد تزوجنا كلها بماء ملك من القرآن برماى فظاهر ان مريد التزويج هو الزوج
 فكان الاولى للشارح ان يقول لمريد التزويج لان مريد التزويج هو الولي الا ان يقال
 المعنى لمريد تزويج النبي له كما تدل عليه القصة المذكورة (قوله سن ذكره في العقد)
 وسن ان لا يفتقر عن عشرة دراهم خالصة لان اباحنية لا يجوز اقل منها وترك
 المغبالاة فيه وان لا يزيد على خمسمائة درهم فضة أو صدقة بذاته وأزواجه صلى الله
 عليه وسلم سوى أم حبيبة شرح مر لان صداقها كان اربع مائة دينار وكانت من
 هذا النباشى اكراماً له صلى الله عليه وسلم (قوله لم يخل نكاحاً عنه) دليل لسن
 الذكروا ما الواحدة نفسها فلم يقع لها نكاحاً فضلاً عن كونه سمي المهر رشيدى على
 مرأوى نال لم يخل نكاحاً أى لغيره فلا ينافى به اخلاؤه اه تأمل (قوله ولثلاثين شبه)
 دليل لكل أمة أى وذلك ينافى الخصوصية حل (قوله وقد يجب) ولا يبطل النكاح
 عند ترك التسمية حل (قوله غير جائزة التصرف) أى أو مملوكة لغير جائز التصرف
 أى وقد يسمى لها أكثر من مهر المثل أو كان محجوراً عليه ورضيت رشيدة بدون مهر
 المثل فانه يجب التسمية حل قوله كونه ممن فيه حذف الكون مع اسمه وهو جائز
 وفيه عمل المصدر محذوف الا ان يقال حذف بعد عمله (قوله صح كونه صداقاً) أى
 في الجملة فلا يرد ما لو جعل رتبة العبد صداقاً لزوجته الحرة حيث لا يصح بل يبطل
 النكاح لما بينهما من التضاد ولا جعل الاب أم الولد صداقاً له بأن يطاء أمة بشبهة
 فيما في منها بولد ثم يشترى اه فلا يصح ان يجعلها صداقاً لهذا الولد للدور لا قضاة دخولها
 في ماله كما فاذا دخلت في ماله عتقت عليه واذا عتقت عليه لم يصح جعلها صداقاً
 وما أدى وجوده الى عدمه باطل من أصله فليس المراد بام الولد من تعتق بروت سيدها
 فيجب مهر المثل ولاعتق وكذلك لا يصح جعل أحد أبوى الصغيرة صداقاً لماله لثقة

والله زما وجب بغيره والاصل
 فيه قبل الاجماع قوله تعالى
 وآتوا النساء صدقاتهن نحلة
 وقوله صلى الله عليه وسلم
 لمريد التزويج التمس ولو خاتماً
 من حديد وراه الشيخان
 (سن ذكره في العقد وكره
 اخلاؤه عنه) أى عن ذكره
 لانه صلى الله عليه وسلم
 لم يخل نكاحاً عنه ولثلاثين شبه
 نكاح الواحدة نفسها له صلى
 الله عليه وسلم نعم لو زوج
 عبده أمة ولا كتابة لم يسن
 ذكره اذا فائدة فيه وقد
 يجب لمعارض كان كانت
 المرأة غير جائزة التصرف
 وذكر كراهة الاخلاؤه من
 زياتى (وما صح) كونه
 (نكاحاً صح) كونه (صداقاً)

عليه ما ليس فيه مصلحة لما فيجب لها مهر المثل لفساد المسمى وكذلك لا يصح جعل
ثوب لا يملك غيره صدق اقامع ان كلاً يصح جعله ثمناً لان هذه يصح اصدانها في الجملة
والمنع في ذلك لعارض وهو انه يلزم من ثبوت الصداق رفعه وفارغ شيئاً في ايراد
الثوب حيث قال واستثناء ما لو جعل ثوباً لا يملك غيره صدقاً التعلق بحق الله به من
وجوب ستر العورة بها غير صحيح لانه ان تعين الستر به امتنع بيعه واصداقه والاصح
كل منهما وعلى اعتبار مذهبها المفهوم اصدانها ما لم يلزم ثوباً من قود مع عدم صحة
بيعه فقول بعضهم ان هذا لا يرد الا لو قال وما لا يصح جعله ثمناً لا يصح جعله صدقاً
فيه نظر ولا يزوج امة مشتركة لا بد ان يكون ما يخص كل واحد من صداقها
فأكثر فان خص كل واحد أقل متمول أقل من أقل متمول لم يصح التسكاح كما ذكره
بهر وهل الثمن مثله في البيع حر رح ل وزي (قوله وان قل) فليرطلق قبل
الدخول وكان الصداق أقل متمول وجب لها نصف مهر المثل من ل (قوله لا كونه)
أي الصداق فهو علة لقوله مع الخ (قوله بما لا يتمول) أي لا بعد ما لا عرفا وان عد
بضميمته الى غيره وعبارة الشوبري قوله بما لا يتمول أي من المال كما اشار اليه
الشارح بقوله كنواة وحيث فلا بد من قوله ولا يقابل يتمول لاخراج فهو ما يستحقه
من الفصا فانه يصح جعله صدقاً لا كونه يقابل يتمول وهو الدية وأشار اليه بقوله
وترك شفعة بأن اشترت حصة شريكه في الدار فيجعل ترك الشفعة صداقاً لها و به نعلم
ما في الحاشية انتهى فانثالان الا ولان لما لا يتمول والاخير ان لما لا يقابل يتمول
(قوله فسدت التسمية) ووجب مهر المثل (قوله ضمان عقد) أي يضمن
بالمقابل وهو مهر المثل هنا م و فيه ان المقابل البضع الا ان يقال يضمن
بالمقابل أو بدله لتعذر ضمان البضع بأن يرد له لزوم عقد التسكاح والانقضاء انما
ورد على عقد الصداق (قوله لا ضمان بد) وهو ضمان المثل بالمثل والمتقدم بالقيمة م
(قوله وان طالبت بالتسليم) غاية في قوله لا ضمان بد لدفع ما يتوهم انها ان طالبت
بالتسليم فامتنع يصير غاصباً فيضمن ضمان بد (قوله كالمبيع بيد البائع) المناسب
كالمثل بيد المشتري لان الزوج بمنزلة المشتري والزوج بمنزلة البائع كالمساكن
في كلامه عند قوله ولما حبس نفسها الخ (قوله فليس لزوج الخ) انظر وجه
تفر يعه على ضمان العقد قول وجه دخوله في قول المصنف ولا يصح تفرقه فيما لم
يتقبض وضمن بعقد لصنف المالك حيثئذ (قوله ولا غيره) مما هو في معناه كالرهن
والهبة والكتابة والاجارة ويصح هنا التصرف الذي يصح في المبيع قبل قبضه
كالموصية والتقاليد في العين التي جعلها صداقاً والايلاد والتدبير والتزويج والوقف

وان قل لكونه عوضاً فان
عقد بما لا يتمول ولا يقابل
بتمول كنواة وحياة وترك
شفعة وحده فلف فسدت
التسمية لمحو وجهه عن
العوضية (ولو اصدق عينا
فهو من ضمانه قبل قبضها
ضمن ان عقد) لا ضمان بد وان
طالبت بالتسليم فامتنع
كالمبيع بيد البائع (فليس
لزوجته) قبل قبضها (تصرف
فيها) يبيع ولا غيره
وتعبر بذلك أولى

والقيمة وإباحة الطعام لا فقر إذا كان اصدقه جزاء له وأشار لبعضه ح ل
 هنا وبعضه [ماخوذ من قول الشارح في باب المبيع قبل قبضه من ضمان بآئمه
 (قوله بيمه) أي العين (قوله ولو تلف الخ) حاصله أن الصورة ثمانية أربعة في التلف
 وهي تلفها بآئمة واتلاف الزوج واتلاف الزوجة واتلاف أجنبي ومثلها
 في التعيب فيفسخ في صورة ب وتكون قابضة لحقتها في صورة وتخير في أربعة
 صورة في التلف وهي اتلاف الأجنبي وثلاثة في التعيب ولا تخير في صورة وهي
 ما إذا كان التعيب بها (قوله وجب مهر مثل) أي لآئمه مضمون ضمان عقد
 قال ح ل وهل المراد مهر مثلها عند انعقاد أو لا لأن الظاهر الأول فرع لو عقد
 بنقد فأبطله السلطان أو نقصت الماسة به أو زادت وجب ما وقع العقد به زاد
 سعره أو نقص ولو عجز وجوده فإن فقد فإن كان لمثل وجب والا فقيمه ببلد العقد
 وقت المطالبة ح ل وم ر وقوله والا فقيمه ببلد المقدي ينبغي أن يبين معنى هذا
 الكلام فإن كان الصداق معيناً في العقد فلا معنى لفقده الاتلاف والمعين إذا تلف
 لا يجب مثله ولا قيمته بل مهر المثل كما سيأتي في قوله ولو تلف في يده وجب مهر مثل
 وإن كان في النقة لم يتصور فقده إلا بانقطاع نوعه إذا تلف لا يتصور إلا للمعين وإذا
 انقطع نوعه لم يتصور له مثل سم على ابن جبر ويكن الجواب باختیار الشق الثاني
 ويراد مثله من جنسه ووجب معه قيمة الصنعة مثلاً إذا كان المسمى فلوساً فقدت
 يجب مثلهما كما ساقية صنعتها أو باختيار الأول لكن بناء على أن الصداق مضمون
 ضمان يدع ش عليه (قوله لا يفسخ عقد الصداق بالتلف) ويقدر انتقاله
 إلى ملك الزوج قبيل التلف حتى لو كان عبداً لزمه مؤن تجهيزه رى (قوله وهي
 رشيدة) بخلاف السفينة فإنها لا تكون قابضة لحقتها لكن قبضها بالبدل ح ل
 ويلزمه لها مهر المثل ع ش وقديتقاصان (قوله فقابضة لحقتها) حيث لم يكن
 اتلافها لها ناشئاً عن صيال ولا فلا تكون قابضة وبخلاف القتل قصاصاً فإنه
 كالتلف بآئمة ح ل (قوله أو أجنبي) أي يضمن بالاتلاف فخرج الحربي والقاتل
 قوداً فإنه كالتلف بآئمة كما قاله الشوري (قوله تخيرت) أي فوراً ع ش (قوله
 البدل) أي كلاً فيما إذا تلفها أو بعضاً أو الارش اداعيتها (قوله في تعييبها)
 الأنسب بقوله أو تعيبت أن يتول تعييبها لتعسر الذممة الصريحة وعلى ما هنا فهو
 مصدر مضاف لمفعوله مدحذف الفاعل أي تعييب أحداً يراها شوري (قوله
 بغيره) أي بغير الأجنبي أمابه فلها عليه الارش شوري (قوله وخرج نزيادتي)
 الأولى تقديم عند قوله تخيرت (قوله تخيرت) وسكت عن صور التعيب الأربعة

من قوله بيمه (ولو تلفت بيده)
 بآئمة مساوية (أو تلفها هو
 وجب مهر مثل) لا يفسخ
 عقد الصداق بالتلف (أو)
 تلفتها (هي) وهي رشيدة
 (فقابضة) لحقتها (أو) تلفها
 (أجنبي) يضمن بالاتلاف
 (أو تعيبت لا بها) أي
 لا بتعيبها كعبدة عى أونسي
 حرفته (تخيرت) بين فسخ
 الصداق وإجازته كما في البيع
 في جميع ذلك (فان فسخته
 لها) (مهر مثل) على الزوج
 ويرجع هو على الأجنبي
 في صورته بالبدل (والا) أي
 وإن لم تفسخه (غسرت
 الأجنبي) في صورته البدل
 وليس لها مطالبة الزوج
 (ولا شيء لها في تعييبها) بغير
 زده بقولي (بغيره) أي بغير
 الأجنبي كما إذا رضى المشتري
 بعيب المبيع وخرج نزيادتي
 لا بها مالو تعيبت بها فلا
 تخير كما في البيع (أو) أصدق
 (عينين) هو أعم من قوله
 عديت (وتلفت واحدة)
 منها بآئمة أو باتلاف الزوج
 (قبل قبضها) انفسخ عقد
 الصداق (فيها) لافي الباقية
 عملاً بتقرير الصفة

وقياس ما تقدم أن يقال أنها تغير في ثلاثة تعميم انقسام وتعيين الزوج وتعيين
 الاجنبي فان فسخته فذلك وان أجازت أخذت العينين من غير أرش في تعيين
 الزوج وتعيينه بالقسر ومع أرش التاممة في صورة تعيين الاجنبي أي تأخذ
 الارش منه رأيا لصورة الرأية وهي ما اذا كان التعيين من الزوجة نفسها
 فلا خيار لها ولا أرش فلو قل أو تلفها اجنبي أو تعينت لاهت تخيرت لو في المراد
 (قوله أي من مهر المثل) أي باعتبار القيمة وانظر هل التقويم معتبر بيوم التلف
 أو بوقت العقد شورى واعتبار القيمة واضح في العقد من نحوه ما المثل كقبري
 بر تلف أحدهما فالقياس اعتبار المقدار لا القيمة ع ش (قوله ولا يضمن منافع)
 مثل ذلك مالو أمدها أمة ووطئها بشبهة قبل قبض الزوجة لها فانه لا يضمن مهرها
 ولا أرش بكارة اه شيخنا عز بزي وقال ح ل وأما زائد الصداق فهي في يده
 أمانة فان استوفى منفعة اخمن أو طلبت منه فامتنع منها ومن النافع وطء الأمة
 فلا يجب به مهر ولا حد ولا تصير أم ولد (قوله ولو باستيفائه) لا رد واستشكل بعضهم
 على ضمان القدر عدم الضمان في المشتتين للتعدي بالاستيفاء في الاولى والامتناع
 في الثانية ويجاب بأن ملكها ضعيف لتطرقه للافساح بالتلف فلم يقع على ايجاب
 شيء على من هو في قوة المالك يرقب عوده اليه بفرقة قبل الدخول قهر عليها اه
 جريزي (قوله كظهير في البيع) م ر ج في أن البائع لا يضمن منافع البيع
 أي قبل القبض وهو كذلك شعبنا (قوله ولو باع بس نفسها الخ) واذا حبست
 نفسها أو حبسها الولي بسبب عدم تسليم اصدقا استوفت النعمة وغيرها وجوبا
 مدة الحبس لان التقصير منه زى (قوله لرضاها بالتأجيل) قال شيخنا ولو أصدقها
 تعليم فحق قرآن وطلب كل التسليم فالذي أفتيته ولم أرفيه شيئا اسما ان اتفقا على شيء
 فذلك والافسخ الصداق ووجبه مهر المثل فيسلمه لعدل وتؤمر بتسليم نفسه حال
 وقد يقال تغير هي لان رضاها بالتعليم الذي لا يحصل عادة الا بعد مدة كالتأجيل وقد
 تقدم اجبارها فيه وان دخل الاجل وقد يجاب بأن انتهاء الاجل معلوم فتمسكنا
 المطالبة بعده وضمن التعليم لا غاية له فهي اذا مكنته قد يساهل في التعليم فتطول
 المدة عليهم ابل ربما فات التعليم بذلك ونقل عن شيخنا الزيادة الجرم بذلك ع ش
 على م ر ولو نكح بألف بعضها ووجمل بمجهول كما يقع في زمتنا بجل بموت أو فراق
 فسد ووجبه مهر المثل لا ما يغابل لمجهول لتعذر التوزيع مع الجهل بالاجل اه شرح
 م روع ش (قوله ودلور ورج أم ولده) هذا خرج بقوله ملكته وقوله ومالور ورج
 أمة خرج بقوله بنكاح فله يود فله نذ شيئا (قوله أو باعها) أي أم الولد في بعض

أي من مهر المثل وان أذنتها
 الزوجة فقضاينة لقسطها
 أو اجنبي تخيرت كما علمنا
 (ولا يضمن) الزوج (منافع)
 فائمة بيده ولو باستيفائه (لها)
 بر كوب أو غيره (أو امتناعه)
 من تسليم) للصداق (بعد)
 طلب) له بمن له الطالب
 كظهير في البيع (ولها)
 حبس نفسها القبض غير
 مؤجل) من مهره من
 أو حال (ملكته بنكاح)
 كما في البائع فخرج مالو كان
 مؤجلا فلا حبس لها وان
 حل قبل تسليمها نفسها له
 لوجوب تسليمها نفسها قبل
 الحاد لرضاها بالتأجيل
 كما في البيع ومالور ورج أم
 ولده نعتت بموته أو أعتقها
 أو باعها

بهدان زوجها لانه ملك
للوارث أو المقت أو البائع
لأهلها وما تزوج أمة ثم أعتقها
وأوصى لها بمهرها لأنها
ملكته بالوصية لا بالنكاح
وقولي ملكته بنكاح
من زيادتي والحبس في الصغيرة
والجنونة لوليها وفي الأمة
أسيدها أو وليه (ولو تنازعا)
أي الزوجان (في البداة)
بالتسليم بأن قال لا أسلم المهر
حتى تسلي نفسك وقالت
لا أسلمها حتى تسلمه (أجبر)
فيؤمر بوضعه عند عدل
وتؤمر بتسليمه لنفسها
(فإذا مكنت أعطاه) أي
العدل المهر (لها) وإن لم يأتها
الزوج قال الإمام فلو هم
بالولي بعد الإطراء فامتنعت
فالوجه استرداده (ولو بادت
فمكنت طالبت) بالمهر (فإن لم
يطأ امتنعت) حتى يسلم
المهر وإن وطئها طائفة فلا يس
لها الامتناع بخلاف ما إذا
وطئها مكرهة أو مخرجة
أو مجنونة لعدم الاعتداد
بتسليمهن (ولو بادر فسلم)
المهر (فلم تكن) أي يلزمها
التسليم إذا طلبه
(فإذا امتنعت) ولو بلا عذر

صورها أو الأمة لا يقيد كونها أم ولد شوبرى (قوله بعدان زوجها) راجع
للمسئتين قبله شيخنا (قوله والجنونة) أي والسفينة شوبرى (قوله لوليها)
مالم ير المصلحة في التسليم ويقارن البيع بأه لا مصلحة تظهر ثم غالباً شوبرى وكذا
يقال في ولي السفينة ح ل (قوله وفي الأمة لسيدها) وكذا في المسكاة بلان
للسيد منعها من جميع التبرعات ولا يقال هو بدل بضعها ولا حق له فيه اه ح ل
(قوله أجبر) أي حيث كان العوض معينا فإن كان في الذمة فلا ينبغي أن يجبر
بل يجبره لرضاها بما في الذمة على قياس ما تقدم في البيع وقد يفرق وبين ثم
لم يجبر وأما القول بأن الزوجة تعبر وحدها كالبائع بفوات بضعها فسادون البيع
ثم اه ح ل (قوله بوضعه عند عدل) وليس نائباً عن واحد منهما إذ لو كان نائباً
لكانت هي المخرجة وحدها ولو كان نائباً لكان هو المخرج وحده بل هو نائب التبرع
لقطع الخصومة بينهما ولتلف في يده كان من ضمان الزوج كعدل الرهن فاه لتلف
يكون من ضمان الراهن ح ل ومثله شرح م ر (قوله فإذا مكنت أعطاه لها)
ويظهر أن تمكن الرقاة والقرناء ونحوهم الاستمتاع بغير وطء كتمكن السليمة
للوطء حتى لو لم يستمتع بها فسادون الوطء في الفرج لها الامتناع وإن استمتع وهي
مختارة فلا وهذا هو المعتمد في قال ابن قاسم على ابن حجر ولو تزوج امرأة فزفت إلى
الزوج بمنزله فدخل عليها باذنها فلا أجر لثمة سكناء ولو دخل عليها في منزلها باذن
أهلها وهي ساكنة فعليه الأجر لثمة فامتنعها لانه لا ينسب إلى ساكنة قول
وكذلك لو استعمل الزوج أو ابنته أو امرأة أو بنتها وهي ساكنة على جرى العادة تلزمه
الأجر اه خادم (قوله فإن لم يطأ) تفريع على عذوف تقديره فإن امتنع من
إعطائه المهر فنية تفصيل وهو ما ذكره بقوله فإن لم يطأ الخ قال ح ل أي في غير الرقاة
والقرناء ولو لم يستمتع بالرقاء والقرناء بغير الوطء في الفرج ولو تزوج امرأة بالشام والعقد
بغزة سلمت نفسها بغزة اعتباراً بمحل العقد أن طلبها إلى مصر فنفتها من الشام إلى
غزة عليها ثم من غزة إلى مصر عليه وهل مؤنة الطريق من الشام إلى غزة عليه أم لا
قال الحنابلة في فتاويه نعم وحكي الرواية فيه وجهين أحدهما نعم لأنها خرجت
بأمره والثاني لا لأن تمكنها انما يحصل بغزة قال وهذا أقيس وهو المعتمد شرح م ر
(قوله وإن وطئها) أي غير الرقاة والقرناء ولو في الدبر أو استمتع بالرقاء والقرناء
فلو زال ذلك أي الرق والقرن فالظاهر أنها لا تنسب نفسها اه ح ل (قوله أو مجنونة)
وإن مكنتها فاقلة ثم جنت ووطئها حال جنونها على الأقرب من احتمالين لأن العبرة
بالوطء وقد وقع حال جنونها شوبرى وينبغي أن يكون لوليها أن يمنع من الوطء

ولو سلم الولي الصغيرة أو المجنونة أصلية كان تسليم البالغة نفسها لكن لو كملت
كان له الامتناع به الكمال ولو سلمت الصغيرة نفسها ورأى الولي المصلحة في عدم
تسليمها كان له الامتناع وان وطئت حل (قوله لم يسترد) أي ان قبضته فان لم يقبضه
كان له ان يمتنع من اقباضه حل (قوله تبرعه بالمبادرة) أي مع تسليمها للمهر فلا يرد
مالها بادرته فكنت ولم يدفع المهر ولم يطأ فان لها الامتناع لعدم تسليمها بالوطء وان
وجدتها تسليم نفسها بالتمكين بخلاف تلك فانه وجد فيها تسليم منه وتسليم منها (قوله
وتعمل) وتستحق النفقة حل وفي عش على م ر انه لا نفقة لها (قوله كاستعداد)
قال في شرح المذهب الاستعداد استعمال الحديدة وصار كناية عن خلق العانة
شوبري (قوله الجهاز) يفتح الجيم وكسرهما لأن جهاز العروس والميت فيه الفتح
والكسر وجهاز السفر بالفتح قال تعالى فلما جهزهم بجهازهم والكسريه لغة قليلة
كفي الصباح اه (قوله ونحوهما) كالترين (قوله قد تطول) أي ولو كانت عاداتها
بوما وإيلة لأنها قد تختلف (قوله ولا طاقة وطء) ولا نفقة لها مدة عدم الطاقة ع ش
(قوله وذات هزال عارض) بخلاف الحلق فليس لها ان تمتنع لأنه غير متوقع الزوال
ولو ادعى الزوج لزومها فتمتل فيه الوطء عرضت على أربع نسوة أو دلي رجلين
محرمين أو عس وحين وفي كلام الشهاب البرلسي لاختلاف في امكان الوطء فالقول
قول الأب حل (قوله وان قال الزوج لا أقربها) لكن المتمدان هذا خاص بالصغيرة
وأما المريضة ونحوها فيجاب الى ما قاله حيث كان ثقة حل (قوله وتقرر بوطء) أي
بتعيين حشفة أو قدرها وان لم تنزل البكارة بأن لم ينتشر ولو بادخالها ذكره حل
ولو صدق بالامتناع وطؤه المتمدن نعم خلافا لركشي وفي كلام شيخنا بوطء وان لم
يحصل به التحليل كالصغير الذي لا يتأق جاعه حل والفرق بينه وبين التحليل
ان مبنى التحليل على اللذة بخلاف هذا شوبري وأيضا القصد منه التغير عن ايقاع
الثلاث فاذا انضم اليه هذا كان أشد في التغير حجر (قوله بوطء) ويصدق بهينه
في نفيه وكتب أيضا قوله بوطء وان كانت صغيرة لا توأق في العادة على ما في الايعاب
شوبري (قوله وبموت) ومثل الموت مسح أحدهما حجرا كله أو نصفه الإلهي ومثل
الفرقة مسح الزوج حيوانا كله أو نصفه الأعلى فالاول يوجب عدة الوفاة لو كان
المسوخ الزوج والارث دون الثاني حل (قوله ولو يقتل) ما لم تقتل الحرة زوجها
قبل الدخول والاسقاط مهرها وقوله في نكاح صحيح بخلاف الفاسد فلا يستقر
بالموت فيه حل (قوله لانتفاء العقدية) أي وانتهى أو كاستيفاء المعة ودعليه شرح
الروض سم وعبارة مر لا جماع العصابة وبقاء آثار النكاح بعده من التوارث وغيره

(لم يسترد) تبرعه بالمبادرة
(وتعمل) وجوبا (أنه وتنظف)
كاستعداد (بطلب) منها
أو من وليها (ما راء قاض من
ثلاثة أيام فاقبل) لان
الغرض من ذلك يحصل فيها
فلا تجوز مجاوزتها وخرج بنحو
التنظف الجهاز والسمين
ونحوهما فلا تهل لها أو كذا
انقطاع حيض ونفاس لان
مذمهما قد تطول ويتأق
التمتع معهما بخير الوطء كما في
الرتقاء (ولا طاقة وطء) في
صغيرة ومريضة وذات هزال
عارض لتغير رهن به والتصریح
بهذا من زيادتي (وكره)
للولي أو الزوجة (تسليم)
أي تسليمها للزوج (قبها)
أي الاطاعة في الصور الثلاث
لما رواه قال الزوج لا أقربها
حتى يزول المسافع لأنه قد
لا يفي بذات ذكر الكراهة
في ذات الهزال مع التصریح
بها في الاخرتين من زيادتي
وبها صرح في الروضة كما صاها
في الصغيرة ومثلها الاخران
(وتقرر) المهر على الزوج
(بوطء وان حرم) كوقوعه
في حيض أو دبر لا استيفاء
مقابله (وبموت) لاحدهما
قبل وطء ولوبة ل في نكاح صحيح لا ينتفاء العقدية

(قوله وتقدم الخ) تقييد لقوله وموت أى فلا يردان عليه (قوله ولو اعتق مريض الخ)
تقييد لقول المتن بوطء ان كان قد دخل بها ولقوله بموت ان لم يكن دخل فاقبل من ان
الاولى تقديمه عند قوله نعم لو زوج عبده أمته لانه مستثنى أيضا من سن ذكر المهر غير
ظاهر (قوله واجازت الورثة) أى بعد الموت وقوله ولا مهر اذا لو وجب لرق بعض مال له
دين عليه فيرق بعضها في مقابلته واذا رق بعضها بطل نكاحها لان الشخص لا ينكح
من علسكه أو بعضه واذا بطل نكاحها فلا مهر أى فيأزم الدور قيل وقد يسقط بعد
استقراره وذلك في مال الواشترت حرة زوجها بعد وطء وقبل قبضها الصداق لان السيد
لا يثبت له على عبده مال والراجح عدم سقوطه وتوزبه حيث قبضته فان لم تقبضه
رجعت عليه بعد عتقه لان المتنع انه يثبت للسيد على عبده مال ابتداء لا دوما حل
(قوله استمراره كالح) أى تبين مضيه على العصة (قوله الا من من سقوطه) أى
لا وجوبه لانه يجب بالعقد شيئا (قوله خلاوة على القول الجديد) وعلى القول القديم
توجب المهر كالحنفية لان الخلوة عندهم اصابة (فصل في الصداق الفاسد)
واسبابه ستة كما قال بعضهم عدم المالية وتفرق الصفقة والشرط الفاسد وتفریط
الولي والمخالفة والدور كما في جعل أمه صداقا له كما مر قال على الجلال ومنها الجهل
كما يأتي في قوله للجهل بما يخص كلا الخ بهد قول المصنف ولونكع نسوة الخ اه
(قوله وما يذ كرمه) أى من قوله وفي زوجته بنتي الخ وقوله ولو ذكر وامه راسرا الخ
(قوله ودم) ويفرق بينه وبين الخلع حيث يقع رجعيا ولا مال بان العقد أقوى من
الحل أقوى هنا على ايجاب مهر المثل كما في شرح م ر وعبارة زى ويفرق بين الخلع
على دم حيث يقع رجعيا وبين مال الواصدة كما حيث يجب مهر المثل بأن المذهب ثم
من جانب المرأة المعاوضة باعتبار كون العوض مقصودا بخلاف ما هنا وبأن مقصود
النكاح الوطء وهو موجب للمهر غالبا بخلاف الخلع فان مقصوده الفرقة وهي تحصل
غالبا بدون عوض وما ذكره المصنف في افكتنا اما افكة الكفار فقد مر حكمها
بتفصيلها اه وفرق شيئا م ر بأن الزوج لما كان متمكنا من ايقاع الطلاق مجانا
وبعوض كان ذكره لغیر المقصود كالمدم فوقع مجانا ولما كان الولي لا يمكنه اسقاط
مهر الزوجة مطلقا والزوجة لا يمكنها اسقاط مهرها قبل وجوبه الا بتفويض صحيح
ولم يكن هذا تفويض واجب مهر المثل لغساده العوض اه سم قال ع ش على م ر
وقد يقال لا داعي للفرق لا ناسلم ان غير المقصود هنا أيضا كالمدم فكانه لم يسم
والنكاح اذا خلا عن التسمية وجب مهر المثل كما ان الطلاق اذا خلا عن العوض وقع
رجعيا ثم رأيت في حجر ما يصرح به وعبارة س ل قوله ودم أشار الى انه لا فرق بين

وتقدم ان قتل السيد أمته
وقتلها نفسها يسقطان المهر
ولو اعتق مريض أمته لا يملك
غيرها وتزوجها واجازت
الورثة العتق استمرار النكاح
ولا مهر والمراد برة المهر من
الا من من سقوطه كونه
بالعسخ أو شرطه بالطلاق
ونخرج بالوطء والموت غيرها ما
كاستدخال مائه وخالوة
ومباشرة في غير الفرج حتى
لو طلقها بعد ذلك فلا يجب
الا الشطر لانه وان طلقتموهن
من قبل ان تمسوهن أى
تجامعهن
(فصل) في الصداق
الفاسد وما يذ كرمه
لو نكحها بما لا يملكه كحمر
وجروم ومنصوب (وجب
مهر مثل) لغساده الصداق
بانتفاء كونه مالا أو مملوكا
للزوج

ما يقصد وغيره وكان قياس ما في الملع من انه اذا خالعهما على دم يقع رجعيانها تكون
 كالمنقوضة وفرق بأن المقد أقوى من الحل أقوى على ايجاب مهر المثل وأيضا التسمية
 شرط لايجاب المسمى أو مهر المثل وغاية ذكر الدم انه كالسكوت عنه فيهما وهو
 مرجح هنا لا ثم (قوله سواء) كان جاهلا بذلك أم عالما به (ومثله الزوجة ففيه أربع
 صور لانه إما ان يكون عالما هو والزوجة أوجاهة أو هو عالما وهي جاهلة أو بالعكس
 وقوله تكفريه أربع صور أيضا فالحاصل سنة عشر صورة من ضرب أربعة في مثلها
 (قوله أي بما لا يملكه) أي وهو مقصود والافتقار للملك ومن غير المملك ما يستعيره
 الزوج من المصاغ أم شيئا (قوله وبغيره) أي وهي جاهلة بذلك كما هو ظاهر حل
 والظاهر ان هذا قيد في التخيير معطيل هو الصواب كما في جرو وغيره وعبارة جرو وتخيير
 ان جهلت بالحال والابان كانت عالمة فلا خيار لها ونبت لها ما يملكه من مهر
 المثل أم بالمعنى (قوله بطل فيه) سواء قدمه أم أخره على المتمد خلافا لجرو في قوله
 اذا قدمه بطل المسمى بتمامه ووجب مهر المثل ع ش (قوله وتخيير) أي دورا (قوله
 بحسب قيمتهما) أي حيث كان غير المملك مقصودا والابان كان دما وسكهر المملك
 فقط ولا خيار لها على قياس ما سبق في البيع وقد يتمسك باطلاقهم هما ويفرق
 بين البيع والملك كالحاج بان النكاح أوسع في الجملة لانه لا يجب فيه ذكر المقابل
 ولا يفسد بفساده م ر حل وعبارة ع ش على م ر قوله بحسب قيمتهما مالكن م ر
 في البيع ان شرط التوفر مع ان يكون الحرام معلوما والابطال قطعا وان يصحكون
 مقصودا والافتقار للبيع بالمملك وحده ولا شيء في مقابلة غير المقصود فيأتي مثل
 ذلك هنا فييب في الا قول مهر مثل ولا شيء بدل غير المقصود في الثاني أم واعتبار
 القيمة ظاهري في المتقومات والمثلثات المختلفة القيمة اما المثلثات المتحدتها كاردني
 قمع أحدهما منصوب وقيمتها سواء فترجع بنصف مهر المثل من غير نظر للقيمة أم
 شيئا عز يزي ويقدر النحر خلا والحرج عدا حتى يكون لها قيمة فان كان النحر لو فرض
 خلا مثل النحل المصاحب له بحيث لا تزيد قيمة على قيمة النحل اعتبر التقسيط فيه
 بالمثل وزنا أو كيلا والا اعتبر التقسيط باعتبار القيمة ع ش (قوله وفي قوله
 الخ) متعلق بقوله مع كل رى وقوله زوجه ثلثتني أي وكان ولي مالها أيضا أو كيلا
 عن يافيه شرح م ر (قوله ثلثت العبد) عن الثوب فان لم يساو ثمن مثله أي مثل
 الثوب بطل البيع ان لم تكن أذنت فيه بدونه وقوله وثلاث صدقات أي ان كان قدر
 مهر المثل والابطال ان لم تأذن فيه ورجع مهر المثل برماوى (قوله يرجع الزوج
 في نصفه) وهو ثلث المثل في هذا المثال واذا رد الثوب بعيب استرد الثمن وهو ثلث

سواء كان جاهلا بذلك
 أم عالما به (أو) فكما (به)
 أي بما لا يملكه (وبغيره بطل
 فيه) أي فيما لا يملكه (فقط)
 أي دون غيره مما لا يتفرق
 الصفة (وتخيير) هي من
 فسخ الصداق وإبقائه (فان
 فسخه فهو مثل) يجب لها
 (والا) أي وان لم تفسخه
 (فلها مع المملك حصته غيره
 منه) أي من مهر مثل (بحسب
 قيمتهما) فاذا كانت مائة
 مثلا بالسوية بينهما فلها عن
 غير المملك نصف مهر المثل
 وتعييرى بما لا يملكه أعم
 مما ذكره (وفي) قوله
 (زوجتك بنتي وبعتك
 ثوبها هذا العبد مع كل) من
 النكاح والمهر والبيع عملا
 بجميع الصفقة بين مختلفي
 المال كم اذ بعض العبد صدق
 وبعضه ثمن مبيع (ووزع
 العبد على) قيمة (الثوب
 ومهر مثل) فاذا كان مهر
 المثل الفاو قيمة الثوب ثمانية
 ثلث العبد عن الثوب وثلاث
 صدقات يرجع الزوج في
 نصفه اذا طلق قبل الدخول
 (ولو نكح أوليه) هو أعم من
 قوله لطفل (بعوقه) ومثل
 من ماله

العبد ولا ترد المرأة باقية لتطلب مهر المثل وخرج بشوبها ما لو قال وبعتك ثوبى فانه
لا يصح بالنسبة للبيع والصدوق اما النكاح فصحيح كما في زى فلا بد ان يكون
الصدوق مع ما يبيع به للزوجة وخرج بالشوب ما لو كان نقدا كان قال زوجتك بنتى
وملكتك هذه المائة هاتين المائتين لك فان البيع والصدوق باطلان لانه
من قاعدة مدعجوة ودرهم كما في حل ومرد (قوله يليق به) فلو كانت شربة يستغرق
مهرها ماله أو يقرب من الاستغراق فالتكاح باطل كما في تزويج المحجور عليه
شيخنا و س ل (قوله لا رشيدة) اعترض بأنه تركيب فاسد لان اذا دخلت
على مفرد صفة لسابق وجب تكرارها فلو لا فاض ولا بكر لا شرقية ولا غريبة
وأجيب بأنها بمعنى غير ظاهرا عرابها ما بعد ما لكونها على صورة الحرف ولا التي
يجب تكرارها منحصرة بما اذا كانت ثم صفتان متضادتان وكونها بمعنى غير صريح به
السعد في قوله تعالى لا ذلول حل وقوله ظاهرا عرابها الخ فلا فيه صفة ابنت منصوب
بالفتحة الظاهرة على رشيدة ولا مضاف ورشيدة مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة
منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة النقل فافهم (قوله بكر) ليس بقيد (قوله
بلاذن) الاولى تأخيره عن قوله بدونه لان المعنى بلاذن في الدون ورد بان
تأخيره يومهم رجوعه للثنتين مع انه خاص بالثانية لان الاذن الاولى لا يعتبر
(قوله أو عينت) أى الرشيدة بكر أو ثيبا ع ش وهو معطوف على قوله بلاذن
وفي المعنى على مقدر تقديره ولم تعين قدرا (قوله فنقص عنه) وان كان ما عقده
أكثر من مهر المثل ولو في سفينة على المعتمد مرد ويحت البقنى انها لو كانت
سفينة فسمى دون ما دونها لكنه زائد على مهر مثلها انه قد يسمى لثلاث بضع
الزائد عليها وطرده في الرشيدة وهو متجه فيهما معنى لا تقلا زى لان المنقول
انه متى خالف ما سميته لغت التسمية ووجب مهر المثل وهذا هو المعتمد كما قرر
زى في درسه (قوله أو اطلقت) أى الرشيدة غير المجبرة بأن سكتت عن قدره
وانما قيدنا بغير المجبرة لثلاثين كمر مع قوله أو رشيدة لان تلك مقيدة بالمجبرة
(قوله فنقص عن مهر مثل) ومثل النقص فيهما الزيادة مع تعيين الزوج أو انتهى
عن الزيادة على الاوجه كالو كيل في البيع شوبرى (قوله على أن لا يها) أو غيره
كولدها حل (قوله على أن يعطيه) بالتحسية والفوقية شوبرى أى على أن
يعطى الزوج الاب أو تعالى الزوجة الاب وأما على أن يعطيهما الزوج ألفا اخرى
فيصح بالعين والظاهر أن مملوكة الزوجة مثلها في ذلك حل وقوله ألفا الاولى
ان يكون اسم أن لانه عمدة لا يحذف ومفعول يعطى الثاني محذوف لدلالة ما قبله عليه

أى مال مولى به ومهر مثلها
يليق به (أو أنه كصح بنتا
لا رشيدة) كصغيرة ومجنونة
(أو رشيدة بكر بلاذن بدونه)
أى بدون مهر المثل (أو عينت
له قدر انقص عنه أو اطلقت
فقتص عن مهر مثل أو تكبح
بألف على أن لا يها أو
على (أن يعطيه ألفا

وليس من التنازع لانه لا يحسرى في الحروف (قوله أو شرط في مهر خيار) أي
 في العقد لا بعده ولو في مجلسه وفرق بينه وبين البيع حيث اعتد بالواقع في مجلس
 العقد بأن البيع لما دخله خيار المجلس وكان زمنه بمثابة صلب العقد بجامع عدم
 الزوم ولا كذلك هنا ح ل وصورة شرط الخيار في المهر أن يقول زواجكها بكذا
 على أن لك أولى الخيار في المهر فإن شئت أو شئت أبقيت العقد به والافسخ الصداق
 ورجع مهر المثل مثلاً على م ر (قوله بمقصوده الاصل) أي وهو الاستمتاع
 ح ل (قوله كان لا يتزوج فيه) ان هذا يقتضي أن الزوج على المقود عليها
 من مقتضيات العقد وفيه خفاء كذا قال الشهاب عميرة قال تلميذه سم قد يوجه بأن
 العقد على امرأة يقتضي اباحة غيرها أي عدم الحجر عليه فيأدون أربع نسوة والا
 فمعلوم انه ليس طالباً لذلك حتى يقال انه مقتضى له ولا ينافي ذلك ثبوت هذا المقتضى
 عند عدم العقد ايضاً ثم رأيت حراً قال قد يشكل كون التزوج عليها من مقتضى
 النكاح بأن التبادر أنه لا يقتضي منعه ولا عدمه ويجاب بمنع ذلك وأدع أن نكاح
 ما دون الرابعة مقتضى حلها بمعنى ان الشارع جعله علامة عليه ح ل وفيه ما فيه
 وكتب عليه سم مانعه قد يوضع بأن نكاح الواحدة مثلاً ما كان مظنة الحجر ومنع
 غيرها أثبت الشارع حل غيرها بعد نكاحها دفعا لتوهم عموم تلك المظنة لمنع غيرها
 فصار نكاح غيرهما من آثار نكاحها وتابعه في الثبوت فليتأمل فيه ذكره سم
 وع ش على م ر (قوله فعلم من هذا) أن المراد بكونه مقتضى التزوج غيرها انه
 ليس بمنع منه وان كان عدم المنع ثابتاً قبل (قوله أولاً نفقة لها) أي بالسكينة
 بخلاف ما لو شرط أن تنفق عليها غيره فهذا مما يجمل بمقصود النكاح الاصل فيبطل
 النكاح وان صح الباقى العدة وبطلان الشرط شرح م ر قال حجر كيف يعقل فرق
 بين شرط عدم النفقة من أصلها وشرط كونها على الغير وما يعقل من فرق بين ذلك
 خيال لا أثر له اه وفرق س ل بأنه عهد سقوط النفقة عن الزوج ولم يعهد
 وجوبها على الاجنبي وأما وجوب النفقة على الولد في الاعفان فالمراد بايجاب
 أدائها عن الولد أي فالولد بمنزلة الوالد (قوله مع النكاح) أي في التسع صور اه
 (قوله لانه لا يثائر) أي لا يفسد راجع لجميع الصور وقوله ولا يفسد شرط أي
 في صورته وهي الأربع الاخيرة (قوله لفساد المسمى) علة لصحته بمهر المثل
 وما قبله لصحته فقط فالمدعى شيئاً (قوله في صورته) وهي الأربع الاخيرة
 (قوله في صورتي النقص) هما قوله أو عينت له قدر امع قوله أو أطلقت الخ (قوله
 محمول على مهر المثل) فكأنها قيدت به (قوله ووجه فساد في الاخيرة الخ)

(أو شرط في مهر خيار أو في
 نكاح ما يخالف مقتضاه
 ولم يجزى بمقصوده الاصل
 كان لا يتزوج عليها) أولاً
 نفقة لها (مع النكاح) لانه
 لا يثائر بفساد العوض ولا
 بفساد شرط مثل ذلك (بمهر
 مثل) لفساد المسمى بالشرط
 في صورته و بالتقاء المحظ
 والمصلحة في الثلاثة الاول
 وبالمخالفة في صورتي النقص
 ووجهها في ثابتهما أن
 النكاح بالاذن المطلق
 محمول على مهر المثل وقد نقص
 عنه ووجه فساد في الاخيرة
 مخالفة الشرط لمقتضى
 النكاح وفي التي قبلها أن
 المهر لم ينعض عوضاً

هذا التعايل غير ظاهر لانه اذا لم يعد على النكاح بالبطلان فكيف عوده على المهر
 بالبطلان وايضا فيه مصادرة فالاولى في التعليل أن يعلل بما علل به م وهو انما يفسد
 المهر لان شارطه لم يرض بالمسمى الا مع سلامة شرطه ولم يسلم فوجب مهر المثل
 (قوله بل فيه معنى النكاح) لانها تستمتع به كما يستمتع بها فكان الاستمتاع في مقابلة
 الاستمتاع والمهر نكحة وهبة شوبري (قوله فهو شرط عقده في عقد) شامل لما اذا
 كان الاعطاء منها (قوله والا) بان كان الالف من المهر (قوله لغير الزوجة)
 مفعول ثان لجعل (قوله ولا يسرى) دفع به ما يتوه من تشبيهه بالبيع انه يفسد
 أيضا كالبيع وقوله لاستقلاله أي عدم افتقاره ابد الى ذلك المهر بخلاف البيع
 فان صحته تتوقف على ذكر الثمن فهو غير مستقل (قوله ما لو كان ذلك) أي جميع
 المال من مال الولي وأما لو كان الذي من ماله هو القدر الزائد فقط فلا يأتي فيه تعليل
 الاحتمال الاول ويأتي فيه تعليل الاحتمال الثاني ح ل (قوله وصححه) أي
 أحدا احتمالي الامام (قوله حذرا) علة لصحته بالمسمى وقوله من اضراره موليه أي
 لو أبطلنا المسمى الزائد الذي سماه الولي لانه حينئذ يجب مهر المثل في مال المولى
 فيضر وقال مرون وظهر هذه المصلحة لم ينظر الى تضمن دخوله في ملكه الذي علل به
 الاحتمال الآخر وقال ح ل هذا بناء على ان المهر يرجع للاب لو قلنا
 بالفساد للابن لان صيغة التملك وقعت فاسدة وهو كذلك بخلاف الفسخ الا في
 فانه يرجع للمولى عليه اه ومقتضى التعليل انه لو انفرد الولي بما زاد من ماله اه
 يبطل انتفاء ذلك فليصر شوبري والاقرب الصحة ع ش (قوله لانه) أي
 الامهار يتضمن دخوله في ملكه مريح في أنه لا يحتاج لصيغة تملك لكن ذكر
 ع ش انه لا يدخل الاب صيغة تملك كان بهبه له ويقبله له فيجوز الاقتناء بكلام
 شيخ الاسلام المأخوذ من الاحتمال والاقتناء بكلام ع ش وهو أحوط لاجل أن
 يكون موافقا لبحال الصداق الذي هو شرط في صحة النكاح شيخنا عزري وهو رح
 ع ش مرة أخرى بأنه يكفي الهبة الضمنية ولا يحتاج لصيغة تملك الا في الولد البالغ
 فيوافق ما هنا (قوله أو أحل) المناسب فان أحل لانه مفهوم قوله ولم يخل بمقصوده
 الاصلى ومما يخل بمقصوده الاصلى شرط أن لا يرثها أو لا ترثه فلو كانت أمة
 أو كتابية فان أراد ما دامت كذلك صح والاف لا شوبري قال ح ل وفي كون نفى
 الارث يخل بمقصود النكاح نظر ظاهر قوله كشرط محتملة ووطء عدمه أي كشرط ولي
 محتملة ووطء الخ فالشارط هو الولي لا الزوجة لان الشرط لا يؤثر الا اذا كان في صاب
 العقد لا في مجلسه ولا يكون كذلك الا اذا كان الشارط هو الولي فان الشرط منها

بل فيه معنى النكاح فلا يخلق
 به الخيار وفي السادسة
 والسابعة أن الالف ان لم
 تكن من المهر فهو شرط عقد
 في عقد والا فقد جعل بعض
 ما التزمه في مقابلة البضع
 لغير الزوجة فيفسد كما
 في البيع ولا يسرى فساد
 الى النكاح لاستقلاله وخرج
 بزياتي في الاولى من ماله
 ما لو كان ذلك من مال الولي
 فيصح المسمى على أحد احتمالي
 الامام وجزم به الحاوي
 الصغير تبعاً لجماعة وصححه
 البلقيني واختاره الاذري
 حذرا من اضراره موليه بلزوم
 مهر المثل في ماله وفسد
 على احتماله الآخر لانه
 يتضمن دخوله في ملك موليه
 (أو أحل به) أي بمقصوده
 الاصلى (كشرط) محتملة
 (وطء عدمه) أو اه اذا
 وطئ طلق أو بانت منه
 أو فلا نكاح بينهما

(أو شرط فيه خيار بطل
النكاح) (الاخلاق بما ذكر
وانفاة الخيار لروم النكاح
وخرج بتقييد شرط عدم
الوطء بكونه منها أو باحتمالها
للوطن ما لو شرط الزوج
أن لا يوطأ فلا يبطل النكاح
لان الوطن حقه فله تركه
بخلافه منها فكما رجه
في الروضة كما أنها تبعها
للجمهور وقال في المبراهة
مذهب الشافعي وصححه
النووي في تصحيحه وخرجه
الجاوي وغيره وما لم يحتمل
الوطء أبدا أو حالا إذا شرط
أن لا يوطأ أبدا أو حتى فحتمل
فانه يصح لانه قضية العقد
صرح به البغوي في فتاويه
(أو شرط فيه) (ما يوافق
مقتضاه) كان ينفق عليها
أو يقسم لها (أو مالا) يخالف
مقتضاه (ولا) يوافق به بأن لم
يتعلق به غرض كان لا تأكل
الا كذا (لم يؤثر) في نكاح
ولا مهر لا تنفاه فأنه
(ولو فتح نسوة بمهر) واحد
(فلكل) منهن (مهر مثل)

لا يؤثر تقرير شيخنا عشاوي ويجوز أن يبقى الكلام على ظاهره من أن الشرط هو
الزوجة ويحمل على ما إذا عقدت بنفسها على مذهب أبي حنيفة لكنه بعيد لان
الكلام في مذهبنا تأمل ويفرق بينه وبين شرط عدم النفقة بأن المقصود من
النكاح التناسل المتوقف على الوطء دون النفقة فكان قصده أحليا وتصدخيره
تابع لـ وقوله عدمه أي مطلقا أو الا وقت كذا مع إباحته فيه فلو شرطه
في المتبرئة فإن أراد مطلقا بطل العقد والاصح شو برى (قوله أو شرط فيه خيار)
أي في صاحب العقد لا في مجامسه حل وشمل لو شرطه على تقدير وجود عيب مثبت
للخيار وهو الواجب خلافه للزركشي شرح مرقا قال ع ش قال في شرح الإرشاد
ولا يضر شرط الخيار على تقدير وجود عيب كما بحث لانه تصريح بمقتضى العقد
ولا يحيص عن ذلك لا المناقل وان خاف م رسم على حبر وهو الحق الذي لا يحيص
عنه (قوله وخرج بتقييد الخ) ولم ينزل موافقته أي الزوج في الاقل منزلة شرطه
حتى يصح ولا موافقتها في الثاني منزلة شرطها حتى يبطل تغليب الجانب المبتدى
فانبط الحكم به دون المساعد له على شرطه دعما للتعارض حل ومراده بالاقل
قول المصنف كشرط محتملة ووطء الخ وبالنسائي قوله ما لو شرط الزوج أن لا يوطأ فقوله
ولا موافقتها أي موافقة وليها تدبر (قول منها) أي إذا عقدت بنفسها على
مذهب أبي حنيفة أو من وليها ان عقد هو والاقل بعيد لان الكلام في مذهبنا
(قوله بخلافه منها) ذكره مع أنه عين ما تقدم في المتن توطئة لما بعده أي بخلاف
ما لو شرطت عليه عدم الوطء فلا يصح قال ع ش حل م ر و ظاهره ولو كان الزوج
غير متمي الوطء لصغر أو نحوه وفيه نظر بل الاقرب الصحة فيه مادام الزوج غير
متمي والنكاح لانه موافق لمقتضى النكاح (قوله كما رجه في الروضة) معتمد
(قوله وما لم يحتل الوطء) أي وخرج ما لو لم الخ وقوله شرطت أي شرط وليها (قوله
فانه يصح) ولو أطلقت في الصورة الاولى بأن لم تقيد بأبدا فالظاهر الصحة وكذا
لو أطلقت ولي المتبرئة اشتراط أن لا يوطأ لان الاصل عدم الفساد حتى يتحقق موجب
وقد يفرق بين هذه وبين الصغيرة بأن الصغيرة علة عزهنة فالظاهر ردواها بخلاف
الصغرا حل (قوله لانه قضية العقد) أي على هذه المرأة لا يطلق عقد وعبارة
شرح م ر لانه نصريح بما يقتضيه الشرع أي لان الشرع يقتضي ان هذه لا توطأ
(قوله أو ما يوافق مقتضاه) مفهوم قوله ما يخالف مقتضاه ففيه مع قوله السابق
أو أدخل نشر على غير ترتيب اللف (قوله ولو تكبر نسوة بمهر) بأن روجهن جذهن
أو عنهن أو معتقهن ولو كان يخصص كل واحدة غير متمول وان قلنا بقول جبرائيل لا بد

أن يضمن كل واحد من المشتركين في الامة متناول ح لـ (قوله الجهل) هلالة للعلة
(قوله كالو باع عبيد جمع) أي فانه يفسد البيع بالتقليد راجع للعلة لا لاصل
المسئلة شيخنا (قوله لو زوج أمته) أي لرفيق فانه الحر لا يتزوج أمتهين معنا
فلو اتفق نكاح أحدهما قبل الدخول أو طلق وزع المسمى عليهما باعتبار مهر المثل
فلو كان مهر الباقية عشرين والتي انقضى نكاحها عشرة سقط عن الزوج ثلث
المسمى ووجب للباقية ثلثاه ع ش على م رأى اذا كان الفراق مسيها قال
الشو برى وانظر لو كان تزويجهما من اثنين بوكيلهما بمهر واحد وقضية قوله لاتحاد
مال كما الصفة فيهما بمسمى الوكيل والوجه خلافه فليصر رومثل ذلك بنته وأمتها
من عبد بصدائق واحد فليصر رواجيب بأن قوله لاتحاد المسالك أي مع اتحاد الزوج
فلا يرد ما قاله (قوله ولو زوج أمته) أي الولي والزوج والشهود وعبارة م رأى
الزوج والولي والزوجة الرشيدة فجميع باعتبارهما وان كانت موافقة الولي حيثئذ
لا مدخل لما في لزوم الوبا اعتبار ما ينضم للفرقتين غالبا اه بالحرف (قوله مهر
سرا) أي بعقد أو باتفاق أخذا بما بعده (قوله ما عقده) أي أولا م راذهو
الحقيقي والثاني صوري وقوله اعتبارا بالعقد أي فلا نظر لما بعده

﴿فصل في التفويض﴾ مع ما يذ كرمعه من مهر المثل وما يوجب ح ل
ومناسبة ذ كرمه الفصل في كتاب الصداق ان الصداق تارة يجب بالعقد كما تقدم
وتارة يجب بالوطء سواء استند للعقد كالواقع في التفويض أم لا كوطء الشبهة
(قوله رد الامر) أي القول أو الفعل (قوله رد امر المهر) لعل المراد بأمره قلته
كثرته وجنسيته وقوله أو البضع المراد بأمره العقد عليه بالنظر للولي والمهر بالنظر
والزوج شيخنا (قوله الى الولي) أي في مسئلة الحرقة وقوله أو الزوج أي في مسئلة
السيد اذا زوج أمته زى أو ان المراد على الغنيين في مفوضة فالاول على كسر الواو
والثاني على فتحها س ل (قوله وغيره) كالوكيل وعبارة ح ل قوله الى الولي
وذلك من المرأة وقوله أو الزوج وذلك من سيد الامة أي لانها لما قالت لوليها زوجني
بلامهر فقد ردت أمر البضع اليه شيخنا عزيرى (قوله وتفويض بضع) أي من
المرأة أو من سيد الامة بأن قالت للولي زوجني بلامهر أو قال سيد الامة زوجتك
بلامهر ح ل فالمراد بتفويض البضع اخلاء النكاح عن المهر كما قاله م رأى
على الوجه الآتى أما لو قال الولي زوجتكها بلامهر ولم يسبق اذن منها لم يكن تفويضا
على الوجه المراد هنا بل يجب فيه مهر المثل بنفس العقد ع ش عليه (قوله
وهو المراد هنا) وأما تفويض المهر فقد علم مما مر من انها ان عرفت مهر اتبع

لفساد المهر الجهل بما يخص
كلامهم في الحال س كما
لو باع عبيد جمع فمن واحد
فم لو زوج أمته بمهر مسمى
المسمى لاتحاد مال كـ (ولو
ذكر ومهر) سرا (وأكثر)
منه (جهرا لزم ما عقده)
اعتبارا بالعقد فلو عقد سرا
بألف ثم أعيد جهرا بألفين
تجمل لزم ألف أو اتفقوا على
ألف سرا ثم عقد جهرا
بألفين لزم ألفان وعلى
هاتين الحالتين حل نص
الشافعي في موضع على أن
المهر مهر السرو في آخر على
انه مهر العلانية ﴿فصل﴾
في التفويض مع ما يذ كـ
مع وهو لغة رد الامر الى
الغير وشرعا رد أمر المهر الى
الولي أو غيره أو له بضع الى
الولي أو الزوج فهو مسمان
تفويض مهر كقولها للولي
زوجني بما شئت أو شاء
فلان وتفويض بضع وهو
المراد هنا وسميت المرأة
بمفوضة بكسر الواو

وان لم تعين زوجها بمهر المثل ع ش هل م ر وفي كون هذا تفويضا نظرا لانها عرفت
 في الاول قدرا وفي الثاني اطلقت والاطلاق يحمل على مهر المثل (قوله لتفويض
 امرها) أي أمر به ضاها وهو العقد عليه (قوله فوض امرها) أي أمر مهرها أي جعل له
 دخلا في ايجابه بفرضه وكان عليه أن يزيد أو الى الحماكم ح ل لان الولي فوض
 أمر مهرها للحماكم أيضا لانه يفرضه عند التنازع كما يأتي وأجاب م بأن الحماكم
 لما كان كنائب الزوج لم يحتج له كره (قوله والفتح أفصح) لعدم المراد انه أكثر
 استعمالا والافصح الكسر بخالف المعنى الفتح ح ل (قوله رشيدة) أي غير محجور
 عليها لتدخل السفينة التي لم يحجر عليها اذ هي رشيدة حكما س ل (قوله
 بقولها) الباء للتصوير ووجه كون هذا تفويض بضع انهما قالت لوليهما ازوجني
 بلامه فقد ردت أمر البضع اليه وقوله بلامه وان زادت لافي الحال ولا بعد الوطاء
 كما في الزيادة وغيره وقوله فزوج لا بمهر مثل من تمام التصوير كما يدل عليه ذكر
 مفهومه بعد قال م ر فان زوجها بمهر المثل من نقل البلد مع ما سماء وقوله فزوج
 لا بمهر مثل أي من نقد البلد بدليل ما بعده (قوله أو زوج بدون مهر المثل الخ) لان
 تسميته ملغاة من أصلها لانهم لم توافق الاذن ولا الشرع فلا يقال هذه تسمية فاسدة
 فيجب مهر المثل بالعقد على ان التسمية الفاسدة انما توجب مهر المثل اذا لم يؤذن
 في ترك المهر فكان هذا مستثنى من التسمية الفاسدة أي محل ككون التسمية
 الفاسدة توجب مهر المثل بالعقد ما لم يكن هنالك تفويض من المرأة ح ل (قوله
 أو بغير نقد البلد) معطوف على قوله لا بمهر مثل أي وان زاد على مهر المثل فنقد البلد
 ليس من معنى مهر المثل حتى يخالف ما سيأتي في قوله فرض فاض مهر مثل حالا
 من نقد البلد المصريح ذلك بأن نقد البلد ليس من معنى مهر المثل وكذا تقدم
 في شروط الاجبار الا أن يقال مهر المثل له اطلاقان تارة يراد به القدر فقط وتارة
 يراد به ما يشبهه وكونه من نقد البلد مراده هنا الا من ذلك وحينئذ يصح أن يكون
 معطوفا على دون ح ل والصواب أن المراد بمهر المثل القدر فقط وان قوله أو بغير
 نقد البلد معطوف على قوله بدون مهر مثل لدخوله في قول المصنف لا بمهر مثل أي
 من نقد البلد كما تقدم تقريره (قوله أو بغير نقد البلد) أي أو بزوج ح ل (قوله
 غير المكتوبة) أي كتابة صحيحة بر ما رى أما المكتوبة فهي مع سيدها كالخرة
 مع وليها فيصح تفويضها ح ل (قوله أو سكت) لم يقل أو زوج بدون مهر المثل
 أو بغير نقد البلد كما قال في الولي لانه لا يكون تفويضا حيثئذ فيصح بدون مهر
 المثل أو بغير نقد البلد اذا عقد بها لان المهر حقه شيئا (قوله تبرع) أي ظاهرا

لتفويض الى الولي بلامه
 ويقضها لان الولي فوض
 امرها الى الزوج قال في البصر
 والفتح أفصح (مع تفويض
 رشيدة) قولها وليها (زوجني
 بلامه فزوج لا بمهر مثل)
 بأن نفى المهر أو سكت
 أو زوج بدون مهر مثل
 أو بغير نقد البلد كما في الحاوي
 (كسبت) زوج أمته غير
 المكتوبة (بلامه) بأن نفى
 المهر أو سكت بخلاف غير
 الرشيدة لان التفويض
 تبرع لكن يستفيد به الولي
 من السفينة الاذن
 في تزويجها وبخلاف
 ما لو سكت عنه الرشيدة

لان النكاح يعقد غالباً بمهر فيحصل الاذن على العادة لكانها (٢٣٨) قالت زوجتي بمهر وبه مهر في الشرح

الصغير بخلاف ما لو تزوج بمهر المثل من نقد البلد بخلاف ما لو تزوج السيد أمته المذكورة بمهر ولو دون مهر مثلها فيجب المسمى فيه ما وتعتبرى بما ذكرهم مما ذكره (ووجب بوطء أو موت) لا خدما (مهر مثل) لان الوطء لا يباح بالاباحة لما فيه من حق الله تعالى نعم لو نكح في الكفر مفوضة ثم أسلم واعتقادهم أن لا مهر لمفوضة بحال ثم وطء فلا شيء له لانه استحق وطئاً بلا مهر فأشبه ما لو تزوج أمته عبده ثم اعتقهما أو أحدهما أو باعهما ما ثم وطئها الزوج والموت كالوطء في تقرير المسمى فكذا في إيجاب مهر المثل في التفويض وقد روى أبو داود وغيره أن بروع بنت واشق نكحت بلامهر فأتى زوجها قبل أن يفرض لها فقضى لها رسول الله صلى الله عليه وسلم بمهر نسائها وبالميراث وقال الترمذي حسن صحيح وبما ذكر علم أن المهر لا يجب بالعقد اذ لو وجب به لشطر الطلاق قبل الدخول كما المسمى وقد دل

والا فوجوب مهر المثل يمنع كونه تبرعاً (قوله غالباً) خرج به ما لو تزوج أمته لعبده وما لو نكح في الكفر مفوضة الخ ما يأتي (قوله وبه) أي يكون سكوت الرشيدة عن المهر ليس تفويضاً وانما لم كان سكوت السيد تفويضاً يضادون سكوت الرشيدة وأجيب بأن السيد لما كان مباشراً كان سكوته تفويضاً (قوله فيهما) أي في الأخيرتين وأما الأولتان فإن سكوت الولي أو زوج بدون مهر المثل مع النكاح بمهر المثل وإن تزوج بأكثر من مهر المثل مع المسمى اه شيخنا (قوله لان الوطء لا يباح بالاباحة) أي فيصان عن التصور بصورة المباح وعبرة ابن الرفعة لان البضع لا يمتنع حقاً للمرأة بل فيه حق الله تعالى ألا ترى أنه لا يباح بالاباحة فيصان عن التصور بصورة المباحات اه ح ل فاندفع ما يقال ان الوطء في هذه الصورة ليس مستنداً بالاباحة وليست هي التي أحلتها وإنما الذي أحله العقد وحاصل الدفع أن التفويض فيه صورة الاباحة والوطء مصون عن التصور بصورة المباح فلم يجب مهر بالوطء أو الموت لزم أن يكون الوطء متصوراً بصورة المباح اه شيخنا (قوله لما فيه) أي في الوطء من حيث المنع منه سمع ش (قوله من حق الله تعالى) وهو أنه لا يجوز أي الوطء على سبيل الزنا وفسر بعضهم حق الله تعالى بقوله يعني ان اباحت متوقفة على اذن الشارع وهو ظاهر (قوله نعم لو نكح في الكفر) أي ودهما مخر بيان شو برى وم ر فلا يخالف ما قاله الرافعي من التهمة وجزم به في الروضة انه لو نكح ذمي ذمية على أن لا مهر لها وترافعا لينا فنصكم بينهما ما يحكم المسلمين اه سم اي لا التزامهم أحكامنا بخلاف الحرين (قوله ثم اعتقهما الخ) قيد به مع أنه لا مهر مطلقاً لانه محل توهم أنه لها أو للبائع لانه وجب في ما سكه (قوله أن بروع) قال الجوهرى بروع بنت واشق يفتح الباء وأهل الحديث يقولون بكسرهما والصواب الفتح لانه ليس في كلام العرب فعول بالكسر إلا بروع اسم لكل بنت لان وعثود اسم لواد وقد جاء فعول أيضاً في عثود بالراء اسم لواد خشن ودود اسم لجبل معروف ذكرهما في العباب وفي القاموس بروع ككبدول ولا يكسر بنت واشق الصحابة شو برى (قوله فأتى زوجها) وهو هلال بن مروان برماوى (قوله فقضى لها رسول الله صلى الله عليه وسلم) ان قلت لم قدم القياس على النص قلت على تسليم أن يكون ما تقدم من أفراد القياس فهذا الحديث ليس نصاً لانه على حد قضى بالشفعة فلا يعم بل يحتمل الخصوصية وأيضاً ليس في الخبر انه لم يطأ قبل الموت تأمل اه ح ل (قوله حسن) أي من طريق صحيح من طريق أخرى (قوله وتسدل القرآن) أي

القرآن على أنه لا يجب إلا المنة ويعتبر مهر المثل (حال عقد)

لأنه مقتضى الوجوب بالوطء (٢٣٩) أو بالامتناع وهذا في مسئلة الوطء ما صححه في الأصل والشرح الصغير ونقله

في قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن الخ وهذا في المعنى تعليل
لحذف والتقدير واللازم بما لا لأنه قد دل القرآن الخ (قوله بالوطء) متعلق
بالوجوب وهو متعلق بالمقتضى (قوله في سرية العتق) اسم كتاب (قوله لكن
صحح في الروضة) معتمد ومثله الموت على ما اعتمد شيخنا خلافا لابن حجر حيث
استوجه اعتبار يوم العقد ورواياته لم يحصل معه اتلاف البضع ح ل (قوله
واقترن به) أي بالضممان أو بالدخول المفهوم من دخل كما قاله العناني (قوله
كالمقبوض بشراء فاسد) أي فان العتد فيه وجوب الاكثر أيضا شوي (قوله
واعتبار حال العقد الخ) وقد علمت ان الاعتبار اكثر الامرين من العقد الى الموت
ح ل (قوله ولها قبل وطء طلب فرض) استشكل بأنه اذا كان المهر لا يجب
الا بالوطء أو الموت كيف تطالب بالفرض وتجبس نفسها قبل الوطء واجيب بأن
المقد سبب وجوبه فهو الفرض ح ل فلما جرى سبب وجوبه جاز لها الطالب وبعبارة
شرح م ر واستشكله الامام بأن ان قاته لا يجب مهر المثل بالعقد فامعنى المقوضة
وان قلنا لم يجب شيء فكيف تطالب ما لا يجب قال ومن طمع ان يلحق ما وضع على
الاشكال بما هو بين طلب مستحلا اه واجيب بما تقدم (قوله أو جاهلين بقدره)
أي مهر المثل شوي ويبدل عليه قوله ليشترط العلم به ولان غرضه الرد على القائل
باشترط العلم به وقوله كالمسمى ابتداء أي قياسا عليه فانه أيضا ما رضيا به ولو مؤجلا
أو فرق مهر المثل فهو راجع لجميع ما قبله (قوله ولان المفروض الخ) راجع لقوله
أو جاهلين بقدره فقط (قوله فلا امتنع) راجع لقوله ولما قبل وطء الخ وقوله أو تنازعا
راجع لقوله وهو ما رضيا به (قوله أي في قدر ما يفرض) أشار السارح الى أن
في المتن استخدا ما وحذف مضاف تدبر (قوله فرض قاض) أي بعد دعوى (قوله
ان علمه) فان قلت ينبغي أن يكون هذا شرطا لجواز تصرفه لا لفوزه لو صادفه
في نفس الامر قلت لا بل الذي دل عليه كلامهم انه شرط لهما لان قضاء القاضي
مع الجهل لا يتقد وان صادف الحق تحفة شوي ومثله م ر (قوله لا يزيد عليه
ولا ينقص) لأنه متصرف عن الغير اه (قوله من تقدبلد لها) المعتمد ان المتدبلد
الفرض يوم الفرض وتقد ذلك اليوم وفي كلام حجر بلد الفرض فيما يظهر قال وعليه
فهل يعتبر يوم العقد أو الفرض كل محتمل قال ولا ينافي قولنا بلد الفرض من غير بلد
المرأة لا يستلزام الفرض حضورها أو حضور وكيلها بالتعبير بلد الفرض
لتدخل هذه الصورة أولى ح ل ومثله شرح م ر (قوله كافي قيم المتلفات) أي
فانه يشترط أن تكون حالة من تقدبلد وقوله خلاف ذلك أي خلاف فرضه حالا

الرافعي في سرية العتق عن
اعتبار الاكثرين لكن صحح
في أصل الروضة أن الاعتبار
فيه أكثر مهر من العقد الى
الوطء لان البضع دخل بالعقد
في ضمانه واقترن به الاتلاف
فوجب الاكثر كالمقبوض
بشراء فاسد واعتبار حال العقد
في الموت من زيادتي (ولها)
أي المقوضة (قبل وطء طلب
فرض مهر وجبس نفسها)
أي لئلا رض لتكون على
بصيرة من تسليم نفسها (م)
حبس نفسها (لتسليم
مفروض) غير مؤجل كالمسمى
ابتداء (وهو) أي المفروض
(ما رضى) به ولو مؤجلا
أو فوق مهر أو جاهلين بقدره
ابتداء كالمسمى لان المفروض
ليس بدلا عن مهر المثل ليشترط
العلم به بل الواجب احدهما
(فلا امتنع) الزوج (منه)
أي من فرضه (أو تنازعا
فيه) أي في قدر ما يفرض
(فرض قاض مهر مثل) ان
(علمه) حتى لا يزيد عليه
ولا ينقص عنه إلا بتفارت
يسير يحتمل عادة أو بتفاوت
المؤجل ان كان مهر المثل
مؤجلا (حالا من تقدبلد) لها
وان رضيت بغيره كافي قيم المتلفات لان منصبه الا لزام فلا يليق به خلاف ذلك ولا يتوقف لزوم ما يفرضه على رضاها به

فانه حكم منه (ولا يصح فرض اجنبي) ولومن ماله لانه (٢٤٠) خلاف ما يقتضيه العقد (وفي فرض صحيح)

كسبي) فيشطر بطلاق
قبل وطء بخلاف ما لو طلق
قبل فرض ووطء فلا يشطر
وبخلاف المفروض الفاسد
كمهر فلا يؤثر في التشطير
اذا طلق قبل الوطء بخلاف
الفاسد المسمى في العقد
(ومهر المثل ما يرغب به
في مثلها من) عادة (من)
نساء (عصباتها) وان مت
وهن المنسوبات الى من
تدسب هي اليه كالاخت
وبنت الاخ والعمة وبنت
العم دون الام والجدّة والخالة
وتعتبر (القربي فالقربي)
منهن (فتقدم اخت لابوين
فلا ب فبنت اخ) فبنت ابنه
وان سفل (فعمة كذلك)
أي لابوين فلا ب فبنت عم
كذلك (فان تعذر معرفته)
أي معرفة ما يرغب به في
مثلها من نساء العصبات
بان فقدن أو لم ينكحن أو جهل
مهرهن (فرحم) لها يعتبر
مهرها من والمراد هنا به
قربات الام لا المذكورات
في الفرائض لان امهات الام
يعتبرن هنا (كجدّة وخالة)
تقدم الجهة القربي منهن على
غيرها وتقدم القربي

ومن نقصد الباد (قوله فانه حكم منه) أي وحكمه لا يشترط لزوم ماله على رعيه
الخصم به (قوله ولا يصح فرض اجنبي) بمعنى انه لا يارزها الرضى به والا لوزنضيا به
صح (قوله اجنبي) وهو من ليس وكيلا عن أحدهما ولا وليا له ولا مال كاله ولا من
يلزمه المهر كالولد في الاعفاف قل على انجلال وانما جازا زاده دين غيره بغير اذنه
لانه لم يسبق ثم عقد مانع منه وهذا الفرض تغيير لما يقتضيه العقد وتصرفه فيه فلم
يلق بغير العاقد وما ذونه شرح م ر (قوله فلا يشطر) أي لفهم قوله تعالى
وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة ولها المنة كما سيأتي
شرح م ر (قوله وبخلاف المفروض الفاسد) وانما اقتضى الفاسد في ابتداء
العقد هو المثل لانه أقوى بكونه في مقابلة عوض وهنا ر وام سبقه انطوع عن العوض
فلم ينظر الفاسد شرح م ر (قوله بخلاف الفاسد المسمى في العقد) أي فانه يشطر
فيه مهر المثل بالطلاق قبل الوطء (قوله ما يرغب) أي ما يرغب فيه بالفعل بدليل
ما سيأتي في قوله أولم ينكحن شيئا (قوله عادة) خرج ما لو شذ واحد لفرط سفته
وبساره فرغب بزيادة شوبرى (قوله من نساء عصباتها) أي لو فرضت ذكورا
شيئا عزيزي (قوله بان فقدن) أي لم يوجدن والا فالبنات يعتبرن كما علمت من
كلام المصنف ح ل وم ر (قوله أوجهل مهرهن) أو كانت مفقوضة ولم يفرض لها
مهر مثل ح ل (قوله قربات الام) وكذا الام نفسها م ر (قوله لا المذكرات
في الفرائض) فهن هنا أعم من المذكورات في الفرائض لشمولهن للجدات والوارثات
وأخص من حيث عدم شمولهن لبنات العمات وبنات الاخوات للاب ح ل (قوله
كجدّة) أي من قبل الام أما التي من قبل الاب فليست هنا من الرحم ولا من
العصبات لعدم دخولها في تعريف كل كما يعلم من عبارة ع ش على م ر (قوله
تقدم القربي) فجهة الامومة مقدمة على جهة الاخوة من الام ح ل وعبارة تخرج
م ر فارحام أي قربات للام من جهة الاب والام فهي أعم من ارحام الفرائض من
حيث شمولها للجدات والوارثات وأخص من حيث عدم شمولها لبنات العمات
والاخوات ونحوها وقضية كلامهما عدم اعتبار الام وليس كذلك اذ كيف
لا تعتبر وتعتبر أمها ولهذا قال الماوردي تقدم الام الخ (قوله واعتبر الماوردي الخ) أي
لان قولهم قربات الام لا تدخل فيه الام وكلامهم يقتضي أن الاخت للام تكون بعد
الجدّة وعبارة الماوردي تقدم من نساء الارحام الام ثم الاخت للام ثم الجدات
ثم الخمالات ثم بنات الاخوات أي للام ثم بنات الاخوال وعلى هذا قال لواجتمع أم
اب وام أم فأوجه ثالثها التسوية واعتمد هذا شيئا وقوله وعلى هذا يفيد أن ام الاب

من الجهة الواحدة كالمجدات على غيرها واعتبر الماوردي الام

من ذوات الارحام وهو يخالف قوله والمراد بهن قرابات الام تأمل ح ل قال ع ش
 على م ر قوله لو جمع أم أب أي للام لان الكلام في قرابات الامام أبي المنكوحه
 فلا تدخل في الارحام بالضابط الذي ذكره وينبغي انها من نساء العصبات فتقدم
 على ذوات الارحام لان المراد بنساء العصبه هنا من لو فرضت ذكرا كانت في محل
 العصبه وأم الأب لو فرضت كذلك كانت أب أب لكن فيه انها لا يشملها قولهم
 وهن المنسوبات الى من تنسب هي اليه فانها قد تكون من غير قبيلتها أو أهل
 بلدها بل قضية ذلك انها ليست من نساء العصبه ولا من ذوات الارحام كبنت الهمه
 ومقتضى ذلك ان تكون من الاجنيات اه ع ش عليه (قوله فلاخت لها) أي
 أخت المفروضة لا غيرها وأما أختها الشقيقة ولأب فهي في محل العصبه كما تقدم
 شوبري (قوله فان تعذرت الخ) عبارة شرح م ر فان تعذر ارحامها فنساء بلدها
 ثم أقرب بلد اليها ثم أقرب النساء بها شها (قوله وخسته) وكونها قريه وبلديه
 وبدويه حل (قوله اعتبر نساء بلدها) ظاهره وان كن أبعدوه وكذلك قاله شيخنا
 ترميزا ثم مشى في الفيض على خلافه شوبري ونقل سم عن م ر مراعاة من
 في بلدها ان استويا حل (قوله وفصاحه) وفي الكافي اعتبار مال الزوج أيضا من
 اليسار والعلم والعفة والنسب يعني انهن لو خفن لذي يسار وعلم أو فهو ذلك اعتبر
 وانما لم يعتبروا المال والجمال في الكفاة لان مدارها على دفع العار ومدار المهر على
 ما يختلف به الرغبات اه حل وعبارة البرماوى قوله ويعتبر الخ أي في الزوجه
 وكذا في الزوج أيضا لان ذلك أمر يختلف به الغرض من زيادة المهر ونقصه وان لم
 يكن فقد صاروا بذلك فارق عدم اعتبار في الكفاة (قوله أو نقص مما ذكر) أي
 من أزيد ما ذكر ويمكن رجوعه للفضل فقط وعبارة شرح م ر ولو اختصت عنهن
 بفضل شيء مما ذكر أو نقص شيء من ضده اه ثم ظهران قوله مما ذكر راجع للامر من
 لان الثبوت بنقص والسن قد يكون نقصا في الجوز فتأمل (قوله لاثنى بالمال)
 أي بحسب ما يراه قاض باجتهاده شرح م ر (قوله لنقص نسب) كان كان من
 أهل المناصب كان قاضيا وعزلا لان المراد هنا بالنسب ما يحصل به الشرف
 ولو الدنيوى حل وعبارة سرل مثاله ان يتزوج أحد ثلاثة أخوة بنت شريف
 والاخران بنتي خسيس فيولد لكل منهم بنت فهن بنات عم فزوجت بنت الشريف
 بألف وبنت إحدى الخسيسين بمائة فاذا زوجت الأخرى تقويضا ووطئت
 أو أردنا ان نفرض لها فتعتبر بالخسيسه دون الشريفه اه وقال شيخنا هشاموى
 صورتهما ثلاثة أخوة واحد منهم عالم والاخران غير عالمين فزوج العالم بنته بمائة

فالاخت لها قبل الجدة فان
 تعذر: اعتبرت بمثلها من
 الاجنيات وتعتبر العربية
 برتبة مثلها والامة بأمة
 مثلها والعقيقة بعقيقة مثلها
 وينظر الى شرف سيدوها
 وخسته ولو كانت نساء
 العصبه ببلدين هي في
 أحدهما اعتبر نساء بلدها
 (ويعتبر ما يختلف به غرض
 كسكن وعقل) ريسار ويكارة
 وديونة وجمال وعفة وعلم
 وفصاحه (فان اختصت)
 عنهن (بفضل أو نقص)
 بما ذكر (فرض) مهر (لاثنى)
 بالمال (ويعتبر مساهمة من
 واحدة لنقص نسب ينحصر
 رغبة) هذا من زيادتي اما
 مساهمتها لالذلك فلا يعتبر
 اعتبارا بالغالب وعليه يحمل
 قوله ولو ساهمت واحدة
 لم تعجب موافقتها (و) تعتبر
 مساهمة (نهن)

واحد من ذنل بتسعين فاذا زوج الاخر بنته تقويضا فانها تعتبر ببنت غير العالم
 فمهرها تسعون اه وصورة شيخنا العزيزي بأن تقي رجل ابنه واخي امه من زنا
 ثم استلقه فانه وان استلقه بقص نسبه فاذا اولد لهذا الولد فتحصل في نسبها
 ما يترأى بقلل رغبة بسبب تقي ايها فاذا ساحت لنقص نسبها وكان لها بنت عم
 ابوها مني ايضا وزوجناها تقويضا لم يعتبر في مهرها مهر عصباتها ممن لم يكن
 في نسبهم نقص كان يكون لابنها اخ غير مني بلعان وله بنات فلا تعتبر من بل تعتبر
 بالتي ابوها مني وقال شيخنا ح في ثلاث اخوات لام ابو واحدة شريف وابواتين
 غير شريف فزوجت بنت الشريف بمائة وواحدة من الثنتين بتسعين فاذا زوجت
 الثالثة تقويضا اعتبرت بالتي مهرها تسعون دون الاخرى (قوله كاهن اوغالبين)
 انظر وجه اعتبار الكل او الغالب هنا دون ما قبله وقد يوجه بأن النقص لم يدخل
 على النسب في الاول فتر الرغبة فبطل النظر الى مهرها الاول وعلم بمساحة هذه ان
 هذا القدر هو غاية ما يرغب به فيها الا كن فعاده مهر مثلها اليه وكان حكما على امثالها
 بما علم ولا كذلك هذه بل امر من على حاله لم يتغير فلا نظر مساحة بعضهم لا يقتض
 فانيط بالكل او الغالب شوبرى (قوله لنوع عشيرة) يؤخذ من ذلك جواب حادثة
 وقع السؤال عنها وهي ان شخصا بالريف له بنات زوج بعضهم به بمهر غال جريا على
 عادتهم وبعضهم بمصر بدون ذلك لما رأى فيه من المصلحة لها من الراحة التي
 تحصل لها بالنسبة لاهل القرى ولما جرت به العادة من المساحة للزوج الذي هو
 من مصر وهو ان ذلك صحيح لا مانع منه لجرى ان العادة بالمساحة لمثل ذلك وانه لو اريد
 تزويج واحدة من اقارب تلك النسوة بعد ذلك نظر في حال الزوج اهو من مصر
 فيسأج له أم من القرى فيشد عليه ومثل الاب غيره من بقية الاولياء كما هو ظاهر
 اه ع ش على مد (قوله وفي وطء شبهة) أي منها بأن لا تكون ذاتية والاولى ان
 يقدمه على قوله ومهر المثل الخ لانه يوجب ايضا (قوله كنيح فاسد) فهذه شبهة
 طريق وما بعد شبهة محل (قوله أو شريك الامة المشتركة) فيلزم مهر مثل حصه
 شريكه فقط لكن لو استولد هالزمه ايضا فان قيمتها كمنص عليه الشافعي عن
 (قوله أو سيد مكاتبته) في الناصري اما الووء مكاتبته مرارا فلها مهر واحد الا ان
 تحمل منه فان حملت تخيرت بين اخذ المهر وتكون على السكينة وبين ان تعجز نفسها
 وتكون أم ولد ولا مهر لها لا تنسخ الكتابة واذا اختارت الصدق فوطئها ثانيا
 خيرت فان اختارت المهر وجب لها مهر آخر وكذا سائر الوطئات نص عليه في الام
 شوبرى (قوله مهر مثل) أي بكر ان كانت بكر الا اذا وطء العبد أمة سيده أو سيده

كاهن اوغالبين (لنوع عشيرة)
 كشرى فلو جرت عادة من
 بمساحة من ذكروا غيره
 خففنا مهر هذه في حقه دون
 غيره ونحو من زيادتي (وفي
 وطء شبهة) كنيح فاسد
 ووطء اب أمة ولده أو شريك
 المشتركة أو سيد مكاتبته
 (وهو مثل)

دون حد وارش بكاره (وقته) (٢٤٣) أي وقت وطء الشبهة نظر الى وقت الاتفاق لا وقت العقد

بشبهة فلا يجب عليه مهر وكذا لو كانت الموطوءة حرة كالأفمان باتفاق طاهل أو مرتدة وماتت على رذتها حل وسم (قوله دون حد وارش بكاره) فلا يجب على المتمد كفاؤه مهر وغيره خلافا لزي القائل بوجوب ارش البكاره تبعا لحجروقتل عنه في غير الحاشية انه رجوع عنه وعلى المتمد يقرأ ارش بالجرو وعلى غيره بالرفع معطوف على مهر (قوله ولا تعدد بتعدد) اراد بالتعدد ان يحصل بكل مرة قضاء الوطر مع تعدد الأزمنة فلونزع وعاد والافصال متواصلة ولم يقض وطءه إلا آخر مرة فواقع واخذ جزما ما اذا لم تتواصل الافعال فتعدد الوطئات وان لم ينقض وطءه من ل و م و ا لم يحصل انه متى نزع قاصدا للترك أو بعد قضاء الوطر ثم عاد تعدد والافلا شرح م و ر و عبارة حل ولا تعدد ما لم ينزع قاصدا للترك ثم يعود والا كان متعددا ومثله م و (قوله ان اتحدت) أي شخصها لا جنسها كما يأتي (قوله وخرج بالشبهة) أي التي في قوله ان اتحدت (قوله أو نحوه) أي نحو وطء المسكره (قوله كوطء نائمة) لا شعور لها أو طنته زوجها حل (قوله أو وطئها بظنها زوجته) وهذه شبهة فاعل قال الشو برى انظر هل هو معطوف على قوله وفرق أو بنكاح آخر والظاهر الثاني وانظر حكم الاول (قوله وبما قرر) أي من التمثيل بقوله كان وطء امرأة الخ فان جنس الشبهة واحد وهي شبهة الطريق في الاول والفاعل في الثاني ومع ذلك تعدد المهر لتعدد شخصها قال حل وعلم أيضا ان العبرة في الشبهة الموجبة للمهر بظنها وكذا بغير ظنها بالنسبة لتعدد صاحبها حيث كان زانبا أنكرها والافاعبرة بظنه (فصل في ما يسقط المهر) وما ينصفه وما يذكرمعهما أي من قوله فلوزاد بعده الخ ع ش (قوله في الحياة) خرج فرقة الموت فيستقر كل المهر كما تقدم وكالموت عتده مهر أو ازا مع أحدهما جبرا فان مسخ الزوج حيوانا فكذلك مهره لا عتده على الأوجه نظر الحياة اه حجروا المتمدان نصف المهر لا يعود اليه لانه ليس أهلا لقبض ولا لملك بل يبقى في يدها ومع ذلك لا تملكه فلو مات لم يعد لورثته وان لم يقبضه كان لها المطالبة بجميع زي باختصار ولو مسخ نصفه جادا ونصفه حيوانا فالعبرة بنصف الأعلى لانه محل العقل ونحوه وان مسخ بالطول أحد الشقين جبرا والاخر حيوانا فكذلك لو مسخ كله حيوانا واذا مسخت رجلا و امرأة تفترقت الفرقة وان عادا كما كانا سم وقول ابن حجره كذلك أي كالفرقة في الحياة مهرها أي فيتنصف المهر لان الفرقة بسببه وقول زي كان لها المطالبة بجميع مشكل لانها النصف فقط وعبارة قل على الجلال ومعهما حيوانا ولو بعد الدخول ينجز الفرقة ويسقط المهر قبله أيضا ولا تعود الزوجية بعودها آدمية ولو في العدة كعكسه

في النكاح الفاسد لانه لا حرة للعقد الفاسد ولا يتعدد أي المهر (بتعدد) أي الوطء (ان اتحدت) أي الشبهة (ولم يؤد) أي المهر (قبل تعدد وطء) كان تعدد في نكاح فاسد لشمول الشبهة لجميع الوطئات (بل يعتبر أهلى أحوال) للوطء فيصيب مهر تلك الحلة لانه لو لم يقع إلا الوطئة فيها لوجب ذلك المهر فالوطئات الزائدة اذا لم تقتض زيادة لا توجب نقصا وخرج بالشبهة تعدد الوطء بدونها كوطء مكروه لامرأة أو نحوه كوطء نائمة بلا شبهة وباتحادها تعدد ما في تعدد المهر بهما اذا الموجب له الاتفاق وقد تعدد بلا شبهة في الاول وبدون اتحادها في الثاني كان وطء امرأة مرة بنكاح فاسد وفرق بينهما ثم مرة أخرى بنكاح آخر فاسد أو وطئها بظنها زوجته ثم علم الواقع ثم ظنها مرة أخرى زوجته فوطئها وزيادتي ولم يؤد قبل تعدد وطء ماله ادى قبل تعدده المهر فيتعدد فانه المأوردى وبما قرر علم ان العبرة في عدم تعدد المهر

باتحادا لشبهة لا باتحاد جنسها المفهوم من كلام الأصل (فصل فيما يسقط المهر) وما ينصفه وما يذكرمعهما (الفراق) في الحياة

الآتي وفارق الردة ببقاء الجنسية فيها ومنه حيوانا ينفذ القرقة أيضا ولا يسقط
 المهر ولو قبل الدخول لتعذر عودته اليه لخروجه عن أهلية الملك أولورثته لبقاء
 حياته وقوله السنياطي بتشطره قبل الدخول والامز في النصف العاشر ليرأى
 الامام كباقي أمواله (قوله قبل وطء) أي في قبل أو دبر ولو بعد استدخال منيه حل
 (قوله منها) متعلق بفسخ أو بيب وجعل الفسخ منها سببا فيه مسامحة لان الفراق
 يحصل به لانه سبب له فالمراد بالسبب ما يشمل المباشرة وعبارة المنهاج القرقة قبل
 وطء منها أو بسببها كفسخه بغيرها يسقط المهر قال م ر لان فسخه الناشئ
 عنها كفسخها وانما يلزم أباها المسلم مهرها مع انه فوت بدل بضعها بناء على ان
 تبعيتها فيه كاستقلالها بخلاف المراجعة يلزمها المهر وان لم يرضع له منها
 لان لها أجرة تحريم ما تفرمه والمسلم لا شيء له ولو غرم لتفرعن الاسلام ولا جفنايه
 وجعل غيرها كفسخها ولم يجعل عيبه كفرا لانه بذل العوض في مقابلة منافع سليمة
 ولم تسلم بخلافها فاتها لم تبذل شيئا في مقابلة منافع الزوج والعوض الذي ملكته سليم
 فكان مقتضاها ان لا يفسخ لها الا ان الشارع اثبت لها الفسخ دفعا للضرر عنها فاذا
 اختارته لم يها رد البذل كالوارثت اه شرح الروض (قوله وكاسلامها) اعاد العامل
 لان النوع الاول لا يختص بها بل ولو كان فيه العيب حكما عم في الشارع بخلاف
 هذا النوع فانه خاص بان يكون من جانبها شوبرى (قوله ولو بتبعية أحد ابويها)
 للرد على حجر قال لان المسئلة تبعا لافعل منها بل هي بالتشطير أو لى بمال أو رضعته
 أمها لان اسلام الام كارضاعها فكالم ينظر والارضاعها لم ينظر والاسلامها مع ان
 الحاصل منها أفعل في ارضاع الام وهو المص والاذراد وأيضا قالوا بالتشطير
 في ردة مامعات غلبا لسيده بقياسه هنا كذلك اذ القرقة نشأت من اسلامها
 وتخلفه في غلب سببه أيضا اه ولا يلزم من اسلم من ابويها مهر لها وان كان فوت بدل
 منفعته بخلاف المراجعة فيلزمها المهر وان لم يرضعها الا رضاع بتبعيتها لان لها أجرة تحريم
 ما تفرمه بخلاف من اسلم لا شيء له ولو غرم لتفرعن الاسلام اه حل وعبارة
 الشوبرى قوله ولو بتبعية أحد ابويها واستشكل بما يأتي من ارضاع أمها له ويوجب
 بأن الاسلام وصف قام بها فتر له الشارع من الاصل منزلة فعلها بخلاف ذلك فانه فعل
 الام وهو اجنبي عنها بالكلية حيث لم ينزل الشارع منزلة فعلها أو يقال الاسلام
 في مسئلة التبعية قام بها وحدها فكان المانع من جهة انها فقط بخلاف الاخوة
 في مسئلة الرضاع قامت بكل من الزوجين فليست نسبتها اليها بأولى من نسبتها اليه
 تأمل وقوله وردتها أي وحدها (قوله وارضاعها زوجة له صغيرة) مثله ارضاعها

(قبل وطء بسببها كفسخ
 بيب) منها أو منه وكاسلامها
 ولو بتبعية أحد ابويها وردتها
 وارضاعها زوجة له صغيرة
 وملكها له (يسقط المهر)
 المسمى ابتداء

بنفسها من أم الزوج أو من زوجته الكبيرة فإنه يسقط المهر كما في شرح مروي ينسخ
نكاحهما معاً لأنه لا يجوز الجمع بين الأم وبنتها ولو من الرضاع ويسقط مهر الكبيرة
ويجب للصغيرة نصف المهر ويرجع الزوج على الكبيرة بنصف مهر المثل وإن كانت
قوت عليه البضع بتمامه اعتباراً بما يجب له بما وجب عليه اهـ شيئاً وتحرر
الكبيرة عليه مؤيداً وكذا الصغيرة إن كان دخل بالكبيرة اهـ حل (قوله والمفروض
بعد) أي في المفوضة وقوله ومهر المثل أي فيما لو نكحت بفاسد نكح مرفوعاً إذا سكت
عن ذكر المهر (قوله لأن الفراق الخ) فيه مصادرة (قوله وما لا يكون بسببها) بأن كان
بسببها أو بسببها أو بلا سبب كأن تطاربت الكبيرة والصغيرة حل وعبرة المنهاج
وما لا يكون منها ولا بسببها (قوله كطلاق بائن) وكذا رجعي بأن استدخلت ماءه
كما هو ظاهر لأن الفرض أنه قبل الدخول وهو لا يكون رجعياً إلا بما ذكره من
ثم قيل إنما قيد الطلاق بالبائن لأنه قبل الدخول لا يكون إلا بائناً وعلى هذا
لو راجعها هل تعود على ما بقي عليه من نصف الصداق أو يبين بالرجعة بقاء جميعه
وعدم سقوط شيء منه يظهر الأول وإذا وطئ تقر بالوطء النصف ويحمل الثاني
فليصر شو برى وقوله النصف أي إلا خرفته تقر بجميع المهر وعبرة حل كطلاق
بائن ولو خطأ ومثله الرجعي بأن استدخلت ماءه لكن ينبغي أن لا يستحق
الشرط إلا إن انقضت العدة وفيه أن هذا بائن إلا أن الأبأن راجع فينبغي عدم
التشطير فاذا وطئ بعد المراجعة استقر المهر (قوله ففرض الطلاق إليها) أي وحدها
(قوله وإسلامه) ولو تبعها وقد تخلقت إلى انقضاء العدة فيما إذا استدخلت ماءه
فتخلفها المذكور شرط لتأثير سبب الفرقة الذي هو الإسلام حل (قوله وإرضاع
أمه لها) وتغرم له النصف قال الشوبري يخرج ما لو دبت الصغيرة فارتضعت
فإن المهر يسقط وهو كذلك فالإرضاع قيد معتبر في هذه المسألة دون الثانية وهي
قوله أو أمهاله ففعل أمهاليس قيداً بل مثله ما لو ارتضعت هو بنفسه من أمهاليس كأن
دب عليها وهي نائمة (قوله أو أمهاله) وتغرم النصف للزوج والإرضاع في هذه
الثانية ليس بقيد في تنصيف المهر بل مثله ما لو دبت على أمهالارتضعت بلبنها (قوله
وما كنهها) فيكون نصف المهر لسيدها وقوله وتنصيفه يعود الخ هذا التقدير ليس
ضرورياً بل يصح تعلق قوله بعود وتنصيفه والباء في بعود التصوير (قوله بعود نصفه
إليه) فلو كان الصداق ديناً واعتاضت عنه عينا أو منفعتها وحصل ما يوجب
التشطير يرجع إليه نصف الدين لا العين كما في الثمن فيسقط عنه ذلك النصف
حل وله نصف العين أو نصف منفعتها بالطلاق الاعتياض عن نصف الدين فيبقى

والمفروض بعد ومهر المثل
لأن الفراق من جهتها
(وما لا) يكون بسببها
(كطلاق) بائن ولو باختیارها
كان ففرض الطلاق إليها
فطلقت نفسها أو علقه
بفعلها ففعلت (وإسلامه
ورده) وحده أو معها
(ولعانه) وإرضاع أمه لها
وهي صغيرة أو أمهاله وهو
صغير ومكته لها (بنصفه)
أي المهر أماني الطلاق
فلاية وإن طلقتهم من
قبل أن تمسوهن وأماني
الباقى فبالقياس عليه
وتنصيفه (بعود نصفه إليه)
أي إلى الزوج إن كان المؤدى
للمهر الزوج أو وليه

لها نصف العين أو نصف منقعتها (قوله من أب أوجه) أي من مال نفسه حيث قصد
 التبرع أو الملق فان ادعى قصدا قرأه صدق ولو متولى الطرفين خلافا للزركشي
 حيث قال في ذلك لا يرجع للجد ولا وجه له حل (قوله والا) بأن كان أجنبيا أو أبا
 أوجه غير ولي بأن كان الولد غير مولى عليه لكمال (قوله فيعود الى المؤدى)
 والمعتمد في نظيره من الثمن رجوعه الى المؤدى عنه مطلقا شورى لانه معاوضة
 محضة وعبرة حل فيعود الى المؤدى أي وقد تبرع ببذله لا الى الزوج وان كان
 الزوج عبدا أو أدى المهر من كسبه ثم أعنته سيده ثم فارق قبل الدخول عاد النصف
 اليه لا الى المعتق فلا يبيع ثم فارق عاد النصف للمشتري لا للعبد (قوله بذلك الفراق
 الخ) لا حاجة اليه لانه فرض المسألة تأمل (قوله وان لم يختره) أي وان لم توجد منه
 صيغة اختيار لا مود فهو للرد على من اشترط في المود صيغة اختيار فيعود للملكة
 قهر عليه كما في شرح م ر (قوله فلوزاد المهر بعده الخ) شروع في أحكام الصداق
 وحاصلها انه اما أن يزيد أو ينقص أو يترك وفي الزيادة ثمان صور
 لانها اما متصلة أو منفصلة قبل الفراق أو بعده قبل القبض أو بعده وقد استوفى
 الثمانية متنا أولا بقوله فلوزاد بعده فله وثانيا بقوله أو بعد زيادة منفصلة الخ ففي قوله
 فلوزاد بعده فله أربع صور لان الزيادة اما متصلة أو منفصلة كما قاله الشارح وعلى
 كل اما قبل القبض أو بعده وفي قوله أو بعد زيادة منفصلة الخ أربع صور بيانها
 كما سبق وفي النقص ستة عشر لانه اما قبل الفراق أو بعده وعلى كل اما قبل
 القبض أو بعده وعلى كل اما بفعلها أو بفعله أو بفعل أجنبي أو لا بفعل أحد بدليل
 تفصيله بقوله ان نقصه أجنبي أو الزوجة وقد استوفى ما الشارح أولا بقوله ولو نقص
 بعد الفراق الخ وثانيا متنا بقوله أو تبعه بعد قبضه الخ ففي قول الشارح ولو نقص بعد
 الفراق الخ ثمانية أربعة في قوله وكان بعد قبضه الخ أي سواء كان بفعلها أو بفعله أو
 بفعل أجنبي أو لا بفعل أحد وثنان في قوله أو قبل قبضه فكذلك الخ وثنان في قوله
 والا فلا أرض وفي قول المتن أو بعد قبضه الخ ثمانية أيضا يعلم بيانها مما سبق
 وفي التلف ستة عشر أيضا يعلم بيانها من بيان صور النقص لكن كلامه فيها متنا
 وشرحا قاصر عن شمولها كلها فانه ظاهر في أربعة منها فقط لانه قيد الفراق بكونه
 بعد التلف وقيد التلف بكونه بعد القبض فلا يجي والتعدد الا من حيث ان التلف
 شامل لما هو بفعلها أو بفعله أو بفعل أجنبي أو لا بفعل أحد وفي اجتماع الزيادة
 والنقص أربعة وعشرون صورة لما علمت من ان صور الزيادة ثمانية وصور النقص
 ستة عشر وقد أشار اليها بقوله أو بعد زيادة ونقص الخ لكن كلامه فيها مجمل كل

من أب أوجه والا فيعود
 الى المؤدى بذلك الفراق
 الذي ليس بسببها (وان لم
 يختره) أي عوده لظاهر
 الآية السابقة (فلوزاد)
 المهر (بعده) أي بعد الفراق

الاجال ثم ان مفهوم الزيادة في قول المصنف فلوزاد بعد ذكره الشارح بقوله ولو نقص
 الخ ومفهوم البعدي ذكره المتن فيما يأتي بقوله أو زيادة منفصلة الخ وقول الشارح
 ولو نقص بعد الفراق الخ مفهوم البعدي سيأتي في المتن في قوله أو تعييه بعد قبضه
 الخ فان النقص شامل للتعيب بدليل تعليله التعيب الآتي بقوله لانه نقص وهو من
 ضمانه الخ فسي التعيب تنصا وقوله ولو فارق الخ شروع في مسائل التلف الستة
 عشر فذكر منها أربعة وبقي اثني عشر ثمانية مفهوم القيد الأول وأربعة مفهوم
 القيد الثاني فانفارق حكمها (قوله وله كل الزيادة) ان كان الفراق منها أو بسببها وقوله
 أو نصفها ان لم يكن منها ولا بسببها حل (قوله لحدوثه) أي الكل أو النصف قال
 م وليس من الزيادة ارتفاع الاسواق (قوله ولو نقص بعد الفراق) ولو بفعل الزوج
 كذا يقتضي منعيه حيث فصل فيما قبل القبض وأطلق في هذا وفيه ان هذا
 تنقيص للملكه فالظاهر عدم الارش له كما جزم به قل على الجلال واعترض قوله
 ولو نقص الخ بأنه يدعي عنه قول المتن أو بعد تعييه الخ فان التعيب نقص كما تقدم
 ولا فرق بينهما فيما يظهر وأجيب بشمول هذا اذا كان الفراق بسببها أو لا بسببها
 ونصوص ذلك بذكر الفراق لا بسببها وإضافته فمفروض في النقص الذي بعد
 الفراق وذلك في الذي قبله كما هو صريح الشارح هنا والمثل هناك وأيضا أتى به
 رعاية لمفهوم قوله راد (قوله وكان بعد قبضه) مصدر مضاف لمفعوله والفاعل
 محذوف أي قبضها إياه (قوله لا بسببها) أخذه من قوله فله نصف بدله قال حل
 ولو أسقطه وقال فنصف بدله أو كله لكان أولى (قوله بعد قبضه) مفهومه انه اذا
 كان التلف قبل القبض لم يأخذ نصف البدل وهذا ظاهر في التلف الذي يوجب
 الانفساح وهو ما اذا كان من الزوج أو بائنة فلهما نصف المهر المثل وأما اذا كان
 التلف منها فتقدم انها بائنة فحقها فقتضاء انه يجب له نصف بدله وأما اذا كان من
 أجنبي فتقدم انها بائنة لمساه الخبار فيقال ان فسخت عقد الصداق فاللزوجة
 نصف المهر المثل وان اجازته فالزوج نصف البدل الذي تغره هي الأجنبي تأمل
 (قوله بعد تلفه) أي حسالة لا يتكرر مع قوله الآتي ولو فارق وقد زال ملكها عنه
 كأن وميته له الخ (قوله بعد قبضه) أخذه من قوله الآتي أو بعد تعييه بعد قبضه
 (قوله وهي أقل) لانه يقوم فيها منفردا عن الآخر وذلك يقوم منضمما للآخر شيئا
 وانما كانت قيمة النصف أقل لان التشقيص ينقص القيمة ولا يرد عليه ان شراء
 نصف قيمة الآخر يزيد على نصف قيمته لان ذلك في مقابلة وضعها تحت يده
 واستيفائه منافعتها (قوله بكل من العبارتين) أي نصف القيمة وقيمة النصف

(فله) كل الزيادة أو نصفها
 محدوده في ملكه متصلة
 كانت أو منفصلة ولو نقص
 بعد الفراق وكان بعد قبضه
 فله كل الارش أو نصفه
 أو قبل قبضه فكذلك ان
 نقصه أجنبي أو الزوجة
 والا فلا أرش وتعبير فيها
 ذكر وفيه يأتي بالفراق
 أعم من تعييره بالطلاق
 (ولو فارق) لا بسببها (بعد
 تلفه) أي المهر بعد قبضه
 (قوله) نصف بدله من مثل
 في مثلي وقيمة في متقوم
 والتعبير بنصف القيمة في
 المتقوم قال الامام فيه تساهل
 وانما هو قيمة النصف وهي أقل
 من ذلك وقد تكلمت في
 شرح الروض على ذلك
 وذكر ان الشافعي
 والجمهور وعبر وبكل من
 العبارتين

وانما منهم يدل على ان مرادهم بها عند واحد بان يراد (نحو كذا) بنصف القيمة نصف قيمة كل من

التصفين منفردا لا منضمما الى الآخر فيرجع بقيمة النصف او بان يراد بقيمة النصف قيمته منضمما لا منفردا فيرجع بنصف القيمة وهو ما صوبه في الروضة هذا رعاية للزوج كما روعيت الزوجة في ثبوت الخيار لها فيما يأتي (أو) بعد تعيينه بعد قبضته فان قنع به (الزوج أخذه بلا ارض) (والانصف بدله) هو اعم من قوله فنصف قيمته (سليما) دفعا للضرر عنه (أو) بعد تعيينه (قبله) أي قبل قبضته ورضيته به (فله نصفه) ناقصا (بلا ارض) لانه نقص وهو من ضمانه (ونصفه) أي الارش (ان عيبه أجنبي) لانه بدل الفاتت وان لم تأخذ الزوجة بل عفت عنه وان أوهم كلام الاصل خلافه (أو) فارق ولو بسببها بعد (زيادة منفصلة) ككولذولين وكسب (فهي لها) سواء حصلت في يدها أم في يده فيرجع في الاصل أو نصفه دونها وظاهره ان كانت الزيادة ولدا مة لم يزد عدل عن الامة أو نصفها الى القيمة لحركة التفریق (أو) فارق لا بسبب مقارن بعد زيادة (منفصلة) كمن وتعلم صنعة النصف

(قوله ان مؤداهما عند واحد) أي بالتأويل ورد أحدهما لا آخر لا بمقدار بالذات والالام بمقدار أحدهما دون الآخر. (قوله بان يراد بنصف القيمة الخ) مقتضى هذه العبارة ان الواجب نصف كل من التصفين فيجب ربع كل وليس مراداً بل المراد قيمة كل من التصفين حل أي فالأولى حذف قوله نصف من قوله نصف قيمة كل الخ والظاهر انه يصح ارادة كل فقوله وليس مراداً غير ظاهر وقول حل فيجب ربع كل أي يجب الربع أي ربع الكل من كل من التصفين فليس مراده ربع النصف كما قد يتوهم (قوله فيرجع بقيمة النصف) أي فيرجع نصف القيمة الى قيمة النصف فيتفرع عليه انه يرجع قيمة النصف هذا مراده وكذا يقال فيما بعد فيكون قوله فيرجع الخ متفرعا على مقدمة محذوفة (قوله أو بان يراد) أي فكلامهم محتمل لارجاع قيمة النصف الى نصف القيمة أو بالعكس وقوله وهو ما صوبه في الروضة فقد ردنا قيمة النصف الى نصف القيمة ولم نرد نصف القيمة الى قيمة النصف حل (قوله فيما يأتي) أي في الزيادة المتصلة (قوله أو بعد تعيينه بعد قبضته) محذر من الظرف الاول من هذين الطرفين قد مر في قول الشارح ولو نقص بعد الفراق الخ ومحذر الثاني من قول المتن لو قبله الخ وهذا شروع في بقية مسائل النقص (قوله أو بعد تعيينه) أي وكان القراق لا يسببها بدليل ما بعده وهو معطوف على قوله بعد تلفه فيكون قوله لا يسببها قيدافيه أيضا والتعيب امامتها أو منه أو من أجنبي أو بنفسه وقوله أخذه بلا ارض أي للنقص محله اذا كان التعيب من غير الاجنبي والافياخذ نصفه مع نصف الارش فنقول المتن ونصفه راجع للمسألتي كما ذكره سموس ل أي قوله فان تنوع الخ وقوله أو قبله فهو معطوف على بلا ارض الذي في الشارح والذي في المتن (قوله ورضيته به) فان لم ترض به أخذت منه نصف مهر المثل وبأخذ العين تمامها وتخل اشتراط رضاها اذا تعيب بغير قبضتها والا فلا يشترط رضاها (قوله وينصفه) الباء بمعنى مع (قوله أجنبي) أو الزوجة حل (قوله وان لم تأخذه) أي الزوجة لو دعي من قال لا يأخذ الا ان أخذت (قوله ولو بسببها) محله في السبب الغير المقارن للعقد والافلاشي لما لان مقارنة السبب للعقد تلحق السببي اذا حصل فسخ بعده ويجب مهر المثل لانها غير مال كة للسبي كما تقدم شيئا (قوله بعد زيادة منفصلة فهي لها) ظاهره ولو كانت المفارقة بسبب مقارن للعقد حيث أطلق هنا وفصل فيما بعده بين المقارن وغيره وفيه نظر حل ويمكن أن يكون قوله الا آتى لا بسبب مقارن راجعا للمتصلة والمنفصلة فلو اعترض اه شيئا (قوله لا بسبب مقارن) مثله في م وقال الرشدي لم أره لغيره بالنسبة لما اذا كان الراجع

الامة أو نصفها الى القيمة لحركة التفریق (أو) فارق لا بسبب مقارن بعد زيادة (منفصلة) كمن وتعلم صنعة النصف

النصف وانما ذكر هذا التفصيل فيما اذا كان الرجوع الكل كافي الروضة لانه لا يتصور العود في النصف فقط في العيب المقارن لان الفسخ فيه اما منها وبسببها فلا يتصور فيه الا الرجوع في الكل تأمل انه بصرفه فالاول اسقاط هذا القيد ويحسب بأنه تصريح بما علم للايضاح قال شيخنا العزيز ولما كان حكم الزيادة المتصلة هنا من امتناع الرجوع القهري فيها بخلاف السائر الاواب اعتبرنا فيه ان لا يكون سبب الفسخ مقارنا لانه اذا كان مقارنا كما لم يقع عقدا احتياطا للزوج فيرجع فيه بالزيادة المتصلة بخلاف المتصلة فانها ليست بهذه المثابة والذي رجعه حل التسوية بينهما (قوله خيرت فيها) ظاهره وان كان العيب مادنا بعد الزيادة المذكورة فان كان بمقارن كعيب أحدهما أي وكان الاخر جاهلا به حالة العقد أخذناه كله بزيادة المتصلة ولا حاجة لرضاها لان الفراق بالمقارن قبل الدخول كما علمت يسقط المهر فيرجع فيه كله مع زيادته المتصلة ولا تخير ويغني ان تكون المتصلة كذلك حل (قوله وكان الفراق لا بسببها) أحوجه اليه قوله فنصف قيمة أي للزوج ولو أسقطه وقال فنصف قيمة أو كلها كان أحسن ليشمل ما لو كان السبب عارضا كرتها قاله الشيخ عميرة حل (قوله أو فارق لا بسببها) انما أحوجه اليه التعبير بنصف العين ونصف القيمة ولو قال بدله أو فارق لا بسبب مقارن أو أسقطه وقال أو بعد زيادة ونقص فان رضيا بنصف العين أو كلها أو الاقنصف القيمة أو كلها كان أحسن عميرة (قوله وكبر نخلة) أراد بكبرها ان تصل الى حد يقل فيه ثمرها فان كثر فمحص زيادة سول (قوله قيمة) أي من جهة القيمة فهو منصوب على التمييز شو برى (قوله الغوائل) أي المكائد كالسرقة والزنا وغيرهما أو المراد بها المكر والخديعة (قوله والرياسة) وهي طهارة الباطن عرش (قوله بان ثمرها تقل) يؤخذ من هذا التعليل انها اذا لم تقل يكون الكبر زيادة محضة ويحتمل ان من شأنها ذلك لكن هذا انما يظهر اذا كانت اتصفت بالفعل فان كانت لم تهر لغيرها فالظاهر ان كبرها زيادة لا غير لانه يقربها من الاثارة فيه زيادة الخطب وقوله بأنه أقوى على الشدائد هذا لم يظهر الا في العبد الذي لم يبلغ أو ان الشبوخة اما هو فكبره يضعفه من حل الشدائد والاسفار فيكون كبره نقصا فقط (قوله ويزرع أرض نقص) ولو بعد حرثها لانعدام الزيادة بالزرع فان اتفقا على نصف الأرض المحروقة أو المزروعة وترك الزرع الى الحصاد من غير اجرة فذاك والارجع بنصف قيمة الأرض بلا زراعة ولا حرث ولا يبر على قبول الزرع برماوى وحرف (قوله وحرثها زيادة) ان اتخذت الزراعة وكان وقتها كما اشار اليه الشارح بالتعليل

(خيرت) فيها (فان ثمت) فيها وكان الفراق لا بسببها فنصف قيمة للمهر (بلا زيادة) بان يقوم بغيرها (وان سميت) بها (لزمه قبول) لها وليس له طلب قيمة (أو) فارق لا بسببها بعد (زيادة) ونقص ككبر (عبد) كبر (نخلة) وحل من امة ابرهيمية (وتعلم صنعة مع برص) والنقص في العبد الكبير قيمة بانه لا يدخل على النساء ويعرف الغوائل ولا يقبل التأديب والرياسة وفي النخلة بان ثمرها تقل وفي الامة والبهيمة يضعفهما حالا وخطر الولادة في الامة ورداء اللحم في الماكولة والزيادة في العبد بأنه أقوى على الشدائد والاسفار واحفظ لما يستغنى وفي النخلة بكثرة الخطب وفي الامة والبهيمة يتوقع الولد (فان رضيا بنصف العين) فذاك (والاقنصف قيمتها) خالية عن الزيادة والنقص ولا تخير على دفع نصف العين للزيادة ولا هو على قبوله النقص (وزرع أرض نقص) لانه يستوفي قوتها (وحرثها زيادة) لانه يهيئها للزرع

المدة له (وطالع نخل) لم يؤر عند الفراق (زيادة متصلة) فتمنع الزوج الرجوع القهري فان رضيت الزوجة بأخذ الزوج نصف النخل مع الطلع أجبر عليه (وان فارق وعليه (٢٥٠) ثم مؤبر) بأن تشق طلعه (لم يلزمها

طلعه) ليرجع هو الى نصف النخل لانه حدث في ملكها فتمكن من ابقائه الى الجذاذ (فان قطع) ثمرة أو قالت له ارجع وأنا أقطع عن النخل (فله) (نصف النخل) ان لم يمتد زمن القطع ولم يحدث به نقص في النخل بانكسار سعف أو اغصان (ولو رضى بنصفه وبقية الشجر الى جذاه أجبرت) لانه لا ضرر عليها فيه (ويصير النخل بيدهما) كسائر الاملاك المشتركة (ولو رضيت به) أي بما ذكر من أخذه نصف النخل وبقية الشجر الى جذاه (فله امتناع) منه (وقية) أي طلمه الان حقه ناخر في الدين أو القيمة فلا يؤخر الا برضاء (ومتى ثبت خيار) لاحدهما انتقص أو زيادة أولهما لا اجتماع الامرين (ملك) الزوج (نصفه باختيار) من الخير منهم ما بأن يتفقا ومن أحدهما وهذا الخيار على التراخي تكرار الرجوع في الهبة لكن اذا طالب الزوج كلفت الاختيار ولا يعين الزوج في طلبه عينا ولا قيمة لان

المذكور وقوله زيادة أي متصلة وكتب أيضا وحرثها زيادة لا يقال لو اسقط قوله زيادة لا غنى عنه ما بعده مع اعادة الاختصار لا نأقول لكنه يوهم عطائه على ما قبله وهو زرع وانه من النقص فدفع بالزيادة ايها النقص فله ذره شوبرى (قوله المدة له) خرج المدة للبناء فحرثها نقص س ل (قوله بأن تشق طلعه) أو وجد نحو تساقط نور غيره تحفة (قوله من ابقائه الى الجذاذ) وان اعتيد قطعه قبل الجذاذ وفرق بينه وبين ما تقدم في الاصول والثمار بأنه حصل لها كسر فحبرت ببقائه حل (قوله له نصف النخل) عبارة أصله تعين نصف النخل اه (قوله ان لم يمتد زمن القطع) راجع لقوله أو قالت له ارجع الخ ورجوعه لما قبله غير ظاهر لان القطع وقع بالفعل فلا يعقل تقييده بذلك وقوله ولم يحدث الخ راجع لهما فان امتد زمن القطع أو حدث ما ذكرناه يأخذ نصف القيمة (قوله سعف) وهو جريد النخل حل (قوله أو اغصان) هي جريد الشجر (قوله أجبرت) محل اجبارها اذا رضى بقبض نصفه أي لخرج من عهدة الضمان والالم تجبر م ر (قوله فيه) أي فيما ذكر من أخذ نصف النخل وبقية الشجر الى الجذاذ شيئا (قوله ويصير النخل بيدهما) يترتب عليه انه لو تلف النخل لا رجوع له عليهم بالنخل ولا لها عليه بالثمر (قوله فلا يؤخر الخ) كيف هذا مع انها رضيت بأخذ نصفه حالا فإن التأخير لا أن يقال لما كان حقه مشغولا بثمره اصا ركا ثم مؤخر الى الجذاذ (قوله انتقص) أي المشار اليه بقوله فان قنع به والا الخ وقوله أو زيادة أي في قوله أو متصلة خيرت وقوله أولهما أي في قوله فان رضيا بنصف العين والا الخ شيئا (قوله انتقص الخ) وحينئذ يكون الخيار للزوج كما اذا تعين المهر ويكثر رها الخيار في الزيادة المحضة ويفهم ثبوت الخيار لهما من قوله فان رضيا الخ مع قوله ولا تجبر هي على دفع الخ فقوله أولهما معطوف على لاحدهما (قوله ملك نصفه باختيار الخ) يتأمل هل هذا يخالف ما سبق أول البت حيث قال يعود نصفه اليه بذلك وان لم يختره فهناك لم يشترط الاختيار وهنا قد شرطه تأمل ثم رأيت في بعض الهوامش ما يحصل ان ما تقدم محمول على ما اذا لم يحصل في الصداق نقص ولا زيادة وما هنا محمول على ما اذا حصل فيه ذلك كما ذكره البرماوى أو ان الاختيار هنا معناه الرضا بالاختيار كما أشار له الشارح بقوله بأن يتفقا فهذا تصوير لا خيار رها وقوله أو من أحدهما معناه بأن يرضى بما اختاره فاذا حدث في الصداق نقص فلا يملك نصف العين ولا نصف قيمتها الا اذا رضى بأحدهما أو ما قبل الرضى فلا يحكم له ملك أحدهما تأمل (قوله منهما) بيان للخير وقوله بأن يتفقا أي على نصف العين أو القيمة وهو تصوير للخيار منهما (قوله كلفت

الاختيار

التعين يناقض تفويض الامر اليها بل يطالبها بحقه عندها ذكره في الروضة كما صلبها (ومتى رجع بقبعة) لزيادة أو نقص أولهما

الاشتيار) فان ثبت نزاع القاضي العن مباح يمتنع تصرفها فان أصرت باع القاضي
منها بقدر الواجب فان تعدد باعها كما هو المأثور في الزائد حل (قوله أو زوال ملك)
كان تلف وهو في التلف قبل الفراق وسقط التلف مع الفراق كما في شرح البهجة
بمخلاف التلف بعده فانما تصدق به يوم التلف كالتلف بالتلف تحت يد المصدق يرى
بعد الفسخ وحل اعتبار يوم التلف مالم يطالبها بالتسليم فتمتنع والأصالة ما قصي غيره
من عين الامتناع الى التلف حل (قوله من وقت اهداق) عبارة شرح البهجة
من وقت وجوبه بتسمية وغيرها حل (قوله هو ما في التنبيه) معتمد وقوله وهو
الموافق للتعليل أي قوله لان الزيادة الخ وقوله ولما مر في المبيع والتمن أي اذا تلفا
أو أحدهما بعد فسخ المبيع فانه يعتبر الاقل من وقت بيع الى وقت قبض وعبارته
في باب الخيار ويعتبر اقل قيمتهما من بيع الى قبض (قوله من يوم الاصداق
والقبض) أي فلم يعتبر ما بين اليومين مع انه مبر (قوله ولو اصدق تعليمها الخ)
مفعول اصدق الا قول محذوف تقديره اصدقها وتعليم مفعول الثاني وهو أيضا
يتعدى لمفعولين ذكر في المتن اولهما وهو ضمير الزوجة وفي الشارح ثانيهما بقوله
قرأنا وغيره والاضافة الى ضميرها قيد وقوله بنفسه قيد وقوله قيد ويؤخذ
من كلام الشارح قيدان أن يكون القدر المعلم فيه كافة بحيث يستغرق زمانا
كثيرا وان تكون محرمة عليه عند التعليم فقيود المسألة خمسة وعبارة شرح مدر
تعدر تعليمها ان لم تصر زوجة له بنكاح جديد أو محرما له بحدوث رضاع أو بنكاح بنتها
ولا كانت صغيرة لا تنسهي ولا بدأ أيضا ان تكون رئيسة وقد أذنت في ذلك
كما أفاده ع ش أوامة زوجها سيدها بذلك اه فاندفع قول حل وكلامهم شامل
للحيرة مع انه لا بد في الجيران زوجها بما يتعامل به في البلد ولو غير نقد وفي كون التعليم
بما يتعامل به فطر (قوله قرأنا) أي قدر آمنه في تعليمه كافة عرقا ولودون ثلاث
آيات فيما يظهر شرح مدر ولا بد من تعيين قدره أو قدر الزمان فالجميع من القدر
والزمان بطل ولا يشترط تعيين نوع القراءة كقراءة نافع أو حفص حيث غلب
على أهل البلد فان لم يغلب وجب تعيينه وإذا عين قدر الابدان يكون قادرا على
تعليمه وقت العقد كذا قالوه أي ولو كانت كتابية حيث رجي اسلامها لان الكافر
لا يجوز تعليمه شيئا من القرآن الا ان رجي اسلامه ولا يمنع من قراءته أي تلاوته
مطلقا حل وقوله كذا قالوه أي لاجل أن يكون موسرا به وتبرأ منه لان الشرط
علم الزوج والولي بالقدر كما قاله مدر قال ع ش ويكفي في علمها بما علمه من
قروء عليها ولو مرة واحدة (قوله أو غيره) مما هو مباح كشعر في تعليمه كافة

أو زوال ملك (اعتبر الاقل
من وقت (اهداق الى)
وقت (قبض) لان الزيادة
على قيمة وقت الاصداق
حادثته في ملكها لا يطبق
للزوج بها والنقص عنها
قبل القبض من ضمائه فلا
رجوع به عليها وما عرفت به
هو ما في التنبيه وغيره وهو
الموافق للتعليل ولما مر في
المبيع والتمن والذي عبر به
الاصل كالروضة وأصلها
الاقل من يوم الاصداق
والقبض (ولو اصدق تعليمها)
قرأنا أو غير نفسه

(قوله تعذر) أي شرعاً وان وجب كالفاتحة شرح م ر و مراده بالتعذر ما يشبه
التعسر أخذاً بما يأتي والاف التعليل من وراء حجاب بحضرة من تزول معه الخلوة يمكن
س ل (قوله لانها مارت محرمة عليه) فهذا يخص ما تقدم من جواز النظر
للأجنبية لتعليم بغير المفارقة والسبكي حل كلاهما السابق على التعليم الواجب
وهذا على المستحب كما ذكره الشارح وهو ضعيف (قوله ولا يؤمن الخ) غرضه الرد
على الضعيف القائل بأنه لا يتعذر بل يعلمان وراء حجاب من غير خلوة كما في شرح
م ر (قوله والخلوة المحرمة) أي لغية من تمتع معه الخلوة في بعض الاوقات ح ل
فان لم يفارق وتنازعا في البدء قبل التسليم في هذه المسألة افسح عقد الصداق
ويؤمر بدفع مهر المثل لعدل ثم تؤمر بالتسكين ونقل شيخنا عن زى انه كالمؤجل
قدبر على التسليم وقال ع ش يمكن الفرق بين المؤجل وبين تعليم القرآن
ونحوه لان المؤجل له أمد ينتظر بخلاف القراءة ونحوها برماوى (قوله وليس
سماع الحديث كذلك) أي متعذراً فيما لو أصدقها سماع البضارى مثلاً فانما لم تجوزه
من وراء حجاب مع عدم الخلوة المحرمة لضاع فحق ضياع السند جوازنا السماع
مع وجود المعنى المعلن به في التعليم وهو عدم الامن من الوقوع في التهمة وكون
الصداق له بدل فلو أصدقها تعليم الحديث كان كتعليم غيره حل وخصه بعضهم
بما اذا كان مفرداً بالحديث لانه لا يضيع الاحتياط فيه منهم هم وموالمعتد
وفرق بين الحديث والقرآن بأن من شأن الحديث عزة من يؤخذ عنه ولو تعدد
ومن شأن القرآن كونه من يمد له منه فان فرض انفراد واحد به فنادوا يلتفت
اليه لا يقال سماع الحديث يمكن أيضاً من غيره لانا نقول تحصيل هذا السند
بخصوصه لا يمكن من غيره بخلاف القرآن وعلى هذا نقول الشارح والتعليم الخ
معطوف على قوله لانها مارت محرمة عليه (قوله نوع ودة) الود مثلث الواو فيما
نقل وهو الحب (قوله رجل السبكي الخ) أي فني الواجب لا يتعذر التعليم هنا
ولا ينظر لقرب الفتنة التي لا يؤمن معها الوقوع في التهمة والخلوة المحرمة وقد
علمت ضعفه ح ل أي فلا فرق هنا وهناك بين الواجب والمندوب فهنا يتعذر
التعليم مطلقاً ويجوز التعليم للأجنبية هناك والنظر اليها فيه سواء كان واجباً
أو مندوباً (قوله الذي يبيع النظر) أي للأجنبية لان التعليم مظنة النظر (قوله
فما هنا) أي في المفارقة وقوله تعليلهم السابق وهو لانها مارت محرمة عليه
(قوله من غير لا تشتهى) بأن كانت أمة وزوجها سيدها لان المهر لا يزوج بما ذكر
حل أي لانه لا يزوج الا بالمصلحة ويتصور أيضاً بأن تكون في بلد يتزوجون فيها بذلك

(وفارق قبله تعذر) تعليلها
قال الرافعي وغيره لانها
صارت محرمة عليه
ولا يؤمن الوقوع في التهمة
والخلوة المحرمة لوجوزنا
التعليم من وراء حجاب من
غير خلوة وليس سماع
الحديث كذلك فانما لم
نجوزه لضاع والتعليم بدل
يعدل اليه انتهى وفرق بينها
وبين الأجنبية بأن كلا من
الزوجين قد فعلت آماله
بالآخر وحصل بينهما نوع
وذة فقيوت التهمة فاستع
التعليم لقرب الفتنة بخلاف
الأجنبية فان قوة الوحشة
بينهما اقتضت جواز التعليم
وحل السبكي وغير التعليم
الذي يبيع النظر على التعليم
الواجب كقراءة الفاتحة
فما هنا محله في غير الواجب
وافهم تعليلهم السابق انها
لولا تحريم الخلوة بها

شيئا (قوله أو صارت محرمة بزناح) حكمان ارضاها أمه أو وصارت تشبه
 ليغايها قبله (قوله ولو اصدقها الخ) مفهوم قيد ملاحظ في كلامه وهو تعليم قدره
 كلفة عرفا بأن يحتاج لمن كثير كناية عليه مـ وغيره ويمكن جعله مطلقا على
 لولم الخ في قوله انهم لو لم يقرم الخ فيكون هذا مفهوما من تعليمهم السابق كما يؤخذ من
 عبارته في شرح الروض ومثله مـ ولكن المراد بالتعليل قوله ولأنه لا يزمن الخ (قوله
 في مجلس) أي في زمن يسير ولو في مجالس (قوله لم يتعذر التعليم) لأنه يؤمن من
 الوقوع في التهمة والخلوة المحرمة لبعده عيبة المحرم مثلاً في هذا الزمن اليسير جـ (قوله
 من وراء حجاب) انما اعتبر مع المحرم ليمنع النظر (قوله الواجب عليها تعليمه) قيد
 في تعليم الولد ولهذا اعاد العاقل ولم يكتف بمجرد العطف ووجوب تعليمه عليها اما
 لكونه لا أب له وهي وصية عليه أو قيمة وأما لكون الأب معسرا فهو مـ أنه لو لم يجب
 عليها تعليمه لكونه غنيا أو كون نفقته على أبيه لم يصح الا صداق كافي للروض
 لعدم عود نفقه اليها بخلاف الواجب عليها تعليمه فإنه يعود نفقه اليها يدفع الاثم
 عنها وليس مفهومه أنه يتعذر التعليم كما قد يتوهم لفساده قال الشوري أما العبد
 فيعوز اصدقها تعليمه مطلقا أي وجب عليها تعليمه كالبالغ أو لا فانها يجب عليها
 تعليم البالغ الواجبات كالفاضة نعم ختانه مشروط بالوجوب عليها واصل الفرق بينه
 وبين تعليمه عود نفقه غالباً عليها بخلاف الختان وزيادة القيسة به غير مقصودة
 فليأمل (قوله ولو فارق بعد التعليم) مفهوم قوله وفارق قبله وقوله اما لو اصدق التعليم
 في ذمته مفهوم قول الشارح نفسه ولو ذكره ما عقب قوله وخرج بتعليمها الخ كان
 أولى (قوله بنصف أجرة التعليم) هل تعتبر الأجرة وقت التعليم أو الفرقه أو الأقل
 وهو القياس على قيمة العين الثالفة وان كان قياس مهر المثل في وطء الشبهة اعتبار
 الاكثر باعتبار أعلى الاحوال شوري (قوله نحو امرأة) كمسوح أو رجل أجنبي
 لان تعليم الأجنبية والنظر اليها لذلك جائز كما قدّم قال زى وكلامه مبني على ان
 جواز النظر للتعليم خاص بالامرد وليس كذلك (قوله والنصف ان فارق قبله) وهل
 العبرة فيه بالآيات أو بالحروف وهل الخيرة في تعيينه له أو لها استظهر بحر النصف
 المتقارب عرفا بالآيات والحروف وان الخيرة اليه لا اليها كما اعتبر وانية المدين
 الدافع دون نية الدائن المدفوع اليه قال ويقع أنه لا يجب ان نصف ملحق من سور
 وآيات لا على ترتيب النصف لأنه لا يفهم من اطلاق النصف عرفا ثم ذكر أنه رأى
 بعضهم أي وهو والد شيخنا قال ان النصف الحقيقي متعذر واجابة أحدهما تحكم
 فيجب نصف مهر المثل اه ثم رأيت شيخنا ذكر قريبا اذا شطر انهما ان اتفقا على

أو صارت محرمة بزناح
 أو نكها فانها لم يتعذر التعليم
 وبه جزم البلقيني ولو اصدقها
 تعليم آيات يسيرة يمكن
 تعليمها في مجلس بحضور
 محرم من وراء حجاب لم يتعذر
 التعليم كما قلناه السبكي عن
 النهاية وصوبه وخرج
 بتعليمها تعليم عبدها وتعليم
 ولها الواجب عليها تعليمه
 فلا يتعذر التعليم فتعبري
 بذلك أولى من قوله تعليم
 قرآن (ورحب) بتعذر
 التعليم (مهر مثل) ان فارق
 بعدوطه (أو نصفه) ان فارق
 لا يسبها قبله ولو فارق بعد
 التعليم وقبل الوطء رجع
 عليها بنصف أجرة التعليم اما
 لو اصدق التعليم في ذمته وفارق
 قبله فلا يتعذر التعليم بل
 يستأجر نحو امرأة كمسوح
 أو محرم يعلمها بالكل ان
 فارق بعد الوطء والنصف ان
 فارق قبله

(ولو فارق) لا يسبها قبل وطء
 ويصدق صدق (وقد زال
 ملكها عنه كان وهبته)
 وأقبضته (له فله نصف بدله)
 من مثل أو قيمة لأنه إذا تعذر
 الرجوع إلى المستحق فبدله
 ولأنه في المثال ملكه قبل
 انفراق عن غير جهة (فإن
 عاد) قبل انفراق إلى ملكها
 (تعلق) الزوج (بالعين)
 لوجودها في ملك الزوج
 وفارق عدم تعلق الوالد بها
 في نظيره من الهبة لولده فإن
 حق الوالد انقطع بزوال ملك
 الولد وحق الزوج لم ينقطع
 بدليل رجوعه إلى البدل
 (ولو وهبته) وأقبضته
 (النصف فله نصف الباقي
 وربيع بدل كله) لأن الهبة
 وردت على مطلق النصف
 فيشيع فيما أخرجته وما
 أبقته (ولو كان) الصداق
 ديناً فأبرأته) منه ولو وهبته له
 ثم فارق قبل وطء (لم يرجع)
 عليها بشيء بخلاف هبة
 العين والفرق أنها في الدين
 لم تأخذ منه ما لا ولم تحصل
 على شيء بخلافها في هبة
 العين (وليس لولي عفو عن
 مهر) لولته كسائر ديونها
 وحقوقها

شيء فذلك رافقاً بين المهر إلى نصف بهر المثل كما أفق به الولد حل لأن استحقاق
 نصف شائع مستحيل ونصف من تحكم مع كثرة الاختلاف بصعوبة الآيات
 وسمواتها شرح م (قوله لا يسبها) فإن كان بسببها رجع عليها ببدل كله شيئاً
 (قوله وقد زال ملكها عنه) أو تعلق به حق لازم كرهن مقبوض وإجارة وتزويج
 ولم يصبر لزوال ذات التعلق ولم يرض بالرجوع مع تعلقه به شرح م (قوله فله نصف
 بدله) وليس له نقض تصرفه أي فيما إذا وهبته أو باعته لغيره بخلاف الشفيع لوجود
 حقه عند تصرف المشتري وحق الزوج انما حدث بعده شرح م (قوله عن غير
 جهة) أي غير جهة الفراق وهذا هو الراجح في المذهب وقيل لاشيء له لا يسبها
 عجبت له ما يستحقه بالطلاق وهو مذهب الاثمة الثلاثة واختاره المزني من اثنتي
 وسكنا البغوي والمتولي وفي السكافي أنه المذهب وبه قال عامة العلماء كما في تعجيل
 الزكاة والدين برماي وزي (قوله فإن عاد الخ) تقييد لقوله فنصف بدله وسواء
 كان العود قبل الفراق أو بعده وقبل أخذ البدل خلافاً للشارح في تقييده شيئاً
 وعبارة الشوبري قوله قبل الفراق أو بعده أو بعده وقبل أخذ بدله فله في شرح
 الروض (قوله تعلق بالعين) لأن الزائل العائد كالذي لم يزل هنا قال بعضهم
 وعائد كزائل لم يعد في فلس مع هبة لولده
 في البيع والقرض وفي الصداق بعكس ذلك الحكم باتفاق
 الحكم مبتدأ وفي البيع متعلق به وبكس ذلك خبره (قوله وربيع بدل كله) فيقوم
 كله ويأخذ ربع القيمة وفي قول يؤخذ النصف الباقي لأنه استحق النصف
 بالطلاق وقد وجد فالحصر حقه فيه ومن ثم سمي هذا قول الحصر وما ذكره المصنف
 قول الاشاعة (قوله لأن الهبة الخ) هذا لا يتج أن له ربع بدل الكل بل ربما يتج
 نصف بدل الموهوب وأجيب بأنه يتج مع قوله يشيع الخ (قوله فيشيع) أي
 النصف الواجب له بالفراق وليس الضمير عائد على النصف الموهوب كما قد يتوهم من
 ظاهرها عبارة (قوله ولو كان الصداق ديناً الخ) هل مثل ذلك ما لو خالته على البراءة
 منه كان قال قبل الوطء ان أبرأتني من صداقك فانت طالق فأبرأته منه فيقع باتنا
 فلا يرجع عليها بشيء لأنها لم تأخذ منه شيئاً قال جرنعم ورد على الحضرمي في فتواه
 بأنه يرجع عليها بنصف بهر المثل وعلى ابن عجيل في قوله بعدم وقوع الطلاق
 بالكلية حل (قوله ولو وهبته) ولا يشترط قبوله لهذه الهبة لأنها أبرأه شوبري
 (قوله لم يرجع عليها بشيء) لأنه لم يفرم شيئاً كما لو شهدا بدين وحكم به ثم أبرأه
 منه المحكوم له ثم رجعا لم يفرما المحكوم عليه شيئاً شوبري (قوله وليس لولي الخ) أي

على الجدي والتقديم له ذلك وله شروط ان يكون الولي ابا أو جذا وان يكون قبل
الدخول وان تكون بكر صغيرة عاقلة وان يكون بعد الطلاق وان يكون الصداق
دينا في ذمة الزوج لم يقبض ثم م ر (قوله والذي بيده الخ) غرضه ان يجيب عن
دليل القديم القائل بأن الولي العفو عن المهر واستدل بهذه الآية كما يؤخذ من شرح
م ر (قوله الا ان يعفون) استثناء متصل من الاحوال لان قوله فنصف ما فرضتم
معناه فالواجب عليكم نصف ما فرضتم في كل حال الا في حال عفو من فانه لا يجب
قوله أبو البقاء اهـ ميم (قوله هو الزوج) يرشد الى ذلك قوله تعالى وأن تعفوا أقرب
للتقوى فانه لو أريد الولي لم يحسن ان يقال عفو الولي أقرب للتقوى أي من عفو الزوجة
اذ العفو ان حيث من جهة واحدة بخلاف حله على الزوج برما ويرد عليه انه
لو كان المراد به الزوج لقل أو تعفو ليناسب الخطاب الذي في قوله فنصف ما فرضتم
فتغير الاسلوب يشهد لاقديم ويجيب بأن فيه التفاتا من الخطاب الى الغيبة كما ان
في قوله وان تعفوا فيه التفات من الغيبة الى الخطاب وذلك من الحسنات البديعية
(قوله اذ لم يبق بيده بعد العقد عقدة) بخلاف الزوج فان بيده العقد من حين العقد
الى الفرقة ان شاء أمسكها وان شاء حلها بالفرقة واما كونه لم يبق بيده بعد الفراق
عقدة والمراد بها العقد نشيء آخر لا يضرب اندفع ما للعلبي حيث قال وفيه ان الزوج
لم يبق بيده بعد الفراق عقدة اهـ (فصل في المتعة) وهى بضم الميم وكسرهما
لغة التمتع أو ما يتمتع به كالتناع وهو ما يتمتع به من الخواص م ر وفي المختار وتمتع بكذا
واسمتمتع به بمعنى والاسم المتعة ومنه متعة الكاح والطلاق والحج لانها انتفاع وأمتعته
الله بكذا ومنه تمتع بمعنى (قوله لامراته) أي ان كانت حرة ولودمية ولسيدها
ان كانت رقيقة كما في م ر (قوله بشروط) المراد بها ما فوق الواحد لان المذكور
شرطان وهما كونها لم يجب لها نصف مهر فقط وكونها مفارقة شيئا وقد يقال قوله
لابسبها الخ شروط أخر فالجمع على حقيقة وشيئا نظرا لكون هذه قيد في الشرط
الثاني (قوله يجب عليه) هذه فيه تغيير اعراب التثنية لان متعة مبتدأ وعلى هذا يكون
فاعلا وقد يقال هو تعلق الجار والمجرور والواقع خبرا (قوله صحيح) لان فرض القاسد
كلا فرض حل (قوله بفراق) شمل كلامهم الطلاق الرجعي وهو كذلك وان راجع
شوبرى وتكرره تكراره كما أفتى به الوالد شرح م ر (قوله اما في الاولى) وهى من
وجوب لها جميع المهر والثانية المفوضة التي لم توطأ الخ لان السالبة تصدق بتنى
الموضوع فتصدق بعدم وجوب شيء (قوله وخصوصا فتعالين) لانه من المعلوم انه
مدخول بهن فخصص عموم المطلقات بمفهوم هذا الخاص حل فالتخصيص في الحقيقة

والذي بيده عقدة النكاح
في قوله تعالى الا ان يعفون
أو يعفو الذي بيده عقدة
النكاح هو الزوج لتمكنه
من رفعها بالفرقة فيعفو عن
حقه ليسلم لها كل المهر الا
الولي اذ لم يبق بيده بعد
العقد عقدة (فصل)
في المتعة وهى مال يجب على
الزوج دفعه لامراته لفارقه
ايها بشروط كما فات يجب
عليه (لزوجة لم يجب لها
نصف مهر فقط) بأن وجب
لها جميع المهر أو مكات
مفوضة لم توطأ ولم يفرض
لها شيء صحيح (متعة بفراق)
اما في الاولى فلعوم والمطلقات
منع بالمعروف وخصوصا
فتعالين

أمتحن ولأن المهر في مقابلة منفعة بضعها وقد استوفى ما الزوج يجب الإيجاش متعة وأما في الثانية فله تعالى
 لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تقرضوهن (٢٥٦) فريضة ومتعوهن ولأن المفوضة لم يحصل

بغيره لانه هو الخالف لحكم العام وأما منطوقه فهو موافق له فلا تخصيص به على
 القاعدة من أن ذكر بعض أفراد العام بحكم العام لا يخص العام أه شيئا
 وفيه نظرا لما علم من أن المفهوم والمطلوق من عوارض اللفظ ولا لفظ هناك على أن
 غير المدخول بها لا متعة لها وكونهن في الواقع مدخولات لا يفيد ذلك
 وما المانع من كون الشارح مراده الاستدلال بكل من الآيتين العامة
 والخاصة وليس مراده تخصيص على أن التخصيص لا يصح لأن ذكر فرد من أفراد
 العام بحكم العام لا يخصه والآية الأولى وإن كانت عامة خصتها السنة
 بالمدخول بهن والمفوضة وهذا أولى من قياس المدخول بها على المفوضة (قوله
 ولأن المهر الخ) علة لحذف أي ولا نظرا للمهر لأن المهر الخ حل ومرجح بهذا المقدر
 مرفي شرحه (قوله ومتعوهن) ولا ينافيه أي الوجوب قوله تعالى حقاً على المحسنين
 لأن فاعل الواجب محسن مروي الضمير لانساء المذكورات أي المطلقات من غير
 مس ولا فرض وذلك يفهمه عدم إيجابها في حق غيرهن وهو معارض بمعوم
 والمطلقات فالأولى الاستدلال على إيجاب المتعة للمطلقة غير المفوضة بالقياس على
 المفوضة لأن القياس مقدم على المفهوم ومن ثم قال البيضاوي مفهوم الآية يقتضي
 تخصيص إيجاب المتعة بالمفوضة التي لم يمسه الزوج أي ولم يفرض لها والحق بها
 الشافعي المسوسة قياساً (قوله ولأن المفوضة) المناسب الأضمار بأن يقول ولأنها
 أي الثانية (قوله أو بسببها) هو مني وكذا ما عطف عليه أي ولا بسببها الخ وكان
 الأنسب تأخير الأمثلة عن الموت لأنه مني أيضاً (قوله أو ملكة لها) إذ لو وجبت لها
 لوجب لها على سيدها أه حل (قوله وكذا أو بسببها) أي فلا متعة لها والناسب
 ذكر هذا عقب قوله أو بسببها كرتبها معاً كما صنع مرف لأن سببها معاً فإراق
 بسببها والزواج (قوله والزواج ضميراً) ما لو كان كبيراً أقل فلا يكون بسببها بل
 بسببها فقط لأنها ترق بالأسر فلا متعة لها أيضاً وإنما قيد بذلك ليكون مثلاً لما إذا كان
 بسببها تأمل ع ش منصاً وكون السبي بسببها متعلقة بهما (قوله وفي كسب
 العبد) ما لم يزوج أمته عبده والأقل المتعة عليه لو فارق كما لا يجب عليه مهر حل
 (قوله ومن أن لا يتصر الخ) هذا إن زاد نصف المهر عليها ولو كان النصف بقص
 عن ثلاثين درهماً فينبغي اعتباره وإن فاته السنة الأولى لأنه قيل بامتناع الزيادة
 على نصف المهر ع ش على م ر وعبرة زى قوله وأن لا تبلغ نصف المهر أي مهر
 المثل كذا جعوا بينهما وقد يتعارضان بأن يكون الثلاثون أضعاف المهر أي مهر المثل
 والذي يقبه رعاية الأقل من نصف المهر والثلاثين قال جمع وهذا أدنى المستحب

لها شيء فيجب لها متعة
 لا إيجاش بخلاف من وجب
 لها النصف فلا متعة لها لانه
 لم يستوف منفعة بضعها
 فيكفي نصف مهرها لا إيجاش
 ولانه تعالى لم يجعل لها سواء
 بقوله فتنصف ما فرضتم هذا
 إذا كان الفراق (لا بسببها
 أو بسببها أو ملكة) لها
 كرتبه وإسلامه ولعانه
 وتعليقه طلاقها بغيرها ففعلت
 ووطه أي به أو أنه لها بشبهة
 (أو موت) لهما أو لأحدهما
 فإن كانت بسببها كملكها له
 وردتها وإسلامها وفرضاها
 بعينه وفرضه بعينها أو بسببها
 كرتبها معاً أو ملكة لها
 بشرى أو غيره أو موت فلا
 متعة لها ووطها أم لا وكذا
 لو سببها معاً والزواج صغير
 أو مجنون وذلك لانتفاء
 الإيجاش ولأنها في صورة
 موته وحده متفجعة
 لا مستوحشة ولا فرق في
 وجوب المتعة بين المسلم
 والذي وأحر والعبد والمسلة
 والذمية والحررة والامة وهي
 لسيد الامة وفي كسب
 العبد وقولي أو بسببها ما إلى

آخره من زيادتي والواجب فيها ما يراضى الزوجان عليه (وسن أن لا تنقص عن ثلاثين درهماً)
 أو ما قيمته ذلك وإن لا تبلغ نصف المهر وجماعة بأن لا تزد

على خادم فلاحته الواجب
وقيل هو أقل ما يؤول وإذا
تراضيا بشيء فذلك (كان
تارعا) في قدرها (قدرها
فاض) باجتهاده (و) قدر
(حالمها) من يساره وعساره
ونسبها وصفاتها لقوله تعالى
ومتعوهن على الموسع قدره
وعلى المقتر قدره متاعا
بالمعروف (فصل) في التحالف
إذا وقع اختلاف في المهر
المسمى لو (اختلغا) أي
الزوجان (أو وارتاهما
أو وارث أحدهما) إلا أن
في قدر مسمى) كأن قالت
نكحتني بألف فقال بخمسمائة
(أو) في (صفته) الشاملة
لجنسه كأن قالت بألف دينار
فقال بألف درهم أو قالت
بألف صحيفة فقال مكسرة
(أو) في (تسميته) كأن
أدعت تسمية قدر فأنكرها
الزوج أبكون الواجب مهر
المثل أو ادعى تسمية وأنكرتها
والمسمى أكثر من مهر المثل
في الأولى وأقل منه في الثانية
ولا يندى لواحد منهما أو لكل
منهما يندى وتعارضتا (تحالفا)
كما في البيع في كيفية البين
ومن يبدأ به

أه مهر (قوله على خادم) أي قيمته وفيه أن الخادم ينفوت ح ل (قوله قدرها
فاض) ويجب أن لا تبلغ مهر المثل على ما اعتمده من خلافا لابن حجر حيث قال وإن
زادت على مهر المثل على الأوجه (قوله بقدر حالهما) أي وقت الفراق ع ش
(فصل في التحالف) * إذا وقع اختلاف في المهر المسمى أي في أصله بأن ادعى
أحدهما تسميته وأنكرها الآخر أو في قدرها وفي صفته ح ل وقال بعضهم قوله
في المهر المسمى أي ولو في زعم أحدهما لشم قوله أو في تسميته (قوله أي الزوجان
الح) الحاصل أن الاختلاف واقع من الزوج أو وارثه أو وكيه أو وكيه مع الزوجة
أو وارثها أو وليها أو وكيها أو الحاصل من ضرب أربعة أو أربعة سنة عشر صورة
ولو ضمن السيد أو الحالك كما ذكر بلغت ستا وثلاثين صورة وزادت الصور على كل
أما أن يكون الاختلاف في قدر المسمى أو في جنسه أو صفة أو حلولة ونأجيله أو قدر
الأجل أو تسميته فهذه ستة يضرب فيها الستة عشر يحصل ستة وتسعون وعلى كل
أما أن لا يندى لواحد منهما ما أول كل يندى وتعارضتا فيحصل مائة وأثنان وتسعون
وإن اعتبرت أن الاختلاف إما قبل الدخول أو بعده وبعد الفراق أو قبله بلغت
السور خمسمائة وستا وسبعين صورة (قوله أو وارتاهما) معطوف على الضمير
الم متصل بالأفصل وهو ضعيف قال ابن مالك

وان على ضمير رفع متصل * عطفت فافصل بالضمير المنفصل الخ
(قوله في قدر مسمى) أي وكان ما يدعيه أقل من ر ع ش وخرج بمسمى
ماله وجب مهر المثل فهو فساد تسمية ولم يعرف لها مهر مثل واختلاف به فيصدق
بيمينه لأنه غارم والأصل براءة ذمته عما راد أه شرح م ر (قوله بخمسمائة)
أفاد به أن محل ألف أيضا أن كان الزوج يدعي الأقل فلو دعي الأكثر
فلا تحالف فيعطيهما ما ندعيه ويبقى الباقي بيده لأنه مقر لها به وهي تنكره كن
أقر لشخص بشيء فأنكره أه بر ماوى (قوله أو في صفته) أو في الحلولة أو قدر
الأجل ح ل (قوله الشاملة لجنسه) جعل الصفة هنا شاملة للجنس وقدم
في باب الحوالة أنه مفهوم منها بالأولى فانظر أي الصنيعين أولى وأعله ما قدمه
وسبق في قبيل الطلاق ما يؤيده أه شوبرى (قوله فأنكرها) أي ولم يدع
نفويضا شرح م ر (قوله أو ادعى تسميته) أي لقدروا المسمى أكثر من مهر المثل
في الأولى اتفاهر القائدة والافلا تحالف بل يسلم لها المهر ويبقى الزائد بيده أن كان
وكذا لو كان المسمى من غير نقد البلد أو عينا ولو اتفق من مهر المثل لنعلق الفرض
بالعير ذكره ح ل (قوله وتعارضتا) بأن اطلقنا أو ارتخا ابتاريخ واحد أو ارتخت

احداهما واطلقت الاخرى كما فعلوا هناك في البيع فليصرح ل (قوله لكن
 يبدأ الخ) في تعبيره بالاستدراك فنظر لان قوله ومن يبدأ به ليس عاما حتى
 يستدرك عليه لان من عبارة عن الزوجة لانها بمنزلة البائع الذي يبدأ به ثم يل
 الاستدراك بنا في المستدرك عليه فلعل الاولى والاخير ان يقول كما في البيع فيما
 مرفيه لكن يبدأ الخ كما في جراه شيخنا وعبارة الرسيدي قوله ومن يبدأ به ينبغي
 حذفه ليتأتى الاستدراك وليس هو في عبارة القفة (قوله بالزوج) مع ان الزوجة
 بمثابة البائع ح ل (قوله ببقاء البضع له) أي في الجملة والا فالعالم يأتي بعد انحلال
 العصمة ومع ذلك يخلف الزوج أولا ح ل (قوله أو بعده) ولو بعد انحلال العصمة
 ح ل (قوله فيلقان) أي وجوبا ح ل (قوله الا الوارث) فيقول وارث الزوج
 والله لا أعلم أن مورد في فكيفها بألف بل بخمسائة ويقول وارث الزوجة والله
 لا أعلم أن موردتي نكحت بخمسائة بل بألف زى ولا يلزم من القطع بالشأن القطع
 بالاقول لاحتمال جريان عقد من علم أحدهما دون الآخر شرح م وفان وقع قول
 بعضهم انه يخلف على البت لانه يلزم من القطع بالشأن القطع بالاقول (قوله كزوج)
 أي أو وكيله ووكيل الولي كذلك فيشمل ما لو اختلف الوليان أو الوكيلان
 أو أحدهما مع الآخر مع الزوج أو الزوجة برماوى (قوله ادعى مهر مثل) أي
 ادعى قدر ما هو مهر المثل في الواقع وهذا القيد لاصل التعالف كما يعلم من كلامه
 في بيان المفهوم وقوله وولي صغيرة أو مجنونة قيد لخلف الولي لا لاصل التعالف كما يعلم
 أيضا من كلامه في بيان المفهوم (قوله وولي صغيرة) فيه العطف على معسولي
 عاملين مختلفين لكن أحدهما مجرور وقد تقدم وهو جائز اتفاقا كقولك في الدار
 زيدواجرة عمدولكن تقدر الشارح لفظا ادعى يقتضى انه ليس من ذلك الآن
 يكون بيانا للمعنى لا للاعتراف تدبر (قوله فانها يتعالفان) فيحذف ان عقده
 وقع هكذا فهو خلف على فعل نفسه ويثبت المهر فمنا فلا في ما في الدعاوى ان
 الشخص لا يستحق شيئا بين غيره اذ ذاك في حلقه على استحقاق موليه كذا اه
 ح ل وشله م وفان نكل الولي هل يقتضى بين صاحبه أو ينتظر بلوغ
 الصبية فلعلها تخلف وجهان رجع منهما الامام والرويانى الشافى شرح الروض
 (قوله حلفت دونه) أي على البت ولا يجزئها الخلف على نفي العلم بفعل الولي وفيه
 كيف تخلف الزوجة على البت اذا كانت صغيرة لم تشهد الحلال ولم تستأذن
 فكان المناسب ان هذه تخلف على نفي العلم بتزويج وليها بالقدر المذموم به الزوج
 واليه ذهب جمع متقدمون ح ل (قوله وولي البكر) أو الثيب كما في شرح

لكن يبدأ هنا بالزوج
 لقوة جانبه بعد التعالف بقاء
 البضع له سواء اختلفا قبل
 الوطء أم بعده فيخلفان على
 البت الا الوارث في النفي
 فيخلف على نفي العلم على
 القاعدة في الخلف على فعل
 المغير (كزوج ادعى مهر
 مثل وولي صغيرة أو مجنونة)
 ادعى (زيادة) عليه فانها
 يتعالفان كما مر فان كانت
 الصغيرة أو المجنونة قبل
 حلف الولي حلفت دونه
 ولو اختلف الزوج وولي
 البكر البالغة العاقلة

الروض (قوله حلفت دون الولي) أي على البت وانما حلفت عليه مع انه فعل
غيره لانه لما كان فعل الولي معتدا بما تأن له فيه فكأنها الفاعلة اولاه تقي
محصور يسهل الاطلاع عليه قل على الجلال (قوله ويجب مهر المثل أو نصفه)
لان التحالف يوجب رد البضع وهو معتذر فوجب قيمته وهو مهر المثل فهو المثل
سببه التحالف والفسخ وهو غير المهر الذي ادعاه الزوج لانه فسخ وصار لغوا بدعوى
الولي الزيادة فاندفع ما يقال مهر المثل ثابت باقرار الزوج لانه الولي (قوله
وان زاد على ما ادعته الزوجة) أي في صورة الاختلاف في القدر (قوله اما اذا
ادعى الزوج) مفهوم قوله ادعى مهر مثل (قوله أو فوقه) أي ودون مدعى الولي
ح ل وعبارة شرح الروض سواء كان ما ادعاه الزوج دون ما ادعاه الولي أو أزيد
فلا تحالف في صورتين بل يصدق الزوج فيهما (قوله من ذكرت) أي الصغيرة
أو المحنونة وقوله يقتضيه أي مهر المثل قال ح ل والولي تحليف الزوج على تقي
الزيادة على مهر المثل لانه ريمانه كل فيصاف الولي ويثبت مدعاه (قوله
وفي الثانية الى قول الزوج قال البتيني كذا قاله والتحقق انه يحلف الزوج لعله
ينكل فيحلف الولي ويثبت مدعاه وان حلف الزوج ثبت ما قاله وهذا معلوم
من كلامهم لانهم انما نفوا التحالف لا الحلف ح ل ومثله زى لكن هذا انما
يصح اذا كان مدعى الزوج فوق مهر المثل ودون مدعى الولي اما لو كان فوق مدعى
الول أيضا فلا معنى لتحليفه بل يصدق من غير بين ويدفع للولي قدر ما ادعاه ويبقى
الزائد بيده كما تقدم (قوله أعم من قوله ولو ادعت الخ) لانه لا يشمل ما اذا ادعى تسمية
فأنكرتها فرع لو خدع امرأة ثم أرسل أو دفع بلا لفظ اليها ما لا قبل العقد ولم يقصد
التبرع ثم وقع الاعراض منها أو منه رجع بما وصلها منه كما أفاده كلام البغوى واعتمده
الأذرى لانه انما ساقه اليها بناء على نكاحه ولم يحصل جر زى أي ان كان المدعوى
اليه رشيدا فان كان سفيها فلا رجوع له عليه اذا تلف كما تقدم في قول المتن ولا يضمن
ما قبضه من رشيد وتلف ولو باتلافه في غير امانة (قوله بأن لم تجر تسمية) بيان
لمستند مهر المثل وقوله بأن أنكره أي قال لا تستحق على شيأ بر (قوله أو سكت)
بأن قال نكحتهم أو لم يزد أي ولم يدع تفويضا ولا اخلاء النكاح عن ذكر المهر شرح
م ر (قوله وذلك بأن تقي) هذا بيان لمستنده في انكاره في نفس الامر بحسب
زعمه بمعنى ان مستند انكاره بحسب زعمه فقيه في العقد وقوله أو لم يذكرفيه
بيان لمستند سكوته بحسب زعمه فهو تلف ونشر مرتب ح ل وفيه ان تقي المهر في العقد
والسكوت عنه فيه يوجب ان مهر المثل بالعقد فلا يظهر قوله كاف بيا ناع وجوب

حلفت دون الولي (ثم) بعد
التحالف (فسخ المسمى) على
ما مر في البيع من أنهما
يفضاهما أو أحدهما أو الحاكم
ولا يفسخ بالتحالف (ويجب
مهر مثل) وان زاد على
ما ادعته الزوجة اما اذا
ادعى الزوج دون مهر المثل
أو فوقه فلا تحالف ويرجع
في الاولى الى مهر المثل لان
نكاح من ذكرت بدون
مهر المثل يقتضيه وفي الثانية
الى قول الزوج لان التحالف
فيها يقتضى الرجوع الى
مهر المثل وتعبيرى باختلافها
في التسمية أعم من قوله
ولو ادعت تسمية فأنكرها
تحالفا وتقيده دعوى الزوج
بمهر المثل والولي بزيادة من
زيادتي (ولو ادعت نكاحا
ومهر مثل) بأن لم تجر تسمية
صحبة (فأقر بالنكاح)
مقط أي دون المهر بأن أنكره
أو سكت عنه وذلك بأن تقي
في العقد أو لم يذكرفيه

مهر المثل حيثئذ تأمل واجاب قل على الجلال بأنه زعم وجودني أو سكوت
 وظن انه ما يسقطان المهر لجهله وفي الواقع جرت تسمية صحيحة فلماذا كاف
 البيان واعترض قوله بأن نفى في العقد بأنه مكرر مع قوله السابق بأن لم تجر تسمية
 صحيحة لان هذا من أفراد ذلك لان عدم جريان التسمية الصحيحة اما بسبب نفى
 المهر أو عدم ذكره أو تسمية فاسدة وأجيب بأن قوله بأن لم تجر الخ بيان لمستند
 وجوب مهر المثل لما وقوله بأن نفى بيان لمستند انكاره أو سكوته ثم ربايضاح
 (قوله كلف بيانا) أي ذكر قدر (قوله وهو اختلاف الخ) أي يؤول الى ذلك اه
 وعبارة م ر و جبر وهو اختلاف في قدر مهر وقول غير واحد في قدر مهر المثل
 يحتاج لتأمل لانها تدعي وجوب مهر المثل ابتداء وهو ينكر ذلك ويدعي تسمية
 قدر دونه وليس اختلافا في قدر مهر المثل سيما مع قولها انها تستحق عليه مهر المثل
 لان الاختلاف في قدر مهر المثل يصدق فيه الزوج لانه غارم فان أريد ان هذا قد
 ينشأ عنه الاختلاف في قدر مهر مثلهما بأن تدعي عدم التسمية وان مهر مثلهما أكثر
 مما يدينه صح ذلك على ما فيه وعلى كل فهذه غير ما مر من أن القول قوله في قدر مهر
 المثل لانهم ما تم اتفاقا على انه الواجب وأن العقد خلا عن التسمية بخلافه هنا اه
 وأجاب قل على المحلى بأن المعنى وهو اختلاف في تسمية صحيحة وقعت حال العقد
 هل تساوى مهر المثل أولا فالزوج تدعي مسمى قدر مهر المثل وهو يدعي مسمى دونه
 (قوله يمين الرد) اعترض تسمية هذه اليمين يمين الرد لانه لم يتوجه اليه يمين وردت
 عليها وأجيب بأنها يمين رد لولا بين المهر أي لانه يحلف حيثئذ أو يقال نزل اصراره على
 الانكار منزلة نكوله عن اليمين شيئا لان سكوت المدعي عليه عن جواب الدعوى
 لا تعود هشة منزل منزلة النكول كما يأتي (قوله كان يخلعها ما خلع) وكان يفسخ
 النكاح الا قول لموجب ثم يقعد عليها (قوله ولا حاجة للعرض) فاذا تعرضت هل
 تحتاج الى بينة أولا الظاهر الاول (قوله الى العرض له) أي للخلع قال م وفي شرحه
 ولوا عطاها ما الا وادعت انه هدية وقال بل صدق صدق يمينه وان لم يكن المدفوع
 من جنس الصدق لانه أعرف بكيفية ازالة ما كرهه فان أعطى من لادين عليه شيئا
 وقال الدافع بعوض وانكر الاخذ صدق الاخذ يمينه ويفارق ما قبله بأن الزوج
 مستقل باداء الدين ويقصده وبأنه يريد براءة ذمته اه (فصل في الوليمة) *
 (قوله وهو) أي لغة الاجتماع سميت بذلك لما فيها من اجتماع الزوجين اه زى
 أولائهما من الاجتماع على الطعام (قوله وهي تقع) أي تطاق شرعا ع ش مع ان
 عبارة المختار الوليمة طعام العرس اه فهي تقتضي ان قول الشارح وهي تقع الخ

(كاف بيانا) لمهر لان
 النكاح يقتضيه (فان ذكر
 قدر او زادت) عليه (تحالفا)
 وهو اختلاف في قدر مهر
 المثل (أو أصر) على انكاره
 (خلفت) يمين الردانها
 تستحق عليه مهر مثلهما
 (وقضى لها) به (ولو أثبتت)
 باقراره أو بينة أو يمينها
 به دون نكوله (أه فكيفها أمس
 بألف واليوم بألف) وطالبته
 بألفين (للماء) لا مكان
 صحة العقد من كان يتخاها
 خلع ولا حاجة الى العرض
 له ولا للوطه في الدعوى (فان
 قال لم أطأ) فيها أو في أحدهما
 (صدق يمينه) لموافقته
 للأصل (وتشطر) ما ذكر
 من الألفين أو من أحدهما
 لان ذلك فائدة تصديقه (أو)
 قال (كان الثاني تجديدا)
 للأول لا عقدا ثانيا
 (لم يصدق) لانه خلاف
 الظاهر نعم له تخلفها على
 نفى ذلك لا مكاهه (فصل) *
 في الوليمة من الولم وهو
 الاجتماع وهي تقع على كل
 طعام

لغوى أيضا (قوله يتخذ لسرور) كالتحان والقدر من السرور ان طال عرفا في غير
بعض النواحي القدرية وخرج بالسرور ما يتخذ للصبي وليس من افراد الوليمة
وفي شرح الروض للشارح ان ما يتخذ للصبي من افراد الوليمة وان التعبير بالسرور
جرى على الغالب وعليه جرى شيئا ومن ثم قال الوليمة اسم لكل دعوة لطعام
يتخذ لحداث سرورا وغيره حل وقد نظم بعضهم اسماء الولا ثم فقال

وليمة عرس ثم خرس ولادة عقيقة مولود وكبرة ذى بناء

وضيمة موت ثم اعذار خاتن نقيعة سفر والمأدب لانشاء اه

ابن المقرئ وقوله نقيعة سفر أى القاد من سفره وقوله والمأدب الخ أى يقال لها
مأدبة بسكون الهمزة وضم الدال اذ لم يكن لها سبب الاثناء الناس عليه اه زى
وقيل هى أن يصنع طعاما لما يثنى الناس عليه كحفظ قرآن وختم كتاب (قوله
من عرس واملاك) عطف خاص على عام ان أريد بالاملاك العقد والعرس يطلق
على العقد وعلى الدخول حل (قوله استعملها مطلقا في العرس أشهر) قال ثم مر
ولم يتعرض الوقت الوليمة واستنبط السجكى من كلام البغوى ان وقتها موسع من
حين العقد ولا آخر لوقتها فدخل وقتها به والافضل فعلها بعد الدخول أى عقبه لانه
صلى الله عليه وسلم لم يولم على نساؤه الا بعد الدخول فقبح الاجابة اليها من حين
العقد وان خالف الافضل فلا تجب الاجابة قبل العقد وان اتصل بها ولا تقوت
بطلاق ولا موت ولا بطول الزمن فيما يظهر كالعقيقة اه ونقل ابن الصلاح
ان الافضل فعلها الى الانهار لانها فى مقابلة نعمة قليلة شرح مر أى وهى الدخول
(قوله الوليمة) أى فعلها العرس أى لعقد حل (قوله على بعض نساؤه) وهى
أم سلمة شويرى (قوله بمدين من شعير) قال ع ش على مر ولم يعلم كيف ما فعل
فيهما أى هل جعلها مخبرا أو فعايرا وظاهرا انه لم يضم اليهما شيئا آخر قال البرماوى
رأيت فى بعض الهوامش انه قلاهما وجعلهما مسقوفا وأما السمين ومما معه فوضع
كل واحد منهما وأكلوه بالخبز والظاهر ان التمر والسمين لم يضاف اليهما خبز بل
أكل التمر بالسمين من غير شيء آخر اه شيئا عزيزى (قوله وعلى صفية) أى
بعد ان أعنتها وعقد عليها وجعل عتقها صداقها وهو من خصوصيات صلى الله عليه
وسلم وقوله بتمر الخ عبارة المحلى أولم على صفية بحبس قال قل الحبس بفتح الحاء
وسين مهملة التمر والسمين والاقط المخلوطة (قوله ولو بشاة) قال فى الفتح ليست
هذه الامتناعية وانما هى التى للتقليل بالقاف تنبيه تجبه تعددها بتعدد
الزوجات أو الاماء وان عقد عليهن معا كالأولاد يندب له أن يعق عن كل

يتخذ لسرور حادث من قوس
وأما لك وغيرهما لكن
استعملها مطلقا في العرس
أشهر وفي غيره قد يقال
وليمة ختان أو غيره (الوليمة)
لعرس أو غيره (شاة) لثبوتها
عنه صلى الله عليه وسلم قولا
وفعل لا فسد أولم على بعض
نساؤه بمدين من شعير وعلى
صفية بتمر وسمين واقط وقال
ابن الرحن ابن عوف وقد
تزوج أولم ولو بشاة

واحد ويصكفي وليمة واحدة بعد تزوج الجميع قصده من شوبري (قوله رواها البخاري) أي الثلاثة (قوله لا يمكن) وهو من يملك زيادة على يوم وليمة ما يفي بها وقيل كفاية العذر القالب شيخنا عزيزي (قوله شاة) أي بصفة الاضحية هل سئل وصرح الجرجاني بنسب عدم كسر عظمها كالعقيقة (قوله لوليمة الدخول) أي فالمراد بالعرس الدخول ولكن الاجابة اليها من حين العقد وان خالف الافضل خلافا لما يحتمل السبكي في التوشيح حل وانظر رأي داعي لذكر هذا المراد المقتضى انها لا تجب الا بالدخول مع انها تجب بالعقد (قوله تدعى لها الاغنياء) فيه ان هذا يقتضي اقتضيس للاغنياء تجب الاجابة معه وهو يخالف ما سيصرح به المصنف ثم رأيت جرجاني بان الكلام في مقامين بيان ما جبل عليه الناس في طعام الوليمة وهو الرأى أي شأنها ذلك وليس من لازم ذلك وجوده بالفعل وبيان ما جبلوا عليه في اجابتها وهو التواضع والتعاب وهو انما يحصل حيث لم يظهر منه قصده موغرا أو منفرا لصدور من شأن التخصيص ذلك حل وجلة تدعى حال من الوليمة مقيدة لكونها شرا كما قاله البرماوي وقيل انها علة لما قبلها أي لانها تدعى اليها الاغنياء (قوله ومن لم يجب الدعوة) أي التي لا تخصيص فيها لا مطلقا خلافا لمن فهمه على عروته لان القول بوجوب الاجابة مع وصف الوليمة بكونها من الثمر من أبعد البعيد اد الشرح مما يطالب البعد عنه فكيف يتوهم ان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر أو يجوز الحضور اليه فضلا عن الوجوب برماوي وليس هذا من الحديث وانما هو مدرج من كلام أبي هريرة ع ش على م وعليه فلا يصح الاستدلال بالحديث لان محمل الاستدلال ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم الا ان يقال بلغ النبي صلى الله عليه وسلم وأقره أو اطلع عليه الصحابة وسكتوا عليه وصار اجماعا سكونيا (قوله قالوا والمراد الخ) وجه التبري واضح وهو ان هذا التخصيص يحتاج الى دليل مع مجيء التعميم في الحديث الذي ساقه الشارح بعده حل (قوله لانها اليهودية عندهم) فهي المرادة عند الاطلاق (قوله على النذب في وليمة غير العرس) فيكون من استعمال الامر في حقيقة ومجازه (قوله منها اسلام الداعي) ومنها كون المدعو حرا رشيدا أو عبدا أذن له سيده ارمكاتبيا لم يضر حضوره بكسبه أو يضر وأذن له السيد على الوجه وان يكون الداعي مطلق التصرف وان لا يترتب على الاجابة خلوة محرمة وان لا يكون الداعي ظالما ولا فاسقا ولا شريطا ولا مباحا ولا فخر كما في الاحياء شوبري وان لا يعتذر للداعي فيعذره أي عن طيب نفس لا عن حياء بحسب القرائن ولا تكون كثرة لزجة عذرا ان

رواها البخاري والامر في الاخير للندب قياسا على الاضحية وسائر الولائم وأقلها لا يمكن شاة وغيره ما قدر عليه والمراد أقل السكك شاة لقول التنبيه وبأي شيء أولم من الطعام جاز (والاجابة لعرس) بضم العين مع ضم الراء واسكانها والمراد الاجابة لوليمة الدخول (فرض عين ولغيره سنة) نذر الصيحين اذا دعى أحدكم الى الوليمة فليأتها وخبر مسلم شرب الطعام طعام الوليمة يدعى لها الاغنياء ويترك الفقراء ومن لم يجب الدعوة قد عصى الله ورسوله قالوا والمراد وليمة العرس لانها اليهودية عندهم وجل خبر أبي داود اذا دعى أحدكم أخاه فليجب عرسا كان أو غيره على النذب في وليمة غير العرس وأخذ جماعة بظاهره وذكروا حكم وليمة غير العرس من زيادتي وانما تجب الاجابة أو تسن (بشروط منها اسلام داعي ومدعو) فينتفي طلب الاجابة مع الكافر لا تتفاء المودة معه

وجلسه لمداخله ومجلسه وأمن على نحو مرضه والاعذاراه مرمضا (قوله دعاه
 ذي) أي إن رجي أسلا به أو كان رجسا أو بارا أو الالم قسب بل تكراه حل (قوله
 لكن سنهاله) أي في العرس وأما الغير وليمة العرس فلا تسن الاجابة حيثئذ وقوله
 في دعوة مسلم أي في غير العرس اذ الاجابة فيه واجبة (قوله بأن لا يخص بها الاغنياء
 أي من حيث كونهم أغنياء بخلاف ما لو خصهم لكونهم جيرانه أو أهل حرفته
 أو نحو ذلك فوجب الاجابة عليهم وكذا لو خص واحد السكون طعامه لا يكتفى أكثر
 من واحد فانه يجب عليه الحضور حل والمراد بالنفي هنا من يقصد التفضل بحضوره
 لنحو وجاهة أو جاء كافي ع ش على م د (قوله ولا غيرهم) فإذا خص أي المتمكن
 بدعائه شخص لم تجب الاجابة لاعليه ولا على غيره وتقل عن شيخنا زى انه لو خص
 الفقراء وجبت الاجابة عليهم اه حل وهذا هو المتمدن الشرط ان لا يخص الاغنياء
 لعناهم كما يفهم من الاصل (قوله أو جيرانه) المراد بهم هنا أهل علمته ومسجده دون
 أربعين دارا من كل جانب شرح م د (قوله فالشرط) جواب شرط مقدرة تقديره فان لم
 يتمكن من التعميم لفقره أو قلة الطعام فالشرط الخ أي في شرط لوجوب الاجابة أحد
 أمرين التعميم بإيرانه وعشيرته مثلا عند التمكن وكثرة الطعام وان لا يظهر منه قصد
 التخصيص عند عدم تمكنه لفقره أو قلة الطعام هكذا يؤخذ من شرح الروض شيئا
 وعبارة شرح الروض وليس المراد انهم جميع الناس لتعذر بل لو كثرت عشيرته
 أو نحوها وخرجت عن الضبط وكان فقيرا لا يمكنه استيعابها فالوجه كما قال الاذري
 عدم اشتراط عموم الدعوى بل الشرط ان لا يظهر منه قصد التخصيص (قوله قصد
 التخصيص) أي لغنى دون غيره زى (قوله أو نائبه) بأن يشافهه بالدعوة وأما
 لو علم بدعوته من غير ذلك فظاهر عدم الوجوب أي ولو كان الداعي أو نائبه
 صيا لم يهرده عليه كذب ويشترط ان تكون الدعوة بلفظ صريح كاحب ان تضر
 لا بكناية كان شئت ان تضر فافعل أو اذا أردت ان تجعلني فافعل وان كان ذلك
 على سبيل التأديب أو الاستعطاف مع ظهور الرغبة في حضور المدعو الا ان الوجوب
 يمتطاط له فلا يكتفى بلفظ محتمل والقرينة المذكورة غاية ما تضيء نذب الحضور كذا
 قال بعضهم وفي كلام شيخنا وجوب الاجابة حيثئذ حل (قوله ثلاثة أيام) والوجه
 ان تعدد الاوقات كتعدد الايام شرح م د (قوله لم تجب الاجابة الا في الاول) مالم
 يكن فعل ذلك لضيق منزله وكثرة الناس والا كانت كولية واحدة دعي الناس اليها
 أفواجا فوجب على من لم يحضر في اليوم الاول الاجابة في اليوم الثاني أو الثالث حل
 (قوله وتسب لهما في الثاني) ومن ذلك ما يقع ان الشخص يدعو جماعة ويقتد بالعقد

تعم حسن مسلم دعاه ذي لكن
 سنهاله دون سنهاله في دعوة
 مسلم (وعوم) الدعوة بأن
 لا يخص بها اغنياء ولا غيرهم
 بل يعم عند تمكنه عشيرته
 أو جيرانه أو أهل حرفته وان
 كانوا كلهم اغنياء لخبر شر
 الطعام فالشرط ان لا يظهر
 منه قصد التخصيص (وان
 بدعوه معيضا) بدعسه أو نائبه
 بخلاف ما لو قال ليضر من
 شاء أو نحوه (و) ان يدعو
 (العرس في اليوم الاول) فلم
 أولم ثلاثة أيام فأكثر لم تجب
 الاجابة الا في الاول (وتسن
 لهما) أي العرس وغيره
 (في الثاني) لكن دون سنهاله
 في الاول في غير العرس (ثم
 تكراه) فيما بعده

فجميع ذلك هي طعنا ما يزيد هو اناس ثانيا لا تجب الاجابة عن شئ (قوله انه متى
الله عليه وسلم قال الخ) تناقل دلالته هذا الحديث على المدعي فانه لا دلالته على
وجوب ولا سنة ولا كراهة الا ان يقال دلالة على المدعي باللازم وقوله حق أى
مطلوبة شرعا عن شئ وقوله وفي الثاني معروف أى احسان ومواساة اه عزيزي
وقوله وسبعة نفسير عن شئ (قوله لم تلزمه الاجابة) المناسب لم يطلب منه الاجابة
(قوله كأن لا يدعو آخر) عبارة شرح م ر وان لا يدعى قبل وتلزمه الاجابة اما عند
عدم لزومها فيظهر انها كالعدم وعدم لزومها يجيب الاسبق فان جاءها اجاب
الا قرب رجما فان استويا اقرع بينهما وظهر قولهم اجاب الا قرب وقولهم اقرع
وجوب ذلك عليه وقد ينظر فيه اذ لو قيل بالنسب فقط لتعارض المسقط للوجوب
لم يبعد اه (قوله قدم الاسبق) أى ان وجبت اجابته والافهى كالعدم شرح م ر
فيما في حل غير ظاهر وفي بعضهم قدم الاسبق أى ان استريافى التندب أو الوجوب
فان سبق من قسنا اجابته وقاخر من تجب اجابته قدم الثاني عند م ر (قوله
ثم الا قرب رجما) أى ان دعياهما (قوله وان لا يكون ثم من يتأذى به) أى له داوة
أو لوجه ولم يجد سعة يأمن فيها على نحو عرضه أو هناك من يضطك الناس بالفحش
والكذب أو كان ثم نساء ينظرن للرجال أو الظهور يسمعا أو يعلم بانها تضرب في ذلك
الوقت وان لم تكن بحمل حضوره بأن كانت بيت من بيوت الدار بخلاف ما اذا
كانت بجواره اه حل ومن المدركونه أمر دجبل لا يخشى عليه من رية أو تهمة
وان أدن وليه = ما بحثه الادري شوبري (قوله أو تقب) أى وان لم يتأذ وقوله
كالا راذل يصح ان يكون مثالا لكل من الامر من وقوله اننى عنه طلب الاجابة أى
الشامل للواجب والمدوب (قوله أو الغضاضة) أى المنفصة عن شئ (قوله ولا ثم
منكر) أى بحمل الحضور ولو عند المدعو فقط = شرب النبيذ عند الحنفى والمدعو
شافعى فتسقط الاجابة عن الشافعى فقط اه ولا ينسفيه ما يأتى في السيران العبرة
في الذى يتكر باعتقاد الفاعل تحريمه لان ما هنا في وجوب الحضور ووجوبه
مع وجود محرم في اعتقاده فيه مشقة عليه فيسقط الحضور لذلك واما الانكار ففيه
اضرار بالفاعل ولا يجوز اضراره الا اذا اعتقد تحريمه بخلاف ما اذا اعتقده المنكر فقط
لانه لا يعامل أحد بقضية اعتقاده غيره حجر س ل (قوله وصور حيوان) أى مشتملة
على ما لا يمكن بقاؤه بدونه دون غيره هذا ان كانت بحمل حضوره أو نحو باب وممر
شرح م ر قال حل وان لم يكن لها أى الصور نظير كبرة بأجنحة (قوله أو ثياب
ملبوسة) أى شأنها ذلك فتدخل الموضوع على الارض شرح م ر وعبارة حجر

على ثياب داود وقبرجانه صلى
الله عليه وسلم قال الوليمة
في اليوم الاول حق وفي الثاني
معروف وفي الثالث رياء
وسبعة (وان لا يدعو لغير
حرف) = كطبخ في جاهه
فان دعاه لشيء من ذلك لم تلزمه
الاجابة (و) ان لا (يعذر كان
لا يدعو آخر) فان دعاه آخر
قدم الاسبق ثم الا قرب رجما
ثم دارا ثم ترع (و) مكان
(لا يكون ثم من يتأذى به أو تقب
بجانبه) كالا راذل فان
كان ثم شئ من ذلك اننى
عنه طلب الاجابة لمنافيه
من التأذى أو الغضاضة (ولا
ثم) منكر (ولو عند المدعو فقط
(كفرش محرمة) لكونها
حريرا والوليمة للرجال
أو كونه منصوبة أو نحو ذلك
(وصور حيوان مرفوعة)
كان مكانت على سقف
أو جدار أو ثياب ملبوسة
أو وسادة منصوبة هذا (ان لم
ينزل) أى المنكر (به) أى
بالدعو

والا وجبت أو سنت اجابته للدعوى وإزالة المنكر ونجس ما ذكره من وجوب مبسوطة كأن كانت على
جناط يداس ويخاديت كما عليها (٢٦٩) أو رفوعة لكن قطع رأسها وصور شعره ونحوه ولا يمنع طلب

الاجابة فان ما يداس منها
ويطرح مهان مبتذل وغيره
لا يشبه حيوانا فيه روح
بخلاف صور الحيوان
المرفوعة فانها تشبه
الانعام وتقول منها مع ذكر
الشرط الاول والثالث
وسن الاجابة في اليوم الثاني
من زيادتي وتعميري بصوم
وعجزة أولى وأعم من تعبيره
بأن لا يخص الاغنياء ويحرم
وتعبري بأن لا يضر مع
التشبه لما بعده أولى من
اقتصاره على ما بعده اذ لا
ينصر الحكم فيه اذ مثله
أن لا يكون المدعى قاصيا
ولا مذكورا بل يخص في تركه
الجماعة أو نحو ذلك كأن
يكون الداعي أكثر ما لم يحرم
(وحرم تصوير حيوان) ولو
على أرض قال المتولي ولو بلا
رأس تخبر البضاري أشدة
الناس هذا يوم القيامة
الذين يصورون هذه الصور
ويستثنى لعب البنات لأن
عائشة كانت تلعب بها عند
صلى الله عليه وسلم رواه
مسلم وحكمته تدريهن أمر
التربية (ولا تسقط اجابة
بصوم) تلعب مسلم اذا دعي

ملبوسة ولو بالقوة (قوله والا وجبت) أي في الحرم لو سنت أي في غيره وتعبه
الوجوب من حيث إزالة المنكر شو برى أي فهي سنة من حيث كونها وليمة غير
عرس وواجبة من حيث إزالة المنكر اه سم (قوله قطع رأسها) أي أو نصفها
الاسفل لأنه لا يكاد يقال له حيوان قال الرشيدى بخلاف ما لو خرق بطنها فانها
تحرم لو جرد المحساة اذ يقال لها حيوان فتجوز طلب الحضور وقيل انها لا تحرم
لانها لا تعيش مع ذلك فعلى هذا لا تمنع طلب الحضور حرر (قوله مبتذل) مقتضاه
انه لا تحرم استدامتها والنظر اليها ح ل (قوله أعم وأولى) الظاهر انها راجعان
لشكل لان قول الاصل أن لا يخص الاغنياء لا يشمل ما اذا خص غيرهم ويومهم اه اذا
خص غيرهم تجب الاجابة وليس كذلك على ما فيه والمعتد وجوبها اذا خص
الفقراء كما قاله زى فكلام الاصل هو الصواب وقوله أيضا حري لا يشمل ما اذا
كان الفراش منصوبا ويومهم اه اذا كان الفراش حري او الوليمة للنساء لا تجب
الاجابة وليس مراد بخلاف قول المصنف بحرمه اه شيخنا عزيزي (قوله أكثر
ماله حرام) أو فيه شبهة قوية بأن علم أن فيه حراما وان لم يكن أكثر خلافا للمصنف
وان كان لا تكروه ما ملته ومواكلته الاحيت كان أكثر ماله حراما لانه يحتاط
للو جوب ما لا يحتاط للكرامة ح ل (قوله ويستثنى) أي من حرمة التصوير تصوير
لعب البنات فلا يحرم تصويرها وهي جمع لعبة كغرفة وغرف اسم للشكل الذي
تسميه البنات عروسة وقوله كانت تلعب بها عند أي في بيت أمها بحضوره صلى
الله عليه وسلم قبل تزويجها كما قاله شيخنا العزيزي ولو كان حراما لكسر الصور
وقال ح ل في بيته صلى الله عليه وسلم (قوله ولا تسقط اجابة بصوم) أشار
بهذا إلى أن الصوم ليس من الاعتذار قال م رواستثنى منه الباقي ما لو دعاه
في نهار رمضان والمدعون كلهم كلهم صائمون فلا تجب الاجابة اذ لا فائدة فيها
الا مجرد نظير الطعام والجلوس من أول النهار إلى آخره مشق ويؤخذ منه اه اذا
دعاهم آخر النهار تجب الاجابة (قوله فليدع بالبركة) أي والمعفرة ونحو ذلك
لاهل المنزل كما هو ظاهر السياق لكن الدعاء لهم لاسيما بالماثور سنة للمضطر أيضا
فذكر الصائم هنا لكونه أكثر منه جبراهم لما فاتهم من بركة آكله ويحتمل
أن المراد هنا الدعاء للآكلين جبراهم لما فاتهم من بركة صومه اه جبر قال
الشو برى وقيل المراد الصلاة الشرعية بالركوع والسهود ليحصل له فضلها ويتبرك
أهل المكان والحاضرون (قوله فلا يكره الخ) ما لم يخش الربا والا كره وفائدة

أحدكم إلى طعام فليجب فان كان ٦٧ يجتنب مفسرا فليطعم وان كان ما ثما فليصل أي فليدع بدليل
رواية فليدع بالبركة واذا دعي وهو صائم فلا يكره أن يقول اني صائم

(فان شق على داع صوم نفل) من المدعو (الفطر افضل) (٢٦٦) من اتمام الصوم والا لا تمام افضل اما صوم

الغرض فلا يجوز الخروج منه ولو موسعا كذا مطلق ويسن للمفطر الا كل وقيل يجب صحته التوى في شرح مسلم واقوله لقمة (واضيف كل مما قدم له بلا لفظ) من مضيقه ا كفاء بالقرينة العرفية كما في الشرب من السقايات في الطرق (الا ان ينظر) الداعي (غيره) فلا يأكل حتى يحضر او يأذن المضيف لفظا وهذا من زيادتي وخرج بالا كل مما قدم له غيره فلا يأكل من غير ما قدم له ولا تصرف فيما قدم له بغير اكل لا ما اذون فيه عرفا فلا يطعم منه سائلا ولا هو قوله ان يلقم منه غيره ومن الاضباب الا ان يفاضل المضيف طعاما فليس لمن خص بنوع ان يطعم غيره منه (وله اخذ ما يعلم رضاه به) لان ذلك قال الغزالي واذا علم رضاه ينبغي له مراعاة النصفة مع الرفقة فلا يأخذ الا ما يخصه او يرضونه عن طوع لا عن حياء واما التطفل وهو حضور الدعوة بغير اذن فعرام الا ان يعلم رضى رب

هذا القول رجاء ان يذره الداعي فيتركه فاسقط عنه الاجابة (قوله الفطر افضل) ويندب كما في الاحياء ان ينوي بفطوره ادخال السرور عليه (قوله واضيق) المراد به هنا من حضر طعام غيره بدعوة ولو طاعة ولو مع علمه برضى رب الطعام قل وحقيقته الغريب ومن ثم تأكدت ضيافته واكرامه من غير تكلف خروجها من خلاف من اوجبها والضيف سمي باسم الملك يأتي برزقه لاهل المنزل قبل مجيئه بأربعين يوما وينادي فيسم هذا رزق فلان كما ورد في الخبر ما خوذ من الضيافة وهي الاكرام فلو دعا عالما وصوفيا فحضر بجماعته حرم حضور من لم يعلم رضى المالكة منهم اه قل على الجلال تنبيه الراجع انه يملك الطعام بوضعه في فيه لكن ملك مراعاة وقياس ملكه بذلك انه لو مات قبل ابتداء ملكه وارثه اى ملكا مطلقا حتى يجوز له التصرف فيه بصوريته ولو خرج من فيه قهرا او اختيارا فهل يزول ملكه عنه فيه نظر ولا يبعد عدم الزوال لان الاصل بقاء ملكه بعد الحكم به لكن لا تصرف فيه بغير الاكل وهل ماذ كرم ملكه بوضعه في فيه خاص بالحر او شامل للرقيق وخصص قولهم انه لا يملك ولو بتملك سيده بالملك غير المراسى بخلافه كما هنا شوهرى وفي قل على الجلال وملكه بوضعه في فيه على المعتمد ويتم ملكه بالازدراء فلو عاد قبله رجع لملكه (قوله مما قدم) افاد التعبير بمن انه لا يأكل جميعه وهو كذلك حيث لم تقم قرينة عرفته على اكل جميعه كأن كان قليلا اه بحر (قوله لفظا) لا يخفى ان مثله الاشارة حل (قوله فلا يطعم منه سائلا) بخلاف الضيافة المشترطة على الذى اه حل (قوله فليس لمن خص بنوع) بان قامت القرينة على ذلك وظاهره وان خص بالنوع السافل فلا يطعم من خص بالنوع العالى حل وعبارة شرح م ر فيسرم على ذى النفيس تلقيم ذى الخسيس دون عكسه مالم تقم قرينة على خلاف ذلك والمقاومة بينهم مكروهة اى ان خشى منها حصول ضغينة (قوله وله اخذ ما يعلم رضاه به) اى او يظنه بقرينة توبة بحيث لا يتخلف الرضاء عنها عادة شرح م ر و ظاهر صنيع المصنف ان هذا خاص بالضيف مع انه عام (قوله ينبغي له) هل المراد يندب ولا يكبر بالاقامة ولا يسرع مضغها بحيث يستوفى اكثر مما قدم له حل (قوله على قدر الشبع) بان يصير بحيث لا يشتهي ذلك المأكول حل (قوله فحرام) بل يفسق به ان تكرر للخبر المشهور انه يدخل سارقا ويخرج مغبرا وانما لم يفسق باقول مرة للشبهة م ر (قوله ولا تضمن) اى اذا علم رضى رب الطعام اه شوهرى (قوله لانها مؤذنة للمزاج) وحيث تحرم سواء كانت تلك الزيادة من ماله او من مال غيره ومقتضاء

انها

الطعام لصداقة او مودة رخص جماعة منهم الماوردى بتحريم الزيادة على قدر الشبع ولا تضمن

قال ابن عبد السلام وانما حرم لانها مؤذنة للمزاج

(وحل نثر نحو سكر) كدنانير
 ودارهم ولوز وجوز وقدر
 (في املاك) على المرأة
 النكاح (و) في (ختان)
 وفي سائر الولايم فيما يظهر
 عملا بالعرف وذكر الختان
 متن زيادتي (و) حل
 (التقاطه لذلك) (وتركها)
 أي نثر ذلك والتقاطه (أولى)
 لأن الثاني يشبه التهميد
 والاول تسبب الى ما يشبهها
 نعم ان حرف أن النثر لا يؤثر
 بهضم على بعض ولم يقدح
 الالتقاط في مروءة الملتقط لم يكن
 الترك أولى وذكر أولوية
 ترك النثر من زيادتي ويكره
 أخذ النثر من الهواء يا زاد
 أو غيره فان أخذه منه
 أو التقطه أو بسط حجره له
 فوقع فيه ملكه وان لم يسط
 حجره له لم يملكه لانه لم يوجد
 منه قصد تلك ولا فعل نعم هو
 أولى من غيره ولو أخذه
 غيره لم يملكه ولو سقط من
 حجره قبل أن يقصد أخذه
 أو قام فسقط بطل اختصاصه
 به ولو نفذه فهو كما لو وقع على
 الأرض (كتاب القسم) (والنشوز)
 يفتح القاف (والنشوز)
 وهو الخروج عن الطاعة
 (يجب قسم)

انها حيث لم تؤذ لا تحرم ولا ضمان وان لم يعلم رضي الضيف ولا يجهل الضمان والحرمة
 حيث لم يعلم رضاه بذلك وانها تكرر حيث علم رضاه لانها قد تؤذي ح ل (قوله
 وحل نثر) هو الرمي مرفا شرح م ر (قوله في املاك) أي بسبب املاك قال
 في المختار الا ملاك التزوج وقد املك كذا فلا تافلا تافلا أي زوجنا اياها اهل لكن
 الظاهر ان المراد بالاملاك هذا الدخول كما يدل عليه قوله للنكاح وعبارة شرح
 م ر في املاك أي عقد النكاح وعليها فالمراد بالنكاح في عبارة الشرح الوطاء
 (قوله عملا بالعرف) علة لقوله وحل الخ (قوله يشبه التهميد) أي التهميد (قوله
 نعم ان عرف) أي أو ظنه بقريضة معتبرة وهو استدراك على قوله وتركها أولى
 بالنسبة للالتقاط فقط كافي شرعي م ر وحل شرح الروض فقوله لا يمكن الترك
 أولى أي ترك الالتقاط (قوله لم يملكه) لانه في الاصل يملك وقد وقع مع من هو
 أولى به وبه فارق ما لو عتس طائر بملك غيره أو دخل سمل مع الماء لبركة غيره
 حيث يملكه بأخذه على المعتمد كافي ح ل وأما قوله أي ح ل لبقائه على ملك
 النثر ولم يأذن في أخذه لغير من هو أولى به فغيبه نظرن والملك النثر عنه بالنثر
 وقال زي قوله لم يملكه بخلاف ما في النسخ لان ذلك غير يملك بخلاف هذا فانه باق
 بملك النثر ولم يأذن في أخذه عن هو أولى به (قوله بطل اختصاصه به) فلا أخذه
 غيره ملكه وقوله فهو كما لو وقع على الأرض أي فيسقط اختصاصه به فلا عطف قوله
 ولو نفذه على ما قبله وآخر قوله بطل اختصاصه عن الثلاثة كان أولى وأوضح تأمل

(كتاب القسم والنشوز)

ذكر القسم عقب الولبة نظر الى المتعارف من فعلها قبل الدخول فهو عقبها
 وان كان الافضل تأخير ما عنه كما مرو عقبه بالنشوز لانه يقع بعده غالباً وجمعها
 لانه يلزم من نفي أحدهما وجود الآخر وعكسه والقسم يفتح القاف وسكون السين
 ويكسر القاف النصيب ويفتحهما اليمين والنشوز من نشز اذا ارتفع لان فيه ارتفاعاً
 عن أداء الحق وعبارة شرح الروض في عشرة النساء والقسم والشقاق سمي بذلك
 لان الانسان اذا أبغض شخصاً يعطيه شقه وعلى هذا قيل كان ينبغي له أن يزد
 في الترجمة وعشرة النساء لانه مقصود الباب واجب بأن من لازم بيان أحكام
 القسم والنشوز بيان بقية أحكام عشرة النساء أي بعض تلك الاحكام لا كلها
 فيغني القسم والنشوز عن عشرة النساء ح ل (قوله وهو) أي شرعاً ومعناه
 لغة الارتفاع وفي الخروج عن الطاعة ارتفاع عن أداء الحق (قوله يجب قسم)
 حتى على النبي صلى الله عليه وسلم على الراجع لانه كان يقسم بين نسائه ويقول اللهم

ان هذا يسمى فيما املك فلا تلحق فيما لا املك اه روض (قوله لزوجات) أي حقيقة
 فلا تدخل الرجعية (قوله ولو كن اماء) بأن كان زوجهن رقيقة او حرا وتزوج
 واحدة بعد واحدة في بلاد (قوله فيه) أي في القسم قاله الشوبري والاحسن
 رجوع الضمير لوجوب القسم اذ رجوعه للقسم يوم انه لا دخل لمن لا وجوبا
 ولا ندبا مع انه يندب لمن كما يأتي (قوله أن لا تعدلوا) أي في الواجب فلا يتعارض
 مع آية ولن تستطيعوا أن تعدلوا لانه في المنسوب أو الأعم أو الآتية أولى في القسم
 الحسي الآتي في كلام المصنف والثانية في المعنوي المتعلق بالقلب كالحجة وعليه
 حديث اللهم هذا قسمي فيما املك فلا تؤاخذني فيما تملك ولا املك اه قل على الجلال
 (قوله أشعر ذلك) مكان مراده بالاشعار عدم التصريح والاهالة آية مفيدة لذلك
 بلاتزاع شوبري (قوله في ملك اليمين) متعلق بلا يجب (قوله فلا يجب القسم)
 أي به وان علم توطئة لما بعده (قوله كي لا يحقد) الحقد البغض والجمع أحقاد
 ع ش (قوله هذا) أي وجوب القسم ان بات بالفعل وبات جرى على الغالب
 فلم يكتف بها راعى بعضه لزمه أن يكتفى مثل ذلك الزمن عند الباقيات ح ل
 أو ان بات بمعنى صار ليلا أو نهارا (قوله وجوبها) أي القرعة وقوله لذلك أي
 للمبيت عند بعضهن (قوله فيلزمه قسم) فلم يتركه كان كبيرة ع ش على م ر
 للخبر الصحيح اذا كان عند الرجل امرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقه
 مائل أو ساقط اه شرح م ر وأتى المصنف بذلك وان كان مفهوما مما تقدم توطئة
 لقوله ولو قام من عذر (قوله في التمتع) أي ولا في الكسوة شيئا عز يزي (قوله
 بوطه أو غيره) أي من بقية الاستمتاع المتعلقة بالميل القهري شرح م ر (قوله
 لكنهن اتسن) أي ويستحب أن ينام مع كل واحدة في فراش واحد حيث لا عذر
 برماوى (قوله هي كجنونة) أي كمنشوزها عز يزي (قوله كأن خرجت)
 لا لتوقاض لطلب حق أو لفتى حيث لم يكفها الزوج عن ذلك أو لتعوا كتساب
 النفقة اذا عسر بها ح ل (قوله أولم تفتح له الباب) خرج بذلك ضرب بها له
 وشمها فلا يعدنشورا ع ش على م ر وفيه ان فتح الباب ليس واجبا عليها حتى
 تكون ناشرة بتركه ويمكن أن يقال تمكينها واجب ولا يمكن الا بفتح الباب
 فهو واجب حيث من باب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ومن ثم قال م ر بدل
 هذه العبارة أو أغلقت الباب في وجهه ويحجب أيضا بأن المعنى لم تمكنه من فتحه
 أو هو محمول على ما اذا كان الاغلاق يفعلها اه شيئا (قوله أولم تمكنه من
 نفسها) أي ولو نحو قبلة وان مكنته من الجماع حيث لا عذر في امتناعها منها فان

لزوجات) ولو كن اماء فلا
 دخل لاماء بخير زوجات فيه
 وان كن مستولات قال
 تعالى فان خفتن أن لا تعدلوا
 فواحدة أو ما ملكت أيمانكم
 أشعر ذلك بأنه لا يجب العدل
 الذي هو فائدة القسم في ملك
 اليمين فلا يجب القسم فيه
 لكن يسن كي لا يحقد بعض
 الاماء على بعض هذا ان
 (بان عند بعضهن) بقرعة
 أو غيرها وسيأتي وجوبها
 لذلك (فيلزمه) قسم (لمن بقي)
 منهن (ولو قام من عذر كمرض
 وحيض) ورتق وقرن وأحرام
 لان المقصود الانس لا الوطء
 وذلك بأن يبيت عند من بقي
 منهن تسوية بينهما ولا يجب
 التسوية بينهما في التمتع
 بوطه وغيره لكنهن اتسن
 واستثنى من استحقاق
 المريضة القسم ما لو سافر
 بنفسه فتخلفت واحدة لمرض
 فلا قسم لها وان استغقت
 النفقة صرح به الماوردي (لا)
 ان قام من (نشوز) وان لم
 يحصل به اثم كجنونة فسن
 خرجت عن طاعة زوجها
 كأن خرجت من مسكنه

لا تستحق فيها كمالا تستحق نفقة واذا عادت للطاعة لا تستحق قضاء والذي عليه القسم لكل زوج عاقل أو
سكران ولو مراهما أو سفيها فان جاز (٢٦٩) المراهق فالأثم على وليه وفي معنى النافذة المعتدة

والصغيرة التي لا تطبق الوطء
(وله أعراض عنهن) بأن لا
بيت عندهن لأن البيت
حقه فله تركه (وسن أن لا
يعطلهن) بأن بيت عندهن
وهن صنفين (كواحدة) ليس
تجدهن غير مباحة إلا أعراض
عنها ويسن أن لا يعطلها
وأدنى درجاتها أن لا يخلها
كل أربع ليال من ليلة
اعتبارهن له أربع زوجات
والصريح بالسكن في
الواحدة من زيادتي
(والأولى) له (أن يدور
عليهن) اقتداء به صلى الله
عليه وسلم وصوناً لمن عن
الخروج فعلم أن له أن
دعوهن لمسكنه أن انفرد
بمسكن (وليس له أن
يدعوهن لمسكن احداهن)
الأبرضا من كآذنه بعد
في هذا لما فيه من المشقة
عليهن وتفضيلها عليهن
ومن الجمع بين ضرائف مسكن
واحد بغير رضا من (ولأن
يجمعهن) ولا زوجة وسرية

عذرت كان كان به ضمان أو بغير مشكك وتأذنته تأذيا لا يمتثل عادة لم تعدنا
ثمرة وتصدق في ذلك أن لم تدل قرينة على كذبها ع ش على م (قوله) تستحق
قسما دل له أن بيت عندها أولا الظاهر لا حيث لزم على ذلك تأخير حق
غيرها حل (قوله واذا عادت الخ) ولو عادت في أثناء اليوم لم تستحق بقية على
الأوجه كالنفقة لا يعود وجوبها بقية اليوم شو يرى يمكن نقل نعم عن م
أنها تستحق بقية بخلاف النفقة واعتمده ع ش (قوله ولو مراهما) المراد به متنا
من يقدر على الوطء وإن لم يقارب سنه سن البلوغ حل وعبارة م التقييد بالبلوغ
جرى على الغالب فالميزا يمكن وطئه كذلك (قوله فالأثم على وليه) أي أن علم به
وتصر كما هو واضح ولا يجب عليه القضاء والقياس وجوبه بل من الزوج بعد قسمه
بعض نسائه طاف به الولي على الباقيات حل (قوله المعتدة) أي عن شبهة م
لغيرهم الحداثة مسا والمجنونة التي يخاف منها والمحبوسة ظمنا ولدين وإن أذن فيه
الزوج ونقل عن شيخنا زى ولو كان الحابس لها الزوج لا عن دين وفيه نظر حل
والحاصل أنه إن حبسها الزوج بغير حق لا تسقط نفقتها ولا قسمها وإن حبسها
بحق سقط كما لو حبسها أجنبي مطلقا بحق أو لا وحبسها لأزله ج أن كان بحق لم يسقط
والاستقطت لأن المانع من جهتها تفرير بشيرى (قوله وله أعراض) وكرهه
المتولى م (قوله أن لا يعطلهن) أي عن البيت والجماع جرع ش (قوله بأن لا بيت
عندهن) أي ابتداء أو بعد تمام دورهن لا في أثناءه لقوات حق من بقي منهن
حتى لو طلق واحدة ممن بقي وجب له عليه تجديد نكاحها بالوفاء حقها حل (قوله
وبعضهن) أي بالوطء لئلا يؤدي ذلك إلى فسادهن واضرارهن حل (قوله فعلم)
أي من قوله والأولى الخ (قوله وأن لا يجمعهن بمسكن) ويجوز بخيمة في السفر
لمشقة الأفراد وكذا جعل واحد في سفينة قال جرحيت تعذر أفراد كل جعل أه حل
(قوله الأبرضا من) أي رضى غير السرية أما هي فلا يشترط رضاها ولغير السرية
الرجوع عن الرضى حل (قوله وتشويش العشرة) لعل المراد بتشويش العشرة
عدم الألفة بينهما فهو عطف مسبب على سبب أه شيخنا (قوله لكن يكره الخ) المدار
على علمه بعلم إحدى ضرائفها بذلك من غير تجسس منها وإن لم يكن ذلك بحضورها
رجل الكراهة حيث لم يقصد أذية غيرها والأحرم وعلى هذا جعل القول بالتعريم

كافي اليرو وغيره (مسكن الأبرضا من) ٦٨ م لان جمعهن فيه مع تباغضهن بولد كثرة الحاجة وتشويش
العشرة فان رضين به جاز لكن يكره وطء احداهن بحضرة البقية لأنه بعيد عن المروءة ولا يلزمها الإجابة اليه

ولو في داره راوسه فل وعادها زاسكانهن من غير رضا من أو تميزت المرافق ولاقت المساكن بهن (ولا) ان يدعو (بعضا) لمساكنه ويمضي لبعض) (٢٧٠) آخر لما فيه من التخصيص الموحش

وعلى الجملة الأولى يجعل القول بالسكراة ذي روح له (قوله) أن كان في حله الخ (تقييداً لمتن) (قوله الموحش) أي المنفر (قوله ويلزم من دعائها الخ) يستثنى المأوردى ماذا كانت ذات قد وفخر ولم تمتد البروز فلا يلزمها اجابته وعليه ان يقدم لها في بيتها قال الاذرى وهو حسن وان استغربه المأوردى فلور كبت باجرة فالاجرة عليها الا عليه لانها من تمة التسليم الواجب عليها كما مر عن وأصله في شرح م وهذا اذا لم تكن معذورة فان كانت معذورة فالاجرة عليه لانه لا يلزمها الحضور اه قل على الجلال وقيل عن ع ش انها عليه ذهاباً وإياباً ومثله الشوبرى وعن سم انها عليها أول مرة فليراجع (قوله وهو أول) لان الذي دل عليه التواريخ الشرعية ان الميالي أول الشرح ل قال الزركشي كالاذرى والوجه في دخوله لذات النبوة لئلا اعتبار العرف لا طلوع الشمس أو غروبها ذي (قوله وهو الذي الخ) التلاوة ليس فيها الواو وقوله النهار مبصر الم يقل تبصروا فيه كما في جانب الليل قال القاضي تفرقة بين الظرف المجرد والظرف الذي هو سبب أي لان الليل ليس سبباً للسكون والنهار سبب للإبصار أي جعلكم مبصرين فيه ح ل والمراد بكونه مجرداً انه مجرد عن السببية اذ لا يلزم من الليل السكون تدبير وعسارة البراوى والنهار مبصراً اسناداً للإبصار إليه بمجاورة مقتضى للإبصار بذاته فكأنه مبصر ولذا لم يقل تبصروا فيه وقوله لباساً أي ساتراً كاللباس وقوله معاشاً أي يتعيش فيه (قوله وليساً فوقت نزوله) وان تفاوت وحصل لواحدة نصف يوم والاخرى ربع يوم مثلاً سم ع ش مالم تكن خلوة في سيره دون نزوله والا فالاصل في حقه وقت سيره وان تفاوت (قوله وله دخول في أصل) وتجب التسوية بينهما في الخروج له وجاعة كاجابة دعوة فانه خص به واحدة عصي ح ل (قوله كمرضاها المخوف) أو خوفاً على عياله من الحرق والسرقة ح ل قال م ر وان ما التمدته قال في التهذيب لو مرضت أو ولدت ولا متهد لها قال الرافعي أو لما متهد كحرم اذ لا يلزمه اسكائه فله ان يديم اليثوة عندها ويقضى بقياسه ان مسكن احداً من لو اختصر بخوف ولم تأمن على نفسها الآية جازله اليثوة عندها مادام الخوف موجوداً ويلزمه القضاء نعم ان سهل نقلها المنزل لا خوف فيه لم يبعد تعينه عليه (قوله ليتبين الحال) أي ليعرف هل هو مخوف أو غير مخوف رشيدى وقوله لعذره علة للمعاول مع علمه (قوله تمتع بغير وطء) ويبحث حرمة ان أفضى إليه انشاء قويا كافي قبلة الصائم ويفرق بأن ذات الجماع محرمة ثم اجماعاً لاهلها لانه اذا وقع وقع جائزاً وانما الحرمة لا مر خارج وهو حق الغير فاحتياطاً لذلك ولا كونه مفسداً له اذ لا يحيط هنا س ل

(الآية) أي برضاها من (أو بقرعة) ومما من زيادتي (أو غرض) كقرب مسكن من بعض البيادون الاخرى وخوف عليم ادون الاخرى كان تكون شاة والاخرى مجوزاً فله ذلك المشقة عليه في مضيه للبعد وخوفه على الشاة ويلزم من دعائها الاجابة فان أبت بطل حقها (والأصل) في القسم لمن عمله نهاراً (الليل) لانه وقت السكون (والنهار) قبله أو بعده وهو أول (تبع) لانه وقت المعاش قال تعالى هو الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصراً وقال وجعلنا الليل لباساً وجعلنا النهار معاشاً (و) الأصل في القسم (لمن عمله ليلاً) كما مر (النهار) لانه وقت سكونه والليل تبع له لانه وقت معاشه (وليساً فوقت نزوله) ليلاً مسكناً أو نهاراً لانه وقت خلوته وهذا من زيادتي (وله) أي الزوج (دخول في أصل) لواحدة (على) وجدة (أخرى) (أو رورة)

لغيرها (كمرضاها المخوف) ولو قلنا قال القرطبي أو احتمالاً لا يجوز دخوله ليتبين الحال لعذره (و) له دخول (قوله في غيره) أي غير الأصل وهو التبع (الحاجة) ولو لغير ضرورة (كوضع) أو أخذ (متاع) وتسليم نفقة (وله تمتع بغير وطء)

(قوله فيه) وكذا في الاصل على المتعذر ان كان ذكره له في غير الاصل وسكونهم
عنه في الاصل وبما يدل على امتناع ذلك حل روع عن علي (قوله من غير
مسيب) ثم حتى يبلغ الى التي هي نوبتها يبيت عندها أي كان يتحل في اليوم
على نسائه ثم اذا انتهى الى صاحبة اليوم واليلة بات عندها تلك الليلة قد دل ذلك
على ان طوافه على الله عليه وسلم كان في التبع لاني الاصل في (قوله ولا يفتل
مكنه) أي لا يجوز ذلك وقوله حيث دخل أي في الاصل أو في التبع بدليل ما يأتي شيخنا
(قوله قضى) أي في الجميع في الاصل والزائد في غيره خلافا لظاهر كلام الشارح
وعبارة زعي والحاصل انه اذا دخل في الاصل لضرورة وطال زمن الضرورة او اطاله
فانه يقضى الجميع وان دخل في التتابع لحاجة وطال زمن الحاجة فلا قضاء
وان اطاله قضى الزائد فقط خلافا لظاهر كلام الشارح اه اما حكم الدخول
فان مكان في الاصل لضرورة جائز الا حرم وفي التبع ان كان ثم ادعى حاجة جاز
والاحرم وحكم الاطالة في الاصل حرام وفي التبع مكروه فقد علمت ان المقامات
ثلاثة اه ح في وذلك لان قوله وان اطاله قضى ظاهره انه يقضى الجميع في الاصل
والتابع وقوله وان لم يطل فلا قضاء وان طال فيها وه وضعيف في الاصل والتابع
رفعهم ضمهم المعتمد من هذه المسئلة فيقال

- لا زوج ان يدخل لضرورة * لضرورة ليست بفات التسمية
- في الاصل مع قضاء كل الزمن * ان طال او اطاله فاتقسن
- وان يكن في تابع لحاجة * وقد اطاله لتلك الحاجة
- قضى الذي زيد فقط ولا يجب * قضاؤه في الطول هذا ما انتخب
- وان يكن دخوله لا لغرض * عصى ويقضى لا جاعا ان عرض

(قوله خلافه) وهو انه لا يقضى (قوله وقد يجعل الاقل) وهو كونه يقضى فيها اذا
دخل في التبع (قوله والثاني على خلافه) وهو ما اذا طال زمن الحاجة بنفسه
(قوله فيهما) كذا في اوسعك الشرح وعليه ينظر ما رجح الضمير لانه لا يصح ان
يرجع للاصل والتابع فالاولى اسقاط قوله فيهما لان الكلام في التابع
وفي بعض النسخ وقد يجعل الاقل على ما اذا طال او على ما اذا طال فوق الحاجة
والثاني على خلافه فيهما ملو على هذا فرجع الضمير واضع عن أي وهو طال
او اطال فلعل الشارح نظرا لهذه التهمة (قوله بالنشاط) أي الشهوة مسكاته
قهرى فاتبع المذمى فاندفع ما قال ان التحليل غير منتج المذمى (قوله فانه يذمى)
وكذا يجب القضاء عند طول زمن الخروج ليل أو لغير بيت الضرورة وان افسره

آية (أي في ذكره في غير
الاصول اما بوطه فيجزم لقول
في الشدة كان الذي على الله
طوبى و... لم يأت في حديثنا
جاء في حديثنا... كل امرأ من
غير مسير... رواه أبو
داود والحاكم...
(ولا) يطيل حيث دخل
(مكنه) فان اطاله قضى
كما في الازدب وغيره وقضية
كلام لا اصل كالموضة
واما ما اخذناه فيها اذا
دخل في غير الاصل وقد
يجعل الاول على ما اذا طال
فوق الحاجة والثاني على
خلافه فيهما فان لم يطل
فلا مكنه قضاء وان وقع وطه
لم يقض وان طال التكت
لتعلقه بالنشاط كدخوله
بلا سبب أي فانه يذم
يقضى ان طال مكنه

ويصحب بذلك وهذا الشرط من نيات في ولا يتحقق النوبة في إقامة * (٣٧٣) في غير اصل (التبعية للاصل) وتعتبر

بالاصل وغيره اعم من
تعيينه بالليل والنهار (وأقل)
نوب (قسم فأفضله) لمن عمله
نهارا (ليلا) فلا يجوز
بعضها طولها وبعض
أخرى لما في التبعض من
تشويش العيش واما ان
أفضله ليلة فلقرب العهده
من كاهن (ولا يجاوز ثلاثا)
بغير رضا من لما في الزيادة
عليها من طول العهد من
(وليقرع) وجوبا عند عدم
اذن (للابتداء) بواحدة
منهن فاذا خرجت القرعة
لواحدة منهن بدأ بها وبعد
تمام نوبتها يقرع بين
الباقيات ثم بين الاخيرتين
فاذا تمت النوب راعى
الترتيب فلا يحتاج الى اعادة
القرعة ولو بدأ بواحدة بلا
قرعة فقد ظلم ويقرع بين
الثلاث فاذا تمت أقرع
للابتداء (وليست) يمتن
وجوبا في قدر نوب من حتى
بين المسئلة والذقية (لكن
للحرة مثلا غيرها) ممن فيها
رق كما رواه الدارقطني عن
علي في الامة ولا يعرف له
مخالف ويقاس بها المبعضة
فالحرة ليلتان ولغيرها ليلة

ليكنه غطاء يقضي به عند فراغ النوب ولا من نوبة احدا من وعند فراغ ذلك التبعية
يلزمه الخروج ان آمن لغير مسجده اه جرو سن ل (قوله بذلك) أي بالذات
بلا سبب (قوله وهذا الشرط) أي قوله ان اطلال مكته لان مفهومه من الكاف
لان شبهه بالحكم الذي قبله حل (قوله في غير اصل) اما الاصل فتبعية النسوية
في قدر الإقامة فيه شرح مر (قوله ولا سيما وبعض أخرى) هذا لا يخرج بقوله
وأقل نوب الخ الا ان يقال اشار بذلك الى ان مفهوم قوله وأقل فيه تفصيل أي وان
غير الاقل ان لزم عليه تبعض لم يجز والاجاز واما ما ورد انه صلى الله عليه وسلم كان
يدور على نسائه في ليلة واحدة فمعه ول على رضا من ذلك حل (قوله واما ان الخ)
مقابل المحذوف تقديره واما ان أقل نوبة ليلة فلما تقدم واما ان الخ (قوله به) أي بالزوج
(قوله ولا يجاوز ثلاثا) أي يحرم ذلك وان تفرق في البلاد فان رضين جازت الزيادة
ولو شهر او شهرا أو سنة وسنة حن فاذا كان له زوجة بمصر بيت عند ما ثلاث
ليال وبعدها بيت في الجامع الا وهو مثلا واذا ذهب الى البلدة الاخرى يمكث
عندها ثلاثا وبعدها يمكث في محل معتزل عنها مدة اقامته قال البرماوى قال اقام
الحرمين لا يجب القسم لى ليست في بلد الزوج وبه قال الامام مالك (قوله وليقرع
للابتداء) سواء عقد عليهن مما أم مرتبا ولا يقال الحق للسابقة فالسابقة حل
(قوله وبعد تمام نوبتها يقرع) ليس بقيد فلما أقرع قبل تمام النوبة بأن والى
الاقراع بعد ذلك لتمييزهن من أول الامر فلا مانع شوبرى (قوله فلا يحتاج الى اعادة
القرعة) بل يجري على ترتيب الدور الذي أخرجه القرعة ع شر ويفهم منه انه
يجوز له اعادة القرعة وليس كذلك كما قاله شيخنا العزيزى ومنع الشيخ س ل
اعادتها حيث قال فلا يحتاج الى اعادة القرعة بل ولا يمكن من ذلك لانه ربما خرجت
النوبة لغير الاولى فيغوت حقها (قوله أقرع للابتداء) وكذا الباقي كما في شرح
الروض وعبادته فاذا تمت النوب اعاد القرعة للجميع (قوله لحرة مثلا غيرها) لو قال
لحرة ليلتان ولغيرها ليلة كان أولى لانه يوم جواز ثلاث ليال للحرة وليلة ونصف لغيرها
وأربع للحرة وليلتين لغيرها وليس كذلك كما يأتى (قوله من فيهارق) ومن عتقت
قبل تمام نوبتها انصفت بالحراثر فان لم تعلم الا بعد ادوار لم تستحق الامن حين العلم ان
جهل الزوج ايضا والا لوجه وجوب القضاء س ل (قوله ولا يجوز لها أربع) أي
بغير رضا من أو ثلاث كذلك كما هي مما مر ولما في الثانية من التبعض على الاخرى
شوبرى (قوله ولجدة بكر الخ) أي اذا كان في عصمته غيرها يريد المبيت عندها
اه شوبرى والا فلا يجب (قوله بكر) ولو امة مر (قوله بعناها المتقدم) وهي من لم

ولا يجوز لها أربع أو ثلاث ولغيرها ليلتان أو ليلة ونصف وانما تستحق غير الحرة القسم اذا استحققت النفقة بأن كانت تزل
مسئلة للزوج ليلتين نهارا كالحرة وتعتبر اعم من تعيينه بالامة (ولجدة بكر) بعناها المتقدم في استئذانها

(سبع و) جديدة (ثيب ثلاث) (٢٧٣) ولا بلا قضاء للآخريات فيما نذر ابن حبان في صحيحه سبع البكر

تقول بكارتها بوطء في قبلها من ل (قوله سبع) لان السبع أيام الدنيا والثلاث
 أقل الجمع شوبري (قوله من الستة) أي الطريقة الواجبة (قوله على الثيب) أي
 إذا كان بيت عندها والا أقرع بينهما فلا يتداه حل والحب ليست بقيد بل مثلها
 البكر فان كانت عند البكر السابقة سبعا فذلك والابن لم يبيت عندها كان
 الحق لها فبيت عندها سبعا ثم عند الأخرى سبعا فلو عقد على امرأتين معلوجين
 الاقراع الزفاف أي للمبيت عندها ثلاثا أو سبعا حل مع زيادة وايضا هو مثلها شرح
 م وكيف هذا مع ان الزفاف لا يجب الا على من معه غير جديدة وكان بيت عندها
 او حيث لا يتصور وجوب الزفاف مع الجديدة تن سواء فكهن معا أم مرتبا ولم يبيت
 عند السابقة بل لو اوجب حيث لا اقراع للابتداء كما قال حل في ما مروى يمكن
 تصويره فيما إذا اراده الزوج فانه حيث يراعى السابقة ويقرع في المعية كافي
 الروض (قوله وإذا تزوج الثيب على البكر) ليس بقيد بل مثلها الثيب وحيث لا
 يأتي ما تقدم في البكرين (قوله لتزول الحشمة) جرى على الغالب اذ لو كانت
 مستفرشة لسيدتها قبل ذلك فاعتقها وتزوج بها كان ثلاثا حيث لا حل (قوله
 وسبع به) لانها لما طمعت في الحق المشروع لغيرها بطل حقها بخلاف البكر اذا
 طلقت عشر اوبات عندها لم يقض الا ما زاد لانها لم تطمع في الحق المشروع لغيرها
 من ل (قوله أي بقضاء لمن) أي يقضى لكل واحدة سبعا سم على جبرأى
 ما إذا كان قبل الجديدة ثلاث بات عندهن واحدة بعد واحدة احدى وعشرين ليلة
 هذا تقدير كلامه ونارعه فيه من ل وعش فقال بشرط ان يكون السبع من
 نوبتها فقط كما يفيد التعبير بالقضاء عش قال وكيفية القضاء ان يقدرع بينهما
 ويدور فالليلة التي تخصها يبيتا عند واحدة منهن بالقرعة ايضا وفي الدور الثاني
 يبيت ليا تم عند واحدة من الباقيتين بالقرعة ايضا وفي الدور الثالث يبيت ليا تم
 عند الثالثة وهكذا يفعل في بقية الأدوار الى ان يتم السبع وتماه من أربعة وعشرين
 ليلة وذلك لانه يحصل لكل واحدة من اثني عشر ليلة ليلة فيحصل السبع مما ذكر
 لانك اذا ضربت السبع في اثني عشر وهي أقل ما يحل به القضاء لكل واحدة يبلغ
 أربعة وعشرين كما يعرفه (قوله وان شئت ثلاث عندك) فاختارت التثنية (قوله
 والا) أي لو كان المراد دوت عامين مع القضاء أي لكل واحدة ثلاثا لقال الخ اه
 شيئا (قوله ولا قسم ان سافرت لانه بلا ذنوبه) أي ما لم تضطر كان جلا أي ذهب
 جميع أهل البلد أو بقي من لا تأمن معه ذي وقال م ر نعم لو سافرت بالسيدرة قد باتت
 عند الحرة ليلة بن قضي ما اذا ربت كما نقلناه وأقراء وهو المتمد وان بلغ

وثلاث الثيب وفي الصحيح
 عن أنس من السنة اذا
 تزوج البكر على الثيب اقام
 عندها سبعا ثم قسم واذا
 تزوج الثيب على البكر اقام
 عند ثلاثا ثم قسم والعدد
 المذكور واجب على الزوج
 لتزول الحشمة بينهما واذا
 سوى بين الحرة وغيرها لان
 ما يتعلق بالطبع لا يختلف
 بالرق والحرية كذا في الغيبة
 والايالة وزيد فالبكر لان
 حياءها أكثر وقولي ولا من
 زيادتي واعتبر لان الحشمة
 لا تزول بالمفروق (وسن تغيير
 الثيب بين ثلاث بلا قضاء)
 الآخريات (وسبع به) أي
 بلا قضاء لمن كافعل صلى الله
 عليه وسلم بأمر سلمة رضي
 الله عنها حيث قال لها ان
 شئت سبيت عندك
 وسبيت عندهن وان
 شئت ثلثت عندك ودرت
 أي بالقسم الاول بلا قضاء
 والا لقال وثلثت عندهن
 كما لو سبيت عندهن
 روادعك وكذا سلمة عناء
 (ولا قسم لمن سافرت لانه
 بلا ذنوبه) والله اعلم

(أوبه) أي بأذنه (لا لغرضه) دواعيها ٦٩ يجب ذكروه كج وعمره وقبارة بخلاف غيره ما

ابن الرقعة في يومه ويحكيه الواحلت لخرباب البلاد ولا يحمل أهلها ما يقتضيه على
 قبل الضرورة كما لو خرجت من البيت لأشرفه على الأهدام كما إذا كان المسمى
 وقوله لا معه معطوف على مقدر تقديره وحدها أومع أجنبي واشتملت هذه العبارة
 منطوقا وهي ما على ثنتين وسبعين صورة لأنها إما أن تسافر وحدها أومع الزوج
 أومع أجنبي وعلى كل إما أن لا يأذن لها أو يسكت أو ينهها فهذه تسعة وعلى كل
 إما أن يكون لغرضها أو غرض أجنبي أو غرض الزوج أو غرضها وغرض أجنبي أو
 غرضها وغرض الزوج أو غرض الأجنبي والزواج أو لغرض الثلاثة أو لا لغرض هذه
 ثمانية تضرب في التسعة المذكورة تبلغ ما ذكره قوله لا معه بلا إذن يشمل اثنين
 وثلاثين لا وقوله لا معه صادق بكونها وحدها أومع أجنبي وقوله بلا إذنه شامل لما
 إذا سكت أو نهاها فهذه أربعة تضرب في ثمانية الغرض السابقة تبلغ ما ذكره وقوله
 أو بإذنه لا لغرضه يشمل ثمانية لصدقه بكونها وحدها أومع أجنبي وصدق قوله
 لا لغرضه بأن يكون لغرضها أو غرض أجنبي أو غرضها وغرض الأجنبي أو لا لغرض
 وسيأتي في مفهوم قوله أن لم ينهها وهو ما إذا نهاها ثمانية أيضا حاصلة من ضربها
 في أحوال الغرض الثمانية تضم الستة عشر لل اثنين والثلاثين تبلغ ثمانية وأربعين
 لا قسم فيم الأربعون منها صور منطوق المتن وثمانية من صور مفهومه وقوله بخلاف من
 سافرت معه ولو بلا إذن يشمل ستة عشر صورة لصدقه بلا إذن وعدمه فيضربان
 في ثمانية الغرض تبلغ ما ذكره وقوله أو لا معه الخ يشمل ثمانية لصدقه بأن تكون
 وحدها أومع أجنبي وصدق غرضه بكونه وحده أومع غرض أجنبي أومع غرضها
 أو لغرض الثلاثة تضم هذه الثمانية إلى الستة عشر تكون الجملة أربعة وعشرين
 فيقضى فيها ويتصور أضاؤه فيما لو سافرت معه بأن يصحب معه بعض زوجاته
 ويساكنهن ويتركها أو يخرج بقول المصنف سافرت ما لو خرجت لحاجتها في البلد
 بإذنه كان تكون ثلاثة أو ماشطة أو مغنية أو دابة تولد النساء فانه لا يسقط حقها
 من القسم ولا من النفقة زى وأقرب به مر ويشمل إذنه عليها برضاء (قوله ولو بلا
 إذن) ولو لغرضها س ل (قوله أن لم ينهها) فان نهاها فلا قسم لها ما لم يستمتع بها شرح
 م وظاهره أن الاستمتاع بها في جزء من السفر يوجب نفقتها والقسم لها في جميعه
 وهو ظاهر فيما بعد الاستمتاع لأن استمتاعه بها برضاء بما حبته له وأما الوجوب
 فيما قبله ففيه نظر ظاهر ع ش قال م وامتناعها من السفر مع الزوج نشور ما لم
 تكن معذورة عرض أو نحوه قال ع ش كشدة حر أو برد لا تطبق السفر معه ولو كان
 سفره مضية لانه لم يندعها المعصية بل لاستيفاء حقه زى (قوله لغرضه) أي ولو مع

ولو بلا إذن ان لم ينهها أولا
 معه لكن باقته لغرضه
 فيقضى لها ما فاتها (ومن
 سافر لقله لا يصعب
 بعضهن) ولو بقرعة (ولا
 بخلافهن) حذرا من الاضرار
 بل يتعلمن أو يطلقهن
 أو يترك بعضا ويطلق الباقي
 فان سافر ببعضهن ولو
 بقرعة

فرضي أومع غرضها أومع غرضها أو غرضي فالدأر على أن يكون لغرضه
 ملحق وذهب جبرالي أن غرضها أي الزوج والزوجية كغرضها فقط قل تغليبا
 لا مانع حل ولو سافرت لغرضها ثم في أثناء السفر قلبته لغرضها تغير الحكم
 كما استوجه الشو برى (قوله قضى للمختلفات) بأن رجوع أو سافرت بعد (قوله
 ولو سافرا قصيرا) للرد على من قال لا يستصحب بعضهن في القصر فإن قيل قضى لانه
 كالإقامة اه شرح م ر (قوله لكن بقرعة) أي وإن خرجت بغير صاحبة
 التوبة قال الملقيني فلا خرجت القرعة لصاحبة التوبة لم تدخل نوبتها بل إذا
 رجع وفاء أياها فإن استصحب واحدة بلا قرعة اثم وقضى للباقيات من نوبتها
 إذا عادت وإن لم يبت عندها إلا أن رضين فلا اثم ولا قضاء ولكن قبل سفرها
 الرجوع شرح م ر (قوله في الأولى) وهي ما لو صحب بعضهن (قوله مدة الإقامة)
 أي القاطعة للسفر كما سنبه عليه حل ويؤخذ منه أنه لا قضاء مادام ترخص
 ولو في مدة ثمانية عشر يوما كما شمله كلامهم بل جزم به في الأنوار شرح م ر (قوله
 فلا يحل له الخ) وحيث لا تجب إجابته حل وقوله مطلقا أي بقرعة أو لا وظاهر أن
 موضوع المسئلة أن السفر لغير قرعة فلا ينافي ما مر عن ع ش أن امتناعها من السفر
 مع الزوج ولو كان معصية نشوز لأن ذلك في سفره لثقة وهذا في سفره لغيرها (قوله
 لزمه القضاء) أي مدة السفر ذهابا وإيابا حل (قوله بنيتها عنده) هذه الصورة
 ذكرها الشيخ في ما سبق بعد قول المتن وبإقامته وعلم أن إيه لا ينقض فيهما ذكر
 أن شرطها أن يكون ما كنا مستقلا وقوله أو قبله هذه ذكرها المتن هناك بقوله أو موضع
 نوى قبل وهو مستقل ولم يشترط فيها المكث فقوله بشرطه راجع للمسئلتين لكنه
 في الأولى المكث والاستقلال وفي الثانية الاستقلال فقط وقال حل قوله بشرطه
 وهو كونه ما كنا مستقلا أن كان غير وطنه وكونه مستقلا فقط أن كان وطنه اه
 وبعبارة المتن في ما تقدم وينتهي سفره ببلوغه مبدء سفره من وطنه أو موضع آخر نوى
 قبل وهو مستقل الإقامة به مطلقا أو أربعة أيام صحاح فلم يشترط في الوطن استقلالا
 فكلام حل غير ظاهر (قوله فإن أقام في مقصده الخ) محترز قوله بذاتها عنده أو قبله
 (قوله على مدة المسافرين) وهي ما دون أربعة أيام صحاح أي غير يرمى الدخول
 والخروج (قوله قضى الزائد) أي على دون أربعة أيام والدون يتحقق بتقص جزءا من
 الأربعة فانظر ما إذا قضى إذا أقام الأربعة ثم ظهر أنه يقضي آخر لحظة من الرابع
 فالجواب أن ما يترخص فيه لا يقضيه وما لا يترخص فيه يقضيه حل (قوله ومن
 وهبت حقها) وإن لم يكن واجبا بأن وهبت قبل أن يبيت عند بعضهن لأن الحق

قضى للمختلفات وفلوى
 ولا يختلفن من زيادتي (أو)
 سافر ولو سافرا قصيرا
 (لغيرها) أي لغير قلة سفرها
 (مباحا حل) له (ذلك) أي
 أن يصحب بعضهن وإن
 يخالفن لكن (بقرعة في
 الأولى) للإباحة زواله
 الشيطان (وقضى مدة
 الإقامة) بقيد زواله بقول
 (أن ساكن) فيها
 (مقصوده) بخلاف ما إذا لم
 يسكنها وهو ظاهر
 وبخلاف مدة سفره ذهابا
 وإيابا إذ لم ينقل أنه صلى الله
 عليه وسلم قضى بعد عوده
 فصار سقوط القضاء من
 رخص السفر ولأن
 المصروية معه وإن فازت
 بمصيته فقد تعبت بالسفر
 ومشاقه وخرج بزادتي
 مباحا غيره فلا يحل له أن
 يسافر بواحدة منهن فيه
 مطلقا فإن سافرها لزمه
 القضاء للمختلفات والمراد
 بالإقامة ما مر في باب القصر
 فتحصل عند وصوله مقصده
 ببيتها عنده أو قبله بشرطه
 فإن أقام في مقصده أو غيره

بلانية وزاد على مدة المسافرين قضى الزائد (ومن وهبت حقها) من القسم

من يأتي (فالزوج رد) بأن لا
يرضى بذلك لأن التمتع بها
حقه فلا يلزمه تركه (فإن
رضي) به (ووهبه لعينة)
منهن (بات عندها) وإن لم
ترض بذلك (ليتيهما) كل
ليلة في وقتها متصلتين كاتتا
أو من منفصلتين كما فعل
صلى الله عليه وسلم لما وهبت
سودة نوبتها لعائشة كافي
الصين ولا يوالى المنفصلتين
لثلاثين خرق التي بينهما
ولأن الواهبة قد ترجع بين
الليلتين والولاء يفوت حق
الرجوع عليهما لكن قيده
ابن الرفعة أخذا من التعليل
بما إذا تأخرت ليلة الواهبة
فإن تأنست وأراد تأخيرها
جاء قال ابن السقيب وكذا
لو تأخرت فأخر ليلة الموهوبة
إليها رضاها تمسكها هذا
التعليل وهذه الهبة ليست
على قواعد الهبات ولهذا
لا يشترط رضي الموهوب لها
بل يكفي رضا الزوج لأن
الحق مشترك بينهما وبين
الواهبة (أو) وهبته (لهن)
أو أسقطته (واثنان من
زيادتي (سوى) بين
البقيات فيه ولا يخص به

من يأتي (فالزوج رد) بأن لا
يرضى بذلك لأن التمتع بها
حقه فلا يلزمه تركه (فإن
رضي) به (ووهبه لعينة)
منهن (بات عندها) وإن لم
ترض بذلك (ليتيهما) كل
ليلة في وقتها متصلتين كاتتا
أو من منفصلتين كما فعل
صلى الله عليه وسلم لما وهبت
سودة نوبتها لعائشة كافي
الصين ولا يوالى المنفصلتين
لثلاثين خرق التي بينهما
ولأن الواهبة قد ترجع بين
الليلتين والولاء يفوت حق
الرجوع عليهما لكن قيده
ابن الرفعة أخذا من التعليل
بما إذا تأخرت ليلة الواهبة
فإن تأنست وأراد تأخيرها
جاء قال ابن السقيب وكذا
لو تأخرت فأخر ليلة الموهوبة
إليها رضاها تمسكها هذا
التعليل وهذه الهبة ليست
على قواعد الهبات ولهذا
لا يشترط رضي الموهوب لها
بل يكفي رضا الزوج لأن
الحق مشترك بينهما وبين
الواهبة (أو) وهبته (لهن)
أو أسقطته (واثنان من
زيادتي (سوى) بين
البقيات فيه ولا يخص به

بعضهن فتجعل الواهبة كالمعدومة (أو) وهبته (له) فله تخصيص لواحدة بنوبة الواهبة ولا يجوز (قوله)
لواهبة أن تأخذ بحقة ما عوضا عن أخذته

(قوله ثم ما بدى) لأنه ليس هينا ولا منفعة حتى يقابل بمال شرح م ر (قوله واستفتت القضاء) لأنها لم تستعلم بمجانا م ر وإن علمت بالقساد حل (قوله والواهبه الرجوع) ولو في أثناء الليل حيث يجب عليه أن يخرج فوراً من عند الموهوب لها في أثناء الليل إن أمن فإن لم يخرج قضى من حين الرجوع حل (قوله قبل علم الزوج) بخلاف ما فات بعد علمه وكذا بعد علم الضرة المستوفية دون الزوج كما قاله بعضهم وارتضاه م رسم (قوله لا يقضى) بخلاف ما لو أباح مالك بستان ثمرة لا نسان ثم رجع عن الإباحة ولم يعلم الإباحة بالرجوع فإن ما لطف قبل العلم بالرجوع عليه صماته على المعتمد لأن ضمان الغرامات لا فرق فيها بين العلم والجهل رى (نصل في حكم الشقاق) في المختار الشقاق الخلاف والعداوة وقوله بالتعدى متعلق بالشقاق أى بسببه وكذا بين (قوله بعد أن كان بلين) قيد معتبر فلو كان ذلك عادتاً من أول الأمر لم يكن نشوزاً وكذا قوله بعد لطف الخ شيناً وفي حل على الجلال خرج بالعدية من هي دائماً كذلك فليس نشوزاً إلا أن زاد وقوله أعراضاً وعبوساً لأنه لا يكون إلا عن كراهة وبذلك فارق السبب والشتم لأنه قد يكون لسوء الخلق لكن له تأديبها عليه ولو بلا حاكم فائدة حكى أن رجلاً جاء إلى عمر يشكو إليه خلق زوجته فوقف ببابه ينتظره فسمع امرأته تستطيل عليه بلسانها وهو ساكت لا يرد عليها فانصرف الرجل قائلاً إذا كان هذا حال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب فكيف حالى فخرج عمر فرأى مولياً فتأداه ما حاجته إلى أنى فقال يا أمير المؤمنين جئت أشكو إليك خلق زوجتي واستطالتها على فسمعت زوجتك كذلك فرجعت وقلت إذا كان هذا حال أمير المؤمنين مع زوجته فكيف حالى فقال له عمر إنما تحماتها الحقوق لها على أنها طباخة لطعامي خبازة لحبزي غسالة ثيابي رضاعة لولدي وليس ذلك بواجب عليها وسكن قلبي بها عن الحرام فأنا أقبلها لذلك فقال الرجل يا أمير المؤمنين وكذلك زوجتي قال فحملها يا أنى فأنا هي مدة يسيرة عبد البر (قوله بلا هجر) المراد نفى هجر ففوت حقها من نحو قسم حرمة حيث بخلاف في المصعب ولا يحرم لأنه حقه شرح م ر بأن نيام في محلها بعيداً عن فراشها (قوله كأن يقول لها) وينبغي أن يذكر لها ما في الصبي إذا باتت المرأة هاجرة فراش زوجها العنتها الملائكة حتى تصبح أى سبتها حتى ترجع إلى طاعته (قوله في الحق الواجب لي عليك) والحق الواجب للزوج على الزوجة أربعة طاعته ومعاشرته بالمعروف وتسليم نفسها إليه وملازمة المسكن والحق الواجب على الزوج للزوجة أربعة أيضاً معاشرتها

لزمها رد ما استفتت القضاء
والواهبه الرجوع متى
شاءت وما فات قبل علم
الزوج به لا يقضى (فصل)
في حكم الشقاق بالتعدى
بين الزوجين وهو أنهما
أحدهما أو منهما فلو (ظهر
أما نشوزها) قولاً كان
تحييه بكلام خشن بعد أن
كان بلين أو فعلاً كان يجيد
منها أعراضاً وعبوساً بعد
لطف وطلاقة وجه (وعظها)
بلا هجر وضرب فلعلها تبدى
عذراً أو تنوب عما وقع منها
بغير عذر والوعظ كان يقول
لها اتق الله في الحق الواجب
لي عليك واحذري العقوبة
وبين لها أن النشوز يستقط
النفقة والقسم (أو علم)
نشوزها

(وعظها) (وهجرها في مضجع وضربها) وان لم يتكرر التشويز (ان افاد) الضرب يقال الله تعالى واللاتي تخافون
نشوزهن فمظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن والخوف (٢٧٨) فيه معنى العلم كما في قوله في خاف

من موص جنفا او اتعا وتقيدا
اضرب بالافادة من زيادتي
فلا يضرب اذا لم يقصد كالا
يضرب ضربا مبرحا ولا وجهها
وبها لك ومع ذلك فالاولى
الغفور يخرج بالمضجع الهجر
في الكلام فلا يجوز زفوق
ثلاثة ايام ويجوز فيها الخبر
الصحيح لا يحل لمسلم ان يهجر
اناء فوق ثلاثة لكن هذا
كما قال جمع محمول على ما اذا
قصد بهجرا ردها لحظ نفسه
فان قصد به ردها عن المعصية
واملاح دينها فلا تحريم ولعل
هذا مرادهم اذا نشوز حيث نشد
عند شرعي والهجر في الكلام
له ما اثر مطلقا ومنه هجره
صلى الله عليه وسلم كعب بن
مالك وصاحبيه ونهيه
الصحابه عن كلامهم ولو
ضربها وادعى انه بسبب
نشوزها وادعت عدمه
ففيه احتمالان في المطلب
قال والذي يقوى في ظني ان
القول قوله لان الشرع جعله
وليا في ذلك (لومعهما حقا
كقسم) ونفقة (الزومه
الفاضي وفاءه) كسائر
المتن من اداء الحقوق

بالمعروف ومؤتته والمهر والقسم اه ب ر (قوله وعظها) اي نذياح ل (قوله
في مضجع) بفتح الجيم ويجوز كسرهما اي الوطء او الفراش مريقال مضجع الرجل
وصع جنبه على الارض ويابه خضع اه مختار و قول مريال الوطء او الفراش اي وان
ادى الى تقويت حقه من ذلك القسم كما هو معلوم ان التشويز يسقط حقه من ذلك
وهذا طريق مأمور في المرتبة الاولى اه رشيدى (قوله وضربها) اي يهويده
لا بسوط وعصى ولا يبلغ ضرب الحرة اربعين وغيرها عشرين اه ح ل لكن
في شرح م ر انه يضرب يهوي العصى والسوط وليس لنامو ضيع يضرب فيه
المستحق من منعه حقه الا هذا والعبد شوي رى اي اذا امتنع من اداء حق سيده قال
ق ل على الجلال واعمة رشيدى كسجرو الخطيب انه لا ينتقل للمرتبة الثانية
الا اذا لم تعد الاولى اه فكان الاولى للمصنف التعبير بالقضاء بان يقول فهجرها
فضربها لكنه عبر بالوارقنداء بالآية السكرية واجيب عن الآية بان الواو فيها
معنى او التي للتويع (قوله ان افاد) اي ان علم انه يقيد شرح م ر (قوله
جنفا) اي ميلا عن الحق خطأ وقوله او اتعا بان تسمد ذلك بالزيادة على الثلث
او تخصيص غنى مثلا اه جلال بن (قوله فلا يضرب اذا لم يقصد) اي يحرم لانه
عقوبة بلا فائدة ح ل (قوله مبرحا) وهو ما يعظم الله عرفا ح ل وقوله ومع ذلك
اي مع جواز الضرب ان افاد فالاولى العفو بخلاف ولي الصبي فالاولى له عدم العفو
لان ضربه للادب مصلحة له وضرب الزوج زوجته مصلحة لنفسه شرح الروض
(قوله فوق ثلاث) محله في غير الابوين والانياء اما هؤلاء فلا يجوز هجرهم طرفه
عين لفضلهم على غيرهم كما لا يخفى شوي رى (قوله لحظ نفسه) اول الامر من معا
ح ل وم ر (قوله واملاح دينها) اي فقط (قوله ولعل هذا) اي التفصيل
مرادهم وهو المعتمد (قوله كعب بن مالك وصاحبيه) وهم امرارة بن الربيع
وهلال بن أمية اه زى وهم الثلاثة الذين خلفوا عن غزوة تبوك المذكورون
في قوله تعالى وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت
الآية ورائل اسماءهم جمعت في لفظ مكة وواخر اسماء آياتهم جمعت في لفظ عكة
شوي رى ومرارة بضم الميم برماوى (قوله ان القول قوله) فقوله مقبول في نشوزها
بيمينه بالنسبة لجواز الضرب لالسقوط النفقة والكسوة قال جرو محله فيما لم تعلم
جراته واشتهاره والالم يصدق ح ل (قوله الرمة قاض) اي ان كان اهلا فان لم

(أولادها) بشتم أو نحوه (بلا سبب نهاء) عن ذلك وانما لم يعززه لان اساءة الخلق تسكت بين الزوجين والتعزير عليهما يورث وحشة بينهما فيقتصر أولا على انهي لعل الحال يلزم بينهما (ثم) ان عاد اليه (عززه) بما يراه ان طابته (أودعي كل) منهما (تعدي صاحبه) عليه (منع) القاضي (الظالم) منهما (بمبرقة) خبر بهما من عوده الى ظلمه فان لم يمتنع أحوال بينهما الى أن يرجعا عن حالهما (٢٧٩) (فان اشتد شقاق) بينهما بان داما على التساب والتضارب

(بعت) القاضي وجوبا
(لا كل) منهما (حكما برضاها
(وسن) كونها (من أهلها)
لنظري أمرهما بعد اختلاء
حكمه به وحكمهما بها
وه معرفة ما عندهما في ذلك
ويصلح بينهما أو يفرقان
عسر الاصلاح على ما يأتي
لأنه وان خفت شقاق بينهما
فان اختلف رأي الحكامين
بعت القاضي آخر من ليعتدما
على شيء والتصريح بسن
كونهما من أهل الزوجين
من زيادة واعتبر رضاها
لان الحكامين وكيلا كما
قلت (وهما وكيلا لهما)
لأما كان من جهة الحاكم
لان الحال قد يؤدي الى
الفراق والبضع حق الزوج
والمال حق الزوجة وهما
رشيدان فلا يولي عليهما
في حقهما (في وكل) هو
(حكمه بطلاق أو خلع
وتوكل) هي (حكمها ببذل)
للعوض (وقبول) للطلاق به
ويفرقان بينهما ان رأاه

بأهل لكونه مجبورا عليه الزم وليه بذلك شرح م ر (قوله أو اذا نهى بلا سبب)
ولو كان لا يتعدى عليها وانما يكره محبتها المرض أو كبر أو نحوه ويعرض عنها فلا شيء
عليه ويسن لها استعطاؤه بما يجب كان تسترضيه بترك بعض حقها كما أنه يسن له
إذا كرهت محبتها لما ذكر أن يستعطفها بما يجب من زيادة الفتنة ونحوها شرح
م ر (قوله بمبرقة) متعاق بالظالم والمراد بالثقة عدل الرواية كافي شرح م ر
واكتفي به لعدم إقامة البينة على ذلك وقوله من عوده متعاق بمنع (قوله أحوال بينهما)
أي في المسكن والظاهر أن الحيولة لا يتأق معها قوله فان اشتد شقاق الخ ولذا لشد ذكر
م ر الحيولة في تعدي الزوج فقط وقد يقال يمكن اشتداد الشقاق مع الحيولة
بعوده حائط أو بخروج أحدهما الى الآخر تأمل (قوله شقاق) أي خلاف
وقوله لينظر ا متعلق بقوله بعت (قوله وكيلا) فيعزلان بما ينزل به الوكيل
شيئا (قوله لان الحال الخ) علة لقوله لا كما كان (قوله وهما رشيدان) هو
ظاهر في الزوجة ليتأق بذلك العوض لا في الزوج لانه يجوز خلع السفهية فيصح
توكيله فيه س ل (قوله أو خلع منه) يعلم مناسبة ذكر الخلع عقب هذا الباب
وأيا الغالب حصول الخلع عقب الشقاق اه شو برى (قوله وقبول) الواو
في الموضوعين يعني أو شو برى وفيه أن الموضع الاول فيه أو لا الواو والواو في الثاني
متينة فلا وجه لكلام المحشى

(كتاب الخلع)

بضم الخاء اسم مصدر من الخلع بفتحها الذي هو المصدر وأصل وضعه الكراهة وقد
يستحب كأن كانت نسبي وعشرتها معه وظاهر كلامهم أنه لا يكون واجبا ولا حراما
ولا مباحا حل وعش وهو نوع من الطلاق وقدمه عليه لترتبة غالبها على الشقاق
برماوى وقوله اسم مصدر فيه نظير لان اسم المصدر ناقص من حروف فعله وهذا
مساو للفظه وهو خلع فهو مصدر سماعي الا ان يقال انه اسم مصدر تخال لخلع
(قوله من لباس لكم) أي كاللباس ووجه الشبه بين اللباس والرجل والمرأة
ان كلامهما يلامق صاحبه ويشتمل عليه عند المعاشاة والمضاجعة كما يلامق
اللباس صاحبه ويشتمل عليه وقيل كون كل منهما يستر صاحبه عما ذكره من

سواها فان لم يرضيا ببعثهما ولم يتفقا على شيء أدب الحاكم الظالم واستوفى لاه ظلمه حقه ولا يكتفى بحكم واحد ويشترط
فيهما اسلام وحرية وعدالة وامتداء الى المقصود من بعثهما له وانما اشترط فيه ما ذلك مع انهما وكيلا لتعلق وكالتهما
نظر الحاكم كافي أمينه ويسن كونهما ذكرين (كتاب الخلع) بضم الخاء من الخلع بفتحها وهو التزاع لان
كلام من الزوجين لباس الا يخبر قال الله تعالى من لباس لكم وأنتم لباس لمن

الفواحش كما يستر الثوب العورة اه ابن يعقوب على المختصر (قوله فكأنه بفارقة
 الاخر نزع لباسه) أي الحسي لاجل قوله فكأنه والا فقد نزع المعنوي حقيقة
 وهذا يأتي في كل فرقة كالطلاق والفسخ فقتضاء ان كل فرقة تسمى خلعا واجب
 بأن علة التسمية لا توجب التسمية (قوله فان ما بين لكم عن شيء منه) أي ولو
 في مقابلة فلان العصية فهي شاملة للمذعي وزيادة وان كانت الآية الاخرى اصرح
 من هذا وهي قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به حل وسياق الاستدلال
 بها على ان لفظ المفاداة من صريح الخلع وهو المتمد وفيه ان الآية الاولى والحديث
 فاصر ان على ما اذا كان عوض الخلع من الصداق والمذعي اعم الا ان يقال يناس
 غير الصداق على الصداق اه شيخان السبكي والذي تحرران الصبيغ ثلاثة
 ان لا يفعل وان لم يفعل ولا فعل كذا في هذا الشهر فالاول لان ينفع فيهما الخلع لانها
 تعليقان بالعدم ولا يتحقق الا بالاحراق قد صادفهما الا آخريا شافلم تطلق وليس للبين
 هنا الاجتهاد حيث فقط لانهما تعلقت بسلب كلي والعدم في جميع الوقت بخلاف
 الثالث اعني لا فعل كذا في هذا الشهر ومثله لا بد ان يفعل كذا في هذا الشهر
 او انها تعطيه دينه في شهر كذا او يقضيه دينه في شهر كذا ثم يخالف قبل انقضاء
 الشهر وبعد تنكحه من الفعل او تمكثها ثم تتركها ومضى الشهر
 ولم توجد الصفة فانه لا يتخلص كما صرح به ابن الرفعة ورافقه الباسي وافتى به
 شيخنا م روتين بطلان الخلع اما لو علق الطلاق الثلاث بدخول مطلق فان الخلع
 يخاف فيه وصوب البلقيني وتبعه الزركشي اخلص مطلقا اعني لا فرق بين
 الاثبات والنفي اه زى لمخصا وقوله فقط راجع لجهة أي وأما البر فله جهات وهو
 الفعل في أي وقت وعبارة البر ماوى وهو مخلص من الطلاق الثلاث في الحلف على
 النفي مطلقا ومقيد او على الاثبات المطلق وكذا المقيد وقال العلامة م ر لا يخلص
 في الاثبات المقيد نحو قوله لا فعل كذا في هذا الشهر اه لما فيه من تفويت البر
 باختياره أي ان وقع الخلع بعد التمكن من فعل المحلوف عليه والا بان وقع قبل
 التمكن فيتبعه انه يخلصه سم على حجر وفي قول وهو يخلص من الطلاق الثلاث
 مطلقا كما ذكره الباسي وشيخ الاسلام والخطيب وغيرهم اه لكن في صورة
 الاثبات المقيد لا بد ان يخالف وقد بيني من الزمن جزء يسع فعل المحلوف عليه حتى
 ينقعه الخلع والا فلا ينقعه اه وفي جميع صور الخلع لا بد ان يكون العقد الثاني
 على مذهب الامام الشافعي اذا عقد وا قبل انقضاء العدة وفعل المحلوف عليه فان
 عقدوا بالتوكيل أي توكيل اجنبي كما يقع الآن على مذهب الحنفي فلا يصح بل

فكأنه بفارقة الاخر نزع
 لباسه والاصل فيه قبل
 الاجماع آية فان طين لكم
 عن شيء منه نفسا والامر
 به في خبر البضاري في امرأة
 ثابت ابن قيس بقوله له اقبل
 الحديقة وطلقها تطليقة

يلحقه الطلاق في العصة الثانية اذا وجد المخلوق عليه لان شرط صحة الخلع أي
 شرط كونه مخلصا من وقوع الطلاق الثلاث عند الحنفي المصير الى انقضاء العدة
 واصل المخلوق عليه بعد انقضائها ثم يقد فليحذر مما يقع الا أن من اخلط اه شيئا
 صهيقي الكبير لانه اذا اهل المخلوق عليه قبل انقضاء العدة يقع الطلاق الثلاث
 عنده كما هو مذكور في كتبهم (قوله هو فرقة) أي لفظ يحصل للفرقة ح ل
 (قوله ولو بلفظ فسادا) للتميم والمتمم انه صريح اذ ذكر المال أو نوى خلافا
 لح ل (قوله بعوض) وان لا يذ كر كما يأتي في قوله فلا يجري بلاذ كر عوض الخ
 لانه مذ كور تقدير كما يأتي قال الشوبري أما فرقة بلا عوض أو بعوض غير موصود
 كدم أو بمقصود راجع لغير من ذكر فانه لا يكون خلعا بل رجيا (قوله راجع
 لجهة زوج) أي وحده أي ليصح بالسمي ولو خالها على عشرة خمسة وخمسة
 لا يسهام مثلا فالظاهر انها تبرير المثل كما لو تزوجها باللف على ان لا يسهام الفاحيت
 يفسد الصداق ويجب مهر المثل ع ش وقوله ع ش راجع لجهة زوج أي وحده
 الخ يخالف الكلام الشوبري الا في الناقل له عن الثقة الا ان يفرق بين التعليق
 بالبراءة وغيره اه فلا يرجع لجهة الزوج كما لو علق طلاقها على البراءة مما لها على
 غيره فانه رجعي وهل يبرأ الاجنبي أولا قال البرماوي يبرأ فلو خالها على ابرائه
 وبراءة غيره فابراهم براءة مكية بأن كانت بالغة عاقلة رشيدة عالمة بالقدر المبرأ منه
 هل يقع بآثار انقار الرجوع بعرضه الزوج أو رجعا نظر الرجوع البعض الآخر لغيره
 قال جبر الاقرب الاول وعليه هل يبرأ كل من الاجنبي والزوجة أولا حررو قال
 البرماوي يبرأ أن لو وجود مسيئة البراءة وقوله والا قرب الاول لان رجوعه لغير الزوج
 يحتمل انه مانع للبينونة أو غير مقتض لها على الثاني البينونة واضحة وكذا على الاول
 اذ كونه مانعا عما يقبه ان انفرد لا ان انضم اليه مقتض لها كذا في الثقة شوبري وفيه
 انه يخالف لقاعدة انه اذا وجد مقتض ومانع يغلب المانع ولذا تبرأ منه بقوله كذا
 في الثقة ويمكن ان يقال انه من اجتماع المقتضي وغير المقتضي فيغلب المقتضي
 (قوله وليسيد) أي الزوج وهذا يفيد انه اذا اشترط ابتداء السيد لم يكن واجعا لجهة
 الزوج فبقع رجعا شوبري (قوله من قود أو غيره) هل بما يصح جعله صداقا أو وان لم
 يصح جعله صداقا كذا القذف والتعزير لان الكلام في لعوض الاعم ولو فاسدا
 سواء كان ذلك الفاسد مقصودا أم لا ثم ان كان ذلك الفاسد مقصودا لوقع بمهر المثل
 وان كان غير مقصود وقع رجعا والظاهر ان حد القذف والتعزير من المقصود فيجب
 في الخلع علم ما مهر المثل لان الظاهر ان المقصود لا يختص بمقابل بمال بل بل الخمر

(هو فرقة) ولو بلفظ فسادا
 (بعوض) مقصود راجع
 (لجهة زوج) هذا القيد من
 زيادة في شمول ذلك الرجوع
 العوض للزوج وليسيد وما
 لو خالعت بمائت لها عليها
 من قود أو غيره

والمنة ولا يسقط الحد والتعزير عنه لفساد عوضها وقيل يسقطان لأن العقد عليهما
 ينضم العفو عنهما ورد بأن إيجاب مهر المثل يمنع ذلك والمراد بالعوض ولو تقديرا
 فيدخل ما لو خالعهما على ما في كنفها عالين بأنه لا شيء فيه أو على البراءة من صداقهما
 أو بعضه مع علمهما بأنه لا شيء لهما عليه حيث يجب مهر المثل حل قال م ر لأن قوله
 في كنفها صفة لها أو صفة لها فإيته أنه وصفه بصفة كاذبة فتلغوفي صير كانه خالعهما على
 شيء مجهول (قوله فهو أهم من قول الرخصة الخ) أن قلت ان كتاب المصنف إنما
 يتعلق بالمنهاج فلم تعرض للرخصة هنا قلت لما أطلق في المنهاج ولم يقيد كان إطلاقه
 مقيدا بما ذكره في كتابه الآخر وهو قوله يأخذ الزوج أي يحمل المطلق على أحد
 الكتابين وهو المنهاج على قيد الآخر فكان هذا القيد مذكور في المنهاج فتعرض
 لوجه الأعمية ويحتمل أنه تعرض لذلك إشارة للجواب عن شيخه المهلي في عدم تقييده
 كلام المنهاج بكلام الرخصة كما هو عادته لأن عبارتها مدخولة اه شو برى أي
 معيبة فإن الأخذ ليس بقيد بل مثله إسقاط فهو القصاص وكذلك الزوج ليس قيداً
 فتدبر (قوله ويضع لم يقل وزوجة) لثلاث سكر مع الملتزم (قوله لما لك أمرهما)
 هذا بالنسبة للعبد إذا كان غير مأذون له في الخلع أما هو فيسلم له العوض في أوجه
 الوجهين شرح م ر (قوله ليبراً الدافع) ويضمن الولي ما سلم للسفيه بأذنه إذا تلف
 في يد السفيه حيث تمكن من أخذه ولم يأخذه س ر (قوله إلا بالدفع له) أي وقد
 دلت قرينة على إرادة التملك كأن قال لا صرفه في حوائجي والأوقع رجعي وأمال
 ولو سلمت المختارة العوض للسفيه بغير إذن وليه وكان ديناً رجع عليه عليه وهي
 على السفيه بما قبضه فإن تلف في يده فلا شيء له ما ولا تطالبه بعد رشده وإن كان
 عيناً أخذها الولي منه فإن تلفت في يد السفيه وكان الولي عالماً في الضمان وجهان
 أحدهما الضمان اه م ر أو بما لا يرجع إليها مهر المثل وفي قول يبدل العوض والدفع
 للعبد كالدفع للسفيه إلا أن المختارة تطالبه بما تلف في يده بعد عتقه اه سم ز ر
 (قوله رثراً به) وعلى وليه المبادرة إلى أخذه منه فإن لم يأخذه منه حتى تلف فلا غرم
 على الزوجة شو برى (قوله وخرج بمالك أمرهما) الأولى أن يقول وخرج بالعبد
 والمحجور عليه بسفه (قوله إذا خالع في نوبته) أي لأن العوض لمن وقع الخلع في نوبته
 فيقبض جميع العوض إن وقع الخلع في نوبته وإن وقع القبض في نوبة السيد ولا يأخذ
 منه شيئاً إن وقع في نوبة السيد وإن وقع القبض في نوبته هو وإن لم يكن مهياًة فهو بينهما
 بالتقسط وحينئذ يقبض ما يخصه لا جميع العوض حل (قوله قابلاً) كطائفتك على
 ألف في ذمتك فتقبل وقوله أو ملتصاً كأن قالت طائفتي على ألف في ذمتي فيقول

فهو المضم من قول الرخصة
 أصلها يأخذ الزوج
 (وأركانها) خمسة (ملتزم)
 لعوض (ويضع) وعوض
 بنوعية وزوج وشرط فيه
 صحة طلاقه فيصح من عبيد
 ومحجور عليه (بسفه)
 ولو بلاذن ومن سكران
 لا من صبي ومجنون ومكره
 كما سيأتي (ويضع) عوض
 مسالاة أمرهما من سيد
 وولي أو له ما يذنه ليبراً
 الدافع منه نعم أن قيد أحدهما
 الطلاق بالدفع له كأن قال
 إن دفعت لي كذا لم تطلق
 إلا بالدفع إليه وتبرأ به ويخرج
 بمالك أمرهما المكاتب
 فيدفع العوض له ولو بلاذن
 لأنه مستقل ومثله البعض
 المهيأ إذا خالع في نوبته
 (و) شرط (في الملتزم) قابلاً
 كان أو ملتصاً

ملقن على ذلك (قوله فوأعم من تعبيره بالقابل) فيه أن الملتزم علم من القابل
 بطريق الأولى أو المساواة لأن المراد بالقابل ما كان بمنزلة المشتري كما أن الزوج
 كالبائع فيشمل الملتزم وعلى كل لا عموم شورى (قوله اطلاق تصرف) أي ليصح
 التزامه المال ويجب دفعه حالا وهذا مراد الخلي بقوله ليصح خلاصه فخرجت السفينة
 لأنها لا يصح التزامها المال فيقع خلعها وجعيا وخرجت الأمة لأنه لا يجب عليها دفع
 المال حالا هذا مراده والاقتضاء أن خلع الأمة بغير إذن سيدها غير صحيح لأنها ليست
 مطلقة التصرف للمال ولو كان غير صحيح لما قرب عليه البيئونة مع لزوم العوض في ذمتها
 في مسألة الدين غاية الأمر أنها لا تطالب به حالا وأما الجواب عن الأمة بأنه يمكن
 أن يقال هي مطلقة التصرف للمال في ذمتها فمخالف لكلامهم إذ مطلق التصرف
 من يصح بيعه وشراؤه حل وعبرة قل وزي وشرط في الملتزم أي ليقع الخلع بما
 التزم لأصحته فانه صحيح مطلقا وقد يقال هو شرط لصحة الخلع بالنسبة للسفينة لأن
 عدم صحته يصدق بعدم وقوع الطلاق أصلا وبوقوعه رجعا كما سيذكره (قوله
 بأن يكون غير محجور عليه) دخل السفينة المهرل حل (قوله فلا اختلعت) مفرع على
 مفهوم قوله اطلاق تصرف (قوله أمة) أي رشيدة خلافا لما في شرح البهجة من
 قوله ولو سفينة إذا فرق بين الحرة والأمة اه زى وعبرة مرأما السفينة
 فكالحرة السفينة أي فيقع رجعا ولا مال وظاهره وان عين لها السيد عينا من
 أعيان ماله مع أنها تبين بها لأن العوض ليس منها كما قاله ع ش على م وقد يقال
 أن أطلق أو عين لها قدرا فالواجب يكون في نحو كسبها مع أن كسبها للسيد يقتضاء
 أنها تبين به (قوله ولو مكاتب) هل ولو فاسدة حل وهذا ضعيف بالنسبة لما إذا كان
 بد من في ذمتها فان المعتمد أن الخلع لا يقع بالمسمى الذي في الذمة بل بمنزلة الخلق
 للشارح كما يؤخذ من كلام زى وقرره شيخنا قال ع ش ولعل الفرق بين
 المكاتب وغيره أن المكاتب لما كانت مع السيد كالمستقلة ولا كمنعوعة من
 التبرع نزل التزامها بالعوض الذي لا تتمكن من دفعه حالا نزلة العوض الفاسد (قوله
 أو غيره) كالاختصاص ع ش (قوله بانتفاء الاذن) فيه المتضمن له عدم الاذن
 لها في الخلع حل قال الشوري لا يقال فيه قصور لأنه لا يشمل ما إذا كان فساد
 العوض بسبب عدم صلوحه للعوض كالتجزؤ لا نقول الغرض عدم الاذن وهو كاف
 في التعديل وان علل بعض الأفراد بشيء آخر وهو عدم صلوحه للعوض شورى (قوله
 انما تطالب به) شامل للمكاتب وان كانت تملك لأن ملكها ضعيف س ل و ع ش
 على م و قال حل كما يصح التزام الرقيق الدين بطريق الضمان ويطلب به بعد

فهو أعم من تعبيره بالقابل
 (اطلاق تصرف مالي) بأن
 يكون غير محجور عليه لأن
 التصرف المالي هو المقصود
 من الخلع (فلا اختلعت أمة)
 ولو مكاتب (بلا إذن سيده)
 لها (بعين) من مال أو غيره
 لسيد أو غيره فهو أعم من
 قوله عين ماله (بانت عهده
 مثل في ذمتها انفساد العوض
 بانتفاء الاذن فيه) (أو بد من)
 في ذمتها (فيه) أي بالدين
 دين ثم ما ثبت في ذمتها انما
 تطالب به

العتق واليسار لا يقال بهالة الوقت تؤدي الى جهالة العرض لا نقول هذا تأجيل
ثبت بالشرع لا بالجعل ومنه يؤخذ انه لو ثبت بالجعل بأن قال خالعتك على كذا ولا
أطالبك ما بعد العتق واليسار لم يصح وهو كذلك ولا يقال انه تصريح بمقتضى العقد
لان مقتضى عقد الخلع وجوب العرض حالا (قوله بعد العتق) أى عتق السكندر
(قوله فان أطلقه) أى الاذن أى لم يقدر لها قدر او لم يعين لها عينا والحال انها سميت قدرا
في عقد الخلع سواء كان ذلك القدر مساويا للمهر المثل أو أكثر منه أو أقل فان كان ذلك
القدر الذى سمته مساويا للمهر المثل أو أقل تعلق بجميعه بنحو كسبها فيؤخذ منه وان كان
أكثر من مهر المثل وجب منه قدر مهر المثل في نحو كسبها الحادث بعد الخلع والزائد
عليه تبسع به بعد عتقها شيئا ويؤخذ أيضا من زى (قوله وجب مهر مثل) أى
وجب من شأنها عليه ووجب مهر مثل الخ فكان الاولى ان يقول فان أطلقه وسميت
قدرا صح الخلع بما خالعت به وتعلق مهر المثل فأقل بنحو كسبها فنحذف جواب الشرط
وبعض الشرط والخامس ان السيد اما ان يأذن لها أولا واذا أذن فاما ان يطلق
أو يقدر قدرا أو يعين عينا واذا لم يأذن فاما ان تتخلع بعين أو بدلين (قوله مما في يدها)
أى وقت الخلع لا وقت الاذن ولا ما بعده قبل الخلع حرر اه حل (قوله فيما ذكر)
أى فى مسئلة الطلاق والتفدير وقد علمت ان كلامه شامل للسفينة وفى صفة
الخلع اذا كانت سفينة ولم يكن لها كسب فنظر حل (قوله عينا له) أى الخلع عن
(قوله محجورة) أى حرة ح (قوله ولما ذكر المال) وان كان جاهلا بالحال (قوله
فيه) أى المال وقوله لا لها ليست الخ راجع لقوله ولما ذكر المال وقوله وليس
لوليها راجع لقوله وان أذن الولي فيه ومحل ما لم يحش على ما لها من الزوج ولم يكن
دفعه الا بالخلع والا فلا وجه جواز بل وسدويه كما يفيد شرح مر قال ع ش نقلا
عن م على جرح ومع ذلك لا يمانع الزج المدفوع به فيقع رجوعا لعدم صحة المفاضل
(قوله بعد الدخول) أو ما في معناه كاستدخال المتى حل (قوله باثنا بلا مال) لانه
طلاق قبل الدخول حل (قوله يرفع طلاق) سواء نواه أو ضمير التماس قبولها أو لم
ينوه أو ضمير التماس قبولها أولا أخذ من قوله الا ان ينويه الخ لانه مستثنى من أمر
عام والتفدير لم يقع طلاق في جميع الاحوال الا في هذه الحالة فالصور أربع استثنى
منها صورة فهد ثلاث صور لا يقع فيها طلاق أصلا وعبارة البر ماوى سواء ذكر مالا
أولا وليس لها طلاق رجعي يتوقف على قبول الا هذا (قوله مما ذكر) أى من قوله
اختاعت لانه لا يقال اختلعت الا ان قبلت حل (قوله الا ان ينويه) أى الطلاق
بالخلع (قوله ولم يضم) أى لم ينو التماس أى طلب والظاهر انه لا حاجة الى

أخذ التماس واليسار (أو)
اختلعت (بأنه فان أطلقه)
أى الاذن (وجب مهر مثل
في نحو كسبها) مما في يدها
من مال تجارة ما دون ما فيها
(فان قدر) لها (دينا)
في ذمتها كدينار (تعلق)
المقدر (بذلك) أى بما ذكر
من كسبها ونحوه فان لم يكن لها
فبما ذكر كسب ولا نحوه
ثبت المال في ذمتها ونحوه
زيادتي (أو عين عينا له) أى
من ماله (تصينت) للموض
فلو زاد على ما قدره أو عينه
أو على مهر المثل في صورة
الاطلاق طوأت بالزائد
بعد العتق واليسار (أو)
اختلعت (محجورة بسفينة
طلقت رجعيا) ولما ذكر
المال وان أذن الولي فيه
لانها ليست من أهل التماسه
وليس لوليها ما لها من المال
مثل ذلك وظاهر ان ذلك بعد
الدخول والافيقع باثنا بلا
مال وصرحه السووى
في نكته ولو خالعتا لم تقبل
لم يقع طلاق كما فهم مما ذكر
وهو صرح به الاصل الا ان
ينويه ولم يضم التماس قبولها

فيقع رجعا كما سيأتي والتعبد بالبحر (٢٨٥) من زيادتي (أو) اختلعت (مرضة مرض موت مع) لانها

التصرف في ملها (وحسب
من الثلث زائد على مهر مثل)
بخلاف مهر المثل أو أقل منه
فن دأ من المال لان التبرع
انما هو بالزائد (و) شرط (في
البيع مائة زوج له فيصم)
الخلع (في رجعية) لانها
كأن زوجة في كثير من
الاحكام لا يباين اذ لا تباينة
فيه والخلع بعد الوطء أو ما في
معناه في ردة أو اسلام أحد
الزوجين الوثنيين أو نحوهما
موقوف (و) شرط (في)
العوض صحة امداقه فلو
خالها بفاسد يقصد (مجهول
وخرومية وموكل بمجهول
(بانت) لوقوعه بعوض (بمهر
مثل) لانه للرد عند فساد
العوض كافي فساد للهداق
(أو) بفاسد (لا يقصد)
كدم وحشرات (فرجعي)
لان مثل ذلك لا يقصد بحال
فكأنه لم يطمع في شيء
بخلاف للميتة لانها قد
تقصد للضرورة والجوارح
وتعبرى بفاسد أعم من
تعبيره بمجهول وخبر وقولي
يقصد مع قولي أولا الى آخره
من زيادتي ولو خال معلوم
ومجهول فسد ووجب مهر

الانتباس لانه لا يلزم من نية قبوله طلبه وقوله أيضا ولم يصغر فان أصغره لم يقع لانه
في المعنى معلق على قبولها ولم تقبل وقوله فيقع رجعا أي في الدخول بها حل والا
فيقع بانها تصم هذه لقوله فيما تقدم والا فيقع بانها ويضم قوله فيقع رجعا الصورة
التي فيكون صورا المحجورة بسبعة سبعة اثنان يقع فيهما الطلاق باثنا واثنا يقع فيهما
رجعا وثلاث لا يقع فيهما طلاق أصلا من ل بنوع تصرف وظاهر كلامهم
هنا انه لا بد من نية الطلاق هنا ولو بلفظه حر اه برماوى (قوله فيقع رجعا)
أي لانه طلاق مستغل بلا عوض (قوله زائد على مهر المثل) فان لم يسع الزائد
الثلث ولم يجز الوثرة فسخ المسمى ورجع بمهر المثل في ل على الجلال وقال
في شرح الروض فان خالعت بعد قيمته مائة ومهر مثلها خسون فالمحابة بنصفه
فان احتمله الثالث أخذه والا فله الخيار بين ان يأخذ النصف وما احتمله الثالث من
النصف الشافعي وبين ان يفسخ ويباخذ مهر المثل من تركتها (قوله لان التبرع
انما هو بالزائد) ومهر المثل في نظيره المصحة لا يقال ان الزائد وصية لو اوت وهو
الروح لخروجه بالخلع عن الارث نعم ان ورت من جهة أخرى كأن كان ابن عم
فالزائد وصية لو اوت (قوله مائة زوج له) أي من جهة الانعاع به اه (قوله
لا في بائن) ولو بانها عدة الرجعية وان كان معاشرهما معاشرة الأزواج لانها بعد
انقضاء عدتها كالبائن الا في حقوق الطلاق فعليا عليه فلا عصمة على كها حتى
يأخذ في مقابلتها ما لا وهل تطلق بذلك لظاهر نعم حل (قوله وشرطي العوض)
أي ليقع به الخلع صحة امداقه فلو خالها بما لا يصح امداقه نظر ان خالها بفاسد
يقصد فهو قسمان وينبغي ان يكون منه حد التعزير والقذف كما تقدم ويرد عليه
مال أو صدقها تعلم سورة بنفسها فان امداقها صحيح ولا يصح ان يخالها على ذلك أي
على تعلم سورة بنفسها لتعدد التعليم فهذا يختلف للعدر حل (قوله وخرومية)
كأن قالت خالعتني على هذا النحر أو هذه الميتة أو على هذا وهو في اواقع خبر أو ميتة
حل (قوله كدم) علمه أو جهله كما هو ظاهر اطلاقهم حل (قوله وحشرات) أي
لا يصح بيعها حل ونظم بعضهم ضابط ذلك فقال

بفاسد يقصد أو ذي جهل * الخلع واقع بمهر المثل
رجعي ولا مال بنيره ما قصد * وبالمسمى ان بما صم عقد

(قوله فسد) أي العوض (قوله ولم يكن فيه شيء) أي وان كان عالما به وكذا ان كان
في كفها شيء فاسد مقصود علم به أولا فان كان في كفها معلوم صحيح وعلم به وقع الطلاق
في مقابلته وان كان في كفها غير مقصود علم به أولا وقع رجعا اه س ل (قوله اذالم

المثل أو يصح وما سد معلوم مع ٧٣ يجت في الصحيح ووجب في الفاسد ما يقابله من مهر المثل ولو خال
بما في كفها ولم يكن فيه شيء بانت بمهر المثل وانما يطالب في الخلع بمجهول اذ لم يعاق أو عاق باعطائه وامكن مع الجهل

يعلق الخ) كقوله خالعتك على ثوب في ذمة لك فانها تبين بمهر المثل وأما لو علق
بجهول فان كان يمكن اعطاء المعلق عليه كانا أعطيتني ثوبا فانك طالق بآنت
بمهر المثل باعطاء مهر المثل كما أشار اليه بقوله أو علق الخ وان كان لا يمكن اعطاء المعلق
عليه كان علق خلعها على اعطاء ما في كفها ولم يكن فيه شيء لم تطلق شيئا
(قوله فلو قال) أي لرشيده وهذا محترز قوله اذا لم يطلق ومحترز قوله أو علق الخ
مالو قال طلقك على ان تطيني ما في كفك ولا شيء في كفها فانه مجهول لا يمكن
اعطاؤه وهو في الحقيقة أي قوله ان أبرأتني من دينك الخ مفهوم قوله وأما يمكن مع
الجهل وقال بعضهم انه مفهوم قوله أو علق باعطاءه لانه معلق بالابراء لا بالاعطاء
(قوله لم تطلق) محله اذا لم يقل بعد البراءة طلقك فان قاله بعدها نظر ان ظن صحتها
وقصد الاخبار عما وقع وطابق الثاني الاول في عدد الطلاق لم يقع والواقع أما لو
قالت له ان طلقني فآنت بريء من صداقي وهي جاهلة به فطلقها نظر ان ظن الصحة
وجوب مهر المثل له عليها وان علم الفساد كان رجعا وهذا يجمع بين التناقض في هذه
المسألة زى ويقع كثيرا ان يحصل مشاجرة بين الرجل وزوجته فتقول له
أبرأتك فيقول لها ان صحت براءتك فآنت طالق والذي يظهر انها ان أبرأتها من
معدوم وهي رشيده وقع الطلاق رجعا لتعليقه على مجرد صحة البراءة وقد وجدت
بقوله لها أبرأتك قبل أن يعلق لا بأسا لانه لم يأخذ عوضا في مقابلة الطلاق لصحة البراءة
قبل اه ع ش على م ر (قوله بذلك) أي بفاسد يقصد (قوله فيقع رجعا) حيث
صرح بسبب الفساد كقوله على هذا المنصوب أو الحرج بخلاف مالو قال على هذا
العبد وهو في الواقع منصوب فيقع باثنا بمهر المثل اه ع ش على م ر عند قوله فيما
يأتي أو صرح بأسد نفل فخلع بمنصوب وقوله فيقع رجعا والفرق ان الزوجة غير
متبرعة بما تبذله لا هي تبذل المال لتصير منفعة البضع لها والزواج لم يبذل لها ذلك
مجانا فلزمها المال بخلاف غيرها لانه متبرع بما يبذله فاذا صرح بالخبرية فقد صرح
بترك التبرع حل (قوله فلو قدر الخ) في هذا التفريع نظر الا أن يقال هو تفريع
على ما علم من ان الوكيل يجب عليه مراعاة المصلحة لانه يقول لو كان مفرعا على
ذلك لاقتضى السطلان بالخالفه مطلقا حل هذا غير ظاهر بل هو مفرع على ما علم
من أن الوكيل يجب عليه مراعاة المصلحة (قوله فنقص عنه) ولو انها تنسأح به حل
(قوله فنقص الوكيل) أي نقصا فاحشالا تنسأح به وفارقت ما قبلها بأن المقدار
يخرج عنه بأي نقص بخلاف المحمول عليه الاطلاق لا يخرج عنه الا بالنقص
الفاحش ومثل النقص ما لو خالع بمؤجل أو بغير نعت البلد أو بغير الجنس أو الصفة

فلو قال ان أبرأتني من دينك
فآنت طالق فأبرأتها منه
وهو مجهول لم تطلق لعدم
وجود الصفة واستثنى من
وجوب مهر المثل بالخلع بخبر
خلع الكفار به اذا وقع
الاسلام بعد قبضه كما في
المهر وخرج بزيادة في ضمير
خالعها خلعها مع الاجنبي
بذلك فيقع رجعا (ولها) أي
لأزواجين (توكيل) في الخلع
(فلو قدر) الزوج (لو كيله
مالا فنقص) عنه أو خالع
بغير الجنس (لم تطلق)
للمخالفة كما في البيع
بخلاف مالو اقصر أو زاد
عليه ولو من غير جنسه لانه
أقنى بالاذون فيه وزاد في
الثانية خيرا (أو أطلق)
التوكيل (فنقص) الوكيل
(عن مهر مثل بآنت به) أي
بمهر المثل

كما لو خالع بفاسد ودارقت ما قبلها بصريح مخالفة الزوج في ذلك دون هذه امانص عليه الشافعي وصححه في أصل
الروضة وفتح التنبيه ونقله الرافي عن العراقيين والرويات وفي المهمات ان الفتوى عليه والذي صححه الاصل وقال
الرافعي كانه أقوى توجبها انها لا تطلق كافي البيع بدون عن المثل اما اذا خالع بمهر المثل أو أكثر فيصح لانه أنى يقتضى
مطلق الخلع وزاد في الثانية خيرا كما يعمل (٣٨٧) اطلاق التوكيل في البيع على عن المثل (أو قدرت) أى

الزوجة لو كملها (مالا فزاد)

عليه وضاف الخلع لها) بأن
قال من ماله ما بوكالتها (بانت
بمهر مثل عليها) لفساد
المسمى (أو) اضافته (إله) بأن
قال من مالى (لزمه مسماء)
لانه خلع أجني (أو أطلق)
الخلع أى لم يصفه لها ولا له
(فكذا) يلزمه مسماء لان
صرف اللفظ المطلق اليه
يمكن فكانه اقتداها بما سمته
وزيادة من عنده (و) اذا
عزم (رجع) عليها (بما
سمت) هذا ما فى الروضة
كاملها تقول الاصل فعلها
ما سمته وعليه الزيادة نظر
فيه الى استقرار الضمان اما
اذا اقتصر على ما قدرته
أو نقص عنه فينفذه وان
أطلقت التوكيل لم يزد الوكيل
على مهر المثل فان زاد عليه
فكما لو زاد على المقدور (وصح)
من كل من الزوجين (توكيل

كما أفاده مروح ل (قوله كما لو خالع) أى الزوج (قوله فيصح) أى ما لم ينه عن
الزيادة والا فلا تطلق برماوى (قوله لفساد المسمى) فان قيل ما الفرق بين وكيلها
ووكيلها فان نقص وكيله عن مقدره ينافيه كما تقدم أجيب بأن البضع مقوم عليه
وليس بيع الا بما قدره بخلافها فان قصد ما التخص وهو حاصل بانتهاء مسماءها ووجوب
مهر المثل جبر (قوله لزمه مسماء) ولا رجوع له عليها بشئ وقوله بعد واذا عزم
رجع عليها الخ خاص بصورة الاطلاق كما أفاده ع ش (قوله لانه خلع أجني)
عبارة شرح م ر لان اضافته له سه اعراض عن التوكيل واستبداد أى استقلال
بالخلع مع الزوج (قوله رجع عليها بما سمت) أى ان نواها والا فخلع أجني فلا
رجوع له م ر ع ش (قوله تقول الاصل الخ) فتضاء له لا يطالب بالكل بل
بالزيادة وليست كذلك وقوله نفار فيه الخ أى فلا ينافى انه يطالب بالكل أى
بما سمت وبما زاد وهى انما تطالب بما سمت حل (قوله وان أطلقت التوكيل)
مقابل قوله أو قدرت الخ وقوله فكما لو زاد على المقدر أى فيه صل بين كونه يضيف
الخلع لها أو يطلق (قوله توكيل كافر) أى ذمى أو حربى أو مرتد لان المرتد
يصح خله للسلمة فى الجملة وذلك اذا طلبت منه أن يطلقها على كذا فأجابها
فارتد ثم أسلم فى البتة كما سيأتى فى كلامه حل (قوله ولحمه خله) ضمنه معنى
تخاذه ففسدها بن والافه ويتعدى بنفسه (قوله لاستغلا لها الخ) التعليل
على التزيع فلا ق. تعليل لصحة توكيلها عن الزوجة فى الاختلاع والثانى
تعليل لصحة توكيلها عن الزوج فى الخلع (قوله وذلك) أى قوله طلقى نفسك (قوله
فذلك) أى ظاهر لانه اذا جازتوكيلها فى طلاق نفسها جازتوكيلها فى طلاق غيرها
(قوله وان لم يأذن السيد) أى فى الوكالة (قوله الا اذا أضاف المال اليها الخ) أشار
بهذا الى أن فى مفهوم المتن تفصيلا وليس مفهومه انه لا يصح من الزوجة توكيل
السفينة مطلقا (قوله فان أطلق) أى لم يصف المال اليها ولا له وكذا ان أضاف
المال اليه كان قال فى ذمتى أو فى مالى فانه يقع رجعا كفى شرح الروض و ح ل

كافر) ولو فى خلع مسلمة كالمسلم وأصح خله فى البتة عن أسلمت تحته ثم أسلم فيها (وامرأة) لاستقلالها
بالاختلاع ولان لها تطبيق نفسها بقوله لها طلقى نفسك وذلك اما عليك للطلاق أو توكيل به فان كان توكيلا فذلك
أو عليك كفى جاز عليك الشئ جازتوكيلها به (وعبد) وان لم يأذن السيد كما لو خالع لنفسه وتعبيرى يصح الى آخره أعم بما
عبر به (و) صح (من زوج توكيل محجور) عليه (بسفه) وان لم يأذن الولي ادلا متعاقب توكيل الزوج فى الخلع عهدة
بخلاف وكيل الزوجة فلا يصح ان يكون سفيفا وان أذن له الولي الا اذا أضاف المال اليها فتبين ويلزمها اذا ضرر عليه
فى ذلك فان أضاف وقع الطلاق رجعا كاختلاع السفينة

(قوله واذا وكت عبدا) هذا من فروع مسألة العبد فكان الاولى تقديمه قبل قوله ومن زوج تو كيل الخ خصوصا والكلام على مسألة السفية لم يتم اذ بقي منها قوله ولا يوكله بقبض واجيب بأن ذكره هنا للناسبة قوله الا اذا اضاف المال اليها (قوله وان اطلق ولم ياذن السيد الخ) والفرق بين العبد والسفية في صورة الاطلاق ان العبد ذمته تقبل الالتزام بخلاف السفية فانه لا يصح بيعه ولا غيره واما ثبوت ارض الجنابة في ذمته فهو من باب ربط الاحكام بالاسباب شيئا عزيزي (قوله طوبى بالمال الخ) واما الزوجة فتطالب به حال برماوى وقوله بعد العتق أى لسكته م (قوله ان قصد الرجوع) ويفرق بين هذا وما مر في تو كيل الخ في قوله ورجع عليهم بما سميت حيث لم يشترط قصد الرجوع بأن المال لم ينأهل مستحقه للمطالبة به ابتداء وانما تطرأ مطالبة به بعد العتق المجهول وقوعه فضلا عن زمنه ولو وقع كان ككالاته المبتدأ بشرط صارف عن التبرع بخلاف الخرفان التعلق به عقب الوكالة قربة ظاهرة على ان أدائه انما هو من جهتها فلم يشترط لرجوعه قصد اه شرح م وقوله ان قصد الرجوع بأن نواها باختلافه وكذا ان اطلق برماوى ومروزي قال شيئا العزيزي ان كان المراد بقصد الرجوع انه نواها حال الخلع فصح ويكفي كون معنى قوله اطلق أى في الظاهر وهو نواها في الباطن والا فلا يصح الا على قول الغزالي القائل بأن الوكيل اذا اطلق يكون خلع لها وكلام مروياته وقال امام الحرمين يكون خلع اجنبي واعتمده بعضهم اه فالمراد بقصد الرجوع ان لا يرد نفسه وقول البرماوى بان نواها بيان محل قصد الرجوع لا تصوير له (قوله وان اذن له فيها) أى في الوكالة وقوله تعلق المال بكسبه أى الحاصل بعد الخلع (قوله رجع) أى سيده ع ش مالم يقصد التبرع برماوى وعبارة س ل قوله رجع أى وان لم يقصد رجوعا لوجود القرينة الصارفة عن التبرع هنا تجوز طالبة الفقه عقب الخلع (قوله وحله السبكي) أى المذكور من مراءة الملتزم الا لزم لها صحة القبض اعتمده م واعتمد جحر الاطلاق واجاب عن قوله لان ما في الامة الخ بأن الكلام في مقامين عدم صحة القبض للسفية وبرائة الزمة للاذن فيه قياسا على اذن لولي له في مامر والتعليل المذكور لا يتج في البرائة لانه موجود في قبضه منها باذن وليه في مامر ومع ذلك قالوا ويرافاده س ل قوله وتعلق الطلاق بدفعه أى فيقع رجعا لوجود الصفة مع عدم صحة القبض فليراجع رشيدى على م مروغى بظاهر مخالفته كلام الشارح وصور شيئا العزيزي قوله وتعلق الخ بأن يقول له الزوج وكنت في طلاقها وتعلق الطلاق بدفع المال اليك فيعلق هو

واذا وكت عبدا فاضاف
المال اليها فهي المطالبة به
وان اطلق ولم ياذن السيد
له في الوكالة طوبى بالمال
بعد العتق واذا غرمه رجع
عليه اه ان قصد الرجوع
وان اذن له فيها تعلق المال
بكسبه ونحوه فاذا اذى من
ذلك رجع به عليها (ولا
يوكله) أى المحجور عليه
بصفه الزوج (قبض)
لعدم اهليته لذلك
فان وكله وقبض في التهمة
ان الملتزم يبرأ والموكل مضيع
لما له واقره الشيخان وحله
السبكي على عوض معين
او غير معين وتعلق الطلاق
بدفعه

عند التعلق اهـ او عند انفصاله عن الروح لا يكون في تطبيق الطلاق
 لا يصح من شيء من هذه المعاني بل هو قول الروح لا يكون طلاقا حتى يعلق بالروح
 في نفس طالق ولو كان في نفسه متناهيا لكان على ان يصدق على راسع الزوج
 فان كان راسع الزوج مكيل كان سورته ان دفعت له ذبلا فانت طالق من موكل
 (قوله ان كان في الذمة) اي ولم يطلق الطلاق بدفعه الخالف ما قبله شيئا وبما
 شرح به او غيرهما من وعاق الطلاق بدفعه والا يصح القبض الخ وقوله ولا اي
 وان لم يطلق الطلاق بدفعه وهي احسن من عبارة الشارح الموهمة خلاف المراد لان
 قوله فان كان في الذمة يوجب ان ما قبله ليس في الذمة (قوله لم يصح القبض) المناسب
 ان يقول لم يبرأ الملتزم لان الكلام في براءة له لكنه عبر بالادرم وقوله لم يصح القبض
 يوجب منه ان القبض صحيح فيما قبل منه وان كان لا يصح انموكيل فيه وهو كذلك
 بدليل براءة الملتزم بالقبض والاذن فيه (قوله ما مر فيها) رده عليه ان الطالع قد يكون
 بدون قبول كما يأتي في قوله اريد ايصغة تعليق الخ وانه قد يصح بالتعلق كما في قوله
 المذكور وانه قد يصح مع عدم توافق الايجاب والقبول معنى كما يأتي في قوله
 ولو اختلف الخ اي بالنسبة للصورة الرابعة فدفع ذلك كله بقوله على ما يأتي اي
 من قوله ولكن لا يذم الخ (قوله وتقدم الفرق بينهما) عبارة ثم يخلاف السيرة في الخلع
 والفرق الذي اطلع من جانب الزوج شائبة تطبيق ومن جانب الزوجة شائبة
 جهالة وكل منهما يحتمل الجهالة (قوله ممن يطلب منه الجواب) تقدم تضعيف
 نظير هذا في البيع وهنا كذلك فلا فرق بين من يطلب منه الجواب وغيره ل (قوله
 وصرح بخلق الخ) كان الاولى عكس ذلك كان يقول وصرح ما لاق الخ فصار
 ككنايات الطلاق ككنايات في الخلع مع ذكر المال فلا بد ان ينوي بها الطلاق
 ح ل ويحاط بان العبارة مقابلة لان صيغ الطلاق معلومة والمعلوم يجعل مبتدأ وقال
 شيخنا العزيز ما صنعت الشارح اولى لان الحدث عنه هو الخلع لكن يرد ان الخبر
 هو المجهول (قوله ومنها فسخ وبيع) به عليه لانه لم يذكره في كنايات الطلاق
 وفيه اشارة الى ان الفسخ ان ذكر مع المال يكون خلعاً فيقتض عدداً للطلاق (قوله
 من كنياته) اي الخلع (قوله الى النية) اي وفورية القبول شوبرى وهل يحتاج
 الى النية من الزوج او منهما (قوله ومن صريحه) اي زيادة على صريح الطلاق
 الا في مشتق مفاداة اي مفاداة وما اشتق منها كما ذكره الشيطان خلافاً لما
 كلام المصنف من ان نفس المفاداة ومثلها الطلع ليس من الصريح بل من الكنايات
 وهو قياس ما سياتي في الطلاق وكان المناسب ان يقول ومشتق افتداه لانه الذي

فان كان في الذمة لم يصح القبض
 لان ما في الذمة لا يتعين
 الا قبض صحيح فاذا لم يكن
 على الملتزم حق الزوج
 في ذمته (ولو وكلا) اي
 الزوجان (واحد على طرفا)
 مع احد الزوجين او وكلاهما
 (قوله) اي دون الطرفين
 الا ان يقر في الطرفين
 كما في البيع وغيره (و) شرط
 (في الصيغة ما) مر فيها
 (في البيع) على ما يأتي
 (و) يمكن (لا يصح) هنا
 (تحلل كلام يسير) وتقدم
 الفرق بينهما ثم يخلاف الكثير
 ممن يطلب منه الجواب لا يشترط
 بالاعراض (وصرح بخلق
 ومشتقاته صريح طلاق
 وكنايته بفسخ وبيع) اي ما به
 وهذا اهم مما مر به (ومرنا)
 اي من كنياته (فسخ وبيع)
 كان يقول فسميت ذلك كناية
 بالف او بعكس نفسك بالف
 فتقبل فيحتاج في وقوعه الى
 النية (ومن صريحه مشتق
 مفاداة) لورود القرآن به قال
 تعالى فلا جناح عليهما فيما
 اتفقا به

ورود في القرآن ح ل وقوله بل من الكنايات مسلم في الخلع (قوله مع هي وه) معناه
 في القرآن الذي هو الافتداء ومقتضى هذا أن كلام من لفظ المفاد اقبحها اشتق منه
 ولفظ الخلع وما اشتق منه صريح مطلقاً أي سواء ذكر عوض ونوى التماس قبولها
 أم لا وليس كذلك بل على تفصيل أشار إليه بقوله فلو جرى الخ ح ل (قوله فلو
 جرى الخ) حاصله أنه إما أن يذ كر المال أو ينويه أو يسكت عنه أو ينفيه فإن ذكر
 وجب بشرطه وهو كونه معلوماً وكذا أن نوى ووافقه على ما نوى والاوجب مهر
 مثل والخلع في هذين صريح وان لم يذ كر ولم ينو انضمام التماس قبولها وقبلت
 وجب مهر مثل وهو الذي ذكره المصنف وان لم يضم التماس قبولها وقع رجعيها
 قبلت أو لم تقبل وان ضم ولم يقبل لم يقع شيء والخلع في هذه أي فيما إذا لم يذ كر
 العوض ولم ينو كناية على المعتمد من ل وان نوى العوض وقع رجعيها أيضاً كما قاله
 الشارح فالأحوال أربعة وعبارة م ر حاصل المعتمد في هذه المسئلة أنه ان ذ كر مالاً
 أو نواه كان صريحاً وجب في الأولى ما ذكره وفي الثانية مهر المثل وان لم يذ كر مالاً
 ولا نواه كان كناية في الطلاق فان نوى الطلاق نظر فان ضم التماس قبولها
 وقبلت وكانت أهلاً للالتزام وقع بانضمام المثل والواقع رجعيها قبلت أم لا والأبواب
 لم ينو لم يقع شيء (قوله بلاذ كر عوض) أي اثباتاً أو نفيًا بان سكت عنه ح ل وقال
 ع ش بلاذ كر عوض أي ولو بلائية قال قل فان نواه واتفقا على قدر المنوى وجب
 ما نواه ومثله في ح ل (قوله معها) متعلق بقوله جرى (قوله بنية التماس قبول) أي
 معنية الطلاق م ر فالقيود خمسة اثنان في المتن واثنان في الشارح وهما قوله معها
 وقوله قبلت والخامس نية الطلاق (قوله ونوى التماس قبولها) قيد لقوله فمهر مثل
 وليس قيداً في الصراحة ح ل (قوله فان جرى) أي الخلع مع عدم ذكر العوض ونوى
 التماس قبول وهذا محترز قوله في الشارح معها ح ل قال ش ب الحاصل
 أن المعتمد من ذلك أنه اذا صرح بالعوض أو نواه وقبلت بانته به وان جرى عن ذلك
 ونوى الطلاق فان ضم التماس قبولها وقبلت وهي رشيدة باقت بمهر المثل وان
 لم يضم أو لم تكن رشيدة وقع رجعيها ان قبلت في الثاني واللام يقع فيه شيء كما لو لم ينو
 الطلاق فعلم أنه عند ذ كر المال أو نيته صريح وعند عدم ذلك كناية وان ضم
 التماس جوابها وقبلت ولا فرق في هذا التفصيل بين الزوجة والأجنبي وفاقا
 لشيخنا كالشيخ في ما كتبه وفي شرحه بما يوافق الشارح في الفرق بينها وبين
 الأجنبي فليراجع (قوله كالأو كان معه) أي الأجنبي والعوض فاسد كأن خالع على
 خرو وصفه بذلك كأن قال خالعك على هذا الحجر والواقع بانضمام المثل ح ل

(و) مشتق (خلع) لشبوهه
 عرفاً واستعمالاً للطلاق مع
 ورود معناه في القرآن (فلو
 جرى) أحدهما (بلا) ذكر
 (عوض) معها بقيد فذته
 بقول (بنية التماس قبول)
 كأن قال خالعك أو فاديتك
 أو فاديتك ونوى التماس
 قبولها قبلت (فمهر مثل)
 يجب لا طراد العرف بجران
 ذلك بدو فيرجع عند
 الاطلاق الى مهر المثل لانه
 البراد كالتخلع مجهول فان
 جرى مع أجنبي طلاق بجاناً
 كما لو كان معه والعوض فاسد
 كما مر

ولونني العوض مقار لها خالته بل لا عوض وقع رجيا وان قبلت ونوى التماس قبولها وحكما لواء لم يقال لها خالته ولم ينو التماس قبولها وان (٢٩١) قبلت وظاهر ان محل ذلك اذا نوى الطلاق فمحل صراحته بغير

(قوله ولونني العوض) أي جرى معناه نفي العوض فقال لها خالته بل لا عوض أي فقوله بلا ذكركم عوض المراد منه أنه سكت عنه بحيث لا يثبت هذا محارزه نحل (قوله وكذا لو أطلق) أي لم ينف للعوض بقرينة جملة مقابلة لقوله ولونني العوض الخ ثم ما نوى (قوله وان قبلت) أي فيقع رجيا وهذا محارز قوله بنية التماس قبول الخ (قوله ان محل ذلك) أي وقوعه رجيا أي في مسألة الاجنبي وما بعدها كما هو محل له شورى (قوله فمحل صراحته الخ) أي فعلم من قوله وظاهر ان محل ذلك الخ حيث فصل في هذا بين النية وعدمها وأطلق في الاول ومعلوم انه لا يحتاج الى النية الا الكناية هذا والمعتمد انه حيث لم يذكر المال ولا نواه يكون كناية فلا يقع الا ان نوى به الطلاق وعبارة ع ش قوله فمحل صراحته ضعيف او محمول على ما اذا ضمير التماس قبولها بمال اه فلا بد لتصر يح من ذكر المال أو نيته (قوله صراحته) أي أحد اللفظين المتقدمين وهما مشتق المفاداة والمخلع (قوله اذا قبلت) هذا يفيد ان قبولها شرط في الصراحة وفي كلام سم بن يحيى ان يكون مدار الصراحة في الحالة المذكورة على نية التماس قبولها أو ما قبلها فشرط للوقوع وان أنهم قوله فمحل الخ خلافه ح ل (قوله بدأ) بالمهر بمعنى ابتداء وهو المراد هنا ويرككه بمعنى ظهر ب ر (قوله فعاوضة) أي عقد معاوضة (قوله لتوقف وقوع الطلاق فيه على القبول) أي مع كونه مستقل بايقاع الطلاق أي له ذلك بخلاف البيع فانه وان توقف على القبول لا يقال فيه شوب تطبق لذلك لان البائع ليس له الاستقلال به حتى يكون هدوله عن الاستقلال تعليقا على قبول الغير تأمل شورى (قوله فله رجوع مع قوله) ولو اختلف كل منهما فاطر لجهة المعاوضة (قوله نظرا لجهة المعاوضة) فهذا مما غلب فيه جهة المعاوضة اذ لو نظر للتعلق اساسا الرجوع اه ح ل أي لان التعليق لا يصح الرجوع عنها باللفظ وان كان يصح بالفعل (قوله ولو اختلف الخ) أي في العوض فقط بزيادة أو نقص أو فيه وفي عدد الطلاق أما في عدد الطلاق فقط فلا يضر فلذلك ذكر أربعة أمثلة (قوله فلفو) أي فلا طلاق ولا مال م ر (قوله لان الزوج مستقل الخ) بهذا يندفع ما قيل قد يكون لها غرض في عدم الثلاث ترجع لمن غير محل ويقارق ما لو باع عبدين بألف فقبل أحدهما بألف حيث لا يصح لان البائع لا يستقل بتعليك الزائد شرح م ر (قوله في اثبات) أما التي كتمت لم تعطني ألفا فانت طالق فالغور فاذا مضى زمن يمكن فيه الاعطاء ولم تعط طلق برماوى (قوله فتعلق) وفيه شوب معاوضة لكن لا نظر اليها هنا غالبا بالصراحة لفظ التعليق شورى (قوله لفظا) أما معنى وهو الاعطاء في شرط (قوله لذلك) أي

ذكركم مال اذا قبلت ونوى التماس قبولها (واذا بدأ) الزوج بصيغة (معاوضة) كطلقتك بألف فعاوضة لا تحده عوضا في مقابلة ما يخرج من ملكه (شوب تعليق) لتوقف وقوع الطلاق فيه على القبول (قوله رجوع قبل قبولها) نظرا لجهة المعاوضة (ولو اختلف ايجاب وقبول كطلقتك بألف قبلت بالعين أو عكسه) كطلقتك بالعين قبلت بألف (أو) طلقتك (ثلاثا) بألف قبلت واحدة بثلاثه (أي الألف) فلفو كافي البيع (أو) قبلت في الأخيرة واحدة (بألف ثلاث به) أي بألف تقع لان الزوج مستقل بالطلاق والزوجة انما تعتبر قبولها بسبب المال وقد وافقته في قدره (أو) بدأ بصيغة (تعليق) في اثبات (كتمت) أو متى ما أو أي وقت (أعطيتني) فكذا فانت طالق (تعليق) لاقتضاء الصيغة له (فلا رجوع له) قبل الاعطاء كالتعليق الخالي عن العوض (ولا بشرط) فيه (قبول) لفظا لان صيغته لا تقتضيه (وكذا) لا بشرط (اعطاء فورا) لذلك (لا في نحو ان واذا) مما يقتضى الفور في الاثبات مع عوض أما في ذلك

عنوان او اذلا ایچلینق لقا طنبدر ملایق فرشته در آفاق و ماضی مقتضای الفاظ معنی و انعامات را از این الا قضاوت فرمود
منی اصل حقیقتی و خوار التاجیر ناچار است که بیست و یکمین فصل در بیان فضائل و مناقب حضرت علی علیه السلام

لأن صيغته لا تقتضيه (قوله لحوار) بكسر الهمزة وأما أن المفتوحة وإذا طلق
ياجدها يقع بانها حال وظاهر كلامهم أنه لا مال عليها وينبغي تقييده بالنسبة
وبه صرح بعضهم شو برى ويوجب بأن مقتضى لفظه أنها بذلت له الفاعل على الإطلاق
وأنه قبضه لكن القياس أن لم تطلقها أنها أعطته تأمل والنحو هو لو ولولا ولو ما فهذه
خمسة تقتضى الغور في الإثبات لكن مع قوله أن شئت أو أن أعطيتى أو أن ضمننتى
وأمابدون واحد من الثلاثة فلا تراخى كغيرها هنا وأما فى النفي فجميعها للغور إلا أن
أه شيخنا ونظم بعضهم ذلك بقوله

أدوات التطبيق في النفي للفرد * رسوى ان وفي الشبوك راوما

لست برانی الا اذا ان مع الما * ل وشت وکاما کرو وها

(قوله لصراحتة في جواز التأخير) لأنها للتصميم في الزمان المستقبل بخلاف إزائها لمطلق الزمان المستقبل (قوله فإذا مضى الخ) مفرغ على قوله في شرط الفور (قوله يمكن فيه الإعطاء) هل المراد مجرد التساؤل أو إعطاء كل شيء بحسبه فيعتبر زمن التكيل والوزن واحضاره من محل قريب عرفا وإذا عاق بإعطاء غائب عن المحل يكون من التعليق على محال أو يقتصر احضاره حرر ح ل وبعبارة شرح م د والمراد بالفور في هذا الباب مجلس التواجد السابق بأن لا يتخلل كلام أو سكوت طويل عرفا وقيل ما لم يتفرقا بمسار في خيار المجاس (قوله فاجابها الزوج) فلا بد من الفور لأن المذهب في جانبها المعاوضة وإن أتت بصيغة تعليق أو أتت بأداة لا تقتضي الفورية كتي فقوله متى لا تقتضي الفورية أي إذا بداها الزوج دون الزوجة ويفرق بأن جانبها تغلب فيه المعاوضة بخلافه شرح م د (قوله فاجابها) أي على الفور ويقبل قوله أردت ابتداء طلاق لأجواب التماسها وله الرجعة ولها تعليق شوري فإن طلق متأخرا كان مبتدأ بالطلاق فلا يستحق عوضا ويقع رجعا س ل (قوله لأن ذلك) أي جواز الرجوع (قوله فوحد) أي أو أطلق ولو طلق ثنتين استحق ثلثي ألف أو واحدة ونصفا استحق نصفه على أرجح لوجهي شوري (قوله فثلثه يلزم) وفارق عدم الوقوع في نظيره من جانبه لأنه تعليق فيه معاوضة وشرط التعليق وجود الصفة وشرط المعارضة التوافق ولم يوجد (قوله فسيأتي) أي في قول المتن ولو طلبت بألف ثلاثا وهو أنما يملك دونها فطلق ما يملكه فله ألف (قوله وراجع في خلع) مما خلعنا نظرا لألفاظنا لأنهم مع شرط الرجعة لا يقال له خلع شرعي كما يؤخذ مما بعده ولو قال وفسد خلع بشرط رجعة كان أولى أذهو الذي يقبه التعليل المذكور ولا ينتج جواز الرجعة الذي هو المدعى إلا باللازم لأنه يلزم من فساد الخلع جواز

القويته بالخبرة فلا تشترط
 في الأمة لأنه لا بد لها ولا ملك
 وقد بسطت الكلام على
 ذلك في شرح الروض وقضية
 التعليل المحاق المبعضة
 والمكاتب بالحرية وهو ظاهر
 ونحو من زيادتي (أوبدان)
 أي الزوجة (بطلب طلاق)
 كطالني بكذا أو أن طالقتي
 فلك على كذا (فاجابها
 الزوج) (بمعاوضة) من جانبها
 لملكها البضع بعوض (بشوب
 جمالة) لأن مقابل ما بذلته
 وهو الطلاق يستقل به
 الزوج كالعامل في الجمالة
 (فلما رجوع قبله) أي قبل
 جوابه لأن ذلك حكم
 المعاوضات والجمالات (ولو
 طلبت ثلاثا) يملكها عليها
 (بألف فوحد) أي فطلق
 طلقة واحدة سواء أقال بثلته
 وهو ما اقتصر عليه الأصل
 أو سكت عنه (فثلثه) يلزم
 قعليما لشوب الجمالة فإنه
 لو قال فيها رد عيدي الثلاثة
 ولك ألف فرد واحد استحق
 ثلث الألف أما إذا كان
 لا يملك الثلاث فسيأتي
 (وراجع) في خلع (أن شرط
 رجعة) لأنها تحذف

مقصوده فلو قال طلقك بدنا على أن لي عليك الرجعة فرجعي ولا مال لأن شرطى المال
والرجعة يتنافيان فيه ساقطان ويبقى مجرد العالاق وقضيته ثبتت الرجعة

بسقوطها هنا ومتى سقطت
لا تعود (ولو قالت له طلقني
بكذا فارتد أو أحدهما
فأجابها الزوج فظهر (ان
كان) الارتداد (قبل وطء
الزوج) بعده (أمر) المرتد
فبطل رده (حتى) انقضت
العدة (بأن) أسلم المرتد
في العدة (طلقت به) أي
بالمال المسمى وتجب
العدة من حين الطلاق وعلم
من التعبير بالغا احتياط
التعقيب فلو تراخت الردة
أو الجواب اختلت الصيغة
أو أجاب قبل الردة أو معها
طلقت ووجب المال وذكروا
ارتدادها معا وارتداد
الزوج وحده من زيادتي
(فصل) في الالفاظ الملزمة
للعوض (لو قال طلقك بكذا)
كأنف (أو على أن لي عليك
كذا قبلت بآنت به) لدخول
بإاء العوض عليه في الاول
وعلى في الثاني للشرط فيعمل
كونه عليها شرطا وقولي
قبلت يفيد تعقيب القبول
بخلاف قوله فاذا قبلت بآنت
(كما) تبيّن به (في) قوله

الرجعة (قوله بخلاف ما لو خالفها بدينار على) سيجعل قوله فله ردة قال طلقك الخ وهو
في الحقيقة قيد لآمن فكأنه يقال متى كان شرط الرجعة بفسد الخلع الذي هو
المراد اذا شرطها في سلبه قد أمالو كان بعده فخلع صحيح ولا رجعة وغاية ما يفيد
هذا الشرط فساد العوض فقط فيرجع للمثل لان الشرط راجع للعوض فانفسد
وفيما سبق راجع لاصل العقد فانفسد (قوله لرضاه بسقوطها هنا) أي في هذه
الصورة والاولى أن يقول لرضاه بسقوطها الا أن أي وقت الطلاق (قوله طلقته به)
يقال طلقته المرأة يقع اللام أفصح من ضمها تطلق يضمها فهي طالق أفصح من
طالقة شوبرى فهو من باب نصر وعظم (قوله من التعبير بالغاء) أي في الموضعين
(قوله اعتبا والتعقيب) أي فيهما واعتبار الترتيب أيضا لكن في الثاني فقط بدليل
صنيعه في المفهوم فانه ذكر محترزا لتعقيب فيه بقوله فلو تراخت الردة أو الجواب
الخ وذكروا محترزا للترتيب في الثاني بقوله أو أجاب قبل الردة أو معها الخ ولم يذكر
محترزا للترتيب في الاول فلو صدر قولها المذكور بعد الردة وصدر الجواب منه بعده
وعقبه فحكمه ما ذكره في المتن اه شيئا (قوله اختلت الصيغة) أي بطل الخلع
ووقع الطلاق رجعا (قوله أو معها) المعتمدان المعية صك البعديتين فبين بالردة
ان لم يقع اسلام ولا مال لان الماذح أقوى من المقتضى حل وشرح م ر
(فصل في الالفاظ الملزمة للعوض) * أي وما يتبعها من قوله ولو كيلها
الخ اه (قوله الملزمة للعوض) أي من حيث تكونها ملزمة فلا تكرار مع قوله
فيما مر واذا بدأ بمعاوضة الخ لان ذلك وان كانت ملزمة لكن تكلم عليها هناك
من حيث انها معاوضة مشوبة بتعليق أو بجعالة (قوله قبلت) أي فوراني مجلس
التواجب فهو قبلت أو ضمننت شرح م ر (قوله وقولي الخ) هلا قال أولى من قوله
كما هو عادة وما سبب العدول وقد تقدم لهذا نظير أيضا في بحث الفصل من كتاب
الجنائز فقال الشارح وقولي كذلك أوضح من عبارته في اعادة العرض فليتا مل
شوبرى (قوله وعلى في الثاني) أي ولان على الخ (قوله حكما تبيين به) أي بكذا
(قوله وسبق طلبها للطلاق) بخلاف ما اذا سبق طلبها للطلاق من غير تعرض
للعوض فانه حكما لو لم يسبق وما اذا سبق طلبها بعوض أهمته وعينه هو فانه
كالابتداء كطلقتك على ألف بعد قولها له طلقني بعوض فان قبلت بآنت بالالف
والا فلا طلاق فان أهمه أيضا واقتصر على طلقك بآنت بمثل حل (قوله
عليه أي على كذا وقوله كان كذلك أي تبيين به لسبق طلب الطلاق سم (قوله
فان اردوه وقوله وعليك الخ) (قوله فان قصد ابتداء الكلام) أي بقوله طلقك

(طلقتك وعليك أولى عليك) ٧٤ يجب أن كذا وسبق طلبها للطلاق (به) لتوافقهما عليه ولانه
لواقتصر على طلقك كان كذا فان اذنا عليه ان لم يكن مؤكدا لم يكن مانعا فان قصد ابتداء الكلام لا الجواب وقع رجعا

وهو تعييد المتن أي فعل ما تقدم ان قصد الجواب أو أطلق لأن سبق طلبها قرينة
واله على انه جواب طلبها فان قصد الابتداء فرجعي وكان الأولى أن يقول هذا
ان لم يقصد ابتداء الكلام لما علمت ان الإطلاق كقصد الجواب وهو راجع لقوله
ولانه لو اقتصر الخ وعبارة حل قوله لا الجواب كان الأولى اسقاطه ليشمل السكوت
أي عن التفسير بالابتداء أو الجواب وانظر لقصد الابتداء والجواب معاً وقصد
واحد منهما لا بعينه حل وفيه ان قصد الابتداء والجواب معاً غير معقول (قوله
والقول قوله فيه يمينه) أي انه أراد ابتداء الكلام أو الجواب (قوله وصدقه
وقيل) أي فوراً حاصله ان الصورة ستة مفروضة فيما اذا لم يسبق طلبها به وفي الحقيقة
هي ثمانية بنسبة قول المتن وان لم يقوله فرجعي وفيه صورتان كما قال الشارح فيكون
صور وقوعه رجعيًا ثلاثة وصور وقوعه بالمسمى اثنين وصور عدم وقوع شيء أصلاً
تثنين والثامنة وقوعه باثنا ولا مال فحاصل هذا ان قول المتن أوفال أردت الالتزام
الخ اشتمل على قيود ثلاثة فتطوَّقه صورة واحدة ويزاد عليها أخرى مأخوذة من قول
الشارح وسكت تصديقها الخ وقد أخذت من القيد الأول بقوله وان لم يقوله الخ وفيه
صورتان كما علمت وأخذ الشارح مفهوم القيد الثاني بقوله فان لم تصدقه وقيل
وقع باثنا وفيه صورة واحدة وأخذ مفهوم الثالث بقوله وان لم تقبل لم يقع شيء الخ
وفيه ثلاث صور لان قوله ان صدقته فيه صورة يزداد عليها صورة أخرى تؤخذ من
قوله وسكت تصديقها الخ والثالثة هي قوله والا وقع رجعيًا (قوله وقع باثنا) مؤخذة له
بإقراره حل وحيث لم تصدقه فالقول قوله يمينه (قوله أراد ذلك) أي الالتزام
(قوله والا وقع رجعيًا) بأن كذبه أو سكت ويحتمل في السكوت أن يوقف الأمر
وقطاب بالتصديق أو بالتكذيب وقوله وقع رجعيًا لانه لما لم يقبل قوله في هذه
الارادة كان كأنه طلقها ولم يردده فوق رجعيًا أي في الظاهر أما في الباطن فينبغي
عدم الوقوع ان كان صادقاً حل (قوله ولا تخلف) أي بالنسبة لوقوع الطلاق
الرجعي أي لا يتوقف وقوع الطلاق الرجعي على حلفها ويقع طاهرًا ان كان
صادقاً في دعواه وبهذا تعلم ان قول الشارح ولا تخلف انما هو بالنسبة لطلاق اما
بالنسبة لعدم تصديقه في ارادة الالتزام فله تخليفها على ذلك فان حلفت فذاك وان
سكت حلف يمين الرد ولا طلاق ولا مال أيضاً وهذا معنى قوله الآتي مع حلفه يمين
الرد وبهذا تعلم أيضاً انه لا منافاة بين قول الشارح هنا ولا تخلف وقوله الآتي مع
حلفه يمين الرد حلفه يمين الرد فرع ثبوت تخليفها لان تخليفها فيما يأتي انما هو
بالنسبة لعدم تصديقه في ارادة الالتزام اه شرح بابلي (قوله وسكت تصديقها) أي

والقول قوله فيه يمينه ظاهراً
الامام (أو) لم يسبق طلبها
لذلك به (قال أردت) به
(الالتزام وصدقه وقيل)
ويكون المعنى عليك لي
كذا عوضاً فان لم تصدقه
وقيل وقع باثنا وحلفت
انها لا تعلم انه أراد ذلك
ولا مال وان لم تقبل لم يقع شيء
ان صدقه والا وقع رجعيًا
ولا تخلف وقول وقيل من
زيادتي وسكت تصديقها له
تسكينه مع حلفه يمين الرد

(وان لم يقل) أي أردت الالتزام (فرجى) (٢٩٥) قبلت أم لا ولا مال لأنه لم يذكر عوضا ولا شرط بل جملة

معلومة على المطلق فلا
تأثيرها المطلق وتنفو في
نفسها وهذا بخلاف ما إذا
قالت طلقى وعلى أدوات
على ألف فامتنين بالالف
والفرق أن الزوجة تعلق
بها التزام المال فيصير اللفظ
منها على الالتزام والزواج
ينفرد بالطلاق فإذا لم يأت
بصفة معاوضة حمل اللفظ
منه على ما يفرد به وفي تقييد
المتولي ملحقا بما إذا لم يشع
عرفا استعمال ذلك في
الالتزام كلامه كونه في شرح
الروض (أو) قال (أن أومى
ضممت لي ألفا فانت طاق
فضمته) أي الألف (أو) أكثر
ولو تراخ في متى بانتهى اللفظ
وتقدم الفرق بين أن أومى
ولا يكتفى بقيات ولا شئت
ولا ضمانها أقل مما ذكره
لأن المعلق عليه الضمان بقدر
ولم يوجد وأما ضمان الأكثر
فوجد فيه ضمان الأقل
وزيادة بخلاف ما مر في
طلقت بألف فزادت فانه
لغولها صيغة معاوضة
يشترط فيها توافق الإيجاب
والقبول ثم الزائد يلغى ضمانه
وإذا قبض فهو أمانة عنده

في مسألة القبول أي فيما إذا قبلت وقوله منع خلفه بين الردأي فيلزمها المال حل
أي فهو راجع لقول المتن وسدقته وقال بعضهم راجع لقول الشارح أن صدقته
أيضا وقال شيخنا الحنفى قوله وكنت صدقتها الخ أي إذا قبلت وسدقته في إرادة
الالتزام أو لم تقبل وكذبت في ذلك وحلف بين الردأي كونه كنه صدقتها وقد علم أنها إذا
قبلت وسدقته في ذلك وقع الطلاق بأثنا بالمال فكذا إذا كذبت وطلب تحليفها
فردت اليمين عليه وحلف أي فانه يقع الطلاق بأثنا بالمال وعلم أنها إذا لم تقبل
وسدقته لا طلاق ولا مال وكذا إذا كذبت وطلب تحليفها فردت اليمين عليه وحلف
بين الرد وبذلك تعلم أن كلام المترجم أي مقصود على الثانية وكلام حل فاصر على
الأولى (قوله وان لم يقله فرجى) وما استشكل به السبكي عدم قبول إرادته مع
احتمال اللفظ لما إذا الواو تحتمل الحال فيتقيد الطلاق بحال الزامه أيها بالعوض
فحيث لا التزام لا طلاق يرد بأن العطف في مثل هذه الواو أظهر تقدمه على الحالية
نعم لو كان نحو يا وقصد هالم بعد قبوله يمينه شرح مر ووقع بأثنا ويلزمها المال
(قوله لأنه لم يذكر عوضا) أي بسبب عدم إرادته للالتزام والافتقار كونه لفظا
(قوله فلا يتأثر بها الطلاق) أي لا تمنع من وقوعه وانظر لم أظهر في مقام الاختصار
(قوله ما هنا) أي قوله وان لم يقله فرجى أي قال حل كونه حيث يتقيد رجعا إذا لم
يشع عرفا استعمال ما أتى به في الالتزام والاحمل على الالتزام كأن قال وعليك كذا
أي ولا بد أن يقصد الالتزام باللفظ كافي مر وحديث يقع الطلاق بأثنا ويلزمها المال
أي لا يحمل تقديم الوضع الأقوى على العرف إذا لم يطرد العرف بخلافه وعبارة م ر
نعم إن شاع عرفا أن ذلك للشرط كمالى صار مثله أي مثل إرادة الالتزام أي أن قصد به
كما تعلقه عن المتولى وأقره وهو المتمد حل من خصص مع زيادة وفيه أن مثال المصنف
مشمول على لفظة على المفيدة للالتزام حيث قال طلقك وعليك الخ إلا أن يقال
لا يلزم من الاتيان على شيوعها في الالتزام عنده بحسب عرف أهل بلده مثلا لأنه
يحتمل أنه يدعى عليها بذلك وقد يعكس على اعتبار القصد أنه لا حاجة معه للاشتراط
كما يدل عليه قوله أو قال أردت به الالتزام الخ ولأن تقييد المتولى المذكر بخاص
بما إذا لم يرد الالتزام تأمل (قوله فضمته) أي بلفظ الضمان فيما يظهر لا بمرادفه
كما التزم وان بحثه بعضهم نظرا للفظ المعلق عليه مر وقد أشار لهذا الشارح
في المفهوم بقوله ولا يكتفى قبلت الخ (قوله كطلقى نفسك أن ضممت الخ) لا يشك كل
بما يأتي أن تنويض الطلاق اليها تملك لا يقبل التعليق لأن هذا وقع في ضمن
معاوضة فتقبل التعليق واغتفر لانه وقع تابعا لا مقصودا شرح مر (قوله فطلقت

(كطلقى نفسك أن ضممت لي القساقه المقت وضممت) فامتنين بألف سواء أقدمت بالطلاق على الضمان أم أخرته

عنه بخلاف ما لو أقدمت على أحدهما

وضحت) أي أنت جهافو راوان كان المستفاد من كلامه فوزية التامليق فقط وقوله
سواء أقدمت الخ أنظر ما وجهه مع أن المطلق عليه الضمان فكان الظاهر أنه لا بد
من تقدمه ومن ثم ذهب المأوردى إلى أنه لا بد أن يتقدم الضمان على الطلاق لأنه
معلق عليه وهو متجه معنى كما قاله حل (قوله فلا يتونه) يومهم وقوه رجعا وليس
مراد افلوقال فلا طلاق كما قاله م ر كان أولى قال ع ش وقد يقال إن ما ذكره البينونة
لكون الكلام في الطلاق بمال وهو إذا وقع لا يكون إلا باننا (قوله وليس المراد الخ)
قال الزركشي كذا جزموا به ولم يخرجوه على أن العبرة بصيغ المقودام بمعانيها ع ش
فلو ضمنته له الفاعل على شخص فلا طلاق لعدم حصول الصيغة به مع أن هذا هو حقيقة
الضمان هذا أن لم يرد حقيقة الضمان فان أراد ذلك أو صرح به بأن قال ان ضمنته لي
الالف الذي على ذلك الشخص كان كالتعليق على صفة فيقع رجعا ونقل عن شيخنا
أنه يقع باننا بمهر المثل لأنه عوض لا يقابل بمال وهو نفعه بضمائها وإذا أخذ مهر المثل
هل لمطالبة بها بالالف ينبغي عدم المطالبة وإن لم يأخذ مهر المثل لأنه أي مهر المثل
واجب بالضمان حل فيكون الضمان عوضا فإسدافلا يارزها الف تأمل وقال
ق ل على الجلال يقع باننا بمهر المثل كالحلي وقال سم يقع باننا بالالف المضمون لأنه
يمررنا عليها فالأقوال ثلاثة وافتقر لو أراد الالتزام المبتدأ أي التذر أو صرح به
بأن قال طلق نفسك ان نذرت لي ألفا واعتمد شيخنا ع ب وقوع الطلاق باننا بمهر
المثل لفساد العوض وهو النذر لأنه ليس بمال كالضمان ولأن الف وجب بالنذر
لأن نظير الطلاق اه وعبرة ع ش على م ر قوله فذلك عقد مستقل الخ بقي ما لو
أراد أن كان قال ان ضمنته لي الف الذي على فلان فانت طالق فضمنته أنتجه وقوع
الطلاق باننا بمهر المثل لأنه بعوض واجمع للزوج ولا يتغير الحكم ببراهتها من الف
بإبرائه أو أداء الأصيل كما لو قال لها انت طالق على ألف فقبلت ثم أبرأها منه أو أذاه
عنها أحد وفاقا لم رسم على جبر وهذا بخلاف ما لو قال لها ان ضمنته لي بماله على
عمر وفانت طالق فضمنته فهو مجرد تطبيق فان ضمنته ولو على التراخي طلقت رجعا
لعدم رجوع العوض للزوج وإن لم تضمن فلا وقوع وقول سم لأنه بعوض أي وهو
نفعه بضمائها وإنما كان عوضا لصيرورة ما ضمنته دنا في ذمتها يستحق المطالبة به
اه وما يقع كثيرا ان يقول لها عند انحصام أبرئني وأنا أطلقك أو تقول هي أبرأك الله
فيقول لها بعد ذلك انت طالق والذي يتبادر منه وقوع الطلاق رجعا وأنه يدبر
فيما لو قال أردت ان صحت برائتك ع ش على م ر (قوله أو علق باعطاء مال) أي
متمول معلوم والأوقع باننا بمهر المثل (قوله فوضعت بين يديه) أي فوراني غير نحو مني

فلا يتونه ولا مال لا تنفاه
الموافقة وليس المراد
بالضمان هنا الضمان المحتاج
إلى أصيل فذلك عقد مستقل
مذكور في باب ولا الالتزام
المبتدأ لأن ذلك لا يصح
إلا بالنذر بل المراد التزام
يقبل على سبيل العوض
فذلك لازم لأنه في ضمن عقد
(أو علق باعطاء مال فوضعت
بين يديه)

بنية الدفع عن جهة التعليق يمكن (٢٩٧) من قبضه وان امتنع منه (بانت) لان تمكينها اياه من القبض

نرى ع. ش. (قوله بنية الدفع) فان قالت لم أقصد ذلك لم تطلق وكذا لو تعذر عليه
الاخذ لجنون أو نحوه شرح مر تنبيه قال الشيخ عز الدين ما ذكره من انها تطلق
بالاعطاء ان جعل الاعطاء على الاقباض المجرد فينبغي ان تطلق رجعيا ولا يستحق
شيئا وان اريد به التملك فكيف يصح بمجرد الفعل فان قيل قد قام تملكه الطلاق
على الاقباض مقام الايجاب قلت فكيف يصح ان يكون الايجاب بالفعل والمعقود
لا تتمقدا بالافعال اه اقول وفي مطابقة الجواب للسؤال خفاء واشكال فليتأمل
ثم لئلا نقول انما كان الاعطاء هنا تملكيا كالوجود اللفظ من جانب الزوج فانغفر
ذلك هنا بخلاف نظيره في البيع لان الخلع لما كان يصدر عن شقاق غالباً تسويع فيه
بالم يتسامح به في المعاصات المحضة بدليل انها لو اختلفت بالف ونويانوعاً من الدراهم
صح ولا يصح نظيره في البيع كما سيأتي اه سم (قوله سلمه اليه) وهل مثل وضعها
وضع وكيلها وانما يكون تسليمها واعطاء في كلام شيخنا كجبرهم حل (قوله
بمحضورها) فانه قائم مقام اعطائها بخلافه في غيبتها فانها لم تعطه لاحقية ولا تنزيلاً
حل وعبرة الشورى قوله بمحضورها كأن وجه اشتراط ذلك ان المعلق عليه
اعطاؤها ولا يتحقق اعطاؤها اذا اعطى وكيلها الا اذا كان بمحضرتها فليراجع
(قوله وكالاعطاء الا شاء) أي مطلقاً واما المحجى فلا بد فيه من قرينة التملك لان
الا شاء جاء في القرآن بمعنى الاعطاء قال تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم كأن
قال ان آتيتني بالمد ألفاً أي أعطيتني بخلاف ما اذا قال ان آتيتني بالصر بألف لا بد
من قرينة التملك لانه بمعنى المحجى حل والمحجى كأن قل ان جئتني بألف وعبرة
الشورى قوله والمحجى ينبغى حله على وجه قرينة تشعر بانتمليك (قوله ولولو بالوضع
بين يديه) ضعيف والمعتمد انه لا يكفي (قوله اما اذا لم يقترب بما ذكر) أي بنحو الاقباض
ذلك أي الذي يدل عليه الاعطاء فكسائر التعليقات ما لم يسبق منها التماس البدل
بحوط لفتي على ألف فقال ان أقبضتني ألفاً قلت طالق والا كان كالتعليق على
الاعطاء وينبغي ان يكون هذا من القرائن حل (قوله لا يقتضي التملك) أي فلم
يوجد عوض (قوله وعلى هذا الخارج) هو قوله ما اذا لم يقترب الخ (قوله في أن
قبضت منك) وكذا ان أقبضتني لانه متضمن للقبض وعبرة لمستقى ولو قال ان
أقبضتني أو ان قبضت منك ثم قال والمعتبر فيه الاخذ باليد ولا يكفي الوضع اذا لا
يسمى قبضاً ولا البعث لانه لم يقبض منها ولو قبض منها مكرهه كفي للصحة بخلاف
الاعطاء اذ لم تعطه وجميع ما اعتبروه معتمد شورى (قوله وهذا) أي قوله واخذه
بيده الخ أي اشتراط الاخذ نهائياً ولو مكرهه في القبض ما في الروضة وأصلها

اعطاء منها وهو بالامتناع
من القبض مفتوت طمعه
(فيملكه) أي ما وضعه بين
يديه وان لم يتلفظ بشيء ولم
يقبضه لان التعليق يقتضي
وقوع الطلاق عند الاعطاء
ولا يمكن ايقاعه بما ناع قصد
العوض وقد ملكت زوجته
بضعها فملك الآخر العوض
عنه وكوضعه بين يديه
ما لو قالت لو كملها سلمه اليه
ففعل بمحضرها أو كالا اعطاء
الا بناء والمحجى (كان علق
بنحو اقباض) كقوله ان
أقبضتني أو دفعت لي كذا
(واقترن به ما يدل على
الاعطاء) كقوله وجه ملته لي
أولا صرفه في حاجتي فاقبضته
له ولولو بالوضع بين يديه فان
حكاه كذلك لانه حينئذ
يقصده ما يقصد بالاعطاء
ونخرج بالتقيد بهذا ما اذا لم
يقترب بما ذكر ذلك فكسائر
التعليقات فلا يشترط فور
ولا يملك المقبوض ويقع
الطلاق رجعيا لان الاقباض
لا يقتضي التملك بخلاف
الاعطاء الا ترى انه اذا قيل
اعطاء عطية فهم منه
التملك واذا قيل أقبضه

لم يفهم منه ذلك وعلى هذا الخارج ٧٥ بحث اقتصر الاصل (واخذه بيده منها ولو مكرهه) عليه (شرط
في) قوله (ان قبضت) ذلك كذا فلا يكفي الوضع بين يديه (ويقع) الطلاق (رجعيا) وهذا ما في الروضة وأصلها

والمتعذران القبض والاقباض على حد سواء قال الشوبري والمعتد في الاقباض
الاكتفاء بقبضه منها مكرهة كما جزم به في الاصل وصاحب التوارد لانه تعليق محض
لا يختلف بالا كراه وعدمه لانه لا يقصد به حث ولا منع كطالع الشمس وقدم
السلطان ربحي الحجج م ر (قوله فذ كر الاصل له الخ) فيه ان كلام الاصل مفروض
فيما اذا علق على الاقباض ولم تقم قرينة تدل على التمليك كما اعترف به الشارح
بقوله وعلى هذا الخارج اقتصر الاصل فلا اكتفاء بالوضع من غير اخذ على طريقة
الشارح وعدم الاكتفاء به على طريقة المهاج انما هو فيما اذا علق بالاقباض
بدون القرينة المذكورة الذي أشار له هنا بالمفهوم بقوله ونخرج بالتقييد هذا الخ
والشارح انما نصب الخلاف في مسألة الاقباض فيما اذا وجدت القرينة المذكورة
الذي هو منطوق المتن وقد راجعت شرح م ر وحواشيه ومجروحواشيه وشرح
الروض فلم أر نصا على التسوية في جريان الخلاف بين وجود القرينة وعدمه
بل الذي في كلام هؤلاء جميعهم نص الخلاف في حالة عدم القرينة المذكورة
لا غير تأمل وقوله فذ كر الاصل له أي لا اخذ منها ولو بالا كراه وبعض الناس
فهم أن الضمير في له راجع لعدم الاكتفاء بالوضع بين يديه حل وعبرة
الاصل ويشترط تحقق الصفة أي التي هي الاقباض أخذه بيده منها ولو مكرهة اه
بأن كراهها على دفعه فيكون اقباضا منها له وليس المراد انه فلت يدها قهرا عنها لان
هذا لا يسمى اقباضا بل هو قبض اه عمرة والشارح صرح فيما تقدم بأن الاخذ ليس
شرطا وانه يكفي الوضع بين يديه لانه قال في مسألة الاقباض ولو بالوضع بين يديه
وعبرة الاصل تقتضي ان الوضع لا يكفي وهو المعتد شيئا (قوله سبق قلم) المعتد
ان الاقباض كالقبض فيشترط فيه أخذه بيده منها ولو مكرهة لان الاقباض
يتضمن القبض ذي وسم ملخصا (قوله ولا يمنع الاخذ الخ) أي اذا عرفت ان مسألة
الاقباض لا يشترط فيها التناول بل يكفي فيها الوضع بين يديه فاذا وقع فيها قبض
باليده مقرون باكراهها لم يمنع من وقوع الطلاق وقوله لوجود الصفة وهي الاقباض
منها ولو مكرهة لان فعل المكره هنا كفعل المختار تأمل (قوله طلقت) يفتح اللام
أجود من ضمها شرح م ر (قوله به) أي في الاولى ولو كان أصله وفرعه ولا نظر
لما يلحقه من الضرر بخلاف من أقر بحريته لانه لا يدخل في ملكه فلا يقع الطلاق
حل (قوله لفساد العوض) أي شرعا (قوله بعدم استيفاء صفة السلم) أي لان ما في
الذمة لا بد أن يوصف بصفات السلم لان الفرض انه غيره عين حل (قوله ومهر
المثل) أي لانه مضمون عليها ضمان عقد حل (قوله على عبد في الذمة) أي لان

فذ كر الاصل له في مسألة
الاقباض سبق قلم ولا يمنع
الاخذ كراهها من وقوع
الطلاق لوجود الصفة
بخلافه في التعليق بالا عطاء
المقتضي للتمليك لانها
لم تعط (ولو علق) الطلاق
(باعطاء عبد) ووضعه
(بصفة سلم أو دونها) بأن لم
يستوفها (فاعطه لاسيما) أي
بالصفة التي وصفها (لم تطلق)
لعدم وجود الصفة (أو بها
طلقت به في الاولى ومهر
مثل في الثانية) لفساد
العوض فيها بعدم استيفائه
صفة السلم والثانية من زيادتي
(فان بان معيا في الاولى فله
رده) للعيب (ومهر مثل)
وليس له ان يطالب بعبد
بتلك الصفة سليم لوقوع
الطلاق بالمعطي بخلاف غير
التعليق كما لو قال طلقتك
على عبد صفته كذا فقبلت
وأعطته عبدا بتلك الصفة
معيا له رده والمطالبة بعبد
سليم لان الطلاق وقع قبل
الاعطاء بالقبول على عبد في
الذمة (أو) علقه باعطاء
عبد (بالصفة)

ما في الذمة لا يمتنع الا بقبض صحيح وقبض المصيب غير صحيح (قوله طلق بعد)
واستشك كل بأن هذا التعاقب ان كان تمليكاً لم يقع لان الملك لم يوجد أو قبضاً واقع
رجعياً وكان في يده أمانة قال شيخنا البراسي يجب باختيار اشق الاول ولكن
لما تعذر ملكه لجهله فسد العوض ويجب مهر المثل كما لو قال ان اعطيتني هذا
المغصوب زى (قوله بأي صفة) لان النكرة في سياق الشرط لا تدوم (قوله
ان صح بيعه له) فديقته تقتضي تقييده هذه دون ما قبلها انها تطلق بالموصوف
مطلوما ولو لمغصوبا وقد يقال انما خص هذه لانها محل الايهام لانه لما كان بهما
علم انه لا يمكن تمليكهما فربما يؤخذ منه ان المغصوب كذلك شوبري (قوله
كمغصوب) لا يقال محله اذ لم تقدر هي أو هو على انتزاعه لانه قول هذا غلط لان
المراد الذي غصبته أما عدها بالمغصوب فلا يتصور دفعه مع كونه مغصوباً شوبري
وعبارة شرح م ر ولو أعطته عبد الله لمغصوباً طلقته لانه بالدفع خرج عن
كونه مغصوباً (قوله لم تطلق) والفرق بين هذا وقوله الا في أو علق باعطاء هذا
العبد المغصوب حيث تطلق بمهر المثل واضح لانهم راعوا في ذلك الإشارة والاعطاء
فأوجبوا مهر المثل نظراً للاعطاء المتقضى للتمليك ولما تعذر التملك وجب مهر
المثل وهذا الإشارة فأوقفوا الامر على اعطائه حل والاعطاء يقتضي التملك
ولا يمكن تمليك ما لا يصح بيعه كما قال الشارح فكانه لم يوجد اعطاء فلم يقع الطلاق
(قوله أعم) أي من جهة مفهومه (قوله هذا العبد المغصوب) وان لم يصرح بهذا
الوصف بأن قال هذا العبد أو هذا وكان في نفس الامر مغصوباً به هذا وان كان
لا يصح اعطاؤه أي تمليكه لكن نظراً فيه الإشارة فلا بد من اعطائه وتطلق بمهر
المثل نظراً للاعطاء المتقضى للتمليك حل أي وان لم يوجد التملك لان التملك يفهم
من ظاهر اللفظ ولا ينافي هذا قوله سابقاً كونه وب لان ذاك كان فيه التعليق على
اعطاء عبيدهم وما هنا على اعطاء هذا العبد المغصوب وهو معين فلا حاجة
لقول بعضهم في دفع المناقاة عند قوله كمغصوب أي ولم يشر اليه أخذاً مما بعده
بل لا يظهر كون هذا تقييداً لذك كما قيل تدبر (قوله كما لو علق بخمر) هذا في الحرة
أما الأمة وقع بآثار المثل سواء عينه أم لا حل (قوله فطلق ما يملكه) فلو طلق
نصف الطلقة التي يملكها أو طلقة ونصفاً من طلقتين يملكها استحق الالف
لما ذكره من التعليل وقوله لم لو أجاب ببعض ما سأله وزع على المسؤول وقيل على
الكل محله اذ لم يحصل مقصود ما أوقعه حل وقوله استحق الالف اعتمده م ر
وعبارة بخمر ولو طلق نصف الطلقة التي يملكها عليها فهل له سدس الالف اخذاً من

طلقت بعبد) بأي صفة كان
(ان صح بيعه له وله مهر
مثل) بدل المعطى لتعذر
ملكه له لانه مجهول عند
التعاقب والمجهول لا يصلح
عوضاً فان لم يصح بيعه له
كمغصوب ومكاتب ومشتري
ومرهون لم تطلق باعطائه
لان الاعطاء يقتضي
التمليك كما مر ولا يمكن تمليك
ما لا يصح بيعه وتعبري
بذلك أعم من قوله الا بمغصوباً
ولو علق باعطاء هذا العبد
المغصوب أو هذا الحر أو نحوه
فأعطته بانت بمهر المثل كما
لو علق بخمر (ولو طلبت
بالف نلأها وهو انما يملك
دونها) من طلقة أو طلقتين
(فطلق ما يملكه) ألف

طالعتين من زيادة (أو)
 فليت به (طالعة فطلق)
 طالعة فأكثر (به) أي باللف
 (أو طالعة وقع به) كالجمالة
 وبهذا من زيادة (أو) طالق
 (بما وقع بها) لزماء بها
 مع انه يستقل بإيقاعه مجازيا
 فيبعض العوض أولى والفرق
 بينهما وبين ما لو قال أنت طالق
 بثبت فقبلت بماتة ظاهر
 (أو) طالعت به (طالعة فطلق)
 فلهذا عندا وقبله بابت لانه
 حصل مقصوده او زاد بتجمله
 في انسانية (بهر مثل) لان
 هذا الخلع دخله شرط تأخير
 التلاق منها وهو فاسد
 لأنه لا يفسد فيسقط من العوض
 ما يات به وهو مجهول فيكون
 انما جهولا والمجهول يتعين
 الرجوع اليه الى مهر المثل
 او ما يبداء الطلاق وقع
 رجوعا فاذا اتمت حلف
 بان لا يرجع اليه فانه خالف
 به اذا دبر رجوعا لانه خالف
 به اذا كان مبتدأ فان ذكر
 الرجوع لا يبدى من القبول (ولو
 ان دخلت) الدار فانت
 بالقبول فقبلت ودخلت
 (لو) لوجود الصفة مع
 الرجوع (به) أي باللف
 كذا في الطلاق المنعزولا يتوقف وجوبه على الطلاق بل يجب تسليمه في الحال لان الاعراض

قولهم لو اجابها ببعض ما سألته وزع على السؤال أو على الكل لان مقصودهما من
 البيئونة الكبرى حصل هنا أيضا كل محتمل وقولهم في التعليل نظر الما أوقعه
 لا لما وقع يؤيد الاول وينبغي بناء ذلك على ما يأتي ان قوله نصف طالعة هل هو من
 باب التعبير ببعض عن الكل أو من باب السراية فعلى الاول يستحق الالف لانه
 عليه أوقع الطالعة وعلى الثاني لا لانه لم يوقع الا بعضها والباقي وقع سراية قهرا
 فلا يستحق شيئا في مقابلته اهـ والمعتمد استحقاق الالف مطلقا وحمل التوزيع اذالم
 يفدها البيئونة الكبرى زى فلو لم تحصل البيئونة الكبرى فليس له الا القسط مما
 نفاق به وهو العوض وان كان المطلوب أكثر من الثلاث فلو ملك عليها الثلاث
 فقالت طالق خمس ابارك فطلق واحدة فله خمس الالف وهكذا ب (قوله وان
 جعلت الحال) للرد على من قال ان علمت الحال استحق الالف والافثلثة أو ثلثاه
 كما بأصله (قوله أو مطلقا) بأن لم يسم الالف (قوله فقبلت بماتة) أي حيث لا يقع شيء
 (قوله ظاهر) لان الغلب في جانب الزوج اذا دأب الماوضة وهي يشترط فيها
 الاتفاق والغلب في جانب الزوجة اذا بدأت الجمالة وهي لا يشترط فيها الاتفاق
 كما مر حل (قوله وهو) أي شرط التأخير فاسد لان فيه جبر عليه فيما علكه كما في
 عن وقوله فيسقط ما يقابل به أي مائة ابل شرط التأخير لانه جعل الالف في مقابلة
 طلاقا المشروط بكونه في الغد فيقابل الشرط جزء من العوض (قوله ولو قصد ابتداء
 الطلاق) فقيده لقوله بابت بما اذالم يقصد ابتداء الطلاق شيئا والظاهر انه
 لا يختص بهذه الصورة بل يصلح قيد لما قبلها بل لجميع مسائل الباب تدبر (قوله
 فقبلت) أي فوراً (قوله ودخلت) أي وان لم يكن فوراً كما هو المتبادر من صنيعة
 حيث أتى بالغاء في الاول وبالأو في الثاني وبحث فيه الشهاب عميرة بأن الذي
 في حيز الغاء القبول والدخول معا فيكون التعقيب في جملة المعطوف والمعطوف
 عليه لا في القبول فقط كما قيل أي قال من يقول بوجوب الموالاة بمثل ذلك في قوله
 تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الخ رداعلى من يقول الغاء تفيد سبق
 غسل الوجه على غيره وقيس عليه بقية الاعضاء حل وعبارة مردود دخلت وان لم
 يكن فوراً ولا يشترط الترتيب بين القبول والدخول كما استوجه ابن حجر فلو دخلت
 قبل القبول ووقع القبول فوراً طالعت (قوله ولا يتوقف وجوبه على الطلاق) لان
 الطلاق لا يحصل الا بالدخول وقوله في الحال أي فلا يتوقف وجوب تسليمه على
 الدخول وله التصرف فيه لانه كالتصرف في الثمن قبل قبض المبيع وهو جائز
 ثم ان دخلت فواضع وان تعد رجعت عليه أو ببدله ان تأت سم على جروب

فلوسلته ولم تدخل الى ان ماتت فالقياس استرداده منه ويكون تركه ع ش على
 حر (قوله المطلقة) أي عن الطول والتأجيل وقوله والمعوض وهو الطلاق وقوله
 في نية التعليق أي في ضمن التعليق كما عبر به حر (قوله وان كرهته) أي الاختلاع
 لان الطلاق يستقل به الزوج والالتزام يتأتى من أجنبي شرح حر (قوله انظرا
 وحكما) المراد باللفظ الصيغ المتقدمة بين الزوج والزوجة وبالحكم ما يترتب على
 تلك الصيغ من وجوب المسمى تارة ووجوب مهر المثل تارة ووقوعه رجعا تارة
 أخرى اه شيخنا تنبيه يستثنى من قوله وحكما صور أحدها ما لو كان له امرأتان
 فخالف الأجنبي عنهما بألف مثلا من ماله مع قطعا وان لم يفصل حصة كل منهما
 لان الألف يجب للزوج على الأجنبي وهذه بخلاف الزوجية اذا اختلعا به فانه
 يجب ان يفصل ما التزمه كل منهما فان لم يفصل وجب على كل مهر المثل الثانية ما لو
 اختلعت المريضة بمرض الموت بما يزيد على مهر المثل فالزائد من الثلث والمهر من
 رأس المال وفي الأجنبي أي المريض بمرض الموت الجميع من الثلث الثالثة لو قال
 الأجنبي طلقها على هذا المصوب أو على هذا الخمر أو نحو ذلك وطلق وقع رجعا
 بخلاف المرأة اذا التمس الخلع على المصوب ونحوه فانه يقع بأداء مهر المثل الرابعة
 لو سألته الخلع بمال في الحيض فلا يحرم بخلاف الأجنبي شرح خ ط وأخذ بعضهم من
 صحة خلع الأجنبي جواز بذل المال لمن بيده وظيفة يستتره عنها نفسه أو غيره قال
 ويحيل له أخذ المعوض ويسقط حقه منها ويبقى الأمر بعد ذلك لناظر الوظيفة يفعل
 ما تقتضيه المصلحة شرعا زى واذا قرر غيره لا رجوع له على الاخذ الا ان شرط
 الرجوع اه ومن خلع الأجنبي قول أمها مثلا خاله على مؤخر صداقها في ذمتي
 فيصير ما يقع بأشياء مثل المؤخر في ذمة السائل لان لفظة مثل مقدرة في نحو ذلك وان لم
 تنوها قالت وهو كذا الزمها ما سمته زاد أو نقص لان المثلية المقدرة تكون مثلا من
 حيث الجملة شرح حر (قوله على مامر) لما كان قوله كاختلاعها يقتضي ان الخلع
 لو جرى مع أجنبي بفاسدية صد وجب مهر المثل مع أنه ليس كذا بل يقع رجعا يدفع
 هذا بقوله على مامر أي من تخصيص وقوعه في الفاسد بمهر المثل بما إذا جرى معها ولا
 حاجة الى استثناء هذا اه حل (قوله فهو من جانب الزوج ابتداء) هذا من حكم
 اللفظ وأما الحكم من جهة المعنى بقوله فاد ا قال الزوج للأجنبي الخ شيخنا (قوله
 ولو كبلها الخ) متعلق بقوله فيما مروها تو كبل وكان الانسب تقديمه هناك وقوله
 ان يحتلع له كقوله للزوج طلق زوجته على ألف في ذمتي من مالي أو ينويه وقوله
 كاله ان يحتلع لها كأن يقول له طلق زوجتك على ألف في ذمتها من مالي أو كالتى

المطلقة يلزم تسليمها في الحال
 والمعوض تأخر بالتراضي
 لوقوعه في التعليق بخلاف
 المنجز يجب فيه تقارن
 العوضين في المثل (اختلاع
 أجنبي) من ولي لها وغيره
 وان كرهته (كاختلاعها)
 فيما مر لفظا وحكما على مامر
 فهو من جانب الزوج ابتداء
 بصيغة معاوضة بشوب تعليق
 ومن جانب الأجنبي ابتداء
 معاوضة بشوب جملة فاذا
 قال الزوج للأجنبي طلق
 امرأتى على ألف في ذمتك
 وقبل أو قال الأجنبي للزوج
 طلق امرأتك على ألف في
 ذمتي فأجاب بانتهى بالمسمى
 والتمامه المال فداء لها كالتزام
 المال لعنق السيد عبده
 وقد يكون له في ذلك غرض
 صحيح كإتلافها من يسى
 العشرة بها ويمنعها حتى يوقها
 (ولو كبلها) في الاختلاع (ان
 يحتلع له) كاله ان يحتلع لها
 بأن يصرح بالاستئذان لال
 أو الوكالة

منها يطالب الوكيل بالمال في الاولى ولا رجوع له عليها وطالب هي في الثانية
 اه شيخنا (قوله او ينوي ذلك) اي ماذا كرم من الاستقلال او الوكالة فتكون صور
 اختلاع وكيلها خمسة بصورة الاطلاق المشار اليها بقوله فان لم يصرح الخ وقوله بعد
 بان تصرح او تنوي اي تصرح بالوكالة والاستقلال او تنويها فهذه اربعة مع قوله
 فان اطلقت فالمجموع خمسة مع الخمسة السابقة وقوله وحيث صرح الخ يرجع لكل
 من المستثنين في التصريح صورتان وقوله والاتحتها الثمانية بقية العشرة وقوله
 حيث نوى الخلع اي للوكيل الذي هو الزوجة في الاولى والاجنبي في الثانية فهاتان
 صورتان مع قوله او اطلق وكيلها فالرجوع في ثلاثة وعدمه في خمسة وعدم مطالبة
 اصلا في الثنتين الاوليين (قوله لتتلع عنه) اي من زوجها وقوله وحيث صرح
 بالبناء للمجهول اي صرح الاجنبي بالوكالة عن الزوجة او صرحت الزوجة بالوكالة
 عن الاجنبي (قوله فالزوج يطالب الموكل) فيطالب الزوجة في الصورة الاولى وهي
 وكيلها اجنبي في اختلاعها ويطالب الاجنبي في الصورة الثانية وهي وكيل
 الاجنبي لها ولا يطالب الوكيل ويفرق بينه وبين وكيل المشتري بأنه أقوى اذ العقد
 يمكن وقوعه له ثم لانها كأمرو ما تقدم من انه يطالب الوكيل دونها مفروض فيما اذا
 خالفها وهما لم يخالفاها اه ح ل (قوله او اطلق وكيلها) بخلاف ما اذا اطلق وكيله
 اي الاجنبي وهو الزوجة فلا يرجع لعدم الفائدة اليها (قوله فان اختلع) تفريع
 على قوله واختلاع اجنبي كاختلاعها فكان الانسب ذكر عقبة (قوله وصرح الخ)
 حاصله انه ان صرح بأنه من مالها فله احوال اربع لا يقع في ثنتين ويقع باثنان واحدة
 وفي الرابعة وهي صورة الاطلاق تفصيل اشار له بقوله فان لم يصرح بأنه من مالها الخ
 والفرق بين التصريح بأنه من مالها وبين عدمه حيث يقع في الاول رجسيا وفي
 الثاني باثنا بمهر المثل مع ان الغرض ان المسمى من مالها في كل ان الزوج في الاول غير
 طامع له لانه بأنه من مالها فهو غير مملوك للاجنبي وفي الثاني طامع لظنه انه ملكه
 (قوله او بولاية) ولو صادقا حل (قوله لانه ليس بولي الخ) اذ ليس له التصرف
 في مالها بما ذكر كما يأتي (قوله او صرح باستقلال) بان قال اختلعت لنفسى بهذا
 العبد ولم يذكر انه من مالها ولا انه منصوب وهو لها في نفس الامر كما في الرض وكذا
 اذا صرح بأنه من مالها كما في البهجة وشرحها ويدل عليه اطلاقه هنا وتفصيله فيما
 بعد اه س ل وبقوله ولم يذكر انه من مالها الخ انه دفع الثاني بينه وبين ما من
 ان خلع الاجنبي بفاسد يقصد يقع رجعي لان محله اذا صرح بسبب الفساد كان قال
 بهذا العبد المنصوب او بهذا الخ كماله ع ش ح ل على انه لا يلزم من قوله

او ينوي ذلك فان لم يصرح
 ولم ينو قال الغزالي وقع لها
 له ومنفعة اليها (ولاجنبي
 توكيلها) لتتلع عنه
 (فتخير) هي ايضا بين
 اختلاعها واختلاعها لها
 بان تصرح او تنوي كما مر
 فان اطلقت وقع لها على
 قياس ما مر عن الغزالي
 وحيث صرح بالوكالة عنها
 او عن الاجنبي فالزوج
 يطالب الموكل والاطالب
 المباشر ثم يرجع هو على
 الموكل حيث نوى الخلع له
 او اطلق وكيلها (فان اختلع)
 الاجنبي (بماله فذاك)
 واضح (او بما لها وصرح
 بوكالة) منها (كاذبا او بولاية
 عليها لم تطلق) لانه ليس
 بولي في ذلك ولا وكيل فيه
 والطلاق مربوط بالمال ولم
 يلتزمه احد (او) صرح
 (باستقلال فخلع بمنصوب)
 لانه بالتصرف المذكور في
 مالها فاصب له فيقع الطلاق
 باثنا ويزمه مهر المثل

وان أطلق بأن لم يصرح بشئ من ذلك (٣٠٣) فان لم يصرح بأنه من مالها فخلع بمنسوب ذلك والا فرجى

من مالها أن يكون منصوبا حتى يكون فيه تصريح بسبب الفساد وأجاب ع ش
على م ر أيضا بأن محل كون خلع الاجنبي بفساد يقصد رجعا اذا لم يصرح
بالاستقلال والا وقع بائنا مطلقا كما هنا ومعنى عدم التصريح بالاستقلال انه
لا يضيف الخلع لنفسه سواء أضاف المال لها أم لا (قوله شئ من ذلك) أى الوكالة
والولاية والاستقلال (قوله والا فرجى) ومثله لو اخلع بصدقها أو على أن الزوج
يرى أو قال طلقها وأنت ترى منه أو على أنك ترى منه فانه رجى على النص ولا
يسر أو لا شئ وعلى الأب ولو اخلعها بالبراءة من الصداق وضمن له الدرك أو قال
الاجنبي أو الأب طلقها على عبدها هذا وعلى ضمائه وقع بائنا بمثل اه تعميم
اه زى وح ف (فصل فى الاختلاف فى الخلع أو فى عوضه) * أى وما يتبع
ذلك كالاختلاف فى عدد الطلاق (قوله ادعت خلعها الخ) ولو خالعها ثم ادعت انه
اباها قبل الخلع أو انه أقر بفساد النكاح صدق بيينه ولو قال ان فعلت كذا فانت
طالق ثلاثا أو فعل الخلع فى عليه ثم ادعى انه خالعها قبل فعله لم يقبل وان وافقته المرأة
وتسمع بيئته بذلك ولا يشك عليه عدم سماعها فيما لو طلقت ثلاثا نيم أقامها على
فساد النكاح لان فعله يكذب بيئه ثم لا هنا قائل شوبرى (قوله رجلين) أى لرجلا
وامرأتين ولا رجلا ويمينا لان دعواه الخلع ليس بمال ولا يقصد بها مال وبه فارق
ماسيا فى حيث يكفى فيه شاهد ويمين لان مقصوده المال تدبر (قوله قاله الماوردى)
ولا يشك على هذا ما تقدم فى كتاب الاقرار من انه لو أقر بمال وكذبه المقر له فانه
يبطل ولو رجع المقر له وصدقه فانه لا يستحق الا بأقرار جديد لان هذا الاقرار فى ضمن
معاوضة بخلاف ذلك ويعترف فى الضمى ما لا يعترف فى غيره زى (قوله ولما نفقة
العدة لانها رجعية فى زعمها فى الصورة الثانية وغير مطلقة أملا فى الاولى وانما
وجبت العدة مؤاخذه له بأقراره ودعواه الخلع ومثل نفقة العدة سكها فصب لها
ولا يرتها قال الزركشى بل الظاهر انها تره تنبيه علم بمأمر ضبط مسائل الباب بأن
الطلاق اما ان يقع بائنا بالسمى ان صحت الصيغة والعوض أو بمهر المثل ان فسد
العوض فقط أو رجعا ان فسدت الصيغة وقد نجز الزوج الطلاق ولا يقع أصلا بأن
تعلق بمال يوجد فمعلم ان من علق طلاق زوجته بإبرائها ايا من صداقها لم يقع عليه
الا ان وجدت براءة صحيحة من جميعه يقع بائنا بأن تكون رشيدة وكل منهما يعلم
قدره ولم تعلق به زكاة خلافا لما أطل به الرى انه لا فرق بين تعاقبها وعدمه حجر
وزى وم ر و قد رجح ف (قوله ولو اختلفا) أى الزوجان أو وكيلهما أو أحدهما
وكيل الآخر م ر (قوله كدراهم ودنانير) فيه ان هذا من اختلاف الجنس

اذ ليس له التصرف فى مالها
بما ذكره ان كان وليا لها
فأشبهه خلع السفينة
* (فصل فى الاختلاف
فى الخلع أو فى عوضه
لو ادعت خلعها فأنكر
حلف) فيصدق اذا لاصل
عبدته فان أقامت به بيئته
رجلين على بها ولا مال لانه
ينكره الا ان يعود ويعترف
بالخلع فيستحقه قاله الماوردى
(أو ادعاه) أى الخلع
(فأنكرت) بأن قالت
لم تعلقنى أو طلقنى مجانا
(بانت) بقوله (ولا عوض)
عليها اذا لاصل عدمه فحلف
على نفيه ولما نفقة العدة
فان أقام بيئته أو شاهدا
وحلف معه ثبت المال كما
قاله فى البيان وكذا لو اعترفت
بعدميها بما ادعاه قاله
الماوردى وقولى فأنكرت
أعم من قوله فقالت مجانا
لما تقر (ولو اختلفا فى عدد
طلاق) كقولها سألتك
ثلاث طلاقات بألف
فأجبتنى فقال واحدة
بألف فأجبتك (أو) فى
(معة عوضه) كدراهم
ودنانير أو صحاح ومكسرة

سواء اختلفا فى التلغظ بذلك أم فى ارادته كأن خالع بألف وقال أردنا دنانير فقالت دراهم (وقدره) كقوله خالعك
بما شئت فقالت بمائة (ولا مينة) لواحد منهما أو لكل منهما مينة وتعارضتا (تجالفا) كالتبايعين فى كيفية الحلف

ومن يبدأ به (ويجب)
 لينوتها (بفسخ) للمرض
 منهما أو من أحدهما أو
 الحاكم (مهر مثل) وإن
 كان أكثر مما ادعاء لانه
 المراد فان كان لأحدهما بينة
 عمل بها وذكر حكمكم
 الاختلاف في عدد الطلاق
 مع قولي بفسخ من زيادتي
 وتعبري بالصفة أولى من
 تعبيره بالجنس والقول في
 عدد الطلاق الواقع في
 مسئلته قول الزوج يمينه
 (ولو خالف بالف) مثلاً (ونوباً
 نوعاً) من نوعين بالبدل (نم)
 الحاقاً للمنوي بالمفوط فان لم
 ينوياً شيئاً حمل على الغالب
 ان كان والا لزم مهر المثل
 (كتاب الطلاق) *
 هو لغة حل القيد وشرعاً حل
 عقد بلفظ الطلاق ونحوه
 والاصل فيه قبل الاجماع
 للكتاب كقوله الطلاق
 مرتان فامسك بمعروف
 أو تسريحاً بحسان والسنة
 تكسر ليس شيء من الحلال
 أبغض الى الله من الطلاق
 رواه أبو داود بإسناد صحيح
 والحاكم ومعه (أركانه)
 خمسة (صيغة وحمل وولاية

لا الصفة إلا ان يقال مراده بالصفة ما يشمل الجنس (قوله ومن يبدأ به) وهو الزوج
 لانه بمثابة البائع حل قال س ل والذي ينبغي ان يبدأ بالزوجة لان البضع يبقى لها
 اه وفيه ان بقاء البضع لها ليس من الفسخ لان الفسخ لغرض الخلع فقط وأما الطلاق
 فهو ثابت باعترافهما كما هو ظاهر (قوله أولى من تعبيره بالجنس) لان الاختلاف
 في الجنس يعلم من الصفة بالاولى بخلاف الجنس لا يعلم منه الاختلاف في الصفة
 شوبري (قوله في عدد الطلاق) أي فيما اذا قالت سألتك ثلاث طلاقات بالف
 فاجبتني فقال واحدة بالف فاجبتك كما تقدم (قوله في مسئلته) أي العدد (قوله
 يمينه) أي يمين أخرى غير التي في التحالف ففائدة التحالف الرجوع لمهر المثل وأما
 كونه واحدة مثلاً فلا بد من يمين على ذلك هكذا ظاهر كلامه واذا حلف هل لها ان
 تأذن لوليمافي تزويجها منه لانه ضعف جانبها بتصديق الزوج أولاً لانها تزعم انه
 طلقها ثلاثاً فلا تحمل الا بحمل أنظره اه حل الظاهر لا عملان بها فان قلت فرض
 المسئلة انها بانته منه بمهر المثل فافائدة حلف الزوج بعد البينة قلت فائدة تظهر
 فيما اذا أدعت بعد بينوتها لوليمافي تزويجها ولم تعين له زوجاً فزوجها للذي اختلعت
 منه فيه العقد علمت بأنه الزوج الاول فادعت انه طلقها ثلاثاً في الخلع السابق
 لتفسد عقده الثاني اذا تحمل له الا بحمل على دهاها فانكر الزوج ما ادعته وادعى
 انه طلقها طلبة فقط فانه يحلف ويستمر العقد ولا عبرة بدعواها اه شيخنا

(كتاب الطلاق)

هو اسم مصدر لطلق ومصدره التطلق وهو مصدر اطلقت بتخفيف اللام يقال طلقت
 المرأة طلاقاً فهي طالق (قوله حل القيد) المراد به ما يشمل الحسي والمعنوي فيكون
 بين المعنى الشرعي واللغوي علاقة اه رشيدى (قوله عقد النكاح) الاضافة بيانية
 فان أريد بالنكاح الوطء كانت حقيقة (قوله الطلاق مرتان) أي عدد الطلاق الذي
 تملك الرجعة عقبه مرتان فلا بد من تقدير مضاف ليكون المبتدأ بمن الخبر (قوله
 ليس شيء من الحلال أبغض) وفي رواية صحيحة أبغض الحلال الى الله الطلاق
 وليس المراد حقيقة البغض بل التنفير عنه قاله حجر وما المانع من كون البغض معناه
 الكراهة وعدم الرضى وهذا صادق بالمكروه سمع ش على مر ل كنه
 لا يشمل صور غير الكراهة ويدل له أيضاً اجماع الامة بل سائر الملل على مشروعية
 ح ل وحمل بعضهم الحديث على بعض افراد الطلاق وهو المكروه منه وقال
 الشوبري أي على تقدير ان يكون في الحلال بغض فهذا أبغض اه وقال
 العزيزي لان بغض افراد الحلال قد يكون مبنوفاً كالا كل في السوق مما

يخل بالمرودة فيكون البغض كناية عن عدم الرضى أو عن التنفير منه الذي هو لازم البغض (قوله وقصد) فيه أن كلا من الولاية والقصد وصف للمطلق هـ لا جعلاً من شروطه حل والمراد بالقصد أن يكون عالماً عند قوله أنت طالق مثلاً أن هذا اللفظ موضوع محل العصبية وليس معناه أنه يقصد حل العصبية والالما وقع من المازل اذ لم يوجد منه قصد حلها وأيضاً لو كان كذلك لم يكن هذا اللفظ صريحاً لأن الصريح لا يحتاج إلى نية ذلك فخرج بكونه عالماً عند التلفظ السامى والنائم ونحوه ما من لا قصد له شيئاً عزيزي (قوله ولو بالتعلق) والعبرة بحال التعليق شوبري (قوله رفع القلم عن ثلاث) أى قلم خطاب التكليف لا قلم خطاب الوضع وتمة الحديث عن الصبي حتى يبلغ وعن المجنون حتى يفريق وعن النائم حتى يستيقظ وحيث رفع عنهم القلم بطل تصرفهم ع ش والمراد بقلم التكليف السكاتب الأحكام التكليفية وبقلم الوضع السكاتب الأحكام الوضعية فانه ليس مرتفعاً عن الثلاث وإذا كان غير مرتفع عنهم لا يصح الاستدلال بالحديث لأن وقوع الطلاق من قبيل خطاب الوضع إلا أن يقال عدم وقوع طلاقهم يلزمه عدم حرة الزوجة بعد زوال هذه الأعداء فيكون الحديث قال إذا طلق الصبي زوجته ثم بلغ لا تحرم عليه وكذا يقال في البقية فلما وقفنا عليهم الطلاق لم نمنعهم زواجاتهم عليهم فلما ترتب خطاب التكليف على خطاب الوضع رفع عنهم أيضاً بالنظر لما يلزم منه من التحريم (قوله إلا السكران) استثناء من المفهوم وهو قوله فلا يصح من غيره مكلف فيكون متصلاً كما أشار إليه بقوله مع أنه غير مكلف (قوله من قبيل ربط الأحكام) أى تعلقها بالأسباب مع بقاء العقل فلا يرد المجنون المتعدي فان طلاقه لا يقع مع تعديه لزوال عقله بخلاف السكران فان عقله باق وأما قول الشارح بعد وهو من زال عقله فالمراد تمييزه اه وقال م ر بمعنى ان أقواله وأفعاله أسباب معرفات الأحكام ترتبها عليها اه بمعنى ان الشارع جعل طلاقه علامة على المفارقة وقتله سبباً للقصاص وأتلافه سبباً للضمان كقتل الصبي وأتلافه شوبري والحكم هنا وقوع الطلاق وسببه التلفظ به كافي ع ش على م ر أى فهو من باب خطاب الوضع ومعنى خطاب الوضع ان الله تعالى وضعه في شريعته لاضافة الحكم له بقرينة اه ولتقريب الأحكام تيسيراتها اه شوبري يعنى ان الشارع أسند الأحكام إلى أسبابها يجعلها علامة عليها لتسهيلها على المكلف لانه لو كانت الأحكام بلا أسباب لصعب فهمها على المكلف وقوله وضعه أى وضع متعلقه كالأسباب وفسر خطاب الوضع في شرح جمع الجوامع بأنه الخطاب الواجب بكون

وقصد ومطلق وشروط فيه
أى في المطلق ولو بالتعلق
(تكليف) فلا يصح من غيره
مكلف لمجرد رفع القلم عن
ثلاثة (السكران) فيصح
منه مع أنه غير مكلف كما تعلقه
الروضة عن أصحابنا وغيرهم
في كتب الأصول تعلقها
عليه ولأن معناه من قبيل
ربط الأحكام بالأسباب كما
قاله الفخرالى في المستصفى
وأجاب عن قوله تعالى
لا تقربوا الصلاة وأنتم
سكارى

الشيء سبباً أو موطناً أو مانعاً أو معيماً أو فاسداً وقوله بالأسباب أي المنضم اليها قصد
 التغليب ليخرج الصبي ونحوه كالتائم فانه مع مال حل من ايراد التائم والمجنون والصبي
 (قوله الذي استداليه الجوهري) أي استدله به (قوله وهو المنتشى) أي المبتدى
 في أول السكر وقوله لبقاء عقله لا يناسب قوله بعد حتى تعلموا ما تقولون لان المنتشى
 يعلم ما يقول وأيضا يارزم نهى المنتشى عن الصلاة مع ان صلاته صحيحة حل وأجاب
 به ضمهم بأن هذا خطاب للمنتشى الذي يحرمه يسير بحيث لا يسع جميع الصلاة فنهى
 عن ابتدائها لئلا تبطل في أثناءها بتغير حاله شيئا (قوله وانتفاء تكليف
 السكران) لا انتفاء الفهم ومن ذكر أن السكران مكلف اراد أنه يجري عليه أحكام
 المكلفين حل أي فليس في المسئلة خلاف معنوي فن قال ليس مكلفا عني أنه
 ليس مخاطبا خطاب تكليف حال عدم فهمه ومن قال أنه مكلف أراد أنه مكلف
 حكما أي يجري عليه أحكام المكلفين قال م ر وما يبعثه ابن الرفعة وأقره جمع من
 عدم نفوذ مطلق السكران بالكناية لتوقفها على النية وهي مستحيلة منه فمحل
 نفوذ تصرفه السابق انما هو بالصرح فقط مردود بما اقتضاه اطلاقهم بأن
 الصريح يقتضي قصد اللفظ لغناه كما تقرروا السكران يستعمل عليه ذلك فكما
 أوقعوه به ولم ينظروا لذلك فكذلك هي للتغليب عليه شرح م ر وقوله فكذلك
 أي الكناية فيقع بها من غير قصد اللفظ لغناه ولكن لا بد من الية بأن يخبر
 عن نفسه أنه نوى سواء أخبر في حال السكر أو بعده اه (قوله من شراب) أو دواء
 مثله من ألقى نفسه من شاهق جبل وقد علم ان الوقوع منه نزيل عقله كما في سم
 وعش فلو ادعى أنه شرب ذلك مكرها أو أنه لا يعلم أنه مسكر صدق بيمينه حل
 (قوله أردواء) محله ان لم يتعين للدواء فان تعين بأن لم يقم غيره مقامه فحكمه حكم
 غير المتعدي (قوله ويرجع في حده للعرف) انظره مع ان العلق يقع منه مطلقا
 سواء كان في أوله أو آخره فافائدة هذا الحد الا ان يقال فائدة راجعة للتعليق
 كان علق طلاق زوجته على سكره فان زوجته لا تطلق الا ان وصل للحد العرفي
 حل نعم تظهر لفائدة اذا كان السكر بلا قصد لأجل سقوط الخطاب عنه حينئذ
 (قوله فهو محل الكلام) أي الذي وقع الخلاف فيه هل هو مكلف أو غير مكلف
 اه شيئا (قوله واختيار) قال الشيخ ترم بعض اطباء انه لا حاجة لفيد الاختيار مع
 قيد التكليف بناء على ان المكره غير مكلف كما مشى عليه في جميع الجوامع وهو
 فاسد لان المراد هنا بالتكليف البالغ والعقل لان المعنى المراد في قولهم المكره
 مكلف أو غير مكلف على ان المسألة خلافية شوبري (قوله فلا يصح من مكره)

الذي استند اليه الجوهري
 وغيره في تكليف السكران
 بأن المراد به من هو في أوائل
 السكر وهو المنتشى لبقاء
 عقله وانتفاء تكليف
 السكران لا انتفاء الفهم
 الذي هو شرط التكليف
 والمراد بالسكران الذي يصح
 طلاقه ونكاحه ونحوهما
 من زال عقله بما أثم به من
 شراب أو دواء ويرجع في
 حده إلى العرف فاذا
 انتهى تغير الشراب إلى
 حالة يقع عليه اسم السكران
 عرفا فهو محل الكلام وعن
 الشافعي رضي الله عنه أنه
 الذي اختل كلامه المنظوم
 وانكشف سره المكتوم
 (واختيار فلا يصح من مكره)

وان لم يور (لا طلاق خبر لا طلاق في اغلاق أي اكره رواه ابو داود والحاكم على شرطه مسلم والتودية مكان بنوي
غير زوجته أو بنوي بالطلاق حل (٣٠٧) الوفاق أو بطلت الاخبار كاذبا (وشرط الا كراه قدرة مكره) بكسر

الراء (دلى) تحقيق (ما هذبه)
بولاية وتتاب (عاجلا ظلمنا
وعجز مكره) بفتح الراء (من
نفسه) بهرب وغيره
كاستغاثة بنيرة (وطنه) انه
(ان امتنع) من فعل ما اكره
عليه (حققه) أي ما هذبه
(ويحصل) الاكراه
(بغروب) بمحذور كضرب
شديد) أو حبس أو تلاف
مال ويختلف ذلك باختلاف
طبقات الناس وأحوالهم
فلا يحصل الاكراه بالتقويف
بالعقوبة الاجل كقوله
لا ضربك غدا ولا بالتقويف
بالمستحق كقوله لمن له عليه
قصاص طلقها والا اقتصمت
منك وهذا خيرا بما زدت
بقولي عاجلا ظلمنا (فان
ظاهر) من المكره (قرينة
اختيار) منه للطلاق
(كان) هو أدلى من قوله بأن
(أكراه على ثلاث) من
الطلقات (أو) على (مرجع
أو تعليق أو) على ان يقول
(طلق أو) على (طلاق
مهممة) وهو من زيادتي
(فخالف) بأن وحد أو سني
أو كني أو بنجر أو سرح
أو طاق معينة (وقع) الطلاق

خلافه لا يحرمة وفيه انه اذا اكره على طلاق زوجته فطلق واحدة أو ثلثا واقع
لانه باتيانها بالواحدة أو الثلاث له نوع اختيار وشرط عدم وقوع طلاق المكره ان
لا تظهر منه قرينة اختيار كما يأتي وأجيب بأن صورته أن يكرهه على أصل الطلاق
فيسأله هل يطلق واحدة أو أكثر والافتى اكرهه على أصل الطلاق وطلق واحدة
أو أكثر وقع ويجاب أيضا بأن يكرهه على أصل الطلاق ويأتي به فقط كان يقول
طلقتها فلا يقع حيث شئنا عز نزي والمراد المكره بغير حق أما بحق فيقع كان
تزوج امرأة وكان قد طلق اختيارا عليه حق قسم فطلبته منه فأكرهه على طلاق
زوجته ليوفي اختيارها بعد تزوجها بزوجها بطلاق الولي اذا امتنع منه فأكرهه
الحاكم عليه (قوله وان لم يور) لارد (قوله أي اكره) فسر الاغلاق بالا كراه لان
المكره اعلق عليه الباب الى أن يطلق أو اعلق عليه رأيه اه حجر (قوله بمحذور)
ولو في ظن المكره فلو خوفه بما ظنه محذورا فبان خلافه كالمكره اكره (قوله أو)
اتلاف مال) أي له وقع بحيث يسهل عليه العلق بدون بذله ومنه قول المرأة لزوجها
طلقتي والا طعنك سبامثلا وغلب على ظنه ذلك ب ر قال الشاشي ان الاستخاف
في حق الوجه اكره وابن الصباغ ان الشتم في حق أهل المروءة اكره اه ومنه
حبس دوابه حبسا يؤدي الى التلف عادة ع ش على م ر وهل من ذلك اربا
بزوجته أو قتل ولده أو الفجور به وهل ولو كان من اعتاد القيادة عليها في الروض
ان التقويف يقتل الولد اه كراه في الغلاق وفي كلام شيخنا ان من الاكراه
التهديد يقتل بعض معصوم وان علا أو سفل وكذا رحم ونحو حرمة أو فجور به وليس
من الاكراه قول من ذكر طلق زوجته والقتل نفسى ح ل أي ماله يكن نحو
أصل أو فرع كافي م ر ولا فرق بين الاكراه الحسى والشرعى فلو حلف ليطان زوجته
الليلة فوجدها حائضا أو نصوص من شدا فحاضت فيه أوليين آمنه اليوم فوجدها
حامل آمنه لا يجنت و كذا الحلف ليقضين الشهر زيد احقه في هذا الشهر فجهز
عنه كما يأتي شرح م ر بأن لم يستطع الوفاء في جزء من الشهر ع ش (قوله ويختلف
ذلك) أي المدكور من الضرب وما عطف عليه اه شيخنا (قوله وأحوالهم) أي
مراتبهم ومن ثم قال الدارمي وغيره الضرب غير الشديد اكره في حق أهل المروءات
حل وم ر (قوله فان ظهرا الخ) مفرع على شرط محذوف تقديره وان لا يظهر منه
قرينة اختيار وشرط أيضا أن لا ينوي الطلاق كما يؤخذ من قوله بل لو وافق المكره
الخ نصرا ثم الطلاق كناية في حق المكره (قوله أو كني) بتحقيق النون (قوله
من اعتبار تصد الخ) أي حيث وجد ما يصرف اللفظ عن معناه والا فلا يشترط ذلك

بل لو وافق المكره ونوى الطلاق وقع لا اختياره وكذا القول طلق زوجتي والادلتك (و) شرط (في الصيغة ما يدل
على فراق صريح أو كناية فيقع بصرحه) وهو ما لا يمتثل ظاهره غير العلق (بلاية) لا يقاخ الطلاق فلا ينافيه
ما يأتي من اعتبار قصد لفظ الطلاق لها وهو أي صريحه

كأسياني التصريح به في كلامه حل ومثله في م د (قوله مع مشتق المفاداة
والخلع) أي حيث ذكر المال أو نوى حل (قوله مشتق طلاق) وأما الطلاق نفسه
فإن كان مبتدأ كعلي الطلاق أو مفعولا كوقعت عليك الطلاق أو قاعلا كيلزمي
الطلاق نصريح والافكنية كما يؤخذ من م د والرشيدي قال م د ومن الصراح
على الطلاق خلافا لمجمع كما أتى به الوالد وكذا الطلاق يلزمي إذا خلا عن التعليق
كما يرجع إليه آخر في مساويه أو طلاقك لازم لي أو واجب علي لا أفعل كذا
لا فرض علي الأرجح ولا والطلاق ما فعلت أو ما أفعل كذا فهو وانعوت حيث لانية
والفرق بين قوله فرض وواجب حيث كان الأول كناية والثاني صريحا أن الوجوب
يطلق على الثبوت والطلاق لا يكون فرضا لاشتغال الفرض في العبادة اه ولو أبدل
الطاء فاء كان كناية على المعتمد ولولن هي لفته بل قال بعضهم لا يقع به شيء وإن
نوى لاختلاف المادة لانه من التلاقي بمعنى الاجتماع والطلاق معناه الفراق اه
ب د و ذى وقال عمران كانت لفته نصريح والافكنية وهو وجبه اه وهو
المعتمد ولو قال أنت طالق ثم قال ثلاثا وقد فصل بأكثر من سكتة التنفس والى لغا
والذي ينبغي اعتباره أنه ان لم يفصل بأكثر مما ذكرنا مطلقا وان فصل بذلك ولم
تقطع نسبه عنه عرفا كان كالكنية فان نوى انه من تيمه الاول أو بيان له أثر
والافلا وان انقطعت نسبه عنه عرفا لم يؤثر مطلقا كما لو قال لها ابتداء ثلاثا ع ش
على م د (قوله مع تكرر بعضها) وهو الطلاق والسراح دون الفراق فانه لم يتكرر
حل والذي في شرح م د وجهر ورودهما في القرآن مع تكرر الفراق فيه (قوله
والحاق مالم يتكرر منها بتكرر) أي والحاق مالم يرد من المشتقات بما ورد لانه
بمعناه وهذا يفيدان الصريح لا بد أن يرد في القرآن وان يشتهر وان ما ورد في القرآن
لا بد أن يتكرر ورود فيه وتقدم في باب الخلع أن المفاداة والخلع ككل
منهما صريح الاول لو روده في القرآن والثاني لشيوعه عرفا واستعمالا مع ورود
معناه في القرآن فانه يفيدان مأخذ الصراحة أحدا من اما اشتها باللفظ مع
ورود معناه في القرآن أو ورود لفظه في القرآن وان لم يتكرر اه حل
(قوله وترجته) المعتمد التفرقة بين ترجمة الطلاق وغيره وفصل ذى فقال
المعتمد ما في الروضة أن ترجمة الطلاق مريضة بخلاف ترجمة الفراق والسراح
فانها كناية ع ش وترجمة الطلاق بالبهيمية سن بوش فسن أنت وبوش
طالق اه يابى وشيئا (قوله بالبهيمية) ولومن يحسن العربية حل (قوله
عند النوى) وأما عند الرافعي فهو مريخ حكمه يأتي (قوله بأنها) أي

مع مشتق المفاداة
والخلع (مشتق طلاق
وفراق وسراح) يقع السين
لاشتها في معنى الطلاق
ورودها في القرآن مع
تكررها فيه والحاق
مالم يتكرر منها بما تكرر
(وترجته) أي مشتق
ماد كترجمة أو غيرها
لشهرة استعمالها في معناه
عند أهلها شهرة استعمال
العربية عند أهلها ويترك
بينها وبين عدم صراحة لعم
أنت على حرام عند النوى
بأنها موضوعة للطلاق
بخصوصه بخلاف ذلك وان
اشتهر فيه (كطالقك)
وفارقك ويبرحك

(انت طالق انت مطلقه) بفتح الطاء (٣٠٩) (يا طالق و) يقع (بكناية) وهي ما يحتمل الطلاق وغيره

ترجمة ما ذكر مرصعة الخ أي فاشتهر ورود معناه في القرآن لا يكون صريحا الا اذا كان موضوعا للطلاق بخصوصه وقوله بخلاف ذلك أي فانه لم يوضع للطلاق بخصوصه كما يعلم مما سبق في انه تارة يريد به الطلاق وتارة يريد به الظهار وتارة يريد به تحريم عينها حل (قوله انت طالق) فلو حذف المبتدأ لم يقع شيء وان نوى تقديره شرح مروي والظاهر ان محله حيث لم يقع جوابا لكلام يتعلق به فلو قالت له هل أنا طالق فقال طالق وقع ع ش على م (قوله بفتح الطاء) أي مع فتح اللام اما بكسرهما بصيغة اسم الفاعل من طلق فكناية طلاق من التصوي وخبره لان الزوج محل التطبيق وقد أضافه الى غير محله فلا بد في وقوعه من صرفه بالنية الى محله فصار كقوله انا منك طالق مروي شوي (قوله يا طالق) أي ما لم يكن اسما لذلك شيئا (قوله وهو ما يحتمل الطلاق وغيره) لو قال لزوجته تكوني طالقاهل تطلق أولا لاحتمال هذا اللفظ الحال والاستقبال وهل هو مريج أو كناية واذ قلتم بعدم وقوعه في الحال فتي يقع هل بمعنى ملاحظة أولا يقع أصلا لان الوقت مهم والظاهر ان هذا اللفظ كناية فان أراد به وقوع الطلاق في الحال طلقت أو التعلق احتاج الى ذكر المعلق عليه والافه ووعده لا يقع به شيء سم وعمله ان لم يكن له لقاء على شيء والا كقوله ان دخلت الدار تذكرني طالق او وقع عند وجود المعلق عليه وأما كوني طالقاهل مريج يقع به الطلاق حالا وكذا اتكوني على تقدير لأم الامر كما قاله ع ش (قوله بنية) ولو أنكر نية صدق بيمينه وكذا وادنه انه لا يعلم نوى فان نكل حلفت هي أو وارثها انه نوى لا الاطلاع على النية ممكن بالقرائن شرح مروي (قوله بأولها) ضعيف وقوله وفي أصل الروضة الخ معتمد في كفي اقترانها بأي جزء ولو بانها تنقل عن شيخنا انه لا يكفي اقترانها بذلك وفي شرحه خلافه حل (قوله باسكان الطاء) أي وفتح اللام أو كسرهما ومثله انت فراق أو سراج كما في حل (قوله خلية) أي خالية فهي فعيلة بمعنى فاعلة مروي (قوله الامعرا باللام) ومع ذلك همزته همزة قطع على خلاف القياس يقال ما فعلته البتة بالقطع ع ش وخالف المصنف الاكثر اشيا كلمة ما قبله وما بعده (قوله حلال الله الخ) ومثله على الحرام أو الحرام يلزمني أو على الحلال عن والمعنى الحلال واقع على وهو الطلاق وذلك لما روي في انت على حرام من انه ليس موضوعا للطلاق بخصوصه حل (قوله وغيرها) لانها محل لا بد في الجملة فاندفع ما يقال ان غيرها لا عده عليها (قوله بأهلك) سواء اكان لها هل أم لا (قوله أي لاني طلقتك) هل مراد المنكح الاخبار بالطلاق فيما مضى أو الانشاء وكذا يقال في نظائره الظاهر الثاني (قوله بفتح السين) اما بكسرهما

(بنية مقترنة بأولها) وان
عزيت في آخرها بخلاف
عكسه اذا عطفها على ما
مضى به بخلاف استحباب
ما وجد ووقع في الأصل تصحيح
اشتراط افتراضها بجميعها
وفي أصل الروضة تصحيح
الاكتفاء بذلك كله
(كا طلقتك انت طلاق
انت مطلقه) باسكان الطاء
(خلية بنية) من الزوج
(بتة) أي مقطوعة الوصلة
وتشكي البتة جوزه الفراء
والا كثر على انه لا يستعمل
الامعرا باللام (بتة) أي
متروكة النكاح (بائن)
أي مفارقة (حلال الله على
حرام) وان اشترى في
الطلاق خلافا لرافعي في
قوله انه مريج وذلك لما مر
(اعتدى استبرأ رجلا)
أي لاني طلقتك سواء في
ذلك المدخول بها وغيره
(الحق) بكسر أوله وفتح
ثالثه وقيل عكسه (بأهلك)
أي لاني طلقتك (حبك على
غاربك) أي خليت سبيلك
كما يخلى البعير في الصحراء
وزمائه على غاربه وهو
ما تده من الظهر وارتفع

من العنق ليرعى كيف يشاء ٧٨ ي ت (لأنه سربك) أي لاهتم بشأنك والسرب بفتح السين
وسكون الراء الابل وما يري

من المال واتده الزوج (أعزبي) بمهلة ثم زاي أي من الزوج (أعزبي) بمهلة ثم زاي أي صيرى غريبة بلا زوج (دعيني) أي أتركيني لأنني طلقتك (ودعيني) لذلك (أشركك مع . (٣١٠) فلاية وقد طلقك) منه أو من غيره ونحوها

كقهردي أي من الزوج
 ونزدي أخرجي سائري
 لا في طلقك (وكانا سابق
 أو بائن ونوي طلاقها) لان
 عليه حرام من جهتها حيث
 لا ينكح معها أنتها ولا اربعا
 فصح حل اضافة الطلاق
 اليه على حل السبب
 المقتضى لهذا المجرم مع النية
 فاللفظ من حيث اضافته الى
 غير محله كناية بخلاف قوله
 لعبد انا منك حر ليس كناية
 كما يأتي لان الطلاق يحل
 النكاح وهو مشترك بين
 الزوجين والعق يحل الرق
 وهو مختص بالعبد فان لم تنو
 طلاقها لم يقع سواء انوى
 اصل الطلاق أم طلاق نفسه
 أم لم ينو طلاقا وقولي انا طالق
 هو ما صرح به الدارمي واقتضاه
 كلام القاضى ومثله انا بائن
 فنقول الاصل انا منك طالق
 أو بائن لكنه يؤهم خلاف
 ذلك (لا استبرى رحي
 منك) أو انا معتد منك فليس
 كناية فلا يقع به الطلاق وان
 نواه لاستصالته في حقه
 (والاعتناق) أي صريحه
 وكنايته (كناية طلاق
 وعكسه) لا شتر كما في ازالة

فإن جماعة من الأطباء وبقر الوحش حل ومثله زى وقال قل السرب اسم للظبية أو القطا (قوله من المال) أى غير الأطباء وبقر الوحش ولو قال من الحيوان لسكان أو وضع (قوله وأند) من الندى وهو الزجر فيكون معنى قوله لا أند سربك لا أجزأك مثلاً وهو تفسيره رى ويلزم أنه لا يهتم بشأن الكونه طائفاً مثلاً فيكون قوله أى لا أهتم تفسيراً باللائم وهو تفسير مراد تأمل (قوله لنك) أى لاني منليك ومن السكناية الرعى الطاريق لك الطلاق عليك الطلاق ومنها كل واشربى على المعتمد دلالة يحتمل كل واشربى مرارة الفراق وليس منها ما يحتمل الفراق بتعسف فهو أغناك الله واقعدى وقوى وزودنى وأحسن الله عزالك مر وكذا على المضام لا فعل كذا فليس كناية لأن لفظ المضام لا يحتمل الطلاق كما فى ع ش هلى مر (قوله وكانا طاق) وكذا بقية الكنايات المتقدمة بدليل الاستثناء الآتى بقره لا أستبرى رضى منك وكذا بقية الصرائح اه حل (قوله ونوى طلاقاً) أى نوى إيقاع الطلاق مضافاً إليها وهذا أى إضافة الطلاق إليها قدر زائد على نية الكنايات حل (قوله السبب المقتضى) وهو العصمة (قوله ومثله أنا بائن) المعتمداً به لا بدى بائن من ملك بخلاف طلاق كما هو صريح عبارة شربى وعبارة حل قوله مثال خلافاً لما نقل عن شيخنا أنه لا بد من ملك فى بائن اه بحروفه (قوله كناية طلاق) وعكسه أخذنا من قاعدة ما كان مريحاً فى بابه ولم يجده نقاداً فى موضوعه كان كناية فى غيره لأن لفظ الطلاق صريح فى حل عصمة النكاح ولا تعادله فى حل الملك إذا استعمل فى الامة فكان كناية فيه وكذلك لفظ العتق صريح فى بابه ولا تعادله إذا استعمل فى الزوجة فكان كناية فيها أى فى طلاقها المراد بموضوعه ما استعمل فيه الآن قل على الجلال فعنى لا يجد نقاداً الخ أنه لم يمكن حله على معناه الحقيقى فى موضوعه أى فيما استعمل فيه الآن وذلك كالاتفاق إذا استعمل فى الزوجة لما لم يمكن حله على معناه الحقيقى وهو إزالة الملك حل على معناه الكنائى وهو الطلاق فيكون مجازاً مرسلًا علاقته الاطلاق والتقييد حيث أطلقنا الإزالة عن قيدها الذى هو الملك ثم استعملت فى مطلق الإزالة ثم قيدت بالعصمة ومثل هذا يقال فى استعمال الطلاق فى الامة فقول الشارح بعد أن تقييد كل منها فى موضوعه ممكن أى استعماله فى معناه الحقيقى بالنسبة لما استعمل فيه الآن وهو الزوجة ممكن وقوله ووجد نقاداً فى موضوعه أى صرح حله على معناه الحقيقى فى موضوعه أى ما استعمل فيه الآن وهو الزوجة مثلاً الطلاق إذا أطلق على الزوجة وأريد منه الظاهر لما أمكن حله على معناه الحقيقى لم يكن كناية فى الشارح

المالك فلو قال لزوجته أعتقتك أو ألاملك لي عليك ونوى الطلاق طلقه متا وقال لعبد مطلقك أو ابتعتك
ونوى العتق عتق وبستانني من العكس قوله لعبد ماعتد أراستعري رجلا وقوله له أو لامته أفاقلت حر

تدبر متأملا (قوله أو اعتقت نفسي) فانه لنولا صريح ولا كتابة في كل من كتابات
الطلاق والعق وفي كون ذلك مستثنى من انعكس نظرا مخرج ل وكذلك قوله
أنا منكم حر ليس كتابة في الطلاق ولا في العقد في استثنائه نظرا له شيئا (قوله
وليس الطلاق) أي صريحه وأما كتابات الطلاق فكل هي كتابة في الظاهر ولا
انظره حل وفي غير ش قوله من ان ما كان الخ قضية الاقتصار فيما عدا به على
الصريح ان كتابة الطلاق تكون كتابة في الظاهر وعكسه ولا مانع منه لان
الالفاظ الكتابية حيث احتملت الطلاق احتملت الظاهر لما فيها من الاشعار بالبعد
عن المرأة والبعد كما يكون بالطلاق يكون بالظهور به يصريح قوله ولو قال انت على
الخ (قوله وعكسه) معطوف على الجملة قبله أعني ليس الخ لا على مفرداتها
والضمير المضاف اليه راجع لمضمون الجملة قبل دخول النفي والمعنى وعكسه كون
الطلاق كتابة ظاهرا وهو ان الظاهر كتابة طلاق مني كذلك اه زى (قوله على
القاعدة الخ) أي لان الطلاق صريح في تحريم التزوجة واذا استعمل فيها بمعنى
الظاهر فقد استعمل فيما له فيه نقاد لا يكون كتابة لئلا يلزم عدم طلاقها اذا لم ينوه
وهو باطل قل على الجلال (قوله في موضوعه) أي فيها استعمل فيه الا ان وهو
الزوجة حل (قوله لا يكون كتابة) أي ولا مريحا بالاولى قال مرسيا في
في انت طالق كظهر أي انه لو نوى بظهر أي طلاقا آخر وقع لانه وقع تابعا فعمل ما هنا
في لفظ ظاهرا وقع مستقلا اه ولو بكل سيد الامه زوجها في عتقها أو عكسه فطلاقها
أو اعتقها وقال أردت به الطلاق والعق معا وقعا ويصير كرامة للحقيقة والمجاز بلفظ
واحد وهذا يعلم تخصيص ما في السارح فليعلم شريري (قوله انت على حرام) أو
على الحرام (قوله فجاز ان يكنى) أي يعبر عنه فهو من اطلاق اسم المسبب على السبب
شوبري ولو قال لزوجه انت طالق كلما حلت حرمت وقعت عليه طاعة فلوراجعها
في العدة وقعت عليه الثانية فلوراجعها وقعت عليه الثالثة وبانت منه اليئونة
الكبرى ع ش على م ر والمخلص من ذلك الصبر الى انقضاء العدة ثم بعد عليها
(قوله وثبت ما اختاره) باللفظ أو بالاشارة دون الذية واذا اختار شيئا ليس له الرجوع
عنه الى غيره والمعمد انه ان كان الظاهر نوبا أو لا يتناجعا وان كان الطلاق
هو المنوي أو لا فان كان باثنا لفظا لظاهر أي ولا يصير عاذا وان كان رجيا وقف
الظاهر فان راجع صار عاذا ونزه الكفارة والا فلا اه حل ومثله زى (قوله
كوطئها) ما لم يتم بها مانع من تحريض وصوم والا فلا كفارة وفي تمثيله بالوطء نظر
لانه ليس من الاعيان بل من الافعال وهي تصنف بالتحريم اه حل وكذلك قوله

أراعت نفسي (وليس
الطلاق كتابة ظاهرا
وعكسه) وان اشتركا في
افادة التحريم لان تعيد كل
منهما في موضوعه ممكن فلا
يعدل عنه الى غيره على
القاعدة من ان ما كان
مريحا في بابه ووجد نقادا
في موضوعه لا يكون كتابة
في غيره (ولو قال انت على
حرام أو حرمتك ونوى طلاقا)
وان تعدد (أو ظاهرا وقع
المنوي لان كلامهما يقتضي
التحريم فجاز ان يكنى عنه
بالحرام (أو نواهما) معا
أو مرتبا (تخيير) وثبت
ما اختاره منها ولا يفتان
جميعا لان الطلاق ينزل
النكاح والظاهر يستدعي
بقاءه (والا) بأن نوى تحريم
عنها أو نحوها كوطئها
أو فريجها أو رأسها أو لم ينو
شيئا (فلا تحرم) عليه لان
الاعيان وما الحق بها
لا توصف بذلك

وعليه كفارة يمين (كألو قاله لأمته) فإنها لا تحرم عليه وعليه كفارة يمين أخذ من قصة مارية لما قال صلى الله عليه وسلم هي على حرام نزل قوله تعالى يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك (٣١٢) الله لك إلى قوله قد فرض الله لكم

فما ألحق به الآية كناية عن الوطء (قوله وعليه كفارة يمين) أي مثل كفارة اليمين لأن هذا اللفظ ليس جريماً ومن ثم لم تنوقف الكفارة على الوطء ولو قال لا دفع أنتن حرام على ولم ينوط ملاذ ولا طهارا فكفارة واحدة حل ومثله شرح مر (قوله أخذ من قصة مارية) أي أنها تدل على لزوم الكفارة (قوله لم تحرم ما أحل الله لك) أي من أمثل مارية القبطية لما واقعها في بيت حفصة وكانت غائبة وجاءت وشق عليها ككون ذلك في بيتها وفي يومها وعلى فراشها حيث قلت هي حرام على أه جلالين تطيبا لحا طرحة حفصة وقوله حيث قلت معجول أي لتحريم ووردان حفصة قالت له يا رسول الله في نوبتي وعلى فراشي فقال لي أسرك سرافا كنميه هي على حرام (قوله تحل أيمانكم) أي تحليلها وهو حل ما عقدته بالكفارة أه يضاي (قوله وأخت) أي أخته بأن كانت بموكة له حل (قوله أوجهها لا) ضعيف في المحرمة لأن الأصح فيها وجوب الكفارة (قوله كما علم بمامر) أي من أن كنيات الطلاق ككنايته في العتق حل (قوله على تحريمه) أي بالطلاق والاعتاق فلا يرد البيع ونحوه أو المراد بقوله غير قادر على تحريمه أنه غير قادر عليه استقلالا بخلاف البيع والهبة مثلا فإنه مع آخر وفيه أنه يرد الوقف فإنه يصح مع أنه مستقل فأمل حل بزيادة ويمسك بأنه لما احتاج إلى موقوف عليه كان كأنه غير مستقل وفيه أن الطلاق والعتق يحتاجان إلى عمل وهو لزوجة والامة مثلا فالصواب الجواب الأول وهو قوله أي بالطلاق والاعتاق وقوله كاشارة ناطق بطلاق) خرج بالطلاق غيره فقد تكون اشارة كعبارة كفي في الأمان وكذا الانتاء ونحوه فلو قيل له أي يجوز كذا فاشار برأيه مثلا أي نعم جاز العمل به ونقله عنه أه شرح مر وقوله ونحوه هو الاذن فاشارة الناطق لا بد منها إلا في هذه الثلاثة المنظومة في قوله

اشارة ناطق تعتبر في الاذن والانتاء امان ذكروا

والمراد بالامان امان الكفار والاذن أي في الدخول مثلا (قوله باشارة أخرس أصلي) أو طاري ومنه من اعتقل لسانه ولم يرح برؤيه بعد وأمان من ربح برؤيه ثلاثة أيام فأكثر فلا يلحق به وإن أقدمه به في الأمان لأنه قد يضطر إلى اللعان بخلاف غيره أه حل (قوله لا ضرورة) لأنه ليس كل أحد يفهم الكتابة والافتقار يقال مع قدرته على الكتابة لا ضرورة للاشارة حل (قوله ولا في شهادة) أي أدائها وأما تبليها فيصح منه فإذا قدر بعد ذلك على الإطلاق إذا ما حل ونظام ذلك بعضهم فقال اشارة الأخرس مثل نقطه فيماعد ثلاثة اصدقه في الحنث والصلاة والشهادة تلك ثلاثة بالزيادة

(قوله)

(ولا تبليها) (ولا في صلاة) (ولا تبليها) (ولا في)

تحل أيمانكم أي أوجب عليكم كفارة ككفارة أيمانكم لكن لا كفارة في محرمة كرجعية وأخت بخلاف الحائض والنفساء واليه بائنة وفي وجوبها في زوجة محرمة أو مستدة عن شبهة أو أمة مستدة أو مرتدة أو مجوسية أو مزوجة وجهان أوجهها لا فان نوى في مسألة الامة عن ثابت كما علم بمامر أو طلاقا أو طهارا لغنا إذا لم يحل له في الامة (ولو حرم غير مامر) كان قال هذا الثوب حرام على (فلغو) لأنه غير قادر على تحريمه بخلاف الزوجة والامة فإنه قادر على تحريمه بالطلاق والاعتاق (كاشارة ناطق بطلاق) كان قالت له طلقني فاشار بيده أن أذهب فأنها لغو لأن عدوله اليها عن العبارة يفهم أنه غير قصد بالطلاق وإن قصد بها فهي لا قصد لانها لا نادرا ولا هي موضوعة له بخلاف الكتابة فإنها حروف موضوعة لانها كالعبارة (ويعد باشارة أخرس) وإن قدر على الكتابة في طلاق

وغیره کبیع و نکاح و اقرار و دعوی و خلع و یتق للضرورة (لا في صلاة) فلا تبليها (ولا في) (شهادة) فلا تصح بها

(قوله ولا في حنث) كأن حلف لا يتكلم ثم خرس أو أشار بالحلف على عدم الكلام ثم أشار به لا حنث حل وقال شيخنا العزيز إذا أشار بالحلف ثم أشار بالكلام حنث لأنه حلف بالإشارة أن لا يكلمه بها وقد كلمه بها اه (قوله ان اطلاق الخ) لان الاستثناء معيار العموم وأيضا حذف المفعول يؤذن بالعموم (قوله أولى من تقييده الخ) لأنه يؤهم عدم الاعتداد بإشارته في الاقرار والدعوى وجوابها ولو ذلك مما ليس بعقد ولا حل ع ش (قوله نصريجة) كأن يقال عند الخصامة طلقها فيشير بثلاث أصابع اليها اه شيخنا (قوله بأن اختص الخ) قهره على هذه الصورة لأجل قوله فكناية والافكلامه شامل لما إذا لم يفهمها أحد مع انها حينئذ لغو وعلى كلام جبر تكون هذه الصورة مندرجة في المتن (قوله أعم من قوله فهم طلاقه) لكن كلام المصنف يؤهم أنه ان فهمها كل أحد في الطلاق مثلا تكون صريحة فيه وفي غيره مع انها لا تكون صريحة الا فيما فهمت فيه أقول العموم بالنظر لكل تصرف فهمت فيه دون غيره فإذا فهمها كل أحد في الطلاق كانت صريحة فيه دون البيع وان اختص بفهمها فطنون في البيع أو فطن واحد كانت كناية فيه دون غيره وهكذا شورى (قوله فطنون) أو فطن واحد قال حل بخلاف ما إذا لم يفهمها أحد فانها لغو لا يفهم منها معنى وفي كلام جبر انها كناية (قوله فكناية) تحتاج الى نية وتعرف نية فيما إذا أتى بإشارة أو كناية أخرى فكانهم اغتفروا تعريفها مع انها كناية ولا اطلاع لنا بها على نية ذلك للضرورة فقول المتولى ويعتبر في الآخر ان يكتب مع لفظ الطلاق اني قصدت الطلاق ليس بقيد اه أي بل مثل الكتابة بالإشارة (قوله كناية) وضابط المكتوب عليه كل ما ثبت عليه الخط كرق وثوب سواء كتب بحبر أو نحوه أو قرصورة الحرف في حجر أو خشب أو خطها على أرض فلورسم صورتها في هواء أو ماء فليس كناية في المذهب اه زى وانما آخرها عن الكنايات لمناسبتها للإشارة ولأجل ما بعدها (قوله وان اقتصر الأصل على التام الخ) فالآخر يعلم من الأصل بطريق الأولى شورى (قوله وقع) وفارق إشارته أي الناطق باختلافها باختلاف الأحوال والأشخاص (قوله ويعتبر الخ) هذا شرط للحكم بالوقوع لا للوقوع وقوله ان يكتب أي أو يشير به برأيض الناطق أن يتكلم أو يكتب اني قصدت الطلاق (قوله فلو كتب الزوج) خرج به مالوا غيره فكتب ونوى هو فانه لا يقع شيء حل لأنه يشترط أن تكون الكتابة والنية من واحد كما قاله ع ش (قوله اذا بلغك) أو أنك أو أوصاك وقوله مكتابي ليس قيدا بل مثله الكتاب

(و) لا في (حنث) فلا يحصل بها في الحلف على عدم الكلام وقولي لا في صلاة الى آخره من زيادتي فعلم ان اطلاق ما قبله أولى من تقييده له بالعقود والحلول (فان فهمها كل أحد نصريجة والا) بأن اختص بفهمها فطنون (فكناية) تحتاج الى نية وتعبيري بفهمها أعم من قوله فهم طلاقه (ومنها) أي الكناية (مكتابة) من ناطق أو آخر وان اقتصر الأصل على الناطق فان نوى بها الطلاق وقع لانها طريق في افهام المراد كالعبرة وقد اقترنت بالنية ويعتبر في الآخر كما قال المتولى ان يكتب مع لفظ الطلاق اني قصدت الطلاق (فلو كتب) الزوج (اذا بلغك)

لهذا الكتاب أو كتابي هذا عرش (قوله فانت طالق) وكذا لو كتب كناية كانت
 خلية على ما اعتمد مر اه (قوله يلوغه) أي غير محمول ولا نفي كانه لم تطلق في الاصح
 ولو بقي أثر بعد المحو وأمكن قراءته طلقت وان وصل بعضه فان انفي أو ضاع موضع
 الطلاق فقط لم تطلق أو السوابق والأواحق كالجملة والحمدلة والصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم وقع في الاصح وان كتب اذا بلغك نصف كتابي هذا فانت طالق
 فبلغها كله طلقت في الاصح وان كتب أما بعد فانت طالق طلقت في الحال وان
 ادعت وصول كتابي بالطلاق فانكر صدق بيمنه وان قامت بينة بأنه خطه لم تسمع
 البرؤية الشاهد الكتابة وحفظه أي الكتاب عنده لوقت الشهادة زى (قوله اذا
 قرأت كتابي) أي المقصود منه وقوله فقراته وان لم تفهمه وان كانت عند التعليق
 أمية وعلم بذلك وتعلمت القراءة بعد ذلك لقد رتبها على مقتضى التعليق وهو قراءتها
 بنفسها ونحن لا نكتفي بالمعنى المجازي الا حيث لا نقدر على المعنى الحقيقي اه حل
 قال مر فقراته أي قرأت صيغة الطلاق منه وعبارة زى حتى لو تعلمت القراءة
 وقراءته لم يقع الطلاق اعتبارا بحال التعليق وجودا وعدمه حتى لو قال لقارئة اذا
 قرأت كتابي فانت طالق ثم عيبت وقرئ عليها لم تطلق نظر الحال التعليق كما تقدم
 هذا ما تحرر في للدرس اه ومثله مر وقوله لم يقع الطلاق اعتبارا الخ قال عرش
 والمتبادر أنها اذا قرأت بنفسها طلقت مع ان المقصود من التعليق قراءة غيرها لا لم
 بأميتها ولعل وجهه أن التعليق في مثل ذلك يراد منه الاعلام لا خصوص قراءة
 الغير اه فتخلص أنها اذا كانت أمية حال التعليق ثم تعلمت وقرأت الكتاب فيه
 أقوال ثلاثة فعند زى لا يقع وعند حل يتعين قراءتها حتى يقع وعند عرش يقع
 بقراءتها وبقراءة غيرها عليها وهذا والمعتمد فقوله وهي أمية أي واستمرت أميتها
 الى بلوغ الكتاب على المعتمد (قوله وحصول المقصود في الثانية) فيه جواب
 عما يقال الفهم لا يسمى قراءة لأنها التلطف باللسان (قوله وكذا ان قرأ عليها) قال
 الاذرى مقتضاه اشتراط قراءته عليها فلو طالعه وفهمه أو قرأها لياثم أخبرها بذلك
 لم تطلق ولم أر فيه نصا ويحتمل أنه يكتفي بذلك اذا الغرض الاطلاع على ما فيه شرح مر
 (قوله وهي أمية) أي وقت التعليق وان صارت قارئة وقت قراءته عليها كافي مر
 (قوله كونه زوجة) أي أن لا تكون بمالك اليمين فكأنه قال أن لا تكون مملوكة
 حل والمراد كونه زوجة ولو حكما لا دخال الرجعية المعاشرة بعد انقضاء عدتها فانه
 يلحقها الطلاق كما يأتي ولما كانت الزوجة شاملة لزوجة الاجنبي والزوجة باعتبار
 ما كان كالبائن أو باعتبار ما يكون كالمكروهة بعده احتاج الى قوله بعد وفي الولاية

كتابي فانت طالق طلقت
 يلوغه) لها رعاية للشرط (أو)
 كتب (اذا قرأت كتابي) فانت
 طالق (قراءته أو فهمته)
 مطالعة وان لم تلفظ بشيء
 منه (طلقت) رعاية للشرط
 في الاولى وحصول المقصود
 في الثانية وهي من زيادتي
 ونقل الامام اتفاق علمائنا
 عليها (وكذا ان قرئ عليها
 وهي أمية وعلم) أي الزوج
 (حالتها) لان القراءة في حق
 الامي محمولة على الاطلاع
 على ما في الكتاب وقد وجد
 بخلاف ما اذا كانت غير
 أمية لا تنفاه الشرط المقدور
 عليه وبخلاف ما اذا لم يعلم
 حاله على الاقرب في الروضة
 وأصلها وقولي وعلم حالها من
 زيادتي (و) شرط (في الحل
 كونه زوجة) ولو رجعية كما
 سيأتي (فتطلق بإضافته)
 أي الطلاق (لها) لأنها محله
 حقيقة

الحق فلا تكرار في كلامه ولو قول فيما يأتي كون المحل ملكا للمطلق حين يطلق
لاستغنى عن هذا الشرط الذي في المحل (قوله المتصل) الظاهر أو لباطن الأصلي
أو الزائد حل ومثل الجزء الروح وكذا الحياة أن أراد بها الروح والافلاكي (قوله
وشعر) حتى لو أشار لشعر منها بالطلاق طلقته شرح م (قوله بطريق السراية
الخ) عبارة م ر ثم الطلاق في ذلك يقع على المذكور ولا ثم يسري للباقي وقيل هو
من باب التعبير ببعض عن الكل ففي أن دخلت فيمينك طالق فقهات ثم دخلت
يقع على الثاني فقط (قوله كما في العتق) بجامع أن كلاهما إزالة لما يحصل
بالتصريح والكنية اه برماوي (قوله قوام البدن) بكسر القاف وفتحها لغتان
مشهورتان والكسر أفصح أي بقاؤه كذا في شرح المذهب شوبري (قوله كريقها)
ومثل ذلك السمع والبصر والكلام والعقل لأنه عرض لا جوهر م (قوله والحركة
والسكون) والحسن والقبح والنفس بفتح الفاء والاسم إلا أن أراد به المسمى وكذا
السمن لا يقع الطلاق بإضافته إليه على أنه متبخل الشهم إذا أضيف الطلاق
إليه فانها تطلق هذا ما في الروضة والذي جزم به ابن المقرئ أنه يقع بإضافة الطلاق
إليه أي السمن فعلى هذا لا فرق بينه وبين الشهم اه زى وهذا هو المعتمد لأن السمن
ليس معنى بل هو زيادة لم يكن كالشهم (قوله ومنها ولبنها) لانهما وان كان
أصلها مادما فقدتهما للخروج بالاستعمال كالبول شرح م ر (قوله لمقطوعة عين)
صور الرواية في المسألة بما إذا فقدت عينها من الكتف فيقتضى وقوعه في المقطوعة
من الكف أو المرفق وينبغي أن يكون على الخلاف في أن اليد هل تطلق إلى المنكسب
أو لا شرح م ر قال ع ش والراجح أنها تطلق إلى المنكسب فتبقى جزء من مسمى اليد
وقع لطلاق بإضافته له وان قل (قوله لفقدان الجزء) ظاهره وان حلت الحياة لكن
ربما ينافيه التعليل لأن الذي حلت الحياة يسري منه الطلاق الآن ية لما انفصل
صار غير منظور إليه وفي كلام جبر لأن الزائل العائد كالذي لم يعد اه حل قال م ر
أما لو قطعت يمينها والتصقت بحرارة الدم فان خشى من فصلها محذور تيمم وقع وكانت
كأنه لم ينفش من الفصل المحذور المتقدم فلا اه وعبارة قل على الجلال
قوله فلا يقع أي وان أعادتها والتصقت وحلتها الحياة لانها حالة الحلف معدومة
فان كانت ملتصقة حالة الحلف فان خيف من إزالتها محذور تيمم وحلتها الحياة وقع
والافلاكي على ذلك يحمل كلام شيخنا م ر والاذن والشعر كاليد كما في شرح شيخنا
المذكور وبذلك علم أن تعليل شيخنا م ر في الشارح المذكور بقوله لان الزائل العائد
كالذي لم يعد لا حاجة إليه بل لا موقع له منا فراجع اه (قوله بشرط في الولاية

(أو لم يرها المتصل بها كربع
ويبدو شعروا وفروا دم) وسن
بطريق السراية من الجزء
إلى الباقي كما في العتق
ووجه كون الدم جزءا أن به
قوام البدن وخرج بجزئها
إضافة الطلاق لفضلتها
كريقها ومنها ولبنها وعرقها
كان قال ريقك أو ميمك
أو لبنك أو عرقك طالق قلا
يقع لانها ليست أجزاء فاتها
غير متصلة اتصال خلقة
بخلاف ما مروى بالاصل بها
ما لو قال لمقطوعة عين مثلا
وان التصقت بمحلها يمينك
طالق فلا يقع لفقدان الجزء
الذي يسري منه الطلاق إلى
الباقي كما في العتق (و) شرط
(في الولاية) أي على المحل

(الخ) فيه أن ما ذكره نفس الولاية فلا يحسن جعله شرطاً لها (قوله ملكاً للمطلق)
 أي ملك انتفاع أي لأن ينتفع بنفسه والغرض من هذه أن لا تكون المطلقة زوجة
 فيما كان ولا فيما يكون حل ومن الشرط السابق في الحل كون المطلقة
 غير مملوكة بملك اليمين كما تقدم فلا يقال كان يكتفي بالشرط المتقدم من هذان
 لو قيدت الزوجة بكونها زوجة للمطلق حين الطلاق استغنى عن هذا الشرط تأمل
 (قوله لا طلاق إلا بعد نكاح) أخرجه عن الدليل العقلي لأنه ليس نصافي المذعي لأنه
 يحتمل نفي إيقاع الطلاق أي إنشائه كما هو مذهبنا ويحتمل نفي وقوعه بعد وجود
 صيغته قبل النكاح فيشهد للإمام مالك فيكون المعنى لا يقع الطلاق المتقدم إنشائه
 قبل النكاح إلا بعد وجوده شيئاً (قوله وضع تعليق عبد ثالثة) الأولى تأخير به بعد
 قوله إلا أني ولغيره ثقتان لأنه قبيح له (قوله بعد عتقه أو معه) بأن فارق الدخول لفظ
 العتق كما في شرح البهجة للشارح حل وعبرة زى قوله أو دخلت بعد عتقه
 أفهم قوله بعد عتقه أنه لو فارق الدخول لفظ العتق لم تقع الثالثة وقد تستشكل لأنهم
 قالوا في البيع أنه بائع المبيعة بيمين ملكه من أولها فقياسه أنه بائع لفظ العتق
 بيمين وقوعه من أوله وذلك مستلزم للملكة للثلاثة من أوله وهو مقارن للدخول
 في صور تناجر (قوله لأنه يملك أصل النكاح) الإضافة بيانية وهذا جواب عما يقال
 أنه لا يملك الثالثة حال التعليق فكيف صح تعليقها ولو علق طلقين على العتق ملك
 الثالثة لأن وقوعها حين الحرية (قوله فبانت) أي بخلع أو نحوه كالفسخ (قوله
 لا انحلال اليمين بالصفة) فيه أن اليمين فعل بالبينونة وإن لم توجد الصفة وأجيب بأن
 قوله بالصفة متعلق باليمين والباء للمصاحبة أي لا انحلال اليمين المحصورة بالصفة وهذا
 الانحلال بالبينونة وقيد بقوله أن وجدت في البينونة لأن انحلالها حينئذ محل وفاق
 وعبرة الأصل ولو علقه بدخول مثلاً فبانت ثم نكحها ثم دخلت لم يقع أن دخلت
 في البينونة وكذا أن لم تدخل فيها في الظاهر قال م والشافعي يقع لقيام النكاح
 في حالتها التطبيق والصفة وتخلل البينونة لا يؤثر اه ويحتمل على بعد تعليق قوله
 بالصفة بقوله يقع هذا والظاهر أنه متعلق بالانحلال لأن غرضه مجازاة المصم القائل
 بأنها لا تفعل بالبينونة فكانه قال أن وجدت الصفة في البينونة انحلت اليمين باتفاق
 من المومنين فلا وقوع وإن وجدت في العقد الثاني فلا وقوع أيضاً لارتفاع الخ فقوله
 والأى وإن لم توجد الصفة في البينونة فلا يقع أيضاً لارتفاع الخ (قوله ولحرثلاث)
 ولو كان له زوجات فحلف بالطلاق الثلاث لا يفعل كذا ولم سو واحدة ثم قال تبيل
 فعل المحلف عليه عيبت فلا بد لهذا الحلف تعيبت ولم يصح رجوعه عنها إلى تعيينه

في غيرها

(كون المثل ملكاً للمطلق)
 فلا يقع ولو معلقاً على أجنبية
 كباين) فلو قال لها أنت
 طالق أو أن نكحتك أو أن
 دخلت الدار فانت طالق أو
 مكل امرأة أنكها فهي
 طالق لم تطلق على زوجها ولا
 بنكاحها ولا بدخولها الدار
 بعد نكاحها لا تنقضاء الولاية
 من القائل على المثل وقد قال
 حنبل الله عليه وسلم لا طلاق
 إلا بعد نكاح رواه الترمذي
 وصححه (وضع) الطلاق
 (في رجعية) لبقاء الولاية
 عليها بملك الرجعة (و) صح
 (تعليق عبد ثالثة كان
 عتقت أو) أن (دخلت)
 الدار (فأنت طالق ثلاثاً)
 فيقع من إذا عتق أو دخلت
 بعد عتقه) وإن لم يكن مالكاً
 للثالثة حال التعليق لأنه
 يملك أصل النكاح وهو يقيد
 الطلقات الثلاث بشرط
 الحرية وقد وجدت (ولو)
 علقه بصفة فبانت ثم نكحها
 ووجدت لم يقع) لا انحلال اليمين
 بالصفة أن وجدت في البينونة
 والاقلا ارتفاع النكاح الذي
 علق فيه وتعبير بصفة أعم
 من تعبيرة بدخول (ولحر)
 طلقات (ثلاث)

لأنه صلى الله عليه وسلم سئل عن قوله تعالى العلق مرتان أن الثالثة فقال أو تسرع يا حسبا (ولغيره) وأومأ كاشحا
ومبعضا (نشان) قطلان ذلك روى (٢١٧) في العقد المحقق المصنف عن عثمان وزيد بن ثابت ولا يخالف

لما من الصحابة ورواه الشافعي
سواء كانت الزوجة في
كل من سائر أم لا ونعير
غيره أعم من قصره بالعقد
(فمن طلق من سائر أم لا)
من الطلقات هذا أولى من
قوله ولو طلق دون ثلاث
(وراجع أو حدة ولو بعد
زوج عادت له (بقيته) أي
بقية ماله دخل بها الزوج
لم لا لأن ما وقع من الطلاق
لم يصح إلى زوج آخر فالتكاح
الثاني والدخول فيه
لا يهدم ماله كوطء السيد
أنته الطلقة أمام من طلق
ماله فعمود ماله بماله لأن
دخول الثاني بها عاد حلهما
للأول ولا يمكن بناء العقد
الثاني على الأول لاستغراقه
فكان فكاه مفتحا
بأنكاه (ويقع) الطلاق
(في مرض موته) كما يقع في
نحوه (ويشواران) أي
الزوج وزوجته (في عدة)
طلاق (رجعي) لبقاء آثار
الزوجة بطرق الطلاق لها
كما مروجه لا يلاء والظاهر
واللعان منها كما سيأتي في
الرجعة ووجوب النفقة
لها كما سيأتي في ما بها بخلاف

في غيرها وليس له قبل الحجب ولا بعده فترجع العدة عليها لأن التزوج من حلقه
العادة لينزله الكبير في ذلك رتبة العدة لا يخرج من وقوله ثم قال قبل قبل الطلاق
عليه عبارة حر ولو قبل قبل الطلاق عليه أنه وهي تعدله لا فرق في العدة بين
كونه قبل الفعل أو بعده وله أن يحينه في حينه أو يأتى بعد التعليق لأن العدة وقته
لا يوقت وجود العدة على المصداق من (قوله سئل عن قوله تعالى الطلاق مرتان)
أن قلت ليس السؤال عن قوله تعالى لأن السؤال هو عن قوله أين الثالثة أحجب
بأنه لما كان ناشئا عن قوله تعالى كان كأنه سؤال عنه أو قبل المتي سئل سؤالا
ناشئا عن قوله تعالى أو أن عن معنى بعد كقوله تعالى لترصكن طهنا عن طبق
أو بعد طبق (قوله أولى من قوله ولو طلق الخ) لا يهام كلام الأصل أن العدة إذا
طلق دون ثلاث تلك بقيتها (قوله لا يهدم ماله) أي لا يفتيه لأن هذا الطلاق
لما يحرم الزوجة تحرر بما يجوز إلى محال ثم عقد به ذلك فذهب عليه حكم
العقد الأول من جهة بقاء الطلاق وبهذا اندفع ما أورده المالكية من أنه لم
يولون أن الزوجة ترجع بمباقي من الطلاق مع أنكم تقولون أنه لو أتاها ثم حده
وقد كان علق الطلاق بصفة ووجدت لا يقع الطلاق المعلق فيه لما تنافى فكان
القياس وقوع الطلاق - يثبت لأنكم جعلتم العدة في حصركم عقد واحد
لأنهم يقولون تعود بالثلاث (قوله في مرض موته) ومثل المرض كل حالة يعتبر
فيها التبرع من الثلاث روى (قوله ويشواران) انظر ما حكته ذكر هذه المسئلة
هنا مع أن صاحب كتاب الفرائض (قوله في عدته) أي خذ لا فاللثمة الثلاثة
أي إذا كان الطلاق في مرض الموت لأن ابن عوف طلق امرأته السكينة في مرض
موته طلاقا بأشافورثها عثمان رضي الله عنه فصولت من ربيع الأمن على ثمانين
ألفا قبل دنانير وقيل دراهم روى (قوله قصد لفظ طلاق) على تقدير مضاف
أي قصد استتم اللفظ طلاق في معناه اللامع في كما أشار إليه الشارح ومعناه
حل العدة وهذا الشرط انما هو حيث وجد صارف كما سنبه عليه وكان الأولى
أن يقول والقصد أن يقصد لفظ الطلاق لانه لا الذي من الأركان المقصد المذكور
لأنه ملق المقصد حل فيلزم على كلام الشارح اتحاد الشرط والمشرط (قوله فلا
يقع من المباح) لأن الظاهر من حاله أنه لا يقصد هذا اللفظ حيث دخل العصة
فلم يستعمل اللفظ في معناه لوجود الصارف فلو كن جميعا انشاء فالظاهر الوقوع
وكونهن كلهن أجنبيات في ظنه لا بعد صارف حل وانظر لو وقع ذلك من غير طلب

البائن فلا يشترط أن في عدته ٨٠ يجب أن لا تقطع الزوجة (و) شرط (في القصد) أي لا طلاق (قصد)
لفظ طلاق انشاء بأن يقصد استعماله فيه (فلا يقع) ممن طلب من قوم شأقلم سطوة يقال طلقتم أوليهم زوجته

ويعلم بها خلافاً للإمام ولا (من عكى طلاق غيره) كقوله (٣١٨) قال فلان زوجتي طالق وهذا أول

من تمثيله بطلاق النائم لان
حكمه علم من ان تراط
التكليف فيما مر (ولا من
جهل معناه وان نواه ولا من
سبق اسما به) لا تنفاه
القصد اليه وما جهل معناه
لا يصح قصده ثم قصد المعنى
انما يعتبر ظاهراً عند
عروض ما يصرف الطلاق
عن معناه لا معالفا كما يعلم
ذلك من قولي حكمه فيرى
(ولا يصدق ظاهراً) في
دعواه ما يمنع الطلاق
لتعلق حق الغيبة (الابقرينة
كقوله لمن اسمها طالق
باطلاق ولم يقصد طلاقاً فلا
تعلق جلا على الند القرينة
فلا قصد الطلاق طلقت
(و) كقوله (من اسمها
طارق) أو طالب أو طالع
(باطلاق وقال أردت نداء
فالتف الحرف) فانه يصدق
ولا تطلق لظهور القرينة
فان لم يقل ذلك طلقت وكقوله
المقتات ثم قال سبق لساني
وانما أردت ما لبثك (ولو
خاطبها بطلاق) مثلاً
(هازلاً) بأن قصد اللفظ دون
معناه (أو لاعباً) بأن لم يقصد
شيئاً كان قد قول له في معرض

شيء وشو برى والظاهر انه كذلك شيئاً (قوله ولم يعلم بها) ليس بقيد ومثله لو علم بها
مخرج ش (قوله خلافاً للإمام) فانه يقول بوقوع الطلاق مطلقاً علم بها أولاً ولا حكمها هو
ظاهر عبارة مرد (قوله وان نواه) للرد قال حل حتى لو فرض انه قصد معناه عند
من يعرفه لا عبرة بهذه الارادة وهذا معنى قوله وان نواه (قوله وما جهل معناه) حتى
العبارة والمعنى المجبول لا يصح قصده اه (قوله انما يعتبر ظاهراً) أى حتى لا يقع
ظاهر واعتد عروض ما يصرف الطلاق عن معناه لان المخرج يقبل الصرف أى
واما عند عدم ذلك فلا يعتبر فيحكم بوقوع الطلاق حل (قوله انما يعتبر ظاهراً)
ظاهر (أى انما يعتبر لوقوع الطلاق والحكم بوقوعه ظاهر او هذا القيد لا مفهوم له
بل قصد المعنى عند وجود الصارف شرط للحكم بوقوعه ظاهر او باطناً بأن يعتد به
وقع في الظاهر والباطن وان كان هو فيما بينه وبين الله يوكل لديه أى يعمل بقصده
اه (قوله ولا يصدق ظاهراً الخ) اما باطناً فيصدق مطلقاً شرح مرد أى سواء كان
قرينة أم لا ع ش والحاصل ان المطلق اذا ادعى اه أراد شيئاً تافى الطلاق فان
كان هناك قرينة تساعد على دعواه صدق في الظاهر والافتراق في المثال الاول
القرينة ككونها مسماة بطالق والامر الذى ادعاه مانعاً من الطلاق ه رنداؤها
والقرينة في المثال الثاني قرب مخرج الالام من الراء والامر الذى ادعاه مانعاً من
وقوع الطلاق التناقى الحرف أى انقلابه الى الآخر (قوله لمن اسمها طالق بباطلاق)
سواء هم القاص أو وقعها لان اللحن لا يغير المعنى خلافاً لضبط النوى له بالسكون
وصورة عدم طلاقها عند الاطلاق ان توجد التسمية بطالق عند النداء فلو زالت
التسمية صعدت القرينة اخذاً مما قالوه في نداء عبده المسمى بحرياً حركانية على
ذلك الاسنوى وغيره اه زى (قوله فان لم يقل ذلك طلقت) وقضيته انه لو مات ولم
يعلم مراده حكم عليه بالطلاق بلا بظاهر الصيغة ومنه يزخذ ان مثله في هذا كل من
نطق بصيغة ظاهرة في الوقوع لكنها تقبل الصرف بالقرينة وان وجدت القرينة
شرح مرد (قوله هازلاً) عبارة تخرج مرد هازلاً أو لاعباً بأن قصد اللفظ دون المعنى
فيغيدها بمعنى واحد اه ثم قال والكون اللعب اعم مطلقاً من المزح عرفاً والمزح
يختص بالكلام عطفه عليه وان رادفه لغة كذا قاله الشارح اه وجعل المصنف
يتم ما تعاريفه من المزح بأن قصد اللفظ دون المعنى واللعب بأن لا يقصد شيئاً وفيه
نظر اذ قصد اللفظ لا بد منه مطلقاً بالنسبة لوقوعه باطنا ومن ثم قالوا لو قال لماتت
طالق وقد قصد اللفظ دون معناه كك ما في حال المزح وتبع ولم يدين في قوله
ما قصدت المعنى زى (قوله بأن لم يقصد شيئاً) أى لكنه لم يسبق له سانه والا لا يقع

كما تقدم وحيث يقال كيف يتنى اقصد مع اتقاء سبق اللسان سم وعبارة ط ب
قال جوفيه نظرا ذقه هذا اللفظ لا يرد منه معناه بالنسبة للوقوع با مانا ويحسب بان
المراد انه لم يقصد اللفظ لانه بل لجساراتها بدليل تمثيله بعد (قوله مقصده) لو قال لان
كلام من المزل واللعب ليس من الصلح في الطلاق عن معناه حتى يحتاج معه الى قصد
اللفظ اعناه اسكان اولي (قوله له اياه) كيف تجتمع هذه الالفة مع قوله في اللعب
انما بان لم يقصد شيئا من الشئ غير ويحسب بانه علة لماسية قصد وقوله وايقاعه
في عمله علة لما انتفى فيه ذلك فلا اشكال سبط ط ب (قوله جذه من) بكسر الجيم وهو
قصد اللفظ لمعناه والمزل منده من ل (قوله ولا يدن) أي في مسألة المزل واللعب
وظن الاجنبية من ل وهو معارف على قوله وقع الملاق أي لا يוכל له منه أي
لا يعمل فيما بينه وبين الله بعدم وقوع اطلاق (فصل في تفويض الطلاق للزوجة)
ومثله تفويض العتق للفقير شرح م (قوله لاجماع) قوله على الحديث على
خلاف عادة لانه سأل من الاعتراض بخلاف الحديث فانه معترض بانه ليس
فيه تفويض الطلاق بل الذي فيه تغيير من بين المقام معه وعدمه فان اخترن العدم
أي فراقهن طلقهن بنفذه بدليل فتعالين أممكن وهذا وجه الثري بقوله واحتضوا
وأجيب عنه بانه لما فرض اليهن سبب الفراق وهو اختيار الدنيا جازان يفرض اليهن
المسبب الذي هو الفراق خ ط وهذا لا يدل على الوقوع لانه لا يلزم من تفويض
السبب تفويض المسبب (قوله الى آخره انما قال الخ) ولم يقل الآية لكون الدليل
أكثر من آية (قوله بالرفع) فان قلت ما وجه رفعه وهل يصح جرحه قلت وجهه
ظاهر لانه نعمت لتفويض وهو المحكوم عليه بانه تملك وليست بغيره عن تفويض
طلاقها بصيغة تعليق كقوله اذا جاء رأس الشهر فطلق نفسك فانه لقول ولا يصح
جرحه على انه نعمت اطلاقها لانه لا يصح وصفه بالتعريض لا بعد تعلقها بنفسها اه شوبري
(قوله اليها) أي المكلفة الرشيدة لا غيرها حيث وجد الزوج أو ولو سقيمة حيث
لا عوض ومن الكفاية قوله لها طلقيني فقالت له فت طالق فان نوى التفويض اليها
وهو تعلق بنفسها طلقت والا فلا ثم ان نوى عدا وقع والا واحدة وان ثلث ح ل
(قوله أو ابني) ونوى التفويض ونوت الملاق ح ل (قوله ان شئت) ليس بقيد
ان آخره فان قدمه لم يقع طلاق أصلا لانه تعلق وهو بطل كما يأتي قل على الجلال
وفيه انه تعليق أيضا مع التأخير الا ان يقال لما أخره وكان التفويض منوطا بمشيئتها
في الواقع كان كعدمه (قوله لانه) أي التفويض من حيث قبوله ورده متعلق بغيرضا
وهذا التعليل لا يفتج ان التفويض تعليل اذ يأتي على القول الآخر القائل بانه توكل

اقصده اياه وايقاعه في عمله
وفي الحديث ثلاث جذه من
جذه وهو لمن جذه الطلاق
والنكاح والرجعة وقيس
بالثلاثة غيرها من سائر
التصرفات وانما خصت
بالدخول لخلقها بالابضاع
المختصة بمن يداعته ولا يدن
لانه لم يصرف اللفظ الى غير
معناه (فصل -)
في تفويض الطلاق للزوجة
والاصل فيه الاجماع
واحتضوا له أيضا بانه صلى
الله عليه وسلم خير نساء
بين المقام معه وبين مغايرته
لم ينزل قوله تعالى يا أيها
الذي قل لازوا جلت ان كنت
تردون الحياة الدنيا الخ (تفويض
طلاقها للنفس) بالرفع (اليها)
ولو بكناية كما يقول لها
طلقني أو ابني نفسك ان
شئت (تأليك) للطلاق لانه
يتعلق بغيرضا ينزل منزلة
قوله ملكتك ملاقك بخلاف
المعلق كقوله اذا جاء رمضان
فطلقني نفسك لا يصح لان
التأليك لا يتعلق

(ويشترط) وقوعه (تعليقها ولو بكناية فوراً) لاذنيةها وانفسها منفسم لا قبول فلا أجرته قدر ما ينقطع به القبول
عن الإيجاب لم يقع الطلاق (وله رجوع) عن التخييص (٣٣٠) (قبله) أي قبل تعليقها كسائر لم يقدود (فان

فلا يظهر تورييع قوله تتر الخ عليه تدبر (قوله فوراً) محل اشتراط الفورية في غير
متى ونحوها فان أتى بغير متى فلا يور على المعتمد مراره ذى بأن قال طلقى نفسك
متى شئت فاندفع ما يقال ان التخييص منجز فلا يصح تعليقه (قوله لان تعليقها
نفسها) أي لان التعلق هنا جواب التعليل مكان كقوله فوري وقوله فوري شورى
ولا يضر له هل بكلام يسير على المعتمد عند مره فلو قال لها طلقى نفسك فقالت له
كيف يكون تعليقى لنفسى فقال له - قولى طلقت نفسي وتبع لاه فصل يسير عننا
ذله القفال اه ذى وسم ملخما (قوله بقدر ما ينقطع به القبول) بأن طار الزمن
أو كان الكلام أجنيا ولو يسيرا هذا المعتمد انه لا يضر الفصل بالأجنبي الا ان طال
كفى الملح لانه ليس بتعليل كاحقة بقيا حل وسم وذى (قوله فان قال لها) أي لمصلحة
التصرف حل (قوله فطلقت) وان لم تبدل بالالف حل (قوله دونه) أي دون من يريه
ر قوله في لدو) أي في نيتها لدون وقوله أونواه في الموق أي فيتم بالفوق حل (قوله
واقصر الاصل على قوله الخ) عبارة ولو قال طلقى نفسك ونوى ثلاثا فقالت
طلقت ونوتى ثلاث والا فواحدة في الاصح (قوله على الفور) انظر هذا مع انه
بعد الرجعة فكيف تتأني الفورية ويوجب بما مر من سم من أنه يفر هنا لفصل
بالكلام اليسير (قوله ولو قال طلقى نفسك الخ) وهذا بخلاف ما لو سأله ذرثا
فأجابها بالطلاق ولا نية حيث يقع واحدة والفرق ان أساس في الملك ثلاث
لاطلاق فنزل الجواب على سؤاله بخلافه في هذه فلم ينزل الجواب على سؤالها
نرح م ر (نفس) ل في تعدد الطلاق بنية العدد فيه وما يذكر معه) *
أي قوله وفي موطوءة الخ وظاهره ان ما عدا تعدد الطلاق بنية مذكور بالنسب
ولو قل في تعدد الطلاق بالنية أو بغيرها لكان أولى حل (قوله أو جبر) ويحمل
على ان التقدير ذات نفس واحدة أي منفردة عن الزوج سم (قوله وقع الموى)
بخلاف ما لو نذر الاعسكاف ونوى أيا ما لا تلزم لان الأيام خارجة عن حقيقته
الاعسكاف الشرعية لان الشارع لم يربطه به - مدد معين بخلاف الطلاق فكان
الموى دخل في لفظه لاحتماله له شرعا بخلاف الاعسكاف والنية وحدها لا تؤثر
في النذر حل ملخما ولو قال يا مائة طالق أو أنت مائة طالق وقع الثلاث بخلاف
أنت كجائة طالق لا يقع به الا واحدة كما أتى به مر لان المعنى أنت كجائة
امرأة طالق ولو قال أنت طالق عدد التراب فواحدة كما أتى به أيضا بخلاف عدد
الرمل فانه يقع به الثلاث لان التراب اسم جنس افرادى والرمل اسم جنس جمعي

قال لها (طلقى) نفسك
(بألف فطلقت بانته به)
أي بالالف ودرت إليك بعوض
كأبيع واذا لم يذ كر عوض
ه كالجبة ر أو قال (طلقى)
نفسك (ونوى عدد فطلقت
ونونه أو) نوت (غيره) بأن
نوت دونه أو نوت (فان توافقا
فيه) يقع لان اللفظ في
الاولى يحتمل العدد وقد نواه
وما نوته في لدون أونواه
في الفرق هو المتفق عليه
منها (والا) بأن لم ينو يا أو
أحدهما (فواحدة) لان
صريح الطلاق كناية في
العدد وقد انتفت نية منها
أر من أحدهما وتبيري
بالعدد أعم من تعبيره
بثلاث وأفاد تعبيره بغيره
وهو من زبادى انه لنوى
ثلاثا ونوت ثنتين وقهتا
واقصر الاصل على قوله
والا فواحدة يفهم خلافه
(أو) قال (طلقى) نفسك
(ثلاثا موحدا أو عكسه)
أي قال طلقى نفسك واحدة
فثلثت (فواحدة) لانها
الموقع في الاولى والمأذون
فيه في الثانية ولما في
الاولى به دان وجدت وان

راجعها الزوج ان نطاق ثانية وثالثة - في الفور ولو قال طلقى نفسك ثلاثا فطلقت ولم تذ كر عددا أو
وا نوت وقع الثلاث (فصل) في تعدد الطلاق بنية العدد فيه وما يذ كر معه لو (نوى عدد ابصر مخرج كانت طالق
واحدة) بنصب أو رفع أو جبر أو سكون (أو كناية كانت واحدة) كذلك (وقع) الموى عملا عما نواه مع احتمال اللفظ له

أو بعدد شعر إبليس فواحدة لأنه فجزء الطلاق وربط العدد بشيء شك كنافيه فنرفع
 أصل الطلاق ونلقى العدد أو بعدد ضمائه وقع ثلاث أو أنت طالق كلما حلت حرمت
 فواحدة أو عدد ملاح يارق أو عدد ما مشى الكلب ما قيا أو عدد ما حرك الكلب
 ذنبه وليس هناك كلب ولا برق طلقت ثلاثا كما أفق به أيضا هذا إذا أتى بصيغة
 الماضي أما لو أتى بصيغة المضارع نحو أنت طالق عدد ما يحرك الكلب ذنبه فلا بد
 من زمن يمكن فيه أن يحرك ذنبه ثلاثا أو أنت طالق الواسع من الطلاق ولا ينية له
 فواحدة لأن الطلاق لا لون له فقوله ولا ينية له أي في العدد فان نوى عدد الجمع وقع ثلاثا
 بخلاف أنواعا أو أحنا سامنه أو أحنا ظمنه أو أنت طالق ملاء الدنيا أو ملاء الجبل
 أو أعظم الطلاق أو أكبره بالمرحدة أو أطوله أو أعرضه أو أشده أو ملاء السماء
 أو الأرض فواحدة أو أقل من طلقين وأكثر من واحدة فتشقتان كما صوبه الاستوى
 أولا كثيرا ولا قليل وقعت واحدة أه زى وشرح م ر ولو قال أنت طالق لا أقل
 الطلاق ولا أكثره وقع ثلاث لأن بقوله لا أقل الطلاق يقع الأكثر ولا يرتفع بقوله
 ولا أكثره ولو أراد بقوله لا أقل الطلاق طلقين وقع ثنتان حل وبرماوى ولو قال
 على الطلاق الثلاث إن رحمت إلى بيت أبيك فأنت طالق فراحت وقع الثلاث كما
 أفق به الشهاب الرملى لأن المعنى فأنت طالق الطلاق المتقدم وتقل عن ولده وقوع
 واحدة فقط ومال إليه زى قال لأن أول الصيغة ألف لا يقع به شيء ولذلك لو قال
 بدل أنت طالق أطلقك أو طلقك لم يقع شيء لانه وعدد ولو قال أنت طالق
 إن دخلت الدار ثلاثا أو قال أردت واحدة إن دخلت الدار ثلاث مرات قبل وقعت
 واحدة بدخولها ثلاثا فان أتهم ألف وكذا إن أطلق أي لم يرتفع ثلاثا بالطلاق
 ولا بالدخول فتقع واحدة على الوجه للشك في موجب الثلاث سم على جرم ملصقا
 ولأن الأصل في العمل للأفعال (قوله وحل للتوحيد الخ) فيكون قوله واحدة حالا
 وقدره وهو جواب عما يقال كيف يقع العدد النوى مع أن لفظ واحدة تنافي
 وهذا الجمل لا يأتي فيما لو قال أنت طالق ثنتين أو أنت ثنتين ونوى ثلاثا مع أنه
 في ذلك يقع النوى حل (قوله وحل بظاهر اللفظ من أن واحدة صفة مصدر محذوف
 أي طلاقة واحدة والنية مع ما لا يحتمل النوى لا تؤثر اه شرح البهجة شوبرى) قوله
 فماتت أو أسلمت أو ارتدت قبل الدخول أو سد شخص فاه اه حل (قوله قبل تمام
 طالق) أو معه أو شاك (قوله وقد تم مع لفظ الطلاق الخ) أي فالغرض أنه نون الثلاث
 بأن طالق وقصد أن يحق به بلفظ ثلاثا فان لم يقصد الثلاث بأن طالق وانما قصد
 إذا تم نوا من عنه التلغظ بلفظهن وقعت واحدة ولو قصد من مجموع أنت طالق ثلاثا

وحل للتوحيد على التفرقة
 من الزوج بالعدد النوى
 اقتربه من اللفظ سواء المدخول
 به أو غيرها وما ذكرته في أنت
 طالق واحدة بالنسب هو
 ما صحه في أصل الروضة
 والنوى صحه الأصل وقوع
 واحدة بحل بظاهر اللفظ
 (ولو أراد أن يقول أنت طالق
 ثلاثا فماتت قبل تمام طالق
 لم يقع) بخروجها عن محل
 الطلاق قبل تمام لفظه
 (أو بعده) ولو قبل ثلاثا
 (فثلاث) لتضمن إرادته
 المذكورة لقصد الثلاث
 وقد تم مع لفظ الطلاق في
 حياته (وفي موطوءة لو قال
 أنت طالق ذكر رطالقا ثلاثا)

وقع واحدة على المعتمد لان الثلاث انما تقع بمجموع اللفظ ولم يتم ح ل و زى (قوله
 ولو بدون أنت) وان اختلفت الفاظ الطلاق كانت طالق أنت مفارقة أنت مسرحة
 لان التأكيد يكون بالمرادف ولا يخفى أن مثل الصريح في ذلك الكناية كانت باس
 اعتدى استبرى رجلك ح ل (قوله وتخلل فصل) فيه نظرا اذا لم يعد لفظ أنت لان لفظ
 طالق وحده لا يقع به شئ وطول الفصل يقطع عما قبله فلهل التعيم أى بقوله
 ولو بدون أنت محمول على غير هذه لا يقال يحصل على ما اذا قصر الزمان عرفا لانه مع
 ذلك يصح التأكيد والغرض عدم صحته فتأمل ق ل على الجلال نقول الشارح
 ولو بدون أنت ظاهر في غير تخلل الفصل الطويل لانه اذا سكت سكوتا طويلا
 ثم قال طالق بدون أنت لا يقع به شئ لعدم تمامه بخلاف ما اذا سكت يسيرا بحيث
 يشب ما بعد الاول له فيقع الثلاث لان أنت حيث مذ كورة فإمد أنت التي ذكرها
 خبر عنها فقول الشارح فرق سكتة النفس الخ أى وكان يدبر بالانسية قوله بدون
 أنت أو طويلا بالنسبة لانت لانه كلام مستقل فما في ح ل من غير ظاهر
 (قوله سكتة فرق سكتة النفس) ظاهره وان قل ما هو فوق جدا واعتبر جهر
 أن يكون بحيث لا ينسب اليه بسبب طول الفصل ح ل (قوله أولم يؤكده) أى أولم
 يتخلل فصل لكنه لم يؤكده ح ل (قوله بان استأنف الخ) المراد بالاستئناف عدم
 التمسك بدلان الاستئناف الاصطلاحى لا يكون الا فى الجمل وفارق نظيره فى الايمان
 حيث لم تعدد الكفارة مع قصد الاستئناف بان الطلاق محصور فى عدد بقصد
 الاستئناف يقتضى استيفاء بخلاف موجب الكفارة ولا تماثل شبه الحدود
 المصدة الجنس فتدخل ولا كذلك الطلاق شرح م وقال ع ش قوله لم تعدد
 الكفارة أى حيث لم تنعاق بحق آدمى كما يأتى وعبارة م وفى ما يأتى ولو حذف
 لا بدخلها وكرره . والى فان قصدنا كيدا الاولى أو أطلق فطلقة أو الاستئناف
 فسكنا موكذا فى اليمين ان تعقلت بحق آدمى كالظهار واليمين الغموس لا بالله تعالى
 فلا تنكر ومطلقا لبناء حقه تعالى على المسامحة اه بالحرف وقوله وكذا فى اليمين
 أى بالله أو غيره كالطلاق بدليل تمثيله خلافا لما فى ع ش وقوله فلا تنكر ومطلقا
 أى قصد الاستئناف أو لا (قوله عملا بقصده) فيما اذا قصد الاستئناف وقوله ويظهر
 اللفظ أى فى الاطلاق وقوله لتخلل الفصل الخ أى بالثانى ولو حذف فى الثالثة مع قوله
 بين المؤكده والمؤكد بان يقول وتخلل الفصل كان ذلك تمامه لا لاولى أيضا والا فقد
 يؤدى الى سكتة عنها وقد يقال هى مطلقة بقوله عملا بظاهر اللفظ ح ل (قوله
 فى الاولى) وهى ما لو تخلل الفصل بينهما ماذ كر وكذا فى الاخيرة كما فى سم عن م

ولو بدون أنت فهو أهم من
 قوله ولو قال أنت طالق أنت
 بما قال أنت طالق (وتخلل
 فصل) بينها بسكتة فرق سكتة
 النفس ونحوها (أولم يؤكده)
 بان استأنف أو أطلق (أو
 أكد الاول والثالث فلات)
 عملا بقصده ويظهر اللفظ
 وتخلل القاميل بين المؤكده
 والمؤكده فى السكاته فان قال
 فى الاولى ادت التأكيد
 لم يقبل مدين

(او) اكده (بالاخيرين فواحدة) لان التاكيد في الكلام معهود في جميع اللغات (ام) اكده بالثاني مع الاستثنائي بالثالث
اولا طلاق (او) اكده (الثاني) مع الاستثنائي به او الاطلاق (فثنتان) لا بقصد هذ كحكم الخلاف في هاتين من زيادتي
(ومع في) المكر ببطي نحو (انت طالق) (م) طالق وطالق تا كيدتان بثلث (لها وسها) لا تا كيد (اولا غيره)

أي بالثاني أو بالثالث أو بهما لا اختصاص
غيره بواو العطف الموجب للتعار
(ولو قال) انت طالق (طالقة قبل
طالقة أو بعدها طالقة أو طالقة بعد طالقة
أو قبلها طالقة فثنتان) نعمان متعاقبة بن
المنصة أولا ثم المضمنة في الصورة بن
الاولين وبالعكس في الاخيرين
(وفي غيرها) أي غير الموطوءة يقع بما ذكر
من المكرر والمقيد بقبالية أو البعدية
(طالقة مطلقا عن التقييد بشيء) امر
لانها تبين بالواقع أولا فلا يقع بما عداه شي
(ولو قال لزوجتي) موطوءة كانت أولا
(ان دخلت) الدار (فانت طالق وطالق
فدخلت فثنتان) معالما جميعا معلقان
بالدخول ولا ترتيب بينهما (ك) قوله لها
(انت طالق طالقة مع) طالقة أو معها
طالقة أو في طالقة (اراد مع) طالقة فانه
يقع ثمان معا ولغظة في تستعمل بمعنى
مع كافي قوله تعالى ادخلوا في ام (والا)
بان اراد بطلقة في طالقة طرفا وحسابا
او اطلق (فواحدة) لانها مقتضى الظرف
وموجب الحساب والمحقق في الاطلاق
(ولو قال لها انت طالق طالقة في طلقتين
وقصد معة فثلاث) لانها موجبا
او حسابا (عرفه فثنتان) لانها موجبه
(والا) بان قصد طرفا او حسابا باجهله
وان قصد معناه عندها له او اطلق
(فواحدة) لانها موجبه في غير
الاطلاق والمحقق في الاطلاق
ولا يؤثر اقصاء مع الجهل لان ما جهل

بقوله لم يقبل أي في الظاهر وقوله ويدن أي باطنا فلاننا فاة وبعبارة البرماوى قوله
لم يقبل أي وان زاد على الثلاث على المتمد بخلاف ما لو اقر بالف في مجالس فانه يقبل
دعواه التاكيد لانه اخبار وهذا انشاء فاذا تعددت كلمة الايقاع تعدد الواقع (قوله
او اكده) أي الاول أي قصدنا كيد قبل فرائضه أخذاء ما بقي في الاستثناء ونحوه
قاله جبر قال الشيخ قد يمنع الاخذ ويكتفى بمقارنة القصد للمؤكده من الثاني والثالث
ويغرف بان في نحو الاستثناء رفعاء اسبق وتغييره بصورتعليقه فلا بد من سبق قصد
والا لزم مقتضاه بمجرد وجوده فلا يمكن رفعه بمذلة بخلاف مانحن فيه فان التاكيد
انما يؤثر فيما بعد الاول بصرفه عن التأثير والواقع به الى تقوية غيره فيكفي مقارنة
القصد له فتأمل شو برى (قوله مع الاستثنائي بالثالث) لم يقل في تا كيد الاول
بالثالث كما هنا مع الاستثنائي او الاطلاق فليست له وجهه شو برى (قوله
فثنتان حاصل ذلك مع صور أربع منها يقع فيها ثلاث وهي الاول وواحدة يقع فيها
واحدة وهي التي قصد فيها تا كيد الاول بالاخيرين وأربع يقع فيها ثنتان وهي
المور التي تا كد فيها الثاني بالثالث او الاول بالثاني مع قصد الاستثنائي
او الاطلاق ع ن (قوله عملا بقصد الاستثنائي) أي وعملا بظاهر اللفظ
هذا ويمكن أن يكون تعميلا للثاني أي ولم تطلق لانا عملا بقصد تأمل حل (قوله ومع
في المكر ببطي أي بالواو وفي كلام شيخنا اذا اختلف حرف العطف لا يصح
التوكيد ولو عطف بغير الواو لا يصح التاكيد والثاني يوافق قول الشارح بواو
العطف وخالف شيخنا زى فقال بوجه التاكيد في العطف بغير الواو اه لكنه
يدن (قوله تا كيدتان بثلث) بجمل الواو جزء من المؤكدا لو او مدخولها تا كيد
للو او مدخولها فاندفع ما يقال ان الواو تنع التاكيد (قوله فلا يقع بما عداه شيء)
وفارق ما لو قال لها أي غير الموطوءة انت طالق ثلاثا حيث يقع الثلاث بان الثلاث
تفسر لما اراده بانث طالق فليس غايه بخلاف العطف والتكرار اه جبر زيادة
(قوله ولا ترتيب بينهما) يؤخذ منه انه لو عطف بما يفيد الترتيب كالقاوم لم يقع في غير
الموطوءة الواحدة وهو كذلك ح ل (قوله كقولها) أي لزوجته موطوءة أولا
شيئنا (قوله مقتضى الظرف) يقع المظروف دون الظرف (قوله والا بان قصد طرفا
الخ) أي فالصور خمسة (قوله طالقة في نصف طالقة) وان قصد المعية على كلام
الشارح والمتمد وقوع فثنتين حيث كافي م ر (قوله لاسر) أي لانه المحقق
في الاطلاق ح ل قوله ولان الطلاق الخ تليد الاول وهي قوله أو بعض طالقة
(قوله على أن الاسوى الخ) معند وهو ترق في الرد على الاسل لانه اذا وقع ثنتان في

لا يصح قصد كليم (او) قال انت طالق (بعض طالقة او نصف طلقتين او نصف طالقة او نصف وثلاث
طالقة او نصف طالقة ولم يرد) في غير الاولى (كل جزء من طالقة فطلقة) لما مرنا فاولان الطلاق لا يتبعص ووقع في نفع من

في نصف طلاقه انه يقع ثنتان أيضا عند قصد المعية لان التقدير بنصف طلاقه مع نصف طلاقه فهو كالوقال نصف طلاقه ونصف
طلاقه ويرد باننا لانسلم انه لو قال هذا التقدير يقع ثنتان وانما (٣٢٤) وقعت في نصف طلاقه ونصف طلاقه لتكرر طلاقه مع

العطف المتقضي للتغاير بخلاف مع
فانها انما تقتضي المصاحبة وهي
سابقة بمصاحبة نصف طلاقه
لنصفها فان اراد فيها كالتى قبلها
والثنتين بعدها كل جزء من طلاقه
وقع ثنتان عملا بإرادته وقولي ولم يرد
كل جزء من طلاقه من زيادة في فيها وفي
التى قبلها والتي بعدها (او) قال
انت طالق (ثلاثة أنصاف طلاقه
او نصف طلاقه وثلاث طلاقه ثنتان)
فان في الاولى الى زيادة في النصف
الثالث على الطلاق فيسبب من
أخرى وفي الثانية الى تكرار لفظة
طلاق مع العطف (او) قال لا ربع
أوقعت عليك او يتيكن طلاقه
او طلقين او ثلاثا أو اربع او وقع على
كل (منهن) طلاقه لان ذكر ادا
ورع عاين شخص كالأمنه طلاقه
او بهضها تكمل (فان قصد توزيع كل
طلاقه عاين وضع) على كل منهن
(و) ثنتان (و) في (ثلاث واربعة
ثلاث) عملا بقصده وعدم الإطلاق
لا يمل اللفظ على هذا التقدير
لبعد عن الفهم فاز (قصد) به لا يتيكن
او يتيكن (بعضهن) أي ثلاثة وثلاثة
أو (لا دين) فيه فيقبل باطنا
لا ظاهر لان ظاهر اللفظ يقتضي
شركته وان قصد التغاير بينهن
كان قال قصدت هذه بطلاقين
وتوزيع الباقي الى الباقيات قبل

بجناها فلان بقا فيها وقع في نسخ من الاصل بالاولى (قوله في نصف طلاقه) أي نصف
طلاقه في نصف طلاقه حل (قوله كالوقال نصف طلاقه) أي فانه يقع ثنتان (قوله
ويرد باننا لانسلم الخ) الرد ضعيف وعدم التسليم يعتمد (قوله هذا التقدير) وهو نصفي
طلاقه مع نصف طلاقه يقع فيها ثنتان وانما هو واحدة ويرد بانها فرق بينية المعية
والنوع مرجعها فعنية المعية يقع ثنتان ومع التصريح بها يقع واحدة حل وهذا هو
المتعمد كما في مر وانظر الفرق (قوله وهي مادة الخ) ضعف قال شيخنا كسجبر هذا
انما يقبه عند الإطلاق واما عند قصد المعية التي تفيد مالا تفيد الظرفية فلا والا
لم يكن لقصد هذا فائدة فالظاهر المتبادر منه ان كلا جزء من طلاقه لان تكرير اللفظة
المضاف اليها كل منهما ظاهر في تغايرهما فنية المعية تفيد مالا يفيد لفظها حل (قوله
أوقعت عليك الخ) ولم يقصد توزيع كل طلاقه عليهم أخذ بما يأتي بأن اراد توزيع
المجموع أو أطلق وعند توزيع كل طلاقه عليهم تلغى الرابعة لانه يخص كل واحد من
الطلاق الثلاث ثلاثة أرباع طلاقه (قوله طالقا) أي ظاهر أو باطنا ع ش فرع
حاشا بالطلاق الثلاث ولم يقل من زوجاتي وحنث وله زوجات طلقت احدها
ثلاثا فليبينها منهن ولو كانت من عينها لا يملك عليها غير طلاقه وتلغى بقية الثلاث فان
قال من زوجاتي أو من نسائي طلقت كل واحدة ثلاثا ولو علم بالطلاق لا يدي
زوجاته ووجدت الصفة ثم ماتت احدها أو أبانها لم يكن له أن يعين ذلك في الميتة
أو المبانة بخلاف لو ماتت أو أبانها قبل وجود الصفة فله تعين ذلك فيها ولو علم بالطلاق
الطلاق الثلاث ثم عينه في واحدة مع التعيين حتى لو ماتت قبل وجود الصفة لغا
التام حل

• (نص في الاستثناء) •

وهو الاخراج بالواحدى اخواتها أو اخرج أو اخطح لاه أي تحقيقا
أو تقديرا كالاستثناء المقطع وهو مأخوذ من الشئ وهو الصرف لصرف المستثنى عن
حكم المستثنى منه (قوله يصح الاستثناء الخ) فيه ان الاستثناء معيار العموم ولا عموم
في نحو أنت طالق ثلاثا الا أن يقال اصطلاح الفقهاء أهم من ذلك (قوله كغيره) أي
قياسا على محنته في غير الطلاق فانه ليس في محنة الاستثناء في الطلاق نص
فقيس على ما ورد فيه الاستثناء فسا قبل أنه لا حاجة لقياس مع وجود النص
في الاستثناء في القرآن وغيره غير ظاهر لان النص الموجود في غير الطلاق تدبر (قوله
قبل الفراغ من المستثنى منه) أي فيكتفي باقتران النية بأي جزء من ذلك هذا أن
آخرو فان قدمه كانت الواحدة طالق ثلاثا نواه قبل التلفظ به أو يقصد حال
البيان به اخراجه مما بعده ليربط به ويشترط أن يسمع به نفسه ان اعتدل سمعه

• (نص في الاستثناء) • (يصح استثناء) في الطلاق كغيره (بشرطه السابق) في كتاب ولا

الاقرار وان ينويه قبل الفراغ من التلفظ به

ولا عار في أن يعرف معناه ولو بوجه حل فالشروط ستة وتزيد المشيئة بقصد التعليق
ومعلوم أن الاستغراق وما بعده لا يجريان في المشيئة (قوله بفوق نحو سكتة تنفس)
عبارة أصله مع شرح م ر ولا يضر في الاتصال سكتة تنفس وهي ونحوها كعروض
عطاس أو سعال خفيف عرطا والسكوت التذكر كما قاله في الإيمان وذلك لأن
ما ذكره لا يبعد فاصلا عرفيا بخلاف الكلام الاجنبي وان قل وقد أخذ من قوله
لوقال أنت طالق ثلاثا يازانية ان شاء الله مع الاستثناء وان الكلام اليسير المتعلق
بالزوجين لا يضر ويؤيده قول الشارح بعد أنت طالق ثلاثا يا طالق ان شاء الله فان
يا طالق فاصل ولا يضر تعلقه بالزوجين ولا يضر استغراق الله وقال بعضهم يضر
الاستغراق هنا بخلافه في الاقرار لانه أخبار محتمل الكذب وهذا انشاء لا يحتمله وهو
وجيه قل على الجلال قوله ولا يجمع المفرق في الاستغراق أي لتحصيل الاستغراق
أول دفعه وقد مثل لما المصنف بقوله فلو قال الى قوله فثلاث قال ع ش قوله
وان لا يجمع هذا من أحكامه لامن شروطه ويحاط به قديول للشرط (قوله
ولا فيهما) كقوله أنت طالق طالق طلقين وواحدة الا واحدة وواحدة فيقع ثلاث
لاستغراقه لان الاستثناء من الواحدة فلو جمع المستثنى منه وقعت واحدة قل على
الجلال (قوله فتكون الواحدة مستثناة) من الواحدة قديقال قضية قاعدة رجوع
المستثنى لجمع ما تقدمه من المتعاطفات كون الواحدة مستثناة من الثنتين أيضا
وقضية ذلك أن الواقع ثنتان لا ثلاث لان استثناء هاهنا من الثنتين صحيح مخرج لواحدة
فتبقى واحدة تضم الى الواحدة التي ألغى الاستثناء بالنسبة لها لا الاستغراق وكذا
يقال في نظائر ذلك اه سم ونقله الشيخ عميرة في الحاشية عن الاسنوي وقد يقال
منع من رجوعه الى الثنتين الفصل حيث يبين المستثنى والمستثنى منه بأجنبي عن
الاستثناء وهو الواحدة لانه لما لم يصح الاستثناء بالنسبة اليها كانت كالأجنبي
بخلاف ما لو رجع لجمع من الصحة من كل تأمل شو برى (قوله وقدم الخ) تهيدنا
بهذه وإشارة الى أن كلام المصنف مفرع على هذه القاعدة فكان الانسب ذكرها
هنا ليظهر التفريع اه حل وح في (قوله أن الاستثناء) أي المستثنى وقوله من اثبات
أي مثبت أو ذي اثبات وقوله نفى أي منفي أو ذوق نفى اه قال العراقي سئل عن طلب
منه المبيت عند شخص فحلف لا يبيت سوى الليلة القلانية المستقبل هل يحلف بترك
مبيتها فاجبت بأن مقتضى قاعدة النفي والاثبات الحنف لكن أفتى شيخنا
البلقيني بحضوري فبين حلف لا يشكو غريمه الامن حاكم شرعي هل يحلف بترك
الشكوى مطلقا فأجاب بعدمه وبوافقه تصحيح النووي في الروضة فبين حلف لا يبطا

وان لا يفصل بفوق نحو سكتة
تنفس والاستغراق وان لا
يجمع المفرق في الاستغراق
(فلو قال أنت طالق ثلاثا لاثنين
وواحدة فواحدة) تقع ثلاث
بناء على انه لا يجمع المفرق في
المستثنى منه ولا في المستثنى
ولا فيهما كما مر في الاقرار
فيلغوا قوله وواحدة لحصول
الاستغراق بها (او) قال
أنت طالق (ثنتين وواحدة
الا واحدة فثلاث) لا ثنتان
بناء على ما ذكر فتكون الواحدة
مستثناة من الواحدة فيلغوا
الاستثناء وتقدم في الاقرار
ان الاستثناء من الاثبات نفى
وعكسه (و) لهذا (لو قال)
أنت طالق (ثلاثا لاثنين
الا واحدة او ثلاثا لاثنين
الاثنين أو خمسة

في السنة الامرة أنه لا يحنت بترك الوطء مطلقا وهو ما طرأ على مخالف القاعدة
 المتقدمة اه برلسي سم وفي شرح م ر منه وسيأتي في الايداء قاعدة مهمة في نحو
 لا أطولك سنة الامرة ولا أشكو الامن حاكم شرعي ولا أبيت اليلة حاصلها عدم
 الوقوع لان الاستثناء من المنع المقدر فساكنه قال أمتنع نفسي من وطئت سنة الامرة
 فلا أمتنع نفسي فيها بل أكون على الخيار وهكذا يقال فيما بعده فيكون النفي مؤولا
 بالاثبات فيكون جاريا على القاعدة وهو ان الاستثناء من النفي اثبات وعكسه
 ولو حلف بالطلاق الثلاث لا يكافيه الا في شرتم فخاصها وكله في شرتم كله بعد ذلك
 في خير لا حنت لا فحلل اليمين بكلامه له في شر اذ ليس في صيغته ما يقتضي
 التكرار ولان لهذه اليمين جهة بروهي كلامه في شروجه حنت وهي كلامه في خير
 (قوله الاثلاثا) فيه ان هذا مستغرق بقياس ما تقدم وقوع الثلاث ويحجب
 بأن محله ما لم يتبعه بشي ولم يستغرق شيئا (قوله من الاول) أي المستثنى الاول (قوله
 لا نصف طلاقه) فلو قال الا نصف فاروجع فان قال أردت نصف الثلاث فثنتان أو نصف
 طلاقه فثلاث وان أطلق حمل على نصف الثلاث حل (قوله تكمينا لان نصف الباقي)
 لان التكميل انما يكون للواقع لا للمرفع (قوله ولو عقب طلاقه) التعقيب ليس
 بقيد بل مثله التقديم كقوله ان شاء الله أنت طالق وعبارة الروض ومثل تأخير
 المشيئة تقديمها له وحديثيأتي فيه ما مر في الاستثناء المتقدم من أنه لا بد ان ينوي
 المشيئة قبل التلفظ بها او يقصد التعليق عند التلفظ بها شيئا قال ح ل وهذا من
 الاستثناء الشرعي الراجع لاصل الطلاق ولا بد ان ينوي الاتيان به قبل فراغ اليمين
 وان لا يفصل بفوق سكتة النفس ولا بد زيادة على ذلك من أن يقصد التعليق به ح ل
 وسميت كلمة المشيئة استثناء لصرفها الكلام عن الجزم والثبوت حال من حيث
 التعليق بما لا يعلمه الا الله اه زى ومثل ان غيرها كتنى ومثل التعليق بمشيئة الله
 التعليق بمشيئة الملائكة كان قال أنت طالق ان شاء جبريل أو ميكائيل (قوله
 بان شاء الله) أو اراد أو أحب أو رضى اه ح ل فلا ينفع انشاء الغير له الا ان اقتاده
 شخص على جهل واعتقد صدقه فينفعه الى أن يعلم ان انشاء الغير لا ينفع كما قاله ع ش
 وقرره ح في (قوله أو الا ان يشاء الله) قال الزركشي هو ما تعلّق بعدم المشيئة
 بالوقوع مع عدمها مستحيل أو بالمشيئة وهو يرفع الوقوع سم (قوله لان المعلق عليه
 من مشيئة الله) أي في الاولى والثالثة أو عدمها في الثانية وقوله ولان الوقوع
 بخلاف مشيئة الله أي في الثانية محال حتى لو قال بعد التعليق بالاولى أنت طالق
 لم يقع الطلاق المعلق بالمشيئة ولا يقال هو بطلاقه لما علم مشيئة الله بطلاقها

الاثلاثا فثنتان) والله في في
 الاول مثلاثا فثلاثا تقع الاثنتان
 لا تقعان الا واحدة تقع فالمستثنى
 الثاني مستثنى من الاول
 فيكون المستثنى في الحقيقة
 واحدة (او) قال أنت طالق
 (ثلاثا لان نصف طلاقه فثلاث)
 تكمينا لان نصف الباقي بعد
 الاستثناء (ولو عقب طلاقه
 بالمعز او المعلق كانت طالق
 أو أنت طالق ان دخلت
 الدار (بان شاء الله) أي طلاقك
 (أو ان لم يشاء الله) أي طلاقك
 (أو الا ان يشاء الله) أي طلاقك
 (وقصد تعليقه) بالمشيئة او
 بعدمها (منع انعقاده) لان
 المعلق عليه من مشيئة الله
 او عدمها غير معلوم ولان
 الوقوع بخلاف مشيئة الله محال
 ولو قال أنت طالق ان شاء
 الله او لم يشأ الله طلقت

قاله العبادى وخرج بقصد التعليق ما لو سبق ذلك الى اسائه ثم عوده اوتعدي به التبرك او ان اكل ثى بمشيئة الله تعالى ولم يعلم هل قصد (٣٢٧) التعليق اولا او اطلق فانها ساطاق وان كان وضع ذلك

للتعليق لا تنفاه قصده كما ان الاستثناء موضوع للاخراج ولا بد من قصده كما يمنع التعقيب بذلك انعقاد (كل عقد وحل) كعتق منجز او معلق ويمن ونذر ويبيع وفسخ وصلاة (ولو قال باطلاق ان شاء الله وقع) نظرا لصورة النداء المشعر بحصول الطلاق حاله والحاصل لا يعلق بخلاف أنت اطلق فانه كما قال الرافعي قد يستعمل عند القرب منه وتوقع الحصول كما يقال لقريب من الوصول أنت واصل والمرىض المتوقع شفاؤه قريبا أنت صحيح فيتنظم الاستثناء في مثله ولو قال أنت طالق ثلاثا باطلاق ان شاء الله وقعت طلاقه وظاهر اطلاقهم أنه لا فرق بين من اسمها طالق وغيره لكن جزم القاضى فيمن اسمها ذلك بأنه لا يقع

*(فصل في الشك في الطلاق) لو (شك في) وقوع (طلاق) منه منجزا ومعلقا كأن شك في وجود الصفة المعلق بها (فلا) يحكم بوقوعه لان الاصل عدم الطلاق وبقاء الكاح (أو في عدد) كأن طلق وشك هل طلق واحدة أو أكثر (فلا قول) بأخذه

لانا نقول لم يقصد المعلق عليه كمالا يقال يلزم من عدم الوقوع تحقق عدم المشيئة لانا نقول لو وقع لكان بالمشيئة ولو شاء الله وقوعه لانتفى عدم المشيئة فلا يقع الانتفاء المعلق عليه فيلزم من وقوعه عدم وقوعه حل وقوله والثالثة لان المعنى الا ان يشاء الله عدم طلاقك فلا تطلقين لان الاستثناء من الاثبات نفي ويلزم منه ان الطلاق معلق بمشيئة الله بقوله من مشيئة الله أى ناصيا الا قول ولزوما في الثالثة وأما قول بعضهم ان التقدير الا ان يشاء الله طلاقك فمخالف لقاعدة أن الاستثناء من الاثبات نفي (قوله قاله العبادى) وعدم (قوله أو اطلق) فالصور الخارجية خمسة والحق الاطلاق هنا بالتبرك وفي الوضوء بالتعليق لان النية جزم فتبطل بصيغة التعليق بخلاف ما هنا وأيضا نقداً في بصر جمع الطلاق ولم يأت بما ينافيه بل بما يلايمه اه عن (وله ويمن) كقوله والله لا فعلن كذا ان شاء الله ثم وأتى البارزى أنه لو فعل شيأ في المسافى ثم حلف بأن قال والله ما فعلته ان شاء الله لا يحنث لان ذلك تعليق لا يمين لا يفعل كأنه قال أحلف ان شاء الله اه حل وقوله ونذر كالله على كذا ان شاء الله ح في (قوله فيتنظم الاستثناء في مثله) لانه يكون في الاخبار لا في الانشاء الا ترى انه لا ينتظم أن يقال يا اسود ان شاء الله تعالى شوبرى باختصار ولو ادعى الاستثناء أو المشيئة مدق الآن كذبت الزوجة بان قالت لم تستثنى أو لم تأت بالمشيئة فانها المصدقة فان قالت لم اسمع لم يلتفت الى قولها اه حل (قوله ان شاء الله) متعلق بقوله ثلاثا (قوله وقعت طلاقه) لان المشيئة ترجع لغير النداء كما في م وقال حل قيل في الاعتداد بالاستثناء أى المشيئة مع وجود القائل نظرا لا أن يقال هو غير اجنبى وتقدم أنه لا يضر (قوله بأنه لا يقع) وعدم أى ما لم يقصد

*(فصل في الشك في الطلاق) باستواء قيل او برجهان وتوقف فيه الزر كشي حل وعش أى الشك في أصله أو عدده أو محله أى وما يذكركم به كما لو قال لزوجته أو اجنبة أو لزوجتيه احدا كما طالق وعبارة زى وهو أى الشك في المعلق ثلاثة أقسام شك في أصله وشك في عدده وشك في محله كمن طلق معينة ثم نسبها (قوله كأن شك في وجود الصفة) أى وفي كونها الصفة المعلق عليها كأن دخلت الدار وشك هل علق طلاقها على دخولها الدار أو لا أو شك هل وقع منه تعليق لطلاق أو لم يقع منه ذلك اهل علق او تجزاه حل (قوله وبقاء الكاح) عطف لازم (قوله ولا يحنث) الورع وهو هنا الاخذ بالاسوء م وهو في الاصل الكف عن المحرام ثم استعبر هنا الكف عن الحلال برماوى (قوله دع ما يريبك الى ما لا يريبك)

لان الاصل عدم الزائد عليه (ولا يحنث الورع) فيما ذكر بان يجتأط فيه فليردع ما يريبك الى ما لا يريبك رواه الترمذى رحمه الله فان كان الشك في أصل الطلاق الرجعي

يرجع اليه فيه وهو الفصح واشهر من ضمها وقوله الى مالا يربك متعلق بمحذوف أى
وانتقل الى مالا يربك (قوله راجع) فاذا تبين وقوع الطلاق تعقبه الرجعة حل
قوله او البائن بدون الثلاث كأن كان قبل الدخول او كان بخلع فاذا جدد النكاح
وتبين انه طلق كان ذلك قائما مقام الرجعة حل وفي قول على الجلال ويعتد بهذا
التعديد وان تبين له الطلاق ايضا ويلزمه ما عقده من الصداق (قوله او بثلاث) أى
هل طلق ثلاثا او لم يطلق شيئا حل والحاصل انه فرع ثلاث تفريعات على الاولى
وعلى الثانية تفريعا واحدا وهو قوله وان كان الشك الخ (قوله لم ينكها) أى ندب بالان
هذا من الورع (قوله ان لم يكنه) الافصح ان لم يكن اياه حل ولو حلف كل من شخصين
انه يطعن طعيته مثلا قبل الا حرا فالحيلة في عدم حنثهما ان يخطاوا ويطنعا معا
فلا يحنث كل منهما لعدم العلم بسبق طعن أحدهما اه بابلى ع ش (قوله وجهل)
الجمال فان علم عمل بمقتضاء ما لم تكن محاورة والا فهو حلف ينفع فيه غلبة الظن
فلا يقع كافي زى وقول على الجلال لان قصده حينئذ تحقيق الخبر بحسب ظنه
فلا يضر تبين خلافه وليس قصده التعليق ومن هذه أى قوله حل بمقتضاء ما وقع
في بلاد الشام ان امرأة غيرت ميثتها وبنى بها زوجها وقيل له هذه زوجتك فقال
ان كانت زوجتي وهى طالق وتبين انها زوجته وقد أفتى شيخنا م ر بوقوع الطلاق
اخذان هنا اما اذا جرى بينهما محاورة كان حلفا لا تعليفا فاذا غلب على ظنه صفة
واعتمد عليها في حلفه وتبين خلافها لم يقع اه زى (قوله واحد بهما) أى بالقيضين
هذا شك في محله حل قوله لزوجته كأن خاطب بكل تعليق معينة منهما كافي ع ش
كأن قال ان كان هذا الطائر غرابا فزوجتي هند طالق وان لم يكنه فزوجتي دعد
طالق (قوله لوجود احدى الصفتين) ان قلت كذلك في الصورة التى قبلها وجود
احدى الصفتين قلت هو كذلك الا ان المعلق هنا واحد بخلافه ثم اه شيخنا فقوله
لوجود احدى الصفتين أى مع اتحاد المعلق (قوله وبيان لزوجته) أى بين لزوجته
المطلقة منها ويجب عليه اعتزالها كافي ع ش (قوله لم يلزمه بحث) ويستمر اجتنابها
حل (قوله فلا يمتنع بالزوجة) ولا ينظر اليها حتى يغير شهوة حل (قوله الى بيان)
والظاهر وجوبه وصنيعه يقتضى عدم وجوبه فاذا بين بأن قال حنثت في الطلاق فان
صدقه العبد فذاك والا يأن كذبه وادعى العتق حلف السيد فان نكل حلف العبد
وعتق فان قال حنثت في العبد عتق فان صدقته فذاك والا حلف فان نكل حلفت
وطاقت والظاهر ان له ان يعقد على من وقع عليها الطلاق بائنا حل (قوله لتوقه)
فيه اشارة الى امكانه فان لم يمكن فقياس ما تقدم عدم اللزوم كذا في الحاشية وفيه

راجع ليدين الحل او البائن
بدون ثلاث جدد النكاح او
بثلاث امسك عنها وطلقة
فصل لغيره يقينا وان كان
الشك في العدد اخذ بالاكثر
فان شك في وقوع طلقين
او ثلاث لم ينكها حتى تنكح
زوجا غيره (ولو علق اثنان
بنقيضين) كأن قال احدهما
ان كان ذا الطائر غرابا فزوجتي
طالق وقال الاخر ان لم يكنه
فزوجتي طالق (وجهل)
الجمال (فلا) يحكم بطلاق
على أحدهما لانه لو انفرد بما قاله
لم يحكم بوقوع طلاقه فتعلق
الاخر لا يغير حكمه (او) علق
(واحد بهما) الزوجتين طلق
احدهما لوجود احدى
الصفتين (ولزمه) مع اعتزاله
عنهما الى تبين الحال لاشتباه
الباحة بغيرها (بحث) عن
الطائر (وبيان) لزوجته ان
امكن ان يتضح له حال الطائر
بعلاوة فيه يعرف العلم المطلقة
من غيرها فان لم يمكن لم يلزمه
بحث ولا بيان (او) علق بهما
(لزوجته وعبده) كأن قال
ان كان ذا الطائر غرابا فزوجتي
طالق والا فزوجتي حرة وجهل
الحال (منع منها) لزوال ملكه

عن أحدهما فلا يمتنع بالزوجة ولا يستغنى عن العبد ولا يتصرف فيه (الى بيان) لتوقه وعليه مذهبنا اليه فظهر

ويأتي مثله في مسألة الزوجتين (فان مات) قبل بيانه (لم يقبل بيان وارثه) به دزده بقولي (ان آثم) بأن من أخطأ في الزوجة فانه متهم باسقاط ارثها وارث في العبد (بل يقرع) بينهم ما فعل القرعة يخرج على العبد فانه مؤثر في العبد دون الملاق (فان قرع) أي العبد أي (٣٤٩) خرجت القرعة عليه (عق) بان كان التعلق في العدة أو في مرض الموت وخرج من الثلث

أو أجاز الوارث وترث الزوجة إلا اذا ادعت طلاقاً بائناً (أو قرعت) أي الزوجة أي خرجت القرعة عليها (في الاشكال) اذا لا أثر للقرعة في الطلاق كما مر والورع ان تترك الميراث أما إذا لم يتم بان بين الخلف في العبد فيقبل بيانه لانه إنما ضم بنفسه (ولو طاق أحدي زوجته بعينها) كان خاطبها بالملاق وحدها أو نواها بقوله أحداً كما طالق (وجهاها) كان نسبها أو كانت حال الطلاق في غلبة فهو أولى من قوله ثم جهلها (وقف) وجوب الأمر من قربان وغيره (حتى يعلها) ولا يطالب ببيان لها (ان صدقنا) في جهلها) بها لان الحق لها فان كذبنا وبأدوت واحدة وقالت أنا المطلقة لم يكفه في الجواب نسيت أولادى لانه الذي ورط نفسه بل يحلف أنه لم يطلقها فان نكل حلفت وقضى بطلاقها (ولو قال لزوجتي فأجنبي أحداً كما طالق) وقصد الأجنبية) بان قال

نظر اما أولاً فالفرق بين هذا وما تقدم ظاهر وهو ان التكليف بالازام انما يكون عند الامكان فيفضل بين الامكان وعدمه بخلاف الميع فلا يتوقف على امكان البيان بل من غير ما سبق ان يمكن حصوله أولاً وانما ثانياً في لزوم من حيث يكون قياس ما تقدم عدم لزومه في قول الشارح لتوقعه نظراً لما لم يشوبه واجب بان الامم هي عند (قوله ويأتي مثله) أي يكون عليه مؤتمتها اهـ شيخنا قوله بل يقرع بينهما) ويكتب في رقاع القرعة تحت لاحت (قوله على العبد) أي له وقوله القرعة عليه أي له (قوله بقي الاشكال) ولا تمام ثانياً حل وخرج الرض وقال البرماوى تعاد ثانياً وثالثاً حتى يخرج على العبد (قوله والورع) ان تترك الميراث ولو في الصورة أي فيما اذا قرع العبد وهو واضح وفيما اذا قرعت الزوجة وهي صورة الاشكال وكلام الشارح يوهم ان لها الآن سبيلاً الى الميراث مع انه لا ارت مع الاشكال واجب بان معناه ترك الميراث ولو المحتمل بان تعرض عنه وتهمب حصتها البقية الورثة فيتمكنون من اخذ الجميع ولا يوقف لها شيء حل مع تغيير وقول زى يمكن حمل كلام الشارح أي قوله الورع الخ على صورة خروج القرعة على العبد (قوله لانه) انما ضم بنفسه فلا ضرر بغيره بان كان هناك دين وان لم يكن مستغرقاً اقرع نظر الحق الدائن وليراءة ذمة الميت حل (قوله أو نواها بقوله أحداً كما طالق) وجهها وقوله وجهها ندفع التكرار بين هذا وبين قوله بعد لو قال لزوجتي أحداً كما طالق فانه شامل لما اذا نواها انكسر لم يجهلها اهـ حل (قوله فهو أولى الخ) أي لان الواو الملاق الجميع فتصدق بالجهل المتأثر بالطلاق وقد صورده الشارح بقوله أو كانت حاله الملاق في غلبة زى (قوله رقت) وجوبا طرمة أحداً ما يقينا ولا دخل للاجتهاد فيه مر (قوله من قربان وغيره) يشمل النظر بغير شهوة حل (قوله ان صدقنا أو سكتنا) حل (قوله بل يعلها) لم يطلقها) واذا حلف هل تعلق الثانية بنفي أن لا تطلق حل وتوقف البرماوى فقال واذا حلف دل شعب الثانية لاطلاق أولاً ويلزم على كلام حل عدم وقوع الطلاق أصلاً مع ان افترض انه طلق أحداً ما الا أن يقال لما كان حلفه على غلبة ظنه لم يحكم بوقوعه على الاخرى في نفس الامر تأمل (قوله وقضى بطلاقها) أي ظاهر الا باطناً وليس له ان يطأ الثانية لان رد المهر ليس كالاقرار الصريح فلا يقال قياساً ما سياتى اذا قال في بيانه أردت هذه حيث يجوز له ان يطأ الاخرى جواز وطء الاخرى هنا لان ذلك اقرار صريح وقد فرقوا بين الاقرار الصريح وما في معناه فان قالت الاخرى ذلك فيه ان لمساها فان نكل حلفت وطلقت أي ظاهر الا باطناً (قوله لاحتمال اللفظ لذلك) لانهم حمل لاطلاق في الجملة ومن ثم لو قال لها ولرجل أو دابة ذلك وقال

قصدتها (قبل) قوله (بيمينه) ٨٣ بـ لاحتمال اللفظ لذلك وقولي بيمينه من زيادتي (لان قال زينب طالق) واسم زوجته زينب (وقصد أجنبية) اسمها زينب فلا يقبل قوله ظاهر الا انه خلاف الظاهر (أو قال) (لزوجتي أحداً كما طالق وقع) فلا يتوقف وقوعه على تعيين أو بيان

ولهذا منع منها قبل ذلك (ووجب فوراً) بقيد زده بقوله (في) طلاق (بأن تعينها أن أهم) ما في طلاقه (وبيناها أن غير
مأقبة لا تعرف المطلقة منهما فان أبعد ذلك بلا عذر محض (٣٣٠) فان امتنع عزد (و) وجب (اعتزاله

قصدت الرجل أو الدابة لم يقبل ولو قال لام زوجته ابتنت طالق وأراد غير زوجته
صدق ذلك فان لم يرد غير زوجته طلقت ما يقع طلاق على غير زوجته والام تطلق
زوجته حل قوله فلا يقبل قوله ظاهراً ما لم يعرف وقوع الطلاق منه أو من غيره على
تلك الاجتنبية والاقبل قوله ظاهراً وبهذا يجمع بين الكلامين فما هنا محمول
على ما إذا لم يعرف وقوع طلاق عليها شيئاً (قوله ولهذا منع منها) أي ولو قال
راجعت المطلقة منهما يكف لانها ما كياأتى في كتاب الرجعة فطريقه ان
يراجع كل واحدة على انفرادها ع ش على م ر (قوله فلا يتوقف وقوعه) على
تعيين وتعتبر المدة من اللفظ أيضاً ان قصد معينة والافن التعيين ولا بدع في تأخير
حسبانها عن وقت الحكم بالطلاق الا ترى انها تجب في النكاح العاسد بالوطء
ولا تحسب الامن التفریق شرح م ر (قوله تعينها أن أهم) أي فالة فرق بين
التعيين والبيان ارجل الطلاق وهو الزوجة معينة باطنياً في البيان وغير معين
في التعيين (قوله لذلك) أي تجبها عنده (قوله اما الطلاق الرجعي الخ) عبارة
شرح م ر اما الرجعي فلا يجب فيه تعيين ولا بيان ما بقيت المدة فاذا انقضت لزمه
في الحال لان الرجعية زوجة (قوله لزمه المهر) ولا يلزمه الحد وان كان الطلاق
بأنسا وهو كذلك للاختلاف في انها طلقت باللفظ أو لا فيسقط الحد لا شبهة عن
وعبارة ذي وذلك لان في مسألة التعيين وجهان بان الطلاق لا يقع الا عند التعيين
فصارت شبهة دافعة للعد بخلاف مسألة البيان (قوله وان بين الخ) أي لانها
كانت معينة في ذهنه حال الطلاق (قوله أو هذه مع هذه) أي وقد أشار الى
معنيين في الصور الثلاث وقوله أو هذه أي مشيراً الى واحدة هذه مشيراً الى الأخرى
كما في أصله مع شرح م ر (قوله طلقنا ظاهراً) والافا لمطلقة في نفس الامر واحدة لان
العبارة الواقعة منه احداً كما طالق (قوله فان نواها) هل المراد والحالة هذه أي قال
ذلك بعد قوله أردت هذه وهذه الخ وان هذا كلام مستقل أي قال الامام ولو نواها
بقوله احداً كما طالق فان كان الاول ينبغي وقوع طلاقها عليه ظاهراً ماؤاخذة له
بقوله أردت هذه وهذه حل وسبق في كلامه يدل على الاول (قوله لا تطلقان) أي
في الباطن اما في الظاهر فمطلقان ترى كما مر في المتن قال ع ش وظاهر شرح م ر
عدم الوقوع مطلقاً لباطنها ولا ظاهراً وفي قول على الجلال قوله فان نواها جميعاً أي
بقوله احداً كما طالق فالوجه انها لا يطلقان أي معاً بل تطلق واحدة فقط فيسأوى
ما قبله فهو دفع لئوهم طلاقهما ما ويخرج في هذه من البيان الى التعيين كما مروى بحكم
بطلاق الاولى منها كياأتى وهذا هو الذي يجب فهمه في كلام الامام (قوله ادلاوجه

لا لتياس البساحة بغيرها
(مؤنتها) هو أهم من قوله
ونفقتا بحبسها عنده حبس
الزوجات (الى تعين اوبيان)
واذا عين اوبين لا يسترد
المصروف الى المطلقة لذلك
اما الطلاق الرجعي فلا يجب
فيه ذلك فوراً لان الرجعية
زوجة (والوطء) لاحداها
(ليس تعيناً ولا بيان)
للطلاق في غيرها لاحتمال
أن يطلأ المطلقة ولان ملك
النكاح لا يحصل بالفعل ابتداء
فلا يتدارك به ولذلك لا تحصل
الرجعة بالوطء قبي
المطالبة بالتعيين والبيان
فلوعين انطلاق في موطنه
لزمه المهر وان بين في امره
بأن لزمه الحد والمهر (ولو
قال في بيانه أردت) للطلاق
(هذه في بيان أو) أردت (هذه
وهذه أو هذه بل هذه)
أو هذه مع هذه أو هذه هذه
(طلقنا ظاهراً) لا قراره
بطلاقها بما قاله ورجوعه
بذكريل عن الاقرار بطلاق
الاولى لا يقبل ونخرج بزيادة
ظاهر الباطن فالمطلقة فيه
من نواها فقط كما قاله الامام
قال فان نواها جميعاً فالوجه

انهم لا يطلقان ادلاوجه لجل احداً كما لم يجمعوا ولو قال أردت هذه ثم هذه أو هذه فهذه حكم بطلاق الخ
الاولى فقط لفصل انماية بالترتيب أو قال أردت هذه أو هذه استمر الابهام ونخرج ببيانه ما لو قال في تعيينه شيئاً
من ذلك فانه يحكم بطلاق الاولى فقط

لان التعيين انشاء اختيارا لا اخبار عن سابق وليس له الاختيار واحدة فيلغز كاختيارا فيهما (ولو ماتا او احدهما قبل ذلك) أي قبل تعيين المطلق (٣٣١) أو بانه (بقيت مطالبته) به (بيان) حكم (الارث) وان كانت

احدهما كتابية والاخرى
والزوج مسلمين فيوقف من
تركة كل منهما او احدهما
نصيب زوج ان توارثا فاذعين
أوبين لم يرث من المصلحة
ان كان الطلاق بائنا ويرث
من الاخرى (ولو مات) قبل
تعيينه أو بانه ولو قبل موتهما
أو موت احدهما (قبل بيان
وارثه لا تعيينه) لان البيان
اخباري يمكن وقوف الوارث
عليه بخبر او قرينة والتعيين
اختيار شهوة ولا يخلفه الوارث
فيه فلو كانت احدهما
كتابية والاخرى والزوج
مسلمين واهمت المصلحة
فلا ارث (فصل) في بيان الطلاق السني
وغیره وفيه اصطلاحان
أحدهما وهو الشهور يتقسم
الى سني وبدعي ولا ولا
وجريت عليه وثانيهما يتقسم
الى سني وبدعي وجري
عليه الاصل وفسر قائله
السني بالجائز والبدعي
بالحرام وتسم جماعة الطلاق
الى واجب كطلاق المولى
ومندوب كطلاق غير
مستقيمة الحال كسبيته
الحلق وذكره كمنسقية

الخ) لعدم احتمال لفظه لما نواه فتطلق احدهما ويخرج عن مسئلة البيان ويؤمر
بالتعيين زى وعبرة مرفيقي على ابهامه حتى يبين ويفرق بين هذا وما مر
في هذه مع هذه بان ذلك من حيث الظاهر فناسب التخليط وهذا من حيث الباطن
فعلنا بقضية النية الموافقة لفظ دون المخالفة له (قوله ان شاء اختيارا) أي للمصلحة
(قوله بقيت مطالبته به) مصدر مضاف لمفعوله ويلزمه ذلك فوراً م (قوله اخبار)
أي بالمصلحة المعينة في ذهنه (قوله فلو كانت احدهما الخ) مفرع على قوله لا تعيينه
سم (قوله فلا ارث) لاحتمال ان المصلحة هي المسلمة ولا يقبل تعيين اوارث فلا تعيين
المسلمة للزوجة فان كانت الزوجتان مسلمتين اصطلاحاً على شيء لان فيهما زوجة
وارثة البتة (فصل في بيان الطلاق السني وغيره) وهو البدعي على كلام الاصل والبدعي والذي لا ولا على كلام المصنف فالترجمة
شاملة للطريقين قال ع ش وما يتبع ذلك كجمع الطلقات وما لو قال أنت طالق
وقال أردت ان دخلت الخ (قوله وفيه) أي الطلاق من حيث هو (قوله
وفسر قائله) السني بالجائز فيكون القسم الثالث على الاصطلاح الاول وهو الذي
لا سني ولا بدعي داخل في السني على الاصطلاح الثاني شيخنا وقال بعضهم مراده
بالجائز ما ليس حراماً فيشمل الاقسام الاربعه التي في الشارح وعلى طريقة
المصنف يكون السني عبارة عن وجد فيه الضابط الآتي وان كانت تعتبر الاحكام
الاربعة كما انها تعزى الذي لا ولا فهو مجرد اصطلاح لان مراده بالسني المنسوب
للسنة أي الطرية لان الذي لا ولا منسوب لها أيضاً فهو مجرد اصطلاح
بخلافه على الاخر فالسني منسوب اليها بمعنى المنسوب شيخنا (قوله وقسم جماعة
الخ) الظاهر ان هذا التقسيم لا يخرج عن التقسيمين الاولين لان الطلاق اما في
زمن سنة أو بدعة شيخنا (قوله الى واجب) أي بخير لان الواجب اما الطلاق
او الفيشة ويجوز ان يحصل على الوجوب العيني بان امتنع من الوطاء أو قام به عذر
كاحرام أي وامتنع أن يقول اذا حلت فقت كما في شرح الروض (قوله كسبيته
الحلق) أي اساءة لا تتحمل والافكل امرأة فيها اساءة اه شجاع عزیزی (قوله
كمنسقية الحال) أي وهو هو واما ح ل (قوله وأشار الامام) عبر المصنف بإشارة
لان الامام قال في هذه طلاقاً غير مكروه ليس نصاً في الاباحة لانه يحتمل خلاف
الاولى (قوله بطلاق من لا يهواها) أي وهي مستقيمة الحال ح ل (قوله أي الاقراء)
يصح رفعه ونصبه تفسير الافعال أو المفعول والمعنى على الثاني شرعت فيها (قوله
بان كانت حائلاً أو حاملاً من زنا هاتان صورتان تضربان في الاربعة المذكورة

الحال وحرام كطلاق البدعة وأشار الامام الى المباح بطلاق من لا يهواها ولا تسمع نفسه بؤنتها من غير تمتع بها
وعلى الاول (طلاق موطوءة) ولو في دبر (تعتد باقراء سني ان ابتدأتها) أي الاقراء (عقبه) أي الطلاق
بان كانت حائلاً أو حاملاً من زنا وهي تحيض وطاقها مع آخر نحو حيض أو في طهر

في قوله وطلقها مع آخر نحو حيض الخ وأخذ هذا من قول المتن ولم يطل الخ بصورة
الاولى في الشارح هي عين الرابعة في المتن والثانية والثالثة في الشارح هما عين
الاولى والثانية في المتن والاخيرة في الشارح هي الخامسة في المتن بقطع النظر
عن النفي في الجميع ولم يذكر الثالثة التي في المتن وهي قوله ولا في نحو حيض قبله
مع الصور الاربعة المذكورة في الشارح لان الطلاق فيها يدعي فصور السنن ثمانية
ويستفاد من كلامه ان ضابط السنن هو ان يقع في اثنا عشر طهر تنزيها أو ثمانية عشر
ان لا يطأ فيه ولا في حيض قبله أو يقع مع آخر حيض كذلك فكان الاظهر ذلك
تلك الصور في المتن ويجعل نفي الوطاء قيداً فيه من غير ذكرها بعد النفي (قوله قبل
آخره) واما اذا كان طلقها في آخره فيدعي كما يأتي والحاصل انه اعتبر في كونه
سنيماً قيوداً اربعة اولها قوله وطوء وثانيها قوله تستد باقراء وثالثها قوله ان ابتدأها
عقبه ورابعها قوله ولم ينف في طهر الخ وهو قيد واحد اشتمل على نفي الوطاء في أمور
خمس ثم ان القيد من الاخيرين فان وجد كان سنياً وان انتفى أو أحدهما كان بدعيماً
وان انتفى الاولان أو أحدهما كان لا ولا (قوله أو با آخر نحو حيض) بأن قال أنت
طالق مع أو في أو عند آخر حيضك مثلاً (قوله أو علق طلاقها) علق على
طلقها (قوله ولا في نحو حيض الخ) قضيه وان وطئ في طهر قبله وهو كذلك
لان الحيض يدل على انها لم تعلق حل (قوله وذلك) أي وجه كونه سنياً وقوله
لا يستعقبه الشرع مصدر مضاف للفعل والشروع فاعله (قوله وعدم الندم) فالسنن
ما استعقب فيه المطلقة الشرع في العدة مع عدم احتمال الندم له اهـ حل (قوله أي
في الوقت الخ) واعتبار عدم الندم أخذ من الاثمة من دليل آخر حل (قوله بتأخير
الطلاق) أي الحاملة بتأخير الطلاق (قوله ثلاث تصير الرجعة لغرض الطلاق)
في الدليل حذف أي وقد نهى عن النكاح لغرض الطلاق في صورة المحلل فالرجعة
مثله فهي منهي عنها حيث حل (قوله وقيل عقوبة) أي لابن عمر حل (قوله بأن
كانت حاملاً من زنا وهي لا تحيض) أي في مدة الحمل فقط وقوله أو من شبهة أي مطلقاً
تحيض أو لا وهاتان صورتان محترزتان فان كانت حاملاً أو حاملاً من زنا وهي تحيض
وقوله أو علق طلاقها بمعنى بعض نحو حيض الخ أي أو كانت حاملاً أو حاملاً من زنا
وهي تحيض لكنه علق طلاقها الخ فهذا محترز قوله وطلقها مع آخر نحو حيض وقوله
أو با آخر طهر محترز قوله أو في طهر قبل آخره وقوله أو طلقها مع آخر محترز قوله أو علق
طلاقها بمعنى بعضه وقوله أو في نحو حيض قبل آخره محترز قوله أو با آخر نحو حيض

قبل آخره أو علق طلاقها
بمعنى بعضه أو با آخر نحو حيض
(ولم يطل) ما في (طهر طلقها
فيه أو علق) طلاقها (بمعنى
بعضه ولا) وطئها (في نحو
حيض قبله ولا في نحو حيض
طلق مع آخره أو علق به)
أي با آخره وذلك لاستعقابه
الشرع في العدة وعدم
الندم في من ذكرت وقد قال
تعالى اذا طلقتم النساء
فطلقوهن لعدتهن أي في الوقت
الذي يشرع فيه في العدة
وفي الصحاح أن ابن عمر
طالق امرأته وهي حائض
فذكر ذلك عمر للنبي صلى
الله عليه وسلم فقال مرة
فلا رجعة لها ثم أمسكها حتى
قطعت ثم تحيض ثم طهر فان
شاء أمسكها وان شاء طلقها
قبل أن يجامع فتلك العدة
التي أمر الله أن تطلق لها
النساء واختلف في علل
الغاية بتأخير الطلاق الى
الظاهر الثاني وان لم يكن
شرطاً لقبول ثلاث تصير الرجعة
لغرض الطلاق لو طلق
في الطهر الاول حتى قيل
أنه نذر الوطاء فيه وان كان
الأصح خلافه وقيل عقوبة
وتعليظ (والا) بأن كانت

حامل من زنا

ح ل وقد اشتمل هذا المحترز على عشر صور لان قوله بان كانت حاملا من زنا وهي
لا تحيض او من شبهة صورتان وقوله او علق طلاقها بمعنى بعض نحو حيض الخ فيه
ثمان صور لانها اما حائل او حامل من زنا وهي تحيض فان صورتيان تضربان
في الاربعة المأخوذة من قوله او علق طلاقها الخ مع الصورتين السابقتين وقوله
او وطئها في طهر الخ محترز القيد الاخير وهو قوله ولم يطأ في طهر الخ وقد اشتمل هذا
المحترز على خمس صور اشارة لاثنين بقوله او وطئها في طهر الخ واثنين بقوله او وطئها
في نحو حيض قبله وواحدة بقوله او علق به تضرب الخمسة في ثلثي وهما المستفادتان
من قوله او علق طلاقها بمعنى بعض نحو حيض الخ وهما الحائل والحامل من زنا
وهي تحيض وكلها افادها مفهوم القيد الاخير فتصل ان صور البدعي عشرون ترجع
الى قسمين قسم لا تستعقب فيه الشروع في العدة وهو عشر صور محترز قوله
ان ابتداءاتها عقبه وقسم تستعقب فيه الشروع في العدة وهو محترز قوله ولم يطأ
في طهر الخ وقوله على خمس صور وقال بعضهم ستة بجمل الضمير في قوله او في نحو
حيض قبله للطهر بقسميه فيكون فيه صورتان وبعده صورتان فتكون الصور
اثني عشر بضرب اثنين وهما الحائل والحامل من زنا في ستة وهذه الاثنا عشر
منها ستة عقلية لا خارجية أي موجودة في الخارج وهي الحاصلة من ضرب الحامل
من زنا في الستة التي ضرب فيها الحائل والحامل من زنا لان علة كون الطلاق
بدعي اذ اؤده الى الندم بالوطء المذكور لاحتمال جاهل منه والحامل من زنا لا يمكن
عاقبها حالة الحمل فيثبت طهرها لا يؤدي الى الندم فينبغي قصر قول الشارع او علق
طلاقها على الحائل ويكون معنى قوله او علق الخ أي او لم تكن حاملا من زنا ولا من
شبهة بان كانت حائلا وعلق الخ فتكون الصور احدى عشر واثنى عشر ستة مفهوم
القيد الاول وخمسة اوسنة مفهوم القيد الثاني وكون الصورتين وعشرين صورة
عقلية لا خارجية كما علمت والكلام الا في مبنى عليها (قوله وهي لا تحيض)
محترز قوله وهي تحيض وكان الاولى ان يقول بان لم يبتدئها أي الاقراء بان كانت الخ
أي بناء على ان زمن الحمل لا يحسب من العدة كما في شرح الروض وفيه نظر بل ينبغي
انه اذا سبق حمل الزنا حيض او نفاس حسب قراءة حيث حاضت بعده فلا وجه
لا يكونه بدعي ولا يجعل على من لم تحض قبله لان الغرض انها تعتد باقراء ولا يوجد ذلك
الا اذا سبق لها حيض اه ح ل أي لانها اذا لم يسبق لها حيض تعتد بالاشهر
(قوله وان سألته طلاقا) للرد على القائل بان الطلاق لا يكون بدعي ولا يحرم
حيث ذكرها بطول العدة والاصح التحريم لانها قد تسأله كاذبة كما هو شأنهن

وهي لا تحيض او من شبهة
او علق طلاقها بمعنى بعض نحو
حيض او باخر طهر او طلقها
مع آخره او في نحو حيض
قبل آخره او وطئها في طهر
طلاقها في او علق طلاقها
بمعنى بعضه او وطئها في نحو
حيض قبله او في نحو حيض
طلق مع آخره او علق به
(فبدعي) وان سألته طلاقا
بلاعوض

كل في شرح م ر (قوله أو اختلها الجني) أي ما لم تأذن له في الاختلاع فان أذنت له
في اختلاعها اتجه انه كاختلاع نفسها ان كان بمالهسا إلا فاختلاعه شرح م ر
وقوله ان كان بمالهسا أي ان كان الاذن في اختلاعها بمالهسا وان اختلع من ماله لا ر
اذنهما على الوجه المذكور محقق لرغبتهما ع ش على م ر (قوله وذلك لخالفته الخ)
غرضه اثبات صور البدعي الاثني والعشرين بالدليل لكنهما قسمان قسم ليس فيه
استعقاب الشروع في الدعة وهو عشرة التي هي محترق قوله ان ابتدأتها عقبه وقسم
فيه استعقاب وهو اثنا عشر التي هي محترق قوله ولم يطلق في طهر طلق فيه الخ فاشار
للعشرة بقوله وذلك لخالفته فيما اذا طلقها في حيض أي تعيزا أو تعليقاً وهي حائل
أو حامل من زنا هذه أربع صور وذكروا كذا في قوله زمن حمل زنا لا تحيض فيه وزمن
حمل شبهة وأشار إلى أربعة بقوله وأخر طهر الخ أي وهي حائل أو حامل من زنا وأشار
لثنتي عشر بقوله ولادته فيما نفي أي وهي اصورا الاثنا عشر أي اداء قريبا في أربع
صور وهي ما اذا وطئ في الطهر الذي طلق في اثنا عشر تعيزا أو تعليقاً وهي حائل
أو حامل من زنا وهي تحيض أو بعد في ثمانية اشار لها بقوله وألحقوا الوطء
في الحيض أي الذي طلق في طهر بعده تعيزا أو تعليقاً أو الذي طلق مع آخر تعيزا
أو تعليقاً وفي كل من الاربعة هي اما حائل أو حامل من زنا وهي تحيض تأمل وانظر
أي حاجة إلى الالتحاق مع ان التعليل شامل لما ذكر نعم ان خص قوله لادته إلى
الندم بالأداء القريب احتيج إلى الالتحاق المذكور (قوله وزمن حمل زنا لا تحيض
فيه) أي ولم تحض قبله ولم تنفس واما الواضحة أو نفست قبله فانه يعد طهرا عن وقوله
ولم تحض قبله خروج عن الموضوع لانها حينئذ لا تمتد بالأقراء بل بالاشهر ان تمت
قبل الولادة وان حصلت الولادة في اثنا عشر انتقلت إلى الأقراء لأن الطهر الذي
يحصل بعد الولادة تقدمه تقاس فكلامه محمول على هذه الحالة لان زمن الحمل
حينئذ لا يحسب من العدة قال حل بخلاف ما فيه حيض لا تقضاء عدتها بالأقراء
والكلام فيمن نكحها حاملا من الزنا واما لو زنت وهي في نكاحه فحملت جازله
طلاقها وان لم تحض لعدم صبر النفس على عشرتها حينئذ قاله جرجاني شيخنا وهو
متجه غير ان كلامهم يخالفه اذا انفردوا إليه تضرره لا تضرره (قوله قد لا يمكنه
التدارك) لكونه استوفى عدد الطلاق (قوله وكون بقبته) عطف على معلول
أي وانما احتمل العلوق لكون بقبته الخ وهو جواب سؤال قد بره كيف جوزتم
العلوق مع الحيض مع أن الرحم اذا كان فيه الحيض لا يقبل المنى ولو قلنا بأن الحامل
تحيض فذلك بعد اشتغالها بالمني فأجاب عنه بقوله لا احتمال الخ (قوله ونهيا) أي

أو اختلها الجني وذلك
لخالفته فيما اذا طلقها
في حيض قوله تعالى فطافوهن
لعدة ثمن وزمن الحيض
لا يحسب من العدة وماله
النفاس وزمن حمل زنا لا حيض
فيه وزمن حمل شبهة وآخر
طهر علق به الطلاق أو طلق
وهو والمعنى في ذلك تضررها
بطول مدة التبرص ولادته
فيما بقي إلى الندم عند ظهور
الحمل فان الانسان قد يطلق
الحائل دون الحامل وعند
الندم قد لا يمكنه التدارك
في تضرره والولد والحقوا
الوطئ في الحيض بالوطئ
في الطهر لاحتمال العلوق
فيه وكون بقبته مما دفعته
الطبيعة أولا ونهيا للخروج
والحقوا الوطئ في الدبر
بالوطئ في القبل

لشبرت النسب ووجوب العدة بما واستند خال المني كالوطى وتولى او علق به في بعضه مع نحو الاولي ومع قولى ولاي
نحو حيض طلق مع آخره او علق به ومع اشياء (٣٣٥) آخر من زيادتي ومن البدعي ما لو بينتم لاحدى زوجتيه ثم طلق

الآخرى قبل المبيت عندها
فانه يأنم كما ذكره الشيطان
ويستثنى من الطلاق في زمن
البدعة طلق المولى اذا
ماولى به وطلاق القاضى
عليه وطلاق الحكمين في
الشقاق فليس بدعي كما انه
ليس بسني (وطلاق غيرها)
أي غير الموطوءة المذكورة
بان لم توطأ أو كانت منيرة
أو آيسة أو حاملا منه (وخلع
زوجة في زمن (بدعة بعوض
منها لا) سني (ولا) بدعي لا تنفاه
ما مرفى السني والبدعي ولا ان
اقتداء المختلعة يقتضي حاجتها
الى الخلاص بافراق ورضاها
بطول التبرص واخذ العوض
يؤكد داعية الفراق ويبعد
احتمال الندم والحامل وان
نضرت بالطول في بعض
المسور فقد استعقب الطلاق
شرورها في العدة ولا ندم
ومن هذا القسم طلاق
المغيرة لانه لم يقع في طهر ويحقق
ولا في حيض محقق (والبدعي
حرام) للنهي عنه والعبرة في
الطلاق المنعز بوقته وفي المعلن
بوقت وجود الصفة لا اذا
جهل وقوعه في زمن البدعة
فالطلاق وان كان بدعي

قبل ان يطأ فاذا وطى بعد ذلك وخرج الحيض بعد الوطى لا يدل خروجه على براءة
الرحم لانه تهيأ للخروج قبل الوطى وصار في فم الرحم لكن هذا التعليل انما يظهر
على القول بان الحامل لا تحيض والمعتمد خلافه شيخنا عزير (قوله لثبوت النسب)
المعتمد عند م ر عدم ثبوت النسب بالوطى في الدبر شيخنا (قوله واستند خال المني)
ولو في الدبر شوبري (قوله وطلاق الحكمين) أي أحدهما وهو حكم الزوج اذا رأى فيه
مصلحة اه شيخنا وانما نسبه للحكمين معان حيث انما يتذاورا في وقت واحد
عليه وان كان الذي يوقعه هو حكم الزوج فقط (قوله وطلاق غيرها) تحت الغير أربعة
كما ذكره الشارح وقوله وخلع زوجة الخ صورة ويزاد عليها الثلاثة التي ذكرها
الشارح بقوله واستثنى من الطلاق في زمن البدعة الخ ويزاد عليها أيضا المتغيرة فجاء
صور الذي لا ولا تسعة وسياقي في العددان المتغيرة تعدي ثلاثة أشهر وانما اذا طلقت
في أثناء شهر حسب قرء ان كان الباقي ستة عشر يوما وان كان خمسة عشر فاقبل
لم يحسب قرء ارحم نكح فقد يقال القياس انما ان طلقت في أثناء شهر وقد بقي منه
خمسة عشر فاقبل فالطلاق بدعي لان هذا الباقي لا يحسب قرء افعى لا تخرج
في العدة عقب الطلاق فليتنا مل وسياقي في الشارح ما يخالفه الا ان يجعل على ذلك
اه سم (قوله وخلع زوجة) هذا خارج بقوله طلاق فليس المراد بالطلاق ما يشمل
الخلع وكان من حقه ان لا يذكر خلع الاجنبي ثم يذكره هنا حل (قوله بعوض منها)
قضيته انها لو قالت له طلقني على ألف فطلق مجانا كان بدعي الا ان يراد بالعوض
منها ذكرها له حل (قوله لا تنفاه ما مرفى السني والبدعي) أي من تعليلها وفيه ان
الذي مرفى السني هو استعقاب الشروع في العدة وهو غير متغف عنها لانه حاصل
ومما يقويه قوله بعد فقد استعقب الطلاق الخ واجيب بان المعنى لا تنفاه ما مرفى
في السني والبدعي من التعليلين معافلا بسا في وجود أحدهما مناه وهو استعقاب
الشروع في العدة شيخنا (قوله وسن لفاعله رجعة) وان لم يحرم عليه كما في التعليق
شوبري واذا رجع ارتفع الاثم من أصله ويحل الاستعقاب ما لم يقصد الرجعة للطلاق
والا كانت مكروهة على ما تقدم اه حل وعبارة م ر واذا رجع ارتفع الاثم
المتعلق بحقه الا ان الرجعة فاطمة لا ضرر من أصله فكانت بمنزلة التوبة ترتفع أصل
للمعصية وبما تقرر اندفع القول بان رفع الرجعة لتعزيم كالنوبة يدل على وجوبها
اذ كون الشيء بمنزلة الواجب في خصوصية من خصوصياته لا يقتضي وجوبه (قوله
رجعة) أو تجد بان كان الطلاق بائنا مدد شوبري (قوله طهر ابن عمر) فيه ان ابن
عمر لم يؤمر بالرجعة وانما أمر أبوه بأن يأمره الامر بالامر بالشئ ليس أمر بذلك الشئ

لا اثم فيه (وسن لفاعله) اذ الميسر يوفى عدد العالم في (رجعة) نابر بن عمر السابق

في دواينهم من ارجعها لطلقة الطهر اقبل ان يحبسها ان اراد ويقاس بما فيه بقية سور البدي ومن الرجعة ينتهي
 بزوال كونه بدعي (ولو قال استمر الى سنة او طلقة حسنة او احسن طلاق او اجمله اوانت طالق لبعدة او طلقة قبعة
 اراقيم طلاق او اقمته هو في حال (سنة) في الاربع الاول (او) (٣٣٦) في حال (بدعة) في الاربع الآخر

كما في الاصول أي فلا يدل على نكاح الرجعة اجماع شيئا ومثله في مرسوم نال واستفادة
 التدب منه حيث قد انما هي من القرينة اه وقيل من اللام في قوله فليراجعها
 والقاهر من عدالة ابن عمارة حين طلقها لم يكن عالما بحضها أو لم تبلغه حرمة
 الطلاق في الحيض ع ش على هو هذا لا يناسب قول الشارح فيما تقدم وقيل عقوبة
 وتغليظا الا ان يقال العقوبة والتغليظ من حيث تقصيره بعدم البت عنه (قوله
 وفي رواية الخ) انظر أي فائدة في ذكر هذه الرواية مع ان طاهر ما ان الطلاق في الطهر
 الاول وان كان مقيدا بالطهر الثاني اخذ من الرواية الاولى (قوله وتسن الرجعة
 الخ) فان طاعة واحاثة افر من البدعة بقية تلك الحيضة او طاهر افر من البدعة بقية
 ذلك الطهر والحيضة التالية له حل (قوله لسنة) الباء وفي كاللام شوبري واللام
 في مثل ذلك من كل ما يتكرر أي ويتكرر للتأقبت فلا تطلق الا ان جاء ذلك الوقت
 وعلى ما لا يتكرر للتعليل فهو لرضي زيد فتطلق حالا وان لم يكن راضيا وان اراد
 بالتعليل التأقبت دين وهل عكسه كذلك حل وقوله طلقة حسنة التعليق فيها
 مراد معناه اذا كان في زمان البدعة كانه قال لحسنها أي زمن حسنها وهو الطهر
 (قوله لمن يكون طلاقها) اذا اللام فيها كالماتكر ويتعاقب وينتظر للتأقبت
 شوبري (قوله وقع في الحال) اذا اللام فيها للتعليل وهو لا يقتضي حصول
 المثل به شوبري ومنح م ر (قوله من حيث العدد) بأن نوي بمالقة الثلاث حل
 (قوله أكثر من فائدة الخ) وفائدته التمتع بالزوجة من حين تلفظه بالطلاق
 الى أن تطهر ويقع الملاقا عليم فلهذه الفائدة لا تقابل بالضرر الذي يحصل له
 من وقوع الثلاث فوقع الثلاث وان تأخر الى طهرها أشد ضررا عليه من وقوع
 طلقة في الحال لينتوتها منه بينونة كبرى وهذا جواب عن جعل القبح راجعا الى
 العدد دون الزمن شيئا (قوله ولو دفعة) لارد على ما لا وانظره فانه يعني عنه قوله
 وجازع الطلقات وقد سئل عن ذلك العلامة في فتاوى فيه وقد يقال الجمع
 صادق بأن يأتي بها في ثلاث كلمات وأن يأتي بكلمة فتبين ان هذا مراده بقوله
 ولو دفعة فان معناه ان يأتي بالثلاث في كلمة أي صيغة واحدة تدبر (قوله عزير)
 ضعيف والمعتمد عدم التعزير والاثم شوبري (قوله قبل) أي طاهر او باطنا وقوله
 كالكي أي وحنى وفيه ان ذكر هذا لا يناسب هذه بنا فلا فائدة فيه عندنا
 ويجب ان فائدته تظهر بالتسمية للقاضي اذا كان شافعيًا والزوجة شافعية وكان
 الزوج مالكيًا مثلاً فادعي ما ذكر وكذبة الزوجة فان القاضي يسامله بقيدته اه

(طلقت) في الطلاق (والا) أي وان لم
 تكن اذ ذلك في طل سنة في الابع
 الاول ولا بدعة في الاربع الآخر
 (في الصفة) تطلق كسائر صور
 التعليق فان نوى بما قاله تغليظا عليه
 بأن كانت في حال بدعة في الاربع
 الاول او سنة في الاربع الآخر
 ونوى الوقوع في الحال لان طلاقها
 في الاربع الاول حسن لسوء
 خلقها مثلاً وفي الاربع الآخر قبيح
 لحسن خلقها مثلاً وقع في الحال
 هذا كله اذا حاله لمن يكون طلاقها
 سنة او بدعيًا فلو قاله لمن لا يتصف
 طلاقاً بذلك وقع في الحال مطلقاً ولو بلغ
 ذكر السنة او البدعة (او) قال أنت
 طالق (طلقة سنة بدعية او حسنة
 قبعة وقع حالا) وبلغ ذكر الصفتين
 لنضادهما فم ان فسر كل صفة بمعنى
 كالحسن من حيث الوقت والقبح
 من حيث العدد قبل وان تأخر
 الوقوع لان ضرر وقوع العدد أكثر
 من فائدة تأخر الوقوع نقله الشيطان
 عن السرخسي واقرأه (وجازع
 الطلقات) ولو دفعة لا تنفاه المحرم له
 والاولى له تركه بأن يفرقهن على
 الاقراء أو الاشهر ليتكن من
 الرجعة أو التجديد ان ندم قال
 الزكشي واللام في الطلقات لا الهد
 الشرعي وهي الثلاث فلا يطلق

أرعا قال الروياني عزير وظاهر كلام ابن الرفعة انه يأثم انتهى (ولو قال) لموطوعة أنت طالق (ثلاثاً أو ثلاثاً) شيئا
 احسنه وفسرها بتفرقة على اقراء) بأن قال أوقعت في كل مرة طلقة (قبل من يتقدم تحريم الجمع) للثلاث دفعة كالكي
 لموافقة تفسيره لاستفادة

(ودين غيره) أي وكل إلى دينه فيما نواه فلا يقبل ظاهر المخالفة مقتضى اللفظ من وقوع الطلاق دفعة في الحال في الأولى وفي الثانية أن كان طلاق المرأة فيه منيا وحين تعاهران كان بدعيًا ويعمل بما نواه باطنًا أن كان ما دقًا بأن يراجعها ويطلبها ولو سلمتم كينه أن ظنت صدقه بقريته (٣٣٧) وإن ظنت كذبه فلا وإن استوى الأمران كره لهما

تمكينه وفي الثانية قال الشافعي رضي الله عنه له الطالب وعليها الحرب (و) د (من من ذل أنت طالق وقال أردت أن دخلت) الدار مثلاً (أو إن شاء زيد) أي طلاقك بخلاف إن شاء الله لأنه يرفع حكم الطلاق وما قبله يخصه بحال دون حال (و) د (من قال نساءي طوائقي أو كل امرأة لي طالق وقال أردت بعضهن) فيجعل بما أراد باطنًا (ومع قريته كان) هو أولى من قوله بأن (خاصته) زوجته له (فقال أنت) نه (تزوجت) على (فقال) منكراً لهذا (ذلك) أي نساءي طوائقي أو كل امرأة لي طالق وقال أردت غير الخاصة (يقبل) ذلك منه رعاية لقريته

فصل في تعليق الطلاق بالآوقات وما يذكر معه (و) د (أنت طالق في شهر كذا أو) في (غرفته) أو (أوله) أو رأسه (وقع الطلاق بأول جزء منه) وهو أول جزء من ليلة الأولى ووجه في شهر كذا بأن المعنى إذا جاء شهر كذا أو محييه يتحقق مجبى أول جزء منه (أو) في (نهاره) أي شهر كذا (أو أول يوم منه في فجر أوله)

شاذ عن زكري (قوله ودين غيره) التدين لغة أن يوكل إلى دينه واصطلاحاً عدم الوقوع فيما بينه وبين الله تعالى أن كان ما دقاً على الوجه الذي أراد أمداً وشوياً (قوله ولما تـ كينه) أي يلهيها ذلك أهـ رشيدى (قوله وفي الثانية) وهي ما لو ظنت كذبه (قوله لأنه يرفع حكم الطلاق) فيه أنه لو قال أنت طالق وقال أردت من وثاق ولا قريته فإنه يدين مع أنه يرفع حكم الطلاق من أهله وأجيب بأنه تأويل وصرف اللفظ من معنى إلى معنى فلم يكن فيه رفع لشيء بعد ثبوته ومثله لو قال لا أدخل دار زيد وقال أردت ما بسكنه دون ما يملكه فإنه لا يقبل ظاهر أو بدين كفاً في حل (قوله ومع قريته) مستأنف متعلق بقوله لا تقبل حل (قوله وقال منكراً) ولا بد أن يكون قوله هذا من كلامها كما تشعربه الفاء وعجالة مرفعة في إنكاره المتصل بكلامها أخذاً بما يأتي (قوله يقبل ذات) أي ظاهر أو باطناً والافيقبل أيضاً بل قريته كما مر في قوله ودين من ذل لأنه يقبل باطناً فقط قال م ر مثل ذلك ما لو أردت الخروج أكان معي فقال إن خرجت بالليله فانت طالق وقال لم أقصد إلا منه من ذلك المعين فيقبل ظاهر القريته

فصل في تعليق الطلاق بالآوقات وما يذكر معه (و) د (أنت طالق في شهر كذا أو) في (غرفته) أو (أوله) أو رأسه (وقع الطلاق بأول جزء منه) وهو أول جزء من ليلة الأولى ووجه في شهر كذا بأن المعنى إذا جاء شهر كذا أو محييه يتحقق مجبى أول جزء منه (أو) في (نهاره) أي شهر كذا (أو أول يوم منه في فجر أوله)

أي أول يوم منه على قياس ما مر ٨٥ بح ث (أو) في (آخره) أو سلخه (فبأخر جزء منه) يقع لأنه السابق إلى الفهم دون أول النصف الآخر (ولو قال ليلاً إذا مضى يوم فانت طالق) فيغروب شمس غده (تطلق أذبه يتحقق مضى اليوم) (أو) قاله (نهاراً فبمثل وقته من غده) نطق لأن اليوم حقيقة في جميعه متوالياً أو متفرقاً (أو) قال إذا مضى (اليوم) فانت طالق (وقاله نهاراً فبمثل غروب شمس) تطلق ما بقي منه حال التعليق لحظة نه عرفه فيصرف إلى اليوم الذي هو فيه (أو) قاله (أي لا يقع به شيء)

اذ لا تهاجر حتى يجعل على العاقد (كشهر وسنة) في حالي (٣٣٨) التنكير والتحريف فيقع في أنت

(قوله اذ لا تهاجر حتى يجعل) أي اليوم على المهود أي ولم يجعل على المجازة وهو مطلق الوقت
لتعذر الحقيقة لأن شرط الحمل على المجازي التعاليق ونحوها قصد المتكلم له أو قرينة
خارجية تعينه ولم يوجد واحد منها هنا ولم يكتفوا باستحالة الحقيقة حل أي لأن
قاعدة العدول إلى المجاز عند تعذر الحقيقة بخصوصية بغير التعاليق وبهذا اندفع قول
سم على بحر ما المانع من أن القرينة هنا الاستحالة وقد عدوها من القرائن (قوله
كاملة) أي اثنا عشر شهرا هلالية فإن انكسر الشهر الأول كل ثلاثين يوما من
الشهر الثالث عشر حل (قوله بمعنى ماهوفيه) يقتضي أن الطلاق يقع بمعنى ماهو
فيه وقوله يقع بأول الشهر القابل يقتضي أنه لا يقع إلا في أول جزء من الشهر القابل
ولا تطلق بفراغ ماهوفيه فيحصل التساوي إلا أن يقال لا تساوي لأن فراغ ماهوفيه
لا يتحقق إلا بدراة جزء من اليوم بعده شيئا (قوله اما لو قال أنت طالق اليوم)
مقابل لقوله اذ مضى اليوم فالمناسب ذكره عقبه (قوله فيقع حالا) مثله لو قال أنت
طالق شهر رمضان أو شعبان أو ليلة فيقع حالا مطلقا أي سواء كان في الشهر الذي
عينه أو لا وسواء كان في الأخيرة في الليل أو النهار أخذ من تعليل الشارح ذي قال
حل فان قل أردت اليوم التالي قبل ولا يقع قبل الفجر لأنه لا يرفع الطلاق بل يخصه
(قوله لانه أوقعه) أي وفيما سبق علقه (قوله مستند إلى أمس) أي قصدان أمس
والآن طرفان للوقوع على سبيل الشركة فتعبر بما بعده (قوله أو مات) ظاهر العطف
بأنه لا راجع إذا خلا من الموانع المذكورة وفي نسخة ومات وهي الظاهرة وعليها
تكون الصور ثلاثة ويحكيون قوله ومات الخ راجعا للطلاق كأنه قال أو أطلق
أو تعذرت مراجعته بأن مات الخ وعلى النسخ التي فيها وة تكون الصور ستة يقع فيها
الطلاق وسيأتي في آخر الشارح صورة يقع فيها أيضا وقوله إن قصد الخ فيه صورتان
لا يقع فيها طلاق بالحاصل تسع صور (قوله أو خرس) بكسر الراء من باب علم (قوله
واخافه الاستناد الخ) يمكن رجوعه للصورة الأولى والثانية لأن الاستناد فيها
مراد وان لم يصرح به فيها فالقول لا قصد الامس لكان أولى وليس هذا من التعليق
بالحال حتى يكون مخالفا لقرنهم التعليق بالحال يمنع الوقوع لانه قد يكون القصد
من التعليق به عدم الوقوع وهذا أوقع الطلاق وأسندته إلى محال فأنفي حل (قوله
في نكاح آخر) أي له بأن يدعي أنه طلقها طلاقا تاما ووجد نكاحها أو أن الطلاق
وقع عليها من غيره قبل أن يترجها حل (قوله وعرف) أي الطلاق في النكاح
الآخر فلا بد من معرفة كل من الطلاق والنكاح الآخر حل (قوله والافن وثت
الاقرار) أي تحسب عذتها منه أن كذبتة فغائبة اليه من الوقوع في الامس فقط

طالق اذ مضى شهر وسنة
بعض شهر كامل أو سنة
كاملة وفي أنت طالق اذ مضى
الشهر أو السنة بمعنى ماهو
فيه من ذلك الشهر أو السنة
فيقع في الشهر بأول الشهر
القابل وفي السنة بأول
المحرم من السنة القابلة ومعلوم
عدم تاقى الإلغاء هنا اما لو
قال أنت طالق اليوم بالنصب
أو غيره فيقع حالا ليل كان أو
نهار لأنه وقعه وسعى الزمان
في الأولى بغير اسمه فقلت
اتسمية (أو) قال (أنت طالق
امس وقع حالا) سواء أقصد
وقوعه حالا مستندا إلى أمس
وعليه اقتصر الأصل أم قصد
إيقاعه أمس أم أطلق أو مات
أو جن أو خرس قبل التفسير
ولا إشارة لفهمه ولغا قصد
الاستناد إلى أمس لاستحالة
(فان قصد) بذلك (طالفا في
نكاح آخر وعرف أو) قصد
(أنه طالق أمس وهي الآن
معدنه حان) فيصدق في
ذلك عملا بالظاهر وتكون
عدها في الثانية من أمس
إن صدقته والافن وقت
الاقرار فان لم يعرف الطلاق
المذكور في الأولى لم يصدق

وهذا

وحكم بوقوع الطلاق حالا كافي الشرح الصغير

وقوله الامام والاعراب عن الاصحاب ثم ذكر الامام احتمالا جرى عليه في الروضة تبعا لنسخ الرافعي السقيمة وهو انه ينبغي ان يصدق لاحتماله (وللتعليق أدوات كمن (٣٣٩) وان راذا ومتى ومتى ما) بزيادة ما (وكما وأي) نحو من دخلت الدار

من زوجاتي فهي طالق وأي وقت دخلت فانت طالق وتبيري بذلك أولى من قوله وأدوات التعليق من إلى آخرها إذا أدوات غير محصورة في المذكورات اذ منها ما هو ما واذا ما وايا ما وأي (ولا يقتضين) أي أدوات التعليق بالوضع (فورا) في المعلق عليه (في مثبت) كالدخول (بلا عوض) اما به فيشترط الفور في بعضها للمعاوضة نحو ان ضمننت أو أعطيت بخلاف نحو متى وأي (و) بلا (تعلق بمشيتها) على ما يأتي بيانه في الفصل الآتي (ولا يقتضين) (تكرارا) في المعلق عليه (الأكمل) فتقتضيه وسياقي التعلق بالمنفي (فلا قال اذا طلقك) أو اوقعت عليك طلاق (فانت طالق فحين) طلاقا أو علقه بصفة فوجدت فطلقته (تقمان) (في موطوءة) واحدة بالتطبيق بالتفسير والتطبيق بصفة وجدت وأخرى بالتعلق به (أو قال كلما وقع طلاق) عليك فانت طالق (فطلق فثلاث فيها) أي في موطوءة واحدة بالتفسير وثنان بالتعلق بكما واحدة بوقوع المنجزة وأخرى بوقوع هذه الواحدة (وطلقة في غيرها) أي غير الموطوءة في المصنفين لانها تبين بالمنجزة فلا يقع المعلق بعدها أو قال ونفسه أربع وله عيب (ان طلقت واحدة)

وهذا في حقها وأما هو فتعسب العدة من وقت تعيينه من الامس مطلقا فيمنع من رجعتها بعد انقضاء عدتها من ذلك الوقت ويجدلو وطئها بعدها لانه زار بزعمه قاله شيخنا ومثل تكذيبه ان مكذبه ما لو سكنت انتهى ق ل على الجلال (قوله أو انه طلق الخ) أي قصد الاخبار بأنه طلقها في هذا التكاح وما يرت ما قبلها له شيخنا وانظر قوله وهي الا من معتدة هل هو قيد ونظام من صفة انه ليس بقيد حيث لم يذكر له مفهوما انتهى وصار ح ل قوله وهي الا من معتدة أو انه راجعها (قوله السقيمة) أي غير المحررة (قوله ان يصدق) ضعيف (قوله وان مثلها) أي عند أهل اليمن ولا عند أهل بغداد اه ح ل (قوله بالوضع) يفيد انها تقتضي بالوضع الفورية عند انتفاء ذلك أي انتفاء قوله بلا عوض وبلا تعلق بمشيتها ونفي النفي اثبات وفيه نظر لان الفورية ليست مستفادة منها بطريق الوضع والقلاح ل بل من قرينة (قوله في مثبت) بدل بعض من المعلق عليه أو عطف بيان عليه (قوله في بعضها) وهو ان واذا وكذلك لو انتهى ح ل وبعضهم شمر

أدوات التطبيق في النفي للفور رسوى ان وفي الثبوت رادها

لترانح الاداء ان مع الما ل وشدت وكما كرددوها

(قوله للمعاوضة) أي لاقتضاء المعاوضة ذات (قوله على ما يأتي) أي من أنه لا بد أن يكون التعليق بمشيتها خطأ أو عبارة هناك أو علقه بمشيتها خاها بالاشتراط أي مشيتها فورا بأن تأتي بها في مجلس التواجب لتضمن ذلك تملك الطلاق كطلق نفسك وهذا في غير نحو متى ام فيه فلا يشترط الفورية (قوله ولا يقتضين تكرارا في المعلق عليه) ل متى وجد مرة واحدة في غير نسيان ان حلت اليمن ولا يؤثر وجوده مرة أخرى ولو قيد بالابد كان خرجت ابدا الا بد من فانت طالق فهو على معناه من عدم التكرار ذي (قوله وسياقي التعلق بالمنفي) المناسب تقديمه قبل قوله ولا يقتضين تكرارا (قوله فحين طلاقها) أي بنفسه من غير عوض دون وكيله اما غير موطوءة أو موطوءة طلقت بعوض وطلاق الوكيل فلا يقع بواحد الطلاق المعلق لينتهي في الاولين ولعدم وجود طلاقه في الاخيرة فلم يقع غير طلاق الوكيل وقيل اليمن بالخلع بناء على الاصح انه طلاق لا فسخ ثم مرجح مشوري (قوله أو كلما وقع) خرج بوقوع ما لو قال كلما اوقعت طلاقا فانه يقع عليه طلقتان لانه لان الثانية المعلقة وقعت لانه اوقعها ذي (قوله فطلق) ولو بوكيله شيخنا (قوله عشرة) ما يربط هذا وغيره ان جملته مجموع الاحاد هو الجواب في غير كلما ويزاد عليه مجموع ما تكررت فيها مثاله في الأربع ان يقال مجموع الاحاد واحد واثنتان

منهن (فعبدي) من عبدي حر (وان) طلقت (ثنتين) منهن (فعبدي ان) من عبدي (حران وان) طلقت (ثلاثا) منهن (ثلاثا) من عبدي احرار (وان) طلقت اربعاً منهن (فاربعة) من عبدي احرار (فطلق اربعاً) معاً أو مرتباً (عق) من عبده (عشرة) منهن

وثلاثة وأربعة وجعلتها عشرة وتكره فيه الواحد ثلاث مرات بعد الاولي والاثنان
مرة فقط وجعلتها خمسة تزداد على العشرة وهذا ضابط سهل قل على الجلال (قوله
واحد بطلاق الاولي الخ) لا يظهر هذا الا حيث رتب فيه الطلاق واماني المعية
فلا يظهر الا ان يقال يقدر فيه سارة وع طلاقهن مرتبا فتأمل (قوله وعليه تبيينهم)
فيعين ما عتق بالواحدة وما عتق بالثنتين وما عتق بالثلاثة وما عتق بالاربعة وتظهر
ثمرة ذلك فيما اذا طلق مرتبا وكان لهم اكساب خصوصا اذا تباعد الزمن بين التطليق
اما اذا طلق معا فيمكن ان يقال هم هؤلاء العشرة اه حل (قوله لم يعتق الا الثلاثة)
اي ان طلقهن مرتبا فان طلقهن معا عتق عبد واحد قاله في شرح الروض شوبري
(قوله لا بصفة الواحدة) لانها ليست معلقة عليها بعد واحدة ولا بصفة الثنتين لانه
لم يطلق ثنتين بعد الواحدة فاذا طلق الثالث صدقت صفة الثنتين لانه طلق ثنتين بعد
واحدة ولا يتصور بعد ذلك وجود ثلاثة اي من الزوجات اي بعد الثنتين ولا اربعة
اي من الزوجات بعد ثلاثة اه حل (قوله صدقت صفة الثنتين) اي فاعتق اثنان
(قوله ولو في التطليق الاولي فقط) اي في صيغة المعلق بان يأتي في الساقى بان مثلا
كان قال كلما طلقت واحدة فمعد حرو وكلما طلقت ثنتين فمعدان حران ثم قال
وان طلقت ثلاثة الخ واعتبرت كلما في التعليقين الاولين فقط لانها المتكرران اذ كل
من الثلاثة والاربعة لا تتكرر فان اتي بها في الاول فقط او مع الاخيرين فثلاثة
عشر او في الثاني وحده او معهما فاثنا عشر شوبري (قوله خمسة عشر) لان صفة
الواحدة تكررت ثلاث مرات وصفة الثنتين مرة فالجوع خمسة فاذا اضممتهم للعشرة
الاولى كانت خمسة عشر والثلاثة والاربعة لم تتكرر وبهذا التوضيح ان كلما لا يحتاج
اليها الا في الاولين لانها المتكرران فقط كما قاله اه حل قل على الجلال والمعتبر
وجود كلما في نصف الملق عليه لانه الذي يتكرر دون ما عداه (قوله لاقتضاها)
التكرار انظر الى عموم ما لانها طرفية اريد بها العموم وكل اكدته شوبري
وقوله لانها طرفية اي لان ما نابت عن طرف زمان والمعنى كل وقت فكل من كل
منصوب على الظرفية لاضاهاها هو قائم مقامه فقوله م وان ما من كلما مصدرية
ظرفية غير ظاهر كما قاله ع ش بل هي ظرفية فقط (قوله لانه صدق به)
اي بالطلاق وقوله وطلاق ثنتين اي بانضمامها للاولي وقوله وطلاق ثلاث
اي بانضمامها لما قبلها وكذا يقال في طلاق الرابعة وقال شيخنا ح ف قوله
وطلاق ثلاث اي لا طلاق ثنتين لان صفة الثنتين لا تصدق الا في اثنائية والرابعة
وقوله وطلاق اربع اي لا طلاق ثلاث لان صفة الثلاثة لا توجد الا مرة واحدة

واحد بطلاق الاولي واثنان
بطلاق الثانية وثلاثة بطلاق
الثالثة واربعة بطلاق الرابعة
ومجموع ذلك عشرة وعليه
تبيينهم ولو عطف الملق يتم
او بالنسبة للواو لم يعتق الا
ثلاثة اذ بطلاق الاولي يعتق
عبد فاذا طلق الثانية لم يعتق
شي ولا بصفة الواحدة ولا بصفة
الثنتين فاذا طلق الثالثة
صدقت صفة الثنتين ولا يتصور
بعد ذلك وجود ثلاثة ولا اربعة
وكان سائر ادوات التعليق
غير كما (ولو علق بكلمة) ولو
في التعليقين الاولين فقط
(فخمس عشر) عبد لاقتضاها
التكرار فاعتق واحد بطلاق
الاولى وثلاثة بطلاق الثانية
لانه صدق به طلاق واحدة
وطلاق ثنتين واربعة بطلاق
الثالثة لانه صدق به طلاق
واحدة وطلاق ثلاث وسبعة
بطلاق الرابعة لانه صدق به
طلاق واحدة وطلاق ثنتين

لأنها غير متكررة (قوله غير الأولين) لأن صفة الثنتين تصدق مرتين فقط فتصدق
 بطلاق الثانية وتصدق بطلاق الرابعة فقوله غير الأولين أي غير الذين وقعوا
 بطلاق الثانية لأنهما رقعاه فلا يقعان بعد اه شيخنا (قوله عتق سبعة وثمانون)
 لتكرار صفة الواحدة تسعا وصفة الثنتين أربعاً وذلك في الرابعة والسادسة
 والثامنة والعاشر وصفة الثلاثة مرتين وذلك في السادسة والتاسعة وصفة الأربعة
 مرة وذلك في الثامنة وصفة الخامسة كذلك وذلك في العاشرة وما بعد الخمسة
 لا يمكن تكرره في العدد المذكور ومن ثم لم يشترط كلاً في الخامسة الأولى وفي جملة
 هذا المكرر انسان وثلاثون تضم الحاصل بلا تكرار وهو خمسة وخمسون وهو الذي
 أشار إليه بقوله وان الخ ح ل قوله فخمسة وخمسون لأنها مجموع الآحاد من غير
 تكرار يعني أنك اذا جمعت واحداً لثنتين صارت ثلاثة واذا جمعت الثلاثة إلى ثلاثة
 صارت ستة واذا جمعت الستة إلى أربعة صارت عشرة واذا جمعت العشرة إلى خمسة
 صارت خمسة عشر واذا جمعت الخمسة عشر إلى ستة صارت واحد وعشرين
 واذا جمعت الواحد والعشرين إلى سبعة صارت ثمانية وعشرين واذا جمعت الثمانية
 والعشرين إلى ثمانية صارت ستة وثلاثين واذا جمعت الستة والثلاثين إلى تسعة
 صارت خمسة وأربعين واذا جمعت الخمسة والأربعين إلى عشرة صارت خمسة وخمسين
 هذايضاحه كما ذكره ع ش وكان الأولى للشارح أن يقدم التعليق بغير كلاً
 على التعليق بكلاً كما فعل في سابقه لأن المكرر مؤخر عن الآحاد (قوله قبيل الموت)
 أي اذا بقي ما لا يسع الدخول زى وشرح م رأى قبيل موتها ان ماتت قبله فان
 ماتت هو قبلها ولم تدخل حتى ماتت تعين وقوعه قبل موته صرح بمثل ذلك الشارح
 في شرح الروض ومفهومه أنها اذا دخلت لا وقوع وهو ظاهر لأن البر لا يختص
 بحال النكاح فراجعهم سم وهو بعيد لانحلال العصمة بالموت وخرج بالموت ما لو أباها
 قبله فلا طلاق وان مات قبل الدخول على العمد خلافاً للسنوى القائل بوقوع
 الطلاق قبيل الينونة اه ق ل وم روعبارة زى ولو أباها بعدة ~~ممكنها~~ من
 الدخول واستمرت من غير دخول إلى الموت لم يقع طلاق قبل الينونة لانحلال
 اليمين بدخولها قبل موتها الوجود وهذا هو المعتمد وانظر أي فائدة في عدم
 وقوع الطلاق قبل الينونة اذا ماتت نعم تظهر في التعليق وأما المجنون فلا يحصل به
 اليأس لأن الدخول في البر من المجنون كهو من العاقل بخلاف الحنف اه ح ل
 (قوله كأن ماتت) أو ماتت هو قبلها ح ل فهو مثال لما يحصل به اليأس فيقتضى
 أنها تطلق بنفس الموت وقول الشارح فيكم بالوقوع قبيل الموت يقتضى

غير الأولين وطلاق أربع
 ولو قال كلاً صليت وكعة فبعد
 من عبيدي حر وهكذا إلى
 عشرة عتق سبعة وثمانون
 وان علق بغير كلاً فخمسة
 وخمسون (ويقتضين) أي
 الأدوات (فورا في منى
 الا ان) فلا تقتضيه (فان قال)
 أنت طالق (ان لم تدخل) الدار
 (لم يقع) أي الطلاق (الاباليأس)
 من الدخول كأن ماتت قبله
 فيحكم بالوقوع قبيل الموت
 بخلاف ما لو علق بغير ان كذا

وقوعه قبيل الموت فيتنافى كلام الشارح مع المتن الا ان يقال لا تنافي اذا المعنى
 انتم لكم وقت موتها بوقوع الطلاق عليها بزمن لا يسع دخول الدار وكذلك
 اذا كان هو الميت وينبني على ذلك انه اذا كان الطلاق بانسالا برثها اذا كانت
 هي الميتة وكذلك العكس واذا كان هو الميت فتبدي العدة قبيل موته بزمن لا يسع
 الدخول وتعد عدة طلاق لعدة وفاة شيخنا (قوله فبعضى زمن الخ) بخلاف ما اذا لم
 يمكنها الا كراما او نحوه أى وقد قصد منعها فيما يظهر بخلاف ما اذا قصد مجرد
 التعليق أو اطلق شورى (فرع) لو قال لزوجته ان خرجت بغير اذنى فانت طالق
 وأذن لها مرة في الخروج انحلت اليمين فلا وقوع بما بعدها ولا يشترط في انحلالها
 علمها بالاذن حتى لو أذن لها في غيبتها وخرجت لم يحث اه ع ش (قوله والفرق
 ان ان حرف شرط الخ) لا يحثى خفاء هذا الفرق فيما لا اشعار له بالزمان كن ثم محل
 الفرق فيمن يعرف معنى ان من التعليق الجزئى المجرد عن الزمان ومعنى اذا مطلقا من
 ذلك التعليق مع الزمن والافغير ان مثله في حقه كما أتى به شيخنا البلقيني شورى
 وقد يقال لا خفاء لان من التعميم في الأشخاص وهو يستلزم التعميم في الاحوال
 والازمنة (قوله وقع الطلاق حالا الخ) وفرق بين هذا وما قيل في أنت طالق
 ان شاء الله بالفتح من انها تطلق حالا حتى من غير النهوى بأن التعليق بالمشيئة يرفع
 حكم اليمين من أصلها فلا بد من تحقق ذلك التعليق وعند الفتح لم يوجد ذلك
 التحقيق فوقع مطلقا بخلاف التعليق بغيرها لا يرفع اليمين بل يخصه فاكتفى فيه
 بالقرينة اه ح ل (قوله بتقدير لام التعليل) أى وتعليل الكلام المنجز لا يرفعه
 بل يؤكده بخلاف اللام في نحو أنت طالق للسنة أو بالبدعة فانها لام التوقيت
 قال الزركشى ومثله وان سكتوا عنه أنت طالق ان جاءت السنة أو ان جاءت
 البدعة فلا تعلق الا وقت السنة أو البدعة اه وضابط التي تكون فيه للتوقيت
 كما قاله بعضهم ان يكون الوصف مما شأنه ان يحى ويذهب كذا نقله من خط شيخنا
 وفي شرح الروض في فصل قال أنت طالق ان لم تدخل الدار الخ قال الزركشى
 أخذ من التعليل ومحل كونها أى ان المتروحة للتعليل في غير التوقيت فان كان
 فيه فلا كما لو قال أنت طالق ان جاءت السنة أو البدعة لان ذلك بمنزلة ان جاءت
 واللام في مثله للتوقيت كقوله أنت طالق للسنة أو البدعة وهذا متعين وان سكتوا
 عنه وما قاله في لان جاءت ممنوع وان سلم ولهم ان يمتنعوا ذلك في ان جاءت فان المقدر
 ليس في قوة الملقوط مطلقا اه سم (قوله ان عرف نحو) المراد بالنحو هنا معرفة
 اوضاع الالفاظ بأن يعرف مدلول هذه الالفاظ فالمراد بالنحو هنا مدلول علم الامة

بأنه يقع الطلاق بمضى وقت
 يمكن فيه الدخول من وقت
 التعليق ولم تدخل والفرق ان
 ان حرف شرط لا اشعار له
 بالزمان واذا اطرف زمان كفى
 في تناول للاوقات فاذا قيل
 متى القالك صح ان تقول متى
 شئت أو ادا شئت ولا يصح
 ان سكتت فقوله ان لم تدخل
 الدار معناه ان فالت دخولها
 وفواته باليأس وقوله اذا لم تدخل
 الدار فانت طالق معناه أى وقت
 فالت دخول فيقع الطلاق
 بمضى زمن يمكن فيه الدخول
 ولم تدخل فلو قال أردت اذا
 ما رايد بان قبل باطنا وكذا
 ظاهرا في الاصح (أو) قال أنت
 طالق (ان دخلت) الدار (أو)
 ان لم تدخل بالفتح (للهمة
 (وقع) الطلاق (حالا) لان
 المعنى للدخول أو لعدته بتقدير
 لام التعليل كما في قوله تعالى
 ان كان ذامال وبينين وسواء
 ا كان فيما علل به صادقا أم كاذبا
 (هذا ان عرف نحو والالا)
 بأن لم يعرفه (فتعلق) لان
 الظاهر قصد له وهو لا يميز بين
 ان وان ولو قال أنت طالق
 اذ طلقك أو ان طلقك بالفتح
 حكم بوقوع طلقين واحدة
 باقراره واخرى بإيقاعه في الحال لان المعنى أنت طالق لاني طلقك

❖ (فصل في تعليق الطلاق

❖ بالحمل والحيض وغيرهما) ❖
 لو (علق) الطلاق (بحمل) كقوله
 ان كنت حاملا فانت طالق
 (فان ظهر) أي الحمل به بان
 ادعته وصدقها الزوج أو شهد به
 رجلان بناء على ان الحمل يعلم
 (أو) لم يظهر بها حمل لكن
 (ولدت له دون ستة أشهر من
 التعليق أو) لا أكثر منه
 (ولاربع سنين فأقل) منه
 (ولم توطأ وطئا يمكن كون الحمل
 منه) بأن لم توطأ مع التعليق ولا
 بعده أو وطئت حينئذ وطئا
 لا يمكن كون الحمل منه كأن
 ولدت له دون ستة أشهر من
 الوطء (بان وقوعه) من
 التعليق تبين الحمل من حيثئذ
 ولهذا حكمنا بشوت النسب
 (والا) بأن ولدت له لا أكثر من
 أربع سنين أولدونه وفوق دون
 ستة أشهر ووطئت من زوج أو
 غيره وطئا يمكن كون الحمل
 منه (فلا) طلاق تبين اتقاء
 الحمل في الاولى اذا أكثر مدته
 أربع سنين ولا حتمال كون
 الحمل من ذلك الوطء في
 الثانية والاصل بقاء النكاح
 والتمتع بالوطء وغيره فيها جائز
 لان الاصل عدم الحمل وبقاء
 النكاح

والا فالنص معرفة أو آخر الكلام من حيث الأعراب والبناء وهو غير مراد هنا
 ❖ (فصل في تعليق الطلاق بالحمل والحيض وغيرهما) ❖ أي من الولادة
 والوطء والمشيمة والطلاق والظهار والإيلاء مثلاً (قوله أو شهد به رجلان)
 لا أربع نسوة أو رجل وامرأتان وأعله لترتيب الطلاق على ذلك والطلاق لا يثبت
 بذلك فلا ينافي ما سيأتي في الشهادات من ان الحمل يثبت بالنساء ومن ثم لو شهدن
 بذلك وحكم بهما كم ثم علق به وقع الطلاق ح ل (قوله لكن ولدت له) أي ولدا
 كاملاً تام الخلقة كما هو المفهوم من ولدت وأما لو أقت مخطوطاً في الدون أو لا أكثر
 ولم توطأ وطئا يمكن أن يكون ذلك منه فيبعد وقوع الطلاق كذا قيل وهو واضح
 في الثاني دون الاول ح ل (قوله لدون ستة أشهر) أي عددية ح ل وقوله
 لا أكثر منه أي من الدون (قوله ولا ربع سنين فأقل منه) أي من التعليق فالاربعة
 ملحقه بما دونها خلافاً للحمل من انها ملحقه بما فوقها وجرى عليه جرح ل (قوله
 ولم توطأ) أي بعد التعليق أو معه أخذاً بما بعده (قوله أو وطئت حينئذ) أي حين
 التعليق أو بعده (قوله كأن ولدت له الخ) أي أو وطئها مبني (قوله بان وقوعه) أي
 بظهور الحمل وبولادة ما ذكر في صورة ظهور الحمل لا تنتظر الولادة وذهب الا كثرون
 الى انتظارها نظراً الى ان الحمل وان علم لا يتعين ورد بان للظن المؤكد حكم اليقين
 ح ل وكون العصمة ثابتة فلا تزول بالظن غير مؤثر في ذلك لانهم كثيراً ما يربطونها
 بالظن الذي أقامه الشارع مقام اليقين ألا ترى انه لو علق بالحيض وقع بمجرد رؤية
 الدم كما يأتي حتى لو ماتت قبل مضي يوم وإسالة أجريت عليها أحكام الطلاق
 وان احتمل كونه دم فساد شرح م (فرع) هل تشمل الولادة خروج الولد من غير
 الطريق المعتاد لخروجه كالولق بطنها فخرج الولد من الشق أو خرج الولد من فيها
 فيه نظروا فيجب اشمول عند الاطلاق لان المقصود من الولادة انفصال الولد فليتأمل
 اه سم ولو قيل بعدم الوقوع لانصراف الولادة لغو عرفاً لخروج الولد من طريقه
 المتساذم بعد اه ع ش والحمل يشمل غير الاذى حيث لانية ع ش على م ر
 (قوله أولدونه) أي الاكثر وقوله وفوق ستة أشهر لم يقل وستة أشهر فاكثراً الى
 أربع سنين مع انه أخصر نظر المفهوم المتن (قوله والاصل بقاء النكاح) جواب
 عما يقال كما يحتمل كونه من الثاني يحتمل كونه من الاول فالمرجح (قوله والتمتع
 بالوطء الخ) واذا تبين وقوع الطلاق به فهو ووطء شبهة يجب فيه المهر لا الحد
 وكذا الحكم في كل موضع قيل فيه بعدم وقوع الطلاق ظاهراً أي فانه يجوز الوطء
 واذا تبين الوقوع يجب المهر لا الحد ع ش على م ر وقوله فيما أي فيما قيل

لكن يسن لها اجتماعها حتى يستبرئها احتياطاً (ولو نال ان كنت طليقة كقطة) أي فانت طالق طلاقاً (و) ان كنت حاملاً بأشئ فطلقتين فولدتها معاً أو برتياً أو كان بينهما دون ستة أشهر (ثلاث تقع تبين وجود الصفتين وان ولدت ذكراً فأكتم معلقة أو أثنى فأكتم فطلقتين أو أنشئ فطلقت واحدة وتنقض العدة في الصور المذكورة بالولادة

(أو) ظلي (ان كان معاً) أو مافي
بعتك ذكر فطلقت إلى آخره أي وان
كان أثنى فطلقتين فولدتها (فلغو)
أي فلا طلاق لأن قضية اللفظ كون
جميع الحمل أو مافي بطنها ذكراً أو
أثنى فان ولدت ذكري أو اثنين وقع
الطلاق وتبديري في هذه والتي
قبلها بالواو أو في من تعبيرها (أو)
نال (ان ولدت) فانت طالق (فولدت
اثنين مرتباً طلقت بالاول) أي
بمخرجيه كله لوجود الصفة
(وانقضت عدتها بالثاني) سواء
أكان من حمل الاول بأن كان بين
وضعها دون ستة أشهر أم من حمل
آخر بأن واثمها بعد ولادة الاول
وانت بالثاني لأربع سنين فاقل
وخرج برتياً ماله ولدتها معاً فانها
وان طلقت واحدة لا تنقض العدة
بها ولا بواحدة منها بل تشرع في
العدة من وضهها (أو) قال (كلاً
ولدت) فانت طالق (فولدت
ثلاثة مرتباً وقع بالاولين طلقان
وانقضت) عدتها (بالثالث) ولا
تقع به طلاقاً لأنه اذ به يتم انفصال
الحمل الذي تنقض به العدة فلا
يقارنه طلاقاً وخرج بالتصريح
بزيادتي مرتباً ماله ولدتهم معاً فطلق
ثلاثاً ان نوى ولداً والافواحدة
وتعقد بالاقراء فان ولدت أربعة مرتباً
وقع ثلاث ولادة ثلاث وتنقض عدتها

للا واما بعد ما شوبري وقال حل أي في المستلزم بعد الا ومثلها ما قبل الا حيث
لم يظهر الحمل كما يرشد لذلك التعليل فالجواب ان الوطء جائز حيث لم يظهر الحمل
(قوله يسن له اجتماعها) أي من تحبل عادة بخلاف الصغيرة والايسة حل وقوله
حتى يستبرئها أي بقرى كافي م ر (قوله أي فانت الخ) إشارة إلى أن طلاقاً مفعول
مطلق وهو بيان لصيغة المطلق قال حل واما لو قال مافي المتن فانه يكون
لغواً لا كناية اه والظاهر انه يكون كناية كافي قل على الجلال (قوله ثلاث)
وان كان الحمل عند التعليق نقطة لا تنصف بذكورة ولا أنوثة لان التخصيص يظهر
ما كان كناية في النطقة حل (قوله لان قضية اللفظ الخ) لانه بالنسبة للاولى وهو
قوله ان كان حملك اسم جنس مضاف فهو من صيغ العموم وبالنسبة للثانية
اسم موصول فهو كذلك شوبري (قوله وقع الطلاق) أي المعلق (قوله اولى من
تعبيرها أو) لان كلام الاصل يوهم انها تعاقبان مع انه تعليق واحد وكتب أيضاً قوله
اولى من تعبيرها أو وبيانه ان اول واحد الشئير مع انه لو أتى باحد التعليقين دون
الاخر في الاول وقعت طلاقه ان أتى بالتعليق الاول وثنتان في الثاني فدار وقوع
الثلاث على جمع التعليقين والواو تفيد دون أو وهذا ظاهر في الاول واما في الثانية
فأو كالأو حتى لو أتى باحد التعليقين فهو لغواً ولدتها لم يظهر فرق في الثانية بين
الواو أو (قوله مرتباً) انظر ما للمعتبر في الترتيب والمعية سم والظاهر ان المراد
بالترتيب ان يخرج أحدهما بعد الآخر ولو على الاتصال وبالمعية ان يخرج في كيس
واحد مثلاً ع ش (قوله طلقت بالاول) ولوميتاً أو سقطاً تم تصويره م ر (قوله
لوجود الصفة) فلنخرج بعضه ومات الزوج أو الزوجة لم تطلق لعدم وجود الصفة
حل وم ر (قوله بأن وطئها بعد ولادة الاول) بأن كان الطلاق رجعياً لان وطئها
حينئذ وطء شبهة وبه تنقض عدة الاول والثاني حل لان عدة الطلاق ووطء
الشبهة لشخص واحد فيتداخلان وحيث تداخلتا انقضتا بوضع الحمل ع ش على م ر
(قوله معاً) بأن تم انفصالهما معاً وان تقدم ابتداء خروج أحدهما للمعتبر في الترتيب
والمعية الانفصال حل (قوله فولدت ثلاثة) والظاهر ان الثلاثة حمل واحد حتى
تنقض عدتها بالثالث كما سيخرج به قولهم اذ به يتم انفصال الحمل والابان كان كل
واحد حملاً انقضت عدتها بالثاني لانه بولادة الاول وقع عليها طلاقاً فلا يقارنها
طلاقاً ولهذا الوفا قال أنت مالت مع موتى فانت لم يقع بموته طلاق لانه وقت انتهاء
النكاح م ر (قوله ولدتهم معاً) بأن يخرجوا في كيس مثلاً ع ش (قوله لأربع حوامل)
انما قيد بالحوامل لقوله فيما يأتي وانقضت عدتها بولادتها والا فالجواب عنكم من حيث

بالرابع (أو) قال (لأربع) حوامل (كلاً ولدت واحدة) منكن فصواحبها (طوائق فولدت معاً طلقن ثلاثاً) وقوع
ثلاثاً لان لكل منهن ثلاث مواجب فيقع بولادتها على كل من الثلاث طلاقاً ولا يقع بها على نفسها شي ويعتدون جميعاً بفراغ

وصاحب جميع صاحبة كضاربة وضارب وقولي كالأصل ثلاثا الثاني دافع لاحتمال ارادة طلاق المجموع ثلاثا (أو) ولدن
(مرتبا طلقت الرابعة ثلاثا) بولاده كل من صواحبها الثلاث طلقة وانقضت عدتها بولادتها (كالاولي) فانها تطلق ثلاثا
بولادة كل من صواحبها طلقة (ان بقيت عدتها) عند ولادة الرابعة (و) طلقت (الثانية طلقة) بولادة الاولي (والثالثة طلقة) بولادة
بولادة الاولي والثانية (وانقضت (٣٤٥) عدتها) أي الثانية والثالثة (بولادتها) أي ان لم يتأخر ثاني تويمها الى ولادة

الرابعة والا طلقتا ثلاثا ثلاثا والاولي
تعتد بالاقرار ولا تستأنف عدة
للطلقة الثانية والثالثة بل تبني على
ما مضى من عدتها وشرطا نقضاء
العدة بوضع الولد لحوقه بالزوج كما
يعرف من محله (أو) ولدن (ثنتان
معاً ثم ثنتان معاً وعدة الاولين باقية
ما طلقتا) أي الاوليان (ثلاثا ثلاثا)
أي طلق كل منهما ثلاث بولادة كل
من صواحبها الثلاث طلقة
(والاخرى ان طلقتين طلقتين) أي
طلق كل منهما طلقتين بولادة الاولين
ولا يقع عليهما بولادة الاخرى شيء
وتنقض عدتهما بولادتهما وخرج
بزيادتي وعدة الاولين باقية ما لم
تبق الى ولادة الاخرين فانه لا يقع
على من انقضت عدتها الا طلقة
واحدة وان ولدت ثلاث معاً ثم الرابعة
طلق كل منهن ثلاثا وان ولدت
واحدة ثم ثلاث معاً طلقت الاولي
ثلاثا وكل من الباقيات طلقة وان
ولدت ثنتان مرتباً ثم ثنتان معاً طلقت
الاولي ثلاثا والثانية طلقة والاخرى ان
طلقتين طلقتين وان ولدت ثنتان معاً
ثم ثنتان مرتباً طلق كل من الاولين
والرابعة ثلاثا والثالثة طلقتين وان

وقوع الطلاق لا يتقيد بهذا القيد ع ش على م ر (قوله جميع صاحبة) وتجميع ايضا
صاحبة على صاحبات والاو اكثرت شوبري (قوله طلاق المجموع ثلاثا) أي
بتوزيع الثلاث على الاربع وبكل المنكسر (قوله مرتبا) أي بحيث لا تنقض
عدة واحدة باقراها قبل ولادة الاخرى عن (قوله عند ولادة الرابعة) بان امتدت
اقرارها وتأخر وضع ثاني تويمها الى وضع الرابعة (قوله أي ان لم يتأخر الخ) هذا
القيد معتبر في جميع ما يأتي ب ش (قوله ولا يقع عليهما) أي على كل منهما بولادة
الاخرى شيء ولا نقضاء عدتهما بولادتهما فلا يلحقهما طلاق وقوله وتنقض عدتهما
عطف على معلول (قوله وان ولدت ثلاث معاً) علم ان الما اصل ثمان صور لان
الاربع اما ان يتعاقبن في الولادة أو تلد ثلاث معاً ثم واحدة أو تلد الاربع معاً
أو ثنتان معاً ثم ثنتان معاً أو واحدة ثم ثلاث معاً أو واحدة ثم ثنتان معاً ثم واحدة
أو ثنتان معاً ثم ثنتان معاً أو معكسه وان ضابطها ان كلا تطلق ثلاثا
الامن وضعت عقب واحدة فقط فتطلق واحدة أو عقب اثنين فقط فتطلق طلقتين
وأخصر من ذلك أن يقال طلقت كل بعدد من سبقها ومن لم تسبق ثلاثا شرح م ر
بالحرى أي ان بقيت عدتها الى ولادة الرابعة (قوله طلقت الاولي ثلاثا) أي
بولادة اثلاثه وقوله طلقة لا نقضاء عدتها بولادتها (قوله والثالثة) طلقتين
لا نقضاء عدتها بولادتها (قوله فان انقطع الدم) بخلاف ما لو ماتت فانها تطلق عملاً
بالظاهر وهو كونه دم حيض وان احتمل كونه دم فساد ح ل (قوله تبين ان
الطلاق لم يقع) كما لو حلف لا يسافر لبلد كذا حيث يحنت بمسارقة عمران بلده
فاصدا السفر اليها ثم ان لم يصل اليها بان أن لا طلاق ح ل (قوله فبما هما مقبلة) فلو
ماتت قبل تمامها فانها لا تطلق لا يقال القياس ان تطلق عملاً بالظاهر لان الحيضة
لم توجد حيث ذ ح ل (قوله وان خالفت عادتها) ما لم تكن آيسة فان كانت كذلك
لم تصدق لان ما كان من خوارق العادة لا يعول عليه الا اذا تحقق وجوده وهي
هنا ادعت ما هو مستحيل عادة فلا يقبل منها خلافاً لسم القائل بتصدقها حيث
ذكره ع ش على م ر (قوله لانها اعرف) وحلفت لثبوتها بكرهه وقوله وقسم
اقامة البينة أي فلا يسوغ لهم الشهادة بأنه دم حيض الا ان قامت قرينة لهم بذلك

ولدت واحدة ثم ثنتان معاً واحدة ٨٧ ي ب ط طلق كل من الاولي والرابعة ثلاثا وكل من الثانية والثالثة طلقة ثانوية كل
منها بولادتها (أو) قال (ان حضت) فأنت طالق (طلقت بأول حيض مقبل) فلو لم يلق في حال حيضها لم تطلق حتى يظهر ثم تشرع
في الحيض فان انقطع الدم قبل يوم وليلة تبين ان الطلاق لم يقع (أو) ان حضت (حيضة) فأنت طالق (فبما هما مقبلة) فلو
لانه قضية الافتراض هذه والتي قبلها من زيادتي (وحلفت على حيضها الملق به طلاقها) وان خالفت عادتها بأن ادعته فانكره
الزوج فتصدق فيه لانها اعرف منه به وتفسير اقامة البينة عليه فان الدم وان شوهد لا يعرف أنه حيض لجرأه كونه دم استعانة

بضلاف خيضة غيرهما وهو ظاهر في خلافه حيث لا يملك طلاقها كما يعلم مما يأتي أيضا إذ لو صدقت فيه بمينها لم
 الحرك لا تستلزم في غيرهما وهو ما شاع فيه صدق الزوج بغير ما جعل إلا مكل في تصديق المكرم بمينته (لا) على (ولا) (ولادتها)
 المعلق بها الطلاق بان ذلك ولدت وانكر الزوج وقال (٣٤٩) هذا الولد مستعار ولا مكان إقامة البينة عليها

(أو) قال الزوج بمينته (ان حضنتها)
 فانما طلقا فان دعاهم وكذاهما
 حلف) فلا طلاق لان
 طلاق كل منهما معلق بحضنتهما
 ولم يثبت وان صدقهما طلقا
 (أو) كذب (واحدة) فقط
 (طلقت) فقط ان حلفت انها
 حاضنت لثبوت حضنتها بمينها
 وحضنت ضررتها بنصديق الزوج
 لها والمصدقة لا يثبت في حقها
 حضنت ضررتها بمينها لان اليقين
 لا يؤثر في حق غير الحالف كما مر
 فلم تطلق (أو) قال (ان أو) (ق)
 مثلا (طلقة) ان أو طاهرت منك
 أو آليت أو لا عنت أو فسخت
 الكاح بعيبك مثلا) فانت
 طالق قبله ثلاثا ثم وجد المعلق
 به من التطلق أو غيره (وقع
 المنجز) دون المعلق لانه لو وقع
 لم يقع المنجز لاستعالة وقوعه
 على غير زوجة واذا لم يقع المنجز
 لم يقع المعلق لانه مشروط به
 فوقوعه بحال بخلاف وقوع
 المنجز اذا قد يتعطف الجزاء عن
 الشرط بأسباب كما لو علق عتق
 سالم بعتق غانم ثم أهنت غانما
 في مرض موته ولا يفي ثلث ماله
 الا بأحدهما لا يقرع بينهما بل
 ينعين عتق غانم وشبهه هذا
 بما لو أقر الاخ بان لبيت يثبت
 النسب دون الارث (أو) قال (ان وطأتك وطأ)
 (مباحا فانت طالق قبله ثم وطأ لم يقع) طلاق
 لانه لو وقع نكح الوطء

ح ل (قوله بضلاف خيضة غيرهما) أي المعلق عليه طلاقها بان قال ان حاضنت فلانة
 فانت طالق ح ل (قوله لا انسان) وهو الفرة وقوله ويصدق الزوج راجع
 للصورتين (قوله ان حضنتها) وكذا لو قال ان حضنتها خيضة ورباني لفظ خيضة فان
 قال خيضة واحدة فلا وقع لانه تعليق بحال لان الواحدة نص فيها ولفظ ولدا مثل
 لفظ خيضة فيما ذكر اه ق ل على المحل فالعقد أنه اذا قال ان حضنتها خيضة
 أو ولد تم ولدا أنه يلغى لفظ الخيضة والولد لتعذر اشتراكها في الخيضة والولد وان قال
 خيضة واحدة أو ولدا واحدا كان تعليقها بالمحال فلا يقع لانه نص في الوحدة وما قبله
 وهو خيضة وولد ظاهر فيها كما قاله زى وح ل (قوله مثلا) تكلف الشرط
 (قوله وقع المنجز) وقيل في مسئلة التعليق لا يقع شيء لا المنجز ولا المعلق للدور
 لانه لو وقع المنجز لوقع المعلق لترتبه عليه ولو وقع المعلق لم يقع المنجز لينبذها فيلزم من
 وقوع المنجز عدم وقوعه ونقل عن النص والا كثيرين واشتهرت المسئلة بان سريج
 لانه الذي أظهرها لکن الظاهر أنه رجع عنها التصريح في كتاب الزيادات
 بوقوع المنجز وقال ابن الصباغ خطأ من لم يوقع الطلاق خطأ فاحشا وقيل يقع ثلاث
 واختاره ائمة صككثرون متقدمون المبررة وطلقتان من الثلاث المعلقة اذ بوقوع
 المنجز وجد شرط وقوع الثلاث والطلاق لا يزيد عليهن فيقع من المعلق تمامهن
 ويلغى وقوله قبله لحصول الاستعالة به وقد مر ما يؤيد هذا تأييدا واضحا في أنت طالق
 أمس مستند اليه حيث اشتمل على محقق ومستحيل فالغينا المستحيل وأما اذا
 بالممكن ولعمرة نقل عن الاثمة الثلاث مخرج م روعبارة زى قوله وقع المنجز دون
 المعلق قال الرافعي لان الجمع بين المنجز والمعلق ممتنع ووقع أحدهما غير ممتنع
 والمنجز أولى لانه أقوى من حيث افتقار المعلق اليه ولانه جعل الجزاء سابقا على
 الشرط بقوله قبل والجزاء لا يقدم فيلغى ولان الطلاق تصرف شرعي والزواج أهله
 وهي محل له فيبعد انسداد أي الغاؤه اه (قوله لانه) أي المعلق وهو الطلاق ثلاثا
 (قوله مشروط به) أي بالمنجز فوقوعه أي المعلق بحال (قوله وشبهه) أي من جهة
 الدور وفرق بينهما بان هذا دور شرعي وذلك جعلي وفيه انهم اعتبروا الدور الجعلي
 في قوله ان وطأتك الخ ح ل (قوله مباحا) لو لم يقبده بمباح فانه اذا وطأ وقع
 كما هو ظاهر ووافق م ر عليه ع ش ل يمكن ببق النظر في حكم هذا من ايجاب
 العدة وتقرر المهر وحصول التحليل والتحصين ويظهر ترتيب هذه الاحكام عليه لانه
 وطء مباح كما صرح به في شرح الروض شورى ملخصا (قوله ثم وطأ) ولو في الدبر
 ولو في الخيضة لانه مباح بحسب الوضع كذا جعل شيئا كحجر وعليه لو قال

من كونه باحا وخروجه عن ذلك محال وسواء اذ كرر ثلاثا ام لا (أو علقه بمشيئتها خطايا بشرط) أي مشيئتها (فور)
 بأن تأتي بها في مجلس التواجب لتضمن ذلك تملكها الطلاق كعلقى نفسا وهذا (في غير محرم) أما فيه فلا يشترط
 الفور كما مر والتقييد بهذا من زيادتي هنا (٣٤٧) وان ذكر الأصل حكم أن في الفصل السابق اما لعلقه بمشيئتها

غيبه كأن قال زوجي طالق
 ان شاءت وان كانت حاضرة
 أو بمشيئة غيرها كأن قال له
 ان شئت فزوجي طالق فلا
 تشترط المشيئة فور الانتفاء
 التملك في الثانية وبعده
 في الأولى بانتفاء الخطاب
 فيه (ويقع) الطلاق ظاهرا
 وباطنا (يقول المعلق
 بمشيئته) من زوجة أو غيرها
 (شئت) حالة كونه (غير
 صبي ومجنون ولو) سكران
 أو (كارها) بقلبه اذ لا يقصد
 التعليق بما في الباطن
 تخفاه بل باللفظ الدال عليه
 وقد وجد أمام شيئة الصبي
 والمجنون المعلق بها الطلاق
 فلا يقع بها اذ لا اعتبار بقوله
 في التصرفات وتعبيري
 بما ذكره أولى بما عبر به (ولا
 رجوع لمعلق) قبل المشيئة
 نظرا الى أنه تعليق في الظاهر
 وان تضمن تملكها كما لا يرجع
 في التطبيق بالا عطاء قبله
 وان كان معاوضة (ولو قال
 أنت طالق ثلاثا الآن يشاء
 زيد طلاقه فشاءها) ولو في
 أكثر منها (لم تطلق) نظرا الى
 ان المعنى الآن يشاءها فلا
 تطلقين كما لو قال الآن يدخل

ان وطأتك وطأحراما فانت طالق ووطئها في الحيض لا يقع لانه ليس حراما لذاته
 وهو بعيد حرر حل وعبارة شرح م ثم وطئ ولو في حيض اذ المراد المباح لذاته
 فلا تنافي الحزمة العارضة يخرج الوطء في الذب فلا يقع به شيء خلافا لاذعني لانه
 لم يوجد الوطء المباح لذاته (قوله عن صك كونه باحا) أي ولو خرج عن كونه مباحا
 لم يقع الطلاق فيؤدي الى الدور كما يؤخذ من م (قوله أعلق) أي بان أو اذا شوبري
 (قوله خطايا) المراد به ما كان بصيغته المعتادة حضر الشخص أو غاب كأن كتب لها
 أنت طالق ان شئت ونوى وبلغها ذلك فشاءت وبالعينة ما كان بصفتها كذلك
 شوبري بزيادة وهذا يفيد أنه لو قال لها وهي غائبة أنت طالق ان شئت وأخبرها
 شخص بذلك وشاءت طلقت وهو في غاية البعد ح ل (قوله أي مشيئتها) وظاهر
 كلامهم تعيين لفظ شئت ويوجه بأن نحو أردت وان رادفه الا ان المدار في التعليق
 على اعتبار المعلق عليه دون مرادفه في المحكم اه شوبري (قوله كأن قال له)
 أي للمكاف اما غيره فلا عبرة به ح ل (قوله بقول المعلق) أي أو اشارة الى
 ولو طرأ خرسه بعد التعليق ح ل (قوله تخفاه) قد يشكك بأنه لو علقه برضاها
 أو بحبها وقالت ذلك كارهة بقلها يقع باطنا ح ل (قوله فلا يقع بها) ما لم يرد المعلق
 التلغظ بذلك ق ل على الجلال (قوله في التصرفات) أي المالية وغيرها كما هنا
 لان قوله شئت بمنزلة طلاقها وطلاقها لزوجتيها لا يجمع فكذا طلاق زوجة غيرها
 لان الطلاق تصرف في حل العصمة فانه ما يقال ان هذا تعليق على صفة توجد
 من الصبي وليس تصرفا منه (قوله فشاءها) لم تعلق لانه أخرج شيئة زيد واحدة
 عن أحوال وقوع الطلاق وقيل منع طلاقه اذ التقدير الآن يشاء واحدة فتقع
 ما لاخراج من وقوع الثلاث دون أصل الطلاق وقبل ظاهرا لارادته هذا لانه غلظ
 على نفسه شرح م (قوله ولو في أكثر) أي مع أكثر في معنى مع (قوله بفعله)
 أي بفعل نفسه وقصدت نفسه أو منعها وكذا ان أطلق على المتبوع وفاقا
 لشئنا وخلافا لخبير بخلاف ما اذا قصد التعليق بمجرد صورة الفعل فانه يقع
 مطلقا شوبري وعبارة ع ش على م قوله أعلقه بفعله أي وقصدت نفسه
 أو منعها بخلاف ما لو أطلق أو قصد التعليق بمجرد صورة الفعل فانه يقع ويجري مثله
 في فعل من يبالي بالمراد بقصد الاعلام منه منه أو حثه عليه كما قاله الشيخ عميرة
 (قوله بفعل من يبالي بتعليقه) بأن قضى العادة والمروءة بأنه لا يخالفه ويبرقسه
 لنصحياء أو صداقة أو حسن خلق قال في التوشيح فلو لم له عظيم قرية فطاف
 أن لا يرتحل حتى يخيفه فهو مبال لما ذكر شرح م قال الشيخ جبر ويظهر أن معرفة

زيد الدار فدخاها ولو قال أردت بالاستثناء وقوع طلاقه اذا شاءها وقعت طلاقه أو أردت عدم وقوعها اذا شاءها
 فطلة ثان لانه غلظ على نفسه (كما) لا تطلق فيما (لعلقه به) كدخوله الدار أو فعل من يبالي بعملية به بأن يشق عليه
 حثه لصداقة أو نحوها (رقصد) المعلق (اعلامه به)

وان لم يعلم المبالي بالتعليق
(فمفعول) المعلق بفعله من
نفسه أو غيره (ناسيا) للتعليق
(أو) ذاكره (مكرها) على
الفعل (أو) مختارا (جاهلا)
بأنه المعلق عليه وهذه من
زيادة ذلك خبر ابن ماجه
وعنه ابن حبان والحاكم
ان الله وضع عن أمي الخطأ
والنسيان وما استكرهوا
عليه أي لا يثأخذهم بها
مالم يدل دليل على خلافه
كضمان المذنب فالفعل معها
كلا فاعل فان لم يبالي بتعليقه
كالسلطان وأطيع أو كان
يبالي به ولم يقصد المعلق
اعلامه طلق بفعله لان
الفرض حيث جرد التعليق
بالفعل من غير أن ينضم اليه
قصد اعلامه به الذي قد يعبر
عنه بقصد منعه من الفعل
واقادة طلاقها فيما إذا لم يقصد
اعلامه به وعلم به المبالي من
زيادة ذلك وعدم طلاقها فيما
إذا قصد اعلامه به ولم يعلم به
وهو مفهوم كلام الروضة وأصلها
وكلام الأصل مؤل هذا كله
كما رأيت إذا حلف على فعل
مستقبل

كونه من يبالي به يتوقف على بينة ولا يكفي فيه بقول الزوج إلا أن كان فيه ما يضره
ولا المعلق بفعله لسهولة علمه من غيره كالأكرام بخلاف دعواه النسيان أو الجهل
فانه يقبل وان كذب الزوج اهـ ويقع خلافه لاعتدافه شورى والاعتبار
بكونه يبالي عند التعليق كما في سـ (قوله وان لم يعلم المبالي) للرد فمفعوله إذا لم يتبين
من اعتدافه اما إذا تمكن ولم يعلمه وقع شرح مـ ر (قوله ناسيا) مالم يعلقه بفعله
وان نسي أو أكره أو قال لا أفعله عامدا ولا غير عامد شورى وقال حل ناسيا
للتعليق أو مترادفة له وذلك إذا لم يعلم المبالي بالتعليق ومثل الطلاق في عدم الحنث
بما ذكر الحلف بالله (قوله أو مكرها) أي من غير الحالف ومثل الأكرام حكم
الحاكم الذي لم يتسبب فيه والمراد مكره بغير حق فقد أفتى والد شيخنا فيما إذا
كان الطلاق مع لقا بصفة انها ان وجدت بأكرام بحق حنث وانحلت اليدين أو بغير
حق لم يحنث ولم تعمل شورى (قوله أو جاهلا) ومن الجهل ان يخبر من حلف زوجها
انها لا تخرج الا بأذنه بأن زوجها أذن لها وان كان كذب المخبر قاله البلقيني ومنه
ايضا ما لو خرجت ناسية فظنت انحلال اليدين أو انها لا تتناول سوى المرة الاولى
فخرجت ثانية ولو فعل المحلوف عليه معتمدا على افتاء مفت بعدم حنثه به وغلب
على ظنه صدقه لم يحنث وان لم يكن أهلا للافتاء كما أفتى به اوالد اذا مدار على غلبة
الظن وعدمها لا على الاهلية شرح مـ ر ومثله ما يقع كثيرا من قول غير الحالف له بعد
حلفه الا ان شاء الله ثم يخبر بأن مشيئة غيره تنفعه فيفعل المحلوف اعتمادا على خبر
الخبر والقاهر ان مثله مالم يخبره أحد لكنه ظنه معتمدا على ما أشتهر بين الناس
من ان مشيئة غيره تنفعه فذلك الاستمرار ينزل منزلة الاخبار عـ ش على مـ ر (قوله
فالفعل معها) أي مع الثلاثة (قوله كالسلطان) هل ولو كان صديقا وأنا أو أبا
حل وفي البر ماوى محله مالم يكن كذلك والا فلا يقع (قوله طلق بفعله) ولو ناسيا
أو جاهلا أو مكرها حل (قوله مؤل) لان الأصل قال أو بفعل من يبالي بتعليقه واعلم به
فيؤل قوله واعلم به بقصد اعلامه به شيئا (قوله هذا كاه) أي كون الجاهل والناسي
لا يقع عليهم الطلاق بفعلهما حل (قوله على فعل مستقبل) كلا فاعل حل (قوله
اما لو حلف الخ) صنيعة يقتضي أن حكم هذا يخالف لما قبله مع انه ليس كذلك فان
الحكم فيه ما واحد وهو عدم الوقوع على الناسي والجاهل وبجواب بأنه أفتى به
لاجل قوله وان قصد ان الامر كذلك في الواقع وعبارة شرح مـ ر ولا فرق بين الحلف
بالله وبالطلاق ولا بين أن ينسى في المستقبل فيفعل المحلوف عليه أو ينسى فيحلف
على مالم يفعله أنه فعله أو بالعكس كأن حلف على نفي شيء وقع جاهلا أو ناسيا له اهـ

أما وحلف على نفي شيء وقع جاهلا به أو ناسياله كما وحلف أن زيد ليس في الدار وكان فيها وليه لم يه له ونسي
فلا طلاق وإن قصد أن الأمر كذلك (٣٤٩) في الواقع خلافا لابن الصلاح وقد أرفغنه في شرح الروض

(فصل في الإشارة للطلاق
بالأصابع وفي غيرها)
لو قال (تزوجت) أنت طالق
وأشار بأصبعين أو ثلاث
لم يقع عدد إلا مع نيته (عند
قوله طالق ولا اعتبار بالإشارة
هنا ولا بقوله أنت هكذا أو
أشار بما ذكر (أو) مع قوله
(هكذا) وإن لم ينو عددا فنطلق
في أصبعين طلقين وفي ثلاث
ثلاثا لأن ذلك صريح فيه ولا بد
أن تكون الإشارة مفهومة
لذلك نقله في الروضة عن الإمام
وأقره (فإن قال أردت)
بالإشارة بالثلاث الأصبعين
(المقبوضتين حلف) فيصدق
في ذلك فلا يقع أكثر من طلقين
لاحتمال ذلك لأن قال أردت
أحدهما لأن الإشارة مع اللفظ
صريحة في العدد كما مر فلا
يقبل خلافها (ولو علق عبد
طلتيه بصفة و) علق (سيده
حرته بها) كأن قال تزوجت
إذا مات سيدي فانت طالق
طلقين وقال سيده له إذا مات
فانت حر (فتحق بها) أي
بالصفة وهي في المثال موت
سيده بأن خرج من ثلث ماله
أو أجاز الوارث (لم تحرم عليه)
فله الرجعة في العدة وتجدد

وهي صريحة في اتحاد الحكم (قوله جاهلا) حال من فاعل حلف أو وقع (قوله وإن
قصد) ضعيف ع ش (فصل في الإشارة للطلاق بالأصابع وفي غيرها)
وهو قوله ولو علق عبد طلقته الخ وأعاد العاقل وهو في ثلاثينهم عطفه على
الأصابع (قوله عند قوله طالق) مثله في شرح م ر قال ع ش عليه وكذا عند قوله
أنت بناء على أنه من تمام الصيغة كما تقدم ومثله في ح ل وخالف الشوبري فأخذ
بظاهر كلام الشارح ورق بين ما هنا وما تقدم بأن النية ثم للإيقاع وهو مجموع أنت
وما بعده ما كفي بمقارنة النية لأي جزء منه وهذا عند الطلاق فلا بد من مقارنتها
للفظة طالق إذا دخل لا أنت فيه فليتنامل (قوله ولا اعتبار بالإشارة هنا) أي في قوله
أنت طالق حيث لا نية وقد خلا عن لفظه ~~هكذا~~ فلا تلغى عن الاعتبار إلا عند
انتفاها فكان الأنسب تأخير هذه الجملة عن قوله أو هكذا (قوله ولا بقوله أنت
هكذا) أي واسطة لفظ طالق وإن نوى الطلق لأنه لا إشعار للفظ بالطلاق ح ل وبه
فارق أنت ثلاثا فإنه كناية فإن نوى به الطلاق الثلاث وأنه مبني على مقدر أي أنت
طالق ثلاثا وقع والأفلا ع ش على م ر بخلاف أنت الثلاث فليست كناية برماوي
(قوله أو مع قوله هكذا) أي قال أنت طالق هكذا ح ل (قوله لأن ذلك) أي المذكور
من الإشارة مع النية أو مع قوله هكذا أو قوله صريح فيه (أي في العدد فلا يرجع كفه
طلقت واحدة اه ح ل (قوله مفهومة لذلك) أي صادرة عن قصد بأن اقترن بها
ما يدل على ذلك كالنظر لأصابعه أو تحريكها لأن الإنسان قد يعتاد الإشارة بأصابعه
في الكلام لا عن قصد فاندفع ما يذيق إذا كانت مريجة لا معنى لاشتراط كونها
مفهومة له ح ل (قوله أردت أحدهما) أي لمقبوضتين واقترنا إذا أشار بأربع وقال
أردت المقبوضة ولا بعد القبول اه سم على جرح هذا وقد يقال قبول قوله أردت
المقبوضتين مشكل مع كون الفرض أن جعل اعتبار قوله هكذا إذا انضمت إليه
فربما تفهم المراد بالإشارة ومقتضى انضمامها أنه لا يثبت لقوله أردت غير ما دللت
عليه القرينة وقد يجاب بأن القرينة من حيث هي دلالتها ضعيفة فقبل منه ما ذكر
مع اليمين ع ش على م ر (قوله صريحة في العدد) أي والواحد ليس بعدد (قوله
لم تحرم عليه) أي الحرمة الكبرى والأصل الحرمة حاصل جزما كما يرشد إليه
قوله فله الرجعة ح ل (قوله ومعلوم الخ) جواب عما يقال إن الطلاق وقع مقارنا
للعنف فقطضاء أنها تحرم له حرمة كبرى لأن الطلاق لم يقع حال الحرمة فأجاب بقوله
لكن غلب الخ وقوله معالان الصفة واحدة والظاهر أنها لو علقا بصفتين ووجدتا
معاً كان كذاك وانما صورا بالصفة الواحدة لأن المعية فيها محققة ح ل

الكاح بعد انقضائها قبل زوج آخر ٨٨
غلب العنف لتصرف الشارع إليه فكأنه تقدم كالأوصى لئلا يولد له أو يدبره حيث تصح الوصية مع ما ذكر

فان لم يخرج العبد من الثلث ولم يميز الوارث بقى رقب ما زاد عليه وحرمت عليه لان المبعوض كالتقن في عدد الطلاق كما مر
وتحرم عليه ايضا ان لم يعتق بتلك الصفة بل بأخرى متأخرة كأن قال (٣٥٠) أنت طالق طلقين في آخر

(قوله مع ما ذكر) أى مثل ما ذكر من ان العتق واستحقاق الوصية يتقاربان (قوله
فأجابته أخرى) أى غير المناذاة (قوله أو غيرها) وهى الجبسية كما يدل عليه ما بعده
(قوله ولم يقصد فيها طلاق المناذاة) فيه أنه كيف يظن انها المناذاة ولم يقصد طلاق
المناذاة ويحاطب بأنه لا يلزم من ظنها المناذاة أن يقصد طلاقها بل هو الظاهر فقط من
حاله حيث نذر أى الظاهر أنه فاصد ذلك وخطاب الجبسية قطع أثر ذلك القصد سم (قوله
طلقت) أى لسبق المكاملة معها فقويت القرينة لا يقال ليس لنا طلاق يقع
بالقصد أى من غير لفظ لا نقول انما وقع على هذه القوة جابها بالبداء شيئا عزيزا
وقد يقال لما قصد المناذاة مع أن يكون اللفظ مستملا فيها وهو صالح أيضا للجبسية
فكأنه استعمل فيها أنت طالق على سبيل الاشتراك (قوله مع الأخرى) أى الجبسية
فاذا قال لم أقصد الجبسية دين ولا يقبل ظاهرا لانه خاطبها بالطلاق حل (قوله لوجود
المعتقين) فيه أن النكحة اذا اعتدت فمكره كانت غيرا وأجيب بأن هذا أغلبي حل
فان علق بأكل ربع رمانة أيضا مثلث لوجود الصفات الثلاث بأكلها فان أكلت
نصفها فطلقتان برماوى (قوله فان علق بكلمة) أى فى التعليقين أو فى الثانى فقط لان
التكرار انما هو فيه سم على حجر (فائدة) نقل عن ابن عباس أن فى كل رمانة حبة من
رمان الجنة ونقل الدميرى أنه اذا عدت الشرفات التى على حلق الرمانة فان كانت
زواجا فعدد حسب الرمانة زوج وعدد رمان الشجرة زوج أو فردا فهما فرد (قوله فيه) أى
الخبر (قوله فاذا قال ان حلفت الخ) هذا تطبيق على الحلف فلم يكرره أربع مرات طلقت
ثلاثا لان كل مرة منها غير الاولى حلف حل أى فهو حلف وتطبيق على حلف فلا منافاة
بين حل ورمى القائل بأنه حلف لان فيه منعاً لنفسه (قوله ثم قال ان لم يخرج الخ)
هو على الترتيب (قوله لا ان قال الخ) أى ولم يقع بينهما تنازع فلو تنازعا فى طلوع الشمس
فقال لم تطلع فقال ان لم تطلع فانت طالق طلقت حالا لان غرضه التحقيق فهو
حلف شرح مر (قوله لانه ليس بحث) بل هو تعليق بمحض صفة فيقع بها ان وجدت
والاملا اه م د (قوله ويقع الاخر بصفته) معطوف على قول المصنف وقع وعلى
قول الشارح فلا يقع قال اشوبرى وهو مشكل فى الثالثة لان الحلف فيها مبنى على
ظنه والحلف بناء على الظن لا حث فيه وان بان خلافه فالوجه أن الوقوع فى الثالثة
مبنى على خلاف الصحيح وهو حث الجاهل اه ويمكن حل كلامه على التعليق
بموجب ما فى نفس الامر لا بحسب ظنه فيقع حيث ان تبين خلاف ما قاله (قوله من
الخروج) أى فى ان خرجت (قوله أو عدمه) أى فى ان لم يخرجى وقوله أو عدم الخ أى
فى قوله ان لم تكن الخ وهو على اللف والنشر المختلط وقوله وعدمه وذلك بالياس حل

جزء من حياة سيدي وقال سيده
اذا مت فانت حر ثم مات سيده
وتعبرى بالصفة أهم من تعبرى
بوت السيد (ولو نادى زوجة له
(فأجابته أخرى فقال) لها أنت
طالق وظن المناذاة) أو غيرها
المفهوم بالاولى ولم يقصد فيها طلاق
المناذاة (طلقت) لانها خطبت
بالطلاق (لا المناذاة) لانها
لم تخاطب به ولا قصد طلاقها وظن
خطابها به لا يقتضى وقوعه عليها
فان قصد طلاقها طلقت مع
الأخرى (ولو علق بغير كلامها كل
رمانة ونصف) كأن قال ان أكلت
رمانة فانت طالق وان أكلت
نصف رمانة فانت طالق (فاكلت
رمانة فطلقتان) لوجود الصفتين
بأكلها فان علق بكلمة مثلث لانها
أكلت رمانة مرة ونصف رمانة
مرتين وقول بغير كلامها من زيادتي
(والحلف) بالطلاق أو غيره فهو
أهم من قوله والحلف بالطلاق
(ما تناق به بحث) على نعل (أو منع)
منه لنفسه أو غيره (أو تحقيق خبر)
ذكره الحالف أو غيره لا يظهر صدق
الخبر فيه (فاذا قال ان حلفت
بطلاق فانت طالق ثم قال ان لم
تخرجى أو ان خرجت أو ان لم يكن
الامر كما قلت فانت طالق وقع
العلق بالحلف) لان ما قاله حلف

أنا سمعته السابعة لا ان قل) بعد التعليق بالحلف (اذا طلعت الشمس أو جاء الحاج) فانت طالق (قوله
لا يقع المعلق بالحلف لانه ليس بحث ولا منع ولا تحقيق خبر) (ويقع الاخر بصفته) من الخروج أو عدمه أو عدم كون الامر كما قاله

(قوله وهي في العدة) ظاهر كلامه رجوعه لثلاثة وهو واضح في الثانية دون الاولى والثالثة أي في كلام المتن قال سم والمتجه في الاولى والاخيرة توقف الامر على اليأس حتى لو فرض في الاولى موتها بعد العدة من غير خروج مضي بوقوع الطلاق قبل انقضاء العدة اذا كان الطلاق رجعيا اه وظاهر قول الشارح وهي في العدة ان اصفة في الثلاث قد توجد خارج العدة وانه لا وقوع حيثئذ وهذا لا يظهر الا في الثانية لان اليأس في الاولى حيث حصل لا يكون الا في العدة حتى لو انقضت عدة الطلاق الاول ولم يخرج ثم ماتت تبين وقوع الطلاق قبل انقضاء العدة لمحصل اليأس اذ ذلك وفي الثالثة ان تبين أن الامر غير ما قاله تبين الوقوع من التلفظ بقوله ان لم يكن الامر كما قلت وذلك لا يكون الا في العدة فظهر ان قوله وهي في العدة لبيان الواقع في الاولى والثالثة كما يؤخذ من كلام سم وحل (قوله أو من طلوع الشمس) أي تمام القرص حل (قوله أو بجيء الحاج) أي معضه دون ما عدا ذلك وان تخلف بجيء الحاج عن وقت مجيئه عادة وهل المراد بجيء أن يصل الى بلد الخالف أي الى محل لا تقصر فيه الصلاة أولا ثم رأيت شيئا ذكر ان المراد بجيء ما يطلق عليه اسم المجمع وفي كلام سم انه لا بد من دخول البلد حل ويعتبر كل خالف ببلده فاذا كان في بلد ليس منها حاج فلا تطلق الا بجيء الحاج اليها خلافا لمن قال تطلق بجيء الحاج الى مصر (قوله اطلقتها) خرج ما لو قيل له ألك عرس أو زوجة يقال لا أو أنا عازب فهو كناية عند شيخنا ولو عند غيره لانه كذب محض قل على الجلال والعرس بكسر العين اسم للزوجة (قوله التماسا لانشاء) أي لا يقع الطلاق (قوله فقال نعم) فخرج بنهم ما لو أشار بصوراته فانه لا عبرة بهما من ناطق فيما يظهر لما رآه الفصل وما لو قال طقت فهل يكون كناية أو مرعى قيل بالاول والثاني أصح اه شرح م (قوله كجبر وأجل) والوجه ان بلي هنا كذلك كما مر في الاقراران الفرق بينهما الغوى لا شرعى شرح م (قوله لان نعم أو نحوها قائم الخ) فيه رد على الضعيف القائل بأنها كناية على اللام بأنها ليست من صرائح الطلاق كما في شرح م (قوله فالظاهر انه استخبار) معتمد أي فيعمل على الاقرار دون الانشاء ع ش فلو اختلفا فالعبرة بقصد السائل حل (فصل في أنواع من تعليق الطلاق) (قوله بأكل ومائة) أي معينة أو مهمة أخذت تمثيله (قوله ان بقي فتات) وبعض الحبة في المائة كالفتات كما في قل وشرح م (قوله يدق مدركه) بضم الميم أي يخفى ادراكه أي الاحساس به وفي المصباح والمدرك بالضم يكون مصدرا واسم زمان ومكان تقول أدركته مدركا أي ادراكا وهذا مدركه أي موضع ادراكه أو زمن ادراكه ومدركه

وهي في العدة أو من طلوع الشمس أو بجيء الحاج (ولو قيل له استخبارا اطلقتها) أي زوجتك (فقال نعم فأقراره) أي بالطلاق فان كان كاذبا فهي زوجته في الباطن (فان قال أردت) طلاقا (ما ضيا وراجعت) بعده (خلف) فيصدق في ذلك وان قال بدل قوله وراجعت وبانت وحدثت نكاحها فكما مر فيه الوفا انك طالق أمس وفسر بذلك (أو قيل) له (ذلك التماسا لانشاء فقال نعم) أو نحوها بما يراد بها كجبر وأجل (فصریح) فيقع حالا لان نعم أو نحوها قائم مقام طلقها المراد لا ذكره في السؤال ولو جهل حال السؤال قال الزكشي فالظاهر انه استخبار (فصل في أنواع من تعليق الطلاق) (لو) علقه بأكل ومائة أو رغيف (كان قال ان أكلت هذه الرمانة أو هذا الرغيف أو رمانة أو رغيفا فانت طالق) (فتبي) من ذلك بعد أكلها (حبة أولبابة) لم يقع الطلاق كما سيأتي لانه يصدق انها لم تأكل الرمانة أو الرغيف نعم قال الامام ان بقي فتات يدق مدركه

أشعر مواضع طلب الأحكام وهي حيث يستدل بالنصوص والاجتهاد من مدارك
الشرع واللغة بما يقولون في الواحد مدرك بفتح الميم وليس لتعريبه وجه اه (قوله
بأن لا يكون لموقع) بأن لا يسمى قطع خبر كما في شرح م قال ولو كان القنات لوجع
صار كثير اعتبر قاله خ ط وخالفه شيخنا كوالد شيخنا م ر (قوله فلا أثر له في بر)
م كأن قال أن أكلت هذا الرغيف فأنث طالق فأكلته وبقي القنات المذكور
فيحنت ولا أثر له في البر لأنه كالمعدم وقوله ولا حنت كأن قال أن لم تأكل هذا
الرغيف فأنث طالق فأكلته وبقي القنات المذكور ولم يحنت تدبره المراد بالرغيف
المتعارف بين الناس لا ما يجعل صغيرا لا وليا تركاهم كخبر سيدي أحمد البدوي
اه بر ماوى ولو قال أن لم يكن وحده لك أحسن من القرف فأنث طالق لم تعلق وإن كانت
زنجية لقوله تعالى لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم نعم أن أراد بالحسن الجمال
وكانت قبيلة الشكل حنت كما قاله الأذرى ولو قال أن لم تكن في أضواء من القمر
فأنث طالق حنت اه شرح م ر وشيخنا ولو علق طلاقها بخبر وجهها إلى غير الحمام
فقال لها أن خرجت إلى غير الحمام فأنث طالق فخرجت إلى الحمام ثم عدلت لغيره
لم تعلق وإن خرجت لم حاجة أخرى ثم دخلت الحمام طلقت ولو خرجت لمها ما طلقت
مكذافي الروضة هنا وقال في المهمات لا تطلق وقد قال في الروضة الصواب
أن يزم به والتصور مختلف بالي وهي لانتهاء القاية وما هناك باللام وهي لتعليل هذا
ما جمع به السيد السهمودي بين ما هما وما في الأيمان زى (قوله ثم بامساكها)
أفادتم تأخير بين الامساك عن مجزوع اللتين قلها وأما هيا فلا ترتيب بينهما شيئا
(قوله بأكل بعض منها أو ببلعه) ووعدوله إلى الأكل إشارة إلى أن اشتغالها
بالمضغ المعتبر في معنى الأكل لا يضر لو أكلتها كلها بمضغ لم يحنت لأن الأكل غير
البلع في الطلاق بخلافه في اليمين بالله نظر للدرف في اليمين اه قل أى وأما
الطلاق فبني على اللغة والأكل لا يسمى بلع فيه اهذا وقد قال زى بالحنث وكذا
شرح م ر لانه يلزم من الأكل البلع لأن الأكل هنا مضغ مع بلع للمضوغ بخلاف
ما إذا قال أن أكلت فأنث طالق فباعتها من غير مضغ فلا يحنت لأن البلع لا يسمى
أكلا في اللغة ويحنت في الطلاق بالله نظر للعرف لأن الأيمان مبنية عليه ولهذا
يقال لأن يأكل الحشيش والبرش وهو أنما بامساكها زى ملخصا وشرح م ر (قوله
بخلاف ما لو قدمت الخ) مفهوم ثم وقوله وأخرت الزوجة الخ مفهوم قوله فبادرت
(قوام ففرقة) أن أولى الأتيان بالو أولان الفورية ليست شرطا وكذا قوله بعده
وقالت سرق الخ ويمكن اه آتى بالعاقبة المناسبة ما قبلهما (قوله أن لم تصدقني)

بأن لا يكون له وقع فلا أثر له
في بر ولا حنت نظر للدرف
(أو) علقه (ببلعها مرة بينها
وبرمها ثم بامساكها) كأن قال
أن ببلعها فأنث طالق وإن
وميتها فأنث طالق وإن أمسكتها
فأنث طالق (فبادرت) مع
قوامه من التعاليق (بأكل
بعض) منها (أورمية) لم يقع
اتباعه لفظ بخلاف ما لو قدمت
بين الامساك أو توسطت
وأخرت الزوجة أكل البعض
أورمية فلا يخلص بذلك لحصول
الامساك وقولي وبرمها مع
قولي أورمية أولى من قوله ثم
برمها مع قوامه ورعى بعض
أذا لا يشترط تأخير التعليق
برمها عن التعليق بأكلها
ولا الجمع بين أكل بعضها
ورعى بعضها (أو) علقه (بعدم
تمييز نواها) المختلطين
كأن قال أن لم تميزى نواي
عن نواك فأنث طالق (ففرقة)
بأن جعلت كل نواة وحدها
(أو) بعدم (مدنها في تهمه
سرقه) كأن قال وقد اتهمها
بأن لم تصدقني فأنث طالق
(فقلت سرق ما سرق
أو) بعدم أخبارها بعد دحب

کآن قال ان لم یجبرینی بعدد حب هذه الرمانة فانت طالق (فذكر ما) ای عدد (لا تنقص عدد ثم واحد او احد الى
مالا تزيد عليه) کان تذکره ثم تزيد (۳۰۳) واحد او احد اقول مائة وواحد مائة واثنان وهكذا حتى

يبلغ ما يعلم انها لا تزيد عليه
(أو) بسدم (اخبار كل من
ثلاث) من زواجه (بعد
ركعات القرائن) كأن قال
لمن من لم يقصر في منكن
بعد ركعات قرائن اليوم
والليلة فهي طالق (فقلت
واحدة سبع عشرة) أي في
الغالب (واخرى خمس
عشرة) أي ليوم جمعة (وثالثة
احدى عشرة) أي لساغر
(ولم يصد تعيينا في) هذه
المسائل (الاربع لم يقع) طلاق
اتباعا للفظ في الاولى واصدق
المخاطبة في احد الاخبار
في الثانية ولاخبارها بعدد
الحب في الثالثة ولصدقهن
فيما ذكرن من العدد في
الرابعة بخلاف ما اذا قصد
تعيينا فلا تخلص بذلك
والنتيجة بعدم قصد التعيين
في الرابعة من زيادتي (أو) علقه
(بمؤخرين) كزمان كان قال
انت طالق الى حين أو زمان
أو بعد حين أو زمان (وقع
بعض لحظة) لصدق الحدين
والزمان بها وإلى متى بعد
وفارق ذلك والله لا قضين
حقن الى حين حيث
لا يثبت بعض لحظة بأن
(أو) علقه (برؤية زيد أو لمسه)

يقع النشاء القويمة المثناة وضم الدال وضم الكسر المتصانف مختلفة أي ان لم يتغير في
بالصدق اه شيننا (قوله هذه الزمانية) أي قبل كسرهما جرعش أي لانه بعد
كسرها يمكن الاخبار بعد وجها بدون الكيفية المذكورة (قوله فذكرت) أي
فلا بد من ذكر ذلك فورا وبه صرح الرازي وفي كلام بعضه أن الوجه عدم اشتراط
ذلك أي فيما لا يتضي فورا كثال المصنف بخلاف ما يقتضيه كاذم فتعبرني ح ل
(قوله لا تنقص عنه) أي لا تذ كر عدد ما يقطع زيادته عليها بل اما ان يكون أقل
أو مساويا ح ل (قوله الى ما لا يزيد عليه) فيه أن الخبر صدق على الأهم من الصدق
والكذب وحيث كان ينبغي أن يكتبي بأي عدد تأتي به كما كتني بأخبارها كاذبة
بقدم زيد وقد قال لها ان أخبرني بقدم زيد فانت طالق وأجيب بأن الاخبار
اذا كان عما هو موجود في الواقع لا يذ فيه من الصدق واذا كان ما يحتمل الوقوع
وعدمه فيكتفي فيه بالأخبار ولو كذبا كذا قيل فلا تأمل فيه ح ل (قوله الأربع)
أي الأخيرة وقوله في الأولى هي قوله أو بعدم تمييز نواه عن نواها (قوله فلا يخلص
بذلك) بل ان أمكن التعيين في الأولى بعلامة تميز نواها لم يقع الا باليأس والواقع
حالا لانه من التعليق بالمستحيل في جانب النفي كما أماده ع ش أو فمحتمل كون ان
في جانب النفي للترخي اذا دخلت على ممكن اما اذا دخلت على مستحيل كما هنا فهي
للهو بخلاف التعليق على المستحيل في الاثبات فلا يقع به شيء ع ش على مدلوله وحلف
لوبي لك مناع في البيت ولم أ كسره على رأيت فانت طالق فبقي هون وقع في الحال
لا به تعليق على مستحيل في النفي وقيل لا يقع وقيل يقع قبل الموت واعتمد ع ش على
مر الاوا (قوله وفارق ذلك الخ) عبارة مروه وفارق قوام في الايمان لا قضين حقت
الى حين حيث لم يحنث بلمظة فأكثر بل قيل الموت بأن الطلاق تطبيق فتعلق بأول
ما يسمى حينه اذا المدار في التعاليق على وجود ما يصدق عليه لفظها ولا قضين وند
وهو لا يختص بزمان فنظرفيه الى اليأس قال الشوبري ونقضته أنه لو حلف بالطلاق
ليقضين حتى فلان الى حين لا يحنث بعده فظة كما اعتمده م ر شوبري أي فيكون
الحلف بالله في كلام النازح ليس قيذا (قوله فيرجع فيه) أي في كل من الطلاق
والقضاء اليه أي الانشاء والوعد أي على التوزيع اه ومعلوم أن الانشاء يقع حالا
والوعد لا يقع الا باليأس اه م ل (قوله أو علقه برؤية زيد) ولو حلف لا بأكل من
مال زيد وقدم له شيء من ماله ضيافة لم يحنث لانه أكل مال نفسه شرح م رأي لانه
يملكه بالازدراء (قوله تناوله) حيا وميتا فحنث برؤية شيء من ماله متصل به غير نحو
شعره لامع اكره ولو في ما مضاف أو من وراء زجاج شفاف دون خياله في نحو رآته نعم

واما في اتعذف فلان قد ذهب الميت كذا في الحى في الائم والحكم (٣٠٤) ويكفي رؤية بعض البدن ولمسه

لو علق برؤية وجهها فرأته في المرأة جنت اذا تمكثت في رؤيته الا كذلك وبلس
 شيء من بدنه لامع اكرام عليه من غير حائل سواء الرائي والمرئي واللامع والمن والملموس
 العاقل وغيره ولو لمسه المعلق عليه لم يؤثر وانما استويا في نقض الوضوء لان المدار
 هنا على لمس شيء من المعلق عليه وبشرط مع رؤية شيء من بدنه صدق رؤية كله
 عرفا بخلاف ما لو اخرج يده من سكوة مثلاً فرأته فلا جنت أو علق برؤية الهلال
 أو القمر جل على العلم به ولو برؤية غيرهما لانه عرف يحمل ذلك على العلم بخلاف
 رؤية زيد فقد يكون الغرض زجرها عن رؤيته وعلى اعتبار العلم بشرط الثبوت
 عندنا كما أن تصديق الزوج شرح م وقال الشوبري اذا رأت وجهه من السكوة
 في ذى وقوع الطلاق لانه يصدق عليها رؤيته م راه (قوله في الائم) أى بل هو
 أشد لان الحى يمكن الاستحلال منه بخلاف الميت ع ش (قوله والحكم) أى
 الحمد أو التعزير شيئا (قوله الايلام) أى بالفعل وهذا مخالف لكلامهم في باب
 الايمان وهو أن المراد بالضرب ما من شأنه الايلام واعتمد شيئا أن ما هنا والايمان
 على حد سواء فيكفي في الضرب أن يكون من شأنه الايلام وان لم يؤلم بالفعل مع
 التفرقة بين الحى والميت وحيت لا يحسن التليل المذكور في كلامهم حل (قوله
 والميت لا يحس بالضرب) هذا ينسالف قولهم الميت يتأذى مما يتأذى به الحى
 واجب بأن المراد بالتأذى في هذا التأذى المنوى أى تأذى الروح لا التأذى
 الحسى وهو احساس الجسد بالضرب مثلاً شيئا وفيه نظر لان الروح تتأذى
 بواسطة البدن بدليل قولهم لا يغسل بماء بارد لتلا يؤذيه مع ان هذا من وظائف
 البدن (قوله ووقع حالا) لان المعنى ان كنت كذلك في زعمك فانت طالق (قوله
 من به منافي اطلاق التصرف) ونلزع فيه الاذرى بأن العرف عم بأنه بدء اللسان
 ونطقه بما يستحي منه سيما ان دلت القرينة عليه ككونه خاطبها ببدء
 فقال له يا سفيه مشيرة لما صدر منه والاوجه الرجوع لذلك ان ادعى ارادته وكان
 هناك قرينة فان كان عاميا عمل بدعواه وان لم تكن قرينة شرح م ر (قوله ويشبهه)
 أى يذنبى أن يقال في تعريفه ما ذكر فلا يتوقف على فعل حرام ولا على ترك واجب
 اه ع ش (قوله من لا يؤدى زكاة هذا بخيل شرعا) والظاهر أنه ليس المراد بالضيف
 خصوم اقام من السفر بل من يطارأ عليه وقد جرت العادة باكرامه زى ع ش
 على م ر وقوله أولا يقرب ضيفا يقع الياء هذا بخيل عرفا شيئا عزيزى وفي المختار
 قرى الضيف يقربه قرأ بكسر القاف وقرأ بالفتح والمد أحسن اليه اه وهذا يفيد أنه
 معنى لقوى تدبر

ولا يكفى رؤية الشعر والظفر
 والسن ولا لمسها (لا يضرب به)
 المعلق به المعلق فلا يتعد أوله
 اتصيق ميتا لان القصد
 في التحليق بالضرب الايلام
 ولست لا يحس بالضرب
 حتى يتألم به (ولو خاضعته بمكره
 كيا سفيه يا خسيس فقال)
 لها (ان كنت كذا) أى سفيها
 أو خسيسا (فانت طالق فان
 قصد بذلك مكافاتها)
 باسماع متكره أى اغاضتها
 بالطلاق كما اغاضته بما يكرهه
 (وقع حالا وان لم يكن سفيها
 أو خسيسا) والا بأن قصد
 به تعديها وأطلق (فتطيق)
 فلا جع الا بوجود الصفة نظرا
 لوضع اللفظ (والسفيه من به
 منافي اطلاق التصرف)
 كان يبلغ مبذرا يضيع المال
 في غير وجهه الجائر
 (والخسيس من باع دينه
 بدنياه) بأن يتر كباشتهاله
 بها قال الشبان (ويشبهه انه
 من يتعاطى غير لائق به بخلا)
 بما يطيق به لانه لا تواضعا
 وأخس الاخسا من باع
 دينه بدنيا غيره (والخيل
 من لا يؤدى زكاة أولا يقرب
 عه بها) هذا من زيادتي

* (كتاب الرجعة) *

بفتح الراء ويجوز كد مرها ح ل والقياس الفتح لانهما اسم لاجرة وبالكسر اسم للهبة وليست مرادة هنا وذكرها عقب الطلاق لانه سببها والسبب يؤثر عن السبب (قوله المراجعة من الرجوع) أي من طلاق وغيره فيكون المعنى المفعول أعظم من الشرعي وأصلها الإباحة وتعتبرها أحكام النكاح ح ل ق ل (قوله رد المرأة إلى النكاح) أي من النكاح الناقص إلى النكاح الكامل أي غير سائر المبنية بانقضاء العدة فلا يشك في كونها في نكاح لانها في حكم الزوجة في النفقة وغيرها كما يأتي وقال العزيزي إلى النكاح أي موجه وهو الحل (قوله من طلاق) أي من أجله وبسببه فخرج الظهار والابلاء ووطء الشبهة اه برماوي (قوله ويعولنهن) أي أزواجهن أحق بردهن أي مستحقون له فافعل التفضيل ليس على بابيه وقوله في ذلك أي في العدة الأولى أن يرجع اسم الإشارة إلى التبرص المأخوذ من قوله يتر بصن كما في خ ط وهو أي التبرص أي مدة زمن العدة تأمل (قوله أركانها ثلاثة) وأما الطلاق فسبب لاركن (قوله المعلوم من كتاب النكاح) ينظر وجه العلم من ذلك فان المذكور ثم اختيار في الزوج أي ابتداء ولا يلزم منه اعتباره فيه دواما تأمل شوبري (قوله أهلية نكاح بنفسه) سواء كان ينكح لنفسه أو غيره فصم ما يأتي من انفريع شيئا (قوله رجعة سكران) أي إذا كان متعمدا ع ش (قوله وصبي) بأن حكم رجعة طلاقه حنبلي اه شوبري فاندفع استشكل بعضهم تصوير رجعة الصبي بأنه لا يصح طلاقه فكيف يتصور رجعته على أنه لا يلزم من نفي الشيء امكانه فالاستشكال غفلة عما ذكر كما قاله م ر ويجاب أيضا بما إذا طلق بالغ عاقل زوجته ووكل صبيافي مراجعتها فلا يصح وإنظر إذا طلق الصبي وحكم الحنبلي رجعة طلاقه هل لوليه الرجعة حيث يزوجه كما هو قياس المجنون اه سم قال ع ش على مر أقول ان له الرجعة قياسا على ابتداء النكاح وان كان بائنا عند الحنبلي لان الحكم بالرجعة لا يستلزم التعدى إلى ما يترتب عليها فان حكم رجعته وبوجهه وكان من موجهه عنده امتناع الرجعة وان حكمه بالموجب يتناول احتاج في ردها إلى عقد جديد (قوله ومجنون) بأن طلق حال افاقته أو علق الطلاق بصفة ووجدت حال جنونه س ل (قوله وانما الاحرام مانع) أي فهو أهل للنكاح في الجملة لا يقال هذا يأتي في المرتد فيقال انه أهل للنكاح في الجملة لولا الردة لانا نقول بين الاحرام والردة فرق واضح لان الردة تزيد أثر النكاح كما سيصرح به بخلاف الاحرام فانه مانع كلاما مانع ح ل (قوله ولهذا) أي لا اعتبار

* (كتاب الرجعة) *

هي لغة المرة من الرجوع
وشرع عاود المرأة إلى النكاح
من طلاق غير بائن في العدة
كما يؤخذ مما سيأتي والاصل
فيها قبل الاجماع وقوله تعالى
ويعولنهن أحق بردهن في
ذلك أي في العدة ان أرادوا
اصلا ما أي رجعة وقوله
الطلاق مرتان الآية وقوله
صلى الله عليه وسلم لمرمره
فليراجعها كما مر (أركانها)
ثلاثة (صفة وعمل ومرفوع
وشروط فيه) مع الاختيار
المعلوم من كتاب النكاح
(أهلية نكاح بنفسه) وان
توقف على أذن فتصح رجعة
سكران وعبد وسفيه ومحرم
لامرئد وصبي ومجنون ومكره
ووجه ادخال المحرم أنه أهل
للكاح وانما الاحرام مانع
ولهذا لو طلق من قخته حرة
وأمة الأمة صحت رجعته لها
مع أنه ليس أهلا للنكاحها

لأنه أهل النكاح في الجملة (عادل من جن) وقد وقع عليه طلاق (رجعة حيث تزوجه) بأن يحتاج إليه كما مر (و شرط) في الصيغة
لفظ يشترط المراد (و في معناه ما مر في الضمان وذلك إما) (مريح وهو رددت) (م) إلى ورجعتك وارجعتك
وامسكتك) لشرتها في ذلك وورودها

في الكتاب والسنة وفي معانها
سائر ما اشتق من مصادرها كانت
مراجعة وما كان بالهبة وإن أحسن
العربية ويصنف في ذلك الإضافة
كان يقول إلى أدلى نكاحي إلا
رودت فاقه بشرطه ذلك كما علم
(أو كتابة كزوجتك ونكحتك)
لأنهم صرحوا في العقد فلا يكونان
مريجين في الرجعة لأن ما كان
مريجا في شيء لا يكون مريجا في
غيره كما مطلق والفاء لروعه مما ذكر
أن صرائح الرجعة منسوخة عما ذكر
وبه صرح في الروضة وأصلها بخلاف
كتاباتهما (وتبين وعدم توقيت) فلم
قال ورجعتك أن شئت فقلت شئت
أو ورجعتك شهر الم فصل الرجعة
والثانية من زيادتي (وسن اشهاد)
عليه آخروا من خلاف من أوجه
وأنا لم يجب لأنها في حكم استدامة
النكاح السابق والأمر به في آية فاذا
بأن أجلهن محمول على التدب كما
في قوله تعالى وأنهم إذا تابعتهم
وأنا واجب الإشهاد على النكاح
لأنه في الفرائض وهو ثابت هنا
والتمريض بسن الشهاد من زيادتي
وبما تقر به أن الرجعة لا تحصل
بفعل غير الكتابة وإشارة الآخر من
المهمة كوطء ومقدماته وإن
نوى به الرجعة لعدم دلالة عليها

كون المراجعة أهلا للنكاح بنفسه في الجملة لم يأت من تحت حرة مسالمة للاستمتاع
ح ل بأن تزوج الأمة أولا (قوله لأنه أهل للنكاح) أي لكانها أي الأمة في الجملة أي
في غير هذه الصورة (قوله فلعل من جن) أي عليه ذلك لأنه جواب بعد استمتاع ح ل
فتب بالشرط المتقدمة في قوله وعلى أب تزويج ذي جنون مطبق بكبر الحاجة
(قوله وارجعتك) فلا سقط الضمير نحو راجعت كان لغوا ومثل الضمير الاسم
الفاعل كقوله واسم الإشارة كقوله ح ل وقوله كان لغوا ينبغي أن يستثنى منه
ما لو وقع جوابا لقول نخص له أراجعت أم أنك التماسا لافشائها كما تقدم نظيره
في الطلاق ع ش على م ر واستشكل قول المراجع راجعت زوجتي إلى عقد
نكاحي مع أن المراجعة لم يخرج عن نكاحه بل هي زوجة حكما في النفقة وغيرها
واجب بأن المراد راجعتا إلى نكاح كامل غير ما تولى ينونه بانقضاء عدة أه سم
وزي (قوله وورودها) أي ورود مجموعها وهر الرد في قوله أحق بردهن
والامساك في قوله فامساك بعروفي والرجعة في قوله فلا جناح عليهما أن يراجعا
(قوله سائر ما اشتق من مصادرها) أي مما هو مناسب له أو لها فلو قال أنت
مراجعة بكسر الجيم أو أنا مراجع بقفها كان لغوا ح ل (قوله بشرط فيه ذلك)
لأن الرد وحده المتبادر منه إلى التفهم ضد القبول فعدت ففهم منه الرد إلى أهلها بسبب
الفرق فاشتراط ذلك في صراحته خلافا لجمع شرح م ر (قوله لأن ما كان مريجا
لم) هذا لا يتجسس ونها كناية في الرجعة فالأولى التعديل بأن ما كان مريجا
في بابه ولم يجد نفاذا في موضوعه كان كناية في غيره لأنها بمنى العقد ولا يمكن
في الرجعية إذ هي زوجة خلافا لما قبل أنها مستثناة من قاعدة ما كان مريجا
في بابه ووجد نفاذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره (قوله أو وارجعتك شهرا)
هل مثله ما لو أتى بما بعده بقاؤها إليه أه ح ل وفي ع ش على م ر قوله وعدم
توقيت شمل ما لو قال وارجعتك بقية عمرك فلا تصح الرجعة وقد يقال بصحتها لأن
قوله ذلك معناه أنه راجعها بقية حياتها (قوله لأنها في حكم استدامة النكاح)
انظر معنى هذه الظرفية وما معنى كونها في حكم الاستدامة مع أنها استدامة
ويجيب بأن المراد في حكم استدامة النكاح أي الذي لم يمتثل بالطلاق
والأفهي استدامة حقيقة تدبر (قوله فاذا بلغن أجلهن) أي انقضت عدتهن أي
قارب ذلك إذ بعد انقضاء العدة ليس لهما الامساك به (قوله وبما تقر) أي
من أن الصيغة لا بد أن تكون لفظا أو ما في معناه ح ل (قوله غير الكتابة وإشارة
الآخر من) أي لأنها ملحقان بالقول في كونها كناية في شرح م ر (قوله كوطء)

مثال

ولا أن الوفاء يوجب العدة فكيف يجمعها واستثنى منه وطء الكافرة ومقدماته
إذا كان ذلك عندهم رجعة واسلموا وترافوا إليها فترهم كما تفرهم على الأنكحة الفاسدة بل أولى

مثال لما لا تحصل به الرجعة شورى (قوله وشرط في الحل كونه زوجة) حاصل
 ما ذكره سبعة شروط وربما أغنى الأول عن الثاني والخامس والسادس
 والسابع لأن ما خرج بها يخرج به وأجيب بأنه خرج بالزوجة الأجنبية لأنها
 التي لا يتوهم فيها الرجعة والخارج بهؤلاء زوجات باعتبار ما كان يتوهم فيهن جواز
 الرجعة كما يؤخذ من حل لكن ينافي خروج الأجنبية فقط بالزوجة قول الشارح
 بعد فلا رجعة بعد انقضاء عدتها لأنها صارت أجنبية اه قال زى وس ل ولا
 يشترط تحقق وقوع الطلاق على العتد فلذلك فيه فراجع ثم بان وقوعه محتمل
 كالزوج أمة أبيه طافا بحياته فبان ميتا لأن الدبرة في العقود بما في نفس الامر
 بخلاف العباد فان العبرة فيها بما في نفس الامر وظن المكلف (قوله موطوءة)
 وإن لم تزل بكارتها كأن كانت غورا إذا لا ينقص عن الوطء في الدبر س م ع ش
 (قوله مطلق) ولو احتملا لا يدخل ما لو علق طلاقها على شيء وشك
 في حصوله فراجع ثم تبين حصوله فان الأصح صحة الرجعة كما تقدم حل
 وفي ع ش على م مطلق ولو بطلاق القاضى على المولى ويكتفى في تحصيلها منه
 أصل الطلاق لا يقال ما لا تده طلاق القاضى حيث جازت الرجعة من المولى (قوله
 والرجعة بعد انقضاء عدتها) محترز زوجة وهل مثل البعثة المعبية أو لا العلة ترشد
 للشافى حل أى فشرط الرجعة بقاء العدة كما مرح به أصله وفي قول على
 الجلال قوله باقية في العدة خرج المعاشرة فلا رجعة بعد فراغ العدة وإن لحقها
 الطلاق بعدها (قوله استدخال الماء ولو في الدبر) زى (قوله بمها) حال من فاعل
 طلق فهو كسر الماء وجعل صفة لمصدر محذوف غلط أولا حاجة إليه شيئا
 وقد يقال لا غلط لأن العلق يكون بمها باعتبار محله ويصح أن يكون بفتح الماء
 حالا من إحدى أي بمها ما ذكر (قوله وهو) أى السكاح لا يصح معه أى الإبهام
 (قوله لأن متصور الرجعة الخ) فتحتاج هذه المقدمة إلى مقدمة أخرى يبنى عليها
 ما بعدها أى ومن لازم الاستدامة حل التمتع وما دام أحدهما الخ شيئا رجعية
 المحرمة لا فادتها نوعا من الحل كالنظر والخلة شورى (قوله لأن الفسخ إنما شرع
 لدفع الضرر) برده عليه طلاق القاضى على المولى فإنه شرع لدفع الضرر ومع ذلك
 لا يمنع الرجعة ويمكن الجواب بأن أصل الطلاق ليس مشروعا لذلك فلا يضران بعض
 جزئياته شرعه بخلاف الفسخ ع ش على م م (قوله ولا في طلاق الخ) قد يقال
 هذا وما بعده ينفى عنه قوله زوجة لأن كلاً ليس بزوجة وقد يمنع لأن الخارج بزوجة
 الأجنبية لأنه لا يقال فيها هل تخرج رجعتها ولا بخلاف كل من هذين يصح ذلك

(و) شرط (في الحل كونه
 زوجة موطوءة) ولو في الدبر
 (معينة) هو من زيادة
 (قابلة لحل مطلقه مجانا
 لم يستوف عدد طلاقها) فلا
 رجعة بعد انقضاء عدتها
 لأنها صارت أجنبية ولا قبل
 الوطء إذا عدة عليها كالوطء
 استدخال الماء ولا في مبهمة كان
 طلق إحدى زوجتيه بمها تم
 راجع المطلق قبل تعينها إذ
 ليست الرجعة في احتمال الإبهام
 كالطلاق لشبهها بالسكاح
 وهو لا يصح معه ولا في حال
 ردتها كافي حال رده وإن عاد
 المرتد إلى الإسلام قبل انقضاء
 عدتها لأن مقصود الرجعة
 الاستدامة وما دام أحدهما
 مرتدا لا يجوز التمتع بها ولا في
 فسخ لان الفسخ إنما شرع لدفع
 الضرر فلا يليق به جواز الرجعة
 ولا في طلاق بموض لينوتها
 كما مر في باب الخلع ولا في طلاق
 استوفى عدد ذلك لئلا يبقى
 النكاح بلا طلاق

(وحلفتي انقضت العدة بغير أشهر) من أقراء أو رضع إذا أنكره الزوج (فتصدق) في ذلك إن أمكن وإن خالفت غادتها
لأن التسامع وثبات على أرحامهن وخرج بانقضاء العدة غيره كتسب واستيلاد فلا يقبل قولها إلا بينة وبغير الاشتم
انقضاؤها بالاشهر وبالإمكان ما دام يمكن لصفر أو بأس (٣٥٨) أو غيره فيصدق بيمينته (ويكن)

فيه فاحتج إلى ذكرها حل (قوله وحلفت في انقضاء عدة) وتختلف أيضا في عدم
الحيض لتجب نفقتها وسكنها وان تمادت لسن اليأس م ر (قوله كتسب) أي
عمل مكنونها فتصدق بيمينها في وضع الحمل بالنسبة لا انقضاء العدة وأما بالنسبة
لكون الولد ينسب للزوج فلا بد من إمامة البينة على ولادتها فلا يخالف ما تقرر
من أنها إذا أتت بولد للإمكان لحقه ولا يتحقق عنه إلا بنفيه لأن ذلك فيما إذا سلم أنها
أتت به وهذا فيما لو أنكره كما هو ظاهر رسم (قوله واستيلاد) مراده إفاضة حكم
الاستيلاد يقطع النظر عما الكلام فيه لأن الكلام في الرجعية أي لو ادعت أنها
قد ولدت من سيدها ولم يصدقها فلا يثبت استيلادها لأن الملك محقق فلا يزول إلا
بيقين ويمكن أن يصور بما إذا وطئ أمته المروجة بشبهة فتصدق في انقضاء عدتها
منه بوضع الحمل ولا تصدق في الاستيلاد (قوله أو غيره) كاله تم في العقيمة وكقرب
زمن الطلاق (قوله فيصدق بيمينته) هو واضح في الآية وأما الصغيرة فكان ينبغي
أن يصدق بلا يمين حل (قوله لنام) أي في الصورة الإنسانية م ر وجرعش
(قوله بسنة أشهر) أي عددية لا هلالية كما يحتمل البلقيني أخذ ما يأتي في المائة
والعشرين وكان أقله ذلك لما استنبطه العلماء اتباعا على كرم الله وجهه
من قوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا مع قوله وفصاله في عامين شرح م ر أي فإذا
كان فصاله في عامين وهما مدة الرضاع كان الباقي ستة أشهر وهي مدة الحمل (قوله
ولحفتين) فلما أتت به تاما لدون ذلك لا يانفت إليه ولا تنقضي عدتها به لأنها محكم
بأنه من غيره حل (قوله بمائة وعشرين يوما) عبروا بها دون أربعة أشهر لأن العبرة
هنا بالعدد لا بالهذه شرح م ر (قوله ولمضة) ويشترط هنا شهادة القوابل أنها أصل
آدمي والالم تنقض بها شرح م ر (قوله وقد بينت أدلة ذلك الخ) عبارة هناك
وهذه الثلاثة أقسام الحمل التي تنقضي به العدة ودليل اعتبار المدة الأولى بسنة
أشهر قوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا مع قوله وفصاله في عامين ودليل اعتبار
المدة الثانية والثالثة ما ذكر في خبر الصحيحين أن أحدكم يجمع خلقه أي كل واحد
منكم يابن آدم يجمع خلقه أي مادة خلقه وهو المني أربعين يوما وفي رواية
أن النطفة إذا وقعت في الرحم وأراد الله أن يخلق منها بشرا طارت في بشرة المرأة

انقضاؤها بوضع لنام بسنة
أشهر ولحفتين لحظة للوطء
ولحظة للوضع (من) حين
(الكان اجتماعها) بعد النكاح
وهذا الولي من قولهم من النكاح
(ولمصور بمائة وعشرين يوما
(ولحفتين) من أمكان اجتماعها
(ولمضة ثمانين يوما) (ولحفتين)
من أمكان اجتماعها وقد بينت
أدلة ذلك في شرح الروض
(و) يمكن انقضاؤها بزيادة قراء
شجرة طلة في طهر سبق
بحيض باثنين وثلاثين يوما
(ولحفتين) لحظة للقرء الأول
ولحظة لظمن في الحيضة الثالثة
وذلك بأن يطلقها وقد بقي من
الطهر لحظة ثم تحيض أقل
الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم
تحيض وتطهر كذلك ثم تطعن
في الحيض لحظة (وفي حيض
بسبعة وأربعين يوما) لحظة
من حيضة رابعة بأن يطلقها
أخرجها من الحيض ثم تطهر
أقل الطهر ثم تحيض أقل
الحيض ثم تطهر وتحيض
كذلك ثم تطهر أقل الطهر

ثم تطعن في الحيض لحظة (ولم يحرر) من أمة أو بسبعة فهو أعم من قوله أو أمة (طلعت في طهر تحت
سبق بحيض بسنة عشر يوما) (ولحفتين) بأن يطلقها وقد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر
ثم تطعن في الحيض لحظة (وفي حيض بأحد وثلاثين يوما) (ولحظة) أن يطلقها أخرجها من الحيض ثم تطهر أقل الطهر
ويحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر

ثم تنظر في الحيض لحظة فان جهلت المطلقة انما اطلقت في حيض او طهر حال امرها على الحيض الشك في انقضاء العدة والاصل بقاؤها فانه الصيرى وغيره وخرج زياد في سبقي بحيض مالوطلة في طهر لم يسبقه حيض فأقل أمكان انقضاء الاقراء للعدة ثمانية واربعون يوما ولحظة لان الطهر الذي طلقت فيه ليس بقره لكونه غير محتوش بله من وغيرها اثنان وثلاثون يوما ولحظة (٣٥٩) واعلم ان اللحظة الاخيرة في جميع صور انقضاء العدة

بالاقراء لتبين تمام القره
الاخير لا من العدة فلا رجعة
فيها وان الطلاق في النفاس
كهو في الحيض (ولووطى)
الزوج (رجعية واستأنفت
عدة) من الفراغ من وطى
(بلاجل راجع فيها كان بقي)
من عدة الطلاق دون ما زاد
عليها لوطى فلا رجعة له بمضي
قره من استأنفت للوطء
ثلاثة أمراء ودخل فيها ما بقي
من عدة الطلاق والقره
الاول من الثالثة واقع عن
العدة في راجع فيه والاخير ان
تمنع ان لعدة الوطء فلا
رجعة لهما وتعيير بعدة بلا
جل اعم من تعبيره بالاقراء
لشهر لهما مالو كانت تعدد بالاشهر
وخرج بقولي واستأنفت
مالو كانت حاء لا بقولي بلا
جل مالوا حبلا بالوطء فانه
راجعها فيها ما تم تضييع لوقوع
عدة الحمل عن الجهة كالباقي
من الاقراء والاشهر (وحرر)
عليه (تمنع بها) أي بالرجعة
بوطء وغيره لانها مفارقة كالباقي

تحت كل ظفر وشعر وعرق وعضو فاذا كان يوم السابع جمعه الله اه قل على
الحمل (قوله ثم تظمن) بضم العين ويجوز قضاها كما يؤخذ من عبارة المصباح
ع ش فالاول من باب قتل والثاني من باب نفع كما يؤخذ من عبارة المصباح
أيضا (قوله لكونه) غير محتوش في المصباح واحتوش القوم بالصيد احاطوا به
وقد يتعدى بنفسه فيقال احتوشه واسم الله مول محتوش بالفتح ومنه محتوش
الدم الطاهر كأن الدماء احاطت بالطهر واكتنفته من طرفيه فالطهر محتوش أي
مكتنف بين دمين (قوله كره في الحيض) أي فلا يحسب من العدة كالحيض
(قوله ولووطى رجعية) أي قبل أن راجعها وهو ووطء شبهة لقره أي خفيفة
أن الرجعة تحصل به (قره من الفراغ) أي تمام التزعم للشفقة ح ل (قوله بلاجل)
حال من عدة أو صفة لها (قوله وغيره) كالنظر شهوة وفي كلام خظ أنه يحرم النظر
اليها غير شهوة قل خلا للرافعي ولعل الشارح تبع الرافعي ح ل قوله معتقد
تحريره وكذا يعز زمعتة الحل ان رفع لمعتة التعريم كحنفي رفع لشافعي فيعزده
وان اعتقد الحل عملا بعدة أن العبرة في الحدود والتعازير بعقيدة الحاكم م
وجروزي ونازع فيه سم وعش واعتمد أن العبرة بعقيدة الفاعل والقاضي
معا واتم اعز الشافعي الحنفى الشارب للنبذ مع انه معتقد حله لان أدلته ضعيفة تدبر
(قوله مهر مثل) أي مهر بكر ان كانت بكر أو مهر ثيب ان كانت ثيبا قل وظاهره
وان علت بالتعريم ولا نظر لكونها زوجة لانها ليست زوجة من كل وجه لتزلزل
العقد بالطلاق ولا يتكرر بتكرره لا تحساد الشبهة ما لم يدفع مهر الاول قبل الوطء
الثاني حل وعبرة م لا يقال الرجعية زوجة فاجيباب مهر ثان يستلزم ايجاب
عقد النكاح لمهرين وانه محال لاثانة قول ليست زوجة من كل وجه لتزلزل
العقد بالطلاق فمكان موجب الشبهة لا العقد (قوله وان راجع) غاية للرد على
المخالف التي بانها لا مهر عليه اذا راجع (قوله بخلاف مالووطى زوجته الخ) أي
فانه لا شيء عليه (قوله لان الاسلام ينزل أثر الردة) وهو الاينونة والقتل وغيرها
فمكان الفراش باق بحاله ويحتل فلامهر وقوله لا تنزل أثر الطلاق وهو حسان
ما وقع من الطلاق الثلاث أي بل هو محسوب منها والرجعة لا تنزله فالفراش اختل

(وعز زمعتة تحريره) لا قدامه على معصية عنده فلا حد عليه بوطى لشبهة اختلاف العلماء في حصول الرجعة به
وذكر التعزير في غير الوطء من زيادتي هنا (وعليه بوطى مهر مثل) وان راجع بعده لانها في تعزيم الوطء كالباقي فكذا
في المهر بخلاف مالووطى زوجته في الردة ثم اسلم المرتد لان الاسلام ينزل أثر الردة والرجعة لا تنزل أثر الطلاق (ومع)
ظاهر ارواياه (ولان) منها لبقاء الولاية عليها بلا الرجعة لكن لاحكام الثلاث حتى يراجع بعدها كما سيأتيان في بابها
وقد تم في الطلاق أنه يصح طلاقها وانما يتواردان والاصل كغيره مع المسائل الخمس هنا

وانذروا نيتك في اطلاق ايضا لاشارة الى قول الشافعي رضي الله عنه الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى في آيات المسائل الخمس المذكورة (ولو ادعى رجعة (٣٦٠) والعدة باقية) وانكرت

(حلف) فيصدق لقدرته على انشاؤها (أو) ادعى رجعة فيها وهي (منقضية) بقيد زنه بقولي (ولم تسلم) فان اتفقا على وقت الانقضاء) كيوم الجمعة وقال راجعت قبله فقالت بل بعده (حلفت) ثم لا تعلم راجع قبل يوم الجمعة فتصدق لان الاصل عدم الرجعة الى ما بعده (أو) على (وقت الرجعة) كيوم الجمعة فقالت انقضت قبله وقال بل بعده (حلف) انما انقضت قبل يوم الجمعة فيصدق لان الاصل عدم انقضائها الى ما بعده (والا) بان لم يتفقا على وقت بل اقتصر على أن الرجعة سابقة واقتصرت على أن الانقضاء سابق (حلف من سبق بالدعوى) أن مداه سابق ومقطعت دعوى المسبوق لاستقرار الحكم بقول السابق ولان الزوجة ان سبقت فقد اتفقا على الانقضاء واختلفا في الرجعة والاصل عدمها وان سبق الزوج فقد اتفقا على الرجعة واختلفا في الانقضاء والاصل عدمه وقيد الرائي في الشرح الكبير عن جمع

حقيقة بالطلاق وصارت دلا على رجعية فوجب لها المهر تدبر (قوله نيتك) أي سألني الطلاق والتوارث وقوله لاشارة لانه قوله جمع (قوله في خمس آيات) أي باعتبار عموم الخمس آيات للزوجة والرجعية فان حكمها شامل لها والاولى من الخمس هي قوله تعالى للذين يولون من نساءهم والثانية قوله وانكم نصف ما ترك أزواجكم والثالثة قوله والذين يرون أزواجهم والرابعة قوله والذين يظهرون من نساءهم والخامسة قوله واذا طلقتم النساء فهذا الخمس آيات تشمل الزوجة والرجعية شيئا (قوله أي آيات المسائل الخمس) أي لا مطلق خمس آيات حل (قوله ولو ادعى رجعة الخ) هذه العبارة تشمل ما لو وطئها في الذمة ثم ادعى أنه راجعها قبل الوطء فانه يصدق وحينئذ لا مهر وقد يقال يصدق بالنسبة لغير المهر ربه عليه الشهاب خيرة حل (قوله لقد رته على انشاؤها) وهل دعوا انشاؤها أو اقرارها وجهان يرجح ابن المقري تعالى الاسنوي الا قول والا ذرعي الثاني وقال الامام لا وجه لكونه انشاء وهذا هو الوجه شرح م ر (قوله على وقت الانقضاء) أي الوقت الذي تنقضي به لولا الرجعة شربري والافدعوى الزوج الرجعة يوم الخميس مانع من ارادة حقيقة الانقضاء سم (قوله انما لا تعلم) أي لانه حلف على فعل الغير لان الرجعة فعل الزوج والحلف على فعل الغير في النفي يكون على نفي العلم بالفعل حل (قوله ان مداه) كأن يحلف الزوج أن الرجعة سابقة على الانقضاء وهي بالعكس (قوله لاستقرار الحكم الخ) أي وجوب تصديقه فيلحق قول المدعي وقد يقال لم يستقر الحكم بقول السابق بمجرد سبقه من غير جواب خصمه باقرار أو انكار وكيف يسوغ له تخايفه قبل حضور خصمه وجوابه وجيب بأن المراد لاستقرار الحكم بقول السابق بعد حضور خصمه وانكاره لا تفاخها خيفة على مداه كابدل عليه قوله ولان الزوجة الخ فهو من عطف العلة على العلول كما أفاده شيخنا العزيزي وعبارة شرح م ر لانها لما سبقت بادعائه أي الانقضاء وجب تصديقه لقبول قولها سابقه من حيث هو فوقع قوله لغوا وان سبق الزوج بادعائها أي الرجعة وجب تصديقه لانه يملكها نعمت ظاهرا فوقع قوله لغوا (قوله فقد اتفقا على الانقضاء) أي على كونها منقضية وقوله واختلفا في الرجعة أي في محبتها والافاسل الرجعة موجوده وهذا ربما يعارض بالمثل فيقال وقد اتفقا على الرجعة أي على وجود ميقتها واختلفا في الانقضاء أي في وقتها والاصل عدمه (قوله في الانقضاء) أي في زمنه (قوله والاصل عدمه) أي قيد قوله وان سبق الزوج الخ أي قال عمل كونه اذا سبق ويحلف اذا تراخى كلامها عنه والابان جاءت عقبه

عند المحاكم أو المحكم وتكلمت عقبه فهي المصدقة على كلام الرافعي وهو
 ضيف والمعتد أنه المصدق مطلقا (قوله ثم ما قرر) أي من عند قوله أو ادعى رجعة
 فيها الخ وحاصله تصديق الزوجة عند الاتفاق على الانتضاء والزواج عند الاتفاق
 على الرجعة والسابق مع عدم الاتفاق وقوله لا يمكن استشكل إلى آخره حاصله
 أنه تنزل الولادة منزلة الانتضاء والطلاق منزلة الرجعة وقوله انهما الخ بدل من قوله
 ما يخالفه تأمل (قوله العكس محامر) وهو أن يقال إن اتفاقا على وقت
 الولادة كيوم الجمعة وقال طلقك يوم السبت فليلك العدة وقالت الخميس
 فانقضت عدتي بالولادة صدق لأن الطلاق بيده فيصدق في وقته وإن اتفاقا على
 وقت الطلاق واختلفا في الولادة فتصدق لأنها تصدق في أصل الوضع فكذا
 في وقته وإن لم يتفقا على وقت لا للولادة ولا للطلاق بل ادعى تقدم الولادة على
 الطلاق فعليها العدة وادعت تقدم الطلاق على الولادة فلا عدة عليها الانتضاء
 عدتها بالولادة فهو المصدق بينهما وإن سبقته بالدعوى لأن الأصل بقاء سلطنة
 النكاح اه زى (قوله مع أن المدرك) أي التعديل واحد فيه أن قوله والاحناف أي
 من سبق بالدعوى ليس فيه تمسك بالأصل لأنه عليه بقوله لاستقرار الحكم الخ
 واجب بأن فيه تمسكا بالأصل بالنظر للعللة الثانية شيئا (قوله عن انشق الأول)
 وهو قوله إن اتفاقا الخ وانشق الثاني قوله وإن لم يتفقا (قوله لا يخالفه) أي مضرورة
 للجواب عنها والأصل لم يخالفه موجود (قوله بل عمل بالأصل) أي وإن كان الذي
 اتجه الأصل في أحدهما غيره في الآخر فاذا اتفقا على أن الولادة يوم الجمعة وقال
 طلقك يوم السبت فقالت يوم الخميس صدق لأن الأصل عدم الطلاق إلى ما بعدها
 أي بعد يوم الجمعة وإن اتفاقا على أن الطلاق يوم الجمعة وقال وضعت يوم الخميس
 فقالت يوم السبت خلقت فتصدق لأن الأصل عدم الولادة إلى ما بعده فالأصل
 معمول به في الموضعين فحصل جواب الشارح تسليم أن المدرك واحد باعتبار
 الجنس لكنه مختلف بالشخص فإن الأصل في أحدهما غير الذي في الآخر وهذا
 أنسب بكلام الشارح من كلام زى السابق (قوله هنا) أي في باب الرجعة
 وقوله على انجلال العصمة أي فضعف جانب الزوج فتصدق بآراءه وهي أخرى وانحلالها
 بالطلاق السابق على الرجعة والانتضاء وفيه أن الرجعية في عصمة الزوج فلم تنحل
 إلا أن يقال المراد بانحلالها اختلالها بالطلاق تأمل (قوله ونم لم يتفقا الخ) أي
 فكأنها بيد الزوج ولم تخرج عن فراشه فتقوى جانبه فتصدق مطلقا تدبر (قوله
 هذا) أي أنهم هذا أي قوله والاحناف من سبق بالدعوى (قوله فالقول قولها) أي

مهم ما يقرر وهو ما في الروضة
 وأصلها أيضا هنا لكن استشكل
 بأنها ذكرنا شيئا لغيره في لعمري
 فيما لو وليت وعلقها واختلفا
 في التقدم منها أي إن اتفقا
 على وقت أحدهما فاعكس
 محامروا لم يتفقا حلف الزوج
 مع أن المدرك واحد وهو
 اتهمك بالأصل ويصعب عن
 الشق الأول بأنه لا يخالفه
 فيه بل عمل بالأصل في الموضعين
 وإن كان المصدق في أحدهما
 غيره في الآخر وعن الثاني
 بأنها إذا اتفقا على انحلال
 العصمة قبل انتضاء العدة
 ونم لم يتفقا عليه قبل الولادة
 فتقوى فيه جانب الزوج وهذا
 ولم يرد بالقبلي السابق فقال
 لو قال الزوج راجعتك في العدة
 فانكرت فالقول قولها كأنقص
 عليه في الأم والمختصر

هو المعتد في الغرض وما قلناه من النص لا يخلو لانه محمول على ما اذا لم يشرخ كلامها عن كلامه وظاهر كلامهم
كما قال المحضري ان سبق الدعوى اعم من سببه واعتدماكم او غيره وهو (٣٦٣) اوجه من قول ابن عجيل المبنى بشرط

سببه واعتدماكم (فان ادعى ما
حلفت) فصدق لان الانقضاء
لا يلزم طالبا الا منها اذا انكحت
غيره ثم ادعى اياه راجعها في العدة
ولا يثبت قسمة دعواه لتوليةها فان
اقرت غرمت له مهر مثل السالوة
بني ما لو علم الترتيب دون السابق
فيصنف الزوج لان الاصل بقاء العدة
ولا في الرجعة (كما لو طلق) دون
ثلاث (وفالوطئت فبلى رجعة
وانكحت) وطء فانما سأل ان
ما وطئها لان الاصل عدم الوطء
(وهو بدعواه ووطئها) (مقرها به)
وهي لا تدعى الا انه قد قبضته
فلا رجوع له) بشي منه فلا باقراره
(والا فلا تقالبه الا بنصف) منه
علاما انكارها فلو اخذت النصف
ثم اعترفت بوطئه فهل تأخذ النصف
الاخر او لا يلزم اقرار جديد من
الزوج فيه وجهان ومقتضى كلامهم
في باب الاقرار ترجيح الثاني وذكر
التأليف فيما لو ادعى رجعة والعدة
باقية وفيما لو سبق دعوى الزوج وفيما
لو ادعى اياه من زيادة (ومنى انكرتها)
اي الرجعة (ثم اعترفت قبل)
اعترافها كن انكر حقا ثم اعترف به
لان الرجعة حق الزوج واستشكله
الامام بان قولها الاول يقتضي
تجريمها عليه فكيف يقبل منها قبضه
(كتاب الايلاء)

وان تأخرت بالدعوى (قوله وهو المعتد) ضعيف بقوله وماتة اي البلقية فهو
من كلام الشارح الرد عليه (قوله او غيره) ولومن احاد الناس ع ش (قوله
وهو اوجه) متمدة قوله فان ادعى ما عناه ان الخصم لا يتسكلمان بالدعوى معا
ولا يمكن ما لم يكم من ذلك ولا يسمع كلامها ثم رأيت في شرح مرامنه
فان دعيا معا بان قالت اتقضت عدي مع قوله راجعتك اه (قوله قسمة دعواه)
ظاهرا سواء اتفقا على وقت الانقضاء او الرجعة ولا (قوله للحيالة) اي بين الاول
وحقه باذنها في نكاح الثاني والظاهر ان نكاحه صحيح ظاهرا ولم ينفسخ باقرارها
بالرجعة لاحتمال كذبها فان ماتت او لم تها رجعت الاول بلا قد عيلا
اقرارها واستردت منه ما غرمت له اذا اقام الاول بينة وهي في عصمة الثاني انه
راجعها انفسخ نكاح الثاني تأمل (قوله ترجع انما في) هو المعتد راجعه
مشكل بما تقدم في الخلع من تهيدة قاعدة الاقرار بما ادعى في ضمن معارضة
فان كان في ضمنها ولا يتوقف على اقرار جديد (قوله فكيف يقبل الخ) واجيب
عنه بانه اقرار بتقضي او بشي ممكن من قبيل الاقرار وذلك الشئ هو الرجعة
فقد يصدر منه على الاصل ثم يتغير خلاف بخلاف الاقرار بمثل كرضاع ونحوه فانه
لا يقربه الا عن يقين

(كتاب الايلاء)

صدر الآي الى ايلاء اي حلف وذكره بعد الطلاق لانه كان مطلقا في الجاهلية
ودقب الرجعة لارمول منها كالرجعية في مدة الاهمال من جهة امتناعه من
قربانها قوله وكان مطلقا في الجاهلية اي لارجعة فيه شوبرى (قوله حكمه)
وهو حل العصة (قوله وخصه) في التعبير بالتخصيص مسامحة اذ يقتضي ان هذا
فرد مما قبله مع انه ما يرله فالاولى التعبير بالقل وعجالة قل على الجلال فغير
الشرع حكمه الى ما سباني (قوله بما في آية الخ) اي من تربع اربعة اشهر والامثلة
او الطلاق (قوله من نسائهم) وانما عدى به من ودانما عدى بعلى لانه ضمن
منى البعد كما به قيل يولون بعد من انفسهم من نسائهم وقيل من النسبية اي
يملفون بسبب نسائهم وقيل بمعنى على وقيل بمعنى في على حذف مضافين فيهما اي على
ترك وطء او في ترك وطء وقيل من زائدة اي والذين يملفون نساءهم او ان آلى
يتعدى بعلى ومن ومن ثم قال أبو البقاء بقلا عن غيره انه يقال آلى من امرأته او على
امرأته شوبرى (قوله هو شرعا) فذبح على قوله وخصه بما في الآية واخذ الحلف من
يولون وترك الوطء والزواج والرجعة من قوله من نسائهم لان المعنى مبعدين انفسهم

دراة الحلف وكان طلاقا في الجاهلية فغيرا شرع حكمه وخصه بما في آية الذين يولون من نسائهم فهو شرعا
حلف زوج على الامتناع من وطء زوجته مطلقا او انكر من اربعة اكر كما يزخذ بما باقى والاصل فيه الآية السابعة

وهو حرام للإبذاء (أركانه) سنة (مخلف به) (مخلف) (عليه) ومدة ربيعة وزه بجان وشروطهم (مخلف به) (من كل منهما)
(وصية طلاق) من الزوج ولو كان (٣٦٣) عبداً أو مريضاً أو خصباً أو كافراً أو سكراناً أو كانت الزوجة أمة

أو برية أو صغيرة يتصور
وطأها فيما قدره من المدة وقد
بقي منها قدر مدة الإيلاء فلا
يصح من صبي ومجنون ومكره
ولا من شل أو حب ذكره ولم
يبق منه قدر الشبهة لغوات
فصد الإيلاء الزيجة بالامتناع
من وطئها إلا ما عفى نفسه
ولا من غير زوج وإن نكح من
حلف على امتناعه من وطئها
بل ذلك منه محض يمين ولا يصح
من رتقا وقرنا لما في المشلول
والجبوب وتقدم في الرجعة
صحت الإيلاء من الرجعة فالمراد
تصور الوطء وإن توقف على
رجعة (و) شرط (في المخلف
به كونه اسماء أو صفة لله تعالى)
تقوله والله أو والرحمن لا أطرك
(أو) كونه (الترام ما يلزم بنذر
أو تعليق طلاق أو عتق ولم
تصل اليمين) فيه (الأبعد أربعة
أشهر) تقوله إن وطأتك فله
على صلاة أو صوم أو حج أو عتق
أو إن وطأتك فضررتك طالق
أو فبدي حر لانه يمتنع من الوطء
بما علقه به من التزام القربة
أو وقوع الطلاق أو العتق
كما يمتنع منه بالحلف بالله تعالى
ونخرج بزيادتي ولم تصل إلى آخره
ماذا انحلت قبل ذلك تقوله

من نسائهم وقوله مع لقا أو أكثر يفهم من قوله ترأص أربعة أشهر لصدقه بمساده
أطلقوا أو زادوا على أربعة أشهر وقوله زوج أي يصح طلاقه ويصحب وطؤه
وقوله من وطء زوجته أي التي يمكن وطؤها أخذ من كلامه بعد والحلف حقيقة
أو حكماً فيشمل قوله أنت على كظهر أمي سنة مثلاً وقوله أو أكثر في معنى ذلك
تعليقه بمسبب الحصول فلا يرد كما في الشوبري فالتعريف حيث شذج مع مانع تدر
(قوله وهو حرام) أي كبيرة قياساً على الظاهر شوبري وحل وقول ع ش الأقرب
أنه معيرة (قوله تصور وطء) أي أكانه حساً ورمياً (قوله فلا يصح من صبي
ومجنون ومكره) وهذا مفهوم الشرط الثاني وقوله ولا من شل الخ مفهوم الشرط
الأول بالنظر للزوج قال حل والاشل نقبض لا ينسبط أو منسبط لا ينقبض وهذا
واضح في الأول وأما الثاني فهلا كتب به لانه بقدر على وطئها إلا أن يقال الوطء به
كلاوطء لانه هكذا العود لا يتنبيه فحرره وقوله شل بفتح الشين من باب تعب
كما في المصباح أي قام به شال والضم لغة عن (قوله ولا من رتقا وقرنا) مفهوم القيد
الأول أيضاً بالنظر للزوجة وقوله ولا من غير زوج مفهوم الركن رقيه أن شأن
الركن لا يخرج به لانه من أجزاء الماهية المحقق لها تأمل وأجيب بأنه يؤل إلى
الشرط فكانه قال وشرط المولى أن يكون زوجاً (قوله لما في المشلول والجبوب)
وضمته أنه لا يتغير الحكم بزوال الرتق والقرن لعدم قصد الإبذاء وقت الحلف
لأن زوال الرتق والقرن غير محقق بخلاف الصغر فإن زواله محقق ع ش على م
(قوله أو كونه التزام ما لا يلزم) ظاهره أن هذا حلف وهو كذلك لانه ما يتعلق به حث
أو منع أو تحقيق خير فهو أهم من اليمين الذي لا يكون إلا بالله تعالى أو صفة من صفاته
كما أفاده قل (قوله فيه) أي فيما ذكر من الالتزام والتعليق (قوله كقوله
إن وطأتك الخ) ولو كان به أو بما يمنع الوطء كمرض أو عيب أو غيبا فيه فقال
إن وطأتك فله على صلاة أو صوم أو نحوها فامداه بنذر المجازاة لا الامتناع من
الوطء فالظاهر كما قال الأذري أنه لا يكون مولى ولا أتما ويصدق في ذلك كسائر
نذر المجازاة شرح م لا لا المعنى أن سهل الله لي وطأتك (قوله فانه إيلاء) أي وظهار
فالصفة لها واحدة وهل هي مريجة نيم أو في الظاهر كناية في الإيلاء وعلى هذا
فيشكل قولهم ما كان مريجاً في بابه ووجدناه في موضوعه لا يكون مريجاً
ولا كناية في غيره وعبارة م لا لو قال أنت على كظهر أمي خمسة أشهر مثلاً فلا يصح
أنه يكون مولى مظاهراً وليس بحلف لكنه ينزل منزلة الحلف شوبري وهل تلزمه
كفارته أن لا ينظر أن قال والله أنت على كظهر أمي لزمه كفارته أن أرا أنت على

أن وطأتك على صوم الشهر الفلاني وهو مقتضى قبل مضي أربعة أشهر من اليمين فلا إيلاء وفي معنى الحلف الظاهر
كقوله أنت على كظهر أمي سنة فانه إيلاء كما سبقت في باب

وشرط (في الخلاف عليه ترك وطئ شرعي) فلا يبلاء بحلقه على امتناعه مرتبة بها غير وطئ ولا من طئها في درهما أو
لها في نحو حيض أو حرام ولو قال والله لا أطوك لافي الدبر قول والتصريح بشرعي من زيادة (و) شرط (في المدة زيادة) لها (على
رؤية أشهرين) وذلك بأن يطلق كقوله والله لا أطوك أو يزيد كقوله والله لا أطوك أبدا أو يزيد زيادة على الأربعة كقوله
والله لا أطوك خمسة أشهر أو يزيد بمسبعدة الحصول فيها كقوله والله لا أطوك (٣٦٤) حتى ينزل عيسى عليه الصلاة

والسلام أو حتى أموت أو حتى
أوموت فلا فاعلم أنه لو قال والله
لا أطوك خمسة أشهر فاذامضت
فوالله لا أطوك سنة كان يبلاء من فلها
المدة الباقية في الشهر الخامس بموجب
الايلاء الأول من القصة أو الضلاق
فإن طالبت فيه وفاء خرج عن مرجعه
وبالفناء الخامس تدخل مدة الأيلاء
لأنها في المطالبة بعد أربعة أشهر منها
بموجبه كما أن لم تطالب في الأيلاء
الأول حتى مضى الشهر الخامس
منه بلاقته به لا فاعلمه وكذا
أن لم تطالب في الثاني حتى مضت
سنة وخرج ذكر ما لو قيد بالأربعة
أو نقص عنها فلا يكون يبلاء بل مجرد
حلف وما لو زاد عليها يمينين كقوله
والله لا أطوك أربعة أشهر فاذامضت
فوالله لا أطوك أربعة أشهر أخرى فلا
يبلاء إذ بعد مضى أربعة أشهر لا يمكن
المطالبة بموجب الأيلاء الأول
لأنه لا يملكه ولا يملك في ذلك من المدة
من انعقادها وتبدت المدة بما ذكر
لأن المرأة تصبر من الزوج أربعة أشهر
وبعد ما يقضي مبرها أو يقل (و) شرط (في
نصيحة نفقة شرعية) أي الأيلاء وفي معناه
بر في الغنم وذلك أما صريح (كغيب

كظهوره في كفارة واحدة كذا جمع مريين الكلامين عن (قوله ترك وطئ)
أي كونه ترك وطئ (قوله قول) تخصيصه بما ذكر ربما يفيد أنه لو قال ذلك في قبلها
في الحيض أو الأحرام لا يكون مولى أو هو الممتنع ويفرق بأن الوطء في الدبر محرم لذاته
بخلاف غيره اه عن (قوله زيادة لمسا على أربعة أشهر) أي بمن يتأني فيه المطالبة
والرفع إلى المحاكم عس وزي وبعبارة م وفي الشارح زيادة على أربعة أشهر
ولو بلغه ثم نزل وفائدة كونه مولى في زيادة اللطافة مع تعذر الطلب فيها لا فحل
الأيلاء بمضيها ثم أي ثم لمولى ما يذاها وبالسهم من الوطء تلك المدة اه ويمكن الجمع
بينها بأن المراد بالأيلاء في عبارة زي الأيلاء المترتب عليه الأحكام الآتية وفي
عبارة م الأيلاء لمؤتم فقط وإن لم يترتب عليه ما يأتي من الأحكام فالكلام حيث
في مقامين (قوله بمسبعدة) الحصول فيها أو بمحقق عدمه كعود السماء من باب أولى
كما في قول (قوله أو حتى أموت الخ) كون الموت مستبعدا الحصول من حيث ما حلت
عليه انعروس من حب الحياة (قوله فاعلم) أي من قوله وشرط في المدة الخ (قوله
يمينين) أو أيان متصلة أو متفرقة بعضها عن بعض سواء قصد التأكيذ والاستئناف
أو أم أن شرح م ووعش ثم قال عس وما يأتي له قبيل الظاهر من قوله ولو كرر
ببر الأيلاء وأراد تأكيذا صدق بيمين الخ محذوف إذا تكررت الأيمان على شيء
واحد بخلاف ما هنا فإن الخلاف في عليه في الثانية مدة غير المدة الأولى (قوله كقوله)
هذا يخرج بقوله يمين (قوله فلا يبلاء) ثم بآثم آثم مطلق الأيلاء دون خصوص آثم
الأيلاء وخارج بقوله فوالله ما لو حذفه بأن قال فلا أطوك فهو يبلاء قطعا لا سهوا بين
واحدة اشتملت على أكثر من أربعة أشهر شرح م ر (قوله من انعقادها) أي اليمين
الثانية (قوله كغيب حشفة) أي ما اشتق منه وهذا غير لازم لأن المصادر صريحة
أيضا في نحو والله لا يملك مني تغيب حشفة في فرجك أو لا يقع مني جماع أو نيلك
في قوله ولا يدين في النيل كأن قال أردت النيل بالاصبع أو في الأذن ونحوها نعم
لو قال أردت به النيل في الدبر دين (قوله أولا غشاك) أي لا أطوك قال تعالى
فلما تغشاها حلت حلا خفيا (قوله ولو قال الخ) هذه فروع منبذة تعلق
بالعبارة (قوله فزال ملكه عنه) أو عن بعضه ح ل وفي ع ش أي عن كاه

حشفة) هو أي من قوله تغيب ذكر بزوج وطئ (وجاع) ونيل كقوله والله لا أغيب حشفتي بفرجك أو لا أطوك (قوله
أولا جمعت أولا أنيكان لاشتجارها في معنى الوطء فإن قال أردت بالوطء بالاندم وبالجماع الاجتماع لم يقبل في الظاهر
ويدين في الأذرع والظواهر به يدين أيضا فيما لو قال أردت بالفرج الدبر ولا يدين في النيل كما في التنبية والحاوي (أركان
كل خمسة ومائة) مباشرة وإتيان وغشيان كقوله والله لا ألامسك أو لا أباضك أو لا أبشرك أو لا أتيلك أو لا أغشاك فيفتقر
إلى بة نوح لعدم اشتجارها فيه (ولو قال إن وطئت فعدى حر فزال ملكه عنه) يموت

(قوله أو يسع لازم) أي من جهة ع ش (قوله لأنه وإن لزمه الخ) جواب عما يقال
الترامه العتق لا يضره لوجوبه عليه وقوله ذلك العبد أي بخصوصه وقوله زيادة الخ أي
لأن الواجب عليه بالظهار السابق ع بد منهم ح ف (قوله لا باطنا) أي فلا ظهار ولا إيلاء
باطنا ولا يعتق العبد لأنه جعل عتقه عن الظهار ولم يوجد فليحذر (قوله عتق العبد
عن الظهار) أي وانحل الإيلاء (قوله قول إن ظاهر) أي قبل الوطء لأنه حيثئذ
يتمتع من الوطء خوف العتق شوبري (قوله فإذا ظاهرا الخ) ذكره وإن كان قد علم
من كلام المصنف توطئة لما بعده قال الشوبري وهذا قيد اعتبار تقدم الظهار ثم
الوطء (قوله اتفاقا) فيكون قوله عن ظهاري لغوا فإن ظاهرا لزمه كفارة للظهار وقوله
بلفظ يوجد بعده كما إذا قال إن وطئت فعتق فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت فبطلت
(قوله المفيد له) أي للتطبيق وقوله بعده أي الظهار (قوله قال الرافعي الخ) غرضه
بقل كلامه تهديد المتن وحاصله أن يقال قوله قول إن ظاهرا محله إذا أراد المعلق أنه
إذا حصل الشرط الثاني وهو الظهار تعلق العتق بالاول وهو الوطء أي قصد أن
العتق معلق على و طء مسبق بظهار بخلاف ما إذا قصد أنه إذا حصل الشرط الاول
تعلق العتق بالثاني أي قصد تعليق العتق على و طء متبوع بظهار فلا يكون في هذه
الحالة موليا إذا ظاهرا قبل الوطء لكن التقيد المذكور إنما يؤخذ من قوله فإن
توسط الخ وأما ما قبله فأنما ذكره استيفاء لعبارة الرافعي وتوطئة لما هو المقصود تأمل
فقول المتن إن ظاهرا يحتاج إلى تهديد بن بأن يقال أي قبل الوطء وأراد المعلق هذا
المعنى أي القبلية ويلزم من إرادته أن تسهل مراجعته فهو قيد ثالث للمتن يعني
أن محل قوله قول إن ظاهرا أن يسر مراجعته المعلق وأن ينرى أن الظهار يحصل
قبل الوطء وأن يع في الخارج كذلك يدل على هذا التقيد كله قول الرافعي
الآتي وإن توسط بينهما الخ مع قول الشارح فإن تعذر مراجعته وقوله والأفلا أي
وإن لم يظاهرا قبل الوطء بل بعده ولم يظاهرا أصلا ولم يسر مراجعته أو قال ما أردت
شيئا إلا أي فلا يكون موليا في هذه الصور كلها (قوله بغير عطف) وكذا الوعطف
بالواو إن كان بالفاء أو بنم فلا بد من الترتيب شيئا (قوله فإن قدم الجزء عليهما) كقوله
أنت طالق إن قلت إن دخلت أو آخره عنهما كقوله إن قلت إن دخلت فانت
طالق قال في البهجة

فطالق إن قلت إن دخلت هو بعد أن أولا بعد آخر فقلت

وقوله فإن أراد الخ أي وعليه فيصير موليا إذا حصل الثاني الذي هو الظهار هنا شوبري
وقوله أيضا فإن أراد الخ في الجواب الذي ذكره نقص وتماه أن يقال فإن العبدية عتق

أو يسع لازم أو بغيره (زال
الإيلاء) لأنه لا يلزمه بالوطء
بعد ذلك شيء فلو عاد إلى
ملكه لم يعد الإيلاء (أو)
قال إن وطئت فعتق فبطلت (حر
عن ظهاري وكان) قد (ظاهر)
وعاد (قول لأنه وإن لزمه
عتق عن الظهار فعتق ذلك
العبد وتعميل عتقه زيادة
على موجب الظهار التزمها
بالوطء فإذا وطئ في مدة الإيلاء
أو بعده عتق العبد عن ظهاره
(والا) أي وإن لم يكن ظاهرا
(حكمهما) أي بظهاره وإيلائه
(ظاهرا) لا باطنا لا قراره بالظهار
وإذا وطئ عتق العبد عن
الظهار (أو) قال إن وطئت
فعتق حر (عن ظهاري) إن
ظاهرت (قول إن ظاهر)
والأفلا لأنه لا يلزمه شيء بالوطء
قبل الظهار لتعلق العتق
بالظهار مع الوطء فإذا ظاهرا
صار موليا وإذا وطئ في مدة
الإيلاء أو بعده عتق العبد
لوجود المعلق عليه ولا يقع
العتق عن الظهار اتفاقا لأن
اللفظ المفيد له سبق الظهار
والعتق إنما يقع عن الظهار بلفظ
يوجد بعده قال الرافعي وتقدم
في الطلاق أنه إذا علق بش مرتين

بغير عطف فإن قدم الجزء عليهما أو آخره عليهما عتق

ويكون موليا اذا تقدم الثاني على الاول ولا يعتق أى ولا ايلاء اذا قدم الاول
وهو الوطء وحاصل هذه المسئلة أن انصور أربعة ثقتان فيما اذا اعتبر المعلق حصول
الشرط الثاني قبل الاول وثقتان فيما اذا اعتبر حصول الشرط الاول قبل الثاني
وانه يكون موليا ويعتق العبد في واحدة منهما وهي ما اذا اعتبر حصول الثاني قبل
الاول وتقدم الثاني على الاول ويعتق العبد ولا يكون موليا في واحدة وهي ما اذا
اعتبر حصول الاول قبل الثاني وتقدم الاول على الثاني وان لا يعتق ولا ايلاء
في ثنتين وهما ما اذا اعتبر حصول الثاني قبل الاول وتقدم الاول على الثاني
في الخارج واذا اعتبر حصول الاول قبل الثاني وتقدم الثاني على الاول تأمل
وضابط هاتين الاخيرتين أن تقع الصفتان في الخارج على عكس مراد المعلق
(قوله في حصول المعلق) وهو الجزء وقوله وجود الشرط الثاني الخ لانه جعل الشرط
الثاني شرطا للاول فكأنه قال ان وجد منك كلام مشروط بدخول ومعلوم
أن الشرط يتقدم على المشروط فكأنه قال أنت طلق ان وجد منك كلام مسبق
بدخول فاذا قلت ثم دخلت لم يوجد الكلام المسبق بالدخول فلا تطلق تأمل
(قوله فينبغي أن يراجع) معتمد وقوله كما مر أى في كذا المرافعي في الطلاق (قوله
تعلق بالاول) أى تعلق الجزء الذي هو عبيد حر بالاول الذي هو الوطء فلو تقدم
الوطء لم يعتق لان تعلق اعتق بالوطء مشروط بتقدم الظاهر ولم يتقدم وعلى هذا
التقرير أعني أنه أراد ما ذكر يصير موليا اذا حصل الظاهر لانه حينئذ كتمنع من الوطء
خوف العتق شوبرى فحاصل هذه الارادة أنه ان قصد تعليق العتق على وطء مسبق
بظهار فلا يعتق اذا تقدم الوطء على الظاهر لعدم وجود المعلق عليه ولا ايلاء أيضا
تأمل (قوله أو انه اذا حصل الاول الخ) أى قصد تعليق العتق على وطء متبوع
بظهار قال سم وعلى هذا لا يصير موليا لانه قبل حصول الاول الذي هو الوطء
لا يمتنع منه لانه لا يترتب عليه العتق وبعد حصوله لا يخاف من حصوله مرة أخرى
اذ حصوله كذلك لا يترتب عليه شيء لانه حصل أولا وصار العتق معلقا على
مجرد الظهار هكذا يظهر فليتأمل (قوله عتق) أى اذا تقدم الوطء ثم وجد الظهار
(قوله أو قال ما أردت شيئا) أى لم أرد أن الاول شرط للثاني أو ان الثاني شرط للاول
وقوله فالظاهر أنه لا ايلاء ضعيف والظاهر أنه يكون موليا ويكون الشرط
الاول شرطا للثاني وجزائه كما أشار اليه بقوله لكن الا وفق الخ عن وجهه على
هذا التمسك بظاهر قول الشارح بعد أن يكون موليا ان وفى الخ وقد أفاد كلام غيره
وسم وحل أنه لا معنى له وان صوابه أن يقول أن يعتق الخ وان لا ايلاء في تلك

في حصول المعلق وجود
شرط الثاني قبل الاول وان
توسط بينهما كما صوره هنا
فينبغي أن يراجع كما مر فان
أراد أنه اذا حصل الثاني تعلق
بالاول فلا يعتق العبد اذا تقدم
الوطء أو انه اذا حصل الاول
تعلق بالثاني عتق انتهى فان
تعذر مراجعته وقال ما أردت
شيئا

فأما هـ أنه لا يبلاء فطلقا لكان الاوثق بما قدمه آية دل بالأمم الذين هادوا من أن الشرط الاول شرط لجملة الثاني
وجزأيه أن يكون موليا ان وطى (٣٦٧) ثم ظاهره وتقدم الثاني على الاول فيما قاله الرافعي مقارنته له كما به

الحال لانه يكون موليا قبل الوطء بالصيغة التي فالمسا فلا يفاء ر قوله أن يكون موليا ان
وطى مخ فضعيف عن الكلام اشارح غير صحيح بل قوله فالظاهر أنه لا يبلاء هو
الصحيح وانما التضعيف بالتصريب وهو قول سـ وغيره والصواب أن يقول لا عتق
لان الكلام فيه لا في الايبلاء (قوله معلة ما) أي تقدم الوطء على الظهارا وتاخر وقوله
أن يكون موليا صوابه أن يعتق العبد كما تطلق الزوجة فهاهنا موافق للطلاق لان
الزواج في العتق لا في الايبلاء ولعل نظره انتقل من العتق الى الايبلاء سم و ح ل
(قوله وتقدم الثاني) أي الظاهر على الاول أي الوطء فيما قاله الرافعي أي في الحكم
الذي قاله الرافعي وهو عتق العبد في صورة وعدم عتقه في أخرى فالصورة التي ذكر
فيها عتق العبد مفهوم قوله فلا يعتق العبد اذا تقدم الوطء فان مفهومه اذا تاخر الوطء
عن الظهار عتق العبد فيقال ومثل تقدم الظهار على الوطء مقارنته له أي في ترتيب
العتق عليه وان كان في صورة تقدم الظهار يكون موليا وفي صورة المقارنة لا يبلاء لانه
مشروط بتقدم الظهار والصورة التي ذكر فيها عدم عتقه مضمومة من قوله أو آيه اذا
حصل الاول تعلق بالثاني عتق أي اذا تقدم الوطء فان مفهومه أنه لو تاخر بان تقدم
الظهار أن العبد لا يعتق فيقال ومثل تقدم الظهار على الوطء مقارنته له أي في عدم
ترتيب العتق فعلم من هذا ان الصورة الثانية ذهكرها الرافعي مفهومها (قوله
مقارنته) بأن قارن الظهار الوطء في مسألة المتن (قوله بعد و طئها) راجع للبعض لان
مدلوله مؤنث أولا كتسا به التانيث من المضاف اليه (قوله لا يؤثر) أي في زوال
الايبلاء وعبارة شرج م ر فلا يزول الايبلاء (قوله من باب عموم السلب) هذا
يخالف المشهور من أن النفي اذا تقدم على كل يكون لسلب العموم كالم أخذ كل
الدراهم إلا أن يقال هذه القاعدة أغلبية بدليل قوله ولا تغلغ كل خلاف هـ ين وقد
الشو برى الفرق بينهما أن السلب اذا تسلط على كل فرد كان سلبا عاما لكل
فرد واذا تسلط على المجموع كان سلبا للعموم فقط أي للمجموع فلا يتمتع أن يثبت ذات
المساو لبعض الافراد (قوله أنه يزول فيهن) أي في الباقيات وهو المعتبر وذلك لان
اليمن واحدة وقد حنت فيها بوطى واحدة والحنث لا يتعدا عدم تكرار اليمن
فلا يخاف من وطء الباقيات شيئا ومدا را الايبلاء على الخوف من الوطء اهـ فيكون من
سلب العموم على القاعدة ولهذا كان متمدا (قوله كالم قال لا أطأ واحدة ممكن) أي
الآتي في قوله حنت وانحل الايبلاء في الباقيات اهـ (قوله وفيه بحث) قال في شرح
الروض وبحث الاصل انه اذا اراد تخصيص كل منهن بالايبلاء فالوجه عدم الانحلال
والا فليكن كقول لا آجاء ممكن فلا حنت الا بوطى جميعهن ومنعه البلقيني بأن

عليه السبكي (أو) قال ان
وطئت (فضررتك طالق قول)
من المخاطبة (فان وطى) في
مدة الايبلاء أو بعدها (طلقت)
أي الضررة لوجود المعلق عليه
(وزال الايبلاء) اذ لا يلزمه
شي بوطئها بعد (أو) قال
(لا يبيع والله لا أطوكن قول من
الرابعة ان وطى ثلاثا) منهن
في قبل أو بد بر حصول الحنث
بوطئها بخلاف ما اذا لم يوطئ
ثلاثا منهن لان المعنى لا أطأ
جميعهن فلا يحنث بما دونهن
(فالومات بعضهن قبل وطى
زال الايبلاء) لعدم الحنث
بوطى من بقي ولا نظار الى تصور
الوطء بعد الموت لان اسم الوطء
انما يتعلق على ما في الحياة
بخلاف موت بعضهن بعد
وطئها لا يؤثر (أو) قال لا يبيع
والله لا أطأ كالممكن قول
من كل) منهن لحصول الحنث
بوطى كل واحدة وهذه من
باب عموم السلب والتي قبلها
من باب سلب العموم وقضية
ما ذكر انه لو وطى واحدة
لا يزول الايبلاء في الباقيات
وهو ما رجحه الامام لتضمن ذلك
تخصيص كل منهن بالايبلاء
والذي في الروضة والشرحين

عن تعميم الاكثرين أنه يزول فيهن كالم قال لا أطأ واحدة ممكن وفيه بحث الشيخين ذكرته مع الجواب عنه في شرح الروض

ولو قال والله لا أطأ واحداً منكم فان قصد الامتناع عن واحدة معينة قول منها فقط او واحدة مهمة عن غيرها وعن كل واحدة او أطلق قول منهن فلو طأ واحدة منهن حنث واحمل الابلاء في ١٠ باقيات (او) قال والله (لا أطأك سنة الامرة) مثلاً (قول ان وطئ وبقى من السنة أكثر من) الاشهر (الاربعة) لحصول (٣٦٨) الحنث بالوطء بعد ذلك بخلاف ما اذا بنو

اربعة أشهر أو أقل فليس بمول بل خالف (فصل في احكام الابلاء) * من ضرب مدة وغيره (يمهل) وجوبا للمولى ولو (بلا قاض اربعة أشهر) اما (من الابلاء او) من (زوال الردة) والمانع الا تبين كصغر الزوجة ومرضها (او) من (رجعة) لرجعية لا من ابلاء منها لاحتمال ان تبين وانما لم يحتج في الامهال الى قاض لثبوت بلائية السابقة بخلاف العنة لانها مجتهد فيها (وقطع المدة) أي الاشهر الاربعة (ردة بعد دخول) ولو من أحدها وبعد المدة لا ارتفاع النكاح أو اختلاله ما فلا يحسب منهن المدة وان أسلم المرتد في العدة وشمل الردة لما بعد المدة من زيادة (ومانع وطئ بها) أي بالزوجة (حصى أو شريحى غير نحو حيض) كنفاس وذلك (كمرض وجنون ونشوز وتلبس بفرض نحو صوم) كاعتكاف وأحرام فرضين لا امتناع الوطء معه بمانع من قبلها (وتستأنف) المدة (بزواله) أي القاطع ولا تبني على ماضى لا انتفاء التوالى المعتبر في حصول الاضرار أما غير المانع كصوم نقل أو المانع القائم به مطلقاً وبها وكان نحو حيض فلا يقطع المدة لان الزوج متمكن من تحليها ووطئها في الاولى والمانع من قبله في الثانية

الحنث الواحد على متعدد يجب تعلق الحنث بأى واحد وقع (قوله عينا) أى لزمه تعيينها (قوله قول منهن) عملاً بأرادته في الاولى وحملها على عموم السلب في الثانية فان النكحة في سياق النفي للعموم شورى (قوله الامرة قول) فان لم يطأ حتى مضت السنة احمل الابلاء ولا كفارة عليه ولا نظر لاقتضاء اللفظ وطئه مرة لان القصد منع الزيادة عليها لا ايجادها شرح م ر (فصل في احكام الابلاء) * (قوله يمهل) أى عن المطالبة م ر (قوله الا تبين) أى فى قوله ويقطع المدة ردة بعد دخول ومانع وطء بها (قوله ويقطع المدة) أى بطلها ويلغىها كلها ان طرأ بعد نكاحها وبعضها ان طرأ المانع في الاثناء لكن هذا التعميم في الردة وأما بالنسبة للمانع الآتى فالمراد أنه يقطع ماضى ان طرأ فى اثنتائها وأما طريقه بعد تمامها فلا يضركا فى عب ويشير لهذا من يدعي الشارح حيث قال فى الردة ولو من أحدها وبعد المدة ولم يقل مثله فى المانع المذكور (قوله بعد دخول) أى أو استدخل منى الزوج المحترم واحترزه عما قبل ذلك فان النكاح يتقطع لا محالة فلا ابلاء عن وقوله وبعد المدة من تمام الغاية أى ولو كانت الردة بعد فراغ المدة والمراد بقطعها عدم حسابها (قوله لا ارتفاع النكاح) أى فيما اذا استمرت الردة بعد انتفاء العدة وقوله أو اختلاله أى فيما اذا زالت الردة فى العدة وقوله فلا يحسب منهن المدة هذا لا يحتاج اليه مع قوله فيما سياتى وتستأنف بل وبما يؤهم أن معنى القطع عدم الحسبان لا الاستئناف فأمل ع ش (قوله وان أسلم) الاولى جعل الوار للرجال وذلك لان المرتد اذا لم يسلم فى العدة تبين بالردة فلا معنى لعدم حسبان مدة الردة من المدة اذ هذه الصورة كالتى احتز عنها بقوله بعد دخول فأمل (قوله وتلبس بفرض نحو صوم) أى ولو نذرا أو كفارة أو قضاء فوريار كذا قضاء موسع على المعتمد خلافاً لابن حجر والاعتكاف الواجب كذلك ويمنع الاحرام ولو نفلاً وبلا اذن على المعتمد ولا يكلف فى نحو الصوم الوطء ليلا اه قل على الجلال (قوله فرضين) ليس قسماً بالنسبة للاحرام كما فى شرح م ر لان نكاحه يجب بالشروع فيه (قوله لا انتفاء التوالى) هذا التعليل لا يوحدها اذا طرأت الردة بعد المدة (قوله مطلق) أى سواء كان مانعه من الوطء فرضاً كصوم واعتكاف مندورين أم لا كمرض ع ش أى وسواء كان المانع شرعياً أو حسبياً (قوله من تحليها) أى اخراجها من الصوم بإبطاله وعبارة م ر ولانه متمكن من وطئها مع نحو صوم النقل انتهى والظاهر أن قول الشارح ووطئها من عطف السبب على المسبب (قوله ثم ان لم يف) القياس

ولعدم خلو المدة عن الحيض غالباً فى الثالثة وألحق به النفاس لمشاركته له فى أكثر الاحكام والتصريح
بأن المانع الشرعى يقطع المدة من زيادته (فان مضى) أى المدة (ولم يطأ ولا مانع بها) أى بالزوجة (طالبة بفترة) أى رجوة
فى الوطء الذى اشتهى بالابلاء (ثم) ان لم يف طالته بطلاق للآية السادسة

(ولو تركها) فان لم يأتها طائفة (٣٦٩) بذلك لحد الضرر وليس لسيد الأمة مطالبة لان التمتع

حقها وينتظر بلوغ المراجعة
ولا يطالب وليها لذلك
وما ذكرته من الترتيب بين
مطالبها بالفتنة والطلاق هو
ما ذكره الرافعي تبعاً لظاهر
النص وقضية كلام الاصل
انها تردد الطلب بينهما وهو
الذي في الروضة كما صلتها في
موضع وصوب الزركشي
وغیره الاول (والفتنة) تحصل
(بتغيب حشفة) او قدرها
من فاقدها (يقبل) فلا يكفي
تغيب ما دونها به ولا تغيبها
بد برلان ذلك مع حرمة الثاني
لا يحصل الغرض ولا يذوق
البكر من ازالة بكارتها كما نص
عليه الشافعي وبعض الاصحاب
اما اذا كان ممانع كحيض
ومرض وصغر فلا مطالبة لها
لا متناع الوطء المطلوب حينئذ
(وان كان المانع به) أي بالزوج
(وهو طبعي كمرضه) تطالبه
(بفتنة لسان) بأن يقول
اذا قدرت فبت (ثم) ان لم يفت
طالبتة (بطلاق) وهذا من
زيادتي (أو شرعي كاحرام)
وصوم واجب (في) تطالبه
(بطلاق) لانه الذي يمكنه
لحرمة الوطء (فان عصي
بوطن) ولو في الدبر لم يقيد
ابلاء به ولا باقبل (لإبطال) ٩٣ بحث لانحلال اليمين (فان إياها) أي الفتنة والطلاق (طلق عليه القاضي

وسمه بالياء لانه من فاء يني فأتى خبره حمزة ويمكن تخصيصه بأنه سكن أو لا قبل
دخول الجازم تخفيفاً ثم حذفت الياء قصار يني حمزة ساكنة أبدلت باليسكونها
بعد كسرة ثم ادخل الجازم وثبت الياء العارضة من الأصلية فحذفت الجازم
عش على م ر وفي نسخة اثبات الياء (قوله ولو تركها) أي يسكونها
عن المطالبة أو بإسقاطها له كما في شرح م ر (قوله فان لم يأتها طائفة) عبارة
م ر قلها المطالبة ما لم تنته مدة اليمين لتحدد الضرر هنا كالأعسار بالتفقة بخلافه
في العنة والعيب والأعسار بالمهر لانه خصلة واحدة اه بالحرف (قوله انها ترد
الطلب بينهما) معتمد (قوله والفتنة) بكسر الفاء وفتح الهمزة كما ضبطه الزركشي
فاستغنى وكذا قال جبر بكسر الفاء مع المد وقال م ر فتح الفاء وكسرها (قوله بتغيب
حشفة) أي مع الانتشار كالتحليل وان حرم الوطء أو كان يفعلها فقط وان لم يفعل به
اليمين لانه لم يطأ م ر وسمى الوطء فبئس لانه من فاء اذا رجع فقد رجع للوطء بعد
ان حرمه على نفسه شيئاً وقوله بتغيب حشفة أي ولونا سبياً أو مجنوناً أو مكرهاً
أو نائماً أو جاهلاً وكذا يقال فيها فلا مطالبة لها ولا تفعل اليمين في ذلك كله وانما
تسقط مطالبتها فقط فان وطئ بعد ذلك وهو كامل حنث وزمه ما التزم اه قل
على الجلال (قوله ولا تغيبها بذر) أي لا تحصل به فتنة لكن تفعل به اليمين وتسقط
المطالبة لانه من فاء فان أريد عدم حصول الفتنة به مع بقاء الإيلاء تعين تصويره بما اذا
حلف لا يطؤها في قبائها وما اذا حلف ولم يقيد لكان فعله فاسياً لليمين أو مكرهاً
فلا تفعل به شرح م ر (قوله في البكر) ولو غوراه م ر (قوله وهو طبعي) ان كان نسبة
الى الطبيعة فالقياس فتح الطاء والباء وان كان الى الطبع فبكون الباء مع فتح
الطاء شوبري وقوله فالقياس الخ وذلك لان القياس في النسبة الى فعلية فعل كما قال
ابن مالك وفعل في فعلية التزم (قوله كاحرام) أي لم يقرب تحللها منه كما ذكره الرافعي
بأن كان ثلاثة أيام فأكثروا ما اذا كان دون ذلك فببطلان طلب الامهال وقوله وصوم
واجب أي ولا يستهل الى الليل اما اذا استهل الى الليل فانه يبطل كما يؤخذ من شرح
م ر وجر (قوله طلق عليه القاضى) فيقول أو قمت على فلان طلقة أو حكمت
على فلان في زوجته بطلقة ونحوها ولا يصح أن يقول طلقها بدون عنه ولا يقع
ويشترط في تطليقه حضوره لينبأ امتناعه الا أن تعذر بنحو غيبة أو توار شوبري
فلو طلق عليه وبأن أن المولى وطئ قبل تطليقه لم يقع طلاقه ولو وقع طلاق القاضى
والمولى معاً نفذ طلاق المولى جزماً وكذا القاضى في الأصح بخلاف ما لو باع الحاكم
مال الغائب وتبين أن الغائب باعه في ذلك الوقت فانه يقدم على بيع الحاكم
ابلاء به ولا باقبل (لإبطال) ٩٣ بحث لانحلال اليمين (فان إياها) أي الفتنة والطلاق (طلق عليه القاضي

لأن بيع المالك أقوى ولم تقل ببيعة بيع الحياكم أيضا كما هنا لأنه لا يـ كن وقوع
البيع من اثنين بخلاف الطلاق (قوله طلقة) خرج ما زاد عليها فلا يقع كالأوبان
أنه فاء أو طلق فإن طلقها ثم طلقها الزوج نفذت طلاق الزوج أيضا وإن لم يعلم بطلاق
القاضي كما صححه ابن القطان شرح م رويه علم أن طلقه القاضي رجعية وأما قول
م رطلق عليه طلقة واحدة وإن بانت بها فعناء كما قال ع ش بأن لم يبق لها من
عدد الطلاق غيرها (قوله لا يقال) كان الأولى تقديمه على قوله فإن أباهما (قوله
بنا في عدم حصول الفية بالوطء) أي مع القاطنة بالنسبة لانحلال اليمين والحنت
والكفارة حل (قوله يمنع ذلك) أي المناقاة قوله كالأوطى مكرها أو ناسيا (أي
فإن المطالبة تسقط ولا تحصل الفية عزيزي وقول زى التنظير بالنسبة لعدم
انحلال اليمين وإن حصلت الفية فلا منافاة بين ما هنا وما في شرح الروض
من حصول الفية في الأوطى مكرها أو ناسيا غير ظاهر بالنسبة للوطء في الدبر
لانحلال اليمين به كما صرح به الشارح وم رولا يلزم موافقة كلامه هنا كما في شرح
الروض لا يمكن أنه جرى هنا على خلاف ما هناك قال بعضهم وما فائدة عدم حصول
الفية مع سقوط المطالبة وانحلال اليمين إلا أن يقال المراد عدم حصول الفية
الشرعية القاطنة لا ثم ما بقي من المدة اهـ قل على الجلال والفية الشرعية
تحصل بوطى في قبل مع العمد والاختيار هذا وقد صرح في شرح الروض والبهجة
بحصول الفية في الأوطى مكرها أو ناسيا ومن ثم استشكل سم التنظير في قوله
كالأوطى الخ بوجهين الأول تصريح الزركشي وشرح الروض والبهجة بحصول
الفية بالوطء مكرها أو ناسيا الثاني عدم انحلال اليمين بذلك وظاهر تشبيه الشارح
خلاف ذلك وأصل ما هنا طريقة له أجاب ح في بأن المراد بحصول الفية سقوط
المطالبة ولا تنحل اليمين مع النسيان والأكرام لأن فعلهما كلا فعل (قوله وقع)
يجل على ما إذا وجد مجرد التمايق إلا أن قال إن وطأته الله على عتق والاختيار بينه
وبين كفارة يمين شوبري

(كتاب الظهار)

(قوله لأن صورته الأصلية) أي سيغته المتعارفة في الجاهلية أو الغالبة وقوله وخصوا
الظهار أي بالأخذ منه مع أنه يجوز التشبيه بغير الظهور كالبدن فكانوا يقولون كتاب
البدن أو كتاب الروس أو غير ذلك (قوله مكرها أو ناسيا) أي إذا وطئت فهو
كناية تلزم بحية انتقل من الظاهر إلى الموكوب ومنه إلى الموطوء والمعنى أنت محرمة
على لا مركبين كالأثر كركب الأم قلله الشهاب عن الكشف (قوله وكان طلاقا) أي

طلقة) نسيابة عنه بسؤالها
له لا يقال سقوط المطالبة
بالوطء في الدبر بنا في عدم حصول
الفية بالوطء فيه لا يمنع ذلك
إذا يلزم من سقوط المطالبة
بحصول الفية كالأوطى مكرها
أو ناسيا (ويجمل) إذا استهل
(يوما) فأقل لي في فيه لأن مدة
الإبلاء مقدرة بأربعة أشهر
فلا يزداد عليها أكثر من مدة
التمكن من الوطء عادة كزوال
نعاس وشبع وجوع وفراغ
صيام (ولزمه بوطئه) في مدة
إبلائه (كفارة يمين) بقيد
زوجه بقولي (أن حلف بالله)
فإن حلف بالتمام ما يلزم فإن
كان بقربة لزمه ما التزمه
أو كفارة يمين كما سيأتي في باب
النذر أو بتطبيق طلاق أو عتق
وقع بوجود الصفة

(كتاب الظهار)

مأخوذ من الظاهر لأن صورته
الأصلية أن يقول لزوجته أنت
على كظها رأي وخصوا الظاهر
لأنه موضع الركوب والمرأة
مركوب الزوج وكان طلاقا

في الجاهلية كالأبلاء فغير الشرع حكمه إلى تحريمها بعد العود و لزوم الكفارة كما سيأتي وحقيقته الشرعية تشبيه الزوج زوجته في الحرمة بمجرمه كما يؤخذ (٣٧١) مما يأتي والأصل فيه قبل الإجماع آية والذين يظاهرون من نسائهم وهو

حرام لقوله تعالى وأهم ليقولوا
منكر من القول وزورا (أركانه
أربعة مظاهر ومظاهر منها ومثبه
به وصيغة وشرطي المظاهر كونه زوجا
يصح طلاقه) ولو عبدا أو كافرا أو
نفسيا أو مجنونا أو مسكرا فلا يصح
من غير زوج وان نكح من ظاهرها
ولا من صبي ومجنون ومكره فتعديري
يصح طلاقه أولى بما عبر به (و) شرط
(في المظاهر منها كونها زوجة) ولو
صغيرة أو مجنونة أو مريضة
أو رقبا أو قرنا أو كافرة أو رجعية
(لا أجنبية) ولو معتلة أو أمة
كالطلاق فلا قال لأجنبية إذا
نكحت فانت على كظها رأي وقال
السيد لامته أنت على كظها رأي
لم يصح (و) شرط (في التشبه به كونه
كل) أنتي محرم (أو جزء أنتي محرم)
بنسب أو رضاع أو مصاهرة (لم تكن
حلالا) للزوج كبنته وأخته
نسب ورضعة أبيه وأمه وزوجة
أبيه التي نكحها قبل ولادته بخلاف
غير التي من ذكر وخشي لانه ليس
محرم للتمتع وبخلاف أزواج النبي
صلى الله عليه وسلم لان تحريمهن ليس
للمحرمة بل لشرفه صلى الله عليه
وسلم وبخلاف من كانت حلاله
كزوجة ابنه وملاعنته لظهور تحريمها
عليه (و) شرط (في الصيغة لفظ
بشعره) أي بالظهار وفي معناه ما مر

بأنه لا حل بعده بالرجعة ولا يعقد لان المرأة المظاهر منها زوجها التي هي سبب
في نزول قدس الله الخ لما جاء النبي صلى الله عليه وسلم وأظهرت ضرورتها بأن
معها من زوجها مخارا ان ضمتهم اليها جاعوا وان ردتهم الى أبيهم ضاعوا لانه قد كان
عنى وكبر وليس عنده من يقوم بهم وجاء زوجها النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقاد
فلم يرشده الى ما يكون سببا في عودها الى زوجها بل قال حرمت عليه فلو كان رجعا
لارشده الى الرجعة أو باننا نحل له بعدد لانه بعدد نكاحها مع ش على م ر ف كررت
قولها المذكور للنبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول لها كل مرة حرمت عليه ثم قالت
اشكوا الى الله فأتى ووحدني فنزل قوله تعالى قد سمع الله الآيات وهو ناسخ
للتحريم المذكور كما قاله ح ل أي نسخ بوجوب الكفارة (قوله في الجاهلية)
بل وفي أول الاسلام أيضا برماوى (قوله فغير الشرع حكمه) وهو الفرقة بالطلاق
(قوله بمجرمه) أي أنتي لم تكن حلاله كما يأتي (قوله حرام) أي كبيرة (قوله ولو عبدا)
وان لم يتصور منه التكثير بالاعتاق لا مكان تكفيره بالصوم (قوله أو مجنونا) والفرق
بينه وبين الأبلاء حيث لا يصح منه لان المقصود من الإجماع لانه ان ارادنا
ما يشمل التمتع ح ل (قوله كونها زوجة) فديقال هو معلوم مما قبله وهو زوج
وقد يقال انه أتى به ليرتب عليه قوله ولو أمة الخ ح ل وفيه انه من كلام الشارع
(قوله أو صغيرة) وان لم تطق الوطء (قوله أو جزء أنتي) أي جزء ظاهر بخلاف الباطن
كالكبد فلا يكون ظهرا لان شرط الظهار ان يشبه الظاهر بالظاهر بخلاف ما لو شبه
الباطن بالباطن أو الظاهر بالباطن أو عكسه فلا يكون ظهرا في الثلاث (قوله
أو رضاع) أي كرضعة أبيه وأمه كما في الشارح لا مرضعته لانها كانت حلاله قبل
الارضاع (قوله لم تكن حلاله) أي لم يسبق لها قبل صيرورتها محرما حلاله حل
أي حاله فحل له فيها بعد ولادته (قوله قبل ولادته) أي أو معها شوبرى بخلاف
التي نكحها بعد ولادته لانها كانت حلاله فطرا تحريمها (قوله لانه) أي الغير
(قوله لظهور تحريمها) ولانها لما حدث له في وقت احتمال ارادته حجر (قوله كانت)
أصل التركيب اتسانك على كركوب ظهري فحذف المضاف وهو اتسان فانقلب
الضمير المحرور ضمير امرؤ فاعفصار أنت ثم حذف المضاف الثاني وهو كركوب برماوى
(قوله أو يدك) وان لم يكن لها يد فهو من التعبير بالعض عن الكل سم و برماوى
فان قلنا انه من باب السراية لم يكن ظهرا وكالبسد الشعر والظفر وكل جزء من
الاجزاء الظاهرة بخلاف الباطنة كالكبد والقلب فلا يكون ذلك ظهرا ح ل
وعبارة البرماوى فلا يكون ذكرها ظهرا في التشبه والمثبه به لانه لا يمكن التمتع بها

في الصمان وذلك اما (صريح كانت أو رأسك أو يدك) ولو بدون على (كظها رأي

أو كسبها أو دها) لا شتارها في معنى ما ذكر (أو كناية كانت كأي أو كمينها أو غيرها مما يذكر الكرامة) كراسها وروحها لا احتمالها الظاهر وغيره وتعيير بذلك أهم مما عير به (٣٧٢) (ومع توقيته) كانت كظهر أي يوما

أو شهر أو قنيليا اليمين فانت كظهر أي خمسة أشهر ظهرا وموت لذلك وإيلاء لا متناعه من وطء ما فوق أربعة أشهر (و) مع (قوله) لانه يتعلق به التحريم كالطلاق والكفارة كاليمين وكل منهما يقبل التعليق (قوله) قال ان ظاهرت من ضررت فانت كظهر أي قظا هر منها (قظا هر منها) عملا يقتضي التخيير والتعليق (أو) قال ان ظاهرت (من فلانة) فانت كظهر أي (وفلانة أجنبية أو) ان ظاهرت (من فلانة الأجنبية) فانت كظهر أي (قظا هر منها قظا هر) من زوجته (ان كذا) أي الأجنبية (قبل) أي قبل ظهارة منها (أو) أراد اللفظ أي ان تلفظت بالظهار منها الوجود المعلق عليه بخلاف ما اذا لم ينكها قبل ولم يرد اللفظ لا تنفاه المعلق عليه وهو الظهار الشرعي (أو) قال ان ظاهرت (من فلانة وهي أجنبية) فانت كظهر أي قظا هر منها قبل النكاح أو بعده (فلا) يكون مظاهرا من زوجته لاستقلال اجتماع ما عاق به ظهارها من ظهار فلانة وهي أجنبية (الآن) أراد أي اللفظ وظاهر قبل

حتى توصف بالحرمة وهذا هو المعتمد وخرج بالاعضاء الفضلات فلا ظهار بها مطلقا كالابن والمثني وقوله فلا يكون ذكرها ظهارا أي لا صريحا ولا كناية كما اعتمدت على م (قوله أو كسبها) انظر إعادة الكاف في جسمها وفي عينها ولعل فائدة إعادتها فائدة ان كلا صيغة مستقلة لا ان الصيغة مجموع المصروفات تأمل شو برى وفيه ان أو تقيده هذه الفائدة وتوهم كونهما بمعنى الواو بعيدا أيضا لو كانت فائدة الكاف ما ذكر كان عليه أن يأتي بها في بدنها تأمل (قوله كانت كأي) ولو قال أنت على حرام كما حرمت أي فلا وجه أنه كناية ظهارا وطلاق شرح م (قوله وروحها) وعدوا الروح من الاعضاء الظاهرة لانها متعلقة بجميع البدن ظاهرة وباطنة (قوله قنيليا اليمين) أي على الطلاق لانه يشبهه كلاما من اليمين والطلاق كما سينبه عليه في شبه اليمين من حيث الكفارة والطلاق من حيث التحريم ومثل الزمان المكان كما نقل عن شيخنا في شرحه عن الشارح كانت على كظهر أي في البيت فحرم التمتع بها في ذلك البيت بدون غيره اه ح ل (قوله ظهارا وموت) فاذا وطئ في المدة لزمت كفارة واحدة فان حلف بالله كأن قال والله أنت على كظهر أي خمسة أشهر لزمت كفارتان وهذا ما جمع به شيخنا بين قول من أطلق وجوب كفارة واحدة في اظهار الموقت ومن أوجب كفارة بين فيه ح ل (قوله لذلك) أي تغليب اليمين (قوله وكل منها) أي الطلاق واليمين وتعليق اليمين في غير الإيلاء كأن يقال والله لا كلك ان دخلت الدار فسقط ما قدي قال اليمين لا يصح أن يطلق وقد قال اليمين في ذلك ليست معلقة والمعلق انما هو المحلوف عليه وينبغي أن يصور بما اذا قال اذا جاء زيد فوالله لا كلك مثلا حرر اه ح ل (قوله وفلانة أجنبية) أي في الواقع ولم يتلفظ الظاهر به بخلاف قوله بعدوهي أجنبية فانه من تمة كلامه على جهة الشرط (قوله الأجنبية) هذا من صيغة المظاهر ليغاير ما قبله وذكر الأجنبية للحريف لا للاشتراط كما قاله الشوري لانها لو كانت الاشتراط بأن جعل كونها أجنبية شرط في ظهاره لتكرر مع قوله الاتي وهي أجنبية (قوله ونوي بالثاني) أي وحده فلا مناف في قوله ونوي بها طلاقا أو ظهارا (قوله ولومع الآخر) الاولى أن يقول ولومع غيره بأن نوي الظهار وحده أو الظهار مع الطلاق أو الظهار مع العتق أو الثلاثة فيشمل أربع صور (قوله أو نوي بكل منها ظهارا) ولومع الطلاق اشتمل على أربع صور لان الاول اما أن ينوي به الظهار وحده أو مع الطلاق فهذا حالان والثاني كذلك والحاصل من ضرب حالين الاول في الثاني أربعة أحوال شو برى (قوله ولومع الطلاق) يصدق بما اذا نوي بالثاني ظهارا وحده أو مع الطلاق وهذا مكرر مع قوله

فكانها) فظاهرا من زوجته وهذا من زيادتي (أو) قال أنت (طالق كظهر أي ونوي بالثاني معناه) وبالثاني ولومع معنى الاول بأن نوي بالاول طلاقا أو طاق وبالثاني ظهارا ولومع الآخر أو نوي بكل منها ظهارا ولومع الطلاق

وبالشأن الخ ويحسب بأنه نوى هنا بالثاني ظهارة واحدة أو مع الطلاق مع كونه نوى
 بالاول ظهارة واحدة أو مع الطلاق وفيما قبله نوى بالشأن ظهارة واحدة أو مع الطلاق
 مع كونه نوى بالاول مطلقا أو طلقا فالنظر المجموع لا يسكل على انفراد حتى يلزم
 التكرار وبهذا يحسب أيضا قوله الثاني في لثاني ظهارة أو مع الطلاق (قوله
 أو نوى بالاول غيرها) أي غير الظهارة والطلاق كالعتق والايلاء وحل الوثاق فيه
 كيف يقع حيثئذ الطلاق مع قوله لا بد في الطلاق أن يقصد لفظه لمعناه الآن يقال
 محل اشتراط ذلك حيث وجد الصارف حل (قوله والطلاق فيها) أي المسائل العشرة
 (قوله كناية فيه) أي في الظهارة (قوله كلمة الخطاب) أي أنت (قوله قال أنت طالق
 الخ) أي ليس المقدر كالمفوض به حتى يكون مريضا في الظهارة (قوله والافعال الطلاق) أي
 وإن لم ينو بالثاني وحده معناه بأن لم ينو أصلا أو نواه به مع الآخر وقتئذ الأسبغة
 عشر سورة كلها سوى الأخيرة خارجة بقول المتن ونوى بالشأن معناه منها أربعة
 مركبة وهي الثانية والثالثة والرابعة مع قوله بعد أو نوى بهما غيرها قال العلامة
 ق ل والحاصل أن يقال أن اللفظ الاول إما أن ينوي به الطلاق وحده أو الظهارة
 وحده أوهما أو غيرها كالعتق أو الطلاق مع الغير المذكور أو الظهارة معهما أوهما
 مع أو لم ينو شيئا وهي صورة الاطلاق فهذه ثمانية أحوال في الاول ويأتي مثلها
 في الثاني وهذه أربعة وستون من ضرب ثمانية في ثمانية نصفها وهو ما فيه نية الظهارة
 باللفظ الثاني يقع فيها جميعا ونصفها وهو ما ليس فيه ذلك يقع فيه الاول فقط أو
 ويضم لذلك ما إذا ركب الكلمتين وجعلهما كلمة واحدة مع الصور الثمانية
 بأن يقصد بهما مع الطلاق أو الظهارة أوهما أو غيرها أو الطلاق مع الغير الخ فيقع
 الطلاق في هذه أيضا فيكون وقوع الطلاق وحده في أربعين كما قاله الشيخ
 عبدربه الديوب فتكون الصور اثنين وسبعين وإذا نظرنا لكون الطلاق
 رجحيا أو بائنا كانت الصور مائة وأربعة وأربعين بضرب اثنين في اثنين
 وسبعين وقوله نصفها وهو ما فيه نية ظهارة أي بأمر يقصد الظهارة وحده أو مع
 الطلاق أو مع الغير أوهما مع الغير تضرب في الثمانية التي في الاول وقوله نصفها وهو
 ما ليس فيه ذلك الخ بأن نوى بالثاني الطلاق أو الغير كالعتق أو الطلاق مع الغير
 أو أطلق بأن لم ينو شيئا وهي الأربعة الباقية من الثمانية الثانية تضرب في الثمانية
 الاولى يحصل ما ذكره (قوله أو نوى بهما) أي ما فلا يتكرر مع قوله أو الطلاق (قوله
 ولعدم استقلال لفظ الظهارة) أي لكونه جزءا من الكلام وليس كلاما مستقلا
 لعدم وجود أنت فيه وقوله مع عدم نية الخ دفع لما ورد على التعليل من أنه موجود

أو نوى بالاول غيرها وبالثاني
 ظهارة أو مع الطلاق
 (والطلاق فيها) (رجحيا وقفا)
 لصفة ظهارة الرجعية مع
 صلاحية كظهور أي لأن يكون
 كناية فيه فانه إذا قصدت
 كلمة الخطاب مع ويصير كناية
 قال أنت طالق أنت كظهور أي
 (والا) بأن أطلق فيها أو نوى
 بهما مطلقا أو ظهارة أوهما أو نوى
 بكل منهما الا آخر أو الطلاق
 أو نواه أو غيرها بالاول ونوى
 بالثاني طلاقا أو أمانة الثاني
 نوى بالاول معناه أو معنى الا
 أو معناه أو غيرها أو أطلق
 الاول ونواه بالثاني أو نوى بهما
 أو بكل منهما أو بالثاني غيرها
 وكان الطلاق بائنا (فالطلاق
 يقع لا يأنه بصريح لفظه) (وقفا
 أي دون الظهارة لا تنفاء الزوجية
 في الأخيرة ولعدم استقلال
 لفظ الظهارة مع عدم نية بلفظه
 في غيرها

فيمّا قبل الامع وقوه ههنا (قوله ولفظ الطلاق الخ) جواب سؤال وارد على قول
المتن والا فالطلاق فقط بالنسبة للصورة الخامسة وهي قوله أو نوى بكل منهما
الآخر وحاصل الا براد أن يقال إذا نوى بالطلاق ظاهرا هلا وقع به الظاهر ويكون
الطلاق واقعا بالتأني لان الغرض أنه نوى به الطلاق وقوله دل الرافي وارد على
قول المتن أيضا بالنسبة للشق الثاني من هذه الصورة وحاصل الا براد أن يقال إذا
نوى بالتأني الطلاق فهلا وقع به طلاق غير الذي أوقعه بالاول أي مع أن عبارة
المتن تقتضي أنه لم يقع به طلاق آخر لان قوله والا فالطلاق فقط ظاهر في ان الواقع
طلاق واحد لا طلاقان (قوله كما في الطلاق) أي من ان ما كان صريحا في بابه
ووجدت في موضوعه لا يكون كناية في غيره (قوله فيما إذا نوى بكل منهما
الآخر) أي وذلك في الصورة الخامسة مما بعد الا لكن بحث الرافي يتأني أيضا
في السادسة والسابعة والثامنة والثالثة عشر فلا يثنى خصه بالخامسة (قوله
ويمكن أن يقال) هو قول القول وقوله وقد نوى به أي بقوله كظهر أمي اه ح ل
(قوله وهو) أي ما قاله الرافي صحيح هذا كلام مردود لان الغرض أنه نوى بالطلاق
الظاهر فلم يقع به طلاق الا أن يقال لما كان الطلاق صريحا في بابه فلم يؤثر فيه نية
الظاهر فيقع وان كان نوى به غيره ويحل اشتراط قصد المعنى عند وجود الصادق
ولم يوجد هنا ويحسب عن بحث الرافي بأنه إذا نوى بظهر أمي الطلاق قدرت كلمة
الخطاب معه ويصير كأنه قال أنت طالق أنت كظهر أمي وحينئذ يكون صريحا
في الظاهر وقد استعمل في غير موضوعه فلا يكون كناية في غيره كذا بخط النهاب
م وفيه أن قد ر الخطاب هو المصحح لكونه كناية كما في الشارح تأمل شو برى
أي في هذا الجواب نظر لان كلام الرافي فيما إذا خرج عن الصراحة فصار كناية
وكلام المحيب فيما إذا بقي على صراحته فلم يتلاقيا أي لان الرافي قال إذا خرج كظاهر
أي عن الصراحة فان مقتضاه أنه كناية كما صرح به الشارح سابقا لجواب مناف
لكلام الرافي والشارح سابقا اه زى ببعض تغيير (قوله ان نوى) أي المطلق
والظاهر وقوله غير الذي أوقعه لم يوجد منه قصد طلاق سابق حتى يقال انه يقصد
طلاقا آخر غير الذي أوقعه وقول العلامة زى المراد بالقصد السابق اعتقاد وقوع
الطلاق باللفظ الاول وان قصد به الظاهر فلا ينافي قصد طلاق آخر باللفظ الآخر
تأويل في غاية البعد مع أنه مبني على كونه كناية وليس كذلك برماوى لان الظاهر
ليس كناية طلاق فلا يقع به طلاق وان نواه (قوله ومسئلة نيته بكل منهما الظاهر)
أي فيما قبل الا وقوله أو الطلاق أي فيما بعدهها وقوله مع مسئلة اطلاقه أي فيما قبل

ولفظ الطلاق لا ينصرف الى
الظواهر وعكسه كما في الطلاق
قال الرافي فيما إذا نوى بكل
الآخر ويمكن أن يقال إذا
خرج كظهر أمي عن الصراحة
وقد نوى به الطلاق يقع به
طلاقا آخرى ان كانت الاولى
في جيبه وهو صحيح ان نوى به
طلاقا غير الذي أوقعه
وكلامهم فيما إذا لم ينويه ذلك
فلا منافاة ومسئلة نيته بكل
منها الظاهر والطلاق مع مسئلة
بطلاقه لاحدها ومسئلة نيته
غيرهما من زيادتي

(فصل في أحكام الظهار)

من وجوب كفارة وتحریم تمتع وما يذکر معها يجب (على مظاهر عاده كفارة وان طارقه) بعد طلاق أو غيره للآية السابعة (والعود في) ظهار (غير موقت من غير رجعية أن يمسكها بعده) أي بعد ظهاره مع علمه بوجود الصفة في الملق (زمن أمكان فرقة) ولم يفارق لان العود للقول بخالفه يقال قال فلان قولاً ثم عاد له وعاد فيه أي خالفه ونقضه وهو قريب من قولهم عاد في هبته ومقصود الظهار وصف المرأة بالتحريم وأمسكها بخالفه وهو وجبت الكفارة بالظهار والعود أو بالظهار والعود شرط أو بالعود لانه الجزء الأخير أوجه والأوجه منها الأول (فلو اتصل به) أي بظهاره (جنونه) أو اغماؤه (أو فرقة) بموت أو فسخ من أحدهما يقتضيه كعب بأحدهما ولعانه لها وقد سبق القذف والمرافعة للقاضي ظهاره أو بانقضاء كدة قبل دخول وملاكها وعكسه أو بطلاق بائن أو رجعي ولم يراجع (فلا عود) لتعذر الفراق في الأولين وفوات الإمساك في فرقة الموت وانتفائه في البقية

الأوفى بعمدها وقوله من زيادتي أي لانه داخل في كلامه
(فصل في أحكام الظهار) (قوله وما يذکر معها) كيان ما يحصل به العود (قوله كفارة) أي على التراضي على المعتمد مرسوم (قوله غير موقت) ولو لم يلحق حل (قوله أي بعد ظهاره) ولو مكرراً للتأكد وكذا أنهم انما ينظر والامكان الطلاق بدل التأكيد لمصلحة تقوية الحكم فكان غير اجنبي عن الصيغة اهـ مـ (قوله بوجود الصفة) أي وان نسي أو جن عند وجودها مـ (قوله زمن أمكان فرقة) أي شرعاً فلا عود في نحو حائض الأبعد انقطاعه بها لان الاكراه الشرعي كالخس وأورد عليه ما لو كرر اللفاظ الظهار للتأكد ويرد بأنه عند قصد التأكيد تصير الكلمات كلمة واحدة حل ومثله في مـ (قوله بالتحريم) أي المطلق غير المقيد بالكفارة فلا ينافي أن التحريم موجود بعد الإمساك لانه تحريم مقيد بما إذا لم يكفر (قوله والأوجه منها الأول) وهو الموافق لترجيحهم أن كفارة البين يجب بالبين والحنث جميعاً وقد جزم الرازي بأنها على التراضي ما لم يطاقان وطى وجبت على الفور وهو الأوجه شرح مـ وفان قلت هل لهذا الخلاف فائدة قلت نعم فقد قال ابن الرفعة ينبغي أن لا يجرى التكفير قبل العودان قلنا ان الظهار شرط والعود سبب وعلى القول بأنهما سببان لا يجوز تقديمهما على الظهار ويجوز على العود وذهب ابن أبي هريرة إلى أنها يجب بثلاثة أسباب عقد النكاح والظهار والعود ووافق على أنه لا يجوز تقديمهما على الظهار وان كان بعد النكاح لبقاء سببين من ثلاثة أسباب والحاصل أنه يفرق بين ما يجب بسببين وما يجب بسبب وشرط أو بثلاثة أسباب فتنبه اهـ شوبري (قوله ولعانه) وان طالت كلمات اللعان مـ وهذا يقتضي أن اللعان سبب لفسخ يقع بعده مع أنه ليس كذلك لان الواقع بعده انقضاء لافسخ فلوز كره بعد الردة الواقعة مثلاً لانفساخ لكان أظهر (قوله وقد سبق القذف الخ) والافقد حصل الإمساك مدتها (قوله ولمسكها) بأن كانت رقيقة وهو عكسه بأن كان رقيقاً وهي حرة بقبول نحو وصية كارت ويبيع ولا يضرب الا شتغال بصيغة البيع وان تقدم الايجاب على قبوله ولا يكفي الملك بالمهبة لانه لا تملك الا بالقبض ولو قد رآه كان كانت بيده قل على الجلال (قوله فلا عود) محله في الجنون ان لم يمسكها بعد الافاقة ومرد في الوسيط الطلاق الواقع عقب الظهار بأن يقول أنت على كذا ظهراً أي أنت طالق اهـ ومنازعة ابن الرفعة فيه بامكان حذف أنت فليكن عائداً به لان زمن طالق أقبل من زمن أنت طالق مردودة بنقض ما مر في تعطيل اغتفارهم تكرار لفظ الظهار لانه لا يبدل هذا أولى بالاعتذار

(و) التوقف في ظهاري غير موقت (من رجعية) سواء أطلتها عقب الظهاري أم قبله (أن يراجع ولو ارتد متصلا) بالظهار بعد الدخول
(ثم سلم) في العدة (فلا هو حيا سلام بل بعده) والفرق أن الرجعة (٣٧٦) أمساك في ذلك النكاح والاسلام

بعد الردة تبديل لادين البساطل
بالحق والحل تابع له ولا يصح صل به
امساك وانما يحصل بعده (و) العود
(في) فإيسار (موقت) يحصل
(بغيب حشفة) أو قدرها من
فاقد (في المدة) لا بامساك للحصول
الحاشية لما قاله به دون الامساك
لا تمار أن ينتظر به الحل بعد المدة
(ويجب) في العود به وإن حل (تزوج)
لما غيبه كما لو قال إن وطأتك فانت
طالق لحرمه الوطء قبل التكفير
أو انقضاء المدة واستمرار الوطء
وطى (و) حرم قبل تكفيرا أو معنى
مدة ظهاري (موقت) تمتع حرم
بحيض فيحرم التمتع بوطى وغيره
بما بين السرة والركبة فقط لأن
الظهار معنى لا يدخل بالملك كالحيض
ولأنه تعالى أوجب التكفير في الآية
قبل التماس حيث قال في الاعتناق
والصوم من قبل أن يتمسا أو يقدر
منه في الإطعام جلا للمطلق على
المقيد وروى أبو داود وغيره أنه صلى
الله عليه وسلم قال لرجل طاهر
من امرأته وأقمها لا تقربها
حتى تكفر وكالتكفير مضي مدة
الموقت لا تنهاه بها كما تقرروا حل

بمن ذلك شرح م (قوله سواء أطلتها عقب الظهار) أي طلاقا رجعييا فان العود
لا ينتفي بالطلاق الرجعي ولا يصل العود إلا بالرجعة بعده بخلاف الطلاق البائن
فانه ينتفي به العود كما تقدم في قوله أو بطلاق بائن وتسميتهما حيا فتدريجيا من
باب مجاز الأول لا ساهل تصر رجعية إلا بعد الظهار (قوا والفرق) أي بين الاسلام
والرجعة (قوله فلا يصح صل به) أي بالاسلام (قوله بتغيب حشفة) أي بفعله فلو علمت
عليه لم يكن عودا كما يصرح به كلام م (قوله ويجب نزع مالم يكفر) والالم يجب
حل (قوله في العود به) أي بالتغيب المذكور وقوله وإن حل أي ابتداء (قوله
الوطء) فإذا انقضت المدة أي بعد العود بالوطء ولم يكفر جاز لوطء وبقيت
الكفارة في ذمته فان ربطا حتى انقضت فلا شيء عليه حل لأنه لم يحصل منه
عود (قوله واستمرار الوطء وطء) هذا يخالف ما في الايمان من أن استمرار
الوطء ليس وطئا وقد يقال الايمان مبنية على العرف وهو لا يعد الاستمرار وطئا
زى وقد يقال بسقوط هذا الاشكال من أصله اذ من الواضح أن يفرق بين ما يسمى
وطئا وما له حكم الوطء والاستدانة من الثاني بدليل تعبيرهم بأنها لا تسمى وطئا
وقولهم استدانة الوطء وطء أي حكم بدليل أنهم لم يقولوا تسمى وطئا ولما كان
المذكور في لفظ الخالف لفظ الوطء حمل على مسماه فلا يشمل الاستدانة ولما لم
يذكره المظاهر حمل على الاعم وأيضا يقال هنا أن المظاهر ممنوع من المباشرة بعد
العود وبغيب الحشفة حصل العود والاستدانة لا تنقص عن المباشرة ان لم تكن
أعاط منها فاعلم ذلك وعرض عليه بالنواجذ قل على الجلال (قوله تمتع حرم بحيض)
أنظر لوضطر لارطاء مع العجز عن الكفارة وقد يتجه الجواز حيث تعبير لدفع الزنا
وقد يشعر به قوله حرم بحيض لأن الوطء حينئذ أي حين تعينه لدفع الزنا لا يحرم
في الحيض شو برى قال ع ش على م (يكن يجب الاقتصار على ما يدفع به خوف
العنت) (قوله وغيره) أي مباشرة بخلاف النظر بشهوة حل (قوله لأن الظهار معنى
لا يدخل بالملك) أي ملك الانتفاع وهذا التعليل لا يظهر كونه علة الحرمه وانما يظهر
كونه علة لحل التمتع بنيران السرة والركبة ويجب اب بآر هذا ليس علة بل
سببا للجماع بين الظهار والحيض فيكون التعليل في الحقيقة القياس على الحيض

التماس هذا شبه الظهار بالحيض على التمتع بما بين السرة والركبة كما تقرروا ومن حمله على الوطء الحق به (قوله)
التمتع بخبره فيما بينهما به جزم القاضي ونقل الرافعي ترجحه عن الامام ورجحه في الشرح الذي يخبر بخلافه فيما عدا ذلك فيصوز
وعنه يحمل اذ لم يرد في الأصل تبعه الاكثرين تعديج جوار التمتع

والحق المذكور مع قول (أو مضى وقت من زيادة) (ولو ظاهر من أربع بكارة) كاتن أقهر أي فظاهر من لوجود لفظه
الصريح (فإن أسكن فادبع) (٣٧٧) كفارات (لوجود سببها) (أو) ظاهر من (بادبع) من كلمات ولو متواليه

(فما ند من غير أخيرة) أما في التولية

فلا مساك كل منهن زمن ظاهرا من
وإتباعه وأما في غيرهما فظاهر أن
أسكت الرابعة فادبع كفارات والا

ثلاث (أو كرر) لفظ الظاهر (في امرأة)
تكررا (متصلا تعدد) الظاهر (أن

قصد استئناف تعدد بعد الاستئناف
أما إذا قصد تأكيد أو اطلق فلا تعدد
بخلاف ما لو اطلق في الطلاق لقوته

بإزالة الملك ومسئلة الاطلاق من
زيادة أو قصد بالهض تأكيد

وبالبعض استئنافا أعطى كل منها
حكمه وخرج بالمثل المتفصل فانه

يتعد الظاهر فيه مطلقا (وهو) أي
المظاهر (به) أي بالاستئناف (عائد)

بكل مرة استئنافا لأمساك زمنها
(كتاب الكفارة) من الكفر وهو

الستر لانه استر الذنب ومنه الكافر
لانه يستر الحق (تجب نيته) بأن ينوي

الاعتاق أو الصوم أو الأطعام أو الكسوة
عن الكفارة لتمييز عن غيرها كنذر

فلا يكفي الاعتاق أو الصوم أو الكسوة
أو الأطعام الواجب عليه وإن لم يكن

عليه غيرها وبذلك علم انه لا يجب
اقترائها بشيء من ذلك بل يجوز

تقديمها وهو ما نقله في المجموع في باب
قسم الصدقات عن الأصحاب ومعه

بل صوبه وقال انه ظاهر النص لكنه صح
تبع الراجح هنا انه يجب اقترائها به

في غير الصوم وإذا قدمها وجب
تعيينها بأن يقيد بظاهرا أو غيره فلو كان عليه كفارة قتل وظاهرا واعتق أو صام بنية كفارة وقع عن أحديهما وإنما لم يشترط تعيين

في الآية بخلاف الصلاة

(قوله والحق المذكور) وهو قوله الحق في التمتع بغيره فيما بينهما وبعبارة الأصل
ويحرم قبل التمتع بغيره (قوله إن أسكن) هل يميز في دفع الأمساك طلاقهن
بكلمة واحدة أو يحصل بالترتيب في طلاقهن ولو مع الترتيب ولا يكون بطلاق كل
مسكنا لغيرها حر وشوهرى والظاهر الأول (قوله لوجود سببها) عبارة جبر لوجود
الظاهر والله ود في حق كل منهن (قوله من كلمات) أي عن محافضة على تنوين المتن
(قوله فإن أسكت الرابعة) أي في صورتين (قوله فيتعدد بعد الاستئناف) وتعدد
الكفارة (قوله لقوته بإزالة الملك) ولأن له عددا موصورا والزواج مالك له فإذا ذكره
فالظاهر انصرافه إلى ما عدا ذلك ولأنه موجب للفظ الثاني في الطلاق غير الأول
بخلاف الظاهر لا اشتراكهما في التصريح شوهرى

(كتاب الكفارة)

ذكرها عقب الإيلاء والظهار لأنها يوجبها (قوله لأنها تستر الذنب) أي تصحوه
بناء على أنها جارية كصمود السهو ويجوز الخلل الواقع في الصلاة فكأنه لم يجرده وهو
ما رجحه ابن عبد السلام أو تخففه بناء على أنها جارية كالحدود لأن بسببها ينزجر
عن ارتكاب الموجب لها ل وفيه أن هذا ظاهر فيها فيه ذنب وأما كفارة الخطأ
فإن الذنب الذي تسترته الآن يقال شأنها ذلك أو الغالب فيها ذلك (قوله يجب
فيها) أي الكفارة وأضمر لأن حكمها مستفاد من بقية الباب فلا يقال الحكم على
الشيء فرع عن تصوره والمصنف لم يبينها أه ع ش (قوله وبذلك علم) أي بالاعتصار
في تصوير النية على قوله بأن ينوي الاعتاق الخ ولم يقل بأن ينوي الاعتاق مثلا
عند الإخراج ل (قوله اقترائها) أي النية بشيء من ذلك أي من الاعتاق
وما عطف عليه بل له أن يقصد اعتق هذا العبد عن الكفارة ثم يعتقه بعد سنة مثلا
فانه يجزى عنها وإن لم يلاحظ عند الاعتاق أنه من الكفارة (قوله في غير الصوم)
أما في الصوم فينوي بالليل (قوله بعزل المال) بأن يقصد أن يعتق هذا العبد
عن الكفارة أو يطعم هذا الطعام عن الكفارة وحيث لا يجب أن يستصر عند
الاعتاق أو الأطعام كون العتق أو الأطعام مثلا عن الكفارة أه ح ل فكأنهم
أرادوا بالنية هنا مطلق القصد والاعتد تعين العبد أو غيره للكفارة لانهل حتى
تقرن النية به مع أن حقيقتها قصد الشيء مقتريا بفعله والظاهر أن المراد بعزل المال
التعين (قوله وعلم) أي من التصوير حيث لم يقل بأن ينوي عن كفارة الظاهر مثلا
ل (قوله وقع عن أحدهما) أي وينبغي له عدم جواز الوطء حتى يعين كونه عن

في غير الصوم وإذا قدمها وجب
تعيينها بأن يقيد بظاهرا أو غيره فلو كان عليه كفارة قتل وظاهرا واعتق أو صام بنية كفارة وقع عن أحديهما وإنما لم يشترط تعيين
في الآية بخلاف الصلاة

لا ينافي معظم خصالها نازعة الى الغرامات فاكثرت فيها بأصل (٣٧٨) الذية فان عين فيها وانخطأ كان نوى

كفارة قتل وليس عليه
الا كفارة نذر لم يجزه والكافر
كالمسلم في الاعتاق والاطعام
والكسوة الا ان نيته للتمييز
لا للتقرب ويمكن ملكه رقبة
مؤمنة كان مسلم عبده أو عبد
مورثه فملكه أو يقول لمسلم
اعتق عبدك عن كفارتى
فيحبه وأما الصوم فلا يصح
منه التحضنه قرية ولا ينتقل
عنه الى الاطعام لقدرته
عليه بالاسلام واذالم يملك
وهو مظاهر موسر رقبة
مؤمنة لا يجعل له وطى لذلك
قيتر كه أو يقال له اسلم ثم
اعتق وعلم ايضا انه لا يقب
نيسة الفرض لانها لا تكون
الأفرضا (وهى) أى الكفارة
(نجرة في عين وسناتى) في
الايمان ومنها ابلأ ولعان
وان لم يكن فيه كفارة ونذر
بمجاك كماهى معروفة في
عمالها (ومرتبة في ظهار
وجماع) في نهار رمضان
(وقتل وخصالها) أى كفارة
الثلاثة ثلاث اعتاق ثم صوم
ثم اطعام على ما بينتها بقولى
(اعتاق رقبة مؤمنة) فلا
تجزى كافرة قال تعالى في
كفارة القتل قصير برقبة مؤمنة

كفارة الظهار ع ش على م ر (قوله في معظم خصالها) هلا قال لان معظم خصالها
نازع مع أنه أخصر واما معنى الظرفية (قوله نازعة) أى ماثلة وليست غرامة لان
انقراصة دفع الشيء ظلمها وهذه أوجبها الشارع عليه اه (قوله فان عين فيها الخ)
عبارة شرح م ر نعم لو نوى غير ما عليه غلط لم يجزه وانما صح في نظيره في الحدث
لانه نوى رفع المانع الشامل لما عليه ولا كذلك هنا انتهت وقوله لم يجزه ويقع نقلا
في الاعتاق والصوم والاطعام يسترد (قوله والكافر كالمسلم) الاولى تأخير هذا
حتى يتم الكلام على الامور المأخوذة من التصوير اذ لا علاقة لهذا باوحد منها
بخصوصه وحل الزام الكافر بالتزامه الكفارة اذ ارفع اليها (قوله فيملكه) أى
بالارث فهو راجع للثاني (قوله لقدرته عليه بالاسلام) يؤخذ منه أنه اذا كان عاجزا
عن الصوم لمرض أو هرم ينتقل للاطعام وهكذا كما في شرح م ر (قوله واذالم
يملك الخ) مقابل قوله ويمكن الخ (قوله موسر) مثله مالو أعسر لقدرته على الصوم
بالاسلام فيصوم عليه الوطء ع ش على م ر (قوله لا يجعل له وطء) المناسب لا يجعل له
الانتقال للاطعام لانه آخر المراتب وقوله لذلك أى لقدرته على الاعتاق بالاسلام
وليس راجعا لقدرته على الصوم بالاسلام كما يوهمه كلامه فاسم الاشارة راجع
للقدره بدون متعلقها (قوله فيتركه) أى ويمنع منه اذ ارفع اليها اه ح ف (قوله
وعلم ايضا) أى من التصوير بالذكور حيث قال عن الكفارة ولم يقل عن فرض
الكفارة فالخاصل أنه علم من التصوير أمور ثلاثة (قوله لا تكون الافرضا) فيه نظر
فقد تكون مندوبة وذلك في أمور منها أن الكفارة على الوطء في رمضان بخلاف
الموطوء قال في الايعاب نعم ينبغي نذب التكفير خروجا من خلاف من أوجبه شورى
(قوله وان لم يكن فيه كفارة) الراجع وجوبها في الاعان على الكاذب فيه وهل يتعدد
بتعدد الفاظه أو تجب كفارة واحدة الراجع التعدد كما في الانوار وان جرى في شرح
البحية على وجوب كفارة واحدة شورى وفي حل قوله وان لم يكن فيه كفارة أى
في الاعان بأركان صادقا اه وهذا أولى من تخريج كلامه على المرجوح بناء على أنه
شهادة لا يمين لان التصريح عليه لا يصح لان الفرض أنه من اليمين فكيف يخرج على
مقابله (قوله ونذر بمجاك) هو في حكم اليمين (قوله وخصالها) أى خصال مجموعها
لان القتل له خصلتان فقط كما اشار لذلك بقوله على ما بينتها الخ (قوله مؤمنة)
ولو بايمان احد أبويها أو تبعها للدار أو السابى كما في شرح م ر (قوله وألحق بها
غيرها) أى في التقييد بايمان الرقبة (قوله بجماع حرمة سبيها) أى في ذاته فلا ينافي
ان آية القتل واردة في الخطأ ولا حرمة فيه على المخطئ قاله الشيخ في شرح الوردات

والظاهر وأوجلا لطلق على المقيد (٣٧٩) كافي حمل المطلق في قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم

على المقيد في قوله وأشهدوا
ذوي عدل منكم (بلاعوض)
فإن كان بعوض كانت حر عن
كفاري أن أعطيتي أو أعطاني
زيد كذا لم يجز عنها لأنه لم يجز
الاعتاق لها بل ضم إليها قصد
العوض (و) بلا (عيب يخل
بعمل) اختلا لا ينالان
المقصود من اعتاق الرقيق
تكميل حاله ليتفرغ لوظائف
الحرار من العبادات
وغيرها وذلك إنما يحصل
بقدرته على القيام بكفايته
والإصدار كلاً على نفسه أو
غيره (فيصري صغير) ولو ابن
يوم لا طلاق الآية ولأنه
يرجى كبره فهو كالمرضى يرجى
بروه وفارق الغرة حيث
لا يميز فيها الصغير لأنها حق
آدمي ولأن غرة الشيء
خياره (وأقرع أعرج يمكنه
تباع شيء) بأن يكون
عرجه غير شديد (وأعور)
لم يضعف عوره بصر عينه
السليمة ضعفاً يخل بالعمل
(وأصم) وأخرس يفهم الإشارة
وتفهم عنه (وأخشم وفاقد
أنفه وأذنيه وأصابع رجليه)
لأن فقد ذلك لا يخل بالعمل
بخلاف فاقد أصابع يديه
(لا) فاقد (رجل أو خصر) ينصر من يداً وأغلتين من كل منهما) وهذه من زيادة (أو) فاقد أظفار (من أصبع غيرهما

وبسطه بما ينبغي مراجعته شوبري وعبارة جبر يجامع عدم الأذن في السبب
وفي عن قوله من القتل أي من حيث هو فلا ينافي أن الآية واردة في الخطأ (قوله
واظهار) أي مع الود (قوله أو جلال الخ) هو مبني على أن الحمل ليس بقياس
فلا يحتاج إلى جامع فعلي هذا يكون الإيمان في غير كفاية القتل ثابتاً لنص
ومعنى حمل المطلق على المقيد الحكم بأن المراد من المطلق ذلك المقيد بأن يقيد
بقيد (قوله لم يجز عنها) أي ويعتق بوجود الإعطاء منه أو من زيد اعتقاً بما
كافي ع ش عن سم (قوله وبلاعيب) بعبه اعتبار السلامة عند الأداء
لا الوجوب حتى لو كان معيباً عند الوجوب واعتقه بعد ذلك وقد صار سليماً أجزاءً نعم
أن يحمل اعتقه بأن اعتقه قبل العود في الظاهر فلا بعد اعتبار سلامته عند الوجوب
أيضاً نعم إن مات قبل الوجوب اتجه الأجزاء كالموتات المعجل في الزكاة قبل الحول
فليراجع م د شوبري (قوله لأن المقصود من اعتاق الرقيق) فيه أن هذا التعليل
يقتضي أن المعيب عيباً يخل بالعمل لا يجوز اعتاقه تبرعاً لأن التعليل منتف فيه
مع أن ع ش صرح بأن البعد الزمن يجوز اعتاقه تبرعاً ويمكن أن يزاد في التعليل مع
كونه في مقابلة شيء صدر منه (قوله ليتفرغ) أي حالاً أو ماشاء فلا يرد إليه غير
تدبر (قوله على القيام بكفايته) فيه نظر لأجزاء الصغير اه برماوى وأجيب بأن
المراد القدرة حالاً أو ماشاء لا (قوله كلاً) أي ثقلاً على نفسه أن لم يكن له منفق أو غيره
أن كان له منفق شيئاً (قوله فيصري صغير) بناء على ظاهر السلامة فإن كان خلاف
ذلك تبين عدم الأجزاء حل وهذا تفريع على قوله بلا عيب يخل بعمل وذكر له صوراً
ثمانية وقوله لا رجل الخ معطوف على التفريع لكنه تفريع على مفهوم ما ذكر
وذكر له صوراً سبعة (قوله لا طلاق الآية) فيه أن الآية لم تقيد بعدم العوضية وبعدم
عيب يخل بالعمل فهلا تمسكت بالطلاق بالنسبة إليهما وقتلتم بأجزائه مع العوض
والعيب وقد يجاب بأن التقيد بهما علم من السنة تأمل (قوله الصغير) أي غير المميز
فاعتبر وفي الغرة أن يكون مميزاً وزيادة على أن يكون ذلك يساوي عشر دية أمه
حل (قوله لا تهاحق آدمي) وهو عوض فاحتيط لها حل (قوله أعرج) باسقاط حرف
العطف ليعلم أنه إذا كان فيه أحد ما يميز بالاولى زى (قوله يمكنه تباع
مشى) أي من غير مشقة لا تحتل عادة حل (قوله وأصم وأخرس) فإن اجتمعا
أجزاء لأن من لازم الخرس الأصلي الصمم ومن ولد أخرس يشترط إسلامه تبعاً
أو بإشارته المفهمة وإن لم يصل خلافاً لما شرط صلته حل (قوله وأخشم) وهو
فاقد الشم حل (قوله لأن فقد ذلك) أي جميع ما ذكر ولو اجتمع جميع ما ذكر فانه

(لا) فاقد (رجل أو خصر) ينصر من يداً وأغلتين من كل منهما) وهذه من زيادة (أو) فاقد أظفار (من أصبع غيرهما
(أو) فاقد (أظفار إبهام) لا خلل كل من الصفات المذكورة بالعمل

وعلم بذلك انه لا يميز زمن ولا فاقد بدولا فاقد اصابعها ولا فاقد اصبع من ايهام وسبابة ووسلى وانه يميز فاقد خنصر من يد
نصر من الاخرى وفاقد اظفار من غير الايهام فاقدت انا مله العليا (٣٨٠) من الاصابع الاربعة اجزاء ولا يميز الجنين والاد

ييزى خلافا لظاهر كلام المستفاد وان كان موافقا في ذلك الدميرى ح ل وقرره
شيئا (قوله وعلم بذلك) اى بقوله بلا عيب يخل بالعمل مع قوله او خصر ونصر
من يد شيئا (قوله انه لا يميز زمن الخ) هذه الاربعة مفهوم قوله بلا عيب تضم
للسبعة التى فى التين (قوله وانه يميز فاقد خنصر الخ) علم ذلك من قوله من يد (قوله
من الاصابع الاربعة) اى غير الايهام وقوله اجزاء لان اظفار كل يد يصدق عليها
انها ليست اظفار ايهام ح ل (قوله وان انفصل الخ) ولا يقال باجزائه لانه كان
وجودا عند الاعتاق (قوله وهرم) اى عاجزا عن الكسب فان زال عجزه تبين
اجزائه ع ش (قوله فلم جود الرجاء عند الاعتاق) مقتضاه انه لو صار المرض بعد
عنته غير مرجو البراء لا يضر ح ل (قوله وعود البصر نعمة جديدة) قال فى شرح
الروض قد يشكك بقوله لم يذهب بصره بجنابة فاخذت دينه ثم عاد استردت لان
العمى المحقق لا يزول اه ولك ان تحمل ما فى الجنائيات على ما اذ لم يفقد زواله وما هنا
على ما اذا تحقق باخبار معصوم كسيدنا عيسى عليه السلام واهتم به م د سم (قوله
او استوى الامران) وانما لم يل النكاح من استوى زمن جنونه وفاقته لانه يحتاج
لطول نظر واختبار ليعرف الا كفاء اولا لئلا يتم له ذلك مع التساوى شرح م د (قوله
فييزى) اى وكانت افاقته نهارا كما بعثه الاذرى والال يميزه لان غالب الكسب
انما يتيسر نهارا فانه حجر ومنه يؤخذ انه لو كان يتيسر له ليلا اجزا ح ل (قوله
كذلك) اى بنية الكفارة كان قال لعبداه اذا جاء رجب فانت حر عن كفارتى
وكان قال له اولا اذا جاء رمضان فانت حر فالصفة الاولى بحىء رمضان (قوله عند
التعليق) وكذا عند العتق على المعتمد (قوله لم يميز) ويعتق لوجود الاسلام ح ل
(قوله وهو) اى المعتق موسر (قوله بخلاف ما اذا كان معسرا) فانه يوقف الامر
حتى لو ايسر وذلك بعقد واعتقه تبين اعتق النصفين عن الكفارة وظاهر
كلام الشارح انما تحكم بالبطالان ظاهرا ح ل (قوله عن كل من الكفارتين)
نصف ذا ونصف ذايوهم كلامه انه ربع كل منهما لانه جعل نصف كل عن كل من
الكفارتين وليس مرادا بل المراد ان نصف كل منهما عن كفارة فعل الواو بمعنى مع
والمراد بالنصف النصف الدائر بالصادق بنصفى كل من العبد من (قوله ويقع العتق
مشقفا فى الاولى) فاذا خرج فى الاولى احدهما مستحقا او معيا لم يميز واحد منهما عن
كفارتيه ويقع كل عبد عن كفارة فى الثانية فاذا خرج احدهما مستحقا او معيا يرى

انفصل دون سنة أشهر من الاعتاق
لانه لا يعطى حكم المحي (ولا مريض
لا يبرى) برؤه ولم (يبرا) كذا فى سل وهرم
بخلاف من يبرى برؤه ومن لا يبرى
برؤه اذا برى اى فى الاولى فلو جود
الرجاء عند الاعتاق واما فى الثانية
فلان المنع كان بناء على ظن وقد
بان خلافه بخلاف ما لو اعتق اعمى
فاصر فانه لا يميز والفرق تحقق
اليأس فى العمى وعود البصر نعمة
جديدة بخلاف المرض (ولا يجنون
اذا نه اقل) من جنونه تغلبا لا لاكثر
بخلاف يجنون افاقته اكثر واستوى
فيه الامران فييزى (ويميز معلق)
عتقه (بصفة) كدبر بان يفر عتقه
بنية الكفارة او ببلقه كذلك بصفة
اخرى وتوجد قبل الاولى وذلك لنفوذ
تصرفه فيه كما لو كان غيره ملق عتقه
بصفة ويشترط كونه عند التعليق
بصفة الاجزاء فلما قال لعبد الكافر اذا
اسلمت فانت حر عن كفارتى فاسلم
لم يميز (ونصفارقين) اعتقهما عن
كفارتيه (باقيم ما) او داقى احدهما
كما ستظهره الزركشى وغيره (حر معسرا
كان المعتق او موسرا) (او) رقيق لسكى
(سرى) اليه العتق بان كان الباقي له
او لغيره وهو موسر بخلاف ما اذا
كان معسرا والفرق انه حصل مقصود

اعتق من التخص من الرق فى الاول دون الثانى وهذه من زياد فى (ورقيقاه) اذا اعتقهما (عن كفارتيه) من
سواء صرح بالتشقيص كان قال عن كل من الكفارتين نصف ذا ونصف ذايوهم ما انتصر عليه الاصل أم اطلق كما صرح به الا ما
ويقع العتق مشقفا فى الاولى وغير مشقفا فى الثانية

وذلك لحصول المقصود من اعتناق الرقيقين عن الكفارة بذلك (لأجل العتق المطلق كفارة) عند وجود الصفة
 كان يقول لرقيقه أن دخلت الدار فانت حر ثم يقول ناسيا أن دخلتها فانت حر عن كفارتى ثم يدخلها فلا يجزى عن
 كفارته لأنه مستحق العتق بالتعلق الأول فيقع عنه (ولا مستحق عتق) فلا تجزى أم ولد ولا صحيح كتابة لأن نفعها
 مستحق بالبلاد والكتابة فيقع عنها دون الكفارة بخلاف فاسد الكتابة فيجزي عتقه عن الكفارة ولا من يعتق عليه
 بملكه بأن يكون أصلا أو فرعاً فلو تملكه بنية كفارة لم يجزه لأن عتقه مستحق بجهة الأمارة فلا تصرف عنها إلى الكفارة
 ولا مشترى بشرط العتق لأنه (٣٨١) مستحق بالشرط ولما ذكر واحكم الاعتناق عن الكفارة بعوض

ثم استطرذا ذكر حكمه
 في غيرها تبعهم كالأصل
 في ذلك فقلت (واعتاق بمال
 كخلع) أي فهو من جانب
 المالك معاوضة يشوبها تعليق
 ومن جانب المستدعي معاوضة
 يشوبها جعالة (فلو قال) لغيره
 (اعتق أم ولدك أو عبدك)
 ولو مع قواه عتق (بكذا فاعتق)
 أي فورا (نقد الاعتناق به)
 لا التزامه أياه وكان ذلك
 اقتداء من المستدعي باختلاف
 الاجنبي (أو) قال (اعتقه)
 أي عبدك (عني بكذا ففعل)
 ملكه الطالب به ثم عتق
 عنه لتضمن ذلك البيع لتوقف
 العتق على الملك فكأنه قال
 بعنيه بكذا واعتقه عني وقد
 أياه فاعتق عنه بعد ملكه
 له أمالو قال اعتق أم ولدك
 عني بكذا ففعل فان الاعتناق
 ينفذ عن السيد لا عن الطالب

من كفارة واحدة حل (قوله لأجل العتق المطلق الخ) هو وما بعده إشارة إلى قيد من في
 الرقبة زيادة على الثلاثة المتقدمة (قوله ولا مستحق عتق) أي استحقاقا ذاتيا لا يمكن
 الممتق دفعة كما يفهم من لفظ الاستحقاق إذا التبادر منه الذاتي فحينئذ تعارض هذه
 ما مر في قوله ويجزى معلق بصفة لأن المطلق بصفة يجوز التصرف فيه (قوله حكم
 الاعتناق عن الكفارة بعوض) وهو أنه لا يجزى وقوله حكمه أي الاعتناق المذكور
 في غيرها أي الكفارة (قوله اعتق أم ولدك) أي عتق أو أطلق أخذا من قوله
 أمالو قال اعتق أم ولدك الخ ومن قوله ولو مع قوله عتق (قوله أي فورا) والاعتق
 على المالك مجانا م (قوله بكذا) ولو غير مال تكبر ويلزم الطالب قيمة العبد
 كاخلع جزم به الرافعي س ل وعبارة م ر و عليه العوض المسمى إن ملكه والا
 فقيمة العبد كاخلع فان قال مجانا لم يلزمه شيء فان سكنت عن العوض لزمه قيمته على
 الأصح ان صرح بعن كفارتى أو عني وكان عليه عتق ولم يقصد العتق عن نفسه
 كما لو قال له اقض ديني والافلا اه (قوله ثم عتق عنه) عبارة م ر والأصح أنه أي
 الطالب يملكه عقب لفظ الاعتناق الواقع بعد الاستدعاء لأنه التناقل للملك ثم عقب
 ذلك بعتق عليه لتأخر العتق عن الملك فيقعان في زمنين لطيفين متصليين بلفظ
 الاعتناق بناء على ترتيب الشرط على المشروط اه ومراده بالشرط الملك والمشرط
 العتق فالصواب أن يقول بناء على ترتيب المشروط على الشرط (قوله لتضمن ذلك)
 أي قوله اعتق عبدك عني (قوله ينفذ عن السيد) لأنها لا تقبل التثنية فلا يتضمن قوله
 المذكور البيع (قوله فاضلا) أي الرقيق أو غنمه ومثله الأطعام والكسوة فلا بد أن
 تكون الثلاثة فاضلة عن كفاية العمر الب في كفارة الذهار وغيرها شيئا عريزي
 (قوله مدة ذلك) أي ما ذكر من الكفاية (قوله ويجوز أن يقدرا الخ) معتمد والمراد
 بالعمر الغالب ما بقي منه فان استوفاه قدر سنة ح ل (قوله وقضية ذلك) أي قوله

ولا عوض (وانما يلزم الاعتناق) ٩٦ يجت عن الكفارة (من ملك رقيقا أو غنمه فاضلا عن كفاية غنمه)
 من نفسه وغيره دفعة وكسرة وسكني ونحوها إذا بلغت بصرف ذلك إلى الكفارة ضرر شديد وانما يفوته نوع رفاهية
 قال الرافعي وسكتوا عن تقديم مدة ذلك ويجوز أن يقدرا بالمر الغالب وأن يقدرا سنة و صوب في الروضة منها الثاني
 وقضية ذلك أنه لا نقل فيما مع أن منقول الجمهور الأول وجزم البغوي

في تناوبها الثاني على قياس ما صنع في الزكاة أما من لا يملك ذلك كمن ملك رقيقا هو محتاج الى خدمته لمرض أو كبر أو غفلة مانعة من خدمته نفسه أو منصب يأتى أن يخدم نفسه فهو في حقّه (٣٨٢) كالعدوم (فلا يلزمه بيع ضيعة)

أى عقار (ورأس مال) لتجارة (وماشية لا يفضل دخلها) من غلة الضيعة وبيع مال التجارة وفوائد الماشية من تناج وغيره (عن ثالث) أى كفاية بموئنه لتحصيل رقيق يعتقه لحاجته اليها بل يعدل الى الصوم فان فضل دخلها عن ثالث لزمه بيعها وذكر الماشية من زيادتي (ولا) بيع (مسكن ورقيق نفيسين ألفهما) لعسر مقارنة المألوف وتقاسمتها بان يجذب من المسكن مسكنا يكفيه ورقيقا يعقه ويشمن الرقيق رقيقا يخدمته ورقيقا يعتقه فان لم يالهما وجب بيعها لتحصيل عبده يعتقه (ولا) يلزمه (شراء بغيره) كان وجد رقيقا لا يبيعه ماله كمالأبأ كثر من ثمن مثله ولا يعدل الى الصوم بل عليه الصبر الى أن يجده بضمن المال (فان عجز المكفر عن اعتناق حسا أو شرعا (وقت أداء) للكفارة (صام شهرين ولاء) عن كفارته فالرقيق لا يكفر الا بالصوم لانه معسر اذا يملك شيئا وليس له منعه من الصوم ان أضربه الا في كفارة الظهار لتضرره بدوام التحريم وانما اعتبر العجز وقت الاداء لا وقت وجوب

ويجوز الخ (قوله ما صنع في الزكاة) من أن الفقير يعطى منهما كفاية سنة وهو ضعيف (قوله مانعة من خدمة نفسه) أى بحيث تحصل له مشقة لا تحتفل عادة كعظم جسمه أو لوجوه ورتبة له وعليه يكون عطف منصب بن عطف الخاص على العام وعلى الاقل من عطف المغاير وقوله أو منصب ظاهره انه لا فرق بين الله بنى والدنيوى ح ل (قوله يأتى أن يخدم نفسه) ظاهره اعتبار ما من شأنه ذلك ويعد فيمن اعتاد من ذكر خدمة نفسه وما رذل ذلك خلق الله اعتبارا أن يفضل عن خادم يخدمه ح ل (قوله أى عقار) كذا قال الجوهري وليس مراد ابل المراد ما يستغله الانسان من بناء أو شجر أو أرض أو غيرها سميت بذلك لان الانسان يضيع بتركها برماوى (قوله لتحصيل رقيق يعتقه) أى بحيث لو باعها وحصل منها رقة تجزى صار مسكينا وهو علة للبيع المتي وقوله لزمه بيعها أى المذكورات ان لم يجد من يشتري ما يحصل به الزائد وفي كلام شيخنا كجبرانه يبيع الفاضل ان وجد من يشتريه والا فلا يكاف بيع الجميع ح ل الا ان كان الفاضل من ثمنها يكفيه العسر الغالب برماوى (قوله لحاجته اليها) علة للتي في قوله فلا يلزمه بيع ضيعة الخ شيخنا (قوله لزمه بيعها) أى اذا كان الفاضل يحصل رقة تجزى والا فلا أثر له لان القدرة على بعض الرقة لا أثر لها ح ل (قوله ألفهما) ومعنى ألفهما أن يكون بحيث يشق عليه مفارقتها مشقة لا تحتفل عادة فلواتسع المسكن المألوف بحيث يكفيه بعضه وباقيه يحصل رقة لزمه تحصيلها ح ل قال م ر في شرحه ويضارون هنا ما في الحج من لزوم بيع المألوف بأن الحج لا بد له ولا اعتاق بدل وما مر في الفلاس من عدم تبقى خادم ومسكن له بأن الكفارة بدلا كما مر وبأن حقوقه تعالى مبنية على المسامحة بخلاف حق الادعى ومن له أجرة تزيد على قدر كفايته لا يلزمه التأخير لجمع الزيادة لتحصيل العتق فله الصوم وان أمكنه جمع الزيادة الى نحو ثلاثة أيام فان اجتمعت قبل الصوم وجب المتق اعتبارا بوقت الاداء اه بالحرف (قوله بغيره) وان لم يكن فاحشا ح ل (قوله أو شرعا) بأن وجد الرقيق لكن يحتاجه لخدمته وليس المراد بالهز الشريعى أن يجده بأكثر من ثمن المثل لانه حينئذ لا يعدل الى الصوم كما تقدم قريبا (قوله وقت أداء) أى ارادة أداء الكفارة أى اخراجها ولو بعد وجوبها عليه بمدة طويلة لان وقت الوجوب هو وقت القتل ووقت الجماع ووقت عوده في الظهار والمعتمد أن المعتبر بعجزه وقت الاداء أو قبيل وقت الوجوب وعبارة ح ل قوله وقت أداء أى ارادة الاخراج لانه لا تجب فورا وان عصى بسببها ح ل (قوله وانما اعتبر العجز وقت الاداء) في قواعد الزكشى الكفارة يتعلق بها مباحث ثم قال الثاني اذا أتى بها المكلف أى وقت كانت أداء

قياسا على سائر العبادات
وتكفيه نية صوم الكفارة
(وان لم يوه) أي الولاء لانه
هبة في العبادات والهيبة لا يجب
التعرض لها في النية (فان
انكسر) الشهر (الاول)
بان ابتداء الصوم في اثنتاه
(اثمه من الثالث ثلاثين)
لتعذر الرجوع فيه الى الهلال
(وينقطع الولاء بغوت يوم
ولو بعدد) كرض أو سفر
فصب الاستئناف ولو كان
القائت اليوم الاخير أو اليوم
الذي نسبت النية له (لا
(لا) بغوته (بفوت حيز
وجنون) من نفاس وانما
مستغرق لنسافات كل منها
الصوم ولان الحيز لا يتخلل
عنه ذات الاقراء في الشهرين
غا لبا والحق به النفاس
والتاخير الى سن اليأس فيه
خطر وتعبيري بالعدو اعتم من
تدبره بالمرض ونحو من زيادتي
وذكرا وراف الرقة
ومعقها والصوم من زيادتي
في كفارة الجماع (فان عجز)
عن صوم أولولاء (لمرض يدوم
شهرين ظنا) أي ما ظن
المستفاد من العادة في مثله
أو من قول الأطباء وهذا
ما صححه في الروضة ويؤخذ منه حكم المرض الذي لا يبرج زواله

الا كفارة الظهار فان لما وقت أداء وهو اذا فعلت بعد العود وقبل الجماع ووقت قضاء
وهو اذا فعلت بعد العود والجماع صرح به البند فيسمى ثم قال فائدة كفارة فعل محرم
يعتريها انضاء والاداء وذلك في كفارة الظهار ان أخرجهما قبل الوطء فهي أداء
او بعده فقضاء قاله الروياني اه شويري (قوله قياسا على سائر العبادات) كالوضوء
والتييم والصلاة ح ل (قوله صام شهرين) أي بالهلال وان نقصا اه برماوى فلم
صامهما ثم تبين بعد صومهما ان له مالا ورثه ولم يكن عالما به لم يعتد بصومه على الوجه
اعتبارا بما في نفس الامر مجر وم د (قوله وينقطع الولاء) ويقع تفلاح ل (قوله
للآية) أي لفهوم الآية بناء على أنها علة لقوله فيجب الاستئناف الخ وقيل أنها
علة لقوله ولواء وعليه فكان الانسب ذكرها علة تأمل (قوله بفوت حيز) اعترض
بان الكلام في كفارة الظهار وهي خاصة بالرجل ولا يتصور منه حيض وأجيب
بأنه في ذلك في كفارة المرأة عن القتل لانه الذي يتصور منها بخلاف كفارة الظهار
وجماعه رمضان برماوى ومحل عدم انقطاع الولاء بفوت الحيض اذا لم يتخل مدة الصوم
عن الحيض فان كانت تتخلل كان كانت عاداتها ان تعاهر شهرين وتحيض في الثالث
وجب عليها ان تعثرى شهرى الطهر وتصوم فيهما فان لم تعثر ذلك وطرا الحيض قبل
تمام المدة فانه ينقطع الولاء شيئا عجزى وبعبارة شرح م د لا يفوته بفوت حيز أى
في كفارة القتل اذ كلامه يفيد ان غير كفارة الظهار مثلها فيما ذكر ويتصور أيضا
في كفارة الظهار بان تصوم امرأة عن مفاهير ميت قريب لها أو باذن قريبه أو يوميته
انتهت واعترض ع ش هذا التصوير بانها حينئذ لا يجب عليها التتابع لان التتابع
انما وجب في حق الميت المعنى هو التغليب عليه وهذا لا يوجد في حق النائب عنه في
الصوم كما تقدم في باب الصوم اه م د (قوله فان عجز لمرض يدوم شهرين
الخ) وانما لم ينتظر زوال المرض المرجو زواله للصوم كما ينتظر المال الغائب للعق
لانه لا يقال لمن غاب ماله لم يجد رقبته ويقال للعاجز بالمرض لا يستطيع الصوم ولان
حضور المال متعلق باختياره بخلاف زوال المرض اه شرح الروض وبعبارة ح ل
قوله لمرض يدوم بخلاف المال الغائب اذا عجز عن احضاره أكثر من شهرين حيث
لم يكفر بالصوم لانه كما تقدم يمكنه الاخذ في أسباب احضاره بخلاف المرض اه (قوله
لنفاة كل منهما الخ) أى مع عدم امكان التعرّض عنها فلا يرد يوم النحر وما اذا كان
لها عادة تتخلل فيها عن نحو الحيض شهرين لا مكان التعرّض عنها (قوله من العادة) أى
وعادة الشخص فان خلف الظن أو زال المرض الذي لا يبرج برؤه لم يجز الاطعام
(قوله قول الأطباء) ولو واحد منهم ع ش (قوله وهذا) أى ضبط المرض الذي يبرج

الذي اقتصر عليه الأصل واقتصاره عليه يومه اخراج تلك (اولسقة شديدة) فلقه بالعدوم اربولانه (ولو كانت المشتقة
 (بشيق) وهو شدة الغلة أي شهرة الوطاء (أو خوف زيادة رضى ملك في) كفارة زطها روجاع ستين مسكينا أهل زكاة مدا
 مدا الآية السابقة وانما لم يجرى ترك صوم رمضان به في الشبق لانه لا يدل له (٣٨٤) والمسكين شامل للفقير كعكسه

كما تحذف في قسم الزكاة واختير
 التعبير بالمسكين تأسيسا
 في الكتاب العزيز وخرج بأهل
 زكاة غيره فلا يجزى دفعها
 لكافر ولا لها شئ ومطلبي
 ولا مالها ولا لمن تلزمه مؤنته
 ولا لوريق لا نسأ حق الله
 تعالى فاعتبر فيها صفات
 الزكاة فتعبري بذلك أولى
 من قوله لا كافرا ولا هاشميا
 ومطلبي ومن اقتصاره
 في كفارة الجماع على العيال
 وأما خبرنا طعمه أهلك
 السابق في الصوم فتؤول كما بينته
 في شرح الروض وغيره وتعبري
 بملك أولى من قوله كفر باطعام
 لاخراج مال الوعداهم أو عشاها
 بذلك فانه لا يكفي وتكريري
 مدان زيادة في ليجزى مال وفاء
 بينهم فانه لا يكفي أما كفارة
 القتل فلا تملك فيم اقتصارا
 على الوارد فيهما من الاعناق
 ثم الصوم والمطلق انما يحمل
 على التقيد في الاوصاف دون
 الاصول كما حمل مطلق اليد
 في التيمم على تقيدها بالمرافق

الا فتقال الى الاطعام قوله يوم شهرين ظنا (قوله شديدة) أي لا تقتصر عادة وان لم
 تبع التيمم بدليل التمثيل بالشبق [قاله شيخنا كجرح ل (قوله ملك) أي بالدفع اليهم
 وان لم يوجد لفظ تملك ح ل (قوله ستين) مفعول أول وأهل زكاة صفة للتميز
 ومدام مفعول ثان ولو حذف مدا الثاني لاقتضى تملك الجميع مدا ووحدا هو
 فاسد والحكمة في كونهم ستين مسكينا ما قيل ان الله تعالى خلق آدم من ستين نوعا
 من انواع الارض المختلفة كالاحمر والاصفر والاسود والسهل والوعر والحل
 والمالح وغير ذلك فاختلقت انواع اولاده كذلك فكان المصفر عزم جميع
 الانواع بصدقة (قوله ولا لمن تلزمه مؤنته) الصواب حذف الملاء ليتناول من يجب
 على غير المكفر الاتفاق عليه عمرة (قوله ولا هاشميا) لانه لا يشمل الموالى وقوله
 فتقول لان الكفارة باقية في ذمته وقيل المراد بأهله الذين لا تلزمه مؤنتهم وأحسن
 الاجوبة ما قاله ق ل ان المكفر هو النبي من عنده والرجل المذموم وراثت عنه
 في التفرقة فحينئذ يجوز له أن يفرق على عياله الذين تلزمه نفقتهم منها ومحل منع
 دفعها لهم اذا كانت من عنده (قوله مال وفاء بينهم) فانه لا يمكن كفي اعطاء من
 حصل له دون مدبل لا بد أن يكمل له ولو جاع الستين مدا ووضعها بين أيديهم وقال
 ما سكتكم هذا قبلوه اجزا وان لم يقل بالسوية ولم في هذه الحالة أن يقتسموه
 بالتفاوت لان كل واحد ملك منهم مدا بالقبول والتفاوت انما هو عند القسمة فيكون
 من خصه بعض مدها محبا بالباقي لمن اخذه بخلاف ما لو قال خذوه ونوى الكفارة
 فانه انما يجزئه اذا اخذوه بالسوية والالم يميز الا من اخذ مدا دون من اخذ دون
 والفرق بين المسئلةين أن الاولى فيها الملك القبول الواقع به التساوى قبل الاخذ
 والملك في الثاني انما هو الاخذ فاشترط فيه التساوى تأمل ح ل (قوله دون
 الاصول) أي الذوات (قوله على تقيدها) الاولى أن يقول على غسلها في الوضوء
 للمرافق لان الحمل انما هو على التقيد لا على التقييد (قوله ترك الرأس) أي ترك
 مسح الرأس واصله ترك للمسح المقدّر من اضافة الصفة للموصوف أي مسح
 الرأس المتروك لان المحمول انما هو المسح لا الترك تدبر (قوله يكون) أي التملك
 بمعنى الملك اذ المصدر لا يكون من جنس الفطرة لكن يبعده قوله ما ذكر لانه الملك

في الوضوء ولم يحمل ترك الرأس والرجلين فيه على ذكرهما في الوضوء وتعليكه ما ذكر يكون (من جنس) والاولى
 فطره كبر وشعر واقط ولين فلا يجزى لحم ودقيق وسويق وهذا مع قول مداد من زيادة في كفارة الجماع

والاولى بقضاء التملك على حاله وتبطل من في قوله من جنس الفطرة ابتدائية
لا تبعضية (قوله في ذمته) وحيث لا يجرم الوطء على المظاهر قال بعض مشايخنا
وان لم يشق عليه تركه ق ل على الجلال (قوله ولا يتبعض العتق ولا الصوم)
فلا اثر للقدرة على بعض عتق ولا بعض صوم فلا اراد ان يعتق البعض ويصوم شهرا
لم يصح ح ل (قوله في ذمته) يخرج اذا ايسر فلو قدر بعد اخراج ذلك البعض على
غير الاطعام كالرقية او الصوم لم يجب الايمان بذلك لشروعه في الاطعام ح ل
(كتاب اللعان والقذف)

قدّم اللعان في الترجمة لانه المقصود بالذات ولما كان القذف وسيلة اليه ومقدما
عليه قدمه في البيان فعطفه عليه عطف سبب على سبب شيخنا (قوله وهو ولغة
الرمي) سلك في التعريف الف والفسر المشوش لطول الكلام على اللعان (قوله
الرمي بالزنا) أي النسبة اليه يقال رماء بكذا أي نسبه اليه ويحتمل أنه شبه الزنا
بسهم رمي واثبت الرمي تخييل (قوله في معرض التعبير) أي مقام اطهار العار
فخرج الشهود على الزنا والشهود بتعريض البينة بأن شهد رجلان بزنا البينة لان
قصد هما ابطال شهادتهما لا التعبير فمن ثم اكتفى بشاهدين وخرج ايضا نحو قول
الرجل لبنت سنة مثلا يازانية يا قبيحة قال ح ل رد على تعريف القذف ما لو شهد على
الزنا دون أربع فانهم لم يريدوا التعبير خصوصا اذا كانوا طامعين في شهادة الرابع
فأعرض مع أنهم قذفة الا أن يقال هم في حكم القذفة ردعا عن القذف بصورة
الشهادة وفيه أن هذا قد لا يأتي فيما اذا كانوا طامعين في شهادة الرابع وأيضار بما
يكون هذا ما ذهبا للشهادة لاحتمال رجوع من وافق عليها وفي المصباح العار كل
شيء يلزم منه عيب أو مسبة وعبرته بكذا البتة عليه وعبرته عليه بتدني نفسه
على المختار وبالباء قليلا فيقال عبرته به وهما يتعارفان أي يتعايان (قوله لغة) مصدر
لاعن أي مدلوله وهو التكلم بكلمات اللعان لان المصدر اسم للفظ وليس معنى لغويا
(قوله جعل اللعن) ككعب وكعاب قال ابن مالك فعل وفعله فعال لهما (قوله كلمات
معلومة) وجعلت في جانب المدعي مع أنها ايمان على الاصح رخصة لعسر البينة
بزناها أو صيانة للانساب عن الاختلاط اه م وليس لتأيين بعدد الا هنا
وفي القسامة اه م والمراد بالكلمات الجملة مجازا فعبر بالبعض وأراد الكل
(قوله جعل المضطر) يعني أنها سبب دافعة للمضطر عن المضطر ع ش على مر أي شأنه
الاضطرار الى تلك الايمان والافسيات في كلامه أن له أن يلاعن وان كان معه بينة
ح ل (قوله الى قذف من) فيه أنه ليس مضطرا الى القذف وانما هو مضطرا الى دفع

(فان عجز عن جمع خصال
الكفارة (لم تسقط) أي الكفارة
عنه بل هي باقية في ذمته الى
أن يقدر على شيء منها لانه
ملى الله عليه وسلم أمر الاخراني
أن يكفروا دفعه لجمع اخباره
بجزء فدل على انها باقية في الذمة
حيث (فان قدر على خصاله)
من خصاها (فعلها) ولا يتبعض
العتق ولا الصوم بخلاف
الاطعام حتى لو وجد بعض
مدان خرج لانه لا يدل له وبقي
الباقى في ذمته وقولي فان
عجز الى آخره من زيادتي في
كفارة غير الجماع
(كتاب اللعان والقذف)
بجملة وهو لغة الرمي وشرا
الرمي بالزنا في معرض التعبير
وذكره في الترجمة من زيادتي
واللعان لغة مصدر لاعن
وقد يستعمل جعل اللعن وهو
الطرد والابعاد وشرا كلمات
معاوية جعلت جهة للمضطر
الى قذف من لطخ فراشه
والحق العارية أو الى نفي ولد
كاسياتي

الحذف عنه وأجيب بأن كلامه على حذف مضافين تقديره إلى دفع موجب المقذف وهو الحذف وقوله إلى قذف من أي زوجة لطلخ أي تلك الزوجة وذكر باعتبار اللفظ وقوله فراشه أي المضطر والفراش هو الزوجة لأنها فراش زوجها فالمعنى إلى قذف زوجة طلعت نفسها وقوله والحق أي من قوله به أي بالمضطر فهو عطف مسبب على سبب وقيل تفسير وفيه نظر (قوله على كلمة اللعن) وخصه بذلك دون لفظ الغضب والشهادت مع اشتغالها عليهما الغرابة في الحجج والشهادات والإيمان لأن الشيء يشتهر بما فيه من الغريب وعليه جاءت أسماء الدوراه ح ل ولأن الغضب يقع في جانب المرأة وجانب الرجل أقوى ولأن لعنه متقدم على لعانها في الآية والواقع وقد ينفك عن لعانها شرح الروض (قوله كلام من المتلاعنين) يبعد عن الأثر واللعان مضمّن معنى البعد (قوله ذكرته في شرح الروض) وهو أن هلال بن أمية قذف زوجته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بشرط بن سماعة فقال له البينة أو حلفي فظهرك فقال يا رسول الله إذا رأيت أحدا ناع امرأته رجلا ينطلق يلتمس البينة فبعل النبي صلى الله عليه وسلم يكره ذلك فقال هلال والذي بعث بالحق أني لمصادق ولينزان الله ما يرى قطهري من الحذف نوات الآيات (قوله ما اشتراخ) فيه أنه يصدق بالكناية لأنه يلاحظ في التعريف ولم يحتمل غيره (قوله وبازانية) إلا أن يكون هذا اللفظ علما فلا يكون قذفا إلا بنية كما سبق في نداء من اسمها طالق ولو قال لامرأة يا قبيحة أو لرجل يا مخنث يا علق فصرح للعرف أنه رى ملهسا والذي في شرح م ر أن يعلق كناية اه لأن العلق معناه لغة الشيء النفيس واللفظ عند الإطلاق يحمل على معناه الأقوى ع ش على م ولكن يعززان لم يرد القذف كما أقي به والذ م ر وباعا هر صريجة لأن العهر الزنا كما في الحديث وللعاهر الجحيم سم قاله م ر ومما يقال بين الجهلة بلاع الزب ينبغي أن لا يكون صريحا في الرمي بالزنا لاحتمال بلعه بالفم س ل ودع ن قال البلقيني ولا كناية شوبرى وهو بعيد بل هو كناية وبالألف صريح بخلاف بالوطى فكناية لاحتمال إرادة كونه على دين قوم لوط وكذا الألفاظ الشنيعة المشهورة بين الناس كعصر وسوس وطخير ومأبون وكخن وأنت لا تردى لأمس م ر (قوله بفرج محرم) أي لذاته فلا يصدق بالإيلاج في فرج حائض لأن تحريره لعارض قال ح ل وذكر الزركشي أن الصواب كما قاله في المطلب أن يضيف إلى وصفه بالتصريح ما يقتضى الزنا بأن يقول من غير شبهة الملك أو المحل لاخراج وطء المحرم المملوك (قوله بأن وصف الإيلاج) يقتضى أن يحرم ما في المتن صفة للإيلاج وقوله بعد

وتسببها ما لا يشتمل على كلمة
اللعن ولأن كلام من المتلاعنين
بعد من الآخرها أو يحرم
النكاح بينهما أبدا وأصل
فيه قوله تعالى والذين يرمون
أزواجهن إلا بآيات وسبب
تزوجها ذكرته في شرح الروض
وغيره (صريحه) أي صريح
القذف وهو ما يشتهر فيه
(كزنية) ولو مع قوله في الجبل
(وبازاني وبازانية وزني
ذكرك أو فرجك) أو يدنك
وان كسر ألساء والكاف
في خطاب الرجل أو قصدها
في خطاب المرأة أو قال للرجل
بازانية فالمرأة بازاني لأن
اللعن في ذلك لا يمنع الفهم
ولا يدفع العار (وكرمى بالإيلاج
حشقة) أو قدرها من فاقدها
(بفرج محرم) بأن وصف
الإيلاج فيه بالتصريح

(أو) بإيلاج ذلك (بدبر) فإن لم يصف الاقل بتعزيم فليس يصريح لصدقه بالحلال بخلاف الثاني سواء اخوطب بذلك رجل أم امرأة كأن يقال له أو لجت في فرج محرم أو دبر أو لمج في دبرك ولها أو لمج في فرجك المحرم أو دبرك فان ادعى ما ليس زنى كأن قال أردت إيلاجه في فرج حليته الخائض أو المحرمة صدق بيمينه (و) كقوله (لخنتي زنى فرجك) فان ذكر أحدهما فكناية وهذا من زيادتي (و) كقوله (٣٨٧) (لولد غير طاست ابن فلان) هو صريح في قذف

أم المخاطب (الالمني بلعان) بتعزيمه بقوله (ولم يستلق) أي لم يستلقه الثاني فليس صريحا بل كناية فيسأل فان قال أردت تصديق الثاني في نسبة أمه إلى الزنا فقاذف لها أو أردت ان الثاني نفاها أو اتنى نسبة منه شرعا أو أنه لا يشبه خلقا أو خلقا صدق بيمينه ويعزر لا بداهة أمالو له لتنى بعد استلحاقه فصرح إلا أن يدعي احتمالا محكما كقوله لم يكن ابنه حين نفاها فيصدق بيمينه (وكنايته كن ناءت وزناات في الجبل) بالهمز فيها لان الزنا هو الصدود بخلاف زناات في البيت بالهمز فصرح لانه لا يستعمل بمعنى الصدود في البيت ونحوه زاد في الرخصة ان هذا كلام البخوي وان غيره قال ان لم يكن البيت درج اصدده فيه فصرح قطعا وان كان فوجهان انتهى

أو في فرج محرم يقتضى أنه صفة لفرج فلم له أشار بذلك إلى صحة كل منهما (قوله أو دبر) أنظر هذا مع صدقه بالإيلاج في دبر زوجته وان كان حراما إلا أنه لا يوجب الحد لأهلى انقاذ ولا على الفاعل وهل هو زنا أولا اه سم الظاهر كما يؤخذ من قوله وعن دبر حليته بعد قوله عن زنا فمن ثم قال لم يلا بد من تقييد الإيلاج في الدبر بكونه على وجه اللواط اذا كان القذف زنا أو زوجة والامان كان خليا فيكون قذفا مطلقا اذا قال لها أو لمج في دبرك وكانت خلية كان صريحا من غير تقييد ولا فلا يكون صريحا إلا بالتقييد المذكور (قوله صدق بيمينه) فهو صريح يقبل الصرف وأما لو قال أردت بالدبر دبر الحلية فهل يقبل الظاهر نعم فهو صريح يقبل الصرف ولو قال له زنت بيمينه لزمه التعزيم ل وكتب أيضا قوله صدق بيمينه فيه أن الكناية أيضا قد يصدق فيها بيمينه فما الفرق وأجيب بأن الاحتمال الذي يصدق فيه بيمينه في الصريح مرجوح والاحتمال الذي يصدق فيه بيمينه في الكناية قوي مساو للاحتمال الآخر (قوله كزناة) أي لاحتمال أنه قلب الباء همزة فيكون قذفا وان تكون همزة أصلية فلا يكون (قوله أوجهها أنه كناية) العمدانه صريح مطلقا لان قصد الصدود في البيت بعيد جدا كما قاله زى (قوله أو يافجر) قال في المصباح فجر العبد فجور من باب قعد فسق وزنا (قوله ويشبه الخ) معتمد س ل (قوله قوم) أي من العجم فقد نسب العربي لغير العرب وقوله ينزلون البطاح جمع أبطح وهو المسكن المنخفض فيه دقاق الحصى يسيل فيه الماء (قوله بين العراقيين) أي عراقي العرب وعراقي العجم (قوله لا يشبههم) أي لا يشبهه من ينسب اليهم وقوله والاخلق تفسير (قوله لست ابني) أو قال له أنت ابن زنا لان هذا كثير ما يستعمل عند عقوب الولد لوالده وعند شتمه عليه وبره للأجانب حل (قوله كأم) أي في قوله لست ابن فلان وكان وجه حملهم له صريحا في قذف أمه مع احتمال لفظه لكونه من وطء شبهة نذرة وطء الشبهة لم يحمل اللفظ عليه بل على ما يتبادر منه وهو كونه من زنا وهذا يقرب ما أوردناه اطلاقهم أنه لو فسر كلامه بذلك لا يقبل شرح م ر (قوله ويسأل)

وأوجهها أنه كناية (و) كقوله لغيره (زنى يدك) أو رجلك (أو يافجر) أو يافاسق أو يافجرة أو يافاسقة (وأنت تحبين الخلو أو لم أجدك بكرا) سواء قاله لزوجته أم لغيرها وان أوهم كلام الأصل كغيره تخصيصه بالزوجة في الأخيرة قال الزركشي ويشبه انها مصورة بمر لم يهلم لها تقدم افتضاض مباح فان علم فلا صريح ولا كناية (ولعزني يانبلى) نسبة للانباط قوم ينزلون البطائح بين العراقيين سميوا بذلك لاستنباطهم الماء من الأرض أي اخراجه منها والقذف فيه ان أراد به لام المخاطب حيث نسبته الى غير من ينسب اليهم ويحتمل انه يريد انه لا يشبههم في السير والاخلق وتعزيرى بالعزى أعم من تعزيره بالعرشى (ولولده لست ابني) بخلافه في ولد غيره كما يرلان الاب لا احتياجه الى تأديب ولده يحمل

فيصدق بيمينه (وهو مرضه كذا ابن الجلال وأما ما تبرز ليس قذفاً) وإن نواه لأن النية ما تترادف الاحتمال للفظ المبني ولا احتمال أنه ما يخبرهم ويتصل منه فهو أثر قرآن (٣٨٨) الأحوال فاللفظ الذي يقصد به القذف إن لم يحتمل

غيره فصريح والافان فهم منه القذف بوضعه فكناية والاقتريض (وقوله) لغيره (زيت بك اقرا بزنا) على نفسه (وقذف) للمخاطب (ولمخال لزوجه يا زانية فقالت) جواباً لزيت بك أو أنت أزني مني فقاذف لها لا تيانه بلفظ القذف الصريح (وكناية) في قذبه لاحتمال أن تريد اثبات الزنا فتكون في الأولى مقربة وقاذفة للزوج ويسقط باقرارها حد القذف عنه ويعزرون تكون في الثانية قاذفة فقط والمعنى أنت زان وفراك أكثر من نسبتني إليه وأن تريد نفي الزنا أي لم يظاني غيرك ووطؤك بنكاح فان كنت زانية فانت زاني أيضاً وأزني مني فلا تكون قاذفة وتصدق في إرادتها ذلك بيمينها (أو) قالت جواباً أو ابتداء (زيت وأنت أزني مني بقرة) بالزنا (وقاذفة) له ويسقط باقرارها حد القذف عنه (ومن قذف محصنا حد) لآية والذين يرمون المحصنات (أو غيره عزز) لأنه أي معصية لا حد فيها

الظاهر أن المراد نذب سؤاله لأنه يجب لا يحمله على عدم القذف إلا أن قال أردت زنا حر أو ح ل (قوله فيصدق بيمينه) فإن نكل حلفت وبقه الولد ولزمه الحد وله الأمان لا سقوط الحد (قوله وتعريضه الخ) عبارة ابن السبكي والتعريض لفظ استعمل في معناه ليوضح بغيره فهو حقيقة أبداً اه (قوله أثر قرآن الأحوال) أي وهي ملغاة لاحتمالها وتعارفها ومن ثم لم يلقوا التعريض بالخطبة بصريحها وإن توفرت القرائن على ذلك شرح م ر (قوله فاللفظ) أي يعلم أن اللفظ الذي يقصد به القذف أي يؤتى به للقذف ويستعمل فيه وبه يدفع ما قاله حرم من أن جعل قصد القذف مقسماً يومهم اشتراط القصد في الصريح وأن الكناية يفهم من وضعها القذف وانها واتعريض يقصد بهما ذلك دائماً وليس كذلك في الكل فالاحسن الفرق بأن ما لم يحتمل غيرها وضع لمس القذف وحده صريح وما احتمل وضع القذف وغيره كناية وما استعمل في غير موضوع له من القذف بالكلية وانما يفهم المقصود منه بالقرائن تعريض اه ح ل (قوله اقرا بزنا) قال في شرح الروض أن هذا مفرع على أنه لا يشترط التفصيل في الاقرار بالزنا أما لو شرطناه وهو الأصح فلا شوبرى (قوله لاحتمال أن تريد) ليس هذا بتعين اذ يحتمل أيضاً أن تريد انها هي الزانية دون عكسه وقد خصص الشارح هذا العكس بالثانية وليس بتعين بل الاحتمالات كلها جارية في المسئلة حتى الأول يكون جارية في الثانية أيضاً خلافاً لصنيع الشارح رحمه الله تعالى اه شوبرى (قوله اثبات الزنا) أي لما أوله قبل نكاحه لها (قوله ويجوز الواقع) أنه لا وقعة مع قول المتن ومن قذف محصنا حد أو غيره عزراه (قوله ويعزرون) انقار وجه تعريضه مع انها اقترت بالزنا (قوله قاذفة فقط) أي لا مقرة كما يفهم من قوله أن الزنا ان اقرارها بالزنا ضمنى وهو لا يكفي على أن قولها أن زاني يمكن أن يكون مجازاة له فقط كما يؤخذ من قوله مما نسبته إلي (قوله أو أزنا مني) لأنه يظن أنها في حالة الجنون والذوم وهي حيث غير زانية وأيضاً جريمة الفاعل أشد بدليل أن الموطوءة في البراءة كان محصناً لا يرجع بخلاف الفاعل (قوله ومن قذف محصنا حد) قال م ر ولو قذفه أو قذف مورثه كان له تحليفه في الأولى على أنه لم يزن وفي الثانية على أنه لم يعلم زنا مورثه لأنه ربما يقر فيسقط الحد قال الأكثرون ولا تسمع الدعوى بالزنا والتخفيف إلا في هذه الصورة (قوله حرم مسلم) وانما جعل الكافر محصناً في حد الزنا لأنه أهانه له ولا يرد قذف مرتد ومجنون وقتن بزنا اضافته إلى حال إسلامه أو إفاقته أو حريته بأن أسلم الحربى بعد أسره ثم اختار الإمام رقه لأن سبب هذه اضافته الزنا إلى حالة الكمال شرح م ر وهذا التعريف

ظاهر

ولا كفارة سواء كان المذوف فيها زوجه أم لا وسياق بيانه الحد وشرطه في بابه

مسألة ١٠٠٠ ر ف آخ الأشهاد المحصن مكلف أو مثله السكك ان احصا عتف عدا

ووطء محرم في تركته (ووطء في حليلته) (٣٨٩) له بأن لم يوطء ووطئا غير ما ذكر بخلاف من زنا أو وطئ

حليلته في دبرها أو محرما مملوكة له
كأخته وعمته من نسب أو رضاع
فليس بمحصن أما الأول
فظاهر وأما الباقي فلأنه أفحش
منه وبذلك علم أن العفة
لا تبطل بوطئه زوجته في
عدة شهية أو في حيض
أو نفاس أو أمته لمزوجة
أو المعتقة أو أمة ولده
أو منكوبة بلاولى أو شهود
وان كان حراما لا تنفاه ما ذكر
واقام الملك في الأولى والثانية
بأقسامهما قولى ودبر حليلته
من زيادتي (فان فعل) شيئا
من ذلك بأن وطئ ووطئا
يسقط العفة لم يعد محصنا
وان تاب وحسن حاله (لم يجد
قاذفه) لأن العرض اذا فحرم
بذلك لم تسد ثلته سواء
أقذفه بذلك الزنا مثلاً أم بزنا
آخر ام اطلق (أو ارتد حد)
قاذفه والفرق أن الزنا مثلاً
يكن ما أمكن فظهوره يدل
على سبق مثله غالباً ولزنا
عدة رابعة لا تتحقق غالباً
فتطهرها لا يدل على سبق
الاخفاء غالباً وقد يرى بفعل
أعم من تعبيره بزنا (دبر
موجب قذف) بنوع الجيم من
حد وتعزير (كل الورثة)

ظاهر في المحصن المذكور فعرضنا بطالعته في الاثني عشر تعريف المحصن غير شامل
لها وعباراة مل وانحصن مكاف حرم لم عفيف عن وطء يحذبه وهو شامل
للاثني (قوله ووطء محرم الخ) عطفه على الزنا يقتضي أنه ليس زنا وهو كذلك لشبهة
الملك (قوله أو رضاع) أي أو مصاهرة كما في م ر (قوله أما الأول فظاهر) أي لأن
قاذفه صادق (قوله وأما الباقي فلأنه أفحش منه) رونه ووطء زوجته في دبرها فالمراد
أنه تستحقه النفوس أكثر من الزنا لأن أناته أكبر حرج ل أول المراد أنه أفحش
طبعاً وعرفاً وان كان الزنا أفحش شرعاً (قوله وبذلك) أي بتعريف المحصن بما ذكر
عش والانساب رجوع اسم الإشارة لقوله عفيف الخ بدليل ما بعده (قوله وان كان
حراماً راجع الجمع وقوله لا تنفاه ما ذكر أي الزنا ووطء حليلته في دبرها ووطء
محرمه المملوكة له (قوله واقام الملك) أي ملك السكاح في الأولى ملك اليمين
في الثانية ح ل (قوله فان فعل شيئا) أي ولو به دافق وقيل إقامة الحد كما يعلم
من الفرق ح ل أي ولو بعد الشروع في الحد م ر (قوله ولم يجد قاذفه) ومنه يعلم
أن الشخص اذا صدر منه شيء من ذلك كوطء محصنة أو المحرم ووطء حليلته
في دبرها حرم عليه أن يطلب الحد من ذفه عند جميع العلماء إلا مالكا فإنه لا ين
حرم في كتاب الابصار اه شورى وعباراة شرح م ر ولم يجد قاذفه ولو لم يرد ذلك
الزنا لان الزنا يدل على سبق مثله لجريان العادة الالهية بان العبد لا يرتك في أول مرة
كما قاله عمرو زنا هنا لا يلحق بهما مالوكم بشهادته ثم زنا قورأ حيث لم ينقض
الحكم وان قلنا أن زنا يدل على سبق مثله منه قبل الحكم لظهور الفرق بأن الحد
يسقط بالشبهة بخلاف التحكم (قوله لان العرض) هو محل المدح والذم من الانسان
ويطلق على النفس وعلى الحسب أيضا كما في المختار اه شيئا (قوله لم تسد ثلته)
أي خاله اعترض بحديث انتاب من الذنب كن لا ذنب له وأجيب بأن ذلك بالنسبة
للعقوبات الاخرية وكالمنافى الخلل الديوى م ر وعش (مختار قوله أو ارتد) أي
بعد القذف وقوله والفرق أي بين ما اذا قذفه ثم زنا مثلاً فلا يجد قاذفه وبين ما اذا
قذفه ثم ارتد المذوف فيصير قاذفه وقوله مثلاً أي أو وطئ المحرم المملوكة أو ودبر حليلته
(قوله فاطهارها لا يدل الخ) أي ولو دل على ذلك لم يجد قاذفه لا سيما ان يكون مرتدا
حال القذف فلا يكون محصنا (قوله كل الورثة) أي على سبيل البدل وليس
المراد ان كل واحد برته والالتئام بالحد بتعدد الورثة زي قال م ر ومن الورثة
بيت المال في من لا وارث له خاص (قوله حتى الزوجات) الغاية لرد قال الشورى
تقلا عن م ر نعم قذف الميت لا يرث الزوج أو الزوجة على الأوجه لا تقطاع الوصلة

حتى الزوجان لان ذلك حق آدمي ٩٨ يثبت لمرقعة استيفائه على مطالبة آدمي به وحق آدمي شأنه ذلك

بيدهما ولا ينافي به تصريحهم ببقاء آثار النكاح بعد الموت لضعفها عن قبول سائر ما كان قبله شرح شيخنا وجرح الشارح وانظر ما معنى ارث غير الزوج أو الزوجة لحد قذف الميت هل يقدر بثبوت الميت ثم انتقاله للوارث الآن أو كيف الحال شو برى والا قرب أنه يقدر بثبوت الميت أولا ثم انتقاله للورثة وعليه ينبغي أنه لو تجدد للميت قرابة بعد الموت وفرض أنه لو مات الآن وورثه لا يثبت لهم شيء في الحد لأنه حيث قد رانقاله للورثة تعين حصر الارث فيمن كان موجودا وقت الموت اهـ مع ش (قوله ولو كان المقتوف رقيقا) هو ظاهر فيما لو كان رقيقا كله فلو كان مبعضا فلا حد لقاذفه لا تنفاه الحرية الكاملة ولكن يعزروا هل تعزروه للورثة مع السيد أو للعالم فيه فظهر والذي ينبغي الثاني فيكون الحاكم نائبا في الاستيفاء عن الورثة والسيد ع ش على م ر (قوله شأنه ذلك) أي رثته كل الورثة (قوله استوفاه سيده) ولو قذف السيد عبده فالعبد أن يطالبه بالتعزير فان مات العبد سقط عن السيد لارثته له وهو لا يستحق على نفسه اهـ برماوى وقوله لارثته الاولى أن يقول لا انتقال له لان العبد لا يرث (قوله وسقط) أي بالنسبة لحقهم لا لحق الله تعالى فلا يسقط فالامام ان يستوفيه ح ل وعبارة شرح م ر وسقط بعفو أي عن كله فلو عفى عن بعض الحد لم يسقط شيء منه ولا يخالف سقوط التعزير بالعفو ما في بابها بالامام أن يستوفيه لان الساقط حق الادعى والذي يستوفيه الامام حق الله المصلحة (قوله أو عن بعضه) ظاهره ان العفو عن البعض يسقط حق العافي وليس كذلك كما تقدم وعبارة ع ش قوله فالعافي كله أي كان للعافي اذا عفى عن البعض العود واستيفاء حقه بكامله لانه اذا عفى عن البعض لا يسقط شيء منه وعبارة البرماوى قوله فالباقى أي ولو واحد او اقلهم نصيبا (قوله لان موجبه) أي القذف وقوله بدلاى عن الآخر بمعنى ان لكل أن يستوفيه وقوله ببعضه أي مجزئا كثلث وربع مثلا وقوله بان لبعضهم أي في القذف (فصل في قذف الزوج زوجته) *
 أي في حكمه من الجواز والوجوب والامتناع شيئا والوجوب علم من كلام المصنف صريحان جعل قوله مع قذف وامان راجعا للزوم النفي أيضا وضمنا ان جعل راجعا لحرمة النفي فقط كما هو ظاهر كلام الشارح حيث قال فيعزومان ولم يقل فيلزمان ويجزومان الا أن يقال استغنى عن ذكر الزوم بذكر سابقا بقوله فيلزمانه أيضا ويكون أخذه من هذا كما هو عادته (قوله قذف زوجة) لم يقل زوجته لانها حينئذ معرفة والمعارف لا توصف بالجليل ككاتبه عليه ع ن قال ابن مالك ونعتوا بحملة منكر الخ (قوله بان رآه) أي رأى ما يحصله وهو والد كرفى الفرج لان الزنا معنى لا يرى

ولو كان القذف في رقيقا ومات قبل استيفاء التعزير استوفاه سيده (ويسقط بعفو) عنه منهم أو من المقتوف بأن قذف حياته عفى قبل موته وبارث القاذف له (ولو عفى بعضهم) عنه أو عن بعضه (فالباقى كله) أي استيفاء كله لانه حق ثبت لكل منهم كولاية الترويج وحق المشقة وفارق الفود حيث يسقط كله بعفو بعضهم بأن لا تعود به لا يعدل اليه وهو الذي يخالف موجب القذف ولان موجبه ثبت لكل منهم بدلا والقود ثبت لكل منهم ببعضه ولذلك صرح الماوردى بأن لبعضهم أن ينفرد بطلبه الكل واستيفائه سواء أحضر الباقيون وكلوا أم لا وتعبيرى بالمرحب أهم من تعبيره بالحد (فصل في قذف الزوج زوجته) له قذف زوجة له (علم زناها) بأن رآه بعينه (أو ظنه) ظنا مؤكدا

وليس الباء للعصر بل بمعنى الكفاف لان مثل الرؤية اخبار عدد استواتر انه يبعد
 العلم أيضا شيخنا (قوله كشياح زناها) أي كلف في الستة فاد من الشياح فالشياح
 مثال لما يستفاد منه الظن لا للفتن شيئا (قوله وانما جازم) هذا وارد على قوله له
 قذف زوجة الخ يعني انه كيف جازله الامرا الحرام وهو القذف مع ان الزنا انما ثبت
 باقرار أو بيعة لا بعلمه وظنه فكان مقتضاه انه لا يجوز له القذف الا أن ثبت زناها
 بأحدى الطريقتين المذكورتين وقال بعضهم انه وارد على الظن لا على العلم وهو
 ظاهر وأجاب عنه بقوله لا احتياجه وأما قوله المرتب عليه الخ في ان للواقع لا دخل له
 في الايراد فقوله حيث أن أي حين اذ ظنه ظنا مؤكدا (قوله على ذلك) أي جواز
 القذف (قوله والاولى الخ) فيه تصريح بأن له امساكها مع علمه بأنها تأتي
 بالفاحشة حل (قوله هذا) أي جواز القذف والاولى حذف قوله كله لان
 المتقدم حكم واحد (قوله فان أنت) أي الزوجة لا بقيد علم أو فان زناها لا يدخل
 ما لو أنت بولد ولم يعلم ولم يظن زناها الا في قوله وانما يلزمه قذفها فلا تكرار حل
 أي لا نالوقلنا الضمير في أنت للزوجة التي علم أو ظن زناها يكون قوله الا في وانما
 يلزمه قذفها اذا علم الخ مكررا مع هذا لان الفرض حيث أن أنه علم أو ظن زناها فيكون
 غير محتاج اليه ويلزم عليه أيضا انه لا يلزمه النفي الا ان علم أو ظن زناها مع انه يلزمه
 مطلقا كان يكون من شبهة وأما القذف فلا يلزمه الا ان علم أو ظن زناها كما يثبت (قوله
 ولا أكثر منها الخ) أي حتى يمكن كونه منه ظاهرا والافلو ولدته ولد و سنة أشهر من
 الوطاء والعقد كان منفيًا عنه قطعًا فلا حاجة لنفيه وهو راجع للمسئلة بين قول بعضهم
 والاولى أن يقول ولا أكثر منه أي من الدون لصدق بالسنة وأجيب بأن المراد
 ولا أكثر منها ولو لملاحظة فيصدق بها وان كان ينفيه قول زى ورق ل أن السنة المطلقة
 بما فوقها والاربعة سنين مطلقة بما دونها فالجواب أنهم لم يعتبروا هنا لحظة الوضع
 والوطء احتياطا بالنسب اه الا أن يحتمل كلاهما على السنة من الوطاء كما يدل
 عليه قول المصنف أو ولدته لدون ستة أشهر من الوطاء فان مفهومه أنه اذا ولدته
 لسنة أشهر من الوطاء لحقه وأما الستة من العقد فهي مطلقة بما دونها كما يدل
 عليه قول الشارح هنا ولا أكثر منها من العقد وقوله بعد وانما سفي به يمكنه
 والا كان ولدته لسنة أشهر من العقد فلا يلاعن لنفيه لا انتفاء كونه منه فهو منفي
 عنه بلا لعان وقوله من العقد المناسب لما مر أن يقول من امكان الاجتماع بعد
 العقد لانه اعترض على الاصل في تعبيره بذلك في الرجعة (قوله أو لما بينهما) مثال
 بظن زناها وما قبله أي الثلاث صور مثال لعلمه حل (قوله منه) حال من ما ذمناه

كشياح زناها ما يزيد مع قرينة
 كان رأيا بخلافه) أو رأيا
 تخرج من عنده فلا يكفي
 مجرد الشياح لانه قد يشيعه
 عدوها أو له أو من طمع
 فيها فلم يظفر بشيء ولا مجرد
 القرينة كالقرينة المذكورة
 لانه رء دخل بيتا مخروفا
 أو سرقة أو طمع وانما جازله
 القذف حيث أن المرتب عليه
 اللعان الذي يخص به من
 الحد لا احتياجه الى الانتقام
 منها لانه يظن انما لا يكاد
 يساعده الى اثباته أو قرار
 والاولى أن يستتر عليها
 ويطلقها ان كرها هذا كله
 حيث لا ولد (فان أنت بولد
 فان علم أو ظن) ظنا مؤكدا
 (انه ليس منه) مع امكان
 كونه منه ظاهرا (بان
 لم يظن انما ولدته لدون ستة
 أشهر) من وطء التي هي أقل
 مدة الحمل ولا أكثر منها من
 العقد (أو لفوت أربع سنين
 من وطء) التي هي أكثر
 مدة الحمل وفي معنى الوطاء
 استدخال المني (أو لما بينهما)
 أي بين دون ستة أشهر
 وفوق أربع سنين (منه)
 ومن زنا بعد استبراء بخصية
 لزمه نفيه لان تركه يتضمن استلحاقه واستلحاق من ليس منه حرام كما يحرم تنفي من هو منه

وهو في الأخيرة ما صحه في أصل الرضا والذى صحه الأصل كالشرح الصغير في محل النفي لكن الأول له أن لا ينفيه
 لأن الحامل قد تحيض وطريق نفيه اللعان المسبوق بالقذف فيلزمه أيضا وانما يلزمه قذفها إذا علم زناها فوطئه كما
 في جوازها والأفلاية قذفها لجواز أن يكون أبدا من رده شبهة (٣٩٢) أو زوج قبله (والا) أي وإن لم علم ولم يظن

أيه ليس منه بأن ولده لدون
 ستة أشهر من الزنا أو لفوقه
 ودون فوق أربع سنين منه
 ومن الوطء بلا استبراء وكذا
 من الوطء معه وإعلم ولم يظن
 زناها أو ولده لفوق أربع
 سنين من الزنا ودفعه وفوق
 دون ستة أشهر من الوطء
 (حرم) نفيه رعاية للفراش
 ولا عبرة بريبة يجدها في نفسه
 وإنما اعتبرت المدة فيما ذكر
 من الزنا لأن الاستبراء لانه
 مستند اللعان فإذا ولده لدون
 ستة أشهر منه ولا كثر من
 دونها من الاستبراء فبيننا أنه
 ليس من ذلك الزنا فيصير
 وجوده كعدمه فلا يجوز
 النفي رعاية للفراش وما ذكرته
 من حرمة النفي مع الاستبراء
 المتيقن بما روي من اعتبار
 المدة من الاستبراء والذي
 صحه الأصل حل النفي
 واعتبار المدة من الاستبراء
 (مع قذف ولعان) فيعمران
 وإن علم زناها وقال الإمام
 القياس جوازها انتقاما منها
 كما إذا لم يكن ولد وعارضوه
 بأن الولد ينحصر بنسبة أمه

لزم من واقع بينهما حال كونه محسوبا منه أي من وطئه ومن زنا أي علمه أو وطئه
 فيلاحظ هذا لأجل قوله في المفهوم وكذا من الوطء الخ وقوله بعد استبراء أي واقع
 بعد استبراء فهو صفة لزنا يعني أن الاستبراء من الوطء لا من الزنا فزنا بعد الوطء
 بعد الاستبراء منه كأن وطئه ثم حاضت ثم زنت ثم أتت بولد لثمانية أشهر من الوطء
 وليسعة من الزنا (قوله وهو) أي لزوم النفي وقوله في الأخيرة هي قوله أولا بينهما الخ
 (قوله وطريق نفيه الخ) مراده بهذا تكميل المناسبة إذا كان مقتضاها أن يقول لزمه
 القذف لأن قوله فإن أتت الخ مقابل لقوله له قذف زوجة الخ وترك المصنف المقابلة
 ليشمل كلامه لزوم نفي الولد من وطء المشبهة بعلم من قوله وطريق نفيه الخ أنه
 لا عبرة بما اشتهر بين العوام من نفي ولده عنه عند عقوقه له ولو كتبت بذلك حجة
 من غير لعمري أنه عند موته قطع لعدم انتفاء نسبه عنه حيث قد (قوله وانما يلزمه
 الخ) هذا غير محتاج اليه لأن المقسم أنه علم أو ظن زناها وأجيب بأن الضمير راجع
 للزوجة لا بالقيء المذكور كما تقدم (قوله بأن ولده الخ) أعلم أن ما ذكره الشارح
 هنا أربع صور هي مفهوم قوله أولا بينهما الخ لانه يتضمن قيدين لأن معناه بأن
 لا يكون دون ستة أشهر ولا فوق أربع سنين وأشار لفهمه بالصورة الأولى
 والرابعة وقوله بعد استبراء قيد آخر وفي قوله ومن زنا قيد ملحوظ تقديره علمه
 أو ظنه فتكون القيود أربع (قوله وكذا من الوطء) فصله بذكر أنه محتر زنا عند
 الملحوظ وقوله مع أي الاستبراء (قوله أو ولده لفوق أربع سنين الخ) لا يتصور
 هذا إلا بسبق الزنا على وطء الزوج مع أن الفرض أن الزنا بدو طئه فأقل (قوله فيما
 ذكر) أي في قوله أولا بينهما منه ومن زنا الخ ولم يقل ومن استبراء مع أن مجرد
 شروعه في الحيض يدل على البراءة فيكون الولد ليس منه وأجاب عنه بقوله لانه أي
 الزنا مستند اللعان أي وإذا كان مستنده حسبت المدة منه (قوله لا من الاستبراء)
 أي من أوله لأنها على هذا القول بالشروع في الحيض يثبت عدم الحمل كما قاله المحلى
 (قوله المتيقن بما روي) وهو قوله ولم يعلم ولم يظن زناها وقوله ومن اعتبار المدة الخ أي
 في الصورة الثمانية (قوله فيعمران) أي بالنسبة لثاني الوادئ أما بالنسبة لتلطيخ
 فرأش فيوزان كما تقدم (قوله بجوازها) ضيف (قوله كما إذا لم يكن ولد) بيان
 للقياس عليه (قوله في لزوم النفي) أي مع القذف واللعان أي فيما إذا علم أو ظن أنه ليس
 منه وقوله وحرمة الخ أي فيما إذا لم يعلم ولم يظن أنه ليس منه كما تقدم فقوله مع القذف

أي أن إثباته عليها باللعان لا يغير ذلك بطلاق فيه إلا بسنة فلا يحتمل هذا الضرر لفرض واللعان
 الانتقام وانفراق يمكن بالطلاق

وظاهران وطء الشبهة كالزنا في (٣٩٣) لزوم النفي وحرمة مع القذف واللعان (كألو) وظنى (عزل) فانه يحرم به ما ذكر رعاية

للفراش ولأن الماء قد يسبق إلى الرحم من غير أن يحس به وفي كلامي زيادات يعرفها الناظر فيه مع كلام الأصل (فصل في كيفية اللعان) وشرطه وغرته والأصل فيه الآيات السابقة وأركانه ثلاثة لفظ وقذف سابق عليه وزوج يصح طلاقه كما يعلم مما يأتي (لعانه) أي الزوج (قوله أربعاً) من المرات (أشهد بالله أني لمن الصادقين) فيما رويت به هذه من الزنا أي زوجته (وخامسة) من كلمات لعانه (أن لعنة الله على من كان من الكاذبين فيه) أي فيما رويت به هذه من الزنا هذا ان حضرت (فان غابت ميزها) عن غيرها باسمها ورفع نسبها وكررت كلمات الشهادة لتأكيد الأمر ولأنها أقيمت من الزوج مقام أربعة شهود من غير إقام عليها الحد وهي في الحقيقة أيمان وأما الكلمة الخامسة فؤكد لتمام الأربع (وان نفي ولدا قال في كل من الكلمات الخمس) وان ولدها أو هذا

واللعان راجع للزوم النفي وحرمة فيه ما على التوزيع كما رأيت شيخنا وقال ع ش راجعان لقوله وحرمة وفيه قصور والتعبير بالقذف في جانب وطء الشبهة فيه تجوز فالمراد بالقذف مطلق الرمي بالإصابة شيخنا عزیزی (قوله مع القذف واللعان) أي مع ذكر الوطء أي ان الغير وطئ بها على فراشه سواء قال بشبهة أو سكنت عن ذلك وفي إطلاق القذف على ذلك تجوز ل (قوله كألو وظنى وعزل) مثل ذلك ما إذا وظنى ولم ينزل كما يشعر به التعليق بأن الماء قد سبق الخ من ل قال مر في اتهامات الاولاد والعزل حذر من الولد كرويه وان أذنت فيه المعزول عنها حرة كانت أو أمة لانه طريق إلى قطع النسل اه (قوله ما ذكر) أي النفي والقذف واللعان (فصل في كيفية اللعان وشرطه وغرته) وهي قوله بعد ويتعلق بلعانه انفساخ وحرمة مؤبدة وما يتبعها من قوله و... تغليظ بزمان الخ (قوله والأصل فيه) الأولى أن يقول والأصل فيها أي في كيفية اللعان ليكون في إعادة الاستدلال بالآيات فائدة لانه ذكره سابقاً ليلاع على أصل اللعان وهذا على كفيته تأمل (قوله لفظ) أي مخصوص وما في معناه من إشارة الآخر أو كتابته كما سيأتي ح ل (قوله وقذف) في عده من الأركان نظراً لانه سبب وأيضاً قد يوجد اللعان بدونه كما إذا كان لنفي ولد من وطء شبهة (قوله وزوج) يشمل الذكور والأنثى ح ل فقوله يصح طلاقه مضاف لفاعله أو مفعوله لكن يرد عليه أن هذا القيد لا مفعول له بالنظر للزوجة لان طلاق الزوج لها يصح مطلقاً فالأولى جعل الطلاق مضافاً للفاعل ويراد طلاقها بنفسها إذا تزوجها إليها (قوله اني) بكسر الهمزة لوجود اللام المعاقبة (قوله من الزنا) أي ان قذفها بالزنا والاقال من إصابة غيري كما يأتي ح ل (قوله ان لعنة الله) بكسر الهمزة لانه مقول القول (قوله فان غابت) أي عن البلد أو عن المجلس اعذر أولغير م شرح م ر (قوله من غيره) أو منه (قوله وهي في الحقيقة أيمان) ومن ثم صحت من الآخرس ولو كانت شهادة لما صحت منه لان شهادته بالاشارة لا يعتد بها كما تقدم (قوله في كل من الكلمات الخمس) ظاهره أنه يأتي في الخامسة بهذا اللفظ أي قوله وان هذا الولد من زنا ولا يخفى ما فيه ففعل المراد أنه يأتي فيها بما يناسب كأن يقول وان لعنة الله على من كنت من الكاذبين فيما رويت به من الزنا وفي أن الولد من الزنا وليس مني اه رشیدی علی م ر (قوله فؤكدة) أي فلا كفارة فيها (قوله أو هذا الولد) أو جهاها ان كانت حاملاً (قوله لا بد منه) أي من قوله ليس مني معتمد (قوله لا احتمال الخ) فان قلت اليمين على نية المستهلف وعليه فنية ذلك لا تنفعه قلت لعل المراد بكونها على نية المستهلف بالنظر للزوم الكفارة ع ش

الولد) ان حضر (من زنا) وان لم ٩٩ يت يقل ليس مني جلالاً لفظ الزنا على حقيقة وهذا ما صححه في أصل الروضة كالشرح الصغير عن الأكثرين لا بد منه لاحتمال أن يعتد

أن الوطء بشبهة زنا هو قضية كلام الأصل وأما الاقتصار عليه فلا يكفي لاحتمال أن يريد أنه لا يشبهه خلقا وخلقة ولو أغفل ذكر الولد في بعض الكلمات احتاج في نفيه إلى إعادة اللعان ولا يحتاج المرأة إلى إعادة لعانها (ولعانها قولها بعده) أربعاً (أشهد بالله أنه لمن الكاذبين فيما رماي به من الزنا) (خامسة) من كلمات لعانها (أن غضب الله على أنكار من الصادقين فيه) أي فيما رماي به من الزنا والآيات السابقة وتشير إليه في الحضور وتميزه في الغيبة كما في جانبها في الكلمات الخمس ولا يحتاج إلى ذكر الولد لأن لعانها لا يؤثر فيه وخص اللعن بجانبه والغضب بجانبها لأن جريمة الزنا تقع من جريمة القذف ولذلك تفاوت الحدان ولا يربان (٣٩٤) غضب الله أغلظ من لعنته فخصت

على م ر (قوله أن الوطء بشبهة زنا) أي وطئه لها بشبهة بأن ظنها أجنبية فهي شبهة صورية وهو واضح أن كان يمكن أن يشبهه عليه ذلك ح ل (قوله وأما الاقتصار عليه) بأن يقول وهذا الولد ليس مني ح ل (قوله ولا يحتاج المرأة إلخ) لا يقال كيف يكون ذلك مع اشتراط تقدم لعانها على لعانها لا نقول قد تقدم بالنسبة لسقوط الحد عنه وإنما أعيد لنفي الولد خاصة شو برى وعادة شرح حجر وإن كان ولد بنفيه ذكره في كل من الكلمات الخمس لينتفي عنه لا يصح لعانه ومن ثم لو أغفل في واحدة صح لعانه بالنسبة لعنه لعانها وإن وجبت إعادة بالنسبة لنفي الولد انتهت (قوله إلى إعادة لعانها) أي أن لا عنت (قوله أغلظ) لأنه الانتقام بالتعذيب واللعنة الطرد عن الرحمة ح ل (قوله هذا كاه) أي قوله لعانه إلخ (قوله والا) أي ران لم يكن قذف أو كان قذف وأثبتته عليه بيضة فتحت الصورتان فقوله بأن كان اللعان إلخ تصوير الأول وقوله أو أثبتته إلخ تصوير الثانية (قوله فلا حاجة بها إلخ) أي لو حكم ما كم بصفة تقديمه نقض حكمه ح ل (قوله كما يأتي) وهو قوله أنبأ بالنظم الآيات السابقة (قوله وشرط ولاء الكلمات) والأوجه اعتبار الموالاة هنا بما مر في الفاتحة ومن ثم لم يضر الفصل هنا بما هو من مصالح اللعان شرح م ر وقوله بما مر في الفاتحة أي فيض السكوت العمدة الطويل واليسير الذي قصده قطع اللعان والذي لم يعلق بمصلحة اللعان وكتب أيضا قوله بما مر في الفاتحة يؤخذ منه أنه لو لم يوال الكلمات لجهله بذلك أو نسياناً لم يضر ع ش عليه (قوله الفصل الطويل) أو الكلمة الأجنبية ح ل ولعل الفرق بين هذا وأيمان القسامة حيث اكتفى بها ولو متفرقة أنهم لما اعتبروا هنا لفظ اللعن بعد جملة الأربع دل على أنهم جعلوها كالشيء الواحد والواحد لا يفرق أجزاءه كما في الصلاة المركبة من ركعات ع ش على م ر (قوله وتلقين قاض) أو حكم

المرأة بالترام أغلظ العقوبتين هذا كله إن كان قذف ولم تثبت عليه بيضة والابان كان الامان لنفي ولد كان احتمال كونه من وطء شبهة أو أثبت قذفه بيضة قال في الأقل فيما رمتها به من اصابة غيري لها على فراشي وأن هذا الولد من تلك الاصابة لي آخر كلمات اللعان وفي الثاني فيما أثبتت على من رمي اياها بالزنا إلى آخره ولا تلعن المرأة في الأول إذا حد عليها بهذا الامان حتى يسقط بلعانها وأفاد لفظ بعده اشتراط تأخر لعانها عن لعانه لأن لعانها لا يسقط العقوبة وإنما تجب العقوبة عليها بلعانه أولاً فلا حاجة بها إلى أن تلعن قبله وأفاد لفظ خامسة اشتراط تأخر لفظي اللعن والغضب عن

الكلمات الأربع لما يأتي ولأن المعنى أن كان من الكاذبين في الشهادات الأربع نوجب أن كان تقدمها وأفاد تفسير اللعان بما ذكر ما صرح به الأصل من أنه لا يبدل لفظ شهادة أو غضب أو لعن بغيره كان يقال أحلف أو أقسم بالله اتباعاً للنظم الآيات السابقة وكالولد فيما ذكر الحمل (وشرط ولاء الكلمات) الخمس هذا من زيادتي في أثر الفصل الطويل أما الولاء بين أعاني الزوجين فلا يشترط كما صرح به الدارمي (وتلقين قاض له) أي للعان

أي أسكلماته فيقول له قل كذا ولها أقول كذا فلا يضح اللعان بغير تلقين كسائر الأيمان وظاهر أن السيد في ذلك كما يقاضى لأن له أن يتولى لعان رقيقه (٣٩٥) (وصح) اللعان (بغير عربية) وإن عرفها لأن اللعان دين

أو شهادة ومما في اللغات سواء كان لم يحسن القاضى غيرها ووجب مترجمان (و) صح (من) شخص (آخر) إشارة مفهومة أو كتابة كسائر تصرفاته وليس ذلك كالشهادة منه لضرورة اليه دونها لأن الناطقين يقومون بها ولأن المقلب في الأيمان معنى المدين دون الشهادة (كقذف) من زيادتي فيصح بغير عربية ومن آخره إشارة مفهومة أو كتابة لما ذكره فان لم يكن له واحدة منهم لم يصح قذفه ولا لعانه كسائر تصرفاته لتعذر الوقوف على ما يريد (وسن تذايظ) للعان كتخليط اليمين بتعدد أسماء الله تعالى لكن لا تخليط على من لا يتصل دينا كالتزديق والدهرى ويغلظ (بزمان وهو بعد) صلاة (عصر) لأن اليمين الفاجرة حينئذ أغلظ عقوبة لخبر جاء فيه في الصبحين (و) بعد صلاة (عصر) يوم (جمعة أولى) أن اتفق ذلك أو أمهل لأن ساعة الاجابة فيه عند بعضهم وما يدعوان في الخامسة

أن كان اللعان لدفع الحد فان كان لتفي الواجب بغير التحكيم لأن الواجب في النسيب فلا بد من رضاه بالتحكيم ان كان بالغا والأفلا يجوز التحكيم ح ل (قوله) أسكلماته أي لكل منها ح ل وفي سم والظاهر أنه يكتفى أمرها بالاجمال لأن يقول له قل كلمات اللعان اه وعبرة الشورى قل شيئا والمراد بتلقيه كلماته أن يأمرها بالان ينطق بها القاضى خلافا لما يرويه كلام الشارح في بعض كتبه اه وقد يدل على أن المراد بالتلقي أمره بذلك قول الشارح كسائر الأيمان لأن الأيمان لا يشترط فيها تلقين ككل كلماتها ولا أن ينطق بها القاضى بل الذي يشترط أمر القاضى بها إلا أن قول الشارح أي أسكلماته قد يخالفه (قوله فلا يضح) أي لا يبتدبه بغير تلقين حتى يسقط عنه الحد وإن كان يجب عليه الكفارات الأربع بكتبه فيه شيئا (قوله كسائر الأيمان) أي من حيث أنه لا يعتد بها قبل أمر القاضى لأنه يشترط أن يلقن كلماتها كذا بخط شيئا اه شورى (قوله وصح بغير عربية) وانما صح بغيرها مع اشتماله على لفظ القرآن لأن القرآن ليس مقصودا وانما هو حكاية له وقد رافق لفظه لفظه (قوله أو كتابة) ولا بد أن ينوى في الكتابة أنه نوى الأيمان ح ل وقال زى قوله أو كتابة بمئة فوقية قبل الألف وإذا لعن الآخر بالأشارة أشار بكلمة الشهادة أربعين بكلمة الألعن فإذا لعن بالكتابة كتب كلمة الشهادة أربعين وكلمة الألعن مرة ولو كتب الشهادة وأشار إليها أربعين أجاز اه تصحح ولو أطلق لسانه في إنشاء الألعن فهل يبنى أو يستأنف تردد والقياس البناء اه زى (قوله لما ذكر) راجع لقوله ومن آخره الخ والذي ذكره قوله كسائر تصرفاته (قوله والدهرى) بضم الدال والفتح وهو الممثل للصانع أي النافى له قال الامام الغزالى الدهريون طائفة من الاقدمين جروا الصانع المدبر للعالم وزعموا أن العالم لم يزل كذلك بلا صانع ولم يزل الحيوان من نطفة والنطفة من حيوان كذلك كان وكذلك يكون وهؤلاء هم الزنادقة اه ح ل والفتح والظاهر ح ف وعبرة الصحاح والدهرى بالضم المست وبالفصح المحدث قال ثعلب كلاهما منسوب الى الدهر وهم ربما غير وافي النسب اه ع ش (قوله بعد صلاة عصر) ليست بقيد بل جرى على الغالب من فعل الصلاة أول الوقت والا فلا خرت فعل الأيمان قبل فعلها ع ش (قوله يوم جمعة) لأنه أشرف أيام الاسبوع (قوله بين الركن الاسود) أي الذي فيه الحجر الاسود زى قال الزركشى أشرف منه الحجر لأن بعضه من البيت وكان القياس أنه يكون في البيت لكن صين عن ذلك ح ل قال حجر والمراد باليمين هنا البينية

باللعن والنصب واطلاق العصر مع ذكر أولوية عصر الجمعة من زيادتي (ويمكان وهو أشرف بلده) أي الأيمان (فبكرة بين الركن) الاسود (والمقام) أي مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام

وهو المسمى بالحطيم (وبالأيام) أي بيت المقدس (عند الصخرة وبغيرها) من المدينة وغيرها (على المنبر) بالجامع وتعبير عن
بالي هو الموافق لما صححه في أصل الروضة من أنها يصعدان المنبر بخلاف تعبير الأصل بعنده (وبسبب مسجد لمسلم به
حدث أكبر) لحرمة مكته فيه ويخرج القاضي أو نائبه إليه بخلاف الكافر فيغلظ عليه بما يأتي فان أريد له أمانة
في المسجد غير المسجد الحرام مكن منه وان كان به حدث أكبر (٣٩٦) وأمن في نحو الخيض تلويث المسجد

وتعبر بذلك موقف بالعرض
بخلاف قوله وخاضر بباب
مسجد (وببيعة وكنيسة وبيت
نار لا داهيا) وهم النصارى
في الأول واليهود في الثاني
والمجوس في الثالث لأنهم
يعظمونها كتعظيمنا المساجد
فيحضرها القاضي أو نائبه
كغيرها مما مر لأن المقصود
تعظيم الواقعة وزجر الكاذب
عن الكذب واليمين في الموضع
الذي يعظمه المخالف اغلظ
ويجوز مراعاة اعتقادهم لشبهة
الكتاب كما روي في قبول
الجزية (لا) بيت (منهم لوثنى)
لأنه لا أصل له في الحرمة ولأن
دخوله معصية بخلاف دخول
البيع والكنائس وبيت
النار واعتقادهم فيه غير مروي
فيلاعن بينهم في مجلس حكمه
وصورته أن يدخلوا دارنا
بأمان أو مدينة ويترافعوا
الينا والتغليظ في حق الكفار

العربية بأن يصادى جزء من المخالف جزء من أحدهما وما قرب منه أهـ مـ ر (قوله
وهي) أي ما ينهاري (قوله وهو المسمى بالحطيم) لحطيم الذنوب فيه م رأى إذا هابها
فيه (قوله عند الصخرة) لأنها قبله الأنياس وفي خبر أنها من الجنة م ر (قوله على
المنبر) لكونه محل وعظ لا لكونه أشرف بقاع المسجدين بقاعه لا تتفاوت في الفضيلة
وعبارة زرى لكونه محل وعظ فناسب معودة لينتهى أو يتجزر ويغلظ بالمساجد
الثلاثة أن كان بأحدهما والأفلا يكلف الخروج إليه أي الخروج من غيرها إلى
أحدهما وظاهره ولو قرب جذاح ل (قوله وبيعة) بكسر الباء أهـ ع ش (قوله
في الأول) أي بحسب ما كان والا فكذا انعكس الحكم إلا أن برماوى (قوله لا أصل له
في الحرمة) لأن أهله وهم عبدة الأصنام لا كتاب لهم ولا شبهة كتاب ولو كان
في البيعة والكنيسة صورة لم يلاعن فيها ل (قوله بينهم) أي بين من يعبد الأصنام
(قوله وصورته الخ) جواب عما يقال كيف يلاعن بين عبدة الأصنام مع أنهم لا يقرون
في دارنا بالجزية وأيضا فأمكنة الأصنام مستعققة أهدم كما في زرى (قوله زوج) جعل
الزوج هنا شرطاً بنا في ما تقدم أنه ركن واجب بأنه ركن في اللعان وشرط في الملاعن
ومن ثم قال الشارح أي الملاعن ولم يقل أي اللعان شيخنا (قوله يصح طلاقه) أن
قلت سياقاً أنه يلاعن بعد البيعة لأن في الولد في قوله ويلاعن لنفى الولد إن عفت
عن عقوبة وبانت مع أنه لا يصح طلاقه بل ولا زوجة أصلاً فالجواب ما أشار إليه
الشارح بقوله على ما يأتي أي لا دخال هذه الصورة ويكون المراد بقوله زوج يصح
طلاقه ولو فيما مضى فالأولى تقديم قوله على ما يأتي عقب قوله زوج شيخنا وعبارة
شرح م ر زوج ولو باعتبار ما كان أو الصورة ليدخل ما يأتي في البائن ونحوها
كالوطوء بشبهة والمنكوحه نكاحاً فاسداً (قوله ولو سكران) أي له نوع تمييز (قوله
ومحدود في قذف) أي قذف آخر بأن قذف قبل عقده عليها أو بعده وحذ عليه ثم
قذفها بعد العقد فيلاعن بدفع الحد عنه بالقذف الثاني ولا يقال تبين كذب به هذه

بالزمان معتبر بأشرف الأوقات عندهم كما ذكره الماورى (وجمع) أي وبمحضرة جمع من أعيان البلد في
(أقله أربعة) لثبوت الزنا بهم ويعتبر كونهم ممن يعرف لغة المتلاعنين وكونهم من أهل الشهادة (و) سن (أن يعظهما
قاض) ولو بنائبه كأن يقول ان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة وقرأ عليهم أن الذين يشتركون بعهد الله
الآية (و) أن (ببالغ) في الوعظ (قبل الخامسة) فيقول له اتق الله فان الخامسة موجبة لعن ويقول لها مثل ذلك
بألفظ الغضب لهما بما يتزجران ويتركان فان ابى القنم الخامسة (وأن يتلاعنا من قيام) ليراهما الناس ويشتهر
أمرهما وتجلس هي وقت لعانته وهو وقت لعانها (وشرطه) أي الملاعن (زوج يصح طلاقه) على ما يأتي (ولو)
سكران بوزن ما ورقية ومحدود في قذف

في القذف الاول فلا يلاعن شخصاً قوله ولو مرتداً) أعاد لولي غيداً أن قوله بعد ووطء قيد
 في المرتدة فقط شخصاً (قوله بعد ووطء) قبله لاجل التماسيل الاستيناف والاعتناء
 قبل الوطء أيضاً لنفي ولد (قوله أو استدخال) في (ولو في الذبر) (قوله وأصر) أي وإن
 أصر عليها في العدة أي لم يرجع فيها إلى الإسلام (قوله فيما إذا لم يصبر) أخذه من قوله
 بعد لا أن أصر وتحتة صور أربعة أي سواء قذف قبل الردة أو بعدها كان هناك ولد
 أم لا وقوله فيما إذا قذفها قبل الردة أخذه من قول المتن وقذف في ردة وتحتة صورتان
 أي سواء كان هناك ولد أم لا وقوله فيما إذا قذفها في الردة الخ أخذه من قول المصنف
 ولا ولد وهو صورة واحدة فيؤخذ من كلام الشارح مفهوم القيود الثلاثة التي في
 كلام المصنف (قوله وكما لو قذفها الخ) قدم المقيس عليه على المقيس وكذا قوله وكما لو
 أبانها الخ (قوله لا أن أصر وقذف في ردة الخ) حاصل السورثمانية لأنه إما أن يقذف
 قبل الردة أو بعدها وعلى كل إما أن يصبر على الردة ولا وعلى كل إما أن يكون ثم ولد
 أم لا فإن قذف قبل الردة لا عن مطلقاً أصر على الردة أم لا كان هناك ولد أم لا فهذه
 أربع صور وإن قذف بعد الردة وأسلم في العدة لا عن سواء أكان هناك ولد أم لا
 وإن لم يسلم فإن كان هناك ولد لا عن وإن لم يكن هناك ولد لا عن لعدم الفائدة
 فظهر من ذلك أن يلاعن في سبعة وإن اعتبرنا الدخول أي الوطء في القبل أو الذبر
 أو استدخال المني تكون المسائل أربعة وعشرين وكما يلاعن فيها الألف صورة وهي
 المستثناة شيئاً عن نزي وقال شيئاً حاصله أنه إما أن يقذف قبل الردة أو بعدها وعلى
 كل إما أن يصبر على الردة إلى انقضاء العدة أو لم يصبر فهذه أربعة وعلى كل إما أن يكون
 هناك ولد أم لا فهذه ثمانية سبعة يلاعن فيها واحدة لا يلاعن فيها وهذه الثمانية
 تؤخذ من قول الشارح وإن قذف في الردة وأصر عليها في العدة لأن المعنى سواء قذف
 في الردة أم لا أصر عليها في العدة أم لا وسواء أكان ولد أم لا بدليل التعليل الذي ذكره
 لأنه تعليل للصورة المأخوذة من كلامه فقوله فيما إذا لم يصبر يشمل أربع صور لأنه شامل
 لما إذا كان القذف قبل الردة أو لا هناك ولد أم لا وقوله فيما إذا قذفها قبل الردة وأصر
 يشمل صورتين أي كان هناك ولد أم لا وقوله فيما إذا قذفها في الردة صورة واحدة
 والثامنة استثنائها بقوله لا أن أصر الخ وهي مقيدة بقيود ثلاثة (قوله فالأية مؤولة)
 أي فينبغي تأويلها الثلاث مع الإجماع (قوله بأن يقال الخ) أنظر وجه هذا التأويل
 إذ ليس في الآية ما يشير إليه لأنها ليس فيها تعرض للبيئة أصلاً وقوله فإن لم يرغب
 في البيئة أي لمدتها أو لوجودها من غير رغبة فيها وتوقف سم في هذا التأويل مع
 التقييد في الآية بعدم البيئة وكأنه فهم أن قول الشارح بأن يقال الخ زيادة على

ولو (مرتداً بعد ووطء)
 أو استدخاله في نبيح لعانه
 وإن قذف في الردة وأصر
 علم أي العدة تبين وقوله
 في النكاح فيما إذا لم يصبر
 وكما لو قذفها زوجها ثم أبانها
 فيما إذا قذفها قبل الردة
 وأصر وكما لو أبانها ثم قذفها
 بزنا مضاف إلى حال النكاح
 فيما إذا قذفها في الردة وأصر
 وثم ولد (لا أن أصر وقذف في
 ردة ولا ولد) ثم فلا يصح لعانه
 تبين الفرق من حين الردة
 مع وقوع القذف فيها ولا ولد
 (ويلاعن ولو مع إمكان بيعة
 بزناها) لأنه جهة كالبيئة
 وصداً عن الأخذ بظاهرها
 قوله تعالى ولم يكن لهم شهادة
 لأنفسهم من اشتراط تعذر
 البيئة الإجماع فلا يـ
 مؤولة بأن يقال فإن لم يرغب
 في البيئة فلا يلاعن

كقوله تعالى فان لم يكرها
رجلين فرجل وامرأتان على
ان هذا القيد يخرج على سبب
وسبب الآية كان الزوج
فيه فا قد البينة وشرط
العمل بالمفهوم ان لا يخرج
القيد على سبب فيلا عن
مطلقا (لنبي ولد وان عفت
عن عقوبة) لقذف (وبانت)
منه بطلاق أو غيره لحاجته
الى ذلك (ولدفعا) أي
العقوبة بطلب لها من الزوجة
أو الزاني كما يعلم مما يأتي
(وان بانف ولا ولد) لحاجته
الى اظهار الصدق والانتقام
منها (الاتعزير تأديب)
لكذب معلوم كقذف طفلة
لا توطأ أو اصدق ظاهرا
ركذف كبيرة ثبت زناها
بينة أو اقرارا ولعان منه
مع امتناعها منه فلا يلاعن
فيما لا دعه أما في الأولى فلتيقن
بكذبه فلا يمكن من الحلف
على انه صادق فيعززل للقذف
لانه كاذب فيه قطعا فلم يطق
بها عارا بل منعاه من الأبداء
والخوض في الباطل وأما
في الثانية فلان اللعان
لاظهار الصدق وهو ظاهر
فزمه في الولان التعزير فيه

ما في الآية وليس كذلك بل مراده أن المعنى ولم يكن لهم شهداء يرغبون في اقامتهم
فكان على الشارح أن يقول بأن يقال ولم يكن لهم شهداء يرغبون في اقامتهم فلا يأتي
بالقاء ولا بحرف الشرط ولا يفرد الضمير وسكان هذا التأويل سري له من تأويل
الآية الثانية لان المعنى فيها ان لم يرغب في اقامة الرجلين اما لفقدهما أو لوجودهما
مع عدم الرغبة في اقامتهما فالمعنى هنا ولم يكن لهم شهداء يرغبون فيهم بأن لم يكن
لهم شهداء أصلا أو كان لهم شهداء لا يرغبون فيهم (قوله كقوله فان لم يكونا الخ) والا
فهو - أنه لا يجوز للرجل والمرأتان الا عند فقد الرجلين (قوله على أن هذا القيد)
أي ولما أن نجري على أن هذا القيد أي قوله ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم خرج على
سبب هذا أحسن الأجوبة قاله الزركشي زى (قوله فيلا عن مطلقا) قدر على
البينة أولا ع ش وهو واقع في جواب شرط مقدرة ربه اذا علمت أنه يلاعن ولو مع
امكان البينة فيلا عن مطلقا الخ (قوله ولدفعا) أي العقوبة ولو تعزير البينة أي قوله
الاتعزير تأديب فدخل في المستثنى منه تعزير غير التأديب وهو تعزير الكذب
فيلا عن فيه كما ينبغي عليه حل (قوله أي العقوبة من حد أو تعزير) بأن كانت
الزوجة أمة ع ش وقوله كما يعلم مما يأتي أي من قوله أو لم تطالب أي العقوبة شوبرى
أي من مفهومه وفيه أنه لا يفهم منه طلب الزاني إلا أن يرى تطالب بالبناء لا بفعل
وهو ظاهر من قوله أي العقوبة (قوله وان بانف) أي بعد قذفها فلا ينسأ فيه قوله
الاتي ولو بانف منه ثم قذفها فانه هناك لا يلاعن لدفع العقوبة لان القذف فيما يأتي
بعد البينة وانه قبلها (قوله الاتعزير تأديب) أي تعزير راسي به التأديب أي ارادته
مستثنى من قوله ولدفعا أي من ضميره (قوله ككذب معلوم) اللام فيه للتعليل
وفي لصدق ظاهر بمعنى عند لا للتعليل لانه لا يصلح أن يكون الصدق علة للتعزير
بل لنفي الحد فان جعل قوله ككذب علة لنفي الحد الاتي مع كونه التعليل فيهما
كما يدل عليه كلامه بعد (قوله كقذف طفلة) وكذا رتقاء وقرناء ان لم يقيدهما بالدبر
ويستفصل لو أطلق برماوى (قوله فيهما) أي في الكذب المعلوم والصدق الظاهر
(قوله في غير ذلك) أي غير تعزير الأديب (قوله تعزير تكذيب) أي يكون لاظهار
كذبه فوجه التسمية ما في التعزير من اظهار كذب القاذف بخلاف الصغيرة التي
لا يمكن وطئها ومن ثبت زناها س ل ونسم وعبارة شرح م ر تعزير تكذيب لما فيه
من اظهار كذبه بقيام العقوبة عليه وهو من اضافة المسبب للسبب على نط ما قبله
أي تعزير بسببه التكذيب منسأله ويصح أن يكون بالعكس لكن على تقدير مضاف
أي تعزير بفساده اظهار التكذيب فالتكذيب سبب واظهاره مسبب وضابط

للسبب والا إذا فاشبه التعزير بقرينة لا توطأ أو التعزير في غير ذلك وهو من جملة المستثنى منه تعزير
يقال فيه تعزير تكذيب

بأن كان لكذب ظاهر كقذف ذمية (٣٩٩) وأمة وصنيرة توطأ ولا يستوفى هذا التعزير إلا بطلب المقذوفة

حتى لو كانت صغيرة أو مجنونة
اعتبر طلبها بعد كمالها وتعزير
التأديب في الطفلة المذكورة
يستوفيه القاضي منعا
للقاذف مما روي في غيرها
لا يستوفى إلا بطلب الغير
وتعبر بما ذكر أولي من
قوله لا تعزير تأديب الكذب
(فلو ثبت زناها) بينة
أو اقرار (أو عفت عن
العقوبة أو لم تطلب) أي العقوبة
(أو جنت بعد قذفه ولا ولد)
في الصور الأربع (ملاعنان)
لعدم الحاجة إليه لانتفاء
طلب العقوبة في الآخريتين
وسقوطها في البقية فإن كان
ثم ولد فله اللعان لتغيبه كما
عرف وتعبير هنا وفي ما
يأتي بالعقوبة الشاملة للتعزير
أعم من تعبيره بالحد (ويتعلق
بلعانه انفساخ) ظاهرا
وباطنا كالرضاع وتعبير
بذلك أولى من تعبيره بفرقة
(وحرمة مؤبدة) وإن كذب
نفسه ظنر البيه في الملاعنان
لا يجتمعان أبدا (وانشأه
نسب نساء) بلعانه حيث
كان ولما في الصحاح بن أنه
صلى الله عليه وسلم فرق
بينهما والحق الولد بالمرأة

تعزير الكاذب أن يكون المقذوف غير محصن ولم يثبت زناه (قوله لكذب ظاهر)
أي لأنه ليس معه بينة على ما قذف به وفيه أنه يمكن أن يكون صادقا تأمل لكن هذا
لا ينافي كونه كذبا في الظاهر كما يدل عليه قوله هنا لكذب ظاهر وفيما قبله
لكذب معلوم (قوله كقذف ذمية) أي زوجة له لأن كلا غير محصن وقذف غير
المحصن الواجب فيه التعزير ل (قوله هذا التعزير) أي تعزير الكاذب (قوله
يستوفيه القاضي) ظاهره ولو مع وجود ولي لم يطلب مع ع ش على م ر
ولا طلب لها إذا بلغت برماوى (قوله مما روي) أي من الأبناء (قوله أولى من قوله
لا تعزير تأديب الكذب) وجه الأولوية أن عبارة الأصل توهم أنه يلاعن لدفع تعزير
التأديب إذا كان اصدق ع ش وأيضا لم يقيد الكذب بالمعلوم فيمثل الكذب
الظاهر (قوله فلو ثبت الخ) تفيد لقوله ولدا عنها بما إذا لم يثبت زناها ولم تعف وطلت
(قوله أو لم تطلب) بأن سكنت وقوله ولا ولد أي ولا حمل أيضا (قوله فلا لعان) أي
مادام السكوت أو المجنون في الآخريتين شرح م ر (قوله في الآخريتين) أنظر
لوطبقتها بعد الاطاقة والذي يفهم من م ر أنه يلاعن (قوله ثم ولد) أو حمل (قوله
ويتعلق بلعانه) شروع في نكاح اللعان (قوله انفساخ) وإن لم تلاعن هي ح ل فقوله
فيما يأتي الملاعنان لا يجتمعان المفاعلة فيه ليست على بابها (قوله كالرضاع) يجامع
أن كلاً ينشأ عن غير لفظ فصح ح ل (قوله أولى من تعبيره بفرقة) أي لأن الفرقة
تصدق بفرقة الطلاق فيوم أن ما هنا منها تنقص عدد الطلاق وليس كذلك
شيئا وفيه أنه لا معنى لهذا الاتهام مع كونها تحرم أبدا (قوله وحرمة مؤبدة) ولا يحمل
وطؤها ولو حملك اليمين بأن كانت أمة ح ل ولا يحمل أيضا النظر إليها قال سم حتى
في لعان المبانة والأجنبية الموطوءة بشبهة حيث جازها ما هنا بأن كان هناك
ولد ينفيه ح ل ع ش على م ر ينبغي جواز النظر للملاعنة إذا لم يكن كالحرم
(قوله وإن كذب نفسه) ويتكذب به نفسه يعود الحد عليه ويلحقه الولد ويسقط
الحد عنها ح ل ويدل لهذا ذكر الغاية عقب الأول دفع فيدل على أن حكم البقية
غير باقي أن كذب نفسه وعبارة زى قوله وإن كذب نفسه فلا يفيد ما كذابه
عود النكاح ولا رفع تأبد الحرمة لانها حق له وقد بطل باللعان بخلاف الحد ولحق
النسب فانها يعودان لانها حق عليه (قوله لا يجتمعان) أي لا في الدنيا ولا في
الآخرة اه م ر زى (قوله وانتفاء نسب) ولا ينفع فيه رد القائف وحكمه
على خلاف مقتضى اللعان برماوى (قوله من حد) أي إن كانت محصنة أو تعزير
إن كانت غير محصنة (قوله لا يات السابغة) وجه دلالتها على ذلك أن الظاهر

(وسقوط عقوبة) من حد أو تعزير (عنه لها وإلزامي) بقيد زده بقولي (إن سمع فيه) أي في لعانه للآيات
السابقة في الأولى وقياسا على ما في الثانية

(و) سقوط (حصانتها في حقه) لان الاعان في حقه كالينة زان لم تلعن) فان لاعتن ان سقط حصانتها في حقه
ان قد فيها بغير ذلك الزنا لان قد فيها به او اطلق وخرج يقول (٤٠٠) في حقه حصانتها في حق غيره فلا تسقط

وقولي وحصانتها الى آخره
من زيادتي (و) يتطرق بلعانه
أيضا (وجوب عقوبة
زناها) عليها ولو ذمها لاسر
واقوله تعالى ويدرأ عنها
العذاب (ولها العان لدفعها)
أي العقوبة الثابتة بلعانه
فان اثبتها بيعة فليس لها
ان تلعن لدفعها لان الاعان
حجة ضعيفة فلا تقاوم البيعة
(وانما ينفي به) أي بلعانه
ولدا (ممكن) كونه (منه)
ولوميتا) لان نسبه لا يتقطع
بالموت بل يقال هذا الميت
ولا فلان (والا) أي وان
لم يمكن كونه منه) كأن ولده
لستة أشهر) فاقول (من
العقد) لانتفاء زمن الوطء
والوضع (أو) لاكثر منها
بزمنها و (طالق بمجلسه)
أي بمجلس العقد أو كان
الزوج محسوبا لانتفاء
امكان الوطء أو نكح وهو
بالشرق وهي بالمغرب
لانتفاء إمكان اجتماعهما
(فلا يلعن لنفيه) لانتفاء
امكان كونه منه فهو منفي
عنه بلا لعان هذا ان كان
الولد تاما والا فالمرتضى

منها أنها مسوقة لاسقاط المذموم بقوله فاجلدوهم ثمانين جلدة وقوله
والذين يرمون أزواجهم كأنهم معطوف على المستثنى في المعنى ع ن فكأنه قال
والأولاد الذين يرمون أزواجهم والاستثناء فيها راجع للجل الثلاث من الجلد وعدم
قبول الشهادة والفسق فاذا تاب سقط عنه الجلد لان التوبة لا تحصل الا بالعفو عن
الجلد (قوله وسقوط حصانتها) فان قد فيها عذر فقط م ل (قوله ويتعلق)
أقرب ذلك لثلاثتهم عطفه على عقوبة ح ل أي في قوله وسقوط عقوبة فتيوهم
أنه مجرور (قوله لاسر) أي من أن الاعان في حقه كالينة (قوله ولها العان
لدفعها) ظاهره أن لها تركه وان كان الزوج كاذبا وفي قواعد العز ابن عبد السلام
وجوبه عليها دفع العار عنها ح ل (قوله ولو ميتا) وفائدة سقوط مؤن تجهيزه
وعدم ارثه منه زى (قوله وهي بالمغرب) أي وان كان وليا يقطع بإمكان وصوله
اليها لانا نقول على الامور المخارقة للمادة ثم ان وصل اليها ودخل بها حرم عليه
النفى باطناع ش وعبارة م ر وهي بالمغرب ولم يمض زمن يمكن فيه اجتماعهما
اه ويدل عليه التعليل قال ع ش مفهومه أنه اذا مضى ذلك طقه وان لم يعلم
لاحد منهما سفر الى الآخر اه وعبارة الرشيدى قوله ولم يمض زمن يمكن فيه
اجتماعهما يعني لم يمض زمن يحتمل اجتماعهما فيه بأن قطع بأنه لم يصل اليها في ذلك
الزمن كأن قامت بيعة بأنه لم يفارق بلده في ذلك الزمن وهو كذلك ولا نظرا لاحتمال
ارسال ما به اليها كما نقله سم عن الشارح خلافا لبحر والا فقد يقال ان ذلك ممكن دائما
فلنظرونا اليه لم يمكن للمعوق فيما اذا كان احدهما بالشرق والاخر بالمغرب متذكرا
ابدا كما لا يخفى وليس المراد من الامكان في قوله ولم يمض زمن يمكن الخ مجرد مضى
مدة تسع الاجتماع وان قطع بعدم الاجتماع اذ ذاك مذهب الحنفية لامذهبنا وبهذا
قد لم ما في حاشية الشيخ اه بحروفه (قوله مضى المدة المذكورة في الرجعة) وهي لمصنوع
بمائة وعشرين يوما من حين امكان اجتماعهما ولمضعة بثمانين يوما ولحظتين من ذلك
ح ل (قوله والنفى فوري) أي الحضور عند القاضي لطلب النفي بأن يقول هذا الولد
ليس مني ح ل وعبارة شرح م ر والنفي فوري لانه شرع لدفع الضرر فاشبهه الرد
بالعيب والاخذ بالشبهة فيأتي الحاكم ويعلم بانتفاء عنه اه أي فالمراد من النفي
المشترط فيه الغور اعلام الحاكم وليس المراد منه النفي الذي ترتب عليه الاحكام
لانه لا يكون الا باللعان رشيدى (قوله ولم يمكنه) راجع لجميع ما قبله وقوله بذلك
أي بأنه باق على النفي وقوله ولم يجده معطوف على قوله كأن بلغه الخبر الخ فهو مثال

المدة المذكورة في الرجعة (والنفى فوري) كالرد بعيب بجماع الضرب بالامساك (الا لعذر) كان بلغه آخر
الخبر لئلا يخرجه حتى يصح أو حضرته الصلاة فقدمها أو كان جائلا فأكمل أو مريضا أو مجبوسا ولم يمكنه اعلام القاضي بذلك

أول بيده فآخر فلا يبطل حقه ان (تسر) عليه (فيه اشهاد) بأنه باق على النفي والابطال حقه كالأخر بلا عذر فيلحقه
 الولد وهذا القيد من زيادتي (وله نفي حمل وانتظار وضعه) بقيد زدت بقولي (لتحققه) أي لتحقق كونه ولدا اذ ما تنوهم
 جملا قد يكون ويحذف فيه بعد وضعه بخلاف انتظار وضعه لرجاء موته فلا يقال علمته ولدا وأخرت رجاء وضعه ميتا فاكفي
 اللعان بطل حقه من النفي لتفريطه (فان) أخرو (قال جهلت الوضع وأمكن) جهله (حالف) فيصدق لان الظاهر يوافقه
 بخلاف ما اذا لم يمكن كان غاب واستفيض الوضع (٤٠١) وانتشر لو ادعى جهل النفي أو القورية وقرب اسلامه

أونشا بعيدا عن العلماء
 أو كان عاميا صدق بيئته
 (لا) نفي (أحمدتوه مني بأن
 لم يقلل بينهم ستة أشهر)
 بأن ولدها أو تغفل بين
 وضعه يادون ستة أشهر لان
 الله تعالى لم يجز العادة بأن
 يجتمع في الرحم ولد من ماء
 رجل وولد من ماء آخر لان
 الرحم اذا شتمل على النفي
 استدفه فلا يتأق قبوله مني
 آخره التويمان من ماء رجل
 واحد في حمل واحد فلا
 يتبعضان لموقا ولا انتفاء
 فلونني أحدهما باللعان ثم
 ولدت الثاني فسكت عن
 نفيه لحقه الأول مع الثاني
 ولم يعكس لقوة العوق على
 النفي لانه معمول به بعد النفي
 ولا كذلك النفي بعد الاستلحاق
 ولان الولد يلحقه بغير استلحاق
 عندا مكان كونه منه ولا يتنفي
 عندا مكان كونه من غيره
 الا بالنفي أما اذا كان بين

آخر العذر (قوله فآخر) أي آخر الذهاب الى القافى ح ل (قوله فلا يبطل حقه)
 المناسب أن يقول فلا يكون فوريا لانه المستثنى منه وأجيب بأنه يلزم من كونه فوريا
 أنه يبطل حقه بالتأخر وأشار بقوله فلا يبطل حقه الى أن قوله ان يسر قيدا لمحذوف
 (قوله وله نفي حمل الخ) هذا مستثنى من قوله والنفي فوري واذا لا عن نفي الحمل فبان
 عدمه فسد لعانه وحده سلطان (قوله بقيد زدت الخ) انما جعل العلة قيدا لانها
 في معناه فكأنه قال له الانتظار اذا كان لتحقيقه وقوله اذما تنوهم الخ علة للمل مع
 علمته شيئا (قوله فلا يقال علمته ولدا) أي وقد جهل أن الميت يتنفي باللعان حتى يصح
 قوله فاكفي اللعان فان كان عالما بأنه يتنفي لم يصح هذا القول لما علمت أن الميت
 يلاعن لنفيه وعلى كل حال يبطل حقه من النفي (قوله واشترط) عطف تفسير
 (قوله استدفعه) أي صوناله من نحو هوأه شرح م ر لان الهواء يفسده (قوله مني
 آخر) الأول حذف قوله آخر ويقول فلا يتأق قبوله مني بديل قوله في حمل واحد
 وعارة م ر فلا يقبل منيا آخر (قوله في حمل واحد) أي وصبي الولد من انما هو من
 كثرة النبي شرح الروض (قوله فسكت) أو مات الزوج قبل انفصاله كما ذكره
 الزركشي ح ل (قوله ولم يعكس) بأن يقال يتنفي عنه الثاني تبعا للأول ع ش
 (قوله لقوة العوق) علة بتعليق (قوله فهما حملان) أي فالثاني من ماء رجل آخر
 بعد وضع الأول لما تقدم من أن الله لم يجز العادة الخ وبهذا يعلم ما في كلام س ما ح ل
 (قوله جرى على الغالب) قد يقال اذا كان جريا على الغالب فكان ينبغي أن يقول
 عليه تأمل (قوله لا يقارن أول المدة) أي بل يتأخر عن لحظة الوطء وهذا الغالب
 فيما اذا كان العلق بسبب الجماع فيتأخر نزول المني عن ادخال الذكر فاذا أتت به
 لسة فقط كانت مدة الحمل ناقصة لحظة الوطء مع أن أقلها ستة ولحظتان وغير
 الغالب أن يكون العلق باستدخال المني فيكون الخلاف لفظيا اه (قوله بخلاف
 ما اذا أجاب الخ) أي فله النفي قال ح ل أي وهو معذور بالتأخير فلا يتأق أن النفي على
 الفور (قوله كقوله جزاك الله خيرا) ولا يقال قد زالت فورية النفي بهذا لا تقول

وضعي الولد من ستة أشهر فأكثرهما ١٠١ بحث حملان يصح نفي أحدهما وما وقع في الوسيط
 من أنه اذا كان بينهما ستة أشهر فتويمان جرى على الغالب من أن العلق لا يقارن أول المدة كما يؤخذ مما تقدمته
 في الوصية (ولو نفي برلد) كان قيل له منيت بولئك أوجه له الله لأن ولدها صالحا (فأجاب بما يتضمن اقرارا كأمين أو نعم
 لم ينف) بخلاف ما اذا أجاب بما لا يتضمن اقرارا كقوله جزاك الله خيرا أو بارك عليك

لان الظاهر انه قصد سكاية الذم بالدعاء (ولو بانته) منه (٤٠٣) (ثم قذفها) فان قذفها (بمزا مطلق أو مضاف

بعد النكاح لانه لنفي
ولد) يمكن كونه منه كافي
سلب النكاح وتسقط
عقوبة القذف عنه بلعانه
ويجب به على البائن عقوبة
الزنا المضاف الى بعد النكاح
بمخلاف المطلق وتسقط
بلعانه فان لم يكن ولدي يمكن
كونه منه فلا لعان كالاجنبي
ولانه لا ضرورة الى القذف
حيث (والا) بان قذفها بزنا
مضاف الى ما قبل نكاحه
وهو ما اقتصر عليه الاصل
أرلى ما بعد البيئونة (فلا لعان)
سواء كان ثم ولد نقصه
اذا كان حقه ان يطلق القذف
أو يضيفه الى بعد النكاح أم
لا اذ لا ضرورة الى القذف
(و) لكن (له انشاؤه) أي
القذف المطلق أو المضاف
الى بعد النكاح (وبلا عن
لنفيه) أي الولد بل يلزمه ذلك
ان علم أو ظن أنه ليس منه
وتسقط عقوبة القذف عنه
بلعانه فان لم ينش عوقب
(كتاب العدد)
جمع عذة مأخوذة من
العدد لاشتغالها عليه غالبا
وهي مدة تربص فيها المرأة

يمكن أن يحصل على ما اذا قاله في توحه للقاضي أو في حالة يعذر فيها بالتأخير
لتحويل س ل (قوله بعد النكاح) أي لما بعده فحذف ما بقريته ما بعده فهو منصوب
على الظرفية وحرف الجر جار لما بعده وكذا يقال فيما بعده شيئا وعبارة شرح م
أو مضاف الى ما بعد النكاح أي زمن بعد النكاح اه (قوله لنفي ولد) أي أو حل
(قوله الى بعد النكاح) أي بعد حصوله وقبل البيئونة ح ل وفي الشو برى قوله الى
بعد النكاح امله سقط منه لفظ ما بقريته ما بعده وأيضا فيه أي في تقدير ما السلامة
من جر بعد بالي وهي انما تجر كقبل بمن اه (قوله الى ما قبل نكاحه) مثل هذا
ما الرصد ومنه القذف حال الزوجية وأضافه الى قبل النكاح برماوى سم (قوله أي
القذف المطلق) هذا بعيد من سياقه لان كلامه في القذف الذي قبل النكاح أو بعد
البيئونة فلعل الضمير راجع للقذف من حيث هو ثم قيد بالمطلق أو الذي بعد النكاح
(كتاب العدد)

أخرت الى هنا لربها غالبا على الطلاق واللعان والحق الايلاء والظهار بالطلاق
لانها مكاتبا مطلقا في الجاهلية والطلاق تعلق بهما لانه اذا مضت المدة في الايلاء
ولم يطأ طوبى بالوطء أو الطلاق واذا طاهر ثم طلق فورا لم يكن عائدا ولا كفارة
وكررت الاقراء المحق بها الا شهر مع حصول البراءة بواحد استظهارا أي طلبا بالظهور
ما شرعت لاجله وهو براءة الرحم واكتفى بهما مع انها لا تفيد تيقن البراءة لان الحامل
قد تحيض لكونه نادرا م روع ش عليه (قوله لاشتغالها عليه) أي على العدد من
الاشهر أو الاقراء ح ل لا يقال العذة نفس العدد كثلاثة اقراء أو أشهر فيلزم عليه
اشتغال الشيء وعلى نفسه لا نقول ان العذة هي المدة التي تربص فيها المرأة
ومشتملة على العدد والمدة معدودا عدد (قوله تربص) أي تقتطرحسار (قوله
لمعرفة براءة رجمها) المراد بالمعرفة ما يشمل الظن اذا ما عدا وضع الحمل يدل عليها
ظنا (قوله أو لتعبد) أو حقيقة بالنظر لما قبها أو مانعة خلو بالنظر لما بعدها (قوله
أو لتعبد بها) أي تحررتها وتوحدتها أو مانعة خلو فصور الجمع لانه قد يجمع التفجع
والتعبد كما في الصغيرة والأيسة المتوفى عنها وقد يجمع المفجع أيضا مع معرفة براءة
الرحم كالحائل المتوفى عنها (قوله وتحصين الخ) لا يشمل فهو الصغيرة وغير المدخول
بها في عذة الوفاة ح ل واجيب بانها حكمة لا يلزم اطرادها والمراد انها شرعت
في الاصل لما ذكر وهو عطف ملزوم على لازم والاختلاط الاشتباه (قوله بوطء شبهة)
قدمه مع ان الثاني أكثر لاطول الكلام عليه وتعتبر الشبهة من الواطى بان لا يوجب
عليه هذا الوطء الحد وان أوجب على الموطوءة كالمزنا المراهق بالغة أو المجنون

بعاقة

لمعرفة براءة رجمها أو لتعبد أو لتفجعها على زوج كما سيأتي والاصل فيها قبل الاجماع الايات
الا تية وشرعت صيانة الانساب وتحصينها من الاختلاط (تجب عذة بوطء شبهة

بصاقله ولو بزنا منها فيلزمها العدة لاحترام المصاهرة لان الاكراه وان لم
يوجب الحد هو زنا فلا يوجب العدة ولا يثبت النسب وهل يشترط أن يكون المحل
الذي يطأ فيه مما يجب الغسل بالايلاج فيه الظاهر نعم حرر ح ل وشو برى (قوله
حي) مثل فرقة الحياة مسضة حيوانا ومثل فرقة الموت مسضة جمادا (قوله أو غيره)
كردة (قوله دخل منه) ولو خصيا دون المسوح لانه لا يلحقه الولد ح ل (قوله المحترم)
أي حال خروجه فقط على ما اعتمد م ر وان كان غير محترم حال الدخول كما اذا
احتمل الزوج وأخذت الزوجة منه وأدخلته في فرجها طائفة انه منى اجنبى فان
هذا محترم حال الخروج وغير محترم حال الدخول وتجب به العدة اذا طلقت الزوجة
قبل الوطء على المعتمد خلافا لما جرح لانه اعتبر أن يكون محترما في الحالين شيئا وعبرة
م ر دخل منه المحترم وقت الانزال ولا اثر لوقت استدخاله كما أفق به الوالد وان
نقل الماوردى عن الاصحاب اعتبار حالة الانزال والاستدخال فقد صرحوا بأنه
لو استمنى بمجرع فامنى ثم استدخلته اجنبية عالمة بالحال أو انزل في زوجته فباحقت
بنته فانت بولده لحقه ويؤخذ من ذلك انه لو أكره على الزنا بامرأة فجمعت منه لم يلحقه
الولد لانا لا نعرف كونه منه والشرع منع نسبه منه اه بالحرف وقول م ر فامنى
أي بغير استثناء بيده وقوله فانت أي كل من الاجنبية والبنت وهما خارجان عن
موضوع المسئلة لان ضمير منه راجع للزوج الا أن يقال كلامه شامل لدخول منه
في غير زوجته أو يقاس على منى الزوج المحترم منى غيره المحترم (قوله ولو في دبر)
راجع لقوله دخل منه المحترم ولقوله أو وطء في فرج الخ ح ل (قوله أو وطء)
ولو وطئ زوجته ظانا انها اجنبية وجبت العدة بلا اشكال بل لو استدخلت
هذا المصاهرة زوجة أخرى وجبت العدة فيما يظهر اه سم وصورة ذلك أن يتزوج
المرأة ثم يطأها بظنها اجنبية وان وطئها باها زنا ثم طلقها ولم يتفق له وطئها سوى
ذلك فوجب عليها العدة بطلاقه ولا نظر لكون الوطء بقصد الزنا فيقال لا عدة عليها
لكونها مطلقة قبل الدخول ووطء الزنا لا يوجب عدة اعتبارا بكون الموطوءة
في نفس الامر زوجة وما تخيله بعض صنفه الطلبة من ان المراد أن من وطئ بذلك
الظن وجب عليها أن تعتد منه مع بقاء الزوجية وحرم على زوجها وطئها قبل
انقضاء العدة فهو مما لا معنى له لانه ان نظر الى ككون الوطء باسم الزنا فالزنا
لا حرمة له وان نظر الى كونها زوجة في نفس الامر لم يكن وطؤه موجبا للعدة فتنبه له
فانه دقيق ع ش على م ر (قوله قال تعالى ثم طلقتموهن من الخ) استدلل بمنطوق الآية
على المفهوم وبمعناه على المنطوق مع قياس الاستدخال على الوطء فيهما

أو بفرقة زوج حي بطلاق
أو فسخ أو انفساخ بلعان
أو رضاع أو غيره كرده (دخل
منه المحترم أو وطء) في م ر
(ولو في دبر بخلاف ما إذا لم
يكن دخولا منى ووطء
ولو بعد خلوة قال تعالى ثم
طلقتموهن من قبل أن تمسوهن
فإنكم عليهن من عدة

ولم يستدل على وطء الشبهة (قوله وانما وجبت الخ) جواب عما يقال مقتضى الآية
انه لا عدة عند اتقاء الوطء وان وجد الاستدخال (قوله كما في صغير وطء وصغيرة
وطئت) او استدخلت الماء ونهيا كل منهما الاوطء فان سنة لا يعتد بوطئه وكذلك
صغيرة لا تحتل الوطء حل وزى (قوله واكتفى بسببه) أى الانزال وكون الوطء
سببا للانزال صحيح وأما كون ادخال المتى سببا للانزال فغير صحيح لانه سبب للعلق
لا للانزال وأجيب بأن قوله او ادخال بالجر عطف على سببه شيئا وهذا كله
مبنى على ان الضمير في عنه راجع للانزال ويمكن انه راجع للعلق ويكون الضمير
في سببه كذلك ومن المعلوم ان كلام من الوطء وادخال المتى سبب للعلق فيجوز
يصح رفع الماء طوفى بل هو الاظهر معنى لكن فيه ان المحدث عنه الانزال وان لزم من
خفاة خفاء العلق (قوله فعدة حرة) ولو بطن الواطء لها احتياطا كزوجته القنة اذا
ظنها حرة ل قة وله فعدة حرة أى في الواقع كما اذا ظن الحرة امة أو في ظنه كما اذا ظن
الامة حرة كما في ق ل على الجلال ويؤخذ من شرح م ر واعتبر جردن الواطء
لا الواقع حيث قال فاذا ظن الحرة زوجته الامة فانها تعتد بقراء من والمعتمد ما قاله
م ر من انها تعتد بثلاثة اقراء لان الظن انما يؤثر في الاحتياط لا في التخفيف زى
(قوله يتربصن) أى لا يتفكرن بانفسهن عن النكاح اه جلالين وشاربه الى ان
يتربصن خبرية لفظا انشائية معنى والباء في بانفسهن زائدة للتوكيد لانه توكيد للنون
كما في جاء زيد بنفسه والاصل يتربصن انفسهن أى لا ان غيرهن يتربصن بهن فهو
نهيب ويحث لمن على التربص فان نفوس النساء تميل الى الرجال فامر ان يقم منها
ويبأنها على التربص كما في البيضاوى (قوله من عادة) متعلق بمحذوف أى التى عرفت
من عادة الخ ولا يستبيان الاقراء لان المراد بالعادة وما بعدها الحيض والمراد بالاقراء
الاطهار فكيف يكون الحيض بياناً للطهر شيئا وقال بعضهم من تعليلية متعلقة
بمردودة (قوله المراد هنا) بخلافه في الاستبراء فان المراد به الحيض وبخلافه في الحديث
الآتى شيئا (قوله او نفاسين) بان كانت حاملا من زنا او من شبهة ثم طلقها وهى
حامل ثم وضعت ثم حملت من زنا ايضا ثم وضعت فان الطهر بينهما يعد قراءا فتعتد به
ذلك بقراءين فالمتبركون انه فى من زنا فقطح ل وقوله بقراءين كيف هذا مع انه
طلقها وهى طاهر فقتضاء انها تاتى بقراء فقط نعم يمكن حمل كلامه على ما اذا لم يسبق
الطهر الذى طاقها فيه حيض فلا يعد حيث قدراً (قوله اخذ من قوله تعالى) دليل
على كون المراد بالاقراء الاطهار وقوله وهو من الطاهر عين الدعوى فلذلك عاله
بقوله لان الطلاق الخ وهناك مقدمة محذوفة يتوقف عليها تمام الدليل أى ولو كان

وانما وجبت بدخول منه لانه
كالوطء بل أولى لانه أقرب الى
العلق من مجرد الوطء وخرج
بزيادته المحترم غيره بأن ينزل
الزوج منه بزنا فتدخله
الروحة فرجها (أو يتقن براءة
رحم) كما في صغير أو صغيرة
فان العدة تنجب لعموم الأدلة
ولان الانزال لذى به العلق
خفى يعسر تتبعه فأعرض
التمتع عنه واكتفى بسببه
وهو الوطء وادخال المتى كما
اكتفى في الترخص بالسفر
وأعرض عن المشقة (فعدة
حرة تحيض ثلاثة اقراء)
ولو جلبت الحيض فيم ابدواء
قال تعالى والمطلقات يتربصن
بأنفسهن ثلاثه قروء (ولو
مستاضة) غير متغيرة فتعتد
باقراءها المردودة هى اليه من
عدة وتيجزوا قل حيض كما مر
في باب (القروء) المراد هنا
(طهرين دمين) أى دمي
حيضين أو حيض ونفاس
أو نفاسين أخذ من قوله تعالى

فمما قرره لعده من أي في زناها وزمن الطهر لان الطلاق في الحيض حرام كما مر وزمن العدة يعقب زمن الطلاق والقروء بالفتح والضم مشترك بين الطهر والحيض ومن اطلاقه على الحيض ما في خبر النساء وغيره ترك الاستدلال بقرائنها وقيل حقيقة في الطهر مجاز (٤٠٥) في الحيض وقيل عكسه ويجمع على اقراء وقرؤه واقروء (فان طلقت

طاهرا) وقد بني من زمن الطهر شيء (انقضت عدتها بطعن في حيضة ثالثة) بحصول الاقراء الثلاثة بذلك بان تحسب ما بقي من الطهر الذي طلقت فيه قراء وطه فيه أم لا ولا بعد في تسمية قروء وبعض الثالث ثلاثة قروء كما فسر قوله تعالى الحج أشهر معلومات بشؤال ذي القعدة وبعض ذي الحجة (أو) طلقت (حائضا) وان لم يبق من زمن الحيض شيء (ففي رابعة) أي فتقضى عدتها بالطعن في حيضة رابعة لتوقف حصول الاقراء الثلاثة على ذلك وزمن الطعن في الحيضة ليس من العدة بل يتبين به انقضاؤها كما مر في الطلاق وخرج بالطهر بين دم من طهر من لم تحض ولم تنفس فلا يحسب قراء (و) عدة حرة (مقيرة) ولو منقطة الدم بقيد زوته بقولي (طلقت أول شهر) كان

القرء هو الحيض لكما ما مورين بالحرام وأما قوله وزمن العدة الحج فلم يعرف موقعه من الدليل (قوله لعده من) اللام بمعنى في بدليل كلام الشارح (قوله الحج أشهر) أي زمن الحج لان الحج ليس نفس الأشهر (قوله أو طلقت حائضا) وسكت المصنف عن حكم الطلاق في انقاس وظاهر كلام الروضة في باب الحيض عدم حسابه شرح م ر (قوله على ذلك) أي الطعن في حيضة رابعة (قوله ليس من العدة) فلاته مع فيه الرجعة ويصح فيه نكاح نحو اختها م ر ومقتضى انه ليس من العدة جواز العقد فيه ولكنه ليس من الاحتياط لانه يحتمل ابتداء أن هذا الدم ليس دم حيض فيكون الطهر باقيا شيئا عزيزي (قوله ولم تنفس) يقال في فعله نفست المرأة بضم النون ونفستها وبكسر الفاء فيهما والضم أفصح شويري وهذا في الماضي وأما المضارع فهو على زنة مضارع علم لا غير من باب تعب اه (قوله فان بقي منه أكثر) كذا في شرح الروض وكتب عليه م ر بخطه مراده بالا كثير يوم فأكثر فيكون المراد اه ان بقي منه ستة عشر يوما فأكثر وجهه واضح فانه لو اكتفى بخمسة عشر يوما لكان يقع الطلاق مطابقة لاول الحيض وأقله يوم وليلة والباقي بعد اليوم واليلة على هذا التقدير لا يسع الطهر لان أقله خمسة عشر يوما ولا كذلك الستة عشر لانه يجعل منها يوم وليلة حيضا والخمسة عشر طهرا م ر (قوله على طهر) أي وحيض على حد قوله سراويل تقيكم الحرأى والبرد (قوله فتعتد بعده بثلاثة أشهر) أنظر لم تكمل على هذا وتسكون أشهرها ليلية أو عددية في غير المكمل والجواب ما أشار إليه الشارح بقوله لا احتمال انه أي ما بقي من الشهر حيض (قوله وعدة غير حرة) والعبرة في كونها حرة أو أمة يظن الواطئ لا بما في الواقع حتى لو وطئ أمة غيره يظنها زوجته الحرة اعتدت بثلاثة اقراء أو حرة يظنها أمة اعتدت بقراء واحد أو زوجته الأمة اعتدت بقراءين لان العدة حقة فنيحت بظنه هذا ما قالاه وهو ظاهر وان اعترض بأن المقول خلافه اه مجرؤه وانها تعتد بثلاثة اقراء احتياطا كما جزم به م ر والحاصل ان ظنه الحرة يؤثر وظنه الرق لا يؤثر م ر (قوله قرآن)

علق الطلاق به (ثلاثة أشهر) هلالية ١٠٢ ب (حالا) لا بعد اليأس لا شمال كل شهر على طهر وحيض غالب مع عظم مشقة الصبر الى سن اليأس أما لو طلقت في اثنا عشر سنة فأن بقي منه أكثر من خمسة عشر يوما حسب قراء لا شماله على طهر لا محالة فتكمل بعده بشهرين هلالين وان بقي منه خمسة عشر يوما لم يحسب قروء الاحتمال انه يحض فتعتد بعده بثلاثة أشهر هلالية (وعدة غير حرة) تحيض ولو بمعضة أو مستحاضة غير مقيرة (قرآن) لانها على النصف من الحرة في كثير من الاحكام وانما كتبت القروء الثاني لتعذر تبعيضه كالطلاق اذ لا يظهر نصفه الا بظهور كله فلا بد من الانتظار الى أن يعود الدم

(فان عتقت في عدة رجعة فمكرة) فتكمل ثلاثة اقراء لان الرجعية كالزوجة في اكثر الاحكام فسكانها عتقت قبل الطلاق بخلاف ما اذا عتقت في عدة بينونة لانها كالأجنبية فكانت عتقت بعد انقضاء العدة (و) عدة غير حرة (متغيرة بشراها) السابق وهران تطلق أولا شهر (شهران) (٤٠٦) فان طلقت في اثنا عشر والباقي اكثر من

خمس عشرة حسب قراء
فتكمل بعده بشراها
والا لم يحسب قراء فتعتمد بعده
بشراها من هلالين على المعتد
خلاف البازري في اكتفائه
بشرا ونصف وهذا من
زيادة (و) عدة (حرمة لم تحض
أو يئس) من الحيض (ثلاثة
أشهر) هلالية بأن انطبق
الطلاق على أول الشهر قال
تعالى واللاتي يئسن من الحيض
من فساتنكم ان اردنتم فعدن
ثلاثة اشهر واللاتي لم يحضن
أي فعدن كذلك (فان طلقت
في اثنا عشر مكانه من الرابع
ثلاثين يوما) سواء كان الشهر
تامام ناقصا (عدة غير حرة)
لم تحض أو يئست (شهر
ونصف) لانها على النصف
من الحرة ومبيري بن حرة
اعم من تعبيرة بامة (ومن
انقطع دمها) من حرة أو غيرها
(ولو بلاهة) تعرف (تصبر
حتى تحيض) فتعد باقراء
(أو يئس) فبأشهر وان طال
حسبها لان الأشهر اثنا

وليس هذا من الامور المجبلة التي يتساويان فيها لان ما زاد هنا على القراء زيادة
الاختياط والاستتاهار وهي مطلوبة في الحرة اكثر شرح م ر (قولتان عتقت
في عدة الخ) وأما بالعكس بأن تصير الحرة أمة في العدة لاستطاعتها ابدار الحرب
ثم تسترق فتكمل عدة حرة على أوجه الوجهين شوبري (قوله ان اردنتم) أي لم تعرفوا
ما تعتد به التي يئست خطيب وانظر وجه هذا التقييد وعبارة البيضاوي ان اردنتم
أي شككنكم في عدتهن أي جهلتم روي انه لما نزل والمطلقات يتربصن بأنفسهن
ثلاثة روقيل وماعده اللاتي يئسن فزل اه فيكون القيد لبيان الواقع ونحاطب
الازواج لان المدة عقم لانها شرعت لصيانة ما هم ع ش (قوله شهر ونصف)
والفرق بينها وبين الأمة المتغيرة حيث تعتد بشهرين كما مر ان الاشهر في المتغيرة قائمة
مقام الاقراء وتقدم انها تعتد بقراء من وكل شهر قائم مقام قراء تأمل (قوله ولو بلاهة)
الردة على القديم وعبارة المحلى وفي القديم تتر بص المرأة التي انقطع دمها للمعدة تسعة
أشهر مدة الحمل غالبا وفي قول من القديم أربع سنين أكثر مدة الحمل اه وفي قول
مخرج عليه ستة أشهر أقل مدة الحمل لظهور ما رآه فيها وبعد ذلك تعتد بالاشهر
وقوله وبعد ذلك راجع للثلاثة كما في شرح م ر وقوله في القديم وبه قال مالك
وأحمد انتهى قل على الجلال وقوله وبه قال مالك أي بالاقول وهو تسعة اشهر لانه
يقول تصبر حتى يمضي عليها سنة بيضاء أي لادم فيها ولا شك ان التسعة اشهر مع
الثلاثة سنة (قوله تعرف) قيد به لان الانقطاع لا بد له من علة في الواقع فحسب
التي قوله تعرف تدبر (قوله تصبر حتى تحيض) ثم اذا أوجبنا المصبر فذاك
بالنسبة الى العدة اما بالنسبة الى امتداد الرجعة ودوام النفقة فلا لما يلحق الزوج
في ذلك من الضرر بل تمتد الرجعة والنفقة الى ثلاثة اشهر فقط ذكره الرافعي
في الكلام على عدة المتغيرة شوبري لكن استظهر ع ش على م ر ان الرجعة
والنفقة يمتدان الى انقضاء العدة بالحيض أو انقضاءها بالاشهر بعد اليأس (قوله
أو يئس) فتعد بثلاثة اشهر ويغني بعض الاقراء ان سبق بخلاف ما اذا حاضت
بعد سن اليأس فانه يحسب لها ما سبق من الاقراء (قوله فلو حاضت من لم تحض) أي
ولو متغيرة (قوله كآيسة) ليس فيه تشبيه الشيء بنفسه لان الآيسة المتقدمة

شرعت التي لم تحض ولا آيسة وهذه غيرها (فلو حاضت من لم تحض) من حرة أو غيرها (أو) وهي
حاضت (آيسة) كذلك (فيها) أي في الأشهر (فبأقراء) تعتد لانها الاصل في العدة وقد قدرت عليها قبل الفراغ من
بدلها فتنتقل اليها كالتيم اذا وجد المأوى في اثنا عشر شهرا فان حاضت بعدها الاولى لم يؤثر لان حاضتها حيث لا يمنع صدق
القول بانها عند اعتدادها بالاشهر من الايام لم يحضن أو الثانية ففيها تفصيل ذكرته بقولي

(كما يسهل حاضنت بعدها ولم تنكح) (٤٠٧) زوجها آخر فانها تعتد بالاقرأ تبين انها ليست آيسة فان تكلمت

آخر فلا شيء عليها لا تقضاء
عدتها طاهره مع تعلق حق
الزوج بها وللشروع في
المقصود كما اذا قدر المقيم
على الماء بعد الشروع في الصلاة
وذكر حكم غير المحرمه في من
لم تحض من زيادتي (والله اعلم
في اليأس) (يأس كل النساء)
بحسب ما به انما خبره لا طوف
نساء العالم ولا يأس عشيرتها
فقط واقضاء اثنان وستون
سنة وقيل ستون وقيل
خمسون (و) عدة (حامل
وضعه) أي الحمل وان لم يظهر
الا بعد عدة اقرأ أو اشهر
لانها بدلان على البراءة
ظنا والحمل بدل عليها قطعاً
(حتى ثانی توأمين) وتقدم
بيانها في الباب قبله قال
قماي وأولات الاحمال اجلهن
ان يضعن جلهن فهو مخصص
لقوله تعالى والمطلقات
يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء
ولان القصد من العدة براءة
الرحم وهي حاصلة بوضع الحمل
(ولو) كان (ميتاً أو مضغاً
تصور) لو بقيت بان أخير
هاقوايل لظهورها عندهن
كما لو كانت ظاهرة عند غيرهن
أبصاراً بظهورها وأصبح

حاضنت في الاشهر وهذه بعدها (قوله فانها تعتد بالاقرأ) فاذا ضي لها قرء
أو قرآن ثم انقطع الحيض استأنفت ثلاثة أشهر في الحال كما اذا حصل اليأس منها
استداه في أثناء الاقرأ (قوله والمعتبر في اليأس) أي في تقدير زمنه فيجوز اختلاف
باختلاف الاعصار (قوله يأس كل النساء) أي نساء عصرها على المعتمد فلو
رأى من أو بعضهن الدم بعد مجاوزة الاثنتين وستين ثم انقطع صار ذلك أقصى اليأس
في حق أهل عصره من لا مطلقاً شو برى ولو ادعت بلوغها سن اليأس لتعتد بالاشهر
صدقت في ذلك ولا تطالب بينة كما أفق به الوالد ولا ينافية قولهم لا يقبل قول
الانسان في بلوغه بالسن الا بينة تبينها غالباً لانها من مرتبة على سبق حيض
واقضاء دعوى سن اليأس وقع تبعاً وكلامهم في دعواه استقلالاً اه شرح م
(قوله لا طوف) بالرفع عطف على يأس أي المعتبر يأس كل نساء عصرها لا طوف
نساء العالم بأسره وقيل لانه بالجر عطف على ما في قوله بحسب ما به انما خبره أي
لا بحسب طوف الخ والمعنى ظاهراً كمن ربما ينافية قوله ولا يأس عشيرتها فانه
يقضى أنه عطف على يأس كذا قيل والظاهر انه لا منافاة بل جرح في غاية الوضوح
والقد بر لا بحسب طوف نساء أي جملة نساء العالم ولا بحسب يأس نساء عشيرتها
(قوله واقضاء اثنان وستون سنة) أي في الغالب فلا ينافي ان المعتبر يأس كل النساء
وعبارة م ر وحدوده باعتبار ما بلغهم باثني وستين الخ (قوله وضعه) أي وان
مات الولد في بطنها واستمر سنين كثيرة لا شغل الرحم به فلا معنى لا قول بالاقتضاء
مع وجوده كما أفق به م ر و زى ع ش (قوله حتى ثانی توأمين) عطف على الضمير
في وضعه اعلم ان التوأم بلاه من اسم لجموع الولدين فأكثر في بطن واحد من جميع
الحيوان وهو من اسم الواحد كرجل توأم وامرأة توامة فرد وتثنية توأمان كما في المتن
فاعترضه بأنه لا تشبيه له وهو لما علمت من الفرق بين التوأم بلاه من التوأم بالهمز
وان تشبيه المتن انما هي للمهموز لا غير اه جراه ع ش على م ر (قوله أو مضغاً)
وانما لم يرد بها في الغرة وامية الولدان مدارهما على ما يسمى ولداً شرح م ر
والمضغ لا يسمى ولداً اذا تصورت بالفعل نقول م ر وانما لم يعتد بها أي بالمضغ
التي لم تصور بالفعل لانها ان تصورت بالفعل يحصل بها امية الولد كما ذكره م ر
في امهات الاولاد (قوله بان أخبرها اقوايل) أربع نسوة أو رجلاً فانما خبرت بذلك
واحدة حل له ان يتزوج بها باطناً والقابلة هي التي تتقي الولد عند الولادة ولو ادعت
انها أسقطت ما تنقضي به العدة وقد ضاع السقط قبل قولها بيمينها ح ل وعبروا
ها هنا بأخبار لا يشترط لفظ الشهادة الا اذا وجدت دعوى عند قاض أو محكم

أو ظفراً وغيره أو ذلك لحصول براءة الرحم بذلك بخلاف ما لو شكك في انها لحم آدمي وبخلاف العلة لانها لا تسمى
جمل ولا علم كونها أصل آدمي هذا (ان نسب) الحمل الى (ذی عدة ولو احتمل الا كمنفى بله ان

فأما عن حاله الأول فحق الحمل انقضت عدها يومه وإن اتى عنه ظاهراً لا مكان كونه منه فإن لم يكن نسبته إليه لم تنقض
بوضعه كأن مات وهو صبي أو مسووح وأمراته حامل فلا تعتد بوضع الحمل (ولو أرتابت) أي شكت وهي (في عدة في)
وجود (حامل) لنقل وحركة تعدها (لم تنكح) آخر (حتى تزول الريبة) (٤٠٨) فإن نكحت فالنكاح باطل للتردد

في انقضاء العدة (أو أرتابت
(بعدها) أي بعد العدة (سن
صبر) عن النكاح (لا تزول)
الريبة والتصريح بالسن من
زيادة (فإن نكحت) قبل
زوالها (أو أرتابت بعد نكاح)
لا آخر (لم يبطل) أي النكاح
لانقضاء العدة ظاهراً (الآن
تلدون ستة أشهر من
امكان علق) بعد عده
وهو أولى من قوله من عده
فيه بين بطلانه والولد للأول
أن أمكن كونه منه بخلاف
فما إذا ولدته لسته أشهر فأكثر
فالولد للثاني وإن أمكن كونه
من الأول لأن الغرض الثاني
بأنه أقوى ولأن النكاح
الثاني قد صح ظاهراً فلا
الحق لنا الولد بالأول لبطل
النكاح لوقوعه في العدة
ولا سبيل إلى إبطال ما صح
بالاحتمال وكالثاني وطء
الشبهة بعد العدة فلوات
بولد لسته أشهر فأكثر من
الوطء لحق بالوطء لا تقطع
النكاح والعدة عنه ظاهراً

شرح م ر (قوله كأن مات الخ) هذا المثال دخيل هنا إذا كان الكلام في عدة
الحياة وأما عدة الوفاة فستأتي (قوله وهو صبي) أي لا يمكن كون الولد منه بأن لم
يبلغ تسع سنين ح ل وم ر (قوله حتى تزول الريبة) أي بامارة قوية على عدم
الحمل و يرجع فيها للقوايل إذا العدة لزمته بقاءه فلا يخرج منها إلا بيقين شرح م ر
(قوله فإن نكحت) أي بعد انقضاء العدة (قوله فالنكاح باطل) وإن تبين
أن لا حمل خلافاً لحجراً لشك في حل المنكوحه وليس النكاح كالبيع يعتبر فيه نفس
الامر بل كالعبادة يعتبر فيه ظن المكلف أيضاً ح ل قال ع ش على م ر والأقرب
ما قاله حجر لأن العبرة في العقود بما في نفس الامر انتهى وقال بعضهم هذه القاعدة
مخصوصة بغير النكاح لأنه يشبه العبادات لا احتياجه إلى مزيد احتياط تأمل
لكن سيأتي للشارح في زوجة المفقود ما نصه ولو نكحت وبأن ميتاً صح لحقه عن
المانع في الواقع فاشبهه بالوطء مال أبيه بظن حياته فبان ميتاً أه فهذا يقتضي أن
القاعدة لم تخص بغير النكاح فانظر ما الخاص مما هنا والجواب ما قاله زى هناك عن
حجر من أن الفرق أن هنا سبباً ظاهراً فكان قويا في انقضاء الفساد بخلاف زوجة
المفقود ليس فيها سبب ظاهري محال عليه الفساد ومثله شرح م ر (قوله فإن نكحت
قبل زوالها الخ) راجع لقوله أو أرتابت بعدهما (قوله بالاحتمال) متعلق بإبطال
شوبري (قوله وكالثاني) أي النكاح الثاني (قوله لحق بالوطء) أي أن أمكن كونه
منه وإن أمكن كونه من الأول لا تقطع الخ كما صرح بذلك م ر فقوله عنه أي الأول
الواقع في كلام م ر فلهذا سقط من كلام الشارح الآتي (قوله ولم تنكح أو نكحت
الخ) أشار به إلى أن قول المتن فإن نكحت مقابل لهذا المقدر فيؤخذ منه تقييد
المتن (قوله ولو فارقها) مثل المفارقة الموت وقوله من أمكن العلق أخذه الشارح
من كلام المتن سابقاً فحذف من الثاني دلالة الأول (قوله بقرينة ما يأتي) أي
قوله فإن نكحت بعد انقضاء عدها (قوله لحقه) وبأن وجوب نفقة تم اوسكنها وان
أقرت بانقضاء العدة شرح م ر (قوله لأن الحمل الخ) عليه لقوله لحقه (قوله فيما
أطلقوه قساهل) أي حيث لم يقيدوا الأربعة سنين بكونها دون لحظة فلما حسبوا
الأربعة من الفراق كان عليهم أن يقيدوا ويقولوا أربع سنين من افراق اللحظة

ذكره في الزوجة وأصلها (ولو فارقها) فراقاً بائناً أو رجعيّاً (فولدت لأربع سنين) فأقل من
امكان العلق قبل الفراق ولم تنكح آخر أو نكحت ولم يمكن كون الولد من الثاني بقرينة ما يأتي (لحقه) الولد بخلاف
ما لو ولدت لأكثر من الآن الحمل قد يبلغ أربع سنين وهو أكثر مدته كما استقرى واعتباري للمدة في هذه من وقت
امكان العلق قبل الفراق لأن الفراق الذي عبر به أكثر الأصحاب هو ما اعتد به الشيخان حيث قال فيما أطلقوه
تساهل بالقرين ما قاله أبو منصور التميمي معتبر ما عليهم من وقت إمكان العلق قبل الفراق

واللزات مدة الحمل على أربع سنين و مرادهم بانها قويم انه اوضح بما قالوه والا فاقالوه صحيح انما بان يقال ليس مرادهم بالاربعة فيها الا ربع مع زمن الوطء (٤٠٩) والوضع التي هي مرادهم بانها اكثر مدة الحمل بل مرادهم

الاربعة بدون زمن الوطء
فلا يلزم الزيادة المذكورة
وهذا يجب عما يورد من ذلك
على تغيرها في الوصية
والطلاق (فان تكلمت بعد)
انقضاء (عدتها فقلت لستة
اشهر) فأكبر من امكان
العلق بعد العقد (لحق
الثاني) وان لم يكن كونه من
الاول الامر فيما اذا ارتأيت
(ولو تكلمت) آخر (فيها) أي
في عدتها (فاسدا فوجهها
الثاني فولدت لانه كان منه)
دون الاول (لحقه) بان
ولدت لا أكثر من أربع سنين
من ان كان العلق قبل الفراق
ولستة اشهر فأكبر من وطئه
نعم ان كان طلاق الاول رجعي
ففيه قولان في الترحين
والروضة بلا ترجيح أحدهما
كذلك والثاني يعرض على
القائف ونقله الملقيني من
نص الام وقال هو الذي ينبغي
الفتوى به (أو) لا مكان
(من الاول) دون الثاني
(لحقه) بان ولدت لا أربع
سنين فأقل مما سر ولدت ستة
اشهر من وطء الثاني وانقضت
عدته بوضعه ثم تعتد ثانيا
لثاني كما يعلم من الفصل الآتي

وهي لحظة الوطء فتكمل بها الاربع اه (قوله والا) أي وان قلنا انها من الفراق
لزات مدة الحمل على أربع سنين أي لحظة يمكن فيها العلق قبل الفراق وهي
المسماة بلحظة الوطء مع انهم حصروا أكثر مدة الحمل في أربع سنين فقط بدون
لحظة الوطء بخلاف أقل الحمل فاهم اعتبروا فيه هذه اللحظة (قوله الاربع مع
زمن الخ) أي الاربع كاملة مع هذا الزمن فيكون زائدا على (قوله التي هي) الظاهر
انه صفة للاربعة المحروقة بالباء فكان الاولى تقديمه (قوله بل مرادهم الاربع الخ)
أي والاستثناء مرادهم وكانهم قالوا أربع سنين اللحظة وهذه اللحظة هي لحظة
الوطء قبل الفراق فساوت عبارتهم عبارة المتن فغاية ما يلزم زيادة لحظة على
الاربعة الناقصة وهذه الزيادة هي المسكلة للاربعة لا زائدة عليها فلم يلزم على قول
الاصحاب زيادة مدة الحمل على أربع سنين بل انما يلزم كونه أربعة وهو المراد (قوله
بدون زمن الوطء) أي ودون زمن الوطء لان زمن الوطء معتبر من المدة وان كان
قبل الفراق فملم ان مرادهم بقولهم أربع سنين من الفراق أربعة منها زمن الوطء
فتكون الاربعة ناقصة لحظة الوطء على كلامهم لانه محسوب منها دون زمن الوطء
لانه واقع بعدها ل فالتناسب الشارح ان يبدل الوضع بالوطء لان الكلام فيه
وعبارة زى قوله بدون زمن الوضع وأما زمن الوطء فمعتبر من المدة اه قال م ر
والحاصل ان الاربع متى حسب منها لحظة الوضع أو لحظة الوطء كان لها حكم
مادونها متى زاد عليها كان لها حكم ما فوقها ولم ينظر وانما الغلبة الفساد على النساء
لان الفراش قرينة ظاهرة ولم يتحقق انقطاعه مع الاحتياط للافساد بالاكتفاء
فيها بالامكان (قوله في الوصية) كأن أوصي لحمل هند وانفصل لأربع سنين
ولم تكن فراشا فان حسبنا الاربع من امكان العلق قبل الوصية كانت أربعة
كوامل وان قلنا انها من تمام صبغة الوصية كانت ناقصة لحظة الوطء فالصبغة هنا
بمنزلة الفراق وقوله والطلاق كأن قال ان كنت حاملا فانت طالق فولدت لأربع
سنين ولم يطلأها زوجها في هذه المدة فان قلنا انها من امكان العلق قبل الطلاق
كانت أربعة كوامل وان قلنا انها من تمام الصبغة كانت ناقصة لحظة الوطء (قوله
لما مر الخ) هو وقوله لان الفراش الثاني فأخرفه وأقوى ع ش (قوله فاسدا) أي
في الواقع لا في ظن الواطى والا فهو زان وعليه الحد وعليها ان علمت أيضا قل على
الجلال (قوله من امكان العلق) أي من الاول وقوله من وطئه أي الثاني (قوله
أحدهما كذلك) أي يلحق بالثاني وهو المعتبر قوله فحكمه ما مر وهوانه ان لحقه بالاول
لحقه وانقضت عدتها بوضعه الخ (قوله انتظر بلوغه وانتسابه) فلم يتسبب

(أو) لا مكان (من ما عرض على فانت) ١٠٣ يثبت وترتب عليه حكمه فان لحقه بأحدهما فحكمه ما مر فيه
أو طمعه بهما أو فاء عنهما أو اشتبه عليه الأمر ولم يكن ثم فائق انتظر بلوغه وانتسابه بنفسه وان ولدت له من لا يمكن
ركونه فيه من واحد منهما كأن ولدت له دون ستة اشهر من وطء الثاني ولا أكثر من أربع سنين مما مر يلحق واحد منهما

وخرج بالفاسد الصحيح وذلك في النكحة الكبار فاذا لم يكن كون الولد من الزوجين لحق الثاني ولم يمرض على فائت
وبزيادة في وجهه الثاني ما لو علم امان جهل التصريم وقرب (٤١٠) عهده بالاسلام في ذلك ولا فهو رزان

(فصل)

في تداخل عدتي امرأة لو
(لزمها عدة شخص من جنس)
واحد (كان) هو اولي من
قوله بأن (طلق ثم وطء في عدة
غير رجل) من اقراء أو أشهر
ولم تجبل من وطئه عالما كان
أو جاهلا بانها المطلقة أو بالتصريم
وقرب عهده بالاسلام أو نشأ
بعيد عن العلماء (لا عالما)
بذلك (في بائن) لأن وطئه
لها زنا لا حرمة له (تداخلتا)
أي عدة الطلاق والوطء
(فتبتدى عدة) باقراء
أو أشهر (من فراغ وطء)
ويدخل فيها بقية عدة الطلاق
والبقية واقعة عن الجهتين
(وله رجعة) في (البقية)
في الطلاق الرجعي دون ما بعدها
كما في الرجعة وهذا من
زيادة (أو) من (جنسين
كحل واقراء) كان طلقها
حائلا ثم وطئها في اقراء
وأجلها أو طلقها حاملا ثم
وطئها قبل الوضع وهي من
تحيض (فكذلك) أي في تداخل
بأن تدخل الاقراء في الحمل
في المثال لاتحاد صاحبهما
والاقراء انما يعتد بها اذا كانت
مضنة الدلالة على البراءة وقد

بعد البلوغ لم يجبر عليه بموازاة لم يمل طبعه لواحد منهما شرح م رولا توقف العدة
الى ذلك بل ان أمكن أن يكون من كل من الزوجين قبل وضعه ولم ينتف عنهما
اعتدت به عن أحدهما ثم تعتد بالآخر بثلاثة اقراء بعده والافان انتفى عنهما
اعتدت لكل بثلاثة اقراء وتقدم عدة الاقل قبل على الجلال فالواحدة القائف بعد
انتسابه بغير من انتسب اليه كان المعول عليه الحاق القائف لان الحاقه كالحكم
أو كالبينة ح ل (قوله بالفاسد الصحيح) أي فيما اذا نكح في العدة صحها ح ل (قوله
وقرب عهده) ظاهر في البائن دون الرجعية (قوله كذلك) أي اذا ولدته لا مكان
من الثاني دون الاقل لحقه أو لا مكان من الاقل دون الثاني لحقه أو لا مكان منهما عرض
على فائت (فصل في تداخل عدتي امرأة) أي اثباتا ونفيا لاجل قوله
أو من شخصين (قوله عدة شخص الخ) الحاصل ان العدة ان امان يكونا لشخصين
أو شخصين وعلى كل امان يكونا من جنس أو جنسين (قوله في عدة غير رجل الخ)
ما كان باقراء أو أشهر وعلى كل امان يكون الطلاق باثنا أو رجعا وعلى كل امان
أن يكون عالما بالتصريم أو جاهلا فالصور ثمانية (قوله ولم تجبل من وطئه) حتى يتحقق
كون العدة من جنس واحد ح ل (قوله أو بالتصريم) أي تحريم وطء المدة وقوله
وقرب عهده بالاسلام الخ ظاهر في البائن دون الرجعية (قوله لا عالما بذلك)
أي بالتصريم أو جاهلا به غير معذور وقوله في بائن بخلافه في الرجعية فان وطئه
وطء شبهة ح ل وان كان عالما بشبهة خلاف أي حنيفة القائل بأن الوطء
يحصل به الرجعة (قوله تداخلتا) أي دخلت بقية الاولى في الثانية كما يأتي
فالمقابلة ليست على بابها (قوله من فراغ وطء) وهو اخراج الحشفة ح ل (قوله)
والبقية الاولى التفريع ح ل وصريح كلامه ان البقية موجودة حتى يصح
وقوعها عن الجهتين مع ان الواقع عن الجهتين انما هو اول الثانية الذي هو قدر
البقية وعبارته في الرجعة فالقراء الاول واقع عن العدة (قوله كما في الرجعة)
فالراجع في البقية فالظاهر انقطاع العدة لرجوعها للزوجية ح ل (قوله
وهي من تحيض) قيد بذلك لتكون من ذوات الاقراء الممثل بها والافذوات الاشهر
كذلك ح ل على المحل (قوله فكذلك) قديقال هلاجهما مع ما قبلها وجعل قوله
تداخلتا راجعا اليهما لما فيه من الاختصار وأجيب بأنه انما فصلها لقوله في الاولى
ولم رجعة الخ وفي الثانية تنقضان الخ (قوله في الحمل) معنى دخول الاقراء
في الحمل مع انها غير معتبرة مع وجود الحمل غير حمل الزنا انما لا تستأنف بعد وضع
الحمل كما في ع ش (قوله وقد بسطت الخ) والمعتمد منه ما ذكره الشارح هنا

خلافا

انني ذلك هنا للعلم باشتغال الرحم وقد بسطت الكلام على ذلك في شرح البهجة (فتنقضيان
بوضعه) وهو واقع عن الجهتين

(ويراجع قبله) في الملاقى الرجعي سواء كان الحمل من الوطء أم لا (أو) لزما عدتا (شخصين كان كاذب في عدة زوج أو) وطء (شبهة فوطئت) من آخر (بشبهة) كنكاح فاسدا وكانت زوجة معدة عن شبهة فطلعت (فلاند اخل) لعدد المستحقة بل تعتدل كل منهما عدة كاملة (٤١١) (وتقدم عدة حمل) تقدم أو تأخر لان عدته لا تقبل التأخير فان كان من المطلق

ثم وطئت بشبهة انقضت عدة الحمل بوضوح ثم قدمت للشبهة بالاقراء فان لم يكن حمل فتقدم عدة (طلاق) على عدة الشبهة وان سبق وطء الشبهة الطلاق لقوتها باستنادها الى عقد جائز (وله رجعة فيها) سواء كان ثم حمل أم لا لكنه لا يراجع وقت وطء الشبهة تنزل وجهها حينئذ عن عدته بكونها فراشا لواطى (و) له رجعة (قبلها) أى قبل عدة الطلاق بأن يكون ثم حمل من وطء الشبهة وان راجع في النفاس لان عدته لم تنقض وخرج بالرجعة التجديد فلا يجرد في عدة غيره لانه ابتداء نكاح والرجعية شبيهة باستدامة النكاح وهذه وكذا التي قبلها فيما اذا كان ثم حمل أو سبقت الشبهة من زادتي (فان راجع) فيها (ولا حمل) انقطعت وشرعت في الأخرى (أى في عدة وطء الشبهة بأن تستأنفها ان سبق الطلاق وطء الشبهة وتتمها ان انعكس

خسلا فالمن قال بانقضاء العدة بالاقراء مع وجود الحمل الذي جرى عليه في البهجة واعتمده الاسنوي وجرى عليه الجلال المحلى اهـ ح ل (قوله من الوطء) أى واقع بعد الطلاق وقوله أم لا أى أو كان واقعا قبل الطلاق أى حال الزوجية ح ل (قوله فان لم يكن حمل الخ) فان لم يكن حمل ولا طلاق قدم عدة الاول فالاول الا اذا كان الاول نكاحا فاسدا ووطئت فيه فانها تعتدل الثاني لان عدة النكاح الفاسد انما تكون من التفريق بينهما ح ل (قوله ثم تعتدل الشبهة) أى بدعى زمن النفاس أى عدة كاملة (قوله وان سبق وطء الشبهة الخ) فاذا مضى قرآن مثلا من عدة وطء الشبهة ثم طلقت فانها تستأنف عدة الطلاق ثم تبنى على القرء بن السابقين اللذين لعدة وطء الشبهة وكذا يقال في ما بعده شخبنا (قوله لكن لا يراجع وقت وطء الشبهة) بل ولا بعده مادامت المعاشرة موجودة بحيث يتمكن منها حتى يفرق بينهما لان الشبهة تشمل النكاح الفاسد وفي شرح م ر لكنه لا يراجع وقت وطء الشبهة سواء كانت الشبهة بعقد أو غيره أى لا يراجع في حال بقاء فراش واطشها بأن لم يفرق بينهما وانية عدم العود اليها كاتفرقا اهـ وفي هذا الاستدراك نظر لانه يقتضى ان زمن وطء الشبهة والمدة شرة محسوب من عدة الطلاق وان كان لا يراجع فيه وليس كذلك لانها لا بد تفرق القاضى ولو بعد سنين تبنى على ماضى من عدة الطلاق ثم تستأنف عدة الشبهة حيث لا حمل ولا يحسب زمن المعاشرة من المدة كما يدل عليه قول الشارح نظرو وجهها عن عدته أى الطلاق (قوله لان عدته) أى الطلاق لم تنقض لعدم وجودها أى ان كان وطء الشبهة عقب الطلاق فهي سالبة تصدق بنفى الموضوع تدبر ويمكن حمل كلامه على ما اذا تأخر وطء الشبهة عن الطلاق (قوله باستدامة النكاح) أى الكامل والافهى استدامة قوله ولا يتمتع بها) يؤخذ منه حرمة نظره اليها ولو بلا شهوة والمخلوة بها شرح م ر وقال ع ش هذا يخالف ما مر له قبيل الخطبة من جواز النظر لما عدا ما بين السرة والركبة من المعدة عن الشبهة اهـ ويمكن الجواب بأن الغرض مما ذكره هنا مجرد بيان انه يؤخذ من عبارته ولا يلزم منه اعتياده فليراجع على انه قد يمنع اخذ ذلك من المتن لان النظر بلا شهوة لا يعد تمتعا (قوله حتى تقضيها) أى الأخرى (قوله منه) أى من الزوج بأن وطئت بشبهة ثم أحبلها الزوج ثم طلقها رجعيًا وراجعها (قوله انقطعت العدة أيضا) أى من حين الرجعة وفيه ان حكم المفهوم موافق لحكم المنطوق فلا فائدة

ذلك (ولا يتمتع بها حتى تقضيها) رعاية للعدة فان كان ثم حمل منه انقطعت العدة أيضا واعتدت للشبهة بعد الوضع والنفاس وله التمتع بها الى مضيهما لانها زوجة ليست في عدة ولو راجع حاملا من وطء شبهة فليس له التمتع بها حتى تضع قاله في الروضة كما صلبها

في التقييد بقوله ولاجل حيث لا ان يقال اتي بالمفهوم لاجل قوله بعد واعندت
 للشبهة (فصل في حكم معاشرته المفارق المعتدة) * (قوله لو عاش مفارق)
 أي المعاشرته المعتادة بين الزوجين ولو بالخلوة وان لم تتصل كالحلوة ليلادون النهار
 انتهى في وفي قل على الجلال والمراد بالمعاشره ان يدوم على حالته التي كان
 معها قبل الطلاق من النوم معها ليلًا أو نهارًا أو الخلوة بها وكذلك وغير ذلك
 اهـ (قوله أو غيره) كخلوة (قوله لم تنقض عدتها) وان طال الزمن جدا كعشر
 سنين اهـ ع ش فاذا زالت المعاشره بان نوى انه لا يعود اليها كملت على ما مضى
 قبل المعاشره وهذا يغيد ان المعاشره لا تنقطع الا بالنية والظاهر انه لو عاد للمعاشره
 كانت معاشرته جديدة ح ل فان لم يمض زمن بلامعاشره بان استمرت المعاشره
 من حين الطلاق استأنفت العدة من حين زوال المعاشره وعليه جعل كلام
 ح ل في القوله الا تية نلامنا فاة تدبر (قوله كالمفارق في الرجعية) أي كالمعاشره
 المفارق أي فيثبت لها جميع أحكام الرجعية المعاشره (قوله احتياطاً) أي
 وتقليظاً عليه لتقصيره وهذا هو المقتضى به وحيث تدفهي كالباثن بعد مضي عدتها
 الاصلية الا في حقوق الطلاق خاصة فلا توارث بينهما ولا يصح منها ايلاء ولا طهار
 ولا لعان ولا نفقة ولا كسوة لها لانها كالباثن بالنسبة لعدم جوار رجعتها
 ع ش وكالرجعية في حقوق الطلاق وفي انها يجب لها السكنى ولا يحد بوطئها
 كما رجعه البلقيني في النفقة وأفق بجميعها والوالد رحمه الله شرح م ر والحاصل
 انها كالرجعية في ستة أحكام في حقوق الطلاق وفي وجوب سكناها وفي انه
 لا يحد بوطئها وليس له تزوج نحو اختها ولا اربع سواها ولا يصح عقده عليها
 أي حال المعاشره ولها حكم البائن في تسعة أحكام في انه لا يصح رجعتها
 ولا توارث بينهما ولا يصح منها ايلاء ولا طهار ولا لعان ولا نفقة لها ولا كسوة ولا يصح
 خلعها بمعنى انه اذا خلعها وقع الطلاق رجعيًا ولا يلزم العوض ولذلك قال بعضهم
 ليس لسا امرأة يلحقها الطلاق ولا يصح خلعها الا هذه واذا مات عنها لا تنتقل
 لعدة الوفاة كما يؤخذ من شرح م ر وفي قل على الجلال وع ش (قوله الى انقضاء
 عدة) أي العدة التي تستأنفها بعد زوال المعاشره ولا رجعة له في هذه العدة
 لان حقوق الطلاق لا تخليط عليه ح ل وعبارة ع ش وصورة ما تنقضي به
 عدتها ان يترك معاشرتها ويضي بعد ذلك ثلاثة اقراء أو اشهر ان لم يسبق
 من عدتها شيء قبل المعاشره والابنت على ما مضى ع ش (قوله لذلك) أي
 احتياطاً (قوله ولو نكح معتدة) أي من غيره بقريته قوله بظن صحة وأما لو نكح معتدة

(فصل في حكم معاشرته
 المفارق المعتدة لو عاش مفارق)
 بوط أو غيره (رجعية في عدة
 اقراء أو اشهر لم تنقض عدتها
 بخلاف البائن لقيام شبهة
 الفرائش في الرجعية دون
 البائن فم ان عاشرها بوط
 شبهة فكالرجعية أما غير
 المفارق فان كان سيدا فهو
 في أمته كالمفارق في الرجعية
 أو غيره فكالفارق في البائن
 وخرج بما ذكر عدة الحمل
 فتنقضي بوضعه مطلقاً ولا
 رجعة بعدهما) أي بعد الاقراء
 والاشهر وان لم تنقض بهما
 العدة احتياطاً وفيه كلام
 ذكرته مع جوابه في شرح
 الررض وغيره (ويعلقها طلاق
 الى انقضاء عدة) لذلك (ولو
 نكح معتدة

فسباني (قوله انقضت) معنى اقطاعها الزمن الفراش قبل التفريق بينهما
لا يحسب من العدة (قوله بوطئه) أي فلا بد من وطئه لا تقطاع العدة وحيث ينفذ يفرق
بينهما وإذا فرق فصل أر كانت حاملا من وطئه الشبهة اعتمدت به وبعد الوضع تكمل
العدة الأولى والاقتبال العدة الأولى وتشرع في الثانية (قوله ولوراجع ما نلنا الخ)
الوطء من غير مراجعة بنت على ما في ح ل (قوله لعودها بالرجعة الخ)
أي فإكان الطلاق منه فيما إذا لم يوطأ طلاقا بعد وطئها والمعلقة بعد الوطء تعد
بخلاف ما سباني في تجديد العقد مع عدم الوطء لأن العقد انشأ نكاح جديد وقد
طلقت فيه قبل الدخول فلا عدة عليها (قوله الذي وطئت فيه) أي قبل الطلاق
وهذا علم من قوله ولوراجع لأنه لا راجع إلا أن كانت مدخولا بها (قوله لا طلاق
الآية) وهي وأولات الأجمال الخ (قوله ولو فكح معنته) أي البائن وهو جائز
لأن الشخص نكاح المعتدة منه (قوله البقية) أي على تقدير بقائها أو الانفصال
وطئه لها انقضت العدة بالحكمة ولم يبق لها بقية أصلا م ر بالمعنى فالأولى حذف
قول المصنف ودخل فيما البقية (قوله وأكملتها) أي عدة الطلاق الأول
* (فصل في عدة الوفاة وفي المفقود والاحداد) * (قوله ولورجعية)
بأن مات بعد طلاقها طلاقا رجعيًا فإنها تنقل لعدة الوفاة وتسقط بقية عدة الطلاق
وتحذف وتسقط مؤنتها ولو حاملا وهذا بخلاف البائن الحامل فلا تنقل ولا يجب عليها
الاحداد ولا تسقط نفقتها وإن صار الزوج معسرا بالموت لأنه دوام ما غفر فيه
مالا ينفق في غيره وهو المعتمد كما في شرح م ر (قوله أربعة أشهر وعشرة) لأن
بالأربعة أشهر يترك الحمل لأنه وقت نفخ الروح فيه وزيدت العشرة استظهارا
وذلك يستدعي ظهور رجل إن كان وهذه حكمة لا يلزم أطرافها ح ل لتخلفها
فيما إذا مات الزوج قبل وطئها أو كان صغيرا قال م ر أولان النساء لا يبرن
عن الزوج أكثر من أربعة أشهر اه (فرع) لو قال أنت طالق قبل موتي بأربعة
أشهر وعشرة أيام ثم مات بعد تلك المدة تبين وقوع ولا عدة عليها ولا إرث لها
وان كان الطلاق رجعيًا ويؤخذ مما يأتي أنه لا احداد عليها أيضا ولا يمنع
من ما شرتهارلا من وطئها حال حياتها كما مر قل على الجلال (قوله من الأيام) فسر
الشرة في المتن بالأيام وفي الآية بالليالي جريا على الانصاع عند حذف المعدود وهو
أنه يثوق في العدد بالأيام إذا كان المعدود مذكرا ويجوز منها إذا كان مؤنثا كما إذا كان
المعدود مذكرا فانه توقف ح ل (قوله والذين يتوفون) أي وزوجات الذين
يتوفون ليناسب قوله ليتربصن فإن التربص للزوجات قال الشوري يقال توفي فلان
أزواجه يتربصن بأقربهن أربعة أشهر وعشرة

بطن عدة ووطئ (انقضت)؛
عدتها (بوطئه) لمحصل
الفراش به بخلاف ما إذا لم
يوطأ وإن عاشرها لا انتفاء الفراش
(ولوراجع ما نلنا أو حاملا
فوضعت ثم طلقها استأنفت)
عدة (وان لم يوطأ) لعودها
بالرجعة إلى النكاح الذي
وطئت فيه ولو طلقها قبل
الوضع انقضت عدتها به
وان ووطئ لا طلاق الآية
(ولو نكح معتدة ثم ووطئ ثم
طلق استأنفت) عدة لا جل
الوطء (ودخل فيها البقية)
من العدة السابقة لأنهما
لواحد ولو طلق قبل الوطء
بنت على ما سبق من العدة
وأكملتها ولا عدة لهذا الطلاق
لأنه في نكاح جديد طلقها
فيه قبل الوطء فلا تتعلق به
عدة بخلاف ما ترى في الرجعية
(فصل في عدة الوفاة وفي
المفقود والاحداد) (تجب
وفاة زوج عدة وهي) أي
عدة الوفاة (لحره حائل أو حامل
من غيره كرجلة صبي) أو مسوخ
ولورجعية أول توفا أربعة
أشهر وعشرة من الأيام
(بلياليها) قال تعالى
والذين يتوفون منكم ويذرون
أزواجه يتربصن بأقربهن أربعة أشهر وعشرة

وتوفي اذ مات فن قال توفي معناه قبض واخذ ومن قال توفي معناه توفي اجماع
استوفى عمره واستكمل وعليه قراءة على رضى الله عنه وتوفى بفتح الياء اه (قوله أى
عشر ليل) وقدر العشر بذلك لأنها شهور ولا نها غير الشهور والايام وأشار بقوله بأيامها
الى دفع ايهام اخراج اليوم العاشر من المدة اه برماوى (قوله من ذكر) أى من زوجة
العصى والمسوح مع ش فن بيانية لانه دية وقال بعضهم قوله من ذكر أى من غير
الزوج فتعكون من التعمدية على هذا اه (قوله بالاهلة) ما لم يمت اثناء شهر
وقد بقي منه أكثر من عشرة أيام فحينئذ ثلاثة بالاهلة وتكمل من الرابع اربيعين
يوما ولوجهات الالهية حسبتها كلمة شرح م ز وأما لوبقى منه عشرة فقط
فتعد بأربعة أهلة بعدها ولو نواق من ع ش (قوله نصفها) وهو شهران وخمسة أيام
بلياليها وبحث الزركشى وغيره ان قياس ما رانه لوطها بزوجته الحرة لزمها أربعة
أشهر وعشرة أيام ورد بان عدة الوفاة لا تتوقف على طء فلم يأت فيها الظن وبه
يفرق بين هذا وما راه جهر وسويعه منهم كلام الزركشى فقال لو كان له
زوجتان حرة وأمة فوطء زوجته الأمة على ظن انها زوجته الحرة واستمر ظنه
الى موته فتعد عدة الاحرار ومثله ما لو غر بحريتها اذ الظن كما قلناه من الاقل الى
الاكثر فى الحياة فكذلك الموت وبذلك سقط القول بأنه يرد بان عدة الوفاة
لا تتوقف على طء فلم يؤثر فيها الظن عنده اه م د فى شرحه (قوله أو مسلولا) أى
خصيته وقوله الخصية اليمنى للماء واليسرى للشعر لانه باعتبار الغالب والافتقار
وجد من له اليسرى فقط وله ماء كثير وشعر كثير شرح م ر (قوله فهو مقيد
للآية) فان قلت لا حاجة الى هذا مع قوله أولا والآية محمولة على الغالب من الحرائر
الحائلات قلت يمكن انه اشارة الى توجيه آخر للآية لا يمكن برده عليه ان الآية
من قبيل العام لا المطلق فكان الاولى ان يقول فهو مخصص للآية السابقة الالهية
الا ان يقال ان هذا مبنى على ان الموصول فى مثل هذا لا عموم له ع ش والاولى
الجواب بان المضاف المقدر فى الآية وهو زوجات لا عموم له بل هو مطلق (قوله
قد يصل) أى مع علمه بنزول الماء كما فى شرح م ر (قوله وقد يسالغ الخ) قد يقال
ان هذا يتأق فى المسوح بالمساحقة اذ لا اثر له فى الماء وانما هو طريقه
كالثقبه رشيدى على م ر (قوله ولم يطأ واحدة منهما) حاصله انه امان يكون
وطئهما أو وطئ احدهما أو لم يطأ واحدة منهما وعلى كل امان يكون الطلاق
بائنا أو رجعيًا فالخامس ستة وعلى كل امان تعتد بالانرا وبالشهر أو احدهما
بالاقراء والاخرى بالشهر فتضرب ثلاثة فى ستة بثمانية عشر والذي يؤخذ

أى عشر ليل بأيامها وسواء
المنفردة وبنات الاقراء وغيرها
والآية محمولة على الغالب
من الحرائر الحائلات والحق
بمن الحائلات من ذكر
وتعتبر الاشهر بالاهلة ما أمكن
ويكمل المنكسر بالعدد كظواهره
(ولغيرها) ولو بمعضة
(كذلك) أى حائدا أو مامل
من ذكر (نصفها) وهو شهران
وخمسة أيام بلياليها وباقى
فى الانكسار ما تزوت به يرى
بغيره وبغيرها أعم من تعبده
بما ذكره (ولمامل منه)
أى من الزوج حرة كانت
أو غيرها (ولو محبوبا) بقى
انشيائه (أو مسلولا) بقى ذكره
(وضمه) أى الحمل لقوله تعالى
وأولات الاحمال أجلهن
ان يضعن حملهن فهو مقيد
للآية السابقة وفارق
المحبوب والمسلول المسوخ
بان المحبوب بقى فيه أوعية
البنى وقد يصل الى الفرج
بغير ايلاج والمسلول بقى ذكره
وقد يسالغ فى اليلاج فيلتذ
ويترك ما رقى بخلاف المسوخ
(ولو طلق احدى امرأتيه)
معينة عنده أو مهمة (ومات
قبل بيان) للمعينة (أو تعيين
للمهمة ولم يطأ واحدة منهما)

أو وطى واحدة وهي ذات
 أشهر مطلقاً أو ذات اقراء في
 طلاق رجعي أو وطئهما وهما
 ذواتا أشهر مطلقاً أو ذواتا
 اقراء في رجعي بقرينة ما يأتي
 (اعتدنا الوفاة) وإن احتمل
 أن لا يلزمها عدة في الاولى
 وإن يلزمها عدة الطلاق
 في غيرها التي هي أقل من
 عدة الوفاة في ذات الاشهر
 وفي ذات الاقراء بناء على
 الغالب من أن كل شهر
 لا يخلو عن حيض وطمهر
 للاحتياط في الجميع (لا في)
 طلاق (بائن) ووطئهما
 أو احدهما (فتعتمدن ووطئت
 وهي ذات اقراء بالاكثر من
 عدة وفاة منها) أي من وفاة
 (و) عدة (اقراء من طلاق)
 لذلك وتعتمد غيرها الوفاة لما تقر
 وذ كرحكم وطء احدهما
 في الجميع من زيادتي ووجه
 اعتبار الاكثر من الطلاق
 في المبهة مع أن عدتها إنما تعتبر
 من التعيين أنه لما ليس من
 التعيين اعتبار السبب وهو
 الطلاق

من الشارح تسعة لأنه إما أن لا يطأ واحدة منهما أو يطأ واحدة أو يطأهما وعن كل
 من الاخيرين إما أن تكون العدة بالاشهر أو الاقراء وعلى كل إما أن يكون الطلاق
 رجعيًا أو بائنًا فالجوع ثمانية تضم للاولى واستثنى منها صورتين بقوله لا في بائن
 والمستثنى منه محذوف بالتقدير اعتدنا الوفاة في جميع الصور لا في بائن الخ وقوله
 ولم يطأ مفهوم قوله بعد فتعتمدن ووطئت وقوله وهي ذات أشهر مطلقاً مع قوله وهما
 ذواتا أشهر مطلقاً مفهوم قوله وهي ذات اقراء وقوله أو ذات اقراء في طلاق رجعي
 مع قوله أو ذواتا اقراء في رجعي مفهوم قوله لا في بائن المستثنى مما تقدم وهذا المستثنى
 مقيد بقيود ثلاثة بائن ووطئت وذات اقراء وفيه صورتان أشار اليهما بقوله ووطئهما
 أو احدهما والمستثنى منه فيه سبع صور لان الاطلاق في الموضعين فيه صورتان
 وقوله في طلاق رجعي أي لان الرجعية تنتقل بعدة الوفاة (قوله وهي ذات أشهر
 مطلقاً) أي في طلاق رجعي أو بائن لان الاشهر دون عدة الوفاة قطعاً بعدة الوفاة
 أحوط سواء انتقلت بعدة الوفاة كافي الرجعية أو لا كافي البائن وقوله وذات
 اقراء الخ أي لانها حينئذ تنقل الى عدة الوفاة (قوله بقرينة ما يأتي) أي في قوله
 لا في طلاق بائن الخ (قوله ان لا يلزمها عدة) أي لعدم وطئهما بقوله في الاولى وهي
 ولم يطأ واحدة منهما أي لان المطلقة الغير المدخول بها لا عدة عليها سم (قوله
 وان يلزمها عدة الطلاق في غيرها) هذا شكل في الرجعية لانها اذا مات زوجها
 في أثناء عدتها انتقلت الى عدة الوفاة فكيف يمكن في حقها هذا الاحتمال أعني
 ان يلزمها عدة الطلاق ويمكن ان يكون مراده اختصاص هذا الاحتمال بغير الرجعية
 سم ويحتمل ان يصور بما اذا انقضت عدة الطلاق قبل الموت (قوله بالاكثر الخ)
 ولو مضت جميع الاقراء قبل الوفاة اعتدت كل واحدة عدة الوفاة لان كلاهما
 انه متوفى عنهما وانها مطلقة منقضية العدة اه سم ع ش على م ر (قوله منها)
 حال من عدة الوفاة أي حال كونها مبتدأة منها (قوله وعدة اقراء من طلاق) هذا
 ان لم يمض قبل موت الزوج بعض الاقراء فلو مضى قبل موته قرآن مثلاً اعتدت
 بالاكثر من الباقي وعدة الوفاة لان عدة الوفاة وثلاثة اقراء تأتي بها بعد الموت
 وان كان هو القياس ح ل ومثله في م ر (قوله وتعتمد غيرها الوفاة) انظر لم اعاده
 مع انه علم من كلام المتن وأجيب بأنه ذكره لانه مقابل قوله من ووطئت وقوله لما تقر
 به وقوله للاحتياط في الجميع (قوله ووجه اعتبار الخ) جواب عما أوردته البلقيني من
 ان حسب بانها من الطلاق مبني على ضعف والعمد انها تحسب من التعيين فأجاب
 الشارح بأن حسب بانها من التعيين ان يسر والا فتعسب من الطلاق باتفاق شيخنا

(قوله والمفقود) وكذا المفقود لا ينكح زوجها اختها ولا أوبعاسا وأما حتى يثبت موتها بما مروى لو أخبرها عدل بموت زوجها أو فراقه جازله بأمانا أن تزوج وكذا لو أخبره بموت زوجته جازله بأمانا ~~نكاح~~ اختها وأربع سواها سم وعبارة شرح م ر نعم لو أخبرها عدل ولو عدل رواية بأحدهما حل لها بأمانا أن تنكح غيره قاله القفال والقياس أنها لا تنكح عليه ظاهرا أو يقاس بذلك فقد الزوجة بالنسبة لنكاح نحو اختها الخامسة سواها (قوله بحجة فيه) أي الطلاق أي بحجة مقبولة فيه بحيث يثبت بها وهي رجلان كما يأتي في الشهادات (قوله فلو حكم بنكاحها الخ) أي حكم بذلك ما حكم به راء كالخفي تقض حكمه وحل قوله حكم الحاكم يرفع الخلاف ما لم يخالف القياس الجلي كما هو مبسوط في عمله والمقيس عليه هنا هو قيمة ماله وعق أم ولده (قوله الجلي) وهو ما قطع فيه نفي تأثير الفارق كقياس احراق مال اليتيم على أكله (قوله اذ لا يجوز الخ) لأن النكاح أولى من المال في المراجعة حيث يحتاج له أكثر فلهذا ان يكون حيا في ماله أي الذي هو أدون من النكاح في الاحتياط وفيه إشارة للرد على الخفية ع ش حيث جعلوه حيا في عدم قيمة ماله وميتا في جواز نكاح زوجته (قوله مع النكاح) ولا يشكك بما تقدم في المراجعة حيث لا يصح النكاح وان تبين أن لا محل مع أن الحاصل في كل شك لأن الشك ثم لسبب ظاهر فأبطال لقوته بخلافه هنا وفيه ما لا يخفى حل (قوله ويجب احدا) وتركه كبيرة ع ش (قوله على معتدة وفاة) وان شاركتها غيرها بأن أحبلها بشبهة ثم تزوجها ثم مات عنها وقتلنا فتعبد بالوضع عنهم أي عن عدة الوفاة وأشباهة وهو المرجع أي لأن مال الواحد فلو مات وهي في عدة شبهة لقبره بأن كانت حاملا منها لم يجب عليها احدا قبل الوضع وهذه واردة على قول بعضهم يجب احدا على المتوفى عنها زوجها حل وعبارة م ر و عدل عن قول غيره المتوفى عنها ليشمل حاملا من شبهة حالة الموت فلا يلزمها احدا حالة الحمل الواقع عن الشبهة بل بعد وضعه اه بالحرف وقوله ليشمل الأولى لثلاثي (قوله أي يجب) لأن ما جاز بعد امتناع وجب غالباً م ر (قوله جرى على الغالب) أولاه أنه أبى على الامتثال شرح م ر (قوله عن لها أمان) وان كان زوجها كافرا م ر ع ش وراع معنى غير فانت الضمير المائد عليها (قوله يلزمها الاحداد) بمعنى انما تلزمها به والافه ويلزم غيرها لها أمان أيضا لكن لزوم عقاب في الآخرة بناء على الأصح من مخاطبة الكفار بفروع الشريعة رشدي (قوله ولو رجعية) معتمد (قوله ولا يجب) أتى به مع علمه لا محل لتعليل الذي بعده والرد على القائل بوجوبه عليها كالمات في عنها قال م ر وفرق الأول بأنها محفوفة

وفيه كلام ذكرته في شرح الروض (والمفقود) بسفر أو غيره (لا تنكح زوجته حتى يثبت موته بما مروى في الفرائض (أو طلاقه) بحجة فيه (ثم تعتد) كما لا يحكم بموته في قسمة ماله وعق أم ولده حتى يثبت ولان النكاح ثابت بيقين فلا يزال الا بيقين وقبيري بما ذكره أولى من تصيره بما ذكره (فلو حكم بنكاحها قبل ثبوته تقض) الحكم لخالفته القياس الجلي اذ لا يجوز أن يكون حيا في ماله وميتا في - ق زوجته (ولو حكمت) قبل ثبوته (وبان ميتا) قبل نكاحها بمقدار العدة (مع) النكاح فخلوه عن المانع في الواقع فأشبهه مال الوارث مال أبيه بقاء حياته فإن ميتا) ويجب احدا على معتدة وفاة) نابر لصحبهين لا يصل لامرأة تؤمس بالله واليوم الآخر أن تعد على ميت فوق ثلاث الأعلى زوج أربعة أشهر وعشرا أي فانه محل لها الاحداد عليه أي يجب الإجماع على إرادته والتقييد بإيمان المرأة جرى على الغالب لأن غيره ممن له أمان يلزمها الاحداد وعلى ولي صغيرة ومجنونة منهما

فهو محفوق به أو يفتح فالفتح منها أو لمعني فيها فلا يليق بها فيها إيجاب الأحكام بخلاف التوفيق عنها وكرسه في الرجعية من زيادتي وهو ما ذكره (٤١٧) في الروضة كالحملها عن أبي ثور عن الشافعي ثم نقل عن بعض الأصحاب

أن الأولى لها أن تترين بما يدعو الزوج إلى رجعتها (وهو) أي الأحكام من أحد ويقال فيه الحدا من حد لغة المنع واصطلاحاً (ترك البس مصبوغ) بما يقصد (زينة ولو) صبغ (قوله) نسجه أو تخمين (خبر الصبي عن أم عطية كنهايتها أن الحدا على ميت فرق ثلاث الأعل زوج أربعة أشهر وعشرون إن تكفل وإن تطيب وإن تلبس ثوباً مصبوغاً بخلاف غير المصبوغ ككتمان وأبريسم لم تحدث فيه زينة كنقش وبخلاف المصبوغ لأن زينة بل لمصيبة أو احتمال وبتخ كالأسود والنكح لا تشفاء الزينة فيه وإن تردد المصبوغ بين الزينة وغيرها كالأخضر والأزرق فإن كان براقاً صافى اللون حرم والأفلا (و) ترك (تخل بحب) يتلى به كالأوا (ومصوغ) من ذهب أو فضة أو غيرها كها من أن موه بها أو كانت المرأة من تتلى

بالفرق الخ فغرض الشارح بقوله أنها أن فورقت الخ إنداء فارق في القياس الذي ابتدأ به الضعيف (قوله محفوق به) أي محفوقه مأروكة بسبب الطلاق ونفسها قائمة منه فلا تحزن عليه (قوله أن الأولى لها أن تترين الخ) حمل على ما إذا كانت ترجو رجعتها بالتزني ولا يتوهم أنه لفرجها بطلاقه حجر (قوله لغة المنع) لأن المحدة تمنع نفسها من الطيب والزينة ح ل (قوله بما) أي يصبغ بقصد زينة أنما قدر هذا في المتن لأنه لا بد من أن يتوهم أنه أنما يتوهم المصبوغ بقصد الزينة لا ما صبغ لا بقصد الزينة وإن كان المصبوغ في نفسه زينة فأشار بهذا التقدير إلى امتناع جميع ما من شأنه أن يقصد الزينة وإن لم يقصد بصبغه خصر من زينة رشيدى (قوله ولو قبل نسجه الخ) الغاية الأولى للرد والثانية للتعميم كما يفهم من أصله (قوله على ميت) أي لأجله (قوله الأعلى زوج) أي فلا تنهى أن تحدا عليه أربعة أشهر بل تؤمر بذلك فأربعة معمول لفعل محذوف وقوله وإن تكفل أي وتنهى أن تكفل الخ فهو معمول لفعل محذوف على فعل مأخوذ من الالة تناء شيئاً عزى بزي ولا يصح عطفه على أن تحدا لأنه يصير المعنى وكما تنهى أن تكفل الخ مع أن النهى إنما هو عن ترك الأكل لان الغرض أن الأحكام لم تنهى عنه كان على غير الزوج نعم يصح عطفه عليه أن قدره ضاف أي وعن ترك الأكل الخ وجوب الأحكام عليها في المدة المذكورة أن لم تكن حاملاً منه والأوجب عليها الأحكام إلى وضعه سواء ترائى وضعه عن موته بمدة كثيرة بلغت أكثر الحمل أولاً (قوله ككتمان) بفتح الكاف وكسرهما قل على الجلال (قوله وأبريسم) وهو الحرير الأبيض اه حل وهذا خرج بالمصبوغ وهذا واضح عند قوم لا يترينون بذلك (قوله ومصبوغ) الواو فيه بمعنى أو ع ش (قوله من يتلى به) أي بالهاس غير الموتة حل (قوله نهاراً) راجع للتلى كما يدل له كلامه في المفهوم ومقتضاه أن ليس المصبوغ يتمنع ليلاً ونهاراً وانظر ما الفرق ثم رأيت في شرح مرامنه وفارق حرمة اللبس والتطيب ليلاً بأنهما يحرمان الشهرة غالباً ولا كذلك الحلى اه وفي قل على الجلال قوله وليس مصبوغ أي ولولاه لا ومستورا بغيره (قوله عمار) أي في قوله أن موته بها وكانت المرأة من تتلى به ع ش أي عاردين عن التوبة والتزني بها (قوله فيجائز) بلا كراهة لحاجة كالخوف عليه (قوله وترك تطيب) أي بما يحرم على المحرم ابتداء أو دوا ما قبلها تترع الثوب

به (نهاراً) كالحال وسوار وخاتم ناير ١٠٥ يح ث أي داود وغيره بإسناد حسن المتوفى عنها لا تلبس الله من الثياب ولا المشقة ولا الحلى ولا تختضب ولا تكفل والمشقة المصبوغة بالمشق بكسر الميم وهو المنعرة بقصها ويقال طين أحمر يشمها وخرج بالتلى بما ذكره كالتلى بغيره كها من ورماس عاردين عمار وباتهاروه ومن زيادتي التلى بما ذكره ليلاً فيجائز بلا كراهة

الحاجة (وهي الحاجة) (و) ترك (تطيب) في بدن وثوب وطعام وكحل ولو غير محرم لم يحرم عليه السابق والتبني
استعملها عند الظهر من الخيض أو النفاس قليلا من قسطا وأطفا ردها نوحا من البخور كما ورد به الحديث في مسلم
وظاهر أنها ان احتاجت إلى تطيب جاز كالأ كحال وبه صرح الامام (و) ترك (دهن شعر) لرأسها ولحيته لما فيه من
الزينة بخلاف دهن سائر البدن وهذا من الزيادة (و) ترك (٤١٨) (١) كحال بكحل زينة) كأنه ولو كانت سوداء وكحل

المطيب إذا طرأت العدة ح ل بخلاف المحرم فإنه لا يحرم عليه استدامته لأنه ما مور
بالتطيب قبل الاحرام (قوله ولو غير محرم) بأن لا يكون كحل زينة كالتوتيا والششم
فإنه ما غير محرم من قبل وضع المطيب فيها (قوله من قسط) بضم القاف وكسرهما
مصباح (قوله أو أطفا) ضرب من العطر على شكل اطفا لانساق قسطلا في
على البخاري (قوله من البخور) بفتح الباء مصباح (قوله جاز) وعند زوال الحاجة يجب
عليها إزالة ذلك فوراً ح ل (قوله وترك كحال) ولو لم يصب باقية الحدقة سم على هجر
عش (قوله وكحل أصفر) وهو الصبر كافي شرح م ر وفي المختار الصبر الدواء المر
(قوله الاحتاج) أي مبيحة لتيمم ح ل وزى قال البرماوى وفيه بعد والوجه
الاكتفاء بما لا يمتثل عادة (قوله دخل على أم سلمة) أي زوجته صلى الله عليه وسلم
وكان ذلك قبل نكاحها وتعمسك هذا الحديث ونحوه من قال يجزأ نظر الوجه من
الاجنبية حيث لا شهوة ولا خوف فتنة واجب يجوزنه صلى الله عليه وسلم لم يقصد
الرؤية بل وقعت اتفاقاً أو أنه لا يقاس عليه غيره لعصمته فيكون ذلك من
خصائمه عش على م ر (قوله والصبر) وهو الكحل الأصفر كافي شرح م ر (قوله
مطلقاً) أي لا ونها الاحتاج أولاً (قوله إذا زينة فيه) هذه شبهة مصادرة لأنه يصير
المعنى يجوز كحل غير الزينة إذا زينة فيه (قوله حمرة الخ) واشتهر عند العامة بحسن
يوسف (قوله ما ظهر) أي عند المهمة (قوله بنحو حناء) بكسر الهمزة وقرأ بالهمز وبالمد
جمع واحد حناء بالمد أيضاً قل على خ ط وقال البرماوى واحد حناء كغنية
سميت بذلك لأنها حنت لدم حين أصاب الخطيئة فكان كلما أخذ من أوراق
الشبرور فاستتر به طارعه الأورق الحناء (قوله كورس) هو بنت أصفر يصبغ به
في اليمن (قوله وتغفيف طرفيها) أي تسوية قصتها (قوله وتصغيره) التصغير بصاد
مهملة وفاء جعل الشيء أصغر ويحتمل أن يكون بالغين المعجمة أي يجعل صغيراً
بأن يقلل شعره ولعل الثاني أقرب عش (قوله وحل تجميل فراش) أي تجميل

أصفر ولو كانت بيضاء وان لم يكن
فيها مطيب لم يحرم أم عينية
السابق (الاحتاج) كرم
(قوله تكحل به) (أيلاً) وتتمعه
نهاراً ويجوز الضرورة نهاراً
وذلك لخبر أبي داود أنه صلى
الله عليه وسلم دخل على أم
سلمة وهي حادة على أبي سلمة
وقد جعلت على عينها صبرا
فقال ما هذا يا أم سلمة فقالت
هو صبر لا يطيب فيه فقال اجعليه
بأذليل وأمسعيه بالنهار الصبر
بفتح الصاد وكسرهما مع اسكان
الباء وبفتح الصاد وكسر الباء
وخرج بكحل الزينة غيره
كالتوتيا فجاز مطلقاً إذا
زينة فيه وتعبير بذلك أعم
من تعبيره بأحمد وقول قليلا
من زيادتي (و) ترك (اسفيداج)
بذل معجمة وهو ما يتخذ من
رصاص يطلى به الوجه (ودمام)
بضم الميم وكسرهما وهي حمرة
يورد بها الخلد (وخضاب ما ظهر)

من البدن كالوجه واليدين والرجلين لا ماتحت الثياب (نحو حناء) كورس وزعفران لخبر أبي داود البيت
السابق وقول ما ظهر من زيادتي وهو ما في الروضة كاصلاً عن الروايات لكن صرح ابن يونس بأن ذلك في جميع البدن
وفي معنى ما ذكره طبري أن أصابعها وتصفيف شعر طرفيها وتجميل شعر صدغيها وتسويد الحاجب وتصغيره (وحل تجميل
فراش) مما ترقد وتقعده عليه من مرتبة ونظف ووسادة ونحوها (و) تجميل (أثاث) بثلاثين وهو متاع البيت وذلك بأن
تزين بيتها بالفراش والستور وغيره إلا أن الإحداد في البدن لا في الفراش والمساكن

(و) حل (تنظف) يغسل رأس (٤١٩) وقلم ظفر وازالة وسخ وامتشاط وجمام واستعداد لان جميع ذلك

ليس من الزينة أى الداعية
الى الوطء فلا ينسأ فى اطلاق
اسمها على ذلك فى صلاة الجمعة
(ولو تركت احدا او سكنى)
فى كل المدة وبعضها وان لم
يلغها وفاة زوجها الا بعد المدة
(انقضت) بعضها (عدتها)
وان عصت هى اولى بها ترك
الواجب عند العلم بحرمته
اذ العبرة فى انقضائها باقضاء
المدة (ولها) أى للمرأة لا للرجل
(احداد على غير زوج) من
قريب وسيد (ثلاثة أيام)
فاقل لا ما زاد عليها وذلك
ما خوذ من الحديث السابقين
أول البص (فصل فى سكنى
المعدة) (تجب سكنى لمعدة
فرقة) بطلاق أو فسخ أو وفاة
لقوله تعالى فى الطلاق
اسكنوهن من حيث سكنتم
وقيس به الفسخ بأنواعه بجامع
فرقة السكاح فى الحياة والخبر
فريضة بضم الفاء بنت مالا
فى الوفاة ان زوجها قتل فسلات
رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان ترجع الى أهلها وقالت
ان زوجي لم يتركنى فى منزل
على كذا فأذن لها فى الرجوع
قالت فانصرفت حتى اذا
كنت فى الحجرة أو فى المسجد

البيت بالفراش وكذا يقال فى تجميل الاثاث بدليل قوله بان تزين الخ لان اسم
الاشارة يعود لتجميل الفراش والاثاث وعطفه على الفراش من عطف النعام على
الخاص لان الاثاث يشبه الفراش والاوانى شيئا قال شوبرى وأما الغطاء فالوجه
انه كالثياب مطلقا كفى شرح الروض (قوله وجمام) أى ان لم يكن فيه خروج
محرم والا حرم شرح مخرج الخروج المحرم أن يكون لغرض ضرورة كفى ع ش عليه
(قوله لا للرجل) أخذه من تقديم الخبر لانه يفيد الحصر أى فيحرم عليه ذلك
واجتناب كل ما يشعر بالتبرم أى التضرر والتضرر والفرق بينه وبين المرأة
أن المرأة لا صبر لها على المصيبة بخلاف الرجل حل (قوله وسيد) أى ومملوك وصهر
وصديق وعالم وصالح بخلاف غير من ذكر فبحرم الاحداد عليه شوبرى
(فصل فى سكنى المعتدة) (قوله يجب سكنى لمعدة فرقة)
ولو اسقطت حق السكنى عن الزوج لم يسقط كما أتى به المصنف لوجوبها يوما بيوم
واسقاط ما لم يجب لاغ شرح مروج ويؤخذ منه انها تسقط فى اليوم الذى وقع فيه
الاسقاط منها لوجوب سكناها بطول عمره اه ع ش عليه فم قال فى موضع
آخر لو مضت العدة أو بعضها ولم تطالبه بالسكنى لم تصرد بنا فى الزمة بخلاف النفقة
لانها معاوضة اه حمر (قوله أو فسخ) أو انفساخ برقة أو لعان أو رضاع حل
أو مراده بالفسخ ما يشمل الانقضاء وصرح بوجوب السكنى للاعنة ع ش أيضا
(قوله أو وفاة) أى حيث وجدت تركة وتقدم على الديون المرسلة فى الزمة شرح
م قال ع ش وتقدم سكناها على مؤن القهيز لانه حق تعلق بعين التركة ومجمله
بالنسبة لليوم الذى وجبت فيه لا بالنسبة لما بعده لعدم وجوبها له لانها تجب يوما
بيوم كما قاله م ر (قوله من حيث سكنتم) صفة لمحدوف كما أشار الى ذلك البيضاوى
بقوله أى مكانا من مكان سكناكم ع ش (قوله فى الرجوع) أى الى أهلها
والظاهر أن هذا كان باجتهاد منه فلما نزل عليه الوحي بخلافه أمرها بالمسكن فى بيتها
التي كانت فيه (قوله فى الحجرة) أى حجرة النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فى بيتك)
أى المحل الذى كنت فيه والاضافة لادنى ملابس ع ش (قوله يبلغ الكتاب)
أى المكتوب وهو العدة (قوله ولو فى العدة) كأن خرجت لغير حاجة بلا اذن
الزوج واذا عادت الى الطاعة عادت السكنى حل (قوله وصغيرة) أى متوفى
عنها واستدخلت ماء المحترم كفى زى وهذا قد يشكل على ما قدمه من انه
يشترط لوجوب العدة على الصبية اذا وطئت تهيئها للوطء فان لم تتهيأ له فلا عدة
لها وقياسه ان استدخال الماء لا يوجب بالطريق الاولى الا ان يقال المراد

دعاني فقال امكثى فى بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعطيت فيه أربعة أشهر وعشرا يحجه الترمذى وغيره

هذا حيث (حب نفقتها) على الزوج (ولم تفارق) فلا تجب سكنى لمن لا نفقة لها عليه من ناشئ ولو في العدة وصغيرة
لا تحتمل الوطء وأمة لا تجب نفقتها كما لا تجب لمعتدة عن وطء شبهة ولو في نكاح فاسدة يرى بذلك أعم من قوله
أنه فاسدة وهو من زيادتي في معتدة فصح أو وفاة حيث لا تجب (٤٢٠) سكنى المعتدة فلزوج أو وراثته أسكنها

بالتبني هنا انتهى بالفعل وهناك باعتبار السن لكن يشكلى على هذا الجواب
ما سبق في الشارح فيما لو أَرْضَعَتْ أجنبية زوجته من قوله ولو بعد طلاقهما الرجعي
لأقطع بعدم تهيتها للوطء لكونها دون الحولين فالظاهر ما اقتضاه كلام غير
الحشي من عدم اشتراط تبني الصغيرة للوطء ومن ثم لم يعتبر مذكر كسجرتها هذا القيد
الافى الصبي اه ع ش (قوله لا تجب نفقتها) بأن لم تكن مسلمة له ليلاً ونهاراً حل
(قوله عن وطء شبهة) أي ويجب عليها ملازمة المسكن إلى انقضاء العدة
وان لم تستحق السكنى على الواطئ اه زى (قوله أعم) أي مفهومه أعم وقوله
في معتدة لم يفتضى أن الأصل ذكره في معتدة الطلاق مع أنه لم يذكره أصلاً وأجيب
بأنه لما ذكر ما يدل عليه في الجملة وهو قوله إلا ناشئ فساكنه ذكره تدبر (قوله
لم يتبرع الوارث) مقتضاه أنه لو تبرع الوارث بذلك لزمتهما الإجابة ومثله السلطان
وكذا أجنبي حيث لا رية ولا نظر لأمته لأنها ليست عليها بل على الميت حل (قوله
وانما وجبت السكنى الخ) غرضه هذا إبداء فارق في القياس الذي تمسك به
الضعيف القائل بأن المتوفى عنها لا تجب لها السكنى كما لا تجب لها النفقة كما في شرح
م (قوله لصيانة ماء الزوج) هذا أصل مشروعيتها فلا ينتقض بوجوب السكنى
لأنه في ذم قبل الدخول أو كان المتوفى مغيراً لا يولد مثله أو صغيرة ونحو ذلك شو برى
(قوله حفظ ماء الزوج) لا يشمل نحوه صغيرة شو برى (قوله لو ارتحل
أهلها) أي البدوية بخلاف الحضرية فإنه يجب عليها الإقامة وإن لم تساعد العلة
حل (قوله وفي الباقي الخ) أي من غير الأهل فلو عادوا لزمها العود حل (قوله
وعدد) أي كثرة فهو عطف سبب على سبب ويحتمل أن يكون بضم العين جمع
عدة (قوله ولو رجعية) لارد على من قال لا لزواج إخراجها وأسكنها حيث شاء
لأنها في حكم الزوجة قوله وعلى الحاكم المنع منه أي المذكور من الخروج
والإخراج الذين في المتن وقوله لأن في العدة الخ راجع لقوله وعلى الحاكم وقوله
لم يجوز قال حل ويؤخذ منه أنها لو أسقطت حقها من السكنى أو من شيء منها
لا يسقط (قوله وقد وجبت في ذلك المسكن) فكما لا يجوز إبطال أصل العدة
باتفاقهم لا يجوز إبطال توابعه شرح الروض (قوله هو ما قاله الامام) معتمد

حفظ المأنة وإليه الإجابة
وحيث لا تركة ولم يتبرع الوارث
بالسكنى من السلطان أسكنها
من بيت المال وانما وجبت
السكنى لمعتدة وفاة ومعتدة
نحو طلاق باتن وهي حائل دون
النفقة لأنها لصيانة ماء الزوج
وهي تحتاج إليها بعد الفرقة
كما تحتاج إليها قبلها والنفقة
لسلطنته عاينها وقد انقطعت
واذا وجبت السكنى فانما
تجب (في مسكن) لا ثقلها
(كانت به عند الفرقة) ولو كان
(من نحو شمر) كصوف محافظة
على حفظ ماء الزوج نعم لو ارتحل
أهلها وفي الباقي قوة وعدد
تخيرت بين الإقامة والارتحال
كما يعلم مما يأتي في العذر لان
مفارقة الأهل عسرة وموحشة
ونحو من زيادتي (ولا تخرج)
منه ولو رجعية (ولا تخرج)
هي منه ولو وافقها الزوج على
خروجها منه بغير حاجة
لم يجوز على الحاكم المنع منه
لأن في العدة حق الله تعالى
وقد وجبت في ذلك المسكن

قال تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن وما ذكرته في الرجعية هو ما قاله الامام قال (قوله)
في المطالب ونص عليه في الام وفي الحساوي والمهذب وغيرهما من كتب العراقيين أن الزوج أن يسكنها حيث شاء
لأنها في حكم الزوجة وبه جزم النووي في نكته

(قوله نهارا) اما الليل ولو اوله خلا فلبعضهم فلا تخرج فيه مطلقا ذلك لانه مضمرة
 الفساد الا اذا لم يمكنها ذلك نهارا اي وامنت كما يحسنه أبو زرعة اه حجر (قوله أو غزلهما
 ونحوه الخ) ظاهره وان كان عندهما من يحدنها وتأنس به لا يمكن قال حجر بشرط
 ان لا يكون عندهما من يحدنها ويؤانسها على الاوجه ع ش على م و سياق كلام
 المصنف يقتضي ان الضمير راجع للتي لانفقة لها مقتضاء ان من لها النفقة لا تخرج
 بجارتها للغزل ونحوه ويؤيد هذا منية في الفهوم حيث اخبر عن هذا ايضا
 لكن تعليقه الا في فيه بقوله اذ عليه القيام بكفايتها بعد تقييد الخروج للجماعة
 بمن لانفقة لها اذ لا علاقة للخروج للغزل والتأنس ونحوه بما بالنفقة وعدمها وذكر
 حجر ضرورة قوله غير من لها نفقة قبل مسألة الخروج للغزل عند الجماعة فقتضاء انها
 غير مقيدة بمن لانفقة لها فالضمير في غزلهما لمتدة من حيث هي لا بقيد كونها
 لانفقة لها لكن منية في شرح الروض كمنية هنا ومثلها م ر (قوله عند جارتها)
 اي الملاصقة لها وملاصقة الملاصقة لا ما ذكره في الوصية حل (قوله ايلا) اي
 حصه منه لم تكن مظهرة والا فيجزم عليها ان تحدث عند جارتها معظم الليل وتقل
 عن ابن شبة انه يردع في ذلك للعادة وجرى عليه حجر كشيئنا حل (قوله وباتت
 بيتها) اي وان كان لها صناعة تقتضي خروجها بالليل كالسماة عند العامة بالعامة
 وينبغي ان يحل اذا لم تحتج للخروج في تحصيل نفقتها والا جاز لها الخروج اه ع ش على
 م ر (قوله وحامل بائن) اي بغير وفاة بخلاف المتوفى عنها ولو حامل فانه لانفقة لها
 شوبرى وحل (قوله الا باذن الزوج) هو ظاهر بناء في الرجعة على ما تقدم
 عن الحساوي انه يسكنها حيث شاء اما على المتمدن انه لا يسكنها في غير المسكن
 الذي فورقت فيه فيشكل لان ملازمة المسكن حق الله تعالى فلا تسقط باذنه
 الا ان يقال تساقطت فيه لعدم المفارقة للمسكن بالكفاية فتعد ملازمة له عرفا ع ش
 على م ر (قوله نعم للثانية) وكذا الاولى كما نقل عن شيخنا اضعف سلطنة الزوج عليها
 وظاهره وان كان لها من يقضي حاجتها وفي كلام شيخنا انها لا تخرج لذلك حل
 وفي ع ش على م ر قوله ان الرجعية كفية قضية التعايل انها اي الرجعية لو احتاجت
 للخروج لشراء قطن أو تأنس بجارتها اليلا جاز (قوله أو على نفسها) أو مال
 أو اختصاص م ر (قوله أو مال) اي ولو غيرها وان قل اه ب ر (قوله بحيران)
 ويظهر ان المراد بالجارية الملاصقة او ملاصقة ونحوه كالقائل لا ما في الوصية
 شرح م ر أقول لو اعتبر بالعرف كما يأتي في رفع الذي بناء على بناء جاره المسلم
 لسكان قريبا شوبرى (قوله اي شدة تأذيهم بها) ويتعين حل كلام المصنف على

قال السبكي والاول اولي
 لا طلاق الآية والا ذرعي
 انه المذهب المشهور والزر كشي
 انه الصواب (الا لذكر كشي
 غير من لها نفقة) على المقارن
 (نحو طمام) كقطن وكتان
 (نهارا أو غزلهما ونحوه) كحديثها
 وتأنسها (عند جارتها ايلا
 ان) رجعت و(باتت بيتها)
 الحاجة الى ذلك اما من لها نفقة
 كرجعية وحامل بائن فلا يخرج ان
 لذلك الا باذن الزوج كالتزوجة
 اذ عليه القيام بكفايتها نعم
 للثانية الخروج لتبني تحصيل
 النفقة كشراء قطن وبيع غزل
 كما ذكره السبكي وغيره
 (وتخوف) على نفس أو مال
 من نحو هدم وغرق وفسقة
 بماورين لها وهذا العم من قوله
 تخوف من هدم أو غرق أو
 على نفسها (وشدة تأذيها
 بحيران أو عكسه) اي شدة
 تأذيهم بها الحاجة الى ذلك

بغلاف الاذى اليسير اذا لم يخالط منه احد ومن الجيران الاحبا و هم اقارب الزوج نعم ان امته راذاها هم او عكسه وكانت الدار ضيقة فقلهم الزوج عنها وخرج بالجيران ما لو طلقت بيت ابويها وتأذت بهم أو هم بها فلا تنقل لان الوحشة لا تطول بينهما (ولو انتم لم تلبوا أو سكن باذن) من الزوج (فوجب عدة ولو قبل وصولها) اليه (اعتدت فيه) لانها مأمورة بالمقام فيه سواء أحولت الامتعة من الاول أم لا (أو) انتقلت لذلك (بلا اذن في الاول) تعتد وان وجبت المدة بعد وصولها للثاني فصيانها بذلك نعم ان اذن لها بعد انتقالها ان تقيم (٤٢٢) في الثاني فكما لو انتقلت بالاذن

(كألو اذن) في الانتقال
(فوجب) أي المدة (قبل
خروجها) فتعتد في الاول لانه
الذي وجبت فيه المدة
(أو سافرت باذن) لحاجتها
أو لحاجته كحج وعمرة وتجارة
واستلال من مظلة ورد ابق
أو لحاجتها كترهه وزيارة
(فوجب في طريق فعودها
اولى) من مضيتها وانما يلزمها
العود لان في قطع السير
مشقة ظاهرة وهي معتدة في
سيرها مضت أو عادت (ويجب)
أي عودها (بعد انقضاء حاجتها)
ان سافرت لها (أو) بعد انقضاء
(مدة الاذن) ان قدر لها مدة
(أو) مدة (اقامة المسافر)
ان لم يقدرها مدة في سفر غير
حاجتها لتعتد البقية في
الطريق أو بعضها فيه وبعضها
في الاول عملا بحسب الحاجة
(كوجوبها بعد وصولها) المقصد

ما اذا كان تأذيتهم من أمر لم تنعده ولا أجبرت على تركه ولم يحل لها الانتقال حيث نذ
كما هو ظاهر شرح م رشوبري (قوله اليسير) وهو ما يحتمل عادة شوبري (قوله
ومن الجيران) أي وبخلاف تأذيتهم من الجيران الاحباء فهو مفهوم قيد ملاحظ
في كلامه أي جيران غير احماء (قوله وتأذت بهم) الاظهر ان يقول بهما السكن مراده
النعيم في اهلها الاشارة الى أن الابوين غير قيد (قوله ولو قبل وصولها) أي
وبعد ما يشترط بمجاوزته في الترخص للمساfer من البلد والاوجب عليها العود
ح ل (قوله في الاول تعتد) أي يجب عليها ذلك وان لم يجب عليه اسكانها
لانها حينئذ نائرة ح ل وفيه أن الناشز اعدت للطاعة في أثناء المدة عادتها
وجوب الاسكان من حين عودها كما تقدم له (قوله أو سافرت باذن الخ)
لانها من هذه بما قبلها لان هذه سافرت وتعود بخلاف تلك فانها انتقلت لتسكن
(قوله أو لحاجته) أو مانعة خلو (قوله من مظلة) بكسر اللام اسم للظلم أما
بالفتح فاسم لما ظلم به مختاريا مني ع ش على م ر (قوله أو لحاجتها) صادقة بما
اذا كان لحاجة أجنبي وقوله زيارة أي زيارة الصالحين اما زيارة افسادها فهي من
صلة الرحم فهي من حاجتها ح ل (قوله في طريق) أي بعد مجاوزة ما يشترط بمجاوزته
في الترخص للمسافر كما يرشد اليه التعليل ح ل (قوله فعودها أولى) هذا شامل
كما ترى لما اذا كان السفر لاستحلال مظلة أو الحج ولو مضيقا وفي جواز الرجوع حيث نذ
فضلا عن افضاليته مع عدم المانع من المضى نظرا ليجنى رشيدى (قوله أو مدة اقامة
المسافر) وهي ثلاثة أيام غير يومى الدخول والخروج ع ش (قوله عملا بحسب
الحاجة) تعليل لقوله ويجب بعد انقضاء حاجتها أي مع علانه وهي قوله لانه فلو ذكره
بجنبه كما منع م ر كان أوضح قوله لكن ان سافرت استدراك على قول المتن فعودها
أولى (قوله لانها خرجت الخ) أي فبزوال أهبة الزوج عنها لا تزول أهبة السفر عنها

فانه يجب عودها بعد ما ذكر واطلاق السفر أولى من تقييده له بالحج والتجارة لكن ان سافرت
معها لحاجته لزمها العود ولا تقيم بحمل الفرقة أكثر من مدة اقامة المسافرين أمنت الطريق ووجدت الرفقة لان سفرها
كان بسفره فينقطع بزوال سلطانه واعتذر لها مدة اقامة المسافرين لانها خرجت بأهبة الزوج فلا تبطل عليها أهبة السفر
وذكر أولوية العود مع قولى أو مدة الى آخره من زيادتي

(ولو خرجت) منه (فطلقه او قال ما اذنت في خروج او) قال وقد قالت اذنت لي في نقلتي (اذنت لا لنقله حلف) فيصدق
 لان الاصل عدم الاذن في الاولى وعدم الاذن في النقلة في الثانية فيجب رجوعها في الحال الى مسكنها وهذا بخلاف ما لو
 كان القائل في الثانية وارث الزوج فانها المصدقة بيمينها اعراف بما جرى من الوارث والتصریح بالطلاق في
 الثانية من زيادتي (واذا كان المسكن) (٤٣٣) ملكا (له ويلقب بها ذمينا) لان تعدد فيه للمهر (وصح بيعه في

عدة اشهر) كالسكنى لافي
 عدة خل او اقراء لان آخر المدة
 مجهول (او) كان (مستمارا
 او مكثري وانقضت مدته) أي
 المكثري (انقضت) منه (ان
 امتنع المالك) من بقائه ما يبد
 الزوج بان رجوع العير ولم يرض
 باجارتها بأجرة المثل وامتنع
 المكثري من تجديد الاجارة
 بذلك وكامتناعه خروجه عن
 أهلية التبرع في المسكن
 فهو بخلافه أو صفه (أم) كان
 ملكا (له انقضت) بين الاستمرار
 فيه باعارة أو اجارة والانتقال
 منه وهذا ما صح في الروضة
 كاصلها اذ لا يلزمها بذله
 باعارة ولا باجارة فنقول الاصل
 استمرت أي جواز التلاخلف
 ذلك وان اشهر كلامه
 بالوجوب (كالوكان) المسكن
 (خسيسا فتقير بين الاستمرار
 فيه وطلب النقل الى لائق بها
 (ويخير) هو (ان كان نفيسا)
 بين ابقائها فيه ونقلها الى
 مسكن لائق بها ويقرى
 المسكن الاقرب الى المنقول

بسقوط السلطنة واعتقروا له المدة السفر لوفى المختار تأهب استعدادا له الحرب
 عدتها وجهها أهلا بالمعنى لانها خرجت ملتزمة بما عدها من المال وكل وجوانح
 السفر فلا يفوت عليها ذلك ويقال لها مجرد فراقها ما يرى من غير أهبة بل تمكنت
 مدة إقامة المسافر لتحصيل ذلك فقوله أهبة السفر أي المدة التي تأهب فيها
 للسفر (قوله منه) أي من المسكن (قوله حلف) ويجب عليه اسكانها
 في الثانية دون الاولى عملا بصدقه ح ل (قوله من الوارث) متعلق بأعراف
 قال سم والحياصل ان المعتمد ان الزوج يصدق اذا أنكر أصل الاذن أو صفته
 والوارث يصدق اذا أنكر الأصل دون الصفة (قوله للمهر) أي في الآية من قوله
 لا يخرجوهن من بيوتهن أو في الحديث من قوله اسكني في بيتك حتى يبلغ الكتاب
 أجله أو في قوله لان في العدة حق الله تعالى تدبر (قوله وصح بيعه) أي ويكون مسلوب
 المنفعة ببقية مدة العدة (قوله في عدة اشهر) فلما مضت في انائها وانقضت الى
 الاقراء لم ينفسخ ويخير المشتري وانظر لورا جمعها وسقطت العدة هل يبطل خياره أولا
 شورى (قوله أو اقراء) سواء كان لها عادة أم لا لانها قد تختلف واقول لم ينظر في
 عدة الاشهر الى انها قد تنقل الى الاقراء اذا وصلت الى سن يحتمل ذلك أي الانتقال
 شورى (قوله لان آخر المدة مجهول) جهله في الاقراء ظاهر وأما في وضع الحمل
 فانه لا يدري هل تضعه بعد مضي اقله أو قاله أراسكنه لكن يرد عليه ان آخره
 معلوم وهو بلوغ أربع سنين الا ان يقال يحتمل ان يموت ولا ينزل من بطنها فلا تقضى
 عدتها مادام في بطنها فالأخر حيثئذ مجهول حتى في وضع الحمل وفيه ان هذا لا يرد
 بعد التوجيه المتقدم (قوله فتقير بين الاستمرار الخ) ولا يمنع من ذلك رضاها به
 قبل الفراق لانها قد فعل ذلك لدوام العصبية وقد انقطعت هم (قوله يقرى)
 أي وجوبا بقوله وجوبا معتمد (قوله ولا مداخلتها) أي دخول محل هي فيه
 وان لم يكن على جهة المساكنة شرح م د (قوله فيهما) أي المساكنة
 والمداخلة (قوله بأجنبية) أي اصاله فلا يردانها مارت أجنبية (قوله أو حليسة)
 أي التي يحمل له وطؤها وقيل التي تحمل له في فراش واحد شورى (قوله نحو
 حبرة) أي جنسها بدليل قوله وانفرد كل بواحدة وهي كل بناء محوط م د

عنه بحسب ما يمكن وظاهر كلامهم وجوبه واستبعده الفراء الى وتزد في الاستقباب (وليس له) ولو اعي مسكنها
 ولا مداخلتها في مسكن لما يقع فيهما من الخلوة به أو هي حرام كالحلوة بأجنبية (الافى دار واسعة مع مبرز بصير محرم لها
 مطلقا) أي ذكرها كان أو أنثى (أو) مع مبرز بصير محرم (له أنثى أو حليسة) من زوجة أو أمة (أو) في (دارها نحو حبرة)
 كطابقة (وانفرد كل) منهما بواحدة بمراقبتها كمنطبخ ومسترأج وممر ومزقا

(واغلق باب بينهما) أو سد
وهو أولى فيجوز ذلك في
الصورة ولو بلا محرم أو محرم
في الثانية لانتفاء المحذور فيه
لكونه كره لأنه لا يؤمن معه
النظر ولا عبرة في الأولى بمجنون
أو صغير لا يزو نعبير فيهما
بما ذكره ما فيه من زيادات
أول من قبحه بما ذكره
وظاهر أنه يعتبر في الحلية
كونها ثقة وإن غير المحرم من
ساح نظره كأمراة ومسوح
تقنين كالمحرم فيما ذكر
* (باب الاستبراء)
هو لغة طلب البراءة وشرعا
الترخيص بالمرأة منه بسبب
ملك اليمين حدودا أو زوالا
لبراءة الرحم أو تعبد أو هذا جرى
على الأصل والافتقار يجب
الاستبراء بخير ذلك كان وطء
أمة غير طائفة أمة على أن
حدوث ملك اليمين أو زواله
ليس بشرط بل الشرط كما
سيأتي حدوث حل التمتع به
أو زوال التزويج ليوافق ما يأتي
في المكاتب والمرتدة وتزويج
موطوءة ونحوها (يجب)
الاستبراء لحل تمتع أو تزويج
(ملك أمة ولو معتدة) بشراء
أو غيره (كارت ووصية

(قوله وأغلق) أي وجوب باطل القاضى أبو الطيب والمـ وردى وسهر شرح مـ (قوله
باب بينهما) أي على الدوام أخذ من قوله أو سد ولا يظهر هذا إلا في علو وسفل كما
قاله شيخنا عزى (قوله كونها ثقة) بحيث يمنع وجودها وقوع فاحشة بمحضرتها
والأوجه أن الأعمى القطن ملحق بالبصير وسكت عن محرمها ومحرمه إلا أنى وظاهره
وإن لم يكن ثقة ومقتضى كلام شيخنا أن محرمها لا يشترط كونه ثقة بخلاف محرمه حل
* (باب الاستبراء)

بالمدة مـ ذكره عقب العدة لاشتراكهما في أصل البراءة مـ وسمى بذلك
لأنه طلب فيه أقل ما يدل على البراءة اهـ (قوله التريص بالمرأة) أي صبر المرأة
فعل الباء زائدة ولذا أسقطها مـ وزادها منادون العدة إشارة إلى أن التريص
قد يكون من السيد وقال المرأة دون الأمة إشارة إلى أنه قد يكون في الحرة
مكما يأتي في قوله المتن وبزوال فراش له عن أمة بعتهها (قوله حدودنا كالشراء)
أو زوالا كالعتق وهما تميزان بخولان عن المضاف وقوله لبراءة الرحم علة للتريص
مع سببه (قوله أو تعبد) كالصغيرة والأتيسة ع ش وهو معطوف على قوله
لبراءة رحم أي أو التعبد وليس معطوفا على حدودنا (قوله وهذا) أي قوله بسبب
ملك اليمين (قوله طائفة أمة) خرج به ما لوطنها زوجته الحرة فانها تعد بثلاثة
أقراء أو زوجته الأمة فتعبد بقرين كما تقدم له ع ش على مـ ر (قوله على أن
حدوث) هذا الترفي لا يفيد شيئا لأنه يعنى عنه قوله وهذا جرى على الأصل ح ل
وقال ع ن أتى به توطئة لما بعده (قوله بل الشرط) مراده بالشرط السبب
وقوله به أي بالملك وهو متعلق بحل لا بحدوث والمعنى حدوث حل التمتع الحاصل
بسبب الملك بعد زواله بمانع ككتابة وردة ووطء غير (قوله أو زوال
التزويج) أي إرادته (وقوله ونحوها) كالمستدخلة ماء المحترم في فرجها
ع ش (قوله حل تمتع أو تزويج) بيان للمقتضى للاستبراء ولهما أسباب فن أسباب
الأول الملك وطلاق أمة الملوكة قبل وطء زوجها لها وزوال كتابة وردة وزوال
فراش له عن أمة بعتهها ومن أسباب الثاني وطء الأمة التي يريد تزويجها ح ل
وجعل زوال الفراش المذموم سببا للأول فيه نظير بل هو سبب للثاني لأنها
لا تزوج بعد عتقها إلا أن استبرأت نفسها تأمل هـ (قوله بملك أمة) أي ملكا لا زنا
(قوله ولو معتدة) أي فيجب الاستبراء بعد انتضاء العدة وهذا محله في إرادة التمتع
أما في إرادة التزويج فلا يجب الاستبراء كما مر في الروض ففي هذا مع قول
الشارح محل تمتع أو تزويج اطلاق في محل التقييد وفيه ما فيه ح ل ومحل وجوب

الاستبراء بعد ائضاء العدة اذا كانت معتدة من غيره فان كانت معتدة منه أي من
المشتري وجب الاستبراء فقط وتنقطع به العدة (قوله وسي) بشرطه الا في
من القسمة على الراجح أو اختيار التملك على المرجوح كما يعلم من السير فلا اعتراض
عليه حيث اطلق هنا وقيد هناك فيعمل المطلق على المقيّد وعن الجويني والقفل
وغيرهما انه يحرم وطء السراري الا في يملين من الروم والهند والترك الا ان
ينصب الامام من يقسم الغنائم من غير ظلم أي بفرز خمس الخمس لاهله اه سم على
حجر والمعتد جواز الوطء لاحتمال ان يكون السامي ممن لا يلزمه التقديس كذمي
ونحن لانحرم بالنسبة م ر و ز ي وح ف (قوله ورد بعب) ولو في المجلس
(قوله ولو بلا قبض) أي في جميع ما مر عن وعبارة أمه مع شرح م ر ولو مضى زمن
استبراء على امة بعد الملك وقبل القبض حسب زمنه ان ملكها بارت لقوة الملك به
ولذا صح بيعه قبل قبضه وكذا بشراء ونحوه من المعاوضات في الاصح حيث لا خيار
لتمام الملك به ولزومه ومن ثم لم يحسب في زمن الخيار اضعف الملك (قوله وبكر)
في كون البكر تبين براءة زوجها نظر لانه يمكن شغله باستدخال النفي من غير وطء
الا ان يقال هي كالايسة لان الايسة جاهل بمحمل فليس المراد بالتبين حقيقة
حل (قوله بالنسبة لحل التمتع) راجع للمسائل كلها من قوله وان تبين الى قوله
أم من استبرأها وهو متعلق بعب الاستبراء أما بالنسبة لا تزويج فيجوز تزويجها
من غير تجديد استبراء حل وشو برى وانما توقف وطؤه على الاستبراء دون
تزويجه ووطء الزوج فيم لو انتقلت اليه من مبي أو امرأة أو رجل لم يوطأ أو وطأ
واستبرأ ودون عتقه ثم تزوجه لان ملك اليمين سبب ضعيف في الوطء اذ لا يقصده
استقلا لا متوقفا على الاستبراء بخلاف انه كاح فانه سبب قوي اذ لا يقصد الا له
فلم يتوقف على الاستبراء ولذلك جاز وطء الحامل من الزنا بالنكاح دون ملك اليمين
اه سم وقوله اذ لا يقصد أي الوطء وقوله به أي الملك وقوله استقلا لا أي بل تبعا
للخدمة المقصودة وقوله فتوقف أي الوطء وقوله الا له أي الوطء أيضا (قوله
في سبايا أوطاس) بفتح المهملة اسم موضع كما في المختار وفي قل بضم المهملة أنصح
من فقها وسبايا أوطاس هم سبايا هوازن وقيف واضيفت لأوطاس لان الغنية
كانت فيه وهو موضع بين مكة والطائف وكانت السبايا من النساء والذراري
سنة آلاف ومن الابل أربعة وعشرين الفا ومن الغنم فوق أربعين الفا وأربعة
آلاف أوقية من الفضة وكان المشركون عشرين الفا والمسلمون اثني عشر الفا عشرة
من المدينة واثنيان من مكة وكان ذلك ثمان من الهجرة عام الفتح اه من شرح

وسي ورد بعب ولو بلا قبض
وهبة قبض (وان تبين براءة
رحم) كصغيرة وآيسة وبكر
وسواء أم ملكها من مبي أم
امرأة أم من استبرأها بالنسبة
لحل التمتع وذلك لقوله صلى الله
عليه وسلم في سبايا أوطاس
الا لا توطأ حامل حتى تضع
ولا غير ذات حمل حتى تضع
حصة رواء أبو داود وغيره
وصححه الحاكم على شرط مسلم
وقاس الشافعي رضي الله عنه
بالسبية غيره اجماع حديث
الملك

والحق من التحض أو آتست من تحيض في انبار قد والحيض والظاهر غالباً وهو شهر كما سيأتي وتعبيري بما ذكرهم
بما ذكرهم (و) يجب الاستبراء بطلاق قبل وطء (وهذه من زيادتي (٤٢٦) (وبزوال كتابة) صحيحة بأن فسختها

الاجهوري على فضاء رمضان (قوله والحق) أي قياس لأن الأصل في قياس
وانما عبر هنا بالالحاق وفيما قبله بالقياس لا يتفق في ل فسقط توقف الشوهر
وعبارة م رومن تحيض من لا تحيض في اعتبار الخ (قوله قبل وطء) أما بعده
فحبس العدة والاستبراء بعدها وانما قيد بالقبلي لكون الواجب الاستبراء وحده
وهذا التفصيل في غير أم الولد أما هي فإن كان قبل وطء الزوج فلا عدة ولا استبراء
لشهرها بالكوحة أي الحرة وإن كان بعده فعليها العدة لا الاستبراء شيئاً وقل
على الجلال (قوله وبزوال كتابة للمكاتب) وأما أولئك المكاتب بالنسبة لامته أي
لحل التمتع وللتزويج ان كانت موطوءة قبل الكتابة ح ل (قوله لا يحمل لها من
مخصوصوم) أما لو اشترى فمحرمة أو صائمة أو معتكفة واجبا باذن سيدها فلا بد من
استبرائها وهل يصح في ما وقع في زمن العبادات أو يجب استبرائها بعد زوال
مانعها قضية كلام العراقيين الأول وهو المتمد ويتصور الاستبراء في الصوم
والاعتكاف بالحامل وذوات الأشهر اه شرح م ر (قوله لا تحمل بالملك) أي
ملك التمتع س ل بدليل جواز نحر القبلة ح ل (قوله ولا يملكه زوجته) قال
في ع ب المدخول بها وقيد بهذا الاجل قوله بل يسن أما لو ملكها قبل الدخول
فلا يجب ولا يسن وهو ظاهر (قوله أيضاً ولا يملكه) أي الحر فيخرج المكاتب
إذا اشترى زوجته ففي الغاية عن النص ليس له وطئها بالملك لضعف ملكه ومن
ثم امتنع تسريه ولو باذن السيد زي (قوله ليميز ولد النكاح) أي أصله الذي هو
الماء بدليل قوله ينمقد ع ن (قوله ينمقد عمو) أي لملك أمه (قوله ثم يعتق) أي
فيما إذا كان الزوج حراً لأن المكاتب لا يعتق عليه ولده بالملك ولا تصير أمه ام ولد
ولو أنت بولديمكن كونه من النكاح ومن ملك اليمين هل يحمل على الثاني لقربه
ح ر ح ل (قوله بالملك) أي بملكه تبعاً لملك أمه المحاصل بالشراء مثلاً (قوله
ويجب الاستبراء) انما به الشارح على العامل هنالك لا يتوهم عطف المتن على
المتن قبله (قوله بزوال فراش) انما قال فراش ولم يقل ملك ليفهم ان الاستبراء
خاص بالوطء لأن الفراش لا يثبت الا بالوطء فاذا اعتقها قبله فلا استبراء لانها
كالطقة قبل الدخول اه شيئاً (قوله يعتقها) خرج مالوزال افراش بموت
السيد بأن كانت غير مستولدة ومذبرة فانها تنقل للوارث فوجوب الاستبراء انما
هو لحدوث الملك فلا يرد عليه في ل زيادة (قوله فعلم) أي من قوله بزوال فراش
(قوله بحق الزوج) أي من الزوجية أو العدة (قوله بخلافها في عدة وطء الشبهة)
أي فيجب عليها الاستبراء بعد عدة الشبهة ع ش والصورة انها اعتقت في عدة

المكاتبه أربعين يوماً سبدها
بعضها عن الصوم (و) بزوال
(عدة) منها أو من أحدهما
لهود ملك التمتع بعد زواله
بالنكاح أو الكتابة أو بالردة
وتعبيري بما ذكرهم من قوله
ويجب في مكاتبه عجزت وكذا
مرتدة (لا يحمل) لها (من مخصوصوم)
كاعتكاف وإحرام ورجن
وحيض ونفاس بعد حرمتها
على السيد بذلك لان حرمتها
به لا تحمل بالملك بخلاف النكاح
والكتابة والعدة وتعبيري
بذلك اعم من قوله لا من حلت
من صوم واعتكاف وإحرام
(ولا يملكه زوجته) لانه
لم يحدديه حل (بل يسن)
ليميز ولد النكاح عن ولد ملك
اليمين فانه في النكاح ينمقد
مملوكاً ثم يعتق بالملك وفي ملك
اليمين ينمقد حراً وتصير أمه
أم ولد (و) يجب الاستبراء
(بزوال فراش له عن أمه)
مستولدة كانت أو لا (يعتقها)
باعتق السيد أو بيمينه بأن
كانت مستولدة أو مذبرة كما
يجب العدة على المفارقة عن
نكاح نعلم ان الأمة لو اعتقت
مزوجة أو معتدة عن زوج
لا استبراء عليها لانها ليست

فراشاً للسيد ولان الاستبراء حل التمتع أو التزويج وهي مشبهة بولد بحق الزوج

الشبهة

بخلاتها في عدة وطء شبهة لانها لم تصر بذلك فراشا لغير السيد (ولو استبرأ قبله) أي قبل العتق (مستولدة) فانه يجب عليها الاستبراء لماسر (لا) ان استبرأ قبله (غيرها) أي غير مستولدة ممن قال عنها الفراش فلا يجب الاستبراء فترج حالها اذا تشبهت بكوحة بخلاف المستولدة فانها تشبهها فلا يعتد بالاستبراء الواقع قبل زوال فراشها (وحرم قبل استبراء تزويج موطوءته) هو اولى من (٤٣٧) قوله موطوءة مستولدة كانت أولا حذر من اختلاط المائتين

أما غير موطوءته فان كانت غير موطوءة فله تزويجها مطلقا أو موطوءة غيره فله تزويجها من الماء منه وكذا من غيره ان كان الماء غير محترم أو استبرأها من انتقلت منه اليه (لا تزويجها) مستولدة كانت أولا (ان اعتقها) فلا يحرم كالا يحرم تزويجه المعتدة منه أما غير موطوءته فان كانت غير موطوءة أو موطوءة غيره بزنا أو استبرأها من انتقلت منه اليه فكذلك والاحرم تزويجها قبل الاستبراء وان اعتقها وذكر حكم غير المستولدة في هذه من زيادتي (وهو) أي الاستبراء لذات اقراء (حيضة) لماسر في الخبر فلا يكفي بقيتها الموجودة حالة وجوب الاستبراء بخلاف بقية الطهر في العدة لانها تستعقب الحيضة الدالة على البراءة وهنا تستعقب الطهر ولا دلالة له عليها وليس الاستبراء كالعدة حتى يعتبر الطهر لا الحيض فان الاقراء

الشبهة ح ف وعبار ح ل و زى قوله بخلافها في عدة وطء لشبهة وحيث تقدم الاستبراء ثم تكمل عدة الشبهة وللواطي بالشبهة ان يعتد عليها في زمن عدته دون زمن الاستبراء اه وانما تقدم الاستبراء لان السيد كان زوج والعق كالطلاق وتقدم ان عدة الطلاق تقدم على عدة الشبهة فكذا الاستبراء (قوله لم تصر بذلك فراشا) أي في غير زمن الوطء والا فقد تقدم انها به تكون فراشا للواطي حينئذ وكذا ما دامت الشبهة باقية كالتسكاح الفاسد ح ل (قوله لماسر) أي في قوله كما تجب العدة الخ (قوله تزويج موطوءته) أي تزويجها بكل شخص ومثل موطوءته موطوءة غيره ان كان الماء محترما وأراد تزويجها لغير صاحبه ولم يكن البائع استبرأه قبل البيع كما يعلم من التفصيل الذي ذكره الشارح (قوله هو اولى الخ) لانه يوهم انه اذا اشترى موطوءة لغيره ولم يعطها هو انه يستبرئها اذا أراد زواجها (قوله من اختلاط المائتين) أي اشتباههما بمعنى انه لا يدري ان الولد من الاول أو من الثاني فلا يخاف ما تقدم ان الرحم اذا استندفه لا يقبل مني آخر شيئا (قوله فله تزويجها) المناسب للتمتن ان يقول فلا يحرم تزويجها قبل الاستبراء وقوله مطلقا أي من كل أحد (قوله لا تزويجها) أي لنفسه (قوله) اما غير موطوءته محترفا لضمير في تزويجها فليس مكررا مع ما سبق لان الذي سبق في تزويجها لغير (قوله والا بان كانت موطوءة بغير زنا) ولم يستبرئها من انتقلت منه اليه (قوله وان اعتقها) الواو للعمال لان فرض المسئلة انه اعتقها (قوله) لانها أي بقية الطهر تستعقب أي تستعقبها الحيضة الخ فالحيضة فاعل والمفعول محذوف كذا قاله بعضهم وقيل ان تستعقب بمعنى تطلب أو تستلزم فتكون الحيضة مفعولا (قوله تستعقب الطهر) أي تطلبه أو تستلزمه ولا يصح ان يكون الطهر فاعلا لان التاء تمنع منه (قوله وليس الاستبراء كالعدة) راجع لقول المتن وهو حيضة ولم يقل وهو طهر نظير العدة كما هو المذهب القديم (قوله لانه بدل عن القرء) حيضا وطهرا فيه ان الاعتبار هنا الحيض لا الطهر وليس القرء مذكورا في المتن حتى يقال ان الشهر بدل عنه فالأولى ان يقول لانه لا يخرج عن حيض غالبا (قوله ولحامل الخ) ان قلت الزوجة الحامل التي لا تعتد بالوضع لا يكون حملها الا من زنا

فيها متكررة تعرف بتخلل الحيض البراءة ولا كور هنا فيعتد الحيض الدال عليها (ولذات أشهر) ممن لم تحض أو آتت (شهر) لانه بدل عن القرء حيضا وطهرا غالبا وناهمل غير معتدة بالوضع

وحيث أنه فقوله ولو من زنا غير محتاج اليه قلت به مرد ذلك بأن يشتري زوجته
الحامل فانها لا تعتد بالحمل والاستبراء مستحب وحيث أنه فقوله ولو من زنا محتاج اليه
شوبري وقوله غير محتاج اليه الاولى غير ظاهر (قوله كسبية) أي غير مزوجة
ح ل (قوله ومزوجة) أي قبل البيع وصورته أن تكون زوجة صغير لا يولد له
أو مسح حتى يكون الولد ليس من الزوج اذ لو كان منه وطلقاتها ثم باعها سبيدها
اعتدت بوضع الحمل واستبراء بعده ويشكل تزويج الامة للصغير والمسح ويحجب
به روق الرق لها وطرق المسح له ح ل بأن كان الصغير ذميا وهي ذمية والتفتت
بدار الحرب وسيت لان زوجة المسلم الذمية لا ترق بالسبي على المتمد وانظر رأي
فائدة في الاستبراء مع كونها مزوجة مع انه لا يعتد به حيث كذا يأتي واجيب بانه
يجب على زوجها اذ املكها بمدة الطلاق وقبل الدخول وبه صور رأي الصبي
بأن تزوجه القاضي لقطعة ويقبل له وليه ثم تقر بعد بلوغها بالرق لمن
صدقها والظاهر ان هذا التصور غير متعين بل مشبه أن تكون زوجة له وهي
حامل فيشترها فانه يسن له استبرأؤها كما تقدم ويحصل الاستبراء بوضع الحمل
فانها غير متعدة أصلا أو كانت معدة بنسب الوضع كما اذا طلقت وهي حامل من زنا
فانها تستبرأ بوضع الحمل وتعتد به مدة شيئا (قوله ولو من زنا) أي لا تحيض معه
فان كانت ترى الدم مع وجوده حصل الاستبراء بحيضه معه لان وجوده كعدم
وان حدث الحمل بعد الشراء وقبل مضي ما يحصل به الاستبراء وكانت ذات أشهر
فيحصل بشهر مع حمل الزنا لانه كعدم وهذا هو المتمد اه زى (قوله أو مسبية)
أي ولو كانت الزوجة مسبية وحيث لا تكرر فيه الا ان فيه بعدا من جهة أن الغاية
راجعة للحامل الشاملة للمسبية مطلبا ح ل أي فالمسبية الاولى غير مزوجة
والثانية مزوجة ويحجب أيضا بانه ذكر المسبية الاولى للتمثيل والثانية لتعميم
(قوله لا يختصها الخ) هذا فارق في القياس الذي استند اليه الضعيف القائل
بأن وضع حمل الزنا لا يكفي في الاستبراء كالمدة (قوله كأن حاضت) أي أو مضى
شهر أو وضعت وحيث أنه كيف هذا مع قوله السابق ان المزوجة الحامل التي
لا تنقضي عدتها بوضع الحمل يكون استبرأؤها بوضع الحمل فقد اعتدت بالاستبراء
مع وجود المانع اه ح ل واجيب بأن كلامه سابقا محمول على ما اذا طلقت الزوجة
ثم اشتراها ووضعت الحمل من زنا مثلاً بعد الملك وكلامه هنا فيما اذا اشتراها وهي
مزوجة ثم طلقت بعد مضي صورة الاستبراء كما يدل عليه قوله فزال مانعه
واجيب أيضا بحمل الاولى على ما اذا كانت زوجته بأن اشتراها فانه يسن له

كسبية ومزوجة حاملين
(وضعه) أي الحمل للخبر
السابق (ولو من زنا) أو مسبية
لذلك ولم يصر البراءة بخلاف
العدة لاختصاصها بالتأكد
بدليل اشتراط التكرار فيها
دون الاستبراء كما مر ولان
فيمحق الزوج فلا يكتفى
بوضع حمل غيره والاستبراء
الحق فيه لله تعالى فان كانت
معددة بالوضع بان ملكها
معددة عن زوج أو وطء شبهة
أو اعتقت حاملا منها وهي
فراش لسيدتها لم تستبرأ
بالوضع لتأخر الاستبراء عنه
(ولو ملك) بشراء أو غيره
(محموسية) كوثنية ومرتدة
(أو) نحو (مزوجة) من
معددة عن زوج أو وطء شبهة
مع علمه بالحمل أو مع جهله
وأجاز البيع (فجبري صورة
استبراء) كأن حاضت

(فزال مانعه) بأن أسلت نحو الجوسية أو طلقت المروجة قبل الدخول أو بعده وانقضت العدة أو انقضت عدة الزوج أو الشبهة (لم يكف) ذلك للاستبراء لأنه لا يستعقب حل التمتع الذي هو القصد في الاستبراء وتعبيري بما ذكر في الألفاء أهم من قوله ولو اشترى مجوسية فحاضت (وحرم قبل) تمام (استبراء في مسيبة وطء) دون غيره كقبلة وليس وتظار يشهده للخبر السابق ولما روى البيهقي أن ابن عمر قبل التي وقعت في سهمه من سببايا أو طاس قبل الاستبراء ولم ينكر عليه أحد من الصحابة (و) حرم (في غيرها تمتع) بوطء كافى المسيبة وبغيره قياسا عليه وانما حل في المسيبة لأن غايتها أن تكون مستولدة حربي (٤٢٩) وذلك لا يمنع المالك أي فلا يحرم التمتع وانما حرم وطؤها للخبر السابق

وصيانة لثامه عن اختلاطه بماه الحربي لا حرمة ماء الحربي وما نص عليه الشافعي من حرمة التمتع بها بغير الوطء جوابه قوله إذا صح الحديث فهو مذهبي وقد صح في جملته الحديث حيث دل بفهمه عليه بل ودل عليه أيضا الإجماع السكوتي المأخوذ من قصة ابن عمر السابقة (وتصدق) الملوكة بتلايمين (في قولها حضت) لأنه لا يعلم إلا أنها غالبة للسيد وطؤها بعد طهرها وانما لم تحذف لأنه لو نكحت لم يقدر السيد على الحلف (ولو منعت) الوطء (نقال) لها (أخبرتني بالاستبراء حلف) فله بعد حلقه وطؤها بعد طهرها لأن الاستبراء مفوض إلى أمانته ولهذا لا يحال بينهما بخلاف من وطئت زوجته بشبهة

استبرأوها اه (قوله فزال مانعه) أي المانع من التمتع أي حله فالضمير راجع للحل المعلوم من المقام أو الاستبراء أي محته والاعتداده (قوله لأنه لا يستعقب حل التمتع) أي لا يعقبه حل التمتع ولا يتسبب عنه عيش على م ر ويؤخذ منه أن حل مرفوع لا منصرب وفيه أن هذا يأتي في الحرمة إذا اشتراها محرمة ثم حاضت مثلا مع أنه يعتد بذلك اه حل (قوله وحرم وطء) والأقرب أنه كبيرة وينبغي أن يحل امتناع الوطء ما لم يخف الزنا فان خاف جازله عيش على م ر (قوله قبل الخ) أي لما نظر عنه قها كابر يق الفضة فلم يتمالك الصبر عن تقييلها اه زى أو أنه فعل ذلك اغاطة لكفار (قوله من سببايا أو طاس) لا يتأتى قول غيره من سببايا جلولاء لأن جلولاء كانوا معاوين لموازن في القتال لكونهم حلفاء هم أي معاهدت لهم فيمكن أن السببايا من موازن أو من جلولاء وقسموها في الموضع المسمى بأوطاس فتصكون الجارية الواقعة لابن عمر من جلولاء (قوله وبغيره) منه النظر بشهوة اه حل (قوله الإجماع السكوتي) فيه أن واقعة ابن عمر كانت في زمنه صلى الله عليه وسلم ومن شروط الإجماع أن يكون بعد وفاته صلى الله عليه وسلم كافي جمع الجوامع فكيف استدله السارح مع أنه لا انعقاد اع في زمنه صلى الله عليه وسلم وقال حل هذا لا يأتي الأعلى جواز اجتهاد المصالح في زمنه صلى الله عليه وسلم حرر (قوله حلف) انظر لم حلف مع أن القاعدة أن اليمين عليها لأنها منكرة للاخبار اه حل (قوله مفوض إلى أمانته) أي من حيث أنه ان شاء صبر عن التمتع إلى مضي الاستبراء وان شاء عصى وتمتع قبل مضيه (قوله لا يحال بينهما) في إطلاقه نظر لأنه يشمل ما لو كان السيد مشهورا بالزنا وعدم المسكة وهي جيلة مع أنه يحال بينهما حينئذ ل مع زيادة (قوله الأبوطء) أي في قبليها لأن الوطء في الدبر لا يلحق به الولد في الأمة بخلاف الزوجة الحرة حل وهذا ضعيف (قوله عليه) أي على الإقرار

يحال بينهما في عدة الشبهة ١٠٨ يجت نعم عليها الامتناع من تمكينه إذا تحققت بقاء شيء من زمن الاستبراء وان اجتمعا هاه في الظاهر وذكر التعليف من زيادتي (ولا تصير) الأمة (فراشا) لسيدها (الأبوطء) ويعلم بأقراره أو البينة عليه ومثله ادخال المتى (فاذا ولدت للأماكن منه لحقه وان) لم يعترف به أو (قال عزلت) لأن الماء قد يسبقه إلى الرحم ولا يحس به وهذا فائدة كونها فراشا بما ذكر فلا تقير فراشا بغيره كالمات والخلو ولا يلحقه ولدها وان خلاها بخلاف الزوجة فانها تكون فراشا بمجرد الخلوة بها حتى إذا ولدت للأماكن من الخلوة بها لحقه وان لم يعترف بالوطء

وانفرد ان مقصود النكاح التمتع والولد فاكفى فيه بالامكان من الخلو وهو ملك اليمين فدية صفة التجارة والاستخدام فلا يكتفى فيه الا بالامكان من الوطء (لان نقاء وادعى استبراء) بعد الوطء بحضنة مثلاً بقيد زنتها بة ولى (وحلف ووضته لسنة أشهر) فأكثر (منه) أى من الاستبراء فلا يلحقه (٤٣٠) لان الوطء الذى هو المناسط عارضة

دعوى الاستبراء فبقي بعض الامكان ولا تعويل عليه في ملك اليدين وفارق ما لو طلق زوجته وهضت ثلاثة اقراء ثم انت بولد يمكن كونه منه حيث يلحقه بأن فراش النكاح أقوى من فراش التسري بدليل ثبوت النسب فيه بمجرد الامكان بخلافه في التسري اذ لا ينفى من الاقرار بالوطء أو البينة عليه وقد عارض الوطء هنا الاستبراء فلم يترتب عليه اللعوق كما تقرروا وانما حلف لاجل حق الولد أما اذا وضعت لاقل من ستة أشهر من الاستبراء فيلحقه لا علم بانها كانت حاملاً حيثئذ (فان أنكرته) أى الاستبراء (حلف) ويكتفى فيه ان الولد ليس منه فلا يجب التعرض للاستبراء كافي ولد الحرة (ولو ادعت ابلادا فانكر الوطء لم يحلف) وان كان ثم ولد لان الاصل عدم الوطء

(كتاب الرضاع)

(قوله به) أى بالولد بأن لم يستلحقه اه ح ل (قوله وادعى استبراء) ليس بقيد بل متى علم انه ليس منه وحلف على نفيه لم يلحقه (قوله وحلف) أى على ان الولد ليس منه ح ل (قوله الذى هو المناسط) أى المولع عليه في اللعوق (قوله حيث يلحقه) ولا يجوز نفيه حيث لم يعلم زناها بخلافه هنا س ل (قوله حلف) هذا على عكس القاعدة من كون اليدين على المنكر احتياطاً بالنسب وفيه ان هذا داخل فيما قبله لان دعوى الاستبراء يصدق بانكارها له واقرارها وحيثئذ فلا تظهر المقابلة واجيب بأنه أتى به توطئة لقوله ويكتفى فيه الخ اه تأمل (قوله كافي ولد الحرة) فيه تصريح بأنه يكتفى ان يقول في حق الولد من الحرة ليس منى وقد تقدم في الامان انه لا يكتفى لاحتمال ان يكون من شبهة الا ان يقال المراد انه لا يجب مع ذلك التعرض للاستبراء ايضاً ح ل

(كتاب الرضاع)

ويؤثر جواز النظار والحلوة وعدم قس الطهارة بالأمس روض (قوله اهة امم اص الشدى) هو اخص من المعنى الشرعى لان المعنى لا يشمل ما اذا حلب اللبن في اثناء سقى لولده ولا يشمل تناول ما حصل منه كالجبن والزبد وأهم من جهة أنه شامل للرضاع من بهيمة وفوق حولين وقوله وشرب لبنه عطف مسبب على سبب وقيل بينهما عموم وخصوص وجهى (قوله لبن امرأة) المناسب للكلامه الا ترى ان يقول لبن آدمية الا ان يقال ذلك شرط في المرضعة والشروط لا تذكر في التعاريف ح ل (قوله والاصل في تحريمه الخ) لا يقتضى ان الانسب ذكر الدليل الذى يفيد ما يحصل به التحريم الذى الكلام فيه ولعله انما ذكر دليل التحريم مع كونه غير مقصود هنا توطئة لقوله والكلام هنا الخ (قوله وخبر الصبي) أى ما لقصور الآية على بعض الحرمات وهو الامهات والاخوات من الرضاعة ومن الاولى في الحديث التحليل (قوله وتقدمت الحرمات به) وسبب تحريمه ان اللبن جزء المرضعة وقد صار من اجزاء الرضيع فاشبهه منيها في النسب ولتصوره عنه لم يثبت له من احكامه سوى المحرمية دون نكاح وارتق وسقوط قود ورذ شهادة فاذا ملك أباه أو ابنه من الرضاع لا يعتق عليه واذا قتل ابنه من الرضاع

هو يفتح الرأ وكسر هاء امم لمص الشدى وشرب لبنه وشراعه اسم لحصول لبن امرأة أو ما حصل منه في معدة طفل أو دماغه والاصل في تحريمه قبل الاجماع قوله تعالى وأمهاتكم اللائى أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وخبر الصبي يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وتقدمت الحرمات به في باب ما يحرم من النكاح

يقتل به واذا شهد لانه او ابيه من الرضاع تقبل شهادته وفي وجه ذكره هنا
 مع انه قد يقال الانسب ذكره عقب ما يحرم من التكاح غرض وقد يقال فيه
 ان الرضاع والعدة بينهما تشابه في تحريم التكاح فحصل عقبها لا عقب تلك لان ذلك
 لم يذكر فيه الا الذوات المحرمة الانسب بمجمله من ذكر شروط التحريم شرح م
 وقول م ر وسبب تحريمه ان الابن جزء لمرضعة الخ ولما كان حصوله بسبب الولد
 المنعقد من منيها ومنى الفعل سري الى الفعل واصوله وحواشيه كما يأتي ونزل منزلة
 منه في النسب ايضا اه ع ش عليه (قوله والكلام هنا الخ) أي فلا يقال هذا
 مكررم ما تقدم (قوله في بيان ما يحصل) أي التحريم به وهو الشروط الآتية (قوله
 مع ما يذكره) وهو قوله ونصير المرضعة الخ (قوله تقريرية) أي بالمعنى السابق
 في الحيض وهو انه لا يضر نكحها بما لا يسع حيضا وظهر اه ع ش (قوله اثر الولادة)
 أي ناشئ عنها أي ان احتمال الولادة يشمل البكر كما دل عليه كلامه الآتي
 (قوله بكرة لما) وكذا اصولها وفروعها وحواشيه ما ح ل (قوله بان بانت ذكوره)
 قيد بذلك ليصح نكاحه ع ش (قوله ولا بلبن جنبة) هذا مبني على عدم
 حل مناسكتهم والتمتع بالحمل فيثبت التحريم بلبن الجنبة ح ل وانظر أي فائدة
 لهذا مع تحريم نكاح الجنبة عند الشارح اذ لو قلنا ان لبن الجنبة يؤثر لم يقد شيئا لان
 تحريم نكاحها حاصل قبل الرضاع عنده وقد تظاهر الفائدة في ما لو ارتضع عليها ذكر
 رأيتي فعند غيره يحرم وعنده لا (قوله تلوا النسب) أي تابع له وقوله والله قطع النسب
 بين الجن والانس أي بقوله والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا اه ع ن وفيه
 ان هذا لا يدل على قطع النسب بينهما لان الله تعالى امتن علينا بأعظم الامرين لان
 الآية مسوقة في كمال الامتنان من الله حيث جعل لنا أزواجا وكونهن من جنسنا
 (قوله وهذا لا يخرج) بناء على انه يقال للجنبة امرأة وفي كلام ابن القيم ما يفيد
 انه لا يقال لها امرأة حيث قال عدل المنهاج عن قول المرواني إلى امرأة ليخرج
 الجنيسة وأما النساء فاسم للاث من بنات آدم وكذا الرجال وانما أطلق عليهم
 في قوله تعالى وانه كان رجال من الانس الخ لمقابلة ح ل (قوله من انتهت الخ)
 أي بجنابة لا مرض ح ل بخلاف لبن غيرها وهي من انتهت إلى حركة مذبح
 فانه يحرم وان وصلت إلى الحركة المذكورة لانها قد تعيش معه بخلاف تلك اه
 م وهو قياس ما في الجنابات من أن من وصل إلى هذه الحالة بجنابة التحق بالاموات
 ومن وصل إليها بمرض فهو كالصحيح لكن قضية قول م ر في شرحه لا تنافي في الغذاء
 ان المدرك هنا غيره ثم وانه لا فرق بين الحالبين ع ش (قوله ولا بلبن ميتة) خلافا

والكلام هنا في بيان ما يحصل
 به مع ما يذكره (أركانه)
 ثلاثة (رضيع ولبن ومرضع
 وشروط فيه كونه آدمية حية)
 حياة مستقرة (بلقت) ولو
 بكرة (سن حيض) أي تسع
 سنين قرية قهرية فلا يثبت
 تحريم بلبن رجل أو خنثى
 ما لم تنضج انوثته لانه لم يخلق
 لغذاء الولد فأشبهه سائر
 المائعات ولان اللبن أثر
 الولادة وهي لا تتوفر في
 الرجل والخنثى نعم بكرة
 لهما نكاح من ارتضعت بلبنهما
 كما نقله في الروضة كما ملها
 عن النص في لبن الرجل
 ومثله لبن الخنثى بأن بانت
 ذكوره ولا بلبن ميتة حتى
 لو شرب منه ذكر رأيتي لم يثبت
 بينهما اخوة لانه لا يصلح لغذاء
 الولد صلاحية لبن الا دميان
 ولا بلبن جنبة لان الرضاع
 تلوا النسب والله قطع النسب
 بين الجن والانس وهذا
 لا يخرج به بغير الاصل بامرأة
 ولا بلبن من انتهت إلى حركة
 مذبح لانها كالميتة ولا بلبن
 ميتة

للاثمة الثلاثة زى (قوله لانه من جنة الخ) وبه اندفع قولهم الابن لا يجوز فلا عمة
 بظرفه كلبن امرأة حية في سقاء بنس ا ه م ر اى لان الميت عندهم بنفس بالموت
 (قوله منفكة عن الحل والحرمة) لان المراد الحل لها والحرمة عليها اى لا يتعلق بها
 حل شيء ولا حرمة لخروجها عن صلاحية الخطاب كالبهية من ل وهبارة ح ل
 قوله منفكة عن الحل والحرمة اى ضارت غير مكلفة ولا يمكن عود التكليف اليها
 عادة فلا ترد الجنونة ولا ترد الصغيرة لانهما تمنع من فعل المحرم كما تمنع البالغة ويؤذن
 لها في فعل غيره نهى شبيهة بالمكلفة بل تؤمر وجوبا بالعبادات كما هو معلوم من باب
 ا ه ع ش على م ر والمراد بالصغيرة من بلغت سن الحيض ا ه (قوله فرعها)
 اى اثرها اى اثر احتمال الولادة ح ل (قوله فاكفى فيه بالاحتمال) اى فكما
 ان ولد النسب يثبت بالاحتمال فكذلك التابع له (قوله فلا اثر الخ) ولو قلنا انه يؤثر
 لترتب عليه انه اذا كان وليه زوجة يتأجرم على صاحب اللبن التزوج بها لانها
 زوجة انه من الرضاع وعلى عدم التأثير جعل له ان يتزوجها وكذلك اذا كان زوجة
 المرضعة وقلنا يؤثر فان النكاح ينفسخ ولا ترثه وعلى عدم التأثير لا ينفسخ وترثه
 فاندفع ما يقال لا فائدة لهذا الشرط لا ما اذا قلنا رضاعه يؤثر لا يترتب عليه شيء
 لان التحريم لا ينتشر الا الى فروعه ولا فروعه (قوله يقينا) متعلق بالنفي اى
 يعتبر في عدم البلوغ بيقينه فيخرج ما اذا تبين البلوغ وما اذا شك فيه كما قاله الشارح
 (قوله الا ما فتق الامعاء) اى وصل اليها فخرج ما اذا تقايأه قبل الوصول اليها فلا يحرم
 وقوله وتلدب لارضاع الخ يقى عنه ما قبله واعلم ذكره لكثرة مخرجه كما يفهم من قوله
 وغيره وايضا فالاول لا يشمل ما وصل الى الدماغ للتقييد فيه به كونه فتق
 الامعاء ا ه ع ش (قوله والوالدان برضعن الخ) اى فقد جعل سبحانه مدة
 الرضاع حولين لكن قد يقال لدلالة هذه الآية على ان الابن لا يحرم الا اذا كان
 الرضيع دون الحولين مع انه هو المقصود الا ان يقال لما كان الارضاع بعد الحولين
 لا يقال له ارضاع شرعا كان غير مؤثر في التحريم تدبر (فرع) قال في ع ب فلو حكم
 فاض بثبوت الرضاع بين الحولين نقض حكمه بخلاف ما لو حكم لتحريمه بأقل من
 الخمس فلا نقض ا ه ولعل الفرق ان عدم التحريم بعد الحولين ثبت بالنص بخلاف
 ما دون الخمس ا ه ع ش على م ر (قوله مما يخالفه) اى حيث أمر النبي صلى الله
 عليه وسلم زوجة سيده اى سيده سالم بن حذيفة وهى سيدة بنت سهل كما في متن
 مسلم وشرحى الرض والبهية ان ترضعه وهو رجل ليصير ابنها فيحل له نظرها لانه كان
 يدخل عليها كثيرا فاشكت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فأمره بذلك واستشكل

لانه من جنة منفكة عن
 الحل والحرمة كالبهية
 ولا يلين من لم تبلغ من حيض
 لانها لا تحتمل الولادة والابن
 المحرم فرعها بخلاف ما اذا
 بلغته لانه وان لم يحكم ببلوغها
 فاحتمال البلوغ قائم والرضاع
 تلو النسب فاكفى فيه
 بالاحتمال (و) شرط (في
 الرضيع كونه حيا) حيا
 مستقرة فلا اثر لوصول الابن
 الى جوف غيره لخروجه عن
 التغذى (و) كونه (لم يبلغ
 حولين) في ابتداء الخامسة
 وان بلغها في اثنتى (يقينا)
 فلا اثر لذلك بعدهما ولا مع
 الشك في ذلك لخبر لارضاع
 الا ما فتق الامعاء وكان قبل
 الحولين رواه الترمذى
 وحسنه وخبر لارضاع
 الا ما كان في الحولين رواه
 البيهقي وغيره ولا ية والوالدان
 برضعن اولادهن حولين
 كاملين لمن اراد ان يتم الرضاغة
 ولشك في سبب التحريم
 في صورة الشك وما ورد مما
 يخالفه في قصة سالم فمختص

أوبقال منسوخ ويعتبران
 مالهة فان أنكر الشهر الأول
 بكل بالعدد من الخامس
 والعشرين وابتداء ههنا من
 وقت انفصال الولد بهامه
 (و) شرط في اللبن (وصوله أو)
 وصول (ما حصل منه) من
 لبن أو غيره (جونا) من مدة
 أو دماغ والتصریح به من
 زيادتي (ولو اختلط بغيره)
 غالبا كان أو مغلوبا وان تناول
 بعض المغلوب (أو) كان
 (باجبار) بأن يصب اللبن
 في الحلق فيصل إلى معدته
 (أو اسعاط) بأن يصب اللبن
 في الأنف فيصل إلى الدماغ
 فانه يحرم لحصول التغذية
 بذلك (أو بعدموت المرأة)
 لانفصاله منها وهو محترم (لا)
 وصوله (بحقنة أو تطير في فم
 اذن) كقبل لا تتفاء التغذية
 بذلك والثانية من زيادتي
 (وشرطه) أي الرضاع يحرم
 (كونه حسا) من المرات
 انفصالا ووصولا لبن (قينا)
 فلا أثر لها ولا مع الشك
 فيها كأن تناول من المغلوب
 ما لا يتحقق كون خالصه خمس
 مرات للشك في سبب التحريم

بأن المحرمية المجوزة للنظر انما تحصل بتمام الخامسة فهي قبلها اجنبية يحرم نظرها
 ومساها فكيف ما زال سالم الارتضاع منها المستلزم عادة للمس والنظر قبل تمام
 الخامسة الا ان يكون ارتضاع منها مع الاحتراز عن المس والنظر بحضرة من نزول
 الخلوة بحضوره أو تكون حليفت خمس مرات في اناء وشربها منه أو حوزة ولها النظر
 والمس الى تمام الرضاع خصوصية لها كما خصا بتأثير هذا الرضاع سم على جرع ش
 على م ر وهذا يدفع ما قاله الشوبري ان المرضعة عائشة لانها هي الراوية للحديث
 لا المرضعة (قوله أو قال منسوخ) أي انه كان عاما لسالم وغيره ثم نسخ فحصل انه نسخ
 في حق سالم وغيره ويحتمل انه نسخ في حق غيره فقط (قوله وابتداء ههنا من وقت
 انفصال الولد) فلما ارتضاع قبل تمام انفصاله لم يؤثر كما في شرح م ر (قوله أو غيره) شامل
 للزبد وكذا اللبن لكن تعليلهم لعدم تحريم المصل بعدم بقاء أثر اللبن فيه يقتضي عدم
 التحريم به اه ح ل وقال سم المنجبه انه شامل للسمن وفرق بينه وبين المصل بأن
 السمن فيه دسومة اللبن بخلاف المصل تأمل (قوله أو دماغ) ولو من جراحة ح ل (قوله
 ولو اختلط) أي وأرضعته جده أو بعضه مع تحقق وصول شيء من اللبن في كل مرة
 من الخمس الى الجوف بأن تحقق انتشاره في جميع اجزاء الخليط اه سم وقد اشتملت
 هذه العناية وما بعدهما على أربع تعميمات الا ول منها تميم في اللبن والثلاثة بعدها
 في الوصول والتعميم الا ول للرد لكن بالنظر لما اذا كان اللبن مغلوبا فقط وكذا الثالث
 والرابع للرد كما به لم من عبارة اصله وأما التعميم الثاني فلما ير فيه خلاف تأمل (قوله
 غالبا) بأن ظهر لونه أو طعمه أو ريحه م ر (قوله أو مغلوبا) بأن زال طعمه ولونه
 وريحه حسا وتقدر بالاشد والاحمال أنه يمكن أن ياتي منه خمس دفعات كما بقوله
 وأقره قال بعضهم أن الفطرة وحدها مؤثرة اذا وصل اليه في خمس دفعات ما وقعت
 فيه وجعل أن اختلاط اللبن بغيره ليس كافرا له فلا يعتبر في انفصاله عدد وليس
 كما قال اه شرح م ر وفارق عدم تأثير النجاسة المستهلكة في الماء الكثير لا تتفاء
 استقرارها وعدم الخبز بغير استهلاك في غيره لغوات الشدة المطربة وعدم القدية
 على المحرم يأكل ما استهلك فيه الطيب لزواله اه ح ل (قوله لحصول التغذية) فيه
 نظرا لان التغذية لا يحصل الا بالوصول للمعدة اه ح ل (قوله وهو محترم) أي يجوز
 الاستجار على ارضاعه وليس المراد به الطاهر لانه طاهر بالموت أيضا اه م ر سم
 (قوله في نحو اذن) كالعين وانظر ما الفرق بين وصوله للدماغ من جراحة فيحرم
 وبين وصوله اليه من الاذن فلا يحرم ح ل وفي شوبري وق ل على الجلال تقييد
 عدم التحريم بالتطير في الاذن بما اذا لم يصل للدماغ (قوله ولا مع الشك) المراد

وقد روي مسلم عن عائشة رضي الله عنها كان فيما أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من طبعهن تحريم
معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن فيما تراءى القرآن أي يتلى حكمهن أو يقررن من لم يبلغه النسخ
لقربه وقدم مفهوم هذا الخبر على مفهوم ~~الرضعة~~ علم أيضا لا تحرم (٤٣٤) الرضعة ولا الرضعتان لا اعتضاده بالاصل

بالشك مطلق التردد فشمّل ما لو غلب على الظن حصول ذلك لشدة الاختلاف
كالنساء المجتمعة في بيت واحد وقد جرت العادة بارتضاع كل منهن أولاد غيرها
وعلمت كل منهن الارتضاع لكن لم تحقق كونه خمسا فليقتبه له فانه يقع في زماننا كثيرا
اه ع ش على م ر (قوله كان فيما أنزل الله) وكانت في الأحزاب ع ش (قوله
فتنفس بخمس معلومات) أي تلاوة وحكائهم نسخت تلاوة خمس رضعات أي تأخر
نسخ ذلك جدا حتى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي وبعض الناس يقرأ
خمس رضعات لم يكتفوا بل بلغه النسخ لتلاوتها فلما بلغه النسخ رجع عن ذلك
وأجمعوا على أنها لا تتلى بقوله ومن أي الخمس وقوله أي يتلى حكاهن أي يعتقد حكاهن
الذي هو التحريم وقوله من لم يبلغه النسخ أي لتلاوتها وان كان حكمها باقيا ح ل
أي فالتجسس نسخت تلاوة لأحكاما عندنا وعند مالك وأبي حنيفة نسخت تلاوة
وحكائهم لأن المسألة عندهما تحرم (قوله وقدم مفهوم هذا الخبر الخ) قال شيخنا لا يقال
هذا احتجاج بمفهوم العدد ومغيرة عندنا كثيرا نقول محل الخلاف فيه حيث
لا قرينة على اعتباره وهذا قرينة عليه وهي ذكر نسخ المشر بالخمس والالم يبق
لذكر ما فائدة ح ل (قوله والحكمة الخ) في هذه الحكمة نظرا لأن كون الحواس
خمس لا يصلح حكمة لكون التحريم بخمس ويكن توجيهها بأن كل رضعة محرمة
لحاسة من الحواس (قوله ثم عاد) ولو فورا كما في مر فاقضاء التعبير بتم من التراخي
غير مراد فالتعبير بالواو أولى شيئا لكن هذا ينافيه ما يأتي بعده من قوله أو قامت
لشغل خفيف فعادت فلا ثم رأيت الرشيدى على م ر قال أوقفته عليه المرضعة
أي اعراضا بقرينة قوله أو قامت لشغل الخ تم وعبارة زى قوله أوقفته عليه
المرضعة وطال الزمن كما يؤخذ من قوله فيما بعد أو قامت لشغل خفيف ومن تعبيره
بتم لأنها للترتيب والتراخي اه بخلاف قطعه للأعراض فانه يتعدد مطلقا طال الزمن
أو قصر اه في هامش الحاشية (قوله الاقطرة) أي كل مرة م ر (قوله ونوم
خفيف) أما إذا نام أو التهي طويلا فان بقي الشدي بغيره لم يتعدد والاتعدد وقوله
أو تحول إلى نديها الآخر أو تحول أو حول إلى ندي غيرها فليتعدد شرح م ر ويحتمل
التعدد في أكل نحو الجبن بنظير ما تقر في اللبن س ل (قوله فرضة) لانه يشترط
أن تكون الرضعات خسا انفصالا ورمولا (قوله من الرضيع الخ) الأول أن يقول
من المرضعة وذى اللبن إلى أصولها الخ ويقول عند قوله وإلى نروع الرضيع وتسمى

وهو عدم التحريم والحكمة
في كون التحريم ~~بمفهوم~~ أن
الحواس التي هي سبب
الأدراك خمس (عرفا) أي
منسبب الخمس بالعرف (فلو
قطع) الرضيع الرضاع
(اعراضا) عن الشدي
(أوقفته) عليه المرضعة
ثم عاد اليه فيها (تعدد)
الرضاع وان لم يصل إلى الجوف
منه الاقمار والثانية من
زيادتي (أو) قطعه (أصوله)
تنفس ونوم خفيف وازداد
ما اجتمع في فيه (وعاد حالا
أو تحول) ولو تحولها من
ندي (إلى نديها الآخر)
هو إلى من قوله إلى ندي
(أو قامت لشغل خفيف فعادت
فلا) تعدد للعرف في ذلك
والاخيرة مع مفهوم زيادتي
(ولو حلب منها) لبن دفعة
(وأوجره خسا) أي في خمس
مرات (أو عكسه) أي حلب
منها في خمس مرات وأوجره
دفعة (فرضة) نظرا إلى
انفصاليه في المسئلة الأولى
وايجاره في الثانية بخلاف
ما لو حلب من خمس نسوة

في ظرف وأوجره ولو دفعة فانه يحسب من كل واحدة رضعة (وتسمى المرضعة أمه وذو اللبن أباه وتسمى من
الحرمه من الرضيع (إلى أصولها وفروعها وحواشيها) نسباً ورضاعاً (والى فروع الرضيع) كذلك فتصير أولاده
أحفادها وأبائهم وأجدادهم وأمهاتهم وأخواتهم وأخوات المرضعة وأخواتها وأخواتها وأخواتها

واخوة ذى اللبن واخواته اعمامه وعماته (٤٣٥) وخرج بفروع الرضيع اصوله وحواشيه فلا تسرى الحرمة منه

اليهما ويفارقان اصول
المرضة وحواشيه ابان لبن
المرضة كالجزء من اصولها
فسرى التحريم به اليهم والى
الحواشي بخلافه فى اصول
الرضيع (ولو ارتضع من خمس

لبن لرجل من كل رضة)
تكون مستولداً له (مما
انه) لان ابن الجميع منه

(فيهر من عليه) لانهن
موطوات آبيه ولا امومة لمن
من جهة الرضاع (لا) ان

ارتضع من (خمس بنات
اواخوات له) أى لرجل
فلا حرمة بينه وبين الرضيع

لانها لو ثبتت لكان الرجل
جد الام او خالا والجدودة
لام والخولة انما تثبت

بتوسط الامومة ولا امومة
(واللبن لمن لحقه ولد نزل)
الابن (به) سواء كان بنكاح

أم ملك وهى من زيادته أم
وطء شبه بخلاف ما اذا كان
بوطء زنا اذ لا حرمة للبنه

فلا يحرم على الزانى أن ينكح
المرضة من ذلك الابن لكن
يكراه (ولو نقاه) أى نفي من لحقه

الولد (الولد) انتفى اللبن) النازل
به حتى لو ارتضعت به صغيرة
حلفت لها فى نفلواستحق الولد

من الرضيع الى فروعه كما منع مروي عن أن تكون من التحليل بالنظر لقوله الى اصولها
بمعنى أن الحرمة تسرى منهما الى اصولهما بسبب الرضيع وانتهائية بالنظر لقوله
والى فروع الرضيع بمعنى أن الحرمة تسرى منه الى فروعه قاتل (قوله ويفارقان الخ)
وعبارة فى ل على الجلال وفارق اصولهما وحواشيه ما بان الابن جزء منهما وهما
وحواشيه ما جزء من اصولهما فدرت الحرمة الى الجميع وليس للرضيع جزء الا فروعه
فسرت اليهم فقط اه وليعضهم نظم

ويقتصر التحريم من مرضع الى اصول فصول والحواشي من الوسط
وعن له درالى هذه ومن رضيع الى ما كان من فرعه فقط
(قوله من كل رضة) الظاهر ان الجار والمجرور يدل من الجار والمجرور قبله أو حال منه

(قوله تكمن مستولداً) أى وكأربع زوجات ومدة ولادة وكمن زوجات طلق
بعضهن ولم تنقطع نسبة الابن عنه (قوله انما تثبت) أى كل منهما (قوله نزل به)
أى نسبه فخرج به ما لو نزل قبل جهاتها منه ولو بعد وطئها فلا ينسب اليه ولا يثبت به

أبوه كما قاله جميع المتقدمون وهو المعتمد على ما قاله شافعى الى مر وقوله ما نزل قبل جهاتها
مفهومة أنه بعد النكاح ينسب له ولو لم تلد ويشكل عليه ما يأتى فى كلام المصنف من
انها لو نكحت بعد زوج وبعد ولادتها منه لا ينسب الابن للناسى الا اذا ولدت منه

أو أنه قبل الولادة الاول وقد يجب أن يأتى لما نسب الابن الاول قوى جانبه
فنسب اليه حتى يوجد قاطع قوى وهو الولادة وهما لما تقدمت نسبة الابن الى أحد
اكتفى بمجرد الامكان فنسب لصاحب الحمل اه وقال من ل ولو نزل ليكرهين وتزوجت

وحملت من الزوج فالابن لها لا للزوج ما لم تلد ولا اب للرضيع فان ولدت منه فالابن
بعد الولادة اه فعلم من هذا ومن قول المتن ولو ارتضع من خمس الخ أن كلام
أبوة الرضاع وامومه قد ينفر عن الآخر (قوله حلفت للناسى) ضعفه البرماوى

ونقل ج فى ضعفه عن الشربسابى وب ش قال زى لا يقال كيف حلت
لناسى مع انها بنت موطوءة لانا نقول هذا يصور بما اذا لم يدخل بها وانما لحقه
الولد بمجرد الامكان ثم نقاه بالامان اه (قوله بان أمكن كونه منهما) أى وقد لحقه

بأحدهما وقوله أو بغيره الغير شيان انحصار الامكان فى واحد منهما واتسابه بنفسه
ما أشار للاول بقوله بان انحصار الامكان فى واحد منهما والى الناسى بقوله أو لم يكن
قائفاً الخ أى أو لم ينحصر الامكان فى واحد منهما بل كان يمكن كونه منهما بقوله

واتسب لأحدهما راجع الى مسائل الاربعة التى أولها قوله أو لم يكن قائفاً فالمسائل
الاربعة محل للاتساب وعبارة جربقائف أو غيره كالحصار الامكان فيه وكانت سبب

لحقة الرضيع أيضاً (ولو وطئ واحد من كوة أو ثمان امرأة بشبهة) فيهما (فولدت) ولداً (فالابن) النازل به (من لحقه
الولد) اما بقائفاً بان أمكن كونه منهما أو بغيره

بأن انحصر المكان في واحد منهما أو ليكن قائف أو لحقه سببا أو نفاذ عنها أو أشكل عليه الأمر وانتسب
لاحدهما بعد بلوغه أو بعد افاقة من يخرجون فالرضيع من ذلك (٤٣٦) اللبن والرضاع لمن لحقه الولد لأن اللبن

الولد أو فروعه بعد موته إليه بعد كماله لفقد القاذف أو غير انتهت (قوله فان مات)
أي الولد الذي نزل اللبن بسببه عن (قوله فيما ذكر) أي فيما إذا انتسب بعضهم لهذا
وبعضهم لذلك (قوله لكن يحرم عليه) أي فيما إذا لم ينتسب فإذا انتسب لاحدهما
كان قال هذا أي من الرضاع حرم عليه نكاح بنته فقط وحلت له بنت الآخر
(قوله بخلاف الولد) أي الذي نزل اللبن بسببه وقوله ومن يقوم مقامه وهو ولده فانهم
يجبرون على الانتساب والفرق أن النسب يتعلق به حقوق له وعليه كالميراث
والنفقة والعق بالملك وسقوط القود ورد الشهادة فلا بد من رفع الاشكال والمتعلق
بالرضاع حرمة النكاح وجواز الظن والخلوة وعدم نقض الطهارة والامه الشبهة
سهل فلم يحرم عليه الرضيع من (قوله وان دخل الخ) للرد على الضعيف وقوله ويقال
الخ أي من طرف الضعيف المردود عليه وقوله أربعين يوما أي بعد مضي أربعين يوما
من العلوق يحدث اللبن للجل يعني فلا يلتفت إليه ولا ينسب اللبن لصاحبه بل
للاول وكلام الماوردي يقتضي أن الأربعين قبل الولادة كما قاله في ل و ابر ماوى
وهو الظاهر (فصل في طرو الرضاع على النكاح) *

أي في حكمه الذي يترتب عليه وهو انقاسخ النكاح نارة والتحريم المزدتارة
أخرى اه (قوله مع الغرم بسبب قطعه النكاح) والغرم شامل لغرم الزوج والمرضة
والمرتضة (قوله بلبنه) أي الاب فلو كان بلبن غيره فلا انقاسخ وقوله من نسب
الخ راجع للجميع ما عدا الزوجة (قوله بلبنه) فان ارتضعت بلبن غيره كانت
ربية فلا تحرم الا اذا كانت الزوجة موطوءة له ل فقوله بلبنه أي أولبن غيره
وكانت موطوءة وفي من ل فان لم يكن لبنة وليست موطوءة له حرمت
المرتضة فقط كما يعلم مما يأتي اه وفي ع ش قوله بلبنه أي الزوج وانظر ما وجه
هذا التقيد فان كلامه في انقاسخ النكاح وهو ينسخ مطلقا بخلاف التحريم
فسيأتي وقد يقال قيد بذلك لقوله من تحرم عليه بنتها لان بنتها لا تحرم الا بحسب
ارتضعت بلبنه المستلزم مطه لها ولو بالامكان وأما اذا ارتضعت بلبن غيره فتكون
ربية ولا تحرم الا اذا كانت الزوجة موطوءة اه وفي قوله وقد يقال الخ نظر ظاهر
لانه ينسخ نكاح الصغيرة وان ارتضعت بلبن غيره والحال أنه وطئ الكبيرة وكون
الصغيرة ربية لا يمنع فسخ النكاح فالظاهر أن قوله بلبنه ليس بقيد لان نكاح
الصغيرة ينسخ وان لم يطأ الكبيرة لاجتماعها مع الام نعم وطئ الكبيرة قيد لتحريم
بنتها عليه وهو الذي مثل له ويدل على هذا قول الشارح أو بنت موطوءة وكان الاولى
أن يحرمها مع الامه فيقول وزوجة أخرى وامته الموطوءة (قوله كما صارت) أي

تابع للولد فان مات قبل
الانتساب وله ولد قام مقامه
أو أولاد وانتسب بعضهم لهذا
وبعضهم لذلك دام الاشكال
فان ماتوا قبل الانتساب
أو بعده فيما ذكر أو لم يكن له
ولد انتسب الرضيع وحيث
أمر بالانتساب لا يحرم عليه
لكن يحرم عليه نكاح بنت
أحدهما ونحوها بخلاف
الولد من يقوم مقامه فانهم
يجبرون على الانتساب
(ولا تنفع نسبة اللبن عن
صاحبه) وان طالت المدة
أو انقطع اللبن وعاد لعدم
الدالة ولانه لم يحدث ما يحال
عليه (الابولادة من آخر ولبن
بعده اه) أي لا آخر فعلم
انه قبلا للاول وان دخل
وقت ظهور لبن حمل الآخر
لان اللبن غذاء للولد لا للجل
فيتبع المنفصل سواء أ زاد
اللبن على ما كان أم لا ويقال
ان أقل مدة يحدث فيها اللبن
للجل أربعون يوما تعبيرى
بما ذكره اعلم مما ذكره
(فصل في طرو الرضاع
على النكاح مع الغرم بسبب
قطعه النكاح لو كان (قوته
صغيرة فارتضعتها من تحرم

لأنها

عليه بنتها) كاخته وأمه وزوجة أبيه بلبنه من نسب أو رضاع وزوجة أخرى له بلبنه أو أمه
موطوءة له ولو بلبن غيره (انسخ نكاحه) منها الصيرورة كما صارت في هذه الامثلة

بنت أخته أو أخته أو بنته طوء به ومن زوجته الأخرى لأنها صارت أم زوجته وتبدي بما ذكر أقدم من قوله فأرضعتها أمه أو أخته أو زوجته (٤٣٧) أخرى (ولها) أي للصغيرة عليه (نصف مهرها) المسمى أن كان معها

والأنه ف مهر مثلها لانه فراق قبل الطوء (وله على المرضعة) بقيد زدة بقولي (أن لم يأذن) في أرضاعها (نصف مهر مثل) وإن اتلفت عليه كل البضع اعتبارا لما يجب له بما يجب عليه (فإن ارتضعت من ثامنة أو) مستقبلة (سأكنة فلا غرم) لها لأن الانقضاء حصل بسببها وذلك يسقط المهر قبل الدخول ولأنه على من ارتضعت هي منها لأنها لم تصنع شيئا وتغرم له المرضعة مهر مثل زوجته الأخرى أو نصفه وقولي أو سأكنة من زيادتي وصرح به النووي ولا ينافي قوله أن التمكن من الرضاع كالارضاع لأن المراد أنه كهو في التحريم (أو) أرضعتها (أم كبيرة تحت) أيضا (انفسخت) أي نكاحهما لأنها صارتا اختين ولا سبيل إلى الجمع بينهما ولا أولوية لأحدهما على الأخرى (وله نكاح إيتما) شاء لأن المحرم عليه جهدهما (أو) أرضعتها (بنتها) أي الكبيرة (حرم) الكبيرة أبدا لأنها صارت أم زوجته (والصغيرة ربيته)

لأنها صارت كافا لتعليل وما مصدرية أو لصيرورتها الخ فهو علة للامتناع (قوله بنت أخته) أي في الأولى وقوله أو أخته أي في الثانية والثالثة وقوله أو بنت موطوءة أي في الرابعة والخامسة لأن من لازم كون الزوجة ترضع بلبنه أن تكون موطوءة به ولو بالامكان حل (قوله ومن زوجته الأخرى) عطف على قوله منها (قوله لانه فراق) أي لا يستقيم (قوله وله) أي أن كان حرا أو الأجنبي وإن كان القوات انما هو على الزوج وقوله على المرضعة طاهره وإن لم يرضع لاعتبارها عند خوف تلف الصغيرة زى وظاهره أيضا يشمل زوجته الكبيرة فيلزمها نصف مهر مثل الصغيرة ولا يقال يلزمها الزوج أيضا مهر مثلها لأنها قوت بضعها عليه وعبارته شرح م ر أما لو كانت الكبيرة الموطوءة هي المفسدة لنكاحها بأرضاعها الصغيرة لم يرجع عليها بمهرها لئلا يخلو نكاحها مع الوطء عن مهر وهو من خصائصه صلى الله عليه وسلم وقوله على المرضعة أي في غير الخامسة لأن السبيل لا يجب له على أمه شيء انتهى ع ش (قوله أن لم يأذن) فلما اختلفا فيه صدق لأن الأصل عدم الإذن ع ش (قوله بما يجب عليه) أي في الجملة لأن الواجب عليه نصف المسمى فلا يراد أن نصف مهر المثل قد يزيد على نصف المسمى ويفارق ما سمي في الشهادات أن شهود الطلاق قبل الطوء إذا رجعوا بعد حكم الحاكم بالفراق عزموا كل المهر بأن النكاح باق بزعمهم وقد أحالوا بين الزوج والبضع فكان عليهم قيمته كالغائب وأما الرضاع فوجب للفرقة ولا بد وهي قبل الطوء لا توجب إلا النصف كالطلاق حل وزى وسم (قوله فإن ارتضعت) مفهوم قوله فأرضعتها الخ تنبيه العبرة في الغرم بالرضعة الخامسة فلو دبت الصغيرة في غير الخامسة فلا غرم عليها أو تعددت المرضعات فلا شيء على غير الأخيرة إذا حصلت المحرمة بمجرعهن اه ق ل على الجلال (قوله وتغرم له المرضعة الخ) أي أن كانت مدخولا بها أو نصفه أن لم تكن مدخولا بها لأن ضمان الاتلاف لا يتوقف على التمييز لانه من باب خطاب الوضع م ر (قوله ولا ينافي) أي لا ينافي عدم وجوب شيء على من ارتضعت هي منها اه (قوله في التحريم) أي لا الغرم وإنما عذ سكوت المحرم على الخلق كفعله لأن الشعر في يده أمانة يلزمه دفع متلفاتها ولا كذلك هنا زى و س ل (قوله أو أم كبيرة) معطوف على من في قوله فأرضعتها من تحرم الخ بأن كان تحتها زوجة صغيرة وكبيرة ولها أم فأرضعت الصغيرة (قوله أم زوجته) أي بواسطة لأنها جدها ع ش (قوله صارت بنت زوجته) أي بواسطة لأنها بنت بنتها (قوله والغرم) أي قبل الدخول بدليل قوله لأن وطء الكبيرة وقوله للصغيرة اللام فيه التعدية بالنظر لكون فاعل المصدر هو الزوج والتعليل أن كان فاعله

فصرم أبدا أن وطء الكبيرة ١١٠ يجب أن صارت بنت زوجته الموطوءة والأفلا تحرم (والغرم) للصغيرة والكبيرة في المسئلتين (مأمر) فعليه لكل منهما نصف المسمى أو نصف مهر مثل وله على المرضعة أن لم يأذن نصف مهر مثلها

(لأن وطء الكبيرة قاله لأجلها) على المراجعة (مهره) كما وجب عليه بلية أمه أو أخته أو غيرها (كذلك) وتكون والغرم إلى آخره من زيادتي في المسئلة الثانية (أو) أَرْضَعْتَهَا (الكبيرة حرمت أبدا) لئلا (وكذا الصغيرة أن ارتضعت بلبنه) لأنها صارت بنته (والأ) أي وإن ارتضعت بلبن غيره (قريبة) له (٤٣٨) فإن وطء الكبيرة حرمت عليه ثلاث

أبد أو الأفلأ (وينفسخ) وإن لم
تجزم لاجتماعها مع الأم
(كما لو أرضعت) أي الكبيرة
(ثلاث صغائر تحتها) فتجزم
الكبيرة أبدا وكذا الصغائر إن
ارتضعن بلبنه والأقربيات
وينفسخ وإن لم يجزمن
سواء أرضعتن معا بإيجارهن
الرضعة الخامسة أو بالقيام
تدبيرها ثنتين وإيجار الثالثة
من لبنها لصيرورتهن أخوات
ولاجتماعهن مع الأم أم مرتبا
فتفسخ الأولى برضاها
لاجتماعها مع الأم في النكاح
والثانية والثالثة برضاها
الثالثة لاجتماع كل منهما
مع اختها في النكاح وبه علم
أنه لو أرضعت ثنتين معا ثم
الثالثة لم ينفسخ نكاح الثالثة
إن لم تجزمن وحيث انفسخ
نكاحهن فله تجديد نكاح من
شاء منهن من غير جمع
(ولو أرضعت أجنبية زوجها)
معا أم مرتبا ولو بعد طلاقهما
الرجعي (انقضتا) وعلم
بما مر أنها تحرم عليه أبداء
دونهما (ولو نكحت مطلقته
صغيرا أو أرضعته بلبنه حرمت

الرضعة فلا بد من هذا لنسب تقريره بقوله فعليه وله فهي مستعملة في المعنيين
ثم كونه يحرم للكبيرة وتجرم المراجعة له من أجلها لم يتقدم فكيف يرفع هذا على قوله
بما مر الذي مر أن ما هو غرمه للصغيرة والغرم لأجلها السكن لما كانت مثلها في الحكم
جمعها معها وقوله لأن وطء الخ استثناء منقطع أذ لم يتقدم وجوب المهر بكما له وقول
الشارح كما وجب الخ كل به المتن لأنه تكلم على ما له ولم يذ كر ما عليه لكنه معلوم من
خارج قوله لكل منهما أي الصغيرة والكبيرة (قوله لبنتها) أي في المسئلة الأولى
وهي قوله أو أرضعتها أم صغيرة تحتها وقوله أو أمها أي في المسئلة الثانية وهي قوله
أو أرضعتها بنتها ع ش (قوله أو أرضعتها الكبيرة) إن قلت هذا مكرر مع قوله
في شرح قوله من تحرم عليه بنتها وزوجة أخرى له بلبنه وقد يقال ذلك باعتبار
انفساخ النكاح وهذا باعتبار الحرمة المؤبدة في الكبيرة وكذا الصغيرة أن ارتضعت
بلبنه لأنه لا يلزم من الانفساخ الحرمة المؤبدة ففي هذا فائدة جديدة فاندفع التكرار
شبهنا (قوله وينفسخ) فيه أن هذا مكرر مع ما سبق إلا أن يقال ذكر هذا توطئة لقوله
كما لو أرضعت الخ ع ن (قوله وإن لم تجزمن) أي على التأييد ع ش (قوله كما لو أرضعت
الخ) تنظير في الأحكام الأربعة كما أشار إليه الشارح اه (قوله وإن لم تجزمن)
بأن لم يدخل بالأم ع ش (قوله لاجتماع كل منهما الخ) والغرض أنه لم يبطأ الكبيرة
(قوله وبه علم) أي بأنه قابل السابق من كونهن أخوات واجتماعهن مع الأم واجتماع
بعضهن مع بعض (قوله لم ينفسخ نكاح الثالثة) أي أنه لم يجز اجتماع أمها
أو اختها لاندفاع نكاحهن قبل رضاعها وبه بوجه عدم حرمة الثانية برضاها قبل
الثالثة (قوله إن لم تجزمن) بأن كانت الأم موطوءة أو كان بلبنه حل وهذا تصوير
للشيء وهو الحرمة والأولى أن يقول بأن لم توطأ المراجعة ولم يكن بلبنه وعبارة ع ن
والأب أن حرمت بأن وطئ الكبيرة أو كان بلبنه انفسخ (قوله فله تجديد الخ) أي
أن كان الارتضاع من غير بلبنه ولم يبطأ الكبيرة (قوله ولو بعد طلاقهما الرجعي)
وينصو بذلك باستدخال المني زى ورد بأن شرط استدخال المني كون المستدخلة
متباعدة للوطء قابلية وهذه ليست كذلك كأنقله ع ش على م ر عن زى في باب
العدد وذكر هناك أن مقتضى كلام الشارح يعني م ر عدم الاشتراط وهو المعتمد
(قوله انقضتا) أي لأنها أختان وقوله مما رأى من قوله لأنها صارت أم زوجته
(قوله وزوجة أبيه) وهو المطلق (فصل في الإقرار بالرضاع الخ) *

عليهما أبداء لأنها صارت زوجة ابن المطلق وأم الصغيرة وزوجة أبيه (فصل في الإقرار (قوله
بالرضاع والاختلاف فيه)

وما يذكر معهما (أقر رجل أو امرأة بأن ينه ما رضاءا محرما) كقوله هندية بنتي أو اختي برضاع أو عكسه بقيد زنده بقوله
(وأمكن) ذلك بأن لم يكذب به حس (حرم تناكهما) (٤٣٩) مؤاخذه لكل منهما بأقراره بخلاف ما إذا لم يمكن ذلك

كان قال فلانة بنتي وهي أسن
منه (أو) أقرب لـ (أو) روجان
فرقا) أي فرق بينهما عـ لا
يقولهما (ولها مهر مثل ان وطئها
معدومة) كأن كانت جاهلة
بالحال أو مكروهة والا فلا يجب
شيء وقولي معدومة من زيادة في
(أو أدعاه) أي الرضاع المحرم
(فأنكرت انفسخ) النكاح
مؤاخذه بقوله (ولها) عليه
(المهر) المسمى ان كان صحيحا
والأفهر مثل (ان وطئ
والا فصفه) ولا يقبل قوله
عليها وله تحليفها قبل الوطء
وكذا بعده ان كان المسمى
أكثر من مهر المثل فان نكحت
حلف هو ولز به مهر المثل بعد
الوطء ولا شيء قبله وتعبير
بالمهر أعم من تعبيره بالمسمى
(أو عكسه) بأن أدعت
الرضاع فأنكره حلف فيصدق
(ان تزوجت) منه (برضاها به)
بأن عينته في اذنها (أو مكنته)
من نفسها لتضمن ذلك الاقرار
بجعلها (والا) بأن زوجها
مجبور أو أذنت ولم تعين أحدا
أو لم تمكنه من نفسها فيهما
(حلفت) فتصدق لاحتمال
مادعيه ولم يسبق ما ينافيه
فأنشبه ما لو ذكرته قبل النكاح

(قوله وما يذكر معهما) أي من قوله ويثبت هو والا قرابته الخ (قوله بأن لم يكذب به
حس) أي ولا شرع وصورة الحسب بأن منع من الاجتماع بهما أو بمن تحرم عليه
بسبب ارضاعهما مانع حسي وصورة المانع الشرعي بأن أمكن الاجتماع لكن كان
المقر في سن لا يمكن فيه الا رضاع المحرم اه ع ش وتصور الشرعي بما ذكر فيه نظر
بل الظاهر أنه من الحسب أيضا ولذا قال ح ل انظر ما صورة الشرعي ولعل الحكمة
في اقتصار الشارح على الحسب عدم تصور الشرعي فقط (قوله حرم تناكهما)
ظاهر أو باطنان صدق المقر والافظاء مطلق ولو رجع المقر لم يقبل رجوعه وشمل
كلامه ما لو لم يذكر الشروط كالشاهد بالا قرابته لان المقر يحنط لنفسه فلا يقر
الا عن تحقيق سواء الفقيه وغيره في أوجه الرجعي ويتبع عدم ثبوت الحرمة على
غير المقر من نحو أصوله وفروعه ما لم يصدق اه أخذ بما مر أول محرمات النكاح في من
استلحق زوجة ابنه شرح م ر (قوله وهي أسن منه) هذا لا يمكن حسا ولا شرعا
ولا يتصور انفراد الشرعي عن الحسب هنا كما قاله قل على المحلى (قوله روجان) أي
صورة لانه بعد الاقرار لا زوجية (قوله أكثر من مهر المثل) لو لم يكن أكثر لكنه من غير
جنس مهر المثل فانظر اه سم وينبغي أن يكون مثله أيضا وان مثل الجنس الصفة
(قوله حلف) وتستمر الزوجية ظاهرا بعد حلف الزوج على نفي الرضاع وعليها مانع
نفسها منه ما أمكن ان كانت صادقة وتستحق عليه النفقة مع اقرارها بفساد
النكاح كما قاله ابن أبي الدم لانها محبوسة عنده وهو مستمتع بها والنفقة توجب
في مقابلة ذلك ويؤخذ منه صحة ما أنق به الوالد في من طلب زوجته لحل طاعته
فامتنعت من النقلة معه ثم أنه استمر يستمتع بها في المحل الذي امتنعت فيه من
استحقاق نفقتها كما سيأتي شرح م ر ع ش (قوله ان تزوجت برضاها به أو مكنته)
من المعلوم أن القيد اذا كان مرددين شيئين أو أشياء يستكون مفهومه نفي كل من
الشيئين أو الأشياء ففهوم ما هنا أن تزوج بغير الرضاع ولا تمكنه من الوطء وهو
ما ذكره الشارح بقوله بأن زوجها اجبر الخ وانما جعله صورتين بالنظر لتفسير الرضاع
في المنطوق بقوله بأن عينته في اذنها ومفهوم هذا صادق بما إذا لم تأذن أو أذنت
ولم تعينه بخصوصه اه (قوله أو مكنته من نفسها) أي بعد بلوغها ولو سفيهة
والاقرب أن تمكنها في نحو ظلة مانعة من العلم به كلات يمكن شرح م ر (قوله
ما لو ذكرته) أي الرضاع (قوله في الصور) أي صور العكس وهي أربعة اثنان
قبل الاثنان بعدها وفيه أن النكاح باق في صورة حلفه فكيف ينعم لها مهر المثل
وأجيب بأنه يصور بما إذا رد اليمين عليها فحلفت فانه ينفسخ النكاح ولها مهر المثل

وقولي به أو مكنته مع تحليفها من زيادة في (ولها) في الصور (أو روجان) بشرطه السابق

شيئا وقد يقال لا مانع من أن يقال يجب على الزوج زوجته الباقية على الزوجية
 مهر مثلها وفيه أنه ساقية التعبير بمهر المثل لأن الباقية على النكاح لها المسمى
 لا مهر المثل فتدبر (قوله من أنه يطؤها معذورة) أي لم تكن عالة محتارة حينئذ
 بأن كانت جاهلة بأن ينهار رضاها محرما ومكرهة وجهها بما ذكرنا في الصورتين
 اللتين قبل الألا نرضاها به وتمكينها أيام يمكن مع الجهل بأن ينهار رضاها بأن يعلم
 الرضا بعد ذلك خلافا لما قال الشرط المذكور لا يتأتى فيها وكان لها مهر المثل
 لا المسمى لا قرارها حتى استحقاقها له كما في شرح م ر (قوله نعم ان أخذت المسمى الخ)
 استدراك على قوله ولها مهر مثل وعلى قوله والأفلاشي لها وقوله والورع الخ كلام
 مستأنف فليس معطوفا على الاستدراك وهو راجع لما قبل الأوامر بعدها لكن
 تعليل الشارح بقوله لتعلل لغيره لا يظهر إلا فيما بعد الألا تنفسا لنكاح فيه بمقتضى
 دعواها مع حلفها قد حلت لغيره لكن لا يقينا لاحتمال كذبها بالنكاح باق فحينئذ
 الاحتياط أن يطلقها لتعلل لغيره وأما فيما قبل الألا فيحتاج لتعليل آخر بأن يقال الورع
 أن يطلقها لاحتمال صدقها في نفس الأمر وقد حكم ببقاء النكاح فيلزم على هذا
 الاحتمال امساك المحرمة عليه فالاحتياط له أن يطلقها اه (قوله وحاش
 مدعيه) أي ان كان حلفه لأجل انفساخ النكاح فانفساخه لا يتوقف على
 ذلك بل ينفسخ بمجرد اعترافه بذلك ح ل (قوله سواء فيهما) أي في التقي
 والاثبات فالرجل يحلف قارة على تقي العلم وقارة على البت والمرأة كذلك فالصور
 أربعة وصورة حلفه على البت ذكرها الشارح بقوله فان تكلمت حلف وصورة حلفه
 على التقي ذكرها المتن بقوله أو عكسه حلف الخ وصورة حلفها على البت ذكرها
 المتن بقوله والأحلف على التقي ذكرها الشارح بقوله وله تحليفها قبل وطء وكذا
 بعده فلا وجه لتوقف ح ل في تصوير حلف الرجل على البت بقوله وانظر ما صورة
 حلف الرجل فانه اذا ادعى الرضا انفساخ النكاح مؤاخذه له باقراره ولا يحلف
 فان كان يدعي حسيبة على غائب ان بينه وبين زوجته فلانة رضاها محرما فالشاهد
 حسيبة لا يمين عليه الأولى أن يقول فالمدعي حسيبة الخ اه وربما يصور ذلك بما أقر
 الرجل بالرضا وانكرت وكان قد دخل بها فيختلفان في قدر مهر المثل فيحلف على
 البت اه وبعبارة م ر وحلف مدعيه على بت وقول الشارح رجلا كان أو امرأة
 مصور في الرجل بما لو ادعى على غائب رضاها محرما بينه وبين زوجته فلانة وأقام
 بينة وحلف معها يمين الاستظهار فتكون على البت فقوله ولو نكل المنكر أو المدعي
 الخ مصور بما لو ادعت مزوجة بالأخبار لم يبق منها مناف رضاها محرما فهي مدعية

من أنه يطؤها معذورة والأفلا
 شي عملها عيلا به ولها فيما تستحقه
 نعم ان أخذت المسمى فليس
 له طلب رده لزوجته انه لها والورع
 له فيما اذا ادعت الرضا ان
 يطلقها طلقه لتعلل لغيره ان
 كانت كاذبة وقولي بشرطه
 السابق أولى من قوله ان وطء
 وحلف منكر رضا على تقي
 عليه) لأنه يثنى فعل غيره
 ولا نظر إلى فعله في الارتضاع
 لأنه كان صغيرا (و) حلف
 (مدعيه على بت) لأنه يشبهه
 سواء فيهما الرجل والمرأة
 ولو نكل أحدهما عن البين
 وردت على الآخر حلف
 على البت

(ويثبت هو) أي الرضاع (والاقرار به بما يأتي في الشهادات) من أن الرضاع يثبت برجلين أو امرأتين وبأربع
فسنة لا اختصاص للنساء بالاطلاع عليه غالباً كالولادة وإن اقراده لا يثبت إلا برجلين لأنه ما يطلع عليه الرجال غالباً
(وتقبل شهادة مرضعة لم تطلب أجرة) للرضاع (وأب ذكراً قبلها) كانت ألسنتها أرضعتهم لأنها غير متهمة في ذلك بخلاف
نظيره في الولادة إذ يتعلق بها النفقة (٤٤١) والميراث وسقوط القود ولأن الشهادة هنا في الحقيقة شهادة على

فعل الغير وهو الرضيع أما إذا
طلبت الأجرة فلا تقبل لاثباتها
بذلك ولا يكفي في الشهادة
أن يقال بينهما رضاع محرم
لاختلاف المذاهب في شروط
التعريم كما علم ذلك من قول
(وشروط الشهادة ذكر وقت)
للرضاع احترازاً عما بعد
الحولان في الرضيع وعما قبل
دفع سنين في المرضعة وعما
بعد الموت فيهما (وحدد)
للرضعات احترازاً عما دون
نحو (وتفرقة) لها احترازاً عن
الطلاق باعتبار مصانته
أو تحوله من أحد تديها إلى
الأخر وهذا من زيادة في وجه جرم
في أصل الروضة تبعاً للجهور
وأن بحث فيه الرافعي (ووصول
ابن جوفه) احترازاً عما لم يصح
(ويعرف) وصوله (ينظر حاب)
يفتح اللام (وايجار وازداد)
أو قرأتين كامتصاص ثدي
وحركة حلقه بعد علمه أنها
ذات لبن (أما قبل علمه بذلك
فلا يحل له أن يشهد لأن الأصل
عدم اللبن ولا يكفي في أداء

ويقبل قولها فإن كانت وودت اليمين على الزوج خلف على البتة ولا يصح إرضاء قولهم
بما ذكره على نفي العلم إذ جعله في اليمين الأصلية اهـ وقول مـ وخلف معهما يمين
للاستظهار فيه نظراً لأن للذمى بحسبة لا يمين عليه وقوله أيضاً مستور في الرجل الخ
اتصا صوره بما ذكرناه متى ادعى الزوج الرضاع اتفق لمسكاح حينئذ ولا يحتاج
ليمين (قوله من أن الرضاع يثبت برجلين) أي وإن تعدد النظر لثبوتها بالغير الشهادة
وإن تكررت منها لأنه صغيرة لا يضاد ما فيها حيث غلبت طاعته على معاصيه اهـ شرح
مـ ولا يشترط لقبول شهادتهما فقد النساء كما لا يشترط لقبول الرجل والمرأتين
فيمتا يقبلون فيه فقد الثاني من الرجلين ع شـ عليه (قوله وتقبل شهادة مرضعة)
أي مع ثلاثة غيرها أو رجل وامرأة (قوله لم تطلب أجرة) أي لم تصرح بطلب أجرة حال
الشهادة حال فلا يضر المطلب بعدها ولا قبلها في كل على الجلال والنبر ما وى
وقد يقال إذا طلبتها قبلها لم تأخذها لانكارهم الرضاها فهي متهمة بآثباتها
بشهادتها فن شـ قال ع شـ على مـ (قوله لم تطلب أجرة) أي لم يسبق منها طلب أصلاً
أو سبق طلبها وأخذتها ولو تباعدت المعطى اهـ فيعلم منه أنها لم تأخذها لا قبل
شهادتها اهـ (قوله بخلاف نظيره في الولادة) أي فيما لو ادعت أنها ولدت وشهدت
بذلك مع ثلاثة غيرها ع شـ أي فلا تقبل شهادتها (قوله إذ يتعلق بها النفقة) أي
وجوب نفقتها على المولود والميراث منه وسقوط القود عنها بقتله فهي متهمة ع شـ
(قوله وإيجار) أي وقد علم أنه حلب من ثديها حال (قوله وازداد) أي وصوله
للمعدة (قوله أو قرأتين) معطوف على نظر (قوله بعد علمه) انظر بماذا يتعلق
هذا الظرف وظاهره أنه لا بد أن يعلم ذلك حال الامتناع والظاهر لاكتفاء علمه
بأنها ذات لبن وقت الامتناع ولو بعد الامتناع وقبل الشهادة حرر حال
والظاهر أنه راجع لقوله كامتصاص وما بعده دليل آخر عبارة حال وعبارة مـ ر
والأوفق بكلام الشارح في قوله أما قبل علمه الخ أن يكون طرفاً المحذوف أي ويشهد
بعد علمه الخ وهو الظاهر شيننا (قوله الا عن تحقيق) أي وإن كان عامياً حال
* (كتاب النفقات) *

وما يذكر معها أي من مسقطات المؤن ومن فصل الاعسار والأصل فيها الكتاب

الشهادة ذكر القرائن بل يعتمدها ١١١ ويجزم بالشهادة والاقرار بالرضاع لا يشترط فيه
ذكر الشروط المذكورة لأن القرائن بما فلا يقر الا عن تحقيق * (كتاب النفقات) وما يذكر معها وهي جمع
نفقة من الاتفاق وهو الأخراج وجه لا اختلاف أنواعها من نفقة زوجة وقريب ومملوك

والسنة والاجماع وبدا المصنف بنفقة الزوجة لانها اقوى لكونها معارضة
 في مقابلة التمكين من التمتع ولا تسقط بمضي الزمان ذى وانما اخرجت الى هنا لانها
 تجيب في التكاح وبعده اه جبر (قوله يجب) أى وجوبا موسعا فلا يجديس
 ولا يلزم لكن لو طالبته وجب عليه الدفع فان تركه مع القدرة عليه اثم ح ل
 (قوله بفجر كل يوم) أى مع ليلته المتأخرة م ر حتى لو نشرت اثناء تلك الليلة
 سقطت نفقة ذلك اليوم وانما قيد به لاجل وجوب النفقة الكاملة والافسيان
 انها لو مكنته اثناء يوم وجبت من حيثها بالقسط شيئا عزيزا وتوسط على الليل
 ايضا فلو حصل التمكين عند الغروب وجب لها قسط ما تبقى الى الفجر كما قاله س ل
 (قوله على معسريه) أى ان كانت مكنته حيثما اما المسكنة بعده فيعتبر حاله عقب
 التمكين ذى وشرح م ر (قوله أى في فجره) بمعنى انه ينظر فيما عنده من المال
 ويوزع على مؤنة يومه في كل يوم من بقية عمره الغالب فان لم يفضل عنه شيء او فضل
 دون مد ونصف فعسرا ومد ونصف ولم يبلغ مدين فتوسط او باقهما فأكثر فوسر
 ويعتبر الفاضل من كسبه كل يوم عن مؤنة يومه فيه كذلك برماوى وقوله فان لم يفضل
 عنه شيء الخ فيه نظير بل المعسر هنا من لا مال له او له مال ولا يكفيه لوزع على بقية
 عمره الغالب كما يفهم من قول المتن ما يخرج من المسكنة لان مراده المسكنة التي
 في الزكاة ويدل عليه قول الاصل ومسكين الزكاة معرصوصا على كون عبارته
 متقوية لانه اذا فضل دون مد ونصف زيادة على ما يكفيه العر الغالب لا يقال له مسكين
 الزكاة كما يؤخذ ذلك من شرح م ر ويخرج كلامه في المكتسب غير ظاهر ايضا
 وقوله عمره الغالب أى ان لم يستوفه والافسنة ح ل ولو ادعت يسار زوجها
 فانه كمر صدق بينه ان لم يعد له مال والا فلا فان ادعى تلفه ففيه تفصيل الوديعة سم
 (قوله ولو مكتسبا) غاية في التقى وخاصل ما ذكره من الواجبات طعا عشرة أنواع
 الاول المذ أو غيره بحسب الاعسار أو غيره الثاني الا دم الثالث اللحم الرابع
 الكسوة الخامس ما تجلس عليه السادس ما تنام عليه وتنطلى به السابع آلة
 الاكل والشرب والطبخ الثامن آلة التنظيف التاسع المسكن العاشر الاخداع وقد
 ذكرها على هذا الترتيب (قوله أو رديعة) أى رديعة النسب ع ش (قوله
 وتفسيرى لامعسرى الخ) فيه ان هذا واضح لو عبر الاصل بقوله والمعسر مسكين
 الزكاة المقيد ذلك انحصار المعسر في مسكين الزكاة وعبارة الاصل ومسكين الزكاة
 معسر وليس فيها تفسير المعسر بأنه مسكين الزكاة بل الاختيار عن مسكين الزكاة
 بأنه فرد من افراد المعسر ولا شبهة في صحة ذلك وهذا علم ما في اعتراض الزركشى

(يجب بفجر كل يوم على معسر
 فيه) أى في فجره (وهو من
 لا يملك ما يخرج من المسكنة)
 ولو مكتسبا (و) على (من به
 رق) ولو مكتسبا ومبعضا ولو
 موسرين (زوجته) ولو رديعة
 أو أمة أو مريضة أو رديعة
 (مد طعام) وتفسيرى لامعسر
 بما ذكرنا من تفسيره له
 مسكين الزكاة لان راجحه
 المكتسب كسبا يكفيه

على الأصل بأن صواب عبارته العكس أي والعسر مسكين الزكاة كما يرشد إليه مقام التعريف أي فالأولية مبنية على أن عبارة الأصل مقابلة تدبرج ل (قوله والمراد ادخاله) أي في العسر لانه عند الفجر ليس عنده ما يخرج منه عن المسكنة وظاهره وإن كان يكسب مالا واسما عملا يعرف الناس فإن أصحاب الأكتاب الواسعة يعدون معسرين لعدم مال بأيديهم ح ل ومثله شرح الروض فإني البرماوى غير ظاهر (قوله وتقص حال الثاني) وإنما جعل موسرا في الكفارة بالنسبة لوجوب الاطعام عليه لأن ميناها على التخليط ولأن النظر للاعسار فيها يسقطها من أصلها ولا كذلك هنا وفي نفقة القريب احتياط الشدة لصوقه به وصلة للرحم اه زى واعتراض قوله بسقطها من أصلها بانها تستقر في ذمته قال المصنف سابقا فاذا قدر على خصلة فعلها وأجيب بأن كلامه مصور في كفارة اليمين لانه اذا عجز فيها عن الاعناق والاطعام والكسوة سقط عنه التكفير بالمال وانتقل للصوم (قوله من يرجع بتكليفه) أي كل يوم بأن كان بحيث لو وزعنا ماله على العمر الغالب ان لم يستوفه والافسنة كفاه ولا يقدر بعد ذلك على مدين ح ل (قوله من لا يرجع الخ) بأن يكون الفاضل من ما بعد التوزيع على العمر الغالب أو سنة مدين ح ل (قوله واحتجوا) أي الأصحاب ووجه التبري أن هذا ليس صريحا في التفاوت في نفقة الزوجة ح ل (قوله واعتبروا النفقة بالكفارة) أي من حيث أن الواجب على الموسر مدان وعلى المعسر مذر والمراد بقوله اعتبروا أي فاسوا وتبرأ منه لأن القياس لا يفيد الا صورتين وأما المتوسط فلا يفيد القياس (قوله ما بينهما) وهو نصف ما على كل منهما (قوله وإنما لم تعتبر كفاية المرأة الخ) نعم ظاهر خبره عند خذى ما يكفيل وولدك بالمعروف أنها مقدرة بالكفاية واختاره جمع من جهة الدليل وبسطوا القول فيه وقد عجبوا عن الخبر بأنه لم يقدر ما فيه بالكفاية فقط بل بما يحسب المعروف وحينئذ فما ذكره هو المعروف المستقر في العقول كما هو ظاهر ولو فتح باب الكفاية للنساء من غير تقدير لوقع النزاع لا إلى غاية تعين ذلك التقدير باللائق بالمعروف والشاهد له تصرف الشارع كما قررنا فاضع ما قالوه واندفع قول الأذوى لا أعرف لاما نارضى الله عنه سلفا في التقدير بالامداد ولولا الادب لقلت الصواب أنها بالمعروف أي الكفاية تأسيسا واتباعا اه حجر زى وقوله لوقع النزاع قد يقال لو نظر لهذا النظر اليه في جانب القريب والنظر اليه ثم لا هنا لا يظهر له معنى معتبر إلا أن يقال نفقة الزوجة معارضة والمعارضة يحترز فيها عن النزاع بقدر الامكان بخلاف غيرها اه سم (قوله كنفقة القريب) راجع لاهننى وقوله لانها علة لاهننى

والمراد ادخاله وقولى ومن به روى من زادنى وإنما الحق بالمعسر الكتاب والمبعض الموسر ان لضعف ذلك الاول وتقص حال الثاني (و) على (متوسط) فيه (وهو من يرجع بتكليفه مدين معسرا مدين نصف و) على (موسر) فيه (وهو من لا يرجع) بذلك معسرا (مدان) واحتجوا بالأصل التفاوت بأنه لينفق ذو سعة من سعته واعتبروا النفقة بالكفارة بجماع أن كلامها مال يجب بالشرع ويستقر في الذمة وأكثر ما رجب في الكفارة لكل مسكين مدان وذلك في كفارة الأذى في الحج وأقل ما وجب فيها لكل مسكين مدين وذلك في كفارة اليمين والظهار وروى في رمضان فأوجبوا على الموسر الاكثر وعلى المعسر الاقل وعلى المتوسط ما بينهما كما تقرر وإنما لم تعتبر كفاية المرأة كنفقة القريب لانها تستحقها أيام مرضها وشعبها

انما وجب ذلك فجر اليوم الحاجة الى مجننه وطحنه وخبره (٤٤٤) (من غلب قوت الحمل) للزوجة من برأوشه

او تمراً واقط او غيرها لانه
من المعاشرة بالمعروف المأمور
بها وقياساً على الفطرة
والكفارة وتعبيري هنا ونما
يأتي بالحمل أعم من تعبيرة بالبلد
(فان اختلف) غلب قوت الحمل
أرقوته ولا غالب (فلا تبق به)
أي بالزوج يجب ولا عبرة
ما قنياه أقل منه تزهدا
أو بخلا (والمائة وأحمد
وسبعون درهما وثلاثة أسباع
درهم) كما قاله النووي خلافاً
لرافى في قوله انه مائة وثلاثة
وسبعون درهما وثلاث درهم
واختلافهما في ذلك في على
اختلافهما في مقدار رطل
بعداد وتقدم به في باب
زكاة البابت (وعليه دفع
حب) سليم ان كان واجبه
لانه أكل نفعاً كما في الكفارة
فلا يكفي غيره كدقيق وخبز
ومسوس لعدم صلاحيته
لكل ما يصلح له الحب فلا يطلب
غير الحب لم يلزم ولو بذل غيره
لم يلزمها قبوله (و) عليه (طحنه
ومجننه وخبره) وان اعتادتها
بنفسها الحاجة اليها وفارق
ذلك نظره في الكفارة بأن
الزوجة في حبسه وذكر
العجن من زيادتي (ولها

(قوله من غلب قوت الحمل) أي في كل يوم عيش وعسارة يحل أي ما يستعمله
أهل ذلك الحمل غالب الاوقات ومن لازم ذلك غالباً لياقته بالزوج ومن ثم لم يقيد
بممكنه لا يقا به كما فعل فيما بعده فلا بد ان يكون ذلك لا يقا به بتأمل وقوله
من غلب قوت الحمل أي وان لم يلق بها ولا القته اقله بالبدالة اه شرح م
(قوله فلا تبق به) أي بحسب يساره وضده روى (قوله تزهدا) أي متكلف الزهد
وظاهره ان الزاهد حقيقة يتعبر جاله لا ما يليق به تأمل شوبري (قوله كما في الكفارة)
دليل للمعلل مع علته (قوله وعليه طحنه الخ) حتى لو باعتها أو أكلته حبساً استحققت
مؤن ذلك أي أجرة الطحن وما بعده اذ يطوع الفجر يلزمه ذلك فلم تسقط بما فعلته شرح
م روى (قوله وان اعتادتها الخ) (فرع) وقع السؤال في الدرس هل يجب على
الرجل اعلام زوجته بأنها لا يجب عليها خدمته بما جرت به العادة من الطبخ
والكنس ونحوه بما يجرت به عادة من أم لا واجبنا عنه بأن الظاهر الاول لانها
اذا لم تعلم بعدم وجوب ذلك ظنت انه واجب عليها وانها لا تسحق نفقة ولا كسوة
ان لم تعلم فصارت كأنها مكرهة على الفعل ومع ذلك لو فعلته ولم يعلمها يحتمل انه
لا يجب لها أجرة على الفعل لانه قصيرها بعدم البحث والسؤال عن ذلك اه ع ش على
م ر (قوله وفارق الخ) غرضه الرد على الضعيف القائل بأن هذه لا تجب على الزوج
قياساً على الكفارة (قوله ولما اعتياض) أي بصيغة والكلام في الزم الذمة
واستقر فيها كالنفقة الماضية وقضية ان نفقة اليوم قبل انقضائه لا يجوز
الاعتياض عنه العدم استقرارها باحتمال سقوطها بالانشور وتوقيف في شرح
الروض والرايح عند شيخنا جواز الاعتياض عن ذلك من الزوج دون غيره
وقد لا يخالف ذلك كلام المصنف بأن يجعل كلام المصنف على النفقة الماضية وان
كان هو خلاف ظاهر السياق فيكون في النفقة الحاضرة تنصبل وما فيه تفصيل
لا يرد نقضاً لى قال العلامة الباقى والحاصل ان الاعتياض بالنظر للنفقة
الماضية يجوز من الزوج ومن غيره وبالنظر للمستقبل لا يجوز من الزوج ولا من غيره
واما بالنظر للحالة فيجوز بالنظر للزوج لا لغيره اه (قوله عن ذلك) أي المد والمدين
والمد والنصف قال روى فيهم اطلاقه الاعتياض عن المأذن وهي طحنه ومجننه
وخبره فان قلنا ما يستحقها عند بيع الطعام فلا اشكال في صحة الاعتياض والاثار
خلاف في الصحة هنا بناء على تفريق الصفة صكاً في المطلب (قوله مستقر
في الذمة) أي ولو ما لا قد دخلت نفقة اليوم الحاضر في ل وخرج بالاستقرار
المسلم فيه شرح المروض (قوله له بن) وهو الزوج خرجت الكفارة فلا يجوز فيها

الاعتياض

اعتياض عن ذلك بخود راهم وديانير وثياب لانه اعتياض عن طعام مستقر في الذمة له بن
كلاعتياض عن طعام مستقر تلف

الاعتياض لانها الغير معين شيئا (قوله أم من غيره) المعتمد انه لا يجوز الاعتياض
من غير الزوج عن نفقة اليوم بخلاف النفقة الماضية سم (قوله عن النفقة المستقبلية)
أي لا من الزوج ولا من غيره ع ش (قوله بأكلها عنده) أو ضيافته غيره لها أكرامها
فقط بخلاف ما لو قصد أكرامها فقط وأما لو قصد أكرامها معا أي أكرامها
لأجلها ولا لجله فالظاهر التقييد ح ل وع ش (قوله كالعادة) متعلق بأكلها
أي أكلها كالعادة بأن تناول كفايتها عادة فإن أكلت معه دون الكفاية طالبت به
بالتفاوت بين ما أكلته وكفايتها في أكلها المعتاد ويؤيده أن هذه مستثناة من
وجوب إعطائها النفقة وقيل بين ما أكلته وواجبها وأيد بأن الكفاية المعتادة
انما تعتبر إذا أكلتها وحيث لم تأكلها فالواجب الشرعي باق وقد استوفيت بعضه
فتستوفي الباقي ح ل (قوله أو غير رشيدة) أي لصغير أو جنون أو سفه وقد جرح عليها
بأن استمرسها المقارن للبلوغ أو طرأ وجرح عليها والالم يحتاج لذن الولي زى (قوله)
وقد أذن وليها) أي وكان لها في أكلها عنده مصلحة والالم يعتد بأذنه فترجع عليه
بالمقدور لما شرح م ر ويكفي ذلك كالمولم يأذن وقياس ذلك أنه لا رجوع عليها
وإن كان غير محجور عليه وكذا لا رجوع على الولي أيضا إذا غاب ما يتقبل منه وجود
التغريب وهذا لا يوجب شيئا اه سم على جرح وقوله لا رجوع له عليها قد يقال القياس
الرجوع لأنه لم يدفع مجانا وانما دفع ليسقط عنه ما وجب عليه فهو مع لوضة
فاسدة والمقبوض بها مضمون على من وقع العوض في يده اللهم إلا أن يفرض كلامه فيما
إذا كان الزوج عالما بفساد إذن الولي أو يقال لما لم يكن منها معاودة والشرط انما هو
بينه وبين الولي التي ويعد منه تبرعا لتقصير اه ع ش على م ر قال واكتفى بأذنه مع أن
قبض غير المكافئة لغولان الزوج بإذنه يصير كالوكيل عن الولي في الاتفاق ولو اختلف
الزوجان فقالت قصدت التبرع وقال بل قصدت كونه عن النفقة صدق بيمينه
كما لو دفع لها شيئا ثم ادعى كونه عن المهر وادعت هي الهدية تخرج م ر (قوله وجريان
الناس) فيه أنهم جروا على ذلك في غير الرشيدة ولا اعتداده ح ل وأجيب
بأن المراد الناس الذين من جلتهم المجتهدون لأن الإجماع لا يكون إلا منهم بخلاف
غيرهم فقط لا يعتبرون شيئا (قوله والزوج متطوع) أي إن كان أهلا للتبرع
فإن كان غير أهله رجوع عليه أو على وليها إن كانت محجورا عليها زى (قوله)
على الأول) وهو قوله وتسقط نفقتها لأنه أول بالنظر لغير الرشيدة ويدل عليه ما بعده
وهذا هو الظاهر وقيل الأول عدم سقوط نفقة غير الرشيدة بغير إذن وليها لأنه أول
بالنسبة لكلام البلقيني (قوله ويجب لها آدم غالب المحل) أي اللاتق بالزوج ولو غلب

سواء أكان الاعتياض
من الزوج أم من غيره بناء
على م ر من جواز بيع الدين
لغيره من عليه هذا (إن لم يكن)
الاعتياض (ربا) كبر عن
شعبه فإن كان ربا تكبير
أو دققة عن بر لم يجز وهذا أولى
من قوله لا يجزأ أو دققة المحتاج
إلى قيده بكونه من الجنس
وظاهر أنه لا يجوز الاعتياض
عن النفقة المستقبلية (وتسقط
نفقتها بأكلها عنده) برضاها
(كالعادة وهي رشيدة أو)
غير رشيدة وقد (أذن وليها)
في أكلها عنده لا كفاه
الزوجات به في الأعصار
وجريان الناس عليه فيها
فإن كانت غير رشيدة رأكت
بغير إذن وليها لم تسقط نفقتها
بذلك والزواج متطوع وخالف
البلقيني فأنت بسقوطها به
وعلى الأول قال الأذرعى
والظاهر أن ذلك في الحرة
أما الأمة إذا أوجبتا نفقتها
فيشبه أن يكون المعتبر رضى
السيد المطلق التصرف
بذلك دون رضاها كالحررة
المحجورة وتعبيرى بعنده أهم
من تعبیر الأصل معه (ويجب
لها) عليه (أدم غالب المحل
وإن لم تأكله كزيت وسمن وتمر) وخل إذا لایتم العیش بدونه

(ويختلف) الواجب (بأنه أصول) فيجب في كل فصل (٤٤٦) ما يشابهه (و) يجب له عليه (لحم يلبق به) جنسا

ويسار أو غيره (كعادة المحل)
قدرا أو وقتا (ويقدرهما) أي
الآدم واللحم (فاخر باجتهاد)
عند التنازع إذا لا تقدر فيهما
من جهة الشرع ويفاوت
في قدرهما (بين الثلاثة)
الموسر والمسر والمتوسط فينظر
ما يحتاجه الله من الآدم
فيقرضه على المسر وضعفه
على الموسر وما بينهما على
المتوسط ويتطرق في اللحم إلى
عادة المحل من أسبوع أو غيره
وما ذكره الشافعي من مكيلة
زيت أو سمن أي أوقية
تقريب وما ذكره من رطل لحم
في الأسبوع الذي حل على
المسر وجعل باعتبار ذلك
على الموسر رطلان وعلى
المتوسط رطل ونصف وإن يكون
ذلك يوم الجمعة لانه أولى
بالتوسيع فيه محمول عند
الأكثرين على ما كان في أيامه
بعدم من قلة اللحم فيه أو يزداد
عدها بحسب عادة المحل قال
الشيخان ويشبهه أن يقال
لا يجب الآدم في يوم اللحم
ولم تعرضوا له ويحتمل
أن يقال إذا أوجبنا على
الموسر اللحم كل يوم يلزمه
الآدم أيضا ليكون أحدهما

التأدم بالقواكه في بعض الاوقات وجبت وأما ما لا تأدم به منها فلا يجب ما لم يقدر
الآدمان به ولا يجب ومن ثم تقل عن شيئا ما جرت به العادة من القواكه إذا
مكثت تزيد على الآدم فيجب مع الآدم وكذا ما اعتيد من الكمل والنقل والسمل
في العيد الصغير والحلوى ليلة نصف شعبان وما يفعل يوم عاشوراء من الحبوب والحلوى
على ما يلبق به وتجب القهوة والدخان اللذان ظهر في هذا الزمان إن اعتادتهما
ح ل و ح ف ويجب أيضا ما يطلبه المرأة عند ما يسمى بالوحم من نحو ما يسمى
بالمرحة إذا اعتيد ويكون على وجه التمليل فلزونه استة ولها رطلها المطالبة به اه
ع ش على م ر (قوله ولحم) عطفه على الآدم فيجده انه ليس منه وقد يطلق اسم
الآدم عليه فيكون من عطف الخاص على العام لفضله ويدل على كونه إذا ما حدث
سيد آدم أهل الدنيا والآخرة اللحم وقياس ما مر في الحب لزوم ما يتعلق به مما يحتاج
اليه من نحو ماء وحطب وما يطبخ به من نحو قرح برماوى (قوله ويقدرهما فاض) هذا
مستدرك في اللحم مع قوله يلبق به كعادة المحل وأجيب بأن هذا عند التنازع
كما قال الشارح (قوله من مكيلة زيت) بفتح الميم وكسر الكاف واسكن الياء (قوله
أي أوقية) حكى الجليلي عن بعض الأصحاب أن الأوقية هي النجارية وهي أربعون
درهما وهو ظاهر فإن العراقية لا تغني شيئا اه زى (قوله حل على المسر) أي حله
لأصحاب (قوله وإن يكون ذلك) الظاهر انه معطوف على قوله من رطل لحم فيكون
من جملة ما ذكره الشافعي وقوله ويزاد بعد ما أي بعد أيام الشافعي ولو عبر بالقاء
لكأن أوضح (قوله ويشبه) أي ينبغي (قوله لا يجب الآدم في يوم اللحم والأقرب
حله على ما إذا كان كافيا لأغداء والعشاء والثاني على خلافه ع ش ومثله م ر
وقال أبو شيكل الذي يظهر توسط بين ذلك وهو أنه يجب له مع اللحم نصف الآدم
المعتاد في كل يوم إن كان اللحم لا يكفيها المرة واحدة وهذا التفصيل كالتهين
إذا لا ينجبه غيره فيقال إن أعطاه من اللحم ما يكفيها الوقتين فليس له في ذلك اليوم
آدم غيره وإن لم يعطها إلا ما يكفيها الوقت واحد وجب أي نصفه قاله في التبيين اه
شوبري (قوله ويحتمل الخ) هو من كلام الشافعي كما يؤخذ من عبارة شرح مهر ونصها
ويحتمل الشيطان عدم وجوب آدم يوم اللحم ولها احتمال بوجوبه على الموسر إذا أوجبنا
عليه اللحم ليكون أحدهما غداء والآخرة عشاء (قوله كل يوم) الظاهر أن التقيد بكل
يوم غير مراد أخذ من قوله ليكون أحدهما غداء الخ فالمراد أن الآدم لا يسقط في يوم
اللحم تأمل (قوله ويجب لها كسوة) وجود ثيابها يسار وصدع جرو يؤخذ من ضبط
الكسوة بما ذكره انه لا يجب عليه منديل الفراش ولا يجب عليها أيضا فإن أراد

غداء والآخرة عشاء وذكره القاضى اللحم من زيادتي وبه صرح في البسيط (و) يجب لها (كسوة) هيا
بكسر الكاف وضها قال تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف (تكفيها)

وتختلف كفايتها بطولها وقصرها وارتفاعها واختلاف الحال في الحر والبرد (من قبض ونحوه وسراويل) مما يقوم مقامه (و) نحو (مكعب مما يداس) فيه (ويزيد) على ذلك (في شتاء نحو جبة) كفروة فان لم تكف واحدة فزيد عليها كما يحسنه الرافعي ومرجعه الخوارزمي (بحسب عادة مثله) أي الزوج من قطن وكان وحريرو صفاقة ونحوها نعم لو اعتيد رقيق لا يستلزم يجب بل يجب صفيق يقاربه ويغارت في كيفية ذلك بين الموسر والمعسر والمتوسط واعتبرت الكفاية في الكسوة دون النفقة لانها في الكسوة (٤٤٧) محققة بالرؤية بخلافها في النفقة وظاهر انه يجب

لها توابيع ما ذكر من تكة سراويل وكوفية للرأس ووزر للقميص والجبة ونحوها ونحو في الموضعين من زيادتي (و) يجب (لقه ودها على معسر ليد في شتاء وحصير في صيف) (و) على متوسط (زلية) فيهما هي بكسر الزاي وتشديد الياء شيء مضرب صغير وقيل بساط صغير وعلى (موسر طنفسة) بكسر الطاء والقاء ويقتضهما ويضهما وبكسر الطاء وفتح القاء بساط صغير فحين له وبرة كبيرة وقيل كساء (في شتاء ونطع) يفتح النون وكسرها مع اسكان الطاء وفتحها (في صيف) تحتها زلية أو حصير لانها لا يسطان وحدثها وهذا مع التفصيل فيما على الموسر وغيره في الشتاء والصيف من زيادتي (و) يجب (لنومها)

هياها لماعش على م ر (قوله وباختلاف الحال في الحر والبرد) عبارة جبر ويختلف عددها باختلاف محل الزوجة برد او حرا ومن ثم لو اعتادوا ثوبا بالنوم وجب كما جزم به بعضهم (قوله من قبض) فيه اشعار بوجوب خياطته وما يخاط به عليه قال جبر ويظهر أنه لا عبرة باعتبار اهل بلد ثيابها كتياب الرجل وانما لو طلبت تطويل ذيلها ذراعا أحييت اليه وان لم يعتد اهل بلدها لما فيه من زيادة السترح ل واستداء الذراع من نصف ساقها م ر (قوله مما يقوم مقامه) كالأزار (قوله ونحو مكعب) كقبضاب وخف وزر موزة فلو كانت بمن يعتاد عدم لبس شيء في الرحاين كنساء القرى لم يجب لها شيء من ذلك ح ل (قوله ومكعب) بضم أوله وفتح ثانيه وفتح ثالثه مثقلا وبكسر فسكون مخففا والمدا م اه قل على الجلال وفي الصباح والمكعب وزان مقود المدا م لا يبلغ الكعبين غير عربي اه (قوله وكوفية) هي شيء يلبس في الرأس من عرقية مبطنه وبرنس (قوله ونطع) أي جلد كفروة (قوله عجل) بضم الميم وفتح الطاء وتشديد الميم أي له خل يقال خله اذا جعله عجلا برماوى أي له وبرة كبيرة وضبطه ع ش على م ر بسكون الطاء وتخفيف الميم (قوله ومخدة) سميت بذلك للاصقته للخذ ولا يجب أكثر من واحدة وان جرت العادة بأكثر منها ويجرى مثله في اللحاف برماوى (قوله في شتاء) يعني وقت البرد ولو في غير الشتاء جبر (قوله ومع رداء المراد به ما يرتدى به في أعلى البدن) (قوله آلفا كل) أي اللاتقي به ولا يعتبر مالها والمشروب تملك لا امتناع ح ل (قوله وشرب) بثلاث الشين وقيل بالقص مصدر وبالحفض والرفع اسم مصدر ح ل وقوله بالحفض والرفع والصواب ان يقول بالكسر والمضم لان الحفض والرفع من أنقاب الاعراب وقوله اسما مصدر ليس بظاهرو الحق انهما مصدران سماعيان (قوله كقصعة) بفتح القاف وفي المثل لا تفتح الخزانة ولا تكسر القصعة برماوى (قوله ومغرفة) بكسر الميم ما يغرف به اه مختار

على كل منهم مع التفاوت في الكيفية بينهم (فراش) ترقد عليه كضربة وثيرة أي لينة أو قطيفة وهي دثار مخمل (ومخدة) بكسر الميم (مع لحاف أو كساء في شتاء و) مع (رداء في صيف) وكل ذلك بحسب العادة حتى قال الروماني وغيره لو كانوا لا يعتادون في الصيف لنومهم غطاء غير لباسهم لم يجب غيره ولا يجب ذلك في كل سنة وانما يجتهد وقت تجديد عبادته ذكر الكساء مع قول ورداء في صيف من زيادتي وكالشتاء فيما ذكر الحال الباردة وكالصيف فيه الحال الحارة (و) يجب لها (آلفا كل وشرب وطبخ كقصعة) بفتح القاف (وكوز وجرة وقدر)

ومفرقة من خرق أو عرا أو خشب (و) يجب لها (آلة تنظيف كمشط ودهن) من زيت أو نحوه (وسدور) ونحوه
(ونحو مرثك) بفتح الميم وكسرهما (تعين لسان) أي لدفعه وخرج زيادتي تعين ما إذا لم يتعين كان كان يندفع بماء
وتراب فلا يجب (واجرة حمام اعتيد) دخولا وقدرا كمره في شهو أو أكثر بقدر العادة فإن كانت المرأة ممن لا اعتاد
دخوله لم يجب (وغن ماء غسل بسببه) أي الزوج كوطئه وولادتهما بخلاف الحيض والاحتلام لأن الحاجة
إليه في الأول من قبل الزوج بخلافها في الثاني (٤٤٨) ويقاس بذلك ماء الوضوء فيفرق بين أن يكون بمسه

(قوله من خرق) ويجب التماس أن اعتادته كافي ترى (قوله كمشط) بضم أوله
وسكون ثانيه أو بضمه وبكسر أوله مع سكون ثانيه برماوي (قوله ونحوه) كصابون
واشنان ج ل (قوله وغن ماء الخ) أي ويتبعه أن الواجب بالاصالة الماء لا غيره م د
فالأولى حذف غن (قوله ولاد واه مرض) ومنه ما يحتاج إليه المرأة بعد الولادة كلما نزل
ما يصيبها من الوجع الحاصل في بطنها ونحوه فإنه لا يجب عليه لأنه من الدواء وكذا
ما جرت به العادة من العصيدة واللبابة ونحوهما مما جرت به عادة من يجمع عندها
من النساء فلا يجب لأنه ليس من النفقة بل ولا مما يحتاج إليه المرأة أصلا ولا نظر
لتأذيها بتركها فإن أرادته فعلته من عند نفسها ع ش على م د (قوله يطبق بها)
أي بحيث تأمن فيه لو خرج زوجها على نفسها وماله وان قل شرح م د ويؤخذ
منه أنه لا يجب عليه أن يأتي لها بموتة حيث أمنت على نفسها فلو لم تأمن أبدل لها
المسكن مما تأمن فيه على نفسها فتنبه له فإنه يقع فيه الغلط كثيرا ع ش على م د
وله منعها من زيارة أحد أبويها وإن احتضرا وشهود جنازتهما ومنعهما من دخولهما
لها كولدها من غيره م د قال ابن الصلاح وله نقل زوجته من الحضرة إلى
البادية وإن كان عيشها خشنا لأن لها عليه نفقة مقدرة لا تزيد ولا تنقص وأما
خشونة العيش فيمكنها الخروج عنه بالأبدال شرح جزي وفيه أن البدل
قد لا يكفيها لكونه أقل فاذا أرادت الكفاية كملت من عندها (قوله أي بأن كان
مثلها يخدم) أي حقها ذلك وإن لم تخدم فيه بالفعل ومقتضاه أنه لو كان مثلها لا يخدم
في بيت أبويها لكن هه مخدمت فيه بالفعل لا يجب إخراجها ح ل (قوله مثلا)
أو عها الموت أيها في حال منورها (قوله أي بواحد) ظاهرة وإن احتاجت إلى أكثر
من واحد وهو كذلك إلا أن مرضت واحتاجت لما يزيد على الواحد أخذ من كلامه
الآن ح ل (قوله وإن كانت جميلة) أي وإن كانت تخدم في بيت سيدها ومثلها
يخدم عادة في بيت سيده ح ل (قوله من دون) بيان لها (قوله نوعا) أي وقدرا بدليل
قوله مدوثلت وهو تميز من الدون وقوله من غير كسوة حال من الدون أي حال

وأن يكون بغيره (لأما نزين)
أوله (بفتح ككل وخضاب)
فلا يجب فإن أراد الزينة به
هيا لها فتزين به وجوبا
(ولاد واه مرض واجرة نحو طبيب)
كحاجم وفاصل لأن ذلك لحفظ
البدن وتعبيري بنحو طبيب
أعم مما عبر به (و) يجب لها
(مسكن يطبق بها) عادة من
دار أو حجرة أو غيرها كالعتدة
بل أولى وإن لم يملكه كان
يكون مكررا أو معارا واعتبر
بما لها بخلاف النفقة والكسوة
حيث اعتبر بما له لأن المتبرة
فيها التملك وفيه الامتناع
كما سيأتي ولأنهما إذا لم يليقها
يمكنها البذل بلائق فلا اضطرار
بخلاف المسكن فإنها ملزمة
بإلزامه فاعتبر بما لها (و) يجب
عليه ولو عسرا أو بهرق (إخراجها
حره تخدم) أي بأن كان مثلها
يخدم (عادة) بقيد زوته بقولي
(في بيت أبيها) مثلا لا بأن
صارت كذلك في بيت زوجها

لأنه من المعاشرة بالمعروف المأمور بها (بمن) أي بواحد (يحل نظره) ولو مكث في حجبها (لها) كونه
كحرة وأمة وصبي بمنزلة مراهق ومسحوق ومحرم لها ولا يخدمها بنفسه لأنها تستحي منه غالبا وتعتبر بذلك كصب الماء
عليها أو حمله إليها المستقيم أو لشرب أو نحو ذلك وتعبيري بما ذكره وأولى مما ذكره أما غير الحره فلا يجب إخراجها
وإن كانت جميلة لنقصها (فيجب لها أن صحبها) لخدمه (ما يطبق به من دون مال الزوجة نوما من غير كسوة) من نفقة وأدم

وتوابعهما (و) من (دونه جنسا ونوعا منها) أي من الكسوة والصريح بالتقييد بدونه ما ذكره من زيادتي (فله ذو ثلثي
على موسر وذ على غيره) من متوسط ومسر كالمخدومة في الأخير لان النفس لا تقوم بدونه غالباً واعتباراً بثلثي نفقة
المخدومة في الأولين وقد رآه لادم بحسب (٤٤٩) الطعام وقد رآه الكسوة قبض ونحو مكعب ولذا كره وقوع

وللاثنى مقنعة وخف ورداء
لحاجتها الى الخروج ولكل
جبة في الشتاء لاسراويل
وله ما يفرشه وما تنطى به
قطعة لبد وكساء في الشتاء
وبادية في الصيف ومخدة ونحوه
من مذهب المالكي ومالك
الزوج فليس له الا أجرته
او الاتفاق عليه بالملك (لا آله
تنظف) لان الملائكة به ان
يكون أشعث ثلاثاً اليه
العين (فان كثر وسخ وتآذى
بقمل وجب أن يرفه) بما يزيله
من نحو مشط ودهن (و) يجب
(اخذام من احتاجت لخدمة
لصومر) كهرم وان كانت
من لم تخدم عادة وتخدم بمن
ذكر وان تعدد بقدر الحاجة
(والسكن والخدم) وهو من
زيادتي يجب فيهما (امتناع)
لا تملك لما مر أنه لا يشترط
كونهما ملكه (وغيرهما)
من نفقة وأدم وكسوة وآله
تنظف وغيره (تمليك) ولو
بلا صيغة كال كفارة فلزوجة
الحره انصرف فيه بأنواع

كونه كائن من غير كسوة (قوله وتوابعهما) فتوابع النفقة أجرة الطحن والعجين
والخبز وتوابع الأدم كالسمن ما يطبخ به كالقرع وسكتوا عن اللحم وقضية
كلهم عدم لزومه ح ل قال م ر وأوجه الوجهين وجوب اللحم له أي للخدم
حيث جرت عادة البلدي (قوله جنسا ونوعا) تمييزاً من الدون والظاهر ان الواو
بمعنى أولانه يلزم من كونه أدون في الجنس ان يكون أدون في النوع (قوله قع) بالميم
الساكنة مع ضم القاف وقيل بالساء الطرطور الذي يلبس في الرأس له وبرة
وقوله مقنعة بكسر الميم وهي شئ من القماش مثل اتضمه المرأة فوق رأسها كالقفوطة
(قوله لاسراويل) هذا مبني على عرف قديم وقد اطرده العرف الآن بوجوبه للخدمة
وهذا والمعتد زى (قوله ما يفرشه) بضم الراء من باب نصر كما في المختار (قوله
وبادية في الصيف) هي شئ غريق كالملاء تكن في المصباح البادية الحصى الخشن
كالخ وهو المعروف في الاستعمال وهو الموافق لما ذكر في احياء الموات من انها
منسوجة قصب وهو غير مناسب هنا لان الكلام في الغطاء فان جعل مثلاً للفرش
كان مناسباً (قوله أن يرفه) أي ينم في المختار والارقاء التدهن والترجيل كل
يوم وهو في رفاة من العيش ورفاة أي سعة (قوله امتناع) أي انتفاع لانه يتمتع
ويتنفع بهما (قوله وكسوة) ومنها الفرش شرح م ر (قوله تملك) أي للحره
وليسد الامه وهل يحتاج الى قصد التملك أو لا الذي في كلام جبر ان الشرط عدم
الصارف عند قصد تملكها وفي شرح الروض لا بد ان يقصد دفع ذلك عما لزمه لها ونقل
عن شيخنا م ر اعتماده وهو في شرحه وقد اقيمت بما قاله جبر لان هذا الباب
توسع فيه فنفقة الخادم تملك بخلاف نفس الخادم ح ل (قوله وغيره) كظروف
الطعام كافي متن المنهاج ومنه الماء الذي تشربه م ر (قوله بما يضرها) أي الزوجين
ع ش (قوله أول كل ستة أشهر) وان نشرت انشاء فصل سقطت كسوته
فان عادت للطاعة اتجه عودها من أول الفصل المستقبل ولا يحسب ما بقي من ذلك
الفصل لانه بمنزلة يوم النشور شرح م ر وقضية سقوطها بالنشور انشاء الفصل
انه لو كان دفعها لما قبل النشور استرد ه السقوطها عنه وهو ظاهر ولو ادعى النشور
ليسقط ذلك عنه لم يقبل الا بينة ع ش (قوله من وقت وجوبها) وهو وقت

التصرفات بخلاف غيرها ويملكها ١١٣ يجب ان أيضا نفقة مصوبها المالك لها أو الحره ولها ان تصرف في ذلك
وتكفيه من مالها (فلو قترت) أي ضيق على نفسها في طعام أو غيره (بما يضر) هما أو أحدهما أو الخادم فهذا أعم من
قوله بما يضرها (منها) من ذلك (وتعطي الكسوة أول كل ستة أشهر) من كل سنة فابتداء اعطائها من وقت وجوبها

التمسكين (قوله أولى من تعبيرة بشتاء وصيف) وجهه الأولوية أنه قد يقع العقد في نصف الشتاء مثلاً ع ش وعبارة ق ل على الجلال قوله شتاء وهو ستة أشهر وهي فصل باعتبار وجوب الكسوة فالسنة باعتبارهما فصلان وكل فصل منهما فصلان من فصول السنة الأربعة وهي الشتاء والربيع والصيف والخريف فالشتاء هنا هو الفصلان الأولان والصيف هنا هو الفصلان الباقيان ولو وقع التمكن في أثناء فصل من الفصلين هنا اعتبر قسط ما بقي منه مما يجب فيه على ما تقدم بيانه ويمتد بعد تلك البقية فصولاً هكذا واما ما عدا ذلك علم أن ما عدا به المصنف أولى من عبارة غيره بقوله وتعلم الكسوة أول كل ستة أشهر من وقت التمكن الذي رد بعضهم به على قائل الأول بأنه لا يتصور وجود التمكن في أثناء فصل إذ كل ستة أشهر من وقت التمكن تحسب فصلاً وهكذا ولم يدر هذا الراد ما يلزم على كلامه هذا من الفساد إذ يقال عليه إذا وقع التمكن في نصف فصل الشتاء مثلاً لم يلزم أنه لا تم الستة أشهر إلا في نصف فصل الصيف وعكسه فإن قال أنه يلزم أحد النصفين على الآخر فهو محكم وترجيح بالمرجح وأيضاً قد علم أن ما يلزم من الكسوة في الشتاء غير ما يلزم منها في الصيف فيلزم على تغليب نصف الشتاء أنه يلزم في نصف الصيف ما ليس لازماً فيه وسقط فيه ما كان لازماً فيه وعلى تغليب نصف الصيف أنه يسقط في نصف الشتاء ما كان لازماً فيه ويلزم فيه ما ليس لازماً فيه وكل باطل وإن لم يكن التغليب والحق كل نصف بباقي فصله بطل ما قاله ورجع إلى قائل الأول وهو القائل بالشتاء والصيف فإذا وقع تمكين في أثناء الشتاء حسب فصلان مع نصف الصيف فوجب الكسوة بقسط ما بقي من الشتاء وما انضم إليه من نصف فصل الصيف بأن يدفع لها كسوة تساوي نصف كسوة الشتاء ونصف كسوة الصيف قال ع ش وينبغي أن يعتبر قيمة ما يدفع لها من جميع الفصل فيقسط عليه ثم ينظر لما مضى قبل التمكن ويجب قسط ما بقي من القيمة فيشتري لها به من جنس الكسوة ما يساويه والخيرة لها في تعيينه (قوله يحدد وقت تجديده) يؤخذ من وجوب تجديده وجوب إصلاحه كالسبي بالتجديد سم على حجر ومثل ذلك إصلاح ما عده لها من الآلة كتنبيض النحاس ع ش على م (قوله أوماتت) أي أو أباها خ ط (قوله لم تزد) أنهم قوله لم تزد أن محل ذلك بعد قبضها فإن وقع موت أو فراق قبل قبضها وجب لها من قيمة الكسوة ما يقابل زمن العصية كما يحسنه ابن الرفعة لكن المعتمد وجوبها كلها وإن مات أول الفصل واعتمده جمع متأخرون كالأذري والبليغني ولا يقال كيف يجب كلها بمضي لحظة

يمر بسنة أشهر تبعاً لروضة
كأنها أولى من تعبيرة بشتاء
وصيف لما لا يخفى وما يفتي
سنة فأكثر كالفرش والمشط
يجدد في وقت تجديده عادة
كجامر (فإن تلفت فيها) أي
في السنة الأشهر ولو بلا قصير
(لم تبدل أوماتت فيها لم تزد
أول يكس مدة قد ين عليه
بناء في الثلاث على أن الكسوة
تمليك لا امتناع

من الفصل لا نأقول ذلك جعل وقبالايجاب فلم يفرق الحال بين قليل الزمن
وكثيره شرح م ر مختصا
(فصل في موجب المؤن) *
أى المتقدمة بأنواعها العشرة وموجب الكل شىء واحد وهو التمكن فلذلك
أفرد وأما المسقطات فتعدده من نشوز واشتغال بنقل مطلق وقضاء موسع وخروج
بلاذن فلذلك جمعها (قوله ومسقطاتها) أى وما يتبع ذلك كاسترداد ما دفعه
لفن الحمل فأخلف (قوله على مامر) أى وجوبها أى وجوبها مشتملا على التفصيل
الذى مر فى الأنواع العشرة من وجوبها يوم ما فى ثلاث منها وهى الطعام والادم
واللحم أى بالنظر للموسر الذى جرت عادة أمثاله باللحم كل يوم أو كل ستة أشهر
فى الكسوة أو كل وقت اعتيد فيه التحديد وذلك فى أربعة منها فى ما تعد عليه
وفى ما تنام عليه وتتغذى به وفى آلة الأكل والشرب والطبخ وفى آلة التنظيف
أودائما وذلك فى اثنين الإسكان والاعتماد اه م ر يتصرف (قوله ولو على صغير لارد)
أى ولو كانت الزوجة صغيرة كفى الأنوار ومحل وجوبها على الصغير إذا تسلمها
وليه وفى المجنون لا بد أن يتسلمها وليه ولا عبرة باستناعه بها إذا لم يتسلمها وليه
اه ح ل لكن قول المتن لا له فيه الخ يفتضى أنه لا مؤنة لها وإن كان الزوج صغيرا
لان صغير الزوجة مانع ونكاح الزوج أى من حيث هو مقتضى والقاعدة أنه يغلب
المانع على المقتضى خلاف قول الأنوار المتقدم فليصرف على قول الأنوار يخص قول
المتن لا الصغيرة بما إذا كان الزوج كبيرا لان المانع القائم بها ليس مانعا للصغير
لقيام المانع به أيضا فكان المانع القائم بها كلاما مانع (قوله بالتمكين) أى التام وخرج
به ما لممكنه ليه لا فقط أو فى دار مخصوصة فلا نفقة لها م ر والمدار على التسليم
ولو بالأكراه ولو للمجنونة ح ل فان حصل التمكين فى الأثناء وجب القسط باعتبار
اليوم واليلة ان كان غير مسبق بنشوز فان كان مسبقا به فنقل عن شيخنا أنه
لا يجب القسط لأنه مسقط للجميع ح ل مختصا ومثله سمع من م ر (قوله بوجب
المهر) أى يكون سببا لوجوبه بحيث تشتغل به ذمة الزوج وأما تسليمه فلا يجب إلا
ان اطاقت الوطء ح ل وبدل عليه كلامه بعد وعبارة ع ش على م ر ومع
وجوبه بالعقد لا يجب تسليمه حتى تطيقه ومعنى وجوبه بالعقد حيث شاء له لو مات
أحدهما قبل التمكين استقر المهر أو طلقها قبل الدخول استقر النصف (قوله والعقد)
انظر لم أظهر فى محل الاضمار شوبرى أى بل كان يكفيه ان يقول فلا يوجب عوضين
مختلفين ويمكن ان يجاب بأنه أظهر إشارة الى ان المراد العقد من حيث هو لا بقيد
كونه عقد نكاح والظاهر ان قوله مختلفين لا مفهوم له (قوله ومعهصر) والعصر بمثابة

(فصل فى موجب المؤن
ومسقطاتها) (وجب المؤن على
ما مر ولو على صغير) فلا يمكنه
وطء (لا له فيه) لا توطأ
(بالتمكين) لا بالعقد لانه
يوجب المهر والعقد لا يوجب
عوضين مختلفين وانما لم يجب
للصغيرة لتعذر الوطء معنى
فيها كالتأشيرة بخلاف الصغير
اذا المانع من جهته (والعبرة
فى تمكين) مجنونة ومعهصر
تمكين وليها) لها لانه
المخاطب بذلك

نعم لو سلمت المعسر نفسه
فتسليمها الزوج ونقلها الى مسكنه
وحبت المؤمن ويكفي في التمكن
أن تقول المكلفة أو السكري
أو ولي غيره ما متى دفعت
المهر مكنت (وحالف الزوج)
عند الاختلاف في التمكن
(على عدمه) فيصدق فيه لاه
الاحمال والتخلف من زيادتي
(فان عرضت عليه) بأن
عرضت المكلفة أو السكري
نفسها عليه كأن بعثت اليه
اني مسلمة نفسي اليك أو عرض
المجنونة أو المعسر وليها عليه
ولو بالبعث اليه (وجبت)
مؤنها (من) حين (بلوغ
الخبر) له (فان غاب) الزوج
عن بلدها استده أو بعد تمكينها
ثم نشوزها وقد رقت الامر
الى القاضي (وأظهرت) له
(التسليم كتب القاضي لقاضي
بلده ليعله) بالاحمال (فيحيى)
لها حالا (ولو بنائية) لتسليمها
وتجب المؤن من حين التسليم
اذ بذلك يحصل التمكن (فان
أبى) ذلك (ومضى) زمن امكان
(وصوله) اليها (فرضها القاضي)
في ماله وجعل كالتسليم لها لان
المانع منه

المراهق في الذكرا له يقال صبي مراهق وصبيته معسر ولا يقال هي مراهقة ح ل
شرح م ر (قوله نعم لو سلمت) التسليم ليس بقيد بل المداور على التسليم ولو لا كراه
(قوله ونقلها الى مسكنه) ليس بقيد أيضا (قوله ان تقول المكلفة) ولو سلمت وقوله
أو السكري يقتضي ان السكران غير مكلف وهو كذلك كما في المتهاج وغيره أي بل
في حكم المكلف (قوله غيرهما) وهو الصغيرة والمجنونة وقضية هذا ان غير المجنونة
لا يعتد بعرض وليها وان زوجت بالاجبار فلا يجب بعرضه نفقة ولا غيرها والظاهر
انه غير مراد اكتفاء بما عليه عرف الناس من ان المرأة سيما البكر انما يتكلم
في شأن زواجها وأولياؤها وقول متى دفعت المهر أي الحال وخرج به ما اعتيد دفعه
من الزوج لاصلاح شأن المرأة كتمام وتحييد ونقش فلا يكون عدم تسليم الزوج ذلك
عذرا للمرأة بل امتناعها لاجله مانع من التمكن وما اعتيد دفعه أيضا لاهل الزوجة
فلا يكون الامتناع لاجله عذرا في التمكن ع ش على م ر (قوله متى دفعت
المهر) أي الحال مكنت يفهم منه ان لها حبس نفسها القبضه فتستحق النفقة
حينئذ (قوله عند الاختلاف في التمكن خرج بالتسليم في الاختلاف في الاتفاق
أو النشوز فانها المصدقة ح ل بأن ادعى انه أعطاه النفقة فانكرت أو ادعى
نشوزها فانكرت (قوله من حين بلوغ الخبر) أي ان كان الخبر نفقة
أو صدقة الزوج وبصدق في عدم تصديقه للخبر برماوى قال س ل قوله من حين
الخ ظاهره وان لم يرض زمن يمكنه الوصول اليها وسيأتي في الغائب اعتبار
الوصول اليها اه ع ش على م ر (قوله ابتداء) أي قبل التسليم (قوله
وأظهرت له) ظاهر المتن رجوع الضمير للزوج وجعله الشارح راجعا للقاضي
(قوله كتب) أي وجوب برماوى (قوله فيحيى) بالنصب والرفع ع ش
على م ر (قوله من حين التسليم) أي بالفعل لا من حين اظهاره كما يدل عليه قوله
فان أبى ومضى زمن وصوله تأمل وحرر وعبارة ع ش قوله من حين التسليم
لكن اذا وقع التسليم في أثناء اليوم واليلة بعد نشوزها لا يجب قسط ذلك لوقوع
النشوز في بعضها وهو مسقط للجميع م رسم (قوله فان أبى) أي مع القدرة
عليه فلمنع من السير والتوكيل عذر فلا يفرض عليه شيء لا تنفقاء تقصيره شرح م ر
(قوله فرضها القاضي) أي قاضي بلده المشعر بأنه علم له بلده وقوله فان جهل موضعه
محترز ذلك قال سم أي فرض نفقة معسران لم يعلم خلافه اه قال في ع ب
وله أن يفرض لها دراهم قدر الواجب (قوله في ماله) أي وأخذها من ماله ان كان له
مال فان لم يمكن له مال صارت في ذمته ع ش وعبارة البرماوى فان لم يجده

مالا اقترض عليه أو أذن لها أن تنفق وترجع عليه كما هو ظاهر من نظائره اهـ (قوله
 من بلده) أي الغائب (قوله وأخذ منها كفيلا) أي طلبه والباء في بمال السببية
 وأخذ الكفيل واجب والظاهر أنه يأخذه قبل أن يصرف لها ويشكل بأنه ضمان
 ما لم يجب فإن قلت هو من ضمان الدرك المتقدم قلت ليس كذلك لأن ضمان الدرك
 إنما يكون بعد قبض للمقابل وهذا ليس كذلك إلا أن يقال هذا مستثنى ع ش
 على م ر والظاهر أن هذا لا يراد لا يرد من أصله لأن هذا من قبيل ضمان الاحضار
 لا من ضمان الدين كما يدل عليه قول ح ل أي ليكفل بدنها لغيرها إذا تبين عدم
 استحقاقها (قوله وتسقط مؤنثها) وكذا كسوة الفصل فانها تسقط ولو عادت
 للطاعة م ر لأن النشوز في بعض اليوم يسقط كسوة جميع الفصل ومثله جميع
 اليوم وإن عادت فيه للطاعة ولو جهل سقوطها بالنشوز فانفق رجوع عليها إن كان
 ممن يخفى عليه ذلك كما هو قياس نظائره م ر ومثله ما لو جهل نشوزها فانفق عليها
 ثم تبين له الحال بعد اهـ ع ش على م ر وانظر حكم النشوز بالنسبة لما يدوم
 ولا يجب كل فصل كالفرش والأواني وجبة البرد فهل يسقط ذلك ويسترد بالنشوز
 ولو لحظة في مدة بقائها أو كيف الحال وللأذرى فيه تردد واحتمالات تراجع وبقى
 سكنى المسكن فانظر ما يسقط منها بالنشوز هل سكنى ذلك اليوم أو الليلة أو الفصل
 أو زمن النشوز فقط حتى لو أطاعت فيه لحظة استحققت الأنا غير مقدرة بزمن معين فيه
 نظر ولا يبعد سقوط سكنى اليوم واليلة الواقع فيها بالنشوز مرسوم على جبر والظاهر أن
 مثل السكنى غيرها من الفرش والغطاء وغيرها (قوله بنشوز) ولو لحظة ما لم يستمتع
 بها فيه ولو لحظة فإن حصل الاستمتاع ولو كانت مصرة على النشوز وجبت لها النفقة
 يومها وليلتها كما ساذبه م ر في شرحه وظاهره اعتماد وهو تفصيل حسن فليفتن له
 قرره شيخنا العشماوى والعزنى وخالف ح ل وقال لا يجب لها إلا قدر زمن
 الاستمتاع فقط وعبارة شرح م ر ولو امتنعت من النقلة معه لم تجب مؤنتها إلا إن كان
 يتمتع بها في زمن الامتناع فوجب ويصير تمتعه بها عفو عن النقلة حيثئذ
 كما في الجواهر وغيرها عن الماوردى وأقره وأفتى به الوالد وما ر في مسافرتها معه
 بغیراذنه من وجوب نفقتها تمكينها وإن أتمت بعصياتها يرجع فيه وقضيته جريان
 ذلك في سائر صور النشوز وظاهر كلام الماوردى أنها لا تجب إلا زمن التمتع دون
 غيره نعم يكفي في وجوب نفقة اليوم تمتع لحظة منه وكذا الليل اهـ بالحرف وقوله نعم
 الخ كأنه رد لكلام الماوردى لأن ظاهره قصر الوجوب على زمن التمتع دون ما بعده
 وهو بعيد لكن كتب المحشى على قوله وظاهر كلام الماوردى الخ معتمد وكذا

فان جهل فوضعه كتب
 القاضى لقضاء البلاد الذين
 ترد عليهم القوافل من بلده
 عادة لطلب وينادى باسمه
 فان لم يظهر فمضها القاضى
 في ماله المحاضر وأخذ منها
 كفيلا بما يصرفه اليها الاحتمال
 مؤنه أو طلاقه (وتسقط)
 مؤنتها (بنشوز) أي خروج
 عن طاعة الزوج ولو في بعض
 اليوم وإن لم تأثم كصغيرة
 ومجنونة

والنشوز (كمنع تمتع)
ولو بلس (الامذركعبالة)
فيه بفتح العين وهي كبرالذكر
بحيث لا تحتمله الزوجة
(ومرض) بها (بضرعه الوطاء
(وحيض ونفاس فلا تسقط
المؤن لانه اما عذر دائم
او يطرأ ويحول وهي معذورة
فيه وقد حصل التسليم الممكن
ويمكن التمتع بها من بعض
الوجوه (وكخروج) من
مسكنها (بلا اذن) منه لان
عليها حق الحبس في مقابلة
وجوب المؤن (الا تخروجا
لعذر كخوف) من انعدام
المسكن او غيره وكاستفتاء
لم يقفها الزوج عن خروجها
له وتولى لعذر اعم مما ذكره
(ولتصويرا) لاهلها كعبادتهم
(في غيبته) (وتسقط) بسفر
ولو باذنه) لخروجها عن
قبضته واقبالها على شأن غيره
(لا) ان كانت (معه) ولو في
جاحتها وبلا اذن (او) لم تكن
معه وسافرت (بأذنه) لاحتاجه
ولو مع حاجة غيره فلا تسقط
مؤنتها فيها لانه الذي اسقط
حقه لفرضه في الثانية ولتمكينها
نه في الاولى لكنها تضي اذا
خرجت معه بلا اذن نعم ان منها
من الخروج فخرجت ولم يقدر على ردها سقطت مؤنتها

على قوله نعم الخ فتأمل ذلك وحرره والظاهر ان كتابته على الاول معتمد سهو منه
او سبق قلم من الكاتب وقول م ر عفوا عن النقلة أي كانه عفى عن النقلة ورضى
بقائها في محلها (قوله كمنع تمتع) ولو بحبسها ظلماً او بحق وان كان الحبس هو
الزوج كما اعتمده الوالد ويؤخذ منه بالاولى سقوطها بحبسها له ولو بحق للحيولة بينه
وبينها كما أفق به الوالد او باعتدادهما بوطء شبهة ومن النشوز امتناعها من السفر
معه ولولا برة نقلة لكن بشرط أمن الطريق والمقصود أن لا يكون السفر في البحر الملح
مالم تغلب فيه السلامة ولم يخش من ركوبه مخذور تيمم أو مشقة لا تحتمل عادة شرح
م ر (قوله ولو بلس) أي أو نظرك أن غطت وجهها أو تولت عنه وان مكنته من
الجماع شرح م ر وفي حل أن الاولى اسقاط قوله ولو بلس لانه يقتضي أن العباله
عذر حتى في امتناعها من الامم أو التقييل وان علمت أنه اذا لمس لا يبطأ وفيه
نظر ظاهر وبجواب بأن الاستثناء راجع لما قبل الغاية وقال م قوله ولو بلس
الأن يكون امتناع دلال (قوله كعبالة) وثبت بأربع نسوة فان لم تقم بينة فلها
تعليقه أنه لا يعلم تأذنها بالوطء حل ولهن النظر لانه كحال انتشاره ولخرجها
هل تعاقبه أو لا لاجل أداء الشهادة كما قاله زى وغيره (قوله بفتح العين) والرجل
يقال له عبل بفتح العين وسكون الباء م ر (قوله بحيث لا تحتمله الزوجة) وليس
من المذكر كدرة جماعه وتكرره وبطوئه انزاله حيث لم يحصل له ما منه مشقة لا تحتمل
عادة ع ش على م ر (قوله دائم كالعباله) وقوله أو يطرأ الخ كالحيض والنفاس
(قوله وكخروج بلا اذن) أخذ الرافعي وغيره من كلام الامام أن لها اعتمادا للعرف
الدال على رضی امثاله بمثل الخروج الذي تريد نعم لو علم مخالفتها لامثاله في ذلك
فلا شرح م ر (قوله الامذرك) ويقبل قولها في ذلك حيث وجدت قرينة تدل على
ذلك عادة حل (قوله وكاستفتاء) أي استفتاء لا محتاج اليه أما اذا ارادت
الحضو ولجلس علم لتستفيد احكاما تنفع بها من غير احتياج اليها حالاً أو بالحضور
لسماع الوعظ فلا يكون عذرا ع ش على م ر (قوله لم يقفها الزوج) أي الثقة
(قوله ولتصويرا) عطف على قوله لعذر وقوله لاهلها أي المحارم وعبارة زى ولتصو
زيارة خرج به الخروج لموت أيها أو شهود جنازته اه وفي ق ل على الجلال قوله
كعبادتهم قال م ر وكذا تشيع جنازتهم وخالفه زى ولو في نحو أيها قال كاف
عنده استقصائية وخرج بما ذكر خروجها لزيارة قبورهم فلا يجوز كغيرهم (قوله
في غيبته) أي عن البلد زى يعني ولم ينهها عن ذلك بأن علمت رضاه وكانت عادة
أمثالها ذلك شيعنا عزيزي (قوله نعم الخ) استدراك على قوله لا ان كانت معه

وكلام الاصل يفهم ان سفرها معه بغير اذنه يسقط المؤن مطلقا وليس مراد او كلامي اولا شامل لسفرها الحاجة
ثالث بخلاف كلامه (كأحرامها) حج أو عمرة أو مطلقا (ولو بلا اذن مالم تخرج) فلا تسقط به مؤن لانها في قبضته
وله تحليلها ان لم يادن لها فان خرجت فسافرة لحاجتها تسقط مؤنهما مالم يكن معها وتعبيري بما ذكر اولى من تقييده بحج
أو عمرة (وله منعها نفلا مطلقا) من صوم (٤٥٥) وغيره وقطعه ان شرعت فيه لانه ليس بواجب وحقه واجب

قال الاذري وقضية كلام
الحكماء ومنعها من ذلك مطلقا
وقال الماوردي له منعها منه
اذا اراد التمتع قال وهو حسن
متعين انتهى وقاس به
ما يأتي (وله منعها قضاء
موسعا) من صوم وغيره
بان لم تمتد بغوته ولم يضي
الوقت لان حقه على الفور
وهذا على التراخي (فان ايت)
بان فطته على خلاف منعه
(فناشئة) لامتناعها من
التمكين بما فعلته وقولي نفلا
مطلقا اولى من قوله صوم نقل
ودخل فيه صوم الاثنين
والخميس ومثله صوم نذر
منشا بغير اذنه وخرج به النفل
الراتب كسنة الظاهر وصوم
عرفة وعشوراء وبالقضاء
الاداء وبالموسع المضيق فليس
له منعها شيئا منها لتأكد
الراية والاداء اول الوقت
ولتعين المضيق اصله
(ولرجية) حرة كانت أو أمة
حائلا أو حاملا (مؤن غير
تنظيف) من نفقة وكسوة

وقوله ولم يقدر ليس بقيد كافي م (قوله مطلقا) سواء قدر على ردها أولا لحاجتها
أو لحاجته منعها أولا (قوله وكلامي أولا) وهو قوله وتسقط بسفر (قوله بخلاف
كلامه) عبارته وسفرها لحاجتها يسقط في الاظهر وقديقال يفهم من كلامه
ان سفرها الحاجة ثالث يسقط بالاولى (قوله وله تحليلها) أي أمرها بالتحلل أي
بذبح فخلق مع النية فيهما كالمحضر لان هذا احضار خاص (قوله مطلقا) أي سواء
اراد التمتع بها أم لا وهو المعتمد (قوله بان لم تمتد بغوته) قال كلام في الفرض
فان شرعت فيه فقتضى مديعه أنه ليس له قطعه وفي كلام شيخنا ان القضاء الموسع
كالنفل له قطعه بعد الشروع فيه أي حيث كان بغير اذنه ح ل (قوله بان فعلته)
أي النفل والقضاء الموسع (قوله لامتناعها من التمكين بما فعلته) ولا نظر الى تمكنه
من وطنها ولو مع الصوم لانه قد سبب افساد العبادة ومن ثم حرم صومها نفلا أو فرضا
موسعا وهو واحد بغير اذنه أو علم رضا شرح م و فرع لو كان النذر قبل النكاح معينا
فكما افترض المؤقت فلا يمنعها منه ولا تسقط نفقتها ولا خياره لوجهه اه ق ل
على الجلال (قوله ودخل فيه) أي في النفل المطلق صوم الاثنين الخ فيه نظر
لانه راتب ح ل لكن الحكم مسلم وهو ان له منعها من ذلك لتكرره كل اسبوع
بخلاف صوم عرفة (قوله مؤن غير تنظيف) تقدم ان المؤن عشرة أنواع ومؤن
التنظيف واحد منها فاعداها تسعة تجب للرجية والحامل ان الرجعية والحامل
البائث غير المتوفي عنها يجب لهما المؤن سوى الة التنظيف والحائل البائث والحامل
المتوفي عنها يجب لهما السكنى فقط (قوله وسلطته) عطف سبب على سبب ع ش
(قوله فلوانفق) أي على الرجعية وفيه ان الرجعية تجب نفقتها وان لم تكن حاملا
فكيف يقول لظن حمل وأجيب بان صورة المسئلة انه أنفق عليها زيادة على عذتها
بدليل قوله استرد الخ (قوله مثلا) أي أو أسكن أو كسى (قوله لظن حمل)
ولو ادعت سقوط الحمل فينبغي تصديق الزوج لان الاصل عدم الوجوب مالم تقم
بينة ع ش (قوله استرد) أي حيث لم يكن منه حبس لها والا فلا رجوع ح ل
(قوله وتصديق قدر اقراها) ولو خالفت عاداتها م ر (قوله وتجيب) أي المؤن
الشاملة للنفقة والكسوة غير الة التنظيف كافي م ر (قوله لا آية وان كن الخ)

وغيرها لبقاء حبس الزوج عليها وسلطته بخلاف مؤن تنظفها لامتناع الزوج عنها (فلوانفق) مثلا لظن حمل
فأخلف) بان بان حائلا (استرد ما) أنفقه بعد انقضاء (عذتها) لتبين خطأ الظن وتصديق قدر اقراها بيمينها
ان كذبها والا فلا يمين (ولا مؤنة) من نفقة وكسوة (لحائل بائن) ولو بفسخ أو وفاة لا تنقضاء سلطته الزوج عليها (وتجيب
لحامل) لا آية وان كن أولات حمل (لها)

أي لنفسها بسبب الحمل لا لغيره لو كانت له لتعذر بقدر (٤٦) كفايته ولا نهجها على الميسر والميسرة

ولو كانت له لما وجبت على الميسر (لا) لحامل معتدة (عن) ولاء (شبهة ولو ينكح فاسد) لا عن (فسخ بقارن) للعقد لانه يرفع العقد من أصله بخلاف الفسخ والافتساح به ما يرض كردة ورضاع وهذه من زيادتي (و) لا عن (وفاة) لخبر ليس للحامل المتوفى عنها زوجها نفقة رواء الدارقطني باسناد صحيح ولا نهج بابت بالوفاة والقريب تسقط مؤنته بها وانما لم تسقط فيها لوتوفى بعد يمينوتها لانها وجبت قبل الوفاة فاعتقر بقاؤها في الدوام لانه أقوى من الابتداء ولما مر من ان البائن لا تنتقل الى عدة الوفاة وأما اسكانها فتقدم في العدد انه واجب ومؤنة عدة كؤنة زوجة) في تقديرها ووجوبها يومها وما غيرها لانها من توابع النكاح لانها في الحقيقة مؤنة للزوجة لا للحمل كما مر (ولا يجب دفعها) لها (الابظهور حمل) ليظهر سبب الوجوب ومثله اعتراف المغارق بالحمل وتعبيرها بالمؤنة أعم من تعبيرة بالنفقة (فصل) في حكم الاعسار

في الاستدلال بالآية قصور لان فيه النفقة وليس فيه الكسوة وغيرها واجب بان النفقة اذا اطلقت فالمراد بها المؤن فتشمل الكسوة وغيرها كما قاله ع ش على م ر (قوله بسبب الحمل) وظاهره ولومات في بطنها ومكت فوق أربع سنين من وقت الطلاق وتسقط نفقة الحامل بالنشوز كالخروج من المسكن لغير حاجة حل وع ش (قوله لتعذر بقدر كفايته) أي وهي لا تقدر بقدر كفايته لانها متعذرة بل تقدر بالامداد بحسب اليسار والاعسار والتوسط كما تقدم (قوله) لا لحامل عن عدة شبهة) بأن وطئت بشبهة وحملت منها وهي في عصمة زوجها فلا مؤنة لها على الزوج ولا على الوطاء كما قاله قل على الحمل لا يكون الاستثناء منقطعا لعدم دخوله في الموضع وهو الحامل البائن ولا يصح تصويرها بما اذا كانت حاملا من زوجها ثم ابانت ثم وطئت بشبهة لان عدة الحمل تقدم اه (قوله لانه) أي الفسخ المذكور يرفع العقد من أصله وهذا تعليل ضعيف والصحيح انه يرفع العقد من حينه ومع ذلك لا تستحق به مؤنة ح ل (قوله والقريب الخ) يقتضي أن المؤنة للحمل لا لها الا أن يقال لما وجبت لها بسبب الحمل كانت كانهاله (قوله وأما اسكانها) هذا قيد لقوله ولا مؤنة لحائل بائن أي بغير اسكان اه (قوله ومؤنة عدة) أي المؤنة الواجبة في العدة (قوله الابظهور حمل وقبل ذلك) لا يجب عليه دفعها لما واذا ثبت وجود الحمل لزمه الدفع من أول العدة ح ل

(فصل في حكم الاعسار بمؤنة الزوجة) (قوله لو أعسر الخ) ولا يمنع اعساره عقارا وعرض لا يتسري به ما شرح م ر ولعل المراد لا يتسري بهما بعد مدة قريبة فيكون كالمال الغائب فوق مسافة القصير ع ش على م ر (قوله لا ثقابه) ليس بقيد بل مثل اللائق غيره اذا اراد تحمل المشقة بما شرته شرح م ر ويظهر كان عليه أن يذكر بدل هذا القيد حلالا اذ هو قيد معتبر كما في شرح م ر قال وخرج به الحرام فلا أثر لقدرة عليه فلها الفسخ اه (قوله أو كسوة) معطوف على نفقة فيكون التقدير أو باقل كسوة ويراد باقل الكسوة ما لا بد منه بخلاف نحو السراويل والمكعب فانه لا يفسخ بذلك ح ل (قوله أو مسكن) عطاف على باقل فلا يفسخ اذا وجد مسكنا ولو غير لائق بها خلافا لما قد يفهم من ع ب أن لها الفسخ مع وجود غير اللائق ح ل وهذا المعنى مستفاد من قول المتن أعسر بمسكن أي مسكن كان سواء كان لا ثقا أولا ففهموه أنه لو أبسر بأي مسكن فلا يفسخ وهذا المعنى تفهمه العبارة أيضا بدون إعادة البناء لان المعنى حينئذ اذا أعسر بأقل المساكن يفسخ ويلزم من الاعسار بالاقل الاعسار بالا كثر ومفهومه أنه لو أبسر بأقل المساكن ولو غير لائق بها لا يفسخ

بمؤنة الزوجة لو (أعسر) الزوج (مالا أو كسبا لا ثقابه بأقل نفقة أو كسوة أو مسكن) لزوجه فأنظر

(أو مهر واجب قبل وطء فان صبرت) زوجته بها كان انفتحت على نفسها من مالها (فغير المسكن دين) عليه فلا يستقط
بعضى الزمن بخلاف المسكن لم امرانه (٤٥٧) امتناع (والا) بأن لم تصبر (فلها فسخ) بالطريق الآتى لوجود

مقتضية وكما تفسخ بالجب
والعنه بل هذا أولى لأن
الصبر عن التمتع أسهل
منه عن النفقة ونحوها
(للامنة بمهر) لانه محض
حق سيدها أما المعضنة
فليس لها ولا سيدها الفسخ
الا بتوا فقهما كما اعتمد
الاذرى (ولا أن تبرع) بها
(أب) وان عيلا (لموليه
أوسيد) عن عبده اذ يلزمها
قبول التبرع ووجهه في الاولى
ان التبرع به يدخل في ملك
المؤدى عنه ويكون الولي
كأنه وهب وقبل له بخلاف
غير الاب المذكور والسيد
اذ لا يلزمها القبول لمانيه
من تحمل المنة ثم لو سلمها
التبرع للزوج ثم سلمها الزوج
لمسلم تفسخ لانقاء المنة عليها
صرح به الخوارزمي وخرج
بالاقل اعساره بواجب
الموسر أو المتوسط فلا فسخ
به لان واجبه الا أن واجب
العسر وبالمذكورات اعساره
بالأدم لانه تابع والنفس
تقوم بدونه وبواجب المقوضة
فلا فسخ بالاعسار بالمهر قبل

فانظر وجه إعادة المتن للبناء مع أنه قد يقال عدم إعادة تأهيلها في إعادة المراء تأمل
(قوله أو مهر) كان عليه الاتيان بالبناء لان قوله قبل وطء قيد فيه فقط (قوله قبل
وطء) متعلق بأعسر (قوله بها) أى بهذه الاربعة أى بعدمها فالبناء للمصاحبة
أو المعنى صبرت على اعساره بها (قوله فغير المسكن) المراد بغير المسكن سائر المأوى
لا خصوص النفقة والكسوة كما قد توهم من العبارة وعبارة م ر فان صبرت
ولم تمنعه تمعنا بما صارت سائر المأوى سوى المسكن ديناً عليه (قوله بخلاف
المسكن) أى والخادم ع ش (قوله بأن لم تصبر) أى ابتداء أو انتهاء بأن صبرت
ثم عن لها الفسخ شرح م ر (قوله فلها فسخ) ويبحث م ر الفسخ بالجزء لا بد منه
من الفرش بأن يترتب على عدمه الجلوس والنوم على البلاط والرخام المضرو ومن
الأواني كالذى يتوقف عليه فحو الشرب سم على حجر (قوله بالطريق الآتى) وهو
ثبوت الاعسار عند القاضي وامهاله ثلاثة أيام ليتحقق اعساره (قوله لوجود
مقتضيه) وهو التضرر لا الاعسار والالزم أن يكون المعنى تفسخ للاعسار لوجود
الاعسار وحيث كان الأولى اسقاط الواو في ما بعده اه ح ل (قوله الابتوا فقهما)
بأن يفسخا معا أو بكل أحدهما الآخر اه شرح م ر (قوله كما اعتمد الاذرى)
المعتمده ثبت لكل وحده ح ل (قوله لموليه) أى محجوره ح ل (قوله ووجهه
في الاولى) ووجهه في الثانية أن علة السيد بقنه أتم من علة الوالد بولده شرح م ر
وقوله يدخل أى قد رد خوله في ملكه م ر (قوله ثم سلمها الزوج لها) ليس بقيد
بل مثله ما اذ لم يسلمها فلا تفسخ لانه الا أن موصر ح ل (قوله وبالمذكورات
اعساره بالادم) الاولى أن يقول وبالمذكورات اعساره بغيرها والغير أنواع سبعة
الأدم واللحم وما تعد عليه وما تنام عليه وتتغطي به وآلة الاكل والشرب والطبخ
 وآلة التنظيف والاختدام فلا فسخ باعساره بشئ منها كما يؤخذ من ح ل وعبارة
فالأدم ليس من مسي النفقة ومثله بالاولى الاواني والفرش ولو لم لا بد منه للشرب
والجلوس والنوم وان لم أن تنام على البلاط أو الرخام وتقل عن شيئاً أنه يبحث
أن لها الا أن الفسخ بذلك فعلم أن ما عدا النفقة والكسوة والمسكن لا فسخ به على
الاول ح ل قال ع ش وقد شوق في اخراج الأدم بما ذكر لان الأدم من
النفقة الاقل الا أن يقال أراد بالاقل ما لا تقوم النفس بدونه (قوله يشعر برضاها)
فن لم يشعر برضاها لها الفسخ ولو بعد تلف المعوض (قوله وهو كذلك) معتمد

الفرض وقبل وطء ما بعده تلف ١١٥ بحث المعوض فكان كجزء المشتري عن الثمن بقدر قبض المبيع
وتلفه ولان تسليمها يشعر برضاها بذمته وشمل كلامهم ما لو أعسر ببعض المهر وهو كذلك وان قبضت بعضه كما صرح به
الاذرى وغيره لكن أفتى ابن الصلاح فيما لو قبضت بعضه بعدم الفسخ واعتمده الاسنوى وقد بينت وجهه مع زيادة
في شرح الروض وغيره

وقد لا نقاب مع التقييد بالواجب وبغير المسكن ومع قول ولا الى آخره من زيادة (فلا فسخ بامتناع غيره) مؤخر
 أو متوسطا من الاتفاق حضر أو غاب فهو أعم من قوله لا فسخ بمتنع مؤخر (ان لم ينقطع خبره) لا تنقضاء الا حصارا مثبت
 لا فسخ وهي متمكنة من تحصيل حقها بالحس كما فان انقطع خبره (٤٥٨) ولا مال له حاضر فلها الفسخ لان تعدد

واجبها بانقطاع خبره كعذره
 بالاعسار والتمسك بذلك من
 زيادتي (ولا بغية ماله دون
 مسافة قصر) لانه في حكم
 الحاضر (وكلف احضاره)
 عاجلا أما اذا كان بمسافة
 قصر فأكثر فلهما الفسخ
 لتفردهما بالانتظار الطويل
 فم لو قال أنا أحضره مدة
 الامهال فالظاهر اجابته ذكره
 الا ذري وغيره (ولا بغية
 من جهل حاله) يسارا
 واعسار لعدم تحقق مقتضى
 والتصريح بهذا من زيادتي
 (ولا فسخ لولي) لان الفسخ
 بذلك يتحقق بالشهوة والطبع
 لامرأة لا يدخل لولي فيه
 وينفق عليها من ماله فان
 لم يكن لها مال فنفتها على
 من عليه نفقتها قبل النكاح
 (ولا فسخ) في غيره هرلسيد
 أمة وان لم يرز بالاعسار
 لذلك وواجبها وان كان ملكا له
 لكونه في الأصل لها واستلقاه
 السيد من حيث انها لا تملك
 (بل له) ان كانت غير صبية

(قوله فلا فسخ بامتناع غيره) أي غير من أعسر بأقل النفقة وأقل الكسوة وأقل
 المسكن بأن لم يقدر على الأقل ولا على ما زاد عليه وغير هذا يشمل المؤسر والمتوسط
 والمعسر القادر على مؤنة المعسرين فلينفق ما وجبه تقييد الشارح بقوله مؤسرا
 أو متوسطا في حكم من قدر على نفقة المعسرين وقد امتنع من الاتفاق خارجا من
 كلامه وكلام الأصل والروض يقتضي انه لا فسخ لها في هذه الصورة لانها ما قبل
 المعسر بما تقدم بالمؤسر ولم يذكر المتوسط فيقتضي أن المراد بالمؤسر من قدر ولو على
 الأقل فكل من قدر على الأقل أو غيره وامتنع من الاتفاق لا يفسخ زوجه بامتناعه
 لقدرتها على تحصيل حقها بالحس كما فان حذفت الشارح لفظة المتوسط لا يمكن حمل
 المؤسر في كلامه على من قدر على المؤنة ولو مؤنة المعسرين تأمل (قوله فهو أعم
 الخ) تعبير الأصل أولى كما يدرك بالتأمل بان يراد بالمؤسر في كلامه القادر على
 المؤنة ولو مؤنة المعسرين (قوله ان لم ينقطع خبره) ليس بقيد على العهد فقوله
 وان انقطع الخ ضعيف وقوله من زيادتي الأولى عدم زيادته (قوله ولا بغية ماله)
 قضية كلامهم أنه لو عذرا حضاره للخوف لم تنسخ لندوة ذلك ويحتمل خلافه شرح
 م ر وقوله لم تنسخ معتمد وظاهره وان طال زمن الخوف لانه مؤسر وقد يقال هو
 مقصر بعدم الاقراض ونحوه ع ش على م ر (قوله مدة الامهال) أي امهال
 المعسرين وهي ثلاثة أيام (قوله فالظاهر اجابته) معتمد (قوله من جهل حاله) أي
 ولم ينقطع خبره أخذ بما قدمه وان كان ضعيفا أي لعدم تحقق مقتضى بل لو شهدت
 بينة بأنه غاب معسرا لم تنسخ ما لم تشهد باعساره الآن وان علم استنادها
 للاستصحاب م ر (قوله لولي) أي ولي امرأة حتى صغيرة ومجنونة م ر (قوله على
 من عليه الخ) لا يقال هذا بشكل على ما يأتي ان نفقة القريب تسقط بالنكاح
 وان كان الزوج معسرا لا نقول تلك متمكنة من الفسخ فلم تجب لها على القريب
 نفقة بخلاف هذه فكان عدم تمكنها عذرا فتأمل شوبري (قوله لذلك) أي لان
 الفسخ بذلك الخ (قوله قبل ثبوت اعساره) أي في ما يتوقف فيه الفسخ على
 الاعسار وذلك في الحاضر ومن لم ينقطع خبره فلا ينافي ما تقدم عنه في من انقطع
 خبره ولا مال له حاضر بل قيل قوله فيمهل ثلاثة أيام ليحقق اعساره أي بالمهر والمؤنة

ومجنونة (الجاؤها اليه بان يترك واجبها ويقول) لها (افسني أو امبري) على الجوع أو العرى
 دفعها لأخره عنه أما في المهر فله الفسخ بالاعسار به لانه محض حقه كما روت بيري بما ذكر أعمر مما عبر به (ولا فسخ
 قبل ثبوت اعساره) باقراره أو بينة

(عند قاض) فلا بد من الرفع اليه (فيهم) ولو بدون طلبه (ثلاثة أيام) ليتحقق اغساره وهي مدة قريبة يتوقع فيها القدرة بقرض أو غيره (ولما خرج فيها) (٤٥٩) فحصل نفقة مثلاً يكسب أو سؤال وليس له منعها من ذلك

لانتفاء الاتفاق المقابل لجسها (وعليها رجوع) الى مسكنها (لإلا) لأنه وقت الدعة وليس لها منع من التمتع (ثم) بعد الامهال (يفسخ) القاضى أو هي باذنه صبيحة (الرابع) نعم أن لم يكن في الناحية قاض ولا يحكم في الوسيط لا خلاف في استقلالها بالفسخ (فإن سلم نفقته فلا) فسخ لتبين زوالها ما كان الفسخ لأجله ولو سلم بعد الثلاث نفقة يوم وتوافقا على جعلها ماضى ففى الفسخ احتمالا لأن في الشرحين والروضة لا ترجيح وفي المطلب الرابع منعه (فإن أحسر) بعد أن سلم نفقة الرابع (نفقة الحامس بنت) على المدة ولم تستأنقها وهذه من زيادتي (كما لو أسرى في الثالث) ثم أحسر في الرابع فانها تبني ولا تساقف (ولو رضيت) قبل النكاح أو بعده (يا عسار مفلها الفسخ) لأن الضرر يتجدد ولا أثر لقولها رضيت به أبدا لأنه وعد لا يلزم الوفاء به (لا) إن رضيت بأعساره (بالمهر) فلا فسخ

كما والله تفاد من ضيقه حيث أخر ذلك عنها خلافا لما في الروض والتعجيل من عدم الامهال في المهر ح ل (قوله عند قاض) مثله المحكم كفى م ووظاهر أنه لا يكون في الغائب أخذ من قول المصنف في ما يأتي ويجاز تحكيم اثنين الخ (قوله ثلاثة أيام) ولو في المهر ولا يجري هذا في الغائب كما نقله الشهاب سمع عن الشارح وشيخي (قوله نفقة مثلاً) أى من كل ما تنسحق به ومنه يستفاد أن لها الخروج زمن المهلة ولو غنية ح ل (قوله وقت الدعة) أى الراحة ويؤخذ منه أنه لو توقف تمصيلها على مبيتها في غيره نزل كان لها ذلك ع ش (قوله وليس لها منعه الخ) فان منعه منه فان كان في زمن تمصيل النفقة فغير نائرة وان كان في غيره فتائرة فلا تصير دناء عليه (قوله في استقلالها بالفسخ) أى بشرط الامهال (قوله فان سلم نفقته) أى قدوة عليها ح ل (قوله مما مضى) أى قبل مدة الامهال ح ل (قوله الرابع منعه) ضيف (قوله بنت على المدة) أى بقت الفسخ على المدة بمعنى أنه يعتد بالمدة الماضية أى مدة الامهال وتفسخ الآن كفى ح ل (قوله فاتها تبني) أى على اليومين ولا تساقف فتصبر يوما آخر ثم تفسخ في مليلته ح ل والضابط أن يقال متى أففق ثلاثة متوالية وعجز استأنقت وان أففق دون الثلاثة بنت على ما قبله برماوى (قوله فلا فسخ الخ) والكلام في الرشيدة فلا أثر لرضي غيرها به لا يقال يشترط لصحة النكاح يساؤ الزوج بحال الصداق لا ما قول ذاك في من زوجت بالاجبار خاصة أما من زوجت باذنها فلا يشترط ذلك في صحة نكاحها ولو سفيهة على أنها قد تزوج بالاجبار ولو سر وقت العقد ثم يتلف ما يده قبل القبض ع ش على م ر (فصل في مؤنة القريب) (قوله ولو يكسب) لرد قال الشويرى وهذا يفيد أنه يجب على الأصل اكتساب نفقة فرعه العاجز عن الكسب وقال شيخنا محله في العاجز لضعف زمانه كمنه فلا مطلقا (قوله وغيره) كزوجته ومولوكه فانها مقدمة على مؤنة القريب وعجالة مركز زوجته وخادمها وأم ولده اه وفي قل على الجلال حصر الغير في هذه الثلاثة (قوله كناية اصل) أى قوتها وإدارتها كما لا يخاف ح ل وعجالة عن المراد بها ما يستطيع به التصرف والتردد و دفع ألم الجوع ويختلف بسنه وحاله فلا يكنى سد الرق بل ما يقيه للتردد قال الغزالي ولا يجب اشباعه أى الجبالفة فيه أما أصل الشبيع فواجب فان ضيف سقطت نفقته ودخل في الكفاية القوت والادام والكسوة وخالف البغوى في الادام وتجب الكسوة بما يليق به لدفع الحاجة والمسكن وأجرة القصد والحجامة والطبيب وشرب الادوية ومؤنة الخادم ان احتاج

لان الضرر لا يتجدد (فصل) (قوله مؤنة القريب) (لزم مواسرا ولو يكسب يلقى به) ذكر أوانتى ولو بعصا (بما يفضل عن مؤنة مؤنه) من نفسه وغيره وان لم يفضل عن دينه (بوجه ولبه كفاية أصل) له وان عللا ذكر أوانتى (وخرج) له وان نزل كذلك اذا (لم يكسبها) أى الكفاية

اليه لزامة أو مرض (قوله معصومين) بخلاف غير المعصومين أي بشرط أن يكون له
قدرة على عصمة نفسه فخرج بقوله معصومين المرتد والحري ودخل الزاني المحسن
لان توبته لا تعصمه ويستحب له الستر على نفسه ح ل اذ ليس له قدرة على عصمة
نفسه فليس يتمكن من التوبة برماوى (قوله وعجز الفرع) أي لعجزه أو جنون أو مرض
أو زمانة قال زى وقدرة الأم أو البنت على النكاح لا تسقط نفقتها وهو واضح
في الأم وأما البنت ففيه نظر اذا خطبت وامتنعت لان هذا من باب التكسب والفرع
اذا قدر عليه كافة الآن يقال ان التكسب بذلك بعد عياع ن (قوله والاولى
الاحتجاج بقوله تعالى) وجه الاولوية الصراحة وهذا يفيد ان الاحتجاج بذلك
صحيح أيضا وجه الاحتجاج بذلك انها وجبت لمن لا حمل الولد فهو السبب
في الوجوب فهو أولى بالوجوب ولا يخفى ان تسليم صحة الاحتجاج بما ذكر به بطل
الاستدلال به على وجوب نفقة الزوجات أي عند عدم الولد فليصرح عن (قوله الزم)
أي لوجوب الارضاع عليها ع ن أي في الجملة وهي اذا انفردت وقد يقال لزوم
أجرة الارضاع لكون الولد في غاية الافتقار حيثئذ وذلك منتف فيما بعد على أن قوله
الزم أقل تفضيل مع أن الزوم لا يتفاوت تدبر (قوله أيضا) أي كما احتج له بالقياس
(قوله فان لم يفضل) هذا مفهوم قول المتن بما يفضل عن مؤنة عمونه وقوله عنها أي عن
مؤنة عمونه وقوله وظاهر الخ تقييد المنطوق قوله كفاية أصل وفرع فلا يرد عليه لان
ظاهره أنه يلزمه الكفاية وان كان الفاضل لا يكفي مع أن محل لزوم كفايتهما ار كان
الفاضل يكفيهما فان كان دون ذلك لم يلزمه غيره ومحل لزومها أيضا ان كانا حرين كلا
فان كانا مبعضين لم يلزمهما الا القسط اذا علمت هذا عرفت أنه كان الاولى للشارح
تقديم قوله وظاهر الخ على قوله فان لم يفضل عنها شي الخ لتعلقه بالمنطوق تأمل
(قوله وبما ذكر) أي من تقييد الفرع بالهز والاطلاق في الأصل ح ل وقوله
وانه يساع الخ هذا علم من قوله وان لم يفضل عن دينه لانه أفاد أن كفاية القريب
تتقدم على وفاة الدين فهي أهم منه فيلزم من هذا أن ما يساع في الدين يساع فيها
بالاولى (قوله وجبت) لأصل لا فرع فالاولى محل الصغير على الكسب اذا قدر عليه
وينفق عليه من كسبه وله ايجاره لذلك ولولا خذ نفقته الواجبة له عليه ح ل قال
ع ش على م ولو أمكن الفرع الاكتساب ومنعه منه الاشتغال بالعلم فهل يجب
نفقته على أصله أولا فيه تردد والمعتد بالوجوب بشرط أن يستفيد من الاشتغال
بأداة يعتد بها عرفا بين المشتغلين (قوله والثاني لا) معتمد ع ش ولو لم يجد من
يشترى الا الكسل وتعذر الاقتراض بيع الكل ع ن (قوله ولكن يقترض عليه)

وكانا حرين معصومين) وعجز
الفرع عن كسب يتيق به
(وان اختلفا ديننا) والأصل
في الثاني قوله تعالى وعلى
المولود له رزقهن وكسوتهن
بالمعروف كذا الحق به والاولى
الاحتجاج بقوله تعالى فان
أرضعن لكم فأنوهن أجورهن
ووجهه أنه لما زمت أجرة
ارضاع الولد كانت كفايته
الزم وقيس بذلك الاول
بجامع البضية بل هو أولى
لان حرمة الأصل أعظم
والفرع بالتعهد والخدمة
والتيق واحتج له أيضا بقوله
تعالى ووصينا الانسان
بوالديه حسنا فان لم يفضل
عنها شي فلا شيء عليه لانه
ليس من أهل المواساة
وظاهره انه لو كان الفاضل
لا يكفي أصله أو فرعه لم يلزمه
غيره وأنه لا يلزمه للمبعض
منهما الا القسط وبما ذكر
علم انهما لو قدرا على كسب
لا تقيهما وجبت لأصل
لا فرع لعظم حرمة الأصل
ولان فرعه مأثور بمصاحبه
بالمعروف وليس منها تكليفه
الكسب مع كبر السن وأنه
يساع فيها ما يساع في الدين

من عقار وغيره لشهاده وفي كيفية بيع العقار وجهان أحدهما يساع كل يوم جزء بقدر الحاجة والثاني
لانه يشق ولكن يقترض عليه الى أن يجتمع ما يسهل بيع العقار له

ورجح النووي في نظيره من
نفقة العبد الثاني فليرجع هنا
وقال الأذري أنه الصحيح
أو الصواب قال ولا ينبغي قصر
ذلك على العقار وانه يرى بالآونة
وبالكفاية وبما لغير أعم
مما عبر به وقولي وليته ويليقي
من زيادتي (ولا تصير بفوتها
دينيا) عليه لأنها مواساة
لا يجب فيها تملك (الا بافراض
قاض) بنفسه أو ما ذونه
(لغية أومنع) فانها حيث
تصير دينيا عليه وعدلت
عن تعبيره بفرض القاضي
بالغناء إلى تعبيره باقتراضه
بالقاضي لأن الجمهور على أنها
لا تصير دينيا بفرضه خلافا
للغزالي في كتبه وبذلك علم
أنها لا تصير دينيا بأذنه في
الاقتراض خلافا لما وقع
في الأصل (وعلى أمه) أي
الولد (ارضاعه اللبأ) بالهمز
والقصر بأجرة وبدونها لانه
لا يعيش غالباً إلا به وهو
اللبن أول الولادة ومدة
يسيرة (ثم) بعد ارضاعه اللبأ
(ان انفردت هي أو أجنبية
وجب ارضاعه) على الموجودة
منها (أو وجدتا لم يجبر هي)
على ارضاعه وإن كانت

أي على المنفق أو المنفق عليه وتكون على حيثما لتعليل أي لاجله (قوله في نظيره
من نفقة العبد) أي فيما إذا لم يكن له مال وتعدت اجازته فانه أي القاضي
إذا امتنع السيد من الاتفاق عليه أو غاب يستدبر عليه إلى اجتماع قدر صالح
فيباع منه حيثما ينبغي به على الأصح كما صرح به م ر فها يأتي وقال بعضهم قوله
في نظيره من نفقة العبد أي في بيع القاضي عقار السيد مثلاً لنفقة عبده إذا غاب
أو امتنع من الاتفاق عليه كما صرح به الشارح بعده فالأولى حمل كلامه عليه (قوله
ولا تصير دينيا عليه) وإن تعدى بالاستماع من الاتفاق (فرع) لو قال كل
معي كفي ولا يجب تسليمها أي النفقة إليه شوبري قال م ر في شرحه ثم لو نقاه
وأفقت عليه أمه مثلاً ثم استلقه رجعت عليه بها أن أفقت بأذن الحاكم
أو شهدت لأنه مقصر بنفيه الذي تبين بطلانه برجوعه عنه فعوقب بإيجاب ما فوته
به فلذا خرجت هذه عن نظائرها وصح كذا نفقة الحمل وإن جعلت له لا تسقط بمضي
الزمن لأنها كانت هي المنتفعة بها المتعقت بنفقتها (قوله خلافا للغزالي) حله
شيئنا كوالده على ما إذا فرض القاضي قد راو أذن لشخص في أن نفقة يرجع
فاذا أنفقه يرجع وحيثما يكون الغزالي موافق للجمهور على أنه يجب والفرض كقوله
فرضت أو قدرت لقول كل يوم كذا لا تكون ديناً وذهب جبرالي موافق للجمهور
ورده هذا الحمل بما فيه طول فراجع ح ل (قوله وعلى أمه الخ) لما أوجب
الشارع على الأب دفع أجرة الرضاع للام ربما سوسم أنه لا يجب عليها الارضاع
أصلاً فدفعه بقوله وعلى أمه الخ ومع ذلك لما طلب الأجرة عليه أن مكان مثله
أجرة حكمها يجب اطعام المضطر بالبدل ومقتضى القياس أنها لو تركته بلا ارضاع
ومات لأضمان عليها وبه صرح بعضهم وهل ترثه أولاً فيه نظر فليراجع ع ن
الظاهر أنها ترثه لأنها غير فاقلة وقوله ومقتضى القياس الخ أي لانه لم يحصل منها
فعل يحال عليه الهلاك قياساً على ما لو أمسك الطعام عن المضطر واعتمده رى
وانحط عليه كلام ع ش (قوله ومدة يسيرة) ويرجع فيها إلى العرف وقيل
تقدر بثلاثة أيام وقيل بسبعة حمر (قوله لم يجبر هي) ظاهره وإن امتنعت
الأجنبية وإذا أخذت الام الأجرة سقطت نفقتها ان نقص الاستماع بها وهل
مثل الرضاع غيره فكل ما نقص الاستماع يسقط نفقتها أو يفرق بين الارضاع
وغیره من بقية الاشغال اه ح ل (قوله وإن تعاسرتي) أي تضايقت
في الارضاع فامتنع الأب من الأجرة والام من فعلة فسترضع له أي للاب أخرى ولا
تكره الام على ارضاعه ح ل جلال وعبارة الشهاب يعني ضيق بعضكم على الآخر

(فإن رغبت) في أرضه ولو بأجرة مثل وكانت منكروحة أبيه (فليس لأبيه منها) أرضه لأنها اشفق على الولد من الأجنبية ولبنها له أصح وأوفق وخرج بأبيه غيره كأن كانت منكروحة غير أبيه فله منها (لأن طلبت) لأرضه (فوق أجرة مثل أو تبرعت) بأرضه (أجنبية أو رخصت بأقل) من أجرة مثل (دونها) أي الأم فله منها من ذلك لقوله تعالى وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم ودونها من زيادتي (ومن استوى فرعاه) في قرب أو بعد أو أدت أو عدمه أو ذكورة أو أنوثته (موتاه) (٤٦٢) بالسوية بينهم ما وإن تفاوتا في اليسار أو اليسر أحدهما

بالمساواة في الأجرة أو طلب الزيادة أو نحوه (قوله أو كانت منكروحة أبيه) في كثير من النسخ أو كانت وهي بمعنى الواو (قوله وخرج بأبيه) أي المذكور في قوله فليس لأبيه منها والمناصب أن يقول وخرج بمنكروحة غيرها لكن لما كان حكم هذا موافقا لما في المتن وهو أنه ليس لأبيه منها عدل عنه لما قاله وإن كان الإخراج بالحكم ليس من عادته والمراد بالغير في كلامه الزوج الآخر والسيد وقوله كأن كانت الخ أي وكأن كانت عملة غير أبيه وقوله فله أي للغير تدبر (قوله فله منها من ذلك أي حيث كان لبن الأجنبية يمرى عليه والاقدمت الأم فلو ادعى الأب وجود من ذكر وخالفته الأم صدق بيمينه ح ل (قوله لقوله تعالى الخ) فيه أن الآية شاملة لما إذا طابت الأم الأجرة مثل الأجنبية مع أنها أولى حيث تدبر أن رغبت ليس له منها كما قدمه إلا أن يقال الآية مخصوصة بغير ذلك (قوله ومن استوى الخ) هذا شروع في اجتماع الأقارب من جانب المنفق ومن جانب المحتاج فذكر الأول بقوله ومن استوى فرعاه الخ وذكر الثاني بقوله أو محتاجون الخ (قوله اقترض عليه) أي من أجنبي أو من الحاضر ح ل (قوله أمر الحاكم الحاضر) أي أن كان مؤتمنا والا فاقترض عليه كما في شرح الروض وقوله مثلا أي أو الأجنبي (قوله بقصد الرجوع الخ) ليس بقيد بل مجرد الأمر كافي كما صرح به م ر (قوله سواء) ضعيف وقوله وقيل يوزع الخ معتمد وقوله وقلنا أن مؤتمنه علم ما أي على القول المرجوح القائل بأنها توزع عليهم ما بحسب الارث والمعمد أنها على الأب كما يأتي فالمنفي معتمد والمبني عليه ضعيف (قوله وبه) أي بالتوزيع هنا المحكي بقيل ح ل (قوله والترجيح من زيادتي) أي ترجيح الأول حيث اقتصر عليه لأن الأصل ذكر القولين ولم يرجح واحدا منهما وكون الترجيح زيادة فيه مسامحة وأجيب بأنه زيادة معنى فكأنه قال وهو الراجح (قوله فيما لا استحباب) أي استحباب ما كان في الصغر (قوله وجدان) الواو بمعنى أو فلو وجد جد وجد قدم الجد وإن بعد كما يفيد قوله أب وإن علا ح ل ولو كانت على بابها لا تقتضيه إذا اجتمع الجد والجددة قد منا بالقرب فيخالف قوله السابق

بمال والا فخر بكسب فان غاب أحدهما أخذ قسطه من ماله فان لم يمكن له مال اقترض عليه فان لم يمكن أمر الحاكم الحاضر مثلا بالتقوين بقصد الرجوع على الغائب أو على ماله إذا وجد (فان) اختلاف كان أحدهما أقرب والا فخر وارثا من (الأقرب) وإن كان أنثى غير وارث لأن الأقرب أولى بالاعتبار من الارث (فان) استويا قريبا مؤثرا (لوارث) لقوة قرابته (فان تفاوتا) أي المتساويان في القرب (ارثا كابن وبنت) مؤثرا سواء لا اشتراكهما في الارث وقيل يوزع بحسبه نظير ما رجحه النووي فبين له أبوان وقلنا أن مؤتمنه عليهما وبه جزم في الأنوار لكن منعه الزركشي ورجح الأول ونقل تصحيحه عن الفوراني والحوارزمي وغيرهما ورجحه ابن المقرئ والترجيح من

زيادتي (ومن له أبوان) أي أب وإن علا وأم (نعلى الأب) مؤتمنه صغيرا كان أو بالغاً أما الصغير فلقوله تعالى فان أرضكم لكم فان أرضهم وأما البالغ فبالاستحباب (أو) له (أجداد وجدان)

فعلى (الاقرب) مؤنثه وان لم يدل بعضهم ببعض (٤٦٣) (أو) له (أصل وفرع) فعلى (الفرع) وان نزل مؤنثه لانه

أولى بالقيام بشأن أصله لعظم
حرمته (أو) له (محتاجون)
منها أو من أحدهما ولم يقدر
على كفايتهم (قدم) بعد نفسه
ثم زوجته (الاقرب) فالاقرب
(تمة) لو كان له أب وأم وابن
قدم الابن الصغير ثم الأم ثم
الأب ثم الولد الكبير

(فصل في الحضانة وتنتهي
في الصغير بالتسميز وما بعده
الى البلوغ تسمى كفالة كذا
قاله الماوردي وقال غيره
تسمى حضانة أيضا) الحضانة
بفتح الحاء لغة الضم مأخوذة
من الحضن بكسرها وهو الجنب
لضم الحضنة الطفل اليه
وشرعا (تربية من لا يستقل)
بأموره بما يصلحه ويقيه
عما يضره ولو كبيرا محنونا
كان يتهدد بفصل جسده وثيابه
ودهنه وتكلمه وربط الصغير
في المهد وتحريره لينام
(والاناث أليق بها) لانهن
أشفق وأهدى الى التربية
وأصبر على القيام بها (وأولاهن
أم) لوفورشفقتها (فامهات
لها وارثات) وان علت الأم
تقدم (القربى فالقربى فامهات

وقوله أبو أن أي أب وان علا وأم فعلى الأب مؤنثه وان علا فيقدم الجد على الأم
شيخنا عز بن زى (قوله فعلى الاقرب) يلزم على صنيع الشارح حذف الجار وابقاء عمله
وهو سماعى لقول الخلاصة وقد يجبر بسوى رب لد حذف واما قوله وبهضه
يرى معاردا فهو في مواضع ليس هذا منها كما في الاشهرى فالأولى جعله مبتدا
والخبر محذوف أي فالاقرب يتفق عليه كما صنع م ر وكذا ما بعده (قوله تمة لو كان الخ)
هي في الحقيقة مفهوم قول المتن قدم الاقرب أي فان استووا في القرب فالحكم ما ذكره
بقوله قدم الابن الصغير الخ ولو ذكر هذا المفهوم لأعلى وجه التمة كما هو عادة له لكان
أولى اذ ذكره بهذا العنوان يشعر بأنه زائد على المتن وليس كذلك كما علمت

(فصل في الحضانة) *
أي في بيان حقيقة وأحكامها
وترتيب ذواتها ع ش (قوله وتنتهي في الصغير بالتسميز) أي وفي الجنون بالافاقة
ع ش (قوله اليه) أي الى الجنب (قوله تربية من لا يستقل بأموره) ولما ثبت له
طلب الاجرة عليها حتى الأم وهذه غير اجرة الارضاع فاذا كانت الأم هي المرضعة
وطلبت الاجرة على كل من الارضاع والحضانة أجبت اه شيخنا وعبرة الروض
وشرحه ومؤنة الحضانة في ماله ثم على الأب بأنها من أسباب الكفاية كالنفقة
فتجب على من تلزمه نفقته انتهت (قوله بما يصلحه) فالمراد بالتربية الاصلاح لا معناه
المتعارف ومن ثم قال الشارح ولو كبيرا محنونا لان التربية له بمعنى الاصلاح لا بلوغه
سن الكمال ح ل (قوله والاناث الخ) توطئة لما بعده والافاد لا يدل على انها
تجب لمن فكان ينبغي ان يقال تثبت الحضانة للنساء والرجال ويقدم من النساء أم
الخ ح ل وقوله أليق بها أي في الجملة فلا ينافي ما يأتي من تقديم الأب على غير الأم
وأمهات ع ش (قوله وأولاهن) أي المستحقة منهن أم أي لوجود جهات التقديم
الثلاثة التي هي الولادة والوراثة والقرابة فيها ح ل (قوله لوفورشفقتها) أي
تمامها ع ن (قوله وان علت الأم) لاحاجة لهذه الغاية مع قوله فامهات لها ويمكن
على بعدانه أتي بها المشاصكة ما بعدهما قائل وعبرة شرح م ر في الموضوعين
وان علون (قوله فامهات أب) هذا مفروض في اجتماع الاناث فقط فلا ينافي ما يأتي
من تقديم الأب على أمهاته لانه مفروض في اجتماع الذكور والاناث (قوله وخرج
بالوارثات الخ) أي في الشقين غيرهن مثال الغير في الاول ما ذكره ومثاله في الثاني
أم أبي أم الأب اه (قوله وهي من أدلت) أدلت الضمير مع رجوعه الى الغير المذكور

أب كذلك أي وارثات وان علا الأب تقدم القربى فالقربى وخرج بالوارثات غيرهن وهي من أدلت بذكريين أنثيين كأم
أب أم لا دلالة لمن لاحق له في الحضانة وقد ت أمهات الأم على أمهات الأب لقوتين في الأدل فانهن لا يسقطن بالأب

لاكتسابه التانيث من الضمير المضاف اليه تأمل (قوله بخلاف أمهاته) لا يقال إنما
 انشعقهن لانه واسطة بينهما وبين الميت ونظيره الأم بالنسبة لامهات الأناقة قول
 خلفنا أمرا آخر وهو أن واسطة هؤلاء لا تسقط أو شل بخلاف أو شل فكانت قرابة
 هؤلاء أقوى رشيدى على م ر (قوله فاخت) ولولام (قوله بخلاف من يأتي) الذي
 يأتي ثلاثة بنت الاخت وبنت الأخ والعممة وهذا أي عدم الأدلاء بالأم المفهوم من
 قوله بخلاف من يأتي مسلم في العممة مطلقا وفي بنت الاخت وبنت الأخ من الأب
 فقط أما بنت الاخت وبنت الأخ الشقيقتين أو اللتين من الأم فقط فهي أي بنتهما
 تدلى بالأم وإن كان بواسطة تأمل وأجيب بأن المراد بأنهما تدلى بالأم بلا واسطة
 فلا يرد ما ذكره (قوله فبنت اخت) ولولام (قوله لان جهة الأخوة مقدمة الخ)
 الأولى تقديمه على قوله فعممة لانه تعليل لتقديم ما قبلها عليها (قوله فرع لو كان الخ)
 اشتمل هذا الفرع على حكمين تميم البنت على الجدات وتقديم الزوج ذكرًا كان
 أو أنثى على سائر الأقارب فالحكم الأول بتقديمه قوله سابقا فامهات لها وادئات
 الخ أي محل تقديم الجدات بعد الأم إذا لم يكن للمحزون بنت والا فتقدم عليها والحكم
 الثاني بتقديمه قوله سابقا ولا من أم الخ أي فصل تقديم الأم في الحضنة إذا لم يكن
 للمحزون زوج ذكرًا كان أو أنثى فإن كان قدم عليها وعلى سائر الأقارب وعبارة شرح
 م ر وأولاد من أم ثم قال نعم تقدم عليها ككل الأقارب زوجة محزون يتأتى وطؤه لها
 وزوج محضونة تطبق الوطاء إذ غيرها لا تسلم اليه ثم قال ثم أمهات لها ثم تقدم عليها
 بنت المحزون انتهت هذا ولو آخر هذا الفرع عن قوله فيما يأتي ولو اجتمع ذكر وادئات
 الخ لكان أولى لتقدمه قوله هناك أيضا فأب فامهاته أي محل تقديم الأب إذا لم يكن
 للمحزون بنت والا قدمت عليه ومحلها أيضا إذا لم يكن له زوج والا قدم عليه (قوله
 عند عدم الأبوين) الأولى أن يقول عند عدم الأم لان المراد بالجدات في قوله على
 الجدات أمهات الأم كما هو صريح عبارة م ر ويلزم من تقديمها عليها على
 الأب لتأخره عنهن كما يأتي ولان غرض الشارح تقييد حالة أفراد النساء فلا يناسب
 فيها اشتراط عدم الأب (قوله أو زوج يمكن تمتعه به) أي بالمحزون وإن لم ترق له
 الزوجة فيثبت حقه بنفس العقد فله أن يأخذها من له حضنتها قهرًا عنه ولو كان
 كل من الزوج والزوجة محضونا فالحضنة لحاض الزوج لانه يجب على الزوج القيام
 بحقوق الزوجة فيلزم أمرها من يتصرف عنه توفية لحقها من قبل الزوج ع ش على م ر
 (قوله والمراد بتمتع الخ) أي إذا كان المحزون أنثى فإن كان ذكرًا فلا بد أن يمكنه الوطاء
 والا فلا يسلم اليها فلا تقدم الزوجة على غيرها إلا إذا كان الزوج يمكنه الوطاء

بخلاف أمهاته ولان الولادة
 فيها غفلة وفي أمهات الأب
 مظلونة (فاخت) لانها أقرب
 من الخالة (فخالة) لانها تدلى
 بالأم بخلاف من يأتي (فبنت
 أخت فبنت أخ) كالأخت
 مع الأخ والترتيب بينهما من
 زيادتي (فعممة) لان جهة
 الأخوة مقدمة على جهة
 العمومة (وتقدم أخت وخالة
 وعممة لأبوين عليهن لأب)
 لزيادة قرابتهن وتقديم الخالة
 والعممة لأبوين عليهما لأب
 من زيادتي (و) تقدم أخت
 وخالة وعممة (لأب عليهن لأم)
 لقوة الجهة وفهم بالأولى
 انهن إذا كن لأبوين يقدم
 عليهن لأم فرع لو كان للمحزون
 بنت قدمت في الحضنة عند
 عدم الأبوين على الجدات
 أو زوج يمكن تمتعه بها تقدم
 ذكرًا كان أو أنثى على كل
 الأقارب والمراد بتمتع بها
 وطؤه لها فلا بد أن تطبقه
 والا فلا تسلم اليه كما مر في
 الصداق وصرح به ابن
 الصلاح في فتاويه

(وثبت) الحضنة (لا تقي قربة غير محرم) (٤٦٥) لم تدل بكثرة روث كذا لم من التثبيد ولوارث فيها

(كنت خالة) وبنت عمه
وبنت عم أبيها وان كنت
غير محرم اشتقاقها بالقرابة
وهذا تنها إلى القرابة بالانوة
بخلاف غير القرابة كالمعتقة
وبخلاف من أدلت بكثرة
غير وارت كبت خال وبنت
عم لام وكذا من أدلت بوارث
أربانتى وكان المحضون ذكر
يشتهى (و) ثبت (لذكر
قريب وارث) محرم كان
كأن أو غير محرم كان عم
لوفور شفقة وقوة قرابته
بالارث والولاية ويزيد المحرم
بالمحرمة (بترتيب) ولاية
(نكاح) هو أدلى من قوله
على ترتيب الارث لان الجدة
مقدم على الاخ هنا كافي
النكاح بخلافه في الارث
(ولا تسلم مشتبهه لغير محرم)
حذر من الخلوة المحرمة (بل)
تسلم (لثقة يعينها) هو كبتة
فلو فقد في الذكركر الارث
والمحرمة كان الحال وابن
العمة أو الارث دون المحرمة
كالحال والعم للام وأبى الام
أو القرابة دون الارث كالمعتق
فلا حضنة له لعدم القرابة
التي هي مظنة الشفقة في
الاخيرة واضحة في غيرها

والزوجة مطيعة له حل (قوله وثبت الحضنة) أي زيادة على ما مر من الاثبات المحارم
بدليل قوله غير محرم وقوله لا تقي قربة أي ان لم يكن المحضون ذكرًا يشتهى أخذًا
من قوله بعد وكذا الخ (قوله لم تدل بكثرة روث) أي بان لم تدل بكثرة أصلا بل باتى
أو أدلت بكثرة روث كما يدل عليه تمثيله فالتشالان الاول والثالث والثاني
(قوله وان كانت غير محرم) راجع للثلاثة والاولى لان القرض أن لا تقي غير
محرم وأبى بها أي بالغاية توطئة لتعطيل (قوله كنت خال) لانها تدلى بمن لاحوله
في الحضنة أصلًا وهو ضعيف والمعتمد استحقاقها وعلى عدم ثبوتها لبنت العم للام
يفرق بأن بنت الخال أقرب للام من بنت العم للام لان أباها الذي هو الخال أقرب للام
كذلك حل (قوله وبنت عم) معتمد (قوله وكذا من أدلت الخ) هذا مفهوم
قيد مطروح في قوله وثبت لا تقي أي ان لم يكن المحضون ذكرًا يشتهى (قوله وثبت
لذكر) أي بعدما تقدم من الاثبات لما يأتى أنه لو اجتمع ذكر واثبات الخ ع ش
(قوله أو غير محرم كان عم) الظاهر أن الكافي استقصائية اذ ليس لساد كروارث
قريب غير محرم الابن العم (قوله لان الجدة الخ) أي لانها تثبت للأصول قبل
الحواشي (قوله كافي النكاح) يرده عليه أن الاخ للام هنا مقدم على العم ولا ولاية له
في النكاح حل (قوله ولا تسلم مشتبهه) راجع لقوله ولذا كقريب الخ وظاهر
كلامهم أن المحضون الذكور يسلم لغير المحرم أي لذكر غير المحرم ولو كان مشتهى
والراجح أنه لا يسلم له أخذًا من العلة فكان من حقه أن يقول ولا يسلم مشتهى له
وينبغي أن يكون ذلك اذا وجدت ربة والابن انتفت قد سلم له حل وعجالة سم
قوله ولا تسلم مشتبهه الخ أي بخلاف نحو بنت العم اذا كان ابن العم صغيرا يشتهى
فانه لا حضنة لها كما ساف لان الذكر لا يستغنى عن الاستئانة بخلاف المرأة ولهذا اذا
نسكت بطل حقه بخلاف الذكراه ولاختصاص ابن العم بالعصوبة والولاية والارث
شرح الروض (قوله يعينها هو) أبرز الضمير لان الصفة جرت على غير من هي له (قوله
فلو فقد في الذكركر الارث والمحرمة) فيه أن المذكور في المنطوق القرابة لا المحرمة
وفيه أيضا أنه عم في المنطوق بقوله محرم كان أو غير محرم فلا يحسن ذكر المحرم
في المفهوم وفيه أنه في بقية المفهوم قال أو القرابة دون الارث فكان عليه أن يقول
فلو فقد في الذكركر الارث والقرابة ويمثل له بالا جانب ثم يقول أو الارث دون القرابة
ويمثل له زيادة على ما مثل به بما مثل به للاول فان القريب غير الوارث يصدق بالمحرم
وغيره تأمل (قوله وان علت) أي الاقهار ولورجع الضمير للام لم يمتح لذلك بعد
قوله فامهاتها (قوله لساير) أما تعطيل الاول فقد ذكره صريحًا في ما سبق بقوله لوفور

وذكر قريب وقربة من زيادتي ١٧ : في غير المحرم وان اجتمع ذكر واثبات تام تقدم
(فامهاتها) وان علت (فأب فامهاتها) وان علل لساير

شفقتها وأما تعليل الثاني فيؤخذ من قوله سابقا والاثبات أليق بها الخ وأما تعليل الثالث فلم يتقدم في كلامه ما يؤخذ منه وإنما يؤخذ من خارج وهو أن الأب أقوى من أمهاته فقدم عليهم كما أشار له ح ل إذا علمت ذلك علمت أن في عبارة نوع اجمال وعبارة قوله لما رأى من تقديم الأم على أمهاتها الورشفتها وقدمت أمهات الأم على الأب لانها بالنساء أليق وقدم الأب على أمهاته لانه أقوى وقدمت أمهات الأم على أمهات الأب لقوتهن (قوله فالأقرب) من الحواشي عبارة أصله مع شرح م ر وقيل تقدم عليه أي الأب الحالة والاخت من الأب أو الأم أو هـ الادلالهما بالأم كأمهاتهما وردي بضعف هذا الادلاء وقوله فالأقرب برده عليه تقديم الحالة على بنت الأخ والاخت اذ قد وجد التقديم ولا قرينة شوبرى وأجاب م ر بقوله فالأقرب من الحواشي ولا يخالف هذا ما مر من تقديم الحالة على ابنة أخ أو أخت لان الحالة تدل بالأم المتقدمة على الكل فكانت أقرب هنا من تدل بالمؤخر عن كثيرين شرح م ر (قوله فلا يقدم على الذكر) أي في محل لو كان أنثى لقدم عليه شرح الروض فلم كان للمحضون اخوان ذكر وخنثى جعل الخنثى كالأذكر فيقرع بينهما ولا يجعل كأنثى حتى يقدم على الذكور بدون قرعة وانظر هل لا قال الشارح فلا يقدم عليه وما نكتة الاظهار (قوله صدق بيمينه) أي فيقدم على الذكور من غير قرعة لثبوت أنوته بيمينه (قوله ولا حضنة لغير حر) شروع في بيان موانع الحضنة والمذكور منها ستة ويعلم سابع من قوله الآتي ولو سافر أحدهما لاقلة الخ وتعلم شروط الحضنة من انتفاء هذه الموانع قال م ر في شرحه ولو قام بكل الأقارب مانع من الحضنة رجع في أمرها للقاضي الأمين فيضه عند الأصل منهن أو من غيرهن كما بحثه الأذرى خلافا لما ورد في قوله لا يجتاز المذهب في أن أزواجهن إذا لم ينعوهن كن باقيات على حقهن (قوله الا اذا كان يسيرا) كيوم في سنة وفي ذلك اليوم تكون الحضنة لولاه وأما الأغماء فينبغي أن يأتي فيه ما تقدم في أول كتاب النكاح من أنه اذا اعتدق قرب زواله اناب الحاكم عنه من يحضنه والافتتقل الحضنة لمن بعده حل (قوله وغير أمين) كغاسق والمراد بالأمين العدل وتكفي العدالة الظاهرة الا اذا أراد اثبات الأهلية فان كان بعد تسليم الولد صدق في وجوب الأهلية بيمينه والا فلا بد من اثبات العدالة باليمين ح ل (قوله نعم لو أسلمت) استدراك على قوله لغير حر وكان الأولى تقديمه عقبه ع ش (قوله ما لم تنكح) فان فككت وضعه القاضي عند واحد من صلحاء المسلمين لان القاضي وليه كما قاله ع ش (قوله ولا لذات لبن الخ) مفهومه استحقاق غير ذات اللبن وفيه نزاع في شرح الروض وقال م ر اعتمد

(فالأقرب) فالأقرب (من الحواشي) ذكرنا كان أو أنثى (فان استويا قربا) قدمت (الأنثى) لان الأناث اصبر وأبصر فتقدم أخت على أخ وبنت أخ على ابن أخ فان استويا ذكورة أو أنوثة قدم (بقرة) من خرجت قرعته على غيره والخنثى هنا كالأذكر فلا يقدم على الذكور فالأقرب صدق بيمينه (ولا حضنة لغير حر) ولو مبعضا (و) غير (رشيد) من صبي وسفيه ومجنون وان تقطع جنونه الا اذا كان يسيرا كيوم في سنة (و) غير (أمين) لانها ولاية وليسوا من أهلها نعم لو أسلمت أم ولد كافر فحضانته لها وان كانت رقيقة ما لم تنكح لغيرها لان السيد ممنوع من قربانها وتعميري بغير حر ورشيد أعم من تعبيرة بريق ومجنون (و) غير (مسلم عليه) أي على مسلم لانه لا ولاية له عليه (و) لا لذات لبن لم ترضع الولد اذ في تكليف الأب مثلا استبحار من ترضعه عندها مع الاغتناء عنه عسر عايه

الاستحقاق كإدله عليه كلام المحرر فانها لا تنقص عن المذكور مع ش (قوله
ولا ناكحة غير أبيه) أو بمجرد المقدون كان الزوج غائباً صريح به في الأم وفي عب
تبعا لقنواي القاضي حسين نعم لو استؤجرت لحضاته ثم تزوجت في المدة لم ينزع منها
شوبري لأن الأجارة عقد لازم (قوله الأمن له حق في حضنة) تصدق هذه العبارة
بصورتي الأولى أن يكون من له حق صاحب الرتبة بحيث لو تزوج من الأم كانت
حضنته له والثانية أن لا يكون صاحب الرتبة بحيث لو تزوج المحضون من الأم كانت
حضنته لمن هو مقدم على هذا المنكوح تأمل فيكون المراد من له حق في الجملة كما عبر به
مروجر (قوله وابن أخيه) هو مشكل ويصور بان كان للطفل أخت لأم ثم نكحت
ابن أخيه لأبيه وكانت الحضنة لتلك الأخت ح ل والاشكال مبني على أن
الحاضنة كانت هي الأم ووجه الاشكال أن أخت الطفل ان كان شقيقه فأنه ابن ابنها
أولاه فكذا أولاد أبيه فهي من كروحة الأب ويحصل الجواب بتصور المسئلة بما اذا
كانت الحاضنة غير الأم وهي أخته لأمه فيعوز أن تزوج بابن أخيه لأبيه (قوله
فإن زال المانع ثبت الحق) فلو طلقت المنكوحة ولو رجعا حضنت مالا وان لم تنقض
عدها ان رضى المطلق ذو المنزل بدخول الولد له لزوال المانع ومن ثم لو أسقطت
الحاضنة حقها انتقلت لمن يليها فاذا رجعت عاد حقها شرح م ر (قوله ان افترق
أبواه) هو جرى على الغالب سم على مخرج حتى لو كانت الأم في نكاح الأب ولا يأتينا
الاحيانا كان كالأفتراق في التصريح ش وفيه نظر لأن فرقة النكاح أوجبت مانعا
من الاجتماع بخلاف الفرقة المذكورة فعلى كل التمهيد في وقته اذ لا مانع تأمل شوبري
(قوله وصلى) أي للحضنة (قوله عند من اختاره منهما) وظاهر كلامه تخيير الولد
وان أسقط أحدهما حقه قبل التخيير وهو كذلك خلافا لما ورد في الروايات فلو امتنع
المختار من كفالاته كفه إلا خرفان رجوع الممتنع منها أعيد التخيير وان امتنع أو بعدهما
مستحقان لها كجدة وخير بينهما والأجبر عليهما من قلزمه نفقته لانهما من جملة
الكفالة شرح م ر (قوله خير غلاما) وانما يدعى بالغلام المميز شرح م ر لكن قال في
المصباح الغلام الابن الصغير ثم قال الأزهرى وسمعت العرب تقول للمولود حين يولد
ذكر غلام فلم يخصوا الغلام بالمميز ش على م ر ويمكن أن يقال ما ذكره
امسلاح شرعى وما في المصباح أمر لقوى (قوله من الحواشي) أي الذكور والعصبات
أخذ من قوله بجامع العصبية ع ش (قوله أو ابنه) أي ابن كل من الاخ والام
(قوله كآب وأخت) أو خالة تقدم أنه عند اجتماع الذكور والانات تقدم الأب
على سائر الحواشي ومن جلتهم الأخت والخالة فالأب مقدم عليهما مقتضى ما هنا

(و) لا (ناكحة غير أبيه)
وان رضى لانها مشغولة عنه
بحق الزوج (الأمن له حق
في حضنة) بقيد زده بقولي
(ورضى) فلها الحضنة
وتعيزي بذلك أعم من قوله
الأعمه وابن عمه وابن أخيه
(فإن زال المانع) من رق
وعدم رشد وعده وغير ذلك
عما ذكر (ثبت الحق) لمن زال
عنه المانع هذا كله في ولد
غير مميز (والميزان افتراق
أبواه) من النكاح وصلى أخيرا
فإن اختار أحدهما فهو عند
من اختار منهما لأنه صلى الله
عليه وسلم خير غلاما بين
أبيه وأمه رواه الترمذي
وحسنه والعلامة كالأغلام
(وخير) المميز (بين أم)
وان علت (وجدوا غيره من
الحواشي) كآخ أو عم أو ابنه
كالأب بجامع العصبية
(كآب) أي كما يخير بين
أب (وأخت)

أن المحضون كان قبل التمييز عند الاخت أو الحالة ويخير بعده بين من كان عندها
 وبين الأب وهذا لا يتأق إلا على الضيف القائل بتقدمها على الأب فليتأمل وليصر
 ثم رأيت في سم مانعه قال في الإرشاد وخير محيزين مستحقة وأحق قال شارحه
 وهو يفيد أنه لا تخيير بين الأب والاخت ولا بينه وبين الحالة قال وهو المعتمد
 الموافق لما في الروضة وأصلها ولعل وجه الإفادة أن مرادها المستحقة التي تلي الأب
 في الرتبة كائنه والاخت مؤخره عن أمهات الأب وما في المنهاج من ترجيح التخير
 بين الأب والاخت وبينه وبين الحالة تفريع على المرجوح وهو تقدمها على الأب
 قبل التمييز لكن م ر كالشارح ويمكن أن يصور أي قوله كأب وأخت بما إذا كان عند
 الأب أولاد فانه بعد التمييز يخير بينه وبين الاخت عند فقد أمهات الأب وكلام المتن
 شامل لهذا (قوله لغير أب) أي شقيقة أو لام بخلاف التي للأب فلا يخير بينها وبين
 الأب لانها لم تدل بالأم سم مع أن الاخت للأب مقدمة على الاخت للام ح ل
 أي فلا يصح إخراجها فالأولى أن يقول كأب وأخت ويحذف قوله لغير أب وما
 على به سم لا يمنع حقها وقد يجاب بأن الاخت للأب مدلية به وهو موجود فكان
 مانعاً لها والشقيقة تدل بجهتي الأب والام فاعتبرت جهة الأم وهكذا
 الاخت للام فكان لكل منهما حق لقوتها بجهة الأم بخلاف التي للأب لاحق لها
 أصلاً مع وجوده وعمل تقديم الاخت للأب على الاخت للام عند فقد الأب قأمل
 (قوله بالذكور) أي بالميراث الذكوري وهو متعلق بقيد (قوله ولأب مثلاً) أي أو عم منع أنثى
 أي بسبب له ذلك ع ش ع ل م ر ويحذفه إذا لم يمنع الأم زوجهما من زيارتها
 أو كانت مخدرة ولا فيجب على الأب تمكينها من زيارتها اه سم لكن في شرح م ر
 خلافه في المخدرة (قوله وعدم البروز) عطف سبب على سبب (قوله والام أولى)
 وان كانت مخدرة كما في شرح م ر (قوله ليس بعورة) مقتضاه ولو أمر دجلاً ح ل
 (قوله عبادتها) قال م ر وان مرضت الأم لزم الأب تمكين الانثى من تريضها
 ان أحسن ذلك بخلافه في الذكر لا يارمه تمكينه من ذلك وان أحسنه (قوله
 لشدة الحاجة) ويتجه أن محل تمكينها من الخروج عند انتفاء ربة قوية والام
 يلزمه شرح م ر بل الظاهر حرمة تمكينها من ذلك ع ش ويحري هذا القيد
 في صورة جواز تمكينها من الخروج للزيارة بالأولى رشدي (قوله لاني كل يوم)
 الآن يكون منزلها قريباً فلا بأس بدخولها كل يوم قاله الماوردي اه شرح م ر
 وقد يتوقف في الفرق بين قربة المنزل وبينه فان المشقة في حق البعيدة انما
 هي على الأم فاذا تحملتها وأنت كل يوم لم يحصل لأبنت مشقة ع ش قال الرشدي

لغير أب (أو خالة) كلام
 (وله بعد اختيار) لاحدهما
 (تقول لا آخر) وان تكرر
 منه ذلك لانه قد يظهر له
 الامر على خلاف ما ظنه
 أو يتغير حال من اختاره قبل
 نعم أن غلب على الظن ان سبب
 تكرره قوله تمييز ترك عند من
 يكون عنده قبل التمييز
 وقولي أو غيره من الحواشي
 أعم من قوله وكذا أخ أو عم
 لكن قيد في الروضة كأصلها
 تبعاً للغوى التخييري في مسألة
 ابن العم بالذكر والمعتمد
 خلافاً وبه صرح الروائي
 وغيره وان كانت المستهانة
 لا تسلم له كما مر (ولأب)
 مثلاً (ان اختير منع أنثى)
 لا ذكر (زيارة أم لتألف
 الصبابة وعدم البروز والام
 أولى منها بالخروج لزيارتها
 بخلاف الذكر لا يمنع زيارتها
 لئلا يآلف العقوق ولانه
 ليس بعورة فهو أولى منها
 بالخروج وخرج بزيارة الأم
 عبادتها فلا يس له المنع منها
 لشدة الحاجة اليها (ولا يمنع
 أما زيارتها) أي الذكر
 والانثى (على العادة) كيوم
 في أيام لاني كل يوم

ولا يمتنعها من دخولها بيته واذا زارت لا تطيل المكث (وهي أولى بتمريضها عنده) لانهما أشفق واحدى اليه هذا ان
(رضي) به (والافعهدها) ويعودها (٤٦٩) ويحترز في الحالين عن الخلوة بها (وان اختارها ذكر فعندها ليلا

وعنده نهارا) ليعلمه الامور
الدينية والدينية على ما يليق
به لان ذلك من مصلحته (أو)
اختارهما (أنتى فعندها) بدا
أى ليلا ونهارا لا يستواء
الزمن في حقها (ويزورها
الاب على العادة) ولا يطلب
احضارها عنده (وان اختارها)
مميزا (أقرع) بينهما ويكون عند
من خرجت قرعته منها (أولم
يختار) واحدا منهما (فالام أولى)
لان الحضنة لها ولم يختار غيرها
وكالاتى فيما ذكر الخ (ولو
سافر أحدهما) أى أراد سفرها
(الانقلة) كحج وتجارة ونزعة
فهو أعم من قوله سفر حاجة
(فالمقيم) أولى بالولد مميزا كان
أولى حتى يعود المسافر لخطر
السفر طالت مدته أولا ولو
أراد كل منهما سفر حاجة فالام
أولى على المختار في الروضة
(أولها) أى انقلة (فالعصبة)
من أب أو غيره ولو غير محرم
أولى به من الام حفظا بالنسب
وانما يكون أولى به فيما اذا كان
هو المسافر (ان أمن خوفا)
في طريقه ومقصده والا فالام
أولى وقد علم مما مر انه لا تسلم
مشتهاء غيره محرم كابن عم

ثم ظهر ان وجهه النظر لا عرف فان العرف ان قريب المنزل كالجارية تتردد كثيرا
بمخلاق بعيدة (قوله ولا يمتنعها) أى لا يجوز فبحرم عليه ذلك وتدخله قهر عليه
ولها ان لا تكتفى باخراج الولد اليها على الباب ل (قوله في الحالين) أى التمريض
عندها وعنده (قوله على ما يليق به) أى بالولد وظاهر كلام الماوردي أنه ليس
لأب شرط تعليم ولده صنعة تزريه لان عليه رعاية حفظه شرح شيخنا اه شوبرى
(قوله فالام أولى) لومات فقالت أمه ادفعه في تربتي وقال الاب بل في تربتي كان
المحاسب الام على ما يحسنه الزركشى وبجئت جبر ان المحاسب الاب حل ومثله
ومثله حيث لم يترتب عليه نقل محرم كان مات عند أمه والاب في غير بلد ما ع
على مر (قوله لان الحضنة لها) أى أصالة (قوله أحدهما) أى أحد من لمحاق
في الحضنة (قوله سفر حاجة) الظاهر ان الحاجة ليست بقيد بل مثلها التزمة
وعبارة مر فان اراده كل منهما واختار فامة تصد او طريقا كان عند الام وان كان
سفرها أطول وقصد ما بعد اه أى لان السفر فيه مشاق والام أشفق عليه من
الاب (قوله فالمقيم أولى) ما لم يكن المقيم الام وكان في بقائه معها مفيدة أو ضياع
مصلحة كما لو كان يعلم القرآن أو الحرفة وما يبلد لا يقوم غيره فامة فالاب أحق
بذلك عن (قوله بالعصبة أولى) أى مقيما كان أو مسافرا اه وعمل كون العصبة
اذا سافر أولى به اذا لم يكن هناك عصبة آخر مقيم كأن سافر الاب وأقام الجدة
أو سافر الجدة وأقام الاخ أو سافر الاخ وأقام العم فان المقيم أولى به من المسافر لوجود
العصبة الاخرى عندهما اه شرح مر (فصل في مؤنة المملوك وما يذ كرمها) *
وهي الخارجة والمدايب تقديم هذا الفصل على الحضنة لئلا كانت الحضنة
خاصة بالقريب قدمها عليهم والمؤنة في الامة القيام بالكفاية والانفاق بذل القوت
قاله السبكي وهذا يقتضى ان النفقة دون المؤنة شوبرى (قوله كفاية رقيقه) وان
كان مستحق المنفعة بنصرومية أو اجارة أو متحق القتل برة أو نحوها ووجبت نفقة
المرتد هنا دون نفقة القريب المرتد لان الموجب هنا الملك وهو موجود وثم مواساة
القريب والمهدر ليس من أهل المواساة محرر س ل (قوله مؤنة) يجوز ان يكون
مرفوعا بدلا من كفاية أو منصوبا على التمييز أو الممال وقوله رقيقه ما يجوز ان يكون
بالأوجه الثلاثة تأمل شوبرى أى عطف على كفاية أو مؤنة أو قوت اه (قوله وماء
طهارة) سواء تسبب فيها السيد أو لانه لا يملك به فارق الزوجة حيث فصل فيها
بين كون ماء الطهارة بسمها أو بسبب الزوج قال شيخنا ابن مر لو دفعه له فتمد ان لافه

حذر من الخلوة المحرمة بل لثقة ترائقه ١١٨ ت كفته واقصا رالامل على بته مثال (فصل)
* في مؤنة المملوك ومأمعها (عليه) أى المالك (كفاية رقيقه غيره كاتبه) مؤنة من قوت وآدم وكسوة وماء طهارة

وغيرها ولو كان أعنى زمانا أو اياما ولذا اوراقنا خبر مسلم للملك طعامه وكسوته ولا يكاف من العمل ما لا يطيق فيقاس
بما فيه غيره مما ذكر ولا شيء عليه لا كاذب ولو كانت فاسدة لاستقلاله بالكسب واستثناؤه من زيادتي وإطلاق
الكفاية أولى من تقييدها بالنفقة والكسوة (من غالب عادة أرقا البلد) من روضه ويزيت رقة لمن وكان وصوف
وغيرها الخبر الشافعي للملك نفقته وكسوته بالمعروف قال (٤٧٠) والمعروف عندنا المعروف لمثل بلده ويراعى

حال السيد في يساره
واعساره فيجب ما يليق بحاله
من رفيع الجنس الغالب
وخديسه وتفضل ذات الجمال
على غيرها في المؤنة (فلا يكفي
ستر عورة) له وان لم يتأذ بحر
أو برد لان ذلك يعد تحقيرا
وقولي (ببلادنا) من زيادتي
ذكره الغزالي وغيره
احتراز عن بلاد السودان
ومحوها كما في المطلب
(وسن أن ساوله بما ينتم به)
من طعام وكسوة للأمر بذلك
في الصبي بن المحول على
النسب كما سيأتي والاولى أن
يجلسه معه لا كل فان لم
يفعل روع له لكمة تسلم سدا
لاصغيرة تثير الشهوة ولا
تغضب النعمة ولو كان السيد
ياكل ويلبس دون اللائق
به المعتاد غالبا بخلا أو رياضة
فليس له الاقتصار في رقيقه
على ذلك بل يلزمه رعاية

بلا حاجة وجب دفعه له ثانيا غاية الأمر أنه يأثم بتعمدا تلافه ط ب وله تأديبه
على ذلك سمع ع ش وكذلك لو أنلف الرقيق طعامه المدفوع له لزمه ابداله وان
تكرر ذلك منه عمدا ع ش على م ر (قوله وغيرها) كآجرة الطبيب والمحاجم
وتن الدواء شيئا (قوله وإبقاء) كأن وجد وكيل السيد في المحل الذي أبق اليه
فله مطالبة بمؤنته حل ويتصور أيضا برفع الأمر الى قاضي المحل الذي هو فيه ويقترض
على سيد ذلك العبد شيئا لكن يبقى الكلام في أنه هل يجيبه الى ذلك حيث علم
أياقه أولا ليعمله على هروءه لسيد فيه نظر والا قرب أنه يأمره بالعود الى سيده فان
أجاب الى ذلك وكل به من يصرف عليه ما يوصله الى سيده قرضا ع ش على م ر
(قوله من غالب عادة الخ) أي الذي هو منهم ع ش (قوله ويراعى حال السيد) أي
وجوبا حل أي مع رعاية حال العبد ع ش (قوله وتفضل ذات الجمال) أي ندبا
كما في شرح م ر وعمله حيث كان جمالها ذاتها والقول بالوجوب كما نقله حل
وع ش محمول على ما اذا كان جمالها متنوعا بها بأن كانت من النوع العالي كالخرج
كما يؤخذ من آخر عبارة م ر فلا منافاة بين القولين قال ع ش على م ر وأما
ذو الجمال فان كانت نفاسته لذاته كره تفضيله على الخسيس وان كانت لنوعه لم يكره
(قوله مما ينتم به) نعم نتم به في أمر جميل يخشى من تنعمه به فموجب وسه لحوق ربة
من سوء ظن به ووقوع في عرضه عدم استغبا به حينئذ شرح م ر (قوله والاولى أن
يجلسه معه) أي حيث لا ربة تلقه م ر (قوله روع له لكمة) أي قلبها في الدسم
حل وقال شيخنا روع أي هبها له (قوله النعمة) بفتح النون وسكون الهاء
الشهوة والحاجة فاموس (قوله وقوله صلى الله عليه وسلم الخ) هو وارد على قوله
من غالب عادة أرقا البلد شيئا أو على قوله ولوتتم بما فوق اللائق الخ كما يفيد
كلام الرشيدى (قوله اخوانكم) أي في الاسلام أو من جهة أنهم أولاد آدم
برماوى وفي رواية اخوانكم خولكم بفتح الخاء والواو أي خدمكم (قوله علم
حاله) أي علم بخله وأنه يقتصر على الأرقاء فأني بالحديث ردعا وزجره ليرجع عما

الغالب ولوتتم بما فوق اللائق به نذب أن يدفع اليه مثله ولا يلزمه بل له الاقتصار على الغالب كما علم
وقوله صلى الله عليه وسلم أنا هم اخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه من
طعامه ويلبسه من لباسه قال الرافعي جملة الشافعي على النذب أو على الخطاب لقوم مطاعهم وملايسهم متقاربة
أو على أنه جواب صائل علم حاله فأجاب بما اقتضاه الحال (وتسقط) كفاية الرقيق (بمضى الزمن)

فلا تصير ديناً إلا بما رقى مؤنة القريب بجماع وجوب ما ذكره بالكفاية (ويبيع فاض فيها ماله) أو يجره إن امتنع منها
ومن إزالة ملكه عن الرقيق بعد أمره بأحدهما أو غاب كما في مؤنة القريب وكيفيته أنه أن يبيع ماله أو يجاره
شيئاً فشيئاً بقدر الحاجة فذاك وإن لم يبيع كمقار استدان عليه إلى أن يجمع ما يسهل البيع أو لا يجاره ثم يبيع أو أجر
منه ما ينفي به لما في بيعه أو يجاره شيئاً فشيئاً (٤٧١) من المشقة وعلى هذا يحمل كلام من أطلق أنه يباع بعد

الاستدانة فإن لم يمكن بيع
بعضه ولا يجاره وتعذرت
الاستدانة ببيع جميعه أو أجره
(فإن فقد) ماله (أمره) القاضي
(بإيجاره أو بإزالة ملكه) عنه
فيعو ببيع أو اعتاق فإن لم
يفعل بآعه القاضي أو أجره
عليه فإن تعذر فكفايته
في بيت المال ثم على المسلمين
فإن اقتصر على أمره بأحدهما
قدّم الإيجار وذكراً الأمر
بإيجاره من زيادتي وتعبيري
بإزالة ملكه أعم من قوله
بيعه أو اعتاقه وأما أم الولد
فبظليها تكتسب وتكون
نفسها فإن تعذرت مؤنتها
بالكسب فهي في بيت المال
(وله أجبار أمته على ارضاع
ولدها) منه أو من غيره لأن
لبنها ومنافعها له بخلاف الحرة
(وكذا غيره) أي غير ولدها
(إن فضل) عنه لبنها لذلك نعم
إن لم يكن ولدها منه ولا مملوكه

هو فيه شيئاً عزيزي (قوله بجماع) وهو اقتراض القاضي (قوله أو يجره) أو
للتنوي ببيع لا للتخيير وكذا في جميع ما يأتي لأنه يجب على القاضي أن يراعي ما فيه إلا
حظ للمالك بش وعبارة شرح م ر وتحريره أن الحاكم يوجب جزءاً من ماله بقدر
الحاجة أو جميعه إن احتج إليه أو تعذر إيجار الجزء فإن تعذر إيجاره ببيع جزءاً منه
بقدر الحاجة أو كله إن احتج إليه أو تعذر بيع الجزء هذا في غير محجوز عليه أما هو
فيتعين فعل الاحتظ له من بيع القن أو إيجارته أو بيع مال آخر أو الاقتراض انتهت
(قوله بعد أمره) الظاهر أنه تنازعه كل من يبيع وامتنع وقوله أو غاب عطف على
امتنع شيئاً (قوله وكيفيته) أي كيفية ما ذكره من البيع والإيجار (قوله لما في
بيعه الخ) وتقدم أن هذا هو الذي رجحه النووي هنا وطردوه في نفقة القريب
ومنعوا الوجه القائل بأنه يباع كل يوم جزءاً بقدر الحاجة ح ل (قوله ولا يجاره)
أي بعضه (قوله فإن لم يفعل) ما اقتضاه كلامه من أنه يغير بين البيع والإجارة
ينبغي حمله على ما إذا استوت مصلحتهم في نظره والأوجب فعل الأصل منهما م ر ل
(قوله فكفايته في بيت المال) ثم على المسلمين وظاهر كلامهم أنه ينفق عليه من
بيت المال أو من المسلمين محضاً ووظاهر أن كان السيد فقيراً محتاجاً إلى خدمته
الضرورية والافينبغي أن يكون ذلك قرضاً شرح م ر (قوله وأما أم الولد) مقابل
لحدوق علم من قوله أو إزالة ملكه أي عمل كونه يأمره بالإزالة إن كان الرقيق يقبل
الإزالة كما يفهم ذلك من شرح م ر (قوله أو من غيره) بأن كان مملوكاً له من زوج
أرنا زى (قوله لذلك) أي لأن لبنها الخ (قوله نعم) الخ استدراك على قوله وكذا
غيره إن فضل عنه لبنها ويؤخذ منه تقييد الولد المضاف إليه في قوله غيره بكونه من
السيد أو مملوكه (قوله إن لم يكن ولدها منه) بأن كان من شبهة أو موصى به
(قوله على والده) أي إن كان حراً بأن وطئها شخص بشبهة يظنها زوجته الحرة
وقوله أو ماله أي إن كان رقيقاً بأن أوصى له به (قوله إن لم يضر) راجع للصورتين
(قوله وليس لها استقلال بفطم) أي قبل الحولين وبعدهما وقوله ولا ارضاع أي

فله أن يرضعها من شاء إن لم يفضل عن هذا الولد لبنها لأن ارضاعه على والده أو ماله (وله) إجبارها (على فطمه
قبل) مضى (حولين و) على (ارضاعه بعدهما إن لم يضر) أي الفطم أو الارضاع لأنه في الأولى قد يرد الامتنع بها وهي
ملكه ولا ضرر في ذلك وفي الثانية لبنها ومنافعها له ولا ضرر فإن حصل ضرر للولد أو للامته أو لها فلا إجبار وليس لها
استقلال بفطم ولا ارضاع إذ لا حق لها في التربية وقولي إن لم يضر أعم من قوله في الأولى إن لم يضر وفي الثانية إن لم يضرها

(ولم يرد حق في تربيته فليس لاحدهما فطمة قبل) مضى (حوالين و) لا (ارضاعه بعدهما الا براض بلا ضرر) لان لكل
منها حق في التربية فلهما النقص عن الحولين والزيادة عليهما اذا لم يتضرر بهما الولد والام او احدهما وقولي بلا ضرر من
زيادة فيما اذا ترضيا على الارضاع واعم من تقيده له بالولد فيما اذا ترضيا على الفطام وعلم بما ذكر ان لكل منهما فطمة
بعدهما بغير رضاء الا تخرج حيث لا تضر بذلك لانهما مدة الرضاع (٤٧٣) التام (ولا يكاف بماله) من آدمي

بعد الحولين أي يحرم عليهما ذلك الا باذنه ان وجد والا فباذن الحاكم ان وجد والا
فلهما الاستقلال مع المصلحة برماوى (قوله وليس لاحدهما) أي الابوين الحولين ويتبعه
الحراق غيرهما ممن له الحضنة عند قد هما في ذلك شرح م ر (قوله ولا ارضاعه
بعدهما) لكن يسن عدم ارضاعه بعد الحولين اقتصارا على ما ورد الا الحاجة تخرج
م ر (قوله الا براض) فان تنازعا أجيب الداعي لتتام الحولين الا اذا كان الفطام
قباه ما أصح للولد فيصاف مطالبه كفطامه عند حمل الام او مرضها ولم يوجد غيرها
شرح م ر (قوله وعلم بما ذكر) أي قوله قبل حولين (قوله لا تضر بذلك)
أي فلو فرض اضرار الفطام له لضعف خلقته اولسنة حرا وبرد لزم الاب بذل أجره
الرضاع بعدهما حتى يجتزى أي يكتفى بالطعام وتجب الام على ارضاعه بالاجرة ان
لم يوجد غيرها اه زى وعش (قوله وله ان يكلفه الخ) أي حيث لم يترتب على ذلك ضرر
لا يمتثل عادة حل وعش على م ر (قوله وله بخارجة رقيقة) أي بشرط أن يصح تصرفه
لنفسه لو كان حرا س ل (قوله وامراهه) أي ساداته أن يخففوا عنه أي فقد أقرهم
عليها وهو لا يقر على باطل ح ل وروى البيهقي ان الزبير كان له ألف عبد يخارجهم
ويصدق بخراجهم اه زى ومع ذلك بلغت تركته خمسين ألف درهم ومائتي
ألف درهم (قوله عقد معاونة) أي لا بد فيها من الايجاب والقبول كخارجتها
كل يوم مثلا كذا جبر وكنائتها كبادلتك من كسبت بكذا أو نحوه شرح م ر لكنها
جائزة من جهة السيد أيضا بخلاف الكناية لان الكناية تؤدي الى التيق فالزمنها
من جهة السيد ثلاث بطل فائدتها بخلاف الخارجة لا تزده س ل ملخصا (قوله
وهي ضرب خراج) فيه استخدام لان الخارجة فيما تقدم بمعنى المقدو أعاد عليها الضمير
بمعنى المال الذي يدفع للسيد لان قوله ضرب خراج من اضافة الصفة للموصوف
أي خراج مضروب وعبرة المنهاج وهي خراج الخ (قوله وعليه كفاية دوايه) وان
وصلت الى حد الزمانة المانعة من الانتفاع بوجهه والواجب علفها وسقيها حتى
تصل لاول الشبع والرى دون غايتها ولا يجوز ضربها الا بقدر الحاجة كما في شرح
م ر ومثل الضرب الخمس حيث اعتيد مثله فيجوز بقدر الحاجة عش (قوله بخلاف

أوغیره (ملا يطيقه) للخبر
السابق فليس له أن يكلفه
عمل على الدوام بقدر عليه
يوما أو يومين أو ثلاثة ثم
يجزوله ان يكلفه الاعمال
الشاقة بعض الاوقات وبه
صرح الرافعي وتعبيرى بماله
أعم من تعبيرة برقيقه (وله
مخارجة رقيقة) على ما يمتثله
كسبه المباح الفاضل عن
مؤنته ان جعلت من كسبه
تدبر الصالحين انه صلى الله
عليه وسلم أعطى ابا طيبة لما
جعه صاعين أو صاعا من تمر
وامراهه ان يخففوا عنه من
خراجه (براض) فليس
لاحدهما اجبار الا بخر عليها
لانها عقد معاونة فاعتبر
فيها التراضي كالكتابة
(وهي ضرب خراج معلوم
يؤديه) من كسبه (كل يوم
أو نحوه) كاسبوع أو شهر
بحسب ما يتفقان عليه وقولي

ضرب مع معلوم من زيادتي وقولي أو نحوه أعم من قوله أو اسبوع (وعليه كفاية دوايه المحترمة) بعلقها غير
وسقيها أو يتخللها الرعي وورود الماء ان الفت ذلك لحرمة الروح بخلاف غير المحترمة كالقواسق وتعبيرى بما ذكر
أعم من قوله علف دوايه وسقيها والتقييد بالمحترمة من زيادتي (فان امتنع) من ذلك (وله مال) آخر (أجبر على كفاية
أ، ازاله ملك) هي أعم من قوله بيع (أو ذبح ما كول) منها صوتا لها عن التلف (فان امتنع) من ذلك (فعل الحاكم
ما يراه) منه ويقتضيه الحال وهذا مع قولي وله مال من زيادتي فان لم يكن له مال آخر أجبر على أحد الاخيرين أو
الايجار فان امتنع فعل الحاكم ما يراه من ذلك فان تعذر فكفايتها في بيت المال ثم على المسلمين

(ولا يجلب) من ابنها (ما يضر) ما (أو) ولدها (٤٧٣) وإنما يجلب ما يفضل عنه وقولي يضر أعم من قوله يضر

ولدها (وما لا روح له كقناة
ودار لا تجب عمارته) لانتفاء
حرمة الروح ولأن ذلك من
جهة تنمية المال وهي ليست
بواجبة وهذا بالنسبة لحق
الله تعالى فلا ينافي وجوب
ذلك في حق غيره كالأوقاف
وقال المحجور عليه وإذا لم تجب
العمارة لا يكره تركها إلا إذا
أدى إلى الخراب فيكره
ويكره ترك سقي الزرع
والشجر عند المكان لما فيه
من إضاعة المال كذا علة
الشيخان قال الأسنوي
وقضيته عدم تحريم إضاعة
المال لكنهم اصرحوا في مواضع
بترميمها كإلقاء المتاع في البحر
بلا خوف فالصواب أن يقال
بترميمها إن كان سببها أعمالا

كالقاء المتاع في البحر وعدم
تعميرها إن كان سببها ترك
أعمال لأنها قد تشق عليه
ومنه ترك سقي الأشجار
المرهونة بتوافق العاقدین
فنه جائز خلافا للرواية

﴿كتاب الجنایات﴾
الشهادة للجنابة بالجراح وبغيره
كسهر ومثقل فهي أعم من
تعمير بالجراح والأصل فيها
آيات كآية يأيتها الذين آمنوا

غير المحترمة) أي بخلاف دوابه غير المحترمة. وانظر حيث قدمنا مفاد هذه الإضافة
لا يقال مفادها الاختصاص لأننا نقول الفواسق لا تثبت عليها بدلا لعدم
ولا باختصاص فأقل شوبرى ويمكن أن يقال الإضافة تأتي لأدنى ملائمة وما هنا
كذلك قال الأذرى والظاهر أنه يجب عليه أن يلبس الخيل والبقال والمجبر
ما يقبها من الحر والبرد الشديد إن إذا كان ذلك يضرها ضررا ينافي اعتبارها بكسوة
الريق ولم أرفه نصا شرح م ر (قوله ولا يجلب ما يضر) أي يحرم عليه ذلك لأنه
غذاؤه كما في ولد الأمة بل قال الأصحاب لو كان لبنها دون غذاؤه وجب عليه تكميل
غذاؤه عن (قوله لا تجب عمارته) ولا تكرر العمارة لحاجة وإن طالت والأخبار
الدالة على منع ما زاد على سبعة أذرع وإن فيه الوعيد الشديد محمول على من فعله
للخيلاء والتفاخر على الناس شرح م ر (قوله وهذا) أي عدم الوجوب بالنسبة
لحق الله تعالى بمعنى أنه إذا نظر لحق الله في هذه المسألة علم أنه لم يوجب على المالك
عمارة ملكه (قوله ويكره ترك سقي الزرع والشجر) قال ابن العمامة في مسألة ترك
سقي الأشجار صورتهما أن يكون لها ثمرة تبقى بمؤنة سقيها والأفلا كراهة قطعاً ومحل
أيضا ما لم يكن ترك السقي لغرض تنشيف الشجر لأجل قطعها لعمارة ونحوه والـ
فلا يكره حيث تد كافي شرح م ر (قوله وقضيته) أي قضية جعل إضاعة المال تبليلا
للكراهة (قوله فالصواب أن يقال الخ) معتمد ع ش (قوله لأنها قد تشق) أي
فيكون له في تركها شبهة قال ح ل وان تخلفت المشقة كتركه تناول دينار على
طرف ثوبه إه

﴿كتاب الجنایات﴾

(قوله كسهر ومثقل) أي ومنه الطعام والشراب (قوله فهي أعم الخ) نظره فيه بأن
الجنابة تشمل السرقة والغصب لأنها جنابة على المال وقد يقال المراد الجنابة على
البدن كما يشير إلى ذلك قوله هي أي الجنابة على البدن ح ل (قوله والأصل فيها)
أي في حكمها المرتب عليها وهو وجوب القصاص ووجوب الدية المعلوم من آية ومن
قتل مؤمنا خطأ (قوله لا يحل دم امرئ مسلم) أي لا يجوز فلا ينافي وجوب القتل
بأحدى الثلاث الاستية لأن الجائز يصدق بالواجب كذا في شرح الأربعين وظاهره
أن الحلال لا يصدق بالواجب إلا إذا أول بالجائز شوبرى (قوله مسلم) قال
الطبي صفة مقيدة لأمري ويشهد مع ما بعده صفة ثانية جاءت للتوضيح والبيان
أحوال جى به مقيد للموصوف مع صفة أشعارا بأن الشهادة هي العمدة
في حقن الدم وقوله الفارق صفة مؤكدة للتارك والمراد بالجماعة جماعة

كتب عليكم القصاص وأخبار ١١٩ بح ت تكبر الصبي لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله
وأنى رسول الله

المسلمين والتارك له منه هو المفارق للجماعة وقيل هو من باب التأسيس لان التارك
له منه قد لا يفارق الجماعة كاليهودي والنصراني اذا اسلم فهو تارك له منه غير
مفارق بل هو موافق لمسم داخل فيهم والجملة على التأسيس أولى من الجملة على
التأسيس شوبري وهو بعيد لان فرض الحديث في المسلم فلا يشمل غيره (قوله
الاباحدي ثلاث برده عليه تارك الصلاة بعد أمر الامام فانه يقتل مع انه ليس واحدا
منها وأجاب البرماوي في شرح البخاري بأن القتل بترك الصلاة انما هو لان تاركها
تارك للدين الذي هو الاسلام أي الأعمال اهـ ومفهوم قوله بمسلم فيه تفصيل وهو
انه ان كان ذميا أو معاهدا فكذلك وان كان حريا فيلزم دمه أو يقال انما قيد به
لاجل الاستثناء لان الذميين والمعاهدين يجوز قتلهم بغير هذه الثلاثة كنقض عهد
والامتناع من أداء الجزية وهذا أولى اهـ وهو مستثنى من محذوف أي لا يهل دم
أمرى الخ بخصلة من الخصال الاباحدي ثلاث (قوله الشيب الزاني الخ) أي زنا الشيب
وقتل النفس بدل النفس وترك التارك له منه فكون القتل بدلا عن النفس المقتولة
سبب في حله وان كان هو مسببا عن الجناية وانما قلنا ذلك لان المراد في الحديث بيان
الاسباب الموجبة لحد القتل وقتل القاتل مسبب عن جنايته لاسبب وقوله التارك
له منه أي كاه أو بعضه فيشمل الباغى والمائل أيضا (قوله ثلاثة) أي ثلاثة أنواع
فن ثم لحقه التاء أو يقال اذا حذف المعدود يجوز إثبات التاء وحذفها ع ش (قوله
من الآدميين انما قيد بهم لانهم محل التفصيل الآتي أما غيرهم كالبهيمة فمضمون
مطلقا ولا تدخله الاقسام الآتية اهـ ع ش ويخرج الجن أيضا فلا ضمان فيهم
مطلقا لانه لم يثبت عن الشارع فيهم شيء واعدم العلم بالحكمة فلو علمت فظاهر
اطلاقه انه يقتل به وقتل في الدرس عن شيخنا الشوبري انه لا يقتل فليراجع اهـ
ع ش على م ر وقيل ان كان على صورة الآدمي يقتل به والا فلا اهـ ح ف (قوله
فخطأ) منه مالورمي انسانا طئنه شجرة ومالورمي الى مهد رفصم قبل الاصابة تنزيلا
لطروطنه أو العصمة منزلة طروا صابة من لم يقصده فاندفع ما يقال ان تعريف
الشارح للخطأ بقوله لانه لم يقصده من وقعت الجناية عليه فخطأ غير صادق على
هذين فيكون غير جامع وحاصل الدفع انه نزل خلف الظن منزلة خلف الشخص ونزل
في الثاني تبدل الصفة منزلة تبدل الذات اهـ ولم يبين في الخطأ حكم الآلة من
ككونها تقتل غالبا أولى حل (قوله أولى من قوله الخ) لانه يصدق بوجود قصد من
وقعت به الجناية مع عدم قصد الفعل وهو محال اذ يلزم من قصد قصد الفعل فقد
قصد من تقع الجناية به ويصدق أيضا اذا قصد واحدا منهما من جماعة رمي

الاباحدي ثلاث الشيب
الزاني والنفس بالنفس
والتارك له منه المفارق
للجماعة (هي) أي الجناية
على البدن سواء كانت
مرزقة للروح أم غير مرزقة
من قطع ونحوه ثلاثة (ع
وشبهه وخطأه) أي الجاني
(ان لم يقصده من وقعت
أي الجناية به) بأن لم يقصد
الفعل كان زلق فوقع على
غيره أو قصده وقصده عين
شخص فاسباب غيره من
الآدميين (فخطأ) وتعبري
بذلك أولى من قوله فان فقد

قصد أحدهما فخطأ إلى آخره (أو قصدهما) أي عين من وقت الجناية به (بما يتلف غالبا) أو خاصا كذا أولا (نعم أو غيره)
أي أو بما يتلف غير غالب بأن قصد ما (٤٧٥) بما يتلف نادرا كغرز أبرة بغيره قتل ولم يظهر أثره أو بما يتلف لا غالبا

ولا نادرا كضرب غيره متوال
في غير مقتل وشدة حرا أو برد
بسوط أو عصي خفيفتين
لمن يحتمل الضرب به (فشبهه)
أي شبهه عدو يسمى أيضا
خما أعمد وعمد خطأ وخطأ شبه
عمد (ولا قود إلا في عمد) بقيد
زوجه بقولي (ظلم) أي من
حيث الاتفاق بخلاف غير
الظلم كالقود بخلاف الظلم
لأن تلك الجناية بان عدل
هن الطريق المستحق
في الاتفاق كان استحق حر
رقبته قودا فقدم نصفين
وذلك (كغرز أبرة بمقتل)
كدماع وعين وحلق وخاصة
فان به لخطر الموضع وشدة
تأثيره (أو غرزها) بغيره أي
بغيره قتل كالية وفخذ وتالم
حتى مات (لظهور أثر الجناية
وتأثيرها إلى الهلاك) فان لم
يظهر أثر ومات معالاف شبهه
عمد (لأن مثله لا يقتل غالبا
واقصاري على التالم كان
كأصحه التوروي في شرح
الوسيط فلا حاجة لذكر التوروم
معه كما فعله في الأصل (ولا
أثره) أي لغرزها (فيما لا يؤلم
كجلدة عقب) فلا يجب بجموته
عنده قود ولا غيره لعلمنا بأنه

اليهم والمصرح به في كلام الشيخين أن ذلك شبه عمد وحيتشد يشكل اعتبار قصد
العين في شبه العمد حل (قوله قصد أحدهما) أي الفعل والعين (قوله أو قصد ما
الخ) ولا يدمع القصدان يعرف أنه إنسان فالوردي شخصا اعتقده فخطأ وكان إنسانا
لم يكن عددا على الصحيح بل خطأ س ل ومثله في شرح م ر (قوله أو بما يتلف) غالبا ولو
بالنظر لبعض المحال كغرز أبرة في المقتل (قوله نعمد) ومنه ما الوردي جمعا وقصد ما به
أي واحد منهم فأصاب واحد منهم لأن لكل شخص منهم مقصود بالجناية بخلاف
ما لو قصدوا أحدا منهم فأنه شبه عمد كما تقدم حل أي لأن الحكم في الأول على كل
فرد وفي الثاني على الماهية مع قطع النظر عن الأفراد (قوله بأن قصد ما الخ)
الصحيح أنه لا يشترط في شبه العمد قصد العين خلافا لما سارح (قوله أو بما يتلف
غير غالب) علم منه أن غير منصوبة عطفًا على غالبا وهو ظاهر إذ جرحها بوجه دخول
قصد ما لا يتلف أصلا ونه شبه عمد إذا السالبة تصدق بتقوى الموضوع لكن للقتام
يدفع هذا الإيهام فيجوز جرحها أيضا شوبري (قوله ولم يظهر أثره) أي ومات حالا
أخذ من كلامه بعد (قوله كضرب غير متوال) عبارة شرح م ر ومن شبه
العمد الضرب بسوط أو عصي خفيفتين بلا تزال ولم يكن بمقتل ولم يكن بدن
المضروب نحيفا ولم يقترن بنحو حرا أو برد أو مغرورا لافعه كالمخنقة فضعف وتالم حتى
مات لصدق حذمه عليه (قوله وذلك) أي للعمد الذي يقتل غالبا (قوله كغرز أبرة)
المراد بها أبرة الخياط وأما المسئلة التي يخطأ بها الظروف فهي مما يقتل غالبا
أه زى (قوله بمقتل) أي في بدن هرم أو نحيف أو صغيرا وكبيره وهي مسمومة شرح
م ر وقوله وهي مسمومة قيد في الكبير فقط كافي ع ش والرشيدى (قوله وخاصة)
هي ما بين رأس الورك وأخر ضلع في الجنب ومثلها الخصر والكشع قاموس (قوله
فات به) الفورية ليست بشرط كافي شرح الروض (قوله فان لم يظهر أثره) أي وكان
قد غرزها فيما يؤلم أخذ من كلامه بعد على أنه كان الأنسب أن يقول فان لم يتالم
لكن لما كان ظهور الأثر لازما للتالم عبر به تدبر (قوله ومات حالا) أي أو بعد زمن
يسير عرفا فيما يظهر شوبري فان مات بعد مدة طويلة فهدر حل (قوله لأن مثله)
لا يقتل غالبا يؤخذ منه أنه لو كان في بدن نحو طفل وجب القصاص كما نقله عن
القنابى وأقرأ لأنه بالنسبة إليه يقتل غالبا شوبري قوله كجلدة عقب) ما لم يبالغ
في الغرز بها قال الجلال المحلى ولم يتالم به حل والاقصيه القود شرب (قوله كمن
ضرب بقلم) كان الأولى أن يقول وخرج بما يتلف غالبا وغير غالب ما لو ضرب به بقلم
الخ حل (قوله ولو منعه طعاما الخ) خرج بمنعه ما لو أخذ طعامه أو شرابه أو ثوبه

لم يت به والموت عقبه موافقة قدر فهو كمن ضرب بقلم أو ألقي عليه خرقة فات (ولو منعه طعاما أو شرابه أو أولى من
قوله والشراب) وطا (له) حتى مات

فمات جوعاً أو عطشاً أو حراً أو برداً فإن أمكنه تحصيل الطعام أو الشراب أو الثوب
بجمل قريب فهدولاه المهلكات نفسه وإن لم يمكنه تحصيل ذلك لطول المسافة أو زمانته
نفية القود شرح الروض ولو حبسه ولم يمنعه شيئاً ترك الأكل خوفاً أو حزناً أو الطعام
عنده فمات جوعاً أو عطشاً أو خنقاً أو غرقاً أو غير ذلك فلا ضمان وما ذكره
في محبوس حر فإن كان عبداً ومات في الحبس ضمن بوضع اليد عليه ومسألة الحبس
أي المنع من السبب فالأولى ذكرها بعد قوله ويجب قود بسبب زى (قوله
فإن مضت مدة الخ) ضبط الأطباء الجوع المهلك غالباً باثنين وسبعين ساعة متصلة
ولا يرد موافقة ابن الزبير خمسة عشر يوماً لأنها كرامة شريفة (قوله وإن سبق الخ)
أي وكان إذا انضم إلى مدة الحبس يكون المجموع مؤثراً في الملاك غالباً كما يفهمه المقام
شوبري (قوله فعند) فإن عفا وجب نصف دية مدح ل لان الملاك حصل به
وبما قبله كما قال الشارح بعد حل وظاهره ولو كان الماضي أكثر وأقل (قوله
لما مر) وهو ظهور قصد الملاك به (قوله وهذا مراد الأصل) أي شبه العمد لا قوله
نصف دية كما يعلم من كلام الأصل (قوله ويجب قود بسبب) لأنه من أفراد العمد
وحينئذ يكون السبب داخلاً تحت قوله بما يتلف غالباً فكان الأولى أن يقول عطفاً
على قوله كغرزبرة أو بسبب في اتلاف كأن منعه الطعام أو الشراب أو كرهه على
قتل غيره أو ضيفه بمسموم والسبب أما حسي كالاكرام أو ما عرف في تقديم الطعام
المسموم إلى الضيف وأما شرعي ككشهادة الزور وأعلم أن الفعل الذي له مدخل
في الزهوق أقسام ثلاثة مباشرة وسبب وشرط لأنه أن أثر في الزهوق وحصل بدون
واسطة فالمباشرة وإن أثر في حصول ما يؤثر في الزهوق فالسبب وإن لم يؤثر
في الزهوق ولا في الحصول فالشرط أو كالحرق والرقبة والقد والجراحات المتساوية
والثاني كالاكرام والثالث ككفر البثر ثم إن اجتمع السبب والمباشرة فقد يغلب
الثاني كالقذف مع الاقمار شاهق وقد يغلب الأول كالشهادة وقد يعتدلان كما في المكره
والسكره شوبري وبعبارة م ر والمباشرة ما أثر في التلف وحصله والسبب ما أثر فيه
فقط ولم يحصله ومنه منع الطعام السابق والشرط ما لا يؤثر فيه ولا يحصل به بل يحصل
التلف عنده بغيره ويتوقف تأثير ذلك الغير عليه كالحفر مع التردى فإن المغوت هو
المتحطى جهته والحصل هو التردى فيها المتوقف على الحفر ومن ثم لم يجب به قود مطلقاً
أه (قوله بأن قال اقتل هذا) أي إشارة لا دمي عليه ولو جهل كونه آدمياً وعلمه
المكره بالفتح اختص القود به كما يعلم من كلامه الآتي في قوله فالقود على
العالم وقياس ما سياتي وجوب نصف دية الخطأ على عاقلة المكره (قوله

(فإن مضت مدة يموت مثله
فيها غالباً جوعاً أو عطشاً
فعند) لظاهر قصد الإهلاك
به وتختلف المدة باختلاف
حالة المنوع قوة وضعفاً
والزمن حراً أو برداً فقد الملاء
في الحر ليس كهو في البرد
(والا) أي وإن لم تمض المدة
المذكورة (فإن لم يسبق)
منعه (ذلك) أي جوعاً أو
عطشاً (فشبهه عمد) لأنه لا
يقتل غالباً (وإن سبق وعلمه)
الساكن (فعند) لما مر (والا)
بأن لم يعلم (فنصف دية
شبهه) أي شبه العمد لأن
الملاك حصل به وبما قبل
وهذا مراد الأصل بقوله والا
فلا أي فليس بعمد (ويجب
قود) أي قصاص (بسبب)
كالمباشرة وسمى ذلك قوداً
لأنهم يقرؤون الجاني بجمل
وغيره قاله الأزهري (فيجب
على مكره) بكسر الراء بغير
حق بأن قال اقتل هذا والا
قتلته فقتله

وان ظنه المكره الخ) ويجب على عاقلة المكره نصف دية الخطأ على المعتمد
 زى والحاصل ان المكره والمكره اما ان يكونا عالمين بان المقتول آدمي او جاهلين
 بذلك او الاول عالم والثاني جاهلا او بالعكس فيجب القود على كل منهما
 في الصورة الاولى ويجب الدية على عاقلة في الثانية ويجب القود على المكره
 بكسر الراء وحده في الثالثة وعلى عاقلة المكره بقصده نصف الدية والرابعة بعكس
 الثالثة (قوله لانه) أي المكره قتله بما يقصده الملاك وهو الاكراه لان
 الاكراه يصير المكره آلة للقتل ع من فكأنه غير شر بل وكأن المكره مستقل
 بالقتل فمن ثم وجب عليه القود ولا يقال انه شريك مخفي اذا كان المكره جاهلا
 بأنه آدمي حتى يمتنع عليه القود (قوله لانه آلة مكرهه) أي مع الجهل وكان قياسه
 أن لا يجب نصف الدية على عاقلة مع أن المعتمد وجوبه فلم يجعل آلة من كل وجه
 وأما مع العلم فهو شريك كما سيأتي ح ل (قوله لان عمد الصبي عمد) الاولى اسقاطه
 لانا وان قلنا انه خطأ فهو آلة مكرهه فوجوب القصاص على المكره لا يتقيد
 بكون عمده عمدا وقد نبه جرح على ذلك وجهين شذائي حين اذ كان عمده عمد يجب نصف
 الدية في مال الصبي مغلفة وفي مال جهله يجب على عاقلة نصف دية خطأ ح ل
 وعبرة شرح م ر لان عمد الصبي عمد وهو الاظهر فان قلنا خطأ فلا قصاص لانه
 شريك مخفي أما الصبي فلا قصاص عليه لانتفاء تكليفه اه (قوله فلا قود) أي
 على المكره لان القتل حصل منهما قال ح ل ويجب نصف الدية أي دية العمد على
 المكره أي ان كان القاتل مبرأ فان كان غير مبرأ فعلى مكرهه القود لانتفاء اختياره
 اه زى فكان آلة مكرهه في قتل نفسه وتجب الكفارة على القاتل (قوله لاتحاد
 المأمور الخ) قال بعضهم مقتضاه انه لو قال اقطع يدك اليمنى والاقطعت اليسرى
 كان اكراهه لعدم الاتحاد ح ل (قوله ويشبه) أي ينبغي وهو المعتمد (قوله تعذبا)
 كأن قال اقطعك اربا ارباع ش (قوله فلا قود على المكره) أي ولاديه ولا كفارة
 (قوله لانه لا يقصد الخ) أي وان كان ممن يزلق مثله على مثلها غالبا ح ل (قوله بل هو
 شبه عمد) هذا يخالف ما تقدم في تعريف شبه العمد لانه تقدم ان شبه العمد أن
 يكون بما لا يقتل غالبا الآن يقال ذلك في الآلة وهذا في السبب ح ل (قوله ان
 كانت الخ) ليس بقيد وانما هو تقييد لجريان القول بوجوب القصاص فظاهر أنه
 شبه عمد مطلقا ح ش (قوله ويجب على مكرهه) قيد البغوى وجوب القود
 عليه بما اذا لم يظن ان الاكراه يبيع الاقدام والالم يقتل جز ما لان القصاص يستقط
 بالشبهة زى (قوله لان الاكراه يولد الخ) هذا التعليل لوجوب القود على المكره

وان ظنه المكره بقصده
 صيدا وكان مراة قال انه قتله
 بما يقصده الملاك غالبا
 فأشبهه ما لو رماه بسهم فقتله
 ولا يؤثر فيه جهل المكره
 لانه آلة مكره ولا صباه لان
 عمد الصبي عمد (لان اكرهه
 على قتل نفسه) بأن قال
 اقتل نفسك والاقتلتك
 فقتله فلا قود لان ذلك ليس
 باكراه حقيقة لاتحاد المأمور
 به والمخوف به فكأنه
 اخذاره قال في الشرح المخير
 ويشبه أن يقال لو هدده
 بقتل يتضمن تعذبا شديدا
 ان لم يقتل نفسه كان اكراهه
 (أو) على (قتل زيد وعمرو)
 فقتلهما أو أحدهما فلا قود
 على المكره وان كان آثما
 لان ذلك ليس اكراهه
 حقيقة فالمأمور يختار القتل
 فعليه القود (أو) على (عمود
 شجرة) فزلق ومات فلا قود
 لانه لا يقصده القتل غالبا
 بل هو شبه عمد ان كانت بما
 يزلق على مثلها غالبا والا
 فخطا (و) يجب (على مكرهه)
 بفتح الراء أيضا لان الاكراه
 يولد داعية القتل في المكره
 غالبا ليدفع الملاك عن نفسه

وقد أثرها بالبقاء فيها شريكان ١٢٠ يجب في القتل (لان قال) شخص لا يخر (اقتاني) سواء

وعلى المكره وان كان على الاول سابقا فاوله تعليل لوجوبه على المكره بكسر الراء
 وآخره وهو قوله وقد آثرها بالبقاء تعليل لوجوبه على المكره ويدل لكونه تعليل
 لما قول الشرح فهما شر يكافى في القتل فاندفع قول عميرة هذا التعليل غفلة عن المدعى
 لان المدعى وجوب القود على المكره وهذا التعليل يناسب وجوبه على المكره اه
 (قوله أم لا) على هذا يكون قوله الآن الخ استثناء منقطعاً لانه لا اكرام حيث
 (قوله فلا قود) فلو عدل عن قتله الى قطع طرفه فمات ضمنه ومنازعة ابن الرفعة
 في ذلك بأن الاذن في اتلاف الكل اذن في اتلاف البعض فلا ضمان مردودة
 بأن الاذن في اتلاف الجملة اذن في اتلاف البعض فلا ضمان مردودة بأن الاذن في
 اتلاف الجملة اذن في اتلاف البعض في ضمنه الاستقلال وارتضاء أى الضمان م
 كما أفاده سموع ش (قوله بل هو مدر) أى لا قود فيه ولا دية ولكن فيه كفارة
 ع ش (قوله أو أكرهه على رمي ميده) ينبغي أن يكون معطوفاً على مجموع قوله لان
 أكرهه على قتل نفسه وعلى قوله لان قال أقولنى أى فهو مستثنى من وجوب القود
 على كل من المكره والمكره (قوله فلا قود على واحد منهما) وأما الدية فعلى
 كل نصف دية خطأ ع ش (قوله فان وجبت دية) هو راجع لأصل المسئلة
 أعنى قوله فيجب على مكره ومكره (قوله فالقود على العبد) وعلى الحر نصف
 قيمته (قوله فالقود على المكلف) وعلى الأحرار نصف دية مهد ع ش فرع لو أمر صغيراً
 يستقي له ماء فوقع في الماء ومات فان كان مميّزاً يستعمل في مثل ذلك هدر ولا ضمنه
 عاقلة الأكرم ر (قوله فالقود على العالم) لان الظان آلة مكرهه لانه مع العلم يؤثر
 نفسه فهو شريك ومع عدم العلم لا يشار فيه وآلة وعلى عاقلة الظان نصف دية خطأ
 لا فرق بين أن يكون العالم المكره بالكسر والظان المكره بالفتح أو عكسه حل (قوله
 ويجب) أى القود على من شيف بمسوم وهذا من السبب العرفي ودس السم
 في طعام غير المميز كتصنيفه بالمسوم س ل (قوله بقيد زدته الخ) لم يبين محترزه ولعله
 عدم القود بل دية شبه العمد في المميز وغيره فليراجع ع ش فعلى هذا الضمير
 في قول المتن أن ضيف به راجع للمسوم من حيث هو لا بقيد كونه يقتل غالباً وهذا
 القيد لا محترزه الا في غير المميزاء (قوله يقتل غالباً) ولا بد من العلم بكون المسوم
 يقتل غالباً زى (قوله سواء قال الخ) كذا عبر كثير من مع فرض الكلام
 في غير المميز وهو عجيب اذ لا تغفل مخالفة غير المميز بنحو ذلك ولا يتوهم أحد فيه فرقا
 بين القول وعدمه مجرو وجه ما قاله الشارح انه في حالة القول فيه تنفيره من
 التناول بخلافه حالة عدم القول فان فيه اغراء له على التناول زى وفيه شىء ومن ثم

قال مـهـ والاقتلتك أولاً
 فلا قود بل هو مدر لا اذن له
 في القتل (أو أكرهه على
 رمي ميده فأصاب رجلاً فمات)
 فلا قود على واحد منهما لانها
 لم يتمد اقتله (فان وجبت
 دية) بالقتل أكراماً كان
 يعنى عن القود عليها (وزعت
 على) المكره والمكره
 كالشر يكافى في القتل (فان
 اختص أحدهما بما يوجب
 قوداً اقتصر منه) دون
 الآخر فلو أكرهه عبيداً أو
 عكسه على قتل عبد فقتله
 فالقود على العبد أو أكرهه
 مكلف غيره أو عكسه على
 آدمي فقتله فالقود على
 المكلف أو علم أحدهما أنه
 آدمي وظنه الآخر عبداً
 فالقود على العالم (و) يجب
 (على من ضيف بمسوم)
 بقيد زدته بقولى (يقتل
 غالباً غير مميزات) سواء
 أقال أنه مسوم أم لا

لأنه الجاء الى ذلك (فان ضيف به (٤٧٩) ميرا اودسه في طعامه) أي طعام المير (الغالب أكله منه وجهله

قال م رسوا قال لولي غير المير عند طلب القصاص الخ (قوله لأنه الجاء الى ذلك) أي لأن الضيف بحسب العادة يأكل مما قدم له وهو لكونه غير مير لا يفرق بين حالة الأكل وعدمها فكان التقديم له الجاء عاديا ع ش علي م روعبارة ح ل قوله لأنه الجاء الى ذلك أي ولا اختيار له حتى يقال أنه تناول ذلك باختياره له فبعد العمد صادق على هذا اه (قوله الغالب أكله) ليس قيدا (قوله فشيبه عمد) لا يخفى أن هذا لا يصدق عليه حد شبه العمد المتقدم لأنه تقدم أن يكون عالما بالثبوت غالبا الآن يقال ذلك مخصوص بالآلة وهذا في السبب تأمل ح ل (قوله الذي عبر به المهر ر) هو مختصر من الوجيز المختصر من الوسيط المختصر من البسيط المختصر من النهاية لا مام الحرمين ولهذا سماها بعض الفقهاء أمالا أخذها من الأم وكل من الوجيز والوسيط والبسيط الخ إلى (قوله أوفى طعام من بندر) سكتوا عن حكم ما لو استوى الأمران وله سكتوا عنه والمصنف ظن أن التقييد بغلبة أكله منه للحكم بأنه شبه عمد وليس كذلك بل هو محل الخلاف ليأتي القول بوجوب القصاص والمعتد وجوب الدية مطلقا أي سواء غلب أو ندر واستوى الأمران والمراد دية شبه العمد ح ل فقوله فانه هدر ضعيف في الثاني (قوله وان القمه حوت) وإذا اقتصر من الملقى فقتل الحوت من ابتلعه حيا لا يمنع وقوع القصاص موقعه كما يؤخذ من كلامهم فيما لو قلع سن منغور فقلعت سنه ثم عادت تلك إلا أن يفرق بأن العائد هنا عين الملقى وثم بدل المقلوع وشتان ما بينهما وحينئذ فالذي يقع وجوب دية المقتول أي دية عمد في مال المقتص كما أفتى به شيخنا م وكما لو شهدت بينة بوجوب قود قتل ثم بان المشهود بقتله حيا فان القاتل عليه الدية بجماع أن في سكل قتلا يحجب شرعية ثم بان خلافا جريزي وقوله شرعية أي بحسب الظاهر (قوله لأن ذلك مهلك لشله) ولو اختلفا فقبل الملقى كان يمكنه التخلص فأنكر الوارد صدق لأن الظاهر معه اه زى ويكفيه بين واحدة لأنه انما حلف على عدم قدرته على التخلص لا على أن الملقى قتله وان لم من دعواه عدم القدرة على التخلص قتل الملقى له اه ع ش علي م ر (قوله ومنعه عارض) أي بعد الالتقاء فان كان وجودا عند الالتقاء فالقصاص ح ل (قوله لأنه المهلك نفسه) ومن ثم وجبت الكفارة في تركه شرح م ر (قوله أو التمه حوت فعمدان علم به) قال جبر فصلوا هنا بين علمه بحوت ملتقم وعدمه وأطلقوا فيما لا يمكنه التخلص منه وقالوا في من ضرب من جهل مرضه ضربا يقتل المريض دون الصحيح أنه عمد وكان الفرق أن المهلك في نفسه وهو الأخيران ونحوهما بعد فاعله قاتلا بما يقتل غالبا وان جهل بخلاف المهلك في حالة دون أخرى لا يعد كذلك إلا أن

فشيبه عمد) فتلزمه دية ولا قود لتناوله الطعام باختياره فان علمه فلا شيء على المضيف أو الداس وتعبيرى بالمير وبغيره هو الموافق لبس الشيقين ومنقول غيرهما بخلاف تعبيرة بما ذكره وتعبيرى بشبه العمد الذي عبر به المهر وأولى من قوله فدية وخرج بالطعام المذكور بالودس سما في طعام نفسه فأكل منه من ينادي الدخول له أوفى طعام من بندر أكله منه فأكل فان فاه هدر (و) يجب (على من ألقى غيره في ما) أي شيء (لا يمكنه التخلص منه) كئار وماء مفرق لا يمكنه التخلص منها بعموم أو غير ذلك وغيره مفرق والقائه به شبه لا يمكنه ذلك معها (وان التمه حوت) ولو قبل وصوله الماء لأن ذلك مهلك لشله ولا نظير الى الجهة التي هلك بها وتعبيرى بما ذكر أهم من اقتصاره على الماء والنار (فان أمكنه) التخلص بعموم أو غيره (ومنعه) منه (عارض) كموج ويرى فهلك (فشيبه عمد) فقيه دية

(أو مكن) حتى مات (فهدر) لأنه المالك نفسه (أو التمه حوت فعمدان علم به) (أو التمه حوت فعمدان علم به) والتفصيل بين العلم وعدمه من زيادتي

علم اه (قوله مكتونا) أو به مانع من الجزمة م (قوله وقد لا يزد) بأن
استويا أو بذكر الزيادة م ر (قوله ولو لقتل) رد على الامام مالك القائل انه اذا
امسكه لا يقتل يكون القصاص عليهم الا انه شريك وهذا أي كون القود على الآخر
أي اذا كان القاتل أهلا للضمان أما غير الأهل كجنون أو سبغ ضار أو حية فلا يقطع
عليه أثر الاوّل بل على الاوّل القود لان القاتل حيثما آله بخلاف الحربي لأنه لا يصلح
أن يكون آله لغيره مطلقا بخلاف اولئك فانهم مع الضراوة قد يكونون آله لأمم مع عدمها
اه زى وجعل الجنون ليس أهلا للضمان فيه نظرا لأنه يضمن ما أتلفه نعم هو ليس أهلا
للقصاص فعمل المراد بعدم الضمان عدم القصاص عليه وقوله بل على الاوّل القود
اعترض بأن الامساك شرط والشرط لا قود فيه وان انفرد واجب بأنه لما لم يقطع
فعله حال القتل أشبهه السبب فنزل منزلته وقوله بخلاف الحربي الخ أي فلا قود على
واحد منهما (قوله أو القاء من مكان عال الخ) الحاصل فيما اذا القاء من عل فقتله غيره
أنه ان كان كل من الملقى والقاتل أهل الضمان أو الملقى ليس من أهله والقاتل
من أهله فالضمان في الصورتين على القاتل وحده لانه المباشر وان كان كل منهما
ليس من أهل الضمان فلا ضمان على واحد منهما وهو ظاهر وكذلك اذا كان الملقى
من أهل الضمان والقاتل ليس من أهله فلا ضمان على الملقى لان فعله انقطع
باللقاء والقاتل ليس من أهل الضمان فانتفى الضمان رأسا ويأتي مشبه في حافر
البئر والمردى حرقا بحرق لان حكمهم واحد والحاصل فيما اذا أمسكه فقتله غيره
أنه ان كان كل من المسك والقاتل من أهل الضمان أو المسك ليس من أهل الضمان
والقاتل من أهله فالضمان في الصورتين على القاتل دون المسك وأنه وان كان كل
منهما ليس من أهله فلا ضمان على واحد منهما وان كان المسك من أهل الضمان
والقاتل ليس من أهله فالضمان على المسك دون القاتل ويفارق ما تقدم في مسألة
اللقاء بما علم هناك من انقطاع فعل الملقى بخلاف المسك فأتضح الفرق بين
المسكتين اه سم وقوله فالضمان الخ الاوّل أن يقول بالقود الخ (قوله أي دون المسك
الخ) ولكن عليهم الاثم والعزير بل والضمان على المسك أيضا في القن لكن قرار
الضمان على القاتل م ر (قوله لان المباشرة الخ) جعل التردية مباشرة مع انها سبب
كاللقاء (قوله لا قود عليه) ولو متعذبا لكنه يضمن الدية ع ش (قوله لان الحفر
شرط) وكذا الامساك لصدق تعريف الشرط عليه اه شو برى
* (فصل في الجنابة من اثنين وما يذكر معها) * أي من قوله ولو قتل مريضا
الخ (قوله من اثنين معا) أي متقاربين في الزمان بناء على ان مع الاقتران في الزمان

ولو القاء مكتونا بالساحل
فزاد الماء وأغرقت فان كان
بموضع يعلم زيادة الماء فيه
كالمد بالبركة فمعدون كان
قد نزل وقد لا نزل بدفنيه
عند أو كان بحيث لا يتوقع
زيادته فاتفق سبل نادرفخطا
(ولو ترك) بمجرع (علاج
جرحه المهلك) فهلك
(فقود) على جرحه لان
الجرح مهلك والبرء غير موثوق
به لو عالج ولو أمسكه شخص
ولو لقتل (أو القاء من مكان
عال) أرخص بئرا ولو
عدوانا (فقتله) في الاولين
(أو زداء) في الثالثة (آخر
فالقود على الآخر) أي
القاتل والمردى (فقط) أي
دون المسك أو الملقى أو الحافر
لان المباشرة مقدمة على
غيرها مع ان الحافر لا قود
عليه لو انفرد أيضا لان الحفر
شرط

* (فصل في الجنابة
من اثنين وما يذكر معها)
(وجد) بواحد (من اثنين
معا فعلان مرهقان) للروح

واليه ذهب ثعلب وغيره واختار ابن مالك دلالتها على عدم المقارنة في الزمان وبذلك
نص امامنا على ان من قال تزوجته ان ولدت معا فافتتحتا القان لا يشترط الاقتران
في الزمان حل وعبرة م ر من اثنين معا بان تقارنا في الاصابة وان يذم ر م
أحدهما وحل قول ابن مالك مخالفا لثعلب وغيره انها لا تدل على الاتحاد في الوقت
كجميعا عند انتفاء القرينة شرح م رواقرينة هنا قوله بعد أو مرتبا (قوله سواء
كانا مذفين الخ) كان الاحسن أن يجعل هذا تقييدا بان يقول بشرط أن يكونا
مذفين أو غير مذفين معا ليخرج ما أشار اليه بقوله وان كان أحدهما الخ والافهذه
داخلة في المتن لولا التقييد (قوله أم لا) أي والغرض ان كل واحد من الفعلين لو انفرد
بقتل حل وسم ولعل المراد انه اذا انفردا ممكن أن يقتل ولو بالسراية وبذلك
التمثيل بقطع المضيون فان كلا على اقراره لا يعد قاتلا الا أنه قد يؤدي الى القتل
عش على م ر (قوله وكقطع عضوين) مثال لقوله أم لا وهذا أعاد الكاف (قوله
فعلينا القود) لانه لا يمكن اضافته الى أحدهما دون الآخر ولا إسقاطه عنهما زى
فان آل الامر الى الدية وزعت على عدد الرؤس لا الجراحات عش على م ر (قوله
فالمذنف) هو القاتل لان التدفيع يقطع أثر ما قبله فسامعه أولى ويجب على شريكه
ضمان جرحه حل (قوله لانه صيره الى حالة الموت) ومن ثم اعطى حكم الاموات
مطلقا شرح م وقضيته جواز تجهيزه ودفنه حيثنذ وفيه بعد وانه يجوز تزويج
زوجته حيثنذ اذا انقضت عدها كأن ولدت عقب فيرونه الى هذه الحالة لقوله
لا يرث من مات عقب هذه الحالة ولا يملك مبيدا دخل في يده عقبها ولا مانع
من التزام ذلك سم على حجر وعبرة حل لانه صيره الى حالة الموت وان فرض انه
تسكلم في هذه الحالة لانه من المذيان فلا يعتبر بقوله فان شئت وصلها الى هذه
الحالة رجوع لاهل الخبرة أي الى اثنين منهم ومن ثم لا يصح حيثنذ اسلامه ولا شئ
من تصرفاته ويورث ولا يرث فيصير المال للورثة وتزوج زوجاته اه (قوله بعد جرح)
فتح الجيم لانه مثال للفعل والاثرا الحاصل به جرح بالضم عش (قوله ولو قتل
مريضا الخ) اشتمل هذا الشرط الذي جعل جوابه واحدا على سبع صور اجمالا
والسابعة هي قوله أو حريما بدارنا وهي مفهوم قوله فيما سبق غير حري في مسألة
الطلاق وأخذ الشارح مفهومه في مسألة العهد وقوله وبمعهده وظنه كفره مفهوم
القييد الاول وهو قوله مكافرا أخذ مفهوم القيد بن على طريق ألف والتشتر
المشوش والحاصل أنه قد اشتمل كلامه منطوقا ومفهوما على أربعة وثلاثين
صورة ثمانية عشر بالمنطوق فيها القود لان في المريض منورين علم مرضه وجهله وكذا

سواء كانا مذفين أي
مسرعين للقتل أم لا (كخر)
للرقبة (وقد) للجنة (وكقطع
عضوين) مات المقطوع منها
(قتاتلان) فعليهما القود
وان كان أحدهما مذنفا
دون الآخر فالمذنف هو
القاتل (أو) وحدايه منهما
(مرتبا) لقاتل (الاول)
أن أشبه الى حركة مذبح
بأن لم يبق فيه (ابصار ونطق
وحركة اختيار) لانه صيره
الى حالة الموت (ويبرز
الثاني) لمنه كحرمة ميت
(والا) أي وان لم ينه الاول
الى حركة مذبح (فان ذفف)
أي الثاني (كخر بعد جرح
فهو القاتل وعلى الاول ضمان
جرحه) قودا أو مالا (والا)
أي وان لم يذفف الثاني أيضا
ومات الجنى عليه بالجنايتين
كان أجاها أو قطع الاول
يد من الكوع والثاني من
المرفق (قتاتلان) بطريق
السراية (ولو قتل مريضا حركته
حركة مذبح

العهد عهد كونه عبدا أو ظنه وقوله أو كافرا غير حربى فيه اثنا عشر سورة لانه شامل لما اذا كان يدارنا أو دارهم أو صفهم كما أشار إليه بقوله ولو يدارهم تضرب تلك الثلاثة في حال العهد والظن تبلغ ستة وعلى كل إما أن يكون مرتدا أو كافرا أصليا كما أشار إليه بقوله ولو مرتدا وقوله أو ظنه قاتل أبيه أو حربيا يدارنا صورتان وقوله فان عهد أو ظن اسلامه ولو يدارهم فيه ست صور لشموله بمقتضى الغاية لما اذا كان يدارنا أو دارهم أو صفهم وقوله أو شاك فيه وكان يدارنا مثله ما لو كان يدارهم أو صفهم وعرف مكانه كما يؤخذ من قوله والافسك كقتله يدارنا فهذه ثلاث تضم الستة قبلها تكون تسعة فيها القود أيضا ويهدر في ست صور وهي أن يكون يدارهم أو صفهم مع العهد أو الظن أو الشك في الاسلام ولم يعرف مكانه في الأخيرة ذكر المصنف منها في المتن صورتين بقوله أو يدارهم أو صفهم وفي سورة واحدة الآية وهي قوله وخرج بغير الحربى في مسألة العهد ما لو عهدده حربيا فان قتله يدارنا فلا قود أى بل فيه الدية كما صرح به ح ل وسم وع ش (قوله ولو يضرب) الغاية مع قول الشارح وأن جهل المرض كل منهما الرد على الضيف القاتل بأنه لا قود في من جهل مرضه أو كان الضرب يقتل المريض دون الصحيح (قوله من عهدده) أى علمه وفيه أن العلم لا يقبل التغير وهذا قبله لقوله فبان خلافه فالأولى أن يفسر العهد بالاعتقاد (قوله أو ظنه عبدا) أو أراد به مطلق التردد كما في شرح م د (قوله ولو يدارهم) وكذا بصفتهم حيث عرف مكانه ح ل (قوله بأن كان عليه زى الحربيين) أو آراء يعظم آلهتهم واثبات اسلامه مع هذين لأن الأصح أن التزى بزيتهم غير ردة مطلقا وكذا تعظيم آلهتهم في دار الحرب لاحتمال اكراه زى (قوله فبان خلافه) بأن بان الحربى مسلما لاذميا (قوله لوجود ما يقتضيه) وهو القتل العهد العدوان (قوله لا يبيع له الضرب) أى في مسألة المريض قال زى وأخذ من التعليل أن المؤدب لا قصاص عليه إذا ضرب به تاديبا فبات أى لأن ضربه مباح له حيث قال ولى القتل للجاني عرفت اسلامه وحريته فقال الجاني ظننته كافرا أو قبيحا فالقول قوله اه (قوله بأنه) أى المريض (قوله فهدر) وتجب فيه الكفارة م ر أى لأنه مسلم في الباطن (قوله وان لم يبعده) أو بالاحتمال أى والحال أنه لم يبعده حربيا ولا يصح التعميم بأن يقال سواء عهدده أو لم يبعده لأن الذى عهدده حربيا يأتى قريبا من هذا كذا قيل وفيه نظير بل هو موافق لما ظاهرا أنها التعميم تأمل (قوله في مسألة العهد) وأما في مسألة الظن فقد ذكرها المتن (قوله فلا قود) وعليه دية عمد كما في التفتة خلافا لما في شرح الارشاد ح ل (قوله كما يفهم مما مر) وهو قوله

ولو يضرب يقتله دون الصحيح وإن جهل المرض (أو) قتل (من عهدده أو ظنه عبدا أو كافرا غير حربى) ولو يدارهم مرتدا أو غيره (أو ظنه قاتل أبيه أو حربيا) بأن كان عليه زى الحربيين (بدارنا) فإخاف (أى فبان خلافه) (لزمه قود) لوجود مقتضيه وجهاه وعهدده وظنه لا يبيع له الضرب أو القتل وفارق المريض المذكور من وصل إلى حركة مذبح بجناية بأنه قد يعيش بخلاف ذلك (أو) قتل من ظنه حربيا (بدارهم أو صفهم) فإخاف (فهدر) وإن لم يبعده حربيا للعذر الظاهر ثم نعم أن قتله ذمى لم تستعن به لزمه القود وخرج بغير الحربى في مسألة العهد ما لو عهدده حربيا فان قتله يدارنا فلا قود أو يدارهم أو صفهم فهدر كما فهم مما مر ويعهدده وظنه كفره ما لو انتفيا

فان عهدا وطن اسلامه
ولو يدارهم ارسلك فيه وكانا
بدارنا لزمه قودا ودارهم
اوصفهم فهدران لم يعرف
مكانه والا فكنته بدارنا
وانتقيد بالحربي في مسئلة
الا هدار مع قولي اوصفهم
من زيادتي

(فصل في اركان القود في
النفس (اركان القود في
النفس) ثلاثة (قتيل وقاتل
وقتل وشرط فيه مامر) من
صكونه عدا ظلمنا فلا قود
في الخطاء وشبه العهد وغير
الظلم كما مر بيانه (وفي القتل
هصمة) بايمان او امان كعقد
ذمة او عهد لقوله تعالى
قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله
الآية وقوله وان احدا من
المشركين استجارك الآية
وهي معتبرة من الفعل الى
التلف وسياتي بيانه في
الفصل الآتي (فيهم در حربي)
ولو صيدا وامراة وعبد القوله
تعالى اقاتلوا المشركين حيث
وجدتمهم (ومرتد) في حق
معصوم مخبر من بدل دينه
فاقتلوه (كران محصن قتله
مسلم) معصوم لا يستيفانه
حيده الله تعالى

أوطنه حريبا داهم اوصفهم فهدر وذلك لانه اذا هدر مع الظن فع العهد اولى لانه
أقوى اه شو برى (قوله ولو يدارهم) أي اوصفهم (قوله ان لم يعرف مكانه) أي
لم يعرف محله في صفهم اوداهم فان عرف مكانه ففيه القود لانه مكان من حقه
أن يمنع من قتله
(فصل في اركان القود في النفس) وكذا في غير النفس ثلاثة أيضا فاطع ومقطوع منه
وقطع وفي المعاني ازالة ومزال منه ومزيل (قوله قاتل) في عده وعد القتل ركنان فطر
فان ماهية القود ليست مركبة من مابل القتل بسبب والقتيل محله الا ان يراد بالركن
مالا بد منه (قوله او امان) ومنه ضرب الرق على الاسير لانه يصير مالا للمسلمين وهو
في اماننا اه ح ل (قوله كعقد ذمة او عهد) أي او امان مجرد شرح م در فراد
الشارح بالا مان ما يشمل الثلاثة والظاهر أن المراد بالعهد ما يشمل الا مان المجرد
بدليل الاستدلال عليه بالآية الثانية (قوله لقوله تعالى الخ) استدلال على قوله
كعقد ذمة او عهد أي على أن عقد الذمة أي الجزية يعصم أي ينفي الا هدار وعلى
أن العهد في الا مان كذلك فاستدل على الاول بالآية الاولى وعلى الثاني بالثانية
أي لان قوله فاجره يلزمه عدم قتله تأمل (قوله وهي أي العصمة معتبرة الخ) عبارة
شرح م در و يعتبر القود عصمة المقتول أي حقن دمه من أول أجزاء الجناية كالرحي
الى الزهوق (قوله وسياتي بيانه) أي بيان الاعتبار من الفعل الى التلف أي الزهوق
في الفصل الآتي أي في قوله فصل جرح عبده الخ اذ يعلم من تفاريع هذا الفصل
الآتي ان عصمة القاتل يعتبر امتدادها من حين الشروع في الفعل الى الزهوق (قوله
فيهم در حربي) أي بالنسبة لكل احد م ر (قوله في حق معصوم) راجع
للمرتد فقط قال ح ل معصوم أي بايمان او امان وان يكن معصوما من غير هذه
الحيفية ككران محصن ولو ذميا اه وعبرة ع ش على م ر في حق معصوم أي
بالنسبة اليه فدخل الزاني المحصن وتارك الصلاة وقاطع طريق تحتم قتله لان المسلم
ولو هدر لا يقتل بالكافرا اه وفارق الحربي حيث هدر ولو على غير معصوم بأنه
أي المرتد ملتزم بالاحكام فعصم على مثله ولا كذلك الحربي فانه يهدر ولو على غير
المعصوم شرح م در (قوله كران محصن) هلا عطفه على حربي بأن يقول وكران محصن
ولعله فعل ذلك لاجل الصفة (قوله قتله مسلم معصوم) أي ليس زانيا محصنا ولا فلا
يهدر لانه معصوم بالنسبة اليه ح ل والاحسن أن يقول أي ليس زانيا محصنا
ولا تاركا للصلاة ولا فلا يهدر وذلك لان المهدر معصوم على مثله وان اختلفا في سبب
الا هدار كتارك صلاة قتل زانيا محصنا كما في شرح م ر (قوله لا يستيفانه حده الله)

سواء أثبت زناه باقراره أم بيينة (ومن عليه قود لقاتله) لاستيفائه (٤٨٤) حقه (و) شرط (في القاتل) أمران

(التزام) فلا حكم ولو من
سكران أو ذمي أو مرتد (فلا
قود على صبي ومجنون وحري
ولو قال كنت وقت القتل
صدا أو أمكن) صباه فيه
(أو مجنون أو عهد) جنونه قبله
(حلف) في صدق لأن
الأصل بقاء الصباه والمجنون
سواء اتقنع أم لا بخلاف
ما إذا لم يمكن صباه ولم يعهد
جنونه (أو) قال (أنا صبي)
الآن وأمكن (فلا قود)
ولا يحلف أنه صبي لأن التحليف
لأثبت صباه ولو ثبت لبطلت
عينه في تحليفه إبطال
تحليفه وسيأتي هذا في
الدعوى والبيئات مع زيادة
(ومكافاة) أي مساواة
(حال جنابة) بأن لم يفضل
قتله بإسلام أو أمان أو حرية
أو أمية أو سيادة (فلا يقتل
مسلم) ولو زانيا محصنا
(بكافر) ولو ذميا محررا
النصارى لا يقتل مسلم بكافر
وان ارتد المسلم لعدم المكافاة
حال الجنابة إذ العبرة
بالعقوبات بحالهما ويقتل
(ذو أمان بمسلم وبذمي أمان
وان اختلفا دنيا) كيهودي
ونصراني (أو أسلم القاتل

يؤخذ منه أن عمل عدم قتله به إذا قصد بقتله استيفاء الواجب عليه أو أطلق بخلاف
ما إذا قصد عدم ذلك لأنه صرف فعله عن الواجب ويحتل الأخذ باطلاقهم ويوجه
بأن دمه لما كان مهدرا لم يؤثر فيه الصارق اه زى وحيث أنه لم ينفذ فالتعدي لانه استوفى
حدا الله في نفس الأمر أي حصل بفعله استيفاء حد الله وان لم يقصد فهو الاستيفاء بل
ولو قصد غيره وعبرة ح ل لاستيفائه حد الله وان لم يقصد ذلك بل قصد التشنيع
وحيث أنه لم ينفذ فالتعدي لانه استوفى لان دمه مهدرا (قوله باقراره) ولو قتله بعد علمه
برجوعه عن الاقرار خلافا للذمعي للشبهة بسبب اختلاف العلماء في رجوعه
وسقوط الحد برجوعه حل لكن عبارة حجر قوله باقراره أي ولم يرجع فان رجع
وعلم برجوعه القاتل قتل به والا فلا فدية اه والذي في خط وم ر أن الواجب
دية عدم مطلقا لاختلاف العلماء في وجوب الحد عليه بعد الرجوع فكان ذلك شبهة
ولو قتله قبل أم الح حكم بقتله ثم رجع الشهود وقالوا تعمدنا الكذب قتل به
دونهم كما يحتمل البلقيني وهو متجه لانه لم يثبت زناه وبجرد الشهادة غير مبيح للاقدام
اه س ل (قوله التزام لا حكم) وان يكون قتله غير تأويل كما يحتمل بعضهم
ليخرج ما لو قتل البغي شخص من أهل العدل حال القتال فانه لادية فيه ولا كفارة
كافي الروضة كما ملها زى (قوله أو مرتد) أي ان لم يكن له شوكة كما قيده
بعضهم فلواردت طائفة لهم شوكة وقوة وتلفوا نفسا أو مالا في قتال ثم أسلموا
فلا ضمان عليهم على النص ومقتضى كلام الشارح الصغير اه زى وهذا يخالف
ما يأتي للشارح في باب البغاة من أنهم يضمنون ما يتلفونه لكن زى ضعف كلام
الشارح فيما يأتي فليس كلامه سهوا كما قيل وكلام الشارح في باب البغاة
المصرح بضمنهم وجبه (قوله فلا قود فيه) أي انه لا قود أيضا فيما قبلها
فلا تحسن المقابلة فالاول أن يقول المصنف فلا يحلف ولا قود فيها تأمل (قوله
بكافر) يعني به غير المسلم ليشمل من لم تبلغه الدعوة فانه وان كان كالمسلم في الآخرة
الأنه ليس كهو في الدنيا شو برى (قوله ولو ذميا) للرد على أي حنيفة القاتل يقتل
المسلم بالذمي (قوله وان ارتد المسلم) تعميم في المتن وليس من الحديث قوله إذا البرة في
العقوبات أي في ثبوتها على الجاني وانتفاؤها عنه فإذا كان الجاني مكافئا حال الجنابة
ثبتت عليه العقوبة والانتفا عنها (قوله ويقتل ذو أمان بمسلم) تقرير على منطوق
المكافاة بالنسبة للإسلام والأمان وما قبله تقرير على مفهومها بالنظر للإسلام
نقط وقوله ولا حر تقرير على مفهومها بالنظر للعربية وقوله ويقتل رقيق تقرير
على المنطوق بالنظر لما أيضا لكون القاتل لم يفضل بها (قوله ولا يفرضه إلى الوارث)

ولو قبل موت الجريح لتكافئهما حال الجنابة (ويقتصر في هذه) المسئلة (امام بطلب وارث) أي
ولا يفرضه إلى الوارث هذا من تسليط الكافر على المسلم

(ويقتل مرتد بغير حربي) لما روتعيرى هنا بذلك وفيما ريكافروذى أمان أعم من تعبيره هنا بذي ومرد وثم بذي (ولا) يقتل (حربيه) ولو مبعض الدم المكافاة (ولا مبعض بمثلها وان فاقه خرية) كأن كان نصفه حرا وربع القتال حرا اذ لا يقتل بجزء الحرية جزء الحرية وجزء الرق جزء الرق لان الحرية شائعة فيهما بل يقتل جميعه بجميه فليزوم قتل جزء حرية بجزء رق وهو ممتنع (ويقتل رقيق) ولو مديرا ومكاتباً وام ولد (برقيق وان عتق القتال) ولو قبل موت الجريح لتكافيهما بتشاركهما في الملوكة حال الجناية (٤٨٥) (لا مكاتب برقيقه) الذي ليس أصله كما لا يقتل الحر برقيقه

وهذا من زياد في فان كان رقيقه أصله فالأصح في الروضة تبعاً لنسخ أصلها السقيمة انه لا يقتل به والا قوى في نسخه المعتمدة والشرح الصغير انه يقتل به وقد يؤيد الاول بما يأتي من ان الفضيلة لا تحجب النقيصة (ولا قود بن رقيق مسلم وحر كافر) بأن قتل الاول الثاني أو عكسه لان المسلم لا يقتل بالكافر ولا احر بالرقيق ولا نجبر فضيلة كل منهما بقيسته وتعيرى بما ذكر أعم من تعبيره بعبد وذي (ويقتل فرع بأصله) كغيره (لا) أصل (بفرعه) لخبر لا يقاد لائن من أبيه صححه الحاكم والبيهقي والبيهقي كالابن والام كالأب وكذا الاجداد والجدات وان علوا من قبل الاب أو الام والمعنى فيه ان الوالد كان سبباً في وجود الولد فلا يكون الولد سبباً

أى ان لم يستلم كادل عليه التعليل فان أسلم فوض اليه زى (قوله ويقتل مرتد الخ) ويقدم قتله بالقصاص على قتله بالردة حتى لو عفى عنه على مال قتل بها وأخذ من ترصخته اه زى ويقتل الشورى عن الروضة انه لا يجب المال أمحلاً قال وهو المعتمد لان ماله في (قوله لما ر) أى لتكافيهما وفيه ان المرتد ليس مكاناً للمسلم وأوجب بأن المراد بالمكافاة ان لا يفضل على قتله نواحد من الخمسة السابقة وان كان أدون من القتل (قوله بذلك) أى بغير حربي (قوله ولو مبعضاً) ولو لم يعلم حاله من خرية أو غير هابل ولوطنه أو عهدده حرا ح ل (قوله بل يقتل الخ) أى لو قلنا يقتله (قوله وهو ممتنع) بدليل انه لو وجب في من نصفه رقيق ونصفه حر نصف الدية ونصف القيمة بأن قتله شخص نصفه حر ونصفه رقيق لا نقول نصف الدية في مال القتال ونصف القيمة في رقبته بل الذى في ماله ربع كل وفي رقبته ربع كل ح ل وزى (قوله فان مسكان رقيقه أصله) بأن اشترى المكاتب أصله فانه لا يعتق عليه لضعف ملكه كما في زى (قوله السقيمة) أى غير المحررة (قوله انه لا يقتل به) وعليه فقوله الذى ليس أصله ليس بقيد وكان الانسب في المقابلة ان يقدم القول الثاني ويجاب بأنه انما قدم الاول لانه هو المعتمد (قوله والا قوى في نسخه) أى نسخ أصل الروضة وأصلها هو العزيز شرح الوجيز للإمام الرافعي والوجيز من الوسيط وهو من البسيط وهو من التهذيب شرح لامام الحرم بن علي مختصر المزي في وهو من كلام الامام الشافعي رضي الله عنه (قوله انه يقتل به) ضعيف (قوله من ان الفضيلة) وهي هنا الأصلية لا تحجب النقيصة وهي هنا الرق ح ل (قوله ولا قود بن رقيق الخ) فلو حكم به ما حكم نقض حكمه حل (قوله لا أصل بفرعه) فلو حكم به ما حكم نقض حكمه الا فيما وافقه وبصح ح ل أى فلا ينقض حكمه مراعاة لهذا القول الضيف (قوله فلا يكون الولد سبباً في عدمه) قد يقال لو اقتضى بقتل الولد لم يكن سبباً في عدمه بل السبب جنائسة أعني الوالد ويجاب بأنه لو لا تعلق الجنائية به لما قتل به على ذلك التقدير رأى تقدير قتله به فلم يخرج

في عدمه وهل يقتل بولده المني بلعان ١٢٢ يج ث وجهان في نسخ الروضة المعتمدة وأصلها عن المتولى قال الا ذرعى والاشبه انه يقتل به مادام مصر على التني قلت وهو مقتضى كلام المتولى في موانع النكاح ووقع في نسخ الروضة السقيمة ما يقتضى دحجج انه لا يقتل به فاغتر بها الزركشي وغيره فعزوا دحججه الى نقل الشيخين له عن المتولى (و) لا أصل (له) أى لاجل فرعه كأن قتل رقيقه أو زوجته أو عتيقه أو زوجته نفسه وله منها ولد لانه اذا لم يقتل بجنايته على فرعه فلا يزال لا يقتل بجنايته من له في قتله حق أولى (ولو تداعيا بجهولا وقتله أحدهما فان الحق به فلا قود) عليه لما ر

من كونه سببا في الجملة سم على جرح ش على م ر (قوله وقع الخ) معتمد (قوله
والا) أي وان لم يلحق به أي وحده بأن الحق بالأخر أو بثالث أو بهما أو لم يلحق بأحدهما
لأنها سالبة تصدق بتي الموضوع وقد أفادها كلها الشارح (قوله وان اقتضت
عبارة الأصل عدمه) عبارة ولولتداعيا مجبولا وقتله أحدهما فان الحقه القاتل
بالآخر اقتض من منه والا فلا (قوله فان الحق بهما) بأن الحقه قاتل بأحدهما وقائف
آخر لا آخر (قوله حائزين) قال الشهاب البرلسي اشتراط الميازاة لا وجهه له فيما
يظهر لي وأما الاشتراط فيكون ما شقيقين فلهذا قوله فلكل منهما قود أي
إلى آخر التفاريع الآية أي ليكون لكل واحد القود على الآخر دائما وأبدا
قد يقال التقييد بحائزين ليستقل كل واحد بجميع القصاص بحيث لا يشاركه
غيره حتى يسقط بغيره ذلك ل أي كما يفهم من قوله فلكل منهما الخ (قوله معا)
أي ولو احتملا كما يؤخذ من قوله بعد وقدم في معية محقة أو محتملة وقوله مرتبا أي
يقينا (قوله ولا زوجية) أي معيارت بأن لم تكن زوجية أصلا أو كان وهناك
مانع من الإرث قال م ر وصورة المانع من الإرث ما لو اشتهق أمته في مرض موته
وتزوج بها للدور أي بأن طال مرض موته حتى أولدها ولد بن فعاشا لي بلوغهما ثم
قتل أحدهما أباه والا آخر أمه وقوله للدور أي لأنها لو ورثت لكانت حقة وارسية
لوارث فيتوقف على إجازة الورثة وهي منهم وأجازتها متعذرة لتوقفها على سبق
حريتها وهي متوقفة على إجازتها فإدى إرثها إلى عدم إرثها كما في ط ب ولا يصح
تصوره بالذمية لأنه يناهيه قوله فلكل منهما قود لأن قاتل الذمية لا قود عليه (قوله
لأنه قتل مورثه) أي لأن الآخر قتل مورث كل واحد من هذا التعليل بأنه موجود
فيما إذا كان ثم زوجية مع أن القود للأول فقط وأجيب بأن التعليل ناقص كما
بدل عليه قول م ر في شرحه لأنه قتل مورثه مع امتناع التوارث بينهما أي المقتران
(قوله وقدم في معية) أي قدم أحدهما القصاص عند التنازع بقرعة لاستنواهما
في وقت الاستحقاق شرح م ر (قوله بسبق) أي القاتل الأول يقتل أولا لتقدم
سببه (قوله نعم الخ) وأما لو علم السابق ثم نسي فالظاهر التوقف إلى البيان قولا
واحد أ ح ل (قوله وكلامهم قديقتضي الثاني) معتمد أي أن ربي البيان والا
فلا طريق له سوى الصلح شرح م ر أي ولو عبال وعليه فهو مستثنى من عدم صحة الصلح
على انكار كافي ع ش على م ر (قوله فلو ارث الآخر قتله) عبارة المنهاج
فلو ارث المقتص منه قتل المقتص ان لم نورث فانه لا يحق قال م ر وهو الأصح فان
ورثناه ولم يكن هناك من يحجبه من ارث أخيه فلا يقتل لان يقال القود

والأفعليه القود ان الحق
بالآخر أو بثالث وان اقتضت
عبارة الأصل عدمه
في الثالث فان الحق بهما
أو لم يلحق بأحد فلا قود خالا
لان أحدهما أبوه وقد اشتبه
الامر (ولو قتل أحد) أخوين
(شقيقين حائزين الأب
والآخر الأم معا وكذا)
فان قتلا (مرتبا ولا زوجية)
بين الأب والأم والمعينة
والترتيب يزهدق الروح
(فلكل) منهما (قود) على
الآخر لأنه قتل مورثه
(وقدم في معية) محقة
أو محتملة (بقرعة) في (غيرها
بسبق) لاقتل وهذه من
زيادة نعم ان علم سبق دون
عين السابق احتمل ان يقرع
وان يتوقف إلى البيان وكلامهم
قد يقتضي الثاني (فان اقتض
أحدهما ولو مبادرا) أي بغير
قرعة أو سبق (فلو ارث
الآخر قتله) بناء على
أن القاتل يحق لأرث (أم)
كان ثم (زوجية) بين الأب
والأم (فالأول فقط القود

أوبعضه له (قوله ويرثه أخوه) فله سبعة أثمان والام ثمان ج ل (قوله ورثها
 الأول) الذي هو قاتل الأب فقتل إليه حصتها وهي الثمن ويسقط باقيه وهو
 سبعة أثمان حصته الابن الذي هو أخوه ج ل ويجب عليه ل أخيه الذي قتل الام
 سبعة أثمان الدية اه م ر (قوله ويسقط باقيه) أي لانه لا ية بعض (قوله يسقط القود
 عن قاتلها) لان قاتلها لا يرث منها ويرثها أخوه وأبوه الذي هو الزوج فله الربع
 والآخر ثلاثة أرباع فاذا قتل الآخر الاب لم يرث منه وورثه أخوه الذي هو قاتل
 الام فتنقل إليه حصته التي ورثها من قود الام التي هي الربع ويسقط باقيه
 وهي ثلاثة أرباع ج ل (قوله واستحق قتل أخيه) الذي هو قاتل الأب ويلزم هذا
 المستحق لأخيه المذكور الذي هو قاتل الأب ثلاثة أرباع الدية التي ورثها من أمه
 لانه انما سقط القصاص بقي الدية ج ل (قوله لمعني فيه) أي لمعني قائم بذاته
 كالابوة والحرابة والحربة أي لانه في فعله كما سببه عليه بقوله وخرج بقولي
 الخ ج ل (قوله ومن شريك حربي) سواء كان مسلماً أو ذمياً لانه ان كان
 مسلماً فهو مكافئ له وان كان ذمياً فهو دونه ودخل في الضابط شريك السبع والحبة
 فيقتل شريكهما على المعتد زي (قوله وشريك دافع صائل) أي بان كان يندفع
 بجرح الموصول عليه لجرحه آخر وهو من اضافة اسم الفاعل الى مفعوله فن ثم أضيف
 اليه بخلاف قوله وقاطع قوداً أو حده انضماماً على التمييز لان شرط اضافته
 أن يكون المضاف من جنسه كما تم فضة وما هنا ليس كذلك فمن ثم قطعه
 شوبري وقوله لان شرط اضافته أي التمييز أي اضافة غيره اليه قال م ر ويقتل
 شريك صبي مميز ويجنون له نوع تميز والحاصل انه متى سقط القود عن أحدهما الشبهة
 في فعله سقط عن شريكه أو لصفة فاقمة بذاته ويجب على شريكه اه (قوله وقاطع
 قوداً) بان قطع الأخرى أو جرحه ج ل وعبارة شرح م ر وقاطع يدا مثلاً هو
 شريك قاطع أخرى قصاصاً أو حده أفسرى القطعان اليه تقدم الهدر أرتأخر اه
 (قوله شريك مخطئ) ولو حكما كغير المكلف الذي لا تميز له شرح م ر (قوله
 فلا يقتصر منه) لمحصل الزهوق بفعلين أحدهما يوجب وبالآخر ينفقه فقلب الثاني
 لاشبهة في فعل المعتد وعليه نصف دية المدعو على عاقلة المخطئ نصف دية الخطأ
 وعلى عاقلة القاتل بشبه العمد نصف دية شبه العمد شرح م ر قال زي نعم ان أوجب
 جرح العامد قوداً وجب فلو قطع اليد فعليه قودها أو الاصبع فكذلك مع أربعة
 أعشار الدية على الآخر أي الذي قطع دية اليد خطأ لانها بقية نصف الدية الا لازم
 له وقد استوفى عشره سابقاً مع الاصبع اه (قوله وأورث الخ) أي فسرت الشبهة

لانه اذا طبق قتل الأب
 لم يرث منه قاتله ويرثه أخوه
 والام واذا قتل الآخر الام
 ورثها الأول فتنقل اليه
 حصتها من القود ويسقط
 باقيه ويسقط القود على أخيه
 ولو سبق قتل الام سقط
 القود عن قاتلها واستحق
 قتل أخيه والتقييد بالشبهة بن
 وبالخا تزين من زيادتي
 (ويقتل شريك من امتنع
 قوداً لمعني فيه) لوجوده يقتضي
 القتل وان كان شريكاً كان
 ذكر فيقتص من شريك قاتل
 نفسه بان جرح شخص نفسه
 وجرحه غيره فمات منها ومن
 شريك حربي في قتل مسلم
 وشريك أب في قتل الولد
 وشريك دافع صائل وقاطع
 قوداً أو حدها وعبد بشارك
 حراً في قتل عبد وذمى شارك
 مسلماً في قتل ذمى وحراً شارك
 حراً جرح عبد افعتق بان
 جرحه المشارك بعد عتقه
 فمات بسرأيتراً وخرج
 بقولي لمعني فيه شريك
 مخطئ أو شبه عمد فلا يقتص
 وان حصل الزهوق بما يجب
 فيه القود وما لا يجب والفرق
 ان كلاماً من الخطاء وشبهة

العهد شبهة في الفعل أو يرث في فعل الشريك

من المخطئ إلى المتعمد فكان كالوصدرا الخطأ والعمد من شخص واحد كما في
 زى (قوله فيه) متعلق بالشريك قال ح ل أى في كل من الخطأ وشبه العمد وقال
 ع ن أى في المقتول أى من جهة قتله ونظر في كلام ع ن أى لانه ليس شريكا
 في الخطأ وشبه العمد بل في القتل والاولى رجوع الضمير للفعل أى القتل كما قاله
 شيخنا العزيز قوله ولا شبهة في العمد أى المتقدم في قوله وقتل شريكا من امتنع
 قوله الخ (قوله بجرحين عمد وغيره) لعل الواجب حيث نصف دية عمد ونصف دية
 غيره وقوله أو مضمون وغيره لعل الواجب حيث نصف الدية كما مرسم (قوله فلا قود
 عليه) بل عليه في الثانية نصف دية لأن جرحه حال الحراية والردة هدر (قوله
 تغليب المسقط القود) وهو العمد وغير الحراية والردة فان قلت هل لا غلب المسقط
 فيما اذا شارك مسلم حرييا في قتل مسلم ويسقط القود عن المسلم أنجب بأن الفعلين
 هناك صدر من شخصين وهما من شخص واحد فقوله تغليب الخ أى مع حضور
 الفعلين صدر من واحد كما ذكره جرح فلا يرد ما ذكر (قوله تقتل نفسه) سواء
 علم ذلك أم لا ح ل (قوله أو بما يقتل غالبا) أى وهو غير مذنب كما في شرح الروض
 ليغارق الاول (قوله وجهل حاله) أى من غلبة القتل وعدمها ح ل (قوله فتشبهه
 عمد) أى فالجرح شريكا صاحب شبه العمد فلا قصاص عليه في النفس وانما
 عليه موجب جرحه من قصاص وغيره شرح الروض (قوله فلا قود على جرحه)
 وفي شرح شيخنا كابن حجران عليه في الثانية والثالثة مع ضمان الجرح نصف دية
 عمد فليست بوجه ذلك ح ل ولعل وجهه انه شريك في اهلاك النفس اه ح في
 (قوله والتصریح بالثانية) أى من صورتي شبه العمد وهي قوله أو بما يقتل
 غالبا ح ل (قوله شريك جرح نفسه) أى مثله (قوله ويقتل جميع) وعلى كل
 واحد كفارة (قوله وان تفاوت الخ) هو شامل لما اذا كان جرح أحدهم يقتل
 غالبا وجرح الآخر لا يقتل غالبا فظاهر انها يقتلان حيث شاء وينافيه ما مر من
 ان شريكا شبه العمد لا يقتل الا ان يصور ككلامه بما اذا تساوت الجراحات
 في ان كلا يقتل غالبا أو لا يقتل غالبا وان تفاوتت فبحسب ما يصرر وعبارة ح ل وم
 قوله وان تفاوتت الخ أى لان فعل كل لو انقرد لقتل فلا يشكل بما سياتى انهما
 لو قتا ما يده كل واحد من جانب لا قود عليه لان كلا غير قاطع اليد وكتب أيضا
 وظاهر وان جرح كل لو انقرد لا يقتل غالبا لان كلاه دخل في قتل النفس فهو
 قاتل لها وعبارة الجلال المحلى في شرح الاصل ولو كانت جراحة بعضهم لا تؤثر
 في الزهوق كالخدشة الخفيفة فلا اعتبار بها اه وهو يفيد انه لا يشترط في الجراحات

فيه شبهة في القود ولا شبهة
 في العمد (لا قاتل غيره بجرحين
 عمد وغيره من خطاء أو شبه
 عمد) (أو) بجرحين (مضمون
 وغيره) كمن جرح حرييا
 أو مرتد اثم أسلم وجرحه ثانيا
 فبات سهما فلا قود عليه
 تغليب المسقط القود وقعد يرى
 بما ذكر أعظم مما ذكره
 (ولو دوى جرحه مذنب)
 أى قاتل سريعا (فقاتل
 نفسه أو بما لا يقتل غالبا أو)
 بما يقتل غالبا (جهل حاله
 فتشبه عمد) فلا قود على
 جرحه في الثلاث وانما عليه
 ضمان جرحه والتصریح
 بالثانية من زيادتي (فان علمه)
 أى علم حاله (ف) بجرحه
 (شريك جرح نفسه) فعليه
 القود (ويقتل جميع بواحد)
 كأن القود من عال أو في بحر
 أو جرحه جراحات مجتمعة
 أو متفرقة وان تفاوتت عددا
 أو فحشا لما روى الشافعي
 وغيره ان عمر قتل نكرا خمسة
 أو سبعة برجل قتله غيلة

قوله لو تمسك عليه أهل منعه لقتلهم جميعا ولم ينكر عليه فصار إجماعا والغلبة ان يخدع ويقتل بموضع لا يراه فيه أحد (ولو عفو عن بعضهم بحصته من الدية باعتبار عدد دمهم) في جراح ونحوه بقربة ما يأتي وعن جميعهم بالدية فتوزع على عدد دم فعل الواحد من العشرة (٤٨٩) عشرها وان تفاوتت جراحاتهم عددا أو فحشا (ولو ضربوه

بسيما أو عصي خفيفة فقتلوا (وضرب كل) منهم (لا يقتل) قتلوا ان تواطوا) أي توافقوا على ضربه (والا) بأن وقع اتفاقا (فالدية) تجب عليهم (باعتبار) عدد (الضربات) وانما لم يعتبر التواطؤ في الجراحات ونحوها لان ذلك يقصد به الإهلاك بخلاف الضرب فهو السوط أما اذا كان ضرب كل منهم يقتل فيقتلون مطلقا واذا آل الأمر إلى الدية وزعت على الضربات بخلاف الجراحات ونحوها وقولي والا إلى آخره من زيادتي (ومن) قتل (جمعا) مرتبا قتل بأولهم أرمعا) بأن ماتوا في وقت واحد أو جهل أمر المعية والترتيب فالمراد المعية المحققة أو المحتملة (فبقرة) بينهم فمن خرجت قرعته قتل به (وللباقين الديات) لانها جناسات لو كانت خطأ لم تدخل فعند النعماء أولى (فلو قتل) منهم (غير من ذكر) بأن قتله غير الأول في الأولى

ان تكون كل واحدة تقتل غالبا وانقرضت بل الشرط ان يكون لها دخل في الزهوق (قوله أهل منعه) انما خصهم لان القاتلين كانوا منهم (قوله باعتبار عدد دمهم) عبارة م باعتبار عدد الرؤوس دون الجراحات في صورتها لعدم انضباط نكاياتها اه (قوله ونحوه) أي من كل ما يقصد به الإهلاك أي ما من شأنه ذلك كالضرب بالصنرات العظام وكان القوة من مكان عال أو في بحر (قوله بقربة ما يأتي) سند لتقييد بقوله في جراح ونحوه أي وانما قيدنا بهذا القيد لقربة ما يأتي في الضربات أن التوزيع عليها لا على الرؤوس لانها ليس شأنها ان يقصد بها الإهلاك اه وقوله فعل الواحد الخ تفرع على قول المتن بحصته من الدية وعلى قول الشارح وعن جميعهم بالدية فهو راجع للمستثنين تأمل (قوله اتفاقا) أي ولم يعلم الثاني بضرب الأول والا فعملية القود قياسا على ما اذا منعه من الطعام مدة لا يموت مثله فيها مع علمه يسبق جوعه (قوله فالدية) أي دية عمدا ه ب ر (قوله باعتبار عدد الضربات) وتنفارق الضربات الجراحات بأن تلك تلاقى ظاهرا ليدن فلا يعظم التفاوت فيما بخلاف هذه شرح م فان جهل عدد الضربات وزعت على عدد الرؤوس كالجراحات شيعتسا وعبارة ع ش على م ر قوله باعتبار عدد الضربات أي حيث اتفقوا على ذلك أي فان اتفقوا على أصله واختلفوا في عدده أخذ من كل التيقن ووقف الأمر فيما بقي إلى الصلح (قوله ونحوها) كالضربات المهلك كل منها لو انفرد كما صرح به م ر (قوله لان ذلك) أي كلام الجراحات يقصد به الإهلاك أي من شأنه ذلك خ ل (قوله بخلاف الضرب فهو السوط) فانه ليس من شأنه ان يقصد به الإهلاك ح ل وعبارة شرح م ر والضرب الخفيف لا يظهر فيه قصد الإهلاك مطلقا الا بالموالات من واحد أو التواطؤ من جمع (قوله مطلقا) أي تواموا أم لا ح ل (قوله بخلاف الجراحات) فانه على الرؤوس لان كل واحد كانه قاتل ح ل (قوله بأن ماتوا في وقت واحد) أي فالعبرة في الترتيب والمعية بالزهوق لا روح لا بالفعل ح ل (قوله غير الأول) أي غير وارث الأول لان الأول قتل (قوله عصي وعزر) لغويته حق غيره ح ل (قوله بغير اختيارهم لبيان الواقع) فلام فهو لهم لان لهم الديات وان قدموا واحدا منهم باختيارهم (قوله وللباقين الديات) أي ولو رتبة

وغير من خرجت قرعته ١٢٣ م في النائية فتعبري بذلك أهم من قوله فلو قتله غير الأول (عصى ووقع قودا) لان حقه متعلق به (وللباقين الديات) لتعذر القود بغير اختيارهم وتعبري بذلك أولى من قوله وللأول دية وهل المراد دية القتل أو القاتل

حكى المولى فيه وجهين فظهر فأنتم ما في الاختلاف قديما والدين فعلى الثاني منهما لو كان القتل رجلا والقاتل امرأة
وحيث خستون بغيرا وفي عكسه ما تمة والاقرب الوجه الاول (٤٠) كعادل عليه كلاهم في باب العفو عن القود

ولو قتل أولياء القتل جميعا
وقع القتل عنهم موزعا عليهم
فيرجع كل منهم الى ما يقتضيه
التوزيع من الدية فان كانوا
ثلاثة حصل لكل منهم ثلث
حقه وانه ثلثا الدية

* (فصل) * في تغير حال
 المجرّوح بحرية أو عصمة
 أو اهدار أو يقدر المضمون
 به لو (جرح عبده أو حرّياً
 أو مرتداً فقتل) العبد (وعصم)
 الحرّ بيايمان أو أمان أو المرتد
 بيايمان (فإن) بالجرح (فهدر)
 أي لا شيء فيه اعتباراً بحال
 الجنابة نعم عليه في قتل عبده
 كفارة كما سيأتي (ولو رماء)
 أي العبد أو الحرّ بيايمان أو المرتد
 بهم (فقتل وعصم) قبل
 أصابة السهم ثم مات بها
 (فدية خطأ) يجب اعتباراً
 بحالة الإصابة لأنها حالة
 اتصال الجنابة والرمي كالقائمة
 التي يتوصل بها إلى الجنابة
 فعلم أنه لا قود بذلك لعدم
 الكفاءة أول أجزاء الجنابة
 وتعبيري بذلك أعم بما عبر به
 (ولو ارتد جريح ومات) سرية
 (ففسه هدر) أي لا شيء

الباقين الديات (قوله فيه) أى فى جواب هذا الاستفهام (قوله والا قرب الوجه
الاول) هو المعتمد والثانى ضعيف (فصل فى تغيير حال المجرور) *
والاولى ان يقول فى تغيير حال المجنى عليه فان المجرور لا يشمل ما لورى الى حرى
فاسلم قبل وصول السهم حيث يضمنه كما سيأتى مع ان اول الفعل غير مضمون مع ش
على م ر وفيه ان المجنى عليه لا يشمل ايضا الا بمجرد الاول وهو متأت ايضا
فى المجرور فالعبارة ان على حد سواء تأمل (قوله بجرية أو عصمة) ذكره من
فى قوله جرح عبده الى قوله ولو ارتد جريح وقوله أو أهدار ذكره فى قوله ولو ارتد
جريح الى قوله كما لو جرح مسلم ذميا الخ وقوله أو يقدر المضمون به ذكره فى قوله كما لو
جرح مسلم ذميا الخ الفعل والباء بمعنى مع واو بمعنى الواو أى وفى تغيير حال المجرور
مع تغير القدر المضمون به تأمل (قوله أو جرح ذميا الخ) ولو جرح حرى م م م م م م م م
القاتل لم يضمنه فان عصم بعد الرمي وقبل الاصابة يضمنه بالمسال لا بالقود اه شرح
م ر (قوله أى العبد) أى عبده وانظر ما اذا رمى عبده غيره (قوله تجب) أى لو رتبه
على عاقلة السيد ولا يرثها السيد حيث لم يكن له وارث سواء لان القاتل لا يرث
كما لا يخفى (قوله والرمي كالمقدمة) والافهون من اجزائها فلا ينافى قوله الا ترى لعدم
المكافأة اول اجزاء الجنسية وتزل عروض العتق والعصمة منزلة م م م م م م م م
السهم وهذا الذى يرمى به اليه وحينئذ يندفع ما عداه ان يقال كيف يسمى هذا
خطا مع ان فيه قصد الفعل والشخص بما يقتل غالبا وحاصل الجواب تنزيل تغير الصفة
منزلة تغير الشخص ح ل (قوله لولا الردة) جواب عما يقال المرتد لا يرث (قوله ولو ارثه)
ولو كان الوارث مدينا او مجنونا انتظر كماله ح ل (قوله ولو معتقا) اخذه غاية لان
تعبير الاصل بقربة المسلم الا فى لا يشمل (قوله لا للامام) وهذا الرد على القائل
بأنه للامام اذ لا وارث للمرتد كما فى م ر (قوله للتشني) أى تخصيص الشفاء بما
اصابه من الغيظ كما يذهب من المختار حيث قال وشي من غيظه (قوله ووجه) لا للامام
فله عن الوارث عن القود على مال صحيح وكان فينا ح ل ومعلوم ان الامام يستوفيه
عند فقد الوارث م ر (قوله وان لم يوجب الجرح القود) بأن كان خطأ أو شبه عمد اول
توجد المكافأة (قوله لانه المتيقن) أى لان الاقل اتفق السبيان على ايجابه اذ الموجب
للاكثر يوجب الاقل فى ضمانه بخلاف ما زاد فان السبب الموجب له عارضه
السبب الآخر فتفاه فلم يتحقق ايجابه بالاتفاق عليه فليتأمل شو بى

ففيها لأنه لو قتله حينئذ مباشرة لم يلزمه شيء فالمرأية أولى (ولو ارشته) لولا الردة ولو مقتقا (قود الجرح) (قوله)
أن أوجبه) أي الجرح القود كوضعة وقطع يد غدا ظمنا اعتبارا بحال الجماعة وكما لو لم يسر وإنما كان القود للوارث لا للامام
لأنه لا تشق وهو له لا للامام (والأ) أي وإن لم يوجب الجرح القود (ف) لواجب (الأقل من ارشته ودية) لنفسه لأنه
المتيقن فلم كان الجرح قطع يدي حجب نفسه الدية

أفيد به ورجليه وجبت دية ومكرن الواجب (فيثا) لا يأخذ الوارث منه شيئا وتعييرى بوارثه أولى من ذبيحته بقربه
المسلم وقول فيثا من زيادتي (فان أسلم) (٤٩١) المرتد (فات سرية فدية) كاملة تجب لوقوع الجرح والموت

حال العصمة فلا قود وان
قصرت الردة لقتال حالة
الاهداد (كما لو جرح مسلم
ذميا فأسلم أو حر عبدًا) لغيره
(فتق ومات سرية) فانه
تجب فيه دية كاملة لان
الاعتبار في قدر الدية بحال
استقرار الجاه لا قود لانه
لم يقصد بالجنابة من يكادته
(وديته) في الثانية (السيد)
ساوت قيمته أو وقعت
عنه لانه استحقها بالجنابة
الواقعة في ملكه ولا يتعين
حقه فيها بل للعاني العدول
لقيمته وان كانت الدية
موجودة فاذا أسلم اندرهم
أجبر السيد على قبولها
وان لم يكن له أن يطالبه
الابالدية (فان زادت) أي
الدية (على قيمته فزيادة
لورثته) لانها وجبت بسبب
الحرية هذا كله اذا لم يكن
لجرحه أرض مقدروا فلا سيد
الاقل من أرضه والدية كما
علم ذلك من قولي (ولو قطع)
الحر (بد عبده فتق ثم مات
سرية فلا سيد الاقل من
الدية والأرض) أي أرض
اليد المقطوعة في ملكه

(قوله وجبت دية) لانها اقل من أرض الجرح لان أرض الجرح ديتان والمصنف
قال فالواجب الاقل (قوله فيثا) ولا يجوز العفو عنه لانه لكافة المسلمين عمرة سم
(قوله أولى من تعبيره بقربه المسلم) لا يشمل غير الوارث ولا يشمل المفتق وأجيب
عن الاصل بأنه عبر بالقريب لكون المرتد لا وارث له اه (قوله فدية) أي دية
عد لانه كان معصوما عليه بخلاف ما تقدم في دية الخطأ لانه كان غير معصوم ح ل
(قوله كاملة) أي خلافا لمن قال يجب نصفها توزيعا على العصمة والاه دار شرح
م (قوله وان قصرت الردة) للرد على من قال بوجوب القود اذا قصر من الردة
بحيث لا يظهر السرية اثر فيه كما في شرح م (قوله ساوت أو وقعت) أخذه الشارح
من قول المتن فان زادت فاشابه الى انه مقابل لهذا المقدر وقال ع ش قوله
ساوت أي ان ساوت فهو تميم خرج بخرج التقييد (قوله ولا يتعين حقه فيها)
نظر التكونها مراعى فيها القيمة بدليل ان الزيادة على القيمة للورثة (قوله فزيادة
لورثته) ويتعين حقهم في الابل ثوبرى ولا يجبرون على قبول الدراهم في مقابلتها
ع ش (قوله فالسيد الاقل الخ) فان كان الاقل الدية فلا واجب غيرها وأرض الجرح
فلاحق للسيد في غيره والزائد للورثة شرح م (قوله من الدية) أي دية النفس
(قوله لو اندمل القطع) راجع لقوله أي أرض اليد الخ لانه لا يقال هناك أرض لليد
مع وجود السرية شيخنا (قوله لان السرية لم تحصل) انظر هذا التعليل مع المسئلة
السابقة وهي قوله ولو جرح عبدا فتق ومات سرية مع ان السرية لم تحصل في الرق
أيضا ح ل وما قاله مسلم ولكنه تلك في جرح ليس له أرض مقدر فلم يأت فيها
القول بوجوب الاقل من الدية والأرض اذا أرض بخلاف هذه كما هو سياق كلامهم
فتأمل اه شيخنا ح ف (قوله قاعدة الخ) المناسب ان يذكر هذه القاعدة في أول
الفصل كما صنع م ر حيث قال بعد الترجمة وقاعدة ذلك المبني عليها أكثر المسائل
الآتية ان كل جرح الخ ثم قال اذا تقرر ذلك علم منه انه اذا جرح الخ (قوله أو له غير
مضمون) كما في جرح الحر اذا أسلم بعده (قوله لا يتقلب مضمونا) هو المشار اليه
بقوله أو لا لو جرح عبده أو حربيا الخ ع ش (قوله بتغير الحال في الانتهاء) وكذا
عكسه كما علم من قول المصنف ولو ارتد جرح م ومات الخ فيزاد في القاعدة وكل جرح
وقع مضمونا لا يتقلب غير مضمون بتغير الحال في الانتهاء رشيدى وصرح به الرافعي
حيث قال وكل جرح أو له مضمون ثم هدر المضمون لم يتعلق به الاضمان الجرح كان
جرح مسلما فارتد الجرح (قوله وان كان مضمونا في الحالين) كالذي اذا أسلم

لو اندمل القطع وهو نصف قيمة الاقل من الدية وقيمتها لان السرية لم تحصل في الرق حتى تعتبر في حق السيد (قاعدة)
كل جرح أو له غير مضمون لا يتقلب مضمونا بتغير الحال في الانتهاء وان كان مضمونا في الحالين اعتبر في قدر الضمان الانتهاء

وفي القود الكفاية من الفعل ان الانتهاء (فصل) في ما يعتبر في قود الاطراف والجراحات والمه اني مع ما يأتي
(كالنفس فيما) مما يعتبر لوجوب القود ومن انه يقاد من جمع (٤٩٢) بواحد وغير ذلك (غيرها) من طرف

المتقدم في قوله كمالو جرح مسلم ذميا الخ (قوله وفي القود المكافاة الخ) أي فلا قود
فيما اذى رعى عبده أو خربيا أو مرتدا ففتق أو عصم قبل الاصابة لعدم المكافاة أول
الفعل كما تقدم وقوله الى الانتهاء أي انتهاء الفعل فقول المتن فلورما الى قوله فدية
خطأ أي لا قود تغريب من حيث مفهومه على قوله هنا وفي القود الخ

(فصل فيما يعتبر في قود الاطراف الخ) (قوله مع ما يأتي) كعدم القصاص
في كسر العظام وحكم ما لقطع أصبا فأتا كل غيرها ع ش (قوله ما يعتبر لوجوب
القود) أي من كون الجناية عمدا وعدوانا وكون الجاني ملتزما بالاحكام وكون الجاني
عليه معصوما مكافئا للجاني (قوله وغيره) كالجرح والمعاي (قوله دفعة) بضم
الدال وفي القصاص هي بالفتح المرة وبالضم الدفعة من المار وما انصب من سقاء
أو ماء مرة وبه علم صحة كل من الفتح والضم هنا اه شرح م ر وقوله وبه علم صحة
كل من الفتح والضم يتأمل وجه الضم فانه ليس هنا ما يصدق عليه ذلك اذ ليس
ثم شيء مصوب يسمى بالدفع الا ان يقال شبه السيف الواقع في محل القطع بالشيء
المصوب من سقاء أو غيره اه ع ش عليه (قوله فأبانوها) ولو بالقوة شرح م ر
كان صارت معلقة بالجلدة ع ش بخلاف ما لو اشترى كوا في سرقة نصاب لا قطع
على واحد لان الجلدة عمل المساهلة لانه حق الله تعالى ولهذا لو سرق نصابا دفعتين
لم يقطع ولو أبان اليدين دفعتين قطع اه شرح الروض (قوله فلا قود على واحد
الخ) وفارق قطع بعض الاذن والماسن لان ما هنا أي في اليدين العروق والاعضاء
ما يتعد رمة التساوي في البعض وقوله من العروق بيان لما تقدم عليها (قوله تليق
بجنايته) أي ان عرفت والا فبصا ط القاضى في فرضه بحيث لا يحصل ظلم لاحدهما
ولا نقص لمجموع الحكومتين عن دية اليد فان لم يظهر للقاضى شيء فينبغي أن يستوى
بينهما في الحكومة ع ش على م ر (قوله وبحت الشيطان الخ) مستند (قوله
حارصة) سميت حارصة من حرص القصار الثوب اذا شقه بالدق قاله الجوهري عمرة
سم ع ش على م ر (قوله وتسمى حارصة) بفتح الحاء وكسر الراء (قوله
وملاحة) قال الشيخ عمرة قال الا زمرى الاوجه ان يقال الا حارة أي القاطعة
للحم اه سم ويحياب بما ذكره م ر من انها سميت بما يؤول اليه من السلاح
تقاؤلا (قوله وكذا كل جلدة رقيقة) أي تسمى سمحا (قوله وموضحة) ولو بفرز
ابرة م ر (قوله تهشمة) أي العظم وان لم يظهر العظم للاعين بل يكفي أن يقرع بمرو
ح ل (قوله أفصح من فقها) ولعل المعنى على الفتح منقل بها بالتشديد فحذف

وغیره فتعتبر بذلك أهم
ما عبر به (في قطع) بالشروط
السابقة (جمع) أي أيديهم
(يبتعضوا واعلمها) دفعه
بمعدد (فأبانوها) فان لم يتعاملوا
بان تميز فعل بعضهم عن بعض
كان قطع واحدا من جانب
وآخر من جانب حتى التقت
الحديدتان فلا قود على
واحد منهما بل على كل منهما
حكومة تليق بجنايته وبمحت
الشيطان بلوغ مجموع الحكومتين
دية اليد (ولشجاج) في الرأس
والوجه بكسر الشين جمع
شعبة بقصها وهي جرح فيها
أما في غيرها فيسمى جرما
لا شعبة عشر (حارصة)
بهملات وهي ما (تنشق
الجلد) قليلا نحو الخدش
وتسمى الحارصة والحريصة
والقاشرة ودائمة) بتخفيف
الياء (تدنيه) بضم التاء أي
النق بلا سيلان دم والافسي
دائمة بوزن مهملته وهذا
الاعتبار تكون الشجاج إحدى
عشرة (وباضعة) من البضع
وهو النقط (تقطع اللحم) بعد
الجلد (وملاحة تقوس فيه)
أي في اللحم (وسمحاق) بكسر

السين (تصل جلدة العظم) أي التي بينه وبين اللحم وتسمى الجلدة بما يضا وكذا كل جلدة رقيقة وموضحة تصله الجوار
أي تصل العظم بعد خرق الجلدة (وما شمة تهشمة) أي العظم وان لم توضحه (ومنقلة) بكسر القاف المشددة أفصح من فتحة
(تنقله) من محل إلى آخر وان لم توضحه وتهشمة (وما مومة) وتسمى أمة (تصل خريطة الدماغ) المحبطة به وهي أم الرأس

الجوار واتصل الضمير ش (قوله ولو في باقى البدن) وان لم يكن في ايضاحه
 اُرش مقدر كما ان اليد الشلاء فيها القصاص وان لم يكن فيها اُرش مقدر اه
 وتأمل هذا التعميم مع ما قبله من التقييد بقوله في الوجه والرأس الا ان يقال انه جرى
 في هذا التعميم على قول من يقول الشجاج يست خاصة بالوجه والرأس وأنه
 جرد الشجاج عن بعض مدلولها فاستعملها في مطابق الجراح ع ش بنوع تصرف
 ويؤيد الاول ما قاله قل من أن الاسماء العشرة غير خاصة بالرأس والوجه وانما
 الخاص اسم الشجة فقط والتعميم هنا في الموضحة وهي تطلق حقيقة على الجرح
 في أى موضع كان من البدن بالضابط المذكور وعلى هذا فقييد الشارج فيما تقدم
 بالرأس والوجه بالنظر للاطلاق الاغوى ولو ترك التقييد كان أميد لكن هذا يقتضى
 أن واجب الشجاج في غير الرأس والوجه كالواجب فيهما مع أن الواجب في غيرهما
 حكومة كما يأتى في الفصل الذى عقب الديات ويقتضى أيضاً أن المأمومة والدائمة
 يكونان في غير الوجه والرأس مع أنهما خاصان بالرأس كما يعلم من تعريفهما تأمل
 (قوله وان لم يكن) أى لم ينفصل وهذه العناية للرد على من قال ان لم يكن لم يجب فيه قود
 كما لا يجب فيه اُرش مقدر اه م ر فلو ألصقه فالتصق بحرارة الدم هل يسقط القود
 أو الدية أو لا ذكر المؤلف في شرح البهجة نعم ولكن في الاذن أى لكن ذكر سقوطهما
 في الاذن فقال لو قطع بعض الاذن ولم ينسبه وجب القود ولو ألصقه فالتصق سقط
 الواجب ورجع الامر الى الحكومة على الاصح رى وح ل (قوله لذلك) أى
 ليسر ضبطها (قوله ويقدر المقطوع الخ) عبارة شرح م ر ويقدر ما سوى الموضحة
 بالجزئية كثلث وربيع لان القود وجب فيها بالمثلثة بالجملة فامتنعت المساحة فيها
 لئلا يؤدى الى أخذ عضو بعض آخر وهو محذور ولا كذلك في الموضحة وتقذرت
 بالمساحة اه وقوله لئلا يؤدى الخ أى لانه قد يكون مارن الجاني مثلاً قدر بعض
 مارن الجاني عليه (قوله بالجزئية) فاذا قطع الجاني ثلث المارن قطع منه مثله وقوله
 لا بالمساحة بأن يقاس مثله طولا وعرضا من مارن الجاني ويقطع بغير موسى (قوله
 من منفصل) وهو موضع اتصال عضو بعض على منقطع عظامين برياطات واصلة بينهما
 مع تداخل كرفق وركبة أو تواصل كأنملة وكوع شرح م ر (قوله بفتح الميم الخ)
 أما بعكس ذلك فاللسان كما في الصباح وكسرت الميم تشبيهاً به باسم الآلة اه ع ش
 على م ر (قوله وهو) أى الفخذ ما فوق الورك الاولى ماتحت الورك وهو أى الورك
 المتصل بحمل القعود من الآلية وهو عجوف وله اتصال بالجوف الاعظم شرح ج ر
 وعبرة القاموس الفخذ ما بين الساق والورك (قوله بلا اضافة) نعم ان مات بالقطع

(ودائمة) بفتح ميم
 (تخرقها) أى خريطة الدماغ
 وتصل اليه وهي مذففة عند
 بعضهم (ولا قود) فى الشجاج
 (الافى موضحة ولو) كانت
 (فى باقى البدن) ليسر ضبطها
 واستيفاء مثلها (ويجب)
 القود (فى قطع) بعض (نحو
 مارن) كاذن وشفة ولسان
 وحشفة (وان لم يكن) لذلك
 رية. بدر المقطوع بالجزئية
 كالثلث والربيع لا بالمساحة
 والمارن ما لان من الاتف
 وتعبيرى بما ذكر اولى مما
 عبر به (وفى قطع) من (منفصل)
 بفتح الميم وكسر الصاد لا تضابطه
 (حتى فى أصل فخذ) وهو
 ما فوق الورك (ومنكب) وهو
 مجمع ما بين العضد والكتف
 (ان أمكن) القود فيهما (بلا
 اضافة) بخلاف ما اذا لم يمكن
 الا باضافة لان الجوائف لا تنضم

(و) يجب (في نقي عين) أي تعويرها بعين مهملة (وقطع أذن وجفن) بفتح الجيم (ومارن وشفة ولسان وذكر وأثنين) أي يفتن بقطع جلدتهما (والعين) بفتح المعزة اللام الناثان (٤٩٤) بين الظهر والفخذ (وشفرين)

قطع الجاني وإن حصلت الأجابة شرح م ر (قوله بقطع جلدتهما) الباء بمعنى مع لما يأتي من أن سئل الخصيتين وحدهما لا قصاص فيه بل فيه الدية ولو قطع الجلدتين فقط واستمرت اليصبتان لم تجب الدية وإنما تجب حكومة ع ش على م ر (قوله بين الظهر والفخذ) المناسب لما تقدم أن يقول بين الظهر والورك لكنه جرى على كلامه في الإبقاء في الصلاة من اتحاد الالية والورك وعبارته هناك بأن يجلس على وركيه أي أصل فخذه وهو الألية لسان اه واعترض عليه جبر بقوله هكذا قال شيخنا ويلزمه اتحاد الالية والورك وليس كذلك في القاموس الفخذه ما بين الساق والورك وهو ما فوق الفخذ والالية العجيزة (قوله فلو كسر عضده) قال في المصباح العضد ما بين المرفق والكتف (قوله من اليد) متعلق بأبان (قوله أو من الكوع) فلو قطع منه ليس له أن يقطع من المرفق إذ لا يصل به إلى تمام حقه أخذاهما بعده (قوله لعجزه) أي شرعا لأن الكسر غير منضبط (قوله ومساعدته بعض حقه في الثانية) قد يقال هو مساعد أيضا بعض حقه في الأولى وهو بعض العضد ويجب أن لا يمكن من قطع العضد كونه غير منضبط لم يعتد حقه لكن قول المصنف وله الخ يقتضي أنه يجوز له قطع محل الكسر الآن يقال الجواز لما خوذ من المتن بالنظر للانتقال من الفصل القريب من الكسر إلى مفصل آخر كالانتقال هنا من المرفق إلى الكوع (قوله مع الساعد) هو من الإنسان ما بين المرفق والكتف وهو مذ كرمي ساعدا لأنه يساعد الكف في بطشها وعلها مصباح ع ش على م ر (قوله أوضع الجني عليه) أي ثبت له ذلك والافسياني أنه لا بأس به بل يجب التوكيل في قود الأطراف وهكذا يقال في مثل هذا التركيب مما سيأتي اه خليفي (قوله وعشرة للمنقلة) أي إن كان معها شتم أخذ من كلامه بعد (قوله المشتل على المشم غالبا) أشاد به إلى دفع ما يرد على قوله وعشرة للمنقلة من أن أرش المنقلة خمسة أبعرة فقط وحاصل الجواب أن أرش المنقلة إنما كان عشرة لاشتغالها على المشم ع ش على م ر لكن فيه أن هذا لا يتفق في عبارة المتن مع الشارح إذ مقتضى عبارة المتن أن الذي انضم للإيضاح إنما المشم أو التنقيط وحيد لا يصح قول الشارح وعشرة للمنقلة وذلك لأنها لا تجب فيها عشرة إلا إذا كانت معصوبة بالشم اه وفي ق ل على المحلى قوله المشتل على المشم أي بالفعل وقول بعضهم غالبا غير مستقيم ما لم يرد به ذلك ولو لم تشتمل عليه بالة ل لزمه خمسة أبعرة فقط أرش التنقيط هذا وما في شرح الروض مما يخالف ذلك غير معتمد (قوله وأخذ ما بين الموضحة والمأمومة) أي ما بين أرش الموضحة وأرش المأمومة لأن أرش الموضحة

بضم الشين حرفا الفرج لأن لها نهايات مضبوطة (لا في كسر عظم) لعدم الوثوق بالماتلة فيه (الاستثناء وأمكن) بأن تنشر عبارة قول أهل الخبرة ففي كسرهما القود على النص وجزم به الماوردي وغيره والاستثناء من زيادتي (وله) أي للجني عليه (قطع مفصل أسفل) محل (الكسر) ليصل به استثناء بعض حقه (فلو كسر عضده وأبانه) أي المكسور من اليد (قطع من المرفق أو من الكوع) (الكوع) وسمى الكاع لعجزه عن محل الجناية فيها ومساعدته بعض حقه في الثانية (وله حكومة الباقى) وهو المقطوع من العضد في الأولى والمقطوع منه مع الساعد في الثانية لأنه لم يأخذ عوضا عنه (ولو أوضع وشم أو قل أوضع) الجني عليه لا يمكن القود في الموضحة (وأخذ أرش الباقى) أي المشامة والمنقلة وهو خمسة أبعرة المشامة وعشرة للمنقلة تعذر القود في المشم والتنقيط المشتل على المشم غالبا ولو أوضع وأخذ ما بين الموضحة والمأمومة وهو ثمانية

داخل

وعشرون بعيرا وثلاث لان في المأمومة ثلث الدية كما سيأتي (ولو قطعه من كوعه لم يقطع شيئا من أصابعه) ولو أغلته لقدرته على محل الجناية

تعبيري بذلك أولى من قوله ليس له التقاط أصابعه (فإن قطع عزر) لعدوله عن حقه (ولا غرم) عليه لانه يستحق
اتلاف الجملة (وله قطع السكف) بعد القطع لانه من مستحقه ويفارق بالوقته من نصف ساعده بقطع أصابعه لا يمكن
من قطع كفه لانه ثم بالتمكين لا يصل (٤٩٥) الى تمام حقه بخلافه هنا (ويجب انقود بباطال) المعاني

سراية من (بصر وسمع وبطش
وذوق وشم وكلام) لان لها
محال مضبوطة ولاهل الخبرة
طرق في ابطالها وذكرا الكلام
من زيادتي (فلو اوضحه اولطمه
لطمة تذهب ضوهه غالبا
فذهب) ضوهه (فعل به كفعله
فان ذهب) فذاك (والا اذهب
باخف ممكن كتقريب حديد
عجاة) من حدقه او وضع
كافور فيها وجعل ذلك ان يقول
اهل الخبرة يمكن اذهاب
الضوه مع نقاء الحدقة والا
فالواجب الارش ومجمله
في اللطمة فيما اذا ذهب بها
من المجنى عليه ضوهه احدى
العينين ان لا يذهب بها من
الجاني ضوهه عينية او احدهما
مخالفة للمجنى عليها او به
والا فلا يلطم حذرا من اذهاب
ضوهه عينية او مخالفة للمجنى
عليها بل يذهب بالمعالجة
فان تعذرت فالارش (ولو
قطع اصبعاً قتل غيرها)
من بقية الاصابع (فلا قود
في التأكل) وبارق اذهاب
البصر ونحوه من المعاني بان
ذلك لا يباشر بالحماية بخلاف

داخل في المأمومة فاذا اوضحه فكأنه اخذ منه ارض الموضحة فيسقط من ارض
المأمومة وهو ثلث الدية فيبقى ما ذكره ولو قال اوضح واخذ الباقي من ارض
المأمومة لكان واضحاً لانه لم يظهر كون الثمانية وعشرين وثلث بين ارض الموضحة
وارش المأمومة الا بتقدير مضاف قبل ما جعلها واقعة على التفاوت أي واخذ
قدر التفاوت الذي بين الخ ووضح من هذا كله عبارة شرح الروض ولو اوضح وآم
فله ان يوضح ويأخذ تمام ثلث الدية (قوله لانه من مستحقه) أي مع وصوله به
الى تمام حقه اخذاً من كلامه بعد (قوله لانه ثم الخ) أي لبقاء فضلة من الساعد
لم يأخذ في مقابلتها شيئاً لم يتم له التشفى المقصود شرح م ر وكتب أيضاً قوله لانه
ثم الخ هذا التعليل لا يفتح المدعى (قوله سراية) لكونها لا يباشر بالجنسية
لاها غير محسوسة ح في (قوله وبطش) لم يذكر رواءه الا من لان الغالب
زواله بزواله فلوفرز زواله مع بقاء البطش لم يجب فيه سوى حكومة ولا قود شرح
م ر (قوله اولطمه) أي ضربه على وجهه بباطن راحته زى (قوله ومجمل ذلك)
أي قوله والا اذهب باخف ممكن مع قوله فعل به كفعله (قوله أن يقول اهل الخبرة)
أي اثنان منهم لانها شهادة فلا يكتفى فيها بأقل من ذلك ع ش على م ر (قوله
فالواجب الارش) أي نصف الدية رشيدى (قوله ومجمله) أي محل كونه بفعل به
كفعله في اللطمة الخ مقتضى هذا أنه في الايضاح لا يلتفت الى ذلك فيوضح وان قال
اهل الخبرة يذهب ضوهه عينية جميعاً والحدقة أيضاً وقد يوجه بانضباط الايضاح
بخلاف اللطمة وسوى بينهما جرح ومثله في شرح شيخنا ح ل (قوله أن لا يذهب الخ)
أي يقول اهل الخبرة ع ش (قوله فلا يلطم) بابه ضرب (قوله فلا قود في التأكل)
وفيه ما يخصه من دية اليد كما يدل عليه قوله بعد بل يجب على الجاني الخ (قوله
فيقصد بمجمل البصر الخ) اوضح هذا أن المعاني لا تؤخذ مستقلة بل تابعة لغيرها
فلا يقصد بالجنسية عليها الا محلها او مجاوره وكانت الجنسية عليه فاقصد انقودتها
فتحقق العمدية فيها والاجرام تؤخذ مستقلة فلم يقصد بالحماية عليها غيرها ولم يعد
قصد التفويت فلم ينظر للسراية فيه لعدم تحقق العمدية حيث ذكر زى (قوله نفسه)
أي نفس البصر (قوله لم تقع السراية قصاصاً) بل هي مدرك لانها نشأت من فعل
ما ذور فيه (قوله أربعة أخماس الدية) أي دية اليد حاله لانها سراية جنسية عمدا
وان جعلت خطأ في سقوط القصاص ع ش على م ر

الاصبع ونحوه من الاجسام فيقصد بمجمل البصر مثلاً نفسه ولا يقصد بالاصبع مثلاً غيرها فلما انقص في الاصبع قد يرى
لغيره لم تقع السراية قصاصاً بل يجب على الجاني للاصابع الأربع أربعة أخماس الدية

باب كيفية القود الخ

المراد بالكيفية ما يشمل المماثلة في الطرفين والاتحاد في المحل المتأخوذ من بطريق المفهوم من قوله لا تؤخذ يسار بين الخ وما يشمل كيفية الاستيفاء الانية في قوله ومن قتل بشيء قتل به أو سيف الخ فاندفع ما يقال أنه لم يذكر كيفية القود (قوله والاختلاف فيه) ذكره في الفصل الثاني بقوله لو قد شخص الخ وفيه أن هذا الاختلاف في سبب القود وهو القتل لا في القود لأن يقال يلزم من الاختلاف في السبب الاختلاف في السبب وفيه نظرا لأن القود لا يثبت بحلف الولي فيما يأتي بل الواجب الدية الآن يقل يثبت القود إذا أقام الولي يذنه أن المقدود كان حيا قبل القتل (قوله مع ما يأتي) ودو قوله والشلل بطلان العمل وقوله وفي قلع سن قود وغرضه بهذا أن المصنف ترحم لشيء وزاد عليه وهذا لا يحذور فيه (قوله لا تؤخذ يسار) أي لا يجوز ولو بالرضى كما يأتي ع ش (قوله بفتح الميم في الأصح) أي من تسع لغات بتثنية أوله مع تثنية الميم في كل وزيد عشرة وهي أمثلة شوبري وقد نظمها بعضهم مع لغات الأصبع في بيت فقال

وهي أمثلة ثنت وثلاثة والتسع في أصبع واختم بأصبع

ونظمها بعضهم أيضا في قوله

بأصبع ثلثين مع ميم أمثلة وثلاث الميم أيضا وأروا أصبوعا

أه مناوي على آداب الاكل لابن العماد (قوله ولا أصبع بأخرى) أي كما فهم بالاولى زي (قوله ولا حادث) ولا فرق فيه بين كونه ذاتا كما مثل أو صفة كما لو جنى سليم على يد سلاء ثم شل فانها لا تقطع م ر بالمعنى ع ش (قوله ولا بد الخ) أنظر هذا مع قوله بعد ولا يضرب تفاوت كبر ومخر وطول وقصر إلا أن يقال التفاوت المذكور بين عضو الجاني وعضو المجنى عليه وهذا لا يضرب وهذا يد المجنى عليه أقصر من أختها وإن كانت مماثلة ليد الجاني ويد الجاني مستوية الأصابع والكف بالنسبة لا اختها وحيد فقول لا تنفاه المساواة غير ظاهر بالنسبة لهذه تأمل (قوله مستوية الأصابع والكف) أي بالنظر لا اختها (قوله بيد أقصر من أختها) بخلاف ما لو كانت مساوية لها ولو في القصر فتؤخذها قال م ر نعم لو قطع مستوى اليد من بدا أقصر من أختها لم تقطع يده لتقصها بالنسبة لا اختها وإن كانت كاملة في نفسها ولهذا وجبت فيها دية ناقصة حكومة اه ومحل ذلك عند تفاوتها بجناية فان كان خلقة أو با آفة فحبب ديتها كاملة قل على الجلال قال في شرح الروض وعدم إيجاب القصاص هو ما نقله الأصل عن البغوي قال الأذري

باب كيفية القود والاختلاف فيه ومستوفيه مع ما يأتي (لا تؤخذ) هو لشموله المعاني أعم من قوله لا تقطع (يسار بين ولا شفة سفلى بعليا وعكسهما) أي بين يسار وشفة عليا سفلى (ولا أمثلة) بفتح الميم وضم الميم في الأصح (بأخرى) ولا أصبع بأخرى (ولا حادث) بعد الجناية (بوجود) فلو قلع سن ليس له مثله فلا قود وإن ثبت له مثله بعد (ولا زائد أبزائد أو أصلي دعيه) كأن يكون لزائدة الجاني ثلاثة مفاصل ولزائدة المجنى عليه أو أصليته مفصلان (أو) بزائد أو أصلي (بمحل آخر) كزائد بحجب خنصر بزائد بحجب إبهام أو بصرا أصلي ولا يد مستوية الأمابع والكف بيد أقصر من أختها وذلك لانتفاء المساواة فيها ذكر المقصود في القود

وهو فيما اذا كانت تامة الحلقة مشكل وان كانت اختها اتم منها بل قضية كلام الشافعي والاصحاب انها ان كانت تامة الاتامل والبطلان يجب فيها القصاص فكلام البغوي محمول على غير ذلك اذ سم (قوله لم يقع قودا) ففي المأخوذ بدلا دية ويسقط القود في الاول لتضمن الرضى المفعول عنه شرح م رويستحق دية عضوه لفساد العوض لانه لم يقع مجازا بل على عوض فاسد فيجب بدل القود لفساد العوض كالموعنى عن القود على نحو خرج ش على م ر وهو محمول على ما اذا قال اقله قودا بدلا عن حقت كما يؤخذ من كلام الشارح بعد (قوله ويؤخذ زائد الخ) مفهوم قوله لا زائد بزائد او اصيل الخ فالمناسب ذكره عقبه (قوله ان اتحاد المحل) بتصور اتحاد المحل في الزائدة والاصلية بان قطع بنصره مثلا ونبت موضعه زائدة فيقطع صاحبها بنصرا أصليا فتؤخذ تلك الزائدة قصاصا لتمام اتحاد المحل شيئا وعبرة سم اذ لم يورد في الاصل وهو ان يثبت لمن قطع خنصره مثلا زائد بمحله فيقطع بالخنصر الاصل اه وصورة في الروضة كاصلا بما اذا كان له اربع اصابع وخامسة زائدة فقطع بدا من اصابعه اصلية فيعوز للمعنى عليه ان يقطع يده ويرضى بالزائدة عن الاصلية (قوله بعد ما ذكر) أي بعد وجود مفهوم ما ذكر من مساواة العضوين في الاسم والمحل (قوله وصغر) اشار به وبما بعده الى أن في كلامه اكفاء (قوله بنص موسى) لا يضربه بسيف أو حجر وان اوضح به ويراعى الاسهل على الجاني من شعبة دفعة أو تدريجيا زى (قوله وانما لم يعتبر ذلك بالجزئية) كالثلث والرابع لان الرأسين الخ أي لانه لو اعتبر بها لزم عليه في بعض الصور اخذ القليل بالكثير كأن كان الجاني نصف رأسه صغيرا ونصف رأس المجنى عليه كبيرا اذ لو اخذ نصف رأس الجاني في نصف رأس المجنى عليه لزم عليه اخذ القليل بالكثير ولا يلزم ذلك في المساحة كما نقل عن سم أي ويلزم أيضا اخذ القليل عن الكثير في عكس ذلك ففي الاول يقع الخفيف بالمجنى عليه وفي الثاني يقع الخفيف بالجاني (قوله فلو اعتبرناها الخ) سياتى انه لو كان رأس الشاج صغيرا ورأس المشجوع كبيرا بحيث ان موضحة بعض رأسه تستغرق بالمساحة جميع رأس الجاني أخذت ولزم عليه ايضاح جميع الرأس ببعض الرأس ولكنه لا يقدح لانه قد اوضح مقدار ذلك وليس هنا اخذ عضو ببعض آخر عمرة سم أي لان الايضاح صفة لا عضو فلم ينعوا فيه استيعاب عضو ببعض آخر فحاصله الفرق بين الصفة والذات كما نبه عليه قل على المحل وقال بعضهم قوله الى اخذ عضو ببعض آخر لا يقال مرد عليه الموضحة فان المساحة فيها تؤدي الى ايضاح رأس ببعض آخر لانا نقول هذا لا يرد بعد قول الشارح الى اخذ عضو ببعض آخر اذ ليس في الموضحة

ولو تراضيا باخذ ذلك لم يقع قودا ويؤخذ زائد بزائد وبأصلي ليسا دونه ان اتحدا محلا وقولي ولا حادث الى آخره ما عدا حكم الزائد بالزائد فجعل آخر من زيادتي (ولا يضرب) في القود بعد ما ذكر (تفاوت كبر) وصغر (وطول) وقصر (وقوة) وضعف في عضو أصلي أو زائد كما في النفس لان المسألة في ذلك لا تكاد تتفق (والعبرة في) قود (موضحة بمساحة) في قياس مثلها طولاً وعرضاً من رأس الشاج ويخط عليه بنص سواد أو حرة ويوضع بنص موسى وانما لم يعتبر ذلك بالجزئية لان الرأسين مثلا قد يختلفان صغراً وكبراً فيكون جزء واحد منهما قدر جميع الآخر فيقع الخفيف بخلاف الاطراف لان القود وجب فيها بالمسألة بالجملة فلو اعتبرناها

بالمساحة أدى إلى أخذ عضو بعض عضواً آخره رمتع (ولا يضركم غلط لم وجد) في قودها ولو كان برأس
الشاج شعرون المشجوع في الروضة وأما لها عن نص الام أنه لا قود لما فيه من اتلاف شعري مثله الجاني وظاهر
نص المختصر وجوبه وعزى له ما وردى وحمل ابن الرعدة الاقول على فساد مثبت المشجوع والثاني على ما لو خلق
قال الاذرى وقضية نص الام ان الشعر الكفيف يجب ازالته (٤٩٨) ليسهل الاستيفاء ويبعد عن القلح قال

والتوجيه يشعر بأنها لا يجب
اذا كان الواجب استيعاب الرأس
(ولو أوضح رأساً ورأسه) أي
الشاج (أصغر استوعب) ايضاحاً
(ويؤخذ قسط) لباقي (من
أرض الموضحة) لو وزع على جميعها
فان كان الباقي قدر الثلث فالتميم به
ثلث أرضها قلاب كل الايضاح
من غير الرأس كالوجه والمقالات
غير محل الجناية (أو) ورأسه
(أكثر أخذ) منه (قدر حقه)
فقط ماصول المائلة (والخيرة في
عمله للجاني) لان جميع رأسه محل
الجناية وقيل للجاني عليه وصوبه
الاذرى وغيره قالوا وهو الذي
أورده العراقيون (أو) أوضح
(نامية وناسيته أصغر كل) علماً
(من) باقي (رأسه من أي محل كان
لان الرأس كله عضو واحد فلا
فرق بين مقدمه وغيره) (ولو زاد)
المقتص (في موضحة) على حقه
(عند الزمه قوده) أي الزائد لكن
انما يقتص منه بعد اندمال موضحة
(فان وجب مال) بأن حصل بشبه

أخذ عضو بعض آخر بل ايضاح عضو بعض آخر (قوله بالمساحة) بكسر الميم (قوله
أدى إلى أخذ عضو الخ) هذا المحذور لا يلزم الا اذا كان عضو الجاني عليه أكبر من عضو
الجاني وأما في عكسه فلا يلزم وغاية ما يلزم فيه أخذ جزء قليل بجزء أكبر منه مثلاً اذا
كان عضو الجاني عليه قدر شبر وعضو الجاني عليه قدر شبرين وقد قطع من عضو
الجاني عليه نصفه وهو نصف شبر فلو اعتبرنا المساحة لاخذاً من عضو الجاني نصف
شبر ونسبته إلى عضوه ربعه فليزماً أخذ ربع عضو في نصف عضو والظاهر أن هذا
محذور ايضاً تأمل (قوله على فساد الخ) فلا يناد بموضحة من ذي شعري بأربع بخلاف
عكسه زى (قوله والتوجيه) أي التاميل يشعر بأنها أي الازالة (قوله أوضح رأساً)
أي تمامها وقوله استوعب أي الجاني عليه (قوله والخيرة في عمله للجاني) معتمد أي اذا
أوضح جميع الرأس وأما لو كان في بعضها فتعين الجانب الذي أوضحه اهـ حل (قوله
لان جميع رأسه الخ) وايضاً انه وحق عليه فله أدائه من أي محل شاء كالدن اهـ شرح
مـ (قوله كل علماً) أي دقيقت النامية للارضاح كافي متن الروض وشرح بجر للنهاج
وعبارة سم قوله كل علماً يقتضي انه ليس للجاني أن يدفع عن النامية قدرها من
عمل آخر فان قلت فالفرق بين النامية وغيرها من ذلك قلت صحتها اعضوا
مخصوصاً مما تازا باسم خاص فليتاأمل اهـ (قوله من أي محل كان) والخيرة في عمله
للجاني ايضاً سم (قوله ولو زاد المقتص الخ) استشكل تصوير زيادة المقتص على
حقه بأن الامع كاسب أي ان المقتص لا يمكن من استيفاء قصاص الطرف وأجيب
بحمل ذلك على ما اذا رضي الجاني بالاستيفاء أو واصل المقتص شفعاً
فاستوفى زائداً قال فان أخطأت في الزائد صدق بيمينه اهـ زى ومثله شرح مـ
وكتب عليه الرشيدى قوله فزاد وحكيه الخ أنظر قصاص الزيادة حيث ذكر على من
يكون والذي يفهمه كلام عـ ش أن القصاص على الوكيل (قوله تصديق
المقتص منه) لان الاصل عدم الاضطراب زى فلو كان باضطرابهما
فالوجه انه عليهم ما فيقدر النصف المقابل لفعل المقتص منه شرح مـ
(قوله فلو زال الامر الخ) عبارة شرح مـ فلو زال الامر للدمه وجب على كل أرض
كامل كآرجحه الامام وجرمه في الانوار وقال الاذرى انه المذهب وأنتى به الوالد

عند او بخطأ بغير اضطراب الجاني أو عني بمال (فأرض كامل) يجب لمخالفة حكمه حكم الاصل فان

كان الخطأ باضطراب الجاني فهدر فلو قال المقتص تولد باضطراب اربك فأنكر في المصدق منهما وجهان قال البلقيني
الارجع عندى تصديق المقتص منه وتعبيرى بما ذكر اولى بما عبر به (ولو أوضحه جميع) بأن تعاملوا على آله وجروها
مما (أوضح من كل) منهم (مثلاً) أي مثل موضحة لا قسط منها فقط اذا من جزء الاوكل منهم بان عليه فاشبه ما اذا
اشتركوا في قطع عضو فلو زال الامر للدمه وجب على كل واحد قسطه كما قطع به البغوى والمأوردى لاديه موضحة
كاملة خلافاً لما رجحه الامام ووقع في الروضة عزرو الاقول للامام والثاني للبعري وهو خلاف ما في الرازي وغيره

(ويؤخذ) عضو (أشلى) من ذكر أو يد أو غيره (بأشلى مثله أو دونه) شلالا وهما من زيادتي (وبعض) هذا (أن أمن) في المأخوذ (تصرف دم) بقول أهل الخبرة لأنه مثل حقه أو دونه بخلاف ما إذا لم يؤمن ذلك بأن لم يفسد أفواه العروق بالحسم فلا يؤخذ به وإن رضى (٤٩٩) الجاني حذرا من استيفاء النفس بالطرف (ويقتنع به) أى الاشلى إذا

أخذ بأشلى دونه أو بعضه
فلا ريش للشلى لاستوائهما
في الجرم وإن اختلفا في
الصفة لانهما لا تقابل بمال
(لا عكسهما) أى لا يؤخذ
أشلى بأشلى فوقه ولا يصح
بأشلى (في غيرائف وأذن
وسراية) ككيد ورجل
وجفن (وإن رضى الجاني)
رعاية للمسألة كما لا يقتل
حربعد وإن رضى وخرج
بزيادتي في غيرائف وأذن
وسراية الاشلى من ذلك وما
لوسرى قطع الاشلى للنفس
فيؤخذ به ذلك لبقاء المنفعة
من جمع الرشح والصوت في
الأوليين وكما في الموت
بجائفة في ذلك (فلو فعل)
أى أخذ ذلك بما ذكر بقيد
زديته بولي (بلا اذن) من
الجاني (عليه دية) وله
حكمومة الاشلى فلا يقع ما فعل
قودا لانه غير مستحق (فلو
سرى ذى) عليه (قودا النفس)
لتفويتها طلبا ما إذا أخذ
بأذن الجاني فلا قود في
النفس ولا دية في الطرف
إن أطلق الأذن ويجعل

لصدق اسم الموضحة على فعل كل منهم بخلاف ما لو اشترى صكوا في قتل وآل الامر
الى الدية فانها توزع عليهم لعدم صدق القتل على كل منهم اه زى (قوله ويؤخذ
أشلى بأشلى) الباء داخلة على العضو المجنى عليه والمرفوع هو المأخوذ من الجاني
قصاصا وقوله مثله أو دونه أى أن العضو المجنى عليه مثل عضو الجاني في الشلى
أو دونه في الشلى وإذا كان دونه في الشلى كان أسلم منه فيكون عضو الجاني دونه
سلامة وقاعدة الباب أن يؤخذ الناقص بالزائد لا عكسه كما ذكره في صورة
العكس بقوله أى لا يؤخذ أشلى بأشلى فوقه أى فوقه شلالا بأن كان عضو المجنى
عليه أكثر شلالا من عضو الجاني فيكون عضو الجاني أسلم فلا يؤخذ الناقص
(قوله بقول أهل الخبرة) فإن ترددوا أو فقدوا فلا قطع وإن رضى الجاني حذرا من
استيفاء قص بطرف وتجب دية المحمية شرح م ر وقول م ر أو فقدوا بأن لم
يوجدوا بمسألة القصر (قوله ويقتنع) لوائى بالمضى عطف على أمن كان أولى
ويكون قيدا في الآخرين (قوله وسراية) ومورته أن يقطع جميع اليد بأشلى
فيسرى القطع الى النفس فتقطع يد الجاني المحمية ليسرى قطعه الى موته (قوله وإن
رضى الجاني) أى يجعله قودا كأن قال خذه قودا كما يأتي في قوله فإن قال خذه قودا
الح فإن المعتمد فيه أنه لا يقع قصاصا وانما عليه الدية فلا ينافى ما يأتي من أنه لو أذن له
إذا ما مطلقا كان مستوفيا حقه (قوله الاشلى من ذلك) فتؤخذ اذن محمية بعباسية
وانف جميع يابيس بغير جنابة فان يبس بجنابة كان فيه حكمومة اه حل ويؤخذ
منه ان شلى الانف والأذن يبسهما لا بطلان عليهما إذا عمل لهما فقول المصنف بعد
والشلى بطلان العمل أى في ماله عمل (قوله فيؤخذ به ذلك) أى الصحيح والاقول
شلالا (قوله وكما في الموت بجائفة) كما إذا جافه وسرت الجائفة الى موته فان وليه
يجبغه لتسرى الى النفس مع ان الجائفة وحدها لا قود فيها (قوله فإن قال الخ)
مقابل لقوله ان أطلق الأذن (قوله وقيل عليه دية الخ) المراد بها ما يشمل
الحكمومة ليشمل الصورة الاولى لان المقطوع فيها أشلى (قوله وإن لم يزل الخ) للرد
(قوله والاشلى من قبض الخ) أى ولا حركة هناك أصلا اه سم وليس المراد بانقياضه
عدم القدرة على الجماع به بل المراد بانقياضه نحو يبس فيه وان كما في بحيث
لا يسترسل وبان بباطله عدم إمكان ضم بعضه الى بعض بدليل ما سيذكره من أنه
يقطع الفعل بالعين ع ش على م ر وشلى الذكر بأن لا يعنى ولا يبول ولا يجامع

مستوفيا لحقه فإن قال خذه قودا ففعل فقيل لا شى عليه وهو مستوفى بذلك حقه وقيل عليه دية وله حكمومة وقطع
به البغوى كذا في الروضة كاصلاهما (والشلى بطلان العمل) وإن لم يزل الحس والحركة وهو شامل لأشلى الذكر
وغيره بخلاف قول الامل والاشلى من قبض لا ينسب له أو عكسه فإنه وإن لم يزل الاقوال لكنه قد يرد في الذكر (ولا
أثر لا تشاير الذكر و٤٠٠)

فيؤخذ كرفل بذ كرحصى وعين اذلاخل في العضو وتعدرا لا تتشاراضف في القلب او الدماغ (و يؤخذ ساي
بأعسم وأعرج) لذلك والعسم بمطتين مفتوحتين تشج أي ييس (٥٠٠) في المرفق أو قصر في الساعد أو العضد

قال في الروضة كاصلاها
وقال ابن الصباغ هو ميل
وأعرج جاج في الرسغ وقال
الشيخ أبو حامد الأعسم
الأعسر وهو من بطشه
بيساره أكثر (و) يؤخذ
طرف (فاقد اطفار سليها)
لانه دونه (لا عكسه) أي
لا يؤخذ طرف سليم اطفار
بناقد هالاه فوقه (ولا أثر
لتغيرها) أي الاطفار بقو
سواد أو خضرة وعليها
اقصر الاصل فيؤخذ بطرفها
المطر السليم اطفاره منه
لان ذلك منه ومرض في العضو
وذلك لا يؤثر في وجوب
القود (و) يؤخذ (الانف
شام بأخشم) أي غير شام
كعكسه المفهوم بالاولى ولان
الشم ليس في جرم الانف
(و) أذن سميع بأسم) كعكسه
المفهوم بالاولى ولان السمع
لا يحل جرم الاذن (لا عين
محيطة بعيناه) ولو مع قيام
صورتها ولا لسان ناطق
بأخرس) لان كلا منهما أكثر
من حقه والشم كأم (وفي
قلع سن) لم يطل نفعها ولم
يكن بها نقص ينقص به

لان علمه الامنا والبول والجماع كما قرره شيخنا العزيز في مكان لا يجمع ولا يبنى
ولا يبول فهو أشل وان وجد انتشار عليه يتضح قوله ولا أثر لا انتشارا لذك كراخ
فان وجد واحد من الثلاثة بان أمي مثلا فهو ليس بأشل (قوله فجل) وهو ما عدا
الخصي والعين والخصي من قطع أو سل خصيتاه (قوله بأعسم وأعرج) أي خلقة
أو باقة شرح م أما الأعسم والأعرج مجنات فلا يؤخذ فيهما السليم ع ش على
م (قوله لذلك) أي لعدم الخلل في العضو (قوله تشج في العضو الخ) أي ييس فيه
وهذه المعاني كلها مرادة هنا م (قوله أو قصر في الساعد) أي والصورة انها ليست
أقصر من الأخرى والافقد مرانها اذا كانت أقصر من أختها لا يقطع بها رشيدى
(قوله وأعرج) تفسير (قوله الأعسم الأعسر) أي والصوره أن الجاني طع من
الجنى عليه يمينه التي هي قليلة البطش اه رشيدى وغرضه بهذا الاحتراز عن
التخالف بالتيا من والتيا سر (قوله بسليها) الباء فيه وفيما بعده داخلة على الجنى
عليه قال م وللمعنى عليه حكومة الاطفار اه (قوله أي لا يؤخذ طرف سليم الخ)
قال في الروض وشرحه ولكن تسجل ديتها أي فاقد الاطفار وقرى بأن القصاص
تعتبر فيه المائة بخلاف الدية سم على حجر ع ش على م (قوله واذن سميع بأسم)
ليس الصمم من الشلل فلا يقال هذا مكر مع ما سبق في قوله في غير انف واذن حل
وكذا قوله بأخشم فليس الخشم من الشلل فلا يكون مكررا (قوله بأخرس) وهو من
بلغ أو ان النطق ولم ينطق شرح م (قوله لم يطل نفعها) بخلاف ما اذا بطل نفعها
بأن صغرت جدا بحيث تتعذر المضغ عليها أو كانت شديدة الاضطراب فلو كانت
سن الجاني شديدة الاضطراب أو صغيرة جدا أخذت لوجود المائة حل (قوله
قود) أي حال في المنفور وعند فساد المنبت في غيره كإياتي (قوله وان نبتت) أي بعد
الجناية عليها فقودها لا يسقط القود (قوله تفصيل تقدم) وهو انه ان أمكن كأن
تقدر بمنشار بقول أهل الخبرة وجب القود والافلا ويجب الارش ع ش (قوله
فيه) أي في كسرهما (قوله التي من شأنها السقوط) أي وكانت المقموعة منها أما
لو كانت من غيرها فيقتص في الحال ولا ينتظر لان غيرها لا يسقط شرح م و ع ش
وعبارة الانوار والرواضع أربع أسنان تنبت وقت الرضاع يعتبر سقوطها لا سقوط
الكل فاعلم نفع الرشيدى وأقره ومثله ح ل وفي ق ل على المحلى مانصه
المراد جميع أسنانه والرواضع حقيقة الأربع التي تنبت أولا من أعلى وأسفل
المسماة بالثنايا وتسمية غيرها بذلك مجاز للجأورة (قوله لانها تعود غالبا) لم ينظروا

أرهار قود) وان نبتت من منفر ولقوله تعالى والسن بالسن وعودها نعمة جديدة وهي القود في الروضة
بكسرهما تفصيل تقدم والاصل اطلق أنه لا قود فيه (ولو قلع) شغص ولو غير مشغور (سن غير مشغور) ولو بالغاو وهو
الذي لم تستطع أسنانه الر واضع التي من شأنها السقوط (انتظر) حاله فلا قود ولا دية في الحال لانها تعود غالبا

في الموضة الى ذلك فاجبوا القصاص واذ غلب الاتهام ج ل لئلا يتنى المذموم
 في غالب الموضعات سم ولوعادت المقابلة أقصر مما كانت وجب قدر النقصان
 من الارش أو مسودة أو معوجة أو خارجة عن سمة الاسنان أو كان فيها شين بعد
 عودها وجبت حكومة اه زى (قوله وعد ن) الاولى وعادت لان جمع الكثرة
 لغير العاقل يختار فيه فعلت دون فعلن ح ل أى يختار فيه الافراد ويجيب بأنه
 لو أفرد لتوهم عود الضمير على المقابلة تدبر (قوله أهل الخبرة) لو عدل ان منهم
 ولا يتنى بعد البواقي دونها ح ل ثم ظاهر كلامه اشتراط الامر من ولا يتنى قول
 أهل الخبرة فقط ولا يتنى ما فيه وبما رة جرح ظاهر أنهم لو قالوا ذلك أهى فسد المنبت
 قبل عود البواقي لم يقبلوا وهو متجه في القود لانه لا يستدرك بخلافه في الارش
 فالوجه العمل فيه بقولهم هنا ثم ان جاء الوقت ولم تعد أمضى الحكم والارجع
 عليهم بما أخذ منه لتبين فساد كلامهم اه شوبرى (قوله وجب قود) ولوعادت
 بعد القود بان أنه لم يقع الموقع فوجب دية المقابلة قصاصا كما هو الاقرب شرح م ر
 ولم بين نوع الدية أهى عدم غير مظاهر انها شبه عمد وانما على العاقلة لجواز
 الاقدام منه ع ش (قوله بل يؤخر الخ) والاصل ان الجاني والمجنى عليه اما مشغوران
 أو غير مشغورين أو الاقل مشغور والثاني غير مشغور أو بالعكس فان كان المجنى عليه
 مشغورا اقتصر منه حالا والا ينتظر اه ق ل (قوله فان مات الخ) أى والغرض
 ان أهل الخبرة قالوا بفساد منبتها اه ح ل فلو مات قبل حصول اليأس وقبل تبين
 الحال فلا قصاص جزا وفي الدية وجهان في الروضة كاملها بل ترجيح اه زى
 ورجع ق ل عدها وأوجب الحكومة وسيأتى في الشارح عند قوله ولو قطع سن
 غير مشغور الخ (قوله منبت سنه) أى المجنى عليه (قوله والاقطعها ثانيا) فالقطع الاول
 قصاص والثاني في نظير الفساد منبتها وظاهر كلامه انها لو نبتت ثالثا لا قطع
 واعتده زى في حاشيته خلافاً للجرح (قوله ولو قطع بالغ لم يشغور) هذه بعض مفهومات
 قول المتن ولو قطع سن غير مشغور الخ (قوله لم يشغور) اعلم أنه اذا سقطت أسنانه
 الرماض يقال له يشغور فهو مشغور منبهاً للجهول كضرب يضرب فهو مضروب
 فان نبت بعد ذلك قيل انظر بتشديد التاء المثناة قال الجوهري وان شئت قلت
 بالثلثة وكلمة مشتق من الشغور وهو قدم الاسنان اه سم وقوله بتشديد التاء
 المثناة وأصله اشغور بثلثة فتاء فوقية على وزن افتعل فأدغمت الاولى في الثانية
 وقوله وان شئت قلت بالثلثة أى لادغام التاء الفوقية فيها فالحاصل انه اذا
 أدغمت التاء في التاء قبل اتغروا عكس قبل اتغرا اه رشيدى على م ر بنوع

(فان بان فساد منبتها) بان
 سقطت البواقي وعد ن
 دونها وقال أهل الخبرة فسد
 منبتها (وجب قود ولا
 يقتصر له في مشغور) بل يؤخر
 حتى يبلغ فان مات قبل بلوغه
 اقتصر وارثه في الحال أو
 أخذ الارش واذا اقتصر
 من غير مشغور لثله وقد فسد
 منبت سنه فان لم تعد سن
 الجاني فذلك والا فاعت ثانيا
 ولو قطع بالغ لم يشغور سن بالغ
 مشغور

خبر الجاني عليه بين الارش والقود كما نقله الشيطان عن ابن كج وجرم به في الاتوار وهو معلوم من صدر كلامي فلو اقتص
وعادت سن الجاني لم تقطع ثانيا وفارقت ما قبلها بان الجاني عليه قد رضى بدون حقه فلا عود له وثم اقتص لنفسه منبت
الجاني كما فسد منبته وقد تبين عدم فساد فساد كان له العود (ولو نقصت يده أصابعه قطع) يدا (كاملة قطع وعليه
ارش اصبع) لانه قطعها ولم يستوف قودها والمقطوع أن يأخذ (٥: ٣) دية اليد ولا يقطع (أو بالعكس) بأن قطع كامل

ناقصة (فللمقطوع مع
حكومة خمس الكف دية
أصابعه) الأربع (أولقطها
وحكومة منابتها) ولا حكومة
لها في الحال الأول لانها
من جنس الدية فلا بعد
دخولها فيها بخلاف القود
فانه ليس من جنسها وانما
وجبت حكومة خمس
الكف لانه لم يستوف في
مقابلته شيء يتعيل انه
راجعه فيه (ولو قطع كفاه
أصابع فلا قود) عليه (إلا
أن يكون كفه مثلها) فعليه
قودها للمماثلة ولو عكس
بأن قطع ناقدا لأصابع كاملها
قطع كفه وأخذ دية الأصابع
كما علم مما روي الوقطع ناقص
اليده أصابعها كاملة (ولو
شلت) بفتح الشين (أصابعه
فقطع كاملة لقط) الأصابع
(الثلاث) السليمة (وأخذ)
من حكومة منابتها المعلومة
بما مر (دية أصبعين) وهو
ظاهر (أو قطع يده وقنع

تصرف لكن ادغام الحرف المتأخر في المتقدم الذي هو مقتضى ادغام التاء الفوقية
في التاء خارج عن القاعدة اذ القاعدة ادغام المتقدم في المتأخر (قوله خبر الجاني
عليه الخ) من المعلوم ان كل مجنى عليه يخير بين الارش والقود فلا فائدة للاخبار
بهذا في خصوص هذه الا أن يقال ذكره توطئة لقوله فلما اقتص وعادت سن الجاني
الخ (قوله بالغ مشغور) انما قبله لاجل قوله خبر اذ لو كان غير بالغ فالصبر الى كماله
كما هو ظاهر اه شوبري (قوله من صدر كلامي) وهو قوله وفي قلع سن قود ع ش
(قوله بدون حقه) أي هنا (قوله فكان له العود) مقتضى هذا ان له العود الى أن
يفسد المنبت ولو تكررت مرارا وكان شيئا زى يقرانه لا يقبلها ثالثا اه حل
واعتمد الرشيدى وخالف حجر (قوله لانه أي الجاني قطعها) أي في ضمن قطع اليد
وقوله ولم يستوف بالبناء للجهول وقوله أولقطها أي أصابع الجاني (قوله عليه
ارش اصبع) أي ناقص حكومة منبته اه حل (قوله منابتها) أي أصابع المجنى
عليه ففيه تشبث للضمائر ويحتمل ان الضمير يعود لمطلق الاصابع أي لا يقيد
بالاضافة للمجنى عليه ثم تقيد بأصابع الجاني فلا تشبث حيثئذ (قوله وحكومة
منابتها) أي مع حكومة خمس الكف كما هو الفرض انتهى شوبري (قوله اند راجعه)
أي الحكومة وذكره لاكتسابها التذكير من المضاف اليه (قوله بفتح الشين)
وتضم أيضا بوزن المبني للجهول وتضم في المضارع أيضا رشيدى وعبرة القساموس
شلت تشل بالفتح شلا وشلا وأشلت وشلت مجهولتان ع ش على مر (قوله لقط)
أي المجنى عليه (فصل في اختلاف مستحق الدم والجاني) (قوله
لو قد) أي قطع اذ القيد الشق طولا والقط الشق عرضا والقطع يعدهما وليس
خصوص واحد منهما مراد اه قل على الجلال (قوله شخصا) أي ملفوظا (قوله
وزعم موته) أي قبل القيد (قوله وزعم سراية) أي حتى تلزمه دية واحدة (قوله حلف)
أي يمين واحدة خلافا لبلقينى القائل بأنها خمسون يميناً لانه انما يحلف على الحياة
لا القتل زى ملخصا لكن البلقينى نظر لانه يلزم من الحياة كون القاد قتل
فحلفه متضمن للقتل (قوله لان الاصل بقاء الحياة) افهم هذا ان محل ما ذكر حيث
عهدت له حياة والا بان كان سقط لم تعهده حياة فانه يصدق الجاني شرح مر (قوله

بها) لانه لو عم الشل جميع اليد وقطع قنع بها ففي شل البعض أولى (فصل في اختلاف مستحق الدم وفي
والجاني لو (قد) مثلا شخصا (وزعم موته) والولى حياته (أو قطع يده ورجليه فبات وزعم سراية والولى انما لا يمكن
أوسيبا) آخر الموت بغير دية بقولي (عنه أو) لم يمينه و (أمكن انما مال حلف الولى) لان الاصل بقاء الحياة

وفي الاولى دية لا قود لانه يسقط (٥٠٣) بالشبهة وخرج بالممكن غيره لقصر زنه كيوم ويومين فيصدق

الجاني في قوله بلايين
(كما لو قطع يده فمات وزعم
سببا) لا موت غير القطع
ولا يمكن الاندمال (والولي
مراية) فانه الذي يحلف
سواء أعتن الجاني السبب
أم أممه لان الأصل عدم
وجود سبب آخر واستشكل
ذلك بالصورة السابقة مع
ان الأصل فيها أيضا عدم
وجود سبب آخر وأجيب
بأنه انما صدق الولي ثم مع
ما ذكر لان الجاني قد
اشتغلت ذمته ظاهرا وباتين
ولم يتحقق وجود المسقط
لاحداهما وهو السراية بإمكان
الاحالة على السبب الذي
ادعاه الولي فدعواه قد
اعتضدت بالأصل وهو
شغل ذمة الجاني (ولو أزال
طرفا ظاهرا) كيد أو لسان
(وزعم نقصه خلقه) كشغل
أو فقد أصبع (خلق) بخلاف
ما لو أزال طرفا باطنا كذكر
وأنتين أو ظاهرا وزعم
حدوث نقصه فلا يحلف بل
يحلف المجني عليه والفرق
سراقة البيئة في الباطن
دون الظاهر والأصل عدم
حدوث نقصه والمراد

وفي الاولى دية لا قود) محله ما لم يتم الولي بيئة تشبه بالحياة فان أقامها وجب على
الجاني القود شرح م روعش عليه (قوله ولم يمكن الاندمال) بخلاف ما إذا أمكن
وقال الجاني مات بعد الاندمال فانه يصدق لضعف السراية مع امكان الاندمال
زي (قوله لان الأصل عدم وجود سبب آخر) عورض بأن الأصل براءة الذمة
فهى من تعارض الأصلين فلم قدم الأول وأجيب بأن أصل عدم وجود السبب
أقوى من أصل براءة الذمة لتحقق الجنابة كما يفهمه كلامه الآتى لكن قال الشيخ
عبرة لك أن قول هذا أصل آخر وهو عدم السراية فلم قدم أصل على أصلين اه
شوبرى وأجيب بأنه انما قدم لانه أقوى بعدم امكان الاندمال لظهور موته
بالسراية حيثئذ (قوله واستشكل ذلك) أى التعليل وايضا الاشكال انكم
في هذه المسألة صدقتم الولي ولم تصدقوا الجاني المذمى للسبب وقلتم الأصل عدمه
وفيما سبق صدقتم الولي المذمى للسبب ولم تقولوا الأصل عدمه فلا يصدق وحاصل
الجواب انه فيما سبق صدق الولي لا اعتضاد استناده للسبب بشيء آخر وهذا لم يعتضد
السبب بشيء آخر واستشكل أيضا بوجه آخر لا ينفع فيه جواب الشارح وهو
أن يقال هنا صدقتم الولي المذمى بالسراية وقد علمتم فيما سبق بأن الأصل عدمها
فكان مقتضاه أن لا يصدق الولي هنا لانه قد تمسك هنا بما الأصل عدمه من غير
عاضد تأمل (قوله مع ما ذكر) وهو ان الأصل فيها الخ (قوله لان الجاني الخ) لا يقال
انما تستغل ذمته بعد الاندمال ولهذا لا تجوز له المطالبة بالأرض قبله لا فانقول
الاندمال شرط للاستقرار لا للوجوب ولهذا جاز له القصاص قبل الاندمال سم (قوله
ولم يتحقق الخ) عبارة شرح م ر لان اجاب قطع الأربع لذين محقق وثبت
في مسقطه فلم يسقط اه (قوله بإمكان) الباء سببية متعلقة بالثني (قوله طرفا) أى
أرمعنى زي (قوله حلف) أى فحجب الدية لا القصاص ع ش (قوله بل يحلف
المجني عليه) ويستحق دية مكاملة ولا قصاص على المعتقد كما جزم به الجلال المحلى
في شرح المنهاج زي (قوله عدم إقامة البيئة) أى من المجني عليه فلذا صدقناه
في الباطن دون الظاهر لسهولة إقامة البيئة عليه شيئا واذا أقامها فكفى قولها
كان سليما وان لم تعرض لوقت الجنابة ولا يشكل عليه قولهم لا تكفى الشهادة
بغير ملك سابق كان يقول كان ملكه أمس الا أن قالوا لانعلم من ياله لان الفرض
منائه أنه صكر السلامة من أصلها فقوله كان سليما مبطل لانكاره صريحا ولا
كذلك ثم شرح م (قوله والأصل الخ) معطوف على علة مأخوذة من الفرق كانه
قال لانه يمسر إقامة البيئة في الباطن ولان الأصل الخ فهو تعليل لقوله أو ظاهرا

بالباطن ما ينادى به مروة وبالظاهر غيره

وزعم الخ اه (قوله ورفع الحاجر بينهما) أي واتحد الكل عمدا أو غير ذلك سمياني
 انها تعد باختلاف الحكم والمحل والفاعل ذي (قوله حلف) ولا يخالف
 هذا ما مر في قطع اليدين والرجلين من تصديق الولي لانهما اتفقا هنا على وقوع
 رفع الحاجر المالح لدفع الارشين وانما الاختلاف في وقته فنظر والظاهر فيه وحد قوا
 الجاني عند قصر زمنه لقوة جأته بالاتفاق والظاهر المذكورين وأما ثم فلم يتفقا على
 وقوع شيء تنازعا في وقوع السراية ووقوع الاندمال فنظر والقوة جانب الولي
 باتفاقهما على وقوع موجب اليدين وعدم اتفاقهما على الرفع له وقوله والا حلف
 الجريح وانما حلف مع إمكان الاندمال ولم يصدق بلايمين لان المراد بالامكان
 الامكان القريب عادة بدليل قولهم المار بقصر الزمن وطوله ومما مر ان الموصفة
 قد يتفق ختمها ظاهرا وتبقى نكايتهما باطنا لكنه قريب مع قصر الزمن وبعبء
 مع طوله فوجب اليمين لذلك وحقيقة فلا ينافي ما مر من أنه عند عدم امسكان
 الاندمال يصدق بلايمين لما قررناه من ان ذلك مفروض في اندمال حالته العادة
 في ذلك لئلا يلدل تمثيلهم باده لوقوعه في قطع يدين أو رجلين بعد يوم أو يومين وهذا
 محال عادة فلم يجب يمين وأما فرض ما نحن فيه فهو في موضعين صدرت منه ثم بعد
 نحو عشرين سنة مثلا وقع منه رفع الحاجر فبقاؤه بالاندمال في ذلك الزمن بعيد
 عادة وليس بمستحيل فاحتج ليمين الجريح حيث لا مكان لعدم الاندمال وان بعد
 شرح م ر لمخصا (قوله ان قصر زمن كسنة) اه حل وفيه شيء (قوله بأن طال
 الزمن كعشرين سنة) وفي كلام عمر كعشرين سنة حل (قوله فلا يوجب
 زيادة) أي ارشانا ثا و محل عدم وجوب الثالث اذا حلف الجاني على نفيه
 بأن حلف ان رفع الحاجر قبل الاندمال والا حلف الجني عليه وثبت له الثالث
 أي فيما اذا رجع الجني عليه وادعى ذلك الارش لان حلفه وان لم يفسد شغل ذمته
 بالارش الثالث لا ينافي لانه أي الجني عليه أن يدعي به حل بتصرف
 * (فصل في مستحق القود ومستوفيه) أي وما يذكرهما من قوله وأجرة جلاذ
 الى آخر الفصل (قوله القود ثبت للورثة) أي لجميعهم لان كل واحد ثبت له
 كل القود فراد الاصل الكل المجموعي لا الجمعي المقتضي لنبوت كل القصاص لكل
 وارث شو برى وقال م ر وما في في فاطم الطريق ان قتله يتعلق بالامام حيث
 قسم قتله فهو مستثنى عما هنا أي من ثبوت القود للورثة لانه لا يسقط بمفهوم اه
 وثبوت للورثة بالتلق عن الجني عليه لا ابتداء وهو المعتبر عند م ر وبدل عليه قوله
 بحسب ارشهم فالمرسكان على الجني عليه دين ومعنى الورثة على مال فان الدين يوفي

(أو أرفع موضعين ورفع
 الحاجر) بينهما (وزعمه)
 أي الرفع (قبل اندماله) أي
 الايضاح ليقتصر على أرض
 واحد (حلف ان قصر زمن)
 بين الايضاح والرفع لان
 الظاهر معه وذكر التلخيص
 فيما عدا مسألة التقدم
 زباني (والا) بأن طال
 الزمن (حلف الجريح) انه
 بعد الاندمال (وثبت) له
 (ارشان) لا ثلاثة باعتبار
 الموضعين ورفع الحاجر بعد
 الاندمال اثبات بخلافه
 وذلك لان حلفه دافع
 لانقص عن ارشين فلا
 يوجب زيادة * (فصل)
 في مستحق القود ومستوفيه
 (القود) ثبت للورثة العصبية
 وذوي القربى بحسب
 ارشهم المال

منه وقيل يثبت للورثة استبداء فلا يورث من المال الذي عنى عليه على هذا
 وبه قال زى (قوله أم بسبب) أى بسبب آخر غير النسب والافان نسب بسبب
 أيضا لا يرث قاله م ر فى شرحه وقيل انه للوارث بالنسب دون السبب لانه لا تنسب
 والنسب ينقطع بالموت (قوله والمعنى) أى والامام فمن لا وارث له خاص وذوى
 الارحام أن ورثناهم شرح م ر (قوله ويحبس جان ولو بلا طلب) أى وجوبا
 والحبس له الحالك ومؤنة حبسه عليه ان كان موسرا والا ففى بيت المال والا فعلى
 مياسير المسلمين ع ش على م ر وعبارة حل قوله ويحبس جان أى وجوبا ولو بلا
 طلب الا فى ذات الحمل فانه سبأنى أنها لا تحبس الا بطلب اذ لا كى كونها لا تحبس
 الا بطلب مخصوص بغير الصبي والمجنون اما اذا كان المستحق احدهما فتحبس من غير
 طلب وهذا الثاني رأيه منقول عن التصحيح اه وانما توقف حبسها على طلب
 للمساهمة فيها رعاية للهل مالم يسامح فى غيرها شرح م ر وهو مخالف لما سبأنى عن
 ز ع وعن ح فى قتل عن م ر أنها لا تحبس الا بعد طلب وليها (قوله الى كمال صميم)
 ولو استوفاه المبي حال صباه اعتد به ع ش على م ر نعم يستثنى من تحتم قتله فى قطع
 الطريق فلا ينتظر له كمال باقى الورثة لان العفو لا يفيد اه سم (قوله ويحبسهم)
 بالافاقه فان ايس منها يقول الاطباء قام وليه مقامه فى أحد احتمالين والثاني تعذر
 انقصاص حل (قوله لان القود الخ) علة للمعل مع علته أى قوله ويحبس جان الى
 كمال صميم الخ أو علة لقوله يثبت للورثة (قوله من ولى أوحاكم) فلو تعذى
 أحدهما وقتل فهل يجب عليه انقصاص أو الدية ويكون قصدا لاستيفاء شبهة فيه نظر
 والاقرب الاول أخذ من قولهم ان القود لا تنسب فلا يحصل الخ ع ش على م ر (قوله
 فقير من محتاجين) هل هما قيدان معتبران أو محتاجين بيان لما قبله يحبر وشورى فان
 أردنا بالفقير من لا مال له ولا كسب يكون قوله محتاجين قيدا لا بد منه لانخراج من له
 منفق (قوله جاز لولى المجنون الخ) أى ولو صبي وقضية التعبير بالجواز عدم وجوبه
 عليه وان تعين طريقا للتنفقة ولو قيل بوجوبه فيما ذكر لم يعد وقد يقال هو جواز بعد
 منع فيصدق بالوجوب ع ش على م ر (قوله غير الوصى) والقيم مثله اه م ر
 (قوله لان له) أى للصبي المفهوم من الصبي (قوله بخلاف المجنون) فلو كان له افاقه
 فى زمن معين ولو باخبار الاطباء بذلك انتظرت وفى شرح شيخنا خلافه فلا تنتظر
 مطلقا اه حل (قوله وعلم بقولى الخ) اعتذار عن عدم ذكره لهذا الحكم فى المتن
 مع ان الاصل ذكره (قوله قد يهرب) من باب طلب اه مختار (قوله براض منهم) أى
 ان كان المستوفى من غير الورثة وقوله أو من باقيم أى ان كان منهم (قوله أو بقرعة)

سواء كان الارث بسبب أم
 بسبب كالزوجين والمعنى
 (ويحبس جان) هو أعم من
 قول القاتل ضبطا لحق المستحق
 (الى كمال صميم) بالبلوغ
 (ويحبسهم) بالافاقه
 (ويحبسهم) أو اذنه
 لان القود لا تنسب ولا يحصل
 باستيفاء غيرهم من ولى
 أوحاكم أو بقيتهم فان كان
 الصبي والمجنون فقيرين
 محتاجين للتنفقة جاز لولى
 المجنون غير الوصى العفو على
 الدية دون ولى الصبي لانه
 غاية تنظر بخلاف المجنون
 وعلم بقولى ويحبس انه
 لا يخلى بكفيل لانه قد يرب
 فيفتر الحق (ولا يستوفيه)
 أى القود (الا واحد) منهم
 أو من غيرهم فليس لهم ان
 يجتمعوا على استيفائه لان
 فيه تضديبا لا يقتصر منه
 ويؤخذ منه ان لهم ذلك اذا
 كان القود نفوا غسراق وبه
 صرح البلقينى وانما يستوفيه
 الواحد (براض) منهم أو من
 باقيم (أو بقرعة) بينهم اذ لم
 يتراضوا بل قال لكل انا
 استوفيه بقيد زده بقولى

أى يجب على الحاكم فعلها بينهم فن خرجت له استوفى باذن من بقى ا هـ م ر وقوله
يجب على الحاكم فعلها بينهم أى حيث استمر النزاع بين الورثة فان تراخوا على
القرعة بأنفسهم وخرجت لواحد فرضوا به وأذنوا له سقط الطلب عن القاضى
ع ش عليه (قوله مع اذن) وفائدة الاذن بعد القرعة تعيين المستوفى ومنع قول
كل من الباقي انا استوفى شرح م ر وعبارة س ل قوله مع اذن فان قلت اذا
اعتبر الاذن بعد القرعة فماذا تدتها قلت فائدتها تعيين المستوفى ومنع قول كل من
الباقي انا استوفى وانما جاز للقارح فى انكساح فعله من غير توقف على اذن لان
ما هنا بناء على الدرء ما أمكن وذلك مبني على التمهيل ومن ثم لو عضلوا باب
القاضى عنهم ومثلهم جبر وفائدة الاذن أيضا جبراء عفو أحدهم (قوله من الباقي)
ولو من جازهم لان حقه لا يسقط بالقرعة حل بدليل انه لو أبرأ منه أى من القود نفذ
وأبضا فالقصاص مبني على الدرء وبما يرق قلب أحدهم فيعفو ا هـ سم (قوله كما
فى أصل الروضة) عند (قوله فلا بد) أى أسرع وبإدراغة فى بدر ا هـ ذى (قوله
أحدهم) فقتله ولو بادر أجنبي فقتله فحق القود لو رثته لا للمستحقين س ل (قوله
بعد عفو) أى أو معه ح ل (قوله وان لم يعلم بالعفو) قد يشكل عليه ما يأتى ان الوكيل
لو قتل بعد العزل أو بعد العفو جازا له لم يقتل ويحجب بتعصير هذا بما درت به بخلاف
الوكيل س ل ومنه يؤخذ انهم لو أذنوا له ثم عفو ولم يعلم بالعفو لم يقتل كالوكيل بل
أولى لان له حقا فى القود ا هـ سبط ط ب (قوله قسطدية من تركه جان) والحاصل
ان حصة غير المبادر فى تركه الجاني مطلقا وكذا حصة المبادر بعد العفو ان قتل أما قبل
العفو فقد استوفى حقه وأما ورثة الجاني فلم على المبادر ما زاد على قدر حصته
قبل العفو ولهم كامل دية مورثهم على المبادر بعد العفو اذا علم به وعلى عاقلته
ان جهل هذا ان لم يقتصوا والا فلا شيء لهم لو وقع النفس فى النفس كذا
بخط ق ل ومثله فى سم وقوله وعلى عاقلته ان جهل هو مشكل لانه يقتل مع الجهل
فكيف يجب الدية على عاقلته (قوله كالأجنبي) أى والأجنبي اذا قتله يكون الحكم
تعلق الدية بتركه الجاني لا الأجنبي سم (قوله ولو ارث الجاني) هذا فى المسألة
الثانية فقط وهى قوله أو قبله كما يؤخذ من س ل فلا يجزى فى الاولى اذا
اقتص من المبادر وعبارة س ل واذا اقتص منه فى الاولى استوفى ورثته قسطه من
تركه الجاني واذا عفا ورثة الجاني على الدية أخذوا منه سوى ما يخصه من دية
مورثه ووقع التقاص فيما يخصه منها على القول بوقوع التقاص فى غير التقاد
اذا عدت الابل ووجب النقد بدلها كما فى شرح م ر (قوله ما زاد على قدر حقه من

(مع اذن) من الباقي فى
الاستيفاء بعدها فن خرجت
قرعته تولاها باذن الباقي
(ولا يدخلها) أى القرعة
(عاجز) عن الاستيفاء
لشيخ وامرأة وهما ما سمعه
الاكثر من كافي أصل
الروضة وسمعه فى الشرح
الصغير ونص عليه فى الام
وصحح الأصل انه يدخلها
العاجز ويستتبع (قوله
بدر أحدهم فقتله بعد عفو)
منه أو من غيره (لزمه قود)
وان لم يعلم بالعفو اذ لا حق له
فى القتل (أو قبله فلا) قود
عليه لان له حقا فى قتله
(والبقية) فى المسئلتين
(قسطدية من تركه جان)
لان المبادر فيما وراء حقه
كالأجنبي ولو ارث الجاني
على المبادر قسط ما زاد على
قدر حقه من الدية

الذنية) وإما قدر حقه فقد استوفاه في الثانية وقام به في الأولى أن عفا عنه فإن أقص منه فلا شيء عليه لو ارتكب الجاني بل له قدر حصته من دية المجني عليه في تركه الجاني (قوله في نفس أو غيرها) هذا يقتضي أنه الإمام يأذن في استيفاء غير النفس وانظره مع قوله الآتي ويأذن لأهل في نفس لا غيرها أو مشبه في هذا الصنيع م ر ويمكن قصر الاستثناء على النفس بدليل ما يأتي تدبر والأولى أن يحجب بأن معنى أذنه في الاستيفاء في غير النفس أذنه في الاستثناء في الاستيفاء وقوله به لا غيرها أي لا يأذن له في الاستيفاء بنفسه فلا ينافي أنه يأذن له في التوكيل في الاستيفاء م ر (قوله وقد لا يعتبر الأذن الخ) انظر استثناء هذه المسائل مع وجود الدلالة وهي الافتيات على الإمام سم أقول قد يحجب بأنهم لم يلتفتوا إلى الدلالة بما أشاروا له من الضرورة في غير السيد وأما فيه فلأن الحق له لا لألإمام فلا افتيات عليه أصلا ع ش على م ر (قوله كافي السيد) بأن استحق قصاصا على عبده بأن قتل عبده الآخر أو ابنه أو أخاه مثلا حل بزيادة (قوله في الحرابة) لحل المراد في قطع الطريق بأن يحسكون الجاني فاطع طريق فله مستحق القود عليه أن يقتله بغير إذن الإمام وقوله والمستحق المضطرب لا كل شيء أراد قتله ليأكله وقد قتل أباه مثلا (قوله بحيث لا يرى) سواء عجز عن إثبات القود أم لا بعد عن الإمام أم لا قل على الجلال وانظر وجهه مع قدرته على الإثبات وقربه من الإمام ولعله خوف الحرب لكن في حاشيته على التعبير التقييد بالعجز عن الإثبات وهو الظاهر وقال شيخنا قوله بحيث لا يرى أي وقت الاستيفاء ولو تركه إلى أن يستأذن الإمام لم يدر عليه بعد ذلك (قوله كما يحتمل ابن عبد السلام) أي في المنفرد حل (قوله فإن استقل به المستحق) أما غيره ولو أمانا ما فيقتل ع ش على م ر (قوله عذر) إلا أن جهل محريم ذلك فلا يعذر وظاهر كلامهم قبول دعواه ذلك وإن ادعاء من لا يخفى عليه ذلك عادة حل (قوله ويأذن الإمام لأهل) أن رضي به الباؤون كما علم عامرا م ر والحاصل أن الحق لهم لكنهم لا يستقلون باستيفائه بغير إذن الإمام فطريقتهم أنهم يتفقون أولا على استوف منهم أو من غيرهم ثم يستأذنون الإمام في أن يأذن لمن اتفقوا عليه اه ع ش على م ر قال ابن عبد السلام ولا بد أن لا يكون عدوا للجاني لئلا يعذبه م ر وأن يكون ثابت النفس قوى الضرب عارفا بالقود اه سم (قوله لاستيفائه) إلا أن التعدية لا لتعاقيل (قوله من مستحقه) حال من أهل أرضه له وهو ليس بقيد بل مثله الأجني كما يأتي (قوله من طرف) ولو على قصد جعله وسيلة لاستيفاء النفس حل (قوله بقوله) متعلق بمدا (قوله لا أن كان ماهرا) بل هل وإن تكرر ذلك منه أو تكرره

(ولا يستوفي) المستحق قودا في نفس أو غيرها (الأبازن امام) ولو بنائبه لخطاره واحتياجه إلى النظر لاختلاف العلماء في شروطه وقد لا يعتبر الأذن كافي السيد والقاتل في الحرابة والمستحق المضطرب والمنفرد بحيث لا يرى كما يحتمل ابن عبد السلام (فإن استقل) به المستحق (عذر) لافتيات على الإمام واعتدبه (ويأذن) الإمام (لأهل) لاستيفائه من مستحقه (في نفس) لا غيرها من طرف ومعنى أما غير الأهل كالشيخ والزمن والمرأة فلا يأذن له في الاستيفاء ويأذن له في الاستثناء وإنما لم يأذن له في غير النفس لأنه لا يؤمن من أن يزيد في الإيلاف بتدبيرا لا كالتيسري (فإن أذن له في ضرب رقبة فاصاب غيرها عمدا) بقوله (عززه) لتعديبه (ولم يعزله) لأهليته وإن تعدي به فعليه (أو خطأ ممكنا) كأن ضرب كتمه أو رأسه مما يلي الرقبة (عزله) لأن حاله يشعر بعجزه (لا) أن كان (ماهرا)

فلا يعزله وهذا من زيادتي
(ولم يعزله) بقيد زده
يقول (ان حلف) انه اخطأ
لعدم تعذبه وخرج بمكنا
مالواذعي خطأ غير ممكن
كان أصاب رجله أو وسطه
فانه كالعمد فيما مر (وأجرة
جلاد) بقيد زده بقولي
(لم يرزق من المصالح على
جان) موسر لانها مؤنة
حق لزمه أداؤه والجلاد هو
المنسوب لاستيفاء الحد
والقود وصف بأغلب أوصافه
(وله) أي للسحق (قود
فورا) ان أمكن لان موجب
القود الاتلاف فجعل كقيم
المتلفات (وفي حرم) وان
التباليه كقتل الحية
والعقرب (و) في (حروب
ومرض) بخلاف نحو قطع
السرقه مما هو من حقوق
الله تعالى لبناحق الآدي
على المضايقة وحق الله على
المساحة (لا) في (مسجد)
ولو في غير حرم بل يخرج منه
ويقتص منه مبانته وكذا
لو التبأ الى ملك شخص أو مقبرة
وذكر حكم المسجد من زيادتي
(وتجسس ذات حل)

يخرجه عن كونه مباحرا حل (قوله فلا يعزله) استأربه الى أن قوله ولم يعزله معطوف
على مقدر والناسب أن يقول ولا يعزله (قوله كالعمد فيما مر) أي في عزله ولا يعزله
حل (قوله وأجرة جلاد) ويعتبر في قدرها ما يليق بفعل الجلاد هذا كان أو قتلا
أو قطعاً ويختلف باختلاف الفعل ع ش على م ر وقوله وأجرة جلاد ولو يقبل
المستوفى للقصاص وان كان الكلام فيه إشارة الى عدم اختصاص هذا الحكم
بهذا الباب اه سم (قوله موسر) أي بركة الفطر كافي قل على الجلال ومثله
في البرماوى فلو قال انا اقتص من نفسي ولا أدفع لأجرة لم يجب أي لان التشفي
لا يحصل بفعله فان أجيب الى ذلك اعتد باقتصاصه من نفسه على المعتمد لحصول
المقصود بذلك ولو كانت الأجرة في مال المصالح وقال انا اقتصر من نفسي وأخذ
الأجرة وأجيب الى ذلك كان له الأجرة حل قال م ر وهو فان كان معسرا فعلى
بيت المال ثم ان لم يكن بيت مال أولم يكن منظوما فعلى أغنياء المسلمين اه فان لم
يكن ثم غنى في محل الجنابة بحيث يتيسر الاخذ منه فينبغي أن يقال للسحق اما ان
تقرم الأجرة لتصل الى حقك أو تؤخر الاستيفاء الى أن تتيسر الأجرة اما من بيت
المال أو من غيره ع ش على م ر (قوله بأغلب أوصافه) وهو الجلد وسمى بذلك
لوقوعه على ظاهر الجلد (قوله ان أمكن) بخلاف ما اذا كان في الورثة صبي أو مجنون
فانه يمهل كما تقدم وكذا تمهل ذات الحمل الآتية شيخنا (قوله كقتل الحية) بجامع أن
قتل كل غير مضمون (قوله وفي حراخ) أي ولو في طرف وان كان الجاني انما قطعه
في وقت الاعتدال حل (قوله بخلاف نحو قطع السرقة) راجع للثلاثة الأخيرة (قوله
بل يخرج منه) أي وجوبا ان خاف تلويثه والافتدبا حل قوله وكذا لو التبأ الى ملك
شخص لحرمة استعماله ملك الغير بغير إذنه حل (قوله وتجسس ذات حل) أي وجوبا
بطلب المجنى عليه ان تأدل وكانت الجنابة على الطرف والابان لم يتأهل أو كانت
الجنابة على النفس فالمعتبر بطلب وارثه أو وليه قال حل والكلام في حق الآدي
لا في حق الله تعالى اذ في حق الله تعالى تؤخر الى تمام الرضاعة ووجود كفاية له
بعدها اه (قوله ذات حل) ولومن زنا وان حدث بعد استعقاق قتلها وحيثئذ
فينبغي منع حاملها من وطئها لاحتمال العلوق حل وعسارة م ر وينع الزوج من
وطئها والا فاحتمال الحمل قائم فيفوت القود على ما قاله الدميري لكن المتجه
كافي المهمات عدم منعه من ذلك وان كان يؤدي الى منع القصاص اه وقوله
وان كان يؤدي الى منع القصاص أي بأن تكرره منه الوطء وطال الزمن ولم
يقتص منها حتى ولدت فانه لا يمنع من وطئها مدة الرضاع ويجوز أن تجبل من ذلك

ولو تصدقها فيه (في قود) من نفس أو غيرها (حتى ترضعه اللبن ويستغنى عنها) بأمرأة أخرى أو بهيمة يجعل لبنها أو فطمه بشرطه وحمل تصديقها إذا أمكن ذلك والا كان كانت آيسة فلا تصدق (ومن قتل بشيء) من عدد وغيره كفرق وحريق (قتل به) رعاية لا (م. هـ) مائة (أو بسيف) لأنه أسهل وأسرع وترجع الأصل

تعين السيف فيما لو قتله بنحو جائمة أو كسر عضد سبق قلم أو القير هو المذقول عن النص والجمهور وصوبه جماعة نعم لو قال أقتله به كفعله فإن لم يمت لم يقتله بل أعف عنه لم يمكن لما فيه من التعذيب (الا) ان قتل (بغير سحر) مما يحرم فعله كمواط وإيجار خمر أو بول (ذو) لاية تل به وإن سكنت المائة به بل (يسيف) فقط نعم يقتل بمسوم ان قتل به كما شمله المشتكى منه وتعتبرى بنحو سحر أعم من تعبيره بالسحر والخمر والمواط (ولو فعل به) كفعله من نحو اجافة) كجويج وكسر عضد (فلم يمت قتل بسيف) لما مر ولا يزداد في الفعل المذكور حتى يموت وقيل يزداد فيه ورجحه الأصل في التجويج (ولو قطع فسرى) القطع الى النفس (خرالولى) رقبته تسهلا عليه (أو قطع) للمائة (ثم خر) للسراية (أو انتظر) بعد القطع (السراية) لتكمل المائة (ولو اقتصر مقطوع

الوطء الثاني فيؤخر القصاص الى الولادة وهكذا اه (قوله ولو تصدقها) أى من غير بين ان مكان هناك محتملة أى علامة على الحمل والافلا بد من بين الى ان يظهر بخلاف الحمل أى مظهره وعلاماته لا أربع سنة بن كما قاله الامام حل وقوله الى ان يظهر رعاية لا صبر كما يؤخذ من عبارة شرح م ر وعبارته وعلى المستحق عند تصديقها الصبران وقت ظهر والحمل لا الى انقضاء أربع سنين اه لان التأخير الى أربع سنين بلا سبب بعيد فاذا ظهر عدم الحمل بالاستبراء بحضنة أو غيرها اقتصر منها زى (قوله في قود) في حبيبة (قوله حتى ترضعه) اللبن بالمرز والقصر فلا يادر وقتله ما قبل ذلك ومات وجب عليه القصاص ولو امتنعت من ارضاعه اللبن ولو باجرة ضمنته بالدية حل والمعتد انه لا ضمان لان سببه ترك وعبرة ذى ولو اقيم عليها القصاص في النفس أو الطرف فألقت جنينا ميتا فالغرة على عاقلة الامام ان علم هو والمباشر أو جهلا أو جهلا المباشر وعلم الامام بخلاف ما اذا جهل الامام وعلم المباشر فالغرة على عاقلة لانفراده بالعلم والمباشرة اه (قوله بشرطه) وهو ان يكون بعد الحولين ان اضره النقص عنهما كما في م وأقبلوهما ان تواضعا الزوجان ولم يحصل للولد ضرر كما تقدم (قوله ومن قتل) هو مثال اذ غير القتل مثله ان أمكنت المائة فيه لا كقطع طرف بمنقل أو واضح به أو بسيف لم يأمن فيه الزيادة بل يتعين نحو موسى اه ذى (قوله مما يحرم فعله) أى في كل حال لا يقال يشك كل يجوز الاقتصار بنحو التجويج والتغريق مع تحريم ذلك لان نقول بنحو التجويج والتغريق انما حرم لانه يؤدى الى اتلاف النفس والاتلاف هنا مستحق فلا يمنع بخلاف نحو الخمر والمواط فانه يحرم وان أمن الاتلاف به قلنا امتنع هنا قاتل سم على حجر عرش على م ر (قوله نعم بقتل) استندراك على قوله لا بنحو سحر لانه يتوهم ان هذا منه (قوله بمسوم) ما لم يكن مهربا بحيث يمنع القتل حل (قوله لما مر) أى لانه أسرع وأسهل (قوله أو قطع) أى بالنيا بئوالا فقد تقدم انه لا يمكن من قطع الطرف حل (قوله لتكمل المائة) وليس للجاني طلب الامهال بقدر مدة حياة الجنى عليه بعد جنائته ومن ثم جاز ان يوالى عليه قطع اطراف فرقها زى (قوله فلا شيء له) هذه صورة يجب القصاص فيها واذا عني على الدية لا يجب شيء ومثلها قتل المرتد مثله شورى قوله لانه استوفى ما يقابل الدية أى والحال ان الدينين متساويان ففي صورة المرأة الآتية يبقى له نصف

مدفون سرية وتساو يادة ١٢٨ يحسب خزالولى رقبته القاطع (أو عني) عن خزا (بنصف دية) واليد المستوفة مقابلة بالنصف (ولو كان المقطوع يدين) وعني الولي عن الخز (فلا شيء) له لانه استوفى ما يقابل الدية وخرج بزيادة مالي وتساو يانها كأن نقصت دية القاطع كما مرأة قطعت بدرجة فاقص ثم مات برأية فالعفو بثلاثة أرباع الدية لانه استحق دية رجل سقط منها ما استوفاه وهو يد امرأة

الدية شرح مر (قوله بربع) متعلق بمحذوف أى مقابلة بربع كما يدل عليه قوله قبل واليد المستوفاة مقابلة بالنصف قال زى وقياسه كما قال جمع أنه لا شئ لها في عكس ذلك وهو ما لو قطع يدها فقطعت يده ثم ماتت سرية فاذا أراد وليها العفو لم يكن له شئ ولا سليفاته ما يقابل ديتها اهـ (قوله والابان تأخر) أى ولو احتمالا بأن شئت في المعية أو علم السابق ثم نسي أو علم السبق دون عين السابق اهـ حل (قوله فنصف دية) تجب لأن السرية مضمونة عليه بعدم موته لأنها من أثر فعله فلما فات القود بموته قبل المجنى عليه وجب نصف دية في تركته (قوله لأن القود الخ) علة لمحذوف تقديره ولم يجعل موت الجاني المتقدم قود الموت المجنى عليه المتأخر لأن القود الخ (قوله لأن ذلك) أى السبق وعبارة م ر لأن القود لا يسبق الجنابة والا كان في معنى السلم في القود اهـ لأن موت الجاني المتقدم على موت المجنى عليه كالمسلم فيه الذي يستحقه المجنى عليه بعدم موته ويجعل قبل وقته والسلم في القود باطل لعدم نبوته في الذمة (قوله كالمسلم فيه) أى كشئ أسلم فيه مؤجلا ثم يجعل قبل وقت أجله لأن موت الجاني المتقدم لوقع قود الموت المجنى عليه المتأخر مكان شيها بالمسلم فيه الذي يجعل قبل عجب أجله (قوله رهو) أى تقديم المسلم فيه المؤجل ممنوع أى في القود لأنه لا يثبت في الذمة ومصحح في غيره نبوته في الذمة وقال بعضهم قوله وهو ممنوع أى تقديم المسلم فيه على رأس مال السلم وهو هنا موت المجنى عليه وفي نسخة كالمسلم فيه أى في القود (قوله للجاني الحر العاقل) أما القن فقصد الإباحة لا يهدر يساره لأن الحق لسيد له لكن الأوجه أنه يسقط قودها إذا كان القاطع قنوا أما المجنون فلا عبرة بإخراجه ثم إن علم المقتص قطع والالزمت الدية زى (قوله سواء كان الخ) فيه صور أربع وهي كونه عالما بأنها اليسار وانها لا تجزى أو ظن الاجزاء أو جهل الحال أو لم يعلم بالحكم بالكلية وعلى كل إما أن يتلفظ أولا فها تان صورتان يضربان في الأربع ثمانية فهذه أحوال المخرج وأما القاطع فله أحوال أيضا وهو عليه بأنها اليسار وانها لا تجزى أو جهل الحال أو قال ظننت الاجزاء أو قال غفلت فهذه أربعة أحوال تضرب في ثمانية أحوال المخرج يكون الحاصل اثنين وثلاثين وفي كل المخرج فاصد اباحتها والقاطع إما أن يعلم الإباحة أولا فها تان صورتان تضربان في العدد المذكور يكون الحاصل أربعة وستين فهي في هذه كلها مهدرة لا قود فيها ولا دية فان قصد المخرج جعلها عينا طائنا اجزاءها عنها أو أخرجهادها وطنا ما لم يني أو ظن القاطع الاجزاء فدية تجب في هذه الثلاث فان قال القاطع وقد دهن المخرج

بربع دية رجل صحيح في
الروضة وأصلها في باب
العفو (ولو مات جان) سرية
(يقود يد) مثلا (فهدر) لأنه
قطع بحق (وان ماتا) أى
الجاني بالقود والمجنى عليه
بالجنابة (سرية معا) وسبق
المجنى عليه الجاني موتا
(فقد اقتص) بالقطع والسرية
في مقابلتهما (والا) بأن تأخر
موت المجنى عليه (فنصف
دية) تجب في تركته الجاني
ان قساو ياد دية لأن القود
لا يسبق الجنابة لأن ذلك
يكون كالمسلم فيه وهو ممنوع
ولو كان ذلك في قطع يدين
فلا شئ له (ولو قال مستحق)
قود (يمين) للجاني الحر
العاقل (أخرجهادها) فخرج
يسارا (سواء) كان عالما بها
وبعدم اجزائها أم لا

ظننت انه اباحها أو علمت انها اليسار وانها لا تجزى أود هشت وجب القود
 في هذه الثلاثة على القاطع هذا حكم ما يتعلق باليسار وأما يد المجنى عليه اليمنى
 فقودها باق في هذه الصور السبعين الا في ظن القاطع الاجزاء فيسقط القود فيها
 وفيها الدية وهذا كله يؤخذ من المتن والشارح تقرير شيخنا العزيز (قوله وقصد
 اباحتها) ومثله ما لو علم ان الماطوب اليمنى فأنخرج اليسار مع علمه بانها لا تجزى
 ولم يقصد العوضية اه شوبري (قوله فهدرة لانه بذلها مجانا) وقد وجد منه
 الانراج مقرونا بالنية فكان كالنطق حتى لو مات سراية فانه يهدرنم لو قال القاطع
 ظننت اجزائها وأخذتها عوضا وجبت ديتها اه شرح ثم (قوله ظانا) اجزاءها
 سواء ظن القاطع اباحتها أو ظنها اليمنى أو علم انها اليسار وانها لا تجزى أو قطعها
 عن اليمنى وظن انها تجزى عنها زى (قوله لانه لم يذلها) مجانا ولو اختلفا
 فقال المخرج قصدت الايقاع عن اليمنى وقال القاطع بل الاباحة فالمصدق المخرج
 يمينه انتهى زى (قوله في الاولى) أى من مسائل الدية وهي ما اذا ظن اجزاءها
 عن اليمنى وقوله في الثانية وهي ما اذا ظن كل من القاطع والمخرج انها اليمنى أو علم
 القاطع انها اليسار وظن اجزاءها ح ل (قوله والدمشة القريبة) هذا لا يتج
 نفي القود بل وجوب الدية فينبغي أن يزداد في التعليل مع ظن القاطع انها اليمنى
 أو انها تجزى فيكون شبهة مسقطه للقود (قوله ويبقى قود اليمنى) وحاصل
 مسألة الدهشة أن يقال اليسار مضمونة مطلقا الا اذا قصد المخرج الاباحة ولا يجب
 فيها قصاص الا اذا قال المخرج دهشت وقال القاطع علمت انها اليسار وانها
 لا تجزى أو ظننت انه اباحها أو دهشت أيضا ويبقى قصاص اليمنى في الجميع الا اذا
 أخذها عوضا ولو اباحها المخرج اه زى (قوله في المسائل الثلاث) وهي
 مسألة الاباحة ومسألة ما اذا جعلها عوضا عنها ظانا اجزاءها ومسألة الدهشة
 بقسميها ح ل و يزداد عليها المسائل الثلاثة الآتية التي فيها قود اليسار
 (قوله الا في ظن القاطع الاجزاء) أى اذا علم القاطع انها اليسار وظن اجزاءها وهي
 القسم الثاني من قسمي مسألة الدهشة ج ل لكن في شرح الروض ما يؤخذ منه
 ان قوله الا في ظن القاطع الاجزاء راجع لجميع الصور والتي فيها اهدار اليسار والتي
 فيها ديتها وفي ع ش على م ونقل عن سم قوله الا في ظن القاطع الاجزاء مثله
 ما لو قال علمت انها لا تجزى شرعا ولكن قصدت جعلها عوضا صرح بذلك في الروضة
 اه سم (قوله فلا قود لها) أى لليمن وفي اليسار التفصيل المتقدم وقد يتقاصان
 تأمل (قوله فان قال القاطع الخ) هذه ثلاث صور يجب فيها قود اليسار وهي

(وقصد اباحتها) فقطعها
 المستحق (فهدرة) أى لا قود
 فيها ولادية وان لم يتلفظ
 بالاذن في القطع سواء أعلم
 القاطع انها اليسار أم لا ويعرف
 في العلم (أو) قصد (جعلها
 عنها) أى عن اليمنى (ظانا
 اجزائها) عنها (أو أخرجها
 دهسا وظنناها اليمنى أو)
 ظن (القاطع الاجزاء دية)
 يجب (لها) أى اليسار لانه لم
 يذلها مجانا فلا قود لها
 لتسليط مخرجها بجعلها
 عوضا في الاولى والدمشة
 القريبة في مثل ذلك في الثانية
 بقسميها واثانيهما من زيادة في
 (وبقى قود اليمنى) في
 المسائل الثلاثة لانه لم يستوفه
 ولا عني عنه لكنه يؤخر حتى
 تندمل يساره (الا في ظن
 القاطع) الاجزاء عنها فلا
 قود لها بل يجب لها دية وهذا
 من زيادة في فان قال القاطع
 وقد دهش المخرج ظننت
 انه اباحها وجب القود في
 اليسار وكذا لو قال علمت انها
 اليسار وانها لا تجزى عن
 اليمنى أود هشت

محترز الثانية التي في المتن تقسمها والاولى مفهوم قوله أو ظن القاطع الاجزاء والثانية مفهوم قوله وظنناها اليقين ويجب ديتها في مسائل ثلاثة وهي ما اذا قصد جعلها عنها الى آخر المسائل الثلاثة ويبقى قود اليقين في المستثنين الاوثنين من مسائل الدية ليساردون الثالثة وهي ما اذا ظن القاطع الاجزاء في مسألة الاهداء لم يعلم انه يجب القود في اليسار في مسائل ثلاثة ويجب ديتها في ثلاثة وتهدر في واحدة ويبقى قصاص اليقين في ثلاث فحاصل ما في المتن والشرح احد عشر صورة ثلاثة يبق فيها قود اليقين وواحدة يجب فيها ديتها وثلاثة يجب فيها قود اليسار وثلاثة يجب فيها ديتها وواحدة تهدر كذا قيل وهو غير ظاهر لان صور اليقين لا تنفرد عن صور اليسار فالحق ان الصور سبعة يبق قود اليقين في ستة وديتها في واحدة وحكم اليسار فيها أي السبعة وجوب الدية في ثلاثة والقود في ثلاثة والاهداء في واحدة تأمل

﴿فصل في موجب العمد والعفو﴾ (قوله أو بغير عفو) المراد بغيره موت القاتل بجنابة أو غيرها قبل الاقتصاص منه أو ارثه لبعضه ولا يتصور بالغير أيضا بأن لم توجد مكافاة قتل الوالد ولده فان الواجب فيه الدية ابتداء والكلام هنا في سقوط القود بعد ثبوته اه عبد البر وفي ع ش علي م رما يقتضي أن المراد بالغير ما يشمل قتل الوالد ولده وعليه يكون المراد بالسقوط ما يشمل عدم ثبوته بالسكية وعبارة حل قوله أو بغير عفو كان مات الجاني وقد يجب الدية ابتداء كقتل الوالد ولده وقد يجب القصاص فقط كقتل المرتد المرتد اه وقد لا يجب الا التعزير والكفارة كما في قتل السيد عنه شرح م ر (قوله والاوجه الخ) هو صريح في أن الخلاف معنوي لكن كلامه في شرح الروض يقتضي انه لفظي وعبارته وما ذكرته تبعا للاصل من أن الدية بدل عن القصاص لا ينافي قول الماوردي انها بدل عن نفس المجنى عليه بدليل ان المرأة لو قتلت رجلا لزمها دية رجل ولو كانت بدلا عن القصاص لزمها دية امرأة وذلك لانها مع انها بدل عن القصاص بدل عن نفس المجنى عليه لان القصاص بدل عن نفس المجنى عليه وبدل البدل بدل اه وصرح م ر في شرحه أيضا بأن الخلاف لفظي لاتفاقهم على ان الواجب دية المقتول فلم يبق لذلك الخلاف كبير فائدة قال حل وفيه نظر ظاهر لانه تقدم في فصل اركان القود ان فيه وجهين انتهى (قوله ولو مجبور فلس أو سغه) للرد على من قال ان عفو كل منهما المطلق أو مجانا يوجب الدية كما يؤخذ من أصله وقد أوضح الشارح الرد بقوله لان المجبور الخ (قوله لان المجبور عليه) ولو بفلس م ر وهو علة لقوله مجانا ل (قوله لا يكلف الا كساب) فضيته انه لو عصى بالاستدانة لزمه العفو على الدية

﴿فصل﴾ في موجب العمد والعفو (موجب العمد) في نفس وغيرها بفتح الجيم (قود) بفتح الواو أي قصاص (والدية) عند سقوطه بعفو عنها أو بغير عفو (بدل) عنه على ما قاله الدارمي وجرم به الشيطان والاوجه ما اقتضاه كلام الشافعي والاصحاب وصرح به الماوردي في قود النفس انها بدل ما جنى عليه والا لزم المرأة بقتلها الرجل دية امرأة وليس كذلك (قوله عني) المستحق ولو مجبور فلس أو سغه (عنه مجانا أو ملاقا) بأن لم يتعرض للدية (فلا شيء) لان المجبور عليه لا يكلف الا كساب

والعفو اسقاط ثابت لا اثبات معا (أو) عفى (عن الدية) لغالائه عفو عما ليس مستحقا فهو فيها العفو كالمعدوم (فان اختارها) أي الدية (عقب عفو مطلقا أو عفى عليها بعد عفو عنها وجبت) فاختيارها في الأولى وهي من زيادة في كالمعفو عليها ولما كان العفو عنها (٥١٣) لغوا في الثانية مع العفو عليها وان تراخي عنه (وان لم يرض جان)

بشيء من اختيار الدية أو العفو عليها فانها يجب لأن محكوم عليه فلا يعتبر رضاه كالمحال عليه والمضمون عنه (ولو عفى) عن القود (على غير جنسها) أي الدية (أو) على (أكثر منها ثبت) المعفو عليه وسقط القود (ان قبل جان) ذلك (والأفلا) ثبت (ولا يسقط القود) لأن ذلك اعتياضا فاقطع وتوقف على الاختيار وهذا من زيادتي في الثانية (ولو قطع أو قتل) شخص آخر (مالك أمره) ولو سكرانا أو سفيرا (بأذنه فهو در) أي لا قود فيه ولا دية لا لاذن فيه وخرج بمالك أمره العبد والصبي والمجنون فتعبر به أولى من تعبيره بالرشيد (ولو قطع) بضم أوله أي عضوه وإن سرى القطع (فغفان قوده وأرشه) بلفظ وصية أو ابراء أو نحوه كاسقاط (صح) العفو عن قود العضو والسراية وعن أرش العضو ان خرج من الثلث أو أجاز الوارث والاسقط منه قدر

لتكليفه حيث لا يصح تنسب وهو ظاهر ومع ذلك يصح عفو مجانا إذا غاية الأمر انه ارتكب محرما وهو لا يؤثر في صحة العفو ولو تنسب ما ليس حاصلا شرح م (قوله والعفو الخ) أنه لقوله أو مطلقا ل (قوله اسقاط ثابت) وهو القود لا اثبات معدوم وهو الدية (قوله عقب عفو) بأن لا يزيد على سكتة التنفس والغنى بغير عذر وان لا يأتي بكلمة أجنبية والإكثار من تراخي ل أي فلا تجب الدية به لأنه لغو حيث لا لصحة العفو المطلق وتراخي الاختيار عنه وقوله مطلقا أي عفو مطلقا (قوله ان قبل جان) أي لفظا لأنه صلح فلا بد له من صيغة اه ق ل على الجلال (قوله مالك أمره) بأن يكون حرا بالغاعاقلا أخذ من كلامه بعد (قوله فهو در) ما لم تقم قرينة على استهزائه فان دلت قرينة على ذلك وقتله قتل به ع ش على م (قوله أي لا قود فيه) وتجب الكفارة في القتل ح ل أي واتعير شوبري (قوله العبد) لأن أذنه وان أسقط القود لا يسقط القيمة إذا قتل عبدا ح ل وم (قوله والضبي والمجنون) واذنهما لا يسقط شيئا شوبري وم (قوله أولى من تعبيره بالرشيد) وذلك لشهرته السفيه ع ش (قوله ففى عن قوده وأرشه) وصورة المسئلة أن يعفو عن القود على مال ثم يعفو عن المال فكذا فهم به عليه شيخنا الطنطاوى اه عزى فاندفع ما يقال كيف يصح العفو عن الارش مع انه لم يجب لأن الواجب القود (قوله أو نحوه) كاسقاط وذلك كأن يقال بعد ذلك أي بعد قوله عفوت عن القصاص على الارش وأوصيت له به أو ابرأته منه أو اسقطته عنه ح ل وحاصل هذه الصورة ان فيها أربعة أشياء قودا لعضو وأرشه وقود السراية فهذه الثلاثة يصح فيها العفو مطلقا الأولان مباشرة والثالث تبعاً لما الرابع وهو أرش السراية ففيه تفصيل وهو ان كان العفو عنه بلفظ الوصية سقط أيضا والأفلا (قوله عن قود العضو والسراية) أي السراية للنفس ولا يصح أن يكون المراد بالسراية ما يشمل السراية إلى عضو آخر كما قاله ح ل لأن السراية إلى عضو آخر لا قود فيها كما ذكره المتن بقوله سابقا ولو قطع أصبعاً قتل كل غيرها فلا قود في المتأكل وكان ح ل اعتمد في ما قاله على قول الشارح لا عن أرش السراية إلى نفس أو عضو آخر وهو لا يصح أن يكون مسندا إلى أنه مفروض في الارش والكلام هنا في القود تأمل (قوله وان قال) الغاية لارد وقوله عن ذلك أي عن قود العضو والسراية الخ (قوله ولو بغير الخ)

الثلث (لا عن أرش السراية) ١٢٩ مج ت إلى نفس أو عضو آخر بأن تأكل بالقطع فلا يصح العفو عنه (وان قال) مع عفو عن ذلك ولو بغير لفظ الوصية (و) عفوت (عما يحدث) من الجنابة لأنه انما عفى عن موجب جنابة وجوده فلا يتناول غيرها والعفو عما يحدث باطل لأنه ابراء عما لم يجب (الأن عفى عنه) أي عما يحدث (بلفظ وصية) كما وصيت له بأرش هذه الجنابة وبأرش ما يحدث منها ومات من القطع (فوصية لقاتل) فيصح

وسه طأرش العضو مع أرش ما يحدث بالشرط السابق والاستثناء (٥١٤) من زيادتي (ومن له قود بنفسه سرية)

قطع (طرف فعدا عنها فلا
 قطع) له لأن مستحقه القتل
 والقطع طريقه وقد فاعن
 مستحقه وقال البلقيني المتمد
 ان له القطع وصرح به في
 البسيط (أو) عني (عن
 الطرف فله حزالقبة)
 لاستحقاقه له (ولو قطعه)
 المستحق (ثم عني عن النفس)
 محانا أو بعوض (فسرى
 انما) الى النفس (بان
 بطلان العفو) فتقع السرية
 قود لان السبب وجد قبله
 وترتب عليه مقتضاه فلم يؤثر
 فيه العفو وفائدة بطلانه تظهر
 فيما لو عفا بعوض فانه لا يلزم
 فان لم يسر مع العفو فلا يلزمه
 غرم لقطع العضو لانه قطع
 عضو من يباح له دمه فكان
 كالوقوع بدمرتد والعفو انما
 يؤثر فيما بقي لا فيما احتوى
 (ولو وكل) باستيفاء القود
 (ثم عفا) عنه (فاقتص
 الوكيل جاهلا) عفو (فعليه
 دية) لورثة الجاني لانه بان
 انه قتل بغير حق فعلم انه لا
 قود عليه لعدم ولاديه على
 عاقلة (ولا يرجع بها) على
 عاف لانه محسن بالعفو (ولو
 لزمها) أي امرأة (قود فتكفها
 به مستحقه جاز) لانه عوض
 مقصود وسقط القود للملكها قود نفسه

هذا تعميم لبيان قوله الا آتى الا ان عني عنه الخ وحز هذا الحل فان فيه خفاء ح ل
 وقوله لبيان قوله الخ أي لان الاستثناء لا يكون الا من عام وكان الانسب أن يقول
 الشارح ولو بلفظ وصية اذ هو المتوهم بدليل الصحة اذا كان العفو به فهو تعميم
 في العفو وقوله لانه انما عني الخ تعليل له ماوى تحت الغاية وهو ما اذا لم يقتل وعما
 يحدث وقوله والعفو عما يحدث باطل تعليل لا غاية وأورد عليه صحة العفو عن قود
 السرية مع انها مستحدث وأجيب بأنه انما صح لوجود سببه وهو الجناية على العضو
 فكأنه وجود كما أشار له ح ل ويرد عليه ان سبب الارش قد وجد أيضا وهو
 قطع العضو تأمل وعجاجة سم وقول الشارح والسرية أي لانه السرية تولدت من
 معفوعه فانتبهت شبهة لدرء القصاص وبذلك يرفع ما قد يقال لم صح العفو عن قود
 السرية دون ارشها وذلك لان ارشها لا يسقط بالشبهة اه (أوله بالشرط السابق)
 وهو ان خرج من الثالث الخ (قوله بسرية) خرج بالسرية المباشرة كما لو قطع يده
 ثم قتله فلقصاص مستحق فيهما ماصالة فلو عني عن النفس لم يسقط قصاص الطرف
 وبالكس من ل (قوله نعتي عنها) أي السرية أو النفس (قوله فلا قطع) الا اذا
 كان المستحق للنفس غير مستحق الطرف كان قطع يد رقيق ثم عني ثم مات
 سرية نقصاص النفس لورثة التيق وقصاص اليد لا يسقط لاشك حينئذ ان عفو
 أحدهما لا يسقط حق الآخر من ل (توله ان له القطع) ضعيف (قوله فله خز
 الرقبة) وایس هذا عفو عن بعض القود حتى يسقط بل عن طريق مخصوص له
 شوبري (قوله ولو قطعه المستحق) أي لقطع طرف سرى الى النفس كان قطع زيد
 عمرو وسرى الى النفس ثم ان وارث عمرو قطع يده وعني عن النفس وعجاجة شرح
 م ر في الدخول على هذا ولما كان من له قصاص للنفس سرية طرف تارة بعفو
 وتارة بقطع وذكر حكم الاول ثم يذكر الثاني فقال ولو قطعه الخ (قوله لان السبب)
 وهو قطع الطرف وقوله قبله أي العفو وقوله مقتضاه وهو الموت (قوله لانه قطع الخ)
 عبارة شرح م ر لانه حال قطعه كان مستحقا لجلته فانصب عفو له غيره (قوله فعليه
 دية) أي مغلظة وانما كانت عليه دون عاقلة لتقصيره بعدم تثبته م ر (قوله فعلم)
 أي من قوله فعليه دية وغرضه الاعتذار عن عدم ذكره من الحكمين في المتن مع
 ذكر الاصل لهما (قوله ولا يرجع بها) ما لم يقصر في اعلام الوكيل بعفو ولا يرجع
 عليه كما يحسنه الزركشي وتقل عن شيخنا عدم الرجوع مطلقا ح ل وعجاجة شرح
 م ر ولا يرجع بها على عاف وانما كان الموكل من اعلامه خ لا فالبلقيني لانه
 محسن بالعفو مع كون الوكيل يناسبه التغلظ تنفيرا عن الوكالة في القود لبنيائه

(فان قارة) يا (قبل وظهر جمع) (٥١٥) بنصف أرش) تلك الجنسية لانه بدل ما وقع العقوبة

على الدوماء ما كان له بحروفه (قوله رجع بنصف أرش) وفي قول رجع بنصف
مهر المثل لانه بدل البضع شرح م ر

﴿كتاب الديات﴾

جمعها باعتبار النفس والاعراف والمعاني ح ل (قوله وهي المال) أي شرعا
لما تقدم من القاموس انها لغة المال الواجب في النفس فقطع من على م ر (قوله
أوفياء دونها) أي ماله أرش مقدر فلا يشمل مالا مقدر له بما فيه حكومة (قوله وهي)
أي الدية بهذا اللفظ بهد التعويض فلا يقال يلزم أخذ الشيء من نفسه لكن قد يقال
بعد ذلك انه يلزم الدور لتوقف معرفة الدية على معرفتها حيث جعلها جزأ من
تعريف الودي المأخوذة هي منه اذ لا شك ان المأخوذ متوقف على معرفة المأخوذ
منه وقد جعل معرفته متوقفة على معرفة المأخوذ حيث جعله جزأ من تعريفه
فتأمل رشدي ويحاجب بأن توقف الدية على الودي من جهة الأخذ وتوقف الودي
على الدية من جهة التصديق والمحدثي فلا يلزم أخذ الشيء من نفسه وأجيب أيضا
بأن الدية اسم للمال الواجب بالجنسية والودي اسم لدفع الدية كما قاله الشارح
(قوله الآتي) أي اجمالا في قوله لخبر الترمذي وغيره بذلك (قوله معصوم) أي غير
جنين ح ل وأما المهدركزان محصن وتارك صلاة بعد أمر الامام بها فلا دية فيها
وان وجب القصاص فيهما لو كان القاتل مثهما كما في القتل المرتد لثله ومثله ما فاطح
الطريق والصائل فلا دية فيهما بما رموا وقل على المحلى وهو ظاهر اطلاق م ر
لكن قيد الرشدي عدم وجوب الدية في قتل الزاني المحصن وتارك الصلاة وقاطع
الطريق بما اذا لم يكن القاتل مثلهم اه (قوله ان قتله رقيق) أي غير القتل
لان السيد لا يجب له على شيء زى فان كان بمعضاة الزه بلهية الحرية القدر
الذي يناسبها من نصف اوثان مثلا ولجهة الرق اقل الامر من باقي الدية والحصة
من القيمة س ل و زى (قوله خلفه) في المصباح الخلفة بكسر اللام اسم
فاعل يقال خلفت خلفا من باب تعب اذا حلت فهي خلفه مثل تعب ورعا
جمعت على لفظها فيقال خلفات وخلف في الماء أيضا يقال خلف والصحيح
ان خلف اسم جنس جمعي يفرق بينه وبين واحدته بالتاء ككلم وكلمة اه
(قوله وان لم تبلغ الخ) لارد على من قال انها لا تجزى الا ان بلغت خمس سنين نظرا
للغالب ع ش على م ر (قوله لخبر الترمذي) لفظه من قتل عمدا رجع الى اولياء
المقتول ان شاؤوا قتلوا وان شاؤوا أخذوا الدية وهي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة
وأربعون خلفه اه سم (قوله وحقاق) أي اناث شوبرى وفي نسخة حقات بالتاء

﴿كتاب الديات﴾
جمع دية وهي المال الواجب
بالجنسية على الخمر في نفس
أوفياء دونها وهاؤا وهاؤوا
من فاء الحكمة وهي مأخوذة
من الوادي وهو دفع الدية
ية ال ودية القتل أدبه وديا
والاصل فيها قبل الأجسام
قوله تعالي ومن قتل مؤمنا
خطا فصر برقبة مؤمنة ودية
وخبر الترمذي وغيره الا في
(دية حر مسلم) معصوم (مائة
بغير) نعم ان قتله رقيق فالواجب
أقل الامر من من قيمة القاتل
والدية كما يعلم بما يأتي (ملائكة
في عمد وشبهه ثلاثون حقة
وثلاثون جذعة وأربعون
خلفه) بنته النساء المقيمة
وكسر اللام وبالفاء أي حاملا
(بقول خبر بن) عدلين
وان لم تبلغ خمس سنين لخبر
الترمذي في العمدة وخبر أبي
داود في شبهه بذلك سواء
أوجب العمدة قودا فعني
على الدية أم لم يوجب كقتل
الوالد وله (ومخسة في خطأ
من بنات مخاض وبنات لبون
وبنى لبون وحقاق وجذعات)
من كل منها في دية المسلم
عشرون لخبر الترمذي وغيره

بذلك (الا) أن وقع الخطأ (في جرم مكة) سواء كان القاتل والمقتول فيه

وهي ظاهرة (قوله أم أحدهما) أي أم بعضه أم كأنه معاق الحل ومرا اسمهم في الحرم كما هو قضية الحاق ذلك بجزاء الصيد وامتد شيعنا م ر ح ل (قوله أو في أشهر حرم) أورد في الأشهر الحرم وأصاب في غيرها أو عكسه وإن مات خارجها وفي كلام جراح اعتبار الجرح فيها وإن وقع الموت خارجها بخلاف عكسه وهو متجه ح ل (قوله ذي القعدة يجوز في القاف الفتح والكسر والفتح أفصح وذي الحجة يجوز في الحاء الوجهان والكسر أفصح اه شيعنا ونظم ذلك ببعضهم فقال

فتح قاف قعدة قد سمحوا * وكسر حاء حجة قد زججوا

وفي الصباح وذو القعدة بفتح القاف والكسر لغة اسم شهر والجمع ذوات القعدة وذوات القعدات والتثنية ذواتا القعدة وذواتا القعدتين فتثنيوا الاسمين وجمعوهما وهو عزير لأن الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة ولا يتوالى على كلمة علامتا تنية اه أي في غير هذا ونحوه وهو علة لقوله عزير تسمية ذلك لتعودهم عن القتال في الأول ولوقوع الحج في الثاني والمحرم لتعريم القتال فيه انتهى زي وإنما خص بالمحرم مع تعريم القتال في جميعها لأنه أفضلها والتعريم فيه أغلظ وقيل لأن الله تعالى حرم فيه الجنة على أبيس اه قال في شرح مسلم الأخبار وتظانرت بعدها على هذا الترتيب فهو الصواب فتكون من سنتين خلافا لمن بدأ بالمحرم فتكون من سنة واحدة وفي ذلك ما لو نذر صوم الأشهر الحرم مرتبة فيبدأ من القعدة على الأول ومن المحرم على الثاني كافي س ل واختص المحرم بتعريف السكونه أول السنة فكانهم قالوا هذا الذي يكون أول العام دائما قبل والحكمة في جعله أول العام أن يحصل الابتداء بشهر حرام وانتهى بشهر حرام وتوسط السنة بشهر حرام وهو رجب وانما توالي شهران في الاستحالة لا رادة تفضيل الختام والأعمال بالخواتيم اه شوبري (قوله أو محرم رحم) أي محرميتها ناشئة عن الرحمة أي القرابة فهو من إضافة المسبب للسبب حل وقد ورد أن الله تعالى قال أنا الرحمن وهذه الرحم شققت لها اسم من اسمي فمن وصلها وصلته ومن قطعها قطعته اه سم (قوله كأن وأخت) ينبغي أن يقول كاتب وأخ إذا كان الكلام هنا في دية الكامل وأما غيره ~~كما~~ المرأة فسيأتي رشيدى (قوله لعظم حرمة الثلاثة) استشكل التعليل في الأشهر الحرم بأن تعريم القتال فيها منسوخ وأجيب بأن أثر ذلك مراعى وإن نصح كما في دين اليهود مثلا (قوله ولا رمضان) وإن كان سيد الشهر لأن المتبع في ذلك التوقيت شرح م ر (قوله والأول) أي محرم الرضاع والمصاهرة (قوله وأرد الخ) أي لأن المحرمية فيها ليست من الرحم م ر (قوله فمحذفت)

أم أحدهما (أو) في (أشهر حرم) ذي القعدة وذي الحجة والمحرم ورجب (أو محرم رحم) بالاضافة كأن وأخت (فتلثة) لعظم حرمة الثلاثة لما ورد فيها ولا يلحق بها حرم الدية ولا الأحرار ولا رمضان ولا أنحر محرم رضاع ومصاهرة ولا القريب غير محرم كولد عم والأول بقسميه إن كان قريبا كبنات عم هي أخت من الرضاع أو أم زوجة واردة على قول الأصل أو محرم ما ذارحم (ودية عمه على جان مجلة) كسائر أبدال المتلفات (ودية غيره) من شبه عم وخطأ وإن تثلث (على عاقلة) لجان (موجهة) لخبر الصحيحين عن أبي هريرة أن امرأتين أقتلتا فمحذفت أحدهما الأخرى بمحجر فتلتها وما في بطنها

فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دية جنينها غرة عبد أو أمة وقضى بدية المرأة على ما قلنا أي القاتلة وقتلها
شبهه عند وثبوت ذلك في الخطأ الأول (٥١٧) والمعنى فيه أن القبائل في الجاهلية كانوا يقومون بنصرة الجاني منهم

ويمنعون أولياء الدم أخذ
حقهم فأبدل الشرع تلك
النصرة ببذل المال وخص
تحميلهم بالخطأ وشبه العمد
لانهما مما يكسر لاسميها في
معاطي الاسلحة فحسنت
اعانتها لئلا يتضرر بما هو
معدود فيه وأجله الدية عليهم
رفقاهم (ولا يقبل) في أبل
الدية (معيب) بما ثبت الرد
في البيع وان كانت ابل الجاني
معيبة (الابرضى) به من
المستحق لان حقه السالم من
العيب في الذمة (ومن لزمته)
الدية من جان أو عاقلة (فن
ابله) تؤخذ (ف) ان لم يكن له
ابل أخذت من (غالب) ابل
معه (من بلد أو غيره) (ف) ان
لم يكن في معه ابل أخذت من
غالب ابل (أقرب محل) الى
محل الدافع فيلزمه نقلها
وبذلك علم ما صرح به الاصل
انه لا يعدل الى نوع أو قيمة
الابتراض لكن قال في
البيان كذا أطلقوه وليكن
مذيا على جواز الصلح عن ابل
الدية أي والاصح منه لجهالة
مقتها وقضيته ان صفتها لو
علمت صحت الصلح وبه صرح
الغزالي في بسيفه وعليه جرى

بالمجتمين وقيل بانه الالولى حل (قوله فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم)
أي بين ان دية الخويمكن جعله معنى حكمه وقدر الباء في قوله ان ع ش (قوله على
عاقلة) متعلق بقضى الاول والثاني (قوله وقتلها شبه عمد) هذا بدل على ان الخذف
بالجملة حل (قوله والمعنى فيه) أي في وجوب دية الخطأ وشبه العمد على العاقلة
(قوله بما هو) أي بة تل هو الخ (قوله بما ثبت الرد في البيع) وهو ما ينقص العين
أو القيمة نقصا فاحشا وانما ألحقته به لانها تشبهه من حيث كونها عوضا عن شيء
بخلاف الاضحية مثلا اه عميرة (قوله من المستحق) أي الامل لتبرع اه زى (قوله
في الذمة) أي ثابت في الذمة وهذا الفرق خبر ان قرء السالم بالنصب وحال ان قرء
بالرفع ع ش وأشار الشارح بقوله في الذمة الى الفرق بين هذا والزمكة في أخذ
المريض من المراض لتعلق الزكاة بالعين اه سيم (قوله ومن لزمته الدية) أي
السكاملة المنصرف اليها عند الاطلاق وبها يخرج من لزمه الارش أو الحكومة
فينبغي بين النقد والابل قل على الجلال (قوله أو عاقلة) ولو اختلفت بحال العاقلة
أخذ واجب كل من غاب محله وان كان فيه تشقيص لانها مكذوا جيت شرح م
ولا يشكل هذا بما يأتي في باب ما حيث قال وعلى غنى نصف دينار الخ لان المراد هناك
المقدار الواجب من قيمة الابل الذهب غينا كما أوضحه الرافعي هناك (قوله فن ابله)
أي غالبها تؤخذ ان تنوعت والا تخير حل (قوله أقرب محل) أي دون مسافة القصر
حل (قوله فيلزمه نقلها) ما لم تبلغ مؤنة نقلها مع قيمتها أكثر من ثمن المثل ببلد العدم فانه
لا يجب حينئذ نقلها كما جرى عليه ابن القري وهو أحسن من الضبط بمسافة القصر
س ل (قوله وبذلك) أي بوجوب الترتيب على الدافع المستفاد من العطف بالغاء
اه ح ف (قوله لكن قال في البيان الخ) أجيب بالفرق بين الصلح عن ابل الدية
وبين التراضي بالقيمة بدلها بان الصلح عقد اعتياض فاعتبر فيه العلم بالمعقود عليه
والتراضي بقيمة الابل تنزيلا لها منزلة المدومة التي يرجع الى قيمتها بدلها بدون
تعاقب س ل (قوله كذا أطلقوه) أي جواز العدول بالتراضي أي لم ينه عن جواز
الصلح عن ابل الدية أخذ ما بعده (قوله وقضيته) أي قضية التعليل بجهالة الصفة
(قوله لو علمت) أي بان تعينت ويرد عليها أن تعيينها لا يقتضي ان القيمة مأخوذة
عن أعيانها وان علمت صفاتها لان المستحق لا يملكها بالتعيين ليكون أخذ القيمة
عوضا عنها وانما القيمة مأخوذة عما في الذمة وهو مجهول الصفات اه اه ماد زى
وعبارة حل لو علمت أي بقدها أو سمها وصفها لا بتعيينها لان ما في الذمة لا يتعين فيما
عبر والمراد بتعيينها الذي عبر به بعضهم وصفها بصفات السلم اه وكتب م ر بها مش

ابن الرفعة فيصح العدول حينئذ ١٣٠ يجت وما قرر من انها انما تؤخذ من غالب ابل محله عند
عدم ابله هو ما في الاصل والمذهب والبيان في غيرها والذي في الروضة ونقله أصلها عن التهذيب

التصغير بينهما وظاهرا متقدرا ان ابله لو كانت معية اخذت الدية من (٥١٨) غالب ابل محله قال الزركشي وغيره

وليس كذلك بل يتعين نوع ابله سليما كما قطع به المأوردى ونص عليه في الام (وما عدم) منها كالا أو بعضا حسا أو شرعا بأن عدمت في المحل الذي يجب تحصيلها منه أو وجدت فيه بأكثر من ثمن المثل أو بعدت وعظمت المؤنة والمشقة (فقيته) وقت وجوب التسليم تلزم (من) غالب نقد محل العدم) وقولي غالب من زيادتي (ودية كتابي) معصوم كما علم مما مر (ثلاث دية (مسلم) نفسا وغيرها ويعتبر في ذلك حل منا كخته والافديته كدية مجوسى (و) دية (مجوسى ونحو وثني) كأبدا شمس وقرور زنديق وغيرهم ممن له عصمة كما علم مما مر (ثلاث خمسة) أي المسلم أي دية كما قال به عمر وعثمان وابن مسعود رضي الله عنهم وهذه أخس الديات ونحو من زيادتي (و) دية (أثني وخنتي) حرين (نصف) دية (حر) نفسا ودونها روى البيهقي خبر دية المرأة نصف دية الرجل والحق بنفسها مادونها وبها الخنتي لان زيادته عليها

شرح الروض المراد بعلمها ما اذا ضبطت بصفات السلم التي يجوز معها بيع الموصوف ومحل منع الصلح عليها ما اذا علم اسمها وعددها وجهها وصفها اه فتصل من ذلك ان علمنا بعلم صفات ما تؤخذ منه وهو ابله أو غالب ابل محله أو غالب ابل أقرب محل اليه فاذا علمنا ما تؤخذ منه بصفاته التي هو عليها واذكرها في العقد مع الصلح والافلا لانه في المعنى بيع موصوف في الذمة كما يؤخذ مما نقله من ل عن م د (قوله التصغير بينهما) أي بين ابله وأبل غالب محله وهو المعتمد (قوله من غالب ابل محله) أي وان لم يكن فيه نوع ابله وهو المعتمد قوله بل يتعين نوع ابله سليما وان لم يكن في ابل محله بل يجب تحصيله من خارج عن محله هذا هو الفرق بين القولين (قوله الذي يجب الخ) وهو دون مسافة القصر من محل الدافع (قوله أو وجدت) هو وما بعده من الان لعدم الشرعي (قوله أو بعدت الخ) ضبط الامام عظم المؤنة بأن يزيد مجموع الامر بينهما مؤنة احضارها وما يدفعه في ثمنها في محل الاحضار على قيمتها بمحل انفق كافي شرح م روعش عليه (قوله من غالب نقد محل العدم) فان غلب نقدان تخير الجاني زى قال سم ينبغي أن يراد بمحل العدم بلد الجاني ان وجد فيها ابل قبل ذلك لكنها عدمت وأقرب بلد اليه ان لم يكن وجد فيها ابل قبل ذلك ووجد بالاقرب ولكنه عدم فان لم يمكن وجد شي لا يبلده ولا بالاقرب فينبغي اعتبار بلده لان الأصل وانما يعدل الى غيره عند عدم الوجود فيه لكن أي ابل تعتبر حيث تد بقيمة محل العدم اذ لم يمكن وجد به ابل قبل ذلك فان أنواع الابل لا تنضبط وينبغي اعتبار النوع الغالب وجوده مع الناس وفا قال م داه (قوله ودية كتابي الخ) قال أبو حنيفة يجب فيه دية مسلم وقال مالك نصفها وقال أحمدان قتل عمدا فدية مسلم أو خطأ فنصفها س ل (قوله مما مر) أي في قوله وفي القتل عصمة (قوله حل منا كخته) قال المصنف سابقا وشرطه في اسرايلية أن لا يعلم دخول أول آبائها في ذلك الدين بعد بعثة نبيه وفي غيرها أن يعلم ذلك قبلها (قوله حل منا كخته) هذا يفيدك ان غالب أهل الذمة الآن انما يضمنون بدية المجوسى لان شرط حل المنا كخته في غير الاسرا ئيل لا يكاد يوجد والله أعلم سم (قوله وثني) أي عابد الوثن وهو الصنم من حجر وغيره وقيل من غيره فقط شرح حجر (قوله ممن له عصمة) عبارة م ر ممن له أمان من اليهود دخوله رسولا (قوله كما قال به عمر الخ) أي ولان لاذى بالنسبة للمجوسى خمس فضائل ككتاب ودين كان حقا وحل ذيعته ومننا كخته وتقريره بالجزية وليس للمجوسى الاخرها فكان فيه خمس دية اه حجر (قوله وبها الخنتي) لم يقل فيها الخنتي فيها أي النفس ومادونها لان الخنتي قد يخالف

مشكوك فيها (ومن لم يبلغه اسلام) أي دعوة نبيه او قتل

فيها دونها كالحكمة منها فيها الدية ومنه فيها الحكمة فله دره اه شورى
 (قوله بما لم يبدل) بان تمسك بالكتاب الذي جاء به موسى او عيسى ولم يتمسك
 بما بدل منه وقوله او مجوسيا طاهره ان المجوس لهم كتاب تمسكوا به مع ان المشهور
 ان لهم شبهة كتاب يزعمهم انه كان لهم كتاب انزل على نبيهم فلما قتلوه رفع الا ان يقال لهم
 كتاب في زعمهم تمسكوا به (قوله فالحق بالمؤمن من اهل دينه) أي فلا يشترط فيه امان
 مناله رشيدى على م ر (قوله فان جهل الخ) لعل المراد علم عصيته وجعل دينه الذي
 تمسك به تأمل سم وعبارة زى بان علمنا تمسكه بدين حق ولم نعلم عينه. (قوله
 دية اهل دينه) أي كتابه كما عبر به م ر قال الرشيدى لعل المراد مطلق كتاب
 الشامل لمثل مصحف ابراهيم وزبور داود أي قلم نعلم هل تمسك بالكتاب الذي يجعل
 دية ثلث دية المسلم وهو خصوص التوراة والانجيل كما علم مما مر او يكتب غيرهما
 فتكون دية دينه دية المجوسى والافقى علم تمسكه بأحد الكتابين فهو يهودى او نصرانى
 وان جهلنا عين الكتاب كما هو واضح (قوله بان لم يبلغه الخ) انظر وجه هذا الحصر
 وهلا كان مثله ما اذا بلغته دعوة نبي الا انه لم يتمسك بدينه انتهى رشيدى (قوله
 يا كثره مادية) ولا ينافيه ما مر في الخ من الحاقه بالانبي اذ هو المتيقن لانه
 لا موجب فيه بقية ابوجه يلحقه بالرجل وهما فيه موجب بقية يلحقه بالاشرف ولا نظر
 لنافيه مما يلحقه بالاخص لان الاول اقوى لكون الولد يلحق اشرف ابويه غالبا
 شرح م ر والمتولد ين من تحب فيه الدية ومن لا تحب كان تولدين آدمى وغيره
 وقضيته قولهم والذي اشتد في جزاء دية انها تحب فيه دية الا آدمى اه ع ش
 (قوله والتغليظ السابق بالثلاث) أي بسبب كون القتل عمدا او شبه عمدا وكونه
 خطأ في الحرم او في الاشهر والحرم او كون القتل محرم رحم وفي كلامه اكفاء أي
 والتخفيف السابق بالخميس يأتي ايضا في دية الكافر ودل على هذا قوله وفي قتله خطأ
 الخ وعبارة شرح م ر والتغليظ والتخفيف يأتي في الذكرو الاتى والذى والمجوسى
 والجراحات بحسبها والاطراف والمعاني بخلاف نفس القن (قوله فقتل كتابى
 وذلك الخ) لانا اذا نسبنا الاربعين الواجبة في دية الكامل للمائة تكون خمسين
 وكذلك اذا نسبنا ثلاثة عشر وثلاث الى دية الكتابى تكون خمسين فالواجب
 في كل دية مغلفة من الحرامل خمسها (قوله وعن المتولى الخ) معتمد ذلك لانه
 ممنوع من دخوله أي حرم مكة مطلقا (فصل في موجب مادون النفس الخ) *
 (قوله ونحوه) الاولى حذفه لان جميع ما ذكره في هذا الفصل من أحكام الجرح
 وبيان موجب وما ذكره ع ش تمثيلا للنص بقوله كان وسع موضعه غيره فيه نظر

(أن تمسك بما لم يبدل) من
 دين (فدية) اهل (دينه)
 دينه فان كان كتابا فدية
 كتابى او مجوسيا فدية مجوسى
 لانه بذلك ثبت له نوع عصية
 فالحق بالمؤمن من اهل دينه
 فان جهل قدر دية اهل دينه
 قال ابن الرقعة يجب اخس
 الديات لانه المتيقن (والا)
 بان تمسك بما بدل من دين
 او لم يتمسك بشئ بان لم يبلغه
 دعوة نبي أصلا (فكمجوسى)
 دينه والمتولد بنى مختلفى
 الدية يعتبر بأكثرهما دية
 سواء كان أباهم أمأوا والتغليظ
 السابق بالثلاث يأتي في
 دية الكافر في قتل كتابى
 عمدا او شبهه عشر حقائق
 وعشر جذعات وثلاث عشرة
 خلفة وثلاث وفي قتله خطأ
 ستة وثلثان من كل من بنات
 مخاض وبنات لبون وبني
 لبون وحقاق وجذعات وفي
 قتل مجوسى عمدا او شبهه
 حقان وجذعتان وخلفتان
 وثلثان وفي قتله خطأ بعير
 وثلث من كل سن مرانفا
 وعن المتولى وغيره استثناء
 الكافر المقتول في حرم مكة
 من الثلاث (فصل)

في موجب مادون النفس من الجرح ونحوه

لان توسيع موضحة الغير موضحة مستقلة وفيها ارش مستقل فالكلام على توسيع
موضحة الغير من جملة الكلام على موجب الجرح ومثل له بعضهم بالتثنية تأمل
(قوله في موضحة رأس أو وجه) التقييد بالوجه والرأس لا بد منه أيضا في الماشية
والمنقلة اذا لا يجب في كل منهما نصف العشر الا اذا كان في الرأس أو الوجه كما صرح
بهذا التقييد في شرح البهجة الكبير اه شيئا وقدم ان الشجاج عشرة وزاد عليها
هنا الجماعفة فاجمعا أحد عشر وخاصل ما ذكره فيها انه جعلها ثلاثة أقسام ثلاثة يجب
في كل منها نصف عشر الدية وهي الموضحة والماشية والمنقلة وثلاثة يجب في كل
منها ثلث الدية وهي المأمومة والدائمة والجماعفة وخمسة ليس فيها أرش مقدر
ذكره بانه وله وفي الشجاج الخ (قوله المقل) وهو ما تقع به المقابلة والذي تحته ما يلي
العدو فهو من الوجه منادون الوضوء ولعل الفرق بين ما هنا والوضوء ان المدار هنا
على الخطر أو الشرف اذا الرأس والوجه أشرف ما في البدن وما جاور الخطر والشريف
مثله وثم على ما رأس وعلى ما تقع به المواجهة وليس بجوارفها كذلك اه مر
وعبارة البرماوى قوله الثاني خلف الاذن انما أخذه ما غاية لانه ربما يتوهم ان
المراد بالوجه والرأس ما يجب غسله في الوضوء فبين انه ليس مرادا اه والفرق
ما ذكره مر (قوله أو صغرت والتحت) فارق ذلك سن غير المتصور وان كان الغاب
على الموضحة الاتمام لتلازم اهدار الموضعات دائما بخلاف السن فان المجنى عليه
ينتقل الى حالة أخرى فيضمن فيها اه سم (قوله نصف عشر الخ) أى ان لم توجب
قودا أو عني على مال وقوله المسلم أى الذكر المعصوم اه ع ش (قوله غير الجنين)
أما هو اذا جنى عليه بموضحة وانفصل ميتا فالقياس وجوب القرة فقط فاذا نزل حيا
نصف عشر دية هذا ما نقل في اندرس فمحرر فاني لم أرفها نقل صريحا اه ع ن
وعبارة ع ش أما الجنين فان أوضحة الجناني ثم انفصل ميتا بغير الايضاح ففيه نصف
عشر قيمة غرة وان انفصل ميتا بالايضاح ففيه غرة ولا تفرد الموضحة بأرش لانه تبين
ان الجنسية على النفس أى نفس الجنين وان انفصل حيا ومات بسبب غير الجنسية
ففيه نصف عشر دية وان انفصل حيا ومات بالجنسية ففيه دية كاملة ولا تفرد
الموضحة بأرش لانه تبين ان الجنسية على النفس وقوله نصف عشر قيمة غرة أى قياسا
على نصف عشر الدية الواجب في ايضاح الحي يحمل القرة كالدية (قوله خمسة أبعرة)
مثلثة اذا كانت عمدا أو شبه جذعة ونصف وحقة ونصف وخلفتان لان الثلاثين
جذعة أو حقة الواجبة في الدية السكاملة خمس المائة ونصف خمسها فذلك
الواحدة والنصف خمس الخمسة ونصف خمسها والاربعون خلفه الواجبة في الدية

يجب (في موضحة رأس
أو وجه ولو) في العظم
الذاني خلف الاذن أو فيها
تحت المقل من الجنين أو
(صغرت والتحت نصف
عشر دية صاحبها) ففيها
السكامل وهو الجرح المسلم غير
الجنين خمسة أبعرة لخبر في
الموضحة خمس من الأبل
رواه الترمذى وحسنه وانما
لم تسقط بالاتمام لانها في
مقابلة الجزاء الذاهب والالم
الحاصل اما موضحة غير
الرأس والوجه ففيها الحكومة

(و) في (هاشمة) نقلت أو (أوصفت) ولو بسراية (أو أحو جت له) أي بالإيضاح بشق لأخراج عظم أو تقويمه (عذر) من دية صاحبها ففيها الكامل (٥٢١) عشرة أبخرة لما روى عن زيد بن ثابت أنه صلى الله عليه وسلم أوجب

في الهاشمة عشر من الأبل ورواه الدارقطني والبيهقي موقوفا على زيد (و) في هاشمة (بدونه) أي بدون ما ذكر (نصفه) أي نصف عشر دية صاحبها أخذ ما روى وقول أو أحو جت له من زيادتي (و) في (منقلة) بإيضاح دية (ها) أي عشر ونصفه ففيها لكامل خمسة عشر ميرا ظر عمرو ابن حزم بذلك رواه أبو داود (و) في (مامومة ثلث دية) من دية صاحبها (بجائفة) لخبر عمرو بذلك أيضا وقيس بالمامومة الدامغة (وهي) أي الجائفة (جرح ينفذ لجوف) بقيد نذتها بقولي (باطن عميل) للغذاء أو الدواء (أو طريق له) أي للعميل (كبطان وسدرو وثقيرة نخسرو حنين) أي كذا خلتها فان خرفت الأمعاء ففيها مع ذلك حكومة وخرج بالباطن المذكور غيره كالغم والانتف والهيز وعمر البول وداخل الفخذ (ولو أوضع) واحدة (وهشم) في عمل الإيضاح (آخر ونقل) فيه (ثالث وأم) فيه (رابع فعل كل) منهم

انكاملة خمس ان فكذلك الخلقان خمس الخمس ولحرة مسلمة بعيران ونصف ولذمي بعير وثلثان ولجوسي ثلث بعير ولذمية خمسة اسداس بعير ولجوسية سدس بعير اه حل وح في (قوله وفي هاشمة) أي في الرأس أو الوجه اه حل فان كانت في غيرهما ففيها حكومة (قوله أوجب في الهاشمة) أي المصهوبة بالإيضاح حل (قوله أخذ ما روى) وهو قوله وفي هاشمة نقلت أو أوصفت حل لانه معلوم أن الموضوعة فيها نصف العشر فيكون النصف الآخر شال الهاشمة وحدها (قوله وقيس بها الدامغة) لم يذكرها في المتن حتى يقيسها على المأمومة على أن القياس فيه شيء لانها زائدة على المأمومة فكان مقتضاه أن يكون واجبها أكثر من ثم قال الماوردي أن فيها حكومة زيادة على ثلث الدية (قوله جرح الخ) ولو كان الجرح الواصل بآفة حل (قوله أي كذا خلتها) اشار به إلى أن قول المصنف كبطن الخ أمثلة للجوف ع ش (قوله بخبره) يصدق بما إذا كان جوقا ظاهرا ومثله بالغم والانتف أو باطنا وليس بحميل ولا طريق له ومثله بعمر البول وداخل الفخذ ومراة بالفخذ ما يشمل الورك اذا تقبوف فيه قال زي والفخذ ما بين الساق والورك والورك ما فوق الفخذ وهو التصل يعمل القمود وهو الالية وهو مجتوف وله اتم بالجووف الاعظم (قوله كالغم والانتف) لان كلام من الغم والانتف وان كان طريقا للباطن المحيل الا انه ليس جوقا باطنا حل أي والموضوع انه جوف باطن فاندفع اعتراض سم بأن الغم والانتف طريقان للحميل فكيف يخرجهما وكاشته فهم ان قوله أو طريق معطوف على جوف باطن وليس كذلك بل معطوف على عميل فيكون قوله باطن قيدافيه أيضا (قوله ولو أوضع واحد) اشار به إلى أن عمل ما تقدم في المأمومة وما قبلها عند اتحاد الجاني زي (قوله وأم رابع) ولو جرح خامس خريطة الدماغ كان عليه حكومة خلافا لما في التهذيب من وجوب دية النفس وهذا واضح ان لم يمت فان مات وزعت عليهم اجاسا حل وعبارة سبط الطيلالوي ولود مع خامس فان ذقت لزمه دية النفس ولزم كلام من قبله أرش جرحه وان لم يذقت وحصل الموت بالسراية أي بفعلهم وجبت ديتها اجاسا عليهم بالسوية وزال النظر لتلك الجراحات بخلاف ما لو حصل الاند مال أو مات بسبب آخر فعلى كل من قبل الدماغ أرش جرحه وعليه هو حكومة كما مرجه عب (قوله في الكامل) أي الحر المسلم المذكور لانه الذي في موضعه خمسة ووجه الاولوية ان قوله فعلى كل من الثلاثة خمسة يؤهم انها واجبة في الجني عليه ولو ناقضا بخلاف قول المصنف نصف عشر فانه لا اجسام

(نصف عشر الا الرابع قتمام الثلث) ١٣٢ ث وهو عشر ونصفه وثلاثة عليه وتبيري في المذكورات بما ذكر اولي من اتمه اريد على ارضها في الكامل وقول وهشم اري من قوله وهشم (وفي الشهاج قبل موضحة)

مع طوعه وعيره المتعدد بيانه (ان هرفت نسبتها) منها أي من الموضحة كباية قيسية موضحة فكان ما قطع منها اثنا
 أودع في حق اللحم (الأكثر من حكومة وقسط من الموضحة) وهذا ما قلناه في الروضة كالمطابق من الأصحاب والأصل
 اقتصر على وجوب قسط أرض الموضحة (والأ) أي وإن لم يعرف نسبتها منها (فحكومة) لا تبلغ أرض موضحة كجرح
 سائر البدن (ولو أخرج موضعين بينهما لحم) ووجد أوانقسمت موضحة (٥٢٣) عمدا وغيره من خطاء أو شبه

عدها وأعم من قوله وخطاء
 (أو شملت) بكسر الميم أفصح
 من قطعها (رأساً ووجهها)
 أو وسع موضحة فغيره فوضعتان
 لاختلاف الصورة في الأولى
 والحكم في الثانية والمحل
 في الثالثة والفاعل في الرابعة
 إذ فعل الشخص لا يبنى على
 فعل غيره بخلاف ما لو وسعها
 الجاني فهي موضحة واحدة
 كما لو أتى بها ابتداء كذلك
 ولو عاد الجاني في الأول فرفع
 الحاجز بينهما قبل الاندمال
 لزمه أرض واحد وكذا لو
 تأكل الحاجز بينهما لأن
 الحاصل سرية فعله منسوب
 إليه وخرج بينهما لحم وجلد
 ما لو بقي أجدهما فوضحة
 واحدة لأن الجناية أنت
 على الموضع كله كاستيعابه
 بالإيضاح (والجائفة كموضحة)
 في التعدد وعدمه صورة
 وحكا ومحلها علا وفي غير
 ذلك كعدم سقوط الأرض
 بالانعدام وبذلك علم تعددها
 فيما لو طعن به بسن له رأسان

فيه لأن المراد منه نصف عشودية الجاني عليه ع ش (قوله وغيرها) وهو الدامية
 والباضعة والمثلاحة والسحاق اه زى (قوله والأصل اقتصر الخ) هو محمول على
 ما إذا كان أكثر من حكومة زى (قوله كجرح سائر البدن) التشبيه في ثبوت
 حكومة لا يقد كونه لا تبلغ أرض موضحة لما ياتي من أن الواجب في حكومة
 مالا مقداره كقخذان لا تبلغ دية نفس وإن بلغت أرضاً مقدراً اه ع ش مخصصاً
 (قوله ولو أخرج موضعين الخ) أشار به إلى أن الموضحة تتعدد بحسب الصورة والحكم
 والمحل والفاعل وقد ذكرها على هذا الترتيب زى (قوله أو شملت رأساً ووجهها)
 أما لو شملت وجهها ووجهة أرضاً أو قفاً فوضحة واحدة لكن مع حكومة في الأخيرة
 شرح م ر (قوله بخلاف ما لو وسعها الجاني) أي قبل الاندمال (قوله فهي موضحة
 واحدة) أي أن اتحاداً عمداً أو غيره أما إذا كانت الموضحة عمداً والتوسيع خطأ
 أو بالعكس فوضعتان كما يفهم من قوله أو انقسمت الخ ع ن (قوله لزمه أرض واحد)
 أي حيث كانت الجناية من نوع الأولى كأن كانت الموضحة عمداً والرفع عمداً
 أو كانا خطأً والثلاثة أرض ع ش (قوله في التعدد) كأن يكون بين الجائفتين
 لحم وحاد (قوله وحكما) أي عمداً وغيره وقوله ومحلاً كالبلطن والجانب ومثال تعدد
 الجائفة محلاً لا صورة كأن يخرق صدره وينزل بالآلة إلى أن يصل بطنه فهذه
 جائفة واحدة والمحل تعدد (قوله وفي غير ذلك) نعم لا تجب دية جائفة على من وسع
 جائفة غيره إلا أن كان من الظاهر والباطن والافحكومة شرح م ر (قوله فلو نفذت
 الخ) انما يبنى على هذا لئلا يتوهم أن الجائفة مختصة بما دخل فإذا نفذت إلى الظاهر
 وجاوزته لا يقال إن هذه جائفة بما دخل بل بما خرج م ر ل (قوله فجائتان)
 ويجب أيضاً حكومة بخرق الأمعاء أخذاً من قوله السابق فإن خرقت الأمعاء ففيها
 مع ذلك حكومة اه سم على جرح ع ش على م ر (فصل)
 في موجب إبانة الأطراف) المراد بها الأجزاء في شمل السن وبعض العضو (قوله
 ولو بإيأس) بأن تستغفار والغاية للرد (قوله لخبر عمرو بن حزم) وكان جلاد
 النبي صلى الله عليه وسلم اه شيخنا (قوله ولأنه) تعليل للغاية وقوله منفعه دفع
 الموام الأضافة بيانية وقوله بإحساس الباء سببية متعلقة بدفع (قوله إيضاح)

والحاجز بينهما سليم (فلو نفذت) أي الجائفة (من جازب إلى آخر فجائفتان) لأنه جرحه جرحين فأقذ من أي
 إلى الجوف (فصل) في موجب إبانة الأطراف والترجيح به من ز ياد في الجناية على أذنين (ولو بإيأس) لما
 (دية) لخبر عمرو بن حزم وفي الأذن خمسون رواة الدار قطن واليه في ولاية أبطل منهما منفعه دفع الموام بالإحساس
 فلم يحصل بالجناية إيضاح وجوب مع الدية أرض موضحة

وسواء في ذلك السميع والاصم والمراد بالدية هنا وفيما يأتي من نظائره دية من جنى عليه (و) في (بعض) منهما
(قسطه) منها لان ما وجب فيه (٥٢٣) الدية وجب في بعضه قسطه منها والبعض صادق بواحدة ففيها

النصف وببعضها ويقدر
بالمساحة (و) في ابانة
(يا يستين حكومة) كابانة
بدشلا وجفن وانف وشفة
مستشفات (و) في (كل عين
نصف) من الدية لخبر عمرو
بذلك رواه مالك (ولو) كانت
العين (عين احوال) وهو
من في عينه خال دون بصره
(واحد) وهو فاقد بصر احدي
العينين (واعمش) وهو من
يسبل دمه غالب مع ضعف
بصره (او بهابياض) لا ينقص
ضوءه (لان المنفعة باقية
بأعينهم ولا نظر الى مقدارها
فمضرورة مسئلة الاعور وفوق
الجنابة على عينه السليمة
(فان نقصه) أي الضوء
(قسط) منه فيما (ان انضبط
والا فحكومة) فيها وفرق
بينه وبين عين الاعمش
بان البياض نقص الضوء الذي
يتمكن في الخلقة وبين
الاعمش لم ينقص ضوءها عما
كان في الاصل قاله الرافي
ويؤخذ منه كما قال الاذري
وغيره ان العمش لو تولد من
آفة أو جنابة لا تكمل فيها

أي في غير محلها من الرأس أو الوجه (قوله السميع) لكن يجب في قطع اذن
السميع ديتان دية الاذنين ودية للسمع لانه ليس خلا في جرم الاذن كما سياتي
في دية المعاني (قوله ويقدر) أي ذلك البعض بالمساحة أي وبالجزئية أيضا
بان يقاس المقطوع منها والباقي وينسب مقدار المقطوع الباقي ويؤخذ تلك
النسبة من ديتها فاذا كان المقطوع نصفها كان الواجب نصف ديتها فالمساحة
هنا توصل الى معرفة الجزئية بخلافها فيم امر في قودا الموضحة فانها توصل الى مقدار
الجرح من كونه قيرا طامثلا أو قيرا طين ليوضح من الجاني بقدر هذا المقدار وهذا
ظاهر وان توقف فيه الشيخ اه رشيدى وعبارة الشيخ بيني ع ش قوله ويقدر
بالمساحة فيه تأمل بل الظاهر التقدير بالجزئية فاذا كان المقطوع ربع الاذن
وجب ثمن الدية فلعل هذا والمراد بالمساحة اذ لا يظهر بين الجزئية والمساحة هنا
فرق فان معنى المساحة ان يعتبر قدر المقطوع وينسب الى الاذن يكامله او يؤخذ
من الارش بمثل تلك النسبة ومتى قدر ذلك لزم ان يكون ربعا أو نصفا أو غيرهما وهذا
هو عين الجزئية اه حجر (قوله وفي ابانة يا يستين حكومة) وقد تقدم اخذ الاذن
الصحيحة بالشلاء لان القصاص مبنيا على المماثلة فلا ينافي وجوب الحكومة
في قطع الشلاء اه زى ومراده الجواب عن قول الزركشي ان جريان القصاص
في الياسة وعدم تكميل الدية فيها مما لا يعقل وما صل الجواب انه لا تلازم بين
القصاص والدية فان المرتد اذا قتل مرتدا عليه القصاص ولا تجب الدية كما مر لان
ماله في (قوله ولو عين احوال) هذه الغايات للتميم الا الثابتة فانها لا ترد على من
يقول بوجوب الدية الكاملة في عين الاعور لان سليمة بمنزلة عيني غيره كما في شرح
م (قوله او بهابياض) سواء كان البياض على بياضها أو سوادها أو ناظرها زى (قوله
لا ينقص بفتح الباء وضم القاف أو بضم الباء وكسر القاف المشددة وأما ضم الباء
واسكان النون وكسر القاف المخففة فظن شيخنا وما ضيه بتخفيف القاف وتشديد ها
(قوله فمصورة) تفريع على الالة (قوله فان نقصه) أي وكان عارضا بان تولد
من آفة أو جنابة فان كان خافيا كملت فيه الدية حل (قوله منه) أي من النصف
(قوله على عينه السليمة) فعين الاعور البصرة كغيرها لا يجب فيها الا نصف الدية
ولو بما مالك واحد حيث فالانها دية كاملة زى (قوله منه) أي من الغرق
(قوله وفي كل جفن) أي قطعاً أو بياسا اه م ر (قوله وفي كل من طرفي مارن

الدية (و) في (كل جفن ربع) من الدية (ولو) كان (لاعي) لان الجمال والمنفعة في كل منها في الاربعة الدية
ويندرج فيها حكومة لا هدا ب (و) في كل من طرفي مارن (وحاجر) بينهما (ثلاث) لذلك في المازن الدية ويندرج فيها
حكومة القصبة (و) في (كل شفة) وهي في عرض الوجه الى الشدين وفي طوله الى ما يستر اللثة (نصف)

ففي الشقين الدية ظهر عزم ذلك رواء القساي وغيره فان كانت مشقوقة ففيها نصف ناقص فدر حكومة (وفي لسان)
 لناطق (ولولا لکن وأرت والشع وطفل) وان لم يظهر أثره ففقه (دية) خير عمرو بذلك رواء أنوداود وغيره ان بلغ
 أو ان التعلق أو التعريض لم يظهر أثره ففيه حكومة (و) في لسان (٥٢٤) (لاخرى حكومة) خلقيا كان الخرس

أو عارضاً كافي قطع يد شلا
 هذا ان لم يذهب بقطعه الذوق
 والافدية ولو أخذت دية
 للسان فثبت لم تسترد وفارق
 عود المعاني كما سيأتي بأن
 ذهابها كان مغلوناً وقطع
 اللسان محققاً فانه أند غيره
 وهو نعمة جديدة (و) في (كل
 من) أصلية تامة متفورة
 (نصف عشر) ففي سن حر
 مسلم خمسة أبعرة لخبر عمرو
 بذلك رواء أنوداود وغيره
 (وان كسر هادون السنخ)
 يكسر المهملة وسكون النون
 وانجم الحاء وهو أصلها المستر
 بالهم (أو عادت أو قلت
 حركتها أو نقصت منفعتها)
 ففيها نصف العشر لبقاء الجمال
 والمنفعة فيها والعود دية
 جديدة فان قلع هو أو غيره
 السنخ بعد الكسر لزمه
 حكومة وتعبري بنصف
 العشر أولى من اقتصاره على
 خمسة أبعرة لسن الكامل
 (فان بطلت منفعتها فحكومة
 كرائدة) وهي الخارجة عن
 سن الأسنان ففيها حكومة
 (ولو قلت الأسنان) كلها

و(حاجر) أي قطعاً أو أشلاً أو كذا قوله وفي كل شفتي في جميع الاتف حكومة
 كتدويج الرقبة ونحو تسويد الوجه كافي م ر (قوله في الشقين الدية) قال
 قطع شفتيه فاذهب الباء والميم قال الاصطخري يجب مع ديتيها أرش المحررين وقال
 ابن الوكيل لا يجب غير ديتيها كالمقطع لسانه فذهب كلامه وفي شرح الروض
 ان الاوجه الاول س ل (قوله فان كانت شقيرة ظاهرة) ولو خلقيا ع ش
 (قوله وفي لسان) وفي قطع بعضه مع بقاء قطعه حكومة لا قسط من الدية مد ابني
 (قوله الى الشدقين) قال في المصباح الشدق جائب الفم وهو بالفتح والكسر
 وجمع المفتوح شقوق مثل فلس وفلس وجمع المكسور اشداق مثل جل واهال
 ع ش على هر (قوله ولولا لکن) وهو من في لسانه لكنه أي عجة ومنافع اللسان
 ثلاثة الكلام والذوق والاعتماد عليه في أكمل الطعام وادارته في اللهوات حتى
 يستكمل طعمه بالاضراس زى (قوله لناطق) أي بالفعل أو بالقوة كالطفل
 (قوله أثره) أي النطق أو التعريض (قوله وفيه) أي في قطعه حكومة (قوله
 والافدية) ولا حكومة ان قلنا الذوق في جرم اللسان ولا فحكومة له أيضاً فيها
 يظهر جرس ل ن فلو لم أصم فلم يحسن الكلام لالعله بلسانه بل لعدم سماعه ففي
 وجوب الدية بقطعه وجهان والمعتمد وجوب حكومة زى (قوله لم تسترد)
 وكذا سائر الأجزاء الثلاثة من غير المتفرد وسن الجلد والاقضاء ق ل (قوله وان
 كسر ما الخ) اشتمل كلامه على أربع غايات الاولى والثالثة للتعميم والثانية للرد
 على من قال اذا عادت لا يجب قيم الارش لان العائدة قائمة مقام المقموعة والرابعة
 للرد على من قال انها اذا نقصت منفعتها يجب فيها حكومة كما ينال من كلام أصله مع
 شرح م ر (قوله أرقلت حركتها) أي وان كانت قليلة الحركة قبل القلع
 أو كانت ناقصة المنفعة قبل القلع أيضاً (قوله فان بطلت منفعتها) أي قبل قلعها
 ح ل (قوله وهي ثنتان وثلاثون) أي في أكثر الأشخاص منها ثانياً أربع اثنتان
 من الفوق واثنتان من التحت وهي في مقدم الفم أول ما ينبت في الأسنان للرضيع
 واربعايات وهي أربع خلف الثنايا من الجانبين كذلك وانبايات وهي أربع
 خلف الاربعايات كذلك وضواحيات وهي أربع خلف الانبايات كذلك وطواحين
 وهي ثنتا عشرة خلف الضواحيات ست في الفوق في كل جانب ثلاثة وست في التحت
 كذلك وتواحيات وهي أربع خلف الطواحين اه مرعشي وتسمى خرس الحالم

وهي ثنتان وثلاثون (فبمسابه) وان زادت على دية ففيها مائة وستون بعيراً وان اتحد الجاني لظاهر وفي الغالب
 خبر عمرو ولو زادت على ثنتين وثلاثين فهل يجب لها زاد حكومة أو لكل سن منه أرش وجهان بل ترجيح للشيخين
 وصحح صاحب الانوار الاول والقبولي والباقيني

انثاني وهو الوجه كائنه كلام (٥٢٥) الجمهور (ولو قلع سن غير مغرور) فلم تعد وقت العود (و بان فساد

منبتها فارش) يجب كما يجب
انقود فلومات قبل بيان الحال
فلا ارش لان الظاهر عودها
لوعاش والاصل براءة الذمة
فم يجب له حكومة (وفي لحين
دية) كالاثنين في كل
لحي نصف دية (ولا يدخل
فيهما) أي في ديتهم (ارش
اسنان) لان كلامهم مستقل
وله بدل مقدر (و) في (كل
بدور جل نصف) من الدية
نظير عمرو بذلك رواه النخعي
وغیره (فان قطع من فوق
كف أو كعب فحكومة تعجب
(أيضا) لانه ليس بتابع
بخلاف الكف مع الأصابع
وفي اليد والرجل السلاوين
حكومة (و) في (كل أصبع
عشر دية) من دية صاحبها
ففي أصبع الكامل عشرة
أبعرة نظير عمرو بذلك رواه
أبو داود وغيره (و) في (أعلة
انهم نصفه) (و) أعلة غيرها
ثلثه) عملا بتقسيم واجب
الأصبع ولو زادت الأصابع
أو الأنامل على العدد الغالب
مع التساوي أو نقصت قسط
الواجب عليها وتعبير بما
ذكر أعظم من اقتصاره على
دية أصابع الكامل وأناملها

وفي الغالب لا تثبت إلا بعد البلوغ من النامس فن لا يخرج له شيء منها وهو الخصى
فتكون أسنانه ثمانية وعشرين ومنهم من يخرج له اثنتان منها فتكون أسنانه
ثلاثين وهو الأجرود اهـ غير قوفي قل تقديم الضواحي على الأنياب (قوله
وهو الوجه) معتمد (قوله فلم تعد وقت العود) فان عادت لم يجب شيء عالم
بق شين شرح م ر فان بقي شين ففيه حكومة ع ش (قوله وبان الخ) أي
بقول خير بن شرح م ر (قوله فلومات) قبل بيان الحال بأن مات قبل العلم
بالفساد أو قبل تمام نباتها كما عبر بذلك في الروض اهـ سم وعباوة زى فلونبت
البعض أي بعض السن المقالعة ومات قبل استكمالها فلا شيء له بطريق الأولى
انتهى وظاهر قوله فلا شيء له انه لا يجب له حكومة فكلامة أولى من كلام سم
المدخل لهذه الصورة في كلام الشارح لانه يفهم انها تعجب فيها حكومة تدبر (قوله
نم تعجب له حكومة) لثلاث كون الجاية عليها مدرامع احتمال عدم العود لوعاش
ع ش على م ر (قوله وفي لحين) وهما العظمان اللذان تثبت عليهما الاسنان
السفلى أما العليا فثبت أعظم الرأس انتهى زى ويتصور افراد العين عن الاسنان
في صديرا أو صك يرسقطت أسنانه مرم أو غيره ولو فكهما أو ضرهما فيستأثر به
ديتهما فان تعطل بذلك منفعة الاسنان لم يجب لهما شيء لانه لم يحن عليه ابل على العين
نصر عليه في الامس ل قال سم وقد يقال هو وان لم يحن عليه لكن حصل ذلك
بسراية جناسه اهـ (قوله وله بدل مقدر) بخلاف الكف مع الأصابع وأيضا
فالحيان يكمل خلقها قبل الاسنان ولكل منافع غير منافع الآخر بخلاف الكف
مع الأصابع عمرة (قوله بخلاف الكف مع الأصابع) أي ان اتحد القاطع
والقطع فان اختلف القطع كان قطع الأصابع أو لائم عاده وقطع الكف وجبت
له حكومة كما في شوبري (قوله وأعلة غيرها) شامل لمخصر الرجل لان له ثلاث
أنامل وان لم تحسب قل على الجلال (قوله ولو زادت الأصابع) أي وكان الزائد
أصليا أو اشتبه بالأصلي كأن كان في اليد عشرة أصابع وكأها أصلية أو اشتبه
الأصلي بالزائد بخلاف الزائد يقينان فيه حكومة فلا يخالف ما في شرح الروض
تأمل وحرر (قوله قسط الواجب عليها) أي على الأنامل لان الحكم هنا منوط
بالجملة بخلافه في الاسنان فانه منوط بالافراد فوجب لما زاد أرش كامل تأمل
شوبري قال ح ف والتقسيم المذكور صحيح في الأنامل بخلاف الأصابع لان اعتماد
ان الأصبع الزائدة فيها حكومة مطلقا وعبارة شرح الروض فان قيل لم يقسموا دية
الأصابع عليها اذا زادت أو نقصت كما في الأنامل بل أوجبوا في الأصبع الزائدة

(و) في (حليتها) أي المرأة (ديتها) فتي كل واحدة وهي رأس الشدي نصف لأن منفعة الارتباع بها كمنفعة اليد بالاصابع ولا يزداد بقطع الشدي معها شي وتدخل حكومته (٥٣٦) في ديتها (و) في (حليتها) من

رجل وخشني (حكومة)
لأنه اتلاف جال فقط وذكروا
حكم الخشني من زيادتي (و)
في كل من (اثنيين) بقطع
جلدتيهما (والين) وهما
محل القعود وشفرين (وهما
حرفا فرج المرأة) وذكروا
لصغير وعين وسليخ جلدان
لم يثبت بدل (بقي) فيه
(حياة مستقرة ثم مات بسبب
من غير السليخ) كهدم أو منه
واختلفت الجنايات عدا
وغيره (دية) لخبر عمرو بذلك
في الذكر والاثنيين رواء أبو
داود وغيره وقياسا عليهما
في الباقي فان مات بسبب
من السليخ ولم تختلف الجنايات
عدا وغيره فالواجب دية
النفوس وفي الذكر الاشتل
حكومة وقولي ثم مات الخ
أعم من قوله وخرج غير السليخ
رقبه (وحشفة كذا) ذكر
ففيها دية لأن معظم منافع
الذكر وهولدة المباشرة تتعلق
بها فاعداها منه تابع لها
كالكف مع الاصابع (وفي
بعضها قسطه منها) لأن
الذكر لأن الدية تكمل بقطعها

حكومة قلنا ان الفرق أن الزائدة من الاصابع متميزة ومن الأنامل غير متميزة انتهى
وعبارة قل على المحلى فان زادت الأنامل على الثلاثة أو قصت عنها أو زرع عليها
واجب الاصابع فلو كانت أربعة أنامل للاصابع وجب في كل أغلة ربع العشر إلا
ان غلت زيادتها ففيها حكومة بخلاف ما لو زادت الاصابع فانها يجب دية كاملة
للاصبع الزائدة حيث لم يتميز زيادتها بالقصر فاحش أو انجراف مثلا ولا ففيها حكومة
كما مر فلو كان له ستة أصابع في يد وقال أهل الخبرة كلها أصلية أو اشتبهت وجب
فيها ستون بعيرا وما في الهج مرجوح أو مؤول يعود الضمير فيه على الأنامل دون
الاصابع فراجع اه (قوله وفي حليتها) أي قطعها أو اشتلها (قوله من اثنيين)
ولو من عنيين ومجبوب حل والمراد بالاثنيين البيضتان وأما الخصيتان فالجلدتان
اللتان فيهما البيضتان اه زى وعبارة سم يشترط في وجوب الدية في الاثنيين سقوط
البيضتين فمجرد قطع الجلدتين من غير سقوط البيضتين لا يوجب الدية اه (قوله
بقطع) الباء بمعنى مع وانما قيده بذلك لاجل وجوب الدية الكاملة فان لم يقطع
الجلدتين وجبت دية ناقصة حكومة (قوله والين) هو مخ خصيتين مستثيان من
قاعدة ان كل مؤنث بالناء حكمه عدم حذف التاء منه اذ اني كثران وضمير بتان
لانهم الواحد فت التيسر بتثنية المذكور وجه استدلالهم ما أنهم لم يقولوا في المفرد الي
وخص حتى يتوهم انهما تثنيتهما ذكر شوبري ملخصا (قوله وشفرين) ولو من رقباه
وقرنا حل (قوله ثم مات الخ) أي أولم يمت أصلا بأن عاش من غير جلد ففيه دية
الجلد فالموت ليس بعقد (قوله ولم تختلف الجناية) فان اختلفت وجب ديتان دية
النفوس ودية الجلد ع ش (قوله وفي بعضها قسطه) أي البعض أي قسطه من
الدية وقوله منها حال من الضمير أي حال كون البعض معتبرا منها (قوله بقطعها)
أي بقطع بعضها وعبارة مرفان اختل بقطع بعضها الخ

(فصل في موجب ازالة المنافع) ذكر منها أربعة عشر وهي عقل وسمع
وبصر وشم ونطق وصوت وذوق ومضغ وأمناء واحبال وجاع وإفشاء وبطش ومشى
زى وفي عدا لا قضاء من المنافع نظر ظاهرا لأنه من الأجرام ولذلك قال مرفان في شرحه
وهي أي المنافع ثلاثة عشر (قوله في عقل) قال الشيخ عميرة قدمه لأنه أشرف
المعاني اه سم والاصح ان محله القلب لآية لهم قلوب لا يفقهون بها كما في حجر وله
اتصال بالدماع وقيل محله الدماغ وله اتصال بالقلب وهو عرض خاص بالانس والجن

فقسطت على ابعاضها فان اختل بقطعها مجرى البول فالأكثر من قسط الدية وحكومة فساد
المجرى ذكره في الروضة كاصولها (كبعض مارن وحلة) ففيه قسطه منها لأن الانف والشدي
في موجب ازالة المنافع (تجب دية في) ازالة (عقل) غير زى وهو ما يترتب عليه التكليف للمجرم البقي بذلك نعم ان رجى
عوده يقول أهل الخبرة

في مدة يظن انه يعيش اليها انتظر (٥٢٧) فان مات قبل العود وجبت الدية كبصرو مع وفي بعضه ان عرف

قدره قسطه والا فكمومة أما
العقل المكتسب وهو ما به
حسن التصرف فيه حكومة
ولا يزد شي على دية العقل
ان زال بما لا ارش له كأن
ضرب رأسه أو اطمه (فان
زال بما لا ارش) مقدراً أو غير
مقدراً (ووجب مع دية)
وان كان أحدهما أكثر لآخر
جناية أو بطلت منفعة ليست
في محل الجناية فكانت كما لو
أوضحه فذهب سمعه أو بصره
فأقطع يديه ورجليه فزال
عقله ووجب ثلاث ديات
أو أوضعه في صدره فزال
عقله فدية وحكومة (فان
أدعى) ولي الجني عليه (زواله)
بالجناية وأنكر الجاني (اختبر
في غفلاته فان لم ينتظم قوله
وفعله أعطى) الدية (بلا
حلف) لان حلفه يثبت
جنونه والجنون لا يحلف
فان اختلفا في جنون منقطع
حلف زمن افاقته (والا)
بان انتظما (حلف بان)
فيصدق لاحتمال صدور
المنتظم اتفاقاً أو جراً على
العادة والتصریح بهذا من
زاد في الاختبار بان يكرر
ذلك الى أن يغلب على الظن
صدقه أو كذبه ولو أخذت دية العقل أو غيره من بقية المعاني ثم عاد

والملائكة وهو كلى شكك لا تراعى ولا تقاونه في افراده كما في البرماوى (قوله
في مدة) أى بحيث لا تستغرق العمر اهـ حل (قوله فان مات) أى في المدة المذكورة
(قوله وجبت الدية) وفارق سن غير المشغور إذا مات قبل عودها بان من شأنها العود
(قوله كبصرو مع) تنظير في وجوب الدية إذا مات الجني عليه قبل عودها وانظر
لم خص هذه الثلاثة أى العقل والبصر والسمع بهذا الحكم دون بقية المعاني وانظر
حكم ما لو مات الجني عليه قبل عود البطش أو اللبس أو الذوق أو غيرها في مدة
قدرها أهل الخبرة لعودها فانه يرجع اليهم في تقديرها في سائر المعاني كما سيذكره
في السمع بقوله ويجبى مثله في توقع البصر وغيره والظاهر ان حكمها كذلك لدخولها
تحت السكاف في قوله كبصر (قوله ان عرف قدره) قال الشيخ عميرة هذا بناء على
تجزئه وقد منعه الماوردى قال وانما يقتصر زمانه بان يجن يوماً ويعقل يوماً اهـ
وعبارة الروض وشرح في ازالة بعضه بعض الدية بالقسط ان اضبط زمان كما لو كان
يجن يوماً يفيق يوماً أو غيره بان يقابل صواب قوله وفعله بالمثل منى وتعرف النسبة
بينهم بالخ وعبارة شرح م وان عرف قدره أى بالزمن أو بمقابلته المنتظم بغيره (قوله
أو غير مقدن) وهو الحكومة حل وقوله وجب أى الارش (قوله وان كان أحدهما)
أى الارش والدية ولو كان ذلك الارش غير مقدن وظاهره ان ارش غير المقدراى
حكومته تكون أكثر من دية النفس فينا في ماسياتى في المتن قريباً من قوله ولا تبلغ
حكومة ما لا مقدره دية نفس أى فضلا عن كونها تبلغ أكثر منها اللهم الا أن يصور
بما اذا جنى على محلات لكل محل حكومة فجمعت الحكومات فبلغ واجبها أكثر
من دية النفس وماسياتى خاص بحكومة واحدة شيئاً (قوله كملوا وضحه الخ)
حيث يجب مع الدية ارش موضحة حل (قوله فان أدعى ولي الجني عليه) عبارة
م ر فان أدعى يبنائه للمفعول اذا تصح الدعوى من الجنون وانما تسمع الدعوى من
وليه أو للفاعل وحذف العلم به اذ من المعلوم ان الجنون لا يصح منه ذلك بل وليه
فسقط القول بتعين الاقل وخرج بزواله نقصه فيحلف مدعيه اذا يعلم الا منه اهـ
وهذا أولى من قول السارح فان اختلفا في جنون الخ (قوله اختبر في غفلاته) ان لم
يكذبها الحسن فان كذبه لم تسمع دعواه كأن كانت تلك الجناية لا تترطه عادة فيصل
على موافقة قدر كونه بقلم خفيف شرح م ر (قوله فان اختلفا) هو مفهوم قوله
زواله (قوله بهذا) أى بذكر الانتظام أو عدمه منه (قوله صدقه) أى صدق وليه لانه
المدعى (قوله من بقية المعاني) بخلاف سائر الاجرام لا تسقط ديتها بعودها الا
سن غير المشغور وسلخ الجلد اذا ثبت والانصاف اذا التعم م ر سم على حجر وقياس ما مر

صدقه أو كذبه ولو أخذت دية العقل أو غيره من بقية المعاني ثم عاد

استردت (و) يجيب دية (في) إزالة (سمع) بخبر اليه في ذلك ولاه (٥٣٨) من المنافع المقصودة في سماع كل من

في سن خير المتصور من وجوب حكومة اذ اتى شين بعد عودها لانه اذا اتى شين بعد
عود الجلد وجبت حكومة س ل (قوله استردت) على ذلك بان ذهابها كان
مظنونا أي فبعودها بان خلف الظن وقضيته انه لو اذبح ذهابها مضموم لم تسترد
لان عودها حيث تلتزمه جديدة فليراجع ع ش على م ر (قوله وتجب دية
في إزالة سمع) وعلى وجوب الدية هنا حيث لم يشهد بخبر ان بقاءه في مقره ولكن
ارتقى أي انسدها من الاذن والافحكومة لاديه ان لم يرج زوال ذلك والا فلا شيء
شرح م ر والسمع اشرف من البصر عند أكثر الفقهاء لانه يدرك به من الجهات
وفي الضوء والظلمة ولا يدرك بالبصر الا من جهة المقابلة وبواسطة من ضياء أو شعاع
وقديم ذكر السمع في الآيات والا حاديث يقتضي أفضليته وهو المعتمد وهو قال أكثر
المسلمين بتفضيل البصر عليه لان السمع لا يدرك به الا الاصوات والبصر يدرك به
الاجسام والالوان والميات فلما كانت تعلقاته أكثر كان أفضل من ل ورده م ر
في شرحه بان كثرة هذه التعلقات فوائد دينوية لا يعول عليها الا ترى انه من جالس
أمام كتابه صاحب جبراماتي وان تمتع أي الاسم في نفسه بتعلقات بصره وأما
الاعى في غاية الكمال الفهمي والعلم الذوقي وان نقص تمتعه الدينوي اه وقوله
لا يعول عليها هذاموع فانه يترتب على ادراكها التفكير في مصنوعات الله تعالى
البدعية العجيبة المتفاوتة وقد يكون نفس ادراكها طاعة كشاهدة نحو الكعبة
والصوف فن فوائد الابصار مشاهدة ذاته تعالى في الآخرة أو في الدنيا أيضا كما
وقع له صلى الله عليه وسلم ليلة المراج ولا أجل من ذلك فليتنامل اه سم على جبر
اقول ويرد بان ذلك كله انما يعتد به ويكون نافعا بعد معرفة الرسول صلى الله عليه
وسلم ومعرفة الامور الشرعية المتعلقات منه وذلك انما يعرف بالسمع اه ع ش على
م ردل الرشيدى ولا يخفى ان ما ذكره سم لا يتوجه منه على الشارح كجبر
لانها انما ادعيان أكثر تعلقات البصر دينوية وهذه مما لا يخفى فيه ولم يدعيان
جميعها دينوي حتى يتوجه عليها النقص بالجزئيات المذكورة (قوله في سماع كل
من أذنيه الخ) أي لانه عدد السمع فانه واحد وانما التعدد في منفذ بخلاف ضوء
البصر اذ تلك الاطيفئة متعددة ومحلها الخدقة بل لان ضبط تقصانه بالمنفذ أقرب
منه بغيره اه شرح الروض اه سم (قوله فذبح خلف) قال الماوردي ولا بد
في يمينه من التعرض لذهاب سمعه بجناية الجاني لجواز ذهابه بغير جنايته س ل وم ر
(قوله قدرها اهل الخبرة) أي اثنان م ر فان مات قبل فراغها أخذت الدية
ع ش (قوله قرنه) بفتح القاف أي المماثل له في السن وأما يكسرهما فاله كقوله أي

أذنيه نصف دية (و) في إزالته (مع أذنيه دنانير) لان
السمع ليس في الاذنين كما مر
(ولو ادعى) الجاني عليه (زواله)
وتكرر الجاني (فانزعج
لصباح) مثلا (في غفلة)
كدم (حلف جان ان سمعه
ماق لاحتمال ان يكون
انزعاجه اتفاقا وذكركم القليل
من زيادتي (والا) أي وان لم
ينزعج (فدع) يحلف
لاحتمال تجلده (وبان دية)
ولا بد في امتحانه من تكرار ذلك
الى ان يغلب على الظن صدقه
أو كذبه ولو توقع عوده بعد
هذه قدرها اهل الخبرة انتظر
ونظرط الامام ان لا يظن
استغراقها العمر وأقره الشيخان
و يجيء مثله في توقع عود
البصر وغيره (ان نقص)
السمع من الاذنين أو أحدهما
(نقصه) أي النقص من الدية
(ان عرف) قدره بان عرف
في الاولى انه كان يسمع من
موضع كذا انصار يسمع من
دونه وبان يخشى في الثانية
العيلة ويضبط منتهى سماع
الآخرى ثم يعكس فان كان
الاتفاوت نصف واجب
في الاولى نصف الدية وفي

الثانية ربه (والا) أي وان لم يعرف قدره بالنسبة (فحكومة) فيه (باجتهاد قاض) لا باعتبار
سمع قرنه فلهذا انا علم قدر ما ذهب من سمعي قال الماوردي صدق بيمينه لانه لا يعرف الا من جهته

(كشم) ففيه دية وفي ثم كل مفر نصف دية ولو ادعى زواله فان بسط الطيب وعبس الخبيث تخلف جان والافدع
 ويأخذ دية وان اتهم وعرف (٥٢٩) قدر الزائل فقسطه والا فحكمه وذكركم دعوى الزوال والنقص

في الشجاعة مثلاً لوزي (قوله كشم) وضوء فانهما مثل السمع في ما ذكره
 من الاحكام الاربعة المذكورة فيه فجب الدية في كل منهما ولو ازيل كل منهما مع
 محله وجبت ديتان ولو ادعى زوال كل امتن ولو نقص كل منهما وجب القسط وهذه
 الاربعة مسئلة في الشم وان كان الشارح لم يذكر الثاني منها وهو انه ان زال مع
 الاتف وجب ديتان وغير مسئلة يجملتها في الضوء لان الثاني لا يصح فيه وهو
 وجوب ديتين يزول مع محله ولذلك استدرك عليه فقال ولا يمكن لوقوعه فيه الخ
 (قوله مفر) بوزن مجلس ثقب الانف وقد تكسر الميم اتباعاً لكسرة الخاء كما قالوا
 منقن وهما نادرن لان مفعلاً ليس من المشهور انتهى مختارون في القاموس انه
 يجوز فتحهما وضمهما ومفوز كمصفوز ع ش على م ر (قوله وعبس) بالتحقيق
 وانتدب مختار ع ش (قوله وذكر حكم الخ) أي ذكره في ضمن التشبيه لانه كما
 تقدم يفيد أموراً أربعة وهذا ان اتان منها تشبيه لواعشاء بأن جنى عليه نصارى مصر
 ثم ارافق لزمه نصف دية توزع ما على ابصاره ليلالونه اراوان أخفشه بأن صار يصر
 لا لا فقط لزمته حكمه على ما في الروض وأقره شارحه وهو مشكل بما قبله الا ان
 يفرق بأن عدم الابصار لا يدل على نقص حقيق في الضوء اذ لا معارض له حيث
 بخلاف عدمه نهاراً فانه لا يدل على ذلك بل على ضعف ضوئه عن أن يعارض ضوء
 النهار فلم يجب فيه الاحكام شرح ه ر ع ش على م ر (قوله لم يزد) لكن
 لوقوع الحدقة مع ذلك وجب لها حكمه شيئاً وبم وامل المراد منه انه قلع القعدة
 التي تنطبق عليها الاجفان (قوله دية أخرى) أي بل يزداد حكمه (قوله لم يزد)
 أي من ان السمع ليس في الاذنين ع ش (قوله ولو ادعى زواله الخ) معطوف
 على الاستدراك فهو استدراك أيضاً على ما اقتضاه التشبيه من أن أهل الخبرة
 لا يستأثرون في زواله كما لا يستأثرون في الشم والسمع (قوله سئل أهل الخبرة) أي اتان
 منهم ع ش (قوله بخلاف السمع) ومثله الشم في أنهم لا يرجعون فيه كما في شرح م ر
 (قوله اذ لا طريق لهم في معرفته) ولا ينافي ذلك ما مر من التحويل على اخبارهم ببقاء
 السمع وقره وفي تقديرهم مدة العود ولانه لا يلزم من ان لهم طريقاً الى بقائه الدال
 عليه نوع من الادراك أو عوده بعد زواله الدال عليه الامتحان ان لهم طريقاً الى
 زواله بالكلية اذ لا علامة عليه غير الامتحان فعمل به دون سؤالهم شرح م ر (قوله
 ان لم يوجد أهل خبرة) أي بأن فقدوا وانقر ما ضابط ان فقد هل من البلد فقط أو من
 مسافة القصر أو العدو أو كيف الحال فيه نظروا الا قرب الثاني فلا يرجع ع ش
 على م ر (قوله ما في الروضة) وأصلها الذي فيها كما ذكره بعد ثلاثة نقول جمع نقل

فيه من زيادتي (وضوء) فهو
 كالسمع أيضاً في امر (و) لكن
 (لوقوعه فيه لم يزد) على
 الدية دية أخرى بخلاف
 ازالة أذنيه مع السمع لئلا
 (وان ادعى زواله) أي
 الضوء وانكر الجاني (سئل
 أهل خبرة) فانهم اذا وقفوا
 الشخص في مقابلة عين
 الشمس ونظروا في عينه
 عرفوا ان الضوء ذاهب أو
 قائم بخلاف السمع
 لا يرجعون فيه اذ لا طريق
 لهم الى معرفته (ثم) ان لم
 يوجد أهل خبرة أو لم يكن لهم
 شيء (امتن بتقريب نحو
 ع قرب) كحديثه من عينه
 (بقته) ونظر أينزعج أم لا
 فان انزعج حلف الجاني
 والا فالجني عليه وتقييد
 الامتحان بعدم ظهور شيء
 لهم هو ما جل عليه البلقيني
 ما في الروضة وأصلها اذ فيها
 نقل السؤال عن نص الام
 وجاعة والامتحان عن
 جماعة ورذا الامر الى خيرة
 الحاكم بينهما عن المتولي
 والاصل جرى على قول
 المتولي وطريق معرفة قدر
 النقص فيما لو نقص ضوء

عين ان نصب ويوقف شخص ١٣٣ ب في موضع براء ويؤمر بأن يتابعه - قية قول لا أراه
 فتعرف المسافة ثم نصب الأصحجة وتطاق العليمة

والذي يحمل على التقييد المذكور انما هو ثانيا وهو نقل الامتحان أي فقيده بما اذا لم
يتبين لاهل الخبرة شيء والا فيقدم سؤا لهم عليه أي على الامتحان وأما النقل الاول
والثالث فلا يصح تقييدهما بما ذكر كما هو ظاهر حال وانظر ما موقع قوله اذ فيهما نقل
السؤال الخ فالظاهر ان يتمر على الثاني فيقول أو فيهما نقل الامتحان عن جماعة
واعلم ذكر الاول والثالث زيادة فائدة وتوضيح لا للتنبيه على ما جرى عليه الاصل وهو
النقل الثالث تأمل (قوله فيضبط الخ) فلما يصير بالصيغة من مائتي ذراع وبالعيلة من
مائة ذراع فوجه النصف كما في أصل الروضة زى (قوله وتجب دية في ازالة كلام)
وفي احداث عجلة أو نحو تمة حكومة وهو من اللسان كالبطش من اليد فلا تجب
زيادة لقطع اللسان وكون مقطوعه قد يتكلم نادر جدا لا يعول عليه ويأتي هذا
في الامتحان وانتظار العود ما مر شرح م ر وقول م ر وهو أي الكلام وقوله من
اللسان من فيه وفيما بعده بمعنى اللام (قوله وان لم يحسن الخ) كان يحجز عن
بعضها خلقا أو بأفة سماوية كما في المنهاج ويدل عليه ما بعده (قوله لثلاثا بتضاعف
الغرم الخ) قضيته انه لا أثر لجناية الحربى لانها كالآفة السماوية والاوجه عدم
الفرق شرح م ر أي عدم الفرق بين الحربى وغيره أي في تأثير الجناية والتعليل
المذكور جرى على الغالب اه ويتخذ منه بالاولى ان جناية السيد على عبده
كالحرى وكتب أيضا قوله والوجه الخ لم يبين حلة الاوجه وقياس نظائره
من ان الجناية الغير المضمونة كالآفة اعتماد الاول كما هو مقتضى التعليل وعبرة
بجر وقضيته أي التعليل بما ذكره الشارح انه لا أثر لجناية الحربى وهو متجه
وان قال الا ذرى لا أحسبه كذلك ع ش على م ر (قوله على ثمانية وعشرين
حرفا) هذا ان أحسنها كما هو الا بان أحسن البعض دون البعض فالموزع عليه
ما أحسنه دون غيره اه م ر وأسقطوا لا لتركها من الالف واللام واعتبار
الماء وردى لها والنساء للالف والهمزة مردودا ما الاول فلما ذكر واما الثاني فلا لأن
الالف تطلق على أهم من الهمزة والالف الساكنة كما صرح به سيديويه فاستغنوا
بالهمزة عن الالف لا تدراجها فيها شرح م ر (قوله عربية) احتراز بالعربية عن
غيرها فلو كانت لغته غير ما وزع على حروف لغته وان كانت أكثر لوتكلم بلغتين
وزع على أكثرهما م ر ولو أذهب حرفا فعاد له حروف لم يكن يحسنها ويجب للآداب
قسطه من الحروف التي يحسنها قبل الجناية ولو قطع نصف لسانه فذهب نصف
كلامه فاقص من الجاني فلم يذهب الا ربع كلامه فلم يعنى عليه ربع الدية ليم
حقه فاذا اقتص منه نذهب ثلاثة أرباع كلامه لم يلزمه شيء لأن سرية القصاص

ويؤمر الشخص بأن يقرب
واجبا الى أن يراه فيضبط
ما بين المساقين ويجب
قسطه من الدية (و) يجب
دية (في) ازالة (كلام) قال
اهل الخبرة لا يعود (وان لم
يحسن) واجبه (بعض
حروف) لا نه من النافع
المقصود (لا) ان كان عدم
احسانه لذلك (بجناية) فلا
دية فيه ثلاثا بتضاعف الغرم
في القدر الذي أزاله الجاني
الاول (وتوزع) الدية (على
ثمانية وعشرين حرفا عربية
في) ازالة (بعضها قسطه)
منها ففي ازالة نصفها نصف
الدية

وفي كل حرف ربع سبعة الان (١٣١) الكلام يتركب من جميعها هذا ان بقي في الباقي كلام منهم

والا وجب كمال الدية لان
منفعة الكلام قد فانت
(ولو قطع نصف لسانه فزال
ربع كلامه أو عكس) أي
قطع ربع لسانه فزال
نصف كلامه (فنصف دية)
اعتبارا بأكثر الامرين
المضمون كل منهما بالدية ولو
قطع النصف فزال النصف
فنصف دية وهو ظاهر
(و) يجب دية (في ازالة
(صوت) مع بقاء اللسان
على اعتداله وتمكنه من
التقطيع والترديد لخبر زيد
ابن اسلم بذلك رواه البيهقي
(فان زال معه حركة لسان)
بان يحجز عن التقطيع
والترديد (فديتان) لانهما
منفعتان مقصودتان في كل
منهما دية (و) يجب دية (في
ازلة ذوق) كغيره من
الحواس (وتدرك به حلاوة
وحوضة ومرارة وماوحة
وعذوبة وتوزع) الدية
(عليها) فان زال ادراك
واحدة منه وجب خمس
الدية (فان نقص) الادراك
عن اكمال الطعوم (فكسبح)
في نقصه فان عرف قدره
فقسظه من الدية والا فحكمه

مهذرة س ل (قوله ربع سبعة) لانه اذا نسب الحرف لثمانية والعشرين حرفا كان
ربع سبعة وربع سبع الدية ثلاثة ابعرة واربعة اسباع بغير الكمال ويتخذ لغيره
بالنسبة كما في ح ل (قوله لان الكلام الخ) حلة للتوزيع وقوله هذا أي وجوب القسط
(قوله ولو قطع نصف لسانه الخ) قال البلقيني اطلاق ذهاب ربع الكلام بنصفه مجاز
والمراد ذهب ربع أحرف كلامه أو نصف أحرف كلامه لان الكلام الذي هو
اللفظ المفيدة يحسن السكوت عليها لا توزيع عليه وانما التوزيع على
حروف الهجاء وتبع المصنف كغيره في هذه العبارة الشافعي والاصحاب ونهت
على ذلك لتلايفهم منها غير المقصود وشو برى (قوله اعتبارا بأكثر الامرين) اذ لو انفرد
لكان ذلك واجبه فدخل فيه الاقل شرح م ر (قوله المضمون كل منهما بالدية)
ظاهر هذا التعليل ان لسان الاخرس فيه دية والراجع ان فيه حكومة لان النطق
هو المتبريد بل عليه انه لو قطع بعض لسانه ولم يذهب شيء من كلامه انه لا يجب
قسطه من الدية وانما يجب الحكومة على الاصح لثلاث ذهاب الجناية هدر او لو قطع
طرف لسانه فذهب الكلام منه لزمته دية كاملة اعتبارا بالنطق وانما وجب
النصف فيما اذا قطع نصف اللسان فذهب ربع الكلام لان الجناية على النصف
الجرمي قد تحققت وقاعدة الاجرام ذوات المنافع ان يقسط على نسبتها فربحنا هذا
الاصل س ل وشو برى وفي قل على الجلال مانعه قوله المضمون ككل منهما
بالدية أي الكلام واللسان بوصف النطق فيه فلا يخالف ما مر من أن في لسان
الاخرس حكومة ولذلك لو ذهب نصف كلامه بجناية على اللسان بلا قطع ثم
قطعه آخر وجبت عليه دية كاملة (قوله نصف دية) مقتضى كون اللسان وحده
فيه الدية والكلام وحده فيه الدية انه يجب دية كاملة فليظروا وجه ذلك وقد
يوجه بأن اللسان لا يجب فيه الدية الا اذا كان لائق ولو بالقوة كما مر ويلزم منه
وجود الكلام وفي لسان الاخرس حكومة فالكلام هو المتبريد تامل (قوله لخبر
زيد) وهو تابعي م ر وقد اشتهر فصار اجاعا سكوتيا (قوله عن التقطيع) وهو
اخراج كل حرف من مخرجه والترديد تكريرا للحروف وبعبارة ع ش على م ر لعل
المراد بالتقطيع تم يربعض الحروف المختلفة عن بعض والترديد الرجوع للحرف
الاول بان ينطق به ثانيا كما نطق اولا ه (قوله وفي ازالة ذوق) بان لا يفرق بين حلو
وحامض ومر ومالح وعذب م ر والذوق عند الحكة قوة منبهة في العصب المفروش
على جرم اللسان يدرك بها المطعوم بمخالطة لعاب القيم بالمطعوم ووصولها للعصب
وعند أهل السنة أن الادراك المذكور بمشيئة الله زي (قوله وفيها) أي الاسنان

وذ كركمهم عند معرفة قدره من زيادتي (و) يجب دية (في ازالة مضغ) لانه المنفعة العظمى للاسنان وفيها الدية
فكذلك امنعتهم كالبرصع العينين وان نقص فحكمه مامر (و) في ازالة لثة (جماع) بكسر صايب ولو مع بقاء اللسان وسلامة الذكر

(وقوة مناعه) (قوة حبيل) وقوة احبال لانها من النافع المنصودة ولولا انك الجاني ذوال لذة الجماع صدق المجنى عليه
بينه لانه لا يعرف الامنه (و) في (افضائها) اي المرأة (١٢٤) من زوج او غيره بوطى او غيره (وهو راجع)

الدية اي للاستنان لاديه النفس فلا اعتراض بقوله كالصريح العيني اي ان المنفعة
العظمى للعين هو البصر وليس المراد ان العينين فيهما الدية لما مر ان عيني الاعى
ليس غيم ماديه شوبرى فانه قد نفع اعتراض زى بقوله هذا التعليل انما يقصده على التبرجح
في واجب الاستنان وهو دية النفس بازالتهما كلها الاعلى الراجح وهو ان الواجب
في كل سن نصف عشر دية المجنى عليه وانها بهذا الاعتبار تزيد دية مجموعها على دية
النفس (قوله وقوة حبيل) اي في الاتنى (قوله وقوة احبال) صرح في الاستسقاط بان
قوة الاحبال هي قوة الامناء وطقن الراعي تغايرها فبمير بكل منهما فالمراد من ابطال
قوة الامناء ابطال قوة دفعه الى خارج مع وجوده في محله كما صرح به صاحب التجهيز
اه س ل والمراد بابطال قوة الاحبال ان يفعل به فعلا يفسد منيه بحيث لا تحبل
كما قاله ع ن وان كان يخرج منه للنفى وفسر ابطال قوة الامناء بما تقدم فيكون ان
متغايرين (قوله وفي افضائها) واقصاها المصنف على الدية يشعر بانها لو كانت
بكر ادخل ارش بكارتها وهو كذلك في الاصح زى (قوله وعلى الاول الخ) دون كلام
الماوردي فليس مكررا قال م ر ولو التعم وعاد كما حكا ان فلا دية بل حكمه موافق
العلم الجائفة بان المدار هنا على الاسم وهنا على قواف المقصود ويا لود لم يفت له
(قوله فلوازال الحاجرين) فترجع على كلام المتولى والمعمد وجوب دية وحكومة
ع ش والمراد بالحاجرين في كلامه ما بين القبل والدير وما بين خرج البول
ومدخل الذكركانه فلو فعل الافضاء من وجبت ديتان (قوله فان لم يمكن وطء
الابه) لضيق منغذدا وكبر آتته زى فاذا وطئها حيث شذفت فاذا كان ذكره يقتل
مثلا غالبا فعليه القود والافضيه عمد كما في شرح الروض (قوله ولا يلزمها تمكينه)
بل يحرم عليها شوبرى (قوله فلا شيء عليه) اي وان طلقها قبل الدخول او فسخ
العقد منها او بيهها فلا يجب شيء في الفسخ ولا زائد على المصنف في الطلاق ولا ارش
للكارة ولو ادعى انه ازالها بغير ذكر وادعت انه ازالها بذكره صدق بيمينه كما في
البهجة على ع ش م ر (قوله وان اخطأ الخ) قد يشعر بتعريم ذلك شوبرى وقال بعضهم
اذا كان في ازالتهما غير المذكورة مشقة عليها اكثر منها بالذكر حرهما والافلا ع ش على
م ر (قوله او غيره) بغير ذكر فحكمه اي وان اذن الزوج وطأها وان يحزر عن
افضائها واذنت وهي غير رشيدة وهو طاهر فتنبه له فانه يقع حكمه كثيرا اه وقال
بعضهم ويتبني ان تكون الرشيدة كغيرها لان اذنها في اطلاق ما يستحقه غيرها
لنوتامل ومنه ما يقع ان الشخص يحزر عن ازالة بكارة زوجته فيأذن لامرأة مثلا
في ازالة بكارتها فيلزم المرأة المأذون لها الارش اي الحكومة لان اذن الزوج

ما بين قبل ودير) فان لم
يستمسك الفئاضة فحكمه
مع الدية وقيل هو رفع ما بين
مدخل ذكر ومخرج بول
وهو ما حرم به في الروضة
كما صلاها في باب خيار النكاح
فان لم يستمسك البول
فحكمه مع الدية فعلى
التفسير الاول في الثاني
حكمه وعلى الثاني بالعكس
وقال الماوردي وعلى الثاني
تجب الدية في الاول من باب
اولى وعلى الاول تجب في
الثاني حكمه وصحح المتولى
ان كلامهما افضاء موجب
للاية لان التمتع يختل بكل
منهما ولان كلامهما يقع
لمسالك الخارج من أحد
السبيلين فلوازال الحاجرين
لزمه ديتان وخرج بافضائها
افضاء الخنثى ففيه حكمه
للاية (فان لم يمكن وطء
الابه) اي بالافضاء (فليس
لزوج) وطئها لافضائه الى
الافضاء المحرم ولا يلزمها
تمكينه (ولو ازال الزوج
بكارتها) ولو بلا ذكر (فلا
شيء) عليه لانه مستحق
لازالتهما وان اخطأ في طريق
الاستيفاء بخشبة او نحوها

(او) ازالها (غيره بغير ذكر فحكمه) نعم ان ازالتها بغير ذكر وجب القود (أوبه) أي بذكر (وعذرت) لا يسقط
يشبهه منها او نحوها كما يكره وجنون

(فهر مثل نيبا وحكومة) فان كان بزنا بباطل وعتا وهي حرة فهدر (و) تجب دية (في) ازالة (بظن و) ازالة (مثنى)
 بان ضرب يديه فزال بظنه (٥٣٣) أو صلبه فزال مشيه لانهما من المنافع المقصودة (وتقص كل) منهما

(ك) ينقص (سمع) فيه امر
 فيه وفي تعبيرى بما ذكر
 زيادة على قوله وفي تقصهما
 حكومة كما علم مما مر (ولو)
 كد صلبه فزال مشيه وجاءه
 (أو) مشيه (ومثيه فدينان)
 لان كلا منهما مضمون بديه
 عند الانفراد فكذا عند
 الاجتماع (فرع) في اجتماع
 جنابات على اطراف واطائف
 في شخص واحد (فصل)
 ما يوجب ديات من ازالة
 اطراف واطائف (فات
 منه) سرية (أو خزه الجاني
 قبل اندمال) من نخرة
 (واتحد الخرز والوجع عدا
 أو خزه) من خطأ أو شبه عدا
 (قدي) للنفس ويدخل فيها
 ما عداها من الموجبات لانه
 صار نفسا ودية النفس في
 صورة الخرز وجبت قبل
 استقرار بدل ما عدا النفس
 فدخل فيها بدله كالسراية
 وقول منه أولى من قوله سرية
 لقادته انه لو مات من بعضه
 بعد اندمال البعض الآخر
 لا يدخل وجبه في الدية
 وخرج بما بعده ما لو خزه غير

لا يسقط عنها الضمان لا يقال هو مستحق للازالة فينزل فعل المرأة منزلة فعله
 لا نأقول هو مستحق لما تنفسه لا بغيره انتهى ع ش على م ر (قوله وحكومة)
 ولم تدخل الحكومة في المهر لانه لاستيفاء منفعة البضع وهي ازالة تلك الجلدة فهما
 جهتان مختلفتان لا يمكن قد يشكك عليه دخول أرض البكارة في دية الانضاء
 اذا كان المفضى غير الزوج وقد يجاب باتحاد الجهة ودوازالة المانع اذ كل منهما
 من جلته شوبرى (قوله وهي حرة) فان كانت أمة فعليه أرض بكارتها حل لانه
 لقوات جزء من بدنها وهي للسيد ولا مهر لها اذ لا مهر لغيري س ل (قوله وازالة
 مثنى) ويختص من ادعى ذهاب مشيه بأن يفجأ بهلك سيف فان مشى علمنا
 كذبه والاحلف وأخذ الدية س ل (قوله فرع) ترجم كما صله بالفرع لانه مبني على
 أصل سبق وهو وجوب الدية في ازالة الاطراف وازالة المانع سم ويجمع
 في الانسان سبع وعشرون دية بل أكثر كما علم مما مر شرح م ر (قوله ففات منه)
 أي من جميعه أي جميع ما يوجب الديات وعبارة شرح م ر ازال اطرافاً مذكورة أدنين
 ويدن ورجلين واطائف كعقل وسمع وشم وفات سرية من جميعها كما بأصله وأوما
 اليه بالفاء فلا اعتراض عليه فدية وخرج بجميعها اندمال بعضها فلا يدخل واجبه
 في دية النفس اه وقال الرشيدى قوله من جميعها يعني مات قبل اندمال شيء منها
 وان كان المرب انما ينسب له بعضها بدليل المفهوم الآتى وخرج بهذا والله في
 حواشي شرح الروض اه بالحرف (قوله قبل اندمال) أنظر ما معنى الاندمال
 في اللطائف وكذا السراية في مارق رشيدى أقول معنى السراية فيها بقاء الماهو معنى
 اندمالها البره من الماهو ومجاز فيهما (قوله فدية لنفس الخ) لو صدر مثل ذلك
 في حيوان غير آدمي ثم مات سرية أو قتله قبل الاندمال وجبت قيمته يوم الموت
 ولا يسقط شيء من أرض أعضائه لان الغالب على جنابات الآدمى التجدد الذي
 لا يعقل معناه قاله الشيخ عز الدين في القواعد اه سم وقل على الجلال (قوله)
 ويدخل فيها) أي في النفس كما يدل عليه تعليل بولي له لانه صار نفسا أي لان الجنابة
 على ذلك صارت جنابة على النفس (قوله لانه) أي ما عداها (قوله وجبت قبل
 استقرار الخ) لانه انما يستقر بالاندمال وقوله كالسراية أي كما ان السراية يدخل
 فيها بدل ما عداها (قوله بما بعده) أي بعد قوله منه وهو قوله أو خزه الخ (قوله
 والموجب) أي للدية من ازالة الاطراف والمعاني (قوله والحكم في الثالثة) تقدم

الجاني أو خزه الجاني لكن بعد ١٣٤ يح ث الاندمال أو قبله واختلف حكم الخرز والوجع بان خزه
 عدا وكان الموجب خطأ أو شبه عدا وعكسه أو خزه خطأ وكان الموجب شبه عدا وعكسه فلا يدخل ما عدا النفس
 في الاختلاف اذا دل في الأولى والحكم في الثالثة وانما استقرار بدل ما عدا النفس قبل وجوب ديتها في الثانية

تعليلها على تعليل الثانية للاختصار بحذف المضاف الذي هو اختلاف ولو أخره
 لا احتاج الى ذكره تأمل **﴿فصل في الجنابة﴾** أي في واجب الجنابة
 التي لا تقدر لارثها والجنابة على الرقيق (قوله تجب حكومة) سميت حكومة
 لتوقف استقرارها على حكم الحاكم أو المحكم بشرطه اهـ وهو كونه مجتهدا
 أو قد قاض ولو فاضى ضرورة ع ش على م ر قال قل حتى لو وقعت باجتهاد
 غيرهما لم تعتبر كذا قالوه وفيه نظر لانه يبعد أن يقال بعدم وقوعها الواقع لودفعها
 الجاني أو أخذها المجني عليه منه بلا حكم على أن في دخوله فيها نظرا لان المنبر
 فيها النسبة التي مرجعها لاهل الخبرة لا الى الحاكم نعم يوقف ما لا نسبة فيه على
 الحاكم كما سيأتي في نحو أغلة لها طرفان أو اذا لم يوجد نقص اهـ قل ع ش على
 م ر وقوله على حكم الحاكم أي وذلك لانها تقتضي فرض الحر رقيقا بصفاته وتعتبر
 قيمته ثم ينظر مقدار النقص ويؤخذ بنسبته من الدية وهذا انما يستقر بعدم معرفة
 القيمة من المقومين اهـ (قوله فيما يوجب مالا) احتراز به عما يوجب تعزيرا كازالة
 شعر لاجال به كابط أو عانة أو به جال ولم يفسد منبته كحبة فان أفسده فالارش
 لا يقال ازالة لحية المرأة لجمالها فيقتضي ان لا حكومة فيها لانه لا يقول لحية المرأة
 تكون جمالا في عديتين بها فجنس اللحية فيه جمال فاعتبر في محبة المرأة بخلاف
 شعر الابط ونحوه فلا يكون جمالا أصلا بل الجمال في ازالته اسكل أحد من ملخصا
 واعلم انه لا يجب في الشعور قود لعدم انضباطها كما في م ر (قوله وهي جزء) أي من
 الدية (قوله نسبة ما نقص) منصوب على نزع الخافض أي كنسبة ما نقص ويجوز
 رفعه على تقدير الكافي أيضا قال زي ويستثنى من اعتبار النسبة ما لقطع أغلة
 لها طرفان ففيها دية أغلة وحكومة ولا يعتبر فيها النسبة بل يوجب فيها الحاكم
 ما يؤدى اليه اجتهاده وعبارة شرح م ر وقد لا تعتبر النسبة كأن قطع أغلة لها
 طرف زائد فتجب دية أغلة وحكومة للزائد باجتهاد الحاكم وانما لم تعتبر
 النسبة لعدم امكانها وقوله اليها أي الى قيمته سليم قبل الجرح وقوله بعد
 البر لم يذكره في المنهاج وهو طرف لقيمته كما تدل عليه عبارة م ر ويحتمل
 تعلقه بنقص كما يدل عليه قول المصنف فان لم يبق بعد البر نقص وعبارة شرح
 م ر وانما يقوم المجني عليه لمعرفة الحكومة بعد الاند مال اذا الجنابة قبله قد تسرى
 الى النفس اهـ (قوله بغرضه) متعلق بقيمته وقوله بصفاته حال من الهام في بغرضه
 حال كونه معصويا بصفاته (قوله وتقدر لحية امرأة) فالأخوذ انما هو في مقابلة
 فساد المنبت لافي مقابلة ازالة الشعر لانه لو أزال لحية رجل ولم يفسد المنبت

﴿فصل في الجنابة التي لا تقدر لارثها والجنابة على الرقيق﴾ (تجب حكومة فيما) يوجب مالا (لا مقدر فيه) من الدية ولا تعرف نسبته من مقدر فان عرفت نسبته من مقدر بان كان يقربه موضوعة أو جاتفة وجب الاكثر من قسطه وحكومة كإمارة (وهي جزء نسبته لدية نفس نسبة ما نقص) بالجنابة (من قيمته) اليها (بعد البر) بغرضه رقيقا بصفاته التي هو عليها اذا لم يبق لقيمة له فلو كانت قيمته بلا جنابة عشرة وثمانمائة فالتقص العشر فيجب عشر الدية وتقدر لحية امرأة ازيلت ففسد منبتها لحية عديتين بها

(فإن لم يبق) بعد البرء (نقص) لا فيه ولا في قيمته (اعتبر قرب نقص) فيه من حالات نقص قيمته (إلى البرء) فإن لم ينقص الأصل سيلان الدم إرتقيا إليه واعتبرنا (٥٣٥) القيمة والجراحه سائلة فإن لم ينقص أصلا فليل يعزف فقط

الحاقا للجرح بالاطم والضرب
للضرورة وقيل بفرض
القاضي شيئا باجتهاده
ورجحه البلقيني (ولا تبلغ
حكومة ماله) أرش (مقدر)
كيدورحل (مقدرة) اثلا
تكون الجناية على العضو
مع بقاءه مضمونة بما يضمن
به العضو نفسه فنقص
حكومة الانملة بجرحها
أو قطع ظفرها عن دينها
وحكومة جرح الاصبع
بطوله عن دينه (ولا) تبلغ
حكومة (مالا مقدرة له)
كفخذ وعضد (دينه نفس)
وان بلغت أرش عضو مقدر
أو زادت عليه (أو) دينه
(متبوعه) كأن قطع كفا
بلا أصابع فلا يبلغ حكومتها
دينه الاصابع (فإن بلغت)
شيئا من الثلاث المذكورات
(نقص قاض شيئا) منه
(باجتهاده) لئلا يلزم المحذور
السابق وذكروا في الثانية
مع ذكر الثالثة من زيادتي
(والتنوييع لا للتخير) قال
الامام ولا يكفي نقص أقل
متمول وكلام الماوردي
يقضي اعتبار المتمول وإن

لا يجب شيء إلا التميز لئلا يشعر لم يقدر والمها شيئا مثل الجراحات وأيضا تقدم
أنه لو قلع من غير مشغور ولم يفسد منيتها لا يجب فيها شيء فهذا أولى شيخنا عزري
(قوله فإن لم يبق بعد البرء نقص) يفيد أنه لو نقص الجراح دون القيمة لا يعتبر أقرب
نقص فأنظر ما اذ يعتبر ولعله كما في قوله فإن لم ينقص أصلا سم (قوله اعتبر أقرب
نقص الخ) فإذا كانت قيمته قبل الجناية عشرة وعقبا سبعة ثم صارت ثمانية ثم تسعة
قبل البرء ثم صارت عشرة بعد البرء فالاعتبر تسعة لأنها أقرب إلى البرء من غيرها (قوله
بطوله) قيد بطوله لأنه لو لم يكن كذلك كأن كان في أنملة واحدة فحكومة وشروطها أن
تنقص عن دينه الانملة ع ش على مر (قوله أودية متبوعه) أي ولا تبلغ حكومة
مالا مقدرة له دينه متبوعه وأول التنوييع لا للتغيير وقد علم من ذلك أن قولهم المذكور
أي قول المتن ومالا مقدرة له دينه نفس لدفع توهم أنه يشترط فيها أيضا أن لا تبلغ أرش
عضو مقدرة لها على الجناية عليه مع بقاءه والا فلا يتصور بلوغها دينه نفس والجنى
عليه حتى له منفعة قائمة بمقابله شيء ما شرح م رشو يرى وأنظر وجه علم ذلك
وعبارة سم قوله ولا تبلغ حكومة الخ فيه بحث لأن الحكومة جزء من الدينه نسبتة
مثل نسبة ما نقص من القيمة إلى القيمة فن لازم ذلك نقصها عن الدينه فأى حاجة
لقوله ولا تبلغ حكومة الخ والجواب أن غرضهم من هذا الكلام الإشارة إلى أنه
لا يشترط نقصها عن أرش عضو مقدر بل يجوز أن تبلغه وتزيد عليه واليه أشار
بقوله كغيره ولا تبلغ حكومة مالا مقدرة له فكأنهم قالوا حكومة مالا مقدرة له
لا يشترط نقصها عن المقدر كما في حكومة المقدر فأنمله فانه دقيق ملج اه (قوله فإن
بلغت شيئا من الثلاث) وهي قوله ولا تبلغ حكومة ماله مقدر الخ ومن المعلوم أن
حكومة مالا تقد برفيه كفخذ وساعد لا تبلغ دينه نفس وظاهر قوله فإن بلغت شيئا
من الثلاث الخ أنها تبلغه أو تأمل س ل وأجيب بأن الكلام بالنظر للبعوع (قوله
نقص) أي وجوبا (قوله لا يلزم المحذور السابق) فيه أنه لا يظهر بالنسبة لقوله
كأن قطع كفا بلا أصابع ولا في قوله ولا تبلغ حكومة مالا مقدرة له دينه نفس فلا
يظهر إلا في الأولى كما عايناه سابقا (قوله قال الامام) معتمد (قوله والجرح المقدر)
مثله مالا مقدرة له ولكن عرفت نسبتته من مقدر كمن لا حجة بجنبها موضحة عرفت
نسبتها منها فيبيع الارش الواجب فيها الشين حوالها س ل (قوله ولا يفرد بحكومة
الخ) أي أن اتحاد المحل والا كوضحة رأس تعدى شينها إلى القفا فلا يتبع ويغرد
بحكومة على العتيدول على الجلال (قوله صحح منها البارزى) معتمد (قوله جيبه)

قل (و) الجرح (المقدر) أرشه (كوضحة يتبعه الشين حواله) ولا يفرد بحكومة لانه لو استوعب جميع موضعه
بالإيضاح لم يلزمه الأرش موضحة نعم أن تعدى شينها للقفا مثلا ففي استتباعه وجهان صحح منها البارزى عدم
استتباعه فهو مستثنى من الاستتباع كما استثنى منه مالا ووقع جيبه فأزال حاجبه فإن عليه إلا أكثر من أرش موضحة

وعكوة الشين وازالة الحاجب تاله المتولى وأقره الشيخان امامالا (٥٣٦) بتقديره في فرد الشين جواليه

بحكومة لضعف الحكومة
عن الاستيعاب بخلاف الدية
وتقدم في التيم تفسير الشين
(وفي) اتلاف (نفس رقيق)
ولومدبرا ومكاتباً وأموال
(قيمتها) وان زادت على دية
الحركة سائر الاموال التلفة
(وفي) اتلاف (غيرها) أى
غير نفسه من الاطراف
والاطائف (ما نقص) من
قيمتها سليماً (ان لم يتقدر)
ذلك الغير (في حر) نعم ان
كان أكثر من أرش متبوعه
أو مثله لم يجب كله بل يجب
القاضى حكومة باجتهاده
لئلا يلزم المذور السابق في
الحرقه البلقيني عن المتولى
وقال هو تفصيل لا بد منه
واطلاق من أطلق يحمل
عليه (والا) أى وان تقدر في
الحرقه كوخة (فنسبته) أى
فيجب مثلاً نسبته من الدية
(من قيمته) (فنى) قطع يده
نصف قيمته كما يجب فيها من
الحرقه نصف دية (وفي قطع
(ذكره) وأثنيه قيمته) كما
يجب فيها من الحرقه تمام
لوجنى عليه مائتان بقطع كل
منها مائة مثلاً وجناية الثاني

وهو ما اتصل بالعدا رجة الحاجب فهو شق الجهة (قوله وحكومة الشين) أى
والحكومة الكائنة لمجموع الشين وازالة الحاجب فيقابل بينها وبين أرش الموصحة
بقول الشارح فأزال حاجبه أى وحصل شين فالواجب أكثر الأمرين شيناً اخلافاً
لأن حيث جعل للشين حكومة ولازلة الحاجب حكومة فجعل الواجب إلا أكثر
من أمور ثلاثة اه ووجوب الاكثر مع اهدار غيره مشكل وملا وجبت الحكومة
مع أرش الموصحة كما في شين القفا فليمرر (قوله امامالا يتقدر الخ) وقضيته افراد
الشين بحكومة غير حكومة الجرح انه يتقدر سليماً بالكلية ثم جري بما بدون الشين
ويجب ما بينهما من التفاوت فهذه حكومة الجرح ثم يتقدر جري بما بلا شين ثم جري بما
بشين ويجب ما بينهما من التفاوت فهذه حكومة الشين وفائدة ايجاب حكومتين
انه لو عني عن احدهما باقية الاخرى وانه يجوز بلوغ مجموعهما دية النفس لأن
الذى يجب نفعه عنهما كل منهما على انفرادهما جري (قوله لضعف الحكومة)
أى وجبها وهو الجرح غير المقدر أرشه (قوله تفسير الشين) وهو الاثر المستكره
(قوله وفي اتلاف نفس رقيق) أى معصوم اما غيره كالمرتد فلا ضمان فيه زى
وجعله اثر بحث الحكومة لا شراً كهما في التقدير ولذا قال الاثمة القن أصل الحر
في الحكومة والحر أصل القن فيما يترد منه جرح وشرح مر (قوله من الاطراف
والاطائف) فيه ان الاطراف والاطائف مقدرة في الحرقه لا يحسن قوله ان لم يتقدر
الا ان يصور كلامه بما اذا جنى على بعضها كأن جرح بعض الاطراف جرحاً غير
مقدر في الحر أو أزال بعض الممانى ولم يعلم قدر ما زال (قوله ان كان) أى ما نقص
وذلك كأن قطع كفاً بلا أصابع وكان ما نقص من قيمته بسبب قطعها أكثر من
نصف قيمته أو كلها (قوله لم يجب كله) ضعيف (قوله واطلاق الخ) قال في التفتة
وفيه نظر ظاهر لان النظر في القن أصالة أى نقص القيمة حتى في المقدر على قول فلم
ينظر وافي غيره لتبعيته ولم يلزم عليه ذلك الفساد الذى في الحرقه مثل شوبرى ومثله
م د (قوله نعم الخ) الغرض من الاستدراك بيان ان محل ما سبق ان تعد الجناية
أو تعد بعد اندمال الاولى حل وزى وهذا مستثنى من أصل المسألة وهو قوله
والا فنسبته الخ لامن خصوص قطع الذكروا اثنين فكان الاولى تقديمه عليه اه
رشيدى (قوله نصف ما وجب) والذى وجب على الاول خمسمائة في مثاله فيجب
على الثاني نصفها (قوله مائتان وخمسون) لانها نصف قيمته حال الجناية منه حل
أى باعتبار ان الاول كانه انتقص خمسمائة من الالف في مقابلة الجناية شيناً
قوله لان الجناية الاولى لم تستقر) أى فهي قابلة لزيادة النقص عن المائتين الى

قبل اندمال الاولى ولم يمت منهم الزمه نصف ما وجب على الاول فلو كانت قيمته ألفاً فصارت بالاولى ان
فكان مائة لزم الثاني مائتان وخمسون لا أربعة مائة لان الجناية الاولى لم تستقر وقد أوجبنا نصف القيمة

فكان الأول انتقص نصفها

(باب موجبات الدية) غير
ما مر منها في البابين قبله
(والعاقلة وجناية الرقيق
والغرة والكفارة) للقتل
بعطف الاربعة على موجبات
وزيادة المتوسطين منها
في الترجمة لو (صاح أو سل
سلاحا فان كان على غير قوى
تميز) لصبا أو جذون أو نوم
أو ضعف عقل كائن (بطرف)
مكان (حال) كسطح (فوق)
بذلك بأن ارتدبه (فات)
منه (فشيء عمد) فيضمن
ما تلف بذلك (والا) بأن لم
يمت منه أو كان ذلك على قوى
تميز أو غيره ولم يكن بطرف
مكان حال بأن كان بأرض
مستوية أو قريبة منها وقع
بذلك فات (فهو) لأن موت
غير قوى التمييز لا يقع غير
منسوب للفاعل وفيما عداها
بمجرد ذلك في غاية البعد
وعدم تماسك قوى التمييز بذلك
خلاف الغالب من حاله
فيكون موتهما موافقة قدر
فالحكم فيما ذكر منوط بالتمييز
القوى وعدمه لا بالبلوغ
أو المراهقة وعدمهما كما وقع
في الاصل بل مفهوم كلامه
في الميز متدافع وتعبيري بغير

ان يبلغ النقص خمسمائة فكأنه انتقص الخمسمائة استدراكا من قيمته وقت جناية
الثاني خمسمائة لكن فيه ان الجناية الاولى كما انها قابلة لان تصل بالنقص الى
خمسمائة قابلة لان تصل به الى اكثر منها أو اقل فليتنظر ما وجه اعتبارهم لنقصها
بخمسمائة فتأمل (قوله انتقص نصفها) أي أزال نصف القيمة الذي هو خمسمائة
بسبب قطع اليد فكانت القيمة مسارت حيث خمسمائة فيلزم الثاني نصفها شيئا
(باب موجبات الدية) *

(قوله غير ما مر) أي مما يجب الدية ابتداء بقتل الوالد وله وقتل الخطأ وشبهه
العمد زى (قوله في البابين) أي باب كيفية القود وكتاب الديات ففيه تعليل
للإبواب على الكتاب شيئا (قوله بعطف الاربعة) أي عطفنا متعينا في العاقلة وجائزا
في غيرها لانه يصح عطف كل على ما قبله وان كان ماؤه هو الاحسن والمتوسطان
من الاربعة ما جناية الرقيق والغرة وشو برى (قوله لو صاح) أي بنفسه أو بآلة
معهم (قوله على غير قوى تميز) أي ولو كان في ملك الصانع ومثله الدابة سم (قوله
كسطح) أو على شفة نهر أو ممر (قوله بذلك) أي بما ذكر من الصياح أو السل
(قوله بأن لم يمتم منه) أي ومات من غير مدليل كلام الشارح الآتي في التعليل
زى أي وليستقيم قوله بعد فهدر (قوله وفيما عداها) أي وموت غير قوى التمييز فيما
عداها والمراد بما عداها خصوص الأخيرة لا ما يشمل الثانية لانه عليها بعدة وله
وعدم تماسك الخ (قوله موافقة قدر) غرضه الرد على الضعيف وبعبارة شرح م
والثاني في كل منهما أي المميز وغيره الدية لانه حصل به في الصبي الموت وفي البالغ
عدم التماسك المفضي اليه ودفع بأن موت الصبي الى آخر ما قاله الشارح (قوله
فالحكم فيما ذكر) أي الضمان وعدمه (قوله بل مفهوم كلامه في الميز) أي غير
المراهق متدافع لان قوله لا يميز انخرج الميز وقوله مراهق انخرج الميز غير المراهق
وبعبارة صاح على صبي لا يميز على طرف سطح فوق فات فدية غلظة على العاقلة
وفي قول قصاص ولو كان بأرض أو صاح على بالغ بطرف سطح فلا دية في الاصح وشهر
سلاح كصياح ومراهق متيقظ كبالغ اه قال م ر وعلم من قوله متيقظ ان المدار على
قوة التمييز لا المراهقة كما يستفاد ذلك من كلام الشارح راداعلى من زعم تدافع
مفهوم عبارة المصنف في الميز اه وبعبارة حل في الميز أي غير المراهق وحيث يرد
بقول الاصل لا يميز أي تميز قورا لا يخالف ما هنا انتهت (قوله كمالو وضع حرا) قال
الساوردي وغيره ولو ربط يدي شخص ورجليه وألقاه في مسبعة فشيء عمد ولا ينافي
هذا قولهم سواء أمكنه انتقال أم لا لانه مفروض في عدم أحداث منع فيه زى

قوى تميز وعال أهم من تعبيره بصبي ١٣٥ لا يميز وسطح (كالموضع حرا) ولو غير مميز

(بمسبعة) أي وضع السباع (فأكله سبع) فإنه هدر (وان عجز عن قتله) منه لأن ذلك ليس بأهلا ولا ولم يرد
ما يلحق السبع اليه بل الغالب (من حال السبع القرام من) (٥٣٨) الإنسان بخلاف ما لو وضعه في زينة

السبع وهو فيها أو التي السبع
عليه فأكله فعليه القود
وخرج بالحر الرقيق فيضمنه
بوضع اليد وتعبيرى بالحر أولى
من تعبيرة بالصبي (ولو صاح على
صيد فوقع) به (غير مخرج من
طرف مكان عال) بأن ارتعد به
ذات منه (فخطأ) لأنه لم يقصده
وتعبيرى بذلك أولى مما عبر به
(ولو ألفت) امرأة (جنينا)
بأنزاعها (بعت نحو سلطان
ليها) أولى من عندها (ضمن)
بنيائه للمفعول بالغرة كما
سيأتي سواء ذكرت عنده
بسؤام لا خلافا لما يؤيده
كلامه من أن ذكرها عنده
بذلك شرط وخرج بالقتل
بنياء المومات فزعامة فلا
ضمان لأن مثله لا يفضى إلى الموت
نعم لو ماتت باللقاء ضمن عاقلته
ديتها مع الغرة لأن اللقاء
قد يحصل منه موت الأم
ونحو من زيادتي (ولو تبع
بسلاح هارباً منه فرمى نفسه
في مهلك كنار) وهذا أعم مما
عبر به (عالمابه) فهلك
(لم يضمنه) لأنه بأشرا هلاك
نفسه قصداً (أو جاهلاً) به

(قوله بمسبعة) يقع الميم وسكون السين الأرض الكثيرة السباع وبعض الميم وكسر
الباء ذات السباع قال في المحكم نهى على الأول اسم مكان على مفعلة وعلى الثاني
اسم فاعل من أسبعت الأرض واقتصر الشارح على الأول لأنه الأصل شو برى
(قوله وان عجز) أي الحر الموضوع أي لصغره أو هرمه والغاية للرد على من قال بالضمان
حيث ذوعبارة مرقى وقيل إن لم يمكنه انتقال عن المهلك في محله ضمن لأنه أهلاك له
عرفاً اه (قوله وهو فيها) فلو كان خارجها ووضعها فيها فوضعها في المسبعة شرح
مر (قوله أو التي السبع) بخلاف الحية فإنه لو ألقاها عليه أو بالعكس فنشسته فلا
ضمان عليه بخلاف ما لو أمسكها وأنهشها أياه فيضمن شو برى (قوله على صيد)
ليس بتعدي بل مثله لا يدمى ع ش (قوله بأن ارتعد) ليس الارتعاد شرط بل المدار
على ما يغلب على الظن كون السقوط بالصباح وقوله فمات الغورية التي أشعرت
بها الفاء غير شرط أن تبقى إلى الموت ولو لم يمت بل اختل بعض أعضائه ضمن أيضاً
ولو زال به عقله وجبت الدية س ل (قوله نحو سلطان) أي من مشايخ البلدان
والعربان والمشدة ع ش على مر (قوله ضمن) أي ضمنته عاقلته شرح مر أي
عاقله السلطان أو عاقله الرسول إن كان الرسول كاذباً على السلطان ع ش أو كان
صادقاً وكان يعلم ظلم المرسل بإرساله وعبارة سم واعتمد مر فيما لو طلبها الرسل
كاذباً إن الضمان على الرسل وقال أو طلبها رسل السلطان بأمره مع علمهم بظلمه
ضمنوا إلا أن يكرههم فكما في الجلاء كما هو ظاهر اه (قوله خلافاً لما يؤيده
كلامه الخ) لا إهام في كلامه بل ذلك مفهوم من كلامه بطريق الأولى لأنه إذا
ضمن جنيناً مع ذكرها بسوء عنده فع عدم ذكرها بطريق الأولى لاستحقاق
طلبها أي في الأول دون الثاني اه مر وقوله فع عدم ذكرها الخ قد يقال خوفها
عند ذكرها بسوء أكثر من خوفها عند عدم ذلك فلا يلزم من الضمان في الحالة
الأولى الضمان في الحالة الثانية ولو طلب رجل أذ كرهته بسوء وهتده فمات فلا
ضمان عليه اه زى (قوله هارباً) أي عجزاً أما غير المميز فيضمنه تابعه لأن عدم خطأ
س ل وع ش على مر (قوله أو انخسف به سقف) أي وكان سبب الانخساف
ضعف السقف ولم يشعر به المطالب بما لو ألقى نفسه على السقف من عل وانخسف
به لثقله لم يضمنه التابع مطلقاً س ل (قوله كما لو علم صيداً الخ) هذه صورة وقوله
أو حفر بئر أعدوا نافية ثان منورذ كرائين بقوله كأن حفرها بئراً غيره أو مشترك

لعمى أو ظلمة أو غير ذلك (أو انخسف به سقف) في طريقه فهلك (ضمنه) لالجائنه إلى المهرب المفضى
إلى الهلاك وذلك شبه عدم (كما لو علم) ولي أو غيره

وذ كرأر بعة بقوله أو بطريق الخ رذ كراثنين بقوله أو لا يضرها وقوله أو بدله بزة
 الخ صورة واحدة ففطور المنطوق عشرة ثم علل أولاها بقوله لتعدي به بإهمال الصبي
 وعلل ستة بقوله أو بالحفر أي في ملك الغير والمشارك والطريق والمسجد على الوجه
 المذكور وعلل ثنتين وهما قوله أو لا يضرها ولم يأذن فيه إمام الخ لأنه شامل لما إذا
 كانت بطريق أو مسجد بقوله أو بالآفتيات وعلل الأخيرة بقوله أو بالتعزير (قوله
 صيد بخلاف البالغ العاقل لاستقلاله فعله أن يجتأط لنفسه ولا يفتخر بقول
 السباح اللهم الآن يأخذ على يده ويدخل به لحل مغرق ثم يرفع يده من تحته فانه
 يضمنه زى لا يمكن أن قصد برفع يديه اغراقه وجب القصاص فان قصد اختبار
 معرفته أو لم يقصد شيئا فلا قصاص وعليه دية ح ل (قوله فغرق) من باب طرب
 مختار (قوله أو مشترك) أي فيه (قوله يضر حفرها فيه المارة) وليس مما يضر جرت
 به العادة من حفر الشوارع للإصلاح لأن مثل هذا لا تعدى فيه لكونه من المصالح
 العامة ع ش على م ر (قوله أو حفرها بدله بزة) أو كان فيه بشر لم تعد حافره
 وخرج بالبشر نحو كلب عقور بدله بزة فلا يضمن من دعاة تلفه لأن اقتراحه عن
 اختيار ولا مكان اجتنابه بظهوره شرح م والمتمددان ماد دعاء ولم يعلم به فانه يضمن
 ما تلفه كما صرح به م ر فيما تلفه الدواب فيكون حكمه حكم حفر البئر (قوله
 لتعدي به إهمال الصبي) أي مع كون الما من شأنه الإهلاك وبمفارق الوضع
 في مسبعة لأنها ليست من شأنها الإهلاك شرح م ر (قوله وأذن الإمام) هو
 راجع لغايه (قوله وذلك شبه عمد) أي تعليم الصبي وما بعده ع ش (قوله
 أما لو حفرها) شروع في مسائل الفهوم وهي تتعاشرة وقوله بغير ما ذكر أي بغير
 تعدد بغير بدله بزة على الوجه المذكور فذ كرأر بعة بقوله ضكان حفرها بموات الخ
 وأربعة بقوله أو بطريق الخ رنتين بقوله أو لم يأذن ولم ينه الخ وقتين بقوله أو حفرت
 بدله بزة الخ وقوله لجوازه أي في الكل وقوله مع عدم التغير راجع للأخيرة
 واحترزه عن صورة المنطوق السابقة وقوله والمصالح العامة راجع لقوله أو لم يأذن
 ولم ينه (قوله بموات) أي لملك أو ارتفاق (قوله على العادة) فان تعدى لكونه وسعه
 بقرب جدار جاره ضمن ما وقع بحمل التعدي فرع لا يضمن المتولد من نار أو قدما
 في ملكه أو على سطحه إلا إذا أوقدها رآ كثر على خلاف العادة أو في ريح شديد
 لأن اشتد الريح بعد الإيقاد فلا يضمن ولو أمكنه إطفاءها فلم يفعل كما لو بني جداره
 مستويا ثم مال وأمكنه إصلاحه ولم يفعل حتى وقع على شيء فالتلفه فلا ضمان
 وكالمالك مستحق المنفعة س ل (قوله وأذن الإمام) أو أقره بعد الفعل س ل

(صبي العوم فغرق أو حفر بئرا
 عدوانا) كأن حفرها بملك
 غيره أو مشترك بلا إذن فيهما
 أو يق بطر أو مسجد يضر
 حفرها فيه المارة وان أذن
 فيه الإمام أو لا يضرها ولم
 يأذن فيه إمام والحفر لغير
 مصلحة عامة فهالها غير
 (أو) حفرها (بدله بزة) بكسر
 الدال (وسقط فيمن دعاه
 جاهلها) لحوطامة أو تغطية
 لها فذلك فانه يضمن لتعدي
 بإهمال الصبي وبالحفر
 والآفتيات على الإمام
 وبالتعزير وأذن الإمام فيما
 يضر كالأذن وذلك شبه
 عمد ثم ان انقطع التعدي كان
 رضى المالك ببقاء البئر أو
 ملكها التعدي فلا ضمان أما
 حفرها بغير ما ذكر كأن
 حفرها بموات أو بملكه على
 العادة أو بملك غيره أو مشترك
 بأذن أو بطريق أو مسجد
 لا يضر المارة وأذن الإمام
 واحفرت لمصلحة نفسه أو لم
 يأذن ولم ينه وحفرت لمصلحة
 عامة المسلمين كالحفر للاستقاء
 أو لجمع ماء المطر أو حفرت
 بدله بزة وسقط فيها من لم يدعه
 أو من دعاه وكان عالميا بها

(قوله لجوازه) أي الحفر وهو راجع لجميع المسائل ولما ورد على تعليل المسئلة
 الأخيرة من صور المنطوق فإن الحفر فيها جائز مع وجود الضمان أي بقوله مع
 عدم التعزير أي في الأخيرتين وأما تلك ففيها التعزير فلذا ضمن (قوله والمصالح
 العامة الخ) جواب عن سؤال مقدر تقديره كيف يتقضى الضمان مع حصول
 الضرر (قوله بمقتضى الزر كشي) معتمد (قوله بمسجد) أي بخلاف الطريق
 فلا ضمان وهو راجع لأغلبية التي ذكرها بقوله وإن حفرت لمصلحة نفسه بالنسبة
 للمسجد تأمل (قوله ويضمن) ما تلف بقبامات فلو مات بها انسان فهل فيه
 دية خطأ أو شبهة عند الظاهر الأول (قوله طرحت بطريق) قال الرافعي
 ولأن أن تقول قد يوجد بين العمارات مواضع وهذه لذلك تسمى الساباطات
 والمزابل وتعد من المرافق المشتركة فيشبهه أن يقع فيها بنى الضمان إذا كان
 الالتقاء فيها فانه استيفاء منفعة مستمرة ويخص الخلاف بغيرها قال البلقيني
 تلك المزابل ان كانت في منعطف خارج غير داخل في حكم الشارع فلا حاجة
 لذكرها لأن الكلام في الشارع والأفليس لم يعمل ذلك فيها حتى يقال
 استمعة وانفعة مستمرة قال الشرف المناوي في رد المحتار لم يعمل حيث لا ضرر في ذلك
 وكلام الرافعي مفروض في هذه الحالة ولا ضمان خلافا للشارع في غير هذا الشرح
 حيث قال بالضمان مع جوازه واحترز بطرحه عن وقوعها بنفسها بريح ونحوه
 وبطريق عن طرحها في ملكه أو موات فلا ضمان فيها اه زى (قوله أو تلف
 بمساحة) وكذا يضمن ما تلفه بتكسير حطب في شارع ضيق وكذلك ما تلف
 من مشي أعني بلا قائد أو من عجن طين فيه وقد جاوز العادة أر من وضع متاعه لا على
 باب حائوته على العادة شرح م (قوله وان جازاخرجه) بأن لم يضر المسارة قال م ر
 في شرحه ولو نام على طرف سطحه فاقبل إلى الطريق على ما قال الماوردي ان
 كان سقوطه بانتهاء الحائط من تحته لم يضمن فان كان لتقلبه في نومه ضمن لانه سقط
 بفعله (قوله بالخارج) كان سقط على شيء (قوله من غير نظر إلى وزن أو مساحة)
 أي بين الداخل والخارج أي لا ينظر هل الخارج نصف بالنسبة للداخل أو أقل
 أو أكثر فاضمون النصف على كل حال ولا يقل إذا كان الخارج قدر الثلث بالنسبة
 للداخل يكون المضمون الثلث مثلاً ولا يفر بذلك فيقال

أي انحاء الفقه قد جئت سائلاً : يريد اهتداء السبيل توصلاً
 فتأله ان أقف الشيء بعضها : حكمت بكل الغرم حقاً معللاً
 وان أتلف الشيء الجميع فسطره : قضيت به فالحكم قد صار مشكلاً

فلا ضمان لجوازه مع عدم
 التعزير والمصالح العامة يغتفر
 لاجلها المضرة انما هي نعم
 بمقتضى الزر كشي الضمان فيما
 لو حفرها بمسجد لمصلحة نفسه
 ولو باذن الامام وقولي جاهلاً
 به من زيادتي (ويضمن
 ما تلف بقبامات) بضم انقاف
 أي كناسات (وقشور نحو
 بطيخ طرحت بطريق) الا ان
 يلم بها انسان ويمشي عليها
 قصداً فلا ضمان كما هو معلوم
 (أو تلف بمساحة أو يزاب)
 خارج (إلى شارع) لان
 الارتفاق بالطريق والشارع
 شروط بسلامة العاقبة
 (وان جازاخرجه) أي الجناح
 أو الميزاب بالحاجة (فان تلف
 بالخارج) منها (فلا ضمان)
 به (أو به) وبالدخل
 فنصفه (لان التلف بالداخل
 غير مضمون فوزع عليه وعلى
 الخارج من غير نظر إلى وزن
 أو مساحة) كمقدار بناء
 ما تلا إلى شارع أو ملك غيره
 بغير اذنه فان ما تلف به
 مضمون كالجناح

ولا يبرأ ناصب الجناح أو الميزاب (٥٤١) وباني الجدار من الضمان يبيع الدار لغيره في صورة الشارع وغير

المالك في صورة ملك غيره حتى لو تالف بهما إنسان ضمنته عاقلة البائع كما نقله الشيخان عن البغوي وأقره نعم إن كانت عاقلة يوم التالف غير ما يوم النصب أو البناء فالضمان عليه صرح به البغوي في تعليقه أما لو بناء مستويا قال على شارع أو ملك غيره أو بناء ما نال إلى ملكه وسقط وتلف به شيء حال سقوطه أو بعده فلا ضمان وإن أمكنه إصلاحه لأن الميل في الأول لم يحصل بفعله وله في الثاني أن يبنى في ملكه كيف شاء (ولو تعاقب سببا هلاك كان حفر) وأخذ (بئرا) حفرنا عدوانا (ووضع آخر حجرا) وضعا (عدوانا فاعتبر به إنسان ووقع بها) فهلك (فعلى الأول من السببين يحال الهلاك وهو في هذا المثال الوضع لأن الغنور بما وضع هو الذي الجاء إلى الوقوع فيها المهلك فوضع الحجر سبب أول للهلاك وحفر البئر سبب ثان له (فإن وضعه بحق) كأن وضعه في ملكه (فالخافر) هو الضامن لأنه المتعدي وللرافعي فيه بحث ذكرته مع جوابه

جوابك ميزاب فتلف كله * حكمت بغرم النصف حقا وملا وخارج به أن ألق الشيء قلم * بغرم الجميع الحكم صار مفصلا (قوله ناصب الجناح) المراد بالناصب والباقي الأمر المالك لا الصانع والماء السايل من الميزاب حكمه حكم ما تلف بالميزاب ذي (قوله إلى ملكه) نعم لو كان ملكه مستحق المنفعة لغيره بإجارة مثلا ضمن كما بحثه الأذري لأنه استعمل الهواء المستحق للغير لسكن في حواشي الروض ضعف ما قاله الأذري س ل (قوله فلا ضمان) وإن أمكن إصلاحه كالصريح في عدم الضمان إذا بناء مستويا ثم مال إلى ملك غيره وأمكنه إصلاحه وطالبه الغير بهدمه وبه صرح في شرح الروض قال إذا صنع له في الميل بخلاف فهو الميزاب أه سبط ط ب ولصاحب الملك مطالبته بتقصه أو إصلاحه كغصان شجرة انتشرت إلى هوأ ملكه فله طلب إزالتها لكن لا ضمان في ما تلف بها شرح م و قوله مطالبته فلو لم يفعل فلصاحب الملك تقضه ولا رجوع له بما يغيره على النقص ثم رأيت الدهيري صرح بذلك أه ع ش (قوله سببا هلاك) المراد بالسبب ماله مدخل إذا حفر شرط ع ش (قوله فعتر) هو مثلث الثاء والفتح أشهر ومثله مضارعه شو برى فهو من باب نصر أو علم أو كرم (قوله فعلى الأول) ويشترط أن يكون أهلا للضمان شو برى فخرج الحربي فلا ضمان على أحد س ل (قوله يحال) أي يسند (قوله سبب) أول المراد به الملا في التالف أولا لا المفعول أولا لأن العشر هو الذي أوقعه فكان واضعه أخذ ورداه فيها شرح م و يضمن الراش برش الماء في الطريق لمصلحة نفسه وإن لم يجاوز العادة كافي ذي إلا أن علم به المسار وتعمد المني عليه فلا يضمن الراش كما ذكره الشارح في القيامات أما المصلحة المسلمين كدفع الغبار فلا ضمان به إن لم يجاوز العادة أذن الإمام أولا فإن جاوز العادة ضمن الراش وإن كان بأمر غيره بأن قال له أكثر الرش لأنه المباشر اه برماوى ويصرف بين الراش وناصب الجناح والميزاب حيث لا يضمن هناك وهنا يضمن بأن الرش منوط بالراش كثرة وقلة بخلاف الجناح والميزاب فإن ما دت هما على الأمر قال الشيخان لو رمى فخامة بطريق ضمن من زلق بها أن ألقاها على الممر ومثله كما قال الرافعي لو ألقاها في الحمام وهو المعتمد خلاف قول الغزالي إن ضمانها في اليوم الثاني على الحمامي لأن التنظيف عليه بحسب العادة شو برى ومثل الخامة ماله ألقي به صابونا أو سدرافر لوق به إنسان (قوله ولا رافعي فيه) أي في ضمان الخافر وقوله بحث الخ فقال ينبغي أن لا يضمن الخافر أيضا كما لو كان الواضع للمجر سبب أو سبعا أو حريا فإن العاثر يهدر اه حل

في شرح الروض وغيره (ولو وضع) ١٣٦ يجي واحد (حجرا) في طريق (وأخرا ن حجرا) بحسبه

وصكلام الشارح هو المعتمد قال م ر وفارق حصول الحجر على طرفها فهو سبيع
أو حربي أو سبيل بأن الواضع هنا أهل للضمان في الجملة فإذا سقط عنه لا انتفاء تعديه
تعين ضمان شريكه بخلاف السبيل ونحوه فإنه غير أهل للضمان أصلاً فسقط الضمان
بالكلية اه وهذا حاصل ما في شرح الروض (قوله فعتبر بهما) أي مع اختلاف
مالو عثر في الحجر الأول ثم عثر بالثاني كان الضمان على الثاني ح ل (قوله فالضمان له
اثلاثاً) أي يسكنون اثلاثاً وان تفاوتت فعلهم نظراً إلى رؤسهم كما لو اختلفت
الجراحات شرح م ر وفي نسخة اثلاث (قوله أو واقف بطريق) أو نائم بمسجد
غير معتكف فيه تفصيل الطريق ومثله القاعدة فيه لما ينزه عنه كصناعة بخلاف
القاعدة فيه لما لا ينزه عنه كاعتكاف وتعلم علم فانه مضمون مطلقاً فان كان معتكفاً
ضمن وهادر عاثر وظاهر كلامهم سواء كان واسعاً أو ضيقاً ح ل وعبرة شرح
م ر ولو عثر بجالس بمسجد لما لا ينزه عنه ضمنه العاثر وهادر كما لو جلس على كفة فعر به
من دخله بغيرائه ونائم به معتكفاً بجالس وجالس لما ينزه عنه ونائم غير معتكف
كنائم بطريق فيفصل فيه بين واسع وضيق وعبرة زى قوله أو واقف بطريق
احترز بالطريق عن قعد في ملكه فدخل ماش تعدياً وعثر به فيهدر الماشي دون
القاعد ومن قعد أو نائم أو وقف في ملك غيره تعدياً فعر به المالك فهدر اه (قوله
اتسع) بأن لم تنصر المارة بنحو النوم فيه شرح م ر (قوله هدر قاعد ونائم) قال
الراعي يذني أن يكون موضع اه مدار القاعد والنائم فيما إذا كان في متن الطريق
ونحوه أماً لو كانت بمنعطف ونحوه بحيث لا ينسب إلى تعد ولا تقصير فلا وهذا لا بد منه
س ل (قوله وضمن واقف) يعلم منه أن قوله أن اتسع الطريق قيد في القاعد
والنائم فقد فيكون المفهوم فيه تفصيل فلا يعترض به (قوله أن انحرف الواقف الخ)
بخلاف ما لو انحرف عن الماشي فأصابه في انحرافه أو انحرف إليه فأصابه بعد تمام
انحرافه فالضمان على الماشي فقط س ل

فصل فيما يوجب الشركة في الضمان وما يذكره (قوله أي كحكم اشراف
السفينة على الفرق والمنحنيق) (قوله أو راكباً) شمل كلامه مالو لم يقدراً لراكب
على ضبطها ومالو قد رو غلبته وقطعت العنان الوثيق ومالو كان مضطراً إلى ركوبها
ولو تجاوزا حبلاً لها أو غيرها ما قطع وسقطا وماتاً على عاقلة كل منهما نصف دية
الأخر وهدر الباقي فان قطعه غيرهما فماتاً فماتاً على عاقلة أو مات أحدهما بارحاً
الأخر الحبل فنصف دية على عاقلة وان كان الحبل لأحدهما والأخر ظانم هدر
الظالم وعلى عاقلة نصف دية المالك ولو ذهب ليقوم فأخذ غيره بشو به ليقعد فتمزق

(فعتبر بهما آخر الضمان) له
(اثلاث) بعدد الواضحين
(أو وضع حجراً) في طريق
(فعتبر به غيره) قد حرجه فعتبر به
(آخر) فذلك (ضمنه المدحرج)
لأن الحجر انما حصل ثم بفعله
(ولو شتر) ماش (بقاعد أو
نائم أو واقف بطريق اتسع
وما تاً أو أحدهما هدر عاثر)
انسيته إلى تقصير بخلاف
المشور به لا يهدر وهذا ما في
الروضة كما شرحين ووقع
في الأصل أنه يهدر لم يفرق
بينهما (فان صاق) الطريق
(هدر قاعد ونائم) لتقصيرهما
لأعثار بهما لعدم تقصيره
(وضمن واقف) لأن الوقوف
من رافق الطريق لأعثار
به لئلا يصير نعم أن انحرف
الواقف أي الماشي فأصابه
في انحرافه وماتاً فكما شين
اصطداماً وذكاه يأتي على
الأثر

فصل فيما يوجب
الشركة في الضمان وما يذكر
معه لو (اصطدم حران)
ماشيان أو راكبان ولو
صيين أو مجنونين

أوجاهين مقبلين كأننا أومد بزينا أو أحدهما مقبلا والآخر مدبرا فوجه ما و ما و ما و ما و ما (فعل عاقلة من قصور)
الاصطدام منهما أو من أحدهما (نصف دية مغلظة) لو ارتد الآخر لان كلا منهما مات بفعله وفعل الآخر ففعله
هدر في حق نفسه مضمون في حق (مردم) الآخر ضمان شبهه عمد لا عمد لان الغالب ان

الاصطدام لا يفضي الى الموت
(و) على عاقلة (غيره) وهو من
لم يقصد الاصطدام منهما أو من
أحدهما العمى أو غفلة أو غلظة
(نصفها مخففة وعلى كل) منها
ان لم يمت وهو من زيادتي
(أولى تركته) ان مات (نصف
قيمة دابة الآخر وان لم تكن
مما ركبه لا اشتراكهما في
الانلاف مع هدر فعل كل
منهما في حق نفسه وظاهرهما
يأتي في السفيتين انه لو كان
على الدابتين مال أحبي لنم
كلا نصف الضمان أيضا ولو
كانت حركة إحدى الدابتين
ضعية بحيث يقطع بأنه لا
يترامع قوة حركة الأخرى
لم يتعلق بها حكم كفر زارة
في جلد العقب مع الجراحات
العظيمة نقله الشيخان عن
الامام واقراء و جزم به ابن
عبد السلام ومثل ذلك
يأتي في الماشين كما قاله ابن
الرفعة وغيره (ومن اركب

بفعلها الزمه نصف قيمته وكذا الوشي على فعل ما ش فاقطع بفعلها ما شرح
م ر و عبارة ع ش عليه قوله وكذا الوشي على فعل ما ش فاختلاف في أنه بفعلها
أو بفعل الماشي وحده ليكون عليه ضمان الجميع فيتمثل تصديق الماشي لان
الاصل براءة ذمته مما زاد على النصف (قوله أو غلظين) عبارة أصله مع شرح
م ر أو اصطدام حاملان واسقطا لوماته فالبينة كالم من ان على عاقلة كل نصف دية
الأخرى وعلى كل أربع كفارات واحدة لنفسها وأخرى لجنيها والآخر بان
لنفس الأخرى وجنيها لا اشتراكهما في اهلاك أربع أنفس وعلى عاقلة كل نصف
غرفي جنيها لان الحامل اذا جنت على نفسه اذ جنت لنم عاقلة الغرة كك
لو جنت على أخرى وانما لم يهدر من الغرة شيء لان الجنين أجني عنهما انتهت
(قوله ولو صيين) أي ركبا بأنفسهما أو اركبهما شخص بلا تعدد دليل ما يأتي
(قوله أومد بزينا) بأن كأننا ماشين القهقري رشيدى (قوله دية مغلظة) أي من
جهة التثليث (قوله لان كلا منهما) أي من قاصدي الاصطدام في الاولى وقاصده
في الثانية وليس الضمير راجعا لاصطدامين مطلقا بل دليل قوله ضمان شبهه عمد لان
ضمان غير القاصد ضمان خطأ ولو حذف قوله ضمان شبهه عمد وأخراته دليل تعدد الثاني
لن كان تعليلا لهما (قوله أولى تركته ان مات) وعلى كل أيضا في تركته كفارتان
كفارة لقتل نفسه وكفارة لقتل صاحبه (قوله لا اشتراكهما في الانلاف) وقد
يقع التقاسم ل (قوله لم يتعلق بها حكم) أي فالضمان كله على راكب الدابة
القوية (قوله ولو وليا) الولي هنا من له ولاية التأديب على الراجع شو برى
وح ل واعتمده ذى لكن في شرح م ر وجران من له ولاية المال وهو الاب
فالجد فالولي بالقاضي (قوله كأن اركبها أجني) ولو كصلحة الصبي كأن
كان عرضه تعلم الفروسية بخلاف الولي اذا اركبه لذلك كان ممن يستمسك على
الدابة فلا ضمان عليه س ل (قوله أو اركبها الولي) أي ولو اركبها (قوله شرستين)
أي قويي الرأس والجروح هي التي يعسر سوقها وقودها وعبارة المختار يقال رجل
شرس أي سيء الخلق وبابه طرب وسلم وقوله أو جرح جنين فيه أيضا جمع المفرس
أعجز فارس وعلبه وبابه خضع وعلبه فالجموح والشرسة متساويان أو متقاربان
ع ش على م ر (قوله واستحسنه الشيخان) المعتمدان الضمان على عاقلة المركب

صيين أو مجنوزين تعديا ولو وليا) كأن اركبها أجني بخلاف الولي أو اركبها الولي دابتين شرستين أو جرحتين
(ضمنهما ودابتهما) والضمان الاول على عاقلة والثاني عليه نعم ان تعدد الاصطدام في الوسيط يحتمل احالة الهلاك
عليهما بناء على ان عمدهما عمد واستحسنه الشيخان وفرضوه في الصبي أو مثله الجنون فان لم يتعدا المركب فكما لو ركبا
بأنفسهما والنقيض بالتعدي مع ذكر حكم الولي من زيادتي (أو) اصطدام (رقيقان) وما تاء (فهدر) وان تفاوتا قيمته
لفاوت محل تعاقب الجنابة

مر (قوله فان لم تعد المركب بأن أركبهما الولي له لهما وكان يضبطان المركوب
فلا ضمان على الولي اذ لا تقصير منه أو أركبهما الاجنبي باذن الولي (قوله فنصف قيمته
في رتبة الحي) وان أثر فعل الميت في الحي تقصا تعلق غريمه بنصف قيمة العبد المتعلق
برتبة الحي ويقع التقاصر في ذلك القدر وشو برى (قوله نعم لو امتنع بيعهما الخ)
استدراك على قوله وان مات أحدهما الخ فعلى هذا كان الاولى أن يقول لزم سيد الحية
الاقل من قيمتها والارض وقال ح ل هو استدراك على قوله فهد رأى فاذا اصطدم
مستولتان فماتتا فلا يهدران بل يلزم سيد كل الاقل الخ فان قيل كيف يلزم سيد كل
الاقل مع فوات محل الجناية بموتها فالجواب ان المستولتين لما امتنع بيعهما لم يفت
محل الجناية بالموت لانهما صارتا كالحريتين في أن كلامهما لم يفت محل الجناية عليه
بالموت ويدل لكلام ح ل قول الشارح لزم سيد كل الخ تأمل (قوله من قيمته)
أي قيمة كل أي نصف قيمته ح ل فاذا كانت قيمة احدهما مائتين والاخرى مائة
فالاقل من نصف قيمة الاولى وأرض جنايتها على الاخرى خمسون وكذلك الاقل من
نصف قيمة الاخرى وأرض جنايتها على الاولى خمسون وحيث لم يظهر للاستدراك
فائدة لمحصل التقاصر نعم ان نظرا لقيمة كل بتمامها كما هو ظاهر عبارة الشارح
وصريح شرح الروض ظهر له فائدة اذ لصاحب النفيسة على صاحب الخسيسة مائة
ولصاحب الخسيسة على صاحب النفيسة خمسون فيقع التقاصر بخمسين ويرجع
صاحب النفيسة بخمسين كما صرح به في شرح الروض ومثله بهذا المثال لا يمكن
في ق ل على الجلال ان النظر للقيمة جيمها لم يرتضه شيخنا فراجع والمناصب
للقواعد من أن العبد الجاني يفديه سيده بأقل الامر من من قيمته وأرض جنايته
هو النظر للقيمة كما هو محل وجوب الاقل ان كان هناك أقل كأن كانت قيمة
الخسيسة مائة وعشرين فان لم يكن هناك أقل كافي المثال المذكور فالواجب
أحدهما (قوله وأرض جنايته) وهو نصف قيمة الآخر ح ل (قوله الاقل)
أي للغاصب الآخر وهو يدفع أقصى القيم لسيد المصوب س ل (قوله والملاحان)
وقع السؤال في الدرس عما لو أمر رئيس السفينة آخر بتسييرها فسييرها ثم تلفت
فهل الضمان على الرئيس او على المسير وان كان جاهلا بذلك لانه المباشرة فيه نظر
والجواب عنه بان الظاهر الثاني للعللة المذكورة مالم يكن أعجميا يعتقد طاعة
أمره فان كان كذلك كان الضمان على الرئيس ع ش على م ر وانما سمي
الملاح ملاحا لمعالجته الماء المالح بأجراء السفينة فيه بخاله الجوهرى ويؤيده قوله
المجرى بان لها اه رشدي وقيل مأخوذ من الملاحة لا صلاح شأن السفينة وقيل انه

وان مات أحدهما فنصف
قيمته في رتبة الحي نعم
لو امتنع بيعهما كاستولتين
لزم سيد كل الاقل من قيمته
وأرض جنايته على الآخر
وكذا لو كانا منصوبين لزم
الغاصب الاقل أيضا وتعبيرى
بالرقيق أعم من تبيير العبد
(أو اصطدم) (سفيتان)
لما حين أول اجنبي
(فكدايتين) في حكمهما
السابق فان كانتا في الثانية
لاثنين فكل منهما مخير بين
أخذ جميع قيمة سفينته من
ملاحه ثم هو يرجع بنصفها
على ملاح الآخر بين أن
يأخذ نصفها منه ونصفها من
ملاح الآخر والملاحان فيهما

المجرى انهما ركبا (كأن) لهما (٥٤٥) في حكمهما السابق نعم ان تعد الامتداد بما يعدمه مضي الهلاك

وصف للريح وسمى به السير لما لا يستلزم له ق ل على الجلال (قوله المجرى انما) أي من له دخل في الاجراء وان لم يكن الرئيس ج ل (قوله في حكمهما السابق) أي في أن اللذات على العاقلة والقيم في تركهما (قوله اقتص منها) أي من كل واحد منهما ما زاد لو كان في كل سفينة عشرة أنفس وماتوا جميعا ما أوجبه الحال واجب في كل منهما ما بدقتا ما لو احدث من عشر من بالقمرعة تسع ديات ونصف شرح الروض وقوله بالقمرعة أي اذا لم يعلم الاسبق والاقتص له بالقمرعة ثم ع ش فرع ثلث سفينة بتسعة اجال فالتى فيها انسانا عشرة اهدوا انما غرقها ليعظم السكل لان الغرق حصل بالجميع لانه تقطع وانما يضمن العشر على المروج ولا يشكك بضمائه السكل فيما لوجده وبه جوع سابق عليه لان فعل كل فيما ضمن فيه يتميز ولا كذلك التجويع اه شوبرى وقرره ح ف (قوله فلا ضمان) والقول قولهما عند التنازع لان الاصل براءة ذمتهم ما س ل (قوله متاعها) أي دون الركب ح ل وانما قال ذلك لاجل قوله بآطرح متاعها لان الطرح لاجل سلامة المال جائز ولا لاجل سلامة الركاب واجب كما يعلم من كلامه (قوله بآطرح متاعها) أي عند توهم النجاة بان اشتد الامر وقوى اليأس ولم يفد الالتقاء الا على ندور او عند غلبه ظن النجاة بان لم يش من عدم العارح النوع خوف غير قوى وقوله ووجب لرجاء نجاة راضك ب أي ظنهم مع قوة الخوف لو لم يطرح ولو كان مرهونا أو لمجور عليه بفلس أولس كاتب أولعبد مأذون له عليه ديون لا يجوز القاءه الا باجتماع الغرماء أو الراهن والمرتهن أو السيد والمكاتب أو السيد والمأذون اه شرح م ر والظاهر كما قال الاذرعى انه لو كان هناك امرى من كفار فظهر للامير المصلحة في قتلهم فيبدأ بالقائهم قبل الامنة وقبل الحيوان المحترم وينبى كما قال ايضا ان يراعى في القاء الاخص فالأخص قيمة من الحيوان والمتاع ان أمكن حفظ المال ما أمكن خ ط هذا اذا كان الذى غير صاحب المتاع فان كان صاحبه جازله بتقديم غير الحسيس عليه لان غرضه قد يتعلق بالحسيس كما قاله م ر ولا يجوز القاء الارقاء لسلامة الاحرار بل حكمهما لو احدث من ل أي ولا كافرا لم ولا جاهل لعالم متبر وان انفرد ولا غير شريف لشريف ولا غير ملك لملك ولو كان عادلا لا يشترك الجميع في أن كلا آدمى محترم اه ع ش على م ر (قوله متاعها) ولو صفا وكسب علم ع ش (قوله وقيد البلقى) عتمد ع ش (قوله وقد بسات الكلام) ومن جلته انه لو كان لمجور عليه لم يجوز القاءه ح ل أي عند جواز العارح ووجب عند الوجوب م ل (قوله ووجب) أي على كل من تمكن بخلاف غيره كما يرض ع ش

غالب واجب نصف دية كل منهما في تركه الا انخر لا على عاقلة فان لم يمتوا وكان معهما ركاب وماتوا بذلك اقتص منها الواحدة بالقمرعة وللبيان الدية (فان كان فيه مالمال اجنبى لزم كلا) منهما (نصف الضمان) لتعديهما وظاهر ان الاجنبى يتخير بين أخذ جميع بدل ماله من أحد الملاحين ثم هو يرجع بنصفه على الاخرين ان يأخذ نصفه منه ونصفه من الاخر فان كان الملاحان رقيقين تعلق الضمان برقبتهما هذا كله اذا كان الامتداد بقطعهما أو بتقصيرهما كان نصرا في الضبط مع امكانه أو سيرا في ربح شديدة لا تسير في مثلها السفن أو لم يكمل عذتها ما اذا لم يكن شيء منهما كأن جهلا الامتداد بغلبة الراجح فلا ضمان بخلاف غلبة الدائنين الراضكين لان الضبط يمكن بالجماع (ولو اشرفت سفينة) فيها متاع وراكب (على غرق) وخيف غرقها بمتاعها (بآطرح متاعها) كله في البحر لرجاء سلامتها

أوبضه لرجاء سلامة الباقي وقيد ١٣٧ ب الباقي الجواز باذن مالك وقد بسات الكلام عليه في شرح الروض والبهجة (ووجب) طريحه كله أو بعضه وان لم يأذن مالك

(لرحمة الجاهل) محترم إذا خيف هلاكه ويجب إلقاء المال في البحر فيه لتخليص ذي روح وإتقاء الدواب لا يقاء
 الأذنين وإذا اندفع الفرق بطرح بعض المتاع اقتصر عليه (فإن طرح مال غيره بلا إذن) منه (ضمنه) كأن كل
 المضطر طعام غيره) بغير إذنه (كالوقال) لا تخفى سفينة (التي) (٥٤٦) متاعك في البحر (وعلى ضمانه

أوفوه) كقولهم على أني
 ضامنه أو على أني أضمنه
 فالقاء فيه (وخاف القائل)
 له (غرقا) ولم يختص يقع
 الالتقاء بالملق) بأن اختص
 بالتمس أو به وبالملق أو بأجنبي
 أو به وبأحدهما أو عم الثلاثة
 فإنه يضمنه وإن لم يكن له فيها
 شيء ولم تحصل النجاسة لانه
 التماس اتلاف الغرض صحيح
 بعرض فمسار كقوله اعتق
 عبدك على كذا فإن لم يخف
 غرقا أو اختص النفع بالملق
 كأن قال من بالشط أو بزورق
 أو نحوه بقرب السفينة التي
 متاعك في البحر وعلى ضمانه
 فالقاء أو اقتصر على قوله التي
 متاعك لم يضمنه لانه في
 الأولى شبهة من التمس هدم
 وأخره ففعل وفي الثانية
 أمر المالك بفعل واجب عليه
 ففعله لغرض نفسه فلا يجب
 فيه عوض كالوقال المضطر
 مكل طعامك وعلى ضمانه

ومنى أمكن شخصاً الطرح ولم يفعل حتى غرقت السفينة اثم ولا ضمان كما لو لم يطعم
 مالك الطعام المضطر حتى مات خ ط س ل (قوله محترم) أي ولو كلبا ع ش أي
 قتل في الأموال لتخليص الكلاب المحترمة اه م د (قوله ويجب) الأولى التفريع
 (قوله فإن طرح مال غيره) أي ولو في حالة الوجوب شرح م د (قوله كالوقال الخ)
 ولا بد أن يشير إلى ما يليه أو يكون معلوماً ولا فلا يضمن إلا ما يليه بحضرته
 ويشترط استمراره والمخرج عنه قبل الإلقاء لم يلزمه شيء شرح م د أي بما القاء
 بعد الرجوع ولو اختلف في الرجوع أوفى وقته صدق الملق لأن الأصل عدم رجوع
 التمس ع ش (قوله في البحر) فالوقضاء البحر فهو مال الكه وان نقص ضمن التمس
 نقصه س ل ملصفاً (قوله أو به وبأحدهما) فيه صورتان وقوله أو عم الثلاثة
 فالصورته (قوله فانه يضمنه) وهذا وإن كان ضماناً ما يجب لكنه روعي فيه أنه
 اقتداء بفليس ضماناً حقيقياً ومن ثم لم يشترط العلم بقدر الملقى والضمان فيه بالقيمة
 في المتقوم والمثل في المثل ح ل وقيل يضمن المتقوم بالمثل الصوري كما في القرض
 واعتمد زى في درسه القيمة مطلقاً لأنها تأخذ بالحيلولة والحيلولة لا يجب فيها
 إلا القيمة مطلقاً بديل أنه لو لفظه البحر يجب رد البديل والمعتبر فيه ما يقابل به قبل
 هيران البحر لا لا مقابل له بعد مولاهم لا تجعل قيمته في البحر كقيمته في البر شرح م د (قوله
 أو اختص الخ) أي أو خاف غرقاً واختص الخ وانظر ما صورته ويمكن أن يصور بما إذا
 خاف غرقاً على غيره لأن نفسه (قوله أو اقتصر على قوله) أي والقرض أن القائل راكب
 السفينة (قوله وفي الثالثة) وإنما أتى بالثالثة وإن كان يفهم من الثانية عدم الضمان
 فيها بالأولى توطئة لقوله وفارق الخ وهذه حكمة تأخيرها مع كونها مفهوم القيد الأول
 (قوله بنفعه) أي التمس (قوله منجنيق) يذكر ويؤنث وهو فارسي معرب لأن الجيم
 والذات لا يجتمعان في كلمة عربية ثم م د ومما لا يرحى بها الحجازة زى (قوله في
 الأشهر) مقابله كسر الميم خ ط ع ش (قوله أحدرماته) وهو من مد الحبال ورعى بالحجر
 أمان أمسك خشبة المنجنيق إن احتج إلى ذلك أو وضع الحجر في الكفة ولم يمد

فأكله وفي الثالثة لم يلزم شيئاً وفارق ما لو قال إن فيه أدينني فأذا محبت يرجع به عليه بأن الحال
 أداء الدين بنفعه قط ما واللقاء قد لا ينفعه (ولو قتل حجر منجنيق) يقع الميم والجيم في الأشهر (أحدرماته) كأن ناد
 عليه (مدر قسطه وعلى عاقلة الباقيين الباقي) من دينه لأنه مات بفعله وفعله خطأ فإن كان واحداً من عشرة سقط
 عشر دينه ووجب على عاقلة كل من التسعة عشرها (أو) قتل (غيره بلا قصد) من الرماة (فخلفاً) قتله لعدم
 قصد م د (أوبه) أي بقصد م د منهم

(فمدان غلبت الاصابة) منهم يخذلهم (٥٤٧) حرم قتلهم مينا بما يقتل غالباً فان غلب صدمها أو اسوى

الامر ان فشيء عديم (فصل) في العاقلة وكيفية تأجيل ما تحمله ومما عاقلة لمقلهم الابل بقاء دار المستحق ويقال لتعلمهم عن الجاني العقل أي الدية ويقال لتعلم عنه والعقل المنع ومنه معنى العقل عقلاً لتعلمه من القوا حش (عاقلة جان عصيته) المجمع على انهم من النسب لما في رواية في خبر العيصين السابق أوائل كتاب الديات وان العقل على عصيتها (وقدم) منهم (أقرب) فأقرب فيوزع على عدده الواجب من الدية آخر السنة كما ينبغي (فان بقي شيء) منه (فزيليه) أي الأقرب يوزع الباقي عليه وهكذا والأقرب الاخوة ثم بنوهم وان نزلوا ثم الأعمام ثم بنوهم كالارث (و) قدم (مدل) بأبوين) على مدل باب كالارث فان عدم عصبة النسب أولم يف ما عليهم بالواجب في الجنابة (ففتق) فعصيته من النسب ففتقه فعصيته كذلك وهكذا (ففتق أي الجاني فعصيته) كذلك (ففتقه فعصيته) كذلك

الجمال فليس منهم لانه سبب والمباشر غيره قاله الماوردي والمتولي وغيرهما خ ط س ل وعبارة شرح م ر دون واضعه أي الجرح وما سبب الحسبة اذا دخل لهم في الرمي أصلاً ويؤخذ منه انه لو كان لهم دخل فيه ضمنوا أيضاً اه (قوله فمدان غلبت الاصابة) أي فيجب القصاص أو الدية المقلقة في أموالهم سم وهذا مستثنى من قولهم ان الغلبة تعتبر في الالة من حيث كونها الغالب فيها الملاك أولاً أي الا في التحقيق فالمعتبر انما هو غلبة الاصابة من الرماة فسقط اعتراض البلقيني من ان اعتبار الغلبة في الاصابة يخالف لاصل الشافعي من انها معتبرة في الالة شو برى (قوله يخذلهم) بكسر الحاء المهملة والتخاف (فصل في العاقلة) أي في بيانها وترتيبها وما يؤخذ من كل شخص وكيفية تأجيل ما تحمله (قوله لمقله) أي العقل والمراد به الكامل أو ان شأنه ذلك (قوله عصيته) أي وقت الجنابة وعليه ذلوسرى الجرح الى النفس ومات وصكانت عاقلة يوم الجرح غيرها يوم السراية فالدية على عاقلة يوم الجنابة ع ش على م ر (قوله في خبر العيصين السابق) وهو ان امرأة خذفت أخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها فقضى رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم ان دية جنيها غرة عبداً وأمة وقضى بدية المرأة على عاقلة واسم المرأة الضاربة أم عطية وقيل أم عطيف واسم الضروبة ما يسكت وقوله خذفت بالحاء المعجمة كما ضبطه شيخ الاسلام في شرح الاملام أي دمتا بحجره غير رشيدى (قوله وان العقل الخ) بدل من ما أو عطف بيان عليه بين به الرواية الاخرى أي غير السابقة فلا حاجة لقول حل انه ذكر الحديث الاول بعناء تدبر (قوله فأقرب) لا حاجة اليه مع قوله فان بقي شيء الخ اه حل (قوله الواجب من الدية) وهو ثلثها بأن يؤخذ نصف دينار من الغني وربعه من المتوسط ثم يشتري بالجمع ثلث الدية ان وفي فان لم يوف وزع الباقي على من يليه وهكذا الى أن يحصل ما يشتري به الثلث شيئاً (قوله وقدم مدل بأبوين) أي على الجديد والقديم التسوية لان الاثثة لا تدخل لها في التحمل ورد يمنع ذلك بدليل انها رجة في ولاية النكاح مع انها لا تدخل لها فيه شرح م ر (قوله ففتق الخ) معطوف على عصيته لانه حل العصبة على عصبة النسب فحيث لا يتناول عصبة الولاء ولا بيت المال فلذا عطفهم وقال ففتق الخ (قوله فعصيته من النسب) أي فان لم يكن معتق أو لم يف ما عليه فعصيته الخ ع ش على م ر قال م ر في شرحه فعلم انه يضرب على عصيته في حياته ولا يختص بأقربهم بعده وان نقل الامام ان الاثثة قيدوا الضرب على عصباته بوته وقال انه لا يتجه غيره اذ لا حق لهم في الولاء في حياته فهم كالأجانب اه

وتصيرى بالقاء آخر اول من تعبيره فيه بالواو (وهكذا) أي بعد معتق معتق الاب وعصيته معتق الجد الى حيث ينتهي ويوزع الواجب على المعتقين بقدر ملكهم لانه مدرؤهم

ويقتل المولى من جهة الام اذ لم يوجد عتيق من جهة الاباء (٥٤٨) ويتحمل ايضا احد من ذكرا الاخوة للام

وذووا الارحام ان ورنناهم
كفا في الانوار وقوله في الثانية
الشيخان من المتولى واقراء
والظاهر ان تحمل الاخوة
للأم قبل ذوى الارحام للاجماع
على توريثهم (ولا يقتل بعض
جان و) بعض (معتق) من
أصل وفرع لمسا في رواية أبي
داود في خبر المصنفين السابق
أوائل كتاب الديات وبرأ
الولد أى من العتل وقيس به
غيره من الابعاض وبعض
الجانى بعض المعتق (ولو) كان
فرع الجانية (ابن ابن عمها)
فلا يقتل عنها وان كان يلى
فكأخوها لان البنوة هنا
مانعة وثم غير مقتضية لامانة
فاذا وجد مقتضى زوج به
وذكر حكم بعض المعتق من
رأى دق (وعتيقها) أى المرأة
(بقتله عاقلها) دونها لما
بأنى من ان المرأة لا تقتل
(ومعتقون وكل من عصبة
كل معتق كمعتق) فيما عليه
كل سنة من نصف دينار
أوربسه لان الولاء في الاولى
جميع المعتقين لالكل منهم
وفي الثانية لكل من
العصبة فلا يتوزع عليهم
توزعه على الشركاء لانه

(قوله ويقتل المولى من جهة الام) كأن تزوج عبد بعتيقة فان الولاء على أولاده
لموالى الام فاذا جنى بعض أولاده فالدية على موالى أمه فان عتيق الاب أنجر الولاء
من موالى الام الى موالى الاب فيعتقلون حل وفي الروض وشرحه انه يقتل الى الجاني
ولا يقتل موالى الاب لتقدم سببه أى العتق على الانجرار ولا يثبت المال لوجود
جهة الولاء بكل حال فراجعه وسببه الجناية (قوله وذووا الارحام) الاولى التعبير
بالفناء لانهم بعد الاخوة للام كما يعلم من كلامه بعد ولا يحمل منهم الا الذكرا اذ لم يدل
بأصل ولا فرع شرح مرفى فخرج الحال فانه مدل بأصل وهو الام رشيدى (قوله
ان ورنناهم) بأن لم ينتظم بيت المال وكان الاولى تأخيرهم عنه كفا في الارث افاده
سم رجرج خلافا لمسا في حل (قوله من أصل) يتأمل وجه تسمية الأصل بعضا
ولعلمها تسمية اصطلاحية (قوله وبر الولد) عبارة مبرور الوالد فلهما روايتان
وهو يدل من ما أوقف بيان (قوله ولو كان الخ) عبارة شرح مرفى ويقتل
ابن موابن ابن عمها ومعتقها كما يلى نكاحها ورذبان البنوة مانعة هنا لما تقر رانه
بعضها والمانع لا أن لوجود المقتضى (الخ) (قوله وثم غير مقتضية) لان الملقظم
دفع انه اروهى لا تنصيه ولا تمنعه فاذا وجد مقتضى آخر أبراه حرج (قوله ومعتقون
الخ) فان أعتقه ثلاثة مثالا فحملوا عنه تحمل شخص واحد بقدر ما لكل منهم من
الولد حصص العتق منهم ثلث نصف الدينار والمتوسط ثلث ربع الدينار وكل واحد من
عصبة كل واحد منهم يتحمل مثل ما يتحمل المعتق فيكون على كل واحد من عصبة
المورث ثلث نصف الدينار والمتوسط ثلث ربعه أى ان كانوا بسفته والاقصم كل منهم
حصته بحسب ماله وان كان المعتق واحدا كان عليه كل سنة نصف دينار ورابعة
وعلى كل واحد من العصبة مثل ما عليه شرح البهجة زى اذا علمت هذا علمت ان
قول الشارح من نصف دينار ورابعة فاصر على صورة الانفراد فلو لم يذكر لكان
أشمل تأمل (قوله وكل من عصبة الخ) عبارة شرح مرفى وكل شخص من عصبة كل
معتق يحمل ما كان يحمله ذلك المعتق فان اتحد ضرب على كل من عصبة ربع أو نصف
وان تعدد نظر لحصته من الربع أو النصف وضرب على كل واحد من عصبة قدرها
والفرق ان الولاء يتوزع على الشركاء لا للعصبة لانهم لا يرثونه بل يرثون به
فكل منهم انتقل له الولاء كاملا فيلزم كالا قدر أصالة ومعلوم ان النظر في الربع
والنصف الى غنى المضروب عليه فالمراد بقوله ما كان يحمله أى من حيث الجملة
لا بالنظر لربع أو نصف فلو كان المعتق متوسطا وعصبة أغنياء ضرب على
كل النصف لانه الذى يحمله لو كان مثلهم وعصبة كسبه أى كذلك كما هو ظاهر

لا يرث بل يرث به (ولا يقتل عتيق) ولا عصبة عن مبيعة لا تنفاه ارثه (ف) ان عدم من ذكر بالحرق
أولم ينف ما عليه بما

فـ (بيت ماله) يعتل (عن مسلم) الكل أو الباقي لانه برئته بخلاف الكافر فماله في الواجب في ماله ان كان له امان واستثنى من ذلك اللقيط فلا يعقل عن قاتله بيت المال اذ لا فائدة في اخذها منه لتعاد اليه (فـ) ان عدم ذلك اولم يف ما ذكره الكل أو الباقي (على جان) (٥٤٩) بناء على الاصح من ان الواجب ابتداء عليه ثم يتجهله

العاقلة وتعييرى بذلك أهم من قوله فكله على جان وتوجل ولو من غير ضرب قاض (عليه) أي على الجاني (كعاقلة دية نفس كاملة) باسلام وحرية وذكورة ثلاث سنين (في آخر) كل سنة ثلاث من الدية وتاجيها بالثلاث رواه البيهقي من قضاء عمر وعلي رضى الله عنهما وعزاه الشافعي الى قضاء النبي صلى الله عليه وسلم والظاهر تساوي الثلاث في القسمة وان كل ثلاث آخر كل سنة وأجلت بالثلاث لكثرة ما لا لانها بدل نفس وتاجيها عليه من زيادتي (و) توجل دية (ككافر معصوم) ولو غير ذي وان عبر الاصل بالذمي (سنة) لانه قدر ثلث دية مسلم أو اقل (و) توجل دية (امرأة وخشي) مسلمين (سنتين في آخر) الاولى منهما (ثلاث) من دية نفس كاملة وذكركم الخشي من زيادتي (وتحمل عاقلة رقيقا) أي الجنابة عليه بقيمة لانها بدل نفس كالحرف اذا كانت

بالحرف (قوله بيت مال) أي يؤخذ من سهم المصالح الواجب بكامله أو ما بقي مؤجلا جرس (قوله عن مسلم) أي اذا قتل غير لقيط أخذ من كلامه بعد (قوله) فـ (في) المناسب ان يقول فلا يعقل عنه بيت المال والواجب قيمته ان كان له مال والسبق في لان قوله والواجب قيمته لا يظهر بعد جعله قيا وأجيب عن الشارح بأن قوله فـ (في) أي بعد موته أي فلا يرثه بيت المال واذا كان لا يرثه فلا يعقل عنه فالمقابلة حاصلة بالالزام والشارح أي بقوله فـ (في) نظر الكونه مقابلا لقوله لانه برئته تأمل (قوله فان عدم ذلك) بأن لم يوجد فيه شيء أولم ينتظم أمره بمحاولة الظلمة دونه زي أو كان ثم مصرفا هم مـ (قوله فالكل أو الباقي على جان) قال جبر تنبيه هل يعود التحمل لتغيره يعود صلاحيته له لان المانع نحوه فقره مثلا قد زال أولا لان الجاني هو الاصل فتى خوطب به استقر عليه ولم ينتقل عنه لا تقطاع النظر لنسابة غيره عنه حيثئذ كل محتمل والثاني أقرب فلو عدم ما في بيت المال فأخذ من الجاني ثم استثنى بيت المال لا يؤخذ منه بخلاف عاقلة أنه كروا الجناية فأخذت من الجاني ثم اعترفوا حيثئذ يرجع عليهم لانهم هنا حالة الاخذ من أهل التحمل بخلاف بيت المال مـ (قوله أي على الجاني) أي اذا انتهى الامر لوجوبها عليه فاذا مات اثناء الحول سقط الاجل وأخذ من تركته لانه واجب عليه اصالته وانما لم تؤخذ من تركته من مات من العاقلة لانها مواساة شرح مـ ويؤخذ من الجاني آخر كل سنة ثلاث الدية كاملا لان نصف دينار فقط فقد خالف العاقلة في هذين الامرين سم (قوله) لانها بدل نفس) والالا جلت دية الكافر والاثني ثلاث سنين (قوله بقيمة) الباء زائدة فهو بدل مما قبله بدل اشمال وعبارة شرح مـ وتحمل العاقلة العبد أي قيمته اهـ فالاولى حذف قول الشارح الجنابة عليه لانه لا معنى لتحمل الجناية عليه الا تحمل بدلها وهو القيمة (قوله فاذا كانت قيمته الخ) فلا تختلف العاقلة والسيد في قيمته صدقوا بايمانهم لكونهم غارمين سـ (قوله قدر ثلث) زادت على الثلاث أو نقصت فان وجب دون ثلث أخذ في سنة قطعا شرح مـ فان كان الواجب نصف دية ففي الاولى ثلث وفي الثانية سدس أو ثلاثة أرباعها ففي الاولى ثلث وفي الثانية ثلث وفي الثالثة نصف سدس أو ربع دية ففي سنة قطعا أو ديتين ففي ست سنين شرح جبر بتصرف ومثله مـ (قوله ولو قتل رجلين الخ)

قيمتها قدر دية أو ديتين (ففي) آخر ١٣٨ يح ت (كل سنة) يؤخذ منها (قدر ثلث) من دية نفس كاملة (كـ) واجب (غير نفس) من الاطراف وغيرها فانه توجل في كل سنة قدر ثلث الدية بناء على الاصح من ان العاقلة تحمل بدلها كدية النفس وتعييرى بذلك أهم من تعبيره بالاطراف (ولو قتل) رجلين (مسلمين) هو اولى من قوله رجلين (ففي ثلاث) لاسيما من السنين تؤخذ دية في كل سنة لكل ثلث دية

جائيل) واجب (نفس من) وقت (زهرق) لها بزهق أو بسرائه جرح لانه مال يحمل بانقضاء الاجل فكا
استداه اجله من وقت وجوبه كسائر الديون المأجلة واجل (٥٥٠) واجب (غيرها من) وقت (جناية)

لأن الوجوب تعلق بها وان كان لا يطالب بئها الا بعد الاندمال نعم لو سرت جناية من أصبح الى كف مثلاً فاجل أرض الاصبع من قطعها والكف من سقوطها كما اختاره الامام والغزالي وغيرهما جزم به الحارثي الصغير والانوار وردهم البلقيني (ومن مات) من العاقلة (في اثناء سنة فلا شيء) عليه من واجبه بخلاف من مات بعدها (ويقتل كما رذوا من امان عن مثله) ان زادت مدته على مدة الاجل لا شراكها في المكفر المقر عليه وتعبير بذلك أولى من قوله ويقتل يهودي عن نصراني وعكسه (لا فقير) ولو كسوا فلا يعقل لأن العقل مواساة والفقير ليس من أهلها (ورقيق) لأن غير المكاتب من الرقاء لا ملك له والمكاتب ليس من أهل المواساة (وصبي ومجنون وامرأة وخنثى) وهما من زيادتي وذلك لأن مبنى العقل على النصرة ولا نصرة لهم (ومسلم عن كافر وعكسه) إذا لموالاة بينهما فلا نصرة (وعلى غنى) من العاقلة وهو

ولو قتل ثلاثة واحد افعلى عاقلة كل واحد ثلث دية ويؤجل عليهم في ثلاث سنين نظراً لاتحاد المستحق شرح مر (قوله وان كان لا يطالب الخ) فهو مضت سنة ولم تنعمل سقط واجبها ولو مضت ستة أشهر قبل الاندمال ينبتا عليها حل فقول للثمن وغيرهما من جناية أي ان حصل الاندمال في اثناء السنة فان حصل بعدها لا يطالب به بواجب تلك السنة وتبتدي سنة أخرى وتلقوا السنة الاولى كما رجع به عنهم وقال البرماوي وقيل على المحلى يسقط واجبها عن العاقلة ويؤخذ من بيت المال أو الجاني ان لم ينتظم وكلام سم أظهر اه (قوله ومن مات) أي وهو موسر (قوله ويقتل ككافر) شروع في سفه العاقلة وهي خمس التكليف وعدم اغتر والخربة والكورة واتفاق الذين شوهرى (قوله ان زادت مدته) أي مدة الامان بأن تكون أكثر من سنة ان كان المقتول ذمياً أو مسلفاً فيؤخذ منه الثلث حل وعبارة شرح الروض واعتبر زيادة مدة العهد على الاجل فخرج ما اذا نقصت وهو ظاهر وما اذا ساءت فقد عدا للمانع على المقتضى اه (قوله لان العقل مواساة) بخلاف الجزية فانها لحقن الدماء ولا قراره في دار الاسلام فصارت عوضاً فاذا ألزمت الغير شرح مر ملخصاً (قوله وخنثى) فهو بان ذكر الميغرم خلافاً لما في شرح الروض حل وصححه البلقيني اقال لبناء الفصل على الموالاة والمناصرة المتأخرة وقد كان هذا في سائر الثوب كالاتي فلا فمربة واستوجه الخطيب الغرم لان البصرة موجودة فيه بقوة ولا نهاية لكونه بقول والراي كما في المهرم وعبارة شرح مر نعم ان تبين ذكورة الخنثى غرم للمستحق حصته التي اذا ما غيره ولو قبل رجوع ذلك الغير على المستحق فيما يظهر اه بأن كان الخنثى ابن عم للجاني فنقص المأخوذ من العسبة عن الواجب نصف دينار مثلاً فاخذ من المعتق ثم بانت ذكورة الخنثى فيرجع المعتق على المستحق بما أخذ منه ويأخذه من الخنثى (قوله وهو من ملك الخ) فغنى العاقلة لا يكون الا بالمال فالغنى بالكسب فقير في باب العاقلة ولذا قال الشارح لا فقير ولو كسوا (قوله فاضلا حال من عشرين) وذكر باعتبار كونها مدوداً (قوله عن حاجته) أي العمر الغالب من مسكن وخادم وكل ما لا يكلف بيعه في الكفارة حل (قوله نصف دينار) والدينار يساوي الآن بالفضة المتعامل بها نحو سبعين نصف فضة أو أكثر متى زاد سعره أو نقص اعتبر حاله وقت الأخذ منه وان صار يساوي مائتي نصف فأكثر اه عش على مر تأمله فانه لم يقرر قدره وقال البرماوي والمراد به مثقال الزكاة وهو اثنان وسبعون حبة أي شميرة معتدلة قطع من طرفيها مادي وطال (قوله مقدارهما) أي النصف دينار وربعه

من (ملك آخر السنة فاضلاً عن حاجته عشرين ديناراً) أي قدرهما (نصف دينار) على (متوسط) وهو من (قوله ملك) آخر السنة فاضلاً عن حاجته (دونها) أي العشرين ديناراً (ورق ربعه) أي الدينار (ومعه) بمعنى مقدارهما

لا عينهما لانه الا بل هي
الواجبة وما يتخذ بصرف
اليها وليسحق ان لا يأخذ
غيرها وانما شرط كون الدون
الفاضل عن حاجته فوق
الرابع لئلا يصير دفعه فقيرا
في عماذ كره علم ان من أعسر
آخرها لم يجب عليه شيء وان
كان موسرا قبل أو أيسر بعد
وان من أعسر بعد ان كان
موسرا آخرها لم يسقط عنه
شيء من واجبه ومن كان
أولها رقيقا أو ميبيا أو مجذونا
أو كافرا أو صار في آخرها بصفة
الكمال لا يدخل في التوزيع
في هذه السنة ولا في ما بعدها
لانه ليس من أهل النصرة
في الاستداء بخلاف الفقير
ود كرضا بط النقي والمتوسط
من زيادتي (فصل) في
جناية الرقيق (مال جناية
رقيق) ولو بعد العفو أو فداء
من جناية أخرى (يتعلق
برقبته) اذ لا يمكن الزامه
لسيده لانه اضرار به مع
براءته ولا ان يقال في ذمته
الى عتقه لانه تقويت لضمان
أو تأخير الى مجهول وفيه
ضرر ظاهر بخلاف معاملة
غيره لرضاء بذمة قاله تعالى
برقبته طريق وسط في رعاية

(قوله لئلا يصير الخ) حمله انهم اشترطوا ان يبقى معه شيء ما زاد عن حاجته بعد
دفع الرابع حتى لا يكون بعد الدفع فقيرا ولك ان تقول كان يجوز ان لا يشترط ذلك
ويكون الفقير من لا يملك ربعا زاد عن حاجته والمتوسط من يملك ذلك ولا يجوز
في عوده بعد الدفع فقيرا وانما المحذور ان يتخذ من فقير ولم يوجد هنا مع ان لقائل
أن يقول وقعوا فيما فروا منه لان المتوسط على كلامهم صادق بمن ملك زيادة على
حاجته ثلث دينار مثلا كما هو قضية التفسير الذي كور ولا يخفى في أن من ملك ذلك
اذا دفع ربعا عاد فقيرا لانه بعد دفعه صار لا يصدق عليه انه ملك زائدا عن حاجته
فوق ربع دينار فيكون فقيرا لانه لما بطل حكمه متوسطا ومعلوم انه ليس غنيا
وجب ان يكون فقيرا اذ المراد بالفقير وغيره ما هو المعنى المصطلح عليه هنا فاقابل سم
(قوله وبما ذكر) أي قوله آخر السنة (قوله ومن كان أولها الخ) فعلم انه يعتبر
الكمال باله كالكيف والاسلام والحرية في التمل من العقل الى مضي أجل كحل
سنة شرح م (قوله لا يدخل في التوزيع) يؤخذ منه انه لو جن أوراق في الاشياء
يسقط عنه كما قاله شيخنا كجبر وظاهره وان عاد فورا حل

(فصل في جناية الرقيق) (قوله جناية) رقيق مصدره ضاف لفاعله (قوله
ولو بعد عفو) بان جنى على رقيق عداوة في على مال ولا يقال هو حيث ثبت برضى
مستحقه فيعلق بذمته كما تقدم في المعاملات لان أصل الجناية بغير رضاه (قوله
يتعلق برقبته) أي بجميعها وان كان الواجب حبة وقيمة الفاسخ م ر وانما يتعلق
برقبته لانه من جنس العقلاء فجنايته مضافة اليه وبذلك فارق البهيمة ذكره قل
على المحلى ومحل تعلقه بالرقبة ان ضربه اخذ من قوله بعد ذلك أم ولد (قوله
اذ لا يمكن الزامه لسيده) وانما ضمن مالك البهيمة أو ما قلته بان موت انسانا لانه
لا اختيار لها فصار كانه الجاني من ل (قوله ولا ان يقال في ذمته الخ) هذا عين قوله
الا في لا بذمته ولعله أفرد ذمته لتعديله الذي ذكره (قوله لانه تقويت لضمان) أي
فيما اذا مات ولم يمتق وقوله أو تأخير الى مجهول أي ان اعتق حل (قوله الجانبين)
أو السيد والجاني عليه أي لا بذمته الخ في كلامه من سور الثلاثة الاولى محترز
قوله برقبته والثلاثة الاخيرة محترز قوله فقط لكن منيع الشارح يروم ان السنة
مفهوم قوله فقط فكان المناسب ان يذكر الثلاثة الاولى بعد قول المتن برقبته
والثلاثة الاخيرة بعد قوله فقط تأمل (قوله لا بذمته) أي فقط وقوله ولا يكسبه أي
فقط (قوله ولا بكل منهما) مع رقبته ولا يرد عليه ما لو أقر السيد بان الذي جنى عليه
قنه قيمة ألف وقال الحق الجاني قيمته ألفان فانه وان تعلق ألف بالرقبة وألف

الجانبين فقط) أي لا بذمته ولا بكسبه ولا بهما ولا بكل منهما أو بهما مع رقبته

بالذمة كما في الام لكن اختلفت جهة التعلق شرح مر (قوله وان اذن له سيده)
 هذه العامة راجعة لامتني (قوله والا) لو اعتبرنا اذن السيد لما تعلق برقبته
 بل بذمته كديون المعاملات وفيه اه لا بد ان ينضم الى اذن السيد في المعاملات
 رضى المستحق حتى يتعلق بذمته حل وعبرة ع ش قوله والا لما الخ أي لو اعتبرنا اذن
 السيد اه ع ش أي لو اعتبرناه مانعا من التعلق بالرقبة أي لم يكن متعلقا بها حين
 الاذن لكن يلزم على هذا المصادرة واتحاد المقدم والتالي ويمكن ان يجاب بأن
 التالي مؤول بأن يقال لما تعلق أي لما صح القول بالتعلق بها أي لو لم يكن متعلقا بها لما
 صح القول المفروض صحته في المتن واللازم باطل فكذا المزوم وقوله كديون
 المعاملات سند لهذه الملازمة أي لأن ديون المعاملات لما اعتبر فيها اذن السيد
 مانعا من التعلق بالرقبة لم يصح القول فيها بالتعلق بالرقبة شيئا وعبرة الشو برى
 قوله والا لما تعلق برقبته قال الشيخ لا يخلو عن حرازة بالنسبة للتعلق بالرقبة مع الذمة
 اذ يصير التقدير لا يتعلق بذمته ورقبته والا لما تعلق برقبته كديون المعاملات
 وحينئذ تمنع مشابهته لديون المعاملة ويمكن ان يجاب بأن التقدير لو تعلق بالرقبة مع
 الذمة لزم عدم التعلق بالرقبة لان التعلق بالذمة يمنع اه وفهم بعضهم ان معنى قوله
 والا أي لو اعتبرنا اذن السيد وفيه بعد لا يخفى بل لا تظاهر صحته قاله شيئا مفتي الانام
 انتهت فيؤخذ من كلامه ان قول الشارح والا أي بأن تعلق بذمته أو بكسبه الخ
 (قوله أيضا والا لما تعلق الخ) رده على الضعيف القائل بأنه يتعلق بالرقبة والذمة معا
 سواء اذن السيد أولا وحصل الردان الشارح يقول يلزم من القول بالتعلق بالذمة
 والرقبة معا قصر التعلق على الذمة وبطلان قواحكم والرقبة يعني انه متى أثبت
 التعلق بالذمة لزم ان يكون التعلق بها وحدها لا بها مع الرقبة كما قلتم وسند هذا
 ديون المعاملات فاشها متعلق بالذمة ولا قائل يقول متعلقها بالرقبة أيضا وعبرة
 الاصل مع شرح المحلى ولا يتعلق بذمته مع رقبته في الاظهر والثاني يتعلق بالذمة
 والرقبة مرهونة بما في الذمة أي فان لم يوف الثمن به طوبى العبد بالباقي بعد العتق
 اه (قوله حتى لو بقي الخ) تفريع على قول المتن يتعلق برقبته فقط وكذا قوله نعم
 الخ استدراك عليه (قوله لا يتبع به بعد عتقه) أي بل يضيع على المجنى عليه
 وعبرة مر فابقى عن الرقبة يضيع على المجنى عليه اه (قوله أو اطلع سيده الخ)
 استدراك على قوله فقط فقوله وسائر أموال السيد هو محل الاستدراك وفيه ان
 الكلام في جثايته الا ان يقال هذا في حكم الجناية ومعنى تعلقه بسائر أموال
 السيد انه يلزم بالا عطاء منها مثالا لانه يتعلق بها كالتعلق بمال المغلس ع ش

وان اذن له سيده في الجناية
 والا لما تعلق برقبته كديون
 المعاملات حتى لو بقي شيء
 لا يتبع به بعد عتقه نعم ان
 أقر الرقيق بالجناية ولم
 يصدقه سيده ولا بدنة تعلق
 واجبا بذمته كما مر في الاقرار
 أو اطلع سيده على القطة في
 يده وأقرها عنده أو أهمله
 أو عرض عنه فأتلفها

أوتلفت عند تعاق المال (٥٥٣) برقبته وبسائر أموال السيد كآنبه عليه البلقى وهو معلوم مما مر في الرهن

ان جنابة غير الميز ولو بالغا
بأمر سيده أو غيره على الأمر
وتعيرى بالرقى أعم من تعيره
بالعبد (ولسيده) ولو بناتيه
(بيعه لها) أى لاجلها باذن
المستحق (و) له (فداؤه
بالاقل من قيمته والارش)
لأن الاقل ان كان القيمة فليس
عليه غير تسليم الرقبة وهي بده
أو الارش فهو الواجب وتعتبر
قيمتها (وقتها) أى وقت
الجنابة لأنه وقت تعلقها هذا
(ان منع) السيد (بيعه) وقتها
(ثم قصت قيمته) والافوقت
فداء) تعتبر قيمته لان النقص
قبله لا يلزم السيد بدليل مالو
مات الرقى قبل اختيار
المفداء وقول وقتها الى آخره
من زيادى (ولو جنى) ثانيا
مثلا (قبل فداء بآعه فيهما)
أى فى جنابته ووزع ثمنه عليها
(أو فداءه) بالاقل من قيمته
والارشين ولو ألتفه) حسا
أو شرعا كان قتله أو اعتقه
أو باعه وصحح بأن كان
المعتق موسرا والبائع مختارا
للفداء (فداء) لزوما منه
بيعه (بالاقل) من قيمته
والارش (كأ م ولد) أى كما
لو كان الجاني أم ولد فيلزمه
فداؤها لذلك بالاقل من ١٣٩

على م (قوله أوتلفت عنده) هو فيما إذا أقره يذبح حمله على التفصيل الذى
ذكره الشارح في باب الاقطة بقوله ولو أقرها فى يد سيده أو سيده فله عايمها ليعرفها
وهو أيز جاز فان لم يكن أمينا فهو معتد بالاقرار فكأنه أخذها منه وودها اليه اه
فيه يذبح حل ما هنا على ما إذا لم يكن أمينا فان كان أمينا فلا ضمان بالاقرار فى يده
وقا فى هذا الجمل لما مال اليه شيخنا الطبرلاوى اه ابن قاسم (قوله ولو بالغنا) بأن
كان أعجميا يعتقد وجوب طاعة أمره وعطف م ر الأعجمى على غير الميز قال ذى
والبعض يجب عليه من واجب جنابته بنسبة حرية وما فيه من الرقى متعلق به باقى
واجب الجنابة فيفديه السيد بأقل الأمر من من حصتى واجبها والقيمة اه (قوله
على الأمر) أى فيفديه بأرش الجنابة بالغاما بالغ بخلاف أمر السيد أو غيره للمميز فانه
لا يمنع التعلق برقبته لأنه المباشر وكذلك لو لم يأمره أحد فيعلق برقبته فقط لأنه من
جنس ذوى الاختيار بخلاف النسيمة أفاده م ر (قوله باذن المستحق) أى والأفلا
يصح البيع كالمرهون اه قل على المحلى (قوله فداؤه) يقال فداء إذا دفع مالا
وأخذ رجلا وأندى إذا دفع رجلا وأخذ مالا وفادى إذا دفع رجلا وأخذ رجلا
شوبرى (قوله فوقت فداء) الاعتماد اعتبار قيمته وقت الجنابة مطلقا ذى وحل
(قوله بدليل مالومات الرقيق) أى فانه لا يلزم سيده شىء (قوله ولو جنى ثانيا الخ)
قال ابن القطن لو كانت الجنابة الثانية قتلا عمدا ولم يعف والاولى خطا يبيع
فى الخطأ وحده ثم يقتل كما لو جنى خطأ ثم ارتد قال المعلق على ابن القطن فلزم لمجد
من يشترى لوجود القود فعندى ان القود يستقط لا تانق قول لصاحبه الخطأ قد سبق
فلو قدمناك لا بطلنا حقه فأعدل الاوران يشترى كالأصيل اليه الا بترك القود
والعفو اه ذى (قوله أو فداء) أى ان لم يمنع بيعة مختارا للفداء والا لزمه فداء كل
منهما أى من جنابته بالاقل من أرشها أو قيمته شرعا م ر (قوله والبائع مختار
للفداء) أى باعه بعد اختياره فداء فان تعذر تحصيل الفداء أو تأخر فليس به أو غيبته
أو صبره على الحبس فسخ البيع وبيع فيها م ر أقول أنظر من الفاسخ شوبرى
وانظر أيضا حكم العتق حيث قال البرماوى القياس انه كالبيع (قوله كأ م ولد)
محل وجوب فداءه على السيد اذا امتنع بيعها كما علم من التعايل فلو كانت تباع
لكونه استولدها وهي مرهونة وهو محسرقانه يقدّم حق المجنى عليه على حق المرتهن
وتباع م ر (قوله لذلك) أى لا امتناع بيعها فاسم الاشارة راجع لمنع البيع بدون
اضافة المنع الى الضمير فلا يقال ان منع البيع سابق على جنابته تدبر (قوله
كواحدة) أى فيسترد الثاني من الاول اذا كانت الجنابة على الثاني بعد الدفع

فداؤها لذلك بالاقل من ١٣٩ يجب قيمتها وقت الجنابة والارش (وجناباتها كواحدة)

للاول كما صرح به م ر (قوله في فديها) بقوله اوله من فدا قال تعالى وفديها فديهم
عظيم اه شيخنا (قوله فتشترك الاروش) أي أصحابها وقوله في أي القيمة متعلق
بتشترك وكذا ما بعده وجه ذلك بأن الاستيلاد منزل نزلة الاتلاف وليس
في الاتلاف سوى قيمة واحدة وقوله كأن تكون أي الاروش (قوله بالخاصة) أي
وان ترتب أو سبق فداء بعضها فلو كانت قيمتها الفلأوجنت جنايتين مرتباً وأرشد كل
منهما ألف فللكل خمسمائة فان كان الاول قبض الألف رجوع عليه الثاني بنصفه
وان كان أرشد الثانية خمسمائة رجوع بثلثه وان كان أرشد الاولى خمسمائة والثانية
ألفا وقبض الاول الخمسمائة رجوع عليه الثاني بثلاثها وعلى السيد بن محمد سمة تمام
القيمة ليكمل الثاني ثلثا الاول ومع الاول ثلثه اه قل على المحلى وشرح م ر
(قوله الموقوف والمذور باعتاقه) أي يمع الواقف فداءه فان كان ميتا وله تركة ففي
الجرجانيات ان الفداء على الوارث زي فان لم تكن تركة ففي كسبه أو على بيت المال
ان لم يكن كسب حرر حل وفي الزام الواقف فداء الموقوف مع كونه عسنا بوفقه
بعد ومن ثم نقل عن م ر انه قال لا يلزم الواقف ولا غيره فداؤه وأقره ع ش كما قاله
البرماوى لكن يلزم عليه اهدار الجناية والظاهر ان بدل الجناية على كلام م ر يكون
في كسبه ويقدم المجنى عليه على الموقوف عليه فان لم يكن له كسب ففي بيت المال
اه (قوله فله رجوع عنه) أي مادام العبد باقيا بحاله والا كان أبى أو هرب
أو نقصت قيمته عن وقت الاختيار ولم تنف بالاروش ولم يلزم السيد قدر النقص أو لزم
ضرر المجنى عليه بتأخير البيع امتنع الرجوع وكذا الوبايع باذن المستحق بشرط
الفداء اه قل على المحلى (قوله ان لم تنقص قيمته) أي عن قدر الواجب الذي اختاره
قبل والافليس له الرجوع حل (فصل في الغرة) (قوله وتقدم دليلها)
أي دليل وجوبها في الجنين قوله والغرة لغة اسم للخيار من الشيء كأنها وأصلها
البياض في وجهه فلو الفرس أو بياض الوجه كله ومنه حديث تحشر أمتي غرا
أو مطلق البياض وعلى كل لا يشترط هنا أن يكون العبد أبيض ولا الامة بيضا خلافا
لبعضهم أخذوا من معناه الأعزى كما مروا عن اسم الرقيق غرة لانه خيار ما يملكه
الانسان أو لا اعتبارا بسلامته هنا اه قل على الجلال ببعض تصرف (قوله في كل
جنين) ولومن زنا شو برى قال القاضي حسين الحكمة فيها ان الجنين شخص
يرجى له كمال الحال بالحياة فوجب على من فوت ذلك شخص كامل الحال بالحياة
اه (قوله حرا تفصل الخ) ذكر المصنف ست قيود أخذ الشارح مفهوم أربعة
وذكر المصنف مفهوم قيدين وهما حر وميتا فذكر مفهوم الثاني بقوله وان انفصل

فقد م بالاول من قيمتها
والاروش قد تشترك الاروش
الزائدة على القيمة فيها
بالخاصة كأن تكون اتعين
والقيمة الفدا وكأم الولد
الموقوف (ولو هرب) الجاني
(أو مات برى سيده) من
خلقه (الا ان طلب) منه
(فتمعه) فيصير مختارا للفداء
فالمستثنى منه صادق بأن لم
يطلب منه أو طلب ولم يمنعه
(ولو اختار فداء فله رجوع)
عنه (وبيع) له ان لم تنقص
قيمته وبيع الرطب اختيارا
(فصل) في الغرة
وتقدم دليلها في خبر أي
هيرة أوائل كتاب الديات
يجب (في كل جنين) حر
(انفصل أو ظاهر)

حيال الخ وذكر مفهوم الاول بقوله بعد وفي جنين رقيق الخ (قوله بخروج رأسه) اويده
 اور جله وماتت أمه فلولم تمت ولم تلق بقيته وجب نصف غرة ولولم تمت أربع أبد
 وجب غرة فقط ولا حكمة أي لما زاد خلافا للشارح ح ل ولولم تمت بدأ اور جلا
 أوراسا أرمت عدة من ذلك وان كثر ولولم تنفصل الجنين وماتت الأم فغرة واحدة
 لا علم بوجود الجنين والظاهر ان نحو اليدا تنفصل بالجناية وتعد ما ذكر لا يستلزم
 تعدده فقد وجد رأسان لبدن واحد أما اذا عاشت الأم ولم تلق جنينا فلا يجب في يد
 أو رجل سوى نصف غرة كما ان يد الحى لا يجب فيها سوى نصف دية ولا يضمن باقية
 لعدم تحقق تلفه بالجناية شريح م ر (قوله خفية) ولولم تفرح ل والمراد خفية على
 غير القوابل كما يعلم من قوله بقول قوابل (قوله بقول قوابل) أي أربع وهو
 متعلق بمخدوق أي وعلم ان فيه سورة خفية بقول الخ وقوله بجناية متعلق بانفصل
 أو ظهر (قوله على أمه) ولا بد ان يبقى بها الام الى أن تلقى ح ل (قوله الحية)
 ولولم تنفصل بعد موتها شوبرى (قوله غرة) هذا مبتدأ وقوله في كل جنين خبر
 مقدم لا يقال تقدر الشارح قوله يجب بهن أن يكون قوله غرة فاعل وفيه حيث
 تغيير لا عراب المتن لا نقول يحتمل أن يكون قدره لبيان انه متعلق الجار والمجرور وان
 كان خاصا لان مناقرة عليه فليتأمل اه شوبرى قوله ولومن حاملين اصطدمتا
 فاذا اصطدمت هندوزينب مثلاً وجب على عاقلة زينب نصف غرة لجنين هندوزينب
 عاقلة هند نصفها ويكون ذلك لورثته وكذلك على عاقلة هند نصف غرة لجنين زينب
 وعلى عاقلة زينب نصفها لان الموت حصل بفعل الام وفعل الاخرى فان كانتا
 مسئولتين ففعل كل كفعل سيدهما والنصف حقه فلا يجب عليه ولا عليهما نصف
 غرة لجنينها لانه حقه فان كان غيره فيه حق فذكره في قوله الا اذا كان للجنين حدة
 الخ ويجب على سيد الاخرى نصف الغرة تاما قال سم وايضاح ذلك ان اولاف كل من
 الجنين حصل بفعل أمه وفعل الاخرى فما يتعلق بفعل الاخرى وهو النصف مضمون
 على سيدهما وما يتعلق بفعل أمه وهو النصف الآخر مضمون على سيد أمه لكنه
 يستحقه فيسقط عنه لانه لا يجب له على نفسه شيء فاذا كان للجنين حدة كان لها
 سدس الغرة نصف ذلك السدس على سيد الاخرى لحصول تلفه بجناية أمه ونصفه
 الاخر على سيد الام لحصول تلفه بجناية الام فيلزم سيد الام للحدة نصف السدس
 ويسقط عنه ما بقي بعد نصف السدس من نصف الغرة المتعلق بجناية أمه وذلك
 الباقي هو الربع والسدس لانه اذا سقط من النصف نصف السدس بقي الربع
 والسدس ويظهر ذلك في مخرج نصف السدس وهو اثنا عشر نصفها ستة واذا خرج

بخروج رأسه مثلاً (مثلاً)
 في الحالين (أو الجناية صورة
 خفية بقول قوابل بجناية
 على أمه الحية وهو مصوم
 عند الجناية وان لم تكن أمه
 مصومة عندها (غرة) فحق
 جنين غرضان وهما كذا
 ولو من حاملين اصطدمتا
 لكنهما ان كانتا مسئولتين

والجنان من سيدهم ما سقط عن كل منهما نصف غرة جنين مستولدة له لانه حقه الا اذا كان الجنين حقة لام قها
 السدس فلا يسقط عنه الا الربع والسدس فانه لم ينقل ولم يظهر وانفصل او ظهر لحكم لا صورة فيه او كانت أمه
 ميتة او كان هو غير معصوم عند الجنابة كجنين حرة من (٥٥٦) حربي وان أسلم أحدهما بعد الجنابة فلا شيء

فيه لعدم تحقق وجوده في
 الأولين وظهور موته بموته
 في الثالثة وعدم الاحترام في
 الرابعة والتصریح باعتبار
 وقوع الجنابة على الحية مع
 التقيد بعصمة جنينها من
 زيادتي وبذلك علم ان قيده
 لها أو لى من قيده من قيد
 أمه بها لا يهزم ذلك انه لو
 جنى على حرة جنينها
 معصوم - ينشد لاشيء فيه
 وليس كذلك (وان انفصل
 حيا فان مات عقبه) أى عقب
 انفصاله (أودام المة ومات
 قدي) لانا نيقينا حياته وقد
 مات بالجنابة (والا) بأن بقي
 زونا ولا ألم به ثم مات (ولا
 ضمان) فيه لانا لم نتحقق موته
 بالجنابة (الغرة رقيق) ولوامة
 (مميز بلا عيب مبيع) لان
 الغرة الخيار وغير المميز والمعيب
 ليسا من الخيار واعتبر عدم
 عيب المبيع كابل الدية لانه
 حق آدمي لو حظ فيه مقابلة
 ما فات من حقه فغلب فيه
 شائبة المالية فآثر فيها كل
 ما يؤثر في المال وبذلك فارق

منه نصف سدسها وهو واحد بقر خمسة وهي ربعها وسدسها مع ش (قوله
 سقط عن كل منهما) أى من السيدين وفي التعبير بالسقوط معسالة لانه يومهم
 وجوبه عليه الا ان يقال مراده بالسقوط عدم الوجوب (قوله قلها السدس)
 وهو اثنان من اثني عشر التي هي نصف الاربعة والعشرين وقوله الا الربع
 والسدس أى بالنسبة للاربعة والعشرين وقدرهما عشرة وهي الباقية
 من النصف بعد سدس الجنابة منه فان كانا من غير السيدين وهما
 رقيقان فعلى كل سيد مع نصف قيمة الاخرى نصف عشر قيمتهما لنصف جنينهما
 أو حران فعليه مع نصف قيمتهما غرة نصفها الجنين مستولدة ونصفها الجنين الاخرى
 وهذا يعلم حكم مالو كان أحدهما من سيد والآخر من أجنبي أو كان أحدهما حرا
 والاخر رقيقا حل (قوله فان لم ينقل ولم يظهر) أى وان زالت حركة البطن
 وكبرها اه حل شرح مر (قوله جنينها معصوم) بأن كان أبوه مسلما (قوله
 حيا) أى حياة مستقرة أو حركته حركة مذبح س ل وزى (قوله فدية) أى دية
 شبه عدم برماوى (قوله فلا ضمان) وكذا لو زال ألم الجنابة عن الام قبل القائه ميتا
 س ل (قوله ولوامة) والخبرة في ذلك للغام لا لاشيء ولا يجزى الخنثى لان
 الخنثى عيب كافى البيع شوبرى (قوله مميز) وان لم يبلغ سبع سنين على المعتقد
 س ل وزى (قوله بلا عيب) مبيع ومن عيب المبيع ككون الامة حاملا
 أو كون العبد كافرا في محل تقل فيه الرغبة في الكافر اه حل (قوله
 دية) أى الرقيق حق آدمي وهو وارث الجنين وقوله ما فات من حقه أى لانه كان
 ينفع الوارث لو عاش وقوله فآثر فيها المناسب أن يقول فآثر فيه لكون الضمائر
 على وتيرة واحدة اه (قوله وبذلك) أى بكونه حق آدمي الخ وقوله فارق الكفارة
 والاضحية أى لانها حق الله فانه يجزى في الكفارة صغير لا يميز وفي الاضحية معيب
 لا ينقص عيبه اللحم (قوله بخلاف الكفارة) هذا مخالف لما تقدم في الكفارة من
 عدم أجزاء الهرم الا أن يحمل على هرم لا يمنع الهرم الكسب شوبرى أى فانه
 يجزى في الكفارة ويمتنع هنا مطلقا حل وبعبارة ع ش الصواب أن يقول
 كالكفارة (قوله المسلم) أى ولو حصل اسلامه حال خروجه كان أسلم أحد أبويه
 حينئذ حل (قوله خمسة أبيرة) فلو غلظت كان الواجب حقة ونصف لو جذعة

الكفارة والاضحية (و) بلا (هرم) فلا يجزى رقيق هرم لعدم استقلاله بخلاف الكفارة لان الوارد فيها ونصفها
 لفظ الرقة (يبلغ) أى الرقيق أى قيمته (عشر دية الام) ففي الحر المسلم رقيق يبلغ قيمته خمسة أبيرة كما روى عن عمر
 وعلى وزيد بن ثابت ولا يخالف لم (وتقرض) أى الام (كأب دينا ان فضلها فيه) ففي جنين بين كتابية ومسلم
 تقرض الام مسلة

(ف) ان فقد الرقيق حسا او شرعا وجب (العشر) من دية الام (ف) ان فقد العشر فقد الابل وجب (قيمه) كما في ابل
الدية وهذا مع ذكر القرض من زيادتي والغرة (لورثة جنين) لانها دية نفس و بما تقرره علم ان تعبيرى بما ذكر اعم من
اقتضاه على غرة السلم والكناني (٥٥٧) (وفي جنين رقيق عشر اقصى قيم امه من جنانية الى القاء)

اما وجوب العشر فعلى
وزان اعتبار الغرة في الحر
بعشر دية امه المساوي
لنصف عشريه ابيه واما
وجوب الاقصى وهو ما في
اصل الروضة فعلى وزان
النصب والاصل اقتصر على
اعتبار عشر القيمة يوم الجنابة
(لسيده) للملكه اياه وان لم
يسكن ما لك الامة فقولى
لسيده اولى من قوله لسيدها
(وتقوم) الام (سليمه) سواء
ا كانت ناقصة والجنين سليم
أم بالعكس ا ما في الاولى
فلسلامته واما في الثانية
وهي من زيادتي فلا نقصان
الجنين قد يكون من اثر
الجنابة واللائق الاحتياط
والتغليظ (والواجب) من
الغرة وعشر الاقصى (على
عاقلة) للجاني لطراى مبررة
السابق ولانه لا عذر في
الجنابة على الجنين اذ لا
يتحقق وجوده ولا حياته
حتى يقصد وبذلك علم انه
لو اصطدمت حاملا ن فالقتل

وانصفا وخلقين حل ومرد (قوله فان فقد الرقيق الخ) لم يبين الشارح المحل المفقود
منه هل دوسافة القصر او غيرها وقياس ما عرف في فقد ابل الدية انه هنا مسافة
القصر عيش على مرد (قوله وجب قيمته) هل تعتبر قيمته وقت القصد شوبرى
(قوله لورثة جنين) أى بتقدير انفصاله حيا ثم موته لانها فداء نفسه فلو تسببت الام
لا بهاض نفسها كأن صامت أو شربت دواء لم تترث منه شيئا لانها قاتلة شرح مرد
والجبار والمجروود متعلق بكل من الثلاثة أى الغرة وعشر الدية وقيمة العشر فقوله
الشارح والغرة لورثة جنين فيه قصور ويقال مثل ذلك في قوله الآتى والواجب
على عاقلة (قوله وبما تقرره من) قوله والغرة رقيق لانه عام (قوله وفي جنين رقيق)
وفي بعض التوزيع ففي نصفه الحر نصف غرة وفي نصفه الرقيق نصف عشر قيمة
الام حل (قوله للمساوى الخ) أى الذى عبر به الاصل وغرضه من هذا ان مؤداهما
واحد لكن تعبير المصنف اولى ليشمل ولد الزنا قوله فعلى وزان النصب ما لم ينفصل
حيا ثم يموت من اثر الجنابة والا ففيه قيمته يوم الانفصال قطعا وان نقصت عن عشر
قيمة امه وقوله على اعتبار عشر القيمة هو محمول على ما اذا كان هو الاكثر
س ل (قوله لسيده) نعم ان كانت هي الجنانية على نفسها لم يجب فيه شيء اذ لا شيء
للسيد على قنه زى (قوله على عاقلة) انظر هل هي حالة أو زوجة وما كيفية تأجيلها
وقياس ما تقدم انها تؤجل سنة لانها اقل من ثلث دية الكامل تأمل (قوله ولانه
لا عمد الخ) غرضه هذا الرد على من قال اذا تعدد الجنابة بان قصدها بما يجهض غالبا
فالغرة عليه لا على عاقلة بناء على تصور العمد فيه والاصح عدم تصوره لتوقفه على
علم وجوده وحياته اه شرح مرد (قوله حتى يقصد) وتعمد الجنابة على امه لا يستلزم
تعمد الجنابة عليه اذ لا يتحقق وجوده ولا حياته حتى يصد زى وحل (قوله نصف
غرتي جنينهما) لم يقل لزم عاقلة كل منهما غرة كاملة مع ان مجموع النصفين غرة كاملة
لاختلاف مستحق النصفين وهو وورثة كل من الجنين وايضا فقد يختلف واجب
كل منهما اذا فقدت الغرة وانتقل لعشر الابل واختلاف نوع ابل كل من العاقلتين
(فه ل في كفارة القتل) هي مأخوذة من الكفر وهو المستر لانها تستر الذنب
اه عميرة اه بسم والقصد منها تدارك ما فرط من التقصير وهو في الحما الذى لا اثم فيه

جنينين لزم عاقلة كل منهما نصف ع . يح ث غرتي جنينهما لان الحامل اذا جننت على نفسها لما لقت
جنينها لزم عاقبتها الغرة كما لو جننت على حامل أخرى فلا يهدر منهما شيء بخلاف الدية لان الجنين اجنبي عنهما (فصل)
في كفارة القتل والاصل فيها قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتعويض برقيقه مؤمنة

وقوله وان كان من قوم ينسبكم ويدينهم بدين ابيهم وقوله وان كان من قوم ينسبكم ويدينهم بدين ابيهم وقوله وان كان من قوم ينسبكم ويدينهم بدين ابيهم

(ولو صييا ومجنونا ورقيقا ومعاها داوشر وكاورندا (كفارة (٥٥٨) بقتله) ولو خطأ أو بتسبب أو شرط
(معصوما عليه ولو مراهدا
وجنينا) ومرتدا (وعبد
ونفسه) وان لم يضمها لانتها
انما تجب لحق الله تعالى
لا لخلق الاذى وخرج بغير
الحربي المذكوز الحربي
الذي لا امان له فلا تلزمه
الكفارة ومثله الجراد القاتل
بامر الامام ظمما وهو باهل
بالحال لانه سيف الامام
والله سياسة وبالقتل غيره
كالجراحات فلا كفارة فيه
لو ورد النص بها في القتل
دون غيره كما تقر وليس غيره
في معناه وبالمعصوم عليه
غيره ككباغ قتله عادل
وعكسه في القتال وصائل
ومقتض منه وممرتد وحربي
لا امان له ولو امرأة أو صييا
أو مجنونا فلا كفارة في قتله
وانما حرم قتل هذه المرأة
وتاليها لان تحريمه ليس
لحرمته بل لصلحة المسلمين
ليلا يفوتهم الارتفاق بهم
وتقدم ان غير الميز لو قتل بامر
غيره ضمن أمره فلا كفارة
عليه والكفارة على الصبي
والجنون في مالهما فيعتق
الولي عنهما من مالهما أو العبد

ترك الثبوت مع خطر الانفس اه شرح مر (قوله وقوله وان كان من قوم الخ) قال
الماوردي قدم في قتل المسلم الكفارة على الدية وفي الكافر الدية لان المسلم يرى تقديم
حق الله على نفسه والكافر يرى تقديم حق نفسه على حق الله تعالى شو يرى
وانظر لم ترك الشارح ما بين هذين الميادين وهو قوله وان كان من قوم عدولكم الآية
مع ان فيه ذكر التعرير ايضا اه (قوله تجب كفارة) أي فورا في غير الخطأ انتهى
شو يرى ولا تجب الكفارة على عائش وان كانت الدين حقا لانها لا تعد مهلكا عادة
على ان التاثير عندها لا بها حتى بالنظر للظاهر وكذا لا يجب قود ولادية ومثل العائش
الولي اذا قتل بحاله أي فلا شيء عليه كما صرح بذلك في شرحه وعش عليه (قوله
على غير حربي) لا امان له بان لا يكون حريبا أصلا أو حريبا له امان فالصورة الثانية
تفهم من دخول النفي على انقيد وهو قوله لا امان له الواقع صفة للحربي لان نفي النفي
اثبات اه (قوله ولو صييا أو مجنونا) تعميم في القتال الغير الحربي أي ولو كان غير
الحربي صييا ومجنونا قال زي وانما يلزمها كفارة وقاع رمضان لانها مرتبطة
بالتسليف وليس من أهله وهما بالازماق للصيلة (قوله ومعاها) غاية في الغير وقوله
بمدولو معاها غاية في المعصوم فلا تكرار (قوله أو بتسبب) كالاكرام وأرفير
الميز والشهادة زوراحل (قوله أو شرط) كالحفر عدوانا وان حصل التردى بعد
موت الحافر حل (قوله معصوما عليه) شمل فحوزان وتارك صلالة ومرة ذوقاطع
طريق بالنسبة لمثله لانه معصوم عليه بخلاف هؤلاء بالنسبة لغير مثلهم لا هدارهم
اه زي نعم قاطع الطريق لا بد فيه من اذن الامام والاوجبت كالدية شو يرى
(قوله ونفسه) أي المعصومة شو يرى أي فخرج من تركته فلو كان زانيا معصوما
لم يجب فيه شيء وان اثم يقتل نفسه زي فالعند عدم وجوب الكفارة عن نفسه
مع كونه معصوما على نفسه حل وم (قوله وآله سياسة) عطف تفسير (قوله
في القتال) متعلق بالشقين شو يرى (قوله ومرتدا) أي قتله غير مرتد حل فلا يخالف
ما مر (قوله من مالهما) فان فقد فصاما وهما ميزان أجزاءهما وكذا من ماله ان كان ابا
أوجدا وكأنه ملكه لهما ثم ناب عنهما في الاعتاق وكذا رمى وقيم وقد قبل لهما
القاضي التملك كافي الروضة وأصلها عن البغوي اه زي (قوله وبما تقر) أي
من قوله في المتن وشرى كالا مصدق على كل في هاتين الصورتين انه شريك في قتل
نفسه وفي قتل غيره شفعنا

(باب دعوى الدم والقسامة)

يكفر بالصوم وبما تقر علم أنه لو اصطدم شخصان فسا تا لزم كلا منهما كفارتان واحدة لقتل نفسه وواحدة التعبير
لقتل الآخر انه لو اصطدمت حاملان فماتت أو القتا جنينين لزم كلا منهما أربع كفارات لا شراكها في اهلاك
أربعة أنفس تقسيم ما وجبتيهما (باب دعوى الدم) أعني القتل

التعبير بالباب يقتضي اندراج هذه الاحكام تحت كتاب الديات السابق وفيه
بعدولذا عبر الاصل بكتاب وكتب عليه ع ش عبر بالكتاب لانه لا شتماله على شروط
الدعوى وبيان الايمان المعتبر وما يتعلق بهاشييه بالدعوى والبيانات فليس من
الجنابة اه واجاب ع ش على الشارح بقوله عبر بالباب دون كتاب كما فعل
المنهاج كانه متعلقه بالجنابة فكأنه فرد منها ولما كانت القسامة توجب الدية
كانت مندرجة في كتاب الديات ولما كان الغالب من احوال القاتل انكار القتل
استدعى ذلك بعد بيان موجباته بيان الحجة فيه وهي بعد الدعوى أما عين واما شهاده
اه غير اسم والدعوى بالالف والدعوة بالهاء الدعوة الى الطعام وادعى عليه كذا
والاسم الدعوى والدعوة المرة الواحدة والدعاء واحد الادعية اه مختار (قوله
بقريشة ما يأتي) أي في قوله وانما ثبت القسامة بقتل فانه يفيد ان المدعي القتل
لا الدم (قوله عنه) أي القتل به أي بالدم وقوله لزومه أي الدم له أي للقتل (قوله
أي الايمان) مثله في المختار وقد فسرها بالجمع وعليه فالظاهر انها اسم جمع مفرد من
معناه لا من لفظه وهو عين والترجمة هذين لا تشمل الفصل الا في فيزاد فيها
وما يدكر معهما ولذا اعتذر من ر عن قصورها فقال ولا استتباع الدعوى للشهادة
بالدم لم يذكرها في الترجمة (قوله ستة شروط) وقد نظمها بعضهم بقوله

لكل دعوى شروط ستة جعت * تفصيلها مع الزام وتعيين

أن لا يناقضها دعوى تعارضها * تكليف كل ونفى الحرب الدين

(قوله غالباً) ومن غير الغالب أن يدعى على وارث ميت بأن مورثه أوصى له بشيء

حيث تسمع دعواه وان لم يعين ذلك الشيء الموصى به أو أن يدعى على آخر بأنه أقر له

بشيء وان لم يعين ذلك الشيء المقرب به ح ل ومثله المتعة والنفقة والحكومة

والرضخ ع ش (قوله بأن يفصل المدعي) ما يدعيه قال الماوردي يستثنى من

وجوب التفصيل السحر فلا يدعى على ساحرانه قتل أباه بسحره لم يفصل في الدعوى

بل يسأل الساحر ويعمل بمقتضى بيانه وهذا هو الظاهر وان قال في المطالب اطلاق

غيره بخالفه خط س ل (قوله قتله عمداً الخ) ولا بد ان يحمد العمد أو غيره بحمده

المقرر عند الفقهاء فلا يكفي أن يقول قتله عمداً مثلاً لانه قد يظن ما ليس بعمد عمداً

الا أن يكون عارفاً بذلك فيكنى اطلاقه اه زى (قوله ان أوجب القتل الدية)

فان أوجب القود لم يجب ذكر عدد الشركاء ولا ذكر الشركة والا فتراد لانه

لا يختلف جبر بالمعنى وسم لا يقال من فوائد ذكر الشركة انه بتقديرها قد يكون

الشريك مخطئاً فيسقط به القود عن العامد لا نأقول صحة الدعوى لا ترقف على

بقريشة ما يأتي وعبر عنه به
للزومه له غالباً (والقسامة)
يقع القافي أي الايمان
الا في بيانها مأخوذة من
القسم وهو اليمين (شرط
لكل دعوى) بدم أو غيره
كنصب وسرقته وأتلاف
ستة شروط أحدها (أن
تكون معلومة) غالباً بأن
يفصل المدعي ما يدعيه
(صك) قوله (قتله عمداً
أو شبهة أو خطأ أفراداً
أو شركة) لان الاحكام
تختلف باختلاف هذه
الاحوال ويذكر عدد الشركاء
ان أوجب القتل الدية نعم ان
قال اعلم انهم لا يزيدون على
عشرة مثلاً سمعت دعواه

وطالب بحصة المذعي عليه فان كان واحدا طالبه بعشر الذية وقولي اوشبهه من زيادتي (فان اطلق) ما يدعيه كقوله
هذا قتل ابي (من) للقاضي (استفصالة) عما ذكر لتصح تفصيله دعواه او تعبيرى بذلك اولى من قوله استقصالة
القاضي لانه يؤهم وجوب الاستفصال والاصح خلافه (٥٦٠) (و) ثانيها ان تكون (ملزمة) وهذا من

زيادتي فلا تسمع دعوى هبة
شيء اوبيعه او اقراره
حتى يقول المذعي وقبضته
بأذن الواهب ويلزم البائع
او المقر التسليم الى (و) ثالثها
(ان يعين مدعى عليه) فلو
قال قتله أحده هؤلاء لم تسمع
دعواه لانها مالم تدعى عليه
(و) رابعها وخامسها (ان
يكون كل من المذعي
والمدعى عليه (غير حربي)
لا امان له (مكلفا) ومثله
السكران كذمي ومعاهد
ومعجور مسغه او فلس لكن
لا يقول المسفيه في دعواه
المسال واستحق تسلمه بل
وولي يستحق تسلمه فلا تصح
دعوى حربي لا امان له
وصي ومجنون ولا دعوى
عليهم وتعبيري بغير حربي
لشموله المعاهد والمستأنس
أولى من تعبيري بملتزم لا خراج
لهما (و) سادسها (ان
لا تناقضا) دعوى (أخرى
فلو ادعى على واحد انفرادا
بقتل ثم ادعى (على آخر)
شركة أو انفرادا (لم تسمع)
للدعوى (الثانية) لان

ذلك نعم يمكن المذعي عليه من ذكر ذلك وإثباته ليكون دافعا للقود عنه ع ش على
على م د (قوله وطالب بحصة المذعي عليه) بأن عين واحد منهم وادعى عليه بأنه
قتل مورثه مع تسعة (قوله سن للقاضي استفصالة) فيقول له القاضي اقبضه عدا
أو خطا أو شبهه عدا فان عين واحد منهم استقصالة عن صفته والظاهر ان المراد بصفته
تعريفه فان وصفه قال كان وحده أو مع غيره فان قال مع غيره قال اتعرف
عد ذلك الغير فان قال نعم قال اذكر حيث يذبط الملب به المذعي عليه بالجواب اه
زى (قوله ويلزم البائع أو المقر التسليم الخ) أي لان الواهب قد يرجع قبل
القبض والبائع قد يكون له حق الحبس والدين المقر به قد يكون مؤجلا والمدعي قد
يكون معسرا سم يتصرف (قوله لم تسمع) أي ان لم يكن هناك لوث والاستمعت
للتعليق ح ل وزي أي لتعليق المذعي عليهم فان نكل واحد منهم عن اليمين
فذلك لوث في حقه فالولي ان يقسم عليه س ل (قوله وصي ومجنون) أي
بل يدعى له الولي أو يوقف الى كمالها اه أنوار ع ش على م د (قوله هؤلاء
دعوى عليهم) أي ان لم يكن هناك بينة والاستمعت زى وشرح م د أي في الصبي
والمجنون (قوله بملتزم) أي لا احكام وقوله لا خراج له لما أي لانهم ليسوا ملتزمين
جميع الاحكام بدليل انهما لا يقطعان بالسرقة حل وأجاب عنه م د بأن المراد
ملتزم الكل أو البعض فيدخل هذان بقي ان اخرج الحربي على العبادة من مشكل
لانه يصح دعواه والدعوى عليه في بعض الاحوال كالدعوى بدين للمعاملة كما يأتي
في قوله ولو كان حربي على مثله دين معلومة فعصم أحدهما لم يسقط والجواب ان
المفهوم فيه تفصيل أي فلا يعترض به اه شرح م د (قوله ولا يمكن من العود الى
الاولى) أي لامع تصديق الثاني ولا مع تكذيبه اه وقال س ل أي راجع لقول
المتن لم تسمع الثانية وقول الشارح وتسمع الدعوى عليه بعبارة ع ش على م د
قوله ولا يمكن من العود الى الاولى ان كان قبل الحكم بها فان كان بعده يمكن من
العود اليها الا ان يصرح بأنه أي الاول ليس بقاتل اه وقوله يمكن من العود اليها
أي عمل بها فقتضاه انه يأخذ الذية من المذعي عليه أولا ويأخذها أيضا من الثاني
المصدق له اه ثم رأيت في قل على المحلى انه قال نعم ان صدقه الثاني وكان قبل
الحكم بالاولى سمعت الثانية للاقرار وبطلت الاولى اه وفهمه انه ان كان
تصديق الثاني بعد الحكم بالاولى لا تسمع الثانية وهو بعيد مع تصديقه لان

الاولى تكذبه انتم ان صدقه الا تعرفوه مؤاخذا بقراره وتسمع الدعوى عليه على الاصح في أصل التصديق
الروضة ولا يمكن من العود الى الاولى لان الثانية تكذبه (أو) ادعى (عدا) مثلا (وفسره بغيره عمل بتفسيره) فيلغى
دعوى العمد لا دعوى القتل

لايه قديظان ما ليس به
 عدا فيعتقد تقصيره مستندا
 الى دعواه القتل وتعبيري
 بما ذكر اولي من اوله لم يبطل
 أصل الدعوى لا بهامه
 بطلان التفسير وانما ثبت
 (القسامة في قتل ولولريق)
 لافي غيره كقطع طرف واتلاف
 مال غير رقيق لانها خلاف
 القياس فيقتصر فيها على
 مورد النص وهو القتل في
 غيره القول قول المدعي عليه
 يمينه مع اللوث وعدمه
 ويعتبر كون القتل (بجمل
 لوث) بثلاثة (وهو) أي اللوث
 (قرينة تصدق المدعي) أي
 توقع في القلب صدقه (كان)
 هو اولي من قوله بأن (وجد
 قبيل أو بعضه) وهو من زيادتي
 (في محلة) منفصلة عن بلد كبير
 (أو) في (قرية صغيرة لاعدائه)
 في دين أو دنيا ولم يخالطهم
 غيرهم من غير اصدقاء القتل
 وأهله (أو تفرق عنه) جمع
 (محصورون) يتصور اجتماعهم
 على قتله والأفلاقسامة نعم
 ان ادعى على عده منهم
 محصورين مكن من الهوى
 والقسامة وتعبيري
 بالمحصورين أولى من تعبيره
 بالجمع (أو أخبر)

التصديق أقوى من الحكم ومثل ق ل في التقيد المذكور البرماوي حرر (قوله
 لايه قديظان الخ) قضيته ان الفقيه الذي لا يتصور خفاء ذلك عليه يبطل ذلك منه
 للتناقض لكن علوه أيضا بأنه قد يكذب في الوصف ويصدق في الأصل وعليه فلا
 فرق جرس ل (قوله مستندا الى دعواه القتل) وظاهره عدم الاحتياج الى
 تحديد الدعوى لكن جزم بتعديدها ابن داود في شرح المختصر اه زى (قوله
 وانما ثبت لما فرغ من شروط الدعوى) شرع في المترتب عليها وهي القسامة
 متعرضا لمحلها فقال وانما ثبت الخ زى (قوله يمينه) لكنها خمسون يميناً في قطع
 الطرف والجرح لانها يمين دم فتظن لذلك فان كثيراً من الطلبة يتوهم انها يمين
 واحد اه زى (قوله بجمل لوث) اللوث بمعنى القوة لقوته بتحويل اليمين بجانب
 المدعي أوله مف لان الايمان حجة ضعيفة والتعبير بالمحل هنا ليس المراد به حقيقة
 لان اللوث قد لا يرتبط بالمحل كالشهادة الا كناية فالتعبير به اما الغالب أو مجازاً عما
 يحمله اللوث من الاحوال التي توجد فيها تلك القرائن المؤكدة شرح مر والظاهر
 ان الاضافة فيه بيانية والباء بمعنى مع ومن اللوث الشيوع على السنة العام والخاص
 بأن فلا تاقله ق ل على الجلال وليس من اللوث ما لو وجد معه ثياب القتل
 ولو كانت ملطخة بالدم عس على مر (قوله قرينة) ويشترط ثبوت هذه القرينة
 ويكفي فيها علم القاضي جرس ل (قوله تصدق المدعي) ولا يشترط في اللوث
 والقسامة ظهور دم ولا جرح لان القتل يحصل بالخنق وعصر البيضة ونحوهما فاذا ظهر
 أثره قام مقام الدم فالويل يوجد أثره أصلاً فلا قسامة على الصحيح في الروضة وأصلها س ل
 وعبارة شرح مر ولا بد من وجود أثره قتل وان قل والأفلاقسامة خلافاً للاستوى
 اه (قوله صغيرة) خرج الكبيرة فلا لوث ان وجد فيها قبيل اذا المراد بها من أهلها غير
 محصورين وعند انتفاء حصرتهم لا تحقق العدا رقيبهم فتنتفي القرينة شرح مر
 (قوله لاعدائه) يقتضي اعتبار عدائهم لا لقتيل وليس بشرط بل يكفي ان يكونوا
 اعداء لقبيلته س ل وهو قيد في المحلة أيضاً كما قاله البرماوي ولو وجد بعضه في محلة
 وبعضه في أخرى فالولي ان يعين ويقسم اه زى (قوله ولم يخالطهم) ليس بشرط بل
 الشرط ان لا يساكنهم غيرهم كما اعتمد مر اه س ل فالمخالطة بغير سكنى لا تمنع اللوث
 (قوله وأهله) أي الذين ليسوا اعداءه والأفلالوث موجود س ل (قوله جمع
 محصورون) ولا يشترط كونهم اعداءه س ل والمراد بالمحصورين من يسمل عدهم
 والاحاطة بهم اذا تفرقوا في صعيد واحد بمجرد النظر وبغير المحصورين من يعسر
 عدهم كذلك عس على مر (قوله أو أخبر بقتله عدل) أي مقبداً بعمد أو غيره

هو أولى من قوله شهيد (بقوله) ولو قبل الدعوى (ع) أو أرباباً أو أرباباً أو وصية أو وصية أو كفارة) وإن كانوا مجتمعين
 لأن كلامها يفيد غلبة الظن ولأن اتفاق كل من الاصناف الأخيرة على الاخبار عن الشيء يكون غالباً عن حقيقة
 واحتمال التواطؤ فيها كاحتمال الكذب في اخبار العدل (٥٦٢) وتعبيرى بعددين وارأتين هو ما في الروضة

كأن صلبها وعليه يحمل تعبير
 الأصل بعبيد ونساء (ولو
 قاتل) بالناء الفوقية قبل
 اللام (مغان) بأن القسم
 قتال بينهما ولو بأن وصل
 سلاح أحدهما للآخر
 (وانكشف عن قتل) من
 أحدهما (فلوث في حق)
 الصف (الآخر) لأن الغالب
 أن صفه لا يقتله (ولو ظهر
 لوث) في قتل (فقال أحد
 ابنه) مثلاً (قتله زيد
 وكذبه الآخر ولو فاسقا) ولم
 يثبت اللوث بعدل (بطل)
 أي اللوث فلا يحلف المستحق
 لأنحرام ظن القتل بالكذب
 الدال على أنه لم يقتله لأن
 النفوس مجبولة على الانتقام
 من قاتل مورثها بخلاف
 ما إذا لم يكذبه بأن صدق أو
 سكت أو قال لا أعلم أنه قتله
 أو كذبه وثبت اللوث بعدل
 (أو) قال أحدهما قتله زيد
 (ومجهول) قال (الآخر)
 قتله عمرو ومجهول حلف
 كل منهما (على من عينه اذ)

أخذ من قوله الآخر ولو ظهر لوث يقتله مطلقاً فلا قسامة (قوله هو أولى من قوله)
 شهيد لأن الشهادة ما يقال بين يدي ماكم أو يحكم بعد تقدم دعوى بلفظ أشهد بقتله
 عدداً أو غيره زى (قوله أو عبيدان) والعبد الواحد كذلك وكذلك المرأة الواحدة
 كما في الحماوى وهذا هو المتمدن خلافاً لما في الروضة زى وقدم شىء مر في شرحه
 على ما في الروضة اهـ (قوله أو وصية) تعبيره بالجمع فيه وفيما بعده يقتضى عدم
 الاكتفاء باتنين منهم كما في هـ ب وقال ابن عبد الحق يكتفى باتنين اهـ ع ش
 (قوله وإن كانوا مجتمعين) أي فاجتماعهم لا يفيد اليقين حتى يوجب القود وأشار
 الشارح بهذا إلى أن أوفى المتن مائة خلوة تجوز الجمع أي ولو اجتمع هؤلاء الاصناف
 وأخير وهـ وغرضه بهذا الرد على الضعيف وعبارة شرح مر وقيل يشترط تفرقهم
 لاحتمال التواطؤ ورد بأن احتماله كاحتمال الكذب في اخبار العدل اهـ لكن هذا
 الضعيف مفروض في العبيد والنساء كما هو في شرح مر وظاهر الشارح رجوعه
 للجميع فليجوز (قوله ولأن اتفاق كل الخ) غرضه بهذا الرد على الضعيف القائل بأنه
 لا يعتبر قوتهم في الشرع كما في شرح مر فلا يحصل باخبارهم لوث اهـ وأما قول
 المقتول فلان قتلى فلا عبرة به عندنا خلافاً لما لك قال لأن مثل هذه الحالة لا يكذب
 فيها وأجاب الأصحاب بأنه قد يكذب بسبب العداوة ونحوها قال القاضى ويرد
 عليهم مثل هذا في صورة الاقرار للوارث اهـ أقول قد يفرق بخطر الدماء فضيق فيها
 وأيضاً فهو هنا مدع فلا يقبل قوله اهـ سم (قوله كاحتمال الكذب الخ) أي فلا
 ينظر لهذا الاحتمال (قوله بالناء الفوقية) احتراز من الباء الموحدة (قوله ولو ظهر
 لوث الخ) ومنها انكار المدعى عليه اللوث في حقه وقد ذكره بقوله ولو أنكر الخ شروع
 في روافع اللوث فمنها تكاذب الورثة وقد أشار إليه بقوله ولو ظهر الخ زى (قوله
 حلف كل منهما) أي خسين يميناً م ر فإن قال كل منهما بعدد أقسم المجهول
 من عينه أخى أنسما وأخذ الباقي اهـ روض قال في شرحه أي أقسم كل منهما على من
 عينه الآخر وأخذ ربع الدية اهـ وهذه المسئلة دخيلة في موانع اللوث (قوله
 على رأسه) متعلق برأى (قوله حلف) أي خسين يميناً زى وقال الشوبرى
 يميناً واحدة واستقر به ع ش على م ر قال لأن عينه ليس على قتل ولا جراحة

لأن كاذب منهما لا احتمال أن الذي أحده كل منهما من عينه الآخر (وله) أي كل منهما (ربع دية) لا عتراه بل
 بأن الواجب نصفها وحصة منه نصفه (ولو أنكر مدعى عليه اللوث) في حقه كأن قال كست عند القتل غائباً عنه
 أولست أنا الذي روى معه السكين المتلطف على رأسه (حلف) فيصدق لأن الأصل براءة ذمته وعلى المدعى البينة
 (ولو ظهر لوث يقتله مطلقاً) عن التقييد به أو غيره كان أخبر عدل به بعد دعوى مفصلة (فلا قسامة) لأنه لا يفيد
 مائة الفة القاتل ولا العاقبة

(وهي) أي القسامة (حلف)
 مستحق بدل الدم ولو كان نبيا
 يقتل رقيقه فان عجز قبل
 نكوله حلف السيد (أو
 مرتدا) لان الحاصل بحلفه
 نوع اكتساب للمال فلا تمنع
 منه الردة كالاخطاب
 (وتأخيره ليسم أولى) لانه
 لا تورع في حال ردته عن
 اليمين الكاذبة ومن أوصى
 لام ولده مثلا بقيمة عبده ان
 قتل ثم مات حلف الوارث
 بعد دعواها وهذا و بامر
 من حلف السيد بعد عجز
 المكاتب علم ان الحالف قد
 يكون غير مدع (خمسین یمینا
 ولو متفرقة) يجوز أن أوفيه
 خبر العيصين بذلك المخصص
 لخبر اليمين في البيعة على المدعي
 واليمين على المدعي عليه وجوز
 تقريرا نظرا الى انها حجة
 كالشهادة يجوز تقريرها (ولو
 مات) قبل تمامها (لم يبن وارثه)
 ان لا يستحق أحد شيئا بيمين
 غيره بخلاف ما اذا أقام شاهدا
 ثم مات فان لوارثه ان يقيم
 شاهدا آخر لان كلا شهادة
 مستقلة (وتوزع) الخمسون
 (على ورثته) اثنين فأكثر
 (بحسب الارث) غالبا قياسا لها

بل على عدم الحضور مثلا وان استلزم ذلك سقوط الدم وقتل في الدرس عن زى
 انها خمسون فليراجع وليجوز ا ه وقال بعضهم يحلف يميناً واحدة لنفي اللوث
 وخمسین يميناً لنفي القتل وهو جمع بين كلام الشوبري وزى وهو قياس قول
 سم فان نكل عن الحلف حلف المدعي يميناً لاثبات اللوث وخمسین لاثبات القتل
 (قوله وهي) أي القسامة بالمعنى المصدري وتقدم اطلاقها على الايمان وهو المعنى
 الحاصل بالمصدر (قوله حلف مستحق) أي ابتداء فخرج اليمين المردودة من
 المذمى عليه على المدعي فلا تسمى قسامة كما له زى ثم ان حلف المستحق
 هو الغالب وقد يحلف غير المستحق حالة الوجوب وقد أشار الشارح اليه بقوله
 وبمذاو بامر الخ (قوله نكوله) أي نكول المكاتب عن الحلف (قوله
 أو مرتدا) وصورة المسئلة أن يرتد بعد موت المجروح والا فلا قسامة زى أي لعدم
 ارثه واذا حلف حال الردة قبض الحاكم الدية لفساد قبضه كما افاده ع ش
 (قوله لام ولده) وظاهر ان ذكر المستولدة مثال واه لو أوصى لآخر بذلك أقسم
 الوارث أيضا وأخذ الموصى له الوصية شرح م ر (قوله ثم مات) أي الموصى وقتل
 الرقيق (قوله حلف الوارث) أي لانه مستحق والمرأة انما تتلقاه عنه ح ل وفيه
 شيء لانها تتلقاه عن الموصى (قوله بعد دعواها) أي دعواها قتل العبد أي
 أردعواهم ان ساوا اذ هم خليفته شرح م ر (قوله خمسین یمینا) ولو قتل نحو امرأة
 أو ذمی أو جنین و بین فی کل یمین منها مئة القتل برماوی ويشير لامدعي عليه
 عند حضوره فيقول والله هذا قتل أبي مثلا عمدا أو شبه عمدا وخطأ منفردا أو مع غيره
 ويرفع نسبه عند غيبته زى وله دل حكمة الخمسين ان الدية تقوم بألف دينار غالبا
 ولذا وجبها القديم والقصد من تعدد الايمان التغليظ وهو انما يكون في عشرين
 دینارا فاقضى الاحتياط للنفس ان يقابل كل عشرين بيمين منفردة عما يقتضيه
 التغليظ شرح م ر وفي هذه الحكمة نظر لان دية المرأة على النصف من ذلك
 وان دية الكافر على الثلث أراقل الا أن يقال الحكمة بالنسبة لدية الكامل ولا
 يلزم اطرافها تأمل (قوله ولو متفرقة) ولو بلا عذر بخلاف اللعان لانه يحتاج له أكثر
 لما يترتب عليه من العقوبة البدنية واختلال النسب وشيوع الفاحشة وعتك
 العرض عسر س ل (قوله اذ لا يستحق الخ) يرد على هذه العلة مستثناة أم الولد
 المنقذمة فانها استحققت القيمة بحلف الوارث (قوله غالبا) والا فقتل توزع لا بحسب
 الارث كما يأتي في البنت والزوجة وبفرض الخنى بالنسبة لحلفه ذكر او في حلف
 غيره انثى وبالنسبة للاخذ انثى أيضا فاذا كان له ابن حائض خمسا وعشرين

على ما ثبت بها (ويبر كبر) ان لم تقسم حصة لان اليمين الواحدة لا تتبع شئ فلو كانت ثلاثة حلف كل منهم سبعة عشر (ولو نكل أحدهما) أي الوارثين (أو غاب حلفها) (٦٥٣) أي الخمسين (الآخر وأخذ حصته) لان

الخمسين هي الحجة (وله) في الثاني (صبر الغائب) حتى يحضر فيحلف معه ما يخصه ولو حضر الغائب بعد حلفه حلف خسا وعشرين كالأو كان حاضرا ولو قال الحاضر لا أحلف الا بقدر حصتي لم يبطل حقه من القسامة فإذا حضر الغائب حلف معه حصته ولو كان الوارث غير حاضر حلف خمسين في زوجة وبنت تحلف الزوجة عشرة والبنت أربعة يجعل الايمان بينهما أخماسا لان سهامها خمسة والزوجة منها واحد (ويعين مدعي عليه باللوث (ويعين (مردودة) من مدع أو مدعي عليه (ويعين (مع شاهد بخسون) لانها يمين دم حتى لو تعدد المدعي عليه حلف كل خمسين ولا توزع عليهم وفارق نظيره في المدعي بأن كلاً منهم يثني عن نفسه القتل كما ينفية المنفرد وكل من المدعين لا يثبت لنفسه ما يثبت المنفرد (والواجب بالقسامة دية) على مدعي عليه في قتل عدو على عاقلته

وأخذ الثلث وحلف الابن أو بعا وثلاثين لانها ثلثا الخمسين مع جبر الكسر وأخذ النصف ويوقف الباقي وهو السدس الى الصلح أو البيان حل (قوله على ما ثبت بها) وهو الدية فانها تقسم بين الورثة بحسب الارث (قوله يجعل الايمان بينهما أخماسا) أي لان المسئلة من ثمانية مخرج الثمن للزوجات الثمن واحد وللبنات النصف أربعة والباقي وهو ثلاثة لبيت المال لئلا يكتفى بالحلف فلا يؤخذ من الجاني ما زاد على خمسة الايمان ومن هنا تعلم ان صورة المسئلة اذا انقسم امر بيت المال وبعبارة شرح م ر ولا يثبت حق بيت المال هنا يمين من معه بل ينصب مدع عليه أي على من ينسب اليه القتل ويفعل ما يأتي قبيل الفصل اه وهو انه ان حلف المدعي عليه سقط عنه الباقي الذي كان لبيت المال وان أقر أحد منه فان لم ينتظم رد الباقي على البنت فقط وقسم الايمان حيث شد على حصة الزوجة وهي الثمن وحصة البنت وهي الباقي فينص الزوجة ثمن الايمان سبعة بجبر المنع كسر اذ ثمن الخمسين ستة وربيع وينص البنت أربعة وأربعون كذلك اذ الباقي وهو سبعة آثمان الخمسين ثلاثة وأربعون وثلاثة أرباع يمين فيكمل أفاده شيفنا ط ب شو برى ولو كان ثم عول اعتبر في زوج وأم وأختين شقيقتين وأختين لام أمهات من ستة وتعول عشرة فتوزع الخمسون على العشرة فينص كل منهم خمسة فيحلف الزوج خمسة عشر وهكذا اه كما في شرح م ر (قوله ويعين مردودة) ولو نكل المدعي عن يمين القسامة أو اليمين مع شاهد ثم نكل المدعي عليه ردت على المدعي وان نكل أولا لان يمين الرذغير يمين القسامة لان سبب تلك النكول وهذه اللوث أو الشاهد شرح م ر وليس لنا يمين ردت ردا لاهنا (قوله من مدع) أي ان كان هناك لوث أو مدعي عليه ان لم يكن لوث فان اليمين حيث شد عليه (قوله ومع شاهد بخسون) أنظر بما اذا انفصل هذا عن قوله السابق كغيره ان اخبار العدل لوث ويحجب بأنه ان وجد شرط الشهادة كأن أتى بلفظ الشهادة بعد تقدم دعوى كان من باب الشهادة وان أتى بغير لفظ الشهادة أو قبل تقدم الدعوى كان من باب اللوث اه ع ش على م ر (قوله حلف كل خمسين ولا توزع الخ) ولورد أحد المدعي عليهم حلف المدعي خمسين واستحق ما يخص المدعي عليه من الدية اذا وزعت عليهم اه ع ش على م ر (قوله والواجب بالقسامة) خرج بها اليمين المردودة على المدعي فان القصاص يثبت بها لانها

في قتل خطأ أو شبهه عمد كما علم عامر فلا يجب بها قود لقوله صلى الله عليه وسلم في خبر البخاري اما ان كالا قرار بدوا صاحبكم أو يؤذونوا يحرب من الله ولا يتعرض للقود ولان القسامة حجة ضيقة فلا توجب القود احتياطا الامر الدماء كالشاهد واليمين

وأجيب عن قوله في الخبر تخلفون وتسحقون دم صاحبكم بأن التقدير بدل دم صاحبكم جميعاً بين الدليلين (ولو ادعى) قتلاً (هذا) مثلاً (بلوث على ثلاثة حضر (٥٦٥) أحدهم) وأنكر (حلف) المسحق (خمين واخذ) منه (ثلاث

د) فان حضر آخر كذا
أي فحلف خمين كالاول
وياخذ ثلث دية (ان لم يكن
ذكر في الايمان والاكتفي
بها) بناء على صحة القسامة
في غيبة المذمى عليه وهو
الاصح كقاعدة البينة (واشاث
كالثاني) فيما مر فيه وهذا
من زيادتي (ولا قسامة فيمن
لا وارث له) خاصاً لان تخلف
عامة المسلمين غير ممكن لكن
ينصب القاضي من يدعي على
من ينصب اليه القتل ويجازيه
(فصل) فيما ثبت به
موجب القود وموجب المال
بسبب الجناية من اقرار
وشهادة (انما ثبت قتل
بسر ياقرار) به حقيقة أو حكماً
لا بينة لان الشاهد لا يعلم
قصد الساحر ولا يشاهد تأثير
السحر نعم ان قال قتلته بكذا
فشهد عدلان بأنه يقتل غالباً
أو نادراً فيثبت ما شهد به
والاقرار ان يقول قتلته بسحري
فان قال وسحري يقتل غالباً
فاقرار بالعمد ففيه القود أو
يقتل نادراً فاقرار بشبه
العمد أو قال أخطأت من اسم
غيره إلى اسمه فاقرار بالخطأ
ففيه ما لا دية على الساحر

كالاقرار وكالبينة وكل يوجب القصاص وكان حق الشارح أن ينبه على هذا (قوله) تخلفون وتسحقون الخ) وسببه ان بعض الانصار قتل بخير بعد الصلح وادس
بساغير اليهود وبعض اولياء القتل فقال صلى الله عليه وسلم لا وليا له تخلفون
وتسحقون دم صاحبكم قالوا كيف تخلف ولم نشهد ولم نقاتل قتلناكم يهود خير
بخمسين يمينا اه أي تبرأ من دم صاحبكم بخلقها لكم خمسين يمينا انهم لم يقتله فقالوا
كيف نأخذ بيمان قوم كفار فعقله صلى الله عليه وسلم من عنده دراة فتنة اه
رشيدى فصار هذا وخبر العيصين الذي تقدم في كلام الشارح حيث قال خبر
العيصين بعد قول المصنف خمسين يمينا (قوله بين الدليلين) أي هذا وخبر البخاري
(قوله حلف المسحق) أنظر مل هذا بنا في قوله سابعة ولو أنكر مذهبى عليه اللوث
حلف حيث حلف هنا المسحق وهناك المذمى عليه وأجيب بأن ما تقدم في الحلف
على نفي اللوث وهذا في الحلف على القتل (قوله ويحلفه) أي يحلف من ينسب
اليه القتل ولو نكل لابقضى عليه بل يحبس ليقرأ ويحلف شوبرى وان طال
الحبس ع ش (فصل فيما ثبت به موجب القود الخ) (قوله بسبب
الجناية) متعلق بموجب المال شوبرى أي لان موجب القود لا يكون الا بسبب
الجناية فهو قيد في موجب المال ليخرج موجب المال لا بسبب الجناية كاليبيع
مثلاً لكنه يدخل المال الواجب بالجناية على المال كالسرقة وهو غير مراد فكان
ينبغي زيادة على البدن أو نحو ذلك رشيدى (قوله من اقرار متعلق) بقوله
فيما ثبت شوبرى أي تعلقه مع جوابه بالبيان لما (قوله بسحر) وأما القتل بالحمال
أو بالعين فلا قود فيه ولا دية حل أي ولا كفارة كافي قل على الجلال (قوله
أو حكماً) كما لم ين المرودة (قوله تأثير السحر) وهو لغة عثرى الشئ عن وجهه
يقال ما سحرك عن كذا أي ما صرفت عنه واصطلاحاً كافي حاشيه الكشف وغيره
مزاولة النفوس الخبيثة لافعال وأقوال يترتب عليها أمور خارقة للعادة زى
ولا يظهرا الا على يد فاسق اجاعا (قوله فشهد عدلان) أي بان كانا ساحرين وثابا
فلا يقال ان تعلمه حرام مفسق فكيف تقبل شهادتهما شيخنا (قوله وانما ثبت
موجب مال) يرد على حصره القسامة في محل اللوث فان المال يثبت باليمين فقط
س ل ويرد على المحصرين ما علم القاضي فانه يثبت به بعد قضائه به كل من القود
والمال لان ما بين المستثنين مما يقضى فيه القاضي يعلمه وقد أشار الشارح
الى الجواب عن هذا بقوله وفي باب القضاء الخ فهو مراد أيضاً لكن لم يذكره هنا
لانه سيأتى وبعبارة مخرج مر وانما ثبت موجب القصاص باقرار أو شهادة عدلين

لا العاقلة الا أن يصدقوه ١٤٣ ت (و) انما ثبت (موجب قود) بكه رالجيم من قتل بغير سحر أو
أوارثه (به) أي باقرار به حقيقة أو حكماً (أوب) شهادة (عدلين) به (و) انما ثبت موجب (مال) من قتل بغيره

أوجرح (أو القتل) أي بأقراره أو شهادة عدلين به (أو برجل وامرأتين أو) برجل (ويمن) وهذه المسائل من
 حجة ما يأتي في كتاب الشهادات ذكرت هنا تبعاً للشافعي رضي (٥٦٦) الله عنه ويأتي ثم الكلام في

صفات الشهود والشروط
 مستوفى وفي باب القضاء
 بيان أن القاضي يقضى بعلمه
 (ولو عني) المستحق (عن
 قود) لم يثبت على مال (لم
 يقبل للمال الاخيران) أي
 رجل وامرأتان ورجل
 ويمن لأن العفو إنما يعتبر
 به ثبوت موجب القود
 ولا يثبت بمن ذكر (ك) ما
 لا يقبلان (لأرش هشم بعد
 إيضاح) لأن الإيضاح قبله
 الموجب للقود لا يثبت بهما
 نعم أن كان ذلك من جانبين
 أو من واحد في مرتين ثبت
 أرش لهشم بذلك وهو واضح
 والتصريح في حاتين بالرجل
 واليمين من زيادتي (وليصرح)
 وجواباً للشاهد بالاضافة
 أي باضافة التلف للفعل (فلا
 يصحني) في ثبوت القتل
 (جرحه) بسيف (فإن
 حتى يقول) فإن (منه أو
 فقتله) لا احتمال موته أن لم
 يقل ذلك بسبب غير المخرج
 (وثبت دامية ب) قوله (خبر
 به فأدماه أو فأسال دمه)
 لا بقوله فأسال دمه لا احتمال

أو يعلم الحاكم أو ينسكول المدعي عليه مع حلف المدعي كما يعلمان مما أخذ كره على
 أن الأخير كالأقرار وما قبله كالبيعة أه (قوله أوجرح) معذوف على قتل وهو
 بفتح الجيم المصدر وأما بالضم فهو الأثر الحاصل ع ش على م ر (قوله أو إزالة) أي
 إزالة المتنازع كالسمع بالبصر (قوله ويمن) أي خمسين يميناً لأنها يمين دم لا يمين
 واحدة كما قد يتوهم من ل وم ر فالمراد جنس اليمين (قوله وهذه المسائل) بجواب
 عما يقال لا شيء ذكرت هذه المسائل هنا مع أنها تأتي (قوله ولو عني المستحق الخ)
 صورة هذه المسائل أن شخصاً ادعى على آخر أنه قتل أباه ولم يكن معه ما يثبت القود
 ابتداء وانما معه رجل وامرأتان أو رجل ويمن فأراد أن يعفو قبل الدعوى على
 ما يودي بالمال الذي يعفو عليه لأجل قبول ما معه من البيعة التي يعتد بها في
 المال فلا يقبل منه ذلك لأنه لم يثبت الأصل الذي هو القود مع ش بأن يدعي أنه يستحق
 عليه مائة من الأبل مثلاً ولم يذكر قوداً ولا غيره تأمل وعبارة شرح الروض لو قال
 المدعي في الجناية الموجبة للقصاص عفو عن علي ما لم يقبلوا من رجلاً وامرأتين
 لم يقبل بأن يدعي عليه ما لا بسبب الجناية ويقيم من ذكر (قوله لم يثبت) صفة لقود
 وقوله على مال متعلق بعفا سم (قوله لم يقبل للمال الاخيران) وكذا الرجلان
 أخذان تعليل فقوله الاخيران ليس بقيد فلو أقامهما على القود بعد العفو على مال
 قبل وثبت القود لكون العفو باطلاً كما استظهره ع ش على م ر (قوله لأن
 العفو) أي على مال (قوله لأرش هشم) أي وكانا من جان واحد في زمان واحد
 كما يدل عليه الاستدراك الآتي كان يدعي أن فلاناً أو فنة ويقيم رجلاً وامرأتين
 أو يقول أحلف مع الشاهد فلم يقبلها القاضي فيترك الدعوى بالموضحة ويدعي بأرش
 الهاشمية التي تسميت عنها ويقيم البيعة المذكورة عليها فلا يقبل لأن السبب لم يثبت
 بهذه البيعة فكذا السبب عنه شيخنا عزيزي (قوله ذلك) أي الهشم بعد الإيضاح
 (قوله وثبت أرش الهشم بذلك) وذلك لأن كل واحدة من الجنائتين منفصلة عن
 الأخرى فالشهادة بالهاشمية شهادة بالمال وحده ع ش على م ر (قوله أو فأسال
 دمه) فيه أنه إذا أسال دمه تكون دامة لادامية فلعل مراده بالدامية ما يشمل الدامة
 لأنها تنشأ عنها (قوله وهذا مانص عليه في الام) معتمد (قوله ثم ذكر) أي النووي وهو
 ضعيف (قوله من الإيضاح) وهو لغة الكشف والبيان وليس فيه تخصيص بعظم وأما
 شرعاً ففيه تخصيص به فهذا نظر للمعنى اللغوي وذلك نظر للمعنى الشرعي شيخنا

سلالة بغير الضرب (و) تثبت (موضحة ب) قوله (أوضح رأسه) لأن المفهوم منه أوضح عظم رأسه (قوله
 التصريح به وهذا مانص عليه في الام والمختصر ووجه البليغني وغيره وجزم به في الروضة كما صلتها ثم
 ماء الذي صححه الأصل عن حكاية الامام والغزالي ووجهه بأن الموضحة من الإيضاح وليس فيه
 (ويجب لقود) أي لوجوبه في الموضحة (بيانها)

محلل ومساحة وان كان برأسه (٥٦٧) موضحة واحدة لجواز أنها كانت صغيرة فوسعها غير الجاني وخرج بالقود

الدية لانها لا تختلف باختلاف محل الموضحة ومساحتها (وتقبل شهادته) أي الوارث ظاهر عند القضاء (لمورثه) غير أصله وفرعه كما لم من بابها (بجرح اندمل وبمعال) ولو (في مرض) لانتفاء التهمة بخلافها قبل اندمال جرحه لانه لو مات مورثه كان الارش له فكأنه شهد لنفسه وفارق قبوله بمعال في المرض بأن الجرح سبب لاموت الناقل للحق اليه بخلاف المال وبأنه اذا شهد له بالمال لا ينتفع به حال وجوبه بخلاف ما اذا شهد له بالجرح (لا شهادة عاقلة بغسق بينة جنابة) قتل أو غـ بـه (بمعاونها) بأن تكون خطأ أو شبه عمد ويكونوا أهلا لعملها وقت الشهادة ولو فقراء فلا تقبل لانهم متهمون بدفع العمل عن أنفسهم بخلاف بينة اقرار بذلك أو بينة عدل وفارق عدم قبولها من الفقراء قبولها من الأباعد وفي الأقربين وفاء بالواجب بأن المال غادر رائج فالغنى غير مستبعد فحصل التهمة وموت القريب

(قوله محلل) أي من الوجه والرأس أو غيرهما وهذا محلل في غير قبه علم القاضي فقهه والا اكتفى بإطلاقه الموضحة قطعا حل (قوله لانها لا تختلف الخ) وصورة المسألة أن يقولوا أوضعه في رأسه أو وجهه ولم يبينوا محلها من الرأس مثلا هل هو المقدم أو المؤخر بخلاف ما لو قالوا أوضعه ولم يبق ولو في رأسه أو وجهه فانها لا تسمع اصدقه بغير الرأس والوجه مع ان الواجب فيه الحكومة هكذا أفهم به عليه شيخنا الطنطا في اه زى (قوله ظاهر عند القضاء) متعلقان بوارث وقيد بالظاهر لانه عند الموت قد لا يكون وارثا كأن حدث به مانع من ردة مثلا أو ولد له ولد فانه يجب الاخوة والأعمام شيخنا (قوله عند القضاء) أي الحكم (قوله لمورثه) والدية بكونه مورثه أي فيما اذا شهد قبل الاندمال حال الشهادة فان كان عندها محجوب بانهم زال المانع فان كان قبل الحكم بالشهادة بطلت أو بعد ما فلا شرح م د (قوله بخلافها قبل الاندمال) أي وان كان عليه دين مستغرق لتهمته م رأى وان لم يكن من شأنه أن يسرى لانه قد يسرى سم ورجل وقيد م بكونه يمكن انضائه لهلاك (قوله كان الارش له) صورته اذا ذهب الجرح بالقصاص أو بارشه ان لم يقتص منه ان قتلنا بجواز طلب الارش قبل الاندمال اما اذا قتلنا لا يجوز طلب ارشه فالشهادة غير مقبولة من غير الوارث اعدم سماع الدعوى من الوارث أولى س ل (قوله فكأنه شهد لنفسه) ولا نظر لوجود الله بن لانه لا يمنع الارث وقد يرى الدائن أو يصالح وكونه لمن لا يتصور ابرأؤه كزكاة فادر لا يلتفت اليه م و (قوله اليه) أي الوارث (قوله بخلاف ما اذا شهد له بالجرح) فانه ينتفع بأرشه حال وجوبه لانه لا يجب الا بعد موت الجرح فيكون للوارث كما في شرح م و ر فية انه يجب الارش بالاندمال أيضا في المحرشي وعبارة س ل قوله بخلاف ما اذا شهد له بالجرح أي فان دفعه حال الوجوب له لان الدية قبل الموت لم تجب وبعد تجب له اه فحمل الارش على الدية (قوله ولو فقرا) لان العبرة بالفقر وعدمه عند الاداء (قوله بخلاف بينة اقرار) مفهوم جنابة وقوله أو بينة عدم مفهوم بمعاونها (قوله غادر رائج) أي باق في الغداة ويروح في المساء حل والمناسب له قوله فالغنى غير مستبعد ان يفسر الغاى بالذهاب في الغداة والرائح بالراجع في المساء شيخنا ويدل له قوله تعالى غدوة اشهر ورواحها شهر (قوله فلا ينعق فيه) أي في موت القريب (قوله ولو شهد اثنان الخ) وقد اعترض في أصل الروضة تصوير المسألة بأن الشهادة انما تسمع بعد تقدم دعوى على معين واجب بأن صورته كما قاله الجمهور وان يدعى الولي القتل على رجلين ويشهد له اثنان فيبادر المشهود عليهم بما يشهدان على الشاهدين بأنهما القتيلان وهذا يورث ريبة

صكا المستبعد في الاعتقاد فلا ينعق فيه تهمة وتعبيرى بالجنابة أهم من تعبيره بالقتل (ولو شهد اثنان على)

اثنين بقتله فشهدا به

أي بقتله (على الأولين) في المجلس مباررة (فإن صدق الولي) المدعى (الأولين) أي استمر على تصديقهما فقطل حكم
 بهما) وسقطت شهادة الآخرين للاثمة ولأن الولي كذبهما (والا) بأن صدق الآخرين أرا الجميع أو كذب الجميع
 (بطلتا) أي الشهادتان وهو الظاهر في الثالث ووجهه في الأول (٥٦٨) أن فيه تكذيب الأولين وعداوة

الآخرين لهما وفي الثاني
 أن في تصديق كل فريق
 تكذيب الآخر (ولو أقر
 بعض ورثة بعض) منهم
 عن القود وعينه أولم يعينه
 (سقط القود) لأنه لا يتبعض
 وبالأقرار سقط حقه منه
 فسقط حق الباقي والجميع
 الدية سواء أعين العافي أم لا
 نعم أن أطلق العافي العفو
 أو عني مجانا فلا حق له فيها
 (ولو اختلف الشاهدان في
 زمان فعل) كقتل (أو مكانه
 أو آله أو ماله) كأن قال
 أحدهما قتله بكر فوالا آخر
 عشية أو قتله في البيت
 والاخر في السوق أو قتله
 بسيف والاخر برمح أو قتله
 بالحرز والاخر بالعد (أغت)
 شهادتهما (ولا لو) للناقض
 فيها وخرج بزيادة في فعل
 الأقرار فلو اختلفا في زمانه
 أو غيره مما ذكر كان شهد
 أحدهما بأنه أقر بالقتل يوم
 السبت والاخر بأنه أقر به
 يوم الأحد لم تلغ الشهادة

للكم فيراجع الولي ويسأله احتياطا وقد أشار الشارح لذلك بقوله مباررة
 في المجلس اه زى قال حل أي من غير سبق دعوى عليهم ما فهذه ليست شهادة
 حقيقة لأن شرط الشهادة تقدم دعوى على معين ولا يوجد ذلك وإنما وجهت تلك
 الشهادة لأنها تورث ربة للجماع فيراجع الولي ويسأله (قوله في المجلس) قال
 القاضى وإنما اعتبر لاثمة ما أوعاد في مجلس آخر فشهد بالقتل على الشاهد من
 فالة اضنى لا يصفى الى قولها ما بخلاف ما لو شهد في ذلك المجلس لأنه في فصل خصومتها
 فيحصل له ربة (قوله بأن صدق الخ) الشرط عدم تكذيبهما لا تصديقهما خلافا
 لما يفهم من المتن س ل (قوله بطلتا وبقي حقه في الدعوى) وقول الجمهور يستقط
 حقه أي من الشهادة حل وقال ع ش جزم م بطلان حقه من الدعوى ويصرح به
 ما قرر به الشارح قول المصنف السابق وإن لا تناقضها أخرى اه وقد يقال ليس
 ندنا دعوى ثانية إلا أن يقال لما صدق الآخرين كأنه ادعى على الأولين لكن
 التصديق ليس موجودا في الثالثة (قوله وعداوة الآخرين) فيه أن الشهادة ليست
 عداوة بنوية فالعلة الصحيحة التهمة حل وعبارة س ل إنما حصلت
 العداوة لمسابب مبادرتهم بها لا من حيث الشهادة بشرطها إذ حصر لها
 لا ثبت العداوة بين الشاهد والمشهد عليه (قوله سواء) أعين العافي أم لا
 لا يقال لا حاجة إليه لأنه تقدم في قوله وعينه أولم يعينه لا فأنقول ذلك بالنسبة
 للعفو وبالنسبة للدية وأجيب أيضا بأنه ذكر مران علم توطئة لما بعده وهو
 قوله نعم الخ (قوله لغت شهادتهما) ظاهره وان كانا وابين يمكنهما قطع المسافة
 البعيدة في زمن يسير والمقرولا أيضا ويوجه بأن الأمور الحارقة للعادة لا يعمل
 عليها في الشرع ع ش على م ر وعبارته على الشارح قوله لغت شهادتهما
 وقد يقال لم لا يضاف مع من وانقعه منهما وبأخذ البديل كتنظيره من السرقة الآتى
 بيانهما آخر الباب وقد يجاب بأن باب القسامة أمر عظيم ولهذا غلظ فيه
 به كبر الإيمان اه زى

(كتاب البغاة)

أي وما يدكر معهم من الكلام على الخوارج والكلام على شروط الامام وبيان

لأنه لا اختلاف في الفعل ولا في صفة بل في الأقرار وهو غير مؤثر لحوازه أقر فيهما فم ان عيننا زمتنا طرق
 في مكانين متباعدين بحيث لا يصل المسافر من أحدهما الى الآخر في ذلك الزمن كأن شهد أحدهما بأنه أقر بالقتل
 بمكة يوم كذا والاخر بأنه أقر بقتله بمصر ذلك اليوم لغت شهادتهما
 (كتاب البغاة)

طرق انعقاد الإمامة (قوله جمع باغ) من البغي وهو لغة تجاوزة الحدود منه سميت
 الزانية بغية سم (قوله لمجاوزتهم الحد) أي ما حده الله وشرعه من الأحكام
 لخروجهم عن طاعة الامام الواجبة عليهم (قوله والاصل فيه) أي في كتاب البغاة
 أي في الأحكام الإسلامية فيه يعني في الجملة والافلاكية لا تثبت ككل الأحكام
 الإسلامية قال ع ش وأمل الحكمة في جعله عقب ما تقدم أنه كالاستثناء من كون
 القتل مضمنا (قوله وان طائفتان) الآية ومعنى فاصلا بينهما الأول ابداء الوعظ
 والنصيحة والدعاء لحكم الله تعالى كما قاله البيضاوي والثاني الفصل بينهما
 بالقضاء العدل فيما كان بينهما عمرة سم (قوله ماقتلوا) لم يقل اقتلتا بل جمع مراعاة
 لأفراد الطائفتين (قوله أو تقتضيه) أي تستلزمه ومنشأ هذا التردد الخلاف
 في عموم النكرة في سياق الشرط فان قلنا تم شملته الآية وان قلنا لا تم استلزمته
 بطريق القياس الأولى وشمول الآية للامام بالنظر له مع جيشه وقيل ان الطائفة
 تطلق على الواحد (قوله ولو جاثرا) في شرح مسلم يحرم الخروج على الامام الجاثر
 اجماعا ويحجب عن خروج الحسين على يزيد بن معاوية وعمر بن سعيد بن العاص
 على عبد الملك ونحوه ما بان المراد اجماع الطبقة المتأخرة عن التابعين فمن بعدهم جبر
 زي وحل (قوله وشوكة لهم) بقوة وكثرة ولو بحسن استولو بسببه على ناحية
 وكانت قوتهم بحيث يمكن معهما مقاومة الامام ويحتاج الى كلفة من بذل مال
 واعداد رجال ونصب قتال ليردهم الى الطاعة زي (قوله وهي لا تحصل الخ) أي
 فذكر ما يغني عن ذكره الذي سلكه الاصل قال الشوبري أي الشوكة التي
 لا يتحقق البغي بدونها لا بد لها من مطاع وأما اصل الشوكة فلا يتوقف على مطاع
 وهذا يجمع بين ما اقتضاه كلام الروضة والمنهاج (قوله وان لم يكن الخ) غاية للرد
 (قوله ويجب قتالهم) نعم لو منعوا الزكاة وقالوا نغرقها في أهل السممان منالم يجب
 قتالهم وانما يباح شرح م ر (قوله وليسوا فسقة) وان كانوا عصاة لانه
 لا يلزم من العصيان الفسق وأما الاحاديث الواردة بذهمهم وفسقهم فمحمولة على
 من لا تأويل له أو قطع بفساد تأويله ح ل (قوله لمواطأته اياهم) عبارة شرح
 م ر لمواطأته اياهم على ما قيل والوجه اخذ من سيرهم في ذلك أي في التأويل ان
 ربه بالمواطأة المنوعة لم يصدر من يعتد به من الخارجين لانه بريء من ذلك اه أي
 فلا يكون مستندهم المواطأة لان هذا تأويل باطل قطع المصنف قال بتأويل
 باطل ظنا أي عندنا والافهم عندهم وقد جاء عن علي ان بني أمية يزعمون اني
 قتل عثمان والله الذي لا اله الا هو ما قتلت ولا دليت ولقد نهيتم فعضوني اه ح ل

جمع باغ سمو بذلك لمجاوزة
 الحد والاصل فيه آية وان
 طائفتان من المؤمنين اقتتلوا
 وليس فيها ذكر الخروج على
 الامام صريحاً لكنها تشمل
 لعمومها أو تقتضيه لانه اذا
 طلب القتال لبغي طائفة على
 طائفة فالبغي على الامام أولى
 (هم) مسلمون (مخالفوا امام)
 ولو جاثرا بان خرجوا عن
 طاعته بعدم اقيادهم له
 أو منع حق توجه عليهم كزكاة
 (بتأويل) لهم في ذلك (باطل)
 ظنا وشوكة لهم) وهي لا تحصل
 الا بمطاع وان لم يكن اماما لهم
 (ويجب قتالهم) لاجماع
 الصحابة عليه وهذا مع قول
 باطل ظنا من زيادتي وليسوا
 فسقة لانهم انما خالفوا
 بتأويل جاثرا باعتقادهم
 لكنهم مخطئون فيه كتأويل
 الخارجين على علي رضي الله
 عنه بأنه يعرف قتلة عثمان
 رضي الله عنه ويقدرون عليهم
 ولا يقتص منهم لمواطأته اياهم
 وتأويل بعض مانعي الزكاة
 من أبي بكر رضي الله عنه

(قوله سكن لهم) أي تسكن لما تقوسهم وتطعن بها قلوبهم اه بيضاوي (قوله
 فن فقدت الخ) لعل الانسب تقديم ذلك على قول المتن ويجب قتالهم (قوله
 كتأويل المرتدين) أي تأويلهم بأمر يسوع لهم الردة في اعتقادهم بأن يقولوا
 لا تؤمن بالله على الأفي حياته وأما بعد موته فلا يجب علينا الايمان به فهذا يقطع
 به لانه اه شيخنا قال سم وفيه أي التمثيل المذكور ونظرا لانه اعتبر في الحدود
 الاسلام وأخذ جنس اراذل شبه الجنس فلا يصح الاحتراز عنه بفصول التعريف
 عميرة وأجاب البرماوى عنه بأن قوله سابقا مسلمون أي ولو فيها مضى قد دخل من
 ارتد بعد اسلامه بشبهة (قوله فيترتب على انفعالهم مقتضاها) فلا تنفذ حكمهم
 ولا يعتد بحق استوفوه ويضمنون ما تلفوه مطلقا أي في حال الحرب أولا كقطاع
 الطريق زى (قوله على تفصيل الخ) وهو انه ان كان مسلما هدرما تلفه ان كان
 لضرورة حرب أو مرتدا ضمن مطلقا على طريقته (قوله مما يأتى) أي في قوله
 كذى شوكة مسلم بلا تأويل (قوله مطلقا) أي وقت الحرب أو غيره ع ش
 (قوله وأما الخوارج) وهم منصف من المبتدعة قاتلون بأن من أتى كبيرة كفر
 وحبط له وخلف في النار وان دار الاسلام بظهور الكبار فمها تصير دار كفر واحة
 زى (قوله ويتركون الجماعات) أي لا يصلون جماعة عزى وقيل المراد جماعة
 المسلمين وهبارة شرح م ويتركون الجماعات لان الائمة لما أقروا على المعاصي
 كفروا بزعمهم فلم يصلوا خلفهم (قوله فلا يقاتلون) فان قلت ترك الجماعات يوجب
 القتال كما تقر في صلاة الجماعة قلت يجب بان ما هنا محمول على ما اذا ظهر الشعار
 بغيرهم أو أنهم لا يقاتلون من حيث الخروج وان قوتلوا من حيث ترك الجماعات
 اه زى خضر (قوله ولا يفسقون بدليل قبول شهادتهم) ولا يلزم من ورود
 ذمهم ووعيدهم الشديد ككونهم كلاب اهل النار الحكم بفسقهم لانهم لم يفعلوا
 محرما في اعتقادهم وان اخطوا وانما به ولا ينافي ذلك اقتضاء أكثر تعاريف الكبيرة
 فسقهم لو عيدهم الشديد وقلة أكثراتهم أي مبالاتهم بالدين لان ذلك بالنسبة
 لاحوال الآخرة لا الدنيا لانهم لم يفعلوا محرما عندهم اه شرح م وباختصار
 (قوله مالم يقاتلوا) أي فان قاتلوا فسقوا ولعل وجهه انهم لا شبهة لهم في القتال
 وبقتلهم هاتفي باطلة قطع ع ش على م ر (قوله وهم في قبضتنا) قال الا ذرى
 سواء كانوا بيننا أو امانا وواضع عنا لكهم لم يخرج جواهر طائفة زى وهو قيد
 ثان في قوله فلا يقاتلون فالاولى تقديمه على ما قبله فنفي القتال مقيد بقيد زى قوله
 نعرضنا لهم وليبالتل (قوله أولم يكونوا) أي أولم يقاتلوا ولم يكونوا في قبضتنا قال

بأنهم لا يدفعون الزكاة الا
 لمن صلاته سكن لهم وهو النبي
 صلى الله عليه وسلم فن فقدت
 فيه الشروط المذكورة بأن
 خرجوا بلا تأويل كما في حق
 الشرع كالزكاة عند اداء
 تأويل يقطع به طائفة
 كتأويل المرتدين أولم يكن لهم
 شوكة بأن كانوا افسرادا
 يسهل الظفر بهم أوليس فيهم
 مطاع فليسوا بامانة لا تنفاه
 حرمتهم فيرتب على انفعالهم
 مقتضاها على تفصيل في ذى
 الشوكة يعلم مما يأتى حتى
 لو لم يقاتلوا شوكة وتلفوا
 شيئا ضمنوه مطلقا كقطاع
 طريق (قوله وأما الخوارج وهم
 قوم يكفرون مرتكب كبيرة
 ويتركون الجماعات فلا
 يقاتلون) ولا يفسقون (مالم
 يقاتلوا) بقيد ذم بقولي
 (وهم في قبضتنا) نعم ان
 نعرضنا لهم نعرضنا لهم حتى
 يزول الضرر (والا) بأن
 قاتلوا أولم يكونوا في قبضتنا

(قوتوا ولا يجب قتل الفاتل منهم) وان كانوا كقطاع الطريق في شهر السلاح لانهم لم يقصدوا الخافة الطريق وهذا ما في الروضة واسلمها عن الجمهور وفيها من البغوى ان حكمهم حكم قطاع الطريق وبه جزم الاصل فان قيد بما اذا قصدوا اخافة الطريق فلا خلاف (وتقبل شهادة بقاء) لتأويلهم قال الشافعي الا ان يكونوا ممن يشهدون لواقعهم تصديقهم كالخطاية ولا يختص هذا بالبغاة كما يعلم (٥٧١) مع زيادته من كتاب الشهادات (و) يقبل (قضاؤهم فيما يقبل)

فيه (قضاؤنا) لذلك (ان علمنا انهم لا يستحلون دماءنا واموالنا) والا فلا تقبل شهادتهم ولا قضاؤهم لا انتفاء العدالة المشترطة في الشاهد والقاضي وتيسر القبول بعلم ما ذكر مع قوله واموالنا من زيادتي وخرج بما يقبل فيه قضاؤنا وغيره صكاً ان حكموا بما يخالف النص او الاجماع او القياس الجلي فلا يقبل (ولو كسروا بحكم او بسمع بينة فانتها تنفيذه) أي الحكم لانه حكم أمضى والحاكم به من أهله (و) لنا (الحكم بها) أي بينتهم لتلقه برعاياتنا من سند لنا عدم التنفيذ والحكم استغناءاً (٢٢) (و) يعتد بما استوفوه من عقوبة) حد أو تعزير (وخراج وزكاة وجزية) لما في عدم الاعتدال به من الاضرار بالرعية (و) يعتد (بمسافر قوه من سهم المرتزقة)

الشو برى وهذا يغيد ان قوله وهم في قبضتنا قيد في قوله فلا يقاتلون (قوله ولا يجب قتل الفاتل منهم) أي من البغاة كما يدل عليه قوله وان كانوا الخ لكن سياقه يدل على رجوع الضمير لغوارج (قوله وبه جزم الاصل) ضعيف (قوله فلا خلاف) أي في وجوب قتلهم ع ش (قوله بتصديقهم) الباء نسبية والمصدر مضاعف لفاعله والمفعول محذوف أي يشهدون لمن يوافقهم في العقيدة بسبب تصديقهم له أي اعتقادهم صدقه (قوله لذلك) أي لتأويلهم (قوله والا فلا) أي وان لم نعلم ذلك ولو على احتمال بان لم ندر بانهم ممن يستحل اموالنا تخفة شو برى او علمنا انهم يستحلونها اه قال م ر وعمل ذلك أي عدم قبول شهادتهم اذا استحلوا بالباطل عدوانا ليتوصلوا به الى اراقة دماءنا وتلاف اموالنا ويؤخذ من العلة ان المراد استئصال خارج الحرب والا فكل البغاة يستحلونها حالة الحرب وما في الروضة في الشهادات من قبول شهادة مسفل الدم والمال من اهل الاهل والقاضي كالشاهد محمول على المول لذلك تأويل لا محتملا وما هنا على خلافه (قوله لا انتفاء العدالة) كلامه يقتضي انهم لا يكفرون باستئصال دماءنا واموالنا حيث قال لا انتفاء العدالة ولم يقل لا انتفاء الاسلام وهو كذلك كما قاله ح ل لتأويلهم (قوله ولنا الحكم بها) أي جواز الكنه خلاف الاولى الا اذا كان الواحد من اهل العدل على واحد من اهل البني فيجب الحكم عليه حيثن كما قاله ق ل وهذا أي قوله ولنا الحكم بها راجع لقوله او بسمع بينة ثم ندب لنا عدم التنفيذ لما يترتب على ذلك ضرراً غير ارضياع حق له زى (قوله ويعتد بما استوفوه) أي اذا كان المستوفي لذلك من ولاة امورهم لامن الاحاد زى (قوله وفي عقوبة) في اعادة كامة في اشارة الى انه معطوف على المنب وهو قوله في دفع زكاة لاعلى المنى أي قوله لا في خراج فدفع ايهام ذلك بك في تأمل (قوله لانه يقبل رجوعه) هذه قضية هذا التعليل التصديق من غير بين وعموم ما سلف له يخالفه م م ا ع ش (قوله او غيرها) ويصور الاتلاف في غير الحرب لضرورة الحرب بما اذا تيسر وباشيء

على جندهم) لانهم من جند الاسلام ورعب الكفار قائم بهم (وحلف) الشخص نبياً ان اتهم كما مر في الزكاة لا وجوباً وان صحبه الذوى في تحصيله هنا (في) دعوى (دفع زكاة لهم) فيصدق لانه أمين في امور الدين (لا) في دعوى دفع (خراج) فلا يصدق لانه اجرة (او) دفع (جزية) لان الذي غير مؤتمن فيما يدعيه علينا لعداوة الظاهرة (وحلف) وجوباً فيصدق (في عقوبة) انها اقيمت عليه (الا ان ثبت موجباً بيينة ولا اثر لها بدينه) فلا يصدق فيها لان الاصل عدم اقامتها ولا قرينة تدفعه فعلم انه يصدق فيما اثره بدينه للقرينة وفي غيره ان ثبت موجباً باقرار لانه يقبل رجوعه فيجعل انكساره بقاء العقوبة عليه كالمرجوع وتعييرى بالعقوبة في الموضوعين أهم من تعييره بالحذو ذكر التعطيف فيها من زيادتي (وما تلفوه علينا او عكسه) أي اتلفناه عليهم في حرب او غيرها

(لضرورة حرب هدم) اقتداء بالسلف وترغيبا في الطاعة ولا تأمأ مريدون بالحلب فلا تضمن ما يتولاهم منها وهم انما اتلفوا
بتأويل بخلاف ذلك في غير الحرب أو فيها بالضرورة (٥٧٢) فيضمنون على الأصل في الاتلافات وتعبيري

بما ذكره أولى جماعته به
(كذى شوكة) مسلم (بلا
تأويل) فيهدر ما اتلفه
لضرورة حرب لان سقوط
الضمان عن الساعين لقطع
الفتنة واجتماع الكلمة
وهذا موجود هنا بخلاف
ما اتلفه التأويل بلا شوكة
وبه صرح الأصل لانه كقاطع
الطريق وبخلاف ما اتلفه
طائفة ارتدت ولهم شوكة
وان تأووا واسلموا لجنائتهم على
الاسلام (ولا يقاتلهم الامام
حتى يبعث اليهم) أمينا فطنا
فاحصيا بهم ما يقيمون (أي
يكرهون) فان ذكروا مظلمة
بكسر اللام وفصحها (أو شبهة
أزالتها) عنهم لان عليا بعث
ابن عباس رضي الله عنهم
الى أهل النهر وان فرجع
بعضهم الى الطاعة (فان
أصروا) بعد الزالة (وعظمهم)
وأمرهم بالعود الى الطاعة
لتكون كلمة أهل الدين
واحدة (ثم) اذا لم ينظروا
(اعلمهم بالمناطرة) وهذا من
زيادة (ثم) ان أصروا
أعلمهم بالقتال لانه سبحانه

فيوز اتلافه قبل الحرب (قوله لضرورة حرب) قال الشيخ عز الدين ولا يتصف
اتلافهم بأباحة ولا تحريم لانه خطأ معفو عنه بخلاف ما اتلفه الكافر حال الحرب
فانه حرام غير مضمون زي وشو برى (قوله اقتداء بالسلف) حلة لقوله وما اتلفوه
وعكسه وقوله وترغيبا في الطاعة راجع للاول فقط وقوله ولا تأمأ مريدون الخ راجع
اليهم ما جيعا على التوزيع قتال (قوله بخلاف ذلك في غير الحرب الخ) قيده الماوردي
بما اذا قصد أهل العدل التقضي والانتقام لا اضعافهم وهزيمتهم وبه يعلم جواز عقرب
دوابهم اذا قاتلوا عليهم الا انه اذا جوزنا اتلاف أموالهم خارج الحرب لا اضعافهم فهذا
أولى شرح م ر (قوله كذى شوكة مسلم) ظاهر صنيعة في المتن انه لا يضمن
ما اتلفه ولا تضمن ما اتلفناه عليه وقد قصره في الشارح على نفي ضمانه هو والظاهر
عدم ضماننا أيضا بالاولى تأمل وليس من ذلك ما يقع في زماننا من خروج بعض
العرب واجتماعهم لنهب ما يقدرون عليه بل هم قطاع طريق ع ش على م ر (قوله
فيهدر ما اتلفه لضرورة حرب) وأما في تنفيذ قضاء قاضيه واستيفائهم حقاً أو حدا
فلا كما في عكسهم زي أي فالتشبيه في شيء خاص وهو ما ذكره الشارح (قوله
وبخلاف ما اتلفه) طائفة ارتدت أفتى الشهاب م ر في مرتدين لهم شوكة ان
الأصح انهم كالبقاة لان القصد ائتلافهم على العود الى الاسلام س ل أي وتضمنهم
ينفهم عن ذلك فالمتبع عدم الضمان كما في م ر (قوله ولا يقاتلهم الامام) أشار
الى ان قتال البغاة يخالف قتال الكفار من وجوه زي أي لا يجوز قتالهم حتى يبعث
فيجوز أي يجب لانه جواز بعد امتناع كما أفاده ق ل (قوله حتى يبعث) أي وجوبا
وقوله أمينا الخ أي عدلا أي ندبا ما لم يكن للمناطرة والاوجب زي وح ل (قوله
فطنا) أي عارفا بالعلوم والحروب كما في شرح م ر وعبارة زي قوله أمينا فطنا
أي ندبا ان يبعث بمجرد السؤال فان كان للمناطرة وإزالة الشبهة فلا بد من تأهله لذلك
(قوله ما يقيمون) بكسر القاف من باب ضرب قال تعالى وما تنتقم منا (قوله بكسر
اللام وفصحها) أي ان كان مصدر اميينا فان كان اسما لما يظلم به فبالكسر فقط زي
(قوله النهر وان) قرية قريبة من بغداد خرجت على كرم الله وجهه ع ش
(قوله أعلمهم) أي وجوبا وشو برى (قوله ثم ان أصروا) بأن امتنعوا من المناطرة
أو انقضوا كما في شرح م ر (قوله أميهم) أي وجوبا (قوله مدد) أي جماعة
يستعينون بهم على قتالنا (قوله لم يعلمهم) وان بذلوا ما لا وتر كواذ رارهم اه زي

يعتلى أمر بالاصلاح ثم بالقتال (فان استمروا فيه) (فان استمروا فيه) (فان استمروا فيه) (فان استمروا فيه) (فان استمروا فيه)
فان ظهر له ان استمروا له في إزالة الشبهة أميهم أولا سخطا مدد لم يعلمهم

(ولا يتبع) اذا وقع قتال (مدبرهم) ان كان غير متصرف لقتال أو تمهيزا إلى فئة قريبة (ولا يقتل منهم) بفتح الخاء من
 انقضت الجراحة أضعفته (وأسيرهم) لخبر الحياكم واليه في ذلك فلو قتل واحد منهم فلا قول لشبهة أبي حنيفة ولو
 ولو اجتمع من تحت راية زعيمهم اتبعوا (ولا يطلق) أسيرهم (ولو) كان (صبيا أو امرأة) أو عبدا (حتى تنقضي الحرب
 ويتفرق جمعهم) ولا يتوقع عودهم (٥٧٣) (الأن يطبع) أي الأسير (باختياره) فيطلق قبل ذلك وهذا

في الرجل الحر وكذا في الصبي
 والمرأة والعبدان كانوا مقاتلين
 وإذا أطلقوا بمجرر دانقضاء
 الحرب (ويرد لهم بعد امن
 غائلتهم) أي شرعهم وعودهم
 إلى الطاعة أو تفرقهم وعدم
 توقع عودهم (بما خذ) منهم
 (ولا يستعمل) ما أخذ منهم
 في حرب أو غيره الا لضرورة
 كأن لم نجد ما تدفع به عنا
 الاسلحة أو ما تركه عند
 الهزيمة الا خيلهم (ولا يقاتلون
 بما يعم كسار ومخنيق) وهو
 آلة رمي الحجارة الا لضرورة
 بأن قاتلوا به فاحتج إلى
 المقاتلة بمثله دفعا وأحاطوا
 بنا واحتجنا في دفعهم إلى ذلك
 (ولا يستعان عليهم بكافر)
 لأنه يحرم تسليطه على المسلم
 (الا لضرورة) بأن كثروا
 وأحاطوا بنا فقلنا الا لضرورة
 راجع إلى الصور الثلاث كما
 تقر وهو في الاخيرة من
 زيادتي (ولا يمين يرى قتلهم

ويجب مصابرة واحد لاثنين كالسكران شرح م ر (قوله ولا يتبع مدبرهم) لأن
 القصد ردهم للطاعة (قوله فلا قود) أي بل فيه دية عمد كما في ع ش علي م ر (قوله
 لشبهة أبي حنيفة) فإنه يرى قتل مدبرهم وأسيرهم ومنعتهم (قوله وهذا في الحر) أي
 ما ذكر من المستثنى منه وبعبارة شرح م ر ولا يطلق أسيرهم ان كان فيه منعة وان
 كان صبيا أو امرأة أو قناحق تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم تفرقا لا يتوقع جمعهم بعده
 وهذا في الرجل الحر الخ ثم قال الآن يطبع الحر الكامل الامام بعبته له باختياره
 فيطلق وان بقيت الحرب لا من ضرره (قوله الا لضرورة) أي وتجب أجرة مثل
 تلك المنفعة كما يلزم المضطر قيمة طعام غيره اذا أكله وهذا ما جزم به ابن المقرئ
 في تمحيته وهو المعتمد م ر زى وهل الأجرة لازمة لا مستعمل أو تخرج من بيت
 المال لأن ذلك الاستعمال لمصلحة المسلمين فيه نظر والاقرب الا قول أخذ من قوله
 كما يلزم المضطر الخ انتهى ع ش علي م ر (قوله بأن قاتلوا به) ليس بقيد ع ش
 (قوله يحرم تسليطه الخ) ولهذا يحرم جعله جلاد يقيم الحدود على المسلمين زى (قوله
 والامام الخ) جملة حالبة (قوله ابقاء عليهم) أي ابقاء للحياة عليهم أو معنى
 ابقاء شفقة أو تجعل على معنى الامم وهو ظاهر (قوله بالمد) اقتصر عليه لانه أشهر
 قال تعالى وآمنهم من خوف والا فالقصر والتشديد جائز الا أنه قليل ع ش لكان
 حكى ابن كى من اللحن القصر والتشديد بدونه عنه عمرة لكن قولهم تأمينا مطلقا
 يدل على جواز مراجعته (قوله لا علينا) قلهم معنا حكم الحربين وحيث نزلنا
 غنم أموالهم واسترقاقهم وقتل أسيرهم وقتلهم مدبرين ومعهم حكم المؤمنين فيمنعون
 من غنم أموالهم زى (قوله بلغناهم المأمن الخ) عبارة شيعنا بلغناهم المأمن وأجربنا
 عليهم أي قبل التبليغ فيما يصدر منهم احكام البغاة وهذا مراد من عبر بقوله
 وقاتلناهم كالبغاة قلنا قوله وقاتلناهم كالبغاة مر تباعلي تبليغهم المأمن لانه قبله
 فالعبارة مقابلة وبه يرد ما أطل به في التحفة فراجعه شوبري بزيادة وعبارة التحفة
 بعد قوله بلغناهم المأمن وقاتلناهم كالبغاة وفيه تجوز والافنى الجمع بين تبليغ المأمن

مدبرين) لعداوة أو اعتقاد ١٤٤ يجت كالحنفى والامام لا يرى ذلك ابقاء عليهم فلو احتجنا
 للاستعانة به جاز ان كان فيه جراءة وحسن اقدام وتمكننا من منعه لو اتبع من همز ما (ولو آمنوا حربيين) بالمد أي عقدوا
 لهم اما نا (ايعينوهم علينا نفذ) امانهم (عليهم) لانهم آمنوهم من أنفسهم لا علينا لان الامان لترك قتال المسلمين فلا
 يتعد بشرط قتالهم فلو أعانوهم وقالوا ظننا انه يجوز لنا اعانة بعضكم على بعض أو انهم المحقون ولنا اعانة الحق أو انهم
 استعانوا بنا على كفار أو أمكن صدقهم بلغناهم المأمن وقاتلناهم كالبغاة (ولو أعانهم كفار معصومون) هو أعان من
 قوله أهل ذمة (عالمون) بقرين قتالنا مختارون) فيه

ومقاتلتهم كبقاة تناف لان قتالهم كبقاة ان كان بعد تبليغ المأمن فغير صحيح لانهم
بعد بلوغ المأمن حريون فيقتاتلون كالحريين وقبل بلوغه لا يقتاتلون كالحريين
فالوجه انهم لعذرهم يبلغون المأمن وبعده يقتاتلون كالحريين انتهى وقد هذى
روح ل وأقره وقال سم وقاتلتهم قبل تبليغهم المأمن في حال اختلاطهم بالبقاة
كقتال البقاة فن ظفرنا به منهم ببلوغ المأمن فيكون في كلام الشارح تقديم وتأخير
وقال شيخنا العزيزي وقاتلتهم كالبقاة التشبيه في أصل القتال لا من كل وجه
(قوله انتقض عهدهم) حق في حق أهل البغي من ل (قوله فلا ينتقض عهدهم)
وان لم يقيموا بينة بالاكرام كإبادة قضيه اطلاق المحمور لا كمن شرط المزي والبنديجي
اقامتها اه ذى (قوله وخرج بالذميين) قضية كلام م وفي شرحه التسوية
بين الذميين والعاهدين في عدم الانتقاض حيث ابدوا عذرا وعبارته ولو اعانهم
أهل الذمة أو معاهدون أو مؤمنون مختارين عالين نعم قتالنا انتقض عهدهم اه
بجروقه ثم قال أو مكرهين ولو يقولهم بالنسبة لأهل الذمة وبينه بالنسبة لغيرهم
فلا ينتقض عهدهم لشبهة الاكرام اه ع ش (قوله ينتقض عهدهم) لان الامان
ينتقض بخوف القتال بقضيقه أولى بخلاف الذميين م ر س ل (قوله ويقتالهم) أي
الماخوذ من يقتاتلون اذ يفهم منه انهم قتالنا كما لنا قتالهم (قوله ضمنوه) وهل يجب
عليهم القصاص أولا العمد وجوبه حل (فصل في شروط الامام الاعظم الخ)
عقب البقاة هذا لان البغي خروج على الامام الاعظم المقام بخلاف النبوة في حراسة
الدين وسياسة الدنيا شرح م ر (قوله انعقاد الامامة) هي خلافة الرسول
في ائمة الدين (قوله أهلا للقضاء) فيه امالة على مجهول الا ان يدعى ان شروط
القصاصي مشمورة وان لم يصلح للامامة الا واحد ولم يطالبوه لزمه طلبه التحيينا عليه
واجبر عليها ان امتنع من قبولها اه شيخنا (قوله مكلفا) لان غيره في ولاية غيره
وخبره فكيف يلي امر الامة وروى أحمد خبر نفوذ بالله من اماره الصبيان شرح حجر
(قوله حرا) ولم يرد من انه صلى الله عليه وسلم قال اسمعوا وأطيعوا وان امر عليكم
عبد حبشي مجده الاطراف محمول على غير الامامة العظمى اه زى أو محمول على
الحث في بذل الطاعة للامام قل بأمر على المنقلب الا أني (قوله ذكر) الحديث لن يفلح
قوم ولوا أمرهم امرأة شيخنا ح ف (قوله مجتهدا) شمل قولهم مجتهد المجتهد المطلق
ومجتهد المذهب ومجتهد الفتوى م ر شوبري (قوله وبصر) وضعف البصر المانع
من معرفة الأشخاص مانع من الامامة واستدامتها وما ذكره المصنف من الشروط
كما تعتبر ابتداء فتبرده واما الاغساق والجنون المقطع ان كان زمن الافة أكثر

(انتقض عهدهم) كما
لو انفردوا بالقتال (ان قال
ذميون) كذا مكرهين أو
(طننا) جواز القتال اعانة
أوطنا (انهم محققين) فيما اعانوه
بقيد زده بقولي (وان لنا
اعانة الحق) وأمكن صدقهم
فلا ينتقض عهدهم لو انتقض
طائفة مسلمة مع عذرهم
(ويقتاتلون كبقاة) لا فضايلهم
اليهم مع الامان فلا يتبع
مدبرهم ولا يقتل متخفهم ولا
أسيرهم وخرج بالذميين
المعاهدون والمؤمنون فبنته قض
عهدهم ولا يقبل عذرهم الا
في الاكرام بينة ويقتالهم
الضمان فلا تلغوا علينا نفسا
أو مالا ضمنوه (فصل في
في شروط الامام الاعظم
وفي بيان طرق انعقاد الامامة
وهي فرض كفاية كقضاء
(شروط الامام كونه أهلا
للقضاء) بان يكون مسلما
مكافا حرا عدلا ذكرا مجتهدا
اذا رأى وسمع وبصرو نطق
لما باقى في باب القضاء وفي
عبارتي زيادة العدل (قرشيا
بغير النسائي الائمة من قريش
تأني فقد فكاني

والاقطاع احدى اليدين والرجلين فلا يؤثر دوا ما ولا يشترط كونه هاشميا والجمهور
على ان الامامة واجبة شرعا وعقلا في باختصار (قوله ثم رجل من بني اسماعيل)
شمل ذلك جميع العرب بعد كناية فهم في مرتبة واحدة ع ش علي م ر (قوله
أوجرهم) منسوب لجرهم قبيلة من العرب تزوج من سيدنا اسماعيل بن سيدنا
ابراهيم فينبغي تقديمهم على الهم شيئا عزيزي وفي ع ش مانصه اي بين الراجح
منهما وينبغي ان يكون الراجح الثاني لانهم من العرب في الجملة اه (قوله ثم
رجل من بني اسحاق) فيه انهم أي بني اسحاق عجم فسامي في الترتيب بينه وبين
ما قبله (قوله شعاعا) بتثنية الشين فاموس ع ش (قوله البيضة) أي جماعة
الاسلام وسميت بيضة لانه يقابلها طلبة وهي جماعة الكفار شيئا عزيزي (قوله
كما دخل في الشعاعة) في دخوله فيها وقفة ومن ثم جعله الشيخ جردا شعاعا اه
رشدي (قوله بيعة أهل الحل والعقد) أي بمعاقدتهم ومواقعتهم كان يقولوا
بأيضا ذلك على الخلافة فيقبل والبلاء للتصوير شيئا ولا ترب عدم اشتراط القبول
بل الشرط عدم الرد فان امتنع لم يجبر الا أن لا يصلح غيره شرح م ر وعبارة شرح
الروض قوله بيعة أهل الحل والعقد أي لان الامر يتقدم بهم ويتبعهم سائر الناس
ولا يشترط اتفاق أهل الحل والعقد في سائر البلاد والاولى بل اذا وصل الخبر الى
أهل البلاد البعيدة لم يمتهم الموافقة والمتابعة اه (قولهم وجوه الناس) من
عطف العام على الخاص فان وجوه الناس عظاما وهم بآماره أو علم أو غيره ما في
المختار وجه الرجل صار وجه أي ذابجا وقد روي به طرف ع ش علي م ر
(قوله فيه) أي الماييم (قوله على ضعف) وهو اشتراط وجود العدد في اكتفي
بواحد اشترط فيه أن يكون مجتهدا والعجيب انه لا يعتبر العدد ولا الاجتهاد بل وقيل
المراد بالضعيف المنع عليه اشتراط الاجتهاد وعبارة سم قوله مفرعا على ضعيف
وهو اعتبار العدد فان قلت كيف هذا مع القول بكفاية واحد قلت المعنى ان من
اكفى في العدد بواحد اشترط أن يكون مجتهدا والصحيح انه لا يعتبر العدد فلا يشترط
الاجتهاد ولو كان الماقد واحد لما تميز لي في فهم هذا الموضع عمرة تنزه (قوله
باستخلاف الامام) ولا يشترط حضور أهل الحل والعقد (قوله بعده) أي بوصيته
اليه بأن يستخلف بعده (قوله كما عهد) أي اوصى أبو بكر الى عمر الخ الذي كتب قبل
موته بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما عهد أبو بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم
عند آخر عهده بالدين وأول عهد بالآخر في الحالة التي يؤمن فيها المكافرون بتقريبها
الفاجراني استعملت عليكم عمر بن الخطاب فان بر وعدك ذلك على وراي فيه وان

ثم رجل من بني اسماعيل
ثم عجمي على ما في التهذيب
أو جرهم من بني اسحاق
ثم رجل من بني اسحاق
(شعاعا) ليقر وينفسه ويهالج
الجوش وروي على فتح البلاد
ويحى البيضة وتعتبر سلامته
من قصير مع استيفاء الحركة
ومرعة انهو ع ش كما دخل
في الشعاعة (وتنقيد
الامامة) بثلاثة طرق
أحدها (بيعة أهل الحل
والعقد من العلماء ووجوه
الناس التي سراجها هم)
ثانية بزعم عدد بل لو تعلق
الحل والعقد بواحد مطلق
كثبت بيعة بمحضرة شاهد من
ولا تكفي بيعة العامة ويعتبر
اتضاف الماييم (بصفة
الشهود) من عدالة وغيرها
لا اجتهاد وما في الروضة
كأنها من انه يشترط كونه
مجتهدا ان اتحد وان يكون
فيه مجتهدان تعدده مفرع
على ضعف (و) ثانيها
(باستخلاف الامام) من عينه
في حياته وكان أهلا للامامة
حينئذ ليكون خليفة بعده موته
ويعرضه بعده اليه كما عهد
أبو بكر الى عمر رضي الله عنهما

بشرط القبول في حياته (بجمله الامر) في الخلافة (شورى) (٥٧٦) أي تشاور (بين جمع) فانه

كالاستقلال لكن لو احدث
مهم من جمع غير تضمن بعد
موتهم في حياته بانه احدثهم
كما جعل عمر رضي الله تعالى
عنه الامر شورى بين ستة
علي والزبير وعثمان وعبد
الرحمن بن عوف وسعد ابن
أبي وقاص وطهمة فانفقوا
على عثمان رضي الله عنه
(و) نالها (بأية لاء) شخص
(متغلب) على الامامة (ولو
غير اهل) لها كضبي وامرأة
بأن قهر الناس بشوكته
و جنده وذلك لينتظم شمل
المسلمين وهذا أهم من تعبيره
بالفاسق والجاهل

(كتاب الردة هي)
لغة الرجوع عن الشيء الى
غيره وشرا (قطع من يصح
طلاقه الاسلام بكفر عزمه)
ولو في قابل (أو قولاً أو فعلاً
استهزاء) كان ذلك (أو
عناداً أو اعتقاداً) بخلاف
ما لو اقترن به ما يخرج عنه عن
الردة كاجتهاد أو سبق لسان
أو حكاية أو خوف و كذا
قول الولي في حال غيبته انا الله
لكن قال ابن عبد السلام
انه يعزى فلا يقيده الاستهزاء
وما عطف عليه بالقول وان
أوهمه كلام الاصل

جاءه يدل فلا علم بالغييب والخبر احدث ولكل امره ما اكتسب وسيعلم الذين ظلموا
أي منقلب يتقلبون اه ع ش علي م ر (قوله ويشترط القبول) أي عدم الردة
وليس له عزله بعد ذلك لانه ليس ناشئاً عنه ح ل (قوله أي تشاوراً) إشارة الى
أن شورى مصدر بمعنى التشاور رزى (قوله بين ستة) لعله انما خصهم لعله بانها
لا تصلح لغيرهم بكرى ع ش علي م ر (قوله غير تضمن الخ) فليس لهم العدول
الى غيرهم وليس المراد انهم يجب عليهم الاختيار كما يأتي انهم لو امتنعوا من
الاختيار لم يجبروا ع ش علي م ر (قوله على عثمان) لانه كان حليماً (قوله
شخص) أي غير كافراً ما هو لا تنقده امامته ح ل (قوله شمل المسلمين) في المختار
شملهم الامر شمولاً عنهم و جمع الله شمله أي ما تشمتت من أمره والشمل يقتضين
لغة في الشمل

(كتاب الردة)

أي ومليد كرمعها من قوله ولو قال أحد اثنين مسلمين الخ وانما ذكرها بعد ما قبلها
لانها جنابة على الدين وما تهم جنابة على النفس وآخرها مع كونها أهم لكثرة
وقوع ما قبلها ع ش ملخصاً (قوله من يبيع طلاقه) بأن يكون مكلفاً مختاراً
ودخلت المرأة لانه يبيع طلاقها نفسها بتفويضه اليها وطلاق غيرها بوكالتها (قوله
الاسلام) أي دوامه وقوله بكفره متعلق بقطع (قوله ولو في قابل) غير تدحالا م ر
لان استدامة الاسلام شرط فاذا عزم على الكفر كفر حالاً (قوله استهزاء كان
ذلك) أي كل من الثلاثة فهي ثلاثة مضرورية في مثلها ومثل م ر للاستهزاء
بما اذا قيل له قلم أظفارك فانه سنة فقال لا أفعله وان كان سنة أو لو جاء في به النبي
ما فعلته ما لم يرد الله الفة في تبعيد نفسه أو يعلق فان التبارد منه التبعيد كما أفق به
الوالد انتهى (قوله أو عنادا) بأن عرف الحق باطنا وقال بخلافه (قوله أو اعتقاداً)
أي لم يكن ناشئاً عن اجتهاد بدليل قوله بعد كاجتهاد (قوله بخلافه الخ) مقابل قوله
استهزاء الخ لانه يشعر بالقصد (قوله كاجتهاد) أي فيما لم يقم الدليل القطاطع
على خلافه بدليل كفره والقائلين بقدم العالم مع انه بالاجتهاد اه رشیدی
والاجتهاد مثل الجهوية والجسمة على القول بعدم كفرهم بابلي (قوله حال
غييبته) أي خروجه عن التكليف اه ح ل (قوله يعزى) فيه نظراً لانه ان قاله
وهو مكلف فهو كافر ولا محالة وهو خلاف فرض المسئلة وان قاله حال الغيبة المانعة
للتكليف كما هو القرض فأى وجه التعزير رزى الا أن يقال محله حيث شككنا
في حاله كافي ح ل وقال شيخنا العزيرى وس ل لا بعد في تعزيره وان قاله حال

الغيبه لانه أتى به ورد مصيبه ألا ترى ان الصبي اذا أتى بصورته مصيبه يعزراه وفيه
ان الصبي له نوع تميز فينزع بالتعزير بخلاف الولي في حال الغيبه فأي فائدة
في تعزيره مع غيبته تأمل (قوله كفى الصانع) وكذا أتى صفة من صفاته
س ل أي الجمع عليها (قوله المأخوذ الخ) أي على مذهب القرآني الذي يكتفي
بوجود المأذنة واستدل له أيضا بخبر ان الله مانع كل صانع ومنعته ولا دليل فيه
لان الشرط أن لا يكون الوارد على وجه المقابلة نحو أتم تزعمونه أم نحن الزارعون
نعم في حديث العبراني والحاكم اتقوا الله فان الله فاتهم لكم ومانع وهو دليل واضح
للقهاء هنا اذ لا فرق بين المنكر والعريف اه ثم حرم ر (قوله أو نفي نبي) أي
نبوته والمراد نبي من الانبياء التي يجب الايمان بهم قصيلا وهم الخمسة والعشرون
المذكورين في القرآن ونظمهم بعضهم في قوله

حتم على كل ذي التكليف معرفة * لانبياء على التفصيل قد علموا
في تلك حجتنا منهم ثمانية * من بعد عشر وبقى سبعة وهم
ادريس هود شعيب صالح وكذا * ذو الكفل آدم بالخيار قد ختموا
(قوله أو تكذبه) خرج الكذب عليه فليس بكفروا كان حراما ع ش (قوله مجمع
عليه) أي وكذا مشهور ومنصوص عليه كافي جمع الجوامع في خاتمة الاجماع واعتمده
شيخنا ط ب اه سم كذب الوتر (قوله اثباتا أو ثباتا يميز محمول عن المضاعف) أي
مجمع على اثباته أو نفيه قوله كركمة مثال للاول وقوله كصلاة سادسة مثال للثاني
(قوله لا يعرفه الا الخواص) قال ط ب الا أن يعلم ويجعله مدعاه عينا من غير
عذراه وعبارة خ ط بخلاف مجمع عليه لا يعرفه الا الخواص بل يعرف الصواب
لاعتقده وظاهره انه لو كان يعرفه انه يكفر اذا جهده وظاهر كلامهم بخالفه أي فلا
يكفر بانكاره وان كان يعرفه كما اعتمده حواشي م ر (قوله أو القاء مصحف)
معطوف على نفي الصانع لا على كفره لو عطف عليه لا يقتضي ان التردد في الالقاء
كفر وفيه نظر م ر ح به التمام م ر في حاشيته على الروض أقول وينبغي عدم
الكفر لكن قضية قوله أو تردد في كفره يكفر به لان القاء المصحف كفر ع ش
على م ر قال م ر في شرحه والالقاء ليس بقيد بل المدار على مماسته بقدره لو طاهرا
(قوله مصحف) أو نحوه مما فيه شيء من القرآن بل أو اسم معظم أو من الحديث قال
الروياقي أو من علم شرعي م ر والحديث في كلامه شامل للضعيف دون الموضوع
كافي ع ش على م ر (قوله بقاذورة) أو قدر طاهر كخا ط وبصاق زمي لان فيه
استغفا بالدين وفي هذا الاطلاق وقفة فلو قيل تعتبر بنية الله على الاستهزاء

وذلك (كفى الصانع)
المأخوذ من قوله تعالى صنع
الله (أو) نفي (نبي أو تكذبه)
أو بجمع عليه (اثباتا
أو نفيًا بقيد زعم ما بقولي
(معلوم من الدين ضرورية بلا
عذر) كركمة من الصلوات
الخمس و كصلاة سادسة
بخلاف مجمع عليه لا
يعرفه الا الخواص ولو كان
فيه نص كاستغفار يفت
الابن السلس مع البنت
وبخلاف المذكور كمن قرب
عنده بالاسلام (أو تردد
في كفر أو القاء مصحف
بقاذورة

لم يرد شرح م ر عليه فاجرت به العادة من البصاق على اللوح لازالته عليه
 ليس بكفر بل ينبغي عدم حرمة أيضا ع ش على م ر ومثله ما جرت به العادة
 أيضا من مضغ ما عليه قرآن أو نحوه للتبرك أو لصيافته عن التماسه وبقى ما وقع
 السؤال عنه وهو ان الفقيه مثلا يضرب الاولاد الذين يتعطون منه بالواحه هم هل
 يكون ذلك كفرا أم لا وان رماهم بالالواح من بعد فيه نظروا الجواب عنه بأن الظاهر
 الثاني لان الظاهر من حاله انه لا يريد الاستغفار بالقرآن نعم ينبغي حرمة لا شعاره
 بعدم التعظيم كما قاله في الودع بالكراسة على وجهه اه ع ش على م ر (قوله
 أو سجود) خرج الركون لوقوع صورته لمخلوق عادة ولا كذلك السجود نعم بقية ان
 محل ذلك عند الاطلاق فان قصد تعظيم مخلوق بالركون كما يعظم الله تعالى به فلا
 فرق بينهما في الكفر شرح م ر قال ع ش عليه قوله فان قصد تعظيم مخلوق أي
 فلم يصد ذلك لم يكن كفرا بل لا يكون حراما أيضا كما يشعر به قوله لوقوع صورته
 للمخلوق عادة اكن عبارة جهرية على الشهاد في باب تواضعه صلى الله عليه وسلم عند قول
 المصنف وكأنا اذا رأوه لم يقوموا للملأ يطعون من كراهته لذلك نصها و يفرق بينه أي
 القيام للاكرام لا لاربابه والاعظام حيث كان مكروها وبين حرمة الركون اعظاما
 بأن صورة نحو الركون لم تعد الالعبادة الله تعالى بخلاف صورة القيام اه وهي
 صريحة في أن الايمان بصورة نحو الركون للمخلوق حرام وبأنها لم تعد للمخلوق وهي
 منافية لقول الشارح لوقوع صورته لمخلوق عادة اما ما جرت به العادة من خفض
 الرأس والانحناء الى حد لا يصل به الى أقل الركون فلا كفر به ولا حرمة أيضا اكن
 ينبغي كراهته اه (قوله فتصحر ردة سكران) مفرع على قوله من يصح طلاقه
 وفيه ان الردة فعل مصيبة لا توصف بصحة ولا بعدمها وأجيب بأن المراد بالصحة هنا
 التحقق والثبوت لا معناها الاصولي (قوله كاسلامه) قضية الاعتداد باسلامه
 في السكران لا يحتاج الى تجديد بعد الاقامة وليس مراد ا فقد حكى ابن الصباغ عن
 النص انه اذا افاق عزمنا عليه الاسلام فان وصفه كان مسلما من حين وصف
 الاسلام وان وصف الكفر كان كافرا من الآن لان اسلامه صح فان لم يتب قتل اه
 خ ط س ل والافضل تأخير استبانته لاقائه ليأتي باسلامه جميع على صحته وتأخير
 الاستنابة الواجبة لئلا هذا القدر مع قصر مدة السكر غالبا غير بعيد شرح م ر (قوله
 والمكره) فان رضى بقلبه فرتد س ل قال تعالى الا من أكره وقلبه مطمئن
 بالايمان وكذا ان أطلق بأن مجرد قلبه عن الايمان والكفر فيما يتبعه ترجحه لا طلاق
 قولهم المكره لا يلزمه التورية شرح م ر وجرو قوله وكذا ان أطلق أي كالمطمئن

أو سجود لمخلوق
 وهو من قبحه
 من قوله لسنم أو نفس
 فتصحر ردة سكران كاسلامه
 بخلاف الصبي والمجنون
 والمكره (ولو ارتد)

فمن اهل) احتياجا فلا يقبل في جنونه (٥٧٩) لانه قد ينقل ويعود الى الاسلام فان قتل فيه هذه ثلاثة مرتد

لكن يعز وقاتله لتفويتيه
الاستتابة الواجبة (ويجب
تفصيل شهادة بردة) لا يختل في
الناس فيما يوجبها وكما في
الشهادة بالجرح والزنا
والسرقعة وجرى عليه
في الروضة وأصلها في باب
تعارض البيتين لكنهما
صححاهما في الأصل وخبره
عدم الوجوب وقال الرافعي
عن الامام انه الظاهر لان
الردة تخطرها لا يقدم الشاهد
بها الا على بصيرة والاول هو
النقول وصححه جماعة منهم
السبكي وقال السنوي انه
المعروف عقلا وتقاليد وما
نقل عن الامام بحث له (ولو
أدعى) مدعى عليه بردة
(اكرأها وقد شهدت بيته
بلفظ كفر أو فله حلف)
فيصدق ولو بلا قرينة لانه
لم يكذب الشهود والحزم انه
يجوز كلمة الاسلام وقولي
أوفقه من زيادتي (أو)
شهدت (بردة فلا تقبل) أي
البيته لما روي على ما في الأصل
تقبل ولا يصدق مدعى
الاكرأه بلا قرينة لتكذيبه

قلبه بالايمان في انه لا يكفر لان استحضار الايمان لا يجب دائما كالتأيم والفاقل
(قوله فحين) أشار بالتعبير بالغالى تعقيب الجنون بالردة للاحتراز عما اذا ارتد
واستتب فلم يتب ثم جن فانه يجوز قتله حال جنونه س ل (قوله اهل) أي
وجوبا وقيل ندبا شرح م ر (قوله ويجب تفصيل شهادة بردة) بأن يذكرونها
وان لم يقل عالمنا اختارا خلافا لما يرويه كلام الرافعي اه شرح م وفان دفع ما
الحلي هنا وعبارته قوله لانه لم يكذب الشهود هذا واضح بناء على انه لا يجب التفصيل
في الشهادة بالردة وهو المتمدن وأما دلي انه لا بد من التفصيل ففيه نظر لان من جهة
التفصيل كونه مختارا فدعوى الاكرأه تكذيب الشهود اه قوله لا يقدم الشاهد
قال في المختار قدم من سفره بالكسر قدم وما وقع ما أيضا وقدم يقدم كصريحه صر قدا
بوزن قفل أي تقدم وقدم الشيء بالضم قدم ما بوزن حنب فهو قديم واقدم على الامر
(قوله الا على بصيرة) يؤخذ منه ان الكلام في عدل فقيه يعرف المكفر من غيره
ه ع س على م ر (قوله لف) فان قتل قبل البين فهل يفهم لان الردة لم تثبت
اولا لان لفظ الردة وجدوا في الاختيار وجهان أو جهات الشافعي خ ط س ل
(قوله والحزم) أي الرأى الشديد ع م (قوله أو شهدت) معطوف على وقد
شهدت (قوله بردة) أي ولم تفصل فان فصلت فلا خلاف في القبول س ل
(قوله فلا تقبل) أي بل هو الذي يصدق سواء كان معه قرينة على الاكرأه أولا
وظاهر انه يصدق من غير يمين حيث قال في ما قبله حلف وقيل في هذا فلا تقبل
فان دفع ما يقال المناسب في المقابلة أن يقول فلا يظلم ووجه الدفع انه مضموم باللام
ويؤيده ان الشهادة باطلة على طريقته لعدم التفصيل فبجانب مدعى الاكرأه أقوى
فكانه لم يشهد عليه احد أصلا تأمل (قوله لما م) أي لا اختلاف الناس فيما يوجبها
أومن وجوب تفصيل الشهادة بالردة كما يدل له قوله وعلى ما في الأصل وهو
مقابل لمخدوف قدره وهذا أي نفي قبولها مطلقا يعني على ما ذكرناه من اشتراط
التفصيل وعلى ما في الأصل من عدم اشتراطه تقبل وقوله ولا يصدق معطوف على
تقبل فهو من جملة المبني على ما في الأصل (قوله ولا يصدق) وحينئذ يحكم بينونه
زوجاته غير المدخول بهن ويطلب بالتعاق بالشهادتين س ل (قوله مدعى
الاكرأه بلا قرينة) أي في صورة ما إذا شهدوا بردة اجالا كالمو فرض المسئلة
فلا يخالف قوله قبل فيصدق ولو بلى قرينة تأمل (قوله يمينه) قال الزركشي

الشهود لان المكروه لا يكون مرتدا الما قرينة كاشر كفار فيصدق بيمينه وانما حلف لاحتمال كونه مختارا (ولو قال
أحد البيتين مسلمين مات أي مرتدا فان بين سبب ردة) كسجودهم (فتصيه في) ليت المال (والا) بأن أطاق (استفصل

فان ذكرها هو ردة كان فيها أو غيرها كقوله كان يشرب الخمر وفيه ردة والظاهر في أصل الروضة ومات في الأصل من أن الظاهر انه في ضعيف (وتجب استتابة (٥٨٠) مرتد) ذكرنا أو غيره لأنه كان محترما

والظاهر أن هذه اليمين مستقيمة راجعة من غير أن (قوله فان ذكر الخ) فان أصرو ولم يبين شيئا فالوجه عدم حرمانه من ارتد وإن اعتبرنا التفصيل في الشهادة باردة على القول به لظهور الفرق بينهما شرح م ر وفي شرح الروض ما يخالفه وعبارته فان لم يذكر شيئا وقف الأمر كما نص عليه النافعي (قوله وتجب استتابة مرتد) شرح في أحكام الردة بدو وقوعها زى فلو قتله أحد قبل الاستتابة عزز فقط ولا شيء عليه لاهداره ع ش على م ر (قوله حالا) وقيل يهل ثلاثة أيام شرح م ر (قوله وترك) أي من غير قتل وأتى به مع علمه توطئة لما بعده وقوله ولو كان زنديقا لارده على من قال لا يقبل إسلامه إن ارتد إلى كفر حتى كفى م ر (قوله أو تكره ذلك) ويعز في المرة الثانية وما بعده إلا الأولى من ل (قوله عصموا مني) ظاهره وإن قامت قرينة على أنه إنما يفعل ذلك وقاية من القتل (قوله إن انعقد) يتأمل المراد بالانعقاد ولا يبعد أن يراد به حصول الماء في الرحم ويعرف ذلك بالقرائن كالأورطة هامة وأنت بولد لستة أشهر من الوطء فيه فطره ل الردة تبطل الوطء نقد انعقد بعدها أو بعده فقد انعقد قبلها ويبقى الكلام فيما إذا حصل وطئ قبل الردة ووطئ بعدها واحتمل الانعقاد من كل منهما ولم يكن في أباه مسلم أم سم على حجر (قوله أو من لا يتصل) أي لا ينسب إلى دين معين ففي المختار فلان يتصل مذهب كذا إذا انتسب إليه (قوله واحد أصوله) وإن بعد شرح م ر أي حيث يرد منسوب إليه ع ش (قوله ويستتاب) أي بالطلاق بالشهادة بين (قوله واختلاف الخ) مقابل المحذوف صرح به م ر فقال هذا كله في أحكام الدنيا أما في الآخرة فكل من مات قبل البلوغ من أولاد الكفار الأصليين أو المرتدين فهو في الجنة على الأصح اه (قوله أولاد الكفار) أي الأصليين أو المرتدين من ح ل والمراد كفار هذه الأمة كما نقله الشوبري وصرح به المناوي (قوله في الجنة) أي مستعملون على المعتمد (قوله وقيل على الاعراف) هو مكان بين الجنة والنار ع ش والذي ارتضاه الجلال أن الاعراف سور الجنة أي جانتها المحيط بها وهو المناسب لكلام الشارح حيث قال على الاعراف ولم يقل في الاعراف وقال تعالى وعلى الاعراف رجال (قوله ولو كان الخ) مقابل قوله مرتدون (قوله وملكه موقوف) والأصح أنه لا يصير محجورا عليه بمجرد الردة بل لا بد من ضرب الحاكم عليه خلافا لما اقتضاه ظاهر كلامه وأنه يكون كحجر الغلس لأجل

بالإسلام وزجج أعرضت له شبهة فتزال والاسم استتابة تكون (حالا) لأن قتله المرتب عليه واحدة لا يوقر كسائر الحدود نعم إن كان سكران سن التأخير إلى انحصار (فان أصغر قتل) تلحق البغاري من بدل دينه فاقتلوه (أو أسلم صح) إسلامه وترك (ولو) كان (زنديقا) أو تكره ذلك لأنه قتل للذين كفروا وخبرنا ذاقوا لها حضوا مني دماءهم وأموالهم الأصبى والزندق من يخفى الكفر ويظهر الإسلام كما قاله الشيخان في هذا الباب وباب صفة الأئمة والقراءض أو من لا يتصل ديننا كما قاله في اللعان وصوبه في المهمات ثم (وفيه) أي المرتد (إن انعقد قبلها) أي الردة (أو فيها واحد أصوله مسلم فسلم) تبعه والإسلام يعلم (أو) أصوله (مرتدون فمرتد) تبعه الإسلام ولا كافر أصلي فلا يسترق ولا يقتل حتى يبلغ ويستتاب فان لم يتب قتل واختلاف في الميت من أولاد الكفار قبل بلوغه

الصحيح كما في المجموع في باب صلاة الاستسنة تبع الحقيقة بين أنهم في الجنة والآخر في النار وقيل حق على الاعراف ولو كان أحد أبويه مرتدا والآخر كافرا أصليا فكافر أصلي قاله البغوي (وملكه) أي المرتد (موقوف) كمنع زوجه من ارتد أباه (والا فلا يزول) ويقضى منه دين لزمه قبلها بزيادة لاف أو غيره (وإن بدل ما أتلفه فيها)

حق أهل النفي شرح م ر (قوله قياسا) بجامع ان كلا غير مالك ويمان منه مومنه
 أي مدة الاستتابة شرح م ر وقال ع ش هذا ظاهر على القول الثاني وهو انه
 يهل ثلاثة أيام أما على الراجح من وجوب الاستتابة حال فلا يظهر لانه لا يهل حتى
 يمان مومنه ويحاب بما اذا اخرج لغيره قام بالقاضي أو بالمرتد يكتنون عرض عقب الردة
 اه بزيادة (قوله نبينا) أي يدين لنا نفوذ من حينه لا من حين الاسلام نعم ان كان
 ذللا به راجح عليه لم ينفذ مطلقا كذا في شرح البهجة وقد توهم الشارح انه قيد
 للحكم وليس كذلك بل هو قيد للخلاف فلا فرق في الحكم بين جهر الخاكم وعدمه
 م ر زى

(كتاب الزنا)

أي بيان حقيقته وحكمه وما ثبت به وهو أكبر الكبائر بعد القتل ومن ثم أجمع
 أهل المال على تحريمه وكان حده أشد الحدود لانه جنابة على الاعراض والانساب
 وهو من جملة الكليات الخمس وهي حفظ النفس والدين والنسب والعقل والمال
 ولذا شرعت هذه الحدود وحفظا لهذه الامور فشرع القصاص حفظا للنفس فاذا علم
 القاتل انه اذا قتل قتل انكف عن القتل وشرع قتل الردة حفظا للدين فاذا علم
 شخص انه اذا ارتد قتل انكف عن الردة وشرع حد الزنا حفظا للانساب فاذا علم
 الشخص انه اذا زنا جلد أو رجم انكف عن الزنا وشرع حد الشرب حفظا للعقل
 فاذا علم الشخص انه اذا شرب المسكر جلد انكف عن الشرب وشرع حد السرقة
 حفظا للمال فاذا علم السارق انه اذا سرق قطعت يده انكف عن السرقة فأمر زى
 وشرع حد القذف حفظا للعرض فاذا علم الشخص انه اذا قذف حدامتنع عن
 القذف (قوله لغة تميمية) والاولى أفصح وبها جاء التنزيل (قوله وهو ما ذكر الخ)
 أي فيقال في تعريفه شرعا هو ابلا ج حشفة أو قد رما في فرج محرم لعينه مشفى
 طبعيا بلا شبهة كما فعل الاصل وقد اشتبه كلامه على ثانية فيود ذكر المصنف مفهوم
 بعضها بقوله لا يغير ابلا ج الخ (قوله يجب الحد) معناه لغة الماع لانه الفاحشة قال
 ع ش وان تكررت منه مائة مرة مثلا حيث كان من الجنس فيكفي حد واحد اه (قوله
 ولو حكما) للرد على البلقي القائل انه لا حد على القن الكافر المملوك لكافر لانه
 لم يلزم الاحكام بالذمة فهو كالمعاهد اذا يلزم من عدم التزام الجزية عدم الحد كما
 في المرأة الذمية لانه تابع لسيده فهو ملتزم للاحكام حكما زى وعبارة حل
 وقوله ولو حكما لا دخال الكافر القن المملوك لكافر ولا دخال نساء الذميين أيضا اه
 (قوله حشفة) ولو من ذكر أو نسل ولو بمحائل غليظ ولو غيره منتثر ولو من طفل حل

قياسا على ما لو تعدى بغير
 ثرومات ثم تلبس بها شيء
 (ويمان منه مومنه) من نفسه
 وبهضه وماله وزه جاته لانها
 حقوق متعلقة به فهو راعم
 بماعبر به (وتصرفه ايلم
 يحتمل الوقف) بأن لم يقبل
 التعليق كبيع وهبة ورهن
 وكتابة (باطل لعدم احتمال
 الوقف) (والا) أي وان احتمله
 بأن قبيل التعليق كعتق
 وتديرو وصية (فوقوف ان
 أسلم نغذ) بمجبة نبينا والا فلا
 (ويجعل ماله عند عدل
 وأمنه عند محرم) كأمارة
 ثقة احتياطا وتعيير بذلك أهم
 من تعبيره بامرأة ثقة (ويؤجر
 ماله) عقارا كان أو غيره
 مسانلة عن الضياع (ويؤدى
 مكاتبه النجوم لقاض) حفظا
 لها ويعتق بذلك وانما لم
 يقبضها المرتد لان قبضه غير
 معتبر

(كتاب الزنا)

بالقصر لغة حجازية وبالمدة لغة
 تميمية وهو ما ذكر في قولي
 (يجب الحد على ملتزم) ولو
 حكما للاحكام (عالم بتصرجه
 بابلا ج حشفة) متصلة من
 جى (أو قدرها)

(قوله من فاقدها) خرج ما لو تقي ذكره وادخل قدر الحشفة مع وجودها فلا حد لانه
 كادخال بعض اصبع (قوله بفرج) ولو فرج نفسه بان ادخل ذكره في دبره
 واطلاقه يشمل ادخال ذكره في ذكر غيره لانه يقال له فرج ع ش علي مر (قوله
 قبل او دبر) من ذكر او اثنى ولو خنية حيث تمقت اتوتها ولو على غير صورة
 الا دمية لان الطبع لا تنفر منها التفرا المكي حيث تحقق انها من الجن وانها اثنى
 ع ش وقال جرحا لحد بوطنها اذا كانت على غير صورة الا دمية لان النفس تنفر
 منها حينئذ وايضا فهي غير مستهواة طبعها كالبهيمة وكلامه وجيه وفيه ان التعريف
 لا يشمل زنا المرأة الا ان يراد بالابلاج الاغم من كونه مصدر او لم يبنيا للفاعل
 او مصدر او لم يبنيا للمفعول ح ل (قوله او اثنى) اي ولو صغيرة وان لم يتقبض لمساها
 الموضوع وبهذا يعلم ان معنى الشهوة طبعها هنا غير ثم اه شوبري لان المراد هنا
 مشتبه ولو باعتبار نوعه لادخال الصغيرة التي لا تشتهي وهناك كون الماوس
 مشتبه باعتبار شخصه اي بان يكون شخصه مشتبه اي نفسه (قوله مشتبه
 طبعها) راجع كالذي قبله لكل من الحشفة والفرج وان اوهم صنيعة خلافه فخرج
 مر والمراد به مشتبه ولو باعتبار نوعه فدخل الصغير والصغيرة (قوله بلا شبهة)
 شامل لشبهة المحل والفاعل والطريق وقد استوفاهما المصنف فشبهة المحل كوطء
 دبر حليته وامته المزوجة وشبهة الفاعل كوطء المسكرة (قوله ولو مكثرة) وعن
 اي حنيقة انه لا حد حينئذ لان الاجارة شبهة وعورض بانها لو كانت شبهة لثبت
 النسب ولا يثبت اتفاقا فان قيل لم يراع خلافه ها كما مر في نكاح بلاولي
 احب بضعه بذكره هنا س ل (قوله او مبيحة) رد على عطاء اء حيث قال بان
 الزنا بالاباحة وقال البرماوي انه مكذوب عنه فالغاية التي سمى لا للرد (قوله وان كان
 تزوجها) اي المحرم اي عقد عليها فليس العقد بشبهة قال س ل فيه رد على اي
 حنيقة فانه قال لا حد عليه لان صورة العقد شبهة ووجه الرد انه لا عبرة بالعقد
 القاسد وقال الامام احمد وامضا فيقتل ويؤخذ ماله لحديث فيه صححه يحيى بن
 معين اه خ ط (قوله وليس ما ذكر) راجع للاكتفاء والاباحة والتزويج (قوله
 في نحو حيض) مفهوم قوله لعينه (قوله في دبر الخ) مفهوم قوله بلا شبهة (قوله من
 الرضاع) قيدته لانها اذا كانت من نسب تعتق عليه فلا يقال لها امته وقد يتصور
 كون امه من النسب امته ولا تعتق عليه بان كان مكاتبا او مبعضا وعلى هذا فقوله
 من الرضاع ليس يقيد فهو جار على الغالب شيئا (قوله لشبهة الملك) اي ملك
 الاتضاع في الزوجة وملك الرقبة في الامة (قوله لا يوجب الحد) هو المعتمد لان

من فاقدها (بفرج) قبل او
 دبر من ذكر او اثنى (محرم
 لعينه مشتبه طبعها بلا شبهة
 ولو مكثرة) للزنا (ومبيحة)
 لاوطء (ومحرما) ينسب او
 رضاع ومصاهرة (وان)
 كان (تزوجها) وليس ما ذكر
 شبهة دارية للحد (لا بغير
 ابلاج) بفرج كفاخذة
 ونحوها من مقدمات الوطء
 (و) لا (بوطء حليته في
 نحو حيض وموم) كنقاص
 واحرام لان التعريم ما رخص
 (و) ووطئها (في دبر) ووطء
 (امته المزوجة او المعتدة
 او المحرم) ينسب او رضاع
 كما نخته منها وامه من الرضاع
 او مصاهرة كوطء ابيه او
 امه لشبهة الملك المأخوذة
 من خبر اذرو الحد ود بالشبهات
 زواه الترمذي وصحح وقفه
 والحاكم وصحح اسناده
 وظاهر كلامهم ان وطيء
 امته المحرم في دبرها لا يوجب
 الحد

الجملة لم يرد دبراً قط وأما
الزوجة والمملوكة الأجنبية
فسائر جسد هامباح للوطء
فانتقض شبهة في الدبر والوثقة
كالحرم ولا يعترض بالزوجة
فإن قصر بها العارض كالمريض
انتهى (وطء باكره أو
بشليل غالم) كسكاح بلاولى
كذهب أبى حنيفة أو بلا
شهود كذهب مالك لشبهة
الأكراه والخلاف (أو)
وطء (لبنة أو بهيمة لأن
فرجهما غير مشتبه طبعاً بل
بغيره الطبع فلا يحتاج
إلى الزجر منه ولا بوطء مبي
أو مجنون أو حري ولو معاهداً
لأنه غير ملتزم للأحكام
لابوطء جاهل بالتعريم لقرب
عنده بالاسلام أو بعده عن
العلماء بجهله وحكم الخنثى
حكمه في الفصل وتبصرى
بالتزم أولى من قوله ومن شرطه
التكليف إلا المسكران
وقولى طبعاً وفى دبر من
زيادته وتبصرى بحشنة
أو قدرها أولى من تبصرى
بالحذر وقولى فى نحو حيض
وصوم أعم من قوله فى حيض
وصوم وإحرام (والجسد
لحصن) رجلاً كان أو امرأة
ومسلم به فى أخبار مسلم وغيره

(رحم) حتى يموت لا مرد على الله

ثم لا رجم على الموطوء في دبره بل حده كحد الكروان أحسن إذا لم يتصور إلا الج في دبره على وجهه مباح حتى يصير به
محصنا والرجم (بدن) أي طين مستعبر (وحجارة معتدلة) (٥٨٤) لا يحصيات خفيفة لئلا يطول تعذيبه

ولا يضربان لئلا يذنبه
فيفوت التشكيل المقصود
قال الماوردي والاختيار أن
يكون ما رجم به ملا الكف
وأن يتوفى الوجه ولا يربط
ولا يقيد (ولو) كان الرجم
(في مرض وحر وبرد مفرطين)
لأن النفس مستوفاة به
(وسن يحفر لامرأة) عند
رجعها إلى صدرها إن (لم يثبت
زناها باقرار) بأن ثبت بينة
أو لعان لئلا تنكشف بخلاف
ما ذابث بالاقرار ليمكنها الحرب
إن رجعت وبخلاف الرجل
لا يحفر له وإن ثبت زناه
بالبينة وأما نبوت الحفر في
قصة الغامدية مع أنها كانت
مقيمة ببيان الجواز و ذكر
حم اللعان من زيادتي
(والمحسن مكاف) ومثله
السكران (حر ولو كافرا
وطي أو وطئت) بذكر
أصل عامل (يقبل في نكاح
مصحح ولو) في عدة شبهة
أو حيض أو نحوها أو (ناقص)
كان وطىء كامل بتكليف

والترويج كما في قوله تعالى والمحصنات من النساء والنفقة عن الزنا كما في قوله تعالى
والذين يرمون المحصنات والامانة في النكاح كما في قوله تعالى محصنين غير
مسافحين وهو المراد هنا شرح م (قوله على الموطوء في دبره) وحلا أو امرأة أه
زى (قوله وأن يتوفى الوجه) كلامه كقضيته يقتضي أنه مستحب والمتمدد وجوب
ذلك ح ل وقال ع ش على م أنه مندوب وعبارة شرح م ر والأولى أنه
لا يسعد عنه أي المرجوم في خطئه ولا بد نواضعه في قوله أي ابلا ما يؤدي إلى سرعة
التذيق وإن يتوفى الوجه أذ جميع البدن محل للرجم وتعرض عليه التوبة لأنها
خاتمة أمره ومع ذلك إذا تاب لا يسقط عنه الحد أه (قوله ولا يقيد) ويجاب
أن طلب شر بالأكلا ولا يجوز قتله بهوسيف لأن القصد به التشكيل بالرجم زى
(قوله ولو في مرض) نعم تؤخر لوضع الحمل أو القطام كما قدمه في الجراح س ل فلو أقيم
عليها الحد حرم واعتدبه ولا شيء في الحمل لأنه لم يحقق حياته وهو إنما يضمن بانقضاء
إذا انفصل في حياته أمه وأما ولدها إذا مات لعدم من يرضعه فيمتنع قبالة لانه
بوت أمه أطف ما هو غذاله أخذ ما قالوه فيما ألزم من شاة فمات ولدها ع ش على م ر
(قوله لا يحفر له) ظاهر كلامه امتناع الحفر له لكن جرى في شرحه لم على التغير
شرح م ر (قوله الغامدية) بالغن المجهة نسبة إلى قبيلة يقال لها بنو غامد أه
برما وى قال خط اسمها سبعة وقيل أمية (قوله مكاف) أي وإن طرأت كفاه
ثناء الوطء فاستدامه ومعنى اشتراط التكليف في الإحصان بعد اشتراطه
في مطلق وجوب الحد أن حذفه يوجب اشتراطه لوجوب الحد لا لتسميته محصنا
فينبتكر برهانه شرط فيها شرح م ر (قوله يقبل) متعلق بالعاملين قبله والباء
مستعملة في التعدية بالنسبة للأول وفي الظرفية بالنسبة للثاني شيئا وهذا غير
ظاهر لأن السارح قد والمتعلق لما بقوله بذكر الباء فيه التعدية فالأولى أن تكون
الباء في المتن الظرفية بالنسبة لكل من العاملين أي وطىء في قبل أو وطئت في قبل
ويكون محذوف الظرفية بالنسبة للعاملين بالوطء أو وطئت في دبر تأمل (قوله
بناقص) الباء للظرفية بالنسبة لوطىء وللألف بالنظر لقوله وطئت (قوله
لأنه) أي بالوطىء وهذا التعليق يأتي في وطىء أمته الأجنبية مع أنه لا يصير به

وحرية ناقصة أو عكسه فالسكامل محصن نظرا إلى حاله وإنما اعتبر الوطء في نكاح صحيح لأنه به
قضى الواطن أو الموطوء شهوته فحقه أن يمنع عن الحرام واعتبر وقوعه حال الكمال لأنه مختص بأكمل الجهات
وهو النكاح الصحيح فاعتبر حصوله من مكامل حتى لا يبرحم من وطء وهو ناقص ثم زنا وهو كامل ويرجم من كان
كاملا في الحالين وإن تعالاهما ناقص كجنون وريق فالعبرة بالسكامل في الحالين

معصنا وأجيب بأن المعنى قضى شهوته في نكاح صحيح (قوله وبما تقرر) هلا قال
 وخرج بما ذكره الوطى بملك اليمين الخ (قوله والحد للبكر الخ) وإنما جعلت عقوبة
 الزنا بما ذكره لم يجعل لقطع آلة الزنا كالسارق قطع يده لانه يؤدي الى قطع
 التسل ولان قطع آلة السرقة يمس الذكرا والانتى وقطع الذكرا يمس الرجل ولان
 الذكرا لثاني له بخلاف اليد ل (فرع) لو زنا بكر ولم يحد ثم زناه وهو محصن
 هل يحد ثم يرحم او يرحم فقط الراجح انه يحد ثم يرحم ويسقط عنه التغريب
 شرح الروض (قوله مائة جلدة) والعبرة في قدر الجلد بوقت الوجوب حتى لو زناه
 وهو حر ثم رفق حذ مائة جلدة وكذا الزنا وهو رقيق ثم عتق حذ خمسين لانه زنى
 وسيأتي للشارح التنبيه على هذا في حد القذف حيث قال هناك والنظر في الحرية
 والرق الى حالة القذف الخ فلوز كره هنا وأحال عليه ما يأتي كأن أفيد معنى الجلد
 جلد الوصولة للجلد شرح م (قوله وتغريب عام) عبر بالغريب ليفيده اعتبار
 فعل الحماكم فيه فلو غرب نفسه لم يعتد به لانتفاء التشكيل وابتداء العام من أول
 السفر ويصدق بيمينه في مضي عام عليه حيث لا بينة ويخلف ندبا ان اتهم لبناء
 حقه تعالى على المسامحة وتغريب المعتدة شرح م والاوجه ان اجبر الدين ولو حرا
 لا يغرب ان تعذر عمله في الغربة كما لا يجبس لغريمه اذا تعذر عمله في الحبس بل أولى
 اه هجر لان ذلك أى الحبس حق آدمى وهذا أى التغريب حق الله س ل فاذا سقط
 حق الآدمى سقط حق الله بالاولى (قوله عام) أى سنة هلالية شرح م ويشترط
 سكون الطريق والمقصود انسا كما اقتضاء اطلاقهم في نظائره وأن لا يكون بالبلد
 طاعون لحرمته دخوله شرح م ووشل الدخول الخروج حيث كان واقعا في نوعه
 غش (قوله ولاء) راجع لكل من قوله مائة جلدة وتغريب عام قوله لمسافة قصر
 ويلزمه الإقامة فيما غرب اليه ليكون له كالحبس وله استصواب أمة يتسرى بها
 دون أهل وعشيرته الامن خشى ضياعه منهم وقضية كلامهما عدم تمكنه في حمل
 ما زاد على نفقته وهو منعه خلافا لما وردى ولا يقيد الا أن خيف من رجوعه ولم تقف
 فيه المراقبة أو من تعرضه لافساد النساء مثلا أو العلمان وأخذ منه بعض المتأخرين
 ان كل من تعرض لافساد النساء أو العلمان أى ولم ينزجر لاجبسه يجبس وهي
 مسألة نفيسة اه شرح م وقال زى له أخذ زوجته فهى مستتاة من الاهل
 وله اخذ مال يغريبه انتهى (قوله لحرو برد) واستثنى الماوردى والرويانى من ببلد
 لا تنقل حره أو برده فلا يؤخر ولا ينقل لمعتدله لتأخير الحد والمشفة اه م (قوله
 بتشكال) ولا يطلق الاهل شمار يخ النخل مادام رطبا فاذا يبس فهو عرجون

(ومرض ان رجي برؤه والا يجلد بتشكال) بكسر العين

أصح من قضاها وبالثلاثة أي عرجون (عليه مائة غصن ونحوه) كما طراف ثياب (مرفقان كان) عليه (حسون) (مرفقان) يجلده (مع من الاغصان له أو انكبا س) لبعضها على بعض ليناله بعض الالم فان اشقي ذلك أو شل فيه لم يسقط الحد وفارق الايمان حيث لا يشترط فيه الم بأنما مبنية على العرف والضرب غير المؤلم يسمى ضربا والحدود مبنية على الخبر وهو لا يحصل الا بالايلام (فان يرى) بفتح الراء وكسرها بعد ضربه بذلك (أجزاء) الضرب به وقولي ونحوه من وياتي وسياتي في العيال ان الامام لو حلف في حروبه (٥٨٦) مفرطين ومرض يربى برؤه لا ضمان عليه

وان وجب تأخير الجلد عنها لانه تلف نواجب أقيم عليه وفارق ما لو ستن الامام أقتل فيها فوات بان الجلد ثبت أصلا وقد رابا بالخص والختان قد رابا لاجتها وما ذكرته من وجوب التأخير هو المذهب في الروضة وكلام الاصل يقتضي انه سنة وبه جزم في الوجيز (وتعين الجهة للامام) فالعين له جهة لم يعدل الي غيرها لانه الاثني بالزجر (ويغرب غريب من بلد زناه) لا لاداه ولا لدون المسافة منه (أي من بلده (و) يغرب (مسافر اغرب مقصده) ويؤخر تغريب غير المتوطن حتى يتوطن وقولي ولا لدونه الى آخره من زيادتي (فان عاد) المغرب (لحله) الاصل اوالذي غريب منه (أولدون المسافة منه جدد) التغريب معاملة له بتقيض قصده وقولي أو

كما في شرح الروض فتفسير الشرح له بالعرجون فيه مسامحة أو تفسير مجازي لانه يؤل الى كونه عرجونا (قوله أشهر من قضاها) ويقال له عشتكول بضم العين (قوله وفارق الايمان الحج) عبارة هناك متناوשה وأول ضرب به مائة سوط أو خشبة فضر به ضربة بمائة مشدودة من السياط في الاولى او من الخشب في الثانية أو ضربه ضربة في الثانية بعشكال عليه مائة غصن بر وان شل في اصابة الكل عملا بالظاهر وهو اصابة الكل وخالف نظيره في حد الزنا لانه المعتبر فيه الايلام بالكل ولم يتحقق وهذا الاسم وقد وجد اه (قوله أجزاء الضرب به) وفارق معصوبا جرحه ثم شقي بأن الحدود مبنية على الدر وقياسه انه لو بره في أثناء ذلك كل حد الاصحاء واعتد بما مضى شرح مر (قوله والختان قد رابا لاجتها) أي فاذا فعله في شدة لحر أو البرد ضمنه ويضمن النصف لا الجميع على الاصح فكنا في شرح البهجة للشارح أي لان أصل الختان واجب والحلاك حصل من مستحق وغيره وهو وقوه في الحر أو البرد س ل (قوله وتعين الجهة للامام) الاولى ذكره عقب قوله وتغريب عام لمسافة قصرنا كمنع الاصل (قوله جدد) ولا يتعين التغريب للبلد الذي غرب اليه س ل (قوله امرأة) ولوامة ومثلها الامر الحسن الذي يخشى عليه الفتنة س ل (قوله كزوج) بأن كانت أمة أو حرة وكانت قبل الدخول أو طرا أو تزويج بعد الزنا فلا يقال ان من لها زوج محصنة رشيدى (قوله وبأمن) أي في الطريق والمقصد س ل وهو معطوف على فهو محرم والباء فيهما بمعنى مع (قوله كأجرة الجلال) ينافيه ما مرانها من بيت المال أولا ثم من مال الجلود المؤثر بقياسه هنا كذلك وينبغي في الفتنة انها من بيت المال سواء أغرب السيد أم لا كالحرة المعسرة س ل وكلام الشارح هنا يقتضي انها عليها أولا ومركا شارح (قوله ولنغير حراح) ويعدد الحد بعد ايقاعه كل مرة بخلاف ما اذا لم يقع الا بعد المرة الاخيرة فانه يتداخل فيكفي حد واحد عن زنا

لدون المسافة منه من زياتي فرع زنا فيما غرب اليه غرب الى غيره قال ابن كج والمأوردى وغيرهما متعدد ويدخل فيه بقية العام الا قول (ولا تغرب امرأة الا بنحو محرم) كزوج وممسوح وامرأة وبأمن (ولو بأجرة) لانها بما يتم بها الواجب كأجرة الجلال ولا تنها من مؤثن سفرها فان لم يكن لها مال فعلي بيت المال (فان امتنع) من الخروج معها بأجرة (لم يجز) كما في الحج ولان في اجبارها تعذيب من لم يذنب وقولي بنحو محرم أعم من قوله مع زوج أو محرم (و) الحد (لغير جر) ولو بضمه ضافه هو أعم من تعبيره بالعبد (نصف) حد (جر) فيحد خمسين ويغرب نصف عام لقوله تعالى فاعلمن نصف ما على المحصنات من العذاب ولا يبالى بهن رسول الله

في عقوبات الجرائم بدليل أنه يقتل برده ويجذب قذنه وان تضيق السيد نعم قال البلقيني لا حد على الرقيق الكافر لانه لم يلزم الاحكام بالذمة اذ لا حرية عليه فهو كالعاهد والمعاهد لا يحد وتبعه الزركشي وهو مردود لقول الاصحاب لا تكافران يحد عبده الكافر (٥٨٧) ولان الرقيق تابع لسيد فحكمه حكمه بخلاف العاهد ولانه لا يلزم

من عدم التزام الجزية عدم الحد كما في المرأة الذميمة وظاهر ان ما رثم من اعتبار مسافة القصر وتأخر الحد لما رثم ماذ كرهه باقى هنا (ويثبت الزنا باقرار) حقيقي (ولويرة) لانه على الله عليه وسلم رجم ماعزا والقصاص دية باقرارهما وراه مسلم وروى هو والبغاري خبر وانغديا نيس الى امرأة هذا ان اعترفت فأرجها على الرجم على مجرد الاعتراف وانما كرهه على ماعز في خبره لانه شاك في عقله ولهذا قال ابل جنون ويعتبر كون الاقرار مفصلا كالشهادة (أو بيينة) لا ية واللاقي يأتين الفاحشة من نساؤكم وكذا بلعان الزوج في حق المرأة ان لم تلاهن كما مر فلا يثبت به لم القاضي فلا يستوفيه بعلم أما السيد فيستوفيه من رقية بعلم لمصلحة تأديبه (ولو اقر) بالزنا (ثم رجع) عن ذلك (سقط

متعدد برماوى (قوله في عقوبات الجرائم) الا ان يقال استدل بهما للاتفاق عليهما (قوله بدليل انه يقتل الخ) فيه ان قتله بالرذة وحده بالقذف من جملة عقوبات الجرائم فلا يحسن جعلها دليلا لنافية من المصادرة ولم يذكر مذكور في عقوبات الجرائم الا ان يقال استدل بهما للاتفاق عليهما (قوله مسافة القصر) أى بتمامها فلا تنصف كالحمد (قوله للمامر) أى للحر والبرد والمرض وقوله مع ماذ كرهه بانه يجلد في حال المرض بعشكال الخ (قوله باقى هنا) أى في جلد غير الحر (قوله حقيقي) فلا يثبت باليمين المردودة من ل كالوطالب القاذف ان يحلف المقدوف أنه ما زنا فردد عليه اليمين فحلف فانه يسقط عنه حد القذف ولا يثبت الزنا فلا يحد المقدوف سيم وشوبرى (قوله ولويرة) أشار بذلك الى خلاف أى حنيفة وأحمد حيث اشترط ان يكون الاقرار اربعة الحد يث ماعز لان كل مرة قائمة مقام شاهد واجاب اثنتا بانه صلى الله عليه وسلم انما كرهه على ماعز في خبره لانه شك في عقله ولهذا قال ابل جنون ولم يكرره في خبر القامدية خط (قوله على مجرد الاعتراف) فدل على الاكتفا في الاقرار بجمرة (قوله وانما كرهه) أى الاعتراف أى سببه وهو قوله لعالك لست لعالك قبلت لان هذا سبب للاعتراف لانه كان يقول له في كل مرة رنيت فقد وجد منه ثلاث غير الاولى اه (قوله مفصلا) كان يقول ادخلت حشقتي فرج فلانة على سبيل الزنا ولا بد ان يذكر الاحصان أو عدمه كما في ع ب ح ل (قوله أو بيينة) وعبارة شرح م ر ويثبت الزنا بيينة فصلت بك كرا المزني بها وكيفية الادخال وبكائه وزمانه كاشهده انه ادخل حشقتي أو قدرها في فرج فلانة بمحل كذا وقت كذا على سبيل الزنا والاوجه وجوب التفصيل مطلقا ولومن عالم موافق خلافا للزركشي حيث اكتفا بزنا يوجب الحد لانه قد يرى ما لا يراه الحاكم من افعال بعض الشروط أو بعض كنيته وقد ينسى بعضها (قوله ثم رجع) أى قبل الشروع في الحد أو بعده كأن قال كذبت أو ما زينت أو رجعت أو فاخذت ففانته زنا وان شهد حاله بكذبه فيما يظهر شرح م ر وعلى قائله بعد رجوعه الذمة لا تعود لاختلاف العلماء في سقوط الحد بالرجوع ولا يقبل رجوعه لاسقاط مهر من قال زينت بها مكرهه لانه حق آدمى زنى (قوله مثبتة) وهو الاقرار (قوله يكف) أى وجوبا زنى (قوله في قصة ماعز) لانه قال ردوني

الحد لانه صلى الله عليه وسلم عرض لما عزر بالرجوع بقوله لعالك قبلت لعالك لست ابل جنون (لان هرب أو قال لا تحدوني) فلا يسقط لوجود مثبتة مع عدم تصريحه برجوعه لكن يكف عنه في الحال فان رجع فذاك هو الحد وان لم يكف عنه فأت فلا ضمان لانه صلى الله عليه وسلم لم يوجب عليهم في قصة ماعز شيئا أما الحد الثابت بالبيينة فلا يسقط بالرجوع كما لا يسقط هو ولا الثابت بالاقرار بالتوبة

(ولو شهد أربعة من الرجال بزناها وأربع من النسوة أو رجلان أو رجل وامرأتان) بمصحة أي بكر
 حيث عذر العذر وطهرها وضربته (فلا حد) عايم بالمشبهة لأن الظاهر من حال العذر أنها لم توطأ ولا على قاذفها
 قيام البينة بزناها لا احتمال أن العذرة زالت ثم عادت لتترك (٥٨٨) المبالغة في الإفصاح ولا على الشهود

لقوله تعالى ولا يضار كاتب
 ولا شهيد وقولي فلا حد أم
 من قوله لم تعدني ولا قاذفها
 وظاهر أنها ان كانت غمورا
 بحيث يمكن تغيب الحشفة
 مع بقاء البكارة حدثت كما
 قاله البلخي (ويستوفيه)
 أي الحد (الامام) ولو بناه
 (من حر) لما مر (ومكاتب)
 كالحمل لا استقلاله (وبعض)
 بجزية الحر إذا لا ولاية السيد
 عليه والعبد الموقوف كله
 أو بعضه وعبد بيت المال
 (وسن حضوره) أي الامام
 ولو بناه استيفاء الحد
 سواء أثبت الزنا بالاقرار
 أم بالبينة ولا يجب لأنه صلى الله
 عليه وسلم أمر برجم ما عز
 والغامضة ولم يحضره
 (كالشهود) فيسن حضورهم
 قالوا وحضور جمع أقلهم
 أربعة والظاهر أن محله إذا
 ثبت زناه بالاقرار أو بالبينة
 ولم يحضر (ويحد الرقيق) غير
 المكاتب (الامام) لعدم
 ولايته (أو السيد) وهو
 أولى لأنه أستر (ولو فاسقا)
 أو كافرا ورقيقه كافر (أو

لأنني فلم يردده وهرب فحذوه حتى مات وفيه ان المذني لا يجذو في ويحجب بأنه يلزم
 من الرد أنني عدم الحد فكأنه قال لا تجذوني (قوله ولو شهد أربعة) لما فرغ من
 مسقطات الاقرار شرع في مسقط البينة عميرة وقوله من الرجال الخ علم كون الشهود
 في الاول الرجال وفي الثاني النسوة من اثبات التاء في الاول وحذفها في الثاني
 على القاعدة النحوية زي وفيه نظرا لانهم صرحوا بان محل رعاية هذه القاعدة
 اذا كان المعدوم مذكورا أما اذا كان محدوما كما هنا فيجوز الامر ان ويحجب بان
 الاصح منهم انه كالمذكور فيكون جاريا على الاصح (قوله عذراء) أو رتقاء أو قرناء
 زي (قوله وضربته) تفسير (قوله ولا على قاذفها) أي ولا على الزاني أيضا اه شرح
 م ر (قوله لا احتمال ان العذرة) علة لعملية أي وانما كان قيام البينة بزناها علة لنفي
 الحد عن قاذفها مع معارضة بينة العذرة لما لا احتمال ان العذرة الخ (قوله أهم من
 قوله الخ) لأنه لا يشمل الشهود (قوله حدث) سكت عن حد القاذف والشهود وينبغي
 عدمه حل (قوله ويستوفيه الامام) لان استيفاء الحد من وظيفة قال الشيخ
 عزاله بن وانما لم يفرض لاولياء الزاني بها كالفصاح لانهم قديرون ذلك خوفا
 من العار ولو جلدوا واحدا من الاحاد من الحرية تعتبر وقت الوجوب سم (قوله
 لما مر) من قوله أغديا أنيس الخ (قوله ومكاتب) أي كتابة مصححة وان يحجر نفسه
 حل (قوله وسن حضوره) قد يقال يلزم من استيفائه له حضوره فلا حاجة اليه
 الا ان يقال معنى قوله يستوفيه انه يأمر واحدا باستيفائه ولو غير نائبه وهو يمكن
 مع عدم حضوره تأمل (قوله ولا يجب) أي به وان علم توطئة للدليل (قوله قالوا)
 تبرأ منه لان السترم مطلوب لما ورد ان الله يستير بحجب من عباده الستمين وأيضا
 خصه الشارح بقوله والظاهر الخ (قوله ويحد الرقيق) سواء في ذلك حد الزنا
 والقذف والشرب وكذا قطع في السرقة والحراية عميرة (قوله غير المكاتب) أي
 لان الامام يستوفيه منه كما تقدم (قوله أو السيد) ولو امرأة ولو فاسقا ولو كان أصله
 أفرعه بأن كان السيد مكاتبا حل (قوله ومكاتب) فميم في السيد (قوله نعم المحجور)
 أي السيد المحجور عليه الخ (قوله فان تنازعا) أي الامام والسيد ومعت ابن عبد
 السلام انه لو كان بين السيد وقته عداوة ظاهرة لم يقم عليه ويؤيده ما مر ان المهر
 لا يزوج حيثئذ مع عظم شفقتة فالسيد أولى اه م ر (قوله بأن كان رجلا عدلا عالما
 الخ) هذا التفسير مبني على ان اقامة الحدود من باب الولاية والصحيح انه من باب

مكاتبا) خبر أبي داود وغيره أقيم الحدود على ما مكنت أيمانكم نعم المحجور عليه بنحو سنقه يقوم وليه الإصلاح
 ولو وصيا أو قيسا مقامه (فان تنازعا) فممن يحده (فالامام) أولى لما مر (وليس به تعزيره) خلق الله تعالى وخلق غيره كما
 يؤدبه خلق نفسه (وسماع بينة يعقوبته) أي بوجهها بقيد زده بقولي (ان كان أهلا) لسماعها بان كان رجلا عدلا عالما
 بصفات الشهود وواحكام العقوبة

*(كتاب حد القذف) تقدم (٥٨٩) بيان القذف في باب (شرط له) أي لحد (في القذف ما عرف

الزاني) من كونه ملتزما
بالاحكام ولما بالتحريم
وهذا أولى بما عير به (واختيار
وعدم اذن) من المذوف
وهذا من زيادتي (و) عدم
(امالة) فلا حد على من
قذف غيره وهو حربي أو سبي
أو مجنون أو جاهل بالتحريم
قرب عهدا بالاسلام أو بعد
عن العلاء أو مكره أو باذنه
أو أصل له حكم لا يقتل به
(و) لكن (بعض رعي) من
سبي ومجنون لم يأنوع تمييز
لأجزاء الأدب (وأصل)
الأيذاء والتعريض من هذا من
زيادتي (وحد حرمانون)
حدة لآية والذين يرمون
المصنات فانها في الجرة قوله
فيها ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا
اذ غيره لا تقبل شهادته
وان لم يذف ولا جاع الصهاية
على ذلك (و) حد (غيره)
من يدق ولو بعضا فهو أعم
من قوله والرفيق (أد بعون)
على النصف من الحر لا جاع
الصهاية عليه والنظر في الحرقة
والرق الى حالة القذف لانها
وقت الوجوب فلا تنفي
بالانتقال من أحدهما الى

الاصلاح فالمراد بالاهلية أن يعرف أحكام الحدود وصفات الشهود فلا مكاتب
والكافر والفاسق والمرأة سمع البينة وأقامة الحد اذا اتصفوا بما تقدم في
وقوله رجال ليس يقيد

*(كتاب حد القذف تقدم بيان القذف)

وهو لغة الزمي وشرع الزمي بالزنا في معرض التمييز (قوله واختيار) هذا وان علم
بما سبق في الزاني إلا أنه لم يذكره شرطاً بل ذكر ما يعلم منه وهو انه مال من الشبهة
والا كراه شبهة حل وقد يقال حيث كان الا كراه شبهة علم منه ان الاختيار شرط
فلا حاجة لذكره ومن ثم حذفه الأصل (قوله فلا حد على من قذف غيره) وهو أي
القاذف حربي لم يقل فلا حد على حربي الخ مع انه أخصر لأجل بيان مرجع الضمير
الآتي في قوله أو باذنه أو أصل له الخ نه راجع للغير ولأنه يؤم نفي الحد عن الحربي
وان قذف في حال ذمتهم وعن المجنون وان قذف في حال اذنته مع انه لا يقتني عنهم ما
لان العبرة بحالة القذف فاذا دخل الحربي دارنا بآء أو أسره ما وقذف استوفينا
منه (قوله أو مكره) لرفع القلم عنه مع عدم التمييز وبه فارق قتله اذا قتل لوجود
الجنسية منه حقيقة وكذا مكرهه لا تدعيه أيضاً وفارق مكره القاتل بأنه آله
اذ يمكنه اخذ بدله فيقتله بهادونه انه فية ذقه به ثم محرم ويقتل دعواه الا كراه
ان دلت عليه قرينة حل (قوله أو باذنه) ظاهر كلام الشارح انه لا يعززالماذون له
في القذف حيث ذكر التعزير في مسألة الميز والأصل وسكت عن تعزير المأذون له
فاقضى انه لا يعزير والذي اعتمدته زى انه يعزير لان العرض لا يساح بالاباحة
وارتضاء من (قوله أو أصل له) ولا يحد الأصل بقذف يورثه الفرع له حل
(قوله كما لا يقتل به) ظاهره رجوعه لجميع ما تقدم من قوله وهو حربي الخ وهو
مسلم في غير المكره اما هو فتقدم انه يقتضيه كلاً مكره بكسر الراء كذا قيل
والظاهر رجوعه للاخير فقط (قوله ولكن يعزير الخ) فلو لم يعزير حتى بلغ الميز
ووافق المجنون سقط تعزيره ما حل وزى (قوله ولو قذف غيره في خلوة الخ) هو
تقييد لقول المتن وحده الخ أي ما لم يكن القاذف في خلوة الخ فلا يحد كذا قيل
وقد يقال ان قذف هو الزمي بالزنا في معرض التمييز وهذا التعريفه الا ان يقال هذا
قذف صوري (قوله فليس بكبيرة الخ) أي بل هو صغيرة لان القذف انما يكون
كبيرة اذا كان على وجه التمييز كأن كان يحذرة الناس فيحدث يكون النفي لا يقيد
والمقيد معا ويدل لذلك قول الشارح ولا يعاتب في الاخرة الاعقاب الخ شيئاً

الاخر فلو قذف وهو حر ١٤٨٠ ثم استرق حد غمانين أو وهو رقيق ثم عتق حد أربعين ولو
قذف غيره في خلوة لم يسمعه الا الله والحفظة فليس بكبيرة موجبة للمحد لخلوة عن مفسدة الايذاء

(قوله الاعتقاد من كذب) قضيته انه لو كان صادقا فيما قدفه به لانه اعقب
 في الاخرة أصلا وهو ظاهر ع ش على م ر (قوله وتقدم) أي تقدم تعريفه
 في ضمن تعريف المحسن لانه مشتق منه فيعلم من تفسير المحسن بما ذكره ان
 الاحصان هو الاتصاف بالتكليف والحرية والاسلام والعفة عما ذكر (قوله
 والمحسن مكلف الخ) نعم لا يجب على الحاكم البعث عن احصان المقدوف بل يقيم
 الحد على القاذف لظاهر الاحصان تغليظا عليه لعصيانه بالقذف ولان البعث عنه
 يؤدي الى اظهار الفاحشة المأمور بسترها بخلاف البعث عن عدالة الشهود فانه
 يجب عليه ليحكم بشهادتهم لانتفاء المعنيين فيه كذا نقله الراعي عن الاصحاب وهو
 المعتمد شرح م ر وقول م ر بل يقيم الحد على القاذف أي حتى لو تبين عدم احصان
 المقدوف بعد حد القاذف لاشي على المقدوف وان كان سببا في الحد بل ظاهر انه
 لو مات القاذف بالحد لاشي على المقدوف ولا على القاضي فليراجع لان الاحكام
 مبنية على الظاهر ع ش على م ر وقوله لا تنفاه المعنيين وجهه بالنسبة لله معنى
 الثاني ان الفاحشة بالنسبة للشاهد اذا طلبت تركيته ليس مأمورا بسترها بل
 مأمور بذكرها وايضا قد لا يؤدي البعث الى اظهار الفاحشة (قوله دون أربعة)
 ظاهره انه فاعل شهد وهو على مذهب الاخش والكوفيين من ان دون طرف
 يتصرف اما على مذهب س والبصريين من انه لا يتصرف فالفاعل مقدوم معلوم
 من المقام ودون صفة له تقدير برجال دون أربعة وهذا المقدور ذكره م ر وجر
 فرع قال في شرح الروض أو شهد أربعة لم يحد وحدان ودوا بفسق أو عداوة ويحد
 قاذف اه سم وقال زى وحيث وجب حد الشهود انقص عدد أربعة فطلبوا
 عين المقدوف انه ما زنا - لى فان حلف حدوا والاحلفوا فان نكلوا حدوا (قوله
 لم يتقاصا) أي لا يسقط حد هذه بحد ذ هذا بل لكل منهما حد الاخر زى (قوله
 لان التقاص انما يكون الخ) كذا وجهه الراعي رحمه الله تعالى قيل وأحسن منه
 قول حل انما يثبت التقاص في الدماء والاموال دون الاعراض لانه لا يكاد يتحقق
 في الاعراض وذلك لانه اذا قيل له يا زان فقد مال من عرضه شيئا لان السامعين
 قد يرونه علم منه شيئا فاذا قال له مثله المقدوف لم يقع موقعا لخروجه مخرج
 المجازاة فلم ينل من عرضه مثل ما نال الاول عميرة سم (قوله في الصفة) لم يقل
 في الجنس والصفة كما قال أولا لان الجنس هنا واحد واما قوله أولا لان التقاص انما
 يكون الخ فالمراد به من حيث هو (قوله لاختلاف القاذف الخ) عبارة شرح م ر
 لاختلاف تأثير الحد بين باختلاف البدن غالبا اه فلاختلاف انما هو في التأثير

ولا يعتد به في الاخرة
 الاعتقاد من كذب كذا
 لا ضرر فيه قاله ابن عبد
 السلام (و) شرط له (في
 المقدوف احصان وتقدم في)
 كتاب (الامان) بقول
 والمحسن مكلف حر مسلم
 عفيف عن زنا ووطء محرم
 بملوكه ودبر حليلة وتقدم
 شرحه ثم (ولو شهد بزنا دون
 أربعة) من الرجال (أو) شهد
 به (نساء أو عبيد أو أهل
 ذمة) هو أولى من تعبيرة
 بكفرة (حدوا) لانهم في غير
 الاولى ليسوا من أهل الشهادة
 وحذر في الاولى من الوقوع
 في اعراض الناس بصورة
 الشهادة وخرج بالزنا الشهادة
 بالاقرار به فلا حد لانها
 لا تسمى قذفا (ولو تقاذفا
 لم يتقاصا) لان التقاص انما
 يكون عند اتفاق الجنس
 والصفة واتخاذان لا يتفقان
 في الصفة لاختلاف القاذف
 والمقدوف في الخلقة وفي
 القوة والضعف غالبا (ولو استقل
 مقدوف باستيفاء) للحد

بالا لم الناشئ عن الخذف وان كان ضرب الضيف كضرب القوي (قوله لم يكف)
 فان مات به قتل المقدوف مالم يكن باذن القاذف وان لم يمت لم يجلد حتى يبرأ من ادول
 شرح م ر وقوله قتل المقدوف الخ ظاهره وان اذن الامام بعبارة التصحيح فان كان
 بالاذن فلا قصاص وكذا الادوية في الاظهار عميرة سم (قوله ولو باذن) أي من
 الامام والقاذف م ر وس ل (قوله لان اقامة الخذف) هذا طريق القود في النفس
 وايمت النفس في القود مستوفاة بمثل ما قتل أو بسيف فليس فيه زيادة ايلام
 بخلاف الخذف بما زاد المقدوف اذا استوفاه (قوله له) أي للسيد ومثله غيره كما
 تقدم عن عميرة (قوله عن السلطان) أي أو من يقوم مقامه ممن يعتد به له ومنه
 الحاكم السياسي في قرى الريف وان لم يكن له ولاية القضاء ع ش على م ر
 (قوله وبغفوه) أي ولو على مال غيراته لا يثبت المال على القاذف شرح م ر (قوله
 بقدر ما سبه به) لعل المراد قدره عدد الاثام ما يأتي به الساب لقوله وانما يسببه الخ
 ح ل (قوله بما ليس كذبا ولا قذفا) وان كان ما أتى به الاول كذبا وقذفا وقد
 يقال في هذا لم يسبه بقدر ما سبه ح ل ويدفع بأن المراد قدره عدد الاثمة كما
 ذكره (قوله يا احمق) قال م ر والاحق من يفعل الشيء في غير موضعه مع علمه
 ببقعه اه وفي المصباح الحق فساد في العقل وحق يحقق فهو حق من باب تعب
 وحق بالضم فهو احمق والاثني حقا (قوله واذا انتصر الخ) أي فاثم السب سقط بما
 حصل من سب الاخر في مقابلته فليس عليه الاثم واحده وهو اثم الابداء (قوله
 وبريء الاول من حقه) أي الثاني ظاهره وان كان الذي أتى به الاول قذفا وفيه
 نظر ظاهر لان الاعراض لا يقع فيها تقاض الا ان يقال سو مح في هذا الكثرة وقوعه
 وقال بعضهم لا يبرأ من الخذف لانه اذا كان لا يسقط بالقذف في نظير قذفه له كما تقدم
 فبالاولى عدم السقوط بمجرد السب المذكور اه أي فيكون المراد بالحق على هذا
 اثم السب لا الخذف (قوله والاثم) أي المذكور أي قال لا عهد الذي ذكرى

(كتاب المرقعة)

أي بيان حكمها وهو القاطع بها وبيان ما يثبت به القطع وهو كونه ربيع دينا
 أو مقوما به وأخرها عن القذف لانها دونها اذا اعتناء بحفظ العرض أشد من
 الاعتناء بحفظ المال (قوله والسارق والسارقة) قدم السارق على السارقة
 عكس آية الزنا حيث قدم الزانية على الزاني لان السرقة تفعل بالقوة والرجل أنوى
 من المرأة والزنا يفعل بالشهوة والمرأة أشد شهوة (قوله الموجبة الخ) اشار به الى دفع
 انتهافت لان المعنى اركان السرقة سرقة وخاصل الجواب ان المراد بالسرقة الاولى

لم (بصكف) ولو باذن لان
 اقامة الخذف من منصب الام
 نعم السيد العبد القاذف له
 الاستيفاء منه وكذا المقدوف
 البعيد عن السلطان وقد قدر
 على الاستيفاء بنفسه من
 غير مجاوزة حد قوله الماوردي
 واعلم ان حد القذف يسقط
 باقامة اليئنة بزنا المقدوف
 وباقراره وبغفوه وبالاعانة
 في حق الزوجة (خاتمة) اذا
 سب شخص آخر فلا تخران
 بسبه بقدر ما سبه ولا يجوز
 سب أبيه ولا أمه وانما يسبه
 بما ليس كذبا ولا قذفا فهو
 يا احمق يا طالم اذا لا يكاد أحد
 ينفلك عن ذلك واذا انتصر
 بسبه فقد استوفى ظلامته
 وبرى الاول من حقه وبقى
 عليه اثم الابداء وادتم لحق
 الله تعالى به (كتاب السرقة)
 بفتح السين وكسر الراء ويجوز
 اسكانها مع فتح السين وكسرهما
 والاصل في انقطاع بها قبل
 الاجماع قوله تعالى والسارق
 والسارقة فاقطعوا ايديهما
 وغيره مما يأتي (أركانها) أي
 السرقة الموجبة للقطع الآتي
 ببيان ثلاثة (سرقة وسارق
 ومسروق) السرقة أخذ مال

خفية من حرز مثله وهذا من زيادتي

الشرعية أي الموجبة للقطع وبالثانية الغوية وهي أخذ الشيء مخفية سواء كان مالا
أولا وسواء كان من حرز مثله أولا كافي شرح م ر فلم يلزم عليه كون الشيء ركنا
لنفسه لـ كن تفر يع قوله فالسرقة الخ لا تناسبه لأنه تعريف للمعنى الشرعي كما
أفاده ع ش فلم يعرف السرقة أولا ثم أتى بأركانها كان أولى ويرد عليه أيضا أنه إن
التكلم على شرط أحد الأركان وهو السرقة الغوية وعادته أنه إذا تكلم على شروط
الأركان يتكلم على الكل اللهم إلا أن يقال ليس مراده تعريف للمعنى الشرعي
بل مراده بيان شروط المعنى الغوي الذي هو الركن فكأنه قال وشرط في السرقة
الغوية المأخوذة ركنا للشرعية كون المأخوذ مالا وكون الأخذ من حرز مثله تأملا
(قوله مختلس) أي مختلف وهو والمنتجب خارجان بقوله خفية وقوله وما وجد خارج
بقوله من حرز مثله لأنه لما جدها كأنه أخذها من غير حرز مثله بالنسبة له (قوله
والثاني القوة والغلبة) وما قيل من أن تفسير المنتجب يشمل قاطع الطريق فلا بد من
لفظ يخرج به رد بان للقاطع شروطا يميز بها كاسيلى فلم يشمل إطلاق شرح م ر
وقوله شروطا وهي كونه مخفية للعاريق بقاوم من يبرزه وله إلى آخر ما يأتي (قوله
بمخلاف السارق) أي لا يمكن دفعه بالسلطان لأخذه المال خفية فهو تعليل لما
تضمنه قوله بمخلاف الخ (قوله عالميا بالتصريم) فله لم بالتصريم وجهل القطع قطع
كافي نظيره من شرب الخمر سيم (قوله وإصالة) كان الأولى أن يقول وبعضية ليشمل
الفرع فإنه لا يقطع بمال أصله كما يعلم مما يأتي ولك أن تقول هذا تفسير لقوله ما مر
ولم يمر أن الفرع لا يحد فكان ينبغي زيادته أو يأتي بعبارة عامة ويفسر ما يما يشرح
الفرع س ل (قوله ولومعه اهدا) لأنه لم يلتزم أحكامنا إلى كلها فهو كالحرابي شرح
م ر وقوله كالحرابي أي غير المعلن قال س ل وإن شرط قطعه بذلك (قوله ومكره)
لا يقطع أيضا مكره بكسر الراء لما مر من عدم قطع المتسبب ومن ثم لو كان المكره
بالفتح غير مبرز أو انجيد باعتد الطاعة كان له للمكره فيقطع فقط كما لو أمره بالإكراه
شرح م ر (قوله ربع دينار) أي حال الانخراج مع كون السارق واحدا أخذ ما
يأتي وشذ من قطع بأقل منه وخبر ابن الله السارق يسرق البيضة والحبل فيقطع
بدها ما إن يراد بالبيضة في بيضة الحديد وبالخيل ما يساوي رجلا بحبل السفينة
أو الجنس أوان من شأن السرقة أن صاحبها يتدرج من القليل للكثير له س ل
(قوله أو قيمته) قال ع ش على م ر وربع الدينار يساوي الآن ثمانية
وعشرين نضة (قوله أي مقوما به) أي بقينا بأن يقطع المقومون بأن قيمته ذلك
والأفلا قطع ويعتبر مساواته للربع عند الانخراج من الحرز فلا قطع بما نقص عند

(فلا يقطع مختلس ومشتبه
وما وجد) لصورة ديدة تلج
ليس على المختلس والمنتجب
والخائن قطع صحبه الزمدي
والاولان يأخذان المال
عيانا وبعده الا قول المرب
والثاني القوة والغلبة ويدعان
بالسلطان وغيره بخلاف
السارق لأخذه خفية
فيشرع قطعه زجرا (وشرط
في السارق ما) م ر (في القاذف)
من كونه ملتزما للأحكام عالما
بالتصريم مختارا بغير إذن
وإصالة وهذا أولى مما عير به
فلا يقطع حرابي ولو ما هذا
(و) لا (مبي ومجنون ومكره)
وإذون له وأصل (وجاهل)
بالتصريم قرب عهده بالاسلام
أو بعد عن العلماء ويقطع
مسلم وذمي بمال مسلم وذمي
(و) شرط (في المروق كونه
ربع دينار خالصا أو قيمته)
أي مقوما به

مع وزنه ان كان ذهباً وروى مسلم خبر لا تقام يد السارق الا في ربيع دينار فصاعد او البخاري خبر قطع اليد في ربيع دينار فصاعد او خبر قطع النبي صلى الله عليه وسلم في مجزئته ثلاثة دراهم وكانت مساوية لربع دينار والدينار المذموم يعتبر قيمة ما يساويه حال (٥٣) السرقة سواء كان دراهم أم لا وخرج بالخاص وما بعده

مغشوش لم تبلغ قيمته ربع
دشار خالصا فلا يقطع به
والتقويم يعتبر بالمضروب
(فلا يقطع بربع سبيكة
أوحليا لا يساوي ربا
مضروبا) وإن مضوا غير
مضروب نظرا إلى القيمة فيها
هو كالعرض ولا يختتم وزنه
دون ربع قيمته بالصحة
ربع نظرا إلى الوزن الذي
لا يضمنه في الذهب وقولي
أوحليا من زيادتي (ولا بما
نقص قبل أخراجه) من
الحرز (عن نصاب) بأكل
أو غيره كالحرق لا تغاير كون
المخرج نصبا (ولا بما دون
نصابين اشتركا) أي إنسان
(في أخراجه) لأن كلاهما
لم يسرق نهبا (ولا بغير مال)
ككسب وخمر وروجر
اذلا قيمة له (بل) يقطع
(بذوب وث) بثلاثة (في جيبه
تمام نصاب) وإن (جهله)
السارق لانه أخرج نصبا
من حرزه بقصد السرقة والجهل
بجنسه لا يؤثر كالجمل بصفته
(وبخمه) ما بلغ انماؤه نصبا
حرزه ولا نظري أن ما في الآراء
لا تساويه (لذلك ولا أثر لظنه
وجه دفعين) بأن يتم في الثانية
بأن المخرج فيه اذوز نصاب

الاجراج وان زاد بعد بخلاف عكسه اه زى (قوله مع وزنه) الحاصل انه يعتبر
 في الذهب المضروب الوزن فقط وفي غير المقروب الوزن وبلوغ القيمة ما ذكر
 ولا يكفي بلوغ قيمته ما ذكر مع نقص وزنه اه زى ويعتبر في الفضة القيمة
 مطلقا حل لان انتصاب ربع دينار هو لا يكون الا ذهبا فتقوم الفضة به
 ولو كانت مضروبة (قوله والبخاري خبر الخ) ذكره بعد الاول مع كونه انص
 في المقصود توفية لرواية الشيعين ع ش لان البخاري اعلى سند او اقبى بالخبر الثالث
 دليلا لقوله او قيمته (قوله في محسن) اى ترس او الدرقة ع ش (قوله مغشوش
 لم تباع الخ) هل المراد قيمة المغشوش مع غشه ارقية الخالص منه فقط حل وعبرة
 الروض او مغشوش خالصه نصاب اه رما يشرح م ر و حجر و ظاهره ان
 المنظور اليه الخالص وحده وعلى هذا يشكل عدم اعتبار الغش مع انه من جملة
 مال المسروق منه لكن قال قل على الجلال فان كان الغش متقوما عنم الى الخالص
 في النصاب والا فلا اه وعليه لا اشكال تأمل (قوله لا يساوى ربا) اى
 لا تساوى قيمته حل (قوله با كل او غيره) خرج بالا كل البلع قال الشيخ خذ
 نقلا عن زى لوابية لمع في الحرز جوهره او دنانير او دراهم فلم تخرج منه فلا تقع
 عليه حالا تنزىل ذلك منزلة الاتلاف بخلاف ما اذا خرجت منه به ذلك فانه يقطع
 كالأخرجهما في وعاء او غيره (قوله بل يقطع) اضرب انتقالى يشير به الى ان قوله
 كونه ربع دينار اى وان جهله او ظن خلافه او اقترن به مستحق الازالة او لم يأخذه
 فقوله ربع دينار اى اخذ او اخرج او اخرج فقط (قوله رث) في المختار الرث بالفتح
 اليالى وجمعه وثات بالكسر وقد رث رث ثمانية بالفتح (قوله والجهل بجنسه) الاولى
 ان يقول والجهل به لان الفرض ان كلاما من الجنس والصفة مجهول فلا يظهر التقييد
 بالجنس وقياسه على الصفة تدبر (قوله وبالفقير) ومثل آله الا هو انية تقدر ومن
 ان أخرجه لالكسر وقوله لكسر اى ان أخرجه من الحرز لئلا يكسره او يغيره اه
 لانه غير محرز شرعا اذا كل من قه - د كسره ان يدخل محله ايكسره والا وجهه انه
 لو اذن قه - د لكسر الدخول أو الاجراج فقط لم يقطع وهذا هو المعتمد اه زى
 (قوله انه يب من وعاء) وان لم يأخذه رث النقب قطع الجيب اه زى وبذلك
 يلغز فيقال لنا شخص يقطع وان لم يأخذه لا ولم يدخل حرزا (قوله واعادة الحرز)

وبما انه هو) كطبيو (بلغ مكسر ما ١٤٩ بحث ذلك) لانه سرق فصا بام حرزه ولا نظري ان ما في الاقاء
وما بعده مستحق الازالة ثم ان قصد باخراج ذلك افساده فلا قطع (وينصاب طنه فلو لم يتساويه) لذلك ولا اثر لظنه
(او) ينصاب (تنصب من وعاء يتقبه له) وان انصب شيئا شيئا لذلك او منه اب (أترحه دفعتهين) بأن يتم في الثانية
لذلك (فان تمثال) يتم ما (علم المسائل) واعادة حرزه الثانية بمرقة أخرى فلهذا منع فيه ان يكون المخرج فيه دون نصيب

أي يورث غلق باب راحة يلاحق ثقب من المالك أو نائبه دون غيره ما شرح مر قال
عش عليه وهذا طاهران حصل من السارق هتك الحرز ما لو حصل منه ذلك
كان تستور الجدار وتدل إلى الدار فسرق من غير كسر باب ولا ثقب جدار فيجوز
الاكتفاء بعلم المالك إذا هتك الحرز حتى يصلحه (قوله بخلاف ما إذا لم يتخلل الخ)
الاولى بعمل هذا قيد القول المتن أو أخرجه دفعتين ويكون قوله فان يتخلل علم
المالك الخ تفريعا عليه لأنه يتعين تقييد المتن به لأن الإخراج دفعتين لا يكون
سرقة واحدة إلا حينئذ (قوله أو يتخلل أحدهما) صادق بأعادة الحرز مع عدم علم
المالك بالسرقة ويصور بما إذا أعاده المالك ظانا أنه جدار غيره أو أنه جداره ولم
يعلم بأنه سرق منه بأن ظن أن السارق لم يأخذ منه شيئا ويصور أيضا بما إذا وجد
الباب غير مغلق فظن أنه فتحه بعض أهله فأغلقه فقد أعاد الحرز بأغلاقه وصورة
عش أيضا بما إذا أعاده نائبه في أموره العامة مع عدم علم المالك واستشكل بما إذا
أعيد الحرز بأنه صار حرزا للسارق وغيره فتضاء أن لا يضم الأول للثاني المسروق
في أكمال النصاب بل تكون الثانية سرقة مستقلة أن بلغت نصابا قطع والأفلا
وأجاب سم بأنه لما أعيد الحرز مع عدم علم المالك بالسرقة كان كعدم أعاده
فبنينا الثانية على الأولى (قوله وكونه ملكا لغيره) أي يقينا فظهر تفريع قوله بعد
ولا بما إذا ادعى ملكه على هذا الشرط ويصح تفريعه أيضا على قوله إلا في
وكونه لا شبهة فيه وبعبارة البر ماوى قوله وكونه ملكا لغيره أي كله لأن الخارج المشترك
(قوله أيضا وكونه ملكا لغيره) أي مع اتحاد المالك أو تعدده مع الشركة فيه أي
النصاب بخلاف ما لو تعدد المالك من غير اشتراك في المسروق فلا بد في القطع من
أن يسرق تمام النصاب لبعض الملاك أو لكل منهم والأفلا قطع وبعبارة جبر
في الدرس الآتي نصها والوجه أن من سرق من حرز واحد عينين كل المالك
ومجموعهما نصاب لا يقطع لأن دعوى كل بدون نصاب ويؤيده ما يأتي في القطع أن
شرط النصاب لجمع اشتراكهم فيه واتحاد الحرز (قوله ولا بما إذا ادعى ملكهم)
أو أنه ملك سيده أو بعضه أو أنه أخذ من الحرز بأذنه أو والحرز مفتوح أو أنه دون
نصاب وإن ثبت كذبه ولو بحجة قطعية كما في شرح مرقا لو ثبت زناه بأمرأة فادعى
أنها حليلته زى (قوله لاحتمال ما إذا) وهذا عهد الشيخ أبو حامد من الحيل
الحزمة وعدة دعوى الزوجية من الحيل المبسطة سم أقول ولعل الفرق بينهما أن
دعوى المالك هنا ترتب عليها الاستيلاء على مال الغير بالبيع ونحوه وثبت المالك
فيه لا يتوقف أمره على بينة بخلاف الزوجية فإن صحة النكاح تتوقف على حضور

بخلاف ما إذا لم يتخلل علم
المالك ولا إعادة الحرز
أو يتخلل أحدهما فقط سواء
اشتهر هتك الحرز زام لا يقطع
ابقاء الحرز بالنسبة إلا أخذ
لأن فعل الشخص يبنى على
فعله لكن اعتماد البلقين
فيما إذا يتخلل أحدهما فقط
عدم القطع (وكونه) أي
المسروق ملكا (لغيره) أي
السارق (ولا يقطع بسرقة
ماله) من بغيره (ولو) مرهونا
أو مكرزا أو (ملكه) قبل
إخراجه من الحرز بارت
أو غيره بل أو قبل الرفع إلى
القاضي (ولا بما إذا ادعى
ملكه) لاحتمال ما إذا كان
شبهة (ولا بما أنه فيه شركة)
وإن قل نصيبه منه لأن له
في كل جزء حقا وذلك شبهة
ولا يقطع بما انتهى

الشهود وعد التهم وعدالة الولي فكان ثبوته أبعده من ثبوت المالك مع شدة العار
 اللاحق لفاساده بل ولا يختص العار به بل يتعدى منه إلى الزنا بها وإلى أهلها بحرز
 دعوى الزوجية فيه توصل إلى إسقاط الحد وإلى دفع الضرر اللاحق لغير الزاني اه
 ع ش على م ر (قوله ولو قبل قبضه) الظاهر أن الواو والعمال كابدل عليه منيع
 م ر حيث لم يأت بالغاية لانه لا يتصور بعد قبضه فيه سرقة ويرشد إليه قوله لشبهة
 الخ وعدم قطعه مع كون الموهوب على ملك الواهب مشكل لأن شرط القطع
 بوجوده وهو كونه ملكا لغيره إلا أن يقال الشرط كونه ملكا لغيره اتفاقا وهذا فيه
 قول بأن الموهوب يملك بالقبول وإن لم يقبض كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله لشبهة
 اختلاف الخ ولو فرعه على قوله ولا شبهة له فيه لكان أظهر كما يشير إليه تعليل
 الشارح قال زى وحل وهذا بخلاف الموصى به له إذا سرق بعد الموت وقبل
 القبول فإنه يقطع لانه مقصر بعدم القبول بخلاف مسألة الهبة أو لا تقصير منه فيها
 (قوله لشبهة اختلاف الملك) لانه قيل أن الموهوب يملك وإن لم يقبض (قوله فيقطع
 بأم ولد الخ) هو تقريب على منطوق الشرط وكذا المستثنى بعده دفع بتخصيصه
 على ذلك ما عساه يتوهم أنه لا قطع فيه بالاستحقاق أم الولد العتق فأشبهت الحرية
 والاولى أن يقال فيها وفي الأذن بعد ما خص الثلاثة بالذكور لاختلاف فيها وعبارة
 أصله مع شرح م ر والاصح قطعه بأم ولد سرقة نائمة أو مجذومة ككسائر الأموال
 والثاني يقول لا ضعف الملك فيها والاصح قطع أحد الزوجين بسرقة مال الآخر
 لعدم الأدلة والثاني المنع للشبهة فإنه استحق النفقة عليه وهو يملك الجهر عليها
 والظاهر قطعه بباب مسجد اه وقوله لا يخصصه إلى آخر مسائل النفي تقريب على
 مفهومه تأمل (قوله أيضا فيقطع بأم ولد) الاولى تقريب هذا على قوله وكونه ملكا
 لغيره لانه يتوهم من تعاق الحرية بها أنها غير مملوكة ويدل على هذا قول الشارح
 لأنها مملوكة ولم يفرع منها ما ذكر بل جعله مسألة مستقلة وقوله معذورة بخلاف
 ما إذا أخذها مختارة بالغلة فلا قطع لقدرتها على الامتناع فيكون غير سارق
 والتفصيل الذي فيها يجري في الرقيق (قوله المحرز عنه) بأن يكون في بيت آخر غير
 الذي هو فيه أمالو كان في بيت واحد فلا قطع ولو كان المال في صندوق مغفل مثلا
 س ل وفي ع ش على م ر انه لو كان في صندوق مغفل يكون محرزا وإن كان
 الموضع واحدا اه (قوله ونحو باب مسجد) ويلحق به ستر النكبة فيقطع سارقه
 على المذهب أن خيط عليه سلاته حيث شذ محرز ويذني أن يكون ستر المنبر كذلك أن
 خيط عليه ولا قطع بسرقة مصحف موقوف للقرأة فيه في المسجد ولو غير قاري

ولو قبل قبضه لشبهة
 اختلاف الملك (ولو سرقا)
 أي اتزان (وإدعى أحدهما
 أنه) أي الموقوف زله أو لهما
 فنكذه الآخر (وأقر بأنه
 سرقة) قطع الآخر (وخرجه)
 عملا باقرارهما فان صدقه
 أوسكت أو قال لا أدري
 لم يقطع كما انتهى لقيام
 الشبهة (وكونه لا شبهة له
 فيه) لخبر أنه يرد والحدود
 بالشبهات (فيقطع بأم ولد
 سرقة نائمة) بأن كانت
 مكرهة أو غير مميزة كنائمة
 أو مجذومة أو أجنبية تعتقه
 وجوب طاعة إلا أن لا نها
 مملوكة مضمونة بالقيمة وقولي
 معذورة عام من قوله نائمة
 أو مجذومة (وبال زوجة)
 المحرز عنه ذكره كان أو أنثى
 لعدم الأدلة (وبنحو باب
 مسجد)

لئلا يذهب وسائر ما لا يدرى منه وعبارته لا لا تنفعها وقد يرى ذلك أهم من تعبيره ببيت من بيتي
(لا يحصره وقناديل تشرح) فيه وهو مسلم لا يفتنع بها كاستعاده - (٥٩٦) بيت المال بخلاف الذي

وبخلاف القناديل التي لا تشرح فهي كباب المسجد (و) لا (مال بيت المال وهو مسلم) وإن كان غنيا لأنه فيه حق لأن ذلك قد يصرف في عارة المساجد والرباطات والقناطر فينتفع بها الفقير والفقير من المسلمين لأن ذلك يخص بهم بخلاف الذي يفتنع بذلك ولا تنفع إلى اتفاق الإمام عليه السلام الحاجة لأنه إنما ينفع عليه الضرورة بشرط الفهم أن يكفي الاتفاق على المضطر وانتفاعه بالقناطر والرباطات لا تنفع من حيث أنه قاطن ببلاد الإسلام لا اختصاصه بحق في ما يوقو في وهو مسلم من زيادتي وهو قيد في المسألين كما اتقرر (و) لا (مال صدقة) لا (موقوف وهو مستحق) فيهما كما كونه في الأولى فقيرا أو غلاما لذات البين أو غاريا وفي الثانية أحد الموقوف عليهم لا شبهة بخلاف ما إذا لم يكن مستحقا في ما عليه يحمل كلام الأصل في الثانية وتعبيري يستحق أهم من تعبيرة بفقير (و) لا (مال بعضه) من أصل أوفر ع (أو سيده) أو أصل سيده أو فرعه لشبهة استحقاق نفقة عليهم (قوله)

لشبهة الانتفاع به بالاستماع للقاري فيه كقناديل الأسراج من ل وشرح مر (قوله كجذبه) نحو الأخشاب الذي يستف عليها ع ش (قوله لأنه بعد التصيينه) يؤخذ منه ومن قوله لا في لأنه يفتنع بها أن كل ما عدل تصيينه أو عمارته يقطع به ومثله ما كان للزينة وإن كل ما يفتنع به لا قطع فيه وعبارته مر (قوله لأنه بعد التصيينه) بخلاف المنبر ودكة المؤذن وكرسی الواعظ فلا يقطع بها وإن كان السارق لها غير خطيب ولا مؤذنا ولا واعظا اه وقوله بخلاف المنبر الخ لأن هذه المذكورات ليست لتخصيص المسجد ولا الزينة بل لا تنفع الناس بسماع الخطيب والمؤذن والواعظ عليها لأنهم يفتنعون به حينئذ لا يفتنعون به لو خطب أو أذن أو وعظ على الأرض اه وشيدي وقوله لأنه بعد التصيينه راجع للباب وقوله عمارته راجع لجذعه وسواريه والمراد بالجدع ما يشبه السقف اه (قوله لا يحصره) أي للمعدة للاستعمال أما حصر الزينة فيقطع بها من ل ومثل الحصر للمعدة للاستعمال البلاط والرخام وبسطه المعدة للفرش والدكة والمنبر وكذا بكرة البئر على المعتمد مر وزي فرع قال شيخنا ويحرم ذلك في نحو فوط الحمام وطاساته فلا يقطع بها مطلقا أي ولو دخل بمصدم سرقته لا نه غير محرومة لجواز دخوله اه قل على المحلى (قوله وقناديل) جمع قنديل بكسر القاف كافي القاموس وصرح به الشوبري وظاهر كلامه أنه لا يقطع بها وإن زادت على العادة كما يؤخذ من التعليق (قوله وهو مسلم) أي ومن الموقوف عليهم فإن كان من غيرهم بأن خص بطائفة ليس هو منهم قطع وجواز دخول غيرهم انما هو بطريق التبعية من ل (قوله بخلاف الذي) وكذا مسلم لا يستحق الانتفاع بها بأن اختص بطائفة ليس هو منهم كما هو قضية التعليق زي (قوله ولا مال بيت المال) ظاهره وإن زاد على ما يستحقه بقدر ربع دينار كافي المال المشترك منهم وعبارته زي ولا مال بيت المال أي الذي لم يفرز لغيرهم من لهم مقدر كذوي القرى فيقطع به أي بالفرز أن لهم مقدر دون المفرز نحو العلاء قاله الباقر اه وعبارته شرح مر ومن سرق مال بيت المال وهو مسلم أن أفرز لطائفة ليس هو منهم قطع لا تنفع الشبهة والأبأن لم يفرز فلا يصح أنه ان كان له حق في الموقوف كمال مصالح ولو غنيا فلا اه (قوله لأن ذلك) علة لأملة (قوله أحد الموقوف عليهم) أو سرق منه أو الموقوف عليه أو ابنه وقوله بخلاف الخ ظاهر كلامهم قطع البطن الثانية في وقف الترتيب لأنهم حال السرقة ليسوا من الموقوف عليهم باعتبار الاستحقاق ويحتمل خلافه لشبهة صحة صدق أنهم من الموقوف عليهم بحر من ل

(قوله)

أو أصل سيده أو فرعه لشبهة استحقاق نفقة عليهم

(قوله وكونه) أي المبروق وقوله لا حظ لا حظ أي نظرا له زي والمراده
 الملاحظ من إطلاق المصدر على اسم الفاعل أي ملاحظ لا حظ وبراءة لأن
 الحياطة والملاحظة كلاهما مصدر لا حظ قال ابن مالك تعالى الفعل والملاحظة
 وعبارة م و إنما يتحقق الأعرار بملاحظة المبروق من قوى متيقظ الخ (قوله
 يمسك بالام) لما يقعها فهو مؤخر الذين من جانب الأذن بخلاف الذي من جانب
 الأنف فيسمى الموقري (قوله دائم) أي عرفا وقوله أوحصاة أي قوة للمرضع عرفا
 فقول المتن عرفا راجع لثلاث (قوله أوحصاة) ولا يرد على ذلك الدرب لو دام عليه
 فهو مبرق مع اتقائه ما لأن النوم عليه المانع من أخذ مغال بمنزل منزلة ملاحظة
 شرح م و جعله ع ش من قبيل الحصة لأنه كالللب المانع (قوله في بعض من
 أفرادها) أي الأعيان المبروقة فملم أنها قد تكفي الحصة وحدها وقد تكفي
 الملاحظة وحدها كما في قوله دار منقصة لية عن العمارية حرز لا حظ قوى يقفان
 بها سم على حجر وقد يجتمعان ع ش على م و وقد يمثل لا أفراد الحصة بالراقد
 على المتاع كما قاله ع ش ويلقار التهمة بالعمارة فأنها حرز للسكن كما يأتي (قوله
 كالقبض) أي قبض المبيع (قوله ولا يقدح) الأولى التفرع لانه فهم من قوله
 عرفا (قوله الفترات) أي الفترات فلو وقع اختلاف في تلك هل كان ثم ملاحظة
 من المسالك أولا فينبغي تصديق السارق لأن الأصل عدم وجوب القطع ع ش على
 م و (قوله فمرة دار الخ) المرة المصن والمغة المسطبة والغرض من هذا بيان
 تفاوت أجزاء الدار في الحرزية بالنسبة لأنواع المبرق مع قطع النظر عن اعتبار
 الملاحظة مع الحصانة وعدم اعتبارها (قوله حرز خسيس) آنية وثياب هذا
 بالنسبة لغير السكان شرح م و (قوله ويخزن) يقع الزاي كما قاله الذويري وهو
 انقياس لانه اسم مكان وجوز غيره الكسر والمراد به المكان الذي يخزن فيه داخل
 محل آخر (قوله حرز حل وتقد) مقتضاه ان بيوت الدور والحانات لا تكون
 حرزا للتقد والحل وفيه نظرح ل وقوله ويخوها كقول (قوله ونوم فهو هراء)
 وكذا يقطع بأخذ عمامة النائم من على رأسه ومداسه من رجليه وبكيس دراهم
 وكان بحيث لو أخذت منه آنية حل وقيد بهر الكيس بكونه مشدودا في وسطه
 أي تحت ثيابه وسكنا يقطع بخاتمه الذي في أصبعه وبسوار المرأة ونظرا لما ان عسر
 اخراجه منها بحيث يوقظ النائم غالبا أخذ ما ذكره في الخاتم في الأصبع شرح م و
 (قوله كسجد وشارع) أي ومكان غير منصوب شرح م و ومفهوما أنه لو دام
 في مكان منصوب لا يكون ماله مبرزا به ويوجه بأن المبروق منه متعبد بخول

(وكونه حرز للمط) له بكسر
 اللام (دائم أوحصاة)
 لونه (مع لحاظ) له في
 (من) أفرادها كما يعلم
 مما يأتي (عرفا) لأن الحرز
 يختلف باختلاف الأموال
 والأحوال والأوقات ولم
 يحدد الشرع ولا اللغة
 فرجع فيه إلى العرف
 كالقبض والاحياء ولا يقدح
 في دوام اللوحاظ الفترات
 المارة عادة (فمرة دار
 وصفتها حرز خسيس آنية
 وثياب) أما قبضها فحرز
 بيوت الدور والحانات
 والأسواق المبيعة (ويخزن
 حرز حل وتقد) ويخوها
 واتصم به هذا من زيادتي
 (ونوم فهو هراء) كسجد
 وشارع (على متاع أو ثوبه
 حرزاه) وعمله في توسده فيما
 بعد التوسد حرزاه

والا كان توسد كيه سايه تقدا وجره فلا يكون حرزاه كذا ذكره الساردي (٥٩٨) والرويات في تعبيري بنحو صغره

أعم من تعبيري بصغره
أو مسجد (لا أن وضعه بقربه
بسلامة لاحتفاظ قوي) بحيث
يحس السارق بقوة أو استغاة
(أو انقلاب عنه) ولو بقلب
السارق فليس حرزاه
بخلاف ما إذا كان في الأولى
ملاحظة قوي ولا زجة أو كثر
الملاحظون وذكره
الوضع بقربه في غير الصغره
من زيادة (وداره فصلة
عن الـ مارة حرز بملاحظة
قوي يقظان بها ولو مع فتح
الباب أو نائم مع اغلاقه)
على الأقوى في الروضة
والأقرب في الشرح الصغير
وهو من زيادة وإن اقتضى
كلام الأصل خلافه فإن لم
يكن بها أحد أو كان بها ضعيف
وهي بعيدة عن الفتور ولو مع
اغلاق الباب أو بها نائم مع
فتحها فليست حرزاً والحق
باغلاقه ولو كان مردود
أو نائم خلفه بحيث لو فقه
لأصابه وأتبع أراماه بحيث
لو فتح لا تشبه بصيرة أو لو نائم
فيه وهو مفتوح (و) دار
(منصلة) بالعمارة (حرز
باغلاقه) أي الباب (مع
ملاحظة ولو نائم) أو ضعيفا

المكان المذكور فلا يكون المكان حرزاه وسيأتي التصریح به في كلام المصنف
في الفصل الآتي ع ش (قوله فيه نقد) ظاهره وإن لم يكن له وقع حل (قوله لا أن
وضعه بقربه الخ) عبارة شرح مرفان وضعه بحيث لا يبالى به السارق ويدهمه عن
الفتور فلا حرزاه (قوله ولو بقلب السارق) هلا جعل قلب السارق كفتح الباب
المغلق فيقطع وأجاب مرفي نمرجه بقوله لزوال الحرز قبل أخذه وأما قول الجوهري
وابن القطان لو وجد صاحبها نائم عليه فالتقاء عنه وهو نائم قطع مردود نقد
شرح البغوي بعدمه لأنه قد رفع الحرز ولم يهتكه ومثله هدم الدار اه وقد علم من
كلامهم الفرق بين هتك الحرز ورفعه من أصله اه ويؤخذ منه أنه لو أسكره
فغاب فأخذ ماله لم يقطع لأنه لا حرز حيث اه شرح مرفي قياس ذلك أنه لو كان
أقرب النوم بحيث لا يفتبه بالتحريك الشديد ونحوه لم يقطع سارق ماله وعليه اه
ع ش عليه (قوله وداه فصلة الخ) ولو فتح داره أو حانوته لبيع مناع لم يدخل
شخص وسرق منه فإن دخل بغير إذنه أو به ليسرق قطع أوليته تری فلا ولو أدن
في دخول فهو داره بشرط قطع من دخل سارقاً لا من تری یا وان لم يأذن قطع كل داخل
شرح مرفال ع ش عليه ولا فرق في الأذن بين كونه صريحاً أو حكماً كمن فتح داره
وجلس لبيع فيها ولم يمع من دخل للشراء منه ومنه الحمام فن دخله لفسل وسرق
منه لم يقطع حيث لم يكن ثم ملاحظة ويختلف الاكتفاء فيه بالواحد والاكثر بالنظر
إلى كثرة الزجة وقتها ومنه أيضاً ما جرت به العادة من الاسمطة التي تسال في الأراج
ونحوها إذا دخلها سر أذن له فإن كان به قصد السرقة قطع والأفلا أما غير المأذون له
فيه قطع مطلقاً وكره الدخول بقصد السرقة لا يسرق إلا منه فلو ادعى دخوله لتغير
السرقة لم يقطع اه ع ش (قوله حرز) أي مع ملاحظة ما تقدم من كونه حرزاً
أو مفتاحاً حرزاً ليس الشباب والآنية وكون الخزن حرزاً حلي أو نقد لا مطلقاً
كما يتوهم من العبارة شيخنا عزيزي (قوله يقظان) يسكون الناف كسكران مخدار
(قوله مثله بالعمارة) أي بدور مسكونة وإن لم تحط العمارة بموانعها كما اقتضاء
الطلاقهم ويغرق بينه وبين ما يأتي في الماشية بأن الغالب في دور البداران كثرة
طرقها وملاحظتها ولا كذلك بنية الماشية شرح مرف (قوله نهار) أي ما لم يوضع
مفتاحها بشق منها حيث لا به مضيق لما فيها ويلحق بالنهار ما به والغروب إلى انقطاع
غالب الطارقين زى (قوله ونومه ليلاً) ومن الليل بعد الفجر إلى الأسفار مرف (قوله
ولا مع غيبته زمن خوف الخ) أي لو كان بابها في منطفة لا يمر به الجيران وأما ما
في نفسه أو أبوابها المتعلقة وحلقها المثبتة ونحوها وما وسقفها فمحرمة مطلقاً

(ومع غيبته زمن أمن نهار) لا مع فقه ونومه ليلاً أو نهاراً أو يقظته لكن تغله السارق ولا مع
غيبته زمن خوف ولونها أو زمن أمن ليلاً

أمر الباب مفتوح فليست حرا ووجهه في اليمين الذي تنفتح السارق تقصيره في الرقبة مع فتح الباب المعلوم ذلك من قول قد اغلقه وقهايم بل المذات (٥٥) وخيمة وما في البصر الم تشد الحشاها ولم ترخ اذا لها كناع

موضوع (بقرب) فيستتر
فيكون ذلك محرزا
ملاحظة قوي (والا) بان
شدت اطمئناها وارخبت
ادبها (محرزا) (مع)
حافظ قوي (لوانما) (قربا)
وقولي (قربا) (اولى) من قوله
فيها (قربا) (اطمئناها) (اولى)
ترج (ادبها) فهي محرزة
دون ما فيها (وماشية) غير
ما رخص ابل وخيل وبقا
وجير وغيرها (بصراة)
محرزة (بما فيها) (قربا)
بمعنىها (قربا) (غير محرزة)
ولتساغل عنها يوم او غير
ولم تكن مقيدة او معقولة
غير محرزة (وماشية) (بابنية)
معلقة (ابوابها) متصلة
(بمارة) (محرزة) (بها) (ولولا)
حافظ (فان كانت) (بابنية)
معلقة (بيرة) (محرزة) (بما فيها)
ولوانما (فان كانت) (بابنية)
مقترحة (لشترط) (بما فيها)
وشملت الابنية (الاسطبل)
فهو حرز (ماشية) (بما فيها)
الذئود والسياب والفرق
ان انراج الدواب مما يظهر
وبعد الاجراء عليه بخلاف
الذئود وهو ما فيها (بما فيها)

شرح مذكر وكثير من ذكر المساجد فيسكنونها في حدرتها هروزي في عتباتها بالبريق
القطع بمرقعة شي منها على ملاحظه من على مدر (قوله أو والياب) أي أو بها
والباب مفتوح وكان الانصب ذكر هذا في حيز قوله لا مع فصح الخ لا بها من هروزيات
الاخلاق لا من هروزي العيبة انه (قوله الذي قد انه السابق) أي وكان التمثل إذا
على العادة فلا يلقى ما تقدم من له لا يقدم القترات العائرة فعادة (قوله وشية)
ومن ذلك بيوت العرب المعروفه لا من المتخذة من الشعر ع من على مدر (قوله)
ولو نائماتها (قوله) واكتفى ما بالانتم قرب الخلية كافي الروضة بخلاف الدار واما
لان الخلية أهيب والنفوس منها أرحب فراجعه قل على الجلال (قوله في)
هروزة دون ما فيها) أي بشرط حافظا راء دون ما فيها أو الأبا زواها الحافظ وما فيها
فهي وما فيها هروزيان حكمة اقرب مع طين وم دويدل عليه بل يصرح به قوله
وخيمة وما فيه ما تعلقه وأقول المتصل به بالنسبة لما يكفي حافظا ثم على بعض اطنائها
بل أو يقربها فليست أم (قوله من ابل الخ) والله يسلو غوم ورفها وواع عليها
حكمها في الاحراز وعدمه كافي الروضة فالشرع ووجهه ليس خروا ليل (قوله)
بضمها) والحق بها الحال التي في العمران والحوا ليل بالراح هروزة حيث
كانت معقولة ثم نائم عندها الأجل عفا لما يوقفه فان لم يعقل اشترط فيه صكونه
ميقظا أو وجود ما يوقفه عند أخذها من جرس أو كلب أو نحوها شرح مدر (قوله)
بعمارة) أي وكانت العمارة هيطة بها فلو اتممت بها أو حد جوانبها على البرية
فينبغي أن ياتق ذلك الجانب بالبرية شرح مدر (قوله هروزة هاو لولا حافظا) أي نهارة
زمن أمن لا ماعا كما هو ظاهر كلامه اه مدر (قوله ولو نائمها) أي اذا سكن
هناك من يوقفه أو سرق ككاتب يبيع ويحرم يعرك جلد (قوله اشترط يحفظه)
نعم يمكن نومه بالياب اخذها مما شرح مدر (قوله بخلاف القود والياب) نعم
ما اعتيد وضعه فيه من نحو مطل وآلات دواب كسرج ولجام ويردعة ورجل ورواية
وناب يكون هروزا كما قاله البلقيني وغيره وعلم منه ان المراد السرج والله اعلم
بخلاف الفضضة من ذلك فلا تكون هروزة فيه كما قاله الأذري لان الله عرف
جاء باحرازها بمكان منزه لما شرح مدر (قوله والياب) أي الغيسة التي لا يعتاد
وضع مثلها في الاضطراب ع من على مدر (قوله وان لم تكن مقطورة) المعتمد اشترط
القطر في كل من السوق والقود كافي شرح مدر (قوله مع قطر ابل) فيد في الغائد فقط
فلا ياتي قوله (أو لا وان لم تكن مقطورة لانه في السابق فقط) على طريقته (قوله)

ويسهل اخراجه (و) ماشية (سائرة محرومة بسائق يراها) وان لم يكن مقطوعة وفي معناه الراكب لا تحرها
(أدقائد) لها وفي معناه راكب لا قولها (أكثر لالتفات لما) بحيث يراها (مع قطار بل ويغال ولم يزد قطار) منهما
(في عمران على سبعة) لا مادة الغالبية وتوقع في الأصل وغيره نسمة

فإن المصالح وهو تعريضه فان لم يرتفعها فهو غير محرز كغيره من القصور ما دام مع القائل غير محرز لانها لا تنضم معه غير
 ما ذكره في الاثر وان زاد على ما ذكره في الاثر في العمارة (٣٠٠) لا العمران على ما في هذه الاثر قد قال

قال ابن الصلاح (الخ) عبارة مخرج م و ما ذكره ابن الصلاح من ان الصور سبعة
 بتدريج السنين وان الاول تحريف مردود كما قاله الاثر في بان ذلك هو المنقول لكن
 المتبادر ما استحسنه الرافعي وصححه المستفي في الرخصة انه لا يتقيد في العمارة بعدد
 وفي العمران بتقيد العرف وهو من سبعة الى عشرة اهـ والقائمة داخله ع ش
 والمراد العرف الخامس بان يرجع في كل مكان الى عرفة كما قاله الشارح وقد ذكره
 م ر آخر (قوله تعريض) أي تحريف من سبعة الى تسعة (قوله مردود الناس
 في الاسواق) ظاهره وان جرت العادة بان الناس لا ينهون السارق لتسرق خوف
 منه ويمكن توجيهه بان وجود الناس مع كثرتهم يوجب عادة هيبتهم والخوف منهم
 فاكثري بذلك ع ش على م ر (قوله مشروع) أي بان كان خمسة أو أقل حتى
 في قوله كراخذا من كلام الشارح بعد (قوله أو بمقبرة بغيره) وفيه تورية
 الا بركبة وتربة الرمي فيقطع السارق منها وان اتت اطرافها وينبغي ان يحل
 ذلك ما لم تقع السرقة في وقت بعد شعور الناس فيه بالسارق والافلا قطع حيث
 ع ش على م ر وفي ضاع الكفن قبل قبلة التركة ووجب ابداله منها فان قيمته
 أول يكن تركته على أغنياء المسلمين اهـ حل (قوله محرز بالقبر) أي ليل أو نهارا
 ولو سرق متاعا من حمله وهناك حارس قطع بشرط ثلاثة الاول استيفاء
 الحارس الثاني دخول السارق بقصد السرقة فاذا دخل على العلة فسرق لم يقطع
 الثالث ان يخرج السارق المتاع من الحمام كما في الروضة عن قتاد بن العزال اهـ سم
 اهـ في (قوله من ينش القبر) أي وأخذ الكفن (قوله ولو من بيت المال) والمخاصم
 فيه حيث قال الامام م ر (قوله بضعة) بكسر الضاد وبكونها مع فتح الهمزة أي محل
 الضياع (قوله ولا تنهاه فرصة) فسر بعضهم الانتهاز بالاعتناء والفرصة بالاعتناء وقال
 شيخنا العزيز قوله لا خطر والانتهاز فرصة الخطر هو ارتكاب المخاوف والانتهاز
 الفرصة هو تحصيل المطلوب بسرعة بحيث لو توافي لم يدرك المطلوب وقدر بعضهم
 الانتهاز بالانتظار والفرصة بالقطعة من الزمن يدرك فيها مطلوبه (قوله فالتراشد
 وهو) أي كالنشر والخذة غير محرز في الثانية نعم ان قول المصنف مشروع قيد
 في الثانية دون الاولى كان ينبغي تأخير الثانية واطلاق الاولى سول ويجاب
 بأن المفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترضه (قوله في الاولى) وهو البيت الحصين
 والثانية المقبرة (قوله ونصب الخ) أي مع بناءها عليه بحيث تمنع الراحة والسبع (قوله
 الا اذا تعذر المحضر) الظاهر من تعذر المحضر سلامة الارض ككون البناء على جبل وينبغي

البناء التقيد بالتسع
 أو بالتسع ليس بمقتضى
 وقد ذكر الاثر في والتركيب
 نحو فلا والاشبه الرجوع
 في كل مكان الى عرفة وبه
 مخرج صاحب الوافي ويقوم
 مقام الالتفات مردود الناس
 في الاسواق وغيرها كما
 مخرج به الامام اما غير الاجل
 والبغال فلا يشترط في احرازها
 سائر وقطرها ذكر الحكم
 غير الاجل في الصرارة وفي
 السائرة مع قول بسائق
 براها وفي عمران من زيادتي
 (وهكفي مشروع في قبر
 بيت حصين أو بمقبرة بغيره)
 ولو به عرفة (محرز) بالقبر
 لعمدة ولعموم الامر يقطع
 السارق وفي خبر البيهقي
 من ينش قطعه سواء كان
 الكفن من مال الميت أم من
 غيره ولو من بيت المال بخلاف
 ما اذا كان القبر بضعة
 فالكفن غير محرز اذا خطر
 ولا انتهاز فرصة في أخذه
 وبخلاف الكفن غير
 المشروع كالزائد على خمسة
 فالزائد أو نحوه غير محرز
 في الثانية محرز في الاولى

وقول مشروع من زيادتي لوضع ميت على وجه الارض ونصب عليه هجارة كان كالمقبرة يقطع سارق
 ككفنه نقله الرافعي عن البيهقي قال السوي ينبغي ان لا يقطع الا اذا تعذر الحفر لانه ليس بدفع وبما يشته مخرج
 الماوردى ولو سرق الكفن

حافظ البيت الذي فيه اقبر
فقتضى كلام الروضة وأصلها
ترجيح عدم قطعها

• (فصل) • فيما لا يمنع القلع
وما يمنع وما يصح كون حرز

الشخص دون آخر (يقطع
مؤجر حرز ومعيه) بسريتهما

منه مال المكبر والمستعير
المسروق وضعه فيه لانهما

مستحقان لمساكنته ومنها
الاحراز بخلاف من اكترى

أو استعار مساحة للزراعة
فأقوى فيها ماشية مثلاً فلا

قطع بذلك (لأنه سرق
نفسه وبأنه مال الكاهن يرضى

بأحراره بحرز الغاصب (أو)
سرق (من حرز موصوب)

ولو غصب مالكه لانه ليس
حرزاً للغاصب (أو) سرق

(مال من غصب منه شيئاً
وضعه معه) أي مع ماله (في

حرزه) لأن السارق دخوله
لا يخدم ماله (ولو تقب) واحد

(في ليلة وسرق في أخرى قطع
كما لو تقب في أول ليلة وسرق

في آخرها) (الأثر ظهر الثقب)
لأطرافين أو المال فلا قطع

لأنه كالحرز فصار كما لو سرق
غيره وإنما قطع في نظيره بما

لأنه خرج النصاب دفعتين
كما مر لانه ثم غم السرقة وهما

ان يلقى بذات مالو كانت الارض عورة سرقة الاشجار او يحصل بها ماء لغيرها
من البحر ولو لم يكن الماء وجوداً حال الدفن لكن حوت العادة بوجوبه بعد لأن
في وصول الماء اليه شبه كالحرمة الميت وقد يكون الماء مستعملاً لغيره شئ على
م ر (قوله حافظ البيت) ومثله حافظ الحمام اذا سرق الامتعة لانها غير محرقة عنه

ع ش على م ر (قوله عدم قطعه) معتمد • (فصل فيما لا يمنع القلع الخ) •

والذي لا يمنع القلع كالاجارة والاعادة والذي يمنع كغصب المال والحوز وقوله
وما يكون الخ كالوعصب منه شيئاً ووضع مع ماله في حرزه فان حرز مال الغاصب

يكون حرزاً لغير الموصوب منه وغير حرز له (قوله يقطع مؤجر حرز) أي اجارة صحيحة
أما القاسدة فلا قطع فيها س ل وع ش لا يقال الاجارة القاسدة تتضمن الاذن

في الانتفاع فالقياس ان المؤجر كالغير لا نا قول ما فسدت الاجارة فسدت الاذن
الذي تضمنته ومن ثم يحرم على المستأجر اجارة قاسدة استعمال العين المؤجرة حيث

علم بالفساد ع ش على م ر (قوله ومعيه) أي وان دخل بنية الرجوع لان نية
الرجوع ليست رجوعاً وكذا بعد الرجوع وقبل علم المستعير ج ل (قوله المسوق)

يقع الحاء مفعلة لقوله مال (قوله لانها مستحقان) لانه فعلة يؤخذ منه ان الكلام
قبل مضي مدة الاجارة وقبل الرجوع في العارية أما بعدهما فلا قطع س ل لكن

عبارة شرح م ر يقطع مؤجره سواء سرق في مدة الاجارة أو بعد انقضاءها كما يصرح
به تشبيه ابن الرزمة له بقطع المعبر وتغيير الاذرعى فيه يحمل على مالو علم المستأجر

بانقضائها واستعمله بعد ائمه (قوله ومنها الاحراز) فهم من التعليل ان محل ذلك
فيما يستحق احرازه والا كان استعماله فيما نهى عنه أو في أضرب مما استأجره لم يقطع

شرح م ر وقد أشار الشارح لذلك بقوله بخلاف من اكترى الخ (قوله فلا قطع
بذلك) أي بسرقة المزجر والمعبر الماشية لانه لا يستحق وضعها فيها (قوله شيئاً)

وان قل أو كان اختصاصاً م ر (قوله لان السارق دخوله الخ) قضية التعليل انه
لو سرق مال غير الغاصب لا يقع لانه ليس حرزاً بالنسبة له وظاهر المتن يخالفه

تأمل س ل والمعتمد ما اقتضاه التعليل فقول المصنف مال الغاصب ليس بقيد
(قوله وإنما قطع الخ) عبارة شرح م ر وفارق اخراج نصاب من حرز دفعتين بأنه ثم

متمم لاخذ الاول الذي هنالك به الحرز وقوع الاخذ الثاني تابعا لم يقطع عن متبوعه
الا فاطع قوي وهو العلم والاعادة السابقة دون احدهما ودون مجرد الظهور لانه

قديم كذا هنالك الواقع فلا يصلح فاطع ماله (قوله فلا قطع على واحد منهما) ويسمى كل
منهما بالسارق الظريف قال س ل ويجب على الاول ضمان المأخوذة لانه سبب

كما مر لانه ثم غم السرقة وهما ١٥١ يجت (ولو تقب) واحد (وان خرج غيره فلا قطع) على واحد منهما

لان الاول لم يسرق والثاني

أخذ من غير حرزهم ان امر الاول
غير مبرر بالاخراج قطع (كألو
وضعه في النقب) أو ناوله
لا خفيه (فأخذه الآخر)
فلا قطع على واحد منهما وان
تعاون في النقب أو بلغ المال
نصابين لان الداخل لم يخرج
من تمام الحرز الخارج لم يأخذه
منه بخلاف ما لو تبا ووضعه
أو ناوله للخارج خارج النقب
فأخذه الآخر فيقطع الداخل
ولو تبا وأخرج أحدهما أو
وضعه بقرب النقب فأخرج
الآخر قطع المخرج فقط لانه
المخرج له من الحرز ولو رماه
إلى خارج الحرز ولو إلى حرز
آخر (أو أخرجه بماء جار)
أو راكس بحركة كما فهم
بالأولى (أو ربح غايبة أو دابة
سائرة) أو واقفة وسيرها
كما فهم بالأولى حتى ترجع
به (قطع) لانه أخرجه من
الحرز بما فيه بخلاف ما إذا
عرض جريان الماء وهبوب
الريح ولم يحرك الماء لراكس
ولم يسير الدابة الواقعة (ولا
يضمن حرث ولا يقطع سارقه
ولو) كان (مغبرا معه مال يلقى
به) كقوله لا دة فهو أولى من
قبحه بقلادة

(٥٠٢)

في أخذه والقرار على الأخذ ان تلف عنده (قوله لان الاول لم يسرق الخ) نعم ان
تساوى ما أخرجه بالنقب من آلات الجدار نصابا قطع الناقب ككمان عليه
وان لم يقصد سرقة الآلة لان الجدار حرز لا لآلة البناء ومعنى قولهم لم يسرق أي شيئا
من داخل الحرز أو مكان إزاء النقب ملاحظا بقطان فتعقله المخرج قطع
أيضا اهـ س ل وعبرة زى قوله والثاني أخذ الخ هذا حيث لم يكن في الدار
أحد كما يؤخذ من التمسيل فان كان بهما من يلاحظ المال فربما من النقب وجب
القطع على الآخر دون الناقب اهـ (قوله قطع) لانه آله ولذا الأمر من يعتد
وجوب طاعته بخلاف نحو قوله لانه العادة جارية بأن الانسان يستعين بنوعه
في أغراضه بخلاف غير نوعه وعبرة زى لان الحيوان اختيارا فان قيل لو علم
قرب القتل وأمر به فقتل قتل ذلك الآخر قلنا القصاص يجب بالسبب كالمباشرة
بخلاف القطع لا يجب الا بالمباشرة أو ما في حكمها كذا فرق بعضهم س ل ولو عزم
على عقربته فأخرج نصابا فلا قطع كما لو أكره بالغ بميزاج على الاخراج فانه لا قطع
على واحد منهما س ل (قوله ما ونقب) ليس بقيد بل لو نقب أحدهما ووضع
وناوله كان الحكم كذلك س ل (قوله خارج النقب) راجع للامرين (قوله
بقرب النقب) أي من داخل (قوله ولو إلى حرز آخر) أي لغير المسالك س ل فان كان
الحرز للمالك لم يقطع ان لم يكن بينهما مضیعة والاقطع ق ل (قوله وحركة) فلو
حركه غيره حتى نزع فاقطع على الحرك س ل (قوله أو دابة سائرة) أي لتخرج
من الحرز ما لو كانت سائرة من جانب من الدار إلى جانب آخر منها ثم عرض لها
المخرج بعد ذلك فخرجت فلهذا يظهر كما لا اله الا الله لا قطع س ل (قوله
قطع) وان أخذ غير (قوله بخلاف ما إذا عرض الخ لخروجه بسبب حادث س ل
(قوله ولا يضمن حر) مثله المشكات والمعض كما يأتي (قوله يسد) أي بوضع يد
عليه كما لو أجزأ إلى الصبي لاحد فهرب من عنده فلا يضمنه ومثله الزوجة الصغيرة
إذا هربت من عند زوجها فلا يطالب بها الزوج شيئا (قوله ولو كان صغيرا
الخ) وما ورد من قطعه صلى الله عليه وسلم سارق الصبيان فضعيف أو محمول على
الأرقاء م ر وصورة مسألة اله غير ان يخرج من الحرز وما له معه ثم ينزعه منه خارج
الحرز فلو نزع منه قبل اخراجه من الحرز قطع كما اعتمد ط ب سم ومقتضاه انه
لا يقطع ينزعه منه خارج الحرز ومقتضى قوله والمال والبهر في يد الحر محرز به انه
يقطع لانه أخذ من حرزه وهو الحرز على هذا مرجح به زى وعبرة ق ل على
الجلال فعلم من كلامه أي الجلال ان حرزا امتلادة نفس الصبي فقول بعضهم انه

لوترها قبل اخراجه من الحرز قطع والا فلا غير مستقيم وعبارة شرح م ر والاوجه
ما قاله الشيخ انه لو ترعها منه خفية او جهازا لم يمكن منه من الترع قطع
والا فلا اه (قوله او كان قائما على غير) سواء كان عمرا ام بالغام غيرهما شرح م ر
(قوله حرزه) لم يقل حرزان به ولعله حذف من احدهما او على تأويل كل
شوبري قال زى قوله حرز ومن ثم لو ترعه منه قطع كما اقتضاه كلام الشيخين وان
نوزعنا فيه لاخرجه من حرزه اه (قوله من حرز المال) أي من مكان يكون حرزا
للمال (قوله قطع مخرجه عن القافلة) أي ان أخرجه عن القافلة الى مضيفة
أما لو أخرجه الى قافلة أو بلدة فلا قطع كذا أطلقوه وهو محمول على قافلة أو بلدة متصلة
بالأولى بخلاف ما لو كان بينهما مضيفة فانه باخراجه اليها أخرجه من تمام حرزه
فلا يفيد اخراجه بعد شرح م ر (قوله سارق الرقيق) وحرزه بناء الدار ونحوه
حيث لم يكن الفداء مطروفا سواء ساهله السارق أم دعاه فأجابه م ر (قوله في غير
ذلك) أي في غير نومه على البعير (قوله ان كان غير مميز) انظر وجه هذا
التقييد مع أنه ان كان ميمزا وأخذ من دار سيده يقال أنه أخذه من حرزه كالهيبة
وعبارة شرح م ر فان حمل عبدا ميمزا أو باع على الامتناع فائما أو سكران ففي القطع
تردد والأصح منه نعم لانه كالكره ولا قطع بحمله متيقظا أي لانه بحرزه وقوته وهي معه
شرح الروض (قوله أو مكرها) عبارة م ر ولوا كره البعير فخرج من الحرز
قطع كالمسوق البهيمة بالضرب ولان القوة التي هي الحرز قد زالت بالاكرام (قوله ثم
الخ) استدراك على قوله فان كان رقيقا مع قول الشارح وكذا يقطع الخ (قوله كالمسوق
نقل الخ) حاصله تبيع مسوق لان باب البيت اما مغلق أو مفتوح لا يفعل أو يفعل غيره
وباب الدار مثلا كذا قال شيخنا الحاصل ان باب البيت ونحو الخان اما مغلقان
أو مفتوحان أو الأول مغلق والثاني مفتوح لا يفعل أو بالعكس فهذه أربع صور يقطع
في صورة منها وهي التي قالها المصنف وهي الثالثة (قوله الى صحن دار) هلا أدخلها
في نحو الخان ثم رأيت في حيران الدار خاصة بغير ما تقدم ذكره بخلاف الخان فان
ساكنيه متعدد ومثله شرح م ر (قوله عملا يفعل) بخلاف ما لو كان هو الفاتح لانه
كالغلق في حقه فلم يخرج من تمام الحرز بحر (قوله مثلا أي أو نحو الخان) قوله
أو كانا مغلقين) فقصده مفهوم قوله بإيهما مفتوح لا يفعل وفيه ان الضمير في بإيهما
مفتوح راجع للدار ونحو الخان والضمير في قوله أو كانا مغلقين لباب البيت وباب
الدار والمفهوم غير مطابق للمتن ويلزم عليه السكون عن الخان الآن يقال انه
داخل في قوله مثلا تأمل (قوله أو مفتوحين) أي ولا ملاحظ بحر والانسب تقديمه

(أو) كان (ناثما على بعير
فأخرجته) أي البعير (عن
قافلة) لانه ليس بمال والمال
والبعير في يد الحرز به فان
كان لا يطبق به قطع ان أخذ
الضهير من حرز المال والا فلا
ذكر في الكفاية (فان كان)
النائم على البعير (رقيقا قطع)
مخرجه عن القافلة لانه مال
وقد أخرجه من الحرز وكذا
يقطع سارق الرقيق في غير
ذلك ان كان غير ميمزا ومكرها
نعم المكاتب كتابه موصلة
كالحرز لاستقلاله وكذا البهائم
(كما لو نقل مالا من بيت مغلق
الى صحن دار أو صحن) فهو
خان) كرباط (بإيهما مفتوح)
يقيد به بقوله (لا يقطع)
فيكون لانه أخرجه من حرزه
الى حطة الضياع بخلاف ما لو
كان باب البيت مفتوحا وباب
الدار مغلقا أو كذا
بذلكين ففقههما أو مفتوحين

فلا قطع لانه في الاولين لم يخرج من تمام الحرز والمال في الثالثة غير محذور ان كان السارق في حوزة غلق البابين
 احد السكان المنفرد كل منهم بيت قاصح لازمان في الصن (٦٠٤) ليس محذرا عنه وما ذكر في نحو الخان هو

ما رجه الاصل والشرح الصغير
 وحكام في أصل الروضة عن
 قطع الدعوى والغزالي وغيرهما
 والقطع مطلقا عن صاحب
 المذهب وغيره لان الصن
 ليس حرزا لصاحب البيت
 بل هو مشترك كسكة منسدة
 وحكام البلقيين عن نص
 الام والمختصر وعن الشيخ
 أبي حامد واتباعه وحكام
 الاذري والزر كشي عن
 العراقيين وبعض الخراسانيين
 قالا وهو المختار وظاهر ان الدار
 المشتركة كخول الخان في
 الخلاف المذكور ولهم من
 زيادتي * (فصل)
 فيما ثبت به السرقة وما يقطع
 بها وما يذكرونها (ثبتت
 السرقة بيمين رد) من المذعي
 عليه على المذعي لانها كالبينة
 او كقرار المذعي عليه وكل
 منهما ثبت به السرقة وقضيته
 انه يقطع بها وهو ما رجه
 الشيخان هذا كله اجزائي
 الدعوى من الروضة وأصلها
 بانه لا يقطع بها لانه حق
 الله تعالى وهو لا يثبت بها
 واعتمده البلقيين واحتج له

على الذاتية لانه من مفهوم قوله غلق لان مفهومه يصدق بيت سور لانه اذا كان
 مفتوحا لم يفعله أو فعل غيره وعلى كل اما ان يكون باب الخان مطلقا أو مفتوحا بفعله
 أو بفعل غيره ولعله انما آخره لا يشترك الاوّل في علة واحدة واختصاصه هو علة
 ولو قال بخلافه ما لو كان باب البيت مفتوحا وباب الدار مغلقة أو مفتوحا أو كانا
 مغلقين أو كان باب البيت مغلقا وباب الدار مفتوحا بفعله كان أنسب بالمفهوم
 وأخبر تأمل (قوله فلا قطع) لعل محل هذا اذا كان من الدار حرز المشمل
 المخرج تأمل ابن شو برى (قوله لانه في الاوّلين) ما ذكره في الاوّلين قد يخالف قوله
 السابق ولو الى حرز آخر فينبغي أن يكون هذا اختصاصا لذلك وان يفرض ذلك فيما اذا
 لم يكن الحرز المخرج منه داخلا في الحرز الاخر فلي تأمل ويوجه ذلك بأن دخول
 أحد الحرزين في الاخر يجعله ما كالحرز الواحد سم (قوله من تمام الحرز) لان
 ما في الصن محرز بالنسبة لغير السكان ويقولهم من تمام الحرز يعلم ان ما هنا
 لا يخالف ما مر من ان الصن ليس حرزا للصن وقد وحلى اه جرأى لان الكلام
 في غير ما شئنا وعبارة قل على المحلى قوله من تمام الحرز به يعلم ان الكلام
 في مال يكون من الدار حرزاه والاقطع بالاخلاق اه (قوله ان كان السارق)
 أي الناقل (قوله ليس محذرا عنه) فيصدق عليه انه أخرجه من تمام حرزه بالنسبة
 لم تأمل (قوله وماذا كراخ) أي من التفصيل وهو المأتمد (قوله مطلقا) أي في جميع
 الصور سواء كان الباب مفتوحا أو مغلقا ففعله هو أو لا (قوله لصاحب البيت) أي
 لماله (قوله وظاهر ان الدار الخ) يمكن دخولها في نحو الخان فلا حاجة الى
 التصريح بها * (فصل في ما ثبت به السرقة الخ) *
 (قوله وما يقطع) أي والعضو الذي يقطع بها (قوله وما يذكرونها) أي مع كل
 منهما فالذي يذكرونها مع الاوّل قوله وقبل رجوع مقرأى قوله وعلى السارق رد
 ما سرق الذي يذكرونها مع الثاني قوله وسن غمس محل قطعه الخ (قوله بيمين رد) نص
 عليها مع انه يمكن دخولها في الاقرار بان براديه حقيقة أو حكما للاختلاف فيها
 فغرضه الرد على المخالف صريحا (قوله كالبينة) أي تقبل دعواه مسقطا للحق
 وقوله أركا قرارأي فلا تقبل الدعوى بالمسقط (قوله وكل منهما ثبت السرقة) أي
 مالا وقطعا به ليس قوله فيما يأتي ويثبت برجل ولما أتى المال فقط فيكون جازيا
 على ضعيف في يمين الرد (قوله وقال الاذري وغيره انه للمذهب) اعتمده م وقال

ب ل ان اليمين المردودة وان كانت كالاقرار الا ان استمراره على الانتكار
 بمنزلة رجوعه عن الاقرار ورجوعه مقبول بالنسبة للقطع وهو حسن وهذا
 الاحتجاج في شرح الروض سم وعليه لا تكون اليدين المردودة مناصكا اليئنة
 ولا كالاقرار اه شرح م ر (قوله وبرجلين) فلا شهدا حصة ثبت القطع بعد
 طلب المالك المال وان كان لا يثبت المال الا بعد دعوى واقامة الشهود فاقية الاله
 حق آدمي لا تكفي فيه شهادة الحصة كافي زى (قوله غير الزنا) أى وما الحق به
 من المواط وآتيان البهائم س ل (قوله وباقرار) ولا يقطع الا ان كان اقراره بعد
 الدعوى عليه أو بعد طلب المالك ماله كما يفهم من كلامه الا فى وصرح به م ر
 وزى وعبارتهما قوله وباقرار أى بعد الدعوى عليه أما الاقرار قبل الدعوى عليه
 فلا يقطع به حتى يدعى المالك ويثبت المال اه وقوله ويثبت المال عطف على
 قوله فلا يقطع وصرح بذلك لئلا يتوهم من نقي القطع عدم ثبوت المال وليس
 معطوفا على يدعى ويكون يثبت بضم الباء وكسر الباء لانه ثابت بالاقرار فلا معنى
 لاثباته (قوله بتفصيل) ولوم فنيه موافق س ل لان كثيرا من مسائل الشبهة
 والحرز وقع فيه خلاف بين ائمة المذهب ومحل وجوب التفصيل بالنسبة للقطع
 لا بالنسبة للمالك كما يؤخذ من تعليقه (قوله بين السرقة) أى الاخذ خفية (قوله
 والمسروق منه) أى هل هو زيد أو عمرو وليس المراد به الحرز لانه ذكره بعد زى
 (قوله وقدر المسروق) أى وان لم يذكر أنه نصاب زى لان النظر فيه وفي قيمته
 للحناكم شرح م ر (قوله وقبل رجوع) أى ولو فى أثناء القطع س ل (قوله
 لقطع) أى بالنسبة لقطع كما ذكره جعفر بن معمر المحذوف (قوله لله تعالى) أما
 حق الا آدمي فلا يحمل التعريض بالرجوع عنه وان لم يقد الرجوع فيه شيئا ووجهه
 ان فيه حملا على محرم فهو كعاملى العقد الفاسد يرجع م ر وعبارته ق ل ومن أقر
 بعقوبة الله الخ خرج بالاقرار اليئنة وبالعقوبة المال وبقوله لله الا آدمي فلا يحمل
 التعريض فى شيء منها انتهت (قوله فللقاضى تعريض) أى يجوز له ذلك ولا يندب
 على المتمد زى وقضية تخصيصهم الجواز بالقاضى حرمة على غيره والا وجه جواز
 شرح م ر والقاضى أن يعرض للشهود بان توقف فى حدا لله ان رأى المصلحة فى الستر
 والا فلا س ل (قوله تعريض برجوع) أى وان كان عالما بأنه يرجع له الرجوع
 زى فيقول له لعلك قبلت لعلك فاخذت اخذت من غير حرز غصبت انتهيت لم تعلم
 ان ما شربته مسكرا شرح م ر (قوله ما خالك) بكسر الميم على الافصح
 وبقائها على القياس ح ل أى ما اظنك قال الزركشى وصرح الحديث ان

(وبرجلين) كسائر
 العقوبات غير الزنا (وباقرار
 من سارق) مؤاخذه له بقوله
 (بتفصيل) فيها أى فى
 الشهادة والاقرار بان يبين
 السرقة والمسروق منه وقدر
 المسروق والحرز بتعيينه أو
 وصفه بخلاف ما اذا لم يبين
 ذلك لانه قد يظن غير السرقة
 الموجهة للقطع سرقة موجهة
 له وذلك كالتفصيل فى الاقرار
 من زيادتي (وقبل رجوع
 مقرر) بقيد ذاته بقولي
 (لقطع) كالتفصيل فى المال
 لا يقبل رجوعه فيه لانه حق
 آدمي (ومن أقرب) موجب
 (عقوبة لله) تعالى (فللقاضى
 تعريض برجوع) عن
 الاقرار فلا يرجع به كأن
 يقول له ارجع عنه لقوله
 صلى الله عليه وسلم لما عزم المقر
 بالزنا لعلك قبلت أو غرت أو
 نظرت روى البخارى وابن اقر
 عنده بالسرقة ما خالك سرق
 روى أبو داود وغيره

التعريض لانكار المال وليس هو المراد بل المراد نفي نفق السرقة وثبوت الاخذ
 بغيرها كمنصب أو اخذ ما من المالك أو من غير حرز أو نحو ذلك قل بتصرف
 (قوله بالانكار) أي قبل الاقرار أو بعده س ل وقوله أو بعده ليس بظاهر
 والمراد بالتعريض بالانكار التعريض بانكار خصوص السرقة مع الاعتراف
 بالمال بأن يقول لعلك أخذته عارية أو ودعة أو غصبا أو من غير حرز مثله (قوله
 بينة) أي بالبرقة (قوله لا يطلب) أي للمال وظاهر كلامه ان ذلك بعد ثبوت
 وثبوت سرقة وهو مشكل مع قوله لم يقطع ولو ابرأ المالك من المال المسروق
 أو وجهه له والمذموم من كلام غيره ان طلبه للمال يثبت سرقة أي مع البينة
 أو الاقرار وإذا ثبت سرقة لا يسقط القطع وان فرض انه ابرأ من المال وعلى هذا
 لا اشكال ح ل ومم نقوله وهو مشكل ليس بظاهر الامكان ابرأه منه بعد ثبوت
 اه أي المذاكر على ثبوت البرقة والمال وان ابرأه منه فليس المراد بالطلب خصوص
 الايفاء كما قاله سم أي بل المراد به دعوى المالك للمال مع البينة أو الاقرار كما تقدم
 (قوله من مالك أو وكيله) وهما اشتراطا للطلب بأنه ربما يقر له بالملك أو بالباحة
 فيسقط القطع سم (قوله أو لغيره) أهذا العامل معه ولم يقل أو لغيره لانه محل
 محذور بقوله فيما يظهر ولو أسقط العامل لرجع له قبله أيضا شوبري (قوله لم يقطع
 حالا) لكن يجيب الى حضور الغائب وكال غيره كافي برماوى وانظر حكم المال
 هل يبقى عنده أو يأخذه ولي الصبي والمجنون والسفيه ووكيل الغائب الظاهر
 الاول كما يؤخذ من تعاليل الشارح (قوله أي الغائب) ومثله الصبي والسفيه
 والمجنون كما في الذي قبله (قوله سواء قال) أي المقر (قوله ويثبت برجل
 وامرأتين) محل ثبوت المال اذا شهدوا بعد دعوى المالك أو وكيله فلو شهدوا
 حسبة لم يثبت بشهادتهم المال أيضا لان شهادتهم منصبة الى المال وشهادة
 الحسبة بالنسبة الى المال غير مقبولة س ل (قوله المطلق عليه الخ) كأن قال
 ان غصب زنا دأبى فزوجنى طالق أو فبى حرمت ثبوت الغصب برجل وامرأتين
 أو برجل وبنتين (قوله دونهما) أي الطلاق والمعتق (قوله رد ما سرق) أي وأجرة
 مذة وضع يده م ر (قوله أو بدله) ان لم يبق وقال أبو حنيفة ان قطع لم يغرم فان غرم
 لم يقطع وقال مالك ان كان غنيا ضمن والا فلاى والقطع ثابت على كل حال اه
 ولو أعاد المال المسروق الى الحرز لم يسقط القطع ولا الضمان وقال أبو حنيفة
 يسقطان وعن مالك لا ضمان ويقطع قال بعض أصحابنا ولو قيل بالعكس لكان
 مذهبا للدرء الحدود بالتسبغات س ل (قوله بعد الطلب) فلو قضى الامام قبل

وله التعريض بالانكار أيضا
 اذا لم تكن بينة (ولا قطع الا
 بطلب) من مالك وهذا من
 زيادنى (فلو اقر برسرقة
 لغائب) أو صبي أو مجنون أو
 لغيره فيما يظهر (الم يقطع حالا)
 لا احتمال أن يقصر عنه كان له
 (أو) أقر (بزنا بأمته) أي
 الغائب سواء أقال انه
 أكرهها عليه أم لا (حد
 حال) لان حد الزنا لا يتوقف
 على الطلب تعبيرى بذلك
 اعم من قوله أو انه أكره أمته
 غائب على زنا) ويثبت برجل
 وامرأتين) أو به مع بنتين (المال
 فقط) أي دون القطع كما ثبت
 بذلك النصب المعلق عليه
 طلاق أو عتق دونهما (وهي
 السارق رد ما سرق) ان بقي
 (أو بدله) ان لم يبق الخبر على
 الدماء أخذت حتى تؤديه
 (وتقطع) بعد الطلب

(يده اليمن) قال تعالى فاقطعوا ايديهم او قرى شاذ اذا قطعوا ايديهم والقراءة الشاذة لخبر الواحد في الاحتجاج بها كما مر ويكتفى بالقطع (ولو) كانت (ميتة) (٦٠٧) كفاية الاصابع اوزاندهم العموم الا انه ولو ان الفرض

لتنكيل بخلاف انقودة انه مبني على المسائل كما مر (او سرق برارا) قبل قطعها بالاتحاد السبب كالزنا او شرب مرارا يكتفى بحد واحد وكاليد اليه في ذلك غيرهما كما هو ظاهر (فان عاد) بعد قطع يمينه الى السرقة الثانية (فرجله اليسرى) قطع (فان عاد ثالثا) قطع (يده اليسرى) ان عاد رابعا قطعت (رجله اليسرى) روى الشافعي خبر السارق ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله ثم ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله وانما قطع من خلاف لتلايقوت جنس المنفعة عليه فضعف حركته كما في قطع الطريق (من كوع) في اليد لا مر به في خبر سارق ردها صفوان (وكعب) في الرجل لفعل عمر رضي الله عنه كما رواه ابن المنذر وغيره (ثم) ان عاد خامسا (عزر) كما لو سقطت اطرافه او لا ولا يقتل وما روى من انه صلى عليه وسلم قتله منسوخ او مؤول يقتله لاستقلال او نحوه بل ضعفه

الطلب فلا ضمان عليه وان سري الى النفس على الاصح م وشو برى (قوله يده اليمن) محل قطعها ان لم تكن شلاء والاروجع اهل الخبرة فان قالوا يقطع الدم وتنسد افواه العروق قطعت واكتفى بها والالم قطع لانه يؤدي الى فوات الروح ويكون السارق ككفاية فاقطعها بعدل الى ما بعدها س ل وهذا بخلاف ما سياتي آخر السبب انما لو شلت بعد العرقه ولا يؤمن نزف الدم فان القطع يقطع لانه بالسرقه تعلق بعينها فاذا تمزق قطعها سقط بخلافه هنا فان الشلل موجودا به راء فاذا تمزق قطعها لم تنطق القطع بها بل بما بعدها سم على جرح ش على م ر ولو كان له على منعه مكفلا ولم تنبذ الاصلية من الزائدة قطعها كما حكمه الامام عن الاصحاب وعن البغوي قطع احدهما واستحسنه ازانعي وقال النووي انه المخرج المنصرم وجزم به في التحقيق وصوبه في المجمع وعلى هذا لو سرق ثانيا قطعت الثانية وحيث تزد هذه الصورة على قوله فان عاد فرجله اليسرى وقوله قال لا ترد لان كلامه مبني على الخلق المتعاقبة سم زى فلولا يمكن خلع احدهما دون الاخرى لم يقطعوا بعدل لما بعد ذلك وهكذا ل (قوله كما مر) أي في الفرائض (قوله كفاية الاصابع اوزاندها) أي على العمدة بما وقيل بعدل الى الرجل فيه ما شرح م ر (قوله لاتحاد السبب) بخلاف كفارة الاحرام فيما لو ليس مرارا او تطيب في مجالس مع اتحاد السبب لان فيه حقا لا دعي لانها تصرف اليه فلم تتدخل بخلاف الحدس ل وهو في شرح الروض أيضا (قوله بحد واحد) أي حيث تأخر عن الجميع ع ش (قوله فان عاد) ولولا سرق أولا زى (قوله فرجله اليسرى) أي ان برئت يده اليمن والاخرت البرء س ل فلولا يبينه اوقات المقطوع بسبب ذلك فلا ضمان ع ش على م ر (قوله جنس المنفعة) أي من جهة واحدة شيخنا (قوله من كوع) والمعنى فيه ان البطش في الكعب وما زاد من الذراع تابع له ولهذا يجب في قطع الكعب دية وفيما زاد حكومة (قوله او نحوه كزنا) وهو محتمل م ر (قوله وكذا السن من زيادتي) فيه نظرا لان قول الاصل وينفس قطع بزيت محتمل للرجوع وبالنسب فكان المناسب ان يقول والتعريض بالسن من زيادتي كما هو عادته في هذا الشارح من انه ان كان يعلم من كلام الاصل يقول والتعريض وما لم يكن معلوما يقول فيه وذكره من زيادتي رى (قوله ونحوه الماردى) ضعفه ع ش على م ر (قوله وبالنار) الواو بمعنى اوائى للتنويع

الدارقطني وغيره (وسن غمس محل قطعه يده من مغلى) بضم الميم لتنسد افواه العروق وذكروا من زيادتي ونحوه الماردى بالحضري قال وأما البدوي فيعصم بالنار لانه عادتهم يقال في قاطع الطريق واذا قطع جسم بالنار المغلى وبالنار بحسب العرف فيهما (وذلك اصله) لانه حقه

على كلام المارديني (قوله: ثمة لعمد) أي كما قيل به فيلزم الامام فعله على هذا وإن كانت المؤنة على المقطوع على كل حال كما في شرح م ر (قوله: أهمله) أي ما يؤدى إلى اهلاكه فلا أهمله لم يفهم وعبارة زى نعم أن أدى تركه اهلاكه كأن أغنى عليه وليس له من يقوم بحاله وحب على كل من علم به كما هو ظاهر اه (قوله: فسقطت يمينه) أنهم انهبوا فقدت قبل السرقة تعلق الحق بالنسبة فتقطع ع ش على م ر (قوله: مثلاً) أي أرشلت وخشيت من قطعها ترف الدم شرح م ر خاتمة يحرم على الشخص سرقة مال غيره على وجه المزاح لأن فيه ترويعاً للقلب ح ل وفي الجامع الصغير من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يروعن مسلماً رواه الطبراني عن سليمان بن صرد قال المناوي فان ترويجه حرام واستناد الحديث حسن اه

(باب قاطع الطريق)

سمى بذلك لامتناع الناس من سلوك الطريق خوفاً منه زى أي باب مانع سلوك الطريق للناس خوفاً منه قال ع ش ولعل الحكمة في تعقيب الما قبله مشاركتها له في أخذ مال الغير وجوب القطع في بعض أحواله اه ولعل هذه الحكمة هي الحكمة في التعبير بالباب أيضاً والأفلاطون التعبير بالكتاب لعدم اندراج تحت كتاب السرقة (قوله: يحاربون الله ورسوله) أي أولياءه وصاروهم المؤمنين وانما خصوصاً بالذكر لأن جميع الأحكام الآتية انما تكون فيهم فلا ينافي أن الذين مثلهم وإن كان بعض الأحكام الآتية لا يفرض فيهم كما إذا قتل القاطع المسلم ذمياً فلا يقتل به وانما كانت هذه الآية في القاطعين لأن في الحربيين لأجل التنويع الآتي ولقوله إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم لأن توبة الحربى إسلامه وهو ينفعه وإن كان بعد القدرة م ر (قوله: مكابرة) أي مجاهرة ونصبه على الحال (قوله: مع البعد عن الغوث ولو حكماً) كما لو دخلوا داراً ومنعوا أهلها من الاستغاثة ع ش على م ر (قوله: كما يعلم بمناياتي) وهو تعريف القاطع لأنه يعلم من تعريفه تعريف القاطع (قوله: ويثبت) أي قطع الطريق (قوله: ملحقاً بالأحكام) لم يقل هنا ولو حكماً كما تقدم له في باب الرضا زيادة ذلك لأدخال عبدة الذمى ونسأله ولعلها كتبت بمسابق وجلة ما ذكره من القيود خمسة (قوله: أو ذمياً) أي حيث قلنا لا ينتقض عهده بمعارفته في دارنا وأخافه السبيل وهو الراجح حيث لم يشترط عليهم تركه وأنه لا ينتقض عهدهم بذلك بخلاف المعاهداته ينتقض عهدهم بذلك كما سيذكره الشارح اه ح ل (قوله: وإن خالفه كلام الأصل والروضة) أي في الذمى لتقيدهما بالمسلم وأجيب عن ما بان المفهوم فيه تفهيم وهو أن غير المسلم

لا تثمة لعمد لأن العرض منه دفع الهلاك عنه يترقى الدم فم لم أن الامام أهمله (قوته عليه) كآجرة الجلاء إلا أن يذهب الامام من يقيم الحدود ويرزقه من مال المصالح كما مر في فصل القود للورثة (ولو سرق فسقطت يمينه) مثلاً ما آفة أو جنابة وإن أوهى كلام الأصل التقييد بالآفة (سقط القطع) لأنه تعلق نعمه أو قد زالت بخلاف ما لو سقطت يمينه لا يسقط قطع يمينه بل قاتلها *(باب قاطع الطريق)* الأصل فيه آية انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله وقطع الطريق هو الهرو ز لاخذ مال أو لقتل أو ادعاب مكابرة اعتماداً على القوة مع البعد عن القوت كما يعلم مما يأتي ويثبت برجلين لا برجل وامراتين (هو) أي قاطع الطريق (ملتم) الأحكام ولو سكران أو ذمياً وإن خالفه كلام الأصل والروضة وأصلها (مختار) من زيادتي

ان كان ذميا فكذلك والا فلا يكون قاطع طريق (قوله الطريق) أي لما فيه هازي
 (قوله هو) أي قاطع الطريق (قوله حيث متعلق بغير) أي مكان وقوله مع أي مع
 ذلك المكان أي عنده فالغدير راجع لحيث باعتبار المكان (قوله محتلس) خرج
 بقوله مقاوم مع قوله خفيف (قوله منتهب) أي مع قرب الغوث والاعتناء بطريق
 عن فهو خارج بقوله بحيث بعد الخ (قوله ونحو أهل الخ) ومن ذلك هؤلاء الذين
 يأتون للسرقة المسمون بالنسري زمانا منهم قاطع طريق قال في المصباح والنسري
 لغتان مثل مسعد ومقود جمع من المائة إلى المائتين أه ع ش على م ر (قوله مع قوة
 السلطان وحضوره) أي في بقيد وكذلك قوله بالليل ليس بقيد وعبارة شرح م ر ولو
 كان السلطان موجودا قويا (قوله قطع) لا دخول في قوله بحيث بعدمه غوث
 لأن البعد إما حسني أو معنوي شيئا لتفريق من الغوث من الغوث من الغوث وقيل
 ح ل قوله قطع أع لانه بمثابة ضعف أهلها أه وعبارة شرح م ر وقد الغوث يكون
 للبعد عن العمران أو السلطان أو ضعف أهل العمران أو السلطان وبشرها كأن
 دخل جمع دارا الخ (قوله من أمان القاطع) ولو دفع سلاح أو ركوب قتل واقتل
 وجه تفرقة على ما قبله الآن يقال أنه خفيف ككيا (قوله ولا قتل) أي ولا قطع
 طرف معصوم أه ح ل أي لانه يقطع به (قوله عزه) والامر في جنس هذا التعزيز
 للإمام من ل (قوله وغيره) ظاهره الجمع بين الحبس وغيره وهو كذلك تركه ان رآه
 مهلة ولا يقدر الحبس مدة بل يستدام حتى تظهر توبته من ل وأشار بقوله
 يستدام إلى ان قول الشارح حتى تظهر توبته متعلق بهذا المقدر وقال سم الواو
 يعني أو (قوله وحسنه في غير بلدة أولى) لقوله تعالى أو ينزل من الأرض لانه كناية
 عن التعزير فالمرتبة الأولى في كلام المصنف هي الأخيرة في الآية (قوله وتعبيري
 نصاب الخ) أي لانه صادق بما إذا لم يأخذ مالا أصلا أو أخذ أقل من نصاب بخلاف
 تعبير الأصل بالمال (قوله بلا شبهة) وتعتبر قيمة المأخوذ في موضع الأخذ ان كان
 موضع بيع وشراء حال السلامة لا عند استسلام الناس لأخذ أموالهم بالظفر
 والغلبة وان لم يكن موضع بيع وشراء قارب موضع اليه يوجد فيه بيع ذلك وشراؤه
 قاله الماوردي م راه شوبري وقوله حال السلامة أي حال الأمن وهو معمول
 لقوله وتعتبر أي تعتبر قيمته حال الأمن لا حال الخوف (قوله من حرز) كأن يكون
 معه أو بقربه ملاحظ بشرطه المأمن قوته أو قدرته على الاستغاثة قاله الماوردي
 لا يقال القوة والقدرة تمنع قطع الطريق لما مر به حيث لحقه غوث لو استغيت
 لم يكونوا قطعاً عالا نأمن ذلك إذا القوة أو القدرة بالنسبة للمحرز وغيرها بالنسبة لقطع

(خفيف) الطريق (بقيارم
 من يبرز) هو (له) بأن
 يساويه أو يغلبه (بحيث
 بعد) معه (غوث) لبعده عن
 العجالة أو ضعف في أهلها
 وان كان البارز واحدا
 أراقتي أو بالسلاح وخرج
 بالقبول المذموم ورات
 أشداده فليس التصف
 جهاز بشي منها من حرز
 ولو معاهدا وسبي ومجنون
 ومكبر ومحتلس ومنتهب
 قاطع طريق ولو دخل جمع
 بالليل دارا ونحو أهلها من
 الاستغاثة مع قوة السلطان
 وحضوره فقاطع وقيل
 محتلسون (فن أعان القاطع
 أو أخاف الطريق بلا أخذ
 نصاب ولا قتل عزه) بحبس
 وغيره لا تركه معصية
 لأخذها ولا كفارة وحسنه
 في غير بلدة أولى حتى تظهر
 توبته ولزم رد المال أو بدله
 في صورة أخذه وتعبيري
 نصاب أولى من تعبيرة بال
 (أو يأخذ نصاب) أي
 نصاب سرقة بقيد زديها
 بقولي (بلا شبهة من حرز)
 مما مر بيانه في السرقة (قطعت)

الطريق لانه لا بد فيه من خصوص الشوكة ونحوها ككساعهم مما مر بخلاف الحر
يكفي فيه مبالاة السارق به عرفا وان لم يتجاوز السارق من غير شبهة مع بقية شروطها
المارقاته ثم مر (قوله بطلب) أي للمال (قوله يده اليمنى الخ) ولو فقدت احدهما
ولو قبل أخذ المال ولو لئلا لها وعدم أمن نزف الدم اكتفى بالآخرى ولو عكس ذلك
بأن قذع الامام يده اليمنى ورجله اليمنى فقد تعذى ولزم القود في رجله ان تعمد
والا فديتها ولا يسقط قطع رجله اليسرى ولو قطع يده اليسرى ورجله اليمنى فقد أساء
ولا يضمن واجزا والفرق ان قطعها من خلاف نص توجب مخالفتها الضمان وتقديم
اليمنى على اليسرى اجتهدا يسقط بمخالفتها الضمان شرح مر (قوله لا آية السابقة)
فيه ان الآية مجملة لا تدل على خصوص ما ذكره الا ان يقال السنة بينتها بمبادكرة
(قوله لئلا) وهو ان لا يغتصب عليه جنة المنفعة حل (قوله للمال) ولهذا اعتبر في
القطع النصاب (قوله وقيل للمحاربة) الحق انها المال مع ملاحظة المحاربة لانه لو ناب
قبل لقد رتب عليه سقط قطعها ولو كان للمال نفع لم يسقط حل (قوله وهو أشبه) وانما
كان أشبه لان المال قطع في مقابلته اليد اليمنى فلو كانت الرجل للمال أيضا لزم
ان قطع العضوين للمال بخلاف ما قيل ان قطع الرجل للمحاربة اه ع ش (قوله
فلا يسقط) أي بعفو مستحق القود ويستوفيه الامام لانه حق الله شرح مر
(قوله اذا قتل لاخذ المال) أي ويصرف ذلك بقرينة تدل عليه وكتب أيضا قوله
اذا قتل لاخذ المال أي ولم يأخذه لما يأتي من انه اذا قتل وأخذ المال صلب مع
القتل ع ش على مر وفي الشورى مائة وينبغي ان يكون قصدا لاخذ المال
كافيافي فتم قتله وان لم يأخذه اه (قوله ثم صلب) أي معترضا على نحو خشبة
ولا يقدم الصلب على القتل لسكونه زيادة تعذيب وقد نهى عن تعذيب الحيوان
مر وس ل (قوله حنف انفه) أي بلا سبب والعرب تضيف الموت الى الانف لانهم
يقولون ان الروح تخرج منه والمعمد انهما تخرج من حيث دخلت وهو اليا فوخ
اه عن وفي المصباح ان الحنف هو الموت يقال حنف يحنف حنفا من باب ضرب
اذا مات أي بلا سبب فيكون حنف أنفه مفعولا مطلقا (قوله فسقط تابعه) مثله
ما لو مات بغير هذه الجهة كقود في غير المحاربة شرح مر (قوله وبما تقرر) أي من
المراتب الاربعة قوله فجعل كلمة أو على التنوين (وهذا من ابن عباس اما توقيف
وهو الاقرب اوله وكل منهما من مثله حجة لانه ترجح القرآن ولان الله تعالى بدأ
فيه بالاغلاق فكان مرتبا ككفارة الظهار ولو أريد التخيير لبدأ بالاخف ككفارة
اليمين شرح مر ويتأمل معنى الترتيب هنا فهو غير ظاهر ولهذا لم يذكر هذا

بطلب من المالك يده اليمنى
ورجله اليسرى فان عاد
بعد قطعهما تانيا (فكسه)
أي فقطع يده اليسرى ورجله
اليمنى لآية السابقة وانما قطع
من خلاف لما مر في السرقة
وقطعت اليد اليمنى للمال
صك السرقة وقيل للمحاربة
والرجل قيل للمال والمصارعة
تنزىل لذلك منزلة سرقة
ثانية وقيل للمحاربة قال
العمراني وهو أشبه (أو يقتل)
لمصوم يكافئه عمدا كما علم
بما يأتي (قوله حتما) للآية
ولانه ضم الى جنائنه انما في
المسبيل المقتضية زيادة
العقوبة ولا زيادة هنا
الاقتصر المثل فلا يسقط قال
البنديجي ويحل تحنسه اذا
قتل لاخذ المال والا فلا تتم
(أو يقتله) هذا (وأخذ
نصاب) بلا شبهة من حرز
(قتل ثم صلب) بعد غيبه
وكفنيه والصلاة عليه
(ثلاثة) من أيام (حتما) زيادة
في التثكيل لزيادة الجريمة
فان مات حنف أنفه فمن
الشافعي انه لا يصلب
اذا بالموت سقط القتل فسقط

تابعه وبما تقرره ابن عباس لا بد فقال المعنى ان يقتلوا ان قتلوا أو صلبوا مع ذلك ان قتلوا
وأخذوا المال أو قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف ان أقصروا على أخذ المال أو ينقوا من الأرض ان أربعوا ولم
يأخذوا وأكمل كلمة أو على التنوين لا التخيير

كافي قوله تعالى وقالوا كونوا هودا أو نصارى أي قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى وتقيده
بأنصاب مع قول حنبل من زيادتي (٦١١) ثم بعد الثلاثة (ينزل) من محل الصلب (فإن خيف تغيره قبلها

أنزل) حيث أنه وهذا من
زيادتي ويقام عليه الحد
بمحل محاربه إذا شاهد من
يتزجر به فإن كان بمفازة
ففي أقرب محل إليها هذا
الشرط (والغلب في قتله
معنى القود) لا الحد لأن
الأصل فيما اجتمع فيه حق
الله تعالى وحق آدمي تغليب
حق آدمي لبنائه على
التضييق ولأنه لو نزل بلا محاربة
ثبت له القود فكيف يحبط
حقه بقتله فيها (فلا يقتل
بغير كفؤ) كولد (ولو مات)
بغير قتل (فدية) يجب
في تركته في الحراما
في الرقيق فحبب قيمته مطلقا
(ويقتل الواحد من قتلهم
ولا ياقين ديات) فإن قتلهم
مرتبا قتل بالاول (ولو عني
وليه) أي أقتل (بمال
وجب) المال (وقتل) القاتل
(حدا) لقتل قتله (وتراعى
المائة) فيما قتل به كأمير
يأسها في فصل القود للورثة
(ولا يفتنم غير قتل ومالب)
كأن قطع يده فاندمل لأن
القتل تغليب الحق الله تعالى

التعليل في التحفة ولا في شرح الروض ورد أخذ منه ظاهرة وهواه إذا بدأ في
المعروفات بأول أغلظها كانت للتوزيع وإن بدأ بأخفها كانت للتصيير (قوله
كافي قوله) أي كملت كلمة أو على التوزيع في قوله تعالى وفلوا الخ (قوله فإن
خيف تغيره) قال الأذري ركان المراد بالتغير هنا الاتجار ونحوه كسقوط بعض
الأعضاء والافتقار حيث جيفة الميت ثلاثا حصل الدين والتغير غالبيا شرح م
(قوله ويقام الخ) أي ندبا م (قوله معنى القود) الإضافة بآية (قوله تغليب حق
الآدمي) قد يشكل هذا بما من تقديم الزكاة على دين الآدمي بتقديم الحق الله
تعالى على حق الآدمي ويمكن أن يجاب بأن في الزكاة حق آدمي أيضا فانهما يجب
للأصناف فاعل تقديمها ليس متممضا لخلق الله بل لاجتماع الحقين فقدمت على
ما فيه حق واحد ع ش على م (قوله لو قتل) أي هذا الشخص الذي قتله فباع
الطريق (قوله ثبت له) أي لو ورثته وقوله حقه أي حق ورثته أو الحق المتعلق به
(قوله فلا يقتل الخ) مفرع على قوله معنى القود وقد فرع عليه خمس تفاريع
(قوله في الحر) أي المقتول الحر حل (قوله مطلقا) أي سواء مات القاتل الحر
بقتل أو غيره أو لم يمت حل بزيادة (قوله وقتل القاتل حدا) لا يظهر تفريع هذا
على قوله والغلب في قتله معنى القود ولهذا علمه بقوله لنعم قتله فهو مستأنف أي به
دفعه أو هم أنه لا يقتل أصلا (قوله فاندمل) فإن سرى إلى النفس تحتم القتل سل
(قوله كال كفارة) أي كفارة القتل فانها مختصة بقتل النفس دون القطع (قوله
قبل القدرة) المراد بالقدرة أن يكونوا في قبضة الإمام وقيل المراد بها أن يأخذ الإمام
في أسبائها كارسال الجيوش لأمساكهم (قوله لا بعدها) والفرق أنه قبلها أي منهم
فيها بخلافه بعدها لاتهامه بدفع الحدود ولو ادعى بعد الظفر به سبق توبته وظهرت
أماره صدقه فوجهان أو جهه ما عدم تصديقه لاتهامه ما لم يقيمها بينة شرح م
(قوله من قطع يد) فيه أن قطع اليد لا يخصه لأن السرقة تشاركه ورد أن الذي
يخصه مجموع قطع اليد والرجل فسقط قطع اليد بمالسقوط قطع الرجل فواء من
قطع يد ورجل أي قطع مجموع ذلك حل يعني أن قطعه ما عتوبة واحدة فاستقط
بعضها وهو قطع الرجل للمادة سقطت الباقي وهو قطع اليد (قوله وتتم قتل ومالب)
أي لأن ما ذكره حق الله تعالى بخلاف حق الآدمي من الأموال والقتل غير المحتم
فهو باق فلولى القتل بعد توبة القاتل أن يعفو على الدية أو يقتل فاستقدم من قوله

فاختص بالنفس كال كفارة وتبيري بذلك أهم من تعبيره بالجرح (وتسقط) عنه (توبة قبل القدرة عليه) لا بعدها
(عقوبة تخصه) من قطع يد ورجل وتتم قتل ومالب لا آية إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فلا يسقط عنه
ولا عن غيره بهما قود ولا مال

ولا باقى الحدود من حد زنا ورقه وشرب وتذني لان العمومات الواردة فيها لم تفصل بين ما قبل التوبة وما بعدها بخلاف قاطع الطريق وعمل عدم سقوطه في الحدود بالتوبة في اظهر اماكنه وبين الله تعالى فسقط به (فصل) في اجتماع عقوبات على واحد (من لزمه) (٦١٤) قتل وقطع) قودا (وحد قذف) لثلاثة (وطالبوه بها جلد)

للقذف وان تأخر (ثم أمهل) وجوباً حتى يسبر أو ان قل مستحق القتل مجلوا القطع وانا أبادر به بالقتل لئلا يهلك بالموالاة فيفوت القتل قودا (ثم قطع ثم قتل بلا) وجوب (مهلة) بينه ما لان النفس مستوفاة (فان أخر مستحق الجلاء) حقه (مسير) الاخر ان حتى يستوفي حقه وان تقدم استحقاقهما لتلايفوت حقه (أو) أخر مستحق (القطع) حقه (مسير) مستحق القتل حتى يستوفي حقه لذلك (فان يادروقتل عزراً) لعذبه وكان مستوفياً لحقه (ولمستحق القطع) حينئذ (دية) فوات استيفائه وذكر التعزير من زيادتي (أو) لزمه (عقوبات الله) كأن شرب وزنا بكر أو سرق وارث (قدم الاخف) منها فالأخف وجوباً حفظاً لمحل الحق وأخفها حد الشرب فيقام ثم يهل وجوباً حتى يبرأ ثم يجلد للزنا ثم يهل وجوباً

ولو عفا وليه بما لا وجب الخ مفروض فيما قبل التوبة شيئا عزيزي (قوله ولا باقى الحدود) قال في شرح الروض ولا باقى الحدود الا قتل تارك الصلاة فانه يسفد بالتوبة لو بطرفه الى الحياكم لان موجه الامر على الترك لا الترك المأفى سم (قوله لان العمومات الواردة) كآية الزانية والزاني فاجلدوا وآية والدارو والسارقة فاقطعوا زى (قوله بخلاف قاطع الطريق) أى فوقع في آية التفصيل فيما قبل القسرة وما بعدها (قوله فيسقط) ومن حد في الدنيا لم يعاقب على ذلك الذنب في الآخرة لى على الامر ار عليه أو الاقدام على موجه ان لم يتب شرح م وهو مفهوم انه اذا لم يجد في الدنيا يعاقب في الآخرة فيقيد هذا المفهوم بما اذا لم يتب والا فلا يعاقب لان التوبة العجيبة تسقط أثر المعصية اه شرح الروض (فصل في اجتماع عقوبات على واحد) وهى اداة تكون كالمها لا دى أو لله أولها وقد ذكرها على هذا الترتيب (قوله لثلاثة) فلو كانت لواحد لم يجب الترتيب شرعاً بل بإرادته (قوله وان تأخر) أى القذف قوله ثم أمهل نعم ان كان به مرض يخوف يخشى منه الزهق ان لم يبادر بالقطع بوجهه على الوجه جبر زى (قوله مجلوا القطع) أى عقب الجلاء بلا أمهل (قوله فان أخر) مفهوم قوله وطالبوه وعبارة شرح م وخرج بها بالبوه ما لو طالبه بعضهم فله أحوال فحينئذ اذا أخر مستحق النفس حقه وطالب الاخر ان جلد فاذابرى قطع ولا يوالى بينهما خوفاً من فوات حق مستحق النفس أو أخر مستحق طرف الخ اه (قوله مسبق القتل) وفيه أنه يلزم عليه التأخير لا الى غاية وقيل يراد به الى الحياكم ويطلب منه الاستيفاء أو الأبراء أو الاذن له بغيره فان أبى مكن غيره حل (قوله دية) أى في تركة المقتول سم (قوله قدم الاخف) يوه ان عقوبات الآدمى لا يذم فيها الاخف م انه يقدم فيها أيضاً كما يفيد كلامه فيها فعمل الاخر ان يقول ومن لزمه عقوبات الجمع وطالبوه بها والله تعالى قدم الاخف منها (قوله وانه بين القطع والقتل) الراجع انه قبل القطع أخذ من قولهم يقدم الاخف شوبرى وم (قوله وانه لو فوات الخ) مفهوم قوله قدم الاخف فكانه قال هذا ان وجد فيها أخف (قوله وعليه) أى على ما يراه الامام مصلحة وعبارة شرح م ويمكن الجمع بينهما بعمل كل على

ثم قطع ثم يقتل وظاهر ان التعزير لا يسقط واه بين القطع والقتل واه لو فوات محل الحق بتوبة ما يراه من عقوباته كأن اجتماع عليه قتل ردة ورجم فعل الامام ما يراه مصلحة وعليه ينزل قول القاضى في هذا المثال يقتل بالردة

ما يراه الامام مصلحة فان كثيرا لم يردون في زمنه فكانت المصلحة قتله الرقة وان
 اكثر الزناة المحمديون في زمنه كانت المصلحة قتله لازما (قوله برجم) أي ويدخل
 فيه قتل الرقة لان الرجم أكثر تكلا ومصح هذا الشهاب الرمي شوبري (قوله
 أو كانا قتلا) أي أو كان بفوت حق الله تعالى لكن كانا قتلا به يقدم حق الآدي
 وان فوت حق الله (قوله وقتل على حد زنا المحسن) مثال لقوله أو كانا قتلا (قوله
 بخلاف حد زنا البكر) مفهوم قوله ان لم يفوت حق الله

(كتاب الاشربة والتعازير)

أي بيان حكمها من حرمتها والحد بها وكان شربها جائزا أول الاسلام يوحى ولواي
 حد نزيل العقل على الاصح ثم حرم وهذا من جهة السكيات الخمس والمقصد فيه حفظ
 انما قتل وشرب الخمر من السكيات ووجع الاشربة لا يختلف أنواعها وان كان حكمها
 متعبدا ولم يبر بعد الاشربة كما قال أي المنعاج قطع الدرقة لان الغرض الاعظم منها
 بيان القطع ومنطلقاته وأما التحريم فمعلوم بالضرورة والغرض هنا بيان التحريم خلفاته
 بالنسبة لسكيات المسائل شرح مروجع التعازير لا مشاكسة أو لا اختلافها
 باختلاف الأشخاص والعامى (قوله كل شراب) أي ولو بحسب الاصل فلا ترد
 الخمر المعقودة كما ينبغي عليه حل وقوله أسكر ولو بالقوة (قوله أسكر كثيرا) قيد
 بالكثير لئلا يذهب إلى ان المدار على اسكار الكثير وان لم يكن القليل مسكرا ولو حذفه
 لا وهم كلامه بقطع النظر عن كلام الشارح انه لا يحرم الا ما أسكر بالفعل ليخرج
 القليل الذي لا يسكر مع انه يحرم ويحديه كما لا يخفى (قوله كل مسكر خمر الخ) هو
 قياس من الشكل الا قول وأنى به بعد الا قول لينبه به على ان كل مسكر يسمى خمر
 وقضيته ان النبيذ يقال له خمر لأنه بان يقاس عليه في التسمية فيقتضى ان المتخذ من ماء
 الزبيب على المتخذ من ماء العنب في التسمية بالخمر فيكون حيث تدل على ما في تحريم
 النبيذ فكيف مع ان يقاس الشارح شرب النبيذ على شرب الخمر في الحرمة والحد
 الا ان يقال ما حذبه النبي صلى الله عليه وسلم هو الخمر الحقيقي وكذا ما أمر بالجلد على
 شربه لانه هو المتعارف عندهم فصح القياس عليه حيث تدل بالنسبة للحد فاقول
 والحديث المتقدم العام دليل على الحرمة (قوله ولو كان تناوله الخ) هذه ثلاث غايات
 الاولى ان الرقة والثالثة للتعليم كما يعلم من أصله (قوله ولم يحد غيره) أي سواء وجد غيره
 أم لا فإنه يحرم تناوله بخلاف الحد فإنه لا يحد وان وجد غيره شيئا وعجاجة حل قوله
 ولم يحد غيره ما لم يمتنع الامر به الى الهلاك والاوجب وان كان لا يسكن العطش
 بل ينيره قال سم واذا أسكر مما شرب لتدا أو عفاش أو اساعة لقمة قضى ما فات من

وقول الماوردي والرويان
 برجم (أو) لزمه عقوبات الله
 تعالى (ولادى) كأن شرب
 وزنا وقذف وقطع وقتل
 (قدم حقه ان لم يفوت حق
 الله تعالى) (أو كانا قتلا)
 فيقدم حد قذف وقطع على
 حد شرب وزنا وقتل على
 حد زنا المحسن تقديمه على
 الادى بخلاف حد زنا البكر
 وحذ الشرب فيقتضى ان
 القتل ثلاثا وتعبيرى بما
 ذكر اولى مما هو به
 (كتاب الاشربة)
 والتعازير والاشربة جمع
 شراب بمعنى مشروب (كل
 شراب أسكر كثيرا) من خمر
 أو غيره (حرم تناوله) وان
 قل ولم يسكر لا ينعى الخمر
 وخبر المتعدين كل شراب
 أسكر فهو حرام وخبر مسلم
 كل مسكر خمر وكل خمر
 حرام (ولو) مكان تناوله
 (لتدا أو عطش) ولم يحد
 غيره لمعوم النهى عنه
 (أو) كان (درديا)

البيانات كما صرح به في الارشاد ولانه تعدد الشرب لصلته نفسه اه (قوله أسفل اناه الخ) ما لم يستعبر فان استعبر لم يستكر لم يحرم أي من حيث الاسكار وان حرم من جهة العجاسة (قوله وتحريره) قد يقال يعني عنه ملتزم تحريره الا أن يقال التزام تحريره يكون في ضمن التزام جميع المحرمات اذ بان سلامه التزام تحرير جميعها ولا يلزم منه علمه بحرمة هذا الخ رشيتنا (قوله ملتزم تحريره) لم يقل مسلم مكلف مع انه انحصر وأظهر لا دخال السكران فانه غير مكلف عنده (قوله وحده) معطوف على حرم تناوله أي تناول ذلك أي وهو غير مستهلك وكان تناوله على وجه معتاد اخذا من قوله بعد لا يتناوله الخ (قوله في التعريف) أي الضابط (قوله السكران) أي اذا شرب حال مكره بمحضه أولا فانه يحد ثانيا حال صحوه اخذا بما يأتي انه لا يحد حال سكره ع ش (قوله فلاحد) لم يقل ولا حرمة لانه لو قاله لزم عليه ان يكون بعض افراد من خرج لا يحرم عليه مع ان فيهم من يحرم عليه وهو الكافر م ل (قوله ومكره) لكن عليه ان يتقايه وجوبا س ل وعبارة م م ومكره ويلزم ككل اكل أو شارب حرام تقيؤه ان أطلقه كما في المجموع وغيره ولا نظرا الى عذره وان لزمه تناول لان استدامته في الباطن انتفاع به وهو محرم وان حل ابتداءه لزال سببه فتدفع استبعاد الا ذرعي لذلك (قوله وموجب) معطف خاص على عام لانه من افراد المكره وفي ع ش المؤجر من غص بلقمة فانزلها جوفه بخمر اه وظاهر ان جملة الموجر على تلك الصورة يمنع منه قول الشارح بعد ومن شرب بلقمة اذ يكون حينئذ تكرارا (قوله ان قرب اسلامه) أي ولم يكن مخالفا للمسلمين اه حل (قوله ومن شرب) مفهوم قوله ولا ضرورة قال ع ش على م م واذا مات بشربه له في هذه الحالة مات شهيدا لجواز تناوله بل وجوبه بخلاف ما لو شربه تعديا وغص به ومات فانه يكون عاميا لتعدي به بشربه انتهى وقرره شيتنا ش في وعبارة شرح م م ومن شرب بلقمة أي وخشي هلاكه منها ان لم تنزل جوفه ولم يتممكن من اخراجها اه قال ع ش عليه ومفهوم قوله وخشي هلاكه ان خشية المرض مثلا لا تجوز له ذلك (قوله ولم يجد غيره) ر لو بول نحو كلب فيقدمه عليه قل على الجلال وعدم الوجدان المذكور ليس بقيد في نفي الحد فلا فرق للشبهة كما في التداوي الا في قوله فلا يجد به وان وجد غيره ز ي وس ل وخرج بنى الحد في الحرمة الذي لم تعرض له هنا فانه قيد فيه وكأنه انما قيد به لانه في بيان محترز قول المتن ولا ضرورة والفروقة لا تتحقق الا اذا لم يجد غيره كما اشار له حل وفيه انه اذا كان ليس قيد في نفي الحد لا يظهر قول المتن ولا ضرورة وكان الانسب حينئذ ان يقول ولا حاجة وقد يقال

وهو ما يبق أسفل اناه ما يستكر شيتنا (على ملتزم تحريره مختار عالم به وبصريه ولا غير رة وحده) أي بتناول ذلك لانه صلى الله عليه وسلم كان يحد في الخمر رواه الشيخان وصحح الحاكم خبر من شرب الخمر فاجلدوه وقيسن به شرب التبيذ وانما حرم القليل وحده وان لم يسكر حسم بالمادة الفساد كما حرم قهبل الاجنبية والخلوة بها لانضائها الى الوطء ودخل في التعريف السكران وخرج بالقيود المذكورة فيه اجندا هافلا مده على من اتصف بشيء منها من صبي ومجنون وكافر ومكره ومؤجر وجاهل به أو بتحريره ان قرب اسلامه أو بعد عن العلماء ومن شرب بلقمة فاساغها به ولم يجد غيره

هو قيد في نفي الحرمة فقط ويقيده الحد بعدم المحاجة كما يتوخذ من قوله لا تشدوا تأمل
(قوله وانما حد الخنثى) أى اذا رفع لقاض شافعى لان العبرة بعقيدة القاضي كما قاله
س ل وهو وارد على مفهوم ملتزم تحريمه (قوله وان اعتقد حله) أى فى القدر الذى
لا يسكر أما القدر المسكر فيحرم اجاءا صريح به جرح ل على الجلال (قوله لقوة أدلة
تحريمه) هذا يدل على ان التحريم أدلة أخرى غير القياس (قوله ولان الطبع الخ)
بهذين التعليقين فارق ذلك عدم وجوب الحد بالوطء فى نكاح بلاولى ومع حده
بذلك تقبل شهادة أنه لاته لم يرتكب مفسدة فى اعتقاده المذمور فيه اذا العبرة فى الحد
بعقيدة الامام وفى رد الشهادة بعقيدة الشاهد ولذا لو غضب أمة ووطنها باعتقاد
انه نرى بها ثم تبين انها ملكة فسق وردت شهادة س ل (قوله مسكر) أى
كل منهما (قوله لا يحده) لكن يعز س ل (قوله ولا ترد الخمرة المعقودة) أى على
مفهوم قوله ككل شراب وقوله ولا الحشيش المذاب أى على منطوقه ومجمله فى
الحشيش المذاب اذا لم يدم فيه شدة مطربة والامارت كالخمر فى النجاسة وفى الحد
كالخمر اذا اذيب وصار كذلك بل أولى وافرق بأرق الحشيش حالة اسكار وتحريم
بخلاف الخمر مثلا لا أثر له ولا دليل عليه بل سياق ذلك يؤكدهما قلنا وفاقا فى ذلك
لطاب وخطا لم نرى رافق سم على المنهج ع ش على م ر (قوله لشبهة قصد
التداوى) الاضافة بيانية (قوله مستهلكا) الاستهلاك أن لا يبقى له طعم ولا لون
ولا ريح لانه لا يظن اعدام باحتساب حيث حل لانه لا يلزم من الحرمة الحد ككرنا
المكره فانه وان حرم لا يحده (قوله كخبر الخ) هل يتقيد بالجماد كما مثل أرمثله
المسائع فى شرح الروض ما يفيد الثاني (قوله لاستهلاكه) فيه ان هذا مصادرة
وعبارة م ر لاضحلاله وذهاب عينه (قوله بمحقن) أى فى الدبر وان حرم وسعوط
أى فى الانف أى وان سكر منهما اذا تدعو النفس له ويقارق انظار الماسم لان
المدار ثم على وصول عين الجوف شرح م ر (قوله بفتح السين) قياسه الضم كالعقود
فان المراد به المصدر (قوله أربعون) خلافا للاثمة الثلاثة حيث قالوا انها ثمانون
زى (قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم يضرب الخ) فان قلت اذا قلنا بالراجع
فى الصحابة من عدالة جميعهم أشكل شربهم الخمر فانه يوجب الفسق قلت يمكن ان
من شربه عرض له شبهة تصورها فى نفسه تقتضى جوازه ندر ب تعويلا عليها
وليس هي كذلك عند من رفع له فحده على مقتضى اعتقاده وذلك شرب على
مقتضى اعتقاده والعبرة بعقيدة الحاكم فلا اعتراض على واحد منهم اما حفظه فانه
دقيق ع ش على م ر (قوله أربعين) أى فى غالب أحواله والا فقد جلد ثمانين

وانما حد الخنثى بتناوله
التبذوان اعتقد حله لقوة
أدلة تحريمه ولان الطبع
يدعوا اليه فيستباح الى الزجر
عنه ويخرج بالذراب غيره
كبنج وحشيش مسكر فانه
وان حرم تناوله خلافا
لبعضهم لا يحده ولا ترد الخمرة
المعقودة ولا الحشيش
المذاب نظرا لاصوله ويجد
بما ذكر (وان جهل الحد) به
لان حقه أن يمتنع منه
(لا) بتناوله (لدارا وعطش)
فلا يحده وان وجد غيره كما
نقله الشيخان عن جماعة
واختاره النووي فى تحريمه
وصححه الاذرى وغيره لثبته
فمسد التداوى وهو زامن
زيادى وما نقله الامام عن
الائمة المعبرين من وجوب
الحد بذلك ضعفه الرافعى فى
الشرح الصغير (و) لابتناوله
حاله كونه (مستهلكا) بغيره
كخبر عجن دقيقه به
لاستهلاكه (و) لابتناوله
(بمحتن وسعوط) بفتح السين
لان الحد للزجر ولا حاجة
فيهما الى زجر (وحذر
أربعون) جلدة فى مسلم
عن أنس رضى الله عنه كان

النبي صلى الله عليه وسلم يضرب فى الخمر بالجريد والنعال أربعين وعن على رضى الله عنه جلد النبي صلى الله عليه وسلم
أربعين وحله أبو بكر أربعين وعمر ثمانين

وعلى سنة وهذا أحب إلى (و) حد (غيره) ولو ببعض (عشرون) على النصف من الحر كذا ظاهرا وتعبيري بغيره أعم
من تعبيري بالريق (ولاء) كل من الأربعين (٦١٦) والعشرين بحيث يحصل بها زجر وتنكيل فلا تفرق على

كما في جامع عبد الرزاق حل (قوله سنة) أي طريقة (قوله وهذا أحب إلى)
ومن كلام علي الراوي رضي الله عنه أي الأربعون كما في ع ش وحل وقال
الشريبي أي الثمانون وهو الظاهر وعبارة حل وهذا أحب إلى أي الأربعون بدليل
سياق الحديث وفيه إن ما فعله عمر أشبه بين الصحابة فصار أجماعا فما وجه المخالفة
وأجيب بأن الإجماع على جواز الزيادة لا على تعيينها اه وفي زى مانعه قال
التركشي الأحب الأول لأنه السنة وقوله صلى الله عليه وسلم شارب الخمر في المرة
الرابعة نسوخ (قوله بها) أي الضربات (قوله ما يزول به) أي زمن يزول به
فالباء بمعنى في قوله والأفلاو بحث الأذرى حرمة مطلقا بغير رضى الحدود ما فيه من
زيادة القضية مع مخالفة الأمر وهو محتمل ويحتمل خلافه لأنه إذا جازله الزيادة
على الأربعين فهي تمزيق وهذا أولى اه جهر زى (قوله ويحد الرجل قائما)
أي ندبا ع ش (قوله وتلف) أي وجوبها وهو بضم اللام من باب رد حل واستحسن
المأوردى ما أحدثه ولاية العراق من ضربها في نحر غرارة من شهر زيادة في سترها
وان ذا الهيئة يضرب في الجلاء اه شرح م ر (قوله امرأة) أي امرأة أخرى غير
المحدودة وقوله أو نحوها كالحرم وقوله ما أي على المرأة المحدودة إذا انكشف
(قوله وكأمرأة الخنثى) أي في كونه يحد بالساوق وله ويحتمل تعيين المحرم وهو المعتمد
لأنه مع النساء كرجل ومع الرجال كمرأة جهر زى وهو المعتمد وقوله ونحوه كالمسوح
(قوله بنحو سوط) أي في حق السليم الأقوى أما غيره فيلزم بنحوه كمال ولا يوزن سوط
شرح م ر فلونائف وجلده بالسوط فلذى يظهر عدم الضمان كالأول جلد في حر
أو برد ومات به أو جلد على المقاتل اه سم (قوله ان رآه) أي القدر المزداد (قوله
ورآه) على هذا يدل على أن اسم الإشارة في قوله وهذا أحب إلى راجع للثمانين
حل لكنه رجع عنه فكان يجلد في خلافته أربعين شرح م ر (قوله هذى)
أي تكلم بما لا ينبغي (قوله افتري) أي قذف س ل (قوله وحدا الافتراء ثمانون)
يلزم عليه ترك حد الشرب لأنها حد للقذف فلا ينتج الدليل المذمى وأجيب بأن
القذف غير محقق (قوله ته اذير) أي فيها شبه بالتمزيق لجواز تركها وبالحد لجواز
بلوغها أربعين زى (قوله وليس) أي هذا الجواب شافيا فان الجنايات لم تصح
أي لا يلزم تحققها وجودها الآن ية ال ذلك غنة لها حل قال خط في الاقناع
والاعتمادات تعزيرات وانما لم تجز الزيادة اقتصارا على ما ورد (قوله ألفاظ مشعرة

الأيام والساعات لعدم
الأيام فان حصل بها جئت
أيام قال الامام فان لم يقتل
ما يزول به الالم الاول كفى
والأفلا ويحد الرجل قائما
والمرأة جالسة وتلف امرأة
أرئوها عليها ثيابا وكأمرأة
الخنثى فيما يظهر لكن يحتمل
ان لا يختص بلف ثياب المرأة
ونحوها ويحصل الحد بنحو
سوط وأيد كنعال وعضى
معندة وأطراف ثياب بعد
قتلها حتى تشمت (وللامام
زيادة قدره) أي الحد عليه
ان رآه فيبلغ الحر ثمانين
وبغيره أربعين كما فعله عمر
وفي الله عنه في الحر رآه
على رضي الله عنه قال لأنه
إذا شرب سكرًا وإذا سكر
هذى وإذا هذى افتري وحد
الافتراء ثمانون (وهى) أي
زيادة قدر الحد عليه (تعازير)
لاحد والامام جاز تركه
واعترض بأن وضع التعزير
النقص عن الحد فكيف
يساويه وأجيب بما أشرت
إليه تعازير من ان ذلك
لجنايات تولدت من

الشارب قال الرافعي وليس شافيا فان الجناية لم تحقق حتى يعزى والجنايات التي تولدت من الخمر
لا تنصرت لتجزأ الزيادة على الثمانين وقد منعوها قال وفي قصة تبليغ الصحابة الضرب ثمانين ألفاظ مشعرة بأن الكل حد
وعليه فحد الشارب خصوصا من بين سائر الحدود

بأن يقتل بعضه وينتفى بعضه باجتهاد الامام وتعييرى نحو سوط الى آخره ولى مما جريه الاصل (وخذ باقراره
وبشهادة رجلين انه شرب مسكرا) (٦١٧) وان لم يقتل وهو لم يختار لان الاصل عدم الجهل والاشكراه

وقولى انه تنازعه المصدران
قبله فلا يحد برح مسكرو ولا
بسكر ولا بتي لاحتقال انما
أوالا كراه والحد يدرا بالشبهة
(وسوط العقوبة) من حد
وتعزير برقه وأعم من قوله
وسوط الحدود (بين قضيب)
أى خصن (وعصى) غير
معتدلة (ورطب ويا بس)
بأن يكون معتدل الجرم
والرطوبة لا تباع فلا يكون
عصى غير معتدلة ولا رطبا
فيشق الجلد بشقه ولا قضيبا
ولا يابساف لا يولم تحفته وفى
خبر مرسل رواه مالك الامر
يسوط بين الخلق والجدد
وتيس بالسوط غيره (ويفرقه)
أى السوط أى أو غيره من
حيث العدد (على الاعضاء)
فلا يجمع على عضو واحد
(ويتى المقاتل) كثرة فخر
وفر ج لان القصد دعه لا قتله
(والوجه) خبر مسلم اذا
ضرب أحدكم فليترك الوجه
ولاه يجمع الحاسن فيحطم
امرئيه وانما يتق الرأس
لانه مستور بالشعر فالبا
(ولا تشديه) ولا يمدح على

(الخ) كقولهم وحدهم غمانيز وقوله ر عليه الخ هو احسن الاجوبة عزيزى (قوله
بأن يقتل بعضه الخ) قضيته ان الامام لا يقتل بحد من لومات ولم يقتل بذلك أحد من أئمة
المذهب حل واعتمد ع ش على م ر عدم الضمان ثم قال هذا يخالف ما يأتى
فى كلام المصنف فى كتاب الصيال من قوله بالزائد فى حد يضمن بقسطه
الا ان يقال نقي الضمان مبنى على كون الزائد حدا لا تعزيرا والضمان مبنى على انه
تعزير (قوله باقراره) أى الحقيقى زى واحترز به عن اليقين المردودة وأصل صورتها
ان يرمى غيره بشرب الخمر فيدعى عليه بأنه رماه بذلك ويريد تعزيره فيطالب الساب
اليقين من نسب اليه شربها فيمتنع ويردعه عليه فيسقط عنه التعزير ولا يجب الحد
على الراد اليقين ع ش على م ر (قوله وان لم يقتل) أى كل منه ومن الشاهد من
(قوله لان الاصل الخ) يحتاج الى الفرق بينه وبين السرقة والزنا حيث اشترط
التفصيل فيه ما فى الاقرار والشهادة حل وفرق س ل بأن مقدمات الرافد
تسمى زنا كما فى خبر العيان يزنيان فاحتيط فيه (قوله وسوط العقوبة) السوط
كما قاله ابن الصلاح المتخذ من جلود تولى وتلف سى بذلك لانه يسوط اللحم بالدم
أى يخلط به سم (قوله بين قضيب الخ) أى وجوبا م ر (قوله أى خصن) أى رقيق
جدا كما فى م ر وقوله غير معتدلة بأن تكون كبيرة كما يدل عليه قوله بأن يكون
معتدل الجرم أى لا صغيرا ولا كبيرا (قوله بين الخلق) يقع اللام أى البالى ع ش
(قوله ريس بالسوط) أراد منه بالسوط المتخذ من جلد كما قاله ابن الصلاح وهذا
بخلاف قوله سابقا وسوط العقوبة فانه أراد به ما هو أعم من هذا فاذا ذكره ابن
الصلاح فتسيره فى أصل اللفظ سم (قوله ويفرقه) أى وجوبا حل (قوله ويتى
المقاتل) أى وجوبا لومات لا ضمان لانه تولد من ما موربه فى الجملة وليس مشروطا
بسلامة العاقبة بخلاف التعزير حل (قوله لانه مستور بالشعر غالبا) أى فلا
يخاف تشويهه بضربه بخلاف الوجه ومقتضاه انه لو لم يمكن عليه شمر لقرع
أو حلق رأس اجتنابه قطعاً وما نقل عن أبى بكر من أمره بالجلاد بضربه وتعليقه بأن
فيه شيطانا ضعيفا ومحل الخلاف حيث لم يترقب عليه محذور يتم بقول طبيب ثقة
والاحرم جرما لعدم توقف الحد عليه شرح م ر (قوله ولا تشديد) ظاهر كلامهم
حرمة ذلك أى ان تأذيه والا كره حل (قوله عدل عنه الضارب) ظاهر كلامهم
وجوب ذلك حل (قوله ولا تعجز دنيابه) الذى يظهر أن ذلك مكروه شرح م ر

لارض لينك من الاتقاء بيديه ١٥٥ يث فلو وضعهما أو احدهما على موضع عدل عنه الضارب الى آخر
لانه يدل على شدة ألمه بالضرب فيه (ولا تعجز دنيابه) فيدريته بقولى (الخليفة) أما النخبة كعبية مجشوة وقسوة
فتعجز دنيابه نظر المقصود الحد

(ولا يحد في) حال سكره بل بعد الاقامة منه ليرتفع (ولا في مسجد) كغيره في داود وغيره لا تقام الحدود في المساجد
ولا يقال أن يتلوث من جراحة قنط (فان فصل) أي حد (٦١٨) في سكره أو في المسجد (أجزاء) أما

في الأول فلظاهر خبر البخاري
أبي النبي صلى الله عليه وسلم
يسكران فأمر بضربه فمنا
من ضرب يده زمنا من ضربه
بمنه ومن من ضربه بشو به
ولفظ الشافعي فضر يده بالأيدي
وتعمال وأطراف الثياب
وأما في الثاني فكالمسألة
في داره مسوية وقضيته تحريم
ذلك وبه جزم البند رخصي
لكن الذي في الروضة كالمسألة
في باب أدب القضاء أنه لا يحرم
بل يكره ونص عليه في الام
وقولي ولا في آخر من زيادتي
(فصل) في التعزير من
العزري المنع وهو لغة التأديب
وشرع تأديب على ذنب لا حد
فيه ولا كفارة غالباً كما يؤخذ
بما يأتي والاصل فيه قبل
الاجماع آية واللذان يتخافون
نشره من ربه صلى الله
عليه وسلم رواء الحاكم في معجمه
(عزير لمصيبة لا حد لها ولا
كفارة) سواء أكانت حقاً لله
تعالى أم لا دعى كباشرة
أجنبية في غير الفرج وسب
ليس يقذف وتزوير وشهادة
زور وضرب بغير حق بخلاف
الزنا لا يجابه الحد وبخلاف

وينبغي حرمة أن كان على وجه مزرع كعظيم أريد الاقتصار من ثيابه على ما يزدى
تقميص لا يلبس به أو أزاره فقط سم على جرح ش على م (قوله ولا يحد) أي يحرم
حد في حال سكره س ل وزى (قوله أجزاء) محله في السكران أن كان فيه نوع
احساس زى (قوله فأمر بضربه) قضية الاستدلال به عدم وجوب التأخير
والراجع الوجوب وبجواب بأنه محتمل أنه أتى به عقب شربه قبل أن يغيب أوانه
شرب قدراً لا يسكر س ل ولمذا قال الشارح فظاهر خبر البخاري
(فصل في التعزير) وهو يفارق الحد من ثلاثة أوجه أحدها اختلافه
باختلاف الناس الثاني جواز الشفاعة والعفو عنه بل يستبان الثالث التألف به
مضمون خلافاً في حنيفة ومالك زى (قوله وهو لغة التأديب) عبارة شرح م
وهو لغة من أسماء الامتداد لانه يطلق على التعظيم والتعظيم قال تعالى ويعزروه
ويوقروه وعلى التأديب وعلى أشد الضرب قاتوس ويلزمهما التقدير وهو ضد
التعظيم (قوله وتزوير) أي مشابهة خط الغير بأن يكتب خطاً مشابهاً لخط
غيره أيظن أنه خط الغير كما يقع في النجيم المزورة (قوله غالباً) راجع لقوله مزر
ولقوله لمصيبة ولقوله لا حد فيها ولا كفارة بدليل كلام الشارح إلا في فبين محترز
التقييد بالغلبة في الثاني بقوله إلا أنه قد يشرع التعزير ولا مصيبة الخ وفي الأول
بقوله وقد يمتنع مع انتفاء الحد والكفارة وفي الثالث بقوله وأنه قد يجتمع مع الحد
الخ وفي الرابع بقوله وقد يجتمع مع الكفارة الخ تأمل (قوله كمن يكتب
بالأه والاطل) والتغير الذي لا مصيبة معه أي وكافي تأديب الطغل والمجنون أه
عمرة سم أمة من يكتب بالحرام فالتعزير عليه داخل في الحرام لانه من المصيبة
التي لا حد فيها ولا كفارة ومن ذلك ما جرت به العادة في مصر من اتخاذ من يذكر
حكاية مضحكة أو كرهاً كاذب فيعزر على ذلك الفعل ولا يستحق ما يأخذ عليه
ويجب رده إلى دأبه وان وقعت حورة الاستنصار على ذلك الوجه فاسد (قوله
الذي لا مصيبة معه) كاللعاب بالطائر والقضاء في القهاوى مثلاً وليس من ذلك المسمى
بالزاح ع ش (قوله من ولي الله) المراد به هنا من لا يعرف بالشر والولي الحقيقي
العارف بالله تعالى على حسب ما يمكنه الموانط على الطاعات المعرض عن الانهماك
في الاذات والشهوات الفائم بحقوق الله وحقوق العباد ح ل ملخصاً وعبارة زى
لوقال كصغيرة صدرت من لا يعرف بالشر لكان أولى لقوله صلى الله عليه وسلم أقبلا
ذرى الهيات عثراتهم وعرفهم الشافعي من ذكر اه وظاهر كلامهم حرمة تعزيرهم

التمتع بطيب ونحوه في الاحرام لا يجابه الكفارة وأشرت بزيادتي (غالباً) إلى أنه قد يشرع التعزير وهو
ولامصيبة كمن يكتب بالاله الذي لا مصيبة معه وقد يمتنع مع انتفاء الحد والكفارة كافي صغيرة صدرت من ولي الله
تعالى وكافي قطع شخص الطرف نفسه وأيه قد يجتمع مع الحد

فأقل تزويج بكلام لا يخلق
الحجة (باجتهاد امام) جنسا
وقد رافقوا او جنسا وله
في المتعلق بحق الله العفو ان
راى المصلحة وتعتبرى بذلك
أعم من قوله بحبس أو ضرب
أو منع أو تزويج والصنع الضرب
يجمع الكف أو يدسها
(وينقصه) أى الامام التحزير
ورجوبا (عن أدنى حد المعزى)
فينقص فى تعزير الجرب بالثرب
عن أربعين وبالجس أو النقي
عن سنة وفى تعزير غيره
بالضرب عن عشرين وبالجس
أو النقي عن نصف سنة لخبر
من بلغ حد فى غير حد فهو
من المعتدين رواء البيهقي
وقال المحفوظ ارسله وكما يجب
نقص الحكومة عن الدية
والرضخ عن السهم وتعتبرى
بما ذكر أع من قوله وجب
أن ينقص فى عبد عن عشرين
وفى حر عن أربعين (وله)
أى الامام (تعزير من عفى
عنه مستحقه) أى التعزير
لحق الله تعالى راء كان لا يعززه
بدون عفو قبل مطالبة
المستعوله أمان عفو عنه

مستحقه الحد فلا يحد به الامام ولا يعزله لان التعزير يتعلق أصله بنظر الامام فجاز ان لا يدور
الحد (فرع) للاب وان غلا تعزيره وليه ما تركناه ما لا يليق قال الرافعي ويشبهه أن
كذلك والسيد تعزير رقيقه لحقه وحق الله ولزوج تعزير زوجته لحقه كمنه وزوجه لم

من توفية الحق ع ش على م (قوله المتعلم منه) شامل للبالغ وفيه أنه لا يزيد
على الأب والأب لا يؤذ بالبالغ غير السفه سم على مبر وقد يقال هو من حيث
تعلوه واحتياجه للمعلم أشبه المحجور عليه بالسفه وهو لوليه تأديبه ع ش على م
م (كتاب الصيال)

انما ذكره عقب ما قبله لانه مناسب في مطلق التعدي لان التعزير بسببه التهدي
على حق الله أو حق عباده (قوله هو) أي لغة وقوله والثوب أي الهجوم عطف
تفسيره ع ش وقال عبد البر هذا من لغة وعرفا اه وقيل ان هذا معناه لغة
وأما اصطلاحا فهو الثوب على موم بغير حق بريماوى (قوله وضمان الولاة) جمع
ولى كولى الصبي والجنون اذا فعل فيهما ما يوجب الضمان و يمكن شمول ذلك
لصاحب لدابة لانه لما كان حافظا لما كان كالولى عليها (قوله وضمان غيرهم)
كالجلاد والخاتن اذا كان غير ولى (قوله دفع مائل) شمل الحامل فله دفعها
ولا يضمن حملها لو ادى الدفع الى قتله سم وفرق بينه وبين الجنابة حيث يؤثر قتلها
بان المعصية هناك قد اقتصت وهنا موجودة مشاهدة حال دفعها وهي الصيال
م ل وم (قوله أيضا دفع مائل) أي عند غلبة ظن صياله اه شرح م
أي فلا يشترط لجواز الدفع تلبس الصائل بصياله حقيقة ولا يكفي لجواز دفعه توهمه
بل ولا الشك فيه أو ظنه ظنا ضعيفا على ما أفهمه قوله غلبة ظنه لان معناه
الظن القوى وهل يشترط لجواز ما يشترط للوجوب الآتى بقوله وشترط
الوجوب الخ وينبغي عدم الاشتراط حيث جاز الاستسلام للصائل سم على
م جمع ع ش على م أي بان كان الصائل مسلما محقون الدم (قوله ومنفعة)
قد يقال الصائل على الطرف شامل لا تلاق نفسه ولا تلاق منفعته فلاحاجة
الى قوله أو منفعة اه سم (قوله وبضع) أي ولو لاجنبية اذا سبيل لا باحة
وينجبه وجوبه أيضا على مقدمات الوطء كقبلة اذا تابح بالاباحة وتقدم ان الزنا
لا يباح بالاكراه فيحرم على المرأة أن تستسلم لمن سال عليها الزنى بها مثلا وان
خافت على نفسها الهلاك اه شرح م مراد بالجواز المستفاد من اللام في قوله
ما يشمل الوجوب وقال زى نعم يجب الدفع على من بيده مال محجور ورقف أو ودعة
على م فى الاحياء وعن مال نفسه المتعلق به فحورهن أو اجارة على ما بحثه
الأذرى اه (قوله ومال) وان قل واستشكل باعتبارهم فى القطع فى السرقة
النصاب مع خفة القطع بالنسبة للقتل وفرق بأنه هنا مصر على ظلمه حيث لم يترك
الاخذ مع اطلاع المالك ودفعه شورى وأجيب أيضا بان السرقة لما قدر حذها

المتعلم منه
م (كتاب الصيال)
هو الاستطالة والثوب
(وضمان الولاة و) ضمان
(غيرهم) حكم (الجنين)
وذكرهما فى الترجمة من
زيادة (له) أى للشخص
(دفع مائل) مسلم وكافر
وحرور قيق ومكاف وغيره
(على موم) من نفس
وطرف ومنفعة وبضع
ومقدماه كتحليل ومعاينة
ومال وان قل

قدر مقابله وهما لم يقدر حذره فلم يقدر مقابله وسكان حكمة عدم التقدر ههنا انه
لا ضابط لاصيال من ل (قوله واختصاص) فيد جواز دفع الصائل على جلود الميتة
والسرجين ولو بقتله اه سم وكذا لو كان يده وظبغة بوجه صحيح فله دفع من يسي
في اخذها منه بغير وجه صحيح وان اذى الى قتله كماه وقياس الباب ثم بلغى أن
الشهاب جرافقى بذلك فايراجع سم على جرح ع ش على م ر (قوله أم غيره)
في شرح شيخنا انه يجب الدفع عن مال الغير حيث لا مشقة عليه حل وضعفه سم
على جرحه وأقوه ع ش (قوله لا ية فمن اعتدى الخ) فيه أن الآية في المعتدى
بالفعل والله أثل لم يمتد بالفعل الآن يقال الآية شاملة للمعتدى حكما وهو يريد
الاعتداء لكن ربما يناقيه قوله بمثل ما اعتدى عليكم وقوله فاعتدوا عليه الخ
الاعتداء في قوله فاعتدوا عليه لا مشاكلة ولا فلا يقال له اعتداء والمثلية في قوله
بمثل ما اعتدى عليكم من حيث الجنس لا الأفراد لما يأتي أنه أي الصائل يدفع
بالاخف فالاخف أي ولو كان صائلا بالقتل م ر بزيادة (قوله من قتل وجه الدلالة)
أنه لما جعل شهيدا دل على ان له القتل والقتال كما أن من قتله أهل الحرب لما كان
شهيدا كان له القتل والقتال زي (قوله دون دينه) أي اذا حل أي الصائل على
الردة أو الزنا وفيه أنه لا دليل في ذلك على الدفع عن حق الغير حل ومعنى الحديث
من قتل لأجل الذب عن دينه أو لأجل الذب عن دمه أي نفسه وكذا يقال
في الباقي قال القرطبي دون في أصلها طرف مكان بمعنى أسفل وتحت وهو قبيض
فوق وقد استعمت في هذا الحديث بمعنى لأجل وهو مجاز وتوسع وقال الطيبي دون
هنا بمعنى قيام كقول الشاعر تزيل القذى من دونها وهي دونه اه شوبري نعم
لوصال استدراك على قوله دفع صائل (قوله أن يبق روحه بماله) ظاهره ولو كان
ذو روح غير آدمي لانه دون الأدمي وكل من المكروه والمكروه طريق في الضمان
وقراره على المكروه بالكسر وفي النفس عليها ولو لا كسريق لان قتل النفس
لا يباح بالأكراه بخلاف اتلاف المال غير ذي الروح حل وم ر (قوله أولى وأعم)
وجه الأولوية ان النفس تشمل غير المعصومة ووجه العموم شموله لمقدمات الوطء
والاختصاص اه شيخنا (قوله في بضع) ولوليبة أو لهدرة وسواء قصده مسلم يحقون
الدم أم لا كما يؤخذ من م ر (قوله غير مسلم) قضية هذا الكلام أنه يجب دفع الذمي
عن الذمي لا المسلم عن الذمي فليجروا لكن وافق م ر على أنه يجب دفع كل من المسلم
والذمي عن الذمي ويفارق المسلم حيث لا يجب دفع المسلم عنه لما قدمناه من
حصول الشهادة له دون الذمي سم (قوله بل يجوز الاستسلام له) بل يسن لخبر

واختصاص كبلد ميتة سواء
كانت للدافع أم لغيره لا ية
فمن اعتدى عليكم وخبر
البضاري أنصرا خات ظالم
ونظروا والاصائل ظالم فيمنع
من ظلمه لان ذلك نصر ومخير
الترمذي وصححه من قتل دون
دينه فهو شهيد ومن قتل دون
دمه فهو شهيد ومن قتل دون
أهله فهو شهيد من قتل دون
ماله فهو شهيد نعم لوصال كرها
على اتلاف مال غيره لم يحضر
دفعه بل يلزم لما لك أن يبق
روحه بماله كما تناول المضار
طعامه ولا كل منهما دفع
المكروه بقولي على معصوم
أولى وأعم من قوله على نفس
أو طرف أو بضع أو مال (بل
يجب) أي الدفع (في بضع
و) في (نفس ولو عملوكة قصدها
غير مسلم) بقيد زنة بقولي
(محقون الدم) بأن يكون كافرا
أو يمة أو مسلما غير محقون
الدم كزنا محصن فان قصدها
مسلم محقون الدم فلا يجب
دفعه بل يجوز الاستسلام له

وشرط الوجوب في البضع وفي نفس غيره أو لا بخلاف (٦٢٢) الدافع على نفسه (فيهدر) أي الصائل

ولو بهيمة فيما حصل فيه بالدفع من قتل وغيره فلا يضمن بقود ولا دية ولا قيمة ولا كفارة لانه ما مور بقتاله وفي ذلك مع ضمانه منافاة (لاجرة ساقطة عليه مثلا كسر فدا أي لا تهدروا ن كان دفعها واجبا ولم تشد دفع عنه الا بكسرها اذا قصد لها ولا اختيار بخلاف البهية نعم ان كانت موضوعة بمحل أو حال يضمن به كإن وضعت بروشن أو على معتدل لكنها مايلة هدرت (وليبدفع) الصائل (بالاخف) فالاخف (اند) أمكن كهرب فزجر فاستغاثه فضرب يده فبسط فبعضى قطع فقتل) لان ذلك يجوز للضرورة ولا ضرورة في الاقل مع امكان تحصيل المقصود بالاخف نعم لو اتهم القتال بين ما واشتد الامر عن الضبط سقط مراعاة الترتيب وفائدة الترتيب المذكور أنه متى خالف وعدل الى رتبة مع امكان الاكتفاء بمادونها ضمن ومحل رعاية ذلك في غير الفاحشة فلورآه قد أوجب في اجنبية فله ان يبدأ بالقتل

كن خير ابنى آدم أي قابيل وهابيل وخبرهما المقتول لكونه استسلم للقاتل ولم يدفع عن نفسه ولذا استسلم عثمان رضي الله عنه وقال لهبيده وكانوا أو بعامة من التي منكم سلاحه فهو حر ومحل جواز الاستسلام اذا لم يمكنه هرب أو استغاثه كما قاله البرماوي وعبد البر ولا يرد عليه استسلام عثمان مع امكان الاستغاثه لانه مذهب صحابي وقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة مفروض في غير قتل يؤدى الى شهادة من غير ذل ديني كما هنا شرح م ر بزادة وقوله بل يسن أي الا اذا كان المصول عليه ملكا توحد في ملكه أو مالكا توحد في زمانه وكان في بقائه مصلحة عامة فيجب الدافع عن نفسه ولا يجوز الاستسلام م ر زى (قوله في البضع) أي بضع الغير لقول م ر يحرم على المرأة ان تستسلم لمن صال عليها ان يزني بها مثلا وان خافت على نفسها لانه لا يباح بالاكرام (قوله فيما حصل) في سببية متعلقة بيهدر والياء في قوله بالدفع سببية أيضا وقوله من قتل وغيره بيان لما (قوله فلا يضمن) يستثنى من عدم لضمان المضطر اذا قتل صاحب الطعام دفعا فان عليه القود قاله الزبيل س ل (قوله ما مور بقتاله) أي ما دون به لقول المصنف له دفع صائل (قوله وفي ذلك مع ضمانه منافاة) أي مع ان له اختيارا فلا ترد الجحرة فانها وان كان دفعها واجبا مع انها مضمونة لكن لا اختيار لها تدبر (قوله لاجرة) معطوف على الضمير في يهدر بدون فاصل وهو ضعيف كما قال ابن مالك وبلا فصل يرد (قوله لا تهدر) أي ان كانت موضوعة بمحل له لا يضمن به اخذ بما يأتي في الاستدراك وقوله اذا قصد لها ولا اختيار أي مع عدم تقصير الواضع فلا يقال ان هذا التعليل يأتي في الاستدراك لان فيه تقصيرا (قوله كأن وضعت الخ) هو على الالف والذشر المرتب وقوله بروشن المراد به غير المعتدل بدليل المقابلة كذا قيل والظاهر ان المراد ما هو أعم من المعتدل وغيره ويكون المراد الروشن الخارج لانه حينئذ يضمن منافع فكذا ما وضع عليه ويكون قوله أو معتدل مراد منه غير الروشن فحسن حينئذ المقابلة (قوله هدرت) أي ويضمن واضعها ما تلف بها لتقصيره بوضهها على ذلك الوجه ولو اختلفا في التقصير وعدمه صدق القارم لان الاصل براءة الذمة ع ش على م ر (قوله وليدفع الصائل) ومنه أن يدخل دار غيره بغير اذنه ولا ظن رضاه شرح م ر (قوله فاستغاثه) قضيته أنه لا يجوز الاستغاثه مع امكان الدفع بالزجر وليس يصح بل هو بخبرين هما ان لم يترتب على الاستغاثه الحاق ضربه أقوى من الزجر س ل و زى (قوله فقطع) ويجوز هنا العسر ويظهر أنه بعد الضرب وقبل قطع العضو س ل و م ر (قوله وفائدة الترتيب الخ) فان اختلفا في امكان التخلص بدون ما وقع به

وان اندفع بدونه فانه في كل لحظة مواقع (٦٢٣) لا يستدرك بالافاة وحمله ايضا في المعصوم اما غيره كعربي

ورقد فله قتله لعدم حرمة اما
اذا لم يمكن الدفع بالاخذف
كان لم يجد الاسكينا في دفع
بها (ولو عنت يده) مثلا
(خلصها فثقت فم) ان عجز
عن فكها خالصها (بضربه
فبسلها) أي اليد منه (فان
سقطت اسنانه) والمعضوض
معصوم او عربي (هدرت)
كنفسه وان كان العاض
مطلوبا لان العض لا يجوز
بمحال قال ابن أبي عصرون
الاذا لم يمكن التخلص الابه
فان لم يمكن التخلص الا باتلاف
عضو كفتى عينه وبج
بطنه فله ذلك كما علم ممار
وبما قرر علم انه لا يجب تقديم
الانذار بالقول وهو كذلك
كان رمي عين ناظر) ممنوع
من النظر ولو امرأة او مراها
عدا اليه) حالة كونه (مجردا)
عياست عورته (أو الى حرمة)
وان كانت مستورة (في داره)
ولو مكثرة أو مستعارة (من
نحو ثقب) مما لا بعد فيه
الرامي مقصرا كسطع ومنازة
(بتخفيف كحصاة وليس للناظر
ثم محرم غير مجردة أو حليمة
أو متاع فأعماه

صدق الدافع بينه لعمرافامة اليه على ذلك وليكن الحكم كذلك في مسألة العض
س لوعش على مر (قوله وان اندفع بدونه) العتد وجوب الترتيب في الفاحشة
ولو محصنا زى ومرو قال جبر محل وجوب الترتيب في غير المحصن اما هو فيبدا فيه
بقتل لاهداره والقائل بوجوب الترتيب فيه أجاب بأن قتله للامام بالرجم (قوله
لا يستدرك بالافاة) أي لا يدرك منه من الوقاع بالتأني أي لا يحصل منه منه بذلك
فالسبب والتأني زائدان والضمير وارجع للمواقع على حذف مضاف وهو منع في قولنا
منعه والافاة بوزن قنائة الثاني والتراخي والظاهر انه اسم مصدر لتأني (قوله
الاسكينا) أي ويقدم أولا الضرب بظهورها فان لم يندفع فبعضها انتهى (قوله
بضربه) أي الفم كافي مر (قوله فبسلها منه) ففقا عينه نقطع لحية فمصر خصيته
فبعض بطنه شرح مر فالمراتب حيث سدسبعة (قوله والمعضوض معصوم) او عربي
اما اذا كان المعضوض غير من ذكر بان كان زانيا محصنا أو تارك صلاة بعد الامر
أو قاطع طريق فيضمن لانه لا ينبغي لمثل هذا ان يفعل باله اض ذلك زى (قوله
وبج بطنه) أي شقها اه مختار وبابه قطع اه (قوله وهو كذلك) أي ان علم نه
لا يفيد (قوله كان رمي) أي هو ارحمته المظنور اليها بخلاف الاجنبي لا يجوز له
رميه فلورماه منه ونما حرم الرمي على لاجنبي مع انه من قبيل دفع لصلائل وهو
لا يختص بالموصول عليه لانه من النظر لا يفصر في خصوص الرمي وان كان
الشارع اماحه لصاحب الحرم وان أمكن منه بهرب المرأة ونحوه ولا بد أن يكون
الرمي حال التفار فلورماه بعد أن ولي ضمنه شرح مر وعش (قوله ممنوع من النظر)
بان لا يكون له شهية في النظر فان نظر لحظة أو لثمراة حيث يباح له النظر لم يجز
رميه وهكذا لو كان الناظر احدا موله كما لا يجد بقذنه مر فتكون له يود حقد
احد عشر (قوله او مراهاقا) فان قيل المراهق غير مكاف ولا يستوفي منه الحد
فكيف يجوز رميه أجيب بان الرمي ليس للتكليف بل لدفع مفسدة النظر س ل
(قوله حرمة) أي زوجاته وامائه ومحارمه ويلحق بذلك ولده الامرد الجليل ولو غير
متجرد شرح مر ومثل ولده هو نفسه لو كان أمرد حسنا رشيدا (قوله وان كانت)
مستورة غاية للرد (قوله في داره) أي التي يجوز له الانتفاع بها ولو مستعارة وان كان
الناظر المعبر شرح مر وهو متعلق بناظر والخيمة في العراء كالبيت في البنيان
زى (قوله وليس للناظر الخ) بان لا يكون له محرم أصلا أو له محرم مجردة كما يفيد
دخول النفي على القيد لان نفي النفي اثبات (قوله غير مجردة) أي غير مكشوفة
مابين السرة والركبة اذهى عورة المحرم (قوله فأعماه) مطلق على رمي

أو أصاب قرب عينه (فجرحه) (فات) (٦٢٤) فيه (ولو لم يذره) قبل رميه لخبر الصبي بن لو أطلع أحد

(قوله أو أصاب قرب عينه) أي مما يخطئ منه إليه غالباً ولم يقصد الرمي إلى ذلك
الحل أولاً وبعبارة مـ ر وقضية كلام المصنف التخريب بين رمي العين وقربها لا يمكن
المنع من كونه لا يذره) محله إذا كان لا يفيد الأذى أما إذا كان يفيد كذا كان يعلم أنه يذهب
لخوف فلا يرميه ويضحي حيث يذره ويرادهم بدليل ما ذكره في دفع الصائل
من تعين الاختف فالاختف مـ ر (قوله كما) وأعادة توطئة لما بعده (قوله ونخرج
بعين الناظر) ظاهره أنهم ما قيدوا واحد مع أنهم ما قيدوا ونخرج بالناظر غيره فلا
يجوز رميه وبعبارة عـ ش على مـ ر قوله كاذن المستمع وكين الاعشى وإن جهل الرامي
عماه وكعين البصير في ظلمة الليل لأنه لا يطلع على الحوائط بنظره اهـ (قوله اتفاقاً
أو خطأ) أي ولا يجوز رميه إن علم الرامي ذلك نعم يصدق الرامي أنه تعمّد وإن يتفق
مـ ر (قوله وبما قبله) وهو قوله إليه وقوله وبعبارة مـ ر وقوله أرا إلى حرمة عـ ش
(قول وغير حرمة) ظاهره وإن كانت أجنبية مجردة وانظر ما الفرق بينهما وبين
محرم الناظر المجردة إلا أن يخص الغير بغير أجنبية المذكورة أي بأن كانت
الأجنبية مستورة فليحرم (قوله الباب المفتوح) أي لتقصير صاحب الدار ويؤخذ
منه أنه لو كان القاصع للباب هو الناظر ولم يتم كسر رب الدار من اغلاقه جازميه وهو
ظاهر سـ ل فإن تمكن من اغلاقه لم يجز رميه ويضمن إن رمى وبعبارة جـ ر ونحو
الثقب الباب المفتوح ولو فعل الناظر إن تمكن رب الدار من اغلاقه اهـ (قوله
والسكوة الواسعة) والشباك الواسع أي إذا كان في جدار الرامي بخلاف ما إذا كانا
في جدار الناظر ونظر منهما فإنه يجوز رميه حيث يشاء لنحو الثقب له لأن المراد
بنحوه ما لا يعد فيه الرامي مقصراً وهو حيث لا يسـ مقصراً ولا يعد مقصراً إلا إذا كان
في جداره ولا ينفيه قولهم للمالك فتح طاقات وإن أشرفت على ذلك غيره لأنه لا يلزم
من جواز الفتح جواز النظر منه إلى حرمة جداره مثلاً (قوله ما لو كان للناظر ثم محرم
غير مجردة) أي فلا يرميه وإن نظر حرمة صاحب الدار أيضاً لأن نظره إلى حرمة مانع
من الرمي ونظره لحرمة المذكورة مقتضى الرمي فيغلب المانع تدبر (قوله بعيداً
عنها) بحيث لا يخطئ منها إليه نعم لو لم يمكنه قصدها ولا ما قرب منها ولم يندفع جازميه
عضواً آخر في أوجه الوجهين ولو لم يندفع بالتحفيف استغاث عليه فإن تقدمت
سن له أن يندفع بالله فإن أبي دفعه ولو بالسلاح وإن قتله شرح مـ ر (قوله والتعزير
من يلبه) ما فرغ من الصيال شرع في ضمان الولاة فقال والتعزير الخ أي ومنلف

في يتكلم ولم تأذن له فحذفته
بمحصاة نفقات عينه ما كان
عليه من جناح وفي رواية
صحها ابن حبان والبيهقي
فلا قود ولا دية والمعنى فيه
المنع من النظر وإن كانت
حرمة مستورة كما مر أو
في منعطف لعموم الاختيار
ولأنه يريد سترها عن العين
وإن كانت مستورة ولأنه
لا يدري متى تستر وتكشف
فيصم باب النظر ونخرج بعين
الناظر غيرها كاذن المستمع
وبالعمد النظر اتفاقاً أو خطأ
وبالمجرد مستور الصورة
وبما قبله وبعبارة الناظر إلى
غيره وغير حرمة وبداره
المسجد والشارع ونحوهما
ونحو الثقب الباب المفتوح
والسكوة الواسعة والشباك
الواسع العيون وبالحفيف
أي إذا وجد الثقل كحجر
وسهم وبما بعده ما لو كان
للناظر ثم محرم غير مجردة أو
حليته أو مناع وبقرب عينه
ما لو أصاب موضعاً بعيداً عنها
فلا يهدر في الجميع لتقصيره
في الرمي حيث يذوقولي إليه
مجرد ما عـ قولي غير مجردة أو
مناع من زيادتي وتعبيري

بنص ثقب أعين من قوله كوة أو ثقب وتحلية أعم من قوله زوجة وانما قيد بغير المجردة لحرمة التعزير
نظره إلى ما بين سرة وركبة محارمة فجاز رميه إذا كانت مجردة (والتعزير من يلبه) أي التعزير ككولي لموليه

ووال لمن رفع اليه وزوج لزوجته ومعلم (٦٢٥) لتعلم منه ولو باذن الولي (مضمون) على العاقلة اذا حصل به

هلاك لانه مشروط بسلامة
العاقلة اذا المقصود التأديب
لا الهلاك فاذا حذر الهلاك
تبين انه جاوز الحد المشروط
وظاهر انه لا ضمان على مزر
رقيقه ولا رقيق غيره باذنه
ولا على من طلب منه التعزير
باعتراؤه بما يقتضيه ولا على
مكرر ضرب دابة مكثرة
الضرب المعتاد لانها لا تتأديب
الا بالضرب (لا الحمد) من
الامام ولو في حروبه فرطين
ومرض يرجى برؤه فليس
مضمونا لان الحق قتله
(والزائد في حدة) من حدة
شرب وغيره كالزائد في حدة
الشرب على الاربعين
في الحرو على التعزير في غيره
(يضمن بقسطه) بالعدد فلو
جلد في الشرب ثمانين فأت
لزمه نصف الدية أو في القذف
لحدى وثمانين لزمه جزؤ
من أحد وثمانين جزأ من
الدية وتعميري بما ذكره أولى
من اقتضاه على حدة الشرب
والقذف (ولستقل) بأمر
نفسه بان كان حرا غير مبي
ومجنون ولو سفيها (قطع
غدة) منه ولو بناته ازالة
لأشني بها وهي ما يخرج بين

التعزير لاجل قوله مضمون أو المعنى مضمون ما ينشأ عنه (قوله ووال لمن رفع اليه) أي
ولم يعاند أقامه اند بان توبه عليه حق وامتنع من أدائه مع القدره عليه ولا طريق
للتوصل لماله الا عقابه فيعاقب حتى يؤدي أو يموت على ما ذله السبكي وأطال فيه
مرسل (قوله مضمون) أي ضمان شبه العمد سم (قوله ولا رقيق غيره)
نظرفيه الامام بان الاذن بالضرب ليس هو كالقتل وقال ابن الصباغ عندي أنه
ان اذن في تأديبه أو تضمنه اذنه اشترطت السلامة بخلاف ما اذا عين له نوعا
أو قدرا ولم يتجاوز فانه لا تقصير بوجه حيث شد مرسل فقوله باذنه أي مع بيان القدر
والنوع والاضمن كما افاده حل ودر (قوله ولا على من طلب الخ) شامل لما اذا
كان المطلوب منه بعض الاحاد وفي كلام شيخنا كجج قبيد ذلك بالقاضي ح ل
(قوله ولا على مكر الخ) هذا يشبه التعزير (قوله لانها لا تتأديب الا بالضرب)
وهذا فارقت الصبي فانه يتأديب بالكلام (قوله لا الحمد) معطوف على الضمير
في قوله مضمون (قوله لان الحق) أي المقدور فلا يرد التعزير لانه غير مقدور (قوله
يضمن بقسطه) بحث البلقين ان عمل ذلك ان ضربه الزائد وبقي ألم الاول والاضمن
دسته قطعا مرسل (قوله لزمه جزء الخ) وهو بعير وتسع بعير وتسع تسع بعير لان
تأخذ من المائة احدى وثمانين يبقى تسعة عشر خذ منها ثمانية عشر واجعلها
اتساعا تصير مائة واثنين وستين تسعا واقسمها على الواحد والثمانين يحصل كل واحد
تسعا وانسب الواحد الفاضل الى الواحد والثمانين تجده تسع تسع لان تسعها
تسعة لانك اذا نسبت الواحد الزائد على الثمانين الى الواحد والثمانين تجده تسع
تسعا فينصفه من الدية وهي المائة بعير تسع تسعها وهو بعير وتسع بعير وتسع تسع
بعير لان المائة تسعها أحد عشر مائة وتسع تسعها مائة وتسع تسعها مائة وتسع تسعها مائة
(قوله ولستقل قطع غدة) بحث البلقين وجوبه اذا قال الأطباء ان عدمه يؤدي
الى الهلاك قال الاذري ويظهر الا كفاء بواحد أي عدل رواية وأنه يكفي علم الولي
فيما يأتي أي وعلم صاحب السلعة ان كان بينهما أهلية لذلك حجر (قوله بان كان حرا)
أي أو مكاتب أو موصى باعتاقه بعد موت الموصى وقبل اعتاقه كافي مر قال سم
بخلاف البعض وان كان بينهما مائة وكان في توبة نفسه لان مالك البعض حقا
في البدن أيضا فلا يستقل هو بذلك (قوله غير مبي ومجنون) لم يقل بكلفا مع أنه
أخصر ليشمل السكران اذ هو في حكم المكلف لا مكاف (قوله قطع غدة) هي من
الحصاة الى البطيخة زى والحصى بكسر الحاء وتشديد الميم لستكنها مكسورة عند
البحرين ومفتوحة عند الكوفيين اه ع ش على مر ومثلها في جميع ما يأتي

الجلد واللعن هذا (ان لم يكن) قطعها (أخطر) من تركها ١٥٧

بأن لم يكن خطر أو كان الترك الخطر فيه فقط أو تساوى الخطر أن يحل ما إذا كان القطع أخطر وفهم منه
بالأولى أم لا قطع فيها إذا كان الخطر في القطع فقط (ولاب وان) (٢٤٦) (علاقطها من منبر ومجنون) مع

خطره (أن زاد خطر ترك)
مخلاف غيره بدم فراحه
للتفريق في الحاج اليه
انقطع مع عدم الشفقة أو
قلتها ومخلاف ما لو تساوى
الخطر أن أو زاد خطر القطع
أو كان الخطر فيه فقط (ولوليهما)
ولو سلطانا أو وصيا (علاج
لا خطر فيه) وإن لم يكن
في تركه خطر كقطع غدة
لا خطر في قطعها وفصد وجع
أذله ولاية ماله وصيايته عن
التضييع فصيانة بدنه أولى
ولا يس لغيره ذلك وتعبير
موليهما أولى من اقتصاره
على الأب والجد والسلطان
(فأوليات) أي الصغير والمجنون
(بجائز) من هذا المذكور (فلا
ضمان) لأنه لا يمتنع من ذلك
حينئذ ردان (ولو فعل) أي الولي
(هما ما منع منه) فإنا به
(فدية مغلظة في ماله) لتعذبه
ولا قود وتعبيرى بما ذكر
أولى من اقتصاره على السلطان
والوصى (وما وجب بخطأ امام)
ولو في حكم أو حد كان ضرب
في حد الشرب ثمانين فوات
(فعلى عاقلة) لا في بيت المال
كغيرة من الناس (ولو حد)

المضروا المتأكل ويجوز أن يكون وقطع المروق للحاجة وتوبس تركه (س ل) (قوله
الخطر) أي أخوف (قوله بأن لم يكن خطر) يرجع في ذلك لأهل الخبر ولو وجد
فيما يظهر سم والمراد به عدل الرواية شرح م (قوله أو كان الترك أخطر) أو جهل
حال الترك فيما يظهر م س ل وقال ع ش لا يقطع حينئذ (قوله ولا ب) وألحق به
السيد في قنه والام إذا كانت قيمة س ل (قوله أن زاد خطر ترك) ومن باب أولى
إذا اختص الخطر به وينبغي الجواز أيضا إذا اتفق الخطر فيهما كما يؤخذ من قوله
الآتي ولوليهما علاج لا خطر فيه وإنما قيد هنا بقوله أن زاد خطر الترك مع أن للاب
القطع ولو اتفق الخطر بالكلية كما سياتي في قوله وإن لم يكن في تركه خطر وذلك لأن
كلامه هنا فيما يسوغ للاب فقط وأما ما سياتي فهو في الأب وغيره من باقي الأولياء
سم وحينئذ فله القطع في ثلاث صور ويمتنع في ثلاث أيضا (قوله مع عدم الشفقة)
أي في الأجنبي أو قتلها في القريب غير الأب (قوله ما لو تساوى الخطران) وفارق
المستقل أنه يتغير للانسان في ما يتعلق بنفسه ما لا يتغير له في ما يتعلق بغيره م
س ل (قوله أولى من اقتصاره الخ) لأنه يوهم أن الوصى ليس له ذلك (قوله فلا
ضمان) أي لا بدية ولا كفارة س ل (قوله ولو فعل به) ما ما منع منه (لو أذن الولي
في هذه الحالة أن فعل به ما ذلك الفعل الممنوع فلا يبعد أن يقال إن كان ذلك المأذون
عالم بالحال وسبب المنع فعليه الضمان وإن كان ما هلا بذلك فالضمان على الولي إلا
أن يكرهه على الفعل فعليه ما كما في نظيره من الجلاء مع الامام فليعذر ثم ذكرت ذلك
للعلمة م ر فوافق عليه سم (قوله ولا قود لشبهة الاصلاح) وللبعضية في الأب
والجد ومجمله إذا لم يكن الخطر في القطع فقط ولم يكن في القطع أكثر وفاقا لما وردى
والا فيضمن بالقود كما في شرح م وحينئذ فيعمل كلام المتن على ما إذا تساوى
الخطر ان (قوله ولو في حكم) عبارة م ر في حد أو تعزير أو حكم في نفس أو نحوها اه
والخطأ في الحكم كأن حكم بالقود في شبه العمد لظنه عدا (قوله كأن ضرب
في حد الشرب ثمانين) فيضمن المهر من صف الدية والريق بثلاثة ارباع القيمة لأن
المضنون هو قسط الزائد على المقدر ع ش (قوله فعلى عاقلة الا الكفارة) ففي
ماله على الاصح زى وعبارة س ل قوله فعلى عاقلة أي بالنسبة للقطع والقتل
أما بالنسبة للأموال ففي ماله على المرجح وقيل في بيت المال (قوله فان قصر
في البعث) أي بأن تركه جملة كما قاله الامام زى و س ل (قوله فالضمان بالقود)
أي أن كان مكافئ له وقوله أو بالمال إن لم يكن مكافئا أو عني على مال شيئا عزى

مخصصا (بشاهد من ليس أهلا) للشهادة ككافرين أو عبيد أو مراةقين أو امرأتين أو فاسقين فوات (قوله)
تعبيرى بذلك أهم من قوله ولو حد به بشاهد من فيانا عبيد أو ذميين أو مراةقين (فان قصر) في البعث عن حالهما
(فالضمان) بالقود أو بالمال (عليه)

(قوله لان الهجوم الخ) أي فبتقصيره بترك البحث في ذلك سار متعمدا لا مخطئا
 (قوله فالضمان بالمال على عاقلته) قد يقال هو داخل في قوله وما وجب بخطا امام الخ
 الا أن يحمل الأول على ما إذا كان الخطأ باجتهاده في حكم أو حذ أو تعزير كما قاله
 وما هنا في سبب الحكم وهو الشهود (قوله لانهما يزعمان الخ) قد يقال زعمهما
 المصدق مع عدم أهليتهما للشهادة لا يتبع عدم الرجوع عليهما على أنه يرد عليه
 المتجاهران بالفسق فانه موجود فيهما الا أن يزداد في التعليل مع عدم قصد التدليس
 (قوله بشهادتهما) أي بسببها (قوله لم يضمن) هذا ان لم يخطئ فان أخطأ ضمن
 وتعمله العاقلة كمن انص عليه الشافعي في الخائن قال ابن المنذر وأجروا على أن
 الطبيب اذا لم يتعمد لم يضمن بأن كان من أهل الخلق في صنعه قال جبر ويظهر برأيه
 الذي اتفق أهل فقه على إحاطته به بحيث يكون خطأؤه فيه نادرا جدا وانما ابن
 الصلاح بأن شرط عدم ضمانه أن يعين له المريض الدواء والالم يتناول أدته ما يكون
 سببه الا تلاف يحصل على غير الخاذق س ل (قوله وان علم خطأؤه الخ) يلحق بعلم
 الخطأ ما لو أمره بغير معتقده كأمر الخنثى شافعيًا بقتل مسلم بذمي أه شوبري ومتن
 الروض لان حقه الامتناع حيثئذ انتهى (قوله فعليهما) ما لم يعتقد وجوب طاعته
 في المعصية والا فعلى الامام فقط س ل وزى (قوله ويجب ختن مكلف) وتعميره
 بالختن أولى من تعبير أصله بالختان لانه المصدر وهو الفعل وأما الختان فهو وضع القطع
 م ر فرى ومن له ذكر ان عام لان يختنان فان تميز الأصل فهو فقط فان شئت
 فكأن الخنثى س ل و م قال في الروض وهل يعرف أي العمل بالجماع أو البول
 وجهان قال في شرحه جزم كالروضة في باب الغسل بالشافعي ورجحه في التحقيق أه
 ويسن اظهار ختان الذكور واخفاء ختان الاناث م ر (قوله بقطع قلفته) الباء
 للتصوير قال م ر ولو تقلصت حتى انكشفت الحشفة كلها فان أمكن قطع شيء مما
 يجب قطعه في الختان منه دون غيرها وجب ولم ينظروا لذلك التقلص لانه قد يزول
 فيستر الحشفة والاسقط الوجوب كالأول ولدخولنا اه (قوله وهي ما يغلى حشفته)
 وينبغي أنها اذا عادت بعد ذلك لا تجب ازالها للحصول الفرض بما فعل أولا ع ش
 على م ر (قوله بقطع جزء من بظرها) وتقليله أفضل وقوله بأعلى الفرج أي فوق ثقبه
 البول تشبهه عرف الديك شرح م ر وع ش (قوله ثم أوحينا اليك) روى أن نبينا
 صلى الله عليه وسلم ولد مختونا كثلثة عشر نبيا وأن جبريل ختنه حين طهر قلبه وأن
 عبد المطلب ختنه يوم سابعه ولم يصح في ذلك شيء كما قاله جمع من الحفاظ ولم ينظروا
 لقول الحماكم ان الذي تواترت به الرواية أنه ولد مختونا ومن أطال في رده الذهبي

لان الهجوم على القتل ممنوع
 منه بالاجماع (والا) فالضمان
 بالمال (على عاقلته) كالمخطأ
 في غير المخذ (ولارجوع)
 لما عليهما لانهما يزعمان أنهما
 صادقان (الا على متجاهرين
 بفسق) فترجع عليهما لان
 الحكم بشهادتهما يشعور
 بتدليس منهما وتغريب
 والاستثناء من زيادتي وبه
 مرجح في الروضة وأصلها
 (ومن عاجل) بصوفيه هو
 أعم من قوله ومن جهم أو فسد
 (بأذن) بمن يعتبر أدنه فأدى
 الى التلف (لم يضمن) والالم
 يفعله أحد (وفعل جلاد)
 من قتل أو جلد (بأمر امام
 كفعله) أي الامام فالضمان
 قودا أو مالا عليه دون الجلاد
 لانه آله ولا بد منه في السياسة
 فلو فتناه لم يتول الجلد أحد
 (و) لكن (ان علم خطأ
 فالضمان على الجلاد ان لم يكرهه
 والا) بأن أكرهه (فعليهما
 ويجب ختن مكلف) ومثله
 السكران (مطلق) له (رجل
 بقطع) جميع (قلفته) بالضم
 وهي ما يغلى حشفته (وامرأة
 بقطع جزء من بظرها) بفتح
 الموحدة واسكان المجهمة

وهو حجة بأعلى الفرج لقوله تعالى ثم أوحينا اليك

أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا وكان من ملته الختن في العجيين وغيره ما أنه اختن ولأنه قطع جزء لا يخلف فلا يكون إلا
واجبا كقطع اليد والرجل بخلاف الصبي والمجنون ومن لا يطيقه (٦٢٨) لأن الأولين ليسا من أهل الوجوب

والثالث تضرره وخرج
بالرجل والمرأة الخنثى فلا
يجب ختنه بل لا يجوز على ما في
الروضة والمجموع لأن الجرح
مع الاشكال ممنوع وقولي
مطبق من زيادة وتعبري
بالمكلف أولى من تعبيره بالبلوغ
(وسن) تعجيله (لسابع
فاني) يوم (ولادته) لمن يراد
ختنه لأنه صلى الله عليه وسلم
ختن الحسن والحسين يوم
السابع من ولادتهما رواه
البيهقي والحاكم وقال صحيح
الاسناد والمراد به ما قلناه لما
يأتي فعلم مما ذكرته أن يوم
الولادة لا يحسب من السبعة
وهو ما صححه في الروضة وفي
المهمات أنه المنصوص المفتي
به لكن صحح النووي في شرح
مسلم حسبانها منها وهو وإن
وافق عبادة الأصل وظاهر
الحديث المذكور لكن المعتمد
الأول لما مر أنه المنصوص لقوله
في الروضة والمجموع أن
المستظهرى نقله عن الأكثرين
والفرق بينهما وبين الحقيقة
ظاهر (ومن ختن) من ولي
وغيره (مطابقا) فأت (لم يضمنه
ولي) ولو وصيا أو قريبا والحاقا
لختن حينئذ بالسلاج ولأنه

ولا تصح الضياء حديث ولادته محتونا لأنه ثبت عندهم ضعفه ويمكن الجمع بأنه
يحتمل أنه كان هناك نوع تقصص في الحشفة فنظروا بعض الرواة للصورة فسموا ختانا
وبعضهم للحقيقة فسموا غير ختانا وقد قال بعض المحققين من الحفاظ الاشبه أنه لم
يولد مخونا شرح م ر واعتمد المدافع وح في الأول لأنه لو ولد دون ختان للزم
عليه كشف عورته للختان (قوله أن اتبع ملة إبراهيم) يعني أن الذي لم يورح
اليك فيه شيء وكان في ملة إبراهيم فاتبعه وحينئذ يكون اتباعه فيه بوحى من عند
الله لأنه تابع له فيه بلا وحى (قوله وكان من ملته الختن) أي وجوبه كما في المذهب
فدل على المدعى واندفع ما يقال لم يعلم أن الختن عنده واجب أو مندوب والأمر
بالاتباع يشملهما من ثم أتى الشارح بقوله ولأنه قطع جزء لا يخلف الخ لأنه صريح
في الوجوب (قوله أنه اختن) وكان ابن تيمية سنة وسمع مائة وعشرين والأول
أصح وقد يحمل الأول على حسبانها من النبوة والثاني من الولادة واختن بالقدم
وهو اسم موضع وقيل اسم آلة للبصار شرح م ر وختن ابنه اسحاق لسبعة أيام
وابنه اسمعيل لسبع عشرة سنة شرح المذهب شو برى (قوله كقطع اليد) أي
في السرقة مثلا (قوله لسابع) أي في سابع كما عبر به في المنهاج ويكره قبل
السابع فإن أخر عنه ففي الأربعين والاقنى السنة السابعة لأنها وقت أمره بالصلاة
شرح م ر (قوله لما يأتي) لم يأت ما يصلح لأن يصرف الحديث عن ظاهره وبين
أن المراد ما قاله لأن نقل ما قاله عن النص وغيره مما يأتي لا يصلح أن يكون قرينة على
أن المراد من الحديث ما قاله وحينئذ يشكل الاستدلال اسم أو مراده بما يأتي قوله
لكن المعتمد الأول الخ (قوله والفرق الخ) وذلك لأن المراد هنا قوة الولد على الختن
فناسب عدم حسبان يوم الولادة بخلاف الحقيقة لأن المقصود منها تعجيل الخير
فناسب حسبان يوم الولادة زى (قوله ومن ختن بالبناء للمجهول) وقوله من ولي
أي ختنا واقعا من ولي وقوله مطبقا حال ويلزم على بناءه للفاعل عدم العائد ولا
يفنى عنه ولي لأنه خاص ومن عام (قوله مطابقا) فإن ظن اطاقته بقول أهل الخبرة
فأت فلا قصاص ويجب دية شبه العمد كما يحشه الزركشي نعم إن ظن الجواز وعذر
بجهله فلا دية س ل (قوله لم يضمنه ولي) عبارة ع ب لم يضمنه أن كان وليا أو مأذونه
أه فقول الشارح وخرج بالولي غيره وهو الأجنبي الغير المأذون له سم (قوله غيره)
ومنه ما يقع ككبراً ممن يريد ختان نحو ولده فيختن معه أستا ما قصد بذلك اصلاح
شأنهم وإرادة الثواب وينبغي أن الضمان على المزين لأنه المباشرون من أراد الخلاص
من ذلك فليراجع القاضي قبل الختن وحيث ضمنناه فينبغي أن يضمن بدية شبه العمد

ولا تضاعف الشبهة ع ش على م ر (قوله فيضمن) أي بالدية لأنه لا يقصد إهلاكه
 (قوله فيضمنه من خنته) يحتمل تقييده فيما إذا كان الذي خنته مأذون الولي بما
 إذا علم أنه لا يطبق وإن جهل ذلك واحتمل فلا يبعد أنه لا ضمان عليه بل على الولي
 كافي الجلاء مع الإمام وعلى هذا قيل القول قوله في دعواه جهل بذلك لا يبعد أن
 القول بقوله عند الاحتمال اه سم (قوله بشرطه) شرط القود المكافاة وشرط
 المال أن يكون معصوما والخاص بالترام الأحكام (فصل في ما تلغى الدواب) *
 (قوله من صعب) أي ولو غير مكلف م ر والمراد بالصاحبة العرفية ليسهل ما للورعي
 البقر في المعركة فهو في هذه الحالة يعد مصاحبا شيئا من ذلك ما إذا أكرهه من
 وليه إنسان ليسوق دابته أو يقودها أو يرعاه أو اقتضت المصلحة إيجاره لذلك
 ففرضية ذلك أن الضمان على الصبي كاركابه لمصلحة فإن استعمله صاحب الدابة
 في سوقها أو قودها أو رعيها بغير إذن وليه فينبغي أن يكون كالأركبة أجنبي شرح
 م ر سم (قوله دابة) أي في الطريق فيخرج ما إذا صعبا في مسكنه فدخل فيه
 إنسان فرقصته أو عضته فلا ضمان إن دخل بغير إذنه أو أعلمه س ل ومثلها الكلب
 العقور شرح م ر ثم قال بخلاف الخارج منها عن الدار ولو بجانبها لانه ظاهر
 يمكن الاحتراز عنه أي ولو لم يكن له طريق الاعليه أو كان أعني وخرج به أيضا
 ربطها بموت أو ملكه فلا يضمن به منلفها بالاتفاق ولو أجره دار الأيتام معينا فدخل
 دابته فيه وتركه مفتوحا فخرجت وأظفت مالا لم تكن في يمينه اه (قوله ولو
 مستأجرا) ولو قنا أذن له سيده أم لا ومتعلق متلفه بركبته س ل وشرح م ر (قوله
 نفسا ومالا) ضمان النفس على عاقلة وضمان المال عليه رى (قوله كأن أركبها
 أجنبي) وكما لو كان مع الدواب راع فها جتدو مع وأظلم أنهارت فترقت الدواب
 ووقعت في زرع أو أفسده فلا ضمان على الراعي في الظاهر للعلبة ككالبند بعيره أو
 انفلتت دابته من يده وأفسدت شيئا من ل وهذا خارج بقوله من صعب تلجوها
 عن يده حيثئذ كما قاله خ ط و م ر (قوله بغير إذن الولي) قال في ع ب إن أركبها الولي
 الصبي لمصلحة وكان من يضبطها ضمن الصبي والامن الولي سم (قوله لا يضبطها)
 ليس بقيد الضمان على الأجنبي مطلقا ع ش (قوله فردها) أي بغير إذن من صعبها
 فلأخر قوله بغير إذن من صعبها عن المسئلة بن لكان أولى رى فلو كان كل من
 النفس والرقبأذن من صعبها الضمان عليه (قوله والناخس) أي ولو صغيرا مميزا
 كان أو غير مميز لأن ما كان من خطاب الوضع لا يختلف فيه الحال بين المميز وغيره
 ع ش على م ر (قوله والراد) أنظر إلى متى يستمر ضمانه وأعلم ما دام سيرها منسوبا

فيضمن لتعديده بالهلكة أما
 غير الطير فيضمنه من
 خنته بالعود أو المال بشرطه
 تعديده (وهو مؤنث) أي الخنثى
 هي أعم من قوله وأخرجه
 (في مال خنثوي) لأنه لمصلحة
 فإن لم يكن له مال فعلى من
 عليه مؤنثه

(فصل)

فيما تلغى الدواب (من
 صعب دابة) ولو مستأجرا
 أو مستعيرا أو غاصبا (ضمن
 ما تلفته) نفسا ومالا لئلا
 ونهرا سواء كان ساكنها
 أم دابها أم قائدها لأنها
 في يده وعليه تعهدا وحفظها
 وأشرت بزيادة في (غالبا) إلى
 أنه قد لا يضمن كأن
 أركبها أجنبي بغير إذن الولي
 صبي أو جنونا لا يضبطها
 مثلها أو تخسها إنسان بغير
 إذن من صعبها أو غلبته
 فاستقبلها إنسان فردها
 فأنفلت شيئا في انصرافها
 فالضمان على الأجنبي
 والناخس والراد

ولو سقطت ميتة أو راكبها ميتا فتألف به شيء لم يضم من رايها (٦٣٠) سائق وقائد استويا في الضمان

لذلك الراد فليراجع رشيدى (قوله ولو سقطت ميتة) أي بخلاف ما إذا سقطت المرض أو ربح لا ربحي فعلا بخلاف الميت كما قاله حل وهذا أيضا خارج بقوله غالبا (قوله لم يضم) بخلاف الطفل إذا سقط على شيء وتلفه فإنه يضمه لأن له فعلا بخلاف الميت زى وحل (قوله ولو ضمها سائق الخ) الأولى تقديم على قوله غالبا إلا أن يقال ذكره توطئة لقوله أو راكب الخ لأن هذا يخرج بقوله غالبا أيضا لأن الضمان حيث دخل بعض من ضمها لا على كل من ضمها وتضمينهم للراكب شامل لما إذا كان الزمام بيد القائد فليصرر وقيد بعضهم ضمان الراكب ليكون الزمام بيده وهو ظاهر ولو ركبها اثنان فعلى المتقدم دون الريدف كما أفتى به الوالد لأن قطعا منسوب إليه شرح مرقا ع ش ويؤخذ من هذه الامة أن المتقدم لو يكن له دخل في سيرها كمر يضرمغير اختص الضمان بالريدف اه بحسروفة ولو كانا يجاميان ضمنا فلو كان معهما واحد على القتب فالضمان عليهما اثنانا كما قاله ط ب وتيل عليه فقط لأن السير منسوب اليه وقوله عليهما اثنانا مال حل وهو واضح أن كانت سقوطا والا فالضمان على الراكب على ظهرها اه (قوله أو راكبهما) هذا أيضا خرج بقوله غالبا بالنسبة للقائد والسائق (قوله ضمن الراكب فقط) أي لأن استيلاءه عليها أقوى وإن لم يكن زمامها بيده ولو أعني وكان زمامها بيد غيره حل وخالفه ع ش في الأعمى قال ع ش على ر ت قلا عن م د و سم وبذلك يعلم أن الضمان على المرأة التي تركب الآن مع المكري انتهى قال وهذا هو المعتمد وقياس ما نقله ابن يونس أن الضمان في شبه الأعمى على قائد الدابة إن كان زمامها بيده وهو المعتمد اه (قوله أو ماتلف ببولها الخ) ضعيف والمعتمد ما في المنهاج أنه لا ضمان بالببول والروث مطلقا ولا بالرخص إذا كان معتادا كما قاله م د في شرحه (قوله والروشن) عطف تفسير فقد تقدم في باب الصلح تفسيره به شورى (قوله بعدم الضمان) هو المعتمد لسك الرخص مقيدا بالمعتاد فلو رخصها الرخص المعتاد فطارت حصان أم إن انما لم يضم بخلاف غير المعتاد كركض شديد في وحل س ل (قوله فحمل بناء فسقط الخ) نعم لو كان مستحق المهدم ولم يتلف من الآلة شيء فلا ضمان كان بناء ما لا يشارع أو ملك غيره لا إن كان مستويا ثم مال خلافا للباقيين في الأخيرة شرح م د (قوله في زحام) أي إذا لم يعرض الزحام والا كان كغيره عن (قوله ويضمهما) ولو اختلف في التنبية وعدمه فالظاهر تصديق صاحب الثوب لأنه وجد ما حصل به التلف المقتضي للضمان والاصل عدم التنبية ع ش على م د (قوله مقبلا بصيرا) قيد الامام والغزالي ويبرهما البصير المقبل بما

أو راكب معهما أو مع أحد من الركب فقط (أو) ماتلف (ببولها) أو روثها أو رخصها ولو معتادا (بطريق) لأن الارتفاق بالطريق مشروءا بسلامة العاقبة كما في الجناح والروشن وهذا ما جزم به في الروضة وأصلها في باب محرمات الاحرام وهو المنقول عن نص الام والاصحاب وجزم به في المجموع وفيه احتمال للإمام بعدم الضمان لأن الطريق لا يتخلو منه والتمنع منها لا سبيل إليه وعلى هذا الاحتمال جرى الأصل كالروضة وأصلها هنا (كن حمل حطبا) ولو على دابة (فحمل بناء فسقط أو تلف به) أي بالخطب (شيء في زمام) مطلقا أو (في غيره) والنائب مدبر أو أعني أو شيء (معهما ولم يضمهما) ولم يكن من غير الحامل حذب فإنه يضمه لتقصيره بخلاف ما لو كان مقبلا بصيرا أو مدبرا أو أعني ونهيهما فإن كان من غير الحامل حذب لم يضم الحامل لهما غير النصف ومثلهما لو كان من غير الحامل حذب في الزحام وفي معنى

عدم تنبيههما ما لو كانا أصميين وفي معنى الأعمى معصية العين لردوا نحوه وتعبيري بما ذكر أعني إذا من تعبيرة بما ذكره

(وان كانت وحدها) ولو
بصعراء (فانلفت شيئا) كزرع
ليلالازهارا (ضمنه ذودا) ان
(فرط) في ربطها او ارسالها
كان ربطها بطريق ولو
واسعا او ارسالها ولو نهرا
لمرعى بوسط مزارع فانلفتها
فان لم يقرط كان ارسالها
(لمرعى) لم يتوسطها لم يضمن
وتبيري بما ذكر اضبط بما
عبر به وقولي ذودا ولي من
تصير بصاحب الدابة لا يهام
تخصيص ذلك بمالكها وليس
مراد اذا المستعير والمستاجر
والمودع والمترهن وعامل
القراض وانصاب كالمالك
(لان قصر مالكه) أي الشيء
الذي اتلفته الدابة هذه
وتلك كان عرض الشيء
مالكها او وضعه في الطريق
فيهما اوحه وترك دفعها
او كان في محوط له باب وتركه
مفتوحا في هذه فلا ضمان
لتفريق مالكه واستثنى
من الدواب الطيور وكحما
ارسله مالكه فكسر شيئا
او التقط حبالا العادة جرت
بارسالها ذكره في الروضة
كأصلها عن ابن الصباغ
(واتلاف) حيوان (عاد)
كهره عهدها (مضمن)

اذا رجده منصرفا عن الطريق تصرف اليه كعطية وقضيته أنه اذا لم
يجده اضيق وعدم عطية أي قربة فلا يكاتب السود اني غير ماله يضمنه لانه
في معنى الزحام به عليه الزر كشي وهو ظاهر شرح م (قوله وان كانت وحدها)
هذا قسم قوله من محب الحق قد افق ابن عجيل في دابة تطعت حري الضمان ان كان
التمط طبعها وعرفه صاحبها أي وقد ارسالها أو قصر في ربطها والكلام في غير
ما بيده والاضمن مطلقا من ل ومن حل قيد دابة غير مضمن ما اتلفته كالوا بطل
الحرز باخذ المال وكذا الو سقطت دابة في وهدنة تنفر من سقطتها يسير وتلف كما صرح به
الأصل شرح الروض (قوله ولو واسعا) نعم ان ربطها في اتواسع بأمر الامام يضمن
كما وحفر فيه بئرا لمصلحة نفسه قاله القاضي والنفوس من ل ولو تقرر شخص دابة
مسيبة عن زرعه فوق قدر الحاجة ضمه نها أي دخلت في ضمايه فينبغي اذا تفرها
أن لا يبالغ في ابعاده ابل يقتصر على قدر الحاجة وهو القدر الذي يعلم أهل العود منه
الى زرعه وان أخرجهما من زرعه الى زرعه غيره فانه ضمه منه اذ ليس له أن يقي
ماله بمالك غيره فان لم يمكن الا ذلك بان كانت مخوفة بمزارع الناس ولم يمكن
اخراجها الا بادخالها من زرعه غيره تركها في زرعه وغرم صاحبها ما اتلفته اه من
شرح الروض (قوله بوسط مزارع) أي ولم تجر العادة بارسالها من ل (قوله
لم يتوسطها) أي لم يتوسط المرعى المزارع فالضمير المستر يعود للمرعى والبار ذودو
المسا يعود للمزارع (قوله كان عرض الخ) أفق القفال أن مثله مالور انسان
بجملته اخطب يريد التقدم عليه فترق ثوبه فلا ضمان على سائمه لتقصيره بمروره
عليه قال وكذا لو وضع حطب بطريق واسع فربه آخر فترق به ثوبه شرح م
(قوله او وضعه في الطريق) أي ولو واسعا وان أدن له الامام كما اقتضاء اطلاقهم
شرح م ومنه ما جرت به العادة الآن من احداث مساطب امام الحوائت
بالشوارع ووضع أصحابها بضائع للبيع كالخضيرة مثلا فلا ضمان على من
اتلفته دابته شيئا منها باكل أو غيره لتقصير صاحب البضاعة عرض على م (قوله
الطيور) شملت النمل وقد أفق البلقيني في محل الانسان قتل جمالا لا يخرج عدم
الضمان لانه لا يمكن ضبطه من ل (قوله واتلاف حيوان عاد) دخل فيه الطير
والنمل فقولهم لا ضمان بارسال الطير والنمل محمول على غير العادى الذي عهد تلافه
سم وقال قل على الجلال انه لا ضمان مطلقا كما قاله شيخنا في وخ ط
وخالفهما شيخنا م (قوله عاد) أي مجاوز للحد أو للعادة (قوله عهد اتلافها) أي
مرتين أو ثلاث على الخلاف الآتي في تعلم الجارحة في ما يظهر جرح من ل ومثله خ ط

أما إذا لم يبعد ذلك منها فلا يضمن في الأصح لأن العادة حفظ الطعام عنها لا ربطها ولا يجوز قتل التي عهد ذلك منها إلا حالة تعدد ما فقط حيث تعين قتلها طريقا لدفعه والأدفعها كالأصائل وشمل ذلك ما لو خرجت أذيتها عن عادة القطط وتكرر ذلك منها وشمل ذلك ما لو كانت حاملا فتدفع كالمصالفة وهي حامل وسئل البلقيني عما جرت به العادة من ولادة مرة في محل وتالف ذلك المحل بحيث تذهب وتعود إليه للأبواء فهل يضمن مالك المحل متلفها فأجاب بعدمه حيث لم تكن في يد أحد ولا ضمن صاحب اليداه شرحه وقال البرماوي ويدفع الحيوان ياد خف فلا خف وجوباً وإن أدى إلى قتله كالأصائل قال بعضهم ولو كان يندفع بالزجر لكنه يعود ويتلف ما دفع عنه مع التغافل عنه وتكرر ذلك منه جاز قتله ولو في غير حال صياله لأنه لا يكتفى شره إلا بالقتل فراجع (قوله لذى اليد) أي من يأويها مادام مؤويها أي قاصداً الأبواء بخلاف ما إذا أعرض عنها في ما يظهر جرس ل وقوله من يأويها أي بحيث لو غابت فتش عليها ع ش على مر (قوله أن قصر في ربطه) هذا إذا جرت العادة بأنه يربط ولا يضمن مطلقاً كالمرة والكلب غير العقور اه حل (قوله بخلاف ما إذا لم يكن عادياً) أي أنه ان كان مما لا يعتاد ربطه كالمرة لم يضمن مطلقاً والاضمن نهارة لا يلا كما فهم بالاولى وإن اقتضى ظاهر العبارة خلافه اه عمرة

(كتاب الجهاد) (قوله تفصيله) أي الجهاد وقوله من سير النبي أي أحواله كما وقع له صلى الله عليه وسلم في بدر فانه قتل وفدى ومن ضرب الرق على البعض شيناء زيزي (قوله في غزواته) وهي سبع وعشرون غزوة قاتل في ثمان منها بنفسه بدر واحد والمصطلق والخندق وقرية وخيبر وحنين والطائف حرم في شرح المواهب قال ابن تيمية لا يعلم أنه قاتل في غزوة إلا في أحد يومين يقتل أحد الأبي بن خلف فيها اه فقول حجر قاتل بنفسه الخ فيه نظر إلا أن يراد أن أصحابه قاتلوا بحضوره فنسب إليه القتال لحضوره له فيه بخلاف غيرها فلم يقع فيه قتال منه ولا منهم (قوله حتى يقولوا لا اله الا الله) فيه أن الكفار يقولونها واجب بأن لا اله الا الله صار على الشهادتين كما قاله زى وغيره (قوله ولو في عهده) أي وبعد الأمر به مطلقاً لاجل قوله كل عام قل فاندفع ما يقال كيف هذا مع أنه كان مأموراً أولاً بقتال من قاتله فقط لا في كل عام وأيضاً كان ممنوعاً من القتال في الأشهر الحرم (قوله لا فرض عين) أي به توطئة لما بعده ولا رد مصرحاً على من يقول أنه فرض عين (قوله وقد قال تعالى) عبارة مر ولقوله تعالى (قوله

لذى اليد لا وزها إن أقصر في ربطه لأن هذا ينبغي أن يربط ويكف شره بخلاف ما إذا لم يكن عادياً وتعبيري بذلك أعجم من قوله ومرة تتلف طيراً أو طعاماً إن عهد ذلك منها ضمن مالكها

(كتاب الجهاد)

المتلقى تفصيله من سير النبي صلى الله عليه وسلم في غزواته والأصل فيه قبل الإجماع آيات كقوله تعالى كتب عليكم القتال وكانوا المشركين كافة وأخبار تكبر العصيين أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله (هو بعد الهجرة) ولو في عهده صلى الله عليه وسلم (والكفار يبلادهم كل عام) ولو مرة (فرض كفاية) لا فرض عين ولا تعملى المعاش وقد قال تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين الآية ذكر فضل المجاهدين على القاعدين ووعد كلا الحسنى والمعاصى لا يوعدها

لبنفقها في الدين) عبارة الجلال فالولا فها لا نفر من كل فرقة أي قبيلة منهم طائفة
ومكث الباقر لبنفقها أي الساكنون في الدين وليندروا قلوبهم اذارجعوا اليهم
من الغزو بتعليمهم ما تعلموه من الاحكام لعلهم يحذرون عقاب الله بامتثال امره
ونبيه اه فاشار الى ان لبنفقها متعلق بمحذوف وجه الدلالة من هذه الآية ذكر
من التبعية قال في الخزان وسبب نزول هذه الآية أن النبي صلى الله عليه وسلم
لما بالغ في الكشف عن عيوب المنافقين وفصلهم في تخلفهم عن غزوة تبوك قال
المسلمون والله لا نتخلف عن رسول الله ولا عن سرية بعثها قبل قدم المدينة وبعث
السرايا نفر المسلمون جميعا الى الغزو وتركوا النبي صلى الله عليه وسلم وحده فنزلت
هذه الآية فالمعنى ما ينبغي ولا يجوز الا وؤمنين أن ينقروا جميعا ويتركوا النبي بل
يجب أن ينقسموا قسمين طائفة تكون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وطائفة
تنفر الى الجهاد لان احكام الشريعة كانت تتجدد شيئا بعد شيئا والمساكنون مع
النبي يحفظون ما تجدد فاذا قدم الغزاة علموهم ما تجدد في غيبتهم (قوله كل عام)
يعني أنه لا يجليه عنه وان كان قد وقع في العام مرتين فكذلك كما يعلم من
السير لان غزوة أحد و بدر والصخري ثم بني النضير في الثالثة والحديبية وبني
المصطلق في السادسة فليس المراد أنه يفعله في العام مرة واحدة فقط كما في
شرح الروض (قوله بأن يشمن الامام الثغور) لانها اذا شمنت بما ذكر كان
فيه انجساد لشوكتهم واطهار لقهرهم لعجزهم عن الغفر بشيئنا والثغور هي
محال الخوف التي تلي بلادهم شرح مروي في المصباح شمنت البيت وغيره شمننا
من باب نفع ملاته (قوله وتقليد الامراء) أي الرامهم ذلك بأن يرتب في كل
ناحية أميرا كافيا يقلد امور المسلمين من الجهاد وغيره شرح الروض (قوله أو بان
يدخل الامام الخ) ظاهره سقوط الفرض بأحد الامرين أما بان شمن الثغور وأما
بدخول الامام أو نائبه فالمراد هو المذهب لئلا يكون شيخنا البرلسي رذ ذلك وله فيه
تضيف أقام فيه البراهين على أنه لا بد من اجتماع الامرين وعرض على جميع كثير
من أهل عصره من مشايخه وذيرهم فوافقوا على ذلك سم وزي (قوله فمكان
الجهاد ممنوعا منه) لان الذي أمر به أول الامر هو التبليغ والانتذار والصبر على أذى
الكفار تألفا لهم زي وعبارة سن ل قوله ممنوعا منه أي بقره لتبليغ في أموالكم
وأنفسكم الآية وقوله ثم أبيع أي في قوله فاذا انسلك الاشهر الحرم الخ وقوله ثم أمر به
مطلقا أي بقوله واقتلوهم حيث تقتلوههم اه وقال م ر ثم أمر به أي في السنة الثامنة
بعد الفتح بقوله انقروا خفا واثقالا وقتلوا المشركين كافة (قوله ثم بعدها أمر الخ)

وقال فالولا نفر من كل فرقة
منهم طائفة لبنفقها في الدين
وأما أنه فرض في كل عام
مرة أي أقل فرضه ذلك
فكاحيا الكعبة واقعة له
صلى الله عليه وسلم له كل
عام يحصل الكفاية بأن
يشمن الامام الثغور
بمكافئ لا يكاد ربح احكام
الخصون والخذاق وتقليد
الامراء ذلك أو بان يدخل
الامام أو نائبه دار الكفر
بالجيش لقتلهم ثم يخرج
بزيادتي بعد الهجرة ما قبلها
فكان الجهاد ممنوعا منه ثم
بعدها أمر بقتال من قاتله ثم
أبيع الاستدلاء به

أي بقوله فاطوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم (قوله في غير الأشهر الحرم) المراد بها
المعروفة الآن لذلك كتم ابدلوا رجا يشوال كانوا تعاهدا على عدم القتال فيها
كما يعلم من كلام البيضاوي حيث قال فسيصروا في الأرض أربعة أشهر وشوالا
وذا القعدة وذا الحجة والحرم ع ش من حذف (قوله مطلقا) أي من غير تقييد بشرط
ولا زمان شرح الروض فسلم بذلك أن له بعد الهجرة ثلاثة أحوال (قوله من فيه
كفاية) شمل من لم يكن من أهل فرض الجهاد وهو كذلك فلو قام به مراهقون سقط
الخرج عن أهل الفرض قال في الروضة ر سقط فرض الكفاية مع الصغر والجنون
والانوثة فان تركه الجميع أثم كل من لا عذر له من الإعاذ والآتي ببيانها خ ط
س ل (قوله سقط عنه) أي ان كان من أهل الفرض فاندفع قول بعضهم ان قوله سقط
عنه يقتضي أن فاعله لابد أن يكون من أهل الفرض وأفهم قوله سقط أن الخطاب به
الكل وهو الأصح وكتب أيضا قوله اذا فعله من فيه كفاية أي وان خطوب به على
جهة فرض الهن كمن توجه عليه حجة الاسلام أو الحج في تلك السنة بنذرو فحذو فانه
يحصل فرض الكفاية اذا تعين لا ينافيه اه شوبري ملخصا (قوله وهي البراهين)
أي التفصيلية وأما البراهين الاجمالية ففرض عين (قوله من المعاد) أي الجنان
بضم الجيم وبالمثلثة نسبة الى الجنة والجهنماني بكسر الجيم وبالسبب نسبة الى الجسم
وكلاهما نسبة غير قياسية اه شوبري (قوله ويجعل مشكله) يظهر أن المشكل
الامر الذي يخفى ادراكه فقهه والشبهة الامر الباطل الذي يشتبه بالحق ولا يخفى
أن المراد بالجميع غير محل المشكلات وقد يقدر على الاول من لا يقدر على الثاني
صم (قوله وما يتعلق بها) كما صول فقه ونحوه صرف ولغة زى (قوله بحيث يصلح
للقضاء) ويجب أن يكون بين كل قاضيين دون مسافة الغدوى وبين كل
مفتيين دون مسافة القصر كما في شرح م روع ش لان الحاجة للقاضي أكثر
(قوله والافتاء) فان قدر على التراجع دون الاستنباط فهو مجتهد القوي وان قدر
على الاستنباط من قواعد امامه فهو مجتهد المذهب أو على الاستنباط من الكتاب
والسنة فهو المطلق اه قل على المحلى (قوله على نفسه) أي وعرضه م ر (قوله
او ماله) وان قل م ر أو على غيره ويحرم مع الخوف على الغير م ر (قوله ولا ينكر
الخ) عبارة م ر ولا ينكر الالم مختلفا فيه حتى يعلم من فاعله اعتقاد تحريره له حال
ارتكابه لاحتمال أنه حينئذ قد القائل بحله أو أنه جاهل بحرمته أما من ارتكب
ما يرى أيا حته بتقليد صحيح فلا يعمل الانكار عليه اه فان قيل قد صرحوا بأن الخفي
يجد بشرط التبني أي يحده القاضي الشافعي اذا رفع اليه مع ان الانكار بالفعل

في غير الأشهر الحرم ثم
أمر به مطلقا وشمول التقييد
يكون الكتاب بجلادهم اهده
صلى الله عليه وسلم مع قول
كل عام من زاد من شأن
فرض الكفاية أنه (اذا
نعم من فيه كفاية سقط)
عنه وعن الباقر وفروضها
كثيرة (كقيام حجج الدين)
وهي البراهين على اثبات
الصانع تعالى وما يجب له من
الصفات ويمتنع عليه منها
وعلى اثبات النبوات وما
ورده الشرع من المعاد
والحساب وغير ذلك (و يجعل
مشكله) ودفع الشبهة
(وبه اوم الشرع) من تفسير
وحديث وفقه زائد على
مالا يذم منه وما يتعلق بها
(بحيث يصلح للقضاء) والافتاء
للحاجة اليهما (وبأمر معروف
ونهي عن منكر) أي الامر
بواجبات الشرع والنهي
عن محرماته اذا لم يخف على
نفسه أو ماله أو على غيره
مفسدة أعظم من مفسدة
المنكر الواقع ولا ينكر الا
ما يرى الفاعل تحريره

أدفع منه بالقول أحبيب بأن أدفع حل النية واحدة من ل ولان العبرة بعد الرفع
 بعقيدة المرفوع اليه فقط شرح م (قوله واحياء الكعبة) أي من جمع يحصل بهم
 الشعار حل (قوله كل عام) فائدة الحجاج في كل عام سبعون ألفا فان تقصروا كلوا
 من الملائكة كذا ذكره بعضهم فراجعه قل على الجلال (قوله ودفع ضرره معصوم)
 هل المراد دفع ضرره من ذكر ما يستدرك أم الكفاية قولان أصحهما ثانيهما فيجب
 في الكسوة ما يستمر كل البدن على حسب ما يليق بالحال من شتاء وصيف ويطبق
 بالطعام والكسوة ما في معناه ما كثر جزه طيب وثمن دواء وما دم منقطع كما هو
 واضح ولا ينافي ما تقره قوله لا يلزم المالك بذل طعامه لاضطرار لا بد له لئلا يفتقر على
 غير غنى قلزمه المواساة شرح م (قوله اذالم يدفع الحج) يؤخذ منه أنه لو سئل قادر
 في دفع الضرر لم يجز له الامتناع وان كان هناك قادر آخر لاتبث في التمسوا كل
 بخلاف المقتضى له الامتناع اذا كان ثم غيره ويفرق بأن النفس جبلت على محبة العلم
 وأفادته فالتواكل فيه بعيد جدا بخلاف المال شرح م (قوله في حق الاغنياء)
 أي من يملك زيادة على كفاية سنة له ولمونه كافي الروضة من ل وحل وشراء
 م (قوله وردت سلام) أي مطلوب وصيته استداء السلام عليكم أو سلامي عليكم
 ويجزى مع الكراهة عليكم السلام ويجب فيه الردو عليكم السلام عليكم سلام
 وسلام عليكم أما الوفاة وعليكم السلام فلا يكون سلاما ولا يجب رده ونديت صيغة
 الجمع لأجل الملائكة في الواحد ويكتفى بالأفراد فيه بخلافه في الجمع والاشارة بيد
 أو نحوها من غير لفظ خلاف الأولى والجمع بينها وبين اللفظ أفضل وصيغته ردا
 وعليكم السلام أو عليك السلام للواحد ويجوز مع ترك الواو فان عكس بأن قال
 السلام عليكم جازاته م ويحرم أن يبدأ به ذميا فان بان بعد السلام عليه أنه
 ذمى قال استرجعت سلامي أو رددت على سلامي تحقير له وإيجاسا أي لأجل أن
 يوحشه ويظهر له أنه ليس بينهم ألفة وظاهر عبارة ابن القري وجوب ذلك خلافا
 لما قاله الرافعي من الاستقبال وان تبعه النووي في الإذكار ويستثنى وجوبا ولو
 بقلبه ان كان مع مسلم ولا يبدأ بقية أخرى كهذا كالله أو صحت الله بالخير لا يذر
 ويسن لمن دخل محلا خاليا أن يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اه حبر
 مع توضيح كلامه اه زى وإنما الوسم الذمى على مسلم وجب عليه الرد بان يقول له
 عليك أو عليك لخبر الصحابين اذ اسلم عليكم أهل الكتاب تقولوا عليكم وروى
 البخاري خبرا اذ اسلم عليكم اليهود فأنما يقول أحدهم السام عليكم فقولوا عليك
 وقال الخطابي كان سفيان يروى عليكم بحذف الواو وهو الصواب لانه اذا حذفها

(واحياء الكعبة بجمع وعبرة
 كل عام) فلا يكتفى أحياؤها
 بأحدهما ولا بالاعتكاف
 والصلاة ونحوهما اذ المقصود
 الا عظم بناء الكعبة الحج
 والعمرة فبكان بهما أحياؤها
 وتعبير بجمع وعبرة أوضح
 من أنه يسير بالزيارة (ودفع
 ضرره معصوم) بن مسلم وغيره
 ككسوة عاد واطعام جائع
 اذالم يدفع ضرره ما يفتقر
 وصية ونذر ووقف وزكاة
 وبيت مال من سهم المصالح
 وهذا في حق الاغنياء
 وتعبير بالمعصوم أولى من
 تعبيرة بالمسلمين (وما يتم به
 المعاش) الذي به قوام الدين
 والدنيا كبيع وشراء ومراثة
 (وردت سلام)

مساواة وله مردودا عليه واذا ذكرها وقع الاشتراك فيه والدخول في ما قاله فقال
 الرديكشي وفيه نظر اذا المعنى ونحن ندعو عليكم بمبادئهم واثم به علينا على ان اذا
 قسنا السلام بالموت فلا اشكال لاشتراك الخلق فيه اه شرح الروض (قوله من
 مسلم) ولو صيد بغير اذنه ومتعلق بسلام وكذا قوله على جماعة وشملت الجماعة جماعة
 النسوة وان كان المسلم رجلا لجواز اختلافه بين فيجب الرد على احدها من دليل
 الاستثناء لانه لم يستثن الا الانثى الواحدة فيكون المستثنى منه شاملا لهذه الصورة
 وصرح بها مر ايضا والحاصل ان عدم وجوب الرد عند اختلاف الجنس مشروط
 بأربعة أمور كافي شرح الروض كون الانثى وحدها وكونها مشتبهة وكون الرجل
 وحده واتباع المحرمية ونحوها كالزوجة فاذا سلم جماعة من الرجال على امرأة
 وجب عليهم الرد ان لم يتفق قننه كافي شرح م (قوله فيكفي من احدهم) أي ان
 سمع فان ردوا كلهم ولو مرتبة اثنى عشر اثنى عشر كالمصلين على الجنابة ولو ردت
 امرأة عن رجل أي بدلا عنه بان كان السلام عليهم ما جزأ ان شرع السلام عليها
 والا فلا ولا يكفي الرد من الميز بخلاف صلاة الجنابة لان قصدتم الدعاء وهو منه
 اقرب الى الاجابة وهذا الامن وهو ليس من أهله شرح م (قوله حرم عليها الرد)
 أي والابتداء مثله وقوله كره له الرد أي والابتداء مثله وهذا معنى قوله الاتي ويؤخذ
 بما قدمناه الجمع فكان الاولى تقديمه هنا فالحاصل انه ان سلم كره له الابتداء وحرم
 عليها الرد وان سلمت حرم عليها الابتداء وكره له الرد فيكره له الابتداء والرد ويحرم ان
 عليها قال عجم والفرق ان ردوها وابتداءها يطعمه فيها أكثر بخلاف ابتداءه وردة
 (قوله ويشتري أن يتصل الرد بالسلام الخ) الا فيما لو ارسل سلاما مع آخر نعم لا بد
 في وجوب الرد فيه من صيغة من المرسل أو الرسول بخلاف قوله فلان سلم عليك
 فلا يجب به رد كافي الشوري بل يشترط لوجوب الرد أن يقول السلام عليك
 من فلان أو يقول المرسل السلام على فلان فلا يصح كافي سلم على فلان ولا يضر
 في الرد طول الفصل كأن نسي ثم تذكر له أمانة اه ع ش ملخصا ونسب أن يقول
 في الجواب عليك وعليه السلام ويكون مستثنى من ضرر طول الفصل شيئا
 (قوله وابتداءه) أي عند اقباله وانصرافه م (قوله سنة) وفارق الرد بأن
 الايجاش والاختلاف في ترك الرد أعظم منها في ترك الابتداء لكن ابتداءه أفضل من
 ردّه كبراء المعسرفانه أفضل من انتقارده ويؤخذ من قوله ابتداءه أنه لو أتى به بعد
 تكلم لم يعتد به نعم يحتمل في تكلمه هو أو جهلا وعذبه أنه لا يفتوت الابتداء به
 فيجب جوابه ولو سلم كل من اثنين على الآخر مع الزم كلا رد أو مرتبا كافي الثاني

من مسلم عاقل (على جماعة)
 من المسلمين المكلفين فيكفي
 من أحدها بخلافه على
 واحد فانه فرض عين الا ان
 كان المسلم أو المسلم عليه أنثى
 مشتبهة والاخر رجلا ولا
 بحرمة بينهما أو نحوها فلا
 يجب الرد ثم ان سلم هو حرم
 عليه الرد أو سلمت هي كره له
 الرد وظاهر أن الختني مع
 المرأة كالرجل معها ومع
 الرجل كالمرأة معه ولا يجب
 الرد على فاسق ونحوه اذا
 كان في تركه زجر لهما أو
 لغيرهما ويشترط أن يتصل
 الرد بالسلام اتصال القبول
 بالاجاب (ابتداءه) أي
 السلام على مسلم ليس
 بفاسق ولا مبتدع (سنة)
 على الكفاية ان كان من
 جماعة والا فسنة عين الخبر
 أبي داود بإسناد حسن

ان اول الناس بالله من بدأهم بالسلام (لاعلى غرضه حاجته رآكل) كثرهم وبجتماعهم من بجمام يقتطف فلا
يسن السلام عليه لان حاله (٦٣٧) لا يناسبه وتعبير بذات اعم من قوله لا على فافى حاجته وكل

وفي جمام واستثنى من
الاكل ما بعد الاصلاح وقبل
الوضع فيسن السلام عليه
ويؤخذ مما قدمته في الرد
مع اختلاف الجنس حتم
الاتداء معه (ولا رده عليه)
لواني به لعدم سنه بل بكرة
لقاضي الحاجة والجمام
(وانما يجب الجهاد) فيها
ذكر (على مسلم ذكر حر
مستأب) له (غير صبي
ومجنون ولو سكران أو
خاف طريفا) فلا جهاد
على مـ ي ومجنون لعدم
أهليته ماله ولا على كافر لانه
غير مطالب به كافي الصلاة
ولا على أنثى وثني لانه متهما
عن القتال غالباً ولا على من
به رق وان أمره به سيده كافي
الحج لعدم أهليته له ولا على
غير مستطيع كقطع وأعي
وفاقد معظم أصابع يده
ومر به عرج بين وان ركب
أمرض تعظم مشقته وكعدم
أهبة قتال من سلاح ومؤنة
ومركوب في سفر قصر فاضل
ذلك عن مؤنة من تلزمه
مؤنته كافي الحج وكعدم
بما يمنع وجوب الحج الإخوف

سلامه ردانم ان قصده الاستداه صرفه عن الجواب أو قصده الاستداه والرد
فكذلك فيجب عليه رد السلام على من سلم أولاً فإسلام عليه جماعة ذميمة أو مرتبا
ولم يقل الفصل بين سلام الاقوال والجواب كذا وعليكم السلام بقصدهم وكذا ان
أطلق في ما يظهر يسلم راكب على ماش وهو على واقف وقاعد ومخير على كبير
وقليل على كثير حالة التلاقي فان عكس لم يكره فاعلم ان قليل ماش وكثير راكب
تعارضنا شرح مـ وقوله سنة أي وان ظن عدم الرد بان كان من عادته أن لا يرد
لانه قد يترك تلك العادة ولا نظر لكونه يؤمنه في محاور لانه غير متيقن حل (قوله
بالله) أي برحمته أو بدخول جنته اه مناوي (قوله ومن بجمام) يتنفع تعظيها م
يشعر بتصور المسئلة بشخص في داخله لا في مسلته فلا يكره له الرد بل يجب رد
(قوله واستثنى) يعني عن الاستثناء حل الاكل على حقيقة أي المتلبس بالاكل
أي فلا يندب السلام حال التلبس بالاكل فتخرج هذه الصورة تأمل (قوله بل يكره
لقاضي الحاجة) ويندب للاكل ومن بالجمام كافي مـ (قوله في ما ذكر) أي
بعد الهجرة والكفار ببلادهم (قوله غير مطالب به) أي منا (قوله بين) خرج اليسير
الذي لا يمنع العد وشرح مـ (قوله تعظم مشقته) بأمر يحصل له مشقة لا تحمل عادة
وان لم تبع التيمم شرح مـ (قوله ومؤنة) أي لنفسه ومؤنة ذهابا وإيابا واقامة شرح
مـ (قوله ومركوب في سفر قصر) عبارة شرح مـ وكذا مركوب ان كان المقصد
طويلا أو قصيرا ولا يطبق المشي كما في الحج (قوله فاضل ذلك) أي ما ذكر من
السلاح والمؤنة والمركوب فهونعت لكل من الثلاثة المنفعة التي في قواه وكعدم
أهبة الحج صادق بأن لم يجد شيئا من الثلاثة أو بأن يجده غير فاضل عن مؤنة من
تلزمه مؤنته (قوله فلا يمنع وجوب الجهاد) أي ان أهـ كنت مقاومة مـ كما بينه
الاذن جـ (قوله وحرم سفر الحج) قال جـ ومـ ويكفي وجود مسنى السفر وهو
ميل أو نحوه فليتنبه لذلك فان النساء مل يقعن فيه كثيرا وفرق بينه وبين ما قدم
في النفل في السفر على الدابة حيث اعتبر فيه على الراجح أن يكون قصدا إلى
محـ لا يسمع فيه نداء الجمعة بأن يجوز لذات الحاجة وهي تستدعي اشتراط
المسافة المذكورة وهذا الغرض حق الزير وهو لا يتقيد بذلك المسافة حل وأشار
المصنف بذلك إلى أن من أسباب عدم الاستطاعة عدم اذن رب الدين وعدم اذن
الاصل لفرعه فكل من المدين والفرع غير مستطيع عند عدم اذن من الدائن
والاصل (قوله بلا اذن رب الدين) أي ولا ظن رضا جـ ذي أي والمراد اذن من

طريق من كفار أوله وص ١٦٠ يجب مسلمين فلا يمنع وجوب الجهاد لان بناء على ركوب
الخوف وانتقيد بالمسلم مع ذكر حكم الخي والمبعض والاعنى وفاقد معظم أصابع يده من زيادتي وحرم سفر موسير
لجهاد أو غير (بلا اذن رب دين حال) مسلما كان أو كافرا تقديما لفرض الدين على غيره

هنا ما بين قوله من ماله المأخوذ فلا يحرم وخرج من ماله في مخرج المأخوذ بالمال المأخوذ وإن قصر لأجل
عدم رجوع المأخوذ قبل خروجه (و) حرم (جهاد ولد بلاذن) (١٢٨) أصله المأخوذ وإن خلا أو كان وقفا

لا بد فرض كفاية وبر أصله
فرض عين بخلاف أصله
الكافر فلا يجب استئذانه
وتعبري بأصله أعظم من
تعبيره بأبويه (لا سفر تعلم
فرض) ولو كفاية كطلب
درجة القنوى فلا يحرم
عليه وإن لم يأذن أصله
ويعبر برشده في فرض
الكفاية (فإن أذن) أي
أصله أوجب الدين في الجهاد
(ثم رجع) بعد خروجه
وعلم بالرجوع (وجب
رجوعه إن لم يضر الصف
والا) بأن حضره (حرم
انصرانه) قوله تعالى إذا
لقيتم فئة فاثبتوا ولقوا
إذا لقيتم الذين كفروا زحفا
فلا تولوهم الأديار ولا
الأصراف يشوش أمر القتال
ويستطو حوب الرجوع
أيضا أن لا يخرج يجعل من
السلطان كأنقله ابن الرقة
عن الماردي وعزى لنص
الام وإن يأمن على نفسه
ولم تنكسر قلوب
المسلمين والا فلا يجب
الرجوع فإن أمكنه عند
الخوف أن يقيم في قرية

يجوز أذنه أما غيره فيكولي المجبور عليه فلا يأذن له من المجبور في السفر من ل
وشمل الدين كثيره وقلبه كلفس وشمل كلامه أيضا ما لو سافر معه أو كان
في مقصده لا احتمال رجوعه كافي ع ش قال س ل وحيث جاهد بالاذن لا يتعرض
للمهادة فلا يستقدم أمام الصفوف بل يقف في وسطها ويحواشيه ليحفظ الله من يهبط
نفسه (قوله فلا يحرم) أي إذا ثبت الوكالة وحمل الدائن بالوكيل جهرتهم (قوله
لا سفر تعلم فرض) أي أن كان السفر أمنا قل خطره والا تكفوف أسقط وجوب
الحج احتج لأذنه في ما يظن ولا سقوط الفرض عنه بالخوف ولم يحد ببلده من يصلح
لكمال ما يريد أو يجرى بغيره زيادة فراغ أو ارشاد استاذ شرح م د (قوله تعلم
فرض) ومثله كل واجب عيني ولو كان وقته متسع الكثرة منه ماله من خروجه
تجبه الاسلام قبل خروج فأنه أهل بلده أي وقته عادة لو أرادوه لعدم مخاطبته
بالوجوب إلى الآن شرح م د (قوله فلا يحرم) وسكت عن حكم السفر المباح
كالعبارة وحكمه أنه ان حكان نصرا فلا يمنع منه بحال فإن كان طويلا فإن غلب
الخوف فكالبهاذ والابار على الصحيح بالاستئذان هذا ما في الروضة واطلاق
غيرها يقتضي أنه لا فرق بين الطويل والقصير في التفصيل س ل (قوله ويعبر
رشته في فرض الكفاية) عبارة شرح م د ويشتري لخروجه لفرض الكفاية أن
يكون رشيدا اه أما غيره فلا يجوز له السفر ويقتضي أن عمله ما لم يكن معه من
يتعهد في السفر والابار الخروج وعلى وليه أن يأذن لمن يتعهد حيث لم تكن له
ولاية عليه ع ش عليه (قوله ثم رجع) وكالرجوع عن الاذن ما لو أسلم الأصل
الكافر بعد خروجه ولم يأذن وعلم الفرع الحلال س ل (قوله حرم انصرانه)
لكن لا يقف موقف الشهادة بل في آخر الصفوف يحرس س ل (قوله زحفا حال
من المفعول) أي مجتمعين كأنهم لسكتهم يزحفون اه جلال (قوله فلا تولوهم
الأديار) أي لا تجعلوا أدياركم أي ظهركم والية اليهم (قوله فلا يجب) بل لا يجوز
(قوله وان دخلوا الخ) هذا م د وم قوله سابقا والكفار ببلادهم شيخنا (قوله مثلا)
متعلق بدخلوا لا دخال ما لو سار بينهم وبين البلدة دون مسافة قصر فانه في حكم
دخول البلد كافي م د ويصح تعلقه أيضا ببلدة لا دخال القرية ويصح تعلقه بقوله لنا
لا دخال بلاد الذميين تأمل (قوله تأهيم) أي استعدادهم لقتال ذي بأن لم يجمعوا
بغته شرح م د (قوله لا ك الخ) هو قيد في قوله أم لم يمكن كما يؤخذ من شرح م د
(قوله علم) أي ظن كل من قصد الخ لا امتناع الاستسلام للكافر وقوله أولم يعلم لانه

فالتريق إلى أن يرجع الجيش فيرجع معهم لزمه (وان) دخا (لوا) أي الكفار (بلدة لنا) مثلا (تعين) حينئذ
الجهاد على أهلها) سواء أمكن تأهيمهم لقتال أم لم يمكن لكن علم كل من قصد أنه ان أخذ قتل أو لم يعلم أنه ان
امتنع من الاستسلام قتل

أول تأمن المرأة فاحشة ان أخذت (و) على (٦٣٩) (من دن مسافة قصر منها) وان كان في أهلها كفاية

لأنه كالحاسن منهم فيجب
ذلك على كل من ذكر (حتى
على فقير وولد ومدين ورقيق
بلاذن) من الأصل ورب
الدين والسيد ولو سكني
الأحرار (وعلى من بها)
أي بمسافة القصر فيلزمه
المضي اليهم عند الحاجة
(بـ در كفاية) دفما لهم
واقادان الملك فيصير
فرض عين في حق من قرب
وفرض كفاية في حق من
بعد (واذا لم يمكن) من قصد
(تأهب لقتال وجوز اسرا)
وتلا (فهو اسلم) وقاتل
بقيد زده بقوله (ان علم أنه
ان امتنع) منه قتل (وامنت
المرأة فاحشة) ان أخذت
والا تعين الجهاد كما مر فان
أمنت المرأة ذلك حال لا بعد
الاسر احتمال جواز استسلامها
ثم تدفع اذا اريد منها ذلك
ذكره في الروضة كالمصالح
(ولو أسروا مسلما) وان لم
يدخلوا دارنا (لزمنا نهوض
لخلاصه ان دجي) بأن يكونوا
قريبين منا كما يلزمنا
في دخولهم دارنا فدفعهم لان
جرمة المسلم أعظم من حرمة
الدار فان توكلنا في بلادهم

حيث ذل ديني من غير خوف على النفس زى واحد الخارج هذا التفسير من قوله
بعد وجوز اسرا وقتلا لأنه مفهومة وقوله اول يعلم الخ أي اول يعلم أنه ان أخذ قتل لكن
لم يعلم أنه ان امتنع الخ وأخذ هذا من قوله بعد ان علم أنه ان امتنع قتل لأنه مفهومة
وقوله اول تأمن الخ أي اول علم أنه ان امتنع قتل لكن لم تأمن المرأة فاحشة اذ هو مفهومة
فكان الاولى تأخير جميع ذلك عما يأتي وهذه الثلاثة هي المرادة بقوله بعد والا تعين
بجمل الارابعة أيضا لقوله وجوز اسرا وقتلا لأنه قيد في الحكم أيضا فحاشا له أن قوله
أم لم يمكن مقيد بأحد أمور ثلاثة اخذ مما يأتي فتأمل (قوله اول تأمن المرأة فاحشة)
أي لان الفاحشة لا تباح لخوف القتل زى (قوله وفرض كفاية في حق من بعد)
ينبغي أنه ليس المراد بكونه فرض كفاية في حق من بعد أنه يجب قيام طائفة منهم
مطلقا بل المراد أنه ان لم يكف غيرهم من أهل الموضع ومن قرب منهم وجب عليهم
مساعدةهم بقدر الكفاية والا فلا يجب عليهم شيء سم (قوله واذا لم يمكن تأهب
الخ) هذا كالاستثناء من قوله تعين على أهلها الخ ركة قال تعين على أهلها بكل
حال الا في هذه الصورة بقيودها الثلاثة فانه لا يتعين بل يجوز الاستسلام والتعظيم
المذكور أولا في قوله سواء أمكن الخ توطئة لهذا الاستثناء (قوله فله استسلام)
ينبغي أن يخص هذا بما سبق في الصيال من وجوب دفع المائل اذا كان كافرا
لكن قال مر الجمع بين هذا وما سبق في الصيال من أنه يجب دفع المائل الكافر
ويمتنع الاستسلام له بأن هذا محمول على الاستسلام في الصف وذلك في غير الصف
والفرق أنه في الصف ينال الشهادة العظمى فجاز استسلامه ولا كذلك في غير
الصف اه عمرة والمراد بالصف ولو حكا فانهم اذا دخلوا دار الاسلام وجب الدفع
بالممكن وان لم يكن صف سم (قوله ان علم) أي نطق أنه اذا امتنع منه قتل لان ترك
الاستسلام حيث تدعى للقتل زى وهذا لا ينافي قوله وجوز اسرا وقتلا لان التجوز
المذكور قبل الامتناع والقتال وهو لا ينافي أنه قد يعلم أنه قد يقتل على فرض أن
يقا تل ويمتنع من الاستسلام تأمل (قوله وأمنت المرأة فاحشة) أي جاء أو ما كالا
(قوله لا بعد الاسر) أي فلم تأمنها بأن كانت لا تقصدها في الحال وانما تظن ذلك بعد
السنى (قوله احتمال جواز استسلامها الخ) قتل الزر كشي ترجيحه وعن البسيط
أن الظاهر المنع زى (قوله ثم تدفع الخ) أي ولو قتلت لان من أسكره على الزنا
لا يجعل له المطاوعة لدفع القتل شرح الروض (قوله لزمنا) أي على سبيل فرض
العين شرح مر (قوله تركناه) ويندب عند العجز عن خلاصه اقترانه بما لا في
قال لكافر أطلق هذا الاسير وعلى كذا فاطلقة لزمه ولا رجوع له به على الاسير

ولا يمكن التسارع اليهم تركناه للضرورة

م (كره غزو بلا إذن امام) نفسه أو نائبه - لانه اعرف بما فيه المصلحة نعم ان عطل الغزو اقبل هو جند على الدنيا أو غلب على لفظه انه اذا استؤذن لم يأذن أو كان الذهاب للاستئذان يقوت المقصود لم يكره والغزو لغة الطالب لان الغازي يطلب اعلاء كلمة الله تعالى (وسن له أن يؤمر على سرية) وهي طائفة من الجيش يبلغ أقصاها أربع مائة (بعثها) ان (بأخذ البيعة) عليهم بالثبات على الجهاد وعدم انقراؤهم بامرهم بطاعة الامير ويوميههم للاتباع وله لا غيرا كترأ كفار الجهاد من خمس الخمس بشروطه الآتية لانه لا يقع عنهم فشبهوا الدواب واغتفر جهل العمل لان المقصود ا قتال على ما يتفق ولان معاقبة الكفار يحتمل فيها ما لا يحتمل في معاقبة المسلمين وانما يجوز تعزير الامام أكثر اؤهم لانه يحتاج الى نظر واجتهاد لكون الجهاد من المصالح العامة ويفارق أكثره في الاذن بأن الاجير ثم مسلم وهنا كافر لا يؤمن

ما لم يأذن له في الكفائه فيرجع عليه وان لم يشترط له الرجوع كما هلم من آخر باب الضمان شرح م ر (فصل) في ما يكره من الغزوات الخ وتأتي مع ذلك من قوله وسن أن يؤمر على سرية الخ ومن قوله ويحرم انصرافه الى آخر الفصل (قوله كره غزو الخ) أي للمتطوعة وأما المرتزقة فيحرم بغير إذن الامام شرح م ر وروى لانهم مرصدون اهل مات تعرض للاسلام يصرفهم الامام فيما فهم بمنزلة الاجراء شرح الروض وسواء في الحرمة عطل الامام الغزوات لا فيضن ما يأتي من عدم كراهة الغزو بغير اذنه حيث بدأ الغزاة المتطوعة به اه ع ش على م ر وهو بعيد بل المرتزقة كغيرهم (قوله ان عطل الغزو الخ) وينبغي الوجوب في هذه اه ط ب سم (قوله لغة الطالب) والمراد الخروج لقتال الكفار حل (قوله لان الغازي) أي وسمى المقاتل مغازيا لان الخ ع ش فهو ملة لحدوف أو قد يدور وسمى الطالب غزوا لان الغازي الخ (قوله وسن له أن يؤمر) وينبغي وقفا لطاب الوجوب اذا أدى تركه الى التغرير بالظاهري المؤدى الى الضرر الذي يحل بالحرب سم قال م ر في شرحه يسن التأمير لجمع قصدوا سفرا ولو قصيرا ع ش وتجب طاعة الامير بما يتلقى بهام فيه قال ع ش أي بان يؤمروا واحدا منهم عليهم (قوله طائفة من الجيش) سميت بذلك لانها تسري بالليل زى فهي فعيلة بمعنى فاعلة يقال أسرى وسرى اذا ذهب ليلا قاله النووي (قوله يبلغ أقصاها) ومبدأ ما مائة يابل وقال حجره من مائة الى خمسمائة فصارا منسرا الى ثمانمائة وقوله الى ثمانمائة هذا في اسطلاح الفقهاء فلا ينافي ما تقدم عن المصباح انه من المائة الى المائتين لان ذلك اسطلاح لغوي اه فصارا جيش الى أربعة آلاف فصارا بجفل وأما الخمس فهو الجيش العظيم وسمى خميسا لان له مينة وميسرة وقلبا واما ما وخلقوا وقوله الى خمسمائة الغاية في كلام حجر خارجة فلا ينافي كلام الشارح (قوله وان يأخذ البيعة) يقع الباء أي الحلف بالله فيعلمهم الامام على أنهم يشبثون على الجهاد وعدم انقراؤهم على أنهم يطيعون الامير ع ش (قوله بشروطه الآتية) أي ان أمناهم وقاومنا القرابين فأطلق الجمع على ما فوق الواحد فنقول المتن ان أمناهم الخ راجع لكل من الاكثر أو الاستعانة ويصح أن يراد بالشروط ما يأتي في المتن والشارح لان الشارح ذكر شروطا آخروا وقوله عند الحاجة فيكون الجمع على حقيقته (قوله لانه لا يقع عنهم) هلا وقع عنهم لانهم مخاطبون بالفروع وأجاب سم بأن الفروع مخاطبين بها غير الجهاد (قوله لان المقصود الخ) جواب بالتسليم وعبارة م ر للضرورة اذا يحتمل في معاقبة الكفار ما لا يحتمل الخ (قوله استأذنه) أي غير الامام مع أن

الاذان من المصلح العامة (قوله المسلمون) ولو مينا نأوعيداً ونساء وخنا فامرؤى
وتعليهم ذلك بأنه تعين عليهم الجهاد بحضور الصف فيه نظر لان فيه حضوراً لان
من لا يلزمه الجهاد ولا يحرم عليه الانصراف كما سيأتي مع ك (قوله وله استعانة)
أى فى القتال وغيره كاستئذان الدواب بأجرة أو بدونها فهذا من عطف الصام على
الخاص وهل لنا ان نحكّمهم من ركوب الخيل عند الاستعانة بهم للقتال وفي شرح
الروض تمكينهم من ركوبها الضرورة كما استظهره الاذرعى (قوله عند الحاجة اليها)
أى الاستعانة قال س ل أى من حيث كثرة العدد لا من حيث المقاومة وعدمها اه
وعبارة شرح م ر بشرط في جواز الاستعانة باحتياجنهم ولو لم يخدموا وقال
أقلنا ولا ينافي هذا بشرط مقاومة الفريقين قال المصنف لان المراد بشرط
المقاومة للفريقين قلنا المستعان بهم حتى لا تظهر كثرة العدو بهم لو اقلبوا معهم وأجاب
الباقين بأن العدو اذا كان مائتين ونحن مائة وخمسون ففينا قلنا بالنسبة
لاستواء العدد من أى عدد المسلمين والكفار فاذا استعنا بمسعين فقد استوى
العدوان ولو انحصار الخمسون اليهم لممكننا مقاومتهم لهدم فيادتهم على الضعف
(قوله بأن يجهلوا الخ) ليس بقيد وعبارة شرح م ر ولا يشترط ان يجهلوا مقتد
العدو كالمودع النصارى كما قال الباقين ان كلام الشافعى يدل على عدم اعتباره
(قوله وذا ومننا الفريقين) كأن كان المسلمون مائة وخمسين والكفار مائتين فاذا
استعان المسلمون بخمسين من الكفار جاز لان الخمسين لو انضموا الى الكفار
قاومهم المسلمون لعدم زيادتهم على الضعف وحيث لا يدفع ما يقال كيف تجتمع
الحاجة مع المقاومة مع ل أى لانهم اذا اقلوا حتى احتاجوا الى احدى الفريقين
وهى الخمسون فكيف يقدرّون على مقاومتها وانضموا وما ملل الدفع ان احتاجنا
الى الخمسين لاجل استواء العدد لاجل المقاومة واجيب ايضا بان الشارح
يعتبر الحاجة من غير ذكر القلة والحاجة قد تكون للخدمة فلا يتنافى الشرطان كما
ذكره العراقي زى (قوله ويفعل) أى وجوباً ع ش (قوله لم يجمع اليها الخ)
العمدانه لا بد من اذنه زى لان رقابهم مملوكة ولما لكها غرض في ابقائهم وله
الاتفاق بها بنحو الثواب بعقوبتها وفي الاستعانة بها في هذا الامر الخطر ضرر
تلغها سم (قوله وفي معنى العبد الخ) في هذا الصنيع غاية اللطف والحسن حيث
جعل المدين والولد مع الغريم والوالد في معنى العبد مع سيده وجعل الزوجة مع زوجها
في معنى المراهق مع وليه (قوله والولد) أى البالغ لئلا يتكرر مع قوله ومراهقين (قوله
ياذن مالك أمرهن) وهم الأزواج كما في شرح م ر وقال ع ش وهو الزوج والولى

ويخرج بالكفار المسلمون
 فلا يجهون ولا يتركونهم للجهاد
 كما مر في الآية وتعبيري بكفار
 أولى من تعبيري بذي (و) له
 (استعانة بهم) على كفار عند
 الحاجة اليها (ان أمناهم)
 ان يمانقوا معتقد المذوق بحسن
 رأيهم فينا (وقاومنا القرية)
 وبفعل بالاستعانة بهم ما يراه
 مصلحة من افرادهم بجانب
 الجيش أو اختلاطهم به بأن
 يفرقهم بيننا (و) له استعانة
 (بعيد ومراحمين اقوياء
 باذن مالك امرهما) من السادة
 والاولياء نعم ان كان العبيد
 موصى بمنفعتهم لبيت المال
 أو مكاتبين كتابة محببة لم يجمع
 الى اذن السادة وفي معنى
 العبيد المدين باذن ائتمهم
 والولد باذن الأصل وفي معنى
 المراهقين النساء الاقوياء
 باذن مالك أمرهن

(وليس كل من الامام وغيره) بذل أهبة من سلاح وغيره من ماله أو من بيت المال في حق الامام لخبر الصحيحين من جهاز غار ما قد غزى وذكر الامن والمقاومة في الاكثراء ومالك الامن في المراهقين وغير الامام في بذل الاهبة من زياد (وكره) لغار (قتل قريب) له من الكفار لما فيه من قطع الرحم (٦٤٣) (و) قتل (قريب محرم) أشد كراهة من قتل غيره

(قوله من الامام وغيره) قال في شرح الروض ومجمله في الغير ان كان مسلماً أما الكافر فلا يجوز له بذل بل يرجع فيه الى رأى الامام لاحتياجه الى الاجتهاد لان الكافر قد يخنون سم على حجر عرش على م ر وانظر معنى خيانتهم مع انه غير مقاتل وقد يتهربون بان يأمر المذبذول له بالتخذيّل أو الفرار ويصور أيضاً ما اذا كان البذل لكافر (قوله بذل أهبة) فهم ان بذل ليكون الغزو والبذل لم يجوز من ل وقوله لم يجوز أى الشرط (قوله فقد غزا) أى كتب له مثل ثواب غار شرح م ر (قوله الا أن يسب الله) أو نبيه أو الاسلام أو المسلمين اخذ بما يأتى شرح حجر والمراد ما داموا يسبون على قياس قتل الصبيان اذا قاتلوا كما قاله البرماوى وان توقف فيه سم وقوله أو نبيه وان اختلف في نبوته كلقمان الحكيم ومريم بنت عمران عرش على م ر (قوله بأن يذكره) أى الاحد (قوله فلا يكره قتله) بل يكون مباح عرش أى قتل قريبه له مباح وان كان قتله واجبا على غيره قريبه (قوله اعم من قوله الخ) أى لان السماع ليس بشرط (قوله وجاز قتل صبي) الغايراته جواز بعد امتناع في صدق بالوجوب لان قتلهم حين قتالهم واجب وكذا يقال في قوله وجاز قتل غيرهم (قوله قاتلوا) أى ما داموا يقاتلون فان تركوا القتال تركوا كفاي من ل (قوله وعلى هذا) أى عدم قتالهم (قوله وكالقتال السب) أى من المرأة والخنى دون الصبي والجنون كما يدل عليه كلامه في شرح الروض حل فالمراد سب من يعتبر سبه وقوله للاسلام أو لله أو رسوله بالاولى (قوله ولوراها) للرد والراهب هو العابد من النصارى م ر (قوله فلا يجوز قتلهم) أى حيث اقتضوا على مجرد تبليغ الخبر فان حصل منهم تجسس أو خيانة أو سب المسلمين جاز قتلهم عرش على م ر (قوله وتبينهم) أى ولو في حرم مكة كما يقتضيه منعه (قوله وان كان فيهم مسلم) وان علم قتله بذلك لكن يجب توقيه ما أمكر ويكره ذلك حيث لم يضطر اليه فحرمانه اذا لم يمتدح في ذلك الذي ولا ضمان في قتله لان الفرض انه لم يعلم عينه من ل وهو أى قوله وان كان الخ تعميم في كل من المسائل الثلاثة أى قوله وجاز حصار الخ كما صرح به م ر في شرحه ولا رقى بين أن تدعو الى الحصار والقتل بما يعم التبييت ضرورة أولا كما صرح به م ر أيضا وهذا التعميم مع قوله وان كان فيهم مسلم أو ذرايرهم لا يخالف قوله الا فى ان دعوت اليه ضرورة لان ما هنا مفروض فيما اذا لم يتربسوا بالمسلم ولا بالذراير فلم يفتق أصابته ولا أصابتهم وما سبباً في مفروض فيما اذا تربسوا بهم أو به فأصابتهم مظنة فاشترط ان يكون هناك ضرورة قتل

لان الحرم اعظم من غيره (الا أن يسب الله) تعالى (أو نبيه) صلى الله عليه وسلم بأن يذكره بسوء فلا يكره قتله تقديمه لحق الله تعالى وحق نبيه وتعبيرى بذلك اعم من قوله لان يسمعه يسب الله أو رسوله (وجاز قتل صبي وجنون ومن به رق وأثنى وخنى قاتلوا) فان لم يقاتلوا حرم قتلهم لانهم في خبر الصحيحين عن قتل النساء والصبيان والطاق المجنون ومن به رق والخنى بهما وعلى هذا يحمل اطلاق الاصل حرمة قتلهم وكالقتال السب للاسلام ولا مسلمين وذكر من به رق من زيادى (و) جاز قتل (غيرهم) ولوراها وأجبروا شيخا واعيا وزنا وان لم يمكن فيهم قتال ولا رأى لعموم قوله تعالى قاتلوا المشركين (لا الرسل) فلا يجوز قتلهم بجرمان السنة بذلك وهذا من زيادى (و) جاز (حصار كفار) في بلاد وقلاع ويبرهما) وقتلهم بما يعم لا يحرم مكة) كارسال ما عليهم ردهم بنار ومنضيق (وتبينهم في غفلة) أى الاغارة عليهم

لبلا (وان كان فيهم مسلم) أو ذرايرهم قال تعالى وخذوهم واحصروهم ولا صر على الله عليه وسلم أهل (قوله الدائف زواة الشيطان

واضرب عليهم التحنيق رواء البيم في وقيس به ما في معناه ما يسم الاهل لشبه وخرج زياد في لا يحرم مكة ما لو كانوا به فلا
يجوز حصارهم ولا قتلهم ما يسم (و) جاز (رمي) كفار (مترسين) في قتال (بذرائعهم) تشديد الياء وتحقيقها اي نسايتهم
وصيانتهم ومجانبتهم وكذا اجناتناهم (٦٤٣) وعبيدهم (او بايدي محترم) كسلم وذمي (ان دعيت اليه فيهما ضرورة

بان كاتوا بحيث لو تركوا غلبونا
كما يجوز نصب التحنيق على
القلعة وان كان يصيبهم ولتلا
يقتلوا ذلك ذريعة الى تعطيل
الجماد او حيلة على استبقاء
القلع لهم وفي ذات فساد
عظيم ولا من مفسدة الاعراض
اكثر من مفسدة الاقدام
ولا بعد احتمال قتل طائفة
للدفع عن بيضة الاسلام
ومراعاة الكليات وتقصده قتل
المشركين وتنو في المحترمين
بحسب الامكان فان لم تدع
اليه فيهما ضرورة لم يجز رميهم
لا به يؤذي الى قتالهم بلا ضرورة
وقد نهينا عن قتلهم ورجح
في الروضة في الاولى جواز
رميهم وعليه يفرق بينهما وبين
الثانية بان الا ذمي المحترم
محقون الدم لحمة الدين والعهود
لم يجز رميهم بلا ضرورة والذاري
حقنوا الحق الغائبين فجاز
رميهم بلا ضرورة وتعبيري
بحاذ كراهم من تعبيرة بالنساء
والعبيان والمسلمين (وحرم
انصراف من لزمه جهاد عن
صف ان قارمناهم) وان زادوا على
مثلينا كناية اقوياء عن مائتين
وواحد ضعف لآية فان تكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين مع النظر للمعنى

(قوله ونصب عليهم التحنيق) اي ورماهم به جروبه يتم الدليل على المذمى (قوله فلا
يجوز حصارهم الخ) ما لم ينفذ ذلك س ل والا ياذ شرح مر (قوله وكذا اجناتناهم)
يفيد ان اجناتنا اي البالغين ليسوا من الذراري اي كالعبيد ويوافقه قوله الا في ترق
ذراري كفار وخناتناهم وعبيدهم ح ل (قوله او بايدي محترم) ويضمن بالدية
والكفاية ان علم وامكن توقيه شرح مر (قوله ان دعيت الخ) قيد بالنسبة لاذمي
فقط وليس بقيد بالنسبة للذراري على المعتمد كما شيا في (قوله عن بيضة الاسلام) اي
جماعته وسماواته لان عقيدتهم بيضاء وقوله ومراعاة الكليات عطف تفسير شيئا
عزيزي ومراده بالكليات الدين ومراعاته حفظه واطلاق على الدين كليات لانه
يتعلق بجميع المسلمين كما قاله ع شين (قوله ويقتصد) اي وجوبها عن ش (قوله
في الاولى) وهي قوله بذرائعهم والثانية قوله او بايدي محترم (قوله جواز رميهم) اي
مع الكراهة شرح م ر (قوله لحمة الدين) اي في المسلم وقوله والعهد اي في الذي
(قوله وحرم انصراف الخ) اي بعدم ملاقاتهم وان غلب على ظنه قتله لو ثبت فيجوز
لاهل بلده قصد هم الكفار التحصين منهم لان الاثم منوط بمن فر بعد لقاءهم كافي
شرح م ر والمعنى في وجوب الثبات مع المقاومة ان المسلم على احدي الحسينين
اما ان يقتل فيدخل الجنة او يسلم فيفوز بالاجر والغنيمة والكافر يقتل على الفوز
بالدنيا رزق وم ولو ذهب س لاحه وامكنه الرمي بالجملة لم يجز له الانصراف
وكذا من مات فيرسه وامكنه القتال راجلا وحزم بعضهم بانه اذا غلب ظن الهلاك
بالثبات من غير نكابة لهم وجب الفرار س ل (قوله من لزمه جهاد) اي دائما
فلا يرد ما لو دخلوا بلدة لنا حيث يتعين على من يولوا عبدا او امرأة ح ل اي مع جواز
الانصراف ان حصلت الكفاية بغيرهما (قوله عن مائتين) اي فيجوز انصرافهم
عن مائتين الخ فهو متعلق بمحذوف وكذا يقال في ما يأتي (قوله وواحد) مثل الواحد
الاثنان والثلاثة لا الاكثر على المعتمد ق ل على الجلال قال م ر انما راعي العدد
عند تقارب الاوصاف ومن ثم لم يختص الخلف بزيادة الواحد وتقصه ولا براكب
وما ش بل الضابط كما قاله الزركشي كالبلقيني ان يكون في المسلمين من القوة ما يظلب
على الظن انهم يقاومون الزائد على عليهم ويرجون الظفر بهم او من الضعف
ما لا يقاومونهم اه بحر و نه (قوله والآية الخ) الظاهر انه علة لما قبله وان الآية
دليل على ما قبل الغاية وهي قوله ولو زادوا على مثلينا ودليل الغاية قوله مع النظر

وواحد ضعف لآية فان تكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين مع النظر للمعنى

والا فخير معنى الامراى له صر مائة لثانين وعليها جعل قوله تعالى اذا القيم توبة فاشوا وخرج من رادى من لزم
 جهاد من لم ازمه كريف وامراء واصف بالولقى مسلم مشركين فانه يجوز انصرافه عنهم اولن طلبها ولم يطلبها واما بعد
 ما اذا لم تقاومهم وان لم يزدوا على مثلنا فيجوز الانصراف كما في مائة من مائة من الاواخذ او ما تعبيرى بالمقاومة
 وعدمها اولن من تعبيره بزيادة هم على مثلنا وعدمها (الامتنع بالقتال) (يحيى) كن يتصرف ليكن في موضع ربحهم

او يتصرف من مصنف للبحر
 العبد والى متبع سهل
 لاقتال (او متغير الى فئة
 يستعملها ولو بعدة) قليلة
 او كثيرة فيجوز انصرافه
 لقوله تعالى الامتنع الى آخره
 (وشارك) اى المتصرف والمخير
 مالم يبعد الجيش فيما غنم
 بعد مغارقه كما يشاركه
 فيما غنمه قبلها بجامع بقاء
 نصرتهم او يبعدت عنها فها
 كسرية قريبة تشارك الجيش
 فيما غنمه بخلافه اذا بعدا
 لقوات النصرة ومنهم من اطلق
 ان المتصرف يشارك وجعل
 على من لم يبعد ولم يغت
 والجاسوس اذا بعد الامام
 لينظر عدد المشركين وينقل
 اخبارهم يشارك الجيش فيما
 غنم في غنيته لانه كان في
 مصلحتنا واما بنفسه اكثر من
 اثبات في الصف وذكر
 مشاركة المتصرف فيما ذكر
 من زيادتي واطلاق الص
 عدم المشاركة محمول على
 من بعد او غاب (ويجوز بلا كره

لغنى وهو القتال الماخوذة من قوله صابرة (قوله بحق الامر) والا لزم الخلف في خبره
 تعالى م ر (قوله وعليها) اى على هذا لا يتاى على ما دللت عليه من وجوب منبر
 مائة لثانين الا لزم منه وجوب منبر واحد لثانين فقوله فاشوا اى ان كانوا مثلينكم
 (قوله فانه يجوز انصرافه عنهم) لان فرض الثبات انما هو في الجماعة وقضية ذلك انه
 لولق مسلمان اربعة جانبا لهما الغرار لا تهاجم جماعة ويحتمل ان يراد بالجماعة ما من
 في صلاتها فدخل في ذلك المسلمان شريح م ر وقوله جازلها هو المعتمد (قوله
 الامتنع بالقتال) اى مستقبلا عن محله لينتمكن لرفع منه او اضرب شرح م ر وقوله
 ليكن اى يختفى وبابه دخل قال في المختار يقال التحرف عنه وتحرف عدل ومال وفيه
 ايضا انما رزقته انزل وانما رزق القوم تركوا مركزهم الى آخره (قوله ويهجم) بابه
 دخل ايضا اه مختار (قوله او هبزا) اى ذاهبا الى فئة ولا يلزمه العود ليقا تل
 مع الفئة لان عزمه على العود لذلك يخص له الانصراف فلا يجز عليه بعدد والجهاد
 لا يجب قضاءه شرح الروض اى فيلزمه العزم على القتال ولا يلزمه ان يعود اليه بعد
 ذلك وليس لنا عبادة يجب العزم عليها ولا يجب فعلها الا هذه اه ع ب والكلام
 فيمن تحرف او يهزم بقصد ذلك ثم طرأ له عدم العود اليها جملته وبسببه لذلك فشد الام
 اذا تمكن بخادعة الله في العزائم اه م ر (قوله الى فئة) اى من المسلمين شرح م ر
 (قوله يستنجد) اى يستنصر بهم اعلى الهدى (قوله ولو بعدة) والا وجه ضبط البعيدة
 بان تكون في حد القرب المار في التيم اخذ من ضبط القربة بمجد الغوث ولو حصل
 بغيره كمرقوب الجيش امتنع ولا يشترط محله ان يستشعر بغيره فيوجهه الى الاستعداد
 وان ذهب جمع الى اشتراطه واعتمده ابن الرقة شرح م ر (قوله مالم يبعد) المراد
 بالبعد ان يكونا بحيث لا يدركهما الغوث عند الاستغاثة وبالقرب ان يكونا بحيث
 يدركهما الغوث كما يؤخذ من روى ويصدق بيمينه في قصد التحرف او التصر وان لم
 بعد الا بعد انقضاء القتال شرح م ر (قوله مفارقه) مصدر مضاف لمفعوله (قوله
 عدم المشاركة اى مشاركة المتصرف (قوله بلا كره ونذب) اى فهو حوالا مستوى
 الطرفين ويمتنع على مدين وفرع ما ذون لمسا في الجهاد من غير نصريح بالاذن
 في المبارزة وقن لم ياذن له في خصوصها م ر وفي ستم الكرامة ومثله روى

ونذب لقوى) بان عرف قوته من نفسه (اذن له امام) ولو بنايه (مبارزة) لكان لم يطلب الاقراره على الله (قوله
 عليه وسلم عليها وهو ظاهر) من اثنين من المسلمين للقتال من البرز وهو الظهور

(فان طلبها كافر سنت له) أي أقوى الأذن له للامر بما في خبر أبي داود ولان في تركها حينئذ اضعا فالثاوية لهم
(والا) بأن لم يطلب أو طلبها وكان المبارز منا ضعيفا فم ما وان أذن له الامام أو كان قويا فيها ولم يأذن له الامام (كرهت)
أما في الاولين فلان الضيف قد حصل لنا (١٦٤) تحت وأما في الآخرين فلان الامام نظري تعيين الابطال وذو

المكرهة من رباذقي (وجاز)
لنا (الان لا يبرحوا من
أموالهم) كبناء وشجر
وان ظن حصوله فاعادة

لهم لقوله تعالى ولا يطؤون موطئا
يغيظ الكفار الا به وقوله
يغزون بيوتهم بأبدانهم
وأبدانهم ويطير الصويحرين
أمد على الله عليه وسلم لم قطع
فعل بني النضير وحرقت عليهم
بيوتهم فأنزل الله عليه
ما قطعتم من لينة الا به (فان
ظن حصوله لنا كره) (الافه
هو أولى من تعبهم من نذب
تركه حفظ الحق الغاني
ولا يحرم لاسر (وحرمة) (انلاف
(الحوان محرم) (لحرمة ولا يبرح
عن ذبح الحيوان له برما كله
(الاحاجة) (تحرير بقا تلوين
عليها فيوزن انلافها لدهم أو
الظفرهم كما يجوز قتل الذراري
عند الترس بم بل أولى
وكشي غنمنا وخنا رجوعه
اليهم وضرره لنا فيوزن انلافه
دفع الضرر أما غير المهتم
كالخزير فيوزن انلافه

(قوله فان طلبها الخ) والخاسل من الكافر اما ان يطلبه أولا والمسلم اما قويا أولا والامام
اما ان يأذن أولا فالصور ثمانية حاصلة من ضرب اثنين في أربعة تباح في صورة وتجب
في صورة ويكره في ستة كما يعلم من كلامه (قوله وان أذن له الامام) أي أذن له الامام
أولا وقوله أو كان الخ فيه صورتان ففت الاست صور (قوله وان ظن الخ) أي فيكون
مع الكراهة اخذ من قوله الا في فان ظن الخ (قوله مغايضة لهم) هذا الدليل مع
الآية فيفيد نذب الانلاف لا باحته والآية دليل للملل مع عنته (قوله ولا يطؤون
موطئا) أي ولا يغزولون فعلا (قوله من لينة) أي نخلة ع ش (قوله
فان ظن حصوله لنا كره) هذا اذا دخلنا بلادهم ولم يمكننا الإقامة بها فان فضاها
فهرأ أو صلحنا على اننا لاسر أولهم حرم ذلك اه زى (قوله أولى من تعبهم الخ)
لان كلام الاصل يقتضي ان الانلاف خلاف الاولى (قوله لاسر) وهو قوله
مغايضة لهم (قوله لغير ما كله) مصدر ميمي بمعنى الاكل ع ش (قوله وخنا
رجوعه ائهم وضرره) أما اذا خنا رجوعه فقط فلا يجوز انلافه بل يذبح للاكل
(قوله مطلقا) أي سواء حصل منه ضرر أو لا ع ش اه

فصل في حكم الاسر وما يؤخذ من أهل الحرب اه أي وما يذكر منه
من قوله ولان غنائم تبسط وقوله في حكم الاسراء أي في حكم ما يثبت للاسير بعد
الاسرع ش أو المراد بالاسر الاسراء فلو قال في ما يفعل بالاسراء لكان أولى برماوى
(قوله وترق ذراري كفار) ولو كانت النساء حاملات بمسلم شرح مر (قوله وخنا تامهم)
أي البالغون وأما الصغار فداخلون في الذراري (قوله ولو مسلمين) بأن أسلوا في يديهم
ع ش وهذه غاية في العبيد (قوله بأسر) وضابطه ما يملك به السيد كضبطه باليد
أو الجأهم بيت واغلاق الباب عليهم بالضبة وكذا برقون بابطال المنعة أي القوة
شيعنا عزى (قوله بالقهر) مع قصد ذلك أي لان الدار دار اباحة وكتب
أيضا قوله بالقهر أي وان كان القاهر عبدا المقهور فيرفع الرق عن القاهر أو سكان
القاهر بعض المقهور فيمنع عليه بيعة اعتقه عليه كذا في الروض وغيره زاد في عب
ويجبه انه لا يملك له مقارنة سبب العتق له أي للمتن بخلاف الشراء اه سم (قوله
والمراد) هذا علم من قوله أولا أي يصيرون الخ فلو عبر بالغاء كان أولى وقد يقال

مطلقا (فصل) في حكم الاسر وما يؤخذ ١٦٣ يجت من أهل الحرب (ترق ذراري كفار) وخنا تامهم (وعبيدهم)
ولو مسلمين (بأسر) كما يرق حربى مقهور لحربى بالقهر أي يصيرون بالاسر والنساء يكتون كسائر أموال الغنيمة الخ
لا هله والباقي للغنائم لانه صلى الله عليه وسلم كان يقسم السبي كما يقسم المال والمراد برق العبيد استمراره لا تجديده

آثر الواو والتنبية على أنه لا يلزم من ميرورهم أرقاء لنا دوام الرق بل قيل من أنه يزول عنهم الرق الذي كان بهم ويخلفه رق آخر لنا اه ع ش (قوله في ما ذكر) أي في استمرار الرق (قوله البعضون) كذا أطلقوه ومحلله كما هو واضح بالنسبة لبعضه القن اما بعضه الحرفي فبجه فيه التخيير بين الرق والغداء والمن م ر ع ش (قوله زوجة المسلم والذي الحرية) بأن تزوجها كل بدار الحرب أو بدارنا والتحت بدار الحرب (قوله والمراد بزوجة الذي الخ) اشار بذلك الى دفع ما يقال ان كلام الاصحاب هنا يخالف كلامهم في أن الحربى اذا بذل الجزية عصم نفسه وزوجته من الاسترقاق وقد يجمع بينهما ما اصابنا ان المراد ثم الزوجة الموجودة حين العقد ميتا وطا العقد على وجه التبعية والمراد هنا الزوجة المتعددة بعد العقد رى ومحصله ان عقد الجزية له انما يصح زوجه اذا كانت موجودة عند عقد الجزية وكانت فحقت قبضتنا حينئذ والا فلا يصحها رشيدى (قوله لم تدخل الخ) بأن حدثت بعده أو كانت موجودة حينئذ لا يمكن اخراجه عن طاعتنا هجر (قوله مع تصحيحه الخ) فكان الشارح يقول للاصل لا فرق بين زوجة المسلم وزوجة من أسلم وهو ضعيف والمعتمد ما في الاصل لان بينهما فارقا وهو ان زوجة من أسلم تنسب لثقه يربطها عنه بخلاف زوجة المسلم شيخنا العزيزى وبعبارة س ل و فرق بأن الاسلام الاصلى أقوى من الطارى (قوله ويفعل الامام) أى وجوب قوله ولو عتق ذمى أى عتقا كافرا وهذه الغاية لا رد على المخالف في بعض النسخ الا ربعة الآية وهو ضرب الرق ومحصله انه يقول لا يجوز ضربه على عتق الذمى لانه بطل حقه من الولاة م ر ح م د فكان على الشارح تأخير هذه الغاية وفيها القول ولولوتنى أو عربى فيقول أو عتيق ذمى لانها أيضا الرد على من قال لا يجوز ضرب الرق على الوثنى كالأية وبالجزية ولا على العربى لخبر فيه كافي شرح م رأيا (قوله الا حفظ للاسلام والمسلمين) حفظ المسلمين ما يعود اليهم من الغنائم وحفظ هجرتهم في الاسترقاق والغداء حفظ للمسلمين وفي المن حفظ الاسلام وشورى وبعبارة ع ش يريد أنه لا بد من نظره للأميرين ولك أن تقول أحدهما يغنى عن الآخر وفيه نظرا اه أى لان ما تنفردان كما وقع له صلى الله عليه وسلم أنه لما قدى المشركين في غزوة بدر وهرب لانه كان الا حفظ للاسلام قتلهم لانه كان أول الاسلام فكان يتقوى بقتلهم والا حفظ للمسلمين فداؤهم لانه يحصل به امانة المسلمين شيئا وقد يقال القتل أيضا فيه حفظ للمسلمين لانهم يحصل لهم بهيبة (قوله بضرب الرقية) أى لا يغير من نحو تفريق كافي شرح م ر ع ش (قوله بتخلية سبيله) أى لا يغال (قوله أو عربى) كافي سبى هو اذن وغيرهم من قبائل

ومثلهم قباذ كرا المبهضون
تغليسا لحقن الدم ودخل
في الذارى زوجة المسلم والذي
الحرية والعتيق الصغير
والجنون الذي فيرقون بالاسر
كافي زوجة من أسلم والمراد
بزوجة الذي زوجته التي لم تدخل
فحقت قبضتنا حين عقد
الذمة له وما ذكرته في زوجة
المسلم هو المقتضى ما في الروضة
وأصلها واعتمدها البلقيني
وغيره وخالف الاصل فصح
عدم جواز أسرها مع تصحيحه
جوازه في زوجة من أسلم
(ويفعل الامام في) أسير
(كامل) بلا عرق وعقل وذ كورة
وحرية (ولو عتيق ذمى الا حفظ)
الاسلام والمسلمين (من) أربع
خصال (قتل) بضرب الرقية
(ومن) بتخلية سبيله (وغداء
بأسرى) منسا وكذا من أهل
الذمة فيما يظهر من اقتصر على
قوله مناجرى على الغالب
(أو يغال وأرقاق) ولولوتنى أو
عربى

العرب كفى المصطلق زى (قوله أوبى من شخص) هذا مع الوجهين إذا ضرب
الرق على بعضه رقى كله كما قاله البخارى وهذه مودة يجرى فيها الرق ولا تغير لها زى
وشورى (قوله حبسه) أنظره فنته مدة الحبس هل هي من بيت المال أو من الغنينة
ويبحث بعضهم بعد التوقف أنها من الغنينة (قوله حتى يظهر الألفاظ) أى بامارات
تعين له ما فيه المصلحة ولو بالسؤال من الغير ع ش على م د (قوله يعصم دمه)
لم يذكر هنا ماله لأنه لا يعصمه إذا اختار الأمام رقه ويعصمه إذا اختار غير الرق ولا
حنفا وأولاده لا يعلم بأسلامهم تبعاله ولو كانوا دار الحرب أو أرقاء وأما قوله صلى الله
عليه وسلم فإذا قالوا هم عصموا فى دماءهم وأموالهم فمجهول على ما قبل الأسر بدليل
قوله لا يبعثها ومن حقها أن مال المقدور عليه بعد الأسر غنينة شرح م د قال
المرشدى قوله إذا اختار الأمام رقه قضية هذا القيد أنه إذا اختار غير الرق يعصم
ماله وانظره مع قوله الآخر ومن حقها أن مال المقدور عليه بعد الأسر غنينة ولم أر
هذا القيد فى غير كلامه وكلام القصة اه (قوله حتى يشهدوا أن لا اله الا الله) أى مع
محمد رسول الله أو أن لا اله الا الله صار على الشهادتين زى (قوله وأموالهم) فيه
أن الأموال لا تصم بأسلامه بعد الأسر فمحل الاستدلال قوله دماءهم وكان الأولى
ذكر هذا الخبر بعد قول المتن يعصم دمه وماله (قوله الأيمتها) أى وحقتها الأحكام
الناشئة عنها شينا وعبارة ع ش على م د (قوله لا يبعثها) أى بحق الدماء والأموال
الذى يقتضى جواز قتلهم وأخذ أموالهم (قوله تعينت) ظاهره ولو كانت المصلحة
أرقا فإليه مصرح بعبارة أو بعد اختيار المن أو الفداء أو الرق تعين لكن عبارة
م د نعم أن كان اختار قبل إسلامه المن أو الفداء تعين فنامل (قوله انما يقضى) ظاهر
كلامهم تخصيص ذلك بالفداء وأن المن يجوز وإن لم يكن له عز ثم رأيت ع ش قال
يقضى أن مثله المن بالأولى مع إرادة الإقامة بدار الحرب (قوله من له عز) أى والكلام
فى من غرضه الإقامة فى دار الحرب كما هو ظاهر م د (قوله يعصم دمه) أى نفسه
عن كل ما من المصالح م د أى فليس المراد امتناع القتل فقط وحينئذ فالمراد
بالدم هنا غير المتقدم فى من أسلم بعد الأسر تأمل ط ب أى فيدخل فيه القتل والرق
ويدل عليه أنه لم يقل هنا والخيار فى الباقي (قوله وماله) أى جميعه بدارها ودارهم
ويوجه مع عدم دخول ما فى دار الحرب فى الأمان كما سياتى بأن الإسلام أقوى
من الأمان وفا قام إلا أن يوجد نقل بخلافه سم ع ش على م د (قوله وفرعه الحر
الصغير) أى وإن سفل وكان الأقرب حيا كافر اشرح م د وذكره هنا دون ما إذا
أسلم بعد أسره يقتضى أنه لا يصم هناك مع أنه يعصم أيضا لإسلامه تبعه لا يسه

أوبى من شخص لا تباع
ويكون مال الفداء ورقا م
إذا رقاوا كسائر أموال الغنينة
ويجوز فداء مشرك بمسلم
أرا كره ومشر كيز بمسلم (فان
خفى) عليه الاحتفاظ فى الحال
(حبسه حتى يظهر) له الاحتفاظ
فيه قتلها (واسلام كافر بعد
أسره يعصم دمه) من القتل لخبر
الصحيح أمرت أن أقاتل الناس
حتى يشهدوا أن لا اله الا الله
فإذا قالوا هم عصموا فى دماءهم
وأموالهم لا يبعثها (والخيار)
باق (فى الباقي) كما أن من عجز
عن الاعتاق فى كفارة يمين
بقى خياره فى الباقي فان كان
إسلامه بعد اختيار الأمام
خصله غير القتل تعينت (لكن
انما يقضى من له) فى قومه
(عز) ولو بعشيرة (يسلم به) ديننا
ونفسا وهذا من زيادى (وقبله)
أى وإسلامه قبل أسره يعصم
دمه وماله (لأخبر السابق
(وفرعه الحر الصغير أو المجنون
عن السبي ويحكم بإسلامه
تبعه) والتقييد بالحر مع ذكر المجنون
من زيادى

كما قاله في شرحه (قوله لا زوجة) والفرق بين عدمه بوجوده في الأصل
 وعدمه بإفناء أو إسلام أن ما يستقل به الإنسان كالأصل لا يجعل فيه تأدية بخلاف
 ما لا يستقل به كعقد الجزية من ل وحيث لا يقال لنا امرأة في دار الحرب يجوز سبها
 دون غيرها اسم (قوله بخلاف عتيقه ولو سبها) أخذنا من قوله ولا يرق عتيق مسلم الخ
 (قوله ولو بعد الدخول) هذا ما لا غاية للرّد قل م ر في شرحه وقيل أن كان أسرها ما بعد
 دخول انتظرت العدة فلعلها تعتق فيها فيدوم النكاح كالزوجة ورد بأن الرق يقتضى ذاتي
 بنا في النكاح فاشبه الرضاع (قوله كسبي زوجة) أي لغيره من أسلم لا لا يتكرر مع ما قبله
 وسواء أسبي هو أولا وقوله أو زوج أي سواء أسيت هي أم لا لكن انقطاع النكاح
 في سبها وحدها ظاهر في العامة المذكورة وأما سبها معها أو هو وحده فلا يظهر له وجه
 انقطاع النكاح ويجوز حدوث الرق فيهما أو فيه لا ينتج ذلك تأمل (قوله ورق بسبيته)
 (قوله بأن كان صغيرا أو مجنونا) وقوله أو بارقاؤه أي بأن كان بالغاً ما قاله من
 عليه أو فدى استمر نكاحه كما قاله زى (قوله لحدوث الرق) هذا لا ينتج انقطاع النكاح
 لأن الرقيق يجوز له نكاح الحرّة أمّا دة الشيخ خضر والشويزي وعجّارة في رد علي
 الجلال قوله لحدوث الرق أي وحده وثمة كالموت كما صرحوا به وبذلك فارق جواز
 نكاح رقيق لرقيقة أو لحرّة ابتداء (قوله وبذلك) أي بالتعليل أو بقوله كسبي زوج الخ
 أي بالنظر له معونه لأن قوله كسبي زوجة أي سواء سبي الزوج أو لا وقوله أو زوج أي
 سواء أسيت الزوجة أو لا فأما نعمة خلو وقال بعضهم قوله وبذلك أي بالتعبير بأو
 التي لمنع الخلو ويجوز الجمع وهذا أولى من رجوع اسم الإشارة للتعليل لأن مقصود
 الشارح بيان أنه لم يخل بشيء من كلام الأصل (قوله ورق الزوج) في التقييده نظر
 لأن ورق الزوجية بأن كانت حرّة وسبيت وحدها أو معه كذلك شويزي وسم وقد
 يقال احتزبه عمال الوفدي ع ش (قوله بنامر) أي بسبيته أو بارقاؤه (قوله
 سواء أسبى الخ) واجمع لقوله وفيما لو كان أحدهما الخ (قوله وأنه لا ينقطع الخ)
 هذا علم من مفهوم المتن ومن التعليل أيضا كما يدل عليه قول الشارح إذا لم يحدث
 رق (قوله ولا يرق) أي لما فيه من قطع الولاء عليه وخرج بالرق غيره من بقية
 الحصول فلا يمنع منه فليصور (قوله عتيق مسلم) بأن كان مسلماً حال أسره العتيق
 ولو كان كافراً قبل ذلك م ر وعمومه شامل لما لو كان كافراً حال الاعتاق ثم أسلم
 قبل الأمر أي أسره العتيق وبه صرح سم ومحصله أن المسلم في كلام المتن شامل للمسلم
 أم لا من تجدّد إسلامه الذي يعبر عنه بمن أسلم لكن هذا بعيد مع قول الشارح كافي
 عتيق من أسلم فقتضاه أن المسلم في المتن هو الأصلي تأمل اه (قوله عتيق من أسلم)

وخرج بالحر المذكور منه
 فلا يصحبه إسلام أي بمن السبي
 (لا زوجته) فلا يصحبه من السبي
 بخلاف عتيقه لأن الولاء ألزم
 من النكاح لأنه لا يقبل الرق
 بخلاف النكاح (فإن رقت)
 بأن سبيت ولو بعد الدخول
 (انقطع نكاحه) حالاً لا امتناع
 أمّا كالأمة الكافرة لأن النكاح
 كما تمتع ابتداء نكاحها
 وفي تعبير الأصل باستترقت تسمي
 فاتها ترق بنفس السبي) كما
 مر (كسبي زوجة حرّاً وزوج
 حرّاً ورق) بسبيته أو بارقاؤه
 فانه ينقطع به النكاح لحدوث
 الرق وبذلك علم أن نكاحهما
 ينقطع فيما وسبياً وكما حرم
 وفيما لو كان أحدهما حراً
 والاخر رقيقاً ورق الزوج
 بما مر سواء أسبى أم أحدهما
 وكان المسي هو وان أوهم
 كلام الأصل خلافاً وأنه
 لا ينقطع فيما لو كانا رقيقين
 سواء أسبى أم أحدهما إذا لم
 يحدث رق وإنما انتقل الملك
 من شخص إلى آخر فلا لا ينقطع
 النكاح كالبيع والهبة والتقييد
 بالرق الحاصل بارتفاق الزوج
 الكامل من زيادتي (ولا يرق
 عتيق) مسلم كافي عتيق من أسلم

وتفسيره بغير أولى من اقتضاه على الارتفاق (واذا رقب) الحربي (وعليه دين غير حربي) كسلم وذمي لم يسقط اذالم
يوجد ما يقتضي اسقاطه (فيقتضي من (٦٤٩) ماله ان غنم بعد رقبه) وان زال ملكه عنه بالرق قياسا للرق

على الموت فان غنم قبل
رقه أو معه لم يقض منه فان لم
يكن له مال أو لم يقض منه
بقي فذمته الى ان يعتق
فيطالب به ويخرج بزيادة
غير حربي الحربي كدين
حربي على مثله ورق من
عليه الدين بل أروى الدين
فيسقط ولو رق رب الدين
وهو على غير حربي لم يسقط
(ولو كان حربي على مثله دين
معاوضة كبيع وقرض
(ثم عصم أحدهما) باسلام
أو أمان مع الآخر أو دونه
(لم يسقط) لالتزامه بعقد
وخرج بالمعاوضة دين
الاتلاف ونحوه كالنصب فيسقط
لعدم التزامه ولان سبب
الدين ليس عقدا يستند اليه
ولا يتقيد بعصمة المتلف وتقييد
الروضة كالمسألة لبيان محل
الخلاف والحربي مع مثله
اذا عصم أحدهما الحربي
مع المعصوم اذا عصم الحربي
في حكمي المعاوضة والاتلاف
وتفسيره بما ذكرنا أولى من قوله
ولو اقترض حربي من حربي
الى آخره (وما أخذ منهم) أي
من أهل الحرب (بلا دمي)
من عقار وغيره بسرقة

أي قبل الأسر (قوله أولى من اقتضاه على الارتفاق) وجهه الأول بتمويله
لغيره ونحوه لان الارتفاق معناه ضرب الرقب وهو خاص بالبالغ العاقل فيفهم
من كلام الأصل أن التفسير بغير الأسر وليس كذلك تأمل (قوله وإذا رقب الخ) مورد
المقام ستة لانه إذا رقب من عليه الدين أما ان يكون دينه لمسلم أو ذمي أو حربي وإذا
رقب من له الدين أما ان يكون من عليه الدين مسلما أو ذميا أو حربي سواء ذكر المتن
موردتين بالمنطوق وأربعة بالمفهوم أشار الشارح الى اثنين منها بقوله ويخرج بزيادة
الى قوله فيسقط والى اثنين بقوله ولو رق رب الدين الخ وفي قول على الجلال فالحاصل
أنه لا يسقط الدين حربي على مثله بارتفاق أحدهما اه بمرور (قوله وان زال
ملكه) أي والحال أنه زال الخ (قوله أو معه) أي لان الغنمين ملكوه أو تعلق
حقهم بعينه فكان أقوى اه تحفه (قوله أو لم يقض منه) بأن غنم قبل الرقب أو معه
وكذا بعده ومنع الامام الـ وفيه منه على ما يشمله ظاهر العبارة تأمل (قوله فيسقط
ظاهرة ولو دين معاوضة ح ل وهذا الثاني قوله بعد ولو كان حربي الخ) لان ذلك
فيما اذا عصم أحدهما وهذا فيما اذا رقب (قوله ولو رق رب الدين الخ)
والأوجه أن الامام يطالب به كودائعه لانه غنيمه شرح م ر في قوله لانه غنيمه
فظهر لعدم انطباق هذا الغنيمه عليه وعبارة النصفه والذي يقفه في أعيان ماله
أن السيد لا يملكها ولا يطالب بها لان ملكه لرقبته لا يستلزم ملكه لماله بل
القياس أنها ملك لبيت المال كمال الضائع رشدي (قوله على غير حربي) أما
الحربي فتقدم حكمه في قوله بل أو رب الدين (قوله مع الآخر) عدم السقوط في هذه
ظاهر وكذا في قوله أو دونه ان كان الذي عصم هو من له الدين أما اذا كان الذي عصم
من عليه الدين فعدم السقوط في هذه الحالة غير ظاهر اذ مقتضاه أن ذمة المسلم
أو الذمي تكون مشغولة بدين حربي ومعلوم أن الدين يجب فضاؤه فيقتضي أنه
يجب على المسلم أو الذمي دفع الدين للحربي مع أن ما يدين من الاموال يجوز لكل
من المسلم أو الذمي أخذه فليتأمل (قوله لم يسقط) أي فيبقى بذمته (قوله ولا يتقيد)
أي سقوط دين الاتلاف ونحوه وقوله بعصمة المتلف أي يكون الذي عصم هو المتلف
لا يشمل ما اذا كان الذي عصم هو المتلف منه كما يشمله قول المصنف ثم عصم أحدهما
(قوله به) أي بعصمة المتلف وذكر الضمير لاكتسابها التذكير من المضاف اليه
فصل

في حكمي المعاوضة والاتلاف فيسقط في الثاني دون الاول (قوله وما أخذ منهم)
أي أخذه مسلم أما ما أخذه الذي فانه ملك له بجهلته لا يدخله تخميس كافي م رسوا

أو غيرهما (غنيمة) خمسة الأسلب خمسها لأهلها والباقى للأخذتت بل لا يدخل دارهم وتقرر أنه بنفسه منزلة القتلى والمراد بالهقار العقار المملوك إذا مات لا يملكونه فكيف يملك عليهم صريح به الجرجاني وإطلاق لما ذكرنا من تقييده يأخذ من دار الحرب (وكذا ما وجد كقطعة) مما يظن أنه لهم فهو (٦٥٠) غنيمة لذلك (فإن أمكن كونه لمسلم)

كان معنا أو وحده دخل بلادهم بأمان أو غيره ع ش وفي شرح م ر ما نصه قوله وما أخذ منهم أى ولم يكن لمسلم فإن كان له لم يزل ملكه عنه يأخذهم له فهو عنه فعلى من وصل إليه ولو بشراء رده إليه اه (قوله أو غيرها) كاختلاس اه سم (قوله تنزى لا الخ) به تعلم أن عمله في غير من دخلها بأمان منهم عميرة سم (قوله وكيف يملك عليهم أى) عنهم والاستفهام انكارى لأن تملكه عليهم فزع ملكهم له (قوله أولى من تقييده الخ) لأن أخذ ما لهم من دارنا ولا أمان لهم كذلك شو برى (قوله فهو غنيمة) أى خمسة الأسلب خمسها لأهلها والباقى للأخذتت بل لا يدخل دارهم وتقرر به بنفسه منزلة القتلى كما هو (قوله أى بعد انقضاء الحرب) ولو قبل الحيابة م ر (قوله لا التملك) فلا يجوز لهم التصرف بغير الكل ومما يدل على أنه على سبيل الإباحة أنه إذا فضل عنه شيء بعد وصولهم للعمران وجب عليهم رده كما سيأتى وله أن يضيق مثله من الغنائم حل قال زى ويجوز التبسط لادى أيضا إذا كان مستحق الرضخ على العمد وقال س ل المراد بالغنائم من له سهم أو رضع فيشمل الصبي والذى إذا استعان به الإمام اه وأما الأجير فليس له التبسط كما قاله ع ش (قوله بد الحرب) الباء بمعنى فى دليل قوله وفى عمران (قوله وإن لم يعز) بأن وجد فى دارهم سوق وأمكن الشراء منه بدارهم سم (قوله ما يأتى) وهو ما يعتاد أكله عموما الخ (قوله فلنا التبسط) بأن تقاربههم ما يعتاد أكله وقوله عموما أى على العموم فهو منصوب بنزع الخافض (قوله وعلف) بفتح اللام وسكونها فعلى الأول يكون شعرا حلا منه وعلى الثانى يكون مولا له كما فى م ر والظاهر أنه على الأول يكون بدلا لأن معنى الخال من النكرة قليل هذا ان ثبت أن شعير الجرو يقرأ أو يفحوه بأولا بالواو فإن ثبت أنه بالنصب تعين ما قاله م ر وضبطه المحلى بسكون اللام وهو الانسب معنى لأن التبسط تقديم المعطوف للدواب لانه وكونه بفتح اللام بعيد الآن يقال التبسط بالمعطوف من جهة أكل الدواب له لا من حيث ذاته لما عرفت وعليه يكون شعرا حية حلالا مع كونه جامدا والمعطوف عليه معرفة على ما فيه تدبر (قوله العسل) الظاهر أن المراد به عسل النحل لأنه متى أطلق انصرف إليه والغايد لا تى هو عسل السكر كما قيل فلا منافاة وانظر ما الفرق بينهما حيث جاز التبسط بالأول دون الثانى وقد يقال الفرق عموم الحاجة للأول لسكونه عندهم دون الثانى (قوله ولا ترفعه) أى للغنيمة (قوله والمعنى فيه) أى والحكمة فى التبسط (قوله غالبا) فلا ينافى قوله قبل وإن لم

بأن كان ثم مسلم (وجب) تعريفه لعموم الأمر تعريف اللقطة ويعرفه سنة الآن يكون حقيرا كسائر اللقطات وبعد تعريفه يكون غنيمة (ولغنائم) ولو أغنيا أو غير اذن الإمام (لأن لحقهم) بعد أى بعد انقضاء الحرب (تبسط) على سبيل الإباحة لا التملك (فى غنيمة) قبل اختيار تملكها (بد الحرب) وإن لم يعرفها ما يأتى (و) فى (العود) منها (الى عمران غيرها) تدارنا ودار أهل الذمة فتعيرى بما ذكرنا من تعبيره بدارهم أى الكفار وبمعمران الاسلام فإن كان الجهاد فى دارنا وعز فيها ما يأتى فإل القاضى فلنا التبسط أيضا (بما يعتاد أكله) لادى عموما (كقوت وأدم وفاكهة) (وعلف) للدواب التى لا يتغنى عنها فى الحرب (شعير أو فحوه) كتين وفول شمر أى داود والنجا كم وقال صحيح على شرط البخارى عن عبد الله ابن أبى أرفى قال أصبنا مع رسول الله صلى الله عليه

وسلم بخير طعام فكان كل واحد منا يأخذ منه قدر كفايته وفى البخارى عن ابن عمر قال كنا نصيب فى مغازينا العسل والغنم فأنأكله ولا ترفعه والمعنى فيه عزته بد الحرب غالبا لا حرازا أهله عينا فجهله الشارع مما حاولناه قد يفسد وقد يغير نفعه وقد تزيد وثقه عليه

وان كان مع طعام يكفي لعموم الاخبار (٦٥١) (وذكر) لحيوان ما كوله (لاكل) ولو لجلده لا لاخذ جلده وجعله

بصرفها ما يأتي قوله وان سكن معه الخ) هذا لا يقتضي عنه قوله ولو غنيا اذ لا يلزم
من كونهم أغنيا ان يكون معهم طعام يكفيهم خلافا لما في ح ل ثم ينساق في قوله المتن
بقدر حاجة الا ان يراد وان كان معهم طعام من غير جنس ما يتيسر له تأمل وقال
ح ل ان قوله وان كان معه ما يكفي مضروب عليها في نسخة الموقوف وعليه فلا منافاة
(قوله ولو لجلده) أي ولو كان ذبحه بقصد اكل جلده ع ش (قوله لا لاخذ جلده)
عبارة شرح م و اما ذبحه لاخذ جلده الذي لا يؤكل معه فلا يجوز وان احتاجه
لغيره وخف ومداش اه وقول م فلا يجوز ذاب الذبح واما اكل الذبح فجاز شيئا
وقبل عن حجر قال ع ش وضمن قيمة الذبح حيا اه (قوله وجعله سقاء)
عبارة الروض وشرحه فان اتخذ منه سقايا أو سقاء أو نحوه فكأنه مصوب فيأتي بذلك
ويلزم رده بضمنه ولا أجر له فيما بل أن قص لزمه الارش وان استعمله فعليه
الاجرة اه وقضية كونه كالمصوب أنه يلزمه الاجرة وان لم يستعمله الا ان يقال سويح
هنا الاستحقاقه التبسط في الجملة ومال الى هذا م رسم (قوله كركوب) ولو اضطر
شخص منهم الى سلاح يقاتل به أو فرس يقاتل عليه أخذ بالاجرة ثم رده بل وقال
م بل لا أجر وهو الذي في شرح م و اذا تلف ضمنه على الاقرب فيسب عليه من
سهمه أخذاه اذ كرمه في السكر والفائدة وقد يقال بل الاقرب عدم الضمان
ويفرق بينه وبين نحو السكر بأن أخذ هذا المصلحة القتال ونحو السكر لمصلحة نفسه
وجوز له أخذه بالعوض فبده عليه ضمان ولا كذلك مذا ع ش على م ر (قوله
أو يحسبه) بابه نصر (قوله ولو قبل حيازة الغنمة) معتمد ووقع في الاصل والروضة
اعتبار بعدية حيازة الغنمة أيضا أي فانه يفهم أن من لم يقد اقتضاء الحرب وقبل
الحيازة يتبسط وهو يخالف قضية استنهاذ الرافعي بالقياس على الغنمة ويصوح
للفرق بينهما قال الشارح وقد يوجه الخ زى أي ما في الاصل والروضة (قوله الى
الغنمة محل الرد الى الغنمة ما لم تقسم فان قسمت رد الى الامام ثم أن حكاه قسمه
والاجله في سهم المصالح س ل ومثله شرح م ر (قوله ولغانم المراد بالغنم)
الجنس فيشمل كل الغنم لان الجميع أنه يجوز اعراض الجميع عن الغنمة ويصرفها
الامام مصرف الجنس كما في م ر (قوله أو مكاتب) أي أن لم تحط به الديون فان أحاطت
به فلا يصح اعراضه الا أن أذن له فيه السيد ويجري مثل هذا التفصيل في العبد
المأذون له في التجارة من شرح م ر فقوله في ما سيأتي وخرج بزاد في التقييد
بالحر أو المكاتب الرقيق الخ يبدل غير المأذون له في التجارة أما هو ففيه التفصيل
الذي علمته (قوله أو محجور عليه بفلس) وانما صبح اعراضه لان هذا من باب

سقاء أو خفا أو غيره ويجب
رجلده ان لم يؤكل معه
وتعبري بما ذكر أعظم من قوله
وذكر ما كوله الخ وليسكن
التبسط (بقدر حاجة) فلا أخذ
فوقها الزية رده ان بقي وبداه
ان تلف وهذا من زيادتي وخرج
بما يعتاد كالمغبرة كركوب
وملبوس وبه وما لا تد
الحاجة الى كدواء وسكر وفائدة
فان احتاج اليها مريض منهم
أعطاه الامام قدر حاجته
بقيمة أو يحسبه عليه من
سهمه كالأول احتاج أحدهم
الى ما يتد طاهيه من بردا ما من
لحقهم بعد اقتضاء الحرب
ولو قبل حيازة الغنمة فلا
حق له في التبسط كما لا حق له
في الغنمة ولا به معهم كغير
الضيف مع الضيف وهذا
مقتضى ما في الرافعي ووقع
في الاصل والروضة اعتبار
بعدية حيازة الغنمة أيضا
وقد يوجه بأنه يتسامح
في التبسط ما لا يتسامح في
الغنمة (ومن عاد الى العمران)
المذكور (لزمه رد ما بقي)
بما يتبسط به (الى الغنمة)
لنزال الحاجة والمراد بالعمران
ما يجد فيه حاجته مما ذكره لا عزة
كما هو الغالب والا اثره في منع التبسط (ولغانم مراد مكاتب غير مبي ومجنون و) لو سكر ان أو (محجورا) عليه بفلس

أوسعة (أعراض عن حقه) منها ولو بعد إفرازه (قبل ملكه) له لأن المقصود الأعظم من الجهاد إهلاك كلمة الله تعالى والذب عن الملة والغنائم تابعة فمن أعرض عنها فقد جرد قصده للغرض الأعظم وإنما صرح أعراض المحجور عليه لأن الأعراض بمحض جهاده فلا أثر فلا يمنع منه وما اقتضاه كلام الأصل من عدم صحة أعراض محجور بالسيف وقوله في الروضة كأنها عن تفقه الإمام أئمة فرعه الإمام على القول (٦٠٢) بأن الغنائم تملك بمجرد الاغتنام كما صرح به

الغزالي في بساطته والمعتمد خلافه كما سيأتي وعن صحيح صحة أعراضه الاستنوي والأذري وغيرهما ورواه بعضهم بما لا يجدي وخرج زياد في التقييد بالحر أو المكاتب الرقيق غير المكاتب والمبعض في ما وقع في نوبة سيده إن كان مملوكا وفيما يقابل رقه إن لم تكن وبما بعدها الصبي والمجنون وهو ظاهر وما لو أعرض بعد ملكه عن حقه فلا يصح لاستقرار ملكه كسائر الملاك (وهو) أي ملكه (باختياره تملك) ولو بقبوله ما أفرز له ولو عقارا وتعبيري بما ذكرنا أولى من تعبيره بالقسمة لأن العبرة به لا بها كما بينه في الروضة كأنها (لا لسالب) (لا الذي قرني) ولو واحدا فلا يصح أعراضه ما لان الساب متعين لستحقه كالواو وسهم ذوى القرني منه أثبتها الله تعالى لهم بالقرابة بل لا تعب

الاكتساب وهو لا يلزمه فان حصي بسبب الدين حرم الأعراض لأنه يكاف الاكتساب حيث تلتوقف التوبة من المعصية على الوفاء م ر ومع ذلك فيصح أعراضه مع الحرمة كما في ع ش ولو أعرض الشخص ثم رجع فيجوز التملك قبل تلك الغنائم فيجعل التملك بمنزلة القبض في الهبة كما لو أعرض عن كسرة ثم رجع إليها ا ه ب ر سم واستوجه م ر في شرحه عدم عود حقه بالرجوع مطلقا (قوله أعراض) بأن يقول اسقطت حتى من الغنيمة م ر فان قال وهبت نصبي فيها الغنائم وقصد الاسقاط فكذلك أوتيتكم فلا لأنه مجهول م ل (قوله ولو بعد إفرازه) غاية لارد (قوله من عدم الخ) هو المعتمد (قوله انما فرعه الإمام الخ) التفرع غير مسلم وأما الحكم فسلم وبعبارة م ل قال ابن شهاب ويمكن أن يقال لا يصح أعراضه وان قلنا لا يملك الا باختيار التملك لأنه ثبت له اختياره تملك حق مالي ولا يجوز لاسف فيه الأعراض عن الحقوق المالية كجلد الميتة والمهرجن انتهت قوله بما لا يجازي (أي ينفع) (قوله التقييد بالحر والمكاتب) الاخصر حذف التقييد بأن يقول ونرج زيادة حر أو مكاتب (قوله وبما بعدها أي الزيادة) وفي نسخة وبما بعدها أي الحر والمكاتب (قوله الصبي والمجنون) فان بلغ الصبي أو أذاق المجنون قبل اختيار التملك مع أعراضه م ل (قوله باختياره تملك) بأن يقول كل منهم اخترت ملك نصبي سم (قوله به) ولو بدودن قسمة ع ش (قوله منه) أي عطية مبتدأة (قوله والمعرض عن حقه حكمه دوم) يؤخذ من التشبيه أنه لا يعود حقه لو رجع عن الأعراض مطلقا أي سواء رجع قبل القسمة أو بعدها وهو ظاهر كوصي له فله رد الوصية بعد الموت وقبل القبول وليس له الرجوع فيها كما مروا ما بحثه بعض الشراح من عود حقه برجوعه قبل القسمة لا بعدها تنزيلا لأعراضه منزلة الهبة وللقسمة منزلة قبضها وكما لو أعرض مالك كسرة عنها له العود لاخذها فبعد وقياسه غير مسلم اذا أعرض عنها ليس هبة ولا منزل منزلتها لان المعرض عنه هنا حق تملك لا عين ومن ثم جاز من فهو مقلد ولان الأعراض عن الكسرة يصيرها مباحة

لا يلوكة

وشهد وروعة كالآرث فليسوا كالغنائم الذين يقصدون بشهودهم محض الجهاد لأعلاء

كلمة الله تعالى وأما بقية أهل الخمس فلا يتصور أعراضها لعمومها (والمعرض) عن حقه (كمعدوم) فيضم نصيبه إلى الغنيمة ويقسم بين الباقيز وأهل الخمس (ومن مات) ولم يعرض (فحقه لوارثه) فله طلبه والأعراض عنه (ولو كان فيها) أي الغنيمة (كأب أو كلاب تنفع) لصيده أو ماشية أو غير ذلك (وإرادته بعضهم) أي بعض الغنائم أو أهل الخمس كما في الروضة وأصلها (ولم ينزع) فيه

لا يملك ولا مستققة الغنم فجاز للمعرض أخذها والاعراض مناسقة الحق للغنم فلم
يجزله الرجوع فيه شرح م ر (قوله بين الباقين وأهل الخمس) محل مشاركة
أهل الخمس في نصيب من أراض إذا كان الأراض قبل إفرازهم مالوا عرض
عدا إفرازه فلا يشاركون شيئا من زري (قوله والا) أي وإن لم تكن قسمتها عددا
بأن كانت الكلاب عشرة مثلاً والغنم أكثر أو بالعكس (قوله أفرع بينهم)
قطعا لا نزاع ويؤثر بها من خرجت قرعته بما (قوله فيمكن أن يقال الخ) منصف
فالبحر وقد يفرق بأن حق المتأركين من الورثة أو بنية الموصي لهم أكد من
حق بقية الغنم من هنا فوسم منه هنا بما يتسامح به ثم زى ومثل في شرح م ر
وعبارة سم يمكن أن يفرق باز تعاق الورثة بالتركة أقوى من تعاق الغنم
بالغنية بدليل أنهم يكونون تركة مطلقا بمجرد الموت والغنم لا يملكون بمجرد
الاغتنام فوسم م بما يتسامح به هناك (قوله وسواد) أي أرض العراق (قوله
من إضافة الجنس الخ) فيه نظران السواد لا يصدق على كل جزء من أجزائه فلا
يكون جنسا لأنه يعتبر في الجنس صدقه على كل واحد من أفرادها فكان الأولى
أن يقول من إضافة الكل إلى بعضه ع ش ويجب أن مراده بالجنس الكل
بغيره قوله إلى بعضه ولم يقل إلى فرد (قوله بخمسة وثلاثين فرسخا) لأن مسافة
العراق مائة وخمسة وعشرون فرسخا في عرض ثمانين والسواد مائة وستون في
ذلك العرض وجملة سواد العراق بالنسبة لجزء لا آف فرسخ شرح م ر وقوله
وجملة سواد العراق صوابه حذف لفظة سواد لأن العشرة لا في جملة العراق
بالضرب أما جملة سواد العراق فهي اثنا عشر الفاء وثمانمائة منه عليه حجر
رشيدى (قوله تظهر من بعيد سوادا) لأن بين اللوين تقارباً فيطلق أحدهما على
الآخر شرح الروض ويسمى عراقا لاستواء أرضه وخلوها عن الجبال والأودية
إذا صل العراق الاستواء اه شرح م ر (قوله عنوة) لما صغ عنه أنه قسمه في جملة
الغنائم ولو كان ملها لم يقسمه شرح م ر (قوله وقسم بين الغنم) هذا وجه
مناسبة ذكر سواد العراق هنا (قوله بذلوه) أي لكونه استرضاهم فيه بعوض
أو غيره شرح ل ر وض (قوله وقف والباعث له على وقفه خوف اشتغال الناس
بفلاحته عن الجهاد شرح م ر (قوله ما يأتى) وهو أن وقفها يؤدى إلى خرابها (قوله
وأجره لاهل) أي بخراج معلوم يؤدونه كل سنة فجرب الشعيبر درهمان والبرار بعة
وجرب الشجر وقصب السكر ستة وجرب النخل ثمانية والجنب عشرة
والزيتون اثني عشر وجملة مساحة الجرب ثلاثة آلاف وستمائة ذراع شرح م ر

(أعطيه والام) بأن نوزع فيه
قسمت تلك الكلاب
(ان أمكن) قسمتها عددا
(والا أفرع) بينهم فيها أما
ملا ينفع منها فلا يجوز اقتناؤه
وقولهم عددا هو المنقول قال
الرافعي وقد مر في الوصية
أنه يعتبر قيمته عند من يرى
لها قيمة وينظر إلى منافعها فيمكن
أن يقال بمثل هذا (وسواد
العراق) من إضافة الجنس
إلى بعضه إذا سواد أريد
من العراق خمسة وثلاثين
فرسخا كما قاله الماورى ومضى
بذلك لخصرته بالشجار والزرع
لأن الحضرة تظهر من البعد
سوادا (فتح) أي قصه عمر
رضي الله عنه (عنوة) بفتح
العين أي قهرا (وقسم) بين
الغنم وأهل الخمس (ثم)
بعد قسمته واختيار التملك
(بذلوه) بجملة أي أعطوه له
(ووقف) دون أبيته لما يأتى
فيها أي وقفه عمر رضي الله
تعالى عنه (علينا) وأجره لاهله
أجارة مؤبدة للمصلحة الكلية

فيستحق ان يكونه وبقايبه وورثه وبنه وظاهر ان البذل انما يكون (٢٠٤) ممن يمكن بطله كالماء في وذوي القربى

ان الحصر والاختلاف بقية
اهل التمس فلا يحتاج الامام
في وقف حقهم الى بطل لان
له ان يعمل في مثل ذلك ما فيه
مصلحة لاهله وخراجه اجرة
مقيمة تؤدي كل سنة مثلا
لصالحنا فيقدم الاهم فالاهم
(وهو من) اول (عبادان)
بوحدة مشددة (الى) آخر
(حديثه الموصل) بفتح الحاء والميم
(طولا ومن) اول (القادسية)
(الى) آخر (حلوان) بضم الحاء
(عرضا لكن ليس بالبصرة)
بفتح الباء أشهر من ضمها
وكسرهما وتسمى قبة الاسلام
وخزانة العرب (حكمه)
اي حكم سواد العراق وان
كانت داخلته في حده (الا الفرات
شرقي دجاتها) بكسر الدال
وفتحها (ونهر الصراة) بفتح
الصاد (غريبها) اي الدجلة
وما عداها من البصرة
كان موافا احياء المسلمون
بعد وتسميتها باذكر من زيادتي
(وابنته) اي سواد العراق
(ببوزيعةها) اذ لم يشكره احد
ولان وقفها يفضي الى خرابها
(وفقت مسكة صلحا) لانية
ولو فائلكم الذين كفروا
يعني اهل مكة وتقولوا تعالى
وهو الذي كف ايديهم عنكم وايديكم عنهم

والحريص والمعرف الا ان الغدان وهو عذر قصبات كل قصبة سنة اذرع
فالمشيمة كل ذراع ست قصبات كل قبضة اربعة اصابع فالحريص مساحه مرصعة
من الارض بين كل جانبين متباينون ذارعا بالمساحة رشيدى (قوله فيمنع) اي على
اهل السواد ولهم اجارة مدة معلومة لا مؤبدة ككسائر الاجارات وانما خولف
في اجارة هر القلعة الكلية ولا يجوز لغير ساكنيه ارجاعهم منه ويقول ان اشغل
واعطى الخراج لانهم ملوكوا بالارث المنفعة بمقد بعض اياهم مع عمر والاجارة
لازمة لا تنفس بالموت من ل (قوله انما يكون الخ) فقوله بذلوه اي الغانمون وذوو
القربى كما قاله م ر (قوله مثل ذلك) اي الوقف (قوله عبادان) هي حصن صغير
على شاطئ البحر عميرة سم (قوله الى آخر حديثه الموصل) علم بذلك ان الغاية داخله
في الحد وكذا قوله الى آخر حلوان قال الدهيرى وحديثه الموصل قيدت بذلك لخراج
حديثه اخرى عند بغداد وسميت الموصل لان فوجا ومن معه في السفينة لما تزلوا على
الجودي ارادوا ان يرفوا قدر الماء المتبقى على الارض فاخذوا حبلا وجعلوا فيه
جراثيم دلو في الماء فلم يزالوا كذلك حتى بلغوا مدينة الموصل (قوله القادسية)
سميت بذلك لان ابراهيم عليه الصلاة والسلام دعا لها بالتقديس (قوله ليس
للبصرة) بناها عتبة بن غزوان مع خلافة عمر وكان بها سبعة آلاف مسجد
وعشرة آلاف نهر كل نهر يسمى باسم قل على الجلال (قوله وتسمى قبة
الاسلام) اي لهدم عباد قدامها اصنامها اصلا (قوله وخزانة العرب) لان اهلها عرب
(قوله حكمه حكم سواد العراق) اي من الوقفية والاجارة والخراج المضروب
لان عمر لم يدخلها في ذلك الوقف لكونها كانت ارضا مسبضة وان شملها القمع
رشيدى كان موافا غير مللهم حتى يغتم فلم يصح وقفه (قوله احياء المساكن) وهم
عثمان ابن ابي وقاص وعتبة بن غزوان ومن معهم في سنة سبع عشرة في زمن
عمر قل على الجلال (قوله بعد) اي بعد القمع (قوله وتسميتها) اي تسمية الشرقي
بالفرات والغري بنهر الصرات (قوله ببوزيعةها) اي لا وقفها ان كانت ايتها
من اجزاء الارض الموقوفة لم يجز بيعها كما قاله الاذرى تفقها من ل وفي سم
ولو اتخذ من طين الارض لبن وبنى به فهو وقف (قوله ولان وقفها) علمه لحكم
محذوف في كلامه كانه قال ببوزيعةها ولا يصح وقفها فيكون التعليان
على الف والنشر المرتب وقوله يفضي الى خرابها لعل وجهه وان كان اصل الابنية
غير ممتنع ان ابنته لسكنها احدا بحيث يكاد ان تقوت الحصر بعشرة عهدها فيقول
امر الخراب لعدم المتعهد لها تأمل (قوله وفقت مسكة صلحا) ومن قال انها فقت

عنوة عنه أنه صلى الله عليه وسلم دخل مستعدا للقتال لوقوله قاله الغزالي وقتال
خالد بأسفلها. يجاب عنه بأنه يجوز أن يكون قد وقع حال احتملت أنه جرحهم
وقال بعضهم فتح أعلاها صلحا وأسفلها عنوة من خالد ابن الوليد (قوله بطن مكة)
فأنلكم) أي لا تنهاقتضي أنه لم يقع قتال فندل على أنها قتلت صلحا (قوله بطن مكة)
وقوله تعالى للذين أخرجوا من ديارهم أي المهاجرين من مكة فأضاف للذي دار إليهم
وهي مقضية للمالك أنه شرح م ر ع ش (قوله ومن دخل دار أبي سفيان) فأضاف
الدار إليهم والأضافة تقتضي المالك فيدل على أنها قتلت صلحا شيئا عزي يري ونخص
أبا سفيان بالذكر لأن العباس قال النبي صلى الله عليه وسلم أبو سفيان يحب الغزير
أن يكونه كبيرا كما قاله حل في السيرة (قوله ومن أخلق بابه) فهو آمن واستثنى أفرادا
أمر بقتلهم فيدل على عموم الأمان لباقي ولم يسأب صلى الله عليه وسلم أحدا ولم يقسم
عقارا ولا منقولا ولو وقعت عنوة كان الأمر بخلاف ذلك وإنما دخلها صلى الله عليه
وسلم متأدبا للقتال خوفا من غدرهم ونقضهم للصلح الذي وقع بينه وبين أبي سفيان
قبل دخولها شرح م ر أي فلا يدل هذا على أنها قتلت عنوة كما زعم بعضهم (قوله
ومساكنها) الأولى أن يأتي بالغناء للتفريع (قوله رباعوا) أي يوتها ع ش (قوله
وفتت مصر عنوة) أي وقراها ونحوها بما في أقليمها فتت صلحا ثم نقلا عن شيخ
الاسلام في فتاويه ع ش على م ر ومنه الشوري والمراد بها مصر العتيقة
والذي اعتمده شيخنا ح ف أن مصر وقراها فتت عنوة بدليل اطلاق الشارح هذا
وتخصيصه في الشام فعلى هذا تكون أرضها غير مملوكة لأهلها فلذا أخذ عليها الخراج
وعلى كونها فتت صلحا لا يخرج عليها كونها مملوكة لأهلها وقوله لا تنها غير مملوكة
لأهلها أي لأنها ملك للغانميين إلا أن يقال يمكن أن تكون وصلت لأهلها بطريق
من الطرق أو أنهم ورثة الغانميين وأيا ما كان فضرر الخراج لا ينافي الملك كما إذا
فتت البلد صلحا وشرط سكونه لهم ويؤدون خراجا كما سيأتي في آخر الجزية بعد
قول المتن لا يبلد فتت صلحا (قوله ورج) لسبكي ضعيف

(فصل في الأمان مع الكفار) أي وما يذكره من قوله وسن لمسلم بدار كفر
الخ (قوله أن تعاق بمصوفة الأمان الخ) مقتضى هذا الصنيع أن الإمام إذا آمن غير
محمودين لا يجوز ولا يسمى أمانا وأن الجزية لا تجوز في محمودين وأيس مرادا
حل وزى قيد يقال هو كذلك لأنه حينئذ هدية وإن عقد بلفظ الأمان
الآن يقال القيد خرج مخرج الغالب بالنسبة للجزية (قوله فالهدنة) أي ويقال
لواحد منهم ما هد (قوله ذمة المسلمين) أي عهدهم وأمانهم وحرمتهم وأمالذمة

بين مكة وخبره سلم من دخل
المسجد فهو آمن ومن دخل
دار أبي سفيان فهو آمن ومن
ألقى سلاحه فهو آمن ومن أخلق
بابه فهو آمن ومساكنها وأرضها
الحيا ملك (يتصرف فيه كسائر
الأملاك كما عليه السلف
والخلف وفي الأخبار العديدة
ما يدل لذلك وأما خبر مكة
لا يتباع رباعها ولا يؤثر جردورها
فضعيف وإن روله الخاكم
وقعت مصر عنوة على الصحيح
والشام فتت م ر أنها صلحا
وأرضها عنوة كذا نقله الرافعي
في كتاب الجزية عن الرويان
ورجح السبكي أن دمشق
فتت عنوة

(فصل في الأمان مع
الكفار العقود التي تعيدهم
الامن ثلاثة أمان وجزية
وهدنة لأنه إن تعلق بمحمود
فالامان أو بغير محمود فان
كان إلى غاية فالهدنة ولا
فالجزية وهذا مختص بالامان
بخلاف الأمان ويستعمل أحكام
الثلاثة والأصل في الأمان آية
وان أحد من المشركين استجارك
وخبر المصطفى في ذمة المسلمين
واحدة

يسمى بها أديانهم فمن أخفر مسلماً أي نقض عهده فعليه لعنة الله (٦٨٦) والملائكة والناس أجمعين (مسلم مختار)

في قولهم ثبت المال في ذمته وبرئت ذمته فرادهم بالذات والنفس اتان هما
بماها تسمية لأهل باسم الحال زى (قوله يسمى بها أديانهم) أي يعملها ويعقدها
مع الكفار فلا يشوق عقد الأمان على كون الماقد من الاشراف قال ح ل
وأديانهم هو الرقيقة المسلمة لكافر (قوله فمن أخفر) بالنساء المجهة والعاء كما في المختار
المسرة فيه الإزالة أي من أزال خفارتها أي قطع ذمته اه رشيدى فيكون تفسير
الشارح له بالانزوي في المصباح خفر بالعهد يخفربه من باب ضرب وفي لغة من باب
قتل اذا وفي به وخفرت الرجل حية وأجرته من طالبه فأنا خفير والاسم
الخفارة بضم الخاء ركسرها والخفارة مثله الخاء جعل الخفير اه (قوله أي نقض
عهده) بأن لم ينقذه مسلم آخر (قوله غير صبي ومجنون) لا يقله كلف مع أنه أخضر
ليشمل كلامه السكران كما سينب عليه (قوله أمان حربي) وان لم يظهر فيه مصلحة
نعم قيد ذلك البلقيني بغير الامام اما هو فلا بد فيه من المصلحة شرح م ر (قوله ونحو
جاسوس) الجاسوس صاحب السر والناسوس صاحب السر الخ زى (قوله
أومغير) أعادته لا في بعض المعاومات دون بعض نظرا للاتحاد في الالة واختلافها
ولم يقل أومبي رعاية لامر نظرا للداية في قوله ولو امرأة شوبرى وفيه شيء لان
التعميم على منطوق المتن والسكلام هنا في مفهومة مل (قوله كحل ناحية وبلد)
أي بالنسبة للأحاد لا للامام زى وبعبارة ع ب وللأحاد أمان محصورين كقاعة
وقرية صغيرة لا خير محصورين كقائم وجهة وبلد بحيث ينسد الجهاد اه قال م ر
وحيث أدى الأمان الى انسداد باب الجهاد في تلك الناحية امتنع على الامام
والأحاد والأجراما سم (قوله لئلا ينسد الجهاد) أي في تلك الناحية وتلك البلد سم
وعلم من التعليل أنه لو أدى أمان الأحاد لمحصور الى انسداد باب الجهاد امتنع وهو
كذلك وفاء بالباطل شيخنا شوبرى وقد اشار الشارح لهذا بقوله قال الامام الخ فراه
تقييد قول المتن محصور أي محل جواز عقد الأمان للعربي في المحصور اذا لم يلزم عليه
سد باب الجهاد والامتنع بل ربما يقال أنه حينئذ من غير المحصور لما قررره هنا من أن
الراد بالجهاد ورهنا ما لا يلزم عليه سد باب الجهاد وبغير المحصور ما يلزم عليه سده
كما نقله سم عن شرح الارشاد وينخذ من كلام م ر (قوله ولو آمن) بالمد على الافصح
ومحور قصر مع التشديد وعبارة ع ش على م وهو بالمد والتخفيف أصله آمن
بـ مرتين أبدلت الثانية الفاء كما في المختار (قرله فينبغي) معتمد (قوله انه) أي قوله
أن آمنوه م دفعة واحدة (قوله مراد الامام) أي بقوله رد الجميع ح ل (قوله
ولا امان أسير) مصدر مضاف للمفعول بعد حذف الفاعل زى (قوله وقيد) أي

غير صبي ومجنون وأسير ولو امرأة
وعبد أو قاسقا وسفيا (أمان
حربي محصور غير أسير ونحو
جاسوس) واحد أكان أو أكثر
كأهل قرية صغيرة فلا يصح
الأمان من كافر لانه يهيم
ولا من مكروه أو غير أو مجنون
كسائر حقوقهم ولا من أسير
أي قبيد أو محبوس لانه مقهور
بأيديهم لا يعرف وجه المصلحة
ولا أن الأمان يقتضي أن يكون
المرمي آمنا وليس بآمن أما أسير
الدار وهو المطلق ببلادهم
المنوع من الخروج منها فيصح
أمنه قال الماوردي وانما يكون
مؤنه آمنا ما يبادرهم لا غير الا
أمان يصرح بالأمان في غيرها ولا
أن حربي غير محصور كحل ناحية
وبلدة لئلا ينسد الجهاد قال
الامام ولو أمان مائة مائة
ألف منهم فكل واحد لم يؤمن الا
واحد الكن اذا ظهر الانسداد
رد الجميع قال الرافعي وهو
ظاهر أن آمنوه دفعة فان وقع
مرتبة تبنى صحة الا قول فالقول
الى ظهور الخلل واختاره النووي
وقال انه مراد الامام ولا أمان
أسير أي وآمنه غير الامام لانه
بالأسير ثبت فيه حق لنا وقيد
الماوردي بغير من أسره أمان من
أسره فيؤمنه ان كان باقيا في يده لم يقبضه الامام ولا أمان في نحو جاسوس

كطليعة الكفار لغيره لا ضرر ولا ضرار (٦٥٤) قال الامام وينبغي ان لا يستحق تبليغ المأمن وتعبيري بغير صبي ومجنون

لشبهه السكران اعم من
تعبيره بكاف ومفهوم قولي
غير اسيرا ولا اعم من قوله
ولا يصح امان اسير لمن هو
مهم وغير اسير الثاني من زيادتي
(ربعة اشهره قل) فلما الق
الامان حمل عليها ويبلغ
بعدها المأمن ولو عقد على
أزيد منها ولا ضعف بنا
بعض في الزيادة فقط تفريقا
للمصلحة وأما الزائد لضعفنا
المشروط بنظر الامام فكهو
في الهدنة وحمل ذلك في الرجال
أما النساء ومثلهن الخنثى
فلا يتقيدن بمدة لان الرجال
انما منعوا من سنة ثلاث ترك
الجهاد والمرأة والخنثى ليسا
من أهل الجهاد وانما يصح الامان
(بما يفيد مقصوده ولو رسالة)
وان كان الرسول كافرا
(اشارة) مفهومة ولو من ناطق
وكنانة وتعليقا بغير كونه
ان جازيد فقد امتثل لبناء الباب
على التوسعة لحقن الدم كما يفيد
اللفظ صريحا أو كناية والتصريح
كأنتم أو أجزتكم أو أنت
في أمانى والكنساية كانت
على ما تحب أو كن كذبت
واطلاق الاشارة لشروطها
الاجاب والقبول أولى من تقييده

الغير وقوله فيؤمنه أى لانه يجوز له قتله ان كان بالغا عاقلا (قوله كطليعة للكفار)
هى ما تقدم على الجيش ليطلع على احوال عدوهم ثم يخبرهم قل (قوله لا ضرر)
ولا ضرر أى لا يضر نفسه ولا يضر غيره شيئا فالمعنى لا ضرر يرد خلوه على أنفسكم
ولا ضرر لغيركم ع ش على م رأى وأمان فهو الجاسوس ضررنا (قوله اعم
من تعبيره بكاف) قد يجاب عن الاصل بأن مراد المكلف ولو حكما بمعنى من تجرى
عليه أحكام المكلف شوبرى (قوله اعم من قوله الخ) لانه شامل لمن هو معهم
ولغيرهم بخلاف قوله لمن هو معهم فانه يقتضى جوار تأمينه لغير من هو معهم وليس
كذلك زى أى فالمناسب للشارح أن يعبر بأولى بدل اعم (قوله أربعة اشهر)
معمول لقوله امان (قوله فذكره في الهدنة) أى فيجوز الى عشر سنين والاولى أن
يقول فهو هدنة لانه حينئذ هدنة وان عقد بلفظ الامان اعتبارا بعناء شيئا (قوله
من سنة المناسب) لقوله أربعة اشهر أن يقول انما منعوا من الزيادة على الأربعة
أشهر وقد يقال انما قيد بالسنة لان الجهاد واجب كل سنة وليساسب قوله ثلاثا
يترك الجهاد بخلاف الزيادة على الأربعة اشهر ودون السنة لا يأتى فيه ما ذكره كذا
يؤخذ من ع ش (قوله بما يفيد) مقصوده اشتراط هذا في غير الرسول أما رسوله
الذى دخل دارا بقصد تبليغ الرسالة فهو آمن من غير عقد امان له كما سيأتى في أول
كتاب الجزية (قوله ولو رسالة) بأن أرسل للحربي أنه فى أمانه أى بلفظ صريح بأن
يقول له قل أنت فى امان فلان أو كناية مع النية وقوله وان كان الرسول كافرا
أى أو صيما موثوقا بخبره فى ما يظهر شرح م (قوله ولو من ناطق) لانه يعقد بأشارة
الناطق فى ثلاثة فى الاذن والافناء والاجازة ونظمها بعضهم بقوله

اشارة لناطق تعتبر في الاذن والاقسا امان ذكروا

وهى منه كناية مطلقا لقدرته على النطق بخلاف الاخرس فقهره تفصيل سول
(قوله لبننا الباب) تبليغ لفتهيم المذكور كله كما يفهم من شرح م (قوله كما يفيد)
اللفظ) لا حاجة لهذا مع قوله ولو رسالة لانه معاوى تحت الغاية واجب بأنه أتى به
للقياس عليه كانه قال فهذه قيد الامان كما يفيد اللفظ (قوله أو أجزتكم)
بالقصر ومثله لا بأس عليك أو لا خوف عليك أو لا تخف زى (قوله ان علم)
قيد فى قوله يصح المتقدم فى قول الشارح وانما يصح الامان ولا يضر كونه
قيدا فى قول المتن امان حربي لانه يصير التقدير لمسلم امان حربي الخ ار علم
الكافر الامان فيقتضى ان علم الكافر شرط لجواز الامان مع انه يجوز بالرسالة قبل
علمه وبعبارة شرح م ويشتراط صحة الامان علم الكافر به (قوله فليندر مسلم)

لها بالقبول (ان علم الكافر الامان) ١٦٥ هـ بأن بلغه ولم يرد به والا فلا فلو بدر مسلم فقتله جاز ولو كان
هو الذى آمنه ولا يشترط فيه القبول

واشتراطه بحسب الامام جري عليه الشيطان كالغزالي (وليس لنا بئذ) (٦٥٨) أي الامان (بلاهمة) لانه لازم

مفرع على قوله والا فلا وعبارة تخرج الروض ويجوز قبل ذلك أي قبل عمله وقوله قتله (قوله واشترطه) معتمد (قوله فينبذه من باب ضرب) اه مختار (قوله والمؤمن بكسر الميم) اما المؤمن فقتلها فله نبذته متى شاء وحيث بطل امانه وجب تبليغه المأمن شوبرى (قوله ويدخل الخ) لهذه المسئلة احوال وهي امان يكون المؤمن الامام او غيره والمؤمن امانا ان يكون بدار حرب او بدارنا فالحاصل اربعة ثم ماله امانا ان يكون بالدار التي هو فيها او لا فالحاصل من ضرب اثنين في اربعة ثمانية ثم الذي معه امانا ان يكون متسايا اليه او لا فاضرب اثنين في ثمانية بسنة عشر ثم كل من الامام وغيره امانا ان يقع منه شرط او لا فهذه اربعة أي بالنظر لالامام وغيره تضرب في ستة عشر بأربعة وستين ثم الذي معه امانا ان يكون له او غيره فاضرب اثنين في اربعة وستين بمائة وثمانية وعشرين فاستفده فاني استخرجته من فكري خ ط على المنهاج (قوله بدارنا) حال من الحرب او نعت له أي الكائن بدارنا (قوله وزوجته) المعتمد انها لا تدخل الا بالتخصيص عليها اه زى بخلاف عقد الجزية فانها تدخل وان لم ينص عليها وفرق بان عقد الجزية اقوى تأمل (قوله بدارنا حال من ماله وأهله) وقد بر السارح الشرط حل معنى (قوله دخولها) أي ماله وأهله (قوله من ماله الخ) اما ما يحتاجه كتيابه ومركوبه وآلة استعماله ونفقة مدة امانه الضروريات فيدخل من غير شرط كما في شرح م ر (قوله ان شرطه) أي والفرض ان الكافر نفسه كائن بدارنا كما أشار له السارح بقوله أي في الامان للحربي بدارنا والتفصيل انما هو في ماله وأهله (قوله اما اذا كان الامان مفهوما) قوله بدارنا في قوله ويدخل فيه الخ وقوله فقياس الخ أي بجماع ان الكل في مكان واحد (قوله وسن الخ) ينتظم في هذا المقام انسان وثلاثون صورة له اما ان يمكنه اظهار دينه أولا وعلى كل امانا يرجو ظهور الاسلام بتمامه أولا وعلى كل امانا يمكنه الاعتزال هناك أولا وعلى كل امانا يخاف فتنة في دينه أولا وعلى كل امانا يرجو نصره المسلمين أولا فهذه تعميمات خمسة يحصل منها القدر المذكور (قوله يمكنه اظهار دينه) سوارج نصره المسلمين أولا وسواء أمكنه الاعتزال هناك أم لا فالصور اربعة خرج منها واحدة بقوله نعم الخ (قوله لا لا يكيد واله) أي يفعلوا له امر ايكيد فباللام زائدة (قوله والاعتزال) المراد به الحياة عنهم في مكان من دارهم وقوله بعد فيصم ان يصير باعتزاله أي بـجـبرته وانتم ماله من داره فالا فاعتزال الثاني غير الاول خلافا لما تورمه عبادة (قوله بها) أي بالهجرة فالباء سببية (قوله حرمت) وفارق ما قبله وهو من تسن له الهجرة بأن ذاك قادر على الاعتزال والامتناع بالغير وربما خذله بخلاف هذا

من جانبنا انه بالهمة فينبذه الامام والمؤمن فتعبري بلنا أولى من تعبيرة بالامام (ويدخل فيه) أي في الامان للحربي بدارنا ماله وأهله من ولده الصغير والمجنون وزوجته ان كان (بدارنا) وكذا ما معه من مال غيره ولو بلا شرط ودخولها (ان آمنه امام) من زيادتي فان آمنه غيره لم يدخل أهله ولا مالا يحتاجه من ماله الا بشرط دخولها وعليه يحمل كلام الاصل وكذا يدخلان فيه ان كانا (بدارهم) ان شرطه أي الدخول (امام) لا غيره ولتقيس بالامام من زيادتي اما اذا كان الامان للحربي بدارهم فقياس ما ذكر ان يقال ان كان ماله وأهله بدارهم ودخولوا بلا شرط ان آمنه الامام وان آمنه غيره لم يدخل أهله ولا مالا يحتاجه من ماله الا بالشرط وان كانا بدارنا ودخلان شرطه الامام لا غيره (وسن لمسلم بدار كفر أمكنه اظهار دينه) لكونه مطاعا في قومه أو له عشيرة تحببه ولم يخف فتنة في دينه بقيد ذنبه بقولي (ولم يرج ظهور

اسلام) ثم (بتمامه هجرة) الى دارنا لا يكيد واله نعم ان قدر على الامتناع ولا اعتزال ثم ولم يرج نصره المسلمين بها حرمت لان محله هو اسلام فيصم ان يصير باعتزاله عنه

دار حرب (ووجبت) عليه (ان لم يمكنه) (٦٥٩) ذلك أو خاف فتنة في دينه (وأطاقها) أي الهجرة لا مئة ان الذين

توفاهم الملائكة ظالمى
أنفسهم فان لم يطقها فمذور
الى أن يطيعها ما اذارجى
ما ذكره لا فضل ان يقيم
(كهرب أسير) فانه يجب
عليه ان أطاقه ولم يمكنه
اظهار دينه خلوصه به من قهر
الاسر وقييدى بعدم
الامكان هو ما حرم به القولى
وغیره وقال الزركشى انه
قياس ما مر في الهجرة لئلا
قال قبله سواء أمكنه اظهار
دينه أم لا ونقده عن تصحيح
الامام (ولو أطلقوه بلا شرط
فله اغتيالهم) قتلا وسبيا
وأخذ الأمال اذ لا أمان وقتل
الغيلة ان يجذعه فيذهب به
الى موضع فيقتله فيه كما مر
(أو أطلقوه) على انهم في
أمانه أو عكسه) أي أو انه في
أمانهم (حرم) عليه اغتيالهم
لان أمان الشخص لغيره يوجب
ان يسكرن الغير أمانه
ومسورة العكس من زيادتي
واستثنى منها في الام
مالو قالوا آمنناك ولا أمان
لنا عليك (فان تبعه أحد
فصائل) في دفعه بالاختف
فالاختف (أو) أطلقوه على
(أن لا يخرج من دارهم)
بقيد زده بقولى (و) لم (يمكنه ما مر) أي ظاهر دينه (حرم وهاء) بالشرط لان في ذلك ترك إقامة دينه

فانه قادر على الاعتزال والامتناع بنفسه حل وفيه ان تعليل الشارح يجري فيها
قوله ويجب بانه يضم للتعليل قولاً مع انه قادر على الامتناع بنفسه فيكون أقوى من
الاول لان امتناعه بشيرته (قوله دار حرب) أي سورة الاحكام اذا حكم بانه دار
اسلام لا يصير بعد ذلك دار كفر مطلقاً كما بسطه في التحفة شوبرى (قوله ووجبت
ان لم يمكنه الخ) مفهوم القيدى الاولين للسن وقوله ذلك أي الاظهار لدينه والمقسم
انه لم يرج ظهور اسلام بمقامه وحيث قد تصدق العبارة بصور ثمانية لانه والحالة هذه
اما ان يقدر على الاعتزال أولاً وعلى كل امان يخاف فتنة في دينه أولاً وعلى كل
اما ان يرجو نصره المسلمين أولاً وقول الشارح أو خاف فتنة أي وأمكنه اظهار دينه
والمقسم انه لم يرج ظهور اسلام بمقامه فيصدق بصور أربعة لانه اما ان يقدر على
الاعتزال أولاً وعلى كل امان يرجو نصره المسلمين أولاً فتخلص ان صور الوجوب
اثنا عشر (قوله ظالمى أنفسهم) أي في حال ظلمهم أنفسهم بترك الهجرة وموافقة
الكفرة فانها نزلت في ناس من مكة أسلوا ولم يهاجروا حين كانت الهجرة واجبة
اه يضاوى (قوله اما اذارجى الخ) مفهوم القيد الثالث وقوله فلا فضل الخ فتكون
الهجرة خلاف الاولى فالخامس ان قوله اما اذا الخ يصدق بستة عشر سورة لانه اما
ان يمكنه اظهار دينه أولاً وعلى كل امان يخاف فتنة أولاً وعلى كل امان يقدر على
الاعتزال أولاً وعلى كل امان يرجو نصره المسلمين أولاً فتكون صور خلاف الاولى
سنة عشر وصور الوجوب اثني عشر وصور الحرمة واحدة وصور التنب ثلاثة تأمل
(قوله كهرب أسير) يمكن رجوعه لاحكام الاربعة وان قصره الشارح على الوجوب
(قوله ويمكنه الخ) المعتمد وجوب الهرب على الاسير مطلقاً أي سواء قدر على
اظهار دينه أولاً زى بخلاف غير الاسير والفرق ان الاسير م رسم (قوله وقتل
الغيلة الخ) أي في الاصل وان لم يكن مراداً هنا ليس المراد حقيقة الغيلة كما في التحفة
(قوله أو عكسه بالرفع فاعل فعل محذوف) أي أو حصل عكسه ع ش على م ر
ويصح جره عطفاً على المجرور وعلى (قوله لان أمان الشخص الخ) هذا التعليل ظاهر
في الاولى لاني الثانية وعبارة شرح الروض لان الامانة لا يختص بطرف بل يعم المؤمن
والمؤمن (قوله ولا أمان لنا عليك) ظاهرها غير مراد لانه يناقض آخرها أولاً
بل المراد بقولهم ولا أمان لنا عليك ولا نطلب منك أماناً لاستغنائنا عنه بخلافك
فأنت في أمانه نالاً احتياجك اليه زى أي فله حيث اغتيالهم اه حل والاولى
ان يقول ولا أمان لك علينا وعبارة م ر والمعنى ولا أمان يجب لنا عليك وهي ظاهرة
(قوله فان تبعه) راجع للمسئلتين (قوله في دفعه بالاختف) أي حيث لم يقصدوا

بقيد زده بقولى (و) لم (يمكنه ما مر) أي ظاهر دينه (حرم وهاء) بالشرط لان في ذلك ترك إقامة دينه

فحققت له والأولاد لزمه ولما لم يتدرج لا تتعاضد أمانهم م ر ع ش (قوله جاز) هذا بناء على ما مر له من أن الأسير إذا أمكنه أطوار دينه لا يجب عليه الحرب وعلى ما مر عن الزكشي من أنه يجب مطالقاه والمعتد فكذلك هنا ع ش (قوله مشدوبه) أي أن لم يرج ظهوره وإسلامه وقوله أوجا نزة أي أن رجاء (قوله وهو الكافر الغليظ) صبي بذلك لدفعه عن نفسه بقوة ومنه العلاج لدفعه الداء اه زى وقال ج ل ما خوذ من العلاج وهو القوة (قوله يدل على قلعة كذا) أو على أصل طريقها أو على أسهل أو أرق طرقها أي وكان عليه في تلك الدلالة تعب إذا تصح الجمالة الأعلى ما يتعب فما أطلقوه هنا مجهول على ما في الجمالة من التقييد بالتعب شرح م روزي (قوله الحاجة إلى ذلك) تعليل لمخوف وعبارته في شرح الروض وضع ذلك مع إيهامها وعدم ملكها والتقدرة على تسليمها للحاجة إليه (قوله أوجا نزة) وأطلق عليها اسم الأمة باعتبار جاز الأول (قوله لا تها ترق بالأسر) جواب عما يقال أن الحرية لا يصح جعلها غرضا (قوله والمهمة يعينها الإمام) ويحير الكافر على القبول لأن المفروض جارية وهذه جارية كما أن المسلم إليه أن يعز ما يشاء بالصفة المشروطة ويحير المستحق على القبول شرح الروض (قوله من عاقده) وهو الإمام أو نائبه وضمير اليها للكافر (قوله ولم تسلم قبله) فالقبول سبعة كما يدلم من كلامه بعد الا (قوله أو أسلمت قبله) وبعد المقصد سواء كانت حرية أو رقية وإن قيد بعض الشراح بالحرية وقوله فيعطى قيمتها راجع للآتين أي لأن أسلامها قبله منع رفقها والاستيلاء عليها كما في م ر وقوله منع رفقها أي في الحرية وقوله والاستيلاء عليها أي أن كانت رقية فالتعليل على التوزيع ع ش وكتب أيضا قوله فيعطى قيمتها أي من أصل الغنيمة كما هو الوجه احتمال أن لم تكن غنيمة اتجه وجوب القيمة في بيت المال شرح م ر لأنها في صورة الموت من ضمان الإمام ح ل (قوله والابان لم الخ) حاصله أن تحت الامت صور لم يذكر فيها مفهوم عنوة لأنه سيد كرم بقوله أما إذا فقت صلا الخ (قوله بأن لم تفتح) محل عدم استحقاقه شيئا في هذه أن كان الجمل المشروط منها فإن كان من غيرها استحققه بمجرد الدلالة سواء فقت أو لا شرح م ر (قوله وقد مات قبل القفر بها) فيكون في مفهوم قوله حية تفصيل وهو أنها ان ماتت بعد القفر بها أعطى قيمتها وإن ماتت قبل القفر بها فلا شيء له وكذلك في مفهوم قوله ولم تسلم قبله تفصيل وهو أن أسلمت قبله وبعد العقد أعطى قيمتها وإن أسلمت قبله وقبل القفر بها أو أسلمت قبل أسلامه (قوله فلا شيء له) بالجر يدل من المعلق عليه فيكون عليه نائب

فان أمكنه الظاهر) سانه
الوجه لأن العبرة حينئذ بدو
أوجا نزة لا واجبة (ولامام
ولو نائبه) (معاقدة كافر)
هو أعظم من قوله عليا وهو
الكافر الغليظ (يدل على
قلعة كذا) باسكان اللام
وفقها (بأمة) مثلا (منها)
الحاجة إلى ذلك مع أنه كانت
الأمة أومهمة رقية أو حرية
لأنها ترق بالأسر والمهمة
يعينها الإمام بخلاف ما لو لم تكن
من القلعة كان قال ولات من
مالي أمة فلا يجوز على الأصل
في المعاقدة على مجهول (فان
فحقها) عنوة مستحق عاقده
(بدلته وفيها الأمة) الأمة
أو المهمة (حية ولم تسلم قبله)
أي قبل أسلامه بأن لم تسلم
أو أسلمت معه أو بعده (أعطىها)
وإن لم يكن فيها غيرها (فان)
أسلمت قبله (بعد العقد
ماتت بعد القفر) بها (ف) يعطى
(قيمتها أو لا) بأن لم تفتح أو فقها
غير من عاقده ولو بدلاته
أو فقها من عاقده لا بدلاته
أو بدلاته وليس فيها الأمة
أو فيها الأمة وقد ماتت قبل
القفر بها أو أسلمت قبل أسلامه
(وقبل العقد وإن أسلم بعدها
فلا شيء له) لعدم وجود المعلق عليه (الفتح بمقتبه)

أجرة المثل ومعه الأمل فيما
للإمام قول الشبان وعلى
اتلاف إذا كانت معينة
فإن كانت ممة وموت كل
من فيها وأوجبنا المثل
فيجوز أن يقول يرجع
بأجرة المثل قطعا ثم قدر
تقويم المجهول ويجوز أن
يقال تسلم إليه قيمة من
تسلم إليه قبل الموت أما
إذا نعت صلحا بدلائله
ودخلت في الأمان فإن لم
يرضوا بتسليم أمة ولا
الكافر الدال بسد لها به
الصلح ويلغو التأمين وإن رضوا
بتسليمها بسد لها أهلا
بدلها من حيث يكون الرضخ
ونخرج بالكافر المسلم فيه
وإن صحت معاقبته كإقاله
في الرخصة كإصاها عن
العراقين واقتضى كل واحد
في باب الغنمة تعصيه
يعطاها إن وجدت حية
وإن أسأت فلم مات بهد
الظفر بها فيه قيمتها وتعيين
القلمة مع قيد الفتح بمن
عاقبه وإسلام الأمة
بالقبليسة والبسدية
الذكورتين من زيادتي
(كتاب الجزية) *

عقبا بالقتال لانه مغيا بها في الآية مروية وفيه نزول سيدنا عيسى لانه لا يبقى لهم حيث ذنوبه فلم يقبل منهم الا الاسلام او السيف وهذا من شرعنا لانه انما ينزل ما كتابه متلقيا عنه على الله عليه وسلم من القرآن والسنة والاجماع او عن اجتهاد مستمد من هذه الثلاثة والظاهر ان المذاهب في زعمه لا يعمل بها الا بما يوافق ما يراه اذ لا مجال للاجتهاد مع وجود النص او اجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم لانه لا يخطئ اه شرح مروزي قول الرشيدى قوله لا يخطئ أى فهو كالنص أى لا يجوز الاجتهاد معه وجهها جزى كفرة وفري بالقضاء شوبرى وهى لغة اسم لخارج مجبول على أهل الذمة سميت بذلك لانها جزت أى كفت عن القتال وشرعا مال يلزمه الكافر بعد محض زى (قوله تعلق) أى شرعا ع ش (قوله من الجبازاة) لانها جزاء لعصمتهم مساوية كذاهم في دار ما تسمى اذلال لهم لعلمهم على الاسلام لاسيما اذا اذاعوا آله وعرفوا محاسنه لافى مقابلة تقريرهم على

تعلق على العقود على المال ١٦٦ يح ث المتمم به وهي مأخوذة من الجارية لـ كنفنا عنهم

وقيل من الجزاء بمعنى القضاء قال تعالى يا أيها الذين آمنوا يوم لا تجزي نفس (٦٦٢) عن نفس شيئا أي لا تقضي والأمر

فما قبل الإجماع آية فالتوا
الذين لا يؤمنون بالله وقد
أخذها النبي صلى الله عليه
وسلم من مجوس هجر وقال
سنوهم سنة أهل
الكتاب كما رواه البخاري
ومن أهل نجران كما رواه
أبو داود والمعنى في ذلك أن
في أخذها معونة لنا وإهانة
لهم وربما يجعلهم ذلك على
الاسلام وفسر اعطاء
الجزية في الآية بالتزامها
والصغار بالتزام أحكامنا
(أركانها) خمسة (عاقده
ومعقوله ومكان ومال
وصيغة وشرط فيها) أي
في الصيغة (ما) مرفي شرطها
(في البيع) من نحو اتصال
القبول بالإيجاب وعدم
محتما مؤقتة أو معلقة
وذكر الجزية وقدرها
كالثمن في البيع فتعبري
بذلك أفيد مما عبر به
(وهي) أي الصيغة الإيجاب
(كما قررتكم أو أذنت
في إقامتكم بدارنا) مثلا
(على أن تلتزموا كذا)
جزية (وتنقادوا لحكمنا)
الذي تعتقدون تحريمه كزنا
وسرقته وإن غيره كشراب

كفرهم لأن الله أعز الاسلام وأهله عن ذلك شرح م ر (قوله بمعنى القضاء) لعله
بمعنى الإغناء أو الحكم الثابت وقال الشوبري وح ل قوله بمعنى القضاء
تقول جزيت الدين أي قضيته (قوله أي لا تقضي) أي لا تغني من ل قال ع ش
وعليه فالمعنى أن الجزية أغنتهم عن محاربتنا لهم لكن هذا في المعنى قريب مما قبله
(قوله سنوا) أي اسلكوا بهم سنة أهل الكتاب أي طريقتهم ع ش (قوله ومن
أهل نجران) وهم نصاري وهم أول من بذل الجزية وفيهم أنزل الله صدر سورة
آل عمران ح ل (قوله في ذلك) أي في مشروعية الجزية (قوله والصغار بالتزام
أحكامنا) وذلك لأن الشخص إذا كلف بما لا يعتقده سمى ذلك صغارا عرفا سم
وعبارة شرح الروض قالوا أشد الصغار على المرء أن يحكم عليه بما لا يعتقده ويفطر
إلى احتماله اه وتضمن ذلك أنهم لا يعتقدون تلك الأحكام التي يلتزمونها فانظر هذا
مع قوله لا في لحكمنا الذي يعتقدون تحريمه ولعل هذا وجه تعبيره بقالوا سم
(قوله عاقده) وهو الأمام أو نائبه (قوله وعدم محتما) فيه أن عدم الصحة ليس شرطا
بل الشرط عدم التوقيت والتعلق وعدم الصحة متفرع عليه وأجيب بتقدير
مضاف أي ملزوم عدم محتما وأجيب أيضا بأن عدم بالرفع مبتدأ والخبر محذوف أي
معلوم مما مر أو نائب فاعل محذوف أي ويعلم مما مر عدم محتما الخ (قوله مؤقتة)
ومعلقة فلا يكفي أقر كم ما شاء الله وأما قوله صلى الله عليه وسلم أقر كم ما أقر كم
الله فلا نه كان يعلم ما عند الله بالوحي وهكذا ما شئت أو شاء فلان بخلاف ما شئتم
للزومها من جهتنا وجوازها من جهتهم شرح م ر وقوله ما عند الله بالوحي أي وقد
علم أن الله أراد إقرارهم لا إلى غاية ع ش (قوله وكذا الجزية) بالجر والمراد بالجزية
هنا المال لانها تطلق عليه كما مر ويدل على ذلك قوله وقدرها ولعل المراد بها جنس
المال أو نوعه بدليل قوله وقدرها وأنه عطف تفسير (قوله بدارنا مثلا) يريد أنه
لا يشترط الإقامة بدارنا بل لو رضوا بالجزية وهم مقيمون بدار الحرب محتتم المراد
بدارنا غير الحجاز كما يأتي شوبري (قوله الذي يعتقدون تحريمه) ظاهره أن الماء عائدة
لأحكامهم وهو مشكل ويجاب بأنها عائدة لأحكامهم بمعنى المحكموم عليه كما قاله سم بدليل
قوله كزنا الخ وخرج بقوله يعتقدون تحريمه الواجبات كالصلاة والصوم (قوله كزنا
أو سرقه) أي كتركها كما في الرشيدي (قوله وذلك) أي وعلة ذلك أي قوله على أن
تلتزموا الخ وعبارة م ر وانما وجب التعرض لهذا أي قوله وتنقادوا للحكم منا مع أنه
من مقتضيات عقدها لانه مع الجزية عوض عن تقريرهم فاشبه الثمن في البيع
والاجرة في الإجارة (قوله عن التقرير) أي في دارنا مثلا (قوله وقبولا) أي من كل

مسكر كعاج مجوس محارم وذلك لأن الجزية والإلتزام كالعوض عن التقرير فيعيب ذكرهما كالثمن
في البيع (و) قبولانحو (قبلنا ورضينا)

وعلم من اشتراط ذكر الانقياد له لا يشترط ذكر كلف لسانهم عن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ودينه لان في ذكر الانقياد غنية عنه ويستثنى (٦٦٣) من منع صحة التاقيت السابق ما لو قال اقررتكم ما شئتم لان

لهم بهذا العقد متى شاؤوا
فليس فيه الا التصريح بمقتضى
العقد بخلاف الهدية لا تصح
هذا الاقل لانه يخرج عقدها
عن موضوعه من كونه مؤقفا
الى ما يحتمل تأييده المنافي
لمقتضاه (وصدق كافر)
وحده بدارنا (في قوله
(دخلت لسمعاع كلام الله)
تعالى (او رسولا او بآمان
مسلم) فلا يترتب له لان
قصد ذلك يؤمنه والغالب
ان الحربى لا يدخل بلادنا
الا بآمان فان اتهم خلف ندبا
نعم ان ادعى ذلك بعد أسره
لم يصدق الا سينة (و شرط
(في العاقد كونه اماما)
يعقد بنفسه أو نائبه فلا
يصح عقدها من غيره لانها
من الامور الكلية فتحتاج
الى نظر واجتهاد لئلا يكتفى
لا يقتال المعقود له بل يبلغ
مأمنه (وعليه اجابة اذا
طلبوا وأمن) بأن لم يخف
غابلتهم ومكيدتهم فان خاف
ذلك كأن يكون الطالب
جاسوسا يخاف شره لم يجز
والاصل في ذلك خبر مسلم
عن بريدة كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا أمر

من المخاطبين كافي م ر وقال في شرح الروض ولا بد من لفظ دال على المقبول أى
من الناطق (قوله وعلم الخ) غرضه الجواب عما قال ان الاصل ذكر أنه لا يشترط
ذكر كلف لسانهم عن السبب فثبت لم تذكره (قوله انه لا يشترط الخ) ولا ينافي ذلك
ما يأتي أنهم لو سبوا الله تعالى أو رسوله فان شرط انتقاض العهد بذلك انتقض
والا فلا لان الحاصل ان كفهم عن ذلك يلزمهم وان لم يصح باستبطائه وأما انتقاض
عقدهم بذلك فلا يكتفى فيه يلزم ذلك لهم بل ولا بالتصريح في العقد باشتراط كفهم
بل لابد من التصريح في العقد باشتراط الانتفاض به سم (قوله لان في ذكر الانقياد
غنية عنه) فيه أنهم انما يتقارون لحكمنا فيما يعتقدون تحريمه فان كانوا يرون تحريم
ذلك أى سب الله ورسوله ودينه فواضع والا ففيه نظير ل (قوله ما شئتم) بخلاف
ما شئت أو ما شاء فلان أو ما شاء الله فلا يصح جرما زى ومن ل (قوله من كونه) بيان
للموضوع وقوله الى ما أى لفظ وقوله تأييده أى عقدها (قوله وصدق كافر)
المناسب ذكر هذه المسئلة في الامان (قوله دخلت لسمعاع كلام الله) ويمكن
في هذه من الاقامة وحضور مجالس العلم قدرا تقتضى العادة بازالة الشبهة فيه
ولا يزداد على أربعة أشهر شرح م ر (قوله أو رسولا) أى أو دخلت رسولا سواء كان
معه كتاب أو لا س ل (قوله أو بآمان مسلم) أى وان عين المسلم وكذبه سم أى
لا احتمال نسيانه ع ش (قوله لان قصد ذلك يؤمنه) راجع للاولين وقوله
والغالب الخ راجع للاخير (قوله نعم ان ادعى الخ) كأن هجموا بلادنا وأسروا
منهم واحدا فادعى ذلك (قوله فلا يصح عقدها من غيره) لئلا يكتفى لاشئ على
المعقود عليه وان أقام سنة فأكثر لان العقد لغواه روض سم وشرح م ر
(قوله لانهم من الامور الكلية) أى بالظواهر وما لانه يصرف في مصالحنا
(قوله ومكيدتهم) عطف تفسير وخامس على عام لان المكيدة هى الامرات الخفى الذى
لا اطلاع لنا عليه (قوله لم يجزهم) هل المراد لم يجب اجابتهم أولا يجوز ذنبى الثاني
عند ظن الضرر للسلبين طلبا لوى سم (قوله في ذلك) أى في قوله وعليه اجابتهم
(قوله أبوا) أى الاسلام (قوله فاقبل منهم) هو محل الدليل (قوله فلا يجب
تقريره) بل تحرم الاجابة حيث لم يأمن غائلته ويحرم قتله اذا طلب الجزية ويجوز
ارفاقه وغنم ماله سم على حجر ع ش على م ر (قوله ودولى وأمن) أى مفهوم قولى
أمن الخ وهى أولوية عموم (قوله متمسكا بكتاب) ولو حكما فيشمل الجوسى
(قوله وصحف ابراهيم الخ) أى لانها تسمى كتباً فاندرجت في قوله الذين أوتوا
الكتاب وشيث ابن آدم لصلبه شرح م ر (قوله سواء أكان المتمسك) أى بواحد

أمير على جيش أو سيرة أو صاء الى أن قال فانهم أبوا فسلمهم الجزية فانهم أجابوا فاقبل منهم وكف عنهم ويستثنى
الاسير اذا طلب عقدها فلا يجب تقريره بها وقولى وأمن أولى من قوله جاسوسا تخافه (و شرط) (في المعقود له
كونه متمسكا بكتاب) كقوله وانجيل وصحف ابراهيم وشيث وزبور داود سواء كان المتمسك كتابيا

ولمن أحد أبيه بأن اختاره أم مجوسيا (جلد) له (أعلى لم نعلم) (٦٦٤) فمن (تمسكه به بعد نفسه بأن طنا

تمسكه به قبل نفسه أو معه
أو شككنا في وقته ولو كان
تمسكه به بعد التبديل فيه
وان لم يحتب المبدل منه
وذلك لآية وخبر البخاري
السابقين وتعلينا لحقن
الدم أما إذا علمنا تمسك
الجدي بعد نفسه كمن تهود
بعد بعثة عيسى عليه
الصلاة والسلام فلا تقدر
الجزية أفرعه لتمسكه
بدين سقطت حرمة ولا
بأن لا كتاب له ولا شبهة
كتاب كعبدة الاوثان
والشمس والملائكة وحكم
السامرة والماثمة هنا كهو
في النكاح الآن يشكل
أمرهم فيقرون بالجزية
وتعبري بما ذكر أعم وأولى
من تعبيرة بما ذكره (حرا
ذكر اغبر صبي ومجنون) ولو
سكان وزمناء وهرما واعمى
وراهبا وأجيرا وفقيرا لان
الجزية كآجرة الدار ولانها
تؤخذ لحقن الدم فلا جزية
على من به رق وانثى وخنثى
وصبي ومجنون لان ككلا
منهم محقون لدم والآية
السابقة في الذكور وقد
كتب عمر رضي الله تعالى

من هذه الكتب أو غيرها فيشمل كتاب الجوس الذي رفع فيه وان تمسكوا
بكتاب لئلا يسمي كتابيا الامن تسلك بالوراثة أو الانجيل عامة حل (قوله
ولمن أحد أبيه) ولو الام اختار الكتابي أو لم يختار شيئا وفارق كون شرط محل
كما حها اختيارها الكتابي بأن ما هنا أوسع وما أودعه شرح المنهج من أن اختيار
ذلك قيد هنا أيضا غير مراد وإنما المراد أنه قيد تسميته بكتابيا لا لتقريره اه
شرح م ر بالحرف وعبارة ع ش قوله بأن اختار هذا قيد لتسميته كتابيا لا لتقريره
بالجزية والحاصل ان له ثلاث حالات اما ان يختار دين الكتابي أو الوثني أو لم يختار
شيئا فيقرر في الحالة الاولى والثالثة دون الثانية هذا يحصل ما اعتمد حبر
وم ر على ما في بعض نسخه الصعبة (قوله جلد) صفة لكتاب أي كائن جلد
ووجه نسبة الكتاب الجدمع انه يتسبب للنبي المنزل هو عليه أنه اشتهر تمسكه
به وقوله أعلى لعل المراد به هنا ما في الرواية وهو الذي يشتهر بالنسب الشخص
اليه ويعتد قبيلة تأمل (قوله لم نعلم تمسكه به بعد نفسه) قال الولي العراقي
يرد على المنهاج والتنبيه والحاوي اذا تهودا حصل أو تنصر قبل التسخير لكن انتقلت
ذريته عن دين أهل الكتاب بعد نزول القرآن أو قبله فلا تقر بالجزية كما نص عليه
اه وبقيل قولهم انهم ممن يعتقد قسم الجزية لانه لا يعرف غالب الا منهم م ر زى وأجيب
عن الابرا بان عدم اقرار الذرية بالجزية لا رتدادها وقوله وبقيل قوله م أي الكفار
لا الذرية (قوله وان لم يحتب المبدل) أي تعليل لحقن الدم وبه فارق عدم حمل
منا كهم وذبيتهم مع أن الام ل في الإضاع والميتات التقرير م ر (قوله
وذلك) أي ووجه اشتراط التمسك بالكتاب وقوله الآية وهي قاتلوا الذين
لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر (قوله كمن تهود) أي أو تنصر بعد بعثة نبي
حل (قوله كهو في النكاح) أي فتعقد لهم ان لم تكفرهم اليهود والنصارى ولم يحالفهم
في أصل دينهم ش وري وعبارة غيره فان كفرهم أهل ملتهم لم تعقد لهم ولا اعتقدت لهم
وهذا هو المناسب لقوله سابقا وتحرم سامرية الخ وعبارة ع ش أي فحيث وانقروهم
في الأصول اقرروا وان خالفوهم في الفروع لكن قيل انهم لو كفرتهم اليهود
ولنصارى بالفروع التي خالفوهم فيها لا تحل مناسكهم وقياسه هنا انهم
لا يقرون الآن يفرق بأن مبنى النكاح الاحتياط ولا كذلك هنا (قوله الآن يشكل
أمرهم) أي شئت هل تكفرهم اليهود والنصارى أم لا ع ش (قوله لان الجزية
كآجرة الدار) أي والآجرة تعجب على المستأجر ولو فقيرا وهرما وغيرهما بما ذكر
فهو علة لتعظيم وقوله ولانها الخ علة لاشتراط كونه حرا الخ (قوله والآية السابقة

في الذكور

في الذكور

عنه الى أمراء الأجناد أن لا يأخذوا الجزية من النساء والصبيان رواه البيهقي بإسناد صحيح
فلو طلب الخنثى والمرأة عقد الدمة بالجزية أعلمها الامام بأنه لا جزية عليهما

في الذكور أي لبايعين الدافين الأحرار أخذ من قوله تعالى حتى يبعوا الجزية
 ولا يستدل بها على ذلك لكونها ليست نصافية (قوله هي هبة) أي لا يلزم إلا القبض
 شرح الروض سم وقال شيخنا العزيز في هبة أي بالمعنى الشامل للهبة فلا
 يحتاج لقبول (قوله العقود) أقادله لا بد أن يكون عقوداً لأن عقد على
 الأوصاف فاندفع ما يقال كيف يستقل الجزية مع أنها لا تجب عليه حال خدمته
 فان لم تقدر فلا شيء عليه كجرت في لم يعلم به إلا بعد مدة لأنه لم يلزمها شيئاً (قوله
 طائفة الجزية المدة الماضية) ظاهره أن المأخوذة منه دينار لكل سنة من كل
 قال ع ش على م ر وهل يطالب به وإن كان يدفع في كل سنة ما عقده عليه
 على وجه الهبة أو هل ذلك إن لم يدفع الذي يظهر الثاني لأن العبرة في العقود بما
 في نفس الأمر وقد تيسر أنه من أهل الجزية وما يدفعه يقع جزية هكذا هل بعضهم
 والذي اعتمد شيخنا في الأول والأقرب ما قاله زى قال لأنه إنما يعطى هبة
 لأعني الدين اه (قوله وأمكن تعلقها) لم يأخذ مفهومه وفي ق ل على الجلال
 قوله وأمكن وأما إذا لم يمكن أن يصب عليه حكم الجنون فيها فلا جزية (قوله ما لوقل
 زمن الجنون) بأن تكون أوقات الجنون في السنة لولفت لم تقابل بأجرة غالباً س ل
 وشرح م ر وقوله لم تقابل بأجرة لعلها بالنسبة لمجموع المدة لو استأجر لها أذ يتسامح في نحو
 اليوم بالنظر لمجموع المدة والأما اليوم ونحوه تقابل بأجرة في حادثة وشيدي (قوله
 عقده) أي إذا كان قد عقد على الأشخاص فلم كان على الأوصاف دخلاً (قوله
 والبلغ المأمون وإذا مضت عليه مدة في ديارنا بلا عقد فالتجته أنه تلزمه أجرة مثل
 أسكناء ديارنا إذا الغلب فيها معنى الأجرة ويظهر أنها أقل الجزية شرح م ر وقد
 شكل هذا بما ر في ح في دخل دارنا ولم يعلم به إلا بعد مدة حيث قيل بعدم وجوب
 شيء عليه لأن الغلب فيها القول إلا أن يقال إن هذا لما كان في الأصل تابعاً لآمان
 أبيه نزل بعد بلوغه منزلة من مكث بعقد فاسد من الإمام ع ش على م ر (قوله
 إقامة بالحجاز) ولو بلا استيطان وهي بذلك لأنه جرت بين نجد وتهامة شرح م ر
 (قوله واليهامة) وهي مدينة بقرب اليمن على أربع مراحل من مكة ومرحلتين من
 الطائف زى (قوله كالطائف) أي وجدة والينبع م ر وهو تمثيل لقوى الثلاثة
 لكن أورد عليه أن اليهامة ليس لها قري وأجيب بأن المراد قري المجموع اه ع ش
 (قوله آخر ما تكلم) أي في شأن اليهود والافتقار صرح أنه كان يقول عند موته اللهم
 الرفيق الأعلى أي أريد الرفيق الأعلى قال حجر قيس هو أعلى المنازل فمناه أسالك
 يا الله أن تسكنني أعلى مراتب الجنة وقيل معناه أريد لقال يا الله والرفيق من أسمائه

فإن رغبنا في بذلها فهي هبة
 ولو بان الخصى العقود له
 ذكرها لئلا يشاء بحرية المدة
 الماضية عملاً بما في نفس
 الأمر (وتلقوا أمانة جنون)
 أي أوصفتها أن (كثر)
 الجنون وأمكن تعلقها بأن
 بلغت سنة وبعث الجزية
 اعتباراً بالأزمنة المتفرقة
 بالجمعة ونخرج بذكر ما لوقل
 زمن الجنون كساعة من
 شهر فلا أثر له (ولو كل)
 بلوغ أو أمانة أو عتق (عقد
 له أن أتم جزية) فلا يكتفى
 بعقد متبوعه (والا) أي
 وإن لم يلزمها (بلغ المأمون)
 لأنه كان في أمان
 متبوعه وتعبيرى بكل أهم
 من تعبده بلغ (و) شرط
 (في المكان قبوله) للتقرير
 (فيمنع حكاير) ولو ذمها
 (إقامة بالحجاز وهو مكة
 والمدينة واليهامة وطرقها)
 أي الثلاثة (وقراها)
 كالطائف لمكة وخيبر المدينة
 روى البيهقي عن أبي
 عبيدة بن الجراح آخر ما تكلم
 به رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أخرجوا اليهود من
 الحجاز وروى الشيطان خبر

أخرجوا المشركين من جزيرة ١٦٧ ع ش العرب ومسلم خبر لا يخرج اليهود وأنصارهم من جزيرة العرب

والقصد منها الحجاز المشتملة عليه وتبيري بالاقامة اعم من تعبيره الاستيطان (فلو دخله بلا اذن امام اخرجته) ثم لم يدم اذنه (وعزوا لما بالتصريم) لدخوله لجراة بخلاف ما اذا جهله (ولا ياذن له) في دخوله الحجاز غير حرم مكة (الاصلحة لنا كرسالة وتجارة فيها كبر حاجة والا) بان لم يكن فيها كبر حاجة (فلا ياذن له الا بشرط اخذ شيء منها) أي من متاعها كالعشر ونصفه بحسب اجتهاد (٦٦٦) الامام ولا يأخذ في كل سنة الا مرة واحدة

كالجزية (ولا يقيم) فيه بعد الاذن له في دخوله (الاثلاثة) من الايام غير يومي الدخول والخروج لان الاكثر منها مدة الاقامة وهو ممنوع منها ثم والمراد في موضع واحد فلو اقام في موضع ثلاثة ايام ثم انتقل الى آخرى وبينهما مسافة القصر وهكذا فلا منع منها (فان مرض فيه وشق نقله) منه (او خيف منه) موته او زيادة مرضه وذكر الخوف من رياتي (ترك) مراعاة لا عظم الضرر والانتقل رعاية لحرمه الدار وتبيدي الترك في المريض بمشقة نقله تبعت فيه الاصل والحاوي وغيرها وهو نعم حسن وان خالف ما في الروضة واصلها فالذي فيه سماع عن الامام انه ينقل عظمت المشقة اولاً وعن

تعالى للحديث الصحيح ع ش على مر (قوله والقصد الخ) عبارة م وليس المراد جميعها بل الحجاز من سالان عوا اخرجهم منه واقرهم باليمن مع أنه منها اذ هي أي جزيرة العرب طولاً من عدن الى ريف العراق وعرضاً من جدة وما ولاها من ساحل البحر الى الشام ودجلة والفرات وسعت جزيرة العرب لا حاطة ببحر الحبشة وبحر فارس ودجلة والفرات بها (قوله المشتملة) أي جزيرة العرب فكان عليه ابراز الضمير (قوله لدخوله) متعلق بالتصريم واللام التوقية (قوله من متاعها) أي اوس ثمنه مر (قوله الامرة) أي من كل نوع دخل به في كل مرة حتى لو دخل بنوع أو أنواع أخذ من ذلك النوع أو الا انواع مرة واحدة فلو باع ما دخل به ورجع بثمنه فاشترى به شيئاً آخر ولو بنوع الا قول ودخل بذلك مرة أخرى أخذ منه بخلاف ما لو لم يبع ما دخل به وأخذ منه ثم رجع به ثم عاد به ودخل مرة أخرى بعينه لا يؤخذ منه في هذه المرة قررره شيخنا طب وصمم عليه اه سموع ش (قوله لان الاكثر منها) وهو اربعة ايام حل (قوله ان الجلب بضمير) أي الجلب لالتجارة وقوله الى البلد المناسب الى الحرم لسكن لما كان الجلب الحرم مجاوراً للبلد عبرتها (قوله بكل حال) أي وان دعت ضرورة لذلك كافي الام به يرد قول ابن كجب بضرورة كطبيب احتاج اليه وجل بعضهم له على ما اذا امت الحاجة اليه ولم يمكن اخراج المريض له غير ظاهراً شرح مر (قوله فان مرض) بأن تعدى بدخوله ع ش (قوله وان خيف موته) راجع لقوله ومرض وقوله او دفن راجع لقوله او مات (قوله وليس حرم المدينة الخ) ويندب الحاقه به لا فضيلته وتمييزه بما لم يشارك فيه كافي شرح مر (قوله لا يبيع) أي لا يزور لان المشرک لا يبيع حجه (قوله عند قوتنا) اما عند ضعفنا فيعوز باقل منه ان اقتضته مصلحة ظاهرة والا فلا نخرج مر (قوله كونه ديناً) أي خاصاً مضمراً وبافلا يجوز العقد الابه وان كان له أخذ قيمته وقت الاخذ كافي مر وعبارة

الجمهور انه لا ينقل مطلقاً وعليه اختصر مختصر الروضة (فان مات) فيه (وشق نقله) منه لتقطعه أو بعد شرح المسافة ممن غير الحجاز ولو لم يذلل (دفن ثم) بالضرورة ثم الحربي لا يجب دفنه ونفري الكلاب عليه فان تأذى الناس برائحته وري اما اذا لم يشق نقله بأن سهل قبل تغيره فينقل فان دفن ترك (ولا يدخل حرم مكة) ولو اصلحة لقوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام والمراد جميع الحرم لقوله تعالى وان ختمت عيلة أي فقر ابنهم من الحرم وانقطع ما كان لكم بقدره منهم من المكاسب فسوف يغنيكم الله من فضله ومعلوم ان الجلب انما يجلب الى البلد لا الى المسجد نفسه والمعنى في ذلك أنهم اخرجوا النبي صلى الله عليه وسلم منه فعوقبوا بالتمنع من دخوله بكل حال (فان كان رسولاً اخرج له امام) بنفسه أو نائبه (يسمعه فان مرض أو مات فيه نقل) منه وان خيف موته أو دفن أو اذن له الامام لتعديده ولان الله اخرجوا عن قائل لذلك بالاذن فلا يؤثر فيه الاذن نعم ان تهري بعد دفنه ترك وليس حرم المدينة يحرم مكة فيما ذكر

شرح الروض لا يجوز عقد ما فيه ولو فسخه تعدله وان جاز لا اعتبار منه بعد العقد
 فسخه أو غيرها وانما امتنع عقدها بما فيه دينار لأن قيمته قد تنقص عنه آخر
 الدقة (قوله خذ من كل عالم دينارا) زاد في شرح م ر أو عدله أي مساوي قيمته وهو
 بفتح العين ويجوز كسرهما وتوهم م ر الدينارين عشر درهمين لأنها كانت قيمته
 اذ ذاك ولا حيلة لا يكثرها وتجب بالعقد وتسفر باقتضاء الزن بشرط ذنباعهم
 في جميعه حديث وجب فلهم ان أول نذوب عنه الا في أثناء السنة وجب بالقيمة
 كما يأتي أما المكي فلا نذوبه بالنسبة أثناء السنة وهكذا قياس القول بأنها الجز
 مطالبته لولا ما طلب منها من مزيد الرقوبهم تأليه المسم على الاسلام شرح م ر
 (قوله لكن لا تعدل الخ) فيه أن تصرف السفيه في الاموال وما يقضي اليه الممنوع ولعل
 هذه مستثنى لصلته راجعة وهي حق الدماء شيئا زري فاذا اعتدأ كثر هل يحصل
 تقرير في الصفة أو يضل العقد في الفاهر الاول (قوله وسن مما كسبه غير فقير)
 الحامل أنه بما كس عند العقد مطلقا سواء عقد على الاتحاض أو الاوصاف وعند
 الاند أيضا ان عقد على الاوصاف ثم اعلم أن المالك كسبه عند العقد مناسها
 المشاحة في قدر الجزية أي طلب الزيادة على الدينار وعند الأخذ منها المنازعة
 في الاقصاف بالصفات كالنقر والتوسط فان ادعى شخص منهم الفقر قال له انت
 غني فادفع أربعة دنانير اذا علمت هذا علمت أن قول السارح أي مشاحته في قدر
 الجزية قاصر بل فيه اكتفاء بدل عليه كالا في شجنا ثم انظر اتوفيق بين
 قوله وسن مما كسبه غير فقير وقوله بل اذا أمكنه أن يعقد بكثرة ثم رأيت
 في سم مانعه قوله بل اذا أمكن أن يعقد الخ هذا الإنافي الحكم بالسنية لانه
 يستحب له ذلك عند الجهل بحالهم في الاجابة فاذا أجابوا بالاكتر حرم عليه العقد
 بدونه واذا غلب على ظنه الاجابة وجب طلب ذلك ثم محل ذلك في الابتداء وأما بعد
 صدور العقد فلا مما كسبه اذا عقد على الاتحاض (قوله بل اذا أمكنه الخ) بأن علم
 أوطن اجابته ثم لثالث شرح م ر (قوله لم يجر) أي يحرم وينبغي صحة العقد بما عقده
 لان المقصود الرقوبهم تأليفهم في الاسلام ومساواة لهم على حق الدماء ما أمكن
 ع ش على م ر (قوله فيه قد توسط بدنانير) أي وجوبه فلا ينقص عن الدينارين
 ولا عن أربعة في الغنى عند الامكان وهذا الإنافي قوله وسن أن يفاوت لان التفاوت
 تصدق بأن يحصل على المتوسط ثلاثا والثاني خمسة والقول قول مذهبي المتوسط
 والفقير بينهما الا أن تقوم بينة بخلافه أو بهدله لوكذا من غاب وأسلم ثم حضر
 وقال أسلمت من رقت كذا أي فيه دق بينه نص عليه انشائي رضي الله تعالى

فيه لا شتمامة بالنسبة
 وفيه خبر الشيعين لا يبيع
 بعد الصام مذكرك وأما غير
 الحجاز فلا يكل كافر دخوله
 بأمان (و) شرط (في المال)
 عند قوتنا (كونه دينارا)
 فاكثر كل سنة) هن كل
 واحد لقوله صلى الله عليه
 وسلم لما فلبا بعتة الى اليمن

خذ من كل عالم أي عتلم
 دينار واحد أو دينارين وغيره
 ومعه ابن حبان والحاكم
 (لكن لا تعدل سفيه بما كسبه)
 من دينار احتياطا له سواء
 أعقد هو أم وليه وهذا من
 زياد في (وسن) لا إمام
 (م) كسبه غير فقير أي
 مشاحته في قدر الجزية
 سواء أعقد بنفسه
 أم بوكله حتى يزيد على
 دينار بل اذا أمكنه أن يعقد
 بكثرة منه لم يجر أن يعقد
 بدونه الا له لجة وسن
 أن يفاوت بينهم (فيعتد)
 المتوسط بدنانير

عنه في الام س ل (قوله ولغني بأربعة) أي فأكثره م ر والمراد بالغني هنا غني
 انفاقه على المعتمد عند م ر في غير شرحه وهو من يفضل عنده آخر السنة بعد
 كفاية العمر الغالب عشرون ديناراً وكذا المتوسط وهو من يفضل عنده عن كفاية
 العمر الغالب دون عشرين ديناراً وفوق دينارين وفي شرح م ر وحجراً أنه غني النفقة
 تقرير شيخنا العزيزي وعبارة شرح م ر والوجه ضبط الغني والمتوسط بأنه هنا وفي
 الضيافة كالنفقة بأنه يزيد دخله على خرجه يجمع أنه في مقابلة منفعة تعود إليه
 لا بالعاقلة إذا لمواساة هنا ولا بالعرف لاختلافه باختلاف الابواب (قوله الخروج
 الخ) يقتضي أن الاستعباب مقياً بأخذ دينارين من المتوسط وأربعة من الغني الذي
 هو ظاهر المتن فلا بد من حلة أخرى لاستعباب الزيادة اهـ رشيدى (قوله الا كذلك)
 أي بأربعة في الغني وبدينارين في المتوسط ع ش على م ر (قوله ان وجد بصفته
 آخرها) قال شيخنا هذا محله إذا عقد على الاوصاف فان عقد على الاعيان وجب
 ما عقده مطلقاً شوبري (قوله لان العبرة الخ) عبارة م ر والمالكسة تكون عند
 العقدان عقد على الاشخاص فحيث عقد على شيء ما اتبع أخذ زائد عليه ونحو
 عند الأخذان عقد على الاوصاف كصفته الغني والمتوسط اهـ أي كعقدت لكم
 على ان على الغني أربعة والمتوسط دينارين والفقير ديناراً مثلاً ثم عند الاستيلاء إذا
 ادعى انه فقير او متوسط فيقول بل أنت غني مثلاً فليك أربعة هكذا نقله سم عن
 الشارح وما صله ان المراد بالمالكسة ما منازعته في الغني وضديه وليس المراد
 المالكسة المارة ثم اطلاقه يقتضي استعباب منازعته في نحو الغني وان علم فقره
 وفيه ما فيه رشيدى (قوله فناقض للعهد) فيبلغ المأمّن فإذا عاد لطلب العقد
 بدينارين وجبت اجابته ع ب وسم (قوله فتقدم على الوصايا) أي فيما اذا مات
 (قوله الزكاة) بالرفع فاعل بدل ما بعده أي فارتقت أي فارتقت الجزية والدن
 وقوله عليهما اعترض بأن الكافر لا زكاة عليه وأجيب بأنه يتصور ذلك في زكاة
 الفطر اذا وجبت عليه عن أبيه الفقيرين اذا أسلم بعد بلوغه وعن عبده المسلمين
 (قوله أوسغه) هذا مشكل لأنه ان أريد بالقسط فيه القسط من المسمى مع أخذ
 الباقي آخر الحول من المسمى أيضاً لم يكن لأخذ القسط معنى أو أخذ القسط
 من دينار الباقي ففيه نظراً لأنه لما التزم بالعقد أكثر منه وهو رشيدى لم يسغ اسقاط
 الا أكثر نظراً لاجرة كأمراً نقلاً ولا يخرج على الخلاف في عقدها للسفيه بأكثر
 من دينار خلافاً لمن قال به للفرق الواضح بين من هو عند عقد هـ رشيدى وبين من هو
 عند عقد هـ سفيه فالخاسل ان أخذ القسط بالمعنى الاخير انما يتضح على التصريح

ولغني بأربعة) الخروج
 من خلاف أي حنيقة فانه
 لا يميزها الا كذلك فيؤخذ
 من كل منهما آخر السنة
 ما عقده ان وجد بصفته
 آخرها لان العبرة بوقت
 الاخذ لا بوقت العقد نقله
 في أصل الروضة عن الص
 فلو عقد بأكثر من دينار
 وامتنع الكافر من بذل
 الزائد فناقض للعهد
 كما سيأتي فيعلم منه أنه يلزمه
 ما التزم كن اشترى شيئاً
 بأكثر من ثمن مثله (ولو أسلم
 أومات أو جن أو جرع عليه)
 بفلس أوسغه (بعد سنة
 تجزئته كدين آدمي)
 فتقدم على الوصايا والارث
 ويسوى بينهما وبين دين
 إلا آدمي لانها مال
 معاونة وهذا فارتقت
 الزكاة حيث تقدم عليهما
 (أو) أسلم أومات أو جن
 أو جرع عليه) بفلس أوسغه
 (في أناسها) أي السنة

المذكور وقد علمت ما فيه خبر زى وقد يجب ان يحمل كلامه على ما لو عقد
على الاوصاف وكل من المجهور عليه قبل خبره غنيا او متوسطا فيؤخذ منه القسط
بذلك الوصف قبل المجهور قسط المقر بعدد قيصردق ل على الميلال وقال ح ل
في كلام شيخنا انه يؤخذ من السفيه جميع المسمى لا قسطه اه قال صواب حذف
قوله اوسفه لانه اذا كان يصح عقدها لاسفه ابتداء كما تقدم في قوله لكن لا تقدر
لسفيه بما كثر من دينار فاذا طرأ السنة في الانتهاء لا يطلها بل يستمر عقدها ريب
المسمى في العقد آخر الحول اه وعبارة مردق في شرحه وقول الشيخ في شرح منجه
اوسفه ليس في محله وكذا قوله بفلس ليس بظاهر لان المجهور عليه بفلس يصح
عقده الجزية لما ابتداء لانه لم يذ كر من شروط العقود له عدم المجهور فطوره لا يطلها
وحديث لا وجه له لوجوب القسط لانه يقتضي انه يسقط الباقي مع انه لا يسقط
كما في شرح مردق (قوله نقسط) اي يؤخذ وهو في القليل محمول على ما اذا قسم ماله
والاخر الى تمام السنة اي يؤخذ بتمامها و يضارب الامام بالواجب في صورتين
وبهذا يجمع بين الكلامين زى وعبارة مردق وهو عليه بفلس في خلافا ضارب
الامام مع الغرماء مالا ان قسم ماله والاخر الحول اه والابان لم يخلف وارثا
املا او خلف وارثا غير مستغرق وقوله فماله اي في الاولى او الباقي في الثانية وهذا
ظاهر ان لم نقل بالثبوت والا فلا يتبع مردق بين المستغرق وغيره لان القول بالرد يشمل
الكافر كما قاله شيخ الاسلام في شرح الفصول وقوله بعد اي مع قسط الجزية من
نصيب الوارث فبعد يعني مع تدبير (قوله بعد القسط) عبارة خبر مردق وان كان
الوارث غير مستغرق في اخذ الامام من نصيبه بقسطه وسقط الباقي اه وبهذا تعلم
ما في كلام الشارح الا ان يقال والباقي اي ويسقط الباقي من الجزية بعد القسط
الماخوذ من نصيب الوارث بل هكذا ان مات عن بنت وخلف سنين دينار امثلا
فالبنات لما لا توفى فيوزع نصف الدينار على نهيبا وعلى الباقي فينهار ربع دينار
يؤخذ من نصيبها ويسقط الربع الذي يخص الباقي لانه كله في فلامنى لاخذ
الجزية منه شيخنا قال سم عبارة شيخنا في شرح الارشاد انه ان لم يكن للميت وارث
فكرهه كلها في فلامنى لاخذ الجزية منها فان كان له وارث غير مستغرق اخذ من
نصيبه ما يتعلق بعينها وسقطت حصته بيت المال (قوله ويكنى في المتن المذكور
الح) هذا بلائم قوله اول الباب وينقاد والجواب عن ما الذي يستفاد من خبره كذا
وبدقة دون غيره كتم ب مسكر ونكاح مجوسى محرم اللهم الا ان يقال المراد بكونه
لا يعتقد له انه لا يعتقد من حيث كونه مستند الدين الاسلام وليد عليه السلام

(نقسط) من الجزية مالا
مضى كالأجرة ومرة ذات
في الميت ان يخلف وارثا خاصا
مستغرقا والا فماله او الباقي
بعد قسط الجزية في تسقط
الجزية في الاول والباقي بعد
القسط في الثاني وذكر
مسئلة الجنون والمجهور من
زيادة (وتؤخذ الجزية)
انه (مردق) كما ان الدينون
ويكنى في المتن المذكور
في امتها ان يجزى عليه
الحكم بما لا يعتقد له كما
خبره الاصحاب بذلك
وتعدت الاشارة اليه
وتفسيره بان يجلس الاخذ
ويحرم الكافر ويظلم
واسه ويحتمى ظاهره في وضع
الجزية في الميزان ويقيض
الاخذ لخصه

ويضرب بالزمتية وهما
 مجتمع القسمين الماضخ
 والاذن من الجائين مردود
 بان هذه الميزة باطلة
 ودعوى سنها أو وجوبها
 أشد بطلاناً ولم يقل أن النبي
 صلى الله عليه وسلم ولا أحد
 من الخلفاء الراشدين فعل
 شيئاً منها وسن لا مأم (أن
 يشرط) بنفسه أو نائبه
 (على غير فقير) من غنى أو
 متوسط (مباينة من يبره
 منها) بخلاف الفقير لأنها
 تسكر فلا تيسر له (زائدة
 على) أقل (جزية) لأنها
 مبينة على الإباحة والجزية
 على التملك (ثلاثة أيام
 فأقل) وإطلاق ما ذكر أع
 من تقيده ببلدهم (ويذكر
 بعد ضيقان) بوجلا وخيلا
 لا يثبت في العزوة قطع النزاع
 بأن يشرط ذلك على كل منهم
 أو على المجموع كأن يقول
 وتضيفوا في كل سنة ألف
 مسلم وهم يتوزعون فيما
 بينهم أو يتحمل بعضهم عن
 بعض (و) يذكر (منزلهم
 أو كنيستهم) فاضل مسكن
 وحنس طعام وأدم

والحاصل أن إجراء الحكم من حيث استناده إلى ما دل عليه وصغار له لا يستند
 دينا فالزمتية باعتبارها لا يثبت وان وافق اعتقاده لان الزمتية ليس باعتبار اعتقاده
 اه سم والحاصل أن قول الشارح لا يعتقدون حله مشكل من وجهين الأول أنه يشمل
 اعتقاد التعريم وعدم الاعتقاد أصلا مع أن الذي تقدم اعتقاده بالتعريم وجوابه
 أن كلامه مقصور على الصورة الأولى بقرينة قوله كما مرر الإشارة إليه أي في قوله
 يعتقدون تعريمه فمراده بالإشارة المذكورة صريح والثاني أن الحكم حكيم أن كانوا
 يعتقدون تعريمه لا يكون انقيادهم إليه ذل للموافقة اعتقادهم وجوابه أنه ذل باعتبار
 استناده إلى دينا (قوله ويضرب) أي بكفه مفتوحة لمزمتية بكسر اللام والراء
 أي كلاً ضربة واحدة وبفتح الراء أي اكتفا بضربة واحدة لا حدهما شرح مر (قوله
 ودعوى سنها) قال ابن النقيب ولم أر من تعرض لها هل هي حرام أو مكروهة وقضية
 كونها كسائر الديون التعريم س ل وجزم شيخنا العزيز بالتعريم للأيداء ونقل
 الشوبري عن شيخه أنها حرام أن تأذي بها والافكرهة (قوله أشد بطلاناً) أي
 من دعوى أصل جوازها رشدي (قوله وسن لا مأم الخ) قال في المطلب الحق
 أن ذلك كالتقدير الزائد على الدينار فتي أمكنه وجب واختاره طب حيث كانت
 المصلحة فيه اه عمرة سم (قوله من يبره) قال في عيب فلوم يبرهم أحدهم يلزمهم
 شيء اه وعبارة مر ولا يطاق لهم بعوض أن لم يبرهم ضيف (قوله منا) أي وان كان
 المار غنيا غير مجاهد ويتبع عدم دخول العاصي بسفره لا تنفاه كونه من أهل
 الرخص مر (قوله على أقل جزية) لا معنى لقوله أقل إذا الضيافة زائدة على الجزية
 قلت أو كثرت ويقال إن الشارح ضرب على قوله أقل س ل وأذى يفهم من منيع
 مر وجبران ذكر الأقل متعين وعبارتهم مع المتن زائد على أقل الجزية فلا يجوز
 جعلها من الأقل لأن القصد من الجزية التملك ومن الضيافة الإباحة وقيل تجوز
 منها أي الجزية التي هي أقل لأنه ليس عليهم سواها ورد بأن هذا كالمأكسة وعلى
 هذا يكون تقييد الشارح بأقل للرد على المخالف وهو لا يظهر إلا إذا عقدت للغنى
 والمتوسط بدنه لحواره كما فاهم رلان الفقير لا ضيافة عليه حتى تكون زائدة على
 الأقل (قوله ثلاثة أيام) والزيادة عليها خلاف المستحب حل وعبارة شرح مر فان
 شرط فوقها مع رضاها جاز ويشترط تزويد الضيف كفاية يوم وليلة فلا امتنع قليل
 منهم من الضيافة اجبروا أو كلهم أو أكثرهم فما قضون (قوله أعظم من تقيده ببلدهم)
 عبارة المتأخر أن يشترط عليهم إذا صولوا ببلادهم (قوله ويذكر) أي يشترط ذلك
 حل (قوله رجلا) جمع الراء وسكون الجيم شرح الروض (قوله كأن يقول) مثال

من خبر وسمن وزيت ونحوها (٦٧١) (وقدرهما لكل منا) ويفاوت بينهم في القدر لافي الصفة بحسب

تفاوت الجزية وبذلك قدر أيام
الضيافة في الحول كما أنه يوم
فيه (و) يذكر (العاف)
الدواب (لا جنسه و) لا
(قدره) أي لا يشترط
ذكرهما فيكون الإطلاق
ويجعل على تبين وحشيش
وقت بحسب العادة (الا
الشعر) ان ذكره (في قدره)
ولو كان لو أحد دواب ولم
يعين عدده لم يعلم له
الأواحدة على النص وقول
لا جنسه إلى آخره من
خادق والاصل في ذلك
ما روى البيهقي أنه صلى الله
عليه وسلم صالح أهل أيلة
على ثلثمائة دينار وكانوا
ثلثمائة رجل وعلى ضيافة
من عمرهم من المسلمين
وروى الشيخان خبر الضيافة
ثلاثة أيام وليكن المنزل
بحسب يدفع الجرو والبرذ (وله
اجابة من طلب) منه ولو
أعجيا (أدا جزية) لا باسمها
بل (باسم زكاة) ان رآه
مصلحة ويسقط عنه اسم
الجزية (و) له (تضعفها)
أي الزكاة (عليه) كما فعل
عمر رضي الله عنه ولم
يخالقه أحد من الصحابة وله

لثاني ومثال الاول أقرر تكلم على ان على الغنى أربعة دنانير فأكثر وعلى ضيافة
عشرة أنفس مثلاً من الرجال كذا والركبان كذا ذى (قوله من خبر) عبارة
شرح م ر من بر انتهى وهي أوضح لان الجزايس جنساً مخصوصاً (قوله في القدر)
كداومدين أو رطل أو رطلين أو ثلاثة وقوله لافي الصفة أي الصفة في حقهم متعدة
لانه لو شرط على الغنى أطعمة فآخره أضربه الشيخان شرح الروض ويتنع على
الضيفان تكليفهم فهو ذبح دجاجهم أو مالا يغلب شرح م ر قال جرو ويدخل
في الطعام القاصصة والحلوى عند غلبتهما (قوله كما أنه يوم) لا ينافي قوله السابق
ثلاثة أيام فأقل لانه بشرط عليهم مائة يوم مثلاً ويشترط أيضاً انه اذا وقعت الضيافة
يمكث عندهم الضيف ثلاثة أيام أو يومين وتكون الثلاثة مثلاً محسوبة من المائة
التي شرطها تأمل (قوله الا الشعر) مثله الفول ونحوه فالأقصر على الشعر للتبيل
ط ب سم (قوله صالح أهل أيلة) المراد بيلة القرية التي تنسب اليها العقبة وهي التي
ذكرها الله تعالى في قوله واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر الآيات وأما
إبلياء في بيت المقدس اه يابلي (قوله وليكن المنزل) هذا ليس من الحديث كما يؤخذ
من شرح م ر (قوله له اجابة الخ) وقد يجب عليه ذلك اذا امتنع والابيه وراى
المصلحة فيه كما يحتمل الزركشي وهو ظاهر رسم (قوله من طلب منه الخ) أي لشكرهم
عن إعطاء الجزية لان إعطاء الجزية انما هو للصاغر من المحتقرين وهم عرب شبهة ان
فرادهم التشبيه بالمسلمين في عدم التحقارة شيخنا عزيزي (قوله ولو أعجيا) انما أخذه
غاية لانه ر بما توهم ان جوارزه انما هو بالنسبة للعرب فقط لان اصل الطلب منهم (قوله
بل باسم زكاة) قال في شرح الروض وقد عرفها حكماً وشرطاً سم (قوله كما فعل عمر)
أي بنصاري العرب قالوا لعمر نحن عرب لا تؤدى ما تؤدى به العجم فخذ منا ما يأخذه
بعضكم من بعض يعنون الزكاة فقال عمر رضي الله تعالى عنه هذا فرض الله على
المسلمين فقالوا فخذ منا ما شئت بهذا الاسم فراضوا أن تضعف الزكاة عليهم زى
(قوله تربيها وتحميسها) كأن يأخذ عن الخمس ابل أربع شياه أو خمساً (قوله
لا الجبران) معطوف على الضمير في تضعيفها بدون إعادة الخافض وجوزه ابن مالك
(قوله ولانه) أي الجبران على خلاف القياس لان الزكاة لا تؤخذ فيها القيمة (قوله
ففي خمسة أبعرة الخ) قال البلقي ان أراد تضعيف الزكاة مطلقاً وردت زكاة الفطر
ولم أر من ذكرها أو مطلق المال الزكوى اقتضى عدم الاختصن بالمعروفة وهو
بعد ولم أره اه والذي يقبه تضعيفها الا في زكاة الفطر اذا لم يقب على كافر ابتداء
ولا في المعروفة لانها ليست زكوية الا لا عبرة بالجنس والاوجب جبراً دون

أيضا تربيها وتحميسها ونحوه بحسب المصلحة (لا الجبران) لئلا يكثر التضعيف ولانه على خلاف القياس فيقتصر
فيه على مورد النص ففي خمسة أبعرة شاتان وفي خمسة وعشرين بنتاً مخاض وفي العذرات

تشرى بالاسلم صونا له عن غاصبة الكفار اياه قل وشيئا والاول ان نسب بالزجر
قال ع ش على م در سبب ذلك التشديد على المسلم حتى لا يكون مخالفا لشرعيته
سلي الله عليه وسلم واذا فعل معه ما يقتضي الاخذ من حسنات المسلم اخذ
منها ما يكافي جنابته على الذي وايس ذلك تعظيما للذي ولا عذر عن ذنوبه بل
هو بمنزلة دين له على مسلم اخذ منه يوم القيامة فيعتق عنه بذلك عذاب غير
الكفر وصدق الاول بيق المسلم حسنات فيؤخذ من سيئات الكافر ما يخفف به
عذابه ويستحق المسلم المقاب على جنابته على الكافر بما يقابلها في العقوبة
لمخالفته للرسول صلى الله عليه وسلم في امره بعدم التعرض للذي لا تعظيما له وقال
قل على الجلال لا يقال غاصبته عن الكافر ان لم تكن باذنه فهو فضولي او كانت
باذنه فهو وكيل عنه وكل منهما لا يناسب مقامه الشريف لانا نقول ان ذلك من
الخيال الفاسد لان الحاكم نائب عن الغائب في حقوقهم ولا يقال فيه انه فضولي
ولان في غاصبته المذكورة اوضح دليل واقرى شاهد على انه لا يراعى امته في اخذ
حق عدوهم منهم ولو غير سؤاله ولان فيه تبيها للكافر على انه لا ينبغي ان يتعاضى
عن طلب حقه خشية انه صلى الله عليه وسلم يراعى امته في عدم اخذه منهم ونحو
ذلك وليس في وكالته صلى الله عليه وسلم عن الكافر توهم قص في مقامه كما علم
بما مر فتأمل وانهم (قوله او بدار حرب فيها مسلم) ان اريد انه يلزم من ادفع المسلم
عنهم او انه لا يمكن الدفع عن المسلم الا بالدفع عنهم فقريب او دفع الحربين عنهم
بخصوصهم فبعد جدا والظاهر انه غير مراد ع ش وس ل وشه شرح م ر (قوله
الى ان شرط الخ) الغاية داخلة فهي ايضا من زيادته فالذي للاصل هنا هو قوله او
انفرد واقط (قوله بخلاف الحرة) لكن من غصبها يجب عليه ردها عليهم
ومؤنة الرد على الغاصب ويقضى بانلافها الا ان اظهروها س ل (قوله ونحوها
تحت زبر) ع ش (قوله لتعبدن فيهما) ولو مع غيره على الاعتماد اما الكنيسة التي
لتزول المارة فقال الماوردي يجوز ان كانت لعدم الناس فان قصروها على اهل
دينهم فوجهان والاعتماد الجواز ايضا ذى (قوله ولزمنا هدمها) اي ان خالفوا
راخذوا او وجدنا هدمها فهاذا كروم يحتمل انهما كانا بيرية ثم اتملت بهما عمارتنا
ع ن (قوله بيلد احداثا) بيان لغاد العموم الذي قبل الاستثناء وفيه ايضا بيان
مفاهيم القيود الاربع التي اشتمل عليها الاستثناء بقوله لا يبلد الخ فقوله احداثا
او اسلم اهل عليه مفهوم الاول وقوله او قضاه عنوة مفهوم الثاني وقوله او صلا
مطلقا مفهوم الثالث وهو قوله وشرط لنا اولهم وقوله او شرط الخ مفهوم الرابع

(لا) ان كانوا (بدار حرب
خلف عن مسلم) فلا يلزمنا
الدفع عنهم اذ لا يلزمنا
الدفع عنها بخلاف دارنا
(الا ان شرط) الدفع عنهم
(او انقر دوايجوارنا) فلا يلزمنا
ذلك لا لثرا منا اياه في الاول
والخامس فاهم في الثانية بنا
في العصة وقولي لا بدار الا
ان شرط مع تقيدهما بعده
بقولي يجوز اننا من زيادتي
(و) لزمنا (عنان ما تلفه
عليهم نفسا ومالا) اي يفيد
الملك لصحتهم بخلاف
الخمر ونحوها (و) لزمنا
(منعهم احداث كنيسة
ونحوها) كبيعة وصورة
لتعبد فيهما (و) لزمنا
(هدمها بيلد احداثا)

وهو قوله مع احداثهما أو ابقائهما تأمل وفيه أيضا بيان أن قول المصنف لا يبلد
 معطوف على مقدر وهو قوله يبلد أحدهما (قوله والقاهرة) اسم لمصر الآن
 ج ش (قوله أو أسلم أهل عليه) أي حال كونهم مستعنين ومتغلبين عليه بأن
 سكان من غير قتال ولا صلح اه جرويج وزجعل على لصاحبه أي أو أسلم أهل
 معه أي مصاحبين له وكانين فيه أو بمعنى في أي كانين فيه اه سم على جر (قوله
 والمدينة) فيه نظر لانها من الجواز وهم لا يتمكنون من سكنا مطلقا كما مر س ل
 وزى وقال ع ش قوله والمدينة مثال لما أسلم أهل عليه بتطوع النظر عن كونه
 قابلا لاقامة الكافر فيه فلا ينافي أن المدينة من الجواز وهم لا يتمكنون من الاقامة
 فيه (قوله كغير) أي القديمة ع ش (قوله مطلقا) أي لا بشرط كونه لنا
 ولا لهم لان الاطلاق يقتضي ملك الارض لنا ح ل (قوله لانه ملك لنا) تعليل
 للصور الخمسة التي في قوله يبلد الخ (قوله أو ابقائهما) وإذا شرط الابقاء فلم
 التزم ولو بالآلة جديدة ولم تظلم من داخل وخارج فلا يمنعون من ذلك وإن كان
 لا يجوز فعله حتى بالنسبة لهم لانهم مخاطبون بالفروع ومن أجل سكونه معصية
 حتى في حقهم اتى السبكي بأنه لا يجوز لحاكم الاذن لهم فيه ولا لمسلم اعانتهم
 عليه ولا ايجاز نفسه للعمل فيه س ل (قوله نعم الخ) استدراك على قوله ولزم
 هدمها (قوله احداثهما) أي الكيسة ونحوها (قوله أو فقه) أي أو بعد
 فقه فهو بالجور وقوله ولا وجوده ما بالصب أي ولم نعلم وجوده ما وقوله عندها أي
 عند المذكورات وهي الاحداث والاسلام عليه وقصه أي عند احدهما (قوله لم
 نهدمهما) هذا الاستثناء خصه الجلال رحمه الله تعالى بالبلد الذي أحدهما
 وقضيته عدم تأتبه في الاخيرتين وهو ظاهر خصوص ما في الاخرة فاما اذا فتننا بلدا
 عنوة ما راعاه ما ومواتها أرض اسلام وإن كان الموات لا يملك الا بالاحياء فكيف
 يقرون على شيء في أرض جرى عليها حكم الاسلام باحتمال وهو أن ذلك كان
 في بيرة واتصلت بها عمارتنا أليس لتلك البرية حكم بلاد الاسلام من حيث عموم
 القمع والاستيلاء لذلك نعم ان شككنا في عموم القمع لتلك البرية أتعجب ذلك اه عمرة
 ومم (قوله وكذا مسئلة القمع) هذه من مسائل ما قبل الاستثناء وهي الرابعة
 في كلامه وعد هذه من زيادته لانها مذكورة في كلامه ضمنا لانها مفهوم كلامه
 وقوله أو بشرط كون البلد لنا هذه هي الاولى مما يستثناء (قوله وهو) أي
 عدم منع احداثهما فيما اذا شرط كون البلد لنا مع شرط احداث ما ذكر (قوله
 في الاخرة) أي من كلام الشارح خلافا لما في ع ش من أنها التي في المتن

(قوله)

شككنا أو القاهر أو أسلم
 أهل عليه كاليمين والمدينة
 أو فتننا عنوة بمصر
 واصهبان أو صلصاه مطلقا
 أو بشرط كونه لنا ولم
 نشرط احداثهما في مسئلة
 المنع ولا ابقائهما في مسئلة
 الهدم لانه ملك لنا (لا يبلد
 فتننا صلحا وشرط) كونه
 لنا مع احداثهما في الاولى
 (أو ابقائهما) في الثانية
 (أو) شرط سكونه (لهم)
 ويؤدون خراجهم فلا تمنعهم
 احداثهما ولا نهدمهما لانه
 ملكهم فيما اشرط لهم
 وكانهم استثنوا احداثهما
 أو ابقائهما فيما اذا شرط لنا
 نعم لو وجدنا يبلد لم نهدم احداثهما
 به احداثه أو لا سلام عليه أو
 فقه ولا وجودهما عندهما لم
 نهدمهما لاحتمال أنهما
 كانتا في قرية أو بيرة فاقصرت
 بهما عمارتنا وقولي ونحوها
 من زيادتي وكذا مسئلة
 القمع صلحا مطلقا أو بشرط
 سكون البلد لنا مع شرط
 احداث ما ذكر وهو ما نقله
 الشيطان في الاخرة عن
 الرويان وغيره وقراره
 وتوقف فيه الادري

(قوله بالبيع) أي منع أحدنا من ما هو ضعيف وقوله وحمل الزركشي الخ اعتداهم في شرحه فيكون كلام المتن مقيدا بما ذكره وقوله عدمه أي عدم منع أحدنا من الذي جرى عليه المصنف اه (قوله مساواة) أي أحداث المساواة فخرج ما لو ملك ذي دار عالية من مسلم فلا يكلف هدمها بل يمنع هو وأولاده من الإشراف على المسلمين ومن صعد سطوحها بلا تمييز كما قاله الماوردي وغيره أي بناء ما يمنع الروية ولا يقدح في ذلك كونه زيادة عقبة إن كان نحو بناء لانهما كانا لصلواتنا ينظر فيه لذلك ويقتري روضتها كما اقتضاء أمالاتهم وإن كان حق الإسلام قد زال لانه يقتصر في الدوام لا يقتصر في الابتداء وله استخبارها أيضا وسكنها ولو انتهت هذه الدار فله إعادةها ولا يمكن يمنع من الرفع والمساواة ولو بني دار عالية أو مساوية ثم باعها المسلم يسقط المدم إن كان بعد حكم الحاكم والاستقط بخلاف ما لو أسلم بعد البناء فانه يبقى ترغيبا في الإسلام اه زى (قوله لبناء جار مسلم) محل المنع إذا كان بناء المسلم مما يعتاد في السكنى فلو كان قصيرا لا يعتاد فيها أمالته لم يتم بناءه أو لانه خدمه إلى أن صار كذلك لم يمنع الذي من بناء جدار على أقل ما يعتاد في السكنى الذي عطله المسلم باختياره أو تغفل عليه بإعساره اه خط ولولا صفت دار الذي داره مسلم من أحد جوانب اعتبر في ذلك الجانب عدم الارتفاع والمساواة ولا يعتبر ذلك في بقية الجوانب لانه لا جاريها س ل وشرح م ر (قوله ورفعه) وإن خافوا من سراق قصدونهم م ر (قوله أهل محله) وكذا الملاصق من أهل المحلة الأخرى والمحل يفتح الحاء والكسر لغة موضع الحلال والمحل بالكسر الأجل والمحلة بالفتح المكان الذي ينزله القوم اه مصباح (قوله وركوب الخيل) والأوجه كما قاله الأذري منعه من الركوب مطلقا في مواطن زحمتا لانه من الإهانة ويمنع من حمل السلاح والقتل ولو بنقطة واستخدام عامله فانه أي ملج حسن كتر كشي شرح م ر (قوله لأن فيه عزا) محل المنع منه وما بعده إذا كانوا في دار الإسلام فإن كانوا في دارهم أو انفردوا بقربة في غير دارنا فقال الزركشي يشبهه ترجيح الجواز كما في نظيره من البناء ذكره زى (قوله واستثنى الجويني) ضعيف (قوله ولو نفيسة) أي لأنها نفيسة في ذاتها أو لشيئنا ع ش يمنعون من ركوب البغال النفيسة لأنها صارت الآن مركوب العلماء والقضاة اه بر ما وروح ف (قوله وبسرج) يرد عليه أن كلام من المخرج والركب يكون للخيل وقد علمت أنهم يمنعون من ركوبها فلا فائدة لقوله وبسرج الخ تأمل ويحجب بأن المراد منهم من السرج والركب في ما يمكنون من ركوبه من الخيل وهو

بل مخرج الماوردى بالبيع
وحمل الزركشي عدمه على
ما إذا دعت إليه ضرورة
ومسألة المدم ببناء أحداثنا
أو أسلم أهل عليه من فسادتي (و)
لزمنا (منعهم مساواة بنايتهم
لبناء جار مسلم) ورفعه عليه
المفهوم بالاولى وإن رخص
حق الإسلام والخبر بالإسلام
يعاد ولا يعلى عليه وإثلا
يعلم من أهل عوداته والتميز
بين البنائين بخلاف ما إذا لم
يكن لهم جار مسلم كان
انفردوا بقربة أو بعدوا عن
بناء المسلم ع ر إذا أراد
بالجار أهل محله دون بايع
البلد كما ذكره الجويني
واستفاد الزركشي
(و) منهم (ركوب الخيل)
لأن فيه عزا واستثنى
الجويني البراذن الخسيسة
ومخرج الخيل غيرها كالتجوير
والبنات ولو نفيسة (و)
ركوبها (بسرج) اه

البراذن فانه نوع منها وكذا ينعون من وضعها على البغال في حال ركوبها تدبر
(قوله أو ركب) بضم الراء والكاف جمع ركاب (قوله كرم صا) بفتح
الراء ع ش (قوله عرضنا) أي مطلقا على المعتقد شيئا والبراذن بالعرض أن يجعل
رجليه في جانب وتظهره في جانب زى ومثله في ع ش على م واداه عليه
في تقيده بقرب المسافة (قوله بين المسافة البعيدة) أي غير ركب على الاستواء
وقوله والقريبة أي غير ركب عرضا ل (قوله وهذا) أي منع ركوبهم الخيل
وبسرج وبركب فهو حديثنا (قوله في الذكور الخ) خرج النساء
والصبيان والمجانين إذا لم صار عليهم وفارق أمرهم بنحو الغيار والزنا بأنه لحصول
التمييز بخلاف هذا ويبحث ابن الصلاح منهم من خدمة الملوك والامراء كركوب
الخيل أو جرمهم وتخرج م ر قال ع ش عليه أي خدمة تؤدي إلى تعذيبهم بتردد
الناس اليهم ومحل الامتناع ما لم تدع ضرورة إلى استخدامه بأن لا يتوهم خبره من
المسلمين مقامه في حفظ المال (قوله ولزمننا الجاؤهم الخ) قال الماوردي ولا
يمشون الافرادى متفرقين شرح م ر (قوله ولا يصدمهم جدار) في المختار
صدمة ضربه بجسده وبأية ضرب (قوله ولزمننا عدم توقيرهم) وتحرم موادتهم
وهي الميل اليهم بالقاب وان كان سبها ما يصل اليه من الاحسان أو دفع
مضرة عنه وينبغي تقيده بذلك بما إذا طلب حصول الميل بالسعي في أسباب المحبة
إلى حصولها بقلبه والا فالأمر بالضرورة لا تدخل تحت حداته ككيف
وبتقدير حصولها يسعي في دفعها ما أمكن فان لم يمكن دفعها بحال لم يؤخذ بها ع ش
على م ر (قوله وعدم تصديرهم) أي ابتداء ودوا ما قلوا كان يصدر مكان ثم جاء
بعده مسلمون بحيث صار هو في صدر المجلس منع من ذلك قال الجلال البلقيني
استفتيت في جواز سكني نصراني في ربيع فيه مسلمون فوق مسلمين فاقبت بالنوع
والحقبة بالتصديق في المجلس وقد جرى عليه م ر وشيخي (قوله أعني البالغين)
أي ولو أنا كما يدل عليه حذف الذكور هنا وصرح به فيما بعد (قوله البالغين) العقلاء
أي إذا كانوا في دار الاسلام أما إذا لم يكونوا في دار الاسلام فلم ترك الغيار زى
وعبارة شرح م ر وأمرهم بغيار أي عند اختلاطهم بنا وان دخلوا بالتجارة أو رسالة
وان قصرت مدة اختلاطهم كما اقتضاء اطلاقهم وتحريم موادتهم وهو الميل القلي
لامن حيث وصف الكفر والا كانت كفر أو سواء في ذلك أكانت لامل أو فرع أو
غيرها وتكره مخالطته ظاهرا ولو بمهاداة في ما يظهر مالم يرج اسلامه ويلحق به
ماله مكان بينهم ما يحرم أو جوار (قوله منهم) أي من أهل الذمة ومنهم

(أو مكذب وهو جديد)
كرم صا تميز المصم عنا
بخلاف برذعة وركب
خشب أو نحوه ويؤرون
بالركوب عرضا وقبل لهم
الاستواء واستحسن الشيخان
الفرق بين المسافة البعيدة
والقريبة قال ابن كج وهذا
في الذكور البالغين أي
العقلاء ونحوهم من يادق
(و) لزمننا (الجاؤهم) يقيد
ذوقه بقولي (لزمننا) إلى
أضيق طريق بحيث
لا يقعون في هدة ولا
يصدمهم جدار روى
الشيخان خبرا لا تبدو اليهود
والنصارى بالسلام وإذا
القيم أحد منهم في طريق
تأملوا ما إلى أضيقه فان
اخطت الطرق عن الزجة فلا
يخرج (و) لزمننا (عدم
توقيرهم) عدم تصديرهم
بالمجلس) يقيد ذوقه بقولي
(به مسلم) أهانة لهم (و)
لزمننا (أمرهم) أعني
البالغين العقلاء منهم بغيار
بكسر المعجمة وهو تغيير
اللباس بأن يخط فوق
الثياب بموضع لا يعتاد
الخطاطة عليه كالكتف
ما بين الون لونه وبله

والاولى باليهود والامم فروعهم بالامم الا اذرق اولاً كذب ويقال له الزماني وبه يهودي الاحمر والاسود ويكتفى
عن التباينة بالعمامة كما عليه (٦٧٧) البصل الا ان قال في الروضة كانهما لا يلقاه منديل ونحوه

و استبحنه ابن الرخمة (او
قار) بضم الزاي وهو خيط
غليظ فيه او ان يشد
في الو سط (نور الكلب)
فجميع الضار مع الزار فاكيد
و مبالغة في الشهرة
والتميز وهو القول عن
عمرو بن ابي عمير فتهب
بأواول من يصير مبالو او
والمر أقبح من زارها تحت
الازار مع ظهور شي منه
ومثلهما الخشي في مائة
(و) لزمناهم (بتميزهم
بعض خاتم حديد) كنهتم
و ماس و جمل حديد
او ماس في أعناقهم
او غيرها (ان يبردوا) عن
تياهم (بكان) كحمام (به
مسلم) وتقيدي بالمسلم في غير
الحمام من زياد في (و)
لزمنا (منهم) اظهار منكر
بيننا) كما سمعهم أبا نا
قولهم الله ثالث ثلاثة
واعقادهم في عزير والمسيح
على الله عليهم ما وسلم واظهار
تجرو وخرير وناقوس وعيد
لما فيه من اظهار شعائر
الكفر بخلاف ما اذا
أظهروا فيما بينهم كأن

المعادون والؤمنون شوبري (قوله والاولى باليهود الخ) وهذا هو المعتاد في كل
بعد الا زمنة المتقدمة فلا يرد كون الامم كان ذي الانصار كما سكي والملازمة
يوم يدروا كانهم انما آثروهم به لغلبة الهرة في الوانهم الناشئة عن زيادة فساد
فلوهم ولو ارادوا التميز بغير المتبادر من خواشية الالتباس وتوهم ذممة خرجت
بغلاف لون خفيها ومثلها الخشي شرح مر أي بأن يحسبوا يلبونين كل منهما بلون
رشيدى وانظر وجه اولوية ما ذكر بكل شوبري قال في شرح الروض قال البلقيني
وما ذكر من اولوية ما ذكر لا دليل عليه (قوله بالعمامة) ويحرم على المسلم لبس
عمامة هم وان جعل عايمه ملامعة تميز بين المسلم وغيره كورقة بيضاء مثلاً لان هذه
العلامة لا يمتدى بها التمييز المسلم من غيره حيث كانت العمامة المذكورة من
زى الكفار خاصة وينبغي ان مثل ذلك في الحرمة ما جرت به العادة من لبس طرطور
يهود مثلاً على سبيل التفرقة في عزرها على ذلك ع ش على مر (قوله كما عليه
العمل) الا ان فقد كان في عصر الناصر انه ارى لهم المائم الزرق واليهود لهم
امائم الغر وقد ادر كساد ذلك والا ان اليهود لهم الطرطور التبرهني والاحمر
والنصارى لهم البرنيطة السوداء حل (قوله فجمع الغيار) أي في عبارة الاصل
أو في فعل الكافر ع ش وهذا تفريع على التعبير بأواول فاذا علمت منها ان
أحدهما كاف لجمع الخ (قوله اظهار منكر) فلواتني الاظهار فلا منع ومتى أظهروا
خبرة أريقت ويبلغ ناقوس أظهروه ورمضابط الاظهار في العصب شرح م وهو
بأن نطلع عليه من غير نحو نجسس قال الامام وبأن يسمع الكلمة من ليس في دارهم
أي علمتهم (قوله واعتقادهم بالنصب) في عزير والمسيح أي انهما ابنا لله قال تعالى
وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله والمراد بالاعتقاد
المعتقد لانه هو الذي يسمع (قوله في عزير) عن ابن عباس انه كان عبدا
صالحا حكيما اه خط (قوله واظهار خمر) أي شرب خمر وان كان لا يعبده ومثله
أكل الخنزير (قوله مما ذكر) أي مما منعوا منه شرعا وقضيه أنه لا تنزير على
اظهاره قبل المنع ولو من علم انهم ممنوعون منه شرعا شوبري وظاهره انه راجع
لجميع ما قبله وان كان مقيدا بالظاهر بأن خالفوا فيه على وجه اظهاره (قوله
وان شرط انتقاضه) فيكون فائدة الشرط التخييف والادعاب سمع ع ش (قوله
لانهم يتدينون به) في صكونهم يتدينون باظهار شرب الخمر وأكل الخنزير بنظر
الا أن يكون المراد بالتدين اعتقادا لحل (قوله وا شبة مام) أما اذا كان لهم

انفردوا في قرية والناقوس ١٧٠ ي ش ما تضرب به النصارى لآوقات الصلوات (فان خالفوا)
بأن أظهروا شيئا مما ذكر (عزروا) وان لم يشترط في العقده هذا من زياد في (ولم ينتقض عهدهم) وان شرط انتقاضه
به لانهم يتدينون به (ولو فالترا) ولا شبهة لهم

كأمر في البشارة (أو أوجزته) بأن استعملوا من بذل ما عهده أو به من ولوا ذاهل ديوانه أو أوجزاه (صكنا) عليهم
(انتقض) عهدهم بذلك لخالفته موثوق العقد (ولو زني ذمي) (٦٧٨) بمسألة ولو بنكاح) أي باسمه (أو دل

أهل حرب على عورة) أي
خل (لنا) كضعف (أو دعا
مسلم الكفرا وسب الله)
تعالى أو يبيح له صلى الله
عليه وسلم هو أعم من قوله
رسول الله (أو الاسلام أو
القرآن بما) لا (يدنون به
أو) فعل (لحومها) كقتل
مسلم عدا وقذفه (انتقض
عهده) به (أن شرط انتقاضه
به) والافلا وهذا ما في
الشرح الصغير وهو المنقول
عن النص لكن صح
في أصل الروضة عدم
الانتقاض به مطلقا لأنه
لا يخل بمصود العقد سواء
انتقض عهده أم لا يقام عليه
موجب ما فعله من حد أو
قزير أما ما يدنون به
أقوله لم القرآن ليس من
عند الله وقوله لم الله ثالث
ثلاثة فلا انتقاض به مطلقا
كما رت الإشارة إليه وقولي
يما لا يدنون به مع أو نحوها
من زاد في وكذا التصريح
بسبب الله تعالى (ومن
انتقض عهده بقتال قتل)
ولا يبلغ المأم لقوله تعالى
فان قاتلواكم فانه لوجه ولا

شبهة كان أعانوا طائفة من أهل البغي وادهوا الجهل أو سال عليهم طائفة من
متلصحي المسلمين وقطاعهم فلا ينتقض عهدهم بذلك من ل (قوله كما مر
في البغاة) عبارة شرح الروض بخلاف ما إذا قاتلوا بشبهة كما مر في البغاة فيكون
قوله كما مر متعلقا بخلاف (قوله أو أوجزته) هذا بالنسبة لا قاتلوا أما العاجز إذا
استعمل فلا ينتقض عهده قال الامام ولا يبعد أخذه من الموصوفه ولا ينتقض
ويخص الانتقاض بالتغلب المقاتل من ل وأفهم تعبيره بأبواب الواحد إذا لى من
أداء الجزية مع التزامها لا ينتقض عهده وهو كذلك كافي الروضة وأصلها عن
الماوردي له سم بالمعنى والذي قاله الماوردى ضعيف فلا فرق بين الواحد والجماعة
مر اه زى (قوله أو أوجزاه حكما) قال الامام وانما يؤثر عدم الانتقاد لا حكما
إذا كان يتعلق بقوة ونصب القتال وأما الممتنع هارباً فلا ينتقض وجزم به في الحواشي
خ ط س ل (قوله انتقض عهدهم) أي عهدهم امتنع منهم مر (قوله ولو زني
ذمي) أو لا ط بمسلم شوبري ومثل انما مقدماته قاله الاخرى مر (قوله ولو بنكاح)
بأن عهدهم حال اسلامها بخلاف ما إذا عهدهم حال كفرها ثم أسلمت ووطئها
في العدة لا ينتقض عهده فقد سلم فيستمر نكاحه (قوله أو سب الله تعالى) أي
جهرا ع ب شوبري (قوله صلى الله عليه وسلم) جملة دعائية لا يى من حيث
هو ع ش (قوله كقتل مسلم) مقتضى التقييد بالمسلم انه لو قتل ذميا أو قطع
عليه الطريق لم يكن كذلك وهو الراجح شوبري (قوله انتقض عهده) أي
فيترتب عليه احكام الحربين حتى لو عفت ورثة المسلم الذي قتله عدا قتل للحرابة
ويجوز اغراء الكلاب على جيقته ع ش على مر (قوله ان شرط) انتقاضه به
ولو شرط انتقاضه بذلك ثم قتل بمسلم أو زناه حالة كونه عهنا بمسألة صار ماله فيناه
كما قاله ابن المقرئ لانه حربى مقبول تحت أيدينا لا يمكن صرفه لا قار به الذمين
لعدم التوارث ولا العريين لا فاذا قد راع على ما لم اخذناه نيا أو غنيمة وشرط
الغنيمة هنا ليس موجودا خ ط س ل (قوله كقولهم القرآن الخ) لانهم لو
قالوا القرآن من عند الله صار والادب لم لانه ناسخ لما هم متدينون به من التوراة
والانجيل شيخنا عز زى (قوله مطلقا) أي شرط انتقاضه أولا (قوله كما
مرت الإشارة إليه) أي في قوله فان ما انواعه زروا ولم ينتقض عهدهم وان شرط
انتقاضه به ع ن (قوله قتل) أي وجوبا كما عهده ق ل على الجلال وقال مر
في شرحه قتل أي جازقته وان أمكن دفعه بغيره كما يظهر من كلامهم ويتجه ان عمله

لا وجه لابلائه مأمنه مع نصبه القتال (أو بغيره) بقيد زنه بقولي (ولا يسأل تجديد عهده) في كامل
قل الامام الحيرة فيه) من قتل

وارفاق ومن وفداه ولا يارمه أن يلحقه بأمانه لانه كافر لا امان له كالحربي ويفارق من أمانه من حيث يلحقه بأمانه
 ان ظن صحة امانه بان ذلك يعتقد نفسه امانا وهذا فعل باختياره ما أوجب الانتقاض أما لو سأل تجدده عهد فوجب
 اجابته (بان أسلم قبلها) أي الخبره (٦٧٩) (تعيين من) فيمتنع القتل والارفاق والقداء لانه لم يحصل

في يد الامام بالقهر وهذا
 أول من قولها تمتع الرق
 (ومن انتقض أمانه)
 الحاصل بجزية أو غيرها (لم
 ينتقض (أمان ذاربه) اذ لم
 يوجد منهم ناقض وتعبير
 بذاربه أعم من تعبیر
 بالنساء والصبيان (من
 نبذه) أي الامان (واختار
 دار الحرب بلغها) وهي

أمانه ليسكون مع نبذه
 الجائز له من روجه بأمان
 كدخوله ولا يلزم وجود منه
 حناية ولا ما يوجب نقض
 عهده (كتاب الهدنة) *

من الهدون أي السكون وهي
 لغة المصالحه وشرعاً مصالحة
 أهل الحرب على ترك
 القتال مدة معينة بعوض أو
 غيره وتسمى موادعة
 ومهادنة ومعاودة ومسالمة
 والاصل فيها قبل الاجماع
 قوله تعالى براءة من الله
 ورسوله الآية وقوله وان
 جنصو المسلمين فاجنح لها
 ومهادنته صلى الله عليه
 وسلم قریش عام الحديبية

في كامل ففي غيره يدفع بالانخف لانه اذا اندفع به كان قيام المسلمين في هدم المبادرة
 الى قتله مصلحة لهم فلا تقرب عليهم (قوله ولرفاق) الواو في هذا وما بعده بمعنى
 أو شوبري (قوله بأمانه) المراد به أقرب بلاد الحرب من بلاد الاسلام من ل
 وعبارة شرح م رأي المحل الذي يأمن فيه على نفسه وماله من أقرب بلادهم
 (قوله لم ينتقض أمان ذاربه) فلا يجوز سبيهم ولا ارقاقهم ويجوز تقريرهم في دارنا
 ولو طلبوا الرجوع الى دار الحرب أوجب النساء دون الصبيان لانهم لا حاكم
 لا اختيارهم قبل البلوغ فان طلبه مستحق الحنطة أوجب فان بلغوا وبذلوا الجزية
 فذلك والا لحقوا بدار الحرب من ل (قوله أعم من تعبیر الخ) لخروج الجائنين
 (قوله خروجه) بالرفع اسم يكون

(كتاب الهدنة)

قوله أي السكون عبارة م من الهدون وهو ان يسكون لسكون القنينة اذ هي
 لغة المصالحه وقال ذي لان مال الكفار يسكن بالصلح معهم قال هددت الرجل
 واهدنته اذا أسكنته وهدنته هو سكن (قوله مصالحة أهل الحرب) أي بصيغة
 كما يعلم من قوله بعد انما يقدها فلابد من الايجاب والقبول على ما مر في الامان
 عمرة سم (قوله براءة من الله ورسوله) عبارة الجلالين براءة من الله ورسوله
 واصلة الى الذين عاهدتم من المشركين فسيروا سيرة آمنين أي الشركهكون
 في الارض أربعة أشهر (قوله فاجنح لها) أي للسلم لانه بمعنى المسالمة ولاه عند
 الحرب والحرب يذكر ويؤث قال تعالى حتى تضع الحرب أوزارها (قوله
 ومهادنته صلى الله عليه وسلم الخ) وكانت سببا لتقوية مكة لان أهلها لما خالطوا
 المسلمين وسمعوا القرآن أسلم منهم خلق كثير أكثر من أسلم قبل شرح م وكان
 الحامل على المهادنة ضعف المسلمين ومع ذات أراد الله تعالى نقض ذلك العهد وفتح
 مكة بعد مدة يسيرة ع ش على م (قوله عام الحديبية) وهو عام خمس من
 الهجرة شوبري (قوله لا واجبة) أي امالة والا فالوجه وجوبها اذا ترتب على
 تركها حقوق ضرر بنا لا يمكن تدراكه كما يعلم مما يأتي شرح م (قوله أو امام)
 مثله مطاع باقليم لا يصلح حكم الامام كما هو اقياس في نظائره شرح م قال
 الرشيدي قوله ومثله مطاع أي في أنه يعقد لاهل اقليمه (قوله ولو بنا شبه) أي

كما رواه الشيخان وهي جائزة لا واجبة (انما يصدقها لبعض كفار اقليم واليه أو امام) ولو بنا شبه (واقبره) من الكفار
 كلهم أو كفار اقليم كالمند والروم (امام) ولو بنا شبه لانها من الاء والاعظام لما فيها من ترك الجهاد

مطلقاً في جهة ولاه لا بد من رعاية مصلحة الاقليم (٦٨٠) تفويضها للامام مطلقاً أو من فوض

في عقد الهدنة لأجل أن تحصل المفاخرة بينه وبين والي الاقليم كالباشا لانه نائبه في الحكم بين الناس وما يتبعه ومن ذلك الهدنة شيخنا (قوله مطلقاً) أي سواء كانت لبعض الاقليم أو لكاه (قوله أو من فوض) وهو والي الاقليم قال الشوبري وهذا التعبير يقتضي أن له فعله بغير إذن الامام (قوله فيما ذكر) أي في بعض كفار اقليم وهو متعلق بتفويض مقدر والتقدير أو تفويضها في ما ذكر من فوض اليه الامام (قوله وما ذكر فيه أي فوض اليه الامام) والذي ذكر فيه هو أن يعقدها لبعض كفار اقليم لا لكاه (قوله بأن ذلك) أي فالبعض ليس بغيره وهو المعتد أي حيث كانت المصلحة فيه كما قاله م ر وط ب اه سم (قوله وتدعو الى السلام) أي بدون مصلحة لطابق المدعى (قوله كضعفنا) في التمثيل للمصلحة بضعفنا تسع شوبري واجب بان المراء ما يترتب عليه من عدم القتال (قوله أو بذل جزية) عطف على الاسلام فهو معمول للرجاء وبذلك تخرج عبارة الروض شوبري (قوله الى أربعة أشهر) ولا بد مع ذلك من المصلحة شوبري (قوله لا آية فسيحوا) عبارة تخرج الروض لانه تعالى أمر يقتل المشركين مطلقاً وأذن في الهدنة أربعة أشهر بقوله فسيحوا الخ (قوله في النفوس) أي نفوس الذكور والحرار البالغين (قوله أما والمهم) مثلها النساء والخنايا والصبيان والارقاء فكان الاولى تأخيرها بعد قوله والا فالي عشر سنين وخمسة لقوله وعقد الهدنة للنساء الخ تدبر (قوله مؤبداً مقتضاه) ان فترة عليهم وهو واضح اذ لم يرقوا حل وقال الشوبري انظر ما عني التأييد هنا هل استمراره وان فتلونا واذا أسرناهم وضر بنا عليهم الرق هل نأخذها أو نضعها لوأرثهم أو وكيف الحال يحرر الظاهر اننا نأخذها في الحالتين (قوله بحسب الحاجة) فلو اندفعت الحاجة بدون العشر لم تجز الزيادة عليه شوبري (قوله فلا يجوز أكثر منها) أي العشر بدليل قوله بشرط أن لا يزيد الخ ومثله في هذا التعبير م ر ومقتضاه أن الزيادة على الأربعة في عقود لا تجوز عند قوتنا فليجوز اه والظاهر الجواز قياساً على العشرة (قوله الا في عقود) ولا يعقد الثاني الا بعد ابتضاء الاول وهكذا شوبري قال في ع ب فان تمت والضعف بنا باق عقد ثانياً أو زال قبل تمامها وجب تمامها سم (قوله ولو دخل البناء بأمان) هذه المسئلة لأجل لها هنا أما ولا فلا تها من مسائل الأمان لا الهدنة وأما ثانياً فقد قدم ان دخوله بقصد السماع يؤمنه وان لم يؤمنه أحد فلا حاجة الى قوله بأمان فاقيل انها تقييد لقول المصنف الى أربعة أشهر بما إذا لم يحصل المقصود قبلها غلب ظاهر لان

اليه الامام مصلحة الاقليم فيما ذكر وما ذكر فيه هو ما في الاصل وغيره وقضيته ان والي الاقليم لا يهادن جميع أهله وبه صرح الفوراني لم يكن صرح العمراني بأن له ذلك وتعبيري بالمعنى أولى من تعبير الاصل ببلدة وإنما تعقد (المصلحة) فلا يكفي انتفاء المقدرة قال تعالى فلا تمهوا وتدعوا الى السلام وانتم الاعلون والمصلحة (كضعفنا) بقلة عدد اوجهه أو رجاء (اسلام أو بذل جزية) ولو بلا ضعف فيهما (فان لم يكن) بنا (ضعف جازت) ولو بلا عوض (الى أربعة أشهر) لا آية فسيحوا في الارض أربعة أشهر ولانه صلى الله عليه وسلم هادن صفوان ابن أمية أربعة أشهر عام الفتح وجاء اسلامه فأسلم قبل مضيتها قال الماوردي ومجمله في النفوس أما أموالهم فيجوز المقذ عليهم مؤبداً (والا) بان كان بنا ضعف (على عشر سنين) بتقييد زده بقول بحسب الحاجة

ولانه صلى الله عليه وسلم هادن قريش هذه المدة وراه أبو داود ولا يجوز أكثر منها الا في عقود متفرقة هذا بشرط أن لا يزيد كل عقد على عشر ذكره الفوراني وغيره ولو دخل البناء بأمان لسماع كلام الله فاستمع في مجالس يحصل بها انبيائه

هذا أمان وأيضا المصنف غير بأى أربعة أشهر وهو يصدق بدونها (قوله لم يهل
أربعة أشهر) قد يدل هذا على أن الأربعة لا تجوز مطلقا بل عند الحاجة فليجوز
أه سم وقد حررناه فوجدنا هكذا يجعل قول المتن بحسب الحاجة واجعا
للمستشير أى مستأجر الأربعة والعشرة ويبدل عليه قول المتن إلى أربعة أشهر ولم
يقبل أربعة أشهر وقول سم قد يدل الخ هذا لا يدل لأنه أمان والكلام هنا في المدة
(قوله فان زيد على الجائز منها) أى من المدة وهو الأربعة فسادونها عند قوتها
واله في فسادونها عند ضعفها فقوله بحسب المصلحة متعلق بالجائز أى على التقدير
الجائز بحسب ما تقتضيه المصلحة كسهر أو شهرين أو أربعة عند قوتها أو أزيد منها
إلى العشرة عند ضعفها (قوله بحسب المصلحة) أى في الأربعة وقوله أو الحاجة أى
في العشر سنين كذا قيل والظاهر رجوعه لسكل منها لأن المصلحة شرط في صحة
المدة وقول المصنف بحسب الحاجة راجع لهما ففرض الشارح التوزيع
لا التوزيع تدبر (قوله بطل في الزائد) وإن اقتضته المصلحة أو الحاجة في صورة
الأربعة ففى كان بناقوة لا تجوز الزيادة على الأربعة وإن اقتضتها المصلحة كما قاله
الرشيدى وظاهره ولو في عقود متعددة ويؤيده أنهم خصوا جواز الزيادة في عقود
بمسئلة العذر وانظر الفرق بين الأربعة والعشرة وأصل الفرق القوة في الأربعة
والضعف في العشرة (قوله لأنساء) انظر الصبيان والأرقاء وعبارة شيخنا نحو النساء
وهى شاملة لهما حل أى مادام الصبيان صغارا والأرقاء وجه له شوبرى (قوله
والجائز) انظر إذا عقد للعتق ثم اتضع بعده ففى أربعة أشهر فهل يحتاج إلى عقد
جديد أو يتم عقده أو كيف الأمر شوبرى (قوله ويغسد المنة) الطلاق أى في غير
نحو أنساء والصبيان والجائز والمال شرح مروع من (قوله لاقتضائه التأييد)
هذا بعينه وجوده في الأمان مع أنه في الإطلاق يجعل على أربعة أشهر حل ويهاب
بما ذكره الشارح بقوله لنا فاته مصادره من المصلحة لأن عقد المدة لا يكون إلا لها
بخلاف الأمان (قوله لنا الخ) أى الذى لنا فاسم موصول (قوله أورد مسلمة)
معروف على ترك خرجت الكافرة والمسلم فيجوز شرط ردها شوبرى (قوله
لاقران العدة الخ) فيه مصادرة وعبارة من لنا فاته ذلك عزة الإسلام أى لأن
في شرط ذلك أهانة ينبو عنها الإسلام وقد قال تعالى فلا تنهوا وتعدوا إلى السلم
وأنتم الاعلن (قوله وخفنا اصطلاحا) أى استصالحنا كما جريه م رأى أخذنا
وقتلنا من أصلنا (قوله جاز الدفع اليهم) أى خلاص الأسرى حل (قوله بل
وجب) معتمد واستشكله الأسنوى بأنه يخالف لما في المسير من تدبيل

لم يهل أربعة أشهر والحصول
غرضه (فان زيد) على الجائز
منها بحسب المصلحة أو
الحاجة (بطل في الزائد)
دون الجائز فلا يتفرق
المصلحة وقد المدة للنساء
والجائز لا يتقيد بمصلحة
(ويغسد المنة المنة)
لاقتضائه التأييد وهو ممتنع
لنا فاته مصادره من المصلحة
(وشروط سد كنح) أى
كشرط منع (فك اسرانا)
منهم (أو ترك مالنا) عند دم
من مسلم وغيره (لهم) أورد
مسألة) أسات عندنا أو
أقتنا منهم مسألة (أو عند
خزينة بدون دينار) أو
أقامتهم بالجواز أو خروا
الحرم (أو دفع مال إليهم)
لا قران العقد بشرط مفسد
نم أن كان ثم ضرورة كان
كانوا يعدون الأمراء أو
أطباؤنا وخفنا اصطلاحا
جاز الدفع إليهم بل وجب

ولا يملكونه وقولي كذب أي آخره أولى من قوله بآش شرط منع لئلا يترتب عليه (وله مع) الهدنة (على أن ينقضيها
 أمام أو مدين عدل ذو رأي متى شاء) فإذا نقضها انتقضت وليس له أن يشأ أكثر من أربعة أشهر عند قوة أو لا أكثر
 من عشر سنين عند ضعفها (ومتي فسدت بلغناهم ما منهم) أي ما يأمرون فيه من أهل عهدنا وأندراهم أن لم يكونوا
 يدارهم ثم لنساقناهم وإن كانوا يدارهم فلتناقتناهم بلا إندار وهذه مع (٦٨٢) مسألة العرب من رياتي

(أو صحت لزمننا الكف
 عنهم أي كف إذا نأوا ذى
 أهل العهد (حتى تنقضي)
 مدتها (أو تنقض) قال تعالى
 فأتوا إليهم عهدهم إلى
 مدتهم وقال فما استقاموا
 لكم فاستقيموا لهم
 فلا يلزمنا كف أذى الحربين
 عنهم ولا أذى بعضهم عن
 بعض لأن مقصود الهدنة
 الكف عما ذكر لا الحفظ
 وبذلك علم أنها لا تنفسخ
 بموت الإمام ولا بعزل ونقضها
 يكون (بتصريح) منهم أو منا
 بطريقه (أو نحوه) أي
 بالتصريح (كقتالنا أو
 مكاتبة أهل الحرب بعورة
 لنا أو نقض بعضهم بلا إنكار
 ما قيسهم) قولا وفعلا أو قتل
 مسلم أو ذمي بدارنا أو إيواء
 عيون الكفار أو سب الله

الأسير وأجيب بحمل ما هنالك على عدم تعذيب الأسرى أو خوف اصطلامهم
 زى (قوله ولا يملكونه) والعقد باطل ويجعل بدل المال لئلا الأسير حيث
 لا تعذيب أيضا حاله وينبغي على عدم ما كره أنهم لو عصوا بإيمان أو أمان أخذناه
 منهم (قوله على أن ينقضها أمام الخ) قال المحلى يقوم هذا التعبد مقام تعيين
 المدة في الصحة سم وعبرة المحررو يجوز أن لا تؤقت الهدنة ويشترط الإمام نقضها
 متى شاء شيدى (قوله زور) أي في الحرب بحيث يعرف مصلحتنا في فعلها
 وتركها مر (قوله ومتي فسدت الخ) الأنسب تقديمه على قوله وتصح الخ وانظر
 هل هذا شامل لما إذا نقضها من فوض إليه نقضها من المسلمين (قوله أهل العهد)
 أي أهل الذمة شوبرى أي لانه لا يلزمنا دفع أذى بعضهم عن بعض كما يأتي (قوله
 فما استقاموا لكم) الآية دليل على الثاني بمفهومها (قوله لأن مقصود
 الهدنة الكف عما ذكر) أي عن أذى المسلمين وأهل الذمة عبارة عما إذا قصد كف
 من تحت أيدينا عنهم لا حفظهم (قوله وبذلك) أي بقوله حتى تنقضي أو تنقض
 (قوله بطريقه) وهو ظهور إماراة الخيانة زى (قوله كقتالنا) أي أن كان
 عددا محضا عدوانا أو شبهه عدلا خطا ودفعنا للصائيل أو قاطع طريق وكتب
 أيضا كقتالنا أي لامع البغاة أعانة لهم كاسبق في أهل الذمة شوبرى (قوله قولا
 وفعلا) راجع للنقض والواو بمعنى أو (قوله بدارنا) قيد في الذمي فقطع ع
 (قوله عيون الكفار) أي جواسيسهم (قوله لضعف الهدنة) ولأن عقد
 الهدنة يتم بعقد بعضهم ورضى الباقين ويكونه السكوت وضاء بذلك فوجب أن
 يكون النقص منه شوبرى (قوله وأصف اسلام) أي ناطق بالشهادتين ذكر
 كان أمانتي ولم يقل مسلم ليشمل الصبي (قوله وعلاه) أي على قوله أو طلبه

تعالى أو نبيه صلى الله عليه وسلم وإنما كان عدم إنكار الباقين في نقض بعضهم وتضاميم لضعف غيرها
 الهدنة بخلاف نظيره في عقد الجزية وقولي أو نقض مع أو نحوه أعم وأولى مما ذكره (وإن انتقضت) أي الهدنة
 (جازت إغارة عليهم) ولولا لابقية ذمتهم بقولي (ببلادهم) فإن كانوا بلا دنابغناهم ما منهم (وله) أي لا ما ولوننا به
 (بإماراة خيانة) منهم لا بمجرد وهم وخوف (ببذهدنة) لآية وإما تخلف من قوم خيانة تعبيرى بالامارة أولى من
 تعبيره بالخوف (لا) نبذ (جزية) لأن عقدها آكد من عقد الهدنة لانه مؤبد وقدم معاوضة (وببلغهم) به دامت بغاه
 فاعليهم (ما منهم أي ما يأمرون فيه من مر) ولو شرط (من جا) (منهم أو أطلق) بأن لم يشترط رد ولا عده (لم يرد
 وأصف اسلام) وإن ارتد (الآن أن كان في الأولى ذكر أجزا غير صبي ومجنون طلبته عشيرته) اليها لأنها تذب عنه
 وتحميه مع قوته في نفسه (أو) طلبه فيها (غيرها) أي غير عشيرته (وقدر على قهره) ولو هرب رعايه حال رد النبي
 صلى الله عليه وسلم أباحه يرلما جاء في طلبه وجعل لان قتال أحد من في الطريق

وأفادت الآخر واه البخاري فلا ترد أني إذا لا يؤمن أن يطأها زوجها أو تروج كافر أو قد قال تعالى فلا ترجعوهن إلى الكفار ولا حتى احتياطاً (٦٨٣) ولا رقيق وصبي ومجنون ولا من لم تطلبه عشيرته ولا غيرها أو طلبه

غيرها (قوله وأفادت الآخر) أي اتفقت أو معناه حرب طال في الهامة انتقلت ولا فبيلات والانتقالات التخلص من الشيء فجاءة من غير تمكن اه وفي الصحاح أفنت الشيء وتقلت وانتقلت بمعنى وأفنته غيره اه شوبري (قوله واضعهم راجع للجميع) ووجه ضعف الرقيق عدم عشيرته وضعف من لم تطلبه عشيرته عدم مالها الدال على عدم اعتنائها به فكأنه لا عشيرته (قوله مطلقاً) أي وجدت فيه القيود المذكورة أولاً (قوله زوجته) أي التي بدار الحرب فانها لا تدخل إلا أن شرط الامام دخولها حل (قوله محتمل لنسب) وجزم جرحاً بالنسب تطبيقاً لما طهرهم وعبارة البيضاء وآتوهم ما أنفقوا أي ما دفعوا اليهن من المهور وذلك لأن صلح المدينة جرى على أن من جاء منهم رد دناءه فلما تمرد عليه ردهن لو رد النهي عنه لزمه رده مهورهن اه وهو منسوخ (قوله انصديق بعدم الوجوب) فيه نظر لأن الدب خاص وعدم الوجوب عام والاخر لا يصديق بالأعم بخلاف العكر ومن ثم قال الحق المحلى الصادق به عدم الوجوب فليتناقل شوبري وفي نسخة الصادق به عدم الوجوب وهي ظاهرة (قوله الموافق) أي الوجوب للأصل لأن الأصل في صيغة فعل الوجوب حل فهو صفة للوجوب وقبل صفة لعدم (قوله ورجوه) أي التنب (قوله لما قام عندهم) في ذلك وهو أن الأصل براءة الذمة أو أنه لم يقل أحد بوجوب جميع ما أنفق الزوج خ ط وقال الشوبري قوله لما قام عندهم أي من أعز الإسلام واذلال الكفر طاب حال جبر وأما قوله تعالى وآتوهم ما أنفقوا فلا يدل على وجوب خصوص مهر المثل ويوجه بأنه لا يمكن الأخذ بظاهره لشموله جميع ما أنفق الزوج من المهر وغيره اذ لا علم فائلاً بوجوب الكل ولا حله على المسمى لا غير بدل البضع الواجب بالفرقة في نكاح ذلك ولا مهر المثل لأن المقابل لا يقل به فتعين أن الأمر بالنسب تطبيقاً لما طهر الزوجية بأي شيء كان اه زري (قوله والرد له) أي لمن جاء تامنهم (قوله دفعنا عن نفسه) جعله م ر علة لثاني وعمل الا قول بقوله لأنه لا يجوز إجبار المسلم على الانتقال من بلد إلى بلد في دار الإسلام فكيف يجبر على دخول دار الحرب اه وعلم من هذه العبارة أن ما يقع من الملتزمين في زمننا من أنه إذا خرج فلاح من قرية وأراد استيطان غيرها أجبروه على العود غير جائز وإن كانت العادة جارية بزرعه وأصوله

غيرها (قوله وأفادت الآخر) أي اتفقت أو معناه حرب طال في الهامة انتقلت ولا فبيلات والانتقالات التخلص من الشيء فجاءة من غير تمكن اه وفي الصحاح أفنت الشيء وتقلت وانتقلت بمعنى وأفنته غيره اه شوبري (قوله واضعهم راجع للجميع) ووجه ضعف الرقيق عدم عشيرته وضعف من لم تطلبه عشيرته عدم مالها الدال على عدم اعتنائها به فكأنه لا عشيرته (قوله مطلقاً) أي وجدت فيه القيود المذكورة أولاً (قوله زوجته) أي التي بدار الحرب فانها لا تدخل إلا أن شرط الامام دخولها حل (قوله محتمل لنسب) وجزم جرحاً بالنسب تطبيقاً لما طهرهم وعبارة البيضاء وآتوهم ما أنفقوا أي ما دفعوا اليهن من المهور وذلك لأن صلح المدينة جرى على أن من جاء منهم رد دناءه فلما تمرد عليه ردهن لو رد النهي عنه لزمه رده مهورهن اه وهو منسوخ (قوله انصديق بعدم الوجوب) فيه نظر لأن الدب خاص وعدم الوجوب عام والاخر لا يصديق بالأعم بخلاف العكر ومن ثم قال الحق المحلى الصادق به عدم الوجوب فليتناقل شوبري وفي نسخة الصادق به عدم الوجوب وهي ظاهرة (قوله الموافق) أي الوجوب للأصل لأن الأصل في صيغة فعل الوجوب حل فهو صفة للوجوب وقبل صفة لعدم (قوله ورجوه) أي التنب (قوله لما قام عندهم) في ذلك وهو أن الأصل براءة الذمة أو أنه لم يقل أحد بوجوب جميع ما أنفق الزوج خ ط وقال الشوبري قوله لما قام عندهم أي من أعز الإسلام واذلال الكفر طاب حال جبر وأما قوله تعالى وآتوهم ما أنفقوا فلا يدل على وجوب خصوص مهر المثل ويوجه بأنه لا يمكن الأخذ بظاهره لشموله جميع ما أنفق الزوج من المهر وغيره اذ لا علم فائلاً بوجوب الكل ولا حله على المسمى لا غير بدل البضع الواجب بالفرقة في نكاح ذلك ولا مهر المثل لأن المقابل لا يقل به فتعين أن الأمر بالنسب تطبيقاً لما طهر الزوجية بأي شيء كان اه زري (قوله والرد له) أي لمن جاء تامنهم (قوله دفعنا عن نفسه) جعله م ر علة لثاني وعمل الا قول بقوله لأنه لا يجوز إجبار المسلم على الانتقال من بلد إلى بلد في دار الإسلام فكيف يجبر على دخول دار الحرب اه وعلم من هذه العبارة أن ما يقع من الملتزمين في زمننا من أنه إذا خرج فلاح من قرية وأراد استيطان غيرها أجبروه على العود غير جائز وإن كانت العادة جارية بزرعه وأصوله

صلى الله عليه وسلم على أبي بصير امتناعه وقتله طالبه (ولما تهرىض له به) أي بقتله لما روى أحمد في مسنده أن عمر قال لا يجرى جندل حين رده النبي صلى الله عليه وسلم

في تلك القرية مع ش علي م ر (قوله الى أبيه سهيل) وأسلم بعد ذلك ع ش (قوله
ويغرون مهر المرأة) قال البلقيني وهو عجيب لأن الردة تقتضي انفساخ النكاح
قبل الدخول وتوقفه على انقضاء العدة بعده فالزامهم المهر مع انفساخ النكاح
أو اشرافه على الانفساخ لا وجه له مخرج الروض سم وفي حاشية س ل فان قيل
لم غرموا مهرها ولم نغرم نحن مهر المسلة اجيب بانهم توارعوا بها الاستجابة الواجبة
عابها وأيضا المانع جاء من جهتها والزواج غير ممكن منها بخلاف المسلة الزوج
ممكن منها بالاسلام اه (قوله دون مهر المرأة) انظر وجهه مع ان سبب الغرم
زال بوجوب المرأة اليها (قوله لان الرقيق الخ) هذا بناء على صحة بيع العبد المرتد
من الكافر والمعتد خلافه كما مر شوبره وقال س ل لا يقال هذا انما يأتي على
القول بصحة بيع المرتد لا ككافروا مع خلافه لا نقول هذا ليس بصحة حقيقة
واختفر ذلك لاجل المصلحة فليس مفرء على القول بصحة البيع اه (قوله يجوز
شراء اولاد المعاهدين منهم) عبارة قل على المحلى يجوز شراء اولاد المعاهدين
منهم اه اهد آخر غير أبيه لانه يملك بالهرا لا من أبيه لان اباها اذا قهره واراد بيعه دخل
في ملكه فيعتق عليه فلا يصح بيعه وعلى هذا يحمل قول الماوردي يجوز
الشراء الخ

(كتاب الصيد)

وجهه مناسبة بهد الجهاد أن الجهاد قارة يكون فرض كفاية وقارة يكون فرض عين
وطالب المال فرض عين فتناسب ضم فرض العين الى فرض العين زي وقال سم
ذكر هذا الكتاب هنا اتباعا لآثار الاصحاب وكان المناسبة من حيث انه يذكر
فيه من تحمل ذبيحته ومن لا تحمل فكان من الملايم اتباعه لاحكام الكفار السابقة
وقال قل على المحلى ذكر الصيد هنا عتب الجهاد لما فيه من الاكتساب
بالاصطياد المشابه للاكتساب بالغزو (قوله مصدر) وهو السبب في اقراده عن
(قوله والذباح) وجهه لانها تكون بالسكين وبالسهم وبالجوارح شرح م ر
(قوله جمع ذبيحة التاء الواحدة) (قوله فاصطادوا) الامر بالاصطياد يقتضي حل
المصيد وقوله الاما ذكيتم مستثنى من الحرمات فيجوز حل المذكيات شوبري وقوله
مستثنى من الحرمات أي من بعضها وهو ما كل السبع لان ما قبله لا يتأني فيه
تذكية وقول البيضاوي الاما ذكيتم أي الاما ذكيتم ذكاته وفيه حياة مستقرة
من ذلك أي من قوله والمنقعة الخ كما قاله الشهاب وقيل الاستثناء مخصوص بما كل
السبع أي الجارية الرملة (قوله بالمعنى الحاصل بالمصدر) وهو الانذباح أي

الى أبيه سهيل بن عمرو وان
دم الكافر عند الله كدم
الكلب يهرض له يقتل
أبيه ونرج بالتعريض
التصريح فيمنع (ولو شرط)
عابهم في المدة (ومرتد)
جاء هم منا (لزمهم الوفاء) به
علا بالشرط سواء كان
رجلا أم امرأه حرا أو رقيقا
(فان أبو انا قنون) العهد
لخالفهم الشرط (وجاز شرط
عدم رده) أي مرتد جاء هم منا
ولو امرأة ورقيقا فلا يلزمهم
رده لانه صلى الله عليه
وسلم شرط ذلك في مهادة
قريش ويغرمون مهر
المرأة بقيمة الرقيق فان عاد
الي نارددنا لهم قيمة الرقيق
دون مهر المرأة لان الرقيق
يدفع قيمته يصير ملكا لهم
والمرأة لا تصير زوجة
كذا في الروضة كالمها
فرع قال الماوردي يجوز
شراء اولاد المعاهدين منهم
لا سيومهم * (كتاب الصيد)
أصله مصدر ثم أطلق على
المصيد (والذباح) جمع
ذبيحة بمعنى مذبوحة والاصل
فيهما قوله تعالى واذا حالتم
فاصطادوا وقوله الاما ذكيتم

(طباء فاصاب واحدة) منه (أو قصدوا واحدة) منه (٦٨٧) (فأصاب غيرها) فلا يحرم أهله قصده ولا اعتبار

بقلته المذكور (وسن نحر
ابل) في لبة وهي أسفل العنق
لأنه أسهل لخروج روحها
بعطول عنقه (فأما معقولة
ركبة) بتقيد زده بقولي
(يسرى وذبح نحو بقرة) كقنم
ونخيل في حلق وهو أعلى
العنق لا لتباع رواد الشيطان
وغيرهما ويجوز عكسه بلا
كراهة إن لم يرد فيه نهى
(مضجما لجنب أيسر) لأنه
أسهل على الذابح في أخذه
السكين باليمين وأما كراهة
الراس باليسار (مشدودا
قوائم) فغير محل يعني ليلا
بضطرب حالة الذابح فينزل
الذابح بخلاف رجله اليمنى
فتترك بلا شد ليس يترجى
بضمير مكها وتعبري بنحوه
أعم من تعبيرة بالقر والغنم
(و) سن (أن يقطع) الذابح
(الودجين) بفتح الواو والدال
ثنية ووجرهما عرفا صفتي
عنق يحيطان به يسميان
بالوريد بن (و) ان (بجد)
بضم الباء (مدبته) لخبره سلم
وأبعد أحدكم شفرته وهي
بفتح الشين السكين العظيم
والمراد بالسكين مطلقا
(و) ان (يوجه ذبخته) أي

يحمل لانه قصدها حاو منه في شرح الروض (قوله فأصاب غيرها) وبوجه
سابقة المقصودة ومنه ما قاله القاضي لورمي أي صيد فترق منه لا تخرج لوان جهل
الثاني نقله الزركشي سم وشرح م ر وعبارة ح ل قوله فأصاب غيرها ولو من
جنسها ولو من سرب آخر لأن القصد وقع في الجذبة بخلاف ما لو قصد صيدا ويرى إليه
فاعتزله صيده فأصابه السهم فإنه لا يحل لأنه لم يقصده البتة وفيه نظر ح ل ومثله
في شرح م ر لكن من غير تنظير (قوله وسن نحر ابل) وهو ما من كل ما طال عنقه
من الصيد كالأود والنعام رهل المراد بالنحر غرزه لا آله في اللبة ولو بالقطع عرضا
ح ل وعبارة زى النحر العنق بماله ح د في النحر وهو هدة في أهل الصدر وأصل
العنق اه قال م ر في شرحه ولا بد في النحر من قطع شكل من الحلقوم والمرى
ومنه في شرح الروض (قوله فأما معقولة) حاصل ما ذكره من السنن أنها نحر
ذكر في الأبل ثلاثة وفي نحو البقرة أربعة وذ كرم خمسة ثم القبيات بقوله وان
يقطع الودجين الخ (قوله ويجوز عكسه) أي ذبح الأبل ونحر غيرها بلا كراهة
لكنه خلاف الأولى والخيل كالبقرة وكذا جوار الوحش وبقره شرح م ر (قوله
باليمين) فإن كان الذابح أعسر نذب أن يستنصب غيره ولا يضجعه ساء على يمينها
كأن مقطوع اليمين لا يشير في الصلاة بسببته اليسرى شوبري (قوله وان يحد)
فان ذبح بسكين كآلة حبل بشرطين أن لا يحتاج القطع إلى قوة الذابح وأن يقطع
الحلقوم والمرى قبل انتهائه إلى حركته مذبح م ل (قوله مدبته) وينذب
أمراد هابرق وتعامل يسير ذهابا وإيابا ويكره أن يحد هابرقه التها وأن يذبح واحدة
والأخرى تنظر إليها ويكره له إبانة رأسها حالا وزيادة لقطع وكسر العنق
ونطح عضو منها ثم يحركها ونقلها حتى تخرج روحها والأولى سوقها إلى المذبح
برفق وعرض الماء عليها قبل ذبحها شرح م ر (قوله شفرته) من شفر الماس
ذهب لادهاها الحياة سر داجر (قوله بفتح الشين) وتضم أيضا شوبري
(قوله السكين) تذكر وقوف والغالب تذكيرها كأي السارح سميت بذلك
لأنها تنسكن جراحة الحياة ومدة بثلاث أوله لأنها تقطع مادة الحياة شوبري
(قوله أي مذبحها) ولا يقال ينبغي أن يكره لأنها جراحة نجاسة كالبول
لوضوح الفرق بأن هذه حالة عبادة ويتقرب إلى الله تعالى بها ومن ثم سن فيها
ذكر الله تعالى بخلاف تلك شوبري وهذا ظاهر في ذبيحة يتقرب بها
كالأضحية (قوله عند الفعل) وكذا عند الإصابة ويحصل أصل السنة بكل
ل وبالتسمية بينهما شوبري فلو ترك التسمية ولو عمدا حل لأن الله تعالى أباح ذبائح

مذبحها (لقبلة) ويتوجه هو لها أيضا (و) ان (يسمى الله وحده) عند الفعل من ذبح وإرسال سهم أو بارحة ذبيحة ول بسم
الله لا لتباع فيها رواد الشيطان في الذبح للأضحية بالاضآن وقيد بمافي غير

بِسْمِ اللَّهِ وَأَتَبَرِّكُ بِسْمِ مُحَمَّدٍ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَحْرُمَ وَيَحْتَمِلُ (٦٨٨) أَمَّا لَقَدْ مِنْ نَفْيِ الْجَوَازِ عَنْهُ دَلِيلٌ أَتَاهُ مَكْرُوهُ لَا

المكروه يصح في الجواز منه
 (و) ان (يصلي) ويسلم (علي
 النبي) صلى الله عليه وسلم
 لانه محل يشرع فيه ذكر الله
 تعالى فشرع فيه ذكر نفسه
 كالاذان والصلاة (و) شرط
 في (الذابح) الشامل للناحر
 والقاتل غير المقدور عليه بما
 يأتي اجل مذبحه (حل
 نكاحنا لاهل ماته) بان
 يكون مسما او كتابيا بشرطه
 السابق في لنكاح ذكر
 او انثى ولوامة كفاية قال
 تعالى وماعام الذين اوتوا
 الكتاب حل لكم بخلاف
 الجوسي ونحوه وانما حلت
 ذبيحة الامم الكتابية مع انه
 يحرم نكاحها لان الرق مانع
 ثم لا هنا والشرط المذكور
 متبر من اول الفعل الى آخره
 فلو تخلل بينهما ردة او اسلام
 فنحو موسى لم تحل ذبيحته
 ودخل فيها عبرت به ذبيحة
 ازواج النبي صلى الله عليه
 وسلم بدموته فحل بخلاف
 ما عبر به (وكرنه في غير مقدور)
 عليه من مبد وغيره (بصيرام)
 فلا يحل مذبح الاعشى
 بارساله آله الذبح اذ ليس له
 في ذاك قصص صحيح والتصریح

بہذا مع شہ وولہ لغیر الہید من زیادتی (وکرہ ذبح اعمی وغیرہ)

أهل الكتاب بقوله وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وهم لا يذكرونها وأما قوله تعالى ولاتأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فالمراد ما ذكر عليه غير اسم الله يعني ما ذبح للأصنام بدليل قوله وما أهل لغير الله به وسياق الآية دال عليه فانه قال وانه لفسق والحالة التي يكون فيها فسقا هي الإهلال لغير الله قال تعالى أو فسقا أهل لغير الله به ثم حذر وقال أبو حنيفة تركها عمد أي حرم الذبيحة (قوله فلا يجوز) أي يحرم ولا تحرم الذبيحة حيثما كان فسد التشريك بحرمات الذبيحة حل وعبرة سم فلا يجوز أي هذا القول والافعل أكل الذبيحة (قوله بشرطه السابق في النكاح) ببارته هناك ويشترط في إسرائيلية أن لا يعلم دخول أول آبائها في ذلك الذين بعد بعثة نفسه وغيرها أن يعلم ذلك قبلها ولو بعد تعريفه أن تجنبوا المحرم اه وقوله في إسرائيلية أي المنسوبة لإسرائيل وهو يعقوب عليه السلام والمراد إسرائيلية يقينا فان شك في كونها إسرائيلية أم لا فشرطها شرط غير الإسرائيلية وهو أن يعلم دخوله فيه قبلها فعلى هذا لا تحمل ذبيحتهم إلا أن كما في شرح م والشك في كون الذابح إسرائيليا أم لا مع انتفاء العلم بدخول أول أمائه في ذلك الذين قبل بعثة نفسه خلافا للسبكي (قوله وانما حلت) ذبيحة الأمة لا حاجة لهذا الاعتذار مع الشرط الذي ذكره إذ بدخولها مصر يحاوي انما ترد على من عبر بحمل نكاحه ويجاب بأن غرضه التنبيه على الفرق بين ما هنا والنكاح (قوله بخلاف ما عبر به) لانه قال حل نكاحنا له (قوله في غير مقدور عليه) والاعتبار بعدم القدرة عليه حال الإصابة فلورعي نادا فصار مقدورا عليه قبلها لم يحمل إلا أن أصاب مذبحة أو مقدورا عليه فصار نادا حل وإن لم يصب مذبحة شرح م قال ع ش عليه فرع وقع السؤال عما لو صال عليه حيوان مأكول وضربه بسيف فقطع رأسه هل يحمل أولاه به نظر والظاهر الأول لان قصد الذبح لا يشترط وانما الشرط قصد الفعل وقد وجد بل وينبغي أن لا يقطع الرأس ما لو أصاب غير عنقه كيدته فلا فجرحه ومات ولم يتمكن من ذبحه لانه غير مقدور عليه (قوله بصيرا) ولو بالقوة حتى لو كان في ظلمة وأحس بصيد وضربه حل بالاجماع وكأن وجهه ان هذا مبصر بالقوة فلا يحد عرفا رمية عينا بخلاف الاعى وان أخبر ويشمل البصير في كلامه الحائض والخنثى والقلف فتحل ذبيحتهم ولو أخبر فاسق أو كثناني انه ذكى هذه الشاة قبلناه لانه من أهل الذكاة اه شرح م (قوله وكرذبح أعى) أي ولودله بصير على المذبح لكن مقتضى التعليل خلافه ولعل وجه الكراهة فيه انه قد يخطئ المذبح في الجملة ع ش على م (قوله وغير

كسبي وجنون (وسكران) (٦٨٩) لانهم قد يخطئون المذبح فعلم انه يحل ذبح الاعى في المقدور عليه وذبح

الاخير من مطلقا لان لحم
قصد او ارادة في الجملة ومنه
يؤخذ عدم حل ذبح السائم
وقد حكى الدارمي فيه
وجهين وذ كرحل ذبح
الصبي والجنون والسكران
في غير المقدور عليه من غير
الصيد مع ذكر كراهة ذبح
غير المميز والسكران من
زيادتي (وحرم ما شارك فيه
من حل ذبحه غيره) كما ان
امر مسلم ومجوسى مديته على
خلق شاة او قتلا صيدا بسهم
او جرحه تغليبا للحرم
وتعبري بما ذكر اعلم مما
عبر به (لا ما سبق اليه) من
التيهما المرسلتين اليه (آلة
الاول فقتله او انتهته الى
حركة مذبح) فلا يحرم
كالمذبح مسلم شاء ففدها
مجوسى بخلاف ما لو انه كس
ذلك او جرحه مما اوجبه
ذلك او جرحه مرتبا ولم يذف
احدهما فوات بها تغليبا
للحرم كما علم مما مر (وشرط
في الذبح كونه حيوانا
ما كولا فيه حياة مستقرة)
اول ذبحه والا فلا يحل لانه
حيوان ميتة نعم المريض
لو ذبح اخر ذق حل اذ لم يوجد

عيز) أي التميز التام أي وكره ذبح غير مميز يعني مذبحه والا فهو لا يخاطب بكراهة
ولا غيرها لكن التحليل قد يقتضي أن المراد كراهة الفعل إلا أن يقال المراد من
التحليل أنه يكره مذبح المذكورين لأنه يحتمل أنهم قد أخذوا المذبح تأمل رشدي
بعض تغيير (قوله كسبي) أي أن أطلق الذبح فإن لم يطلق لم يحل بل المميز إذا
لم يطلق حكمه كذلك ونقل عن نص الام س ل وقوله بل المميز الخ مثله في شرح
م وقال ع ش والمراد أنه يطبق الذبح بالنسبة لما يذبحه (قوله كسبي وجنون
وسكران) أي لم نوع تميز والالهي مع ذبحهم كما يرشد اليه تحليل الشارح بقوله لان
لم قصد او ارادة في الجملة وعجابه سم قوله أو جنون قال ط ب ينبغي أن يحل ما لم
يصرف مطلقا كالتحشية لا يحس ولا يدرك والاف كالتائم اه وقال مثله في السكران
قال لا فرق في القسمين بين المتعدي وغيره ~~م~~ كذا يقال في المعنى عليه (قوله نعم
المريض الخ) استدراك على قوله والا فلا وأشار بهذا الى تقييد المتن كما قال
محل هذا الزمط في غير المريض بنسب يحال عليه الهلاك (قوله حل) وان
لم يسلم دم ولم توجد حركة عنيفة ذى (قوله اذ لم يوجد فعل الخ) فان كان هناك
سبب يحال عليه الهلاك فلا بد من الحياة المستقرة فان وجدت حل والا فلا ومن
ذلك البهيمة التي تأكل نباتا مضرا ويحصل لها تغير في الباطن وهو المسمى بالسفاخ
ثم نذبح فانها تحل ان وجدت عند قطع المقوم والمرى حركة عنيفة او انفجار
الدم (قوله أو فحوه) كما رأ كل نباتا يؤدي الى الهلاك أو انهدم عليه سقف
أو جرحه سبع أو هرة فعلم ان النبات المؤدى لجرده المرض لا يؤثر بخلاف المؤدى
الى الهلاك غالبا فبما يظهر اذ لا يحال عليه الاحتشاد س ل وعجابه شرح م ولو
انهدم سقف على شاة أو جرحها سبع فذبحت وبها حياة مستقرة حلت وان
تيقن موتها بعد يوم أو يومين وان لم يكن فيها حياة مستقرة لم تقل اه وقوله بعد
يوم أو يومين ليس بيقيد والاولى أن يقول وان تيقن موتها بعد لحظة ع ش (قوله
وسياق) أي في الاطعمة وغرضه بهذا الاعتداد عن ترك المصنف له مع ذكر
الاصل له هنا (قوله ولو بلا استعانة) في بعض النسخ ولو باستعانة والنسخة الاولى
اولى لان الغاية فيها على بابها من حيث ان ما قبلها أو الى بالحكم مما بعدهما
اذ انتقد بر وقعدر لحوقه باستعانة فيما اذ قدر عليها أو بنفسه فيما اذ لم يحل
يستعين به فيحل في الحالتين ~~و~~ ككن الحل في الاولى أولى وعلى النسخة لثانية
لا يتأتى ذلك وافق عليه شيخنا الشبشيرى (قوله بتقصير) ولو شك بعد موته
هل قصر في ذبحه أم لا حل لان الاصل عدم لتقصير س ل (قوله بأن لم يدرك الخ)

محال يحال عليه الهلاك من جرح ١٧٣ يح ت أو فحوه وسياق حل ميتة السمك والجراد ودود
طعام لم ينفر عنه (ولو أرسل آلة على غير مقدور عليه) كصيد وصيد وقعدر لحوقه ولو بلا آلة فبحر حته
ولم يترك ذبحه بتقصير) بأن لم يدرك فيه

حيات مستقرة حتى ان رثاء فقد نصفين أو ايان منه عضو يخرج (٦٩٠) منقوب أو يذير مذفوف وبثته

ثم جرحه ثانيا فمات حالا أو أدركها وذبحه ولو بعد أن أبا من عضوا يخرج غير مذفوف أو ترك ذبحه بلا تقصير كان اشتغل بتوجيهه للقبلة أو رسل السكين فمات قبل الامكان (حل) اجاعا في الصيد ولحبر الشيفين في البعير بالسهم وقيس بما فيه غيره ورويا في خبر أبي ثعلبة ما أصبت بقوسك فاذا كراسم الله عليه وكل (الاعضوا بالانه) منه (يجرح غير مذفوف) أو غير مسرع للقتل فلا يحصل لانه أبين من حي سواء اذبحه بعد الابانة أم جرحه ثانيا لم ترك ذبحه بلا تقصير ومات بالجرح وما ذكرته في سورة الترك هو ما صححه في الشرحين والروضة والذي صحه الاصل فيه احل العضو أيضا كالمات الجرح مذفوفاً أما لو ترك ذبحه بتقصير كان لم يكن منه سكين أو غصب منه أو علق في العمد بحيث يعسر اخراجه أو أبا من عضوا يخرج غير مذفوف وأثبت به ثم جرحه ومات فلا يحصل لتقصيره بترك جل السكين ودفع

صور المتن بثلاث صور لان النقي اذا دخل على مقيد وقيد يصدق بتني القيد والمقيد معا وهي الصورة الثانية أعني قوله أو أدركها وذبحه لان نقي ترك الذبح يتحقق بالذبح ويصدق بتني القيد فقط وهو التقصير وقتئذ صور ثان لان المعنى ولم يوجد التقصير في ترك الذبح فيكون الترك حصل والتقصير قد انتفى وانما كان هذا المعنى يصدق بصورة ن لان الترك المذكور سببه اما عدم قابلية الذبح في الحيوان لعدم ادراك الحياة المستقرة فيه واما وجوده مخرج من الذبح مع وجود الحياة المستقرة فيه فذكر الاول به قوله بان لم يدرك الخ والثانية بقوله أو ترك ذبحه بلا تقصير الخ التي هي الثالثة في كلامه فاذا علمت هذا علمت انه كان على الشارح أن يقدم الثالثة على الثانية ويذكرها عقب الاولى لانها اختار من حيث انها مفاد ان يتسليم النقي على القيد فقط والثانية مفادة بجهة أخرى وهي تسلطه على المقيد والقيد ومثل الشارح الاول بأمثلة ثلاثة تأمل (قوله حياة مستقرة) اعلم ان الحياة المستقرة والمستقرة وعيش المذبح عبارات ثلاث تقع في كلامهم ويحتاج لافرق بينها فاما المستقرة فهي الباقية الى انقضاء الاجل أما عوت أو قتل والحياة المستقرة هي ان يحسكون الروح في الجسد ومعها الحركة الاختيارية دون الاضطرارية كالشاة اذا أخرج الذئب حشوتها وأبانتها وأما حياة عيش المذبح فهي التي لا يبقى معها ابصار ولا نطق ولا حركة اختيارية اه م رشو برى قال م ر في شرحه ومن امارات الحياة المستقرة انفجار الدم بعد قطع الحلقوم والمرى والاصح الاكتفاء بالحركة الشديدة أي وان لم ينفجر دم فالجمع بينهما ليس بشرط ع ش فان شل في حصولها ولم يرجع ظن حرم اه (قوله ولم يثبتته) أي لم يجهز (قوله بالسهم) أي المقتول بالسهم (قوله وقيس بما فيه غيره) لا حاجة للقياس مع الخبر الذي بعده لانه عام وقال بعضهم الاولى تأخير هذا القياس عن الخبر الاتي ويقول وقيس بما فيه ما غير فيقياس بما في الاول غير البعير وخبر السهم ويقاس بما في الثاني غير القوس تأمل (قوله الاعضوا استثناء من الضمير في حل) أي حل جميع اجزائه الاعضوا الخ أي فانه لا يحصل (قوله وما ذكرته الخ) هو المعتمد (قوله أما لو ترك ذبحه الخ) هذا مفهوم قوله ولم يترك ذبحه بتقصير ومثله بأربعة أمثلة لكن المثال الرابع وان كان من أمثلة مفهوم النقي أي قوله ولم يترك الخ هو ايضا مفهوم القيد الذي ذكره في المثال الثالث من أمثلة الصورة الاولى من صور المنطوق وهو قوله ولم يثبت به تأمل (قوله أو غصب منه) أي قبل الرمي م ر ويؤخذ من الاستدراك الاتي (قوله وأثبت به ثم جرحه الخ) أي

خاصيه وبعدم استصحابه في روافقه وترك ذبحه بعد دبرته عليه نعم رجع البلقيني الحل فيه الوغصب لانه

نقد الرمي أو كان التهمة معتادا (٦٩١) غير شيق فعلق له ارض ونا (تمذوبه لوقوعه في نحو بثر حال يجرح

لانه اذا أثبت أنه أي عجزه صار قادرا عليه فيكون ترك ذبحه في هذه الحالة متقصيرا
(قوله بعد الرمي) والمعينة ملحقة بالمعدة مرعش (قوله له ارض) أي بعد
الرمي حج (قوله وما تمذوبه) أي بأن لم يمكنه قطع حلقومه اما اذا أمكنه ذلك
بأن كان موضع الذبح ظاهرا فلا تصح ذكاته الا في حلق أولية سرل (قوله
لوقوعه في نحو بثر) ولو تردى بعير فوق بعير فغر زربحا في الاول حتى تقدمه الى
الثاني حلا وان لم يده لم يثاني قاله القاسمي فان مات الاسفل بشقل الاعلى لم يحصل
ولو دخلت الطعنة اليه وشلت هل مات بها او بالثقل لم يحصل خ ط س ل (قوله مع
القدرة) أي فيستباح به مع العجز بخلاف الجارحة لانه لا يستباح بها الا مع العجز
زى (قوله وشروط في الآلة) شروع في آلة الذبح والصيد زى (قوله وذهب وفضة)
أي وخبز وان كان حراما من جهة تهيبه بالدم زى وح ل وقوله وخبز أي
اذا كان محمدا كما هو الفرض وينبغي ان من احدث مالو ذبح بغيره يؤثر مروره على
حلق نحو الاله صغور وقطعه صكتاثير السكين فيه فيصل المذبح به وينبغي الاكتفاء
بالمذبح المعروف انتهى ع ش على مر (قوله الاعظما) لانه صلى الله عليه وسلم
عن النبي صلى الله عليه وسلم ان لا يذبحوا الى الله ابن عبد السلام واما لان العظم نجس
بالدم وقد نهى عن تهيبه بالاستبراء لانه زاد ثمنه الجن سم وزى (قوله و
ظفره مقتضاه) ان الظفر من العظم مع انه قيل انه من العصب (قوله ما انهر الدم) أي
أسأله (قوله عليه) أي على مذبحه أو النهر المأخوذ من انهر بدليل قوله فكلوه
أي المنهر بفتح الهاء (قوله ليس السن) أي ليس النهر المأخوذ من انهر لان الاستثناء
من فاعل انهر المستتر فيه والانهار الاسالة فشيبه سيلان الدم بجري الماء في النهر
كما في ع ش قال م ر أما السن فعظم وأما الظفر فدى الحبشة اه (قوله باقى
العظام) وهل منها المحار اه حل قال ع ش على م ر ظاهر كلامه دخول الصدق
في العظام وهو المحار المعروف وينبغي الاكتفاء به لانه لا يسمى عظما (قوله
كبندة) وأفتى ابن عبد السلام بحرمة الرمي بالبندق وبه صرح في الذخائر ولكن
أفتى النووي بجواز وقيد بعضهم بما اذا كان الصيد لا يموت منه غالبا كالاورز
فان مات كالصافير فيحرم بل وأصابته البندقة فذبحته بقوتها أو قطعت رقبته
حرم اه وهذا التفصيل هو المتمد زى قال العلامة الشيخ من ل فان احتمل
واحتمل فينبغي أن يحرم والكلام في البندق المصنوع من الطين ومثله
الرماس من غير نار اما ما يصنع من الحديد ويرمى بالنار فحرام مسلما اه أي
ما لم يكن الرامي به حاذقا وقصد جناحه لازما وأصابه (قوله وأحبولة) بفتح

يزهق ولو بهم) لانه حينئذ
في معنى البعير السار
(لا يجارحة) أي بأرسالها
فلا يحمل والفرق ان الحديد
يستباح به الذبح مع القدرة
بخلاف فعل الجارحة ونحو
من زاد في (و) شرط (في
الآلة كونها محذرة) بفتح
الدال المشددة أي ذات حد
(تجرح كحديد) أي كحد
حديد (وقصب وحجر)
ورماس وذهب وفضة
(الاعظما) كسن وظفر
نخبر الشين ما انهر الدم
وذكر اسم الله عليه فكلوه
ليس السن والظفر والحق
هما باقى العظام ومعلوم مما
بأنى انما قتله الجارحة
بظفرها أو نابه حلال فلا
حاجة لاستثنائه (فلو قتل
بشقل غير جارحة) من منقل
(كبندة) وسوط وأحبولة
خنقته وهي ما تعمل من
الحبال للاصطياد (و) من
محدد مثل (مذبة كالة أو)
قتل (بمنقل) بفتح القاف
المشددة (ومحدد كبندة
وسم) وكسهم جرح صيدا
فوقع بجبل أو نحوه ثم سقط
منه ومات (حرم ذ) هما
تغليبا للمجرم في الثانية

ولقوله تعالى والخنزيرة والموقودة أي الموقودة ضربا من الأواني يشوي بها أما الموقود بثقل الجارية فمما يقتضيه بجرها كما يعلم مما يأتي أيضا (لأن جرحه سهم في هواه وأثر) فيه (فسقط بأرض ومات أو قتل بأعانة ربح السهم) فلا يحرم لأن السقوط على الأرض وبهبوب الريح لا يمكن التزم منه ما يخرج (٦٩٢) بجره وأثر ما لأصابه السهم

في الهواء بلا جرح ككسر جناح أو جرحه وإيثر فيه فيحرم تغييره بجره أولى من تغييره بأصابه وقول وأثر من زيادتي (أو كونها) أي الآلة (في غير مقدور) عليه (جارية سباع أو طير ككلب وفهد وستر وعلبة) قال تعالى أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح أي صيده ونعله (بأن تنزجر بزجر) في ابتداء الأمر وبعده (وتستر سل بإرسال) أي نهج بأغراء (وتمسك ما أرسلت عليه بأن لا تخليه مذهب لياخذه المرسل) (ولأن أكل منه) أي من لحمه أو نحوه كجلده وحشوته قبل قتله أو عذبه وما ذكرته من اشتراط جميع هذه الأمور في جارية الطير وجارية السباع هو مانع عليه الشافعي كما نقله الباقون في غيره ثم قال ولم

المهزة شوبري قوله كآلة عبارة الزركشي إذا بحث بالتعامل الخارج عن المعتاد لم يحل لأن القلع حصل بقتله لا بها شوبري (قوله ثم سقط) أي وفيه حياة مستقرة فان انتهاء السهم إلى حركة مذبح حل وان سقط إلى الأرض ولا أثر لصدمه الجبل مثلا واحتريه قوله ثم سقط عما إذا تحول من جنب إلى جنب فانه يحل بلا خلاف خط مسل (قوله والخنزيرة) دليل لقوله وأحسولة وقوله والموقودة دليل للبندقة والسوط (قوله كما يعلم مما يأتي) أي من عموم ما يأتي وهو قوله وكونها جارية الخ وعبارة المنجاح ولو تعاملت عليه فقتله بثقلها حل في الأظهر (قوله فسقط بأرض) نرح بأرض سقطه بماء وفيه تفصيل فان كان غير مير الماء بأن وقع في بئر فمير الماء فلا يحل فان لم يكن فيه ماء حل وان كان طير الماء على وجه الماء فانه يحل سواء كان الرامي في الماء أو في البرسم إذا الماء له كالارض أي حيث لم يغمسه السهم في الماء أو يغمسه بثقله أي قبل جرحه كما في شرح الروض هذا ولا يحل ولو كان خارجا ثم وقع فيه فوجبهان بل ترجيح للشيخين أقوا ما التزم ولو كان في هواه البعير في التهذيب ان كان الرامي في سفينة أو في الماء حل أو في البر فلا وانظر الفرق وجميع ذلك إذا لم يبقه إلى حركة مذبح ولا مقتضى ذكاته ولا أثر لما يعرض بعده انتهى تصحيح ذي ونقل سم عن م ر ان المراد بطير الماء ما يكون فيه أو في هواه حالة الرمي يجعل الاضافة على معنى في (قوله أي تهيج) بأغراء لقوله تعالى مكابن أي مؤثرين بالأمر منتهين بالتمني ومن لازم هذا ان يطلق بانطلاقه جرح (قوله وحشوته) بالضم والكسر معاؤه صحاح (قوله ترك الاكل فقط) أي وكونها ترسل بإرسال وهذا هو المعتمد ذي وم ر (قوله ثم أكلت من صيد) أي وقد أرسلها على ما علمها فلو أرسلت بنفسها وأكلت لم يقدح ذلك في تعليلها تعليل مسل وشرح م ر (قوله فلا ينكف الصريم عليه) لأن تغييره الصائد كأن ارتد لا يحرم ما صاده قبل فكذا تغير صفة الجارية ع ش (نص مسل في مالك به الصيد وما يذكركمعه) أي من قوله ولو تحول

يخالفه أحد من الأصحاب وكلام الأصل كالروضة وأصلها يخالف ذلك حيث خصها بجارية السباع حاشا ونظر في جارية الطير ترك الاكل فقط (مع تكرار) لذلك (يظن به تأديها) وم ر أهله الخبرة بالجوارح وعلم مما ذكرناه لا يضره ذلك لأنهم لا يتناولوه هو مقصود المرسل (ولو تعلقت ثم أكلت من صيد) أي من لحمه أو نحوه قبل قتله أو عذبه فقولي من صيد أول من قوله من لحم صيد (حرم) لقوله صلى الله عليه وسلم في خبر الشيخين عن عدي بن حاتم أن أكل فلانا كل وأما قوله في خبر أبي داود عن أبي ثعلبة كل وان أكل منه فأجيب عنه بأن وجهه من تكلم فيه وان صح حل على ما إذا أطعمه صاحبه منه أو أكل منه بعدما قتله وانصرف أماما قبله من الصيد فلا يهزم انصرم عليه (وأستؤنف تعليلها) قال في المجموع لفساد التعليل لأول أي من حينه لا من أصله (فصل)

(يملك صيد) غير محرم وليس
به أثر ملك كمنصب وقص
جناح وصائده غير محرم
(بإبطال منعه) حسا
أو حكما (قصد كضبط بيد)
وان لم يقصد ذلك حق
لواخذه لينظر إليه ملكه
(وتدقيق) أي اسراع لقتل
(وازمان) برى أو غيره
(ووقوفه فيما نصبه)
كشبكة نصبه (والجأه
لمضيق) بأن يدخله نحو بيت
(بحيث لا ينفلت منها)
وذكر الضابط الزيد مع
حمل المذكورات بعده
أما قوله أولى من قوله يملك
الصيد بضبطه يده إلى آخره
إذا ملكه لا ينصرف فيها إذ هما
يملك به مالو عيش الطائر
في بناءه وقصده ببنائه
تعشيشه ومالو أرسل جأحه
هل صيد فأنسته بخلاف مالو
انفلت منها وخرج بقصدا
مالو وقع أنه أقالى ملكه
وقدر عليه بتوحيلا أو غيره
ولم يقصد به

جأحه الخ (قوله يملك صيد) ولو كان غير ما كوله ولو كان من أوز العراق المروف
فانه يحمل اصطياده وأكله ولا عبرة بما اشترى على الألسنة من أن له ملا كما معروفين
لأنه لا عبرة بذلك وبمقدار محته فيجوز أن ذلك الأوز من المباح الذي لا ملك له فان
وجد به علامة تدل على الملك كمنصب وقص جناح فينبغي أن يكون لقطة كغيره
مما يوجد فيه ذلك ع ش على م ر (قوله وليس به أثر ملك) والأكثر لقطة
حل وعبارة من ل أما ما به أثر ملك فلقطة وكذا ذرة وجدها بمسكة اصطادها
من بحر الجواهر كما قاله ابن الزينة عن الماوردي والافقي لقطة فإذا حكم بأنها
لم تقتل عنه يبيع المسكة جاهلا بما له ومثله م ر (قوله وصائده غير محرم)
أي ولو كان غير مزيله نوع تميز كخفي زى ثم ان لم يأمره أحد فصيد له ان كان حرا
ولسيده ان كان قنوا وان أمره غيره فان كان غير مزيل فالصيد للأمر وان كان ميزا فان
قصد المأمور إلا صيدا له أي للأمر والافق هو المأمور من شرح م ر وع ش عليه
(قوله غير محرم) أي وغير مرتد أما هو فملكه موقوف ان عاد للإسلام تميز أنه
ملكه من وقت الأخذ والافق هو باق على إباحته من ل (قوله منعه) أي
قوته (قوله كضبط بيد) مثال للعكس ومثله الجأوه لمضيق والازمان مثال للمضي
كأن في سم (قوله فيما نصب له) خرج بنصب مالو وقعت منه الشبكة فتعلق بها
صيد وخرج به ما نصب لاه فلا يملك ما وقع فيه شرح م ر كأن نصبها النوع فوقع
غيره فيها فلا يملكه وينبغي عليه أنه إذا أخذ غير الثأب ملكه لكنه يحتاج
إلى فرق بينه وبين مالوري صيدا فأصاب غير حيث يحمل ويلزم من الجمل ملكه
لأمر أي اه (قوله كشبكة) وان لم يضع يده على لصيد سواء كان حاضرا
أو غائبا زى (قوله مالو عيش الطائر الخ) أي واعتيد البناء لتعشيش م ر
سم وقضية منعه دخول هذا في الضابط ولعل وجهه أنه يعد مستوليا عليه
والاستيلاء في حكم إبطال المنعة أو أنه يسهل عادة أخذ من عشه فهو في حكم
إبطال المنعة ثم المملوك بهذا الطريق إنما هو البيض والقراخ كما صرح به في الجواهر
وعبارة ع ب ومن بنى بناء لتعشيش فيه الطير فعشش فيه ملك بيضه وفرخه لاهو
انتهت وهو ظاهر لانه لم يزل منعة الطائر لاحسا ولا حكما كما يجرد التعشيش
سم ومثله في شرح م ر وقضية الحلو يملك الطائر أيضا وأخذ به القونوي وهو
ظاهر الروض واعتمده ط ب وكذا م ر بشرط أن يقصد البناء لتعشيشه وان
يقتاد البناء لتعشيش أخذ من توحيلا الأرض فانه إنما يملك ما يقع فيه إذا قصد
التوحيلا لحصول الصيد واعتيد ذلك (قوله بتوحيلا) أي بسبب توحيلا الصيد

فلا يملكه ولا ما حصل منه كبيع وقرح وتبيد ما نصبت (٩٤٤) بقوله وبالحيثية المذكورة من

وقوله ولم يقصد ماى التملك به أى بالتوصل أو غيره والتوصل هو الوقوع فى الوحل
لسكن المراد سببه وهو صنع الوحل وتحصيله لاه الذى هو فعل الشخص فان قصد
التملك بصنع الوحل ملكه بوقوعه فيه (قوله فلا يملكه) لكن يصير أحق به من
غيره فملكه الغير بأخذه مع الاثم ومنه ما لو وقع ملك فى سقينة استأجرها لحمل
شئ فبصير أحق به من غيره ولا يملكه حل (قوله زال ملكه عنه) لتبين ان
منعته لم تبطل قال فى شرح الروض فان ذهب بالشبكة وكان باقيا على امتناعه
بان يسدو ويمتنع معها فهو ان أخذه والأبان مكان قلها يبطل امتناعه بحيث
يتيسر أخذه فهو لصاحبها قوله ولا يارساله بخلاف ما لو أعرض عن نحو كسرة
وسنابل الحصادين وبرادة احمدا دى بن فملكها أخذها ونفذ تصرفه فيها وحل
حوار أخذها ما لم تدل قرينة على عدم رضا المالك بذلك كان وكل من يتقطعه له وبه
يعلم ان مال المحجور لا يملك منه شئ بذلك لعدم تصور اعراضه شرح م ر
(قوله وان قصد به التقرب) نعم ان خاف على ولده من الموت لو حبسه وجب
الارسال صيانة لأروحه ولو ماد الولد وكان مأكولا لم يتعين ارساله بل له ذبحه
كما فى شرح م ر (قوله أكله لا اطعام غيره) على المعتقد فى وينبى ان مثل
الاخذ عياله ملهم الاكل منه فان كان غير مأكول فينبى ان لمن أخذه الاتماع به
من الوجه الذى جرت العادة به منه ع ش ومثله شرح م ر (قوله وهو مراد
الاصل الخ) عبارة م ر ومراده بالرداعلام المسالك به وتمكينه من أخذه كسائر
الامانات الشرعية لا رده حقيقة انتهى (قوله فهو تبع للاتى) فلو تنازع فيه
فقال صاحب البرج هو بيض أنا فى وقال من يقول الحمام من برجه هو بيض
أنا فى صدق ذواليد وهو صاحب البرج المتحول اليه وان مضت مدة بعد الاختلاط
تقضى العادة فى مثله بيض الحمام المتحول لاحتمال أنه لم يبيض أو باض فى غير هذا
المحل ع ش على م ر (قوله فان عسر الخ) فلو شئت فى حكم كون الخاطئ لحمامه
عملوا كالغيره أو مباحا جازله التصرف فيه لان الاصل الاباحة ولو اختلطت بحمامه
عملوا بحمامه فله الاكل بالاجتهاد الا واحدة كالأختلطت ثمرة غيره بثمره من
شرح م ر (قوله لانه لا يتحقق الملك فيه) هذا التعليل يقتضى تصوير المسئلة
بما اذا وقع التملك لثالث فى مقدار معين بالشخص وأوضع من هذا التعليل فى
اقتضاء ما ذكره تلميل الزركشى بقوله للشك فى الملك فانه كما يحتمل كون ذلك للمبيع
ملكه كما يحتمل أن يكون ملكا لآخر اه وتصور بهما باذ كره هو ما سلكه البلقينى
أما لو وقع التملك لثالث فى مقدار معين بالجزئية كنصف ما يملكه أو فى جميع

زيادته ولو سعى خلفه
فوقف اغنياء لم يملكه حتى
ياخذه (ولا نزول ملكه
عنه باثباته) كالواقف
المدقم لو انقلت بقطعه
ما نصبت له زال ملكه عنه
(و) لا (بارساله) له وان
قصد به التقرب الى الله
تعالى كالأوسيب بهيمة
ومن أخذه لزمه رده ولو قال
مطلق التصرف عند ارساله
أجمته لمن يأخذه حل لا أخذه
أكله ولا ينفذ تصرفه فيه
(ولو تقول حمامه لبرج
غيره لزمه) أى الغير (تمكين)
منه وهو مراد الاصل بقوله
لزمه رده وان حصل بينهما
بيض أو قرح فهو تبع
للاتى فيكون لمالكها
هذا ان اختلط ولم يفسر
تميزه (فان عسر تميزه لم
يصح تملك أحده ما شيا
مه لثالث) لانه لا يتحقق
الملك فيه وخرج بالثالث
ماله ملك ذلك لصاحبه
فيصح الضرورة (فان علم
لهما العدد واستوت القيمة
وباعاه) لثالث (صح)
البيع ووزع الثمن على
العدد فان كان لاحدهما
مائة والاخر مائتان كان الثمن أثلاثا

وكذا يصح لو باع له بعضه المعين بالجزئية فان جولا العدد ولو وقع استواء القيمة أو علمنا موطن تساوي القيمة لم يصح للجهل
بصفة كل منهما من الثمن نعم (٦٦٥) لو قال كل بعثنا لحمام الذي لي فيه بكذا ص (ولو جرمنا صيدا معا

وابطلا منعت) بأن ذففا
أو ازمننا أو ذففا أحدهما
فأز من الآخر والآخر من
زيادتي (فلهما) الصيد
لا اشتراكهما في سبب الملك
(أو) أبطلها (أحدهما)
فقط (فله) الصيد لا تفراده
بسبب الملك ولا شيء على
الآخر يجرحه لأنه لم يصرح
ملك غيره ومعلوم أن المذوف
في المستثنى من المال سواء
أكان التذيف في المذبح أم
في غيره فان احتمل كون
الابطال منهما رده - من
أحدهما فهو لها أو علم تأثير
أحدهما وشك في الآخر
سلم النصف لمن أثر جرحه
ورقف النصف الآخر
بينهما فان تبين الحال أو
اصطفا على شيء فذاك
والا قسم بينهما نصفين
وينبغي أن يستعمل كل من
الآخر ما حصل له بالقسمة
(أو) جرمنا مرتبا وأبطلها
أحدهما (فقط) (فله) الصيد
فان أبطلها الثاني فلا شيء
على الأول يجرحه لأنه كان
مباحا حيث بدأ وأبطلها الأول

ما يجعله فلا يقال أنه لا يتحقق الملك فيه بل هو متحقق قطعا وقد قال البلقيني
في ذلك بالصحة سم (قوله المعين) بالجزئية كثلته وربعه (قوله بكذا ص) (قوله بكذا ص)
فيكون الثمن معلوما ويحتل الجهل في المبيع للضرورة شرح م ر ويكون هذا
مستثنى من عدم صحة بيع الجهول وقضية قوله لو قال كل عدم الصحة فيما لو باع
أحدهما دون الآخر وهو مشكل لأن البيع إذا صدر من أحدهما أي في قول
الشارح لو قال كل بعثنا الخ فان شرط فيه بيع صاحبه لم يصح لاشتراكه على الشرط
والافتقار حكم بصحة عقده ابتداء فلا يؤثر فيه عدم موافقة الآخر له فتكون الصورة
المقدمة التي هي قضية قوله كل صحة إلا أن تصور المسئلة بمالوظا معا بعثناك
وقبل المشتري منهما بصيغة واحدة نحو قبلت ذلك ع ش على م وتصور ع ش
يقوله بعثناك بعيد من قول الشارح بعثناك الخ فالأولى أن تصور بمالوظا كل مع
الآخر في زمن واحد بعثناك الخ (قوله ولو جرمنا صيدا الخ) أصل صور المقام التي
اشتمل عليها كلامه ثلاثة المعية المحققة والترتيب مع علم السابق والترتيب مع
جهله وفي المعية صور أربعة ذكر في المتن صورتي ذكر في الشرح ثنتين بقوله فان
جهل كون الأبطال الخ وفي صورة الترتيب مع علم السابق أربعة أيضا لان ابطال
المنعة إما بتذيف أو بإزمان وعلى كل إمام من الأول أو من الثاني وكلها قد اندرجت
في قول المتن أو أحدهما فله ثم فصل في واحدة منها تفصيلا حاصله في جمع ثلاث
صور بقوله ثم بعد ابطال الأول بإزمان الخ وقد اشتمل هذا القول على قيد من
أحدهما قوله بعد ابطال الأول والآخر قوله بإزمان وذكر الشارح مفهومهما قبلهما
لان قوله فان أبطلها الثاني فلا شيء على الأول مفهوم أو لم يفهمته صورتان وقوله
أو أبطلها الأول بتذيف الخ مفهوم ثانيهما وأما صورة الترتيب مع جهل السابق
فهو الآية في قوله ولو ذففا أحدهما فيه الخ (قوله قسم) أي النصف للوقوف
على وجه الاستصحاب كما في زي (قوله أن يستعمل) أي أن يطلب منه المسامحة
ع ش (قوله مرتبا) والعبرة بالاصابة قال م ر في شرحه والاعتبار في الترتيب
والصحة بالاصابة لا ابتداء الرمي (قوله ان كان) أي ان وجد نقص (قوله
ان ذففا الثاني في مذهب) بأن قطع حلقومه ومريته زي (قوله لما نقص بالذبح)
فان كانت قيمته من ثمانية ومذبحا ثمانية لم الثاني درهم (قوله حرم) أي
لأنه بالازمان صار مقدورا عليه فلا يحل إلا بالتذيف في المذبح سم (قوله لا يمكن

بتذيف فعل الثاني أرش ما نقص من لحمه وجلده ان كان لأنه جنى على ملك غيره (ثم بعد ابطال الأول بإزمان ان
ذففا الثاني في مذهب حل وعليه الأول أرش) لما نقص بالذبح عن قيمته من ضا (أو) ذففا (في غيره) أي في غير مذهب
(أو) لم يذفف ومات بالجرحين حرم تغليب الحرم (ويضمن الأول) قيمته من ضا في التذيف وصح كذا في الجرحين ان لم
يتمكن الأول من ذبحه كما اقتضاه كلامهم لكن استدرك صاحب التقریب

استدراك الخ) استدراك على قوله ويضمن الاول قيمته مزمنا بالنسبة لقوله وكذا
 في الجرح حين قوله ومذبوحا ثمانية يحتمل ان المراد بالذبح موته بالجرح الاول فالمراد
 بالذبح تذكيته شرعا لانه لو لم يوجد الا الجرح الاول ومات منه كان حلالا اذ
 الفرض عدم الامكن من ذبحه وقد قرر ان جرح الصيد مع موته عند عدم التمكن
 من ذبحه تذكيته له ويحتمل ان المراد بالذبح فرضا كما قاله في ع ب فينظر اني ثيمته
 لم يذبح والافهوية ووافق ط ب على الاحتسابين سم (قوله يلزمه ثمانية
 ونصف) وعلى الاول يلزمه تسعة (قوله لحصول الزهوق بفعلهما) أي مع هذا
 الاول وتقويت الثاني عليه حله بجرحه فضمن قيمته مذبوحا وهذا فارق ما بعده
 وعبارة بعضهم قوله لحصول الزهوق الخ يرد عليه انه حيث سكن كان
 مقتضاه ان يضمن الثاني مثل ما يضمنه في المشقة لا تية وهي قوله وان تمكن
 الاول الخ ويمكن ان يجاب كما يؤخذ من الاسعاد لابن أبي شبيب على الارشاد
 بأن الاول لما كان غير مقدر كان فعله يرافسادا تقطع اثره ولا يستعصب حكمه
 وحيثما لا ينفك فوته لثاني وانفرد به جهة الحل والذي يترتب على فواتها ثمانية
 فيضمنها تمامها والذي اشتركا فيه هو مطلق الزهوق الذي يجامع الحل والحرمه
 والترتب على هذا انما هو درهم فيقسم بينهما فنقول الشارح لحصول الزهوق أي
 من حيث هو بخلافه من حيث كونه مجامعا للحل فلم يحصل بفعلها وانما انفرد
 به الثاني لان تقويت الحل من جهته مع سكون فعل الاول قد انقطع اثره لغيره
 فصع حينئذ تفرع قوله فيوزع الدرهم الخ اه وعبارة شرح م ر لان فعل
 الاول وان لم يكن افساد السكته يؤثر في حصول الزهوق فالدرهم فوات بفعلها
 فيقدر نصفه ويضمن نصفه (قوله بهما) أي بفعلهما (قوله وصحبه الشيطان)
 معتمد (قوله وان تمكن) مفهوم قوله ان لم يتمكن وقوله ولم يذبحه فلو ذبحه فعلى
 الثاني أرض جرحه وقوله فله بقدر ما فوته الثاني أي من مجموع القيمتين (قوله
 لان تفرع الاول) أي بعدم ذبحه مع التمكن منه صيرفعله افسادا وهو الايمان
 الحاصل منه أولا أي واذا صار افسادا فيستعصب اثره وحكمه بحيث ينسب
 الزهوق وتقويت التسعة الى الفعلين معا بخلاف ما تقدم في عدم التمكن فلم
 يستعصب أثره لعدم تفرع بطله فنسب الزهوق لفعل الثاني فقط تأمل اه (قوله
 صيرفعله) أي فعل نفسه افسادا أي لقيمته سليمان التي هي عشرة فكأنه استقل
 بتقويتها لعدم ذبحه مع تمكنه منه كما ان الثاني كأنه استقل بتقويت التسعة
 فقوله في المثال الخ تفرع بجناس لضميمة تقديرها وقد فوت العشرة كما فوت

تقال ان كانت قيمته سليمان
 عشرة ومزمنا تسعة ومذبوحا
 ثمانية يلزمه ثمانية ونصف لحصول
 الزهوق بفعلها فيوزع
 الدرهم الثابت بهما عليهما
 وصحبه الشيطان وان تمكن
 الاول من ذبحه ولم يذبحه
 فله بقدر ما فوته الثاني
 لا جميع قيمته مزمنا لان
 تفرع الاول صيرفعله
 افسادا ففي المثال السابق
 مع قيمته سليمان قيمته
 مزمنا تسعة عشر
 فيقسم عليهما ما فواته وهو
 عشرة فعصه الاول

الثاني التسعة وقوله تجتمع قيمته الخ أي لتعرف ما يخص كلا منهما من الغرم وقوله
 قيمته سليما أي التي قوتها الأول وقوله وقيسته من مائة أي التي قوتها الثاني وقوله
 في قسم عاينها ما قوتاه وهو عشرة أي بعد بسطها من جنس المقسوم عليه وكان عليه
 أن يقول وتسعة أي بأن ينسب كل من القيمتين منفردا لمجموعهما يعرف بتلك
 النسبة ما يخص كل واحد من الغرم إلا أن يقال مراده ما قوتاه في نفس الأمر ولم
 يفت فيه إلا العشرة وإن كان في ضمنها التسعة وأما اعتبارها أولا قيمتين حصل من
 مجموعهما تسعة عشر فنظروا في الظاهر وكتب أيضا قوله وهو عشرة فيه مسامحة
 لأن الذي قوتاه تسعة واستقل الأول بقوت واحد فقطضاء أن الثاني يضمن
 نصف التسعة فانظر لم ضمن الزائد على النصف واجب بأن الأول لما كانت
 جنايته عليه وهو يساوي عشرة كانت كلها من ضمانه لو انفرد والثاني لما
 كانت جنايته عليه وهو يساوي تسعة كانت كلها من ضمانه لو انفرد فحين
 اجتماعهما وزعت العشرة عليهما باعتبار حال جناية كل منهما عليه لو انفرد
 كما يؤخذ من آخر عبارة قل الآية (قوله لو كان ضامنا) والآخر (ولم يكن له) (قوله
 عشرة أجزاء) أي التي أخرجتها هذه النسبة وقوله من عشرة أي من كل واحد
 من عشرة أي ناشئة من كل واحد فن الثانية ابتدائية والأولى تبعيضية وقوله
 وحصة الثاني الخ أي التي بقيت من التسعة عشر إذ يلزم من هككون الأول خمسة
 عشرة أن حص الثاني تسعة إذ الفرض أن الضمان منحصرون فيهما ومعنى قسمة
 العشرة على التسعة عشر تحليل كل واحد من العشرة إلى أجزاء متساوية بقدر
 التسعة عشر فحينئذ تكون العشرة مائة وتسعين جزءا لأن قسمة القليل على الكثير
 تكون بعد بسط كل واحد من القليل أجزاء بقدر المقسوم عليه قال قل على الجلال
 وحامله أنك تضرب العشرة في التسعة عشر مبلغ قيمته سليما وقيسته من مائة يبلغ ذلك
 مائة وتسعين وتقسم الحاصل من الضرب وهو مائة وتسعون على تسعة عشر
 فيحصل لكل واحد منهما بالقسمة عشرة أجزاء فما يخص الأول وهو مائة الحاصلة
 من ضرب عشرة في عشرة يقسم على تسعة عشر فيخرج خمسة كوامل وخمسة أجزاء
 من تسعة عشر جزءا من الواحد الكامل يلزمه لو كان ضامنا وما يخص الثاني وهو
 تسعون الحاصلة من ضرب تسعة في عشرة يقسم على تسعة عشر فيخرج أربعة
 كوامل وأربعة عشر جزءا من الواحد الكامل فهي اللازمة له اه فقد زاد الأول
 على الثاني بعشرة أجزاء من تسعة عشر جزءا من الواحد باعتبار جرحه ولم يقل أنه
 فوت واحد فقط لأن الزهوق حصل به لهما ولم يجعل عاينها سواء باعتبار القيمة

لو كان ضامنا عشرة أجزاء
 من تسعة عشر جزءا

من عشرة وحصة الثاني تسعة أجزاء من ذلك فهي (٦٩٨) اللازمة له (ولو ذهب أحد هاتيه) أي في غير

المذبح (نواز من) الآخر
(وجعل السابق) منهما
(حرم) الصيد لاحتمال تقدم
الازمان فلا يحل بعده الا
بالذبيح في المذبح ولم يوجد
وقولي فيه من زيادتي
(كتاب الاضحية)
بضم الهزة وكسر هاء مع
تخفيف الباء وتشديد هاء
ويقال ضحية بفتح الضاد
وكسر هاء واخفاء بفتح
الهزة وكسر هاء وهي
ما ذبح من النعم تقربا الى
الله تعالى من يوم عيد النحر
الى آخر ايام التشريق كما
سيأتي وهي مأخوذة من
الضحية سميت بأول زمان
فعلها وهو الضحى ولا صل
فيما قبل الاجماع قوله تعالى
نصل لربك وانحر أي صل
صلاة العبد وانحر النفس
وخبر مسلم عن انس رضي
الله عنه قال ضحى النبي
صلى الله عليه وسلم بكبشين
أحمرين أحمرين ذبحهما بيده
وسمى وكبروه مع رجله
على صفاحه ما والا ملح قبل
الابيض الخالص وقيل
الذي يياضه أكثر من
سواده وقيل غير ذلك

حال جرح كل منهما (قوله من عشرة) أي من كل واحد من العشرة فيضه مائة
جزء فيكون مجموع ذلك خمسة مائة وخمسة أجزاء من تسعة عشر جزءا من الواحد
تأمل (قوله وحصة الثاني الخ) فمجموع ذلك أربعة مائة وأربعة عشر جزءا
من تسعة عشر جزءا من الواحد عن (قوله في غير المذبح) أما فيه فهو حلال قال
في المطلب ويكون بينهما سم

(كتاب الاضحية)

ذكرها عقب الصيد لا شرا كهامه في توقف الحل على الذبح في الجملة وأول طلبها
كان في السنة الثانية من الهجرة كالعيد من وزكاة المال قل على الجلال وإنما
قال في الجملة لتلايد عليه السمك والجراد (قوله ويقال ضحية بفتح الضاد الخ)
جمع الاول أضاحي بتخفيف الباء وتشديد هاء والثاني ضحايا والثالث أضحى
بالتنوين كإرطاة وأرطى وإلى هذا الجمع الأخير ينسب العيد حيث قيل عيد
الأضحى شوبرى وحاصل ما ذكره الشارح ثمان أغاة ضم الهزة وكسر هاء مع
تشديد الباء وتخفيف هاء ومع حذف الهزة لفتان فتح الضاد وكسر هاء واخفاء بفتح
الهزة وكسر هاء زى (قوله من يوم عيد النحر) يصدق بما ذبح قبل مضى قدر
ركعتين وخطين بعد طلوع الشمس وليس مردا كما يدل عليه ما يأتي فهو مقيد به
ثم ان المراد بيوم العيد اليوم الذي يعبد الناس فيه ولو الحادى عشر حتى لو وقفوا
العشر عطلا كان آخر ايام التشريق الرابع عشر على ما اعتد به من خلاف الخ ط
(قوله بأول) أي بما اشتق من أول الخ (قوله التضحية) أي فعلها سنة وقوله
بعد وشروطها أي التضحية بمعنى العين فيه استخدام (قوله سنة مؤكدة) وإنما
تسن لمسلم قادر حر كله أو بعضه والمراد بالقادر من ملك زائد عما يحتاجه يوم العيد
وليته وأيام التشريق ما يحصل به الاضحية خلافا لمن فزع فيه وقال فاضلا عن
يومه وليته ولا بد أن يكون رشيدا أيضا م ر ع ن وقول م زائد حال من
ما تقدم عليها (قوله ان تعدد أهل البيت) فإذا عملها واحد منهم ولو غير من
تأزمه النفقة كفي عنهم وان سنت لكل منهم فإذا تركوها كلهم كره وظاهر ان
الاجاب للضحية خاصة كالقائم بفرض الكفاية والمراد بأهل البيت من تأزمه
نفقته شرعا زى وعبارة ع ش على م قوله ان تعدد أهل البيت أي بأن كانت
نفقتهم لازمة لشخص واحد ولو تعددت البيوت اه قال م ر في شرحه ومعنى كونها
سنة كفاية مع كونها تسن لكل منهم سقوط الطلب بفعل الغير لا حصول الثواب
لمن لم يفعل كصلاة الجنازة نعم ذكر المصنف في شرح مسلم انه لو أترك غيره في ثوابها

(التضحية سنة) مؤكدة في حقنا على الكفاية ان تعدد أهل البيت والافسنة عين الخبر صحيح جاز
في الموطأ وفي سنن الترمذي وواجبة في حق النبي صلى الله عليه وسلم

(وتجب نفوذ) كجعلت هذه الشاة أضحية كسائر القرب (وكره ما ريدها) غير محرم (أزاله نحو شعر) مكظف
 وبجلده لا تضرازا لها ولا حاجة له (٦٩٩) فيها (في عشر) ذي (الحجة و) أيام (تشرى حتى ضحى) لأنها

عنها في خبر مسلم والمعنى فيه
 شمول العتق من سن النار
 جميع ذلك وذكر الكراهة
 والتشريق من زيادة في
 وتبيري بنحو شعر أعظم مما
 عبر به (وسن أن يذبح)
 الأضحية (رجل) بنفسه
 أن أحسن الذبح (وأن
 يشهد بها من وكل) به لاه
 صلى الله عليه وسلم ضحى
 بنفسه رواء الشيطان وقال
 لقاطمة قومي إلى أضحية تن
 فاشهدين أقاله بأول قطرة من
 دمها ليه فرقك ما ساء من
 ذنوبك رواء الحياكم ومعج
 أسناده وخرج زياد في
 رجل الاتق والحنثي
 فالأفضل لهما التوكيل
 (وشروطها) أي الضحية
 (نعم) إبل ويقر وغنم أناثا
 كانت أو خناثا أو ذكورا أو
 خصيانا لقوله تعالى ولكل
 أمة جعلنا منسكاً ليدكروا
 اسم الله على ما رزقهم من
 بهيمة الأثام ولأن الضحية
 عبادة تتعلق بالحيوان
 فاختصت بالثمة كان كاة
 (و) شرطها ربوغيضان

جازه (قوله كجعلت هذه أضحية) وحيث يقع في السنة العوام كثير من
 شرائهم ما يريدون التضحية به من أوائل السنة وحصل من سألهم عنها يقولون له
 لأن أضحية مع جهلهم بما يترتب على ذلك من الأحكام نصير به أضحية واجبة
 يمنع عليه أكله منها ولا يقبل قوله أردت أني أطلع بها خلافا لبعض المتأخرين
 شرح م ر وقال قال علي الحلبي يفرق قولهم عند الذبح اللهم ان هذه أضحتي أي
 فلا تجب به لأن قصدهم التبرك (قوله كسائر القرب) أي في حكمها تجب
 بالنذر (قوله نحو شعر) ومن أراد أن يهدي شيئا من الثمن إلى البيت سن له ما سن
 لمريد التضحية سم (قوله وجلده) استثنى من ذلك ما كانت أزالته واجبة كحتان
 البالغ وقطاع يد السارق أو مستغبة كحتان الصبي سم (قوله في عشر ذي الحجة) ولو
 في يوم الجمعة ع ش (قوله حتى ضحى) ولو أراد التضحية بعد ذوات الكراهة
 بأولها كما جزم به بعضهم وهو المتمدن وسواء في ذلك شعر الرأس واللحية والأبط
 والعانة والشارب وغيرها واستمر الكراهة لم يرد ما إلى انقضاء زمن الأضحية أن لم
 يضح شرح م ر (قوله والمعنى فيه شمول العتق الخ) أنظر رأي فائدة شمول العتق
 لها مع أنها لا تعود حين العتق وأجاب الأجهوري بأنها لا تعود متصلة بل تعود
 منفصلة تطالب بحقوقها كعدم غسلها من الجنابة تويضا له حيث أزالها قبل ذلك
 فقياسه هنا يعود ما لتويفه بعدم شمول العتق لها (قوله أن أحسن الذبح) أي
 على الوجه الأكمل فخرج الأعمى فالسنة في حقه التوكيل كما قاله ع ش قال
 القفال الشاشي وينبغي أن يستحضر عظم نعم الله تعالى وما سخره من الأنعام
 ويحمد الشكر على ذلك شوبري (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم) ضحى بنفسه
 فقد ضحى بمائة بدنة فخر منها بيده ثلاثا وستين بدنة وأمر عليا رضي الله عنه ففهر
 تمام المائة وفي ذلك إشارة إلى مدة حياته صلى الله عليه وسلم اه ق ل على
 الجلال (قوله الاتق والحنثي) مثلهما من ضعف من الرجال عن الذبح والاعى
 اذ تكرر ذبيحته س ل (قوله وشروطها) أي كونها نعمة (قوله أو اجذاعة)
 أي سقط سنة قبل تمام السنة في سنة المعتاد وهو بدنة سنة أشهر لأن ذلك بمنزلة
 البلوغ بالاجتماع وبلوغه السنة بمنزلة البلوغ بالسن كما في شرح م ر (قوله ومعز
 سفتين) وكذا المتولد بين ضأن ومعز إذ المتولد يجري هنا وفي الحقيقة والمهدي
 وجزاء الصيد س ل ويعتبر بأعلامها سننا (قوله هي الثانية من الأبل) وهي

سنة أو اجذاعة وبلوغ (يقرو معز سفتين وأبل خمس) خبر أحد وغيره خصوا بالجدع من الضأن فانه جائز خبر مسلم
 لا يذبحوا إلا سنة الآن تمسرعليكم فاذبحوا جذعة من الضأن قال العلماء المسنة هي الثانية من الأبل والبقرة
 والغنم فافوقها وقضيتها أن جذعة الضأن لا تجزى إلا إذا عجز عن السنة والجمهر على خلافه وحول الخبر على
 التمدد وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أن لا تذبحوا إلا مسنة

ما بلغت خمس سنين والثنية من البقر والمعزى التي بلغت سنتين (قوله فان عجزتم
 الخ) يتأمل هذا التأويل فانه يقتضى ان الثانية من المعزة تقدم على جذوة الضأن مع
 ان امة نحره عنها وعبارة عجز وفي التأويل نظر ظاهر اقره لهم الا في ثم ضأن ثم معز
 اه فالاولى حمل السنة في الحديث على السنة من الضأن فالتى لها سنة بسن
 تقديمها على التى أجذعت قبل تمام السنة وقال البرماوى والثنية من المعزاتى
 لها سنتان مقدمة على التى أجذعت من الضأن قبل تمام السنة لانها أكثر لها
 وعمل تقديم الضأن على المعز عند استراشهما وعلى هذا الاشكال فليحروا وتفسير
 العلماء بما ذكره تفسيره أقوى كما قاله قل ولذا تبرأ منه لكونه غير مرادهما
 (قوله وشروطها فقد عيب) أى حيث لم يترها ناقصة وتعتبر بسلامة وقت الذبح
 حيث لم يتقدمها أيبسار والافوق خروجها عن ملكه أما لو التزمها ناقصة كان
 نذرا لأضحية بعيبه أو صبرة أو قال جعلتها أضحية فانه يلزمه ذبحها ولا تجزى
 أضحية وان اختصر ذبحها بوقت الأضحية وجرت مجراها فى الصرف وبما تقرر علم
 انه لو نذر الأضحية بهذا وهوسليم ثم حدث به عيب محتمل به وثبت له أحكام
 الأضحية اه شرح م ر وقوله وثبت له أحكام الأضحية قضيته اجزاؤها
 فى الأضحية وعليه فيفرق بين نذرهما امة ثم تعيب وبين نذر الأضحية بالناقصة
 بأنه لما التزمها سليمة خرجت عن ملكه بمجرد النذر فتحكم بأنها أضحية وهى سليمة
 بخلاف المعيبة فان النذر لم يتعلق بها الا ناقصة فلم تثبت لها صفة الكمال بحال اه
 ع ش على م ر (قوله فى الأضحية) لا حاجة اليه لان الكلام فى الأضحية (قوله
 فتجزى فائدة قرن) وكذا قد ذكر لانه لا يؤكل وهو ظاهر اه ع ش على
 م ر (قوله وشقوة الاذن) أى اذ لم يسقط شيء بالشق س ل (قوله
 وغروقتها) أى مثقوبتها (قوله وفاقة بعض الاسنان) الا ان أثر نقصا
 فى الاعتلاف اه زى ولا تجزى فائدة كل الاسنان بخلاف المخلوقة بلا اسنان
 م ر وكان الفرق ان فقد جميعها يبدو وجودها يؤثر فى اللحم بخلاف فقد الجميع
 خلقة ناصر رسم (قوله لا مخلوقة) بلا اذن وفارقت المخلوقة بلا ضرع والية أوزنب
 بأن الاذن عضو لازم للحيوان غالبا والذكر لا ضرع له والمعز لا الية له زى ويرد
 عليه الذنب فانه لازم غالبا (قوله فتزول) على وزن المبنى للمفعول وان كان
 المراد به الفاعل أى يقوم بها الهزال شيئا وعبارة الرشيدى فتزول بفتح التاء وكسر
 الزاى من باب فعل بفتح العين يفعل بكسر هاء مبني الفاعل كما فى مقدمة الادب
 لا يمتضى وهى هذا خلاف ما اشتران هزل لم يسمع الامنية المجهول فتنبه له (قوله)

فان عجزتم فاجذعت ضأن
 وقول او اجذعت من سن
 زيادتي (و) شرطها (نقله
 عيب) فى الأضحية (ينقص
 ما تولا منها من لحم وشحم
 وغيرهما فتجزى فائدة قرن
 ومكسورة كسر الم ينقص
 الا كول وشقوة الاذن
 وغروقتها وفاقة بعض
 الاسنان ومخلوقة بلا الية او
 ضرع أوزنب لا مخلوقة
 بلا اذن ولا مقطوعتها ولو
 بعضها ولا تولا وهى التى
 تستدير المرعى ولا ترمى
 الا قليلا فتزول ولا يحفظ

وهي ذاهبة الخ من شدة هزالها ولا فوات جرب ولا يئنه مرض أو عور أو عرج وان حصل عند أخصاعها بالتضحية
باضطرابها والاصل في ذلك خبر (٧٠١) لا تجزى في الاضاحي العوراء البين عورها والمريضة البين مرضها

والعرجاء البين عرجها
والعجفاء رواء أبو داود
وغیره ومعه ابن حبان
وغیره وفي المجموع حسن
الاضحاب منسج التضحية
بالحامل ومعه ابن الرفعة
الاجزاء ولا يضر قطع بلقة
يسيرة من عضو كبير كفتز
وقولي ما حكوا أعم من
قوله بما (و) شرها (نية)
لما (عند ذبح أو) قبله عند
(تعين) لما يضي به كالتية
في الزكاة سواء أكان
تطوعاً أم واجباً بنحو جعله
أضحية أو بتعيينه له عن نذر
في ذمته (لا في ماعين) لما
(نذر) فلا يشترط له نية
(وان وكل بذبح) كفت
نته) فلا حاجة لنية
الوكيل بل لو لم يعلم أنه مضح
لم يضر (وله تغويضها لمسلم
مير) وكيل أو غيره فلا يصح
تغويضها للكافر ولا عبر
مميز يمينون أو نحوه وقولي
أو تعين مع قولي وله إلى

وهي ذاهبة الخ) ويقال له الذي يكسر التون وسكون القاف وتفسيره بقوله والخ
ومن العظام يشمل غير الرأس اه قل على المحلى وفي سم قوله والعجفاء تامة
الحديث التي لا تنق أي لا تنق لها وهو مخ العظام (قوله ولا ذات جرب) ولو غير
بين لانه أطلق فيه وقيد ما بعده بالبين فافتضى اطلاقه أنه لا فرق بين البين وغيره
كما تقرراه زى (قوله أو عور) ظاهره ان لفظ بين مسلط عليه قال العلامة
خط على أي شجاع فان قيل لا حاجة للتقييد للعور بالبين لان المدار في عدم اجزاء
العوراء على ذهاب البصر من إحدى العينين أجيب بأن الشافعي قال اصل العور
بباض ينطس الناظر واذا كان كذلك فتارة يكون يسيراً فلا يضر فلا بد من قيده
بالبين كما في حديثنا ترمذي الا في اه أو يقال انه في الحديث صفة مكاشفة
وأقرب المصنف للمشاكاة (قوله أو عرج) أي بحيث تختلف بسببه عن المشاية
في المرحى شرح م (قوله منع التضحية بالحامل) هو المصنف لان الحمل يقتض
لحمها وانما عدوها كاملة في الزكاة لان القصد فيها النسل دون طيب اللحم والحق
الزركشي بالحامل قرينة العهد بالولادة لتقص لحمها ورده حرج و يفرق بأن الحمل
يفسد الجوف ويصير اللحم ردياً كما صرحوا به وبالولادة زال هذا المذور سل
(قوله أو قبله عند تعين) خلافاً لرافعي في جعله التعيين يغني عن النية لان النية
هي قصد الذبح تقرباً إلى الله وذلك غير حاصل بالتعيين سم لمخصاً (قوله أم واجباً)
وبارقت المندورة الآية بأن صيغة الجعل تجريان الخلاف في أصل اللزوم بها
احط من النذر فاحتاجت لتغويتها بالنية عند الذبح نعم لو اقترنت بالجعل كفت
عنهما عند الذبح م (قوله ويجزى بغير الخ) والمتولد بين ابل وغنم أو بقرو غنم
يجزى عن واحد فقط سل (قوله عن سبعة) سواء أراد بعضهم الاضحية والاخر
اللحم أم لا ولهم قسمة اللحم اذهي انراز وخرج بسبعة ما لو ذبحها ثمانية ظنوا أنهم
سبعة فلا تجزى عن واحد منهم شرح م (قوله خبر مسلم) دليل للقياس أي
المقيس عليه المذكور ويرشده تقديم الشارح له وعليه فلا حاجة لقوله وظاهر الخ
ولذا لم يذكره م ورجوعه لامتني بعده تأخير عن القياس (قوله سبع شياه) أي

آخره من زيادتي وتبيري ١٧٦ م عباد كرينهما أولى من قبيبه بما ذكره (ويجزى بغير
أو بقرة عن سبعة) كما يجزى عنهم في التحلل للاحصاء لخبر مسلم عن جابر بن خرقامع رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالحد يديه البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة وظاهر انهم لم يكونوا من أهل بيت واحد (و) تجزى (شاة عن واحد)
لخبر الموطاء السابق ففيه ما يدل لذلك (وأفضلها) أي التضحية (بسبع شياه فواحد من ابل فبقرة فضان فخر فشرک
من بغير) فن بقرة اعتباراً بآثاره اذ افة الدم وأطبيعة اللحم في الشياه وبسبعة اللحم غالباً في البعير ثم البقرة وأطبيعة
الضأن على العزف ما بعدهما وبالا نفراد بدم في المعز على الشرك

لواحد دليل قوله فضاء فعر (قوله ثم العفراء) وهي التي بياضها غير مساق ع ش
 (قوله ثم البلقاء ثم السوداء) قال في المختار والبلق سواد ورياض وكذا البلقة بالضم
 والظاهر ان المراد هنا ما هو اعم من ذلك فيشمل ما فيه بياض وجمرة بل ينبغي تقديمه
 على ما فيه بياض وسواد لقربه من البياض بالنسبة للسواد ويذهب في تقديم الاحمر
 الخالص على الاسود وتقديم الازرق على الاحمر وكما كان اقرب الى ان يفسر
 يقدم على غيره ع ش على م ر وما جمع ذكره (قوله ثم السوداء) وما جمع ذكره
 وسما ورياضا افضل مطلقا ثم ما جمع ثنتين منها ويظهر عند تعارضها تقديم السمن
 فالذ كورة جبر والذ كرا افضل من الانثى والخنثى لان ثمة اطيب ثم التي لم تلد افضل
 من كثير الزوان لانها اطيب وارطب ذى وسما ورياضا افضل مطلقا ثم ما جمع
 اثنتين ويظهر عند تعارضها تقدم السمن والذ كورة انتهى شرح البهجة ذى
 وعبارة شرح م ر ثم يقدم السمن على اللون عند تعارضها وعلى الذ كورة أيضا
 كما رخصه مقدمه من ان الانثى التي لم تلد افضل من الذ كرا الذي كثر نزواه وأما قول
 شيخنا زى عن ابن جبر ويظهر عند تعارضها تقدم السمن كالذ كورة فعناء ان كلا
 من السمن والذ كورة يقدم على اللون الفاضل فيقدم الذ كرا الاسود على الانثى
 البيضاء انتهى ع ش (قوله قبل ذلك) أى الوقت المذكور وقوله أو بعده بأن كان
 بعد أيام التذريق ويكره الذبح ليلا لاجل الحاجة كاشتغاله نهارا بما يمنعه من التضحية
 أو مهلة كتيسر الفقراء ليلا أو سهولة حضورهم اه شرح م ر وع ش عليه
 فائدة ذهب أبو سلمة بن عبد الرحمن بن يسار الى بقاء الوقت الى سحابة سم (قوله
 ولو معية) بل وان لم تبلغ سن الاضحية شرعا بأن تعطى حكمه - هالكن بشرط كون
 المعينة من النعم كافي ق ل على الجلال فحمل الشروط المتقدمة في غير المذكورة
 العينة ابتداء وقال ع ش على م ر ولا يجزى غيرها ولو سلبا (قوله ثم عين ويلزمه
 تعيين سليمة) قال س ل ويلزمه عنهما مجرد التعيين لانه الزام أضحية
 في الذمة وهي مؤقتة ومختلفة باختلاف اشخاصها فكأن في التعيين غرض أى
 غرض وهذا ما رقت مالو قال عينت هذه الدراهم عما في ذمتى من زكاة أو نذر
 فانها لا تعين أى لانه لا غرض في تعيينها اه (قوله لزمه ذبح فيه) وان تعينت
 بلا تقصير قبل التمكن من ذبحها أجزاء ذبحها في وقتها فان ذبحها قبله تصدق وجوبا
 بالعم وبقيتها دراهم ولا يلزمه أن يشتري بها أضحية اذ مثل المعينة لا تجزى أضحية
 وان حصل التعيب بعد التمكن لم يجزء وعليه ذبحها والتصدق بلحمها وذبح بدلهما
 سليمة هذا في المعينة ابتداء وأما المعينة عما في الذمة لو حدث بها عيب ولو حالة

وأفضلها البيضاء ثم الصفراء
 ثم الصفراء ثم الحمراء ثم
 البلقاء ثم السوداء (ووقتها)
 أى التضحية (من مضى
 قدر ركعتين وخطبتين
 خفيفات من طلوع شمس)
 يوم (نحر الى آخر) أيام
 (تذريق) فلو دبح قبل ذلك
 أو بعده لم يقع أضحية نظير
 العجيين أول ما تبدأ به
 في يومئذ انصلي ثم ترجع
 فنصر من فعل ذلك فقد
 أصاب سنته من ذبح قبل
 فانما هو ثم قدمه لانه
 ليس من النسل في شيء
 وخبر ابن حبان في كل أيام
 التذريق ذبح وذكر الخلفة
 في الركعتين من زيادتي
 (والا فضل تأخيرها الى
 مضى ذلك من ارتفاعها)
 أى شمس يوم النحر (كرمح)
 خروجاً من الخلاف (ومن
 نذر) أضحية (معينة) ولو
 معية كالله على ان أضحية
 بهذه الشاة وفي معناه
 جعلت أضحية (أو) نذر
 أضحية (في ذمته) كالله على
 أضحية (ثم عين) المنذور
 (لزمه) ذبح فيه

أي في الوقت المذكور وانه يقتضي ما التزمه (٥٠٣) وما لم يأت لخرج وقت التذوق لزمه ذبحه قضاء ونقله

الروائي عن الأصحاب (فان تلفت) أي المبيضة (في الثانية) ولو بلا تقصير (بقي الأصل) عليه لان ما التزمه ثبت في ذمته والعين وان زال ملكه عنه فهو مضمون عليه الى حصول الوفاء كما لو اشترى من مد منه سلعة يدنيه ثم تلفت قبل تسليمها فانه ينفسخ البيع ويعود الدين كذلك بطل التعيين هنا ويعود ما في الذمة كما كان (أو) تلفت (في الاولى) بقيد زده بقول (بلا تقصير فلا شيء) عليه لان ملكه زال عنها بالتذوق وصارت وديعة عنه واطلاق التلف في المورنين أولى من تقيده له بقبول الوقت (أو) تلفت فيها ربه) أي بتقصير هو أعم من قوله تلفها (لزمه الاكثر) من مثلها يوم النحر (وقبعتها) يوم التلف (بشترى بها كريمة أو مثلين) المتلفة (فأكثر) فان فضل شيء شارك به في أخرى وهذا ما في الروضة كما صلتها قول الأصل لزمه ان يشتري

الذبح بطل قبضها ولم تصرف فيها ويبقى عليه الأصل في ذمته كما في شرح الروض (قوله أي في الوقت المذكور) وهو أول ما يلقاه من وقتها بعد تذوقه لانه التزمها أضيحة فتعين وقتها لذبحها وتفارق الذبور والكفارات حيث لم يجب الغور فيها أصالة بأنهم أرسلوا في الذمة بخلاف ما هنا فانه في عين وهي غير قابلة للتأخير كما لا تقبل التأجيل شرح م (قوله وقت التذوق) لكن ان كان تأخيرها بالذبح عن الوقت باختياره بغير رضا مالها ان تلفت شرح م (قوله كذلك) تأكيد لما افاده قوله كما لو اشترى الخ (قوله أو تلفت في الاولى) أي أرسرت أو ضلت أو طرأ فيها عيب يمنع اجزاءها فلم ضلت من غير تقصير لم يمسك في قبضها ان لم يجمع في ذلك الى مؤنة لما وقع عرفا فانتهى الزامه بذلك شرح م وانما آخرها أي الاولى لطول الكلام عليها وبقي ما لو اشترت على التلف قبل الوقت وتمكن من ذبحها فهل يجب ويصرف لهما مصرف الأضيحة أولا فيه نظروا وقد يؤخذ مما مر من أنه لو تعدى بذبح المبيضة قبل وقتها وجب التصديق بلمها أنه يجب عليه ذبحها فيما ذكره والمصدق بلمها ولا يضمن بدله لعدم تقصيره وعليه فلو تمكن من ذبحها ولم يذبحها غلب في ضمانه لما عش على م (قوله أي بتقصير) ومنه مالو أخر ذبحها بعد دخول وقتها حتى تلفت وان كان التأخير لاستثالة بصلاة العيد لان التأخير وان جاز شرط سلامة العاقبة عش على م (قوله من مثلها) أي قيمة مثلها كما في ح ل وعبر به في الروض لانه المناسب لقوله يوم النحر اذا مثل لا يختلف مماثلته في يوم النحر وغيره (قوله ليشتري الخ) ثم ان اشترى بعين القيمة أو في الذمة لكن بنية الأضيحة صار أضيحة بنفس الشراء والافليح عليه بعد الشراء أضيحة شرح البهجة الكبير زى (قوله بها) المناسب به أي بالاكثر الا ان يقال أنت نذر الامعنى لان أكثر القيم يصدق عليه اية قيمة (قوله أو مثلين لا متلفة) أي بنفسا ونوعا وسننا شرح م (قوله شارك به في أخرى) فان لم يمكن شراء منقص به لقلته اشترى به لهما أو تصدق بالدرهم ولا يؤثر ما يوجد في ما يظهر شرح م (قوله فان اتفها اجنبي الخ) انما يلزمه الاكثر كما لنا ذر لانه لم يلزم شيئا بخلافه فغلط عليه بلزوم الاكثر لذلك كما افاده سم وايضا هو مقصود بترك الذبح بخلاف الاجنبي (قوله فان لم يجد) يرجع للمتن والشارح أي فان لم يجد الكريمة أو المثل فان تعذر الادون فنشقص أضيحة بذبحه مع التبريك فان تعذر الشقص فهل يشتري بها لهما ويصدق به أو تصدق بهادراهم وجهان وعلى

بقيتها مثلها محمول على ما اذا ساوت قيمتها من مثلها فان تلفها اجنبي لزمه دفع قيمتها الناذر ليشتري بها مثلها فان لم يجد فدونها (وسن) له (أكل من أضيحة تطوع) نصي بها عن نفسه الخبر الآتي

وقياسا على هدى التطوع
الثابت بقوله تعالى فكلوا
منها بخلاف الواجبة
وبخلاف ما لوضعها من
غيره كيت بشرطه الآتي
وذكر من الأكل من
زيادتي (و) له (اطعام
اغنياء) مسلمين لقوله تعالى
وأطعموا القانع أي السائل
الذي ترى التعرض للسؤال
(لا تملئكم) لفهوم الآية
بمخلاف الفقراء يجوز تملئكم
منها ليتصرفوا فيه بالبيع
وغیره (ويجب تصدق
بهم منها) وهو ما ينطلق
عليه الاسم منه لظاهر قوله
تعالى وأطعموا البائس
الفقر أي الشديد الفقر
ويكفي تملئكم لمساكين واحد
ويحكون نساء لا مطبوعا
لشبهه حيث أنه بالنسبة
في الفطرة قال البلقيين ولا
ديدنا على الظاهر وقولي
بهم منها أولى من قول
للأهل بعضها (والأفضل)
التصدق (بكلها) إلا لقما
يا كاهيا تبرهكا فانها
مستوفى

الثاني تصرف مصرف الأمل سم (قوله هدى التطوع) أي عليه (قوله بخلاف
الواجبة) أي فإنه يتمتع عليه الأكل منها كافي شرح م وان أفهم كلام
المصنف أنه لا يسن له الأكل إلا أنه يتمتع (قوله كيت بشرطه) وهو أن يوصي
بها ع ش أي فلا يسن له الأكل منها كما هو ظاهر كلامه لسكن قال م
يتمتع عليه الأكل منها لا اتحاد القابض والمقبض وقوله حل عن القفال (قوله
وله أطعام اغنياء) لم يبينوا المراد بالغنى هنا وجوز م أنه من تحريم عليه الزكاة
والفقير هنا من قبل له الزكاة وجوز ط ب ان الغنى من يقدر على الاضحية وهو من
يملك منها ما ضللا عما يعتبر فضل الفطرة عنه فاجر رسم والمراد من أطعام الاغنياء
إيصاله لهم على وجه الهدية كما يؤخذ من م ر ولما كان ظاهر كلام المتن يفيد
أنه مسنون أيضا عطفه على أكل مع أنه ليس كذلك قدر له الشارح به وأوجه
جمله مستأنفة (قوله لقوله تعالى الخ) وجه الدلالة أنه أطلق في القانع والمعتز
فشم كل الغنى وغيره ع ش (قوله القانع) من قنع يقنع بالفتح فيهما إذا سأل
وأما قنع بالضم كسر يقنع بالفتح بمعنى رضى ومن ثم قيل العبد حران قنع بالكسر
والحر عبدان قنع بالفتح أي سأل فاقنع بالفتح أي ارض ولا تقنع أي لا تسأل فاشى
يشين سوى الطمع حل (قوله أي السائل) أي بالفعل (قوله لا تملئكم) أي
ليصرفوا فيه بصويص ببل بالأكل والتصدق والضيافة لغنى أو فقير مسلم فالمراد
من جواز الأهداء إليهم منها تملئكم أي اياه ليتصرفوا فيه بالأكل لا بالبيع ولجوه اه
زى أي فهو لا مقيد (قوله لفهوم الآية) لأن الاقتصار على الاطعام يفهم
نفي التملك قال سم لك أن تقول حيث كان الاقتصار على الاطعام يفهم نفي التملك
فكيف استدلو على التصدق مع أنه يقتضى التملك بقوله تعالى وأطعموا البائس
الغني لا هم إلا أن يقال الاستدلال على ذلك بمعونة القياس على الكفار ان
ونحوها أو يقال الاستدلال على مطلق التصدق مع قطع النظر عن كونه تملك
واتمليك بالقياس على نحو الكفارات تأمل (قوله ويجب تصدق) ويتمتع
نقلها عن باد الاضحية كالزكاة شرح م ر سواء المندوبة ولو واجبة والمراد من
حرمة نقل المندوبة حرمة نقل ما يجب التصدق به منها ع ش (قوله بهم) فان لم
يتصدق بذلك ضمنه ويشتري بقيته ما ما ويتصدق به حل (قوله لظاهر) عبر
بظاهرها لا يمتثل ان الامر للندب وان كان الظاهر منه الوجوب (قوله ويكون
نشا) أي وجوبا ع ش (قوله أولى من قوله ببعضها) لأنه يصدق بالكم
والطحال والكبد مع أنه لا يبرىء واحد منها اه حل (قوله والأفضل التصدق)

بكلها خروجا من خلاف من أوجبه (قوله كان يا كل من كبد أضحية) استشكل
جواز إكله منها فانها واجبة عليه والواجب يمتنع الاكل منه وأجيب بأن الاكل
مما زاد على الواجب زى أى من أضحية أخرى (قوله من كبد أضحية) وحكمته
النفوذ بدخول الجنة فانهم أول ما يفتطرون فيها بزادة ككبد الخوت الذى عليه
قرار الارض إشارة الى الأبقاء الأبدى واليأس من العود الى الدنيا وكدرها ايدياب
شوبرى (قوله وسن ان جمع الخ) واذا أكل كل البعض وتصدق بالبعض هل
يثاب على الجميع أو ما تصدق به وجهان كالوجهين فيمن نوى صوم التطوع ضحوة
هل يثاب على جميع النهار أو بعضه قال الرافعى ينبغي أن يحصل له ثواب التضحية
بالجميع والتصدق بالبعض وسويه في الرخصة والمجموع شرح البهجة زى
(قوله وتصدق بجلدها) أى وجوبها ع ش (قوله دون بيعه) أى ودون إعطائه
للجزر أجرة شرح الروض سم (قوله بالانذر) بأن كان يجعل كبدها أضحية
أو هذه أضحية زى (قوله أو عن نذر) في الذمة بأن جعلت به بعد التعيين
وضمته قبل الذبح لانه ليس له تعيين الحامل اذ هي معية لان الحمل عيب كأم
(قوله في وجوب الذبح) معتمد وقوله والتفرقة ضعيف والمعتمد جوارا كله اذ لم
تمت أمه بخلاف ما اذا ماتت فانه يجب تخريقه كما قاله م ر (قوله وسواء كانت الخ)
ظاهر هذا التعميم مع قوله المعينة ابتداء بالانذر أو به أو عن نذر في الذمة أن له تعيين
الحامل مما في الذمة وليس كذلك لانه لا يصح تعيين المعينة عنه اه عن أى
فيض التعميم بغيرها (قوله وليس فيه) أى في قول المتن وولد الواجبة كهى
تضحية بحامل أى ليست العبارة مقتضية لهمة التضحية بالحامل ومنشأ هذا
الاراد الذى استشعره وأشار الى الجواب عنه توهـم ان لفظ الولد يشمل الحمل
فكأنه قال وحمل الواجبة كهى فيفيد ان الحامل يخصص بها أيضا ما تقدم من
انها لا تصح التضحية بها وقد أجاب عن هذا بقوله فان الحمل قبل انفصاله لا يسمى
ولدا وحامله ان المذ كور في المتن لفظ الولد والحمل لا يسمى ولدا لكن هذا الاراد
بتسليمه انما يرد على الواجبة بالانذر المعينة عما في الذمة اذ هي لا يصح أن تكون
حامل أو أم المعينة ابتداء فقد تقدم اجزاؤها بقوله ولو معية والحمل من جهة
العيب كما تقدم (قوله ولد غيرها) بأن نوى التضحية بها حائلا وجلت ووضعته
قبل الذبح (قوله وله يكروه الخ) والسنة التصديق به كما في شرح م ر وقوله
وسقيه أى وله يكروه سقيه ولد بهيمة أخرى فهو معطوف على شرب المقيد بالكراهة
تأمل (قوله شرب فاضل ليهما) أى بحيث لا يحصل لولديهما ضرر واستشكل

المنها
محدثا
محدثا

روى البيهقي أنه صلى الله
عليه وسلم كان يأكل من
كبد أضحية (وسن ان
جمع) بين الاكل والتصدق
والاهدا (ان لا يأكل فرق
ثالث) وهو مراد الاصل بقوله
و يأكل ثلثا (وان لا يتصدق
بدونه) أى بدون الثالث
وهو من زيادتي وان هدى
الباقى (وتصدق بجلدها
أو يتففع به) في استعماله
وأعارة دون بيعه وأجارته
(وولد الواجبة) المعينة
ابتداء بالانذر أو به أو عن
نذر في الذمة (كهى)
في وجوب الذبح والتفرقة
سواء أمات أم لا وسواء
أكانت حاملا عند التعيين
أم جعلت بهمه وليس فيه
تضحية بحامل فان الحمل قبل
انفصاله لا يسمى ولدا كما
ذكره الشيفان في كتاب
الوقف (وله أكل ولد
غيرها) كاللبن فلا يجب
التصدق بشيء منه ولا يكفي
عن التصديق بشيء منها
(و) له يكروه (شرب فاضل
ليهما) عن ولدهما

جواز شرب لبن العينة ابتداء وعمافي الذمة بأنه نزول ملكه عن ما فكيف ساغ له
 شرب ما حدث على ملك الغير سيما ان كانوا حاضرين بعمل الذبح وجوابه ان
 الاضحية ضيافة الله تعالى والذابح من جملة الاضياف فجاز له شرب ذلك شو برى
 (قوله ان لم ينتهك لحمها) أي يتغير فهو لازم أو ان لم يتغير لحمها فيكون متعديا لكن
 في الصباح نهكته الحمى نهكا من باب تقع هزلته ونهكت الشيء نهكا بالغت فيه
 اه وقضيته انه لا يستعمل لازما (قوله بخلاف الولد) أي فلا يجوز أكل ولد
 الواجبة على كلامه لانه لا يستغلف أي عن قرب (قوله بلاجرة) أي ولا يجوز
 اجازتها أيضا لانها بيع للمنافع فان أجرها وسلمها للمستأجر ضمن المؤجر القيمة
 وعلى المستأجر أجر المثل فان علم ضمن كل منهما القيمة والاجرة والقرار على
 المستأجر وقصر في الاجرة وصرف الاضحية ككالقيمة فيفعل بها ما تقدم من س ل
 (قوله فان تلفت) أي بعد دخول الوقت والتمكن من الذبح أما قبله فلا ضمان لان
 يد معيره بآمانة فكذا هو كما ذكره الراعي وغيره س ل (قوله ضمنها المستعير
 دونه) أي قرار الضمان على المستعير دونه فلا ينافي أن المعير طريق في الضمان
 لتقصيره س ل (قوله على ضعيف) وهو حل الأكل من الأم حل والاعتماد
 مافي الأصل لان الولد كاللبن فيحل أكله ومع ذلك يجب ذبحه اه زى والفرق
 بينه وبين الأم ان الأم التزمها بالنذر فلا يجوز أكل شيء منها وعمل جوازا أكله ان لم
 تمت أمه فان مات وجب تقريقه كما في شرح م ر ووافق ع ش عليه (قوله ومصورته
 في الميت أن يوصى بها) ويجب على مضي عن ميت بأذنه التصديق بجميعها
 لانه نائبه في التفرقة لاعن نفسه وعمونه لاتحاد القابض والمقبض سواء كان
 المضي وارثا أو غيره ويجوز للرعي اطعام الوارث منها اه (قوله بعينة بالنذر) أي
 ابتداء بخلاف العينة بالجعل أو بالنذر عمافي الذمة فلا تجزى ولو جوب النية ووقع
 في شرح الروض ما يخالف ذلك فتنبه له اه شو برى ولكن يفهم من تعليل
 الشارح بقوله لان ذبحها الخ انها لو كانت معينة بالجعل أو عمافي الذمة ونوى
 المالك عند التعيين صحة ذبح الاجنبي لها حيث دلل ان النية لا تجب في هذه الحالة
 وقت الذبح استغناء عنها بالنية الحاصلة عند التعيين كما تقدم في قول المتن ونية عند
 ذبح أو تعيين (قوله فيصح على المشهور) ومع ذلك يارم الذابح التفاوت بين
 القيمتين أي قيمتها حية وقيمتها مذبوحة لان اراقه الدم قرينة مقصودة وقدرتها
 اه متن التحرير وشرحه للشارح وهذا المقدار الذي يؤخذ من الذابح يسلك به
 مسالك الضحايا ويشتري به شاة اه شرح التنقيح وهذه الشاة يجب ذبحها وتفرقة

ان لم ينتهك لحمها ما وسقيه
 غيره بلا عوض لانه يستغلف
 بخلاف الولد وله ركوب
 الواجبة واركانها بلاجرة
 فان تلفت أو نقصت بذلك
 ضمنها لكن ان حصل ذلك
 في يد المستعير ضمنها المستعير
 دونه والتفصيل في الاكل بين
 ولدى الواجبة وغيرها مع
 التصريح بجعل شرب فاضل
 لبن غيرها من زيادتي وجزم
 الأصل بجعل أكل ولد
 الواجبة مبني على ضعيف
 (ولا تضحية لاحد عن آخر
 بغير اذنه ولو) كان (ميتا)
 كسائر العبادات بخلاف
 ما اذا اذن له كالزكاة
 وصورته في الميت أن يوصى
 بها واستثنى من اعتبار
 الاذن ذبح اجنبي معينة
 بالنذر بغير اذن الناذر
 فيصح على المشهور فيفرق
 صاحبها لهما لان ذبحها
 لا يقتصر الى نية كما مر

وجميعها فان لم يغ القدر المذكور بشاة فيشتري به شقص منها فان لم يتيسر
 فيشتري به لحم ويتصدق به (قوله وتضحية الولي) معطوف على ذبح اجنبي (قوله
 عن مجاجيره) وكأنته ملكه لهم وذبحه عنهم فيقع ثواب التضحية لاصبي مثلاً وللأب
 ثواب المبة ع ش على م ر (قوله وتضحية الامام الخ) ولا يسقط بفعله الطالب عن
 الاغنياء وحيثئذ فالمقصود من الذبح عنهم مجرد حصول الثواب لهم وينبغي ان مثل
 التضحية من الامام عن المسلمين التضحية مما شرط التضحية به الواقف من غلة
 وقفه فانه يصرف لمن شرط صرفه لهم ولا تسقط به التضحية عنهم ويا كان منه
 ولو اغنياء وليس هو ضحية من الواقف بل هو صدقة بمجرد كسبه غلة الوقف
 ع ش على م ر (قوله وقعت لسيدته) بأن نوى السيد عند الذبح أو فوض اليه السيد
 النية ذى (قوله أما البعض الخ) مقابل لقديم قدر قد يرد ولا لرفيق كله
 * (فصل في الحقيقة) * من عني يعنى بكسر العين وضمة هاشوري وذكراها
 عقب الاضحية لشاركتها في أحكام كثيرة كما سيأتي ويدخل وقتها بانفصال
 جميع الولد (قوله ويكره تسميتها حقيقة) أي لما فيها من التفاؤل بالله فوق
 والمعتمد عدم الكراهة من ل لانه صلى الله عليه وسلم سماها حقيقة (قوله
 على رأس الولد) من الناس والبهائم كما في المختار (قوله وشراً ما يذبح الخ) أي
 من النعم أقول هو غير جامع لان من الحقيقة ما يذبح قبل خلق الشعر أو بعده
 وما يذبح ولا يكون هناك خلق شعر مطلقاً فان الذبح عند خلق الشعر انما هو على
 سبيل الاستصحاب بأن يكون يوم السابع وليس معتبراً في الحقيقة فأمل سم
 (قوله لان مذبحة) علة لقد رأى وانما سمي ما يذبح بذلك لان مذبحة الخ والضحية
 في مذبحة راجع لما ع ش قال الرشدي أنظر هذا التعليل ولا تظهر له لائحة بما
 قبله ولا يصح جامعاً بين المعنى اللغوي الذي ذكره وبين المعنى الشرعي وانما يظهر
 على المعنى الذي ذكره ابن عبد البر أن عني لغة معناه قطع فاعل هذا المعنى
 استقطعته الكتبة من الشارح بعد اثباته فيه مع المعنى المذكور فيكون لها
 في الالة معنيان القطع والشعر الذي على رأس المولود ويكون الشارح قد أشار الى
 مناسبة المعنى الشرعي لكل من المعنيين فأشارنا سببه لمعنى قطع بقوله لان مذبحة
 الخ ولنا سببه لمعنى الشعر بقوله ولان الشعر الخ اه بالحرف (قوله يخلق اذ ذاك)
 أي والشعر لغة يسمى حقيقة كما تقدم ع ش (قوله كخبر الغلام مرتين) لعل
 التعبير به لان تعلق الوالد به أكثر فقصده الشارح حثهم على فعل الحقيقة والا
 فالانتي كذلك ع ش على م ر (قوله مرتين) أي مرهون وقوله تذبج حال من

وتضحية الولي من ماله عن
 مجاجيره فيصح كما أفهمه
 تقييدهم المنع بماله
 وتضحية الامام عن المسلمين
 من بيت المال فيصح كما نقله
 الشيخان عن الماوردي
 وأقنراه (ولا) تضحية
 (لرفيق) ولو مكاتباً أو أم ولد
 لانه لا يملك شيئاً أو ملكه
 ضعيف (فان أذن) له
 (سبيده) فيها رضخى فان
 كان غير مكاتب (وقعت
 لسيدته) لان يده كسبه أو
 مكاتباً (و) وقعت (للمكاتب)
 لانها تبرع وقد أذن له فيه
 سبيده وهو من زيادتي أما
 البعض فيضحي بما يملكه
 بحريته ولا يحتاج الى اذن
 سيده كما لو تصدق به
 * (فصل) * في الحقيقة
 قال ابن أبي الدم قال أصحابنا
 يستحب تسميتها نسباً
 أو ذبيحة ويكره تسميتها
 حقيقة كما يكره تسمية
 العشاء عمة وهي لغة
 الشعر الذي على رأس الولد
 حين ولادته وشراً ما يذبح
 عند خلق شعره لان مذبحة
 يعنى أي يشق ويقطع ولان
 الشعر يخلق اذ ذاك والاصل

فيما أخبرنا خبر الغلام مرتين بحقيقة تذبج عنه يوم السابع ويخلق رأسه ويعنى رواه الرشدي

وقال حسن صحيح والمعنى
فيه اظهار البشر والنعمة
ونشر النسب وهي سنة
مؤكدة وانما لم تب
كالاضحية يجامع ان كلا
منهما اراقة دم بغير جناية
ونظيراني داود من احب
ان ينسك عن ولده فليفعل
ومعنى مرتين بعقيقته قيل
لا ينفو غومته حتى يعق عنه
قال الخطابي واجود ما قيل
فيه ما ذهب اليه اجد بن
حنبل انه اذا لم يعق عنه لم
يشفع في والديه يوم القيامة
(سنن لمن تارمه نفقة فرعه)
بتقد بر فقره (ان يعق عنه)
ولا يعق عنه من ماله ويعتبر
يساره قبل مضي مدة
النفاس وذكر من يعق
من زيادتي (وهي) أي
العقيقة (كضحية) في جميع
احكامها من جنسها وسمها
وسلايتها ونياتها والافضل
منها والاكمل والتصدق
وحصول السنة بشاة ولو
عن ذكر وذيرها مما يأتي
في العقيقة

العقيقة وقوله ويخلق رأسه معطوف على الخبر وهو مرتين من الاخبار بالجملة
بعد الاخبار بالمفرد وكذا قوله ويسمى معطوف على الخبر أيضا ويقدر فيها
يوم السابع بدليل ذكره فيما قبلها (قوله والمعنى فيه) أي والحكمة
في ما ذكر من الامور الثلاثة أعني الذبح وقاليه اظهار البشر والنعمة راجع
للاولين منها وعطف النعمة تفسير كافي ع ش م ر وقوله ونشر النسب
راجع لثالث (قوله كالاضحية) أي قياسا عليها حل فهو جواب السؤال (قوله)
ونظيراني داود) انظر لم قدم القياس عليه اه (قوله ان ينسك) يقال نسك ينسك
نسكا بنقع السين وضمها في الماضي وضمها في المضارع وباسكانها في المصدر
شوبري فهو من باب قتل أو عظم (قوله ومعنى مرتين بعقيقته) الاولى تقديمه عقب
الحديث (قوله لم يشفع في والديه) أي لم يؤذن له في الشفاعة واركان اهلها
لكونه ذميرا أو كبيرا وهو من اهل الصلاح ع ش وقيل لم يشفع في والديه مع
السابقين وانظر اذ عق عن نفسه هل يشفع في أبوه أولا شوبري (قوله سن لمن
تارمه نفقة) شمل الام ولد الزنا فيندب لها العقيقة ولا يلزم من ذلك اظهاره
المضى لظهور العار كما في شرح م ر (قوله بتقرير فقره) انما احتاج لهذا لانها
تطلب من الاصل وان كان الفرع موسرا يارث أدعيه مع أنه في هذه الحالة
لا يلزم الاصل نفقة فاحتاج لقوله بتقد بر فقره لادخال هذه الصرورة (قوله من ماله)
أي الفرع (قوله ويعتبر يساره الخ) أي يسار الفمارة م ر فان ايسر بعدها
فلا يندب له قاله في ع ب قال في الايعاب وهو كعبيرهم بلا يؤثر بها صريح في أن
الاصل الموسر بعد الستين أي أكثر مدة النفاس لو فعلها قبل البلوغ لم تنع عقيقة
بل شاة لحم وقولهم لا آخر لوقتها محمول على ما اذا كان الاصل موسرا في مدة النفاس
وهل فعل المولود لها بعد البلوغ كذلك لان اصلها لم يخاطب بها كان هو كذلك
أو تحصل بفعله مطلقا لانه مستقل لا ينتفي الثواب في حقه بانتفاؤه في حق أصله
كل محتمل وظاهر اطلاقهم الا في أن من بلغ ولم يعق أحد عنه يسر له أن يعق
عن نفسه يشهد لثاني شوبري (قوله مدة النفاس) أي أكثرها (قوله)
وحصول السنة بشاة) أي فلا تحصل بغير ذلك من غير النعم والظاهر انه تجزئ كل
من البقرة والناقة عن سبعة كافي الاضحية شرح م ر (قوله مما يأتي في العقيقة)
خرج به وقت الاضحية فانه لا يأتي هنا لان أول وقتها من انفصال جميع الولد
ولا آخره وفي نسخة مما يأتي في العقيقة وهي غير ظاهرة لان مراده التشبيه
بالاضحية في احكامها المتقدمة وايضا فلا حاجة الى قوله في العقيقة لار الكلام

لكن لا يجب التصديق بلهم متبايناً كما يعلم مما يأتي فتعبري بذلك أعم من قوله وسنها وسلامتها والا كل والتصديق
كالأضحية (وسن له كرشا كان وغيره) (٧٠٩) من أنثى وخنثى (شاة) ان أريد العنق بالشيء لا المر بذكر

في غير الخنثى رواء الترمذي
وقال حسن صحيح وقيس
بالأنثى الخنثى وإنما كانا
على النصف من الذكر لأن
الغرض من الحقيقة
استبقاء النفس فأشبهت
الذئبة لأن كلا منهما فداء
لنفس وذكر الخنثى من
زيادتي (و) سن (طبخها)
كسائر الولايم الأرحلها
فقط نية للقبالة لخبر
الحاكم الآتي (و) سن
طبخها (بحلو) من زيادتي
نماء ولا بحلاوة أخلاق الولد
ولأنه صلى الله عليه وسلم
كان يحب الحلوى والعسل
وإذا أهدى لأغني شيء منها
ملكه بخلافه في الأضحية
كما رلان الأضحية من يافعة
عامة من الله تعالى للؤمنين
بخلاف الحقيقة (وأن
لا يكسر عظمها) نفاء ولا
بسلامة أعضاء الولدان
كسر فخلاف الأولى (وأن
تذبح سابع ولادته) أي
الولد وبها يدخل وقت الذبح
ولا تقوت بالتأخير عن
السابع وإذا بلغ بلا عني
سقط سن العنق عن غيره
(و) ان (يسمى فيه) ولو

فيها (قوله لكن لا يجب التصديق الخ) أي ولو كانت مذورة م رأى بل هو مخير
بين التصديق بالأنثى والمطبوخ (قوله وسن لذكر) أي ذلك وهو أدنى الكمال
والافتكفي واحدة في سقوط الطلب ع ش والأفضل سبع شياه فبدنة فبقرة
كما مر وكالشاتين سبعان من فهو بدنة وتجاوز مشاركة سبعة فأقل في بدنة أو بقرة
سواء أهلكان كلهم عن حقيقة أو بضمهم عن ضحية أو لا ولا كما قاله قل (قوله
وخنثى) المعتمدان الخنثى ملحق بالذكور في هذه احتياطاً مر (قوله شاة) ولو نوى
بها الحقيقة والأضحية حصل عند شبعنا خلافاً بحج حيث قال لا يحصلان لأن كلا
منهما سنة مقصودة وهو وجبه ومقتضى قوله في جميع أحكامها له لو قال هذه
حقيقة وجب ذبحها وبه صرح جراح ل وشو برى أي فيجب التصديق بجميعها
على الفقهاء شو برى ويغير بين أن يتصدق بجميعها ياباً وبين أن يتصدق بالبعض نيأ
والبعض مطبوخاً ولا يصح أن يتصدق بالجميع مطبوخاً وأما الأضحية المذورة
فيجب التصديق بجميعها نيأ كما تقدم كافي شرحي مر وحج (قوله ان أريد العنق
بالشيء) لم يوجد هذا القيد في شرح مر ولا في شرح جرح ولا في شرح الروض
فليست مفهومة وهو ما إذا حق بغير الشياه كالبدنة فهل يندب تخصيص الذئبة
بشتين والأنثى بواحدة أو لا حرر (قوله استبقاء النفس) لعل المراد استبقاؤها
استبقاء تاماً وهو غورها نماء تاماً كما ذكره في الحكمة (قوله الأرحلها) أي إلى
أصل الفخذ والأفضل أن تكون اليمين شرح مر (قوله فتعطى) نية تغاؤلاً بأن
الولد يعيش ويمشي زى (قوله تغاؤلاً بحلاوة أخلاق الولد) ولا يقال بمنزلة في وليمة
العرس تغاؤلاً بأخلاق العروس لأنها طبعات فاستقر طبعها وهو لا يغير شو برى
(قوله كان يحب الحلوى) هي ما دخلته النار وكان مركباً من حلوى وغيره كما قاله
المنأوى فعلى هذا يكون عطف العسل عطف مغاير (قوله عن غيره) وهو مخير
في العنق عن نفسه زى وبعبارة غيره وبقي السن في حقه (قوله ولو سقطا) أي
إذا بلغ زمن نفع الروح فيه كافي زى وظاهره وإن لم تنفع فيه لكن عبارة مر
بل يندب تسمية سقط ففخت فيه الروح اه وفيه أي في مر أنه إذا لم تعلم له
ذكورة ولا أنوثة سمي بما يصلح لهما فهو طلمة وهذا (قوله وان يسمى فيه) وأفضل
الاسماء عبد الله وعبد الرحمن وتذكره الاسماء الطيبة كحرب ومرة وما يتطير
بنفيه كما فاع وبركة ورجة ونحو ست الناس وسيد الناس أو العلماء أشد كراهة
لأنه من أقبح الكذب وتحرم بملك الاملاك وشاهين شاه ومعناه ملك المالك وحاكم
الحكام وأقضا القضاة والمعتد الكراهة في قاضي القضاة زى وكذا عبد النبي

سقط لما مر أول الفصل ١٧٨ يج ث ولا بأس بتسميته قبل بل قال السوي في أذكاره سن
تسميته يوم السابع أو يوم الولادة واستدل لكل منهما بأخبار صحيحة

لأخيه علي عليه وسلم أمر
 فاطمة فقال زني شعسر
 الحسين وقصدي بوزنه منضة
 وأعلى القابلة رجل
 الحقيقة رواء الحاكم وصحبه
 وقيس بالفضة الذهب
 وبالدكر غيره وذكر الترتيب
 بين الذهب والفضة من
 زيادتي وهو ما في المجموع
 وغيره وعبرة الأصل ذهبا
 أو فضة (و) ان (يؤذن
 في أدنه اليمنى ويقام في اليسرى
 ويمحك بتمر فملاحيين يولد)
 فيم - ما أما الأولى فلان من
 فعل به ذلك لم تضره أم
 الصبيان أي التسابعة من
 الجن رواء ابن السنن ولأنه
 صلى الله عليه وسلم أذن
 في أذن الحسن حين ولادته
 فاطمة رواء الترمذي وقال
 حسن صحيح وليكون علامة
 بالتوحيد أول ما قرع سمعه
 عند قدومه إلى الدنيا
 كما يلقن عند خروجه منها
 وما الثانية وهي تحنيكه
 بتمر بأن يضع ويدلك به

حنكه داخل انم حتى ينزل الى ج
 ولد وتراة ملا كهن ثم نقر فاء
 مسلم وقيسر بالتمرا الحار وفي
 الولاد من زيادتي * (ص)

استعمل جمع التلوة في جمع النثرة واطلاق الطعام على الحيوان فيه مجاز الاول لان المذكور في الكتاب غالبه حيوان وهي جمع طعام بمعنى مطعوم أى وما يتبع ذاك كاطعام المضطروع وانما ذكره بعد الصيد لان فيه بيان ما يحل وما لا يحل كما انه ذكر عقب الاضحية لبيان ما يجوز وما لا يجوز اه قل على الحلال (قوله نى بيان ما يحل منها وما يحرم) ومعرفة ثمانية آكد مهمات

ثم إنك داخل أم حتى ينزل إلى جوفه شيء منه فلا نه صلى الله عليه وسلم أتى باین أبی طلحة حين الدين
ولم وتراة ملاكین ثم نعرفاه ثم عجه فيه فجعل يتلف فقال صلى الله عليه وسلم حب الانصار الثمر وسماه عبد الله ورواه
مسلم وقيسر بالتمر الحلو وفي معنى التمر الرطب وقولي الينى ويقام فى اليسرى مع ذكر الحاملى وتقييد التحنيك بحين
الولاد من زيادة في (كتاب الاطعمة) * أي بيان ما يحل منها وما يحرم

النجاسات (حل دود طعام)
 كمثل (لم ينفر) عنه لغير
 تميزه بخلافه ان انفر عنه
 فلا يجعل أكله ولو معه
 فتعبري بذلك أولى بما عبر
 به (و) حل (جرادوسمك)
 أي أكلهما وبلعهما وإن لم
 يشبه الثاني السمك المشهور
 ككلب وخنزير وفرس
 (في) حال (حياة أو موت)
 في الثلاثة ولو بقتل بحري
 أما الأول فلما مر فيه وأما
 الأخير ان فلقوله تعالى
 أحل لكم صيد البحر
 وطعامه متاعا لكم وللسيارة
 وخبر أحلت لسان يتان
 وليس في أكلهما حين
 أكثر من قتلهما وهو جائز
 بل يجعل قتلها حين (وكره
 قطعها) حين كافي أصل
 الروضة وهابيه يجعل قول
 الأصل في باب الصيد
 والذباح ولا يقطع بعض
 سمكة ويكره ذبحها
 الأسماك الصغيرة بطول
 بقاؤها فيسن ذبحها وذكر
 حل الجراد حيا وكرهه قطعه
 من زيادتي (وحرم ما يعيش
 في بر ويخرج كصغد)
 بكسر أوله وفتح وخيه مع

الدين لأن معرفة الحلال والحرام فرض عين فقد ورد الوعيد الشديد على أكل
 الحرام بقوله صلى الله عليه وسلم أي لحم نبت من حرام النار أولى به أه من شرح م
 (قوله والأصل فيها) أي الأطعمة أي في بيان ما يحل منها وما يحرم (قوله ويجعل)
 أي النبي الذي هو محمد صلى الله عليه وسلم وقوله لهم أي لأمته اه جلال (قوله حل
 دود طعام) ولونقله من موضع لا يخرج في الإصح كما قاله البلقي م ر قال وكذا
 لو تبسبى بنفسه ثم عاد بعد إمكان صونه عنه في ما يظهر (قوله دود طعام) بقيد أن
 غير المتولد لا يحل وهو كذلك ومنه التمل في العسل قل في الأحياء إلا إذا وقعت غلته
 أو ذبابة وتهرت أجزاءها نه يجوز أكلها معه لأنها لا تبسبى اه ولا فرق في الجواز
 بين الذي يمسر تميزه أو يسهل ولا بين الكثير والقليل فقول الشارح لعسرة يسهل أي
 من شأه أن يعسرة يسهل زي قال م ولا فرق أيضا بين الحلي والميت ومشي ط ب
 على الحل فيما لو انفصل الدود ثم عاد بنفسه ولو ميتا وكذلك لو عاد بفعل حيوان عسر
 تميزه وتوقف فيما إذا سهل وأما الوعاد بفعل ميتا فانه ان قبل لا ينحس والانحس
 (قوله كمثل) ولو حصل في اللحم دود فالظاهر الحماقه بالغاكهة ويقاس به التمر
 المستوس والفول إذا طبختا فيهما ولا فرق بين التمر والفول لأن التمر يشق
 عادة وينزال ما فيه بخلاف الفول لكان متبها قال في الإيعاب وهو متبها شورى
 وسم (قوله لم ينفر) أي لم يخرج عنه ع ش (قوله وجرادوسمك) قال في المتاج
 ولو صادهما بحري قال الحل ولا اعتبار بفعله (قوله وبلعهما) أي ويعني عما
 في باطنهما أكلته س ل وعبارة سم قوله وبلعهما شامل لكبير السمك وصغيره وخالف
 الرزكشي فقال ولو بلغ سمكة كبيرة قيمته حرم لئلا يسهل جوفها قال وفي الصغيرة
 كذلك أي ميتة وجهان وميلهم إلى الجواز وقال انما يحرم بلع الكبيرة ان ضرت
 وقوله الكبيرة أي الحية فلا يخالف ما قبله (قوله فلما مر) وهو عسر التمييز وانظر
 وجه اعادته (قوله وطعامه) أي ما يقذفه من السمك ميتا اه جلال (قوله حين)
 أي إذا كانا صغيرين ع ش (قوله أكثر من قتلهما) أي ليس فيه تعذيب يزيد على
 قتلها بل هما سواء في زهرق الروح (قوله بل يجعل قتلها حين) لأن عيشهما
 عيش مذبح زي وقيل يحرم التعذيب وهو ضعيف خلافاً في ع ب من حرمة
 قلى الجراد حيا وهو واضح لأن عيشه ليس عيش مذبح حل والمعتد حل قلى
 السمك حيا دون الجراد للتعليل المذكور قاله ع ش فائدة قال في الجواهر كل
 سمك ملح ولم يترع ما في جوفه فهو نجس اه وبه يعلم حرمة كل الفسج المعروف
 خلافاً لما اشتهر على اللسنة (قوله فيسن ذبحها) أي من ذبلها ما لم تكن على

(وسرطان) ويسمى عقرب الماء (وحية) ونسناس وتمساح (٧١٣) وسلفاة بضم السين وفتح اللام تحب

لحمها ولا تنهى عن قتل
الضفدع رواه أبو داود
والخناكم وحججه (وحمل
من حيوان برجنين) ظهر
فيه صورة الحيوان (مات
بذكاة أمه ونعم) أي ابل
وبقر وغنم لقوله تعالى
أحللت لكم بهيمة الأنعام
وروى أبو داود وغيره خبر
أبي سعيد الخدري قلنا
يا رسول الله أنا نعرا الأبل ونذبح
البقر والشاة فنجد في بطنها
الجنين أي الميت فنلقيه أم
نأكله فقال كلوه إن شئتم
فإن ذكاته ذكاة أمه أي
ذكاتها التي أحلتها أحلته
تبعها (وخيل) لأنه صلى
الله عليه وسلم نهى يوم
خير عن لحوم الأجر الأهلية
وآذن في لحوم الخيل رواه
الشيخان (وبقر وحش
وجاره) لأنه صلى الله عليه
وسلم قال في الثاني كلوا
من لحمه وأكل منه رواه
الشيخان وقيس به الأول
(وطي) بالاجماع (وضبع)
بضم الباء أكثر من أسكانها
لأنه صلى الله عليه وسلم قال
يحل أكله رواه الترمذي
وقال حسن صحيح (وضب)

صورة حيوان ينزع والافتدح من رقبته كافي ع ش على م ر قال جبر فالمراد
بالنزع انقلص كما يرشد إليه تعليلهم بالراحة (قوله ونسناس) بفتح النون
كافي المصباح وبكسرهما كافي شرح الروض ويوجد كما قيل مجزأ الصين يقف
على رجل واحدة وله عين واحدة يقتل الإنسان إن ظفره يقفر كقفر الطير ذكره
مس ل (قوله ولا تنهى) عن قتل الضفدع وسيأتي إن انتهى عن قتل الحيوان
يفيد تحريمه كما أن الأمر يقتله كذلك (قوله وحمل من حيوان برجنين) عبارة
شرح م ر ولا بد في الحمل أي حمل الجنين من أن تكون الذكاة مؤثرة فيه فإن كان
مضغة لم تب فيها صورة لم تقتل (قوله ظهر فيه) صورة حيوان كذا قيل به في شرحي
البحجة والروض وظاهره سواء نجت فيه الروح أم لا وإن كان بعد هذا التعميم
قوله مات بذكاة أمه إلا أن يقال يؤول بأن المراد مات حقيقة أو حكمه قيد دخل فيه
ما تصور ولم تنفخ فيه الروح فوته حكمه أي حكمها أنها نجت فيه الروح وعبارة
شيخنا العزيزي قوله مات بذكاة أمه شامل لما نجت فيه الروح ولما لم تنفخ فيه
بناء على أن المراد بالموت مفارقة الروح للجسد أو عدم الحياة وإذا كان كذلك
فكيف يقول بذكاة أمه مع أنه خاص بالأول ويجاب بأن قوله بذكاة أمه أي شأبه
ذلك أي وسواء كانت ذكاة أمه بذبحها أو إرسال سهم أو جراحة قال العلامة
زى فلا تقل حلقه ومضغة وإن كانتا ظاهرين ولو حلت ما كولة بغيره مكول
امتنع ذبحها بعد ظهور الحمل حتى تضع وخرج بقوله مات بذكاة أمه ما لو كان ميتا
قبل ذكاتها أو بقي بعد ذكاتها زمانا يتحرك ويضطرب ثم مات فإنه لا يجعل على الصحيح
أه (قوله نلقيه) أي أنلقيه ع ش (قوله إن شئتم) أي وإن شئتم فأطعموه
لحيوان آخر وليس المراد وإن شئتم فاقبلوه لأن فيه اضاعة مال شيخنا عزيزي (قوله
وبقر وحش) لافرق في الحمار الوحشي بين أن يستأنس أو يبقى على توحيشه
كما أنه لا فرق في تحريم الأهل بين الحالين ومثله بقدر الوحش فيما ذكر مس ل (قوله
وجاره) قال في شرح الروض وفارقت الحمار الوحشية الحمار الأهلية بأنها لا ينتفع
بها في الركوب والحمل فانصرف الانتفاع بها إلى أكلها خاصة أه (قوله وضبع)
هو من أحق الحيوان لأنه يتناول حتى يصاد ومن عجيب أمره أنه سنة ذكرو سنة
أنثى ويبيض مس ل وإنما حل مع كونه ذكرا لأن نأبه ضعيف فكانه لا ناب له
(قوله وضب) قال ابن خالويه أنه يعيش سبع مائة سنة فصاعدا ولا يشرب الماء
وقيل أنه يبول في كل أربعة أيام فطره ولا يسقط له سن ويقال إن أسنانه قطعة
واحدة (قوله أكل على مائدة) ولم يأكل منه صلى الله عليه وسلم لأنه يعافه

وهو حيوان لذكر منه ذكران ولا تنهى فرجان لانه أكل على مائدة صلى الله عليه وسلم رواه
الشيخان (وأرنب) لانه يثث بوركها إليه فقبله رواه الشيخان زاد البخاري وأكل منه وهو حيوان يشبه البناق قصير
اليد بن طويل الرجلين

عكس الزرافة يطأ الأرض على مؤخر قدميه (وثعلب) بثلاثة أقاله ويسمى أبا الحصين (ويربوع) وهو حيوان قصير اليدين جد أطويل الرجلين لونه كلون الغزال (وفيل) بفتح الفاء والنون وهو دويبة يؤخذ من جلدها القرو للثياب وخفتها (وسمور) بفتح السين (٧١٣) ونم الميم المشددة وهو حيوان يشبه السور لأن العرب

تستطيب الأربعة والمراد في كل عامروءا بقى الذكر والأنثى (وغراب زرع) وهو نوعان أحدهما يسمى الزاغ وهو أسود صغير قد يكون محرا المنقار والرجلين والأخر يسمى الغداف الصغير وهو أسود أو رمادي اللون والمسل فيه هو مقتضى كلام الراغب وصرحه جمع من الروائي وعلمه بأنه يأكل الزرع لكن صحح في أصل الروضة تحريمه وخرج بغراب الزرع غيره وهو ثلاثة الأبقع وهو الذي فيه سواد وبياض والعقق وهو ذولونين أبيض وأسود طويل الذنب قصير الجناح مونه العنق سمكة والغداف الكبير ويسمى الغراب الجبلى لانه

لكنه ليس بأرض قومه أى ليس مشهورا بالكل عندهم شيئا مرنى (قوله عكس الزرافة) بفتح الزاى وضمتها ع ش وقررا المدانى في قراءة البخارى ان الزرافة حيوان يشبه الابل برقبته والبقر برأسه وقرنيه والنمر بجلده وتكبر الى أن تصير علو النخلة واعتد مد حرمتها لتولدها من مأكول وغيره اه (قوله وهو حيوان قصير اليدين) قال في شرح الروض وهو دويبة رقيقة تعادى الفار تدخل جحره وتخرجه سىل (قوله وسمور) ويحل أيضا السنجاب وهو حيوان هلى حد اليربوع يؤخذ من جلده الفراء والخومل أيضا وهو طائر كبير له حوصلة ذهبية يؤخذ من جلده الفراء ويكثر بمصر ويدرف بالبيع والفاقم بضم الفاء الثانية وهو دويبة تشبه السنجاب وجلده أبيض سم زى (قوله يشبه السور) حيوان يشبه القط شيئا (قوله والحل فيه الخ) معتد قال ع ش ولوشك في شىء دل هو مما يؤكل أو من غيره فينبغى الحرمة احتياطا اه (قوله ذولونين) أى نوع أبيض ونوع أسود فهو مغاير لما قبله رقول للنساطقة ان السواد ملازم للغراب هو باعتبار غالب أنواعه حل بزيادة (قوله للبطل) وهو الاوز الذى لا يطير سىل (قوله وعصفور) سعى بذلك لانه صلى نبي الله سليمان عليه السلام وفر منه وكنيته أبو يعقوب والأنثى عصفورة (قوله وصحوة) وهى مفار العاصفيرة الحجره الرأس زى والمهدد حرام نخب لحمه وكذا قيل حل (قوله وزر زور) سعى بذلك لزرزرنه أى تصويته زى (قوله لاجار أهلى) وكنيته أبو زياد وكنية الأنثى أم محمود وأما الزرافة ففى المجموع انها محرم جزما وقال المترلى تحمل وبه أفتى البغوى زى (قوله وقرد) أى ودب وفيل ونمس وابن مقرض شرح م رواين مقرض بضم الميم وكسر الراء وبكسر الميم وفتح الراء هو اللب بفتح اللام رشيدى (قوله

لايسكن الا الجبال) ونعامه ١٧٩ يح ث وكر كى راوز) بكسر اوا وفتح ثاويه وهو شامل للبطل (ودجاج) بفتح اوا أفصح من ضمة كسره (وجام وهو ماعب) أى شرب الماء بلا مص وزاد لاصل كغيره وهو در أى صوت ولا حاجة اليه لانه لازم لعب ومن ثم اقتصر فى الروضة فى جزاء الصيد على عب وقال انه مع هدر متلازمان ولهذا اتفق الشافعى على عب (وما على شكل عصفور) بضم اوا أفصح من فتحه بانواعه كعندليب) بفتح العين والدال المهماتين بينهما نون وآخره موحدة بدالتعية (وصحوة) بفتح الصاد وسكون العين المهماتين (وزر زور) بضم اوا لانهما كلاهما من الطيبات وقال تعالى أحل لكم الطيبات (لا جارا أهلى) للنهى عنه رواء الشيطان (ولاذناب) من سباع وهو ما يدور على الحيوان ويتهوى بناه (و) ذو (نخاب) بكسر الميم أى ظمر من طير للنهى عن الاول فى خبر التميمين وعن الثانى فى خبر مسلم فذوالناب (كأسد وقرد) وهو معروف (و) ذو النخاب (كصقر) بالصاد والسين والزاى (ونسر) بفتح النون أشهر من ضها وكسرهما

(ولا ابن آوى) بالدلان العرّب تستقبّه وهو حيوان كره الرّيح فيه نجسه من الذّاب والشعاب وهو ذئبة ودون الكلاب (وهرة) وحشية أو أهلية لأنّها تعدّ وينابها فاطلاقها (٧٢٤) أولى من تقييدها بالوحشية

(ولا ابن آوى) سمى بذلك لانه يأوى الى أبناء جنسه ولا يعوى الا ليلا اذا استوحش وبقي وحده وصياحه يشبه صياح الصبيان سل (قوله أولى من تقييده) لها بالوحشية قد يقال تقييد الأصل أولى لانه يعلم منه تحريم الاهلية بطريق الأولى بخلاف الاطلاق الشيخ ليس نصا في تحريم النوعين لقبوله التخصيص وان كان مقتضى الاطلاق التعميم فليتأمل اه شوبرى (قوله الطائر الاخضر) له قوة على حكاية الاصوات وقبول التلقين زى (قوله وطاوس) وهو طائر في طبعه الغنى وحب الزهوى بنفسه والخيلاء والاحجاب بريشه زى (قوله وذباب) وهو اجهل الخلق لانه ياتى نفسه في المهلكة رى (قوله القغذ) بالذال المعجمة وبضم القاف وفتحها كما في المختار وفي المصباح بضم القاف وفتح للتخفيف ع ش هل مر (قوله والوبر) قال في شرح الروض بسكون الباء دويبة أصغر من الهر كحلاء العين لا دنبل لها عمرة وهذا هو الذي تقدم له في باب ما حرم بالاحرام (قوله بعصفور الجنة) لانه زهد في الاقوات زى وقال سل لانه زهد ما في أبدي الناس من الاقوات ومن عجيب أمره ان عينه تعلق وتعود ولا يغرق في عيش عتيق حتى يطينه بطين جديد اه وتعود عينه بحجر ينقله من الهند وهو حجر اليرقان واذا أراد شخص اتيانه بالحجر فانه يصبغ أولاده بالزعفران أو يحموه فيجد الحكر في عيشه لانه يحضره لا ولاده اذا رآهم بهذه الحالة خوفا عليهم من المرض المذكور وينفع عيشه للعصية بأن يبل وينقع ثلثة أيام ويسقى شيخنا ومن عجيب أمره انه يحفظ الاتفاقية تمامها ويحفظ آخر سورة الحشر اه قل (قوله ونخل) في الروضة كالمصاها انه يحرم قل النمل لعمدة النهى عن قتله وحمل على النمل السليمانى وهو الكبير لا نفع اذا به بخلاف العذرة فيل قتله لكونه مؤديا بل وحرقة ان تعين طريقا لدفعه كالقمل أى بأن يشق عدم الصبر على أدائه قبل قتله وتعدّ رقتله انتهى من شرح م ر وعش عليه (قوله وما لانص فيه الخ) ينبغى ولا في نظيره ليخرج بقول الوحش المحق بحماره المنصوص أو يراد بالنص فيه ما يشمل النص

(ورخية) وهي طائر يقع (ورقانة) بثلاث الموحدة وبالجمجمة والمثلثة طائر أبيض ويقال اغبردوين الرخية بطيء الطيران طيب غذاها (وبغضا) يفتح الموحدتين وتشديد الثانية وبالجمجمة وبالضم الطائر بضم الاخضر المعروف بالذرة المهملة (وطاوس وذباب) بضم أوله (وحشرات) يفتح أوله مغار دواب الارض (نكحفسا) بضم أوله مع فتح ثالثه أشهر ومن ضمه وبالد وحكى ضم ثالثه مع القصر تحب لحلم الجميع واستثنى من الحشرات القغذ بالذال المعجمة والوبر والنضب واليربوع وهذان تقدم تفسيرهما آتقا وتقدم ضبط الوبر وتفسيره في باب ما حرم بالاحرام (ولا ما أمر بقتله أو نهى عنه) أى عن قتله لان الامر بقتل

شئ أو النهى عنه يقتضى حرمة اكله فالما مر بقتله (كمقرب وحية وحداة) بوزن عنبية في نظيره (وفارة وسبع ضار) بالتخفيف أى عا دروى الشيطان خس يقتل في الحمل والحرم الغراب والحسداة والفارة والعقرب والكلاب المقور وفي رواية لمسلم الغراب الا يقع والحية بدل العقرب وفي رواية لابي داود والترمذى ذكر السبع العا دى مع الخمس (و) المنهى عن قتله (نخطاف) بضم الخاء وتشديد الطاء ويسمى الآن بعصفور الجنة (ونخل) وتعبير بما نهى عنه مع التمثيل له بما ذكر أولى من قوله لا خطاف ونخل ونخل (ولا ما يتولد من ما كول وغيره) كمتولدين كلب وشاة أو بين فارس وحمار أهلى تغايبا للتحريم (وما لانص فيه) بتحريم أو تحليل أو ما يدل على أحدهما كالامر بالقتل والنهى عنه

(ان استطاعه عرب ذويسار وطياع سليمة حال رفاهيه حل أو استغثوه فلا) يحل لان العرب أولى الامم لانهم
المخاطبون أولا ولان الدين عربى وخرج بذويسار المحتاجون (٧١٥) وبسليمة اخلاق البوادي الذين

يا كاون مادب ودرج من
غيره يميز فلا عبرة بهم
ومحال الرفاهية حال
الضرورة فلا عبرة بها (فان
اختلفوا) في استطاعته
فلا كثر) منهم يتبع (فان
استوااتبع (قريش)
لانهم قطب العرب وفيهم
القوة (فان اختلفت) قریش
ولا ترجع (اولم تحكم بشيء)
بان شكت اولم توجد العرب
اولم يكن له اسم عندهم
(اعتبر بالاشبه) به من
الحيوانات صورة أو طبعها
أو طبع اللحم فان استوى
الشبهان اولم نجد ما يشبهه
فحل لا لانه قل لا أحد
فيما أوحى الى محرماتى
فان اختلفوا الى آخره ما عدا
ما لو عدم اسمه عندهم من
زيادتي (وما جهل اسمه عمل
بشبهتهم) أى العرب له
ما هو حلال أو حرام (وحرم
متجسس) أى تناوله ما نعا
كان أوجامد الخمر القارة
السابق في باب النجاسة
(وكره جلالة) وهى التى
تأكل الجمل بفتح الجيم من نعم

في نظيره اه شوبرى (قوله ار استطاعه عرب) ويرجع في كل زمن الى
عربه ما لم يسبق فيه كلام لمن قبلهم زى (قوله ذويسار) جمعه على غير قياس
لانه ليس بعلم ولا صفة وان كان مؤولابها (قوله حال رفاهية) المراد بها حال
الاختيار أخذ من مفهومه لا يقال بغنى عنه قوله ذويسار لانه اذا كان المحتاجون
لم يعتبروا فاهل الضرورة بالاولى لانه قول حالة الضرورة قد يجتمع اليسار
كالسافر البعيد عن ماله (قوله مادب) أى عاش ودرج أى مات عش (قوله قطب
العرب) أى أصل العرب يرجع اليهم فى الامور المهمة وقطب انتهى ما يدور
عليه الامر (قوله وفيهم القوة) أى مكارم الاخلاق (قوله صورة الخ)
ظاهره التخيير عبارة مر والتجبه تقديم الطبع لقوة دلالة الاخلاق على المعالى
السكاسة فى النفس فالطم فالصورة (قوله أو طبعها) أى من مبالاة أروادو اه
زى (قوله وما جهل اسمه) أى الموصوع له بأن لم يعلم هل وضع له اسم حيوان
يؤكل أو اسم حيوان لا يؤكل وليس المراد بالاسم الصفة من حل أو حرمة لانه لا
يتكرر مع قوله قبل وما لا نص فيه (قوله أى تناوله) قد رده لان الاحكام انما
تتعلق بالافعال لا بالذوات كحرمت عليكم الميتة شوبرى (قوله ما نعا) كان
أوجامدا) اما الاستصحاب بالدهن النجس فيحل كما سبق آخر مسألة الخوف زى
(قوله وكره جلالة) ويكره أيضا اطعام الماشية كقوله نجس شرح مر والمتبادر من
النجس نجس العين وقضية انه لا يكره اطعامها بالنجس عش على مر (قوله
وهى التى تأكل الجمل) أى امالة المراد هنا ما تأكل النجاسات قل وفي المختار
الجمل النجاسة ومثله جرو في القماموس انها مثلثة الجيم وقول الشارح بفتح الجيم
لعل اقتضاه عليه لكونه أقصع اه بخلاف الزرع الذى سقى أوروبى بنجس
فلا يكره ان لم يحصل فيه رائحة النجاسة كما فى شرح مر (قوله كلبها) أى وشعرها
وولدها أى اذا ذكيت ومات بذكائه وعبارة شرح الروض قال الزركشى
والظاهر الحاق ولدها بها اذا ذكيت ووجدت في بطنها ميتا او وجدت فيه الرائحة
وهو يقتضى انه اذا وجد في بطنها ميتا كره مطلقا وانه اذا خرج حيا ثم ذكى فصل
فيه بين ظهور الرائحة وعدمه اه عش وعبارة شرح مر ووجدت بالوار
وهى ظاهرة (قوله وكذا ركوبها) فصله لاجل تقيده بلا حائل قال ع ش
وظاهره وان لم تعرق ولان المتبادر من كراهة الجلالة كراهة تناوله الاركوبها

وغيره كدجاج أى كره تناول شيء منها كلبها وبويضها ونحوها وكذا ركوبها بلا حائل فتعبري بها أعم من
تعبره بلعها هذا

ان (تدبر ثمنها) أي طعمه أولونه أو ريحه وتبقى الكراهة (إلى أن يطيب) لثمنها بعلف أو بدونه (لا ينعو غسل) كطبخ ومن اقتصر كالأصل على العلف جرى على الغالب (٧١٦) خبرناه صلى الله عليه وسلم في

عن أكل الجلالة وشرب لبنها حتى تعلق أربعين ليلة رواه الترمذي وقال حسن صحيح زاد أبو داود وركوبها وانما يحرم ذلك لأنه انما نفى عنه لتغيره وذلك لا يوجب التحريم كالحكم المذكي إذا انتن وتروخ اما طيبه فهو غسل فلا تزول به الكراهة (وكره طهر) تناول (ما كسب) أي كسبه من غيره (بمخامرة) جس كسبه (وكسب زبل أو نحوه بخلاف الفصد والحياكة وهو ما يخرج بزيادتي طهر غيره (وسن) له) ان يتناوله بماله من رقيق وعيره فهو أعم من تعبيره بغيره رقيقه وفاخه ودليل ذلك انه صلى الله عليه وسلم سئل عن كسب الحمار فنهى عنه وقال ألعنه وبقيل وأعلقه نافع رواه ابن حبان وصححه والترمذي وحسنه وقيس بن عافية وغيره والفرق من جهة الماعى شرف الحر ودانة غيره قالوا وصرف

(قوله ان تدبر ثمنها) أي ولونه قد برا كان ارتضعت من لبن كلبه بأن يقدروا لو كان بدل اللبن الذي شربته في تلك المدة عذرة مثلا يظهر فيه التغير نظير ما سياتي في كلام البغوي والأقالين لا يظهر منه تغير كما لا يخفى فراجع رشدي (قوله أربعة بيعة) هو جرى على الغالب قل وعبارة شرح ممر ولا تقدر لمدة العلف وتقدر بها فيه بأربعة بيوع في البقرة وسبعة في الشاة وثلاثة في الدجاجة للغالب ولو غذيت شاة بمحرام مدة طويلة لم تحرم كما قاله الغزالي وابن عبد السلام اذ هو حلال في ذاته والحرمه انما هي لحق الغير اه (قوله وركوبها) هو بالجر عطف على أكل أي نهى عن أكل الجلالة وركوبها (قوله تناول) ما كسب وكذا التصديق به كما بحثه الأذري والار كشي ممر (قوله بمخامرة نجس) أي مخالطته وبباشرة وقوله أو نحوه كالدجاجة لان الغالب تضمنج أيدي الذباحين والجزارين شيئا (قوله وما خصه) أي بغيره الذي يستحق عليه ممر (قوله قالوا الخ) وجه التبري انه ليس هنا مخامرة نجاسة لان فضلاته صلى الله عليه وسلم طاهرة وأيضا لا يلزم من الاعطاء تناول لجواز ان يكون النبي أعطاه له ليطعمه رقيقه أو وفاخه فالملازمة في قوله فلو كان حراما لم يعطه بمجموعة لجواز ان يكون الحجام لم يتناوله لنفسه كما قاله سم الأنانية قال فلو كان حراما لينه له تأمل شيئا وقال الرشدي هذا الدليل انما يأتي على القول بنجاسة فضلاته صلى الله عليه وسلم (قوله فلو كان حراما لم يعطه) لانه حيث حرم الأخذ حرم الاعطاء كالأجرة الساتحة الاضرورة كاعطاء ظالم أو قاض أو شاعر خوف منه فيحرم الأخذ فقط وأما خبر مسلم كسب الحجام خيث فقول على حد ولا تيمموا الخبيث منه تنفعون شرح ممر وتأويله بأن للراد بالخبيث الردى (قوله وعلى مضطرا الخ) لما فرغ مما يؤكل حاله الاختيار شرع في ما يؤكل حاله الضرورة فتال وعلى مضطرا الخ (قوله بان خاف الخ) أي أخطأ ذلك وكان معصرا ما غير عاص بسفره وغير مشرف على الموت أخذا بما يأتي (قوله ومرض مخوف) أو غير مخوف أو نحو ذلك من كل محذور بيع التيمم شرح ممر والمحذور شامل لغوبطاء البرء وفي لزوم الأكل لخوفه نظر ظاهر بل قد ينظر في لزوم لخوف الشئ الفاسد في عضو ظاهر أيضا اه سم (قوله وانقطاع رقيقة) أر ان حصل له به ضرر لا فهو وحشة كما هو واضح وكذا لو خاف العجز عن فعل المشي وكذا الواجده الجوع وعيل أي فقد به غلبة الفان في ذلك كافية بل لو جاوز السلامة والتلف على السواء حل تناوله

النهى عن الحرمة خبر الشيخين عن ابن عباس احتجهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعطى المحرم الحجام أجرته فلو كان حراما لم يعطاه (وعلى مضطرا) بان خاف على نفسه محذورا كوت ومرض مخوف وزباده وطول مدته وانقطاع رقيقة من عدم السارل

(سدر مرقه) أي بقية روحه (من محرم) غير مسكر كآدمي ميت (وجده نقط) أي دون حلال (وايس نبيا) فلا يشبع وان لم يتوقع حلالا (٧١٧) قريبا لاندفاع الضرورة بذلك (الأن يخاف محذورا) أن يقتصر

عليه (في شبع) وجوبا بأن يأكل حتى يكسر سورة الجوع لا بأن لا يبقى للطعام مساع فانه حرام قطعاً أما النبي فلا يجوز التناول منه لشرف النبوة وكذا لو كان مسلماً والمضطر كافراً وليس المضطر أشرف على الموت أكل من المحرم لانه حيث لا ينفع وحكك العصا يفسره حتى يتوب كما مر في صلاة المسافرين له مراق الدم كمرتد وحربي ولو وجد ميتة آدمي وغيره قدمت ميتة غيره وميتة الآدمي المحترم لا يجوز طبخها ولا شها لمافيه من هتك حرمة وقولي فقط وليس نبيا من زيادتي وتعبيري بالمضطر والمحدور أع من تعبيري بما ذكره (وله) أي للمضطر (قتل غير آدمي معصوم) ولو بالنسبة اليه كمن له عليه قود ومرد وحربي ولو ميأ وامرأة (لا كاه) لعدم عصمته وإنما امتنع قتل الصبي والمرأة الحربيين في غير حال الضرورة لحق العائين لالعصمتين لهذا

المحرم حكاه الامام عن مخرج كلامهم شرح مر (قوله سدر مرقه) أي امساكه وحفظه كما في الصباح (قوله أي بقية روحه) أي بقية القوة التي الروح سبب فيها والروح لا تجزئ حتى يقال لحفظ بقية عرش وصوب بعضهم ضبط شديدين معجزة زى وعبارة عرش على مر ولعل وجه التعبير بقية الروح انه نزل ما أصابه من الجوع منزلة ذهاب بعض روحه التي بها حياته اه (قوله غير مسكر) فن اضطر لشربه لعطش لم يجعل تناوله حيث لا يزيل العطش بل يشبهه أي ما لم يغص بقاءه ولم يجد غير المسكرة له ان يشبعها به شرح مر (قوله الا أن يخاف الخ) وعليه التزود ان لم يتوقع وصوله الى حلال والاجازيل صرح القفال بعدم منعه من حل ميتة حيث لم تلوثة وان لم تدع ضرورة الى ذلك شرح مر (قوله عليه) أي على سدر الرمي (قوله سورة الجوع) بفتح السين وضمها أي حدثه عرش (قوله فلا يجوز التناول منه) ولو لئله خلافا لبعضهم مر عرش وانظر لو كان المضطر أشرف كأن كان رسولاً والميت نبياً (قوله أشرف على الموت) بأن وصل الى حالة تقتضي بأن صاحبها لا يعيش وان أكل جرعاً (قوله وكذا العاصي) بسفره قال الاذري ويشبه ان يكون العاصي باقامته كالمسافر اذا كان الاكل عوفاله على الإقامة وقولهم تباح الميتة للمقيم العاصي باقامته محمول على غير هذه الصورة س ل وعن (قوله قدمت) ميتة غيره وان كانت كلباً وخنزيراً س ل (فرع) ميتة الحمار والشاء سيان ويقدمان على الكلب حل (قوله لا يجوز طبخها ولا شها) أي حيث أمكن تناولها بدونهما مر عرش ويضيق في ميتة غيره بين الطبخ والشئ وغيرهما عن ومثله في شرح الروض (قوله ولو بالنسبة اليه) غاية في النفي (قوله ومرد وحربي) أي وزان محصن ومارك صلاة وان لم يأذن فيه الامام لان قتلهم مستحق وإنما اعتبر اذنه في غير حال الضرورة تأدياً به وحال الضرورة ليس فيها رعاية آداب عن (قوله ولو ميأ وامرأة) قال ابن عبد السلام لو وجد المضطر ميأ مع بالغ حربيين أكل البالغ وكف عن الصبي لما في أكله من اضاعة المال ولا أن الكفر الحقيقي أبلغ من الكفر الحكمي وقضيته ايجاب ذلك فلتستثنى هذه الصورة من اطلاقهم جواز قتل الصبي الحربي لا كل وكذا يقال في شبه الصبي حربي كالتساء والمجانين واليهيد س ل (قوله لعدم عصمته) هذا يفيد ان النفي في كلام المصنف متوجه للقي فقط وهو قوله معصوم (قوله ولو وجد طعام غائب) أي ولم يقدر على ميتة ولا غيرها ولا قدمها عليه وقوله أو حاضر مضطر قال س ل ومال الصبي

لا نخب الكفارة على قاتلها ١٨٠ يجب اما الآدمي المعصوم فلا يجوز قتله ولو ذمياً ومستأمناً وتعبيري بما ذكر أع من قوله وله قتل مرتد وحربي (ولو وجد طعام غائب)

أكل) منه ويجهونا (وغرم) حمة ما أكله ان كان متعوماً ومنه ان كان مثلياً لأنه قد وقع على أكل طاهر بعوض مثله
 سواء أقدر على العوض أم لا لأن الذم تقوم مقام الأعيان (أو) طعام (حاضر مضطر) له (لم يلزمه بذله) بحمة له نعم
 ان كان نبياً وبسبب بذله له وان لم يعالجه (فإن أثر) في هذه (٧١٨) الحالة مضطراً (مسلماً) معصوماً (جاز)

والجنون اذا سكنان وليهما غائباً حكمه حكم مال الغائب وان كان حاضراً فهو
 في مالهما كالمالك اه (قوله كل منه) وجوباً استثنى الباقين ما اذا سكنان
 الغائب مضطراً يحضر عن قرب س ل (قوله نعم ان كان نبياً واجب بذله)
 ويتصور هذا في الحضرة الأصح أنه نبي حي وفي عيسى اذا نزل ايعاب شوبري (قوله
 بل ندب) أي ان قدر على الصبر (قوله من شيع الصالحين) أي خصا لهم (قوله
 لزمه) وان احتاج اليه في المستقبل زى (قوله أعم وأولى الخ) أي لان المعصوم
 يشمل المعاهد والمؤمن والمسلم يصدق بغير المعصوم كالزاني المحصن وتارك الصلاة
 بعد أمر الامام بها (قوله بثمن مثل) محله ان كان المضطراً غنياً فان كان فقيراً
 لا مال له أصلاً فيلزمه ذلك بلا بدل لأنه يجب على أغنياء المسلمين إطعامهم كإمر
 وقدم عن م ر أنه يجب إطعامه على كل من قصده منهم اثلاثاً واكلوا (قوله
 والا فقي ذمته) ضعيف والمعتد بما عير به الأصل فيجب ان يبيع له نسيئة عن
 أي نسيئة ممتدة لزم وصوله لماله ودعوى أنه يبيعه بحال ولا يطالب به الا عند
 يساره مردودة لأنه قد يطالب به قبل وصوله لماله مع عجزه عن اثبات اعساره
 فيعير به شرح م ر (قوله لان الضرر الخ) الانسب تأخير عن قوله فلا يلزمه
 بلا ثمن مثل (قوله أعم من تعبيره) بنسيئة لان الذي في الذمة يصدق بالحال
 (قوله ولا ثمن الخ) ولو اختلف في التزام العوض صدق المالك بيمينه لأنه أعرف
 بكيفية بذله س ل (قوله وأخذ الطعام) فان عجز عن أخذه منه ومات جوعاً عالم
 بيمينه الممتنع ادلي يحدث منه فعل هلك لكنه يأثم س ل (قوله وان قتله) الظاهر
 أنه يأخذه منه بالاحف فالاحف كما مر في الصيال فليعزر (قوله والمضطر كافر
 معصوم) يفيد أن المضطر الذي قهره المسلم المانع وان قتله والمعتد بخلافه شوبري
 فليس للذي قهره ومقاتلته ادلن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً فان
 فعل ضمنه م ر سم ويجاب بأن الاستثناء راجع للجميع أي القهر والقتل كما قاله
 قل على الجلال وان كان بعده قول الشارح فيضمنه فتدبر اقول لا بعدلانه
 يلزم من ضمانه عدم جواز قهره وقتله (قوله فيضمنه) أي بالدية عن لا بالقود
 للشبهة بش (قوله واغتربه) أي بالبحث بعضهم هو الجلال المحلى في شرح

بل ندب وان كان أولى به
 كما ذكره في الروضة كالمثلها
 لقوله تعالى ويؤثرون على
 أنفسهم ولو كان بهم
 خصاصة وهذا من شيع
 الصالحين وخرج بالمسلم
 الكافر ولو ذمياً والبهية
 فلا يجوز إثارة المال
 ترف المسلم على غيره
 والادى على البهية (أو)
 طعام حاضر (غير مضطراً له
 لزمه) أي بذله (المعصوم)
 بخلاف غدير المعصوم
 وتعبيرى بمعصوم أعم وأولى
 من قوله مسلم أو ذمى وانما
 يلزمه ذلك (بثمن مثل
 مقبوض ان حضر والا فقي
 ذمة) لان الضرر لا يزال
 بالضرر فلا يلزمه بلا ثمن
 مثل وقولي في ذمة أعم من
 تعبيره بنسيئة (ولا ثمن ان لم
 يذكر) جلا على المسامحة
 المعتادة في الطعام لا سيما
 في حق المضطر (فان منع)
 غير المضطر بذله بالثمن
 للمضطر (قله) أي للمضطر

(قهره) وأخذ الطعام (وان قتله) ولا يضمنه بقتله الا ان كان مسلماً والمضطر كافر معصوم
 فيضمنه على ما بحثه ابن أبي الهم واغتربه بعضهم فجزم به (أو وجد) مضطراً (ميتة وطعام غيره) بقيد زده بقولي
 (لم يذله أو) ميتة (وصيلاً حرم باحرام أو حرم تبعت)

أي الميتة فيهما عدم ضمانها واحترامها وتحتص الأولى بأن إباحة الميتة المضطر منصوص عليها وإباحة أكل مال غيره بلاذنه ثابتة بالاجتهاد والثانية (٧١٩) بأن الحرم ممنوع من ذبح الصيد مع أن مذبوحه منه ميتة كما مر

في الحج والثالثة وهي من زيادتي بأن مسيد الحرم ممنوع من قتله أما إذا بذله غيره مجانا أو ثمن مثله أو زيادة تغاين بثلهما ومع المضطر عنه أَرْضَى بدمته فلا تجل له الميتة ولو لم يجد المضطر الحرم الأصيدا أو غير الحرم الأصيد حرم ذبحه وأككله وأنتدى (وحل قطع جزئه أي جزء نفسه كلمة من فخذ (لا كلة) بلفظ المصدر لانه اتلاف جزء لاستبقاء الكل كقطع اليد لا كلة هذا (ان فقد نحو ميتة) مما مر حكمه رد وحري (وكان خوفه) أي خوف فوعه (أقل) من الخوف في ترك الأكل أو كان الخوف في ترك الأكل فقط كما فهم بالاولى بخلاف ما إذا وجد نحو ميتة أو كان الخوف في القطع فقط أو مثل الخوف في ترك الأكل أو أشد فانه يحرم التطعم وخرج بجزئه قطع جزء غيره المعصوم وبأشده قطع جزءه لا كل

الأصل أي فكان ينبغي له أن ينبه على أنه يجب ولا يحرم به لأن جزئه بذات يوههم أنه منقول في كلام الأصحاب عن ومع ذلك فهو العتمد (قوله أي الميتة) أي ميتة غير آدمي (قوله لعدم ضمانها واحترامها) بقيد امرأته غير آدمي المحترم كما قيده مر وأما هي فعام الغير أولى منها ومثله الصيد في الثانية ذكره في الروضة وأصلها اه عبد البر (قوله والثالثة) وهي قوله أو حرم (قوله ممنوع من قتله) لكن بذبحه لا بصير ميتة حل والمعتدانه بصير ميتة كما قاله قل على المحلى وغيره (قوله ذبحه) تردد سم في أنه ميتة أولا وجزم عن بانه حيث أنه ميتة وتوقف في الذبح هل هو على سبيل الوجوب أو التنب (قوله بلفظ المصدر) احترز عن اسم الفاعل أي لا كلة بالمد (قوله أو كان الخوف في القطع فقط) فيه ان موضوع المسئلة أنه مضطر فخوف الترك حاصل ولا بد (قوله أو مثل الخوف الخ) فان قيل قد تقدم في قطع السلعة الجواز عند تساوي الخطرين أجيب بأن السلعة لحم زائد على البدن وفي قطعها إزالة الشين وتوقع الشفاء ودوام البقاء فهو من باب المداواة بخلاف ما هنا فان فيه امساك أو تغيير البنية وليس من باب المداواة عن أي فكان أضييق ومن ثم لو كان ما يراد قطعه نحو سلعة أو يد متنا كلفه جاز هنا حيث يجوز قطعها في حال الاختيار بالاولى شرح م ر (قوله الا أن يكون المضطر نبيا) أي فيعمل بل يجب حل

(كتاب المسابقة)

لم يسبق أحد من المصنفين الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه في تصنيف هذا الكتاب وكان الانسب ذكره قبل الجهاد لانه كالوسيلة له لفيه فيه الا ان يقال آخره للإشارة الى عدم توقف الجهاد عليه وذكره عقب الأطعمة لوجود الاكتساب فيه للعوض وقدمه على الايمان لعدم الاحتياج اليها فيه قل على الجلال باختصار وهي مأخوذة من السبق بالسكون وهو التقدم شوبرى ولم يذكر الشارح منها ولا أركانها فانظر وجه ذلك وفي شرح م ر أنه لا بد فيها من إيجاب وقبول (قوله على الخيل والسهام) كلمة على الداخلة على الخيل على بابها والداخلة على السهام بمعنى الباء (قوله والرهان) أي على نحو الخيل م ر (قوله وان اقتضى كلام الأصل) أي حيث قال كتاب المسابقة والمناضلة اه ويجب أن عن الأصل بأن عطف المناضلة من عطف الخاص على العام (قوله

غيره فلا يجلان الا أن يكون المضطر نبيا ميمهما ما قطع جزء غير المعصوم لا كلة فحلل أخذ من قولي فيما مر وله قتل غير آدمي معصوم (كتاب المسابقة) على الخيل والسهام وغيرهما مما يأتي فالمسابقة تم المناضلة والرهان وان اقتضى كلام الأصل تعار المسابقة والمناضلة

قال الأزهري التتصال في الرمي والرهان في الخيل (٧٢٠) والسباق فيهما (هي) للرجال المسلمين

بقصد الجهاد (سنة)
للاجتماع ولاية وأعدوهم
ما استطعتم من قوة وفسر
النبي صلى الله عليه وسلم
القوة فيها بالرمي كما رواه مسلم
ونظير لا سبق الا في خوف
أو خاف أو نكس رواد
الشافعي وغيره ومحمه ابن
حيان والسبق بفتح الباء
العوض ويروي بالسكون
مصدرا (ولو بعوض) لان
فيه حنا على الاستعداد
لجهاد (ولا زمة في حق
ملتزمه) أي العوض ولو غير
التسابقين كالأجارة فليس
له فسخها ولا ترك عمل قبل
الشروع ولا بعده ان كان
مسبوقا أو سابقا وأمكن أن
يدركه الآخر ويسبقه
والأقله تركه لأنه ترك حق
نفسه (ولا زيادة) ولا
(تقص فيه) أي في العمل
(ولا في عوض) وتعبيري
بالعوض أولى من تعبيري
بالمال وفولي في حق ملتزمه
من زيادة في خرج به غيره
فهو جائزة في نفسه
(وشروطها) أي المسابقة بين
الثنين مثلا (كون المعقود
عليه حرة قتال) لان

قال الأزهري الخ دليل لقوله تم المناضلة والرهان يقال فاضلته مناضلة أي غلبته
مغالبة (قوله هي) أي نوعيها المناضلة والرهان ومحل حوازي الرمي إذا كان
لغير جهة الرمي أما لورمي كل إلى صاحبه فحرام قطعا لأنه يؤدي كبراً وذهاباً
ما جرت به عادة في زماننا من الرمي بالجر يد الغلبة فيرمونهم لو كان عندهما حذق
بميت يغلب على ظنهما سلاماً منه لم يحرم حيث لا مال شرح مدر (قوله للرجال)
أي غير ذوى الأعداء عن (قوله بقصد الجهاد) فان قصد غيره فهي مباحة
لان الأعمال بالنيات وان قصد محرماً كقطع الطريق حرمت من (قوله سنة)
ينبغي أن يكون السباق فرض كفاية كاجته الزركشي لأنه وسيلة للجهاد
وهو فرض كفاية ويجاب عن بحثه بأن الجهاد لا يتوقف عليه سم (قوله بالرمي)
أي يتعله ولو بأحجار عرش فاطلق السبب على المسبب تدبر (قوله ونظير الخ)
انظر وجه دلالة على السنة سم (قوله الا في خوف) أي ذى خوف (قوله
لان فيه) أي في العوض أي في دفعه عن (قوله ولا زمة) معطوف على سنة
وعبارة أصله مع شرح مدر والظاهر أن عقدتها المشتل على إيجاب وقبول لعوض
منهما أو من أحدهما أو من غيرهما لازم كالأجارة لكن من جهة باذل العوض فقط
(قوله كالأجارة) أي يجامع اشتراط العلم بالمعقود عليه من الجانبين ووجه
اشاقها بما عاله النظر إلى أن العوض مبذول في مقابلة ما لا يوثق به فكان كذا لا يبق
زى وقد تخالف الأجارة في الانفساخ بموت العاقد بخلاف الأجارة وفي البداءة
بالعمل قبل تسليم العوض بخلاف الأجارة لمخطر العمل هنا عبرة سم (قوله فليس له)
أي الملتزمه فسخها لكن ان بان بالعوض المعين عيب قبل الشروع في العمل ثبت
حق الفسخ عن (قوله ولا ترك عمل) فلو امتنع المنضول من اتمام العمل حبس
على ذلك وعزروا كذا الفاضل ان توقع صاحبه الإدراك عن (قوله أولى من
تعبير بالمال) أي لصدق المال بتغير المتقول مع أنه لا يبيع جعله عوضاً حل وقد
يقال وجه الأولوية أيضاً ان التعبير بالمال يوهم أنه لا تجوز المسابقة على غيره
وينبغي خلافه وأنه لو كان عليه قصاص فعاقده على أن من عليه القصاص ان سبق
سقط عنه القصاص وان سبق فلا شيء له ولا عليه ليمتنع ذلك عرش (قوله غيره)
يدخل فيه المتسابقان اذا كان الملتزم غيرهما عن رسم (قوله أي المسابقة
بنوعها المناضلة والرهان) فهذه الشروط مشتركة وجعلتها عشرة وسيأتي
للمناضلة شروط خاصة بها وجعلتها خمسة (قوله لا تجوز المسابقة من النساء) أي
بعوض عرش أي لا مطلقاً فقد روى أبو داود بإسناد صحيح أن عائشة سابت

النبي صلى الله عليه وسلم عن قول ع ش لا تجوز للنساء الخ أي فهي حرام فإن لم يكن
عوض فهي مكروهة ومساوقة النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله تعالى
عنها انما هي لبيان الجواز كافي قل على الجلال (قوله لا تنه الخ) علة للعلول مع علة
(قوله ومسلات) هل هي التي يخاطبها الظروف أو اسم نوع من الرياح وبعضهم
عطف على المسلات الابرج والظاهر أنه يحتمل كل منهما وانما توضع في القوس
كالنشاب شيخنا (قوله بأحجار) الباء فيه للإبسة وفي بدلالة نقوله ومنهنيق
عطف على بأحجار من عطف الخاص على العام من حيث كون المنهنيق آلة لرمي
بأحجار فتكون الباء الداخلة عليه لآلة فان عطف على بيد كان مغايرا نذر (قوله
أو مقلع) بكسر الليم كافي المختار (قوله بخلاف اشالتها) أي تعزم ع ش (قوله
وصراع) بكسر الصاد وسبق قلم ابن الرفعة فضبطه بضمها وهو المسمى عند العوام
بالخباطة قال عن والاكتر على حرمة بمال ولا تجوز على الكلابر لا مهادشة
لديكة ومناطمة الكباش بخلاف لا بعوض ولا بغيره لأن فعل ذلك سفه ومن
فعل قوم لوط م ر (قوله وكرة عجن) الكرة الكورة والعجن هو منعية الرأس
يضرب بها الصبيان الكورة اه شيخنا وضافة الكرة للعجن لأنها تضرب بها والماء
عوض عن لام الكلمة التي هي الواو لأن أصلها كرو كافي المصباح وق ل على الجلال
(قوله ويندق) أي مأ كول يرمي به إلى سفرة وهو ما يلعب به الصبيان أيام العيد
بخلاف ينديق الرصاص والطين فان المسابقة عليه محبة حل لأن له نكابة
في الحرب أشد من السهام م ر (قوله وهوم) وهو علم لا ينسى وأما الغطس
في الماء فان حرت العادة بالاستعانة به في الحرب فكالموم فيجوز بلا عوض
والأفلا يجوز مطلقا تامل عن (قوله وخاتم) أي بان يأخذ خاتما ويضعه في كفه
ويخطه ويلقاه بظهر كفه ثم يدحرجه إلى أن يصل إلى طرف أصبع من أصابعه
حتى يدخله في رأس ذلك الأصبع كما هو دأب أهل الشطارة (قوله بعوض) متعلق
بمذوف تقديره فلا تجوز المسابقة على هذه المذكورات أي قوله لا كطير الخ
بعوض (قوله لأنها لا تنفع في الحرب) أي نفعه وقع يقصد فيه شرح م ر
(قوله ركانة) بكسر الراء وتخفيف الكاف (قوله بدليل انه الخ) في الاستدلال به
شيء لجواز أنه ردها إحسانا وتأيينا وفي الخصائص في أكثر الروايات أنه
ردها إليه قبل إسلامه تأمل عن والمحل كالمشاريح في أنه ردها إليه بعد
إسلامه قال شيخنا ح فليجرداه وهما رعه صلى الله عليه وسلم كانت
ثلاث مرات لكل مرة بشاة بطلب النبي صلى الله عليه وسلم لأنه قال له هل لك

لأنهم ليس أهل الحرب
ومثلهم الخناني (صكذي
خافر) من خيل وغال وجير
(و ذى) (خف) من ابل
وقيلة (و ذى) (فصل) كسهم
ورماح ومسلات (ف و رمي
بأحجار) بيد أو مقلع
بخلاف اشالتها المممة
بالعلاج والمرامة بها بان
يرميها كل منهما إلى الآخر
(ومنهنيق لا كطير وصراع)
بكسر أوله ويقال بضمه
(وسكرة عجن ويندق
وهوم وشطرنج) بفتح وكسر
أوله المهم والمهم (وخاتم)
(ووقوف على رجل
ومعرفة ما بيده من شفع
ووتر ومسا بقة بسفن
وأقدام) بعوض) فيها لأنها
لا تنفع في الحرب وأما
مصارعة النبي صلى الله
عليه وسلم ركائمه على شياه
كأروها أبو داود في مراسيله
فاجيب عنها بأن القرض أن
يريه شدة ليسم بدليل أنه
لم يصره فاسلم رده عليه
غنمه والكاف من زيادتي
وخرج زيادتي بعوض ما إذا
خلف عنه المسابقة فجازة

(و) كونه (جنسا) واحدا وان اختلف نوعه (او بفلا رجارا) فيوزوان اختلفت جنسهما لتقاربهما والتصریح بهذا الشرط من زيادتي (وعلم مسافة) بالاذرع او المعايينة (و) علم (٧٢٤) مبدأ يستدآن منه (مطلقا) في سواء كانا راكبين او راكبين (و) علم (غاية) ينتهيان اليها (راكبين وكذا راكبين ان ذكرت) أي الغاية فلو أملا الثلاثة أو بعضها وشرطا للموض لمن سبق أو قال ان اتفق السبق دون الغاية لواحد منا فالعوض له لم يصح للجهل هذا كله اذ لم يغلب عرف والا فلا يشترط شيء من ذلك بل يجعل المطلق عليه وذكر اشتراط العلم بالمسافة في المركوب مع ذكر اشتراط العلم بالمبدأ والغاية في الرمي من زيادتي اما اذ لم تذكر الغاية في الرامين فلا يأتي اشتراط العلم بهما فلو تناضلا هل ان يكون السبق لا بعدهما رميا ولا غاية مع العقد وبذلك علم انه لا يأتي حيثئذ اشتراط العلم بالمسافة أيضا وعلى ذلك يشترط استواء القوسين في الشدة واللين والسهمين في الخفة والوزانة (وتساو) منهما (فيهما) فلو شرط تقدم مبدأ أحدهما أو غايته لم يجوز لان المقصود معرفة حذق الرامكس أو الراعي وجودة سير المركوب وذلك لا يعرف مع تفاوت المسافة (وتعين المركوبين ولو بالوصف والراكبين والرامي بالعين)

ان تصارعني فقال على ما ذاق قال على شاة من الغنم فصارعه فأخذه شاة ثم قال له هل لك في الثانية قال نعم فصارعه وأخذه منه شاة وكذا في الثالثة كفا في الخصائص (قوله وكونه جنسا واحدا) هذا الشرط يجري في المناضلة والرهان فلا يجوز على سهام ورماح كما قاله الشويري (قوله لتقاربهما) أخذ بعضهم من ذلك انه يشترط ان يكون أحد أبوي البغل حراما روجوهذا بقيد ان البغل قد لا يكون أحد أبويه غير حراما وهو خلاف المعروف من أن البغل اقامتولدين اثني من الخيل وجمار أو عكسه لكن أخبرني بعض من أثق به ان أحد أبوي البغل قد يكون بقرة بأن ينزى عليها حصان اه ع ش على م ر (قوله والتصریح بهذا الشرط) أي لان هذا علم من قول الاصل واما كان سبق كل واحد لان الامكان انما يكون عند اقتداء الجنس كانه عليه الزركشي فلذا قال والتصریح بالخ عن (قوله او المعايينة) أي المشاهدة لا يخفى أن المشاهدة لا تحتاج الى زيادة اشتراط علم المبدأ والغاية فلعل قول المصنف وعلم مبدأ وغاية قيد في مسألة الذرع خاصة على ما فيه اه رشیدی (قوله وكذا الرامين) ذكر كذا القيد أن قوله ان ذكرت خاص بالرامين خلافا لما يفهم من المتن من رجوعه للجميع الا أن يقال إعادة اللام تمنع ذلك الا فهم وقضيته ان الرامكسين يشترط فيهما علم الغاية ذكرت لو لم تذكر وفيه انها اذ لم تذكر كيف يعلمانها ويحياهما قد ورد على المصنف من الايهام بأنهما كان لابد من ذكر الغاية في الرامين لم يقيد العلم بذكرها وأما في الرامين فيشترط العلم بهما ان ذكرت كما اشار اليه الشارح في مفهوم المتن (قوله او قال ان اتفق السبق) مفهوم قوله ينتهيان اليها وقوله دون الغاية أي قبلها وقوله للجهل أي بجهل السبق (قوله اذ لم يغلب عرف) أي في علم المسافة وما بعدهما ع ش (قوله مع ذكر اشتراط العلم) لا يقال يارم من العلم بالمبدأ والغاية العلم بالمسافة لانا نقول ذلك ممنوع فانه يمكن علم ما يدآن منه وما ينتهيان اليه من غير معانية ما بينهما أو ذرعه تأمل عن (قوله على أن يكون السبق يقع الباء) أي المال المشروط (قوله وبذلك) أي بقوله مع العقد قال سم وهذا يوجب معرفة المتن فتأمل اه لان مقتضى المتن أن علم المسافة شرط مطلقا سواء ذكرت الغاية أم لا (قوله اشتراط العلم بالمسافة) انظر المبدأ سم (قوله وعلى ذلك الخ) أي على قوله ولا غاية قال سم وفيه اشعار بعدم اشتراط استوائهما في ما ذكرنا ذكرنا الغاية فليجروا اه (قوله والسمين) أي اللذين يوضعان في القوسين والوزانة هي ضد الخفة (قوله فيهما) أي في المبدأ والغاية عن (قوله والراكبين) محل اشتراط

تعيينهما

(وتعين المركوبين ولو بالوصف والراكبين

والرامي بالعين)

لان المقصود ما مر آنفا ولا يعرف الا بالتعين (ويستعملون) أي الركوبان والراكبان (بها) أي بالعين لا
بالوصف على ما تقرر فلا يجوز ابدال (٧٣٣) واحد منهم (وامكان سبق كل) من الراكبين أو الراميين

(و) امكان (قطعه المسافة
بلا ندور) فيهما فلو كان
أحدهما ضعيفا يقطع
بقطفه أو فارها يقطع بتدومه
أو كان سبقة يمكنه على ندور
أولا يمكنه قطع المسافة
الاعلى ندور لم يجوز ذلك
تعيين الراكبين والراميين
وتعينهما وإمكان سبق كل
من الراميين وإمكان قطع
المسافة وبلا ندور
التصريح بقولي بها من
زيادتي وتعبيري هنا وفيها
يأتي بالركوب أهم من
تعبيري بالفرس (وهل
عوض) هنا كان أو دينا
كالاجرة فلو شرطنا عوضا
مجهولا كتب غيره وصوف
لم يصح العقد (ويستعمل
لصحتها) عند شرطها منهما
محل بكفو هو) لهما
في الركوب وغيره (و) كفو
(مركوبه العين لمركوبيهما

تعيينهما اذا كان العوض من غيرهما والا فلا معنى لاشتراط تعيينهما بتعيينهما بالعقد
(قوله ما مر آنفا) أي معرفة حذق الراسكبان الخ (قوله ويتعينون بها) فان
وقع موت انفس العقد وقوله لا بالوصف أي فلا يفسخ العقد بموت الفرس عن
(قوله فلا يجوز ابدال واحد منهم) أي اذا عين الركوبان بالعين رأيا اذا عيننا
بالوصف فيجوز ابدال عن (قوله أو فارها) أي جيد السير جوهرى عن
(قوله وتعينهما) أي في قوله ويتعينون بها بالتعين أثر التعيين (قوله مع التصريح
الخ) لان الاصل قال وتعين الفرسين ويتعينان فقوله ويتعينان يحتمل أن يكون
بالعين وأن يكون بالوصف فالصريح بالعين هو الذي زاده (قوله وعلم عوض)
لانه عقد ترددين الاجارة والجماعة ولا بد فيه من علم العوض سم (قوله لم يصح
العقد) أي وتجب اجرة المثل في هذه كغيرها من صور المسابقة الفاسدة مر
عن (قوله محل) لا محل للعوض منهما بعد ان كان محرما (قوله كفو) هو
بتثبات قوله مر وأبرز الضمير لعطف ما بعده على الضمير المستكن (قوله يغرم
ولا يغرم) أي لا بد من شرط ذلك في ملء العقد حل (قوله فان سبقهما الخ)
قال الزركشي والصورة الممكنة في الملء ثمانية أن يسبقتهما ويحيثما معا أو مرتبا
أو يسبقاه ويحيثما معا أو مرتبا أو توسط بينهما أو يكون مع أو لما أو فانيهما أو تجبي
الثلاثة معا ولا يخفى الحكم فيها أقول حكم الاقواب يأخذ الملء الجميع والثلاثة
لاشي والرابعة الاول والخامسة كذلك والسادسة الاول والملء والسابعة
الاول والثامنة لاشي عمرة زى (قوله من بيت المال) ويكون من سهم
المصالح قاله البلقيني س ل (قوله بخلاف ما اذا كان الخ) أعاده مع أنه منطوق
المتى لا أجل التعليل الذي بعده (قوله وهو صورة القمار المحرم) بكسر الهمزة
وهو المسمى عندهم بالمراهنه كما قاله البرماوى وكل شيء ترتب عليه غنم أو غرم
يقال قماره قمار ومقامرة اه (قوله وغيرهما) كالحذف والتلفظ (قوله

(يغرم) ان سبق ولا (يغرم) ان لم يسبق (فان سبقهما أخذ العوضين جاء معا أو أحدهما قبل الآخر) (أو سبقاه)
وجاء معا) أولم يسبق أحد فلا شيء ولا أحد أو جاء مع أحدهما) وتأخر الآخر (فعوض هذا نفسه وعوض المتأخر
للمحل ومن معه لانهما سبقاه) (والا) بأن توسطهما أو سبقاه وجاء مرتبين أو سبقه أحدهما وجاء المتأخر (فعوض
المتأخر للسابق لسبقه لهما اما اذا كان الشرط من غيرهما اما ما كان أو غيره كقوله من سبق منك فله في بيت المال
أو على كذا أو من أحدهما كقوله ان سبقتني فلان على كذا وان سبقتك فلا شيء على عليك فيصح بغير محل بخلاف ما اذا
كان الشرط منهما لان كلا منهما متردد بين أن يغرم وأن يغرم وهو صورة القمار المحرم وانما صح شرطه من غيرهما لما فيه
من التعريض على تعلم الفروسيه وغيرها

وبدل عوض في طاعة واشترط كفاة المثل لها وغنمه وعدم غرمه مع قولى أو لم يسبق أحده من زياد في وتعب برى
بقولى والأهم معا عبر به (ولو تسابق جمع) ثلاثة فأكثر (٢٢٤) (وشرط للثاني مثل الأول أو دونه

مع) لأن لكل واحد
يجهل أن يكون أولا أو ثانيا
في الأولى ليفوز بالعوض
وألا في الثانية ليفوز
بالأكثر وما ذكرته
في الأولى هو ما صححه
في الروضة كالشرحين
ووقع في الأصل الجزم
فيها بالفساد لأن كلامهم
يجهل في السبق لو توفقه
بالعوض سبق أو سبق فان
شرط للثاني أكثر من الأول لم
يصح لذلك أولا خيرا أقل
من الأول مع والأفلا (وسبق
ذخنف) من أجل وفيه
عند اطلاق العقد (يكند)
بفتح الفوقية أشهر من
كسرها وهو مجمع الكنفين
بين أصل العنق والظهر
وتعبرى به هو ما في الروضة
كأصلها تبع للنص والجمهور
والأصل عبر بكنف وسبق
ذى حافر من خيل ونحوها
(بعنق) عند الغاية والفرق
بين ذى الخف وغيره أن
الفيل منه لا عنق له حتى
يعبر الأبل منه ترفع
أعناقها في العدو فلا يمكن

وبدل عوض) معطوف على التعريض (قوله وشرط للثاني) أى إذا سبق الثالث
عش ولا بد من كون شرط المال من غيرهم كما قاله سم أما الثالث ففيه
تفصيل كما سيأتى في قوله أولا خيرا أقل من الأول مع والأفلا (قوله هو ما صححه
في الروضة) معتمد (قوله لا يجهل) أى بالنسبة لصاحبه فلا ينافى أنه يجهل
بالنسبة للثالث وهذا وجه تصحيحها (قوله لم نصح) أى بالنسبة للثاني كما في شرح
الروض بمعنى أن عدم صحة العقد بالنسبة للثاني فقط فكأنه لم يكن وكأن العقد
جرى بين الأول والثالث (قوله لذلك) أى لأن كلامنا (قوله أولا خيرا أقل الخ)
ظاهره وإن كان مثل الثاني أو أكثر سم لكن في شرح الروض والتعريض أنه
لا بد أن يكون أقل من الثاني (قوله عند اطلاق العقد) مفهومه انهما إذا
شرطا أن يكون السبق بغير الكند تابع وليس كذلك بل يبطل العقد سم وعبرة
الشورى قوله بـ كند بل بشرط خلاف ذلك يبطل العقد فليس المراد الحمل عليه
عند اطلاق فقط هذا ما اقتضاه كلام الشرحين وغيرهما به بحروفه وعبرة
س ل قوله عند اطلاق العقد ما إذا لم يطلق بل بشرط السبق أقداما معلومة فان
السبق لا يحصل بدونها اه ومثله شرح م فيؤخذ من هذه العبارات أن
في مفهوم قوله عند اطلاق تفصيلا وهو أن شرط السبق أقداما معلومة مع
واتبع والا كعضو غير ما ذكر بطل (قوله وهو مجمع الكنفين) ويسمى الكافل
أيضا م (قوله والأصل) عبر بكنف أثره لشهرته وظهوره والمصنف تبع النص
والجمهور وإن لزم من السبق بأحدهما السبق بالأخر لأن الكند معادلا لكنف
ومن ثم لم يقل وتعبرى بـ كند أولى الخ (قوله عند الغاية) متعلق بسبق
فلا عبرة بسبقه قبلها لأنه قد يسبقه الآخر وهذا الطرف راجع لكل من ذى
الخف وذى الحافر (قوله منه) أى من ذى الخف (قوله والأبل الخ) قضية
الفرق أن الخيل لو كانت ترفعها اعتبر فيها الكند وقد جزم به في التصحيح رى وإن
الأبل لو كانت تدها فهي كالخيل على المعتمد اه قل على الجلال (قوله وإن
زاد الخ) تقييد لقول المصنف وذى حافر بعنق بما إذا لم يزد طول أحد العنقين على
الأخر وعبرة شرح م ولو اختلف طول عنقهما سبق الأطول بتقديمه
بأكثر من قدر الزائد وأما سبق الأقصر فيظهر فيه الاكتفاء بمجاوزة عنقه بعض
زيادة الأطول لا كلها انتهت (قوله على ما مر) أى من الشروط المشهورة
بينها وبين الرهان وتقدم أنها عشرة والخامس بالمتاضة المذكورة هنا خمسة

اعتبارها والخيل ونحوها تقدم بعض الكند أو العنق سابق وإن زاد طول أحد العنقين (قوله حذرا
فأسبق بتقديمه بأكثر من قدر الزائد وتعبرى بذى خف وحافر أعظم من قوله أبل وخيل) وشرط المتاضة زيادة على ما مر
(بيان بآدى) منها بالرمى لا اشتراط الترتيب بينهما

فيه حذر من اشتباه الخ (قوله وعددا أصابه) يقتضي أنهما
 لو قال نرى عشرة فن أصاب أكثر من صاحبه ففاضل لا يكفي وبه جزم الأذرى
 خ ط (قوله فيهما) أى المناضلة (قوله خمسة من عشرين) أشار به إلى أن
 الإصابة لابد أن تكون ممكنة غالباً فإن ندرت كسعة من عشرة لم تصح على
 الأصح أو امتنع كناية من الوالية لم تصح جزماً زى (قوله من نحو خشب) هذا
 بيان جنسه وقوله طولاً الخ بيان لقدره الذى ذكره المصنف واخل المصنف
 بالجنس فالأولى أن يقول وبيان جنسه وقدره (قوله وسبكاً) أى ثخننا وليس
 المراد به الارتفاع ثلاثاً كمر مع ما بعده (قوله وبيان ارتفاعه من الأرض)
 كان يكون بينه وبين الأرض ذراع مثلاً ويكون معلقاً على شئ (قوله أن ذكر
 الغرض) فيه أن ذكر الغرض لابد منه فى المناضلة فلا يصح جعله قيداً فى شرط
 المناضلة لأنها تنعدم بإعدامه إلا أن يقال يحمل التقييد قوله ولم يغلب عرف أى أن
 ذكر الغرض فى هذه الحالة أى أن لم يغلب عرف عند ذكر الغرض تأمل وعبرة
 عن قوله أن ذكر الغرض خرج مما إذا لم يذكر اعتماداً على غلبة العرف فلا يتأتى
 بيان ذلك اه وعبرة المنهاج وقدر الغرض طولاً وعرضاً إلا أن يعقد بموضع فيه
 غرض معلوم فيعمل المطلق عن بيان غرض عليه اه (قوله فيهما) أى فى الشرطين
 الأخيرين (قوله فلا يشترط بيان شئ منهما) بل يتبع العرف فلو كان هناك
 عادة معروفة ولم تكن المناضلة يجهلونها فلا بد من البيان قاله الأذرى وتبعه
 غيره ع ن (قوله بأن يدر) بأن يقول تناضلت معك على أن يرى كل منا
 عشرين ومن أصاب من فى خمسة قبل الآخر مع الاستواء فى عدد الرمي أو مع
 اليأس من الاستواء فى الإصابة فهو المناضل (قوله مع استوائهما) متعلق
 ببعد فلا تحصل المبادرة إلا إذا وجد السبق مع الاستواء أو اليأس (قوله فى عدد
 الرمي) أى الذى رماه صاحبه لا العدد المشروط ربه بدليل قوله الآتى أو عشرة
 سم (قوله أى من استوائهما الخ) أشار بذلك إلى أن الضمير راجع للتقيد دون
 قيده فقوله فيهما متعلق بضمير المصدر الذى هو المافى منه وهو الاستواء فحاصله أنه
 أطلق عن القيد الأول الذى هو عدد الرمي وقيد بقيد آخر وهو الإصابة تأمل
 (قوله فلو شرطاً الخ) هذه صورة المبادرة (قوله وأصاب أحدهما خمسة)
 وإن أمكن إلا أن الإصابة الخمسة لورمياً المشرة الباقية من العشرين سم وهو ظاهر
 لأن المدلر على سبقه بالعدد المشروط أصابته (قوله فالأول فاضل) أى غالب
 ويؤخذ منه أنهم ما لو شرطوا المبادرة أتبع وتدل عليه قوله بعد ويحمل المطلق على

فيه حذر من اشتباه المصيب
 بالخطى لورمياً معا (و) بيان
 (عدد رمي) وهو من زيادتي
 (و) عدد (أصابة) فيها
 خمسة من عشرين (و) بيان قدر
 غرض (يقع الذين المجهة
 والراء أى ما يرى اليه من
 نحو خشب أو جلد أو قرطاس
 طولاً وعرضاً وسبكاً (و)
 بيان (ارتفاعه) من الأرض
 (أن) ذكر الغرض و (لم يغلب
 عرف) فيهما فإن غلب فلا
 يشترط بيان شئ منهما
 بل يحمل المطلق عليه وقولي
 وارتفاعه من زيادتي (لا)
 بيان (مبادرة بأن يدر) بضم
 الدال أى يسبق (أحدهما
 بأصابة) العدد (المشروط)
 أصابته بقيود زدتها بقولي
 (من عدد معلوم) كعشرين
 من ككل منهما (مع
 استوائهما) فى عدد
 (الرمي أو اليأس منه) أى
 من استوائهما (فيها) أى
 فى الإصابة فلو شرط أن من
 سبق إلى خمسة من عشرين
 فله كذا فرمى كل عشرين
 أو عشرة وأصاب أحدهما
 خمسة والآخر دونها
 فالأول فاضل

وان اصاب كل منهما خمسة فلا ناضل وكذا لو اصاب احدهما خمسة من عشرين والاخر اربعة من تسعة عشر بل
يتم العشرين لجواز ان يصيب في الباقي وان اصاب الاخر من (٧٢٦) التسعة عشر ثلاثة لم يتم العشرين وصار

المبادرة وقياسه اشتراط المحاطة وعدد نوب الرمي الا تبين اذا شرطاهما حر
(قوله وان اصاب كل منهما خمسة) أي ولم يسبق أحدهما الاخر (قوله وكذا
لو اصاب احدهما خمسة) لعل الخامسة من الاصابات انما حصلت عند تمام
العشرين والا فلا حصلت قبل فهو ناضل لانه صدق عليه انه بدربا صابة العدد
المشروط مع استوائهما في العدد الرمي رشدي على م (قوله لجواز ان يصيب
في الباقي) أي فلا يكون الا قول ناضل قال في الروضة وقولنا مع استوائهما الخ
احتراز عن هذه لان الا قول بدرك لم يستوي بعد أي الا آن سم (قوله مع
الاستواء) متعلق بياسه أي مع الاستواء في رمي عشرين لكل العشرين أو المعنى
ليأسه من الاستوائ معا وان كان الاستواء الثاني لم يحصل تأمل (قوله
ولا بيان محاطة) كان يقول تناصت معك على ان كلامنا رمي عشرين ومن
زادت اصابته على الاخر فيهما بكذا فهو الناضل أو أنه كذا شيئا وسميت
محاطة لان فيها حظ القدر المشترك بينهما أي طرحه والنظر انما هو للزائد اه
(قوله بان تزيد اصابته) ظاهره وان لم يكن عددا لاصابة معلوما فينا في قوله سابقا
وعددا لاصابة ويمكن ان يجاب بأن المعنى بان تزيد اصابته أي المعلوم عددها مما مر
(قوله كواحد) عبارة المحلى تكسر وكتب شيئا بخطه قوله تكسر لو اصاب
أحدهما الخمس المذكورة ولم يصيب الاخر شيئا بالظاهر ان الا قول ناضل لكن
يلزم على ذلك نقص حد المحاطة انتهى برلسي (قوله ويجعل المعلق الخ) كان
يقول تناصت معك على ان رمي كل منا عشرين ومن اصاب في خمسة منها فهو
ناضل فان هذه الصيغة محتملة لان يكون معناها ان من اصاب في خمسة قبل الاخر
أو زيادة على الاخر فعمل على المبادرة (قوله لفساده) أي الشرط (قوله
لان الراي) علة للعامل مع علة (قوله من قرع) باب نفع أي باب فعله نفع
(قوله أي يكفي فيه ذلك) أي فلا تبين هذه الصفات بالشرط بل كل صفة يغني
عنها ما بعده ما لا قرع يغني عنه الخرق وما بعده والخرق يغني عنه الخسف
وما بعده وهكذا (قوله أو خرق) من باب ضرب (قوله أو خشق)

منضولا لياسه من الاستواء
في الاصابة مع الاستواء
في رمي عشرين (و) لا بيان
(محاطة) بتشديد الطاء بان
تزيد اصابته على اصابته
الاخر بكذا كواحد (منه)
أي من عدد معلوم كعشرين
من كل منهما وقولي منه من
زيادتي (و) لا بيان عدد
(نوب) للرمي كسهم سهم
واثنين اثنين (و) وجه
المطلق عن التقييد بمبادرة
ومحاطة وبعد نوب الرمي
(على المبادرة) على (أقل
نوبه) وهو سهم سهم سهم
لغلبته ما ذكرته من عدم
اشتراط بيان الثلاثة هو
الاصح في أصل الروضة
واشرح الصغير في الاولين
وهو يقتضي ككلامهما
في الاخيرة والاصل جزم
باشتراط بيان الثلاث (ولا)
بيان (قوس وسهم) لان
الهمة على الراي (فان عين)
شيء منهما (لغاوجا رابدا له
بشئ) من نوبه وأربلا عيب

بخلاف المركوب كما مر بخلاف ما لو عيننا نوعا كغسي فارسية أو عربية فلا يبدل بنوع آخر من
الابتراض منهما (وشرط منعه) أي منع ابداله (مفسد) للعقد لفساده لان الراي قد تعرض له أحوال خفية تتحوج
الى الابدال وفي منعه منه تضيق فاشبه تعيين المسكبال في السلم (وسن بيان صفة اصابة الغرض) هو اولي من تعبيره
بصفة الرمي (من قرع) بسكون الراء (وهو مجرد ما) أي مجرد اصابة الغرض أي يكفي فيه ذلك لأن ما بعده يضر وكذا
في ما (أو خرق) عجمي وزاي (بان يذهب) ويهبط (أو خشق) عجمية ثم مهملة

(بأن يثبت فيه وإن سقط) بعد ذلك (أورق) بالراء (بأن ينفذ) منه أو خرم بأزاء أن يصيب طرف الفرض فيضربه أو الحواشي بالمهمة بأن يقع السهم بين يدي الفرض ثم يثبت اليه من حبال الصبي (فإن أطلقا كفي الأربع) لصديق الصيغة به كغيره ولأنه المتعارف (٧٢٧) (ولو عن زعيمين) أي كبيران من جميع في المناضلة (خزين)

بأن عين أحدهما واحدا ثم الآخر بأزائه واحدا وهكذا إلى آخرهم بقيد زده بقولي (متساويين) في عددهما وفي عدد الرمي بأن ينقسم عليهم ما صحبها (جاء) أدلا محذورا في ذلك وفي البخاري ما يدل له (لا تعينهما بقرعة) ولا أن يختاروا واحد جميع الحزب أو لا لأنه لا يؤثر أن يستوعب الحذاق والقرعة قد تنجمهم في جانب فيفوت مقصود المناضلة ثم إن ضم حاذق إلى غيره في كل جانب وأقرع فلا بأس قاله الإمام وبعد تراخي الحزبين وتساويهما عدداً وكل كل زعيم عن حزبه في العقد ويقد أن (فإن عين من طئه رامياً فأخلف) أي فبان خلافه (بطل) العقد (فيه وفي مقابله) من الحزب الآخر

من باب ضرب أو عمد (قوله بأن يثبت فيه) لم يقل بأن يثقبه وثبت لأنه لو وقع في ثقبه قديم وثبت كفي وكذا لو كان هناك صلابة ولولا ما ثبتت كما سيأتي في المتن سم (قوله أورق) بابه تعد (قوله أخرج) من باب ضرب والحزم بالضم موضع الثقب كافي المصباح (قوله فيضرمه) أي يكسره وبابه ضرب ع ش (قوله بأن يقع السهم الخ) ولما صورة أخرى بأن يأخذ السهم الفرض القريب ويذهب به إلى الفرض البعيد ويرمي به شخناح ف (قوله من حبال الصبي) يكتب بالالف المقصورة لأنه وأوى قال في المصباح حبال الصبي يرمي بها إذا درج على بطنه (قوله أي كبيران من جميع) ويشترط كونهما أحذاق الجماعة والهيئة نصب القوم لهما ورضاهم ع ن (قوله نعم إن ضم الخ) كأن يكون الحذاق عشرة وغيرهم عشرة أيضاً وتضم لكل خمسة من غير الحذاق إلى خمسة من الحذاق في كل جانب ويقرّع (قوله فبان خلافه) بأن لم يحسن الرمي أصلاً ما إذا بان ضعيف الرمي أو قليل الإصابة فلا يفسخ قاله الزركشي ع ن (قوله وفي مقابله من الحزب الآخر وهو ما اختاره زعيمه في مقابله لما ران كل زعيم يختار واحداً ثم الآخر في مقابله واحداً وانظر هذا مع قوله الآتي وتنازعوا في تعيين من يجعل في مقابله لأنه إذا كان يبطل العقد في مقابله لا معنى للنزاع تأمل ثم رأيت الأشكال في م ر وأجاب عنه ع ش بقوله يمكن تصوير محل النزاع بما لو ضم حاذق إلى غيره من كل جانب وأقرع اه كان يكون الحذاق عشرة وغيرهم عشرة ويضم كل خمسة من غير الحذاق إلى خمسة من الحذاق في كل جانب ويقرّع ثم بعد ذلك تبين عدم معرفة شخص بالرمي متنازعاً في من يسقط في مقابله ويصور قوله بطل فيه وفي مقابله بما إذا كان كل زعيم يختار واحداً والآخر في مقابله واحداً وهكذا تأمل (قوله وتنازعوا الخ) النزاع لا يتأق إلا في الصورة التي ذكرها بقوله نعم الخ لكن لا يشملها المتن لقول الشرح بأن عين إلا أن يقال البناء بمعنى الكافي فيشملها (قوله فانه يوزع الخ) أي

ليحصل التساوي كما إذا خرج أحد العبد من البيعتين مستحقاً فانه يبطل فيه البيع ويسقط من الثمن ما يقابله (لا في الباقي) عملاً بتفريق الصفقة (ولهم) جميعاً (الفسخ) لتبعيض (فإن أجازوا وتنازعوا في) تعيين من يجعل في مقابله (فسخ) العقد لتعذر امتثاله ثم الحزبان كالتخصيص في جميع ما رفيهما (وإذا انضل حزب قسم العوض بالسوية) بينهم لأن الحزب كالتخصيص وكما إذا غرم حزب العوض فانه يوزع عليهم بالسوية (لا) بعدد الأصالة (إلا أن شرط) ليقسم بعددها فيقسم بعددها عملاً بالشرط وهذا ما صححه في الروضة كاصلاً وصحح الأصل أنه يقسم بينهم بحسب الأصالة مطلقاً لأن الاستحقاق بها

(ونعتبر) أى الإصابة المشروطة (بمنصل) بمنزلة لأنه المذموم منها (فلو تلف) ولو مع خروج السهم من القوس (ونز) بالانقطاع (أو قوس) بالانكسار (أو عرض ما انصدم به (٧٢٨) السهم كهيئة (وأصاب) فى الصور

الثلاث الغرض (حسبه) لان الإصابة مع ذلك تدل على جودة الرمي (والا) أى وان لم يصبه (لم يحسب عليه) بقيد زده بقول (ان لم يقصر) لعذره فيعيد رمية فان قصر حسب عليه (ولو نقلت ربح الغرض فأصاب محله حسب له عن الإصابة المشروطة لأنه لو كان فيه لاصابه (والا) أى وان لم يصب محله (حسب عليه) وان أصاب الغرض فى المحل المتصل اليه وهذا ما فى الروضة كمالها وفى أكثر نسخ المحرر ما يوافق قول الأصل والا فلا يحسب عليه قال الأذرى أنه سبق قلم ولعله تبع بعض نسخ المحرر (ولو شرط خندق فلقى صلابة فسقط) ولو من غير ثقب (حسبه) لعدم تميزه ويسن أن يكون عند الغرض شاهداً ليس هذا على ما وقع من إصابته وخطئه وليس لهما أن يمدحا المصيب ولا أن يمدحا الخاطئ لأن ذلك يجعل بالتشاط (كتاب الإيمان) *

لأنهم يستوون فى الغرم لو فضلوا فاستوون فى الغنم اذا فضلوا عن (قوله بمنصل) أى بالحديدة التى فى رأس السهم فلا يعتبر عرض السهم ولا بالطرف الاخر شيئا (قوله من القوس) وهو خشبة منحنية مثقوبة فى الوسط والوتر خيط يجعل فى طرفيها (قوله سبق قلم) هذا مبنى على اتحاد تصوير مسئلة المنهاج والروضة وائس كذلك بل كلام المنهاج مصور بما اذا طرأت الريح بعد الرمي ونقلت الغرض عن موضعه فلا يحسب عليه وكلام الروضة فيما اذا اهتكت الريح موجودة فى الابتداء فيحسب عليه لتفريطه فهما مسئلتان شرح مر ببعض تصرف (قوله فلقى صلابة) أى فى الغرض (قوله وليس لهما) أى لا يجوز ع ش *

(باب الإيمان) (قوله جمع بين) * وأصلها فى اللغة اليد اليمنى لأنهم كانوا اذا حلفوا وضع أحدهم يمينه فى يمين صاحبه شرح مر (قوله لا ومقلب القلوب) لنافية ومنه ما يحذف بدل عليه السياق كما لو قيل هل كان كذا فيقال فى جوابه لا أى لم يكن ع ش (قوله اليمن) تحقيق أمر محتمل فيه ان اليمن الشرعية هى اللفظ المخصوص لا التحقيق المذكور لأنه يتسبب عنه الا ان يقال انه اصطلاح زاد غيره باسم مخصوص ولا بد منه والاقه منقوض بأمور كثيرة ولو جعل قوله الا فى ما اختص بتعلق بتحقيق لا فادهذا لأكده حلقه بفعل مقدر كما سياق عمرة أقول لا حاجة لهذه الزيادة لأن مقصوده مطلق اليمن ومن زادها أراد حقيقة اليمن الشرعية لا مطلقا وليتأمل ولا يخفى أنه ليس المراد بتحقيقه جعله محققا حاسلا لأن ذات غير لازم اليمن فلهذا المراد بتحقيقه التزامه وإيجابه على نفسه وانصميم على تحقيقه وإثبات أنه لا بد منه فليتأمل سم وقوله لأن مقصوده مطلق اليمن بعيد لأن عاده تبين المعنى الشرعى وعلى كلامه فيكون الضمير فى قوله وتنسقد راجعا للمعنى الشرعى فيكون فيه استخدام فالخلق أن مراده المعنى الشرعى بدليل قوله بما اختص الله به تعلقه بتحقيق ويكون قول الشارح وتعتقد الخ حل معنى لأجل إعراب (قوله محتمل) أى محتمل الوقوع وعدمه فهو بكسر الميم قبل وحكاية الأولى أن يقول بده غير ثابت ليتمثل والله لا سعدن السماء وقد يقال المراد المحتمل ولو عقلا حل أى فهو شامل لهما لأن الصدود محتمل عقلا وقال مر فى شرحه ولا ترد هذه على التعريف لغمها منه بالأولى اذا المحتمل له فيه شائبة عذرا بحتمال الوقوع وعدمه بخلاف هذا فإنه عند حلقه هاتك حرمة الاسم لعلمه

جمع بين الأصل قبل الإجماع آيات كآية لا يؤخذكم الله بالأغوى إيمانكم وأخبار باستحالة تحريمه أى أنه صلى الله عليه وسلم كان يحلف لا ومقلب القلوب واليمين والحلف والإبلاء والنسم (الغناط) مترادفة (اليمن تحقيق) أمر (محتمل)

باستحالة البرقية اه فكان التعريف شاملا لقوله أي م ربهم هامة بالاولى
فيه شيء لان الاولوية لا تعتبر في التعاريف قطعا كما صرح به القنري كغيره (قوله هذا
أي تعريف اليقين من زيادتي (قوله بأن سبق اسانه) ويصدق مدعى عدم قصد ما
حيث لا قربة تكذبه والالم يصدق ظاهرا كما لا يصدق ظاهرا في الطلاق والعتاق
والايلاء مطلقا لتعلق حق الغيبة بحجر سم (قوله أو صلة كلام) أي زيادته
(قوله لا والله وبلا والله) فليرجع بينهم الم تنمقد أيضا في خلافا لما ورد في القائل
بأن الاولى لغور الثانية منعقدة لانها استدرال متصودة منه (قوله وبالحمل غيره
ومو لو اوجب العادي والمستحيل العادي) أي في فعل فيه بأن يقال لا تنعقد
في الواجب اثباتا ونفيا وتنمقد في المستحيل في الاثبات والنفي وتقدم مثل الاول
بقوله لا موتن اولا أصعد السماء ولثاني بقوله والله لا صعدن السماء وكذا الاموت
فالحاصل أن في مفهوم المحمل تفصيلا فسقط ما لم يسم هنا (قوله ليس يمين)
أي وان كان الخالف يقدر على صعود السماء ل لم يصعد بالفعل هل يحنث
وتلزم الكفارة أم لا والظاهر أنه يحنث وتلزم الكفارة كما قررته شيئا
العزيمي ومقتضى لزوم الكفارة أن يكون يمينًا ومن ثم ضعف بعضهم كلام
الشارح (قوله لا امتناع الحث فيه بذاته) أي فم يحصل اخلال بتعظيم اسم
الله م وقوله بذاته أي بالنظر لذاته وان كان يمكن الحث فيه بالصعود خرقا للعادة
(قوله فانه يمين) أي فيه كوز واردة على التعريف وبارة حل فانه يمين أي في حكم
اليمين (قوله تلزم به الكفارة محالا) أي لانه حرمة الاسم باستحالة البرقية عادة
حل فلو صعد بالفعل هل تسقط الكفارة انظره حل ونظرت انها تسقط
كما في ع ش فتلخص من كلامه ان الخالف عليه ان كان يمكن الحث عادة
او واجب الحث عادة فهو يمين وان كان واجب البر أو مستقبل الحث فليس يمين
شيئا (قوله بما اختص الله تعالى به الخ) ويكره الخلف بمخلوق وان كان الدليل
ظاهرا في التحريم زي (قوله ولو مشنقا) كرب العالمين (قوله أو من غير اسمائه)
الحسيني كخالق الخلق (قوله وب العالمين) لوقال ورب العالم وقال أردت
بالعالم كذا من المال وبريه ماله قبل لان ما قاله محمل ع ش على م ر (قوله
لان كل مخلوق علة لمحدوف تقديره وانما سمي المخلوقات بالعالمين لان الخ) وعلى هذا
فالعالمين ليس مخصوصا بالعقلاء وهو ما عليه البرهوي ككثيرين وذهب ابن مالك
الى اختصاصه بالعقلاء (قوله وخالق الخلق) انظر وجه آتيان الشارح بهذا
المثال في خلال أمثلة المساتن وهلا أخره مع الامثلة التي زادها وقد يقال لما كان

هذا من زيادتي وخرج
بالتحقيق انه واليمين بأن سبق
لسانه الى ما لم يقصده بها
اولا لفظها كقوله في حال
غضبه أو صلة كلام لا والله
تارة وبلى والله أخرى
وبالحمل غيره كقوله والله
لا موتن اولا أصعد السماء
فليس يمين لا امتناع الحث
فيه بذاته بخلاف والله
لا صعدن السماء فانه يمين
تلزم به الكفارة محالا وتنمقد
بأربعة أنواع (بما اختص
الله تعالى به) ولو مشنقا أو
من غير اسمائه الحسيني
(كقوله) بتثليث آخره
أو تسكينه اذا لم لا يمنع
الانعقاد (ورب العالمين)
أي مالك المخلوقات لان كل
مخلوق علامة على وجود
خالقه وخالق الخلق (والحي
الذي لا يموت ومن نفسي
بيده) أي بقدرته يصرفها
كيف يشاء والذي أعبدته
أو أسجدته

مناسب الرب العالمين في كونه مشتقا ذكره عقبه وتقبل عن ب ش ان قوله
 وخالق الخلق نفسه برهان لرب العالمين وهو مبني على ان رب صفة فعل والعالمين
 اسم جمع والاول مبني على ان العالمين جمع وعليه فتكون الواو بمعنى او تأمل
 (قوله الا ان يريد به) أي بما يختص الله به وقوله غير اليه كان جعله مبتدأ أو ضميره
 خبر اثم اعلم ان الصور ثلاثة ارادة اليمين و ارادة غيره والاطلاق فتعقد بالاول
 والثالث في هذه والتين بعدها أي الغالب في الله والمستوى فيه وفي غيره
 ولا تعقد في الثاني في جميع الصور اذا عرفت هذا عرفت انه كان الانسب للمصنف
 تأخير قوله الا ان يريد به غير اليمين عن الانواع الثلاثة لانه يجري في الكل واجيب
 بأنه يفهم من جريانه في هذه جريانه في التين بعدها بالاول ومحصل التخصيص ليدل
 هذه وما بعدها في صور ثلاثة آخر غير الثلاثة السابقة وهي ارادة الله و ارادة غيره
 والاطلاق فتعقد اليمين في القسم الاول في الصور الثلاثة وفي الثاني في اثنين
 وفي الثالث في واحدة كما يؤخذ من المصنف تأمل (قوله ولا يقبل منه ذلك
 في الطلاق) أي فيما لو قال ان حلفت بالله فانت طالق أو أنت حرا ولا طهر زوجتي
 فوق أربعة أشهر فأتى بصيغة مما تقدم ثم قال لم أرد به اليمين فانه لا يقبل منه ذلك
 فارادة غير اليمين بذلك تارة قبل وتارة لا تقبل ح ل لكن في الروض ما هو مصرح
 في أن صورته ان يحلف بالطلاق ثم يقول لم أرد به الطلاق بل أردت به حل الوفاق مثلا
 أو يقول له بعد أنت حر ثم يقول لم أرد به العتق بل أردت به أنت كالحر في الخصال
 الحميدة مثلا أو آلى من زوجته وقال لم أرد به الايلا فانه لا يقبل منه ذلك وبعبارة
 الروض ولو أتى بصيغة طلاق أو عتق أو ايلا وقال لم أرد بها الطلاق والعتق والايلا
 لم يقبل ذلك شيخنا والظاهر انه يصح كل من التصويرين (قوله لتعلق حق غيره به)
 فيه ان اليمين ايضا قد يتعلق بها حق للغير فشميل المستثنى منه وهو كونه يمينا
 ح ل وفي الحقيقة المستثنى منه محذوف تقديره فهو يمين على كل حال (قوله فقول
 الاصل الخ) لما كان كلام الاصل مخالفا لقول المصنف الا ان يريد به غير اليمين
 اوله بما ذكر وقد يقال لا مخالفة لان قول الاصل لم أرد به اليمين صادق بالاطلاق وهو
 لا يقبل فيه بل يقع به اليمين كما اقتضاء المتن لانه فرق بين عدم ارادة اليمين و ارادة
 غير اليمين التي عبر بها المصنف فيحمل كلام الاصل على صورة الاطلاق فحينئذ
 لا تنافي بين العبارتين تأمل (قوله وقول بذلك) أي بارادة غير الله به وقوله أو سبق
 قلم أي ان ابقينا على ظاهره ح ل (قوله وبما هو فيه عند الاطلاق اغلب)
 هذا التركيب يفيد ان ما سياتي من الامثلة قد يستعمل في غير الله عند الاطلاق

(الا ان يريد به غير اليمين)
 فليس يمين فقبل منه ذلك
 كما في الروضة كما صلاها ولا
 يقبل منه ذلك في الطلاق
 والعناق والايلا ظاهرا
 لتعلق حق غيره به فشميل
 المستثنى منه ما لو اراد بها
 غيره تعالى فلا يقبل منه
 ارادته ذلك لا ظاهرا ولا باطنا
 لان اليمين بذلك لا تتحمل
 غيره فقول الاصل ولا يقبل
 قوله لم أرد به اليمين وقول
 بذلك أو سبق قلم (وبما هو
 فيه) تعالى عند الاطلاق

أي عدم التقييد بإضافة وقوله إلا في أنها تستعمل في غيره مقيد بالخبر فإنها لا تستعمل في غيره إلا يقيد الإضافة فحصل التناهي في كلامه تأمل ثم رأيت في عرش على مر ما نصه قوله أنها تستعمل في غيره مقيد ليس هذا مقابلا لقوله أغلب ولينظر ما الذي احتز عنه بقوله أغلب والله ما ذكره بعد بقوله أو فيه وفي غيره سواء النعم ومع ذلك فيه شيء اه أي لأن المصنف ذكر أن اليقين تنعقد به فلا يصح أن يكون محترزا واجيب بأنه لما قيد بقوله أن أراد أن كان الأول شاه لا إلا مطلق مع أن يكون محترزا اه (قوله والر) أي معرفة واستشكل بأنه لا يستعمل إلا في الله تعالى فهو من المختص لا بما هو أغلب واجيب بأن أصل معناه وهو غير المعروف بال استعمال في غيره تعالى فصم قصد الغيبة مع ال لأن ال قريبة من عينة كذا قيل حل (قوله أو بما هو فيه) أو بمعنى الواو ليناسب ما قبله وما بعده وعبر في المنهاج بالواو (قوله وبصفته الذاتية بخلاف الفعلية كحلقه ورزقه فانها ليست بين وظاهره لا صريح ولا كناية راجع شرح الروض حل ونخرج السلبية لكونه تعالى ليس بحسم ولا جوهرا ولا عرض لكن بحث الزركشي الانقياد بهذه لأنها قديمة متعاقبة به تعالى رشيدى على مر وعبرة الشورى والظاهر أن مثل الذاتية السلبية اه (قوله كعظمته) هي صفة مختصة به تعالى بحسب الوضع قول على المحلى قال سل وما جزم به من أن عظمة الله صفة هو المعروف وبني عليه بعضهم منعه قولهم سبحانه من توابع كل شيء لعظمته قال لأن النواضع لصفة عبادة لما ولا يعبد إلا الذات ومنع القرافي ذلك وقال الصحيح أن عظمة الله المجموع من الذات والآفات فالمعبود مجموعهما اه وفيه نظر بل هو فاسد إذ لو كان كذلك لم نصح اضافته إلى الله تعالى لأن الكل لا يضاف لجزئه لوجوب تفريق المضاف والمضاف إليه وأيضا للعبود الذات المتصفة بالصفات لا الذات مع الصفات اه قل على الجلال لكن قال مر فان أريد به هذا فصح أو مجرد الصفة فمنع ولم يبينوا حكم الإطلاق والوجه اه لا منع منه اه قل ع ش وينبغي للمعالي أن لا يتساهل في الحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم لكونه غير موجب للكفارة سيما إذا حلف على نية أن لا يفعل فان ذلك قد يجر إلى الكفر لعدم تعظيم وسوله والاستغفار في به فرع تقبل عن مر بالدرس انعقاد اليقين بقول العوام والاسم الأعظم اه (قوله وحقه) قال الماوردي معناه حقيقة الإله لأن الحق ما لا يمكن بحوده فهو في الحقيقة اسم من أسماء الله تعالى وقال غيره حق الله هو القرآن قال تعالى انه لمحق اليقين هذا أن جرح الحق فان رفعه أو نصبه فكناية لردده بين استحقاق الطاعة والحقيقة فلا يكون بيننا إلا

(أناب كالرحيم والمخالق والرازق والرب مالم يرد) بها (غيره) تعالى بأن أرادته تعالى أو أطلق بخلاف ما إذا أرادها غيره لأنها تستعمل في غيره مقيدا كرحيم القلب وخالق الآفك ورازق الجيش ورب الأبل (و) بما هو (فيه) تعالى (وفي غيره سواء كالموجود والعالم والحى أن أرادته) تعالى بها بخلاف ما إذا أرادها غيره أو أطلق لأنها أطلقت عليهم سواء أشبهت الكائنات وبصفته الذاتية (كعظمته وغزته وكبريائه وكلامه ومشيته وعلمه وقدرته وحقه إلا أن يريد بالحق العادات

وبالذين قبله المعلوم والتقدير وبالبقية ظهور آثارها) وليست (٧٣٢) يمينا لا خيصال اللفظ لها وقول

وبالبقية الى آخره من زيادتي
وقوله وكتاب الله يمين
وكذا القرآن والمصحف
الا ان يريد بالقرآن الخطبة
أو الصلاة وبالمصحف الورق
والجلد (وحروف القسم)
المشهورة (باء) موحدة
(وواو وياء) فوقية كالله
والله وقاله لان كان كذا
(ويختص الله) أي لفظه
(بالتاء الفوقية والمظهر)
مطابقا لواو وسم مع شاذ
ترب الكعبة وتالرحمن
وتدخل الموحدة عليه وعلى
المضمر فهي الاصل ويليها
الواو ثم التاء (ولو قال الله)
مثلا (تثليت آخره أو
تسكينه) لا فعل كذا
(في كناية) كقوله أشهد
بالله أولعمر الله أو على عهد
الله وميثاقه وذمته وإمانته
وكفائته لا فعل كذا ان
نوى بها اليمين فيمين والا
فلا واللحن وان قيل به
في الرفع لا يمنع الانعقاد كما
مر على انه لا لحن في ذلك
فالرفع لا ابتداء أي الله
أحلف به لا فعل والنصب
بتزج الخافض والجرب محذوف
والله والتسكين

بالنية من ل (قوله وبالذين قبله) انظر وجهه قطعهما من الآثار ولا جعلهما
منها شورى (قوله وبالبقية) ظهور آثارها فآثار العظمة والكبرياء كهلاك
الجارية وآثار العزة كالأهز عن إيصال مكروهه تعالى وآثار الكلام كالحروف
والاصوات وعبارة سم قوله ظهور آثارها وذلك لانه قد يقال ما ينت عظمة الله
وبراء الذي منعه الله تعالى وكذا ما ينت كبرياؤه وما أشبه ذلك (قوله وكتاب
الله تعالى) أو التوراة أو الانجيل أو آية من سورة التلاوة دون الحكم كالشيخ والشيخة
ح ل (قوله الخطبة) لقوله تعالى وإذا قرء القرآن فاستمعوا له وقوله والصلاة لقوله
وقرآن الفجر ع ن أي صلاته والواو في قوله والصلاة بمعنى أو اه (قوله الورق
والجلد) أي وبالكلام الحروف والاصوات شرح البهجة وهذا يدل على عدم انعقاد
اليمين بالقرآن اذا أراد به الاقفاط أو التقرش وبه صرح م ر في الشارح (قوله
المشهورة) وغير المشهورة كالالف الممدودة وهما النيبه شورى (قوله بالله
والله) نكرة ل بالله بتشديد اللام وحذف الالف مكان يمين ان نواها على
الراجع - الا فاجمع ذهبوا الى أنها الغواه شرح م ر وبقي ما لو قال والله بحذف الالف
بعد اللام فهل يتوقف الانعقاد على نيتها أولا ويظهر الثاني لعدم الاشتراك في هذا
اللفظين الاسم الكريم وغيره بخلاف بالله فانها مشتركة بين الحلف بالله وبالله
الرمزية اه ع ش (قوله بالتاء) الباء داخلة على المقصور (قوله والمفهر مطلقا)
والواو الباء داخلة على المنصور (قوله وتالرحمن) في شرح شيخنا ان تالرحمن
كناية بقياسه ان ترب العكبة كذلك ح ل (قوله فهي الاصل) هل
ذلك بان التاء الفوقية تبدل من الواو والواو الباء الموحدة كما ذكره الزمخشري
ع ن قال النحاة أبدلوا من الباء واو والقرب المخرج ثم من الواو تاء لقرب المخرج
كما في ترث فان أصله وراث ونما اختصت التاء بلفظ الله لانه ما بدل من بدل فضا
الصرف فيها قال ابن الخشاب هي وان ضاق تصرفها قد بورك لها في الاختصاص
بأشرف الاسماء وأجاءها اه برلسي اه سم وعبارة غيرة فيبروها باختصاصها
بالله تعالى (قوله أولعمر الله) المراد منه البتاء والحب وانما لم يكن صريحا
لانه يطلق مع ذلك على العبادات شرح الروض وهذا عند الفقهاء وأما عند النحاة
فلعمر الله صريح في القسم (قوله عهد الله) المراد به الله اذا نوى به اليمين
استغناؤه لا يجاب ما أوجب علينا وتعبدا به واذا نوى به غيرها فآثاره العبادات
التي أمرنا بها شرح الروض ومثله يقال فيما بعده لانها كلها بمعنى العهد (قوله
كأمر) أي في قوله اذ اللحن لا يمنع الانعقاد (قوله محذوفه وإبقاء عمله) وهو

باجراء الوصل مجرى الوقف وقول أو تسكينه من زيادتي

حائز

(و) قوله (أقسمت أرا قسم أو حلفت أو ألفت بالله لا فعلن) كذا (يزيلا به عرف الشريعة قال تعالى وأقسموا بالله
بجهد أيمانهم) (الآن نؤي - برامانيا (٧٣م) في صيغة الماضي أرمستقبلا في المضارع فلا يكون يمينا لاحتمال

مانواه (و) قوله لغيره أقسم عليك بالله أو أسألك بالله (للفعلن) كذا (يعين أن أراد
يعين نفسه) فليس للمخاطب إقراره فيها بخلاف ما إذا لم
يردها ويحمل على الشفاعة في فعله (لا) قوله (ان فعلت
كذا فانا يهودى أو نحموه) كذا يبرىء من الاسلام أو من
الله أو من رسوله فليس يمين ولا يكفر به إن قصد
تبعد نفسه عن الفعل أو أطلق كما اقتضاه كلام
الأذكار وليقل لا اله الا الله محمد رسول الله ربه يستغفر
الله وإن قصد الرضى بذلك إذا فعله فهو كافر في الحال
وقولى أو نحوه أعم من قوله أو يبرىء من الاسلام (وتصح) أى اليمين (على
ماض وغيره) فهو والله ما فعلت كذا أو فعلته والله لا فعلن كذا أو لا فعله (وتكره) أى اليمين قال
تعالى ولا تجعلوا الله عرضة لإيمانكم (الافى طاعة)
من فعل واجب أو مندوب وترك حرام أو مكروه
طاعة (و) (في دعوى)
عند حاكم (و) (في حابة)

جائز القسم كذا له سبويه سم (قوله لا فعلن كذا) واجب للجميع فلا تركه
لا يكون صريحا ولا مستكنا به ومثل بالله ما في عناء زى (قوله وأقسموا بالله) أى
حلفوا وسمى الحلف فسمي اليمين يكون عند انقسام الناس الى مصدق ومكذب وقوله
بجهد أيمانهم أى غاية اجتهادهم وذلك أنهم كانوا يقسمون بأيمانهم ولهم فاما إذا كان
الامر ظاهرا أقسموا بالله تعالى وإلههم بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاعة وانتصب
بجهد على المصدرية وله أبو حيان لا يقال لادلالة فى الآية على التعبير بلفظ القسم
لصدقه باليمين يبرئوه والله لا نقول تصديق أيضا بلفظ القسم سم (قوله الا أن نؤي
نبرا) أى فهو يمين عند الإطلاق شوبرى وأعلم أنه قد جرى لنا رجه أيضا بان ذلك
ليس يمين مطلقا قال الامام جملتم قوله بالله لا فعلن يمين صريحا وفيه ضمارة معنى
أقسم فكيف تخط رتبته إذا صرح بالضمير والجواب ان التصريح به يزيل الصراحة
لاحتمال الماضي والمستقبل فكلم من ضمير يقدره النحوى وللفظ بدونه وقع
فى النفس الا ترى ان معنى التهجيب فى ما أحسن زى انزول اذا قلت شىء حسن
زيد مع أنه مقدربه سم (قوله أقسم عليك) أما بدون عليك فيمين لا يجرى فيها
التفصيل برماوى (قوله أو أسألك بالله) وكذا لو قال بالله لتفعلن كذا من غير
ذكر المتعلق ع ش (قوله ان أراد يمين نفسه) أن أراد تحقيق هذا الامر المحتمل
فادحطف شخص على آخرانه ما كل فالأكل امر محتمل فاذا أراد تحقيقه وانه لابد
من الاكل كان يمينا وان أراد تشفع عندك بالله ان لا تأكل أو ارا يمين المخاطب
كان قصد جعله حالعا بالله فلا يكفر بيمينه لانه لم يحنه هو ولا المخاطب شيئا
(قوله بخلاف ما إذا لم يرد ما) بأن أراد يمين المخاطب أو الشفاعة أو أطلق زى
(قوله ويحتمل) أى عند الاملاق ع ش (قوله على الشفاعة) فلم يفي جعلت الله
شفعا عندك في فعل كذا (قوله ولا يكفر الخ) ويحرم عليه ذلك حتى فى حال
الإطلاق كما هو صريح شرح الروض شوبرى (قوله وليقل) أى يبدأ كما صرح به
النووى فى نكتته وأوجب صاحب الاستبصار ذلك ولو مات مثلا ولم يعرف قصده
حكم بكفره حيث لا قرينة تفعله على غيره على ما اعتمد الاستنوار لان اللفظ
بوضعه يقتضيه وقضية كلام لا دكار خلافه وهو الصواب زى (قوله لا اله الا الله)
أى أشهد أن لا اله الا الله لان المدار على الشهادة (قوله وتكره) أى اليمين قال
الذنا فى رضى الله تعالى عنه ما حلفت بالله قط لا صادقا ولا كاذبا بشرح م ر (قوله
خساعة) أى ليست مكرومة ثم ان توقف عليها فعل واجب أو ترك حرام وجبت
أو فعل مندوب أو ترك مكروه يندبت قول على المحلى (قوله لا يعمل الله الخ) أى

كنوكيد كلام كقوله ١٨٤ يح ت صلى الله عليه وسلم فوالله لا يعمل الله حتى تموا وتعتليم
أمر كقوله والله لو تطارن ما أعلم لضعفكم قليلا وليكنتم كثيرا

فلاتكره فيهما وهما من زيادتي (فان حلفا على) ارتكاب (معصية) كترك واجب عيني ولو عرضا وفعل حرام (عصى) بخلافه (ولزمه حنث وكفارة) لخبر الصحيين من حلف (٧٣٤) على بين غراي خبرها غير انها

فليات الذي هو خير ولي كفر
عن يمينه وانما يلزمه الحنث
اذا لم يكن له طريق سواء
والا فلا كالحلف لا يتحقق
على زوجته فان له طريقا
بان يعطيها من صدقها
او يقرضها من يبرئها لان
الغرض حاصل مع بقاء التعظيم
او على ترك او فعل (مباح)
كدخول دار او كل طعام
وليس ثوب (سن ترك
حنثه) لما فيه من تعظيم
اسم الله تعالى نعم ان تعلق
بتركه او فعله غرض ديني
كان حلف ان لا يأكل
طيبا ولا يلبس ناعما قليل
يمين مكرهة وقيل
يمين طاعة اتباعا لسلف
في خشونة العيش وقيل
يختلف باختلاف احوال
الاساق وقصودهم وقراغهم
للعبادات قال الشيطان وهو
الاصوب (او) على (ترك
مندوب) كسنة طهر
(او فعل مكره) كالنكاح
في الصلاة (سن حنث) وعليه
(بالحنث كفارة) للخبر
السابق (او) على
(عكسهما) أي على فعل
مندوب او ترك مكره

لا يترك ثوابكم حتى تتركوا العمل ع ش (قوله فلا تكره فيهما) أي في الدعوى
عند الحكم والحاجة (قوله ما أعلم) أي من امور الاخرة أي احواله او عذاها ر قوله
فان حلف الخ) هذا الشارة الى استثناء رابع فكأنه قال وتكره الا ان حلف على
ارتكاب معصية فحرم وقوله ولزمه حنث الخ تلخص من كلامه ان الحنث تارة
يجب كافي هذه الصورة وتارة يكون خلاف الاولى كما ذكره بقوله او على مباح الخ
وتارة يندب كما ذكره بقوله او على ترك مندوب الخ وتارة يكره كما ذكره بقوله او
عكسهما الخ وتارة يحرم كما سبذ كره بقوله ولو كان حراما كالحنث بترك واجب
فحصل من كلامه ان الحنث تعتبر الاحكام الخمسة ولا تعتبره الاباحة لانه في صورة
المباح يكون خلاف الاولى كما علمت ويضد ما قيل فيه يقال في البر فحيث وجب
الحنث حرم البر وحيث حرم الحنث وجب البر وحيث ندب الحنث كره البر وحيث
كره الحنث ندب البر قائل (قوله ولو فرضا) كهيئة جنازة تعينت عليه من
وقال ع ش كأن نذر الله دق بشي (قوله ولزمه حنث وكفارة) انظر متى يتحقق
حنثه في فعل الحرام هل هو بالموت او بزمه على ان لا يفعل فيه نظر والاقرب
الاول ولكن يجب عليه العزم على عدم الفعل والندم على الحلف فيخلص بذلك
من الائم وانما تجب الكفارة بعد الموت وينبغي ان يجهلها به داخل الحلف مسارعة للخير
ما أمكن ع ش على م ر (قوله على يمين) او على متعلق بين فرأى غير ما أي
ذيمته لئلا يهاول من جعل على زائدة شيئا وقيل المراد باليمين الشيء المحلوف
عليه من اطلاق السبب وارادة المسبب لان المحلوف عليه سبب في الحلف (قوله
بان يعطيها من صدقها الخ) والظاهر ان النفقة مع ذلك باقية في دمه سم فالاولى
ان يمثل لذلك بنفقة القريب لانها تسقط بمضي الزمن (قوله بم) ان تعلق عبارة
ع ب ولو حلف لا يتنم بلباس او غيره بنية ان يتردد له مبر وتفرغ له ابادة فهو طاعة
والا فكروه سم وانظر هذا الاستدراك على أي شيء اذ كلام المتن في حكم الحنث
والاستدراك في حكم اليمين وقد يقال هما متلازمان (قوله ان لا يأكل طيبا الخ)
أي واراد الانداء بالصالحين في خشونة العيش (قوله فليل يمين مكرهة) وحيث
يسن له الحنث وهذا هو محل الاستدراك فالكرهية محمولة على من لم يصبر
ولم يقصد الاقتداء بالصالحين (قوله وهو الا صوب) معتمد قوله وله تقديم كفارة
الاولى ذكره في الفصل الاتي اذ التقديم وصف من اوصافها كما لا يخفى قال سم
واقهم قوله وله ان الاولى له التأخير وهو كذلك خروج من خلاف أي حنيفة اه
براسي (قوله على أحد سببها) السببان هما الحلف والحنث قال سم أي ان كان

(كره) أي حنثه وعليه بالحنث كفارة وهذا من زيادتي (وان نفيم كفارة بالا صوم على أحد
سببها) لانها حق مالي تمنع بسببين فجاز تقديمها على أحدهما كالركاة

تقدم على الحنف ولو كان حراما (٢٣٥) كالحنث بترك واجب أو فعل حرام وعلى عود في ظهار كان ظاهرا

لما سببان فإن كان له سبب واحد ككفارة الجماع لم يجز تقديمه عليه اهـ (قوله فتقدم على الحنف) ولو قدمها ولم يجز استرجعها كان زكاة أي أن شرطه أو علم القابض أنها بجهة والا فلا ولو اعتق ثم مات مثلاً قبل حنثه وقع تطوعاً كما قاله البغوي لتعذر الاسترجاع فيه م ر ع ن (قوله ولو كان حراماً) الغاية للرد (قوله كالحنث بترك واجب) بأن حلف على فعله (قوله كان ظاهراً من رجعية) أشار به إلى تصوير المسئلة إذ لو اعتق في غير ما ذكر عقب الظهار عنه فهو تكفير مع العود لا قبله لأن اشتغاله بالعتق عود ع ن (قوله بعد جرح) فالجرح سبب أقول فلذا أقيد بكونها بعده والموت سبب ثان (قوله فيما عدا الحنف) وهو العود والموت (قوله كذا ومالي) فالنذر سبب أول والشفاء سبب ثان (قوله على وقته الملتزم) هذا أقاصره على ما إذا كان موقفاً وعبرة م ر ولم تقدم منذور مالي على ثاني سببه (قوله لما مر) أي لأنه حق مالي الخ (فصل في صفة كفارة اليمين) * أي كيفيتها وبيان خصاها وتعدد الكفارة بتعدد أيمان القسمات وتعدد أيمان الأيمان الأربعة وفي اليمين الغموس وهو ما إذا حلف أن له على فلان كذا وكذا الإيمان كاذباً وفيما إذا قال والله كلما مرت عليك لاسلمن عليك ع ش لان كلامها مقصود في نفسه بخلاف تكريرها في نحو لا أدخل الدار وإن تقاسمت ما لم تضلها تكفير زي وعبرة قل على الجلال لو كرر اليمين على شيء واحد فان قصد الاستئناف أو أطلق وتعدد المحل تعددت الكفارة والا فلا وهذا بنا في ما قاله ع ش ويمكن الجمع بينهما بحمل كلام قل على غير المسائل التي أطلق فيها ع ش وأما فيما تعددت متعلقاً تغليظاً على المخالف فليصر (قوله وهي بخيرة) أي غير فيها فاذا أتى المحرم بجميع خصاها أثيب على أعلاها ثواب الواجب لاه لو اقتصر عليه لاثيب عليه وضم غيره لاه لا ينقصه عن ذلك وإن تركها كلها عوقب على أدناها وإن أتى بجميعها مع اعتقاد رجوعها أجزاء واحد منها على المعتمد كما قاله الشنواني على الأزهرية وإن كان يحرم عليه اعتقاده خلافاً للشيخ خالفه في شرح الأزهرية القائل بعدم أجزاء واحد منها (قوله الحر) أي كاه لان البعض خير بين الخصلتين الأخيرتين فقط كما سيأتي وأخذ الحر الرشيد من قوله تملك لأن الرقيق لا يملك والسفيه وإن ملك لا يملك أي لا يصح تملكه ويشترط أيضاً أن يكون غير مجبور عليه بفلس (قوله بين اعتاق) لم يقل عتق لاه لو ورث من يعتق عليه فنواه عن الكفارة لم يجز فليصر رشوري وهو أفضلها ولو في زمن الغلا ويبحث ابن عبد السلام أن الطعام في زمن الغلا أفضل زي وشرح م ر (قوله وتملك عشرة مساكين) فلا تجوز لدون العشرة ولا للعشرة كل واحد دون

اعتاق رقة مؤمنة بلا عيب يخل بالعمل والكسب كما مر في محله

مدح كمالا يجوز ان يملك خمسة كل واحد مدحا والخمسة الاخرى كل واحد كسوة
 ح ل (قوله كل بالجر) بدل من عشرة ومدح مفعول لقوله تملك (قوله وان عبر
 الاصل بمدح) لان الحب ليس بقيد ولا قاله واو تعبيرى بحسن فطرة اولى
 واهم على عادته شوبرى وقوله من غالب قوت بلده بقية عبارة الاصل والاولى
 للشارح ان لا يذكره لان ذلك يوم انه من محل المناقشة مع انه ليس كذلك (قوله
 من غالب) أى في غالب السنة زى (قوله بلده) أى الخالف أى محل الخنث وان
 كان المكفر ذرية وهو في غير بلده قياسا على الفطرة لان العبرة ببلد المؤدى عنه
 ولا يتعين مرفها لقراءة تلك البلد ح ل (قوله كعرقية) أى ما يجعل تحت البرذعة
 أو السرج م روح ل أى بخلاف عرقية الرأس فانها لا تكفى وانظر ما الفرق
 بين اوبر المديل مع انها تنهى كسوة رأس شيئا على انه قد يقال الواجب كسوة
 المساكن كما يدل عليه قوله تعالى أو كسوة دوابهم تأمل (قوله
 ومنديل) أى منديل القتيه وهو شاله لذي يوضع على كتفه أو ما يجعل في اليد
 كالمنشفة الكبيرة ولوا عظامهم ثوبا واحد اراقتهم به لم يزل بخلاف أعطائهم
 عشرة أمداد وقسموها بالسوية فانها تكفى (قوله ولو لملبوسا) ولا بد ان يكون
 غير متفرق م ل (قوله كقبض) رلوبلاكم ولا يشترط كونه مضبوطا ولا ساترا
 للعررة ولا طاهرا فيجزى متجسس اذكر يلزمه اعلامهم به لئلا يصلوا فيه شرح م ر
 (قوله وجماعة) أى وان قلت أخذ من اجزاء منديل اليد شرح م ر (قوله فان لم يكن
 المكفر رشيدا) أى قلنس أو سفه فان لم يصم حتى فلت الحجر عنهم لم يجره الصوم مع
 اليسار م ل (قوله أو عجز من كل من الثلاثة) بأن لم يجد ما ذكر يزيد على العمر
 ان غالب م روح ل (قوله هو اولى من قوله) عن الثلاثة لانه يرفعهم ارادة المجموع
 والمضى عليه فاسد شوبرى لانه لا يلزم من العجز عن المجموع العجز عن كل واحد
 منها م ش (قوله برق) بدل من غير ولا يصح تعلقه بعجز لا يلزم اليه من تعلق حرفى
 جرب عامل واحد بمعنى واحد فم ان جعلت الباء الاولى للباسه والثانية للباسية
 انتهى المذود (قوله ولو فرقة) لارد على انه ثل بوجوب التتابع لقراءة ابن مسعود
 وأبي بن كعب وتتابعات والقراءة الشاذة كغير الاحاد في وجوب العمل بها واجب
 بانها نسفت تلاوة وحكما كفى شرح م ر (قوله والريق) لا يملك لاحابة لهذا الشمول
 لقوله تعالى فمن لم يجد الخ الا اذ يقال الآية خمسة بالاحرار (قوله بغير صوم)
 وأما الصوم فوضع عدم اجرائه لانه عبادة بذنية وهي لا تقبل النيابة سم وانما نص
 على ذرية لانه عمل لتوهم (قوله لم يجز) ولو اذن البدع ش (قوله ويجزى

(وتملك عشرة مساكن
 كل) منهم اما (مدام حذس
 فطرة) كما مر في كتاب
 الكفارة وان عبر الاصل
 هنا بمدح من غالب قوت
 بلده (أو مسمى كسوة) مما
 يتناول به كعرقية
 ومنديل (ولو لملبوسا لم
 تذهب قوته ولا يصلح للدفع
 له كقبض وغيره عمامته
 وازاره وسراويله الكبير)
 وجرى لرجل (لا تخوف)
 مما لا يسمى كسوة كدرع
 من مديد أو فحور وقفازين
 وما ما يعملان للدين
 ويحشيان بقطن كما مر في الحج
 ومنطقة وهي ما تشد
 في الوسط فلا تجزى وقولى
 في رخص أعم مما ذكره (فان)
 لم يكن المكفر رشيدا أو (عجز
 من كل) من الثلاثة هو
 اولى من قوله عن الثلاثة
 (بغير غيبة ماله) برق أو
 غيره (لزومه صوم ثلاثة)
 من الايام (ولو فرقة) لآية
 لا يؤخذ م الله بالغو
 في أيمانكم والريق لا يملك
 أو يملك ملكا ميقا فلا كفر
 عنه سيده بغير صوم لم يجز
 ويجزى بعد موته

بلا طعام والكسوة لانه لا رقي بعد (٧٢٧) الموت وله في المكاتب ان يكفر عنه بما باذنه وله مكاتب

بعد موته بالا طعام بخلاف الاحتاق لان القن غير اهل الاولام وقال عمر هلا جازبه
ايضا لزول الرقي بالمرت اه (قوله بالا طعام وانكسوة) اي لا بالصوم شوي
وانظر وجهه وهلا جعل السيد كلولي واجيب بان السيد اجني منه والاجني
لا يصوم الا باذن الوارث والرقي لا وارث له (قوله لانه لا رقي بعد الموت) اي ولعدم
استدعاء دخوله في ملكه بخلاف حال الحياة شرح مر (قوله بعيبه ماله) ولو فوق
مسافة القدر فلم يفرقوا بين مسافة القصر وغيره على المعتمد ويبحث البلقيني
تقيده بدون مسافة القصر قياسا على الاعسار في الزكاة ورفع الزوجة والبالغ
وفرق غيره حل (قوله ينتظر حضور ماله) ولو فرق مسافة القصر وانما عدم مسرا
في الزكاة في زكاة نقد ورفع الزوجة والبائع للضرورة ولا ضرورة بل ولا حاجة
هذا الى التعجيل لانها واجبة على التراضي اي امالة وحيث لا ياتم بالحلف ولا لزمه
الحنث والكفارة فور اسل (قوله مطلق) اي لا يتوقف على فقراء محل الحنث حل
(قوله فاعتبرا) اي اليسار وعدمه مطلقا اي باي حال كان (قوله فان كان له رقيق
الخ) هذا انشاء من قوله في حضور ماله وقوله تعلم حياته اي حالا ومالا كمالو
بانت حياته بان اعتقه على ظن موته فبان حيائه فيجزى واعتبارا بما في نفس الامر
وقياسه اه لو دفع في الكفارة ما يظن انه ملك غيره فبان ملكه او دفع لطائفة
يظن انه مستققة للكفارة فبان خلافه اجزاء ذلك كافي م ر (قوله امة) وكذا
الحره لا تصوم الا باذن زوجها ان لم تعص بسبب الحلف ما في ع ش على م ر
(قوله لم تصم الا باذن منه) وان لم تكن مدة للتمتع بل للخدمة ع ش (قوله لحق
التمتع ويجوز ابطال صومها بلو اي حيث لم ياذن م ر (قوله كغيرها) اي كغير
الامة التي فعل بان لم تكن امة اصلا كعبد او كانت امة لا تفعل (قوله وقد حنث
الخ) قال بعضهم ولو انتقل من ملك زيد الى ملك عمرو وكان حلف وحنث في ملك زيد
اول لعمره والمتمتع من الصوم ولو كان زيدا باذن فيه ما اوفى احدهما ولو كان السيد غائبا
فهل على العبد ان يمتنع من صومه لو كان السيد حاضر الكان له منعه منه أولا
الظاهر هنا نعم ولو اجر السيد غير عبده وكان الضرر يخل بالتمتع المستأجر له فقط
فهل له الصوم باذن المستأجر دون اذن السيد فيه نظروا لا قرب انه ليس لسيد منعه
هنا ولا يفرقوا في المسئلة بين كون الحنث واجبا او غيره ولا يبر أن تكون الكفارة
على الفور والتراضي والراجع في المسئلة الاولى وفيما لو حلف في ملك شخص وحنث
في ملك اخر ان قل اراد ان له فيه ما اوفى الحنث لم يكن لثما في منعه من الصوم وان
ضمره والا فله منعه منه ان ضمره شرح م ر (قوله في احدهما) اي الحلف والحنث

ان يكفر به بما باذن سيده اما
العاجز بغيبه ماله فكفيع
العاجز لانه واجد في انتظار
حضور ماله بخلاف فاقد الماء
مع غيبه ماله فانه يقيم الحديق
وقت الصلاة وبخلاف المتمتع
المسرى بمكة الموسر ببلده فانه
يصوم لان مكان الدم بمكة
فاعتبر يساره وعدمه بها
ومكان الكفارة مطلق
فاعتبرا مطلقا فان كان له
هنا رقيق غائب تعلم حياته
فله اغناقه في الحال (فان
كان) العاجز (امة تفعل
لسيدها) (لم تصم الا باذن)
منه وان لم يضرها الصوم
في خدمة السيد لحق المتمتع
كغيرها من امة لا تفعل
له وعبد الصوم يضره اي
غيرها في الخدمة وقد حنث
بلا اذن من السيد فانه لا
يصوم الا باذن وان اذن له
في الحلف لحق الخدمة فان
اذن له في الحنث صام بلا
اذن وان لم ياذن له في الحلف
فالعمرة في الصوم بلا اذن
فيما اذا اذن في احدهما
بالحنث ووقع في الاصل
ترجع اعتبار الحلف لان
الاذن فيه اذن فيما يترتب
عليه من التزام الكفارة

والأول هو الأصح في الروضة كما شرحين لأن الحلف مانع (٧٣٨) من الحنث فلا يكون الاذن فيه اذا

(قوله والأول) هو الأصح معتمد (قوله لأن الحلف مانع الخ) وجه فارق ما مران
الاذن في الضمان دون الأداء يقتضي الرجوع بخلاف عكسه من ل (قوله كفر
بتكليف ظاهر ولو في نوبة السيد وقوله والافيص وم ظاهره وان غيره الصوم وهو في
نوبة سيده فلا يتوقف على اذنه ح ل فليصرروا قال بعضهم قوله والافيصوم أي في
نوبته اذا كانت مهابة وأما اذا كان في نوبة سيده أو كان لا مهابة فعلى التفصيل
الما من كون الصوم بغيره وقد حث بلا اذن ام لا (فصل في الحلف على السكنى
والمساكنة) وغيرهما السكنى مشتقة من السكون وارب يد بها الحلول لا ضد
الحركة كما في الروضة وأصلها عن القاضي انه لو أقام بالمسكن مترددا فيه حث زى
قال م ر والأصل في هذا وما بعده ان اللفظ لا يحمل على حثانها إلا أن يكون الجواز
متعارفا ويريد دخوله فيدخل أيضا كقوله واقه لا آكل من هذه الشجرة فانه
يحث باكل ثمرها لانه يجاز متعارف في الشجر وحقيقة في الخشب فلا يحث أمير
خلف لا يبنى داره وأطلق اللفظ ولا من حلف لا يخلق رأسه فخلق غيره بآمره
اه واعتدع ش عليه الحنث نقار العرف (قوله وهو فيها) فان كان خارجها
حنث بدخوله مع إقامة لحظة يحصل بها الا حث كافي بغير عذر س ل (قوله فكث)
وان قل س ل وم ر (قوله على سكنى نفسه) ه ل قال وعلى أن لا يقيم لانه جعل
ذلك حكما للسكنى وفي توقف عدم الإقامة على الخروج بنية التعول نظير بل كان
ينبغي الاكتفاء بمجرد الخروج وشيئا جعل نية التعول راجعة للسكنى والإقامة
فلخرج بنية التعول حث لانه يقال له ح سا كن ومقيم في ذلك ح ل (قوله ان
خرج حالا) ولا يكلف في خروجه عدا ولا أن يخرج من بابها القريب س ل
(قوله بنية التعول) محل ذلك حيث كان مستوطنا فيه قبل حلفه فلورد خل لثو
تخرج فحلف لا يسكنه لم يمتح لنية التعول فطما شرح م ر (قوله بجمع متاع) أي ولم
يبد من يتكفل بذلك باجرة المثل وهو قادر عليها ح ل وعبرة س ل (قوله بجمع
متاع) قال جرو وقيده المصنف ذلك بما اذا لم يمكنه الاستئابة والاحتث قال سم
ويظهر انه لا اعتبار بإمكان الاستئابة في نقل ائمة يجب اخفاؤها من غيره ويشق
عليه اطلاعها عليها ه (قوله وخوف على نفسه) أو كان مريضا أو زمنا
لا يقدر على الخروج ولم يجد ولو باجرة المثل من يخرجها أو ساق وقت الصلاة بحيث
لا يشتغل بالخروج فاته ولو خرج منها ثم عاد اليه الزيارة أو عيادة لم يحث مادام يسمى
عرقا أو أروعا أو أذا والاحتث زى و س ل (قوله في حث) وان حلف لا يساكنه
وغيره ولو في البلد حث بمساكنته ولو فيها وان لم ينو موضعها حث بالمساكنة في أي

في التزام الكفارة فان لم
يضره الصوم في الخدمة
لم يمتح الى اذنه والتصریح
بحكم الامة من زيادتي
وبعض كحر في غير اعتاق
فان كان له دل كفر بتكليف
ما ر لا باعتاق لعدم أهليته
للولا والافيصوم وهذا
أولى بما عبر به الأصل
(فصل) في الحلف
على السكنى والمساكنة
وغيرهما ما يأتي لو (حلف
لا يسكن) بهذه الدار
(أولا يقيم بها) وهو فيها
(فكث) فيها (بلاعذر
حنث وان بعت متاعه)
وأهل كالأول بعته ما لانه
حلف على سكنى نفسه
فلا يحث ان خرج خلا بنية
التحول وان تركها ولا ان
يكت بعذر بجمع متاع
وأخرج أهل و بس نوب
واغلا في باب ومنع من
خروج وخوف على نفسه أو
ماله كالحلف لا يساكنه
وهما فيها فكث البناء
حائل بينهما في حث لوجود
المساكنة الى تمام البناء
بلا ضرورة وهذا ما نقله
في الروضة كما علمها عن

الجمهور وصح في الشرح الصغير

موضع كان اذا كان البيتان من خان ولو صغيرا فلا يحنت وان اتحد فيسه المرقى
وتلاصق البيتان ولا ان كان من دار كبيرة بشرط ان يكون لكل بيت غلق بباب
ورقى ولو انفرد في دار كبيرة بحجرة منفردة المرافق كالرقى والمطبخ والمستحم وبابها
في الدار لم يحنت زى وقوله أى زى الا اذا كان البيتان من خان أى لان الخان
كالدرج وبيوته كالدور وشرح الروض (قوله وصحح الأصل) من (قوله أو حلف
لا يدخلها وهو فيها معطوف على قوله لان نخرج الخ) لمشاركته له في الحكم وهو
هدم الحنت ولكن يبقى في العبارة مناسحة من حيث ان المعطوف عليه مستثنى
من المساكنة والمعطوف ليس منها وأجيب بأنه استثناء منقطع قوله أو نحو ذلك
معمول بقدر تقديره أو حلف لمخوذلك كما يدل على الشارح عليه (قوله كصلاة
أو صوم) فيه انهما يتقدرا ان يمتددا في بعض أن يقال صليت ليلة مثلا وصمت شهرا
وأجيب بأن المراد بهما ان يتما لا يتعدا ان لا يما فقوله كصلاة وصوم
أى كنية صلاة ونية صوم شيئا ومثله في س ل لكن هذا لا يجري في التطيب
وما بعده إلا أن يراد بالتطيب وضع الطيب على البدن وهو لا يتقدر بمدة والمراد
بالتطهير الفعل أو النية وهما لا يتقدرا ان يمتددا بعبارة سم ولا يخرج بعض ذلك عن
اشكال اذ قد يقال صمت شهرا وصليت ليلة قال في شرح الروض ويجب ان يأنه
لما كان المحقق للعبادة والذي به قوامها هو النية اذ لا اعتبار بها بدونها والنية
لا تقدر بمدة أطلق على العبادة عدم التقدير بأكثر من مرة أو بمرات أو بمرات
لا يصلى حيث باحرامه بالصلاة وان بطلت بخلاف ما لو قال لا أصلى صلاة فانه
لا يحنت الا بتمامها شرح الروض (قوله وغضب) ولا يرد عليه قوله لم يغضب شهرا
لان معناه غصبه واقام عنده شهرا س ل ويرد عليه أن الغضب الاستيلاء وهو
موجود مادام تحت يده والمحشى فأنظر لاقول الاستيلاء (قوله في الأولى) وهى
قوله لان نخرج حالا (قوله ليس كأنشائها) لان حقيقة الدخول الانفصال
من خارج لداخل والخروج هكسه ولم يوجد أى الاستدامة شرح م ر (قوله اذلا
يصح الخ) ولو صح ذلك لكأن الاستدامة كالانشاء لانه ح ككون استدامة
الدخول دخولا وكذا الباقي وكتب أيضا قوله اذلا يصح ان يقال دخلت شهرا انظر
الفرق بين هذا وبين الركوب فيما يأتى حيث ادعى انه يصح ان يقال ركبت شهرا
مع انه اذا انظر للمصدر فهو لا يتقدر بمدة فيهما ولا يترد أى الكون راكبا والكون
داخلا فهو يتقدر وكذا يقال في بقية الامثلة هنام بقية الامثلة الا نية اه شيئا
قال م ر والقاعدة في ذلك ان ما لا يتقدر بمدة أو يحتاج لنية لا يحنت باستدامته وما

وصحح الأصل تتعالبغوى
انه لا يحنت لاشتغاله برفع
المساكنة لان نخرج
احدهما خا لنية القول
أو حلف لا يدخلها وهو فيها
أولا يخرج وهو خارج أو نحو
ذلك بما لا يتقدر بمدة كصلاة
وصوم وتطهير وتطيب ونزوح
وروى وغضب اذا حلف
لا يدخلها فاستدامها فلا
يحنت لعدم وجود المحلوف
عليه وهو في الأولى ظاهر
اذلا مساكنة وأما فيما
عداها فلان استدامة
الاحوال المذكورة
ليست كأنشائها اذلا يصح
ان يقال دخلت شهرا

وكذا البقية وصورة حلف المولى أن يحلف ناسيا (٧٤٠) أو جاهلا أو يكون خرس ويحلف بالإشارة

ويحلف بامتدامة فهو ليس
بما يتقدم ذكره كقولهم وقيام
وقعود وسكنى واستقبال
ومشاركة فلان إذا حلف
لا يفعلها فيه بامتدائها
لصدق اسمها بذلك إذ يصح
أن يقال ليست شهرا
وركت ليسلة وكذا البقية
وإذا حلفت بامتدامة شيء ثم
حلف أن لا يفعله فامتدامة
لزمه كفارة أخرى لا فصل
ليمين الأولى بالاستدامة
الأولى وتعبيرى في هذه
والتي قبلها بما ذكره
بما ذكره (ومن حلف
لا يدخل) هذه (الدار حنت
بداخلها داخل بابها) حتى
دهليزها (ولو برجله معتمدا
أيها فقط لأنه بعد دخلا
بخلاف ما لو ردها وقعد
خارجها أو دخلها ولم يعتمد
دايها فقط وإن أطلق الأصل
أنه لا يثبت بدخوله بها
وبخلاف ما لو أدخل رأسه
أوبده أو دخل طاقا معقودا
قدام الباب لا يصحود سطح
من خارجا ر (ولو حوطا لم
يسقف) لأنه لا يعد دخلا
بخلاف ما إذا سقف كله أو
بعضه ونسب إليها بأن

يتقدم رعدة أو لا يحتاج لنية يحنت بامتدامة (قوله وكذا البقية) لأن التفرج
قبول النكاح وأما وصف الشخص بأنه لم يزل يرتجبا فلأنه فاعل ما راد به استمراره
على عصية نكاحه زى (قوله أن يحلف ناسيا) أي للصلاة أو لحركة الكلام
فيها وهو مذكور عن (قوله ومشاركة فلان) لو حلف لا يشارك أخاه في هذه
الدار أو في ملك أيهما فمات الوالد وانتقل الارث لهما وصارا شريكين فهل يحنت
الحالف بذلك أم لا وهل امتدامة الملك شركة تؤثر أم لا فالجواب أن مجرد دخوله
في ملكه بالارث لا يحنت به وما الاستدامة فتعفى قواعد الحساب أنه يحنت
بها أو بطريقة أن يتسماها حالاً فلا تعذر التفرج لعدم وجود قاسم مثلاً مذكر
مادام الحال كذلك سم (قوله بالاستدامة) الأولى وقضيتها أنه لو قال كذا
ليست فانت طالق تكرار الطلاق بتكرار الاستدامة فتطلق ثلاثا بمعنى ثلاث
لحقات وهي لايسة وما قيل كلما قرينة صارفة لا يستداه مردود يمنع ذلك من
ومثله شريح م ر (قوله فيحنت بامتدائها) محل الحديث بها في المشاركة
إذا لم يرد العقد والأفلا كما نقله سم عن الشارح وأتى به م و فرغ لو حلف لا يوافق
في طريق فحيتها المعتمدة لا حنت فيما يظهر لانه مع قوم ما وقع في آخرين
ونقل عن شيخنا زى ما يوافق أه ع ش (قوله ولو برجله) أي ولو دخل من
الحائط فانه يحنت أيضا خلافا لما ياتي به بعض الجهلة شيخنا (قوله معتمدا عليها)
بحيث لو رفع الخارجية لا يسقط ح ل ولو تعاقب جعل وجده في واهلها وأحاط به
بنيانها حنت وإن لم يعتمد على رجله ولا أحد هـ لانه بعد داخلها فان ارتفع بعض
بدنه عن بنيانها لم يحنت ح ل (قوله أو دخل طاقا الخ) نعم إن جعل عليه
باب حنت بدخوله ولو عبر مسقف ح ل (قوله لا يصحود سطح) ولا يشك كل على
ما قرر صحة الاعتكاف على سطح المسجد مع ما قلناه منه شرعا حكما لا تسمية وهو
المساطح نعم لاها ح ل وهذا لا يرد أم لا لأن المخوف عليه هـ لعدم الدخول وهذا
لا يعد دخلا وإن كان فيها تأمل (قوله أو بعضه) وأر لم يدخل تحت السقف
على المعتمد زى (قوله رسوم جدرانها) هذا من حلف لا يدخل هذه
الدار فهمد بعضهما ثم دخل حنت وقياسه المرصوب إذا حلف لا يركبها ثم أزال
منها ألواحا ثم ركبها بخلاف الثوب إذا نزع منها أجزاء مما يلد في بدنه ولعل الدابة
كأن ركب تأمل سم (قوله أو أعيدت) ولو رسوم جدرانها فقط ح ل ظاهره وإن لم
ترفع قدر ذراع ح ل (قوله يملكها) أي وقت الدخول على المعتمد زى وإن رآه
دلالة على ما روى في القيد هـ ل أن كل ما يلد فلان فانه يحل على الموجود دور

كأنه يداليه منها كاه والغالب لأنه حينئذ كطبة منها وقوى لم يسف من زيادتي (ولو صارت
غير دار) كأن صارت فضاء أو جات مسجداً فدخل لم يحنت (لو قال اسم الدار المخوف عليها بخلاف ما لو بقي اسمها
كأنه رسوم جدرانها أو أعيدت بئها (أو) حلف (لا يدخل دار زيد حنت بدخول (ما) أي دار (بملكها أو) دار

(درف به) كدار العدل وان لم يسكنها دون دار يسكنها باجارة اراءة وخصب او نحوها لان الاضافة الى من يملكه تقتضى ثبوت الملك حقيقة او ما اتفق به (٧٤١) (فان اراد) به امسكه (د) يحنث (به) أى بمسكنه

وان لم يملكه ولم يعرف به ولا يحنث بغير مسكنه وان كان ملكه او عرف به وقولى او تعرف به من زيادتي (أو) حلف (لا يدخل داره) أى زيد (أو لا يكلم عبده) زوجته فزال ملكه عن اثلاثة او بعض الاقارب (فدخل) للدار (و) حلف العبد أو الزوجة (لم يحنث) لزوال الملك (الا أن يشير) اليه بان يقول داره هذه او عبده هذا أو زوجته هذه (ولم يرد ما دام ملكه) بالرفع وانصب فحنث تغليبا للإشارة فان اراد ما دام ملكه لم يحنث ولو مع الإشارة كما دخل في البيت منه عملا بأرادته وزوال ملكه في غير الزوجة بأمر المقدم قبله وفيها بآبائه لها لا بطلاقه الرجعي فتعيرى بما ذكرنا من قوله فباعهما أو طلقها وظاهرانه لا حنث ولو مع الإشارة في زوال الاسم كزوال اسم العبد بعقه

المعتمد لان اليمين تنزل على ما للمعالف قدرة على تحصيله والمراد بملكها كلها فان كان يملك بعضها فلا يحنث وان حلف بغيره منها كما طبق عليه الاصحاح قاله الاذرى س ل قال ع ش فاذا حلف على رجل لا يدخل داره وكانت مشتركة فدخلها لم يحنث وكذا لا يحنث بالوقوف والملاوكة لا يحنث لم تعرف به (قوله تعرف به) وان لم يملكها (قوله كدار العدل) أى ببغداد وكدار القاضي بمصر (قوله أو ما الخ) أى فيما اذا كانت تعرف به (قوله فيحنث به) محل قبول ارادة مسكنه اذا كان الحلف بالله فان كان بطلاق أو اعتناق لم يقبل ذلك في الحثكم لوجود خصم فيه ذكره العرافون منهم الماوردي وابن الصباغ والجرجاني وهو المعتمد م ر س ل وزى وقوله لم يقبل ذلك بمعنى انه اذا دخل دار يملكها أو تعرف به ولم تكن مسكنه يقع الطلاق ولا عبرة بأرادته وان كان يقع عليه أيضا بدخول المسكن الذي اراده عملا بأرادته لتضمنه الاقرار به تأمل (قوله أو بعض الاقارب) يعلم منه انه لا يحنث بدخول الدار المشتركة بين زيد وغيره زى (قوله بالرفع) أى على انه اسم دام والخبر محذوف تقديره باقيا وانصب على انه خبر دام ع ن واسمها ضمير يرجع لما ذكر (قوله تغليبا للإشارة) وانما بطل البيع في بعتك هذه الشاة فاذا هي بقرة لان العقود راي في المأظما ممكن س ل (قوله فان اراد الخ) وبأقوى في قبول هذا في الحلف بطلاق أو عتق م ر س ل (قوله بلزوم العقد من قبله) بخلاف ما اذا كان اختيار البائع أو الما حل (قوله لا بطلاقه الرجعي) أى لا في الرجعية كالزوجة شرح م ر س ل ع ش عليه ويؤخذ منه انه لو حلف لا يبقى زوجته على عمته أو على ذمته طلقها طلاقا رجعيا لم يحنث بايقانها مع الطلاق الرجعي اه فالخلاص له الخلع (قوله وظاهرانه لا حنث الخ) غرضه به تقييد آخر للمستثنى وهو قوله الا أن يشير أى فمحل الحنث بالدخول أو الكلام بعد زوال الملك فيما اذا أشار أن يبقى الاسم فلو زال لم يحنث بالكلام أو الدخول بعد الزوال فتخلص أن المستثنى مقيد بتقييدين تأمل (قوله من ذا الباب) احتزبه عما لو قال لا أدخلها من بابها فانه يحنث بالباب الثاني في الأصح لانه بابها س ل (قوله لا بغيره) وان هذا قول س ل (قوله أو حلف لا يدخل بيتا) قال م ر في شرحه وعلم مما

واسم الدار يجعلها مسجدا ١٨٦ يحث فقولهم تغليبا للإشارة أى مع بقاء الاسم كما يعلم مما يأتي أو آخر الفصل الاقنى (أو حلف لا يدخل دارا من ذا الباب حنث بالمنفذ) المشار اليه لا بغيره وان نقل اليه خشب الاول لا بالباب حقيقة في المنفذ جاز في الخشب فان اراد الله اني حل عليه (أو) حلف لا يدخل (بيتا) يحنث (بسماء) أى بما يسمى بيتا لو خشب أو خيمة أو شعر الوضوء اسمه على الجميع بخلاف ما لا يسمى بيتا كعمد وجرام وغارجيل وكنيسة وبيعة لانهم لا يقع عليها اسم البيت الاستقييد أو تجوز فان اراد شيئا حل عليه

تقرر ان البيت غير الدار ومن ثم قال لو حلف لا يدخل بيت فلان قد دخل داره دون
 بيته لم يحنث أو لا يدخل داره قد دخل بيته فيها حنث اه قال الرشيدى قوله وعلم
 مما تقرر ان البيت غير الدار ولا نظر الى ان عرف كثير من الناس اطلاق البيت
 على الدار ووجه ان العرف العام مقدم على الخاص ويصرح بهذا كلام الاذرى
 فانه لما ذكر مثل الاطلاق الذى فى الشرح وقال اه الاصح عقبه بقوله وعن
 القاضى أبى الطيب المبل الى الحنث أى فيما لو حلف لا يدخل البيت قد دخل دله
 الدار أو حنثها أو مفتها لان جميع الدار بيت بمعنى الأيواء ثم قال أعنى الاذرى
 وهو عرف كثير من الناس يقولون بيت فلان ويريدون داره اه فعلم من كلامه
 ان الاصح لا ينظر الى ذلك وبهذا علم رقبته سم ان محل هذا فى غير محرم مصر ولا فهم
 يطلقون البيت على الدار ثم رأيت فى ع ش على م ر فى الفصل الا فى مانصه
 قوله لا عبرة بالعرف انطاري منه يؤخذ عدم الحنث فيما لو حلف لا يدخل بيت
 فلان قد دخل دله فان عرف مصر اطلاق البيت على جميع ذلك سيما اذا دلت
 القرينة عليه كمن حلف لا يدخل بيت أمير الحاج مثلاً فانه لا يفهم عرفاً من ذلك
 الا ما جرت به العادة بدخوله لا محل البيتوة بخصومه فتنبه له (قوله أو حلف
 لا يدخل على زيد الخ) وعبارة أصله مع شرح م ر أو حلف لا يدخل على زيد
 قد دخل يتنافيه زيد وغيره حنث لوجود صورة الدخول حيث كان عالماً به ذا كرا
 الحال مختاراً وخرج بيتاً دخوله عليه فى نحو مسجد وحمام مما لا يختص به عرفاً
 ومثل ذلك ما لو جمعتهما أولية فلا حنث لان موضع الولية لا يختص بأحد عرفاً فاشبه
 نحو الحمام وصورة المسئلة فى المسجد ونحوه عند الاطلاق فلو صدق انه لا يدخل مكاناً
 فيه زيد أصلاً حنث لتعليقه على نفسه ووقع السؤال عن شخص حلف بالطلاق
 انه لا يجتمع مع فلان فى محل ثم انه دخل محل وجاء المحلوف عليه بعده ودخل عليه
 واجتمع فى المحل هل يحنث لانه صدق عليه انه اجتمع معه فى المحل أم لا والجواب ان
 الظاهر عدم الحنث لانه انما حلف على فعل نفسه ولم يوجد اه ع ش (قوله
 أرخية) أى اذا اتخذت مسكناً اماماً يتخذها المسافر والمجتاز له فع الاذى
 فلا يسمى بيتاً وهذا عند الاطلاق فان نوى نوعاً منها انصرف اليه س ل (قوله
 وفى نظيره من السلام) أى وكار بحيث يسمعه وان لم يسمعه بالفعل أو كان به
 جنون بشرط ان يكون بحيث يعلم الكلام شرح م ر (قوله ولو فى الصلاة) بأن
 سلم على المأمومين وفيهم زيد حل ومحل الحنث اذا قصد السلام عليهم اما اذا قصد
 القائل أو أطلق فلا يحنث (قوله بأن الدخول لا يتبعض) بدليل انك لو تقول

(أو) حلف (لا يدخل على
 زيد قد دخل على قوم هو
 فيهم) عالماً بذلك (حنث
 وان استثناءه) بلفظه أو نيته
 لوجود الدخول عليه
 (وفى نظيره من السلام)
 ولو فى الصلاة (يحنث
 ان لم يستثنه) لظهور اللفظ
 فى الجميع فان استثناءه
 باللفظ أو بالنسبة لم يحنث
 وفارق ما قبله بأن الدخول
 لا يتبعض بخلاف السلام

دخلت عليكم الازيد اعجبة سم
 أي وما يتبع ذلك كالحلف لا يكلم ذا العسي ع ش (قوله برؤس نعم) أي
 بثلاث لأنها أقل الجمع بخلاف ما إذا حلف لا يأكل الرأس فإنها للجنس فيجنت
 بواحدة لا ببعضها نظر الجنس ونظير هذه المسئلة ما لو حلف بالله لا يتزوج النساء
 فيجنت بواحدة بخلاف نساء فلا يجنت الا بالثلاث بخلاف ما لو حلف بالطلاق أنه
 لا يتزوج نساء أو نساء فهو للجمع فيجنت بالثلاث لان العصمة عقيقة
 وقد شكت كما في زوالها بالجنس فلا تزول الا بيقين وبأقنى هذا التفصيل
 في الرأس فان حلف بالله فسرق بين الجمع والجنس وان حلف بالطلاق فلا فرق
 بينهما ما فلا يجنت الا بثلاث فيهما رى (قوله لا اعتياد بيعها مفردة) أي في كل
 ناحية هكذا يدل كلامهم وفي حنابلة برؤس الابل بمصر نظرا لانها لا تتعارف ببعضها
 فيها حل (قوله الا ان كان الحالف من بلد الخ) المعتمد انه لا يتقيد بثلاث بل
 لو كان من غيرها كان كذلك في بيعت في محل حذ الحالف مطلقا كرؤس السم
 حل ونقله سم عن الروضة (قوله مفردة) أي عن أبدانها رى (قوله
 على الأقوى في الروضة) معتمد (قوله بيضا) هو اسم جنس جعي ليس مدلوله
 المائية من حيث هي بل الافراد وأقلها ثلاثة حل ولو حلف لبأ كان مما
 في كنهه وكان حلف لا يأكل بيضا وكان في كنهه بيض جعل في فلف وهو حلاوة
 تنعقد ببياضه وأكله برلانه يصدق عليه أنه لبأ كل بيضا وقد أكل مما في كنهه رى
 وقد يقال لا يحتاج لهذا لأنه لا يجنت الا بأكل ثلاث بيضات فاذا أكل مما في كنهه
 بيضة لا يجنت قياسا على الرأس وهذه الحيلة لا يحتاج اليها الا اذا قال لا يأكل شيئا
 من البيض تأمل (قوله بفارقة بائنه) وإن لم يكن مأكول اللحم فيحل أكله
 مطلقا اتفاقا حيث لم يكن من ذوات السموم رى وحل اما هو فيجزم أكله وان كان
 طاهرا لان البيوض كلها طاهرة كفاي قل على الجلال قال س ل ثم لا فرق
 في الحنث بين أكله وحده أو مع غيره اذا ظهر فيه اه والبيض كله بالاضاد الأبيض
 النمل فبالظاء المشالة رى (قوله أي ما من شأنه الخ) قدره ليدخل فيه متصلا
 خرج بعد الموت كما سيأتي شرح مر وما واقعة على البيض أي بيض من شأنه
 ان يفارقه أي البائض حيا وهو حال من الماء في يفارقه الرجعة للبائض وهذا
 بالنظر لتركيب الشرح مع المتن اما بالنظر لتركيب المتن في حد ذاته فقوله حيا حال
 من البائض وقوله ويؤكل كل بيضة منفردا فيه اظهار في مقام الاضمار بوقوع في اللبس
 وصعوبة الفهم فكان عليه ان يقول ويؤكل منفردا كفاي شرح مر ويجاب بأنه

﴿فصل في الحلف على أكل أو شرب﴾
 ﴿فصل في الحلف على﴾
 أكل أو شرب مع بيان
 ما يتناول به بعض المأكولات
 لو حلف لا يأكل رؤسا
 وأطلق حنث برؤس نعم
 لانها المتعارفة لا اعتياد
 بيعها مفردة (لا برؤس طبر
 وصيد) برى أو بحري (الا
 ان كان) الحالف (من بلد
 تباع فيه مفردة وان حلف
 خارجه فيجنت بأكلها فيه
 فطعا وفي غيره على الأقوى
 في الروضة وأصلها قال وهو
 الاقرب الى ظاهر النص
 لكن صحيح التنوي في تصحيحه
 مقابلة قال في الروضة
 كاصلها وهو ما رجحه الشيخ
 أبو حامد والرويانى ومال
 اليه البلقيني بل صححه
 في تصحيحه وكلام الاصل
 يفهمه (أولا يأكل
 بيضا) يجنت بفارقة
 بائنه (أي ما من شأنه ان
 يفارقه) حيا ويؤكل بيضه
 منفردا (كدجاج ونعام) وان
 رفاقه بعد موته بخلاف غيره

(قوله في بنت با كل أحدهما الخ) وهذا بخلاف ما لو حلف لا يأكل لحم الجواميس
لا يحنث بأكل لحم البقر ح ل وأما الزفر في عرف العوام فيشمل كل لحم ودهن
حيوان وبيض ولومن سمل فيتجه حله على ذلك ولا يتناول ميتة سمكا ولا جرادا
ولادم كبد اولا طحلا شرح م ر (قوله كل خبز) وان لم يؤكل اختيارا ع ش
ويتناول الكنافة والسنبوسك الخبز والبقلاوة لاها خبز اولا م وبخلاف ما اذا
قلت اولا فالضابط أن الخبز يتناول كل ما خبز وان قل بعد وحدث له اسم يخصه
دون ما قل اولا فلا يتناول المقل كالزلاية والقماث م ل وقل على الجلال
(قوله وباقلا) قال في المختار البا قلا اذا شدت قصرت واذا خففت مدت ع ش على
م ر (قوله عن واو اوبا) لان أصله ذرو واو ذرى (قوله وجص) ويشمل البقسماط
والرفاق دون البسيس وهو ان يات نحو دقيق أو سويق نحو سمن م ر وجـ (قوله
وان ثرده) نعم لو صار في الرقة كالحسوة بفتح الحاء وتشديد الواو فتعساها أي شربها لم
يحنث كالودق الخبز اليابس لانه استحدث اسما آخر فلم يأنك كل خبزا شرح م ر
والروض والمراد به اختلطت اجزؤه بعضها ببعض بحيث صار يسمى بالعصيدة
أو نحوها مما يتناول بالاصابع أو المعلقة بخلاف ما اذا بقيت صورة القيت لقما
متميزا بعضها عن بعض في تناول ع ش على م ر (قوله أولم يكن معهودا ببلده)
بحث سم عدم الحث اذا كل شيئا من ذلك على ظن ان الخبز لا يتناوله أخذا مما مر
في الطلاق رشدي (قوله لظهور اللغة فيه) فيه ان الايمان بمبينة على العرف ثم رأيت
م ر في شرحه قال وكان سبب عدم نظرهم للعرف هنا بخلافه في نحو الرأس
والبيض انه هنا لم يطر د لا خلافة باختلاف البلاد فحكمت فيه اللغة بخلاف ذلك
(قوله سواء استلعه الخ) هذا في الحلف بالله تعالى وأما في الحلف بالطلاق فلا
يحنث الا بالبلع المسبوق بالمضغ لان الطلاق محمول على اللغة أي فيحمل اللفظ فيه
على حقيقته فلا حلف بالطلاق لا يأكل الحشيش وبلعه لا يحنث والايمان محمولة
على العرف فيحمل اللفظ خيماعلى مقتضاء المتعارف ولو الجمازي ح ل والعرف
بعد البالغ اكلا ولهذا يقال فلان يأكل الحشيش والبرش مع انه يلهه ما استداء
زي (قوله تشمل الادم) ينبغي أن يكون المراد به ما يتأدم به من الفاكهة لا مطلق
الادم ح ل (قوله والحلوى) هي كل ما اتخذ من عسل وسكر من كل حلوى ليس
في جنسه حامض كدبس وفانيد لا عنب واجاص وورمان أما السكر والعسل أي
كل منهما على انفراد فليس بحلوى لان الحلوى خاصة بالعهولة من حلوى كما في شرح
م ر وس ل وقوله خاصة بالعهولة من حلوى أي على أوجه الذي تسمى به حلوى

فيحنت بأكل أحدهما من
حلف لا يأكل لحم بقرو ذكر
بقرة الوحش من زيادتي
(و) يتناول (الخبز كل خبز
ولومن أرو) بفتح الهمزة وضم
الراء وتشديد الزاي على
الاشهر (وباقلا) بتشديد
اللام مع القصر على الاشهر
(وذرة) بنال معجمة
والها عوض عن واو اوبا
(وجص) بكسر الحاء وفتح
الميم وكسرها فيحنت بأكل
أحدهما من حلف لا يأكل
خبزا (وان ثرده) بمثلثة أولم
يكن معهود ببلده لظهور
اللغة فيه وبهذا فارق ما مر
من اعتبار العرف سواء
استلعه بعد مضغ أم دونه
(و) يتناول (الطعام قوتا
وقا كهة لوتوع اسمه عليهما
والفا صكهة تشمل الادم
والحلوى كما مر في الربا
وتقدم ثم ان الطعام يتناول
الدواء بخلافه هنا

مع الفرق بين البابين (و) تناول (الفاكهة رطباً وعباً وورماً واثراً) بضم الهمزة والراء وتثنية الجيم ويقال فيه
 ان يفتح بالنون وترج (ورطباً ويايساً) كمنزويب (وليمونا ونبقاً) (٧٤٦) يفتح الون ويسكون الموحدة

وكسرها (ورطباً ولب
 فستق) بضم الفوقية وفتحها
 (و) لب (غيره) كلب سندق
 (لا يما) بكسر القاف أكثر
 من فتحها وبثلاثة مع المد
 (ريخار وياضجاً) بكسر
 الحجة (وجزراً) بفتح الجيم
 وكسرها فليست من
 انما كنهة وكذا البلج
 والحمر كما ذكره المتولي
 لكن محله في البلج غير
 الذي حللناه ما خلا فظا
 انه من الفا كنهة (ولا
 تناول الثمر) بثلاثة (يايساً
 ولا البطيخ والتمر) بثلاثة
 (والجوز هندياً والهندي من
 البطيخ الاخضر واسه شكل
 ولا الرطب تمر او بسراً) ويطا
 (لا النيب زيباً وحصرماً
 وكوسها لاختلافها اسماً
 ورفعة فلا يحنث بأكل التمر
 من حلف لا يأكل رطباً
 والعكس وكذا الباقي
 ولو حلف لا يأكل العنب
 او الزمان والقصب لم يحنث
 بشربه منه ولا بدسه
 ولا ياتى به ويرمى بقله لانه
 لا يسمى أكلاً فائدة أول التمر
 طالع ثم خلال بفتح المعجمة ثم

بأن عقدت على النار أما النشا المطبوخ بالعسل فلا يسمى عرفاً حاراً فينبغي
 ان لا يحنث به من حلف لا يأكلها باراً ولا بالعسل وحده اذا طبخ على النار لانه
 لا بد في الحرف من تركها من جنسين فأكثر ع ش على م ر (قوله مع الفرق بين
 البابين) وهو ضيق باب الربا والايمان مبنية على الدرف واليوع مبنية على اللغة
 (قوله وورماً) يرد عليه قوله تعالى فيهما فاكهة ونخل ورمان لا تغتذء العطف
 المغايرة وأجيب بأن العطف في الآية من عطف الخاص على العام (قوله ويقال
 فيه الخ) أي فلفاته ثلاث (قوله وليونا) أي غير ملح وكذا تناول الفا كنهة
 كبد او ذار بخلافه ملح أيضاً كافي م ر (قوله أما محلاً) أي ولو أدنى حلالة
 ح ل (قوله والهندي من البطيخ الاخضر) أي فلا يحنث الا بالاصغر والمعتد عند
 شيخنا خلافاً للشارح كحجرامه لا يحنث الا بالاصغر لان العرف
 الطاريء يقدم على العرف القديم وظاهر كلامهم انه لا فرق بين الحلف بالله أو
 بالطلاق حل أي فكلام الشارح مبنى على العرف القديم وهو ان البطيخ خاص
 بالاصغر والعرف الطاريء اختصاصه بالاخضر وهو المول عليه (قوله من البطيخ)
 وأما الهندي من التمر فهو التمر الهندي المشهور والجوز الهندي هو الجوز الكبير الذي
 يؤكل للدوا وغيره هو الجوز الذي يؤكل في نحو العيد (قوله واسه شكل)
 أي عدم تساؤل البطيخ للاخضر وعدم الحنث به في الديار المصرية والشامية فان
 اطلاق البطيخ عندهم على الاخضر أكثر واشهر فينبغي الحنث به كما جرى عليه
 البلقيني والاذري وغيرهما من ل و زى (قوله ولا بامتصاصه) وكذا لو
 حلف لا يأكل القصب لا يحنث بمصه ويرمى بقله ح ل و زى وهو بضم التاء المثلثة
 (قوله لانه لا يسمى أكلاً) لعدم تقدم المضغ ح ل (قوله فائدة أول التمر الخ) فائدة
 هذه الفائدة الاشارة الى الترتيب في المذكورات بحيث لو حلف لا يأكل احدها
 لا يحنث بالآخر (قوله طلع) الطلع ما كان قبل ظهوره من اكمامه والحلال
 بعده زه منها والبلج في حال خضرته والبسرا اذا كان أحمر أو صغراً اذا حلف لا يأكل
 شيئاً من هذه الاشياء لا يحنث بأكل الباقي (قوله لا آكل ذا البر) لو آخر اسم
 الاشارة فهو كما لو اقتصر على الاشارة من ل أي يحنث بالجميع فائدة وقع السؤال
 عن رجل حلف بالعالمق أنه لا يأكل من هذه الزرعة مشيراً الى غبط قمع من
 القمح معلوم وامتنع من الاكل منها ثم اتى أرضه في عام آخر من قمع تلك الزرعة
 المذكورة وأكل منها فهل يحنث أو لا والجواب عنه ان الظاهر عدم الحنث لزوال

الاسم بلح ثم رطب ثم تمر (ولو قال) أي حلفه مشيراً الى (لا آكل ذا البر) حلفه على هيئة ولو طبرنا
 لا على غيرها (كلمينه وسويقه) وعجينه وخبره لزوال اسمه (أو قال) فيه مشيراً الى (لا آكل) حلفه
 بالجميع) عملاً بالاشارة

(أو) قال مشير الرطب لا آكل (ذا الرطب) كاء ثم (أو) لصبي أو عبد (ذا) كاء الصبي أو العبد فكله كاملاً
فالبورخ أو الحمية لم يحنت) لزوال (٧٤٧) الاسم وذكر حكم العبد من زيادتي وتعبيري بالسكامل في الصبي

أولى من تعبيري بالشيخ (أو)
فإن مشير البقرة وشجرة
(لا) آكل من ذى البقرة أو
من ذى الشجرة حنت بما
يؤكل منهما) من اللحم وغيره
في الأولى ومن ثم يرجع
في الثانية (لا يولد لبن)
في الأولى (ونحو ورق)
كطرف غصن في الثانية
عـ لا بالعرف وتعبيري
بما يؤكل أعم من تعبيري
بلحم وثمر (أو) قال في حلقه
(لا) آكل سويقاً فسهـ
أو تناوله بآلة) هو أعم من
قوله بامسح (أو) لا آكل
(مائعاً) أولينا (أو) كاه بخبز
حنت) لأن ذلك يعد كلاً
(لا) شربه) أى السويق
في مائع أو المائع أو اللبن
فلا يحنت لأنه لم يأكله
(أو) قال (لا) شربه) أى
السويق أو الماء عـ
فبالعكس أى يحنت
في الثانية دون الأولى فيهما
أو قال لا آكل سمناً كاه
ولو ذائباً (بخبزاً) وفي عصيدة

الاسم والصورة هـ ع ش على م ر (قوله أولاً) كاه الصبي الخ) هذا زاد على
الترجمة ولا يعدمها (قوله من ذى البقرة) التاء فيم للوحدة فتشمل الثور وكذا
إذا حلف لاياً كل دجاجة يحنت بأكل الديك يجعل التاء للوحدة كما قاله ع ش
(قوله ونحو ورق) أى إذا لم يكن ما كولا ولا كورق المنب فيه ثياباً كاه
كما في ذى (قوله سويقاً) يطلق السويق على دقيق الشعير المقل وعلى دقيق الخنطة
المليحة ع ن (قوله أو لبنا) عبارة أصله مع شرح م ر أو حلف لاياً كل لبناً حنت
بجميع أنواعه من ماء كور ولوصيد حتى نحو الزبدان يظهر فيه لا نحو جبن ومصل
أه وقوله من ماء كور أى من لبن ما كور أى لبن ما يحمل أكله فيشمل لبن الطيب
والأرنب وبن عرس وابن الأدميات لأن الجميع ماء كور وهذا إن جعل قوله
ماء كور صفة للبن المقدور أن جعل صفة للبحر أن خرج لبن الأدميات ودخل لبن
من عداها من جميع الماء كولات والقرب هو الماء لأن الصورة أنما رة تدخل
عند الإطلاق ولا نظركم كون المتعارف عندهم أن لبن الماء كور هو لبن الماء فعمام
كما تقدم من أن لبن يشمل كل مخبوز وإن لم يتعارف وأمنه إلا نحو خبز البرقان قال
أردت باللبن ما يشمل السمن والجبن حنت بهما لأنه أصلهما ع ش على م ر ملخصاً
(قوله ظاهرة) أى بالبصر وشو برى (فصل في مسائل منثورة) سميت منثورة
لأنها لم تجمع في باب واحد في كلام غيره وجملة أمولها المذكورة في هذا الفصل
أحد عشر (قوله بجواز أن تكون الخ) ولأن الأصل براءة ذمة من التكفارة والورع
أن يكفر إن أكل الكل حنت لكن من أخرج جزءاً كاه لتعدي حلف بطلاق
من حيث دلالة التيقن شرح م ر (قوله أولاً) كان ذى الرمانة) فائدة نقل عن
ابن عباس أن في حلق الرمانة حبة من رمان الجنة وتقل الدميري أنه إذا عدت
الشببات لتي على حلق الرمانة فإن كانت زهبا بعدد حب الرمانة زوج وعدد
رمان الشجرة زوج أو فردا فهما فرد قل على الجلال (قوله لم يبر إلا بالجميع)
فإن حالت العادة أكله ثم ذكر البروينبغي أن يقال إن حلف عالماً بأحالة العادة له
كان انصب الكوز في بحر وحلف ليشر من ماء انصب من الكوز في البحر حنت حالاً
لأنه حلف على مستحيل وإن طرأ عذره كان حلف ليشر من ماء في هذا الكوز

وعينه ظاهرة حنت) لأنه متميز في الجنس وقد أكل الحلو عليه وزيادة بخلاف ما إذا شربه ذائباً كما علم
وما إذا لم تظهر عينه لاستهلاكه (فصل) في مسائل منثورة (حلف لاياً كل ذى التمرة فاختلفت
بنرفاً كاه إلا بعض تمره لم يحنت) لجواز أن تكون هي الحلو في عليها ولفظ بعض من زيادتي (أولاً) كلها
فاختلفت (أو) لباء كلن (ذى الرمانة) يبر إلا بالجميع

فانصب بعد خلعها فان كان بقوله أو بفعل غيره وتمكن من دفعه ولم يدفعه حنث حالا
 لتغويته البر باختياره وان أنصب بغير فعله ولم يقصر فان تمكن من شربه قبل ولم يفعل
 حنث أيضا ولا فلا لعذره اه ع ش على م ر (قوله لا احتمال الخ) غلة لمخدوف قد مره
 فلا يبرأ اذا ترك واحدة أو بعضها (قوله هو المحلوف عليه) أي ان كان المستترك تمرة
 وقوله أو بعضه أي ان كان للتروك بعض تمرة (قوله أولا يلبس ذين لم يحنث بأحدهما)
 أولا يلبس هذا الثوب فـ ل منه خيطا لم يحنث كما في م ر أي من منسوجه لا من
 خياطته قال ع ش عليه أي خيطا قد ر أصبح مثلا طولا لا عرضا ومثله لا ارتدى بهذا
 الثوب أولا تعيم هذه العيامة أولا ألف هذا الشاش اه وفارق ما ذكره لاسا كنتك
 في هذه الدار فانهم بعضوها وساكنته في الباقي بان المدار هنا على صدق المساكنة
 ولو في جزء من الدار وثم على لبس الجميع ولم يوجد ولو حلف لا يركب هذا الحمام
 او السفينة فقطع منه جزء وقع منها لوح مثلا ثم ركب ذلك حنث شرح م ر ومثله
 لا أنام أولا اجلس على هذه الطراحة فـ ل منها خيطا ونام أو اجلس فحنث لانه
 يصدق عليه أنه نائم أو جالس عليه بعد غسل الخيط منها وكذا الوفرش عليها
 ملأه ونام عليها الجريان العرف بذلك كافي ع ش (قوله لانه يمينان) عبارة شرح م ر
 لانهما يمينان حتى لو حنث في أحدهما بقيت اليمين منعقدة على الآخر فان وجد
 وجبت كفارة أخرى لان اللفظ مع تكرره لا يقتضي ذلك فان اسقط لا كان قال
 لا كل هذا وهذا الا كان هذا وهذا أو اللحم والغضب تعلق الحنث في الاولى
 والبر في الثانية هما اه (قوله بعد تمكنه) راجع للسائلين (قوله أو أنلفه
 قبله) أي أو أنلفه غيره وتمكن من دفعه ولم يدفعه م رسم (قوله) أي قبل
 تمكنه أي وهو مختار إذا كرأين سـ ل (قوله حنث) أي من الغد بعد مضي زمن
 تمكنه هذا القيد محتاج اليه في المسائل الثلاث في الاولى لو كان التمكن في الغد
 حصل أول النهار والتلف والموت حصل آخره فلا يقال يحكم بالحنث من وقت
 اتلف او الموت بل يحكم به من أول النهار بعد مضي زمن التمكن وفي الثالثة
 لو كان الاتلاف قبل الغد فلا يحكم بالحنث وقت التلف بل يؤخر الحكم به الى ان
 يمضي من الغد زمن يتمكن فيه من القفل وان كان الاتلاف من الغد قبل التمكن
 فلا يحكم بالحنث وقت الاتلاف بل بعد مضي زمن يتمكن فيه من القفل لو حصل اه
 (قوله أو أنلفه غيره) أي ولم يقصر في دفعه عنه شوبري (قوله أعم من اعتباره
 فيه) أي لصدقه بما لو أنلفه في الغد قبل التمكن وكلام الاصل لا يصدق بهذا
 (قوله عند رأس الهلال) أي أوله فلا حذف لفظة رأس بر بدفعه له قبل مضي

لا احتمال أن يكون المتروك
 هو المحلوف عليه أو بعضه
 في الاولى وتطلق اليمين
 بالجميع في الثانية أولا يلبس
 ذين لم يحنث بأحدهما
 لان الحلف عليهما
 (أولا يلبس ذين ولاذا
 حنث به) أي بأحدهما لانه
 يمينان (أوليا كلن ذا)
 الطعام (غدا فتلان بنفسه
 أو ياتلاف أو مات)
 الخالف (في غد بعد تمكنه)
 من أكله (أو أنلفه قبله)
 أي قبل تمكنه (حنث) من
 الغد بعد مضي زمن تمكنه
 لانه تمكن من السير
 في الاولين وفوت السير
 باختياره في الثالثة بخلاف
 ما لو تلف أو مات هو أو أنلفه
 غيره قبل التمكن فلا
 يحنث كالمكره واعتباري
 في الاتلاف قبلية التمكن أعم
 من اعتباره فيه قبلية الغد
 (أو ليقتضين حقه عند رأس
 الهلال) أو معه أو أول الشهر

(فليقض عند غروب)
شمس (آخر الشهر فان
خالف) بأن قدم أو آخر (مع
تمكنه) من القضاء فيه
(حنت) فينبغي أن يعد المال
ويترصد ذلك الوقت
فيقضيه فيه (لان شرع
في مقدمة القضاء) كوزن
وكيل وهدو وجل ميزان
(حيث فتن آخر) القضاء
لكثرة ما فلا يحنت للعدو
وتعبري بمقدمة القضاء
أعم من تعبيرة بالهكيل
(أولا ينكلم لم يحنت
بإبطال الصلاة) كذكر
ودعاء غير محرم لا خطاب
فيه ما وقراءة قرآن وشيء
من التوراة أو الانجيل لان
اسم الكلام عند
الاطلاق ينصرف الى كلام
الآدميين في محاوراتهم
وتعبري بما ذكره أعم
من تعبيرة بالتسبيح وقراءة
القرآن أو لا يكلمه فسلم
عليه

ثلاث ليل من الشهر الجديد ع ش على م ر (قوله فليقض عند غروب) أي
عقب الغروب المذكور ولو شئت في الهلال فآخر القضاء عن الآية الأولى وبأن
كونها من الشهر لم يحنت كالمكره وانحلت اليمين من ل قال ع ش على م ر ولو وجد
آخرهم مسافرا آخر الشهر كلف السفر اليه حيث قدر على ذلك بلا مشقة كأنه ل
بالدرس عن فتاوى الشارح اه ولو حلف لأقضيته حلفت ساعة يبي لكذا فباعه
مع غيبة رب الدين حنت وان أرسله اليه حال تغويته البر باختياره به ذلك
مع غيبة المستحق شرح م ر فرع رجل له على آخر دين فقال ان لم آخذه منك
اليوم فأمرني طالق وقال صاحبه ان أعطيتك اليوم فأمرني طالق فالطريق ان
يأخذه منه صاحب الحق جبراً فلا يحنتان قاله صاحب المسكافي اه م ر اه
شوبري (قوله بأن قدم الخ) أي ان لم يكن نوي انه لا يأتي رأس الهلال الا وقد خرج
من حقه ويقبل منه ارادة ذلك ن ل و م ر وجل قبرها منه بالنسبة ليمين واما
بالنسبة للطلاق والاعتاق فلا يقبل منه ظاهر اول كنهه يدين سم (قوله أو آخر)
عبارة م ر أو مضى بعد الغروب قدر ما كانه العادي ولم يقض حنت لتغويته
البر باختياره (قوله فينبغي) أي وجوباً أن يعد المال بضم أوله من الاعداد
أي يحصله ويحضره وعبارة سم قوله فينبغي ان يعد المال أي الأولى ذلك كما قاله
ط ب وبدل له قوله لان شرع الخ حتى لو لم يشرع في شيء من احضار المال
ومقدمات القضاء الا عند الغروب لم يحنت (قوله وجل ميزان) أي احضاره
اه (قوله فلا يحنت) لانه أخذ في القضاء عنده يقاؤه أي وقته والوجه كما يحنه
الأذري اعتبار تواصل فهو الكيل فيحنت بتخلل فترات تمنع تواصله بلا عذر ثم
لو جل حقه اليه من الغروب ولم يصل منزله الا بعد ليلة لم يحنت كما لا يحنت
بالتأخير اه كنه في الهلال شرح م ر (قوله بإبطال الصلاة) فلا يحنت بحرف
غير مفهوم سم قال م ر في شرحه بخلاف غيره أن أسمع نفسه أو كان بحيث يسمع
لولا العارض كما هو قياس نظائره اه ويحنت اذا فتح على المصلي بقصد القمع فقط
أو أطلق ولا يحنت اذا قصد التلاوة فقط أو مع القمع سم (قوله لا خطاب فيه ما)
أي لغير الله ورسوله (قوله وقراءة قرآن) أي ولو كان جنباً م ر (قوله وشيء
من التوراة والانجيل) المعتمد أن قراءة شيء منهما تبطل الصلاة لانها من سرخه
الحكم والتلاوة خلافاً للشرح ع ش أي وان كان لا يحنت بذلك فالضعف بالنسبة
بإبطال الصلاة وان كان الحكم وهو عدم الحنت مسلماً فالكلام
في مقامين قاله ع ش على م ر وخرج بشيء ما لو قرأها كليهما فيحنت لتحقيق أنه

ولون صلاة (حنث) لان السلام عليه نوع من الكلام (لان كاتبه أو راسله أو اشار اليه) يبدأ غيرها (أو أقومه
بقراءة آية مراده ونواها) فلا يحنث به اقتصارا بالكلام (٧٥٠) على حقيقته وقال تامل فان اكلم اليوم

في بياضه ومبدل قال جربيل لوقيل ان امكنهما ككلمهما لم يبعد اه وقال
الزركشي لو قرأ شيئا من التوراة الا ان لم يحنث لانما نكث في ان الذي قرأه مبدل
أو غيره مبدل تقله سم وأقره (قوله ولون صلاة) أي ان قصده قال م ر فلا حنث
بسلامه منها اذ لم يقصد به بان قصد التعليل أو أطلق فان قصده بسلامه حنث اه
(قوله حنث) أي ان اسمه أو كان بحيث يسمعه لكن منع منه عارض ويشترط
فهو له اسمه ولو بوجه اه شرح م ر لمخصا (قوله ونواها) ظاهره وحدها
أومع الاعلام وبه صرح زى تفلا عن جروم ر ع ش (قوله على حقيقته)
أي الشرعية وهي لا تتناول ما ذكره والا فحقيقته المنوية تتناول ما ذكره (قوله لانه
كله) أي لقصده الاهام وحده وكذا لو أطلق زى أي لان القرآن مع وجود
الصارف لا يكون قرآنا الا بالقصد ع ش (قوله بكل مال) ولونياب بذلة على
المعتمد اه ح ل (قوله وان قل) أي اذا كان متمولا م ر ع ش وفي مال غائب وضال
ومغصوب وانقطع خبره وجهان أحدهما حنثه بذلك لثبوته في الذمة ولا نظر لعدم
تمكنه من أخذه وبه جزم في الانوار ومثل ذلك المسروق اه م ر والتعليل قاصر
على المغصوب ولان الأصل بقاء الاولين (قوله ولون مؤجلا) ولو على معصرا حده
بلايينه قال البلقيني الا ان مات لانه صار في حكم العدم وهذا ضعيف فيحنث
وان مات ولا تركه له لاحتمال ان يظهر له مال ولثبوته في الذمة زى (قوله
لا يحنث) أي كتابة صحيحة ع ش (قوله ولا بالدين الذي عليه لا السيد) يعني
مال الكسابة بدليل ما بهمه والمعتمدان مال الكسابة مال فيسب به كفاي م ر
(قوله أي دفعا ولو بغير اليد) كما يدل عليه كلام اللغويين س ل ومنه قوله تعالى
أو كره موسى ففرضي عليه وعسارة المختار وكره من به ودعه وقيل ضربه بجميع يده
على ذقه وبابه وعد ع ش على م ر (قوله وخنق في المختار) الخنق بكسر
النون مصدر خنقه يخنقه بالضم خنقا بالكسر وقد تسكن النون كما في المصباح
وقوله مصدر أي سماعي والقياس سكونها لانه من باب قتل (قوله ولا يشترط فيه
الايلام) أي بالفعل اما بالقوة فلا بد منه زى فلا ينافي ما في الطلاق من اشتراط
الايلام لانه محمول على كونه بالقوة شرح م ر قال الرشيدى الظاهر ان المراد بالقوة
ان يكون شديدا في نفسه لا يمكن مع من الايلام مانع اذ الضرب الخفيف لا يقال
اه مؤلم بالفعل ولا بالقوة (قوله الا ان يصفه الخ) أي أو ينوي ذلك شرح م ر (قوله
فيشترط فيه ايلام) ولو حلف ليضربه علقه فهل العبرة بحال الحالف أو بالخوف
عليه أو العرف فيه نظر والظاهر الثالث لان الايمان مبناها على العرف ع ش

انسيا فأشارت اليه فان لم
ينوفى الاخيرة قراءة حنث
لانه كلمة ودخل في الاشارة
اشارة الاخرى فلا يحنث
بها وانما نزلت اشارة منزلة
النطق في العقود والغسوخ
لا ضرورة (أو) حلف
(لا مال له حنث بكل) مال
وان قل حتى يدبره ومستولده
(ودينه ولو مؤجلا) لصدق
اسمه على ذلك (لا يحنث)
لانه كالسارج عن ملكه
ولا بالدين الذي عليه للسيد
لانه ليس بدين بان الدين يجب
فيه الزكاة ولا زكاة في هذا
الدين لسقوطه بالتعجيل ولا
بذلك منفعة لان المفهوم من
إطلاق المال الايمان
(أو ليضربه بربيع يسمى ضربا
ولو اطلما) أي ضربا للوجه
باطل الراحة (ووكرا)
أي دفعا ويقال ضربا باليد
مطبقة لان كلامه ما ضرب
بخلاف ما لا يسمى ضربا كضرب
وخنق بكسر الون وقرص
ووضع سوط عليه وتنق
شعر (ولا يشترط) فيه
(ايلام) لانه يقال ضربه فلم
يقوله ويخالف المحذور التعزير
لان المقصود منها الزجر
(الا ان يصفه) أي الضرب (بعضو شديد) كبحر فيشترط فيه الايلام ومحمود من زيادتي

(أ) وليضربنه مائة سوطاً أو خشبة فضربه ضربة بمائة مشدودة) من السيد طافى الأولى أو من الخشب في الشايمة
(أو) ضربه ضربة (في الثأية بعشكال عليه مائة (٧٥١) غصن يروان شك في اصابة الكل) عملاً بالظاهر وهو

اصابة لكل وخالف نظيره
في حد الزنا لان المعتبر فيه
الابلام بالكل وليتحقق
وهنا الاسم وقد وجد وفيها
لوحظ ليظن كذا اليه
الا ان يشاء زيد فلم يفعله
ومات زيد ولم تعلم مشيته
حيث بحثت لان الضرب
سبب ظاهر في الانكباس
والمشية لا اشارة عليها
والاصل عدمها والشك هما
مستعمل في حقيقة وهو
استواء الطرفين فلترجح
عدم اصابة الكل فيقضى
كلام الاصاب كافي المهمات
عدم البروتقيدى العشكال
بالثانية من زيادتي فخرج
به الاول فلا يبره فيها كما
ضحى في الروضة كما شرحين
لانه ليس بسياط ولا من
جنسها وما اقتضاه كلام
الاصل من انه يبره فيها
ضعيف وان زعم الاسوى
انه الصواب (أو) ليضربنه
(مائة مرة لا ير أبوسدا)

على مر (قوله أو خشبة) من الخشب الاقلام ونحوها من اغواد الخشب
والجريد وأطلق الخشب عليها أولى من اطلاقه على الشماريخ ع ش على مر
(قوله بعشكال وهو الضمة في الآية) أى في قوله تعالى وخذي يدك من تحتنا أى
مخرجونا (قوله وان شك) المراد به مطلق التردد ع ش فيشمل ظن عدم اصابة
الكل فيبر على المعتمد كافي مر خلافا للشرح فيما يأتى (قوله وخالف نظيره
في حد الزنا) أى حيث لا يكتفى ما ذكر مع الشك في اصابة الكل (قوله لان
المعتبر فيه الابلام) عبارة هناك وفارق الايمان حيث لا يشترط فيها الابلام
بأنها مبنية على العرف والضرب غير المثل يسمى ضرباً بالحدود مبنية على الزجر
وهو لا يحصل الا بالابلام (قوله وفيما لو حلف) عبارة مر وفارق ما لو مات
المعلق بمشيته وشك في صدوره مانه فانه كحقيق العدم بأن الضرب سبب الخ
(قوله لان الضرب سبب ظاهر) فان قلت كيف علمتم ظهوره مع ان فرض المسئلة
في الشك الذي هو استواء الطرفين قلت يحتمل ظهوره على انه باعتبار ما من شأنه
فلا تنافي خلافا لمن ظنه جريزى (قوله في الانكباس) أى ر الانكباس
امارة على اصابة الكل ولو بواسطة فاندفع ما يقال ان الكلام في الاصابة
لا في الانكباس (قوله عدم انبر) المعندانه لا فرق لان الاصل براءة الذمة
من الكفارة والاحالة على السبب الظاهر زى (قوله ولا من جنسها) أى
والعشكال المذكور من جنس الخشب (قوله حتى يستوفى حقه منه) زاد
الشرح منه فلا يبرأ الا بالقبض منه وبدونها يصح من الوكيل ومن الاجنبى
اذا أدى عنه برلمى سم (قوله ففارقته) أى ما يقطع خيار المجلس س ل (قوله
ولو بوقوف) ولو تعرض عنه أو ضمنه له ضمان ثم فارقته لظنه صحة ذلك اتجه عدم
حنثه لانه جاهل شرح مر (قوله أو أبراه) ويحتمل مجرد الابراء وان لم يفارقه
فهو معطوف على فارقته (قوله أو أحاله الخ) أو حلف ليعطينه دينه يوم كذا
ثم أحاله به أو عوزه عنه حث لان الحوالة ليست استيفاء ولا اعطاء حقيقة وان
أشبهته نعم ان نوى عدم مفارقتها له وضمنه مشغولة بحقه لم يحث كما لو نوى بالاعطاء

المذكور من المائة المشدودة ومن العشكال لانه لم يضره الامرة (أو لا يفارقه حتى يستوفى حقه) منه
(ففارقته) مختار اذا كرا اليمين (ولو بوقوف) بأن كانا ماشين ووقف أحدهما حتى ذهب الآخر (أو بفلس) بأن فارقته
بسبب ظهور فلسه الى أن يوسر (أو أبراه) من الحق (أو أحاله) به على غيره وهذه من زيادتي (أو أحاله به على
غيره) غريمه (حنث) في المسائل الاربع

لوجود المقارنة في الأولى بأنواعها وتنوع البرهان اختصاره (٧٥٣) في العناية ولم يدم الاستدعاء الحقيقي

في الاخيرتين ثم ان فارقته
 في مسـ ثمة الفليس بأمر
 الحاكم لم يحنت كالمكره
 (لان فارقته غريـه) وان
 اذن له أو تمكن من اتباعه
 لانهما حلف على فعل
 نفسه فلا يحنت بفعل غيره
 (وان استوفى) حقه وفارقه
 ووجده (غير جنس حقه)
 كغشوش او نحاس (وجهه
 أر) وجده (رديا لم يحنت)
 ٥ نذر في الاولى ولان الرداء
 لا يمنع الاسـ في اسـ ذية
 بخلاف ما اذا كان غير
 جنسه وعلم به (أو) حلف
 (لا رأى منكرا الارفعه
 الى القاضي فراه برالرفع
 الى قاضي البلد) في محل
 ولايته لا الى غيره لان ذلك
 مقتضى التعريف بالحق
 لو اهل وتولى غيره برالرفع
 الى الثاني (فان مات ويمكن)
 من رفعه اليه (فلم يرفعه
 حنت) لتفويته البر باختياره
 (أو) لا رأى منكرا الارفعه
 (الى قاض بر بكل قاض)
 في ذلك البلد وغيره (أو الى
 القاضي فلان برالرفع اليه
 ولو مزولا) لتعلق اليمين
 بعينه فان نوى مادام قاضيا
 (وتمكن) من رفعه (فلم يرفعه حتى

أول الألفاء براءة ذمته من حقه. ويقبل قوله في ذلك ظاهر وأما ما شرح مر (قوله بأنواعها) وهي المفارقة بالشيء أو بالوقوف أو بالجلس والثانية مسألة الأبراء حل ولو حلف لا يطلق غريمه حنثه بأذنه له في المفارقة لا بعدم اتباعه إذا هرب منه وقد رعا به لأن التبادر أنه لا يباشر إطلاقه س ل (قوله لأن فارقة) بأن كانا جالسين أو واقفين وذهب الغريم س ل وهذا التفسير فارق قول المتن ولو بوقوف الشامل لوقوف صاحب الحق لأنه مفروض في الماشيين كما قال الشرح. لا منافاة بينهما. ولا ينافيه مفارقة أحد المتبايعين الآخر في المجلس حيث يتقطع به خيارهما مع تمكنه من اتباعه لأن التفرق متعلق بهما ثم لا هنا ولهذا لو فارقة هنا بأذنه لم يحنث أيضا نعم لو أراد بالمفارقة ما يشملها حنث شرح مر (قوله لا رأي منكرا) أي فاعله (قوله إلى قاضي البلد) أي بلد الحلف لا بلد الحلاف فيما يظهر نظير ما مر في مسألة الرأس ولو اتحد قاضيهما فرأى المنكر بأحدهما أو بغيرهما فالمتجه أنه لا يذم من رفعه إليه لأن القصد من هذه اليمين التوصل إلى طريق إزالته شرح مر وفي نسخة منه إلى قاضي بلد الحلاف لا بلد الحلاف قال الرشيدى وهي المرافقة لشرح الروض (قوله برفع إلى الثاني) لأن التمرين باليه ويمنع التخصيص بالموجود حالة الحلف فإن تعدد في البلد تخير وان خص كل بجانب فلا يتعين قاضي شق فاعل المنكر خلا فلا ين الرفعة أذ رفع المنكر للقاضي منوط بإخباره به لا بوجوب إجابة فاعله ومعلوم أن إزالته ممكنة منه ولو رآه بحضوره القاضي فالمتجه أنه لا يذم من إخباره به لأنه قد يتفطنه بعد غفلته عنه ولو كان فاعل المنكر القاضي فإن كان ثم قاض آخر رفعه إليه والام نكفاه كما هو ظاهر بقوله رفعت اليك نفسك لأن هذا لا يراد عرفا ولا رأيت منكرا إلا رفعة إلى القاضي شرح مر (قوله فان مات) أي الحالف (قوله حنث) أي قبيل موته والمتجه اعتبار كونه منكر باعتقاد الحالف دون غيره وإن الرؤية من الاعى محمولة على العلم ومن يبصر على رؤية البصر شرح مر قال الرشيدى ظاهر قوله باعتقاد الحالف وإن لم يكن منكرا عند القاضي وفيه وقفة إذا فائدة في الرفع إليه وبعد تنزيل اليمين على مثل ذلك اه وكلام مر يشمل ما إذا كان غير منكر عند الفاعل كشرب النبيذ عند الحنفي فظاهر أنه لا يذم أن يكون منكرا عند الفاعل وعند القاضي حتى يكون للرفع فائدة (قوله ولو معزولا) وإن كان الرفع إليه لا يفيد شيئا حل (قوله لما مر) وهو تفويضه البراءة بخياره لأن بالعزل تنقطع اليمين فان لم ينو اليمين بل نوى وهو قاض والحالة ما ذكر أي تمكن من رفعه فلم يرفع لم يبر برفع

وَعَزَّزْنَا بِنُورِهِ (فَلَمْ يَرْفَعْهُ حَتَّى يَزِلَّ حُفَّتُ) لِأَمْرِ

411

اليه بعد عزله لغزوات المعنى الذي أفادته الجملة الحالية ويرى بالرفع اليه اذ اولى بعد
عزله لوجود المعنى المذكور ففهمنا مسئلة استلزام مسئلة الديمومة ومسئلة الحالية خلافا
لمن ظنهما مسئلة واحدة وحل كلام الاصل على عزل اتصل بالموت حل (قوله
فان لم يتمكن) أي لصوح بس أو مرض أو تحجب القاضي ولم يتمكن منه مراسلة
ولا مكتبة اه شرح م ر أو كان لا يتوصل اليه الا بدراهم يغيره اله ولين يوصله وان
قلت ع ش عليه (قوله وان نوى وهو قاض) هذا في مقابلة قول المتن فان نوى مادام
قاضيا لمخ أي فان لم ينو هذه الديمومة بل نوى وهو قاض أي نوى هذه الجملة الحالية أي
نوى التقييد بمفهومها (قوله والرفع على التراخي) فان مات أحدكما في صورة التمكن
قبل ان يتولى تبيين الحنف برمادي * (فصل في الحلف على ان لا يفعل كذا) *
(قوله الا في الحلف لا ينسخ المخ) هذا الاستثناء راجع للشقين على سبيل الالف
والشرا المشترش فقوله فيحنت بقبول وكيله راجع للثاني وقوله لا يقبوله
هو لغيره راجع للشق الاول وقوله لان الوكيل المخ تعليل لشق الاستثناء كما يفيد
شرح م ر وقوله لا بدله تعليل لقوله محض (قوله فيحنت بقبول وكيله) وكذا الوكيل
لا راجع مطلقته فوكل من راجعها فانه يحنت خد فالبقيتي حيث قال بعدم
الحنت وهو مبني على رايه انه لا يحنت بزوجه لان وكيله من حلف لا يتزوج
والنرق بين النكاح والرجعة بأنها استدامة وهو ابتداء نكاح ليس بشيء
شرح م ر و زى (قوله لان الوكيل المخ) يؤخذ منه ان من حلف لا يتزوج موليته
من زيد فوكل زيد مري قبل له ان لولي يحنت ولو حلفت المرأة لا تتزوج فاذنت لوليها
فزوجها فحنت سواء كان مجبرا أم لا اما اذا زوجها وليها المجبر بنفادها فانها
لا تحنت شرح م ر (قوله في الاولى) مراده بها المستثنى منه لكن التقييد انما
تظهر فائده في شقه الثاني وهو قوله لا يفعل وكيله وقوله في الثانية مراده بها
المستثنى لكن التقييد انما يظهر فائده في شقه الثاني أيضا وهو قوله لا يقبوله
هو لغيره (قوله فيحنت) أي بفعل الوكيل في الاولى وبفعله هو لغيره في الثانية
(قوله ولا يحنت بعاسد) الا ان حلف لا يبيع يبيع فاسد فأتى بصورته فانه يحنت
على المعتمد زى ومنه م ر (قوله نزل) أي في العرف على الصحيح يعني انه وان
سمى بعباد ككون الاسماء الشرعية تم الحقائق الفاسدة والعصبة الارمنية
الايمان على العرف وذلك جهت لغوي ولذا يقال صوم يوم العيد فاسد فسمى صوما
مع نه فاسد شيئا عزيزي (قوله وان كان فاسدا) ولو ابتداء بأن أحرم بعمره
وانسدها ثم أدخل عليها الحج لانه لا يحجه لا بباطاله شرح م ر أي لا يحث بباطاله

فان لم يتمكن لم يحنت له ذكره
وان نوى وهو قاض والحالة
ما ذكره ليربرفعه اليه بعد
عزله ولا يحنت لانه ربما ولي
ثانيا والرفع على التراخي
ويحصل الرفع الى القاضي
بان يخبره أو يكتب اليه
أو يرسل اليه ولا يخبره
* (فصل في الحلف على ان
لا يفعل كذا) (الف لا يفعل
كذا) كبيع وشراء وعتق
(وأطلق حنت بفعله لا بفعل
وكيله) لانه انما حلف على
فعله (الافم لو حلف لا ينكح
فيحنت بقبول وكيله
لا يقبوله هو لغيره) لان
الوكيل في قبول النكاح سفير
محض لا بد له من تسمية
الموكل وخرج بقولي وأطلق
ما لو اراد في الاولى ان لا يفعله
هو ولا غيره وفي الثانية انه
لا ينكح لنفسه ولا غيره
فيحنت عملا بنيته وقولي
وأطلق من زيادتي فيها (ولا
يحنت بفاسد) من يبيع أو
غيره لان ذلك غالب في الحلف
منزل على الصحيح لا ينسك
فيحنت به وان كان فاسدا
لا بد منه فديجب المضي به
وهذا من زيادتي وتعبيري
في المستثنى منه بما ذكره من تعبيري

بما قاله (أولاً يهب حنث بتليك) منه (تطوع في حياته) كهدية ربحي وصدقة غير واجبة لأن كلامها
هبة فلا يحنث بأعارة وضيافة ووقف وهبة بلا قبض ووكالة (٧٥٤) ونذر وكالة وهبة ذات ثواب

وهبة إذا تملك في الثلاثة
الأول ولا تملك تام
في الرابعة ولا تطوع
في الرابعة بعد ما ولا تملك
في الحياة في الأخيرة وتغير
بما ذكر أولي مما عبر به
(أولاً يصدق لم يحنث
هبة) ولا هبة لأن ما
ليست صدقة كما هو لهذا
لأنني صلى الله عليه وسلم
دون الصدقة ويحنث
بالصدقة الواجبة والمندوبة
و بما قرر علم أن مرادهم
بالهبة في هذه ما يقابل
الصدقة والهبة وفي التي
قبلها الهبة المطلقة (أولاً
يا كل طعاماً أو من طعام
اشترى زيد حنث بما اشتراه)
زيد (وحد، ولو سأل) أو ثوباً
أو رابحة لأنها أنواع من
الشراء (لا أن اختلط)
ما اشتراه وحده (بغيره ولم
يظن أكله منه) بأن
يا كل قليلاً كمشر حبات

(قوله بتليك) أي تام أخذ من كلامه بعد ما القيود أربعة (قوله ما يقابل
الصدقة) لأنه لو أريد بها ما يشملها كان المعنى حلف لا يتصدق لم يحنث بالصدقة
وهذا لا يعقل ويحتاج لعطف الهدية عليها (قوله بغيره) استشكل
النووي في نكت التنبيه الفرق بينه وبين مسئلة الثمرة إذا حلف لا يأكلها
فاختلطت بتمراً كله لا ثمره فانه لا يحنث من ل (قوله لأنه يمكن أن يكون من غير
المشترى) المدار على ما يحصل به ظن أنها كل مما ذكر وهذا واضح فيما إذا اختلط
قدح بمثل من حل (قوله بخلاف ما إذا كل كثيراً) ولا ينافيه ما مر من أنه لو حلف
لأياً كل ثمرة فاختلطت بتمراً كله الواحدة لم يحنث لأنه تعالى يتقنه أو ظنه عادة
ما بقيت ثمرة ولا كذلك ما هنا شرح مروي به يجاب عن اشكال النووي وفيه تأمل
(قوله بقسمة) أي قسمة أفران بخلاف قسمة التعديل والرد (قوله أن كل جزء
مشترك) عبارة مروي أن كل جزء منه لم يحنث بشرائه واليمين بمحولة على ما يتبادر
منها من اختصاص زيد بشرائه ومن ثم لو حلف لا يدخل دار زيد لم يحنث بدخول
دار مشتركة بينه وبين غيره انتهت (قوله بعد حكم الحنفى) وبه مقرر على مذهب
الشافعى بأن يكون شريكه باع حصته لا آخر فأخذها بالشفعة ثم باع حصته
الأممية لا آخر فباع ذلك الآخر الحصصه لأنسان فأخذها بالشفعة فقد أخذ الأدار
جميعها بالشفعة لكن في مرتين * (كتاب النذر) *

عقب الإيمان به لأنه واجب أحد قسميه وهو نذر الجحاج كفارة يمين على مذهب
الرافعى أو التخيير بينهما وبين ما التزمه على مذهب النووي الذي هو الراجح اه
شرح مروي زيادة والأصح أن نذر الجحاج مكروه وعليه يجعل خبرنا ما يستخرج به
من البخل ونذر التبرع مندوب من إذا هو وسبيلة للطاعة والوسا ئل تعلى حكم
المفاسد انتهت (قوله الوعد) أي الأعم من الالتزام حل (قوله بشرط) أي
المعلق على شرط حل كأن جاء زيداً كرمك وقوله أو ألتزم ما ليس بلازم كأن قال
على أكرامك (قوله أو الوعد بخير أو شر) أي معلق أو منجز فهو أعم من الأول

وعشرين حبة لأنه يمكن أن يكون من غير المشترى بخلاف ما إذا كل كثيراً ككف ونرج ح ل
بما اشتراه وحده ولو اشتراه وكيله أو شركة أو ملكه بقسمة فلا يحنث ووجهه فيما اشتراه شركة أن كل جزء منه
مشترك وتعبيرى بالظن أول من تعبیره باليقين (أولاً يدخل داراً اشتراها زيد لم يحنث بدخولها بل اشتراه
كشفعة) كأن أخذها بشفعة الجوار بعد حكم الحنفى له بها أو أخذ بعضها بشفعة وباقيها بشراء لأن ذلك لا يسمى
شراء عرفاً وقولي بلا إلى آخره أعم من قوله بشفعة * (كتاب النذر) * بمهمة مولغة الوعد بشرط أو التزام
ما ليس بلازم أو الوعد بخير أو شر وشرط التزام قربة لم تعين كما يعلم مما يأتى والأصل فيه آيات كقوله تعالى: ليوفوا
نذورهم وأخبار تكبير البخاري من نذر أن يطيع الله فلا يطعه

حل (قوله ومن نذر الخ) تسميته نذرا من باب المشاكلة لان نذر المعصية ليس
 بنذر شرعا وفيه ان الحقائق الشرعية تتناول القاسم فنذر المعصية يسمى نذرا وان
 كان فاسدا (قوله ونفوذ تصرف) وشرط ايضا امکان فعله لئلا ينفذ ولا يصح نذر
 الشخص صوما لا يطبقه ولا نذر من هو بعيد عن مكة لا يمكنه الوصول اليها
 في هذه السنة حيا في هذه السنة ولا يشترط فيه معرفة ما نذره فلو نذر التصديق
 بألف مع وي عين ألف ما يريد اه شرح م ر (قوله بكسر الهمزة) أي مع
 فتح الياء فيم ما نذره ضرب ونذر كما في المختار (قوله ولا يصح من كافر) أي نذر
 التبرر دون نذر الجاح فانه يصح منه وكان قياسه صحة التبرر منه أيضا الا أنه لما كان
 فيه مناجاة لله تعالى أشبه العباد من ثم لم يبطل الصلاة بخلاف نذر الجاح خلافا
 للشرح حيث سوى بينهما في عدم الإبطال حكما تقدم حل (قوله لعدم أهليته
 للقربة) برده عليه صحة عتقه وصدقة ويحجب عنه بما أشار له حل بقوله لما كان
 الخ فلا ينافي صحة عتقه من كل ما لا يتوقف على نية (قوله في القرب المالية)
 متعلق بما لا يصح المقذر (قوله العينية) نخرج التي في الذمة فيصح نذر المحجور
 فيها كما اعتمد م ر وصم وظاهره انه لا يفرق بين حجر الفلاس والسفينة ثم انظر بعد
 المسألة من أين يؤدي السفينة هل هو بعد رشده أو يؤدي الولي من مال السفينة
 ما التزمه ثم رأيت في شرح الروض ان السفينة يؤدي بعد رشده فلو مات ولم يؤدي
 أخرج من تركته قياسا على تنفيذ وصيته ع ش علي م ر لكن قال زي خرج
 بالمالية البدنية والعينية المتعلقة بالذمة أي ففيها تفصيل فيصح من الفلاس دون
 السفينة لان السفينة لازمة له حل ويبحث بعضهم ان نذر العبد مالا في ذمته كضمانه
 وسبق في كتاب الضمان انه لا يصح ضمانه بغير اذن سيده هذا هو المعتقد اه ومثله
 شرح م ر قال ع ش عليه ويصح باذنه ويؤدي به من كسبه الحاصل بعد النذرا (قوله
 يشعر بالتزامه) فهو مال صدقة ليس بنذر لعدم الالتزام وكذا نذرت لله لا فعلى
 كذا لكن لو نوى به اليمين كان يمينا ونذرت لزيد كذا كذلك لكن لو نوى به الاقرار
 لزم به حل (قوله وما قبله) أي من قوله أركانه حل (قوله فلا يصح بالنية) أي
 من غير لفظ أي حتى يلزم الوفاء به والا فبينا كد في حقه الاتيان بما نواه ومثل النذر
 غيره من سائر اقرب فتسا كد بنيتها ع ش علي م ر (قوله والثاني) أي فرض
 الكفاية من زيادتي أي ضمنا (قوله معينة) ليس بقيد بل مثله ما اذا نذر قراءة
 سورة معينة ويعين ما شاء كما يؤخذ من م ر اذا لا يشترط تعيين النذور ويؤخذ
 ايضا من قول الشرح به لله على نذره انه يلزمه قربة والتعيين اليه أي مفوض اليه

ومن نذر ان يعصى الله فلا
 يعصه (أركانه) ثلاثة (صيغة
 ومنذور وناذر وشرط فيه)
 أي في الناذر (اسلام
 واختيار ونفوذ تصرف فيما
 نذره) بكسر الهمزة وضمها
 فيصح النذر من السكوتان
 ولا يصح من كافر لعدم
 أهليته للقربة ولا من مكره
 غير رفع عن أمي الخطأ ولا
 ممن لا ينفذ تصرفه فيما نذره
 كحجور نفسه أو فلس
 في القرب المالية العينية
 وصبي ومجنون (و) شرط
 في الصيغة لفظ يشعر بالتزام
 وفي معناه ما في الضمان
 وهذا وما قبله من زيادتي
 (كله على) كذا (أو على
 كذا) كعتق وصوم وصلاة
 فلا يصح بالنية كسائر
 العقود (و) شرط في المنذور
 كونه قربة لم تتعين) نفلا
 كانت أو فرض كفاية لم
 تتبين والثاني من زيادتي
 كعتق وعبادة وسلام
 وتشجيع جنازة (وقراءة
 سورة معينة)

فدفع توقف بعضهم بقوله انظر لولا يعني سورة هل يصح النذر ويعين ما شاء
 أو يبطل (قوله وطول قراءة صلاة) قال في شرح الزوهر بنحو ما لا ينبغي فيها ترك
 التطويل اه برلسي ابن سمعان كان منفردا أو امام محضونين راضين بالتطويل
 قال من ل والا وجه ضبط التطويل الملتزم هنا يأتي زيادة على ما يندب لامام غير
 محضونين الاقتصار عليه مر (قوله وصلاة جماعة) ويخرج من هذه ذلك
 بالاعتداء في جزء من صلاة عند اجماعه وان كان الامام في آخر صلاة لا يندب
 حكم الجماعة على جميعها ع ش على مر في آخر الفصل الآتي (قوله ونحوه
 معينة) أي اذا كانت أعلى من وعيادة رى والمعمد انه ان عين أعلاها ص
 نذره أو أدامها فلا ذما أنتي به شيئا من روجه الله تعالى وأعلاها العتق وانما أدام
 الشرح الكافي ولم يجعله من مدخولها في المتن لانه من نفقهه شو برى واليه يشير
 قوله فيما يظهر (قوله في فرض أم لا) لكن ينبغي في مسألة الجماعة تقييد النقل
 بما تشرع فيه الجماعة سم (قوله فلا نذر غيرها لا يصح ولم تلزمه كفارة) قال
 الزركشي بالنسبة لنذر المعصية محل عدم لزوم الكفارة بذلك اذا لم ينو اليقين
 كما قضاه كلام الراعي آخر فان نوى به اليقين لزمته الكفارة بالحنث كذا في شرح
 الروض وظاهر انه يأتي مثله في نذر غير المعصية كالمباحات فليتامل سم (قاعدة)
 قد اختلف من أدركناه من العلماء في نذر من اقترض شيئا المقرضه كل يوم كذا ما دام
 دينه أو شيئا منه بذمته فذهب بعضهم لعدم محته لانه على هذا الوجه الخاص غير
 قربة بل يتوصل به الى رياء النسيئة وذهب بعضهم وافى به الوالد الى محته لانه
 في مقابلة نعمة ربح المقرض أو اندفاع نعمة المطالبة ان احتاج لبقائه في ذمته
 لا رتفاق ونحوه ولا يسن للمقرض رد زيادة عما اقترضه فاذا التزمها ابتداء بالنذر
 لزمته فهو مكافاة احسان لا رصلة للربا اذ هو لا يكون الا في عقد كبيع ومن ثم
 لو شرط عليه النذر في عقد القرض كان ربا وذهب بعضهم الى الفرق بين مال
 اليتيم وغيره ولا وجه له ولو اقرضه على قوله ما دام ما باع القرض بذمته ثم دفع منه شيئا
 بطل حكم النذر لا تنقضاء الديمومة شرح مر قال ع ش وحل العتق حيث نذر لمن
 منع قد نذره له بخلاف ما لو نذر لاحد بني هاشم والمطلب فلا ينعقد حرمة الصدقة
 الواجبة كالزكاة والنذر والكفارة عليهم ورائه لو نذر شيئا لم يندع أو ذمى ما صرفه
 لمسلم أو سني وعليه فلا اقترض من ذمى ونذره شيئا ما دام دينه في ذمته ان قد نذره
 لكن يجوز دفعه لغيره من المسلمين فتفطن له فانه دقيق اه وقال من ل لو دفع
 الناذر مئة ثم ادعى ان الذي دفعه من أصل المال المقرض صدق بيمينه وبقي النذر

وطول قراءة صلاة وصلاة
 جماعة) وكفه له معينة من
 خصال الواجب لغيرها
 يظهر ولا فرق في صحة نذر
 الثلاثة الأخيرة في المتن بين
 كونها في فرض أم لا قال قول
 بان محبتها مقيدة بكونها
 في الفرض اخذا من تقييد
 الرخصة وأصلها بذلك وهم
 لانها انما قيدت بذلك
 للتحلف فيه (فلا نذر غيرها
 أي غير القرية المذكورة
 من واجب عيني كصلاة
 الظهر أو غير كاحد خصال
 كفارة اليمين مبهما ومعصية
 كشرب خمر وصلاة بحدوث
 ومكروه كصوم الدهر لمن
 خاف به ضررا أو فوت حق

أو مباح كقيام وتعود سواء أُنذر فيه أم لم يتركه (لم يصح) نذره أما الواجب المذكور فلا له لزم عينا بإلزام الشرع قبل
النذر فلا معنى للترامه وأما المعصية (٧٥٧) فليخبر مسلم لا نذر في معصية الله ولا فيما لا يملكه ابن آدم وأما

المكروه وهو من زيادته
والمباح فلانهما لا يتقرب
بهما والخبر أني داود لا نذر إلا
فيما اتفق به وجه الله تعالى
(ولم يلزمه) بمخا نقتنه
(كفارة) حتى في المباح لعدم
انقضاء نذره وأما خبر لا نذر
في معصية وكفارة كفارة
يعين فضعيف باتفاق المحدثين
وعدم لزومها في المباح هو
ما رجحه في الروضة
كالشرحين وصوبه في المجموع
وخالف الأصل فرجح لزومها
نظرا إلى أنه نذر في غير
معصية وكلام الروضة
كأنها يقتضيه في موضع
(والنذر ضربان) أحدهما
(نذر الجحاح) بفتح اللام وهو
التمادي في الخصومة ويسمى
نذرا للجحاح والغضب ويعين
الجحاح والغضب ونذرا للغلق
ويعين الغلق بفتح الغين
المجعة واللام (بأن يبيع)
نفسه أو غيرها من شيء
(أو يبعث) عليه (أو يهتك)
خبرا غضبا بالترام قربة
وهذا الضابط من زيادته

في ذمته اه (قوله أو مباح) المباح ما لم يرد فيه ترغيب ولا ترهيب واستوى
فعله وتركه شرعا زي (قوله حتى في المباح) أي إن خلا عن الحث والمنع
وتحقيق الخبر أي وعن الإضافة لله تعالى والالزمية به كفارة يعين كما في شرح م
وهو معنى انقضاء نذره في عبارة زي أي أنه في حكمه والافتعريف النذر لا يشمله
إذا لقربة في الترامه (قوله لا نذر) أي منع في معصية (قوله فضعيف) لأن
آخره ينافي قوله لأن مقتضى عدم انقضاء نذره أنه لا كفارة فيه (قوله وخالف الأصل
الخ) ضعيف وجمع بينهما بأن كلام الأصل محمول على نذر الجحاح لأنه يعين أو على
نذرا تبررا إذا أضيف لله ونوى به اليقين كقوله على كل كذا وما هنا على نذرا للتبرر
إذا خلا عن الإضافة لله تعالى وعن نية اليقين لأنه لم توجد صيغة يعين ولا حقيقة
سم وقدي قال في حكمه نذر الجحاح نظرا لأنه خبر قربة إلا أن براداه في حكمه وعمل
التصير في نذر الجحاح حيث كان حقيقيا وهذا في حكمه لأن صورته أن يقول إن
فعلت كذا فلي قيام مثلا وهذا ليس بقربة (قوله ويسمى نذرا للجحاح والغضب)
أي مركب من هذين الشيئين حل والافتعريف أنه نذر الجحاح (قوله ونذر الغلق
ويعين الغلق) أي فكلمها الغلق مترادفة وفي المختار الغلق بفتحين ما يعلق به
الباب أي فكان النذر نذرا للجحاح أغلق الباب وسد على خصمه أو على نفسه
قال م واصل الفرق بين نذر الجحاح والتبرر أن الأول فيه تعليق برغوب عنه
في الجملة أي بالنسبة للبع فقط والثاني برغوب فيه ومن ثم ضبط بأز يعلق بما يقصد
حصوله اه (قوله أو يبعث عليه) من باب رذخ تار أي يبعث نفسه أو غيرها
وقوله أو يهتك خبرا أي قاله أو غيرها فالأقسام ستة وإن مثل لثلاثة فقط (قوله
غضبا) راجع للجميع أي شأنه ذلك فليس قيذا وانما قيد به لأنه الغالب زي
وبرماوى وحل (قوله فعلى كذا) يقع من كثيرين في حالة الغضب الغلق
يلزمي أو عتق عبدي فلان يلزمي لأفعل كذا أو لأفعلن كذا وهو لغو حيث لم
ينويه التعليق لأن العتق لا يصح به الأعلى وجه التعليق أو الالتزام كان فعلت كذا
فعلى عتق أو فعبدى حر فحينئذ فهو عند قصد الحث أو المنع أو تحقيق الخبر نذر الجحاح
أما الحلف بنحو والعتق أو الطلاق بالجر أو غيره فلهو لأن ذلك غير يعين كما علم مما مر
شرح الإرشاد الكبير زي ومثله شرح م (قوله وهي لا تمكني في نذر التبرر)

(كان كلمته) أو أن لم أكله ١٩٠ يج ت أو أن لم يكن الأمر كما قلته (فعلى كذا) من نحو عتق وصوم
(وفيه) عند وجود الصفة (ما التزمه) ٢٠٠ لا بالترامه (أو كفارة يعين) ليخبر مسلم كفارة النذر كفارة يعين وهي
لا تمكني في نذر التبرر بالاتفاق فتعين جملة على نذر الجحاح (ولو قال) أن كلمته (فعلى كذا) كفارة يعين (أو)
كفارة (نذر لزمته) أي الكفارة

عند وجوده بالهفة تغليب الحكم اليمين في الأولى وتخير مسلم - (٧٥٨) السابق في الثانية ولو قال فعلى يمين

فلغو أو فعلى نذر صحيح وتخير
بين قربى وكفارة يمين ونص
البرطاني يقتضى أنه لا يصح
ولا يلزمه شيء مما ذكرنا ذلك
في نذر التبرر كما قال ان شفى
الله مريض فعلى نذر أو قال
استداه الله على نذر لزمه قربى
من القرب والتعيين اليه ذكره
البلقيني وبعضهم قرر كلام
الاصل على خلاف ما قررته
فأحذره (و) فانيهما (نذر
تبرر بان يلزم قربى بلا تعليق
كعلى كذا) وكقول من شفى
من مرضه الله على كذا لما
أنعم الله على من شفاني من
مرضى (أو تعليق بحدوث
نعمة أو ذهاب نقمة كان
شفى الله مريض فعلى كذا
فيلزمه ذلك) أى ما التزمه
(حالا) ان لم يعلقه (أو عند
وجود النقمة) ان علقه
لأنه يات الذكور وبعضها
أول الباب ولو نذر صوم أيام
سنة (تجمله) حيث لا عذر
مسارعة إبراء ذمته (فان قيد
بتفريق أموالان وجب)
ذلك عملا بالتزامه والاملا
لحصول الوفاء من التقديرين

أى بل يبنى عليه ما التزمه كما سيذكره (قوله تغليب الحكم اليمين) أى على حكم
النذر (قوله فلغو) لأنه لم يأت بصيغة نذر ولا حلف واليمين لا تنتم في الذمة
شرح م ر ومثل على يمين ايمان المسلمين تلزمى ان فعلت كذا اذا أطلق تكون
لغو الا يلزمه شيء بفعله كما أتى به م ر الكبير وقيل انه كناية في الطلاق والعق
(قوله وتخير) معتد (قوله بين قربى) كنسب و صلاة ركعتين وصوم يوم ع ش
(قوله والتعيين اليه) أى موكول اليه (قوله وبعضهم قرر كلام الاصل)
يعرض بالمرزكشى وبعبارة الاصل ولو قال ان دخلت فعلى كفارة يمين أو نذر لزمته
فيعمل المرزكشى قوله أو نذر بالرفع عطفًا على كفارة فيفيد انه اذا قال ان كلمته فعلى
نذرا يلزمه كفارة عيناه وهو ضعيف لما علمت ان الاعتماد على تخيير يمينها وبين قربى
وحاصل تقدير الشرح له انه جعله بالجر عطفًا على يمين حيث قدر له المضاق بقوله
أو كفارة نذر فيقتضى ان الصيغة التي قالها الساذق فله على كفارة نذر وهو اذا قال
ذلك لزمه كفارة يمين عيناه سم بتصرف (قوله نذر تبرر) سمي به لان الناذر
يطلب البر والتقرب الى الله تعالى زى (قوله بحدوث نعمة) أى تقتضى
سجود الشكر كما يرمى اليه تعبيرهم بحدوث ومثله ذهاب النقمة هذا ما قاله
الامام عن والده لكن رجع قول القاضي انه لا يتقدم ذلك س ل ومثله
شرح م ر ومعنى تقتضى سجود الشكر بان كان لما وقع ع ش على م ر
وقوله كما يرمى اليه انظر وجه الایماء مع ان الحدوث صادق بغير الهجوم (قوله
كان شفى الله مريض) ويظهر ان المراد بالشفاء زوال العلة من أصلها وانه لا بد
فيه من قول عدلين طب أخذوا معارفي المرض والخوف أو معرفة المريض
ولو بالتجربة وانه لا يضرب بقاء أثره من ضعف الحركة ونحوه س ل (قوله حالا)
عبارة شرح م ر فيلزمه ذلك حالا وجوبًا وسعًا ولا يلزمه ذلك فورًا الا ان كان
لمعين وطالب به اه (قوله حيث لا عذر) خرج ما لو كان مسافرًا لعلقه مشقة
شديدة بالصوم فالأولى تأخيرها وما لو كان عليه كفارة سبقت النذر فانه يسكن
تقديمها عليه ان كان على التراخي والاوجب ذكره البلقيني (قوله أجزاء منها
خمس) انظر الخمسة الباقية هل تبطل من العالم وتقلب نفعًا مطلقًا من غيره سم
وبعبارة حل وصوم الخمسة الاخرى ان صامها بنية النذر عامدا لما يوجب
التفريق لغت نيته والا كان نفعًا مطلقًا واذا تبين له انه لم ينو في الثالث لا يقوم

فلونذر عشرة متفرقة فصامها متواليه أجزاءها خمسة (أو نذر صوم) سنة معينة لم يدخل
الرابع في نذرها (عبد وتشرىق وحض ونفاس ورمضان) أى أيامها لان رمضان لا يقبل صوم غيره وما عداه لا يقبل
الصوم أصلا فلا يدخل في نذر ما ذكر (فلا قضاء) لما عن نذره

لما ذكر خلافا للرافعي فيما وقع (٧٥٩) في الحيض والنفس (ولا يجب بما أفطره من غيرها استئناف سنة)

الرابع مقامه لان نيته عن النذر غير معتد بها اه (توهم خلافا للرافعي فيها) أي في الايام الواقعة في حالة الحيض والنفس حيث قال بوجوب قضائهما لدخولهما في السنة عنده (قوله ولا يجب بما أفطره من غيرها) أي العبد وما عطف عليه وعبارة المنهاج وان أفطر منها يوما بلا عذر وما لوجوب قضاؤه ولا يجب استئناف سنة قال ممر وخرج بقوله بلا عذر ما لو أفطره بعذر كجنون وانجاء فلا يجب قضاؤه نعم ان أفطر لعذر مقرر لم يزل القضاء أو مرض فلا كما اقتضاء كلام المصنف في الروضة وهو المعتمد اه (قوله انما كان للوقت) كافي في رمضان ومن ثم لو أفطرها كلها لم يجب الوفاء في قضائهما والمعه وجوبه من حيث ان ما تعدى بفطره يجب قضاؤه فورا شرح ممر أي لا من حيث الاجزاء بل لاوى (قوله لانه مقصود) لكن التابع أفضل من التفريق كافي شرح ممر لما فيه من المسارعة للخير وبراء الذمة وفي عبارة ان التفريق أفضل لما فيه من زجر النفس ولحديث أفضل الصيام صيام اخي داود (قوله الا ان شرط متابعتها) أي ولو في نيته كما قاله الماوردي لا يقال الكلام في نذر سنة معينة وهي لا تكون الامتباعة لا فانقول من صور معينة كافي شرح ممر ان يقول الله على أن أصوم سنة أو لها من الغدا أو أولها من شهر كذا وهي بهذا الاعتبار تصدق بالمتابعة وغيرها تدبر (قوله والا فلا) وحينئذ يصوم ثلثمائة وستين يوما كيف شاء أو اثني عشر شهرا بالهلال وان انكسر شهر بكل ثلاثين يوما ويقضي أيام العيد والتشريق ورمضان ذى وح ل (قوله من صوم رمضان عنه) خرج بقوله عنه ما لو صامه عن نذرا وقضاء أو تطوع فانه لا يصح صومه ويتطوع به التابع قطعاً شرح ممر (قوله ويقضيه غير زمن حيض ونفاس) ويخالف ما اذا كانت السنة معينة لان المعين في العقد لا يبدل بغيره والطلاق ادعين قد يبدل كافي المبيع المعين اذا خرج معيها لا يبدل والمسلم فيه اذا سلم فخرج معيها لا يبدل ولان اللفظ في المعينة قاصر عليها فلا تتعداها الى أيام غيرها بخلافه في المطلقه فنيط الحكم بالاسم حيث أمكن شرح الروض (قوله والاشبه عند ابن الرفعة الخ) يفرق بين رمضان وأيام الحيض بأن رمضان لا يتكرر في السنة فلا مشقة في قضاء أيامه بخلاف أيام الحيض فانها تتكرر فلو أوجبنا القضاء لأيامها الشق عليها ذلك ومثله النفاس لان النادر يلحق بالاعم الاغلب ذى ومن ثم كان كلام ابن الرفعة ضميظا (قوله بل أولى) لعل وجه الاولوية تغليظها على نفسها بشرط التتابع (قوله لم يتعقب في الاصل الخ) أي لم يقل هذا قلت الاظهر لا يجب القضاء كما قال في السنة المعينة وعبارته هناك وان

بل له أن يقتصر على قضائه لان التتابع انما كان للوقت كافي في رمضان لانه مقصود (الا ان شرط متابعتها) فيجب استئنافها عملاً بالشرط لان التتابع ما ربه مقصود (أو) نذر صوم سنة (مطلقة وجب متابعتها ان شرطه) في نذره والا فلا (ولا يقطعها مالا يدخل في) نذر (معينة) من صوم رمضان عنه وفطر أيام العيد والتشريق والحيض والنفس لاستثنائه شرعا وان لم يذكرا لاصل النفاس (ويقضيه غير زمن حيض ونفاس متصلا بحر السنة) لبي نذره اما زمن الحيض والنفس فلا يلزمه قضاؤه والاشبه عند ابن الرفعة لزومه كافي في رمضان بل أولى وفرضه في الحيض قال الركني ومثله النفاس (أو) نذر صوم أيام (الاثنين) لم يقضها ان وقعت فيما مر مما لا يدخل في نذر صوم سنة معينة ووقع في الاصل ترجيح قضائهما ان وقعت في حيض أو نفاس ولعل التوويل يتعقب في الاصل الرافعي في ذلك حكما تعقبه في السنة المعينة

قبل العلم به في ذلك (أو) وقت (في شهرين لزمه صومه ما تباعا) لكفارة مثلا (وسبقنا) أي فوجب ما نذر الاثنان
فلا يلزمه قضاءها لتقدم وجوبها على النذر بخلاف ما اذا (٧٦٠) لم يسبقوا تعبيرى بذلك أعم من تقييده

الشهرين بالكفارة (أو)
نذر صوم (يوم بعينه من
جمعه تعين) فلا يصوم عنه
قبله والصوم عنه بعده قضاء
كلوا تعين بالشرح استداء
(فان نفسه صام يومها) أي
يوم الجمعة فان كان هو وقع
أداء والاقضاء وهذا بناء
على ان أول الاسبوع
السبت اما على القول بان
أوله الاحد وعزى لاكثرين
وجرى عليه النووي في
تحريره وغيره فيصوم يوم
السبت والمعتد الاقل (ومن
نذرا تمام نقل) من صوم أو
غيره فهو أعم من قوله ومن
شرع في صوم نفل فنذرا تمامه
(لزمه) لانه عبادة فصم
اتمامه بالنذر (أو) نذر
(صوم بعض يوم لم ينقذ) نذر
لانه غيره عهد شرعا وكذا
لو نذر سجدة أو ركعة أو

أفطرت لحيض ونفاس وجب القضاء في الاظهر قلت الاظهر لا يجب وبه قطع
الجمهور (قوله في ذلك) أي في ترجيح قضائها (قوله لا علم به من ذلك) مع انه يمكن
ان يكون النووي ليس تابعا للرأي هنا لافرق بين المسئلتين لان زمن الحيض
يمكن ان يملأ من الاثنان اهـ حل (قوله فان كان هو الخ) وهذا صريح
في انعقاد نذر صوم يوم الجمعة ولا ينافيه قولهم لا ينعقد النذر في مكروه مع كراهة
افراد يوم الجمعة بصوم لان محل ذلك اذا صامه نفلا فان نذره لم يكن مكروها وقد أفتى
بذلك الوالد وبوجه ايضا بان المكروه افراد بالصوم لا نفس صومه وبه فارق عدم
صحته نذر صوم الدهر اذا كرهه شرح مر (قوله والمعتد الاقل) المعتد انه يصوم يوم
الجمعة وان قلنا أول الاسبوع يوم الاحد وانظر ما وجه ذلك اهـ حل (قوله لزمه)
وهل يثاب على الجميع ثواب الواجب أولا قال شيخنا ينبغي ان يثاب من حيث
النذر ثواب الواجب حل (قوله او نذر صوم بعض يوم) لم ينقذ في قول على
الجلال وكذا بعض كل عبادة كبعض ركعة ونحو ذلك اهـ (قوله لانه غير معهود
شرعا) وظاهر انه لو نوى التعبير بالبهض عن الكل لزمه اهـ شوبري (قوله
سجدة) أي من غير سبب حل اما سجدة التلاوة والشكر فيصم (قوله بان
يهـ لم قدمه غدا) أي بسؤال أو دونه وظاهر انه لا يلزمه البتة عن ذلك وان
سهل عليه بل ان اتفق بلوغ الخبر له وجب والا فلاح ش على مر (قوله وانما لم
يكف الخ) وقبل يكفيه عز نذره بناء على انه لا يجب عليه الا من وقت القدوم
والاصح انه بقدومه يتبين وجوبه من أول النهار لتعذر تبعضه وبه يفرق بين هذا
وما لو نذرا عنكاف يوم قدومه فان الصواب انه لا يلزمه الا من حين القدوم ولا يلزمه
قضاء ما مضى منه أي لا يمكن تبعضه فلم يجب غير بقية يوم قدومه شرح مر
(قوله التالي له) المراد بالتالي هنا النابع من غير فاصل شرح مر (قوله فقدا)

بعض ركعة كما علم مما مر (أو) دوم (يوم قدوم زيد انقذ) لا يمكن لوفاء به بان يعلم قدومه غدا أي
في بيت النية (فان صامه عنه) ذلك (والا فان قدم ليلا أو يوما مما مر) مما لا يدخل في نذر صوم سنة معينة وهذا أعم
من قوله أو يوم عيد أو في رمضان (سقط) الصوم لعدم قبول ذلك للصوم أو لصوم غيره (والا) بان قدم نهارا وهو
صائم نفلا أو واجبا في رمضان أو غيره ومفطر بغير ما مر (لزمه القضاء) وانما لم يكف تميم صوم النفل بعد قدومه فيه
لان لزوم صومه ليس من وقت القدوم بل من أول النهار (أو) نذر صوم اليوم (التالي له) أي ليوم قدوم زيد (و) صوم
(أول خميس بعد قدوم عمرو) كأن قال ان قدم زيد فعلى صوم اليوم التالي ليوم قدومه وان قدم عمرو فعلى صوم
أول خميس بعد قدومه (فقدا)

أى معا أو مرتبا (قوله فى الاربعاء) بثلاث البناء والمذبح مدر (قوله أمس
يوم قدومه) أى اليوم الذى قبل قدومه فهو بالاضافة لما بعده فيكون معربا لان شرط
بناء أمس أن لا يضاف (قوله يصح نذره على المذهب) فيه أنه يمكن الوفاء به بأن
يعلم يوم قدوم زيد فيصوم اليوم الذى قبله كما يصوم فى نذر صوم يوم قدوم زيد
الا أن يقال أمس لا يتصور وجوده بالنسبة للمستقبل لانه جعله متعلقا بجزء الشرط
فيكون مستقبلا بخلاف يوم قدوم زيد وحيث يكون قوله أمس مثل قوله اليوم
الذى قبل يوم قدوم زيد حرر حرر (فصل فى نذر الاتيان الى الحرم) * (قوله
أو بنسك) أى أو الاتيان بنسك فهو معطوف على قوله الى الحرم وقوله أو غيره
معطوف على الاتيان (قوله مما سياتى) من صلاة أو صوم أو صدقة زى (قوله
كالبيت) الامثلة المذكورة كلها أمثلة لقوله أو شىء منه لان مراده بالبيت
المسجد وهو بعض من الحرم (قوله بنية ذلك) أى بنية الاتيان الى البيت الحرام
فالمدار على التصريح بالحرام أو بنية كباقي عن اما اذا ذكر البيت ولم يبقه بذلك
فانه بلغ نذره لان المساجد كلها بيوت الله شرح مدر ومن نذر اتيان المسجد الحرام
وهو داخل الحرم لم يلزمه شىء كما يحتمل الباقى وله احتمال بالزوم وهو المتجه لان
ذكر بيت الله الحرام أوجزه من الحرم فى النذر صار موضوعا شرعا على التزام حج
أو عمرة ومن بالحرم يصح نذره لما يلزمه هنا أحدهما وان نذر ذلك وهو فى الكعبة
أو المسجد حولها زى وسئل (قوله ومسجد الخيف) الخيف الخلط سمي بذلك
لاجتماع اخلاط الناس فيه اذ منهم الجاهل والردى وشيخنا ح (قوله لزمه نسك)
قال فى الكفاية لان مطلق كلام الناذر ينحصر على ما ثبت له أصل فى الشرع كن
نذر ان يصلى يجعل على الصلاة الشرعية لا الاءاء والمعهود فى الشرع قصد الكعبة
بحج أو بعمرة فيجوز النذر عليه سم (قوله من حج أو عمرة) وان نفي ذلك فى نذره
شرح مدر بأن قال بلا حج ولا عمرة كفى شرح الروض وبلغوا النفي قال ع شى قوله
وان نفي ذلك فى نذره المخ بخلاف من نذر التضحية بشاة معينة على أن لا يفرق لحماها
فان انذر بلفظ ويفرق بينهما بأن النذر والشرط هناك تضادا فى شىء واحد من
كل وجه لاقتضاء القول خروجها عن ملكه بمجرد النذر والثانى بقاؤها على
ملكه بعد النذر بخلافها فانها لم يتوارد على شىء واحد كذا قال لان الاتيان
غير النسك فلا يضاد نفسه ذات الاتيان بل لازمه والنسك اشد تشبها لزومه
لا يتأثر بمثل هذه المضادة لضعفها اه بحر (قوله لان القرية الخ) فيه تصريح بأن
بمجرد الاتيان الى الحرم من غير ايقاع عبادة قرينة فتأمل ع ن (قوله والنذر الخ)

فى الاربعاء صام الخميس عن
أولهما) أى النذر ينقض
الآخر) لتعذر الاتيان به
فى وقته ومع عكسه وان
أثم به قال فى المجموع ولو قال
ان قدم زيد لله على أن
اصوم أمس يوم قدومه لم
يصح نذره على المذهب
وما نقل عنه من أنه قال صح
نذره على المذهب فهو
* (فصل فى نذر الاتيان
الى الحرم أو بنسك أو غيره
مما يأتى لو) نذر اتيان الحرم
أو شىء منه (صكاليت
الحرام أو بيت الله الحرام
أو بيت الله بنيسة ذلك
والصفا ومسجد الخيف
ودار أبى جهل (لزمه
نسك) من حج أو عمرة
لان القرية انما تتم باتيانها
بنسك والنذر محمول على
واجب الشرع وذكر حكم
اتيان الحرم من زيادته
وقولى أو شىء منه أهم من
تعبيره باتيان بيت الله

مع انه غير كاف لصدقه قياسا بغير الحرم بل لابد من وصفه (٧٩٢) بالحرام او نية كاعلم (او) نذر

(المشي اليه لزمه مع نسك
مشى من مسكنه) لان ذلك
مدلول لفظه وهذا فيما عدا
بيت الله من زيادتي (أو)
نذر أن يحج أو يعتمر (ماشيا)
أو عكسه (لزمه) مع ذلك
(مشى) لانه مقصود (من
حيث أحرم) من الميقات أو
قبله أو بعده لانه التزم المشى
في النسك وابتدأه من
الأحرام فان صرح به من
مسكنه وجب منه وقولي
من حيث أحرم من زيادتي
بالنظر للعمرة (فان ركب)
ولو بلا عذر (أجزاء) لانه
أفضل عند التنوير ولانه
أتى بأصل النسك ولم يترك
الامثلة فكان كترك الأحرام
من الميقات أو الميت بمعنى
(ولزمه دم) أي شاة وان
ركب بعذر تركه الواجب
واترّفه بتركه ويمتد وجوب
المشي حتى يفرغ من نسكه
أو يفسد وفراغه من حجه
بفراغه من التحالين قال
الشيخان والقياس أنه اذا
كان يتردد في خلال أعمال
النسك لغرض تجارة أو
غيرها فله الركوب ولم
يذكره ومن نذر الحج مثلا
راكبا فحج ماشيا لزمه دم أو الحج خافيا لزمه الحج دون الحفا (أو) نذر (نسكا) من حج أو عمرة لانه

جواب عما يقال النسك شامل لمطلق العبادة وهي شاملة للتدب وهو من تمة
التعليل ع ن (قوله مع انه غير كاف) حيث كان كذلك فكان الأولى
أن يقول أعم وأولى لانه يومهم أن بيت الله يكفي (قوله لان ذلك) أي المشى من
مسكنه والأحرام بالنسك لكنه يكون من الميقات خلافا لما توهمه هذه العبارة
ع ن (قوله أو عكسه) أي يمشى حاجا أو معتمرا (قوله وابتدأه) أي النسك
وقوله أي بالمشى من مسكنه فالجوار والمجرور متعلق بالضمير وقوله وجب أي مع
الأحرام (قوله فان ركب) راجع للأمريين بالنظر لكلام المتن ولثلاثة بالنظر
لكلام الشرح في زيادة سورة الحج قال س ل قوله فان ركب أي لم يمش
ولو كان في سفينة لانه وان لم يقل له ركب فهو غير ماش وهو مراده بالركوب
فكانه قال فان لم يمش انه فله عكسه لكان أولى (قوله لانه أفضل) قال س ل
وبع كونه أفضل لا يجزى عن المشى كعكسه لانهم ما جنسان متغايران كذهب
عن فضة وعكسه ويفرق بين هذا ونذر الصلاة فاعدا حيث أجزاء القيام بأن
القيام والقعود من أجزاء الصلاة الملتزمة فأجزاء الأعلى عن الأدنى والمشى
والركوب خارجان عن ماهية الحج وسيبان له متغايران مقصودان فلم يحم أحدهما
مقام الآخر وإنما أجزاء بدنة عن شاة نذرهما لأن الشارع جعل بعض البدنة
مجزئا عن الشاة حتى في الدماء الواجبة فأجزاء كلها أولى اه وانظر قوله لا يجزى
عن المشى مع قول المتن فان ركب أجزاء إلا أن يقال المعنى لا يجزى أجزاء كاملا أي
من غير وجوب دم تأمل (قوله ولزمه دم) ويتكرر بتكرار الركوب قياسا
على الابس بأن يتخلل بين الركوبين مشى ع ش على م ر (قوله وان ركب بعذر)
محل لزوم الدم ان عرض الهجر بعد النذر ولا كان نذره وهو عاجز فانه وان صح نذره
لمكن لا يلزمه المشى ولا الدم اذا ركب س ل وفائدة انعقاد نذره احتمال أن يقدر
على المشى بعد ذلك (قوله ولترّفه) أي فيما اذا ركب بلا عذر (قوله أو يفسد)
ولا يلزمه المشى في الفاسد بل في قضائه لانه الواقع عن النذر س ل وشرح الروض
(قوله وفراغه من حجه الخ) وفراغه من عمرته بفراغ جميع الأركان س ل (قوله
بفراغه من التحالين) أي وان بقي عليه رمي بعدهما س ل ويحصل ذلك برمي
حجرة العقبة والحلق والطواف مع السعي ان لم يكن سعي بعد طواف القدوم ع ش
على م ر (قوله والقياس) أي على ما اذا كان قبل النسك بأبلى وهذا
كالاستدراك على قوله ويمتد وجوب المشى الخ (قوله دون الحفا) محله في غير
الاماكن التي يسكن فيها المشى حافيا كالطواف والسعي اما هي فيلزمه مع المشى

راكبا فحج ماشيا لزمه دم أو الحج خافيا لزمه الحج دون الحفا (أو) نذر (نسكا) من حج أو عمرة لانه

(وعضب اناب) كافي حجة الاسلام (٧٦٣) وعمرته (وسن تعجيله اول) زمن (تتمكنه) مبادرة الى برأة

لانه حيث نذره بامره غير ما فله الركوب والمشي هذا ما تحذر من ل (قوله وعضب) اي بعد نذره فلو نذر المعضوب الحج بنفسه لم ينعقد نذره او ان يحج من ماله او اطلق ان يعقد من ل (قوله وسن تعجيله) اي الحج النذور لا يقيد كونه من المعضوب ع ش على م ر ومحل سن التعجيل ان لم يحش المعضب والا فيجب كافي من ل (قوله مبادرة الى برأة الذمة) ويخرج عن نذر الحج بالافراد والتمتع والقران كافي الروضة والمجموع ويجوز له كل من الثلاثة ولادم من حيث التذرع من ل (قوله وتتمكن من فعله) بأن كان على مسافة يمكن منها الحج في ذلك العام زى (قوله ان لم يكن عليه نسك اسلام) يقتضى انه لو كان عليه نسكه لا يلزمه فعله فيه واديس كذلك بل يلزمه فعله ويسقط عنه حجة الاسلام والتذرع فيقع أصل الفعل عن حجة الاسلام والتعجيل عن النذر زى وعبارة الشورى قوله ان لم يكن عليه نسك اسلام يفيد انه اذا نذر الحج عامه وعليه نسك الاسلام ان يعقد نذره عن نسك غير الاسلام ووجب قضاؤه فليصر كذا في الحاشية وعبارة شرح الروض وان نذر من لم يحج ان يحج هذه السنة فخرج عن فرضه ونذره اذ ليس فيه الاتعجيل ما كان له تأخيره فيقع أصل الفعل عن فرضه وتعجيله عن نذره وعبارة ابن الوردي وأجزاء فريضة الاسلام عن نذره حج واختار العام

هذا ان لم ينو في حال نذره حجة في عامه عن نذره والا فيصح نذره ويقع ما فعله عن حجة الاسلام ويقضى آخره عن نذره كما أتى به شيخنا اه ويمكن حمل كلام الشرح على ذلك فلا اشكال تأمل (قوله فان لم يلزمه فيه وجب قضاؤه) هذا يعني عنه قول المتن الا أتى فان فاتته الحج (قوله بعد احرامه) متعلق بقائه ومفهومه هو ما قدمه بقوله او حدث له قبل احرامه عذروا ان كان العذر هنا اعم فلذلك قال كما مر والحاصل ان العذر قبل الاحرام شامل للثلاثة ولتبع العذر وبعد خاص بها تأمل (قوله فانه يقضى ما أنظره) المعتمد انه لا قضاء اذا أفطر للرض زى ويحتاج للفرق بين المقيس والمقيس عليه حل وقوله وباليه هما الخطأ والنسيان أي حيث يقضى اذا فات سببهما كما مر (قوله وعلم ما أنظره) أي من قوله بلا عذر الخ أي من اقتضائه على الأربعة المذكورة (قوله فلا يجب قضاؤه) أتى به وان علم توطئة لما بعده (قوله سني الا مكان) بسكون الياء الخفيفة من سني وأصله سنتين حذف التون للاضافة شوبري (قوله لا يجب قضاؤه ذكر ايضا) أي فلا يلزمه القضاء للحج عن تلك السنة التي صدع عن الحج فيها وحجة الاسلام باقية في ذمته فان وجدت شروطها وجبت

الذمة (فان مات بعده) أي بعد تمكنه من فعله (فعل من ماله) وان مات قبل التمكن فلا شيء عليه بحجة الاسلام وعمرته (أو) نذر (أن يفعله) أي النسك من حج أو عمرة فهو أعم من قوله وان نذر الحج (علما معنا) هو أعم من قوله عامه (وتمكن) من فعله (لزمه) فيه ان لم يكن عليه نسك اسلام فان لم يفعله فيه وجب قضاؤه فان لم يعين العام لزمه في أي عام شاء أو عينه ولم يتمكن من فعله فيه فان لم يبق زمن يسعه لم ينعقد نذره أو وسعه وحديث له قبل احرامه نذر كرض فلا قضاء لان المنذور نسك في ذلك العام ولا يقدر عليه (فان فاتته بلا عذر أو عارض أو خطأ) للطريق أو الوقت (أو نسيان) لا حجة على أو للنسك (بعد احرامه قضى) ويجوز ان يكون نذر صوم سنة معينة فافطر فيها لمرض فانه يقضى ما أفطره بخلاف ما مر طرأ ذلك قبل احرامه كما مر وقولي بلا عذر مع ذكر حكم

الخطأ والنسيان ومع قولي بعد احرامه من زيادة في علم عامة رآه لا قضاء فيما لو فاتته بمنع نحو عذر وكسلطان ورين لا يدر على وفاته فلا يجب قضاؤه كافي نسك الاسلام اذا صدقته في أول سني الامكان لا يجب قضاؤه

وفارق المرض ونال فيه
 باختصاصه بجواز التخلل به
 من غير شرط بخلاف
 المذكورات (أو) نذر
 (مسألة أو صوما في وقت)
 لم ينه عن فعل ذلك نية
 (فقاهه) ولو بعد تركه ومنع
 في وعد (قضى) وجوبا
 اتين الفصل في الوقت
 وتفاوتته ذلك باختباره
 وفارق التسلسل في نحو العدو
 بأن الواجب بالنذر كالواجب
 بالشرع وقد تجب الصلاة
 والمومع والعدو وعدم وجوب قضاء النذر الخ (قوله وقد تجب الصلاة
 والصوم مع العجز) انظر وجه تسميته بقوله بالنسبة للصلاة مع انها لا تسقط أصلا
 مع العجز إلا أن يقال انها لتحقيق بالنسبة للصلاة وللتقليل بالنسبة للصوم وعبارة
 شرح مريد قوله قضى لوجوبها مع العجز ومعنى وجوب الصوم مع قيام العجز
 الزام ذمته به بمعنى انه اذا زال العجز عنه قضاء (قوله انه يصلي كيف أمكن
 ولو بالأيام) وهذا هو المعتمد على ش (قوله ثم يجب القضاء) هو ظاهر في منع
 نحو العدو كما يؤخذ من تعليله دون المرض لأن المريض اذا صلى بالأيام مثلا لا يعيد
 فعمل كلام الزدشني خاص بآشع حرر (قوله كافي الواجب بالشرع) فانه اذا عجز
 عن فعله أو لم يأت الوقت فانه يصلي كيف أمكن ومع ذلك يعيد عن (قوله أو ذيربا)
 مما يصح التصديق به لا كدهن نجس فشي في كلام المصنف كناية عن المنذور رأى
 ما يأتي به الناذر في صيغته ح ل (قوله أو بعده) أي وبعد إطلاقه كأن قال
 لله علي أن أهدى بعيرا أو شاة ثم عجز أن قال هذا أو هذه ففي هذه ان يعين
 ما لا يجزى في الأضحية كالتى قبلها واذا ذبح لا يذبح الا المجزى كما سببه عليه
 حل قال مريد في شرحه وقول الشيخ في شرح منهجه أو بعده محل نظر لأن التعيين
 بعد النذر انما يكون في المطلق وسيأتي ان المطلق ينصرف لما يجزى أضحيته فلا
 يصح تعيين غيره اهـ ومثله حج قال س ل وفيما قاله نفاذا لكلامه هنا في اهداء
 شيء مخصوص أي من حيث الجنس كأن نذر اهداء بعيرا أو شاة لا شك انه شامل

وفارق المرض ونال فيه
 باختصاصه بجواز التخلل به
 من غير شرط بخلاف
 المذكورات (أو) نذر
 (مسألة أو صوما في وقت)
 لم ينه عن فعل ذلك نية
 (فقاهه) ولو بعد تركه ومنع
 في وعد (قضى) وجوبا
 اتين الفصل في الوقت
 وتفاوتته ذلك باختباره
 وفارق التسلسل في نحو العدو
 بأن الواجب بالنذر كالواجب
 بالشرع وقد تجب الصلاة
 والمومع والعدو وعدم وجوب قضاء النذر الخ (قوله وقد تجب الصلاة
 والصوم مع العجز) انظر وجه تسميته بقوله بالنسبة للصلاة مع انها لا تسقط أصلا
 مع العجز إلا أن يقال انها لتحقيق بالنسبة للصلاة وللتقليل بالنسبة للصوم وعبارة
 شرح مريد قوله قضى لوجوبها مع العجز ومعنى وجوب الصوم مع قيام العجز
 الزام ذمته به بمعنى انه اذا زال العجز عنه قضاء (قوله انه يصلي كيف أمكن
 ولو بالأيام) وهذا هو المعتمد على ش (قوله ثم يجب القضاء) هو ظاهر في منع
 نحو العدو كما يؤخذ من تعليله دون المرض لأن المريض اذا صلى بالأيام مثلا لا يعيد
 فعمل كلام الزدشني خاص بآشع حرر (قوله كافي الواجب بالشرع) فانه اذا عجز
 عن فعله أو لم يأت الوقت فانه يصلي كيف أمكن ومع ذلك يعيد عن (قوله أو ذيربا)
 مما يصح التصديق به لا كدهن نجس فشي في كلام المصنف كناية عن المنذور رأى
 ما يأتي به الناذر في صيغته ح ل (قوله أو بعده) أي وبعد إطلاقه كأن قال
 لله علي أن أهدى بعيرا أو شاة ثم عجز أن قال هذا أو هذه ففي هذه ان يعين
 ما لا يجزى في الأضحية كالتى قبلها واذا ذبح لا يذبح الا المجزى كما سببه عليه
 حل قال مريد في شرحه وقول الشيخ في شرح منهجه أو بعده محل نظر لأن التعيين
 بعد النذر انما يكون في المطلق وسيأتي ان المطلق ينصرف لما يجزى أضحيته فلا
 يصح تعيين غيره اهـ ومثله حج قال س ل وفيما قاله نفاذا لكلامه هنا في اهداء
 شيء مخصوص أي من حيث الجنس كأن نذر اهداء بعيرا أو شاة لا شك انه شامل
 بعد م إلى الحرم

كان قال الله على ان يهدي هذا الثوب (٧٦٥) او هذا البعير الى الحرم او الى مكة (لزمه جهله اليه) اي

اي الحرم نفسه ان لم يعين شيئا منه او الى ما عينه منه ان عين (ان سهل) عملا بما التزمه (و) لزمه (صرفه) بعد ذبح ما يذبح منه (لمسا كينه) الشياطين لققراته والذي يذبح منه ما يجزى في الاضحية فان لم يجز فيهما كظبي وصنبر ومعيب تصدق به حيا فلو ذبحه تصدق بدمه وغرم ما نقص بذبحه اما اذا لم يسهل جهله كعقار ورحى فيلزمه حمل ثمنه الى الحرم ويشترط في لزوم جهله ايضا امکان التعميم به حيث وجب التعميم فان لم يمكن التعميم به كالأول فان كانت قيمته في الحرم وحصل النذر سواء تخير بين جهله وبيعه بالحرم وبين حمل ثمنه أو في أحدهما انضحت تمين وقولي ان سهل من زيادتي وتعييري بالشئ وبالحرمة وبالمساكين أولى من تعبيره بالهدى وبمكة وعين بها لان الحكم لا يختص بهما مع ما في قوله من بهما من إيهام يراد (أو) نذر (تصدقا) بشئ (على أهل البلد معين لزمه) صرفه لمسا كينه من نذر التحريم لزمه التحريم

لمسا لا يجزى أضحية واما ما قاله فهو فيما لو أطلق كما لو قال الله على ان أهدى شيئا ي ولم يعين ما يهديه فيلزمه ما يجزى في الأضحية انتهى (قوله كأن قال الخ) مثال للمعين في النذر ولم يمتثل للمعين بعده (قوله لزمه جهله اليه) أي ان كان مما يحصل ولم يكن بمجمله أزيد قيمة كما يأتي شرح م ر وعليه اطعمته ومثون جهله اليه فان لم يكن له مال يبيع بعضه لذلك حج س ل (قوله لزمه صرفه لمسا كينه) ولا يجوز له الاكل منه ولا لمن تلزمه نفقتهم قياسا على الكفارة ع ش على م ر (قوله بعد ذبح ما يذبح) أي وقت التضحية (قوله لمسا كينه) أي المقيمين والمستوطنين شرح م ر وقوله المقيمين أي إقامة تقطع السفر وهو أربعة أيام صحاح كما يصرح به مقابلته بالمستوطنين فنحرم بالحرم لا يجوز له ان يطعم الحاج الذين لم يقيموا قبل عرفة أربعة أيام بمكة لما مر انه لا ينقطع ترخصهم الا بعد عودهم الى مكة بنية الإقامة ع ش على م ر (قوله وغرم ما نقص بذبحه) ويدفعه من الدراهم لمن اللحم ع ش (قوله اما اذا لم يسهل) بأن لم يمكن أصلا أو عسر ولذا مثل بمثلين قال س ل وظاهر ان المتولى لجميع ذلك هو الله اذ رواته ليس لقاضي مكة ترعها منه وهو ظاهر ويظهر ترجيح انه ليس له امسا كه بقيمة لانه منهم في محاباته لنفسه ولا تعاد القابض والمقبض انتهى (قوله في لزوم جهله) أي الشئ بدليل قوله ايضا فكان الانسب تقديم قوله ويشترط في لزوم جهله على ما ذكره في مفهوم المتن (قوله حيث وجب التعميم) بأن كانوا محصورين يسهل عددهم على الاحاد بمجرد النظر فان لم يكونوا محصورين جاز الاقتصار على ثلاثة منهم شرح م ر وعن (قوله أولى من تعبيره بالهدى) لانه في حالة الاطلاق يلزمه ما يجزى أضحية س ل وأجيب بأن مراد الاصل بالهدى ما يهدي لا التبادر منه وهو اهداء شئ من النعم (قوله من إيهام غير المراد) انشؤله الأغنياء س ل (قوله أو نذر تصدقا بشئ) ويستثنى من التصديق ما لو نوى الناذر اختصاص الكعبة بالنذر فان كان شعا شعله فيها أو دهنًا أو قده في مصابيحها أو طبيا طيبها به زى (قوله لزمه صرفه) وقيل من مامر تعميم المحصورين وجواز الاقتصار على ثلاثة منهم في غير المحصورين شرح م ر (قوله من المسلمين) عبارة شرح الارشاد وشرطهم الاسلام اذ لا يجوز صرف النذر لغيرهم كما صرح به جمع متقدمون وقضيته انه لو كان جميع أهل البلد كفارا انما النذر سم على حجر وبه صرح م ر لكن ينافي ما ر عن ع ش ان النذر لا يذبح بمقدد ويجوز صرفه لمسلم الا أن يفرق بين الذمي الواحد وبين جميع أهل البلد لان قصد المعصية في الثاني أظهر فاجرد (قوله سواء الحرم وغيره) ولا نظر لزيادة ثوابه

المسلمين سواء الحرم وغيره فلا يجوز ١٩٢ بح ث نقله كافي الزكاة ومن نذر التحريم لزمه التحريم

وتفرقة الحزم على مساكينه أو غيره لم يلزمه شيء (أو) نذر (صوماً يمكن لم يتعين) الصوم فيه فله الصوم في غيره سواء الحزم وغيره كما أن الصوم الذي هو بدل واجبات (٧٦٦) الأحرام لا يتعين في الحرم (أو) نذر

(مسألة) أي يمكن (فكاعتكاف) أي فكندره فلا تتعين فيه لأنها لا تختلف باختلاف الأماكن إلا المسجد الحرام ومسجد المدينة والمسجد الأقصى فتتعين لعظم فضلها وإن تفاوتت فيه ويقوم الأول مقام الأخيرين وأرهما مقام الآخر دون العكس كما علم ذلك من التظهير فهو أعم مما عبر به (أو) نذر (صوماً) مطلقاً أو مقيداً بنحو دهر كمين (فيوم) يحمل عليه لأنه أقل ما يفرد بالصوم (أو) أي صومها (ثلاثة) لأنها أقل الجمع (أو) نذر (صدقة فيمتول) تصدق به وإن قل وكذا لو نذر التصدق بمال عظيم لأن الصدقة الواحدة لا تنصرف في قدر لأن الخطأ قد يشتركون في نصاب فيجب على أحدهم شيء قليل وتعبيري بمتول أولى من قوله فيما كان إذا لا يكفي ما لا يتم (أو) نذر (صلاة فركتان) تكفيان لأنهما أقل ولجب منها (بقيام قادر) الحاقاً بالنذر بواجب الشرع (أو)

أي الصوم في الحرم اه شرح م ر وقوله ولا نظر لزيادة ثوابه أي الصوم يؤخذ منه أن الصوم يزيد ثوابه في مكة على ثوابه في غيرها وهل يضاعف الثواب فيه قدر مضاعفة الصلاة أو لا بل فيه مجرد زيادة لا تفصل بمضاعفة الصلاة فيه نظر ومرفى كلام الشرح في الاعتكاف أن المضاعفة خاصة بالصلاة اه ع ش لكن في التحقيق كما تقدم في كتاب الحج أن المضاعفة لو اوردت في الصلاة تأتي في سائر العبادات البدنية وغيرها تأمل فإن قلت نذر الصوم بالحرم متضمن لاتبائه ويران نذراتبائه صحيح فاذالم يلزمه ما ذكره لم لا يلزمه اتبائه بنسك قلت لازم الشيء لا يطى حكمه كما قالوا في لازم المذهب الخ شوبري (قوله أو غيره) منه ما لو نذر نحر شاة بلد سيدي أحمد البدوي فلا يلزمه لأن النحر لا يلزم إلا في بلد يطلب النحر فيه شيخنا عزيزي (قوله فلا يلزمه شيء) أي لا في ذلك المحل ولا في غيره ع ش قال حل أي أن لم يتفرقة المذبح على فقراء ذلك المكان والالزمه الذبح والتفرقة فيه (قوله إلا المسجد الحرام) المذهب أنه خاص بالكعبة والمسجد حولها وإن وسع عما كان عليه قاله جراه شوبري وصح أن الصلاة فيه بمائة ألف صلاة بل استنبطت من الأخبار كما بينته في حاشية مناسك المصنف أنها فيه بمائة ألف ألف صلاة في غير مسجد المدينة والأقصى وبه يتضح الفرق بينهما وبين الصوم شرح حجر (قوله أو مقيداً بنحو دهر) كأن قال نذر على أن الصوم دهر فيعمل قوله دهر أعلى مطلق الزمن بخلاف الدهر المعروف فإنه يحمل على جميع الأيام ويلزمه صومه بحيث لا يكره له ذلك كما قاله حل وغيره (قوله أو أياماً ثلاثة) قال في الإيعاب ومثل ذلك الأيام فيلزمه ثلاثة فقط بما يظهر ترجيحه من تردد طويل للأدري ويأتي نظيره ما ذكر في صوم شهر أو الشهر فيلزمه في الأقل شهر واحد وفي الثاني ثلاثة لا غير فيما يظهر من تردد للزركشي في ذلك ولا نظر لكونه جمع كثره وأقله أحد عشر لأن ذلك من دقائق العربية فلا تنزل عليهم الالفاظ العرفية اه شوبري (قوله جازعها فاعلمها) ويفرق بين هذا وما تقدم من عدم أجزاء الشيء عن الركوب وعكسه أن القيام يعود وزيادة كما صرحوا به فوجد المنذور هنا وزيادة ولا كذلك في الركوب والشيء وأقول وجه ذلك أن القعود هو انتصاب ما فوق الفخذين وهو حامل بالقيام لأن فيه انتصاب ما فوق الفخذين وزيادة وهي انتصاب الفخذين والساقين ع ش على م ر (قوله أو نذر عتقا) الأولى الاعتاق لأن بعضهم أنكروا الأقل وإن قال النووي أن أنكاره جهل لكنه حسن إلا أن يجاب بأن في ارتكاب الحسن الرد على المنكر فكان أهم من ارتكاب الاحسن شوبري

نذر (صلاة فاعدا جاز) فعلها (فانما) لا يتبائه بالفضل (لا عكسه) أي نذر الصلاة فاعداً فلا يجوز فعلها فاعداً مع القدرة على القيام لانه دون ما يلزمه (أو) نذر (عتقاً فرقة) تجزى (قوله)

(قوله ولو ناقصة) واتسوف الشارع لعنق مع كونه غرامة سوغ فيه وخرج
عن قاعدة يسلك بالنذر مسلك واجب الشرع من (قوله معينة) فلو نذر عتق
رقبة معينة ثم تلفت أو تلفها قبل الاعتاق لم يلزمه أبدالها لأن العتق حق الرقبة
وإن تلفها أجنبي لزمه قيمتها المال كمالها ولا يلزمه إن يشتري بها بدلها بخلاف
الهدى فإن الحق فيه لا فقره وهم موجودون قاله في البيان سم
(كتاب القضاء)

أي بيان أحكامه من كونه فرض كفاية أو فرض عين أو مندوبا أو مكروها أو حراما
وقد استوفاه المصنف وما يتعلق به من شرط النفاذ وذلك الأحكام الخمسة ظاهرة
في القبول وتأتي في الإيجاب أيضا ما عدا كونه فرض كفاية ولا ينافيه قول
الشرح أما قولية الإمام لا حدهم فرض عين لأن هذا على العموم في حق الصالحين له
فلا ينافي أنه قد يكون مندوبا أو مكروها أو حراما لا وصى توجد في بعض أفراد
المولى توجب ذلك فكما أوجبت تلك الأوصاف حرمة قبوله أو كراهته مثلا أوجبت
كراهة الإيجاب أو حرمة لانه وسبيله له وأصله قضاي لانه من قضيت قلبت الباء
همزة لظرفها أنزلت زائدة برامى وجهه أفضية كقباء وأقية وهولغة أحكام
الشيء وامضاؤه لأن القضاة يحكمون الشيء ويمضيه وشربا للولاية الاتية
أو الحكم المترتب عليها والزام من له الإلزام بحكم الشرع فخرج الاقتضاء شرح م ر
(قوله فله عشرة أجور) لا ينافي ما قبله لأن الأخبار بالقليل لا ينفي الكثير والجواز
أنه أعلم أولا بالأجرين فأخبرهم بأنهم بالعشرة فأخبرها وأن الأجرين يساويان
العشرة فإن قلت العشرة يصح أن تجعل أجرا أو اثنين فما باله جعلها عشرة قلت يجوز
أن تكون أنواعا من الثواب مختلفة يبلغ عددها هذا القدر فبذلك كره هذا العدد
على ذلك نقله الشوبري من شرح الورقات لسم قال في شرح مسلم أجمع المسلمون على
أن هذا في حاكم عادل مجتهد ما غيره فبأنهم بجميع أحكامه وإن رافق الثواب
وأحكامه كلها مردودة لأن أصابته اتفاقية وروى الأربعة والحاكم واليهي خبر
القضاء ثلاثة قاض في الجنة وقاضيان في النار وفسر الأول بمن عرف الحق وقضى به
والآخران بمن عرف وجاروه من قضى على جهل م ر وقوله وأحكامه مردودة
أي أن لم يوله ذنوبه كما أشار له ابن الرفعة اه رشيدى ونظم بعضهم الأربعة بقوله
أعني أبدا ودهم الترمذى والنساءى وابن ماجه فاحتذى

(قوله كقوله من جعل قاضيا) عبارة م ر وكان الخبر الحسن من ولى القضاء فقد ذبح
بغير سكن (قوله أو على من يكرهه) فيه أن الكراهة لا توجب هذا الوعيد

ولو ناقصة ككافرة ولو وقع
الاسم عليها (أو) نذر عتق
كافرة أو معينة أجزاء رقبة
كاملة) لا ينافيه بالفضل (فإن
عين) رقبة (ناقصة) كالله
على عتق هذا العبد الكافر
أو العيب (تعينت لتعلق
النذر بالعين
(كتاب القضاء)
بالمدة أى الحكم بين الناس
والأصل فيه قبل الإجماع
آيات كقوله تعالى وأن
أحكم بينهم بما أنزل الله وقوله
فأحكم بينهم بالقسط واخيار
كخبر الصحابين إذا اجتهد
الحاكم فأخطأ فله أجران
أصاب فله أجران وفي رواية
صحح الحاكم استأدها فله
عشرة أجور وما جاء في التهذيب
من القضاء كقوله من جعل
قاضيا ذبح بغير سكن محمول
على عظم الخطر فيه أو على
من يكرهه القضاء أو يحرم

على ما يأتي (تولية) أي
القضاء (فرض كفاية) في
حق الصالحين له في الناحية
اماتولية الامام لاحد
فرض عين عليه (فمن تعين
له في ناحية لزمه طلبه) ولو
بذل مال أو خاف من نفسه
الميل (و) لزمه (قبوله) اذا
وليه الحاجة اليه فيما كان
امتنع أجبر وانما يلزمه
الطلب والقبول (فيها) أي
في ناحيته فلا يلزمه
في غيرها لان ذلك تعذيب
لنا فيه من ترك الوطن بالكلية
لان عمل القضاء لا غاية له
بحلاف سائر فروض الكفاية
الموجبة الى السفر كالجهاد
وتعلم العلم (أو) لم يتبين فيها
لكنه (كان أفضل) من
غيره (سنا) أي الطلب
والقبول (له) فيها اذا وثق
بنفسه وقولي وقبوله الى
آخره من زيادتي (أو) كان
(مفضولا ولم يمتنع) الافضل
من القبول (كراهه)
أي للمفضل لما في خبر
الصححين من قوله صلى الله
عليه وسلم لم يعبد الرحمن بن
سبرة لا تسأل الامارة فان
كان الافضل يمتنع من القبول

فكالمردوم واستثنى المأورد من الكراهة ما اذا كان المفضل أطوع

الشديد (قوله توليه) أي قبوله ويحتاج القضاء الى مول ومتول ومولي فيه
كالا نكحة والدماء ومحل وصيعة وسماها به ضم اركانها (قوله اما تولية الامام)
ومن مراعات التولية وليك أو قل ذلك أو فوضت اليك القضاء ومن كنايةاتهما عقلت
واعتمدت عليك فيه ولا يعتبر القبول لفظا بل يكفي فيه الشروع بالفعل كالوكيل
كما اتى به الوالد نعم يرتد بالرد شرح م ر ففرض عين عليه أي فوراني قضاء الاقليم
ويتعين فعل ذلك على قاضي الاقليم فيما يجوز عنه كما يأتي ولا يجوز اخلاؤه مسافة
العدوى عن قاض أو خليفة له لان الاحضار مشق وبه فارق اعتبار مسافة القصر
بين كل فتين اما يقع القضاء بين المتخاصمين ففرض عين على الامام أو نائبه
و يمتنع الدفع أي دفع المتخاصمين من غير قضاء بينهم ما اذا أفضى لتعطيل أو طول
نزاع شرح م ر (قوله فمن تعين الخ) بأن لم يوجد في الناحية صالح للقضاء غيره
شرح الروض والمراد بالناحية بلدة ودون مسافة العدوى عن بناء على أنه يجب
في كل مسافة عدوى نصب قاض س ر (قوله لزمه طلبه) وان علم عدم الاجابة
(قوله ولو بذل مال) أي زائد على ما يكفيه يومه وليته فيما يظهر حل وم ر
قال ع ش على م ر ظاهره وان كثر المال ولعل الفرق بين هذا وبين المواضع
التي صرحوا فيها بسقوط الوجوب حيث طلب منه مال وان قل ان القضاء يترتب
عليه مصلحة عامة للمسلمين فوجب بذله للقيام بتلك المصلحة ولا كذلك غيره اه
(قوله فان امتنع اجبر) استثنى كل تولية الممتنع بأن امتناعه مع تعينه له منسحق
واجاب النووي بعدم فسقه لان امتناعه غالبا يكون بتأويل فلا يعصى بذلك جزما
وان اخطأ في تأويله زى (قوله فلا يلزمه في غيرها) نعم لو عين الامام قاضيا
وأرسله الى مأفوق فمسافة العدوى لزمه الامتثال والقبول وان بعدت لان الامام
اذا عين أحد المصالح المسلمين تعين ويتعين حمله على عدم وجود صالح للقضاء
في المحل المبعوث اليه أو بقره وحديثي يسمع الكلامان س ر (قوله كالجهاد
الخ) أي فان لم يمتنع فليس فيما ترك الوطن بالكلية (قوله سنا) وقوله بعد
كرها لا يقال ينافي ذلك قوله سابقا توليه فرض كفاية في حق الصالحين له
لانا نقول كونه فرض كفاية في حقهم على الجملة لا ينافي كونه قد يسر وقد يكره
لخصوص من اتصف بالوصف المقتضي للسن أو الكراهة تأمل (قوله اذا وثق
بنفسه) فان خاف على نفسه لزمه الامتناع كما في الذخائر ووجه الزر كشي
شرح م ر وهو العمد خلافا لما يقتضيه صنيع شرح الروض من انه يجوز اذا خاف
عليه اذا ظهره في هذه الحالة جواز الاقدام عن (قوله أطوع) أي يطاوعه الناس

ويتمثلون لحكمه أكثر من الفاضل اه (قوله وأقرب) تفسير وقوله إلى القبول أي قبول الناس لحكمه أي فلا يكرهان حيث يدل يجوز أن كما قاله م ر فعلم انهما تعترفا بالأحكام الخمسة (قوله ما إذا كان أقوى في القيام في الحق) أي قبول حكمه بأن يطاع وألزم فيه بمجلس الحكم عن (قوله ليتفع بعلمه الخ) التعليل على ألف والنشر المرتب (قوله أوليكني الخ) هلا يشعر بجواز أخذ الرزق على القضاء وهو كذلك في التهذيب يجوز للامام والقاضي المعسر أن يأخذ من بيت المال ما يكفيه وما يحتاج إليه من نفقة وكسوة لا ثقة به أما أخذه لأجرة على القضاء ففي الروضة عن الهروي إن له أخذ ما إن كانت أجرة مثل عمله إن لم يكن رزق من بيت المال رزى (قوله ويحرم طلبه الخ) فإن فعل ذلك وولى نفذ للضرورة وغير الصالح يجب عزله ويستحب بذل المال لعزله من ل وعبارة الروض وشرحه وحرم على الصالح القضاء طلبه له وبذل مال لعزل فاض صالح له ولو كان دونه وبطلت بذلك عدالته فلا تصح توليته والمعزول به على قضائه حيث لا ضرورة لأن العزل بالرشوة حرام وتولية الرشي للراشي حرام اه بحروقه (قوله كونه أهلا للشهادات) فيه إحالة على مجهول إلا أن يقال تكفل في ذلك على شهرته (قوله سمية ولو بالصباح) رى (قوله بصيرا ولو بالتمار) فقاما في الأيل فقط على الوجه أو بصيرة ضعف لا يمنع من أن يفرق بين الصور القريبة منه رى وقوله أو في الميسل فقط مخالف لما في شرح م ر وعبارته فلو كان بصيرا لا فقط قال الأذرى ينبغي منعه (قوله كافيا لأمر القضاء) أي فاضا للقيام بأمره بأن يكون ذائقة قامة وقوة على تنفيذ الحق فلا يولى مغفل ومختل نظرا ككبر أو مرض شرح م ر (قوله فلا يولاه كافر) وما اعتيد من نصب حاكم للزمين منهم فهو تقليد رياسة لا حكم فهو كالحكم لا الحاكم رى ومن ثم لا يلزمهم حكمه إلا أن رضوا به شرح م ر (قوله وهو العارف) ولا يشترط نهايته فيما ذكر بل يكفي الدرجة الوسطى في ذلك مع الاعتقاد الجازم وإن لم تكن قوانين علم الكلام المدونة واجتماع ذلك كله إنما هو شرط للمجتهد المطلق الذي يبقى في جميع أبواب الفقه أما مقلد لا يعدو أي لا يجاوز مذهب امام خاص فليس عليه غير معرفة قواعد امامه وليراع فيه ما يراعيه المطلق في قوانين الشرع فإنه مع المجتهد كالمجتهد مع نصوص الشرع ومن ثم لم يجزله العدول عن نص امامه شرح م ر (قوله العام والخاص) العام لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر كقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم والخاص بخلافه كقوله عليه الصلاة والسلام اللهم المتطوع أمير نفسه إن شاء صام وإن شاء أفطر (قوله والمجمل) هو

وأقرب إلى القبول والبلقيني ما إذا كان أقوى في القيام في الحق وذكر كراهية القبول من زيادتي (أو) كان (مساويا) لغيره (فكذا) أي في كرهان له (إن اشهر) بالانتفاع بعلمه (و كفى بغير بيت المال بما فيه من الخطر بلا حاجة وعلى هذا جل امتناع السلف) (والا) بأن لم يشترأ ولم يكف بما ذكر (سناله) ليتفع بعلمه أوليكني من بيت المال ويحرم طلبه بعزل صالح له ولو مفضولا وتبطل عدالة الطالب والتصرح بسن القبول من زيادتي (وشرط القاضي كونه أهلا للشهادات) بأ يكون مسلما مكلفا حرا ذكرا عدلا سميعا بصيرا ناطقا (كافيا) لأمر القضاء فلا يولاه كافر وصبي ومجنون ومن به رق وأثنى وخشى وفاسق ومن لم يسمع وأعمى وأخرس وإن فهمت أثارته ومغفل ومختل النظر ككبر أو مرض لنقصهم (مجتهدا) وهو العارف بأحكام القرآن والسنة وبالقياس وأنواعها فمن أنواع القرآن والسنة

العام والخاص والمجمل والمبين والمطلق والمقيّد

والنص والظاهر والاحتياط
والمنسوخ ومن أنواع السنة
التواتر والاحاد والمعدل
وعبره ومن أنواع القياس
الاولى والمساوى والادون
كقياس الضرب لاول الدين
على التأسيس لهما وقياس
احراق مال اليتيم على اكله
في التحريم فيهما وقياس
التفاح على البر في باب الربا
بجامع الطعم (وخال الرواة)
قوة وضعها يقدم عند
التعارض الخاص على العام
والقييد على المطلق والنص
على الظاهر والمحكم على
المتشابه والناسخ والمتصل
والقوي على مقابلها (ولسان
العرب) لغة ونحوها ومبرقا
وبلاغة (واقوال العلماء)
اجماع واختلاف لا يخالفهم
في اجتهاده (فان فقد الشرط
المذكور بان لم يوجد رجل
متصف به (قولي سلطان
ذو شوكة مسلما غير اهل)
كفاسق ومقلد وصبي وامرأة
(نفسه) بمجة (قضاؤه
للضرورة لئلا تعطل مصالح
الناس وتعبيري بمسما غير
اهل اعم من قوله فاسقا
او مقلدا وهو الاوفق
لتعاليمهم ومقتضى كلام
الروضة واصلا

ما لم تتضح دلالة مثل قوله تعالى وآتوا الزكاة وخذ من أموالهم صدقة لانه لم يعلم منهما
قدر الواجب والمبين مثل قوله وفي عشرين نصف دينار (قوله والنص) وهو
مادل دلالة قطعية والظاهر مادل دلالة ظنية وقوله والناسخ والمنسوخ كأي شيء عذة
الوفاء (قوله والمتصل) أي باتصال روايته الى الحكام في قطع ويسمى الموقوف أو الى
الذي ويسمى المرفوع شرح مر (قوله الاولى) وهو ما قطع فيه ينفي الفارق أي بين
القياس والمقيس عليه والمساوى وهو ما يبعد فيه انتفاء الفارق والادون ما لا يبعد
فيه ذلك مر قال ع ش قوله ما يبعد فيه انتفاء الفارق العواب حذف انتفاء
وأبداله بوجوده (قوله والمقيد على المطلق) المطلق مادل على الماهية بلا قيد
والمقيد مادل عليها بقيد كقوله فخر برربة مؤمنة في آية القتل والمطلق فخر بر
رربة في آية الظهار (قوله والمحكم) كقوله تعالى ايس كنه شيء فهذه نص
في انه لا يماثل شيء في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله والمتشابه مثل قوله الرحمن على
العرش استوى يد الله فوق أيديهم ويبقى وجه ربك (قوله والقوى) أي من
الرواة (قوله ولسان العرب) لان الشريعة وردت بلسان العرب فتوقف
معرفة أحكامها عليه زى (قوله فلا يخالفهم في اجتهاده) أي وعرف أصول
الاجتهاد أي ولو بمسلكة حصلت له من الأدلة الشرعية وان لم يعرفها بطرقها بطريق
المسلكة من وصناعتهم لان العناية لم يكونوا ينظرون فيها وهم أكمل الأمة نظرا
واجتهادا ولا يشترط حفظه للقرآن بل ولا معرفته للخط زى (قوله فان فقد الشرط)
المراد به الجنس قال زى والفقد ليس بقييد في حيث ولا ذر شوكة تفذ حكمه اه
سواء وجد الامل أم لا (قوله سلطان) خرج بالسلطان غيره كقاضى العسكر فانه
لا يصح توليته غير الامل ولا تنفيذ قضاءه ما ولاه س ل (قوله ذو شوكة) عبارة مر
او ذو شوكة اه فتولية السلطان مطلقا صحيحة سواء كان ذا شوكة أم لا وعبارة أصله
مع شرحى مر وحج فولى سلطان أو من له شوكة غيره بان يكون بناحية انقطع غوث
السلطان عنها ولم يرجعوا الا اليه وظاهر كلامه عدم استلزام الساطنة للشوكة
(قوله للضرورة) أي لضرورة الناس أي اضطرارهم الى القاضى وشدة احتياجهم
اليه لتعطل مصالحهم بدون شوبوى وقوله لئلا تعطل الخ علة للعلة أو للعلة
مع علة قال البلقيني يستفاد من ذلك انه لو زالت شوكة من ولاه بموت أو نحوه
انعزل لزوال الضرورة وانه لو أخذ شيئا من بيت المال على ولاية القضاء أو جوامك
في نظر الاوقاف استعذ منه لان قضاءه انما نفذ للضرورة ولا كذلك المال (قوله
وهو) أي تفسيرى بمسما وقوله الاوفق لتعليقهم وهو قوله لئلا تعطل الخ (قوله

وصرح به ابن عبد السلام في إلهي وإمرأته وإن خالفه بعضهم تفقها وعلوم أنه يشترط في غير الأهل معرفة طرق من الأحكام (وسنن للإمام أن يأذن للقاضي في الاستخلاف) إعادته (فإن أطلق التولية) بأن لم يأذن له في الاستخلاف ولم ينه عنه (استخاف) ولو بهضه (فيما يجزئ عنه) حاجته إليه دون ما يقدر عليه (أو) أطلق (الأذن) بأن لم يعم له في الأذن في الاستخلاف (٧٧١) ولم يخص (هـ) يستخلف (مطلقا) وهذه من زيادتي وكأطلاق الأذن تعميمه كما

وصرح به) أي بنير الأهل بأن قال غير أهل كعبي وامرأة (قوله ولو بهضه) أي أباه أو ابنه حيث ثبتت عد التهما عند غيره حل أما إذا قوض الإمام لشخص اختيار قاضي فلا يختار والده ولا ولده كما لا يختار نفسه زى (قوله مطلقا) أي فيما يجزئ عنه وغيره والمعتمد أنه لا يستخلف إلا عند العجز م ر ع ش (قوله لما يقع بينهم الخ) عبارة م ر لان اجتهدا ما مختلف غالبا فلا تنفصل الخصومات (قوله تحكيم اثنين أهلا تحكيم) مصدر مضاف لفاعله وأهلا مفعوله قال القاضي في شرح المساوي يشترط العلم بتلك المسألة فقط ويجوز التحكيم في تبوت هلال رمضان كما يحتمل الزركشي وينفذ على من رضى بحكمه فيجب عليه الصوم دون غيره م ر ع ن (قوله ولو مع وجود قاض) أي إذا كان المحكم مجتهدا أما إذا لم يكن كذلك فلا يجوز ولو مع وجود قاضي ضرورة ع ش فيمنع التحكيم إلا لو وجود التضاؤل ولو قضاة ضرورة كما نقله زى عن م ر إذا كان القاضي يأخذ ما لاله وقع فيجوز التحكيم حينئذ كما قاله حل (قوله أو في قود) أي ولو كان التحكيم في قود الخ فهو معطوف على الغاية (قوله والاباز) المعتمد أنه لا يجوز تحكيم غير الأهل مع وجود القاضي ولو قاضي ضرورة م ر ل (قوله من حد) كحد شرب الخمر بخلاف حد القذف لأنه حق آدمي (قوله الذي لا طالب له معين) كإن كاه ع ش أي حيث كان المستحقون غير محصورين (قوله أن يحكم بعلمه) المعتمد أنه لا يجوز له ولا لقاضي الضرورة العلم بالحكم بعلمه م ر ل (قوله الابرضاهما) أي لفظا

فهم منه بالأولى وإن خصصه بشي لم يتممده أو نهاه عن الاستخلاف لم يستخاف وبقصر على ما يمكنه أن كانت توليته أكثر منه (وشرطه) أي المستخلف يفتح اللام (كالقاضي) أي كشرطه السابق (الآن يستخلفه في أمر خاص كسماع بينة فيكفي علمه بما يتعلق به ويحكم باجتهاده) أن كان مجتهدا (أو اجتهاده مقلده بفتح اللام) أن كان مقلدا أبكرها لانه انما يحكم بمقتضاه (ولا يشترط عليه خلافه أي خلاف الحكم باجتهاده أو اجتهاد مقلده لانه لا يعتقده) (وجاز

نصب أكثر من قاض بمحل) كبله وإن لم يخص كلامهم بمكان أو زمان أو نوع كالأموال أو الدماء أو الفروج هذا إن لم يشترط اجتماعهم على الحكم (والا فلا يجوز لما يقع بينهم من الخلاف في محل الاجتهاد ويؤخذ من التعليل أن عدم الجواز محله في غير المسائل المتفق عليها وهو ظاهر وقولي أكثر من قاض أهم من قوله قاضين زعيده المساوي بقوله ما لم يكن واو في الطالب يجوز أن يناط بقدر الحاجة (و) جاز (تحكيم اثنين) فأكثر (أهلا لقضاء) واحدا أو أكثر (في غير عقوبة لله تعالى) ولو مع وجود قاض أو في قود أو نكاح وخرج بالأهل غيره فلا يجوز تحكيمه أي مع وجود الأهل والاباز حتى في عقد نكاح امرأة لأولي لها خاص وبغير عقوبة لله تعالى عقوبته من حد أو قعزير فلا يجوز التحكيم فيها إذ ليس لها طالب معين ويؤخذ من هذا التعليل أن حق الله تعالى المالي الذي لا طالب له معين لا يجوز فيه التحكيم وهو ظاهر وتعبيري بما ذكر أهم وأولى من تعبيري بما ذكره وقضية كلامهم أن المحكم أن يحكم بعلمه وهو ظاهر وإن زعم بعض المتأخرين أن الراجع خلافه وقول الأذري لم أرفيه شيئا أي صريحا (ولا ينفذ حكمه الابرضاهما به قبله) لأن رضاهما هو المثبت للولاية فلا بد من تقديمه بقيد زنة بقولي (أن لا يمكن أحدهما قاضيا) والافلا يشترط رضاهما

بناء على ان ذلك تولية منه
فلوحكما اثنين لم ينفذ حكم
أحدهما حتى يجتمعا بخلاف
تولية قاضين ليجمعهما على
الحكم لظهور الفرق قاله
في المطلب اما الرضى بالحكم
بعده فليس بشرط تحكيم
الحاكم (ولا يكفي رضا جان)
هو اعم من قوله رضى قائل
يحكمه (في ضرب دية على
عاقلة) بل لابد من رضاهم
ايضا ولو كانوا فقراء لانهم
لا يؤخذون باقراره فكيف
يؤخذون برضاه (ولو رجع
أحدهما قبله) أي قبل الحكم
ولو بعد اقامة المدعي شاهدين
(امتنع) الحكم وليس للحكم
أن يجبس بل غايته الاثبات
والحكم اذا حكم بشيء من
الحقوق كالقود ووجد القذف
لم يستوفه لان ذلك يجرم
أهية الولاية (فصل) فيما
يقضى انعزال القاضي أو
عزله وما يذكره لو زالت
أهليته (أي أهية القاضي
(بمخرجون وانغما) كغفلة
وصم ونسيان يخل بالضبط
وفسق (انعزل) لوجود المنافي
ولان القضاء عقد جائز نعم
لوعى بعد سماع البينة
وتدريها

فلا أثر للسكوت شرح م (قوله بناء على ان الخ) رد في السكافية هذا البناء
بأن ابن الصباغ وغيره قالوا ليس التحكيم تولية فلا يحسن البناء وقد يجاب بأن محل
هذا اذا صدر التحكيم من غير قاض شرع البهجة (قوله فلوحكما اثنين الخ) ليس
المقام للتفريع كما لا يخفى فكان الاولى التعبير بالواو ويقتضى قوله بخلاف تولية
قاضين الخ ان يقول رلوحكما اثنين ليجمعهما على الحكم مع التحكيم واما قوله لم
ينفذ حكم أحدهما الخ فهو بحث آخر لا تقتضيه المقابلة لما بعده كما لا يخفى (قوله
بخلاف تولية قاضين الخ) أي حيث لا يجوز كما تقدم وقوله لظهور الفرق وهو ان
القاضين يقع بينهما الخلاف في محل الاجتهاد بخلاف المحكمين وفيه ان المحكمين
قد يكونان مجتهدين الا أن يقال هذا نادر (قوله ولا يكفي رضى جان) بأن ادعى
شخص على آخر أنه يستحق عليه دما فتنازعا في اثباته فحكموا شهما بحكم فحكم بأن
القتل خطأ فلا ينفذ حكمه الا برضى عاقلة الجاني وهذا في قوة قوله يشترط زيادة على
رضى المحكمين رضى العاقلة في هذه الصورة فظهر ارتباطه بما قبله (قوله ولو بعد
اقامة المدعي شاهدين) بأن قال المدعي عليه للحكم عزلت فليس له ان يحكم رى
(قوله يجرم) من باب ضرب (قوله أهية الولاية) أي فخرهم وشرفهم وعظمتهم
قال في المختار الأهية العظمة والعكبر وهي بضم الهيمزة وتشديد الباء الموحدة
(فصل) فيما يقضى انعزال القاضي الخ الانسب تأخير هذا الفصل
عما بعده لان العزل بعد ثبوت التولية كما صنع في الروض (قوله انعزال القاضي)
أي من غير عزل وقوله أو عزله أي بعزل الامام مثلا وقوله وما يذكره أي من قوله
وينعزل بانعزاله نائبه (قوله بمخرجون وانغما) كان الاولى الاقتصار على
الانغما فيقول بمخرجون وانغما وظاهر صنيعه ان الغفلة وان لم يخل بالضبط تقتضى العزل
حل (قوله وانغما) وان قل الزمن م ر ولو لحظة خلا فالشرح وانما استثنى
في نحو الشريك مقدار ما بين الصلاتين كما مر لانه يحتاط هنا ما لا يحتاط ثم وينعزل
بمرض لا يرجي زواله وقد يجزمه عن المحكم من ل (قوله كغفلة) قال في النخبة
بحيث اذا نسيه لا ينتبه (قوله وصم) أي وعى كما يدل عليه قوله نعم الخ وعبرة
حل قوله وصم أي بحيث لا يسمع برفع الصوت فلا ينافي ما تقدم ان سماعه بالصباح
يكفي (قوله وفسق) ولو كان قاضي ضرورة وولى مع فسقه وزاد فسقه بأن كان
بحيث لو عرض على من ولاه لرضى به وولاه لم ينعزل والا انعزل م ر رى (قوله
لاشارة) أي بين الخصمين بأن كانا معروفين الاسم والنسب شيئا ع ش (قوله
فلوحكما اثنين الخ) ظاهره ولو كان الزائل عى ومما نقل عن شيخنا ان الاعلى

إذا عاين به من عادات ولا يشه ويذبح أن يكون مثله الصم ج ل فقوله لم تعد ولا يشه أي
في غير زوال العمى والصم ونقل عن سم عن م واعتماد في العمى وعليه
فيكون ما نهى بالأساليب كما هو ظاهر وعبارة طاب فلو عي ثم لبصر فإن تحقق حصول
العمى حقيقة أخرج إلى تولية جديدة والافلاو على هذا الثاني يحمل قول الباقر
أنه لو أبصر بعد العمى لم يحتج لتولية جديدة (قوله وغيره لمن العقود) ويستثنى
من الغير المشروط له النظر إذا زالت أهليته ثم عادت فانها تعود ولا يشه وفيه أن
المذكور في كلام المصنف في آخرباب الوقف أنه لا ينزل وبغاية الأمر أن العارض
مانع من تصرفه وكذا تستثنى المحاضنة والاب والجد أم جعل (قوله بالخلل) أي
لا يقتضي انعزاله ككثرة الشكاوى منه أو ظن أنه ضعيف أو زالت هيئته
في القلوب وذلك لما فيه من الاحتياط أما ظهور ما يقتضيه فلا يحتاج معه إلى عزل
لانعزاله به زى وم (قوله وبأفضل منه) رعاية مصلحة المسلمين وهذا في الأمر
العامة أما الخاص كامامة وتدريس وأذان وتصوف ونظير ونحوها لا تنعزل
أربابها بالعزل من غير سبب كما أفتى به جمع من المتأخرين وهو المعتبر شرح
وعبارة حل وخرج بالقاضي الإمام الخ وهي أولى لأن الكلام في القاضي
فلا يحسن تقييده بما ذكره (قوله وذكر حكم دونه) أي الشامل له قوله وبمصلحة
عش (قوله والاحرم) أي بخلاف القاضي فإن له عزل نوابه من غير سبب شرح
م فقول المخرج فله عزل خليفته أي ونائبه (قوله بناء على انعزاله بموته) لأن كل
من انعزل بموت شخص فله عزله في حياته كالوكيل والشريك (قوله بلوغه
عزله) مصدر مضاف لمفعوله وعزله فاعل بالمصدر زى (قوله لعظم الضرر) أي من
شأنه ذلك حتى لو ولي في أمر خاص لم ينزل حتى يبلغه خبر العزل بخلاف الوكيل
ولو في أمر عام فإنه ينزل قبل بلوغه خبر عزله لأن من شأنه عدم عظم الضرر
في نقض التصرفات زى ويثبت عزله بعدلى شهادة أو استفاضة لا بأخبار واحد
ولا يكفي كتاب مجرد وإن حفته قرأتين بعد تزوير مثله عن (قوله حكمه له)
أما حكمه عليه فينفذ به (قوله أعلمه أنه الخ) الوجه خلافه لأن علم الخصم
ببطلان القاضي لا يخرجه عن كونه قاضيا شرح م روزى وعبارة الشورى لأن سلم
أنه غير حاكم باطنا لأنه إذا لم يبلغه خبر العزل فهو باق على ولايته ولا عبرة بعلم
الخصم أن الإمام عزله اه (قوله فإن علقه الخ) ولو كتب إليه عزلك أو أنت
معزول من غير تعليق على القراءة لم ينزل ما لم يأت الكتاب كما قاله المغوى وغيره
ولو جاء به من الكتاب وانحى موضع العزل لم ينزل ولا انعزل كما يحسنه بعضهم
فإن علقه

ولم يحتج لإشارة نفذ حكمه
في تلك الواقعة وتعميري بما
ذكر أعظم مما هو به (قوله
عادت) أهليته (لم تعد
ولا يشه) كالو كالتدويرها
من العقود (وله عزل نفسه)
كالو كحل وهذا من زيادتي
(والإمام عزله بالخلل) ظهر
منه ويكفي فيه غلبة الظن
وعزل هذا وما قبله إذا وجد
ثم صالح غيره للقضاء
(وبأفضل) منه (وبمصلحة)
كذلك فتنه سواء أعزله
بمنه أو بدونه وذكر حكم
دونه من زيادتي (والا) بأن
لم يكن شيء من ذلك (حرم)
عزله (و) لكنه (ينفذ)
طاعة للإمام بقيد زده
يقول (أن وجد) ثم (صالح)
غيره للقضاء والافلا ينفذ
أما القاضي فله عزل خليفته
بلا موجب بناء على انعزاله
بموته (ولا ينزل قبل بلوغه
عزله لعظم الضرر بنقض
الأحكام وفساد التصرفات
نعم لو علم الخصم أنه معزول
لم ينفذ حكمه له لعله أنه غير
حاكم باطنا ذكره الماوردي
فإن علقه

أي عزله (بقراءته كتابا انعزل بها وبقرائه) من غيره (عليه) لان الفرقين اعلامه بصورة الحال لا قراءته بنفسه
وصوب الاسنوي عدم انعزاله بقراءة (٧٧٤) غيره عليه كما في مسئله الطلاق والقائل بالاول فرق بان

المرجي ثم النظر الى الصفة
وهنا الى الاعلام وكما انعزل
بقراءته الكتاب انعزل
بمعرفة ما فيه بناءً له وان لم
يكن قراءة حقيقة (وينعزل
بانعزاله بموت أو غيره نائبه
لانه فرعه (لا قيم يتم
ووقف) فلا انعزل بذلك
ليلا تنعطل أبواب المصالح
(ولان استخلفه بقول
الامام استخلف عني) لانه
خليفة الامام والاول سفير
في التولية بخلاف ما لو قال له
استخلف عني نفسك أو
أطلق فينعزل بذلك اظهر
غرض المعاونة له فلا تشكل
الثانية بنظيرتها من الوكالة
اذ ليس الغرض ثم معاونة
الوكيل بل النظر في حق
الموكل فحمل الاطلاق على
ارادته (ولا ينعزل فاض
ووال) والتصريح به من
زيادتي (بانعزال الامام)
بموت أو غيره لشدة الضرر
في تعطيل الجواهر وتنبيري
بالانعزال هنا وفي القيم اعم
من تعبيره بالموت (ولا يقبل
قول منول في غير محل ولايته

زي (قوله انعزل بها) ويكفي قراءة محل العزل فقط مر (قوله كما في مسئله
الطلاق) أي اذا كانت غير امية وقراءه عليها غير ما حل (قوله وينعزل بانعزاله
نائبه) الرابع ان نائبه لا ينعزل الا اذا بلغه العزل زي وان لم يبلغ الاصل لم ينعزل
حيث ان النائب لا الاصل وكذا لو بلغ العزل الاصل دون النائب خلاه للبقيتي سم
(قوله لا قيم يتم ووقف) المراد بقيم الوقف ما ظره كما يفهم من عبارة أصله نعم لو كان
للقاضي نظرو وقف بشرط الواقف فأقام شخصاً عليه انعزل لانه في الحقيقة نائبه
سم (قوله فلا تشكل الثانية الخ) كأن قال الموكل للموكل وكل واطلق أي لم يقل
عني ولا عني فانه يحمل على انه وكيل عن الموكل (قوله فحمل الاطلاق على ارادته)
أي الموكل ونقل عن شيخنا ان محل هذا كله اذا لم يعين الامام المأذون في استخلافه
فان عينه بأن قال استخلف فلانا فهو خليفة الامام مطلقاً حل (قوله ولا ينعزل
فاض) ولو فاض ضرورة اذا لم يوجد مجتهد صالح امام مع وجوده فان رجي توليه
انعزل والا فلا فائدة في انعزاله عن (قوله ووال) كالامير والمختب وناظر الجيش
وكيل بيت المال وما أشبه ذلك شرح مر (قوله والتصر يحبه) لانه علم من كلام
الاصل لانه في معنى القاضي (قوله لشدة الضرر) ولان الامام انما يولي القضاء
نيابة عن المسلمين بخلاف تولية القاضي لنوابه فانه عن نفسه شرح مر (قوله
ولا يقبل) أي الابينة لانه حيث لم يقدر على الانشاء شرح الروض (قوله في خبر
محل ولايته) ولو على أهل محل ولايته زي (قوله ولا قول معزول حكمت
بكذا) أي الاقرار بالحكم كما يدل عليه قوله فلا يقبل اقرارهما وخرج بالمعزول
ما لو قال قبل عزله كنت حكمت بكذا فانه يقبل وان لم تكن بينة حتى لو قال
حكمت على أهل هذه البلد بطلاق نسائهم وهن عبيدهم أي وهن محصورات
وكذلك العبيد كما يحسنه الاذرعى عمل به كما في الروضة وأصلها زي (قوله ولا شهادة
كل بحكمه) خرج بحكمه ما لو شهد ان فلاناً أقر في مجلس حكمه بكذا فيقبل
كما يخرم به في الروضة وأصلها والمراد بمحل ولايته نفس بلد قضائه المحوط بالسور
أو البقاء المتصل بها سم لا البساتين والمزارع (قوله ولم يعلم القاضي) أي الذي
حصلت الدعوى عنده (قوله كما تقبل شهادة المرضعة كذلك) بأن تقول أنتهد
أن بيني مريضاً عاصراً أو أَرْضَعْتِ مريضاً عاصراً أي حيث لم تطلب أجره في ذلك
ويطلب الفرق بين عدم قبول القاضي وقبول المرضعة حيث لم تطلب أجره وكتب

ولا قول (معزول حكمت بكذا) لانها لا يمكن ان كان الحكم حيث لا يقبل اقرارهما به (ولا شهادة
كل) منهما (بحكمه) لانه يشهد على فعل نفسه (الا ان شهد بحكمه ما كم ولم يعلم القاضي انه حكمه) فتقبل شهادته
كما تقبل شهادة المرضعة كذلك فان علم القاضي انه حكمه لم تقبل شهادته به كالوصي حبه وقولي ولم يعلم الى آخره من

أيضا مقتضاه أنه لا يقبل قول المرزعة أرضتها أرضا محرما مع أنه يقبل قولها
فكان الأولى إسقاط قوله كذلك حل وعبارة بين ل قوله حكم ما تقبل شهادة
المرزعة وإن شهدت على فعل نفسها حيث لم تطلب أجره بخلاف القاضي إذا شهد
على فعل نفسه والفرق بالاحتياط لا بالحكم اهـ وعبارة شرح مروي يفرق
المرزعة بأن فعلها غير مقصود بالاثبات مع أن شهادتها لا تتضمن تركية نفسها
بخلاف الحكم فيها اهـ (قوله ولو ادعى على متول) أي في غير محل ولا يثبت دليل
قوله فيما يأتي وليس لأحد أن يدعى على متول في محل ولا يثبت حل أي لأن كذا
في قوله الآتي أنه حكم بكذا شامل للجور وفي شموله نظر ومن ثم قال بعضهم أن
قول الشرح الآتي وليس لأحد الخ فرضه به بيان حكم هذه الصورة التي هي
خارجة من قول المتن ولو ادعى على متول جور الخ ومن قوله أو مالا يليق الخ إذا
الدعوى عليه بأنه حكم بكذا ليس من مابل هي دعوى نفس حكمه فأمل
(قوله دعوى على النيب) وهو الشرع حل (قوله مالا يتعلق بحكمه) كغصب
أو بيع أو دين س ل (قوله كذا خذ مال برشوة) أي على سبيل الرشوة كما بأصله
وهي مثلثة الرأى وعبارة المصنف بمعنى أن مرادهم بالرشوة لا زمها أي باطل
فاندفع القول بأن عبارة الأصل أولى لإيهام عبارة الكتاب أن الرشوة سبب
مغاير لا خذ وليس كذلك شرح م (قوله ولا يجعل بمنصبه) تفسير (قوله والا) أي
كأن ادعى عليه أنه استأجره لكناسة يئته أو ترح سراب وقوله لا تسمع أي لأجل
التحليف والافهسي تمنع البينة كما يأتي (قوله كذلك) أي لا تسمع الدعوى الابينة
ح ل (قوله وليس لأحد الخ) عبارة غ ب وإن ادعى على القاضي أو الشاهد أنه
حكم أو شهد له وأنكر لم يرفعه لقاض آخر ولم يحلفه (قوله إن يدعى) ولو منع
وجود البينة س ل وح ل كما يلى عليه قوله بعد سمعت البينة (قوله أنه
حكم بكذا) فطريقه أن يدعى على الخصم وقيم البينة بأن القاضي حكمه
بكذا ع ش (قوله سمعت البينة) المناسب في المقابلة سمعت الدعوى لا حكمه عبر
باللزم (قوله ولا يحلف) أي عند عدم البينة (قوله فما ذكرته) أي
في المعزول وهو قوله أو على معزول بشي فكثيرهما فهو مفرع على قوله ولا يحلف
وما صله دفع التنافي بين كلامه سابقا وبين كلام الروضة وأصلها وعبارة زي
قوله فما ذكرته في المعزول أي من أنه كغيره فتفصل الخصومة باقرار أو حلف
أو إقامة بينة وما ذكرناه فيما يتعلق بالحكم فتسمع البينة أي ولا يحلف اهـ
وعبارة سم فما ذكرته في المعزول أي من أنه كغيره المقيده أنه يحلف محله في غير

محله أو معزولا سمعت البينة ولا يحلف ذكره في الروضة وأصلها فما ذكرته في المعزول محله

في غير ما ذكرناه فيه (فصل) في آداب القضاء وغيرها (٢٧٦) تثبت التولية للقضاء بشاهد من

ما ذكرناه فيه أي يستثنى بالنسبة للحليف ما إذا ادعى عليه أنه حكم بكذا وكان وجهه أن فائدة الحليف أنه قد عرّض اليدين عليه أو تسكل فيصالح القضي المين المردودة التي هي كالإقرار وإقرار المازول ومن في غير محل ولا يثبت له حكم بكذا غير مقبول كما تقدم فلا فائدة للحليفه فلا تسمع الدعوى لأجله اهـ (قوله في غير ما ذكرناه) لأن ما ذكرناه يتعلق بالحكم زي (فصل في آداب القضاء وغيرها) أي كقوله تثبت التولية (قوله يجران أهله) أي فليس المراد الشهادة المعتبرة بل مجرد الأخبار ولا حاجة للإتيان بلفظ الشهادة حل أي أن لم يكن في البلد قاض والادعاء عنده وأثبت ذلك بلفظ الشهادة كما في شرح مـ (قوله أو باستفاضة) أي في محل ولا يثبت (قوله بكتاب) أي من غير استفاضة ولا شهادة حـ ف (قوله لا مكان تحريفه) وهذا مأخذ الشافعية في أن الحج لا يثبت بها حكم ولا شهادة وانما هي للتذكير فقط فلا تثبت حقها ولا تمنع شيئا عزري (قوله وسن أن يكاتب موليه) ويستحق القاضي رزقه من حين العمل لأم وقت التولية صرح به الماوردي سـ (قوله فهو أعم وأولى من قوله ليكتب الإمام) وجه العموم ظاهر ووجهه أن الولوية إن لا يقتضي الوجوب (قوله بما يحتاج إليه) أي بما يتعلق بمصالح المحل الذي يتولاه لا الأحكام فإنه أركان مجتهدا يحكم باجتهاده والآفة بذهب قلداه وأما كتبه على الله عليه وسلم لعنه روين حزم فلان القاضي إنما كان يحكم بما أمر به الرسول أو أهله منه غش (قوله وعليه عمامة سوداء) فيه إشارة إلى أن هذا الدين لا يتغير لأن سائر الألوان يمكن تغييرها بخلاف السواد غش مـ (قوله يوم اثنين) يؤخذ من هذا أن يوم الاثنين أفضل من يوم الخميس وصومه أفضل من صومه وهكذا زي (قوله صبيحته) كان الأولى وصيخته ليخبرنا سنة أخرى كما أفاده حل (قوله في يوم سبت) لأنه أول الأسبوع وأول كل شيء مذكوره وقد قال عليه الصلاة والسلام بورك لأمي في بكورها (قوله وان ينزل وسط البلد) أي حيث اتسعت خطته والانزل حيث يسر وهذا إن لم يكن له فيه موضع يعتاد للقضاء النزول فيه شرح الروض (قوله لتساوى أهله في القرب) كأن المراد بالتساوى تساوى كل مع نظيره فأهل الأطراف يتساوون وكذا من يليهم وهكذا سم أي لأن الساكن بالقرب من وسط البلد ليس مساويا لمن مسكنه في أطرافها كما أشار إلى أن التساوى لمن في طرف بالنسبة لمن في الطرف المقابل له لا مطلقا (قوله وان ينظر أولا) أي ندبا بعد أن ينادي في البلد متسكرا أن القاضي يريد النظر في المحبوسين يوم كذا فن له محبوسين

كثيرا (بجرحان مع المتولي) إلى محل ولا يثبت قرب أو بعد (بجرحان) أهله بها (أو باستفاضة) بها كما جرى عليه الخلفاء ولا يثبت من الأشهاد فلا تثبت بكتاب لا مكان تحريفه قال تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا (وسن أن يكاتب موليه) أما ما كان أوقاضا فهو أعم وأولى من قوله ليكتب الإمام (له) كتابا بالتولية وبما يحتاج إليه في المحل المذكور لأنه صلى الله عليه وسلم كتب لعنه ابن حزم لما بعثه إلى اليمن رواه أبو داود وغيره وفيه الزكاة والديات وغيرها (و) ان يبحث القاضي عن حال علماء المحل وعدوله قبل دخوله أن يسر ولا فحين يدخل هذا أن لم يكن عارفا بهم وتبصر بالمحل هنا وفيها يأتي أعم من تبصره بالبلد (و) ان يدخل وعليه عمامة سوداء (يوم اثنين) صبيحته (أن عشر دخل يوم الخميس) يوم سبت وقول فخميس فسبت من

زيادة في الروضة عن الأصحاب (و) ان ينزل وسط المحل يقع السنين على الأشهر ليتساوى أهله في القرب منه (و) ان ينظر أولا في أهل الحبس لانه عذاب (فن أقبر) منهم (بحق فعل) به (مقتضاه)

فان كان الحق جدا اقامه عليه واطلقه او تغزير او رأى اطلاقه فعل او مالا امر بادائه فان لم يؤد ولم يثبت اعساره
ادام حبسه والاثودى عليه لاختلال (٧٧٧) خصم آخر فان لم يحضر احدا اطلق وتعبيرى بما ذكر اولى

مما عبر به (ومن قال ظلمت)
بالحبس (فعلى خصمه حجة)
فان لم يههما صدق المحبوس
بينه (فان كان) خصمه
(غائبا كتب اليه ليحضر)
هو او وكيله عاجلا فان لم
يفعل حلف واطلق امكن
يحسن ان يؤخذ منه كفيل
(ثم) بعد فراغه من
المحبوسين ينظر (في الاوصياء)
بان يحضرهم اليه فن ادعى
وصاية بحث عنها هل ثبتت
بينه اولا وعن حاله وتصرفه
فيها (فن وجد عدلا قويا)
فيها (اقره او فاسقا) او شئت
بقي عدالة ولم يعد له الحاكم
الاول (اخذ المال منه او)
عدلا (ضعيفا) لكثرة المال
او بسبب آخر (اعضده بمعين)
يتقوى به ثم ينظر في امناء
القاضي المتصوين على
المحاجر وتفرقة الوساياثم
في الوقت العام والمال
الضال والمقطعة (ثم يتخذ
كاتبيا) للحاجة اليه ولان
القاضي لا يفرغ للكتابة

فليحضر شرح مر (قوله والاثودى عليه) أي بان أدى أو أثبت اعساره وفائدة
البدء بعد ثبوت الاعسار احتمال ان يظهر غريم آخر في بحاله فيقيم بينة بيساره
من أي فالبدء ظاهر في الثانية دون الاولى (قوله فعلى خصمه حجة) قيل هذا
مشكل لان وضعه في الحبس حكم من القاضي الا قول بحبسه فكيف يكلف
الخصم حجة سم (قوله كتب اليه) أي أو الى قاضي بلده ليأمره بالحضور وهو
اولى من ذلك حل (قوله فان لم يفعل) أي لم يحضر لان نفسه ولا بوكيله (قوله
حلف) أي وجوباً على عيش (قوله واطلق لتعصير الغائب) حيث ثم مر (قوله
لكن يحسن) أي ينبغي عيش (قوله أو شئت في عدالة) المعتمد في مسئلة
الثلث في العدالة بقاء المال بيده لان الاصل بقاء عدالته مر عيش (قوله العام)
وكذا الخصاص زى (قوله ثم يتخذ كاتبيا) أي ندبا كما يأتي في قوله وعمل سن
ما ذكر من اتخاذ كاتب الخ عيش وقد كان له صلى الله عليه وسلم كتاب فوق
الاربعة منهم زيد بن ثابت وعلي ومعاوية رضي الله تعالى عنهم برماوى (قوله
بكتابة محاضر وسجلات) وثمن ورق المحاضر والسجلات ونحوهما من يد
المال فان لم يكن فيه شيء فعلى من اراد ان يكتبه فان لم يرد لم يجبر برماوى (قوله
وكتب حكمية) وهي ما تكتبه بعض القضاة لبعض انى حكمت بكذا فنفذه
حل وقال البرماوى هي المعروفة الآن بالهجر اه أي وان لم يكن فيها حكم
ولا دعوى كحجج البيع والشراء والقروض (قوله شرط فيها) أي في الكتابة
أي صاحبها أي حالة كون كل واحد من العدل وما بعده شرطاً في كتابة المحاضر
والسجلات فكذا يفهم فتأمل شوبرى وقيل هو معصوم والمخدوف أي شرط ذلك
شرطاً (قوله أو تنفيذه) هو ان يكتب بالحكم الى قاض آخر لينفذه وتنفيذ
الحكم ليس بحكم من التنفيذ الا ان وجدت فيه شروط المحكم عندنا والا كان
اثباتاً للحكم الا اول فقط سل (قوله سمي سجلاً) وهو ما يبقى تحت يد القاضي
ويؤخذ صورته وقد يسمى بذلك بكتاب الحكم حل فله يكون قوله وكتب
حكمية عطف نفسه على السجلات (قوله لثلاثين في الخ) أي لثلاثين دخل عليه الخلل
من قبل الجهل عيش على مر (قوله ندبا فيها) أي في هذه الامور أي هذه

غالباً (عدلاً) في الشهادة لا تؤمن ١٩٥ بحيث خيانه (ذكر احرا) هـ من زيادتي (عارفاً بكتابة
محاضر وسجلات) وكتب حكمية ليعلم صحة ما يكتبه من فساد (شرطاً) في المحاضر يفتح الميم ما يكتب فيه ما جرى
لنحو كمين في المجلس فان زاد عليه الحكم أو تنفيذه سمي سجلاً وقد يطلقان على ما يكتب (نقيها) بما زاد على
ما يشترط من احكام الكتابة ليلايوتى من قبل الجهل (عفيها) عن الطمع ليلايستمال به وهو من زيادتي (وآخر
عقل) ليلايخذع (جيد خط) ليلايقع الغلط والاستيلاء ما سمي نصيحاً (ندبا) فيها

(و) ان يتخذ (مترجمين) الحاجة اليهما في تعريف كلام من لا يعرف القاضي لقته من خصم أو شاهدا ما تعرفت
كلام القاضي الذي لا يعرف الخصم أو الشاهد لقته فلا يشترط (٧٧٨) فيه العدة لانه اخبار يخص (و) ان

الامور مندوبة حل (قوله وان يتخذ مترجمين) استدش كل اتخاذ المترجم بأن اللغات
لا تصغر ويعد حفظ شخص لكانها ويبعد ان يتخذ القاضي في كل لغة مترجما للمشفقة
فالا قرب ان يتخذ من يعرف اللغات التي يغلب وجودها في عمده مع ان فيه عسرا أيضا
زى (قوله أصم) أي صمما يطل سمعه شرح م ر والالم يصح كونه فاضيا كما تقدم (قوله
مسمعين) ولا يعتبر كون المسمعين غير المترجمين بل ان حصل الغرضان باثنين بأن
عرفا الذات القاضي والخصوم كفايا في الغرضين والا فلا بد لكل غرض ممن يقوم به
سم (قوله اما اسماع الخصم) الاوضح ان يقول اما مسموع الخ لان التعدد في المسموع
لا في الاسماع (قوله فيشترط) تفريع على المضاف اليه لانه يؤخذ منه انها
شاهدان والذي بعده تفريع على مجموع المضاف والمضاف اليه اه (قوله حتمهما)
أي الوالدان كان ولده مترجما أو مسمعا وللولد ان كان والده كذلك فالضمير راجع
لأولده والوالد لا يقيد كونهما مترجمين أو مسمعين اه قال المساوردي ولا تقبل
ترجمة الرالد والولد قال وهو ظاهر ان تضمنت حقا الولد أو والده دون ما اذا تضمنت
حقا عليه سم (قوله أو حقه اختيار) المجلس والشرط والغنى والاجازة برماوى
(قوله رجل وامرأتان) وقيس بذلك أربع نسوة فيما ثبت من س ل كقولهم
ما تقبل فيه شهادة المرأة تقبل فيه ترجمتها عن (قوله وفي غيره) ولوزنا أو رمضان
س ل أي لانهما غير مثبتين لكن قد يقال اذا كان ثبوت موم رمضان لا يشترط
فيه التعداد فالترجم والمسموع بالاولى (قوله مزيكين) ليس المراد بهما المزيكين
بأنفسهما بل المراد بهما اللذان يتقلان تركية الشهود من جيرانهما مثلا للقاضي
شيخنا عزى (قوله لهما) أي للحاجة اليهما (قوله اذا لم يطاب الخ) والالم يندب
لثلا يغالوا في الاجرة شرح م ر وانظر اذا لم يعرف لغة القوم ماذا يصنع من جهة
الترجمان (قوله وسجنا) وأجرة السجين على المسجون لانها أجرة المالك الذي شغله
وأجرة السجين على صاحب الحق اذا لم يهاصر في ذلك من بيت المال س ل
(قوله كما اتخذهما عمر رضي الله تعالى عنه) قال الشعبي ودرة عمر كانت أديب
من سيف الحجاج اه ويقال انها كانت من نعله على الله عليه وسلم ويقال لم يضرب
بها أحدا على ذنب وعاد لعله زى (قوله وكان يجلس) أي متعمها متطيلسا شرح م ر
(قوله على مرتفع وراش) أي ليكون أهيب وان كان من أهل الزهد والتواضع
للحاجة الى قوة الرهبة والهيبه ومن ثم كره جلوسه على غير هذه الهيبة شرح م ر

يتخذ قاض (أصم مسمعين)
الحاجة اليهما اما اسماع
الخصم الأصم ما يقول
القاضي والخصم فقال
القبال لا يشترط فيه العدد
للمر وشرط كل من المترجمين
والمسمعين أن يكونا أهلي
شهادة (فيشترط اتيانهما
بأفظها فيقول لكل منهما
أشهد أنه يقول كذا ويشترط
انتفاء التهمة حتى لا يقبل
ذلك من الوالد والولد ان تضمن
حقا لهما ويجزى من
المترجمين والمسمعين في المال
أو حقه رجل وامرأتان وفي
غيره رجلان وتعبيري بما ذكر
أولى من تعبيرة في المترجم
بالعدالة والحرية والعدد وفي
المسموع بالعدد (ولا يضرهما
العمى) لان الترجمة
والاسماع تفسير ونقل اللفظ
لا يحتاج الى مساينة بخلاف
الشهادة وهذا من زياد في
في المسمعين (و) ان يتخذ
القاضي مزيكين (لما مر
وسيا في شرطهما آخر الباب
ومحل سن ما ذكر من اتخاذ
كاتب ومن بعده اذا لم يطلب

أجرة أو رزق من بيت المال (و) ان يتخذ (درة) بكسر الهمزة (لأديب وسجنا لاداع حق ولعقوبة) (قوله)
هو أعم من قوله ولترى كما اتخذهما عمر رضي الله عنه (ومجلسا رفيقا) به وبغيره بأن يكون واسع الثلا يتأذى
بضيقه الحاضرون ظاهرا ليعرفه كل من يراه لا ثقلا بالحال كان يجلس في الشبابة في سكن وفي الصبي في قضاء
وكان يجلس على مرتفع وراش وتوضع له وسادة (وكره مسجد

(قوله أي اتخاذه) لانه لا معنى لكراهة المسجد اذا الاحكام انما تتعلق بالافعال
 (قوله ضوئنا الخ) ولانه قد يحتاج الى احضار الجبانين والصغار والحيض والكفار
 واقامة الحد فيه أشد كراهة شرح م ر (قوله ولو اتفقت الخ) الانسب
 التفريع بالقضاء لانه مفهوم قوله اتخاذه (قوله أو غيرها) كطرح حجر فان جالس
 فيه مع الكراهة أو عدمها كان كالمعذور منع الخصوم من الخوض فيه بالمشاهدة
 ونحوها ويقعدون خارجة وينصب من يدخل عليه خصمين خصمين والحق بالمسجد
 في كراهة الاتخاذية وهو محمول على ما لو كان بحيث تجتمع الناس دخوله اما اذا
 أعيد للقضاء وأخلاه من نحو عياله وصار بحيث لا يمتشبه أحد من الدخول عليه
 فلا يكره حينئذ م ر (قوله وكره قضاء) عند تغير خلقه لعمدة النهي عنه في الغضب
 وقيس به الباقي ولا ختلال فهو وفكره بذلك ومع ذلك يتغذ حكمه وقضية
 ذلك عدم الكراهة فيما لا مجال للاجتهاد فيه وقد أشار اليه في المطالب بجرم به ابن
 عسدا السلام وقد ينظر فيه بعدم أمن التصدير في مقدمات الحكم سم كعدالة
 الشهود وتزكيتهم (قوله وكره قضاء الخ) ومن خصائصه صلى الله عليه وسلم انه
 لا يكره له القضاء في حال الغضب لانه لا يقول في الغضب الا كما يقوله في الرضاء
 لعصمة حل (قوله بنحو غضب) فم تنفي الكراهة اذا دعت الحاجة للحكم
 في الحال شرح م ر (قوله المعتمد عليها) نيهف والراجح من حيث للمعنى الكراهة
 لان المذخور تشويش الفكر وهو لا يختلف بذلك اه م ر سم (قوله هذا اعم يومهم)
 ان الاصل عبر بالكراهة وليس كذلك لان عدم البيع والشراء بنفسه يسمن
 لانه يكره والاصل عبر بما يفيد ذلك وعبارته ويندب ان يشاور الفقهاء
 وان لا يشتري ويبيع بنفسه (قوله من قوله) أي من مفهومه (قوله بنفسه) فلا فعل
 مع لكن ان كان هناك محاباة ففي قدرها ما يأتي في الهدية سم (قوله لتلايحابا) بحث
 سم ان محاباته في حكم الهدية له وأخذ من ذلك انه لو بيع له شيء بدون عن المثل
 حرم عليه قبوله قال وهو متبعة وان كان قولهم لتلايحابا تعليلا لكراهة قد يقتضي
 حل قبول المحاباة سل (قوله وتعارض الاراء) عطف منسبب أو لازم (قوله
 الفقهاء الامناء) ولو دونه (قوله وحرم قبوله) وسائر العمال مثله في نحو الهدية
 كشايخ البلدان لكنه أغلظ م ر وعش (قوله هدية) والضيافة والهدية كالهديّة
 وصككها الصدقة على الأوجه زى ولا يجوز لغير القاضي ممن حضر ضيافته
 الا كل منها الا ان قامت قرينة على رضا المالك ومثل سائر العمال ومنه
 ما جرت به العادة من احضار طعام لشاد البلد أو نحوه من الملتزم أو الكاتب ع ش

أي اتخاذه مجلسا للحكم صونا
 له عن ارتفاع الصوت والاعتد
 الواقعين بمجلس القضاء
 عادة ولو اتفقت قضية
 أرقضا ما وقت حضوره فيه
 لصلاة أو غيرها فلا بأس
 بفصلها (و) كره (قضاء
 عند تغير خلقه بنحو غضب)
 بكجوع وعطش مفرطين
 ومرض مؤلم وخوف مزعج
 وفرح شديد نعم ان غضب
 لله في الكراهة وجهان
 قال البلقيني المعتمد عدمها
 (وان يعامل) هذا اعم من
 قوله وان لا يشتري ويبيع
 (بنفسه) الا ان فقد من
 بوكله (أو وكيل) له
 (معروف) لتلايحابي وذ كر
 كراهة المسجد والمعاملة من
 زيادتي (وسن) غش
 اختلاف وجوه النظر
 وتعارض الاراء في حكم (ان
 يشاور الفقهاء) الامناء
 لقوله تعالى لنبيه صلى الله
 عليه وسلم وشاورهم
 في الامر (وحرم قبول هدية
 من لا عادة له) بها (قبل
 ولا يشه أو) له عادة بها

على مذهبنا (قوله أو زاد عليها) فان تميزت الزيادة ردها فقط وحرم عليه قبولها
من ل والارادة الجميع (قوله أي ولايته) ولو أهدى بعد الحكم حرم عليه
القبول أيضا ان كان مجازاة والافلاصك ذاك لانه الشرح يستعين حله على مذهب
مستأدأهدى اليه بعد الحكم له حرم من ل (قوله ولو في غير محلها) هذا هو المتمدري
(قوله من له خصومة) أو غلب على ظنه انه سيخاصم ولو بعضاله فيما يظهر لثلاث متع
من الحكم عليه شرح م ر خلافا لا لا ذرعى لانه استثنى مذهب ابيه اذ لا تنفذ
حكمه لم ونقله عنه زى وأقره وخاضل ما في المسئلة ان القاضي والمهدي امان
يكونا في محل لولاية أو خارجها أو القاضي داخل والمهدي خارجا وبالعكس فهذه
أربع صور وعلى كل امان يكون له عادة أولا واذا كان له عادة فاما ان يزيد عليها
أولا وعلى كل من الثلاثة امان يكون له خصومة أولا فهذه ستة تضرب فيها
الاربعة المتقدمة يكون المجموع اربعة وعشرين وكلها احرام الا اذا كان القاضي
في غير محل ولايته أو فيها ولم يزد المهدى على عادته ولم يكن له خصومة فيهما شيئا
عزى زى فقد صرح سم بأن الزيادة في غير محل ولايته لا تحرم وقال انه مقتضى قول
المتن أو زاد عليه ما في محله مع قوله والابان كان الخ تأمل (قوله بأن كان في غير
محل ولايته) وان زاد على العادة سم أي وان كان المهدى من أهل عمله من ل
(قوله من ليس الخ) من فاعل أرسل (قوله وجهان) المتمد الحزمة م وفيه ان
هذه الصورة داخل تحت قوله وحرم الخ ففي كلامه تدافع ويمكن ان يجاب بأن
ما سبق محمول على ما اذا دخل صاحبها معها وما مناع على ما اذا لم يدخل واليه
أشار الشرح بقوله ولم يدخل معها فهو قيد لمحل الخلاف لانه اذا دخل معها في محل
ولايته كانه والغرض حرم باتفاق لانه صار من أهل عمله كما قاله م ر وعجاجة م ر
سواء كان المهدى من أهل عمله أم من غيره وقد جعلها اليه فلو جهزها له مع رسول
ولا خصومة له ففيه وجهان أو جهها الحزمة (قوله لم يملكها) فيردها المالكها
ان وجدوا لقلية المال زى (قوله بخلاف عمله) أي ظنه المؤكد كالأول
شهدت بينة برق أو نكاح أو ملك من يعلم حرته أو ينفقها أو عدم ملكه لانه
قاطع بطلان الحكم حيث قد والحكم بالباطل محرم ولا يجوز له القضاء في هذه
الصور يعلمه لمعارضته للينة مع عدالتها ظاهر اشرح م ر والحاصل انه اذا اقيمت
البينة بخلاف عمله لا يقضى به العلم بخلافها ولا يعلمه لاجل قيام البينة
فيعرض عن القضية سم (قوله ولايه في عقوبة الله) نعم من ظهر منه في مجلس
حكمه ما يوجب تعزيرا عززه وان كان قضاء بالعلم وقد يحكم به في حد الله تعالى

و (زاد عليها) قد رواه وصفة
بقيد زنه في ما بقول
(في محلها) أي ولايته (و)
قبوله ولو في غير محلها مدية
(من له خصومة) عنده
وان اعتادها قبل ولايته
لانها في الاخيرة تدعو الى
الميل اليه وفي غير اسبابها
العمل ظاهر او خبر هذا
العمال تناول وروى
صحت رواه باللفظ الاول
البيهي باسناد حسن (والا)
بأن كان في غير محل
ولايته أو لم يزد المهدى على
عادته ولا خصومة فيهما
(جاز) قبولها ولو أرسل بها
اليه من ليس من أهل عمله
ولم يدخل معها ولا حكومة له
ففي جواز قبولها وجهان
في الكفاية عن الماردي
وحيث حرمت لملكها
(وسن) له فيما يجوز قبولها
(ان يثيب عليها أو يردها)
المالكها (أو يضعها يبيت
المال) وهذا ان الخبران
من زيادتي (ولا يقضى) أي
القاضي (بخلاف عمله) وان
قامت به بينة والا لكان قاطعا
بطلان حكمه والحكم
بالباطل محرم (ولايه) أي
عقله (في عقوبة الله) تعالى من حد ارتعز برئيد البستر في اسبابها (أو) في غيرها

و (قامت عنده) (بينة بخلافه) وهذه من زيادتي وتغييرى بالقوة أعم من تغييره بالحجة ودوامه إذا ما ذكر
يحكم فيه بعلمه لانه اذا (٧٨١) قضى بشاهد من أو شاهدين أو غير ذلك انما يثبت الظن بغير العلم

وان شمل الظن أولى وشرط
الحكم به ان يصرح بمسندته
فيقول علمت ان له عليك
ما ادعاه وحكمت عليك
بعلمي قاله الماوردي والرويات
(ولا) يقضى مطلقا (لنفسه
وبعضه) من أصله وفرعه
(ورقيق حكل) منهم ولو
مكتوبا (وشر بيك
في المشترك) لاثمة في ذلك
(ويقضى لكل) منهم
(غيره) أي غير القاضى
من امام وقاض ولو ثابتا
هذه دفعا للثمة وذكر
رقيق البغض وشريك غير
القاضى ممن ذكر من زيادتي
(ولو أقدم على عليه) بالحق
(أو حلف المدعى) يمين
الرد أو غيرها (أو أقام) به
(بينة وصال) المدعى
(القاضى أن يشهد بذلك)
أي باقراره أو يمينه أو ما
قامت به البينة والاختيار
من زيادتي (أو) سأل
(الحكم بما ثبت) عنده
(والا شهادة لزمه) اجابته
لانه قد ينكر بعد ذلك فلا
يمكن القاضى من الحكم

كما قاله جميع متأخرون كما اذا عدل من مكلف انه أسلم ثم أظهر الردة فيقضى عليه
بوجوب ذلك وكذا اذا اعترف في مجلس الحكم بوجوب حذو لم يرجع عنه فيقضى
فيه بعلمه وكذا اذا أظهر منه في مجلس الحكم منكر على رؤس الاشهاد كان شرب خمر
في مجلس الحكم شرح م (قوله وقامت عنده بينة) بخلافه كان علم ان المدعى أبرأ
المدعى عليه بما ادعاه وأقام بينة أو ان المدعى قتله وقامت به بينة حتى فلا يقضى
بالبينة فيما ذكر زى أي ولا يعلم لما يرفعه في خبران (قوله وما عدا ما ذكر)
مثله الاثمة بان يدعى عليه بمال وقدره أقرضه قبل أو سمعه أقربه مع احتمال
البراءة من (قوله يحكم فيه بعلمه) أي اذا كان مجتهدا اما قاضى الضرورة
فيمتنع عليه انقضائه حتى لو قال قضيت بحجة شرعية أوجبت الحكم بذلك
وطالب منه بيان مسنده لزمه ذلك قال امتنع رد دناه ولم يعمل به كما أفق به الوالد
وجه الله تعالى تعالى بعض المتأخرين شرح م (قوله وان شمل الظن) أي القوى
فاندفع ما يقال ان البينة تفيد الظن أيضا فلا تظهر الاولوية (قوله ولا يقضى مطلقا)
أي لا يعلمه ولا يغيره وانما جازله تمزيق من أساء أدبه عليه في حكمه لحكمته على
بالجور لا يستغنى ويستهان به فلا يسمع حكمه شرح م (قوله لنفسه) اما
عليها فيصور وهل هو اقرار أو حكم وجهان المعتقد انه اقرار خلافا لبعض المتأخرين
زى (قوله وبعضه) بخلاف سائر الأقارب وله ان يحكم لمحجوره وان كان وصيا
عليه قبل انقضائه وان تضمن حكمه استيلاء على المال المحكوم به وتصرفه فيه
وكذا باثبات وقف شرط نظره لقاض هو بصقته وان تضمن حكمه وضع يده عليه
وإثبات مال بيت المال وان كان برزق ويمتنع لدرسه هو مدرسا ووقف نظره له
قبل الولاية لان الخصم الا ان يكون متبرعا فكالموصى على ما قاله الاذرى من
وشله شرح م (قوله وشريكه) أي شريك كل واحد من المذكورات (قوله
أو غيرها) بان كانت البين في جهته لتحويل أو أقام شاهدا وحلف معه من
م (قوله وسأل المدعى القاضى) خرج بقوله سأل ما اذا لم يسأله لامتناع
الحكم للمدعى قبل ان يسأل فيه كامتناعه قبل دعوى صحبة الا فيما تقبل فيه
شهادة الحسبة من وفي الشورى ان الحكم حيث لا يجب لانه قد يكون غرضه
اثبات الحق دون المطالبة (قوله لانه ربما ينسب) راجع لقوله فلا يثبت كمن
القاضى من المحكم عليه وقوله أو عزل راجع لقوله أو لا يقبل الخ فهو لطف

عليه أو لا يقبل قوله ١٩٦
المدعى أعم من قوله أو نكل فيحلف المدعى ولو حلف المدعى عليه
حكمت بكذا لانه ربما ينسب أو عزل وقولي أو حلف

رسائل القضاة في ذلك ليكون حجة له فلا يطالبه مرة أخرى لزمه اجابته (أو سأل) (أن يكتبه) في قرطاس أحضره
(مضرا) بما جرى من غير حكم (أو) أن يكتب له (سجلا) بما جرى مع (٧٨٢) الحكم به (سن اجابته) لأن

في ذلك تقوية بحجته وإنما
لم يجب كالاشهاد لان الكتابة
لا تثبت حقا بخلاف
الاشهاد وسواء في ذلك
الدين الموجهة والوقوف
وغيره ما نعلم ان تعلقت
الحكومة بصبي أو مجنون
له أو عليه وجب التسجيل
على ما نقل عن الزبيلي
وشرح الروياني وكالمدعي
في سن الاجابة المدعي عليه
كما في الروضة ككاملها
وصيغة الحكم نحو حكمت
أو قضيت بكذا أو فاذن
الحكم به أو الزمت الخصم
به بخلاف قوله ثبت عندي
كذا أو مع لأنه ليس بالزام
والحكم الزام (و) سن
(نسختان) بما وقع بين
ذی الحق وخصمه
(أحدهما) تعالى (له) غير
مختومة (والأخرى) تحفظ
(بديوان الحكم) مختومة
مكتوبة على رأسها

ونشر مرتب كما قاله عن (قوله وسأل القضاة ذلك) أي الحكم والاشهاد به
(قوله وسواء في ذلك) أي في لزوم الحكم والاشهاد وسن الاجابة (قوله له) أي
لكل منهما أو عليه أو الضمير راجع للأحد (قوله وجب التسجيل) أي
وان لم يسأل في ذلك خل (قوله بخلاف قوله ثبت عندي) والفرق بين
الثبوت والحكم يظهر في صور من راجع الحاكم أو الشهود بعده هل يفرون
ان قلنا الثبوت حكم غير موافق لآل زي (قوله وسن نسختان) أي وان لم يطلب
الخصم ذلك مر (قوله مختومة بأن تشمع) أي يجعل على الورقة قطعة شمع بعد
طيها ثم يختم على الشمعة وليس المراد بالختم ما هو معروف الآن قررنا الخلفي (قوله
أو خلاف نص) المراد بالنص هنا ما يشمل الظاهر على ما في المطلب عن النص
لأنه بناء على الحقيقة وهو ما لا يحتسب غيره شرح حج (قوله ينفي تأثير الفارق) هذا
هو القياس الأول وقوله أو بعد تأثيره هو المساوي (قوله بأن لا حكم) قضيته
أنه لا يحتاج إلى نقض والمعمد أنه لا بد منه من ل وعلى المعمد فكان الأولى بقبول
الأصل على ما هو عليه وقال مر نقضه أي أظهر بطلانه فقول سن ل والمعمد الخ
ليس بظاهر (قوله أو الظن المحكم) أي لو اوضح الدلالة سم وما لا يبعد وهو
ما لا يبعد الخ كقياس الذرة على البرقان الفارق بينهما وجود وهو كثرة الاقتيات
في البردون الذرة ولا بعد تأثيره في الحكم أي ينفي الربوبية عن الذرة فإذا حكم بمحنة
بيع الذرة بمشله متفاضلا لم ينقض حكمه لمخالفته للقياس الخفي المثبت أنه ربوي
المستلزم عدم محنة بيعه بمشله متفاضلا (قوله المتعادلة) أي التساوية (قوله
كقياس الضرب على التأنيف) فالفارق بينهما وهو الضرب ائداء بالفعل
والتأنيف ائداء بالقول مثلا مقطوع بأنه لا يؤثر في الحكم وهو حرمة الضرب
أي لا ينفيها فلو حكم بعدم تعزير من ضرب أباه لكون الضرب ليس حراما بطل
حكمه (قوله والخفي كقياس الذرة الخ) الأولى التمثيل الخفي بقياس التفاح
على البرقان قياس الذرة على البرق المساوي وأجيب بأن تمثيله بالنظر لما كان قبل

اسم الخصمين (واذا حكم) فاض باجتهاد أو تقليد (فبان) حكمه (بمن لا تقبل شهادته) من
كعبد بن (أو خلاف نص) من كتاب أو سنة أو نص من مذهبه (أو اجماع أو قياس جلي) وهو ما قطع فيه بنفي تأثير
الفارق بين الأصل والفرع أو بعد تأثيره (بأن لا حكم) وهو المراد بقوله نقضه هو وغيره أي من الأحكام التي من الخطأ
فيه ولخالفته القاطع أو الظن المحكم بخلاف القياس الخفي وهو ما لا يبعد فيه تأثير الفارق فلا ينقض الحكم
المخالف له لان الظنون المتعادلة لو نقض بعضها ببعض لما استمر حكمه واشق الأمر على الناس والجلي كقياس
الضرب على التأنيف للوالدين في قوله تعالى فلا تقل لهما أف يجماع الا ائداء والخفي كقياس الذرة على البرق باب
الربا يجماع العلم وتعبري عما ذكر أعظم مما عبر به الذي يكون بعضه في الشهادات (وقضا) بقيد زائدة بقولي

(قوله على أصل كاذب) بأن كان باطن الامر فيه بخلاف ظاهره (ينفذ ظاهرا) لا باطنا فلا يحمل جراما ولا عكسه
فلوحكم بشهادة زور بظاهري العدالة (٧٨٣) لم يحصل بحكمه الحمل باطنا سواء المال والنسكاح وغيرهما

أما المرتب على أصل صادق
فينفذ القضاء فيه باطنا أيضا
قطعا ان كان في محل اتفاق
المجتهدين وعلى الأصح عند
البعوي وغيره ان كان في
محل اختلافهم وإن كان
الحكم لمن لا يعتد به لتتفق
الكلمة ويتم الانتفاع فلا
قضى حثي لشافعي بشفعة
الجوار أو بالاث بالرحم
حمل له الأخذ به وليس
للقاضي منه من الأخذ
بذلك ولا من الدعوى به اذا
أرادها اعتبارا بغيره
الحاكم ولأن ذلك مجتهد
فيه والاجتهاد إلى القاضي
لا إلى غيره ولهذا جاز للشافعي
أن يشهد بذلك عند من يرى
جوازه وإن كان خلاف
اعتقاده (ولورأي) قاض
أو شاهد (ورقة فيها حكمه
أو شهادته) على شخص
بشيء (أو شهد شاهدان
أنه حكم أو شهد به الم يعمل
به) واحد منهما في امضاء
حكم ولا أداه شهادة (حتى
يذكر) ما حكم أو شهد به

من تدرة كل الذرة (قوله على أصل كاذب) المراد به هنا شهادة الزور (قوله
بظاهري العدالة) يدل من شهادة أو الباء بمعنى من وعبرة مر فالحكم بشهادة
كاذبين ظاهرهما العدالة لا ينفذ الحمل باطنا (قوله في محل اتفاق المجتهدين)
مثل وجوب يوم رمضان بشاهد من والذي في محل اختلافهم مثل وجوب سومة
بواحد ومثل شفعة الجوار كباقي (قوله لتتفق الكلمة) علة لينفذ (قوله
بشفعة الجوار) بكسر الجيم وضمة هاء (قوله أو بالاث بالرحم) أي عند انتظام
بيت المال لأن الشافعي لا يورثهم حيثئذ (قوله وليس للقاضي) أي الحثي
أو الشافعي (قوله بغيره الحاكم) وهو الحثي (قوله والاجتهاد إلى القاضي)
انظر أي فائدة تذكرها هنا (قوله ولهذا جاز للشافعي أن يشهد بذلك) أي
باستحقاق الاثر والشفعة عند من يرى جوازه وظاهره وإن لم يقل للقاضي عندكم
أو لم يقل في الاثر بالرحم وفي الشفعة بالجوار فليتأمل حل وفي شرح الروض كأن
يشهد به يستحق الشفعة أو أنه يستحقها بالجوار اه (قوله لم يعمل به) أي بما ذكر
من روية الورقة ومن شهادة الشاهد من وأشعر كلامه بجواز العمل به لغيره وهو
كذلك فلو شهدا عند غيره بأن فلانا حكم بكذا الزمه تنفيذه إلا أن قامت بينة بأن
الاول أنكر حكمه وكذبه ما زى وكلام زى فاصر على ما إذا شهدا بالحكم
(قوله حتى يذكر) أي يتذكر الواقعة مفصلة شوبرى ولا يكفيه تذكره أن هذا
خطه فقط لاحتمال التزوير شرح مر قال تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم وقال
تعالى الا من شهد بالحق وهم يعلمون برماوى (قوله وله حلف) يشمل اليمين المردودة
واليمين التي معها شاهد (قوله الذي مات مكانا) انظر مفهومه ولم يذكر مر
في شرحه هذا القيد (قوله ان له الخ) بيان للخط (قوله ان وثق بامانته) بأن علم منه
عدم التساهل في شيء من حقوق الناس اعتضاد القرينة وضابط ذلك انه لو وجد
عنده بأن يزيد على كذا سمعت نفسه يدفعه ولم يحلف على نفيه شرح مر (قوله
لاعتضاده) أي الخالف وقوله بالقرينة وهي خط نحو مورثه (قوله والحكم
والشهادة بغيره) فاحيط للغير وفسق أيضا بأن خطرهما عظيم وعام بخلاف
الحلف فانه يتعلق بنفس الخالف ويباح بغالب الظن ولا يؤدي إلى ضرر عام شرح
الروض (قوله وله رواية الحديث) بخط محفوظ عنده) كأن يجد ورقة مكتوبا

لا يمكن التزوير ومشاينة الخط (وله) أي لا شخص (حلف على ماله به تعلق) كاستحقاق حثي له على غيره أو أدائه
لغيره (اعتمادا على خط نحو مورثه) كنفسه ومكاتبه الذي مات مكانا ان له على فلان كذا أو أداه ماله عليه (ان
وثق بامانته) لاعتضاده بالقرينة وفارق القضاء والشهادة بما تضمنه الخط حيث لا يجوز ما لم يذكر كالمزبان اليمين
تتعلق به والحكم والشهادة بغيره وكالخط اختيار عدل كما فهم منه بالاولى ونحو من زيادتي (وله رواية الحديث بخط
محفوظ) عنده أو عند من يتق به

وان لم يذكر قراءة ولا اسماء ولا اجازة وعلى ذلك عمل العلماء سابقا (٧٨٤) وخلفا وفارقت الشهادة بالهما

أوسع منها لان الفرع يروى مع حضور الاصل ولا يشهد به (فصل) في التسوية بين الخصمين وما يتبعها (موجب تسوية) على القاضي (بين الخصمين في) وجوه (الاکرام) وان اختلفا شرفا (كقيام) لهما وقطر اليهما (ودخول) عليه فلا ياذن لاحدهما دون الآخر (واستماع) لكلامهما (وطلاقة وجه) لهما (وجواب سلام) منهما ان سلما معا فلو سلم أحدهما فلا بأس ان يقول للآخر سلم أو يصبر حتى يسلم فيصيبها جميعا قال الشيخان وقد يتوقف في هذا اذا طال الفصل وكانهم احتملوه بحافظة على التسوية (ومجلس) بأن يجلسا ان كانا شريفا بين يديه أو أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره وقول في الاكرام مع جعل ما بعده امثلة له أولى من اقتصاره على الامثلة والتصريح بوجوب التسوية من زيادتي (وله) دفع مسلم على كافر في الخامس وغيره من أنواع الاكرام كان مجلس المسلم اقرب اليه كما جلس على رضى الله عنه يجنب شريح في خصومة له مع يهودي الدرع

فيها بخطه انه قرأ البخاري مثله على الشيخ الفلاني أو انه سمعه منه أو انه اجاز به فانه يجوز له ان يروى عنه وان لم يذكر القراءة عليه والسماع منه والاجازة وليس المراد ان الحديث مكتوب عنده في الورقة بخطه كما سبق الى بعض الاوهام شيخنا وعبارة شرح م ر ولو رأى خط شيعة بالاذن له في الرواية وعرفه جازا جهته (قوله وان لم يذكر قراءة) بتشديد الذاو والكاف كما يدل عليه قول م ر وان لم يذكر قراءة الخ (فصل في التسوية بين الخصمين) *

الخصمان تشية خصم يطلق على الواحد والمتعدد ومن العرب من يثنيه ومشي عليه المصنف قال تعالى هذان خصمان اختصموا في دينهم فالخصم يقع الخاء وكسره الصاد شديد الخصومة زى (قوله وما يتبعها) قوله واذا حضرا سكت الخ (قوله بين الخصمين) ومثلهما وكيلاهما في الخصومة وما جرت به العادة من التوكيل للخصم من ورطة التسوية بينه وبين خصمه جهل قبيح م ر قال في شرح الروض ولا يرتفع الموكل على الوكيل والخصم لان الدعوى متعلقة به ايضا بدليل محلة اذ اوجبت يمين حكاة ابن الرفعة عن الزبيلي وأقره اه (قوله كقيام لهما) لو قام لاحدهما ولم يعلم انه في خصومة ينبغي ان يقوم للآخر أو يندريانه لم يعلم انه جاء في خصومة ويحتمل أن يكون هذا واجبا أي الاعتذار واجبا واذا كان أحدهما موضعيا لم يجز العادة بالقيام لمثله والاخر في مقام له حرم القيام لهما لانه لا يفهم منه عادة الا القيام للرفيع سم ومثله في زى (قوله وجواب سلام) ولا يخص أحدهما بشيء من ذلك وان اخص بفضيلة لثلاثين كسب قلب الآخر زى (قوله فلا بأس ان يقول الخ) واغفر هذا التكلم بأجنبي ولا يمكن قاطعا للرد ضرورة التسوية كافي شرح م ر (قوله أو يصبر الخ) قال بعضهم ان ما ذكرهنا يخالف ما سبق في السير من ان ابتداء السلام سنة كفاية من جمع فاذا حضر جمع وسلم أحدهم كفي عن الباقي زى (قوله حتى يسلم) فلو لم يسلم ترك جواب الاول بحافظة على التسوية زى وفيه انه يلزم عليه ترك واجب التمهيل واجب فالمرجح الآن يقال المرجح الاحتياط للمحافظة على التسوية (قوله يجنب شريح) وهو ما يجي كان فاتباعه على رضى الله تعالى عنه كما قاله م ر وما ادعى اليهودي على علي قال علي اذيت الثمن فقال شريح هلم بشاهد يا امير المؤمنين فلما سمع اليهودي ذلك أسلم وقال والله ان هذا هو الذي الحق بالي (قوله مع يهودي) أي في درع أي في ثمن درع اشتراه علي من اليهودي كما يؤخذ من كلام البابلي لسكن في شرح خط علي أبي شعاع ان النزاع في نفس

الاكرام كان مجلس المسلم اقرب اليه كما جلس على رضى الله عنه يجنب شريح في خصومة له مع يهودي الدرع

وقال له لو كان خصي مسلما لجلست معه بين يديك ولكنني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تنسوا وروهم في المجلس رواه البيهقي وذكره المصنف (٧٨٥) في غير المجلس من زيادتي وهو ما يحسنه الشيخان وصرح

به القوراني وزدت له تبعا للماوي الصغير وغيره لانه على جواز ذلك وبه صرح سالم الرازي وغيره في الرفع في المجلس لكن قال الزركشي مع نقله ذلك عن سالم والظاهر وجوبه وبه صرح صاحب التمييز وهو قياس القاعدة ان ما كان ممنوعا منه اذا جاز وجب كقطع اليد في السرقة انتهى ويجب بان القاعدة اكثرية لا كفاية بدليل سحودي السهر والتلاوة في الصلاة (واذا حضرا) أي الحصان هذا اعم من قوله واذا حضرا أي بين يديه مثلا (سكت) عنهما حتى يتكلم (أو قال ليتكلم المدعي) متكلما فيه من ازالة هيبته القدوم قال الشيخان أو يقول للمدعي اذا عرفه تكلم وفيه كلام ذكرته في شرح الروض (فاذا ادعى) حدهما (طالب) القاضي جوازا (خصمه بالجواب) وان لم يسأله المدعي لان المقصود فصل الخصومة وبذلك

الدرع حيث ادعاء على اه (قوله وقال لو كان الخ) لعل حكمة قوله ذلك اظهار شرف الاسلام ومحافظة أهله على الشرع ليكون سببا لاسلام الذي وقد كان كذلك ع ش علي مر (قوله وبه صرح سليم الخ) المعتمد وجوب رفع المسلم على الكافر في سائر وجوه الأكرام زي فيأذن للمسلم أو لافي الدخول عليه (قوله ان ما كان الخ) لان من من امارات الوجوب كون الفعل ممنوعا منه ولو لم يجب كالتحان والحد لان كلامه ماعقوبة شوبري (قوله بان القاعدة اكثرية) قد يقال كونها اكثرية لا يمنع الاحتجاج بها فان اكثريتها تقتضي رجحان العمل بها الا لادليل ولم يوجد هنا فليتأمل سم شوبري وعبارة مر ولا ينافيه تعبير من عبر بالجواز لانه بعد منع فيصدق بالواجب كافي القاعدة الاكثرية اه (قوله أي بين يديه) راجع لقوله واذا حضرا مثلا أي او كان أحدهما عن يمينه والاخر عن يساره (قوله سكت وهو أولي) لثلاثتهم ماله للمدعي مر (قوله وفيه كلام الخ) وهو انه لا ية ول ذلك لما فيه من الميل اليه (قوله طالب القاضي جوارا) أي قبل طلب خصمه ووجوب ان طلب قل على المحلى وهذا يدل على ان الوار في قوله وان لم يسأله للمحال تدبر (قوله وبذلك) أي بالجواب تنفصل وهذا ظاهر ان أقر فان أنكر فلا يظهر الانفصال الا ان يقال لما كان انفصالهما قريبا صارت كأنهما منفصلة (قوله أو حكما) بان رد اليمين على المدعي وحلف حل وفيه نظر اذ اليمين المردودة لا تكون الا بعد الانكار وحيث فلا يصح جعل هذا قسما لقوله أو أنكر فالتمسوا بر الحسنة ان يقول المدعي عليه للقاضي ان المدعي قد ادعى علي سابقا وطلب مني اليمين فرددتها عليه فحلف فان هذا متضمن لثبوت الحق الا لازم الاقرار شيئا ح في أو يقال المراد بقوله أنه كراستمر على انكاره والاولى تصوير قوله حكما بما اذا ادعى الاداء أو البراءة متضمن الاقرار فيكون اقرارا حكما بلا انكار س ل (قوله في ثبوته) أي ولا يحتاج الى حكم (قوله سكت) أي القاضي (قوله أو قال للمدعي أنك حجة) أي ارحم كانت الدعوى مما لا يمين فيها على المدعي والا كاللوث أي كدعوى القتل عند اللوث قال له انك لثوبت خمسين يمين زي (قوله ان علم) أي القاضي (قوله فيهما) أي في حال السكوت وقول القاضي أنك حجة حل (قوله أقامها وأظهر كذبه) عبارة شرح مر نعم لو كان متصرفا عن غيره أو عن نفسه وهو مجبور عليه بنصره أو قلست تعيين اقامة

تنفصل (فان أقر) بالحق حقيقة ١٩٧ ب ح ت أو حكما (فذلك) ظاهر في ثبوته (أو أنكر سكت أو قال للمدعي أنك حجة) نعم ان علم علمه بان له اقامتها لسكوت أولي أو شك فالقول أولي أو علم جهله بذلك وجب اعلامه به (فان قال) فيهما (لي حجة وأريد حلفه مكن) لانه قد لا يحلف ويقر فيستغنى المدعي عن اقامة الحجة وان هاتين اقامها وأظهر كذبه فله في طلب حلفه غير من (أو) قال (لا) حجة لي أو زاد عليه لا جازية ولا غائبة

البينة كما يحسنه البلقيني لئلا يحتاج الامر الى الدعوى بين يدي من لا يرى البينة
بعد الحلف فيحصل الضرر ونوزع فيه بأن المطالبة متعلقة بالمذعي فلا يرفع غيره
الا ان يسمع البينة بعد الحلف بتقدير ان لا ينفصل امره عن الاول او لا انتهت (قوله
أوزور) - ما يعني ع ش (قوله ثم عرف) راجع الامر من والمراد بالعرف
ما يشمل التذكر فيمثل النسيان وقال حل ولو قال عند التصدي لا فامة الشهادة
لست بشاهد في كذا ثم شهد به لم تقبل شهادته وان قال ذلك قبل التصدي
ولو يوم قبلت اه ومثله زى (قوله هو اولى من قوله خصوم) لان الخصم يصدق
بالمذعي عليه والعبرة انما هي بسبق المذعي حل أي فاذا سبق قدم هو والمذعي
عليه وان تأخر وتخلل بينهما مدعون بخلاف ما اذا سبق المذعي عليه وأتى بعده
المذعي وتخلل مدعون بينهما ما فانا لا نقدرهما الماراه (قوله قدم وجوبا) أي اذا
تعين عليه فصل الخصومة والا فيقدم من شاء شرح مر (قوله سبق) أي حيث
حضر من يدعي عليه فلا عبرة بحضور المذعي مع عدم وجود مدعي عليه فلو سبق
المذعي وتخلل المذعي عليه ثم جاء وقد سبقه مدعي آخر ومدعي عليه قبل ان يدعي
ذلك المذعي قدم المذعي الا آخر على السابق لحضور خصمه قبل ان يشرع في دعواه
حل قال م ر ويحت البلقيني انه لو جاء مدع وحده ثم مدع مع خصمه ثم حضر
خصم الاول قدم من جاء مع خصمه ويرد بان خصم الاول ان حضر قبل دعوى
الثاني قدم الاول لسبقه من غير معارض أو بعده ما فتقديم الثاني هنا ليس الا لان
تقديم الاول وقت دعوى الثاني غير ممكن لا لبطلان حق الاول اه واستثنى
الباقي من تقديم الاسبق ما اذا كان كافرا فلا يقدم على المسلمين قال وهذا
من لا توقف فيه ولم أر من تعرض له زى (قوله بأن جهل) أو علم ونسي ع ش
(قوله بدعوى واحدة) ترد الاذرعى في ان المراد بالدعوى فصلها أو مجرد
سماعها مع جواب الخصم واستقر انه اذا كان يلزم على فصلها تأخير بان توقف
على احضار بينة أو نحو ذلك انه يسمع غيرها في مدة احضار نحو البينة اه وشي
على م ر والاولى لهم تقديم مريض يتضرر بالتأخير فان امتنعوا قدمه القاضي ان
كان مطلقا بالانه مجبور شرح م ر (قوله تقديم مسافرين) ولو سافر ترهه عن
ويقدم المسافرون بجميع دعاويهم ما لم يضر غيرهم اضرارا يينا أي لا يشمل عادة
والا بدعوى واحدة م ر (قوله على مقبين وعلى مقيمات) لان الضرورة
في السفر أقوى حل (قوله من المقبين) اما المسافرون فيقدمون على النسوة
كما يأتي ع ش (قوله ان قلوا) غلب في جمع الذكور المسافرين على النسوة

أو كل حجة اقبحها فهي
كاذبة أو زور (ثم أقامها) ولو
بعد الحلف (قبلت) لانه
ري لم يعرف له حجة أو نسي
ثم عرف وتعبير بالحجة اعم
من تعبيره بالبينة لتعوله
الشاهد مع البين (واذا
ازدحم مدعون) هو اولى
من قوله خصوم (قدم) وجوبا
(سبق) من أحدهم علم ف
ان لم يعلم سبق بأن جهل
أو جاء مع مقدم (بقرعة)
والقديم فيهما (بدعوى
واحدة) لئلا يطول الزمن
فيتضرر الباقيون (و) له كن
(سن تقديم مسافرين
مستوفزين) شد والرجال
ليخرجوا مع رفقتهم على
مقبين (و) تقديم (نسوة)
على غيرهن من المقبين
طلب لانه من وان تأخر
المسافرون والنسوة
في المجيء الى القاضي (ان
قلوا) وينبغي كما في الروضة
كما صابها

أن لا يفرق بين كونهم مدعين (٧٨٧) ومدعى عليهم والتصريح بسن التقديم من زيادتي فان كثروا

أو كان الجميع مسافرين
أو نسوة فالتقديم بالسبق
أو القرعة كما مر أو نسوة
ومسافرين قدموا عليهم
والأزدحام على المفتي
والمدرس كالأزدحام على
القاضي ان كان العلم فرضا
والأفانجـيرة إلى المفتي
والمدرس (وحرر) عليه
(اتخاذ شهود) معينين
(لا يقبل غيرهم) لما فيه من
التضييق على الناس (بل
من) شهد عنده (علم
حاله) من عدلة أو فسق
(عمل بعلمه) فيه فيقبل
الأول ولا يحتاج إلى تعديل
وان طلبه الخصم ويرد الثاني
ولا يحتاج إلى بحث نعم
لا يعمل بشهادة الأول ان
كان أصله أو فرعه على
الأرجح عند الباقي من
وجهين في الروضة كإسهابها
بلا ترجيح تقريرا على تصحيح
الروضة أنه لا يقبل تركيته
لها (والا) أي وان لم يعلم فيه
ذلك (استزكاه) أي طلب
تركته وجوبا وان لم يطعن
فيه الخصم لان الحكم
بشهادته فيجب البحث عن
شرطها (كان) هو أولى من

ودخل في النسوة المجازة لافان الحقن بالرجال (قوله أنه لا يفرق الخ) هو
أعم من الموضوع لان موضوع المسئلة ازدحام مدعين (قوله فان كثروا) لم يبينوا
حد السكينة ومثله بعضهم بأن يكونوا مثل المقيمين أرا أكثر كالحجج بكثرة ومعبارة
بعضهم تفهم اعتبار الخصوم بعضهم بعض لا اعتبار المسافرين بأهل البلد كلهم قاله
ابن القاضي شعبة وعليه أولى واعتمده م ر ع ن (قوله قدموا عليهم) لان الضرر
فيهم أقوى م ر (قوله كالأزدحام على القاضي) فيقدم بسبق فيقرعة ويقدم
السابق والتأخر بدرس واحد وقوى واحدة وظاهره ان مامر في المسافرين
والنسوة يأتي هذا عن (قوله فرضا) أي فرض عين أو فرض كفاية م روع ش
مثل ذلك أرباب الصناعات كالحداد والخياط والتجار والنجار انتهى كذا نقل عن
شيخنا زى وهو ظاهر ان لم يكن ثم غيره وقدين عليه البيع مثلا لا ينظر والمشتري
والانيذني ان الخيرة له لان البيع من أصله ليس واجبا بل له ان يمتنع من بيع بعض
المشتري ويبيع بعضا ويجري ما ذكر من تقديم الأسبق ثم القرعة في المزدحمين
على مباح ومنه ما جرت به العادة من الأزدحام على الطواحين بالريف التي أباح
أهلها الطحن بها لم أراد فهذا في غير المسالكين لها امامهم فيقدمون على غيرهم
لان غايته ان غيرهم مستعير منهم فيقدم عليهم المسالكون واذا اجتمعوا وتنازعوا
في من يقدم منهم فينبغي ان يقرع بينهم وان جاؤا مترين لا اشتراكهم في المنفعة اه
ع ش ع ن م ر (قوله والا) أي وان لم يتبين كالقروض بناء على أنه ليس بقرض
كفاية ع ش أي بل سنة (قوله وحرر اتخاذ شهود) وكذا كتاب حيث لم
ينزعوا ولم يرزقوا من بيت المال لا يؤدي إلى تعطيل الحقوق بالمغالاة في الأجرة
كما في شرح م ر (قوله عمل بعلمه) أي ان لم يكن قاضي ضرورة والاتوقف الامر
على الاستزكاه زى (قوله فيقبل الا قول) أي من علم عدلته ويرد الثاني أي من
علم فسقه (قوله أنه لا يقبل تركيته لهما) أي بنفسه فلا بد من تركين غيره
وهو المتمد (قوله استزكاه) والتركية لا يقبل فيها الا الذي كورقاه الزركشي
وقضيته ان الامر كذلك ولو كان الشاهد امرأة وهو ظاهر لان التركية ليست بمال
ولا تؤول اليه سم (قوله وان لم يطعن فيه الخصم) بل وان قال الخصم انه عدل
كما سيأتي ع ش على م ر وطعن من باب دفع وقتل كما في المصباح (قوله
بشهادته) هو خبر أي ثبت بشهادته وان لم تقع بالفعل الا بشهادة المزكي
كما يأتي في قوله لان الحكم انما يقع بشهادته فلا منافاة (قوله هو أولى من قوله بان)
لانه يوهم ان الكتابة شرط مع ان مثلها الاخبار بذلك من غير كتابة (قوله

قوله بان) يكتب ما يجز به الشاهد والمشهد (وله) الم شهد (عليه) من الاسماء والسكنى والحرفين وغيرها

تقديمك ونيتهم ما بين
الشاهد ما يمنع الشهادة
كبعضية أو عداوة (و)
المشهدود (به) من دين أو
عين أو غيرهما كمنكاح
فقد يغلب على الظن صدق
الشاهد في شيء دون
شيء فهو أهم من قوله وقد
الدين (وينعت) سرا (به)
أي بما كتبه صاحبي مسألة
ولا يعلم أحد منهما بالآخر
(لكل مركز) ليبحث عن حال
من ذكر في قبول الشاهد
في نفسه وهل بينه وبين
المشهدود له أو عليه ما يمنع
شهادته (ثم يشافهه
المبعوث بما عنده بلفظ
شهادة) لأن الحكم إنما يقع
بشهادته وتبيري بما ذكر
أولى مما عبر به (ويكفي) أشهد
على شهادته (أنه عدل)
وان لم يقل لي وعلى لانه أثبت
العدالة التي اقضاهما قوله
تعالى وأشهدوا ذوي عدل
منكم فزيادة لي وعلى تأكيد
واعترض ابن الصباغ عن
كونه شهادة على شهادة مع
حضور الأدل في البلد
بالحاجة

فقد يكون بينهما) أي المزكّين ع ش وظاهر أن الضمير راجع للشهود له
والمشهدود عليه وقوله كبعضية أي للمشهدود له وقوله أو عداوة أي لشهود عليه ويدل
على كون الظاهر ذكر قول الشرح بعد وهل بينه وبين المشهدود له أو عليه ما يمنع
شهادته (قوله وقد والدين) بالرفع لأن عبارة الأصل وكذا قدر الدين (قوله فقد
يغلب على الظن الخ) هذا لا يختص بنص جيران الشاهد إلا أن يقال هم أدري بذلك
من غيرهم لمعرفتهم بأحواله (قوله وينعت) أي وجوباً وقوله مرا أي ندباً (قوله
صاحبي مسألة) أي رسولين مع كل منهما نسخة مخفية عن صاحبه وسبباً بذلك
لأنهم يسألان المزكي عن حال الشاهد من كماله لا ذري وبسألون أولاً عن
أحوال المشهدود فان وجدوه هم مجروحين لم يسألوا عن غيره وان عدلوا سألوا عن
شهوده فان ذكروا ما منع من الشهادة لم يسألوا عن غيره وان ذكروا الجواز سألوا
عن المشهدود عليه فان ذكروا ما يمنع شهادتهم عليه لم يسألوا عما عداه وان ذكروا
الجواز ذكروا حيث قدر القدر المشهود به عمرة سم (قوله اسكل مركز) فيبحث كلام من
صاحبي مسألة اسكل مركز للشاهدين واظهر هل المزكّين ضابط من جهة العدد
فيكتفي بأثنين لكل شاهد ولا بد من تركية جميع جيرانه وأصحابه كما يدل عليه
قوله اسكل مركز حرر ثم طهرانه يكتفي بمزكّين للشاهدين فاده بعض مشايخنا
فقوله اسكل مركز ليس بشرط (قوله في نفسه) أي بقطع النظر عن المشهدود له
وعليه (قوله ثم يشافهه) أي القاضي حل (قوله المبعوث) وهو صاحب المسألة
حل لأن المبعوثين يسميان صاحبي مسألة لأنهما يبحثان ويسألان كما قاله مر
(قوله ويكفي أشهد على شهادته) أي المزكي وقضية أنه لا بد من لفظ الشهادة
في المبعوث والمبعوث إليه وهو كذلك وعبرة شرح مر مع الأصل والأصح اشتراط
لفظ شهادة من المزكي كبقية الشهادات اه فقوله من المزكي يشمل المبعوث
والمبعوث إليه (قوله أنه عدل) متعلق بالمصدر لا بالفعل والمراد أشهد على شهادة
المزكي بأنه عدل وليس المراد أن الرسول يشهد بالعدالة بل بشهادة المزكي بها
(قوله وان لم يقل لي وعلى) لا رد قال القفال مبني قول الشافعي عدل على أولى أي
ليس عدو لي بل تقبل شهادته على وليس بابن لي بل تقبل شهادته لي قال وهذا هو
الراجح زى قال البلقيني قد يكون بينه وبين العدل عداوة تمنع من قبول شهادته
عليه فلا ينبغي أن يلزم العدل أي المزكي بأن يقول على لوجود العداوة المانعة من
قبول شهادته عليه عن (قوله من كونه شهادة على شهادة) أي شهادة
أصحاب المسائل على شهادة المزكّين وقوله مع حضور الأصل أي المزكّين حل

لان الزكي لا يكافؤ المحضور الى القاضي (وشروط المزكي كشاهد) (مع مقرنته يخرج فتعديل)
اي با- باهما (وخبرة باطن من يعدله) (٧٨٩) بعصية او جوار) بكسر الجيم اصبغ من ضمها (او معاملة)

ايكون على بصيرة بما يشهد
به من التعديل او الجرح
(ويجب ذكر سبب جرح)
كزنا وشرقة وان كان فقيها
لاختلاف فيه بخلاف سبب
التعديل ولا يجعل بذكر الزنا
قاذفا وان انفرد لانه مشغول
فهي في حقه فرض كفاية
او عين بخلاف شهود الزنا
اذ تقصوا عن الاربعة فانهم
قذفة لانهم مندوبون الى
الستر فمقصرون (ويعتمد
فيه) اي في الجرح (معانة)
كان راءه يزي (او معانته)
كان سمعه يقدف وهذا من
زيادتي (او استغناء)
او تواتر او شهادة من عدلين
لحصول العلم او الظن بذلك
وفي اشراط ذكر ما يعتمد
من معانة ونحوها وجهان
احدهما وهو الاشهر نعم
وثانيهما وهو الاقيس لا ذكره
في الروضة واصلها والثاني
اوجه اما اصحاب المسائل
فيعتمدون المزكين واعلم ان
الجرح الذي ليس مفسرا
وان لم يقبل يفيد التوقف
عن القبول الى ان يثبت

(قوله لا يكافؤ المحضور الخ) فصار عذرا في قبول شهادة اصحاب المسائل على
شهادة المسولين عن (قوله وشروط المزكي) وهو الشاهد بالعدالة رى فيشمل
صاحب المسئلة الذي بعثه القاضي كما قاله مر اي فشروطه كشروط المزكي في غير
نبره الباطن كافي قل (قوله اي كشرطه) من اسلام وتكافؤ حرية
وذكور وهدالة وعدم عداوة في جرح وعدم سترة او بؤة في تعديل رى (قوله من
يعدله) افهم انه لا يشترط في الجرح خبرة باطن من يخرجه لان الجرح لا يقبل
الا معتمرا قاله جرومر (قوله او معاملة) فقد شهد عند عمر اثنان فقال لهما
لا اعرفكما ولا يضر كما اني لا اعرفكما اثنيان يعرفكما فاني ابرجل فقال له عمر
كيف تعرفهما قال بالصالح والامانة قال هل كنت جارا لهما تعرف صاحبهما
ومساهما وما وداخلاه ما وخرجهما قال لا قال هل عامتهما بالدرهم والدنانير التي
تعرف بها امانات الرجال قال لا قال هل صاحبتهما في السفر الذي يسفر اى يكشف
عن اخلاق الرجال قال لا قال فانت لا تعرفهما شرح مر (قوله سبب جرح) قد
اشكل على بعض الطلبة التمييز بين الجرح وسببه ولا اشكال لان الجرح هو
الفسق او رد الشهادة وسببه نحو الزنا سم على جرح (قوله بخلاف سبب التعديل)
اقول لك ان تقول يلزم الاختلاف في سبب الجرح الاختلاف في سبب التعديل
يدرك ذلك بالتأمل سم (قوله فرض كفاية) ان لم ينفرد او فرض عين ان انفرد
(قوله لحصول العلم) اي في الاولين والرابع وقوله او الظن اي في الثالث والخامس
(قوله والثاني اوجه) معتمد (قوله اما اصحاب المسائل) وهم المسمون الآن
بالرسل ونحوها ع ش وهومة سابل لقوله ويعتمد المزكي او المحذوف تقديره وما تقدم
من معرفته يخرج وتعديل الخ شرط في المزكي اما اصحاب المسائل الخ (قوله
فيعتمدون المزكين) اي فلا يشترط فيهم خبرة الباطن جل واما شروط الشاهد
فلا بد منها فهم كمالا تقدم عن مر (قوله ليس مفسرا) اي من الجرح فهو يقع
السبب ع ش (قوله تاب فيه) انه لا يكتفي بمجرد التوبة اذ لا يلزم منها قبول
شهادته لا اشتراط مضي مدة الاستبراء بعدها كما ياتي فلا بد من ذكر مضي تلك المدة
ان لم يسل تاريخ الجرح والا لم يمتح الى ذلك كافي مر (قوله قدم قوله على قول
الجرح) اي لان بينة الجرح شهدت بامر باطن وبينه التعديل بامر ظاهرة كانت
اقوى لانها علمت ما خفي على الاخرى ومن جرح ببلد ثم انتقل لا خرفه اثنان

عن حاه كما ذكره في الرواية ١٩٨ يجب ت و ظاهرا به لا فرق بينها وبين الشهادة في ذلك (وبقدم)
الجرح اي بينته (على) بينة (تعديل) لما فيه من زيادة العلم (فان قال المعدل تاب من سببه) اي الجرح (قدم)
قوله على قول الجرح لان معه حيث يزاد علم (ولا يكتفي) في التعديل (قول المديعي عليه هو تعديل)

قدم التعديل ان تحلل مدة الاستبراء اه زى (قوله وقد غلط في شهادته على)
ليس هذا بشرط وانما هو لبيان أن انكاره مع اعترافه بعدلته مستلزم نسبته لا غلط
وان لم يصرح به فان قال عدل فيما شهد به على كان اقرا وامنه اه شرح م ر (قوله
حق لله تعالى) أى فلا يسقط باعتراق المدعى عليه بهد الفاشاهد
(باب القضاء على الغائب) *

وان كان الغائب في غير عمله مر وقد خالف في هذا الباب الاثمة الثلاثة قلم
بقولوا به قل على الجلال (قوله عن البلد) أى فوق مسافة العدوى كما يأتي
في قول الفصل الثاني (قوله وتوارى) أى خوطا (قوله أو تعززا) أى امتنع
(قوله مع ما يذكره) من الفصل الاثنى وقوله وسن كتاب (قوله لعدم
الدلة) كقوله تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولم يفصل بين الحاضر والغائب
(قوله قال جمع) تبرا منه لما يأتي ان أباسغيان المقضى عليه لم يكن متواريا
ولا متعززا ولا غائبا عن البلد مع ان شرط القضاء على الغائب ان يكون المدعى عليه
واحد من الثلاثة (قوله لهذا الخ) قال لما ذلك لما شكت له من شع زوجها
مر وكانت بكه أى بعد فقدها لما حضرت للباينة وذكره صلى الله عليه وسلم
فيما قوله تعالى ولا يسرقن فشكت عند ذلك (قوله اسكن قال في شرح مسلم الخ)
واعترضه غيره بأنه لم يعلقها أى ومن شرط القضاء على الغائب تحليف خصمه بين
الاستظهار كما سيأتي ولم يقدرا المحكوم به لما ولم يصر ردعوى على ما شرطوه والدليل
الواضح انه مع عن عمر وعثمان رضى الله عنهما القضاء على الغائب ولا يخالف لما
من الصحابة واتفاقهم على سماع البينة عليه فالحكم مثلها والقياس على بيت
ومذموم مع انهما أحجز عن الدفع من الغائب شرح مر (قوله ولم يكن متواريا
ولا متعززا) فالحق حينئذ انه من باب القنوى والملازمة في قول الجمع لو كان
فترى لقال لك ان تاخذى الخ ممنوعة اذ يجوز ان يكون قنوى ويقول خذى
كما فاده حل (قوله من حد) كحد شرب خمر وزنا اعترف بهما عند القاضي
الكاتب أو قامت بينة عليه ثم هرب زى (قوله ان كان للمدعى حجة) شاملة
للسااهد واليمين فيقضى بهما على الغائب كالحاضر وهل يكفي يمين أو بشرط
يمينان أحدهما التكميل الحجة والثاني للاستظهار الاصح الثاني ديمرى ومثله
الدعوى على الصبي والمجنون والميت ع ش على م ر وجرم س ل بالاول وهو
ضعيف والعمد الثاني وهل يجب يمين الاستظهار في القسامة أيضا لانها دون
البينة أو لا لكونها من جنس يمين الاستظهار فلا حاجة ليمين أخرى والظاهر انه

وقد غلط في شهادته على
وان كان اليك حقه وقد
اعترف به بدالته لان
الاستزكاء حق لله تعالى
(باب القضاء على
الغائب) * عن البلد أو عن
المجاس وتوارى أو تعززا مع
ما يذكره (هو جائز في غير
عقوبة لله تعالى) ولو في
قود أو حد قذف لعدم
الدلة قال جمع وقوله
صلى الله عليه وسلم لئن
أخذت ما يكفيك وولدك
بالمعرف وهو تصاونه على
زوجها أبى سفيان وهو
غائب ولو كان قنوى لقال
لك ان تاخذى أولا بأمر
عليك أو نحوه ولم يقل خذى
لكن قال في شرح مسلم
لا يصح الاستدلال به لان
القصة كانت بكه وأبو
سفيان فيها ولم يكن متواريا
ولا متعززا وخرج بما ذكر
عقوبة الله تعالى من حد
أو تعززا لان حقه تعالى مبنى
على المسامحة بخلاف حق
الادعى فيقضى فيه على
الغائب (ان كان للمدعى حجة

على وجوب التميز بكتفي يمين واحدة ولا يجب خمسون حل (قوله ولم يقل هو
مقر) قال الزركشي نقلا عن الماوردي لو غاب أو توارى أو هرب عن المجلس عند
الدعوى جعل كائنا كل فيخلف خصمه ان قال لا يثبت على سم باختصار (قوله فان
قال هو مقر الخ) أي وهو مقبول الاقرار فان كان لا يقبل اقراره لست به أو نحوه
سمعت حل (قوله استظهارا) أي مخافة ان يسكر أو يكتب بها القاضي الى
قاضي بلد الغائب (قوله لتصرجه بالمنافى) عبارة شرح م و ذلك لانها لا تقام على
مقراه وهي أظهر لان الاقرار ليس منافيا للحجة (قوله اذ لا فائدة) هذا لا يفتح
النافاة (قوله وان قال هو مقر) لا حاجة اليه لان فرض المسئلة انه مقر فتكون
الاول للجمال (قوله وكذا لو قال هو مقر الخ) ضعيف كذا ما بعده (قوله ليكنه ممتنع)
وغرضه من سماع البينة ان يكتب للقاضي بلد الغائب ان يوفيه حقه خوفا من
جموده (قوله ولي به) أي باقراره والاول للجمال (قوله وللقاضي) أي يستحب له ذلك
كافي م (قوله مضر) وأجرته ينبغي ان تكون على الغائب لانه من مصلحة
حل (قوله ينكر) أي يقول ليس لك عليه ما تدعيه لان الاصل براءة الذمة
وعبارة سم قوله ينكر عن الغائب وان كان كذبا لانه لمصلحة والسكذب قد
يجوز لمصلحة م (قوله عن الغائب) أي ومن في معناه مما يأتي شرح م
(قوله ان لم يكن الغائب الخ) العمد انه يجب تخليفه وان كان متواريا أو متعززا
زي وع ن وقال جراما المتوارى والمنعز فبقضى عليهما بلا يمين لتعصيرهما
(قوله ان الحق) أي بان الحق تنازعه تخليفه واقامة حجة ويدل عليه تأخير قوله
وبعد تعديلهما عنه والافكان المناسب لتقديمه عقب قوله حجة قال س ن نقلا عن
البلقيني وهذا لا يأتي في الدعوى بعين بل يحل في سماعه على ما يليق بها وكذا نحو
البراء كما سيأتي اه أي كأن يقول والعين باقية تحت يده يلزمه تسليمها ع ش
وخرج بقوله ان الحق ثابت عليه ما لو لم يكن كذلك كدعوى قن عتقا و امرأة
طلافا على غائب وشهدت البينة بحسبه على اقراره فلا يحتاج ليمين اذا لاحظ
جهة الحسبة شرح م ^{تبيينه} مسائل اليمين مع الشاهد عشرة ذكرنا شرح
منها أربعة والخامسة للدعوى على العيب القديم فانه يخلف مع الشاهد من انه
فسخ البيع حلة الاطلاع على العيب السادسة دعوى الاعسار وقد عرفت له
مال قبل ذلك فيقيم شاهدين من أهل الخبرة يتلف ماله ويخلف مع الشاهد من انه
لا مال له في الباطن في أحد الوجهين السابعة اذا دعت المرأة ان زوجها عني
وكانت بكر او ادعى انه وطئها وشهد أربع نسوة انها بكر فتخلف مع شهادتين انه

ولم يقل هو) أي الغائب
(مقر) بالحق بأن قال هو
حاجله وهو ظاهر أو أطلق
لانه قد لا يعلم بوجوده ولا
اقراره والحجة تقبل على
الساکت فتعمل غيبته
كسكوته فان قال هو مقر
وأنا أقیم الحجة استظهارا لم
تسمع حجة لتصرجه بالمنافى
لسماعها اذ لا فائدة فيها مع
الاقرار نعم لو كان للغائب
مال حاضر وأقام الحجة على
دينه لا يكتب القاضي به
الى حاكم بلد الغائب بل
ليوفيه دينه فانه يسميها وان
قال هو مقر كما في الروضة
كاملها عن فتاوى القفال
وكذا لو قال هو مقر لكنه
ممتنع أو قال وله بينة باقراره
أقر فلان بكذا ولي به بينة
(وللقاضي نصيب مضر)
يفتح الخاء المحجمة المشددة
(ينكر) عن الغائب لتكون
الحجة على انكاره ~~مكر~~
(ويجب تخليفه) أي المدعى
يمين الاستظهار ان لم يكن
الغائب متواريا ولا متعززا
وبعد اقامة (حجته ان الحق)
ثابت (عليه يلزمه ادائه)
وبعد تعديلهما كافي الروضة
كاملها احتياطا للغائب لانه لو حضر رعا ادعى ما يبرئه منه

(كلاوا دعي على نحو صبي)
من مجنون وميت وهو من
زيادتي فانه يحلف للماتم
ان كان الغائب نائب حاضر
او الصبي او المجنون نائب
حاضر او الميت وارث خاص
اعتبر في وجوب التعليف
سواء له ولو ادعي قيم اوليه
شيا وقام به بينة على قيم
تخص آخر فتتضي كلام
القيمين انه يجب انتظار كمال
الدعي له ليحلف ثم يحكم له
وخالفهما السبكي فقال
الوجه انه يحكم له ولا ينتظر
كآله لانه قد يترتب على
الانتظار ضياع الحق وسبقة
اليه ابن عبد السلام وهو
الاعتماد لان اليمين هنا تابعة
لبينة وتعتبر فيهما امر
بالعقوبة وفيه وفيما يأتي
بالخبرة اعم من تبينه بالحد
وبالبينة وقولي يلزمه ادائه
من زيادتي ولا يفتى عنه
ما قبله لان الحق قد يكون
عليه ولا يلزمه ادائه
لتأجيل ونحوه (ولو ادعي
وكيل على غائب لم يحلف)

فما وطئها الاحتمال ان يكون وطئها خفية او عادت البكارة الثامنة اذا قال
لزوجته انت طالق اذ لم يدعي انه طلقها في نكاح غير هذا او كانت مطلقة من
غيره فقيم شاهد من على نكاح الغير او نكاحه الاول ويحلف انه اراد الاخبار
بذلك الناس اذا اختلفوا في أصل الجنابة فلا بد من بينة لوجودها ثم اختلفوا
في سلامة العضو المجني عليه وكان من الأعضاء الباطنة فيحلف المجني عليه على
سلامته العاشرة اذا ادعي المودع انه سافر للخوف ثم ملكت بالسفر فانه يقيم البينة
للخوف الظاهر ويحلف انها ملكت بالسفر ولو كان له شاهد واحد في هذه
المسائل كلها حلف يمينتين يمينتا تكميل الشهادة ويمينا للاستظهار انتهى ابن أبي
شريف (قوله على نحو صبي) وصورة المسئلة ان يكون للدعي بينة بما ادعاه
بخلاف ما اذا لم تكن هناك بينة فانها لا تسمع وعلى هذه الحالة يحمل قوله لا تسمع
الدعوى على الصبي ونحوه زي (قوله للماتم) أي احتياطا (قوله ان كان
الغائب نائب) استشكله في التوشيح بأنه ان كان له وكيل حاضر لم يكن قضاء على
غائب ولم تجب بانه جزما قال حج وفيه نظر لان العبرة في الخصومات في نحو اليمين
بالموكل لا الوكيل فهو قضاء على غائب بالنسبة لليمين ثم قال فالحاصل ان الدعوى
ان سمعت على الوكيل توجه الحكم عليه دون موكله الا بالنسبة لطلب اليمين
احتياطا لحق الموكل وان لم تسمع عليه توجه الحكم الى الغائب من كل وجه
في اليمين وغيرها من الراجح ان الدعوى على وكيل الغائب لا تسمع كما قاله
البلقيني وغيره واذا حكم على الغائب ثم تبين انه في مسافة عدوى نقض حكمه
كما اعتمد مر وان اتى والده بعدم النقض اه سمم لمخصا (قوله نائب حاضر)
الاولى ولي ولعله عبر بالغائب اشارة ما قبله (قوله اعتبر في وجوب التعليف
سؤاله) أي طلبه لليمين فان لم يسأل حكمكم ولا يؤخر اليمين لسؤاله لعدم وجوب
التعليف عند عدم سؤاله زي أي ما لم يكن سكونه بلهول والا فيعرفه الحاكم من ل
(قوله على قيم شخص) لكون الشخص ألقاب دابة اليتيم مثلا (قوله قد يترتب
على الانتظار ضياع الحق) ويرد بان الحق لا يضيع بأخذه من بأن يأخذ القيم
ما يني بالدعي به كما في مر (قوله وهو المعتمد) ضعيف (قوله تابعة للبينة) أي
فتسقط عن أي وان لم يسقط المتبوع وهو البينة لانهم توسعوا في التابع (قوله
وبالبينة) لعدم شمولها للشاهد لليمين لكن قال مر بينة ولو شاهدوا ويمينا
فيما يقضي فيه بهما (قوله ونحوه) كاعسار (قوله ولو ادعي وكيل) أي
وكيل غائب كما يؤخذ من قول الشرح الآتي ولا يؤخر الحق الخ وعبارة الرشيدى

لاذ الوكيل لا يخلف بين الاستظهار بحال (ولو حضر) الغائب (وقال) لا وكيل (أبرأني موكل أم بالتسليم) لا وكيل ولا يؤثر الحق إلى أن يحضر الموكل (٧٩٣) والإلا فبغير الأمر إلى أن يتغذر استيفاء الحقوق بالوكالة ويمكن

ثبوت الإبراء من بعد أن كانت له حجة (وله تخليفه) أي الوكيل (أنه لا يعلم ذلك) أي أن موكله أبرأه أن ادعى عليه علمه به لأن تخليفه إنما جاء من جهة دعوى صحيحة يقتضي اعترافه بها سقوط مطالبته بخروجها باعترافه بها من الوكالة والخصومة بخلاف بين الاستظهار فإن خاصهما أن المال ثابت في ذمة الغائب أو نحوه وهذا لا يتأتى من الوكيل وهذه من زيادتي (وإذا حكم) الحاكم على الغائب (بمال وله مال) بقيد زدته بقولي (في عمله قضاء منه) لغيبته وقولي حكم أولي من قوله ثبت لانه إنما يملك من مال الغائب إذا حكم به القاضي لا بمجرد الثبوت فانه ليس حكماً (والا) بأن لم يحكم أولي يكن المال في عمله (فإن سأله المدعي انتهاء الحال) في ذلك (إلى قاضي بلد الغائب انتهاء) إليه (بإشهاد عدلين) يؤدان عند القاضي الآخر أملاً (بحكم) أن حكم يستوفي

على مرقول المتن ولو ادعى وكيل الخ أي وكيل غائب على أنه كذلك في المتن الذي شرح عليه العلامة حجر (قوله لا يخلف بين الاستظهار) وإنما يدعى وكيل الغائب إذا كان المرصكل غائباً إلى مسافة يجوز فيها القضاء على الغائب بأن كان فوق مسافة العدوى أو في غير ولاية الحكم وإن قرب شوبرى (قوله ولو حضر الغائب الخ) قال العراقي وهي مسألة مستقلة ليست من تمام ما قبلها ولا هي في الحقيقة من فروع هذا الباب قال وهل المراد بغيبة الموكل الغيبة المتعبرة في القضاء عليه أو طلاق الغيبة عن البلد رجع البلقي الثاني كذا بخط البرلسي وأقول قول الثمن ولو حضر الغائب يقتضي أن هذا من تمة الأولى حيث جعل الأمر هو الغائب فتأمل لكن عبارة المتأخر ولو حضر المدعي عليه وهي تشمل الحاضر ابتداءً سم (قوله ولا يؤثر الحق إلى أن يحضر الموكل) أي من المحل الذي لا يجب عليه الحضور منه إذا استعدي عليه والأفلا بد من حضوره وتخليفه بين الاستظهار وحل وقوله تخليفه فإن لم يخلف أخذه منه الحق ولا ترده هذه اليمين اهـ حل (قوله دعوى صحيحة) أي دعوى الغائب الإبراء (قوله أو نحوه) أي كالصبي واليت (قوله وهذا) أي يكون المال ثابتاً في ذمة الغائب ونحوه (قوله وله مال) أي عين أو دين ثابت على حاضر في عمله ولا ينافيه منهسم الدعوى بالدين على غريم الغريم لانه محمول على ما إذا كان الغريم حاضراً أو غائباً ولم يكن ذمته ثابتاً على غريمه فليس له الدعوى ليقم شاهد أو يخلف معه من ل وم (قوله قضاء منه) أي بعد طلب المدعي لأن الحاكم يقوم مقامه شرح م (قوله انتهاء) أي وجوب إقراره كان المكتوب إليه قاضي ضرورة مسارعة لبراءة ذمة غريمه ووصوله إلى حقه شرح م (قوله أو يسمع حجة) أي والحاكم فوق مسافة العدوى والاوجب احضار البينة وسماع كلامها كما سيشرح به المصنف بعد حل (قوله أو يميناً مردودة) وموردتها أن يدعى عليه بحال حضوره فينكر ويحضر المدعي عن البينة ويرد المدعي عليه اليمين على المدعي فيخلفها أي المدعي في غيبته أي المدعي عليه عن وعبرة حل قوله أو يميناً مردودة الفرض أن المسألة في القضاء على الغائب ولا يتصور فيه يمين مردودة وقد يتصور بما إذا ادعى على حاضر فأنكر ورد اليمين ثم غاب قبل انقضاء ثم قضى عليه بعد تخليف خصمه اهـ (قوله وسن مع الأشهاد كتاب به) أي بما جرى عنده من ثبوت أو نفي وباعتباره

الحق (أو يسمع حجة) ليحكم بها ١٩٩ ثم يستوفي الحق (وسميتها) أي الحجة (أن لم يعلها والأفله ترك تسميتها) كما أنه إذا حكم استغنى عن تسمية الشهود ثم إن كانت الحجة شاهدين فذلك أو شاهد أو يميناً أو يميناً مردودة فوجب بيانها فقيد لا يكون ذلك حجة عند المنهي إليه (وسن) مع الأشهاد (كتاب به)

بذكر فيه ما عر الخميني الغائب وذو الحق وذكر الثاني عن زيادتي في كتيب في اسم أو الحكم قامت عندي حجة على
فلان فلان شكذ أو حكمت له به فاستوف حقه وقد ينهي علم (٧٩٤) نفسه (و) سن (ختمه) بعد قراءته

رجازن ولوفي قال أو هلال رمضان شرح م (قوله ما عر الخميني) أو من اسم
ونسب وسفة وجلية شرح م (قوله وقد ينهي علم نفسه) أي إذا كان يقضي
علمه وإن كان مجتهدا غش وحيث يجزم به المكتوب إليه حل أي وقد لا ينهي
علم نفسه كأن كان المنهي إليه لا يرى الحكم بالعلم والانتهاء بالعلم بأن يقول علمت
بأن له عليه كذا وحكمت بذلك وظاهره أن المنهي إليه يحكم اكتفاء باخبار ذلك
القاضي عن علمه ولا يحتاج إلى شاهد آخر بل ينزل اخباره عن علمه منزلة انتهاء البينة
إليه وهو ظاهر عبارة م ر حيث قال وخرج بالبينة علمه فلا يكتب إليه به لانه
شاهد لا قاصر كما ذكره في العدة لكر ذهب السرخسي إلى خلافه واعتمده
البلقيني اذ علمه كقيام البينة اه (قوله وسن ختمه) وظاهره أن المراد بختمه
حل نحو شمع عليه ويختم عليه بخاتمه لانه يتفظ بذلك ويكرم به المكتوب إليه
حيث وختم الكتاب من حيث هو سنة متبعة جبر (قوله ولا يكفي أن يقول) أي
من يقرأه حل (قوله ويشهدان) أي بعد حضور الخصم على المعتمد بالي
والخط عليه كلام م وفي الشرح ويدل عليه قول الشرح أن أنكر الخصم المحضر
فأما أنه لا بد من احضاره وإن كان الأول حكم احتياطا خلافا لقول ابن الصلاح
لا يتوقف اثبات الكتاب الحكمي على حضور الخصم كما قاله عن (قوله بل
يجزم عليه) أي حيث لا مشاركة له في ذلك كما يدل عليه كلامه حل والمراد
بالحكم ما يشمل تنفيذه ليشمل ما إذا كان المنهي الحكم (قوله وبينها ثانيا)
ولا بد من حكم ثان بما كتبه كما يحتمل البلقيني أمكن بلاد عوى ولا خلاف شرح م
واعتمده البابلي قال جبر وفيه وقفة لان هذا من تمة الحكم الأول فلا حاجة
لاستئناف حكم آخر قال سم واعتمد م ر أنه لا بد من استئناف الحكم مطلقا
(قوله مع المعاصرة) أمكان المعاملة له أو لمورثه أو تلافه لماله سل فلو كان عمره
خمس سنين وعمر المدعي عشرين سنة فهذا الم تمكن معاملته تدبر (قوله ولوشافه
الحاكم قاضيا) المراد به القاضي بالماني الأنوي وهو كل من يحصل منه الزام
فيشمل الشاذان انحصرا لا مرفى الانتهاء إليه كافي شرح م ر وجروع ش فكان
الأولى أن يعبر بالحاكم بدل القاضي ليشمل حاكم السياسة لانه المناسب للإراد
(قوله ولو غير المكتوب إليه) الاظهر أن يقول ولو غير مكتوب إليه لان عبارته

على الشاهد من محضرتة
ويقول أشهد كما في كتيب
إلى فلان بما سمعتا ويضمان
خطهما فيه ولا يكفي أن
يقول أشهد كما أن هذا خطي
أو أن ما فيه حكمي ويدفع
الشاهد من نسخة أخرى بلا
ختم ليطالعهما ويتذكر عند
الحاجة (ويشهدان) عند
القاضي الآخر على القاضي
المكتوب (بما جرى) عنده
من ثبوت أو حكم (أن
أنكر الخصم) المحضر أن المال
المذكور فيه عليه (فإن قال
ليس المكتوب اسمي حلف)
فيصدق بقيد زده بقولي
(ألم يعرف به) لانه أخبر
بنفسه والاصل براءة الذمة
فإن عرف به لم يصدق بل
يجزم عليه (أو) قال (لست
الخصم و) قد ثبت باقراره
أو بحجة (انه اسمه حكم
عليه أن لم يكن ثم من يشركه
فيه) أي في الاسم حال كونه
(معاصر) المدعي بأن لم يكن
ثم من يشركه فيه وعليه
اقتصر الأصل أو كان ولم

يعاصر المدعي لان الظاهر أنه المحكوم عليه (والا) بأن كان ثم من يشركه فيه وعاصر المدعي (فإن توهم
مات) هو من زيادتي (أو أنكر) الحق (بمث) المكتوب إليه (للكاتب ليطالب من الشهود زيادة تميز) للشهود
عليه (ويكتبها) وبينها ثانيا لقاضي بلد الغائب فإن لم يجد زيادة تميز وقف الأمر حتى ينكشف فإن اعترف
أشارك بالحق طوبى به ويعتبر أيضا مع المعاصرة أمكان المعاملة كما م ر ج به البند نيجي والجرجاني وغيرهما
(ولوشافه الحاكم) وهو في علمه (بحكمه قاضيا) ولو غير المكتوب إليه

بأن اتحد علمها وهو من زياد في أو خضر القاضى الى بلد الحاكم وشافته بذلك أو ناداه وكل منهما في طرف عمله
(امضاء) أى نقده اذا كان (في عمله) (٧٩٥) لانه أبلغ من الشهادة والكتابة (وهو) حيثئذ (قضاء بعلمه)

بخلاف ما لو شافوه به في غير
عمله وما لو شافوه به بسماع
الحجة فقط فلا يقضى بذلك
وظاهر أن محله في الثانية
حيث تبسرت شهادة الحجة
(والانتهاء) ولو بلا كتاب
فهو اعم من قوله والكتاب
(بحكم يعضى مطلقا) عن
التقيد بفوق مسافة
العدوى (و) الانتهاء (بسماع
حجة يقبل فيما فوق مسافة
عدوى) لاقبها دونها وقارب
الانتهاء بالحكم بأن الحكم
قد تم ولم يبق الا الاستيفاء
بخلاف سماع الحجة اذ
يسهل احضارها مع القرب
والعبرة في المسافة بما بين
القاضيين لا بما بين
القاضى والنهى والغريم
(وهى) أى مسافة العدوى
(ما يرجع منها مبكرا الى محله
يوه) المعتدل وهو مراد
الاصل بقوله الى محله ليلا
وسميت بذلك لان القاضى
يعدى أى يعين من طلب
خصمها عليها على احضاره

ثوبم ان هناك كتابة للمشافه أو غيره وليس كذلك (قوله بل ان اتحد علمهما) قال
الزركشى في هذه الصورة لو كان في البلد قاضيان فقال أحدهما لالا خرافى
حكمت بكذا أمضاء وان كتب اليه فى تعليق القاضى ان كانت ولاية كل أحد
على جميع البلد لم يقبل أو على نصفه معينا فان كتب بالحكم قبله أو سماع بينة
فلاسم (قوله أو خضر القاضى) أى قاضى بلد الغائب (قوله لانه أبلغ)
الاولى ان يقول لانها أى المشافهة ويوجب بأن الضمير لاذ كون (قوله قضاء بعلمه)
أى فى معناه (قوله فلا يقضى بذلك) قال فى شرح الروض فى الثانية بناء على
ان سماعها نقل لها كقول الفرع شهادة اصل فكما لا يحكم بالفرع مع حضور
الاصل لا يجوز الحكم بذلك ويؤخذ منه انه لو غاب الشهود عن بلد القاضى أى
بعد أداء الشهادة لمسافة يجوز فيها الشهادة على الشهادة جاز الحكم بذلك وهو
ظاهر وهذا المأخوذ مشى عليه مناب قوله وظاهر الخ سم (قوله حيث تبسرت)
والإبان غابت أو مرضت فيقضى بها سم (قوله ما يرجع الخ) أى هى التى
لخرج منها بكثرة لبلد الحاكم لرجع اليه ايومه بعد فراغ زمن الخصومة المعتدلة من
دعوى وجواب واقامة بينة حاضرة وتعدى لبلد العبرة بسير الاقال لانه منضبط
سل (قوله مبكرا) أى خارج عقب طلوع الفجر أخذ ما مر فى الجملة ان
التبكير فيها يدخل وقته من طلوع الفجر ويضمحل الفرق وان المراد المبكر عرفا
وهو من يخرج قبيل طلوع الشمس حج سل (قوله من تعاليلهم السابق) وهو
قوله اذ يسهل احضارها الخ (فصل) فى الدعوى بعين غائبة
أى وما يذكر منها من قوله ولو غصبه غيره عينا الى آخر الفصل قال مر فى الدعوى
بعين غائبة اعم من ان يكون المدعى عليه حاضرا أو غائبا وهذا الاعتبار ناسب
ذكر هذا الفصل فى باب القضاء على الغائب اه (قوله غائبة عن البلد) أى
وكانت فوق مسافة العدوى بدليل ما يأتى فى كلامه قال سل عن البلد
ولو فى غير محل ولايته اه (قوله أو محدوده) أى الاربعة ولا يجوز الاقتصار
على أقل منها وقول الروضة وأصلها ككثيرين يكفى ثلاثة محله ان يميزها بل قال
ابن الرقعة ان يميز بمحدتيكى ويشترط ذكر بلده ومحله فيها كما تقر عن قال مر

ويؤخذ من تعاليلهم السابق انه لو عسر احضار الحجة مع القرب بعموم مرض قبل الانتهاء كما ذكره فى المطلب (فصل)
فى الدعوى بعين غائبة لو ادعى غيبا غائبة عن البلد يؤمن اشتباهها بغيرها (كحيوان وعقار عرفا) بأن عرف
الاول بشهرة والشانى بها أو محدوده

مسكنه (سمع) القاضى (جته) وحكمها وكتب بذلك (٧٩٦) (الى قاضى بلد العين ليسلمها للدعى) كما

ويشترط ايضا ان يبلده وشكته وماله منها اه (قوله وسكنه) المراد بها
الحارة سرل (قوله وغيرها) أى من سائر المنقولات واما العقار فلا يكون
الا أمون الاشتباه اما بالشهرة واما بالتحديد كما مر رشيدى (قوله بالغ فى وصف
مثلى) أى بحيث يزيد على أوصاف المسلم فيه والفرق ان الزيادة هنا تزيد ايضا
وفى المسلم فيه تؤدى الى عزة الوجود وقوله ما أمكنه أى ما يمكنه الاستقصاء به
واشترطت المبالغة هنا دون السلم لانها تؤدى الى عزة الوجود المنافية له (قوله
وذ كريمة متقوم) ظاهره انه لا يجب وصفه وقوله ويندب ان يبلغ يقتضى انه
يجب وصف المتقوم لانه يفيد ان أصل الوصف واجب فليحذر واجب بان ذكر
القيمة يصدق عليه انه ذ كريمة من صفات المتقوم واظهاره انه لا بد مع ذلك من ذكر
لونه (قوله وهذا) أى قوله رذ كريمة متقوم مع قوله وان يبلغ الخ (قوله مثلية
كانت او متقومة) أى فخالف ما هنا فى المتقومة فاذا أجاب عنه بقوله هو فى عين
حاضرة وسيأتى ان الحاضرة يجب فيها ذكر الصفات وان كانت متقومة قال سم
وكان وجه ذلك ان الحاضرة بالبلد تشمل معرفته فاشترط وصفه فى الدعوى وان
كانت البينة لا تسمع الا عينه اذ لم يكن معروفا اه أى فلا يخالف قوله الا ترى
أوعين المجلس فقط كاف احضار ما يسرل احضاره لتقوم الحجية بعينه لان الكلام
هنا فى سماع الدعوى وما يأتى من تكليف الاحضار بالنسبة لاقامة الحجية بعينه
(قوله حاضرة بالبلد) أى وما هنا فى عين غائبة عن البلد رى وحل ومثل
الحاضرة لو كانت فى مسافة عدوى أو دونها فان حكمها حكم الحاضرة كما سذكره
الشرح (قوله فى العين) سواء كانت متقومة كان عقار أو مثلية كخشب
أولا ولا كان ادعى عليه اختصاصا برذله اه شيخنا عزى (قوله اعتمادا على
صفاتها) ومن صفاتها ذكر القيمة أيضا أو ان فيه اكتفاء فلا يقال لا يشمل المتقوم
لان الواجب فيه ذكر القيمة تدبر (قوله لظفر) أى خوف الاشتباه واخذ منه
انه لو لم تشبهه حكمه مطلقا سواء كانت فى البلد أو غائبة عنها فرق مسافة العدوى
أو غيرها اه شيخنا وبهذا التعليل فارتقت ما قبلها حيث يعمكم لعدم خوف
الاشتباه لان القدرض انه يؤمن اشتباهها (قوله فيبتهها) أى العين وانظر
لو كانت مما يسر بعينه أو يورث قلعه فمرا كالشئ الثقيل والمثبت أو يتعذر
بعنه كالعقار الذى المعروف وصالت الطبلاروى عن ذلك فقال لا يجزى فيه
ما ذكره انتهى سم وقال مر يتداعيان عند قاضى بلد العين فليحذر (قوله
بكفيل بدنه ويجه اعتبارا كونه) أى المكفول ثقة مليا يطبق السفر لا حضاره

فى نظيره من الدعوى على
غائب (ويعتمد) المدعى (فى)
دعوى (عقار) بقيد زده
بقولى (لم يشتر حدوده)
ليميز ولا يجب ذكر القيمة
لحصول التمييز بدونه (أولا
بؤمن اشتباهها) كغير
المعروف من العبيد والدواب
وغيرها (بالغ) المدعى
(فى وصف مثلى) ما أمكنه
(وذ كريمة متقوم) وجوبا
فيم ما ويندب أن يذكر كريمة
مثلى وان يبلغ فى وصف
متقوم وهذا مافى الروضة
وأصلها هنا وعليه يحتمل
كلام الأصل هنا وما ذكره
كالروضة وأصلها فى الدعوى
من وجوب وصف العين
بصفة السلم دون قيمتها
مثلية كانت او متقومة هو
فى عين حاضرة بالبلد يمكن
احضارها مجلس الحكم
وبذلك اندفع قول بعضهم
ان كلامهما هنا يخالف
ما فى الدعوى (وسمع الحجية
فى العين اعتمادا على
صفاتها) (نقط) أى دون
الحكم بها لظفر الاشتباه
(وكتب الى قاضى بلد
العين بمقامته) الحجية

(فيعتبرها الكاتب مع المدعى ككفيل بدنه)

وبصدق

أي المدعي احتياطا للمدعي عليه حتى إذا لم تميزها الحجة طوبى لبردها مذار أن لم تكن أمة (تحرّم خلوتها بها) والا
بأن كانت كذلك (فع أمين) في الرقعة (٧٩٧) تقوم الحجة بعينها نعم أن أظهر الخصم عينا أخرى

مشاركة في الاسم والصفة
فكما في المحكوم عليه وذكر
حكم الأمة من زياد في
ويسن أن يفتح على العين
عند تسليمها بفتح لازم لا
تبدل بما يقع به اللبس على
الشهود فإن كان رقيقنا
جعل في عنقه قلادة رخت
عليها (فإن قامت) عنده
(بعينها كتب) إلى قاضي
بلدها (براءة الكفيل) بعد
تقيم الحكم وتسليم العين
للمدعي (أو) ادعى عينا غائبة
(عن المجلس) فطأ أي لاهن
البلد (صكاف احضار
مايسهل) هو أولى من قوله
يمكن (احضاره لتقوم الحجة
بعينه) لتيسر ذلك فلا تشهد
بصفة لعدم الحاجة بخلافه
في الغائبة عن البلد نعم أن
كانت العين مشهورة للناس
أو عرفها القاضي لم يحتج إلى
احضارها أما إذا لم يسهل
احضاره بأن لم يكن كعقار
أو عسر صكفي ثقيل أو
يورث قلعه ضررا فلا يؤمر

ويصدق في طلبه شورى وشرح مرونارح سم في اشتراط الملاة لأن الكفيل
لا يغرم إلا أن يراد به القدرة على أمة السفر (قوله احتياطا) علة لقوله بكفيله
(قوله إذا لم تكن أمة تحرّم خلوتها بها) بأن لم تكن أمة أو كانت أمة لا يحرم خلوتها
بها بأن تكون محرما أو معه امرأة ثقة حل وقوله تحرّم خلوتها بها أي بتقدير
عدم ملكها (قوله فع أمين) ظاهره أنه لا يحتاج هنا إلى نحو محرم أو امرأة
ثقة تمتع الخلوة ولو قبل به لم يعد الآن يقال إن اعتبار ذلك يشق فسمح فيه مراعاة
لفصل الخصومة شرح مرونارح بينه وبين المدعي حيث اعتبر فيه نحو امرأة
ثقة بأن المدعي من الفاعع فيهما ليس لغيره فالتمه فيه أقوى سم على حجر (قوله
لتقوم الحجة بعينها) أي ففائدة الإقامة الأولى نقل العين المذكورة برلسي سم
(قوله نعم) استدراك على قوله فيبعثها لكاتب (قوله فكما في المحكوم
عليه) فيرسل للقاضي يطلب من الشهود زيادة تميز العين المدعاة فان لم يجد
الشهود زيادة تميز وقف الأمر حتى يتبين الحال كما مر (قوله بفتح لازم) أي
لا يمكن زواله كنبلة فلا يكتفى بختمه بحبر ونحوه شيئا (قوله رقيقنا) ليس بقيد
وعبارة شرح مرونارح كان حيوانا (قوله لتيسر ذلك) علة للعمل مع علة
(قوله لعدم الحاجة) نعم أن شهدت بينة باقرار المدعي عليه باستيلائه على كذا
أو وصفه الشهود سمع من (قوله أو عرفها القاضي) عبارة شرح مرونارح
ما يعرفه القاضي فان عرفه الناس أيضا فله الحكم به من غير احضار وان اختص به
القاضي فان حكم بعله بأن كان معتمدا فكذا أو بالبينه فلا لانه لا تسرع بالصفة
(قوله أو يورث الخ) كخشبة موضوعة في جدار وهو معطوف على قوله ثقيل بدليل
قوله بعد ويصف ما يعسر أي بتقسيمه (قوله وتشهد الحجة) فان قال الشهود انما
تدري عينه فقط تميز حضور القاضي أو نائبه لتقع الشهادة على عينه مرسلا
(قوله بتلك الحدود) أي في المقار وقوله والصفات أي فيما يعسر وإذا شهدت الحجة
بتلك سمكم من ذي حاجة إلى أن يضره أو نائبه كما في شرح الروض (قوله
فيما ذكر) أي في الدعوى به والشهادة وقوله ومثله أي مثل هذا التقييد (قوله
ولو انكر العين الخ) راجع للغائبة عن البلد أو عن المجلس وعبر في المنهاج عن

باحضاره بل يحدد المدعي العقار ٢٠٠ بح ت ويصف ما يعسر وتشهد الحجة بتلك الحدود والصفات
أو يضر القاضي أو يبعث نائبه لسماع الحجة فان كان العقار مشهورا بالبلد لم يحتج لتعديده فيما ذكر ومثله يأتي
في وصف ما يعسر احضاره واعلم ان النائية عن البلد بمسافة العدوى كالتي في البلد لا اشتراكها في ايجاب الاحضار
تبه على ذلك في المطلب (ولو انكر المدعي عليه العين) المدعاة (حلف) فيصدق لان الاصل عدمها (نعم) بعد حلفه
(للمدعي دعوى بدلها) من مثل أوقية ففهرأعم من تعبيره بالقيمة

(فان نكل) عن اليميز (فحلف المدعي أو أقام حجة) حين أنكر (كأن الحضور) العين لتشهد الحجة بينهما
(وحيث لا عذر لانه امتنع من حق واجب عليه (٢٩٨) (فان ادعى تلفها حلف) فيصدق

هذا بقوله واذا وجب احضاره قال ليس بيدي عين بهذه الصفة صدق بيئته وقال
عن قوله العين المدعاة سواء في ذلك الدعوى بالحاضرة أو الغائبة انتهى
ولا يخافيه قوله كلف الاحضار الموهوم انه مخصوص بالغائبة عن المجلس لان المدعي
لما حلف بمن الرذ أو أقام حجة غلظ على المدعي عليه ليكلفه الاحضار (قوله
فان نكل) مقابل لقوله حلف (قوله أو أقام حجة) ويكفي ان تشهد بأن العين
الموصوفة كانت بيده وان قالت لانعلم انها ملك المدعي شرح مرسول وعن
(قوله لتشهد الحجة بينهما) هو ظاهر في الثاني أي قوله أو أقام حجة (قوله عليه)
أي على الاحضار لا جله فعل لتعلم ولا يطلق الا باحضار العين أو بأداء تلفها
مع الحلف كافي شرح مرسول (قوله حلف) بحسب الاذني انه لو أضاف التلف الى
جهة ظاهرة ما لبس بينة بها ثم يحلف على التلف بها كالوديع عن مرسول (قوله
وان ما نضر نفسه) أي لان دعواه التلف تنافي انكاره فلا بد من (قوله أو غنه ان
باعه) قال البلقيني قد يكون باعه وتلف الثمن أو الثوب في يده تلفا لا يقتضي تضمينه
وقد يكون باعه ولم يسلمه ولم يقبض الثمن والدعوى المذكورة ليست جامعة لذلك
والقاضي انما يسمع الدعوى المرددة حيث اقتضت الالزام فيه قال ولم أر من تعرض
لذلك مرسلا ان يقال بمجرد ما صار غاصبا فيضمها وان لم يقصر (قوله فقل يحلف
المدعي) أي يحلف بينما مردودة وهو المعتمد وحيث نذر دفع له العين فذلك أو غيرها
قبله والقول قول المدعي عليه في قدره سواء كان غنا أو بدلا منه غارم مرسول (قوله
ومؤنة الرذ عليه) ونفقة الى ان تثبت في بيت المال ثم ما تراض ثم على المدعي مرسول عن
(قوله لا عن المجلس) لانه في الغالب لا يقابل بأجرة عن قال سم وظاهر كلام
الشيخين انه لا أجرة للمحضرة من البلد وان انسعت البلد وان يجب للمحضرة من خارجها
وان قربت المسافة وان خلف بعض التاخيرين واسكلام فيما لك له أجرة اما لو لم يرض
زمن لك له أجرة فلا أجرة وان أحضرت من خارج البلد اه مرسول (فصل)
في بيان من يحكم عليه في غيبته الاولى تقديم هذا الفصل على الذي قبله لانه من
تعاقبات القضاء على الغائب (قوله وما يذ كرمعه) أي من قوله ولو سمع حجة الى
آخر الفصل (قوله من فوق مسافة عدوى) أي أو من فيها أو دورها وكان في غير
محل عمله كما يأتي قال مرسول وقضية كلامه له لو حكم على غائب فبان كونه حجة نذر
بمسافة قريبة تبين فساد الحكم وهو كذلك ودعوى ان المتبادر من كلامهم

وان ناقض نفسه اذ لو لم
يصدق لمخلد عليه المجلس
في التلغ من زيادتي (ولو
غصبه) غيره (هنا أو
دفعها له لبيعها فبجدها
وشلت اياقية) هي في دعوى
(أم لا) قبلها في صورتين
أو غنه ان باعها في الثانية
(فقال ادعى عليه كذا
يلزمه رده ان بقي أو بدله)
من مثل أو قيمة (ان تلف
أو غنه ان باعه سمعت)
دعواه وان كانت مترددة
للحاجة فان أقر بشي فذاك
وان أنكر حلف انه لا يلزمه
رد العين ولا بدلها ولا غنها
وان نكل فقل يحلف المدعي
كما ادعى رقبيل يشترط التعيين
والاوجه الاول وتعبير
بالبدل أعم من تعبير بالقيمة
(واذا أحضرت العين)
الغائبة عن البلد أو المجلس
(فثبتت للمدعي مؤنة
الاحضار على خصمه) (والا)
أي وان لم تثبت له (فهو)
أي مؤنة الاحضار (ومؤنة
الرذ) للعين الى محلها (عليه)

أي على المدعي لتعديده وعليه أجرة مثلها أيضا لانه ان كانت غائبة عن البلد لا عن المجلس
فقط (فصل) في بيان من يحكم عليه في غيبته وما يذ كرمعه (الغائب الذي نسمع) الحجة عليه (ويحكم
عليه من فوق) مسافة (عدوى)

وقد مر بنا في قبيل الفصل السابق الحاجة الى ذلك (أو من) (تواري أو تعزز) وعجز القاضي عن احضاره لتعذر الوصول اليه والا لا اتخذ الناس ذلك (٧٩٩) ذريعة الى ابطال الحقوق اما غير هؤلاء فلا تسمع الحجة ولا يحكم

عليه الا بحضوره نعم ان كان الغائب في غير محل المحاكم فله ان يحكم ويكتب له المأوردى وغيره (ولو سمع حجة على غائب فقدم قبل الحكم لم تعد) أي لم تجب اعادتها (بل يخبره) بالحال (ويمكنه من جرح) لها واما بعد الحكم فهو باق على حجة بالاداء والبراء والجرح يوم اقامة الحجة أو قبله ولم تمض مدة الاستبراء (ولو سمعها) فأنزل هو أعم من قوله ولو عزل بعد سماع بينة (فولي) ولم يحكم بقولها كما قيده البلقيني (أعيدت) وجوبا بطلان السماع الاول بالانعزال بخلاف ما لو خرج عن عمله ثم عاد وحكم بقبول الحجة فان له الحكم بالسماع الاول ولو استعدي بالبناء للقول (على حاضر) بالبلد أي طلب من القاضي احضاره ولم يعلم القاضي كذبه (أحضره) وجوبا ان لم يكن مكثري العين وحضوره يعمل حق المكثري كما قاله السبكي (يدفع ختم أي محتوم من طين رطب) وغيره (فان امتنع فلا عذر

الجمعة منوعة ويجري ذلك في مبي أو مجنون أو سفیه بان كالمهم ولو قدم الغائب وقال ولو بلا بينة كنت بعت أو اعتقت قبل بيع المحاكم تبين اعلان تصرف المحاكم اه (قوله الحاجة الى ذلك) فيه ان الحاجة موجودة فيه وفيما بعده فكان عليه ان يذكرها عند قوله له مذكر الوصول وبأني نوار المظف وتكون الاولى عامة والثانية خاصة (قوله أو من تواري) أي هرب عن (قوله وعجز القاضي عن احضاره) أي بنفسه وأعووان السلطان عن (قوله نعم ان كان الخ) صورة المسئلة اذ لم يكن الغائب فوق مسافة العدو وهذا هو المعتمد للحاجة الى الحكم عليه كالغائب فوق مسافة العدو شوبري (قوله بل يخبره بالحال) أي وجوبا فيتوقف الحكم على اخبائه كافي المطلب مر (قوله واما بعد الحكم الخ) المقابلة غير ظاهرة لانه على حجة المذكورة مطلقا سواء قبل الحكم أو بعده وعبرة الاصل واذا سمع حجة على غائب فقدم ولو قبل الحكم لم يستعدها قال مر بعده لكنه باق على حجة من ابداء قاذح أو رافع (قوله فهو على حجة) أي معتمد على حجة بالاداء الخ أي التي تشهد باداء المال أو بالبراء أو بان الشهود الذين اقامهم المذعي فسنة يوم شهادتهم أو قبله ولم تمض سنة أي اذا كان معه حجة بالاداء أو البراء أو بالجرح فيقيمها أي يمكنه القاضي من اقامتها (قوله مدة الاستبراء) وهي سنة (قوله هو أعم من قوله الخ) لان قوله ان عزل يشمل ان عزله بنفسه بنحو جنون أو فسق وعزله بعزل موليه وكلام الاصل قاصر على الثانية (قوله ولم يحكم بقولها) معطوف على قوله سمعها فكان الاولى تقديمه بجنبه (قوله أو حكم الخ) مفهوم قوله ولم يحكم بقولها (قوله ولو استعدي) قال زى ثم استطرده لانه لا يختص بهذا الباب فقال ولو استعدي اه وفي المختار يقال استعديت الأمير على فلان فأعداني أي استعنت به عليه فأعدتني عليه والاسم منه العدوى وهو العونة (قوله كذبه) أي الطالب (قوله أحضره وجوبا) ويحضر المسلم في غير يوم الجمعة وفيها الا اذا صعد الخطيب على المنبر زى (قوله يعطل حق المكثري) بأن يمضي زمن يقابل بأجرة وان قلت والاوجه أمره بالتوكيل شرح مر (قوله يدفع ختم) الباء سببية (قوله أو غيره) أي مما يعتاد (قوله ويكون نقش الختم الخ) قال مر وقد كان ذلك معتادا ثم هجر واعتيدت الكتابة في الورق وهو أولى اه قال ع ش وجهه الاولوية ما في الطين من الاستعداد ثم هجر ذلك واعتاد الطلب بارسال الرسل (قوله بلا عذر) أي

للمذعي يبرئ منه على الختم ويكون نقش الختم أحب للقاضي فلانا (فان امتنع فلا عذر

نمبر ترتيب ذلك من الاعوان باب القاضي يحضره وما ذكرته من الترتيب بين الامر من دوما في الروضة وأصلها
وكلام الاصل يقتضي التخيير بينهما فاعليه مؤنة الترتيب على (٨٠٠) الطالب العلم يرزق من بيت المال

وعلى الاول مؤنته على المحتج
فيما يظهر (ف) ان امتنع
كذلك (ب) اعوان السلطان
يحضره (و) يعززه (ب) امراء
والمؤنة عليه وان امتنع لعذر
كمرض وخوف ظالم وكل
من يخاف منه او يعت اليه
القاضي نائبه فان وجب
تخليفه في الاولى وث
القاضي اليه من يخلفه (أم)
على (ع) نائب في غير عمله أو
فيه ولة ثم نائباً وية (م) صلح
بين الناس (لم يحضره) امد
ولاية عليه في الاولى ولما
في احضاره من الشقة مع
وجود الحاكم او لمعه ثم
في الثانية وقرلى أوفيه مصلح
من زيادتي (بل يسمى حجة)
عليه (ويكتب) بذلك الى
قاضي بلده في الاولى ان
كان والى النائب أو المصلح
في الثانية وظاهر أر محل
هذا اذا كان المكتوب
اليه فوق مسافة العدوى
وقولى بل يسمع حجة ويكتب
من زيادتي في الالى (والا)
بأن كان في عمله ولم يكن ثم
نائب له ولا مصلح (أحضره)

من اعذار الجماعة شرح م ر وشمل نحو أكل ذي ربح كريمة والظاهر انه غير مراد
وعبارة الراعي والذكر كالمريض وجلس الظالم وتلخوف منه وقيد غيره المرض الذي
يعذ به بأن يكون بحيث تسوغ بثله شهادة الفرع رشيدى (قوله فمترتب) قال
م ر وهو المسمى الآن بالرسول (قوله يقتضي التخيير) يحمل على ان أوفى كلامه
للتوزيع أى بحسب ما يراه القاضي فلا تخالف م ر وزى وس ل (قوله فعليه)
أى على التخيير مؤنته أى المرتب الخ قال قل على المحلى قوله ومؤنته أى المرتب
على الطالب حيث ذهب به ابتداء كما هو القرض سواء قلنا بالتخيير أو الترتيب فان
ذهب به بعد امتناعه مؤنته على المطالب لتعذبه بامتناعه سواء قلنا بالتخيير
أو الترتيب وحينئذ فلا يظهر فرق بين التخيير والترتيب وقول شيخ الاسلام ان المؤنة
على الطالب على قول التخيير وعلى المحتج على قول الترتيب به نظر فتأمل انتهى
(قوله والمؤنة) أى أجرة المعين كعبر بها م ر فان اختفى نودى على بايه انه ان لم
يحضر بعد ثلاثة أيام سمر بابه وختم عليه فان لم يحضر سمر وختم عليه بطلب المدعى
ان ثبت اتهاذره وان عرف موضعه بعث القاضي نسرة وخصيماً ياتيهجه ر عليه
فان امتنع بعد علمه بالطالب أشهد عليه الخصم شاهدين بامتناعه وادانت ذلك
عند انقضى بى بى الى صاحب الشرطة ليحضره اه زى ومحل ذلك كله اذا لم يكن
مع المدعى بينة بذلك والا فقد تقدم ان القاضى يحكم على المتوارى والمنعز بعد
سماع ابيية تأمل (قوله وله) أى للقاضى ثم نائب وه له الاشاء اذا طلب منه
احضار شخص من أهل ولايته حيث كان يحمل فيه من يفصل الخصومة بين
المدعى وبين لما فى احضاره من الشقة مالم يتوقف خلاص الحق على حضوره
والا وجب عليه احضاره ع ش على م ر (قوله أوفيه مصلح بين لداس) وان لم
يصلح لاقضاء كالشاهد ومشايخ العربان والبلدان ع ش على م ر (قوله لم يحضره)
أى لم يهرزله احضاره س ل (قوله وظاهر الخ) راجع للسؤال الثانية لانه تقدم
ان اجاب بسماع الحجة انما يقبل فوق مسافة عدوى بخلاف الحكم فاه
يقبل مطلقاً وقد تقدم ان الغائب في غير عمل الحاكم للحاكم يحكم ويكتب وان
قربت المسافة زى (قوله ان محل هذا) أى سماع الحجة والا كفاء م ر ح ل
(قوله الى الكوفة) فى كلام غير واحد الى المدينة وهو واضح ح ل ان لان عمر
رضى الله عنه لم يدخل الكوفة ح ف (قوله ولا تحضر محذرة) اهـ م كلامه ان

بعد تحريم الدعوى وصحة ما دعى (ن) مسافة (عدوى) وهذا ما صححه الاصل وهو المواتى
لاول الله ل وقيل يحضره وان بعدت المسافة وهو مقتضى كلام الرضة وأصلها وعليه العراقيون لان عمر رضى
الله عنه استدعى المذنبين من البصرة الى الكوفة وثلاثين فرسخاً لا يظلال الحقوق
ولا تحضر) بالبناء (ول) محذرة

أي لا تكلف حضور مجلس الحكم للدعوى عليها بل ولا الحضور للتعريف بالالتعليق بين مكان (وهي من لا يكثر
خروجها للحاجات) كشرائها خبز وقطن (٨٠١) ويصح غزل ونحوها وذلك بأن لم تخرج أصلاً الضرورة

أو تخمس ربح قليلًا لحاجة
حكمها وزيرة وحمام
(باب القسمة) وهي تميز
الحصص بعضها من بعض
والأصل فيها قبل الإجماع
آيات كآية وإذا حضر القسمة
وأخبار كخبر العيصين
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم يقسم الغنائم
بين أربابها والحاجة داعية
إليها فقد يتبرم الشريك من
المشاركة أو يقصد
الاستبعاد بالتصرف (قد
يقسم) المشترك (الشركاء
أرحاكم ولو نصوبها
وشرط منصوبه) أي الحاكم
(أهلته للشهادات فيشترط
كونه مكافأ كراحم مسلماً
عدلاً ضابطاً سميحاً بصيراً
مطلقاً فلا يصح نصب غيره
لأن نصبه لذلك ولاية وهذا
ليس من أهلها فتعبري
بذلك أولى من قوله ذكر
عدل (و) عليه (بقسمة)
والعلم بها يستلزم العلم
بالمساحة والحساب لأنهما
آلاها ويضرب كونه عفيفاً
عن الطمع ومعرفة بالقيمة
على أحد وجهين رجع منها
الاستنوى نديها تبعاً للجزم

كونها في عذرة واعتد كاف لا يكون مانعاً من حضورها بمجلس الحكم وبه صرح
الصميري في الإيضاح مرع ن (قوله أي لا تكلف حضور الخ) أي لا يلزمها
الحضور بل لها أن توكل ولو اختلفا في كونها عذرة فإن كانت من قوم الغالب
على سائرهم اتخذ برصدة بينهما والأصل صدق هوة له المأوردى والرويانى
ولو كانت برزة ثم لازمت الخدر فكأنه فاسق إذا تاب فيعتبر مرضى سبعة شرح مر
(قوله ولا الحضور للتعريف) بل يجب على القاضي أن يرسل اليها من يحلفها في محلها
شرح مر (فصل في القسمة) وجه ذكرها عقب القضاء
احتياج القاضي إليها ولأن الدائم كالقائم على ما سياتى مرع ن (قوله هي)
أي لغة وشرعاً وعبرة حل يجوز أن يكون هذا معناها لغة وأصلاً لا يجوز
أن يكون معناه الاصطلاحي وأما الأخرى فطاق التي يزك كلام الصحاح يفيد أنها
التفريق (قوله وإذا حضر القسمة) أي قسمة الموارث (قوله يتبرم) أي يتضرر
(قوله الاستبعاد) أي الاستقلال (قوله قد يقسم) قد للتحقيق بالنظر للشركاء
والثقليل بالنظر لهما كم قال مر فلو قسم بعضهم في غيبة الباقي وأخذ قسطه فلما
علموا أقرروه صحت لكن من حين التقرير قال ع ش فلو وقع منه تصرف فيما خصه
قبل التقرير كان باطلاً (قوله الشركاء) أي الكاملون أما غير الكامل فلا يقسم له ولله
إلا أن كان له فيه غبطة عن وشرح مر قال الرشيدى محله أن لم يطلب الشركاء
القسمة والأوجبت وإن لم يكن فيها غبطة لغير الكاملين حكمها في البهجة (قوله
للمهادات) أي لسكل شهادة فلا ترد المرأة فلا يقسم الأصل لقرعه وعكسه (قوله
أولى من قوله ذكر الخ) لأنه يقتضى أنه يصح أن يكون أمي أو أصم مثلاً (قوله والعلم
بها الخ) جواب عما برده عليه من عدم التعرض لعلم المساحة والحساب مع ذكر
الأصل لهما وأصل الجواب أنه تعرض لهما في ضمن تعرضه لعلم القسمة (قوله العلم
بالمساحة) بأن يعلم طرق استعمال الجهات العددية العارضة للقادر كطريق
معرفة الفلتن بحسب اختلاف العددية فقط فإن علمها يكون بالجبر والمأيلة (قوله
والمساحة) بكسر الميم يقال مسحت أي ذرعتها بالعلم مقدارها وقوله والحساب
من عطف العام على الخاص لأن المساحة من الحساب حل (قوله عفيفاً من
الطمع لم يشترط هذا في القاضي حل (قوله رجع الاستنوى نديها) معتمد وقوله وردة
أي التذب (قوله في التعديل والرد) أي لا في الإفراز لأن الأجزاء فيه مستوية
فلا تقويم حتى يعتبر مرقته بالقيمة ومن ثم قيل أن قوله في التعديل والرد لبيان
الواقع لأن التعميم خاص بها (قوله منه وب الشركاء) أي وكيانهم مر (قوله

جماعة به فان لم يعرفها سأل عدلين (٢٠١) ويرد البلقين وقال المعتد اعتبارها في التعديل
والرد أما منه وب الشركاء فلا يشترط فيه إلا التكليف لا به ولا عنهم إلا أن يكون فيهم محجور عليه

فتعتبر فيه العدة الفروع محكمهم كنصوب الحماكم (وكذا) (٢٠٢) بشرط أنما (تعدده لتقويم) في القسمة

لأنه شهادة بالقيمة فإن لم يكن فيها تقويم كفي قاسم لأن قسمته تلزم بنفس قوله فاشبه الحماكم ولا يحتاج القاسم إلى لفظ الشهادة وإن وجب تعدده لأنهم استندوا إلى عمل محسوس (أو جعله) بأن يجعله الحماكم (حماكم فيه) أي في التقويم في قسم واحدة ويعمل بعدلين ويعلمه وإن أفهم كلام الأصل أنه لا يعمل به (وأجرته من بيت المال) من سهم المصالح لأن ذلك من المصالح العامة فإن تعذر بيت المال فأجرته (على الشركاء) سواء اطلب القسمة كلهم أو بعضهم لأن العمل لهم (فإن أكتروا قاسموا) بين كل منهم (قدر الرمة ولرفوق) أجره المثل سواء أعقدوا معاً أم مرتين (والأ) بأن اطلقوا المسمى (فالأجرة) موزعة (على قدر) مساحة (الحصص المأخوذة) لأنها من مؤن الملك كالنفقة وخرج بزيادة في المأخوذة الحصص الأصلية في قسمة التعديل فإن الأجرة ليست على قدر مساحتها بل على قدر مساحة المأخوذة قلة

(إلا التكليف) دون ما عداه من الذكورة وغيرها فيجوز أن يكون قنواً فاسقاً وامرأة حل أي وذمياً كافي عس (قوله فتعتبر فيه العدة) وكذا باقي الشروط وعبارة شرح م فيعتبر فيه مامر (قوله كنصوب الحماكم) أي في شروطه المارة ويلزمهم قبول قسمته بخلاف المنصوب حل (قوله أما تعدده) ظاهر كلامه أن هذا شرط في منصوب الحماكم فقط وظاهر كلام الأصل وشراجه أن هذا شرط حتى في منصوب الشركاء متى كان في القسمة تقويم لا بد من تعدد المقوم ولا ينظر ما وجه ذلك في منصوب الشركاء حل (قوله لأنه) أي التقويم (قوله بأشبهه الحماكم) أي والحماكم لا يشترط فيه التعدد (قوله ولا يحتاج القاسم إلح) وأما الشاهد بالتقويم فلا بد فيه من لفظ شهادة وهو واضح إذا كان عند ما كم حل (قوله لأنها) أي قسمته (قوله بعدلين) أي يشهدان عنده بالقيمة شرح م (قوله ويعلمه) أي أن كان مجتهداً (قوله وأجرته) أي منصوب الحماكم س (قوله فإن تعذر بيت المال) بأن لم يكن فيه مال أو كان هناك ما هو أهم منه حل (قوله فأجرته على الشركاء) ولا يشكل أخذ الأجرة هنا إذا كان نائباً عن القاضي لأنه يأخذها على أفعال مباشرها بخلاف الأمر والنهي الصادرين من القاضي لكن قضية هذا الفرق أن القاضي لو قسم بينهم بنفسه كان كتائبه وهو معه وسيأتي ما يؤخذ منه ذلك عمرة سم (قوله سواء اطلب القسمة إلح) أي وإن لم يذكر له الطالب شيئاً وهو مستثنى عن عمل عملاً بغير أجره لكن في كلام حج كالتحطيط وشيئاً أنه لا يستحق حينئذ شيئاً ح ل وعبارة شرح م ر وأجرته على الشركاء أن أسنانجره لأن عمل ساكتاً فلا شيء له أما لو أسنانجره بعضهم فالشكل عليه وإنما حرم على القاضي أخذ أجره على القضاء مطلقاً لأن الحكم حقه تعالى والقسمة حق الآدمي ولأن القاسم عملاً مباشراً فالأجرة في مقابلته والحماكم مقصور على الأمر والنهي (قوله معاً) كاستئجارناك لتقسم هذا بيتاً بدينار على فلان وبدينارين على فلان أو وكلاً من عقد لهم كذا ش شرح م (قوله أم مرتين) بأن عقد أحد الشركاء لأفراز نصيبه ثم الثاني كذلك كما قاله القاضي وغيره زى (قوله في قسمة التعديل) كالأصل أن له في الأصل النصف فصار له الثلثان فعليه ثلثا الأجرة وعلى الآخر ثلثها زى (قوله لأن العمل في الكثير) أي الذي تبين بعد التعديل فإذا كان بينهما أرض نصفين ويعدل ثلثها لثلثها فالصائر له الثلث بمطى من أجره القسام الثلث والصائر له الثلثان به على الثلثين ح ل (قوله هذا) أي التفصيل بقوله وعين كل منهم قدر ما ع قوله والى آخره (قوله مطلقاً) أي عينوا

وكثرة لأن العمل في الكثير أكثر منه في القليل هذا إذا كانت الأجرة صحيحة والأما موزع أجره قدر المثل على قدر الحصص مطلقاً

(ثم نعلم ضرر قسمته ان يطل نفعه بالكلية كجوهرة وثوب تقسمين منهم الحالك) منها لانه سقه ولم يجبهم اليها
كانهم بالاولى (والا) أي وان لم يطل نفعه (٨٠٣) بالكلية بان نقص نفعه أو يطل نفعه المقصود (لم يمتهم

ولم يجبهم) فالاول (كسيف
يكسر) فلا يمتهم من قسمته
كالوهدموا جدارا وانقسموا
نقصه ولا يجبهم لما فيها
من الضرر (و) الثاني (كحمام
وطاحونة صغيرين) فلا
يتمتعهم ولا يجبهم لما روفه
لفظ صغيرين تغلب المذكر
على المؤنث لان الحمام مذكر
والطاحونة مؤنثة فان كان
كل منهما كبيرا بان أمكن
جعل كل منهما حماما
أو طاحونتين أجيبوا وان
احتج الى أحداث بشر
أو مستوقد ولا يغني على
الواقع على ذلك ما فيه من
الايضاح وغيره بخلاف
كلام الاصل (ولو كان له
عشر دار) مثلا (لا يصلح
السكنى والباقي لا خير
يصلح لها ولو يضم ما يملكه
بجواره (أجبر) صاحب
العشر على القسمة (يطلب
الاخر لا عكسه) أي لا يجبر
الاخر بطلب صاحب
العشر لان صاحب العشر
تمتع في طلبه والاخر
معدور اما اذا صلح العشر

قدرا أم لا حل (قوله ان يطل نفعه) أي صار لا نفع له أصلا أو لا نفع له وقع لانه
كالعدم وقوله بان نقص نفعه أي وبقي نفع له وقع حل (قوله كجوهرة) وثوب
نقيسين في التمثيل بهما لبطلان النفع بالكلية بحث الا ان يقال الكلام في جوهرة
وثوب صغيرين أو مع كثرة الشركاء فيهما وفيه نظر أيضا لانه لا خصوصية له ما بذلك
ومال المطب لاوى الى ان النفع الذي لا وقع له كالعدم فليتأمل سم (قوله لانه) أي
القسم لم يمتهم لا مكان الا تنافع بما صار اليه منه على حاله أو بانخاذ مسكنها مثلا
ولا يجبهم الى ذلك لما فيه من اضاعة المال وكان مقتضى ذلك منعه لهم غير انه
وخص لهم فعل ما ذكر بانفسهم تخلص من سوء المشاورة نعم بحث جمع أخذ ما من
من بطلان بيع جزء من نقيس ان ما هنا في سيف خسيس والا متهم شرح م
(قوله ولو كان الخ) اشار به الى ان ضرر القسمة قد يكون على أحد الشريكين
فقط قال حل فناء عظم ضرر قسمته اما عليه ماعا او لما على أحدهما اه (قوله
عشر دار مثلا) أي أو حمام أو أرض م ر (قوله لا يصلح للسكنى) أو لكونه حماما
أو لما يقصد من تلك الأرض شرح م ر (قوله ولو يضم ما يملكه) راجع الى
والاثبات كما يدل عليه ما يأتي س ل (قوله بطلب الاخر) لا تنفعه وضرر
صاحب العشر انما نشأ من قلة نصيبه لانه مجرد القسمة م ر وجر (قوله ولو بالضم)
أي ضم ما يملكه بجواره فبأخذ ما هو بجوار ملكه ويجبر شريكه على ذلك لان
المفروض ان الاجزاء متساوية ولا ضرر عليه حل وعبارة م ر نعم لو ملك أحدهما
ما لو ضم لعشره صلح أجيب اه قال ع ش واذا أجيب وسكان الموات أو الملك
في أحد جوانب الدار دون باقيها فهل ينشأ عنها ما يلي ملكه بلا قرعة وتكون
هذه الصورة مستثناة من كون القسمة انما تكون بالقرعة أو لا بد من القرعة
حتى لو خرجت حصته في غير جهة ملكه لا تتم القسمة أو يصور ذلك بما اذا كان
الموات أو المملوك محيطا بجميع جوانب الدار فيه نظروا لا بعد الا قول للحاجة مع
عدم ضرر الشريك حيث كانت الاجزاء متساوية اه وصرح به م ر فيما بعد
(قوله وما لا يعظم ضرره الخ) فيه ان ما يعظم ضرره تجرى فيه هذه الاقسام
الثلاثة اذا وقعت قسمته فم كان الاولى جعل هذه أي الاقسام الثلاثة ضابطا
للمقسوم من حيث هو وان كان فيما يعظم ضرره تفصيل آخر من جهة ان الحاكم
تارة يمتهم وتارة لا يمنع ولا يجيب شيئا (قوله أحدهما بالاجزاء) قال م ر في شرحه

ولو بالضم فيجبر بطلب صاحبه الاخر لعدم التمتع به (وما لا يعظم ضرره) أي ضرر قسمته (قسمته أنواع ثلاثة
وهي الاولى لان المقسوم ان تسارت الانصاء منه صورة وقيمة فهو الاول والا فان لم يمتح الى رده شيء آخر فالثاني
والا فالثالث (أحدها) القسمة (بالاجزاء) وتسمى قسمة المتشابهات (كشلي) من جوب ودرهم وادهان وغيرها

(ودار متفقة الابنية وارض مشبهة الاجزاء فيجب المتنع) عليها اذ لا ضرر عليه فيما (فيجزأ ما يقسم) كيلا في المكيل ووزن في الموزون وذو في المذروع وعدا في المعدود (بعد الانصاء) (٨٠٤) ان استوت) كالثلاث لزيد

وعرو وبكر (ويكتب) مثلا
هنا وفيما يأتي من بقية
الانواع (في كل وقعه) اما
(اسم شرك) من الشركاء
(أوجز) من الاجزاء (محيز)
من البقية بمحد أو غيره
(وتدريج) الرقع (في بنادق)
من محوطين بحفف أو شمع
(مستوية) وزنا وشكلا ندبا
(ثم يخرج من لم يحضرهما)
أي الكتابة والادراج بعد
جعل الرقاع في حجره مثلا
فتعبري بذلك أولى من قوله
ثم يخرج من لم يحضرهما
(رقعة) اما (على الجزء الاول
ان كتبت الاسماء) فيعطى
من خرج اسمه (أو على اسم
زيد) مثلا (ان كتبت الاجزاء)
فيعطى ذلك الجزء ويغفل
كذلك في الرقعة الثانية
فيخرجها على الجزء الثاني
أو على اسم عمرو وتعين
الثالثة للباقي ان كانت
أثلاثا وتعين من يبدؤه من
الشركاء أو الاجزاء منوط
بنظر القاسم (فان اختلفت)

وتجوز قسمة الوقف من الملك أو وقف آخر ان كانت أفرازا لا يعساو كان
الطالب الناظر أو المالك أو الموقوف عليه ونظير ذلك ما في المجموع في الاضحية انه
ان اشترك جماعة في يدنة أو بقرة لم تجز القسمة ان قلنا انها يسرع على المذهب وبين
أرباب الوقف تمتنع مطلقا لان فيه تغيير شرطه اه وقوله لان فيه تغيير شرطه كان
معناه ان مقتضى الوقف ان كل جزء منه لجميع الموقوف عليهم وعند القسمة
يخص البعض بالبعض وهو شرطه حرمهم (قوله متفقة الابنية) قال في شرح عب
بأن كان في جانب منها بيت وحصة وفي الجانب الآخر كذا والعروة تنقسم
سم (قوله كيلا) حال من ما (قوله أوجز) بالرفع كما يصرح به عبارة الروضة
شرح م ر والظاهر انه يجوز الجرح (قوله ثم يخرج) من لم يحضرهما وذلك لبعده
عن التهمة اذ التهمة مسترها عن المخرج حتى لا يتوجه اليه تهمة ومن ثم يستحب
كونه قليل الفطنة لتباعد الحيلة عن ش على م ر (قوله أولى من قوله يخرج
من لم يحضرهما) أي الكتابة من ل ورجعه أي الضمير م ر الواقعة فعليه
لأولوية (قوله بنظر القاسم) أي لا ينظر المخرج رشيدى وقوله على أقلها أي
يخرجه (قوله فيكون) أي ما يقسم (قوله فيتفرق ملك الخ) هذا ظاهر
في الأرض دون غيرها كالحيوب فانه لا يضر تفرق ملك من له النصف أو الثلث
لا مكان ضمنه كما هو ظاهر (قوله أعطيهم ما والثالث) وانظر لو خرج له الخامس
حل والظاهر انه يعطاه والرابع والسادس قياسا على ما اذا خرج له الثاني فانه
يعطاه مع الذي قبله والذي بعده كما قاله الشرح وعبارة متن الروض أو خرج له
الثاني أخذوا الذي قبله والذي بعده أو خرج له الثالث أخذوا مع الذي قبله
أو الرابع أخذوا مع الذين قبله ويتعين الاول لصاحب السدس والاخير ان
لصاحب الثلث أو الخامس أخذوا مع الذين قبله ويتعين السادس لصاحب
السدس اه قال في شرحه قال الاسنوي واعطاؤه ما قبله وما بعده يحكم فلم
لاعطى السهمان مما بعده ويتعين الاول لصاحب السدس والباقي لصاحب
الثلث وقد يقال لا يتعين هذا بل يتبع نظر القاسم كما قاله الرافي في نظائره اه
(قوله أعطيهم) والخامس وأخذوا ذلك انه لو كان بينهما أرض مستوية الاجزاء

أي الانصاء (كنصف وثلاث وسدس) في أرض أو نحوها (جزء) ما يقسم (على أقلها) وهو ولا حدهما
في المثال السدس فيكون ستة أجزاء وأقرع كالم (ويجنب) اذا كتبت الاجزاء (تفريق حصة واحد) بأن لا يبدأ
بصاحب السدس لانه اذا بدأ به حينئذ يخرج له الجزء الثاني أو الخامس فيتفرق ملك من له النصف أو الثلث
فيبدأ بمن له النصف مثلا فان خرج على اسمه الجزء الاول أو الثاني أعطيه ما والثالث وثني بمن له الثلث فان خرج
على اسمه الجزء الرابع أعطيه والخامس ويتعين السادس لمن له السدس



فلا بد من كتابة الاسماء في ثلاث رقايع اوست والاخراج على الاجزاء لانه لا يحتاج فيها الى اجتناب ما ذكر (الثاني)
القسم (بالتعديل) بان تعدل السهام (٨٠٥) بالقيمة (كارض تختلف قيمة اجزائها) لتعوق قوة الاجزاء

ماء ويختلف بنفس ما فيها
كستان بعضه فخلل وبعضه
عنب فاذا كانت لاثنتين
نصفين وقيمة ثلثها اشتمل
على ما ذكر كقيمة ثلثها
الحاليين عن ذلك جعل
الثلث سهمًا والثلثان سهمًا
واخرج كامر (ويجبر) المتنع
(عليها) أي على قسمة
التعديل الحاقًا بالتساوي
في القيمة بالتساوي
في الاجزاء (فيها) أي
في الارض المذكورة نعم ان
امكن قسمة الجيد وحده
والردى وحده لم يجبر عليها
فيها كارضين يمكن قسمة
كل منهما بالاجزاء فلا يجبر
على التعديل كما يجبر
الشيخان ويجزم به جمع منهم
الاوردي والرويانى (و) يجبر
عليها (في منقولات نوع)
لم يختلف مقسومه كعبد
وثياب من نوع ان زالت
الشركة بالقيمة كما سياتى
كثلاثة أعبد زنجية
متساوية القيمة بين ثلاثة
وكثلاثة أعبد كذلك بين

ولا حده ما أرضه تليها فلابد قسمته وان يكون نصيبه الى جهة أرضه اجيب حيث
لا ضرر كما قد يدل على ذلك قوله في باب الصلح اجبر على قسمة عرصة ولو طولاً
ليقتضى كل بما يليه شرح مر (قوله اوست) قال في شرح الروض ويجوز
كتب الاسماء في ست رقايع اسم صاحب النصف في ثلاثة وصاحب الثلث
في اثنين وصاحب السدس في واحدة ويخرج على ما ذكر ولا فائدة فيه زائدة على
الطريق الاول الاسرعة خروج اسم صاحب الاكثر وذلك لا يوجب حيفاً
لتساوى السهام فجاز ذلك بل قال الزركشى انه المختار المصوص لان صاحب
النصف والثلث مزينة بكثرة الملك فكذلك مزينة بكثرة الرقاع فان كتبت الاجزاء
فلا بد من اثباتها في ست رقايع اه بحر ووجه وانظر ما فائدة الست رقايع أيضاً اذا
كتبت الاجزاء مع انه اذا خرج لصاحب النصف الجزء الاول مثلاً أخذه والذين
بعده فلم يبق فائدة لكتابة الجزء من المكملين لحصته وكذا يقال فيمن له الثلث
وعبارته بعضهم في كتابة الست بحث لانه اذا وضعت الرقايع معاً على الاجزاء فربما
تفرقت رقايع صاحب النصف مثلاً كأن تخرج على الاول والثالث والخامس وان
وضعت مرتباً فاذا خرجت ورقة من أوراقه الثلاثة على الجزء الاول أخذه والذين
بعده فلا فائدة في كتابة اسمه في الرقعتين الاخرين الاسرعة الاخراج كما صرح به
في شرح الروض فيعمل كلامه على الشق الثاني (قوله لانه لا يحتاج الخ) قال سمكت
ان تقول اذا كتبت الاسماء ثم بدأ بالاجزاء على الجزء الثاني مثلاً فربما خرج اسم
صاحب السدس فيلزم تفريق حصة غيره فيحتاج الى اجتناب البداءة بالاجزاء
على الجزء الثاني والخامس في قوله لانه لا يحتاج الخ نظر (قوله ويجبر المتنع الخ)
حاصل ما ذكره المصنف انه يجبر المتنع عليها في ثلاث مواضع (قوله ويجبر عليها)
أي على قسمة الافراز والتعديل أخذاً من تمثيله ويدل عليه أيضاً اضماره هنا
واظهاره بعد بقوله ويجبر على قسمة التعديل (قوله في منقولات نوع) أراد
بالنوع انه منفرد بدليل ما ذكره في المختار لان الذي ذكره فيه اصناف (قوله لم يختلف)
فاعله ضمير يعود على النوع وقوله متقومة بالجرمفة لمنقولات ويدل لذلك قول
الشرح فيما يأتى بخلاف منقولات نوع اختلف وصرح به الاجهوزى على خ ط
وحاصل ما ذكره اربعة قيود ولم يأخذ الشرح مفهوم الثالث ودقوله متقومة

اثنتين قيمة أحدهم كقيمة الآخرين ٢٠٢ يج ت لقلة اختلاف الأغراض فيها بخلاف منقولات نوع
إختلاف كضائنتين شامية ومهربية

أومنقولات أنواع كعبيد تركي وهذه ذي وزنجي وثياب ابريهم وكتان وقطن أولم تزل الشركة كعبد من قيمة
ثاني أحدهما تعدل قيمة ثلثه مع الآخر فلا يجبر فيها الشدة (٨٠٦) اختلاف الأغراض فيها ولعدم زوال

الشركة بالكلية في الأخيرة
وتعبري بمنقولات نوع أهم
من تعبيره بعبيد وثياب من
نوع (و) يعبر على قيمة
التعديل أيضا (في نحو
دكا كين صغار ملاصقة)
بما لا يحتمل كل منها القيمة
(أعيانها ان زالت الشركة)
بما لا حاجة بخلاف نحو
الله كاكين الكبار
والصغار غير الموصوفة بما
ذكر فلا يجبر فيها وان
تلاصقت الكبار واسنوت
قيمه بالشدة اختلاف
الأغراض باختلاف الحال
والأبنية كالجنيين ومعلم
معلم أنه لو طلت قيمة
الكبار غير أعيان أجبر
المتنع وذكر حكم نحو
الله كاكين الصغار من
زيادتي بل كلام الأصل
يفتضي أنه لا يجبر فيها
وتقييد الحكم في المنقولات
بزوال الشركة كما مر
الإشارة إليه من زيادتي
(الثالث) القيمة (بالرد) بان

فخرج به المثلية وقد تقدمت في قيمة الإفراز (قوله أومنقولات أنواع) المراد بها
ما يشمل الأجناس بدليل المثال الثاني (قوله على قيمة التعديل) انظر لم يخص
قيمة التعديل مع أنه يمكن قيمة الإفراز فيما ذكره لأن الله كاكين ان كانت
مستوية القيمة فافراز وان اختلفت فيها بسبب بناء ونحوه فتعديل (قوله أعيانها)
صفة الموصوف محدوف أي قيمة أعيانها بأن طلب الشركاء جعل حصصهم دكا كين
صغارا فخرج به ما لو كانت غير أعيان بأن طلبوا قيمة كل دكا كين نصفين شيئا
عززي وعلى هذا قوله أعيانها يعني عن قوله ان زالت الشركة فهو لازم له وقال ح ف
قوله أعيانها بأن أراد كل منهم الاستئصال بأعيان أي بأفراد منها وهو بمنزلة وقال ح ل
أعيانها أي مستوية القيمة اه وأخذه من قول م ر ولو اشترى دكا كين صغار
متلاصقة مستوية القيمة لا يحتمل أحدها القيمة فطلب أحدهما قيمة أعيانها
أجيب ان زالت الشركة بما تأمل (قوله بما ذكر) أي بقوله متلاصقة أو أعيانها
(قوله فيها) والقاطع لانزع بيع الجميع وقسم ثمة شيئا (قوله باختلاف الحال)
هذا ظاهر في الله كاكين المتباعدة دور المتلاصقة اعدم اختلاف الحال التي هي
فيها إلا أن يقال اختلاف الغرض فيها باختلاف أبنيتها كما أشار إليه بقوله والأبنية
وقد يقال هذا باقي في الصغار (قوله بما مر) أي في قيمة الأجزاء من قوله ودار
متفقة الأبنية الخ عن رسول (قوله غير أعيان) بأن يقسم كل منها (قوله)
وتقييد الحكم في المنقولات الخ) فيه ان قوله ان زالت الشركة من كلام الشرح
فكيف يكون من زيادته ويجاب بأنه أخذه من كلام المتن فيما بعده فيكون فيه
إشارة إلى ان قول المتن ان زالت الشركة راجع إليه أيضا فهي من زيادته هذا
الاعتبار (قوله كما مر الإشارة إليه) أي في قوله سابقا ان زالت الشركة بالقيمة
كما سيأتي (قوله لما قسم براض) بأن كان الرضاء شرطاً وهو قيمة الردأم لا وهو
غيرها عن رسول كبعض أنواع قيمة التعديل أي فيما اذا أمكن قيمة الجيد
وحده والردى وحده كما ذكره الشرح في قوله نعم ان أمكن قيمة الجيد وكذا في غير
ذلك البعض اذ لم يحصل امتناع بأن اقساما باختيارهما من غير اجبار (قوله من
قيمة رد وغيرها) من تعديل وافراز ولا يلزم من كونها قيمة براض أنه لا يدخلها

يحتاج في القيمة إلى رد مال أجنبي (كان يكون بأحد الجانبين) من الأرض (نحو بئر) كشجرو بيت اجبار
(لا يمكن قسمته) وليس في الجانب الآخر ما يعادله الا بضم شيء إليه من خارج (فبرد أخذه) بالقيمة التي
أخرجتها القرعة (قسط قيمته) أي قيمة نحو البئر فان كانت البئر له النصف رد خمسينه وتعبري بنحو بئر أهم من
تعبره بنحو شجر (ولا اجبار فيه) أي في هذا النوع لان فيه تملك المال لشركة فيه فكان كغير المشترك (وشرط لما)
أي لقيمة ما (قيمة براض) من قيمة رد وغيرها

ولو بقاسم يقسم بينهم بقرة (رضى) بها (بعد) خروج (قربة) أمان في قسمة الرد والتعديل فلان كلامه ما بيع
والبيع لا يحصل بالقربة فافتقر إلى (٨٠٧) الرضى بعد خروجها كقبله وأما في غيره ما فقياسا عما هما

وذا (ك) قولهما (رضينا)
هذه القسمة أو هذا أو غير
أخرجته القربة فان لم يحكما
القربة كان اتفاقا على أنه
بأخذ أحدهما أحد
الجانين والاخر الآخر
أحدهما الخسيس والاخر
النفيس ويرد زائد القيمة فلا
حاجة إلى تراض ثان أما
قسمة ما قسم اجبارا فلا
يعتبر فيها الرضى لا قبل
القربة ولا بعدها وتعتبر
بما ذكر بالمقرر لقسمة غيره
الرد أولى عما عير به فيما (و)
النوع (الاول افراز الحق
لا بيع قالوا لانها لو كانت
بيعاً لما دخلها الاجبار ولما
جاز الاعتماد على القربة
وهي هي كونها افرازا ان
القسمة تبين ان ما خرج لكل
من الشريكين كان ملكه
رقيل هو بيع فيما لا يملكه
من نصيب صاحبه افراز
فيما كان يملكه قبل القسمة

اجبارا (قوله رضى بها) أي بلفظ يدل عليه لان الرضاء أمر خفي فوجب ان يضاف
بأمر ظاهر يدل عليه مر (قوله وأما في غيرها) وهو قسمة الافراز اذا قسمت
بالتراضى حل (قوله كقولهم بالخ) وظاهره انه لا بد ان يعلم كل منهما ما صار إليه قبل
رضاه عن (قوله فلا حاجة إلى تراض) ويمنع على كل منهما بعد ذلك طلب قسمة
أخرى ويتعين له ما اختاره شيئا عزيزا (قوله ما قسم اجبارا) وذلك في قسمة
افراز والتعديل حل كالحبوب ومنه قولات نوع الخ (قوله قالوا لانها بالخ) وحده
التبري ان قسمة التعديل بيع وقالوا بدخول الاجبار فيما عني وأيضا لامتناع
بين البيع والاجبار بل قد يجامعهما كما في اجبار الحماكم لم يمنع من أداء الدين على
البيع وتولية الدين عبد البر فان لازمة في كلام الشرح متنوعة (قوله كان ملكه)
فيه شيء لان ما خرج له لم يكن ملكه بل ملكه شائع في الجميع وعبارة شرح مر
افراز للحق أي يتبين به ان ما خرج لكل هو الذي ملكه كالذي في الذمة لا يتبين
الا بالتبض (قوله وقيل هو بيع الخ) يعني انه بيع في نصيب صاحبه الذي كان
لا يملكه قبل القسمة بنصيبه الذي كان له عند صاحبه ولو قال بيع لنصيبه الذي كان
يملكه بما كان لا آخر كان أرفع اخذ ما ذكره بعد وقيل المراد بالبيع الشراء
(قوله وانما دخلها) أي على الثاني (قوله بيع) أي في المعنى أخذ من قوله ساركا نه
باع الخ فطابق الدليل المذموم (قوله قالوا لانها بالخ) تبرأ منه لان هذا التعليل يجري
في الاول مع انه ليس بيعا وأيضا قوله كانه الخ لا ينتج انه بيع (قوله كانه باع الخ)
ولم يقل بالتبين كما قيل به في افراز لتوقف هذا على التقويم وهو تخمين قد
يخطئ شرح مر (قوله أعم من قوله) بيته لشموله الافراز الحقيقي وانما كمي
وان كان لا يكفي هذا الرجل والمرأتان ولا الرجل واليمين سل وفي شرح الروض
الاكتفاء بذلك واعندهم رعن (قوله بتركة) أي الحق (قوله وان لم يثبت ذلك)
كان الانسب التفريع (قوله ولو استحق الخ) اما لو بان فساد القسمة وقد اتفق

وانما دخلها الاجبار للحاجة وبهذا جزم في الروضة تبعاً لتصح أصلها في بابي زكاة العشرات والربا (وغيره) من
الدوعين الآخرين (بيع) وان أجبر على الاول منهما كما مر قالوا لانها لا انفرد كل من الشريكين ببعض المشترك
بينهما ما صار كما به باع ما كان له بما كان لا آخر وانما دخل الاول منهما الاجبار للحاجة كما يبيع الحماكم مال الدين
جبرا (ولو ثبت بحجة) هو أعم من قوله بيته (غلط) فاحش أو غيره (أو حيف في قسمة اجبارا وقسمة تراض)
بان نصيب الحماقاسما أو اقتسه بأنا نصيبهما ورضايهما القسمة (وهي بالاجزاء تنقسم) أي القسمة بنوعها كما لو قامت
حجة بحجور القاضى أو كذب الشهود ولا الثانية افراز ولا افراز مع التفاوت فان لم تكن بالاجزاء بان كانت
بالتعديل أو الرد لم تنقض لانها بيع ولا أثر لغلط والخيف فيه كالأثر للذين فيه لرضا صاحب الحق بتركة (وان لم
ثبت) ذلك وبين المذموم قدر ما ادعاه (فله تخليف شريكه) كظائره ولا يخلو القاسم الذي نصيبه الحماكم
كما لا يخلو الحماكم انه لم يظلم (ولو استحق بعض مقسوم معيناً

وليس سواه) بأن اختص
 أحدهما به أو أصاب منه
 أكثر (بطالت) أي القيمة
 لا يحتاج أحدهما إلى
 الرجوع على الآخر وتورد
 الإشاعة (والا) بأن استحق
 بعضه شأنا لو هيأ سواه
 (بطالت فيه) لافي الباقي
 تقر بالصفحة (خاتمة)
 لوترافعوا إلى قاض في قسمة
 ملك بلاينة به لم يجهل وإن
 لم يكن لهم منازع وقيل
 يحجبهم وعليه الإمام وغيره
 * (كتاب الشهادات) *
 جمع شهادة وهي أخبار
 عن شيء بلطف خاص
 ولا يصلح فيها آيات كآية
 ولا تكتموا الشهادة وأخبار
 كخبير العهد بين ليس لك إلا
 ما هداك أو يمينه وأركانها
 شاهد ومشهد له وشهود
 عليه ومشهود به وصيغة
 وكلمات علم مما يأتي مع
 ما يتعلق بها (الشاهد حر
 مكاف ذو مروءة يظننا طلق
 غير محجور) عليه (بصفه)
 وهذا من زيادتي (و) غير
 (متمم عدل) فلا قبل
 من يروي به أو جنون
 ولا من عام مروءة ومفعل
 لا يضبط رخرس

أورد ع أوبى أحدهما أو كلاهما جرى هنا ما مر فيما إذا بان فساد البيع وقد فعل
 ذلك السكن الأقرب هنا عدم لزوم كل شرط زائد أهلي ما يخص حصته من أرض نحو
 الفلح شرح م ر وقوله ما رأى من عدم الرجوع بالنفقة والقاع مجانا (قوله وليس
 سواء) أي ليس البعض المستحق مقسوما بينهم بالسوية (قوله أو أصاب) أي
 أو عجزه السكن في أحدهما أكثر كما عبر به م ر (قوله بلاينة) أما إذا
 قاموا ولو رجلا وأمرأتين فيصمم واعترضه ابن سريج بأن البينة انما تقام وتسبع
 على خصم ولا خصم هنا وأجاب ابن أبي هريرة بأن القسمة تضمن الحكم لهم بالملك
 فقد يكون لهم خصم غائب فتسمع البينة ليحكم لهم عليه قال ابن الرومة وفي الجواب
 فنظر قال في الروضة كالمها قال ابن كج ولا يمكن في شاهد وبين لأن البين انما
 تشرع حيث يكون خصم لترد عليه لو حصل ذلك قول وقال ابن أبي هريرة يكفي قال
 الأدرعي وجزمه الدارمي وهو الأشبه اه شرح البهجة زى (قوله لم يجهل) أي
 لم يقب لجابتهم شو برى أي لانه قد يكون في أيديهم باجارة أو اعادة فاذا قسمه بينهم
 فقد يدعون الملك محققين بقسمة القاضي وقال الماوردي لا قسمة القاضي اثبات
 للملكهم واليد توجب اثبات التصرف في اثبات الملك عن وتسمعت البينة هنا مع
 عدم سبق دعوى للعاجلة شرح م ر

* (كتاب الشهادات) *

قدمت على الدعوى نظرا لعمامها (قوله بافظ خاص) أي على وجه خاص بأن
 تكون عند قاض أو محكم بشرطه رشدي (قوله ليس لك) أي يامدعي وقوله
 أو يمينه أي المذمى عليه وهذا خطاب للمذمى أي ليس لاثبات حقت على المذمى
 عليه إلا شاهدك وليس لك عليه مع عدم الشاهد من الأيمينه قل على التحرير
 وأورد على المحرم حكم القاضي به وأجيب بأنه ثبت بالعباس الأولي لأن العلم
 أقوى من الحجة وأول التغيير وار كان يوزله إقامة الشاهد من بعد حلف الخصم
 شيئا والاولى جعلها التنويج (قوله حر) أي عند أداء الشهادة فهذه الشروط
 معتبرة عند الأداء لا عند الفعل لافي التسكاح وفيما لو وكل شخص في بيع شيء
 بشرط الاشهاد (قوله ذو مروءة) قدوها على العدالة انما ما يشأنها مع ش
 (قوله وهذا من زيادتي) الاول ان يقول وهذه الثلاثة من زيادتي لأن بفظان
 زيادته أيضا (قوله ولا من عادم مروءة) لان عدها يشعر بعدم الناسك وترك
 المبالاة عميرة وعبارة شرح م ر ولا غير ذي مروءة لانه لا حياة له ومن لا حياة له يصنع
 ما شاء نظير صحيح اذا تم تسعة منع ما شئت (قوله وأخرس) وان فهم اشارته كل أحد

اذلا فخلو عن احتمال شرح مـ (قوله ومجبور عليه بسفه) أي لنقصه
وما اعترض به من انه لا حاجة لذكره لانه اما ناقص عقل أو فاسق فامريغنى عنه
رداً بأن نقص عقله لا يؤدي الى تسميته مجنوناً لانه مكلف شرح مـ (قوله ومتهم)
لقوله تعالى وأدنى أن لا ترقبوا الرببة حاصلة من المتهم شرح مـ (قوله من كافر)
ولو على مثله شرح مـ (قوله وفاسق) ولو كان الشاهد يعلم فسق نفسه والناس
تمتد عدائته جازله ان يشهد مـ رسم (قوله كبيرة) وهي ما به وعبد شديد
بنص كتاب أو سنة ولا يقدح في ذلك عدم كباثريس فيها ذات كالظهار وأكل
لحم الخنزير وقيل هي كل برية تؤذن بقله أكثر مراتكم بالدين أي اعتناؤه
بالدين ورقة الديانة واعترض بشموله صفات الخسة وقيل هي ما توجب الحدة
واعترض بعدم شموله الاصرار على صغيرة شرح مـ وأجيب عن الاخير بان
الاصرار على الصغيرة في حكم العكسيرة لانها والاولى ان يقال هي ما يوجب الحدة
أو الكفارة ليشمل الظهار ونحوه شرح مـ راجع المحلى على جميع الجوامع (قوله
ولم يصر على صغيرة) الاصرار بان يمضي زمن تمكن فيه التوبة ولم يتب شيئاً عزى
وقيل بان يرتكبها ثلاث مرات من غير توبة وقال عميرة الاصرار قيل هو الدوام
على نوع واحد منها والاربع انه الاكثر من نوع أو أنواع فانه الرافعي لكنه في باب
العضل قال ان المداومة على النوع الواحد كبيرة وبه صرح الغزالي في الاحياء قال
الزراشي والحق ان الاصرار الذي يصير به الصغيرة كبيرة اما تكرارها بالفعل وهو
الذي تكلم عليه الرافعي واما تكرارها في الحكم وهو العزم عليها قبل تكفيرها
وهو الذي تكلم فيه ابن الرقعة وتفسيره بالعزم فسره الماوردي قوله تعالى ولم
يصروا على ما فعلوا وانما يكون العزم امرار بعد الفعل وقبل التوبة اهـ
وفي الاحياء ان الصغيرة قد تكبر بغير الاصرار كاستمرار الذنب والسرور به وعدم
المبالاة والغفلة عن كونه سبب الشقاوة والتهاون بحكم الله والاعتذار بستر الله تعالى
وحمله وان يكون عالماً بقندين به ونحو ذلك اهـ (قوله الا ان تغلب طاعات المصالح)
بان يابل مجموع طاعاته في عمره بمجموع معاصيه في عمره كافي عيش وعجالة مـ
ويجوز ضبط الغلبة بالمدد من جاني الطاعة والمعصية من غير نظر في كثرة ثواب
في الاولى وعقاب في الثانية لان ذلك امر أخروي ولا تعلق له بما نحن فيه اهـ أي
فتقابل حسنة بسبعة لا بعشر سياآت قال سم ودخل في المستثنى منه ما اذا
استويا أو المستثنى منه مقدّر والتقدير يتقن العدا لانه على كل حال أي سواء
كانت المعاصي أكثر من الطاعات أو مساوية لها قال مـ ومعلوم ان كل صغيرة

ومجبور عليه بسفه ومتهم
وعسر عدل من كافر
وفاسق والعدل يتحقق
(بان لم يأت كبيرة) كقتل
وزنا وقذف وشهادة زور
(ولم يصر على صغيرة أو) أمر
عليها و(غلب طاعته)
فبارتكاب كبيرة أو اصرار
على صغيرة من نوع أو أنواع
تتقن العدا لانه الا ان تغلب
طاعات المعصية على ما أمر
عليه ولا تتقن العدا لانه
وقول أو الى آخره مسن
زيادتي

والله خير (كعب بن زيد) نكح ابني داود من لعب بالارد فقتله صلى الله عليه وسلم (و) لعب (بشطرنج) بكسر او له وقعة
 مضمومة ومهمل (ان شرط) فيه (مال) من (١٠) الجاتين أو أحدهما لانه في الاول قارون في الثاني

مسابقة على غير آله ان قتال
 ففاعلها متعاط لمعقد فاسد
 وكل منهما حرام وان اوهم
 كلام الاصيل انه مكر وه
 في الثاني (والا) بان لم يشرط
 فيه مال (كره) لان فيه صرف
 الامر الى ما لا يجدي نعم ان
 لعبه مع معتقد التحريم تكفي
 يرم (كفناء) بكسر الغين
 والمدة (بلا آله واستماعه)
 فانه ما مكر وهان لما فيها
 من الله واما مع الآلة
 فمحرمان وتعييري بالاستماع
 هنا وفيما يأتي اول من
 تعبيرة بالسماع (لاحدا)
 بضم الحاء وكسرها والمدة
 وهو ما يقال خلف الابل
 من رجز وغيره (ودف) بضم
 الدال أشهر من فقه الماهو
 سبب لاطهار السرور
 كهرس وختان وعيد وقدم
 غائب (ولو يجلا) جل والمراد
 بها الصنوج جمع صنج وهو
 الخلق التي تجعل داخل
 الدف والدف أثر العراض التي
 تؤخذ من صغر وتوضع
 في خسروق دائرة الدف
 (واستماعهما) فلا يحرم ولا
 يكره شيء من الثلاثة لما

قاب منها مرتكبها لا تدخل في العدا ذهاب التوبة العصبة اثرها رأسا اه واليه
 يشير قول الشرح على ما صرح به ومثل التوبة منها وقوع كل مكفر لها (قوله
 كعب بن زيد) وهو الطاولة المعروفة قال الخراساني كبيره وأقول من علم الفرس
 في زمن الملك نصير بن البرهان الا كبيره ولعب به وجعله حيلة لكاسب مع انها لاتنال
 بالكسب والحيلة وانما تنال بالمقادير اه وفارق الشطرنج حيث يذكره ان خلا عن
 المال بان معتمده الحساب الدقيق والفكر الصحيح ففيه تصحيح افكار ونوع من
 التدبير ومعتمد النرد الحزر والتعدين المؤدى الى غاية من السفاهة والحق ويقاس
 بهما ما في مناهيهما من أنواع اللهو فاطاب كالترد والمنقلة كالشطرنج مروي
 (قوله وبشطرنج) أعاد الباء لان القيد الذي بعده خاص به وسئل بعضهم عن
 الشطرنج فقال اذا سلم المال من ائنة صان والصلاة من التسيان فذا الشانس بين
 الاخوان قاله سهل بن سليمان (قوله قمار) بكسر القاف اللعب الذي فيه ترده
 بين الغرم والعزم (قوله متعاط لمعقد فاسد) اما مع اخذ المال فككبرة وكلام
 المصنف في الشرط من غير اخذ مال زى (قوله حرام لاعتته على محرم) لا يمكن
 الاثارة راديه وبذلك فارق عدم حرمة الكلام مع المالك في وقت خطبة الجمعة
 قل على المجلي وأقول ما عمل في زمن الملك مهلب وأقول من أدخله بلاد العرب عمرو
 ابن العاص خراساني في كبيره (قوله بكسر الغين والمدة) وهو رفع الصوت بالشعر
 ويحرم استماع غناء أجنبية أو مردان خيف منه فتنة ولو لم يشرع محرم زى (قوله
 فمحرمان) وعبارة مروي متى اقترن بالغناء آله حرمة فالقياس كما قاله الزركشي
 تحريم الآلة فقط وبقاء الغناء على الكراهة وبه تدل ما في كلام الشرح من
 المسامحة ع ش قال الفرزالي اغناء ان قصده ترويح القلب على الطاعة فهو
 طاعة أو على المعصية فهو معصية أو لم يقصده شيء فهو موقوف عنه انتهى حل
 (قوله لما هو سبب) أي يضرب لما هو سبب (قوله داخل الدف) أي دق
 العرب وقوله في خسروق دائرة الدف أي دق البهم اه شرح مروي (قوله ودف)
 وهو المسمى بالطار ع ش وأقول من سنده مضر جذا النبي صلى الله عليه وسلم اه
 حل (قوله وكاستعمال) معطوف على كعب حل (قوله ويسمى الصفاقتين)
 كالتعاسيتين اللتين تضرب احدهما على الأخرى يوم خروج المجمل ونحوه ع ش
 وهو الذي تستعمله الفقراء المسمى بالكاسات ومثلها ما قطعان من صيني تضرب
 احدهما على الأخرى وخشبستان كذلك واما التصفيق باليدين فكروه كراهة

في الاول من تشييط الابل للسير وايضا في النوم وفي الثاني من اطهار السرور وورد في حلها اخبار بل تنزيه
 صرح النووي بسن الاول والبعوى بسن الثاني وحل استماعهما تابع لحلها والمصريح بذلك استماع الثاني من
 زيادتي (وكاستعمال آله مغربة) بضم الطاء (وعو وصيح) بفتح او وهما يسمى الصفاقتين

وهما من صفت ضرب أحدهما بالآخرى (ومزارع راقى) بكسر الميم وهو ما يشبهه مع الأوتار (ويرج) وهو الزمادة التي يقال لها الشبابة فكلاهما صفاً ولكن (٨١١) صحيح الرافعي حل البراع ومال إليه البلقيني وغيره لعدم ثبوت

دليل معتبر بضرعه (وكوبة) بضم الكاف (وهي طبل طويل ضيق الوسط واستماعها) أي الآلات المذكورة لأنها من شعار الشربة وهي مطربة وروى أبو داود وغيره خبر أن الله حرم الخمر والميسر والكوبة والمعنى فيه التشبيه بمن يعتاد استعماله وهم الخنثون وذكر استعمال الكوبة من زيادتي (لارقص) فليس بحرام ولا مكروه بل مباح لخبر الصحابي أنه صلى الله عليه وسلم وقف لعائشة يسترها حتى تنظر إلى الحبشة وهم يلعبون ويلتفتون والزفن الرقص ولأنه مجرد حركات على استقامة أراعه وواجب (الاستكسر) فيعبر عنه تشبيه أفعال الخنثين (ولأنشاء شعروا نشاء واستماعه) فكل منها مباح اتباعاً للسلف ولأنه صلى الله عليه وسلم كان له شعراء يصنف إليهم منهم حسان ابن ثابت وعبد الله ابن رواحة ورواه

تنزيه حل (قوله من صفر) أي نحاس أصفر ع ش (قوله يقال لها الشبابة) وهي المسماة الآن بالغاب اه ع ش على م ر وفي قول على الجلال والشبابة هي ما ليس له بوق ومنها الصفارة ونحوها (قوله وكوبة) والقاعدة أن كل طبل حلال إلا الكوبة المذكورة وكل مزارع حرام ولو من برسيم أو قربة لا مزارع الغير للحاج قال حل وكل ما حرم حرم التفرج عليه لأنه أعانة على معصية وهل من الحرام لعب المهلوان واللعب بالحيات الرابع الحمل حيث غلبت السلامة ويجوز التفرج على ذلك وكذا يحمل اللعب بالخطام وبالحمام حيث لا مال اه (قوله واستماعها) بالجر (قوله الشربة) بفتح الشين والراء جمع شارب قال في الخلاصة وشاع نحو كامل وكله (قوله والميسر) هو القمار وهو ما يكون فعه متردداً بين أن يفهم وإن يفهم وهو صفة أن لم يؤخذ مال ولا فصح كيرة (قوله الخنثون) بكسر الون على الألف جمع وقهرها على الأشربة بالبرأى المتعلقون بخلق النساء حركة وهيئة ثم مر (قوله حتى تنظر إلى الحبشة) وجواز نظرها لهم أماله غيرها أولاً كونهم مستورين شيئاً (قوله ويلتفتون) بابه ضرب كما في المصباح (قوله فكل منها مباح) إلا إذا اشتمل على كذب محرم لا يمكن حمله على المبالغة والاحرم وإن قصد اظهار الصيغة لإيهام الصدق حل وتردبه الشهادة حيث استكثر منه سل (قوله المعصوم) المراد به من يحرم قتله ولو زانياً محصناً لا حريباً ومردداً سل وخرج بالمعصوم غيره ومثله في جواز الهجوم المبتدع والفاسق المعلن شرح الروض ومثله إذا هجم بما تظاهراً أي تجاهر به من بدعة وفسق كما تجوز غيبته حيث زى (قوله سقطت مروته) وحرم أن تأذت الحليمة ع ش (قوله والمروية) بفتح الميم وضمها وبالمهمز وترصكه مع أبدالها وأما ملكة نفسانية وفي المصباح والمروية آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف على محاسن الأخلاق وجيل العادات اه ع ش على م ر وهي لغة الاستقامة وشرها ما ذكره اه زى وعرفها النووي بأن يتعلق الإنسان بخلق أمثاله في زمانه ومكانه (قوله قباه) هو المفتوح من امامه وخلفه معنى بذلك لاجتماع طرفيه وأما القباء المشهور الآن المفتوح من امامه فقدمنا شعار الفقهاء ونحوهم قل على المحلى

مسلم وذكر استماعه من زيادتي (الابفحش) كنج ولامصوم (أو تشبيب بمعنى من امرء أو امرأة غير حليمة) وهو ذكر صفاتهما من طول وقصر وصدغ وغيرها فيعبر عن لسانه من الأذى بخلاف تشبيهه بهم لأن التشبيب صفة زهر من الشاعر تحسب الكلام لا تحقيق المذكر وأما حليمة من زوجة وأمه فلا يحرم التشبيب بها ثم إن ذكرها بما سقاه الاخفاء سقطت مروته وذكر الأمر مع النقيض بغير الحليمة من زيادتي (والمروية توفى الأدناس عرفاً) لأنها لا تضبط بل تختلف باختلاف الأشخاص والأحوال والأما كن فيسقطها أحسن وشرب وكشف رأس وليس فقد شاء

(قوله أو قلنوسة) وهي غشاء يطرز بلبس على الرأس وحده كالكوفية وزي أهل اليمن ورجلها قلانس عبد البر (قوله كان يفعل الثلاثة الخ) وهل تعاطى حارم المروءة حرام مطلقاً أو مكروه مطلقاً أو يحصل أقوال والراجح أنه ان تعلقت به شهادة حرم بأن كان مقبلاً للشهادة والأفلايا بلى وينبغي الكراهة وعجالة شرح مرم أنه قد اختلف في تعاطى حارم المروءة على أوجه أوجهها حرمة ان ترتب عليه شهادة شهادة تعلقت به وقد ذلك لأنه يحرم عليه التسبب في إسقاط ما تحمله وصار أمانة عنده غيره والأفلايا بحروفه (قوله وفي الأكل به) أي بحيث لا يعتاد الخ لأن حيث بمعنى مكان (قوله وقبلة حليلة) أي من نحو فها لأرأسها ولا وضع يده على نحو صدرها شرح مرم وعنى الروضة من ذلك حكاية ما يتفق له مع روجته في الخلوة وجزم في التكاح بكراهة هذا وفي شرح مسلم بتعريمه أه زى وهو محمول على ما إذا تأدت بذلك وجل القول بالكراهة على ما إذا لم تأد بذلك (قوله بحضرة الناس) ولو محارم لها أوله عرش (قوله واكثر ما يضحك) أي بقصد اضحاكهم حل خبر من تكلم بالكلمة يضحك بها جلساءه يهوى بها في النار سبعين خريفاً وهذا يفيد أنه حرام بل كبيرة لكن يتعين عليه على كلمة في الذير بباطل يضحك بها أعداءه لأن في ذلك من الإيذاء ما يعادل ما في كبراً كثيرة منه عرج قال في شرح مرم وقيد الاكثار بهذا يفهم عدم اعتباره فيما قبله والأوجه كما قاله الأذرى اعتبار ذلك في الكل إلا في نحوه. لأنه حليلته بحضرة الناس في طريق فلا يعتبر تكرره واعتراض بتقيل ابن عمر الأمانة التي خرجت له من السبي وأجيب عنه بأنه مجتهد فلا يعترض بفعله على غيره وأيس الكلام في الحرمة حتى يستدل بسكون الباقيين عليها بل في سقوط المروءة وسكونهم لا دخل لهم فيه على أنه يحتمل أنه انما فعله ليبين حل التمتع بالمسبية قبل الاستبراء فهي واقعة حال فعليه عتمة فلا دليل فيها أملاً اه أي لا دليل فيها لسقوط المروءة قال سم قوله لا دخل له فيه فيه فعارض السلف لا يسكنون على ما لا يليق من مثل ابن عمر فنامل وأجيب بأنه قبلاً باليعيض الكفار أوله عدم تماثل نفسه ويكون قهراً اه (قوله ويقاس به) أي الطريق وقوله ما في معناه كالتهاوى (قوله وحرفة دينية) سميت بذلك لانحراف الشخص اليها لاكتسب وهي أهم من الصناعة لا اعتبار الآلة في الصناعة دونها اه قل على الجلال وقيد ذلك الارشاد بادامتها وفي شرح شيخنا وخرج بادامتها لو كان يحسنها ولا يفعلها أو يفعلها أحياناً في بيته وهي لا تزدى فلا تنضم بها مروءته اه سم واعتراض قولهم الحرفة الدينية مما تنضم

أو قلنوسة حيث) أي يمكن (لا يبتاد) لفاعلهما كان يفعل الثلاثة الأول غير سوق في سوق ولم يغلبه عليه في الأولين جوع أو عشاء ويقول الرابع نقيه في بلد لا يعتاد مثله لبس ذلك فيه وقولي وشرب من زيادتي وتعبري بكشف الرأس أهم من تعبيرة بالمشي مكشوف الرأس والتقييد فيه. مذهب بحيث لا يعتاد من زيادتي وفي الأكل به أولى من قيده له بالسوق وكشف الرأس كشف البدن كأنهم بالأولى والمراد غير المروءة أما ذلك فن المحرمات (وقبلة حليلة) من زوجة أو ممة بحضرة الناس الذين يضحى منهم في ذلك (واكثر ما يضحك) بينهم (أو) اكثار (لعب شطرنج أو غناء أو استماعه أو رقص) بخلاف قليل الخمسة الأقل ثانياً في الطريق ويقاس به ما في معبساته ويستطاع أيضاً (حرفة دينية) بالهسف (تكجيم) وكسر ودبغ من لا تليق (هي) به لا شعارها بالخمسة

بمخلافها من تليق به وإن لم تكن حرفية (٨١٣) إبانته وقول الأصل تبعاً للرأى وكانت حرفية أيه اعترضه

في الروضة فقال لم تعرض
الجمهور لهذا التقييد وينبغي
أن لا يقيد به بل ينظر هل
تليق به هوام لا ولهذا حذفه
بعض مختصرها (والتهمة)
بضم التاء وفتح الهاء في الشخص
(جر نفع) إليه أو إلى من
لا تقبل شهادته له بشهادته
(أو دفع ضرر) عنه بها
(فرد) شهادته (لرقيقه)
ولي مكاتباً (وغريم له مات)
وان لم تستغرق تركته
الدين (أو حجر) عليه
(بقلس) لاثمة وروى
الحاكم على شرط مسلم خبر
لا تجوز شهادة ذي الظنة
ولا ذي الحنة والظنة التهمة
والحنة العداوة بخلاف حجر
السفة والمرض وبخلاف
شهادته لغريمه الموصى وكذا
المسرق قبل موته والحجر
عليه لتعلق الحق حينئذ
بذمته لا بعين أمواله (و)
نرد شهادته (بما هو محل
تصرفه) كان وكل أو وصي
فيه لانه ثبت بشهادته
ولا يثله على المشهود به نعم ان
شهوده بعد عزله ولم يكن
خاصم قبلت وتعتبر بما ذكر
أهم من قوله بما هو وكيل فيه

الروضة مع قولهم انها من فروض الكفاية وأجيب بحمل ذلك على من اختارها
لنفسه مع حصول فرض الكفاية بغيره زى (قوله بمخلافها من تليق به) أي
وكانت مباحة أما ذو حرفية محرمة كمصنوع من غير فلا تقبل شهادته مطلقاً شرح
(قوله والتهمة) أي المتقدمة في قوله وغيره ثم قال م في شرحه وحدوثها قبل
المحكم مضر لا بعده فلو شهد لأخيه بمال فمات وورثه قبل استيفائه فان كان
بعد الحكم أخذه والا فلا وكذا لو شهد بقتل فلان لأخيه الذي له ابن ثم مات وورثه
فان صار وارثه بعد الحكم لم ينقض أو قبضه امتنع الحكم اه (قوله بشهادته)
متعلق بحجر (قوله أو دفع ضرر عنه) أي أو عز من لا تقبل شهادته له كافي شرح م
ويمكن جعل الضمير في عنه راجعاً إلى أحد الدائرين الأمرين المذكورين (قوله)
فرد لرقيقه) أي ارشده له بالمال فان شهد ان فلان أذقه قبلت اذ لا فائدة تعود
على السيد تأمل (قوله ولو مكاتباً) أي لانه ملكه فله علة بماله بدليل منعه له
من بعض التصرفات ولانه يصدد العود إليه بعجز أو تعجز شرح م اه فهو راجع
لقوله إليه وكذا الغريم الميت والمجور عليه (قوله وغريم له مات) لانه اذا ثبت
لغريم شيئاً أثبت لنفسه المطالبة به شرح م وصورتها بأن مات من عليه الدين
وادعى وارثه على آخر دين فلا تصح شهادة صاحب الدين مع آخر (قوله والظنة)
يكسر الظاء وتشديد النون التهمة قال تعالى وما هو على الغيب بظنين أي بجهنم
(قوله والحنة) بكسر الحاء وفتح النون مخففة (قوله بخلاف حجر السفه والمرض)
أي فان الغريم يصح ان يشهد فيهما (قوله وبخلاف شهادته لغريمه الموصى)
الظاهر انه مفهوم قوله حجر لان الحجر عليه انما يكون عند اعساره أي عدم قدرته
على وفاء دينه (قوله لتعلق الخ) تعليل للأربعة قبله (قوله كان وكل الخ) بأن وكل
في بيع شيء وادعى شخص انه ملكه فشهد الوكيل بأنه ملك موكله أو بان
وصى لي ببيت وادعى آخر بعض مال اليتيم فشهد الوصي بأنه ملك اليتيم فلا تقبل
لانه علة عبد البر ولو باع الوكيل شيئاً فأنكر المشتري الثمن أو اشترى شيئاً فادعى
أجنبي المبيع ولم تصرف وكالته فله ان يشهد موكله بأن له عليه كذا أو بان هذا
ملكه حيث لم تعرض لكونه وكيلاً ويحمل له ذلك باطناً لان فيه توصل الحق بطريق
مباح وتوقف الادعى فيه بأنه يحمل المحاكم على حكم لو عرف حقيقة لم يضعه
مردوداً به لا لذلك لان الغرض وصول الحق لمستحقه بل صرح جمع بأنه يجب
على وكيل طلاق أنكره موكله ان يشهد بحسبه بأن زوجة هذا مطلقة ويؤيد الجواز
ما مر في الحوالة نظيره فيم له دين عجز عن اتيانه فاقترض من آخر قدره وأحاله به

(و براءة مضمونة) لا يستقطبها المطالبة عن نفسه (و) ترد (٨١٤) الشهادة (من غرماء محجور فليس

بغنى شهود دين آخر)
 لتهمة دفع ضرر المراجعة
 والتقييد بالحجر من زيادتي
 (و) ترد شهادته (لبعضه)
 من أصل أو فرع له كشهادته
 لنفسه (لا) شهادته (عليه)
 بشيء (ولا على أبيه)
 بطلاق ضرة أمه أو قذفها
 ولا لزوجته (ذكر أو أنثى)
 (وأخيه وصديقه) لا تنفاه
 التهمة نعم لو شهد الزوج أن
 فلانا قذف زوجته لم يقبل
 على أحد وجهين في النهاية
 وأشعر كلامها بترجيحه
 ورجحه البلية في هذه
 مستثناة من قبول شهادته
 لزوجته وحذفت من
 الأصل هنا مسائل لتقدمها
 في كتاب دعوى الدم ولو
 كان بينه وبين بعضه عداوة
 ففي قبول شهادته عليه
 خلاف وجزم في الأنوار بعدم
 قبولها له وعليه (ولو) شهد
 (لمن لا تقبل) شهادته (له)
 من أصل أو فرع أو غيرهما
 فهو أعم من قوله شهد لفرع
 (وغيره قببات لغيره) لاله
 لاختصاص المانع به (أو)
 شهداثنان لاثنين بوصية من
 تركته فشهدا لهما بوصية منها

وشهد له به فيختلف معه أن صدقه في أن له عليه ذلك الدين اه شرح مر وقوله نظيره
 بدل من ما (قوله وبراءة مضمونة) وكذا يضمنون أصله أو فرعه أو رقيقه لانه
 يدفع الغرم عن لا تقبل شهادته له سل وشله شرح مر (قوله ضرر المراجعة)
 الاضافة بيانية وكذا اضافة تهمة لدفع (قوله لبعضه) ولو على بعض آخر
 سل بأن يشهد لانه على أبيه أو لانه على أبيه قال زى تقلا عن شرح البهجة
 وترد شهادته لبعضه ولو بتركية أو رشد وهو في حجره لكن يؤخذ باقراره لكن
 لو ادعى السلطان بمال لبيت المال فشهد له به أصله أو فرعه قبل كما قاله الماوردي
 لعدم المدعى به اه وكان الأولى تقديم قوله وبعضه على قوله وبراءة مضمونة لانه
 مثال لقوله أولى من لا تقبل شهادته له الآن يقال آخره نظرا لما بعده (قوله)
 بطلاق ضرة أمه) أي وأمه تحت أبيه مر لانه المتوهم قال سل وصورتها أن
 الضرة تدعى وتقيم الفرع يشهد أو يشهد حسبة اما لو اقامته أمه يشهد فلا تقبل لانها
 شهادة لامه اه وكذا لو ادعى الأب لاسقاط نفقة ونحوها لم تقبل شهادته لانه
 شرح مر وقيد قل على التحريق بول شهادة الفرع بطلاق ضرة أمه بما دام
 تحجب نفقتها على الشاهد والالم تقبل لانه دفع عن نفسه ضررا اه وكونها المحجب
 عليه لا عساره أو لقدرته الأصل عليهم أو كونها تحجب عليه لا عسار الأصل مع قدرته
 هو وقد انحصرت نفقتها فيه بأن كانت أمه فاشترط بخلاف ما اذا وجبت نفقة أمه
 فلا تهمة لان الفرع انما يلزمه نفقة واحدة لزوجات أصله المتعدات فطلاق الضرة
 لا يغيده تخفيفا لانها حينئذ تستقل بها أمه فهو يفرمها سواء طلقت الضرة أم لا
 (قوله أو قذفها) ولا نظر لكون الأمر يؤول الى ان أباه يلاعنها وينفسخ نكاحها
 ويعود النفع الى أمه لانه بعيد شيئا وعبارة شرح مر أو قذفها أي الضرة المؤدى
 لعنان المفضي لفراقها الضعف تهمة نفع أمه بما بذلك اذله طلاق أمه ما متى شاء مع
 كون ذلك حسبة تلزمهما الشهادة به والثاني المنع لانها تحجب نفعها الى أمه ما وهو
 انفرادها بالأب اه (قوله قذف زوجته) وكذا لا تقبل شهادته بزنار زوجته
 ولو مع ثلاثة لان الشهادة عليهم بذلك تدل على كمال العداوة بينهما ولانه نسبها
 الى خيانية في حقه مر سل (قوله لم تقبل على أحد وجهين) والفرق بين هذا
 وماتة دم من انه لو شهد لغيره بأن فلانا قذفه قبلت أن شهادته هنا محصلة نسبة
 القاذف الى خيانية في حق الزوج لانه بتعريف نسبة زوجته الى فساد بخلاف السيد
 بالنسبة لقنه اه ع ش على مر (قوله من عدو) ومن ذلك ان يشهدا على
 ميت بحق فيقيم الوارث البيعة بأنهما عدوان له فلا يقبلان عليه في أوجه الوجهين

قبلة) وان احتملت المواطاة لان الأصل عدمه واعم أن كل شهادة منفصلة عن الاخرى (ولا تقبل) لانه
 الشهادة (من عدة شخص عليه)

في عداوة دينية نظير الحالك السابق (٢١٣) ولأن العداوة من أقوى الريب بخلاف شهادته له اذ

لا تهمه ولا تهمه والفضل ما شهدت به الاعداء (ومر) اذ عدو الشخص (من يحزن بفرجه وعكسه) أي ويفرح بحزنه (وتقبل) الشهادة (على عدو دين ككافر) شهد عليه مسلم (ومبتدع) شهد عليه سني (و) تقبل (من مبتدع لانكفره) بدعته كمنكري صفات الله وخلقه افعال عباده وجوارز رؤيته يوم القيامة لا اعتقادهم انهم مصيبون في ذلك لما قام عندهم بخلاف من تكفروا بدعته كمنكري حدوث العالم والبعث والحشر لاجسام وعلم الله بالمدوم وبالجزئيات لانكارهم ما علم بحسب الرسل به ضرورة فلا تقبل شهادتهم (لاداعية) أي يدعو الناس الى بدعته فلا تقبل شهادته كما لا تقبل روايته بل أولى كآرجه فيها ابن الصلاح والتووي وغيرهما (ولا خطابي) فلا تقبل شهادته (لثبته ان لم يذكر) فيها (ما يتق) الاحتمال (أي احتمال) اعتماد على قول المشهور له لا اعتقاده انه لا يكذب فان

لانه انهم لا تتقال اتركه لما كنه خلافا لما يحسنه اتاج الغزاري واقتى به الشيخ محجبان المشهور وعليه في الحقيقة الميت شرح مر (قوله في عداوة) أي ظاهرة سم وفي سببية متعلقة بعدو وأخذ هذا التقييد من قوله بعد وتقبل على عدو دين اه ويكتفي بما يدل عليها كالمخاصمة كغناء بالظنة لما فيه من الاحتياط نعم لو بالغ في خصومة من يشهد عليه ولم يجبه قبل عليه روى وقرق بين العداوة والبغضاء بأن العداوة هي التي تقضي الى التعدي بالافعال والبغضاء هي العداوة الكاملة في القاب شو برى قال سم والعداوة قد تكون من الجانبين وقد تكون من أحدهما فيختص برد شهادته على الآخر اه (قوله والفضل الخ) هو عجز بيت من بحر الكامل وصدره ومليمة شهدت لها ضرائها (قوله كمنكري صفات الله) أي المعاني (قوله وجوارز رؤيته) ان قلت كيف لا يكفرون بانكار جوارز الرؤية وقد دل عليها الكتاب والسنة كقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة وقوله عليه الصلاة والسلام انكم سترون ربكم في الجنة كما ترون القمر ليلة البدر أجيب بأن هذا ليس نصافي ثبوتها لان الزمخشري قال ان الى من قوله تعالى الى ربها ناظرة مفرد الآء وهي النعم فيكون لفظه الى مفعولا مقدما لناظرة والتقدير ناظرة الى ربها أي نعمة ربها وأجيب عن الحديث بأنه على حذف مضاف أي سترون نعم ربكم (قوله لا اعتقادهم الخ) أي وان استحلوا دماءنا وأموالنا وسبوا النجاة شرح مر ولا ينافي هذا ما ذكر في البغاة لا مكان جل ذلك على انه منع تنفيذها أي الشهادة لخصوص بغيمهم اختصارا لهم ورد عالمهم عن بغيمهم حجر روى لانه تقدم ان البغاة لا تقبل شهادتهم ان علمنا انهم يستحلون دماءنا وأموالنا والاولى الجواب بأن محله اذا كان بلا تأويل وما هنا اذا كان بتأويل كما نقل عن روى (قوله لاداعية) لا يعتمد قبول شهادة الداعية وروايتها حل (قوله وخطابي) نسبة لابي خطاب السكوني كان يعتقد الوهية جعفر اصادق ثم لما مات جعفر اذ عام بالنفسه حل وهذه الطائفة المنسوبون لهذا الخبيث يعتدون ان اصحابهم لا يكذبون أي يعتقدون ان كل من كان على عقيدتهم لا يكذب فاذا رآوه في قضية شهدوا له بمجرد التصديق وان لم يعلموا حقيقة الحال قل على المحلى وسبب هذا الاعتقاد في بعضهم ايضا ان الكذب عندهم كفر مرسى (قوله ولا مبادر) أي قبل الدعوى أو بعدها لا صلى الله عليه وسلم ذمه بقوله شر الشهود الذي يشهد قبل ان يستشهد فان أعادها في المجلس بعد طلبها منه قبلت وما صح من قوله صلى الله عليه وسلم خير الشهود الذي يشهد قبل ان يستشهد محمول على ما تقبل فيه شهادة

ذكرهم اذ لك كقوله رايت أو سمعت أو شهد بخلافه قبلت اثر والمانع وهذه والتي قبلها من زيادتي (ولا مبادر)

يشهادته قبل أن يسأله لآلهتهم

(الافى شهادة حسبة) فتقبل شهادته بان يشهد (فى حق الله) (٨١٦) تعالى كصلاة وزكاة وصوم

بان يشهد بتركها (أو) فى (ماله فيه حق مؤكّد) كطلاق وعنف ونسب وعفو عن قود وبقاء عدة وانقضاءها) وخلع فى القراق لافى المال بان يشهد بذلك ليمنع من مخالفة ما يترتب عليه وصورتها ان يقول الشهود ابتداء للقاضي نشهد على فلان بكذا فاحضره لنشهد عليه فان امتدوا وقالوا فلان رنا فهم قذفة وانما تسمع عند الحاجة اليه اقلو شهد اثنان ان فلانا اعتق عبده أو انه أخو فلانة من الرضاع لم تكف حتى يقول انه يسترقه أو انه يريد نكاحها اما حق الادنى كقود وحده قذف وبيع فلا تقبل فيه شهادة الحسبة كما شمله المستثنى منه (وتقبل شهادة معادة بعد زوال رق أو وصي أو كفر ظاهر أو بدار) لا انتقاء التهمة لان المتصف بذلك لا يعير بره شهادته (لا) بعد زوال (سيادة أو عداوة أو) غشقى أو حرم مروءة فلا تقبل للتهمة والنعيد بظاهر مع قول أو بدار ولا سيادة أو

الحسبة شرح مـ رزيادة (قوله شهادة حسبة) من احتسب بكذا أجزأ عند الله أى آخره واعتد ما سوى بها وجه الله قبل الاستشهاد شرح مـ ر سواء كان قبل الدعوى أو بعدها كما قاله حجر وحل والبرماوى خلافاً لرشيدى حيث نقل عن الأذرى انه لا يقال لها شهادة حسبة بعد الدعوى اهـ ولا تقبل شهادة الحسبة فى حدود الله كما قاله حل (قوله أو فيما له) أى لله فيه حق مؤكّد وهو ما لا يتأثر برفعى الادعى زى (قوله كطلاق) بان شهدوا انه طلقها ثلاثاً وهو ما شرها فحق الله المنع من الزنا وحق الله فى العنف المنع من استرقاق الحر (قوله ونسب) لان الله كذا الانساب ومنع قطعها عن (قوله وعفو عن قود) لانها شهادة باحياء نفس وهو حق لله عن (قوله وبقاء عدة) لما يترتب عليه من صيانة المخرج عن استباحته بغير حق لما فى الشهادة بذلك من منع زواج الغير بها ولما فى الذى بعده من الصيانة عن (قوله وانقضائها) أى فيما اذا طلقها زوجها طلاقاً رجعياً أو أراد أن يراجعها فشهدوا بانقضاء العدة (قوله نشهد على فلان بكذا) أى نريد ان نشهد عليه بكذا وقوله لنشهد عليه أى لنشئ الشهادة عليه فحصل التغاير (قوله فهم قذفة) الا ان يصلوه بقولهم ونشهد بذلك على الوجه حجر والمعمد سماع الدعوى فى شهادة الحسبة الا فى محض حدود الله تعالى مـ ر زى (قوله المستثنى منه) أى قوله ولا مبادر لان المعنى ولا تقبل شهادة مبادر فى كل شئ الا فى شهادة الخ (قوله أو بدار) أى مبادرة بان طلبت منه ولو فى المجلس وهو مصدر بادر كما قال ابن مالك لفاعل الفاعل والمفاعله اهـ (قوله أو فسق) ولو بعد الاستبراء عـ شـ (قوله فلا تقبل للتهمة) لان رده أظهر فحرفه الذى كان يخفيه فهو تهمة بسميه فى ردة ذلك العار ومن ثم لم يصح الحياكم لشهادته قبلت بعد زوال المانع مـ ر (قوله الكافر المسر) أى الذى شهد حال كفره الذى يسره فرد لاجله فرد بكسبه العار لانه كان متظاهراً بالاسلام فلما رده للكفر الحى ظهر كفره فبغيره فاداحسن اسلامه فشهد ثانياً فرد شهادته لانه لا يهمل بدفع العار الحاصل من الرد الاول شرح مـ ر (قوله من الجميع) أى فى الكافر المسر أى اذا تحملها فى حال كفره وأذاها بعد اسلامه ولم يكن شهد قبل ذلك والسبب اذا شهد لعبد بعد عتقه بشهادة مبتدأة والمدق والفاسق ومنه كعب خرم المروءة اذا ادوها بعد زوال المانع وكانت مبتدأة لامعادة (قوله بعد توبته) ظاهره ان ارتكاب خرم المروءة يحتاج الى توبة وان لم يكن ذنباً وان التوبة منه كالتوبة من المعصية فى الشرط المذكورة

عداوة من زيادى وخرج بظاهر المسرف لا تقبل شهادته المعادة للتهمة وبالمعادة غير ما تقبل من الجميع (وانما تقبل غيرها) أى غير المعادة (من فاسق أو خرم مروءة) وهو من زيادى (بعد توبته) قد يكون

فيكون أراد بالتوبة ما يشمل الشرعية والمغوية (قوله وهي) الرجوع عما كان عليه
 (قوله بشرط اقلع) الاقلع يتعلق بالحال والندم بالماضي والعزم بالمستقبل ذي
 (قوله وعزم) انه قسرا هو وما بعد ما يجبر اقتضى ان التوبة هي الندم بالشروط
 المذكورة وان قرأ بالرفع عطفا على الندم فالامر ظاهر وكتب بعضهم قوله وهي
 الندم أي معظم أركانها الندم لأنه الذي يطرد في كل توبة ولا يفي عنه غيره بخلاف
 الثلاثة الباقية وظاهره ان هذه الشروط معتبرة أيضا في التوبة من خاتم المروءة
 (قوله وخروج عن غلامه) عبارة شرح م ر في الدخول على هذا ثم صرح بما
 يفهمه الاقلع للاشتباه فقال ورد غلامه ثم قال واذا بلغت الغيبة المقتاب
 اشترط استحلالة فاذا تم ذلوتها أو تمسر لغيبته الطولية استغفر له ولا اثر لتليل
 وارث ولا مع جهل المقتاب بما حل منه اما اذا لم يبلغه فيكون فيها الندم والاستغفار
 له وكذا يكفي الدم والاقلاع عن الحسد ومن مات وله دين لم يستوفه وارثه كان
 المطالب به في الآخرة هو ودين الوارث على الاصح اه (قوله ويرد المنسوب الخ)
 في الروض وشرحه فان لم يكن المستحق موجودا أو انقطع خبره سلم الى قاض أمين
 فان تعذر تصدق به على الفقراء ونوى العزم له ان وجدته أريد كما عند مقال
 الاسنوي ولا يتعين التصديق به بل هو غير بين وجوب المصالح كلها والمعسر ينوي
 الغرم اذا قدر بل يلزمه التكسب لا يفاء ما عليه ان عصى به لتصح توبته فان
 مات معسرا طواب في الآخرة ان عصى بالاستدانة والاظهار له لا مطالبة
 فيها والرجاء في الله تعويض الخضم انتهى سم (قوله وبشرط قول) انظر هذا
 القول يكون في أي زمن ويقال له حرره شورى وفي الزواج انه يقول بين يدي
 المستقل منه كالمقذوف اه قال سم ولو اغتاب انسان انسانا فان لم يبلغه كفاء
 ان يستغفر له فان استغفر ثم بلغته فهل يكفيه الاستغفار أم لا والوجه انه يكفي اه
 (قوله لتقبل شهادته) اشار بهذا الى ان هذا وما بعده شرطان في قبول الشهادة
 لا في صحة التوبة اذ تصح بذكرهما فكان الاول ان يقدر المضاف لفظا بعد بيان
 يقول وبعد قول في عذور الخ فيصكون معطوفا على توبة ومنيعه يقتضي انه
 معطوف على اقلع فيقتضي انه شرط للتوبة فينا في قوله لتقبل الخ هكذا قال
 بعضهم وعبارة سم واشترط القول في القولية والاستبراء في القطعية
 وما الحق بهما اذ كفي التوبة التي تعود بها الولايات وقبول الشهادة اما التوبة
 المستقطبة لا ثم فلا يشترط فيها ذلك كما في ذلك كلام الروض وشرحه وهو موافق
 ما قاله البعض وكلام الزاخر صريح في أن القول المذكور شرط في صحة التوبة

وهي ندم) على المحذور
 (ب) شرط (اقلاع) عنه
 (وعزم أن لا يعود) اليه
 (وخروج عن غلامه آدمي)
 من مال وغيره فيؤدي الزكاة
 لمستحقها ويرد المنسوب ان
 بقي ربله ان كان مستحقه
 ويمكن مستحق القود وحده
 القذف من الاستيفاء أو
 يبريه منه المستحق وما هو
 حذله تعالى كزنا وشرب
 ما كره ان يظهر عليه أحد
 فله ان يظهره ويقر به
 ليستوفي منه وله ان يستر
 على نفسه وهو الافضل وان
 ظهر فقدقات الستر فيأتي
 الحاكم ويقر به ليستوفي منه
 (و) بشرط (قول في) محذور
 (قولي) لتقبل شهادته
 (كقوله) في القذف (قذف)
 باطل وأنا نادم) عليه (ولا
 أعود) اليه

(و بشرط) استبراء سنة في
مذور (فعل على وشهادة
ذور وقذف ائذاء) لان
اضيقا المشتمل على الفصول
الاربعة ائرباذا في جميع
النفوس لما تشته به فاذا
مضت على السلامة اشعر
ذلك بحسن المبررة ومحل
في الغاسق اذا ظهر فسقه
فلو كان يسره وأقر به ليقام
عليه الحد قبلت شهادته
عقب ثوبته فهذه مستثناة
وبما ذكر علم انه لا استبراء
في قذف لا ائذاء به كشهادة
الزنا اذا وجب بها الحد
لنقص العدد ثم تاب الشاهد
وما أفهمه كلام الام انه
لا استبراء على قاذف
غير المحض محمول على قذف
لا ائذاء به ولا يفتي عليك
حسن ما سلكته في بيان
التوبة بشرطها على ما سلكه
الاصل (فصل) في بيان
ما يعتبر به شهادة الرجال
وتعدد الشهود وما لا يعتبر
فيه ذلك مع ما يتفق بهما
(لا يكفي لغيره لال رمضان)
ولو لم يصر (شاهد) واحدا
ماله فيصفي الصوم كما مر
في كتابه (وشروط لنحو زنا)

فليحذر (قوله وبشرط استبراء) وجه ذلك التحذير من ان يتخذ القساق مجرد
التوبة ذريعة الى ترويج اقوالهم عميرة سم (قوله سنة) والاصح انها تقريية
لا تحذير فيعتفر مثل خمسة أيام لا ما زاد عليها (قوله في مذور فعلى) أي ما يمنع
من الشهادة كأن فعل ما يخل بالمرورة ومثل الفعل العداوة حل أي فلا يذبح الحرام
المرورة من استبراء سنة أيضا بعد الاقلاع عنه وكذا بعد ذهاب العداوة كما في شرح
مر وشرح الروض وانظر لم قيد بالفعل مع ان القول ككيفية العلماء العاملين
كذلك وهلا حذفه ليشمل القول ويستغنى عن قوله وشهادة ذور وقذف ائذاء
لدخوله ما في المذور لان المراد به ما يمنع الشهادة ثم رأيت في الروض ما يوافق من
المصوم (قوله كشهادة الزنا الخ) صريح في أن هذا قذف مع انه الرعي بالزنا
في معرض التعبير والتعبير غير مة صود هنا لان القصد الشهادة الا أن يقال انه
في حكم التعبير (فهـ لـ) في بيان ما تعتبر فيه شهادة الرجال الخ أي
في بيان قدر النصاب في الشهود المختلفة باختلاف المشهود به ومستند الشهادة عن
والاولى ان يقول في بيان المواضع التي يعتبر فيها شهادة الرجال وقوله مع ما يتعلق
بما أي من قوله ويذكر في حلقه صدق شاهده الى آخر الفصل (قوله ولو لم يصر)
أي صوم غير رمضان من نذر وغيره وهذه طريقة المصنف والمعمد انه لا فرق بين
رمضان وغيره في أنه يكفي فيها شاهد واحد ع ش (قوله اماله فيكفي الخ) ومثل
رمضان النجدة بالنسبة للوقوف وشؤال بالنسبة للاحرام بالحج والشهر المذور
صومه اذا شهد برؤية هلاله واحد خلافا لشرح زى وكذا يكفي شهادة واحد
في أشياء كذمي مات وشهد عدل انه أسلم قبل موته لم يحكم به بالنسبة للارث
والحرمان وتكفي بالنسبة للصلاة وتوابعها وكالوث ثبت بواحد وكذا أخبار المعين
الثقة بامتناع الخصم المتعزز فيعزروا الاكتفاء في القسمة بواحد وفي النحرص
بواحد شرح مر (قوله لنحو زنا) والوجه عدم اشتراط ذكر مكان الزنا وزمانه
حيث لم يذكره أحدهم والاوجب سؤال باقيهم لاحتمال وقوع تناقض يسقط
شهادتهم ولا يشترط قوله كم كيل في محلة نعم يندب شرح مر ويشترط ان يذكر
أي شهود الزنا المرأة الزنى بها فقد يظنون وطى المستتر صكة وأمة انه زنا من
الروض وشرحه (قوله كاتيان بهيمة أومينة) وفي اتيانهما التعزيز ودخل
تحت السكاف الاواط وانما الحق اتيان البهيمة بالزنا لان الكل جماع ونقص
العقوبة لا يمنع اعتبار العدد كافي زنا الامة (قوله أربعة) لانه أفع المواحش
وان كان القتل أغلظ منه على الاصح فغلظت الشهادة فيه سترامن الله على عباده

شرح مروقيل لان الزنا لا يتحقق الا من اثنين فكان لكل واحد شاهدان تأمل
 واعتبار الاربعة بالنظر للحكمة فلو شهد بجرح الشاهد اثنان وفسراه بالزنا ثبت فسقه
 وليس افاضين زى وقوله اربعة من الرجال أى دفعة فلو رآه واحد نرى ثم رآه
 آخر نرى ثم آخر ثم آخر لم يثبت كائن له شيئا من ابن المقرى اه وهذا بالنسبة
 للحد والعزير اما بالنسبة لسقوط حضائنه وعداته ووقوع طلاق خلق بزناه
 فيثبت برجلين لا بغيره ما مما يأتى وقد يشكك عليه ما مر فى باب حد القذف ان
 شهادة دون اربعة بالزنا تنسقم وتوجب حدهم فكيف تنصرون هذا وقد يجاب
 بان صورته ان يقول ان شهد بزناه بقصد سقوط أو وقوع ماذ كرقعة ولها بقصد الخ يبنى
 عنهم ما الحد والفسق لانهم ما صرحا بما يبنى ان يكون قصدهما الحاق العار به الذى
 هو موجب حد القذف اه شرح حجر (قوله يشهدون انهم الخ) ولو قالوا تعمدنا
 القظر لا قامة الشهادة زى لان ذلك صغيرة لا يبطلها شرح مروقيل كونه صغيرة
 يخالف قول الشرح ويجوز تعمد النظر الخ (قوله أو نحوه) أى نحوه هذا اللفظ
 ما يؤتى عنه كأن يقول على وجه محرم أو ممنوع أو غير جائز اه خضر وقال
 بعضهم المراد بنحوه ان يقول أدخل حشفته فى فرج بهيمة أو مينة أو دبر عن
 (قوله بل الاول) أى وطى الشبهة بقيد الاول وهو ان يقصد بالدعوى به المال
 (قوله يثبت بما يثبت به المال) ويثبت النسب تبعاً ويغتفر فى الشيء تابعاً
 ما لا يغتفر فيه قصوداً عن (قوله والباقي) وهو شهادة الحسبة ومقدمات الزنا
 يعنى ان وطى الشبهة اذا أريد الشهادة به حسبة لا بد ان تكون الشهادة من رجلين
 هذا مراده وليس المراد ان شهادة الحسبة تثبت برجلين آخرين كأنومه العبارة
 (قوله من عقد مالى) أى ما هذا الشركة والقراض والعكفالة اما هى فلا بد من
 رجلين مالم يرد فى الاولين اثبات حصته من الربح كما يحتمل ابن الرفعة شرح مروقيل
 وجرح عن (قوله وضمان) بيان للحق المالى كالذى بعده شيئا (قوله وخيار)
 أى بأنواعه (قوله لعموم الآية) الا ما خسر بدليل والتخير مراد من الآية اجماعاً
 دون الترتيب الذى هو ظاهر ما عمن تنبيهه اذا شهد احد الشاهدين بالمدعى به
 وعينه فقال الا نرا شهد بذلك لا يمكن بل لابد من تصريحه بالمدعى به كالا قول
 وهذا مما ينفذ عنه كثيراً (قوله الى آخره) هو قوله ولما لم يقصد به المال
 (قوله من موجب عقوبة الله) كشرب خمر وسرقة بالنظر لقطع وقوله اولادى
 كقتل عمدا وقذف (قوله كنكاح) ويجب على شهود النكاح ضبط التاريخ
 بالساعات والمخظات ولا يكفي الضبط بيوم فلا يكفي ان النكاح عقد يوم الجمعة مثلاً

يشهدون انهم رأوه أدخل
 حشفته أو قدرها من فاقدها
 فى فرجها بالزنا أو نحوه قال
 تعالى والذين يرمون
 المحصنات الآية وخرج
 بذلك وطى الشبهة اذا
 قصد بالدعوى به المال أو
 شهده حسبة ومقدمات
 الزنا كقبلة ومعاينة فلا
 يحتاج الى اربعة بل الاول
 بقيد الاول يثبت بما يثبت
 به المال وسيأتى ولا يحتاج
 فيه الى ذكر ما يعتبر
 فى شهادة الزنا من قول
 الشهود رأناه أدخل
 حشفته الى آخره والباقي
 يثبت برجلين ونحوه هنا وفيما
 يأتى من زيادتي (ولما لم)
 هنا كان أودنا أو منفعة
 (وما قصد به مال) من عقد
 مالى أو فسخه أو حق مالى
 (كبيع) ومنه الحوالة لانها
 بيع دين بدين (واقالة)
 وضمان (وخيار) وأجل
 (رجلان أو رجل وامرأتان)
 لعموم آية واستشهدوا
 شهيد من رجالكم
 والخنى كالمرأة وتعبيرى بما
 قصد به مال أولى مما عبر به
 (ولغير ذلك) أى ماذ كرم
 (وما يظهر لرجال غالباً كنكاح

نحو الزنا الى آخره (من) موجب (عقوبة) لله تعالى اولادى (وما يظهر لرجال غالباً كنكاح

وطلاق ورجعة واقرار بنحو زنا وموت ووكالة وصاية) وشركة وقراض وكفالة (وشهادة على شهادة رجلان) لانه تعالى نص على الرجلين في الطلاق والرجعة والوصاية (٨٢٠) وتقدم خبر لانكاح الابولي وشاهدي

عادل وروى مالك عن
الزهري مضت السنة بأنه
لا تجوز شهادة النساء
في الحدود ولا في النكاح
والطلاق وقيس بالمذكورات
غيرها بما يشاركها في المعنى
المذكور والوكالة والثلاثة
بعد ما وان كانت في مال
القصد منها للولاية والسلطنة
اسكن لما ذكر ابن الرعدة
اختلافهم في الشركة
والقراض قال وينبغي أن
يقال ان رادم مدعيهما اثبات
التصرف فهو كالوكيل أو
اثبات حصته من الربح
فيشبان برجل وامرأتين
اذا المقصود المال ويترب
منه دعوى المرأة النكاح
لا ثبات المهرأى أو شرطه
أو الارث فيثبت برجل
وامرأتين وان لم يثبت النكاح
بما في غير هذه (ومالا
يرونه غالبا كبكاره وولادة
وحيض ورضاع وعيب
امرأة تحت ثوبها يثبت بين
مر) أي برحائين ورجل

بل لا بد أن يزيدوا على ذلك بعد الشمس لحظة أو لحقتين أو قبل العصر أو المغرب
كذلك لان النكاح يتعاقب به الحقائق الولد لسنة أشهر ولحقتين من حين العقد
فعليه ضبط التاريخ كذلك لحق النسب سم على هرو هذا مما يغفل عنه
في الشهادة بالنكاح (قوله وطلاق) ولو بعوض ان ادعته الزوجة فان ادعاه
الزوج بعوض ثبت بشاهد وعين ويلغى به فيقال لنا طلاق يثبت بشاهد وعين زى
والخاص بل ان أنواع الشهادة ستة شاهد واحد وأربع رجال ورجلان ورجل
وامرأتان ورجل وعين وأربع نسوة وذكر المصنف جميعها (قوله وشركة) أي
وعقد الشركة لا كون المال مشتركاً بينهم ما ع ش (قوله في المعنى المذكور)
انظر ما هو المعنى المذكور في المستثنين هل هو موجب العقوبة وما يظهر عاياه
الرجال أو انه ليس بمال ولاية قصده منه المال وقرر شيخنا العزيز في الاول وهو الظاهر
وعبارة شرح مروقيس بهما في معناه من كل مال ليس بمال ولا هو المقصود منه
المال وهو يؤيد الثاني (قوله فهو كالوكيل) أي فلا بد من رجلين (قوله
وولادة) واذا ثبتت الولادة بالنساء ثبت النسب والارث تبعاً لان كلامهما
لازم شرعاً للشهود به لا ينفك عنه ويؤخذ من ثبوته ثبوت حياة المولود وان لم
يتم من لم ياتي شهادتهن ولولادة لتوقف الارث عليها فلا يمكن ثبوته قبل ثبوتها
ام لم يشهدن بالولادة بل بحياة المولود فلا يقبلن لان الحياة من حيث هي مما يطلع
عليه الرجال غالباً جرس ل (قوله وحيض) بأن ادعته لاجل المدة فان كرك ذلك
وهو صريح في امكان اقامة اليقينة عليه وعبارة م ر وحيض لعسر اطلاع الرجال
عليه لان الدم وان شوه قد يحتمل انه استخاضه وهذا مرادهم بقوله في الطلاق
تعد ذلك اذ كثيرا ما يطاق التعذر ويراد به التعسر (قوله وعيب امرأة) كبرص
(قوله تحت ثوبها) هو مالا يظهر غالباً شو برى أي في الحرة وما لا يبدو عند المهنة
بالنسية للامة كما يؤخذ من م ر وعبارته ونخرج بقصد الثوب والمراد منه مالا يظهر
منها غالباً عيب الوجه والكفين من الحرة فلا بد من ثبوته ان لم يقصد به مال من
رجلين وكذا فيما يبدو عند مهنة الامة اذا قصده فسخ النكاح من لاما اذا قصده
الرد بالعيب فيثبت برجل وامرأتين ورجل وعين اذا قصده منه حينئذ المال اه

وامرأتين (وبأربع) من النساء روى ابن أبي شيبة عن الزهري مضت السنة بأنه تجوز شهادة
النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادة النساء وعيوبهم وقيس بذلك غيره بما يشاركه في المعنى المذكور واذا
قبلت شهادتهن في ذلك منفردات فقبول الرجلين والرجل والمرأتين أولى وما تقر في مسألة الرضاع قيده المبال
وغيره بما اذا كان الرضاع من الثدي فان كان من اناء حلب فيه اللبن لم تقبل شهادة النساء به لكن تقبل شهادتهن
بأن هذا اللبن من هذه المرأة لان الرجال لا يطلعون عليه غالباً

(ولا ثبت برجل وبين الامال او ما قدمه مال) روى مسلم وغيره انه قيل الله عليه وسلم قضى بشاهد وبين زاد الشافعي في الاموال وقيس بما فيه (٨٣١) ما قصد به مال (ولا يثبت شيء بامرأتين وبين) ولو فيه اثبت

بشهادة النساء منفردات لعدم ورود ذلك وقيامهما مقام رجل في غير ذلك لو روده (ويذكر) وجوبا في حلفه صدق شاهده واستحقاقه لما ادعاه فيقول والله ان شاهدي لسادق واني مستحق لكذا قال الامام ولو قدم ذكر الاستحقاق على تصديق الشاهد فلا بأس واعتبر تعرضه في يمينه لصدق شاهده لان اليمين والشهادة جتان مختلفتا الجنس فاعتبرا ارتباط احدهما بالآخر ليصير كأنه نوع الواحد (ونما يحلف بعد شهادته وتعديله) لانه انما يحلف من قوى جانبه وجانب المدعى فيما ذكر انما يقوى حيثئذ وفارق عدم اشتراط تقدم شهادة الرجل على المرأتين بقيامهما مقام الرجل قطعا ولا ترتيب بين الرجلين (وله ترك حلفه) بعد شهادة شاهده (وتحليف خصمه لانه قد شورع عن

(قوله ولا يثبت برجل الخ) ملاذ كره هذا عقب قوله او رجل وامرأتين بان يقول هناك او رجل وبين ويستغنى عن ذكرهما هنا ويحسب ان ايجاب بانه آخره هنا لا جمل الاصر وتوطئة لقوله ويذكر في حلفه الخ (قوله الاماني) فلما قامت شاهدا باقرار زوجها بالدخول كفي حلفهما معه ريثبت المهر او اقامه هو على اقرارها به لم يكن له الحلف معه لان قدمه ثبوت العدة والرجعة وليس بمحال شرح مر (قوله لان اليمين) أي من حيث هو كمين الرد لاجل قوله جتان والافاليمين هنا شارة لرجعة تأمل (قوله كالنوع) المناسب كالجنس (قوله من قوى جانبه) أي بلوث او بد او اقامة شاهدا او نكول (قوله وله) أي للمدعي ترك حلفه أي حلف نفسه (قوله لانه) أي المدعي عن وعش وقيل انضمير للخصم (قوله وبين الخصم) أي طلب يمينه تسقط الدعوى أي من حيث اليمين فان حلف الخصم فليس للمدعي الحلف حينئذ مع الشاهد ولو في مجلس آخر لانه بمجرد طلب يمين خصمه يسهل حقه من الحلف فلا يعود اليه فلما اقام شاهدا آخر منعت ح ل وعبارة شرح مر فان حلف خصمه سقطت الدعوى وليس له الحلف بعد ذلك مع شاهده له ابن الصباغ لان اليمين قد انتقلت من جانبه الى جانب خصمه الا ان يعود في مجلس آخر فيستأنف الدعوى ويقم الشاهد وحينئذ يحلف معه كما قاله الراجعي لكن كلام الشافعي رحمه الله تعالى يفهم ان الدعوى لا تسمع منه بمجلس آخر اه (قوله تسقط الدعوى) أي لا الحق فلما اقام بينة او اقام شاهدا آخر بعد حلف خصمه ثبت حقه فكما في حل وهو المعتمد قال في الدعوى للخصم واولاه هداي الدعوى التي فيها بين المدعي (قوله فلزم يحلف) أي يمين الرد (قوله سقط حقه من اليمين) أي والدعوى باقية فله بعد ذلك ان يقيم شهودا في ثبوت حقه عن (قوله ثبت الايلاد) يعني ما فيها من المسالية واما نفس الاستيلاد المقتضى لاعتقها بالابوت فانما يثبت باقراره كما اشار اليه الشرح بقوله واذا مات حكم بعتقها باقراره وصرح به مر ايضا فلما قال ثبت المسالية ليناسب ما علم به كان اولى وقال العزيزي قوله ثبت الايلاد أي بالازم لان الايلاد لازم للثبوت (قوله بذلك) أي بشاهد وبين ورجل وامرأتين (قوله كما لا يثبت به عتق الام) أي لان عتقها

اليمين وبين الخصم تسقط ٢٠٦ يجب ان الدعوى (فان نكل) خصمه عن اليمين (فله) أي للمدعي (ان يحلف يمين الرد) كما ان له ذلك في الاصل لانها غير التي تركها لان تلك لقوة جهته بالشاهد وهذه لقوة جهته بنكول الخصم ولان تلك لا يرضى بها الا في المال وهذه يقضى بها في جميع الحقوق فلزم يحلف سقط حقه من اليمين كما سيأتي في الله عاوى (ولو قال) رجل (لزيد امة وولدها) يسترقهما (هذه مسئلة في عتق بذاني ملكي مني وحلف مع شاهد) او شهد له رجل وامرأتان بذلك (ثبت الايلاد) لان حكم المستولدة حكم المال قد سلم اليه واذا مات حكم بعتقها باقراره وقولي في من زيادتي (لان نسب الولد بحريته) فلا يشتان بذلك كما لا يثبت به عتق الام

قي في الولد بيد من هو بيده على سبيل الملك وفي ثبوت نسبة من المدعي بالاقرار ما روي بابه (أو) قال لمن بيده (غلام) يسترقه (كأري وأعتقه وحلف مع شاهد) أو شهد له رجل (٨٢٢) وأما أن بذلك (انتزعه) منه

انما يثبت باقراره كما قاله (قوله في بقى الولد الخ) قال في شرح الروض قال في المطلب ومحلّه اذا أسند دعواه الى زمن لا يمكن فيه حدوث الولد أو اطلق والافلاشك ان الملك يثبت من ذلك الزمن وان الزوائد الحاصلة في يده للمدعي والولد منها أي الزوائد وهو يتبع الام في تلك الحاصلة نقه ديان انقطاع حق صاحب اليد وعدم ثبوت يده اشرعية عليه سر (قوله ما روي بابه) في فصل بين ان يكون صغيرا فلا يثبت بحافضة على حق الولد لا لسيده وان يحكمون بالعاقلة ولا يصدق فيه يثبت في الاصح كما قاله زى والمحل يشرط ان لا يكذب بالحس ولا الشرع (قوله لانه تابع لدعواه الملك) الصالحة بحته لاثباته عن ن قال زى والفرق ان المدعي منا يدعي ملكا بحته تصلح لاثباته والتحق بترتيب عليه باقراره وهناك قامت الحجج على الام خاصة واما الولد فلم يدع ملكه وانما نقول هو حر الاصل وذلك لا يثبت بالحجة الناقصة اه (قوله لمورثهم) أي الذي مات قبل نكوله (قوله وحلف بهم) فاذا حلفوا كاهم ثبت الملك له وصار تركته تقضى منه لديونه ووصاياه شرح الروض (قوله على الجميع) أي حلف ان مورثه يستحقه (قوله انفراد نصيبه) ظل في شرح الروض ويقضى من نصيبه قسطه من الدين ولو وصية لا الجميع وكذا حصل من حلف منهم يحلف على الجميع وينفرد بنصيبه كما قاله البرماوى (قوله حق كامل) أي من اليمين فلا يبطل حقه من البيعة فها إقامة شاهدان وضمه الاول من غير تجديد شهادته كالدعوى بحجر ومرد (قوله ونكل) خرج بقوله نكل توقفه عن اليمين فلا يبطل حقه من اليمين فلم مات قبل النكول حلف وارثه على الاوجه بحجر من ل ومنه شرح مرد (قوله اذا زال عذره) بأن بلغ أو اذق أو حضر مرد (قوله حلف) هل يحلف على الجميع أو على نصيبه (قوله قال الشيطان) الاولى جعله مفهوما قوله ونكل لانه يلزم من نكوله الشروع في الخصومة (قوله أولم يشعر) أو بعد في الواو (قوله منع الحلف) أي مع ذلك الشاهد وله الحلف مع غيره قال مرد لان الحكم لم يتصل بشهادته الا في حق الحساب دون غيره (قوله عمل ذلك) أي عمل عدم الاعادة فيما اذا لم يتغير حال الشاهد كما صرح مرد فكان الاول ان يقذه على قوله اما اذا تغير الخ (قوله فان ادعى قدر حصته الخ) أي على وجه لا يخصه كأن يدعى

(وصار حرا) باقراره وان تضمن استحقاق الولد لانه تابع (ولو ادعوا) أي ورثة كلهم أو بعضهم (مالا) عينا أو دينا أو منفعة (لمورثهم) وأقاموا شاهدا وحلف معه (بعضهم) فقط على الجميع لا على حصته فقط (انفرد بنصيبه) فلا يشارك فيه اذ لو شارك فيه ذلك الشخص يمين غيره (وبطل حق كامل حضر) بالبلد (ونكل) حتى لو مات لم يكن لوارثه أن يحلف (وغيره) من مبي أو مجنون أو غائب (اذا زال عذره حلف وأخذ نصيبه بلاعادة شهادة) ان لم يتغير حال الشاهد لان الشهادة ثبتت في حق البعض فتثبت في حق الجميع وان لم تصدر الدعوى منهم بخلاف ما اذا أوصى لشخصين فحلف أحدهما مع شاهد والاخر غائب فلا بد من اعادة الشهادة لان ملكه منفصل عن ملك الحالف بخلاف حقوق

الورثة فانها انما ثبتت أولا لواحد وهو المورث قال الشيطان وينبغي أن يكون الحاضر الذي لم يشرع ان في الخصومة أولم يشعر بالحال كالعبي ونحوه في بقاء حقه بخلاف ما روي التنا كل اما اذا تغير حال الشاهد فوجهان في الروضة كما صلبها قال الاذرى وغيره والاقوى منع الحلف قال الركاشى وينبغي أن يكون محل ذلك اذا ادعى الاول الجميع فان ادعى بقدر حصته فلا بد من الاعادة جزما (وشرط لشهادة بطل كزنا) ونعصب وولادة

(ابصار) مع فاعله فلا يكتفى فيه (٨٣) السماع من الغير وقد ثبتوا الشهادة فيه بلا ابصار وكان يضع أعمى يده

على ذكر رجل داخل فرج امرأة فيمسكها حتى يشهد عليها عند قاض بما عرفه (فيقبل) في ذلك (أصم) لا ابصاره ويجوز قعد النظر لقرجي الزائنين لتجمل الشهادة قلاتهما متكاحرمة أنفسهما (و) شرط لشهادة (يقول كعقد) وفيه وقرار (هو) أي ابصار وسمع فلا يقبل فيه (أصم) لا يسمع شيئا (و) لا (أعمى) تحمّل شهادة في مسمع لجواز اشتداد الاصوات وقد يحاك الانسان صوت غيره فيشتبه به (الآن) يترجم أو يسمع حكما رأوا يشهد بما ثبت بالتسامع كما ومن لم يأتى أو (يقول شخص في أدته) يصح طلاق أو عتق أو مال لرجل معروف الاسم والنسب (فيمسكه حتى يشهد) عليه عند قاض (أو يكون عامدا تحمله) والمشهد له (و) المشهد (عليه) معروف في الاسم والنسب) فتقبل لحصول العلم بأنه المشهد عليه (ومن سمع قول شخص أو رأى فعله وعرفه باسمه

أن مورثه يستحق على هذا عشرة ويحلف على ذلك والحال أن حق مورثه مائة والعشرة عشرة أولاد ولا يستحق من العشرة إلا واحد إلا به لا يجوز لبعض الورثة أن يتفرد ببعض شيء من التركة أما إذا ادعى على وجه يخصه كأن يدعي أنه يستحق عشرة من جهة مورثه والورثة ما ذكر فمتنع للدعوى لا دعائه بما لا يستعمل يأخذ مع اضاءة الاستحقاق إلى نفسه بخلاف الأول فإنه لما اضاف استحقاق العشرة إلى مورثه سمعت دعواه واستحق ما يخصه منها سمع الخصم مع زيادة وقا نظر هل تأخذ بقية الورثة التسعة يمين من كل أولاد يلزم على الثاني أخذ الشخص شيئا يمين غيره وانظر ما الفرق بين الأول وهو ما إذا ادعى قدر حصته على وجه لا يخصه وبين ادعاء الجميع والحلف عليه حيث يتفرد بنصيبه وقد يقال أنه انفراد بنصيبه من المذعي أيضا وهو العشر لانه واحد من عشرة فلا مخالفة بينهما حتى يطلب الفرق تأمل (قوله ابصار له مع فاعله) لانه يصل بابصار إلى الحق يمين قال تعالى الا من شهد بالحق وهم يعلمون وفي خبر على مثلها أي الشمس فأشهد مر وانما جاز لا أعمى وانور وجهه اهتماما على صحتها للضرورة ولا تجوز شهادته عليه ولو حال الوطى اعتماده على صحتها كما قاله بر (قوله فرج امرأة) أو دبر صبي زى (قوله يشهد عليه بما عند قاض) أي مع ثلاثة ولا يكتفى علم القاضي في حدود الله تعالى سئل (قوله أي ابصار وسمع) أي يشترط في الشاهد بها سماعه وابصاره فانه حال تلفظه بها حتى لو نطق بها من وراء حجاب وهو يتحقق لم يكف قاله في الاقناع ومرو قال وإن علم صوته لان ما كان ادراكه ممكنا بأحدى الحواس يمتنع العمل فيه بغلبة الظن (قوله الا أن يترجم الخ) الاستثناء بالنظر للأولين منه قطع (قوله كما مر) أي في أول كتاب القضاء وعبارته هناك ويتخذ القاضي مترجمين وأصم مسمعين أهلي شهادة فلا يضره ما العسى اه (قوله معروف في الاسم خبر يكون المقدر (قوله والنسب) أي أبيه وجده مر (قوله لحصول العلم) تعليل للسائل الخمس (قوله ومن سمع قول شخص) أي ورآه حال القول وقوله أو رأى فعله أي مع رؤيته حال الفعل يدل على هذا ما تقدم فكأنه تركه اعتمادا عليه وعبارته أنه ومن سمع قول شخص أو رأى فعله فان عرف عينه واسمه ونسبه الخ (قوله أو رأى فعله) كأن رآه ألتف دابة شخص مثلا (قوله بالمعنى السابق) أي بأن كان فوق مسافة العدو ع ش فان كان فيها أو دونها فلا بد من حضوره وعبارته من كل قول بالمعنى السابق اعتبره الشيخ عميرة بأنه لا سلف له في ذلك وارتضى أن القية عن المجلس أي وتواري أو عزز

وفيه (ولو بعد تحمله) (شهادة ما لا يثبت) بالمعنى السابق في آخر القضاء على الغائب

(أومات والا) بان لم يغيب ولم يمت (بإشارة) يشهد (٨٢٤) على عينه فلا يشهد بهما (كلولم يعرفه م ما

ومات ولم يدفن) فانه انما يشهد بالإشارة وهذا من زيادتي فعلم انه لا يشهد في غيبته ولا بعد موته ودفنه ان لم يعرفه م ما فلا ينش قبره وقال الغزالي أن انتدت الحاجة اليه ولم يتغير نبش (ولا يصح تحمل شهادة على منتقبة) بنون ثم تأمن انتقبت ككما قاله الجوهري (اعتمادا على صوتها) فان الاصوات تتشابه (فان عرفها بعينها أو باسم ونسب) أو لمسكها حتى شهد عليها (جاز) التحمل عليم منتقبة (وإحدى بما علم) من ذلك فيشهد في العلم بعينها عند حضورها وفي العلم بالاسم والنسب عند غيبتها (لا بتعريف عدل أو عدلين انها فلانة بنت فلان أي لا يجوز التحمل عليها بذلك وهذا ما عاينه الا ككثرة (والعمل بخلافه) وهو التحمل عليها بذلك (ولو ثبت على عينه حق) فطلب المدعي التمهيل (سجل) له (القاضي) جواز (بمحلية لا باسم ونسب لم يثبتا) بيينة ولا بعلم ولا يكفي فيهما قول

كما تقدم كافية واعنده شيخنا زى ومثله عن (قوله والا بإشارة) قال شيخنا البراسي اقتضى هذا انه لا بد في الشهادة على الحاضر من الإشارة اليه سم (قوله فلا ينش قبره) فان مات ولم يدفن أحضر يشهد على عينه ان لم يترقب على ذلك نقل محرم ولا تغير شرح م (قوله وقال الغزالي الخ) ضعيف (قوله ولا يصح تحمل شهادة على منتقبة) أي اللاداء عليها اما لا للاداء عليها كأن نعه لا على منتقبة بوقت كذا بمجلس كذا وشهد آخر ان هذه الموصوفة فلانة بنت فلان جاز وثبت الحق بالبينتين فعلم ان جواز التحمل عليها لا يتوقف على كشف الوجه ولا على المعرفة اذ قد يلزمها الى أن يشهد على عينها أو يخبر باسمها ونسبها من يحسبني بأخبارهم في التسامع ولو شهد جماعة على امرأة باسمها ونسبها فسألم الحاكم أتعرفون عينيها أم اعتمدتم صوتها لم تلمهم اجابته اذا كانوا مشهورى الديانة والضبط شرح م (قوله اعتمادا على صوتها) افهم قوله اعتمادا انه لو سمعها تتعلق بها الى قاض وشهد عليها جاز كالأعلى بشرط ان ينكشف نقابها ليعرف القاضي صورتها قال جمع ولا ينه قدس كاح منتقبة الا ان عرفها المشاهدان اسما ونسبا أو صورة شرح م (قوله جاز يجوز التحمل عليها مع عدم رؤيتها ومعرفة باسمها ونسبها بان يشهدا على وقوع العقد بين الزوجين) (قوله بعينها) بان كان رأيا قبل الانتقاب أو كانت أمته أو زوجته عن (قوله ونسب) كأن صورة ذلك ان يستفيض عنده وهي منتقبة انها فلانة بنت فلان ثم يتحمل عليها وهي كذلك اه براسي سم على حجر (قوله جاز التحمل) ولا يجوز له كشف نقابها اذ لا حاجة اليه عن (قوله بما علم من ذلك) أي الاسم والنسب والا اشار فان لم يعرف ذلك كشف وجهها وضبط حليتها وكذا يكشفه عند الاداء شرح م (قوله استيعاب وجهها بالنظر) الشهادة عند الجهور لكن الصحيح عند الماوردي بظن الى ما يعرفها به فلو حصل ببعض وجهها لم يجاوزه ولم يزد على مرة الا ان احتاج للتكرار زى (قوله أي لا يجوز التحمل عليها بذلك) بناء على المذهب ان التسامع لا بد فيه من جميع يؤمن تواطئهم على الكذب نعم ان فالان شهدا هذه فلانة بنت فلان كأنها شاهدة أصل فحوز الشهادة على شهادتهما بشرطه شرح م (قوله ولا به مل) أي على بعض الشهود أي لا اعتبار به حل بل لا بد من معرفة اسمها ونسبها بالاستفاضة بين الناس انها فلانة بنت فلان (قوله بخلافه) وهو انهم يشهدون بتعريف عدل انها فلانة بنت فلان وانما به عليه ليحتمل شيخنا (قوله بحلية) أي بالصفات من طول وقصر وبياض وسواد وغير ذلك شيخنا قال العلامة

المدعي ولا اقرار من ثبت عليه الحق لان نسب الشخص لا يثبت باقراره ولا باقرار المدعي فان ثبتا
بيينة أو بعلمه سجل بهما وتعتبرى ثبت أهم من تعبيره بقامت بيينة

(وله بلا معارض شهادة بنسب) ولومن أم أوقيلة (وموت وعق وولاء ووقف ونكاح بتسامع) أي استفاضة (من جمع يؤمن كذبهم) أي توأطهم (٨٢٥) عليه لكثرة فهم فيقع العلم أو الظن القوي بخبرهم ولا يشترط

عدد التمس وحرية هم
وذكر كورهم كالا يشترط
في التواتر ولا يكفي أن
يقول سمعت الناس يقولون
كذا بل يقول أشهد أنه
مشلا لا قد يعلم خلاي
ما سمع من الناس وإنما
اكتفى بالنسب مع
في المذكورات وإن تسرت
مشاهدة أسباب بعضها لأن
مدتها تطول فتعسر إقامة
البينة على استدائها فتس
الحاجة إلى اثباتها بالنسب مع
وما ذكر في الوقف هو بالنظر
إلى أصله أما شروطه
وتفاصيله فبينت حكمها
في شرح الروض وله بلا
معارض شهادة (بثلاثه)
أي بالتسامع ممن ذكر (أو
بيد وتصرف تصرف ملاك
كسكني وهدم وبناء وبيع
(مدة طويلة عرفا) فلا تكفي
الشهادة بمجرد البدلاء
قد يكون عن اجارة أو اعارة
ولا بمجرد التصرف لانه
قد يكون من وصي أو
غاصب ولا يسمي ما بدون
التصرف المذكور كان

سم مانعه قال ابن أبي الدم أن كان الغرض منها التذكير عند حضورهما بعد ذلك
فصح وان كان الغرض الكتابة بالمعفة إلى بلد أخرى إذا غاب المذمى عليه
ليقابل حليته بما في الكتاب ويعمل بمقتضى ذلك أن أنكره في غاية الاشكال
وكذا أن كان الغرض الاعتماد على الحلية عند الاحتياج إلى الثبوت والحكم عليه
غائبا ولا أحسب أحدا يقول له قال وتزيل كلامهم على الحالة الأولى بأية جعلهم
الحلية في الجهول كالاسم والنسب في المعروف اهـ ومثله في شرح مـ (قوله
وله شهادة بنسب) أي تعتمد البينة إذا شهادة الولادة لا تفيد الا الظن فسويح
بذلك مـ (قوله أوقيلة) أي ليستحق من ربيع الوقف على أهلها مثلا مـ
(قوله أي استفاضة) والفرق بين الخبر المستفيض والتواتر أن التواتر هو الذي
بلغت روايته مبلغا أحالت العادة توأطهم على الكذب والمستفيض الذي
لا ينتهي إلى ذلك بل أفاد الأمن من التواطىء على الكذب والأمن معناه الوثوق
وذلك بالظن المؤكد اهـ دميري (قوله ولا يشترط عد التهم) ويشترط إسلامهم
على المتمد مـ ويضغى أن منه التكليف فراجع عـ شـ وجزم باشتراطه
في خاشيته على مـ (قوله ولا يكفي أن يقول الخ) جهل السبكي على ما إذا ذكره
على وجه الارتباب أما لو ثبت شهادته ثم قال سندی الاستفاضة فيقبل وذ كر مثله
في الاستصحاب كما أشار إليه الشرح زى ملخصا (قوله أسباب) بمعنىها كالموت
والوقف والعق والنكاح (قوله لأن مدتها تطول) عبارة مـ رلانها أمور
مؤبدة فإذا طالت عسرا ثبات استدائها (قوله في شرح الروض) وهو أنه إن
شهد بها منفردة لم تثبت بذلك بل بالبينة وإن ذكرها في شهادته بأصل الوقف
سمعت لانه يرجع حاصله إلى بيان كيفية الوقف قاله ابن الصلاح وقال النووي
لا تثبت إلا استقلا لا ولا تبعابل أن كان وقفا على جماعة معينين أو جهات متعددة
قسم الربيع بالسوية وإن كان على مدرسة مثلا تصرف في مصالحها قال الزركشي
وما قاله النووي هو المنقول واعتمده مـ رسم ملخصا (قوله وبيع) قال الجلال
الحلي وفسخ بعده ولا بد منه والا فالبيع يزيل الملك فكيف يشهد له بالملك برماوى
(قوله مدة طويلة) لأن امتداد الأيدي والتصرف مع طول الزمان من غير منازع
يغلب على الظن الملك شرح مـ (قوله ولا يسمي) أي اليد والتصرف (قوله
ويظهر في ذكره تردد) فإن لم يظهر كأن ذكره ملقوبة كلامه قبل كما عنده شيخنا

تصرف مرة أو تصرف مدة ٢٠٧ بـ ث قصيرة لأن ذلك لا يحصل الظن (أو باستصحاب) لما سبق
من فحواش وشري وإن احتمل رواه للعاجلة الداعية إلى ذلك ولا يصرح في شهادته بالاستصحاب فإن صرح به
ويظهر في ذكره تردد لم تقبل ومثله الاستصحاب ذكره الأصل في الدهوى

والبيانات ونخرج بزيادة في بلا معارض ما لو عورض كان أنكر المنسوب إليه النسب أو طعن بعض الناس فيه فتمتنع
الشهادة فيه لا اختلال الظن حيث قد وقول عرفان من زياد في (تنبيه) (٨٢٦) صورة الشهادة بالتسامع أشبه

أن هذا ولد فلان أو أنه
حقيقه أو مولاه أو وقفه أو
اتهاز وحته أو أنه ملكه
لا أشهد أن فلانة ولدت فلانا
أو أن فلانا اعتق فلانا أو
أنه وقف كذا أو أنه تزوج
هذه أو أنه اشترى هذا المار
من أنه يشترط في الشهادة
بالفعل الإصدار والقول
الإصدار والسمع ولو تسامع
سبب الملك كبيع وهبة
لم تجز الشهادة بالتسامع ولو
مع الملك إلا أن يكون السبب
أرنا فيجوز لأن الأثر
يستحق بالنسب والموت
وكل من مما يثبت بالتسامع
ومما يثبت به أيضا ولاية
القضاء والجرح والتعديل
والرشد والأثر واستحقاق
الزكاة والرضاع وتقديم
بعض ذلك (فصل) *
في تحمل الشهادة وأدائها
وكتابة الصك والشهادة
تطلق على تحملها كشهدت
بمعنى تحملت وعلى أدائها
كشهدت عند القاضي بمعنى
وأديت على المشهود به وهو
المراد هنا كجملات شهادة

تجوز كشفي والمصنف في شرح الروض شوبري (قوله أو طعن بعض الناس
فيه) نعم يتجه أنه لا بد من طعن لم تقم قرينة على كذب قائله م (قوله لا أشهد أن
فلانة الخ) لاقتضائه أنه رأى ذلك وشاهده م (قوله ولو تسامع) أي اشهر
سبب الملك عبارة م وصورة استفاضة الملك أن يستفيض أنه ملك فلان من غير
إثابة لسبب فان استفاض سببه كالبيع لم يثبت بالتسامع إلا الأثر (قوله م)
أي بالسبب (قوله ولو مع الملك) غاية في قوله به بأن صرح به كأن يقول أشهد
أن هذا باعه فلان لفلان وأنه ملكه أو أنه وهبه له وأنه ملكه (قوله والأثر)
بأن شهد شاهدان بالتسامع أن فلانا وارث فلان لا وارث له غيره كمانص عليه
في البويطي زى (قوله وتقدم به ذلك) كولية القاضي والجرح زى
(فصل) * في تحمل الشهادة الخ (قوله وأدائها) انما قدمه
على كتابة الصك في الذكر لنا سببه للتحمل وقدم الكتاب على الأداء في بيان
الحكم لأنه يطلب بعد التحمل للتوثيق به ع ش على م (قوله وعلى المشهود به)
أي اطلاقا مجازا لما يأتي من قوله مصدر بمعنى اسم المفعول الخ قال في القصة
والمراد بالتحمل الإحاطة بما تتطلب الشهادة منه به وكنوا عن تلك الإحاطة
بالتحمل إشارة إلى أن الشهادة من أعلى الامانات التي يحتاج حملها إلى الدخول تحت
ورطتها إلى مشقة وكلفة وفيه مجازان لاستعمال التحمل والشهادة في غير معانيهما
الحقيقي (قوله وهو المراد هنا) أي في قول المتن تحمل الشهادة الخ كما في شرح
م وهو المراد به تحمل المشهود به تحمل حفظه وأدائه شيئا وقال سم لا مانع من
إرادة الأداء ومعنى تحمله التزامه قال حل وفي كلام عميرة بل المراد الثاني أي
الأداء لأنه لا يصح تحمل المشهود به إلا بتأويل تحمل حفظه وأدائه (قوله تحمل
الشهادة) أي أصالة أو عن غيره حل (قوله وهو الكتاب) ويطلق على
الضرب قال تعالى فصكت وجهها أي ضربته من باب صك يصب كذا يصب شيئا
وتفسير الصك بالكتاب فيه مجاز الأول لأنه يكون التقدير وكتابة الكتاب
والكتاب لا يكتب لأن الورق لا يسمى كتابا إلا بعد الكتابة (قوله في ذلك) أي
في كل تصرف الخ (قوله إلى إثباته) أي إثبات كل تصرف (قوله عليه) أي على
التحمل (قوله وغيره) كبيع مال العبي أو المجنون أو المحجور عليه بفلس أي
إذا كان الثمن مؤجلا أو الوكيل المشروط عليه الأشهاد ع ش (قوله والمراد

بمعنى مشهود به فهي مصدر بمعنى المفعول (تحمل الشهادة وكتابة الصك) وهو الكتاب في الجملة
(فرضا كفاية) في كل تصرف مالي أو غيره كبيع ونكاح وطلاق وإقرارا ما فرضية التحمل في ذلك للحاجة إلى إثباته
عند التنازع ولتوقف الانعقاد عليه في السكاح وغيره مما يجب فيه الأشهاد وأما فرضية كتابة الصك والمراد في الجملة

في الجملة) انما قال ذلك مع ان شأن فرض الكفاية ذلك لينبه على انها فرض
كفاية على غير القاضى أى على الشهود ولا على كل من الشهود والقاضى فالقاضى
ليس مخاطبا بذلك مطلقا في الحالة المذكورة وغيرها حل (قوله لما ر) انه
لا يلزم القاضى فاننى هو الوجوب عليه أو يقال المنفى هو الوجوب العيني فلا ينافي
ما هنا من الوجوب على الكفاية رى وقال حل لا يلزم القاضى بل يسن ما لم
يكن لخصوصى والاوجب عينا (قوله وصورة الاولى) أى تحمل الشهادة (قوله
ان يحضر) ظاهره وان لم يطلب منه الاستماع والاصغاء وقد يتوقف فيه حل
(قوله الا ان يكون الداعى) أى الطالب للشهادة (قوله أو كان امرأة) مخدرة
أو دعى الزوج أربعة الى الشهادة بزنا زوجته مر بخلاف غير الزوج (قوله
الاباجرة) أى على المكتوب له (قوله ان دعى له) أى وكان عليه فيه كفاية
مشى أو نحوه س ل (قوله لافى أدائه) أى من مسافة العدو شوبرى وان لم
يتعين عليه لانه فرض عليه فلا يستحق عليه عوصا ولانه كلام يسير لا أجره مثله
وقارق التحمل بأن الأخذ للاداء يورث تهممة قوية مع ان ومنه يسير لا تقوت فيه
منفعة متقومة بخلاف زمن التحمل نعم ان دعى من مسافة عدوى فأكثره نفقة
الطريق وأجرة الركوب وان لم يركب وكسب عطل عنه فيأخذ قدره لالمن يؤدى
في البلد الا ان احتاجه فله أخذه وله ان يقول لا أذهب معك الى فرق مسافة
العدوى الا بكذا وان كثر م وقوله لالمن يؤدى في البلد قال في شرح الروض أى
ليس له أخذ شىء في الاداء الا ان احتاجه فله أخذه ولا يلزم من قوته من كسبه
أداء شغل عنه الاباجرة مذهب أى الاداء لا بقدر كسبه فيها (قوله ان كانوا جمعا)
بأن طاب الاداء من جميعهم فلا ينافي انه ان طلب الاداء من واحد منهم أو من اثنين
فحين كياأتى وقوله وكذا الاداء الخ يعنى ان التحمل فرض كفاية مطلقا وهو غير
ظاهر بل لا يكون فرض كفاية الا ان كانوا جمعا فلعل الاولى حذف قوله وكذا
ليرجع القيد للجميع الا ان يقال شأن التحمل الكثرة فاستغنى عن التقييد بالجمع
تأمل (قوله كأن زاد الشهود على اثنين) فان شهد منهم اثنان فذاك والاثنان سواء
دعاهم مجتمعين أم متفرقين والمتنع أولا أكثرهما لانه متبوع كما ان الجيب أولا
أكثر أجر ذلك س ل (قوله أو من اثنين منهم) قال الزركشى بخلاف التحمل
اذا طلب من اثنين مع وجود غيرهما فله لا يلزم قطعا لانهما مطلبا لامة يتجه لانهما
عميرة وعسارة ع ب ولو طلب اثنان من جمع ليتجمل لم ينعيناهم ان ظن امتناع غيرهما
اتجه الوجوب فهلا أجرى هذا التفصيل في الاداء سم (قوله اولم يكن الا هما)

لما امرانه لا يلزم القاضى أن
يكتب للخصم ما ثبت عنده
أو يحكم به فلانها لا يستغنى
عنها في حفظ الحق ولما اثر
ظاهر في الذكر وصورة
الاولى أن يحضر من يتحمل
فان دعى لتحمل فلا وجوب
الا أن يكون الداعى معذورا
بمرض أو حبس أو كان امرأة
مخدرة أو قاضيا يشهد على
أمر ثبت عنده ولا يلزم
الشاهد كتابة الصلح
الاباجرة فله أخذها كما له
ذلك في تحمله ان دعى له
لا في أدائه وله بعد كتابته
حبسه عنده للأجرة (وكذا
الاداء) للشهادة فرض
كفاية وان وقع التحمل اتفاقا
(ان كانوا جمعا) كان زاد
الشهود على اثنين فيما ثبت
بهما (ولو طلب من واحد)
منهم وهو من زيادته (أو)
من (اثنين) منهم (أولم يكن
الا هما أو) الا (واحد
والحق يثبت به ويبين)

عند الحاكم المطالب اليه (فترض عين) والا لا فضي الى ترك الواجب وقال تعالى ولا تأب الشهداء اذا ما دعوا
سواء كان الحق في الثالثة يثبت بشاهد ويمين أم لا المرادى واحد (٨٢٨) وامتنع الاخر وقال للمدعي

هو وما به من خروج عن الموضوع وهو قوله ان كنوا جمعا لكون الحكم في الجميع
واحدا (قوله عند الحاكم الخ) يعلم منه تصوير المسئلة بما اذا كان الحاكم يرى
ذلك سم (قوله اذا ما دعوا) أي الاداء عن (قوله في الثالثة) ويظهر ان
الثانية كذلك فواجه التقييد بالثالثة ع ش (قوله عصي) وكانت كبيرة
شيئا عزيزي لقوله تعالى ومن يكتمها فانه آثم قلبه أي محسوخ وعبرة حل
عصي وردت شهادته لا كونه كبيرة (قوله ان دعى) فان لم يدع لم يلزمه
الا في شهادة الحسبة فيلزمه فورا ازالة للسكر من ل (قوله سواء كان الخ) قال
الاذرعي في تحريم الاداء مع الفسق الخفي نظرا لانه شهادة بحق واعانة عليه
في نفس الامر ولا اثم على القاضي اذا لم يقصر بل يتبعه الوجوب عليه اذا كان
في الاداء انتقادا لنفس أو مضافا بضع قال وبه صرح الماوردي فرع قال الشاهد
است بشاهد في هذا الشيء ثم جاء فشهد فنظر ان قاله حين تصدى لقائمة الشهادة
لم تقبل شهادته وان قاله قبل ذلك بشهر أو يوم قبلت كما قاله الرافي م ر زى وعبرة
شرح م ر ولو قال لا شهادة لي على فلان ثم قال كنت نسيت انجه قبوله ما حث
اشترت ديانتها اه (قوله بل يحرم عليه ذلك) ما لم يتبين طريقا لخلاص الحق
ولم يكن فسقه ظاهرا ع ش (قوله واذا اجتمعت الشروط) أي الثلاثة وعبرة
م ر ومتى وجب الاداء كان فوريا نعم له التأخير لافراغ جسمه وأكل ولحمه ما اه
ولا بد ان يأتي الشاهد بلفظ أشهد عند الاداء ولو قال أعلم أو اتحقق أو نحو ذلك لم
يكف على الصحيح عبد البر ولو قال أشهدوا واكتبوا ان له على كذا لم يشهد والانه
ليس اقرارا وانما هو مجرد امر اه حج (فصل) في تحمل
الشهادة على الشهادة وأدائها (قوله على شهادة مقبول شهادته) هو شامل
بعمومه لشهادة الفرع على شهادة الفرع وهو كذلك عمرة سم (قوله ما لا كان)
أي غير العقوبة لله تعالى (قوله لم يحرم قوله تعالى وأشهدوا) أي ولم يفرضوا بين
الشهادة على أصل الحق والشهادة على الشهادة عن (قوله بخلاف عقوبة الله) أي
بالنظر الى اثباته الا بالظن الى درهما فلو شهدوا ان فلانا حذ قبلت لانه في الحقيقة حق
أدعى عمرة وعبرة زى والمراد بمنع الشهادة على الشهادة في عقوبة الله منع اثباتها
ولو شهدا على شهادة آخرين ان الحاكم حذ فلانا قبلت (قوله والاحصان) أي
الذي يرحم به ع ش أي احصان من ثبت زناه كما عبر به م ر بأن أنكركونه محصنا

احلف معه عصي لان من
مقامه الاشهاد التورع
عن اليمين (وانما يجب)
الاداء (ان دعى) التحمل
(من مسافة عدوى) بناء
على أنه يلزمه الحضور الى
القاضي الاداء منها (ولم
يجمع على فسقه) بأن أجمع
على عدمه أو اخلاف فيه
كشارب نبيذ فيلزم شارب
الاداء وان شهد من القاضي
رد الشهادة به انه قد تغير
اجتماده اما اذا أجمع على
فسقه كشارب الخمر فلا
يجب الاداء عليه اذ لا فائدة
له سواء كان فسقا ظاهرا
أم خفيا بل يحرم عليه ذلك
(ولا عذر له من نحو مرض)
كقصد المرأة وغسبه مما
تسقط به الجمعة (والعذور
يشهد على شهادته أو يبعث
القاضي) اليه (من يسمعها)
واذا اجتمعت الشروط
وكان في صلاة أو حرام أو على
طعام فله التأخير الى ان
يفرغ (فصل) في تحمل
الشهادة على الشهادة
وأدائها (قبل شهادة على

شهادة مقبول) شهادته (في غير عقوبة لله) تعالى (والاحصان) ما لا كان أو غيره كعقد وسخ فشهدت
وقود وحذ نفس لعموم قوله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم ولذا الحاجة اليها لان الأصل قد يتعذر ولان الشهادة
حق لازم الاداء فيشهد عاينها كسائر الحق في بخلاف عقوبة الله تعالى والاحصان

لان حقه تعالى الشرح وطفيه الاحسان في الجملة يعني على المساهلة وحق الادبي على المضائق وذكر الاحسان
من زيادتي وخرج بمقبول الشهادة (٨٣٩) غيره فلا يصح تحمل شهادة مردودها كفاستق ورقيق وعيدو

وكذا لا يصح تحمل النساء
وان كانت الشهادة في ولادة
او رضاع كما علم من فصل
لا يكفي لغير حلال رضاع
شاهد لان شهادة الفرع
ثبت شهادة الاصل لاما
يشهده الاصل (وتحتملها
بان يستريحه) الاصل أي
يلتمس منه رعاية الشهادة
وضبطها لان الشهادة على
الشهادة ثبوت فاعتبر فيها
الاذن او ما يقوم مقامه كما
يأتي (فيقول أنا شاهد بكذا
وأشهدك) أو أشهدتك (أو
أشهد على شها. ق) به وكل
من سمع المستريح له ذلك كما
يؤخذ مما عطفته على
يستريحه بقولي (أو) بأن
(يسمعه يشهد عندكم)
ولو حكما أن فلان على فلان
كذا أنه أن يشهد على
شهادته وان لم يستريحه لانه
انما يشهد عند الحاكم بعد
تحقق الوجوب (أو) بأن
يسمعه (بين سميها أي
الشهادة) كأشهد أن فلان
على فلان الفاقرضا) فلما سمعه

فشهدت بينة بأصله لا جمل رجه فلا تقبل الشهادة على شهادة هذه البينة (قوله
لان حقه تعالى) دلالة لكل من عتوبة الله والاحسان لان الاصل لما كان
شرطا في حق الله النبي على المساهلة ومنعها به كان مبنيا على المساهلة وان لم يكن
حقا لله تعالى فكانه قال لان كل من عتوبة الله والاحسان مبني على المساهلة
فلذلك احتاج لادخل هذا الوصف في العلة (قوله في الجملة) أي في بعض صور
وهو رجم الزاني قال عمر وخرج حذو البكر (قوله مبني على المساهلة) أي
فلا يصح التحمل فيه مطلقا أي شرط فيه الاحسان أم لا يحتاج في (قوله فلا يصح
تحمل الخ) عبارة المتنازع فلا يصح التحمل على شهادة مردود الشهادة (قوله وكذا
لا يصح) فهو له بكذا لانه لا يعلم مما هنا فذلك قال كما علم الخ (قوله تحمل النساء)
لا عن الرجال ولا عن النساء (قوله لا ما يشهده الاصل) وشهادة الاصل مما
يطلع عليه الرجال غالب او ما يطلع عليه الرجال غالب لا تقبل فيه النساء (قوله بأن
يستريحه من الاسترخاء) وهو العفا قري والدين والثناء لطلب كما أشار اليه
الشرح (قوله وضبطها) تفسير (قوله كما يؤخذ الخ) في وجه الاخذ نظرهم لان
الصور الثانية في سماع الشهادة عند الحاكم والثالثة في بيان السبب
والاولى خالية عن ذلك فهما أقوى منها فلا يلزم من جوازك هاد في السماع فيهما
جوازك هاد في السماع في الاولى الا ان يقال الاولى في اقامة ايضا حيث قل
فيما أو أشهدك على شهادتي مثلا لانه يدل على جرمه بالشهادة كسماعه يشهد عند
الحاكم وبين السبب (قوله عندكم) أو نحوها ير قال الباقي أي يجوز
الشهادة عنده مر (قوله بتحقيق الوجوب) أي فأغناه ذلك عن اذن الاصل له
فيه مر (قوله لا انتفاء احتمال الوعد) أي من الذي عليه الذي لرب الدين
(قوله مع الاسناد الى السبب) أي لان اسناده لا سبب يمنع احتمال اتساده
لم يخرج لاذنه ايضا عن (قوله أو عندى شهادة بكذا) وان قال شهادة جازمة
لا ترد فيها سل (قوله أو يشير الخ) أو مبني الوارد وجواب عن سؤال
تقدير بحيث أراد أن هذا لعدة التي وعد بها الشهود عليه للشهود له فلم أتي
في شهادته بلفظ على الدال على الوجوب (قوله وقد يتساهل) أي الشاهد الذي هو
الاصل وقوله باطلا لانه أي اطلاقه الشهادة بأن لم يستد له سبب وهو اقترض الذي

الشهادة على شهادته وان ٣٠٨ ت لم يستريحه ولم يشهد عندكم لا انتفاء احتمال الوعد
والتمساحل مع الاسناد الى السبب فلا يكفي ما لو سمعه يقول فلان على فلان كذا أو أشهد أن له عليه كذا أو عندى
شهادة بكذا أو أعلمك أو أخبرك بكذا أو أعلم به لانه مع كونه لم يأتي في بعض ذلك بلفظ الشهادة قد يريد عدة كان قد
وعدها أو يشير بكلمة على الى ان عليه من باب مكارم الاخلاق الوفاء بذلك وقد يتساهل باطلاقه

لفرض صحيح أو فاسد فإذا آل الأمر إلى الشهادة أجم (٨٣٠) (وليبيين) وجوبا (الفرع عند الاداء

أرادوه وهذا جواب عن سؤال مقدرة قدره إذا كان الشاهد أراد الودع فلم تركه
في شهادته (قوله صحيح) كماله على الاعطاء أو أنه عليه من مكارم الاخلاق كما تقدم
وقوله أو فاسد كأن كان غرضه شهادة الفسق على قوله المدكور (قوله أجم)
تقديم الحياء على الجيم وبالعكس أي امتنع من الشهادة ع ش أي وادعى أنه وعد
لا شهادة ح ف (قوله بعلمه) أي الفسق (قوله ولو حدث الخ) أي قبل
الحكم أما حدوث ذلك بعد الحكم فغير مؤثر نعم لو كان عقوبة لم تستوف أخذها
مما يأتي في الردوع قاله البلقيني من ل فلو حدثت هذه الامور بعد الشهادة وقبل
القضاء امتنع المحكم وبالفرضية مال عدل أدى شهادة وقبلت شهادته ثم امتنع
الحكم لأجل فسق شخص آخر د يرى فلا بد أن يكون الأصل أهلا للشهادة من
حين التحمل إلى الاداء والحكم حل (قوله عداوة) أي بينه وبين المشهود عليه
اه (قوله لأنها) أي إحدى الحملتين المذكورتين وهما العداوة والفسق
(قوله لا تهجم) في المصباح هجمت عليه هجومًا من باب قعد دخلت بغتة على غفلة
منه وهجمته على القوم جعلته يهجم عليهم يتعدى ولا يتعدى ع ش يعني انها
لا تظهر غالبًا إلا بعد تكررها لان عادة الله جرت أنه إذا أظهر على شخص معصية لا بد
أن تكون سابقة منه مرتين فأكثر خفية وذلك لان الله تعالى يستر فيستر
أولاً وثانياً ثم بعد ذلك يغضب فيظهرها ليتقم من الفاعل بسببها شيخنا عزيزي
(قوله فتعطف) الانعطاف هو السريان من المستقبل للماضى والاستعجاب
عكسه فان كان التحمل في شهر المحرم ثم ان الأصل حصل بينه وبين المشهود عليه
ما يؤدى إلى العداوة في ربيع فلا تقبل شهادة الفرع حينئذ لان حصول العداوة
من الأصل في ربيع يدل على أنه حصل منه عداوة سابقة ويصدق ذلك بحالة
التحمل وكذا يقال في الفسق شيخنا عزيزي (قوله إلى تحمل جديد) أي بعد مضي
مدة الاستبراء التي هي سنة لتحقيق زوالها ع ش على مر (قوله كالأصل) أي
إذا تحمل ناقصاً وأدى بعد كماله شرح مر ومعنى كونه أصلاً أنه ليس فرعاً عن غيره
(قوله أي لكل منهما) بأن يقولان شهدان زيداً وهما شهدا بكذا أو شهدا ناه على
شهادتهما (قوله بعذر جمعة) لم يعبر به في نظيره في الفصل السابق لان العذر
ثم أعم لشموله التحذير وهو وليس من أعذار الجمعة كما لا يخفى شو برى قال مر وهو
شامل للأعذار الخاصة بالأصل كالمرض والعامة له والفرع كالمطر امكن قال
الشيخان وكذا سائر الأعذار الخاصة بالأصل فان عمت الفرع أيضاً كالمطر والوحل
لم تقبل لكن الأوجه كما قاله الاسنوى وغيره خلافه فقد يتحمل الفرع المشقة لنحو

جهة التحمل) فان استرعا
الأصل قال أشهدان فلانا
شهدان فلان على فلان
كذا وأشهدنى على شهادته
وان لم يسترعه بين أنه شهد
عندما كم (أرأه استند
المشهود به إلى سببه) (الآن
يشق الحاكم بعلمه فلا يجب
البيان كقوله أشهد على
شهادة فلان بكذا الحصول
الغرض (ولو حدث بالأصل
عداوة (أو فسق برودة أو
غيرها (لم يشهد فرع)
لأنها لا تهجم غالباً دفعة
فتورث ربة فيما مضى
وليس لمدتها المانية ضبط
فتنه طغى إلى حالة التحمل فلو
زالت هذه الموانع احتج إلى
تحمل جديد (ومع اداء
كامل تحمل حالة كونه
(ناقصاً) كفاسق وعبد
ومضى تحمل ثم أدى بعد كماله
تقبل شهادته كالأصل
وتعبرى بذلك أعم مما عبر
به (ويكنى فرعاً لأصلين)
أي لكل منهما فلا يشترط
لكل منهما فرعاً كماله
شهدا على مقربين ولا يكتفى
واحد لهذا واحد لا آخر
(وشرط قبولهما) أي شهادة

فم يمتني الامام الاغناء حضرا فينتظر لقرب زواله واقره الشيطان بل يزم به في الشرح الصغير (او عينه فوق)
مسافة (عدوى بزاد في فوق فلا) (٨٤١) * تقبل في غير ذلك لانها انما قيلت للضرورة ولا ضرورة حيث

(وان يسميه فرع) وان
كان الاصل عدلا لا تعرف
عدالته فان لم يسمه لم يكن
لان الحكم قد يعرف
بحرجه لو سمى ولا يثبت
باب المبرح على الخصم (وله)
أي للفرع (تزكيتيه) لانه
غير منهم فيها وهذا بخلاف
ما لو شهد اثنان في واقعة
وزكي أحدهما الاخر لان
تزكيتية الفرع للاصل
من تمة شهادته ولذلك
شرطها بعضهم وفي تلك قام
الشاهد المزكي بأحد
شطري الشهادة فلا يصح
قيامه بالثاني وبذلك علم أنه
لا يشترط في شهادة الفرع
تزكيتيه الاصل كما صرح به
الاصل بل له اطلاقها
والحاكم يصف عن عدالته
وانه لا يلزمه ان يتعرض
في شهادته لصدق أصله لانه
لا يعرفه بخلاف ما اذا حلف
المدعى مع شاهد حيث
يتعرض لصدقه لانه يعرفه

صدقة دون الاصل اه مخصص من ل ومن الاعداد في الجملة الريح الكريمة
لم يقل أحدهما عذرنا فينبغي ان يتصورنا زواله لان زمنه يسير (قوله حضرا)
واحترازه عن الغيبة لان نفسها عذرا لا اغناء فيها (قوله او عينه الخ) يستثنى
أصحاب المسائل اذا شهدوا على الزكين كما سلف على ما فيه عمدة سم وعبرة
شرح م ر ويرى التزكية قبول شهادة أصحاب المسائل بها عن آخرين في البلد وان
قلنا انها شهادة على شهادة في البلد لمزيد الحاجة لذلك (قوله وان يسميه فرع)
المراد تسميته تحصل بها المعرفة م ر (قوله يثبت باب المبرح) أي لو لم يسمه
(قوله وزككي أحدهما الآخر) أي فلا يقبل (قوله وبذلك) أي بقوله
وله تزكيتيه (قوله عن عدالته) أي الاصل (قوله وانه لا يلزمه الخ) الظاهر
ان ذلك علم من سكوت المتن عليه * (فصل - ل) في رجوع
الشهود عن شهادتهم (قوله امتنع الحكم بها) ويفسقون ويهزرون ان قالوا
نعمدنا ويحذون للقذف ان كانت بزنا وان ادعوا القلط وسواء صرح الشاهد
بالرجوع أم قال شهادتي باطلة أم لا شهادة لي على فلان أم هي منقوضة أم مفسوخة
وفي أبطلتها أو فمضتها أو رددتها وجهان أرجحهما انه رجوع ولو قال للحاكم توقف
عن الحكم وجب توقفه فان قال له اقض قضى لعدم تحقق رجوعه نعم ان كان عاميا
وجب سؤاله عن سبب توقفه شرح م ر (قوله لانه لا يدري) عبارة م ر لزوال سببه
وقوله في الثاني أي الرجوع (قوله لم ينقض) استشكله بعضهم بأن بقاء الحكم
بلا سبب بخلاف الاجماع سم وعبرة شرح م ولم ينقض لتأكيد الأمر وجواز
كذبهم في الرجوع فقط وليس عكس هذا أي مدقهم في الرجوع أولى منه
والثابت لا ينقض بأمر محتمل وبذلك سقط القول بأن بقاء الحكم بغير سبب بخلاف
الاجماع (قوله بخلاف المال) أي الذي شهدوا به ومنه مال السرقة وما بديل
العقوبة فلا يستوفي حكم بدل القود وهو الدية وهو مثال لا تنظير وحيث يسأل
ما فائدة بقاء الحكم بالنسبة لذلك اه ح ل فالأولى ان يقول المصنف
الافى العقوبة فلا تستوفي بعد قوله لم ينقض (قوله لزمه قود) أي بشرائه ومن

(فصل) في رجوع الشهود عن شهادتهم لو (رجعوا عن الشهادة قبل الحكم امتنع) الحكم بها وان أعادوها لانه
لا يدري اصدقوا في الاول أو في الثاني فلا يبقى ظن الصدق فيها (أو بعده) أي الحكم (لم ينقض و) لكن (لا تستوفي
عقوبة) ولولا دمي كزنا وشرب وقود وحذف لانها تسقط بالشبهة والرجوع شبهة بخلاف المال فيستوفي ان لم يكن
استوفي لانه ليس مما يسقط بالشبهة حتى يتأثر بالرجوع (فان كانت) أي العقوبة قد (استوفيت بقطع) بسرقة
أو غيرها (أو قتل) بردة أو غيرها (أو جلد) بزنا أو غيره (ومات وقالوا تعمدنا) شهادة الزور أو قال كل منهم
تعمدت ولا أعلم حال أصحابي (وعلمنا انه يستوفي منه بقولنا لزمهم قود

أن جهل الولي تعمدهم) والاقود عليه فقط كما أفاده كلام (٨٣٢) الأصل في الجنايات فإن آلى الأمر

ذلك أن يكون جلد الزنا يقتل غالباً ويتمتد بأن يشهده في زمن فحور ومذهب
القاضي يرضى استغناء فوراً وأن أدلك غالباً وعلم ذلك وبذلك يرد تظهير ابن
الرفعة والبلقيني في الجلد شرح حجر ومر أى تظهيره بأنه شبه عمده فيه الدية
لا القود وأنه قول المصنف لهم قود وجوب رعاية المائنة فيه ذون على شهادة
الزنا حذالة ذى ثم يرجون شرح مرسى وصرح به في الروضة وأصلها وعجالة
هم قوله لهم قود قال في عب وقمة شهود الزنا للقذف ثم يقتلون قوداً وترعى
فيه المائنة ولو بالرجم أن رجم الزاني اه ولا يضر في اعتبار المائنة عدم معرفة
عمل الجناية من المرجوم ولا قدر الجرم وعدده قال القاضي لأن في ذلك تفاوتاً يبرأ
لا عبرة به وخالف في المهملات فقال يتعين السيف لتعذر المائنة كذا في شرح
الروض وأطن مراعى كلام القاضي اه (قوله أن جهل الولي) قيد فيما إذا
كانت الشهادة أدت للقتل وأراد بالولي ولي القتل الذي شهد الشهود أنه قتله
فلان ثم رجعوا عن الشهادة بعدما قتله ولي القتل (قوله والابن علم الولي)
تعمدهم شهادة لزور فالقود عليه لأن المباشرة مقدمة على السبب (قوله
في الحالين) أى حالى علم الولي وجهله ع ش (قوله فيما لهم) مالم تصدقهم العاقلة
والأفالية عليها س ل (قوله أوتعمدت وأخطأ صاحبى) وانما لم يجب عليه
القود لأنه شريك مخطئ قال م روى على المتعمد قسط من دية مغلظة وعلى المخطئ
قسط من دية مخففة (قوله فشبهه عمد) فالدية فيما لهم مؤجلة بثلاث سنين مالم
تصدقهم العاقلة س ل (قوله كترك) ولورجع الأصل والفرع اختص آخرم
بالفرع لأنه الملقى كاركى س ل (قوله وقاض) ويمتنع على الحاكم الرجوع
عن حكمه كما قاله السبكي أى بعله أو بتعيينه كما قاله غيره لأن حكمه ان كان باطن
الامر فيه كظاهرة فغذفيه ظاهراً وباطناً والابن لم يتبين الحال فغذ ظاهراً ولم يجزله
الرجوع فيه إلا ان بين مستدعيه كما علم مما مر في باب القضاء شرح م ر (قوله
بالشروط المذكورة أى ان قالوا تعمدنا ذلك وجهل الولي تعمدهم وقالوا لئلا
يستوفى منه بقولنا (قوله فالقود عليهم) أى على القاضي والشهود ع ش
(قوله هنا صفة) توزيعاً على المباشرة والسبب اه مخففة ومثله م ر ومحل تقديم
المباشرة على السبب في المباشرة الحقيقية والحكم هنا مباشرة حكمية لأن القاضي
الحاكم لم يباشر القتل بنفسه وانما ترتب القتل على حكمه ترتباً قوياً وماركاه
مباشراً لا فى الحقيقة حكمه سبب كالشهادة فلهذا اشترك مع الشهود (قوله

الدية في الحالين وجبت
مغلظة كما هو معلوم مما مر ثم
وصرح به الأصل هنا
بالنسبة للشهود فإن قالوا
أخطأنا لهم دية مخففة
في ما لهم ولو قال أحد
شاهد من تعمدت
أنا وصاحبى وقال الآخر
أخطأت أو أخطأنا أو
تعمدت وأخطأ صاحبى
فالقود على الأول وتعتبر
بالقطع وتاليه أولى مما عبر
به ونخرج بزيادتي وعلمنا أنه
يستوفى منه بقولنا ما لو قالوا
لم نعلم ذلك فإن كانوا من
لا يخفى عليه ذلك فلا اعتبار
بقولهم والابن قرب
عهدهم بالاسلام أو نشأوا
بعيداً عن العلماء فشبهه عمد
ولو قال ولي القاتل أنا أعلم
بمذنبهم في رجوعهم وان
مورثى وقع منه ما شهدوا به
فلا شيء عليهم (كترك
وقاض) رجعا فان كلا منهما
يلزم منه ذلك بالشروط
المذكورة وهى في المزكى
والاخير ان من فى القاضي
من زيادتي (فلورجع هو)
أى القاضي (وهم) أى

الشهود (فالقود) عليهم بالشروط المذكورة (والدية) حال الخطأ أو التعمد بأن آلى الأمر
اليها (هنا صفة) عليه نصف وعليهم نصف وشمول المناصفة للتعمد من زيادتي

(أو) رجيع (ولي) (أو) دم (ولو هم) أي مع الذهور أو القاضى (فعليه دونهم) القود أو الالة ثلاثة المباشروهم معه
كالمسك مع القاتل وقول ولو هم (م) أهم مما عبر به (ولو شهدوا بينة كطلاق بائن ورضاع محرم

أو رجيع (ولي) (أو) دم (ولو هم) أي مع الذهور أو القاضى (فعليه دونهم) (قوله فعليه دونهم)
هذا ما قطع به في الرخصة وأصلها في الجنائيات وصحح البيهقي اشتراك الجميع وقال
ابن الرضا أنه المذهب كذا ذكره القاضى والنووى وصاحب الوافى زى (قوله)
وفرق القاضى (م) وما يحتمل البلقى من عدم الاكتفاء بالتفريق بل لا يمتنع
القضاء بالحریم ويترتب عليه التفريق لانه قد يقضى به من غير حكم كافي النكاح
الفاقد رتبة بان تصرف الحاكم في أمر رفع اليه وطلب منه فصله بحكم منه مخرج م
(قوله لزمهم مهر المثل) اذ لم يصدقهم الزوج ولم يمت قبل الرجوع لا انتفاء
الحيلولة حيث لم يكن عبدا لانه لا يملك حيث لا يتفق استبداده بزوجته وان كان
مبعضا من ماله القسط خ ط على المتأخر (قوله لا الى ما قام به) أي لا الى
هوض فام المتعاق به في مكان المناسب الا براؤا ولو انقار الى ما قام به غير ما قبل
الدخول نصف المهر ولم يغرموا شيئا اذ ابره (قوله بخلاف نظيره في الدين) كأن
شهدوا بان يزيد على عمر وكذا ثم رجعوا فانهم لا يغرمون قبل دفع عمر وزيد (قوله)
غرموا) كافي البائن وتمكنه من الرجعة لا يسقط حقه م لان الامتناع
من تدارك ما يعرض بخيانة الغير لا يسقط الفسخ كالجرح شاة ذيرة لم يذبها
مالا كما مع التمكن منه حتى ماتت زى أي فان الجرح ضمن جميع قيمتها وبه يرد
على البيهقي القائل بأنه الاصح انهم لا يغرمون شيئا اذا اتمم الزوج الرجعة
فتركتها باختياره والجنابة هنا ما هادتهم بالبينونة قال حجر ولا رجوع في الشهادة
بالاستيلاء لا بعد موت السيد وبالطريق الابد وجود الصفة (قوله فلا غرم اذ لم
يفوتوا شيئا) أي فلو كانوا غرموا قبل اقامة البينة الثانية رجعوا به فخرج لودرجع
شهود الرضاع أيضا في هذه المسئلة بعد الحكم بشهادتهم فانظروا اختصاص
اغرمهم م لانهم م فو تو ا ما لزم الاولين ورجوعهم بعد الحكم لا يفيد كذا بخط
البرلسى سم (قوله بحجة) أي أخرى (قوله غرموا) أي بعد دفع المال
للمذمى (قوله بدله) أي من مثل في المثل وفيه في المتقوم كما اتمده م وحجروا عن
قال س ل وزى وفيه نظرا لان المفسروا انما والحيولة فالواجب القيمة مطلقا
وحيث قيل تعتبر وقت الحكم وهو المتمد لانه المقوت حقيقة وقيل أكثر
ما كانت من وقت الحكم الى وقت الرجوع وقيل يوم شهدوا لان ذلك اتلاف فهو
ينزله البتة (قوله عند اتحاده م) كذا كورة والافوتة فان كانوا رجلا

وايمان وفسخ بهيب فهو أهم
من قوله ولو شهدوا بطلاق
بائن أو رضاع أو ايمان
(وفرق القاضى) في الجميع
بين الزوجين (فخرجوا)
عن شهادتهم (لزمهم مهر
مثل ولو قبل وطى) أو بعد
ابراء الزوجية زوجها عن
المهر نظرا الى بدل البضع
المفوت بالشهادة اذ انظر
في الاتلاف الى المتلف لا الى
ما قام به على المستحق سواء
ادفع الزوج اليها المهرام لا
بخلاف نظيره في الدين
لا يغرمون قبل دفعه لان
الحيلولة هنا قيد تحققت
ونخرج بالبائن الرضى فلا
غرم فيه عليهم اذ لم يفوتوا
شيئا فان لم يراجع حتى
انقضت العدة غرموا كما
في البائن (الا ان ثبت) بحجة
فيما ذكر (ان لا نكاح)
بينهما لرضاع محرم أو غيره
فلا غرم اذ لم يفوتوا شيئا
وتعبر بذلك عام مما عبر به
(ولو رجع شهود مال) مما
أوردته (غرموا) واذ لو
أخطأنا (بدله) للشهود

عليه طهول الحيلولة بشهادتهم ٢٠٩ م (موزع ايم م) باله وية بينهم عند اتحاده نوعهم
(أو) رجيع (بعضه) وبقى منهم (نهاب فيلا) ثم على الرجاء اقيام الحجة من بقى (أو) بقى دونه أي النهاب
(فتد طهونه) يغرمه الرجاء واه ا زاد الشهود عليه كذا فراجع منهم اثنان ام لا

كأثنين رجوع أحدهما يخرم الرابع فيهما النصف لبقاء نصف الحجّة (٨٣٤) (وعلى امرأتين) رجعة نار مع رجل

نصف) على كل منهما أربع
لأنهما نصف الحجّة وعلى
الرجل النصف الباقي
(وعليه) أي الرجل إذا
رجع (مع) نسائه (أربع
في نحو رضاع) عما ثبت
بعضهن (ثلاث) وعلى
ثلاثين أد كل ثنتين بمنزلة
رجل (فإن رجع هو أو
اثنتان فلا غرم) على
الرابع لبقاء الحجّة ونحو
من زيادتي (و) عليه إذا
رجع مع أربع (في مال
نصف) وعليهن نصف فان
رجع) منهن (ثلاث فلا
غرم) عليهما لبقاء الحجّة
(كأن رجع شهود احصان
أو صفة) ولو مع شهود زنا أو
شهود تعليق طلاق أو عتق
فإنهم لا يغرمون وإن تأخرت
شهادتهم عن شهادة الزنا
والتعليق أذلم يشهدوا
في الاحصان بما يوجب
عقوبة على الزاني وإنما
وصفوه بصفة كمال
وشهادتهم في الصفة شرط
لأسبب والحكم إنما يضاف
لأسبب لا للشرط قال
الاسنوي والمعروف أنهم
يغرمون وعزاه لجمع وقال

وأراين كان على الرجل النصف وعلى كل امرأة ربع (قوله وعليهن نصف)
لأنهن وإن كثرن في شهادة المال كرجل لأنه لا يثبت بمحض بل لابد معهن
من رجل فمن نصف الحجّة وفي شهادة الرضاع وكل ما يثبت بمحض النساء كولادة
وحيض كل امرأتين بحسبان برجل فأشهر درجل وعشر نسوة برضاع ثم رجعا
غرم الرجل سدس الغرم وكل امرأتين السدس ولو رجع رجعه أو مع واحدة إلى
ست أو رجع ثمان نسوة فلا غرم لبقاء الحجّة وإن رجع منهن ثمان فعليه مد
نصف الغرم أو مع سبع فعليه مد ثلاثة أرباعه شرح الروض سم (قوله ولو مع
شهود زنا) بأن شهد أربعة بزنا وادعى أنه غير محصن فشهداثنان بأنه محصن ثم رجعا
بمدرجة شغنا (قوله أو شهود تعليق) صورتهما أن يشهداثنان أنه علق طلاق
زوجته أو عتق عبده على وجود صفة ويشهداثنان بوجودها فالغرم عند الرجوع
على من شهد بأصل التعليق لا على من شهد بوجود الصفة عن (قوله لا يغرمون)
أي المهر وقيمة العبد والديّة بالنسبة لشهود الاحصان (قوله أذلم يشهدوا الخ)
قدية قال شهادتهم بالاحصان توجب الرجم وهو عقوبة عظيمة وأجيب بأن الرجم
ليس مرتباً على شهادتهم وحدها بل مع الشهادة بالزنا وقوله وإنما وصفوه بصفة
كمال لأن الاحصان في نفسه كمال وإن ترتب عليه مع الزنا الرجم لأنه حصل من
تعيّنه بالزنا (قوله وإنما يضاف للسبب) يؤخذ منه أن شهود التعليق يغرمون
برجوعهم والظاهر أن مثلهم شهود الزنا (قوله والمعروف الخ) ضعيف (قوله
كالزكينة) يفرق بينهما بأن الزنا مع قطع النظر عن الاحصان صالح للجلاء
القاضي إلى الحكم وإن اختلف المحذ والشهادة مع قطع النظر عن التزكية غير
صالحة للجلاء أصلاً فكان الملبى هو التزكية وبه يدفع ما قاله الاسنوي وغيره
زي

(كتاب الدعوى والبيّنات)

أفرد الدعوى وجمع البيّنات لأن الدعوى لا تختلف بخلاف البيّنات ع ش وانظر
لم ذكر البيّنات هـ مع تقدّمها الآن يقال ذكرها هنا نظراً لادائها قال بعضهم ومدار
الخصومة على خمسة الدعوى والجواب واليمين والكسول والبيّنات وقد ذكرها
المصنف كذلك قل على الجلال (قوله الدعوى) ألفها اللأنيث وجمعها
دعوى كفتوى وقتاوى تكسر الواو وفصحها قيل سميت دعوى لأن المدعي يدعو
صاحبه إلى مجلس الحكم ليخرج من دعواه عبد البر (قوله لغة الطالب) ومنه
قوله ولهم ما يدعون (قوله أخبار يحق) أي ويلزمه الطالب وقوله الخبر المراد به

الباقية في أنه الأرجح كالزكينة *(كتاب الدعوى والبيّنات)* الدعوى لغة الطالب وشرعا ماله
أخبار عن وجوب حق الخبر على غيره

ماله في الحق تعلق فيشمل الولي وناظر الوقف حل (قوله عندناكم أو محكم)
 أو سيد أو ذي شوكة إذا تصدى لفصل الأمور بين أهل محله موعش (قوله
 لأن لهم) اسم ان ضمير الشأن (قوله لوبه على الناس الخ) لم يظهر تخريج
 الحديث على طريقة أهل الميزان لأنه إذا استثنى نقيض التالي أتبع نقيض المقدم
 فيكون المعنى ولكن لم يدع الناس دما رجال وأموالهم فلم يعطوا الخ وهذا غير ظاهر
 لأن ادعاء الدماء والأموال واقع الآن يقال المعنى لا ينبغي الادعاء المذكور بلينة
 كما يرشد إليه قوله ولكن الخ فهو في معنى استثناء نقيض التالي أو يقال أهلق
 السبب وهو قوله لا دعي ناس الخ وأراد للسبب وهو الاستثناء نقيض المقدم
 نقيض المقدم لكنه غير مطرد لا تحتاج وان أتبع هنا لخصوص المادة فالأولى تخريج
 الحديث على قاعدة أهل اللغة وهي الاستدلال بامتناع القول على امتناع الثاني
 والقدر امتنع ادعائهم شرعاً ماد كرامتنا اعطائهم بدعواهم بلا بدنة على حد
 قوله ولو طار ذو حافر قبلها الطارت ولا يمكنه لم يطر فيتمال هنا ولكن لا يعطون
 بدعواهم فلم يدعوا الخ بل لا بد من بيعة كما أشار إليه بقوله ولكن البيعة الخ
 فهو في معنى نقيض المقدم وكذا قوله ولكن اليمين الخ (قوله وروى اليمين) أتى به
 لأن فيه زيادة (قوله من خالف قوله الظاهر) وهو براءة الذمة ومن ثم لم يكف
 منه باليمين الذي هو أضعف من البيعة حل وقيل المدعي من لوسبكت خلى ولم
 يطالب بشيء والمدعي عليه من لا يخل ولا يكفيه السكوت فإذا طالب زيد عمر بحق
 فأنكر فزيد يخالف قوله الظاهر من براءة عمر ولو سكت ترك وعمر يوافق قوله
 الظاهر ولو سكت لم يترك فهو المدعي عليه وزيد مدع على القواين ولا يختلف
 موجه ما غالباً (قوله من وافق) أي وافق قوله الظاهر قال زى ومن ثم
 اكتفى بيمينه لقومجانبه وكان المدعي البيعة لأضعف جانبه اه (قوله فهو مدع)
 لأن وقوع الاسلام معا خلافاً للظاهر وهذا على التعريف الذي ذكره وعلى
 الثاني هي مدعية لأنها لو سكت تركت وهو مدعي عليه لأنه لا يترك لو سكت
 لزعمها انفساخ النكاح فعلى الأول تخلف الزوجة ويرتفع النكاح وعلى الثاني
 يخلف الزوج ويستمر النكاح ووجه المصنف في الروضة وهو المعتمد لا معناه
 بقوة جانبه يكون الأصل بقاء العصمة اه ملخصاً من شرح مر (قوله وهي مدعي
 عليها) قضيته ان المصدق الزوجة والمعتمد خلافه موعش لأن الأصل دوام
 النكاح لكون العصمة محقة والأصل بقاؤها فلا ترتفع الايقين (قوله وتقدم
 شرط المدعي الخ) وهو ان يكون كل منهما مكلفاً غير حر في لأمان له فلا تصح

عندناكم والبيعة الشهود
 هم وأهل الان بهم يبين الحق
 والأصل في ذلك اخبار
 كخبير الله بين لو يعطى
 الناس بدعواهم لا ادعي
 ناس دماء رجال وأموالهم
 ولكن اليمين على المدعي
 عليه وروى اليمين باسناد
 حسن ولكن البيعة على
 المدعي واليمين على من أنكر
 (المدعي من خالف قوله
 الظاهر والمدعي عليه من
 وافقه فالقول الزوج وقد
 أسلم هو وزوجته) قبل
 وعلى أسلمها) فأنكاح
 باق (وقالت بل) (منها) فلا
 نكاح (فهو مدع) وهي مدعي
 عليها وتقدم شرط المدعي
 والدي عليه

الدعوى على المصبي والمجنون بالنسبة للجواب والتحليف فلا ينافي كونها تسمع اذا كان مع المدعى بينة كما قاله الرشيدى على مـ (قوله في ضمن شروط الدعوى) وتقدم انها سنية وقد نظمها بعضهم في قوله

لكل دعوى شروط ستة جعت * تفهمها مع الزام وتعين
ان لا مناقضها دعوى تعارضها * تكليف كل ونفى الحرب الدين
فقوله تفصيلها وقد اشار له المصنف بقوله ومتى ادعى نقدا او ديناً الخ وقوله مع الزام
وقد اشار له ايضا بقوله ولا تسمع دعوى يؤجل الخ (قوله في غير دين) أى
في جوار استيفائه يدل لذلك قوله فلا يستعمل الخ والمراد بغيره ما ليس عقوبة لله
تعالى اماما هو عقوبة له تعالى فهو وان توقف على القاضى ايضا لكن لا تسمع فيه
الدعوى لا تنفاه حق المدعى فيه والطريق في اثباته شهادة الحسبة (قوله ورجعة)
أى فيما لو ادعى بعد انقضاء العدة انه راجعها قبل الانقضاء وانكرتها حل (قوله
عند حاكم) منه امير او نحوه ممن يرجى الخلاص على يده والمقصود عدم
الاستقلال عمرة (قوله فلا يستقل) أى لا يجوز عرش أى فليس لها ان تضرب
مدة الايلاء لتفسخه أى ليس لها الاستقلال بالتفسخ من غير قاض به مدعى المدة
والافضى المدة لا يحتاج الى قاض لان امهال المدة لا يتوقف على قاض وليس له
بعد قذفها ان يستقل بملاعنتها حل فان استقل كل منهما باستيفائه لم يقع الموقع
شرح مـ و قول حل تفسخ غير ظاهر لان الايلاء ليس فيه فسخ بل يلزم المولى
اما بغيضة او طلاق فلعل نظره انتقل من الايلاء الى العنة وقوله ان يستقل بملاعنتها
بل لا بد من رفع الى القاضى ليامره باللعان ان اراده الزوج لدفع الحد عنه وهذا هو
المراد بدعوى الامانة ويشير له قول الشرح نعم لو استقل الخ وله في غير العقوبة
كالنكاح والرجعة باعتبار الظاهر فقط حتى لو عامل من ادعى زوجيتها او رجعتها
معاملة الزوجة جاز ذلك فيما بينه وبين الله تعالى اذا كان صادقا سم على حجر
(قوله وان حرم) الاثبات على الامام وفي علم التبريم مما مر نظرا له شورى
لانه تقدم عن ابن عبد السلام ان مستحق التودد لو انه رد بحيث لا يرى ينبغي
ان لا يمنع من القود لاسيما اذا عجز عن اثباته اه وظاهر كلام الماوردى جواز
ما ذكر في البادية البعيدة وان كان المدعى عليه غير مانع فان كازوجه ذلك المشقة
في الرفع الى السلطان فينبغي ان يجوز نظيره في المال بل أولى ووافق على ذلك مـ
بان يمكن استيفاء حقه في بادية وشق الترافع للحاكم وظاهر كلام ابن عبد السلام
فيما مر جواز ذلك أعنى القود ولو في البلاد مع تيسر السلطان وينبغي ان يشترط

في ضمن شروط الدعوى
في باب دعوى الدم
والقسامة (وشروط في غير
دين ودين) كقود وحده
قذف ونكاح ورجعة وايلاء
وامان (دعوى عند حاكم)
ولو عجز كما فلا يستقل صاحب
ما استيفائه نعم لو استقل
المستحق او ديانته بانه وقع
الموقع وان حرم كما علم ذلك
من الجنايات وخرج بذلك
الدين والدين ففيها تفصيل
بآتي

وشروط الخلف حيث كمال بل أولى ناطقاً له وعرضت ذلك على طاب فاقره
 اه سم وانه نرج مر (قوله فيهما) أي المير والذين (قوله والالا) أي بأن
 كان عدايته فيه حسبة كعقيق يسترقه شخص (قوله فلا تسمع) أي لا حاجة
 لسماعها لانه لا يجوز سماعها وعبارة من ل قوله فلا تسمع المند انه تسمع
 في غير حدود الله اما فيها فلا وعبارة ع ش أي لا يتوقف استيفاء الحق على سماع
 الدعوى ولا يشترط لجواز الاستيفاء سماع الدعوى اه (قوله ومن ذلك) أي
 مما يكفي فيه شهادة الحسبة ع ش (قوله أو قذفه) أي ومات أو قذف بعد موته
 (قوله وقتل فاطم طريق) مصدره ضاف للقاعل بأن قتل مكافئاً له فشهد به
 حسبة بعد عفو ولي الدم من ل لان قتله متعم كما مروا انه قيد بقوله بعد عفو ولي
 الدم لانه ان لم يدف توقف قتله على طلبه تأمل (قوله لانه) أي استيفاء الحق
 منه من ل والاولى عود لضمير القتل لانه المتقدم (قوله وان استحق شخص الخ)
 عبارة شرح مر وان استحق عيناً عند آخر أي بلك أو اجارة أو وقف أو وصية
 بمنفعة كما بحثه جمع أو ولاية كأن غصبت عين لموليه وقدر على أخذها اه
 (قوله ان خشى) بأن غلب على ظنه ذلك أو استوى الامران ع ش (قوله ضرراً)
 أي فسدته تنقضي الى محرم كآخذماله لو اطلع عليه شرح مر (قوله والالاه)
 أخذها) سواء كانت بدعيه عاديه أم لا كأن اشترى غصوباً جاهلاً بحاله نعم من
 ائتمنه المالك كموذع يمنع عليه أخذ ما تحت يده من غير علمه لان فيه ارباباً يظن
 ضياعها شرح مر وفيه ان هذا موجود في غير من ائتمنه المالك كالمستعير بل أولى
 لانه ضامن فالوجه انه كالوديع سم (قوله للضرورة) انظر وجه الضرورة نعم
 ان لم يكن معه بينة اتجهت الضرورة حيث نذ وعبارة ح ل قوله للضرورة أي
 المؤنة ومشتة الرفع للقاضي (قوله لم يملكه) أي ما لم يوجد شرط التقاص جمر
 (قوله أو على تمتع) وان لم يكن امتناعه عندما كم ومثله الصبي والمجنون حل
 فاذا كان له عليه مالمال ولا يسهل أخذه أخذه من مالهما كما في شرح مر (قوله
 مقرا كان أو منكرا) محله اذا كان الغريم مصداً أي معتقداً له ملكه ولو كان
 منكراً كونه له لا يجوز له أخذه وحدها واحد اصرح به الامام في الوصية لقوله انه
 مطلق به شرح مر (قوله فيما يملكه) أي ان قصد بأخذه استيفاء حقه فان
 أخذه ليكون ردها تحت يده لم يجز له كما في شرح مر (قوله فكيف الجانس) أي
 فيبيعه به قد البلد ثم يذ تری به ما وبصفته ان خالفه ثم يملكه كما سيأتي (قوله
 وعليه) أي على قوله والاف كغير الجنس المقهور منه انه لم يكن به مائة بنفسه

ومحل سماع الدعوى فيهما
 وفي غيرهما في لا يشهد
 فيه حسبة والا فلا تسمع
 فيه الدعوى بل تكفي فيه
 شهادة الحسبة كما مروا من
 ذلك قتل من لا وارث له أو
 قذفه اذا لحق فيه للمسلمين
 وقتل قاطع الطريق الذي
 لم يتب قبل القدرة عليه لانه
 لا يتوقف على طاب
 وتعبيري بما ذكر اولي عما
 عبر به (وان استحق) شخص
 (عيناً) عند آخر (وكذا)
 تشترط الدعوى بها عند
 حاكم (ان خشى) بأخذها
 ضرراً ضرراً عنه والاف لانه
 أخذها استقلالاً للضرورة
 (أو) استحق (ديناً على غير
 تمتع) من ادائه طاب به
 فلا يأخذ شيئاً به بغير مطالبة
 ولو أخذ لم يملكه ويلزمه
 رده ويضمنه ان تلف عنده
 (أو على) (منع) مقرا كان
 أو منكراً (أخذ) من ماله
 وان كان له حصة (جنس)
 حقه فيما يملكه ان كان
 بصفته والاف كغير الجنس
 وسيأتي وعليه يحمل قول
 الاصل فيما يملكه

وعلى القول بجعل قول البغوي والـ اوردى وتيرها يملكه بالاخذ اى فلا حاجة الى تملكه (ثم ان تذر عليه جنس حقه اخذ (غيره) مقدم القدر على غيره (فبيعه) مستعلا (٨٣٨) كما يستقل بالاخذ ولو لم يرفع الى

الحاكم من المؤنة والمشقة ونصيب الزمان هذا (حيث لا حاجة له) والافلا يبيع الا باذن الحاكم والنقيض هـ من ريادة واذا باعه لم يبعه بتمدد البلد وان كان غير جنس حقه ثم يشتري به الجنس ان خالفه ثم يملك الجنس وما ذكر محله في دين ادمي اما دين الله تعالى كزكاة امتنع المالك من ادائها وظفر المستحق بجنسها من ماله فليس له الاخذ لتوقفه على البية بخلاف دين الادمي واما المنفعة فانظروا كم اقبل انها كالمين ان وردت على حين فله استيفائها منها بنفسه ان لم يخش ضررا وكالدين ان وردت على ذمة فان قدر على تحصيلها باخذ شيء من ماله فله ذلك بشرطه (فله) اى لمن جاز له الاخذ (فعل ما لا يصل للمال الا به) ككسر باب ونقب جدار وقطع ثوب فلا يضمن ما هوته فتعيرى

(قوله وعلى الاول) اى ان كان بصفته ع ش (قوله فبيعه) مستعلا (كأن وجه صحة البيع هنا بغير حضور المالك طلبة بامتناعه وللضرورة بخلاف نذير من الرهن برماوى (قوله حيث لا حاجة) اوله بنية وامتنعوا او طلبوا منه مالا يلزمه او كادها كم علمته جائرا لا يحكم الا برشوة وان قات فيما يظهري في الصورة بين الاخيرتين شرح مر (قوله وما ذكر) اى من قوله اخذ جنس حقه (قوله وليس له الاخذ) حتى لو مات من لزمته الزكاة لم يجز له الاخذ من تركه لقيام وارثه مقامه خاصا كان او عاما ع ش على مر (قوله لتوقفه على النية) قضيه اه لو علمه عزل قدرها ونو جاز له اخذها والوجه خلافه ادلايين ماعزله للأجراج س ل وشرح مر (قوله بخلاف دين الادمي) حتى لو امتنع الروح من نفقة زوجته فله الاستغلال باخذها من غير قاض على الاصح زى (قوله ان وردت على ذمة) عبارة شرح مر وفي الذمة باخذ قيمة المنفعة التي استغفها من ماله والوجه اخذها من شراء الجنس بالقدارة يستأجرها ويتبع لزوم اقتضائه على ما يدين أنه قيمة لتلك المنفعة او سؤال عدلين يعرفانها والعمل بقوامها (قوله بشرطه) وهو الامتناع ع ش (قوله فعل ما لا يصل للمال) اى اذا كان الدين مالا وقع فان كان اختصاصا او شيئا فانها لم يجز له نقب الجدار ونحوه كما بحثه الا ذرى شرح مر (قوله ككسر باب ونقب جدار) ولو وكل بذلك اجنبام يجز فان وصل ضمن ويمتنع النقب ونحوه في غير متعدد لخصوصه قال الا ذرى وفي غائبه مذوران جاز الاخذ شرح مر قوله فلا يضمن لان من استعق شيئا استعق الوصول اليه مر (قوله فعل ذلك) اى فعل ما لا يصل للمال الا به (قوله والمأخوذ مضمون) يؤخذ منه اى يتقيد بنير الجنس اذ لو كان من جنس حقه ملكه بمجرد اخذه كما قاله سم (قوله كالاستئمان) المستمان مضمون بقيته يوم التلف فالتنقيض في أصل الضمان فلا ينافي انه هنا مضمون ضمان المضمون كما صرح به في ع ب زى ع ش وأقره في حاشيته على مر (قوله ولو احرى بيه) هذا فهو القورية التي اقامها الفاء في قوله فبيعه ولو قدمه على قوله فله فعل الخ لكان أظهر وقد يقال آخره لماسبته لقوله والمأخوذ مضمون اى مضمون كله أو بعضه (قوله فنقص قيمته) ولو بالرخص كما صوبه ع ب سم (قوله بتجزئة)

بذلك أعم مما عبر به وظاهر ان محل ذلك اذا كان ما يفعله ذلك ملكا للدين ولم يتعاق به حق لازم اى كرهن وأجارة (والمأخوذ مضمون) على الاخذ (ان تلف قبل تملكه) ولو به البيع لانه اخذه لغرض نفسه كالاستئمان ولو احرى بيه لتقصير فنقصت قيمته ضمن النقص (ولا ياخذ) المستعق (فوق حقه ان أمكن) الاقتصار عليه فان لم يكن بأن لم يظفر الاجتماع تزد قيمته على حقه اخذه ولا يضمن الزيادة له ذره وباع منه بقدر حقه ان أمكن بتجنية والاباع البكل واخذ من ثمة قدر حقه ورد الباقي بهبة ونحوها

(وله أخذ مال غريم غريمه) كان يكون لزيد على عمرو دين ولم ير وعلى بكر مثله فلزيد ان يأخذ من مال بكر ماله على
عمرو وان لم يدر مال الغريم وكان (x٣٩) غريم الغريم باحدا أو ممتعا أيضا (ومتى ادعى) شخص (نقدا

أودينا) مثليا أو متقوما
(وجب) فيه أعمه الدعوى
(ذكر جنس ونوع وقدر
وصفه تؤثر في القيمة كقائه
درهم فضة ظاهرة يحتاج
أو كسرة نعم ما هو معلوم
القدر كالدينار لا يحتاج الى
بيان قدر وزنه كما خرم به
في أصل الروضة وتخرج
تأثير الصفة ما اذا لم تؤثر
فلا يحتاج الى ذكرها لكن
استثنى منه دين السلم
فيعتبر ذكرها فيه وذكر
الدين من زيادتي وتعبري
بالصفة أعم من تعبيره
بالصفة والتكسير (أو)
أدعى (عينا) حاضرة بالبلد
يمكن احضارها مجلس
الحكم مثلية أو متقومة
(تنضبط) بالصفات بحسب
وحوان (وصفها) وجوبا
(بصفة سلم) ولا يجب ذكر
قيمة فان لم تنضبط بالصفات
كالجواهر والياقوت وجب
ذكر القيمة كما في الكفاية
عن القاضي أبي الطيب
والبتديجي وابن الصباغ
(فان تلفت) أي الدين

أي قسمته بان يترك قسمته مر (وله وله أخذ ل غريم غريمه) ولا بد
ان يعلم غريمه وغريم غريمه الذي أخذه كافي كافي وعبرة من ل ويلزم ان يعلم
الغريم بأخذه حتى لا يأخذ ثانيا فان أخذ مكان هو الظالم ولا يلزمه اعلان
غريم الغريم ادلاء ثمة فيه ومن ثم لو خشي ان الغريم يأخذ منه أي من غريم
الغريم طلب لزمه فيما يراه لامة انظر من مال الغريم بما يأخذ منه أي
لواخذه اه وتخرج بالمال كسر الباب وتقب الجدار فليس له فعله لانه لا يظلمه
كافي من ل وسم (قوله راعى وعلى بكر مثله) هل المراد بالثلثية في أصل
الدينية لا في الجنس والصفة أو حقيقة الثلثية بحيث يجوز ان يملكه لو طفر به من مال
غريم الغريم واذا قلنا بالثاني فهل له أخذه غير انفس من مال غريم الغريم ترد
فيه الادعى اه وشيئوا وظاهر ان المراد بالثلثية في مطلق الدينية وان كان
أحدهما أكثر من الآخر ومن غير جنسه (قوله ومتى ادعى الخ) شروع
في شروط الدعوى المعلومة (قوله نقدا) أي خالصا أو مغشوشا ولودينا شرح
مر وقوله أودينا أعم من ان يكون نقدا أولا وبعضهم خص النقد بغير الدين أخذا
من المقابلة (قوله أو متقوما) كعبد مسلم فيه أو مقترض (قوله ظاهرة) نسبة
للمسلطان الظاهر (قوله أو ادعى عينا) أي غير نقدا ما العين من النقد فتقدم
حكمها قريبا عن (قوله يمكن احضارها) اما لا يمكن احضارها فقد مر قبيل
القبية (قوله وصفها الخ) عبارة تخرج مر وصفها بصفة السلم وجوبا في المثلي
ويحتاج في المتقوم مع وجوب ذكر القيمة فيه لعدم تاق التميز الكامل بدونها (قوله
ذكر قيمة) أي مع الجنس (قوله لا في أمور) ومنها أيضا الدين والقرعة والمهر (قوله
منها لا قرار) بأن ادعى انه أقرب بشيء والوصية بأن ادعى على الورثة ان مورثهم
أوصى له بشيء وطلب منهم بياحه عن (قوله وحق على اجراء الماء الخ) عبارة روضة
الحكام للرويانى لو ادعى حقا لا يتميز مثل مسيل الماء على سطح جاره من داره أو مروره
في دار غيره مجازا فلا بد من تقديمه احدي الدارين ان كانتا متصلتين فيدعى ان له
دار في وضع كذا وبذكر الحقة الذي ينتهي الى دار خصمه ثم يقول وأنا أستحق اجراء
الماء من سطح دارى هذه على سطح دار فلان المذكورة في حقه الاول والثاني
مثلا الى الطريق القلانية وان كانت الداران متفرقتين فلا بد من ذكر حدود
الدارين وشيئى على مر (قوله حددت) أي طول ولا عرضا (قوله كافي التسكاح)

(متقومة ذكر) وجوبا (قيمة) دون الصفات بخلافها مثلية فيكفي فيها الضبط بالصفات ولا تسمع الدعوى بجهول
الافى امورها الاقرار والوصية وحق اجراء الماء في أرض حددت أو ادعى عقد اماليا) كبيع ووهبة (وصفه)
وجوبا (بصفة) ولا يحتاج الى تفصيل كافي لتسكاح لانه اخذ حكما منه ولهذا لا يشترط فيه الاشهاد (أو) ادعى
(نكاحا نكدا) أي وصفه بالصفة

(مع قوله) نكحتها بولي وشاهد من عدول برضاها ان شرط بان كانت غير مجبرة فلا يكفي فيه الاطلاق وتعبيري في الولي بالعدالة أولى من تعبيري فيه بالرشدا لانه لا يستلزمها (٨٤٠) (ويزيد) سر وجوب (في) فكاك (من

بهارق عجزا عن تصليح لفتح وخوف زنا) واسلامها ان كان مسلم لانها مشرطة في جواز نكاحها ويقول في نكاح الامة تزوجنيها مال كها الذي له انكاحها أو نحوه وهذا شرط الموصف بالصحة في دعوى العقد والنكاح من زيادتي وتعبيري بمن بهارق أولى من تعبيري بالامة (ولا عين على من أقام بينة) بحق لانه كطعن في الشهود (الا ان ادعى خصمه مسقطا له كاداله وبراءته وشراعه من مذهبه وعليه بفسق شاهدهم فيحلف على نفيه) وهو انه ما نادى منه الحق ولا ابراه منه ولا باعه له ولا يعلم فسق شاهده لاحتمال ما دعيه ومحل في غير الأخيرة اذا ادعى حدوده قبل قيام البينة والحكم وكذا بينهما ومضى زمن امكانه والان لا يلتفت الى قوله ويستثنى مع ما ذكر

رابع للفي كما يدل عليه تعاليد وكلامه بعد (قوله مع قوله فكتها الخ) واحد مع الصحة لذكر الشروط أيضا دون انتفاء المانع مع ان الصحة متضمنة لها احتياط لان الاصل عدم المانع فاكتفي بما تضمنه وصف الصحة والاصل عدم ذكر الشروط فاقطع في بيانها بذكرها ولو قال تزوجتها زواجا شرعيا كفي عن سائر الشروط من المانع في دور غيره كما يحسنه ط ب سم وحل ويستثنى من ذلك انكحة الكفار فيكفي في الدعوى بها ان يقول هذه زوجتي وان ادعى استمرار نكاحها بعد الاسلام كما يقتضي تقريره حينئذ اه شرح الروض وم (قوله الاطلاق) أي الاقتصار على الصحة بل لا بد من تجمع بين الصحة والشروط حل (قوله لا يسهل ازمها) بدليل ان من فسق بعد رشده رشدا ليس بعدل حل (قوله أو نحوه) عطف على ما قبلها كولي المالك كذا اذا كان للمالك صبي فالعش وكالما كم في الامة الموقوفة (قوله بحق) أي على حق فالباقي في على (قوله وعليه) أي علم مذهبه بفسق شاهده أي الذي أقامه على حقه وهو مفرد مضى فيشمل الشاهد من (قوله ومحل) أي محل الحلف على نفيه مع ما ذكر في مع قوله الا ان ادعى خصمه مسقطا (قوله وما لو قامت بعين) بان ادعاهما شخص وأقام المدعي بينة بأنها ملكه فادعى عليه بأنه باعه له أو وهبها له (قوله وقال الشهود) هو من الاظهار في محل الاضرار ايضا لقوله مع عين الاستظهار أي في لدعوى على الغائب والصبي والمجنون والميت (قوله بدافع) أي بنى يدفع الحق عنه أي بينة دافع فهو على حذف مضى كما يدل عليه قول الشرح وبقيم البينة الخ (قوله أهمل ثلاثة) أي وجوب السكن بكفيل والأرسم عليه ان خيف هربه وذلك بعد تفسيره الدافع فان لم يفسره وجب استفساره حيث كان عاميا لانه قد يعتد ما ليس بدافع دافع ما شرح م ر فرع لو قال لي بينة في المكان الفلاني والامر يزيد على الثلاثة فهو كالمهم عدم الامهال فلوقضى عليه ثم حضرها بعد الثلاثة أو قبلها سمعت عميرة شوبري (قوله الى مثلها) أي الثلاثة أيام وانظر هلا خال اليها (قوله غير صبي ومجنون) لم يقل مكلف ليشمل السكران وقوله أو رقه ما الخ (قوله فيصدق) أي اذا لم يسبق منه اقرار برق حال تنكيفه ولم يحكم برقه حاكم حال مغرره الا لا تسع

ما لو قامت بينة بأعسار المدين للدائن تحليفه لجوازا ان يكون له مال باطن وما لو قامت بعين وقال الشهود دعواه لانه لم يأت ولا وهب فليحلفه انما ما خرجت عن ملكه ونرج بالبينة أي وحدها الشاهد واليمين والبينه مع عين الاستظهار وليس ظم المدعي تحليفه على نفي ذلك لان الحلف مع من ذكر قد تعرض فيه الحالف لاستحقاقه الحق فلا يحلف به وذلك على نفي ما ادعاه الخصم (واذا استسهل) من قامت عليه البينة أي طلب الامهال (أي اني بدافع) من نحو ادله أو ابراء (أهمل ثلاثة) من الأيام لانها مدة قريبة لا يعظم فيها الضرر ومقيم البينة قد يحتاج الى مثلها لا يفسد به (ولو ادعى رقه غير صبي ومجنون) محمول نسب ولو سكران (فقال أنا حرافة حلف) فيه دق

لان الاصل الحرية وعلى المدعي اليقينة وان استغنى عنه قبل انكاره وجرى عليه البيع مرارا وتداوته الايدي وخرج
بزيادتي اصلها وقال اعطني او (٨٤١) اعطني من باعني منك فلا يصدق بتعديريته (او ادعي رقهها)

اي رقبتي ومجنون (وليس
بيده لم يصدق الابحجة لان
الاصل عدم الملك نعم لو كانا
بيد غيره وصدقه الغير كفي
تصديقه اي مع تخلف المدعي
(او بيده وجه لقطعه ما
حلف) فيحكم له برقه ما
لانه الظاهر من حالهما وانما
حلف لخطر شأن الحرية
فان علم لقطعه ما لم يصدق
الابحجة على ما مر في كتاب
الاقيط والفرق ان الاقيط
محكوم بحريته ظاهرا بخلاف
غيره وقولي حلفه اول من
قوله حكم له به (وانكارها)
اي الصني والمجنون ولو بعد
كاملهما (لغو) لانه قد حكم
برقهما فلا يرفع ذلك الحكم
الابحجة وتبيري بما ذكر
اولي مما عبر به (ولا تسمع
دعوى) بدن (موجب) وان
كان به بينة اذ لا يتعلق بها
الزام في الحال فلو كان بعضه
حالا وبعضه مؤجلا صحت
الدعوى به لا يتعلق
المطالبة ببعضه فانه
المأوردى قال وحككذالو

دعواه عن وري ولو قامت بينة برقه وبينه بحريته قدمت بينة الرقب لان معها
زيادة علم لانها ناقلة وبينها الحرية مستحقة رى (قوله لان الاصل الحرية)
واذا ثبتت حرته الاصلية بقوله رجع مشتريه على بائعه بالثمن وان اقر له بالملك
لانه على ظاهر الرد شرح م ر (قوله منك) اي لك (قوله يدي وغيره) قيد به
مع ان فرض المسئلة انما ليسا بيده لاجل قوله وصدقه الغير على ان قوله وليسا بيده
صادق بان لا يكون بيد احد فيكون التقيد ظاهرا (قوله والفرق) اي بين حالة
العلم باللفظ والجهل (قوله اذ لا يتعلق الخ) اي ويقتضي ان من شروط الدعوى
ان تكون ملزمة في الحال (قوله به) اي بجميعه (قوله وكذا لو كان المؤجل الخ)
مثله م ر لكن ضعفه عن ش فانظر وجهه * (فصل)
يتعلق بحجوب المدعي عليه لما بين فيما سبق كيفية الدعوى بين هنا كيفية الجواب
اي في بيان الجواب وما يكتفي فيه وما لا يكتفي اي وما يتبع ذلك من قوله وما قبل
اقرار رقيق به الخ (قوله لو اصر الخ) اي استمر على سكوته عن جواب خصمه
اي والحال انه عارف او جاهل ونبه فلم ينتبه كما افاد ذلك كله قوله اصر م ر
فنيب به يقع كثيرا ان المدعي عليه يجيب بقوله يثبت ما يدعيه فيطالب القضاة
المدعي بالاثبات لفهمهم ان ذلك جواب صحيح وفيه نظرا لطلب الاثبات لا يستلزم
اعتراضا ولا انكارا فتعين انه لا يكتفي منه بذلك بل يلزم بالتصريح بالاقرار او الانكار
يجري فرع يقع ان المدعي عليه بعد الدعوى عليه يقول ما بقيت انما كم عندك
او ما بقيت ادعي عندك والوجه انه يجعل بذلك متسكرا نا كذا فيصالح المدعي
ويستحق طاب (قوله فكنا كل) اي مريعا ولا فهدنا نكول كما سيأتي
في المتن لا يمكنه ليس بصريح وانما الصريح في النكول امتناعه من الحلف
وعبارة الجلال كنكرنا كل (قوله ان حكم القاضي) اي فلا يصيرنا كذا بمجرد
المسكوت فقط بل لابد من الحكم بالنكول او بقول للمدعي احلف شيئا هنري
(قوله بعد عرض اليمين عليه) اي ولم يمتنع بان سكت لانه ان امتنع من اليمين
يكون نا كذا حقيقة كما سيأتي (قوله فيحلف المدعي) ولا يمكن الساكت من
الحلف بعد حلف المدعي لو اراده ويندب له ان يكرر راجعه ثلاثا شرح م ر (قوله
شرح له القاضي) اي وجوبا م ر بان يقول له ان لم تحلف حلف المدعي واستحق

كان المؤجل في عقد وقصد ٢١١ م بدعواه له تصحيح العقد لان المقصود منها استحقاق في الحال
* (فصل) فيما يتعلق بحجوب المدعي عليه لو اصر على سكوته عن جواب الدعوى فكنا كل ان حكم القاضي
بنكوله او قال للمدعي احلف بعد عرض اليمين عليه كما سيأتي في فصل النكول فيحلف المدعي فان كان سكوته
لغورهش او غاوة م ر له القاضي الجبال

عليك عبد البر وقال شيخنا قوله شرح له القاضي بأن يقول له إذا طلت السكون
حكمت بنكولك وتضيت دايك (قوله ثم حكم عليه) أي بالنكول (قوله
أو قال للذي أحلف) أي بعد عرض اليمين على المذعي عليه وهو معطوف على
قوله حكم (قوله وإن لم يصبر) مقابل لقوله أمر وهو دخول أيضا على قوله فان
أدعى إشارة إلى أنه مفسر على محذوف والظاهر أنه لا حاجة إليه بل كان الأولى
حذفه لا ر قوله فان ادعى الخ لا يظهر تغريعه عليه ومن ثم لم يذكره م ر (قوله حتى
يقول ولا يصبر) ويجري ذلك في الأعيان أيضا كافي الروض وعبارته وإن ادعى
ملك دابة يبدئ به فأنه كركر فلا بد أن يقول في حلفه ليست لك ولا شيء منها سم
(قوله فاشتراط مطابقة الإنكار الخ) أي وإنما يابطا بقاء ما أن نفى كل جزء منها م ر
(قوله فداكل) عما دونها في هذه العبارة بعض أجمال لأنه لا يكون ناكلا بمجرد
حلفه على نفى العشرة بل لابد بعد هذا الحلف أن يقول له القاضي هذا غير كاف قل
ولا يصبر فان لم يحلف كذلك فما كل عما دونها شيخنا عزيزي (قوله يحلف المذعي
على استغاقه) عمل هذا إذا عرض على المذعي عليه اليمين على عشرة وما دونها
واعتنع من الدون والأفلا يصكونا كلا عن الدون بل لابد من تحديد دعوى به
وجواب عبرة (قوله والا) أي وإن لم تعرض عليه اليمين (قوله كفاه نفى العقد بها)
لأن المذعي لا نسكاح بقدر غير مدع له بما دونه شرح م ر (قوله عليه) أي على نفى
العقد بها (قوله فان نكحل الخ) لا يحسن ترتيب عدم حلفها على البعض إلا
على حلفه على نفى العقد بجميع لأعلى النكول الذي ذكره فاعل الأولى أن يقول
فان نكحل حلفت على وقوع العقد بالخمس واستغاقها وإن حلف على نفى ذلك
لم تحلف على البعض انتهى قال سم على حجر قوله فان نكحل لم تحلف هي على البعض
بل أن حلفت بين الرد قضى لها واستغقت الخمسين لأن اليمين المردودة كالأقرار
وإن لم تحلف لم تسقط شيئا لأن مجرد الدعوى مع نكول المذعي عليه لا تثبت شيئا
هذه هو الموافق للقواعد فنقول الشرح يعني ابن حجر فيجب مهر المثل فيه نظر ظاهر
سواء بنى ذلك على حلفها بين الرد أو على عدمه لا يقال وجه قوله فيجب مهر المثل أن
الزوج معترف بالنكاح لا فانقول لا نسلم أنه معترف لأن إنكاره أنه نكح بخمسين
شامل لإنكار نفس النكاح ولو سلم ومجرد الاعتراف بالنكاح لا يوجب مهر المثل
بمجرد دعوى الزوجية ثم بحث مع الشيخ م ر فوافق عليه اه (قوله لم تحلف
هي على البعض) أي لا بد دعوى جديدة شرح م ر قال الرشيدى هو مشكل
لأنها لا تخرج عن الماتنة والظاهر أن المراد بالذي يحلف عليه بدعوى جديدة

ثم حكم عليه أو قال للمذعي
أحلف وإن لم يصبر (فان
ادعى) عليه (عشرة) مثلا
(لم يكف) في الجواب
(لا تلهي) العشرة (حتى
يقول ولا يصبر) وهكذا
يحلف أن حلف لأن مدعيها
مدع لكل جزء منها فاشتراط
مطابقة الإنكار والحلف
دعواه (فان حلف على
نفيا) أي العشرة (فقط
فما كل عما دونها فيحلف
المذعي على استغاقه)
ويأخذ نعم لو كان المذعي به
مستند إلى عقد كان ادعت
نكاحا بخمسين كفاه نفى
العقد بها والحلف عليه فان
نكحل لم تحلف هي على البعض

لأنه يناقض ما ادعته (أو) ادعى (٨٤٣) شفعة أو مالا مضطرب السبب كل مرتبة (حكي) في الجواب

(لا تستحق على شيئا أولا
يلزم من تسليم شيء البتة لأن
المدعى قد يمسك بجهادها
ويعرض ما يسقط المدعى به
ولو اعترف به وادعى مسقطا
طوبى بالبيتة وقد يهز عنها
فدعت الحاجة إلى قبول
الجواب المطلق نعم لو ادعى
عليه وثمة لم يمسكه
في الجواب لا يلزم من تسليم
أولا يلزمه تسليم وانما يلزمه
التعليق فالجواب الصحيح
لا تستحق على شيئا أو أنه
يتمسك بالإدعاء أو بقوله
هلك الوديعة أو ردها
وحلف كما أجاب ليطلق
الحلف الجواب فان أجاب
بنفي السبب حلف عليه أو
بالاطلاق فمسك ذلك ولا
يكلف التعرض لنفي السبب
فان تعرض لنفيه جاز (أو)
ادعى المالك (رهونا أو
مؤجرا بدخمه كفاء) أي
خصمه أن يقول (لا يلزمي
تسليمه) فلا يجب التعرض
لذلك (أو) يقول (أن ادعيت
ملكاً مطلقاً فلا يلزمي
تسليمه أو) ادعيت رهونا
أو مؤجراً فلا يجب

استحقاقها إلا ربه من مثلاً لأنه نكحها بأربعين وعبارة للرافعي أما إذا استندت إلى
عقد كما إذا قالت نكحتي بخمسين وطالبته بها ونكح الزوج فلا يمسكها الحلف على
أنه نكحها ببعض الخمسين لأنه يناقض ما ادعته أولاً وان استأنفت وادعت عليه
ببعض الذي جرى النكاح عليه فيما زعمت جاز لها الحلف عليه اه قوله ببعض
الذي جرى عليه النكاح صريح فيما ذكرته فله أن ليس لها أن تدعى به ذبانه
فكحها بأقل اه (قوله لأنه يناقض ما ادعته) فيجب مهر المثل بحرس ل ونظر فيه
سم وفيه أن هذا التعليل يأتي فيما تقدم وهو حلفه على ما دون العشرة ويوجب بأن
دعواه العشرة متضمن لدعواها ما دونها فلا مناقضة بخلاف دعواها النكاح بقدر
فانه ساقى دعوى النكاح بدونه تأمل (قوله كفى في الجواب الخ) ومن ذلك لو ادعت
عليه زوجته بشفقة أو كسوة كفاء في الجواب لا تستحقين على شيء إذا قد يكون
صادقاً في دعواها المسقط لما كنشر ذلك يهز عن الإثبات كما عنده زى عبد البر
(قوله لأن المدعى الخ) تدليل لمخوف فهم من قوله كفى لا تستحق على شيء أي كفاء
الجواب المطلق ولا يشترط التعرض للسبب لأن المدعى الخ وعبارة شرح مر
ولا يشترط التعرض لنفي تلك الجهة لأن المدعى الخ (قوله ما يسقط) كبراء وهم
للقورية في الشفعة مع العلم بالبيع وقوله ولو اعترف أي المدعى عليه من تمة
التعليل (قوله به) أي بالمدعى به (قوله وحلف كما أجاب) راجع لأصل المسئلة
(قوله بنفي السبب) كالأقراض بأن قال لم تقرضني شيئاً (قوله فكذلك) أي يحلف
عليه (قوله فان تعرض الخ) أي فان أجاب بالاطلاق وتعرض لنفي السبب في الحلف
جاز (قوله رهونا) أي في نفس الأمر ولم يصرح بذلك في دعواه بأن قال هذا ملكي
ولم يقل ادعى عليك هذا المهرن أو التويز لانه لو ادعى كذلك لم يكن له طلبه فقوله
رهونا صفة لموصوف محذوف أي شيئاً رهونا (قوله التعرض لك) أي لنفيه
بأن يقول ليس ملكك ولا ثبوته كما يعلم مما يأتي (قوله أو يقول ان ادعيت
ملكاً مطلقاً) قد علمت ان فرض المسئلة ان المدعى ادعى ملك عين هي في نفس
الأمر رهونة أو مؤجرة عند المدعى عليه فقوله ان ادعيت ملكاً مطلقاً أي ان كان
دعواه ملك العين التي ادعيتها ملكاً مطلقاً من التقييد بالرهن أو الإجارة أي
ان لم تقيد المدعى به بالرهن أو الإجارة فلا يلزم من تسليمه لك لانه لا يلزم من ملك شيء
استحقاق تسليمه وقوله أو رهونا أو مؤجراً أي ان قيدت المدعى به بالرهن أو
الإجارة أي ان كان مرادك التقييد فاذكركه لا يجب عنه بأن يقول لم تفرغ
مدة الإجارة ولم استوف الدين الذي هو رهن عليه شيئاً العزيزي قال ع ش

أو ينتفرد هذا لتردد وان كان على خلاف الأصل للحاجة إليه اه (قوله فان أقر)
 أي المذعي عليه بالملك أي للمذعي بان قال هو ملكك (قوله فاذعي رهنا الخ) أي
 أقرباؤه ملكه واذعي انه رهنه له أو أجره له وكذبه المذعي (قوله عدم ما ادعاه) أي
 المذعي عليه من الرهن والابارة (قوله لمن لا أعرفه) فان أقرب بعد ذلك لمن قبل
 وانصرف عنه الخصومة عن (قوله أو المجبوري) أي ولا يثبت له ولا يسمع
 بالدعوى على المجبور حيث أنه حل (قوله وهو) أي المذعي عليه ناظر عليه أي
 على الوقف على السجد أو الفقراء قال حل فان مكان الناظر غيره انصرف
 الخصومة عنه إلى الناظر اه (قوله لان ظاهره) أي دليل لقوله لم تنزع وقوله وما صدر
 الخ تعليل لقوله ولا تنصرف الخصومة (قوله وما صدر ليس بمؤثر) هو ظاهر
 في المسائل الأولى أي قوله ليست لي أو هي لمن لا أعرفه وأما في مسألة المجبور
 والوقف لم أقف على تعليل شاف وكأن وجهه أنه لم يقصر لذي يدعيه يمكن نصب
 الخصومة منه بخلاف ما لو أقر العين سم (قوله بل يخاف) أي يطلب منه لطلب
 لأجل قوله رجاء ان يقر (قوله أو بشكل) بابه دخل وقوله فيحلف المذعي تقريعا
 على بشكل وقوله وتثبت له العين تقريعا على كل من الإقرار والسكول وقوله فيما
 لو أضافها غير معين أي في قوله هي لمن لا أعرفه وقوله في غير ذلك هو قوله أو المجبوري
 أو وقف (قوله في الأولى) وهي قوله ليست لي (قوله وأبطل للحيالة) فيه بحث
 لان العين المردودة مفيدة لا تنزع العين في المسائل كلها لان الغرض ان الخصومة
 لا تنصرف عنه ثم ان قلنا بانصراف الخصومة في مسألة المجبور واقف كما ذهب
 إليه الغزالي وكذا في الأقاين على وجه كان له التحليف لتغريم البطل فافال شرح
 المنهج هنا وهم منشاؤه انتقال النظر من حالة إلى حالة عميرة سم وهبارة شرح
 الروص فيحلف المذعي وتثبت له اه وايز وهو صريح في ثبوت العين له في جميع
 الصور كما اعتمد سم على حجر وقال ع ش اعتمدان الذي للحيالة لقيمة مطلقا اه أي
 سواء كانت العين منقرضة أو مثلية وفي قول على المحلى وانما لزمه البطل لاحتمال
 صدقه في اقراره وعدم انتزاع العين منه لاحتمال ان له ولاية عليها ومعنى عدم
 انصراف الخصومة عنه من حيث طلب تحليفه لا ثبوت الملك له اه (قوله في غير
 ذلك) أي قوله أو المجبوري إلى آخره (قوله تركت العين) وتسبب الخصومة معه إلى أن
 يحلف أو يقيم المذعي بينة كما مر في كتاب الاقرار أي فيمن أقر لشخص بشيء وهو
 ينكره (قوله انصرفت) أي بالنسبة لرقبة العين والافله تحليفه رجاء ان يقر
 فيغرم البطل للحيالة اه بخط شيخنا سم وسيأتي في قول الشرح واعلم الخ (قوله

فان أقرب بالملك واذعي رهنا
 أو ابارة كلف بيعة) لان
 الأصل عدم ما ادعاه (أو)
 ادعي (عينا فقال ليست لي
 أو انسا فيها لمن يتعذر
 خصمه) فكيف لم لا
 أعرفه أو المجبوري أو هي
 وقف على مسجد كذا أو
 على الفقراء وهو ناظر عليه
 (لم تنزع) أي العين منه
 (ولا تنصرف الخصومة) عنه
 لان ظاهر اليد الملك وما صدر
 عنه ليس بمؤثر (بل يحلف
 انه لا يلزمه تسليم له من رجاء
 ان يقر أو بشكل فيحلف
 المذعي وتثبت له العين
 في الأولى وفيما لو أضافها
 لغير معين وأبطل للحيالة
 في غير ذلك (أو يقيم المذعي
 بينة) انها له وهذا
 ما في المهر وغيره فهو أولى
 من تقييده التحليف بعدم
 البينة (وان أقربها الحاضر)
 بالبلد ومدقه صارت
 الخصومة معه) وان كذبه
 تركت العين بيده كما مر
 في كتاب الاقرار (أو)
 أقربها (لغائب انصرفت)
 أي الخصومة عنه نظرا
 لظاهر الاقرار

(فان أقام المدعي بينة فقضاء على غائب) فيحلف معه سائر الأوقاف الأمر إلى قدومه أي الغائب واعلم ان انصراف
الخدمة فيما إذا اقر حاضر وغائب (٨٤٥) هو بالنسبة لأعين الذمة لا بالنسبة لتخليفه اذ للذمة في قهله

لتعريض البديل للعبادة كن
قال هذا الزيد بديل لعمرو
(وما قبل اقراره رقيق به
كعقوبة) لا دعي من قود
وحدوته بزيرو وكدن
متعلق بمال قهارة أذن له
فيم اسببده (فالذموى
والجواب عليه) لان أثر
وذلك لا يودعه عليه أما عقوبة
للذموى في فلا تسمع فيها
الذموى ككامل (وما) لا
يقبل اقراره به (كارش)
لعيب وثمان متلف (فلى
السيد) الذموى به والجواب
لان الرتبة التي هي متعلقة
حق السيد في قول ما جنى
رقيق نعم ونان دلى
الرقيق في دعوى القتل
خطأ أو شبه عدم جعل الاوث
مع انه لا يقبل اقراره به لان
الولى بقسم وتناقى الذمة
برقبسة الرقيق صرح به
الرافعي في كتاب القسامة
وقد يكونان عامين معا كما
في نكاح العبد أو المكاتب
فانه انما يثبت باقرارهما
(فصل) في كيفية
الحلف وضابط الحلف
(سن تغايط بين) من مدع
وإدعى عليه في غير نجس

فقضاء على غائب) أي فينتد بمساقته السابقة فيه بأن يصكون فوق مسافة
المدعى أهـ قل على الجلال (قوله فيحلف معها) أي بين الاستظهار (قوله
اذ للذموى تخليفه أي بانها ليست له (قوله لتعريض البديل) أي ان يحلف وحلف
المدعى بين الرذ والمرداد بالبديل القيمة لان الضرر والقيمة انما هو القيمة من
(قوله كعقوبة) أي موحدا (قوله يعود عليه) أي متعلق به (قوله فلا تسمع فيها
الدعوى) أي لا يحتاج الى سماعها والافعالها ما ذكره (قوله كارش يعيب الخ)
كان ادعى عليه انه جرح دابته أو أطلقها (قوله لئلا) أي ما لا يقبل فيه قراره
(قوله نعم يكونان) استدراك على قوله وما لا الخ (قوله بمثل الاوث) أي بمثل ذمت
فيه قرينة على صدق المدعى (قوله لان الولي) أي ولي الدم وهو علة لقوله يكونان على
الرقيق ومما تامل قوله وتناقى الذمة برقبته كما اقتصر عليه من رأى واذا كان
كذلك فالذموى والجواب عليه كذا قيل وفيه ان التوجيه الذي ذكره يجري
في دعوى أرض العيب وثمان المتلف لانها متعلقان برقبته مع ان الدعوى فيهما
والجواب على السيد وقد يجب بان قوله لان الولي بقسم أي وانقسامه كالهيئة
والدعوى مع البينة تكون عليه فهو العلة وحده وقوله وتناقى الخ مستأنف ليس
من التعليل تأمل (قوله كما في نكاح العبد) كأن ادعت حره على عبد وسيد بان هذا
زوجي زوجته سيدلى (قوله والمكاتب) بأن يدعى رجل عليها وعلى سيدها بانها
زوجه زوجته سيدها بانها بعتة شاهد على عدل فلا يثبت الا باقراره ما مع
السيد قال عن فلان أقرأ أحدهما وانكرا لا تحلف الاخر فان نكل وحلف
المدعى - كم له بالنكاح كما في فتاوى القاضى * (فصل) في كيفية
الحلف وضابط الحلف (قوله سن تغايط بين) أي سن أقاضى ان يغايط الثمين
وهذا ليس من الترجمة حل أي بل هو توطئة للترجم له وهو قوله ويحلف على البت
الخ ويحتمل ان يكون من الترجمة بالذم والافعال وبزيادة ما مر من ان يكون المراد
الكيفية الواجبة أو المندوبة (قوله من مدع) أي اذا ردت عليه أو أقام شاهد
أو حلف معه زى (قوله في غير نجس) أخذ من باب سده وأشار به الى ان قول
المصنف لا في نجس معطوف على هذا المقدور له به (قوله ومال) أي لم يبلغ
نصاب زكاة تقدر بوجه فاض كما سيذكره (قوله كدم) أي قتل (قوله وباع
نصاب زكاة نقد) وهو عشرون دينارا أو ما تدرهم أو قيمته أحد مائتين
المراد أي نصاب كان - تى من الابل مثلا برماوى ويختم من كلامه ان نصاب غير
النقد ان بلغت قيمته نصاب النقد سن التغايط والا فلا (قوله لا في نجس أو مال)

ومال كدم ونكاح وطلاق ورجعة ٤١٢ يجب ان يبلاه وعتق وولاه ووصاه وركلته وفي مال
ادعى به وبحقه وباع نصاب زكاة نقد أولم يبلغه ورأى الحاكم التغايط فيه ببراءة في الحلف بناء على انه لا يتوقف
على طالب خصم وهو الاصح (لا في نجس أو مال) ادعى به وبحقه بختيار وأجل (لم يبلغ) أي المال

(نصاب زكاة نقدول بره) أي التغليظ فيه قاض واستغليظ يكون (بما يرى للامان من زمان ومكان) لاجمع وتكرير
الفاظ (وبزيادة أسماء وصفات كل يقول والله الذي لا اله الا (٨٤٦) هو عالم الغيب والشهادة الرحمن

الرحيم الذي به سلم السر
والعلانية وإن كان الخائف
يهو ما يحلفه القاضي بالله
الذي أنزل التوراة على موسى
ونجاه من الغرق أو نصرانيا
حلفه بالله الذي أنزل الانجيل
على عيسى أو مجوسيا أو وثنيا
حلفه بالله الذي خلقه وصوره
فلواقصر على قوله والله كفى
ولا يجوز لقاض أن يحلف
أحدا بطلاق أو عتق أو نذر
كما قاله الماوردي وغيره قال
الشافعي متى بلغ الامام ان
قاضيا يستحلف الناس
بطلاق أو عتق أو نذر
سن التغليظ مع عدمه
في الحبس ومع قولي نقدول
بره قاض ومع قولي وبزيادة
أسماء وصفات من زيادتي
وتقييدى بما رى في اللعان
بالزمان والمكان أو في من
الطلاق له (ويحلف)
الشخص (على البت) أي
القطع في فعله وفعل مملوكه
اثباتا أو نفيا لانه يعلم حال
نفسه وحال مملوكه
منسوب اليه فهو كماله بل
ضمان جنابة بهيمة بتقصيره

هذا التقييد انما هو بالنسبة للتغليظ بالزمان والمكان اما بالنسبة لزيادة الاسماء
والصفات فله التغليظ بها مطلقا شرح م راى في المال وغيره بلغ نصابا أم لا وشمل
ذلك الاختصاص ع ش على م (قوله لاجمع الخ) عبارة م ر نعم التغليظ
بمضور جمع أفلهم أربعة وتكرير اللفظ لا أثر له هنا اه (قوله وبزيادة أسماء
وصفات) ويسن ان يقرأ عليه ان الذين يشتركون بعهد الله وإيمانهم ثمانية
وان يوضع المصنف في حجره شرح م ولا يحلفه عليه لان المقصود تخويفه بحلفه
بمضرة المصنف ع ش عليه (قوله فلواقصر) محترز قوله وبزيادة أسماء
وصفات ع ن (قوله ولا يجوز لقاض) خرج الخصم فله تحليفه بذلك ومثل
القاضي غيره من المحكم ونحوه فليس له التحليف بذلك ع ش (قوله عزله)
أي وجوب ان كان شاهدا أو ما القاضي الخفى فلا يعزله الامام اذا حلف بالطلاق
لانه يرى ذلك في اعتقاد مقدمه بريماوى (قوله وذ كر سن الخ) الاولى تقديمه على
قوله ولا يجوز الخ (قوله اول من الملاقه) لان الاطلاق يدخل تكرير
الايمان وحضور الجميع مع انهم ليسوا مطلوبين هنا (قوله ويحلف على البت الخ)
هذا من جملة كيفية اليمين وحاصل الصور اثنا عشر صورة لان الخلاف عليه اما فعله
أو فعل مملوكه أو فعل غيره ما وعلى كل اما ان يحكمون اثباتا أو نفيا وعلى كل اما
مطلقا أو مقيدا فيحلف على البت في احدى عشر اشارة اليها بقوله في فعله أو فعل
مملوكه فهذه ثمانية لانه يحلف اما على الاثبات أو النفي وعلى كل اما ان يكونا
مطلقين أو مقيدين وقونه وفي فعل غيره ما اثباتا فيه صورتان لانه اما مطلق أو مقيد
وقوله أو نفيا محصورا صورة ويتخير في واحدة اشارة اليها المصنف بقوله لاني نفي مطلق
نأمل (قوله لانه يعلم حال نفسه) أي من شاه ذلك وان كان العمل صدر منه حال
جنونه مثلا كما أطلقوه شرح حجر (قوله بتقصيره) أي فهو من فعله ع ش (قوله
غيرها) أي مما له به تعلق كورثه لأجنبي (قوله اثباتا) كبيع واتلاف وغصب م
(قوله محصورا) صفة لنفيا أي نفيا مقيدا بوقت مثلا كقوله والله ما أبرأك
مورثي يوم الجمعة مثلا (قوله أبراني مورثك) أي وأنت تعلم ذلك لان في الروضة
وأصلها ان كل ما يحلف فيه المذكر على نفي العلم يشترط في الدعوى عليه التعرض
للم لم فيقول مورثك غصب مني كذا وأنت تعلم انه غصبه زى (قوله ويجوز البت
الخ) اشارة الى أنه لا يشترط في الحلف على البت اليقين وقوله كأن يعتمد

في حفظها لا بفظها وفي فعل غيره ما اثباتا أو نفيا محصورا التيسر الوقوف عليه (لاني نفي مطلق لفعل الخ
لا ينسب له) كقول غيره له في جواب دعواه دية المورثه أبراني مورثك (ويحلف عليه) أي على البت أو على نفي
العلم لتيسر الوقوف عليه والتقييد بطلاق مع قولي عليه من زيادتي ويجوز البت في الحلف بزمان مذكور كان يعتمد
فيه الخائف خطه

أو خط مورثه كاعلم من كتاب (٨٤٧) القضاء (ويستبر) في الخائف (نية الحاكم) المستخلف للنصم بعد

الطلب له (فلا يدفع اثم
اليمن الفاجرة نحو تورية)
كاستثناء لا يسمعه الحاكم
وذلك لخبر مسلم اليمن على
نية المستخلف وهو محمول
على الحاكم لا على النسي له
ولاية التولية فان حلف
انسان ابتداء أو حلفه غير
الحاكم أو حلفه الحاكم
بغير طلب أو بطلاق أو نحوه
اعتبر نية الخائف وتنفعه
التورية وان كانت حراما
حيث يطل بها حق
المستحق (ومن طلب منه
يمين على ما لو اقرب له لزمه)
ولو بلا دعوى كطلب
القاذف يمين المقذوف أو
وارثه على انه مازنا (حلف)
لخبر البينة على المدعى
واليمن على من انكر رواه
البيهقي وفي الصحيحين خبر
اليمن على المدعى عليه
وهذا مراد الاصل بما
عبر به وخرج بما لو اقرب له
لزمه نائب المالك كالوصي
والوكيل فلا يحلف لانه
لا يصح اقراره (ولا يحلف
قاضي على تركه ظمها
في حكمه ولا شاهد انه لم
يكذب) في شهادته
لا ارتفاع منصبهما عن ذلك

الحج اشار به الى انه لا يحضر الظن المؤكد في خطه وخط مورثه فتكول
خصمه بما يحصل به الظن المؤكد كما جزم به في الروضة وأصله عبد البر قال م
وان لم يتذكر على المعتد (قوله أو خط مورثه) أي الموقوف به بحيث يترجم عنده
بسيبه وقوع ما فيه شرح م (قوله في الحلف) أي بانه لانه المراد عند الاطلاق
وبدل عليه ما بعده وحاصل ما ذكره من القيود أربعة (قوله نية الحاكم) أي قصده
أو قصد نائه أو الحكم أو المنسوب للظالم وغيره من كل من له ولاية التولية شرح
م فالمراد بالنية معناها اللغوي وهو القصد (قوله نحو تورية) والتورية قصد هجر
لفظه دون حقيقة كماله عندي درهم أي قبيلة أو دينار أي رجل أو قيس أي غشاء
القلب أو ثوب أي رجوع وهي هنا اعتقاد خلاف ظاهر اللفظ م وقوله هجر لفظه
أي هجر استعماله في معناه المراد له (قوله كاستثناء) كأن كان له عليه خمسة
فادعى عشرة وأقام شاهدا على العشرة وحلف ان عليه عشرة وقال الا خمسة مرا
والمراد بالاستثناء ما يشمل المشيئة كما يؤخذ من م حيث قال واستشكال
الاسنوي بانه لا يمكن في الماضي اذ لا يقال والله أدغت كذا ان شاء الله أجيب
عنه بان المراد رجوعه لمقد اليمن اه (قوله لا يسمعه) فلو سمعه عزره وأعاد اليمن
شرح م (قوله ابتداء) مفهوم قوله المستخلف (قوله بغير طلب) أي طلب الخصم
(قوله اعتبار نية الخائف) أي حيث كان القاضي لا يرى التولية به كالشافعي
فان كان له التولية بغير الله كالحنفى لم تنفعه التورية وهو ظاهر زى (قوله
ومن طلب الحج) هذا ضابط الخائف وليس ضابطا لكل حالف فان يمين الرد
لا تدخل فيه ولا ايمان القسامة ولا اليمان ولا اليمن مع الشاهد وكأنه أراد الخائف
في جواب دعوى أصلية وأيضا فهو غير مطرد لاستثنائهم منه مورا كثيرة وأشار
في المتن لبعضها بقوله ولا يحلف قاض الحج اه زى (قوله على ما) أي على نفي ما أي
شيء لو اقرب له لزمه يرد عليه فحوالزا لانه لا معنى لازومه بالاقرار وأجيب بأن
المعنى بالنسبة اليه لزمه مقتضاء وما يترتب عليه (قوله كطلب القاذف الحج)
كأن يقذف شخصا بالزنا ثم يرفع القاذف والمقذوف أو وارثه للقاضي ويطلب
المقذوف أو وارثه حذ القذف من القاضي فيحلف القاذف المقذوف انه مازنا
أو وارثه على انه مازنا مورثه فاذا حلف أحدهما ثبت عليه الحد والاستقط وهذا
الضابط موجود في المقذوف لانه لو اقرب بالزنا لزمه وفي ادخال وارث المقذوف
في هذا الضابط نظر لانه لا يصدق عليه شيئا (قوله ولا يحلف قاض) هو وما بعده
مستثنى من الضابط لانهم لو اقراروا بحلفوا عليه عمل بمقتضاء فيبطل الحكم

(ولا مدعى صبي) ولو محتملا (بل يهل - حتى يبلغ) فيدعى عليه وإن كان لو أقرب بالبلوغ في وقت احتماله قبل لأن حلفه
يثبت صباه وصباه يطل حلفه ففي حلفه بطل حلفه (الأكافرا) (٨٤٨) مسيبا (أنبت وقال قهله)

(قوله ولا مدعى صبي) مكان ادعى عليه البلوغ لتصح فهو عقد صدق منه فادعى
الصباه لا يطل به بعد ادعاء خصمه بالوغه فانه لا يحلف على نفي بلوغه وإن كان لو أقرب به
حين احتماله على به (قوله ولم تبطل دعواه) لاحتمال أن يكون محققا في دعواه
والشهود مبطلين لشهادتهم بما لا يحيطون به برماوى فلما قام بينة أخرى سمعت
(قوله كأنه عرف كذبه) كأنه لا تحقيق فلما قال لا أنه كان أظهر (قوله
واستثنى البلقيني) أى من قوله لا الحق (قوله فأنها لا تخالف) لأنه يمكن أنه
أودعه لصك لا يستحق عليه شيئا تلف الوديعة من غير تقصير أو لرد حاله اه مر
(قوله ولا يرد الخ) أى على قوله مكن عبارة مر ولا يجاب المدعى لوقال قد حلفنى
أنى لا أحلفه فليحلف على ذلك (قوله لتلا يتسلسل الأمر) فان نكل حلف
المدعى عليه بين الرد وان دقت الخصومة عنه هذا اذا قال قد حلفنى عنه فاض آخر
فان قال عندك أيها القاضي فان حفظ القاضي ذلك لم يحلفه ومنع المدعى بمطالبه
وان لم يحفظه حلفه ولا تنفعه اقامة البينة عليه في الاصح لان القاضي متى تذكر
حكمه أمضاه والا فلا يعتمد البينة (قوله انه) أى المدعى عليه وقوله على انه أى
المدعى ما حلفه أى المدعى عليه (فصل) في النكول أى
الامتناع من الحلف بمطالبه القاضي أى وما يتعلق به من قوله وبين الرد كقرار
الخصم الى آخر الفصل والمناسب تقديم هذا الفصل على الذى قبله (قوله
والرجن مقول قال) وبقي تقييد كونه نكولا باصراره على ذلك بعد علمه
بوجوب امتثال أمر الحاكم شرح مر وعبارة الروض فلما قال قل والله يقال
والرجن أو قال قل والله العظيم فقال والله وسكت أو امتنع من تغليظ المكان
والزمان فثنا كل قل في شرحه اذ ليس له مخافة اجتهد القاضي سم قال مر
في شرحه ولو قال له قل بالله فقال والله أو ما لله فغيه وجهان أرجحهما انه غيرنا كل
كم ككسه لوجود الاسم والتفاوت انما هو في مجرد الحرف لم يؤثر اه (قوله
أو غباوة) أى قلة فطنة وقوله أو نحوها كالجهل والحرس (قوله فتحكم القاضي)
راجع لقوله أو سكت فقط كما يؤخذ من قل على الجلال قال لأنه لا حاجة فيما قبله
للحكم بالنكول وقال جبران كلام من قوله فتحكم القاضي بنكوله أو قال الخ

أى انبات العانة فيحلف
لستوط القتل بناء على ان
الانبات علامة للبلوغ
وهذا الاستثناء من زيادنى
(واليمين) من الخصم
(تقطع الخصومة حالا
لا الحق) فلا تبرأ منه لانه
صلى الله عليه وسلم أمر
رجلا بعد ما حلف بالخروج
من حق صاحبه كأنه
عرف كذبه رواء أبوداود
والحاكم ومصحح اسناده
(فتسمع بينة المدعى بعد)
أى بعد حلف الخصم كالأو
أقر الخصم بعد حلفه وكذا
لوردت اليمين على المدعى
فمن نكل ثم أقام بينة ولو قال
بعد اقامة بينة بدعواه
بينتى كاذبة أو مبطله
سقطت ولم تبطل دعواه
واستثنى البلقيني ما اذا
أجاب المدعى عليه وديعة
بنفى الاستعقاق وحلف
عليه فان حلفه يفيد البراءة
حتى لو أقام المدعى بينة بانه
أودعه اياهام تؤثر فانها

لا تخالف ما حلف عليه من نفي الاستعقاق (ولو قال الخصم) قد (حلفنى) على ما ادعاه عند قاض راجع
(فيحلف انه لم يحلفنى) عليه (مكن) من ذلك لان ما قاله محتمل غير مستبعد لا يردانه لا يؤمن ان يدعى المدعى انه
حلفه على انه ما حلفه وهكذا لان ذلك لا يسمع منه لئلا يتسلسل (فصل) في النكول والترجمة به
من زيادنى لو (نكل) الخصم عن اليمين المطلوبة منه (كأن قال) هو أولى من قوله والنكول اذ يقول بعد قول
القاضى (له) (أحلف لا أو انا ناك) أو قال بعد قوله قل والله والرجن (أر) كان (سكت) لانه شبه أو غباوة أو نحوها
(بعد ذلك) وبعد قوله له ما ذكر (فحكم) القاضى (بنكوله) أو قال للمدعى احلف

حلف المدعى) لقول الحلف اليه (وقضى له) بذلك (لا ينكوله) أي الخصم لانه صلى الله عليه وسلم رد اليمين على طالب الحق رواه الحاكم وصححه اسناده (٨٤٩) وقول القاضي للمدعى احلف وان لم يكن حكايتكواه حقيقة لكنه

فانزل منزلة الحكم به كما في الروضة كما ملها وبالحجة والخصم بعد نكوله العود الى الحلف ما لم يحكم بنكوله حقيقة أو تنزيلا ولا فليس له العود اليه الا برضى المدعى وبين القاضي حكم النكول للجاهل به بان يقول له ان نكأت عن اليمين حلف المدعى واخذت الحق فان لم يفعل وحكم بنكوله نفذ حكمه لتقصيره بترك البعث عن حكم النكول (ويعين الرد) وهو بين المدعى بعد نكول خصمه (كافر ار الخصم) لا كالبينة لانه يتوصل باليمين بعد نكوله الى الحق فاشبهه اقراره به فيجب الحق بفراغ المدعى من بين الرد من غير اقتدار الى حكمه كالاقرار (فلا تسبق بعد ما حجة بسقط) كاداء وبراء واعتياض لنكذبه لها باقراره وتعبير بسقط أولى من قوله باداء أو ابراء (فان لم يحلف المدعى) يمين الرد ولا عذر (سقط حقه) من اليمين والمطالبة

راجع لكل من النكول الصريح وهو ما ذكره قوله لا أو انا ما كل ومن النكول الضمني وهو السكوت المذكور بقوله أو سكنت اه والذي انقطع عليه كلام الرشيدي على م ان الحكم الحقيقي بالنكول لا يحتاج اليه في النكول الصريح وان الحكم التنزيلي وهو قوله للمدعى احلف لا بد منه في كل من النكول الصريح والضماني فتأمل اه (قوله حلف المدعى) أي في صورتين حل وهو جواب لو في قوله لو نكل (قوله وقضى له بذلك) أي بحلفه وأشعر قوله وقضى له انه لا يثبت حق المدعى بحلفه بل يتوقف على حكم القاضي لكن الاربع في اصل الروضة عدم التوقف بناء على ان اليمين المردودة كالاقرار فان الحق يثبت بهما من غير حكم في الامع وسيأتي في كلام الشرح التصريح بانه لا يتوقف على حكم ايضا زى وعبارة الشورى وقضى له بذلك أي ثبت من غير حكم ما حكم ومنه حل وشرح م (قوله لا ينكوله) خلافا لابي حنيفة وأحمد فقد رد قوله ما ينقل مالك في موطنه الاجماع على خلاف قولهما كما في شرح م (قوله رد اليمين على طالب الحق) أي وقضى له به ووجه الدلالة منه انه لم يحكم بنكول ع ش على م (قوله وقول القاضي) مبتدأ خبره محذوف تقديره نزل منزلة السكول كما يدل عليه قوله له حكمه فازل الخ (قوله وبالحجة) أي سواء قلنا حقيقة أو نازلا منزلة زى ولم يتقدم له فقهيل في عود الخصم للحلف في يقول وبالحجة (قوله ما لم يحكم الخ) أي بعد سكوته وقوله أو تنزيلا أي فيما اذا قل لقاضي للمدعى احلف بعد سكوت خصمه عن الحلف (قوله وبين القاضي) أي وجوبا م روع ش (قوله نفذ حكمه) وان اثم بعدم تعليمه ع ش على م (قوله لتقصيره) أي المدعى عليه (قوله لا كالبينة) أي من المدعى (قوله لانه يتوصل الخ) أي من غير حكم ما كمدليل ما بعده فلا يقال هذا التعليل موجود في البينة (قوله باقراره) أي الحكمي (قوله سقط حقه) أي من هذا المجلس وغيره ويكون ذلك بمنزلة حلف المدعى عليه قال الرافعي ولا يتوقف سقوط حقه من اليمين على حكم القاضي بنكوله بل على سم (قوله من اليمين) وليس له العود اليه في هذا المجلس ولا غيره م ل وليس له ردها على المدعى عليه لان المردودة لا ترد بعد ابروزى وشرح الروض (قوله والمطالبة) أي بحقه أي فليس له مطالبة الخصم الا أن يقيم بينة م ل (قوله كافر) أي قبيل الفصل

لاخره عن اليمين (و) لكن ٢١٣ م ف (تسمع جهته) كافر (فان أبدى هذا كاقامة حجة) وهو قال فتيه ومراجعة حساب ابداً من قوله وان تعلل باقامة بينة أو مراجعة حساب

(أهل ثلاثة) من الأيام فقط لا طول مدة مدانته والثلاثة مدة مغفرة شرعا ويفارق جواز ثلثة ير الحجة ابدانها
قبله تساعده ولا تحضر واليمين اليه وهل هذا الامهال واجب (٨٥٠) أو مستحب وجهان (ولا جهل خصمه

لذلك) أي لعذر (حين
يستخلف الأبرضى المدعي)
لأنه مهود بطلب الاقرار
أو اليمين بخلاف المدعي
وهذا الاستثناء من زيادتي
(وان استعمل الخصم) أي
طلب الامهال (في ابتداء
الجواب لذلك) أي لعذر
(أهل إلى آخر المجلس) بقيد
زونه بقولي (ان شا) أي
المدعي أو القاضي وعلى
الثاني جرى جماعة وتبعهم
في شرح البهجة (ومن
طوب بجزية فادعي)
مسقطا كاسلامه قبل تمام
الحول (فان وافقت دعواه
الظاهر كأن كان غائبا فحضر
وادعي ذلك) (وحلف) فذاك
(والا) بأن لم توافق الظاهر
بأن كان ههنا ظاهرا ثم
ادعي ذلك أو وافقته ونكل
(طوب بها) واديس ذلك
فضاء بالسكول بل لانها
وجبت ولم يأت بدافع وهذه
المسئلة من زيادتي (أو بركة
فادعاه) أي المسقط كدفعها
لساع آخر أو غلط خالص لم
يطلب بها) وان نكل عن
اليمين لانها مستعينة كالم
(ولو ادعي ولي صبي أو مجنون

في قوله وكذا الورقة اليمين على المدعي فنسكل ثم أقام بينة (قوله أهل ثلاثة من
الايام) أي غير يوم الامهال والاداء قل على الجلال (قوله جواز تأخير
الحجة) أي الطالبة منه ابتداء وكان عالما بها فلا يفي قوله قبل كاقامة حجة (قوله
ولي يمين اليه) أي موكل اليه فان مضت الثلاثة من غير عذر سقط حقه من اليمين
كما في جهر (قوله وجهان) المعنى الوجوب مر (قوله ولا يهمل خصمه لذلك)
هذا قد يومه انه لو طلب التأخير لينة يقيها بالاداء لا يهمل ثلاثة أيام وفي الزر كشي
انه يهمل بخلاف ما لو طلب التأخير لراجعة الحساب عميرة والجواب ان مراد الشيخ
من مرجع اسم الاشارة العذر بنية بدليل قوله حين يستخلف لان الذي يتطل
بالينة مقربا للحق فكيف يحلف سم (قوله حين يستخلف) أي يطلب منه
الحلف ع ش (قوله الأبرضا المدعي) شامل لطلب اقامة البينة والذي في المنهاج
الاقتصار على مراجعة الحساب واما اذا طلب اقامة البينة فانه يهمل وان لم يرض
الخصم حل (قوله أهل) أي مالم يضر الامهال بالمدعي كأن كان يريد سفره
س ل (قوله إلى آخر المجلس) أي مجلس القاضى س ل وما زاد عليه لا يذفيه
من رضا المدعي حل وقال ع ش أي مجلس هذين الخصمين وعبارة شرح مر
والا وجه ان المراد بالمجلس مجلس القاضى اه (قوله أو القاضى) معتمد وليست
أو للتخير كما يبادر من العبارة بل لتنويح الخلاف فانهما قولان في المسئلة كما يدل
عليه قوله وعلى الثاني الخ (قوله وعلى الثاني) وهذا هو المناسب لان مشيئة
المدعي لا تتقيد بأخر المجلس زى (قوله ومن طوب الخ) ترجم هذه المسائل
في الروض وشرحه بقوله فصل قد تدرر ذاليمين على المدعي ولا يقضى على المدعي
عليه بالنكول وذلك في صور كما اذا غاب ذي ثم عاد وادعي الاسلام الخ اه
ولومات من لا وارث له وله دين على شخص فطالبه القاضى ووجه عليه اليمين
فنكل فهل يقضى عليه بالنكول ويؤخذ منه أو يجلس ليقر أو يحلف أو يترك
أوجه أحدها الثاني اه سم وقوله بجزية أي كاملة وقوله مسقطا أي لبعضها لان
اسلامه في أثناء الحول يسقط به ضماؤه وما يقابل الباقي من الحول كما تقدم من
ان اسلامه في أثناء الحول يوجب قسطها (قوله لانها) أي الجزية (قوله
ظاهرا) أي غير مخفي (قوله لانها مستعينة) حتى لو حضر المستحقون وادعي
دفعها اليهم وأنكروا فلا شيء عليه اه برماوى (قوله حقاؤه) أي للخصم
أو المجنون (قوله لم يحلف الولي) مالم يرد ثبوت العقد الذي باشره بيده فيحلف
ويثبت الحق ضمنا ومثله يجري في الوصي والوكيل سم (قوله بما أشرفه سببه)

حقاؤه) على شخص (فانكروا نكل لم يحلف الولي) وان ادعي ثبوته بما أشرفه سببه بل ينتظر كماله لان
اثبات الحق لغير الخلف بعيد وذكر المجنون من زيادتي

في تعارض البيتين لو (ادعى كل منهما) أي من اثنين شيئا (وأقام بيته) (وهو يدين ثالث سقطنها) لتناقض موجبهما فيصنف لكل منهما ميثا (٨٥١) وإن أقربه لأحدهما عمل بمقتضى (أقراره أو يدينهما أو لا يدين

أحدهما) (أذ ليس أحدهما أولى به من الآخر والثانية من زيادتي وظاهر مما يأتي أن بقاء البيته الأولى يحتاج إلى إعادتها للنصف الذي يدينه لتقع بعد بيته الخارج (أو يدين أحدهما) ويسمى الداخل (رجعت بيته) وإن تأخر تأخيرها أو كانت شاهداً وبيننا وبينه الخارج شاهدين أول تبين سبب الملك من شري أو غيره ترجيحاً لبيته يدينه هذا (إن أقامها بعد بيته الخارج) ولو قبل تعديلها بخلاف ماله أقامها قبلها لأنها إنما تسبح بعدها لأن الأصل في جانبها اليقين فلا يعدل عنها مادامت كافية (ولو أزيلت يدينه بيته وأسندت بيته) الملك (إلى ما قبل إزالة يده واعتذر بغيبتها) مثلاً فإنها ترجح لأن يده إنما أزيلت لعدم الحجة وقد ظهرت فينقض القضاء بخلاف ما إذا لم تسند بيته إلى ذلك

كان قال أما فرضته لك بسبب التوب الذي سكن حصل في البلد مثلاً (فصل) في تعارض البيتين (قوله وهو يدين ثالث) الحاصل أنه إما أن يكون يدين ثالث أو يدينهما أو يدين أحدهما أو لا يدين أحد (قوله سقطنها) سواء كانتا مطلقتي التاريخ أو متفقتيه أو أحدهما مطلقاً والآخر مؤرخة شرح الروض (قوله لتناقض موجبهما) وهو الملك سول وعبرة من تعارضهما ولا مرجح فأنشأ الدليلين إذا تعارضتا بالترجيح (قوله عمل بمقتضى أقراره) فترجع بيته المقر له سول (قوله أو لا يدين أحد) صورته بعضهم بمقار أو متاع لقي في طريق وليس المدعيان عنده سم زى (قوله مما يأتي) أي في قوله هذا أن أقامها بعد بيته الخارج (قوله في الأولى) أي من الاختيرتين كما في زى (قوله يحتاج إلى إعادتها) فإن لم يفعل كان الجميع لصاحب البيته المتأخرة (قوله بعد بيته الخارج) أي الذي صار خارجاً بآدمه الأول البيته لأنه أنزلها منه بالبيته أي فإذا أقام هذا الخارج بيته احتاج الداخل أن يقيم البيته ثانياً لتكون بعد بيته الخارج شيئاً (قوله رجعت بيته) سواء شهدت بذلك أو وقف على المعتمد زى (قوله وإن تأخر تأخيرها) محله إذا لم تسند الانتقال الملك عن شخص واحد والأقدمت بيته الخارج إن كانت أسبق تاريخاً كما ذكره في القوت عن فتاوى البغوى وغيرها واعتمد الشهاب م راه شوبرى وعبرة شرح م ر وحمل ترجيح بيته الداخل إذا لم تسند تلقى الملك عن شخص معين وتسند بيته الخارج تلقية عن ذلك الشخص بعينه ويكون تاريخ بيته الخارج أسبق والارجحت بيته الخارج (قوله مادامت كافية) أي وهي كافية مادام الخارج لم يقيم بيته عسداً البر (قوله ولو أزيلت يده) أي الداخل وهو غاية لقوله رجعت بيته وقوله بيته أي بسبب البيته التي أقامها الخارج أي ولو كان الخارج أخذها من الداخل بيته التي أقامها قبل بيته الداخل وعبرة م ر ولو أزيلت أي حسا بأن سلم المال لخصمه أو حكماً بأن حكم عليه به فقط اه (قوله واعتذر بغيبتها) ليس قيداً (قوله بما ذكر) أي بغيبة البيته (قوله والعذر) قبل للمأقوله أي إذا العذر الخ (قوله كسئلة المراجعة) كالأول قال اشترت هذا بجانة وباعه

أولم يعتذر بما ذكر فلا ترجح لأنه الآن مدع خارج واشتراط الاعتذار ذكره الأصل كالروضة وأصلها قال البلغيني وعندى أنه ليس بشرط والعذر إنما يطالب إذا ظهر من صاحبه ما يخالفه كسئلة المراجعة قال الولي العراقي بعد نقله ذلك ولهذا لم يتعرض له الخاوى انتهى وبجواب بأنه إنما شرط هنا وإن لم يظهر من صاحبه ما يخالفه لتقدم الحكم بالملك له فيه

مراجعة بمائة وعشرة ثم قال غلطت من ثم متاع الى آخره فاشترته بمائة وعشرة
 مع ش فاقوله غلطت الخ مذهبها والعذر (قوله فاق - تبطل بذلك) أي بالاعتذار (قوله
 بخلاف مامر) متعاقب بقوله وعندى أنه ليس بشرط أي بخلاف المراجعة فإنه أي
 الاعتذار شرط فيها كذا قيل وانما هو ربح وعه لما قبله أي بخلاف مامر في المراجعة
 فلا بد ان يظهر من صاحبه ما يحل له لانه لم يتقدم الحكم بالمالا (قوله لكن) استدراك
 على ما قبل الغاية (قوله اشترته) بضم التاء للتكلم وقوله أو غصبته الخ يفهمها
 للخطاب قال م في شرحه ولو اختلف الزوجان في أمتعة دار ولو بعد الفقرة فن
 أقام بينة على شيء فله والا فان كان في يدهما حلف كل منهما الصاحبه وهو بينهما
 بالسوية وان حلف أحدهما دون الآخر قضى للمالك واختلاف وارثيهما أو ورثة
 أحدهما والا تترك ذلك اه وسواء ما يصلح للزوج كسيف ومنطقة أو للزوجة
 ككلى وغزل أولهما كدراهم ولا يصلح لهما كصحف وحمائم أو ليس من
 المرجحات كون الدار لأحدهما فمما يظهر ع ش عليه وعبارة م في الشرح في فصل
 الاقرار وقال ابن الصلاح لو كان للقرز زوجة ساكنة معه في الدار قبل قولها في نصف
 الاعيان بيدها لان اليد لها معه على جميع ما فيها صلح لأحدهما فقط أو كليهما
 وقوله في نصف الاعيان أي التي في الدار بخلاف ما في يدها كالحل وغيره مما
 في يدها فانها تقتصر به لا تفرادها باليد وسواء كان ملبوسا لها وقت المنازعة أم لا
 حيث علم أنها تصرف فيه (قوله لزيادة علم بينته) أي بالانتقال (قوله من ان بينة
 الداخل الخ) توطئة لما بعده أشار به الى ان قوله فلما زيلت يدهما بقرار مقابل لهذا
 المقدور المعلوم من قوله ولو زيلت يده بينة وليس مقابلا لقوله ولو زيلت الخ فقط
 لانه في ترجيح البينة وما ياتي في عدم سماع الدعوى فلا تحسن المقابلة بينهما لكن
 لما كان يلزم من ترجيح بينته سماع دعواه حسنت المقابلة (قوله ولو بغير ذكر
 انتقال) أي من الخارج اليه بشرط أو غيره (قوله أو حكما) بأن نكل ورد اليمين
 على المدعى (قوله بغير ذكر انتقال) أي من المقر له الى المقر والانتقال كأن يقول
 اشترته منه أو ورثته بعد الاقرار أي وقد قضى زمن يمكن فيه ذلك من ل فلا بد
 من بيان الالباب فلا يكفي قول البينة استقل اليه بسبب صحيح عميرة من ل (قوله ثم
 لو قال) أي الداخل في اقراره استدراك على قوله لم تسمع دعواه الخ (قوله له
 أي الخارج) (قوله لجواز اعتقاده الخ) فتقبل دعواه بعد ذلك وان لم يذ كر انتقالا
 ولم يظهر تقييده أخذ من التعديل بما ادعى ان من يشتبه عليه الحال نزع م
 (قوله على شاهد مع بين) أي في ذير بينة الداخل كما ذكره الشرح بعد (قوله

فاحتبط بذلك ليسهل نقض
 اياكم بخلاف مامر ثم
 (لكن لو قال الخارج هو
 ملكي اشترته منك) أو
 غصبته أو استعصمته أو
 استعترته مني (فقال)
 الداخل (بل هو) ملكي
 واقام بينتين بما قاله كما علم
 (رجح الخارج) لزيادة
 علم بينة بماد كرو علم بها
 تقر ومن ان بينة الداخل
 ترجح اذا ازيات يده بينة
 ان دعواه تسمع ولو بغير
 ذكر انتقال بخلاف ما لو
 ازيات باقرار غيره تفصيل
 ذكرته به في (قوله
 ازيات يده باقراره) حقيقة
 لو حكما (لم تسمع دعواه) به
 (بغير ذكر انتقال) لانه
 موافق باقراره فيستصحب
 الى الانتقال فاذا ذكر
 سمعت نعم لو قال وهبته له
 وهبته لم يكن اقرارا بلزوم
 الهبة لجواز اعتقاده لزومها
 بالمقدد كره في الروضة
 كاصلا (ويرجح بشاهدين)
 وبشاهد وامرأتين لأحدهما
 (على شاهد مع بين)
 لا تخرلان ذلك بحجة
 بالاجماع وأبعد عن تهمة
 الخاطف بالكذب في يمينه

الا ان كان مع الشاهد يد يرجع باهلي من ذكر كما علم تمام (لا بزيادة شهود) عدد الاوصية لاحدهما وهذنا اولي من اقتصاره على العدد (ولا برجلين) (٨٥٣) على رجل وامرأتين) ولا على اربع نسوة لكمال الحجبة

في الطرفين (ولاد) بينة (مؤرخة على) بينة (مطلقة) لان المؤرخة وان اقتضت الملك قبل الحال فالمطلقة لا تنفي عنه نعم لو شهدت احدهما بالحق والاخرى بالابراء رجت بينة الابراء لانها انما تكون بعد الوجوب (ويرجع بتاريخ سابق) فلو شهدت بينة لواحد بملك من سنة الى الآن وبينة اخرى لآخر بملك من أكثر من سنة الى الآن فكسفتين والعين يذهما او يذهبهما اولا يبدأ حد كما علم مما روجت بينة ذي الاكثر لان الاخرى لا تعارضها فيه (ولصاحبه) اي التاريخ السابق (أجرة وزيادة حادثة من يومئذ) اي يوم ملكه بالشهادة لانها مما ملكه وهو يستثنى من الاجرة ما لو كانت العين بيد البائع قبل القبض فلا أجرة عليه للمشتري على الاصح عند النووي

منع الشاهد) اي اذا انضمت اليه مع الشاهد واليمين (قوله بمامر) اي من قوله او كانت شاهدا ويميناً وبينه انطرح شاهدين (قوله لا بزيادة شهود) لكمال الحجبة من الطرفين ولان ما قدره الشرع لا يختلف بزيادة ولا نقص كدبة الحرام لم يبلغوا عدد التواتر والارجح لا فادتها حينئذ لعلم الضرورى وهو لا يعارض شرح م (قوله مطلقة) بان لم تقيس بزمان والمؤرخة هي المقيسة بزمان (قوله نعم لو شهدت احدهما بالحق) اي وقد اطلعت احدهما وأرخت الاخرى كما هو الفرض وصرح به شرح الروض فهو استدراك على قوله ولا مؤرخة على مطلقة كما قاله من (قوله انما تكون بعد الوجوب) والاصل عدم تعدد الدين (قوله او يذهبها) بخلاف ما لو كانت اليد لاحدهما فقط فانها ترجع برماوى (قوله ذى الاكثر) اي التاريخ الاكثر وهو السابق (قوله لا تعارضها فيه) اي الاكثر وهو السنة السابقة بل تعارضها في السنة المتأخرة واذا تعارضت فيها ساقطاً بالنسبة لما فيستعصب الملك السابق م (قوله اي يوم ملكه) قال شيخنا ع ش وهو الوقت الذى أرخت به اليه برماوى اي لامن وقت الحكم (قوله بالشهادة) اي بسبب الشهادة (قوله بيد البائع) اي أو الزوج وذلك بان يدعى اثنان على واحد فيقول احدهما باعنى هذا من سنة ويقول الاخر باعنى اياه من سنتين ولم يقبضه البائع لانه اولا لهذا واقام كل بينة فيثبت لذى الاكثر تاريخاً ولا أجر له على البائع لانه لا يضمن المنافع الغائبة تحت يده كما مر وقوله والصداق بان تدعى عليه احدى زوجتيه انه اصدقها هذه العين انى عنده من سنة وتدعى الاخرى انه اصدقها اياها من سنتين وتقيم كل بينة بدعواها فيحكم بها الثانية ولا أجر له على الزوج شيخنا (قوله نعم لو ادعى الخ) ليس استدراكا على المتن كما قد ينوهم بل هو استدراك على قوله كما لا تسمع الخ ومحط الاستدراك قوله فادعى آخره مكان له أمس حيث تسمع دعواه حينئذ فانهم (قوله أو تبين) سببه ومثله بيان السبب ما لو شهدت انها أرضه زرعتها أو دأته تحت في ملكه أو اثمرت هذه الشجرة في ملكه أو هذا الغزل من قطعه أو الطير من بيضه أمس شرح م (قوله لم يستحق ولد أو ثمرة) لانهم ليسا من أجزاء الدابة والشجرة

في البيع والصداق لكن صحح ٤١٤ بحت الباقين خلاصه (ولو شهدت) بينة (بملكه أمس) ولم تعرض للحال لم (تسمع) كما لا تسمع دعواه بذلك ولانها شهدت له بما لم يدعه ثم لو ادعى رفق شخص بيده فادعى آخره كان له أمس وانه اعتقه واقام بذلك بينة قبلت لان المقصود منها اثبات العتق وذكر الملك السابق وقع تبعاً بخلافه فيما ذكر لا تسمع البينة فيه (حتى تقور) ولم يزل ملكه أو لا تعلم من يلا له أو تبين سببه) كأن تقول اشترته من خصمه أو اقر له به أمس فتعبري ببيان السبب اولى من اقتصاره على الاقرار ولو اقام حجة مطلقة بملك دابة أو شجرة لم يستحق ولد أو ثمرة

ظاهرة) عند اقامتها لمسبوقه بالملك اذ يكفي لصدق الحجة سبقه (٨٥٤) لحظة لطيفة ونخرج بزيادة في مطلقه

للمؤرخة لذلك بما قبل حدوث ذلك فانه يستحقه وبالولد الحمل وبالظاهرة غيرهما فيستحقهما تبعاً لاصلهما كما في البيع ونحوه وان احتمل انفصالهما عنه بوصية وقولي ظاهرة أولى من قوله موجوده (ولو اشترى) شخص (شيئاً) فأخذ منه بحجة غير اقرار ولو مطلقه) عن قيد الاستحقاق بوقت الشراء أو غيره (رجع على بائعه بالثمن) وان احتمل انتقاله منه الى المذعي أو لم يدع ملكاً سابقاً على الشراء لمسيس الحاجة الى ذلك في عهدة العقود ولان الاصل عدم انتقاله منه اليه فيستند الملك المشهود به الى ما قبل الشراء ونخرج بتصرحي غير اقراراي من المشتري الاقرار منه حقيقة أو حكماً فلا يرجع المشتري فيه بشيء (ولو ادعى) شخص (ملكاً مطلقاً) فشهدت له (به) مع سببه لم يضر (ما زادته) (وان ذكر سبباً وهي) سبباً آخر (ضر)

ولذا لا يتبعانها في البيع المطلق شرح م (قوله ظاهرة) بمعنى مؤثرة م (قوله عنه) أي عن الاصل (قوله أولى من قوله موجوده) لان الموجوده تصدق بغير المؤثرة ع ش (قوله رجع على بائعه) محله عند الجهل بالحال فلا يعلم انه ليس بملكه وأخذ منه بعد بينة فلا رجوع له على البائعه لانه المضيع لما له قاله الخليل ونزل عن السبيحي الكبير ويؤيده قوله بحجة غير اقرار لانه لم يعلم انه ليس ملكاً للبائع كان مقبراً بأنه لغيره وقوله على بائعه بالثمن أي البائع الذي لم يصدقه المشتري ونخرج ببائعه بائع بائعه فلا رجوع له عليه لانه لم يتلق الملك منه ولم يصدقه المشتري ما لو صدقه على انه ملكه فلا يرجع عليه بشيء ولا اعترافه بأن الظالم غيره نعم لو كان تصديقه له اعتماداً على ظاهر يده أو كان ذلك في حال الخصومة لم يمنع رجوعه حيث ادعى ذلك اعذره حيث لا يرجع من أخذ ما منه عليه بشيء من الزوائد الحاصلة في يده ولا بالاجرة لانه استحقها بالملك ظاهراً وأخذ الثمن من البائع مع احتمال انها انتقلت منه للمذعي بعد شرائه من البائع انما هو لمسيس الحاجة الى ع ش قال زي وهذا كالمستثنى من مسئلة الشجرة حيث استثنى فيه بنقد الملك قبل البينة ولو راعينا ذلك هنا امتنع الرجوع والحكمة في عدم اعتباره لمسيس الحاجة الى ذلك في عهدة العقود وايضاً فالاصل عدم المعاملة بين المشتري والمذعي فيستند الملك المشهود به الى ما قبل الشراء وقال الغزالي العجب كيف يترك في يده نتاج حصل قبل البينة وبعد الشراء ثم هو يرجع على البائع بالثمن اه وأجيب بأنه يحتمل انتقال النتاج ونحوه الى المشتري مع كونه ليس جزاء من الاصل من ل وأجيب عنه أيضاً بأن أخذ المشتري للذكورات لا يقتضي صحة البيع وانما أخذها لانها ليست مذمومة أصلاً ولا جزأ من الاصل مع احتمال انتقالها اليه بوصية اليه من ل من أي المذعي اه رشيدى (قوله أو لم يدع) أي المذعي أي الذي ينزع العين فلا يحتاج ان يقول هي ملكي قبل ان يبيعها لك البائع حل وهذه الغاية للرد وعبارة أصله مع شرح م وقيل لا يرجع المشتري على بائعه بالثمن الا اذا ادعى ملكاً سابقاً على الشراء ليتقن احتمال انتقاله من المشتري اليه (قوله لمسيس الحاجة) علة للثمن (قوله فلا يرجع المشتري) لان اقراره لا يبرأ لا يكون حجة على البائع ولا ملزم له ان يرجع عليه سم (قوله لم يضر ما زادته) لانه ليس مقصوداً في نفسه وانما هو كالتابع والمقصود الملك زي (قوله ضر ذلك) والفرق بين هذا وما لو قال له على ألف من ثمن عبد فقال المقر له لا بل من ثمن ثوب

ذلك للتناقض بين الدعوى والشهادة وان لم تذكر السبب قبلت شهادتها لانها شهدت بالمقصود ولا تناقض

*(فصل) في اختلاف

المتداعين لو (اختلغا) أي
اشان (في قدره مكثري) كأنه
قال آجرتك هذا البيت من
هذه الدار شهر كذا بعشرة
فقال بل آجرتي جميع الدار
بالعشرة (أو أذعي كل منهما
على ثالث بيده شيء أنه
اشتراه منه وسلمه ثمنه
وأقام) كل منهما في الصورة
(بينه) بما أذاعه (فإن
اختلف تاريخهما حكم
للأسبق تاريخا لعدم
العارض حال السبق وهذا
من زيادتي في الأولى ومحل
فيها إذا لم يتفقا على أنه لم
يجز إلا عقد واحد فان اتفقا
على ذلك سقطت البيعتان
(والا) بأن اتفقا تاريخهما
أو اطلقا أو أحدهما
(سقطتا) لاستحالة أعمالهما
ومساركان لا ينسب فيفسخ
العقد بعد فحالفهما في الأولى
كما في البيع ويختلف
الثالث في الثانية لكل
منهما بمنسأه ما باعه ولا
تعارض في الثمين فيلزم أنه
قال الرافعي في الأولى وإن
ان تقول ان محل البيع قد
في المطلقين وفي المطلقة

حيث لم يضره لا يعتبر في الاقرار المطابقة بخلاف الشمادة والدعوى فلا بد من
مطابقة ما شرح م *(فصل) في اختلاف المتداعين أي
في نحو عقد أو اسلام أو عتق شرح م وهذا الفصل من تعلق تعارض البيعتين
(قوله في قدره مكثري) أي أو في قدر الإبرة أو قدرهما شرح م (قوله أنه) أي ان
كلامهما اشتراء منه أي من الثالث (قوله وسلمه ثمنه) قيد بذلك لاجل قوله بعد
فيلزم منه حل (قوله وأقام بينه) معطوف على كل من اختلفا وأذعي كما أشار له
الشرح بقوله في صورتين وحيث قد فالضهير المستقر فيه عائد على كل من حيث
المعطف على أذعي وعلى ضمير التثنية من حيث المعطف على اختلافهما فيثبت تعلم ان
في العبارة نوع اجمال (قوله حكم الأسبق) لان معهما زيادة علم ولان الثاني
اشتراه من الثالث بعد زوال ملكه عنه ولا نظر لاحتمال عوده اليه لانه خلاف
الاصل والظاهر شرح م ويلزم المذعي عليه لا أن يدفع ثمنه لثبوت بينه من غير
تعارض فيه كما صرح به في الروض سم على جبر وعبرة عش حكم للأسبق
لان العقد السابق صحيح لا محالة لانه ان سبق العقد على الآخر صح ولغا العقد على
الأقل أو بالعكس يطل الثاني في الأقل دون الباقي وعبرة شرح م رقتقدم
السابقة ثم ان كانت هي الشاهدة بالكل لغت الثانية أو ببعض أفادت الثانية
صحة الاجارة في الباقي اه وقوله أفادت الثانية صحة الاجارة في الباقي ظاهر ان مالك
العين لا يستحق على المستأجر سوى العشرة وعلى هذا فإما معنى العمل بسابقة
التاريخ مع أنه على هذا الوجه انما عمل بتأخر التاريخ الا ان يقال ان المراد من
العمل بهما نفي لتعارضهما ان كانت شاهدة بالكل والعمل بهما على ظاهره لا إلغاء
الثانية والألف في الحقيقة عمل بمجموع البيعتين وغاية الامر انما شهدت به الأولى
وافقتها عليه الثانية عش عليه (قوله في الأولى) وهي قوله اختلفا في قدر
مكثري عش وصورتهما كأن تشهد بینه احدهما بأنه استأجر جميع الدار من
أول المحرم الى آخر رمضان بعشرة وبنه الآخر بأنه استأجر هذا البيت من أول
صفر الى آخر رمضان بعشرة (قوله اذا لم يتفقا) أي المتداعيان (قوله فيفسخ
العقد) أي وبأخذ المستأجر العشرة ان كان دفعها لان الصورة ان الاختلاف
كان قبل استيفاء المنفعة حتى يكون للاختلاف فائدة وترجع الدار للوثر
عش على م (قوله ولا تعارض في الثمين) لاتفاق البيعتين على دفعهما له
برماوى (قوله فيلزم انه) لان التساقط يكون فيما وقع فيه التعارض وهو رقبه
الشيء لا الثمن زى ومحل لزوم الثمين اذا لم تعرض بینه لكل قبض البيع

والثالثة اذا اتفقا على ما ذكر فيها والا فلا تساقط لهما وان يحكون التاريخ فيهما مختلفا فيثبت الزائد بالبيئة الزائدة (أو) ادعى كل منهما على ثالث بيده شيء (أما باعه له) (٨٥٦) أي الثالث بكذا فأنكر (وأقامها)

ولا فلا يلزمه شيء هو كونه تحت يده حيث يمكن ان يكون مبيعة أو شراء من أحدهما (قوله على ما ذكر) أي أنه لم يجز الاعتدوا واحد والمعتد التساقط مطلقا (قوله فيثبت الزائد) أي من الكثرة بالبيئة الزائدة أي الشاهدة بالزيادة أي بأنه آخر جميع الدارقال جبر ذلك ان تقول ان مجرد احتمال الاختلاف لا يفيد واللام يحكم بالتعارض في أكثر المسائل (قوله أو ادعى كل منهما الخ) هذه عكس ما قبلها فان تلك في مشتريين وبائع وهذه في بائعين ومشتري ومعتد هما الثمن وفي تلك الامين برماوى وزى (قوله فيحلف الثالث عيني) ويبقى له الشيء الذي بيده ولا يلزمه شيء (قوله لذلك) أي للعقد والانتقال بينهما الخ (قوله فان عرفت) نصرانيته المراد كفره حل كما يدل عليه التعليل وعبارة البرماوى قوله فان عرفت نصرانيته لا حاجة لذلك لانه لازم لنصرانية الولد اه لانه لا يكون نصرانيا الا ان تقدم لاييه نصرانية (قوله فيصدق) أي بالنسبة للارث والافهوي يغسل ويصلى عليه فيقول المصلى أصلى عليه ان كان مسلما ويدفن بمقابر المسلمين حل وعبارة مرفوعة قول المصلى عليه في النية والدعاء ان كان مسلما وظاهر كلامهم وجوب هذا القول وبوجه بان التعارض هنا ميره مشكوكا في دينه فصار كالاختلاط السابق في الجنائز (قوله زيادة علم بانتقاله الخ) أي والاخرى مستعجبة للنصرانية وكذا كل مستعجبة وناقلة مركبينة الجرح مع بيئة التعديل فتقدم الاولى كما مر (قوله وان قيدت) مقابل قوله مطلقة فالمراد بالاطلاق عدم التقييد بأن آخر كلامه نصرانية أو اسلام (قوله بأن آخر كلامه نصرانية) ولا بد ان تفسرها (قوله ثالث ثلاثة) أي من الآلهة والا فلا يكفر بهذا برماوى لقوله تعالى ما يكون من فجوى ثلاثة الآية قوله لان الظاهر معه) لان الاصل بقاء نصرانية (قوله بأن آخر كلامه اسلام) ولا بد من تفسير كلمة الاسلام على المعتد زى ولا يكتفى بالاطلاق الا ان كان الشاهد فقيها موافقا للقاضي في مذهبه فيما يسلّم به الكافر ومثله يقال في بيئة نصراني (قوله أم أطلقت) أي قالت كان مسلما فيحصل التعارض ويتساقطان وفيه ان هذا واضح في الاولى دون الثانية وفيه هلا قدمت انما قوله الا ان يقال محل العمل بالناقلة ما لم يوجد معارض لها اه حل وكتب أيضا قوله أم أطلقت وجه ذلك ان ترجيح بيئة المسلم بزيادة العلم قد زال بواسطة تعرض بيئة النصراني للقياس وهو قولها ان آخر كلامه نصرانية لانها حيث نذائس مستندها الاستصحاب فقدمنا ما على الناقلة لان الظاهر بها كون نصرانيته معلومة ومحل تقديم الناقلة على المستصبة اذا كان مستند المستصبة الاستصحاب (قوله أو جهل دينه) مقابل قوله فان

أي البيئة وطالب بالثمن (سقطنا ان لم يمكن جمع) بان قصد تاريخي أو اختلاف وفاق الوقت عن المعتدين والانتقال بينهما من المشتري الى البائع الثاني فيحلف الثالث عيني (والا) أي وان أمكن الجمع بان اخلف تاريخيهما واتسع الوقت لذلك أو اطلقا أو احداهما لزمه الثمنان) وقولى ان لم يمكن جمع اعم من قوله ان اتفقا تاريخيهما (ولومات) شخص (عن ابنين مسلم ونصراني فقال كل) منهما (مات على ديني) فأرثته (فان عرفت نصرانيته حلف النصراني) فيصدق لان الاصل بقاء كفره وذكرا التعليل من زيادتي (فان أقام كل بيئة مطلقه) بما قاله (قـدم المسلم) لان مع بيئته زيادة علم بانتقاله من النصرانية الى الاسلام (وان قيدت) بيئة النصراني (بأن آخر كلامه نصرانية) كقولهم ثالث ثلاثة (حلف النصراني) فيصدق لان الظاهر به سواء أعكست

بيئة المسلم بأن قيدت بأن آخر كلامه اسلام أم أطلقت ومثله اطلاق بيئته من زيادتي (أو) جهل دينه (وليس كل) منهما (بيئة أو لا بيئة حلقا) أي حلف كل منهما الا آخر

وقسم المتروك بحكم البدن (٨٥٧) بينهما قول الاصل وأقام كل بينة ليس بقيد (ولو مات نصراني

عنهما) أي عن اثنين مسلم
ونصراني (فقال المسلم
أسلمت دمه موته) فالمراد
بيننا (و) قال (النصراني)
بل (قبله) (فلاميرات لك
(حلف المسلم) فيصدق لأن
الاصل بقاؤه على دينه سواء
اتفقا على وقت موت الأب
أم لا (وتقدم بينة النصراني)
على بينته إذا أقامها بما
قاله لأن مع بينته زيادة علم
بالانتقال إلى الاسلام قبل
موت الأب فهي ناقلة
والأخرى مستحصية لدينه
نعم إن شهدت بينة المسلم
بأنها كانت تسمع تنصره
إلى ما بعد الموت تعارضتا
فيحلف المسلم (أو قال المسلم
مات) الأب (قبل إسلامي)
(و) قال (النصراني) مات
(بعده) (قد) اتفقا على
وقت الاسلام فعكسه
فيصدق النصراني بيمينه
لأن الاصل بقاء الحياة
وتقدم بينة المسلم على بينته
إذا أقامها بما قاله لأنها
ناقلة من الحياة إلى الموت
والأخرى مستحصية للحياة
فيم أن شهدت بينة
النصراني بأنهما عاينته حيا
بعد الاسلام تعارضتا قاله الشيخان

هو وقت نصرانيته أي جهل هل هو مسلم أو كافر وهو مشكل إذ كيف يجعل ذلك
وله ولد نصراني أو كافر ويجاب بأنه يستلحقه قوله أن أي المسلم والكافر حل بأن
يدعي أنه أموهما أو كان عاصيا قبل ذلك ويصدقهما كما له عيش (قوله بحكم
البدن) أي لا يحكم الأرض حتى لو كان ذكر أو أنثى قسم نصفين حل وعيش
(قوله نصفين) أي أن كان بيدهما أو بيد أحدهما فإن كان بيد غيرهما فالقول قوله
كما قاله م ر وحج وقول الشارح بحكم البدن قد يفهم أنه لو كان بيد أحدهما لا قسم
بينهما وليس كذلك فقد قال في شرح الروض ولا يختص به ذواليدلته لا أنزل يد
بعد اعتراف صاحبه بأنه تكتان للبنت وأنه يأخذها أنثى كانه بيدهما (قوله
بقاؤه على دينه) أي إلى موت الأب (قوله تنصره) أي المسلم وقوله إلى ما بعد
الموت أو إلى الموت (قوله تعارضتا) أي فيتساقطان فكانت لآبنة وتقدم أمه
يحلف المسلم حينئذ لأن الاصل بقاؤه على دينه إلى موت أبيه (قوله أو قال المسلم الخ)
هذه المسئلة كالتى قبلها في المعنى لكنها تختلف في الفاظ والحكم لأن مصب الدعوى
هنا الموت قبل الاسلام أو بعده ومصب الدعوى في السابقة الاسلام بعد الموت
أو قبله وعبارة سم هذه عين المسئلة السابقة لا تعارضها في شيء سوى الاتفاق على
وقت الاسلام فالوجه الاقتصار على ما في أصله حيث قال عقب المسئلة السابقة فلو
اتفقا على اسلام الابن في رمضان وقال المسلم مات الأب في شعبان وقال النصراني
في شوال صدق النصراني وتقدم بينة المسلم على بينته أمه وبه تعلم أن قول
الشارح لا في فإن لم يتفقا على وقت الاسلام فالصدق المسلم مستدرك لا طائل
تحت لآبنة عين المسئلة الأولى المذكورة في قوله كما صله ولو مات نصراني الخ أمه
فالقول بعد قوله وتقدم بينة النصراني هذا أن لم يتفقا على وقت اسلام ابن ثم يقول
فالو اتفقا على اسلام الأب إلى آخر عبارة الاصل كان أوضع وأحضر وبعبارة أخرى
فالقول المصنف في ما سبق فإن لم يتفقا على وقت الاسلام حلف المسلم الخ عقب قوله
بل قبله وقال هذا وإن اتفقا على وقت الاسلام فعكسه الخ لكان أحضر وكان
يستغنى عن قوله بعد فإن لم يتفقا الخ (قوله قبل إسلامي) أي فكنت موافقا له في الدين
وقال النصراني مات بعده فكنت وقت الموت مخالفا له في الدين فلا يرث عبد البر
(قوله وقد اتفقا على وقت الاسلام) بأن اتفقا على اسلام الابن في رمضان وقال
المسلم مات الأب في شعبان وقال النصراني في شوال عبد البر (قوله بقاء الحياة)
أي بقاء حياة الأب إلى اسلام ابنه (قوله ناقلة من الحياة) أي نقلت الأب من الحياة
قبل اسلام الولد إلى موته وقوله والأخرى مستحصية للحياة أي لحياة الأب بعد اسلام

أي فيحلف النصراني وقد كثر الخلف هنا من زيادة في أيضا فان لم يتفقوا على وقت الاسلام فالمصدق المسلم لان الاصل
بقاؤه على دينه وتقدم بنية النصراني على بنية نعم ان شهدت بغيره بانها عاينته ميتا قبل الاسلام تعارضنا
لجلف المسلم (ولومات عن ابوين كافرين وابنين مسلمين فقال كل من الفريقين مات على ديننا حلفا بواحد)
فهما المصدقان لان الولد محكوم بكفره في الاستدعاء تبعاله ما فيستعصب حتى يعلم بخلافه ولو انعكس الحال فكان
الابوان مسلمين والابنان كافرين وقال كل ما ذكر فان عرف (٨٥٨) للابوين كفر سابق وقالا أسلمنا

الابن (قوله فيحلف النصراني) لان الاصل بقاء حياة الاب الى اسلام ابنه كما
(قوله بقاؤه) أي بقاء الولد على دينه الى موت أبيه (قوله او بلغ) هذه اللفظة
ثابتة في بعض النسخ وهو المناسب لهوله بعدى الثالثة وفي نسخة اسقاطها
وهو المناسب للنسخ التي فيها الثانية بدل الثالثة عبد البر ملخصا واسقاطها اولي
لانها غير قوله أسلمنا قبل بلوغه فاقبل وعبارة حل قوله بعد اسلامه أي فهو مسلم
تبعه وفيه اذ هذه هي قوله أسلمنا قبل بلوغه الا ان يقال الاولى الاختلاف في وقت
الاسلام والثانية الاختلاف في وقت البلوغ (قوله واتفقوا) أي او عرف لهما
كفروا وتفقوا الخ (قوله عملا بالظاهر) وهو اسلام الابوين اصالة برماوى (وله
في الاولى) وهي اذ لم يعرف لهما كفر سابق والثانية قوله او اتفقوا (قوله
بقاء المصبي) أي الى وقت الاسلام كي يتبعهما فيه برماوى (قوله كما في سائر
التصريفات المنجزة الخ) أي فانه اذ المصبيها التثنية يقدم السابق فالاسبق كما
(قوله زيادة علم) أي بتقديم تاريخ العتق (قوله فيلزم الخ) ولا نظير للزوم
ذلك في النصف لانه ليس من الكل شرح مر (قوله او شهد اجنبيان) أي
عدلان عر ش ففيه من حذف الاول دلالة الثاني (قوله وكل منهما طه) بان
كانت قيمة كل منهما مائة وكان عند مائة غيرهما (قوله تعين للاعتاق غانم)
لان الورثة اعلم بحال المورث (قوله وارتفعت التهمة) وكون الثاني اهدى
لجمع المال الذي يرثونه بالولاء بعيد لم يقدم تهمة سم (قوله دونه) كأن
كانت قيمته خمسين (قوله الذي لم يثبت له بدلا) وهو النصف الا تحرف في مثاله
(قوله خلاف تبعض الشهادة) والمعتمد انها لا تبعض في هذه الصورة كأنص

قبل بلوغه أو أسلم هو أو بلغ
بعد اسلامنا وقال الابنان
لا ولم يتفقوا على وقت
الاسلام في الثالثة
فالمصدق الابنان لان
الاصل البقاء على الكفر
وان لم يعرف لهما كفر سابق
أو اتفقوا على وقت الاسلام
في الثالثة فالمصدق الابوان
عملا بالظاهر في الاولى ولان
الاصل بقاء المصبي في الثانية
(ولو شهدت) بينه (انه
اعتق في مرض موته سالما
و) شهدت (اخرى) انه
اعتق فيه (غانم وكل) منهما
(ثالث ماله) ولم تجز الورثة
ما زاد عليه (فان اختلف
تاريخ البيتين) قدم الا
سبق (تاريخا كما في سائر
التصريفات المنجزة في مرض

الموت ولان مع بينه زيادة علم (أو اتحد) التاريخ (أقرع بينهما لعدم المرجح) (والا) أي عليه
وان لم تذكر تاريخا بان اطلقنا أو أحدهما (عتق من كل) عن سالم وغانم (نصفه) جوابين البيتين وانما
لم يقرع بينهما لانا لواقرعنا لم تأمن أن يخرج سهم الرق على السابق فيلزم ارفاق حرق برقيق وقولي والاعم
من قوله وان اطلقنا او شهد اجنبيان انه وصى بعتق سالم و) شهد وارتان عدلان (انه رجوع عن ذلك ووصى) بعتق
(غانم وكل) منهما (ثله) أي ثلث ماله (تعين للاعتاق) (غانم) دون سالم وارتفعت التهمة في الشهادة بالرجوع
عنه بذ كر بدل يساويه وخرج بثلثه ماله كان غانم دونه فلا تعين شهادة لوارثين في القدر الذي لم يثبت له بدلا
وفي الباقي خلاف تبعض الشهادة (فان كانا) أي الوارثان (حائزين فاسقين ف) ينبغي للاعتاق (سالم) بشهادة
الاجنبيين لا لاجنمال الثلث له

(وإنما غانم) بأقرار الوارثين
 الذي تضمنته شهادتهما
 وكان سلمنا ذلك أو غصب
 من التركة ولا يثبت
 الرجوع بشهادتهما لغيرهما
 ولو كانا غير حائزين عتق
 من غانم قدر ثلث حصتهما
 * (فصل) * في القائف
 وهو الحق للنسب عند
 الاشتباه بما خصه الله به
 من علم ذلك (بشرط القنوت
 أهلية الشهادات) هذا
 أولى من اقتصاره على
 الإسلام والعدل والحرية
 والذكورة (وتجربة)
 في معرفة النسب بأن يعرض
 عليه ولد في نسوة ليس
 فيهن أمه ثلاث مرات ثم
 في نسوة فيهن أمه فإن
 أصاب في المرات جميعا اعتد
 قوله وذكر الأم مع النسوة
 ليس للتقييد بل للأولوية
 إذا لا مع الرجال كذلك
 على الأجمع فيعرض عليه
 الولد في رجال كذلك بل
 سائر العصب والإقارب
 كذلك وبما ذكره ما يورح
 به الأصل أنه لا يشترط فيه
 عدد كالقاضي ولا كونه
 من بني مدج نظير البعني

ما به المشاع فيعتق العبدان الا قولاً بالشهادة والثاني بأقرار الوارثين اذا كانا
 حائزين والاقتق منه قدر نصيبهما سم بالمعنى رجل وارقتا بالتبويض عتق
 غانم كله وبعض سالم الذي لم يباله بلا شرح البعنية (قوله وإنما غانم) بأن
 كان كل من سالم وغانم يساوي مائة وهذا كالمائة فإذا كان سالم كانت التركة غانما
 والمائة فيعتق من غانم ثلثها لأنها ثلث التركة (قوله ويحكم بالسلامة لك من
 التركة) عملاً بشهادة الوارثين الحائزين بأنه رجع عن الوصية به فأنفذ ما يقال
 ان الوصية به ثبتت بشهادة الابنيتين وهو ثبت ماله فيقتضي شهادتهما بحسب
 من التركة (قوله قدر ثلث حصتهما) أي من التركة وهو ثلث غانم ان كان
 لهما اخوان لان التركة مائتان ونه يسميها مائة وثلثها يساوي ثلث قيمة غانم
 (قوله ولا يثبت الرجوع) أي عن عتق سالم (قوله قدر ثلث حصتهما) أي من
 التركة أي مع عتق سالم كله * (فصل في القائف) * وهو لغة مستبوع
 الاثر والشبهه من قولهم نفوته اذا انبعث اثره ونحوه قافة كبايع وباعة عبد البر
 وزى وعبارة الرشدي يقال قاف امره من باب قال اذا تبعه مثل قفا أثره ويجمع
 القائف على قافه اه وأصله قيفة قلبت الياء ألفاً لانه ركباً وانفتاح ما قبلها فهو من
 باب قوله وشاع نحو كامل وكلمه بالظن التقدير (قوله هذا أولى من اقتصاره على) لان
 كلام الأصل لا يشمل بقية شروط الشاهد لكونه ما لم يقا بهراً غير مجبور عليه
 وغير مدولر ينفي عنه ولا بد من بلوغ به لانه شاهد أو حاكم والأوجه كما قال
 الباقين عدم اعتبار ربه خلافاً لقوله في المطلب عن الأصحاب شرح م (قوله
 وتجربة) وان كانت التجربة اتقيداً لمحاقه ولا تجب التجربة لكل الحياق
 شرح الروض (قوله ثلاث مرات) هو مريح في اشتراط الثلاث واعتداده
 في الرونية كما ملها يكن قال الإمام العبرة بغلبة الظن وقيل يحصل بدون ثلاث
 وا- تشكل المارزي خلواً حيداً بوجه من الثلاثة الاول بأنه قد علم ذلك فلا يبقى
 فيه من فائدة وقديس يب في الرابعة اتفاقاً فالأولى ان يعرض مع كل منف ولد لواحد
 منهم أو في بعض الأصناف ولا تجتص به الرابعة فإذا أصاب في الكل علمت تجربته
 حيثئذ اه وكون ذلك أولى ظاهراً فهو غير مناف لكلامهم شرح م (قوله
 في نسوة) ويجوز له النظر للنساء في هذه الحالة لاجابة ع ش على م (قوله
 نظير البعني) وهو شدة ادراكه لحوق الأسباب لما خصه الله من علم ذلك وعبارة م
 لان القيامة نوع علم فن علمه علم به (قوله مع ماورد) أي على ماورد (قوله ان يجرزا)
 بزاء من يجهتين ككافي ع ش والاولى منهما مشددة مكسورة وسمي بذلك لانه

بخلافه شرطه وقوفه ماورد في الخبر وهو ماورد في الشيطان عن عائشة قالت دخل على النبي صلى الله عليه
 وسلم - وراثة قال ألم ترى أن يجرزا المدج دخل على

فراى اسامة وزيدا عليهما
قطيعة قد عظميا رؤسهما
وقد بدت أقدمهما فقال ان
هذه الاقدام بهما من
بعض (فاذا تداعيا) أى
اثنان (وان لم يتفقا اسلاما
وسرية مجهولا) لقطعا أو
غيره (أو ولد وطوتهما
وأمكن كونه من كل) منها
(كان وطأ امرأة بشبهة)
حكامة لمسا (أو) وطى
(أحدهما زوجة الآخر
بشبهة وولده لما بين ستة
أشهر وأربع سنين من وطئها
عرض عليه أى على القائف
فيلحق من الحقة به منهما
(فان تخلل وطئهما) بحبضة
فالثاني (الولد لان فراشه
باق وفراش الاول قد انقطع
بالحبضة) لان يكون الاول
زوجا في نكاح صحيح والثاني
وطأ بشبهة فلا ينقطع تعلق
الاول لان امكان الوطى مع
فراش النكاح الصحيح قائم
مقام نفس الوطى
والامكان خاص بل بعد
الحبضة فان كان الاول
زوجا في نكاح فاسد انقطع
تعلقه لان المرأة لا تهر
فراشا في النكاح الفاسد الا
بالوطى

كان كلما أخذ أسير اجز رأسه أى قطعه (قوله فراى اسامة) هو ابن زيد قال أبو داود
كان اسامة أسود وزيد أبيض هر (قوله فقال ان هذه الاقدام الخ) فلولم يعتبر قوله
لتمعه من المجازفة لانه صلى الله عليه وسلم لا يقر على خطأ ولا يسر الا بالحق شرح
م ر ونيه ردة على المنافقين حيث طعنوا في نسب اسامة وقولوا ليس ابن زيد لان
زيدا كان أبيض واسامة كان أسود وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتشوش
من ذلك لانهم ارضى الله تعالى عنهما كانا حبيبه صلى الله عليه وسلم فاقرار صلى
الله عليه وسلم وسروره به يدل على أن القياقة حق ووجه الرد على المنافقين انهم
كانوا مسلمون بالحكم بالقائف لانه كان أمرا معروفا عندهم شيئا قال ع ش على م
وعلى هذا فيجب العمل بقوله ويثاب على ذلك وهل يجب الاجرة له على ذلك أولا فيه
نظر والاقرب الاقول (قوله عرض عليه) أى مع المتداعيين ان كان صغيرا اذ الكبر
لا بد من تصديقه كما مر في الاقرار والمجنون كالصغير والحق به بالظن منى عليه
وقاأما وسكران غير متعذوما ذكره في التائم بعيد جدا فان لم يكن قائف أو قهرا اعتبر
اقتساب الولد بعد كماله قاله البلقيني ولو كان الاشتباه ملا شريك في الفراش لم يقبل
الحاق القائف الا ان يحكم ما ذكره الماوردي وحكام في المطلب عن ملخص
كلام الاصحاب شرح م ر (قوله فيلحق من الحقة به) ولا ينقض الاينة فلو
بلغ وان نسب لم يؤثر بخلاف عكسه شرح م ر ومحصل ما في الزركشى انه اذا الحقة
بأحدهما فان رضى بذلك بعد الاطلاق ثبت نسبه والافان كان القاضى استغفله
وجعلها كما بينهما باز ونفذ حكمه بما رآه والا فلا يثبت النسب بقوله والحاقة
حتى يحكم الحاكم اه وقضيته انه لا بد من قائفين في الشق الاخير يشهدان
عند القاضي سم (قوله فلا ينقطع تعلق الاول) بل يعرض الولد على القائف
كافي الاسعاد زى انتهى

(كتاب الاعناق)

ختم المصنف كتابه بالعتق وجاء من الله تعالى أن يعتقه وقارنه من النار والعتق
المعز من مسلم قرية أما الملاق فليس قرية أى ليس أصل وضعه على ذلك ولكن قد
يقترن به ما يقتضى كونه قرية كمن علق عرق عبده على ايجاده قرية كان صليت
الضهي فانت حراما العتق من الكافر فليس قرية بجرسم زى وهو مأخوذ من
عتق الفرج اذا طار واستقل زى فعناء لغة الاستقلال وعبارة غيره من أعتق
لا من عتق لان عتق لازم فلا يقال عتقت العبد بل أعتقته ولذلك عدل عن أصله
(قوله عن الآدمي) خرج الطير والبهيمة وفيه أنهم لم يدخلوا في ازالة الرق حتى

بالوطى (كتاب الاعناق) * وازالة الرق عن الآدمي والأصل فيه قبل الإجماع يخرجهما

يخرجهما (قوله تلك رقبة) خضت الرقبة بالد كدون سائر الاعضاء لان ملك
السيد لعبد كالحبل في الرقبة فاذا اعتقه فكأنه اطلق من الحبل (قوله ايمان رجل)
ما زائدة والرجل وصف طردى فلام فهو له ع ش واعتق مئة لرجل دالة
على فعل الشرط (قوله استنقذ الله الخ) ولو اعتق جماعة عبداً مخرجا حصل
لكل منهم هذا الثواب المخصوص بعبادة سم والسبب والتناء زائدة فان اى انقذ الله
والحديث خاص بالمسلم والكافر اذا مات مسلماً (قوله حتى الفرج بالفرج) نص
على ذلك لان ذنبه اقع وافحش ع ش اولاه قد يختلف من المعتق والعتيق وهذا
احسن لان الاول منقوض بما يحصل به الكفر من الاعضاء كالاسنان لان الكفر
افحش من الزنا اه شوبرى وزى (قوله اهل تبرع) ثم لو اوصى به السفيه
او اعتق من غيره باذنه او اعتق المشتري المبيع قبل قبضه او الامام قن بيت المال
على ما يأتى او الولي عن الصبي في كفارة قتل او راهن موسر لم يرد او وارث موسر
لحق التركة مع شرح م (قوله لامن مكره) بشرط ان لا ينوى العتق سم وعبرة
ع ش على م (قوله لامن مكره) اي بغير حق اما اذا اشترى عبداً بشرط العتق
وامتنع منه فاكراه على ذلك فانه يعتق لانه اكراه بحق زاد شيئاً زى ايضاً
ومستور في الولي عن الصبي في كفارة القتل (قوله ان لا يتعلق به حق الخ) بان
لا يتعلق به حق أصلاً وتعلق به حق جائز كالمعادار فعلق به حق لازم وهو عتق
المستولدة والمكاتبه او تعلق به حق لازم غير عتق لا يمنع بيعه كما اوجبه قوله
كالاستولدة اخذ من رجوع النفي لا قيد الثاني لان نفي النفي اثبات وقوله وموجب
أخذه من رجوع النفي لا قيد الثالث وهو قوله يمنع بيعه (قوله على تفصيل م)
بيانه) وهو انه ان كان موسراً مع منه وان كان مسيراً لا وعبارته في كتاب الرهن
ولا ينفذ الا اعتاق موسر وابلاده ويغرم قيمته وقت اعتاقه واحباله رهناً والولد حر
(قوله وهو مشتق تحرير الخ) اي ولو مع هزل ولعب اماناً فلهما كانت تحرير
فكساية كانت طلاق اما اعتقك الله او الله اعتقك فصرح فيهما كطلقك الله
او ابرك الله ويخارق فصرح بعتقك الله او اقالك الله حيث كان كساية
لضعفها بعدم استتلالها بالتصود بخلاف تلك شرح م لان القاعد
ان ما يستغل به الانسان اذا اسند الله تعالى كان مبرحاً وما لا يستغل به اذا اسنده
لله تعالى كان كساية (قوله الى آخره) واولئك مفكوك الرقبة او تلكم رقبتك
(قوله ولم ينص العتق بان تده النداء او اطلق) ومحل ان كانت مشهورة بهذا الاسم
حالة النداء فان كان قد هجر وترك فانه ساقط عند الاطلاق كما قاله سم (قوله

قوله تعالى فلن رقبة وخبر
العصين انه على الله عليه
وسلم قال ايمان رجل اعتق
امره مسلماً استنقذ الله
بكل عضو منه عضواً منه
من النار حتى الفرج
بالفرج (اركانه) ثلاثة
(عتيق ومسيغة ومعتق
وشرط فيه ما م (في واقف)
من كونه مختاراً اهل تبرع
(واهلية ولاء) فيصح من
مسلم وكافر ولو حر بيالاً من
مكره ولا من غير مال لا يغير
نسيابة ولا من صبي ومجنون
ومجنون وسفه او فلس ولا
من بعض ومكاتب
وتعبرى بما ذكر اولى مما
عبره (و شرط) في العتيق
ان لا يتعلق به حق لازم
غير عتق يمنع بيعه
كاستولدة وموجب بخلاف
ما تعلق به ذلك (كرهن)
على تفصيل م بيانه
والنصريح به من زياد في
(و شرط) في الصيغة لفظ
يشعر به (وفي معناه ما م
في الضمان اما صريح وهو
مشتق تحرير واعتاق وفك
رقبة) لورودها في القرآن
والسنة كقوله انت حر

او محرر او حررتك او عتيق او معتق ٢١٦ م او اعتقك او انت فكذلك الرقبة الى آخره ثم
لو قال لمن اسمها حرة باخرة ولم يقصد العتق لم تعتق

وقولي مشتق من زيادتي (أو كناية كلا) هو أولى من قوله هو (لا ملك لي عليك) لا بد لي عليك (لا سلطان) أي لي عليك (لا سبيل) أي لي عليك (لا خدمة) أي لي عليك (انت) (٨٦٣) سائبه أنت مولاي) لا شترأ كه

وقولي الخ) وعبارة الامسل وصريحه تحرير واعتناق (قوله لا ملك لي عليك) أي
لكوني اعتنقتك ويحتمل لكوني بعثتك أو وهبتك (قوله فيما) أي شخص هو أي كل
منها (قوله أول رقيقه شامل) لا ذكر ولا أنثى (قوله أنا منك حر الأول طالق كما في نسخ
بل الصواب ذلك) لأن الكلام في صيغة الطلاق وأنا منك حر لا صريح. لا كناية
لا في الطلاق ولا هنا برماوى قال ع ش أي فلا يكون قوله أنا منك طالق كناية
في العتق وإن كان كناية في الطلاق والفرق أن النكاح الذي ينحل بالطلاق يقوم
بكل من الزوجين بدليل أنه لا يأخذ خامسة ولا نفصا واختها ولا كذلك هنا فان الرق
لا يقوم بالسيد كما يقوم بالعبد اه (قوله بخلاف الصريح هو كذلك ولكن لا بد
من قصد اللفظ لغناه كمنظيره في الطلاق فلا رأى أمة في الطريق فقال تأخرى باخرة
فاذا هي أمتة لم تعتق برأى سم (قوله وصح معلقا وهو) أي التعليق غير قرينة
أن قصده حث أو مسح أو تحقير خبر والافقرينة ويجرى في التعليق همامر
في الطلاق من كون المعلق بفعله مباليا أولا ولا يشترط لصحة التعليق اطلاق
التصرف بدليل محته من محورا من معسروه فلس ومرشد شرح م وقال ع ش
عليه ومفهوم قوله أي التعليق أن العتق المترتب عليه يكون قرينة ويقضى ذلك
قول جرو هو قرينة اجزاء اه (قوله في اعتناقه) أي العبد كله كما يؤخذ من شرح
الروض وم رع ش (قوله) أي الشائع لم يبين محترزه وهو المعين وقضية
كلامه عتق كله ويوجه بأن عتق الجزء المدين لا يمكن وحده فوجب عتق الكل
صونا لعبارة المكلف عن الالغاء بخلاف الشائع فانه لما أمكن له عمله في معناه
جمله عليه فلم تدع ضرورة إلى صرف اللفظ عن ظاهره ع ش (قوله فقط) أي
لضعف تصرفه له كونه غير مالك فلم يقع على السراية وكان الفياس على البيع
أن لا يعتق شيء لكونه خالف الموكل باعتناق البعض لكن تشوف الشارع إلى
العتق أوجب تنقيدها معتق الموكل كما في شرح م وهذا إذا كان الوكيل أجنبيا
فإن كان شريكا عتق ما اعتقه وسرى والفرق أنه لما كان يملك الاعتناق عن نفسه
نزل فعله منزلة فعل شريكه ولا كذلك الأجنبي فيقتصر فيه على ما اعتقه ولا فرق بين
أن يوكله في الكل أو البعض اه زى (قوله ولو بكناية) أي في التفويض
(قوله في اعتناقه) ليس من كلام المفوض بل من كلام الشارع لبيان المراد لأن
المفوض لو أتى به كان صريحا فلا يحتاج معه إلى نية اه خضر وس ل ومن ثم
لم يذكره م وقال أولى أن يقول أي في اعتناقه (قوله ونوى تفويضا) أي بقوله
خيرتك فقط أما إذا قال خيرتك في اعتناقه فنصر م تفويض س ل (قوله حالا)

بين العتيق والعتق
(وصيغة طلاق أو طهارة)
صريحة كانت أو كناية
فكل منهما كناية هاتى
ديما هو صالح فيه بخلاف
قوله للعبد اعتد أو
استبرىء رجلك أول رقيقه
أنا منك طالق فلا ينفذه
العتق وإن نواه وقولي أو
ظهارة من زيادتي وتقدم
أن الكناية تحتاج إلى نية
بخلاف الصريح (ولا يضر
خطأ بتذكير أو قاتل)
فقوله لعبد أنت حر ولامنه
أنت حر صريح (وصح
معلقا) بصفة كالندمير
ومؤقتا وإنما التاقت
(ومضافا) لجزية أي الرقيق
شائعا كان كالربيع أو
معينا كاليد (فيعتق كله)
سراية كمنظيره في الطلاق
فعم لو وكل في اعتناقه فاعتق
الوكيل جزاء أي الشائع
عتق ذلك الجزء فقط كما
صححه في أصل الروضة
(و) صح (مفوضا إليه)
ولو بكناية (فلم قال) له
(خيرتك) في اعتناقه
(ونوى تفويضا) أي تفويض
الاعتناق إليه (أو) قال له

(اعتناقه إليك فاعتق نفسه) حالا كما فادته الفاء (عتق) كما في الطلاق نقول الأصل فاعتق نفسه في المجلس

أراد به مجلس الخطيب لا الحضور ليرافق ما في الروضة كأمه (و) مع (بعض) كافي الطلاق (ولو في بيع)
فأما قال أعتقتك أو بعثت نفسك بالثمن في حاله حتى ولزمه (٨٦٣) حم الألف وكاف في الثانية أعتقه بالثمن

(والولد ليس به) (المعوم)
خير العيصين إنما الولد لمن
أعتق (ولو أعتق حاملا
بأنك له تبعها) في العتق
وان استثناء لانه كالجزء
منها فعتقه بالتبع لا
بالسراية لان السراية
في الاشخاص لا في الامتصاص
فقولي تبعها أولى من قوله
عتقا ولقوة العتق لم يطل
بالاستثناء بخلافه في البيع
كأمر (لا عكسه) أي لان
أعتق جلاما موصاه فلا
تبعه أمه لان الأصل
لا يتبع الفرع وان أعتقها
عتقا بخلاف البيع
في المستثنى فيطل كأمر
وخل صحة اعتناقه وحده
اذ انفخ فيه الروح فان لم
ينفخ فيه الروح كضفة
فقال أعتقت مضغتك فهو
لغو كافي الروضة كأمه
عن فتاوى القاضى وقال
أيضا لو قال مضغة هذه
الامة حرة فأقر بأنه قصاد

لا يمكن يقتصر هنا كل ما يقتصر من الإيجاب والقبول (قوله أراد به مجلس الخطيب)
أي فوراً بأن لا يؤخر بقدر ما ينقطع به الإيجاب عن القبول على ما قيل والاقرب
ضيعة بما مر في المخرج م ر (قوله أو بعثت نفسك بالثمن) أي في ذمتك قاله
بأعته نفسه بمن معين لم ينعجز ما لان السيد يملك له ولو باعته بعض نفسه سرى على
الناتج ان قلنا بالولد له والام ليس كافي فتاوى النجاشي (قوله ولو أعتق حاملا)
شمل اطلاقه ما لو قال لها أنت حرة فعتقك فأنها تعتق مع حملها على الأصح في
الروضة وأصلها ولو عتقت قبل خروج بعض الولد منها سرى اليه العتق أي تبعها
كافي الروضة وأصلها في باب العتق وعلى هذا فيعمل كلام المتن على حمل عتق كأمه
أو بعضه روى وقوله قبل الأولى بعد خروج لان القبلية تصدق بعدم خروج شيء
منه (قوله تبعها) أي ما لم يكن في مرض الموت ولم يجهلها بالثمن فان كان كذلك
فان الحمل لا يتبعها كما نقله سم عن البرلسي (قوله في الاشخاص) أي الاجزاء
كالربع ع ش (قوله أولى من قوله عتقا) أي لانه يومهم السراية بخلاف قوله
تبعها فلا يومها (قوله في المستثنى) وهما عتق الحمل وحده وعتقه مع أمه (قوله
وحده) مفهوم قوله وحده أنه اذا عتق الام وحدها وادام والمضغة معا عتقت
المضغة وارتضاء طب سم (قوله اذا انفخ فيه الروح) لانه يشترط في العتق أن يكون
آدميا صكاهم والظاهر ان المراد بلوغه اذ ان نفخ الروح الذي دل عليه كلام
الشارع وهو مائة وعشرون يوما ع ش على م ر (قوله ينبغي أن لا تصير الخ)
معتد وقوله يقر بوطئها بان يقول عتقت به منى في ملكي روى (قوله اما لو كان الخ)
مفهوم قوله بعماله (قوله أو غيرها) كالزبيبة بان يشتري جارية فيزوجها
لغيره فتعمل من زوجها ثم يردها المشتري للبائع بمسب فالحمل للمشتري بغير وصية
أو فتعمل من زنا وصورها الشيخ عبد البر بان يهب أمة لفرعه فتعمل عنده من زنا
أو زوج ثم يرجع فيها الأصل فانه يرجع فيها دون الحمل اه (قوله من موصي المراد
به هنا الموصي بنصيب شريكه فاضلا عن جميع ما يترك للفلاس م رأى من قوت مونه
يومه وليته ومن سكنى يومه ومن دست ثوب يليق به كأمر (قوله ويسرى بالعلوق

الولد حراً وتصير الام به أم ولد وقال النووي ينبغي ان لا تصير حتى يقر بوطئها لا احتمال انه حر من وطئ أجنبي يشبه
وفيه كلام ذكرته في شرح الروض اما لو كان لا يملك جملها بان كان لغيره بوسيلة أو غير ما فلا يعتق أحدهما باعتق
الأخر (أو) أعتق (مشتري) بينه وبين غيره (أو) أعتق (نصيبه) منه (عتق نصيبه) لانه مالك التصرف فيه
(ويسرى بالاعتاق) من موصي لا معسر (لما أيسر به) من نصيب الشريك أو بعضه (ولو) كان (مدينا فلا يمنع
الدين ولو مستغرقا السراية كما لا يمنع تعاق الزكاة (كابلاده) فانه ثبت في نصيبه ويسرى بالعلوق من الموصي

من المؤسراً ما لم يسل لا يسرى وينتقد الولد ببعض الأحرار ع ش على م وقال م
 الأمن والد الشريك لأنه ينفذ منه إيلاد كلها اه (قوله ما يسرى) أي بقيته لأن
 اليسار بالقيمة لا ينصيب الشريك (قوله قيمة ما يسرى) يفيد أن الواجب قيمة
 ما يسرى لا حصه ذلك من قيمة الجميع فإذا يسر بحصة شريكه كلها فالواجب
 قيمة النصف لأن نصف القيمة عمرة م والمراة بقيمة النصف قيمته منفردا عن النصف
 الآخر والمراد بنصف القيمة نصف قيمة جميعه بأن يقوم جميعه (قوله شركاء)
 أي شقصا مملوكا له وقوله يبلغ عن العبد يقتضي أنه لا بد أن يكون مؤسرا بجميع قيمة
 العبد مع أن المدار على كونه مؤسرا بنصيب شريكه فقط وأجيب بأنه على حذف
 مضاف والتقدير يبلغ عن باقي العبد وعبارة ع ش على م ر يبلغ عن العبد أي عن
 ما يخص شريكه من العبد والمراد بالثمن هنا القيمة اه (قوله قيمة عدل) أي حق
 لا جور فيها وقال ع ش أي بتقويم عدل (قوله فاعطى عبارة م ر وأعطى وهي
 أولى لأن الوار لا تفيد ترتيبا ولا تعقيل) (قوله وعنتق عليه العبد يومه) أن العتق متأخر
 عن التقويم واعطاء الشريك اه وليس مراداً وأجيب بأن الوار لا تقتضي ترتيبا
 ولا تعقيل (قوله بما فيه) وهو أنه إذا عنتق نصيبا له من عبد الخ وقوله غيره وهو
 ما إذا عنتق كل العبد المشترك وكذلك الإيلاد (قوله من مهر) أي مهر ثيب ح ل
 (قوله مع أدش بكارة) أي مع حصته من أرش بكارة وينبغي أن يحصله إن تأخر
 الانزال عن إزائها كما هو الغالب والأفلا يجب لها أرش ولعل لم ينسب عليه لبعده
 العلوق من الانزال قبل زوال البكارة كما ذكره ع ش (قوله هذا إن تأخر
 الانزال الخ) والحاصل أن الشريك الذي أحبل الأمة المشتركة أن كان مؤسرا غرم
 قيمة نصيب شريكه منها مطلقا ولا يلزمه قيمة حصته من الولد مطلقا وأما حصته من
 المهر فتلزمه إن تأخر الانزال عن تغيب الحشفة والأفلا (قوله والإبان تقدم) أو قارن
 ولوننا زعافزعم الواطي تقدم الانزال والشريك تأخره صدق الواطي فيما يظهر عملا
 بالأصل من عدم وجوب المهر وإن كان الظاهر تأخر الانزال ويحتمل تصديق الشريك
 لأن الأصل فيمن تعدى على ملك غيره ما لضمان حتى يودع سقط ولم تنصقه وهذا
 أقرب ع ش على م ر (قوله فلا يلزمه حصه مهر) هذا يقتضي أنه يلزمه حصه أرش
 البكارة مطلقا والوجه أنه كما هو من حيث التقييد المذكور فلو قال الشارح هذا
 إن تأخر الانزال عن تغيب الحشفة وعن إزالة البكارة كما هو الغالب والأفلا يلزمه
 ذلك لكان أنسب كما يفيد كلام ع ش على م ر (قوله ولا يسرى تدبير) أي
 لنصيب الشريك وأشار بهذا إلى أن شرط السراية كون العتق منجزاً أو معلقاً على

إلى ما يسرى من نصيب
 الشريك أو بعضه ولو مدنا
 (وعليه لشريكه قيمة
 ما يسرى) هو أعم من قوله
 في الثانية قيمة نصيب
 شريكه وقت الاعتاق أو
 العلق لأنه وقت الاتلاف
 والأصل في ذلك خبر
 العبد من اعتاق شركاه
 في عبد وكان له مال يبلغ ثمن
 العبد قوم العبد عليه قيمة
 عدل فاعطى شركاه
 حصصهم وعنتق عليه العبد
 والافقد عتق منه ما عنتق
 ويقاس بما فيه غيره مما
 ذكر (و) عليه لشريكه
 في المستولدة (حصته من مهر
 مثل مع أرش بكارة إن كانت
 بكرا وهذا إن تأخر الانزال
 عن تغيب الحشفة كما هو
 الغالب والأفلا يلزمه حصه
 مهر لأن المرجح له تغيب
 الحشفة في ملك غيره وهو
 منتف (لا قيمتها) أي حصته
 (من الولد) لأن أمه صارت
 أم ولد حلالا فيكون العلق
 في ملك المولد فلا يجب القيمة
 وتعبيرى بالوقت أولى من
 من تعبيرة باليوم (ولا يسرى
 تدبير) لأنه كتعليق عتق
 بصفة

(ولو قال) شريكك (موسرا) فقلت نصيبك فقلت نصيبك فانكر (الشريك) حلف ويعتق نصيب الذي فقط باقراره) مواخذة له به اما نصيب المنكر فلا يعتق وان كان المذعي موسرا لانه لم ينش عتقا فان نكل عن اليمين فخلف المذعي استحق القيمة ولم يعتق نصيب (٨٦٥) المنكر ايضا لان الدعوى انما توجهت للقيمة لا للمعتق (أو)

قال (لشريكه) ولو موسرا (ان اعتقت نصيبك فنصيبك) (سواء أطاق وهو من زيادتي أم قال بعد نصيبك) (فاعتق) الشريك (وهو موسر سري) لنصيب القاتل (ولزمه القيمة له لان السراية أقوى من العتق بالتعاقب لانها قهسية لا مرفوع لما وموجب التعليق قابيل للدفع بالبيع ونحوه أما لو كان موسرا فلا سراية عليه يعتق المعلق نصيبه (فلو قال له) أي لشريكه ولو موسرا أي قال ان اعتقت نصيبك فنصيبك حر (وقال) عقبه (مع نصيبك) وهو مرزادتي (أو قبله فاعتق) الشريك (عتق نصيب كل) منهما (عنه) وان كان المعلق موسرا فلا شيء لاحدهما على الآخر (والولاء لهما) لا شراكهما في العتق (ولو تعدد معتق ولو مع تفاوت)

على الوجه الاخر في كلامه زى فلو قال انعتق فنصيبك حر ثم مات لم يسر وان كان موسرا قبل موته لان الميت موسر ومثل التدبير المعلق عتقه بصفة (قوله) اعتقت نصيبك) أي فسرى الى نصيبك (قوله ولم يعتق نصيب المنكر) كيف هذا مع أن اليمين المردودة كالاقرار بانه اعتق نصيبه واجيب بان الدعوى لما توجهت عن القيمة وكانت هي المصودة جعل نكوله كالاقرار بها لا باعتاق نصيبه (قوله) لان الدعوى الخ) يقال عليه ان القيمة انما وجهت بسبب اعتاق نصيبه فكيف ثبت السبب بدون سببه واجيب بانه لما نكل عن اليمين وحلف المذعي جعل المذعي حايه كانه مقرر باعتاق نصيبه فكان السبب موجودا حكما واجيب ايضا بانه انما عتق نصيبه باقراره باعتاق نصيب شريكه فلما أقر بالسبب حكم عليه بالسبب وعبارة نرح الرمي لان الدعوى انما سمعت عليه لاجل القيمة فقط والا فهي لا تسمع على آخر ذلك اعتقت حتى يخلف اه (قوله وموجب التعليق) أي أنه وهو المعتق ع ش (قوله وقبله الخ) قيل لا يعتق شيء على واحد منهما ادلون فخذ اعتاق الخطاب باعتق نصيب المعلق قبله فمضى في بطل اعتاقه لعدم وجود الرق واذا بطل اعتاقه فلا يحصل عتق نصيب المعلق لعدم وجود المعلق عليه فلزم من عتقه عدمه س ل و عبارة زى هذا مبني على بطلان الدور وهو الاصح ما ذا قلنا بعبارة الدور فلا يعتق شيء لانه لو عتق نصيب المنكر لعتق قبله نصيب المعلق ويرى عليه بناء على تربت السراية على العتق فلا يعتق نصيب المنكر لما يلزم من القول بعتقه عدم عتقه وهو دور اه أي فاني حينئذ قوله قبله فيبطل الدور في مسألة القبيلة ونما بطل الدور فيها التشوف للشارع للعتق ما أمكن ولئلا يلزم الجهر على المالك في ملكه (قوله لان سيدها سبيل ضمان المثل) أي وضمان المثلف يستوى فيه القليل والكثير كالمات من جراحتهم المختلفة فالدية توزع على عدد رؤسهم وبهذا راق ما مر في الاخذ بالشفعة لانه من فوائد الملك ونعمته فوزع بحسبه س ل (قوله باختياره ولو بتسببه فيه) كان اتهم بعض قريبه أو قبل

في قدر الحصة من العتق ٢١٧ يج ت كأن كان لواحد نصف ولا آخر ثلث ولا آخر سدس (فالقيمة) اللازمة بالسراية (بعدده) أي العتق لا بقدر الاملاك فلو اعتق الاخيران وكل منهما موسرا بالربع نصيبهما معا فقيمة النصف الذي سرى اليه العتق عليهم انصفين لان سيدهما سبيل ضمان المثلف وان ايسر أحدهما فقط بالنصف فالقيمة عليه أو ايسر كل بما ينقص عن الربع سرى على كل منهما بقدر يساره (وشرط للسراية تملكه) أي المالك ولو باتبه) باختياره كثيره جزء بعضه (فلو ورث جزء بعضه) أي أصله وان عملا أو فرعاه وان نزل

(لم يصر) عتقه الى باقية لما مر ان سبيل السراية سبيل ضمان (٨٦٦) المتلف ولم يوجد منه ائلاف ولا قصد

(والميت معسر) فلو أوصى
أحد شركين باعتاق منه يده
لم يصر اعتاقه بعد الموت وان
خرج كله من الثلث لانتقال
المال غير الموصى به بالموت
الى الوارث (وكذا المريض)
معسر (الا في ثلث ماله) فلو
اعتق أحد شركين نصيبه
في مرض موته ولم يخرج
من الثلث لان نصيبه عتق
ولا سراية عليه (فصل)
في العتق بالعبودية لو (ملك
حر) ولو غير مكلف وان
أنهم خلافه وان البعض
كالمرقول الاصل اذا ملك
أهل تبرع (بعضه) من
أصل أو فرع ذكر ا كان
أو غيره (عتق) عليه قال
صلى الله عليه وسلم ان يجرى
ولد والده الا أن يجده مما هو كما
في شتره فيعتقه أي بالشراء
رواه مسلم وقال تعالى وقالوا
اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل
عباد مكرهون دل على نفي
اجتماع الولادة والعبودية
وسواء أكان الملك اختياريا
كالخاسل بالشراء أم قهريا
كالخاسل بالارث وخرج
بالبعض غيره كالأخ فلا
يعتق بملكه وبالحر
المكاتب والمبعوض فلا يعتق ذلك علم بما تضمنه الولاء وليسا من أهله وانما عتقت أم ولد المبعوض بموته (قوله

الوصية له به شرح م وفلورث جزء بعضه كان اشترت زوجته أباه أو ابنه من غيرها
ثم ماتت عن زوجها وعن أخ فيعتق النصف الذي انتقل اليه فلا يصرى للباقى (قوله
ولم يوجد منه ائلاف) كالا يلا ولا قصد كالا عتاق وشراء جزء أصله (قوله وكذا
المريض الخ) قال الزواشي والتحقيق أنه كالصحيح فان شفى مري وان مات نظر
الى ثلثه عتق الموت فان خرج بدل السراية من الثلث نفذ والا بان رد الزائد من ل
(فصل في العتق بالعبودية) الباء سببية (قوله لو ملك حر) أي كله كما يأتي
ويرد على عبارته دون الاصل ما لو ملك ابن أخيه فمات وعليه دين مستغرق وورثه
أخوه فقط وقلنا ان الاصح ان الدين لا يمنع الارث فندم لك ابنه ولم يعتق عليه لانه
ليس أهلا للتبرع فيه لتعلق حق الغيبة وهذه الصورة آخرها م ربة قول الاصل
أهل تبرع تأمل (قوله ولو غير مكلف) أي اصغرا وجنون كان ورث بعضه أو وهب له
ولم تلزمه نفقته لكونه معسرا أو لكون فرعه كسوبا اه (قوله وان أنهم خلافه
الخ) بقول لاصل أدخل المبعوض وأخرج الصبي والمجنون وكلام المصنف بالعكس
قال م روي ج ب اهل تبرع والمراد به الحركة المكاتب والمبعوض اه (قوله من أصل
أو فرع) ذهب أبو حنيفة وأحمد الى تعدى ذلك لسكل ذي رحم محرم سم (قوله
عتق عليه) يستثنى من اطلاقه ما سيأتي في المتن من ملك المريض لبعضه بعوض
وعليه دين مستغرق فانه لا يعتق عليه في هذه الحالة ويلزم بها فيقال لنا موسر
اشترى من يعتق عليه ولا يعتق زى ولولاك زوجته الحامل منه عتق الحمل فلو اطلع
على عيب امتنع الرذاه عمية (قوله قال صلى الله عليه وسلم) دليل لعتق الاصل
على الفرع والآية دال على العكس ر قدم الحديث لانه أصرح في المقصود (قوله
ان يجرى) أي يكافى ح ل أي لن يكافيه في حال من الاحوال الا أن يجده الخ
فالمستثنى منه محذوف (قوله) أي بالشراء هذا ر بما يفيد أنه منصوب والضمير
راجع للمشتري لكن بمعنى أنه يكون عتقا بنفس الشراء وذكر جمر أن الرواية
بالرفع وحيث يكون الضمير راجعا للشراء أي المفهوم من يشتره أي فيعتقه الشراء
حل فهو من الاسناد للسبب وعلى هذا تكون الباء في قوله بالشراء سببية أي يعتقه
الشراء بسببه لا بسبب آخر وفيه أن الباء لا يحتاج اليها الا على رواية النصب ورجح
كثيرون رواية الرفع واقتصر عليها م رويق يدها رواية عتق عليه تأمل (قوله
ولدا) أي من الملائكة (قوله المكاتب كان ملكه بصووبة وه ويكسب مؤنته)
س ل (قوله وانما عتقت أم ولد المبعوض الخ) عبارة شرح م رولا في ما قررناه
في المبعوض ما يأتي من نفوذ ايلاده في ملكه بعضه الحر لانه حينئذ أهلا للولاء الخ

(قوله) المكاتب والمبعوض فلا يعتق ذلك علم بما تضمنه الولاء وليسا من أهله وانما عتقت أم ولد المبعوض بموته (قوله

لا به حيث نأهل للولا لا تقطاع الرق بالموت (ولا يشترى) الولي لموليه) من صبي ومجنون وسفيه (بعضه) لانه انما
يتصرف له بالغبطة وتعتبرى بذلك أولى من قوله (٨٦٧) لطفل قربه (ولو وهب له) (أو وصى له) به

(ولم تلزمه نفقته) كأن كان
هو مسرا أو فرعاً كسوبا
(فعلى الولي قبوله ويعتق)
على موليه لانتفاء الضرر
وحصول الكمال لبعض
ولا نظراً الى احتمال توقيع
وجوب النفقة لزمانة تطراً
لان المنفعة محققة والضرر
مشكوك فيه والاصل
عدمه (ولا) أي وان لم يملكه
نفقته (لم يجز) للولي قبوله
لما لا يتضرر موليه بالاتفاق
عليه من ماله وتعتبرى
بلزوم النفقة وعدمه له سائماً
بما أورد على تعبيره بكون
بعضه كاسباً أولى من ان
يقتضى وجوب قبول
الاصل القادر على الكسب
ولم يكتسب وعدم وجوب
قبوله اذا كان غير كاسب
وابنه الذي هو عم المولى
عليه سببه حي ومسر وليس
كذلك (ولو ملكه في مرض
موته) مما نا كان ورثه أو
وهب له (اعتق عليه) من
رأس المال لان الشرع
أخرجه عن ملكه فكان
لم يدخل وهذا ما صححه
في الروضة كالشرحين

(قوله لا تقطاع الرق بالموت) فقد تقدم عن ع ش أنه يصح منه كل عتق يقع
بعد الموت كالوصى باتفاق عبده أو دبره (قوله ولا يشترى الولي) أي يحرم
ولا يصح ح ل وع ش (قوله أولى) أي وأعم (قوله ولو وهب له) أي جميعه
فلو وهب له بعضه والموهوب له موصراً لم يجز للولي قبوله وان كان كاسباً لانه لو قبله
لملكه واعتق عليه ويرى فحبب قيمة حصصة الشريك في مال المحجور عليه ويترك
بنده وبين قبول العبد بعض قريب سيده وان سرى على ماسياً في بان العبد لا يلزمه
رعاية مصلحة سيده من كل وجه فصح قبوله اذا لم يلزم السيد المؤنة وان سرى لتشوق
الشارع لاعتق والولي تلزمه رعاية مصلحة المولى عليه من كل وجه فلم يجز له
التسبب في سرية يلزمه قيمتها شرح م ر وفيه أن المعتد في مسئلة العبد عدم
السراية كما يأتي لكونه دخل في ملك السيد قهراً وعائيه فالمانع من أن يقال
بوجوب القبول على الولي وعدم السراية على الصبي لانه لم يملك باختياره الا أن يقال
فعل الولي لما كان بطريق النياية عن الصبي بولايته عليه نزل بمنزلة فعل الصبي
فكانه ملكه باختياره ولا كذلك العبد ع ش على م ر (قوله كأن كان هو)
أي المولى الموهوب له وفي هذه الحالة نفقته في بيت المال ان كان مسلماً وليس له من
يقوم به أما الذي فينفق عليه منه لكن قرناً كافلاًه في موضع وذ كراً في آخره
تبرع شرح م ر (قوله لم يجز للولي قبوله) أي ولا يصح ح ل (قوله له) أي
للولي (قوله كاسباً) أي ولو بالقوة بان كان قادراً على الكسب كما يدل عليه
ما بعده (قوله من أنه يقتضى وجوب الخ) وارد على قوله كاسباً وقوله وعدم وجوب
وارد على قوله أولاً لان غير الكاسب يشمل ما اذا كان مكفياً بغيره (قوله وجوب
قول الاصل) أي مع أنه لا يجب قبوله حيث لا وجوب نفقته لان الاصل القادر
على الكسب اذا لم يكتسب يجب نفقته بخلاف الفرع في هذه الحالة كما تقدم
في النفقات م م (قوله وابنه) أي الاصل والجملة عالية وقوله الذي الخ كأن كان
للاصل ابن وابن ابن من ابن آخر كان ابن الابن صيماً مثلاً للموهوب كان جذ الابن
الابن الصغير فانه يجب على واه قبول أصله لان النفقة على ابنه الكبير (قوله المولى
عائيه بفتح الميم) وسكون الواو وشو برى (قوله وليساً) أي الوجوب وعدمه (قوله ولو
ملكه) أي بعضه (قوله اعتق عليه ويرثه ع ش) (قوله لان الشرع الخ) أي فلا
ضرر على الورثة لانه لم يضع عايهم شيئاً (قوله بلا محاباة) بان كان بمن مثله شرح
م ر قال في المصباح حبوت الرجل حياء بالمد والكسر اعطيته الشيء من غير عوض

وصحح الاصل انه يعتق من ثلث ماله لانه دخل في ملكه وخرج بلامقابل فكان كالوتبرع به (أو) ملكه فيه
(بمعوض بلا محاباة هي ثلثه) يعتق لانه فويت على الورثة ما بذله من الثمن (ولا يرثه)

لأنه لو ورثة لكانت عتقه تبرعا على الوارث فيبطل له عذر إجازته لتوقفه على إرضاء الوارث المتوقف على عتقه المتوقف عليها
فيتوقف كل من إجازته وأرضاءه على الآخر فيمتنع إرضاءه بخلاف (٨٦٨) الذي عتق من رأس المال إذا لا

يتوقف عتقه على إجازته
(فإن حنكنا) المريض
(مدنا) بدین مستغرق
لما له عند - ذمته (بيع
قدين) فلا يمتنع منه شيء
لأن عتقه يعتبر من الثلث
والدين يمنع منه فإن لم يكن
الدين مستغرقا أرسقط
بإبراء أو غيره عتق أن يخرج
من ثلث ما بقي بعد وفاة
الدين في الأول أو ثلث المال
في الثانية أو إجازة الوارث
فيهما والاعتق منه بقدر
ثلث ذلك) أو (ملكه فيه
بعض) بهاى بمعاية من
البائع (فقدرها ملكه
مجانا فيكون من رأس المال
(والباقي من الثلث ولو
ذهب لرقيق جزء بعض
سيده فقبل) وقتنا بالأصغر
أنه يستقل بالقبول كما مر
في باب عاملة الرقيق
(عتق وسرى وعلى سيده
قيمة باقية) لأن المبة له مبة
لسيده وقوله مستقبول
بسيده وقال في الروضة
يقبض أن لا يسرى لأنه
فقد في ملكه قهرا

ثم قال وجب له بمعاية سيده ما خوذ من حبه إذا أعطته ع ش على م ر (قوله
لأنه لو ورثة الخ) استدلال على المدعى بقياس استثناءه وأشار للاستثنائية بقوله
فيبطل وهذه الاستثنائية هي تقيض التالي فكانه قال لكن التبرع على الوارث
باطل واستدل عليها بتقريره لدورية قوله لتعذر إجازته الخ ومعلوم أن استثناءه تقيض
التالي ينتج تقيض المقدم وقد ذكر الشبهة بقوله فيمتنع إرضاءه وهذه عين الدعوى
في قول المتن ولا يرثه التي هي تقيض مقدم الشرطية تأمل (قوله لكان عتقه
تبرعا على الوارث) أي لأنه حينئذ وارث فيكون عتقه تبرعا على نفسه والتبرع
في مرض الموت إذا كان لوارث في حكم الوصية له أي لا ينفذ إلا برضى الورثة ولم يكن
لوارث مناصر في وقت الشراء حتى تصح إجازته فقوله على الوارث أي من سبب صير
وارثا وهو العتق (قوله لتعذر إجازته) أي إجازة نفس العتق وقضية كلامه
كثيره أنه أن الوصية للوارث تتوقف على إجازته نفسه أي إجازة الموصي له كبقية
الورثة مع أن عبارتهم هـ الشرع لو ارث أن إجازة باقي الورثة وهي صريحة في خلاف
ذلك اللهم إلا أن تقولوا بأنه لا وارث له غيره فيقرب ما ذكره ويذهب قول
الشارح لأنه فوت على لورثة ما بذله من الثمن وقال بعضهم أن قوله لتعذر إجازته مصدر
مضاف لفعله وفاعل محذوف أي لتعذر إجازة باقي الورثة له أي مع كونه وارثا
كما هو الفرض للدور المذكور (قوله لتوقفه على إرضاءه) أي لا يمكن إرضاءه ولا يحتاج
إلى إجازته للمتن لأن الغرض أنه من الثلث والتبرع إذا كان منه لغير وارث ينفذ
قهرا عن الورثة (قوله فيتوقف كل الخ) لكن الإجازة متوقفة على الإرث بلا
واسطة وهو متوقف عليها بواسطة العتق (قوله فإن كان مدنا فقيده قوله أو بعض
بلا معاية في ثلثه بما إذا لم يكن مدنا بدین مستغرق (قوله أو إجازة الوارث) أي أولم
يخرج من ثلث وإجازة الخ (قوله ر لا) أي وإن لم يخرج من ثلث ما بقي بعد وفاة
الدين في الأولى ولأن ثلث المال في الثانية ولم يجره لوارث فيهما (قوله بقدر ثلث
ذلك) أي ثلث ما بقي بعد وفاة الدين أو ثلث المال (قوله أي بمعاية) كان اشتراء
بخمسين وهو يساوي مائة فقدرها وهو الخمسون من رأس المال من ل أي تقابل
قدرها وهو نصفه يعتق من رأس المال وإنما قلنا تقابل قدرها لأجل قول المصنف
كله بمعاية الخ (قوله كما مر الخ) لم يذكر ذلك فيه كما لم بالمراجعة برماوى (قوله
يقبض أن لا يسرى) معتمد (قوله دخل في ملكه قهرا) وتقدم أن شرط السرية تملكه

كالارث وفيها كتابها في كتاب الكتاب تصحيحه وأنه ان تعلق للسيد لزوم النفقة لم يصح
قبول العتق باختياره

هذا اذ لم يكن العبد كاتباً أو بعضاً فان كان مكاتباً لم يعتق من موهوبه شيء نعم ان يجزئ نفسه أو يجزئ السيد يعتق ما موهبه له ولم يبرأ عدم اختيار السيد وهو في الثانية انما قصد التمييز والمالك حصل ضمها وان مكاتب بعضاً وكان بينه وبين سيده مهابة فان كان (٨٦٩) في نوبة الحرية فلاعتق أو في نوبة الرق فكالتق وان لم يكن بينهما

مهابة فما يتعلق بالحرية لا يملكه السيد وما يتعلق بالرق فيه مأمور (فصل) في الاعتاق في مرض الموت وبيان القرعة لو (اعتق في مرض موته عبد الاملاك غيره) عند موته (ولادين) عليه (عتق ثلثه) لان العتق تبرع معتبر من الثلث كما في الوصايا فان كان عليه دين فان كان مستغرقاً فلا يعتق شيء منه لان العتق وصية والدن مقدم عليها والاعتق منه ثالث باقية وظاهره لو سقط الدين بآمره أو غيره عتق ثلثه (أو) اعتق (ثلاثة) بقدر زده بقولي (مسا كذلك) أي لا يملك غيرهم عند موته (وفيتهم سوله) كقوله اعتقكم (أو قال) لهم (اعتقت ثلثكم) ان اعتقت

باختياره (قوله هذا) أي قوله عتق (قوله لعدم اختيار السيد) فيه ان هذا التعايل يجري في الاول أي غير المكاتب مع ان المصنف قال فيه بالسرية ويتخذ جوابه من قول جبر لعدم اختيار السيد مع استقلال المكاتب (قوله والمالك حصل ضمها) أي فليس مقصود احتي يقال انه باختياره (قوله فكالتق) أي فيعتق على السيد ويرى على كلامه ان لم يلزم السيد ثقتيه والا فلا يعتق (قوله فيه مأمور) أي من التفصيل بين لزوم الثقة وعدمها من الخلاف في المراهية (فصل) في الاعتاق في مرض الموت وبيان القرعة (قوله لو اعتق في مرض موته أي تبرعاً ما ذ نذر اعتاقه حال صحته ويجزئ في مرضه فانه يعتق كله كالأعتاقه من كفارة مرتبة تبرع م ر (قوله لان العتق الخ) عبارة شرح م لان المريض انما ينفذ تبرعه في ثلث ماله وهي أسبلك (قوله فلا يعتق شيء منه) أراد عدم الاعتق عدم النفوذ ولكن يحكم باعتاقه في الامل حتى لو تبرع شخص بأداء الدين أو براءة مائة من الدين منه نفذ كالأوامر بنى وعليه دين مستغرق وقد أشار الشارح لذلك بقوله وظاهر الخ زى وبرماوى (قوله عتق أحدهم وهل يجوز التفريق هنا بين لوالدة ولولدها اذا أخرجت القرعة أحدهما أم لا فيه نظر والا قرب الاول لان التفريق انما يمنع بالبيع وما في معناه من علم م ر (قوله كاعتاق كاه) أي لان اعتاق البعض يسرى للكل (قوله بمعنى ان عتقه يميز الخ) أشار بذلك الى أن القرعة لا تحصل بالتقيل وهو حاصل وقت اعتاق المريض وانما هي تميزاً لعتق عن غيره برماوى وزى فيكون قوله بقرعة متعلقاً بمحذوف (قوله مثلاً) أي أو حكم عليه ماكم (قوله اما بان يكتب الخ) دفع بامانهم الماهر في قوله بان يكتب فافادها ان له مقابلاً وهو قوله أو بان يكتب اسمائهم الخ شوبرى (قوله ورق لآخر ان أي استمر رقهما وكذا يقال فيما بعده (قوله فان

(ثلث كل منكم أو ثلثكم حر عتق ٢١٨ يجزئ أحدهم) وانما يعتق ثلث كل منهم في غير الاول لان اعتاق بعض الرقيق كاعتاق كاه فيكون كالأول اعتاقكم فيعتق أحدهم بمعنى ان عتقه يميز (بقرعة) لانها شرعاً لقطع المنازعة فتعينت طريقة لا تخفى ولا على انه ان طار غراب فذلل حراً ومن وضع صبي يده عليه فهو حر لم يكف والقرعة اما (بأن يكتب في رقعتين) من ثلاث رفاع (رق وفي ثالثة عتق) وتدرج في سناد كإمر (في القسمة) وتخرج واحدة باسم أحدهم فان خرج (العتق عتق ورق لآخر ان) يقع الخاء (أو ورق ورق وأخرجت أخرى باسم آخر) فان خرج لعتق عتق ورق الثالث وان خرج الرق ورق وعتق الثالث (أو) بان (تكتب اسمائهم) في الرفاع (ثم تخرج رقعة) منها (على العتق فنخرج اسمه عتق ورقاً) أي الا آخر ان وهذا الطريق قال القاضى انه اوجب من الاول لعدم تعدد الإخراج فيه

فان رقعة العتق تخرج فيه ولا يجوز اخراج رقعة الاسماء على الرق (أو) وقيمتهم (مختلفة كائة) لواحد (ومائتين) لا تخرج (ولا ثمانية) لا تخرج (أقرع) بينهم (كأمر) بأن يكتب في رقعتين رق وفي ثالثة عتق أو بأن تكتب أسماؤهم الى آخر ما مر) فان خرج العتق (لثاني عتق ورقا) أي (٨٧٠) الاخران (أو الثالث عتق ثلثاه) ورق

رقعة العتق الخ) قيل هذا التعليق لا ينتج الا صوبية الا اذا كان متعينا مع انه غير متعين بدليل قواه ويجوز زج وردبانه ينتجها لان مقابل الا صوب صواب فهو كتعبير غير مبالى (قوله ثم أقرع) أي لتسيم الثلث (قوله ورق اقبه أي الثاني أو الثالث فالضمير راجع للاحد) (قوله أعسم من قوله الخ) أي لشموله الاقراع بكتابة الاسماء ولا يخرج على الحرية زى وكلام الاصل على حذف مضاف أي بكتابة سهمى رق (قوله بعدد وقيمة بان يكون العدد له ثلث صحيح والقيمة لها ثلث صحيح م ر (قوله أي دون العدد مثلا ذلك في الشرع والروضة بخمسة قيمة أحد هم مائة واثنين مائة والاخرين كذلك زى (قوله مثال الاول الخ) حاشه اذ ان وزعنا بحسب القيمة فان التوزيع بالعدد فصدق ان كان التوزيع بالقيمة دون العدد وان وزعنا بالعدديات التوزيع بالقيمة فصدق ان كان التوزيع بالعدد دون القيمة شيئا (قوله باعتبار عدم تأني توزيعها بالعدد الخ) أي فلو قسمنا القيمة ثلاثة اقسام متساوية لم يمكن أن يوافقها العدد في اقسامه ثلاثة اجزاء متساوية بحيث يكون كل جزء منه مقوما بثلث قيمة الجميع سم على حجر (قوله مع القيمة) أي في جميع الاجزاء زى (قوله ومثال لعكسه الخ) فيه نظر فان العكس ان يمكن توزيعهم بالعدد دون القيمة وهذا ليس مرادنا لانه يلزم من التوزيع بالعدد اختلاف القيمة مع انه لا بد من الاستواء فيها وهذا التأويل بعيد جدا على انه لا فائدة لذكره في المتن لانه لا يعتبر واجب بان مراده انه مثال للعكس تصويرا لا حكما لان الحكم المتعبر به هنا انما هو التوزيع باعتبار القيمة ثم رأيت في سم على حج مانصه أقول الذي يظهر في تحقيقه أن المراد بالتوزيع في هذا المقام قسمتها اثلاثا ومن لازم ذلك تساوى الاقسام في القيمة ولا فليست اثلاثا وحيث قد تارة تساوى الاقسام أيضا في العدد كما في قوله كسنة قيمتهم سواء وقارة لا كما في قوله كسنة قيمة أحدهم الخ فاعلم أن التقسيم بالعدد دون القيمة بأن تتساوى الاقسام في العدد وتفاوت في القيمة ليس من التوزيع في شيء اذ من المحال تفاوت الاثلاث في المقدار ومع التفاوت في القيمة تتفاوت الاقسام في المقدار فأتضح قول المحقق لا يتأني التوزيع بالعدد دون القيمة (قوله ما اقضاه) يدل من نص الام وأخبر بابتداء

باقية والاخران (أو الاول ثم أقرع) بين الاخرين (فمن خرج له العتق) (ثم منه الثالث) فان كان الثاني عتق نصفه أو الثالث عتق ثلثه ورق يأتيه والاخر فقولى كأمر أعسم من قوله بسهمى رق وسهم عتق (أو) أعنى (فوق ثلاثة) مسا لائك غيرهم (وأمكن توزيع) لهم (بعدد وقيمة) مما (عكسنة قيمتهم سواء جعلوا اثنين اثنين) أي جعل كل اثنين منهم جزء أو فعل مام في الثلاثة المتساوية القيمة وكذا لو كانت قيمة ثلاثة مائة مائة وقيمة ثلاثة خمس بين خمسين فيضم لكل نفيس خمس (أو) أو كن توزيعهم (بقيمة فقط) أي دون العدد (أو عكسه) وهو من زياد في أي أو أو كن توزيعهم بالعدد دون القيمة (كسنة قيمة أحدهم مائة و) قيمة اثنين مائة

و قيمة ثلاثة مائة جزوا كذلك أي جعل الاول جزءا واثنين جزءا والثلاثة جزءا وفعل مام محذوف والستة المذكورة مثال الاول باعتبار عدم تأني توزيعها بالعدد مع القيمة ومثال لعكسه باعتبار عدم تأني توزيعها بالقيمة مع العدد فلان في بين تمثيل الاصل بها الاول وتتميل الروضة كاشها العكسه (وان لم يمكن) توزيعهم بشيء من العدد والقيمة بان لم يكن لهم ولا لقيمتهم ثالث صحيح (كأربعة قيمتهم سواء سن) وعن نص الام ما اقضاه كلام الاخرين وجب (أن يجرء واثنين) من الاجزاء (واحد) جزء (واحد) جزء (واثنين) جزء

(فان خرج العتق) لو احدى سواء كتب العتق والرق أم الاسماء (عتق ثم أقرع لتتم الثلث بين الثلاثة اثلاثا
 فن خرج له العتق عتق ثلثه أخرج العتق (الاثني ريق الاخران ثم أقرع بينهما) أي بين الاثنين (فيعتق من
 خرج له العتق وثلث الاخر) وعلم (٨٧١) من سنن التجزية انه يجوز تركها كان يكتب باسم كل عبد في رقعة

ويخرج على العتق بوقت ثم
 أخرى فيعتق من خرج و
 وثلث الثاني والاصل
 في القرعة ما رواه مسلم عن
 عمران بن الحصين أن رجلا
 من الانصار أعتق ستة أعبد
 عاكرين له عند موته ولم
 يكن له مال غيرهم فدعا
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فجاءهم اثلاثا ثم أقرع
 بينهم فاعتق اثنين وأرق
 أربعة والظاهر تساوي
 الاثلاث في القيمة اما اذا
 أعتق عبدا مرتبا فلا قرعة
 بل يعتق الاول فالاول الى
 تمام الثلث (واذا اعتق
 بعضهم بالقرعة فظهر مال
 وخرج كلهم من الثالث بان
 عتقهم من الاعتاق **سواء**
 سياتي) ولا يرجع الوارث
 بما أنفق عليهم) لانه أنفق
 على أن لا يرجع فكان كمن
كسب امرأة نكاحا فاسدا

معدوم أي وهو الذي ألح (قوله أخرج العتق) أي أول مرة (قوله ثم أخرى)
 أي على العتق أيضا دليل ما بعده (قوله فاعتق أي النبي أي حكمكم بعتقهما
 (قوله تساوي الاثلاث في القيمة) يحتمل ثلاث مود لانه صادق بأن تكون قيمة كل
 من العبيد ثمة أو كل اثم ثمة أو قيمة واحد مائة والاخر خسيروا وكذا الثاني
 والثالث وعادة شرع مود المراء جزأهم باعتبار القيمة لان عبيد الحجارة تختلف
 قيمتهم غالبا اه (قوله واذا عتق بعضهم) أي تميز عتق بعضهم (قوله ولا يرجع لوارث
 الخ) أي وهم لا يرجعون عليه بخلافهم ان خدموا بغير استعداءه والارجعوا
 عليه برماوى ولما اختلفوا صدق الوارث لان الاصل براءة ذمته اه (قوله لانه أنفق
 على أن لا يرجع) قد ينكح كل عليه حيث شذما تررد فيمال وانفق على الرجعة بظنها
 طائفة فبانت ناشزة من الرجوع عايتها الا أن يفرق شوبري (قوله فكان كمن نكح
 الخ) أي ودلانه في على المشتري ثمراء فاسدا برماوى (قوله من الثلث) متعلق
 بخرج (قوله ومن عتق) أي كلاً أو بهما وقوله بان عتقه أي تقرى عليه أحكام
 الاراء فيبطل نكاح أمه زوجها الوارث بالملك ويلزمه مهرها بوجهها ولو زنا وطلد
 خمسين كل حقه ان كان بكر او رجس ان كان ثيبا ولو كان الوارث باعه أو رهنه أو آجره
 بطل بيعه ورهنه واجارته ويلزم المستاجر جرة المثل فان كان أعتقه بطل اعتاقه
 ولو لاؤه الاول أو كاتبه بطلت **بكتابة** ويرجع على الوارث بما أدى وصار حرا في
 جميع الاحكام اه شرح مود (قوله في الثلث) وهي قوله بان عتقه وقوموله
 كسبه فالثلاثة تنازع في الجار والمجرور (قوله فلا يحسب الخ) واجمع لقول
 المتن ومن عتق الخ لما ذكره الشارح بقوله بخلاف من أوصى بعتقه الخ برماوى أي
 فهو تقرى على قوله ولد **كسبه** (قوله وفي معنى الكسب الولد) فلو كان في من
 أعتقهم أمه حامل من زنا أو من زوج فولدت قبل موته فان خرجت لها القرعة
 عتقت وتبها الولد غير محسوب من الثلث (قوله حدثت في ملكهم) أي فلا تحسب

دخلته محته وأنفق عليها ثم بان فساداه (أو) خرج (بعضهم) زيادة على من أعتق عبدا كان أو أكثر أو قل من الثلث
 فهو أعم من قوله عبد آخر (أقرع) بين الباقيين من خرج له العتق بان عتقه (ومن عتق ولو بقرعة بان عتقه وقوم
 وله كسبه من) (وقت) الاعتاق لان وقت الاقراع في الثلث بخلاف من أوصى بعتقه فانه يقوم وقت الموت لانه
 وقت الاستحقاق (ولا يحسب) كسبه (من الثلث سواء) كسبه في حياة المعتق أم بعد موته وفي معنى الكسب
 الولد وأرض الجنابة (ومن رقيق قوم بأقل قيمة من) وقت (موت الى قبض) أي قبض الورثة التركة لانه ان كانت
 قيمته وقت الموت أقل فالزيادة حدثت في ملكهم أو وقت القبض أقل فما نقص قبل ذلك لم يدخل في يدهم فلا يحسب
 عليهم كالذي يغصب أو يضيع من التركة قبل أن يقبضوه هذا ما في الروضة كالمسلمة نقول الاصل قوم يوم الموت
 محمول على ما اذا كانت القيمة فيه أقل أو لم تختلف

ليم زى فقول الشارح فلا يحسب عليهم راجع للامرين (قوله كسبه) أى
من رقب وقوله الباقي أى الموجود قبله (قوله وله المائة) لانه تبين أن كسبه
له فرجت التركة الى ثلاثمائة برماوى (قوله ثم أخرج) أى لتبين الثلث (قوله
لضيمه) مائة الكسب لان صاحب رقب فبين أنهم من التركة فصارت التركة
اربعمائة برماوى (قوله أخرجت له ثلث) أعلم أنه اذا خرجت القرعة الثانية
للكاسب دارت المسئلة لان معرفة قدر ما يعتق منه متوقفة على معرفة قدر ما يبق
من كسبه للورثة حتى يعرف أنه هل يبق للورثة ثلث التركة فيعتق ذلك القدر
أولا فلا يعتق ومعرفة قدر ما يبق من كسبه للورثة متوقفة على معرفة قدر ما يملكه
من كسبه ومعرفة قدر ما يملكه من كسبه متوقفة على معرفة ما يعتق منه لانه
لا يبق من كسبه للورثة الا ما زاد على ما يملكه منه والذي يملكه منه قدر ما يعتق
منه فاذا أردت التخلص من الذور فقل عتق منه شيء وتبعه من كسبه شيء
مثله وقد عرفت أنه خرج من الاربعمائة بالقرعة الاولى مائة وخرج منها هذان
الشيئان بالقرعة الثانية يبق للورثة من الاربعمائة ثلاثمائة الا شيئين وعرفت
ايضا أنه عتق بالقرعة الاولى عسب مائة وبالثانية شيء من العبد الكاسب
فلزم أن يكون للورثة مثله وذلك ما نتان وشيا أن لا بد أن يبق للورثة مثلا
ما عتق وأما الكسب التابع لما عتق من الكاسب فلا يحسب من التركة حتى
يكون للورثة مثله فليزم أن يكون الثلاثمائة الا شيئين تعدل مائتين وشيئين
فاجبر المسئلة بأن تزيد المستثنى على المستثنى منه ويحصل ذلك بإزالة الاستثناء
وزد مثل ما جبرت به على المعادل الا أن خرج لا يقول الياسمينية
وكل ما استثنيت في المسائل * صيره ايجابا مع المعادل
وقوما ايجابا أى اثباتا أى مثبتا وقوله مع المعادل أى كل معادل فيشمل المعادلين
فتقول المسئلة بعد ازالة الاستثناء زيادة مثل الشيئين على المائتين الى ثلاثمائة
تعدل مائتين وأربعة أشياء فقابل بأن تطرح ما اشتراكه وهو المائتان عملا
بقولها

وبعد ما تحبب بالتقابل * بطرح ما نظيره بمائل

ف قوله نظيره مفعول. فقدم لقوله بمائل فاذا ما رحت مائتين من كل تبقى مائة تعدل
اربعة أشياء والقاعدة ان ثلث قسم المعلوم على المجهول فاقسم المائة على الاربعة
أشياء عملا بقولها

فاقسم على الاول ان وجدت بها * واقسم على الاجزاء ان عدمتها

(وحسب) على الورثة
(كسبه لباقي قبله) أى
قبل الموت (من الثلثين)
بمخلاف الحوادث بعده لانه
ملكهم (فأما عتق في مرض
موت ثلاثة) معا (لا يملك
غيره فبهم كل منهم) مائة
فكسب أحدهم قبل موت
العتق (مائة أخرج) بينهم
فان خرج العتق للكاسب
عتق وله المائة أو خرج
(الغير عتق) ثم أخرج بين
الباقين الكاسب وغيره
فان خرج العتق (الغير عتق
ثلاثة) لضميمة مائة الكسب
(أو) خرجت (له عتق ربعة)

وله ربع كسبه) ويكون للورثة (٨٧٣) الباقي منه ومن كسبه مع العبد الا خروفتان مائتان وخمسون

ضعف ما عتق لانه اذا
اسقطت ربع كسبه وهو
خمس وعشرون بقي من
كسبه خمس وسبعون
مضافة الى قيمة العبد
الثلاثة يبر المجموع ثلاثمائة
وخمس وسبعين ثلثاها
مائتان وخمسون للورثة
والباقي مائة وخمس
وعشرون للعتق ويستخرج
ذلك بطريق الجبر والمقابلة
وهي ان يقال عتق من
العبد الثاني شيء وتبعه من
كسبه مثله بقي للورثة
ثلاثمائة الا شيئين تعبدل
مثلي ما عتق وهو مائة
وشيء فتلا مائتان وشيآن
وذلك تعبدل ثلاثمائة
الا شيئين فغير وتقابل
فمائتان واربعه أشياء تعبدل
ثلاثمائة تسقط منها
المائتين بقي مائة تعبدل
اربعة أشياء فالشيء خمس
وعشرون فعلم ان الذي عتق
من العبد ربعه وتبعه ربع
كسبه (فصل) في الولاية هو يقع الواو
والمدلغة القرابة مأخوذ
من الموالة وهي المعاونة
والقاربة شرعا مصوبة

اي الاموال والاجزاء هي الاشياء كمال والجذر والشيء بمعنى واحد فاذا قسمت
المائة الى اربعة اشياء خرج خمسة وعشرون فذلك الخارج هو الشيء فاذا
علمت ان الشيء خمسة وعشرون وقلة عتق من العبد كسب شيء وتبعه شيء
من كسبه علمنا ان كل شيء من الشئين خمس وعشرون فاذا علمت ان الخمسة
والعشرين ربع المائة علمت ان الذي عتق ربعه وعلمت ان الشيء الذي تبعه
من الكسب خمس وعشرون وهي ربع الكسب فيشذ قيمة ما عتق ثلث
التركة لان من عتق بعضه من كسبه غير محسوب منها فاذا اسقطت
هذه الخمسة والعشرين التي خصت الكسب بقي ثلاثمائة وخمس وسبعون
وهي التركة فثلثها مائة وخمس وعشرون للعتق وهي قيمة ما عتق (قوله ربع
كسبه) لان الحرية يتبعها كسب أي بالطريق الآتي والافهوا أي ما عتق قبل
العمل بالطريق الآتي مجهول (قوله ويستخرج ذلك) أي بيان انه يعتق من
العبد الثاني ربعه وتبعه ربع كسبه (قوله عتق من العبد الثاني شيء) أي
لاجل تهم الثلث وقوله وتبعه من كسبه مثله أي القاعدة السابقة ان الكسب
يتبع العتق والرق وهذا العتق لبعض عتق يتبعه بعض الكسب (قوله بقي
للورثة ثلاثمائة) أي الباقية بعد العبد الذي عتق أولا وقوله الا شيئين وهما
بعض العبد وبعض كسبه (قوله ومائة وثني) المائة هي قيمة العبد
الاول والشيء هو بعض العبد الثاني (قوله وذلك) أي المائتان وشيآن
تعبدل ثلاثمائة أي قبل الجبر (قوله فغير) أي يحد في الاستثناء والقاعدة أنه
يزاد في الطرف الثاني بقدر ما جبر به وهو شيآن فنصع قول الشارح فمائتان
واربعة أشياء الخ وقوله ويقابل أي بأن تسقط المعلوم في مقابلة المعلوم ويقسم
ما بقي من المعلوم على المجهول بأن تقسم المائة على الاربعة أشياء فنصع قوله فعلم الخ
وعبارة ع ش على م ز فغير ويقابل أي يجبر الكسب فتم الثلاثمائة وتزيد
مثل ما جبر به على الكسب في الطرف الآخر فيصير احد الطرفين ثلاثمائة
والآخر مائتين واربعة أشياء فيسقط المعلوم من الطرفين وهو مائتان من كسب
منهما فالباقي مائة من الثلاثمائة تقابل بينا وبين الاربعة أشياء الباقية بعد
اسقاط المائتين من الطرف الآخر وتقسم المائة على ما يخص كل شيء خمس
وعشرون اه وقوله فتان تفريع على الجبر وقوله يسقط بيان للمقابلة (قوله
تعبدل اربعة أشياء) أي تساويها لانه يجب ان تكون تلك الاشياء الاربعة مائة
(فصل في الولاية) (قوله لغة القرية) أي فكأنه أحد اقارب المعتق

سبها زوال الملك عن الرقيق ٢١٩ في الحرية والاصل فيه قبل الاجماع ما يأتي من الاخبار

(من عتق عليه من يهرق
ولو بصكتانية أو تدير) أو
سراية أو بهضية (فولاؤه
ولعصبته) بنفسه لخبر
التبغين إنما الولاء لمن أعتق
وقيس بما فيه غيره (يقدم)
منهم (بقوائده) من ارث به
وولاية تزويج وغيره ما
(الأقرب) فالأقرب كما
في النسب ونحوه من حبان
والحما حكم وصح استاده
الولاء لجهة النسب
بضم اللام وفتحها وقولي
ولعصبته أولى من قوله ثم
لعصبته لأن المذهب أن ولأ
العصبة ثابت لهم في حياة
المتق والميت أخر لهم عنه إنما
هو قوائده كما قرر وقد
بسطت الكلام عليه
في شرح الفصول وغيره
وتقدم في الفرائض حكم
ارث المرأة بالولاء مع بيان
من ترث منه به وخرج
بقولي له ولعصبته معتق
أحد أصوله وعصبته فلا
ولاء لهما عليه كأن ولدت
وقبلة رقية من رقيق أو حر
وأعتق الولد مالكة وأعتق
أبيه أو أمه مالكة

برماوى وفصر بعضهم القرابة هنا بالعلقة والاتصال (قوله من عتق عليه من يه
رق) أى باعتقاقه بغيره وعلق ومنه بيع العبد لنفسه لأنه عقد عتاقه كما مر
وبغير اعتاقه كان ملك بعضه قال ممر وخرج به من أقرب بحرية فن ثم اشتراه فانه
يحكم عليه بعته ويوقف ولاؤه ومن أعتق عن غيره بعوض أو غيره وقد درانتقال
ملكه لغيره قبل عتقه فولاؤه لذلك الغير اه (قوله أو بهضية) فيه أنه لا فائدة
في ثبوت ولائه على بعضه لأن عصبته النسب مقدمة على الولاء الآن يقال فائدة
تظهر من قوله بعد ولو ملك هذا الولد أباه جبر ولا أخوته إليه وفيه أنه لا فائدة لهذا
الانجرار لأنه عصبته لأخوته من النسب وقد يقال تظهر فائدة فيما إذا ملك
بنت أباه ولم يوجد غيرها من العصبات (قوله وغيرهما) صكتان الصلاة عليه
وولاية القود وتعمل لديه (قوله الولاء لجهة) أى تشابه واختلاط كما تخالط
العمة سداء الذوب حتى يرا كاللحم الواحد لما بينهما من المدخل الشديدة
وفي المختار العمة بالضم القرابة وجهة الذوب تضم وتفتح اه (قوله ثابت لهم في حياة
المتق) وينبئ عليه أنه لو فسق مثلاً المعتق انتقلت ولاية التزويج له بعده من
عصبته وكذلك لو كان كافراً والعتيق والعاصب مسلمين فإذا مات العتيق ورثة
العاصب المسلم وكذا لو كان المعتق مسلماً والعتيق نصرانياً ويموت العتيق في حياة
المعتق وله بنون نصارى فانهم يرثونه كما نص عليه في الام شرح الفصول (قوله
انما هو قوائده) فالنسبة اليهم الارث به لا أرثه فان الولاء لا يتعمل كما أن نسب
الانسان لا يتعمل بموته وسببه أن نعمة الولاء تختص به ومن ثم قالوا الولاء لا يورث
بل يورث به ممر (قوله من ترث منه) أى مع بيان الشخص الذى ترث منه بالولاء وهو
العتيق والمنتمى اليه بنسب أو ولأ وعبارته فيما مر ولا ترث امرأة بولاء الاعتيقها
أو منتميا اليه بنسب أو ولأ ويراد بقوله وتقدم الخ الاعتذار عن عدم ذكر هذا
في المتن هنا مع ذكر الأصل له هنا وحاصل الاعتذار أنه تقدم ما ذكره لوقع في التكرار
كما وقع فيه الأصل (قوله أحد أصوله) أى العتيق (قوله وعصبته بالرفع) وقوله فلا
ولاء لهما أى أعتق أحد الأصول ولعصبته (قوله من رقيق) انظر هل الولد في هذه
لمالك الأم أم لملك الأب وظاهر كلامهم الأول (قوله وأعتق الولد) الظاهر أن صورة
المسئلة إذا اختلف المالك عبد البر وصورها ع ش بأن تزوج شخص أمته فتأني
بولد ثم يعتقه سيدها ثم يبيع الأمة فيعتقها مشترها بالولاء على الولد لعتقه لا لمعتق
الأمة اه (قوله وأبيه) أى إذا كانا رقيقين وقوله أو أمه أى إذا كانت هي الرقيقة
فقط قال ممر أى فلا ولأ على ذلك الولد لمعتق أبيه أو أمه اه (قوله مالكة) فيه

(وولاء ولد غنيقة من عبد
مولاهما) لانه عتيق معتقها
(فان عتيق الاب أو الجدة
انجبر) الولاء من مولاهما
(لمولاه) بمعنى انه يطل ولأه
مولاهما وثبت الولاء لان
الولاء فرع التسبب والتسبب
مفسر بالاب وان علا وانما
ثبت لمولى الام لضرورة رق
الاب وقد زالت به عتقه (أو)
عتق (الاب عبد عتيق)
(الجد انجبر) من مولى الجد
(لمولاه) لانه انما انجبر لمولى
الجد لضرورة رق الاب
والاب أقوى في التسبب وقد
زالت الضرورة بمقتضى ولو
ملك هذا الولد) الذي ولأه
لمولى أمه (أباه جرولاه
أخوته) لأبيه من مولى
أمهم (إليه) أبا ولأه نفسه
فلا يجبر لانه لا يمكن أن
يكون له على نفسه ولأه ولأه
لو اشترى العبد نفسه أو
كانه سيده وأخذ النجوم
كان الولاء عليه لسيده
(كتاب التدبير) في
لغة النظر في العواقب
وشرها (تعلق عتيق) من
مالك (بموته) فهو تعلق
عتيق بصفة معينة لأوصية

أن العتق باء فلا يظهر منه إلا الجمع (قوله من عبد) صفة لولد أي كائن من عبد
كان زوج شخص أمه أو غيره ثم جازت منه ثم اعتقها فان الحمل يتبعها ويكون
ولأه لست يداهما لا السيد العبد وذلك إذا اعتقها وزوجها العبد آخر فان الولد يكون
تربا لآلته وولأه لعتق الأمه وعلى هذا يكون المراد بقوله لانه أي الولد عتيق
معتقها لانه تسبب في عتقه بعتق أمه فكأنه أعتقه عمن وخرج بقوله من عبد
الحرا التزوج غنيقة فلا ولأه على أولادها منه وهي مسئلة نفيسة عبد البر ومثله
شرح م (قوله لمولاهما) أي معتقها (قوله لمولاه) أي الاب أو الجدة (قوله بمعنى انه
يطل الخ) أشار به إلى أنه ليس معنى انجبر بالولاء أنه يتطوع على ما قبل عتيق
الانجبر اليه حتى يسترد به ميراث من انجبر عنه بل معناه انعطافه من وقت العتيق
عن انجبر عنه عبد البر وروى في معنى بطلان انقطاعه (قوله وثبت لمولاه) ويستقر
فلا يتقبل بعد ذلك إلى موالى الام عند فقده جميع موالى الاب بل يتقبل الارث
لبيت المال عبد البر وعبارة عمرة لو اقترض موالى الاب لم يعد إلى موالى الجد
ولا إلى موالى الام بل يرجع لبيت المال سم ومثله شرح م (قوله هذا الولد)
أي الذي من العبد والشفقة شرح م (قوله جرولاه أخوته إليه) أي إلى نفسه وذلك
لان أباه عتيق عليه فيثبت له عليه الولاء وعلى أولاده من أمه أو غنيقة أخرى شرح
م ويؤخذ من قوله أو غنيقة أخرى أنه لا يشترط في الاخوة مسكونهم أشقاء بل
متى كان على أخوته لأبيه ولأه انجبر من مواليم اليه ويصرح بذلك قوله انجبر
ولأه أخوته لأبيه فان الاخوة للاب تصدق بالاشقاء والاخوة للاب وحده
يج ش على م (قوله لانه لا يمكن أن يكون له على نفسه ولأه) وإذا
تعذر رجوعه فيبقى موضعه شرح البهجة أي فيبقى لموالى الام

(كتاب التدبير)

قوله النظر في العواقب أي التأمل فيها ومنه قوله عليه الصلاة والسلام التدبير
نصف المعيشة ع ن (قوله من مالك خرج به ماله وكل غيره فيه) فانه لا يصح لانه
تعلق والتعلق لا يصح التوكيل فيه كماله وكل شخص آخر في تعلق طلاق زوجته
فانه لا يصح بره وي وشورى (قوله بموته) أي وحده أو مع صفة قبله لانه ولا بعده
كما يؤخذ بما يأتي قل على الخلى (قوله لأوصية) أي الرقيق بعتقه كما نص عليه
في البيهقي واختاره المزني والريعي ورجحه جمع وقيل هو وصية ولو قال دبرت
نصفك أو ثلثك مع وإذا مات عتيق الجزء ولا ميراثه كما تقدم في كتاب الاعتاق
ولو قال دبرت يدك أو عينك فوجهان كنفير في القذف وقضيته ترجح المنع والمعتد

ولهذا لا يقتصر الى اعتناق بعد الموت وتسمى تدبيراً من الدبر (٨٧٦) لأن الموت دبر الحياة والاصل فيه قبل

الاجماع خبر المصحين ان رجلاً دبر غلاماً ليس له مال غيره فباعه النبي صلى الله عليه وسلم فتقريره يدل على جواز (واركاه) ثلاثة (صبيغة ومالك ومحل وشرط فيه كونه رقيقاً غير أم ولد) لانها تستحق العتق بجهة أقوى من التدبير (و) شرط (في الصبيغة لفظ يشعر به) وفيه غناء مأمور في الضمان اما (صريح) وهو ما لا يتحمل غير التدبير (كانت حر) بعدموتى (أو اعتقتك) أو حررتك (بعدموتى أو دبرتك أو أنت مدبر) أو اذامت فأنت حر وذكر كافى كانت من زيادنى (أو انابة) وهي ما يستعمل التدبير وغيره (تخلت سبيلك) أو جساك (بعد موتى وصح) التدبير (مقيداً) بشرط (كان) أو متى (مت فى ذا الشهر أو المرض فأنت حر) فان مات فيه عتق والا فلا (ومعلقاً صكان) أو متى (دخات) الدار (فأنت حر بعد موتى) فان وجدت الصفة ومات عتق ولا فلا ولا يصير مدبراً

أه صريح في تدبير الكل لان ما قبل التعليق مع اضافته الى بعض محله كالمطلق بخلاف ما لو قال دبرت ثلثك أو نصفك فانه تدبير لذلك الجزء فقط ولا سرابة لان التشقيص معهود في الشائع بخلاف اليد ونحوها زى ومثله شرح مدر (قوله لا يقتصر الى اعتناق) أى من الوارث ولو كان وصية لا تقتصر الى ذلك ولانه لا يصح الرجوع فيه الا بالبيع ونحوه بخلافها (قوله وسمى الخ) عبارة العفة التدبير مأخوذ من الدبر يسمى به لان الخ ووجه التسمية عليها ظاهر رشيدى (قوله دبر غلاماً) اسمه يعقوب واسم مدبره أبو مدكور (قوله فباعه النبي صلى الله عليه وسلم وبيعه صلى الله عليه وسلم) كان بالولاية العامة والنظر في المصالح وبيعه بثمانمائة درهم ثم أرسل ثمنه الى سيده وقال اقض دينك اه ابن شرف على التحرير (قوله فتقريره) أى عدم انكاره حيث لا يقل لأجرة هذا التدبير وكان يبيعه اما غيبة السيد أو لدين عليه فانه الزرع شتى اه سم وفيه ان الغيبة من غير دين لا تقتضى بيعه فالأولى ما قاله ابن شرف (قوله كونه رقيقاً) ظاهره وان تعلق به حق لازم غير عتق يمنع بيعه كالرهن فيفرق بين الاعتناق في الحياة والاعتناق الحاصل بالموت في المدبر هذه الصورة (قوله بجهة أقوى من التدبير) بدليل ان عتقها من رأس المال ولا يمنع منه الدين ولا يصح الرجوع عنه بالبيع ونحوه كما سيأتى في الشارح وقال سم انظر هذا التعايل مع صحة تدبير الكاتب مع ان الكتابة أقوى الا أن يقال لا استعناق اذ قد تبطل الكناية لتحيز السيد أو نسخ المكاتب (قوله أو دبرتك) أو فلا تحتاج مادة التدبير الى أن يقول بعدموتى بخلاف غيرها كما يؤخذ من صنيعه (قوله أو جساك) أى عن التصرفات فيك مثله فان قلت هذا صريح في الوصية بالوقف من الثابت بعد الموت كما رويما كان صريحاً في بابه ووجدت نقاداً في موضوعه لا يكور كناية في غيره قلت الوصية والتدبير متعديان أو قريبان من الاتحاد كما يعلم مما باتى فصحت نية التدبير بصراح الوصية بالوقف القريبة لذلك حبر من ل (قوله فى ذا الشهر) ونبيه بقوله وفى ذا الشهر على أنه لا بد من امكان حياته المدة المعينة عادة فهو اذامت بعد ألف سنة فأنت حر باطل من ل وعبارة شرح الروض ومحل صحته مقيداً ان أمكن وجود ما قيد به فلو قال ان مت بعد ألف سنة فأنت حر فليس بتدبير على الصحيح اه (قوله دخوله قبل موته الخ) ولا يشترط الدخول فوراً أخذاً من قوله فى ما سيأتى واعلم أن غير المشيئة الخ سم (قوله ان مت ثم دخلت الدار) ولو قال اذامت ودخلت الدار فانت حر اشترط الدخول بعد الموت الا أن يريد الدخول قبله نقله الشيخان عن البغوى

حتى يدخل (وشرط) لحصول العتق (دخوله قبل موت سيده) فان مات السيد قبل الدخول فلا تدبير هنا (فان قال ان مت ثم دخلت الدار) فان مات حراً فغده (بشرط لذلك دخوله) ولو مت راجعاً عن الموت فلا يشترط الفور

اذ ليس في الصيغة ما يقتضيه بل فيها ما يقتضي التراضي وان لم يكن شرطاً هنا (والوارث كسبه قبله) اي قبل الدخول
(لاخوييه) مما يدل على كماله (٨٧٧) لتعلق حق العتيق به (ك) قوله (اذ امت ومضى شهر) مثلاً

اي بعد موتي (فانت حر)
فلارث كسبه في الشهر
لاخوييه وذكر ان للوارث
كسبه في الاولى والتعريض
به في الثانية مع ذكر نحو من
زيادتي وفي معنى كسبه
استخدامه (واجارته
(وليسنا) اي الصورتان
(تدبرا) بل لتعلق بصيغة
لان المعلق عليه ليس الموت
قطب ولا مع شيء قبله وهذا
ممن زيادتي (او قال ان
اومتي شئت) فانت حر
موتي (اشترطت المشيئة)
اي وقوهما (قبل الموت
فيهما) كسائر الصفات
المعانيهما (فورا) بان يأتي
بالمشيئة في مجلس الخطاب
(في فورا) كما لا يقتضاه
الخطاب الجواب حال دون
نحو من مما لا يقتضي الفور
في مشيئة الخطاب كهاواي
ممن لانها مع ذلك ازمان
فانما يتوى فيها جميع
الازمان واشترط وقوع
المشيئة قبل الموت مع ذكر
نحو من زيادتي فانه صرح
بوقوعها بعده او نوا مشيئة
وقوعها بعده لا فوراً وان لم
يتعلق عني او نحوها واعلم ان

هنا والاعتدال في المرات والمواضع لا يشترط ذلك فقد ذكر في الطلاق ان
هذا هو مخرج على ان الوارث ترتيب في واحد م ر الاول (قوله اذ ليس
في الصيغة ما يقتضيه) يؤخذ منه انه لو حال لدخلت بالفاء اشترط الفور (قوله
وان لم يكن شرطاً هنا) وجهه ان خصوص التراضي لا يفرق فيه بظهور ما ساء الى
النظر اليه بخلاف الفور في الفاء شرح م ر (قوله لاخوييه) مالم يعرض عليه
الدخول) في منع والا كان له بيعه حل و مر (قوله مما يدل على كماله) قال من على وجه
ذلك لا عن طيب انه يهرم عليه وطوقها ايضا لاحتمال ان تهير منه ولادة من الوارث
فيتأخر اعتبارها ع ش (قوله كقوله اذ امت تتدبر) وقوله في الاولى وهي ان امت
ثم دخلت الدار وقوله في الثانية وهي النظر بها (قوله استخدام) وليس
من الاستخدام الوطى ح ل فليس له وطؤ ولو كان أنتي (قوله واجارته) ظاهره
وان طالبت لامة ثم بعد الاجارة لو وجدت المدة المعلق عليها هل تنسخ الاجارة
من حيث اذ اولاً واذا قبل بعدم الانقضاء هل الاجارة لوارث او لتعلق لا تقطع
تعلق الوارث به فيه نظرو ولا قرب الانقضاء من حيث لا يبين انه لا يستحق المنفعة
بعد موته ع ش على م ر (قوله ليس الموت فقط) بل مع الدخول او مضي
شهر بعده ع ش واقاد ان التبدير وتعلق الحرية بالموت اومع شيء قبله
ه (قوله فورا في فورا) الفورية اذا امكنه العبد كما علم من تصويره فلو قال
ان شاء زيد فانت مدبر لم يشترط الفور لان ذلك من حيث التعلق بالصفات فهو كسبها
بدخول والفرق ان التعلق بمشيئة زيد مضمرة بعين وجودها فاستوى فيها قرب
الزمان وبعدة وتعلقه بمشيئة العبد ثابت واشترط فيه قرب الزمان وعلم من اعتبار
المشيئة عدم الرجوع عنها حتى لو شاء العتيق ثم قال لم اشاء في رجعت عن المشيئة
لم يسمع منه وان قال لا اشاء ثم قال اشاء في كذا لم يعتق والحياء مل انه متى كانت
المشيئة فورية فالاعتبار بما شاء اولاً او من راحة ثبت التبدير بمشيئته له سواء
تقدمت مشيئته له على رده ام تأخرت عنه ه شرح م ر مختصاً قال من ل
وفي نحو انت مدبر ان دخلت ان مت لا بد من تقديم الموت كما هو المقرر في تأخير
الشرطين عن المشروط (قوله في مجلس التواجد) وهو ان يأتي به قبل طوال
الفصل كما قدمه في العتيق بقوله والا قرب من شرطه بما في طالع أي وهو يقتضيه
الكلام البسيط ع ش على م ر (قوله لانها) أي متى ومهما و أي حين
وقوله مع ذلك أي مع المشيئة (قوله في اقتضاء الفورية) يفهم ان مقتضاها في كونه
قبل الموت او بعده على التفصيل في المشيئة شويري (قوله ولو قال لا) أي معاً او مرتباً

غير المشيئة من نحو الدخول ٢٢٠ فانت حر لم يعتق حتى يموتاً معاً او مرتباً
ليس مثلاً في اقتضاء الفورية (ولو قال لا) مدهما اذ امتنا

في مات احدهما فليس لوالده جميع ماله (لانه صار مستحق للثمن الذي اوتيت له كسبه وماله ثم ينفق
 بموته امانته في تطبيق بصفة لا ينفق تدبير لان كمالها مائة (٨٧٨) بموته بل بموته وموت غيره وفي موتها

ع ش (قوله وله) ان لو رتبة سببه في سبب نصيبه وقوله وله ع ش
 انما به (قوله لا ينفق تدبير) ويترب على ذات انهما اذا قال ذلك في حال امانة
 فانه ينفق نصيب كل بموته من رأس المال بخلاف ما اذا قلنا انه مدبر فلا ينفق
 الا ما خرج من الثابت (قوله به بر نصيب المتأخرين) لانه حينئذ ماله بالموت وحده
 وكانه قال اذ مت فتمضي ملك مدبر في وعبرة عميرة في لانه تطبيق حينئذ
 بالموت مع شيء قبضه وهو موت المتقدم وقضية ذلك جواز بيع المتأخره وبالنصيبه
 كما وشأن التدبير ولم ارفيه شيئا مما يوجب ابراء مع ثم رأيت سم صرح بأن له ذلك
 وبطل التدبير وأما نصيب الميت فبما بقي على قعليه اه (قوله دون نصيب المتقدم)
 لانه معلق بالموت وغيره حل (قوله لانه حكم المكلف حكما) أي بناء على
 طريقة الشارح من انه غير مكلف (قوله لا من ذكره) الا اذا كان بحق باه نذر تدبيره
 فأكروه على ذلك قياسا على ما مر في الاعتاق كما قاله ع ش على م (قوله والحري)
 بأن دخل دارا بأمان في ومثله أم ولده الكافرة م (قوله لدارهم) أي وان دبره
 عند ما ولى الرجوع معه شرح م (قوله بخلاف مكاتبه) أي المصحح الكتابية
 اخذ من قايده كافي ع ش وقوله يبيع عليه أي باعه الحاكم (قوله وبالببيع
 بطل تدبيره فيه) انه ما ريان التدبير كان قد صرح حتى ير عليه الا بطل وعليه فلو
 مات اسيد قبل بيع الثمن حكم ببقائه وهو ظاهر ع ش ملخصا (قوله خلافا لما يرويه
 كلام الاصل) وعبرة أم له ولو كان لكافر عبد مسلم فدبره تقض ويبيع عليه
 وقيل ان في عبارة الاصل تقديم وتأخير لان الواو لا تقتضي الترتيب والاصل بيع
 عليه وتقض تدبيره بالببيع سم على حجر اهو اجاب عنه بعضهم بأنه عطف
 تفسير المراد بالنقض (قوله نزع منه) وانما لم يبيع عليه كافي التي قبلها لانه حين
 التدبير في هذه كانت يده على المدبر صحيحة غير واجبة الازالة فلم يطل حقه من
 الولاء ولا حق العبد من الفاق بخلاف تلك كما هو محلي شيئا (قوله لا يباع عليه)
 وأما سنده فله بيع شورى (قوله بنحو بيع) فابيع به عنه فالباقي مدبر شورى
 (قوله وان ملكه) غاية الرد (قوله بناء على عدم عود الحنف في اليمن) أي فيما
 اذا قال لزوجته ان دخلت الدار فانت طائقة ثلاثا ثم خالفها ثم عقد عليها فقد آخر
 ثم دخلت في العقد الثاني (وفي مدة البتة فان المتمدان الحنف لا يعودون فلا طائقة
 وأما ان يبنوا على عود الحنف في اليمن وهو قول مرجوح فانه يعود التدبير (قوله

مرتباه نصيب المتأخر
 وموت الموت المتقدم مدبرا
 دون نصيب المتقدم ونحو
 من زبادي (و) شرط
 (في المالك اختيار) وهو
 من زيادتي (وع) م صبي
 وجنون (يصح) التدبير
 (من سفيه) ومفلس ولو
 بهد الحجر عليهم ما ومن
 من (وكافر) وأجريا
 لا كلاً منهم صحيح العبارة
 والمالك ومن سكران لانه
 كما مكلف حكما لا من ذكره
 ومن وجنون وان منيرا
 كما نزعته ودهم (وتدبير
 مرتد رقوط) ان اسلم بان
 محنته وان مات مرتدا بان
 فساد (وخرى) ل
 مدبره) الكافر الاصل من
 دارنا (لدارهم) لان احكام
 الرق باقية بخلاف مكاتبه
 الكافر بنير وضاه
 لاستقلاله وبخلاف مدبره
 المرتد لبقاء عاق الاسلام
 (ولو دبر كافر مسلما يبيع
 عليه) ان لم يزل ملكه عنه
 وبالببيع بطل التدبير وان
 لم ينقض خلافا لما يرويه

كلام الاصل (أو) دبر كافر (كافر اقام نزع منه) وجعل عند عدل دنا للذل عنه (وله) أي
 اسيد (كسبه) وهو باق على تدبيره لا يباع عليه لتوقع الحرية والولاء (وبطل) أي التدبير (بنحو بيع) للبدل لغير
 السابق فلا يعود ران ملكه بناء على عدم عود الحنف في اليمن

وهو معلوم ان محجور السفة لا يصح بيعه وان صح تدبيره ونحو من زيادتي (و) بطل (باب بلاد) مدبرته لانه اقوى منه بدليل
ان لا يعتبر من الثلث ولا يمنع منه الدين بخلاف التدبير فيرقمه الاقوى كما يرفع ملك اليمن النكاح (لا برودة) مع المدبر
اوسيده حياته لحق المدبر عن الضياع (٨٧٩) فيعتق بموت السيد وان كان امردين (و) لا (رجوع) عنه

(لفظا) كعقبة او نقضته
كسائر التعليقات (و) لا
(انكاد) له كما ان انكاد
الردة ليس اسلاما وازكار
الطلاق ليس رجعة فيحلف
انه مدبره (و) لا (وطى) و
لمدبرته سواء عزل أم لا لانه
لا يثبت في المأبى بل يؤكده
بخلاف البيع ونحوه (و) حل
له وطئها البتة ما ملكه ولم
يتعلق به حق لازم (ومع
تدبير مكاتب) كما يصح
تعلق عتقه بصفة كما
يساق (وعكسه) في
آية مدبر بناء على ان
التدبير تعاقب عتق بصفة
فيكون كل منهما مدبرا
مكتسبا ويعتق بالاسبق
من الوضين موت السيد
واداء النجوم ويبطل الآخر
اذا كان الآخر
الكتابة تبطل احكامها
فيبيع العتق كسبه
ولده كما قاله ابن الصباغ

وهو معلوم الخ) اتي بهذا لانه وارد على عموم كلامه فانه صريح بصفة تدبير السفة
ثم قال ويبطل التدبير بنحو بيع فيفيد ذلك صحة بيع السفة له فنبه على ذلك بقوله
ومعلوم الخ اي فمحل بطلانه بالبيع في من يصح منه ذلك قائل (قوله في عتق بموت
السيد) اي من الثلث وان كان ماله في الاثر لان الشرط تمام الثلثين لمستقيم ما
وان لا يكون وارثه من ل (قوله لانه) اي الوطى (قوله لم يتعلق) اي والحال
انه لم يتعلق الخ (قوله بناء الخ) راجع لقوله ومع تدبير مكاتب وعكسه اذ لو بني على
القول بان التدبير وصية فلا يصح دخوله على الكتابة لانه اضعف منها بدليل
صحة بيعه في الوصية به ويكون رجوعا والا ضعف لا يدخل على الاقوى وفي العكس
تكون الكتابة ابطاله ويترتب عليه انه لو سبق الموت اداء النجوم لا يحصل
العتق وحينه فلا يتأتى قولنا يحصل العتق بالاسبق شيئا عز نزاع وقوله بدليل
صحة بيعه في الوصية فيه ان المعلق عتقه بصفة يصح بيعه ايضا ولم يكرر
مر هذا البناء فتأمل فالاولى ان يقول بدليل صحة رجوعه عن الوصية
بالقول والفعل والتعلق لا يحصل الرجوع عنه الا بالفعل كالبيع لا بالقول
ارجعت عنه (قوله ويعتق بالاسبق من الوصف) اخذه من قوله بعد
في المترو يعتق بالاسبق الخ ففيه اشارة الى انه راجع للصور الثلاث (قوله فيتبع
انه في الخ) بيان لقاعدة الاستدراك (قوله كسبه) اي الحاصل قبل الموت
ولا يطالب بالنجوم لبطلان الكتابة وهل يرجع اذا ادى بعضها أولا يرجع لانها
من كسبه حل وتقل عن عب الرجوع (قوله كما قاله ابن الصباغ) معتد
(قوله في الاولى) اي قوله ومع تدبير مكاتب والثانية قوله وعكسه ع ش (قوله
وعليه جرى ابن المقرئ) اي في الثانية وهو ضعيف (قوله والافيتق قدره)
ويبقى الباقي كتابة فاذا ادى قسطه للوارث عتق شيئا * (فصل
في حكم حل المدبرة الخ) * (قوله مع ما يدكرمه) اي من قوله وحلف فيها
وجطعه الخ (قوله حل من دبرت حاملا) اي من زنا او من الزوج شيئا ويعرف

في الاولى ويقاس بها الثانية ويحتمل خلافا وعليه جرى ابن المقرئ وهو معلوم اي اتي في الفصل ا. في انه اذا كان
الاسبق لم يمت فلا يعتق كاه الا ان احتمل الثلث والافيتق قدره (و) صح (تعلق عتق كل) منهما (بصفة) كما يصح
تدبير وكتابة المعلق عتقه بصفة (و) يعتق بالاسبق من الوصفين فان سبقت الصفة المعلق بها عتق بها ولو لموت فيه
عن التدبير او الاداء فيه عن الكتابة وذكركم تعاقب عتق المكاتب بصفة مع قولى ويعتق بالاسبق في تدبير
المكاتب وعكسه من زيادتي * (فصل) في حكم حل المدبرة والمطلق عتقها بصفة مع ما يدكرمه (حل من دبرت
خاملا)

ولم يستثنه (مدبر) تبعها وان انفصل قبل موت سيدها لان بطل قبل انفصاله تدبيرها بلاموت لها كبيع ثوب بطل
تدبيرها ايضا تبعها وان خرج حامل الخلال فاذا دبرها ثم جلت فان انفصل قبل موت السيد فغيره دبر كافى ولله المرونة
وراد الموصى بها والا هتق بفعلاته ويقول لان بطل الى آخره (٨٨٠) مالم يطل بعد انفصاله تدبيرها او

فبطل لكن بطل بموتها فلا
يصل تدبيره فان في الثانية
قد يعيش والتقدير بطل
الانفصال مع بلاموت من
زيادتي (كعلاق عتقها)
فان جلاها به برمطلقا عتقه
بالصفة التي علق عتقها بها
بسيده فبطل بقولي (حامل)
وان انفصل قبل وجود
الصفة حتى لو عتقت بها
عتق هو ايضا لان بطل
قبل انفصاله تعليق فيها
بلاموت بخلاف مالم يعلق
عتقها حاشا لان ثم جلت
لا يعتق ان انفصل قبل
وجود الصفة والا هتق بها
لامه وبخلاف مالم يعلق
عتقها حاملا وبطل بعد
انفصاله تعليق عتقها او
قبوله لكن بطل بموتها فلا
يصل تعليق عتقه (ومع
تدبيره) كما يصح اعتاقه
(ولا يتبعه أمه) لان الاصل
لا يتبع الفرع (فان باعها)

وجوده عند التدبير بوضعه له ونسبة أشهر منه فان ولده بأهك من أربع سنين
منه لم يتبعها وان ولده لما يبيع ما فرقى بين من لها زوج فخرشها فلا يتبعها وبين
غيره يتبعها زى (قوله ولم يستثنه) فان استثناءه لم يتبعها في التدبير لان
عتقت بموت السيد حاملا به فانه يتبعها اه حل بخلاف العتق فانه يتبعها وان
استثناءه كما رلقوة العتق وضعف التدبير عرش (قوله لان بطل قبل انفصاله
تدبيرها) حاصل المسئلة ان كان كانت حاملا في أحد الوقتين وقت التدبير ووقت
الموت أو غيرهما ما تبعها لولد والا فلا شو برى (قوله فلا يتبع تدبيره) ومذاقها
ثبت فيه الحكم للتابع مع بطلانه في المتبوع وكذا قوله بعد فلا يتبع تعليق عتقه
(قوله به برمطلقا عتقه) ظاهره وان استثناءه لان يقال التشبيه باعتبار ما ذكره
المشارح من التقييد بقوله ولم يستثنه حل (قوله فلا يتبع تعليق عتقه) ويهتق
بوجود الصفة اذا سككت غير متعلقة به في أمه اما اذا تعلقت بها كدخولها الدار
فبطل تعليقه كما في شرح الروض (قوله ومع تدبيره حل) أي بعد نكح الزوج
فيه كما يؤخذ من تشبيهه بالاعتاق عرش (قوله ولا يتبع مدبر اولده) هو مفهوم
قوله حل من دبرت حاملا مدبر وعبارة شرح م ر ولا يتبع عتق مدبر اولده فيه لم منه
انه يتبع أمه وظاهره ان المراد بالولد الحمل بدليل قوله وانما يتبع أمه فيكون
مقابلا لكون الحمل يتبع أمه فمكانه قال ولا يتبع أباه من ثم قصره م ر على العبد
وهو ظاهر اه (قوله وانما يتبع أي الحمل) خلافا لما يوجهه كلامه (قوله
في الرق والخربة) أي فكذلك في سبيهما سم وم ر (قوله كله) أي ان خرج
كله من الثلاث أو بعضه ان خرج من الثلاث بعضه فقط برماوى (قوله محسوبا
من الثلاث بعد الدين) أي كافي التبرع النحر في مرض الموت وأولى وعبارة البرماوى
قوله بعد الدين أي وبعد ان تصرفات النحر في المرض (قوله وعتق ثلث الباقي)
وهو السدس وحيطة عتق كله أي المدبر مطلقا أي سواء كان هنالك دين أو لان
يقول أنت حر قبل مرض موتى بيوم وان مات فجاءه قبل موتى بيوم فاذا مات بعد

مثلا (فرجوع عنه) أي عن تدبير الحمل (ولا يتبع مدبر اولده) وانما يتبع أمه في الرق والخربة
(والمدبر كمن في جنابة) منه وعليه والثانية من زيادتي فان قتل بجبانته أو ببيع فيها بطل التدبير لان فداء السيد
ولا يلزمه ان قتل ان يشترى بتميته عتق مدبره (ويعتق) المدبر كله أو بهضه (بالموت) أي بموت سيده محسوبا (من
الثلاث بعد الدين) وان وقع التدبير في العتقة فالمراد بدين التركة لم يمتق منه شيء أو نصفها وهي م فقط ببيع
نصفه في الدين وعتق ثلث الباقي منه وان لم يكن دين ولا مال غير عتق ثلثه (كعتق علق بصفة قيدت بالمرض) أي
مرض الموت (حكاية دخلت) الدار (في مرض موتى فانت حر) ثم وجدت الصفة (أو) لم يتبعه (ووجدت فيه م
باختياره أي السيد فانه يوجب من الإثبات

التعليق من المذهبين الذين يرون بأن أكثر من يوم عتيق من رأس المال وإن لم يكن له غيره
 وإن كان عليه دين مستغرق لأن عتيقه وقع في العتقة من رأس المال (قوله) فإن وجدت
 بغير اختياره (قوله) المطر (قوله) بعد الموت (قوله) أي إذا مضى بعد
 الموت زمن يمكن فيه كسبه (قوله) صرح به (قوله) أي بتقديم بينته (قوله)
 بخلاف ولد المدبرة الخ (قوله) الحكيم إذا التفت في ولد المستردة هل ولده قبل
 موت السيد أو بعده أو ولده قبل الاستيلاء أو بعده (قوله) لأنها تزعم الخ
 حاصل هذا التعليق أنها لا ترجح هذا لعدم اليقين اهـ وعبارة شرح مـ ولأنها
 ادعت حرته نفت أن يكون لها عليه يدوان سمعت دعواها المصلحة الولد اهـ وإنما
 صدق الوارث لأن الأصل استمرار الرق وصورة المسئلة حيث يكون الخلاف معني
 أنها حلت به بعد التدبير لما تقدم أنها إذا كانت حاملا وقت التدبير فانه يتبعها
 في العتق ولو انفصل قبل موت السيد (قوله) والحر لا يدخل تحت اليد وكذا الوفاة
 دبر في حاملا وقال الوارث بل دبر كحائلا فوفق زى (قوله) وتعبيرى بما أعم (قوله) أي
 لشموله الاختصاص اهـ

(كتاب الكتابة)

ولفظها السلام لا يعرف في الجاهلية قيل أول من كتب عبد لعمر بن الخطاب
 يقال له أبو أمية من لـ بخلاف التدبير فانه عقد جاهلي وأقره الشرع شيخنا عزيزي
 والكتابة خارجة عن قواعد المعاملات لدورانها بين السيد وعبد ولأنها يسع ماله
 وهو رقة عبده بماله وهو الكسب زى وإضافتها بثبوت مال في ذمة من لـ مال كـ
 ابتداء وثبوت ملك للعين عبد البر (قوله) لغة الضم والجمع (قوله) لما فيها من ضم نجم
 إلى آخره كون مرادفة للكتاب لغة وعطف الضم على الجمع من عطف العام على
 الخاص عـ شـ (قوله) عتيق عقد (قوله) أي عقد يقضي إلى العتق فهو من إضافة السبب
 للسبب وسمى كتابة لا عرف الجاهلي بكتابة ذلك في كتاب يوافق قسمة كتابها كتابة
 من تسمية الشيء باسم متعلقة وهو الأصل شيخنا عزيزي وقال زى يسمى كتابة
 لما فيها من ضم نجم إلى نجم وقيل لأنه متوقفا على ما عاليا (قوله) والذين يتغنون أي
 يطلبون (قوله) والحاجة داعية إليها (قوله) لأن السيد قد لا تسمح نفسه بالعتق عـ ما
 والعبد لا يشترط الكسب تشمره إذا علق عتقه بالتحصيل والأداء فاحتمل فيها ما لم
 يتمل في غيرها كما احتملت الجهالة في ربح القراض وعمل الجاهل للحاجة شرح مـ
 (قوله) لا واجبة ذكره مع استفادته مما قبله توطئة لقوله وإثلا بتعطيل أنرا الملك
 لأنه انما يصلح علة لنفي الوجوب وتوطئة للغاية أيضا ولأرد صريحا على من قال

فإن وجدت بغير اختياره فإن رأس المال اعتبارا بوث
 التطبيق لأنه لم يكن منهما
 بإبطال حق الورثة وعليه
 بحمل إطلاق الأصل أنه من
 رأس المال (وحلف) مـ دبر
 فيصدق (في ما) وجد مع
 وقال كسبه بعد الموت
 وقال الوارث قبله (قوله) لأن اليد
 لهو كما تقدم بينته فيما لو أقام
 ينتهز بما قاله كما علم مما
 مرفى الدعوى والبيانات
 وصرح به الأصل هنا بخلاف
 ولد المدبرة إذا قالت ولده
 بعد الموت وقال الوارث قبله
 فإن المصدق الوارث لأنها
 تزعم حرته والحر لا يدخل
 تحت اليد وتعبيرى بما ذكر
 أعم من تعبيرة بمال
 (كتاب الكتابة) هي
 بكسر الكاف قيل ويقضا
 لغة الضم والجمع وشرعا عقد
 عتيق بلفظها يعوض منضم
 بضمين فأثر والأصل فيما
 قبل الإجماع أنه والذين
 يتغنون الكتاب تملككت
 أيمانكم وخبر المكاتب
 عبد ما بقي عليه درهم رواه
 أبو داود وغيره وصحح
 الحـ حكم أسناده وقال

وان طلبها الرقيق كالتدبير ولئلا يتعطل أثر الملك وتصحكم (١١٣) المالك على المالك بطلب أمين

مكتسب) أي قوى على
الكسب وبها فسر الشافعي
رضي الله عنه الخبير
في الآيات واعتبرت الأمانة
لئلا يضيع ما يحصله فلا
يعتق والطلب والقدرة على
الكسب ليوثق بتحصيل
النجوم (والأمانة) بأن فقدت
الشروط أو أحدها
(فبإحاطة) إذا يقوى رجاء
العتق بها ولا تكره بحال
لأنها عند فقد ما ذكر قد
تفنى إلى العتق (وأركانها)
أربعة (رقيق وصريفة
وعوض وسيد وشروط فيه
ما) مر (في معتق) من
أونه مختارا أهل تبرع
ولا ولا لأنها تبرع وإيلة
للأولاد قمع من كافر أصلي
وسكران لا من مكره
ومكاتب وإن أذن له سيده
ولا من صبي ومجنون
ومعجور منه وأولياهم
ولا من معجور فليس ولا من
مرند لأن ملكه موقوف
والعقد لا توقف على الجديد
نحوه لم يرد باب الرد ولا من
بعض لأنه ليس أهلا
للأولاد مذكور حكمه مع
المكره من زيادتي (وكتابة

ان الأمر في الآية للوجوب ع ش ملخصا (قوله وان طلبها) للرد على من قال
بوجوبها إذا طلب الرقيق تمسكا بقوله والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم
فكاتبوهم فجعل الأمر على الوجوب (قوله وتصحكم المالك) عطف سبب
على مسبب (قوله قوى على الكسب) أي الذي يفي بمؤنته ونجومه كما يدل
عليه السياق (قوله وبها) أي بما تضمنته من الأمانة والكسب (قوله الخبير
في الآية) ويطلق الخبير أيضا على المال كما في قوله واهل الحب الخبير لشديد وهلى
العمل كقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره بر (قوله واعتبرت الأمانة الخ)
قدم على الأمانة لا لاشتراك الطلب والقدرة على الكسب في علة واحدة ع ش (قوله
لئلا يضيع الخ) يؤخذ منه أن المراد بالأمانة من لا يضيع المال وإن لم يكن عدلا
لأنه نحو صلاة شوبري (قوله والأمانة فقدت) الشروط منها الطلب فيقتضي
أنها عند عدم الطلب بإحاطة وليس كذلك بل هي سنة حتى عند عدم الطلب
وتما كذب حل (قوله بأن فقدت الشروط) أي مجموعها (قوله فبإحاطة) جزم
الباقيين في تصحيحه بكرامة كتابة عبد يضيع كسبه في الفسق واستيلاء سيده
عليه يسمه قال وقد ينتهي الحال إلى التبريم حيث ينفى كتابة له من
المعومات كسرقة النجوم والتمكين من نفسه وما قاله الباقيين هو الممتد زى زيادة
(قوله وعوض) لو قال ويخوم ليشمل المال والوقت السكا والى على التحرير
(قوله لا من مكره) ينبغي أن يحل ما لم يكره بحق فان نذرنا منه ما كره على ذلك
فإنه تصح حينئذ لأن الفعل مع الإكراه بحق كالفعل مع الاختيار ثم هو ظاهر أن
كان النذر مقيدا بزمن معين كرمضان مثلا وأخر الكتابة إلى أن بقي منه زمان قليل
فإن لم يكن كذلك كأن كان النذر مطلقا فلا يجوز إكراهه عليه لأنه لم يلتزم وقتا
وعينه حتى يأنتم بالآخر عنه فلما كرهه على ذلك ففعل لم يصح (قوله والعقد
لا توقف) أي التي يشترط فيها اتصال القبول بالإيجاب بخلاف ما لا يشترط فيه
ذلك كالتدبير والوصية فإنها توقف كما تقدم حل ملخصا (قوله وآية مريض)
المراد بالكتابة المكاتب من إطلاق المصدر على اسم المفعول لأجل قوله محسوبة
من الثلث لأن المحسوب إنما هو المكاتب أي قيمته لا العقد في الكلام بعد هذا
التأويل تقديره منافي لو يقدّر مضاف فقط أي ومنه لعلق كتابة مريض أو يقدّر
في قوله محسوب أي محسوب متعلقا وهو المكاتب بالنظر لقيمة (قوله وان كاتبه
بمثل قيمته) ولا ينشأ إياها وقت الكتابة لأن حق الورثة لم يتعلق بها إلا لاحتمال
أن السيد يفي بها في حياته (قوله لأن كسبه له) أي لا السيد وقد جعله لا يبد

مريض) مرض الموت محسوبة (من الثلث) وإن كاتبه بمثل قيمته أو أن لا يكتب له ربا بكتابته
خلف مناه) أي مثلي قيمته (صحت) أي الكتابة (في كلمة)

صواه أ كان ما خلفه مما أدام الرقيق | (٨٨٣) أم من غيره أذني الورثة ثلاثة (أو) ثلث (أو) ثلثه (أو) ثلث

بكتابه أم عبد البر وعبارته مر لأن كسبه ملك السيد أم ويصح عود الضمير
للكاتب بمعنى أن الكسب بعد الكتابة للكاتب وقد كان قبلها للسيد فقوته على
الورثة بكتابه وبما حصل التعليل أنه لما فوت على الورثة كسب العبد كأنه تبرع
بنفس العبد من غيره مقابل غلة ذلك حسب العبد من الثالث (قوله مما) أي من
النجوم حل (قوله أدام الرقيق) أي قبل الموت (قوله ثلثه) كأن كانت
قيمه ثلاثين وما يملكه السيد ولو بالنجوم ثلاثون فيقابل ثلثه عشرون وهي ثلث
الجميع (قوله أذني أي بعد موت السيد) ولا يعتق منه شيء بعد ذلك لأن كتابة
ثلثه تبطل بمجرد الموت سم بالمعنى (قوله حصته) أي الثلث (قوله وهو من
زيادتي) قد يقال الأصل غير بما يقتضيه وهو إطلاق التصرف لأنه يلزم منه
الاختيار فكيف يكون من زيادته (قوله وهو من صبي وجنون) هلا قال
وتكليف كما قال أصله مع أنه أخصر وأجيب بأنه انما يراد بذلك ليشمل المكران
أذ هو غير مكلف وعبارته الأصل تخبره مع أن الغرض ادخاله كما أفاده الشارح
(قوله كالتوابع) ظاهره وان قصرت المدة ويوجه بأنه لما كان عجزاً في أول
المدة نزل منزلة مالوكا بته على منفعة لم تنصل بالمقدح ش على مر (قوله كالتوابع)
ولا بد من انصافها للجهة فلما قال كاتب بذلك مثلاً يصح شش (قوله مع قوله إذا
أدته الخ) لأن لفظها يصلح للخارجة فاحتيج إلى زيادة قوله إذا أدته الخ والمراد
بالقول في كلامه ما يشمل النفعي لأجل قوله أونية لأن النية لا تسمى قولاً لأظها ولا
يتقيد بتأذيره بل بثلثه فإذا برئت عنه أو فرغت ذمتك فانت حرو ويشمل برئت منه
حصول ذلك بأداء النجوم والبراة المنقوض بها وفراغ النعمة شامل الاستيفاء والبراة
باللفظ شرح مر (قوله أونية) أي عند وجود جزء من الصيغة شش وهذا
في الكتابة العجيبة لما المفاسدة فلا بد من التصريح بقوله فإذا أدته نأنت حر كما قاله
القاضي حسين وغيره من ل لأن الغلب فيها التعليق والصفات المتأخر بها لا تحصل
بالنية عميقة سم (قوله وقبولاً) أي فورا ع ش (قوله كونه ديناً) إذا ملك له برد المقتد
عليه ولا بد من وصفه بصفات السلم نعم المتعنه هنا لا اكتفاء هنا بدار الوجود وان لم
يكف في السلم شرح مر (قوله ولو منفعة) أي في ذمة الكاتب كأن يقول له كذا بثلث
على بناء دارين في ذمتك في شهرين (قوله فان لم يكن الخ) أي بأن كان عيناً كان
كاتبه على شاتين معيتين لزيد فذهبهما له في شهرين فلا يصح وان أمكن أن يشتريها
من زيد ويؤدهما للسيد لأن الاعيان لا تزول (قوله منفعة عين) أي عين
المالك بخلق عين غيره نقله سم عن شرح الروض (قوله والوا) أي بأن

قيمه (أي ثلثه) تصح
فيبقى لهم ثلثه مع مثل قيمته
وهما مثلاً ثلثه (أو) ثلثه
غيره (أي ثلثه) تصح فإذا
أدى حصته من النجوم
عتق وهذا من زيادتي
(و) شرط (في الرقيق) في
اختيار (وهو من زيادتي
(و) عدم صبي وجنون
وأن لا يتعلق به شيء لازم)
فتصح أسكران وكافرو ولو
مرتد المكره وصبي وجنون
ومن تعاقبه بحق لازم
كسائر عقودهم في غير
الاخير وأما فيه فلا نه أما
معرض للبيع كالمسرهون
وان كتابة تمنع منه أو
مستحق المنفعة كالتاجر
فلا يتفرغ لا اكتساب
لنفسه (و) شرط (في الصيغة
لفظ شرطها) أي بالكتابة
وفي معناه ما مر في الضمان
أي بالكتابة (كالتوابع) أو
أنت مكاتب (على كذا)
كالف (منجماء مع) قوله (إذا
أدته) مثلاً فأنت حر لفظاً
أونية وقبولاً كقبول ذلك)
وذكر الكافي قبل كاتبك
وقبلت من زيادتي (و) شرط
(في العوض كونه ديناً)

ولو منفعة) فان كان غير دين فان لم يكن منفعة عين لم تصح البيع الكتابة والإيجبت

كانت منفعة متعلقة بعين المكاتب حل (قوله على ما يأتي) أي بأمر يضم لها
 شيئا آخر كما يأتي في قوله ولو كاتبه على خدمة شهر من الآن ودينار لو في
 انتائه صحت (قوله مؤجلا) لم يكتب بالمؤجل عن الدين مع أنه يعني عنه قال ابن
 الصلاح لأن دلالة المؤجل على الدين بالانقضاء وهي لا يكتب بها في المخاطبات وهذا
 أي الدين والمؤجل مقصودان اه وفيه نظر لأن دلالة المؤجل على الدين من دلالة
 التضمن لا الالتزام لأن مفهوم المؤجل شرعا دين تأخر وفاؤه فهو مركب من شيئين
 ودلالة تضمن يكتب بها في المخاطبات فالاحسن في الجواب أنه تصرع بما علم
 من المؤجل اه صرح قال حل وفيه ما لا يخفى اه (قوله ليحصله) أي لينتج من
 تحصيله (قوله في بعض نجومها) وهو لجم الأول بتجمل أي فيصح أن تكون
 متصلة بالعقد وان تكون منفصلة عنه بخلاف منفعة العين فلا بد أن تكون متصلة
 بالعقد شيئا ولا بد أن يكون معها مال كما يأتي (قوله في الجملة) أي فيما عدا النجم
 الأول بخلاف منفعة العين فانه يتمتع فيها بالتأجيل فيشترط اتصالها بالعقد وان يكون
 معها مال زى (قوله ولو في بعض) راجع لكل بدليل كلام الشارح بعد
 والغاية لارذ (قوله وهذا) أي بقوله ولو في بعض وبما يأتي وهو مفهوم قوله
 لا بعض رقيق لأن مفهومه أن بعض البعض الرقيق نصح كتابته (قوله لانهما الخ)
 علمه لقوله صحيحة (قوله على بناء دارين) أي في ذاته بأن يلزم دونه ذلك رى وحل
 ولو أريد بناؤه بنفسه لكانت المنفعة متعلقة بالعين وهي لا تؤجل والعرض هنا
 تأخيرا لا بدليل قوله في وقتين معلومين سم (قوله في وقتين معلومين) لك ان تقول
 فيه جمع بين التقدير بالعمل وهو بناء الدارين والزمان وهو الوقتان المايمان وقد
 مع وادلك في الاجارة بمعنى موحودنا فيحتمل أن يستوي بينهما بأن يحمل ما هنا
 على أن المراد بالوقتين وقت ابتداء الشروع في كل وقت لاجتماع وقت العمل
 ويحمل أن يفرق بأن المنفعة ثم معوض ومنها معوض والعوض أوسع أركان المعوض
 وينسأح فيه أكثر أو بأن ما يتعلق بالعقود المتشوق اليه الشارع يتسأح فيه
 أو بغير ذلك فليتنامل سم (قوله على خدمة شهرين) أي بنفسه أو على خدمة
 رجب ورمضان فأولى بالفساد لا نقطاع ابتداء المدة الثانية عن آخر الأولى شرح
 الروض ومروبهذا يعلم أنه لا فرق بين الباء والخدمة وأنه متى تعلقا بالعين
 لم تصح من غير ضم نجم آخر خلافا لما يشوهم من كلام الشارح حل (قوله لا يصح)
 قال الرافعي لأن منفعة الشهر الثاني متعلقة بعينه والمنافع المتعلقة بالاعيان
 لا تؤجل اه وقد يفهم تعليله أنه لو لم تكن خدمة الثاني متعينة بأن كانت

على ما يأتي (مؤجلا) ليحصله ويؤديه ولا يتخلل
 المنفعة في الذمة من التأجيل وان كان في بعض
 نجومها تجيل فالتأجيل فيها شرط في الجملة (منجما
 بنجمن فاكتر) كما جرى عليه العناية فن بعدهم
 (ولو في بعض) فلا بد من كون العرض فيه دينا إلى
 آخره وان كان قد يملك بعضه الحر ما يؤديه وهذا
 وبما يأتي علم أن كناية البعض فيمارق منه صحيحة
 وبه صرح الأسفل سواء أقال كاتبك مارق منك
 أم كاتبك وتبطل في باقيه في الثانية لأنها تفيد
 الاستقلال باستغراقها مارق منه في الأولى وعلا
 بتغريق الصفقة في الثانية ومن التخصيم بنجمن
 في المنفعة ان يكتبه على بناء دارين موصوفتين
 في وقتين معلومين بخلاف ما لو اقتصر على خدمة
 شهرين لا يصح وان صرح بأن كل شهر نجم

لأنهم لم يحدوا (بغير بيان قدر) أي لا يرضون (ودفعه) وهو ما مر زيادة في (وعدد النجوم رقمها كل نجم) لأن الكتابة
مقدمة ما وضاوية والنجم الوقت الضروب (٨١٥) وهو المراد من الآية في قوله تعالى والذين يؤمنون بالغيب ويؤتوا ما
أنزلناهم به من ربهم ولا يشركون بالله شيئا

كاتب على) منفعة عين مع
غيرها مؤجلا فهو (خدمة
شهر) من الآن (ودينار
ولو في اتسائه) هو أولى من
قوله عندنا عنه (صحت)
أي الكتابة لأن المنفعة
مستحقة في الحال والمدة
لتقديرها والتوفية فيها
والدينار انما تصدق المطالبة
به بعد المدة التي عينها
لاستحقاقه وإذا اختلف
الاستحقاق حصل تعدد النجم
ويشترط في العدة أن تشمل
الخدمة والمنافع المتعاقبة
بالاعيان بالعدد ولا يجوز
تأخيرها ما لم يكن كأنه
لا قبيل التأجيل بخلاف
المنافع المترتبة في الذمة
ولا يشترط بيان الخدمة بل
يتبع فيها الاستدراك كما مر
بيانه في الاجارة (لا) ان كان
(على أن يبيعه كذا) كتوب
بألف فلا يصح لأنه شرط
عقد في عقد (ولو كاتبه
وباعه ثوبا) مثلا بأن قال
كاتبك ثوبا بكذا هذا الثوب
(بألف ونجمه) بنجمين مثلا
(وعاقا) ما رية بادائه

في الذمة مع سم (قوله لأنهم لم يحدوا) فلا بد أن يضم إلى ذلك شيئا آخر حل
(قوله لأن الكتابة عقد ما رضى) وبما يلزم به ما أن يقال عقد ما وضاوية يحكم
فيه لا أحد المتعاقدين بل كل الوضو والموضو إذا لم يحد ذلك النجوم فيه بمجرد العقد
مع بقاء المالك على ملكه إلى أدام جميع النجوم وقول بعضهم لم يحد فيه بأنه مملوك
لا مال له مبق على مرجوح وهو أن الكاتب مع بقاءه على الرق لا مال له شرح مر
(قوله الوقت الضروب أي ولو بساعاتين وإن عظم المال كما قاله مر وجر (قوله
ويطرق على المال المؤدى فيه) وبما يحكمونهم عن بيان موضع التسليم لعوض
الكتابة يشهد بعدم اشتراطه لكن في أصل الرض عن ابن جرير أن فيه الخلاف
في السلم زى (قوله على منفعة عين) أي الكاتب كما مر ويدل عليه قوله شيخنا
عبد الوهي وعز زى (قوله والمدة) أي وذكرت المدة لتقديرها الخ (قوله حصل
تعدد النجم) قال الزركشي وكان لما كان استيفاء الخدمة تمامها لا يحصل
إلا في المستقبل كان ذلك في معنى تأجيل الرض ما صول المقصود وهو الاتفاق
بالتأخير عبد البر (قوله أن تمل المدة) المراد المتعلقة بينه فقوله والمنافع
من عطف العام لا المتعلقة بذمته لقوله بخلاف المنافع المترتبة في الذمة عن قول
مر في شرحه فلم أن الاجل انما يكون شرط في غير منفعة يترتب على الذموم فيها
حالا وان الشرط في المنافع المتعلقة بالغير اتصافها بالعد بخلاف المترتبة في الذمة
وأن شرط المنفعة المتصلة بالعدو يمكن الشروع فيها عقبه ضميمة نجم آخر اليها
كما لئال المذكور وأما ثمرها تقدم زمن الخدمة فلا بد منه فلو قدم زمن الدار على
زمن الخدمة لم يصح اه وقوله المتعلقة بالعين أي بخلاف منفعة الذمة فلا يشترط
فيها ضميمة مال آخر بل يصح أن تشمل النجوم منها كما تقدم في قوله ومن التضمين
بنجمين في المنفعة الخ تأمل (قوله بالاعيان) أي عين الكاتب وعين من
أعيان ماله بار كازمب ضاوية لك بعضه الخرافا كما قاله حل فندفع ما قبل أن
الأولى العين أي عين الكاتب لأن الرقيق لا يملك (قوله على أن يبيعه) أي
العبد ويصع روجه للسيد كما قاله الزركشي قال عبد البر بأن يقول كاتبك
على كذا بشرط أن أبيعك الشيء الفلاني عبد البر (قوله أي الكتابة لا البيع)
سواء قبل العقد من معالم مرتبا كقبلت ذلك أو قبالت الكتابة والبيع أو عكسه
كما يشهد به كلام المتقدمين في الرخصة وأصلها زى (قوله أحد شقيه) أي

صحت) أي الكتابة (لا البيع) ٢٢٢ ج ث لتقديم أحد شقيه على مبيع الرقيق من أهل مبيعة
سيدة فعلى في ذلك يتفرق الصفة فيوزع الألف على قيمتي الرقيق والاب فاختص الرقيق يؤديه في النجمين
مثلا (وهو كناية رفا) كناية صفة (على مرض) بنجمين مثلا لا اتحاد المال

فصار كل واحد عبيداً لآخر (ووزع) الفروض (على مائة) (٨٨٦) وقت الكتابة (من أدي) منهم

(حصته عتق) ولا يتوقف
عتقه على أداء الباقي
(ومن عجز رفا) فإذا كانت
قيمة أحدهم مائة والثاني
مائتين والثالث ثلاثمائة
فعلى الأول سدس الفرض
وعلى الثاني ثلثه وعلى
الثالث نصفه (لا) كتابة
(بعض رقيق) وإن كان
باقيه أغنى به وأذن له
في الكتابة لأن الرقيق
لا يستحق فيها بالاسترداد
لاكتساب النجوم نعم لو
كان في مرض موته بمضيه
والبعض ثلث ماله أو أوصى
بكتابة رقيق فلم يخرج
من الثلث إلا بمضيه ولم تجز
الورثة تحت الكتابة
في ذلك القدر وعن النص
والبغوي تحت الوصية
بكتابة بعض عبده (ولو
كانت به) أي شريكاً فيه
بنفسهما أو بأيهما (معاً
ضم) ذلك (إن اتفقت
النجوم) جنساً وصفة
وأجلاً وعدداً وفي هذا
إطلاق النجم على المؤدى
(وجعلت) أي النجوم (على
نسبة ملكيها) صرح به
أو أطلق (فلو عجز) الرقيق
(فجزأ أحدهما) وفسخ الكتابة

التبيع وهو الإيجاب لأنه لا يبر من أهل مبايعة سيده إلا بالقبول أي قبول
الكتابة (قرله على أداء الباقي) أي إن كانت الكتابة صحيحة شوبرى لا يقال
علق العتق على أداء جميعهم لأن الكتابة الصحيحة ينال فيها حكم المعاوضة شرح
مر (قوله لا كتابة بمض رقيق) فلو أدى النجوم عتق نظراً للتعليق وسرى مطلقاً
إن كان باقيه لمكتابه ومع اليد إن كان لغيره واسترد من سيده ما دفعه إليه ورجع
عليه السيد بقسطا بقدر المكتوب كما سيأتي في كلامه حـ وزي أي بقسطه من
مئته (قوله نعم لو كان الخ) هو ضعيف في الأولى والأخيرة لأن التبعيض فيهما
ابتداء بخلاف ما لو أوصى بكتابة رقيق فلم يخرج من الثلث إلا بمضيه فالتبعيض
في الدوام ويتغير فيه ما لا يتغير في الابتداء وهذا هو المعتمد زى لكن شرح مر
كالشارح ولم تضعفه حواشيه ويرد على كلام رى في ما إذا أوصى بكتابة رقيق
ولم يخرج من الثلث إلا نصفه وقال الوارث كانت نصفها إذا تبعيض في الابتداء
لأن الدوام إلا أن يقال أنه تبعيض في الدوام بالنظر لا بصاء المالك (قوله بمضيه)
أي بعض رقيق (قوله إن اتفقت النجوم) خلاص مع اختلاف النجوم أيضاً
وتقسم كل نجم على نسبة الملك وأي عذور في ملكه بالسوية وكتابة على نجمين
أحدهما دينار في الشهر الأول والاخر درهم في الشهر الثاني مثلاً ويكون
لكل من المالين نصف كل من الدينارين والدرهم فان العوض معلوم وحصته كل
واحد منه معلومة ثم ظهر أنه يحتمل أن المراد باتفاق النجوم جنساً أن يكون
بالنسبة لأحدهما دينار وللآخر درهم لأن تكونا ديناراً ودرهماً بالنسبة إليهما
جميعاً كما في المثال الذي فرضناه المتقدم فانه جائز أن قسم مع زيادة (قوله وعدداً)
أي عدد النجوم لأعداد القدر المؤدى في كل نجم فلما اختلفا في النجوم كان كاتبه
أحدهما على قدر ونجمه بنجمين والاخر على قدر ونجمه بثلاثة نجوم لم يصح (قوله
وجعلت) عطف على اتفقت فيفيد أنه شرط السكن قال مر أنه معطوف على صح
ومقتضى قوله بعد ذلك فإن اتقى شرط مما ذكر كان جعله على غير نسبة الملكين
الخ أنه معطوف على اتفقت وقول الشارح صرح به أو أطلق يقتضى أنه معطوف
على صح تأمل (قوله على نسبة ملكيها) كان يكون لأحدهما ثلثا وللآخر ثلثه
ويكتابه على سنة دينار يؤدى في شهرين في كل شهر ثلاثة فلصاحب الثاني
اثنان ولصاحب الثالث واحد ورفع لهما معا وليس له تخصيص أحدهما بقبضه أولاً
كما يأتي (قوله وفسخ الكتابة) ظاهره أن تعجز السيد ليس فسخاً وقضية قوله
الآتي وعاد الرق إن عجز فجزأ الآخر أنه فسخ وبه صرح في الروض (قوله فيها) أي

(وابقاء الآخر) فيها لم تجز
 كاستدعاء عقدها (ولو ابراءه)
 أحدهما (من نصيبه) من
 النجوم (أو اعتقه) أي
 نصيبه من الرقيق (عتق)
 نصيبه منه وقوم عليه
 (الباقى) وعتق عليه وكان
 الولاء كله له أن يصروا على
 الرق (المكاتب بأن تجز
 فجزء الآخر والتقييد بعد
 الرق من زيادة فان أعسر
 من ذكر أوله بعد الرق وأدى
 المكاتب نصيب الشريك
 من النجوم عتق نصيبه من
 الرقيق عن الكتابة وكان
 الولاء لهما وخرج بالأبراء
 والاعتناق ما لو قبض نصيبه
 فلا يعتق وإن رضى الآخر
 بتدعيه أذ ليس له تخصيص
 أحدهما بالقبض
 فصل في ما يلزم
 السيد وما يسن له وما يحرم
 عليه وبين أن حكم ولد
 المكاتب وغير ذلك (لزم
 السيد في كتابة صحبة
 قبل عتق حطه تمول من
 النجوم) عن المكاتب
 (أو دفعه) له بقيد زوته
 بقولي (من جنسها)

المكاتب (قوله لم يجز) لا يجزى ما فيه من الخفاء والاجمال لانه يوهم رجوع
 الضمير للتعين ويوضح قول الروض وشرحه ولو عجز أحدهما وفسخ الكتابة وأراد
 الآخر ابقاءه فيها وانتظاره بطل عقدهما في الجميع اهـ ومنه علم أن الضمير في لم يجز
 عائد للابقاء المفهوم من ابقاء لا لما قبله معه وأن المراد بتقيد الجواز ما يشمل في
 الصحة تأمل حل وكان ينبغي أن تصح الكتابة لانه تبعض في الدوام (قوله أي
 نصيبه من الرقيق) ففي كلامه استخدام حيث ذكر أصيب بمعنى وأعاد عليه
 الضمير بمعنى آخر وقوله فلا يعتق أي نصيبه وقوله بتدعيه أي النصيب لكن من
 النجوم ففيه استخدام أيضا (قوله أليس له الخ) لأن كل مشتركين في مال إذا
 أخذ أحدهما منه شيء اختص به الألفي ثلاثة نجوم المكاتب وربيع الوقف والميراث
 فإن أخذ شيئا من هذه الثلاثة لا يختص به بل يقسم بين الجميع ومحل عدم اختصاص
 أحدهم في ربيع الوقف بالنظر للوقوف عليهم أما أرباب الوظائف المشتركة فما
 يأخذ أحدهم من المناظر أو غيره يختص به وأحرم على الناظر تقديم طالب حقه
 من غير علمه برضا غيره منهم اهـ (فصل في ما يلزم السيد الخ) *
 (قوله وما يسن له) أشار إليه بقوله والخطأ أولى الخ (قوله قبل عتق) ويجوز
 بعده قضاء وفي التهذيب أن وقت وجوبه من العقد إلى العتق موسع فيتعين عند
 العتق سم زى وعبارة مرد ويتفق إذا بقي من النجم الأخير قدر ما بقي به فان لم
 يؤد قبله أدى بعده وكان قضاء اهـ (قوله حط) متمول صادق بأقل متمول شيء
 من جنس النجوم قيمته درهم نحاس ولو كان المالك متعددا أو موطاهرو يفرق
 بينه وبين ما في المصراة من أن الصاع يتعد بتعدد العاقد بأنه صلى الله عليه وسلم
 قد رآه لئلا يكون مجهولا بالصاع لئلا يحصل النزاع في ما يقابل اللين المحلوب في يد
 المشتري فشمّل ذلك ما لو كان اللين تافها جذا فاعتبر ما يخص كل واحد بالصاع
 لعدم تفرقة الشارع بين القليل وغيره ولو كان المتمول هو الواجب في التعيين
 لم يسقط الخط بل يحط ببعض ذلك القدر ع ش على مرد وعبارته على الشارع
 وانظر لو كان المتمول هو الواجب في التعيين هل يسقط الخط أولا سم والاقرب
 عدم السقوط وينبغي أن يحط به من ذلك القدر كان يملكه بعضه شائع ثم يشتري به
 فولا مثالا ويدفع له بعضه كالومات شخص عن ذلك فقط وخلف عشرة أولاد مثالا
 فاه يفعل فيه ذلك وعبارة حل قوله حط متمول أي ولو من كل واحد من الشركاء
 (قوله من جنسها) أو من غيره برضى المكاتب حل فلا يلزم قبول غير الجنس
 بغير رضاه فاذا مات السيد بعد أخذ مال الكتابة وقبل دفع ما ذكر لزم الورثة دفع

وان كان من غير ما قال تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم فسر الاشارة بذكره ان المصد منه الاعانة الى المتق ويخرج بزيادتي حقيقة القاسدة فلا شيء فيها من ذلك (٨٨٨) واستثنى من لزوم الايتام الوكاتبه

في مرض موته وهو ثلث ماله ومالوكاتبه على منفعة (ولخط) أولى من الدفع لان القصد بالخط الاعانة على العتق وهي محقة فيه موهومسة في الدفع اذ قد يصرف المدفوع في جهة أخرى (وكون كل) من الخط وان دفع (في) النجم (الاخير) أولى منه فيما قبله لانه اقرب الى المتق (و) كونه (ربا) من النجوم أولى من غيره (ان لم تسمع به نفسه فكونه) سبعا أولى (روي خط الربع النساءى وغـ يره خط السبع مالك عن ابن عمر رضى الله عنهما (وحرم) عليه) تمتع بكاتبته لا خنلال ما ملكه فيها واقتصار الاصل على تحريم لوطى يفهم حل غيبه وليس مراد (ويجب بوماته) لها (ور) لها وان طاو عتقه لشبهة الملك (لاحد) لانها ملكه (والولد) منه (حر) لانها عتقت به في ملكه (ولا يجب عليه) قيمته) لان عقاده

ذلك وان كان مال الكتابة باقيا اخذ منه الواجب لان حقه في عينه ولا نزاحه اصحاب الديون سم وزى (قوله وان كان من غيرها) أى غيرها منها (قوله فسر الاشارة الخ) أى انما فسر الاشارة بما يشمل الخط وان كان المتبادر منه الدفع لان القصد منه الخ (قوله وكونه ربعا سبعا) قال البلاغيني بقى بينهما السدس وروى البيهقي عن ابي سعيد مولى ابي اسد انه كاتب عبد الله على ألف درهم ومائتى درهم قال وثبتت بمكاتبتي أى بالنجوم فرد على مائتى درهم زى وفيه أن بينهما الخمس أيضا فانظر هل روى أولا (قوله عن ابن عمر) عبارة القصة اقتداء بابن عمر وقال المحلى روى مالك في الموطأ عن ابن عمر أنه كاتب عبد الله على خمسة وثلاثين ألفا ووضع منها خمسة وثلاثين فى آخر فخرمه والخمسة سبع الخمسة والثلاثين (قوله تمتع) دخل فيه النظر وتقدم فى كتاب النكاح حله بلا شهوة لما عدا ما بين السرة والركبة فاطلاقه محمول على ما فصله فى كتاب النكاح ولا اعتراض عليه زى (قوله ويجب لها مهر) ولا يتكرر بتكرار الوطء الا اذا طأ بعد أداء المهر كما تقدم زى وعش (قوله اشارة الملك) دفع لما يقال اذا طأ وعتقه كانت زانية فكيف يجب لها المهر وما سألها أن لها شبهة دافعة له وهى الملك فلاضافة فى قوله لشبهة الملك بيانية (قوله لاحد) لانها ملكه وان علم التحريم واعتقد ولكن يعز من علم التحريم زى ومهر (قوله ولا يجب قيمته) أى لأمه (قوله مكاتبه) أى مستمرة على كتابتها والا فلا كتابة ثابتة له قبل ذلك ولو قال كالمحرر وهى مستمرة مكاتبه كان أظهر سم زى (قوله عتقت بموت السيد) وعنى معها أيضا اولادها الحادثون بعد الاستيلاء كما هو معلوم من كتاب أمهات الاولاد زى (قوله الحادث) أى المنفصل حل أى ليتأتى قوله ولو جلت الخ (قوله بعد الكتابة) بان تصح له لا تفر من ستة أشهر من الكتابة زى ولو اختلفا فى ولدها فقال السيد ولدته قبل الكتابة فهو رقيق وقالت بل بعد ها والزم محتمل صدق السيد بيمينه حيث لا بينة او لكل بينة وتعارضتا سم (قوله وعتقا بالكتابة) خرج بالكتابة ما الورقة المكاتبه ثم عتقت بيمينه أخرى فلا يتبعها ولدها زى (قوله مكاتبته) أى بعد بلوغه وقبل عتق أمه أو بعده موتها وتعييزها واذا كاتبه عتق بالاسبق من أدائه وأداء أمه كما قاله سم (قوله لان الحاصل له الخ) تعليل المحذوف تقديره وانما كان للسيد مكاتبته مع أنه مكاتب (قوله تر ذلك) أى

مرا (وصارت) بالولد (مستولة مكاتبه) فان عجزت عتقت بموت السيد (ولدها) أى انه المكاتبه (الرقيق بتيد زده بقولى) (الحادث) بعد الكتابة ولو مات به بعده (يتبعها رقا وعتقا بالكتابة كولد المستولة فلا شيء عليه للسيد اذ لم يوجد منه التزام بل للسيد مكاتبته كما جزم به الماوردى وان ذكر الاصل انه مكاتب لار الحاصل له تامة تبعية لاستقلالية

ومن ثم تريت ذلك (والمحق) أي الحق (لله السيد فلا يقتل بقيته له ويعونه من ارض بخانية عليه وكسبه ومهره وما فضل وقد كان عتق قبله والا (٨٨٩) فليسيد) كافي الام في جميع ذلك (ولا يعتق شيء من مكاتب

الا بأداء السكك) أي كل الصوم لخبر المكاتب عبدا مانق عليه درهم وفي معنى آذانها خط الباقى منها الواجب والابراء منها والحوالة بها لا عليها (ولو أتى بمال فقال سيده) هذا (حرام ولا يبيته) له بذلك (حلف المكاتب) فيصدق في أنه ليس بحرام (وقال لسيد) حينئذ (خذه أو ابرئه عنه) أي عن قدره (فإن أبي قبضه القاضي) عنه واعتق المكاتب أن أدى السكك (فإن نكل) المكاتب من الحلف (حلف سيده) أنه حرام لغرض امتناعه منه ولو كان له بينة سمعت لذلك نعم لو كاتبه على علم فجاء به فقال هذا حرام فالظاهر استقصاله في قوله حرام فإن قال لأنه مسروق أو فحوه فكذلك أولاه ثم غير مذكى حلف السيد لأن الأصل عدم التذكية كنفائره في السلم (ولو خرج المؤدى) من الصوم (معييا ورده) السيد بالعيب وهو جائز له وبه مخرج الأصل (أو خرج) مستقيا بأن لا

المكاتب (قوله السيد) لا لازم في قول الحق لما أي لازم المكاتبه كما في شرح م (قوله بقيته له) أي أن قلنا الحق في الولد فان قلنا الحق في الولد لانه فهو لها تستعين بها على كتابتها شرح م (قوله من ارض بخانية الخ) انظر لو لم يكن له ما ذكر من الارش وما بعده فهل يموت السيد من عنده أو يمان من بيت المال وفي شرح الرضوي ل على المحلى أن السيد يموت حينئذ لأن الحق فيه له اه (قوله كافي الام) أي أم هذا الولد المكاتبه لا كتاب النشافى رضى الله عنه وفيه أنه لم يذكر ما تقدم في الام حتى يقبس عليها فقلعه معلوم من خارج (قوله في جميع ذلك) أي من قوله فلو قتل الخ وهو واضح فبما عدا المؤنة وأما المؤنة فقد يتوقف في كونه يموتها سيدها بمماد كراتها مارت مستتقة بالكتابة وتموت نفسها ولا علاقة لسيد بمؤنتها إلا أن يراد بالجميع المجموع أي ما عدا المؤنة كما يؤخذ من عبارة الأصل (قوله وفي معنى آذانها الخ) أي في أنه إذا حصل الخط حصل العتق فإذا أدى المكاتب الصوم وبقي عليه ما يجب حطه فحطه السيد عتق فهذه العبارة تقتضى أنه لا يعتق إلا أن صدر من السيد حط (قوله لا عليه) فانه لا يعتق بمحوالة السيد على المكاتب بالصوم لعدم صحة الحوالة وإن أوهم كلامه معها اه رشيدى (قوله فيصدق) أي عملا بظاهر اليد م (قوله ويقال لسيد خذه) استشكل بأنه حرام باعتدافه فكيف يؤمر بأخذه وأجيب بأن تخيره فإذا اختار أخذه عاملا به بتقيضه أي فإذا ادعى أنه لمالك معين الزم بدفعه له والافقيل يتزعه الحياكم ويحفظه في بيت المال والاصح أنه يقال له أمسكه حتى يظهر مالكه ويمتنع من التصرف فيه فان عاد وأذنب نفسه وزعم أنه للمكاتب قبل ذلك منه (قوله حلف السيد) الأوجه أن محل ذلك ما لم يقل ذكيتيه والاصدق لتصرح بهم بقبول خبر الكافر والماسق عن فعل نفسه قوله ذبحت هذه شرح م (قوله وهو جائز له) أي والحال أنه جائز (قوله بأن لا عتق) حتى لو ظهر الاستحقاق بدموته بأن أنه مات رقيقا وأن ما تركه للسيد لا الورثة رى (قوله وإن قال الخ) صورة المسئلة إذا قصد الأختيار أو أطلق فإن قصد الانشاء عتق رى (قوله عند أخذه) أشعر قوله عند أخذه بتصوير المسئلة بما إذا قاله متصلا بقبض الصوم وفي كلام الامام أشعار به قال في أصل الرخصة وهو تفصيل قويم لا بأس بالأخذه لكن في الوسيط أنه لا فرق بين كونه جوابا عن سؤال جريته أو ابتداء وبين كونه متصلا بقبض

عتق) فيهما (وان) كان السيد قال (٢٢٣) يحى م عند أخذه أنت حر) لانه بناء على ظاهر الحال من صحة الاداء وقد بان عدم صحته والاولى من زيادتي وتعبيري بما ذكر في الثانية أولى من تقييده له بالانهم الأخير (وله) أي للمكاتب (شراء ماء لتجارة) توسعاه في طريق الاكتساب

(لاتزوج الاباذن سيده) لما فيه من المؤن (ولاوطء) لامتة ولو باذنه خوفا من هلاك الاممة في الطلق فنفعه من الوطء كمنع الراهن من وطاء المرهونة وتعبيري بالوطء اعم من تعبيره (٨٩٠) بالتسري لا اعتبار الانزال فيه

دون الوطء (فان وطة) بها على خلاف منعه منه (فلاحد) عليه لشبهة الملك ولا مهر لانه لو ثبت لذبت له (والولد) من ووطئه (نسيب) لاحق به لشبهة الملك (فان ولده قبل عتق أبيه) او معه (او بعده) لكن (لا دون ستة أشهر) من العتق (تبعه) وقا وعتقا وهو مملوك لا يبيعه يتبع بيعه ولا يعتق عليه نصف ملكه فوقف عتقه على عتق أبيه ان عتق عتق والارق وصار للسيّد (ولا تصير) أمه (أم ولد) لانها علفت بمملوك (أو) ولده بعد العتق (لها) أي استة أشهر فأكثر منه وهذا ما في الروضة كالشرحين ووقع في الاصل لفوق ستة أشهر (ووطئها معه) أي مع العتق مطلقا (أو بعده) في صورة الاكثر بقيد زده بقولي (ولده) لستة أشهر) فأكثر (من الوطء) فهي أم ولد) لظهور الارق بعد امارية ولا نظر الى احتمال العلق

النجوم أولااه وقوله لكن في الوسيط هو المتمد زي (قوله لاتزوج) وان كان اتى خوفا من موتها بالطلاق فيفوت حق السيد وان كان تعليله فاصرا على الذم بكون كافي قل على المحلى (قوله ولاوطء) يظهر أنه ليس له الاستمتاع بمادون الوطء محرور قال الشوبري ويحرم غير الوطء ان أفضى اليه والانفلا اه (قوله كمنع الراهن من وطاء المرهونة) انظر ان تشبيهه مع أن وطاء الراهن باذن المهرم جائز فلعن التشبيه في مطلق المنع مع تحقق ملك المنوع في الموضعين ع ش (قوله لا اعتبار الانزال فيه) قال هر التسري متبر فيه أمر ان حجب الاممة عن أعين الناس وانزاله فيها اه أي فلا يعلق التسري فلان بأمة الا اذا وجد هذان الأمران (قوله لشبهة الملك) الاضافة بيانية (قوله نسيب) أي ليس من زنا فيكون قوله لاحق به تفسيره (قوله وقا وعتقا) أي في الاولى رغبة فقط في الثانية والاكثرة حل (قوله مملوك لا يبيعه) أي مادام مكاتب او ذلك في الاولى فقط وكذلك قوله فوق عتقه الخ (قوله لستة أشهر) أي غير لحظة الوضع والاقصت المدة عن أقل مدة الحمل سم ع ش (قوله ووقع في الاصل الخ) أجيب عنه بأنه ناظر للحظة الوطء والمصنف لم ينظر لها علما اه (قوله مطلقا) أي أتت به لستة أشهر ولا أكثر من العتق (قوله أو بعده في صورة الاكثر) أي أو ووطئها بعد امتق في صورة ما اذا ولده لا أكثر من ستة أشهر منه (قوله بقيد) أي لكل من الوطء معه والوطء بعده عن وهذا غير ظاهر بل هو قيد في البعدية فقط وأما اذا قارن الوطء العتق فيلزم الا مكان منه لان الغرض أنه لستة بعد العتق كافي شرح هر (قوله فهي أم ولد) أي في هذه الثلاثة أو الاربعة ان جعل قوله فأكثر صورة رابعة وقوله لم تصر أم ولد أي ويتبع الولد اياه كما يتبعه في الثلاثة الاولى التي في المتن فتكون تبعيته في خمس صور فجملة الصور تسعة (قوله كونه جفظة) انظر لو حصل المكاتب المؤنة هل يجبر السيد كما في نظيره من يحمل المقرض أو المسلم اليه مؤنة النقل سم (قوله في زمن نهب) وان أنشأ الكفاية في زمن النهب لان ذلك قد نزول عند المحل ولما في قبوله من الضرر قال الماوردي والرواني فان كان هذا الخوف معه ودالا يرجى زواله لزمه القبول وجها واحدا شرح الروض (قوله وهو تمييز العتق) أي اذا اراد دفع الكل وقوله أو تقر به أي اذا اراد دفع البعض

قبلها تغليبا لها والولد حيث ذكر فان لم يطأها مع العتق ولا بعده أو ولده لدون ستة أشهر من الوطء عبد لم تصر أم ولد (ولو عجل) النجوم أو بعضها قبل محلاها (لم يجبر السيد على قبض) لما عجل (ان امتنع) منه (لغرض) كونه جفظة وخوف عليه كان عجل في زمن نهب (والا) بأن امتنع لا لغرض (أجبر) على القبض لان المكاتب غرض اطأها فيه وهو تمييز العتق أو تقر به ولا خير على السيد

ونظائرهما من أنه لا يتعين الإيجاب على القبض بل لما عليه أو على الإبراء ويغارق نظيره في السلم من تعين القول بأن
الكتابة موصوفة على تعجيل العتق ما أمكن فليس يطلب الإبراء (فإن أبا قبض القاضى) عنه وعتق
المالك أن أدى الكل (أو على (٨٩١) بعضا) من النجوم (ليبرته) من الباقي (فقبض وأبرأ بطلا)

أي القبض والإبراء لأن
ذلك يشبه ربا الجاهلية
فقد كان الرجل إذا حمل
دينه يقول لمدته أقض
أورد فان قضاءه والازاده
في الدين وفي الاجل وعلى
السيد رد المقبوض
ولا عتق (وصح اعتياض
عن نجوم) للزومها من
جهة السيد مع انتشوف
العتق وهذا جرم في الروضة
وأصلها في الشفعة وصوبه
الاستنوى نص الشافى
عليه في الام وغيرهما وان
جرم الاصل تبع لما حكمه
في الروضة وأصلها هنا
بعدم صحته وعلى الاول
جرى البلقينى أيضا قال
وتبع الشبان على الثانى
الغوى ولم يطلع على
النص (لا يبعها) لأنها غير
مستقرة ولأن المسلم فيه
لا يصح بيعه مع لزومه من
الطرفين لتطرق السقوط

عبد الله أو المراد نصيره في النجم الأخير وتقريره في غيره (قوله عامر) أي من قوله
ويقول السيد خذ ما أوبريه عنه رى (قوله أو عجل بعضا الخ) ويجرى ذلك في كل
دين عجل هذا الشرط شرح مر (قوله ليبرته من الباقي) أي شرط ذلك من أحدهما
وروافقه إلا آخر عليه مد (قوله وإبراء) أي مع اعتقاد صحة القبض (قوله بطلا) أي
إن كان السيد جاهلا بالفساد فإن كان عالما به صحح وعتق كما في م ر لانه أبرأه لاني
مقابلة شيء (قوله يشبه ربا الجاهلية) أي من حيث جلب النفع حل والافاضا
في مقابلة النقص من الواجب وما في الجاهلية في مقابلة الزيادة أو من حيث جعل
التعجيل مقابلا للإبراء من الباقي فهو كعلمهم زيادة الاجل مقابلا لجمال (قوله وصح
اعتياض عن نجوم) المتمد عدم صحة الاعتياض مطلقا أي سواء كان من العبد
أو أجنبي خلافا لما جع به بعضهم من حمل النفع على الأجنبي والجواز على العبد
رى (قوله لانه غير مستغرة) أي ولانها مجوز عن تسليها شرعا من حيث إن
العبد قادر على إسقاطها سم (قوله لا يبعها) أي لنهر المكاتب والافاضا
بيعها لا يكتب معنى (قوله وصح أيضا بيعه من نفسه) ويعتق عن جهة الكتابة
على المتمد بناء على أنه عقد عتاقه فليتبعه ولده وكسبه ولو ملته على صفة فوجدت
حال الكتابة عتق عنها أيضا فليتبعه ما ذكر اه شوبرى وقوله ويعتق عن جهة
الكتابة أي من حين عقد البيع لانه يبيده الحربة حالا ولا تتوقف حرته على
قبض العوض ومقتضاه أنه يطالب بعد ذلك بكل من نجوم الكتابة ومن عوض
البيع فليبرد في قل على المحلى ولو باعه نفسه مع وكان فسخا للكتابة وعتقه
ليس عن الكتابة فلا يتبعه كسبه ولا ولده قاله شيخنا كحجر واعتمده وعن شيخنا
م ر خلافة واعتمده سم أنه يعتق عن الكتابة وكلام قل هو الظاهر (قوله
لتطرق السقوط) أي بالانقطاع وهو على لقوله لا يصح بيعه (قوله فلا يباع) أي
أنى بصورة البيع (قوله للمشتري) أي مشتريه أو مشتريه (قوله سلامة العوض)
أي الذى دفعه المشتري للسيد (قوله عتق بقبضه) لأن المشتري كالوكيل (قوله

أليه فالنجوم بذلك أولى (ولا يبعه وهبته) أي المكاتب كأم الولد لكن إن رضى المكاتب بذلك صح وكان رضاه
فسخا للكتابة ويصح أيضا بيعه من نفسه كما في أم الولد (فلا يباع) مثلاً السيد النجوم أو المكاتب (وأذا) ها المكاتب
(المشتري لم يعتق) وإن تضمن البيع الأذن في قبضها لأن الأذن في مقابلة سلامة العوض ولم يسلم فلم يبق الأذن
ولو سلم بقاؤه ليكون المشتري كالوكيل فالفرق بينهما أن المشتري يقبض النجوم لنفسه بخلاف الوكيل فله بيعها
وأذن للمشتري في قبضها مع علمه بفساد البيع عتق بقبضه (ويطالب السيد المكاتب) بها

(والمكاتب المشتري) بما أخذه منه (وليس له) أي السيد (تصرف في شيء مما يبيع مكتبه) يبيع أو اعتاق
أو تزوج أو غيرها لا تهمه في المصالحات كالأجنبي وتعيير (٨٩٢) بذلك أهم مما عبر به (ولو قال له

غيره اعتق مكاتبك بكذا
ففعلى عتق ولزمه ما التزم)
وهو اقتداء منه كفا في أم
الولد فالقول اعتقه عني على
كذا فاعل لم يعتق عنه بل
عن المعتق ولا يستحق المال
في (فصل) في لزوم
الكتابة وجوازها
وما يعرض لها من فسح
أو انفساخ وبيان حكم
تصرفات المكاتب وغيرها
(الكتابة) العجيبة (لازمة
للسيد فلا يفسخها) لأنها
عقدت لحظ مكاتبه لا لحظه
فكان فيها كالراهن (الآن
عجز المكاتب عن أداء)
عند محل النعم أو بعضه غير
الواجب في الأبناء (أو امتنع
منه) عند ذلك مع القدرة
عليه (أو غاب) عند ذلك
(وأن حضرماله) أو كانت
غيبه المكاتب دون مسافة
قصر على الأشبه في المطلب
فله فسخها بنفسه وبما تم
متى شاء لمعذر الموضع عليه
وإطلاقه لا امتناع أولى
من تقييده له فيعجز
المكاتب نفسه (وليس

المشتري) أي صورة قوله اعتق مكاتبك (أي ولم يقل عني أخذ من قوله فالقول
الخ) (قوله اقتدأ منه) أي من الغير والولاء للسيد (قوله لم يعتق عنه) أي لأن ذلك
يتضمن بيعه وهو لا يبيع (فصل) في لزوم الكتابة أي
من جانب وجوازها أي من الجانب الآخر (قوله أو انفساخ) وقد ذكره بقوله
ولو قتل بعثت لأن معنى بطلانها انفساخها (قوله لازمة للسيد) أي من جهته
كما عبر به في المنهاج وقال ع ش أي لأجله وأخذ بعضهم من عبارة الأصل
أن اللام بمعنى من وفي الكلام حذف مضاف ومثل ذلك يقال في قوله وجائزة
للمكاتب (قوله لحظ مكاتبه) وهو تخليصه من الرق (قوله كالراهن) لأن الرهن
عقد لحظ المرتين (قوله غيبه المكاتب) فيه اظهار في محل الاضمار (قوله دون
مسافة القصر) أي وفوق مسافة العدوى وعبارة م د ولو حل النعم ثم غاب
بغير إذن السيد أو حل وهو أي المكاتب إلى مسافة القصر بخلاف غيبته فيما دونها
كما عده الزرعي كشى وغيره قياسا على غيبة ماله ويبحث ابن الرفعة أن غيبته
في مسافة العدوى كمسافة التصرف وهو ضعيف اه (قوله فسخها) قيده بالبقية
بما إذا لم يأذن له السيد في السفر وينظره إلى حضوره والافليس له الفسخ زى (قوله
متى شاء) أي كفا في أفلاس المشتري بالثمن فان للبائع الفسخ ومنه يعلم أنه لا بد من
الفسخ ولا يحصل بمجرد التعجز كما سيأتي (قوله لمعذر الموضع عليه) أي في وقت
استحقاق قبضه ع ش أي لا مطلقا لأنه يمكنه أخذه به فلا تعذر (قوله لاه ربما الخ)
هذه العلة بردها ما سبقت في الجنون والسفيه من قيام الحاكم مقامهما في الأداء
عنه ما مع أنه إذا أفاق الجنون أو زال حجر السفيه ربما عجزا أنفسهما أو امتنعاً من
الأداء فلا بد أن يزاد فيه زيادة تدفع الإبراء المذكور بأن يقال مع بقاء الإهلية
فيه فلم يول عليه في ماله فلا مرد ما سيأتي (قوله ويفصل الأمر بينهما) بأن يلزم السيد
بالإتداء أو يحكم بالتفاسد أن رأه معطية وإن لم يحصل التفاسد بنفسه لا تفتاء شرطه
الآتي شرح مر أي من اتفاق الدين في الجنس والحلول والاستغفار أو حل صورة
المسئلة أن القيمة من غير جنس النجوم والأفالم مانع من التفاسد اللهم إلا أن يقال
أن ما يجب حظه في الإتياء ليس ديناً على السيد وإن وجب دفعه رفقا بالعبودية
ثم جاز للسيد أن يدفع من غير النجوم ع ش على م د وانظر معنى قوله أن القيمة من
غير الخ (قوله وجائزة للمكاتب) وقال أبو حنيفة ولازمة من جهته أيضا عميرة سم

لها كم أداء منه) أي من مال المكاتب الغائب عنه بل يمكن السيد من الفسخ لأنه ربما
عجزه أو امتنع من الأداء لو حضرا ما إذا عجز عن الواجب في الإتياء فليس للسيد فسخ ولا يحصل التفاسد لأن
السيد يؤديه من غيره لكن يرفعه المكاتب للحاكم يرى فيه رايه ويفصل الأمر بينهما (وجائزة للمكاتب)
كالرهن بالنسيئة المرتين (فله ترك الأداء) (و) (له) (الفسخ) بأن كان معه وقام

(ولو استهل) سبيله (هذا لعل لجبر من امهاله) مساعده له في تحصيل العتق (اولي مع عرض وجب) امهاله لبيده
والتصريح بالوجوب هنا وفيما يأتي من (٨٩٣) زيادتي (وله ان لا يزيد) في المدة (على ثلاثة) من الايام سواء

أعرض كساد أم لا ولا نفي
فيها وما أطلقه الامام من
جواز الفسخ محمول على ما زاد
عليها (أولا حضار ماله
من دون مرحلتين وجب)
أيضا امهاله الى احضاره لانه
كال حاضر بخلاف ما فوق ذلك
لطول المدة (ولا تنسخ)
المكتابة (بجنون) منها
أو من أحدهما ولا باغواء
كما فهم بالاولى (ولا يجبر
سفه) لان اللزم من أحد
طرفيه لا ينسخ بشيء من
ذلك كالرهن والاخيرة
من زيادتي (ويقوم ولي
السيد) الذي جن أو جبر عليه
(مقامه في قبض) فلا يعتق
قبض السيد لنفسه و اذا
لم يصح قبض المال فلا مكتاب
استرداده لانه على ملكه
فان تلف فلا ضمان لتقصيره
بالدفع الى سيده ثم ان لم يكن
بيده شيء آخر يؤذيه فالاولى
تعييره (و) يقوم (الحاكم)
مقام المكتاب (الذي جن

(قوله ولو استهل) أي طالب امهاله سيده (قوله فلا نفي فيها) أي لا يصح ولا ينقد
(قوله أولا حضار ماله) لا يقال هلاخه الى ما قبله وجعل الوجوب جوابا لما
وأخر قوله وله ان لا يزيد الخ مع أنه أخصر لا نأقول لو فعل ذلك لتوهم رجوع قوله
وله ان لا يزيد الخ لكل بما قبله وليس كذلك بل هو خاص بالاول (قوله لانه
كال حاضر) ظاهره وان عرض له ما يقتضي الزيادة على ثلاثة ايام وهو محتمل حيث
كانت الزيادة يسيرة بحيث يقطع مثلها كثيرا للمسافرين في تلك الجهة اه ع ش
(قوله بخلاف ما فوق ذلك اطول المدة) يشكك على هذا الجواب الامهال ثلاثة ايام
ليبيع العرض مع انه يمكن احضاره من مسافة القصر في دون ثلاثة لانه يمكنه
الذهاب في يوم وليلة والعود في ذلك وذلك يومان وليلتان وهي دون الثلاثة بلباليها
فكيف يهل لبيع ثلاثة ولا يهل للاحضار اقل من ثلاثة ويمكن ان يقال لما كان
الوثوق بحصول الحاضر أشد كان أحق بتوسعة الطريق في تحصيله سم ويجاب
ايضا بما أشاره الشارح بقوله لطول المدة أي شأن مدة تحصيله الطول زيادة
على ثلاثة فلا يرد امكان تحصيله في يومين لانه خلاف الشأن والغالب تأمل (قوله
أو من أحدهما) هذا في المكتابة العقيمة اما الفاسدة فتتفسخ بجنون السيد
واعماؤه دون المكتاب عبد البر (قوله ولا يجبر سفه) وكذا جبر الفليس بالاولى
وانما اقتصر على جبر السفه لانه هو الذي تفارق فيه العقيمة الفاسدة بخلاف جبر
العامة فانه لا يبطلها كما سيأتي (قوله الى سيده) أي الذي ليس أهلا لقبض قلابه
من الزيادة في العلة لاجل انتاج المذبح (قوله ثم ان لم يكن الخ) مرتب على قوله فلا
ضمان (قوله ويقوم الحاكم مقام المكتاب) لانه ينوب عنه لعدم أهليته بخلاف
غائب له مال حاضر شرح مر (قوله قال الغزالي الخ) فجملة الشروط ستة وهي
شروط القيام الحاكم مقامه (قوله وهذا حسن) لكنه قليل النفع مع قولنا ان
للسيد اذا وجد ماله ان يستقل بأخذه الا ان يقال الحاكم يمنع من الاخذ والحالة
هذه أي فلا يستقل بأخذه وتقل في الخادم عن الوسيط ما يؤخذ منه الجواب
بان دفع القاضي يتوقف على المصلحة لان هذا شأن تصرفه وأما السيد فله

أوجبر عليه (في أداء ان وجد له مالا ٢٣٤) ولم يأخذ السيد) استقلالا وثبتت الكتابة
وحل النجم وحلف السيد على استحقاقه قال الغزالي وراى له مصلحة في الحرية فان رأى أنه يضيع اذا أفاق لم يؤد قال
الشيخان وهذا حسن فان لم يجد له مالا مكن السيد من الفسخ فاذا فسخ عاد المكتاب قتاله وعليه مؤتته فان أفاق وظهر له
مل كان حله قبل الفسخ دونه الى السيد وحكم بعتقه وتقيض تعمييره وتقاسم بالاقافة في ذلك ايرتفاع الجبر وخرج
زيادتي ولم يأخذ السيد مالا واخذه استقلالا

وإنه يدعى به قول القاضى المستحق (ولو جنى على سيده) قتلا أو قطعا (لزمه قود أو أورش) بالمال المانع لأن الواجب
الحماية عليه لا يتعلق له رتبة بخلاف ما بالى في الأجنبي ويكون (٨٩٤) الأرض (جماعة) ومما سيجنبه

لأنه لا يملكه كالأجنبي كأمير (فإن
لم يملك) مع ما ينفى بذلك
(الله) أى للسيد أو الوارث
(تعجيزه) دفعه لاضرر عنه
(أو) جنى (على أجنبي)
قتلا أو قطعا (لزمه قود
أو الأقل من قيمته والأرض)
لأنه يملك تعجيز نفسه وإذا
عجز ما فلا متعلق سوى الرقبة
وفى إطلاق الأرض على دية
النفس تغليب (فإن لم يكن
معها مال) ينفى بالواجب
(عجزه الخاصكم) بطلب
المستحق ويباع بقدر الأرض
إن زادت قيمته عليه والافكلة
هذا كلام الجوهري وقال ابن
الرفعة كلام التنبيه يفهم
أنه لا حاجة إلى التعجيز بل يبين
بالباع إفقاس الكتابة كما
أن يبيع المرهون فى أرض
الجناية لا يحتاج إلى ذلك
الرهن وقال القاضى للسيد
أيضا تعجيزه أى بطلب
المستحق ويباعه أو ندائه
(وبقيت الكتابة فيما بقى
لم فى ذلك من التجميع بين
الحقوق فإذا أدنى حصته
من النجوم عتق (والسيد
فداؤه) بأقل الأمرين من
قيمه والأرض فيما بقى مكاتبه على المستحق قبول الفداء (ولو اعتقه أو أبراه) من النجوم

الاستقلال كما يستقل بالعتق وهذا الجواب هو المعتمد (قوله يمكن السيد
من القمع) أى بعد الحل كما يدل عليه السياق رشيدى (قوله رقت تعجيزه)
أى حكمه بانتقامه لعدم وجود مقتضيه باطنا ولا تنوقف على نقض القاضى عن
على م (قوله لم يملك القبط) قد يقال فيه اتحاد القابض والمقبض الآن يقال
اعتقر لتشوق الشارع للعتق (قوله لزمه قود) أى نفسا وطرفا أى عند العبد
وقوله أو أورش أى عند عدم العمد وقوله (لأن الخ) حلة لزوم الأرض فقط لا لزوم
القود لأنه لا يتبعه (قوله عليه) أى على السيد متعلق بالحماية (قوله لا يتعلق له)
أى لا واجب المذكور برقبته بل بدمته عن وهذا خبران ولم يتعلق برقبته لوجود
المانع وهو ملك السيد لمبا وهذا فارق الأجنبي فيما إذا أوجبت الحماية مالا وهذا
جواب عما يقال لم يجب الأقل من قيمته والأرض كالحماية على الأجنبي وحاصل
الفرق بينهما ما أن حق السيد متعلق بدمته دون رقبته لأنهما ملكه لزمه جميع
الأرض مما بقى يده بخلاف جنايته على الأجنبي لأن حقه يتعلق بالرقبة فقط
كما ذكره م (قوله فيه تعجيزه) وإذا رقت سقطت الأرض فلا يتبع به بعد عتقه كن
ملك عبد الله عايه دين شرح م (قوله لاضرر عنه) أى عن المكاتب لأنه توجه
عليه غرامان فإذا عجزه فخلص منهما وأما الرق (قوله فلا متعلق سوى الرقبة)
أى فله الأقل من قيمتها والأرض ترى (قوله عجزه الحاكم) وإنما يعجزه فيما
يحتاج لبيعه فى الأرض فقط إلا أن لا يتأتى بيع بعضه على الوجه مخرج م (قوله
وقوله فيما يحتاج إلى دليل قوله وبقيت الكتابة فيما بقى) (قوله ويباع بقدر الأرض)
لو تعذر بيع البعض فى هذه الحدة لبيع الكل وما فضل يأخذ الوارث كذا قال
الزمخشري أنه القياس وفيه نظر م (قوله وقال ابن الرفعة) المعتمد كلام
الجمهور ويفرق بين ما هنا ويباع المرهون بأن العتق يحتاج له بخلاف الرهن (قوله
وقال القاضى) أشار به إلى أن الحاكم ليس بقيد وإنما يعجزه الحاكم فى الجناية
على الأجنبي دون الجناية على السيد للحاجة إليه فى الأول دون الثانى (قوله
وبقيت الكتابة) قال فى شرح الروض وقضيته بقاء الكتابة فى الباقي أنه لا يعجز
الجميع فيما إذا احتج لبيع بعضه خاصة وقضية صدر كلامهم أنه إن عجز الجميع
ويوجه بأنه تعجز مراعى حتى لو عجزه ثم برى من الأرض بقى كله مكاتب اسم (قوله
بين الحقوق) أى حق العبد وحق السيد وحق الأجنبي ومما ذكره شرح م (قوله
فيه من التجميع بين حقوق الثلاثة) فسقط ما قيل من أن المراد بالتجميع اثنين وهما

(بعد ان ياتى عتق رزقه القداء) لانه لو كان متعلقا حتى الحق عليه كقولنا بخلاف ما لو عتق ما دام العتق بعد ما فلا يلزم السيد عداؤه (ولو قتل المكاتب) (٥٥) بطلت) أي انك لا تراه رقيقا لقوات محاربه وتسيده قود

على فاته ان كافاه والا فالقيمة له لبقائه على ملكه ولو قتله هو فليس عليه الا الكفارة مع الاتم ان تعبد ولو قطع طرقة ضمنه لبقاء العتقية (ولمكاتب تصرف لا تبرع فيه ولا خطر) كبيع وشراء واجارة اما ما فيه تبرع كصدقة ومهبة او خطر كقرض وبيع نسيتة وان استوثق برهن او كفيل فلا يد فيه من اذن سيده نعم ما تصدق به عليه من نحو لحم وخبر عما العادة فيه اكله وعدم بيعه له اهداؤه كغيره على النص في الام (و) له (شراء من يعتق على سيده) والملك فيه للمكاتب (ويعتق) على سيده (بعمرة) له نحوه في ملكه وله ايضا شراء بعض من يعتق على سيده ثم ان يحرر نفسه او يحرره سيده حتى ذلك البعض ولا يسرى الى الباقي وان اختار سيده تعميره لم يسرى العتق (و) له (شراء من يعتق عليه

حق المكاتب وحق العتق) (قوله عتق) أي ان كان السيد مؤمرا او مستقرا الاعتاق اخذ من كلامهم في مسئلة اعتاق المتعلق برقبته مال قاله جهرى (قوله ومات رقيقا) أي مات في حال رقه أي يتبين بقتله انه لم يعتق قبل الموت فلا ينافي قولهم ان الرق ينقطع بالموت فليس له حينئذ ما تركه بحكم الملك لا الارث ولزمه تجهيزه وان لم يخاف وفاء شرح جهرى وكتب ايضا قوله مات رقيقا لا حاجة لهذا مع قوله بطلت الا ان يجاب بانه اعتماد كره لئلا يتوهم انه مات حر لان الرق ينقطع بالموت ولئلا يتوهم ان المال الذي يأخذه السيد بالارث لا بالملك مع ان السيد انما يأخذه بالملك زاد شيخنا ان فائدة ايضا انه يجب على السيد تجهيزه فامل وفائدة ايضا ثبوت القود والارث لسيده اه (قوله ضمنه لبقاء العتقية) ويلغزه فيقال لنا شذوذا يضمن ماله ولا يضمن كله عبد البر (قوله ولا خطر) انظر لاشراف على الملاك قاله الجوهري زى والمراد هنا الخوف (قوله كصدقة اي وبيع) بدون عن مثل) ونقل البلقيني عن النص امتناع تكثيره بالمال مع انه لا تبرع فيه شرح مر (قوله له اهداؤه لغيره) وفي نسخة كغيره أي حكايا لظاهره وان كان له قيمة ظاهرة وهو ظاهر حيث جرت العادة باهداء مثله الا كل عن (قوله لئلا يضر) أي من ان شرط السراية تملكه لاختيارا (قوله من يعتق عليه) أي لو كان حرا شرع مر (قوله بلون) واحتج بالاذن لانه يمتنع عليه نحو بيعه ففيه ضرر على السيد من ان ياتي من التصديق عليه في أداء العتق وقال شيخنا العزيز في الاحتجاج لا اذن سيده مع انه لا يعتق عليه لانه ربحا رفع الامر الى حاكم يرى عتقه عليه (قوله ولا يضر اعتاقه) أي لقنه سواء كان من يعتق عليه أولا وكذا قوله كتابته (قوله عن نفسه) تخرج اعتاقه عن غيره باذن السيد فانه يجوز بيعه (فصل) في الفرق بين العتقية والباطلة والقياسية الخ (قوله وغير ذلك) وهو اختلافها في العتق وبين مشاركة القاسية المتعلق ومخالفتها له وقوله فان ضمنها أحدهما الخ (قوله باختلال ركن) أي بسبب انتفاء شرطه والانسب بالترجئة حيث قال في الفرق بين الكتابة الباطلة الخ بأن يكون قوله باختلال خبرا أولا والشرح جملة طرقا

باذن) من سيده (و) اذا اشتراه باذنه (بعبه رقابة وتقوا لا يضر اعتاقه) عن نفسه وكتابه ولو باذن لضمها لولاه وليس من أهله كما لم ذلك مما مر (فصل) في الفرق بين الكتابة الباطلة والقياسية فوما تشارك فيه القاسية العتقية وما تخالفه وفيه وفي ذلك (الكتابة الباطلة) وهي ما اختلفت معهما (باختلال ركن) من أهله كما يكون أحد القادحين مكرها لم يرد الوعد أو وعدت بغير مقصود كدم

(ملفات الا في تعليق مقير) بان يقع من يصح تعليقه فلا تلتني فيه . (٨٩٦) وذكر الباطل مع حكمها المذكور

من زيادتي (والفاسدة)
وهي ما اختلفت صحتها
(بكتابة بعض) من رقيق (أو
فساد شرط) كشرط ان يبيعه
كذار (أو) فساد (عوض)
تكمير (أو) فساد (أجل)
كهم واحد (كالصحة
في استقلاله) أي المكاتب
(بكسب) في (أخذ) أرش
جنابة عليه (ومهر) في أمة
ليست بين يها في كتابته
سواء أو جب المهر بوطه
شبهة أم بمقد صحيح فقول
ومهر أعم من قوله ومهر شبهة
(وفي أنه يعتق بالاداء)
لسيده عند المصل بحكم
التعليق لأن مقصود الكتابة
العتق وهو لا يبطل بالتعليق
بفساد وهذا حال البيع
وغیره من العقود قال
البنديجي وليس لنا عقد
فأسديك به كالصحيح الا هذا
(و) في أنه (يتبعه) اذا عتق
(كسبه) المحاصل بعد
التعليق فيتبع المكاتب ولدها
وفي أنه تسقط نفقته عن سيده
(وكالتعليق) بصفة (في أنه
لا يعتق بغير أدائه) أي المكاتب
كأبراهمه وأداء غيره عنه منبرا
تعبيري بذلك أعم من تعبيره

منطقا بمذون (قوله الا في تعليق معتبر استثناء منقطع لأن عتقه بحكم التعليق
لا يحكم الكتابة لكن قول الشارح) فلا تلتني فيه يقتضي أنه متصل الا أن يقال
كلام الشارح مبني على الظاهر (قوله من يصح تعليقه) وهو البالغ العاقل
كقوله ان أعطيتني دما أو مينة فانت حر ع ن ومثله غيره بقوله كقول مطلق
التصرف كالتبني على ز في دم فاذا أدت مائة فانت حرا فاذا أدامها عتق (قوله
أو فساد عوض) أي مقصود حكمه مثل فلا ينافي ما تقدم في قول الشارح غير
مقصود دم عبد البر فعلم من كلامه أن الموضع اذا كان غير مقصود تكون باطلة
وان كل من مقصودا تكون فاسدة اه والفرق أن غير المقصود كالمدم فكأنه
لم يوجد عوض فتكون فاقدة ركن (قوله كالصحة في استقلاله) أي لا يحتاج
الى اذن السيد وليس المراد أنه يفوز به ثلاثا بتركه مع قوله بعد وفي أنه يتبعه كسبه
ليكن تعليقه بناسب هذا الثاني وحاصل ما أشار اليه أن الكتابة الفاسدة
كالصحة في خمسة أشياء وكالتعليق في ثمانية (قوله بكسب) ظاهره حتى
في آتية البعض والظاهر أنه لا يستقل الا ببعض الكسب شيئا (قوله أرش
جنابة عليه) أي حيث كانت من أجنبي فأن كانت من السيد لم يأخذ منه شيئا
في الفاسدة دون الصحة م م أي فلو قطع أجنبي أو السيد طرفه في الصحة لم
كلا الارش بخلاف ما لو قطع السيد طرفه في الفاسدة فلا شيء عليه (قوله وهو
لا يبطل الخ) كان قال ان أعطيتني خرافا فانت حر (قوله يملك به كالصحيح) أي لانه
يملك به الكسب وأرش الجنابة والمهر ح ل (قوله الا هذا) قال ابن الصلاح
وسببه أن المقرود عليه هنا العتق وقد حصل فیتبعه ملك الكسب بخلاف البيع
مثلا فانه لا يحصل فيه المقرود عليه اه سم ولا يرد على الحصر اطلع لانه ليس فاسدا
وانما الفاسد عوض تأمل (قوله فيتبع المكاتب في تفریعه على ما قبله شيء
لان الولد ليس كسبا وعبارة م رفیتبعه كسبه وولده (قوله تسقط نفقته عن
سیده) ما لم يمتح الى اتفاق بان يحجز عن الكسب وأما فطرته فلا تسقط عن السيد
في الفاسدة وتسقط عنه في الصحة سم مخلصا (قوله كأبراهمه وانما الجزاء
في الصحة لكون المذهب فيها المعاوضة فالاداء والبراء فيها واحد شرح م رأى
والمذهب في الفاسدة معنى التعليق فاختصت باداء المسمى للسيد كي تحقق الصحة
غيره سم (قوله متبرعا) ليس قيدا (قوله بموت سيده) وانما بطلت الفاسدة بموت
سیده لانها جائزة من الجانبين بخلاف الصحة ح ل (قوله تصح الوصية به) وان
لم يقيد بالعجز بخلاف الصحة لا تصح الوصية به فيها الا أن قيد بالعجز سم (قوله

وتعليقه
بالبراء (و) في أن كتابته (تبطل بموت سيده) قبل الاداء لعدم حصول المعلق عليه فان كان
قال ان أدت الى أولى وأدنى بعده وقت لم تبطل بموته (و) في أنه (تصح الوصية به و) في أنه (لا يصرف له سهم المكاتبين)

وتعليكه بأن يملكه سيده للغير أو يملكه سيده شيئا من ماله عبد البر والظاهر الا قول
وعلى كل فهو مصدر مضاف لفعوله (قوله ومنعه من السفر) أي بخلافه في العهدة
فانه جائز بلاذن مالم يحصل النجم شرح الروض وقوله وجواز وطء الامة أي وطء
السيد الامة المكتوبة في الكتابة الفاسدة وليس المراد وطء المكاتب كتابة
فاسدة أمته لان ذلك ممتنع حتى في العهدة كما تقدم سم ومن ضعف كلام
المشارح جملة على كون سيد الامة هو المكاتب كتابة فاسدة لانه لا يحمل له وطء
أمته اه كالعهدة بل أولى فلا يخالف كلامه هنا في م من امتناع وطء
المكاتب كتابة فاسدة أمته (قوله منها) أي بمن اشارة الى أنه يتصور أيضا الفرق
في كل عقد صحيح غير مضمين كالأجارة والهبة فانه لو صدر من سفيه أو مسي وتلفت
العيز في يد المستأجر والمتب وجب الضمان ولو كانا فاسدين لم يجب ضمانهما لان
فاسد كل عقد كعصية في الضمان وعدمه كما نقله زى عن الأسنوى ومثله في شرح
الروض (قوله الحج) فانه يبطل بالردة ويفسد بالجماع اذا طرأ واحدكم الباطل أنه
لا يجب المضي فيه بخلاف الفاسد وهذه صورة مريان الفساد وأما الفاسد
استداه فصورته أن يحرم بالعمرة ثم يجمع ويدخل عليها الحج زى (قوله والعارية
كأجارة الدراهم ولله نائير لغير الزينة ولغير الضرب على صورتهم ما فان قلنا انها
باطلة كانت الدراهم والدنانير غير مضمونة لانها غير قابلة للأجارة فكانت مضمونة
وان قلنا فاسدة كانت مضمونة لان فاسد كل عقد كعصية بخلاف باطله فليس
كعصية كما له لدى يرى أي وما قولان عندنا أما اذا أعارها للزينة أو للضرب
على صورتها فيصع كما قاله م ر في العارية وعبارته نعم لو صرح بأجرته أي المقصد
لأترين به أو للضرب على صورته مع ونية ذلك كافية عن التصريح كما بحثه الشيخ
الاتحاد هذه المنفعة مقصدا وان ضعفت اه (قوله والخلع والسكتاينة فان الباطل
فيهما ما كان على عوض غير مقصود كالدلم أو رجع الى خال في العاقبة كالصفر
والسفة والفاسد منهما خلافة وحكم الباطل أنه لا يترتب عليه مال والفاسد يترتب
عليه الطلاق والعق ويرجع السيد بالقيمة والزوج بالمهرح ل فمضى كونهما
فاسدين أن عوضهما فادوان كانا نافذين بدليل وقوع الطلاق وحصول العتق
(قوله بالفعل) كالبيع أو بالقول كعصية أو لا بشكل يكون الغلب فيها لتعليق
لانه تعاقب في ضمن معاوضة (قوله لاه) أي عقد الكتابة وان كان الخ وهو جواب
عن سؤال تقدم به ان هذا من باب التعليق فكيف ساغ للسيد رفعه بالفسخ مع أن
التعليق لا يرفع بذلك (قوله ولا يتأني) أي فسخ العبد (قوله كذلك) أي

وفي عهدة أمته تعاقب
الكفارة وتعليكه ومنعه من
السفر وجواز وطء الامة
وكل من العهدة والفسادة
عقد معاوضة لكن الغلب
في الاولى معنى المعاوضة
وفي الثانية معنى التعليق
واعلم ان الباطل والفساد
عندنا سواء الا في مواضع
منها الحج والعارية والخلع
والسكتاينة (وتخالفهما) أي
تخالف الفاسد العهدة
والتعليق (في أن السيد
فسدها) بالفعل أو بالقول
اذ لم يسلم له عوض كإسباقي
فكان له فسخها دفعا للضرر
حتى لو أدى المكاتب المسمى
بعد فسخه لم يعتق لاه وان
كان تعاقبا فهو في ضمن
معاوضة وقد ارتفعت فارتفع
وقيد الفسخ بالسيد لانه
حينئذ هو الذي خالف فيه
الفاسد كلام من العهدة
والتعليق بخلافه من العبد
فانه يطرأ في العهدة أيضا
على اضطراب وقع للرافعي
ولا يأتي في التعليق وان كان
فسخ السيد كذلك (و) في
(انها تبطل بنحو اغماه
السيد وفسده عليه)

لأن الحظ في الكتابة
للمكاتب لا السيد كما
بغلاف العجوة والتعليق
لا سلطان بذلك وخرج
بالسيد المكاتب فلا تبطل
القاسدة بنحو اغماؤه وجر
سفه عايه وزيادتي السفه
جبر القلس فلا تبطل به فان
بيع في الله بن بطلت (و) في
(ان المكاتب يرجع عليه
بما اداه) ان بقي (أو يبدله)
ان تلف وهذا من زيادتي
هذا (ان كان له قيمة) هو
أولى من قوله ان كان متقوما
بخلاف غيره تكهرفلا يرجع
فيه بشيء الا ان يكون
معترا بجلد ميتة لم يدبغ
فيرجع به لا يبدله ان تلف
(وهو) أي السيد يرجع
عاليه (بقيمته وقت العتق)
اذلا يمكن رد العتق فأشبهه
ما اذ وقع الاختلاف
في البيع بعد تلف المبيع
في يد المشتري ولو كانت
كافرا على فاسد مقصود
تكهرو قبض في الكفرة فلا
تراجع (فان اتحد) أي
واجبا السيد والمكاتب
جنسا وصفه كصحة
وتكسير وحلول وأجل
وكأنه قد ين

لا يتأني فيما اذا كان بالقول فلا يفسخ التعليق بقول السيد فسخت التعليق فلا
يزد أن له أن يبيعة ويكون له فلا لانه فسخ بالفعل (قوله لا السيد فهي تبرع من
السيد على المكاتب وكل من المغمى عايه والسفه لا يصح تبرعه حل وزى
وفيه أن الاغماؤه والسفه طرأ بعد الكتابة (قوله فلا تبطل القاسدة بنحو اغماؤه
فاذا أفاق وأدى المسمى عتق وثبت لتراجع تبرع م روقضيه أنه ليس للقاضي
أن يزدى من ماله ان وجد له مالا وتقدم في الصحة أنه يؤدى بشروطه (قوله فلا
تبطل بنحو اغماؤه) بين هذا مع أن المقدما من الطرفين وهو يبطل بذلك وأجيب
بان عدم البطلان هنا لتشوق الشارع للعتق (قوله وفي أن المكاتب يرجع
عليه قال البلقين) مقتضاه أن السيد لا يملكه وقت أخذه وعندى ليس الأمر
كذلك بل يملكه فاذا عتق ارتفع ذلك الملك سم (قوله ان كان له قيمة) هل العبرة
في القيمة بوقت التلف أو القبض أو أقصى القيم فيه نظرو قياس المقبوض بالشراء
الفاسد أن يكون مضمونا بأقصى القيم ع ش على م وهو قيد في كل من مسئلتى
الرجوع بالهين والبدل رشيدى (قوله هو أولى من قوله الخ) لان كلام الأصل
يوهم أن المراد بالتقوم ما قابل المولى وهو ما حصره كيل أو وزن وحاز السالم فيه
والذى له قيمة قديكون مثلها كالبر ومقوما كالتياب ع ش (قوله تكهرو) أي
غير معتمة كما يعلم من قوله الا أن يكون محترما شوبرى (قوله الا أن يكون) أي
المؤدى حل (قوله بجلد) كان كاتبه على جلود ميتة فهي فاسدة ع ش (قوله
لم يدبغ) قيده لعدم ضمانه بالبدل ان تلف كما ذكره والا فالمدبوغ يرجع به وببدله
ان تلف شيئا (قوله اذلا يمكن رد العتق الخ) عبارة شرح م ولان يه سامعنى
المعاوضة وقد تلف المعقود عليه بالعتق لعدم امكان رده فهو كالتلف مبيع مبيع
فاسد في يد المشتري فيرجع فيه عن البائع بما أدى ويرجع البائع عليه بالقيمة
والمعبر عنها القيمة (قوله وتكسیر) الواربعين أو اذا قوله وأجل (قوله وأجل)
انظر تصوره اذ الغرض أن السيد قبض النجوم والقيمة لان يكون الاحالة من ل
وتوضح ذلك ان ما يرجع به السيد على المكاتب من القيمة لا يكون حالا وما يرجع
به المكاتب ان كان عين ما دفعه السيد فهو عين لادين وهي لا توصف بحلول
ولا تأجيل وان كان بدله فهو لا يكون حالا الا أن يجاب بان مراده مطلق التقاص
بقطع النظر عن الكتابة فهي شروط للتقاص لا يبعد كونه متعلقا بالسيد والعبد
وان كان ذلك هو الظاهر من العبارة كما في ع ش ولا يمكن الاصح ان التقاص لا يكون
الا في الحالين بخلاف المؤجل الا اذا أدى الى العتق ويجاب أيضا بتصويره بما اذا كان

فهو أولى من قوله فان تجائسا (قاله ناقص) (٨٩٩) واقع بينهما سائر الذين في النور والهدى كدلالة

بان سقط أحدهما من
بقدره من الآخر ولو بلا
رضا من صاحبهما أو من
أحدهما إذا حاجته إليه
(ويرجع صاحب الفضل)
في أحدهما (به) على الآخر
أما إذا كانا غير نقدين فإن
كان متقويين فلا تقاص أو
مثليين ففيها تفصيل ذكرته
في شرح الروض وغيره (فإن
فرضا) أي الفاسدة
(أحدهما) هو أهم من قوله
السيد (أشهد) في بعضها
احتياطاً وتحريماً من التجاهد
لا شرطاً (فلو) قال السيد
(بعد قبضه) المال (كتب
فبخت) المكتوبة (فأنكر
المكاتب حلف) المكاتب
فيصدق لأن الأصل عدم
الفسخ وعلى السيد البينة
(ولو ادعى) عبداً (كتابه
فأنكر) عبداً أو وارثه
حلف) المنكر فيصدق لأن
الأصل عدمه ولو عكس
بان ادعاهما السيد وأنكرها
العبد صار قنأ وجعل أنكاره
تعميراً منه لنفسه فإن قال
كانت أنتك وأدبت المال
وعتقت عتق باقراره
ومعلوم مما مر في الدعوى

ذلك عند قوم جرت عادتهم بان تم المتفادات في حلة (قوله أولى من قوله فان تجائسا)
لأنه يؤهم أن اختلاف الصفة لا أثر له وليس كذلك ش (قوله بقدره) الباء بمعنى
في وفي كلامه منافي مقدراً أي في مقابلة قدره من الآخر ومن أنه دائرية فيشعر
ما إذا كانا قساوين أو أحدهما أقل شياً (قوله فلا تقاص) لأنهما ليسا بمومنين
من سائر الجهات بخلاف المثلي قال نعم فإن قلت ما صورة التقاص في المثليين
في المكتوبة فإن السيد يرجع عليه بقوة قامت من صورته أن تكون النجوم برا
مثلاً وتكون المعاملة في ذلك المكان بالبر فهو ذلك المكان قد تكون القيمة منه
وانظر أيضاً ما صورة التقاص في المتقويين ويكره تصويره بأن تكون النجوم غنياً
مثلاً وتكون المعاملة في ذلك المكان بما فتكون القيمة منها قياساً على ما قبلها فاندفع
ما يقال إن التقاص في المتقويين لا يتأق هنا حتى يتقيه لأن قيمة العبد لا تكون إلا
من نقد البلد وبذل المتأق إن كان قيمة كذلك وإن كان مثلاً فمقابلته قيمة العبد تأمل
(قوله ففيها تفصيل) المعتمد على التقاص في المثليين في المكتوبة فقط لا في غيرها
وهذا هو المراد بالتفصيل ع ش وعبرة م رأياً إذا جازاً جنساً أو غيره مما مر
فلا تقاص ولو كانا غير نقدين وهما متقومان مطلقاً أو مثليان ولم يترتب على ذلك
عتق فإن ترتب عليه جازت شوق الشارع إليه (قوله فان فسخها) أي الفاسدة
ومثلها الصفة إذا ساع السيد فسخها بان عجز المكاتب نفسه أو امتنع أو غاب
كأمر وأعلم أنما قصره على الفاسدة لأن الفسخ بها لا يتوقف على سبب ع ش
(قوله أشهد) أي ندباً م رويدين عليه ما بعدة (قوله وجعل أنكاره الخ) أي
فيتمكن السيد من الفسخ الذي كان محتاجاً إليه ولا تفسخ بنفس التعجير لما مر أن
المكاتب إذا عجز نفسه عن سببه بن الضرب والفسخ ومن ثم عبره بانه قوله جعل
أنكاره تعجيراً ولا يقل فسخاً ع ش على م (قوله تعجيراً منه) وعمله أن تعمد ولم يكن
هذراً (قوله وعتقت) ليس بقيد فلا حاجة لذكره لأن قوله كانتك وأدبت
المال يلزم منه عتقه ومن ثم أسقطه جروم رح ل (قوله في قدر النجوم) أي
في مقدار ما يؤدى في كل نجم زى وعبرة م في قدر الجرم أي الاوقات أو ما يؤدى
كل نجم اه وقوله أي في مقدار الخ لوجهه تفسيراً لعددها الآتي وقسم القدر
بقدرها كلها مكان مناسباً وعلى كلام زى يفسر قوله وعددها بعدد جواتها بان
اختلافها في حلة العدد (قوله بجنسها الخ) عبارة م أراد بالصفة ما يشتمل الجنس
والنوع والصفة وقدر الاجل (قوله أو وعددها) كان يقول العبد كانتك على
أني عشر ديناراً في كل شهر أربعة دنانير فقال السيد بل كانتك على خمسة عشر

والبيانات أن السيد يحلف على البت والوارث على نفي العلم (ولو اختلفا) أي السيد والمكاتب (في قدر النجوم) أي
المال (أو منتهى) بجنسها أو وعددها

أو قدر أجالها ولا يئنه أول كل بيعة (مخالفاً) بالكيفية السابقة في البيع فإن اختلفا في قدر النجوم بمعنى الاوقات
فالحكم كذلك الآن كان قول أحدهما مقتضياً للفساد كان قال السيد كاتباً على فهم فقال بل على فهمين
فيصدق مدعى الفسخ وهو الكاتب في هذا المثال (ثم ان لم (٩٠٠) يقبض) السيد (ما ادعاه ولم يتفقا) على

مؤجلة بثلاثة أشهر كل شهر خمسة (قوله أو قدر أجالها) أي في قدر جميع
أجلها كان قال الكاتب عشرة أشهر وقال السيد ثمانية (قوله السابقة
في البيع) فيبدأ هنا بالسيد (قوله فالحكم كذلك) أي يتالفان ولم يدخل
هذه في المتن كما صنع م ر لأجل قوله فيها لان مكان الخ فار هذا
لا يتأني في المال لان الاختلاف في قدره لا يؤدي الى الفساد حتى يدعيه أحدهما
تأمل (قوله وقياس ما مر) بعدد (قوله مجتهد فيه) أي فيتوقف على فسخ
الحاكم (قوله بخلافه ثم) أي في البيع اه (قوله بالتقديرين) أي
تقدير يكون لبعض ودية أو لا شيخنا (قوله لقوة جانبه بذلك) لان الآلة في بقاؤه
ومن ثم صدق مع كونه يدعى الفساد على خلاف القاعدة جبر (قوله الاول) أي
ما قبل الاول الثاني ما بعدهما (قوله في النكاح) وثلث النكاح البيع والمهر
كنت وقت البيع ميباً أو مجنوناً لم يقبل وان أمكن المصباح وعهدا بنون لانه
معارضة محضة والاقدام عليها يقتضي استجماع شرائطها بخلاف الضمان والطلاق
والقتل زى (قوله بثالث) وهو الزوج ان كان الاختلاف بين الولي والزوجة
أو الزوجة ان كان الاختلاف بين الولي والزوج والظاهر الثاني كما قاله ع ش
(قوله النجم الاول) استشكل بأنه لا يختلف الحال بكون الموضوع الاول
أو الآخر لحصول العتق بكل منهما فلا فائدة لاختلافهما ويمكن ان يصور بما لا
اختلف مقدار النجمين فقال خذ هذا عن الاول وأمر بحر الانكاح وضعت الآخر
فقال انما وضعت الاول وهذا الذي أتيت به دون الآخر فلا تعتق حتى تأتي
بما ينفي به عبد البر وعبارة م ر وانما تغاير فائدة اختلافهما اذا كان النجمان
مختلفين في التدرج فان تساويا فلا فائدة ترجع الى التقدم وتأخر (قوله عملاً
بقولهما) أي بنصديقهما (قوله من أعقق منهما الخ) ولا يتأني عنق نصيب

شيء (فسخها الحاكم)
وقياس ما مر في البيع انه
يفسخها الحاكم أو
المخالفان أو أحدهما وهو
ما مال اليه الاستوى وغيره
لكن فرق الزركشي بأن
الفسخ هنا غير منصوص
عليه بل مجتهد فيه فأشبهه
المنة بخلافه ثم (وان
قبضه) أي ما ادعاه (وقال
المكاتب بعضه) أي بعض
المقبوض وهو الزائد على
ما استوفى به في المقدر
(ودية) لي عندك (عتق)
لاتفاقهما على وقوع العتق
بالتقديرين (ورجع) هو
(بما أداؤ) رجوع (السيد
بقيته وقصدت فاهان)
في تلف المؤدى بأن كان هو
أو قيمته من جنس قيمة العبد
ومفتها (ولو قال) السيد
(كاتبك وأنا مجنون أو

محجور لي فأنا كبر) المكاتب الجنود أو الحجر (- اف السيد) فيصدق (ان عرف) له (ذلك أي
ما ادعاه لقوة جانبه بذلك) والا فالكاتب لان اصل عدم ما ادعاه السيد ولا قرينة والحكم في الشق الاول مخالف
لما ذكر في النكاح من أنه لو زوج بنته ثم قال كنت محجوراً لي أو مجنوناً يوم زوجت ثم لم يصدق وان عهده ذلك و فرق
بأن الحق ثم تعلق بمات بخلافه هنا وذكر التعليل هنا وفيما يأتي من زيادتي (أو قال) السيد (وضعت) عنك (النجم
الاول أو بعضاً) من النجوم (فقال) المكاتب (بل) وضعت النجم (الآخر أو الكل) أي كل النجوم (حلف السيد) فيصدق
لأنه اعرف بمراده وفعله (ولو قال) العبد لابني سيده (كاتبني أبو كذا فصدقه رهما أهل للتصديق أو فامت بكاتبته
بينة (فكاتب) عملاً بقوله أو بالبينة (ان أعق) منهما (نصديه) منه أو أبراه عن نصيبه من النجوم (عتق)

أحدهما بالاداء لانه ليس له تخصيص أحدهما بالقبض كما تقدم (قوله في تخصيصه الوقف) لعدم تمام ملكه م ر أى يقول بوقف عتق نصيبه حتى يمتق الباقي (قوله بالمعنى السابق) أى في فوائده من ارض وولاية تزويج وغيرهما لان الولاية ثبت لها ما في حياة العتق رى والجوار والمهر ومرتبط بنسبته والباء فيه للابسة وفى بالعصوية للسيدة فليس فيه تعلق حر فى بر معنى واحد بعامل واحد لا اختلاف معنى الحرفين (قوله تقتضى حصول العتق بها) قد يقال انه لم يحصل العتق بها فلم يسره الى المباشرة وهو من أعتق نصيبه اذ ارق نصيب الآخر كفى نظيره فيما لو كاتبه وكفى الصورة الاتية وهى ما اذا لم يصدق أحدهما بأنه مكاتب واجب بأنه لما كان حكم الكتابية باقيا لا متنازع به جعل اعتناق الابن تغييرا للعتق الذى تسبب فيه والده بالكتابة فإما لا امتناع به جعل اعتناق الابن تغييرا للعتق الذى تسبب فيه والده بالكتابة فكان الوالد هو المعتق وهذا ظهر بثبوت الولاية للاب أولا (قوله كما مر) أى فى قوله والميت معسر (قوله سرى المعتق عليه) وولاية ما عتق من مكل العبد أو بعضه للمصدق خاصة عبد البر (قوله الى نصيب المكذب) فاذا أسير بنصف حصه الثرى لم يغرم مع قيمة نصف الحصه أرض تقص الباقي لان الحصه كلها قلت تقصت الرغبة فيها سم وشورى (قوله بخلاف مالو ابراه) عبارة م ر وخرج بأعتق عتقه باء او ابراه فلا يسرى (قوله فلا سراية) لان المكذب يعتقد ان الابرأ لغوى فى الاولى والمصدق يجيز عليه فى الثانية عبد البر فيكون عتقه بغير اختياره

(كتاب أمهات الاولاد)

أى واولادها معنى بيان أحكامها التى هى النسب الثامة ككثيوت الاستيلاء والعتق وجواز الاستخدام والوطى وفى قولنا مثلام الولد استيلاء ما فاقد وعنتها ثابت بعد موت السيد ويجوز استخدامها ووطئها والاضافة من اضافة الدال للدلول وختم المصنف كتابه بابواب العتق وجاء ان يعتقه الله تعالى من النار وآخر عنه ما هذا الكتاب لان العتق فيه يستعقب الموت الذى هو خاتمة أمر العبد فى الدنيا ويترتب العتق فيه على عمل عمله العبد فى حياته والعتق فيه فهرى مشرب بقضاء أو طار وهو قربة فى حق من قصده حصول ولد وما يترتب عليه من عتق وغيره والاصح ان العتق باللفظ أقوى من الاستيلاء لترتب مسيه عليه فى الحال وتأخره فى الاستيلاء وحصول المسبب بالقول قطعا بخلاف الاستيلاء لجواز موت المستولدة أولا انتهى شرح م ر وقوله والاصح ان العتق باللفظ أقوى أى العتق المنجز بدليل تعليله رشيدى ونوابه أسكتوا وقد يؤخذ منه انه لا يترتب على عتق

تخلأ فالرافى فى تخصيصه الوقف (ثم ان عتق نصيب الآخر) باء او اعتناق أو ابراه (فالولاية) على المكاتب (اللاب) ثم ينتقل بالعصوية اليها بالمعنى السابق فى أواخر كتاب الاعتناق (وان عجز) فعجزه الآخر (عاد) نصيبه (قذا ولا سراية) على المصدق ولو كان مؤسرا لان الكتابة السابقة تقتضى حصول العتق بها والميت لا سراية عليه كما مر وقولى ثم الى آخره من زيادتي (وان صدقه أحدهما فنصيبه مكاتب) عملا باقراره واغتفر التبعض لان الدوام أقوى من الاشتداء (ونصيب المكذب من خلفه) على نقي العلم بكتابة آية استصهايا لاصل الرق فنصف الكسب له ونصفه للمكاتب (فان أعتق المصدق نصيبه) (وكان مؤسرا سرى العتق) عليه الى نصيب المكذب لان المكذب يدعى ان الكل رقيق لمما بخلاف مالو ابراه عن نصيبه من النجوم أو قبضه فلا سراية أما لو أنكرها فبطلان على نقي العلم كما علم

المستولية ما يترتب على الاعتراف بالنحو باللفظ من ان الله يمتنع بكل عضو من العتيق
عضو من الممتنع اذ مع شئ على مر وهو الممتنع بكتاب لانه عتيق بالفعل
وما قبله بالقول وايضا العتيق فيه قهرى فلم يندرج في كتاب لاعة ق (قوله
بضم الهمزة الخ) قضيته ان فيه اربع لغات لسكن الذي قرأه في السبع ثلاث
لانه على ضم الهمز ليس الا فتح الميم وعلى كسرها فتى الميم الفتح والكسرو بالاول
منهما قرأ الكسواء وبالثاني حرة (قوله واصلها) امة قد دخلها الحذف لالامة
كيد بل الحذف واختلف في ماها فقبل زائدة وهو ما رجحه الاشهر في عند قول
الخلاصة والماء وتما كلمة فوزنها فعلة وبدل عليه جمعها على امانات او قوله لم
امة ويحجب عن امانات بانه جمع امة والماء زائدة فيهما وقيل اصلية
وزنهما فعلة وبدل لهما جمع الجمع المذكور وعليه فوزن امة فع وعلى الاول فعل
والهمزة على كل منهما اصلية تأمل (قوله قاله الجوهري) أى في صحاحه
وحينئذ قامات جمع لافرع دون الاصل (قوله ومن نقل عنه) أى عن
الجوهري وهو المحلى انه قال امانات جمع امة اصل امة فهو الاصل دون الفرع
خلاف ما قرره فقد تسمع في هذا التعبير منه حيث نسب الصحاح غير لفظها لكن
لما كان ما ثبت للفرع يثبت لاصلها غالباً ساغ له ان يتقل عن الجوهري ان امانات
جمع امة ولتأمل ان يقول المحلى لم يتقل ما ذكره عن صحاح الجوهري بل عن
الجوهري فيعوز ان يكون قاله في غير الصحاح لكون كلامه لم يخصر في الصحاح
ط ب (قوله فقد تسمع) أى لان الاصل ان ما ثبت للفرع ثبت للاصل والاصل امة
والفرع امة والتسمع من حيث النقل عن الجوهري والا فكونها جمعاً للاصل اول
لوجود الماء فيها وما وباردة من اثار الصحاح والام والوادة والجمع امانات واصل الام
امة ولذلك يجمع على امانات امة بحروفه وهي صريحة فيما قاله الشرح (قوله رد
الاول) أى قول بعضهم الى هذا بان يقال فيه الامانات للناس أى اكثر استعماله
فيهم والامانات لاهائهم أى اكثر استعماله فيها (قوله والاصل فيه) أى في الكتاب
أى في احكامه الهال عليهم وتقدم الدليل على المدلول لان رتبة الدليل العام القديم
ليفرعوا عليه المسائل كما قاله م (قوله ايماناً ولدت) قيل ان ولدت صفة لامة
وفعل الشرط محذوف دل عليه المذكور تقديره ايماناً ولدت ولدت وقال
البرماوى ولدت صفة لامة وهو ايضا فعل الشرط فتكون الجملة في محل جرملة
لامة والفعل وحده في محل جزم وعلى القول بأن فعل الشرط هو خبر أى وهو الاصح
فتكون الجملة في محل رفع وفي محل جزم ايضا باعتبار كونها صفة نظير قوله وكونك اياه

بضم الهمزة وكسرها مع فتح
الميم وكسرها جمع امة واصلها
امة قاله الجوهري ومن
نقل عنه انه قال جمع امة
امم فقد تسمع ويقال
امم امم امانات وقال بعضهم
في جمعها امانات والامانات
الامانات للناس والامانات
للاهائهم وقال آخرون يقال
فيها امانات وامنات لكن
الاول اشكر في الناس
وايمانى اكثر في غيرهم
ويمكن ودال اول الى هذا
والاصل فيه خبراً بامانة
ولدت من سيدها فهي حرة

عليه بن سيران الكافي في محل جريا اعتبارا لاضافة وفي محل رفع باعتبار اسم
 الكون وما من اشارة وامة تضاق اليه ويحتمل ان تكون ما نكرة موصوفة
 بامة اي شيء امة بعد تأويلها بريقة لا تكون مشقة اوانها يدل من ما
 ويحتمل ان تكون امة مرفوعة وما اسم موصول حذف صدر ملتها وان كان
 قليلا لان الصلة لم تطل ويحتمل ان تكون امة بدلا من اي لكن يرد عليه ان يدل
 المضمين معنى الشرط بلى شرطا كما ذكره الاشموني عند قول ابن مالك وبذل المضمين
 المنزلي ههنا الخ فهو من يتم ان زيد وان عمر واقم معه واجيب بان محل ذلك اذا
 كان البذل به دفع الشرط وهو هنا قبله واجيب ايضا بان هذا اطلاق بدليل قوله
 تعالى يرمئهم تحت اخبارها فان يرمئهم بدل من اذ انى قوله تعالى اذ انزلت الارض
 ولم يل شرطا وتحدث اخبارها هو جواب الشرط واذا و يرمئهم مفعولان له (قوله
 عن دبر منه) الدبر هو الموت كما قدمه في التذيير ومنه متعلق بدبر وعن بمعنى
 بآه السبيبة او على ظاهرها والمعنى فحريتها فاشته عن موته شيئا وعبارة ع ش
 عن دبر منه اي بعد اخرج من حياته قال في المصباح الدبر بضمين او يكون الباء
 خلافا للقبيل من كل شيء واسمها الدبر عنه الانسان (قوله وخبراهات
 الاولاد) لم يقتصر عليه مع اشتماله على ما في الاقول وزيادة لان الاقول مرفوع
 اتغافل وهذا مختلف في رفعه ع ش (قوله لا يبعن الخ) اشارة بقوله يستمتع بها
 الى جواز الافراد والمطابقة في ضمير جمع المؤنث لكن ان كان المراد منه الكثرة
 وكان لغير ما قل لا افراد اولى والا لمطابقة وقد اشتمل على الاستعانة الى قوله تعالى
 ان عذة الشهور والاية حيث افرد في قوله من بالرجوعه للاثني عشر وطابق
 في قوله فلا تظلموا فيمن انفسكم لرجوعه لاربعة ع ش واستفيد من هذا الحديث
 امتناع التملك بسائر انواعه لانه اما اختياري او قهري والاختياري اما بعد اوضحة
 او بغيره او بدأ بالبيع لانه الغالب في ازالة الملك اي لا يبعن لغير انفسهم وكذا يقال
 في الهبة وانما الارث تتعلق بالموت وتعلق قبلة بالحياة وقوله مادام حيا اي به
 لان قوله يستمتع في معنى النكحة وهي لا تتم فدفع توهم انه يستمتع بها في بعض
 الاوقات وقوله يستمتع خبر ثان او مستأنف استئنافا بيانيا كانه قيل وماذا يفعل
 بها السيد ولما كان بينه وبين قوله لا يبعن كمال الانقطاع لكونه نهيا في المعنى
 وهذا خبر لم يعطفه عليه واُفرد ضميره وجهه فيما قبله لانه لا يمكن الاستمتاع
 بالوطي في وقت واحد باكثر من واحدة (قوله انعقاد الولد جرا) اي والولد جزء
 منها فيسرى العلق منه اليها كالعتق بالانفلا لكن العلق به فيه قوة من حيث

عن دبر منه رواية ابن ماجه
 والحياتكم وصحح اسناده
 وخبراهات الاولاد لا يبعن
 ولا يوهن ولا يورث يستمتع
 بها سيدها مادام حيا فاذا
 مات فهي حرة رواية الدار
 قمتي واليه في صحاح ورفعه
 على عمر رضي الله عنه
 وخائف ابن القبطان فصح
 رفعه وحسنه وقال رواه
 كاهم ثقات وسبب عتقها
 بموته انعقاد الولد جرا
 لا لاجماع وخبر المصنفين

مراجعة اللفظ فأنرى الحال وهذا فيه ضعف فأنربعد الموت واعتراض بأن
 السراية إنما تكون في الاشخاص لافي الاشخاص كما تقدم الا أن يقال لما كان الحمل
 جزءا منها صار شقها لا شخصاً تدبر (قوله ان قلدا لامة) رتبها إنما كان من اشراط
 الساعة لانه إنما يكون عند كثرة الفتوحات وكثرة الجوارى بأيدي المسلمين
 وذلك من علامات الساعة وقيل إنما كان ذلك من اشراطها لان السيد قد بدأ
 أمته فقبل منه وتلد ثم يبيعها رغبة في غيرها فاذا كبر ولدها ولو أتى اشتراها وهو
 لا يدري انها أمه فيصدق انها ولدت سيدها المالك لها صورة ع ش (قوله فاقام الولد
 مقام أبيه) انظر ما وجه هذه الضميمة اذ الدليل على حرية الولد حصل من قوله ان تلد
 الامة رتبها اسماء ربا والرب المالك ولا يملك الا الحر على ان قوله وأبوه حر قد يمنع
 بأنه قد يكون قنوا وبالجملة فلم يمنع الدليل المذموم الذي هو انعقاد الولد حراً وأجيب بأن
 المراد انعقاده حراً في الملك أبيه والرفيق لا يملك ثم رأيت الرشيدى على م قال قوله
 والولد حر فكذا هو وانظر ما وجه دلالة على حرته (قوله لو حبلت) من باب
 طرب اه مختار (قوله من حر) أى يولد له منه بأن بلغ ذلوه وطء أمته وقد
 استكمل تسع سنين ولم يرميها قبل الوطء وأنت بولد لا أكثر من ستة أشهر من
 وطئه بلطفين نسب الولد اليه ولا يحكم ببلوغه ولا ينقذ ابلاده وفرق بأن النسب
 يكفى فيه الامكان بخلاف الابلاذ شرح بحر واما قول م لم يستكمل تسع سنين
 فقال ع ش عليه صوابه استكمل تسع سنين لان الذى لم يستكملها لا يثبت
 نسبه أيضاً (قوله من حر) أى غير مرتد لان ابلاده موقوف م (قوله كله)
 ما على بحر لانه صفة مشبهة بمعنى حر ووقول ع ش ويجوز جره تركيداً فيه
 طرفان الله كره لا تؤكد الا عند الكوفيين بشرط الافادة ولئن سلم انه جار على
 مذهب الكوفيين فهو وان مع فى الاقل أى قوله كله لا يصح فى الثانى أى قوله
 أو بعضه لانه لم يقل أحداً بأنه من القسائط التوكيد فعلى هذا يكون الرفع متعيناً على
 الفاعلية وجوز بعضهم النصب على التشبيه بالمفعول به (قوله أو بعضه) فيه
 ان البعض ليس أهلاً للولاء كما تقدم فكيف ينقذ ابلاده وأجيب بأن الرق
 انقطع بموته (قوله ولو كافراً) أى أصابها (قوله أمته) أى من له فيها ملك
 وان قل م ل أى ويسرى الى نصيب شريكه اذا كان موسراً ودخل فيه وطء
 الاصل امة فرعه لانه يقتدر دخولها فى ملكه قبيل العلق فقوله أمته أى
 ولو تقدروا عبارة م أمته أى التى لم يتعلق بها حق لا غير فخرجت المرهونة اذا
 أولدها الراهن المعسر بغير اذن المرنه الا ان كان المرنه فرعه كما بحثه بعضهم وان

ان من اشراط الساعة ان
 تلد الامة رتبها وفى رواية
 رتبها أى سيدها فاقام الولد
 مقام أبيه وأبوه حر فكذا هو
 لو حبلت من حر (قوله كله أو
 بعضه ولو كافراً أو مجنوناً
 أمته) ولو يولد وطئ

انتقلت الرهن نفذ في الامع وخرجت الجانية المتعاق برقبته مال اذا اولدها مال كنه
 المعتبر فلا ينفذ ابلاؤه الا ان كان المجني عليه فرع مال كنه ونجحت أمة المحجور
 عليه بغلس فلا ينفذ ابلاؤه ايم منصوصا وخرج بقوله أمة مالوا دخلت مثيه المحترم
 بعدموتها فالولد ينسب له فيرثه كما قاله م ر ل كن لا تعتق لانها انتقلت بالموت للورثة
 والحاصل ان للامة شرطين الاول ان تكون مملوكة للسيد حال علوقها منه الثاني
 ان لا يتعلق بها حق لازم غير العسكرة حال العلوق والسيد معسر ولم يزل عنها
 بل بيعت فيه ولم يملكها السيد بعد ذلك بان لا يتعلق بها حق أصل أو تعاقبها وهو
 غير لازم أو لازم وهو كتابة أو غير كتابة لكن زائل عند العلوق أو استمر والسيد
 موصرا ومعسرا وقد زال بعد ذلك عنها بنحو أو أداء ابراء أو لم يزل وبيعت فيه لكن
 مال كنه السيد بعد ذلك ففي هذه الصور كما يثبت الاستيلاء اما اذا يتعلق بها ذلك
 فلا يثبت الاستيلاء والحق اللازم مثل الرهن بعد القبض ومثل أرش الجناية
 واستثنى بعضهم من مفهوم كلام المصنف مسئلة يثبت فيها الابلاؤه ويست
 بملكه وهي مالوا شترى أمة بشرط الخيار للبائع ووطئها المشتري باذنه فيثبت
 استيلاءه بالحصول الاجازة حيث قال ع ش وقد يمنع استئناؤها لانه بالوطئ مع
 الاجازة دخلت في ملكه فلم يجعل الامة (قوله أو وطئ مع ر م) أي بسبب
 حيض أو نفاس أو احرام أو فرض صوم أو اعتكاف أو لكونه قبل استبراءها
 أو لكونها محرمة بالنسب أو رضاع أو مصاهرة أو لكونها مزروجة أو معتدة
 أو مجوسية أو مرتدة شرح م ر (قوله فوضعت) أي في حياة السيد أو بعده وبه عدة
 يحكم بثبوت نسبه منه وفي هذه الصورة الاوجه كارجحه بعضهم انها تعتق أي
 يتبين عتقها من حين الموت فتملك كدنها بعده مجر و قيل تعتق من حين الولادة م ر
 فرع وقع السؤال في الدرر عما لو كان لشخص أمان فوطئ احداهما وجملت
 منه فوضعت علقه فأخذتها الامة الثانية ووضعتها في فرجها فتخلقت وولدت ولدا
 فهل تصير الامة الثانية مستولدة أولا اعتمد شيخنا ع ش انها لا تصير مستولدة
 بذلك لانه لم ينقد من منيه ومنه في هذه الحالة ويحقق الولد اه برماوى (قوله
 حيا أو ميتا) ولو احدى توأمين وان لم ينزل الاخر و فرق بينه وبين العدة بان
 المدار هنا على الولادة وهناك على براءة الرحم أو عضوا من أعضائه جل والاعتماد
 انها لا تعتق بخروج بعضه حتى يتم خروجه م ر (قوله أو ما فيه غيرة) كمضغة
 فيها صورة آدمي ظاهرة أو خفية أخبر بها القوابل ويعتبر أربع منهن أو رجلان
 أو رجل وامرأتان شرح م ر بخلاف ما لم يكن فيها صورة آدمي وان قلن لو بقيت

أو بوطئ محرم (فوضعت
 حيا أو ميتا أو ما فيه غيرة)

لنقطعت وانما اقفت بهما العدة لان الغرض ثم براءة الرحم وهما ما يسمى ولدا
من ل ولو ان السيد بوطنى أمته فاذعت انها أسقطت منه ما تصير به أم ولد
فتصدق ان أمكن ذلك بينهما وحكى ابن القطن فيه وجهين ورجع الاذرى منهما
تصدق به وان اعترف بالرجل مالم تمض مدة لا يبقى الرجل فيها مجتبا وهذا هو المعتمد
(قوله وان لم ينفصل) أى جميعه والراجع انها لا تعتق الا اذا انفصل جميعه بعد
موت السيد حل ومروفيه ان هذه الفائدة تنافى قوله أولا فوضعت الا أن يقال
المراد بقوله وضعت أى كله أو بعضه وحيث يثبت محسن الايمان بالغساة ع ش قال
الشيخان ان أحكام الجنين المنفصل بعضه باقية كسراية عتق الأم اليه وعدم
اخراجها عن الكفارة ووجوب العرة عند الجنابة على الأم وتبعتها في البيع والهبة
وغيره ما وقال بعضهم الولد اذا انفصل بعضه لا يعطى حكم المنفصل الا في مسألتي
احدهما الصلاة عليه اذا صاح واستهل ثم مات قبل ان ينفصل الثانية اذا حرر انسيان
رقبته قبل ان ينفصل زى أى فيقتل فيه (قوله غنقت بمرته) قال قيل اذا
كانت الولادة هي الموجبة للعتق فلم وقف على موت السيد قيل لان لها حق بالولادة
وليس لها حق بالملك وفي تعجيل عتقها بالولادة ابطال لحقه من الكسب والاستمتاع
ففي تعليق بموت السيد حفظ للحقين فكان أولى شوبرى (قوله لماسر) أى من
الاحاديث لانها عامة ومن قواعد الشافعى ان العموم في الاشخاص مستلزم
للعوم في الاحوال وقتلها له من جملة الاحوال وهذا مستثنى من قولهم من استهل
بشيء قبل أوانه عوقب بمرماته لتشوف الشارع الى العتق (قوله رقيقا) أى
حالة كونه رقيقا بخلاف ما اذا كان حرا كان غير بحرمة أمته (قوله بعد وضعها)
متعلق بالحاصل (قوله انها) أى المستولدة (قوله لان عقاده حرا) ويلزم
الواطنى قيمته للسيد (قوله فكاهه) أى فيعتق بموت السيد والحاصل ان ولد
المستولدة ينعقد رقيقا في ثلاث صور ويعتق بموت السيد وينعقد حرا في صورتين
وهذه الخمسة تجري أيضا في ولد غير المستولدة كذا ذكره بعد بقوله أو وطنى أمته غيره
الخ فلا تكرار في كلامه قال خط واما أولاد أولادها فان كانوا من أولاد الاناث
فهم كأولادها وان كانوا من أولاد الذكور فلا لان الولد يتبع أمه رقة وحرية (قوله
بذلك) أى بالنكاح أو بالزنا الحاصلين عند المشتري (قوله بعد وضعها) أى
وبعد بيعها في الدين بدليل ما بعده (قوله فيم لو أولادها) وهو عسر ثم بيعت
في الدين أى ثم أنت بولد عند المشتري من نكاح أو زنا فاذا ملكها بعد ذلك ثبت لها
حق الحرية دون ولدها المذكور فتعتق بموت السيد دون ولدها واما ولدها الحادث

وان لم يتفصل (عتقت
بمرته) ولو يقتلها له لماسر
(كولدها) الحاصل
(نكاح) رقيقا (أو زنا بعد
وضعها) فانه يعتق بموت
السيد وان ماتت أمه قبل
ذلك بخلاف الحاصل بشبهة
وقد ظن أنها زوجته الحرة
أو أمته لان عقاده حرا فان
ظن أنها زوجته الأمسية
فكاهه وبخلاف الحاصل
نكاح أو زنا قبل الوضع
فكاهه قبل نبوت حق
الحرية للأم ومن ثم لم يعتق
بموت السيد ولد المراهونة
الحاصل بذلك بعد وضعها
وقبل عود ملكها اليه فيها
لو أولادها وهو عسر ثم بيعت
في الدين ثم عاد ملكها

بنكاح أو زنا عند المرتين بعد ايلادها فانه ثبت له حكم الاستيلاد ولا يجوز بيعه
 في دين الرهن وان جاز بيع أمه للضرورة فهذا هو المراد في هذا المقام ومباراة
 شرح م ر ومحل ما ذكره المصنف اذا لم يبيع فان بيعت في رهن ورثي أو شرعي
 أو في خيانة ثم ملكها المستولد وأولادها الحادثين بعد البيع فانه تصير أم ولد
 على الصحيح وأما أولادها قارفا لا يعطون حكمها لانهم ولدوا قبل الحكم
 باستيلادها أما الحادثون بعد ايلادها وقبل بيعها فلا يجوز بيعهم وان بيعت أمهم
 للضرورة لان حق المرتين والحق عليه من الالاتعلق بهم فيعتقون بموته دون
 أمهم بخلاف الحادثين بعد البيع محدوثهم في ملك غيره اهـ وقوله الحادثين بعد
 البيع أي وقد انفصلوا قبل ملكه أما الحمل الحادث بعد البيع الذي لم ينفصل عند
 ملكه فانه يتبعها في حكم أمية الولد وهو العتق بموت السيد كما ذكره م ر بعد
 (قوله وتقدم حكم المردونة) وهو انه ان كان الرهن مؤسرا نفذ ايلاده
 والا فلا وكذا الجانية (قوله وفي المحجور عليه بفلس خلاف) بخلاف محجور
 السفه فينفذ ايلاده بلا خلاف م ر (قوله خلافه) أي عدم النفوذ لتعلق حق
 الفرما بها وهذا هو المعتمد (قوله لا يهايمه) اعتبارا له بحباب بأنه أحباها أما كناية
 بأن يكون المراد منه لازم معناه وهو الحبل أو مستعمل في حقيقته ومجازا شوبري
 (قوله المحترم) أي حال خروجه بأن لا يخرج على وجه محرم وكان ذلك في حياة
 السيد فان فعلت ذلك بعد موت السيد ثبت النسب ولا تغرق به لا تنقلها إلى ملك
 الغير وهو الوارث حال علقها حل وعبرة م ر لا تنفاه ملكها حال علقها اهـ
 فتكون هذه الصورة خارجة بقول المتن أمته لانها في هذه الصورة وقت علقها
 ليست أمه للسيد وقول حل ثبت النسب أي والارث لكون منه محترما حال
 خروجه ولا يعتبر كونه محترما أيضا حال دخوله خلافا لبعضهم وقد صرح بعضهم
 بأنه لو أنزل في زوجته فساقت بنته فجلت منه لحق الولد به وكذا الوسخ ذكره
 يمحجز بعد انزاله فيها فاستجبت به امرأة فجلت منه شرح م ر ذي ولا يقال يلزم على
 ارثه اذ من لم يكن موجودا عند الموت لا فاته قول وجود أصله كوجوده وانظر
 لو وطئ زوجته أو أمته طائنا انها أجنبية فخرج منه هل هو محترم اعتبارا
 بالواقع أولا نظر الظن المذكور فيه نظر والظاهر الاقول كما قاله سم في شرح
 الغاية حيث قال والعبرة في الاحترام بحال خروجه فقط ولو باعتبار الواقع فيما
 يظهر كالخروج بوطئ زوجته طائنا انها أجنبية فاستدخلته زوجة أخرى
 أو أجنبية فيلحقه الولد اعتبارا بالواقع دون اعتقاده اهـ ولو استثنى بيده من يرى

وتقدم حكم المردونة
 في كتاب الرهن ومثلها
 الجانية المتعلق برقيتها
 مال وفي المحجور عليه بفلس
 خلاف رجع ابن الرفعة
 نفوذ ايلاده وتبعه ألقيني
 وهو أوجه ورجح السبكي
 خلافه وتبعه الأذري
 والردكشي ثم قال لكن
 سبق عن الطاوي والقرافي
 النفوذ وخارج بزيادة في حر
 المكاتب فلا تغرق بموته
 أمته التي جلست منه ولا
 ولدها وقولي جلست أولى
 من قوله أحباها لا يهايمه
 باعتبار فعله وليس مرادا
 بأن استدخلها ذكره أو
 منه المحترم كذلك كما ثبت
 به النسب (أو) جلست منه
 (أما غير ذلك) أي بنكاح
 أو زنا (فالولد) الحاصل
 بذلك (رقيق) تبعلا منه
 (أو شبهة) منه

جرمته فالأقرب عدم احترامه شرح مر فلاحه في ولا ينسب يلحق به كما قاله سم ومن
 المحترم كما شبه هذه المتقدم ما خرج بسبب تركة الذكر على حلقة دبر زوجته أو أمته
 من غير ابلاغ فيه با وازد اما الخارج بسبب ابلاغ فيه فليس محترما لانه حرام لذاته
 بخلاف ما يجهته الشيخ عميرة من أنه محترم كما لو وطئ أخته الرقيقة ويؤيد الاقول
 أن الولد لا يلحق بالوطئ في الدبر كما خرج به مر في الاستبراء ولو خرج من رجل منى
 محترم مرة ومنى غير محترم مرة أخرى ومنزجهما حتى صار اشياء واحدا واستدخلته
 أمته أو أجنبية وحملت منه وأنت بولد فانه ينسب تغليبا للمحترم كما قاله طب وسم
 لا يقال اجتمع مانع ومقتض فيغلب المانع لا فانقول هو غير مقتض لا مانع وانظر
 لو كان ذلك من رجلين واستدخلته أمة أحدهما وأنت بولد هل ينسب لصاحب
 المحترم تغليبا له أولا وانظر الاقول كما يؤخذ من كلام طب وسم (قوله ولو زوجا)
 كأن كان متزوجا بأمة ووطئ اطا فانا انها أمته الملوكة له أو زوجته الحرة فالمراد
 بالشبهة شبهة الفاعل فتخرج شبهة الطريق وهي الجهة التي أباح الوطئ بها عالم
 فيكون الولد فيم ارقية لا انتفاء ظن الزوجية والملك ولو وطئ بجارية بيت المال حذله
 أولدها فلا ينسب ولا ابلاغ سواء الفتي والفتية لانه لا يجب فيه الاعتفاء ثم مر
 (قوله كما في الخيار) عبارته هناك ولو غير محرمية أمة انعقد ولده قبل علمه حرا
 وعليه قيمته أسيدها إلا أن غره أو انفصل بها بلاجنانية ورجع على غار ان غرمها
 (قوله لا انتفاء العلق ببحر) وذلك في النكاح والزنا وقوله في ملكه هذا في الموطوءة
 بشبهة لان ولدها وان كان حرا لكن العلق به ليس في ملكه (قوله كوطئ ما لم يحم
 بها مانع) ككونها محرمة أو مسلمة وهو كافرا أو موطوءة بيه أو مكاتبته أو كونه
 مبعوثا وان أذن له مالك بفضه في ما يظهر من اطلاقهم خلافا للبلقيني بحروزي
 ومثله شرح مر وانظر وجه ذلك مع اذن مالك البعض أو كانت مهاباة ووطئها
 في نوبته (قوله وإجارة) أي لا من نفسها زى (قوله لبقاء ملكه عليها) تعليل لقوله
 وارش جنانية عليها ولقوله وقيمتها اذا قتلت وقوله وعلى منافعها تعليل للباقي قال مر
 وانما امتنع بيعها ونحوه لتأكد حق العتق فيها وخالف المكاتب حيث امتنع
 استخدامه وان كان ملكه عليه باقيا لما فيه من ابطال مقصود عقد الكتابة وهو
 تمكنه من الاكتساب ليؤدي النجوم فيعتق ولهذا لو كانت أم الولد مكاتبة بأن
 سبقت الكتابة الاستيلاء أو عكسه لم يكن له استخدامها ولا غيره مما ذكر (قوله
 ولا يصح تملكها من غيرها) بل لو حكم به ما كتم نقض على المعتمد زى (قوله أو غيرها)
 كهدية وقرض بأن يقرضها الغير (قوله سرارينا) بتشديد الياء جمع سرية (قوله

كان ظنها ولو زوجها أمته أو
 زوجته الحرة (فهر) لظنه
 وعليه قيمته أسيدها
 وكالشبهة نكاح أمة غر
 بحر ينما ككما في الخيار
 والاعتفاء ولو ظن بالشبهة
 ان الامه زوجته الملوكة
 فالولد رقيق (ولا تصير) من
 حملت من غير مال كها أم
 ولد له (وان ملكها) لا انتفاء
 العلق ببحر في ملكه (وله)
 أي للسيد (انتفاع بام ولده)
 كوطئ واستخدام وإجارة
 (وارش جنانية عليها
 وتزويجها جبرا) وفيها اذا
 قتلت لبقاء ملكه عليها
 وعلى منافعها كالدبرة (ولا
 يصح تملكها من غيرها يبيع
 أو هبة أو غيرهما لانها
 لا تقبل النقل ومارواه أبو
 اودعن جابر ككنا يبيع
 سرارينا أمهات الاولاد
 والنبي صلى الله عليه وسلم
 حتى لا ترضى بذلك بأسا

بأنه منسوخ) أي ان قرىء لا يرى باليساء التتبية وقوله وبأنه منسوب ان قرىء
بالهون وكذلك يجمع كونه منسوخا عليهما ان ثبت أنه صلى الله عليه وسلم اطلع عليه
وأقره لسكنه ثبت أنه لم يطلع عليه وإنما أسند اليه بطريق الاجتهاد من جابر أي ظني
جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على بيعه وأقره شيخنا عزيزي وفيه بارة
الرشيدي قوله استدلالا واجتهادا أي مما أخذ بظاهر قول جابر والنبي صلى الله
عليه وسلم لا يرى بذلك بأسا اه أي بار الأئمة إذا هم اجتهدوا إلى أن النبي
صلى الله عليه وسلم اطلع على بيعه وأقره أروان الاجتهاد من جابر ومن الصحابة
قالوا وفيه بأنه منسوب بمعنى أو وقوله واجتهادا عطف تفسير ويصح كونه مغايرا
بأن يراد بالاول ما قاله بعض الصحابة وبالثاني ما قاله بعض المجتهدين كدأود
انظاهري من حمل بيعها تدبر (قوله مانسب اليه قولاً) ويحتمل ان يكون ذلك
قول انهي أو نسل ما استدلل به عمرو وغيره وهو ظاهر في ان قوله لا ترى بالنون
لا بالياء وقوله ونصا عطف خاص على عام لان النص ما لا يحتمل غيره والفول
يشمل الظاهر والضر فان قلت كيف يكون نصا مع احتمال النهي للتنزيه قلت
يدفع ذلك قوله فاذا مات الخ وبأن احتمال النهي للتنزيه بعيد في مثل ذلك
(قوله وهو نهي صلى الله عليه وسلم عن بيع الخ) أدنى قوله لا يبيع لانه خبر بمعنى
النهي قال حل وحمل صيغة لا يبيع على الكراهة خلاف الظاهر (قوله مما
يمكن) كأنهم نفسمها ع ش وكأن يقرضها نفسها تعتق وتأتي له بأمة مثلها
بدلها واحتربه عن الوصية بعقها فلا تصح لأنها تعتق بالموت من غير اعتاق (قوله
ولا يصح رهنها) لم يستفد هذا من الحديث السابق أعني أمهات الاولاد لا يبيع
فلعله من حديث آخر أو بالقياس على البيع لان ما جاز يبيعه جاز رهنه (قوله
أولى من قوله ويحرم الخ) لانه لا يلزم من الحرمة عدم العمة كالبيع وقت نداء
الجمعة فانه يجمع مع الحرمة ع ش (قوله كولدها التابع لها) أي من غير السيد
لان ولده يعتق حراً كما مر وهذا التشبيه يمكن رجوعه للمسائل الخمسة المذكورة
بقوله وله انتفاع به الخ وبه صرح خط فانظر وجه قصور الشرح له على الاخيرين
منها (قوله وان حبلى به) أي بما صارت به أم ولد فليس الضمير للولد لذى
يعتق من رأس المال ع ش لان هذا الولد من غير السيد فينا في قوله من سيدها
واما الضمير في قوله أو أوصى بعتهما من الثالث فهو راجع لما ولدها التابع لها
في العتق والرق ولو قال وان حبلى في مرض الموت لكان أوضح (قوله كأنفاقه
السال) أي فانه من رأس المال (قوله فلا يؤثر فيه) أي في عتقهما من رأس

أحبب عنه بأنه منسوخ
وبأنه منسوب إلى النبي
صلى الله عليه وسلم
استدلالا واجتهادا فيقدم
عليه مانسب اليه قولاً ونصاً
وهو نهي صلى الله عليه
وسلم عن بيع أمهات
الاولاد حكما مخرج
زيادتي من غيرها تأييدها
من نفسها فيصح كافتى به
القفال في البيع مثله غيره
مما يمكن لانه في الحقيقة
اعتاق (ولا يصح رهنها)
لما فيه من التسليط على
بيعها وتعيرى بما ذكر
أولى من قوله ويحرم بيعها
ورهنها ومبتها كولدها
التابع لها في العتق بموت
السيد فلا يصح تملكه من
غيره ورهنه وهذه من
زيادتي وعتقها ممن
رأس المال وان حبلى به
من سيدها في مرض موته
أو أوصى بعتهما ممن
الثالث كأنفاقه المال
في الشهوات فلا يؤثر فيه
ذلك

المال ذلك أي حبها به في مرض الموت أو إيصائه بمقتضاها من الثلث (قوله بخلاف
مال الوصي الخ) أي فانه يخرج النجبة من الثلث ان وفي بها والا فيصرف للنجبة
وامنحها من الثلث وتكمل من التركة ع ش والله اعلم

قد تم طبع ناشية البصري على المنهج في أواخر شهر القعدة

سنة ١٣٨٠ مائتين وثمانين بعد الألف من هجرة
من له غاية العز والشرف بمطبعة ملتزمها المتوكل
على ربه المعين حضرة الشيخ محمد شاهين
بمروسة مصر وقاها الله من كل خير
وشر معصيا بمعرفة جملة من
العلماء بالجامع الأزهر
ومضى الله على سيدنا
محمد وعلى آله

ومحبته

ومسلم



على يد رئيس تشييد المتوكل على ربه المعين * مصطفى أفندي شاهين

بخلاف مال الوصي بجنة
الاسلام من الثلث وهذا
من زيادتي في الولد
والله اعلم

٢٦	٢٨	١
١٠	٢٢	

